محمد زعيتر

المارونية في لبنان

قديماً وحديثاً

الوكالة الشرقية للتوزيع

المارونية في لبنان

قديمًا وحديثًا

محمّد زعيتر

الوكالة الشرقية للتوزيع

عبرة التاريخ

لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لأُولِي الأَلْبَابِ

القرآن الكريم - سورة يوسف / ١١١

أَيْ بُنَيَّ ؛ إِنِّي وَ إِنْ لَمْ أَكُنْ عُمِّرْتُ عُمُرَ مَنْ كَانَ قَبْلِي ، فَقَدْ نَظَرْتُ فِي أَعْمَالِهِمْ ، وَ فَكَّرْتُ فِي أَخْبَارِهِمْ ، وَ سِرْتُ فِي آثَارِهِمْ، حَتَّى عُدْتُ كَأَحَدِهِمْ، بَلْ كَأَنِّي بِمَا انْتَهَى إِلَيَّ مِنْ أُمُورِهِمْ ، قَدْ عُمِّرْتُ مَعَ أَوَّلِهِمْ إِلَى آخِرِهِمْ، فَعَرَفْتُ صَفْوَ ذَلِكَ مِنْ كَدَرِهِ، وَنَفْعَهُ مِنْ ضَرَرِهِ ؛ فَاسْتَخْلَصْتُ لَكَ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ نَخِيلَهُ، وَتَوَخَّيْتُ لَكَ جَمِيلَهُ.

الإمام علي عليه السلام - نهج البلاغة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المقدمة

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ
وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

التوبة/ ١٠٥

الحمد لله الذي لانرجو إلاّ فضله، ولا نخشى إلاّ عدله، ولا نعتمد إلاّ قوله، ولا نتمسك إلاّ بحبله؛ والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم أنبيائه ورسله، وعلى آله الأبرار الميامين وصحبه، الذين عملوا جاهدين لتحطيم رموز الشرك وأصنام الجاهلية حتى لا يُعبد في بقاع هذه الأرض غير الإلّه الواحد الأحد ، وعبدوا الله مخلصين له الدين حتى أتاهم اليقين، وبذلوا دماءهم الزكيّه راضين مرضيّين لتحصين ثغور المسلمين، وحفظ هذه الأمة من كيد الحاسدين، وبغي الظالمين، وعبث العابثين ومشاريع المتآمرين.

أما بعد؛ يسرّني أن أقدّم للقارئ الكريم هذا الكتاب الجديد الذي يتضمن عرضاً مفصلاً جداً لمراحل العمل الماروني في لبنان، لما يحتوي من معلومات ووثائق جديدة بذلت جهداً كبيراً للحصول عليها ، إضافة إلى إغناء هذا البحث بمعلومات وموضوعات جديدة، ومن ثم تقديمها بحسب ما تقتضيه ظروف التسلسل التاريخي ،

والإخراج السليم ، وما يتطلبه ذوق القرّاء الكرام . وكلّ همي في ذلك هو إشباع نهم القراء وتلبية طموحاتهم في معرفة تفاصيل الخطط المارونية ، خاصة وأن كتاب «المشروع الماروني» قد لاقى رواجاً كبيراً واستحساناً من قبل أغلب أصحاب الرأي. وعندها أدركت أكثر من ذي قبل ان وراء الأكمة ما وراءها ، وان واجبي هو المزيد من تقصي الحقائق بل وخوض جولة ثانية من البحث والتنقيب ، مما ساعدني في النهاية على اكتشاف معلومات كثيرة وغزيرة غير تلك التي وضعتها في الجولة الأولى، وكلها مستقاة من مصادر قديمة وحديثة، عربية وأجنبية، حتى وفقني الله جل جلاله على اخراجها بهذا الشكل وتقديمها لحضرات السادة القراء، وذلك إثر جهود مضنية استمرت بضع سنوات.

وما كان يشجعني على المضي قُدماً في إنجاز هذه المهمة هو ندرة الكتب المتعلقة بهذا الموضوع او انعدامها تقريباً. فقد لاحظت ان الكثرة الساحقة من الكُتّاب والمؤلفين يحصرون اهتمامهم تقريباً في فضح الخطر الصهيوني وإغفال التآمر الصليبي الذي لا يقل عنه سوءاً، بل هو الممهّد والمساند والداعم للاحتلال الصهيوني للأرض الإسلامية؛ لذلك كان جلّ اهتمامي هو إغناء المكتبة والجيل والمجتمع وكل الباحثين عن الحقيقة بمعلومات وافية ودقيقة عن المخططات التي ترسمها القوى المتآمرة، لكي يصبح بمقدور هؤلاء جميعاً الإحاطة بخفايا الأمور وإستيعاب مدلولاتها العميقة التي لها صلة مباشرة بما يجري اليوم على الساحة، ومن ثم ربط الظواهر الآنيّة بمسبباتها التاريخية، للرد على التحدي بمثله، وعلى الكلمة بأقوى منها، وعلى الأساطير التي روّجها الموارنة بتبيان الحقائق الثابتة والناصعة؛ فليس كالجهل بطبيعة هذه الحقائق يمكن ان يكون مساعداً لأعداء الأمة على تزوير التاريخ وتشويهه أو تحويره، ليصار فيما بعد إلى إرساء مفاهيم سياسية مغلوطة، تمهّد الطريق أمامهم لتسخير الماضي والحاضر والمستقبل لمشاريعهم الدموية القذرة . لذا فإن إدراكي لهذه المقاصد والغايات الخبيثة والخطيرة ضاعف من عزيمتي، وحملني على الصبر والتجلد، ومتابعة هذا البحث التاريخي حتى النهاية، متوكلاً في ذلك على الله وليّ التوفيق، مؤمناً بأن ما كان لله ينمو، ﴿ فأما الزبد فيذهب جفاءً ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض ﴾.

وهكذا تواصل هذا العمل بجدّ واهتمام. وكلما أحسست بالملل تذكرت مثابرة

اعدائنا في حوك المؤامرات، ووصلهم الليل بالنهار للقضاء علينا، فاستعدت نشاطي، ونسيت تعبي، وأمدّتني عندئذ العناية الإلهية ورفدتني بألطافها، حتى وصلت في آخر المطاف إلى ما أبتغي، وها انا أودع الكتاب بين أيدي القراء المكرَّمين مشتملاً على أربعة عشر فصلاً مرفقة بمصادرها، وشاملاً لمجمل الحوادث التاريخية المتعلقة بهذا الجزء من الوطن الإسلامي المقدَّس، ومتضمناً معظم المفاصل الرئيسية التي انعكست بنتائجها على الوضع الراهن وامتدت بتأثيراتها المختلفة على مجرى التطورات حتى الآن، منذ ما قبل ازمة ١٨٦٠م ونظام المتصرفية وغير ذلك، مما يساعد المخلصين للإسلام العزيز على سد هذه الثغرة الكبيرة في باب: إعرف عدوك، والتي مع الأسف لم يبادر أحد إلى إلغائها او الحد من خطرها وآثارها المدمرة، عدا عن محاولات خجولة لا تفي بالغرض المطلوب. فقد كان العدد الأكبر من قادة الرأي والمتعاطين بالسياسة يركزون في نشاطاتهم على الحروب والأزمات المعاصرة، من دون ان يجدوا لها تفسيراً في ضوء الوقائع والأحداث الماضية، واستناداً إلى اصولها وأبعادها التاريخية، التي لو أدركها الناس وعرفوها لاستمدوا منها رؤىً سياسية وتحليلية ناجعة، من شأنها ان تؤدي إلى بلورة المفاهيم، وبالتالي تطوير الوعي السياسي لمجاهدي الأمة وسياسييها أيضاً. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال، أنني اعتقد للحظة ان ما قمت به هو الأول والأخير في هذا الإطار، وإن كان يمثل خطوة لا بأس بها ومتقدمة في هذا المضمار. فإن طريق الجهاد مفتوح في كل آن أمام سالكيه، ونِتاج الكلمة لا يقل اهمية وتأثيراً عن دور السيف وفعل دماء المستشهدين. كما أن الأعمال البشرية تأتي لتكمل بعضها بعضاً، وهي أشبه بحلقات متصلة في سلسلة طويلة، تضاف اليها في كل حين حلقة جديدة. هكذا تطورت المعارف المختلفة للبشرية على مرّ السنين، ان كان في علم السياسة أو الاجتماع أو التاريخ أو الإقتصاد أو غير ذلك من العلوم والمعارف. أما الكمال المطلق فهو من الصفات المختصة بالخالق جل جلاله، وما أعمال العباد مهما عظُمت وخلُصت إلاّ ومضات تقربهم منه زلفى، فإن القبول منه جل وعلا، والقربى إليه سبحانه وتعالى هو ما أرجوه من خلال أدائي لهذا المجهود المتواضع، أمام ما توجبه علينا جميعاً المصلحة السياسية والمصيرية العامة لمجتمعنا الإسلامي، الذي يعيش اليوم بالتأكيد إفرازات أحداث الأمس، وايضاً ونتائج غفلته عما يحاك ضده من فتن ومؤامرات، دون ان يسارع بالمقابل إلى تدارك الأمر

وإبعاد الخطر عن نفسه، بعد ان كان المسلمون هم الفاعلون والآخرون ردود أفعال.

ويظهر للقارئ من خلال مطالعته للكتاب، ان هناك تركيزاً واضحاً على التحركات والمواقف المارونية، بإعتبارها تشكل لبّ الموضوع. أما المواقف الأخرى، فإن تطرقي اليها كان مضبوطاً بمقدار علاقتها بالنقطة المركزية لموضوع الكتاب، ومدى تأثيرها على الموقف الماروني، سلباً أو إيجاباً.

إن تاريخ العمل الماروني في لبنان هو تاريخ المؤامرة الطويلة التي بدأت منذ عهد الفتح الإسلامي الأول. فلقد دخل الموارنة إلى لبنان كفئة دخيلة وغريبة، ولم يتأقلموا مع سكانه، ولم يتكيّفوا معهم، وعلى عكس ما تقوله الروايات المارونيه التي تتحدث عن أقدميتهم وأصالتهم، فهم من حيث الأصل قدموا من شمالي سوريا بعد الفتح الإسلامي بحوالي نصف قرن او أكثر، وينتمي بعضهم إلى الجراجمة والمردة، وهم قبائل من المرتزقة، وفرقة منهم تعود إلى أصول اوروبية صرفة، وذلك بفعل التزاوج الذي حدث بينهم وبين الأوروبيين في فترة الحروب الصليبية، وتحوّل عدد من الجاليات الأوروبية إلى مذهب الموارنة، كآل فرنجية وآل الدويهي وغيرهم. ومع ذلك فقد احتضنهم الإسلام طوال اربعة عشر قرناً وما يزال، في حين ناصبوه العداوة والبغضاء. ولم يخجل بعض مؤرّخي الموارنة من الإدعاء بأن أجدادهم نزحوا من وادي العاصي هرباً من اضطهاد المسلمين لهم، رغم ان الوقائع الثابتة تؤكد أن المسلمين عاملوا المسيحيين الشرقيين معاملة حسنة، وان مشاحناتهم اقتصرت فقط على البيزنطيين، كما ان النصارى استقبلوا الجيش الاسلامي بارتياح، فقد كانوا فرحين للتخلص من النّير البيزنطي. والأنكى من ذلك ان يلعب الموارنة على أوتار معزوفة الغريب، ويطالبوا برحيل «الغرباء» كأنما الغرباء غيرهم، او كأنهم صاروا من أهل الدار.

هذا ولدينا تاريخياً سجلات حول جهود قديمة قام بها الموارنة والمتآمرون معهم من الخارج لفصل هذا الساحل عن غيره من المنطقة الإسلامية. فقمت بجولة مفصلة حول الجذور التاريخية للأهداف المارونية تؤكدها مواكبة التحرك الماروني الحديث لإقامة الدولة المارونية، مستفيداً في ذلك إلى حد بعيد من المصادر والكتب التي وضعها مؤلفون وكتاب موارنة، امثال بطرس ضو، لحد خاطر، فؤاد افرام البستاني، وليد فارس.. ومن اعترافات زعمائهم وقادتهم على مرّ العصور.

ولما كان المشروع الماروني ومنذ البداية مشروعاً بابوياً أيضاً ، فلقد ركزت على العلاقات المارونية - البابوية ، وحاولت قدر الإمكان إبراز هذه العلاقة ونبشها من بطون الكتب والمصادر .

أثناء الحروب الصليبية التي شنتها أوروبا على الشرق المسلم ، واستمرت قرابة المائتي عام ، خدم الموارنة كفيالق خاصة ، وارتبطوا سياسياً وعسكرياً بروما وباريس ليلعبوا فيما بعد دوراً مهماً في تاريخ توازنات « إمارة الجبل » ، وتحويلها عملياً إلى إمارة مارونية .

وكانت سياسة المعنيين والشهابيين الممالئة لهم قد مكّنتهم من اغتصاب جبل لبنان من سكّانه المسلمين واصحابه الشرعيين؛ وبمباركة هؤلاء قاموا بحملة توسعية هائلة، وتمكنوا من تهجير المسلمين من كسروان، وجبيل، والمتن، وجزين، وسائر المناطق في جبل لبنان، تحت إشراف الكهنة والرهبان والبطاركة.

وكانت العلاقات التجارية مع الغرب هي المفتاح السرّي لإقامة علاقات ونشاطات سياسية وثقافية وايديولوجية خطيرة. هذه العلاقات ضمنت لرجال الإكليروس الماروني سلطة واسعة الصلاحيات، وقد تعززت هذه السلطة تاريخياً بالدور الإقتصادي للكنيسة، والدور السياسي والعسكري الذي لعبته فيما بعد.

ويكمن سرّ نجاح الكنيسة المارونية في نظام تراتبي يبدأ من الراهب البسيط وصولاً إلى البابا في روما، حتى غدت أملاك الكنيسة تقدّر بالربع (وحتى الثلث في مصادر أخرى) من أراضي جبل لبنان.

كل هذا مضافاً إلى كون هذا لتحركات والأهداف المارونية من أساسها عقيدة عنصرية لأقلية صليبية حاقدة على الإسلام والمسلمين. هذه العقيدة تغذّت مع الزمن من خلال الدور الذي لعبته في لبنان، وبالعلاقة مع الغرب والبابا خاصة، حتى اكتسبت - تبعاً لمعتنقيها - ما يصرّون على تسميته خصائص « أمة مارونية » أو «قومية مارونية » ، هي ذات الشيء ما يسمّونه « قومية لبنانية » ، وهدفهم من كل ذلك هو فصل لبنان عن محيطه الإسلامي.

هذا وقد لعبت الكنيسة المارونية وبطاركتها دوراً مهماً في بلورة التوجهات المارونية خلال قرون عدة. فالكنيسة هي التي صنعت التاريخ السياسي للموارنة،

ووحّدت بين مختلف النزعات المارونية، بما يؤدّى إلى بروز حالة من التكامل والانسجام بين رجال الإكليروس والفلاحين الموارنة. وقد نجحت في ذلك إلى حدّ بعيد. وهي اول من قدّم أيديولوجية مارونية عن طريق نشرها وترويجها لكثير من الأساطير القومية المارونية التي غدت بفضل صانعيها زهواً قومياً مارونياً شعر به الموارنة، حتى صاروا يزعمون انهم الوردة بين الأشواك. وكذلك قامت الكنيسة بتطوير فكرة الدولة المارونية عن طريق المحافظة على هوية قومية دينية مستقلة في وسط مسلم من جهة ، وبادعائها ان جبل لبنان كان منذ قرون الوطن القومي المستقل، او المحكوم ذاتياً من قبل الموارنة من جهة ثانية.

وخلافاً لما ذكره مؤرخوهم من ان جميع الأمراء الذين حكموهم كانوا من الموارنة، فقد كان هؤلاء يخضعون كغيرهم للحكّام المسلمين، وانما فعلوا ذلك تهرّباً من ايّة إشارة إلى انهم كانت لهم علاقة بشعوب المنطقة، تماماً كما كانوا يحاولون ان يجدوا لهم نسباً مع الفينيقيين ليتملصوا من اي اتصال عِرقي بالعرب او بالإسلام.

كذلك فإن اهتمامهم الشديد وحرصهم على ازدراء ونبذ التراث الاسلامي، بكل ما فيه من ثقافة وحضارة، يعود إلى ان رجال الإكليروس الذين كتبوا التاريخ الماروني، كانوا يهدفون من وراء كتاباتهم إلى إظهار تفوّق الموارنة وتميّزهم في هذا الشرق الإسلامي وإبرازهم أنهم شعب له تقاليده وثقافته وحضارته الخاصة. وقد اعتبرت هذه المحاولات من قبل الموارنة تزويراً عجيباً يهدف إلى إيجاد مبررات مزعومة، ومقوّمات لا وجود لها اساساً لإقامة وطن قومي ماروني في هذا الشرق يكون مقراً للاستعمار والصهيونية.

ولإيجاد مثل هذه القاعدة الاستعمارية، كان لابدّ للدول المستعمرة من تمكين الموارنة من السيطرة على أهمّ المواقع الاستراتيجية في هذا البلد، وهو جبل لبنان، ليكونوا بالتالي قوة فاعلة ومؤثّرة في تاريخ المنطقة. وهكذا تزاحمت القوى الاجنبية لدعمهم والاستفادة من وجودهم في قلب العالم الإسلامي ليكونوا أدوات طيّعة لها.

ثم ان هذا الجبل الذي كان محطّ أنظار الموارنة منذ القديم، بقي ذلك المكان الذي كانوا يشعرون بأنه يجب ان يبقى لهم بأي ثمن. وقد كانوا حتى اواسط القرن التاسع عشر يعارضون تعبيد الطريق بين دمشق وبيروت، خوفاً من ان يصبحوا تحت المراقبة.

ولولا الكنيسة، وعلى الأخص الرهبان الذين كانوا روّاداً لهم، لما استطاع الموارنة ان يتملّكوا هذه الإمكانيات ليتمركزوا سكنياً في جبل لبنان. وهذه الطريقة في تملّك الأراضي والاستيلاء عليها إقتبسها منهم الصهاينة، واعتمدوها في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين لإقامة الكيان الصهيوني في فلسطين.

وكان للموارنة فلسفتهم الخاصة التي اعلنوها لأسيادهم في الخارج، وهي ان البحر الابأض المتوسط لايشكّل الشاطئ الغربي لآسيا بل الحدود الشرقية للمسيحية.

وكانت للمطامح السياسية المارونية خطورة مطلقة في تحوّل الوجه السياسي والاجتماعي لهذا البلد نحو كيان يغلب عليه الطابع الماروني كوسيلة لابد منها لتحويله بالتالي إلى وطن قومي مسيحي. فكان الموارنة هم القوة الدافعة نحو إيجاد سلسلة طويلة من الحروب غذّتها الدول المستعمرة ما استطاعت، وكانت فرنسا في طليعة هذه الدول، فجهدت لإقامة مركز نفوذ لها بمساعدة اولادها «البررة».

وقد أدت هذه المصالح الاستعمارية للموارنة وحلفائهم إلى مداخلات اوروبية واستعمارية عديدة، حتى غدت هذه الارض بفضلهم مسرحاً دولياً للمؤمرات الخطيرة التي تحيكها الدول الكبرى ضد الشعوب الإسلامية المجاهدة. وفي كل مرة ينهزم الموارنة كانت فرنسا تسعى جاهدة لتعويض هزيمتهم، وفرض سياستهم على هذا الشعب الذى أثقلت كاهله الفتن والحروب.

وهكذا اخذت هذه المؤامرة شكلها عندما تحوّل الموارنة إلى قوة فاعلة، وتبلور لديهم ذلك التوجه الخطير الذي يعود إلى الطبيعة الخاصة بهم. ومع ان الدول الاستعمارية كانت تدعم توجهاتهم الآ ان أعظم ما استفادوا منه هو سوء الإدارة الإسلامية، وتحوّلها إلى شكل من اشكال التسلط الفردى او الجماعي او العنصرى، دونما اهتمام بحفظ البلاد الإسلامية واخذ الحيطة والحذر من النزعات الخطيرة التي كانت تجد في الغرب الاستعمارى متنفّساً لها، ومثالاً يحتذى. وهكذا حتى تكالبت الأمم على ارجاء العالم الإسلامي، واصبح في كل بقعة من البقاع الإسلامية مشكلة « معقدة » تعرض على «مجلس الأمن الدولي»ليزيدها تعقيداً، وتتبارى الدول في حلها لتضيع الحلول الناجعة والسليمة. ولبنان هو المثل البارز على هذا الإختراق العالمي للشؤون الإسلامية، وما كان ذلك ليتمّ لولا وجود هذه الفئة العميلة.

إن الهدف الماروني بتنصير لبنان واقتلاع جذور الإسلام من ارضه هو امتداد للمشاريع الصليبية التي أقرّتها اوروبا، وجاهدت وما تزال من اجلها. إنه خلاصة حركة صليبية عمرها أكثر من ألف عام، وهو إضافة إلى ذلك كله المكمّل للمشروع الصهيوني القاضي بابتلاع الأرض الإسلامية.

ويمكن القول ان هذه المنطقة تعرضت لمؤامرة ذات شقين: صليبي وصهيوني؛ فأما الصليبية فتتمثل بالمشروع الماروني وسعيه إلى اغتصاب لبنان، واما الصهيونية فتتمثل بالمشروع الصهيوني الهادف إلى اغتصاب فلسطين. ولهذا فقد تحالفت الصليبية والصهيونية من اجل إنجاح مشاريعهما في السيطرة والإحتلال.

وتشجع الموارنة اكثر عندما برزت فكرة القوميات، وبعد أن تفرّق المسلمون واتخذوا الشعارات «القومية» و« الوطنية » ديناً لهم عوضا عن « الدين القيّم». ومنذ ذلك الحين صار الموارنة يجاهرون بـ«القومية اللبنانية» و « القومية المارونية » ، وان لبنان هو ماروني اولاً واخيراً. و على هذا الأساس تم إنشاء «لبنان الكبير » وجعل الحاكمية فيه للموارنة.

ومنذ أن خضع المسلمون في لبنان لحكم الأقلية المارونية فقد دخلوا من جديد في عهود الجاهلية، ذلك ان الهيمنة المارونية على كل لبنان تصبح هي المسألة الأهم، وتندرج تحت بنودها كافة التفاصيل.

وبعد ان سيطر الموارنة على جهاز الحكم، ومراكز النشر والإعلام، ومناهج التدريس، زيّفوا التاريخ لمصلحتهم من اجل فصل المسلمين عن تراثهم وتاريخهم، حتى غدا المسلمون في لبنان من أجهل الناس بتاريخ أمتهم ومآثرها عبر القرون.

لقد آن للمسلمين أن يعوا أن تاريخ هؤلاء حافل بالعمالة والاجرام، وليس من المعقول أن يحكموا بلداً.

لذلك نسأل الله تعالى ان يهدينا صراطه المستقيم، ويوفقنا لأن نعمل جميعاً متكاتفين على إزالة هذه الغمة عن هذه الأمة، لكي تستعيد شخصيتها الرسالية والحضارية؛ وإن هذا الهدف السامي لا يتحقق الا من خلال نسف الكيانات الصنمية التي يجب ان نستعيد منها ما صادرت منّا من ادوار، وكونّت على ظهور المخلصين لنفسها من وجود ، كمقدمة لا بد منها لبناء الذات الاجتماعية والإطار السياسي

العام على أسس صحيحة وسليمة غير تلك التي أوجدها الاستعمار وعملاؤه في الداخل. والله مرجع الخلق، إليه يؤوب العباد وبيده مقادير الأمور، وهو وليّ التوفيق، انه نعم المولى ونعم النصير.

محمدزعيتر

في الخامس عشر من شهر شعبان عام ١٤١٤ هـ

يوم مولد الإمام المهدى ، محمد بن الحسن (عج)

الموافق ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٤ م

جوهر السياسة المارونية

اننا إذا تتبعنا التحركات المارونية منذ انطلاقتها، مروراً بمختلف العهود، ومن خلال الوثائق العديدة، ومواقف القيادات المارونية التاريخية والمعاصرة، يمكننا ان نكوّن فكرة واضحة عن أبعاد هذه التحركات وأهدافها.

فالموارنة يعتبرون:

أ - ان لبنان هو ماروني منذ آلاف السنين وهو وطن خاصّ بهم دون سواهم.

ب - ان المسلمين هم غرباء واجانب ينبغي ترحيلهم، ولذا فقد تواصلت حملات التهجير منذ حوالي سبعمائة عام حتى تمّت لهم السيطرة شبه التامة على مناطق جبل لبنان. وكان هناك قرار دولي يرمي إلى إسكان الموارنة في جبل لبنان من اجل الاستفادة من تبعيتهم وعمالتهم للغرب.

ج - ان الشعب اللبناني هو شعب ماروني. ثم ان كلمة لبناني تعني بزعمهم ماروني. واللبنانيون هم الموارنة، ولبنان والموارنة شيء واحد. وقد تعمد المحدّثون والخطباء والكتّاب والمؤلفون من الموارنة ان يملأوا كتبهم وبحوثهم بتعابير يراد منها الإيحاء بهذا المفهوم، مثل: «لبنان والموارنة» او «لبنان والطائفة المارونية» من اجل ترسيخ هذه الفكرة، وإذا ما أعلن البابا عن «حبه للبنان والموارنة« فاللبنانيون جميعاً «يشكرون لصاحب القداسة» هذا الإعلان، لأن اللبنانيين ليسوا سوى الموارنة - كما يزعمون - .

د - التركيز على «الفتح العربي» إذ ليس في تاريخ الموارنة شيء اسمه الإسلام، فهم يعتبرون ان لبنان تعرض للفتح العربي، وانه لا بد من تحريره بطرد المسلمين وتحويله إلى وطن قومي ماروني.

هـ - ان اللغة العربية هي «لغة الفاتحين» أو لغة المستعمر، ولذا فقد ظهرت في الأوساط المارونية عدة دعوات للقضاء على هذه اللغة واستعمال الحرف اللاتيني بدلاً منها.

و - الإستقواء بالأجنبي؛ حيث أن من يطالع تاريخ الموارنة يصل إلى هذه القناعة التامة بكل بساطة، فقد كانوا على الدوام عين المستعمر ودليله وادواته ورموزه المحلية، واليد التي يبطش بها ابتداء من اول حملة صليبية، وحتى اخر غزو صهيوني.

[illegible]

الفصل الأول

التعاون مع البيزنطيين والصليبيين

أصل الموارنة

★ موطنهم الأساسي وصراعهم مع اليعاقبة

ينتسب الموارنة من حيث الإسم إلى الراهب «مار مارون» الذي عاش في اواخر القرن الرابع ومطلع القرن الخامس الميلاديين. وفي عام ٤٥٢ م بنى الإمبراطور البيزنطي ديراً على اسم «القديس مارون» في منطقة حمص او منطقة أفامية، الواقعة على مسافة نحو خمسة واربعين كيلو متراً شمالي غربي حماه(١).

والموارنة في الأصل طائفة من نصارى الشرق انفصلت عن الكنيسة البيزنطية في اواخر القرن السابع الميلادي، وكان غرضها العودة إلى الكنف الغربي، حتى توحدت مع روما في الحروب الصليبية(٢).

قبل الفتح الإسلامي كانت الطائفة المارونية تسكن شمالي سوريا بالقرب من قديسها مار مارون على ضفاف نهر العاصي، قبل ان يبدأ افرادها بالتسلل إلى جبال لبنان الشمالي في اعقاب اشتباكات دامية مع اليعاقبة (فرقة نصرانية). الذين كانوا يعتقدون بوجود طبيعتين للمسيح، بينما وقف اليعاقبة واكثرية نصارى الشرق مع دعاة الطبيعة الواحدة. وقد أدى هذا الإختلاف بين دعاة المذهبين الماروني واليعقوبي إلى وقوع مجازر رهيبة في صفوف الفريقين. وفي عام ٥١٧ م قتل في دير القديس مارون ٣٥٠ راهباً مارونياً(٣).

وقد تسبب اضطهاد اليعاقبة للموارنة بلجوء هؤلاء إلى المناطق الجبلية، واضطرار رهبانهم إلى النزوح من مناطق حوض العاصي إلى المرتفعات الصعبة للإحتماء بها، ومن الممكن ان يكون قد وصل بعضهم إلى المرتفعات اللبنانية الشمالية. وكانت الدولة البيزنطية تعود من وقت لآخر إلى مناصرة دعاة الطبيعتين. ولما تولى الإمبراطور البيزنطي يوستينيانوس الحكم عطف عليهم، وأعاد بناء ديرهم بعد الإقتتال الدامي سنة ٥١٧ م مع اليعاقبة (٤).

ثم جاء الإحتلال الفارسي للمنطقة عام ٦١٦ م وساند اليعاقبة. لكن هذا الوضع لم يدم طويلاً، لأن الدولة البيزنطية التي غالباً ما كانت تؤيد الموقف الماروني استردت البلاد السورية عام ٦٢٨ م. واستفاد الموارنة من عودة الإحتلال البيزنطي فانتزعوا من اليعاقبة عدة كنائس وأديرة. ومع بداية الفتح الإسلامي عام ١٤ هـ - ٦٣٥ م كان الموارنة يحظون بمساعدة الإمبراطور البيزنطي هرقل الذي شملهم بعطفه ورعايته، فاستعادوا نفوذهم ونشاطهم، وقامت الإدارة البيزنطية الجديدة بإعطائهم عدداً من الكنائس اليعقوبية، وهو الامر الذي سبب المزيد من العداء بين الطائفتين. يستدلّ على ذلك من قول المؤرخ اليعقوبي ابن العبري في أخباره عن سنة ٦٣٠ ميلادية حيث يقول: «إن رهبان مارون من منبج وحمص وجوارها أبدوا قسوة شديدة، فاستولوا على معظم الكنائس والأديار التي لليعاقبة، ولما كان جماعتنا يشكون إلى هرقل الملك، لم يكن يجيبهم، على ان إله النقمة أرسل العرب لكي يخلصنا من الروم، ومع ذلك لم تردّ علينا كنائسنا، بل بقي لكل فريق ما كان

بيده، ولكن نجونا من ظلم الروم وبغضهم لنا »(٥).

★ ظروف انتقالهم إلى جبل لبنان

بعد الفتح الإسلامي وانسحاب الدولة البيزنطية إلى الشمال، تفرق الموارنة في المناطق الشمالية لسوريا، ويعتقد أنهم اتصلوا بالجراجمة، والمردة فيما بعد، والّفوا معاً جماعة مارونية واحدة. وقد تكاثر الموارنة في الشمال بسبب تواجد الجراجمة (٦) غير أن الهجرة المارونية الكثيفة الأولى إلى جبل لبنان لم تحصل قبل العام ٧١هـ - ٦٩٠م، اي بعد نصف قرن من الفتح الاسلامي لهذه البلاد، إثر الحملة التي يقال ان عسكر الروم قد شنها على دير مار مارون في وادي العاصي، حين استغل يوستينيانوس الثاني انشغال عبد الملك بن مروان بثورة ابن الزبير لينتقم من الموارنة الخارجين عن كنيسته، حيث ضرب ديرهم في حماه، وقتل خمسمائة من رهبانه، ولحق بالموارنة الهاربين مع بطريركهم إلى جبل لبنان وفقاً للتقاليد المارونية. على ان هذه الهجرة لم تشمل جميع الموارنة، وربما عاد بعض النازحين إلى موطنهم الأصلي وأعادوا بناء الدير، حيث يذكر المسعودي الذي كتب تاريخه حوالي العام ٩٥٠م ان الموارنة يعيشون في نواحي حمص وحماة ومعرّة النعمان(٧).

والمارونية ككنيسة محلية، لم يسمح الروم بانتظامها في كنيسة منفصلة عن الكنيسة المحلية طالما ستمر حكمهم لبلاد الشام. ولم تنشأ هذه الكنيسة على هامش الحياة الدينية والسياسية الأبعد انهيار المجمع المسكوني السادس في القسطنطينية في العام ٦٨٠م، حيث انتخبت يوحنا مارون اول بطريرك لها(٨).

وبقي الموارنة منذ دخولهم إلى لبنان بعد الفتح الإسلامي طائفة هزيلة العدد، لا وزن ولا كيان سياسي لها، فعاشت معزولة في وادي قاديشا لمرحلة طويلة من الزمن. وقد استمر النزاع بين الموارنة واليعاقبة فترة طويلة ايضاً، بسبب نجاح المبشّرين اليعاقبة في اجتذاب العديد من الموارنة وتهديدهم لسلطة زعماء الإكليروس الماروني في الطائفة(٩).

ومع الأيام كثرت الفرق المسيحية، ودار النزاع الطائفي بينها، ففي العام ١٠٥٤م عندما تم الانشقاق بين كنيسة روما وكنيسة القسطنطينية تبع الملكيون (الأرثوذكس) كنيسة القسطنطينية، وقد حدثت اصطدامات واسعة بينهم وبين الموارنة؛ وفي العام ١٧٢٤م انشقّت عن كنيسة الروم الأرثوذكس فرقة تبعت روما وعرفت باسم الروم الكاثوليك، الذين كانوا في معظم الأحيان حلفاء للموارنة (انظر ص ٧٦)، وتوالت النزاعات والخصومات المارونية - اليعقوبية - الكاثوليكية - الأرثوذكسية حتى وصول المبشرين البروتستانت في القرن التاسع عشر، فاضيفت بذلك حلقة جديدة إلى سلسلة المتنازعين. وقد طغت النزاعات بين الموارنة والروم الأرثوذكس على ما سواها، كون الفريقين يمثلان اكبر طائفتين بين النصارى في لبنان، ولكون خلافاتهما هي المسيطرة، فقد مالت الطوائف المسيحية الأخرى إلى التحالف مع واحدة من

هاتين الطائفتين. وكان للمبشّرين الكاثوليك والموارنة المثقفين في روما أثر بعيد في حماية الطائفة المارونية من تحول ابنائها إلى الكنائس الأخرى.

★ الدجل التاريخي لمؤرّخي الموارنة

يزعم بعض مؤرخي الموارنة ان طائفتهم كانت منذ الأصل صانعة تاريخ لبنان والجبل (جبل لبنان) خصوصاً، وانهم تحصّنوا في الجبال المنيعة منعزلين عن الفاتحين العرب حتى العصر المملوكي. وذلك هراء لا يؤيده سند تاريخي، بدليل ان سكان لبنان القدامى كانوا امزيجاً من شعوب مختلفة من بقايا الكنعانيين والآراميين، وجماعات من الأرمن، بالاضافة إلى بعض الجاليات الفارسية، والقبائل العربية، ولم تشر الروايات إلى اي وجود للعنصر الماروني (١٠).

وتجمع الكتابات البيزنطية والعربية المعاصرة للفترة، او القريبة من عصر الفتوحات الإسلامية على ان الجبال كادت تخلو لفترة ما من السكان بسبب النزوح الكثيف الذي رافق انسحاب الروم من بلاد الشام (★). فيذكر اليعقوبي أن الذين نزحوا اهم « أخلاط من العرب والعجم، ومن لخم، وجذام، وعاملة، وكندة، وقيس، وكنانة » (١١). ليس هذا فحسب، بل لقد أشار المؤرخ البيزنطي تاوفانوس إلى ان هذه الجبال كان قد سكنها العرب قبل إدخال المردة اليها (١٢).

ولم يخجل الموارنة من تحريف تاريخهم الديني تبريراً لإرتباطهم بالمشروع السياسي الغربي في إخضاع الشرق الإسلامي للسيطرة الإستعمارية، حتى جعلوا انفسهم مؤسسي لبنان ومعمّريه منذ ما قبل الفتح الإسلامي، كما يزعم بطرس ضو. وانهم الشعب الوحيد الذى وقف كما يقول يوسف مزهر « في وجه ذلك الغازى المكتسح يوم كان القنوط يعمّ مسيحيي سوريا »، وانتزع استقلالاً في شؤونه المدينة والدينية ظل ثابتاً على مرّ العصور والأجيال (١٣).

وقد وصل مرض اختلاق الأساطير إلى حدّ الهذيان التاريخي مع عدد كبير من مؤرخي الموارنة، منهم قيصر نصر، وبولس نعمان، وغيرهما كثيرون، ممن اعتبروا انفسهم احراراً في اعادة صياغة التاريخ كما يحلو لهم، وذلك بإعادة إسقاط الحاضر على الماضي مرة بعد مرة، وكلما دعتهم الحاجة إلى ذلك. ومع وليد فارس، والراهب الأسود بطرس ضو، حين يباهيان بثورة مارونية مزعومة ايام خلافة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، اي قبل هجرة الموارنة إلى جبل لبنان بأكثر من نصف قرن، على أنها « اول انتفاضة للأمة اللبنانية، واول معركة من الحرب اللبنانية - العربية التي لا تزال تهزّ الشرق حتى القرن العشرين » (١٤).

وإذا انتقلنا إلى عمق النفسية المارونية نجد وبشكل واضح روح العداء متأصلة، فيقول وليد فارس:

(★) ان الفتح الاسلامي كان نعمة حضارية للجماعات المسيحية التي عانت طويلاً من الإضطهاد البيزنطي لها، واستقبلت هذه الجماعات الفتح الاسلامي بالفرح والإبتهاج. غير ان الدولة البيزنطية اعتمدت مبدأ تشجيع نزوح السكان لإفقار البلاد من جهة، ولتتمكن من إعادة فتحها باستغلال سكانها الأصليين.

«أما الأمة المارونية فلم تتواجد في لبنان فقط، بل في أنحاء من سوريا وفلسطين وقبرص. ولكن تواجد الأمّتين على ارض واحدة في لبنان، والتاريخ الواحد لهما، جعل منهما جسما واحداً بصورتين، وتشبه هذه الظاهرة بالظاهرة الأمريكية، فالولايات المتحدة أمة اميركية، ولكنها أمة انكلو - ساكسونية بالوقت نفسه. فالأنكلو - ساكسون هم العنصر الأكبر والأقوى فيها، ولكن ذلك لا يمنع ان يوجد غير انكلو - ساكسون في الأمة الأمريكية». ويضيف: «فالأمة اللبنانية التاريخية جسدت مقاومة الكتلة المسيحية في لبنان والشرق للزحف الخارجي والعربي خاصة، والكتلة المسيحية لم تكن تتشكل من الموارنة فحسب، بل من الروم الأرثوذكس الرافضين لسياسة بيزنطية الإنهزامية، والروم الكاثوليك فيما بعد، والآشوريين والسريان وعدة طوائف صغيرة. ولكن العدد الأكبر من هذه الكتلة كان مارونياً» (١٥).

ويصل وليد فارس في رؤيته التاريخية إلى التشبّه الكامل بالصهيونية، وادعاء الحق التاريخي في ارض الميعاد بقوله: «فالأرض الشرقية التي دافع عنها الموارنة، وماتوا من اجلها، تمتدّ من حلب حتى شمال فلسطين، فلا يعقل ان يستوطنها احد ويغير ملامحها اللبنانية التاريخية، وينادي بولاء لغير لبنان» (١٦).

ان هذا الدجل التاريخي الذي روّجت له المارونية حدا ببعض الأصوات المسيحية إلى الإحتجاج على التاريخ الأسطوري لمؤرخي الموارنة، فنجد كمال صليبي يصف المؤرّخين الموارنة «بأنهم كتبوا تاريخ لبنان لا على سبيل الدراسة الموضوعية بل كتعبير عن الكبرياء الوطنية» (١٧).

ولعل أهم اهداف الموارنة من هذا التزوير الفاضح لنواياهم ومشاريعهم هو إثبات أزلية الانقسام الطائفي الدموي الذي يعودون في جذوره إلى الفتح الإسلامي، لكي يستنتجوا من ذلك ان لا حلّ لمعالجة هذا الإنقسام الا بإنشاء الوطن القومي الماروني مهما ضاقت رقعته.

المردة

ان الحديث عن الموارنة يجرّنا إلى الحديث عن المردة مادام الموارنة قد أصروا على الإنتساب اليهم، ولكن قبل ان نتحدث عن جماعة المردة لابدّ اولاً من الإشارة إلى فئة مماثلة لها في الدور والهوية يقال لها الجراجمة.

★ الجراجمة

من هم الجراجمة؟

أوضح البلاذري ان الجراجمة هم من مدينة على جبل اللُّكام (★) (الأومانوس) عند معدن الزاج فيما بين بياس وبوقا، يقال لها الجرجومة. وان أمرهم كان في أيام استيلاء الروم على الشام وانطاكية عائداً الى بطرك انطاكية وواليها. وعندما حرّر المسلمون مدينة انطاكية عام ١٧ هـ - ٦٣٨ م لزموا مدينتهم، وهمّوا

(★) اللكام هو الجبال الواقعة بين انطاكية وجبال طورس.

باللحاق بالروم اذ خافوا على انفسهم، فلم ينتبه المسلمون لهم. ثم ان اهل انطاكية نقضوا وغدروا، فاضطر المسلمون لدخول المدينة ثانية، وتوجهوا إلى الجرجومة فلم يقاتلهم اهلها، بل بادروا بطلب الصلح والأمان، فكان لهم ما ارادوا، على ان يكونوا اعواناً للمسلمين، وعيوناً ساهرة لهم في جبل اللكام. غير ان الجراجمة لم يقطعوا اصلتهم بالروم فكانوا «يستقيمون مرة للولاة، ويعوجّون اخرى فيكاتبون الروم، ويمالئونهم» (١٨).

كان هذا الشعب الجبلي يزوّد جيوش البيزنطيين بالجنود المرتزقة. وكان الجراجمة قد استفادوا من وقوع بلادهم في منطقة الحدود ليمارسوا شيئاً من الإستقلال الذاتي في تصريف شؤونهم. وبما انهم كانوا من النصارى فقد استطاع امبراطور الروم استغلالهم واستخدامهم في عمليات التخريب والإغارة داخل البلاد والأراضي الإسلامية.

ظل الجراجمة على علاقة مع الروم يكاتبونهم ويساعدونهم. وقاموا بهجمات عديدة لخلق الفتن والاضطرابات في أعوام ٦٥٦م و ٦٦٦م و ٦٦٩م و ٦٧٤م، وكانوا يستغلون انشغال المسلمين بالحروب مع البيزنطيين لطعنهم من الخلف والتنكيل بهم بتحريض من البيزنطيين انفسهم.

وفي حدود سنة ٦٧٦م أرسلت الدولة البيزنطية مجموعات كبيرة من الجراجمة لمحاربة المسلمين والضغط عليهم. وأورد ابن عساكر انه في سنة ٦٧٧م ركب الروم السفن، وشنّوا حملة عسكرية على ديار المسلمين، ثم اتوا ساحل صيدا وصور، فاستولوا على جبل لبنان، وانتشروا من جبل الجليل إلى الجبل الأسود، وهو القسم الشمالي من جبال العلويين المشرف على مدينة السويدية (١٩).

وقد تحالف الجراجمة مع المردة الذين ارسلتهم الدولة البيزنطية إلى المنطقة في محاولة لاستعادة بلاد الشام من ايدي المسلمين، وهنا يصبح تاريخ الجراجمة مختلطاً بتاريخ المردة، فلا بد اذن من إلقاء الضوء على هذه المسألة.

★ المردة

المردة هم افراد قوة عسكرية أدخلهم الروم ايام معاوية بن ابي سفيان، للإغارة على المسلمين في المناطق الممتدة من جبل انطاكية إلى جبل القدس بما فيها جبل لبنان، ثم استدعاهم الملك البيزنطي بعد صلحه مع رجل الدولة الأموية عبد الملك بن مروان. وتفصيل ذلك أنه في حدود سنة ٦٨٩م ارسلت الدولة البيزنطية قوة عسكرية مؤلفة من اثني عشر ألف جندي إلى لبنان، وهي القوة المعروفة باسم المردة، وقد تمكنت هذه القوة بمؤازرة الجراجمة السابقين من السيطرة على سواحل سوريا ولبنان وشمالي فلسطين (٢٠).

يقول البلاذري مؤرخاً عن الفترة: «خرجت خيل للروم إلى جبل اللكام وعليها قائد من قوادهم، ثم صارت إلى لبنان وقد ضمّت اليها جماعات كثيرة من الجراجمة ... » (٢١).

وقال البلاذري ان عبد الملك بن مروان الذي حكم من عام ٦٨٥ إلى عام ٧٠٥ م اضطر ان يطلب مصالحتهم على الف دينار في كل اسبوع، ومال آخر يؤديه إلى الإمبراطور البيزنطي. وقد عقد عبد الملك مع الإمبراطور معاهدة نصّت على ان تسحب الدولة البيزنطية قواتها الغازية من جميع المناطق التي احتلتها، واستجاب الأمبراطور البيزنطي يوستينيانوس الثاني فسحب قواته إلى داخل بيزنطية(٢٢).

بعد هذا التفاهم الأموي - البيزنطي انقلب المردة والجراجمة ضد البيزنطيين، ونزلوا مع اميرهم يوحنا إلى البقاع يشنون الغارات على القرى والمزارع. ولكن بعد مقتل يوحنا انسحب المردة، وتفرق الجراجمة في انحاء البلاد المختلفة، ورجع اكثرهم إلى مدينتهم في اللّكام. ولم يلبثوا ان تفاهموا مع الدولة الأموية، وتمتعوا بحرية دينية واقتصادية في عهد الوليد بن عبد المللك. وقد أورد محمد علي مكي انه «يوجد حالياً منطقة في مدينة حماه في سوريا تعرف بحي الجراجمة، وهي منطقة جبلية تكثر فيها المغاور المحوّلة إلى مساكن مأهولة»(٢٣). وبقي قسم من الجراجمة في لبنان، واختلط بعضهم بالموارنة الذين نزحوا إلى شمالي لبنان، ويبدو ان كثيراً من الجراجمة كانوا على مذهب الموارنة(٢٤).

★ المردة في التاريخ الماروني: وقفة مع بطرس ضو

يصرّ بعض مؤرخي الموارنة انهم يتحدّرون من المردة، معتبرين «ان وقائع وبطولات المردة هي جزء من التراث الماروني». ورغم ان حملة المردة منيت بالفشل في آخر الأمر، فان الموارنة يعتبرونها إحدى أهمّ وقائعهم وبطولاتهم التي نظّموا بها قصائدهم، ومن هذه القصائد زجليات ابن القلاعي.

وقد اشار إلى ذلك جورج عدوان، عضو الوفد اللبناني الماروني إلى مؤتمر الموارنة العالمي في نيويورك عام ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م بقوله: «جاء الفتح الإسلامي فتصدّى له الموارنة بجيش من المردة قوامه ١٢ الف محارب. طوال القرنين الثامن والتاسع حاول الخلفاء العرب مراراً تطويق الموارنة بغرس جماعات من الغرباء في السواحل مدّوها بما استطاعوا من الدعم ...»(٢٥).

ولا ندري كيف يمكن لطائفة هزيلة العدد والشأن ان تتصدّى لجيش إسلامي عجزت عن مواجهته أعتى الجيوش، لاسيما جيوش كسرى وهرقل في دولتي فارس والروم ؟!! وكيف اصبحت تلك القلة التي ربما لم يتجاوز عدد افرادها في ذلك الوقت، وفي احسن الاحوال بما في ذلك الأطفال والنساء والشيوخ، بضعة آلاف، قادرة على تجهيز اثني عشر الف محارب لملاقاة الجيش الإسلامي الذي انهزمت أمامه الجيوش البيزنطية في وادي اليرموك، وأبيدت كتائبها إبادة تامة على يد أربعة وعشرين ألف مقاتل ارسلتهم الدولة الإسلامية من عاصمة الوحي والتنزيل ليفتحوا البلدان باسم محمد ﷺ والقرآن!.

أما بطرس ضو فانه يتوسع في شرحه تاريخ المردة واحوالهم وحروبهم، فيقول: «في السنة ٦٧٧ م خرج المردة الجراجمة من مدينتهم في شمالي سورية في حملة قوية اشترك فيها مردة أرسلهم الروم من آسيا

الصغرى، فاحتلوا في هذه الحملة كل الرقعة الجبلية الممتدة من مدينة الجرجومة والجبال المشرفة على السويدية في ميناء انطاكية عند مصبّ العاصي حتى جبال فلسطين والمدينة المقدسة اورشليم، وجعلوا معقلهم الرئيسي في قمم لبنان، ومن هناك اخذوا يشنون الغارات ... ».

ويصل ضو في سياق تحليله إلى القول بأن الهدف هو « إنشاء دولة مستقلة ممتدة من شمالي سورية حتى جنوبي فلسطين » على ان يكون لبنان « قلب هذه الدولة ومعقلها الأكبر » (٢٦).

ويزعم ضو بأن يوحنا مارون (البطريرك الماروني الأول) دخل ايضاً إلى لبنان في العام ٦٧٧ م، وأقيم أسقفاً على البترون وجبل لبنان، ليصل إلى الإستنتاج بأن وقوع الحدثين في السنة ذاتها وفي الأتجاه ذاته، اي انتقال ماريوحنا إلى لبنان لرعاية سكانه، وانتقال الجراجمة اليه لغاياتهم العسكرية، لم يكن من قبيل الصدفة، فقد جاء ماريوحنا مارون إلى لبنان متتبعاً تحركات المردة، ابناء الموارنة بالروح، للسهر عليهم وعلى الموارنة في لبنان مثلما يتبع الراعي قطيعه (٢٧).

ويضيف ضو: « لم تكن ترقية ماريوحنا مارون إلى الأسقفية وإرساله إلى لبنان في الوقت الذى تمركز فيه جيش المردة والموارنة في هذا الجبل من قبيل الصدفة، ولكن كانت لهذا التدبير عدة دوافع أهمها:

اولاً: صيانة الموارنة والجراجمة المنخرطين في جيش قيادته بيزنطية من النفوذ البيزنطي، وانحرافهم عن الولاء للمارونية، والحضارة السريانية، ومبادىء الاستقلال عن بيزنطية إيماناً وكنيسة وحضارة.

ثانياً: صيانة الموارنة والسريان في لبنان ضد خطر النفوذ الملكي البيزنطي الذي كان بالإمكان ان يتسرّب اليهم عن طريق القيادة البيزنطية في عسكر المردة، إلى هذا يشير الكلام الذى وضعه كتاب تعليم اليعاقبة على لسان يوحنا مارون في مخاطبته الأمير الفرنجي في انطاكية: « يا ملك نحن نخاف على جبل لبنان لئلا تدوره طائفة الملكية إلى أمانتهم ».

ويصل ضو في منتهى هذيانه التاريخي إلى القول: « وهكذا التحق يوحنا مارون بجيش المردة إلى لبنان ليحفظ الموارنة في جيش المردة من التنكّر لمارونيتهم، اى لإيمانهم وحضارتهم السريانية، واستقلال كنيستهم الانطاكية عن بيزنطية. ويتضح من كيفية تعيين يوحنا مارون أسقفاً اتحاد المارونية من اساسها، ومنذ بدايتها، اتحاداً عضوياً بالكنيسة الرومانية ... وكان التعاون متبادلاً، والإنسجام تاماً، بين يوحنا مارون وجيش المردة الذي اتخذ من لبنان مركزاً ومعقلاً له، وقاعدة لعملياته الحربية » (٢٨).

ومن مظاهر هذا التعاون بين المردة واسقف الموارنة أن يوحنا مارون قد شرع منذ وصول المردة يطوف المدن والقرى داعياً إلى قتال المسلمين (٢٩).

وينقل ضو عن الدويهي قوله: « فالمردة قبل انقسام الموارنة والروم إلى كنيستين مستقلتين كانوا متأثرين بنفوذ الموارنة وتابعين لهم. وبعد الإنقسام، وبسبب امتزاج الجراجمة والمردة بالموارنة خاصة في لبنان،

اصبحوا جزءاً من الكنيسة المارونية».

ويقول المؤرخ الماروني فيليب حتّي: «من هذا الإندماج تكوّنت الأمة المارونية التي لا تزال سائدة في لبنان وتؤلف الجماعة المسيحية الأكثر تماسكاً».

ويقول بطرس ضو: «واندماج الجراجمة المردة بالكنيسة المارونية حصل بصورة طبيعية عفوية منذ اللحظة التي ظهرت فيها الكنيسة المارونية ككنيسة مستقلة ذات كيان خاص، وذلك لأن الجراجمة كانوا اقبل استقلال الكنيسة المارونية متأثرين بالنفوذ الماروني كما رأينا، تابعين للموارنة عقائدياً وحضارياً ولغوياً». ويضيف: «إن المردة الجراجمة كانوا موارنة ديناً وحضارة ولغة». ويتابع: «المردة شعب واحد ذو فصيلتين، فصيلة خارجية، أتت من بلاد الروم بأمر من الملوك البيزنطيين وسُمّيت بالمردة، وفصيلة داخلية كانت تقطن سوريا منذ زمن بعيد وعاصمتها الجرجومة وعُرفت بالجراجمة. اثناء الحملات - ضد المسلمين - اندمج المردة الخارجيون الروم والمردة الداخليون الموارنة الجراجمة في عسكر واحد جعل قمم لبنان المعقل الرئيسي له. التحق ماريوحنا مارون بهذا المعسكر للحؤول دون فقدان الجراجمة الموارنة شخصيتهم، وإيمانهم الماروني بسبب انتظامهم مع المردة الروم في عسكر واحد». «ومنذ ذلك العهد وضع الموارنة أسس استقلالهم واستقلال لبنان على قاعدة الاستقلال تجاه الدول الإسلامية ...» إلى أن يقول: «هذه جذور وقواعد شرعة الإستقلال اللبناني الماروني منذ ماريوحنا مارون البطريرك الماروني الأول» (٣٠).

ويزعم ضو أيضاً أن «الشعب اللبناني الذي اعتنق المسيحية هكذا على يد تلامذة مار مارون تسمى مارونياً منذ الجيل الخامس، وأصبح عنصراً رئيسياً في تكوين الأمة المارونية». وأن «لبنان المستقل هو من صنع الموارنة المردة منذ الجيل السابع للميلاد حتى الآن، قبل أن يكون من صنع من أتوا بعدهم من المعنيين والشهابيين وغيرهم حتى بشارة الخوري ورياض الصلح» (٣١).

ويعتبر بطرس ضو أن عصر المردة هو العصر الذهبي الأمثل في تاريخ حروب الموارنة مع المسلمين في سبيل «كيان لبناني مستقل أبدي واحد»، والكيان اللبناني هو الكيان الماروني لأن «الأرض المستقر النهائي للأمة المارونية هي لبنان». ومن أجل ترويج هذه المزاعم، فقد ألقى محاضرة في كنيسة بعبدا بمناسبة «عيد مار مارون» في ١٩ صفر ١٣٩٧ هـ ٨ شباط ١٩٧٧ م، كانت بمثابة خليط من الدجل والتحريض، وجاء فيها:

«إنطلق هؤلاء المردة والجراجمة الموارنة في حملات عسكرية ومتتالية انتهت بمعاهدات مع الخلفاء الامويين. وكانت نتيجة هذه الحملات العسكرية وهذه المعاهدات، ان أنشأ الموارنة لهم وطناً حراً مستقلاً سيداً اعترفت بسيادته واستقلاله الدولتان الكبريان في ذلك الزمن: الدولة الأموية والدولة البيزنطية.

وضمن إطار هذا الوطن وتحت مظلة سيادته وحريته اكمل الموارنة تنظيمهم الكنسي، فأنشأوا

لأنفسهم كنيسة ذات هيكل هيراركي مستقل يرئسه بطريرك، وكان البطريرك الأول ماريوحنا مارون. في انطلاق الحملات الأولى، كانت تساند الموارنة الدولة البيزنطية التي أردفت الجراجمة بفرقة عسكرية بيزنطية، فتمكنوا من احتلال كل الرقعة الجبلية الواقعة بين اللكام شمالاً ومدينة القدس جنوباً. اتخذ الموارنة مركزاً وقاعدة لدولتهم هذه «بسكنتا» عند اسفل جبل صنين، لحصانة موقعها اولاً، وثانيا لوقوعها جغرافيا في قلب الرقعة التي احتلوها، وثالثاً لأنهم منها يمكنهم الإشراف على البقاع المكوّن الحدّ الفاصل بين جبل لبنان وطن المردة من جهة، واراضي الدولة الأموية من جهة ثانية.

ولكن لم تبق رقعة وطن المردة على هذا الاتساع إلا برهة وجيزة، لأن الملك البيزنطي يوستينيانوس الثاني ما لبث ان عقد معاهدة مع الخليفة عبد الملك بن مروان، سحب بموجبها الفرقة العسكرية البيزنطية التي كانت تساند الجراجمة في احتلالهم.. فانكفأت حدودهم حتى الشوف جنوباً وحتى جبال العلويين شمالاً، وظلت هكذا منذ أواخر القرن السابع حتى النصف الثاني من القرن الثامن، اذ ارسل الخلفاء العباسيون قبيلة بني أرسلان وبعض القبائل التنوخية لتكون زنّاراً أو جبهة جنوبية تضغط على الموارنة، فانحسرت حدود وطن هؤلاء حتى خط انطلياس - بحرصاف. واستقرت كذلك حتى القرن الرابع عشر. أما شمالاً فكانت حدود الوطن الماروني تبلغ بلاد الدريب اي طريق عكار عند النهر الكبير. هذه الرقعة الممتدة من انطلياس - ترشيش - البقاع جنوباً حتى النهر الكبير شمالاً، ومن سهل البقاع شرقاً حتى البحر غرباً، ظلت تكوّن الوطن القومي الماروني من القرن الثامن حتى القرن الرابع عشر، اي طوال نحو ستمائة سنة. داخل هذا الوطن لم يكن الموارنه يسمحون بأن يتملك او يقيم مسلمون أو يهود او هراقطة على حد قول المؤرخين. ومن الناحية الإدارية كان يقسم الوطن الماروني هذا إلى إمارتين: امارة كسروان وعاصمتها بسكنتا، ويحدّها شمالاً نهر ابراهيم، وامارة جبيل، وقاعدتها جبيل؛ وتشمل بلاد جبيل والبترون وجهة بشري واهدن، والزاوية وعكار والهرمل ... كان البطريرك يرأس الجسم الماروني بإمارتيه».

ويقول ضو في معرض كلامه: «توطّدت اركان عهد المردة، او عهد الوطن القومي الماروني المستقل على دعائم قوة الموارنة الذاتية، الروحية والعسكرية. استمد هذا العهد قوته من الاهداف التى وضعها الموارنة نصب أعينهم وملخّصها صيانة حريتهم بكل أشكالها، الحرية الدينية والحرية الفكرية، وحرية القول والعمل والعبادة، وحرية الفلسفة والعلم والفن والحضارة ... حرية المثل العليا والقيم الانسانية السامية. كان هدفهم إنقاذ الحرية والحضارة والكرامة الانسانية وكل نظام لا يقرّ حرية الآخرين هو نظام هدّام للحضارة والكرامة الإنسانية». وعليه؛ فإن وقفة الموارنة، كانت انقاذاً للإنسان وحضارته وكرامته في هذه البقعة من العالم. هذه الاهداف والمثل العليا كانت قوة الموارنة ومنبع إلهامهم، ومصدر حماسهم واندفاعهم واستماتتهم في انشاء وصيانة وطنهم القومي اللبناني. واعتمدوا ايضاً على قوتهم العسكرية.

الشعب الماروني خلاصة الشعب الآرامي والشعب الكنعاني والشعب الأموري الذي عرف بالمردة. كل هؤلاء وخاصة الآموريون المردة الذين منهم الجراجمة الموارنة كلهم اتّصفوا بشموخ القامة، وشدة البأس، وقوة الشكيمة، والمهارة في الحروب».

وزعم ضو في معرض حديثه ان «الكتاب المقدس» أطلق «على الأموريين أجداد الموارنة اسم الجبابرة والعمالقة، ووصفهم بأنهم مثل قامات الأرز قاماتهم، وصلابتهم كالسنديان وشبّههم العرب بالجبال شموخاً، ودعوهم الخضارمة لمقدرتهم على العظائم، والاساورة لبراعتهم في فن الحرب، وبني الأحرار لعنفوانهم وعشقهم الحرية والاستقلال. وأشاد الكتاب المقدس بقوتهم العسكرية فقال: ان مُدنهم عظيمة وحصونهم تكاد تبلغ السماء، واسمهم بالسريانية (الجراجمة) تعني الأبطال، ودعاهم المؤرخون البيزنطيون السدّ النحاسي اي الذي لايستطيع الأعداء اقتحامه وخرقه. واشتهروا في الحروب بانقضاضهم الصاعق كالبرق، وسرعتهم الخاطفة في التحرك والهجوم القاصم الساحق على العدو. هؤلاء هم الموارنة المردة، وكان كل واحد منهم كبيراً او صغيراً، رجلاً او امرأة، جندياً بطلاً بارعاً. أقاموا على كل تلّة وقمّة من وطنهم حصناً او قلعة او برجاً فشملوا الجبل كله بشبكة متماسكة من القلاع والحصون، فكان لبنان كله من أقصاه إلى أقصاه كأنه حصن واحد متماسك لايقهر ... ضمن هذا الوطن المنيع رصّوا صفوفهم، فكانوا كلهم كأنهم رجل واحد في الحرب والسلم مما جعل لهم سطوة عظيمة. ونشطوا ضمن سياج وطنهم المنيع، إلى تنظيم شؤونهم الروحية والدنيوية، فرفعوا مستوى الأخلاق عالياً في قلب هذا الشرق وفوق أعلى قممه، فكثر بينهم القدّيسون، وازدهرت الفضائل. وانصرفوا إلى نقب جبلهم فحولّوه إلى فردوس مليء بالخيرات، ونعموا بهناء لا مثيل له، بينما كان الشرق يتخبط في الحروب والمحن، وكافة انواع الظلم والضيق والبؤس. وازدهرت علومهم وانفتحوا على الشرق والغرب وانشأوا اصداقات متينة مع الخلفاء المسلمين وأباطرة بيزنطيا والغرب معاً. ونعموا بأمان داخلي متين، وكان همّهم خارجياً صدّ غارات الأرسلانيين الذين ارسلهم الخلفاء المسلمون ليحاصروا الموارنة، فحصلت مناوشات بين الفريقين برهة، ولكن ما ان طال الأمر حتى استحكمت العلاقات الطيبة بين الأرسلانيين والموارنة.. هذا كان عهد لبنان والموارنة الذهبي بدون شك، خاصة اذا قابلناه بالعهود التي تلته.

تتميز العهود التي تعاقبت منذ تصدّع الوطن الماروني بتوق مستمر متصاعد إلى تحقيق الاستقلال عن الدولة الاسلامية، هذا التوق كان الحافز الأكبر الناهض بالموارنة نحو الحرية، وشاركهم به الدروز في عهد الامارة، فتحقق الاستقلال جزئياً في ذلك العهد، وخاصة في زمن الأمير فخر الدين الثاني والأمير بشير الشهابي الثاني».

وبعد أن يتباكى على انتماء لبنان إلى «الحكم الإسلامي» في عهود عديدة يعلن بطرس ضو: « ...

ومن المقابلة بين مختلف العهود التي اختبرها الموارنة طوال ١٣٠٠ سنة، يتضح ان عهد الوطن القومي الماروني المستقل عن الدولة الإسلامية عربية كانت ام غير عربية هو العهد الذهبي الأمثل..» (٣٢).

ولعل بطرس ضو وامثاله يريدون بكتاباتهم التاريخية هذه ان يدفعوا بالموارنة إلى اقتفاء اثر المردة في دورهم ومصيرهم. حتى سليمان فرنجية كان يرغب في إعادة إحياء دور المردة من جديد، ولهذا فإنه عمل منذ العام ١٩٦٩ م على تأسيس جيش ماروني اسمه «لواء المردة».

والواقع ان إصرار مؤرّخي الموارنة على الانتساب للمردة الذين لم يكونوا شعباً ذا أصل واضح بل جنود مرتزقة يحركهم اباطرة الروم ويصالحون عليهم، يفسر إلى حد بعيد عداءهم لأبناء هذه المنطقة وإصرارهم على افتعال الحروب والمشاكل بالتعاون مع الأجانب. وهو يعني من جملة ما يعنيه ان الموارنة سيلحقون في النهاية بأجدادهم المردة، وسيلقون نفس المصير إن عاجلاً ام آجلاً.

التحالف مع البيزنطيين

رغم ما أصاب الموارنة من انواع الظلم والتشريد على أيدي البيزنطيين الذين تخلصوا من جورهم بعد الفتح الإسلامي، مع ذلك لم يحفظ الموارنة هذا الجميل، وما ان استقروا في المناطق الشمالية حتى عمدوا إلى الاتصال بأعداء الأمس، وشرعوا يقيمون الخطط ويرسمون المؤامرات.

وهكذا كان سكان الجبل المسيحيون يتطلعون نحو بيزنطية، وقام تعاون وثيق بينهم وبين البيزنطيين لمناوشة الحكم الاسلامي، وقد اشتركوا في بعض المناوشات العسكرية مع الجنود المرتزقة الذين ارسلتهم بيزنطية للاغارة على الدولة الإسلامية.

والحقيقة أن التساهل الأموي مع الموارنة أسهم إلى حد بعيد في تكوين المذهب الماروني في شمال لبنان، وتمركز الموارنة في المناطق الجبلية. وقد استفاد الموارنة من الأماكن الجديدة التي استوطنوها ومناعتها وطبيعتها الجغرافية، فبدأوا تحركاتهم. وفي ايام العباسيين قاموا بتمرّدين، وقد لجأ من تبقّى من المتمردين الذين لم يفلحوا إلى منطقة بيزنطية. ونبّهت هذه التحركات امراء الدول الذين تعاقبوا على الحكم إلى احتمال قيام تحالف بين الجماعات المقيمة في الجبال اللبنانية وبين البيزنطيين، فاضطروا الى بناء الحصون على طول الساحل، وذلك للمرابطة في وجه الأسطول البيزنطي، ومنع السكان الجبليين من الاتصال بالبيزنطيين.

وأوردت الأخبار المارونية انه في سنة ١٣٥ هـ-٧٥٣ م قام الموارنة بحركة انفصالية بقيادة المقدم الياس، فنهبوا البقاع ونهبوا اقراها وأهلها. وبعد ان نظّم المسلمون صفوفهم حدثت بين الفريقين معارك عديدة في منطقة الشوير. ويفهم من التواريخ المارونية أن القتال دام بعد معركة الشوير مدة طويلة بين المسلمين

والمتآمرين (٣٣).

وقد روى ابن عساكر: إن الروم (البيزنطيين) دخلوا طرابلس في زمان واليها رياح بن عثمان حين كان عاملاً لصالح بن علي الهاشمي امير الشام ومصر. واغتنم الموارنة الفرصة فتجمّعوا تحت قيادة رجل من أهل المنيطرة، اسمه بندار وهو بيزنطي الأصل، وذلك في سنة ١٤٢ أو ١٤٣ هـ ٧٥٨ أو ٧٥٩ م وسمّى نفسه الملك، ولبس التاج، وأظهر الصليب، واجتمع عليه انباط جبل لبنان وغيرهم. ثم استفحل امرهم فسبوا بعض القرى في البقاع، وقتلوا المسلمين، وأخذوا ما وجدوا، وتأهب أهل بعلبك فقاتلوهم في أسفل جبل لبنان، وقتلوا منهم مقتلة عظيمة، وانهزمت بقيتهم، وفرّ زعيمهم إلى بلاد الروم البيزنطيين (٣٤)

وقد لفتت هذه التحركات أنظار العباسيين فعمدوا إلى تحصين السواحل وأسكنوا المزيد من الأسر الإسلامية في المناطق المجاورة لتأمين الحماية اللازمة لها، وللحؤول دون تعاون الموارنة مع القوات الأجنبية.

وكانت أولى القبائل التي انتقلت إلى لبنان هي قبيلة التنوخيين، وذلك سنة ٧٦٣ م. وكان على رأسها الأمير أرسلان. وقد تمكن التنوخيون من صدّ غارات الروم والموارنة، واثبتوا عن مقدرة وكفاءة في حماية السواحل والجبال المشرفة على بيروت من غارات الموارنة في الجبل. وحدثت بينهم وبين الموارنة اصطدامات قوية بالقرب من نهر الموت، وفي انطلياس حيث سقط اكثر من ثلاثمائة قتيل من الطرفين. وانكفأ الموارنة عن ساحل بيروت (٣٥).

وقد حدثت ايضاً عدة معارك بين الأمير مسعود أرسلان التنوخي، امير سن الفيل، وبين موارنة الجبل بين عامي ٧٦٩ م و ٧٩١ م، ولمّا تولى إمارة التنوخيين الأمير هاني بن مسعود نشبت بينه وبين الموارنة حروب دامية، فتصدى لهم بقوة، وتمكن من الانتصار عليهم سنة ٢٣٠ هـ ٨٤٥ م، وفي عام ٢٦١ هـ ٨٧٥ م قام «الجبليون» بهجوم مباغت وعنيف على بيروت، ودامت المعركة أياماً أصيبوا بعدها بهزيمة شنعاء (٣٦).

كانت الحركات الإنفصالية مشجعة على مجيء الروم من وقت إلى آخر لمهاجمة بعض المناطق الإسلامية ولا سيما لبنان، اذ تعرضت بيروت لغارة بيزنطية عام ٩١٥ م. وقد وجه الإمبراطور البيزنطي قسطنطين السابع (٩١٣ - ٩٥٩) انذاراً عنيفاً للخليفة العباسي فاحت منه رائحة صليبية: التهديد بهدم الكعبة ونشر المسيحية في الشرق والغرب (٣٧). ثم تمكن الامبراطور نقفور في سنة ٣٥٧ هـ (٩٦٧ - ٩٦٨ م) من اجتياح شمالي سورية واحتلال انطاكية وحمص وحماه واللاذقية وحلب (٣٨).

وفي عام ٩٧٤ م قام الإمبراطور جان تزمسيس المعروف بابن الشمشقيق بهجوم واسع سيطر به على شمالي سورية، ووصل سنة ٩٧٥ م إلى لبنان، فاحتل الساحل بكامله ما عدا طرابلس، كما احتل بعلبك، وفرض الضريبة على دمشق، «وصار سيف النصارى يحصد كالمنجل»، لكن هذه الحملة لم تركّز للبيزنطيين وأعوانهم حكماً في لبنان وسوريا، وإنما عملت على زيادة الفوضى والاضطراب في المنطقة، ثم

اضطروا للانسحاب إلى انطاكية(٣٩).

وفي سنة ٩٩٥ م قام البيزنطيون من جديد بهجوم كبير على شمالي سورية ووصلوا إلى مشارف طرابلس. وقد تمكن الفاطميون من القضاء على هذه الحركة وتحرير البلاد من البيزنطين، ووصلت قواتهم إلى مشارف انطاكية، غير ان الحملة البيزنطية عادت ثانية عام ٩٩٩ م ووصلت إلى طرابلس ممهّدة الطريق أمام الحروب الصليبية (٤٠).

بابوات من الحي اليهودي

★ بابوات يهود في روما

في القرن الخامس الهجرى - الحادي عشر الميلادى، تولت دور الزعامة في روما عائلتان هما بيرليوني اليهودية Perlioni وفرانجيباني Frangipani الكاثوليكية. وهاتان العائلتان كما تؤكد تواريخ القرون الوسطى انحدرتا من طبقة النبلاء، وسيطرتا على المدينة (٤١).

وكانت عائلة بيرليوني التي انبثقت من الحي اليهودى (الغيتو): تراستفيري: Trastevere، وهو حي من أحياء روما على الضفة اليمنى لنهر التيبر حيث بنيت أقدم كنيسة رومانية، كنيسة سانتا ماريا، تعيش في روما منذ عدة أجيال. وقد تحوّلت إلى المسيحية لكي تحتل منصب « العرش البابوى » فيما بعد وأصبح التراستفيري مركز العمليات لدى هذه العائلة(٤٢).

وقد شيّدت عائلة بيرليوني عدداً من الأبراج الحصينة في تلك المنطقة الواقعة على الضفة اليسرى لنهر التيبر والتي تؤدي إلى المدينة البابوية، وأصبح لها ميليشيا يُعتمد عليها، وقد كان افرادها يعملون بالصيرفة، فكان رجالها مخوّلين بضرب النقود وكانوا يتمتعون بمركز لا نظير له.

في الأسبوع الذى سبق عيد الفصح عام ٤٢١ هـ - ١٠٣٠ م إجتمع آل بيرليوني مع عميدهم باروخ ذي النفوذ الواسع في الكنيسة التي تهدّمت بعد موت آخر بابا من آل بيرليوني عام ١١٣٨ م، للتعميد ومن ثم التحوّل إلى المسيحية. وكان باروخ يأمل أن يتبوأ أحد أفراد أسرته في يوم من الأيام عرش « القديس بطرس » (٤٣).

لقد ركع آل بيرليوني في الكنيسة، وظل اسم (جماعة اليهود في تراستفيري) ملتصقاً بهم لمدة ثلاثة أجيال. حتى ان هذه العائلة أسهمت في إخراج ثلاثة بابوات هم ليونيس جراتيانوس او جون جراتيان الذي سمّي فيما بعد بغريغوريوس السادس (١٠٤٥ - ١٠٤٦)، هيلدبراند الذي أصبح يدعى غريغوريوس السابع (١٠٧٣ - ١٠٨٥)، وبطرس بيرليوني الذى عرف بـ: أناسولت الثاني عندما أصبح بابا (١١٣٠ - ١١٣٨) Anaclet,tt(٤٤).

وعندما نعرف «أن اليهودي يبقى يهودياً، ويلد يهودياً، ولا يمكن ليهودي أن يتحوّل عن دينه، فالانسلاخ من الجلد أمر محال، واليهودي اذا ما أعلن تحوّله، فإنما يجدد هويته»، ندرك مدى خطورة الدور الذي يقوم به «العرش البابوي». ذلك أن كثيرين من اليهود يدخلون في الأديان الأخرى كالمسيحية والإسلام، ويمضي جيل او اكثر حتى لايعرف عنهم انهم من اصل يهودي، ثم يؤلفون الجمعيات الدينية والسياسية والخيرية والأدبية والإصلاحية او ينضمّون إليها من اجل تسخيرها لمصالحهم.

ليس هذا فحسب، بل لقد أشار اليهود في بروتوكولاتهم إلى خطة تقضي بجعل بابا الفاتيكان منهم كما فعلت اسرة بيرليوني وغيرها، فقد جاء في البروتوكول السابع عشر لحكماء صهيون: «حينما يحين لنا الوقت كي نحطم البلاط البابوي تحطيماً تاماً فإن يداً مجهولة، مشيرة إلى الفاتيكان ستعطي اشارة الهجوم. وحينما يقذف الناس، اثناء هيجانهم، بأنفسهم على الفاتيكان سنظهر نحن كحماة له لوقف المذابح، وبهذا العمل سننفذ إلى أعماق قلب البلاط، وحينئذ لن يكون لقوة على وجه الارض ان تخرجنا منه حتى نكون قد دمّرنا السلطة البابوية. ان ملك اسرائيل سيصير البابا الحق للعالم بطريرك الكنيسة الدولية» (٤٥).

والواقع أن سياسة الفاتيكان ومواقف البابوات كانت على الدوام في خدمة المشاريع الصهيونية.

ويؤكد ولهلم بيرناردي وهو من العلماء الألمان البارزين في القرن الماضي «إن اناسولت كان يهودياً نجح في الوصول إلى مركز البابوية» (٤٦).

ونقرأ في اللوائح الكاثوليكية الرسمية المحتوية اسماء القدّيسين تحت تاريخ ٢٥ أيار، وهو «يوم ذكرى القديس غريغوريوس» في الكنائس الكاثوليكية: إن أسرة هذا البابا لم تكن أسرة نبيلة، إنها من أصل يهودي(٤٧).

★ كيف تمّ هذا الاختراق؟

يجمع المؤرخون ان الامبراطور الروماني قسطنطين الكبير اعتنق الديانة المسيحية عام ٣١٢م لأغراض سياسية، بعد ان وجد ان الحفاظ على الامبراطورية رهن بتقبّل الديانة الجديدة، فاعتنقها واصبحت المسيحية دين الدولة الرسمي، فأغدقت على الكنيسة هبات وهدايا سخيّة، وقد سجل اسقف روما سلفستر الأول (٣١٤ - ٣٣٥م) هذه الهبات فإذا هي: «اكبر ممتلكات تخصّ أية مجموعة منظمة في العالم» (٤٨).

وفي بداية القرن الحادي عشر الميلادى أصبح رجال الفاتيكان ألعوبة بيد نبلاء روما، وأصبح «العرش البابوى» يباع ويشرى بالمال، ففي عام ١٠٤٥م إشترت أسرة بيرليوني المنصب البابوي لجون جراتيان بـ ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ رطلاً من الذهب أي ما يساوي ٦٠٠٠ جنيه استرليني، واستلم السلطة عن البابا بندكت التاسع شقيق بندكت الثامن، وعرف بغريغوريوس السادس وهو يهودي الأصل، وكان الجميع يعرفون ذلك (٤٩).

ويقول المؤرخ بول: «لقد ظهر ان غريغوريوس كان مقتنعاً بعدم صلاحية بندكت لمنصب البابوية، فاتخذ تلك الخطوة الجريئة لإقصائه عن المنصب ولو بدفع المال لشرائه»(٥٠).

بعد سنتين وستة اشهر اصبح البابا الجديد عرضة لتُهم شتى مما دفعه إلى الاستقالة، ثم ذهب إلى منفاه بكولون على حوض الراين في المانيا، فتبعه هيلد براند صديقه الحميم والكاهن الأعظم، وبعد موت غريغوريوس ورث عنه ثروته العظيمة التي أهّلته فيما بعد للوصول إلى كرسي البابا. وكان هيلد براند اكثر شخصية مؤثرة في العالم المسيحي(٥١).

هذا وقد ظل يوحنا جراتيان اوجون جراتيان محتفظاً بلقب غريغوريوس السادس وبخاتم «الرسول بطرس» ولم يتخل عنه، وظل الكهنة والأساقفة يقبلون ذلك الخاتم إلى حين وفاته في هامبورغ عام ١٠٤٨م(٥٢).

نجح هيلد براند في أن يصبح احد مستشاري الإمبراطور الحميمين. يقول عنه (يوحنا وليم باودن)، وهو احد الذين كتبوا اسيرة حياته: «.. وسرعان ما نقل من بيت والديه إلى مكان مناسب أعدّله، لكي يستعد للأعمال المرهقة والواجبات التي تنتظره، ثم رجع إلى روما»(٥٣). وقد كان هيلد براند بيرليونياً صرفاً كما يؤكد (بتروفيديل). وفي عام ١٠٤٩م أعلن عن تولي بورنو أسقف روما منصب البابا تحت اسم (ليو التاسع) ١٠٤٩ - ١٠٥٤م.

يقول المؤرخ غريغوريوس: «لقد اصطحب بورنو معه هلد براند وهو رجل يزيد في اهمّيته على الملك او الإمبراطور، ويرتدى مسوح الرهبان، وكان لا يزال مجهولاً، ولكن قدّر له ان يصبح عبقري الكنيسة الفذ»(٥٤). وعند عودة هلد براند إلى روما كان باروخ على فراش المرض ثم ما لبث ان توفي عام ١٠٥١م ولا يزال قبره إلى الآن وعليه نقوش يهودية، في داخل الأروقة المعمّدة المسقوفة المبنيّة حول كنيسة (سان باولو) خارج اسوار روما(٥٥).

في العام ١٠٦١م اختار هلد براند الإسكندر الثاني لتولي منصب البابا، ثم عيّن افراداً من عائلته في وظائف رسمية لتصريف الشؤون المصرفية البابوية. وعندما توفي الإسكندر الثاني عام ١٠٧٣م ولم يكن هنالك اي شخص له تلك التجربة العريضة التي يملكها هلد براند، فقد تولى هذا الأخير المنصب، واصبح البابا الثاني من الحي اليهودي. وهناك وثيقة مؤرخة في ٢٢ نيسان عام ١٠٧٣م تقول عن الرجل، انه «رفع إلى منصب الحبر الاعظم، ثم افسح المجال للكرادلة والأساقفة لأداء فروض الطاعة والخضوع لمعلمهم وسيدهم بأن يركع كل منهم ويقبّل قدمه»(٥٦).

كان غريغوريوس السابع، هلد براند على عداء تام مع الإمبراطور هنري الرابع، فعمل على توجيه الانظار إلى الشرق، وخطط لأول حملة صليبية على البلاد الإسلامية، لكنه ما لبث ان توفي في الخامس

والعشرين من شهر أيار عام ١٠٨٥ م وهو في الثالثة والستين من العمر قبل ان يباشر خطته (٥٧).

إعلان الحروب الصليبية

★ نداء البابا

لقد أصبحت عائلة بيرليوني اعظم قوة من السابق، وأصبح على البابا أن ينال تأييدها وموافقتها قبل أي شيء آخر. وفي عام ١٠٨٨ م اعتلى «العرش البابوي» صديق غريغوريوس الحميم (اوتو أسقف اوستيا)، واتخذ لنفسه لقب أربان الثاني (١٠٨٨ - ١٠٩٩ م).

ويؤكد مؤرخو القرون الوسطى أن اربان وغريغوريوس كانا صديقي العمر، وان هنالك صداقة بين اربان وآل بيرليوني، فكان على البابا الجديد ان يباشر بالخطة التي وضعها سلفه. وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٠٩٥ م انعقد مؤتمر كليرمونت في جنوبي فرنسا حيث اعتلى اربان إحدى المنصّات ليزفّ للجماهير بشرى إعلان الحروب الصليبية، وقد ابتدأ يقول:

يا شعب الفرنجة، شعب الله المختار، لقد جاءت من تخوم فلسطين، ومن مدينة القسطنطينية أنباء محزنة تعلن ان جنساً لعيناً، أبعد ما يكون عن الله، قد طغى وبغى في تلك البلاد، بلاد المسيحيين بما نشره فيها من اعمال السلب والنهب ... إتخذوا طريقكم إلى الضريح المقدس، وانتزعوا هذه الأرض من ذلك الجنس الخبيث وتملكوها انتم. أورشليم أرض لا نظير لها في ثمارها، هي فردوس المباهج. إن المدينة العظمى القائمة في وسط العالم تستغيث بكم. هبّوا لإنقاذها. وقوموا لهذه الرحلة راغبين متحمسين تتخلصوا من ذنوبكم. وثقوا بأنكم ستنالون من أجل ذلك مجداً لا يفنى في ملكوت السموات » (٥٨).

ومما قاله البابا: « إنهضوا وأديروا أسلحتكم التي كنتم تستعملونها ضد إخوانكم، ووجهوها ضد أعدائكم، أعداء المسيحية؛ إنكم تظلمون الأيتام والأرامل وأنتم تتورطون في القتل والاغتصاب، وتنهبون الشعب في الطرق العامة، وتقبلون الرشاوى لقتل إخوانكم المسيحيين وتريقون دماءهم، دونما خوف او وجل او خجل. فانتم كالطيور الجوارح، أكلة الجيف التي تنجذب لرائحة الجيف الإنسانية النتنة، ضحايا جشعكم. انهضوا اذن ولا تقاتلوا إخوانكم المسيحيين، بل قاتلوا اعداءكم الذين استولوا على مدينة القدس، حاربوا تحت راية المسيح قائدكم الوحيد، افتدوا انفسكم، انتم المذنبين المقترفين أحطّ انواع الآثام. وهذه هي مشيئة الله، ومن ثم فإنني لست أنا، ولكن الرب هو الذي يحثكم باعتباركم وزراء المسيح ان تحضوا الناس من شتى الطبقات » (٥٩).

وهنا علت أصوات الألوف من الهمج الرعاع الذين رددوا هذه الكلمة «هذه هي مشيئة الله». ثم تقدم اسقف (لي بوي) وركع أمام البابا، واستلم بركته ليقود هذه الحركة الاستعمارية، وهكذا بدأت الحملة

الصليبية الاولى. وبعد ان وجه البابا أربان الثاني خطابه الملتهب في الجموع المحتشدة طالب جميع النصارى، مؤمنين وعلمانيين، القاطنين في الغرب او على حدود العالم الأسلامي، بحمل السلاح من اجل «خلاص الضريح المقدس»، والتوجه لإنقاذ المسيحية من براثن الاسلام، واعتماد العنف سبيلاً إلى ذلك، ومما قاله لهم: «كلّما تقتلون الكثير من المسلمين، كلما ازداد إعجاب الله بكم» (٦٠).

وعندما يكون جواب المحتشدين بأن تلك «هي مشيئة الله»، فان في ذلك وضعاً مكشوفاً للمشروع السياسي الغربي الجديد في اطار الدين. كما أن هذا المؤتمر الشهير الذى انعقد في كليرمونت، جنوبي فرنسا، حضره اناس كثيرون، بحيث كان من الصعوبة إيجاد أمكنة لجميع المشاركين الذين تجمعوا، مما جعل الدعوة تسري في النفوس سريان النار في الهشيم. ثم خرج المؤتمرون بصرخات متحمسة: هذه هي مشيئة الله.

وحسب اقتراحات البابا فإن صليبيي المستقبل سوف يحملون، كشعار لهم، صليباً احمر اللون محمولاً على الكتف الايمن. وسوف يحظى المشاركون بعفو عن ذنوبهم، وستلغى كافة ديونهم، كما ان املاكهم ستوضع تحت حماية الكنيسة. ومع انه لم يرغم احد على المشاركة، فان رغبة الصليبيين اعتبرت بمثابة قدر محتوم، ومخالفتها تستتبع التحريم (٦١).

★ تاريخ الحركة الصليبية

والواقع ان الحملات الصليبية المنظّمة ضد المسلمين بدأت قبل مجيئها إلى الشرق. فلقد بدأت هذه الحركة في جنوبي فرنسا منذ اواخر القرن الثالث الهجري - التاسع الميلادي، واستمرت في القرن الرابع الهجري - العاشر الميلادي، وكانت موجهة ضد الاندلس والممالك الاسلامية الأوروبية.. ففي سنة ٩٧٠ م كان النصارى قد بدأوا يحاربون المسلمين حرباً مسلحة نشيطة، واحتلوا اصقلية، واجزاء من أرمينية، واستمرت هذه الحملات الشعواء حتى سقطت الأندلس (٦٢).

وكان الأسبان الذين يقاتلون المسلمين يتلقون مساعدة نشطة من الأمراء الأوروبيين ومن الكنيسة. وقد بدأ رجال مدينة بيسا غزو سردينية بناء على تحريض البابا بندكت الثامن (١٠١٢ - ١٠٢٤ م). كما بدأ النورمان يحاربون مسلمي صقلية ابتداء من عام ٤٥٢ إلى ٤٨٣ هـ (١٠٦٠ إلى ١٠٩٠ م)، وكانوا يحاربون كأتباع للبابا. وكان البابا شريكاً اساسياً في حرب اتباعه، حتى سقطت صقلية على ايدي النورمان عام ١٠٨٦ م. وهكذا «فإن مبادرة البابا التي تدين لها الحملات الصليبية في اساسها كانت من اول لحظة حقيقة لافتة للنظر» (٦٣).

وفي الشرق قام البيزنطيون كما لاحظنا منذ اواسط القرن الرابع الهجري بسلسلة من الهجمات على سورية ولبنان وفلسطين وبعض جزر المتوسط لانتزاعها من أيدي المسلمين الذين فرّقتهم الانقسامات

الدينية والسياسية، وانتهت بسقوط الساحل الشمالي من سوريا بأيدي البيزنطيين وتمركزهم في منطقة إنطاكية. وقد تمكن الأتراك السلاجقة من طرد البيزنطيين وانتزاع انطاكية من أيديهم بعد احتلال دام اكثر من قرن، وعندها شعرت اوروبا ان خط الدفاع الشرقي ضد المسلمين اصبح مهدداً، فوسعت نطاق حروبها الصليبية من الأندلس غرباً إلى سوريا ولبنان وفلسطين شرقاً (٦٤).

وفي هذه الأثناء وجّه الإمبراطور البيزنطي نداء إلى البابا «لإتحاد مسيحي ضد الإسلام» (٦٥)، في وقت كانت البابوية تعمل جاهدة للسيطرة على الشرق الإسلامي، وكانت الفوضى السياسية والاجتماعية التي سادت في الشرق المسلم قد شجعت اوروبا على المضي في غيها واستكبارها.

ولقد تميزت هذه الحملات الصليبية بالعنف والتعصب الأعمى، خاصة بعد ان قام بطرس الناسك بحملته الاعلامية في اوروبا يستحثها على غزو بلاد المسلمين، وبعد قرار البابا في كلير مونت عام ٤٨٨ هـ - ١٠٩٥ م. ثم ألقت اوروبا بثقلها البشري، في منطقة أنهكها الصراع الداخلي بين دويلات متناحرة لم تعرفه البلاد من قبل، فتمكن الصليبيون من السيطرة والاحتلال.

جاء في دائرة المعارف البريطانية: «ولكن بالرغم من ان قادة الحملة الصليبية الأولى لم يتمكنوا من استغلال خلافات المسلمين استغلالاً كاملاً كما كانوا يريدون، فالحقيقة هي ان هذه الخلافات سبّبت نجاح الصليبيين إلى حدّ كبير جداً» (٦٦).

والمعلوم ان أول حملة صليبية لاجتياح الشرق الإسلامي تألفت في فرنسا وكانت تضم ثلاثمائة الف مقاتل، وكان يقودها عدد من النبلاء والأساقفة، ذلك ان الدعاة من رجال الكنيسة قاموا يطوفون المدن والقرى يلهبون الصدور بخطبهم الحماسية، ويصوّرون بكثير من المبالغة الحالة المؤسفة التي وصل اليها مسيحيو الشرق، وكان أشدهم حماساً راهب يدعى «بطرس الناسك» الذي اخذ يجوب البلاد الأوروبية حافي القدمين حاسر الرأس يستحث الهمم ويدعو إلى امتشاق السلاح.

المشاركة المارونية
في الحروب الصليبية

★ اعترافات الموارنة

عندما وصل الصليبيون إلى الشرق عام ١٠٩٥ م بدأ الموارنة يدقّون الأجراس احتفاء بقدومهم. وأثناء الحروب الصليبية خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر (م)، صادق الموارنة الصليبيين وحالفوهم وقدموا لهم المعونة، ووضع زعماؤهم امكاناتهم العسكرية تحت تصرف الفرنجة (٦٧).

ويؤكد المبشرون الغربيون ان الأقليات النصرانية ولا سيما الموارنة قد رحبت بالصليبيين «وأعطتهم مساعدة ثمينة» (٦٨).

ويعترف الكتّاب الموارنة انفسهم بدعمهم للحملات الصليبية عسكرياً وسياسياً، ويعتبرون هذا الموقف مدعاة للفخر والاعتزاز. فيقول وليد فارس: «وقد ساهم مسيحيو لبنان وسوريا، والموارنة خاصة، بدعم الحملات الصليبية عسكرياً وسياسياً، فشكّلوا فرقة مستقلة للرماة تقدمت الفرق الصليبية، ولعبت دور الكشّاف لها ففتحت لها الطرق وسارت أمامها في ممرات الجبال اللبنانية والمناطق الشرقية، التي تعرفها جيداً حيث انها قاتلت فيها منذ الفتح العربي، كما انخرط كثير من الشبان السريان في صفوف القوات الأوروبية، وبرعوا في المعارك، حتى قيل ان أفضل مقاتلين في الحملات الصليبية لم يكونوا اوروبيين، بل شرقيين مقهورين منذ عدة قرون» (٦٩). ويضيف: «أما بالنسبة للبنان فقد تعاون سكانه (الموارنة) من خلال سلطاتهم الزمنية والدينية مع الصليبيين وحكموا معهم المناطق المسترجعة، كمدن السواحل والسهول واختلطوا معهم، وتزاوجوا وتقاربوا وتبادلوا في جميع ميادين الحياة كالثقافة والتجارة والاقتصاد والامور المجتمعية» (٧٠). ويتابع: «فكانت للمسيحيين الشرقيين فرصة في أن يجددوا الاتصال الروحي والحضاري مع اخوانهم الغربيين، بعد ان طال الانقطاع عنهم عدة قرون جراء الحصار العربي الذى فرض على جبال الأمة اللبنانية المسيحية، سمحت فيما بعد للشرقيين منهم، ان يصمدوا أكثر أمام محاولات الإفناء التي تعرضوا لها القرون عديدة بعد انسحاب الصليبيين بفضل عملية إعادة اللحمة بين الشرق والغرب داخل العالم المسيحي» (٧١). ويريد وليد فارس من الموارنة ان يباهوا بخيانة اجدادهم الذين تعاونوا مع الصليبيين، فيقول: «إن هذا الإرتماء المزعوم في حضن الغرب ليس إلاّ تضامناً مسيحياً بين شعوب الحضارة الواحدة تماماً كتضامن الشعوب الإسلامية» (٧٢).

واعترف يوسف السودا في كتابه «لبنان الحضاري» ان الموارنة «لبوا نداء الصليبيين وقدموا لهم خدمات جلّى».

ويقول الخوري جرجس زغيب في كتيب اسمه «عودة النصارى إلى جرود كسروان» أن النصارى وضعوا تحت تصرف الصليبيين قواتهم ومصيرهم وارواحهم، واجتاحوا معهم المسافة الشاقة «التي كانت تفصل بين جبال لبنان والقدس،» حتى ركزوا الصليب فوق كل الآثار المسيحية وأنشأوا «الإمبراطورية الأورشليمية»، ثم استوطن من جيشهم اثنا عشر ألفاً في أحياء القدس واستولى اكليروسهم على كثير من أهم معابدها، وكانت لهم فترة من الاغتباط» (٧٣).

لقد خدم الموارنة خلال الحروب الصليبية كفيالق خاصة عند الفرنجة ضد المسلمين من اجل فرض دولة اوروبية اجنبية في هذا الجزء من العالم الإسلامي. كذلك قامت كنيستهم بالاتحاد مع روما مزدرية

حتى المسيحية الشرقية.

يقول فؤاد أفرام البستاني: «حتى إذا أطلت طلائع الصليبيين (على لبنان) أمكن للموارنة ان يمدّوهم بثلاثين الف نبّال، اجمع الفرنجة على الإعجاب بشجاعتهم ومهارتهم ...». ويتابع: «فالمارونية بنَت لبنان، ولبنان في الكثير من مزاياه وخصائصه من صنع المارونية.. فلا وطن لها سواه ولا كيان له بدونها .. فهما ثابتان على كرور الأيام، لا انتقاصاً من حق قريب ولا عداء لجار، مندفعان ولا تهوّر، صابران ولا يأس، راجيان ولا غرور» (★) (٧٤).

وتؤكد مجلة «المسيرة» أن «الموارنة استقبلوا الصليبيين بالتهليل والترحاب إذ رأوا فيهم الحليف والصديق والمناصر»(٧٥).

إن الحملات الصليبية مكّنت الموارنة من إجراء اول اتصال خارجي على نطاق واسع. وقد كانت بداية التفاعل بين الجانبين في العام ٤٩٣هـ ـ١٠٩٩م في عرقا قرب طرابلس، عندما نزل الموارنة من الجبل ليلتقوا الفرنجة الذين كانوا قد غادروا انطاكية باتجاه القدس. وطوال بقاء الصليبيين في بلاد الشام تلقّوا المساعدة من الموارنة الذين زوّدوهم بالرجال والإمدادات(٧٦).

وقد أورد وليم الصوري، مؤرخ الحروب الصليبية، في تاريخه عن اول اتصال للموارنة بالصليبيين، ووصفهم بأنهم «قوم من السريان في مقاطعة فينيقيا قرب جبل لبنان وهم المقيمون في البلاد القريبة من جبيل»(٧٧).

وجاء في سلسلة المصادر الروسية لتاريخ بلاد الشام الحديث (٢): «عندما ظهر الصليبيون في سوريا في نهاية القرن الحادي عشر وجدوا في الموارنة أنصاراً لهم مخلصين ورفاقاً شجعاناً، فأهرق مئات الموارنة دمهم كمقاتلين في صفوف قوات الملك الفرنسي لويس القديس. وبعد طرد الصليبيين من سوريا في منتصف القرن الثالث عشر بقيت منهم عائلات كبيرة ما لبثت ان انصهرت بالطائفة المارونية، ولا تزال حتى يومنا هذا عائلات وأفراد بين الموارنة تذكّر اسماؤهم وملامح وجوههم بعنصر الفرنجة القديم»(٧٨).

وينقل المطران يوسف دريان عن المؤرخ غليوم قوله «: ولما خيّم الفرنج فوق مدينة طرابلس في زحفهم على اورشليم بعد فتح انطاكية هبط اليهم جماعة من المؤمنين السريان الذين يسكنون جبل لبنان فوق جبيل والبترون وطرابلس.. لأجل تهنئتهم وعرض خدماتهم عليهم، فرحبوا بهم بعواطف الحب الأخوي واتخذوا منهم هداة يرشدونهم أأمن الطرقات وأيسرها في تلك الجبال الهائلة التي كانت تعترضهم»(٧٩).

وبوصول الصليبيين إلى الشرق خرج الموارنة من عزلتهم التي دامت نحو ثلاثة قرون كاملة وبدأوا

(★) القريب: المسلم في لبنان. والجار: المسلم في البلاد العربية. صابران: (لبنان والمارونية) اي على الوضع الراهن. راجيان: اي لتبدّل الحال ... وهذه الجمل تمثل من المعنى اكثر من ذلك مما لايخفى على المتبصّر في العواقب.

بتوسيع اماكن انتشارهم معتمدين في ذلك على المدد الأوروبي. وقد وجد الصليبيون في الموارنة رجالاً مخلصين فاستخدموهم في فتوحاتهم، ووجد الموارنة من جهتهم في الفرنجة أخوة لهم فأحبوهم وانقادوا لهم في امور كثيرة.

ويفضح البطريرك الدويهي هذه العلاقة مع الصليبيين بقوله: «في هذا الزمان انتشر دين النصرانية في بلاد الشرق وصار ديناً يُنادى به جهراً، واخذ جماعتنا يدقّون أجراساً من نحاس للصلاة والقداس الإلهي وصاروا يبنون أديرة وكنائس ...» (٨٠).

وهكذا توثقت عرى الأخوة والصداقة بين الصليبيين والموارنة، فكان الكهنة الموارنة يدعون لنصرة الجيوش القادمة من اوروبا والتعاون معها. وكان الصليبيون يعتبرون الموارنة أقرب الناس اليهم فيجعلونهم في المركز الأول. وقد ظلت هذه العلاقات طوال بقاء الصليبيين في الشرق. فكان الجانبان يعملان على تحطيم الإسلام وتعزيز قواعد النصرانية.

★ مجازر القدس

توجه الصليبيون بعد احتلالهم لأنطاكية شرقاً نحو المناطق الداخلية، ودخلو البنان من الشمال الشرقي لعكار، فوجدوا معونة كبرى من نصارى الشمال ولا سيما الموارنة (٨١). ومع ذلك فقد عجزوا عن احتلال مدن الساحل وتكبدوا اخسائر جسيمة، فاتجهوا نحو القدس برفقة متطوعين موارنة. وكان المدافعون عن هذه المدينة لايتجاوزون الف مقاتل فيما كان المهاجمون اربعين الف رجل، ففرضوا عليها حصاراً رهيباً دام اربعين يوماً، أعقبه هجوم ليلي في ٢٣ شعبان ٤٩٢ هـ - ١٤ تموز ١٠٩٩ م انتهى بيوم جمعة دموي في اليوم التالي (٨٢).

أما المسلمون المحاربون والمسالمون الذين لجأوا إلى المسجد الأقصى طلباً للنجاة، فقد تحوّلوا إلى أشلاء، وكما يعترف مؤرخ مثل غوستا فرانكورم Gesta Francorum فإن: «جنودنا كانوا يخوضون حتى سيقانهم في دماء المسلمين» (٨٣).

بعد أن استولى الصليبيون على القدس أجروا فيها مذبحة تقشعر لهولها الأبدان. فلقد تقدموا إلى كنيسة القيامة «فوق الدماء البشرية» على حد تعبير المؤرخين المسيحيين انفسهم.

يقول سعيد عاشور: إن الصليبيين لم يتركوا «مسلماً في الطرقات او البيوت او المساجد الأوقتلوه واستباحوا دمه، دون ان يفرقوا بين رجل وامرأة وطفل. ولم يراع الصليبيون حرمة المسجد الأقصى، فأجهزوا على كل من احتمى به من مسلمين وعددهم اكثر من سبعين الفاً» (٨٤).

ويذكر ابن الأثير في تاريخه لأحداث سنة ٤٩٢ هـ، ان العنف لم يستثن احداً، «فقد قتل الإفرنج، بالمسجد الأقصى، مايزيد على سبعين الفاً، منهم جماعة كثيرة من ائمة المسلمين وعلمائهم وعبّادهم وزهّادهم، ممن فارق الأوطان وجاور بذلك الموضع الشريف» (٨٥).

أما ابن العبري الملطي، فقد نقل اعتراف المؤرخين المسيحيين الشرقيين - وهو واحد منهم - بهذه الحقيقة، إذ يقول حرفياً: « .. ولبث الإفرنج في البلد اسبوعاً يقتلون فيه المسلمين، وقتل بالمسجد الأقصى ما يزيد على سبعين الفاً » (٨٦).

ويتحدث متّى الرهاوي الأرمني عن وقوع خمسة وستين الف قتيل من المسلمين. ويرسم وليم الصوري المذبحة بعد سقوط القدس، قائلاً: ان المدينة برمتها « اصبحت مخاضة واسعة من دماء المسلمين أثارت خوف الغزاة واشمئزازهم ».

ويسترسل اخيراً ريمون داجيل، مؤرخ الحملة ومرافقها، في سرده للوقائع معترفاً انه « لم يستطع ان يشق طريقه وسط أشلاء المسلمين إلاّ في صعوبة بالغة، وأن دماء القتلى بلغت ركبتيه » (٨٧).

هذا وبقيت القدس تحت الاحتلال الصليبي مدة ثمانية وثمانين عاماً، حتى تمكن المسلمون من تحريرها في يوم الجمعة ٢٧ رجب ٥٨٣ هـ الموافق ٢ تشرين الأول ١١٨٧ م (٨٨).

★ سقوط الساحل اللبناني والتنظيم الإداري في العهد الصليبي

ما إن سقطت القدس حيث أسس الصليبيون مملكتهم اللاتينية ووجهوا وفداً إلى روما ليزفّ الخبر إلى البابا، حتى سارع البطريرك الماروني يوسف الجرجسي، فضمّ إلى وفدهم وفداً مارونياً، يحمل إلى البابا كتاب البيعة والتأييد. ولكن عند وصول هذا الوفد كان البابا أربان قد توفي، وخلفه البابا باسكال الثاني (١٠٩٩ - ١١١٨ م)، فأهدى للبطريرك تاجاً وعكازاً علامة الرضى ومنحه درع التثبيت (٨٩). والتثبيت من لدن البابا عادة درج عليها البطاركة الموارنة منذ القديم، ودرع التثبيت هو كساء من الصوف الأبيض يرسله البابا إلى البطاركة ورؤساء الأساقفة وبعض الأساقفة دلالة على السلطة التي يخولهم إياها في كنائسهم.

ويقول بطرس ضو: « ففي عام ١١١١ م أي منذ بدء العهد الصليبي الأول، أرسل الموارنة قصّادهم إلى البابا مع قصّاد ملك القدس الصليبي، مما يدل على أنهم كانوا يعتبرون ذواتهم جزءاً من الكنيسة الرومانية » (٩٠).

وكانت اولى نتائج هذه اللقاءات والمراسلات ان عمد الصليبيون إلى مهاجمة المدن اللبنانية وتهجير سكانها بإرشاد أدلاّء موارنة.

ويقول ابن الأثير: « ان الفرنجة حاصروا مدينة جبيل وقاتلوا عليها قتالاً شديداً، فلما رأى اهلها عجزهم عن الفرنج اخذوا أماناً وسلموا البلد إليهم، فلم تفِ الفرنج لهم بالأمان، واخذوا أموالهم واستنفدوها بالعقوبات وانواع العذاب » (٩١). وكان سقوط جبيل في عام ٤٩٧ هـ - ٢٨ نيسان سنة ١١٠٤ م، وهي أولى المدن اللبنانية التي سقطت بأيدي الفرنجة (٩٢).

وكان الموارنة وبالتعاون مع صليبيي اوروبا قد فرضوا حصاراً على عرقة قبل الزحف إلى القدس طيلة أربعة أشهر ولم يفلحوا في مسعاهم، ثم قاتلوا معهم وعاونوهم في محاصرتهم لطرابلس (٩٣).

يقول ابن الأثير: «وأتاه (اي ريموند دي سان جيل) اهل الجبل فأعانوه على حصارهم (حصار المسلمين)، وكذلك اهل السواد، واكثرهم نصارى، فقاتل من بها اشدّ قتال، فقتل من الفرنجة ثلاثمائة» (٩٤). وبعد حصار دام خمس سنوات سقطت طرابلس في ١١ ذي الحجة ٥٠٢ هـ - ١٢ تموز ١١٠٩ م.

في شباط ١١١٠ م بدأ الصليبيون بهجومهم على بيروت بزعامة (برتران دي سان جيل) ومعاونة الملك الصليبي بودوان وجنود الموارنة.

يقول محمد علي مكي: «ولقد مرّ الصليبيون عبر الساحل الشمالي من لبنان.. ووجدوا متطوعين من الموارنة في جهات البترون فمشوا في ركابهم» (٩٥). ويضيف: «ثم توجهوا نحو بيروت متّبعين طريق الساحل بإرشاد أدلاّء مسيحيين من منطقة طرابلس» (٩٦).

وقال الشدياق: «وفد إليهم (الصليبيين) أناس من المردة، من جبل سير وصقع والضنية وجبيل وتلك التخوم، ورحبوا بهم، وسار معهم بعض وهدوهم الطرقات» (٩٧).

ويصف ابن القلانسي، كما يصف الشدياق حصار بيروت وسقوطها على الشكل التالي: «شرع الصليبيون في بناء برج ونصبه على سور بيروت، ولما أتمّوا صنعه زحفوا به، ولكن اهل بيروت قذفوه بحجارة المجانيق فكسروه، فشرع الصليبيون في عمل غيره، وصنع برتران برجاً آخر، ثم وصل اسطول فاطمي كبير (نسبة إلى الفاطميين) مؤلف من تسع عشرة سفينة حربية، فتغلب على مراكب الفرنج واستولى على بعضها وبذلك تمكن من فك الحصار عن بيروت وتموينها، فقويت نفوس اهل المدينة على القتال، وفشل الحصار الصليبي. ولكن الملك بودوان استنجد بالأمراء الصليبيين وبالسفن الجنوية (من جنوى الإيطالية)، فقدم اربعون سفينة جنوية، وقدم الموارنة من الشمال (ذكرهم الشدياق باسم المردة)، وقدمت قوات صليبية من جنوبي لبنان. وقد ركز الصليبيون هجومهم على منطقة الغرب، فسيطروا على المنطقة وقتلوا كثيراً من اهلها. وفي نفس الوقت جرت معركة بحرية تغلب فيها الاسطول الصليبي، فشدد الصليبيون هجومهم واحتلوا بيروت بالقوة في عام ٥٠٣ هـ - ٢٧ نيسان ١١١٠ م بعد ان دام حصارها حوالي شهرين، واحدثوا فيها مجزرة رهيبة (٩٨).

وسقطت صيدا في نفس العام ٥٠٣ هـ - ٤ كانون الأول عام ١١١٠ م، بعد حصار دام سبعة واربعين يوماً، وبعد إحراق مزارعها وقراها لأنها مانعتهم ودمّرت حاميتهم (٩٩). أما صور فقد صمدت ربع قرن، ولم تسقط الا في ٢٣ جمادى الأول عام ٥١٨ هـ ٧ تموز عام ١١٢٤ م، وكان سقوطها وهناً عظيماً على المسلمين (١٠٠).

وبالنسبة للتنظيم الإداري الذي كان سائداً في البلاد الإسلامية، فخلال القرنين العاشر والحادي

عشر للميلاد وبعد فترة التجاذب بين الدولة الحمدانية والإخشيدية ومن ثم الفاطمية، تأسست إمارة بني عقيل في طرابلس التي امتدت من جبلة وطرطوس شمالاً حتى جبيل جنوباً(١٠١)، بينما ظل الساحل الجنوبي من صيدا إلى غزة خاضعاً للنفوذ الفاطمي، والإمارة التنوخية حول بيروت والبقاع خاضعين للسلاجقة في دمشق (١٠٢).

وأثناء الاحتلال الصليبي لم يتغير التقسيم الإداري كثيراً عما كان عليه في السابق، فكان الشمال تابعاً «لكونتية» طرابلس التي امتدت من شمالي طرطوس حتى نهر الكلب. وخضع الجنوب لمملكة القدس التي امتدت من عسقلان حتى ضواحي بيروت. بينما ظلت الإمارة التنوخية في امارة الغرب ووادي التيم والبقاع (وهي مناطق لم تسقط بأيدي الصليبيين) على الخضوع للسلاجقة في دمشق بصورة شبه متواصلة (١٠٣).

★ الحملتان الثانية والخامسة

كان نبلاء روما يوقعون على الإتفاقيات والمواثيق والعهود التي يعقدها البابا مع السلطات بما فيها الملوك. ومن هؤلاء النبلاء بطرس ليونيس الثاني البيرليوني الذي قدّر له ان يكون البابا الثالث من عائلة بيرليوني. ففي عام ٥٢٤ هـ - ١١٣٠ م أصبحت المنافسة على أشدّها بين عائلتي بيرليوني وفرانجيباني، وقدمت كل من العائلتين مرشحها لمنصب البابا، حيث كتب الفوز للمرشح البيرليوني اليهودي الذى عرف بـ« أنا سولت الثاني ». هذا ولكي تثبت عائلة بيرليوني سلطتها فقد اقتحمت بعض الكنائس التي كانت تسيطر عليها العائلة الثانية، ووقع بعض القتلى، ثم ما لبثت هذه الخلافات بين العائلتين ان حلّت وتوّجت بتسيير حملة صليبية ثانية على البلاد الاسلامية كان أنا سولت واينوسنت المرشح الفرانجيباني ابرز الداعين إليها (١٠٤).

وقد فضح أنا سولت العلاقة القائمة مع صليبيي الشرق بقوله: « إن جميع الكنائس الشرقية بما فيها كنيسة المقدس، وكنيسة انطاكية والقسطنطينية كلها معنا، ولها علاقات ودية متبادلة معنا » (١٠٥).

سارع البطريرك الماروني إلى إعلان التأييد، فوجه وفداً إلى البابا الجديد وحمله رسالة يهنئه فيها بارتقائه إلى منصب « الحبرية العظمى »، وحين وجه هذا البابا أحد كرادلته إلى الشرق التقاه البطريرك الماروني إلى طرابلس مع أحباره وأعيان طائفته وحلفوا جميعاً على يد الكردينال، يمين الطاعة للبابا « الشرعي » اليهودي، واقتدى بهم الفرنجة المقيمون في لبنان (١٠٦).

في سنة ٥٩٤ هـ - ١١٩٩ م تلقى البطريرك الماروني، ارميا العمشيتي من البابا اينوسنت الثالث (١١٩٨ - ١٢١٦ م)، رسالة مع قاصد رسولي خاص، هو الكردينال بطرس، فجدد البطريرك والأساقفة الموارنة على يده عهد الطاعة للحبر الأعظم في « حروبه المقدسة »، كما كان يفعل آباؤهم (١٠٧).

وفي سنة ١٢١٣ م ذهب البطريرك العمشيتي إلى روما لحضور المجمع اللاتيراني، وأبقاه البابا هناك مدة طويلة درست فيها شؤون الحملات الصليبية وما يستطيع البطريرك تقديمه لها من مساعدات (١٠٨).

وبعد الجلسات الطويلة بينهما اعلن عن ارسال الحملة الصليبية الخامسة عام ١٢١٥ م. وقبل عودته إلى لبنان تلقى البطريرك من سيده البابا هدايا ثمينة مكافأة له على اخلاصه وسيرته الحميدة، فلقد أهدى إليه البابا تاجاً وعكازاً وملابس ... (١٠٩).

وفي سنة ٦٢٨هـ-١٢٣١م هاجم الصليبيون مدينة دمياط في مصر فاستنجد الملك «العادل» بالمسلمين فأرسلت بعلبك فرقة ساهمت مساهمة فعالة في القتال، وكان النصر حليف المسلمين، وقد أوقعوا بالصليبيين هزيمة قاسية، فحزن نصارى بعلبك وسوّدوا وجوه الصور في كنائسهم (١١٠).

★ رسالة لويس التاسع إلى الموارنة

عام ٦٤٣هـ- ١٢٤٥م تولى البطريرك شمعون أو سمعان الثاني شؤون البطريركية فأرسل إليه البابا اينوسنت الرابع لورنسيوس من رهبان مار فرنسيس قاصداً خاصاً (١١١).

وفي عام ١٢٤٩م جاء لويس التاسع ملك فرنسا على رأس الحملة الصليبية السابعة بناء لدعوة من البابا، وعندما وصل لويس إلى قبرص وجه قواته إلى مصر، بدلاً من فلسطين، حيث وقع في الاسر. ذلّت الصليبية وذلّ لويس، وعزّ الاسلام واهله.

إقتيد لويس من ميدان المعركة إلى دار القاضي فخر الدين ابراهيم لقمان بالمنصورة في مصر، حيث أمضى أربع سنوات كاملة من نيسان ١٢٥٠ وحتى نيسان ١٢٥٤م (١١٢)، الموافق من محرم ٦٤٨هـ وحتى شهر ربيع الأول ٦٥٢هـ. وبعد ان أطلق سراحه بفدية توجه إلى عكا، حيث احتشد الموارنة لاستقباله ومعهم الهدايا والمؤن، وعندها وجه الملك الفرنسي رسالة إلى «أمير الموارنة، بطريركهم، مطرانهم وأمتهم»، تعهد فيها بتقديم حمايته وحماية خلفائه لهم وللتقرب منهم وضمان وقوفهم إلى جانبه بشكل أقوى..

ويقول الكاتب الفرنسي لويس بوديكور: «عندما انطلق ملكنا سان لويس في حربه الصليبية، توقف في قبرص حيث لاقاه دعم من خمسة وثلاثين الف ماروني خاض معهم معركة مصر» (١١٣).

وتؤكد التقاليد المارونية ان الملك لويس التاسع وجه أثناء وجوده في عكا رسالة إلى بطريرك الموارنة يذكر فيها ان فرنسا تعتبر الموارنة «جزءاً من الأمة الفرنسية». وقد جاءت هذه الرسالة تقديراً للجهود التي بذلها الموارنة في حروبهم مع المسلمين، ونتيجة لتعاطف الكبير والصلة الحميمة والوثيقة التي تقوم بين فرنسا والموارنة.

وفيما يلي النص الكامل للرسالة:

«من القديس الملك لويس، إلى امير الموارنة في جبل لبنان، وإلى بطريرك واساقفة هذه الأمة:

إن قلبنا امتلأ فرحاً لما رأينا ولدكم سمعان قد اتى على رأس خمسة وعشرين الف رجل، حاملاً الينا شهادة حاستكم النبيلة، ومقدماً لنا الهدايا الفاخرة. وبالحقيقة فإن محبتنا الخالصة التي ابتدأنا نستشعرها بكثير من الشوق نحو أمة الموارنة، ايام حلولنا في قبرص حيث هم مقيمون، قد تضاعفت اليوم ايضاً. ونحن مقتنعون بأن هذه الأمة التي نجدها منضوية تحت اسم القديس مارون هي جزء من الأمة الفرنسية، لأن محبتها للفرنسيين تشبه محبة الفرنسيين بعضهم لبعض. وعليه، فيجب - من قبيل العدل - ان تتمتعوا انتم وجميع الموارنة بنفس الحماية التي يتمتع بها الفرنسيون من جانبنا وان تقبلوا في الوظائف كما هم يقبلون.

اننا نستحثك ايها الأمير الرفيع الشأن ان تسعى كل السعي فيما يعود على أهل لبنان بالسعادة، وان تعتني بإقامة أشراف من اكثر الناس اهليّة لذلك، كما هو جار في فرنسا. وانتم ايها السيد البطريرك، والسادة الأساقفة، وجمهور الإكليروس، وعامة الشعب الماروني، واميركم العظيم، اننا نرى بكامل السرور تعلقكم الثابت بالدين الكاثوليكي واحترامكم لرئيس الكنيسة، خليفة القديس بطرس بروما. فنحثكم على المحافظة على هذا الاحترام، وان تبقوا دائماً غير متزعزعين بهذا الإيمان.

أما نحن واولئك الذين سيخلفوننا على عرش فرنسا، فنعد بأننا نوفر لسموّكم ولشعبكم الحماية ذاتها التي نوفرها للفرنسيين انفسهم، كما اننا سنعمل دوماً ما ينبغي لتوفير السعادة لكَم.

عكا في ٢١ أيار ١٢٥٠ وهي السنة الخامسة والعشرين لتملكنا (١١٤).

رسالة القديس الملك لويس، إلى امير موارنة جبل لبنان، كما إلى بطريرك واساقفة هذه الأمة

Lettre de Saint Louis à l'Emir des Maronites du Mont Liban ainsi qu'au Patriarche et aux Evêques de cette nation

Notre cœur s'est rempli de joie lorsque nous avons vu votre fils Simon, à la tête de vingt-cinq mille hommes, venir nous trouver de votre part pour nous apporter l'expression de vos sentiments et nous offrir des dons, outre les beaux chevaux que vous nous avez envoyés. En vérité, la sincère amitié que nous avons commencé à ressentir avec tant d'ardeur pour les Maronites pendant notre sejour en Chypre, où ils sont établis, s'est encore augmentée. Nous sommes persuadés que cette nation que nous trouvons établie sous le nom de St. Maron est une partie de la nation française, car son amitié pour les Français ressemble à l'amitié que les Français se portent entre eux. En conséquence, il est juste que vous et tous les Maronites jouissiez de la protection dont les Français jouissent près de nous et que vous soyez admis dans les emplois, comme ils le sont eux-mêmes.

Nous vous invitons, illustre Emir, à travailler avec zèle au bonheur des habitants du Liban, et à vous occuper de réer des nobles parmi les plus dignes d'entre vous, comme il est d'usage de le faire en France. Et vous, seigneur Patriarche, seigneurs Evêques, tout le clergé, et vous, peuple maronite, ainsi que votre noble Emir, nous voyons avec une grande satisfaction votre ferme attachement à la religion catholique et votre respect pour le Chef de l'Eglise, successeur de St. Pierre à Rome: nous vous engageons à conserver ce respect et à rester inébranlables dans votre foi.

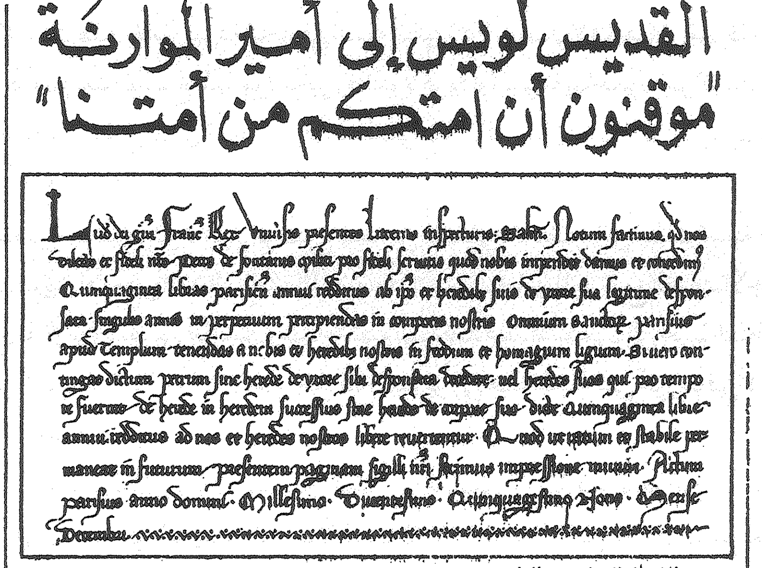
Quant à nous et à ceux qui nous succéderont sur le trône de France, nous promettons de vous donner, à vous et à votre peuple, protection comme aux Français eux-mêmes et de faire constamment ce qui sera nécessaire pour votre bonheur.

Donné à Saint-Jean-d'Acre, le 21^{e} jour de mai 1250 et de notre règne le 25^{e}.
C'est le texte cité par le *baron de Testa* dans son Recueil des traités de l'empire Ottoman, t. III, p. 140 en note.

René *RISTELHUEBER*, Consul de France, in «Traditions françaises au Liban» Lib. F. Alcan, Paris 1918, pp. 65-66.

هذه الرسالة ماتزال بالنسبة للموارنة شيئاً مقدساً ومدعاة للفخر والاعتزاز، ففي كل مناسبة يعمدون إلى كشف مواقفهم التآمرية عبر التاريخ جاعلين من ماضيهم الحافل بالعمالة والإجرام تاريخ عز وشرف. ولكتاب الموارنة تآليف جمعوا فيها الكثير من تلك المستندات واعتبروها من أبهى مفاخرهم وأمجد أمجاد آبائهم.

في عام ٦٥٢هـ ـ ١٢٥٤م وعلى اثر الهزيمة التي مني بها لويس التاسع كتب البابا الجديد اسكندر الرابع (١٢٥٤م - ١٢٦١م) «رسالة جميلة» إلى البطريرك شمعون، كانت ماتزال محفوظة في خزائن البطريركية بدير قنوبين حتى ايام الدويهي، وفي هذه الرسالة يوصيه خيراً بالإفرنج المهزومين من انطاكية إلى لبنان، لوذاً بحمى الموارنة، كما يعترف بذلك لحد خاطر (ماروني)، ويطلب منه ضمهم إلى رعيته، لئلا يظلوا ابدون بطريرك، وفيها ايضاً يدعوه (وربما لأول مرة) بالبطريرك الأنطاكي (١١٥).



من رسائل الملك لويس التاسع.

★ حملة المغول

بعث لويس التاسع صديق الموارنة وفداً من كرادلته او زبانيته ومعهم تحف ثمينة وهدايا مقدسة إلى «هولاكو» بمنغوليا يخطب ودّه ويحرضه على غزو الشرق الاسلامي، واستعان في تنفيذ سياسته هذه ببعض بؤر نصرانية في بلاط طاغية المغول، ذات سلطان وتأثير كان منها زوجته وقائده الاكبر وبعض مستشاريه (١١٦).

ولي حفيد (جنكيزخان) الدعوة وخرج من مملكته النائية بجيوشه الهمجية كتنين هائل يزدرد كل

مايلقاه. كان المغول يؤمنون بالمسيحية على مذهب نسطور، فحالفهم نصارى الشرق والأرمن، وبسبب ارتباط صليبيي انطاكية وطرابلس بالأرمن، فقد حالفوا بدورهم المغول، واجتاح هذا الحلف المغولي - الارمني - المسيحي - الشرقي النسطورى - الصليبي بلاد الشام عام ٦٥٦هـ - ١٢٥٨م فدمّر المدن وشرّد أهلها (١١٧). وفي بغداد ذبح الخليفة العباسي ثم سلّمت المدينة للنيران بعد ان فنى السواد الاعظم من السكان، وقد ذبح في هذه المدينة ثمانين الف نسمة.

وكان هولاكو دائماً يحرص كل الحرص على سلامة ابناء دين زوجته المسيحية وحلفاء صديقه لويس. وقد وصف الأسقف المسيحي دى ميسنيل، وهو من كبار رجال التبشير حملة هولاكو بقوله: « كانت الحملة المغولية ضد الاسلام حملة صليبية حقيقية بالمعنى الكامل لهذا الوصف. حملة مسيحية نسطورية تعلق بها أمل الغرب في القضاء على خصومه العرب والمسلمين » (١١٨).

وقد منيت هذه الحملة بهزيمة شنعاء في السنة التالية (٢٥ رمضان ٦٥٧هـ) في معركة عين جالوت جنوبي فلسطين. وبعد أن سمع المسلمون بخبر وفاة هولاكو بدأوا بسرعة يهاجمون المراكز الصليبية، فكان الموارنة العقبة الرئيسية في طريق التحرير، وقد اصطدموا امراراً بالمسلمين الذين كانوا يقتربون من طرابلس لتحريرها (١١٩).

إضطر المسلمون إلى تأجيل موضوع الساحل اللبناني، فانتقلوا إلى انطاكية سنة ١٢٦٨م وتمّ تحريرها، ولما لم يبق الأبعض المدن الساحلية اللبنانية، وذلك بسبب تعاون الموارنة مع القوات الاجنبية، ونظراً للعلاقة بين الموارنة وصليبيي طرابلس ومساعدتهم لهم، فقد عمد المسلمون إلى تحرير المناطق المارونية المحيطة بطرابلس عام ١٢٨٣م (١٢٠)، من أجل فتح الطريق إلى هذه المدينة التي تحررت في ٤ ربيع الثاني ٦٨٨هـ - ٢٦نيسان ١٢٨٩م.

وقد ساء الموارنة أن يروا بلاد المسلمين تتحرر من صليبيي اوروبا، فاجتمعوا من جديد تحت قيادة بطريركهم دانيال الحدشيتي الذي بعث اليه نقولا الثالث (١٢٧٧ - ١٢٨١) ببراءة التثبيت، مع بعض الهدايا عام ١٢٨٠م (١٢١). ويقول لحد خاطر: « ... فصدّهم الموارنة تحت قيادة بطريركهم الحدشيتي ببسالة واوقفوهم امام إهدن أربعين يوماً » (١٢٢).

ولم يتعظ الموارنة بل أصروا على دعم حلفائهم المنهزمين حتى النهاية. حتى أن البطريرك الجديد أرميا الدملصي، عيّن بطريركاً في دير حالات بمحضر امير جبيل الصليبي. وهذه المدينة لم تكن قد تحررت بعد، ثم سافر على الفور سنة ١٢٨٢م إلى روما عملاً برغبة الحاكم والأعيان الصليبيين لبحث الأمور الطارئة (١٢٣).

وبعد ان مُني الصليبيون بالهزائم، أحس إقطاعيو الموارنة في جبيل بهذا المأزق الذى حلّ بهم،

واجتمعوا تحت قيادة اميرهم حنا وخاضوا معركة جبيل بين الفيدار والمدفون، وذلك في عهد البطريرك أرميا الدملصي، وقد انتصر فيها مقدمو الموارنة بحسب رواية الأسقف ابن القلاعي الذي تفرد في ذكرها (١٢٤).

ويقول البطريرك اسطفان الدويهي: «لما نظر الملك حنا انه قويت قلوب المسلمين بفتح طرابلس، ومات البرنس، وضعفت الفرنج، طلب الهدنة من المسلمين ودخلوا (الموارنة) تحت الطاعة» (١٢٥).

ويذكر ابن القلاعي ان الأمير حنا، امير مقدمي الموارنة، بعدما طلب هدنة من المسلمين ودخلوا تحت الطاعة هيأ مراكب في الليل من الناس والبهائم إلى جزيرة قبرص وبلاد النصارى (١٢٦).

وبعد الهزيمة النهائية للصليبيين في الشرق عام ٦٩٠هـ-١٢٩١م تواصلت المحاولات الحثيثة من قبل الموارنة للإتصال بأسيادهم في الخارج، وتواصل معها الغرام القديم بين الفرنج وبين شركائهم في الداخل. وفي عهد آقوش الأخرم نائب دمشق عام ٧٠٧هـ-١٣٠٧م، اضطرت الحامية الإسلامية لتجنيد ثلاثمائة فارس وتكليفهم مهمة حراسة الشريط الساحلي الممتد من انطلياس إلى مغارة الأسد وجسر المعاملتين، وذلك لمراقبة اتصالات الموارنة بالصليبيين، وتحسباً لخطر إنزال صليبي بمساعدة الموارنة (١٢٧).

الحروب الصليبية: آثارها ونتائجها

★ الحروب الصليبية كما يراها المؤرخون الأجانب

إن الحروب الصليبية التي شنتها اوروبا على البلاد الاسلامية، وغذّاها بطاركة الموارنة في لبنان، كانت تهدف في الحقيقة إلى السيطرة على بلاد المسلمين واقتلاع جذور الاسلام منها، كما يعترف بذلك المبشرون او المستشرقون الذين بدأوا جهودهم الاستشراقية في أعقاب الحروب الصليبية.

ويقول غاردنر: «لقد خاب الصليبيون في انتزاع بيت المقدس من أيدي المسلمين ليقيموا دولة مسيحية في قلب العالم الإسلامي.. والحروب الصليبية لم تكن لإنقاذ هذه المدينة بقدر ما كانت لتدمير الإسلام» (١٢٨).

ويوجز المبشر الألماني رشتر رأيه قائلاً: «إن الصليبيين جهدوا طوال قرنين لاستعادة الأرض المقدسة من أيدي المسلمين المتعصبين، فكان عهد الحروب الصليبية من أجل ذلك أروع العهود في العصور الوسطى كلها... ولكن ذلك الجهد قد خاب، وتراجعت الحملة الصليبية أمام سدود عنيدة من التعصب الإسلامي (١٢٩).

ويصف لوفينيان بدقة جوهر الحروب الصليبية وأثرها التاريخي عندما يعتبرها «أعظم مأساة نزلت بالصلات بين المسلمين والنصارى في الشرق الأدنى، لقد أحب الصليبيون ان ينتزعوا القدس من أيدي

المسلمين ليقيموا للمسيح مملكة في هذا العالم، انهم لم يستطيعوا ان يقيموا تلك المملكة، ولكنهم تركوا بعدها العداوة والبغضاء» (١٣٠).

ويعتبر أرنولد أن «عبور المسيحية اللاتينية البحر لمنازلة الإسلام، يمكن اعتباره تاريخياً، أعلى قمة وصلت اليها الأعمال العدوانية بين عالم الإسلام والنصرانية في شرق البحر المتوسط» (١٣١).

ويرى لوبون في نتائج الحروب الصليبية الشيء الكثير، ويلخص ذلك بقوله:

«وإذا نظرنا إلى الحروب الصليبية من حيث هدفها القريب الذي هو فتح فلسطين رأيناها لم تسفر عن اية نتيجة، على الرغم مما خسرته اوروبا خلال قرنين من المال والرجال. وقد بقي المسلمون سادة لتلك الأماكن التي أرادت اوروبا الاستيلاء عليها بأي ثمن.. فأما الشرق فكان يتمتع بفضل العرب بحضارة زاهرة، واما االغرب فكان غارقاً في بحر من الجهالة والهمجية.. ان تأثير الشرق في تمدن الغرب كان عظيماً بفعل الحروب الصليبية، وان ذلك التأثير كان في الفنون والصناعات والتجارة اكثر منه في العلوم والاداب.. إن الشرقيين هم الذين اخرجوا الغرب من ظلمات التوحش إلى نور الحضارة. وان عصر النهضة قد انبثق من خلال ما كانت تستعين به جامعات اوروبا من علوم العرب وآدابهم» (١٣٢).

إذن كانت الحروب الصليبية نعمة حضارية على اوروبا، ولكنها كانت تدميراً حضارياً للسواحل وخاصة الساحل اللبناني. ويكفي ان نشير إلى ملاحظات الرحّالة ابن بطوطة اثناء مروره في هذه البلاد عام ١٣٢٧ م، إذ قال: «ثم سافرت إلى عسقلان وهي الآن خراب ... ثم سافرت على الساحل فوصلت إلى مدينة عكا وهي خراب، وكانت عكا قاعدة بلاد الإفرنج وهي خراب. ثم سافرت منها إلى مدينة صور وهي خراب وبخارجها قرية معمورة» (١٣٣).

★ التزاوج السكاني

إن الفشل السياسي والعسكري للحروب الصليبية لم يكن النتيجة الوحيدة التي ترتبت عنها هذه الحروب. فلقد نشأت علاقات حميمة أوجدت التزاوج ما بين الصليبيين القادمين من اوروبا ونصارى الشرق. وقد حدث التمازج الكبير عند نهاية الحروب الصليبية، وذلك لأن الصليبيين كانوا قد عمدوا إلى إسكان اعداد كبيرة منهم في الشرق فبقيت اكثرية السكان الصليبيين غير المحاربة في اماكنها وخاصة في لبنان. ولقد تحولت الجاليات الصليبية في الشمال إلى مذهب الموارنة، واندمجت فيهم، مما قوّى إلى حد بعيد النفوذ الماروني هناك (١٣٤).

ومن هذه الجاليات كان آل فرنجية وآل دويهي وغيرهم كثيرون جاءت بهم اوروبا واندمجوا مع الموارنة، مما زاد في اعدادهم ليكونوا بالتالي أداة استعمارية تأتمر بأوامر ملوك الغرب وبابوات روما. فإن ما تشير اليه كلمة إفرنج هو للدلالة على فرنجية، والمدينة الفرنسية «دواي» للدلالة على الدويهي التي كان منها

في الحملة الصليبية الثانية فرسان مرموقون.

وقد روى جوناثان رندل، مراسل «الواشنطن بوست» في كتابه «حرب الألف سنة» شيئا من هذا فقال: «وفي أيامنا ايضاً تدعي بعض العائلات الكبيرة في شمال لبنان، أمثال فرنجية او منافسيهم الأشداء آل الدويهي، انهم يتحدّرون من الصليبيين، ومؤكدين ان اسمهم الحالي ليس سوى تحريف لكلمات «فرنجي» و «دويه». وأكد أن إحدى صديقاته وهي مارونية، روت له «أنها تتذكر في طفولتها شجرة العائلة التي تعود وفقاً لوالدتها، إلى غود فروادي بويللون» وهو أحد قادة الحملة الصليبية الأولى (١٣٥).

لقد عايش الموارنة اول اتصال خارجي على نطاق واسع أثناء الحملات الصليبية. وكان الصليبيون يتعاطفون دائماً مع الموارنة الذين ساعدوهم في معظم حروبهم. وطوال بقاء الصليبيين في بلاد الشام، تلقوا المساعدة من الموارنة الذين زودوهم بالرجال والإمدادات، وبالمقابل عمل الصليبيون على جعل الموارنة الطائفة الأكثر حظوة بين الطوائف المحلية. وإبان احتلال الصليبيين تعززت اوضاع الموارنة بتقرّبهم منهم ومعاونتهم لهم، فاعتبرت الطائفة المارونية «أمة مارونية» وعومل البطريرك الماروني على انه الزعيم الوطني للجبل الماروني (١٣٦).

ولما كان معظم الصليبيين من فرنسا فلقد نتج عن هذا التعاطف الصلة الحميمة والوثيقة او «الصداقة التاريخية» التي قامت بين الموارنة وفرنسا منذ عهد لويس التاسع. وقد مهّد هذا الاتصال المبكر بالصليبيين لبدء علاقة طويلة بين الموارنة وفرنسا دامت إلى ما بعد طرد الصليبيين. وأتاح الصليبيون للموارنة فرصة الاتصال بروما. وقد كتب المؤرخ وليم الصوري ان الموارنة غيّروا ما بنفوسهم بعودتهم إلى أحضان البابا، وبذلك اصبحوا الكنيسة الأولى التي تعود إلى محور روما في الشرق الأوسط.

★ التبشير

وفي أواخر العهد الصليبي انتشرت فكرة التبشير، وترجمت كتب عربية إلى اللاتينية. ومنذ ذلك التاريخ قررت اوروبا تغيير استراتيجيتها، واخذت تستعد لحملة جديدة عُرفت بإسم الاستشراق (★). وكانت خلاصة هذا التفكير الجديد ان يتعلم الأوروبيون علوم المسلمين حتى يشوّهوا العقائد الإسلامية وتاريخ الإسلام. ولم تكن هذه الجهود الاستشراقية التي خرجت إلى الوجود في أعقاب الحروب الصليبية مجرد تخيلات حول الشرق الإسلامي، صاغها رحالة اوروبيون بقدر ما كانت تتويجاً فكرياً لمرحلة تاريخية هامة سعى الاستشراق البدائي لتصويرها بشكل معاكس: انتصار الغرب المنهزم، وهزيمة الإسلام المنتصر.

(★) المستشرق هو كل من يتخصص في احد فروع المعرفة المتصلة بالشرق الاسلامي كنقطة انطلاق من اجل محاربة الاسلام وذلك باقامة نظريات وكتابات اجتماعية ودراسات مختلقة عن احوال المسلمين وعاداتهم وافكارهم الخاصة ونموهم الاقتصادى تمهيدا لمحاربتهم وتشويه تراثهم وحضارتهم.

وكان الرهبان الفرنسيسكان قد وصلوا عند مقدم «القديس فرنسيس الأسيزي» إلى فلسطين عام ١٢٢٠ م، وراحوا يؤسسون مدارسهم ورهبانياتهم. كما أن شارل دانجو شقيق لويس التاسع أسس معهداً للدراسات العربية والترجمة. وكذلك عمدت البابوية إلى إرسال البعثات التبشيرية إلى الشرق الإسلامي بعد ان تبين لها عقم الحروب الصليبية. وانتشرت الأديرة في بلادنا، ترعاها منظمات رهبانية تبشيرية كالكرمليين والدومينيكان والفرنسيسكان.. ولتسيير ذلك التبشير فقد أنشئت في اوروبا مدارس عديدة لتعليم اللغة العربية وبقية اللغات الشرقية (١٣٧).

المسلمون في جبل لبنان
بين الماضي والحاضر

إن لبنان بأكمله، بجبله وبقاعه، بشماله وجنوبه، هو بلد إسلامي حرره أبناء المسلمين بدمائهم الزكية، ولكن جهل المسلمين في الماضي وتآمر العملاء مزّق هذا البلد وجعله تحت رحمة المؤامرات الداخلية والخارجية.

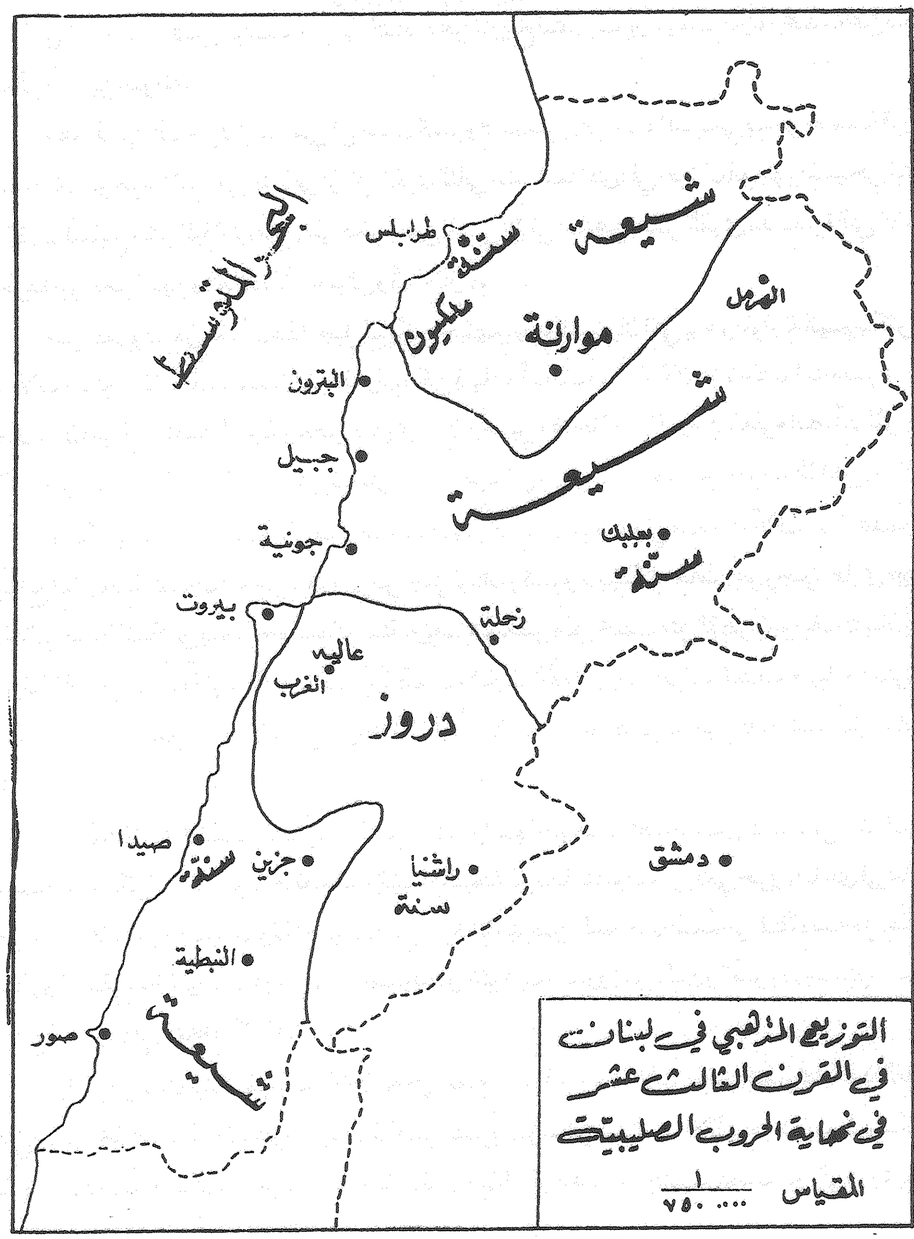
★ تاريخ الوجود الإسلامي في جبل لبنان

إن الوجود الاسلامي في جبل لبنان لا سيما في كسروان وبلاد جبيل ليس وجوداً طارئاً وغريباً على تلك المنطقة، بل هو وجود تاريخي وحضاري قديم مضى عليه أربعة عشر قرناً، من عام ١٥ هـ - ٦٣٦ م، اي منذ ان افتتح المسلمون هذه المناطق والسواحل المحيطة بها، وبنوا فيها القلاع والمواقع الحصينة لردّ الهجمات البيزنطية.

وقد نبغ من سكان تلك المناطق فيما بعد جماعة من المحدثين والرواة نذكر منهم: ابو سعيد الجبيلي وزيد بن القاسم الجبيلي وابو قدامة الجبيلي، وابو سليمان بن خضر بن حسان الجبيلي (١٣٨).

وقد عثرت مديرية الآثار في جبيل على اثار اسلامية قيّمة تعود إلى المسلمين الأوائل الذين سكنوا هذه المدينة في العصر الأموي. وقد تعزز الوجود الإسلامي في جبل لبنان خلال العهود الاسلامية المتتالية.

في ايام بني عمار حكام طرابلس، والذين شمل حكمهم لجبيل وسواحل كسروان حتى نهر الكلب من عام ١٠٦٩ م إلى حين سقوط هذه الأماكن بأيدي الصليبيين، كانت مدن طرابلس وجبيل وجوارها آهلة بالمسلمين. وقد نبغ من طرابلس ومن رعايا بني عمار الكثير من العلماء والشعراء والفلاسفة؛ كما قصدها الكثير من الشعراء والرحّالة، وأبرز فلاسفتها وفقهائها المحقق الكراكجي والقاضي ابن البرّاج، وأبرز من زارها ابو العلاء المعري.



التوزيع المذهبي في لبنان
في القرن الثالث عشر
في نهاية الحروب الصليبية
المقياس ١ / ٧٥٠٫٠٠٠

بعد سقوط جبيل وسواحل كسروان بأيدي الصليبين كما رأينا انتقل الوجود الإسلامي إلى جبال كسروان، ولا سيما جبل المنيطرة والتلال المحيطة بـه والمسماة بجبة المنيطرة. وقد كانت هذه الجبال خالية من السكـان لوعورتهـا وصعوبة طرقـاتها وغابـاتها المليئة بالوحـوش، ولا يرتادها الأمتصوفة المسلمين ورهبان النصـارى كما أكد الدكـتور فيليـب حتي في كتـاباته عن تاريخ لبنان وسوريـا وفلسطين، وتحدث عن ذلك ايضا الرحّالة ابن بطوطة.

وهكـذا فإن الـوجود الإسلامي في جبال كسـروان قد سبـق الوجـود المسيـحي بـنحو خـمسـة قرون كاملة، اذ ان الـوجود الاسلامي ابتدأ في اوائل الـقرن الثاني عشر الميلادى، في حين ان الوجود المسيـحي ابتدأ منذ القرن السابـع عشر الميلادي مع الأمير فخر الدين المعـني الثاني عدا عن بعض القرى الصـغيرة التي كانت موجودة قبل فخر الدين والعائدة لآل حبيش وآل الخازن.

فمن المعروف تاريـخياً ان هذا الجبل لم يكـن جبلهم. وأما كسـروان التي يزعم الموارنة أنهـم سكنوها منذ الاف السنين، فقد كان يسكنها الشيعة، ولـم يكن فيها ابداً سكان موارنة. لأن هؤلاء كانوا منحصرين في شمال لبنان، اي في منطقة الزاوية وبعض قرى البترون وجـبيل القـاحلة (١٣٩). ومن المعلوم ايضاً ان الموارنة لم تكن أبنيتهم قبل الجيل الخامس عشر تتعدى نهر ابراهيم إلى الجنوب كما قدّر مؤرخوهم القدامى (١٤٠).

فكـيف يزعـم هؤلاء ان هذا الجـبل هو جبلهـم، وان لبنان هو مـاروني منـذ ستة آلاف سـنة، علـماً ان الوقائـع التاريخية تثبت ان الـوحود الماروني في جبل لبـنان وكسروان بشكـل خاص هو وجـود طارىء وقد سبقه الوجود الإسـلامي بـنحو خمـسمائة سنة. ويعـترف بعض مؤرخيهـم مثل المـطران يوسف دريـان بأن الموارنـة كانوا في الـواقع قليـلي العدد وكـانوا يقطـنون مشارف الجبل ووهاده في اسـقفيات جبيل والبـترون وطرابلس (١٤١). ويقول الأب لامـنس: «وعندنا أن المـوارنة لم يتوطـنوا كسروان قـبل القرن السـادس عشر» (١٤٢).

وهنـا يتبين لـنا أن سكان كسروان الذين اسـتقروا فيـها حقاً مـنذ مئات الـسنين إن لم نـقل اكثر كـانوا مسلـمين ولم يكـونـوا ابداً مـوارنة. فقـد قدم إلـيها الشيـعة من بـعلبك وانـتشروا في جرودهـا، اى في فـاريا وحراجل ووطـأ الجوز وبـقعاتـا وكفر ذبيان. وفي ما بعـد استوطـن المسلـمون السـنّة في فتقا وسـاحل علـما وقـيطرون وفـقيع (الـقليعـات) وعرمون والجـديدة. واخيراً جـاء الدروز من المـتن والصرود وسكـنوا برمـانا ومزارع كسروان في القاطع (١٤٣).

واكثر من ذلك فيذكر فـيليب الخازن انه «في العام ١٦٠٦ م أرسل الأمير يونس مـعن مملوكه ذا الفقار مع ابي نـادر الخازن ليسكنا في غـزير ويستـوليا على كسروان وسائـر الـبلاد التـابعة لهـا، وكان معظـم سكان كسروان إذذاك من المسـلمين.» ويـزيد صراحة فيـقول « إن الموارنة عنـد مرافقتـهم للصليبيين إلى اورشليم

(القدس) ما استقروا في كسروان وعندما انسحب الصليبيون عاد الموارنة إلى مقرّهم في الشمال» (١٤٤).

ويؤكد البطريرك الدويهي انه لم يكن في كسروان ولا كنيسة واحدة. فأول كنيسة شيّدت هي سيدة عجلتون عام ١٦٦٥ م واول دير أقيم فيه هو دير مارشليطا عام ١٦٢٨ م، وكل ما أنشئ فيها من كنائس هو مستحدث بعد هذا التاريخ (١٤٥).

★ حملة المماليك وإضعاف الوجود الشيعي

لقد تعرض الوجود الإسلامي في بلاد جبيل وكسروان لانتكاسة خطيرة ومؤسفة على أيدي المماليك، ونتيجة لـلتعصب المذهبي، ولسيطرة وعّاظ السلاطين على عقول الأمراء في دمشق. فكانت الحملات الأربع على كسروان وآخرها العام ٧٠٥هـ - ١٣٠٥ م، حيث وجّه آقوش نائب المماليك في الشام في ٢ محرم ٧٠٥ هـ جيشاً كبيراً بلغ خمسين الف محارب، اشترك فيه التنوخيون وجيوش اخرى أتت من فلسطين شارك فيها أمراء الشوف، وأخذت المناطق الكسروانية في الشمال فعرفت بالفتوح. وسقطت كسروان بعد احد عشر يوماً من القتال، فخرب اقوش الضياع، وقطع الكروم، وفرّق الأهالي، وملك الجبل عنوة، ووضع في اهله السيف، فقتل خلقاً كثيراً ثم اعطى الأمان لمن استقرّ في غير كسروان وخصوصا من التجأ منهم إلى منطقتي بعلبك وجزين (١٤٦).

وقد أعقب حملات المماليك توطين بني عساف وهم قبائل تركمانية مسلمة على ساحل كسروان شمالي بيروت. وفيما بعد قام المماليك العسّافيون بتشجيع الموارنة على النزوح جنوباً إلى كسروان (١٤٧).

ورويداً رويداً بدأت الهجرة المارونية إلى كسروان وعلى فترات متقطعة، وكانت هذه الهجرة في البدء ضعيفة وفردية، بحيث انها لم تسجل أي وجود فاعل للموارنة طيلة عهد الامراء العسافيين، فيذكر فيليب الخازن ان الموارنة لم يتوطنوا كسروان ولم تطأها أقدامهم في عهد أمراء آل عساف الذي دام نحو ٢٨٤ سنة وانتهى بمقتل الأمير محمد آخر امرائهم سنة ١٥٩٠ م (١٤٨). على اعتبار ان المسلمين الشيعة عادوا في القرن الخامس عشر الميلادي وإبان حكم آل عساف إلى الظهور في مناطق كسروان كما سيتبين معنا في الحديث عن العشائر الحمادية، هذا إضافة إلى مناطق جبيل والمنيطرة وجبة بشري والبترون التي كانوا يستوطنونها قبل ذلك. ومع مرور السنين بدأ الموارنة النازحون من الشمال يستوطنون هذه المناطق (١٤٩)، وأخذ المدّ الماروني يتجه تدريجياً من الشمال نحو بلاد جبيل وكسروان وجزين (١٥٠).

كما أن الموارنة الذين هادنوا المماليك، ودخلوا في الطاعة، بعد ما انتقم منهم المماليك، نالوا اثمناً لمواقفهم هذه في كسروان، حيث قام المماليك بإخراج الشيعة، وشجعوا موارنة جبيل على القدوم إليها، ويرجح بعض المؤرخين أن حملة كسروان الأخيرة عام ١٣٠٥ م وربما الحملات السابقة كانت بين المماليك وحلفائهم البحتريين (التنوخيين) وايضاً موارنة جبيل بقيادة الأمير حنّا من جهة، والكسروانيين الشيعة من

جهة ثانية.

وبصورة عامة استفاد الموارنة من صراعات الإقطاعيين حولهم بالتوسع والتملك، فأصبحوا في مطلع العهد العثماني بعد المماليك، مشايخ وإقطاعيين في كسروان وبلاد جبيل والجبال الشمالية.

★ مقدّمية الموارنة

ومن نتائج المأساة ظهور مقدمية الموارنة في الشمال التي اخذت تتمتع بكثير من التنظيمات الخاصة بها في القضاء والتعليم. وكان لها زعامتان دينية وعلى رأسها بطريرك الموارنة وزمنية إقطاعية وعلى راسها المقدّم (١٥١). والمقدّمية هي أسلوب حكومي إقطاعي اخذه الموارنة عن الإفرنج في الحروب الصليبية. واكثر ما نشأت المقدميات في الشمال في بشرى واهدن والعاقورة (١٥٢).

وتفيد الأخبار المارونية (الدويهي والشدياق) بأن السلطان المملوكي الظاهر برقوق عيّن في بشري مقدماً من الموارنة كان قد خدمه، وهو المقدم يعقوب بن ايوب، وكتب له بذلك صحيفة نحاسية، كما أنه أعفى ممتلكات دير قنوبين بترك الأموال الأميرية بموجب صحيفة نحاسية كذلك (١٥٣).

في ٥ رجب ٩٢١ هـ - ١٥ آب ١٥١٥ م، إتصل البابا لاون العاشر (١٥١٣ - ١٥٢١ م) بالمقدم الياس بن جمال الدين يوسف البشرّاني حاكم الموارنة يومئذ، وارسل اليه كتاباً يوصيه فيه بالاجتهاد «في إنجاح سياسة الشعب الماروني» كما قال (١٥٤). وهنأ الموارنة بسبب مواجهتهم للمسلمين «غير المؤمنين». زاعماً أن «الله حفظ أتباعه المخلصين كوردة بين الأشواك (١٥٥). وعندما قامت الدولة العثمانية في الشرق عام ٩٢٣ هـ - ١٥١٧ م دقّ البابا لاون العاشر ناقوس الخطر في العالم الغربي، ودعا مسيحيي العالم إلى العمل ضدها واعتبارها عدواً للكنيسة، فاستجابت له معظم دول اوروبا، وفي طليعة من استجاب له الموارنة. وفي العام ١٥٢٠ م تحركت فرنسا، فأرسلت قوة عسكرية لضمّ لبنان اليها بالقوة والحصول على ثروته وكنوزه بموافقة «الشعب الماروني» طبعاً، الا أن مسلمي السواحل هاجموا الجنود الفرنسيين وطردوهم (١٥٦).

وكان المقدّمون يقومون على تدبير شؤون القرى في زمن السلم ويقودون أتباعهم إلى القتال في زمن الحرب. ويبدا انهم كانوا يتمتعون بشعبية كبيرة حتى مطلع القرن الثامن الهجري - الرابع عشر الميلادي، ويتعاونون مع الكهنة على زعامة الطائفة، ولكن ما ان مضى قرن او كاد على حكم المماليك، حتى انخفضت مرتبة المقدمين، فأصبحوا جباة للضرائب تابعين للحكام المماليك في طرابلس، وصاروا مكروهين لدى الطائفة وكهنتها. وأهمل المقدمون المتأخرون مصالح رعاياهم، وسعوا إلى نيل الحظوة لدى ساداتهم المماليك والعثمانيين من بعدهم، ولما كان بعضهم قد تسمّوا بأسماء المسلمين وتلقّبوا بالقابهم وجاروهم في عاداتهم، فكان من نتائج ذلك ان ثار الكهنة عليهم واصبح البطريرك الماروني وكهنته بمثابة الزعماء الوحيدين للموارنة (١٥٧).

وفي عام ١٥٢٧ م كتب البطريرك موسى بن سعادة إلى الإمبراطور شارل الخامس ملك اسبانيا والنمسا، يدعوه للتدخل السريع ويقول له: «منذ أربع سنوات ونحن نترجّى جلالتكم لكي تهتموا بمساعدتنا على نيل استقلالنا، وعندنا خمسون الفاً من الرماة، مدربون احسن تدريب، وعلى أتمّ استعداد لخدمتكم في الحرب الاستقلالية ... » (١٥٨).

★ العشائر الحمادية

عام ١٣٠٧ م أمر الملك محمد الناصر تركمان الكورة أن ينزلوا ساحل كسروان ليحافظوا عليه من الإفرنج. وقد اتخذوا انطلياس عاصمة لهم حتى سنة ٩٢١ هـ - ١٥١٥ م وبعدها اتخذوا غزير عاصمة لهم إلى سنة ١٥٧٢ م. وقد حافظ اؤلئك الأمراء على تلك السواحل واقاموا بها الحصون الصغيرة، وأنشأوا العمائر والجنائن والبساتين التي شملت عينطورة وغيرها من جبال كسروان (١٥٩).

وفي عام ١٥٧٢ م صدرت الأوامر من السلطان العثماني بأن تكون ولاية الامير منصور عساف من نهر الكلب حتى حماه، وكان يوكل عليها من يشاء، وقد بنى سرايا في بيروت وسرايا في جبيل وسرايا في غزير، وانشأ بقربها جامعاً ومئذنة وحماماً وجنينة كبيرة، واجرى لها الماء من نبع المغارة (١٦٠).

وقد تعزز هذا الوجود الإسلامي كثيراً عند حلول العشائر الحمادية الشيعية في فتوح كسروان؛ فقد سمح الأمراء العسّافيون التركمان للعشائر الحمادية بالسكن والاستيطان في بلاد جبيل وكسروان. وتولى المشايخ الحمادية ايام بني عساف وخلفائهم من آل سيفا ولاة طرابلس، مقاطعات الفتوح، وجبة المنيطرة، ووادي علمات، وجبيل، والبترون، وبسكنتا والضنية، وعكار، والزاوية، والكورة، والهرمل، ونبغ من المسلمين في ايام آل حمادة اي من عام ١٥٣٠ م تقريبا إلى عام ١٧٦٢ م ثلاثة علماء في الفقه والحديث والأدب وهم: الشيخ مكي الجبيلي العاملي الذي تتلمذ على يد الشهيد الثاني العاملي، وولده الشيخ محمد، وحفيده الشيخ نجيب الدين علي الذي برع في الفقه والشعر ورحل إلى العراق وايران والهند، وإلى عُمان والحجاز وكثير من البلاد.

وبقي هذا الوجود الإسلامي والحضاري على حاله من القوة والازدهار حتى عام ١٦٢٢ م عندما ابتدأ بالانحسار والتراجع بعد ان قرر الأمير فخر الدين المعني الثاني جعل كسروان منطقة مسيحية خالصة مقتلعاً منها القرى الإسلامية، (انظر صفحة ٩٥). وكذلك فعل خلفاؤه من المعنيين والشهابيين (انظر صفحة ٩٥ وسياسة بشير الثاني صفحة ١٤٥) الذين كانوا في كل مرة يعود المسلمون إلى بلدانهم وقُراهم يعمدون إلى تهجيرهم والفتك بهم من جديد، فكانت هناك ملاحم وفتن كثيرة أدت في النهاية إلى تهجير المسلمين من معظم مناطق جبل لبنان لا سيما كسروان والمتن وجبيل وغيرها، وبالتالي تمكين الموارنة من السيطرة على هذه المناطق، وتحويل جبل لبنان الذي شكّل سابقاً قاعدة للنفوذ الاسلامي في الشرق إلى

مركز للتآمر على شعوب المنطقة.

وكان أعظم هذه الملاحم في ايام الأمير يوسف الشهابي الماروني المذهب، والذى تولى بنفسه عملية إخراج العشائر الحمادية من الكورة وجبيل وكسروان وجرود الضنية وعكار وجبة المنيطرة، بعد ان ألحق بهم مجازر رهيبة في معركة اميون عام ١٧٦٦ م (انظر ص ١٣٨ - ١٣٩) وأورث املاكهم للموارنة، وقد تفرق ابناء هذه العشائر على طول الجهة الشرقية للسلسلة الغربية من الهرمل حتى شمسطار.

غير أن هذا النزوح الذى جرى بعد معركة اميون لم يشمل العشائر الحمادية كافة، اذ ما يزال شيعة جبيل يحملون اسماء العائلات نفسها الموجودة في مناطق بعلبك، كآل زعيتر، وناصر الدين، وجعفر، ونون، وشمص وغير ذلك.

الفصل الثاني

كيف استفاد الموارنة
من معاهدة الإمتيازات الأجنبية
والنظام الإقطاعي
وسياسة المعنيين والشهابيين؟

نظام الملل العثماني

★ التنظيم الإداري في العهد العثماني

كان المماليك قد قسموا بلاد الشام إلى نيابات، والنيابات إلى ولايات. ولم تكن المناطق التي تعرف اليوم بالمناطق اللبنانية خاضعة لنيابة واحدة ولا حتى لولاية واحدة. فنيابة طرابلس اتسعت من اللاذقية إلى جبيل، ونيابة دمشق شملت البقاع وبيروت وصيدا، ونيابة صفد امتدت من الليطاني حتى جنوبي عكا شاملة الجليل وغور الأردن (١).

ومنذ العام ١٥١٦ م خضعت بلاد الشام للحكم العثماني. واصبحت جميع مناطق الكيان اللبناني تتبع التنظيم الإداري العثماني الذي لم يختلف كثيراً في البداية عن التنظيم السابق. فكانت منطقة لبنان الجنوبي والبقاع جزءاً من ولاية دمشق، بينما تبعت المناطق الشمالية لولاية طرابلس المتاخمة لولاية حلب. وفي عام ١٦٦٠ م استحدثت ولاية صيدا لتكون منطقة إدارية للبنان الجنوبي منفصلة عن دمشق. وفي عام ١٨٦٤ م ألغيت ولايتا طرابلس وصيدا وحلّت مكانهما ولاية بيروت (٢).

هذا على صعيد التنظيم الإداري، فماذا على صعيد التنظيم الإجتماعي والسياسي وهو الأهم بنظرنا، لا سيما في الحقل التشريعي والقضائي، خاصة فيما يتصل بأحوال الطوائف غير الإسلامية.

★ نظام الملة

ترك نظام «الملة» العثماني لكل طائفة غير مسلمة حقها وحريتها بالنسبة لأحوالها الشخصية، فتحولت الطوائف غير المسلمة إلى ما يشبه كيانات مستقلة في شؤونها الخاصة، ضمن الإمبراطورية العثمانية. وقد أدى هذا فيما بعد إلى بلورة شعور بولاء طائفي يتجاوز حدود الإمبراطورية.

فلقد منحت الدولة العثمانية منذ عهد السلطان محمد الثاني (١٤٥١ -١٤٨١ م) الطوائف الدينية غير الإسلامية حق انتخاب رؤساء دينيين لتنظيم إدارة رعاياهم في الشؤون العامة والشخصية (٣). وأصبح لها حق التمثيل في مجالس دعاوى الأقضية بعضو او أكثر، وفي مجالس تمييز الألوية بثلاثة اعضاء، وفي ديوان تمييز الألوية بثلاثة اعضاء ايضاً(٤).

وبموجب هذا النظام، فإن كل طائفة اصبحت ملّة لها رؤساؤها الروحيون الذين يفصلون في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية والقضائية، ويعتبرون الممثلون لأبناء طائفتهم لدى السلطات العثمانية(٥).

ثم أصدرت الدولة نظام رواتب البطريرك في استانبول حيث خصص له مبلغ نصف مليون قرش في السنة(٦). ومنحت الأديرة النصرانية في ولاية سورية إمتيازات خاصة، فأعفت أغنام الأديرة من الرسوم.

ولما كانت طائفة الروم الأرثوذكس هي المعترف بها لدى السلطات العثمانية اكثر من غيرها، اذ كانوا يعتقدون بأن من هو على المذهب الكاثوليكي إنما هو على تحالف مع الفرنجة الصليبيين، فقد منح السلطان العثماني رجال الإكليروس الأرثوذكسي سلطة كاملة على طائفتهم، وأعفاهم من السلطان القضائي الإسلامي بحيث لم يكونوا مسؤولين الآلشخص السلطان، خلافاً لما فعلته الأنظمة الإسلامية السابقة، بحيث أنها حصرت امتيازات الطوائف في مجال الأحوال الشخصية. وتبع ذلك منح السلطان العثماني هذه الإمتيازات للزعماء الدينيين للطوائف المسيحية الباقية. ومُنح رجال الإكليروس سلطة جبي الضرائب من ملتهم، حتى صارت الطائفة تتمتع بالحكم الذاتي تقريباً وغدت «دولة ضمن دولة» (٧).

وقد نتج عن هذا النظام الملّي نتائج خطيرة عززت من اعتماد الفرد على طائفته وبالتالي تشديد قبضة الطائفة على اعضائها. كذلك فإن السلطات القضائية الواسعة التي مُنحت لرجال الإكليروس جعلت هؤلاء ناطقين قانونياً باسم طوائفهم، وغدوا زعماء شرعيين بكل ما في الكلمة من معنى. وقد أدت هذه الامتيازات إلى تعزيز بؤر التوتر وتشجيع الحركات والمشاعر الانفصالية في المناطق التي شكّل فيها النصارى أكثرية مطلقة او نسبية، والمقصود بهذه المناطق الأجزاء الأوروبية والجبل اللبناني، واذ استطاع سكّان المناطق الأوروبية الانفصال تدريجياً عن الإمبراطورية العثمانية، فقد أدى «تطييف» الموارنة تحت قيادة الكنيسة إلى خلق حالة من التوتر الدائم أدت بالتالي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي في ظل نظام المتصرفية.

إن هذا النظام الذى منح الخصوصيات «المذهبية» حرية العمل والتحرك ضمن مؤسسات الدولة وقوانينها، استفاد منه الموارنة الإفادة القصوى ليلعبوا فيما بعد دوراً مهماً في تاريخ توازنات «إمارة الجبل»، وتحويلها إلى «إمارة مارونية» على قاعدة العصبيات العائلية التي ارتكز عليها الأمير فخر الدين وبشير الشهابي، ووظيفة المقاطعجيين في هرم السلطنة العثمانية.

لقد تمكن الموارنة بمساعدة فرنسا من توظيف هذا النظام بالشكل الذي يخدم مصالحهم ومشاريعهم الانفصالية والمعادية للمسلمين. ذلك ان تنظيم «الملل» الذي حاول في البدء أن يرى في الخصوصيات «المذهبية» مجالاً لها شيء من الحرية والاستقلالية يمارس في إطار الدولة ومؤسساتها وقوانينها بشكل متوازن، شكّل في نهاية القرن الثامن عشر وغضون القرن التاسع عشر الميلاديين منفذاً للدول الأوروبية لتعميق هذه «الخصوصيات» المحلية وتلقيحها «بمفاهيم اوروبية» انفصالية (٨)

معاهدة الإمتيازات الأجنبية

في مطلع القرن الخامس عشر ظهر في اوروبا ملكان هما فرانسوا الأول ملك فرنسا، وشارلكان

(شارل الخامس) الذي كان زعيماً لإمبراطورية شملت النمسا واسبانيا والمانيا بالإضافة إلى عدة مستعمرات واسعة في العالم. وكانت حدود هذه الإمبراطورية متاخمة لحدود الدولة العثمانية، فوقعت اصطدامات عديدة بين الدولتين.

وكان ملك فرنسا يشكو من محاصرة شارلكان له من الجنوب في اسبانيا ومن الشمال والشرق في المانيا والنمسا، فسارع إلى محالفة السلطان العثماني وادى هذا التحالف الي إعطاء امتيازات لفرنسا في الشرق (٩).

في شهر شباط ١٥٣٦ م تمّ الاتفاق بين المسيو جان دي لافورست Delaforest سفير فرنسا في الآستانة، والباب العالي، وصدر به خط شريف (مرسوم ملكي اوسلطاني) يمنح امتيازات سياسية وتجارية لرعايا ملك فرنسا الموجودين في البلاد العثمانية (١٠).

وبعد بضعة أشهر أبرم السلطان العثماني سليمان القانوني، والملك الفرنسي فرانسوا الأول، المعاهدة التى سمّيت فيما بعد بمعاهدة «الإمتيازات الأجنبية». وقد حصل الفرنسيون في هذه المعاهدة على امتيازات تتعلق بحرية التجارة وحرية الملاحة وحرية إقامة الأجانب في هذه البلاد لأغراض التجارة، لذلك كثر عدد الجاليات الأجنبية في مناطق متعددة، واصبح لكل جالية استقلالها الداخلي، باعتبار ان كل جالية كان لها مدفنة وكنيسة.

وكان القناصل يتمتعون بحق الفصل بين مشاكل هذه الجاليات التي شكّلت دولة ضمن الدولة العثمانية، فزاد نشاطها بشكل ملحوظ، ثم ظهرت جاليات من البندقية وفرنسا وبريطانيا في مختلف المناطق خاصة بعد حصول بقية الدول الأوروبية على امتيازات مشابهة.

ولم يستفد الشعب كثيراً من هذه التجارة وازدياد اهميتها، انما المستفيد الأكبر كان ابناء تلك الجاليات، فأدى ذلك إلى إحداث تاثيرات سلبية كبيرة على تاريخ المنطقة فيما بعد (١١).

هذه المعاهدة كانت بمثابة نموذج لسائر المعاهدات التي عقدت مع الغرب، وقد منحت الأجانب الحق بعدم التقاضي امام المحاكم العثمانية. اما أبناء الفِرق المسيحية المحلية فكانوا في البداية يتقاضون امام رؤساء طوائفهم، وفيما بعد استطاع الغربيون توسيع هذه الإمتيازات لا سيما ما يتعلق منها بالضرائب.

★ نص المعاهدة

جاء في المعاهدة:

«ليكن معلوماً انه في شهر شعبان ٩٤٢ من الهجرة المحمدية (شهر شباط سنة ١٥٣٦) من الميلاد قد اتفق بمدينة الآستانة العليّة كل من المسيو جان دي لافوري، مستشار وسفير صاحب السعادة الأمير فرانسوا المتعمق في المسيحية ملك فرنسا، المعيّن لدى الملك العظيم ذي القوة والنصر والسلطان سليمان خاقان

(يقصد ملك الملوك) الترك إلى آخر القابه والأمير الجليل ذي البطش الشديد سرّعسكر السلطان، بعد ان تباحثا في مضارّ الحرب وما ينشأ عنها من مصائب وما يترتب على السلم من الراحة والطمانينة، على البنود التالية:

البند الاول: قد تعاقد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والموانيء والثغور والبحار والجزائر وجميع الأماكن المملوكة لهما الآن او التي تدخل في حوزتهما فيما بعد، بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحراً وبراً بمراكب مسلحة او غير مسلحة والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء اليها والإقامة بها او الرجوع إلى الثغور والمدن او غيرها بقصد الإتجار على حسب رغبتهم بكمال الحرية بدون ان يحصل لهم أدنى تعدّ عليهم او على متاجرهم.

البند الثاني: يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع الغير ممنوع الإتجار بها ولسيرها ونقلها براً وبحراً من مملكة إلى اخرى مع دفع العوائد والضرائب المعتادة قديماً، بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد العربية ما يدفعه الأتراك ويدفع الأتراك في البلاد الفرنساوية ما يدفعه الفرنساويون، بدون ان يدفع اي من الطرفين عوائد او ضرائب او مكوساً أخرى.

البند الثالث: كلما يعيّن ملك فرنسا قنصلاً في مدينة القسطنطينية او في بيرا (هي ميناء مدينة اثينا) او غيرهما من مدائن المملكة العثمانية كالقنصل المعيّن الآن في مدينة الإسكندرية، يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة ويكون له ان يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانوني في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنائية بين رعايا ملك فرنسا بدون أن يمنعه من ذلك حاكم او قاضي شرعي او صوباشي (★) ولكن لو امتنع احد رعايا الملك عن إطاعة اوامر او أحكام القنصل فله ان يستعين بموظفي جلالة السلطان على تنفيذها وعليهم مساعدته ومعاونته. وعلى اي حال ليس للقاضي الشرعي او اي موظف آخر ان يحكم في المنازعات التي تقع بين التجار الفرنساويين وباقي رعايا فرنسا حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم. وإن أصدر حكماً في مثل هذه الأحوال يكون حكمه لاغياً لا يعمل به مطلقاً.

البند الرابع: لايجوز سماع الدعاوى المدنية التي يقيمها الأتراك او جباة الخراج او غيرهم من رعايا جلالة السلطان ضد التجار او غيرهم من رعايا فرنسا او الحكم عليهم فيها ما لم يكن مع المدّعين سندات بخط المدّعى عليهم او حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي او القنصل الفرنساوي، وفي حالة وجود سندات او حجج لا تسمع الدعوى او شهادة مقدمها الا بحضور ترجمان القنصل.

البند الخامس: لايجوز للقضاة الشرعيين او غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية سماع اي دعوى

(★) محتسب او مدير الشرطة، او اي موظف آخر.

جنائية او الحكم ضد تجار ورعايا فرنسا بناء على شكوى الأتراك او جباة الخراج او غيرهم من رعايا الدولة العلية، بل على القاضي او المأمور الذي تُرفع اليه الشكوى ان يدعو المتّهمين للحضور إلى الباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي.

وفي حالة عدم وجود الباب المشار اليه (اي اذا حصلت الواقعة في محل غير الآستانة) يدعوهم أمام اكبر مأموري الحكومة السلطانية وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنساوي ضد بعضهما.

البند السادس: لايجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم وخادميهم في ما يختص بالمسائل الدينية أمام القاضي او السنجق بيك(★) او الصوباشي او غيرهم من المأمورين بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي. ومن جهة أخرى يكون مصرحاً لهم باتباع شعائر دينهم ولا يمكن جبرهم على الإسلام او اعتبارهم مسلمين ما لم يقرّوا بذلك غير مكرهين.

البند السابع: لو تعاقد واحد او أكثر من رعايا فرنسا مع احد العثمانيين او اشترى منه بضائع او استدان منه نقوداً ثم خرج من الممالك العثمانية قبل ان يقوم بما تعهد به، فلا يسأل القنصل او أقارب الغائب او اي شخص فرنساوي آخر عن ذلك مطلقاً. وكذلك لايكون ملك فرنسا ملزماً بشيء بل عليه ان يوفي طلب المدعي من شخص المدعى عليه او املاكه لو وجدت بأراضي الدولة الفرنساوية او كان له املاك بها.

البند الثامن: لايجوز استخدام التجار الفرنساويين او مستخدميهم او خدامهم او سفنهم او (قواربهم)، او ما يوجد بها من اللوازم او المدافع او الذخائر او التجارة، جبراً عنهم في خدمة جلالة السلطان الاعظم او غيره في البر او البحر، ما لم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم.

البند التاسع: يكون لتجار فرنسا ورعاياها الحق في التصرف في كافة متعلقاتهم بالوصية بعد موتهم، وعند وفاة احد منهم وفاة طبيعية او قهرية عن وصية فتوزع امواله وباقي ممتلكاته على حسب ما جاء في الوصية، ولو توفي ولم يوص فتسلم تركته إلى وارثه او الوكيل عنه بمعرفة القنصل لو كان في محل وفاته قنصل. وإلاّ فلتحفظ التركة بمعرفة قاضي الجهة بعد ان تعمل بها قائمة جرد على يد شهود. أما لو كانت الوفاة في جهة بها قنصل فلا يكون للقاضي او مأمور بيت المال او غيرهما حق في ضبط التركة مطلقاً، ولو سبق ضبطها بمعرفة احد منهم يصير تسليمها إلى القنصل او من ينوب عنه لو طلبها قبل الوارث او وكيله، وعلى القنصل توصيلها وتسليمها إلى صاحب الحق فيها.

البند العاشر: بمجرد اعتماد جلالة السلطان وملك فرنسا لهذه المعاهدة، فجميع رعاياهما الموجودين عندهما او عند تابعيهما او على مراكبهما او سفنهما او في اي محل او إقليم تابع لسلطتهما في

(★) السنجق هو الحاكم المدني لمركز إداري دون الولاية وفوق القضاء.

حالة الرقّ، سواء كان ذلك بشرائهم او بأسرهم وقت الحرب، يصير إخراجهم فوراً من حالة الرقّ إلى بحبوحة الحرية بمجرد طلب وتقرير السفير او القنصل او اي شخص آخر معيّن لهذا الخصوص، ولو كان احدهم قد غيّر دينه ومعتقده فلا يكون ذلك مانعاً لإطلاق سراحه.

ومن الآن فصاعداً لا يجوز لجلالة السلطان او ملك فرنسا ولا لقبودانات (★) البحر ورجال الحرب او اي شخص آخر تابع لأحدهما او لمن يستاجرونهم لذلك، سواء من البر او البحر، اخذ او شراء او بيع او حجز أسراء الحرب بصفة أرقّاء، ولو تجاسر قرصان او غيره من رعايا إحدى الدولتين المتعاقدتين على أخذ أحد رعايا الطرف الآخر او اغتصاب املاكه يصير إخبار حاكم الجهة، وعليه ضبط الفاعل ومعاقبته على مخالفته شروط الصلح، عبرة لغيره وردّ ما يوجد عنده من الأشياء المغتصبة إلى من أخذت منه. واذا لم يضبط الفاعل فيمنع هو وجميع شركائه من الدخول في البلاد وتضبط ممتلكاته لجانب الحكومة التابع اليها ويصير التعويض على من حصل له من الضرر مما يصادر من أملاك الجاني. وهذا لا يمنع من مجازاته لو صار ضبطه فيما بعد، وللمجني عليه ان يستعين على الحصول على ذلك بضامني هذا الصلح وهم السر عسكر عن الجانب السلطاني واكبر القضاة عن ملك فرنسا.

البند الحادي عشر: لو تقابلت دونانمات (★) إحدى الدولتين المتعاقدتين ببعض مراكب رعايا الدولة الأخرى فعلى هذا المركب تنزيل قلوعها ورفع اعلام دولتها حتى اذا علمت حقيقتها لا تحجزها او تضايقها السفن الحربية او اي تابع آخر للدولة صاحبة الدونانمية. واذا حصل ضرر لأحدهما فعلى الملك صاحب الدونانمية تعويض هذا الضرر فوراً. واذا تقابلت سفن رعايا الدولتين فعليهما رفع العلم وإبداء السلام بطلقة مدفع والمجاوبة بالصدق لو سئل ربانها عن الدولة التابع اليها، وعندما تُعلم حقيقتها لا يجوز لأحدهما ان تفتش الأخرى بالقوة او تسبب لها اي عائق كان.

البند الثاني عشر: اذا وصلت إحدى المراكب الفرنساوية سواء بطريق الصدفة او غيرها إلى إحدى موانيء او شطآن الدولة العلية، تعطى ما يلزمها من المؤن والماكولات وغيرها من الأشياء مقابل دفع الثمن المناسب بدون إلزامها تفريغ ما بها من البضائع لدفع الأثمان، ثم يباح لها الذهاب اينما تريد. واذا وصلت إلى الآستانة وارادت السفر منها بعد الاستحضار على جواز الخروج من امين الجمرك ودفع الرسم اللازم وتفتيشها بمعرفة الأمين المشار اليه، فلا يجوز ولا يمكن تفتيشها في اي محل آخر الا عند الحصون المقامة بمدخل بوغاز جاليبولي (الدردنيل) بدون دفع شيء مطلقاً لا عندها ولا عند البوغاز ولا في اي مكان آخر عند خروجها، خلاف ما صار دفعه سواء كان الطلب باسم جلالة السلطان او أحد مأموريه.

البند الثالث عشر: لو كُسرت او أغرقت مراكب إحدى الدولتين بالصدفة او غيرها عند البلاد

(★) قبودان: قبطان السفينة.

(★) جمع دونانمة ومعناها الاسطول.

التابعة للطرف الآخر، فمن ينجو من هذا الخطر يبقى متمتعاً بحريته لايمانع في اخذ ما يكون له من الأمتعة وغيرها، أما لو غرق جميع من بها فما يمكن تخليصه من البضائع يسلّم إلى القنصل او نائبه لتسليمها إلى أربابها بدون ان ياخذ القبودان باشا او السنجق بيك او الصوباشي او القاضي او غيرهما من مأموري الدولة او رعاياها شيئاً منها. والاّ فيعاقب من يرتكب ذلك بأشد العقوبات. وعلى هؤلاء المأمورين ان يساعدوا من يخصص لاستلام الأشياء المذكورة.

البند الرابع عشر: لو هرب احد الأرقّاء المملوكين لأحد العثمانيين واحتمى في بيت او مركب أحد الفرنساويين فلا يُجبَر الفرنساوي إلاعلى البحث عنه في بيته او مركبه، ولو وجِد عنده يعاقب الفرنساوي بمعرفة قنصله ويردّ الرقيق لسيده، واذا لم يوجد الرقيق بدار او مركب الفرنساوي فلا يسأل عن ذلك مطلقاً.

البند الخامس عشر: كل تابع لملك فرنسا، اذا لم يكن قد أقام بأراضي الدولة العلية مدة عشر سنوات كاملة بدون انقطاع، لايلزم بدفع الخراج او اي ضريبة أياًكان اسمها، ولا يلزم بحراسة الأراضي المجاورة او مخازن جلالة السلطان ولا بالشغل في الترسانة او اي عمل آخر، وكذلك تكون معاملة رعايا الدولة في بلاد فرنسا.

وقد اشترط ملك فرنسا ان يكون للبابا وملك انكلترا اخيه وحليفه الأبدي وملك ايقوسيا (★) الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو ارادوا، بشرط ان يبلغوا تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان ويطلب منه اعتماد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضي من هذا اليوم.

البند السادس عشر: يرسل كلّ من جلالة السلطان وملك فرنسا تصديقه للآخر على هذه المعاهدة في ظرف ستة شهور تمضي من تاريخ امضائها، مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها والتنبيه على جميع العمال والقضاة والمأمورين وجميع الرعايا بمراعاة كامل نصوصها بكل دقة. ولكي لايدعي احد الجهل بهذه المعاهدة يصير نشر صورتها في الآستانة والإسكندرية ومصر ومرسيليا وناربونة (★) وفي جميع الأماكن الأخرى الشهيرة في البر والبحر التابعة لكل من الطرفين» (١٢).

★ ظروف توقيع المعاهدة

تجدر الإشارة إلى ان هذه المعاهدة عقدت في وقت كانت الإمبراطورية العثمانية في أوج قوتها، وكانت بغنى عن تكبيل نفسها بهذه القيود وعن إعطاء امتيازات وتسهيلات جمة لفرنسا في الممالك العثمانية.

يقول الدكتور إحسان حقي: «من الغريب جداً أن تعقد الدولة العثمانية، وهي في أوج عظمتها

(★) ايقوسيا: يقصد بها سكوتلندا وهي تقع شمالي انكلترا، وقد كانت آنذاك دولة مستقلة.

(★) ناربونة او نوربون: ميناء على البحر المتوسط جنوبي غربي فرنسا.

وقوتها، معاهدة مع دول الغرب بمثل هذا التسامح الذى بلغ حد الذلّ والضعف. والذي اعتقده هو إما أن يكون المفاوض الفرنسي قوي الحجة والمنطق لا بل والمكر، او أن تكون هناك اسباب أخرى غامضة لعبت دوراً كبيراً في صوغ هذه المعاهدة وإخضاع الدولة إلى هذا الحد » (١٣).

والذى يلفت النظر هنا عدة أمور:

١ - ان الرجل الذى عهد اليه بالحصول على هذه الإمتيازات لفرنسا من الدولة العثمانية، وهو جان دي لافوري او لافورست Laforest كان راهباً من فرسان القديس يوحنا الصليبيين (١٤)، الذين أخرجتهم الدولة العثمانية من جزيرة رودس عام ١٥٢٢ م ولجأوا إلى مالطة (١٥).

٢ - ان هذه الإمتيازات كانت للنصارى من الأجانب. وقد جاء في دائرة المعارف البريطانية نفسها ما يلي: « وكيلا يظن ان هذه الإمتيازات هبة انتزعها ملك مسيحي منتصر من تركي مستضعف، يجب ان نذكر ان الدولة العثمانية كانت يومذاك في ذروة قوتها، بينما كان فرانسوا الاول لا يزال يشكو من آثار معركة بافيا بإيطالية التي انهزم فيها أمام شارلكان قبل عشر سنوات.

٣ - من اجل ذلك عيّن الراهب الصليبي دي لافوري سفيراً في الآستانة، فكان اول سفير لفرنسا في الإمبراطورية العثمانية (١٦).

★ معاهدات أخرى مماثلة

في ٦ صفر ٩٦٠ هـ - اول شباط ١٥٥٣ م عقدت إتفاقية ثانية بين فرنسا والدولة العثمانية لمحاربة شارلكان (١٧).

وفي عام ١٥٦٩ م جدد ملك فرنسا شارل التاسع، الإتفاقيات التي جرت بين فرنسا والدولة العثمانية. وكان ذلك في عهد السلطان سليم الثاني الذى أيّد الإمتيازات القنصلية السابقة وزاد عليها امتيازات أخرى مماثلة، وكان من أهمها إعفاء جميع الفرنسيين من دفع الخراج الشخصي، وان يكون لقناصل فرنسا الحق في البحث عمن يكون عند العثمانيين من الفرنسيين في حالة الرقّ وإطلاق سراحهم، وملاحقة من تمّ اخذهم بصفة الرقيق للمحاكمة، وان يردّ السلطان العثماني كافة الأشياء التي اخذها قراصنة البحر من المراكب الفرنسية، ومعاقبة القائمين بذلك، وان تكون السفن العثمانية ملزَمة بمساعدة ما يرتطم من السفن الفرنسية على شواطىء السلطنة وحفظ ما بها من الرجال والمتاع، وان يكون لفرنسا كل الإمتيازات الممنوحة لجمهورية البندقية (١٨).

ولتوثيق عرى الإتحاد بين فرنسا والإمبراطورية العثمانية، قامت الدولتان بترشيح هنري دي فالوا شقيق شارل التاسع لعرش بولونيا ليساعدهما ضد النمسا والروسيا. وقد تمّ ذلك فعلاً وصارت بولونيا تحت حماية الدولة العثمانية. وكذلك اصبحت فرنسا سيدة التجارة في البحر الأبيض المتوسط وجميع

المناطق التابعة للإمبراطورية العثمانية (١٩).

هذه المعاهدات أثارت مطامع بقية الدول الأوروبية التي كانت تتسابق على إعلان حمايتها لنصارى الشرق والفوز بإمتيازات مماثلة. وكانت انكلترا في طليعة هذه الدول.

وفي البداية لم يكن باستطاعة التجار الإنكليز تعاطي التجارة مع الإمبراطورية العثمانية الأتحت العَلَم الفرنسي. ولكن في عام ١٥٨٠ م تمّ التوقيع على المعاهدة التجارية بين بريطانيا والامبراطورية العثمانية، فأحدث ذلك ضربة للمصالح الفرنسية (٢٠).

وبموجب هذه المعاهدة حصلت ايزابيلا، ملكة بريطانيا، على امتياز تجاري بالسماح لمراكبها برفع العَلَم الإنكليزى، وذلك بعد ان كانت جميع السفن الأجنبية، ماعدا سفن البندقية، ملزمة برفع العَلَم الفرنسي فى موانئ الإمبراطورية العثمانية، كما قضت بذلك العهود التي أبرمت مع السلطان سليمان وابنه السلطان سليم الثاني (٢١).

وبعد انقضاء عام على توقيع هذه المعاهدة أنشئت شركة levan البريطانية للتجارة مع الإمبراطورية العثمانية. ومنذ ذلك الحين ولحوالي قرنين من الزمن، كان القناصل البريطانيون والدبلوماسيون في السلطنة موظفين في الشركة. وجاء في الصفحة الحادية عشرة من قانون هذه الشركة ان إنشاء شركة levant هدف في ما يهدف إلى حماية المسيحية والمسيحيين في السلطنة العثمانية (٢٢).

وفي عام ١٥٨١ م قام السلطان العثماني مراد الثالث بتجديد الإمتيازات القضائية والسياسية والتجارية لكل من فرنسا وجمهورية البندقية، مع زيادة بعض بنود في صالحهما، أهمّها ان يكون السفير الفرنسي مقدماً على غيره من السفراء الأجانب في المقابلات والاحتفالات الرسمية، وذلك بعد أن كثر توارد السفراء على الباب العالي بغية توقيع معاهدات تجارية تكون ذريعة للتدخل الفعلي (٢٣).

وفي أيام السلطان احمد الأول ازدادت العلاقات السياسية مع الدول الأوروبية، فجددت الدولة العثمانية العقود والعهود المبرمة مع فرنسا في سنة ١٦٠٤ م، في عهد الملك الفرنسي هنري الرابع، مع بعض زيادات طفيفة. وفي سنة ١٦٠٩ م جددت الامبراطورية الإتفاقات التي أبرمتها مملكة بولونيا في زمن السلطان محمد الثالث (٢٤).

وفي عام ١٦١٢ م حصلت ولايات الفلمنك (الهولندية) على إمتيازات تجارية تضارع ما حصلت عليه كل من فرنسا وبريطانيا. وتجدر الإشارة ان سكّان الفلمنك هم الذين أدخلوا عادة التدخين اي إستعمال التبغ في البلاد الإسلامية بمساوئها وامراضها، وقد عارض المفتي ذلك في بادىء الأمر وأصدر فتوى بمنع التدخين، فثار الجنود وبعض مستخدمي المراكز السلطانية عليه حتى اضطروه إلى إباحته (٢٥).

وفي عام ١٧٦١ عقدت بروسيا (المانيا) معاهدة صداقة وتجارة مع الدولة العثمانية حصلت بموجبها

على إمتيازات مساوية لتلك التي كانت تتمتع بها الدول الأخرى (٢٦).

وهكذا فبالإضافة إلى فرنسا نجحت دول اوروبية أخرى في توقيع معاهدات تجارية مع السلطنة، وكانت كل دولة تدّعي حماية قسم من النصارى، فاختارت *النمسا الكاثوليك*، و*روسيا الأرثوذكس*، بينما كانت فرنسا تعتبر نفسها حامية الكاثوليك وصديقة الموارنة بالدرجة الأولى. وقد تمّ تجديد المعاهدات المبرمة بين فرنسا والدولة العثمانية في سنة ١٦٧٣ م في عهد الملك الفرنسي لويس الرابع عشر (انظر ص ١١٢) ثم تكررت عام ١٧٤٠ م في عهد لويس الخامس عشر (انظر ص ١٣٧)، وايضاً في عام ١٨٠١ م في عهد نابليون بونابرت (انظر ص ١٥٥)، وفي عام ١٨٥٢ م في عهد نابليون الثالث (انظر ص ٢٣٥)، واستمرت حتى بدء القرن العشرين. وقد أضيفت إليها إمتيازات جديدة أهمّها تلك التي نصّت على إعتراف السلطان العثماني لملك فرنسا في حماية النصارى الكاثوليك من رعايا الدولة العثمانية (٢٧).

★ النتائج السياسية التي أفرزتها المعاهدة

إن هذه الإمتيازات التي بدأت في ايام الأمير فخر الدين الأول ثم راحت تتفاقم في عهد الأمير بشير الشهابي الثاني، سلبت الإمبراطورية العثمانية حقها في السيادة وشكلت وسيلة تآمر ضد أقاليم السلطنة، بما كانت تزرعه من مؤسسات اجنبية دينية وثقافية وسياسية واقتصادية. وبدأت الدول الأوروبية تتصارع فيما بينها من اجل الحصول على إمتيازات جديدة، لكي تصبح هي صاحبة السيادة. وهكذا اصبحت تُقاسم السلطان صلاحياته ولها الكلمة النافذة في الشؤون والقضايا المحلية وفي سائر المشاكل التي كانت تنشأ في داخل الإمبراطورية (٢٨).

وقد اعترفت الدولة العثمانية، منذ البداية وحتى النهاية، بحق الحكومة الفرنسية في حماية الرهبان والآباء الإفرنج الكاثوليك المقيمين في أراضي الدولة العثمانية والمؤسسات الدينية، وذلك بناء على إتفاقية أخرى كانت قد تمّت بين فرنسا من جهة والفاتيكان من جهة اخرى، ولا يخفى ان الكنيسة الكاثوليكية كانت تعتبر فرنسا ابنتها البكر.

وهكذا انسحبت حقوق الامتيازات، ولا سيما بالنسبة لفرنسا، على الطوائف المرتبطة بكنيسة روما. ذلك ان «حق» فرنسا في حماية جالياتها من التجار والقناصل والوكلاء والعملاء داخل الإمبراطورية العثمانية، والذي نصّت عليه الإتفاقيات المعقودة مع الباب العالي، طال ايضاً الأقليات النصرانية المرتبطة بالكثلكة خصوصاً الأقلية المارونية (٢٩).

وفي ظل هذه المعاهدات قامت فرنسا بإرسال البعثات الدينية الكاثوليكية إلى أقاليم السلطنة التي يوجد بها نصارى، وخصوصاً في بلاد الشام، لتعليم اولادهم وتربيتهم على محبة فرنسا. وقد ساعدت هذه الإرساليات في حفظ جنسية ولغة الأقليات النصرانية، ولا سيما الموارنة، حتى اذا ضعفت الدولة أمكن

لهذه الأقليات ان تُستقل في كيانات سياسية بمساعدة دول اوروبا. وكان القناصل يتدخلون في الإجراءات الداخلية بحجة رفع المظالم عن هذه الأقليات متخذين من مبدأ الإمتيازات سبيلاً لامتداد نفوذهم بين رعايا الدولة النصارى(٣٠).

يقول زين نور الدين زين: «إنها (الإمتيازات) بدأت بالقليل ولكنها لم تلبث أن انتهت إلى تحويل الإمبراطورية العثمانية إلى مناطق للنفوذ الإستعماري، كما عملت على توجيه البلاد، إدارة واقتصاداً وموارد، في خدمة الرساميل والمؤسسات المالية الأجنبية وسياسات الدول الإستعمارية، التي بدأت عام ١٥٣٥ م لتنتهي عام ١٩١٤ »(٣١).

لقد تحولّت الإمتيازات التي كانت السلطنة قد منحتها إلى دول اوروبية في فترة قوتها وعافيتها بهدف حماية التجارة الأوروبية والرعايا الأجانب (الفرنجة)، وفيما بعد لحماية رعايا السلطان من «أهل الذمة»، تحوّلت في فترة ضعف السلطنة إلى أداة للتدخل في شؤون البلاد الداخلية، خاصة وأن تدخل الدول صاحبة الإمتيازات اتخذ طابع الإستنزاف العسكري والسياسي والإقتصادى وايضاً الثقافي.

كتب الدكتور مصطفى خالدي يقول: «ومع الأيام أخذت الإمبراطورية العثمانية تضعف، فكان ضعفها المتوالي المتزايد سبباً في ازدياد شره الدول الأجنبية، لما في الشرق من خيرات وكنوز، فبعد أن كانت الإمتيازات الأجنبية قاصرة على الفرنسيين امتدت نعمتها إلى الإنكليز ثم إلى الهولنديين والإيطاليين والإسبان، ثم إلى الأمريكان ورعايا النمسة والروسية واليونان، ولقد كان رعايا كل دولة يتوسعون في هذه الإمتيازات ليتمتعوا بحقوق وامتيازات لم تكن من قبل لهم، واخيراً أصبحت الشعوب والجماعات غير المسلمة تتمتع في الإمبراطورية العثمانية باستقلال طائفي فيما يتعلق بالأحوال الشخصية وإعفاء من الخدمة العسكرية ومن كثير من الضرائب والملاحقات القانونية، حتى ان المجرم كان يرتكب جريمة فإذا لجأ إلى قنصل او اختبأ في بيت رجل اجنبي لم يجسر القضاء العثماني على ان يصل إليه.

وقد زادت هذه الإمتيازات من نفوذ الدول الأجنبية، فاخذت إنكلترا وفرنسة تتنازعان على حماية الأجانب في الإمبراطورية العثمانية من الذين ليس لدولهم تمثيل في استانبول. فالأرمن والبلغار واهل الجبل الأسود وبعض أهالي اميركا الجنوبية كأهل الأرجنتين والتشيلي والمكسيك لم يكن لدولهم وزراء مفوضون او قناصل في الإمبراطورية العثمانية، فلم يكونوا يتمتعون بالإمتيازات الأجنبية، وكان هؤلاء اذا استطاعوا أن ينالوا حماية فرنسا او انكلترا - وكان من السهل جداً أن ينالوها - استطاعوا ان يتمتعوا بجميع الإمتيازات التي كان يتمتع بها الفرنسيي والإنكليزي في الإمبراطورية العثمانية سواء بسواء. وأساء بعض الوزراء والقناصل من الإنكليز والفرنسيين هذه السلطة في منح الحماية لرعايا الدول الذين لا تمثيل سياسياً لهم في الآستانة، وجمعوا من وراء ذلك أموالاً طائلة.

ثم زاد ضعف الدولة العثمانية فزادت جرأة الإنكليز والفرنسيين على منح مثل هذه الحماية، فمنحوها لعدد من «الرعايا العثمانيين» أنفسهم ممن استطاع ان يشتري هذه الحماية بمبلغ كبير يستغلها في وجوه مختلفة، او ممن كان يستطيع ان ينفع إنكلترا او فرنسا في سبيل من السبل. وكان أحد هؤلاء الأجانب او المحميين يتخطى القوانين ويخالف مبادىء الإنسانية، فإذا تعرض له متعرض شمخ بأنفه وقال: «انا أجنبي» او «انا حماية أجنبية»(٣٢).

وقد روى عبد الله المشنوق شيئاً من هذا فقال: «من ذلك حادثة شهدتها بأمّ عيني، دهست سيارة يقودها رجل اجنبي طفلاً في بيروت، فامر الشرطي السائق بالوقوف فرفض قائلاً بلغة اجنبية: القنصلية لا شأن لي معك، وتابع السائق طريقه تاركاً الطفل المسكين يعاني سكرات الموت»(٣٣).

وكان اذا تعرض اجنبي لحادث سوء، فإن حكومته تطالب بديته أضعافاً مضاعفة، وكثيراً ما كانت تستغل الحادثة للمطالبة بامتيازات سياسية جديدة، حتى أصبح البيت الذي يسكنه رجل انكليزي او فرنسي او يوناني او غيره قطعة من الدول التي ينتمي اليها هؤلاء الأفراد.

لقد نعم الأجانب بامتيازات لم ينعم بها العثمانيون انفسهم، وهذه الإمتيازات استفحل خطرها كثيراً عندما دبّ الضعف في الدولة العثمانية، إذ استغل الأوربيون هذه الفرصة لتفسير تلك الإمتيازات وفق اهوائهم والخروج بها على الحدود المقررة لهم، فانقلبت الإمتيازات سلاحاً استغلوه لصالحهم.

إن الاوروبيين الذين كانوا يؤمّون البلاد الإسلامية الخاضعة للإمبراطورية العثمانية ويعملون فيها، كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة تجعلهم مفضّلين على اهل البلاد في ميداني القضاء والاقتصاد. وبناء على هذه الامتيازات، كان لا يحقّ لسلطات الأمن والعدل أن تفتش في مسكن الواحد من هؤلاء الاجانب إلاّ بحضور ممثل عن قنصلية الدولة التي ينتسب إليها، مما كان يؤدي إلى تعقيد المعاملات وعرقلة سير العدالة ويحول دون إحقاق الحق.

كذلك كان لا يحق للدولة العثمانية ان تجبي من الأجانب أية ضريبة مباشرة، فكانت المتاجر والمصالح والمصارف الأجنبية تعمل في البلاد الإسلامية بكل حرية وتتصرف بأرباحها كما تشاء دون ان تدفع أية ضريبة من تلك الأرباح، حتى الضرائب غير المباشرة كانت مقيّدة بقيود الإمتيازات الأجنبية، فالرسوم الجمركية كانت مقررة على اساس ٨٪ من قيمة البضائع المستوردة مهما كان نوعها، وهذا ما جعل التجار المحليين في وضع غير متكافئ في الحقوق مع الأوروبيين، اذ كانوا يدفعون عشرة بالمائة ويدفعون الرسوم مرات بينما لا يدفعها الأجنبي سوى مرة واحدة(٣٤).

لقد كان من نتيجة تطبيق هذه الإمتيازات، ان المسألة لم تعد كما كانت سابقاً مسألة علاقات تبادل متكافئة بين اقتصادين مكمّلين لبعضهما، ولم تعد ايضاً احتكاراً تشترك فيه مصر والبندقية على حد سواء،

بل إنه احتكار اوروبي بحت لم يكن الشرق ليملك حياله أية وسيلة دفاع (٣٥).

فلقد هيمن التجار الأوروبيون داخل الإمبراطورية العثمانية هيمنة كاملة على عمليات التبادل، لا سيما في المدن التجارية والمرافىء، وكانت هذه الهيمنة تزداد بقدر ما كان يزداد ضعف السلطنة وتفكك مؤسساتها الإدارية والاقتصادية والعسكرية، وكان ان وصلت بنا النتيجة إلى الحد الذي اصبح فيه تجار الدول الأوروبية يشكلون مع قنصلياتهم جاليات قوية تتمتع بسلطات مستقلة عن السلطة العثمانية المحلية وتشكل عملياً دولاً داخل الدولة (٣٦).

وهكذا تحولت الخصوصيات الاجتماعية والطائفية إلى صراعات وولاءات ثقافية وسياسية تحتضنها الإرساليات، ويدعمها القناصل والتجار.

يقول مؤرخ تركي معللاً أسباب انقراض الدولة العثمانية: «منح محمد الفاتح الروم امتيازات مذهبية، فأحدث بذلك دولة في دولة وارتكب خطأ فادحاً. وعوضا عن ان يجعلوا المملكة متجانسة صيّروها كبرج بابل ... وكانت هذه العناصر (الأجنبية) كلما وجدت فرصة تستلّ من بناء الدولة حجراً وتذهب به. وهذه العناصر منحت للأجانب سبل التدخل في شؤون الدولة الداخلية، فكانوا السبب في انقراضها، ولم يهدأ لهم بال في هذا الشأن إلّا واجتهدوا في الوصول إليه (٣٧).

والمعلوم ان العلاقات التجارية مع الغرب كانت على أوثقها في لبنان، وابتداء من القرن السابع عشر الميلادي، احتلت صيدا المركز التجاري الأول بجهود الأمير فخر الدين الثاني الذي فتح البلاد امام الغزو الثقافي الغربي. وقد تتالى على التجارة فيها التوسكانيون والفرنسيون اصدقاء الموارنة بالدرجة الأولى، وأحصي بين سنة ١٠٩٦ هـ ١٦٨٥ م وسنة ١١٢١ هـ ١٧٠٩ م مايزيد عن المئة وخمسة وسبعين تاجراً فرنسيا كانوا يقطنون خاناتها وأهمها (خان الفرنج)، مركز إقامة القنصل، كما عمد الفرنسيون إلى الإستيطان في طرابلس ابتداء من اواسط القرن نفسه (٣٨).

ويحسن بنا ان نذكر أن النصارى في المدن كانوا يتعاطون الأعمال التجارية، وعلى مدى الأيام اصبحوا اغنى تجار الإمبراطورية العثمانية. وعليه يقول المؤرخ توينبي toynbée مشيراً إلى هذه الظاهرة: «إنهم كتجار من الطراز الأول، أقاموا علاقات تجارية مع العالم الغربي، مما وفّر لهم الإطلاع اللصيق بالحياة الغربية وبالعادات الغربية إلى جانب تعلمهم لغات الغرب» (٣٩).

ويقول غريغوري ورتبات Gregory Wortabet في كلامه عن بيروت، في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، «إن مخازن هذه المدينة مليئة بالسلع من مصانع اوروبا وامريكا» (٤٠).

يقول الأستاذان جب وبوون: «كانت كل التجارة الأوروبية في أيدي النصارى (الأوروبيين والمشارقة) واليهود ... ومادام كل هؤلاء يشبهون منافسيهم المسلمين في كونهم من رعايا الإمبراطورية

العثمانية، فلم يكن سوى قليل من الضرر، ولكن قبل نهاية القرن الثامن عشر الميلادي بدأت هذه الخلافات العقائدية تكون ذات دلالة خطيرة» (٤١).

ويتابع الأستاذان: «لما كان التجار الفرنجة بحاجة إلى وكلاء وتراجمة ومقاولين، فلم يكن لهم من خيار سوى الإفادة من هذه الطائفة من الناس الذين كانوا على استعداد للانضمام اليهم. وفي مصر كان معظم هؤلاء حتى أواسط القرن الثامن عشر الميلادي من اليهود، وفي سوريا (★) كان معظمهم نصارى من المناطق الساحلية وبخاصة الملكانيون، بالإضافة إلى الأرمن في حلب، وبرغم الجهود التي بذلها التجار الأوروبيون وبخاصة في الموانىء الفرنسية لقصر هؤلاء الذين تحت حمايتهم على كونهم وكلاء، فإن الكثيرين منهم اخذوا يطوّرون التجارة الأوروبية لمصلحتهم الخاصة بعد ان وضعوا اقدامهم فيها، وكان يساعدهم على ذلك اندماجهم في جنسية حماتهم وفقاً لما جرى عليه العرف طبقاً للإمتيازات الأجنبية التي كانت تخوّل السفراء في الآستانة أن يمنحوا براءات او خطابات حماية يصدرها الباب العالي لعدد من الاشخاص يختارونهم لخدمتهم ... ولما كان تحت تصرف كل سفير خمسون براءة، ولما كانت المنحة تتجدد عند كل تعيين جديد، لا يدعو للعجب ان تزداد بسرعة أعداد اولئك الذين ينعمون بالرعاية الفرنسية والنمساوية والسويدية والبريطانية وغيرها من الجنسيات الأوروبية ممن كانوا يندمجون في هذه الجنسيات ويشاركون في نفس القضاء القنصلي» (٤٢).

ويمكننا ان نتبين مدى سوء استعمال هذا الحق مما وصل الينا من أن باشا حلب شكا إلى الباب العالي في عام ١٧٩٣م من أن عدد «تراجمة» القناصل في حلب زاد حتى بلغ حوالي ألفاً وخمسماية، وكلهم معفوون من الضرائب، ويعملون في التجارة (٤٣). وفي حلب تبيّن دور الموازنة الفعلي في عملية الارتباط بالغرب، فقد كانت تلك المدينة من اعظم المدن العثمانية آنذاك، وفيها كان ملتقى القوافل المتنقلة بين ارمينيا وسوريا والعراق والهند وبلاد فارس، وكانت بموقعها بوابة الشعوب القديمة والحديثة في كل العصور، فيقوم في ذلك الوسط التجاري علاقات سياسية خطيرة لها دلالتها على الساحة الدولية.

لكن هذه الدلالة ستزداد خطورة على كل حال مع بدايات القرن التاسع عشر الميلادي عندما حاولت السياسات الأوروبية الرسمية تأكيد هذه الوجهة بمعاهدات تجارية مع الباب العالي، ففي عام ١٨١٨م عقدت معاهدة إنكليزية - عثمانية للتجارة استكملت بفرمان ١٨٢٠م، حددت بموجبها الرسوم على المستوردات إلى ولايات الدولة العثمانية بـ٣٪، غير ان هذه المعاهدة الغيت في عام ١٨٣٨م واستبدلت باتفاقية جديدة تقضي برفع رسم الإستيراد إلى ٥٪ بينما تدفع الصادرات من الولايات العثمانية رسما قدره ١٢٪ (٤٤).

(★) المقصود سوريا ولبنان معاً.

هذه المعاهدة التي شملت بنعمتها كل الدول الاوروبية، كانت على حدّ قول مكسيم رودنسون تقطع الطريق مسبقاً على أية محاولة محتملة لبناء صناعة عثمانية (٤٥). مما تسبب بإيجاد حاجة دائمة للإستيراد وبالتالي نموّ العلاقات التجارية التي كانت بمثابة المفتاح السري لنشاطات سياسية وثقافية خطيرة.

ولم يكن يحق للدولة العثمانية ان تزيد نسبة الرسوم على المستوردات، ولا ان تستعيض عنها بتعرفة جمركية جديدة. ولقد سعى سلاطين الدولة العثمانية، في اوقات مختلفة وبشتى المناسبات، إلى رفع رسوم الجمرك، غير ان الدول الأوروبية الكبرى لم توافق على تغيير شيء الآفي اواخر عهد السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٧ م. عندما وافقت الدول على زيادة الرسوم الجمركية، ثم رفعتها إلى ١١٪، ولكنها حددت مدة هذه الزيادة بسبعة اعوام فقط، واشترطت تخصيص هذه الزيادة لتمويل ما كانت تطالب به من اصلاحات في مقدونيا (٤٦).

وأصبحت البضائع الأجنبية تنافس المحلية، وكانت سبباً رئيسياً لإضعافها، كما ان النقد لم يكن موحّداً في الدولة العثمانية وولاياتها ولم يحافظ على قيمته وخاصة في فترات انحطاط السلطنة بل كان بهبوط مستمر، كما ان سماح الدولة العثمانية للنقد الأجنبي بالتداول في اراضيها كان سبباً لازدياد نفوذ الدول الأوروبية والطوائف المرتبطة بها، خاصة بعد سيطرة الفرنسيين والإنكليز على البنك العثماني وتوجيه المالية التركية والسيطرة على مقدراتها ومقدرات ولاياتها.

وقد ساعد تدفق الجاليات الأجنبية على اتساع نطاق التجارة الأوروبية مع الشرق، وكانت تلك الجاليات تتجمع في البداية بحي واحد عرف باسم خان الإفرنج، وهو عبارة عن مستعمرة اجنبية يعيش افرادها تحت سلطة القنصل الذي يعدّ صلة الوصل بين سكان الحي والسلطات المحلية، ونال القناصل فيما بعد ضمانات كثيرة، وغدت كل قنصلية اوروبية مركز نفوذ تلتقي حوله فئة من الرعايا قد يكونون من بلدان غير تلك التي كانت تتمتع اصلاً بالإمتيازات، وهذا ما دفع العديد من التجار المحليين للارتماء في احضان القناصل والارتباط بتجاراتهم، واصبحت هناك مراكز تجارية عامة قامت حول القنصليات الأجنبية ولعبت دوراً بارزاً في استمرارية تلك الإمتيازات (٤٧).

أضف إلى ذلك ان الغرب أدخل مع بضائعه ثقافته وحضارته، وقد أدى هذا إلى النمو المضطرد للعلاقات بين اوروبا ومسيحيي الشرق، وبنوع خاص الموارنة. وكان بتأثير هذه العلاقات التجارية ان قام كبار التجار الملكيين في حلب بزعامة مطران الطائفة الملكية يوثيميوس الصيفي بالإنفصال عن جسم الكنيسة البيزنطية والاتحاد مع روما، فكان من بينهم طائفة الروم الكاثوليك.

يقول كمال الصليبي في كتابه تاريخ لبنان الحديث: «في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهي

الفترة التي اخذت السلطنة العثمانية تعاني فيها الإنحلال، عمل النشاط التجاري المتزايد في شرق البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى عوامل أخرى، على زيادة الازدهار والنفوذ اللذين حظيت بهما بعض الطوائف المسيحية في بلاد السلطنة، ولا سيما النصارى الملكيين في المدن الشامية. وكان الملكيون في حلب اكثر هؤلاء نشاطاً، فأسسوا الشركات التجارية واقاموا لها الفروع في ايطاليا، مما عاد عليهم بواسع الثراء، وكان لابد من ان يؤدى هذا الإزدهار المادي عند الطائفة الملكية في بلاد الشام، كما أدى في الفترة ذاتها عند اليونان والأرمن، إلى انتشار العلم والتيقظ الثقافي. ولربما كان للعلاقات التي أقامها كبار الأثرياء الملكيين في حلب مع ايطاليا اثر في الناحية الدينية. فما ان قام المطران يوثيميوس الصيفي الحلبي الأصل، بحركة الانفصال عن الكنيسة البيزنطية والإلتحاق بروما، في اواخر القرن السابع عشر، حتى تبعه في من تبعه، كبار التجار من مواطنيه الملكيين، فكان بينهم اركان طائفة الروم الكاثوليك الجديدة. وسرعان ما قام الجدل بين الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس ... ذلك ان الروم الأرثوذكس اضطهدوا الروم الكاثوليك في حلب وسواها من مدن الداخل، فاضطر الكثيرون من هؤلاء إلى اللجوء إلى لبنان» حيث تحالفوا مع الموارنة(٤٨).

★ الإرتباط التاريخي بين فرنسا والموارنة

كانت جميع الدول الإستعمارية تسعى إلى تكثير مؤسساتها الاقتصادية والثقافية في الممالك العثمانية. وكانت تركز معظم جهودها في هذا السبيل في مناطق الأقليات التي ارتبطت بها وتولّت حمايتها وكذلك في المناطق التي تطمع في احتلالها يوماً ما. ثم إن النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي الذى اكتسبته بعض الدول بواسطة هذه المؤسسات، كثيراً ما كان يسبق الإحتلال السياسي والعسكرى، بل يمهّد له السبيل. ولهذا فإن ازدياد النفوذ الفرنسي بموجب هذه الإمتيازات وعن طريق «حماية الأقليات المسيحية»، أوجد موطئ قدم للإستعمار الغربي الذى زحف إلى شواطئ المنطقة عبر اساطيل أوروبا، وحملة نابليون، والإنزال العسكري الإنكليزى على شواطئ جونيه عام ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م، والحملة الفرنسية لدعم الموارنة عام ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠ م.

لقد اخذت فرنسا عن طريق «معاهدة الإمتيازات» تنمّي مصالحها في بلاد الشام، وإذ كانت أقوى دولة كاثوليكية في اوروبا اعتبرت نفسها حامية الموارنة، وهم آنذاك الطائفة الوحيدة في المنطقة المتحدة مع روما. وعلى مرّ العصور توثقت عرى الصداقة بين الموارنة وفرنسا، حيث اصدر بعض الملوك الفرنسيين، امثال لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر، تعهدات جديدة بحماية الموارنة، ومساندة «صديقهم القديم أمير الجبل». وفي الوقت الذى وجدت فيه فرنسا في الموارنة طائفة طيّعة تستطيع ان تنشر بواسطتها نفوذها

في المنطقة، وجد الموارنة بدورهم في فرنسا حامياً لهم، حتى غدا الإرتباط الماروني بفرنسا كاملاً. وفي هذا الصدد يقول زين نور الدين زين: «وكلن معظم النصارى ولا سيما الموارنة يتوجهون بأنظارهم نحو الغرب المسيحي خاصة فرنسا، على أنها منارة من منائر الحضارة الغربية»(٤٩). ويذكر المستشرق الروسي بوندرافسكي «إن توجه الطائفة المارونية الموالي للغرب قد تمت برمجته سلفاً لعقود من السنين، وهذا أكبر مكسب أحرزه المستعمرون».

وقد كانت هذه الإمتيازات التي حصلت عليها اوروبا «لحماية المسيحيين» داخل الإمبراطورية العثمانية حجة وذريعة عبرت بواسطتها البعثات التبشيرية إلى الأقليات النصرانية، تحميها في ذلك القنصليات والسفارات العائدة للدول الأجنبية، واحياناً القوة العسكرية التي كانت في كثير من الأحيان تتفوق على الأسطول العثماني، وهكذا اسست هذه البعثات مدارسها الخاصة بها، وأرست اسس نظام تعليمي تبشيرى يستلهم الثقافة الأوروبية.

كما أن قدوم المرسلين الفرنسيين أمثال الفرنسيسكان في القرن السادس عشر الميلادي واليسوعيين في القرن السابع عشر الميلادي، ساعد فرنسا على نشر ثقافتها ولغتها بين الموارنة مثلما ساعدها على استخدامهم لتنفيذ مآربها السياسية كلما دعت الحاجة. وقد أشار الحاكم العثماني، مصطفى باشا، خلال الاضطرابات المدنية التي وقعت في منتصف القرن التاسع عشر، إلى «المرسلين الفرنسيين الذين لا يعدّون ولا يحصون بوصفهم فرسان البابا غير النظاميين القائمين في لبنان، الذين تحت زي الكهنة كانوا في الواقع عملاء سياسيين ومقلقين للأمن العام»(٥٠).

وقد ساعد فرنسا في تسللها إلى المنطقة النظام الملّي والإمتيازات التي حصل عليها الأوروبيون من الدولة العثمانية، واخير أتمّ الإعتراف بفرنسا رسمياً في اواخر القرن السابع عشر الميلادي كحامية للكثلكة اللاتينية، الأمر الذى مكّنها من إنماء مركز حميم، خصوصا مع الموارنة، واستغلت فرنسا العامل الديني فاجتذبت النصارى الشرقيين المرتبطين بالبابا، كالموارنة، على انها «زعيم الكثلكة»، وكان الكهنوت المحلي أتباعها المخلصين. وهذه العلاقة بين فرنسا والأقليات الكاثوليكية في الشرق صمدت امام زندقة عهد الثورة الفرنسية، وولادة النزعة القوية المعادية للإكليروس في فرنسا نفسها بعد ذلك بقرن، وفصل الدين عن الدولة، وأخفيت إلى حد كبير عن الطوائف المسيحية الشرقية المرتبطة بالبابوية. إذ أن حالة العداء لرجال الدين والصراع مع الكنيسة التي كانت منتشرة في اوروبا حرصت دول اوروبا على عدم نقلها إلى بلدان الإحتلال والمستعمرات. وعلى العكس من ذلك، أغدقت الهبات على البعثات واستصدرت لها «فرمانات» الحماية، وأوكلت إليها مهمة «فرض الحضارة الغربية على القسم الباقي من العالم»(٥١).

إن هذه الحماية التي بدأت تسحب نفسها على «الملل» لتجعل منها موضوع «اقليات» دينية واثنية،

دخلت في التنظير الكولونيالي كمسألة مشروعة تبرر عملية «التدخل» من طرف دولة في شؤون دولة ثانية. وهكذا أصبحت «الملة» العثمانية ترادف في قاموس السياسة الكولونيالية في القرن التاسع عشر مفاهيم «امة» و«شعب» (٥٢).

كتب لامرتين في كتابه «رحلة إلى الشرق»: «إن الشعب الماروني يشكّل شعباً على حدة في الشرق، نكاد نقول جالية اوروبية رُميت بالمصادفة في وسط الصحراء. إنها جالية مكوّنة تماماً، يمكن ان تكون لأوروبا على تلك الشواطيء الجميلة. ان المستقبل هنا أكبر منه في مصر» (٥٣).

ويقول وزير خارجية فرنسا عام ١٩١٤ م عن الموارنة «هم أقدم أتباع لنا في الشرق» (٥٤).

كانت فرنسا تعتبر نفسها حامية النصارى في الشرق، وخاصة الموارنة في لبنان، بمقدار ما كان الموارنة يعتبرونها صديقتهم الكبيرة الأولى. فقد جرت التقاليد لدى الطرفين على اعتبار الصداقة المارونية الفرنسية في غاية العراقة، تدعمها القرون الطويلة، وتجعل فرنسا لا تقبل منافسة دولة أخرى في هذه الصداقة، وتجعل الموارنة لا يقبلون منافسة طائفة أخرى في الولاء لفرنسا.

إن التراث التاريخي الماروني الذى بدأ يكتب في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي حافل بالشواهد، إن من باب الوقائع او باب الإشارات ذات الطابع الخرافي والإيديولوجي. ومن هذه الوقائع نذكر على سبيل المثال منح لويس الرابع عشر إلى أبناء عائلة الخازن المارونية شرف تولّي وظيفة القنصل الفرنسي في بيروت، وقد بقيت هذه الوظيفة «امتيازاً» لأبناء هذه العائلة من سنة ١٦٥٥ م حتى عام ١٧٥٣ م (٥٥).

وواضح ما يتيحه هذا الإمتياز في إطار الإتفاقيات العثمانية المعقودة مع فرنسا من خدمات لآل الخازن وللأقلية المارونية، وما يمكن ان يخلقه من ولاءات لفرنسا، ومواقف معادية للشعوب الإسلامية، لا سيما ان مكاسب هذه الإمتيازات لم تقتصر على مشايخ الموارنة من آل الخازن فحسب، بل طالت بشكل خاص الكنيسة والرهبانيات المارونية.

يقول الدكتور وجيه كوثراني: «وإذا عرفنا كيف ان الرهبان الموارنة عبر توزعهم في الأديرة الكثيرة، ونشاطهم في أوقافها الزراعية الواسعة، قد شكّلوا مع الموارنة المنتشرين في القرى نوعاً من «تنظيم شعبي» فلاحي واسع يدير شؤون الطائفة ويهيمن على نشاطها الإقتصادي، أدركنا اهمية ان يتمتع الرهبان الموارنة بامتيازات المرسلين الفرنسيين، والنتائج السياسية الأيديولوجية التي يمكن ان تترتب على ذلك» (٥٦).

وكان المعنيون والشهابيون في خدمة الموارنة عموماً. وقد تحوّل الأمير المسلم في الجبل إلى ماروني بالعصبية السياسية واحياناً إلى ماروني بالمذهب ايضاً، فشهد العهدان سيطرة مارونية على مناطق واسعة من لبنان، وقبل ان نتحدث عن المعنيين والشهابيين لا بد من الحديث عن النظام الإقطاعي الذي حكموا به.

النظام الإقطاعي

★ طبيعة النظام الإقطاعي

بعد الغزو المغولي لبلاد الشام سنة ١٤٠٢ م على يد تيمورلنك، حدث نزوح كبير من السكان إلى الجبال اللبنانية طلباً للأمان. كما رافق هذا النزوح احتماء اصحاب الكفاءات والمهن في الجبال خوفاً من المغول، فادى ذلك إلى امتلاء الجبال اللبنانية (٥٧).

ومن جهة ثانية فقد ظل التقليد الإقطاعي المملوكي القديم يتجدد، مما ساعد على استقرار الإقطاعيين واطمئنانهم لما بين أيديهم من إقطاع. فاخذ الإقطاع يتحول إلى عائلات إقطاعية مستمرة تتوارث عملها. وبعض الإقطاعيين كان يؤجر جزءاً من إقطاعه فيتحول الإقطاعي بذلك إلى صاحب سلطة، لأنه كان يقوم بمهام الدولة، وكان من نتائج الإستقرار الإقطاعي ان تحولت العائلات الإقطاعية إلى حكومات محلية صغيرة، تتحالف وتتناحر وفقاً لمصالحها الخاصة، وليس وفقاً لسياسة الدولة. هذا التحول الإقطاعي هو الذى طبع العصر المملوكي الشركسي بطابعه، وظل مستمراً فيما بعد في العهد العثماني. وبتحول العائلات الإقطاعية إلى حكومات إقطاعية مستقرة، بدأت تظهر بينها المنازعات القبلية والطائفية خاصة في لبنان. وقد ظهر ذلك واضحاً عندما حدث الإستقرار الإقطاعي في القرن التاسع الهجري - الخامس عشر الميلادي (٥٨).

ثم جاءت الدولة العثمانية فأقرت اوضاع البلاد على اساليب الحكم المعروفة وبقي الحكم إقطاعياً. ومما شجع الحكم الإقطاعي على ترسيخ جذوره في البلاد، وتحوله من إقطاع تعييني تديره الدولة، كما كان في العهد المملوكي إلى إقطاعي وراثي، هو ضعف الرقابة العثمانية بسبب ابتعاد العاصمة عن بقية البلدان. فتحوّل الإقطاع بذلك من اسلوب تطويري للزراعة إلى اسلوب تجميد أخر الزراعة وأرهق الفلاحين واستثمرهم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً أبشع استغلال (٥٩).

لقد كانت الإقطاعات مقسمة إلى خطط صغيرة يديرها «أمير» او «شيخ» من أبناء الأسر الكبيرة او المتقلبة، يحكمها كيفما يشاء وليس عليه الاّ أن يؤدي مالاً مقطوعاً لخزينة الدولة العثمانية، فوقعت البلاد تحت رحمة الإقطاعيين والولاة الطغاة.

ويقول ألبرت حوراني: إن المماليك والعثمانيين كان بإمكانهم احتلال الجبل اللبناني وإخضاعه لحكمهم المباشر، الاّ أنهم لم يفعلوا ذلك، لأن هذا الاحتلال لم يكن له اهمية من الناحية العسكرية الستراتيجية ولا من الناحية الإقتصادية، لذلك أبقوا على العائلات الإقطاعية الحاكمة وكلفوها بحفظ الأمن وجباية الضرائب (٦٠).

ومن هذه العائلات آل عساف الذين امتدت إمارتهم في عهد الأمير منصور عام ١٥٧٢ م من نهر الكلب حتى حماة ودام حكمهم حتى عام ١٥٩١ م(٦١). وآل سيفا الذين خلفوا آل عساف وامتدت إمارتهم في عهد يوسف بن سيفا الذي عاصر الأمير فخر الدين الثاني من طرابلس إلى بيروت في الساحل وإلى حمص وحماه في الداخل(٦٢). وإمارة بني الحنش في بعلبك شملت في ايام الأمير ناصر الدين البقاعين وصيدا وحمص وحماه(٦٣). وإمارة بني الفريخ ضمت البقاع ونابلس وعجلون(٦٤). بالاضافة إلى آل ارسلان التنوخيين في منطقة الغرب وآل معن في جنوبي الجبل. وقد ساعد العثمانيون أمراء آل معن ليكونوا على رأس الأمراء والمشايخ، الأمر الذي أعطاهم فيما بعد دوراً سياسياً هاماً.

ثم إن الإقطاعي «منح الحق في استخدام قوة مسلحة كافية لجمع الضرائب، تأتمر بأمره، كما تمتع بنوع من الإستقلال في أرضه وفلاحيه». غير ان استعمال هذه القوة لم يقتصر فقط على جمع الضرائب، «فتارة كان يستخدمها من أجل نزاع نشب بينه وبين جيرانه الإقطاعيين اذا رغب في توسيع أملاكه على حساب املاكهم، وطوراً يستخدمها لنجدة رئيسه اذا وقع في مشكلة مشابهة»(٦٥).

كانت الحقوق تُهدر دون رادع او رقيب. وكانت تصرفات الأمراء والمقاطعجيين تقوم على حساب ربحهم او خسارتهم الشخصية، ولم تكن شؤون الناس وقضاياهم تعني بالنسبة لهم شيئاً. فكانوا ايرهقون الناس بالضرائب ويسلبونهم لقمة العيش، وينهبون اموالهم، بحجة جمع «الميري». وابتداءً من القرن التاسع عشر الميلادي، اصبح الولاة والأمراء والمقاطعجيون يفرضون الضرائب الباهظة وفق إرادتهم وأهوائهم دون الرجوع إلى الباب العالي، معتمدين على قواهم المسلحة، مما أدى إلى تخلي قسم كبير من الناس عن املاكهم، ورفضوا ان تسجّل باسمائهم خوفاً من رسوم التملك والضرائب الباهظة التي تساوي أضعاف قيمة الإنتاج.

أضف إلى ذلك ان المناصب كانت بالمساومة، فكان شراء الولاية بثمانين الف إلى مابة الف ريال والريال يساوى نصف ليرة فرنسية ذهباً. ووظيفة الدفتر دار (مدير المالية) كانت تباع بأربعين او خمسين الف ريال، والقاضي اقل من ذلك. وجميعهم كانوا يستعيضون عن مصاريفهم من الأهالي الذين أعلنوا الثورة والعصيان مرات عديدة(٦٦).

إن الباحث في تاريخ تلك العصور لا يرى سبباً معقولاً لخلاف وقع بين الولاة واهل الإقطاعات الا لأجل المال. وعلى سبيل المثال نذكر ان المنطقة الممتدة من الكورة حتى جبل الريحان كانت تتألف من اربع وعشرين مقاطعة، كل مقاطعة تديرها عائلة او عائلتان من المقاطعجيين. وفي مقاطعة الجرد التي كانت تضم إحدى وعشرين قرية كان يوجد ثلاثة وثلاثون مقاطعجياً(٦٧).

★ نظام الزراعة وعقود المرابعة

إن ملكية الدولة للأرض أضحت خلال القرن الثالث عشر الهجري شكلية كلياً، وذلك عندما ازدادات طموحات الباشا والأمير والشيخ نحو الإستقلال بمقاطعاتهم، وقويت هيمنتهم المباشرة على الفلاحين، واستأثروا حتى بالأراضي القليلة التي استغلها هؤلاء بصورة فردية. فظهر نوع من الملكية أصبح لها خصائص الملكية الفردية: بيع، شراء، توريث (٦٨).

كان المشايخ والأمراء والإكليروس الماروني يستأثرون باستثمار ثلثي أراضي الجبل بالزراعة، عدا حقهم في استثمار الأراضي «المشاع». وأما الثلث الأخير وهو عبارة عن «قطع صغيرة» فكان يستثمره فلاحون متوسطو الحال، بينما أكثرية السكان لم تكن لتملك شيئاً (٦٩).

كان هؤلاء الفلاحون لايملكون مورد عيش الأقوة عملهم، فكانوا يمضون ثلاثة ارباع وقتهم بانتظار استخدامهم، بينما كان الأمراء يصرّون على عدم التخلي عن اي شبر من أملاكهم، والسبب في ذلك خوفهم من إضعاف سلطتهم بتمليكهم أراضٍ للشعب، وتخفيف حاجة هذا الأخير للعمل المأجور من اجل العيش (٧٠).

إن هذه العلاقات الاجتماعية التي ربطت الفلاحين بـ«المشايخ» والإقطاعيين كانت نقطتها الرئيسية: «الانفصام شبه المطلق بين الإستثمار والملكية ... من يزرع لا يملك، ومن يملك لايزرع» (٧١).

كان يحرث الارض في جميع القطاعات الفلاحون الدافعون للضرائب، الذين لايحق لهم امتلاك الأرض، انما كانوا يعطَون قطعة صغيرة (بالجفتلك)، ولا يحق لهم التصرف بها الأ بإذن خاص من الإقطاعيين. وبالمقابل كان كل عبء الضرائب بأجمعه على عاتق هؤلاء الفلاحين الذين شكّلوا قاعدة النظام الإقطاعي ورضخوا العسف الملاكين والمتزلفين والإقطاعيين. وكان لايحق لهم مغادرة البلاد دون إذن من أسيادهم. وقد أدت الحروب المتكررة التي خاضها الأمراء والعصابات المتكررة والجفاف إلى تدهور الزراعة وبالتالي إلى خراب الفلاحين.

وكان الإقطاعيون يجهلون الطرق الفنية لاستثمار الاراضي، فكانت ادواتهم وطرُقهم بدائية لا تعطي مردوداً الأقليلاً، لذلك كانت اساليبهم في استخدام فلاحيهم جائرة إلى حد بعيد، وذلك لكي يثمروا لأنفسهم مورداً للبذخ والتبذير. ولقد أدى جشعهم وحرصهم إلى صيغة استثمار بسيطة ووحيدة تقريباً هي صيغة «المرابعة».

والمرابعة هي عقد «شراكة» بين الفلاح وصاحب الأرض. هذا العقد كان يتضمن تبعية الفلاح الكاملة لصاحب الأرض او المقاطعجي، فكان على الفلاح ان يسلّمه مبلغاً من المال كضمان على حسن عنايته بالأرض، فاذا نقص المحصول عن المستوى المقدّر له كان على الفلاح ان يعوّض لصاحب الأرض، وأما

اذا زاد على ذلك، فكانت المكافأة للفلاح على جهوده امراً لا يقتضي تضحية كبيرة. وكان على الفلاح أن يدفع ضريبة «الميري» وعلى كاهله تُحال الضرائب الأخرى التي يفرضها الوالي او الأمير الكبير على «المقاطعات» المختلفة، وكان عليه ان يدفع ضريبة خاصة للمقاطعجي. وكانت بعض العقود تتضمن شروطاً مجحفة بحق الفلاح، فكان عليه ان يقدّم إلى «سيده» الهدايا في المناسبات والأعياد، وفي بداية كل عام كمية معينة من الصابون او القهوة او السكر. وحتى لو بنى الفلاح مسكنه على ارض سيده فان هذا المسكن يعتبر ملكاً لصاحب الارض. وتضمنت عقود «المرابعة» بنداً صريحاً يمنع مطالبة الفلاح حتى ولو ساهم في غرس قطعة من الأرض بأي حق فيها (٧٢).

إن هذا النظام كان نتيجة الموقع السياسي الذى احتله أصحاب المقاطعات والمستكبرون في بسط نفوذهم وسلطانهم. وقد احتلت عائلات مارونية عديدة، مواقع رئيسية في هرم السلطة المحلية القائمة على هذا النظام، فكان الأمراء والمشايخ منهم يتمتعون بامتيازات سلطوية ويحكمون وفق نفس المؤسسات والتقاليد التي استقرت في ذلك العهد (٧٣).

جبل عامل قبل التسلط الماروني

لا بد أولاً من الإشارة إلى مغزى هذا الإسم، حيث أطلقت على هذه البلاد إسم جبل عامل أو عاملة في الكتب القديمة؛ لأن سكانها متحدرون من قبيلة عربية يمنية تدعى «عاملة» نزحت من اليمن إلى أطراف الشام قبل الميلاد بثلاثمائة عام، أي بعد حادثة سيل العرم وانهيار سدّ مأرب الذي أدى إلى زوال مملكة سبأ باليمن (٧٤).

★ الحفاظ على الهوية الإسلامية والإستقلالية المحلية

لم يكتف الأمراء المعنيون والشهابيون بالسيطرة على شمال وجبال لبنان. وقد دفعهم حب السلطة والإستعلاء إلى الاستعانة بالموارنة لتحقيق مشاريعهم ومخططاتهم، فكانت الإعتداءات المتكررة على اهالي جبل عامل من اجل إخضاعهم وسلب اموالهم وانتهاك حرماتهم كما فعلوا في بقية المناطق. واول من تقدم من آل معن لإلتزام اقطاعات جبل عامل من والي الشام مصطفى باشا، هو الأمير فخر الدين الثاني الذى التزم بسنجقية صفد، وكان جبل عامل داخلاً في ضمنها وذلك سنة ١٦٠٨ م.

غير أن أبناء جبل عامل صمدوا بوجه هذه الخطة، وكانوا اذا غُلبوا على أمرهم يلجأون إلى حرب العصابات ومفاجأة العدو في سواد الليل. وقد استمرت المعارك زهاء ثلاثين سنة حتى تمكنوا عام ١٦٦٦ م من طرد عمال ارسلان باشا، فأرسل الوالي بالتعاون مع المعنيين حملة مجهزة، ووقعت عدة معارك كتب فيها الفوز لأبناء جبل عامل الذين هبّوا هبة رجل واحد (٧٥).

والواقع أن جبل عامل الذى لم يقع تحت الهيمنة المارونية كانت الأوضاع فيه مختلفة تماماً عما كانت عليه في جبل لبنان. فلم يقع في جبل عامل ما كان يقع في جبل لبنان من ظلم وتشريد، حتى أن الإقطاعيين كانوا غير ملزمين برفع علم الدولة الرسمي في اجتماعاتهم، بل كان لهم أعلام خاصة من نسيج حريرى اخضر واحمر كتب عليها بالنسيج الابيض سطور ثلاثة: لا إله الاّ الله محمد رسول الله، لا فتى الاّ علي ولا سيف الاّ ذو الفقار، نصر من الله وفتح قريب.

لقد ساد الوفاق بين الزعماء إلى حد كبير ونجت البلاد من سوء الإدارة فترة طويلة استمرت إلى عام ١٢٥٨ هـ-١٨٤٢ م عندما خضع جبل عامل للحكم التركي المباشر (٧٦).

كانت سلطة الدولة الرسمية لاتتدخل في شؤون البلاد المحلية ولا يهمّها الاّ قبض الضريبة المفروضة على المقاطعات، وكثيراًما كانوا ايرفضون تأديتها. أضف إلى ذلك ان القضاة والعلماء كانوا على نزاهة ما فوقها نزاهة، وسلطتهم هي السلطة العليا التي تحنى لها الرقاب. ولم يكن يجسر اي زعيم مهما علا شأنه وكبر مقامه وتوفر ماله وجنده على مناوءة العالم او ردّ حكمه، والذي لم يكن سلاحه وجنده الاّ تقوى الله والزهد والنزاهة والبُعد عن زخارف الدنيا وزينتها.

لقد كانت سيرة العلماء الأبرار في ذلك العهد خير سيرة اتّصف بها عالم أحاط بأسرار الشريعة الإسلامية، فانصرفوا إلى تدريس الناس وإرشادهم وعاشوا عيشة الزهد والقناعة لاتستهويهم الأموال ولا القصور ولا تغريهم السلطات. صحيح انهم لم يلغوا النظام الاقطاعي ولم يكن للناس حق تعيين الحاكم، غير انهم استطاعوا ان يحدوا كثيراً من مساوىء هذا النظام ويقضوا على معظم أضراره، ولم يسمحوا بأن يتحول إلى أداة للإعتداء على ارواح الناس وكراماتهم.

لقد استطاع هؤلاء العلماء بجهودهم ان يحفظوا للانسان المسلم هناك هويته ومنع النفوذ الماروني من السيطرة والإحتلال، فكانوا بحق روّاد نهضة اسلامية شاملة غايتها حفظ الشريعة الاسلامية وتطبيقها.

هؤلاء لم يحدثوا أنفسهم بالتحالف مع الغرب، لاسيما مع بابوات روما كما فعل فخر الدين، او مع فرنسا كما فعل الموارنة من اجل بناء الإستقلال المزيّف، وإنشاء «الوطن القومي» على نفس القاعدة التي يريدها المستعمر. ولم يكن للوالي العثماني ان يتدخل في الشؤون الداخلية كما يحلو له مثلما حدث في جبل لبنان حيث أصبح الإنسان عرضة لأي اعتداء بسبب حاجة الزعماء إلى شراء حلفاء وبيع آخرين حفاظاً على عروشهم من الانهيار والسقوط.

★ التراث العلمي والمجد الضائع

وقد نبغ من جبل عامل الكثيرون من الذين حملوا دعوة العلم والفكر والإصلاح للشعوب كافة.

هذه البقعة المعروفة بجبل عامل، والتي اخرجت عدداً وافراً من اهل العلم والفضل وذوي الثقافة

العالية لاتتناسب مع ضيق رقعتها وقلة ساكنيها. هذه البقعة الصغيرة التي شهدت مع ضيق مساحتها وصغر حجمها حروباً دامية ومعارك مريعة، انبتت رجالاً كانوا دائماً في طليعة عصرهم، ومن هؤلاء:

الشيخ سعيد محمد بن مكي الجزيني العاملي المعروف بالشهيد الأول، ومؤلف كتاب اللمعة الدمشقية خلال اعتقاله في قلعة دمشق ظلماً سنة ٧٨٦ هـ.

والقطب الربّاني زين الدين علي بن احمد المعروف بالشهيد الثاني ابن الحجة الجبعي العاملي، صاحب كتاب الروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقية في مجلدين، وشرح الشرائع في سبعة مجلدات، وتولّى التدريس فترة من الزمن في المدرسة النورية في بعلبك (٧٧).

والمحقق الشيخ علي عبد العالي الميسي نسبة إلى ميس الجبل المتوفى سنة ٩٣٣ هـ. والعلامة الشيخ حسين عبد الصمد الجبعي العاملي الهمداني المتوفى في البحرين سنة ٩٨٤ هـ، وكان مدرساً في مدرسة حلب، وولده الفيلسوف الرياضي بهاء الدين العاملي الذى ترجمت مؤلفاته إلى اللغات الأوروبية.

ومنهم الشيخ محمد بهاء الدين العاملي المعروف بالشيخ البهائي. والشيخ لطف الله العاملي، والشيخ محمد الحسن الحر العاملي، صاحب كتاب امل الآمل في علماء جبل عامل (٧٨).

ويروى انه اجتمع في جنازة في قرية من قرى جبل عامل في عصر الشهيد الثاني سبعون مجتهداً.

يقول السيد حسن الأمين في مقدمة الطبعة الثانية لـ «تاريخ جبل عامل»:

«هذا الجبل الذى جنى عليه الجانون فاهتضموه، ولا يزالون، هذا الجبل كان من أفظع ما جنوا عليه ان بدّلوا اسمه، فاطلقوا عليه اسم «الجنوب» وتركوا اسم جبل عامل، وذلك عندما أنشأوا البنان الكبير وضموا إليه جبل عامل! فبدلاً من أن يحيوا الإسم الصحيح، فيحيوا بإحيائه ذكريات المجد التالد، بدلاً من ذلك، حاولوا إماتته واستطاعوا، فأطلقوا عليه إسماً يفصله عن ماضيه الرفيع ويحول بينه وبين تذكر الخوالي من الأيام، أيام الشعر والأدب والفقه واللغة والصلاح والإصلاح وإرشاد الأمم وبعث النهضات فيها. لقد استطاعوا طمس الإسم الحبيب فطغى اسمهم الغريب حتى بين العامليين انفسهم، فلو سألت أي عاملي من اين انت؟ لأجابك: إنني من الجنوب!!» (٧٩).

إن هذا الجبل ذو ماضٍ مجيد حافل بالعظائم، وقد كانت دور العلم تغصّ بالطلاب والمدرّسين، غنية بالمؤلفات والكتب القيّمة، ونبغ فيه أعظم القوّاد والكتَبَة والمؤلفين والمخترعين.

وفي العصر الحديث أنجبت النبطية واحداً من أعظم الرجال الذين نبغوا في جبل عامل بل في الشرق كله، ذلك هو النابغة المخترع حسن كامل الصباح الذى ذكرت صحف المهجر بعد وفاته ان اختراعاته قد بلغت السبعين كان منها تحويل الطاقة الشمسية إلى قوة كهربائية.

هذا الجبل امتدت إليه اليد الأثيمة، وتوالت عليه المحن والأرزاء، فما نالت منه شيئاً في البداية، لكن

المؤامرة ظلت مستمرة قروناً عدة حتى شمل التسلط الماروني المنطقة بأسرها.

إمارة الجبل

إن عبارة «جبل لبنان» كانت تُطلَق في الأصل على المناطق التي سكنها الموارنة في اقصى الشمال وهي جبة بشرى وجبال البترون وجبيل. أما كسروان، المنطقة الجبلية الوسطى، فكانت غالباً ما تحافظ على تسميتها المستقلة، وكانت تعرف بجبل كسروان، ولم تدخل في إطار مدلول تسمية «جبل لبنان» إلا نادراً. واما بلاد الشوف، وهي المنطقة الجبلية الواقعة إلى الجنوب من كسروان والممتدة من جنوبي المتن حتى جزين، فكانت تعرف «بجبل الشوف» او «جبل الدروز» ولم تشملها عبارة «جبل لبنان» الا لاحقاً، اي بعد القرن السابع عشر الميلادي، ومنذ اواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أصبح إسم «جبل لبنان» يشمل المناطق الجبلية الثلاث (٨٠).

واما المناطق الأخرى التي شكّلت جزءاً من «لبنان الكبير» الذي أعلنته فرنسا عام ١٩٢٠م فلم تشملها هذه التسمية على الإطلاق قبل هذا التاريخ، بل كانت خاضعة للتنظيم الإداري العثماني.

★ طبيعة السلطة في عهد «إمارة الجبل»

وفي ما يتعلق بـ«إمارة الجبل» التي تعاقب على حكمها أمراء آل معن وآل شهاب، وشملت مقاطعات معينة من الجبل واحياناً من خارجه، فلم تتشكل على اساس حدود مرسومة، بل كانت شكلاً من أشكال النظام الإقطاعي الذى كان سائداً قبل الفتح العثماني وبعده. وهذه الإمارة لم يكن لها حدود معينة قبل عام ١٨٦٠م، تاريخ نشوء المتصرفية، لأنها استندت إلى مفاهيم الإقطاع وتقاليده، وكان الجزء الأساسي للإمارة يتألف من المقاطعات المارونية والدرزية (٨١).

وكان «أمير الجبل» سيد رجال الإقطاع من «أمراء» و«مقدّمين» و«مشايخ»، فهو الذي يعيّن الموظفين ويعزلهم ويفرض الضرائب ويصدر الأحكام المهمة، ويتصرف في إمارته كيفما يشاء. فلم يكن هناك قانون يؤيده، وكان الحكم وراثياً، بمعنى ان السلطة كانت تنتقل عند موت الأمير إلى ابنه او إلى أحد أنسبائه الأقربين.

وكانت أساليب الحكم والإدارة في «إمارة الجبل» سيئة للغاية. فلقد كان الأمير يفرض على الناس ضرائب باهظة، فيرسل القسم المخصص إلى الآستانة ويحتفظ بالباقي من اجل توسيع نفوذه وتثبيت دعائم ملكه. كل ذلك في ظل تضييق الأنفاس، وتصاعد النفوذ الماروني تدريجياً إلى حد المشاركة ثم الإستئثار بصنع القرارات السياسية التي يتخذها امير الجبل كما سنرى ذلك بالتفصيل.

ولهذا فإن الكتاب الموارنة لا يترددون في اعتبار ان الأميرين فخر الدين الثاني وبشير الشهابي «كانا

مارونيين»(٨٢).

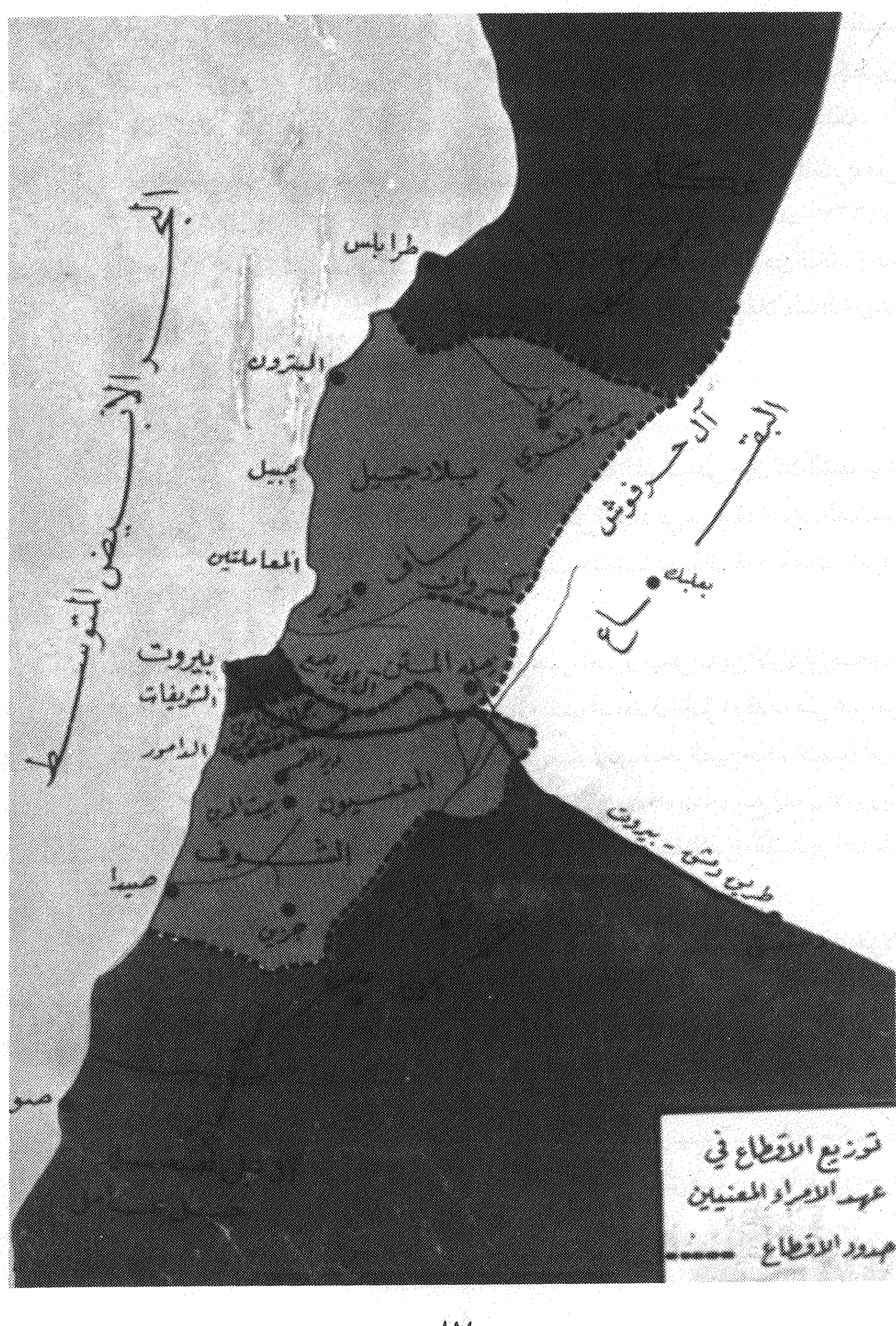
وكانت سلطة الأمير تستند على تحالف شخصيات ارستقراطية من «مشايخ» و«أمراء» عُرفوا بالمقاطعجيين نسبة للمقاطعة. فكان الأمير الكبير ينتمي إلى أقوى العائلات لكي يستطيع فرض الأمن والنظام، ثم تثبت شرعيته «بفرمان سلطاني». وكان الشيخ يدير شؤون مقاطعته ويلتزم بدفع الضرائب المترتبة عليها لأمير الجبل، الذي يتربع فوق هذا البناء الإقطاعي، والذي صار له الرياسة العليا على العامة والمشايخ والأمراء. ويلتزم هذا الأمير أمام الباشوات العثمانيين بدفع الضرائب المستحقة للدولة والمقاطعات التي يحكمها بنفسه او بواسطة أتباعه من «المقدمين» و«المشايخ» الاقطاعيين(٨٣).

وكان المقاطعجيون وهم اصحاب المقاطعات، يخضعون لنفوذ الأمير، ويجبون الضرائب مرتين او ثلاث في السنة، ويضعون رسوماً واسعاراً خيالية على انواع الانتاج. وكان أمراء الجبل يزيدون او يضاعفون ما شاءت مطامعهم ارضاءً للوزير ورجال الدولة ليأمنوا على مراكزهم، ومن ثم لتشييد القصور والقلاع من جنى البؤساء والفقراء والمزارعين والمساكين. ولهذا فكثيراً ما كان ينشب الخلاف بين زعماء جبل لبنان والرعية التي ثارت مرات عديدة وأعلنت العصيان على أمير الجبل.

إن هذه القاعدة في طبيعة السلطة التي سادت فترة طويلة تفسّر العديد من الظواهر السياسية التي برزت، والتي كانت تصبّ في مشاريع التجزئة السياسية. من هذه الظواهر ظاهرة فخر الدين وبشير الثاني في الجبل (٨٤).

فإن الصراعات التي كانت تنشب بين كبير الأمراء الذي يترأس حلفاً من العائلات، ويتلقى الضرائب من عدد من المقاطعات، من جهة، والولاء العثمانيين المتمركزين في دمشق او صيدا او عكا تبعاً لنوع الولاية ومركزها، من جهة ثانية، لم تكن كما يزعم الموارنة نضالاً وطنياً من قبل أمراء «وطنيين» ضد الحكم العثماني ومن اجل الإستقلال، بل كانت صراعات إقطاعية في سبيل توسيع النفوذ والسيطرة. فالجميع كانوا من الوالي العثماني إلى الأمير إلى «الشيخ» اصحاب مقاطعات عثمانية يختلفون اهميّة باختلاف اهميّة مقاطعاتهم وعددها، ويجمعهم جهاز الدولة العثماني الذي يتحكم فيه على الدوام «صراع داخلي» يتمحور حول حدود «الالتزام» ومدى اتساعه من حيث حجم الضريبة ووزن النفوذ والإمتداد الجغرافي. وكان عليهم جميعاً أن يؤدّوا الضرائب المفروضة على مقاطعاتهم إلى بيت المال وان يقوموا بحفظ الأمن والنظام (٨٥).

فقد كان الأمير في تحالفاته المتقلبة باستمرار مع الوالي العثماني او مع هذا الزعيم او ذاك، او عندما يعلن الثورة ويجاهر بالعصيان ضد الدولة العثمانية، كان في كل تصرفاته محكوماً بمبدأ مصلحته الخاصة، ونفوذه بوجه بقية الزعماء. وأثناء العهد الشهابي صار جميع الأمراء يخضعون للنفوذ الماروني.



البحر الأبيض المتوسط
طرابلس
البترون
جبيل
المعاملتين
بيروت
الشويفات
الدامور
صيدا
بلاد جبيل
آل حرفوش
البقاع
بعلبك
طريق دمشق - بيروت
توزيع الاقطاع في
عهد الامراء المعنيين
حدود الاقطاع

من هنا نفهم لماذا أُجبر المسلمون الشيعة في عهد الإمارة المعنيّة والشهابية على هجره مناطقهم وقراهم في البترون وبشري وجبيل ومناطق واسعة في الجبل. اذلم يكن هناك من حكم عادل يحكم بين الناس، وكثيراً ما كان الأمير يتحالف مع الوالي العثماني ضد سكان الامارة من اجل الحفاظ على ملكه.

إن آل معن وآل شهاب كانوا احجر عثرة في سبيل راحة هذه البلاد، فهذا الأمير احمد المعني، على سبيل المثال لا الحصر، يتحالف مع الأتراك ضد ابناء جبل عامل في: معركة انصار عام ١٠٧٨ هـ - ١٦٦٧ م، معركة عيناثا ١٠٧٠ هـ - ١٦٥٩ م، معركة النبطية عام ١٠٧٧ هـ - ١٦٦٦ م، معركة وادي الكفور عام ١٠٧٨ هـ - ١٦٦٧ م (٨٦). فإذا كان نضال هؤلاء الأمراء نضالاً وطنياً يرمي إلى « استقلال لبنان» وبناء «الوطن المستقل» فلماذا يقتلون ابناء وطنهم ويفرضون عليهم الذلّ والهوان؟.

★ المعنيون والإمارة

المعنيون هم إحدى القبائل الدرزية التي كانت تعيش في منطقة الشوف، في حين كان الشهابيون يقطنون في وادى التيم بقضاء حاصبيا. ومن المعروف أن هذه القبائل قاتلت في مرحلة الحروب الصليبية في إطار الدولة الاسلامية القائمة في دمشق. لذلك اقتطعت بسبب خدماتها العسكرية مقاطعات الشوف ووادي التيم (٨٧).

عند الفتح العثماني لبلاد الشام عام ١٥١٦ م إنحاز امير المعنيين فخر الدين الأول إلى صفوف العثمانيين، فحاز على رضاهم، واطلق عليه السلطان العثماني لقب «سلطان الجبل» وقدّمه على غيره من الأمراء وأقرّه على الشوف واعترف بحق سلالته في الحكم من بعده. وبعد فخر الدين حكم خمسة أمراء أشهرهم فخر الدين الثاني الذي حكم من سنة ١٥٩٠ حتى سنة ١٦٣٣ م، وقام بالتآمر مع الدول الأوروبية ضد مصالح الدولة العثمانية، الأمر الذي جعل السلطان العثماني يولي سياسة الأمراء اللبنانيين اهتماماً اكبر، وقد أسست ولاية صيدا في العام ١٦٦٠ م بهدف إبقاء جبل لبنان تحت المراقبة (٨٨).

وقد دام حكم المعنيّين حتى عام ١٦٩٧ م حينما انقرضت سلالتهم وخلفهم آل شهاب، مع ان هؤلاء لم يكونوا من الدروز، وإنما من السُنّة الذين تنصّروا فيما بعد، الآن علاقة النسب بينهم وبين أسلافهم المعنيين هي التي قادتهم إلى الحكم.

وقد اعتبرت إمارة المعنيين بحق إمارة درزية. يشهد على ذلك ان رسائل تقليد المناصب العثمانية كانت تسمي الحاكم « امير جبل الدروز». على ان المعنيين استطاعوا توسيع إمارتهم، لا سيما إبان حكم فخر الدين الثاني، إلى جميع انحاء جبل لبنان ووصلوا في بعض الأحيان إلى المناطق الساحلية والبقاع واجزاء فلسطين الشمالية (٨٩).

★ وضع الموارنة قبل عهد الإمارة

قبل عهد المعنيين كانت قرى الموارنة في الشمال خاضعة لزعماء قرويين يلقبّون بالمقدّمين (انظر ص ٥٦). وحتى بداية العهد العثماني، لم يكن للموارنة شأن يذكر على اعتبار ان الحكم السياسي والسلطة كانا في ذلك الوقت بيد أمراء مسلمين كآل عساف وسيفا وبحتر ومعن (انظر ص ٨٠). ولكن في ظل الإمارة بدأ تاريخهم يرتبط بـ«جبل الدروز». وحلت الكنيسة محل المقدّمين في قيادتهم فكانت أداة الإستعمار الأوروبي في المنطقة.

يقول المسيحي اللبناني الكاتب ايليا حريق: «لمّا غزا السلطان سليم سوريا سنة ١٥١٦م لم يظهر الموارنة على انهم جماعة سياسية كالدروز الذين اعتبر زعماؤهم ذوي شأن في غرب سوريا. فليس من دليل تاريخي على أن السلطان سليم أعارهم اي اهتمام.. ولم يسعَ الموارنة إلى تنصيب بطاركتهم على يد السلطان العثماني أسوة بالطوائف المسيحية الأخرى في السلطنة.. وكان هذا ولا شك راجعاً إلى قلة اهتمام العثمانيين بالموارنة كجماعة سياسية لا وزن سياسياً لها، اكثر مما هو راجعاً إلى امتياز شرعي» (٩٠).

وفي وصفه لأحوال الكنيسة المارونية يقول حريق: «قبل القرن الثامن عشر لم يكن للكنيسة المارونية وهي ما تزال في حدث الجبة، اي حماية من اضطهاد الحكّام بخلاف الكنيسة الأرثوذكسية الملكية التي كانت تتمتع بوضع شرعي في السلطنة العثمانية. وكان البطريرك الماروني غير معترف به رسمياً وغير مشمول برعاية القانون العثماني، وكان البطاركة الموارنة والإكليروس الماروني خاضعين في تلك الأيام لولاة طرابلس، وكان على هؤلاء البطاركة ان يعلنوا الطاعة شخصياً لولاة طرابلس فور انتخابهم. وهكذا اضطر الإكليروس الماروني ان يلجأ إلى طلب الحماية من اي مصدر كان، فجاءته احياناً من الدروز واحياناً اخرى من ملوك اوروبا الكاثوليك لا سيما فرنسا ... »

أمّا عن الحالة الداخلية للكنيسة المارونية في ذلك الوقت، فيقول حريق: «وليس من شك في ان حال الكنيسة المارونية والطائفة المارونية في اوائل العهد العثماني كانت بائسة. فعاش الموارنة في وضع العزلة والذل، ولم يكن لهم اي نفوذ اجتماعي او سياسي في جبل لبنان. وليس ما يزعمه الكتّاب الموارنة المحدثون من سيطرة ومهابة للإكليروس قبل القرن الثامن عشر الا مبالغة ومغالاة. بل هو غير قائم على اساس من الصحة» (٩١).

★ وضع الموارنة في ظل الإمارة: النفوذ والسيطرة

وفي ظل هذه الإمارة ظهر البروز التدريجي للموارنة من مركز ضعيف إلى مركز اقتصادي وسياسي قوي. وذلك بفعل حركة الإستيطان التي امتدت طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر

الميلاديين وأدت إلى التفوق العددي للموارنة في المناطق المقصورة على الدروز سابقاً. وقد شارك الموارنة تدريجياً في السياسة الداخلية للإمارة، وصاروا بمثابة شركاء صغار للدروز وكان دورهم في الحياة السياسية اول الأمر ما يزال ضئيلاً الا انه كان يتعاظم تدريجياً. وقد استعان الدروز بالموارنة من اجل القيام بالأعمال الزراعية واستغلال الأراضي التي كانت بحوزتهم، ثم توسعوا إلى الأعمال الإدارية. كما استعان الأمير فخر الدين المعني الثاني بالموارنة لتثبيت حكمه، وأدخلهم في دواوينه (٩٢).

وكان الموارنة بمعظمهم فلاحين وحرفيين مجتهدين، لذلك فقد رحبت بهم العائلات الاقطاعية التي كانت بغالبيتها درزية. وشجع الأمراء المعنيون هجرة الموارنة واستيطانهم في المناطق الوسطى والجنوبية من الجبل. واختلطت الجماعات الدرزية والمارونية بحيث انه لم يعد هناك وجود تقريباً لمناطق درزية صرفة. وبحلول النصف الثاني من القرن الثامن عشر كان الموارنة قد انتشروا في جميع انحاء الجبل بكثافة سكانية كبيرة في الشوف، معقل الدروز، وجنوباً حتى جزين ووادي التيم (٩٣). ويكفي ان نذكر أن سيطرة الموارنة قبل بدء الإمارة المعنيّة عام ٩٢٢ هـ - ١٥١٦ م لم تتعدّ نهر ابراهيم (٩٤).

وهكذا اندفع الموارنة جنوباً نحو كسروان التي كانت مقراً للمسلمين الشيعة، فأجبروهم على النزوح إلى سهل البقاع، ووصلوا إلى المكان الذى يُعرف اليوم بطريق الشام. كما حدث ايضاً أن وصل الموارنة إلى المناطق الدرزية في الجنوب بأعداد كبيرة، وقاموا تحت قيادة قساوستهم ورهبانهم ببناء رهبانيات وأديرة، واستعملوا الأودية والأراضي للزراعة. وفي هذا الوقت بدأت الكنيسة تحصل على أملاك خاصة بها واستولت على مساحات كبيرة من الأراضي. وهذا النزوح أفاد الموارنة ايضاً بأنه أتاح لفلاحيهم ان يتملكوا ارضاً خاصة بهم، حتى اصبحوا في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني الأكثرية الساحقة في منطقة كسروان، واصبح وجودهم فيها أقوى من وجودهم في بلاد جبيل، ثم جاء الأمير بشير الثاني السيء الذكر والذي كان له الدور الأكبر في تمكين الموارنة من السيطرة على كسروان بصورة نهائية، وبذلك بلغوا ما هم عليه اليوم من نفوذ وسلطان.

وقد استطاع الموارنة تدريجياً ان يستولوا على كسروان، حتى قام البطريرك يوحنا الحاج في القرن التاسع عشر بإخراج الشيعة من جرود العاقورة وتنورين وبشري، وتوسّع نفوذ الموارنة من الحنين إلى ضهر القضيب (٩٥). ورغم أن جزّين كانت في العهد المملوكي مركزاً دينياً اسلامياً شيعياً هاماً، ويعتبر القرن الثامن الهجري عصرها الذهبي، فقد اصبحت فيما بعد تحت السيطرة المارونية.

وإلى جانب الزيادة الكبيرة التي طرأت على أعدادهم وانتشارهم من أقصى شمال جبال لبنان إلى جميع المناطق، نمت المكانة الإجتماعية للموارنة إلى درجة تولّد معها طبقة إقطاعية جديدة مماثلة لطبقة الإقطاعيين الدروز. وكانت أسرة حبيش قد تصدّرت باقي الأسَر المارونية وانفردت بزعامة الطائفة، تحت

إشراف أمراء آل عساف، حتى اواخر القرن السادس عشر الميلادي، حين برزت أسرة آل الخازن وصعد نجمها بقوة على يد فخر الدين الثاني الذى وهبها إقطاعات واسعة، وصارت اول عائلة مارونية تحقق منزلة المقاطعجي. وقد أقام المقاطعجيون الموارنة علاقات طيبة مع الكنيسة خلافاً للمقدّمين الذين كانوا يعتبرون الكنيسة منافساً لهم ومزاحماً لهم على سلطتهم. وهكذا «اصبح ارتفاع الموارنة في العدد والقوة الإجتماعية امراً على جانب من الخطورة السياسية»(٩٦).

هذا الإنتشار الكثيف للموارنة في أنحاء الجبل شكّل فيما بعد عاملاً سلبياً، لأنه أدى إلى نشوء اكثرية مسيحية جبلية في وجه الأكثرية المسلمة في الساحل والداخل، وبالتالي خروج الموارنة من عزلتهم وانفتاحهم على الغرب المسيحي.

وفي الشمال نشأت القرى المارونية في منطقة الكورة حيث كان يقطن الأرثوذكس، ومع مرور الأيام استقر الموارنة في بيروت وصيدا وصور، ونزلوا بكثرة بين السنّة في عكار وأنحاء من البقاع، وبين الشيعة في بعلبك وجبل عامل، وحلوا أيضاً في وادي التيم(٩٧).

ولحقت بالموارنة أعداد كبيرة من الكاثوليك والأرثوذكس من سوريا والداخل الشامي (دمشق، حمص، حماه، حلب) نحو الجبل والساحل، «للتسامح الذى عُرف به المعنيون والشهابيون»، الأمر الذي أدى إلى تقوية العصر المسيحي بوجه عام وتحوّله إلى أكثرية في الجبل. وكان الروم الكاثوليك قد اتخذوا لبنان ملجأ لهم في القرن الثامن عشر (انظر ص ٧٦) بعد الإضطهاد الذى لحق بهم من الروم الأرثوذكس في حلب وسواها من مدن الداخل(٩٨).

وكان الدروز منقسمين إلى حزبين متخاصمين: الحزب القيسي والحزب اليمني. فكان آل علم الدين وآل ارسلان ينتمون إلى الحزب اليمني، فيما تزعّم آل معن وآل بحتر الحزب القيسي. وحين نجح آل معن في الحصول على الزعامة الأولى داخل الإمارة ناوءهم اليمنيون. وقد أدى ذلك إلى نزاع طويل بين الفريقين بلغ أوجه في معركة عين دارة عام ١٧١١ م حين قضي على اليمنيين، وأدى ذلك إلى هجرة أعداد كبيرة من الدرزو إلى خارج الجبل وزاد في إضعاف قوة الدروز إزاء الموارنة(٩٩).

وكان الشهابيون قيسيين لذلك وقفوا على الدوام بجانب المعنيين. وحدثت معاهدات عديدة بين القبيلتين كانت سبباً مباشراً في انتقال الحكم إلى الشهابيين. وبعد ذهاب المعنيين ومجيء الشهابيين ازداد نفوذ الموارنة في الجبل، لاسيما في عهد الأميرين يوسف وبشير الشهابي الثاني، وازداد تقلص ملكيات رجال الإقطاع الدروز لحساب الموارنة الذين اصبحوا اصحاب ثروات غنية واراض واسعة، مما جعل الدروز يتحينون الفرصة لاستعادة ممتلكاتهم(١٠٠). وهكذا ازدادت قوة الموارنة السياسية وتوطدت هيمنتهم الإقتصادية، وأدى تغيير ميزان القوى إلى إحداث تحولات خطيرة في جبل لبنان، وذلك بعد ان طمح

الموارنة إلى السيطرة والتحرر من الإقطاع الدرزي بتشجيع من اوروبا.

يقول الدكتور وجيه كوثراني: «في مرحلة الإمارة الأولى والتي تتزامن مع المرحلة العثمانية، استطاعت العائلات المارونية ان تتحكم في سلطة الإمارة التي كانت شكلاً من أشكال السلطات المحلية للدولة العثمانية، فمنذ ان تنصّر قسم من الأسرة الشهابية انتقلت عملياً السلطة من موقع اسلامي ودرزي إلى موقع مسيحي. وهذا الموقع تحكّمت فيه بشكل أساسي مصالح العائلات المسيحية، وخاصة العائلات المارونية التي اسماؤها لا تزال تفعل في تاريخ لبنان المعاصر (بيت الخازن على رأس هذه العائلات التي استفادت من الإمارة في جبل لبنان). بيد أن الإمارة التي كان شكلها شكلاً عثمانياً، وفي مرحلة من المراحل كان شكلها درزياً، وسنّياً في العهد الشهابي، هذه الإمارة انتهت كصيغة سلطة يستفيد منها بشكل اساسي العائلات الإقطاعية المارونية. ولعل هذا الإستئثار المحلي بالسلطة كان احد اسباب الحرب التي تفجرت في جبل لبنان، والتي امتدت آثارها إلى المدن الشامية في منتصف القرن التاسع عشر وتحديداً بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٦٠. فيمكن القول ان هذه الحرب الأهلية الأولى كانت في جزء كبير منها تعبيراً عن ازمة السلطة في جبل لبنان، وحلّت هذه الازمة بتدخل دولي حصل بين ١٨٦٠ و ١٨٦١»(١٠١).

الأمير فخر الدين المعني الثاني

فخر الدين الثاني هو ابن الأمير قرقماز الذى قتل عام ١٥٨٥ م على أيدى العثمانيين، إثر مؤامرة حاكها اليمنيون ضده وأدت إلى دخول العسكر العثماني منطقة الشوف. وكان فخر الدين عندما مات والده في الثانية عشرة من عمره، لذلك خافت عليه أمه فأرسلته إلى إحدى قرى كسروان حيث تربّى هو وأخوه يونس هناك على يد عائلة مارونية عند اولاد الشدياق سركيس الخازن. وبعد سنوات، أي في عام ١٥٩٠ م رضي العثمانيون عن المعنيين، فتسلّم فخر الدين الثاني شؤون الإمارة(١٠٢).

★ سياسته

كان الأمير فخر الدين الثاني صديق الموارنة بالدرجة الأولى، وعندما تولّى شؤون الإمارة، أقام الشيخ خازن المكنّى بأبي نادر ابن ابراهيم ابن الشدياق سركيس الخازن مدبراً لأعماله وشريكاً له في الحكم، ومنحه كسروان وأعفاه من الضريبة الأميرية. وكان قائد جيشه مارونياً(١٠٣).

وقد استمر مشايخ آل الخازن بتدبير اعمال الإمارة في عهد اولاد فخر الدين. «وإظهار الغيرة على الديانة الكاثوليكية»، حتى أن أبا نوفل الخازن حاز على إعجاب البابا وأنعمت عليه فرنسا بقنصلية بيروت (١٠٤).

قال الدويهي في كتاب الاحتجاج: «في أيام فخر الدين ارتفعت رؤوس النصارى، وعمّروا

الكنائس، وركبوا الخيل بسروج، ولفّوا اشاشات بيضاء وكروراً، ولبسوا طوامين وزنانير مسقطة، وحملوا القسي والبنادق المجوهرة، وقدم المرسلون وسكنوا الجبل. وكان اكثر عسكره من النصارى ومدبروه وخدمه موارنة»(١٠٥).

وقال الأب لامنس الفرنسيسكاني: «كان الأمير فخر الدين محامياً عن النصرانية واكبر محسن إلى رهبنتنا، وهو الذي وهبنا ديورة الناصرة وصيدا وعكا»(١٠٦).

وقال الأب أوجين الفرنسيسكاني: «إن الأمير فخر الدين كان مسلماً درزياً في الظاهر ونصرانياً في السرّ». وحكى انه قبل موته «رسم على ذاته اشارة الصليب، وقد وجدوا على جثته صليبا صغيراً من ذهب كان يلبسه على اللحم»(١٠٧).

بينما يرى آخرون، ومنهم الدكتور عبد العزيز سليمان نوار، ان فخر الدين الثاني لم يغيّر ديانته حتى اثناء وجوده في اوروبا بين عامي ١٦١٣ و ١٦١٨(١٠٨).

مهما يكن من امر فقد كان فخر الدين سبباً في رفع شأن الكاثوليك والموارنة الذين كانوا ايضاً سبب نعمته، وربوه تربية نصرانية. وقد ارتبط فخر الدين بالسياسة البابوية إلى حد بعيد، واستعان بالإكليروس الماروني ليقيم علاقات مع اوروبا الكاثوليكية. وكان البطريرك الماروني يوحنا مخلوف صلة الوصل بين البابا والأمير فخر الدين.

وفي ظل الأمير فخر الدين دمجت في الإمارة كل من كسروان عام ١٦٠٥م، وبلاد جبيل والبترون عام١٦١٨م وجبة بشري عام ١٦٢١م. وتولى مشايخ آل الخازن بلاد جبيل وكسروان منذ العام ١٦١٣م، فيما تولى آل حبيش منطقة غزير منذ العام ١٦٨٠م(١٠٩).

وكان المسلمون الشيعة قد تكاثروا من جديد في كسروان منذ اوائل القرن السابع عشر الميلادي. وامتدوا ليستوطنوا في مناطق جبيل والبترون وبشري، ومع ذلك فقد عيّن فخر الدين عائلة الخازن المارونية التي صعد نجمها بعد الكسوف المؤقت لعائلة حبيش المارونية ايضاً بعد عام ٩٩٩هـ-١٥٩١م لإدارة شؤون هذه المناطق، وشجع الموارنة على الإنتقال اليها. مما أدى إلى إخلاء المناطق المذكورة من سكانها بعد قرنين من الزمن وذلك بمساعدة الشهابيين(١١٠).

وسهّل الأمير فخر الدين المعني الثاني إنتقال الموارنة من جبل لبنان في الشمال إلى جبل الشوف في الوسط والبقاع في الشرق وجبل عامل في الجنوب، وساعدهم على الإنتشار في بقية المقاطعات كالمتن والغرب وفي المدن الساحلية مثل صيدا وصور وعكا، وايضاً في السهول الداخلية مثل عكار والبقاع وبلاد بشارة ومرجعيون، حيث أقام الأمير على المرتفعات المشرفة على السهل الشرقي عدة قرى مسيحية للوقوف بوجه المسلمين(١١١).

وفي أواخر القرن السابع عشر الميلادي كان مشايخ آل الخازن قد توفقوا بمساعدة آل معن إلى السيطرة على جزء من المناطق الإسلامية الشيعية في بشري والبترون وجبيل والكورة، وتكاثر الموارنة في شمال كسروان (الفتوح وكسروان الداخلية والخارجية)، ونزلت جماعات كبيرة منهم في المتن والشوف وبيروت وصيدا وجبل عامل والبقاع (١١٢).

يعتبر «التاريخ الرسمي» في لبنان كلاً من فخر الدين المعني الثاني وخلفائه من المعنيين والشهابيين ابطالاً تاريخيين عملوا جاهدين «لبناء لبنان المستقبل»، ويتحدث بإسهاب عن معاركهم وجيوشهم وإداراتهم، كما لو كانوا حقاً أصحاب دول وحضارات. وفي كتاب اسمه «الرائد في التاريخ»، لتلاميذ السنة الثالثة المتوسطة، يقرأ التلاميذ تحت عنوان: «فخر الدين المعني يبني لبنان المستقبل» ما يلي: «بعد أن استكمل الأمير فخر الدين فتوحاته، التفت إلى بناء البلاد، كما استمر في تدعيم جيشه وقلاعه، ليجعلها قادرة على ردّ الهجمات الخارجية، وعلى نشر الامن والطمأنينة في دولته الواسعة ... وبما أن الدفاع عن ارض الوطن واجب على كل مواطن، لذلك كان جيش الأمير يتألف ... من جميع المواطنين القادرين على حمل السلاح ». وأما عن «سياسة الأمير الاقتصادية»، فإن «فخر الدين عمل لجعل لبنان يلحق بركب الحضارة العصرية ... ». هذا «وعُرف الأمير بعدله، فكان يتبع سياسة المساواة بين جميع السكان». ومن نتائج هذه «السياسة العادلة» ان «جاء الموارنة من بشري والجبال الشمالية، وسكنوا البقاع ولبنان الجنوبي والشوف والمتن وكسروان ثم نزلوا في بيروت (الحدث والغبيري) وصيدا ».

هكذا وبمثل هذه الطريقة يتعرف ابناء المسلمين في المدارس على تاريخ أوطانهم، ويتعلمون على تمجيد فظائع الخونة الذين لم يخل منهم تاريخ شعب، إذ أن التاريخ المدرسي يعتمد على تلفيق الأساطير وفرضها على أنها تاريخ وطن.

إن فخر الدين المعني الذي بالغوا في تضخيم اسطورته إلى حد جعلوه حالماً وساعياً طيلة حياته إلى بناء ما سمّوه عنه «مشروع الوحدة اللبنانية»، لم يذكر عنه اي من مؤرخيه المعاصرين كالخالدى والمحبي والدويهي انه لَفَظ كلمة لبنان ولو مرة واحدة بمدلول سياسي، وإنما تسلّم امارته باسم «جبل الدروز» (١١٣).

إن الأمة الاسلامية تجتاز في هذه الحقبة أدق وأخطر مرحلة من مراحل كفاحها الطويل عبر العصور، وهذه المرحلة تقتضي تصحيح التاريخ وإعادة كتابته من جديد. فالمطلوب ان تعي الأمة تاريخها بعد تطهيره، وتاريخها ليس تاريخ حروب حكامها وانتصاراتهم، ومجالس لهوهم، وإنما هو تاريخ ثوراتها على هؤلاء الحكّام. فإن ثورات الأمم هي التي تمثّل روحها ونضالها وإيمانها، وأمّا الحكّام الذين ثارت عليهم فليسوا منها، ولو كانوا منها لما ثارت عليهم، لو كانوا منها لأحسّوا بعذابها، ولما خلقوا بتصرفاتهم مبررات لثورتها.

إن تاريخ الثورات هو تاريخ الشعوب، ولكي تبقى الأمة في ثورة دائمة، يجب ان تُلقَّن تاريخ نفسها، تاريخ ثوراتها.

إن جميع الحكّام المستبدين أهملوا تاريخ شعوبهم، لأنهم اعتبروا هذه الثورات حركات تمرد وعصيان ضد السلطة الشرعية. وما لم تصحح الأوضاع ويكتب التاريخ لأمتنا كتابة صحيحة، بحيث يكشف عن الشخصية التاريخية لهذه الأمة، وإقدامها على تحمل العذاب والاضطهاد والجوع، احتجاجاً على تسلط حكام الجور والجاهلية، فإننا نخشى ان تفقد هذه الأمة شخصيتها، اوحتى مبرر وجودها.

قبل العهود العثمانية الأولى وخلالها، تعزز الوجود الإسلامي كثيراً في كسروان وجبة المنيطرة ووادي علمات وبلاد جبيل والبترون وبشناتا والضنية وعكار والزاوية والكورة والهرمل، وذلك عند حلول العشائر الحمادية الشيعية في هذه المناطق. ولكن عندما تسلم فخر الدين المعني الثاني الإمارة، حوّل منطقة كسروان إلى منطقة نصرانية خالصة، فاقتلع القرى الإسلامية منها (١١٤).

وقد سار خلفاء فخر الدين من المعنيين والشهابيين على نفس تلك السياسة التي أدت إلى خلق كيان متصرفية جبل لبنان. وأما الخطوط العريضة لهذه السياسة فإنها تبرز من خلال اعتماد الأساليب التالية:

أ- الإستقواء بأعداء الإسلام والمسلمين على اهل هذه الأرض وأصحابها؛ فقد استعان فخر الدين بالطليان والفاتيكان. وزاد خلفاؤه بالاعتماد على فرنسا في تحقيق أهدافهم.

ب- التظاهر بالإسلام لكسب الشرعية العثمانية ولمحاربة المسلمين باسم النزاع القيسي - اليميني لذرّ الرماد في العيون وللعب بالأوراق العثمانية في تأييد بعض الولاة ضد البعض الآخر، كما حصل ايام بشير الثاني الشهابي الذى تظاهر بالإسلام وكتم النصرانية وأيد أحمد باشا الجزار في ملاحمه وفتكه الذريع بمسلمي جبل عامل.

ج- بث التفرقة والنعرات الطائفية والمذهبية بين المسلمين.

د- محاربة المسلمين اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ودفعهم بالقسر والإرهاب إلى الهجرة سعياً وراء لقمة العيش، كما حدث ايام الأمير احمد المعني الذى هاجم بعساكره قرى المسلمين في بلاد جبيل وفتوح كسروان وأحرقها وشتت اهلها سنة ١٠٩٥ هـ ١٦٨٤ م.

هـ- إغراء المسلمين بترك دينهم الحنيف بواسطة المال، والخمرة، والنساء، والإعفاء من الخدمة العسكرية في الجيوش العثمانية، وذلك بمنحهم الجنسية الاجنبية.

و- بناء الأديرة والمدارس التبشيرية التنصيرية، وتبنيها الهادف لبعض الأيتام والمستضعفين من المسلمين.

ل- زرع قرى ومزارع نصرانية في التجمعات الإسلامية الكبيرة، كما حدث في تجمع المسلمين في العاقورة ومجدل العاقورة وتجمع المسلمين في غبالة والقرى المحيطة بها، وفي تجمع المسلمين في يحشوش، ولاسا وقمهز، وزبدين ومشان، وعمشيت، إذ أن تلك الأجسام الغريبة عن المنطقة وتاريخها ابتدأت بالنمو والإنتشار والاتساع حتى سيطرت على اراضي المسلمين وعقاراتهم بالمال والنساء، وبالقوة والغلبة عند حدوث أي فتنة.

م- منع المسلمين في بلاد جبيل وفتوح كسروان من الاتصال بإخوانهم في بيروت وطرابلس، ومن نقل شكاويهم وآلامهم للباب العالي في استانبول.

ونتيجة لهذه السياسة، فقد ارتدت عائلات كثيرة عن الإسلام كان منها: آل هاشم، آل غانم، آل طه، آل زغيب، آل عواد، آل جرمانوس، آل قرقماز، آل زوين، آل خير الله، آل مراد وغيرهم (١١٥).

★ تحالفه مع البابا ودوق توسكانا

كان الأمير فخر الدين الثاني قد عمد إلى تتويج سياسته الخاطئة بالتحالف مع روما كما سبق وذكرنا. وهكذا بدأ مفاوضاته مع البابا اكليمنضوس الثامن (١٥٩٢ - ١٦٠٥) بواسطة رجل بندقي الأصل يدعى كاتشيا ماري، كان يكثر من الأسفار بين ايطالية ولبنان، طاوياً تحت مظهرها التجاري اهدافاً سياسية خطيرة، فرأى فيه فخر الدين خير همزة وصل بينه وبين البابا وملوك اوروبه، وكلفه أن ينقل إليه المشروع الذي أعده بالإتفاق مع البطريرك الماروني يوحنا مخلوف.

سافر كاتشيا ماري إلى اوروبا، ومعه تقرير مفصل عن الأمير ودولته واستعداداته، واطلع عليه البابا، الذي أمر بدوره بأن يحمل إلى فرديناند الأول امير توسكانه بإيطالية، وبإبلاغه رغبته في إعارة هذا التقرير ما يستحق من اهتمام (١١٦).

وكان البابا ذا نفوذ كبير على هذا الأمير، لأنه قبل توليه عرش توسكانه كان كاردينالاً شماساً في روما، ومعهوداً إليه في الإشراف على الأقليات الشرقية، ولا سيما الموارنة، فكان هذا الموضوع والحالة تلك من اختصاصه، وقد أقبل على درس التقرير بإمعان. وهكذا مشت روابط الأمير بالبابا وبأمير توسكانه على قدم النجاح (١١٧).

ظل البابا إكليمنضوس الثامن يشارف على الروابط والخطط وينشطها بنفوذه، باذلاً للأمير ما يسعه من مساعدات، مثل إمداده بالهدايا المالية والمعدات والأسلحة الحربية على انواعها، رغم ان البابوات أسلافه كانوا قد حرّموا إرسال اي سلاح اوروبي إلى الشرق، مخافة ان يقع بأيدي المسلمين فيستخدمونه في محاربة الأوروبيين انفسهم (١١٨).

وكانت الدعوة إلى حروب صليبية جديدة لاتزال تتردد في أرجاء اوروبا. ولذلك فقد سعت البابوية ودوقية توسكانا إلى إنشاء حلف غربي اوروبي يضم القوى الشرقية المناهضة للدولة العثمانية. وكان دوق توسكانا فرديناند الأول معنياً إلى حد كبير بالسياسات والخطط الصليبية الموجهة ضد البلاد الإسلامية، ولهذا فقد بعث في بداية عام ١٦٠٧م رسالة إلى الأمير فخر الدين من اجل إغرائه ودفعه لإقامة علاقات وثيقة مع توسكانا. خاصة بعد ان فقد فخر الدين سنداً قويا باستسلام حليفه علي جنبلاط والي حلب للقوات العثمانية في وقت لاحق من العام ١٦٠٧م، بعدما كان الإثنان قد تحالفا ضد والي دمشق العثماني،وانزلا به الهزيمة عام١٦٠٦م.

وقد جاء في الرسالة:

ايها السيد الكلّي الشرف.

وفق الله سموك. آمل انك ما زلت تذكر الرغبة الشديدة التي ابديتها سابقاً لأفوز بصداقتك، تأكد أني ما زلت راغباً فيها ومقدراً إياها حق قدرها لبسالتك وشرف نفسك. ولما كنت قد أوعزت إلى حامل هذه الرسالة ان يقبّل يديك بدلاً مني، وأن يؤكد لك محبتي، ارجوك ان تقبله في حضرتك وتصغي اليه بارتياح وتثق بكلامه كأنه صادر مني، فأوصيك به خيراً وأقدّم نفسي للقيام بكل ما يمكن من أجل أن أخدمك به.

ليفورنو في ٢٢ كانون الثاني ١٦٠٧ مسيحية

خادم سعادتك المحب (١١٩).

كذلك قام فرديناند الأول (امير توسكانا) بإرسال رسالة إلى البطريرك الماروني، من اجل إشراكه في الخطة. رداً على رسالة كان البطريرك قد بعثها اليه. وقد جاء في رسالة فرديناند الأول:

إلى البطريارك الماروني في جبل لبنان ٢٥ كانون الثاني سنة ١٦٠٧.

صاحب السيادة:

تلقيت بارتياح السلام الذى ضمّنتموه رسالتكم إليّ، وتعزّيت العزاء كله لما علمت أن ذكري ما يزال باقياً في تلك الأماكن المقدسة، ولما كنت أقدر ذلك حق قدره جئت بهذه الأسطر شاكراً عليه سيادتكم شكراً جزيلاً، راجياً ان تثابروا على حسن الاستعداد الذى أبديتموه نحوي، وان تضرعوا إلى المولى لأجلي ولأجل المشاريع التى أعدّها، والرامية دائماً إلى خدمة عظمته تعالى والنصرانية جمعاء. واذا عرفتموني عما استطيع ان اعمله هنا لراحتكم وانشراحكم وراحة المسيحيين الموجودين في جهاتكم، تاكدتم من استعدادي التام لخدمتكم ومن محبتي الخالصة لكم. وقد كلفت الفارس ميكالانجلو قريع صديقي العائد إلى وطنه سوريا، بعض الخدمات، وأوعزت إليه، اذا سنحت له الفرصة بالمرور قريباً في جبلكم المقدس، ان يزور

سيادتكم عني ويؤكد لكم عن لساني استعدادى الطيب نحوكم، واني أطلب لكم من الله اعظم الخيرات.

خادم سيادتكم (١٢٠).

★ معاهدة توسكانة

في سنة ١٦٠٥م توفي البابا اكلمنضوس الثامن وخلفه البابا بولس الخامس (١٦٠٥-١٦٢١م)، ومشى البابا الجديد على خطة سلفه في دعم الخطة المشبوهة التي ينفذها فخر الدين، وبإشارته أرسل امير توسكانة إلى الأمير فخر الدين سنة ١٦٠٧م بعثة مؤلفة من باسيلي قريع الحلبي الأصل، ومن رجل فرنسي اسمه هيبوليت ليونسيني، وحملهما رسالة إلى الأمير مصحوبة بألف بندقية على سبيل الهدية، فاستقبلها الأمير في قصره بصيدا بالإكرام، وعقد معهما عدة جلسات انتهت بعقد معاهدة بين الطرفين وتضمنت البنود التالية:

اولاً: لما كان العمل الذي ينوي الأمير فخر الدين الإقدام عليه من الخطورة بمكان كإحتلال القدس ودمشق وغيرهما من مدن سوريا فهو (الامير) يطلب أن يصدر البابا براءة يأمر فيها النصارى الخاضعين له في الشرق، وأخصهم الموارنة تحت طائلة الحرم، بالوقوف إلى جانبه في الحروب وتلبية أوامره.

ثانياً: أن تبذل الجهود للإفراج عن ثلاثة أسرى توسكانيين تحتجزهم الدولة العثمانية في حلب لأنهم عارفون تمام المعرفة بقلعتي فخر الدين في بانياس والشقيف.

ثالثاً: أن يضع امير توسكانة تحت تصرفه خبراء في صنع الأسلحة والمعدات الحربية، ويصبّون له أحد عشر مدفعاً مع الكمية اللازمة لها من القنابل.

رابعاً: أن يضع امير توسكانه تحت تصرفه في صيدا بضعة مراكب يستخدمها في تناول الرسائل والوفود والانتقال بها.

خامساً: أن يزوّده بتذكرة مرور تسهل له السفر إلى اوروبة ساعة يشاء، للاتفاق معه، على الطرق الواجب اتباعها حتى يتمّ بينهما التعاون المنتظر.

سادساً: أن يهدي الغراندوق للامير ثلاثة او أربعة هواوين ودرعاً من اجمل الدروع(١٢١).

صحيح ان هذه المعاهدة كانت ظاهرياً بين الأمير فخر الدين الثاني وامير توسكانة، والحقيقة وكما يظهر من سير المباحثات أنها تمت بين بابا روما وموارنة لبنان. فإن ابراهيم الحاقلاني (ماروني) الذى درس بروما وسعى إلى عقد هذه المعاهدة، كان امين سر الأمير فخر الدين وسفيره (١٢٢). ولهذا وبعد عودة البعثة بالمعاهدة هذه، أصدر البابا البراءة المطلوبة إلى الموارنة، يحضهم فيها على معاونة الأمير في حروبه، وأرسل إليه امير توسكانه اجازة المرور، واقام قسماً من اسطوله رهن إشارته في الموانىء اللبنانية (١٢٣).

وكان البطريرك يوحنا مخلوف قد وجّه إلى روما وفداً مارونياً ليأتيه ببراءة التثبيت ودرع الرئاسة، وانضمّ إليه في روما سركيس الرزي شقيق البطريرك الذي كان هناك منذ سنتين، وقابل الوفد البابا وأطلعه على محبة الأمير فخر الدين للموارنة وأثنى على اعماله، حتى اذا عاد إلى لبنان حمّله البابا هدية إلى فخر الدين الثاني مع رسالة جاء فيها:

«من بولس الخامس ...

إلى الأمير فخر الدين امير الدروز ونيقو ميدية وفلسطين وفينيقية.

سلام ايها الرجل الشريف وليحلّ عليك نور النعمة الإلهية.

أبلغنا الأخ المحترم سركيس الماروني رئيس اساقفة دمشق الماروني، الذي جاء إلى روما بزيارة ضريحي الرسولين القديسين، عطفك على اولادنا المسيحيين ولا سيما الموارنة، فبتنا مدينين لك كثيراً، لأن ما تفعله نحو اولادنا كأنك تفعله نحونا. ولما كان رئيس الأساقفة المذكور عائداً إلى إخوته، رأينا ان نكتب إليك هذه الرسالة، دليلاً على محبتنا لك، وأوعزنا إليه ان يبلغك انتظارنا بكل الجوارح الفرصة التي تتيح لنا ان نثبت لك عظمة هذه المحبة وشدة ارتياحنا إلى حسناتك نحو اولادنا المسيحيين. وقد أمرنا رئيس الأساقفة المذكور ان يسلمك بعض التحف، أملاً في ان تحوز لديك قبولاً، وإن صغيرة، لأنها دليل على ميلنا الخاص اليك، راجين ان تواصل رعايتك لأولادنا خاصة الموارنة، وأن تشمل بحمايتك حامل هذه الرسالة، وهو يفصح لك عن رغبتنا الشديدة في مناصرتك على الأتراك الظلمة، اعداء الطرفين، حتى اذا توسعت في تخليص هذه الأماكن من نيرهم القاسي، عاد سكانها إلى الدين القويم، مجداً لله وخلاصاً للنفوس. واخيراً ليضيء الله قلبك برحمته ويسدد في طرق الحق خطواتك.

أعطي في رومية بقرب ماربطرس

في ١٦ كانون الثاني ١٦٠٩ وهي السنة الرابعة لحبريتنا (١٢٤).

★ اللجوء إلى توسكانة

قام البطريرك الماروني يوحنا مخلوف بزيارة الأمير فخر الدين في دير القمر، فرحب به الأمير وأنزله قرية مجدل معوش التي كان قد أحلّ فيها جماعة من النصارى، وأمر بأن يُبنى له فيها كنيسة ودار. وقد جرت بينهما مباحثات طويلة تناولت العلاقات مع البابا وملوك الغرب (١٢٥).

بعد ذلك تمّ الاتفاق على تجديد الإتصال بالبابا، وطلب معونته في ذلك، ولتيسير هذا الإتصال وضع البطريرك تحت تصرف الأمير المطران جرجس بن مارون الإهدني المتضلع في اللغة الإيطالية، فذهب هذا الأخير إلى روما في سنة ١٦١١م، للاهتمام بعقد معاهدة تحالف مع اوروبة مرة ثانية (١٢٦).

ولكن رحلة هذا الأسقف منيت بالفشل الذريع لكثرة ما لقيه في اوروبا من مقاومات اضطرته إلى البقاء هناك إلى صيف سنة ١٦١٣م، لأن الدول الأوروبية كانت لاهية في ذلك الحين بمنازعاتها الخاصة. وكان فخر الدين قد حرص منذ البداية على أن تبقى مفاوضاته مع البابا وملوك اوروبة تحت طي الكتمان. ولكن في هذه الأثناء افتضح الأمر، فانسحب من لبنان ومعه أسرته وبعض اعوانه، وسافر إلى ايطالية.

وصل فخر الدين إلى توسكانة في ٣ تشرين الأول ١٦١٣م، فاستقبله اميرها بالترحاب، وأنزله في احد القصور على نفقته. وبعد جلسات طويلة من المحادثات كتب امير توسكانة تقريراً مفصلاً إلى سفيره لدى البابا بولس الخامس، وقد ضمنه المطالبة بالعمل على إنجاح المشاريع التي وضعها فخر الدين وموارنة لبنان. وبعد أن قابل السفير البابا وقدم له التقرير تبين له انه (البابا) مضطلع على كل الأمور من مراجع اخرى في لبنان اكثر صلة بالبابا من فخر الدين وقديمة الإتصال به (١٢٧).

وكان جواب البابا أنه يريد من صميم فؤاده ان يساعد الامير، ولكنه أحجم عن ذلك بسبب خوفه من الدولة العثمانية، لأنه رأى عدة مصاعب وعوائق تحول دون التغلب عليها، وان الحملة عليها قد تؤدي إلى تجهيز حملة هائلة ومضادة على اوروبا يصعب صدّها في ذلك الشتاء، واستمهله إلى الربيع علَّ الظروف تصبح اكثر ملاءمة (١٢٨).

على الرغم من أن جواب البابا لم يكن مشجعاً، فقد عاد فخر الدين ووجّه رسالة إلى صديقه الكونت دي تريف، سفير فرنسا لدى البابا -وكان هذا السفير قد زاره مرة في لبنان وعقد معه عهد ولاء- طلب فيها ان يقابل البابا بالنيابة عنه، ومما قاله في رسالته: « فالأحرى بذلك الذي تعتبرونه ملك ملوك الأرض ونائب الملك السماوي الذي تطيعه الملوك والأباطرة ويرتمون على قدميه لاعتباره يحمل مفاتيح السماء، ان ينتهز هذه الفرصة ويقوم بالعمل الذي لا يعصى على سلطته الفريدة، واني لعلى استعداد لأن اقدّم له كل الضمانات والعهود التي يطلبها مني. وإنك اذا لقيت في صدر هذا الإله الأرضي وفي ذهنه المعصوم عن الخطأ استعداداً للعمل بمشورتك والاقتناع بحجتك، وجدتني رهن اشارته لتنفيذ كل الأوامر التي يوجهها إلي » (١٢٩).

وفي اوروبا قام شخص يدعى اوراتسيو مانشيني Orazio Mancini بمهمة كسب فخر الدين إلى جانب الدول الأوروبية في عمل مشترك ضد الدولة العثمانية وبدأ يحث فخر الدين على توطيد علاقته مع فرنسا. وكان مانشيني يعمل لدى الكردينال كرافا الذى قام بتمويل المدرسة المارونية في روما عام ١٥٨٤، وأوقف عليها الكثير من امواله، وعرف باتصالاته الواسعة مع بلاطات توسكانا والبابوية واسبانيا وفرنسا. وفي ٨ اذار ١٦١٤م بعث مانشيني برسالة إلى فخر الدين يعرض فيها خدماته على الأمير لدى بلاط فرنسا (١٣٠).

بقي فخر الدين في توسكانة زهاء خمس سنين، وكان اكثر من يكلفهم التعبير عن مطالبه وملاحقتها لدى توسكانة والبابا، تلاميذ المدرسة المارونية في روما الذين لعبوا الدور البارز في صياغة الأيديولوجية المارونية السياسية، وقد عملوا كثيراً لإيجاد جذور لما كانوا يسمّونه الأمة المارونية كما قال مرة ارنست رينان.

وقد أوكل فخر الدين المعني قبل سفره اخاه يونس في الحكم الذي كان يبعث اليه بكتاباته مع ابي نادر الخازن. ثم ان الأمير يونس منحه كسروان كمقاطعة خاصة به (١٣١).

وفي ١٢ أيار ١٦١٤ م كتب فخر الدين صكاً بما كان ينفق عليه وعلى أسرته من خزينة دوق توسكانا، واعترافاً منه انه إنما يقيم لدى الدوق بمحض ارادته، وانه يسعى هناك للحصول على «معونة وقوة من البابا وباقي سلاطين النصارى».

وقد جاء في هذا السند:

«الأمير فخر الدين اشتهى ان يقعد في بلدان الأمير المعظم وتحت حمايته الشريفة مع حرمته وبنته وجواريها وولدين صغار يخدموا الباب وستة أم سبعة من خدامه والحاج كيوان مع باقي أرفاقه الأوخار (★) الموجودين معه الآن يرجعوا البلادهم ليعلموا اويخبروا اهله أنه جالس في بلاد النصارى، وليسعى بواسطة الأمير المعظم معونة وقوة من البابا وسلاطين النصارى ويرجع بلاده بعمارة قوية، ولذلك طلب من حضرة الأمير المعظم ينعم عليه بمهما يعتازه بذلك.

أما الأمير المعظم اذ فهم خاطر الأمير المكرم المذكور اراد يكمل طيبة خاطره معه انه بكل الأشياء الممكنة يقنعه، ورضي بذلك وسهّل احواله في كل بلدانه ويريد يعطيه مساكن لائقة في مدينة فلورنصا وعربة لخدمته وخيل من خيله ومونة وعلوفه من شانه ومن شان جماعته الفين قرش فلورنتيه كل عام، ولإيمان ذلك هذا العهد ثبت ذلك بخط يده وختمه بمهره وعلمه بخيط ياصجيه (★).

نهار الثاني عشر من ايار سنة الف وستماية واربعة عشر مسيحية في مدينة بيسا» (١٣٢).

الختم بيضوي الشكل

الأمير فخر الدين ابن معن

★ العودة إلى التآمر وتقرير البابا بخصوص عدم قدرة أوروبا على المساعدة

عام ١٠٢٧ هـ - ١٦١٨ م عاد الأمير فخر الدين الثاني إلى لبنان عن طريق مرفأ صيدا بعد أن صدر

(★) الحاج كيوان نعمة (ماروني) مستشار الأمير فخر الدين حتى سنة ١٦٢٣ م عندما قتله فخر الدين بنفسه. وارفاقة الاوخار: رفاقه الآخرين.

(★) بمعنى الكاتب مثل اليازجي.

عن السلطان العثماني امر بالعفو عنه بواسطة احد اصدقائه في الآستانة. وعندها صمم على توسيع إمارته على حساب الإقطاعيات المجاورة، فاصطدم بآل سيفا ولاة طرابلس وآل الحرفرش امراء البقاع، وخلال مقارعته إياهم صادر غلال الهرمل وبيادرها وأمر بهدم برج القيرانية الذي كانت تتمركز فيه ثلة من عسكر يوسف سيفا. وبعد انتصاره على آل حرفوش عام ١٦٢٢م أعلن الحرب على بقية العائلات الشيعية مثل آل حمادة وآل علي الصغير وآل منكر وآل شكر وغيرهم.

ولم ير فخر الدين بدأ من الاستعانة بالموارنة، فثبّت أبا نادر الخازن على كسروان وفوّض إليه ادارة أعمالها، ثم ولاّه على بلاد جبيل والبترون وجبة بشري عام ١٦٢١م. وفي العام التالي اعلن كسروان منطقة مسيحية، ونقل جماعات مسيحية من شمال لبنان لتسكن فيها. مضيقاً الخناق على بعض القرى الصامدة، ومنها حراجل، والحصين، والمعيصرة ويحشوش، وكذلك أسكن النصارى في عكار وصور وصيدا وبيروت وعكار والبقاع، واستعان بهم لرد الهجمات الاسلامية عن إمارته وفي منع البدو المسلمين من القدوم إلى لبنان (١٣٣).

ولقد أفاد الموارنة من سياسة الأمير فخر الدين، ونمت بعض الأسر المارونية الحاكمة، مثل آل الخازن الذين كانت لهم ارتباطات بالبابوية. ففي ٢٣ تشرين الاول ١٦٢٤م وجه ابو صافي خازن كتاباً إلى البابا جاء فيه:

ايها الأب الكلّي القداسة

انتهز فرصة سفر الخورى يوحنا (★) رئيس الكهنة، لأقدم لقداستك هذه العريضة مقرونة باحترامي البليغ الوضيع لكرسيك الرسولي، إني بنعمة الله الخالصة، وبرعاية مولانا الأمير فخر الدين الحكيمة، اتولى الآن حكم جبل لبنان (يقصد جبة بشري) بالرفق والمحبة.

فأستمدّ بركة قداستك لأسير أنا ورعاياي في سبيل خدمته تعالى وخدمة قداستك، آملين ان لا نبرح من ذهنك. أما ما خص أشغال البطريرك فنوصي قداستك بها خيراً، كي تبلغ انوار اعمالك الحسنة حتى بلادنا، شأن سلفائك. نسأل ان يمنح قداستك العمر الطويل والسعادة.

عن جبل لبنان في ٢٣ تشرين الاول ١٦٢٤م.

خادم قداستك الوضيع ابو صافي خازن والي جبل لبنان (١٣٤).

وفي أول تشرين الثاني عام ١٦٢٣م خاض الأمير فخر الدين معركة عجنر ضد والي دمشق مصطفى باشا وحليفه يوسف سيفا والي طرابلس والخصم التقليدي لفخر الدين الثاني. وقد انتصر فخر الدين انتصاراً ساحقاً، وأسر الوالي العثماني نفسه وامتدت إمارته من نواحي فلسطين حتى حلب.

(★) قد يكون الخوري يوحنا الحصروني.

وبعد انتصار الأمير فخر الدين في معركة عنجر توجه إلى بعلبك وحاصر قلعتها لمدة اربعة اشهر، كما حاصر بلدة اللبوة ايضا، وقد انتهى هذا الحصار بسقوط قلعة بعلبك الشهيرة، وبعد ان دخلها أمر بهدمها.

ومن مغالاة الأمير فخر الدين ان أحد أمراء بعلبك قال له ذات يوم وفي اثناء حديث بينهما عن قلعة الفرنجة التي بناها غودفرادي بويون اثناء الحروب الصليبية في طرابلس: «اراهن برأسي ان السلطان (يقصد السلطان العثماني) لن يهبك هذه القلعة». وكان الأمير يكن له حقداً، فسعى جاهداً للحصول على القلعة. ولما تم له ذلك، دعا امير بعلبك إلى العشاء احتفاء بالمناسبة، وما كادا ينتهيان من الطعام حتى ذكّر فخر الدين الأمير المذكور بكلامه قائلاً له: «أتذكر كلمتك إذ قلت انك ستقدم رأسك اذا حصلت على القلعة». ثم اخذ رأسه بين يديه وقطعه (١٣٥).

وعندما تولى اوربانوس الثامن (١٦٢٣ ـ ١٦٤٤) منصب البابويه، سارع المطران جرجس بن مارون كممثل عن فخر الدين يهنئه ويفاوضه على مؤازرة المشروع التآمري. وعاد المطران وبرفقته بعض الهدايا أخصها رسم البابا وانجيل عربي مذهّب.

وفي سنة ١٦٢٤ م نقل كاهن ماروني من حصرون اسمه الخوري يوحنا الحصروني، كتاباً من الأمير فخر الدين إلى البابا الجديد يذكّره فيه بأماني «الشعب الماروني»، ويلفت نظره ان الوقت مناسب للعمل، بسبب الفوضى الضاربة أطنابها في الدولة العثمانية. واعداً إياه بوضع جيشه البري في خدمته، وقد رحب البابا بالخطة، وارسل جواباً يمتدح فيه تلك المشاريع، لكنه ارجأ العمل معتذراً عن تجنيد الرجال بسبب النكبات في اوروبة، إلى وقت آخر (١٣٦).

في ١٦ ايلول ١٦٢٥ م بعث البابا أوربانوس الثامن برسالة إلى البطريرك الإنطاكي، أوضح فيها الظروف التي منعت البابوية والدول الأوروبية من إرسال حملة عسكرية لمساعدة الأمير فخر الدين. وقد جاء في الرسالة:

إلى البطريرك الإنطاكي نفسه بخصوص امير صيدا (*)

صاحب العطف والإحسان على المسيحيين.

ايها الأخ المحترم، سلام.

اننا نعتبر من واجبات كرسينا الرسولي السعي لشدّ أزر امير صيدا، لأننا نعدّ مملكته ميناء يلجأ اليه المسيحيون في الشرق هرباً من عواصف الأتراك الهوجاء، حسبما شهدت في رسالتك. فهو يسمح بإقامة الشعائر المقدسة في المقاطعات الخاضعة له، ويأذن للإكليروس الكاثوليكي بمزاولة اعماله الروحية. نسأل

(*) امير صيدا هو نفسه الامير فخر الدين.

المولى الغني بالرحمة ان ينبت بندى نعمته الإلهية بذور رأفته في قلب هذا الأمير المسلم، ضماناً للسعادة الأبدية.

بيد أن النزاع القائم الآن بين الملوك المسيحيين، والحروب الناشئة في ايطالية، لا تسمح في الوقت الحاضر بتجنيد الرجال حسب شوره، وسيؤكد له رئيس الكهنة، الخوري يوحنا، ما لشهادتك فيه من القيمة الكبيرة لدينا. وفي الختام نمنحك البركة الرسولية.

أعطي في رومية بجانب كنيسة القديسة مريم الكبرى
في ١٦ ايلول ١٦٢٥، وهي السنة الثالثة لحبريتنا (١٣٧).

غير أن الأمير فخر الدين بعث في آذار ١٦٢٨ برسالة إلى نائب ملك اسبانيا في صقلية يطلب منه ان يمدّه الملك الإسباني بالمساعدات العسكرية (١٣٨). وفي ربيع الثاني ١٠٤٢ هـ - تشرين الثاني ١٦٣٢ م بعث فخر الدين برسالة إلى دوق توسكانا يطلب منه وضع أمواله في بنك (جبل الرحمة) في توسكانا، على ان يكون من حقه وحق اولاده من بعده ان يسحبوا راس المال هذا مع فوائده (١٣٩). إلا أن هذه الأموال احتفظ بها جبل الرحمة ولم يُعدها إلى أولاد فخر الدين (انظر ص ١٣١ - ١٣٤).

★ تقرير المطران جرجس بن مارون إلى البابا من اجل الاستيلاء على قبرص وبيت المقدس ومشروع عقد معاهدة بين الأمير فخر الدين من جهة وتوسكانا والبابوية من جهة أخرى

عام ١٦٣٤ م كان رجال الإكليروس الماروني يسعون من اجل عقد معاهدة جديدة بين فخر الدين من جهة والبابوية وتوسكانا من جهة اخرى، وتولى هذه المهمة المطران جرجس بن مارون (الإهدني)، رئيس اساقفة نيقوسيا بقبرص، والذى كان محل ثقة الأمير فخر الدين، فأسند إليه هذا الأخير مهمة التفاوض مع دوق توسكانا ومع البابا من اجل عقد هذا التحالف. وفي عام ١٦٣٤ م رفع المطران جرجس بن مارون تقريراً إلى البابا يتضمن مشروعاً مفصلاً لهذه المعاهدة. وجاء في التقرير (١٤٠):

ايها الأب الأقدس الكلّي الطوبى.

إن سعادة امير صيدا قد حمله حبه الشديد للديانة المسيحية وبغضه المغروس ضد الشيعة المحمدية على الرغبة في ان يتحد مع قداستكم وغراندوق توسكانة برباط غير منحلّ وباتفاق وسلم دائمين ولأجل هذا السبب يَعِد بالشروط المحررة أدناه:

١ - أن يمدّ الجيش المسيحي بالرجال والمؤن كل مرة ترسل قداستكم وسموّ غراندوق توسكانا عسكراً لأخذ قبرص والقدس.

٢ - أن يعطي العسكر المسيحي ميناء واحدة او اكثر لكي يمكنه ان يلجأ اليه وقت الحرب.

٣ - يعِد أن يملكّهم مدينة القدس ويمدّ لهم دائما يد العون و المساعدة وقت مباشرة التعاهد و السلم.

٤ - يعِد أن يسمح لجميع مرؤوسيه ان يعتنقوا الإيمان الكاثوليكي وهو يكون اول من ينادي به مسيحياً ويجعل عائلته تتعمد.

٥ - لأجل هذه الغاية قد انشأ عدة كنائس للمسيحيين ورمم كنائس اخرى على نفقته وقد امر بطريرك الطائفة المارونية الانطاكي وسائر الأساقفة ورؤساء الأساقفة ان يعملوا انفس عمله.

٦ - يعِد ايضاً ان يرعى حرمة الولاية الكنائسية في كل مملكته ويعفي جميع الإكليروس و الكنائس واملاكها من كل الرسومات الجمركية و البرية وغيرها من الرسومات و الضرائب المعتاد دفعها على اي كان من العلمانيين.

٧ - يعِد أن لا يقبل عهداً او معاهدة معروضاً عليه من السلطان او من وزرائه قبل ان يُعلم بذلك قداستكم وسموّه ويسير بمقتضى حكمكم.

٨ - يعِد ان يعطي رهناً لقداستكم ولسعادته بحسب رغبتكم لأجل المحافظة على الأمور المذكورة أعلاه.

٩ - يعِد أن يجعل باقي امراء العرب ان يبرموا عهداً مع الجيش المسيحي وهذا سهل عليهم بسبب القرابة و الزواج المعقود في ما بينهم و الربح العظيم الذي يحصلون عليه من الاتحاد المارّ ذكره.

بعكس ذلك فإن أمير صيدا يرغب من قداستكم البنود المسطرة أدناه:

١ - أن تأخذ قداستكم وغراندوق توسكانا عمارة بحرية (اي اسطول بحري) مؤلفة على القليل من خمسين بارجة جزيرة قبرص. وهذا يكون سهلاً لديكم لقلة الأتراك الموجودين في الجزيرة، ولتفاقم جورهم وظلمهم، ولعظم الخوف و اليأس من ان تأخذوا الجزيرة المذكورة وبسبب سقط (ضعف) اسلحة السلطان البحرية وقوة جيش الأمراء المسيحيين و المساعدات و الإمداد من رجال وخيل ومؤن التي يقدمها سعادة الأمير بوقتها و الآن هي مجهزة للجيش المسيحي. غير ان السلطان لا يمكنه ان يعضد بوقته الجزيرة المذكورة، ضد الجيش المسيحي لأن سعادة الأمير وملك العجم (اي شاه بلاد الفرس) يثير ان عليه حرباً في سورية ويقدمان عليه امراء كثيرين من مرؤوسيه.

٢ - أن تتكرم قداستكم وسموّه بإرسال مهندسين ورجال خبيرين في (فن) الحروب و (إنشاء) المعامل.

٣ - بأن تعطوه مدافع وبارود وكللاً (اي قنابل) لمقاومة العدو التي لا توجد في الشرق.

٤ - ان تحافظ دائماً قداستكم وسموّه على السلم و المعاهدة وتعطي لأجل المحافظة عليها وعلى سائر

العهود والشروط رهناً لسعادة الأمير. وتعِد قداستكم وسموّه لدى نشوب الحرب ان تعضدوا بحراً سعادة الأمير المذكور، كما أن سعادة الأمير نفسه يعِد ويوجب على نفسه ان يمدّ الجيش المسيحي براً وبحراً بجميع المساعدات النافعة والضرورية.

دعاء سيادة المطران المومى إليه.:

فتنازل ايها الأب الكلّي الغبطة إلى إجراء ما أشار به سعادة الأمير لكي تبلغ إلى الغاية المطلوبة هذا الإفتتاح العظيم الذى يكون سهلاً بواسطة مساعدة الأمير وقوة اسلحة غراندوق توسكانا المرهبة وشدة رغبة الشعوب في الانعتاق من نير ظلم الأتراك القاسي.

يخال أن الله يدعوك إلى حفلة انتصار عظيم ذاك الذي لم يكن ان يقابله كثيرون غيركم من الأحبار الأعظمين وهو يقدم لقداستكم.

فأي مجد اعظم يمكن ان تحصل عليه قداستكم في حبريتكم من ان سعادة امير صيدا يعلن نفسه مسيحياً وشعوبه يتسابقون إلى اعتناق الإيمان الكاثوليكي وينصب علم الصليب المقدس في تلك الأصقاع حيث كان محتقراً ومداساً من العدو، والإيمان الكاثوليكي ينتشر وترى المسيح ينتصر في مدينة القدس؛ فبهذا تعطي سبيلاً لإخضاع الشرق كله وشجاعة لغيره من الأمراء التركيين كي يتمردوا ويلتجوا إلى الإنضمام تحت حماية وكنف قداستكم، فبوقت واحد يمكن ان تتوّج قداستكم ملكين الواحد على جزيرة قبرص والآخر على مدينة القدس الواحد هو سموّ غراندوق توسكانا والآخر هو السيد تدايو بربرينو (★) حاكم رومية.

فبعد فتح جزيرة قبرص يصير سهلاً ايضاً فتح مدينة القدس ليس فقط لأجل البينات المذكورة اعلاه لكن بقوة عسكر مظفر وللمدد الذي تمدّ به الطائفة المارونية العسكر الكاثوليكي على حدود مملكة سعادة الأمير، ومن الإعاشات (النجدات) المذكورة اعلاه التي يقدمها سعادة الأمير المومى إليه.

فمن باب الضرورة ان تبقى المعاهدة في طي الكتمان كي لا تعطي الأمراء المسيحيين سبيلاً للشك وسببا للتركي حتى يتسلح ويمنع (يحول) دون خطة قداستكم وسموّه وسعادة الأمير.

يخال لي اذا كان من ثم بحسب خاطر قداستكم وسعادة الغراندوق توسكانا بينما يتباحث في كيفية تجهيز العساكر ان ترسل قداستكم اثنين او اكثر مع سلطة وولاية على ان يتمموا (يعقدوا) مع سعادة الأمير كل ما ذكر اعلاه، وبحسب تعليمات قداستكم وسموّ غراندوق توسكانا في ما إنه ينبغي ان يكون منهم واحد او اثنان يفهمون اللغة العربية وخبيرون بطريقة المخابرة وبحسب المعاهدات التي يعقدونها مع سعادة الأمير يمكن ان ينظم الجيش وتترتب طريقة اخذ جزيرة قبرص وتخليص قبر المسيح المقدس (أهـ).

(★) من اسرة لها تاريخ طويل في روما.

★ رسالة المطران بن مارون إلى دوق توسكانا بشأن المعاهدة المقترح عقدها بين الأمير فخر الدين الثاني والبابوية.

في ١١ تشرين الثاني ١٦٣٤ م وجّه المطران جرجس بن مارون رسالة إلى دوق توسكانا، ليضعه في جو المعاهدة المقترح عقدها مع فخر الدين الثاني، ويطلب منه ان يهتم بالأمر ويقوم بمسؤوليته حتى يبقى الموارنة والأمير فخر الدين والعالم كله شاكرين له. وجاء في الرسالة (١٤١):

ايها السيد الكلّي الوقار.

لقد تشرفت يوم الإثنين الماضي بمواجهة سيدنا الأب الأقدس (يقصد بابا روما) الذي اعلن رغبته في ان أتمم ما كنت عرضته لقداسته ولسموكم بشأن سعادة الأمير آمراً إياي بأن احفظ الأمر مكتوماً وقد أثنى كثيراً على عاطفة سعادتكم التي اعتنقتم مهمة كذا خطيرة.

ثم إنه يوم الثلاثاء التابع لما علم نيافة الكردينال بربرينو بسفارتي سألني عما يقوله غراندوق توسكانا، وإذ عرضت على نيافته ما جرى بيني وبين سموكم سرّ كثيراً وامرني ان اتوجه وأخبر حالاً سفير سعادتكم بهذا الأمر كما أجريت امره بعدئذ فالسفير المومى إليه عرض لقداسته ولنيافة الكردينال بربرينو امر سعادة الأمير وقصّ على كل منهما خبراً كنت انا قد احكمت تاليفه (وصورته واصلة بطيّه) وقد تذاكر في الأمر ملياً مع قداسته ونيافة الكردينال بربرينو واخبرني بأن نتيجة الأمر لا تكون الأحسنة ولأجل هذا السبب اسأل سعادتكم بعاطفة وخضوع واتضاع ان تتنازل وتعتني بالأمر بواسطة رسائلكم وتجعلوه على نهاية حتى يظل ليس للموارنة فقط وسعادة الأمير بل العالم بأسره شاكراً لسعادتكم التي اتمنى لها أخيراً غاية كل عصمة وغبطة.

عن رومية في ١١ تشرين الثاني سنة ١٦٣٤

الخادم الكلي الاتضاع والشديد الاخلاص

جرجس الماروني

رئيس اساقفة نيكوسيا بقبرص

وعلى اي حال فإن البابوية وتوسكانا لم تكونا على تلك القوة التي كان يعتقدها المطران جرجس بن مارون (١٤٢). كما أن المعاهدة لم تعقد بسبب سقوط وإعدام الأمير فخر الدين الثاني الذي كان قد أضحى اسيراً لدى العثمانين منذ مطلع العام ١٩٣٥ م. وذلك بعد ما افتضح ما كان ينوي تنفيذه من خطط مشاريع ووصلت الحملة العثمانية عام ١٦٣٣ م حيث قامت بحصار بعض موانئ الساحل.

يقول لحد خاطر انه في هذه الأثناء اي عند وصول الحملة العسكرية العثمانية هبّ المطران جرجس بن مارون وقفل راجعاً إلى مقر البابا، علّه يستحث الدول الأوروبية على التدخل المباشر. وقد أعارت دوائر

الفاتيكان وتوسكانا ذلك الموضوع اهتماماً بالغاً وباشرت في الحال بتجهيز حملة عسكرية، ولكن الجو السياسي المدلهم آنئذ في اوروبا كان يعيقها ويعرقل سيرها ومسعاها (١٤٣).

سياسة الأميرين ملحم واحمد

بعد أحداث عام ١٦٣٣ م بدأت فترة عدم استقرار أقام خلالها العثمانيون على الإمارة علي علم الدين، وهو من الحزب اليمني المنافس للمعنيين. وقد دشن آل علم الدين عهدهم القصير بالقضاء على الأسرة البحترية القيسية بكامل اعضائها، مما أدى إلى حرب اهلية بين الدروز دامت نحو عامين. وفي سنة ١٦٣٥ م أعيد المعنيون إلى الحكم ولكن في إمارة اصغر بكثير تحت زعامة الأمير ملحم، ابن شقيق الأمير فخر الدين الثاني. وانتزعت من أيدي المعنيين المناطق الواقعة إلى الشمال من كسروان والمناطق الداخلية والمناطق الساحلية (١٤٤).

وكان أن تسلم شؤون البطريركية في العام ١٦٣٣ جرجس عميرة الإهدني، وهو من خريجي المعهد الماروني في روما، فقام الأمير ملحم بدعوته إلى دير القمر، وبالغ في تعظيمه، وانزله في قصره، بعد ان هيأ له معبداً لإقامة « القداس ». وطلب منه التوسط لدى ملك فرنسا والبابا ليسعيا لدى الدولة العثمانية في تأييده والإعتراف به ففعل البطريرك ونجحت وساطته (١٤٥).

وهكذا أصبح الموارنة يشاركون في القرارت السياسية التي تتخذها « امارة الجبل ». وكان مشايخ آل الخازن يتولون عملية تدبير الأمور. لهذا لم ينفك الأمير ملحم وابنه احمد الذى خلفه، طوال مدة حكمهما، عن الإتصال بالبابا وإيفاد مبعوثين موارنة لقيادة المفاوضات كما فعل فخر الدين الثاني. ومن اجل هذا فقد سافر قائد جيش الإمارة ابو نادر الخازن إلى روما حيث لقي كل حفاوة، وبُذلت له الوعود (١٤٦).

وفي عام ١٦٣٨ م دخل الأمير ملحم قرية انصار بجبل عامل، بحجة التفتيش عن خصمه « الأمير علي علم الدين »، دخلها دخول مسالم، ولكنه رفض إلاّ أن يظهر حقده ونذالته وغدره، فلما استأمن القوم أمر بذبحهم عن آخرهم في المرج المعروف إلى الآن بمرج الدجاج، واباح البلدة ثلاثة ايام بعد ان قتل من ابنائها الفاً وستماية مسلم (١٤٧).

نفس السياسة اتبعها الأمير احمد بن ملحم، فما أن تولى شؤون الإمارة عام ١٦٥٨ م، حتى بدأ يعدّ للزحف العسكري على جبل عامل، وفي السنة التالية وقعت معركة عيناثا، تبعتها معارك عديدة منها: معركة النبطية عام ١٠٧٧ هـ - ١٦٦٦ م ومعركتي انصار ووادى الكفور في سنة ١٠٧٨ هـ - ١٦٦٧ م (١٤٨).

وقد استغل الأمير احمد في حروبه تلك خلافات اهالي جبل عامل مع الدولة العثمانية، فتحالف مع الترك وفتك بهم، وفي عام ١٦٨٤ م هاجم قرى المسلمين في بلاد جبيل وكسروان فأحرقها وشتت اهلها.

لويس الرابع عشر وعلاقته بالموارنة

★ الملك المغرور والحماية المتجددة

كان ملك فرنسا لويس الرابع عشر معروفاً بغروره وصلفه وتعطشه للدماء في سبيل عرشه، ولقد عرف في صفحات التاريخ مقترناً إسمه بشعاره المشهور «أنا الدولة»، وكان منهوماً غاية النهم بكل مظاهر القوة والنفوذ والاستعلاء، كان متعطشاً إلى امتلاك مزيد من الأراضي ليغرس فيها راياته. أما طريقه الذي رأى انتهاجه لتحقيق مشتهاه، فكان نفس طريق الأسلاف الذين عملوا على بناء مجدهم وقصورهم فوق الملايين من الجماجم والعظام. وأما سلاحه فكان «الكراهية» التي جرّدها الغرب واهله على المسلمين والإسلام، ردحاً طويلاً من الزمان.

الشرق المسلم كان قبلة جهود لويس ومهوى أطماعه، بلوغاً إلى غرضه السياسي بإنشاء امبراطورية فرنسية على الأرض الإسلامية، وكان ينظر بعين العطف إلى كل من يساعده على تحقيق مشاريعه ومصالحه الإستعمارية. ولهذا فقد تعاهد مع البابا اوربانوس الثامن على إيفاد مرسلين فرنسيين إلى البلاد العثمانية في الشرق ليعملوا على تعبيد الطريق أمام الجيوش الفرنسية. وبالتالي إيجاد أرضية خصبة لتقبّل الاستعمار الغربي. وقد تمّ سفر هؤلاء المرسلين في العام ١٦٢٥م، ونزلوا على الموارنة الذين منحوهم الأديرة والأراضي اللازمة للقيام بمهماتهم (١٤٩).

وقد أخذ الموارنة على عاتقهم مهمة حماية هؤلاء المرسلين ومساعدتهم، فحازوا على رضى البابا وإعجابه بإخلاصهم لـ «عقيدتهم» و «رسالتهم» و «غيرتهم على إخوانهم الجدد في الكثلكة» (١٥٠).

واقتنع لويس الرابع عشر بصوابية هذه الخطة التي ترضي غروره ومطامعه، فأعلن في عام ١٠٥٩هـ - ١٦٤٩م عن حمايته للموارنة، متوسعاً في تفسير حرية العبادة التي اعترفت بها الدولة العثمانية للرعايا الأوروبيين، وجاعلاً من نفسه صاحب الحق في حماية النصارى وخاصة الكاثوليك، داخل الإمبراطورية العثمانية.

وفي ٢٨ نيسان ١٦٤٩م اصدر لويس الرابع عشر مرسوما جاء فيه:

نحن لويس بنعمة الله، وملك فرنسا ونافار Navarre

تحية إلى كل من تقدم إليه هذه.

ليكن معلوماً أننا بتوجيه من الملكة الوصية، سيدتنا و أمنا ذات الشرف الرفيع، قد اخذنا ووضعنا تحت حمايتنا ورعايتنا الخاصة، بمقتضى توقيعنا بيميننا، صاحب النيافة البطريرك وكل الإكليروس والموارنة والمسيحيين من رجال دين او علمانيين الذين يقطنون في جبل لبنان، خاصة وأننا نرغب في ان يدركوا هم ذلك. ولهذا الغرض أمرنا السيد لاهاى دى بنتيته La haye de Pentetet، والمستشار في مجالسنا

وسفيرنا في اللڤانت (Levant اي الحوض الشرقي للبحر المتوسط)، وكل من يخلفه في منصبه، ان يبدوا كل اهتمام بهؤلاء سالفي الذكر فرادى كانوا ام جماعات، بالعناية بهم والرعاية لهم والعطف عليهم وبالتوسط من اجلهم وبحمايتهم سواء أمام الباب العالي لعزيزنا السلطان صديقنا الوفي، او أمام اي جهة اخرى تتطلب ذلك، حتى لا يتعرضون لأية معاملة سيئة، بل العكس سيتابعون شعائرهم ومسؤولياتهم الدينية.

ومنذ الآن وفي المستقبل نوصي قناصل ووكلاء قناصل الأمة الفرنسية في موانىء اللڤانت، وغيرهم ممن يرفع العلم الفرنسي، ان يبدوا اهتمامهم بأقصى ما لديهم من قوة نحو نيافة البطريرك المشار إليه ونحو اولئك الموارنة المسيحيين في جبل لبنان سالف الذكر، وان يساعدوا في تسفير الشباب وكل ماروني مسيحي قد يرغب في الرحيل إلى بلد مسيحي، سواء أكان ذلك من اجل الدراسة ام لأي عمل آخر، وذلك دون أخذ او تقاضي أية رسوم غير تلك التي يستطيعون دفعها، ومعاملتهم بمنتهى الرقة والكرم.

اننا نطلب ونريد من اصحاب السعادة والفخامة الباشوات ومن موظفي عظمته (يقصد السلطان العثماني) ان يبدوا اهتمامهم وان يساعدوا اصحاب النيافة رئس اساقفة طرابلس وكل الإكليروس والموارنة المسيحيين، متعهدين من جانبنا بأن نقوم بالمثل نحو كل من توصون به» (١٥١).

هذا وكان لآل الخازن ارتباطات سياسية بكل من فرنسا والبابوية. ففي عام ١٦٥٧ بعث ابو نوفل الخازن برسالة إلى البابا لتوسيطه لدى الملك الفرنسي وتثبيته قنصلاً لفرنسا في صيدا، وبعد سنتين حاز على المنصب وبقي كذلك حتى وفاته عام ١٦٧٩ م فقام ابنه نوفل مكانه (١٥٢).

★ مشروع ليبنتز والمطامع الإستعمارية

كانت فرنسا تسعى ومنذ قرون إلى تقوية نفوذها في الشرق. ولم تتوان أجهزتها المختلفة عن المبادرة إلى وضع الخطط اللازمة لذلك والانتقال عبر البحار للغزو والاستعمار.

وقد بعث «ليبنتز»، الفيلسوف المعاصر للحقبة، رسالة إلى لويس الرابع عشر رسم من خلالها صورة مكتملة المعالم، لأحلام الغرب الصليبي التي كانت تداعب خيال الملك الفرنسي.

في رسالته تلك، كشف ليبنتز عما كان يخامر عقول الأجداد ثم الأبناء، من اهداف تعصبية وعنصرية، وقدم لمليكه مشروعاً مدروساً يجمع في سطور نصه مطامح سياسية واحقاد صليبية، وهوس الإستبداد والبطش والتسلط. وكان في ذلك يعبر عن التصاق «الفيلسوف» - كقومه - بماضي الأسلاف القريب والبعيد، وانفعاله العميق بما ادّعوه قديماً من كفاح «مقدس» مزعوم ضد الإسلام، من اجل نصرة الصليب.

تبدأ الرسالة بعبارات تهدم كل تراث البشرية من القيم والمبادئ الإنسانية الكريمة لتحتكر لجنسها

ودينها الحياة دون بقية الأجناس والأديان، فتلهب التعصب الديني في نفس لويس، ثم تنتهي فتلهب النهم بالسلطان. يستهلها «الفيلسوف»، فيدعو العاهل الفرنسي: «مولاي ... الملك المسيحي». ويختتمها، فيثير جشعه الذى يشبعه المشروع المطروح، فيقول: «وانه لمشروع ميسور التحقيق يعبّد الطريق تحت أقدام الفاتحين الغزاة لاستعادة أمجاد الإسكندر الأكبر» (١٥٣).

لقد جاءت هذه الرسالة في وقت عادت أحلام تجديد الحملات الصليبية تقضّ مضاجع الكرسي البابوي والعروش الأوروبية ولا سيما الفرنسية، فكانت المهمة التي ألقاها لويس الرابع عشر على عاتق اليسوعيين لاتقتصر - كما يقول المؤرخ الفرنسي لافاتليه - على التبشير وحسب، بل وتشمل نقل المعلومات عن عادات البلاد ولغاتها ومحاصيلها وتجاراتها وتلقي الأوامر والتعليمات بهذا الشأن من وزراء الخارجية (١٥٤).

وبعد أن افتتح الأتراك مدينة القسطنطينية في ٢٠ جمادى الأولى ٨٥٧هـ - ٢٩ أيار ١٤٥٣م، وضعت خطط عديدة لتقسيم الإمبراطورية العثمانية. وقد جمع الديبلوماسي الروماني ت.ج جوارا dju-Warra، لا أقل من اثنتين وتسعين خطة من هذه الخطط. ومن بينها خطط وضعها بابوات مشهورون، مثل البابا ليون العاشر، وكليمنت الثامن، وأخرى وضعها ملوك وأباطرة امثال مكسيمليان الأول، ونابليون الأول، وديبلوماسيون، ورجال سياسة بارزون. كما ان رجالاً من اصحاب الخيال الشارد، ومن المثاليين امثال ليبنتز والراهب سان بيير اشتركوا ايضاً في وضع مثل هذه الخطط لاقتسام البلاد الإسلامية (١٥٥).

وكانت هذه المؤامرات الأجنبية هي السبيل امام الموازنة لتحقيق المزيد من الامتيازات والمكتسبات السياسية، بما كانت تهيء السبل للقضاء على وحدة المسلمين وتمزيق صفوفهم.

★ توتر العلاقات الفرنسية - العثمانية وعودة الإمتيازات

عمد لويس الرابع عشر إلى تأليب الدول والحكومات الأوروبية ضد الإمبراطورية العثمانية، وتحالف مع جمهورية البندقية على محاربة العثمانيين، وراح يمدّها بالمال والرجال والسفن الحربية، وبدأت السفن الفرنسية تتحرش بسفن الدولة العثمانية وتطاردها على حدود المغرب بحجة أنها تغزو سفنها، وذلك خلافاً لما نصّت عليه معاهدة ١٥٣٦ المعقودة بين الطرفين. وإذ خاف الملك الفرنسي من فقدان الإمتيازات الممنوحة لفرنسا في الشرق بموجب تلك المعاهدة، ارسل عام ١٦٦٦م سفيره إلى الآستانة لإصلاح العلاقات بين الدولتين، الاّ أن الدولة العثمانية رفضت تجديد الإمتيازات الفرنسية التجارية، واعلنت عن منعها تمرير البضائع الفرنسية من مصر إلى الهند (١٥٦).

وفي عام ١٦٧٠م أرسل لويس الرابع عشر سفيراً جديداً يدعى الماركي دي نوانتل على رأس اسطول حربي بقصد إرهاب السلطان العثماني وتهديده بالحرب اذا لم يستجب لمطالب فرنسا، لكن السلطان

العثماني قابل السفير بكل هدوء وقال له إن تلك المعاهدات لم تكن الآ منحاً سلطانية لا معاهدات اضطرارية واجبة التنفيذ، وإنه إذ لم يرتح لهذا الجواب فما عليه الآ الرحيل. ولما وصل هذا الجواب إلى ملك فرنسا اراد إعلان الحرب على الدولة العثمانية، لكن الوزير كولبر نصحه بالعدول عن ذلك لئلا تفقد فرنسا موقعها المميز وتقفل ابواب الشرق بوجه مراكبها، وقد استطاع هذا الوزير بحكمته وسياسته ومعاملته الدولة العثمانية باللين والمرونة من تجديد المعاهدات القديمة في سنة ١٦٧٣ م، وفوّض ثانياً إلى فرنسا حق حماية بيت المقدس كما كان لها ذلك ايام السلطان سليمان، وبذلك عادت العلاقات إلى صفائها بين الدولتين (١٥٧).

ومنذ عهد لويس الرابع عشر، اصبحت هذه الإمتيازات ثابتة في السياسة الفرنسية بالنسبة للكاثوليك الشرقيين، ولا سيما الموارنة. وقد ثبّت لويس الرابع عشر هذه السياسة في رسائل الحماية التي بعث بها إلى البطاركة والإكليروس الماروني، وفي تعيين شيخ من آل الخازن قنصلاً لفرنسا في بيروت، وجدد هذا التعيين فيما بعد لأولاده وأحفاده، مما أضفى على هذه العائلة قوة معنوية بين الموارنة (١٥٨).

صلة الموارنة بالكنيسة الكاثوليكية

كان الموارنة في أول امرهم ينتسبون إلى الطائفة الأرثوذكسية ويتبعون دينياً البطريركية الانطاكية فقط. وفي اواخر ايام الدولة البيزنطية بدأت تظهر الإنشقاقات والردّات داخل الكنيسة الأرثوذكسية كأصحاب المشيئة الواحدة واصحاب المشيئتين وغيرهما. فساد التمزق في اوساط تلك الكنيسة على مدى عصور كثيرة، وساعد على ذلك دعوات الآباء والمرسلين الغربيين الذين قدموا مع الحملات الصليبية. ومن الذين انشقوا عن الكنيسة الأرثوذكسية في تلك الأيام العصيبة الموارنة، الذين كانوا في البداية من اصحاب المشيئة الواحدة، واتحدوا مع روما عام ١١٨٠ م (١٥٩).

ورغم تعدد الحقائق التاريخية التي تشهد بأن الموارنة كانوا على غرار النساطرة وبعض الطوائف المسيحية، فقد أصرّ مؤرخو الكنيسة المارونية على اعتبار أن اسلافهم لم يكونوا يوماً من اتباع المشيئة الواحدة ولم يتفرّعوا عن الأرثوذكسية. ويقول مطران بيروت الماروني يوسف الدبس في كتيب نشره في باريس تحت عنوان «موارنة لبنان» كان الموارنة دائماً كاثولكيين منذ عهد الرسل وحتى ايامنا هذه ...» (١٦٠).

★ تاريخ الإتصال الماروني بالبابا

وهكذا ظلت الكنيسة المارونية ككنيسة شرقية تؤمن بالمشيئة الواحدة (انظر ص ٢٠) خلافاً للكنيسة الكاثوليكية، ومنعزلة عن العالم المسيحي الغربي حتى عام ١١٨٠ م ايام الحملة الصليبية الثالثة عندما بدأت صلتها المتقطعة بكرسي البابوية مع معارضة شديدة من موارنة الجبل في بشري ومرتفعات جبيل والبترون،

ولم تعتبر رسمياً كنيسة كاثوليكية الأبعد المجمع الماروني الذي عقد عام ١٧٣٦م وشهد خلافات حادة أخرت تطبيق قراراته مدة ثمانين عاماً، حتى اكتمل مع انعقاد مجمع اللويزة في العام ١٨١٨م (١٦١).

ويؤكد المؤرخون ان الموارنة لم يكونوا كاثوليكاً قبل القرن الثامن عشر للميلاد، ويستغربون ما اصابهم من «تحول عجيب في قلوبهم» فعادوا عن بدعة المشيئة الواحدة والقوة الواحدة إلى وحدة الكنيسة الكاثوليكية (١٦٢).

ويصف مطران عكا في القرن الثاني عشر الميلادي جاك دوفتيري الموارنة، في تقرير إلى البابا هنوريوس الثالث، كما اثبت ذلك وليم الصوري في تاريخه «هستوريا هيروز ليمينانا» بـ« أنهم رجال مسلحون بالقسي والسهام، ماهرون في الحرب، يسكنون جماعات كبيرة في جبال المقاطعة الفينيقية على مقربة من مدينة بيبلوس (جبيل) يعرفون بالمارونيين نسبة إلى رئيسهم مارون، وهو هرطقي كان يؤكد لهم ان في المسيح مشيئة واحدة. والمسيحيون في لبنان خُدعوا بالتعلق في خطأ مارون فاستمروا منفصلين عن الكنيسة ما يقارب خمسمائة سنة. وأخيراً تبدل إيمانهم فاعتنقوا الكثلكة على يدي الأب القدوس عموري بطريرك أنطاكية والتزموا بتعاليم الكنيسة الرومانية المقدسة. ومنفّذ هذه الخطوة هو أجينوس الرابع سنة ١٤٣٨» (١٦٣).

غير أن هذا لا يمنع لحد خاطر (ماروني) من القول: «إن الطائفة المارونية هي شديدة الولاء للبابا... وفي التاريخ شهادات وأدلة كثيرة على ثبات الموارنة في الإيمان الكاثوليكي ودوام اتصالهم برومة، أخصّها خطابات متبادلة بين البابوات وبطاركتهم وأعيانهم منذ أقدم العصور» (١٦٤).

ويتحدث فؤاد افرام البستاني (ماروني ايضاً) عن أقدم علاقة للموارنة بروما كما يوضحها لحد خاطر، فإذا هي «تلك الرسالة العريقة التي أرسلها رهبان بيت مارون او دير مار مارون على العاصي إلى البابا هرميسداس سنة ٥١٧م، حتى اذا أصبح للحبر الأعظم قصّاد موفدون ونواب رسوليون في العهد الصليبي خاصة، انتظمت هذه العلاقات وتوطدت اهدافها وأنبتت ثمارها عصراً فعصراً، من عهد القصّاد العاديين او المألوفين، إلى استقرار السفراء والسياسيين او الدبلوماسيين البادىء عهدهم فور استحكام استقلالنا الحديث» (١٦٥).

وفي غمرة الصراع بين الطوائف المختلفة استمر تحوّل بعض الموارنة إلى الكنائس القائلة بالطبيعة الواحدة للمسيح، إلى ان تمتنت العلاقات بين الموارنة وروما التي قامت بإيفاد مرسلين كاثوليك لحماية الطائفة المارونية من تحوّل ابنائها إلى الطوائف الأخرى. ففي القرنين الرابع عشر والخامس عشر للميلاد أوكل إلى المرسلين الفرنسيسكان في بلاد الشام امر إعادة الوحدة بين الموارنة وروما إلى سابق عهدها من المتانة بعد ان اصابها بعض الوهن إثر هزيمة الصليبيين وخروجهم من بلاد الشام عام ٦٩١هـ - ١٢٩١م

(١٦٦).

وقد أسفرت جهود هؤلاء المرسلين عن تحقيق الغاية المرجوة. ففي عام ١٤٣٩م ارسل البطريرك الماروني، يوحنا الجاجي، رئيس رهبان الفرنسيين في بيروت (فراجوان) إلى روما ليمثله في المجمع الفلورنتيني (في فلورنسا)، «لإقرار الإتحاد بين الكنيستين الشرقية والغربية، مفوضاً إليه الموافقة باسمه على مايقرره المجمع». وعند عودة هذا الأخير ارسل معه البابا اوجين الرابع إلى البطريرك «هدايا حسنة وبراءة تثبيت» وصار هذا التثبيت تقليداً مستمراً لدى البطاركة الموارنة» (١٦٧).

وكان البابوات يعهدون إلى بعض هؤلاء المرسلين في أن يكونوا قصّاداً (ممثلين للبابا) لهم لدى حلفائهم من نصارى الشرق، ولا سيما في لبنان. وكان الممثلون أو القصاد في بادىء الأمر، ينتدبون لحل مشكلة طارئة عند هيئة أو شخصية معينة، فإذا أنهوا المهمة المعهود بها إليهم، رفعوا إلى البابا النتيجة التي حصلوا عليها وعادوا من حيث اتوا. ولأجل ذلك دُعوا بالقصّاد فوق العادة أي الوقتيين والإستثنائيين (١٦٨).

واتضح للبابوات أن نشاط الإرساليات اللاتينية وحده لن يضمن ارتباط الموارنة بالغرب ارتباطاً تاماً وقاطعاً، وعند ذلك، تمّ الرأي على ان ما يحقق مثل هذا الضمان انما هو تدريب رجال الإكليروس الماروني على الطقس الروماني وتحميلهم مسؤولية الحفاظ على الوحدة مع الإكتفاء بالمرسلين كمساعدين فقط (١٦٩).

وهكذا عمد بابوات روما في السنوات التي تلت مجمع فلورنسا، إلى حثّ الرهبانيات اللاتينية في بلاد الشام على إعارة الموارنة اهتماماً خاصاً. ولم يكتفوا بذلك بل دعوها إلى تشجيع بعض الشباب الموارنة على الدراسة في ايطاليا، فكان أن ذهب ثلاثة من هؤلاء إلى روما عام ١٤٧٠م، ومن هؤلاء جبرائيل ابن القلاعي الذي عاد إلى لبنان فيما بعد ليحث أبناء طائفته على المحافظة على وحدتهم مع الكنيسة الرومانية (١٧٠). ومع الأيام اشتدت الروابط العقائدية بين الموارنة والكنيسة الغربية. وقد أدت الإمتيازات التي حصلت عليها اوروبا من الإمبراطورية العثمانية إلى تعزيز العلاقات من جديد مع روما بعد ان توقفت نسبياً بعد طرد الصليبيين.

★ إنشاء المعهد الماروني في روما

ونتيجة لهذا الإتصال الماروني «بعاصمة الكثلكة» في العالم، والذي كان قد بدأ في مرحلة الإنبعاث الأوروبي وفي اعقاب الحروب الصليبية، جاءت من قبل الفاتيكان مبادرة ملفته بإتجاه تغذية الذاتية المارونية. فقد انشأ الفاتيكان عام ١٥٤٣م لجنة خاصة للإهتمام بالموارنة، ومدرسة خاصة لإعداد رجال الإكليروس الذين برز منهم من ضمن عملية التغريب الحضاري والسياسي رجال كثيرون عملوا من اجل توطيد العلاقات المارونية مع الغرب (١٧١).

وفي عام ١٥٨٣ م وجه البطريرك الماروني سركيس الرزي رسالة شكر إلى البابا غريغوريوس الثالث عشر بمناسبة تلقيه درع الرئاسة مع وفد بطريركي اصطحبه بعشرة شبان من الموارنة لاقتباس العلوم في روما (١٧٢).

وفي نفس السنة أوفد البابا احد أحباره إلى الشرق ليقوم بمهمة الإتصال بـ «الحلفاء القدامى»، وبعد إتمام عمله رفع تقريراً مسهباً عن مهمته، جاء فيه: «ان الموارنة في جبل لبنان، والأرمن في اقليم نكتشيفان بالعجم، والكلدان الآشوريين في مدينتي قرى آمد وسعرت وجوارهما، هم وحدهم بين امم الشرق المسيحية قاطبة، القائمون على إطاعة الكرسي الرسولي، والعائشون في حضن الكثلكة» (١٧٣).

وبعد أن بلغ عدد التلاميذ الموارنة في روما العشرين، انشأ البابا لهم مدرسة خاصة عرفت باسم مدرسة الموارنة او المعهد الماروني عام ١٥٨٤ م. وعند إنشائها خطب البابا غريغوريوس الثالث عشر، فقال: «ان الموارنة سكان الجبل في لبنان هم مستمرون منذ عصور كثيرة على الإيمان الكاثوليكي والخضوع للبابا» (١٧٤). وقد تخرج من هذه المدرسة الكثير من الدعاة، ومنهم يوحنا الحصروني الذي استدعاه ملك فرنسا لويس الثالث عشر مع جبرائيل الصهيوني إلى الكلية الملكية في باريس، وأقامهما على نفقته الخاصة، للاستفادة منهما في عملية مدّ جسور ثقافية نحو الشرق الإسلامي.

كذلك فقد لعب خريجو المعهد الماروني دوراً اساسياً في حملة الإستشراق ضد الأمة الإسلامية، وقدموا مساهمة كبرى في حربهم الإستعمارية ضد المسلمين، فكان ممن تخرجوا من المعهد «نخبة» قضت معظم حياتها في اوروبا، حيث ساهمت في وضع اسس الإستشراق. فاشتغل جبرائيل الصهيوني (١٥٧٧ - ١٦٤٨) بتدريس السريانية والعربية في روما، ثم انتقل إلى جامعة باريس استاذاً للغات السامية. وهكذا فعل معاصره ابراهيم الحقلاني (١٦٠٥ - ١٦٦٤) فعلّم ايضاً في روما وباريس. وفي القرن التالي برز يوسف السمعاني (١٦٨٧ - ١٧٦٨) الذي عمل مديراً لمكتبة الفاتيكان فوضع عدة مؤلفات في المواضيع الشرقية وفاقت شهرته شهرة الصهيوني والحقلاني» (١٧٥).

وكان للكنيسة الكاثوليكية الرومانية نفوذها السياسي المباشر منذ أن شملها فخر الدين بحمايته، وكانت صلة الموارنة بهذه الكنيسة ذات فائدة لهم، ذلك أنها زوّدتهم بتأييد سياسي خارجي لم تعرف الطوائف اللبنانية الأخرى مثله، على ان الوجه الثقافي من هذه الصلة لم يكن يقل اهمية عن الوجه السياسي (١٧٦).

ونتيجة لذلك افتتح البطريرك يوحنا مخلوف (١٦٠٩ - ١٦٣٣) مدرسة حوقا فوق وادي قاديشا وجعلها إعدادية للمدرسة المارونية في روما، ثم عمد البابا اوربانوس الثامن إلى تعيين مساعدة سنوية لها، وأشار بأن يوضع لها قانون على مثال مدارس روما، وأهدى إلى البطريرك تيجاناً وغفارات وكتباً وحللاً

كنسية مختلفة وامو الأوافرة (١٧٧).

ومنذ سقوط القسطنطينية عام ٨٥٧هـ - ١٤٥٣م، وانهيار الإمبراطورية الرومانية الشرقية البيزنطية، صدرت توصيات بابوية بضرورة الإهتمام والتركيز على اللغة العربية كوسيلة اساسية لفتح المدارس ونشاط الإرساليات الأجنبية التبشيرية، للإتصال بباقي الطوائف المسيحية الشرقية وربطها بالمخططات التي تحاك في اوروبا.

يقول المطران شبلي مؤرخاً عن سنة ١٦٨٧ م: «ان سادات مجمع نشر الإيمان، مراعاة للظروف، أمروا رهبان مار فرنسيس ان يتقنوا ادرس اللغة العربية، ليداوموا على حراسة الأماكن المقدسة وخدمة الذين يأتون إليها زائرين» (١٧٨).

وفي هذا الإطار كثرت الأوامر الكنسية بالتركيز على فتح المدارس المحلية، وإرسال البعثات إلى المدرسة المارونية في روما، والتشديد على إتقان اللغة العربية، وفرض تعلمها حتى على الرهبان الأجانب.

ولما كان تعلم هذه اللغة صعباً على الرهبان، فقد اعتمدت البابوية على الموارنة. ولعب كل من البطريرك اسطفان الدويهي، والخوري يوحنا الحصروني، وهما من خريجي مدرسة روما المارونية الذين تولوا تدبير شؤون الطائفة ورهبانياتها، دوراً بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف المرسومة، والدعوة إلى التماسك الماروني، والإلتفاف حول البطريرك والزعامات المارونية، والإرتباط الوثيق مع البابوية. وقد اتصل الدويهي بملك فرنسا لويس الرابع عشر، الذي تعهد له بحماية الموارنة في جبل لبنان (١٧٩).

وكانت فرنسا قد عنيت بأمر اللغات الشرقية وتعليمها للراغبين من ابنائها، وانشأ لويس الرابع عشر مدرسة للغات الشرقية، لتخريج المستشرقين وإرسالهم إلى السفارات والقنصليات (١٨٠).

★ مقررات مجمع اللويزة ومعارضة آل الخازن

في هذه المرحلة من الزمن سعت البابوية لإيفاد الإرساليات التبشيرية إلى الشرق تحت ستار ديني وثقافي من اجل بناء قواعد لنشاط الغرب الصليبي، وقد تجاوبت الكنيسة المارونية مع الكنيسة الرومانية في روما، ففي عام ١٥٩٦ م ثم في عام ١٧٣٦ م، وبعد إعادة النظر في القانون الكنسي الماروني والعقيدة المارونية لتنسيقها مع قانون وعقيدة الكنيسة الكاثوليكية، أقر المجمعان «المقدسان» المنعقدان في قنوبين واللويزة في لبنان اتحاد الكنيسة المارونية مع روما، بحضور مندوبين عن البابا (١٨١).

ولم تكن الإتصالات التي اجراها زعماء الكنيسة المارونية مع روما، لتجعل البابوية تعترف بكاثوليكية الموارنة قبل مجمع عام ١٧٣٦ م. ولذلك نجد ان الرسائل البابوية إلى الزعماء المحليين تشير إلى أنهم مسيحيون وحسب، كرسالة البابا إلى الأمير فخر الدين في العام ١٦٠٩ م التي تشير إلى عطفه العظيم على «اولادنا المسيحيين وخاصة الموارنة» (١٨٢). بينما تصفهم رسائل القرن التاسع عشر بالكثلكة صراحة.

كرسالة البابا إلى الأمير بشير عام ١٨١٧م التي تمتدح احتضانه وحمايته «الإيمان الكاثوليكي» (١٨٣).

ومما له دلالة واضحة أن قانون إنشاء المدرسة الإكليركية في جبل لبنان الصادر عن البابا اوربانوس الثامن في ٢٦ تموز عام ١٦٢٥م ينص على «تثقيف الموارنة بل سائر الطوائف الشرقية في الإيمان الكاثوليكي والتقوى» (١٨٤)، بحيث لم يميّز بين الموارنة وسائر الطوائف الشرقية. كما ان براءة البابا إلى يوسف السمعاني لانتدابه إلى مجمع العام ١٧٣٦م تشير إلى «ان هناك بعض الأمور قد تطرقت إلى التهذيب البيعي تدريجاً، واخطاء فادحة ... ،وان ليس في املهم (أحبار الموارنة) ان يستطيعوا إلى إصلاحها وتهذيبها من تلقاء انفسهم، ولذا التمسوا بإلحاح مدد سلطاننا الرسولي وعنايتنا بأن نوفدك إليهم» (١٨٥).

وأخيراً فإن الإقرار بالإنتماء الكاثوليكي للموارنة لم يكن بالأمر اليسير محلياً، فقد كان النزاع بين المبعوث البابوي يوسف السمعاني والبطريرك يوسف الخازن قد وصل إلى حد أن البطريرك أصدر امره إلى السمعاني بوقف كل نشاط، ووزع رسالة على جميع الرهبان يحضهم على «تجاهل اي إجراء يتخذه القاصد الرسولي. واذا كان البابا قد كرّس قرارات المجمع في العام ١٧٤١م، فإن تطبيقها لم يتمّ الاّ تدريجياً، ولم يكتمل الأمع انعقاد مجمع اللويزة في العام ١٨١٨م (١٨٦). وذلك بسبب ما شهده المجمع الأول من خلافات حادة جعلت تطبيق قراراته يمتدّ ثمانين عاماً. وهذه الخلافات كان منشؤها معارضة آل الخازن للمجمع، وكانوا ايومذاك في سدة البطريركية. امّا كيف تبوأ آل الخازن منصب البطريرك فهذا ما سنوضحه بشيء من التفصيل.

★ العوامل التي ساهمت في انتقال البطريركية إلى آل الخازن

حتى أوائل العهد العثماني لم يكن للكنيسة المارونية شأن يذكر، وفي رسالة الأسقف جرجس عميرة الذي اصبح بطريركاً فيما بعد (١٦٣٣ - ١٦٤٤)، إلى البابا حيث يقترح تخصيص راتب ثابت للكاهن يمكنه من اداء واجبه براحة واطمئنان، يتبين الدليل على هزال شأن الإكليروس الماروني آنذاك، حيث يقول: «اراني مغموماً ومتعباً في هذه الدرجة ... لذلك أراني عاجزاً عن القيام بوظيفة الأسقف ... ولا استطيع ان أتفرغ لحاجات النفوس مرتاح البال ... بل إنني مضطر إلى الإهتمام بزراعة الأرض وما أشبه لا بمهمة الأسقف» (١٨٧).

وبعد انتقال البطاركة من سلطة المقدّمين في الشمال إلى سلطة المقاطعجيين من آل الخازن في كسروان حيث هرب البطريرك اكثر من مرة من قنوبين إلى جبل الدروز، بدأ مركز البطريرك بالإرتفاع. فقد كانت الخلافات بين الإكليروس والمقدّمين قد أدت إلى اضطهاد زعماء الكنيسة من قبل هؤلاء المقدّمين. ومن الأمثلة على ذلك تقرب مقدّم بشري عبد المنعم ايوب (١٤٧٢ - ١٤٩٥) من اليعاقبة وطلبه مساعدة مسلمي لبنان الشمالي في معاقبة أتباع البطريرك في إهدن (١٨٨). وكذلك أرغم مقدم بشري البطريرك

الماروني في عام ١٦٠٩م على اللجوء والإحتماء بالدروز في جنوبي الجبل (١٨٩).

وكان للاشتباكات الدامية بين الموارنة وسائر الطوائف المسيحية اثرها بلا شك. ففي عام ١٥٣٩م وقعت اصطدامات واسعة بين الموارنة والأرثوذكس، وبعد ذلك بثمانية اعوام قتل الأرثوذكس وبمعونة االكاثوليك مقدم بشري الماروني. وفي العام ١٧٢٤م، إنشقت عن كنيسة الروم الأرثوذكس التي تأسست في القسطنطينية عام ١٠٥٤م فرقة تبعت روما وعرفت بإسم الروم الكاثوليك، وقد تعرضت هذه الفرقة لاضطهاد الروم الأرثوذكس، واضطر ابناؤها للهجرة من حلب إلى جبل لبنان حيث تحالفوا مع الموارنة، فأثار هذا التصرف إرتياب الروم الأرثوذكس في لبنان، وأعقب ذلك إضطهاد الموارنة، فاضطر رجال الإكليروس إلى طلب اللجوء عند آل الخازن في كسروان (١٩٠).

ويعود سبب هذه الإختلافات داخل الطوائف المسيحية إلى محاولات كل كنيسة كسب أتباع من الكنائس الأخرى والتحالفات التي عقدتها الكنائس مع الدول الخارجية، وما ترتب عليها من إلتزامات متضاربة.

وعندما تزايدت الضغوطات الأرثوذكسية، وجّه البطريرك الأنطاكي كيرلوس، رسالة إلى ملك فرنسا لويس الخامس عشر في أول أيلول ١٧٥١م طالباً منه أن يقوم بمثل ما قام به لويس الرابع عشر بوضع الحماية الفرنسية على الكاثوليك، وبيّن له ان الأرثوذكس يوغرون صدر السلطان العثماني ضد الكاثوليك، بسبب إعتناق هؤلاء لمذهب فرنجة اوروبا الشديدة العداء للسلطات العثمانية وللمسلمين (١٩١).

وفي عام ١١٧٧هـ- ١٧٦٣م صدرت فتوى عثمانية بعدم التعرض لمن يدخل من الروم في المذهب الكاثوليكي، واعتبار ان هؤلاء ليسوا «حربيين»، بل يعاملون معاملة أهل الذمة، ولا يرفع عنهم حقهم في ان يعاملوا كذميين، طالما هم لم يخرجوا عن طاعة السلطان العثماني (١٩٢).

وفي كسروان لم يجد البطاركة بدّاً من الخضوع او التحالف مع إقطاعيي آل الخازن الذين بدأوا يتحكمون باختيار البطريرك (انظر ص ١٥٧). وفي عام ١٦٥٧ كتب البطريرك الماروني رسالة إلى البابا جاء فيها: «أمير جميع الكاثوليك (يقصد ابا نوفل الخازن) في جبل لبنان والشرق، حامي الكنيسة، بطريركها، مطرانها، رهبانها، كهنتها، كنائسها، أديرتها، ودين المسيحيين في هذه المناطق. هو يقي الطائفة المارونية والكنيسة من الشرور التي يلحقها بهم الحكام الآخرون» (١٩٣).

وحين انتُخب اسطفان الدويهي بطريركاً عام ١٦٧٠م من دون موافقة الشيخ ابي نادر الخازن الذي اعترض على شرعية الإنتخاب لإشتراك أساقفة وأعيان الجبة فيه، تباطأ البابا في تزكية الإنتخاب وإبرامه إلى أن قام البطريرك بزيارة الشيخ ابي نادر طالباً الرحمة والمغفرة (١٩٤).

ومنذ أوائل القرن الثامن عشر أخذت الكنيسة والأديرة تغتني من أعطيات المقاطعجيين الموارنة

والدروز العقارية، حتى بلغت املاكها ربع مساحة جبل كسروان. ولذلك نجد الإكليروس الماروني يباهي في القرن الثامن عشر بخضوعه لإقطاعيي آل الخازن، كما جاء في بيان لأحد المطارنة في العام ١٧٦٣م «من جهة حضرة اولادنا العزاز أولاد الشيخ خطار (الخازن) نكون قايمين رضاهم وخدمتهم مهما جدّ علينا وصار لنا من مليح ووحيش من حضرتهم» (١٩٥).

وقد اتخذ البطريرك يوسف اسطفان (١٧٦٦ - ١٧٩٣) كسروان مقراً دائماً له، حيث خضع البطاركة مذ ذاك لنفوذ المقاطعجيين من آل الخازن قبل ان ينقلبوا عليهم في منتصف القرن التاسع عشر (١٨٥٨م)، بعدما تحسسوا من انفسهم القوة (راجع ص ٢٢٦).

ويمكننا أن نتلمس جذور هذا الخلاف بين الإكليروس وآل الخازن في اثناء المجمع الماروني نفسه المنعقد عام ١٧٣٦م والذي عارضه الخازنيون بشدة، وكان البطريرك آنذاك منهم. وبعدما اكتمل تنفيذ مقررات المجمع بانعقاد مجمع اللويزة في العام ١٨١٨م كان الشقاق قد اكتمل بين آل الخازن والإكليروس الذين صمموا على التحرر من نفوذ «أمراء الملة المارونية»، وقرروا أن يلعبوا ورقة الغزو الصليبي لهذا الشرق.

وكان انتخاب البطريرك يوسف الخازن في العام ١٨٤٥م آخر نصر هزيل يحققه آل الخازن في مجال تبوء سدة البطريركية، وذلك بفضل تدخل قنصل فرنسا اوجين بوجاد في محاولة منه لتخفيف حدة الصراع الطائفي الذي كان يذكيه المطران طوبيا عون وامثاله، نظراً لعلاقة آل الخازن الجيدة بزعماء الدروز(١٩٦). إلاّ ان انتخاب بولس مسعد خلفاً ليوسف الخازن في العام ١٨٥٤ كان خاتمة المطاف، حيث اخذت الكنيسة المارونية تستقلّ بقيادة العامة نحو التعصب.

★ الإرتباط النهائي بالبابوية

منذ أوائل النصف الثاني من القرن الثامن عشر قرر البابا اكليمنضوس الثالث عشر (١٧٥٨ - ١٧٦٩) ان يعيّن في لبنان ممثلين دائمين له يرفعون إليه التقارير عن كل ما يدور في المنطقة، بغية التعاطي مع الأحداث ومعاينة الواقع اللبناني واتخاذ القرار بسرعة، وقد دعي هؤلاء بالقصّاد العاديين او المألوفين.

ولهذا الغرض فقد أنشئت قصّادة في بيروت كانت تقوم بمهام السفارة عام ١٧٦٢م، وكان نطاقها في أول الأمر يشمل كل بلاد الشام، بالإضافة إلى الجزيرة العربية، وتغير اسمها عام ١٩٤٧م إلى سفارة، فكان الموارنة على صلة وثيقة بالبابا بواسطة قصّاده او سفرائه الذين كانوا يبلغون اوامره ونواهيه ويتكلمون باسمه (١٩٧).

هذه العلاقة الطويلة بالفاتيكان ساعدت في تمييز الموارنة عن أتباع الكنائس الشرقية الأخرى،

وشجعت ميلاً أعظم في اوساطهم نحو اللاتينية، مما أدى إلى تحول الكنيسة المارونية كلها إلى روما، بحيث لم يعد ثمة «ماروني منشق بين الموارنة» (١٩٨).

المؤرخون يعيدون إلى ذلك الزمن بداية دعم غربي متواصل للوجود الماروني في جبل لبنان، وقد يكون أن يداً دولية رصدت امو الأطائلة لإمداد الإكليروس الماروني وبعض مشايخ العائلات بقدرة على التحرك، مكنت الموارنة من السيطرة على الجزء الأكبر من منطقة جبل لبنان التي كانت بالأصل اسلامية شيعية فتحولت إلى أملاك مارونية. وينطبق هذا الكلام على البترون وبلاد جبيل وكسروان بل المتن إلى حد بعيد، ولم تكن القوة العسكرية والدعم السياسي السري فقط هما اللذان رافقا المدّ الماروني، بل ايضاً وبصورة خاصة، التفوق المالي الآتي من مساعدة دولية عامة وفرنسية خاصة، مما أسس للموارنة في النهاية موطناً واسعاً لا يقتصر على المنطقة الضيقة في شمال لبنان الحالي.

ومنذ تلك الفترة برزت خصوصيات الطائفة المارونية الرامية إلى جعل المقاطعات التي تسيطر عليها الطائفة مقاطعات مارونية خالصة لا تسكنها طوائف اخرى، والتمدد منها نحو مقاطعات جديدة. وهكذا بدأ الموارنة بتصفية الخصوم لإجبارهم على الاعتراف بما أسموه «استقلال الموارنة استقلالاً تاماً في وطنهم القومي الماروني»، في ظل قرار دولي يقضي بإسكان الموارنة في جبل لبنان وتحويله بالتالي إلى قاعدة للتآمر على الأمة الإسلامية في هذه المنطقة.

ومن ملاحظة سير الإمتداد الماروني، يتبين انه بدأ مطبوعاً بطابع يغلب عليه توغل الكنيسة الغربية في شؤون كنيسة شرقية بالأصل، عن طريق مدّ خطوط ثقافية ثم مساعدات مالية ذات طابع شبه إكليركي. ولكن مع التنامي الأوروبي العام، أخذ هذا الإمتداد يستند اكثر فأكثر إلى قوى سياسية واقتصادية وعسكرية.

★ شكوى موجهة من المسيحيين الشرقيين في روما إلى البابا بيوس السابع

والمعلوم أن هذه التدخلات البابوية في شؤون الكنائس الشرقية أثارت، وفي فترة من الفترات، حتى النصارى بجميع طوائفهم. فقد جرت العادة ان يرسل بابوات روما مرسلين من قبلهم إلى بلاد الشرق، لنشر المذهب الكاثوليكي بين الطوائف الشرقية، بالتعاون مع اليسوعيين. وكان هؤلاء المرسلون يجعلون انفسهم فوق البطاركة المحليين، ويقومون بنشاطاتهم دون موافقة منهم، ويتدخلون إلى جانب هذا البطريرك او ذاك، الامر الذي أدى إلى أزمات عديدة جعلت عدداً من البطاركة والمطارنة يوجهون شكوى إلى البابا بيوس السابع، ويعرضون مطالبهم في رسالة مطولة رفعت إلى البابا في ٦ تموز ١٨١٦م - شعبان ١٢٣١هـ، وحملت تواقيع بطاركة ومطارنة الموارنة والروم والأرمن والسريان مع النواب العامين للرهبانيات. وقد تضمنت هذه الرسالة عشرة مطالب للنصارى الشرقيين هي على الشكل التالي:

أولاً: ضرورة حصول المرسل على ما يبين شخصيته ومجال عمله، وعليه ان يتقدم بذلك للسلطات الدينية المحلية المسؤولة لكي تعطيه موافقتها على القيام بنشاطه الديني «حيث ان بعض المرسلين في اجتيازهم ببعض المدن اذ تعجبهم الاقامة بها اقله مدة من الزمن، فيباشرون هناك سلطان رسالتهم مع انهم يكونون غير مفوضين بها بل مبعوثين إلى مكان آخر معيّن».

ثانياً: ان يكون المرسل عارفاً باللغة العربية حتى يكون «الإعتراف» صحيحاً والوعظ سليماً لا يثير الضحك. فقد «حصل سخرية من كون بعض المرسلين يصعدون على منبر الوعظ المشتهر قبل ان يكونوا عرفوا مبادىء اللغة، ولهذا فيخاطبون الشعب بنوع يضحك منه لكثرة الغلطات الفظيعة التي تصدر عن عدم معرفتهم جيداً تلك اللغة التي يعظون بها».

ثالثاً: عدم شرعية «الإعتراف» الذي يقوم به المرسل في المنزل، إلاّ لضرورة المرض بطلب المريض نفسه بعد ان يأخذ إذن الرئيس المكاني عن تلك المدة».

رابعاً: على المرسل ان لا يقبل «اعتراف» الذين وقعوا تحت طائلة عقاب «الرؤساء المكانيين» الدينيين، الاّ بموافقة من هؤلاء الرؤساء انفسهم.

خامساً: يحق «للرؤساء المكانيين» وقف المرسل وثنيه عن القيام بنشاطه دون ذكر «الأسباب العادلة». وقد «يتفق بعض الاحيان ان ظروف الزمان والمكان والأشخاص لا تبيح للرئيس المكاني ان يوضح لذاك المرسل الأسباب العادلة التي لأجلها أنكر عليه إعطاء التثبيت او استرجاعه منه»، خاصة «وأن الشرقيين الكاثوليكيين هم تحت إستيلاء الأمم وفيما بين الأراتقة (★) والمشاقين ولا يقدر احيانا الرؤساء المكانيون ان يوضحوا تلك الاسباب التي تحوجهم إلى منع كذا من دون ان تحدث بلبلات واضرار روحية وزمنية».

سادساً: ليس من حق المرسلين ان يقوموا بمحاولة كسب اعضاء جدد لرهبانيتهم من بين النصارى الشرقيين، او ينشئوا رهبانيات جديدة، او «يلبسوا بعض اثواب مختصة برهباناتهم (النصارى الشرقيين) من اي نوع كانت لأحد الشرقيين». ولا يحق لأحد المرسلين «ان يقيم ذاته مرشداً او معلماً لجمعية ما او أخوية ولو كانت مقبولة قبلاً من الرئيس المكاني اذا لم يدعوه هو إلى هذه الوظيفة ويثبته بها خطاً، وبنوع اعظم اذا كانت تلك الأخوية مختصة بالنساء والبنات ذات العبادة او التعليم المسيحي واذا منع عن مباشرة هذه الوظيفة فيقف عند المنع». وتكون اوامر الرؤساء المكانيين «نافذة من دون معارضة».

سابعاً: يجب على المرسلين ان لا يتدخلوا في الأمور العائد تدبيرها للرؤساء المحليين، وان «لا يتعدوا على حقوقهم او حقوق خوارنة الأماكن»، كما لا يحق لهم ان يتدخلوا في القضايا المحلية التي تنشأ بين رجال

(★) يعني تحت حكم غير كاثوليكي والمقصود هنا حكم الدولة العثمانية. الأراتقة: الهراقطة.

الدين ورعيتهم أو التحزب لأية جهة. وعليهم ان لا يلزموا الشعب «باتباع عوايد جديدة وألاّ يجولوا من بيت إلى بيت»، لئلا «يفترى على الديانة الكاثوليكية من الخارجين عنها».

ثامناً: ليس من حق المرسلين ان يحولّوا رعية مسيحية شرقية إلى لاتينية او «ان ينقلوا أحداً من ذوي الطقس الشرقي إلى اللاتيني» او ان «يحسّنوا له بأن يترك طقسه الشرقي ويتبع اللاتيني، الأمر الذي ينفر الخارجين عن الديانة الكاثوليكية عن ان يقبلوا بها، حيث ان كلاً منهم له تعلق شديد نحو طقسه الخصوصي». واما في فرضية عقد زواج فلا يغصبوا النساء الشرقيات المقترنات بسر الزواج المقدس مع رجال لاتينيين ان يتبعن طقس رجالهن ولا يتملقوهن بذلك».

تاسعاً: يحق للمرسلين ان يقوموا بالواجبات الدينية نحو اللاتيني في اماكن اكثريتها غير كاثوليكية «من دون حدوث اضطهاد على الديانة والشعب.» بل «يلتزمون بأن يساعدوهم على تتميم خدمتهم الإنجيلية»، لأنه قد اتضح للرؤساء المكانيين انه لو وجد في بيت لحم وفي بيت جالا كهنة روم كاثوليكيون يقومون بواجباتهم «لرجع بكل سهولة كثيرون من اولئك المشتاقين إلى حضن الكنيسة الرومانية بحيث يستمرون في طقسهم الرومي المحبوب منهم بزيادة وبالخلاف إذ ينظرون ذواتهم مخضعين للمرسلين اللاتينيين من دون ان يقدروا بحرية ان يحصلوا على احتفال طقسهم اليوناني اذا رجعوا إلى الإتحاد فلهذا يستمرون في حال انشقاقهم وهذا هو ضرر وافر لخير الإيمان الكاثوليكي». كذلك فإن «المعمودية التي أعطيت من قبل المرسلين لبعض اطفال شرقيين في الأمكنة المذكورة لعدم تركهم خوارنة الطقس الشرقي ... لا تلزم المعمدين بها على هذه الصورة بأن يعيشوا بالطقس اللاتيني بل ان كلاً من الأطفال المومى إليهم يتبع طقس ابيه الذى وُلد فيه».

عاشراً وأخيراً: اذا اتفق انه حدثت خصومة ما فيما بين بطريرك الطائفة وبين بعض اساقفة انفسهم او فيما بين بطريرك طائفة ما مع بطريرك آخر فلا يتدخل المرسلون فيما بينهم بفرضيات او تحزبات ولا يقيموا ذواتهم قضاة في ذلك ولا يشهروا اوامر كتابات ضد احد الفريقين بل إذا قدروا ان يتوسطوا فيما بينهم بنوع من مسالمة فليفعلوا ذلك بروح الحب والكمال الإكليريكي كما كانت تفعل الرهبان اليسوعيون لا بجروح الإحتقار او البغضة او التآمر. واذا لم تحصل المسالمة بواسطتهم فليتجنبوا المشادة بكل اجزائها لأن مداخلات كذا قد سببت اضراراً عظيمة روحية وزمنية وألهبت نيران الإنقسامات الشديدة بنوع آل إلى الخراب الكلي» (١٩٩).

رغم هذا الاحتجاج العلني الصادر عن بطاركة ومطارنة شرقيين فقد تضاعف نشاط المبعوثين الكاثوليك إلى المشرق العربي وتركزت جهودهم على تحويل الروم الأرثوذكس إلى الكاثوليكية. واحرزت جهودهم نجاحاً عظيماً أزعجت البطريرك الأرثوذكسي في الآستانة، حيث اقنع السلطان العثماني ان يعمل

على وقف هذا النشاط الكاثوليكي، على اعتبار ان التحول إلى الكاثوليكية يعني تحولاً إلى الإفرنج الذين هم أشد عداوة للإسلام. وفي اواسط ربيع الاول ١٢٣٣هـ - شباط ١٨١٨م قام السلطان العثماني بإصدار فرمان إلى والي حلب بوقف نشاط الرهبان المحليين والرهبان الأوروبيين الذين يقومون بتحويل الروم الأرثوذكس إلى الكاثوليكية (مذهب الإفرنج)(٢٠٠).

مؤشرات التعليم والثقافة عند الموارنة

★ مقررات «المجامع» وصعوبة التنفيذ

كان الموارنة حتى منتصف القرن التاسع عشر يعيشون حالة عامة من الجهل تطغى على معظم سكان الجبل. وكانت أنماط التعليم بسيطة لا تفي بالغرض ولا تحقق الرغبات المرجوة. ولم تؤدّ المجامع الدينية المارونية التي عقدت منذ العام ١٥٥٧ وحتى عام ١٨٥٦م إلى نشر العلم والمعرفة وتعميم القراءة والكتابة في أوساط الطائفة، بالرغم مما ورد في بعضها من دعوات تربوية، وقد تراوح عدد هذه المجامع بين ثلاثة عشر وثمانية عشر مجمعاً، اتخذ في خمس منها مقررات تربوية تنص على تعليم الصبية بالإضافة إلى شؤون أخرى. وكان اول هذه التعليمات ما صدر عن مجمع «قنوبين» عام ١٥٨٠، حيث نص على أن يقوم الأساقفة والكهنة بتعليم الأولاد الأمور الدينية في أيام الآحاد. وقد نصت المادة العاشرة من هذا المجمع على أنه «يجب على كل مطران أو أسقف ان يأمر في رعيته في البلدان والقرى أن يكون دايماً أحداً من الكهنة في كل أيام الأحد يعلم في الكنيسة جميع أولاد القرية الأمور الضرورية، أي الصلاة الربانية وصلاة العذرى والأمانة والعشر كلمات وأسرار البيعة وما أشبه ذلك. وأنهم يكونوا طايعين للمسيح والكهنة ولو الديهم وبالجملة يثبتوهم في جميع أمور الأمانة الكاثوليكية»(٢٠١).

أما أهم هذه المجامع فهو مجمع اللويزة الذي عقد عام ١٧٣٦م في عهد البطريرك يوسف الخازن وبحضور يوسف السمعاني بصفة مندوب من قبل البابا. وقد شدد هذا المجمع على ضرورة تعليم الأولاد الأمور الدينية، وتعيين المعلمين من أجل ذلك. وقد جاء في الباب السادس ما يلي: «... نأمر بأن تقام المدارس في المدن والقرى والأديرة الكبيرة، وأن تصرف العناية إلى حفظها قائمة، فيتعلم فيها صبيان تلك المدينة أو القرى المجاورة الأمور الضرورية.. نحثّ ونناشد بأحشاء يسوع المسيح كلاً من المتولّين رئاسة الأبرشيات والمدن والقرى والمزارع والأديار جملة وافراداً أن يتعاونوا ويتضافروا على ترويج هذا العمل الكبير الفائدة ... نريد بهم الأساقفة والخوارنة الأسقفيين والخوارنة ورؤساء الأديار فيعنون أولاً بنصب كل معلم حيث لا يوجد معلم، ويدوّنون اسماء الأحداث الذين هم اهل لاقتباس العلم، ويأمرون آباءهم بأن يسوقوهم إلى المدرسة ولو مكرهين. وإن كانوا أيتاماً أو فقراء فلتقدم لهم الكنيسة او الدير ضروريات

القوت، وفي حالة تعذّر الكنيسة او الدير يجمع لهم في كل يوم أحد من صدقات المؤمنين ما يفي بمعاشهم. أما أجرة المعلم فيترتب جزء منها على الكنيسة أو الدير (على شرط ان لا يكون المعلم راهباً من رهبانه)، والجزء الآخر يقوم بدفعه آباء الأولاد» (٢٠٢).

وفيما يتعلق بالبرامج التي دعا المجمع إلى اعتمادها، فكانت تتمحور حول اللغة والعقائد المسيحية مع شيء من العلوم الفلسفية والرياضية للأولاد المتفوقين. وركزت مقررات المجمع على ضرورة تنشئة الأحداث منذ الصغر على «الإيمان بالدين المسيحي وتعاليم الكنيسة الكاثوليكية» (٢٠٣).

أما المجامع الأخرى مثل مجمع ميفوق الذي عقد عام ١٧٨٠ م، ومجمع دير سيدة اللويزة الثاني عام ١٨١٨ م والمجمع البلدي عام ١٨٥٦، فقد شددت على أهمية تعليم الصغار القراءة والكتابة ومبادىء العقيدة الدينية. ولم تأت بجديد يذكر.

والجدير بالذكر أن مقررات هذه «المجامع» المختلفة لم تسهم في تغيير حالة الجهل المتفشي بين أوساط الطائفة، وذلك بسبب الضغوطات المختلفة التي كان يتعرض لها رجال الإكليروس الماروني من قبل الزعماء الإقطاعيين، مما حال دون تنفيذ المقررات التربوية التي اتخذتها المجامع الدينية، وولّد حالة من عدم الإستقرار ساهمت إلى جانب الفقر المادي في الإبقاء على الوضع القائم.

★ انعدام الأثر التربوي لخريجي روما

ولم يكن لخريجي مدرسة روما المارونية التي تأسست عام ١٥٨٤ في بداية الأمر الأثر التربوي في اوساط الطائفة. ويلخص أحد الآباء الكبوشيين أسباب عدم تمكن هؤلاء الخريجين من القيام بواجباتهم فيقول: « ... بعد أن يقضي هؤلاء الشبان ١٢ أو ١٣ أو ١٤ سنة في روما، حيث أحرز البعض منهم نجاحاً باهراً، يعودون إلى بلادهم وليس عليهم من الثياب إلا ما يجود به عليهم فرسان مالطة من الإحسان. وما ان يصلوا إلى البلاد حتى يجد القسم الأكبر منهم أن أباه أو أمه قد غادر الحياة، وأن أرضهم قد أصبحت بوراً ... وهكذا فهم مضطرون إلى العمل للقيام بأمورهم، الأمر الذي هو جديد بالنسبة إليهم، لأنهم أعتادوا طريقة العيش في روما. ولا يلبث البعض منهم أن يعود إلى روما من جديد ليكسبوا عيشهم هناك. والبعض الآخر يهجرون الدرس والكتب ليحملوا المعول والمحراث إلى الحقل» (٢٠٤).

ويؤكد الكاتب الفرنسي فولني غياب التأثير التربوي لخريجي مدرسة روما، فيقول: «لقد خصص الكرسي الرسولي للموارنة نزلاً في روما، أتاح لهم أن يرسلوا شبانهم إلى هناك للدراسة مجاناً. ويبدو أن فنون اوروبا وافكارها تسربت إلى الموارنة بهذه الوسيلة. لكن خريجي هذا المعهد، وقد اقتصرت تربيتهم على ما اتصل منها بالرهبنة، كانوا يعودون إلى بلادهم وهم لا يعرفون الا الإيطالية، فلا يفيدون منها هناك، ولا يحيطون علماً الا بالموضوعات اللاهوتية التي تقودهم إلى لا شيء. ثم إن مستواهم سرعان ما كان يهبط

إلى مستوى عامة الناس» (٢٠٥).

ورغم محاولات الإكليروس إنشاء عدد من المدارس في المناطق المارونية، فان الوضع التعليمي والثقافي لم يكن له الأثر الملحوظ على الصعيد الشعبي. ولم يبرز من بين هذه المدارس سوى مدرسة «عين ورقة» التي أسسها البطريرك يوسف أسطفان عام ١٧٨٧ من أجل «خلق نواة إكليركية متعلمة دون الرجوع إلى مدرسة روما المارونية». وبعد سنتين سعى غندور السعد، وهو آنذاك قنصل فرنسا في بيروت، إلى تحويل هذا المعهد إلى مدرسة عالية لعموم ابناء الطائفة المارونية (٢٠٦). «الآ أنها سرعان ما أصبحت مع مدرسة عين تراز في مطلع القرن التاسع عشر في حالة حرجه ... ينقصهما المعلمون الإختصاصيون فضلاً عن قلة الوسائط لمعاش التلامذة والمعلمين» (٢٠٧).

وفي أوائل القرن التاسع عشر إستيقظت الكنيسة المارونية مجدداً على ضرورة زيادة عدد المدارس. وبين عامي ١٨١٤م و ١٨٣٢م تمّ تحويل عدد من الأديرة إلى معاهد للتعليم، إلاّ أن هذا لم يفِ بالغرض المطلوب. وظل التعليم الشعبي حتى أوساط القرن ضيّق النطاق، بسبب قلة المدارس وندرة الكتب المدرسية (٢٠٨).

★ مدارس تحت «السنديانة» وسائر الطوائف المسيحية

وهناك نوع من المدارس استمرت حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأطلق عليها «تحت السنديانة». وهذه المدارس كانت عديمة الفائدة، إذ «يذهب الأولاد إليها بعد ان يبلغوا الرابعة أو الخامسة من العمر .. ويتعلمون فيها اللغتين العربية والسريانية. ولا يكاد يحسن الصبيان القراءة حتى يحولّهم ذووهم إلى العمل، فلا يلبثون ان ينسوا كل شيء» (٢٠٩).

ويتذكر مارون عبود هذه المدارس فيقول: «قرب الهيكل في ظل السنديانة كنا نقعد ونتعلم. إذا امطرت هرولنا إلى صحن الكنيسة أحياناً. الدرس في الكنيسة اذا خلا بيت الجسد من القربان .. وكانت مقاعد الدراسة الفروة شتاء، والحجارة والأرض صيفاً. وللمعلم كرسي الكنيسة وهو من خشب التوت المعمر .. أما مدة الدراسة فكانت مختلفة بينها، إما على مدار السنة، وإما من أول تشرين الأول حتى أواسط تموز. ولا تتخلل هذه المدة لا فُرَص ولا أعياد. وعلى الدير أن يخصّ راهباً بتعليم الصغار القراءة والكتابة مجاناً، مع راتب من الوقف ومع أرغفة من الخبز وبضع بيضات من التلاميذ ... والتلميذ يُقبل في المدرسة من سن خمس سنوات وما فوق ... وكان الطفل يتعلم الرموز الكتابية حتى يتسنى له القراءة. وأما الغرض من الكتابة فكان الخط أو تصوير الألفاظ، ومن الحساب عدّ الأرقام وكتابتها. ومتى ختم الطفل الإنجيل المقدس أو المزامير، كان ذلك حدثاً عظيماً للأهل يقام من أجله الاحتفال ... أما ما سمّي بالمدرسة فلم يكن حالة أفضل. فهو عبارة عن قبو واسع، أشبه بالزريبة منها إلى المدرسة ... يجلس التلاميذ على الحصير ...

أما المعلم فكان يجلس في صدر القاعة على طرّاحة وأمامه طاولة.. وكان المعلم الكاهن يقف على درجة أعلى من الجميع، يجمع إلى يمينه عدة قضبان» (٢١٠).

أما الطوائف المسيحية الأخرى فلم يكن وضعها التعليمي أفضل من وضع الموارنة. وقد أسس الروم الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت معظم مدارسهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وذلك بعد ان أصبحت هذه الأقليات محط أنظار الدول الكبرى ومشاريعها في الحماية وكسب النفوذ عن طريق التعليم والبعثات. «فالدير الذي علّم ابناء الطائفة سنوات عديدة، بدأ بالإنحدار في منتصف القرن التاسع عشر، وذلك مع ظهور مدارس الإرساليات» (٢١١).

وينقل كمال الصليبي شهادتين لبعض الراغبين في طلب العلم الأول هو أسعد الخياط الذي نشأ في أسرة أرثوذكسية، واضطر إلى الإستخدام في دكان بائع للدخان حتى يتعلم منه القراءة، فيقول: «كان التعليم في ذلك الوقت يعتبر خطراً، وكان صعب المنال حتى لأشد الراغبين. وكانت قراءة العربية البسيطة بحد ذاتها صعبة المنال». والآخر هو سليمان الصليبي الأرثوذكسي أيضاً، يتذمر عام ١٨٤٩م بأن أبناء قريته بجوار افي منطقة الغرب كانوا «عمياناً من شدة الجهل» (٢١٢).

★ بداية «التميز» الثقافي والسياسي في منتصف القرن التاسع عشر

لم يلحظ الزوّار والرحّالة الأجانب أي تميز ثقافي أو علمي للموارنة قبل القرن التاسع عشر، إذ لم يكن لهم لغة خاصة أو عادات مميزة بل هم «كغيرهم من الشرقيين» يتكلمون العربية رغم أنهم كانوا، قد احتفظوا بالسريانية في طقوسهم وقداسهم. وأما عن مشايخهم فإن بعضهم كان «يجيد التعبير بالإيطالية مثل غالبية الأمراء والمشايخ في لبنان». ولم يكن في هذا الأمر ما يستدعي الوقوف او الإنتباه، إذ كانت الإيطالية آنذاك لغة التواصل الدولي وهي «ضرورية ولا غنى عنها في ذلك العصر» (٢١٣).

وهكذا لم يكن للموارنة اي تفوق فكري تاريخي او تميّز ثقافي كما يزعمون. فإن الواقع يدحض هذه الإدعاءات. بل على العكس فقد عرف المسلمون أوضاعاً تربوية متقدمة قياساً إلى مدارس الموارنة، وكانوا اكثر إلماماً بالقراءة والكتابة نظراً لارتباطهم الوثيق بالقرآن الكريم. وفي هذا الصدد يقول الدكتور كمال الصليبي: «ومن الخطأ القول إذن بأن قيام المدارس المارونية في لبنان، قبل القرن التاسع عشر، أدى إلى تعميم العلم والمعرفة في البلاد.. كان الجهل سائداً في مناطق الجبل، حتى بين طبقة الأعيان من نصارى ودروز ... وكان الإلمام بالقراءة والكتابة أوسع انتشاراً بين مسلمي بيروت وصيدا وطرابلس، وذلك بفضل الكتاتيب التي استمرت تعلّم الصبية قراءة القرآن. وكان في المدن الثلاث وخصوصاً في طرابلس علماء مسلمون يدرّسون الفقه وبقية العلوم الإسلامية التقليدية لفئة صغيرة من المريدين، كما يفعل علماء الشيعة في جبل عامل» (٢١٤).

ولكن في منتصف القرن التاسع عشر، بدأ هذا «التمايز» بالتكوّن، بعد أن تدفقت البعثات التبشيرية والإرساليات الأجنبية، وأصبح الموارنة مركزاً لتلقي التأثيرات الثقافية والإقتصادية والسياسية الفرنسية. وتوثقت العلاقات بين فرنسا، صاحبة الحق في «حماية مسيحيي الشرق»، والموارنة. وهذه العلاقات تحولت في ما بعد إلى علاقات بين الموارنة واليسوعيين الذين حصلوا على الدعم الفرنسي والحماية الفرنسية. وهكذا انتشرت المدارس المسيحية ذات البرامج الفرنسية واليسوعية. ومع تنامي الإمتيازات التي حصل عليها الغرب من الدولة العثمانية، بدأت التأثيرات المتبادلة بين التعليم والأوضاع السياسية تعطي ثمارها. وكذلك تبلورت مؤشرات التدخلات الأجنبية، بما هي حماية ودعم سياسي وعلاقات اقتصادية وإرساليات، عملت كلها على إحداث تحولات ثقافية لمصلحة الموارنة الذين تحولت علاقاتهم مع الغرب وفرنسا بصورة خاصة إلى شكل من أشكال القوة الذاتية في علاقتهم مع المحيط المجاور.

وفي ظل سياسة الإنتماء إلى فرنسا والميل إلى فكرها ولغتها، بحيث أصبحت الفرنسية تدرس كلغة أولى في مدارس الموارنة، برزت إلى السطح غلبة سياسية، انعكست على مجمل الأوضاع الإجتماعية، حتى غدت ظلاً واضحاً لتصاعد قوة الغرب العسكرية والسياسية في المنطقة، وأعطت الموارنة نصيباً من الإمتياز السياسي هو ذات الشيء ما يسمونه «تميزاً حضارياً» أو «تفوقاً علمياً» على الطوائف الأخرى.

الفصل الثالث

الشهابيون
والحوادث التي جرت في عهدهم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الشهابيون

عام ١٦٩٧ م توفي الأمير احمد المعني ولم يكن له عقب، فاجتمع أعيان الجبل في مرج السمقانية بين المختارة ودير القمر واختاروا الأمير بشير الأول، احد أمراء وادي التيم حيث كان يقطن الشهابيون، وهو ابن اخت الأمير احمد، أميراً على لبنان. غير أن الدولة العثمانية رأت أن الأمير حيدر شهاب ابن بنت الأمير أحمد المعني هو أحق بالإمارة، وبما أنه كان صغير السن فقد عيّنت بشيراً (١٦٩٧ - ١٧٠٧) وصياً عليه [١].

عندما تسلم الشهابيون الحكم كان الموارنة قد شكّلوا الأكثرية المسيطرة في كسروان التي كانت، آنذاك، جزءاً من الإمارة المعنية، كما استقرت جالية كبيرة منهم في المتن وجنوب كسروان. وثبّت الأمراء الشهابيون كلاً من آل الخازن في مقاطعاتهم بكسروان وآل حبيش في غزير [٢].

وبفضل حماية الشهابيين، قدِم الموارنة بأعداد كبيرة من الشمال، ليستقروا مع الزمن في المناطق الإسلامية في الجنوب، وفي سواها من المناطق اللبنانية التي كانت في ذلك الحين تحت حكم الأمراء.

لقد تمكن الموارنة، خلال العهدين المعني والشهابي، من توسيع مناطق نفوذهم والإستيطان حيث الأكثرية اسلامية. وهكذا شهد القرنان الحادي عشر والثاني عشر للهجرة (السابع عشر والثامن عشر للميلاد) هجرة مارونية واسعة إلى جميع أنحاء لبنان، جعلت الموارنة أوسع الطوائف انتشاراً في البلاد.

وكانت الصداقة المارونية الفرنسية قد أفضت عام ١٦٥٥ م، إلى تعيين احد مشايخ آل الخازن الموارنة نائب قنصل لفرنسا في بيروت، ثم قنصلاً. وظل أحفاده يتوارثون هذا المنصب حتى عام ١٧٥٨ م. وجرى فيما بعد، تعيين مارونيين آخرين في هذا المنصب، احدهما غندور السعد من عين تراز وهو أحد كبار معاوني الأمير يوسف. وكان لأمثال هؤلاء تأثير شديد على الشهابيين، مما جعلهم ينظرون إلى اوروبا الكاثوليكية وخصوصاً فرنسا، نظرتهم إلى صديق [٣].

★ تبذير الأموال: سرقة وفضائح مالية

كان الأمير فخر الدين الثاني قد أودع مصرفاً في فلورنسا عاصمة توسكانة، ويدعى «جبل الرحمة»، مالاً اشترى به سندات سجلها باسمه وباسم أولاده، مثلما يفعل جميع الحكام الذين ابتليت بهم هذه المنطقة، وبعد مرور نحو قرن على موته، تسلم شؤون الإمارة حيدر الشهابي، ابن بنت الأمير احمد الشهابي، فأخذ يفكر جدياً في تحصيل المبلغ لإنفاقه على شؤون ملكه.

كان مقدار المال الموضوع في المصرف ٢٢٧٦٦ سكوتاً، والسكوت نقد توسكاني يوازي سبعة فرنكات من النقد نفسه، فاذا حوّل مع فائدته في ما مرّ عليه من سنين تناهز المئة إلى قروش لبنانية من قروش

تلك الايام، اصبح مبلغاً ضخماً يعدّ بالملايين (٤).

وبالطبع لم يكن المبلغ المذكور من عرق جبين «الأمير فخر الدين»، إنما كان مما سلبه من أيدي جماهير المستضعفين، ليقاتلهم به، وليقوم برحلات استجمام إلى اوروبة متنقلاً من فلورنسة، إلى صقلية، إلى نابولي، إلى روما. تلك هي القاعدة التي درج عليها كل العملاء والحكام الطفيليون الذين حكموا شعوبهم بالحديد والنار.

إن الأنظمة الجاهلية والتي لا ترتكز إلى قاعدة شعبية، تفقد مبرر وجودها وتسعى للتفتيش عن الحلفاء في الخارج. اما الأنظمة «الوطنية» حقاً فانها لا تحتاج إلى مثل هؤلاء الحلفاء، لأنها تجد في مساندة شعوبها وتأييدها لها ما يكفيها، ويصرف عنها ذل الاستجداء من مصادر أجنبية والتسوّل وطرق الأبواب، والإحتماء بالأجنبي عبر إيداع اموال الناس لديه.

كانت السندات المؤيدة للمال قد اتصلت بالأمير حيدر إرثاً عن والدته، التي انتهى إليها كل ما أورثه فخر الدين الثاني من اوراق ومخلفات ذات قيمة، وعددها (٢٢٧) مائتان وسبعة وعشرون سنداً وثلثا السند، وكل منها بمئة سكوت، وقد وعد فيها المصرف بأداء فائدة سنوية قدرها خمسة سكوتات عن كل مئة، اي عن كل سند منها. وبعد أن استشار الأمير حيدر معاونيه من النصارى، نصحوه بأن يستعين بـ «المجمع المقدس» ويوكل إليه أمر استيفاء المبلغ، لقاء جعالة قدرها ثلث المبلغ المستوفى، لينفقها هذا المجمع في سبيل تعزيز النصرانية (٥).

وقد عثر «الأب بولس قرالي» في إحدى خزائن المجمع المذكور على جانب كبير من الوثائق بهذه الدعوى، منها رسالة باسم «الأمير حيدر» لا يبعد ان تكون من إنشاء أحد معاونيه الموارنة وبخط يمينه، ووقع اسمه في آخرها «حيدر معن» بدلاً من «حيدر شهاب» إثباتاً للإرث. وفيما يلي نص الرسالة:

«من الأمير حيدر موسى شهاب إلى حضرات كرادلة المجمع المقدس لانتشار الإيمان.

افتخار الأمراء المسيحيين حفظهم المولى.

بعد السلام، نعرض لحضرتكم أننا علمنا بمجيء صديقنا القس جبرائيل حوا قاصدكم، فاستدعيناه وتحادثنا معه، وبيّنا له عظم مودتنا لكم، ولكل من يأتي من طرفكم، والحماية الخاصة التي نخولهم إياها في كل الظروف، كما هو معلوم لديكم، ولا سيما لما بسطنا يد الحماية لعزيزنا البطريرك يعقوب عواد ليعود إلى منصبه (★)، ونحن نواصل الحماية له ولكل من يتمتع برعايتكم، ولا نسمح لأحد ان يخالفه بأي نوع كان. ثم أفهمناه (القس جبرائيل حوا) عن قضية تخصّنا لدى دوق توسكانة يشرحها لكم، ولنا ملء الثقة انكم

(★) يعقوب عواد خلف البطريرك اسطفانوس الدويهي احد خريجي المعهد الماروني في روما، وقد تحامل على هذا البطريرك بعض حساده فعزلوه عن منصبه، ثم تدخل البابا، واخيراً أصدر المجمع حكماً بعودته إلى منصبه ودعمه حيدر الشهابي كما يتضح من الرسالة.

باذلون الجهد لإنهائها على خير، وحقنا واضح. وإذا انتهت القضية طرحت النفقات من المبلغ المحصل، فأخذنا الثلثين وتركنا لمجمعكم الثلث، لينفقه في سبل البرّ بالنوع الذي يبتغيه. هذه أكبر خدمة نسألكم إياها، فابذلوا الجهد لإنهاء هذه القضية حسبما يليق بسمعتكم،، ومهما كان لكم من شؤون في هذه الجهات عرفونا عنها لنقضيها لكم باذن الله وباشروا الخير.

تحريراً في دير القمر من جبل الشوف في نهاية شوال سنة ١١٣٣ هـ(٦)

صديقكم المخلص حيدر معن

وقد أجابه المجمع بلسان الكردينال كاتب أسراره برسالة جاء فيها: «ان العطف الذي أظهرتموه دائماً نحو خدمة الدين الكاثوليكي، ليس في ولايتكم فحسب بل في سائر المناطق اللبنانية، حملني وحمل كرادلة هذا المجمع المؤسس لنشر الشريعة المقدسة، على الرغبة في مبادلتكم هذا العطف بمشاعر معرفة الجميل نحوكم. ولمّا كنتم الآن قد خولّتمونا الفرصة لمرضاتكم بتحصيل الديون التي لكم على مصرف «الرحمة» بفلورنسا، فثقوا بأننا باذلون من الجهد منتهاه، توصلاً إلى هذه الغاية، يؤكد لكم ذلك القس جبرائيل حوا، والأباتي يوسف السمعاني، وهما سيقومان بالشكر لسعادتكم عنّا لحصة الثلث التي خصصتم بها هذا المجمع من اصل المبلغ الذي نتمكن من تحصيله، وسينفقها المجمع في سبيل مشروع يخلد اسم سعادتكم الشريف. ولمّا كان عطفكم شاملاً ليس هذا المجمع فحسب بل جميع الأشخاص المتعلقين به، فقد جئناكم راجين ان تبذلوا الواسطة الفعالة للصلح بين أساقفة لبنان، ولا سيما بين المطرانين سمعان وعبد الله، لأن خلافهما أقلق الطائفة بأسرها زمناً طويلاً، ونحن على ثقة ان وساطتكم بالغة الغاية الحميدة المنشودة، مؤكدين لسعادتكم ان سادة هذا المجمع على تمام الاستعداد لتلبية رغائبكم العادلة وقبول ما تدلون به من مشورات بهذا الصدد، فتحملونا جميلاً لا يمحى ذكره، وتثيرون فينا الرغبة الصادقة لانتهاز جميع الفرص التي تسنح لنا بإظهار معرفتنا لجميل سعادتكم، واقبلوا في الختام مشاعر إحترامي الخاص»(٧).

ويقول «الأب قرألي»، في كتابه «فخر الدين المعني الثاني»، إنه عثر في سجلات دير الرهبان الحلبيين الموارنة بروما على نسخة عربية لنص التنازل الذي كتبه الأمير حيدر شهاب «للمجمع المقدس»، وهذا نصها الحرفي:

«وجه تحريره: هو أننا أوهبنا إلى حضرة مجمع كرديناليت كندا(★) في مدينة روما، ثلث المال الحاصل من إرث المال الذي لنا من المرحوم جدّنا الأمير فخر الدين، من الرأسمال والفوائد المسجلة في سجل «جبل الرحمة» في مدينة فلورنسة، وبحيث أنهم يحصلوا الثلثين الباقين لنا من المال المذكور وفوائده المذكورة ويوصلونا إياه، جرى ذلك بخاطرنا ورضانا وحررنا لهم هذا التمسك بخط يدنا، وختمنا يكون

(★) هو مجمع مسؤول عن نشر العقيدة الكاثوليكية.

سنداً بيدهم لوقت الإحتياج اليه. تحريراً في ١٣ ربيع الأول سنة ١١٣٦ هـ الموافق ١٠ كانون الأول ١٧٢٣م»(٨).

الفقير

الأمير حيدر بن معن

امير الدروز في فونيقي وجبل لبنان

وكان الأمير حيدر قد كلّف رهطاً من اللبنانيين المقيمين في روما وكلهم من النصارى المساندة في دعوته. فقد عهد إلى القس يوسف السمعاني في ان يكون وكيلاً عنه في هذه الدعوى، وذلك بموجب عقد قانوني يخوله فيه السلطة الكاملة في ملاحقتها، بل يصرح له بأن تبقى تلك السلطة سارية المفعول حتى بعد موته، وقيام حاكم آخر من اقاربه مكانه (٩).

وقد صحّ حدس الأمير حيدر فمات سنة ١٧٣٢م وخلفه ابنه ملحم، وكانت الدعوى لا تزال قائمة، والسمعاني لا يبرح وكيلاً عن الخلف كما كان وكيلاً عن السلف. وطُلب من آخرين ان يكونوا شهوداً على صحة الإرث ففعلوا، وهم المطران جرجس يمين الإهدني، والخوري بطرس مبارك اليسوعي، والمطران جبرائيل حوا، والراهب البلدي الأب يوسف الدبس والأمير جنبلاط نصار الماروني (١٠).

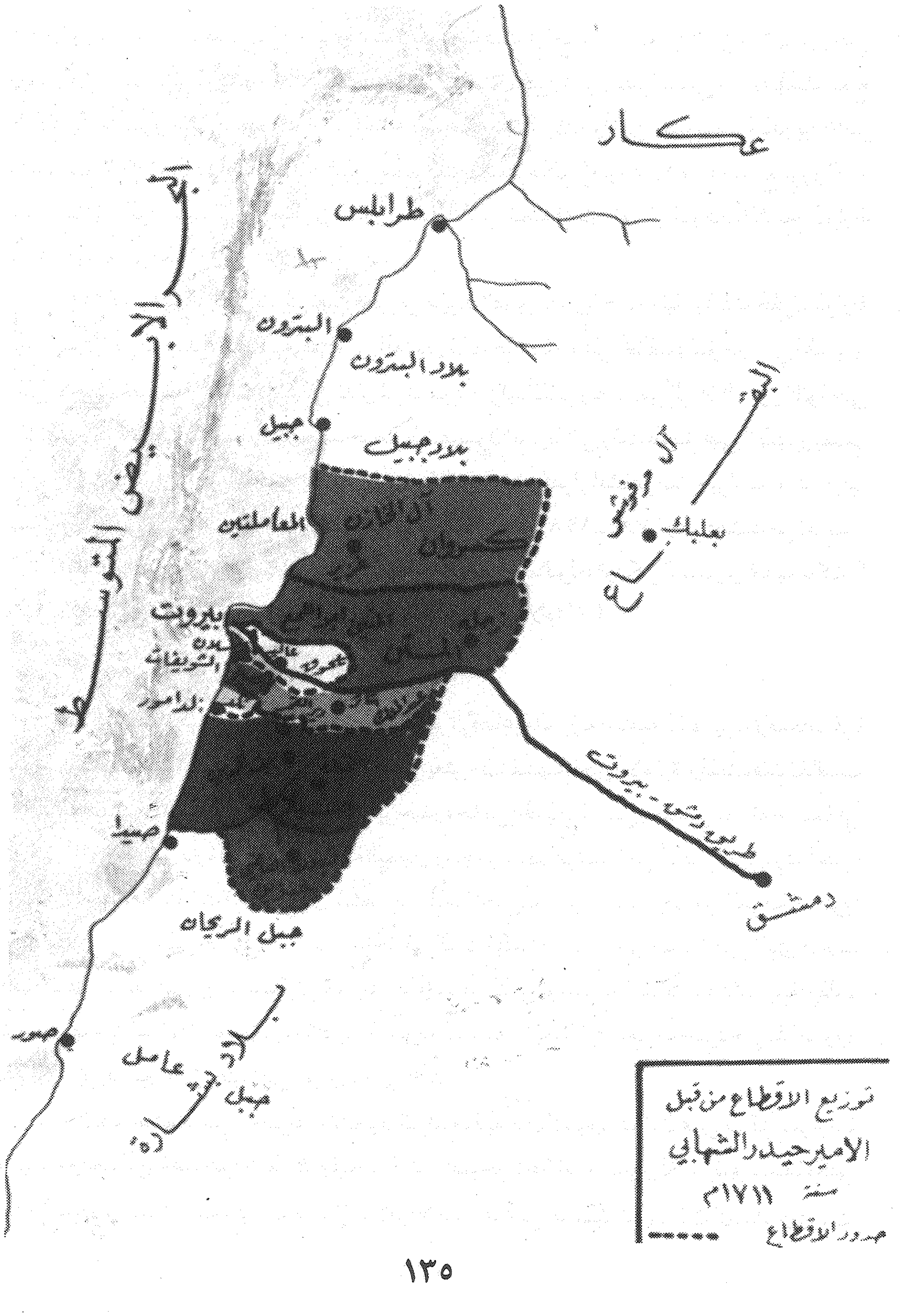
ثم إن «المجمع المقدس» اقام محامياً إيطالياً من الأفذاذ المشاهير. وقد أهاب هذا المحامي بالمدافعين عن المصرف إلى الشعور بالخطر الكبير الذي يهدده بالإفلاس، فيما إذ فازت الدعوى، واضطر إلى إخراج هذا المبلغ الكبير من خزائنه دفعة واحدة، وعلى ذلك لم يروا ابداً من اللجوء إلى المماطلة والتسويف مما وقف سداً في طريق الحكم وجعل القضية تؤجل عاماً بعد عام دون نتيجة.

وقد أعلنت هيئة الدفاع بأن للغراندوق (أمير توسكانا) ديناً على الأمير فخر الدين يكاد يستنزف تركته برمتها، ومصدر هذا الدين الأموال الكثيرة التي أنفقها الغراندوق على ضيافته (انظر ص ١٠١) وإمداده بالمراكب والأسلحة والمؤن والبعثات الحربية والعمرانية. ويقول الأب قرألي إنه نقب كثيراً ليعرف ما آلت اليه تلك التركة، وكان مما ثبت له أنها لم تصرف وأن مصرف «جبل الرحمة» احتفظ بذلك المال (١١).

★ تنصّر الشهابيين

كان الشهابيون في وادي التيم يدينون بالإسلام على المذهب السنّي، ولكن بعد أن تسلموا حكم الإمارة في بلاد الشوف اختاروا التقرب من الموارنة ومما لأتهم والتحالف معهم، وغالوا في ذلك إلى حد أن تنصّروا وتحولوا إلى مذهب الموارنة، وأخذوا يقربونهم اليهم ويدخلونهم في حاشيتهم ويختارون مدبريهم وأمناء سرهم من بينهم كما فعل بشيرهم الأول.

وقد بدأ تنصّر الشهابيين في مطلع العهد الشهابي بتنصّر أرملة الأمير بشير الأول مع ابنها وابنتيها عام


عكار
طرابلس
البحر الأبيض المتوسط
البترون
بلاد البترون
جبيل
بلاد جبيل
آل الخازن
كسروان
المعاملتين
غزير
بيروت
المتن
الشويفات
الدامور
البقاع
آل حرفوش
بعلبك
طريق دمشق - بيروت
دمشق
صيدا
جبل الريحان
صور
بلاد بشارة
جبل عامل
توزيع الاقطاع من قبل
الامير حيدر الشهابي
سنة ١٧١١م
حدود الاقطاع

١٧٠٧م على يد أبو ناصيف مدبر الأمير، واستمر في العهود المتتالية مع من خلفه من الأمراء الشهابيين حتى عهد الأمير بشير الثاني. ويبدو أن الأمير ملحم قد تأثر باختلال التوازن بين الطوائف في أيامه، لذلك سمح لأولاده بأن يتنصّروا على مذهب الموارنة، بل شجعهم على ذلك، وكان اول من تنصر منهم حيدر بن الأمير ملحم عام ١٧٣٣م، لكن أهمهم كان الأمير يوسف الذي تسلم حكم الإمارة عام ١٧٧١م. ومع مرور الأيام اقتدى سائر الأمراء الشهابيين والمعنيين الدروز بأبناء الأمير ملحم فصاروا موارنة. وكان المشايخ الموارنة عندهم مسموعي الكلام ومرفوعي المقام (١٢).

وقد أدت هذه التطورات إلى تغير خطير في ميزان القوى الدرزية - المارونية، وذلك لحلول الموارنة محل الدروز في السيطرة السياسية، ففي زمن المعنيين كان الحكم يقوم على تحالف وثيق بين كلي الجانبين، لكن الأحوال تغيرت في العهد الشهابي الذي شهد تفوقاً متزايداً للموارنة. ونظراً إلى ان الدروز كانوا حتى ذلك الحين قوة لا يستهان بها، لذلك فقد حرص الشهابيون الموارنة إلى وقت طويل على الظهور بمظهر الدروز. غير أن الموارنة كثيراً ما كانوا يعتمدون سياسة التحدي واستفزاز المشاعر ضد جيرانهم. وقد أعرب السائح الفرنسي فولني الذي قام بزيارة لبلاد الشام خلال اعوام ١٧٨٢ ـ ١٧٨٥، عن دهشته من تعصب الموارنة. فقد كان الدروز والنصارى يتعايشون بسلام، على حد قوله، «ولكن النصارى غالباً ما كانوا يظهرون تعصباً فاضحاً مزعجاً، ربما أدى إلى تعكير صفو هذا السلام» (١٣).

★ معركة عين دارة والعواقب الوخيمة

إن التحزب القيسي - اليمني في صفوف الأسر الإقطاعية الدرزية استغله الشهابيون لإضعاف قوة الدروز. وكان آل علم الدين وهم من الحزب اليمني يعتبرون أنفسهم أحق بالإمارة، ولذلك فقد تفاقمت الخصومة القيسية - اليمنية. وخلال حكم الأمير حيدر، خاض الحزبان القيسي واليمني معركة حاسمة في العام ١٧١١م في عين دارة أسفرت عن هزيمة اليمنيين ومجموعاتهم الرئيسية من آل علم الدين. وقد أعقب ذلك توزيع مقاطعات الفئة المهزومة بين المنتصرين، كما أن معظم الدروز الذين نجوا من المعركة اضطروا لترك البلاد واللجوء إلى حوران والمناطق الداخلية. وكانت لهذه الأحداث آثار خطيرة على المدى البعيد، لأنها أنقصت عدد الدروز بالنسبة إلى عدد المورنة وساهمت في توطيد دعائم الأسرة الشهابية، وذلك بتخليصها من أعدائها اليمنيين. وما كادت الخصومة القيسية - اليمنية تزول من الوجود حتى بدأ الدروز ينقسمون إلى فريقين فريق جنبلاطي وفريق يزبكي (١٤).

إذن لقد استفاد الموارنة من هذا التحول الواسع، فبعد أن كانوا يستولون على مركز القرارات السياسية والعسكرية عبر نفوذ البطاركة وقيادة الجيش، اصبحوا الحكام الحقيقيين للإمارة. وعندها تمكنوا من الإعداد لهجمة شرسة على المناطق الإسلامية لإجبارها على التسليم لهم. ذلك أن اعتناق البيت

الحاكم للنصرانية، وتعاظم نفوذ الإقطاعيين النصارى ورجال الكنيسة المارونية في سياسة لبنان الداخلية والحوادث المرتبطة بها، كلها عملت على تعزيز دور الموارنة وتوسيع سلطتهم، بالتعاون مع الأمراء الشهابيين أنفسهم. فمن أعمال بشير الأول أنه بطش بأبناء جبل عامل وسائر بلاد صفد وأشرف بنفسه على بلاد جبيل والبترون. وفي عام ١٧١١ م بسط الأمير حيدر الشهابي سيطرته المباشرة على بلاد جبيل والبقاع وجبل الريحان(١٥). وعندما تسلم شؤون الإمارة الأمير ملحم بادر بالهجوم على القرى العاملية، فكانت معركة أنصار الثانية(★) عام ١١٤٧ هـ ـ ١٧٣٤ م. ثم حصلت مذبحة ثانية في نفس القرية سنة ١١٥٦ هـ ـ ١٧٤٣ م، فقد قام هذا «الأمير» الدمية المتنصّر بعسكره من لبنان متظاهراً أنه يقصد جهة فلسطين بطريق الساحل، ولما وصل إلى محاذاة قرية أنصار داهمها في يوم الجمعة، والقوم عزل من السلاح، يؤدون الفريضة في جامع منصور، وقيل جامع السرايا، فذبح منهم الف قتيل، وقيل الف وأربعماية، حتى سال الدم في الأزقة (١٦).

والمجمع عليه من اقوال المؤرخين في جبل عامل، ان مواقف المهاجمين في مذابح أنصار لم تكن مواقف مشرفة، وإن اهلها أخذوا غدراً.

وفي العام التالي وقعت معركة مرجعيون تبعتها معركة دير قانون النهر في سنة ١١٦٣ هـ ـ ١٧٥٠ م.

★ تجدد الإمتيازات والحماية الفرنسية

إن هذا التحول الخطير في سياسة الأمراء الشهابيين تزامن مع قيام الإمبراطورية العثمانية بتجديد الإمتيازات الفرنسية في الشرق. ففي عام ١١٥٢ هـ - ١٧٤٠ م تمكنت فرنسا من تجديد الإمتيازات القنصلية وكافة المزايا الممنوحة للتجار الفرنسيين داخل السلطنة العثمانية. وذلك بموجب معاهدة جديدة عقدها الطرفان في ١٣ جمادى الثانية ١١٥٢ هـ - ١٧ أيلول ١٧٤٠ م، وفيها تكرار لبنود معاهدة ١٦٧٣ م مع بعض التسهيلات الجديدة لفرنسا ولتجارتها. وقد ارسل السلطان العثماني سفيراً من قبله اسمه سعيد ليقدم صورة المعاهدة إلى ملك فرنسا لويس الخامس عشر مع كثير من الهدايا الثمينة، فاستقبله الملك بحفاوة بالغة، وعند عودته أرسل معه سفينتين حربيتين وقطع اسلحة من المدفعية هدية للخليفة ليصار إلى تدريب الجيوش العثمانية على هذا النوع من السلاح (١٧).

وكان من الطبيعي أن تجد هذه الإمتيازات المتجددة مدلولها العملي على الصعيد المحلي وما تعنيه من قيام اتصالات سرية بين فرنسا وحلفائها في المنطقة. ففي عام ١٧٤٩ م رفع البطريرك الماروني سمعان عواد رسالة إلى ملك فرنسا يسترحمه فيها العطف على الرهبنة المارونية، ويطلب منه ان تلتفت فرنسا باستمرار إلى الموارنة وتدعمهم. وكان الجواب ايجابياً، فقد كتب وزير البحرية الفرنسي روليه في ١٥ آب ١٧٥٠ م إلى القناصل الفرنسيين في الدولة العثمانية يقول: «إن الرهبان الموارنة الذين يؤلفون رهبنة مار انطونيوس في

(★) الاولى وقعت عام ١٠٧٨ ـ ١٦٦٧ م مع الامير احمد المعني.

جبل لبنان قد شملهم الملك بحمايته الخاصة في كل وقت، وقد توسلوا إلى جلالته ان يجدد لهم تلك الحماية ويثّبتها لهم، فتنازل جلالته واستجاب طلبهم وأوصاني ان اكتب إليكم ان تعاملوهم كما تعاملون المرسلين الفرنسيين الذين هم في الشرق من قبل جلالته ... وان تواصلوا اخدماتكم لهم، حتى يكونوا مؤمنين من حماية جلالته في كل الأحوال والمسائل التي يراجعونكم بها، فيما يتعلق برهبنتهم من جهة البلص والعونيات التي يظلمهم بها المسلمون، او من جهة الإضطهادات التي يثيرها عليهم الهراطقة» (١٨).

وقد أعطت هذه الحماية نتائجها بسرعة، ففي عام ١٧٦٢م قام الموارنة، بدعمهم والي طرابلس، بإخراج الشيعة الحمادية من الجبة والمنيطرة وبلاد جبيل. وفي عام ١٧٦٦م تولى الأمير يوسف الشهابي هذه المهة بنفسه، وكان اميراً على جبيل والبترون في عهد عمه الأمير منصور، فأخرجهم من الكورة بعد أن بدّد شملهم في معركة أميون. وبعدها بسنوات عدة تمّ إخراجهم من جرود الضنية وعكار باتجاه الهرمل.

سياسة الأمير يوسف

★ حربه ضد العشائر الحمادية

عام ١٧٧٠م اعتزل الأمير منصور بن ملحم الشهابي (١٧٥٤ - ١٧٧٠) الحكم، فولي الإمارة بدلاً منه بن اخيه يوسف بن ملحم الماروني المذهب، وعندها بدأ عهد الشهابيين النصارى، ومنذ ذلك الحين صار مذهب الموارنة هو مذهب الأسرة الحاكمة في إمارة الشوف، فقد انتقلت الإمارة إلى يد الموارنة بانتقالها إلى الأمير يوسف الذي كان يلقى دعماً وتأييداً كبيرين من الإكليروس الماروني الذين ساندوه للوصول إلى الإمارة، وتعاونوا معه في إخراج العشائر الحمادية من جبة بشري وإهدن وبلاد جبيل.

وكان المسلمون الشيعة قد عادوا إلى الظهور في شمال لبنان في منتصف القرن الحادي عشر الهجري - السابع عشر الميلادي، أي قبل تسلم آل شهاب شؤون الإمارة، واستوطنوا المناطق الواقعة بين طرابلس وجونية بعد حملات التهجير الرهيبة التي تعرضوا لها، ولكن يوسف الشهابي حاربهم حرباً شعواء قضت على نفوذهم السياسي والإداري والإقتصادي، ثم لم يلبث أن أجبرهم على إخلاء بيوتهم وترك مناطقهم (١٩).

كذلك تعرضت كسروان لحملة تهجير ثانية، وذلك ان المسلمين كانوا قد تكاثروا فيها من جديد، وامتدوا ليستوطنوا في مناطق جبيل والبترون وبشري، ولكن ما ان اقترب حكم الأمير يوسف من نهايته حتى كان اكثر هؤلاء قد أخرجوا منها بمساعدة الشهابيين (٢٠).

وكان الأمير يوسف ذا أثر فعال في توطيد حكم الموارنة في كل من الشوف وبلاد جبيل حيث كان

يحكم قبل تسلمه إمارة الشوف، حتى أنه قاد في اول عام من حكمه لهذه الإمارة،اي عام ١٧٧١ م، جيشاً من الموارنة للقضاء على الشيعة الحمادية في كسروان وبلاد جبيل، حيث أخرجهم منها وأورث إقطاعهم وأملاكهم للإقطاعيين الموارنة (٢١).

يقول انيس الصايغ: في كتابه «لبنان الطائفي»: «إجتمع مشايخ الموارنة في شمال لبنان وأقسموا على التعاون ضد الشيعة، وقدم الأمير يوسف الشهابي إلى مساعدتهم وتمكنوا من طرد الشيعيين في الجبة - أي زغرتا - والكورة وأصبح شمال لبنان للمسيحيين» (٢٢).

وذكر طنوس الشدياق في كتابه: «أخبار الأعيان في جبل لبنان»، انه في العام ١٧٧١ م كتب الأمير يوسف صكاً لآل الدحداح بمنحهم مقاطعة الفتوح وسلمهم محاصيل ارزاق العشائر الحمادية في تلك المقاطعة (٢٣).

وكان الأمير يوسف قد جمع لخدمته كل من كان عند عمه الأمير منصور، من جملتهم مشايخ آل الخازن الذين ثبّتهم على مقاطعة كسروان، وولّى أحدهم على ثلاث قرى في بلاد جبيل والبترون. كما تبرع بثمانية عشر ديراً وقطعة أرض من جبيل والبترون لرهبان مار انطونيوس الموارنة(٢٤).

ليس هذا فحسب بل لقد شجع يوسف الشهابي نصارى الجبل، ولا سيما الموارنة، على الهجرة إلى مدينة بيروت، حيث أخذوا ينافسون مسلميها واصبحوا العنصر المسيطر تقريباً. ولم يتوقف هذا المدّ إلاّ بعد قيام أحمد باشا، حاكم بيروت ثم والي عكا، بانتهاج سياسة تهدف إلى إعادة الطابع الإسلامي الكامل للمدينة (٢٥).

★ حربه ضد جبل عامل

وكذلك امتد بطش الأمير يوسف إلى جبل عامل، فما ان وقعت معركة « البحرة » قرب بحيرة الحولة، بين ابناء جبل عامل والوالي العثماني في دمشق في ٣٠ آب ١٧٧١ م، حتى سارع يوسف الشهابي إلى إعلان النفير العام لاغتنام الفرصة والزحف على جبل عامل، وأرسل المنادين إلى مرتفعات الجبال، وقد سمع الناس نداءاتهم الداعية إلى الحرب تقول: « إلى الحرب إلى الحرب، إحملوا بنادقكم إحملوا طبنجاتكم أيها المشايخ الكرام، إركبوا خيولكم تقلدوا رماحكم وسيوفكم » (٢٦).

كان أبناء جبل عامل قد عسكروا بقيادة الشيخ ناصيف النصار بجوار مقام النبي يوشع في الجنوب الشرقي من المنطقة، وزحفوا على العدو ليلاً بخمسماية فارس بعد الصلاة والدعاء، فأحرزوا نصراً ساحقاً، وشتتوا جيوشه البالغة أربعين الفاً ولم ينجُ من القتل الآمن ألقى بنفسه في البحيرة.

وبعد شهرين وقعت معركة ثانية، هي معركة النبطية - كفررمان في ٢٩ تشرين الأول ١٧٧١ م، وذلك بعد أن تعرض مكاريون من قرية كفررمان للقتل عمداً، ورفض الأمير يوسف تسليم الجناة. وبعد

مناوشات بسيطة زحف يوسف الشهابي بجيش يزيد على اربعين الف مقاتل لاجتياح جبل عامل، وعندما دخلوا البلاد من جهة صيدا بدأوا بإحراق القرى وتدمير المزارع وقطع الأشجار وكل من يقع في أيديهم من السكان الآمنين رجالاً ونساء وأولاداً.

كان جيش الأمير يوسف يسير في أربع فِرَق: الفرقة الأولى: وهي المقدمة، وفيها الأمير يوسف في اول الجيش. الفرقة الثانية: وهي الجناح الأيمن، كانت تسير في طريق جباع - حومين - حبوش - النبطية. الفرقة الثالثة: وهي الجناح الأيسر، كانت تسير في طريق العرقوب - الجرمق - كفر تبنيت - النبطية. الفرقة الرابعة: وهي القلب، كانت تسير في طريق جرجوع - عرب صاليم - النبطية .

وكانت القوات المتصدية للغزاة مؤلفة من فرقتين بقيادة الشيخ علي الفارس وأخيه الشيخ حيدر الفارس، فرقة الفرسان وعددها خمسماية من الأبطال المجربين كانت تقيم في قلعة الشقيف، وفرقة المشاة وعددها الف مقاتل من الشبان المتمرنين على تسديد الرماية. وقد عسكرت الفرقتان في الناحية الشرقية الشمالية من النبطية في ارض تسمى (قلادش)، التي دُعيت بعد المعركة بعريض القهوة، وذلك لأن الجيش الإسلامي العاملي شرب فيها قهوة النصر والظفر.

وصلت طلائع الجيش المهاجم إلى جباع وأحرقتها وقطعت اشجارها، ثم وصلت إلى النبطية واحتلت قسماً منها. وعندها أحاطت القوات المدافعة عن البلدة - بعد أداء صلاة الشهادة ودعوة الله بالنصر - بالمهاجمين من ثلاث جهات، من الغرب والشرق والجنوب، فذعر الامير يوسف، حامي حمى الموارنة وصديق البطاركة والبابوات، والتجأ إلى الفرار راكباً بغلة لا يلوي على شيء.

وكان المدافعون عن البلدة لا يزيدون على ثلاثة آلاف مقاتل، هجم هؤلاء هجوم المستميتين، ولم يلبث العدو أن تقهقر إلى كفر رمان، وفي اليوم التالي دارت معركة عنيفة بالسلاح الأبيض، انهزم خلالها المعتدون انهزاماً كاملاً، ومات أكثرهم خوفاً وتعباً، ووقع الامير يوسف في الأسر. وقد بلغ عدد القتلى ما يزيد على ثلاثة آلاف قتيل، واعترف الأمير حيدر الشهابي في تاريخه، مجلد اول صفحة ٩١، بألف وخمسماية قتيل (٢٧).

ولم يتّعظ الامير يوسف بما جنته يداه، بل انضم إلى جيش العثمانيين في ١٠ حزيران ١٧٧٢م في حملة جديدة، ووصل الحليفان إلى مشارف صيدا، لكن أبناء جبل عامل اختاروا من رجالهم خمسماية فارس، ولفّوا حوافر خيولهم باللبادكي لا يسمع لسنابكها صوت عند المسير، ثم دهموا اعسكر العدو ليلاً قرب الحارة في ضواحي صيدا، وهناك حاصروا المدينة، وفي اليوم التالي نشبت معركة فاصلة في سهل الغازية اسفرت عن سحق العدو والقضاء عليه قضاء مبرماً (٢٨).

★ علاقته بالبابا

قام الأمير يوسف بإجراء اتصالات كثيرة بالبابا، كان مردّها ولا ريب إلى مستشاره ومدبره سعد الخوري، الذي كان يتولى منصب القنصل الفرنسي في بيروت بمباركة البطريرك يوسف اسطفان، وقد وجه إليه البابا بيوس السادس عدة رسائل، منها رسالة مؤرخة في ٢١ تموز سنة ١٧٧٩ م، يطلب منه فيها تأييد قاصده الأب بطرس دي مورتا من رهبان مار فرنسيس الأصغرين في قصّادته إلى الموارنة، وذلك في أيام المطران مخايل حرب الخازن الذي ولي بأمر من البابا تدبير البطريركية المارونية مدة إبعاد البطريرك يوسف اسطفان عنها إلى دير الكرمل (٢٩).

ولم يتلكّأ الأمير عن العمل بتلك الرسالة، فأعلن حمايته للقاصد البابوي، وبذل همه في تنفيذ مطالب البابا بكل دقة. وبعد أن اجتمعت كلمة الموارنة على ان يلتمسوا من البابا إرجاع البطريرك إلى منصبه، جاراهم الأمير يوسف في هذا الإلتماس بسعي «الشيخ سعد الخوري» الآنف الذكر، وكتب إلى البابا رسالة جاء فيها: «صدر صدور المراتب العلية، ورأس رؤساء الكهنة المسيحية، وصخرة الملة النصرانية، البابا بيوس السادس المعظم حفظه المولى تعالى، نبتهل بوحدة الأحد، الفرد الصمد، العالي المتعال، ذو الفضل والجلال ببقاء حياتكم الشريفة، وصيانة ذاتكم المتبقية».

محب مخلص: يوسف الشهابي.

ورد البابا إلى الشيخ سعد شاكراً: «ولكن ما مال بنا إلى أن نتقبل رجوعه الينا (البطريرك) بأوفر سرور ورضوان، انما هو تسول جمهور الأساقفة جميعهم وأشواق الطائفة، وتوسل حضرتكم وتوصية الأمير يوسف الجزيل الشرف والإقتدار (٣٠).

عمد إخوة الأمير يوسف إلى توجيه رسالة للبابا، من أجل إضعاف ثقته به، وبمعاونه «الشيخ سعد» والقاصد البابوي، وإظهارهم لديه بصورة تنفّره منهم، علّهم يحصلون على دعم البابا في تسلم شؤون الإمارة. ونريد ان تأتي على بعض ما جاء في الرسالة، لعل القارئ يستطيع ان يكتشف بنفسه كيف ان «الإصلاحات في الطائفة المارونية» والاهتمام بشؤونها والسهر على راحتها وأمنها، كل هذه النقاط اصبحت بمثابة «البيان الوزاري» اذا صح التعبير لحكومة أي أمير من امراء الجبل.

تقول الرسالة: «إن البادري بطرس دي مورتا الملقب بالقاصد خرج عن كل حد، وحاد عن طريق الحق، وبرز منه أمور لا تحق له، مرتشداً من اصحاب الاغراض، وقد التجأ إلى سعد الخوري تابع الأمير يوسف، الذي كان متولياً الحكم قبلنا، وجعل اتكاله عليه وحلل له مال الديورة، وظلم البطاركة، وحبس الأساقفة والرهبان، وقد انتصح البادري مراراً عديدة فما كان ينتصح، بل بقي مصراً متكلاً على رأي من له مرام، وقد أردنا ان نصدّ سعد الخوري عن هذه المغايرات والقباحات، فكان يمانعنا بقوله إن كل شيء بادٍ منه

هو برضى الرؤساء وإجازة القاصد، أما نحن فما كنّا ننفر من كلام سعد المذكور، لكوننا قافرين حياته واكله مال الناس وظلمه الغير محدود. وأخيراً بان لنا ان رأيه (القاصد) ورأي سعد واحد، وانهما متفقان على خراب دير بكركي، واكلوا خزائنه، وشرّدوا سكّانه رهبان وراهبات إلى المدن، واذا أراد أحد ان يلومهم على قباحة اعمالهم، فكان الواحد يحتج بالآخر ويسلك مع قريبه على هذه الطريقة »(٣١).

★ خلافه مع احمد باشا الجزّار

كان احمد باشا الجزار بشناقي االأصل (من البوسنة) وعلى جانب كبير من الدهاء، عمل في الإدراة المملوكية في مصر واشتهر بالتقتيل فلقّب بالجزار، ولم يلبث أن فرّ إلى الآستانة ثم إلى دمشق حيث دخل في خدمة عثمان باشا الكرجي، ثم هرب إلى لبنان ودخل في حاشية الأمير يوسف الذي ولاّه على مدينة بيروت. وعندها سعى الجزار إلى الانفراد بالمدينة وإعلان العصيان على يوسف الشهابي الذي لم يستطع إخراجه منها إلاّ بالتعاون مع والي صيدا ضاهر العمر، والأسطول الروسي. وفي عام ١٧٧٥م عيّنته الدولة العثمانية والياً على صيدا بعد انتزاعها من ضاهر العمر الذي تحالف مع الروس ضد العثمانيين خلال الحرب العثمانية الروسية (١٧٦٨ـ ١٧٧٤) والتي انتهت بمعاهدة كوجك ـ قنيارجي عام ١٧٧٤م، وجعل مركزه مدينة عكا (٣٢).

وبعد أن لمع نجمه زحف على جبل عامل، فلم يتسنّ له ما أراد. ولكن في سنة ١١٩٦هـ-١٧٨٠م هاجمه بجيش كثيف على غرة، متظاهراً بأنه يريد اجتيازه إلى وادي التيم لتأديب العصاة. اكتسح جنود الجزار البلاد وأحرقوا القرى كما فعل الشهابيون، ثم صادروا المكاتب الحافلة بأنواع الكتب القديمة والمخطوطات الثمينة، كمكتبة آل خاتون التي كانت تحتوي على خمسة آلاف مجلد، ومئات المكاتب غيرها تم نقلها إلى عكا على ظهور الجمال وجرى حرقها (٣٣).

وفي عام ١٧٨٥ أضافت إليه الدولة العثمانية مدينة دمشق، وعندها أصبح الجزار على جانب كبير من الأهمية، فواصل سياسته السابقة، حيث كان يتلاعب بزعامات الإمارة الشهابية كما يحلو له، وأصبحت له الكلمة النافذة في الشؤون اللبنانية. وفي عام ١٧٩٠م أمر بشنق الأمير يوسف الشهابي في عكا بعد ان قام بتعيين الأمير بشير الشهابي الثاني مكانه وهذا ما سنعالجه في الموضوع القادم.

الأمير بشير الشهابي الثاني

★ طريقة وصوله إلى الحكم

بشير الثاني هو ابن قاسم شهاب الذي تنصّر عام ١٧٦٧م. مات أبوه وهو في شهره الرابع، وتزوجت

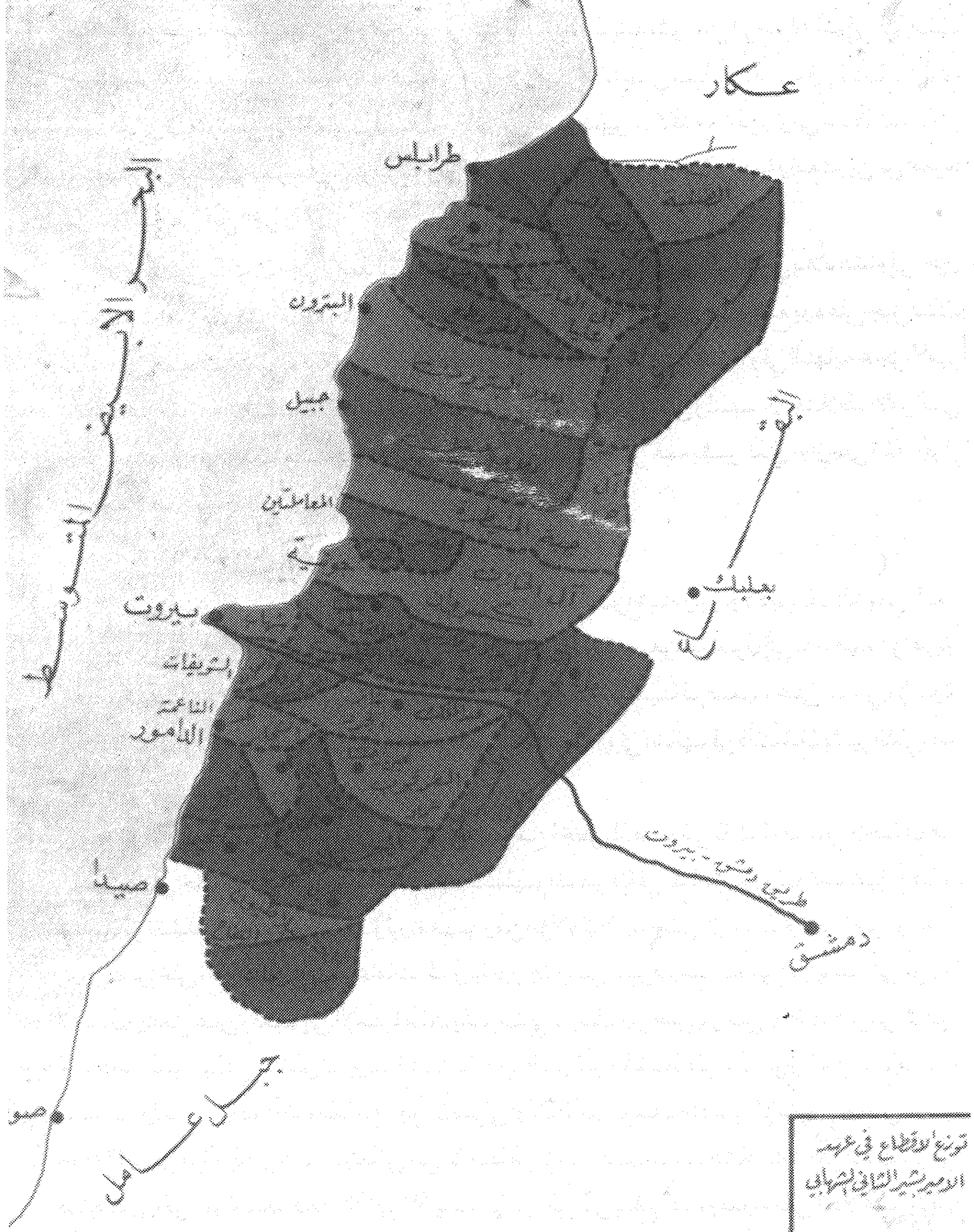
أمه ثانية، وهذا ما جعله يعيش وأخاه حسن في كنف الغير. ولما بلغ بشير سن الرجولة إتجه إلى دير القمر حيث مقر الأمير يوسف، وأصبح شخصية مرموقة في البلاط الشهابي يساهم بنصيبه في الدسائس التي كانت تجري فيه، وسعى إلى تنصيب نفسه كحاكم عن طريق تدبير المكائد مع الجزار والي عكا، ضد الأمير يوسف، ولم يلبث أن حقق مآربه متولياً شؤون الإمارة عام ١٧٨٨م، وهو في الواحدة والعشرين من عمره، بتأييد واضح من قبل الجزار(٣٤).

وتفصيل ذلك أن الجزار بعد أن تسلم ولاية صيدا أصبح الشخصية النافذة في بلاد الشام إلى حين موته عام ١٨٠٤م، وكثيراً ما كان يتولى امر دمشق بالإضافة إلى صيدا، وعزم على وضع يده على جبل لبنان، فعمد إلى إضعاف الأمير يوسف بتحريض انسبائه وتشجيع الدسائس ضده. وفي النهاية عجز الأمير يوسف عن مقاومة الطلبات المتكررة للجزار، وكسب عداوة الدروز وعلى رأسهم آل جنبلاط، الأمر الذي جعل استمراره في الحكم مستحيلاً، فتنازل عن الإمارة لمصلحة ابن عمه بشير الذي حاز على ثقة الجزار وآل جنبلاط(٣٥).

★ خلافه مع اولاد الأمير يوسف

في وقت مبكر من تولّي بشير الثاني شؤون الإمارة، بدأ الصراع بينه وبين اولاد يوسف الشهابي الذين كانوا يرون أنهم أحق بالإمارة من خصمهم بشير الثاني، ولهذا فقد سعوا للوصول إلى اهدافهم عن طريق الحصول على دعم موارنة الشمال الذين بذلوا محاولات مستميتة لوضعهم على كرسي الإمارة، لاعتقادهم أن اولاد الأمير يوسف الذين دخلوا فعلاً المذهب الماروني، شأنهم في ذلك شأن بشير الثاني، هم اكثر اخلاصاً لهم من الأمير بشير.

وكان في الإمارة الشهابية منصب (مدبّر) هو من أخطر المناصب في ذلك الوقت. ويلاحظ ان هذا المنصب على خطورته شغله موارنة كانت لهم كلمتهم المسموعة في المناطق المارونية الشمالية. وكانوا يمثلون قوة تشد أزر الشهابيين المتعاونين معهم. ومن هؤلاء كان جرجس باز، مدبر اولاد الامير يوسف، الذين كانوا على تعاون كامل مع الزعامات المارونية، ووجدوا في مدبرهم هذا سياسياً قوياً يستند إلى موارنة الشمال ويعمل على رفعهم إلى الإمارة مكان بشير الثاني. وكان جرجس باز على جانب كبير من النفوذ والزعامة السياسية في المناطق المارونية الشمالية، وهو الذي كان يطلب لبطريرك الموارنة من البابا مرسوم التثبيت. وقد بذل جهوداً ضخمة من اجل ان يتولى اولاد الأمير يوسف منصب الإمارة، ونجح في تحقيق هدفه اكثر من مرة، ولكن دون ان يتمكن من الاحتفاظ بالإمارة لهم، بسبب الشكايات التي كانت تتوالى ضده لدى الجزار، واستعداد هذا الأخير لأن يسند الإمارة إلى من يدفع أكثر، وقدرته على التلاعب بالأمير بشير وبأولاد الأمير يوسف، واستمرار بشير الثاني في العمل على ان يحتفظ بالإمارة لنفسه(٣٦).



عكار
طرابلس
البترون
جبيل
المعاملتين
بيروت
الشويفات
الناعمة
الدامور
صيدا
بعلبك
دمشق
طريق دمشق - بيروت
جبل عامل
توزيع الإقطاع في عهد
الامير بشير الثاني الشهابي
حدود الإقطاع

وهكذا بقي مركز الأمير بشير غير مستقر حتى موت الجزار عام ١٨٠٤م. ففي عام ١٧٩٠م أعاد الجزار تعيين الأمير يوسف حاكماً على لبنان، بعد ان وعده بدفع مزيد من الأموال له، ولكن الأمير بشير سارع إلى المزايدة على نسبه واسترجع منصبه. وكان ان طرح الجزار يوسف في السجن وأعدمه شنقاً بناء على طلب الأمير بشير. ثم عاد الجزار فأصدر أوامره بتنحية الأمير بشير في أعوام ١٧٩٣ و ١٧٩٤ و ١٧٩٨م واستدعى اولاد الأمير يوسف الثلاثة ليولّيهم الإمارة بالمشاركة. وفي كل مرة كانت الحرب تشتعل بين انصار ابناء الأمير يوسف وأنصار الأمير بشير. وفي عام ١٨٠١م أرغم الأمير بشير على اللجوء إلى قبرص ثم إلى العريش بمصر بسبب خلافه مع الجزار وعدم وقوفه إلى جانبه اثناء حصار عكا من قبل الجيش الفرنسي عام ١٧٩٨م (٣٧).

★ سياسته

كان الامير بشير انتهازياً، واسع الدهاء، شرس الطبع. وقد حفل عهده بالمؤامرات الخطيرة التي كان يحيكها بالتعاون مع الدول الأجنبية، ليلهي الشعب عن الثورة عليه ويؤمن لسيادته الامتداد الذي يريده. ولكي يوطد سلطته اشترك في المؤامرات والدسائس الموجهة ضد الأقاليم المجاورة، وقد أدت هذه السياسة إلى افساح المجال امام التدخلات الأجنبية في شؤون الإمارة (٣٨).

بعد وفاة الجزار عام ١٨٠٤ بدأ الأمير بشير بتعزيز حكمه واقامة سلطة مركزية، وقد حاول الإعتماد على تأييد الولاة العثمانيين أو ضمان حيادهم وتلبية مطالبهم المالية بتقديم رشاوى كافية وإرسال قواته إلى خارج الجبل لمساعدتهم كلما طلبوا منه ذلك. وهكذا سعى للتخلص من منافسيه الأمراء الشهابيين فأمر بفقء أعين اولاد الأمير يوسف وثلاثة عشر شهابياً آخر. ثم عمد إلى تحطيم الزعامة الدرزية، فبدأ أولاً بتحريض الإقطاعيين الدروز ضد بعضهم البعض، ومتبعاً في الوقت ذاته سياسة النفي والاضطهاد بحق الأسر الدرزية البارزة، حتى اضطر قسم كبير منهم إلى مغادرة البلاد واللجوء إلى مصر والبلدان المجاورة، بعد ان صودرت املاكهم وإقطاعاتهم. وهكذا تمكن من إخضاع آل ارسلان وتلحوق وعماد وعبد الملك، وعندها التفّت المعارضة الدرزية تحت قيادة الشيخ بشير جنبلاط (٣٩).

وقرر الأمير بشير أن يمارس السلطة مباشرة فعين ابنيه قاسم وخليل على «منطقتي جبيل والبقاع»، وعيّن الأمير عبدالله حسن، ابن اخيه، لإدارة كسروان، وعيّن ابنه خليل على منطقة الشوف لإدارتها دون ان يقيم فيها، وقام خليل بدوره بتعيين عدد من الشخصيات كوكلاء له، وعيّن على الشوف وكيلين مسيحيين هما غنطوس القهوجي وشاهين رزق (٤٠).

وبعد أن انتهى الأمير بشير من إخضاع مناوئيه، انصرف إلى تعزيز مكانته بالأبهة ومظاهر الفخامة، وبقي سيد لبنان بلا منازع حتى عام ١٨١٩م عندما توفي صديقه سليمان باشا، والي عكا، وحل محله عبد

الله باشا الذي فرض على الأمير طلبات كثيرة وطالبه بدفع ضرائب باهظة أرغمته في العام ١٨٢٠ على التنازل عن الإمارة لمدة سنة كاملة عيّن خلالها حسن وسلمان شهاب، لكن هذين الأخيرين عجزا عن إدارة دقّة الحكم، فأعيد الأمير بشير إلى منصبه،، وأصبح صديقاً لعبد الله باشا (٤١).

وفي العام ١٨٢١م تورط الأمير بشير في النزاع الدائر بين عبد الله باشا ووالي دمشق درويش باشا، ووقف إلى جانب الأول، وقاد عسكره إلى دمشق، فانهزم درويش باشا بمعركة المزة في ٢٦ أيار ١٨٢١م، غير ان الدولة العثمانية تدخلت لمصلحة والي دمشق وأمرت بنقل عبد الله باشا من ولاية عكا التي اضيفت إلى درويش باشا وعندها اصبح الأمير في موقف حرج، وتوالت الإحتجاجات ضده نظراً لتعدد القوى الثائرة عليه(٤٢).

★ رسائل البابا بيوس السابع إلى الأمير بشير

في عهد الأمير بشير الشهابي الثاني عادت العلاقات بين البابا والبيت الحاكم إلى شكل أشدّ متانة من ذي قبل، ومما يدلنا على متانة تلك العلاقات رسالتان بعث بهما البابا بيوس السابع (١٨٠٠-١٨٢٣م) إلى الأمير بشير، يوصيه فيهما بالسهر على مصالح الطائفة المارونية ورعاية امور الكاثوليكية.

الرسالة الأولى وهي مؤرخة في ١٨ نيسان ١٨٠٧م (١٢٢٢هـ) وقد صدرت بالعنوان التالي: «ايها الإبن الحبيب والرجل الشريف، السلام والبركة الرسولية». وفيها أوصى البابا «الأمير» بقاصده المطران لويس غندلفي، الذي كان قد أقيم قبلاً بمنزلة قاضي لدى القاصد السابق المتوفي، المطران جرمانوس الخازن الماروني. ثم طلب منه رعاية القضايا المختصة بالديانة الكاثوليكية، والمحاماة عنها بسلطانه واقتداره وبحسب مقتضى غيرته وحبه لها(٤٣). ووصلت بهذا المعنى رسالة أخرى إلى جرجس باز الماروني، مستشار اولاد الأمير يوسف.

وأما الرسالة الثانية فقد جاء فيها:

«من البابا بيوس السابع إلى جناب الرجل الشريف الأمير بشير شهاب الكلّي الإقتدار.

فليوهب لك السلام، ولتضاعف النعم الإلهية، إن قلبنا الأبوي قد استوعب ابتهاجاً عظيماً عندما تحققنا من إخوتنا، بطريرك طائفة الموارنة وأساقفتها، بمقدار وفور حسن عنايتك وملاحظتك للطائفة المذكورة نفسها، وبكم من الإهتمام تجتهد حضرتك بأن يستطيع هؤلاء أن يعترفوا بشريعة الله الكلية القداسة، وبحقائق الإيمان الكاثوليكي بغير مانع ما اصلاً، الأمر الذي لا يمكن ان يتّضح لدينا شيء أعز منه، ومن ثم قد انعطف حبنا نحوك الإنعطاف الكلي راغبين لك السعادة الحقيقية رغبة متّقدة في الغاية. ولقد ضاعف فينا هذه الإمارات الإنعطافية القلبية نحوك بنوع عجيب، ولدنا الحبيب يوسف السمعاني المدبر الأول للرهبانية اللبنانية الجليلة، الذي قد حضر إلى رومة من قبل بطريرك الطائفة المارونية وأساقفتها واكابر

شعبها، ليقدم لنا على اسمهم جميعاً التهنئة وعلامات الفرح برجوعنا السعيد إلى الكرسي الرسولي، وذلك حينما اخبرنا أن حضرتك كذلك قد حصلت من هذا القبيل نفسه اي من رجوعنا المذكور على سرور عظيم جداً. فنحن في الوقت عينه الذي نشكر محامدك بالمقابلة الواجبة على إظهارك شاهداً جديداً لحسن شهامتك هذه ومعروفك نحونا، ففي الوقت نفسه نرجوك بمقدار ما نعلم ونستطيع، أيها الأمير الجليل الكلي الإقتدار، بأن تكون حمايتك وصيانتك متلألئة في عناية ما يكون نحو امور الديانة الكاثوليكية، في جميع المقاطعات بولايتك. ثم من حيث أننا سلّمنا ليد يوسف السمعاني المذكور بعض أوامر منفذة إلى البطريرك الماروني نفسه، وبها قد سبقنا واعتنينا بإصدار التدابير المختصة بنمو الإيمان الكاثوليكي وبصرامة التهذيب والنظام الكنسي، فنتوسل إليك بأعظم نوع لكي تجتهد وتناضل بواسطة سلطانك بأن تجري هذه الأوامر بأكبر استعداد وقبول. واذا كان لنا ثقة وافرة في ان تكون حضرتك دائماً مناظراً تحت حمايتك للطائفة المذكورة ولقصّادنا ولجميع الكاثوليكيين إجمالاً، فنحن لا نكفّ عن التضرع إلى الباري تعالى القادر على كل شيء والمانح الخيرات جميعها، بأن يفيض عليك بذاته أنعامه السماوية بأكثر سخاء وأن يكافئك بسعادة حقيقية. رومية في ١٥ شباط ١٨١٧ وهي السنة السابعة عشرة لحبريتنا» (٤٤).

★ عامية انطلياس واستنجاد الأمير بوالي مصر

أدت سياسة الأمير بشير، وما رافقها من اعتداءات مستمرة على حقوق الناس وأموالهم، ومظالم طالت بمضاعفاتها الأكثرية الساحقة لعامة الشعب والطبقات الفقيرة والمتوسطة، إلى تفاقم المشاكل والأزمات، وإلى زيادة الأحوال سوءاً. وكان المقاطعجيون يرهقون الناس بفرض الضرائب المتكررة. وقد برز عدة أمراء شهابيون كل يطلب الإمارة لنفسه. وعمد هؤلاء الأمراء إلى إغداق الأموال على الولاة العثمانيين في دمشق وصيدا، سعياً وراء الحصول على التأييد العثماني، وكان هؤلاء الولاة يمارسون ضغوطهم على اولئك الأمراء ليحصلوا على اكبر قدر ممكن من الأموال.

وقد أدى هذا إلى إفقار الأهالي الذين أجبروا على دفع (مال الميري)، اي الضريبة السنوية، اكثر من مرة في السنة. وكان لا بد ان يتحرك هؤلاء الناس لوقف هذه التعديات. وهكذا عقد كبار اعيان الدروز والموارنة في الجبل اجتماعاً عرف باسم «عامية انطلياس» في شهر رمضان ١٢٣٦ هـ - تموز ١٨٢١، وقرروا فيه العمل من أجل رفع الحيف والتسلط وإبعاد المظالم التي يتسبب بها «أكابر البلاد» وأهابوا بالأهالي ألاّ يدفعوا مال الميري إلاّ مرة واحدة في السنة دون »زيادة قرش« على »مال الأصل السلطاني المرتب منذ القديم». وطلبوا من «مناصب البلاد» من «امراء ومشايخ» العمل على رفع «الطمع من بينهم»، وبأن يسيروا على عادات اسلافهم القديمة «من غير تعدي»، وأن «يشيدوا الحق ويدحضوا الباطل كما هو مفروض عليهم من الله الرعاية والحماية والصيانة»، وبأن يتكاتفوا فيما بينهم ضد من يتسلط عليهم من الخارج (٤٥).

وخلال هذه الفترة كان الأمير بشير يعاني من ضغوطات والي الشام، ومن ثورات أمراء آل شهاب لطرده من الإمارة والحلول محله، فاضطر عام ١٨٢٢ إلى اللجوء إلى مصر حيث عقد معاهدة تحالف مع الوالي محمد علي باشا بتشجيع وبركة فرنسا والفاتيكان. وتعهد الأمير بشير بوضع عشرة آلاف جندي تحت قيادة محمد علي باشا في حال طلبهم، وبالمقابل دعم محمد علي الأمير ضد خصومه الداخليين وتشفع له عند العثمانيين. وكذلك توسط لعبد الله باشا فعادت إليه ولاية عكا، وكتب اليه طالباً منه إعادة الامير بشير إلى منصبه وتأييده ضد خصومه (٤٦).

وهكذا توثقت العلاقات بين محمد علي باشا والأمير بشير، وفي عام ١٨٢٣ ذهب امين، نجل بشير الثاني، بزيارة إلى مصر، ومن هناك وجه رسالة إلى ابيه في ٢٠ ذي الحجة ١٢٣٩ - أيلول ١٨٢٣م، يتحدث فيها عن زيارته لمصر حيث سيمكث سنة بناء لرغبة محمد علي باشا الذي سأله عن احوال العسكر وشؤون الإمارة (٤٧).

★ حربه مع الدروز

عندما عاد الأمير بشير إلى لبنان سعى للتخلص من خصمه بشير جنبلاط الذي سعى في غياب الأمير إلى منع عودته، وهكذا انقلب على عائلة جنبلاط محاولاً إضعافها بإرغامها على دفع مبالغ مالية كبيرة، وإذ أبى الجنبلاطيون النزول عند طلبه، عمدوا إلى العصيان والمقاومة. في هذه الأثناء وجه الامير رسالة إلى ابنه امين في مصر، يحدثه فيها عن «اتحاد بيت جنبلاط وبيت عماد» الذين عقدوا اضده حلفاً في المختارة برئاسة بشير جنبلاط. وقام امين بشرح هذا الوضع لمحمد علي باشا الذي «غضب غضباً شديداً»، وأبدى استعداده لإرسال جيش من عشرة آلاف جندي لمعاونة بشير. ويقول امين انه حث الوالي المصري على الانتظار لمعرفة رأي والده في الأمر. وبعث رسالة بهذا المعنى إلى ابيه عام ١٢٤٠ هـ - ١٨٢٤م، يعرض له فيها واقع الحال، ويطلب منه ان يردّ عليه الجواب بالسرعة القصوى (٤٨).

غير أن الأمير بشير الذي احتفظ بصداقة الوالي العثماني تمكن من سحق قوات المعارضة، وعندما باءت ثورة الدروز بالفشل، فرّ زعيمهم بشير جنبلاط إلى دمشق حيث اعتقل وأعدم بناء على رغبة الأمير بشير عام ١٨٢٥م. وكذلك نجح الأمير بشير في ممارسة ضغوط كافية على والي دمشق وعكا لاعتقال وإعدام بعض الزعماء الجنبلاطيين الذي فروا إلى هناك (٤٩).

وبذلك خسر الدروز قيادتهم الفعالة وتلقوا ضربة شديدة أطاحت بمكانتهم السابقة، وفرّ قسم كبير منهم إلى خارج الجبل، ولم يكتف الأمير بشير بهذا النوع من التشريد، بل عاد فحاربهم إلى جانب حلفائه المصريين خلال الحكم المصري لبلاد الشام (١٨٣١ـ١٨٤٢) بقيادة حليفه محمد علي باشا. وهكذا اتسع الشرخ بين الموارنة والدروز، وما لبث ان انفجر صراعاً دامياً في عهد خلفه بشير الثالث (١٨٤٠ـ١٨٤٢).

وقد كتب الرحالة الفرنسي بوجولات عام ١٨٤١م يقول: «الدروز متمازجون مع الموارنة، وتعيش الأمّتان في سلام إحداهما مع الأخرى. ولخمس عشرة سنة او عشرين سنة خلت، كانت الأمة الدرزية اكثر عدداً وأقوى لكن طموح الأمير بشير، النزّاع إلى الشك، أهلك بوحشية قسماً كبيراً منهم، ومعظم زعماء الدروز قد أذلوا أو أبعدوا عن البلاد. والآن فإن الشعب المولع بالحرب، حكام لبنان لفترة طويلة، يبدو للمسافر أشبه بالحطام البشري لانتقام رهيب. كان باستطاعة الدروز قبل هذه المحنة ان ينزلوا بسهولة إلى ميدان القتال ثلاثين الف رجل مسلح، وزاد عدد سكانهم على مائة وخمسين الفاً، واليوم لا يزيد عدد هذا الشعب المسكين، رجالاً ونساءً وأطفالاً، على نحو ستين الفاً، وهو الآن شعب سهل الإنقياد ويرتجف أمام اليد التي تضطهده» (٥٠).

★ التهجير والتنصير

كان الأمير بشير يشجع خفية تنصّر غير المسيحيين، إلى درجة أن حليفه محمد علي باشا أثار هذا الأمر في رسالة منه إلى أحد أعوانه في بلاد الشام معتبراً أن هذا الأمر «خطير يجب تلافيه»، مما اضطر الأمير إلى التنصل من ذلك وتبرئة نفسه منه (٥١).

وفي عهد الأمير بشير الذي استمر نصف قرن لمع نجم الكنيسة المارونية، حتى انه سمح لها، على سبيل المثال، باضطهاد المبشرين البروتستانت وأتباعهم الجدد. ويروي كمال الصليبي حادثاً أقدم فيه رجال الاكليروس على اعتقال الشاب الماروني أسعد الشدياق وتعذيبه حتى الموت، بسبب اعتناقه البروتستانتية (٥٢). وكان بشير بالمقابل يتلقى الدعم من رجال الإكليروس الماروني وكنيستهم.

وكان هذا الأمير يشجع الفلاحين الموارنة على الانتقال إلى الأراضي الحرة في وسط لبنان. ويساعد في الوقت نفسه على شراء اراضي المسلمين والاستيلاء عليها من قبل النصارى الأغنياء والكنيسة المارونية، هادفاً من وراء ذلك إلى غايات سياسية واقتصادية، مما أدى إلى احتلال الموارنة المتزايد لجنوب وسط لبنان وإثراء النصارى. وقد جاء في تقرير للقنصل الإنكليزي الكولونيل روز من بيروت: «ان نصارى دير القمر اغنياء واوضاعهم في ازدهار، وحاز الكثيرون منهم على ملكية المنازل والأراضي التي كانت سابقاً بحوزة المسلمين ثم اخذها منهم بشير الثاني».

ونتيجة لذلك فقد ازداد عدد السكان الموارنة في الجبل إلى حد كبير. كما تغير ميزان القوى السياسية داخل الطبقة الإقطاعية لصالح الإقطاعيين الموارنة. وكان بشير الشهابي يطمع بضم بلاد بعلبك والهرمل إلى إمارته. وفي عام ١٨٢٠ وجه حملة عسكرية إلى الهرمل لإخضاع أهلها بالقوة، لكنه لم يوفّق في ذلك.

وقبل الحديث عن الكنيسة ودورها في عهد الأمير بشير سوف نتحدث أولاً عن حملة نابليون التي

عقد عليها الموازنة كل آمالهم. وقد ظهر خلفاء كثيرون لبشير الشهابي ساروا على نهجه وأكملوا دوره. وكم تصبح المقارنة بين بشير الشهابي وبشير الجميل امراً ممتعاً ومفيداً في آن معاً، فقد كان بشير الاول مثلاً أعلى لبشير الثاني وعلى نهج السلف سار الخلف.

الحملة الفرنسية بقيادة نابليون

★ أهداف الحملة وغاياتها

أثناء الثورة الفرنسية التي بدأت عام ١٢٠٣ هـ - ١٧٨٩ م، وعلى الرغم من السياسة المعادية للإكليروس وللكثلكة التي كانت «لجنة الأمن العام» و «حكومة المديرين» تتبعانها في فرنسا ذاتها، فإن إعادة نفوذ فرنسا وهيبتها في الخارج اقتضت ان تحافظ فرنسا على المغانم التي كانت تنطوي عليها الإمتيازات الممنوحة لها في الشرق بموجب معاهدة ٩٤٢ هـ ـ ١٥٣٦ م. وهذه الإمتيازات كما اسلفنا لم تقتصر على مغانم تجارية، بل حصلت فرنسا على حق حرية العبادة، وعلى حقها في حماية النصارى بوجه عام، والكاثوليك بوجه خاص.

وفي الفترة الوقعة بين سنة ١٥٣٦ م وسنة ١٧٤٠ م، جددت الدولة العثمانية هذه الإمتيازات الممنوحة لفرنسا وثبّتتها ثماني مرات متوالية. ولذلك رأت فرنسا أن عليها ان تستمر في تلك السياسة الخبيثة: «ضمان حماية الدين». وفي عهد «حكومة المديرين» او الإدارة، كتب دي لاكروا De la croix وزير الخارجية، إلى السفير الفرنسي في استنبول يقول: «إن حرصك وغيرتك على حماية الدين يستحقان كل تقدير، وهذا العمل على كثير من الخطورة في هذا الظرف. نطلب اليك العمل على بسط نفوذنا، اذا كنا قد فقدنا شيئاً من هذا النفوذ، سواء أكان ذلك في العاصمة ام في الجزر أم في آسيا(٥٣).

هذا الحرص على «بسط النفوذ»، وهذه الرغبة في الاحتفاظ بتلك الإمتيازات القديمة وحماية العملاء، تحت ستار الغيرة على «حماية الدين» والذي كانت تحاربه فرنسا في أرضها، أعقبه حملة صليبية بقيادة صليبي مهووس ومتعطش للدماء إسمه نابليون بونابرت. فقد كان جميع رجالات الثورة الفرنسية يقطعون رؤوس الأساقفة على المقصلة، وعندما كانوا يحرّمون اجتماعات المصلين في فرنسا، كانوا يبعثون إلى ممثليهم في استانبول بأوامر رسمية، ان يسايروا دوماً الأساقفة وجموع المصلين النصارى في الشرق، وأن يحضروا القداس، وان يحافظوا على التقاليد القديمة (٥٤).

في تلك الفترة من الزمن، ترددت في أرجاء اوروبا صيحة تهيب بدولها «المسيحية» ان تهبّ إلى تسيير حملة صليبية جديدة.

«دار جنسون» ينادي بتأليف حلف «مقدس»، تنتظم في نطاقه كافة الدول الأوروبية لالتهام اراضي

المسلمين، ويدعو إلى إشعال حرب مزدوجة على أهل الاسلام: حرب إبادة، وحرب تنصير. ثم يفصح عن مشروع متكامل لتحقيق ما يرومه، فاذا المحور «حملة صليبية تشترك في تمويلها واعدادها وتنفيذها الدول الأوروبية»، والهدف هو «غزو الدولة العثمانية»، واخيراً وليس آخراً: «فرض الدين المسيحي»، ثم تحرير الأراضي المقدسة من أيدي المسلمين»، «وتنصيب امراء اوروبيين متحضرين، مسيحيين بطبيعة الحال، على هذه الأقاليم» (٥٥).

بعد «الثورة» التي مضى عليها عشر سنوات، وطلعت على الدنيا ببدعة حقوق الانسان، وكان وقودها جماهير المستضعفين والفقراء.. فاذا هي الجور والطغيان.. بعد الثورة التي قتلت شعبها الذي سحقه الإقطاع والرق.. بعد ثورة الشعارات الفارغة: «حرية، إخاء، مساواة» والتي ازهقت ارواح الملايين من البسطاء والمضللين، ارسلت حكومة الديركتوار Directoire او حكومة الإدارة، حملة تضم عشرات الآلاف من المقاتلين بقيادة نابليون بونابرت الذي نشر الخراب والدمار في ربوع اوروبا قاطبة.

ما الذي حدث؟ ما هي هذه الثورة؟ ما هو الإخاء الذي تدعيه؟ وما هي تلك الحرية التي تنادي بها؟ لاشك إنها حرية الولوغ في دماء الناس، وبعث رسل الموت اليهم، لأنهم سيموتون على كل حال.

بعد أحقاب طويلة على هزيمة لويس التاسع ووقوعه في الأسر، واستعانته بـ «الأمة التي قامت تحت اسم القديس مارون والتي هي جزء من الأمة الفرنسية» كما قال، يبدو ان أحفاد لويس قد أعادوا قراءة مشاريع جدهم ودرسوها بإمعان ونفضوا عنها غبار القرون. الوقت مناسب والفرصة ذهبية لن تعود، واستبشر الموارنة خيراً، «وانتظروا وصول بونابرت إلى لبنان بشوق» (٥٦).

نشطت فرنسا لتكمل أشواط التآمر الصليبي الذي ابتدأته بأول حملة صليبية عام ٤٨٩ هـ - ١٠٩٦ م. وكان نابليون بونابرت يطمح لتقسيم الامبراطورية العثمانية بينه وبين القيصر اسكندر الروسي، بحيث تحصل فرنسا على مصر وسوريا.

★ اول وعد فرنسي بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين

ومن خلال تطلعات سياسة فرنسا ومشاريعها الإستعمارية، استطاع اليهود ان يتسللوا إلى عقل «فرنسا الثورة» ويشتركوا في صنع القرار. ولهذا ما ان وقعت «الثورة الفرنسية» عام ١٢٠٣ هـ ١٧٨٩ م، حتى هرع اليهود لاغتصاب حقوق الانسان المسلم وإنشاء وطن قومي يهودي لهم بقرار فرنسي.

«توماس كوريت»، اليهودي الإيرلندي، وأحد أباطرة دولة المال اليهودية، يكتب إلى بول باراراس، عضو حكومة الديركتوار، طالباً منه ان تغزو فرنسا بلاد المشرق، ويغريه بمعونة مالية «للجمهورية الفرنسية»، على ان يتمّ اقتطاع ارض فلسطين كوطن قومي يهودي. مشيراً في الوقت ذاته إلى جهود اليهود المرصودة لمعاونة الغزو الفرنسي المنتظر وتثبيت اقدامه في المنطقة الإسلامية، فيقول: « ... ويقدمون لكم عنصراً

استعمارياً متيناً ثابت الأركان، ضرورياً ... يقوم في آسيا مقام إمبراطورية العثمانيين الآخذة في الانحلال ... ويوفر لكم أهم الضمانات لبث الفوضى، وإشعال الفتن، وإحلال الأزمات للقضاء على الأتراك ... »(٥٧).

وتبارك الجمهورية الفرنسية الحديثة هذه الخطة ويتمّ الإتفاق، ثم تجهز حملة عسكرية من أربعين الف جندي، عُهد اليها بغزو بلاد الإسلام ابتداء من مصر.

قائد الحملة يدعو كبار اليهود إلى مؤتمر سري للتدارس بشأن وطنهم القومي، ويشاورهم ويضع وإياهم أسس التنفيذ، ثم يصدر المؤتمر نداء إلى يهود العالم، يطلعهم فيه على قراراته، ويهيب بهم ان يخفّوا سراعاً إلى العمل لتحقيق الهدف القومي. ومما جاء في النداء: «عددنا ستة ملايين، وفي حوزتنا ثروات طائلة، وممتلكات عظيمة.. فعلينا ان نتذرع بكل ما لدينا من الوسائل لاستعادة بلادنا. ان الفرصة لسانحة ومن واجبنا اغتنامها ... ». ويبين النداء بوضوح: ان المطلوب هو «الوجة البحري من مصر والمنطقة الممتدة من عكا إلى البحر الميت، فمن جنوبه إلى البحر الأحمر»، اي الدلتا وفلسطين وسيناء. ويبادر قائد الحملة لمخاطبة اليهود باللغة التي يريدونها: «يا ورثة فلسطين الشرعيين»(٥٨).

والواقع أن نابليون بونابرت كان أول من عرض على اليهود إقامة دولة لهم في فلسطين، وذلك قبل دعوة الحركة الصهيونية نفسها بحوالي مائة عام، ولهذه الغاية فقد وجه نداء إلى اليهود جاء فيه:

«من نابليون القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية الفرنسية في افريقيا وآسيا إلى ورثة فلسطين الشرعيين:

أيها الاسرائيليون، ايها الشعب الفريد، الذين لم تستطع قوى الفتح والطغيان أن تسلبهم اسمهم ووجودهم القومي وإن كانت قد سلبتهم أرض الأجداد.

ان مراقبي مصائر الشعوب الواعين المحايدين، وان لم تكن لهم مواهب المتنبئين مثل إشعيا Isaiah ويوئيل Joel، قد أدركو ما تنبأ به هؤلاء بإيمانهم الرفيع من ان عتقاء الله سيعودون لصهيون وهم يغنون، وسيولد الإبتهاج بتملكهم لإرثهم دون إزعاج فرحاً دائماً في نفوسهم.

إنهضوا إذن بسرور أيها المبعَدون. إن حرباً لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، تخوضها أمة دفاعاً عن نفسها بعد ان اعتبر اعداؤها أرضها التي توارثوها عن الأجداد غنيمة ينبغي أن تنقسم بينهم حسب أهوائهم، وبجرة قلم من مجلس الوزراء تقوم للثأر وللعار الذي لحق بها وبالأمم الأخرى البعيدة. ولقد نسي ذلك العار تحت قيد العبودية والخزي الذي أصابكم منذ ألفي عام. ولئن كان الوقت والظروف غير ملائمة للتصريح بمطالبكم أو التعبير عنها، بل وإرغامكم على التخلي عنها، فإن فرنسا تقدم لكم إرث اسرائيل في هذا الوقت بالذات، وعلى عكس جميع التوقعات.

ان الجيش الذي ارسلتني العناية الإلهية به والذي يقوده العدل ويواكبه النصر جعل القدس مقراً لقيادتي، وخلال بضعة أيام سينتقل إلى دمشق المجاورة التي لم تعد ترهب مدينة داود.

يا ورثة فلسطين الشرعيين:

إن الأمة التي لا تتاجر بالرجال والأوطان كما فعل اولئك الذين باعوا أجدادهم لجميع الشعوب، تدعوكم لا للاستيلاء على إرثكم بل لأخذ ماتمّ فتحه والإحتفاظ به بضمانها وتأييدها ضد كل الدخلاء. انهضوا وبرهنوا أن قوة الطغاة القاهرة التي كانت لأولئك الذين اضطهدوكم لم تخمد شجاعة أحفاد هؤلاء الأبطال الذين كانت محالفتهم تشرف روما واسبرطة، وإن معاملة العبودية التي دامت الفي عام لم تفلح في إخمادها. سارعوا، إن هذه هي اللحظة المناسبة، التي قد لا تتكرر لآلاف السنين، للمطالبة باستعادة حقوقكم ومكانتكم بين شعوب العالم، تلك الحقوق التي سلبت منكم لآلاف السنين، وهي وجودكم السياسي كأمة بين الأمم، وحقكم الطبيعي المطلق في عبادة يهوه، طبقاً لعقيدتكم، علناً وإلى الأبد» (٥٩).

وتجدر الإشارة ان البيان الذي ادعى بونابرت انه صادر عن «قيادة نابليون في القدس»، لم يكن اكثر من زهو حربي، لأن نابليون لم يقترب بفرقته قط من المدينة، وانهزم قبل ان يصل اليها.

وقد رافق حملة نابليون عدد من المستشرقين، منهم فانتور. وكان قدوم هذه الفئة ضرورياً لنجاح الغزو وإقامة دعائم ثابتة له، لأن الصعوبة الأولى التي واجهها الفاتح هي صعوبة اللغة. ولعب خريجو مدرسة اللغات الشرقية التي أنشأها لويس الرابع عشر دوراً بارزاً، فأفاد نابليون من هؤلاء ومن بعض الشرقيين النصارى الذين يعرفون الفرنسية، بالإضافة إلى طلاب المعهد الماروني الذين أرادوا أن يشتركوا في تذليل الصعوبات وتسهيل طريق الحملة أمام حلفائهم (٦٠).

★ الوقائع العسكرية

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر سنة ١٢١٣ هـ-١٧٩٨م. فتغلبت على المماليك وشتّتهم. وقد حاول الفرنسيون ان يجعلوا من القاهرة باريس جديدة، فعمدوا إلى إنشاء حانات الخمور والأندية وإعداد مسرح لتمثيل الهزليات والمآسي على الطريقة الغربية، وإقامة الحفلات الراقصة، وتشجيع المجون والسكر والعربدة، وما إلى ذلك من مظاهر الحضارة الزائفة التي تتباهى بها اوروبا «المتحضرة».

وبدخول الحملة الفرنسية إلى مصر، بدأ نابليون سياسة المخاطبة الصريحة لحلفاء دولته القدامى في جبل لبنان، لتحريك ذاتيتهم العنصرية الخاصة، وأرسل اليهم مبعوثه قائلاً لهم: «أعترف ان الموارنة فرنسيين منذ الأزل» (٦١).

وتحرك العثمانيون فأخذوا يجمعون الجيوش لإرسالها إلى مصر. غير أن نابليون ما لبث ان توجه إلى فلسطين فاستولى على غزة ويافا، وفي معركة يافا حاصرت العساكر الفرنسية البلدة ثلاثة ايام، وبعد ان

دخلها نابليون أباحها لرجاله، فقتل فيها خلق كثير من النساء والأولاد حتى جرى الدم في اسواق يافا (٦٢).

وبعد سقوط البلدة إنسحب المقاتلون إلى بعض الخانات وأبوا التسليم قبل ان يؤمنهم نابليون على حياتهم، فأجابهم القائد الفرنسي إلى طلبهم، واستأمن له اربعة آلاف شخص ساقهم إلى المعسكر. ولما رآهم نابليون سأل قائده عن هذه الجموع المحتشدة فأخبره إنها حامية المدينة التي سلمت اليه اماناً وانه قبل ذلك حقناً للدماء، فبهت وحار في أمره ثم استشار ضباطه في قتلهم فخالفوه، ولكنه أصر على رأيه وأمر بهم، فقتلوا رمياً بالرصاص في ١٠ آذار ١٧٩٩م - ٢ شوال ١٢١٣هـ (٦٣).

وقد أمر بونابرت قبل ان يغادر يافا إلى عكا بقتل الأسرى الذين وقعوا في قبضته ثلاثاً: في العريش وفي غزة وفي يافا، وكان عددهم يربو على ثلاثة آلاف. ثم قام جنوده بإطلاق النار عليهم ولم يواروهم التراب وبقيت اجسادهم طعاماً للطيور، وظلت رفاتهم مكشوفة (٦٤). تلك هي فرنسا «الأم الحنون»، فرنسا مهد الصليبية.

وفي ربيع عام ١٧٩٩م أصدر نابليون بياناً طلب فيه من يهود افريقيا وآسيا أن يقاتلوا تحت لوائه لإعادة إنشاء مملكة القدس القديمة. وكان الجنود الفرنسيون بعد ان يستولوا على كل مدينة ينهبونها ويحرقونها.

وكان نابليون قاسياً حتى مع جيشه، فبالإضافة إلى قتل الجرحى، راح يدسّ السم للمرضى الذين أصيبوا بالطاعون، لكي يتخلص من عبئهم وحتى لا يعوقوه في سيره، واخيراً أمر بقتل الجرحى والمرضى معاً.

بعد قتال مرير، وبعد ان خسر بضعة آلاف من جيشه في معارك غزة ويافا، سار نابليون بعسكره قاصداً مدينة عكا عن طريق الجبال. وهناك اصطدم بأحمد باشا الجزار الذي كان يتلقى الدعم من الإنكليز. وبدأ الجيش الفرنسي بضرب المدافع والقنابل، حتى خيّل للناظرين ان مدينة عكا لم يبق فيها حجر على حجر. فقد كانت الحروب قائمة على عكا بالليل والنهار، والفرنسيون يهجمون على الأسوار، والقنابل تنهال عليهم كالمطر، وقد أهلكوا من المسلمين خلقاً كثيراً وهدموا أبراج المدينة وأسوارها (٦٥).

ولمّا هلك بعض القواد الفرنسيين مع أعداد كثيرة من جندهم، آيس نابليون من النصر، وآثر العودة إلى وطنه لأمر طرأ على مركزه هناك. وكانت هزيمته في عكا في شهر أيار ١٧٩٩م.

انتقل نابليون إلى مدينة حيفا وكان فيها حواصل القطن فأمر بإحراقها، ثم أحرق المراكب التي غنمها من المسلمين، وأخذ من فيها أسرى وسخرهم في نقل الجرحى والمرضى من عساكر الفرنسيين، يحملونهم على الواح خشب إلى مصر (٦٦).

وفي ١٩ ربيع الاول ١٢١٤هـ - ٢٢ آب ١٧٩٩م سافر بونابرت من الإسكندرية قاصداً فرنسا خفية مع

بعض قواده حتى لا يضبطه الإنكليز، بعدما بلغه خبر تغلب النمساويين على فرنسا وانتشار الفوضى في بلاده (٦٧).

أما في مصر فقد تجددت المعارك بين العثمانيين والفرنسيين، في ظل تدخل العساكر الإنكليزية التي أتت لمحاربة الفرنسيين ومنعهم من تحقيق مكاسب على حساب بريطانيا، واندحار القوات العثمانية امام الروس في جزر اليونان. وفي ٢٢ ربيع الثانية ١٢١٦ هـ اول أيلول ١٨٠١ م إندحر الجنود الفرنسيون وعادوا إلى بلادهم على متن السفن الإنكليزية (٦٨).

★ النتائج السياسية للحملة

بعد أن عاد نابليون إلى فرنسا حيث عُيّن رئيساً للجمهورية، اتصل بالسفير العثماني أسعد أفندي وأظهر له ضرر تحالف الدولة العثمانية مع الروسيا وانكلترا، خصوصاً ان الأولى احتلت جزائر اليونان بينما تماطلت الثانية في سحب جنودها من مصر، وأقنعه بوجوب تجديد العلاقات الودية مع فرنسا. فاتصل السفير العثماني بدولته، وبعد الحصول على الإذن أمضى مع نابليون مشروع معاهدة في اول جمادى الآخرة ١٢١٦ هـ ٩ تشرين الأول ١٨٠١ م أساسها إخلاء مصر وتجديد امتيازات فرنسا السابقة في الشرق (٦٩).

ونصّت المعاهدة على ان ينعقد «السلام والوئام بين الجمهورية الفرنسية والباب العالي»، وتعود مصر إلى أحضان الدولة العثمانية، «على انه من المقرر أن كل ما يسمح به من الإمتيازات في الممالك المصرية لسائر الممالك الأجنبية بعد إجلاء الفرنساويين عنها يكون مسموحاً بها للفرنساويين ايضاً».

وتضمنت المعاهدة بنوداً صريحة تقضي بضرورة الإتفاق «على تعيين طريقة نهائية» لرفع الحجز عن الأموال والأمتعة «التي حجزت او أخذت مصادرة اثناء الحرب»، وبأن «يطلق سراح الوكلاء السياسيين والوكلاء التجاريين والأسرى على اختلاف درجاتهم»، وتجديد المعاهدات التي عقدت في الماضي بين فرنسا والإمبراطورية العثمانية، «وبناء على ذلك يحق لجمهورية فرنسا أن تتمتع في كافة أنحاء الممالك العثمانية بجميع الحقوق التجارية وحقوق الملاحة التي كانت متمتعة بها قبلاً او سيتمتع بها غيرها من الدول الأكثر تفضيلاً في مستقبل الأيام».

وتعهدت الدولة العثمانية بردّ ما صودر من املاك الفرنسيين ببلادها ومنح فرنسا جميع امتيازاتها السابقة المضمونة لها بموجب معاهدة ١٧٤٠ م، وأن يكون لمراكبها التجارية حق الملاحة في البحر الأسود أسوة بالمراكب الروسية. وكذلك اعترفت فرنسا بتشكيل جمهورية مستقلة في جزائر اليونان تحت حماية الباب العالي، وكان ذلك بالإتفاق مع الروسيا (٧٠).

وعقب ذلك أبرم نابليون مع عامل الجزائر معاهدة بتاريخ ١٧ كانون الاول ١٨٠١، وأخرى مع

تونس بتاريخ ٢٣ شباط ١٨٠٢ تقضيان باحترام سفن فرنسا التجارية كما كان في زمن السلطان سليمان القانوني(٧١).

وهكذا فبالرغم من ان حملة نابليون فشلت عسكرياً وأصيبت بهزيمة قاسية، الاّ انها انتهت إلى تجديد وتأييد الإمتيازات الفرنسية في الشرق. كما ان هناك نتائج سياسية أخرى للحملة العسكرية الفرنسية على الشرق. وهي تدخل في باب تهيئة المشاعر لدى النصارى لتقبّل التدّخل الأجنبي الذي يجب أن يكونوا اعواناً له، الأمر الذي أدى إلى تعميق مشاعر الولاء عند بعض الأقليات النصرانية للغرب. وقد ظهر هذا جلياً في المناطق المارونية بشكل خاص.

يقول الدكتور عبد العزيز سليمان نوار: «ان الحملة الفرنسية كانت في نظر المسلمين حملة صليبية جديدة، الأمر الذي جعل العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في الشام تأخذ شكلاً حاداً لم يكن موجوداً من قبل. فالمبشرون الأجانب الأوروبيون كانوا يركزون على أن اوروبا المسيحية أصبحت أقوى من الدولة العثمانية الإسلامية، ولن يطول الوقت حتى تستولي اوروبا على البلاد الإسلامية. وكان هذا الحديث لا يثير بحدة المشاعر قبل الحملة الفرنسية على مصر، أما بعدها فأصبحت المشاعر الدينية شديدة الحساسية».

ويتابع نوار فيقول: «هذا يفسر لنا تركيز السلطان العثماني على حسن معاملة رعيته المسيحية، وليس معنى هذا أن هذا هو أول مرسوم سلطاني صدر في هذا الشأن، فقد كان السلطان العثماني وحكام الولايات يحثون على حسن معاملة الذمّي، وبوجه خاص كان القضاة يتصدّون للحكام الذين كانوا يتعرضون للمسيحيين بأي نوع من أنواع الظلم. الاّ ان الذمّي كان في الدولة العثمانية مواطناً من الدرجة الثانية ... على أن تدهور الدولة العثمانية، الذي ارتبط بتدهور قوى المسلمين الدفاعية، وشعور اكثر المسيحيين بأنهم لا يحصلون على حقوقهم، وان اوروبا يمكن ان تعينهم على الحصول على حقوق المواطنة كاملة، على ان يحتفظوا في نفس الوقت بما تحت يدهم من امتيازات، وخاصة عدم الدخول في الجندية، كل هذا جعل الأوروبيين يسعون إلى الحصول على موضع قدم لهم في الشام بطريقة أو بأخرى وجعل السلطان يتوجس خيفة من هذه التطورات، ومن ثم كانت واحدة من خطواته هي وقف أية تعديات قد تحدث ضد المسيحيين في مثل هذه الظروف الدقيقة» (٧٢).

وفي شهر ذي العقدة ١٢٢١ هـ كانون الثاني ١٨٠٦ م أصدر السلطان العثماني، سليم الثالث، مرسوماً اكد فيه من جديد على عدم التعرض للنصارى(٧٣).

الكنيسة المارونية في العهد الشهابي

★ تضامن المقاطعجيين الموارنة مع الإكليروس والدور الإقتصادي للكنيسة

لقد أدت سياسة الأمراء الشهابيين إلى تثبيت آل دحداح في بلاد جبيل والبترون بعد طرد سكانها

المسلمين الشيعة، وآل الدويهي في إهدن، وآل شدياق في حصرون وعين تنورين. هؤلاء المقاطعجيون دانوا بولائهم لإمارة جبل لبنان التي كان حكامها مسؤولين عن حظوظهم وثرواتهم المكتسبة (٧٤).

وقد أكدت هذه الحقيقة نفسها في القرن الثاني عشر الهجري - الثامن عشر الميلادي عندما تورط الموارنة اكثر فأكثر في شؤون الإمار وقويت شوكتهم ومكانتهم السياسية. وخلافاً لما كانت عليه الحال أيام المقدّمية، حيث كان المقدّمون يعتبرون الكنيسة منافساً ومزاحماً لهم على سلطتهم، فقد حافظ المقاطعجيون على علاقتهم بالكنيسة المارونية، وعمل الطرفان على دعم بعضهما البعض، مما أدّى إلى توحيد الجهود وازدياد قوة التأثير الماروني.

هذا وقد تمتّع الإقطاعيون الموارنة مقابل توفير هذه الحماية للكنيسة بعدة مكتسبات، فإضافة إلى المنافع المادية والمعنوية، تمتعوا بنفوذ واسع شمل جميع مستويات الهيئة الكهنوتية للكنيسة، إلى درجة خضع معها رجال الكنيسة المتوزعون في عهد رجال الإقطاع للعلاقة الإقطاعية ذاتها. وتمتّع آل الخازن، العائلة الإقطاعية المارونية الرئيسية، بالسلطات التالية: التأثير في انتخاب البطريرك، السيطرة التامة تقريباً على تعيين رؤساء الأساقفة والمطارنة، تصديق تعيين الإكليروس، واخيراً، شكّلوا مع الإقطاعيين الآخرين، الهيئة الانتخابية التي تختار البطريرك(٧٥).

وقد استمرت هذه العلاقة القائمة على تبادل المصالح بين المقاطعجيين الموارنة ورجال الإكليروس حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، وتمتّعت الكنيسة المارونية طوال هذه المدة بمقدار كبير من الحرية، وازدهرت إلى حدّ لم تألفه في تاريخها، ذلك أن نشاطاتها امتدت إلى جميع أرجاء الإمارة وإلى المناطق المجاورة لها.

كذلك أصبحت الكنيسة ذات قوة إقتصادية هائلة، فما ان جاء القرن الثالث عشر الهجري - التاسع عشر الميلادي، حتى غدت الكنيسة وبرعاية بشير الثاني، وعن طريق رهبانياتها، اكبر مالك في لبنان، وقد قدّرت ممتلكات الرهبانيات، مع منتصف ذلك القرن، بما يعادل «نحو ربع السطح الكامل للجبل» (٧٦). وهذه المساحة بأي مقياس قيست، هي مساحة هائلة خاصة وإنها في بلد تقلّ فيه الأرض الصالحة للزراعة.

والجدير بالذكر أن الرهبانيات إمتلكت الجزء الأكبر من تلك الأراضي عن طريق هبات تبرع بها الإقطاعيون وحكام الإمارة. فمن اصل الستة والثلاثين ديراً الكائنة في كسروان في العام ١٢٤٨هـ - ١٨٣٢م، وهب المقاطعجيون من آل الخازن سبعة عشر منها كوقف للكنيسة(٧٧). ومن الأمثلة الأخرى تبرع الأمير يوسف بثمانية عشر ديراً وقطعة أرض في بلاد جبيل والبترون لرهبان مار انطونيوس الموارنة كما أسلفنا. وهكذا اصبح معظم املاك المسلمين في المناطق التي أُخرجوا منها ملكاً لرجال الإكليروس

الماروني.

كما تعززت ثروة الرهبانيات بدخلها المستمدّ من أعمالها في حرَف معينة، ومن مصادر أخرى. ومع ازياد تراكم ثروة الكنيسة، أظهرت الأخيرة في النصف الثاني في القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر الميلادي استقلالاً تنظيمياً وسياسياً عن المقاطعجيين، وقد تناسب ذلك الإستقلال مع الإستقلال الإقتصادي للكنيسة. وفي هذا المجال، سهّل الإنضباط التسلسلي ضمن إكليروس الكنيسة وسيطرتها الواسعة على الفلاحين الموارنة حركتها تلك. وكان من المحتوم ألاّ تطيق الكنيسة عندئذ علاقة الإعتماد السابقة على المقاطعجيين.

وفي أيام البطريرك يوسف التيان (١٧٩٦م-١٨٠٨م) أخذت علاقة جديدة بين الكنيسة والدولة تنمو في جبل لبنان. فلقد تميزت هذه الفترة بدخول الكنيسة حلبة السياسة بصورة مستقلة، فالمؤسسة الكنسية كانت قد نمت إلى حد أن الإكليروس لم يعد يرضى بإبقائه في مكانة ثانوية في المجتمع. كانت الكنيسة قد أضحت بنهاية القرن الثامن عشر الميلادي اكبر المنظمات في جبل لبنان واكثرها تنظيماً وثراء، وصارت مصالحها كمنظمة متشابكة مع مصالح النظام السياسي. وكان واضحاً أن الكنيسة هي في مركز يمكنها من اخذ المبادرة في العلاقات مع الإمارة لمصلحتها (٧٨).

★ تحالف الكنيسة مع الأمراء الشهابيين وارتباطها بالغرب

ومما شجّع على صعود نفوذ الكنيسة إلى السلطة، السياسة التي انتهجها الأمراء الشهابيون، فلكي يعزز هؤلاء الأمراء مراكزهم في وجه المقاطعجيين الكبار من الدروز، غازلوا الموارنة وأحاطوا أنفسهم بالمستشارين منهم واستخدموهم كجنود.

يدرج رستم باز، مدبر بشير الثاني، اسماء وألقاب ورتب الأشخاص الذين تولوا مناصب عامة في بيت الدين، مقر الحكومة في زمن بشير الثاني. وتكشف مراجعة هذه الأسماء عن أن هؤلاء الموظفين، بمن فيهم الذين خدموا أبناء بشير الثاني، امين وقاسم وخليل، أنهم كانوا على وجه الحصر تقريباً من الموارنة (٧٩).

وكانت الخدمة الإدارية بالنسبة إلى الموارنة وسيلة إلى الإعتبار الإجتماعي والنفوذ السياسي. ذلك ان المقاطعجيين الموارنة، امثال آل الخازن وحبيش وخوري ودحداح، حصلوا على ألقابهم عن طريق إسداء مثل تلك الخدمات للحكام المعنيين والشهابيين. وبعد القضاء على القسم الأعظم من المقاطعجيين الدروز على أيدي بشير الثاني وابراهيم باشا، زادت القوة السياسية للأقلية المارونية عن طريق احتكار رجالها لتلك المناصب. وقد أخلّ ذلك التطور على نحو متزايد بحالة التوازن القائم (٨٠).

وفي حين زاد تبوّء تلك المناصب الإدارية السلطات الشخصية لشاغليها، فإنه عمل ايضاً على تقوية

مشاعر الإستعلاء والنزعات العنصرية وتعزيز مركز الكنيسة. وقد استخدم المدبّرون الموارنة نفوذهم لحماية الكنيسة ولضمان حرية نشاطها في بداية نظام الإدارة الشهابية، بيد أن الكنيسة أمست مع بداية حكم بشير الثاني، الذي تبادل معها الخدمات، منظمة معقدة، مستقلة عن المقاطعجيين، ومتمتعة بموارد بشرية ومادية كبيرة.

وفي ظل عهد البطريرك يوسف التيان، أخذت الكنيسة تعمل جادة لتسلم الزعامة السياسية، ومع أن عهد تيان أنهي عنوة في العام ١٨٠٨م، وأجبر على الإستقالة في أعقاب اغتيال حلفائه، الإخوة باز، الذين كانوا المدبّرين الموارنة للأمير بشير الثاني، فقد عادت الكنيسة إلى السير في السبيل نفسه (٨١).

وقد سهّل سعي الكنيسة إلى السلطة السياسية بحث الحكام الشهابيين عن سبل لتقوية مراكز نفوذهم وعن بديل لقاعدة تأييدهم الدرزية التقليدية. وبصورة تدريجية، إستبدلت تحالفات الكنيسة السابقة مع مقاطعجييها الموارنة، وفيما بعد مع المدبرين الموارنة، بتحالفات مباشرة بين البطريرك والأمير. وفي العام ١٧٩١م صدر مرسوم عن الإمارة ينص على أن يقضي البطريرك، دون سواه، في جميع النزاعات الناشئة بين الموارنة، منذئذ فصاعداً (٨٢).

وكان بشير الثاني يؤيد البطريرك في جميع قراراته فعندما قصده مقاطعجيان مارونيان من عائلة الخازن ليقضي نزاعاً بينهما، امرهما بأخذ دعواهما إلى البطريرك (٨٣).

هذه السياسة جعلت البطاركة في منتهى القوة.

وإلى جانب هذا كله فقد وجدت الكنيسة المارونية دعامة سياسية أخرى بسبب إرتباطها بالغرب، مما جعلها أداة للإستعمار الأوروبي في خلق مشكلة الأقليات داخل السلطنة العثمانية والعمل على تفسيخها من الداخل. فكان عدد كبير من رجال الإكليروس الماروني، منذ ان أنشىء المعهد الماروني في روما عام ١٥٨٤م يتلقى العلم في ايطاليا. وكان المرسلون الكاثوليك من الفرنسيسكان واليسوعيين يعملون كمستشارين لدى البطاركة الموارنة، ويساهمون في الرقابة على الكنيسة وفي إدارة شؤونها. وقد تزايد عدد هؤلاء المرسلين بكثرة أثناء العهود المعنية والشهابية، مما جعلهم مسموعي الكلمة في الشؤون اللبنانية. وما أن جاء القرن الثامن عشر حتى نشط عدد من الإرساليات في لبنان منها اليسوعية واللعازارية والكرملية. وكانت هذه البعثات مقرّبة لدى الأمراء الشهابيين وعلى صلة مباشرة بهم، فوجدت في خطوتها تلك مجالاً واسعاً لتعزيز المصالح الكاثوليكية، بما فيها المارونية في لبنان (٨٤).

الإستقواء بجيوش ابراهيم باشا

كانت الدولة العثمانية تعاني من الفساد المستشري داخلها ابتداء من القمة إلى القاعدة، فلم تحصل

على تأييد الشعب وثقته بها. كما أن عدم قدرة هذه الدولة على تطوير البلاد الواقعة تحت سلطتها أفقدها مصداقيتها وتوالت الثورات ضدها. ومن هذا المنظار يمكن تفسير ظاهرة محمد علي باشا التي يعتبرها الدكتور عبد العزيز سليمان نوار «محاولة جادة للتطوير الذاتي سواء في الشام او شبه الجزيرة العربية» (٨٥).

كان محمد علي باشا (الباني الأصل) وكيلاً لقائد الحملة العثمانية التي أرسلها السلطان إلى مصر لصدّ الفرنسيين. وما لبث أن قفز بسرعة إلى مركز القيادة العليا. وفي ٥ صفر ١٢٢٦ هـ - اول آذار ١٨١١م قام بتدبير مكيدة ضد زعماء المماليك، وذلك بدعوتهم إلى حفلة كانت تقام في قصره. وعندما حضر المدعوون، قام جنوده بإطلاق النار عليهم فقضوا عليهم جميعاً(٨٦). وهكذا تسلم ولاية مصر، واصبح قوة يعتمد عليها في حماية مصالح الدولة العثمانية. فقد ساعد السلطان العثماني في القضاء على الوهابيين في شبه الجزيرة العربية بين عامي ١٨١٠ و١٨١٨، وثورة اليونانيين عام ١٨٢٤، على امل إسناد ولاية الشام إليه، وإذ لم يحصل على طلبه، أعلن العصيان على الدولة العثمانية، ثم بدأ بتوسيع دائرة ملكه لما رأى تضعضع كيان الأتراك وتوالي انهزام جنودهم أمام جنود الروس، واستخدم كبار القواد ورجال الإدارة الإختصاصيين من الإفرنج الفرنسيين (٨٧).

★ الفتوحات المصرية في الشام

في ٢٩ تشرين الأول ١٨٣١م أرسل محمد علي باشا إبنه ابراهيم باشا على رأس حملة عسكرية إلى الشام، فاصطدم بمقاومة والي عكا، عبد الله باشا، الذي انحاز إلى جانب العثمانيين وتناسى خلافاته السابقة معهم، وعندها دعا محمد علي باشا بشير الثاني إلى نصرته ووجه له رسالة في شعبان ١٢٤٧هـ شباط ١٨٣٢م يحثه فيها على عدم التردد في المشاركة في الحرب إلى جانب ابراهيم باشا، مذكّراً إياه بالإتفاق الذي جرى بينهما أثناء لجوء الأمير بشير إلى مصر (٨٨).

وفي ٢٥ رمضان ١٢٤٧ هـ - آذار ١٨٣٢م تلقى الأمير بشير رسالة من عثمان باشا والي طرابلس، يدعوه فيها للتمسك بالولاء للسلطان العثماني، واذ لم يتقيد بشير الشهابي بمضمون هذه الرسالة، صدر فرمان عثماني بعزله في ٢١ شوال ١٢٤٧ هـ - نيسان ١٨٣٢م (٨٩).

وكان اقتراب القوات المصرية قد أثار ردود فعل مباشرة بين الدروز والمورنة في جبل لبنان، فنشب القتال بين الفريقين وتحرك الدروز لتنظيم ثورة ضد الأمير بشير، فبعث ابراهيم باشا بإحدى فرقه إلى بيت الدين لفرض السيطرة على هذه المنطقة التي كانت القيادة المصرية تعتقد أنها خالصة الولاء للأمير بشير (٩٠).

أما الموارنة فقد اعتبروا الفاتح الجديد صديقاً لهم، كما اعتبره سائر نصارى الشام، نظراً للصلة الودّ بينه

وبين الأمير بشير. وازداد تأييد الموارنة له حين عرفوا بأنه صديق الأمير بشير وحليف الاستراتيجية الفرنسية في المنطقة التي أيدت قيام أمبراطورية عربية تابعة لسياستها ومشاريعها. وكان ابراهيم باشا كلما احتل بلداً الغى القيود المفروضة على النصارى واليهود ووضعهم على قدم المساواة مع المسلمين(٩١). وقام بتوزيع السلاح على الموارنة «ليكونوا قوة مساندة للجيش المصري»(٩٢).

في ٢٥ ذي الحجة ١٢٤٧ هـ - ٢٧ أيار ١٨٣٢ م سقطت عكا بأيدي قوات ابراهيم باشا، تبعتها دمشق في ١٦ حزيران ١٨٣٢ م وذلك بعدما سيّر معه الأمير بشير قوة عسكرية ساعدته في احتلال المدينة، بعد ذلك توجه ابراهيم باشا بجيشه إلى تركيا فبطش بالعثمانيين وانتصر عليهم. وعندها تدخلت روسيا وفرنسا وأوقفتا الحرب. وتمّ الإتفاق في ٨ نيسان ١٨٣٣ م في كوتاهية على ان ينسحب ابراهيم باشا من الأناضول ويتنازل العثمانيون له عن الولايات الشامية(٩٣).

★ سياسة ابراهيم باشا

شرع ابراهيم باشا بتعزيز سلطته على المناطق التي احتلها، فقام بإجراء ترتيبات جديدة من اجل توحيد الضرائب الجمركية بين مصر والشام، ووضع قوانين ساوت بين الرعية أمام الضرائب والقانون، والغى سلطة الإقطاعيين(٩٤).

وثمة من يرى في ظاهرة محمد علي باشا «محاولة حديثة لتكوين وحدة في المنطقة العربية، والإنعتاق من الرجعية العثمانية بغية تشكيل دولة عصرية على اسس اقتصادية حديثة مدروسة»، وذلك بعدما رفع «يد المقاطعجية عن فرض الضرائب»، وقام «بتحديد الأعباء الضريبية على كل فرد» وجمعها عن طريق موظفين. «إلاّ أن الشعب حينذاك لم يكن قد تعود مثل هذه الأساليب الإدارية الحديثة حتى أنه اعتبرها مجرد تدخل في أموره»(٩٥).

غير أن ابراهيم باشا ما لبث ان عمد إلى فرض الضرائب الباهظة وأعمال السخرية والتجنيد الإجباري. وفي عام ١٨٣٤ ظهرت أولى حركات التمرد، وقد تمكن من قمعها بمعاونة الأمير بشير. كذلك عمد ابراهيم باشا إلى نزع السلاح من مناوئيه وإجبار المسلمين على الإنخراط في الجندية. اما النصارى، والموارنة خاصة، فكثيراً ما استعان بهم، وقد مارس القناصل الأوروبيون ضغوطاً على ابراهيم باشا لمنعه من مضايقة النصارى. حتى أن البطريرك الماروني هدد بالمقاومة واللجوء إلى فرنسا اذا عزم ابراهيم باشا على تجنيد الموارنة(٩٦).

وفي ٣١ كانون الثاني ١٨٣٥ م بعث هنري غيز الذي كان قنصلاً لفرنسا في بيروت برسالة إلى باريس يعلن فيها أن موارنة لبنان يلتمسون حماية فرنسا التي كان يتمتع بها أجدادهم، ويطلب من وزير الشؤون الخارجية تجديد الحماية الفرنسية للموارنة، لأنه ليس بإمكانه «شخصياً» أن يعطي «جواباً نهائياً فيما

يتعلق بقرار حكومة الملك في حماية الموارنة كما كان الأمر في السابق». ويضيف: «اذا شاءت سعادتكم إعادة إحياء حماية فرنسا للموارنة، فسوف يكون لذلك فائدة كبيرة لمصالحنا السياسية والتجارية في سوريا» (٩٧).

على صعيد التنظيم الإداري قسم ابراهيم باشا البلاد إلى عدة مقاطعات، وعهد بإدارتها إلى احد أنسبائه شريف باشا، ثم ألحق جبل عامل بجبل لبنان واميره يومئذ بشير الثاني الذي راح يتتبع زعماء جبلٍ عامل يريد التنكيل بهم ويضيق عليهم الخناق، وبلغت به السفالة حداً أن قبض على الشيخ فضل، حفيد الشيخ حيدر الفارسي حاكم بلاد الشقيف، خلال زيارته له في العيد، وألقاه في السجن اشهراً، ثم أطلق سبيله بعد ان جرعه من العذاب الواناً(٩٨).

ولقد ولّى بشير الثاني إبنه مجيد لإدارة مقاطعات جبل عامل، وكان هذا الشاب متغطرساً شديد الإعجاب بنفسه لم تحنكه التجارب، فصب جام غضبه وحقده المدفون على الأبرياء والقرى الآهلة، وساق المئات إلى السجون بعد ان قتل الآلاف، فكان في سجنه في صور زهاء الألف رجل، وحقّر العلماء وخرّب البلاد (٩٩).

والحقيقة أن الشهابيين وزعماء الموارنة صوّروا أبناء جبل عامل في عيون الفاتحين بلاداً ثائرة وشعباً متمرداً يجب ان يُحكم بالشدة والبطش، فصبّوا عليهم جام غضبهم. وقاد أمراء آل شهاب الحملات العسكرية بأنفسهم، والتي استمرت حتى رحيل جيوش محمد علي باشا عام ١٢٥٦ هـ- ١٨٤٠ م وبعد أن تلقى اميرهم مجيد الشهابي هزيمة قاسية عند جسر القاقعية.

وكانت سياسة ابراهيم باشا تدور على القمع والإرهاب، وقد روى محمد جابر آل صفا في كتابه «تاريخ جبل عامل»، أن سبب ذلك يعود على الأرجح لانشغال محمد علي باشا بسياسة الفتح والتوسع التي أخذت بلبّه وطموحه الذي لم يكن له حد ورغبته في إنشاء دولة عظمى في الشرق الاوسط. وكانت إنتصارات نجله ابراهيم باشا واكتساحه الممالك وتقدمه السريع نحو عاصمة آل عثمان تزيده رغبة وأملاً. وقد استغرقت هذه الاحلام وقته، فلم تبق له سبيلاً للتفكير في إدارة سورية ففوّض امرها إلى شريف باشا وبشير الشهابي الذي كان يتبع مع خصومه سياسة التعذيب والإرهاب وسمل العيون، حتى ملأ الجبل شروراً وعاث فيه فساداً(١٠٠).

وكان دعم الموارنة لبشير الثاني كبيراً، وبعد أن فتك بالمسلمين لم يعد له من خيار سوى طلب المساعدة من الكنيسة. وقد أثبت التنظيم التسلسلي للكنيسة وانتشار كهنتها في كل ابرشيات جبل لبنان عن فائدة عظيمة في هذا الجهد. فقد أصدر البطريرك الأوامر بواسطة رؤساء الأساقفة والمطارنة بوجوب إعداد أبناء الأبرشية لتأييد الأمير وحلفائه (١٠١).

وبين الخدمات الأخرى التي وفرها رجال الإكليروس الماروني لمساعدة الأمير بشير في تنفيذ سياسته، كان تزويده بالرجال لقمع انتفاضات المسلمين وجمع المعلومات السياسية والعسكرية، وفي المقابل أسند الأمير المزيد من السلطات للبطاركة والرهبان فتعززت قبضتهم على المجتمع (١٠٢).

ونتيجة لذلك، فقد أصبح الإرتباط والتوكيد على الهوية الطائفية بالنسبة للبطاركة اكثر شعبية من الإرتباط بحزب إقطاعي او سيد إقطاعي. وقد انتعشت هذه الولاءات بسرعة، وأدت في النهاية (١٨٥٨م) إلى تدمير مؤسسة الإقطاع المارونية وجعل المؤسسة الإكليركية (مؤسسة البطاركة والرهبان) بلا منازع.

في السنوات العشر الاخيرة من حكم بشير الثاني إزدادت حملة القمع والإرهاب ضد المسلمين، وقد ساعدت دورات التجنيد في فترة حكم ابراهيم باشا على التدهور الإقتصادي للفلاحين، وتقوية تبعيتهم للمرابين والتجار الموارنة، مما كان يؤدي بدوره إلى نشوء العداوة وتوتر الأجواء. إضافة إلى أن فِرق الجنود المؤلفة من النصارى والموارنة خاصة كانت تعيث فساداً في مناطق المسلمين وتهز أمن مقدساتهم، علماً أن الامير بشير استخدم فرق المتطوعين من الموارنة لإخماد عصيان المسلمين في نابلس وحوران ولبنان الشرقي، كما جرى تسليح النصارى في جبل عامل لاستخدامهم في قمع التمرد.

عام ١٨٣٤م أصدر ابراهيم باشا تعليماته إلى بشير الثاني بوجوب تجنيد الشبان الدروز، فقام بتزويده بنحو الف شاب منهم. وفي اوائل تشرين الاول عام ١٨٣٥م دخل ابراهيم باشا الجبل مع فرقة من جنوده وأنذر الدروز بتسليم أسلحتهم تحت طائلة التهديد والوعيد، وتمّ له ما أراد. ثم كرر ابراهيم باشا مطالبته بتجنيد الدروز فثاروا بوجهه (١٠٣).

وفي العام ١٨٣٧م تلقى ابراهيم باشا امراً من والده بتطبيق قانون الجندية على جميع المسلمين في البلاد الشامية، فاحتدمت الثورة في حوران وفلسطين وجبل عامل وبقية الأنحاء، وعندما عجز ابراهيم باشا عن إخماد التمرد طلب إلى بشير الثاني اعادة تسليح النصارى، فحشد منهم جيشاً بحدود سبعة إلى ثمانية آلاف رجل، وأرسل الأمير بشير ابنه خليل على رأس فرقة من المجندين النصارى للإشتراك في العمليات العسكرية ضد المتمردين الدروز في حوران ووادي التيم (١٠٤).

وقد شجّعت هذه الثورة السلطان العثماني محمد الثاني على مهاجمة جيوش ابراهيم باشا، لكن هذا الهجوم أسفر عن كارثة رهيبة واستسلم الجيش العثماني في معركة النزب في ١١ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ ٢٤ حزيران ١٨٣٩م.

★ رسالة البابا غريغوريوس السادس عشر إلى الأمير بشير الشهابي

رغم ما أصاب البلاد على يد الأمير بشير المتحالف مع ابراهيم باشا، إلا أن سياسته أثارت إعجاب البابا. ففي ١٠ تشرين الثاني ١٨٣٥م بعث البابا غريغوريوس السادس عشر برسالة إلى بشير الشهابي جاء

فيها (١٠٥):

البركة والسلام لك ايها الإبن الحبيب.

إنه لقد اتضح لنا أمرار عديدة من مجمعنا، مجمع انتشار الإيمان ومن القاصد الرسولي ومن بقية رؤساء الكنيسة في سوريا، عن غيرتكم وحمايتكم الخصوصية التي بها أيها الإبن الحبيب والأمير المعظم تعلنون عن احتضانكم وحمايتكم للإيمان الكاثوليكي اللذين وإن يكن يجب انتظار المجازاة عنهما من الله الذي يجازي خدامه بمجازاة أبوية، فمع ذلك ينبغي لنا أيضاً نحن الذين بدون استحقاق ننوب عنه على الأرض أن نظهر مودتنا نحوكم. ولهذا قد رُمنا ان نتمم رغبتنا هذه بواسطة هذه الرسالة التي أمرنا ان تسلم لكم من أخينا الموقر يوحنا المعمدان رئيس أساقفة ايقونية والقاصد الرسولي في سوريا وذلك ليس بدون إيضاح مودتنا الخصوصية نحوكم. ومن ثم إننا مرسلون لكم شخص المسيح (يقصد تمثالاً) من فضة منطرحاً على حضن والدته الكلية القداسة مع جزء من عود صليب السيد الموقر وأضفنا على ذلك إيقونة من ذهب ضربت حال ارتقائنا إلى السدة الرسولية، وأخيراً مرسلون مسبحة للصلوة مغفرة التي نرغب أن تتسلم إلى قرينتكم ابنتنا الحبيبة بالمسيح الكلّية الشفقة. ثم إننا نناشدكم بالربّ غاية جهدنا أيها الإبن الحبيب والأمير المعظم لأن تظهروا بكل عناية غيرتكم الفعالة التي أظهرتموها دائماً نحو الديانة الكاثوليكية ونحو خدامها وبنوع خاص نحو القاصد الرسولي المذكور.

وأخيراً فيما اننا نطلب لكم من صميم القلب كل نجاح خلاصي فعربوناً لاستمالتنا نحوكم ايها الإبن الحبيب والأمير المعظم نمنحكم بمودة البركة الرسولية وإلى قرينتكم ولفيف عيلتكم.

أعطي في رومية في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٨٣٥. من السنة الخامسة لحبريتنا

البابا غريغوريوس السادس عشر

★العوامل التي ساهمت في إنهاء الحكم المصري

بعدما أصبح ابراهيم باشا يمثّل الدولة القوية في المنطقة خشي من تدخل اوروبي، فشرع يتهيأ للمقاومة، وبدأ بتنظيم فرق مسلحة جديدة، ثم اصدر امراً بجمع السلاح من النصارى، وعندها أخذت الشكوك تساور الموارنة فرفضوا إلقاء أسلحتهم، وعزموا على المقاومة. وهكذا اصطدمت مصالح ابراهيم باشا بمواقف الزعامات المارونية التي كانت تتطلع إلى مزيد من الحرية وبالتالي التمتع بالإدارة الذاتية والإنعتاق من سلطة ابراهيم باشا (١٠٦).

وبعد أن اصبحت أسباب الثورة متوفرة لدى الغالبية الساحقة من السكان، وأصبح من اليسير تنسيق العمليات بينها، اجتمع ممثلون عن مختلف الطوائف في جبل لبنان، وعقدوا اتفاقية في بلدة انطلياس بتاريخ ٨ ربيع الثانية ١٢٥٦ هـ - ٨ حزيران ١٨٤٠م، لمقاومة «الاحتلال المصري» (١٠٧). وفي تموز

اصدر البطريرك الماروني يوسف حبيش نداء إلى الإكليروس الماروني ورعيته المارونية بالتعاون مع كافة الطوائف الأخرى في الثورة على الحكم المصري، وهدد (بالتحريم) ضد كل من لا يشارك في هذه الثورة (١٠٨).

وقد أدى هذا إلى إحراج مركز الأمير بشير وتزايد الثورة ضده. ومع ان الأمير بشير استطاع في آخر الأمر ان يضع حداً لهذه الثورة بالتعاون مع قوات ابراهيم باشا، الا أن المسألة تعدّت الشأن المحلي وصارت شأناً دولياً واوروبياً (١٠٩).

فقد كانت الدول الأوروبية ذات نفوذ مباشر في المنطقة، وكان التنافس على أشده بين تلك الدول، وخاصة بين فرنسا وانكلترا اللتين كانتا تطمحان إلى بسط نفوذهما على سوريا ولبنان. وكان الإنكليز على اتصال وثيق بالناقمين على الحكم المصري. وقد عملت بريطانيا على كسب الموارنة إلى جانبها، وأرسلت في أوائل عام ١٨٣٥ م مبعوثاً كاثوليكياً إنكليزياً إلى بيروت لهذه المهمة، هو ريتشارد وود الذي كان يعمل في السفارة البريطانية في الآستانة، ثم انتقل إلى كسروان وادعى أنه جاء لتعلم اللغة العربية، ولكنه في الحقيقة كان يريد إبعاد بشير الثاني عن محمد علي باشا. وعندما أخفق في ذلك اتصل ببشير آخر هو ابن اخ الأمير يوسف، وأظهر بشير هذا استعداداً طيباً للتعاون مع البريطانيين، شرط الحصول على الدعم الكافي، فوعده وود بذلك، واتصل بالبطريرك الماروني يوسف حبيش وأعطاه وعداً بمساعدة بريطانيا لإعلان لبنان إمارة مارونية، مقابل مساعدة الموارنة لها (١١٠).

واستمرت فرنسا في تأييدها لمحمد علي آملة في أن يضمن نجاحه لها مقام الصدارة في المنطقة، وإذ خافت بقية الدول الأوروبية ذلك، عقدت مع الدولة العثمانية معاهدة لندن في ١٥ تموز ١٨٤٠ م لإخراج المصريين من المقاطعات السورية، وقررت هذه الدول ان تتدخل عسكرياً لإجبار محمد علي على الجلاء عن سوريا. وهكذا بدأت البوارج الحربية البريطانية والنمساوية بالتوافد إلى شواطىء بيروت في اوائل آب ١٨٤٠ م، ثم خاضت إلى جانب القوات العثمانية مواجهة شاملة مع قوات محمد علي باشا الذي اقتنع أخيراً بأن الدول الأوروبية مصممة على إنهاء حكمه، فأمر جيشه بالإنسحاب والعودة إلى مصر في تشرين الثاني ١٨٤٠ (١١١).

أما الأمير بشير فقد استسلم إلى البريطانيين الذين أخذوه في العاشر من تشرين الأول على متن إحدى بوارجهم إلى منفاه في مالطة (١١٢).

★ النتائج السياسية للحكم المصري

قام ابراهيم باشا بضرب سلطة الإقطاع وإقامة سلطة مركزية تكون مسؤولة عن قضايا الشعب، وذلك بتجريد الرعية من السلاح وتجنيد الشبان في الجيش. وقام بإصلاح نظام الضرائب، فنظم جبايتها،

واعتمد مبدأ المساواة بين مختلف الأهالي، وألغى نظام الإلتزام عن طريق جمع الضرائب مباشرة من الشعب وتعطيل دور الملتزم (١١٣).

وقرر ابراهيم باشا تطبيق ما ورد في نص «خط كلخانة» الذي اصدره السلطان العثماني عام ١٨٣٩م ونص على المساواة بين مختلف الرعايا وتعيين البطاركة لمدى الحياة، ووجوب استخدام جميع العثمانيين على اختلاف مذاهبهم في مناصب الدولة وحتى في الخدمة العسكرية ايضاً، وجعل المحاكمات علنية، وترجمة قوانين الدولة إلى كل اللغات، وإلغاء القصاص البدني وتعديل الضرائب وغير ذلك (١١٤).

واتخذ ابراهيم باشا تدابير ساوت بين المسلمين والمسيحيين، سياسياً واجتماعياً، وفتحت الباب أمام النصارى لتبوّء المناصب الحكومية، وألغى القيود التي كانت تحطّ من قدرهم (١١٥). وأقام مجالس الشورى التي شارك فيها المسيحيون بنسب في المقاعد تزيد على نسبتهم العددية بهدف إبعادهم عن دسائس الدول الأجنبية (١١٦).

وجاء في مرسوم هام أصدره ابراهيم باشا بشأن القدس بتاريخ ١٠ رجب ١٢٤٧هـ - ١٨٣١م: «من حيث ان الأديرة والكنائس بمدينة القدس هي مقر الرهبان والقسس، فينبغي حمايتهم وصيانتهم من كل التكليفات». وكتب أيضاً إلى أحد عماله يقول له: «... والتعرض للأهالي وعدم مواساتهم مخالف لرضانا لأن الإسلام والنصارى جميعهم رعايانا وامر المذهب ماله دخل بحكم السياسة فيلزم أن يكون كلٌّ بحاله المؤمن يجري إسلامه والعيسوي كذلك ولا أحد يشك على أحد» (١١٧).

الاّ أن سياسة ابراهيم باشا جعلته مسؤولاً أمام الشعب، فكان من الطبيعي أن يشعر الشعب بوطأة سلطته. كما ان التدابير التي اتخذها ابراهيم باشا لتعزيز سلطة الدولة حملته مع الأيام على ان يزيد الأعباء الضريبية وعلى فرض التجنيد الإجباري، مما أشعل فتيل الثورة ضده.

وعلى الصعيد العالمي فقد استاءت انكلترا من قيام دولة قوية فتية في الشرق الأدنى تتعاطف مع فرنسا، فكان الموارنة، الذين سلحتهم الحكومة المصرية ضد الفتن التي كانت تقوم، الورقة الرابحة التي يمكن استخدامها وإثارتها. وهكذا عمد الإنكليز إلى تذكير مشايخ الموارنة بالنظام السياسي الذي كان سائداً أيام فخر الدين الثاني وبشير الشهابي، عندما كان المشايخ والمقدمون معفيين من الأعباء المالية ويتمتعون بسلطة محلية تؤمن لهم سبل الإمتيازات والزعامات بعكس ما كانت تفعله الحكومة المصرية التي ضربت عرض الحائط بمصالح هؤلاء المشايخ وامتيازاتهم (١١٨).

وكما كان الإنكليز يحرّضون الموارنة ضد الحكم المصري، كان العثمانيون يحرضون الدروز الذين لم يكونوا بحاجة لمثل هذا التحريض، وهم الذين شهدوا اقبل سنوات مصرع زعيمهم بشير جنبلاط على يد

بشير الشهابي الذي تحالف مع محمد علي باشا (١١٩).

وهكذا تعاهد زعماء الدروز والموارنة ضد الحكم المصري، ووقفوا إلى جانب القوات العثمانية - الإنكليزية، وأسهموا في عزل الأمير بشير، الا انهم وجدوا أنفسهم في نهاية المطاف في حالة صراع جديد فيما بينهم، بين زعماء الدروز العائدين من المنفى وبين الفلاحين الموارنة الذين استولوا على الأملاك الدرزية في عهد الأمير بشير الثاني. وكانت انكلترا وفرنسا تعملان على زيادة حدة هذا الصراع، فناصرت انكلترا الدروز في حين ساندت فرنسا الموارنة (١٢٠).

وكان مطلب الموارنة الرئيسي يتلخص بتنصيب حاكم ماروني على جبل لبنان. فقد جاء في العريضة التي قدمها البطريرك يوسف حبيش ومطارنته إلى السلطان عبد المجيد في أعقاب جلاء المصريين، والتي تضمنت مطالب الموارنة، «ان الحاكم على جبل لبنان ... لا يكون الا مارونياً من العائلة المارونية الشريفة، كون سكان الجبال المذكورة الأكثر عدداً من سواهم هم الموارنة. ويكون تنصيب هذا الحاكم الماروني على الجبل المذكور متعلقاً بغير توسط، بالباب الهمايوني العالي فقط لا بسواه، ويجب ان يكون ديوان شورى في لبنان لأجل إدارة احوال الجبل ومصالحه جميعها كما سيتعين ذلك فيما بعد» (١٢١).

التأثير الإقتصادي

★ تصاعد القوة الإقتصادية للموارنة

شهد الإقتصاد في فترة حكم ابراهيم باشا تغيراً ملحوظاً لصالح الموارنة، ففي حين اعتاد الفلاحون في السابق بيع إنتاجهم الفائض بأنفسهم في مدن الساحل والجبل، ارغموا تدريجياً على الاعتماد على التاجر والوسيط. وهكذا انقطعت علاقة القروي بالسوق وصارت غير مباشرة. ورافق هذا التحول، بالضرورة، شكل جديد من اشكال المعاملات التجارية. فلكي يفي الفلاحون بالتزاماتهم الضريبية ويحصلوا على احتياجاتهم لموسم الحرير، تعوّدوا على رهن محصولهم من الحرير، واقتراض المال بفوائد تتراوح بين ٣ و ٥ بالمئة شهرياً، او اختاروا بيع إنتاجهم مقدماً بقيمة تتراوح بين ثلث ونصف قيمته في السوق. وقد سمحت مثل هذه الممارسات ببروز طبقة من الرأسماليين الأهليين الذين عملوا في المضاربات التجارية، حتى أصبح بإمكان احد التجار في دير القمر، على سبيل المثال، ان يتباهى بكونه يملك في مستودعاته ثلاثين الف (٠٠٠ , ٣٠) اوقية من الحرير قيمتها ستمائة الف قرش (٠٠٠ , ٦٠٠) ويساوي القرش اقل من الفرنك بقليل (١٢٢).

وكانت الطائفة المارونية هي المستفيدة الرئيسية من هذا التحول في اقتصاد لبنان، خاصة وأن الأمير بشير، وحليفه ابراهيم باشا الذي اعتمد في ادارته على النصارى، كانا قد اضطهدا المسلمين وزعماءهم

وصادرا أملاكهم، وأخذ النصارى ينافسون المسلمين في ميادين التجارة، كتجارة الحبوب والماشية ويأتون بأعمال يستفزون من خلالها المسلمين(١٢٣). ونلاحظ في هذه الفترة نمو قرى صغيرة مثل زحلة ودير القمر، فقد بلغ عدد سكان الأولى الذي لم يكن يزيد على الألف نسمة، ثمانية آلاف نسمة(١٢٤).

ان سياسة ابراهيم باشا المتحالف يومذاك مع الموارنة وقائدهم المتنصّر بشير الشهابي انتجت طبقة جديدة لعب فيها النصارى دور العمود الفقري، فمن ظهورهم على رأس ملكيات زراعية متوسطة إلى احتلالهم لمواقع مفصلية في الهرم الإداري، ومن إتساع دورهم التمثيلي للمصالح الأجنبية النامية إلى توسطهم الثقافي اللغوي مع حضارة الغزو الأوروبي الجديد، كل ذلك أوجد واقعاً جديداً أعطى للتحولات مرتكزاتها، ولم يعد بإمكان العثمانيين تجاهله حتى بعد انتصارهم على جيوش ابراهيم باشا.

ثم إن فتح البلاد بأسرها أمام طوفان السلع الاوروبية أوقف نمو الصناعة المحلية وزاد من حرمان الفلاحين، ففي عام ١٨٣٨م، فرضت بريطانيا معاهدة «بلطاليمان» على الدولة العثمانية إبان الأزمة المصرية. وتعتبر هذه المعاهدة فريدة من نوعها بين معاهدات الإمتيازات السابقة، اذ وضعت حجر الأساس لمسيرة الإنهيار العثماني. فقد أزالت تلك المعاهدة نظام الإحتكار العثماني وكل الضرائب الداخلية التي كانت تعيق حركة السلع الإنكليزية المصدّرة إلى البلاد العثمانية. وسمحت بأن تكون السوق العثمانية مفتوحة أمام السلع الإنكليزية ضمن ضريبة واحدة محددة. وكان من الطبيعي ان تلحق الدول الكبرى الأخرى ببريطانيا وتعقد مع السلطنة معاهدات تجارية مماثلة(١٢٥).

ولم يكن تراجع الإنتاج الحرفي في البلاد هو النتيجة الوحيدة للغزو السلعي الأوروبي، بل ثمة إفقار اقتصادي واستنزاف رهيب للنقد المعدني، ذهب وفضة، نتجا عن الخلل في الميزان التجاري، وهو خلل كان يزداد تفاقماً سنة بعد سنة(١٢٦).

وكانت السلعة الرئيسية التي تضمنتها الصادرات هي خيوط وشرانق الحرير، وقد بلغ متوسط كميتها المصدّرة سنوياً من مرفأ بيروت وحده في اواسط القرن الماضي حوالي خمسمائة قنطار(١٢٧).

هذه الوجهة في مخاطر التجارة الأوروبية مع البلاد الإسلامية كانت قد بدأت تلوح منذ اواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وكانت آخذة في التعمق مع القرن التالي.

يقول جب وبوون: «ان التجارة الخارجية كانت لا تعود عليها الا بفائدة طفيفة، وما دامت الواردات تتكون من المواد الصناعية والبضائع الكمالية للأغنياء على حين أن الصادرات كانت تتكون من مواد خام وغير مصنوعة، فإن هذه التجارة كانت تعود بالضرر على صناعتها ورخائها الإقتصادي، يضاف إلى ذلك انها ارهقت توازنها النقدي. وكان من الممكن تعويض المضار الإقتصادية التي عادت على مصر وسورية (سوريا ولبنان) من التجارة الأوروبية والشرقية إلى حد ما، من الناحية المادية، فيما لو كان التجار المصريون

والتجار المسلمون السوريون (السوريون واللبنانيون) قد شاركوا فيها بنصيب كبير، ومن الناحية الفكرية فيما لو كان الإتصال بالتجار الأوروبيين قد وسّع أفق أجزاء صغيرة من المجتمع الإسلامي ... »(١٢٨).

ان غزو السلع الأوروبية للأسواق المحلية جعل الإنتاج الحرفي منذ اوائل القرن التاسع عشر الميلادي، لا سيما في مجال إنتاج المنسوجات القطنية والحريرية، يتراجع بصورة تهدد الفئات الاجتماعية التي تعتاش منه بمزيد من الإفقار.

في هذا الوقت كانت الأقليات النصرانية في المدن الاسلامية قد اتجهت نحو تعاطي النشاطات الاقتصادية التي ولّدتها حاجات التغلل الإقتصادي الأوروبي، فإذا بالنشاط المالي وتجارة الإستيراد من أوروبا والتصدير إليها يقع بمعظمه في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي بيد مرابين ومصرفيين ووكلاء نصارى (١٢٩).

★ تجارة الحرير ودخول رأس المال الأجنبي

كانت الصناعة الوحيدة المهمة التي نمت في الجبل هي صناعة الحرير التي يمكن تعقب نشوئها منذ القرن السادس عشر الميلادي. ومع اوائل القرن السابع عشر، اصبح إقتصاد جبل لبنان متخصصاً في إنتاج الحرير الذي كان يصدر بشكله الخام إلى مدينتي دمشق وحلب وإلى أوروبا.

وكان لإرتباط الموارنة بهذه الصناعة التي ازدهرت بإحياء الصلات التجارية بين اوروبا وبلاد المشرق اكبر الأثر في تدعيم نفوذهم الإقتصادي في البلاد، فقد كانوا اكبر المنتجين اللبنانيين، وتمكن بعضهم من الإثراء على تجارة الحرير، مما عزز تفوقهم الإقتصادي في البلاد. وطوال القرنين السابع عشر والثامن عشر جمع النصارى في البلاد العثمانية ثروات ضخمة، وصار لهم نفوذ واسع وصلات تجارية وثقافية وسياسية مع اوروبا (١٣٠).

وفي منتصف القرن التاسع عشر إزدادت حاجة فرنسا إلى خيوط وشرانق الحرير، فتأسست في جبل لبنان بين ١٨٤٠ و١٨٥٠م خمس حلالات حديثة فرنسية، تعمل برأسمال فرنسي. كذلك دفع ازدياد الطلب الفرنسي لخيوط وشرانق الحرير إلى زيادة المساحة المزروعة توتاً على حساب زراعات اخرى (زيتون، تبغ، خضار ...) (١٣١).

ومن جهة أخرى كانت الأقمشة الفرنسية والإنكليزية تزاحم بسهولة الإنتاج المحلي في الجبل، فلم يكن من اصحاب الحرف المحلية، والتي كان يملكها في معظم الأحيان شيوخ العائلات الإقطاعية، الآن يقفلوا أبوابها ويتحولوا إلى بائعي شرانق. أما النسيج المنزلي الذي كانت تقوم به عادة عائلة الفلاح المرابع، فقد تقلص كثيراً، بسبب اضطرار الفلاح ان يوجه كل اهتماماته واهتمام افراد عائلته ايضاً نحو تحسين تربية دودة القز المنتجة للحرير (١٣٢).

وكانت بيروت قد أصبحت مركزاً تجارياً رئيسياً للجبل لا سيما في عهد المتصرفية، ذلك ان تجارها كانوا يلعبون دور الوسيط بين المنتجين والمستوردين، وجمعوا ثروات كبيرة بفضل الدور التجاري الذي اخذ يلعبه مرفأ بيروت، ثم ربطوا اقتصاد الجبل بشبكة مالية حيث شكلت رؤوس اموالهم المدعومة برؤوس الأموال الأوروبية الحلقة الرئيسية فيها محلياً. ويحدثنا «هنري غي» عن التشجيع الأوروبي لهؤلاء التجار ودورهم في الوساطة والهيمنة المالية محلياً فيقول: «إن القروض التي تقدمها تجارة اوروبا للمرابي المحلي هي التي تجعله يعمل في هذا المجال، فهو يعتبرها مصرفاً يستطيع ان يقترض منه كل ما يحتاجه من مال»(١٣٣).

وفي اواخر القرن الماضي، كانت اوروبا محتاجة إلى التوسع الإقتصادي، لأنها كانت قد انتقلت من اقتصاد التنافس إلى اقتصاد الإحتكار، فربطت الزراعة في الجبل وخاصة الحرير بمصانعها. وكان جبل لبنان يموّل بشرانق الحرير نصف مصانع ليون الفرنسية التي كانت من أهم المدن الفرنيسة المنتجة للحرير.

لذا تقاطرت الأموال الآتية من ليون لدعم صناعة الحرير وتوسيع مرفأ بيروت وإقامة خطوط سكك الحديد. وقد سيطر تجارها على تلك الصناعة من خلال القروض الطويلة الأمد. وكانت مدينة ليون في الواقع ترتبط بشبكتين هما الشبكة الصناعية والمالية التي ازدهرت نتيجة متطلبات تجارة الحرير، وشبكة البعثات التبشيرية. وكانت لهاتين الشبكتين «أهمية مركزية»، نظراً لارتباط الجمعيات الدينية بالمصالح المادية. فقد الحقت بعثة اليسوعيين بإقليم ليون الذي أصبح «مركز نشاط روحي واقتصادي موجه نحو سوريا»، ووجد تجار مدينة ليون في بيروت «نخبة تجارية ذات تعليم فرنسي»(١٣٤).

وقد أدت هذه الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بفرنسا إلى تفاقم الأزمة «وتحريك التوتر الطائفي»، ذلك ان أغلب التجار المرتبطين بفرنسا هم من النصارى، بينما كان المسلمون يعانون من ذلك، «ولا يرون في الغرب المنافس الدعم أو الأمل الذي يبحث عنه المسيحيون»(١٣٥).

هذا الإستعداد الماروني لتقبل عملية التوسع الإقتصادي الفرنسي في الجبل (مزيد من زراعة التوت وتأسيس حلالات الشرانق)، توِّج بتغلغل الإستعمار الغربي بأشكاله المختلفة: رساميل، اسواق، امتيازات اجنبية، تدخل قناصل، إرساليات ومدارس). وكانت الرساميل مركزة بشكل اساسي في لبنان وفي المناطق المارونية تحديداً.

ثم إن عدم تأثر الدولة العثمانية بالثورة الصناعية التي حدثت في اوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وتراجع العائدات الجمركية نتيجة لمعاهدة «بلطاليمان» وغيرها، اضافة إلى الحروب الداخلية والخارجية، قد أوجد للدول الرأسمالية الأوروبية وسيلة أخرى لاختراق السلطنة العثمانية، وهي تصدير الرأسمال الأوروبي الذي اتخذ وجهين: منح القروض إلى الدولة العثمانية وتوظيف

الرساميل في مشروعات تجارية واقتصادية(١٣٦).

هذا التغلغل الاقتصادي في جبل لبنان والذي رافقه استعداد ماروني بطبيعة الحال تحول إلى علاقات سياسية - ايديولوجية مع الإمتيازات و«الحماية»، وتكاثر الإرساليات والمدارس. لذلك صار الموارنة اكثر استعداداً لتقبل هذا التغلغل الإقتصادي في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي وتشكيل قاعدته المحلية. وهكذا أصبحت مواقفهم مستمدة من ضرورات التغلغل الإقتصادي والسياسي والثقافي لفرنسا، فاستجابت لإرادة الدول الإستعمارية ورغبتها في ان يكون لها موطئ قدم على ساحل المتوسط للعبور منه إلى جميع أنحاء المنطقة.

التنافس الدولي وانعكاساته المحلية

★ التدخل الأجنبي: مظاهره وأشكاله

قلنا انه في غضون القرنين الثاني عشر والثالث عشر للهجرة - الثامن عشر والتاسع عشر للميلاد، توسع نطاق الإمتيازات الأجنبية إلى حد كبير، فسحبت هذه الإمتيازات نفسها على «الملل العثمانية» التي اعتبرتها الدول الأوروبية اقليات دينية او شبه رعايا لها، فطالت الإمتيازات والحماية التجار المحليين من غير المسلمين المتعاملين مع التجار الأجانب، وكذلك رجال الإكليروس المحليين الذين تمتعوا بامتيازات المبشرين الأجانب. وشاعت في إطار الحماية طريقة منح الجنسيات الأجنبية لعملاء القنصليات وتراجمها الذين تكاثروا إلى أن أصبحوا بالآلاف في بعض المدن. وكثر التدخل الأجنبي بواسطة المستأمنين والقناصل بحيث سمح للمبشرين الكبوشيين بدخول منطقة الشوف، وإقامة أديرة لهم.

وكانت روسيا قد دخلت عبر سياسة بطرس الأكبر في ميدان التوسع، وحاولت نيل إمتيازات من الدولة العثمانية للغاية نفسها، ثم اعلنت عن حمايتها للروم الأرثوذكس، بعد فوزها بشروط معاهدة قينارجة سنة ١١٨٨ هـ - ١٧٧٤م، إثر انتصارها المدوّي على الجيوش العثمانية في البلقان. وبموجب هذه المعادة مُنحت روسيا حق بناء كنيسة عامة في استانبول، تتبع الطقس اليوناني الأرثوذكسي وتكون حمايتها من حق السفير الروسي. وبالإضافة إلى ذلك فإن الدولة العثمانية وافقت على السماح للرعايا الروس، وللعلمانيين، وللإكليروس ان يؤدوا فريضة الحج إلى القدس، وإلى الأماكن الأخرى المقدسة، كما ان السلطان تعهد بأن يقوم دوماً بحماية الكنائس النصرانية(١٣٧).

ومنح سفراء روسيا لدى البلاط الامبراطوري ان يتقدموا امنه في اي وقت تقتضي الحاجة ذلك، لعرض شكواهم او احتجاجهم ضد اي امر يسيء إلى الكنيسة الجديدة في استانبول، او إلى الكهنة الذين يقومون بخدمتها. وبوصفها حامية للنصارى من الروم الأرثوذكس - على الرغم من الغموض الذي

يكتنف هذه «الحماية» في نص المعاهدة - سنحت أمام روسيا فرصة مؤاتية للتدخل في شؤون البلاد الإسلامية(١٣٨).

وكانت الكنيسة الروسية الأرثوذكسية تعمل على الإنتقام لمملكة بيزنطية، وبشعور روسيا بهذا الإنتقام، كانت تطمح إلى التدخل في شؤون البلاد وإثارة القلاقل والنزاعات(١٣٩).

وكانت روسيا تحمل المسلمين على التنصّر بالقوة، وفي عام ١٣٢٠ هـ - ١٩٠٢ م عندما اعلنت الحرية الدينية عاد خمسون الفاً من المسلمين إلى دينهم(١٤٠).

★ التنافس بين الدول

لقد أدركت كل من فرنسا وبريطانيا ما لجبل لبنان من أهمية سياسية بالغة في عملية السيطرة العسكرية على بلاد الشام. فالفرنسيون بعد أحداث ١٨٤٠ م إعتبروا جبل لبنان المفتاح السياسي لسوريا، فقد كتب القنصل الفرنسي في بيروت إلى وزير خارجيته في ١٣ كانون الثاني ١٨٤٢ - اول ذي الحجة ١٢٥٧ هـ يقول: «إن اوروبا تنظر خطأً إلى عكا كمفتاح لسوريا. لكن القلعة الحقيقية لسوريا هي جبل لبنان. فعندما يكون سكانه آمنين فإن الحركات التي يمكن ان تحدث في مناطق أخرى من سوريا تكون من دون قيمة. لكن اذا تحرك جبل لبنان فإن حركاته تزعزع المقاطعات التي تتصل به في الشمال والجنوب»(١٤١).

ولم يهمل البريطانيون هذه الأهمية في سعيهم لتدعيم نفوذهم في الشرق الأدنى، وقد عبّر الكولونيل تشرشل عن ذلك بقوله: «إذا كانت أسوار عكا تنطوي على مصير عظيم لأعداء بريطانيا (★)، ومن يجرؤ على القول بأن حلم نابليون كان وهماً وخيالاً؟ فما قولك بجبل لبنان، هذه القلعة الطبيعية الكبيرة القائمة بين العالمين الشرقي والغربي»(١٤٢).

والجدير بالذكر ان بريطانيا التي كانت على عداء مع فرنسا بسبب تضارب المصالح، والهادفة إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، فكرت بغزو سوريا وفلسطين انطلاقاً من جبل لبنان، إقتناعاً منها بأن الدولة اليهودية لا يمكن ان تقوم وتستمر في فلسطين وتستوعب ثمانية ملايين يهودي يأتون إليها من اوروبا اذا كانت على عداء مع الجبل(١٤٣).

وقد دعمت الحكومة الفرنسية والي مصر محمد علي باشا لتحقق في سوريا ما عجزت عن تحقيقه على يد الجنرال بونابرت عام ١٧٩٩ م. ولفت التحرك الفرنسي أنظار الدول الأوروبية الأخرى، فسارعت إلى الوقوف بجانب السلطان العثماني لمنع محمد علي باشا، حليف فرنسا، من تحقيق أهدافه في إقامة كيان سياسي تابع لفرنسا. واقتضت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م بسحب الجيوش المصرية إلى مصر وإسقاط الأمير بشير الثاني عن كرسي الإمارة، وعندها وجدت فرنسا نفسها أمام منافسة جدية من كل من بريطانيا وروسيا

(★) يقصد تشرشل هزيمة نابليون في عكا عام ١٧٩٩ م.

والنمسا (١٤٤).

وقد حاولت النمسا الإفادة من تخلخل النفوذ الفرنسي، فأرسلت مستشارها مترنيخ قنصلاً جديداً إلى بيروت ليستغل الخيبة التي اصابت الموارنة بسبب تلكؤ السياسة الفرنسية المتقلبة، لملأ الفراغ الفرنسي وبسط حماية فيينا على الموارنة. وكتب مترنيخ إلى البطريرك الماروني طالباً منه باسم الإمبراطور ان يعلن هو وملته طاعتهم للسلطان العثماني وأن يلتزموا الهدوء إلى حين يمكن الحصول فيه على ضمانات كافية، وأرفق الكتاب بهدية مالية كبيرة. وكان قنصل النمسا يصرح لكل من يزوره او يجتمع إليه ان حماية الكاثوليك في الشرق أصبحت من حق النمسا (١٤٥).

ومما لا شك فيه أن النفوذ الفرنسي تلقى ضربة قاسية على أيدي الإنكليز بعد احداث ١٨٤٠م. وشكل التعاون الإنكليزي النمساوي عنصراً اساسياً لممارسة نفوذ فعال تميز بطابع معادٍ للفرنسيين. وقد اعترف الفرنسيون بذلك، فكتب القنصل الفرنسي يقول: «لم أتلمس بعد بيقين أكيد مدى اثر الأحداث الأخيرة على نفوذنا إلاّ أن الخسائر حقيقية، ففي الماضي كنا نسيطر من دون مشاركة احد، أما اليوم فهم يعترضوننا ويضاهوننا» (١٤٦).

وهكذا بدأت الدبلوماسية الفرنسية عملها على اساس اعتماد الموارنة كقاعدة لنشر نفوذها وتطويره من جديد. فاقترح القنصل الفرنسي في بيروت إرسال المساعدات المالية إلى الموارنة، قبل ان يسبقه النمساويون في ذلك، لإقناعهم بأن الحماية الفرنسية أقوى واكثر فعالية من أية حماية أخرى ينشدونها (١٤٧). وقد استفادت فرنسا من توتر العلاقات بين الإنكليز والإكليروس الماروني بسبب توافد الإرساليات الإنجيلية، لتتقرب من جديد إلى الموارنة وتُبعدهم عن الإنكليز (١٤٨).

وفي ٦ رجب ١٢٥٦هـ - ٣ أيلول ١٨٤٠م بعث المبعوث الإنكليزي، ريتشاردوود، برسالة إلى الأمير بشير الشهابي الثاني يمنّيه فيها بالبقاء في الحكم بشرط التخلي عن محمد علي باشا. ولكن في نفس اليوم صدر فرمان السلطان العثماني بتعيين الأمير بشير قاسم ملحم شهاب (بشير الثالث) اميراً على جبل لبنان (١٤٩).

وقد أثار رضوخ الأمير بشير الشهابي الثاني للإنكليز مخاوف السلطات الفرنسية. وكانت وجهة نظر القنصل الفرنسي دي ميلواز هي استمرار التعاون بين ابراهيم باشا وبشير الشهابي الثاني، ولهذا فقد بعث برسالة في ١٢ تشرين الأول ١٨٤٠ إلى وزير الخارجية الفرنسي بشأن الحفاظ على الجبهة المصرية الشهابية متماسكة في وجه الثورة الداخلية والمؤامرات الإنكليزية (١٥٠).

★ نتائج سيئة

إنحاز كل قنصل من قناصل الدول الكبرى إلى مجموعة من النصارى يدافع عن مصالحها، مقابل

اعتراف هذه المجموعة بفضل القنصل عليها وولائها لدولته التي ارسلته، ولم تنقطع مداخلات هؤلاء القناصل في شؤون لبنان حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. حيث يقول يوسف مزهر: «لقد أصبحت أمورنا في هذه الأيام تابعة لإنكلترا وفرنسا، وإنه إذا ضرب أحدهم رفيقه تصير المسألة إنكليزية فرنسية، وربما قامت فرنسا من أجل فنجان قهوة يهرق على على الأرض»(١٥١).

ويلخص القنصل الفرنسي بواريبه في تقرير رفعه في ٢٨ كانون الأول ١٨٤١ سياسة الدول الأوروبية في اختراق الطوائف وتوجيهها على الشكل التالي:

«ان القناصل في بيروت قد تبنوا ذهنية الطوائف في لبنان وسوريا، وأصبح كل منهم مصدر الوحي والتوجيه والإرشاد والحماية لطائفة معينة. فكلما حدثت هزة روحية او اكفهرّ الجو السياسي، تتجه أنظار العرب الكاثوليك إلى القنصلية الفرنسية. فإليها دون سواها يقصدون طلباً للرأي، فإما ان يسمعوا كلام التشجيع، وإما أن يزوّدوا النصح بالصبر والتأني. ومثل هذا تفعل الطوائف الأخرى من غير الكاثوليك لدى قنصليتي روسيا وبريطانيا، إذ تدقّ أبوابها طالبة الحماية من مظالم تعلم ان ممثلي الباب العالي يدبرونها. وإني لفي غنى عن التأكيد بأني لا أرسل هذا القول اعتباطاً او أستوحي فيه خيالي. إنه وصف صحيح للحقائق المادية كما تجلت لي. واذا انحدر شيخ معمم من قريته الجبلية، ودخل بيروت من بابها الجنوبي أو من بابها الشرقي، فكل انسان يعرف إلى اي قنصل هو ذاهب وماذا هو آت ليقول ... »(١٥٢).

وقد سبّب القناصل والمبشرون بتدخلاتهم المباشرة، عن طريق بث الدسائس وحياكة المؤامرات مع الأقليات التي ارتبطوا بها، كثيراً من الفتن والكوارث، وذلك ضمن مخطط شامل على مستوى البلاد الإسلامية. «ونلاحظ ان هؤلاء القناصل وكذلك المؤسسات التعليمية الأوروبية التي وفدت إلى البلاد الإسلامية والعربية عملت على أن تأخذ بيد الجماعات المسيحية التي تجاوبت مع تلك المؤسسات سريعاً وايجابياً في الغالب. بينما كان الأمر بالنسبة للمسلم مختلفاً إختلافاً جوهرياً، اذ كان ينظر بعين الشك والريبة إلى معظم أوجه النشاط الأوروبي في البلاد الإسلامية، على اعتبار أنها كانت معاول هدامة»(١٥٣).

لقد وجد هؤلاء الإستعماريون ان الخطوة الأولى في سبيل السيطرة على لبنان تستوجب دعم أدواتهم في الداخل، وتشجيع النزاعات العنصرية والإنفصالية لدى عملائهم. لذلك غذّى هؤلاء تلك النزعات الخطيرة ونمّوها وتعهدوها بأموالهم ودهائهم بحيث اخذت مفهوماً جديداً، وأصبحت لدى الكثيرين مجرد وليدة لهذه التغذية الإستعمارية الآثمة، واخذ رجال الحكومات الأجنبية، من وزراء وقناصل وعمال مأجورين، يعملون على فتح النفوس على الأفكار والثقافات الأجنبية.

وكانت فرنسا قد تعهدت مراراً بحماية الموارنة في لبنان. لذلك دعمت هذه العلاقات السياسية، المستترة بثوب ديني، بتعهد العلاقات التجارية والإرساليات التبشيرية بين لبنان وفرنسا، ثم ضاعفت

عنايتها بالتجارة، وأرسلت القناصل وأسست المكاتب والمراكز الثابتة لتسهيل امورها. وفي هذا الصدد يقول تشرشل: «إن قناصل فرنسا كان لهم على الموارنة في الشرق الأوسط بكامله سلطة وسيطرة تامّة لاتعرف حدوداً» (١٥٤).

أما التبشير فكان الميدان الأوسع لإنماء هذه العلاقات، وقد بدأت الإرساليات تفد إلى لبنان منذ القرن السابع الهجري - الثالث عشر الميلادي ... ورعى ملك فرنسا (لويس التاسع) بنفسه شؤون التبشير، واهتم ببناء الكنائس، وبدأت فرنسا تستقبل البطاركة والرهبان من لبنان وتعلمهم في مدارسها الخاصة على حسابها، وواصلت رعايتها للإرساليات في الشرق بالرغم من اضطهادها لها في فرنسا نفسها.

وكان اهتمام فرنسا وتدخلها يزداد كلما لمست إزدياداً في اهتمام بريطانيا في الشرق. فقد كان لبريطانيا، هي الأخرى، مطامعها ومصالحها في هذا الجزء من العالم، وكانت تعتمد في سياستها على التجارة والتدخلات الرسمية والخفية في بلاط الخليفة العثماني ... ثم ازداد الإهتمام الإنكليزي ببلاد الشام في القرن الثاني عشر الهجري - الثامن عشر الميلادي، عندما أصبحت الهند وشرق آسيا محورين رئيسيين للثروة البريطانية الإستعمارية. وأرسلت بريطانيا عشرات الرحالة والمؤلفين والموظفين لدراسة المنطقة كطريق رئيسية إلى الهند.

وقد استطاعت فرنسا بفضل علاقاتها الطويلة بالموارنة وبفعل إمتدادها التاريخي الطويل وبركائزها الإقتصادية الجديدة وبالنشاط الثقافي الذي رافقها، ان تغرس اوهاماً شتى وايديولوجية شعبية لدى الموارنة، منها على سبيل المثال «الأمة المارونية»، «الموارنة جزء من الأمة الفرنسية»، «فرنسا، الأم، الصديقة، الحامية» (١٥٥).

هذا وقد طالب الروم الكاثوليك بتأمين الحماية الفرنسة لهم، وقدمت لهم تلك الحماية فعلاً. غير ان القناصل والمعتمدين الفرنسيين لم يعيروا الروم والكاثوليك في جبل لبنان الأهمية السياسية التي خصّوا بها الموارنة (١٥٦).

هذه المقدمات كانت المدخل لأحداث ١٢٥٦ - ١٢٧٧ هـ (١٨٤٠ - ١٨٦٠م). وكانت تلك الفتنة مدخلاً للدول الأوروبية الإستعمارية لتقسيم جبل لبنان في البداية إلى قسمين، قائمقامية اسلامية في الجنوب وقائمقامية مارونية في الشمال، تفصل بينهما الطريق الممتدة من بيروت إلى دمشق، ومن ثم لخلق كيان المتصرفية وجعل الحاكمية فيها للنصارى.

الفصل الرابع

حوادث ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠م
ونشوء نظام المتصرفية:
الصيغة الأولى للوطن القومي الماروني

بشير الثالث آخر الأمراء الشهابيين

★ إخفاق بشير الثالث ومناورات البطريرك

عام ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م إنسحبت جيوش ابراهيم باشا من لبنان واستسلم حليفه بشير الثاني، فنفاه الإنكليز إلى مالطة، وصدر فرمان عثماني بتعيين بشير الثالث أميراً على جبل لبنان، وعندها دخلت البلاد حالة رهيبة من الفوضى دامت حتى عام ١٢٧٧ هـ ١٨٦٠ م.

والجدير ذكره أن الأمير بشير الثالث ولد مارونياً، اذ كان والده قد تنصّر عام ١٧٥٤ م. وقد حاول ان يتبع سياسة سلفه في البطش والشدة، فرفض عودة النازحين وزعماء الدروز الإقطاعيين وسواهم إلى مناطقهم التي أجبروا على تركها في عهد بشير الثاني وصارت ملكاً للموارنة، ولم يكتف بذلك بل اتخذ تدابير تزيد في إضعافهم، فقامت الثورة في وجهه، خاصة وأنه كان ضعيفاً عديم الكفاءة. وفي اوائل ربيع ١٨٤٠ م بلغ التوتر أوجه. ونظراً إلى ان بشير الثالث كان يتمتع بتأييد البريطانيين، فقد سعت فرنسا إلى إحراج موقفه بتأليب الأسر الإقطاعية والنصارى ضده (١).

وعندما فشل بشير الثالث في مهمة الحكم اقترح حزب الإقطاعيين بمؤازرة القنصل الفرنسي في بيروت، ترشيح سلمان شهاب، ورغم ان هذا الأخير كان مسلماً فلقد تربى أولاده على النصرانية، وقد عرف عنه ميله إليها. لكن البطريرك الماروني يوسف حبيش أصرّ على ان يكون امير لبنان مارونياً. فصرف النظر عن سلمان، واقترح القنصل الفرنسي الأمير الماروني حيدر أبي اللمع خلفاً لبشير الثالث، وكان هذا الأمير متمسكاً بمارونيته وصديقاً حميماً للبطريرك، ومن أسرة تلي الشهابيين في المكانة، ووافق البريطانيون بحماس على ترشيحه للإمارة (٢).

وحسب الفرنسيون والبريطانيون أن البطريرك لن يتردد في دعم ترشيحهم لحيدر، وكم كانت دهشتهم عظيمة حين رفض البطريرك مرشحهم وألحّ على بقاء بشير الثالث على كرسي الإمارة. ولم يكن البطريرك يجهل كفاءة حيدر أبي اللمع وإخلاصه لمشاريع السياسة المارونية، الآ انه أمل في أنّ ازدياد الحالة سوءاً على يد بشير الثالث قد يؤدي إلى إعادة بشير الثاني، أميره المفضّل (٣).

وكانت حجة البطريرك ضد حيدر أبي اللمع أنه لم يتخذ موقفاً حازماً في احداث ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م، وأنه لعدم انتمائه إلى الأسرة الشهابية، لن يتمكن من فرض احترامه على الأسر الإقطاعية الكبرى في البلاد. وكانت هذه الأسر تأبى الإعتراف لآل أبي اللمع بتفوق المرتبة، على الرغم من حملهم لقب الإمارة. ولما كان البطريرك الماروني يوسف حبيش نفسه ينتمي إلى إحدى هذه الأسر، لم يشأ ان يرى أميراً

لمعياً يعلو، بالمكانة السياسية، على زملائه المشايخ (٤).

وتدخل القنصل الفرنسي لإقناع البطريرك بوجوب التخلي عن تأييد بشير الثالث لمصلحة اي امير شهابي آخر يختاره غبطته، لكن البطريرك أصرّ على بقاء بشير الثالث في سدة الحكم قائلاً: «يجب ان يبقى ففيه الكفاية في هذه الظروف، وبعد سنة يكون الناس قد سئموا حكمه وانفضوا من حوله، وصار موضوعاً لسخريتهم وتندّرهم، وعندئذ يكون الزمن قد بعُد بهم عن عهد الأمير بشير الثاني الكبير، وأنساهم أسباب شكواهم منه وإعراضهم عنه، ويصبح نصف الشعب لا ربعه كما هو الوضع الآن، مستعداً لتقبل فكرة رجوعه». ثم اردف البطريرك قائلاً: «أتظن أن البريطانيين يسمحون له بالعودة؟»، فأجابه القنصل: «لا أدري ماذا يكون موقفهم، ولكن لا أجد أسباباً قاهرة تحول دون هذه العودة». ثم سأله البطريرك «وهل ان فرنسا في حال إصرار البريطانيين على عدم السماح له بالعودة مستعدة لفرضها». ففوجئ القنصل بهذا السؤال وأجاب قائلاً: «ان هناك اموراً تفوق بخطورتها هذا الأمر المحلي تحلها الدول او تتفق عليها فيما بينها» (٥).

وهكذا فبتأييد البطريرك لبشير الثالث، بهدف إعادة بشير الثاني فيما بعد، تفاقمت اسباب الخصومة بين الدروز والموارنة، خاصة بعد ان تحولت املاك الدروز إلى كبار المتمولين من نصارى المدن والقرى، واصبحت بغالبيتها ملكاً للموارنة بمساعدة بشير الثاني، إلى درجة أنه «قلّما وجدت قطعة ارض لا نزاع عليها بين نصراني ودرزي» (٦).

أضف إلى ذلك ما أظهره الموارنة في مواقفهم السياسية من ضروب الإستفزاز. وعندما عاد الدروز المشردون إلى اماكنهم، ونهضوا بقيادة زعمائهم لاستعادة ما فقدوه من املاك وامتيازات في عهد بشير الشهابي الثاني، عارض الموارنة الساكنون في المناطق الدرزية، وقد صار بعضهم وجهاء نافذون، في عودة هذه الإمتيازات، بإيعاز من البطريرك (٧). وقامت فرنسا، التي كان يتردد عمالها على دار البطريرك الماروني بهدف إستعادة مكانتها السابقة بين الموارنة، بتقديم مساعدة للبطريرك قيمتها نصف مليون فرنك. وقد تفاخر الموارنة بهذه المساعدة وهددوا اعلناً بالقضاء على الدروز (٨). ويؤكد القنصل الإنكليزي في إحدى تقاريره: «ان الإكليروس الموارنة يظهرون في نيتهم إمتلاك السيادة في لبنان ولو أدى ذلك إلى الحرب» (٩).

وقد بلغت الجرأة عند بعض الموارنة إلى حد محاولة قتل كل من لا يعتنق المذهب الماروني، يشجعهم في ذلك الأمير بشير والبطريرك الماروني الذي أقلقه نشاط الإنجيليين البروتستانت، ورأى في تبشيرهم خطراً كبيراً يتهدد نفوذه، كما رأى في دخول الإنكليز المسرح السياسي إلى جانب الدروز حدثاً خطيراً يؤثر على مستقبل الموارنة وطموحاتهم السياسية (١٠). وقام البطريرك واتباعه بشن حملة عنيفة ضد الإنجيليين أدت إلى إحراق أناجيل المبشرين الإنكليز، لأنهم على حد قوله أكفر الكافرين (١١).

★ شكوى الدروز من اضطهاد الأمير بشير الثالث ومطالبتهم بحاكم درزي

لما كانت الإقطاعية المارونية تؤازرها الدول الكبرى، فقد اشتد مخاوف الدروز من أن يتحول التفوق الإقتصادي الإجتماعي الثقافي الماروني إلى تفوق سياسي أيضاً. وفي أواخر حزيران ١٨٤١م - جمادى الأول ١٢٥٧هـ بعثوا بشكوى إلى الباب العالي يتحدثون فيها عن أحوال «الطائفة الدرزية» التي «تدين بالإسلام منذ عدة قرون»، ويطالبون بحاكم درزي نظراً لما ألمّ بهم من اضطهاد «على يد رئيس الأمة المسيحية الأمير بشير (الثاني) حاكم الجبل سابقاً الموجود اليوم في المنفى. فهذا الأمير الذي نشأ مسلماً ثم اعتنق الديانة المسيحية، إنما كان يجتهد بأن يظهر أمامنا بمظهر مسلم ولكنه بدون ريب كان مسيحياً». وعرضوا في شكواهم ما يلاقونه من ظلم وإجحاف على يد بشير الثالث، وقد جاء في هذا الصدد:

«أما اليوم فإن الأمير الكبير الذي يحكم الجبل فلكونه مسيحياً ينزل بنا ضروب الإحتقار ساعياً لإذلالنا حملاً على اعتناق ديانته بل إنه يكرهنا عليها فلا يسعنا أن نتحمل اضطهادات هذا الأمير والأمة المسيحية ولا استبدادهما بنا، فهما يحاولان إخراجنا من دائرة الطاعة الواجبة علينا للباب العالي وإدخالنا في طاعة غير المؤمنين مما لا يمكننا قبوله لأننا لن نرضى ابداً بالمروق عن طاعة الباب العالي الذي أظلّنا في كل آن بحمايته وإننا لنجاهر تكراراً بأننا لن نلوذ أبداً بكنف حماية الأجانب ولو كان في ذلك إبادتنا جميعاً نحن ونساؤنا وأولادنا.

لقد طالما كنا أوفر وجاهة من المسيحيين محترمي الجانب فكيف نطيق ان نكون تحت سيطرتهم أذلاء مهانين؟ لامراء إن هذه الحالة لا تلائمنا وحكومة جلالة السلطان لا ترضى بها. إن أجدادنا ما فتئوا منذ عهد عهيد خَدَمَة الباب العالي الأمناء ونحن نستمر على مثالهم معلنين تمسكنا بالأهداف الإسلامية، وحتى الآن ليس في طاقة أحد ان يتهمنا بالتقاعد عن القيام بواجبات الخضوع لحكومة الباب العالي. وعليه فمن المحال ان نقبل بالبقاء تحت سيطرة حكومة مسيحية والخضوع لها ولأوامرها.

فنسترحم من جلالة سلطاننا العظيم الرؤوف - نصر الله أعلامه - ان يتنازل فيرعانا بعين عنايته ويعيّن علينا رئيساً كما كان الحال في عهد الشيخ بشير جنبلاط وتصدر أوامره الشاهانية فيعهد إليه بإدارة شؤوننا بموجب فرمان سامٍ يقلده هذا المنصب لخير بلادنا وشرفها. وإننا نلتمس ذلك من بحر مكارم سلطاننا الأعظم متعهدين بالخضوع لجميع احكام خط كلخانة الشريف (★) فيما يتعلق بالضرائب التي تجبى عن أملاكنا وأموالنا.

أما العريضة المرفوعة من الأمراء والمشايخ طلباً لإعادة الضرائب على ما كانت عليه في حكومة عبد الله باشا وقد وقّعناها بأختامنا ونقلت عدة صور عنها فنبطلها إذ قد اضطررنا إلى توقيعها إذ ذاك قصد وضع

(★) المقصود فرمان اصدره السلطان عام ١٨٣٩ وأعلن فيه المساواة بين الرعية في الحقوق والواجبات.

حد للمنازعات والإختلافات. فنحن مسلمون وقد كنّا كذلك منذ البدء. وعليه؛ لا يمكننا ان نمرق من الطاعة الواجبة علينا لحكومة الباب العالي. أجل ان المسيحيين هم أوفر عدداً منّا إنما بعون الله وعضد الباب العالي سنكون دائماً ظافرين في كل المواقع التي ستدور رحاها. ومن ثمة لّما كنا نرغب في اجتناب القتال نجرأ على الأمل بأن جلالة السلطان الأعظم يتنازل إلى تحقيق استرحامنا فيشملنا بآلائه وعدالته الشاهانية التي امتازت بها حكومته أيدها الله» (١٢).

★ بريطانيا تحذّر العثمانيين من مغبة التحيّز ضد المسيحيين

وقد صحّ ما توقعته عريضة الشكوى الدرزية، ففي منتصف تشرين الأول ١٨٤١ إندلعت الإشتباكات بين الموارنة والدروز. وكان ريتشارد وود يسعى إلى كسب الموارنة إلى جانب بريطانيا، وكان يرى أن هناك تحيزاً عثمانياً ضد المسيحيين وأن أي تغيير للوضع السياسي بعزل بشير الثالث عن كرسي الإمارة سيعود بالخسارة على الدولة العثمانية. وفي ١٣ رمضان ١٢٥٧ هـ - ٢٨ تشرين الأول ١٨٤١ م بعث رسالة إلى والي صيدا سليم باشا، يحذره من مناصرة الدروز ومن مغبة عزل بشير الثالث. وقد جاء في «ملاحظات» وود التي أوردها في الرسالة ما يلي:

١ - يبدو لي ان هذه الحرب الأهلية قد دبرها أحد الفريقين منذ شهرين وعليه نعتقد بأنهم قد رسموا خطتهم واتخذوا جميع التدابير اللازمة لنجاحها. وبعبارة أوضح: إنها مسألة تامة التنظيم بعيدة المرمى لأن فروعها ممتدة من جنوب سوريا إلى شرقيها فإذا كانت لم تمتد بعد فلأنها لم تبلغ درجة النضوج التام.

٢ - ان المقاومة الشديدة التي يبديها المسيحيون لحفظ مركزهم وسيطرتهم في جبل لبنان من شأنها إطالة هذه الحرب الأهلية مما يمهد السبيل لأعداء الباب العالي أن ينقصوا من سيادته على تلك الولايات.

٣ - لما كانت البلاد في حالة تقرب من الثورة وليس لدى الحكومة سوى قوى صغيرة لإرهاب السوريين فأرى من الحكمة عدم إشراك هذه القوة في القتال اتقاءً للطوارىء التي يتوقع حدوثها قريباً وعليه يجب عدم الإسراع في مؤازرة احد الفريقين المتقاتلين دون ضرورة قصوى لأن هذا الحياد يجعل دولتكم في موقف اكثر ملاءمة للتوسط بينهما بنجاح.

٤ - من المرجح انكم اذا آزرتم احد الفريقين علانية فإن الفريق الآخر سيلجأ إلى استعمال كل نشاطه وما لديه من وسائل الدفاع مستميتاً في الذود عن نفسه بحيث إذا أصيب الجنود الأتراك بهزيمة وسط هذه الجبال فمن الثابت ان السوريين سيزدادون جرأة ويتمردون جميعاً عليكم فتعجزون عن قمعهم لضعف قواكم لا سيما وان الأموال والمؤن تعوزكم.

وقد اتصل بي ايضاً أن دولتكم أوعزتم إلى الأمير بشير بالذهاب إلى بيروت ليكون بمأمن وأن في

نيتكم استبداله بعلي باشا وفي رأيي ان الأمير لا يستطيع في الظروف الحالية ترك المنصب الذي شاء جلالة السلطان أن يقلده إياه، وله الحق، بصفته من عمال الباب العالي ان يطلب مساعدتكم في ما تقتضيه مصالح حكومتكم. ولتتأكدوا دولتكم أن أهالي جبل لبنان بأجمعهم لا يسمحون مطلقاً بأن يتولى ادارة بلادهم أحد الباشوات لأن ذلك مخالف لإمتيازاتهم القديمة التي شاء الباب العالي تأييدها حديثاً وبالتالي لا يستبعد ان يعارضوا في تولية علي باشا. فإذا ما هاجموه او طردوه من الجبل فسيلحق بشرف الباب العالي غضاضة ويخشى ان تنقلب إلى حرب اهلية وعداء بين الحكومة العثمانية والسوريين. وانا واثق بأن دولتكم تنسبون مخاطبتي إياكم بهذه الصراحة إلى حبي لشخصكم وغيرتي على سعادة هذه البلاد راجياً دولتكم أن تتفضلوا بقبول الخ ... »(١٣).

★ أسلوب السياسة الفرنسية وسقوط بشير الثالث

كانت فرنسا تسعى لتأييد حقوق الموارنة مع تظاهرها بالحياد. وقد أدى هذا إلى تعميق الأزمة وانتشار الفوضى، نتيجة ارتباطها بالموارنة وسائر الكاثوليك الذين كانوا يعدّون قاعدة لنفوذها في الشرق. ويظهر ذلك جلياً من خلال رسالة بعث بها وزير الخارجية الفرنسية إلى القنصل الفرنسي في بيروت في نفس اليوم الذي بعث فيه وود برسالته إلى والي صيدا (اي ٢٨ تشرين الأول)، وجاء فيها: « ... لا يسعني الآ مباركة النهج الذي اعتمدتموه أثناء الأوضاع الدقيقة التي عشتموها إثر أحداث السنة الماضية. لقد ادركتم جيداً أنه مع دعمكم الحارّ لقضية الكاثوليك في سوريا، ينبغي تجنيب كل ما يمكن ان يثير حفيظه الأتراك. كما يجب أن نبدو، قدر الإمكان، في نظرهم ونظر مواطنيهم، أننا اصدقاء وحماة ووسطاء. هذا الموقف المزدوج الذي يبدو اليوم أكثر صعوبة منه في عصور خلت، يجب ان تحافظ عليه بعناية أشد من الماضي لأنه كان المبدأ والقاعدة لنفوذنا في المشرق»(١٤).

وبعد أيام حاصر الدروز بشير الثالث في دير القمر، ثم اقتحموا قصر الإمارة وقبضوا عليه، والحقوا هزيمة فادحة بخصومهم دون مقاومة تذكر. وكان أن فشل البريطانيون في تعزيز علاقاتهم مع الموارنة، ولم يوفقوا لاكتساب صداقتهم، فتراجعوا عن تأييد بشير الثالث ولم يبذلوا لمساعدته إلاّ القليل (١٥).

وقد أدت هذه التطوات إلى سقوط بشير الثالث عن الحكم فتمّ نقله إلى الآستانة في ١٣ كانون الثاني ١٨٤٢.

ومما ساعد على نجاح الدروز وقوفهم صفاً واحداً، في حين انقسم الموارنة إلى فئتين متنازعتين هما الإكليروس وزعماء الأسر الإقطاعية (١٦).

ويذكر احمد طربين في كتابه «ازمة الحكم في جبل لبنان»، « ان الروم الأرثوذكس ساعدوا الدروز في حروبهم ضد الموارنة المتغطرسين الذين اعتبروا كل مسيحي غير ماروني مهرطقاً »(١٧).

الحكم العثماني المباشر

★ محاولات عمر باشا لتثبيت الحكم العثماني

بسقوط الحكم الشهابي عام ١٨٤١م انتهى عهد الإمارة النصرانية في لبنان. وعندها حاولت الدولة العثمانية تركيز سلطتها فعيّنت عمر باشا المدعو بالنمساوي وهو مجري المولد حاكماً على جبل لبنان، وقد حرص هذا الحاكم على إرسال عرائض إلى الباب العالي مؤيدة للحكم العثماني المباشر، غير ان قناصل الدول الأوروبية وقفوا صفاً واحداً معلنين ان هذه العرائض لا تمثل الرأي العام اللبناني تمثيلاً صحيحاً (١٨).

ولم يقبل الموارنة بتنحية آل شهاب عن الإمارة، وقدموا عرائض بهذا الشأن إلى الباب العالي وقناصل الدول الكبرى بتحريض من الإكليروس (١٩). وكذلك وقفت فرنسا وانكلترا موقفاً مناهضاً من عمر باشا. ففي ٩ شباط ١٨٤٢ ابلغ «بيزاني»، ترجمان السفارة الإنكليزية الأول في استانبول إلى وزير الخارجية العثماني: «ان السرعسكر المشار إليه عيّن باشا مسلماً وهو اليوم في دير القمر بصفة وال على لبنان، مما لم يسبق له مثيل، وذلك يتناقض مع الوعود المسيحية وخرق للامتيازات المقررة منذ عدة قرون»(٢٠). وكان القنصل الفرنسي بوري يسعى إلى كسب ثقة الموارنة بوضع نهاية للإدارة العثمانية المباشرة. وهكذا طالب ممثلو فرنسا وانكلترا بإقالة عمر باشا من منصبه وإنهاء الحكم العثماني المباشر (٢١).

وعمد رجال الإكليروس من جديد إلى نشر دعايتهم للمطالبة بعودة بشير الثاني، بدعم من عملاء فرنسا في لبنان، في وقت بدأت قطع الأسطول الفرنسي بالظهور على شواطئ سوريا (٢٢). وفي كانون الثاني ١٨٤٢ كان الأسطول الفرنسي قد ظهر خارج بيروت لتوكيد الحماية العسكرية للموارنة(٢٣).

إزاء ذلك تقرب عمر باشا من الموارنة، فأدخل منهم جنوداً في خدمة الدولة، وعيّن منهم قائدين في جيشه هما يوسف الشنتيري و أبو سمرا غانم (٢٤).

ولكن رغم ذلك فإن هؤلاء وبقيادة كنيستهم رفضوا خططه وحددوا هدفهم السياسي بالسعي لتأسيس إمارة مارونية تكون سلطاتها في أيد مارونية، مع وضع الإمارة تحت حماية فرنسا. ورفعت الكنيسة بهذا الشأن مذكرة إلى الحكومة الفرنسية محددة أهدافها وخطتها لإعادة التنظيم السياسي للبنان (٢٥).

ولذا فقد رفض الموارنة الإذعان للسلطة الجديدة، واستمروا في ممارسة ضغوطهم من أجل عودة بشير الثاني او أي شهابي ماروني آخر إلى السلطة، كما رفض الفلاحون الموارنة بتحريض من الكنيسة إعادة الأملاك التي سبق وأن صادروها إلى أصحابها. وفي ٩ ربيع الأول ١٢٥٨ هـ - ٢٢ آذار ١٨٤٢ رفع موارنة جبل لبنان عريضة إلى ملك فرنسا لويس فيليب يدعونه من خلالها للعمل على عودة الحكم الشهابي (٢٦).

★ فرنسا والنمسا تتنافسان على حماية الموارنة

في هذه الأثناء بلغ التنافس ذروته بين القنصلين الفرنسي والنمساوي في بيروت على حماية الموارنة وبقية الطوائف الكاثوليكية في لبنان، فيما احتضن القناصل الروم قضية الروم الأرثوذكس (٢٧).

ورغم ان الصلة الحميمة التي كانت تربط بين فرنسا والموارنة تعود إلى أيام الحروب الصليبية، الآن الموارنة لم يقتصروا في طلب المشورة والتأييد على قناصل فرنسا إلا بعد سنة ١٨٤١م (٢٨).

وقد حاولت النمسا تعزيز مكانتها كحامية للأقليات الكاثوليكية، فكان بعض المرسلين الكاثوليك، كالأب اليسوعي ماكسيميليان ريلّو الملقب بـ«بونا منصور» يطوف البلاد محرضاً النصارى على النهوض بوجه الدورز (٢٩).

وهكذا فقد زاد المرسلون الكاثوليكيون والدبلوماسيون الأجانب من حدة التوترات، وكان للأولين اثر كبير في تحريض الموارنة على اللجوء إلى العنف، وربما كان هؤلاء المرسلون هم المسؤولين بالدرجة الأولى عن عناد حلفائهم (الموارنة) وإصرارهم على اللجوء إلى الحل العسكري. وقد نجحت هذه الجهود، بمعونة الإكليروس الماروني، في تعميق مشاعر التميز والإنفصال عند الموارنة (٣٠).

أما الدبلوماسيون الأجانب فقد اسهموا من ناحيتهم في الحوادث الدامية عن طريق تدخلاتهم المتواصلة. واستمرت فرنسا في دعم الموارنة وتسليحهم وتشجيعهم على رفع العلم الفرنسي على أديرتهم. ودعت كذلك إلى عودة الإمارة، فعارضتها بريطانيا التي كانت تسعى لتقويض النفوذ الفرنسي عن طريق تبني المطالب الدرزية (٣١).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مواقف الديبلوماسية البريطانية من الصراعات الداخلية ودعمها للدروز كانت بمجملها علاقات ظرفية أملتها ظروف التناحر مع فرنسا، وكانت تختلف عن طبيعة العلاقات الفرنسية المارونية التي كانت ترتكز إلى هوية ثقافية وسياسية.

ومن ناحية ثانية، اصبحت روسيا والنمسا بعد العام ١٢٥٦هـ - ١٨٤٠م اكثر تورطاً في امور السياسة في لبنان. فقد شجعت روسيا الروم الأرثوذكس على المطالبة باستقلالهم الإداري، في الوقت الذي نافست فيه النمسا فرنسا كحامية للموارنة وكوارثة لنفوذها.

نظام القائمقامتين

★ إقرار نظام القائمقاميتين

في العام ١٨٤٢م اشتدت الحالة سوءاً في لبنان، اذ بقي الموارنة على ولائهم للشهابيين، وأغضبت

سياسة عمر باشا الدروز، الذين اتهموه بأنه اضطهدهم سياسياً واقتصادياً، حتى لقد شكى هؤلاء في إحدى رسائلهم بقولهم: «إذا لم يلتفت (اي عمر باشا) إلى مطالبنا وأصر على إبهاظ عاتقنا بهذه الطريقة التي لا تطاق فمصيرنا إلى الخراب في مدى بضع سنوات»(٣٢). إلاّ ان عمر باشا لم يلتفت إلى هذا التحذير، فتكاتفوا على عداوته ومقاومة جهوده الخاصة بتوسيع سلطته على حساب حكمهم الذاتي، وإعلان الثورة ضده في تشرين الأول ١٨٤٢م. ومع ان هذه الثورة قد انتهت اخيراً إلى الفشل فإنها اضعفت حكم عمر باشا وعجّلت في القضاء عليه نهائياً.

في هذا الجوّ المضطرب كانت المشاريع السياسية التي تطرحها الدول الأوروبية تزيد الأزمة تعقيداً. فقد طالبت فرنسا بإعادة الإمارة مع إيثار إسنادها إلى شهابي، فيما عارضت الدولة العثمانية ذلك وأصرت على إدخال لبنان إدخالاً تاماً في جسم السلطنة العثمانية، بحيث يصبح والي صيدا المقيم آنئذ في بيروت هو المسؤول المباشر عن شؤون الجبل. وقد أيدت روسيا وجهة النظر العثمانية هذه لكي تقطع على بريطانيا وفرنسا طريق التدخل في شؤون المنطقة وتحقيق نفوذ على حسابها، لكن فرنسا وبريطانيا عارضتا ذلك بشدة. عندها اقترح رئيس وزراء النمسا، كليمنس مترنيخ، ان يقسم جبل لبنان إلى مقاطعتين اداريتين، شمالية يتولى ادارة شؤونها قائمقام ماروني، ومركزها بكفيا، وجنوبية يتولى إدارة شؤونها قائمقام درزي ومركزها بيت الدين، ويكون هذان الحاكمان مسؤولين تجاه والي صيدا العثماني. وقد دعمت الدول الأوروبية هذا الإقتراح، فلم تجد الدولة العثمانية بدّاً من القبول بتنفيذه(٣٣).

وكان هذا يمثل اعترافاً رسمياً من قبل الدولة العثمانية بحق الدول الأجنبية بالتدخل في الشؤون اللبنانية، ومن ثم في شؤون الشرق برمته(٣٤).

★ موقف الدول الاوروبية من النظام الجديد

في ٧ كانون الاول ١٨٤٢م وُضع القانون المتعلق بالنظام الجديد. وقد وصف رفعت باشا، ناظر الخارجية العثمانية، هذا المشروع بقوله: «ان مشروع قسمة لبنان إلى قائمقامية مسيحية ودرزية هو بمثابة إشعال نار الحرب الأهلية فيه»(٣٥). فيما وصفه رشيد باشا الذي كان والياً لعكا ثم للقدس، ثم وزيراً في الآستانة: «ان تقسيم لبنان إلى منطقتين درزية ومسيحية هو وضع الحرب الأهلية في صلب الدستور اللبناني»(٣٦).

وهكذا وافق الباب العالي على تعيين قائمقام للدروز وآخر للموارنة، على ان لا يكون من الشهابيين، وأعلن مندوبو الدول قبولهم النهائي بذلك، فيما احتفظت فرنسا بحق عودة الشهابيين إلى الحكم(٣٧).

وقد رأت فرنسا أن هذا الحل ينهي المشكلة، وفي نفس الوقت يحقق فكرة الوطن القومي المسيحي

الذي كان يطالب به فريق من رجال السياسة والدبلوماسية والبعثات الدينية الفرنسية في لبنان(٣٨)، فأرسل السفير الفرنسي في الآستانة، دي بوركنه إلى القنصل بوريه في بيروت في ١٩ كانون الأول ١٨٤٢ رسالة مطولة يقول فيها: «في الواقع تخلى الباب العالي عما كان يناضل من أجله منذ مهمة مصطفى باشا، فقد تخلى عن الحكم التركي المباشر للجبل ... تعرف بأن حكومة الملك كانت قد نذرت نفسها كلية للدفاع عن هذا المبدأ الذي انتصر الآن. فكانت تطالب بحكم المسيحيين من قبل مسيحي والدروز من قبل درزي، بغض النظر عن العائلات والأفراد، وهي ستبارك بصدق كل اختيار يتجاوب مع حاجات الوضع وصعوبة الظروف ... ستتذكر ايضاً موقفك وحديثك مع سكان البلد، يجب ان يكون هدفهما فقط الآن التحضير لقبول هذا المبدأ وتنظيم توطيد هذا النظام الإداري الذي أعطته اوروبا بمثابرتها في بذل الجهد الذي يظهر لهم اليوم مقترنا بالموافقة الصريحة والإجتماعية للقوى الخمس». ويختم دي بوركنه رسالته قائلاً: «بقدر ما بقيت حكومة الملك بعيدة عن الأحداث التي أوصلت لفتنة ١٨٤١ بقدر ما اخذت على عاتقها ان تدخل على المسرح لإزالة هذا الأثر الباقي ولتضميد الجروح التي خلفتها». ويضيف: «سيرجع إليك سيدي القنصل ان تقوم بدورك وان تظهر دورنا في إعادة الإعتبار للمسيحيين، وكلي ثقة بمهارتك ونفاذ بصيرتك في الوصول إلى ذلك بدون ان توقظ اي شبهة وأن تثير اي شك، ولا شيء يجب ان يعكر الإنسجام الذي بقي قائماً لحسن الحظ بين القوى الخمس الكبرى طوال هذه المفاوضات الطويلة والمثمرة»(٣٩).

وفي نفس اليوم (١٩ كانون الأول) تلقى قنصل روسيا تعليمات مماثلة تؤكد موافقة قيصر روسيا على النظام الجديد(٤٠). وكذلك أعلمت النمسا قنصلها في بيروت بوجوب تدخله لدى اللبنانيين لإقناعهم بالولاء للسلطنة وتنفيذ سياسة التقسيم وعدم المطالبة بعودة الشهابيين. فقد تلقى القنصل النمساوي «ادلبرج» في بيروت من الدبلوماسي «دي كاسل» المقيم في فيينا، رسالة بتاريخ ١٩ كانون الأول ١٨٤٢ وجاء فيها: «يسرني أن أعلمكم بأن قضية لبنان قد حلّت بقبول الباب العالي للنصائح التي قدمتها إليه القوى الكبرى حول تسمية رئيسين: احدهما ماروني والآخر درزي، تكون مهمتهما حكم هذين الشعبين تحت رقابة باشا صيدا ... وهذا القرار يتوافق مع الإمتيازات القديمة وتقاليد لبنان وعاداته، كما يتوافق مع الرغبة الإجتماعية للدول الحليفة»(٤١).

وإلى جانب هذا كله كان قناصل الدول الأوروبية يتدخلون بصورة علنية في تعيين القائمقامين. وفي اول كانون الثاني ١٨٤٣ تمّ تعيين أحمد أرسلان قائمقاماً على منطقة الدروز، فيما قام على رأس قائمقامية النصارى حيدر أبي اللمع الذي رشحه البطريرك نفسه واشتهر بخضوعه للإكليروس (٤٢). فقد بعث والي صيدا أسعد باشا رسولاً إلى البطريرك يوسف حبيش يستشيره عمن يصلح للحكم من الزعماء الموارنة، فأشار بتولية الأمير أبي اللمع، على أنه اصلح من عداه(٤٣). وقد كان الأمير حيدر، على حد قول

قنصل فرنسا بوريه، «رجلاً ضعيفاً متردداً ليس له وزن إلاّ لعدم توفر الكفاية عند بقية الأمراء المسيحيين»(٤٤).

★ الاتجاهات السياسية في القائمقامية المارونية

لقد أثار منصب القائمقام موجة من الصراع داخل النصارى انفسهم. وكان لا بد من ان يؤدي اختيار اي ماروني لمنصب الحاكم إلى خلق احتكاك بين الموارنة انفسهم، وبين الموارنة من جهة وباقي الطوائف المسيحية من جهة أخرى. ولم يمنح مقاطعجيو كسروان الموارنة من آل الخازن وزملاؤهم في الشمال اعترافهم بحيدر أبي اللمع كقائمقام مسيحي الآ بعد تعيينه بعدة اشهر وبعد توسط وإلحاح من العثمانيين والفرنسيين، وذلك لأنهم ارادوا هذا المنصب لصالحهم (٤٥).

وكذلك لم يقبل الروم الأرثوذكس بهذا التعيين وأعلنوا اعدم خضوعهم للأمير حيدر وكان يؤيدهم في ذلك قنصل روسيا «بازيلي» الذي كان يسعى لإقامة قائمقامية ثالثة للروم الأرثوذكس، ويكون مركزها الكورة. وبغية إرضاء الأرثوذكس الذين كانوا يطالبون بحكمهم الاداري الخاص، فقد أذعنت السلطات العثمانية للضغط وغيّرت لقب حيدر من «قائمقام المسيحيين» إلى «قائمقام الموارنة»، ثم أخرجت مناطق الكورة وجبيل وإهدن وبشري عن نطاق سلطته وجعلتها مرتبطة بوالي صيدا او بوالي طرابلس(٤٦).

عندئذ هدد الأمير حيدر بالإستقالة، بحجة ان صلاحياته الرسمية تقلصت إلى حدها الأدنى. الاّ ان البطريرك، وبمساعدة القنصل الفرنسي في بيروت، أقنعه بالعودة عن الإستقالة، لأن استقالته في نظر البطريرك ستخلق فراغاً في الجبل لن يكون الاّ لمصلحة العثمانيين (٤٧).

وقد التفّ سائر زعماء الموارنة من إكليركيين ورجال إقطاع حول الأمير حيدر، وأوفدوا المطران نقولا مراد إلى الآستانة ليطالب بإعادة جبيل إلى القائمقامية المسيحية. وقدم هذا المطران تقريره إلى سفراء الدول الأوروبية في ٢٩ كانون الثاني ١٨٤٣ وجاء فيه:

«ورد فرمان سلطاني بفصل جبيل وملحقاته عن لبنان وهي من أهم اقسامه، قصد إلحاقها بحكومة طرابلس، بحيث ان جميع هذه البلاد المأهولة بالمسيحيين فقط، الممتدة إلى أعلى قمم جبل لبنان بما فيها وادي قاديشا المقدسة مهد المسيحيين الموارنة الذين وقفوا في سوريا منذ اوائل عهد الإسلام في وجه سيل فتوحاته.. إن جميع الأماكن الأعز على قلوب المسيحيين اللبنانيين.. تمسي بموجب هذا الفرمان تحت سلطة باشا تركي مباشرة ... ». وطلب المطران مسترحماً «ان لا توافق الدول على ما جاء في الفرمان السالف وأن تعمل على إعادة ضم تلك المناطق تحت نفوذ القائمقام المسيحي»(٤٨).

وقد حظي طلب المطران بتأييد قاطع من السفراء الأجانب، وكان على رأسهم سفير فرنسا الذي طالب بتحقيق المطالب المارونية، واشار إلى ذلك في رسالة بعث بها إلى وزير الخارجية الفرنسي، غيزو، بتاريخ ٧ شباط ١٨٤٣. فلم يتمكن الباب العالي من رفض هذا الطلب، وأعيدت جبيل إلى القائمقامية

المسيحية في ١٤ تموز ١٨٤٣ (٤٩).

والجدير بالذكر ان عهد القائمقاميتين شهد ترسيخاً للعلاقات الفرنسية مع الموارنة عموماً والإكليروس خصوصاً، وقد حرصت فرنسا في هذه المرحلة على ان تبقى على تفاهم مع الدول الأوروبية حتى لا تعود إلى العزلة التي فرضت عليها في العام ١٨٤٠. كما ان فرنسا حققت نصراً على الدبلوماسية الروسية والنمساوية بإخضاعها الروم الأرثوذكس والكاثوليك لسلطة القائمقام الماروني (٥٠).

وإذا كانت فرنسا قد خسرت جزئياً بإقصاء الشهابيين عن الحكم، إلا انها كسبت ارتباطاً اشدّ بالموارنة. وكذلك رضيت البابوية عن النظام الجديد، لأنها كسبت ارضاً جديدة للمسيحية العالمية (٥١).

غير أن نظام القائمقاميتين لم يحل المشكلة، لأن التقسيم الجغرافي لم يكن يتلازم بالضرورة مع تقسيم سكاني شامل، فإن كثيراً من الدروز كانوا يسكنون بين نصارى المتن، كذلك فإن كثيراً من الموارنة كانوا يسكنون في قائمقامية الدروز. وهكذا اصبح في كل قائمقامية اقلية من الفئة الثانية، وكان اقلّ احتكاك بين الفريقين يؤدي حتماً إلى إشعال نار الحرب في عموم انحاء الجبل.

ولم يكد يمضي وقت طويل حتى كثرت القلاقل والمنازعات، إذ تكرس الإنقسام الطائفي، وتفاقمت مشكلة القرى المختلطة. وراح الموارنة يتباهون بنيتهم باللجوء إلى السلاح، وطالبوا بأن يكونوا جميعاً، بما في ذلك المقيمون في القائمقامية الدرزية، تابعين للقائمقام الماروني، او ان يعود الأمير بشير الشهابي الثاني إلى الحكم. ورفضت الكنيسة المارونية إبقاء المسيحيين الموجودين في القائمقامية الجنوبية تحت سلطة الحاكم الدرزي. وفي عريضة قدّمت إلى الحكومة العثمانية، أكد البطريرك ورجال الإكليروس الماروني أنه أسهل على المسيحيين ان يموتوا من أن يقبلوا الحياة في ظلّ الحكم الدرزي. وبحجة إلغاء الإمتيازات الإقطاعية الدرزية، حاولت الكنيسة المارونية نزع سلطة القائمقام الدرزي على رعاياها، وإقامة الوطن القومي الماروني بمساعدة فرنسا.

وقد أصرّ حيدر ابي اللمع على وحدة مصالح النصارى في لبنان، وطالب بأن تشمل سلطتة جميع نصارى البلاد، ومنهم الساكنون في مناطق الدروز، وقد لقي في قنصل فرنسا، بروسبير بوريه صاحب مشروع «الإمارة المسيحية في لبنان»، سنداً قوياً، فأضاف بذلك مشكلة جديدة إلى قائمة المشاكل (٥٢). فالغاية، من وجهة نظر الأمير حيدر ابي اللمع، من تقسيم جبل لبنان إلى قائمقاميتين وتدخل الدول الكبرى، هي حماية النصارى. وإذا لم تتحقق هذه الحماية، فلا معنى لقيام نظام القائمقاميتين. وهذه الحماية لا تتم الاّ بجعله اميراً على النصارى اينما وجدوا ولأية طائفة مسيحية إنتموا. وكان القنصل الفرنسي يدعمه في موقفه ويشدّ أزره (٥٣).

ليس هذا فحسب بل لقد طالب الأمير حيدر ابي اللمع «بتقسيم الجبل جغرافياً حسب ما جاء في

قرار الآستانة في كانون الاول ١٨٤٢، إلى منطقتين تفصل بينهما طريق بيروت - دمشق فتكون المنطقة الواقعة شمال هذه الطريق خاضعة للأمير حيدر بكل من فيها من الدروز والنصارى، وتكون المنطقة الواقعة جنوبي هذه الطريق خاضعة له ايضاً بكل من فيها دروزاً كانوا أم نصارى (٥٤).

يقول القنصل الروسي «بازيلي» معلقاً على هذا المشروع: «ان التنظيم الحالي للبلاد المعتمد على مبدأ المجتمع الإقطاعي، سينهار تماماً فيما لو شملت سلطة الزعيم الماروني كل مسيحيي لبنان» (٥٥).

ويقول المبشر الأميركي جسب Jessup في كتابه الذي أصدره عام ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠م: «ان القائمقام الماروني في لبنان، الأمير حيدر أبي اللمع، ضم جهوده إلى جهود البطريرك الماروني والقنصل الفرنسي العام، لوضع لبنان تحت نفوذ الإكليروس والوصول إلى جميع الكاثوليك في سوريا تحت نفوذ فرنسا. كما اعلن الأمير حيدر عن اقتناعه بأن فرنسا ستحتل لبنان يوماً ما» (٥٦).

وعندما طال الجدل طرحت فكرة تعيين وكلاء للقائمقام الماروني في قرى القائمقامية الدرزية التي يقطنها موارنة، ووكلاء دروز لدى ابناء ملتهم في قرى القائمقامية المارونية. وطلب القناصل الأوروبيون من والي صيدا، اسعد باشا، ان يعرض المسألة على السلطان العثماني ليحدد الحل المطلوب لهذه القضايا. وقد ردّ الباب العالي على والي صيدا بأن جعل دير القمر مديرية مستقلة تابعة له. ووافق على تعيين وكلاء للموارنة في المناطق الدرزية يتبعون مباشرة الأمير حيدر ووكلاء دروز في المناطق المسيحية يتبعون مباشرة الأمير أحمد، على ان يتم اختيار هؤلاء بموافقة والي صيدا (٥٧).

لم يرحب زعماء الموارنة بهذه الحلول. وفي ربيع عام ١٨٤٤م وردت اوامر جديدة من السلطان العثماني تقضي بأن يأتمر السكان النصارى في المقاطعات الدرزية بأوامر القائمقام الدرزي، وبالتالي بأوامر أصحاب المقاطعات الدرزية، وقد أثارت هذه الأوامر إستياء الموارنة واجتمع اكثر من الفي مسيحي في دير ماروني ووضعوا شكوى احتجاجية ضد حكم الدروز (٥٨).

وفي ٢١ ربيع الأول ١٢٦٠هـ - ١٠ نيسان ١٨٤٤م رفع المطران نقولا مراد، باسم الموارنة، تقريراً إلى وزير خارجية بريطانيا «اللورد آبردين» محاولاً إقناعه بأن أمن لبنان واستقراره متوقفان على عودة الأسرة الشهابية إلى الحكم، على اعتبار أن عودة الأمير بشير الشهابي الثاني، الذي اعلن مارونيته، تؤمن الهدف الذي يسعى اليه الإكليروس الماروني وهو وضع حاكم مسيحي على جبل لبنان (٥٩).

وكانت فرنسا تشد أزر الموارنة من اجل عودة بشير الثاني إلى الحكم. وفي ٢٥ ربيع الثاني ١٢٦٠ هـ - ١٤ أيار ١٨٤٤م بعث رئيس الحكومة الفرنسية «المسيوغيزو» برسالة إلى سفيره في الآستانة «دي بوركنة» اوضح فيها الخطوط الرئيسية للسياسة الفرنسية في لبنان، وهي تقضي بتبني المطالب المارونية وبعودة الحكم الشهابي، وأوصى سفيره بأن يعمل للحؤول دون تفرد الدولة العثمانية في اتخاذ القرار إزاء المسألة اللبنانية

التي «من اللازم ان يكون حلها طبق القاعدة التي ذكرها المسيحيون في عريضتهم إلى الباشا فوعد بإرسالها إلى الآستانة» (٦٠).

وفي ٣٠ أيار ١٨٤٤ م بعث البطريرك الماروني يوسف حبيش رسالة إلى القنصل البريطاني «الكولونيل روز» لإقناعه بعودة الحكم الشهابي (٦١). وفي ٢٨ حزيران ١٨٤٤ م كتب معتمد الموارنة الياس ضو كتاباً إلى سفير النمسا في الآستانة بشأن الموضوع نفسه (٦٢).

★ الأميرال خليل باشا: مهمة مستحيلة

في حزيران عام ١٨٤٤ أوفدت الدولة العثمانية قائد الأسطول خليل باشا لمعالجة الوضع عن كثب وتأمين العمل بأنظمة كانون الأول ١٨٤٢. وعندما وصل خليل باشا إلى بيروت اعلن انه لن ينظر في أية عريضة تطالب بعودة الشهابيين إلى الحكم (٦٣).

وقضى الباشا الجديد بأن يعيّن في كل منطقة مختلطة دينياً وكيلان، درزي ومسيحي. ويكون كل وكيل مسؤولاً امام قائمقام طائفته، ويمارس السلطة القضائية الأولية على أبنائها، ويجبي الضرائب من طائفته نيابة عن المقاطعجي. ومنحت بلدة دير القمر المارونية في غالبيتها والواقعة في القائمقامية الدرزية وضعاً خاصاً وذلك بإعفائها من السلطة الإقطاعية. كما وضعت منطقة بعبدا التي كانت سابقاً جزءاً من قائمقامية الدروز تحت سلطة القائمقام الماروني. وقضى خليل باشا بأن يدفع الدروز للنصارى تعويضاً على ما لحق بهم من خسائر عام ١٨٤١ م. وقد قصد من هذه الاجراءات التي حدّت من سلطة الزعماء الإقطاعيين الدروز استرضاء الموارنة. الآن الدروز رفضوا أن يدفعوا اي تعويضات إلى خصومهم ما لم يرجع هؤلاء إلى الخضوع لسلطتهم (٦٤).

ولم يرض رجال الإكليروس بهذه الحلول، وراحوا يطالبون بعودة الأمير بشير الثاني، وقدموا عرائض للسلطان العثماني وقناصل الدول الكبرى موقعة من اكثرية مشايخ القرى وأبناء الجبل تتضمن المطالبة بعودة الحكم الشهابي. وكانت فرنسا تشجعهم على ذلك (٦٥). الآن الباب العالي وقف بوجه هذا المشروع، كما رفضه القنصل البريطاني، فتصدى القنصل الفرنسي لإقناعه بضرورة عودة الأسرة الشهابية إلى الحكم، مضيفاً اني «لا ارى حلاً موافقاً للعدالة وللمبادىء التي حركت اوروبا سوى الحل الذي يتجه لصالح المسيحيين، لان اوروبا تأثرت من اجل المسيحيين، وتطرح المشكلة في المناطق المختلطة ليس فقط بين الضحية والمضطهد، ولكن اكثر من ذلك بين الدين الدرزي والدين المسيحي» (٦٦).

كذلك قام الموارنة من جهتهم بإقناع بريطانيا بفوائد الحكم الشهابي. وفي ٢٠ كانون الأول ١٨٤٤ م بعث اثنان وستون شخصية مارونية عريضة إلى الحكومة البريطانية يدعونها لتأييد مطلبهم بأن يكون جبل لبنان كله تحت سلطة حاكم ماروني شهابي، وألقوا مسؤولية الأحداث التي وقعت على عاتق بشير الثالث

بسبب عدم اهليته للحكم. وإذا اعتبرت المذكرة ان «لا فرق» بين الدروز والموارنة «إلاّ بالأمور الدينية»، فقد ركزت على ان الأحوال المتردية والإضطرابات الحاصلة لا تعالج الاّ بعودة الأمير بشير الثاني او أحد انجاله إلى الحكم (٦٧).

وقد سعت فرنسا على الصعيد الدولي، دعماً منها لمطالب الموارنة، وخصوصاً باكتساب رضى بريطانيا، إلى إعادة الشهابيين إلى الحكم. وقد وضع انصار الشهابيين املهم في امين شهاب، نجل بشير الثاني، ولكن عندما اعتنق هذا الاخير الإسلام عام ١٨٤٥م، تراجعت فرنسا وحلفاؤها عن الحل الذي طرحوه، لأنهم لم يرضوا بحاكم مسلم (٦٨).

★ معارك ١٨٤٥ بين الدروز والموارنة

وهكذا أخففت مهمة خليل باشا أمام ضغوط الأطراف المحلية والدولية، فعاد إلى الآستانة في اوائل أيار ١٨٤٥، في ظل تفاقم الصراع بين قناصل الدول الكبرى، وتلبد الجو السياسي بالتناقضات والنعرات (٦٩). وكانت النتيجة المباشرة لذلك صراعات دموية حادة بين الموارنة والدروز، اخذت فيها فرنسا جانب الموارنة لأنهم اكثر الطوائف اتجاهاً نحو الإنفصال، ومعتبرة في الوقت نفسه ان الدين الإسلامي قد يسمح بتقارب سريع بين الدروز والعثمانيين. وقد لعب القناصل الأوروبيون دوراً خطيراً في تضخيم الأحداث التي يتعرض لها الموارنة، بينما كانوا يقللون من اهيمة تلك التي يتعرض لها الدروز(٧٠). وفي نيسان ١٨٤٥ إندلعت المعارك بين الموارنة والدروز واستمرت حتى شهر تموز.

إن الكنيسة المارونية التي برزت ضمن الطائفة المارونية كناطق باسم الموارنة، ونجحت في الإضطلاع بالزعامة السياسية نظراً إلى تمتعها بثروة مادية كبيرة وبجهاز واسع، ارادت في الواقع إقامة الدولة ذات الطابع الماروني، على أرض لبنان، وقد اعلن البطريرك: «يجب ان يكون كل لبنان إما تحت حكم الدروز او تحت حكم الموارنة، ولابد من توجيه الضربة، ومن يضرب اولاً سيحالفه الحظ بنسبة فرصتين إلى فرصة» (٧١). ومما قاله: «إن الضربة يجب أن تسدد ... فمن كان البادىء بتسديدها تضاعف حظه من النجاح (٧٢).

ولهذه الغاية فقد أجاز البطريرك للإكليروس حشد جيش غير نظامي من المقاتلين، وجمع الاسلحة، وخصص لهم الأموال الضرورية. وبغية إلهاب المشاعر الطائفية وإنهاء أية آمال في الركون إلى السلم، صوّرت الحرب الجديدة للموارنة على أنها «حرب دينية» ضد «اعداء الصليب» الذين «سيبادوا أو يطردوا من البلاد» (٧٣).

ثم تجمهر عدد غفير من الموارنة في منطقة بعبدا، وعلى رأسهم بعض الأمراء الشهابيين. وفي انحاء أخرى من البلاد جرى تنظيم قوات من النصارى بقيادة بعض الذين اشتركوا في اضطرابات ١٢٥٦ و١٢٥٧ هـ - (١٨٤٠ ـ ١٨٤١م) من امثال ابو سمرا غانم، ويوسف الشنتيري، وغندور السعد. وقبل أن يبادر الموارنة

بالهجوم وإحراق القرى أعلن البطريرك لطائفته أنها تخوض حرباً مقدسة، ثم اندلعت الحرب، «وكثيراً ما كان النصارى هم البادئون» (٧٤).

وقد بدأ الموارنة بالهجوم على الشوف، ثم زحف اهالي جزين بقيادة ابو سمرا غانم على المختارة وأحرقوا في طريقهم ما يقرب من اربع عشرة قرية (٧٥). وسعى قنصل فرنسا كعادته إلى تشديد العزائم فأشار على حيدر ابي اللمع حرصاً على وحدة الصف ان يطيب خواطر خصومه، مشايخ كسروان وشمال لبنان، بالتنازل لهم عن حق إدارة شؤون مناطقهم (٧٦). ومع ذلك فإن الموارنة فشلوا في حملتهم لأنهم لم يفلحوا في الحصول على الدعم الكافي من الطوائف المسيحية الأخرى، لا سيما الروم الأرثوذكس الذين كانوا يسعون للتخلص من الوصاية المارونية عليهم، ومن جهة ثانية فقد كانت قيادتهم منقسمة على نفسها وخططها غير منسقة (٧٧).

★ أصداء المعارك في البرلمان الفرنسي

في ١٥ تموز ١٨٤٥ م (٩ رجب ١٢٦١ هـ) دار جدل شديد في البرلمان الفرنسي حول المشكلة اللبنانية. وتصدى الكونت دي مونتالامبر للسياسة الفرنسية في لبنان واتهمها بارتكاب أخطاء فادحة والتقصير في واجبها إزاء الموارنة. وانتقد أخطاء الحكومة لأنها سمحت للدول الكبرى بالمشاركة في تحديد مصير لبنان، معتبراً أن فرنسا هي وحدها حامية مسيحيي الشرق، ومن حقها ان تنفرد بالتدخل في أموره، مشيراً إلى أن بريطانيا تعمل على استمالة المسيحيين إلى جانبها وعلى إقناعهم بأن حماية فرنسا لا تضمن لهم موقعاً ممتازاً، بل إن الحماية البريطانية هي التي تفيدهم (٧٨).

ومن الخطاب الذي ردّ به وزير الخارجية الفرنسي «المسيو غيزو» يتبين ان فرنسا حرّكت بعض قطعها الحربية إلى لبنان تحت شعار تقديم المساعدة الإنسانية للموارنة. وأنها كانت بصدد إرسال جنود فرنسيين للمرابطة على الساحل اللبناني، إلاّ ان الأمر يتطلب موافقة بريطانيا، وبالتالي فإن فرنسا كانت تسعى لاحتلال لبنان مستخدمة في ذلك المبادىء و «الحقوق الإنسانية».

وأشار غيزو في خطابه إلى ان فرنسا تسعى مع سائر الدول للحصول على الإعتراف بمبدأ السياسة الفرنسية «وقوامها ان لا يقام في سوريا إدارة مسلمة بل أن يدير شؤون كل من الأمتين اللتين تقتسمان هذه البلاد رئيس من مذهبها ومن جنسيتها». لكنه اعتبر ان فرنسا تتعامل مع «دولة مستقلة اي تركيا»، والتي ترغب حكومته «في تعزيزها وتأييد استقلالها بل في توطيد اركانها ... وبناء عليه كثيراً ما نرى ذواتنا في موقف صعب بين واجبين ليسا متناقضين بل متفاوتين ينبغي علينا التوفيق بينهما، وهما واجب حماية كاثوليك الشرق الذين لا نتركهم ابداً وواجب تأييد استقلال السلطنة العثمانية في املاكها».

وأكد غيزو «أن سفير الملك في الآستانة أنفذ حالاً إلى »شواطئ سوريا بارجتين فأصبح الآن عددها

ثلاثاًوهي تنقل جميع المساعدات المادية باذلة كل ما بوسعها من العضد الأدبي واذا اقتضى الأمر سنلحقها ببوارج أخرى»، على اعتبار «ان هذه الهدنة في القتال وقتية وسيستمر لبنان مدة طويلة في حالة قلقة يؤسف لها ويقتضي مساع جسيمة لإعادة قليل من الامن والراحة إليه».

وتوجه غيزو إلى المسيو مونتالامبر قائلاً: «باتفاقنا مع سائر الدول الأربع لنعمل سوية على صيانة المصالح المتوجب علينا حفظها في الشرق، لم نكتب على انفسنا عهداً بعدم التدخل الآ باتفاق الدول الخمس، ولم نغلّ أيدينا ولم نتنازل عن حقنا بالإنفراد في حماية مسيحيي الشرق كلما استطعنا وتوجبت علينا ولم نعدل عن إجراء مفعول هذه الحماية مستقلين كلما رأينا الظروف مناسبة»(٧٩).

وبالفعل فقد بذلت الحكومة الفرنسية جهوداً مضنية لإلغاء العمل بنظام ٧ كانون الأول ١٨٤٢ وعودة الإمارة الشهابية، لكنها لم تلق التأييد الكافي من الدول الأوروبية ولا من الدولة العثمانية(٨٠).

وفي شهر آب ١٨٤٥م بعث غيرو برسالة إلى سفيره في الآستانة مشيراً إلى تدخل الجنود العثمانيين إلى جانب الدروز بقوله: «ان هؤلاء الجنود غمسوا أيديهم في دم المسيحيين». وأضاف غيزو في رسالته أن بعض زعماء الدروز ومنهم حمد بك النكد والشيخ خطار العماد دخلوا دير الآباء الكبوشيين في عبية وقتلوا الأب شارل وكاهنين وأضرموا النار في الكنيسة، وأحرقوا جثث القتلى بحضور مصطفى بك قائد الجنود العثمانيين الذين احتلوا البلدة(٨١).

ترتيبات شكيب أفندي لوقف القتال

★ ترتيبات شكيب أفندي وامتيازات الدول الأجنبية

في ٢ حزيران ١٨٤٥ عقد والي صيدا محمد وجيهي باشا اجتماعاً لزعماء الدروز والموارنة في بيروت، توصل الطرفان بنتيجته إلى التعهد بإنهاء الإقتتال ونسيان الماضي. ولكن قبل ان يبصر هذا الإتفاق النور تجددت الإشتباكات في انحاء الجبل. فأوفد السلطان العثماني وزير خارجيته شكيب أفندي لوضع حد للإقتتال الدامي. وقبل ان يغادر الوزير التركي الآستانة وزعت الخارجية العثمانية مذكرة على سفراء الدول الكبرى، حددت فيها اهداف مهمة المبعوث العثماني، وتتلخص بالعمل على نزع السلاح من المتقاتلين وفرض الأمن والنظام بالقوة والحد من تدخل القناصل الأوروبيين في الشؤون الداخلية للجبل، بالاضافة إلى دفع تعويضات مالية للموارنة، ووضع تنظيمات إدارية جديدة لنظام القائمقاميتين(٨٢). وفي الحال طلب شكيب افندي من السفراء الأجانب ان يبرقوا إلى معتمديهم في بيروت وجبل لبنان بالكفّ عن التدخل في الشؤون اللبنانية(٨٣).

وعندما وصل شكيب افندي إلى بيروت تقدم منه قنصل فرنسا الجديد «بوجاد» بمطالب حكومته بشأن قضية الأديرة الفرنسية في عبيه وصليما، وقضية مقتل الراهب شارل. وكانت فرنسا تحاول من خلال ذلك المحافظة على هيبتها في الشرق (٨٤).

غير ان الوزير العثماني لم يبال بادىء الأمر بهذه المطالب. فكان جلّ همه توطيد سلطة الدولة العثمانية المباشرة على جبل لبنان. وفي اليوم التالي لوصوله إلى بيروت وجه دعوة إلى قناصل الدول الخمس (فرنسا، بريطانيا، روسيا، المانيا، النمسا) بوجوب الإمتناع عن التدخل في شؤون الجبل الداخلية، وسحب رعاياهم من جميع انحاء الجبل، بما في ذلك البعثات البروتستانتية والكاثوليكية، في مهلة أقصاها عشرة أيام، ريثما ينتهي من وضع نظام جديد للجبل (٨٥).

وكان من الطبيعي ان يفاجأ القناصل بهذه الدعوة، وهم الذين اعتادوا ان يملوا قراراتهم على السلطان العثماني لا ان يتلقوا تعليماتهم منه. وقد نفذت القنصليات ما طلبه منها شكيب افندي، الآ ان القنصلية الفرنسية امتنعت بادىء الأمر عن اجابة طلبه، بحجة ان تدابير الوزير موجهة اساساً ضد السياسة الفرنسية، باعتبار أن معظم الأوروبيين المقيمين في الجبل هم من رعاياها او يعملون في معاهدها وأديرتها ومؤسساتها(٨٦). وإذ أصرّ المندوب العثماني على موقفه، أذعن القنصل الفرنسي للأمر مع احتفاظه بحق الإجتماع إلى الباب العالي وإلى حكومته التي اعتبرت ان تدابير شكيب افندي هي حلقة في سلسلة المؤامرات الإنكليزية - العثمانية ضد فرنسا ونفوذها في الشرق (٨٧).

وبعد أن تمّ استدعاء جميع الأجانب من مناطق جبل لبنان من قبل قناصلهم، بدأ شكيب افندي بجمع الأسلحة، مستخدماً في ذلك الشدة والقسوة، وداهم مخابىء الأسلحة سواء كانت في المدارس والمنازل أو المعابد، مما أثار احتجاج القناصل. ثم بدأ عملية تحقيق سريعة لمعرفة مسببي الفتنة، فاعتقل الشيخ حمود النكدي المتهم من قبل القنصل الفرنسي بمقتل الأب شارل ونهب دير عبيه. الآ أنه لعدم ثبوت الأدلة، أفرج عنه بعد محاكمة قصيرة (٨٨).

وفي ١١ شعبان ١٢٧٦ هـ - ١٥ آب ١٨٤٥ استدعى وزير الخارجية العثماني زعماء الدروز والموارنة إلى دير القمر، حيث امر على الفور باعتقال القائمقامين احمد ارسلان وحيدر أبي اللمع، ثم اجتمع إلى الباقين ووبّخهم متهماً إياهم بالإفساد وأودعهم السجن. ولم يكتف بذلك بل أقدم على عزل احمد أرسلان عن القائمقامية الدرزية وعيّن مكانه أخاه أمين. وفكّر ايضاً بعزل الأمير حيدر ابي اللمع، الآ انه خشي من ان يؤدي ذلك إلى المطالبة بعودة الأمراء الشهابيين إلى الحكم، فعدل عن هذه الفكرة (٨٩).

وفي هذه الأثناء أقدم ابراهيم باشا قائد الحامية العثمانية في كسروان على اعتقال خليل المدور، ترجمان القنصلية الفرنسية في بيروت، فاحتج قنصل فرنسا على هذا العمل وطالب بإطلاق سراح

الترجمان، الآن ابراهيم باشا رفض طلبه، فأرسل القنصل بوجاد، بارجة حربية إلى جونية وأنزل منها مجموعة من الجنود الفرنسيين، فأطلقوا سراح الترجمان بالقوة، «ورجعوا به إلى بيروت معززاً مفتخراً» (٩٠).

وفي ٢ تشرين الأول ١٨٤٥ بدأ شكيب أفندي المرحلة الأخيرة من خطته وباشر عملياً بإبعاد الأجانب عن الجبل، فثارت ثائرة القنصل الفرنسي، واعتبر ان هذا العمل مخالف لنص المادة ٣٣ من قانون التنظيمات العثمانية وخرق للمعاهدات التي أعطى بموجبها سلاطين آل عثمان الرعايا الفرنسيين امتيازات خاصة. وكتب في الحال إلى وزير الخارجية الفرنسي «غيزو» وسفير فرنسا في الآستانة، يشكو تدابير شكيب افندي. ثم عاد وكتب في ١٧ كانون الأول ١٨٤٥ إلى السفير الفرنسي في العاصمة العثمانية محتجاً على تصرفات افندي (٩١).

واستجاب السفير الفرنسي فقدّم احتجاجاً شديد اللهجة إلى السلطات العثمانية جاء فيه: «إن إخراج الأوروبيين سياحاً ومقيمين من جبل لبنان وإجبارهم على البقاء خارجه إلى ان يستقر الهدوء والسلام لعمل مشكوك في قانونيته ومخالف لأحكام المعاهدات والإمتيازات. ولهذا فإني أسرع إلى إعلامكم بأني لا أوافق مطلقاً على التدابير التي اتخذت، وما زال عندي شيء من الأمل بأن الوزير العثماني سيرجع عن هذه التدابير ويمنع تنفيذها بعد أن قامت الإعتراضات عليها في لبنان. وعلى كل حال فأني أجد لزاماً علي أن أعلن منذ الآن فيما يتعلق بالرهبان والتجار الفرنسيين المقيمين في لبنان أنه اذا أجبر احدهم بالقوة على مغادرة بيته فعلى الباب العالي ان يتحمل تبعة خرق الإمتيازات التي انشأ التجار والرهبان متاجرهم وبيوتهم ومؤسساتهم في ظلها وعلى أساسها» (٩٢).

وكذلك طلب السفير الفرنسي مقابلة السلطان العثماني للبت بالأمور التالية:

١ - إعادة الفرنسيين في الحال إلى أماكنهم، مع دفع التعويضات المالية للذين أكرهوا على ترك بيوتهم.

٢ - إستدعاء الشيخ حمود النكدي إلى الآستانة ليحاكم على سلوكه في أحداث ايار ١٨٤٥ والبحث عن شركائه ومحاكمتهم.

٣ - دفع التعويضات لديري عبيه وصليما ومعاقبة الضابط العثماني الذي تمّ نهب دير عبيه وحرقه أمام عينيه (٩٣).

وسرعان ما وافق السلطان العثماني على معظم هذه الطلبات، فتمّ استدعاء حمود النكدي إلى الآستانة لمحاكمته إرضاء لفرنسا، ثم جرى نفيه إلى إحدى نواحي السلطنة. واخذ السفير من السلطان عهداً بالبحث عن قتلة الأب شارل وباستثنائهم من العفو العام الذي سيصدر فور تسوية المشاكل في لبنان. كما التزم السلطان بدفع التعويضات اللازمة لإصلاح ديري عبيه وصليما، واستدعاء الضابط العثماني الذي

شهد عملية نهب الديرين لمحاكمته امام محكمة عسكرية في الآستانة (٩٤).

غير أن السلطان العثماني رفض طلباً واحداً هو دفع تعويضات مالية للرعايا الفرنسيين الذين غادروا الجبل، لأن سائر الدول وافقت على إخراج رعاياها منه ولم تطالب بتعويض (٩٥). وهكذا حققت فرنسا نجاحاً منفرداً في إعادة نفوذها إلى جبل لبنان، وكان ذلك بفعل تصلب ممثليها في بيروت والآستانة الذين تلقوا دعماً من وزير الخارجية الفرنسية (٩٦).

وكذلك فقد أحست بريطانيا ان فرض السلطة العثمانية المباشرة على الجبل سوف يؤدي إلى إبعاد نفوذها من المنطقة بعد أن اصبحت حمايتها للدروز في موضع خطر. فما كان من السفير الإنكليزي في الآستانة الآن جمع سائر السفراء في مقره، وأبلغهم تقرير قنصله في بيروت «الكولونيل روز» ودعاهم للعمل الموحد، استنكاراً لمواقف الدولة العثمانية وتنكرها للعهود المقطوعة بتنظيم أمور الجبل وحماية سكانه. وفي نهاية الإجتماع وقّع السفراء على مذكرة رفعت إلى الباب العالي، وكان من أبرز ما جاء فيها:

١ - وجوب الإسراع في دفع التعويضات للمسيحيين عن الخسائر التي سببتها لهم الحروب الأهلية عام ١٨٤١.

٢ - الإحتجاج على طريقة جمع السلاح حيث طبّق على المسيحيين بصورة رئيسية لتجريدهم من وسائل الدفاع ضد الدروز.

٣ - المطالبة بالإفراج عن القائمقامين وعودتهما إلى مركز عملها وتعزيز سلطة كل منها وجعلهما مرتبطين بالسلطان مباشرة وليس تحت إمرة والي صيدا (٩٧).

وافق السلطان العثماني على ما جاء في المذكرة، واصدر تعليمات بوجوب مراعاة القناصل في سوريا وتبديل وجيهي باشا وإحلال كمال باشا محله. وأكد ان القائمقامَين لن يعزلا بعد اليوم الآبموافقة السلطان. كما أعلن في مذكرة الى السفراء الأجانب مساواة جميع الطوائف اللبنانية في الحقوق والواجبات دون النظر إلى انتمائها الديني (٩٨).

وقام شكيب افندي من ناحيته بدفع التعويضات عن الخسائر التي لحقت بدير الكبوشيين في عبيه وعن مقتل الأب شارل، فبلغت قيمتها ٧٠٣٢٢ قرشاً وعوّض أيضاً عن حرق الأديرة اليسوعية بـ ٢٩٥٠٠٠ قرشاً، ودفع ٩٨٢٤ قرشاً للمبشرين الفرنسيين تعويضاً لهم عن إنتقالهم القسري من الجبل إلى بيروت. ودفع لوكلاء المقاطعات المارونية مبلغ الفي كيس (الكيس يساوي ٥٠٠ قرش عثماني) كقسط أول عما لحق بهم جراء أحداث ١٨٤١ (٩٩).

وعلى العموم فقد تميزت إجراءات شكيب أفندي بالتسامح الواضح نحو الموارنة، وذلك بتعويضهم عما أصيبوا به من خسائر خلال الإشتباكات، خوفاً من تدويل المشكلة ونشوب خلافات بينه

وبينهم، خاصة وإنهم كانوا يتلقون التأييد من قبل الدول الأجنبية(١٠٠).

★ محتوى النظام الجديد

في ٢٩ تشرين الاول ١٨٤٥ أذاع شكيب افندي النظام الذي عرف باسمه وأعلن رسمياً في ايار ١٨٤٦، بحيث أبقى على نظام القائمقاميتين، لكنه أنشأ في كل قائمقامية مجلساً من اثني عشر عضواً يمثلون الطوائف المختلفة، ويكون هذا المجلس برئاسة القائمقام ومؤلفاً من نائب القائمقام الذي يعهد إليه برئاسة مجلس القائمقامية مدة غياب القائمقام، وقاض ومستشار عن كل من الطوائف الأربع: السنة والموارنة والدروز والروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس، واقتصر تمثيل الطائفة الشيعية على مستشار واحد فقط لعدم اعتراف العثمانيين بأنظمة شرعية خاصة بالشيعة(١٠١).

وكان على مجلس القائمقامية ان يتولى تصريف الأمور الإدارية والقضائية والمالية، ومعاونة القائمقام الذي اصبح موظفاً لدى الامبراطورية على اجراء وظائفه، والنظر في دعاوى الأهلين الخاضعين للقائمقامين الخاصة والعامة وفقاً للعادات القديمة المكانية وللأصول المذهبية.

أما الشروط التي يجب ان تتوافر في كل مرشح لعضوية المجلس فهي «ان لا يكون قد استخدم عند المعتمدين الأجانب او تظلل في الحماية الأجنبية. وان لا يكون من سكان القرى الخارجة عن دائرة الإدارة المحلية». وقد هدف شكيب افندي من وضع هذه الشروط إلى الحد من تأثير فرنسا على الموارنة والتقليل من اعتماد الدروز على بريطانيا.

وكان تعيين اعضاء المجالس يتم بإدارة مشير صيدا، يختارهم بالإتفاق مع المطارنة وشيوخ العقل، ومع الفلاحين الطامحين للقيادة السياسية التي كان يتسلمها أصحاب الإقطاع. غير ان شكيب أفندي أقدم بنفسه على تعيين أعضاء مجلس القائمقاميتين لمدى الحياة. لكنه حرصاً على حقوق المطارنة وشيوخ العقل، أعطاهم حق تعيين من يملأ المراكز في حال شغورها، إذا كان المركز الشاغر مسيحياً أو درزياً، أما اذا كان سنياً او شيعياً فيناط أمر اختياره بمشير صيدا بالإشتراك مع القائمقام وبالتشاور مع اعضاء المجلس، ويتم تثبيته في الحال بواسطة والي صيدا. أما القائمقام فكان يُختار من بين رجال الإقطاع او بموافقتهم، وكان لوالي صيدا الحق بعزله وتعيينه(١٠٢).

وكان على جميع الأعضاء بعد تعيينهم ان ينصرفوا إلى اعمال المجلس التي اصبحت إلزامية بالنسبة لهم بسبب تقاضي هؤلاء الأعضاء رواتب شهرية معينة.

أما الإقتراع فقد كان يجري بطريقة سرية على اساس الطائفة وليس على اساس العضو، إذ كان على المستشار والقاضي الممثلين للطائفة الواحدة ان يتفقا على رأي واحد.

هذا وقد اعتمد النظام الجديد على تقوية نفوذ القائمقامَين وتقليص سلطة اعضاء المجالس، حتى ان

المستشارين لم يستطيعوا إسماع شكاوى الأهالي والفصل فيها الأ بعد عرضها من قبل القائمقام الذي كان يراقب اعمال المجلس بصفة دقيقة ويتبع بدوره والي صيدا.

ونصّت مواد النظام الجديد على وجوب الحصول على إجماع الآراء في مقررات المجالس، وفي حال عدم حصول الإجماع يتوجب رفع الخلاف إلى مشير صيدا الذي يفعل في الأمر بكل حرية.

وقام شكيب افندي بإسناد الوظائف المالية والقضائية لأعضاء المجلسين. ومنع الجمع بين عضوية المجلس وأي عمل آخر، باعتبار ان هؤلاء الأعضاء موظفون للعمل في المجلس ويتلقون راتباً شهرياً نقدياً. وكان هناك فصل للسلطات في مجلس القائمقامية؛ فالقضاة يتولون السلطة القضائية في المجالس، والسلطة الإدارية والمالية يتولاها في المجلس نفسه المستشارون، والقائمقام يتولى بنفسه السلطة الإجرائية بمساعدة اجهزته التنفيذية.

وهكذا يكون شكيب افندي قد سدّد ضربة قوية للنظام الإقطاعي - خاصة في المناطق المختلطة - الذي كان يقوم على حصر الصلاحيات كلها بيد الأمير او المقاطعجي ليجري استخدامها بصورة كيفية. وأقام شبه إدارة مركزية تعتمد اعتماداً كلياً على موظفين يتقاضون رواتب. غير ان هذا النظام لم يعالج مظاهر التدخل الأجنبي في الجبل، ولم يتمكن مجلسا القائمقاميتين من إتخاذ أية تدابير او إجراءات عملية من شأنها الإساءة إلى ممثلي الدول الأجنبية.

هذا وقد إعتبرت بريطانيا أن ترسيخ نظام القائمقاميتين يعتبر انتصاراً لسياستها التي أمنت للدروز حكماً على القائمقامية الجنوبية وكسبت رضاهم، كما حالت دون عودة الأسرة الشهابية إلى الحكم، الامر الذي كانت تطالب به فرنسا والموارنة. ومع أن فرنسا خاب أملها بترتيبات شكيب افندي، الآ ان الدبلوماسيين الفرنسيين ومن خلال وجود قائمقامية خاصة بالموارنة استطاعوا ان يوثقوا علاقاتهم بالموارنة من جديد، واعتبار ان فرنسا هي الدولة الحامية لهم (١٠٣).

وقد أدركت الأسر الإقطاعية خطر تطبيق النظام الجديد فعمدت إلى وضع العراقيل للحؤول دون تنفيذه. وما ان عاد الوزير العثماني إلى الآستانة حتى عاد مشايخ الدروز والموارنة إلى فرض الخوات، وعارضوا عملية مسح الأراضي التي حاولت الآستانة فرض تنفيذها بمساعدة القنصل الفرنسي. وكذلك فشلت المحاولات المتكررة لإحصاء السكان. ويسود الإعتقاد بأن موقف مشايخ الإقطاع كان بتشجيع القنصليتان البريطانية والروسية في بيروت (١٠٤).

★ النص الحرفي لنظام شكيب أفندي

فيما يلي النص الحرفي لنظام ١٨٤٥ كما اعلنه شكيب افندي:

«سبق لي في المرسومين البيورولديين الموجهين في هذا الشهر إلى القائم مقامين الدرزي والماروني

الموكول إليهما إدارة شؤون أهالي جبل لبنان أن قلت إنه قد كتب فرمان شاهاني يؤذن بتأليف مجلس لدى كل قائمقام على مثال المجالس الموجودة في سائر أنحاء السلطة لمعاونته على إجراء وظائفه نظراً في دعاوى الأهلين الخاضعين للقائم مقامين الخاصة والعامة وفقاً للعادات القديمة المكانية وللأصول المذهبية الحكم بها في طرائقها طبقاً لنيات جلالة سلطاننا الأعظم المؤسسة على العدالة والإنصاف.

وعليه سيصير تأليف المجلسين كما يأتي بيانه:

كل مجلس من المجلسين المشكلين في جبل لبنان هو تحت مراقبة قائم مقامه الخاص، وهو رئيسه الطبيعي. ولما كانت مهام إدارة شؤون الضبط والربط في جبل لبنان كثيراً ما تقتضي غياب القائم مقام فينبغي:

١ - أن يختار من بين معتبري الجبل الأكثر وجاهة شخص يعهد إليه مدة غيابه برئاسة المجلس ومناظرته، ونسبته وقت وجود القائم مقام في المجلس نسبة سائر الأعضاء وله اذا شاء ان يشتغل بمهامه الخاصة لكن عليه ان يحضر دائماً جلسات المجلس مثل رفقائه، ومتى غاب القائم مقام يقوم بواجبات الوكالة ولا يحق له لسبب من الأسباب أن يأبى القيام بواجبات وظيفته.

٢ - لما كان أهالي جبل لبنان مقسومين إلى طوائف عديدة يجب ان تتمتع جميعها بنعم الحضرة السلطانية فينتخب أعضاء المجلس من الأعيان الأكثر جدارة في كل طائفة.

ولكل طائفة ان تختار عضواً خلا القضاة المنبثقين من جميع الطوائف فيحضرون الجلسات مع سائر الاعضاء. وقد أوكل إليهم خاصة النظر في دعاوى ابناء مذهبهم وفصلها وفقاً لعقيدتهم الدينية، وعليه يؤلف كل مجلس على الصورة الآتية:

من وكيل قائمقام وقاضٍ ومستشار مسلمين، وقاضٍ ومستشار درزيين، وقاض ومستشار مارونيين، وقاضٍ ومستشار أرثوذكسيين، وقاضٍ ومستشار من الروم الكاثوليك، ومستشار شيعي فقط لأن قاضي الاسلام يحكم في الطائفتين معاً، وهؤلاء القضاة والمستشارون ينتخبون ويعيّنون بمعرفة مطارنة وعقّال كلتا الطائفتين. وبعد نهاية انتخابهم يجب عليهم ان يذهب كل منهم إلى رئيسه اي قائم مقامه الخاص وهو يعيّن لهم مكان اجتماعهم وهناك يقتضي عليهم ان يعقدوا كل يوم ما خلا أيام البطالة مجلساً للتفاوض في كل المسائل التي يعرضها القائمقام على أبحاثهم وفقاً للطريقة المشروحة أدناه.

وهذه أسماء القضاة والمستشارين الذين عيّنوا في المجلسين.

أسامي اعضاء مجلس قائم مقامية الدروز

نائب القائم مقام الدرزي (لم يعين).

الشيخ محمد قاضي الإسلام في قرية برجا.

الشيخ احمد الخطيب مستشار مسلم من قرية شحيم.
قاسم العرب مستشار متوالي من برج البراجنة.
الشيخ محمد قاضي درزي من دير القمر.
يوسف ناصر الدين مستشار درزي من كفرمتى.
الشيخ بشارة الخوري قاضي ماروني من رشميا.
ميخائيل الخوري مستشار ماروني من جزين.
حنا الخوري قاضي روم عن الشويفات.
شديد عيسى الخوري مستشار روم من بحمدون.
درويش روزا قاضي الروم الكاثوليك من دير القمر.
فارس شكور مستشار الروم الكاثوليك من عين زحلتا.
محمد فخر الدين كاتب اسرار المجلس الدرزي العام في بعقلين.

اسماء اعضاء مجلس قائم مقامية الموارنة

الشيخ يعقوب البيطار وكيل قائمقام الموارنة.
الشيخ جرجس أبي صعب مستشار ماروني من المزرعة.
الشيخ حسين الخطيب قاضي مسلم من رأس الحصن.
سلمان مرهج قاضي روم من الشوير.
عثمان حسامي مستشار مسلم من جبيل.
منح ابي رسام مستشار روم من رأس المتن.
حسن هندية مستشار متوالي من القصر.
ابراهيم جهامي قاضي الروم الكاثوليك من الساحل.
علي بلوط قاضي درزي من المتن.
عبد الله ابي خاطر مستشار كاثوليكي من زحلة.
علي ابي قيدبية مستشار درزي.
خليل القرداحي كاتب اسرار المجلس الماروني.
الخوري ارسانيوس الفاخوري قاضي ماروني من بعبدا.

فعلى أعضاء المجلسين المشار إليهم ان يقوموا دون انقطاع بوظيفتهم وأن يواظبوا عليها ويجتهدوا وأن يكونوا على أتمّ الوفاق فيما بينهم وبين قائم مقام كل منهم وان ينظروا في دعاوى مذهبهم ويفصلوها

بالنزاهة والإنصاف. واذا ثبت على أحد الأعضاء انه سلك سلوكاً مخالفاً للمهمة الموكولة إليه وجب طرده من المجلس والمبادرة إلى تعيين عضو جديد مكانه وفقاً للطريقة التي اتّبعت في الإنتخابات الحالية اي ينتقى من اهالي المحلات الداخلة في حكم قائمقام المجلس المراد انتخابه فيه، ويجب أن تتوفر فيه الشروط الثلاثة الآتية:

ان لا يكون استخدم عند المعتمدين الأجانب أو تظلل في الحماية الأجنبية من جراء مشاركة أجنبي. وأخيراً أن لا يكون من سكان القرى الخارجة عن دائرة الإدارة الجبلية. ويقتضي توجيه العناية التامة في مراعاة هذه الشروط الثلاثة في تعيين المرشح الذي يجب ان ينتخب بواسطة الأساقفة والعقال بمناظرة قائمقامه ورأيه. ولمّا كان من الشروط الأولية في انتقاء المرشحين ان تجتمع عليهم آراء الجميع فعلى القائمقامين واعضاء المجلسين ان يسهروا على رعاية هذا الشرط الداخل في عداد الواجبات المفروضة عليهم وهم مسؤولون اذا ما اغفلوا التقيد به. وبعد تمام الإنتخاب يوقّع القائمقام الأوراق ويرسلها إلى دولة مشير صيدا فيدقق فيها ليتثبت اذا كان الشخص المنتخب جامعاً الشروط المحررة أعلاه فيوافق على تعيينه نهائياً.

أما الوظائف التي على المجلسين إتمامها والمسائل الخاصة والعامة التي يجب عليهما النظر فيها فتوضحها البنود الآتية:

البند الأول:

إن من أهم وظيفة المجلسين وخصائصهما الإعتناء بتوزيع ويركو الجبل كل سنة بكمال العدل والحق. أما تحصيله واستيفاؤه فموكول إلى القائمقامين وأصحاب الإقطاعات والوكلاء طبقاً للأصول المقررة قبلاً وبموجب النظام الذي سوف ينظم فيما يأتي:

البند الثاني.

أما مأمورية المجلسين المذكورين في الدرجة الثانية فهي رؤية مجموع الدعاوى والخلافات التي يجب عليهما فصلها والحكم بها وفقاً للعادة القديمة المكانية وطبقاً للعدالة والإنصاف.

لمّا كان يقتضي عادة ان يستقل قاضي كل طائفة ومستشارها برؤية دعاوى ابناء مذهبهما والحكم بها فليس لهما ان يتدخلا في المسائل الخارجة عن أبناء طائفتهما. بيد أنه على قضاة سائر الطوائف ومستشاريها ان يحضروا المجلس وإن كانت الدعاوى لا تتعلق بأبناء مذهبهم، وينبغي عليهم أن يصغوا لسماع الدعاوى التي يراها رصفاؤهم خطأ وفقاً لما هو مشروح في البند الثالث الآتي.

البند الثالث:

أولاً: على القائمقام أن يطالع عريضة المدعي فور رفعها إليه منه أو من وكيله حتى اذا رأى وجوباً

للمرافعة والمحاكمة يأمر بإحضار المدعى عليه ويحيل العريضة إلى قاضي طائفة المدعي ومستشاره.

ثانياً: اذا كان المدعي والمدعى عليه من مذهب واحد فتسوية الدعوى وفصلها من خصائص قاضي ومستشار طائفتهما. امّا اذا كانا من طائفتين مختلفتين فعلى القائمقام ان يحيل الدعوى إلى قضاة الفريقين المتداعيين ومستشاريهما.

ثالثاً: اذا تباينت آراء قاضي الطائفتين في الدعوى فللقائمقام - وبغيابه لوكيله المتوجب عليه ترأس المجلس والاشتراك مع قضاة ومستشارين كل طائفة برؤية الدعاوى - أن يبذل جهده للتوفيق بينهما حتى اذا أحبطت مساعيه وأوجب الأمر إلى إضافة حكَم ثالث فللقاضيين المذكورين ان يتفقا على إنتقائه من رصفائهما ويطلبا إلى القائمقام تعيينه. وعلى فرض عدم إتفاقهما على اختيار الحكم الثالث فالقائمقام يستقل بتعيينه بناء على طلبهما على شرط ان يكون من اعضاء المجلس.

رابعاً: اذا رأى أحد الفريقين المتداعيين أنه مغدور من الحكم الذي حكم به قاضيه فله ان يشكو أمره إلى قائمقامه وهذا اذا ما تخيل له ان الشاكي محق في تظلمه توجب عليه ان يأمر القضاة ذاتهم أن يعيدوا النظر ثانية في تلك الدعوى بحضوره وله ان يضيف إليهم واحداً أو اثنين او ثلاثاً من اعضاء المجلس حسب أهمية المسألة.

خامساً: إذا طرأت مسائل خطيرة فعلى القائمقام ان يدعو جميع الأعضاء للاجتماع والتفاوض فيها وتسويتها بكامل الدقة والإعتناء.

سادساً: على القائمقام ان يدعو جميع اعضاء المجلس للمذاكرة كلما اقتضت ذلك مسألة لها علاقة بتوزيع الويركو واستيفاء الضرائب. لأنه وان كانت هذه المسائل ظاهرها محلي فهي ذات علاقة توّاً أو بالواسطة بالمصالح العامة لشمولها جميع انحاء الجبل، ولذلك لا يكون القرار عادلاً إلاّ اذا اشترك فيه جميع الأعضاء بيد أنه متى اقتضى تسوية مسائل هامة لها علاقة بمصالح الأهلين العامة إن كانت من قبيل المسائل المذكورة آنفاً أو غيرها وكان اعضاء المجلس قد انتدوا جميعهم فليس لقاضي كل طائفة او مستشارها سوى صوت واحد في الإقتراع بحيث يتوجب عليهما أن يكونا متفقين في إبداء رأيهما وعليه فعدد الأصوات لا يكون بنسبة عدد الأشخاص الموجودين في المجلس بل بنسبة عدد الطوائف الممثلة فيه.

سابعاً: للقاضي أن يستقلّ بالحكم في المسائل الحقوقية وليس للمستشار أن يفسخ مضبطته اذا خالفه في الرأي، أما في المسائل الإدارية والويركو بعكس ذلك، اي ان رأي المستشار يرجح على رأي القاضي. وليس لأعضاء كل طائفة في المجلس سماع شكوى أحد من ابناء مذهبهم في اي صورة كانت لا منفردين ولا منضمين إلى غيرهم من تلقاء ذاتهم الآ اذا أحال عليهم القائمقام تلك الشكوى.

وكما أن أعضاء المجلس لا يمكنهم رؤية دعوى الأبناء على أمر القائمقام كذلك لا يستطيع هذا

الأخير ان يستقل بإعطاء أوامر استبدادية في المسائل التي تطرح على أبحاث اعضاء المجلس أخذاً لرأيهم فيها.

لمّا كان الأشخاص المعهود إليهم ضبط الأمن هم قيد أوامر القائمقام مباشرة فله وحده الحق بتنفيذ أحكام المجلس وما يستقر عليه رأياً على الوجه المبسوط آنفاً.

وعليه؛ حباً بإزالة كل سبب في حدوث خلاف او نزاع بهذا الصدد جُزم بأن لا يمكن تنفيذ أمر أو حكم غير موقّع بخاتم القضاة الذين قضوا بهذا الحكم وخالٍ من موافقة القائمقام.

ثامناً: اذا كان المتداعيان ليسا بتابعين لقائمقامية واحدة يجري العمل وفقاً لما هو مذكور أدناه.

متى رفع المدعي عريضة إلى القائمقام فهذا يحولها بالإتفاق مع قاضي مذهب المدعي إلى قائمقام المدعى عليه وبعد الحكم بالدعوى وفقاً للقواعد الجارية في مجلس القائمقام المذكور وموافقته عليه كما اشترط آنفاً ترسل المضبطة إلى قائمقامه وهذا يحق له إذ ذاك ان يعيد رؤية الدعوى أمام مجلسه. فإذا أثبت المجلس الحكم الأول أصبح مرعي الإجراء. واذا ما نقضه تُحال القضية إلى دولة مشير الإيالة حتى اذا اقتضى الأمر فكل قائمقام يرسل من قبله القاضي الذي سمع تلك الدعوى والحكم الذي يقضي به يكون نهائياً غير قابل للإستئناف.

تاسعاً: يحقق عن الدعاوى الجنائية أولاً في المجلس الذي وقعت الجناية ضمن دائرة اختصاصه ويحكم بها وفقاً للقاعدة الموضوعة لكن اذا كان تنفيذ الحكم فوق سلطة القائمقام فعليه ان يرسل جميع الأوراق إلى مشير الإيالة فيعيد النظر فيها ثم يأمر بإجراء ما يراه مناسباً.

عاشراً: ان المضابط والقرارات التي يصير تنظيمها فيما يختص بالويركو يجب ان تكون موقّعة من جميع الأعضاء ومصدّق عليها من القائمقام وموقعة بختمه لكن اذا رفض مستشار إحدى الطوائف وقاضيها توقيع هذه المضابط بحجة أنها مضرة بمصالح طائفتهما الموكول اليهما النيابة عنها فعلى القائمقام وسائر الأعضاء أن يجتهدوا بإقناعه بالإنضمام إلى رأيهم حتى اذا عجزوا أُحال المسألة إلى مشير الإيالة فيقطع فيها.

البند الرابع:

لا يحق للمجلسين ان يخاطبا باسمهما في شؤون وظيفتهما أياً كان الا بإذن قائمقامهما الخاص ومحظور عليهما ان يتدخلا في الدعاوى مهما كانت بدون أمره كما انه لا يمكن تنفيذ قرار غير موافق عليه القائمقام وموقّع بختمه، وله ان يستقلّ بإحضار الأشخاص الذين يطلب إليه المجلس إحضارهم ويتوجب عليه ان يسرع باتخاذ التدبيرات اللازمة العائدة لخير المصلحة. واذا ما كانت متفرعات الدعوى والقضايا العديدة التي كثيراً ما ترافق أدوارها تقضي بلزوم توجيه قاضي إلى محل الواقعة ليجري التحقيق والتحري وعليه اذا ما كان النظر في تلك الدعاوى من صلاحيته أن يستأذن القائمقام في الذهاب بذاته او بإيفاد وكيل

عنه وإذا اقتضى الأمر أن يرافقه بعض الفرسان يطلب ذلك إليه ولمّا كانت مصلحة المجلس أهمها قائم بتوزيع التكاليف بحسب اقتدار كل انسان وفقاً لإدارة جلالة سلطاننا الأعظم فستوزع وتستوفى على الوجه الآتي:

أولاً: ان لا يحدث توزيعها أدنى شكوى محقّة من قبل الأهالي.

ثانياً: ان تستوفى في وقتها على شرط الاّ تكون داعية إلى ظلم المكلف ومقدوريته والإضرار به أو تحميله مصاريف باهظة.

ثالثاً: أن لا يأخذ الأشخاص الموكول اليهم التحصيل زيادة عن الويركو المقطوع بلوغاً إلى هذه الغاية يجب أن يعقد المجلس في كل سنة عند حصول أجل التحصيل جلسة يحضرها جميع اعضائه تحت جلسة القائمقام وبعد مذاكرة عمومية يصير تنظيم دفتر واحد في مجموع ويركو كل مقاطعة وتفصيل مقدار الويركو المتوجب على كل قرية او كل دير بمفرده ويوقّع أعضاء المجلس جميعهم هذا الدفتر ويوافق عليه القائمقام ويختم. وإذ ذاك يتخذ أساساً لوضع لوائح كل قرية بمفردها وتوقّع أيضاً من الأعضاء والقائمقام وترسل إلى مأمور التحصيل وأصحاب الإقطاعات الموكول اليهم استيفاء التكليف. إذ أنه من الجلي أن الموضوع يفوض إلى اصحاب الإقطاعات القيام بهذه المأمورية الهامة منعاً لكل مظلمة وتعدّ على الأهالي في استيفائها، وعليه لا يمكن استحصال الويركو او إستيفاءه دون إبراز هذه اللوائح الادارية.

البند الخامس:

حيث أنه من العادة المرعية في البلاد إرسال معتمدين بإسم «حوالية» إلى القرى لأجل تحصيل «الويركو» وكان لجميع الطوائف الحق في ان تعامل باللطف واللين واتقاء كل ما من شأنه إحداث النفور سواء لعداء بينهما ينبغي أن يكون «الحوالية» المراد إرسالهم من ابناء مذهب أهالي القرى المرسلين اليهم ما استطيع في ذلك سبيلاً أي ان يرسل مسلم إلى المسلمين وماروني إلى الموارنة ورومي إلى الروم وهلم جراً. ويُعمل بهذه الطريقة متى وجب تبليغ او إتخاذ وسائل عائدة لخير طوائف الجبل ومصلحتها مع بذل الجهد لعدم إقلاق راحتهم بقدر الإمكان ورعاية هذه الأصول وعلى الخصوص إجرائها بكامل الدقة بحق الأديار.

البند السادس:

لمّا كان على اعضاء المجلسين المذكورين إيقاف كل جهدهم على رؤية المسائل التي تحال إليهم وتخصيص كل وقتهم كما اوضحنا ذلك آنفاً وكانت إقامتهم المستمرة لدى قائمقامهم الخاص تضطرهم إلى ترك وسائل كسب معاشهم فيخصص لكل منهم راتب شهري يحسب من يوم استلامه تقاليد العمل في المجلس ويدفع له فور وصول الأمر السلطاني الملتمس بهذا الشأن. أما هذه الرواتب فتوزع كما يأتي:

٦٠٠ قرش مشاهرة لكل نائب قائم مقام.

٥٠٠ قرش مشاهرة لكل عضو.

٤٥٠ قرشاً مشاهرة لكل من كتّاب اسرار المجلس.

وبناء عليه يحظر على اعضاء المجلس أن يأخذوا من أصحاب الدعاوى هدية أو غيرها مهما كانت ويتوجب عليهم أن يبذلوا جهدهم سلوكاً في جادتي النزاهة والصدق وان يخدموا بأمانة سلطانهم ووطنهم وديانتهم وليبقنوا ان كل مخالفة لواجباتهم لا بد لها من ان يمرّ على رأسهم العقاب الذي استحقوه» (١٠٥).

مشروع فرنسي ماروني لتوطين الموارنة في الجزائر

★ كيف بدأ المشروع؟

على أثر الهزيمة التي مني بها الموارنة عام ١٨٤٥ ظهرت في الأوساط المارونية أفكار ومشاريع تدعو للرحيل إلى الجزائر والعيش تحت كنف سلطة فرنسا هناك، وقد رحبت فرنسا في بادىء الأمر بهذا المشروع، وذلك من اجل استخدامهم في إحكام قبضتها على تلك البلاد والقضاء على الثورة الجزائرية.

ولكونهم يشكلون «جزءاً من الأمة الفرنسية في الشرق»، فقد رأى «بوديكور» ان الموارنة «يقدمون عنصراً فعالاً من اجل قضية» استعمار الفرنسيين للجزائر. وأوضح ان «الموارنة الذين أعطانا إياهم القديس لويس في عمق الشرق أوفياء اكثر من اليهود». وقد تحمس البابا «لدعم استعمار النصارى لإفريقيا وتوطين الموارنة» بمساعدة «الأم الحنون» فرنسا.

ومن أبطال هذا المشروع موارنة وفرنسيون حاولوا بشتى الوسائل العمل على تنفيذ هذا التهجير إلى بلد اسلامي آخر، لتحويله إلى وطن لبني مارون بعد تهجير سكانه المسلمين بمساعدة جيش الاحتلال الفرنسي. ولكن كان لانحسار الثورة الجزائرية فيما بعد أحد العوامل التي أدت إلى إلغاء المشروع نفسه، ومن أهم هذه العوامل هو «دور الموارنة في الشرق». وسوف نتتبع ظروف هذا المشروع والمراحل التي مرّ بها بشيء من التفصيل وصولاً إلى العقبات التي واجهته.

عام ١٨٤٥ م قدّم فريق من النازحين الموارنة في مصر طلباً إلى قنصل فرنسا العام لتأمين سفرهم إلى الجزائر. وهكذا بدأت «رحلة» مشروع تهجير الموارنة من لبنان، والتي استمرت مدة طويلة وعلى مراحل مختلفة. ففي ٩ أيلول ١٨٤٥ وجه قنصل فرنسا العام في الإسكندرية إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي برقية تتضمن طلب المهاجرين تدعمه الإعتبارات اللازمة لتنفيذ مضمونه. وجاء في هذه البرقية التي تعتبر المؤشر الأول لمشروع توطين الموارنة في الجزائر ما يلي:

«لقد توجه عدد كبير من الموارنة إلى القنصلية العامة من اجل الحصول على إذن بالعبور إلى الجزائر

عارضين ان يكونوا مزارعين أو جنوداً، وإن التعليمات التي أعطتها حكومة الملك إلى وكيلها في مصر تتعارض، ومنح هؤلاء الموارنة الاذن بالإنتقال في بواخر الدول، كما جاء في طلبهم، لكنني أعتقد أنه من واجبي طرح هذه المسألة أمام سعادتكم وأمام سعادة وزير الحرب، رئيس المجلس. ألا يمكن ان يصبح هؤلاء الموارنة عناصر جيدة في مسألة استعمارنا لأفريقيا، وهم الذين اذا ما منحوا الإذن بالإنتقال إلى الجزائر، سيلحقهم عدد كبير من مواطنيهم. إنهم مسيحيون بالولادة، وقد أثبتوا اكثر من مرة إلى اي حد يتمسكون بدينهم، وسيتمكن هؤلاء المسيحيون العرب من ممارسة تأثير بالغ على السكان الجزائريين حيث سيجدون انفسهم على اتصال بهم. من جهة أخرى؛ بما أنهم جميعاً يعرفون تماماً زراعة التوت وتربية دودة الحرير، فإنهم يستطيعون ايضاً، في هذا المجال ان يقدموا خدمات إلى الإدارة الجزائرية» (١٠٦).

نقل وزير الشؤون الخارجية اقتراح القنصل إلى زميله وزير الحربية الذي أحاله بدوره على كبار موظفي الوزارة لدرسه. فاستقبله هؤلاء ببرودة مختصرين رأيهم في مذكرة وجهها مدير مستشار الدولة، وتلفت المذكرة الدولة الفرنسية إلى المصاريف التي ستتكبدها من جراء هذا المشروع، لأنه يتوجب عليها ليس فقط تأمين انتقال اللاجئين الموارنة إلى الجزائر فحسب بل «عليها ايضاً ان تقدم اللازم لعملهم الزراعي وان تزوّدهم حتى بالغذاء لوقت طويل». وختمت المذكرة ملاحظاتها بإعطاء أهمية اكثر إلى الدور الذي يمكن ان يلعبه الموارنة في الشرق خدمة للمصالح الفرنسية: «يشكل الموارنة في سورية جماعة متماسكة، وبواسطتهم تمارس الديبلوماسية الفرنسية تأثيراً سهلاً في شؤون الشرق.. إنهم ركيزة رئيسية في كل تدخل فرنسي في حال تفكك الإمبراطرية العثمانية. فإنهم يمثلون إذن، بالنسبة الينا في سورية، فائدة تستحق الإعتبار، بينما يصبحون اكثر ضرراً علينا في حال توزعوا مجموعات كثيرة في اماكن عدة من الجزائر» (١٠٧).

رفعت هذه المذكرة إلى وزير الحربية الماريشال سولت، ولم يكن مقتنعاً بحجج مرؤوسيه، فكتب في ٢٩ تشرين الأول ملاحظة ذيّل بها المذكرة وجاء فيها «ان الاعتبارات الواردة في هذه المذكرة واهية، لا بل سطحية». واعتبر «ان نقص فرص العمل والإنفاق غير الملحوظ الذي سينتج في موازنة الحرب هما السببان الحقيقيان، ومن المناسب قبل كل شيء، استشارة الحاكم العام للجزائر ومدير الداخلية، لذلك يجب ان يكونوا على علم خطي بالنتيجة مع الطلب منهما مراجعة مطران الجزائر العاصمة في هذا الخصوص».

وفي ٢ تشرين الثاني وجه وزير الحربية رسالة إلى حاكم الجزائر «بوجو» يعبر فيها عن ضرورة إزالة المحاذير أمام تنفيذ مشروع الهجرة وتأمين المبالغ المالية اللازمة بإضافة اعتمادات يقرّها مجلسا الشيوخ والنواب، وجاء في الرسالة: «إن إقامة هؤلاء اللاجئين في الجزائر يمكن ان تثير اعتراضات حكومة اهل البلاد، وهل من الممكن تحييد هذه المحاذير بتبني أحكام خاصة وباختيار الأماكن الصائبة حيث يمكن ان يدبّر

أمرهم؟ إني أودّ الحصول على رأيكم في شأن هذه المسألة المهمة قبل ان أنفذ مشروع الهجرة هذا. ان نقل هؤلاء الموارنة وإقامتهم في الجزائر يحتّمان نفقات لم تلحظ في الموازنة، لكنني لا أشك في ان مجلسي الشيوخ والنوب لن يستقبلا بالموافقة الإقتراحات التي سوف أطرحها أمامهم في هذا الشأن، اذا كان لا بد لمستعمرتنا من أن تستمد منهم قوة عظيمة» (١٠٨).

الجواب الذي ارسله «بوجو» في اول كانون الأول لم يكن مشجعاً، وقد جاء في رسالته إلى وزير الحربية أنه «اذا كان الموارنة المنوي إدخالهم إلى الجزائر يشكلون عائلات ويظلون جماعات منظمة تنظيماً حسناً، وإذا كانوا يملكون قوة في المواد الزراعية وقطعاناً من المواشي يمكن تحويلها إلى عملة عند وصولهم إلى ارض الجزائر لكي تساعدهم على استقرارهم فيها، فإنني موافق على الإستفادة من تجهيزاتهم وعلى نقلهم. ولكن اذا كانوا بؤساء، واذا كان من واجب الحكومة ان تقوم بسدّ ليس فقط مصاريف سفرهم بل ايضاً مصاريف عملية استقرارهم على الأرض الإفريقية، فإنني أعتقد ان هناك عملاً افضل من ذلك» (١٠٩).

على رغم العطف الذي أبداه وزير الحربية «سولت» نحو مشروع تهجير الموارنة إلى الجزائر، الاّ ان المعارضة التي لقيها المشروع من حاكم الجزائر القوي جعلته يصرف النظر ويتفادى دخول صراع مع زملائه. عندئذ أبلغ زميله وزير الخارجية ان «لا مجال في الوقت الحاضر» لتنفيذ المشروع. وفي رسالة مطولة كتبها في ١٢ كانون الثاني ١٨٤٦ م إستند إلى الحجج التي قدمها كبار موظفي مكاتبه والتي مرّ ذكرها سابقاً، هذه الحجج التي كان وصفها قبل شهرين بأنها «واهية لا بل سطحية»، وأضاف إليها ملاحظات «بوجو» التي أوردناها سابقاً، وخلص إلى القول: « ... لهذه الأسباب، اضطررت إلى الإعتقاد ان لا مجال، في الوقت الحاضر، لإعطاء اوامر لتنفيذ اقتراح السيد قنصل فرنسا العام في مصر. وحدها ظروف جديدة تحدث في الجزائر يمكنها ربما تغيير رأيي في هذا الخصوص في المستقبل. آمل ان تفكر معي في أنه اذا قضت اعتبارات انسانية وسياسية حكيمة بمساعدة هؤلاء اللاجئين الموارنة الذين يودون الهروب من بلادهم، فإن مصلحتنا المتفق عليها، تمنعنا من تشجيع او إثارة هجرات كبيرة تصبح ذات فائدة ملحوظة في الجزائر وتلحق ضرراً بنفوذنا السياسي في الشرق» (١١٠).

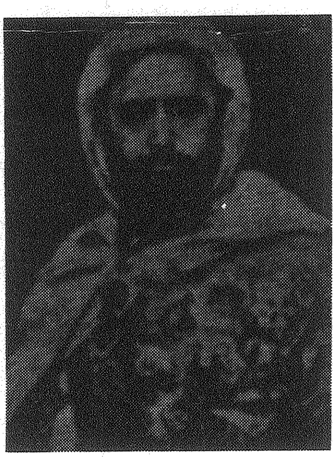
وهكذا انتهت المحاولة الأولى لتهجير الموارنة إلى الجزائر بطلب من بعض الموارنة الذين هاجروا إلى مصر. وقد أثار هذا الطلب، كما مرّ معنا، ضجة في أوساط الدوائر الفرنسية بعدما حظي بعطف وزير الحرب، الاّ ان المسؤولين الفرنسيين، بعد التشاور في ما بينهم، حسموا الموقف برفض هذا الطلب خوفاً من دفع بعض المصاريف التي لم تلحظها الموازنة الفرنسية، ولأن المصلحة الفرنسية تقضي بإبقاء الموارنة في الشرق كتلة موحدة في خدمة نفوذها، خصوصاً أن وضع فرنسا في الجزائر كان في تحسن مستمر وليس بحاجة إلى وجود موارنة يثيرون لها المشاكل والحساسيات إضافة إلى الخسائر المادية المفروضة على الخزانة

الفرنسية لمساعدتهم.

★ الوضع في الجزائر

ما هي الحالة التي وصلت إليها فرنسا في الجزائر؟

في عام ١٨٤٤م خاض الماريشال بوجو، حاكم الجزائر الفرنسي، حرباً ضروساً ضد ثورة المسلمين الجزائريين، أجبرت عبد القادر الجزائري أحد قادة الثورة البارزين، على اللجوء مع جماعة من زملائه إلى مراكش (المغرب)، وشنت فرنسا حرباً ضد مراكش انتهت بتوقيع صلح طنجة في ١٠ أيلول من نفس العام، والذي قضى بسحب جيوش فرنسا من المغرب مقابل عدم مساعدة الثوار المسلمين في الجزائر واعتبار عبد القادر الجزائري خارجاً على القانون، فتابع عبد القادر ثورته وهو مشرد في الصحراء.



عبد القادر الجزائري

وأدّى نهب الأراضي إلى تفجير انتفاضة شعبية في عام ١٢٦٢هـ - ١٨٤٥م، لكن الفرنسيين ضاعفوا عدد جنودهم ومارسوا أبشع أنواع الإضطهاد العنيف، وأصدروا في ٣١ تموز من نفس العام مرسوماً يقضي بمصادرة الأراضي بسبب «التواطؤ مع الأعداء» (١١١).

أدّت هذه الإجراءات إلى تقلص الثورة، وتراجع عبد القادر إلى الواحات الصحراوية، حيث واصل حرب الأنصار إلى أن تمكن الفرنسيون من أسره وإرساله إلى فرنسا في ٢٣ كانون الأول ١٨٤٧م. والمعلوم ان فرنسا منذ اليوم الأول لاحتلال الجزائر عام ١٢٤٦هـ - ١٨٣٠م حاولت فرنسة هذا البلد عن طريق محو اللغة العربية، وتجريد المواطن الجزائري من كل مقومات دينه وطمس معالم الحياة الإسلامية، كما عملت على طرد السكان الأصليين نحو الصحراء والإستيلاء على املاكهم، وكذلك تشجيع سياسة التفرقة العنصرية بين العرب والبربر والتقرب من بعض القبائل والإرتباط معها. ثم أعلنت فرنسا اخيراً ان الجزائر هي قطعة من فرنسا، فتدفق الفرنسيون بأعداد كبيرة إلى الجزائر واستولوا على خيراتها وصادروا الأراضي الخصبة.

وهكذا فإن الجزائر في الفترة التي طُرح فيها مشروع التوطين كانت تشهد تصفية ثورتها وتركيز فرنسا نفوذها بتكثيف جيشها النظامي في المدن والقرى. وهذه الحالة التي تسلح بها معارضو المشروع، تذرع بها ايضاً وزير الحربية، وانتظر تغييرها حتى يدعم رأيه في تهجير الموارنة، فقال: «وحدها ظروف جديدة

تحدث في الجزائر يمكنها ربما تغيير رأيي في هذا الخصوص في المستقبل». وبكلام أوضح كأنه يقول إن دور الموارنة في لبنان ولسنا بحاجة اليهم في الجزائر، وعندما نضطر إلى ذلك سنستفيد منهم.

ماذا عن الحالة في لبنان في الفترة نفسها؟

بعد أن خسر الموارنة جولة تموز ١٨٤٥م أوفدت الدولة العثمانية - كما رأينا - وزير خارجيتها شكيب افندي إلى لبنان حيث أجرى بعض التعديلات والترتيبات بضغط من الدول الأوروبية، وثبّت حيدر أبي اللمع على القائمقامية النصرانية، ومنح الموارنة القاطنين في القائمقامية الجنوبية حرية اكبر عن طريق تعيين وكلاء يدافعون عن مصالحهم، واستبدل احمد ارسلان بأخيه أمين. وقد حسّنت أنظمة شكيب افندي وضع الموارنة عامة، وتبعتها هدنة استفاد منها المهاجرون والنازحون للعودة إلى مناطقهم. وصرف النظر عن مشروع التوطين ولو إلى حين.

★ مشروع بوديكور

ما كاد يسدل الستار على المشهد الأول، حتى طرح موضوع هجرة الموارنة مجدداً، ذلك أن الموارنة استمروا في عنادهم وتصميمهم على الحرب وبعث الفتن والإضطرابات. وهذه الحالة كانت تثير بلا ريب اهتمام الرأي العام الفرنسي الذي قدم حلولاً عدة منها اقتراح طرحه بوديكور Baudicour وهو كاتب سياسي معروف، وقد عمل على تنفيذه بشتى الوسائل وتابعه مع مختلف الجهات المختصة، إذ طلب من الحكومة الفرنسية ان «تجمع الأمة المارونية في الجزائر»، لأنه - حسب رأيه - اذا لم تتمكن فرنسا من نجدتهم وهم «جزء من الأمة الفرنسية في الشرق» - كما قال - فعلى الأقل يتوجب عليها ان تقدم «الملجأ للثوار المغلوبين»(١١٢). واعتبر «بوديكور» أن «إدخال العنصر المسيحي الأكثر ملاءمة لعادات البلد إلى إفريقيا أمر مفيد من أجل الوقوف في وجه العنصر اليهودي والعنصر الإسلامي».

وقد بدأت مساعي بوديكور في العام ١٨٤٧م، ويومها طلب من وزير الحربية ان يقيم الموارنة في الجزائر على ان يتمّ نقلهم بواسطة سفن الدولة التي كانت تقود الحجاج إلى مكة. لكن الوزير الحريص على عدم إثارة الدولة العثمانية، فضل عدم البدء بعمل كهذا، لكنه وعد، بواسطة السيد دوكارني Decarné مدير القنصليات، ان يساعد في تسهيل التوطين الماروني في الجزائر إذا ما ارتأى الحاكم العام ان هذا التوطين مفيد في المستعمرة(١١٣).

وخلف الدوق دومال Duc D' Aumale الماريشال بوجو، وكان الحاكم الجديد للجزائر أكثر ميلاً إلى الموارنة من سلفه، إذ اعلن أنه مستعد لأن يحاول تجربة بإستقبال مئة او مئة وخمسين عائلة مارونية يتسلمون أراضي وبذوراً وأدوات زراعية مع ثيران للفلاحة وأسلحة. وكان يتمنى ان تضم كل عائلة بين اعضائها «رجالاً كثيرين أشداء قادرين على استعمال البندقية»، وذلك لأنه كان يحلم بتنظيم هؤلاء

المستوطنين في عصابات مسلحة تشارك الفرنسيين في اعمالهم العسكرية ضد ابناء الجزائر.

ويؤكد اوكابيتان Aucapitane «أن الدوق كان يأمل في ان يجد في النصارى العرب (يقصد الموارنة) نواة لفيلق خيالة من اجل مناهضه المسلمين العرب، هذه النواة تعرف تكتيكهم الذي كنّا نجهله آنذاك».

وفي ١٥ كانون الاول ١٨٤٧م وجه حاكم الجزائر الجديد رسالة إلى وزير الحربية جاء فيها: «إن الجبليين اللبنانيين الأشداء الجلودين والقانعين يقدمون عنصر أفعالاً من أجل قضية استعمارنا للجزائر، وكونهم عرباً في الدم والعادات واللغة فإنهم ينتصرون بسهولة على صعوبات المناخ اكثر من السكان الأوروبيين ويتحملون، أفضل منهم، الأعمال الشاقة في الحقول الجزائرية». واعتبر الدوق ان الموارنة سيصبحون «مدافعين اشداء عن علَمنا في حالات الحرب، وربما مبشرين مسالمين للأفكار المسيحية في حالات السلم». ورأى فيهم «ضمانات أقوى بكثير مما قدمه ويقدمه إلينا (إلى الفرنسيين) المهاجرون العديدون من مختلف اوروبا».

واقترح حاكم الجزائر على وزير الحربية درس هذا الموضوع مع وزيري الشؤون الخارجية والبحرية، وتسهيلاً لتنفيذ المشروع يقول: «فان المستوطنين السوريين (يقصد الموارنة) يمكنهم الحصول لدى وصولهم على: أثاث المخيم، أراض تناسب حاجاتهم (١٠ إلى ٢٠ هكتاراً تقسم على العائلات حسب المناطق)، ادوات زراعية، بذور، ثيران للفلاحة، حصص من الطحين والرز لمدة ثلاثة أشهر، اسلحة، مواد للبناء. في مقابل هذه المنافع تفرض الحكومة على كل عائلة وافقت على الاستفادة من مساعداتها، ان تقدم رجلاً او بضعة رجال أقوياء قادرين على استعمال البندقية».

ما أن وصلت رسالة الحاكم العام إلى وزارة الحربية حتى تناقلتها المكاتب وذيلتها بملاحظات نقدية، خاصة أن الحكومة وفريقاً من الرأي العام في ذلك الوقت ظهرا معادين لكل من يطالب بإدخال أناس جدد إلى افريقيا، وقد ارتأى البعض: «ان إتصال مسيحيين ومسلمين في البلد ذاته، هو أمر خطير». وذكّرت مكاتب وزارة الحربية برأي بوجو المعارض للتوطين، ولمحت إلى ان الموارنة الذين دخلوا الجزائر في عام ١٨٤٦م كان يجب إعادتهم إلى وطنهم، كما أثارت ايضاً عدم كفاية الإعتمادات المخصصة للإستعمار.

في هذه الأثناء نفد صبر الدوق دومال، فطلب في ٢١ شباط ١٨٤٨ جواباً حازماً على اقتراحاته، وكتب يقول انه سيضع «شرطاً على العائلات التي تودّ الإقامة، وهو أن تدفع هذه العائلات دفعة سابقة للدولة من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ فرنك تستعمل لإقامة المستوطنين ولتأمين اللوازم»(١١٤).

وقبل ان يحصل دومال على الجواب، طرأت اضطرابات في فرنسا وتغييرات حكومية أجبرته على مغادرة الجزائر وأنسته الموارنة مؤقتاً. اما لويس بوديكور الذي كان وراء تحريض حاكم الجزائر، فإنه لم ييأس،

ووجه في ٢٤ آذار ١٨٤٨ م رسالة إلى وزير الخارجية الجديد «دولا مرتين»، يعرض له فيها مساعيه السابقة لإقامة مستعمرات مارونية في الجزائر. وما دام هذا المشروع قد تعثر، فقد اقترح بوديكور مشروعاً جديداً من دون اي تكاليف يمكن - على حد تعبيره - «من استعمال الموارنة الذين يفتشون على ملجأ على نحو أفضل»، ويقضي بإنشاء «شركة تجارية تقيم على حسابها عائلات مارونية في المواقع الفرنسية المتقدمة وفي مدن الداخل التي لم تدخلها بعد الجيوش الفرنسية. وبهذه الطريقة تنشأ شبكة واسعة في مختلف المناطف الجزائرية من تجار وعملاء أوفياء ومخلصين لفرنسا، ويشكلون في الوقت نفسه وسطاء مفيدين لعلاقات فرنسا مع الأهالي».

رحبت الحكومة الفرنسية بهذا المشروع - كما يقول بوديكور - ووعدت بدعمه. ولأنه في حاجة إلى رجل ماروني يكون على رأس هذه العملية المهمة، فقد توجه بوديكور إلى مرسيليا ووقع اختياره على مرعي الدحداح لكونه محترماً في الوسط الماروني، وبسبب وضعه التجاري ووفائه لفرنسا.. ويقول بوديكور أنه اتفق مع مرعي الدحداح الذي عرض عليه ان يذهبا معاً إلى الجزائر العاصمة وان يبقي الدحداح فيها احد ابنائه وصهره لإدارة المركز الرئيسي لهذه العمليات، ويذكر أنه خلال زيارته للبابا بيوس التاسع للحصول على بركته، شجعه بقوة، ولإعطائه الثقة، «سجل لنفسه عشر حصص من الف فرنك في شركة افريقيا والشرق التي تعمل على استعمار المسيحيين في افريقيا وتوطين الموارنة». وينهي رسالته بالطلب من وزير الخارجية الفرنسي دعم مشروعه (١١٥).

وكان بوديكور قد سجل في مرسيليا في ٢٢ شباط ١٨٤٨ «شركة افريقية والشرق»، وهي مؤسسة غايتها دعم الإستعمار المسيحي لإفريقيا وتشجيع نهب الأراضي والثروات. ويحدد البند الثالث هدف الشركة، وهو «توظيفات عقارية في افريقية، وتنمية الأراضي التي منحت أو أي نوع آخر من الإلتزامات من اجل دعم استعمار المسيحيين، وعمليات تجارية بين المسيحيين والمسلمين في الجزائر وفي حوض المتوسط» (١١٦).

ولتدعيم الإستعمار الفرنسي في الجزائر إتخذت الجمعية الوطنية (مجلس النواب الفرنسي) في ١٩ أيلول و١٨ تشرين الثاني ١٨٤٨ مجموعة قوانين من اجل «إنشاء قرى زراعية يسكنها باريسيون»، ولم تنفذ هذه القرارات كما يجب، فظل بعض المستوطنات خالياً، عندئذ طرح بعض ممثلي الشعب على بساط البحث ما أسموه «قضية الموارنة» (١١٧).

وفي ٦ تشرين الاول ١٨٤٨ م وجه قنصل فرنسا العام في بيروت رسالة إلى وزير الخارجية، يطلب فيها ان «تمنح الجمهورية الفرنسية الموارنة في إحدى مقاطعات الجزائر ما رفضت الدولة العثمانية منذ زمن طويل إعطاءهم إياه في لبنان» (١١٨).

وقد استفاد بوديكور من هذه المناسبة التي أظهرت إمكان الرجوع إلى تدبيره القديم، فوجه مذكرة إلى وزير الحربية في ٢٧ أيلول ١٨٤٩م عنوانها «اقتراح بوضع سكان موارنة في الجزائر». عرض فيها المنافع التي تقدمها الهجرة المارونية على الصعد الزراعية والإقتصادية والسياسية. ومن الحجج التي قدمها: «تماثل المناخ بين سوريا وإفريقيا»، وهذا المجال يؤكد ضرورة السعي «من اجل ان نكمل أرضنا الفرنسية بالأرض الإفريقية، وأن نؤمن خصوصاً في الجزائر، المنتوجات التي نستوردها من الخارج». وعن تكاليف المشروع يؤكد بوديكور: «ان هذه المصاريف ستكون، نظراً إلى قناعة الموارنة، أقل بكثير من تلك التي صرفناها لإقامة المستوطنين الأوروبيين»، ولن يترتب على الحكومة «سوى نقل المهاجرين من سوريا إلى افريقيا».

ومن اجل الإبقاء على التلاحم وحسن السلوك بين الموارنة، يقترح بوديكور «ان ندعهم تحت نفوذ الإكليروس الرهباني القادر في لبنان»، ودعا إلى «تأسيس دير للرهبان إلى جانب مواطنيهم ليساهموا في تعمير المستعمرات»، ويشترط ان تسلم هذه المهمة إلى كهنة «غير ملتزمين البتولية»، لأن ذلك يغيظ الإكليروس الفرنسي، وتنتقل المذكرة إلى دور الموارنة كتجار، داعية إلى «تكوين شبكة من مسيحيي اللغة العربية» قادرة على ان تحلّ «محل اليهود الوسطاء الإلزاميين بين الأوروبيين والسكان المحليين الذين يحتقرونهم». ولأن الموارنة من اصل طائفي واحد سيشكلون في ما بينهم نوعاً من «الاتحاد التجاري» الذي يسهل عملياتهم، ويسمح لهم بتحمل «المنافسة الإسرائيلية التي يجهد الفرنسيون في سبيل مواجهتها».

ويؤكد بوديكور أن فرنسا «لا يمكنها مطلقاً الإعتماد على عرفان جميل اليهود، ولو كانت هي التي خلصتهم من الحالة المهيمنة التي كان يبقيهم فيها الأتراك، إذ أن الهمّ الخاص بمصالحهم النقدية يوجه عواطفهم نحو الأمة التي يقيمون معها علاقات اكثر، اي انكلترا».

ويخلص بوديكور إلى اعتبار الموارنة «الذين أعطانا إياهم القديس لويس في عمق الشرق» أوفياء اكثر من «مواطنينا اليهود»، لأن معظم هؤلاء هم عملاء لإنكلترا. ومن الفوائد العظيمة التي سيجنيها الموارنة نتيجة إقامتهم في الجزائر واحتكاكهم بالمستوطنين الأوروبيين إعتياد الحياة الحديثة، مما سينعكس بدوره على «علاقاتهم مع مواطنيهم الذين بقوا في سوريا»، وهذا يؤدي إلى «تخلي هؤلاء عن التنظيم الإقطاعي القائم منذ أيام الصليبيين واعتماد المؤسسات الأكثر ملاءمة للحضارة الغربية، وسوف يستفيد النفوذ الفرنسي من هذا التحول الذي سيضع الموارنة الذين نحميهم في الصف الأول من الأمم المتمدنة». وأخيراً أوضح بوديكور أن مشروعه لا يقضي بنقل كل الموارنة إلى الجزائر، وبالتالي إضعاف موقف فرنسا في الشرق، بل الإكتفاء «بإقامة بضعة آلاف من الموارنة في الجزائر، وهجرة محدودة كهذه لن تعرض النفوذ الفرنسي للأذية»(١١٩).

وبقي اقتراح بوديكور مدة طويلة بلا جواب، وأحيل على الحاكم العام في الجزائر، وحتى نهاية عام

١٨٥٠ م لم يكن قد أبدى رأيه، لأنه «طرح في غير محله»، كما قال.

أما مكاتب باريس فقد ظلت على رأيها على رغم تبدل الحكومات في فرنسا، وفي ٧ آذار ١٨٥٠ تسلم المكتب الأول في إدارة شؤون الجزائر مذكرة من فهيم شدياق يطلب فيها تسهيلات من اجل التوطين في الجزائر، فعلق عليها رئيس المكتب برسالة موجهة إلى وزير الحربية جاء فيها: «ان تأسيس مستعمرات زراعية يمتصّ مبالغ طائلة ... فلا يمكن في هذه الحال منح الأجانب ما نحجبه حتى عن الفرنسيين».

كانت هذه المذكرة تأكيداً على استمرار سياسة مكاتب فرنسا الرافضة لمشروع توطين الموارنة في الجزائر. ولكن بعد حوالي شهر كان رأي هذه المكاتب مغايراً تماماً، ففي ٢٠ نيسان ١٨٥٠ أوكلت ادارة شؤون الجزائر إلى الجنرال دوماس Daumas الذي لم يكن يشاطر سلفه تحفظاته فيما يخص الموارنة، وكان ايجابياً بالنسبة إلى الإقتراح الذي تلقاه من الأب عازار بخصوص توطين الموارنة في الجزائر.

★ مشروع الأب عازار

كان لرجال الكنيسة المارونية دورهم في هذا المشروع. فقد جاء الإقتراح هذه المرة من جان عازار الوكيل العام لمطران صيدا آنذاك ومندوب البطريرك الماروني الذي أوفده سنة ١٨٤٤ م بموافقة بعض زعماء الموارنة إلى اوروبا لعرض وجهة نظرهم. وقام بحملة واسعة في هذا المجال، وله كتاب بعنوان «الموارنة حسب المخطوطات العربية».

قدم عازار إقتراحاً شبيهاً بمشروع بوديكور لكنه اكثر دقة في التفاصيل وعرض وسائل التنفيذ، وقد وجه رسالته إلى وزير الحربية في باريس في ٩ أيلول ١٨٥٠. واستهلها بتأكيد مسؤوليته الكنسية وبأنه «المكلف بكامل سلطات بطريرك انطاكية الماروني»، مما يوحي أن اقتراحه ليس له طابع شخصي، ويشير إلى «ان إنشاء مستعمرات مارونية في الممتلكات الفرنسية في شمال افريقيا كان بمثابة مسألة أعيد البحث فيها تكراراً»، مما يدل على أن عازار كان على اطلاع كامل بالمقترحات السابقة التي طرحت في مراحل مختلفة في شأن الموضوع نفسه.

ثم بدأ عازار بشرح فوائد المشروع من وجهة نظر الموارنة، معتبراً أن دعم فرنسا لهم لم يعد كافياً، لذلك يتوجب على الحكومة الفرنسية «ان تقدم إلى السكان الموارنة الذين قرروا مغادرة منازلهم ملجأ في اراضيها في الجزائر». وأكد ان الموارنة سيقومون بدور الوسيط بين الفرنسيين والجزائريين، فالتقاليد والعادات غير مختلفة، كما أن باستطاعتهم إنتاج انواع من الزراعة تفتقر إليها الأسواق الأوروبية. وبما ان تنظيم الموارنة نوع من التنظيم الإقطاعي، فإن «الحكومة المحلية تجد فيهم كل انصياع لسلطتها»، وما داموا اعتادوا حمل السلاح، «فسيكونون حلفاء مخلصين ذوي فائدة للسكان الأوروبيين، واخيراً، إن تقشفهم واعتيادهم المناخ وتقاليدهم سيسمح بإقامتهم بمصاريف قليلة جداً ...».

وينتقل عازار إلى عرض الناحية المالية من مشروعه، فيقترح نقل «عشرة أشخاص من أكثر الموارنة حاجه، ليختاروا أراضي بين تلك التي يمكن للسلطة ان تضعها تحت تصرفهم». وهذه الخطوة ضرورية حتى يتمكنوا من إجراء الحسابات اللازمة «بالمنافع التي وعدوا بتقديمها لحظة الهجرة»، وهي بمثابة «الإختبار الذي يخدم فقط إثبات الهجرة ونفعها». ويقدم عرضاً بالإعتماد المطلوب من الخزينة الفرنسية، ويحاول بشتى الوسائل خفض قيمته لئلا يرهق وزارة المال ويعطل المشروع. ويبدو من كلامه أنه تشاور مع البطريرك الماروني يوسف الخازن ومع بعض زعماء الموارنة في تسهيل الهجرة المارونية، فيقول: «فالبطريرك والزعماء المرتبطون بسلطته يشددون على ان يكون المهاجرون الأوائل ذوي ثروة متوسطة، مزودين قدر المستطاع بأعمال وبأثاث وبأدوات مهمتهم، حتى يتمكنوا من تأمين حاجاتهم على نفقتهم، على أن تقدم إليهم الدولة الفرنسية «تسليفات ليعيشوا حتى موسم الحصاد»، بينما يفضل عدم البدء بتهجير «معدمي المال»، وذلك للمصلحة الذاتية «للخزينة الفرنسية» لئلا تتحمل النفقات عنهم.

ويؤكد عازار أن الحكومة ستتوصل في النهاية إلى تحصيل تسليفاتها وأكثر «، لكنه يطلب في البداية تأمين مبلغ «خمسمائة» فرنك لكل عائلة، أي بمعدل خمسة أشخاص للعائلة الواحدة، وكاختبار اول فإن مبلغ خمسين الف فرنك يكفي لإقامة مركزين من خمسين عائلة للمركز الواحد، ويمكن بهذا المبلغ وإن كان ضئيلاً نسبياً القيام بعمل جيد». ويدعو أولاً إلى اختيار الهجرة بنقل مئة عائلة مارونية اي حوالي خمسمائة شخص، ويتعهد بأن «تستمر هذه الهجرة لوحدها في ما بعد خارج إطار اية مساعدة مالية»، مستنداً إلى مساعدات الفريق الميسور من الموارنة. ويختم عازار رسالته بتحديد اماكن التوطين، وهي «مقاطعة الجزائر العاصمة على طريق بليدا في ميليانا او من هذه المدينة إلى تشرشل»، ويتعهد بأن «يلتزم المستوطنون الجدد تأمين حمايتها (طرق المنطقة) وسلامتها» (١٢٠).

★ الجواب الفرنسي

أحيلت الرسالة على «ادارة شؤون الجزائر» التي كان يرئسها الجنرال دوماس، فاستقبل الإقتراحات بالموافقة، ورفع تقريراً إلى وزير الحربية في ٣٠ ايلول ١٨٥٠ م أعدّه رئيس مكتبه تستو Testu، وقد ركز في تقريره على البحث في مواقع المناطق المناسبة للتوطين بعدما فنّد الإعتراضات الموجهة إلى هذا المشروع.

استهل تستو التقرير مذكراً بأنه سبق أن «قدمت في هذا الموضوع ثلاثة اقتراحات متتالية لإدارة الحربية»، واستخلص سببين رئيسيين يؤكدان ضرورة إهتمام الحكومة بهذا المشروع: الأول: «سيقدم إلينا الموارنة ضمانات كبيرة في الإخلاص بواسطة إيمانهم الديني وتعلقهم بفرنسا.. مما يجعلهم المدافعين بحرارة عن علَم بلادنا أيام الحرب». أما السبب الثاني: فإن الموارنة «سيتغلبون على كل المصاعب التي

يلاقيها في الجزائر مستوطنونا الأوروبيون لكونهم أشداء وصبورين وقنوعين ومعتادين مناخ الشرق ... وعندهم كفاية خاصة في أعمال كل الزراعات الصناعية التي لفرنسا مصلحة في نشرها في المستعمرة، كالحرير والقطن والتبغ والزيتون».

وعن النفقات المالية التي تعرض لها عازار يوضح التقرير ان «الخمسين ألف فرنك المطلوبة لإقامة خمسمائة ماروني ستضاف إليها مصاريف نقل المهاجرين، ولكن على رغم ذلك، لن تشكل هذه النفقة، بالمقارنة مع سابقاتها، إلا عبئاً معتدلاً على الخزينة ... ». أما عن طريقة التعويض فيعرض التقرير ثلاث وسائل هي: التسديد المقدّم من الأب عازار، سحب جزء من النفقة من الإعتمادات العادية للإستعمار من موازنة ١٨١١ م وتقديم طلب اعتماد خاص من الجمعية الإشتراعية.

ويشير التقرير في ما يخص اختيار اماكن السكن، إلى منطقتين:

الأولى: وضع الموارنة في بعض القرى المبنية للمستعمرات الزراعية للعام ١٨٤٩ م والتي لم تسكن بعد، لكن التقرير يستبعد هذا الحل إذ «ستتضاعف المصاريف الخاصة بإقامتهم .. في منازل كلفت مصاريف باهظة، فضلاً عن أن هذه القرى لاتفي بالشروط الجغرافية».

الثانية: يفضل التقرير، من الوجهة الصحية والسياسية ان يقيم الموارنة «في منطقة الهضاب على حدود الأراضي التي يحتلها الجيش»، بعد موافقة الحاكم العام للجزائر.

ثم ينتقل التقرير إلى تفنيد الإعتراضات الثلاثة التي سبق أن وضعتها « ادارة شوون الجزائر » في وجه المشروع الأول عام ١٨٤٥ م على الشكل التالي:

١ - يؤكد التقرير ان اعتراض مسلمي الجزائر على الهجرة غير مبرر، خصوصاً «ان السلام يعمّ المستعمرات كافة». وبالفعل فقد تمكن الفرنسيون في عام ١٨٤٧ م من أسر قائد الثورة عبد القادر الجزائري، نتيجة لخيانة سلطان مراكش، ومن بعده أصبحت كل البلاد في قبضة الفرنسيين، وقامت انتفاضات عدة توصل الفرنسيون إلى قمعها ووضع حد لها.

٢ - ان عادات الموارنة تسهل عمل الحكومة، إذ «ستجد فيهم رضوخاً ثابتاً للسلطة واحتراماً مطلقاً للقوانين وأكبر التسهيلات في مجال الإدارة».

٣ - يقلل التقرير من أهمية «المحاذير لهذا الإجراء»، ويقترح على وزير الشؤون الخارجية «ضرورة الإتفاق مع الباب العالي العثماني» على موضوع الهجرة المارونية تفادياً لأي إشكال.

ويختم التقرير أن مشروع وكيل عام مطران صيدا «يجب ان يقبل بحرارة»، ويقترح على وزير الحربية إجراء خطوتين عمليتين: الأولى: الطلب من وزير الشؤون الخارجية «وضع الإجراءات الضرورية لئلا يترك تنفيذ المشروع مجالاً لأية صعوبات ديبلوماسية، أي الإتصال بالجهات المختصة العثمانية تفادياً

لمعارضتها». الثانية: «دعوة الحاكم العام للجزائر إلى تعيين المناطق الأكثر مناسبة لإقامة الموارنة».

وفي ٣ تشرين الاول ١٨٥٠م، لخّص دوماس التقرير السابق في مذكرة ثانية موجهة إلى مجلس الوزراء، وطلب ان تتم الموافقة على هذا المشروع، والتمس تعويضاً للمباشرة بالإجراءات الضرورية من اجل تأمين تنفيذه (١٢١).

وتفاعلت المسألة في الأوساط الحكومية الفرنسية، وتمّ تبادل رسائل عدة بين الحاكم العام للجزائر ووزراء الحربية والبحرية والشؤون الخارجية. وفي ١٨ حزيران من العام التالي وضع وزير الحربية دراسة مفصلة عن تحديد «نقاط الداخل التي يمكن وضع مئة عائلة فيها. فأجاب الحاكم العام للجزائر في ٢٥ ايلول استناداً إلى تقرير شامل وضعه في ٩ ايلول الجنرال دوماكماهون، وهو أحد القادة الفرنسيين، وقد شارك في حملة الجزائر ولعب دوراً بارزاً في حملات التنكيل وتسلم قيادة مقاطعة وهران، ثم شغل مركز الحاكم العام للجزائر من عام ١٨٦٤ إلى عام ١٨٧٠م وتسلم مقاليد الجمهورية الفرنسية من ١٨٧٣ إلى ١٨٧٩م.

ماذا يقول الجنرال ماكماهون في تقريره؟

ركز ماكماهون على الأماكن الجزائرية الصالحة لإقامة الموارنة واختار، طبعاً، المناطق المواجهة لمعاقل الثوار الجزائريين. وبعد اعتقال عبد القادر الجزائري في عام ١٨٤٧م أحكم الفرنسيون قبضتهم على البلاد ماعدا واحات الجنوب النائية ومنطقة القبائل الجبلية. لذلك اختار ماكماهون وضع «سكان لبنان المسيحيين ذوي العادات الوسيطة بين الأوروبي والعربي في مراكز عسكرية يحسن اختيارها، لأنه يمكن ان يصبحوا المساعد الغالي لنا في أيام الحرب».

والمكان الذي تتوافر فيه هذه الشروط هو وادي المقرة بين بلعباس وتلمسان، ولهذا المركز أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة، فاحتلال هذه النقطة القائمة على ممرّ القوافل التي تدخل «التل» ستسمح بمراقبة تجمعات خيالة الجنوب ومنعها، خصوصاً أن هذه المنطقة مازالت «خالية من اية حامية عسكرية».

ويقترح ماكماهون ان تضع الدولة تحت تصرف الموارنة من ٤٥٠ إلى ٥٠٠ هكتار من الأراضي لإقامة ستين عائلة منهم. أما الأشغال لاستصلاح الأراضي فيقوم بها «المحكومون تأديبياً او المحكومون عسكرياً، او الموارنة أنفسهم الذين سيقيمون مؤقتاً في الجوار تحت خيم او تحت بيوت من اغصان الأشجار».

والمكان الثاني الذي اختاره ماكماهون للموارنة هو «عين الحد التي تشكل ايضاً عقدة في سبيل الإتصالات التي من المهم تأمين امتلاكها، فهذا المكان بعزلته وبعده لا يستقبل اوروبيين، وهو يناسب تماماً سكاناً محاربين آتين من لبنان». ويقترح ان تقدم الدولة بين ألفين وألفين وخمسمائة هكتار لإقامة حوالي سبعين عائلة.

ويتابع الجنرال عرض الأماكن الصالحة والمناسبة لاستقبال الهجرة المارونية، ويخلص إلى تأييد

دعمه لهذا المشروع، فيقول: «سأكون مسروراً جداً باستقبال هذه العائلات المارونية، ويمكنك ان تكون مقتنعاً بكل التفاني الذي نضعه كلنا، لمساعدتهم في الإقامة الحسنة في مقاطعتنا».

ان الحماسة في تأييد هذا المشروع لم تكن مقتصرة على ما كماهون وحده بل شاركه فيها وزراء آخرون. فقد أرسل وزير البحرية في ٢٥ أيلول ١٨٥١م رسالة إلى وزير الحربية يعلن فيها عن استعداده لتسهيل نقل المهاجرين، ويضع مركباً بخارياً قديماً في تصرف وزارة الحربية، على ان يتولى التنفيذ قائد البحرية في طولون الذي سيؤمن إبحار الموارنة من بيروت إلى الجزائر. أما عن مصاريف النقل فقد تكفلت وزارة الحربية بتسديد تكاليف المحروقات والغذاء وأخذت البحرية على عاتقها مصاريف المنامة. وحسب تقدير وزير البحرية فإن مصاريف السفر الذي سيدوم تسعة عشر يوماً ستبلغ ٥٠٦٠٠ (خمسين الف وستمائة) فرنك لنقل خمسمائة مسافر (١٢٢).

ومن أجل تأمين كل التسهيلات لإنجاح إقامة الموارنة في الجزائر، فقد بعث وزير الحربية برسالة إلى وزير الشؤون الخارجية في ١٨ حزيران ١٨٥١م، يطلب فيها ان يقوم السفير الفرنسي في الآستانة بالإجراءات الضرورية من اجل الحصول على موافقة السلطان لئلا تضع الدولة العثمانية عقبة أمام سفر الموارنة كونهم رعايا عثمانيين، ولم يلق هذا الإقتراح آذاناً صاغية في القسطنطينية، فرد وزير الشؤون الخارجية في ٢ تشرين الاول على وزير الحربية: «ان ممثلنا السيد دولافاليت la vallette لم يتمكن من إقناع الوزراء الأتراك بآرائه».

وتمسك وزير الخارجية بالرفض العثماني ليقف في وجه تنفيذ مقترحات «الأب عازار» التي لقيت الدعم من الحاكم العام للجزائر ووزيري الحربية والبحرية. ورفضت الحكومة الفرنسية ان ترعى الهجرة المارونية رسمياً لئلا تسوء علاقتها بالآستانة، وفي الوقت نفسه لم توافق على منع الموارنة من دخول افريقيا اذا حاولوا الإقامة فيها، لكنها تشددت في طلب الموارد الكافية منهم لئلا تقع هذه الموارد على عاتق الإدارة الفرنسية، واستقبلت ببرودة بعض الطلبات التي رفعها موارنة يرغبون في الإقامة في الجزائر (١٢٣).

★ اسد شهاب يطالب بإقرار المشروع

في ٣ أيار ١٨٥٢ بعث دولو سابس قنصل فرنسا العام في بيروت برسالة إلى وزير الخارجية، يبلغه فيها ان «الأمير أسد شهاب» جاءه يستعلم عما اذا كانت الحكومة الفرنسية مستعدة لقبول فلاحين موارنة، بصفة مستوطنين في الجزائر، وهو يقودهم بنفسه، وما هي الشروط التي ستفرض عليهم؟ وما هي الإمدادات التي ستمنح لهم من أجل مصاريف الإقامة الأولى؟ ويعزو القنصل سبب هذه الهجرة إلى أن وضع عائلة شهاب أصبح مزعزعاً «بعد هزيمة محمد علي وعزل الأمير بشير وابنه وخليفته، بشير بن قاسم بن ملحم وإلغاء الحكم الذاتي اللبناني، مما دفع بالأمير اسد شهاب إلى التفكير في ترك سوريا».

ورفع القنصل طلب الأمير أسد إلى وزير الخارجية، موضحاً ان النفقات التي توجبها هذه الهجرة لن تعوض بمنافع مهمة، لأن الماروني كما يقول دولو سابس «لا يملك الصفات الضرورية ليقود جيداً مشروعاً كهذا».

وأكدت باريس رفضها مجدداً هذا النوع من المشاريع، وانسجاماً مع قرارات الحكومة السابقة كتب وزير الحربية إلى وزير الشؤون الخارجية في ١٤ حزيران ١٨٥٢م يقول: «لا يمكن للحكومة ان تسهل هجرة الأمير أسد شهاب وبعض العائلات المهيأة لتلحق به إلى الجزائر، وذلك للأسباب التي كانت وراء رفضها طلب مطران صيدا، واذا أصر الأمير أسد على الانتقال إلى الجزائر فما عليه إلا ان يقوم بذلك على نفقته الخاصة.. يجب على كل عائلة تريد ان تستقر في الجزائر ان يكون في تصرفها رأس مال لا يقل عن ١٢٠٠ فرنك، ولن يسلم قنصل فرنسا في بيروت جوازات سفر إلا إلى العائلات التي تثبت أنها تملك هذا المبلغ من المال» (١٢٤).

وما كاد يطوى طلب أسد شهاب حتى عاود جان عازار تحركه من جديد، وكان قد عاد إلى لبنان سنة ١٨٥٤م بعدما طرد من الأراضي الفرنسية، وادعى بأنه مكلف «بمهمة شخصية خاصة» هدفها تجنيد عائلات مارونية ليقودها إلى الجزائر، وعندما علمت الحكومة الفرنسية بتحركاته أكدت قرارها السابق وأبلغت القنصل العام في بيروت أنها لم تكلف عازار بالمهمة التي ادعى توليها وطلبت إليه التشدد في إعطاء جوازات السفر.

وهكذا فعلى الرغم من تضامن قيادات فرنسية بارزة مع مشروع عازار، فإن مصالح فرنسا وعلاقتها بالآستانة والمحافظة على دور الموارنة في الشرق لخدمة مخططاتها بعدما حسمت الأوضاع في الجزائر لمصلحتها، كل هذا أدى إلى تعطيل المشروع، وإنقاذ الموارنة من الدخول في النفق المظلم (١٢٥).

★ مشروع والماس

تلاحقت فصول «الهجرة المارونية» وتنوعت، وما كاد أن يسدل الستار على مشهد حتى بدأ عرض آخر بأبطال جدد. ففي ٢٨ تشرين الثاني ١٨٥٤م وجه فيليكس والماس Felix walmas إلى نابليون الثالث، ملك فرنسا، عريضة مكتوبة باللغة الإيطالية، وضمّنها اقتراحه بجذب سكان إلى الجزائر، حتى «يضمن لفرنسا ملكية افريقيا على نحو هادئ»، بدلاً من المعارك الدامية التي لم تسفر عن النتيجة المرجوة. ومن فوائد مشروعه كما يقول أنه «يؤمن خضوع العربي في الجزائر وينقذ مسيحيي سوريا من الظلم».

لماذا وقع اختياره على الموارنة بالتحديد؟

عرض والماس الهجرات الأوروبية إلى إفريقيا إنطلاقاً من ضرورة «تكاثر السكان المسيحيين كشرط لا بد منه لصون الإحتلال الفرنسي في افريقيا»، واعتبر أن التجربة دلّت على ان مختلف سكان أوروبا لم

ينجحوا في الإستيطان في افريقيا لأنهم كثيروا الإختلاف عن السكان المحليين». لذلك اقترح التوجه إلى شعب يتقارب مع عرب الجزائر، وخلص «الى ان هذا الشعب موجود في سوريا، انه الشعب الماروني ... ولن يكون أسهل من استمالة الموارنة إلى الجزائر».

وانتقل والماس إلى عملية «تنظيم تجنيد المهاجرين وجمعهم، وهذا يقتضي اللجوء الى مساعدات الإكليروس الذي يتمتع بنفوذ كبير في لبنان». ولضمان تنفيذ هذا الغرض يمكن استخدام بطريرك اورشليم ومطران الإسكندرية كوسيطين، على حد قول والماس، «لأنهما يحتفظان بعلاقات منتظمة مع كهنة سوريا وأديرتها».

ثم دعا والماس إلى تشكيل «جمعية من اجل إنشاء مستعمرة للشرقيين في إفريقيا». وهو بهذه الطريقة يحاول إغراء الموارنة وجذبهم إلى الجزائر من أجل تدعيم نفوذ فرنسا فيها، لذلك أراد ان «يحافظ المشروع على طابع القضية الخاصة ذات الهدف الخيري والزراعي الخالص». وان نال تشجيع فرنسا فلأنه بذلك يتجنب كل صعوبة مع السلطات المحلية، وإذا حاولت الدولة العثمانية رفع اعتراضات في وجه سفر رعاياها إقترح والماس ان تأمر فرنسا «بتهجير المسلمين الجزائريين تعويضاً عن ذلك». وبعد تأسيس الجمعية وإزالة الإشكالات من أمامها، ستبدأ أعمالها - كما يقول والماس - «بتحريك هجرة مئة عائلة، تدعو بعد ان تجد مركزاً جميلاً في الجزائر، مواطنيها إلى الإلتحاق بها. ولن يتأخر مطلقاً نشوء تيار منتظم للهجرة بين سوريا وأفريقيا».

ثم عرض والماس مسألة النفقات التي كانت مدار جدل بين جميع الذين بحثوا في المشاريع السابقة، وكانت في معظم الأحيان العائق الأساسي أمام التنفيذ، فرأى «ان اقامة مئة عائلة لن تتطلب أكثر من ستين الف فرنك». ولكن في المقابل يمكن توفير مئتي الف فرنك، لأن إقامة مجموعة من العائلات المارونية «تسمح بإلغاء مركز مئتي جندي». وهكذا يتضح أن الهدف الأساسي من مشروع التوطين هو تدعيم نفوذ فرنسا العسكري.

وأكد والماس على ان الموارنة سيعتادون مقر إقامتهم الجديد لأن قدرة التكيّف عند الشرقيين عموماً مشهودة، ويعطي مثلاً على أن القراصنة اليونان الذين شكلوا نواة مستعمرة زاهرة في أستراليا هم من الأسرى الذين نفاهم الإنكليز. وأشاد بصفات الموارنة التي لا بد منها في «المستوطنين العسكريين»، إنهم من «المحاربين البواسل، المعتادين العيش والسلاح على الكتف باستمرار». لذلك فهم قادرون على ان يقدموا بسهولة العناصر «لفرقة جيش مدربة على الطريقة الأوروبية، قادرة على حماية البلد ضد غزوات العرب وهجماتهم، وتتمكن فضلاً عن ذلك، في ان تقدم خدمات جلّى في حال التدخل العسكري الفرنسي في الشرق». وفعلاً فقد كان الموارنة عوناً لفرنسا عندما نزلت في لبنان عام ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠ م.

وحرص المشروع الذي قدمه والماس على الإستفادة من الموارنة في المغرب بتحويلهم مستوطنين عسكريين، وفي المشرق بتجنيدهم في الحملات العسكرية. وختم والماس عريضته بالتأكيد على ان الإسلام سيجعل العرب في حالة عداء دائم مع فرنسا، وما دام لا يمكن التفكير في إبادتهم كما فعل الإسبان في اميركا، يجب العمل إذن على «استمالتهم إلى حضارتنا». واعتبر «ان عرب سوريا المسيحيين هم الأدوات الفاعلة والمعنية بهذا التحويل».

وعلى رغم الحجج التي قدمها والماس لم يُستجب لندائه، وكان لاقتراحاته النصيب نفسه الذي حازته المقترحات السابقة، واستُبعد للاسباب عينها، وقد تلقى جواباً برفض مشروعه من وزير الحربية في ٣١ آذار ١٨٥٥ م بعدما درسته وزارتا الحربية والخارجية (١٢٦).

★ لماذا الغت فرنسا المشروع؟

جاءت حرب القرم خلال اعوام ١٨٥٣ - ١٨٥٦ م بين روسيا والإمبراطورية العثمانية لتعيد النظر كلياً في مشروع تهجير الموارنة إلى الجزائر، فحتى الذين كانوا من المؤيدين للمشروع مثل بوديكور وغيره تعدل موقفهم، لأنه «لا مصلحة لفرنسا في خفض عدد مناصريها في سوريا»، وذلك بعد أن أثبتت حرب القرم هزالة أوضاع تركيا واقترابها من النزع الأخير (★) وأصبحت الساحة اللبنانية تشكل مركزاً اساسياً للصراع الدولي.

من هنا جاء التأكيد الفرنسي على «ترك الموارنة في مراكزهم القتالية، لأنهم مستعدون، في حال اندلعت حرب جديدة في الشرق، لأن يكونوا اجنوداً مقاتلين مماثلين للفرق المحلية التي أظهرت في حرب القرم قوة الإحتمال والشجاعة». ولم تكن توقعات رجال فرنسا بعيدة عن مجريات الأحداث؛ فلقد أصبحت الأجواء اللبنانية، بعد حرب القرم، حبلى بالتطورات، وبالفعل شهدت تفجراً دامياً، وعاد الموارنة من جديد إلى نغمة الحرب، ولعبت فرنسا دوراً مهماً في هذه المجريات أدت إلى إرسال حملة فرنسية إلى لبنان في ١٦ آب ١٨٦٠ م.

وهكذا حسمت الحكومة الفرنسية موقفها من هجرة الموارنة إلى الجزائر لسببين رئيسيين هما الوضع الذي اصبحت فيه فرنسا في الجزائر والمشروع الذي تريد ان تحققه في الشرق. فقد تمكنت فرنسا من فرض سيطرتها وهيمنتها على كل الأراضي الجزائرية وقمعت الإنتفاضات. وعندما استتب لها الوضع أمنياً، خصوصاً بعد اعتقال عبد القادر الجزائري في عام ١٨٤٧ م وفشل الإنتفاضات الشعبية اللاحقة، عمدت إلى اغتصاب الأراضي على نحو واسع. وفي ٢٦ شباط ١٨٥١ م صدر قانون أقر جعل الأراضي

(★) هذا يعود إلى ان روسيا استطاعت من خلال هذه الحرب ان تحتل قسماً من اراضي الدولة العثمانية. وقد دخلت بريطانيا وفرنسا الحرب ضد العثمانيين عام ١٨٥٤م.

الخاضعة للمصادرة تابعة لمصلحة السلطات الفرنسية ومن ضمنها الغابات. وإلى جانب «الاستعمار الرسمي» الذي كانت تمارسه الدولة، فقد استولت الشركات الرأسمالية الفرنسية وكبار معمري المستعمرات على مساحات شاسعة أدت إلى تحويل الفلاحين الجزائريين أجراء مستغَلين استغلالاً فاحشاً.

وبعدما أحكمت فرنسا قبضتها على الجزائر لم تعد بحاجة إلى الموارنة ليمارسوا دور المستوطنين. بل على العكس كان المشروع الفرنسي الجديد يشجع هجرة معاكسة وهي هجرة الجزائريين إلى سوريا، فقد استوطن عبد القادر الجزائري في دمشق سنة ١٨٥٥ م وأمضى فيها ما تبقى من حياته، وخلال اعوام (١٨٥٢ - ١٨٦٦ م) استقرت جماعات من الجزائر في سوريا (١٢٧).

وفي عام ١٨٦٠ م عرفت الجزائر موجة هجرة جديدة نتيجة مصادرة المستعمرين الأراضي وبؤس السكان واحتجاجهم على اتجاهات الحكومة وسياستها المتبعة، وانتشر بعض المبشرين في الريف لحمل المزارعين الميسورين على بيع ممتلكاتهم والذهاب إلى الشام للإستيطان بها. وكانت فرنسا توفر كل التسهيلات للمهاجرين، من اجل إخلاء الجزائر من سكانها (١٢٨).

وبواسطة هذه الهجرة تمكن عبد القادر من إنشاء فرقة قوامها من الف إلى الف ومئتي مقاتل يشرف على إدارتها وتنظيمها بحجة استصلاح الأراضي التي وهبه إياها السلطان العثماني. وقد استغلت فرنسا هذا النشاط وشجعته للتهويل على السلطان من اجل انتزاع وعد نهائي بعدم عرقلة اعمال شركة قناة السويس، وقد قبل السلطان العثماني في شباط ١٨٦١ م السماح بمباشرة الأعمال التمهيدية لشق القناة(١٢٩).

ومن الأسباب التي أدت إلى تركيز إهتمام فرنسا على الوضع في لبنان هي الأزمة التي شهدتها صناعة الحرير في فرنسا عام ١٨٥٥ م. فقدت عانت هذه الصناعة أزمة حادة سببها مرض دودة الحرير مما أتلف الموسم بكامله عام ١٨٥٤ م، فاضطر اصحاب المعامل إلى خفض الأجور. وازدادت حدة الأزمة في العام ١٨٥٦ م، فتضاعفت النقمة العامة نتيجة البؤس المتزايد، وارتفاع أسعار المواد الأولية وصعوبة الحصول عليها من الخارج، مما دفع بتجار مدينة ليون إلى الضغط على الحكومة لتأمين حاجيات مصانعهم من الصين أو من سوريا (١٣٠).

هذه الحالة جعلت فرنسا تركز اهتمامها على المشرق وترفض أي هجرة مارونية إلى الخارج، لكي تستفيد من وجود الموارنة في لبنان، ليكونوا من جهة ورقة ضغط في يدها من اجل إيجاد قاعدة لتدخلها في الشرق، ومن جهة أخرى يداً عاملة تزود مصانع ليون بالمواد الأولية إنقاذاً للازمة الحادة التي واجهت صناعة الحرير (١٣١).

★ من هو الغريب؟

قبل أن نطوي صفحة هذا الموضوع، لابد من الإشارة إلى ما يتضمنه من حقائق مهمة تتناول طبيعة الولاء السياسي والقومي والوطني لدى الموارنة، فلو أن الموارنة كانوا البنانيين حقاً او بناة لبنان كما يزعمون، لما فكروا بالرحيل عنه، ومهما كانت اسباب هذه الهجرة او الإغتراب الدائم، فإن الانسان لا يفكر بترك وطنه طواعية ودونما اكراه الا اذا أجبر على ذلك.

ثم ان هناك فرقاً واضحاً بين الرحيل القسري والرحيل الطوعي او الإختياري، وقد يحدث احياناً كثيرة ان شعباً من الشعوب او مجموعة بشرية معينة تخسر ارضها او ترحل عنها مكرهة، كما حدث بالنسبة للشعب الفسطيني المسلم ولمسلمي لبنان الذين اخرجوا عنوة من جبل لبنان وبيروت الشرقية، وكذلك الحال بالنسبة لمسلمي تركستان وأفغانستان الذين هاجروا إلى الخارج تاركين وراءهم جنة الاشتراكية. واما ان يخرج الانسان من ارضه طائعاً مختارا فان في هذا شكاً واضحاً في مدى تعلقه بهذه الارض وحبه لها.

وعندما فكر الموارنة بالهجرة وعزموا على الرحيل بعد إحداث معارك عسكرية دامية عام ١٨٤٥ م، الا يكفي هذا التشكيك في حبهم وإخلاصهم للبنان. أم ان تدمير القرى وإحراق الارض وتهجير الناس اصبح عادة دائمة في العرف الماروني وسمة بارزة من سمات «الحضارة المارونية»، او تقليداً وراثياً لا يؤبه له على طريقة «من بعدي الطوفان».

نحن لا نتجنى على أحد، ولكن لا بد ان ننظر إلى الامور نظرة واقعية، واذا كانت الاحداث السياسية والعسكرية التي عصفت بلبنان في الفترة (١٨٤٠ - ١٨٦٠) وما رافقها من مذابح وقتل وتهجير، قد أدّت إلى ولادة مشروع يقضي بالرحيل إلى الجزائر، وزرعت في نفوس اصحابها فكرة السفر، والذهاب بعيداً إلى حيث يرابط جيش الإحتلال الفرنسي و«الام الحنون» في بلد اسلامي آخر، لإقامة وطن قومي مزعوم على شاكلة الوطن القومي اليهودي الذي ظهرت عدة اقتراحات بشأنه، وبدت فكرته في اول الأمر متنقلة بين أميركا وإفريقيا، إلى أن استقر الرأي على إقامته في فلسطين المسلمة، الا يكفي هذا الاختبار نوايا الغدر الصليبي - الصهيوني واكتشاف سر التحالفات السرية والعلنية بين الصليبية والصهيونية، بين موارنة لبنان ومغتصبي فلسطين.

وعندما تكون أحداث (١٨٤٠-١٨٦٠) التي عصفت بجبل لبنان وانتهت بنظام المتصرفية الذي اكد الهيمنة المارونية على جبل لبنان، مشابهة إلى حد بعيد لأحداث ١٩٧٥ وما بعدها، الا يعني هذا ان الموارنة ما زالوا مصممين على إقامة كيان سياسي يضمن سيطرتهم المطلقة وهيمنتهم التامة على كل لبنان.

فليس مهماً لدى الموارنة الحفاظ على الوطن والسيادة، بل المهم هو إقامة «وطن قومي ماروني» على

قاعدة القومية المارونية او العصبية المارونية بصرف النظر عن اي شيء آخر. وهنا يصبح قتل الآخرين وإخراجهم من ارضهم امراً مشروعاً له طابعة «الوطني» و«القومي» مادام الهدف هو إقامة «مملكة المسيح»، ومادامواهم الغرباء حقاً (أنظر ص ٧٦٣ - ٧٦٤). من هنا ندرك كيف ان الموارنة وفي مناسبات عديدة وظروف تاريخية متعددة لم يترددوا في تخريب لبنان والإعتداء على الآخرين في سبيل تحقيق مشاريعهم وأهدافهم بأي ثمن مثلما يفعل اليهود في فلسطين. وتأتي أحداث (١٨٤٠ـ١٨٦٠) واحداث (١٩٧٥ـ ١٩٩٠) في طليعة هذه الأمور لتعبر بصدق عن جوهر السياسة المارونية. وهنا يصبح الرجوع إلى الماضي امراً لا بد منه لمعرفة حقيقة المؤامرة، وشرطاً ضرورياً يمكن على ضوئه إيجاد أفضل تفسير لأحداث الساعة، وبالتالي تقديم العلاج المناسب.

مصرع قنصلي بريطانيا وفرنسا في جدة

كانت الدولة العثمانية والبلاد الإسلامية عامة تعاني من تدخلات القناصل الأوروبيين وتغلغلهم السريع في كافة الشؤون والقضايا المحلية، مما ولّد كراهية وبغضاً لهم في الأوساط العربية والإسلامية، «إذ كانوا يشنون حرباً صليبية على الدولة العثمانية في نفس الوقت الذي كانوا فيه يزيدون من تعميق الإعتقاد والسائد لدى الحكومات الأوروبية بأن «الإسلام» و«المسلمين» مظهر من مظاهر التعصب المتخلف الذي يجب ان تقضي عليه اوروبا، ولهذا كان تعصب الغربيين ضد الإسلام والمسلمين مقبولاً في الدوائر الأوروبية بينما كان مجرد دفاع المسلم عن دينه في نظر الأوروبيين، عرقلة لتطور العالم حضارياً... كل هذا ولّد كراهية وبغضاً للقناصل الأوروبيين في البلاد العربية، وهيأ لتصاعد الأزمات الطائفية في العراق والشام وفي جدة»(١٣٢).

ونظراً للدور الخطير الذي كان يقوم به ممثلو بريطانيا وفرنسا، فقد تحرك الأهالي ضدهم وأدى ذلك إلى مقتل قنصلي بريطانيا وفرنسا في جدة عام ١٨٥٨م. وفي غضون ذلك بدأت السلطات العثمانية بالتحقيق في الحادثة، وأرسلت فرنسا وانكلترا إلى الباب العالي تخبرانه انهما أرسلتا مراكبهما إلى جدة بتعليمات مشددة، فأجابهم فؤاد باشا بأن الدولة لم تهمل واجبها وهي مستعدة لتقدير التعويضات الواجب دفعها لمن لحقهم الضرر. وفي الحال وصل إلى المدينة نامق باشا والي مكة «وقبض على المجرمين» وأصدر حكماً على كثير منهم بالإعدام. ووصلت إلى ميناء جدة سفينة حربية انكليزية وطلب ربانها تنفيذ الحكم فوراً وأعطى مهلة مدتها اربع وعشرون ساعة. الآ ان نامق باشا أجابه بعدم إمكانه اجابة طلبه قبل ان يتلقى تصريحاً من الآستانة بهذا الشأن كما جرت العادة، فما كان من البارجة الحربية الا أن سلطت مدافعها على المدينة مدة عشرين ساعة متواصلة. ولولا وصول المندوب العثماني اسماعيل باشا لدمّرت المدينة عن آخرها. فلما وصل هذا المندوب أوقفت السفينة إطلاق النار، ونزلت معه العساكر العثمانية والبريطانية،

وأمر بشنق المحكوم عليهم بالإعدام فشنقوا(١٣٣).

ومع ان المدينة تعرضت لقصف شديد من الأسطول الإنكليزي، إلآ ان أحد القناصل الإنكليز واسمه برانت، رأى ان العقاب يجب أن يكون مدوياً، وان تعلم به كل الدنيا، حتى يكون له صدى أوسع، ولكي لا يجرؤ احد على تكرار الحادثة او ان يفكر بمنع نشاط المبعوثين الأوروبيين في الشرق. ومما شجع هؤلاء المبعوثين على التمادي في غيّهم هو الضعف الشديد الذي أصيبت به الدولة العثمانية وعدم قدرتها على منع القناصل من تدخلاتهم الضارّة.

وفي ٢ آب ١٨٥٨ م-ذي الحجة ١٢٦٧ هـ بعث برانت بتقرير مفصل إلى وزير الخارجية البريطانية مبيناً صدى مصرع القنصلين البريطاني والفرنسي في دمشق عاصمة الشام، ويقول: «إن طبقات الشعب الجاهلة تظهر بعض الارتياح لما عومل به «الكفار» الذين يدنّسون مدينة مقدسة كهذه (يقصد مدينة جدة) بوجودهم فيها على انهم يتكتمون في إظهار عواطفهم هذه مقتصرين على إبدائها في مجتمعاتهم الخاصة وقليلاً في القهاوي. وفي الحقيقة إن بعضهم كان قد ارتأى طرد القناصل الأوروبيين والمسيحيين من دمشق بحجة أن قد قُتل قنصل في مرعش (★) ولم يعاقب قاتلوه، وقد حسبوا غلطاً أحد موظفي مصلحة النقل براً هناك قنصلاً ولم يبلغ الشام خبر نتيجة القبض على الجناة. واذكر اني لما أخبرتكم وأنا في ارضروم (★) عن حادثة النقل في مرعش أبنت وجوب سرعة إنزال العقاب الشديد في مقترفي الجريمة وقلت انه الدواء الوحيد الضامن عدم تكرارها. إن خبر معاقبة مقترفي هذه الجريمة في مكان بعيد كهذا منذ مدة طويلة لصعب الإنتشار في المدينة ذاتها فكيف بالتي تبعد عنه ولذلك تفقد العبرة المرجوة من القصاص.

إن خلاص الأوروبيين والمسيحيين الوطنيين يتوقف كثيراً على رسوخ الاعتقاد في العقول بأن كل اعتداء عليهم يلاقي عقاباً اكيداً شديداً وان كانت الحكومة المحلية لا تقوى غالباً على إيقاف إنفجار التعصب الإسلامي. ومن ثم اذا كان خبر العقاب لا يعرف بسهولة فإنه يفقد حسن تأثيره وتضمحل معه أقوى ضمانة يملكها الأوروبيون على طمأنينتهم. ولقد افتكرت ان من الحكمة إيقاف الباشا بواسطة ترجماني على ما هو جارٍ بين طبقات الشعب السافلة وسؤاله عما اذا كان يستحسن اتخاذ وسائل احتياطية في خلال العيد (يقصد عيد الأضحى المبارك) إتقاء إنفجار بركان التعصب الإسلامي على المسيحيين فشكر لي دولته وتذرع محتاطاً له فزاد عدد الضابطة وراقب الأشخاص المعروفين بنزوعهم إلى القلاقل. وإني أسر بأن اقول لكم إنه انقضى العيد بتمام الهدوء»(١٣٤).

(★) مرعش مدينة تركية على مقربة من الحدود السورية.

(★) ارضروم مدينة في شرق تركيا.

الكنيسة تصفي خصومها

★ خلاف الإكليروس مع الإقطاعيين

لقد استطاع البطريرك يوسف حبيش حتى وفاته عام ١٨٤٥ ان يوحّد الموارنة تحت قيادته ويدفعهم إلى الحروب بعد أن ألهب مشاعرهم الدينية. الأ أن خلفه البطريرك يوسف الخازن، وقد أعوزته قوة الشخصية، لم يتمكن من وضع حد لتزايد الانشقاق بين الفلاحين الموارنة ومشايخ الإقطاع (١٣٥).

وكانت فرنسا قد تدخلت إلى جانب انتخاب البطريرك الجديد انسجاماً مع علاقاتها التقليدية بالأرستقراطية المارونية، وعلى رأسها آل الخازن (١٣٦)، ولم يستطع هذا البطريرك ان يحول دون تدهور العلاقات بين الفلاحين والمقاطعجية، كونه ينتمي إلى الطرف الثاني ومقرباً من مشايخ الإقطاع، فوقف ضده معظم رجال الإكليروس الذين كانوا يؤيدون خصمه بولس مسعد (١٣٧).

وكان من الطبيعي ان يقف معظم رجال الإكليروس الماروني، وهم من طبقة الفلاحين، ضد اولئك المشايخ، لكنهم وقد كان البطريرك كسلفه ينتمي إلى أسرة إقطاعية بارزة، استنكفوا طيلة حياته عن الوقوف علناً إلى جانب الفلاحين. أضف إلى ذلك ان حيدر ابي اللمع قائمقام الموارنة كان ممسكاً بزمام الحالة في المناطق المارونية الخاضعة لسلطته، فلم يسمح للخصومات ان تتفاقم مدة حياته. لكن البطريرك والقائمقام كليهما توفيا عام ١٨٥٤ م. وعندها ظهرت شخصيتان لعبتا دوراً مهماً في أحداث الجبل، هما الأمير بشير احمد ابي اللمع والبطريرك بولس مسعد (١٣٨).

ففي ١١ آيار ١٨٥٤ م توفي الأمير حيدر ابي اللمع فعيّن والي بيروت، نامق باشا، مكانه ابن اخيه الأمير بشير عساف. وعندما خلف خورشيد باشا نامق باشا لم يرتض به، وراح يبحث عن غيره، وانتهزت الأحزاب والجماعات هذه الفرصة لتطرح مطالبها. فأعرب بطريرك الروم الأرثوذكس عن رغبته بتعيين القائمقام الجديد إما من طائفته وإما بتعيين حاكم مسلم. وانبرت أسرة آل الخازن ذات النفوذ والوجاهة تطالب بأن يكون القائمقام من ابناء أسرتها على اعتبار انهم أعرق من اللمعيين نسباً وأقدم منهم شأناً في سياسة الجبل. وحجتهم في ذلك أنهم كانوا من المسيحيين الأوائل المقربين لفخر الدين المعني الكبير والمقربين رسمياً من ملوك فرنسا (١٣٩).

وفي ١٣ آب ١٨٥٤ م صدر فرمان عثماني يقضي بتعيين الأمير بشير احمد ابي اللمع قائمقاماً للنصارى، بموافقة القنصلين الفرنسي والبريطاني، على اعتبار أن بشير عساف تنقصه الخبرة والمؤهلات الشخصية للحاكم. ولكن ما أن تسلم الأمير الجديد مهامه حتى انتشرت الفوضى والاضطرابات في أنحاء القائمقامية المارونية، وتقدم معظم الأهالي بعرائض إلى الباب العالي والى قناصل الدول الأجنبية يلتمسون

الحكم للأمير بشير عساف، وانقسم سكان القائمقامية بين احمدي وعسافي. ووقف رجال الإكليروس ضد الأمير بشير احمد بحجة انه من أصل درزي، وكان مقرباً من العثمانيين ولم يكن معروفاً بإخلاصه للكنيسة كسلفه الأمير حيدر (١٤٠).

وفي ١٢ تشرين الثاني ١٨٥٤م تمّ انتخاب بولس مسعد بطريركاً للموارنة، وهو من تلاميذ مدرسة روما وادهى زعيم عرفه الموارنة (١٤١). وقد لعب هذا البطريرك دوراً مهماً في تاريخ أحداث الجبل. اما وجه الأهمية في ذلك فيكمن في تصميمه على قيادة الموارنة نحو التعصب وتوحيدهم تحت سلطته وإثارة الحماس الديني فيهم من جديد.

وكان بولس مسعد خلافاً لسلفيه من العامة ومبغضاً لرجال الاقطاع، وفي حين كان أسلافه يعتمدون على الإداريين الموارنة من اجل توفير الحماية والتأييد الضروريين، فقد أصبحت الكنيسة في عهده الناطق المعترف به باسم الموارنة وأقوى منظمة في لبنان.

وقد شكّل الحاكم (القائمقام) والمقاطعجيون الموارنة العقبة الوحيدة التي حالت دون ان تصير الكنيسة القوة الوحيدة ضمن الطائفة. وكان الحاكم الأول حيدر ابى اللمع، قد رشّحه البطريرك واشتهر بخضوعه للإكليروس كما أسلفنا، وتحملت الكنيسة خلفه نظراً إلى الدعم الذي منحه إياه القنصلان النمساوي والفرنسي (١٤٢).

ولكن المسألة اختلفت مع المقاطعجيين، ذلك ان الكنيسة اصبحت منزعجة من رعايتهم لها. وكان البطريرك الجديد وهو تابع لإقطاعية آل الخازن يحسد المقاطعجيين على حقوقهم وامتيازاتهم الإجتماعية، لذلك رغب وبالإتفاق مع أكثرية الإكليروس الأدنى أن يقضي على سلطتهم.

ثم إن الكنيسة كانت أكثر تطرفاً من المقاطعجيين، ولهذا اعزمت على ان تكون الممثل الشرعي والوحيد للطائفة المارونية، لكي يكون بإمكانها تنفيذ القرارات التي تتخذها مع بابوات روما بالسرعة اللازمة. وبعبارة أخرى، كانت الكنيسة المارونية مصممة على ان تصبح الناطقة الأوحد بإسم الموارنة، وعلى ان يكون لها دور كبير في الشؤون السياسية للإمارة. وباتباعها لتلك السياسة دخلت الكنيسة في نزاع مع المقاطعجيين.

وكانت الكنيسة المارونية ورجال الإكليروس يتمتعون بقوة اقتصادية وبتفوق ثقافي عام، مما جعل الفلاحين الموارنة ينظرون إلى كنيستهم على أنها أكثر قدرة في توجيه امورهم من الزعماء الإقطاعيين الذين كان همّهم الحصول على الأموال بأي طريقة. وهكذا بدأت في القائمقامية المارونية حركة ثورية فلاحية ترعاها الكنيسة التي كانت تدعمها فرنسا بقوة.

★ الصراع بين المقاطعجيين والقائمقام

لقد أتاح النزاع المكشوف بين المقاطعجيين والحاكم الماروني أمام رجال الكنيسة الفرصة لتوسيع سلطتهم وجعل مؤسستهم هي القائد الاوحد للطائفة المارونية. فقد انتهج بشير اللمعي، بعد تعيينه، سياسة قاسية أساءت إلى كل من الفلاحين والمقاطعجيين. واستبدل عدداً من مشايخ آل الخازن وحبيش ودحداح، اعضاء العائلات الإقطاعية المارونية الرئيسية، واعتقل آخرين، ومالبث الإضطراب ان امتد إلى زحلة وغزير. وتدريجياً فقد الحاكم سيطرته على المنطقة (١٤٣).

وكان آل الخازن يعملون على استرجاع نفوذهم السابق والحفاظ على شهرتهم التي اكتسبوها في الأوساط الأوروبية من خلال تولي وظيفة القيام بدور قنصل فرنسا الفخري في بيروت، والتي فقدوها في منتصف القرن الثامن عشر، وايضاً من خلال زراعة التوت التي شكلت الزراعة الرئيسية في جبل لبنان وكانت تلبي حاجات معامل الحرير في فرنسا وايطاليا طيلة القرن السابع عشر والثامن عشر للميلاد، الاّ انه بعد اختراع الآلات الحديثة وتطور الصناعة الاوروبية لم تعد مصانع ليون بحاجة للحرير المغزول بالطرق البدائية، فتحولت تجارة الحرير إلى انتاج الفيالج وبيعها مواداً خاماً، وذلك بسبب تغلب المنتوجات الأجنبية ورخص ثمنها (١٤٤).

هذا التحول في تجارة الحرير أضعف أرباح آل الخازن المادية، والتي كانت تعتبر إحدى دعامات نفوذهم المعنوي. كما أن ترتيبات شكيب افندي سدّدت لهم سهماً قاتلاً أفقدهم وظائفهم القضائية. وفي ظل النظام الجديد تفككت تبعية الفلاحين الاقتصادية بآل الخازن بفعل سيطرة المرابين والسوق الأوروبية على الشرانق، وحاجة الفلاحين إلى امتلاك الاراضي التي تملكها الأسر الإقطاعية. وكذلك كانت الكنيسة المارونية التي تملك وحدها ثلث الاراضي الزراعية في الجبل وتشكل الطرف الرئيسي في بيع الشرانق للتجار واصحاب المحلات تضيق ذرعاً بتجاوزات المشايخ الإقطاعيين (١٤٥).

ولما ساءت احوال آل الخازن اضطروا ان يستدينوا وأن يبيعوا بعض املاكهم. وعندما قام القائمقام بمطالبتهم بدفع الضرائب متهماً إياهم بالتلاعب في جبايتها ثارت ثائرتهم. وفي ١٥ أيار ١٨٥٨م اجتمع آل الخازن وآل حبيش وغيرهم من المقاطعجيين وسائر ابناء الأمراء قرب نهر الكلب وخلعوا القائمقام الماروني بشير احمد ابي اللمع وهددوه بالقتل اذا لم يترك منصبه وينزل إلى بيروت، فرضخ لهم. غير ان الدولة العثمانية رفضت عزله بهذه الطريقة، فأعاده خورشيد باشا إلى منصبه في ٢٨ ايار ١٨٥٨م برفقة قوة مسلحة إلى برمانا مركز القائمقامية المسيحية آنذاك (١٤٦).

وقد اشتهر الأمير بشير احمد ابي اللمع بسوء تصرفه مع مشايخ الإقطاع من آل الخازن وآل حبيش ومن آل ابي اللمع ايضاً. إلاّ ان القنصل الفرنسي حاول إصلاح ذات البين بين الطرفين وحذر مشايخ الإقطاع

من سوء تصرفهم، لكنهم لم يأبهوا بنصائحه (١٤٧).

★ ثورة الفلاحين الموارنة على أسيادهم الإقطاعيين

كان الفلاحون في القائمقامية المسيحية كالعبيد بيد الإقطاعيين، فكان بإمكان اي شخص من ابناء آل الخازن ان يقتل من يشاء من الفلاحين. وفي كسروان كان الفلاح لاتتعدى حصته من الإنتاج الثلث أو الربع. وكان عليه ان يقدم من حصته الضئيلة العيديات والهدايا الإلزامية للمشايخ الإقطاعيين، عدا عن القيام بأعمال السخرة وغيرها. ولم يكن بإمكان الفلاح ان يتحرر من هذه التبعية المهينة حتى لو اصبح تاجراً ميسوراً او على درجة من العلم والثقافة (١٤٨).

وهناك روايات كثيرة في هذا المجال. منها ان الشيخ شمسين الخازن اخذ مال الخواجة شاهين القاموع في عجلتون، وعندما اشتكى عليه أمام الأمير حيدر إسماعيل حضر شمسين إلى بيت شاهين ليلاً وقتله ورمى فوقه النار. وقد وقعت حادثة مشابهة، وذلك عندما اراد هذا الإقطاعي المتغطرس ان يستدين مالاً من تاجر الحرير ميلاد الديك الذي كان يشتري الحرير من آل الخازن ويدفع لهم ثمنه على دفعات، الآن هذا التاجر أجابه انه أرسل الحرير إلى الشام وطلب منه ان يمهله حتى يأتي بثمن الحرير ويعطيه سؤله، فغضب شمسين عندما جاءه جواب رسوله معتبراً أن هذا يشكل احتقاراً لأبناء آل الخازن، فأخذ خنجره وخرج إلى بيت التاجر الديك ودخل عليه المنزل وكان جالساً مع افراد عائلته امام الجمر، فرمى الجمر على رأسه وطعنه بخنجر وتركه يلفظ أنفاسه أمام أولاده (١٤٩).

وكذلك كان البطريرك الماروني بولس مسعد يذكر بكثير من المرارة الحادثة التي حصلت لوالدته في اليوم التالي لزواجها، إذ ذهبت إلى الكنيسة لحضور القداس وهي ترتدي ثوباً جديداً للعرس، فلطمتها «شيخة» من آل الخازن وقالت لها «هذه الثياب مش إلك روحي البسي ثياب الفلاحين» (١٥٠).

وقد أدت هذه الحوادث والوقائع إلى قيام حركة فلاحية ساعية وراء اهداف تمثلت بالنقاط التالية:

- إنتزاع مسؤولية جباية الضرائب من المشايخ الإقطاعيين لأنهم كانوا يعفون منها ويرغمون الفلاحين على دفعها.
- المطالبة بمسح الأراضي ووضع حدود للأملاك العقارية ليجري توزيع الضرائب بشكل عادل.
- تعيين وكلاء في المناطق التي تسكنها طائفة دينية واحدة، لكي يدافعوا عن مظالم الفلاحين بوجه المقاطعجيين أسوة بالمناطق المختلطة.
- إلغاء اعمال السخرة والهدايا المفروض تقديمها للإقطاعيين ولنسائهم. ومنع الأخيرات من التحكم بالفلاحين وإرسال الجباة ليستقروا في بيوت الفلاحين إلى ان يقوموا بدفع الضرائب والأتاوات.
- إلغاء علامات الخضوع أمام الإقطاعيين كالإنحناء والركوع أمامهم وأمام زوجاتهم وتقبيل

أيديهم (١٥١).

وبعد ما أدرك الإقطاعيون حجم الخطر المحدق بهم عقدوا اجتماعاً في زوق الخراب في ١٥ آذار ١٨٥٧م وقرروا فيه زيادة حدة النقمة ضد الأمير بشير أحمد ابو اللمع، فلما بلغ ذلك مسامع البطريرك حذّرهم ونصحهم بأن يكفوا عن هذه الأعمال فلم يذعنوا النصائحه (١٥٢).

وفي تموز عام ١٨٥٨م اضطر القائمقام الماروني إلى التخلي عن محاولة لجبي الضرائب نظراً للتهديدات التي وجهها سكان كسروان والمتن باللجوء إلى العنف (١٥٣). وقد تمتع آل الخازن في بعض تحركاتهم بتأييد القنصلة البريطانية التي طالما سعت الى تمتين الصداقة مع الموارنة (١٥٤).

وهكذا استفاد رجال الكنيسة من الأوضاع الإقتصادية التي أدت إلى إفقار جماهير الفلاحين وتنفيرهم. وقد وفّر هذا الإفقار فضلاً عن توقعاتهم الآخذة في الارتفاع، الارض الخصبة للشقاق. في هذا الوضع المضطرب عمدت الكنيسة إلى توجيه الضربة القاضية لخصومها، والوقوف إلى جانب الفلاحين ضد المقاطعجيين، لإضعاف نفوذ العائلات الكبيرة وتأكيد سيطرتها على الطائفة ككل. وقد دعمها الفرنسيون بقوة وكذلك النمساويون (١٥٥).

في أيلول عام ١٨٥٨م بدأت الاعتداءات ضد ابناء آل الخازن، وهي العائلة الإقطاعية الرئيسية في كسروان، وما لبث أن ثار القرويون والفلاحون الموارنة في أنحاء كسروان بإيعاز من البطريرك نفسه وانتخبوا طانيوس شاهين وهو بيطار كان مستخدماً في دير الآباء اللعازاريين في قرية ريفون شيخاً للشباب (١٥٦). وأعلنوا مظالمهم وطالبوا بتصحيحها، ومن هذه المظالم الضرائب الباهظة والهدايا المطلوبة من الفلاحين في الأعياد وعدم المساواة الاجتماعية بين الفلاحين والمقاطعجيين و«رسومات النكاح» التي كان يفرضها المشايخ الإقطاعيون، بالاضافة إلى الأموال «التي كانت تؤخذ من الأهالي» دون وجه حق «حيث انها خارجة عن قوانين الدولة العلية» (١٥٧)، كما طالبوا بتجريد الخازنيين من جميع الإمتيازات الإقطاعية، وعندما رفض هؤلاء التخلي عن امتيازاتهم، أخذت الثورة تنتشر ضدهم في جميع أنحاء كسروان إلى درجة انهم أرغموا على الفرار من المنطقة خوفاً على ارواحهم. وفي ربيع ١٨٥٩م نهبت بيوتهم وصودرت أملاكهم بأمر زعيم حركة الثورة الذي أعلن نفسه رئيساً لجمهورية الفلاحين (١٥٨).

وكان طانيوس شاهين ورجاله يتمتعون بتأييد القنصلية الفرنسية، فيما وقف الإنكليز إلى جانب المشايخ الموارنة بهدف توسيع شقة الخلاف بين فرنسا والموارنة (١٥٩). ومما زاد في تلاحم الفرنسيين مع الحركة الفلاحية المواقف التي اتخذها طانيوس شاهين وذلك برفع العلم الفرنسي على بلدته ريفون وتفكيره فيما بعد بجعل كسروان مقاطعة تابعة لفرنسا (١٦٠).

وقد ظل طانيوس شاهين ورجاله مسيطرين على كسروان حتى آذار ١٨٦١م، عندما طردهم منها

يوسف كرم الإهدني وسمح بعودة الخازنيين، وذلك بموافقة البطريرك نفسه الذي ما ان حقق اهدافه من وراء العملية وتغلب على خصومه الإقطاعيين حتى تخلى فجأة عن طانيوس شاهين، وتركه يواجه المصير الأسود أمام حملة يوسف كرم الذي غدا فيما بعد رمز التطرف الماروني وممثل مصالح الكنيسة بالدرجة الأولى (١٦١).

★ الكنيسة تقود الحركة الفلاحية

إذن شكلت الكنيسة المارونية القيادة السياسية لانتفاضة الفلاحين. وقد اتّهم الخازنيون آنذاك الإكليروس بأنهم عملوا بمثابة العقل الموجّه للعملية كلها (١٦٢).

وقد هدف الإكليروس من وقوفهم إلى جانب الفلاحين وتحريكهم إلى إقامة حكومة إكليركية على رأسها البطريرك الماروني يعاونه المطارنة كوكلاء، ويعيّن أصحاب الوجاهة من الفلاحين وصغار الأمراء مشايخ في القرى (١٦٣).

وقد حاول القنصل الفرنسي في بيروت من خلال التقريرين اللذين رفعهما إلى وزير خارجيته بتاريخ ٣٠ حزيران و١٠ آب ١٨٦٠م ان يلقي ضوءاً على الدوافع والأسباب التي جعلت البطاركة يميلون إلى الفلاحين فاتهمهم بقوله: «يتدخلون في الشؤون العامة فأنتج نشاطهم تيارات تبلورت في حزبية شعبية جديدة رفعت كبارهم إلى المقام الأعلى في المنطقة فكبر ذلك على رجال الأرستقراطية المارونية ولم يقبلوا إلاّ مرغمين ... وفتحت جوانح الكهنة للروح الجديدة ... وزادهم رغبة في الحد من سلطة الأمراء والمشايخ طمعهم بأن يكون لهم شأن ونصيب في حكم الجبل. وهكذا بدأت حرب خفيّة بين فريقين أحدهما يصرّ على الاحتفاظ بامتيازاته والثاني يسعى إلى ما يعتبره حقاً طبيعياً له». كما اتهمهم ايضاً في تقريره بقوله: «عليّ ان أعترف بأن رجال الإكليروس لعبوا في كل هذه الحركات دوراً قليل الانسجام مع رسالة السلام التي يحملونها إذ أرادوا ان يحلّوا محل الأرستقراطيين» (١٦٤).

وفي تقرير آخر للقنصل الفرنسي يقول فيه: «بمشاركتهم (اي مشاركة الإكليروس) الشعب في أحقاده واهوائه فقد تسلموا قيادته ضد الأشراف الإقطاعيين، وإن اسقف بيروت على الخصوص المونسيور طوبيا، الأنوف والمرن في آن واحد، لعب في كل هذه الحركة المعادية للإقطاعية دوراً متفوقاً» (١٦٥).

وهكذا فقد كانت الحركة الفلاحية تستمدّ قوتها العظمى من تأييد الإكليروس لها، وقد هدد البطريرك الماروني بالحرمان والطرد من رحمة الكنيسة كل من يدلي بشهادة عن مقتل ثلاثة أنفار من أسرة آل الخازن الذين طلبوا ايد المساعدة من السلطات العثمانية وقناصل الدول الأوروبية في بيروت، ووجهوا عريضة استغاثة إلى البابا في روما، الا ان البابا لم ينقذهم لأنه لم يشأ ان يقف إلى جانب السياسة الإنكليزية كما فعل آل الخازن كرهاً بالبطريرك الماروني وبالسياسة الفرنسية (١٦٦).

وكانت الكنيسة من بين القوى المختلفة المتناقضة في مصالحها مع «المقاطعجيين»، القوة الوحيدة التي تملك «تنظيماً» متماسكاً وجهازاً دعاوياً واسع الانتشار والامتداد في الأوساط الفلاحية. هذا فضلاً عن ان رجال الكنيسة كانوا ينتمون إلى أصول فلاحية، وكانت اوقاف الأديرة قد استثمرت استثماراً جيداً بفضل الرهبان لدرجة ان الأديرة شكلت طرفاً رئيسياً في إنتاج الشرانق وتجارتها (١٦٧).

إن الدور الذي طمحت الكنيسة المارونية ان تلعبه سياسياً، انسجاماً مع وزنها الإقتصادي في الجبل، يفسر إلى حد كبير حجم دورها الكبير في قيادة الحركة الفلاحية، فهي التي صاغت برنامجها المطلبي وعينت مسارها وحدودها في نهاية الأمر (١٦٨). كذلك فإن مطالبة الفلاحين بإلغاء الإمتيازات الإقطاعية وانتخاب مأموريكون مسؤولاً عن ادارة كسروان، مثلاً، كان اقتراحاً قدّمه البطريرك للفلاحين (١٦٩)، لا حباً بالفلاحين بل لتصفية الخصوم ودفع السياسة المارونية إلى مواقف أكثر تصلباً في تعاملها مع المناطق المجاورة.

وعندما حاول خورشيد باشا، المشير العثماني، التدخل عسكرياً في كسروان لفرض النظام، ضغط عليه البطريرك، بواسطة القنصل الفرنسي، ومنعه من المضي قدماً في محاولته، على اعتبار انه لا يحق للعساكر العثمانية الدخول إلى كسروان الا بعد موافقة اعضاء مجلس القائمقامية المسيحية (١٧٠). وقد أبدى زعماء الكنيسة اهتماماً بالغاً إزاء نتيجة تلك الحوادث، وبواسطة شبكة من المخبرين، حافظ اولئك الزعماء على مراقبة دقيقة للتطورات، وأرسلوا التعليمات الضرورية وحاولوا توجيه خطوات المتمردين (١٧١). وليس مستغرباً أن يتّهم الزعيم الماروني يوسف كرم البطريرك فيما بعد بالإشتراك في الثورة مع زعماء الفلاحين، وبمنعه (اي منع كرم)، ترتيب سلام بين طرفي النزاع (١٧٢).

★ النتائج: صعود لا يقاوم للكنيسة المارونية

لا حاجة إلى القول ان نتيجة أحداث كسروان عام ١٢٧٥ هـ-١٨٥٨م كانت توطيد رجال الكنيسة المارونية إلى أقصى حد. ذلك أن تقويض وتدمير مؤسسة الإقطاع المارونية ترك الكنيسة بلا منازع، وجعلها تتمتع وحدها بالسيطرة على الموارنة. وكانت منظمة الكنيسة، خلافاً للمؤسسة الإقطاعية التي خففت الفوارق الدينية، مهتمة في نقل الطائفية إلى السياسة وتنمية مصالح اتباعها، مع استثناء الآخرين

ولذلك فقد سعت كالكنائس الأوروبية والكاثوليكية الأخرى، إلى «أن تدفع قدماً، وبوسائل قسرية كلما دعت الضرورة، وجهة النظر الكاثوليكية حول كل قضية عامة»، وتشجع على «الاعتراف الرسمي للكثلكة بوصفها دين الدولة» (١٧٣).

كذلك كانت الكنيسة مجهزة مذهبياً وتنظيمياً لتصبح مصدر جميع السلطات في غياب طبقة الإقطاعيين المنافسة. وكان قد سبق لها النجاح عن طريق تنظيمها المركزي، وسيطرتها التامة على النظام

التعليمي، وثروتها الهائلة، في ان «تحلّ محل العائلات الإقطاعية في قيادة السكان معنوياً» (١٧٤).

والأمر الملفت للنظر هو أن الفلاحين، فضلاً عن الزعماء الإقطاعيين كانوا، طوال الإضطرابات يقدمون العرائض للبطريرك طالبين منه التدخل، كل منهم لمصلحته، وكان ذلك تحولاً جذرياً عن الممارسات القديمة التي كان البطريرك وفقاً لها يزور كبير الخازنيين ليطلب «صفحه وموافقته» (١٧٥).

هذا وقد تحولت الكنيسة المارونية إلى أهم قوة مالية في الجبل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. أضف إلى ذلك ان توثق العلاقات بين روما والكنيسة المارونية من جهة وازدياد تأثير رجال الإكليروس على ابناء الطائفة من جهة ثانية، ساعدا على إنماء الطائفة المارونية واتساع رقعة وجودها.

يقول باسم الجسر في كتابه «ميثاق ١٩٤٣»: «فعند منتصف القرن التاسع عشر، أصبح جبل لبنان اشبه "بجزيرة مسيحية محاطة ببحر إسلامي"، وكان من الطبيعي في تلك الحقبة، ان يختلط في ذهن الموارنة، فكرة الوطن بفكرة الطائفة، ومصالح الطائفة بمصلحة الكنيسة. فالدفاع عن المعتقد الديني، كان يعني في ذهن ابن الجبل الماروني، الدفاع عن الوطن. وهكذا اصبح اي تدخل في شؤون الطائفة الداخلية يثير ردات فعل غريزية عنيفة. في نظر الكثيرين، كانت "الكرامة الطائفية" ترتكز على مقومات عديدة أبرزها علاقة الكنيسة المارونية بروما والعلاقات التاريخية القائمة بين فرنسا وبعض العائلات المارونية في الكرسي البطريركي... فلقد كان هذا الشعور بـ"الكرامة الطائفية" اساساً لتبلور شعور وطني واحد بين ابناء الطائفة المارونية، ساعد على خلق تيار سياسي عبر الجبل اللبناني، ولكنه في الوقت نفسه، أدى إلى حفر هوة بين الموارنة والطوائف الأخرى»(١٧٦).

المقدمات التاريخية والسياسية لحوادث ١٨٦٠

كان رجال الإكليروس يسعون إلى فرض حكم ماروني على جبل لبنان كله، وبعد ان نجحت ثورة الفلاحين الموارنة اصبح للإكليروس قوة ضاربة يعتمد عليها. وكانت القائمقامية الدرزية تضم أعداداً كبيرة من الموارنة الذين يرفضون الخضوع للزعامات الدرزية. وهكذا بات الجميع (الإكليروس وأتباعه) يعملون من اجل تحقيق اهدافهم المشتركة، وذلك في ظل تفوق سياسي واقتصادي واجتماعي للكنيسة المارونية ورعيتها.

ومع ان الثورة الفلاحية داخل القائمقامية المارونية كانت تستهدف إزالة سلطة الإقطاع، الآ ان اي تحرك داخل القائمقامية الدرزية وضد الإقطاع الدرزي، كان يعني حرباً بين الدروز والموارنة. وهذه الحرب كان يريدها الإكليروس ويسعى لها بكل قوته بغية تحقيق اهدافه التوسعية (١٧٧).

★ واقع الحال في القائمقامية الدرزية

وهناك إشارة لا بد من ذكرها، وهي ان الأوضاع في القائمقامية الدرزية كانت تختلف عما كانت عليه في القائمقامية المارونية، فقد ساد الوئام بين الفلاحين وأسيادهم لأن النير الإقطاعي لم يكن ثقيلاً عليهم بالمقدار الذي كان سائداً في إقطاعات آل الخازن. أضف إلى ذلك ان زيادة عدد الفلاحين الموارنة هناك كان يخيف الدروز الذين اتحدوا فيما بينهم لمواجهة الخطر الذي كان يتهددهم. ووقف مشايخ الإقطاع الدروز وقفة قوية ضد الإكليروس الماروني الذي كان يقود انتفاضة الفلاحين، باعتبار ان دوره لم يقتصر على المسائل الدينية بل تعدّاها ليلعب دوراً سياسياً واقتصادياً (١٧٨).

فالصراع الذي فجّرته التناقضات داخل القائمقامية المارونية تحول إلى صراع طائفي في القائمقامية الدرزية. يضاف إلى ذلك ان الطائفة الدرزية شهدت منذ مطلع القرن الماضي تقهقراً سياسياً واقتصادياً، وقد رافق هذا التدهور تقلص هائل في عدد افراد الدروز، بينما تزايد عدد افراد الطائفة المارونية. وقد رأى مشايخ الإقطاع الدروز في الحركة الفلاحية المارونية تحت قيادة البطريرك «مؤامرة مسيحية فرنسية»، فانتابهم شعور من الخوف عمل على التفافهم وزاد في وحدتهم (١٧٩).

وفي ٣ أيار ١٨٥٩م أقدم الوالي العثماني خورشيد باشا على تعيين محمد ارسلان قائمقاماً درزياً بعد موت ابيه أمين. وكان هذا القائمقام الجديد لا يزال طري العود قليل الخبرة فلم يتمكن من توجيه الأمور السياسية بشكل صحيح. وبدأت بوادر امتداد الحركة الشعبية من كسروان إلى الشوف بالظهور، وامتدّ معها الهياج إلى القائمقامية الدرزية، وأصبح الموارنة القاطنون في القائمقامية الدرزية يضيقون ذرعاً بتبعيتهم للمشايخ الدروز (١٨٠)، مما أثار خوف اصحاب الإقطاعات الدرزية من انتشار الثورة في مقاطعاتهم وانتقالها إلى الفلاحين الدروز وذلك بعد ان تضاءلت سيطرة الإكليروس على الفلاحين بشكل ملحوظ (١٨١).

★ محاولات الامبراطور نابليون الثالث لتوسيع النفوذ الفرنسي في الشرق

ورغم أن عناصر النزاع الداخلي كانت تتفاقم منذ مدة طويلة، الا ان الدول الكبرى لعبت دوراً رئيسياً في تأجيج الصراع، حيث أن مثل هذه الفتن كانت تعتبر فرصاً ذهبية للدول الأجنبية لتوسيع نفوذها إلى اراضٍ عثمانية اسلامية جديدة. وكانت فرنسا قد جعلت من نفسها حامية الموارنة، فثبّتت مطالبهم ودفعت بهم إلى أقصى حدود التطرف، وكان الملك الفرنسي نابليون الثالث الذي اضطهد الإكليروس الكاثوليكي داخل فرنسا يسعى لإقامة أوسع العلاقات مع الإكليروس الماروني في جبل لبنان، وقد اتهمته صحف رجال الدين الكاثوليك في فرنسا بأنه كان يهدف إلى تغطية اضطهاداته الدينية لرجال الكاثوليك في فرنسا، وأنه كان وراء الأزمة الدموية في جبل لبنان عام ١٨٦٠م (١٨٢).

وكان الامبراطور الفرنسي يسعى لإرضاء الرأي العام في فرنسا واستمالته عن طريق توسيع النفوذ الفرنسي في الخارج، ثم طلب من الحكومة العثمانية تجديد الإمتيازات الممنوحة لفرنسا في الشرق، فعيّن الباب العالي لجنة مشكلة من عدة اعضاء للنظر في المعاهدات القديمة، وبعد عدة اجتماعات قررت هذه اللجنة في ١٤ ربيع الثاني ١٢٦٨ هـ ـ ٦ شباط ١٨٥٢ م تجديد الإمتيازات الممنوحة للكاثوليك الذين يتمتعون بحماية فرنسا، فعارضت روسيا هذه الإتفاقية معارضة شديدة، وهددت الباب العالي بالحرب إذا أمر بنفاذها، ويعود السبب في ذلك إلى أن روسيا كانت تسعى لتجريد الكاثوليك من هذه الإمتيازات وإعطائها للأرثوذكس لتتمكن بواسطتهم من بثّ سياستها ونشر نفوذها. الآن فرنسا تمسكت بما قررته لها اللجنة من حقوق، فاضطرت الدولة العثمانية لتنفيذ مضمون الإتفاقية (١٨٣). وكذلك سعت فرنسا لإمداد الموارنة بالسلاح. ففي عام ١٨٥٨ م رسا مركب حربي قرب طرابلس وأنزل أسلحة اشترى منها اهل طرابلس انفسهم خمسمائة بندقية. ولمّا وصل الخبر إلى بيروت أرسلت الحكومة العثمانية عشرة مدافع لحماية المدينة من هجوم قد يقوم به اهل زغرتا (١٨٤).

من جهة ثانية كانت فرنسا تعمل لإقامة امبراطورية لها فيما وراء البحار، وكان للبنان مكانة خاصة في هذا المخطط الفرنسي من حيث حاجة فرنسا إلى منتوجات الحرير اللبناني. وكان للأزمة الإقتصادية التي شهدتها فرنسا عام ١٨٥٥ م أثر كبير على الأحداث، فإن النقص الحاصل بالمواد الخام لصناعة النسيج في مدينة ليون، وما نتج عنه من مضاعفات اقتصادية واجتماعية وانتشار للبطالة، حمل الحكومة الفرنسية على ان تضع عينها على الحرير اللبناني الذي كان مشهوراً في البلاد الأوروبية، وقامت حملة صحافية فرنسية تلح على «إقامة صلات مباشرة مع سوريا ولبنان ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة» (١٨٥).

وقد حاول كارل ماركس ان يلقي ضوءاً على دوافع السلوك الفرنسي في سوريا ولبنان، فخلص إلى الاستنتاج «ان نابليون الثالث وجد نفسه مضطراً للتفتيش عن أية حملة صليبية جديدة مثيرة ليغرق امبراطوريته من جديد بالهذيانات الحربية». فلإشعال حرب اوروبية شاملة يمكن بواسطتها تفادي الثورة كان لا بد من «إحداث المجازر الفظيعة في سوريا» لكي تتخذ ذريعة للتدخل الفرنسي. وهكذا كان العملاء الفرنسيون هم الذين نظموا «المعركة السياسية الدينية ... على الساحل السوري» (١٨٦).

وكانت ليون تشجع التخصص الزراعي في لبنان من اجل تموينها بالمواد الخام. وقام سماسرة المعامل الجديدة للغزل بتقديم الأموال من اجل تحسين المزارع وتربية الدود انسجاماً مع المصالح الإقتصادية لفرنسا (١٨٧).

فكان نابليون الثالث «يحدق في جبل لبنان طامعاً بضمّه إلى ملكه، ويؤنسه فيه وجود الطائفة المارونية الشديدة الإخلاص والتعلق بالدولة الفرنسية، وكان الفرنسيون لا يفتأون عن بثّ روح الشقاق

والنزاع بين سكان الجبل لعل لهم في نشوب حرب ضروس بين الدروز والنصارى سبيلاً إلى احتلال لبنان ووضع سيطرتهم عليه، فانبثّت هذه الروح الشريرة بين جميع النصارى ونما لها في قلوبهم جذور متباينة الأصول والفروع »(١٨٨).

وقد أكد قنصل فرنسا بوجولات Poujoulat « أن التدخل الفرنسي عبر الكنيسة المارونية هدفه الإنفراد بحكم الجبل »(١٨٩). وأرخت هذه المواقف بظلالها على المطارنة حيث أكد احدهم «إما الموارنة وإما الدروز» (١٩٠).

وأحسّت الدولة العثمانية ان القائمقامية المارونية أصبحت خارج سلطتها، فبدأت تعمل لاستعادة هيبتها هناك، الآن فرنسا والدول الأوروبية كانت الأقدر على توجيه امور هذه المنطقة. وكان القناصل الفرنسيون يتبعون سياسة نابليون الثالث، فقد تساءل القنصل الفرنسي العام في بيروت دي لسبس «لماذا لايتسلم الإكليروس زمام الأمر كما هو شأن بابا روما» (١٩١).

كل هذا يتلاقى مع ما كان يدور في خلد طانيوس شاهين حول إعلان كسروان منطقة فرنسية، ويصبّ في قناة المشروع الذي أعلنه نابليون الثالث والهادف إلى ضمّ لبنان إلى فرنسا بواسطة عملائه في الداخل. ومما شجعه ايضاً موافقة السلطان العثماني على شق قناة السويس الذي كان فرديناند دي لسبس قد بدأ بالإعداد لها منذ عام ١٨٥٤ م(١٩٢).

وكان نابليون الثالث يريد استكمال برنامجه المتوسطي بتأسيس دولة مستقلة في سوريا تكون خاضعة للسياسة الفرنسية. وكان يبحث عن الرجل الذي تؤهله مكانته عند المسلمين والمسيحيين لترؤس هذا الكيان، وقد فكر في أن يختار لذلك الأمير عبد القادر الجزائري (١٩٣).

وكان لإطراء البابوات الذين أطلقوا على الموارنة اسم «الخدم المخلصين» و«الأبناء الأعزاء» وللخطب الرنانة التي ألقيت في البرلمان الفرنسي الأثر الكبير في تحريض الموارنة وطلبهم المساعدة الأوروبية لأتفه الأسباب (١٩٤).

يضاف إلى هذا كله تأثير الخط الهمايوني الصادر سنة ١٨٥٦ عن الباب العالي والقاضي بمساواة الجميع في الحقوق والواجبات، والذي قابله الموارنة بنشوة واعتزاز حيث «زاد في عقولهم تصلبهم، يتباهون به وظنوا أنهم قبضوا على مفاتيح السماء». ووصل بهم الأمر إلى حد «تهديد الدولة بالعصيان»(١٩٥).

وعندما ماطل الأتراك في تنفيذ القوانين الجديدة تألفت لجان مسيحية في جميع مناطق الجبل، وغرضها تحرير النصارى من حكم الأتراك. وهذا ما أشارت إليه رسالة الخوري عبدالله الخوري إلى طانيوس شاهين بتاريخ ١٧ تموز ١٨٥٩ (١٩٦).

حوادث ١٨٦٠
التعنت الماروني والعوامل الدولية المؤثرة

★ حرب لا بدّ منها

بعد أن نجح الإكليروس الماروني في تثبيت دعائم سيطرته في القائمقامية المارونية، ساد القائمقامية الدرزية جوّ من الترقب والحذر، وأخذ الموارنة القاطنون هناك يظهرون علامات العصيان ضد الإقطاعيين الدروز. وعندها انبرى زعماء الدروز الدينيين، العقّال، ينصحون الفلاحين الدروز بالتضامن مع زعمائهم والحفاظ على وحدتهم (١٩٧).

وفي آب ١٨٥٩م وقع حادث بين نصارى بيت مري ودروزها عمل على زيادة الشكوك بين الطرفين. وأسرع والي صيدا خورشيد باشا إلى إنهاء النزاع بعد أن اتهم رجال الإكليروس وفي طليعتهم المطران طوبيا عون بأنهم كانوا المحرّضين(١٩٨). وسارع الفريقان للإستعداد للحرب المتوقعة، وجمع كلا الجانبين اموالاً كثيرة من أجل شراء الأسلحة والذخائر (١٩٩). ويقول اللورد بالمرستون مشيراً إلى الدور الفرنسي: «أذيع بين المسيحيين منذ بضعة أشهر شائعات تنذر بحدوث أمور كهذه في سوريا في فصل الربيع، ووزعت كمية من الأسلحة الأوروبية على الموارنة، فأنا لا أسأل من أين أتتهم ومن أعطاهم إياها، إنما انا واثق بأنهم أعطوا اسلحة غير تلك التي اشتروها جهاراً في بيروت» (٢٠٠). وأشار بالمرستون ايضاً في مجلس العموم البريطاني بتاريخ ١٧ آب ١٨٥٩ الى اللجنة المارونية العليا في بيروت برئاسة المطران طوبيا عون التي قامت بمساعٍ تهدف لإثارة الموارنة وطرد الدروز(٢٠١).

وقام الموارنة تحت قيادة البطريرك بتنظيم انفسهم من جديد. ففي القرى والمدن الآهلة بأغلبية مارونية، قام الشبان بتشكيل عصابات مسلحة، يقود كل منها «شيخ شاب»، وترتدي لباساً خاصاً. وراحت هذه العصابات تنتقل من مكان إلى آخر، عارضة اسلحتها، ومعلنة عن عزمها على سحق الدروز. وكان قائد كل منطقة يحتفظ بسجل يحتوي اسماء الذين تحت قيادته، ويقيم الإتصال بسائر الزعماء. وفي بيروت أنشأ المطران طوبيا عون رابطة لشبان الموارنة وحشد الرجال المسلحين للزحف بهم على دروز الشوف(٢٠٢).

كما عمد الموارنة من اهل الثروة والنفوذ إلى جمع التبرعات لشراء الأسلحة والذخائر وتوزيعها على أبناء طائفتهم في الجبال. وراحوا يتباهون بالقدرة على تجييش خمسين ألف محارب، وكان طانيوس شاهين يبعث بالرسائل إلى مختلف الجهات استعداداً للحرب (٢٠٣).

وقد بعث مطران صور وصيدا الأرثوذكسي رسالة إلى نصارى راشيا يحثّهم فيها على الوقوف

جبهة واحدة. ويقول: «قد اجتمع زعماء اهالي زحلة، ودير القمر وكسروان وجزين والأماكن المجاورة في جبل لبنان، وعزموا على ان يكونوا يداً واحدة ضد هذه الملة (الدرزية) الضعيفة والقليلة العدد، للقضاء عليها وإخراجها من البلاد والتي سبق ان كانت لأجدادكم»(٢٠٤).

وكان البطريرك الماروني بولس مسعد لاينفكّ يلتجئ إلى روما ويعمل بموجب تعليمات البابا ونصائحه، وفي نفس الوقت يتبادل الرسائل مع نابليون الثالث ملك فرنسا طالباً منه التدخل لدعم الموارنة(٢٠٥).

★ شواهد عن الحرب

في أيار ١٨٦٠ اندلع القتال واستمر بقوة حتى اوائل تموز، وقد شمل المناطق الجنوبية والوسطى من جبل لبنان والمناطق الساحلية والبقاع، وجرى نهب القرى وحرق المدن وسلب اللاجئين، وتلاحقت المجازر بسرعة مخيفة. وكان المبشرون المرسلون الأجانب يسعون إلى توسيع رقعة القتال، وذلك من اجل إيجاد سبب معقول للتدخلات الخارجية، واستغلال هذه الإضطرابات بما يخدم مصالح وأهداف دولهم التي أرسلتهم. ومن الرهبان من اشترك في القتال، وفي زحلة قتل راهب يسوعي هو فرديناندو بوناشيتا بعد أن قتل سبعة من الدروز(٢٠٦).

ويعترف المبشر الألماني يوليوس رشتر بمسؤولية الموارنة عن الحرب، فيقول: «لقد كان الموارنة مرة ثانية مخطئين، فعلى الرغم من الهزائم التي منيوا بها في عام ١٨٤٢ و ١٨٤٥، فإنهم ظلوا تواقين إلى إذلال جيرانهم. ومن غير سبب نزل الموارنة عام ١٨٦٠ على بضع قرى درزية، لكن الدروز نهضوا إليهم نهضة رجل واحد» (٢٠٧).

ويشير اللورد دوفرين، المندوب البريطاني في اللجنة الدولية التي شكلت عام ١٨٦٠م لوضع نظام المتصرفية، إلى «تعجرف النصارى وتعصبهم بقوة المساعدات الأجنبية التي فازوا بها»، وأن «الموارنة كانوا يعتقدون أنه قد آذنت ساعة فوزهم، كما أن دخل الجمارك يثبت ان قد أدخل إلى لبنان من كانون الثاني ١٨٥٧ إلى ربيع ١٨٦٠م أكثر من ١٢٠ الف بندقية و ٢٠ ألف مسدس وكان من المشتهر إنصراف المطران طوبيا وشركائه إلى إيقاظ الفتنة». الى ان يقول: «فمن العبث وصف النصارى بأنهم شهداء قديسون»(٢٠٨).

ويقول المطران الماروني عبد الله البستاني ملقياً باللوم على فرنسا: «إن حبّنا الأعمى لفرنسا كان السبب الأول والمباشر لهذه النكبة والمصيبة التي حلّت بنا وخلّفت الآلام والجروح الثخينة التي يصعب دملها» (٢٠٩).

وقد لام النائب الفرنسي دوملفيل الأوروبيين على سياستهم تجاه لبنان، وحمّلهم مسؤولية

الأحداث التي وقعت، ومما قاله في البرلمان الفرنسي: «نحن نلوم الدروز والموارنة على الهمجية والوحشية التي اتبعوها ضد بعضهم البعض، والحقد الأعمى الذي تفشى بينهم بشكل بغيض جداً. لكن إذا شرعوا يوماً في الكتابة حول هذا الموضوع فسوف يصبّون جام غضبهم وحقدهم على اوروبا لأنها أسعرت نار الفتنة بينهم، وعملت على زرع السموم بين فريق وفريق» (٢١٠).

واعترفت الصحافة الإكليركية خارج فرنسا بالحقيقة، وبدسائس الإمبراطور الفرنسي ومناوراته الخبيثة. فقد أعلنت جريدة «لو كوريه دي ليون»: «انه لم يحدث لمسيحيي سوريا الآما استحقّوه كما أن الموارنة كانوا معتدين فهم بدأوا بالأحداث»(٢١١).

أما دانيال بلس، رئيس الجامعة الأميركية، فإنه يحمّل المسؤولية للمسلمين قائلاً: «لقد بقينا حيناً بعد الفتنة نخشى هجوماً على بيروت ... ثم إن جميع المسلمين من ذلك النوع السافل كانوا في كل مكان يلوحون بعصيهم ونبابيتهم»(٢١٢).

وتجدر الإشارة انه لكي نقف على رأي الطرفين، ما زالت تنقصنا الكثير من الأدلة، لأن معظم المواقف والآراء أخذت من جانب واحد، على اعتبار انه كان لدى الموارنة العدد الكافي من المثقفين القادرين على كتابة الرسائل او التقارير المؤيدة لوجهة نظرهم، او تأريخ الحوادث في هذه الحرب، في حين لم يكن لدى المسلمين من وسائل النشر وإمكانياته ما يضاهي لدى النصارى(٢١٣).

★ الهزيمة المارونية وحوادث دمشق

إصطدم قتال الموارنة بعوائق كثيرة جعلتهم يخسرون الحرب مرة ثانية. وبنهاية حزيران ١٨٦٠ أصبح الدروز أسياد المواقف في الجبل، وخرجوا من معارك زحلة منتصرين بعد تلقيهم معونة كبرى من مسلمي المنطقة، وانهارت أمامهم جبهة الموارنة انهياراً سريعاً، رغم تفوق الموارنة العددي. ويمكن عزو هزيمة الموارنة إلى التنظيم الرديء، والقيادة غير الكفوءة، وانعدام الإنضباط والعجز عن إشراك جميع النصارى في الحرب(٢١٤).

في ١٧ ذي الحجة ١٢٦٧ هـ ٦ تموز ١٨٦٠ م دعا والي صيدا خورشيد باشا زعماء الموارنة والدروز إلى الإجتماع في بيروت، وعرض عليهم مقترحاته لوقف القتال. وبموجب هذه المقترحات إتفق الجانبان على «استئصال أسباب الشقاق»، و «تناسي الماضي»، وعدم المطالبة بأية «تعويضات عما حدث منذ بدء الحرب»، و «توحيد كلمة الطائفتين وبثّ روح الولاء والوئام بينهما لتوطيد راحة الأهلين وأمنهم وضمان رفاهيتهم ولا سيما لإعادة كل شخص إلى بيته ليعيش براحة ويتسلم أمواله واملاكه دون ان يلاقي ممانعة من أحد او يلحق به أدنى ضرر» (٢١٥).

وهكذا دُعي الوالي العثماني إلى أمر الإضطلاع بالسيطرة المباشرة على ادارة البلاد والوقوف بوجه

التدخل الأوروبي، حيث كانت البوارج الحربية البريطانية والفرنسية وسواها من البوراج الأوروبية قد وصلت إلى الساحل اللبناني منذ اوائل تموز. وكان الراي العام في فرنسا يطالب بالتدخل، وكانت فرنسا تفاوض بريطانيا على كيفية هذا التدخل، ولكن حين أعلن خورشيد باشا الصلح، بدا وكأن النزاع قد حُلّ، وأن الدول الأجنبية قد منعت من التدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة العثمانية كما كان يشتهي خورشيد باشا، وبدا زعماء الموارنة أنهم قانعين ففقدت الدول عذرها في التدخل، الاّ ان الأحداث المفاجئة التي وقعت في سوريا نفسها نسفت هذه التوقعات(٢١٦).

أدى التدخل الأوروبي إلى إثارة الحساسيات الطائفية بين المسلمين والمسيحيين. و«لقد شعر المسلمون ان اوروبا تنوي تغليب المسيحيين عليهم. فكان طبيعياً ان تتحول بسرعة الأمور إلى مذابح بين المسلمين والمسيحيين لا في لبنان فقط بل كذلك في دمشق نفسها»(٢١٧). وهكذا ففي التاسع من تموز ١٨٦٠، وبعد ثلاثة أيام على توقيع ميثاق الصلح بين الموارنة والدروز في جبل لبنان، انقضّ عوام المسلمين في دمشق على حي النصارى بتواطؤ مع بعض الموظفين العثمانيين، وقتلوا منهم بضعة آلاف. وقد لعب الأمير عبد القادر الجزائري المقيم في دمشق دوراً هاماً في حماية النصارى وإيواء أعداد كبيرة منهم.. وفي الحال عممت الحكومة العثمانية امراً على عدد من الولاة والحكام العثمانيين المجاورين للشام بمنع انتشار الفتن الطائفية في ولاياتهم ومقاطعاتهم، وأوفدت على وجه السرعة وزير خارجيتها فؤاد باشا، الدبلوماسي المحنك والعارف بخفايا السياسة التركية، مزوداً بأوسع الصلاحيات لبحث الموقف في دمشق وجبل لبنان قبل ان تتدخل الدول الأوروبية الكبرى في الأزمة، فوصل إلى بيروت في ١٧ تموز وشرع بتوزيع المساعدات على اللاجئين الموارنة، ووعد بمعاقبة المسؤولين عن أحداث العنف(٢١٨). وفي ٣٠ ذي الحجة ١٢٧٦ هـ - ١٩ تموز ١٨٦٠م أصدر بياناً إلى «شعوب سوريا» بوجوب «محو آثار كل عداء بعد الفظائع التي ارتكبها اهالي لبنان»، و«إنزال العقاب العاجل في كل من يعكر كأس الراحة». وتعهد بأنه سيعمل «بكل نزاهة فليرتح الجميع»، وسيعمد «لمحاكمة الأفراد الذين اقترفوا الجنايات». أما في ما يختص «بالعيَل التي طُردت من بيوتها» فإنه تكفل بإعادتها وسدّ حاجاتها المعيشية. وطالب الجميع «كباراً وصغاراً ان يبسطوا الدينا شكواهم فنعيرهم أذناً صاغية»(٢١٩). ثم سافر إلى دمشق لمعالجة ما طرأ فيها من أحداث.

★ بروتوكول اتفاقية بإرسال حملة اوروبية إلى الشام

رغم أن فؤاد باشا استطاع ان يعيد الأمن والهدوء إلى البلاد، إلاّ أن فرنسا أصرت على إرسال حملة عسكرية إلى الشام. وكان الامبراطور الفرنسي نابليون الثالث مصمماً على تنفيذ مشروعه بالتدخل في الشؤون اللبنانية، وقد اغتنم الفرصة ليظهر أمام الغرب بمظهر المدافع عن المسيحية في الشرق، وليسدّ الفراغ الناجم عن خلافه مع البابا، وتلاقت رغبته هذه مع رغبة كبار التجار في مصانع ليون وتأييدهم القوي

للتدخل الفرنسي(٢٢٠)، فزاد عدد وحداته البحرية التي كانت قد تلقت اوامر سابقة بالإبحار إلى بيروت، وقام بإجراء اتصالات مع جارته بريطانيا وسائر الدول للحصول على موافقة دولية على الحملة الفرنسية المزمع إرسالها إلى الشرق(٢٢١).

وأمام إصرار نابليون الثالث وتهديده بإرسال حملة فرنسية بدون موافقة الدول الأوروبية، وافقت الدولة العثمانية بشرط ان يكون تحرك القوة المراد إرسالها بالإتفاق مع مندوب الباب العالي وان يعيّن عدد افرادها وفقاً لمقتضيات الحالة الراهنة وان يحدد وقت جلائها(٢٢٢). وإذ خافت بريطانيا من نوايا فرنسا الإستعمارية في الشرق إشترطت ان تكون الحملة أوروبية ولمدة ستة أشهر فقط، وأن تتفق عليها الدول العظمى والباب العالي، وان يكون إستخدامها بناء لطلب فؤاد باشا وبالتنسيق مع الأتراك(٢٢٣).

وهكذا وافقت الدول الأوروبية على عقد مؤتمر في باريس بدعوة من الحكومة الفرنسية لإعطاء الصفة القانونية للحملة الأوروبية العسكرية. وفي ١٤ محرم ١٢٧٧ هـ-٣ آب ١٨٦٠ وضعت إتفاقية بين الدول بإرسال حملة اوروبية (فرنسية الطابع) إلى الشام، أظهرت كل التحيز للمسيحيين(٢٢٤).

نص الاتفاقية:

الحاضرون: ممثلو النسما وفرنسا وبريطانيا العظمى وبروسيا (المانيا) وروسيا وتركيا.

إنه لما كان جلالة السلطان يريد ان يحقن الدماء في سوريا باتخاذ أقرب الوسائل الناجحة وإظهار عزمه على المحافظة على حسن النظام وبسط الأمان بين الشعوب الخاضعة لسلطنته وكان اصحاب الجلالة امبراطور النسما وامبراطور فرنسا وملكة بريطانيا العظمى وإيرلندة وسموّ كفيل الملك في بروسيا وجلالة امبراطور الروسية قد عرضوا على جلالة السلطان مساعدتهم الفعالة فقبلها قد اتفق ممثلوهم على المواد الآتية:

المادة الـ١: يبعث إلى سوريا جيش من العساكر الأوروبية يمكن زيادة عدد رجاله إلى اثني عشر الفاً ليعمل على توطيد الراحة فيها.

المادة الـ٢: إن جلالة امبراطور الفرنسيين رضي ان يجهز في الحال نصف الجيش، واذا اقتضى الأمر إبلاغه إلى العدد المحدد في المادة السابقة فعلى الدول ان تتفق دون تأخير مع الباب العالي بطريقة المفاوضة الدولية العادية على تعيين الدولة التي يتوجب عليها تقديم الجنود اللازمة.

المادة الـ٣: على قائد هذه البعثة العام ان يخابر فور وصوله مندوب الباب العالي الخارق العادة للإتفاق على إتخاذ جميع الوسائط التي تستدعيها الأحوال ولاحتلال المواقع التي يجب النزول فيها لبلوغ الغاية المقصودة.

(★) تمّ توقيع الإتفاقية في ٥ ايلول ١٨٦٠ م.

المادة الـ ٤: إن اصحاب الجلالة امبراطور الفرنسيس (الفرنسيين) وملكة بريطانيا العظمى وسموّ كفيل الملك في بروسيا وجلالة امبراطور الممالك الروسية وعدوا بمواصلة إرسال القوات البحرية الكافية إلى شواطئ سوريا وإبقائها فيها مساعدة على إنجاح المساعي المشتركة الآيلة إلى توطيد الراحة في تلك البلاد.

المادة الـ ٥: ان الدول المتعاقدة جعلت مدة إحتلال الجنود الأوروبية سوريا ستة أشهر لتيقّنها انها كافية لإعادة الأمن والراحة المبتغاتين.

المادة الـ ٦: يتعهد الباب العالي ان يبذل ما في وسعه لتسهيل تموين هذه البعثة العسكرية.

قد استقر الرأي على نظم المواد الست السابقة البيان بشكل اتفاقية يوقعها ممثلو الدول فور وصول تفويض دولهم المطلق إليهم (★) بيد أن شروط هذا الصك تنفذ في القريب العاجل.

أما القائم بوكالة سفارة بروسيا فقد لفت الأنظار إلى أن توزيع بوارج الأسطول البروسي حالياً لا يسمح لحكومته ان تشترك منذ الآن في تنفيذ محتويات المادة الرابعة.

التواقيع: مترنيخ (عن النسما)، توفنيل (عن فرنسا)، كولي (عن بريطانيا)، رسّ (عن بروسيا)، كيسيليف (عن روسيا)، احمد وفيق (عن الدولة العثمانية) (٢٢٥).

وقد اعتبر الموارنة ان الحملة الفرنسية جاءت لحمايتهم، وما تحرك فرنسا إلاّ نتيجة للروابط الحميمة التي تربطها بهم. أما المسلمون في بيروت وبالأخص الدروز فقد أعلنوا تذمرهم وسخطهم، وخوفاً من العقاب الذي ينتظرهم على أيدي جنود هذه الحملة حسب اعتقادهم راحوا يرسلون أمتعتهم والمواد الثمينة التي بحوزتهم إلى حوران، استعداداً للهرب اذا حاول جنود الحملة مطاردتهم (٢٢٦). وقد عزز هذا الإعتقاد الخطاب الذي ألقاه نابليون الثالث أمام جنود الحملة قبل انطلاقها.

★ خطاب الامبراطور نابليون الثالث إلى جنود الحملة (الفرنسية) المرسلة إلى الشام

قبل ان ينطلق جنود الحملة (الفرسية) الى الشام، خطب فيهم نابليون الثالث في ٧ آب ١٨٦٠م، فأكد على الدور الصليبي الذي قامت به فرنسا خلال الحروب الصليبية، الاّ انه أشار إلى ان أهداف الحملة هي اهداف انسانية وضد التعصب.

جاء في خطبة الإمبراطور:

«ايها الجنود؛

إنكم مسافرون إلى سوريا، ففرنسا تحيّي بسرور حملة غايتها الوحيدة نصر حقوق العدالة والإنسانية.

لستم بذاهبين لمحاربة إحدى الدول بل لمساعدة السلطان على إخضاع رعايا أعماها تعصب الأجيال الغابرة.

ستقومون بواجبكم في هذه الأرض السحيقة الغنية بتذكارات مجيدة، فتبرهنون على أنكم اولاد اولئك الأبطال (يقصد الصليبيين) الذين حملوا علَم المسيح في تلك البلاد بعزّ وشرف.

إن عددكم قليل إنما أنا واثق بأن بسالتكم وسطوتكم تغنيانكم عن كثرة العدد لأن الشعوب تعلم ان حيثما يجتاز علَم فرنسا فهناك غاية نبيلة تتقدمه وشعب عظيم يتبعه»(٢٢٧).

ولقد أشار قائد الحملة، المركيز دي بوفور، إلى ان حملته لاتسعى فقط إلى تلك الحروب الصليبية بل كذلك إلى تحقيق الأهداف التي عجز نابليون بونابرت عن الوصول إليها عامي ١٧٩٨ و ١٧٩٩م(٢٢٨).

★ إجراءات فؤاد باشا والسباق الحادّ على حسم الموقف

كان على فؤاد باشا ان يتصرف بشكل يحفظ للدولة هيبتها، فأصدر بياناً إلى الجنود العثمانيين في دمشق بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٧٧ هـ ٨ آب ١٨٦٠م، أشار فيه إلى أن جنود الحملة الفرنسية هم ضيوف وقد جاؤوا للمساعدة(٢٢٩). ثم عمد إلى إنزال العقاب الصارم بمثيري الفتنة، وفي ٢٠ آب أعدم رمياً بالرصاص مئة وعشرة أشخاص من رجال الشرطة، وشنق سبعة وخمسين موظفاً حكومياً بينهم أشقاء أكبر أعيان المدينة واولادهم وأنسباؤهم، وكذلك أنزل عقوبة الإعدام بوالي دمشق وبعدد من كبار الضباط(٢٣٠). وأنزل بالمئات من الدمشقيين احكاماً تتراوح بين الإعدام والسجن والنفي، وقبل ان يعود إلى بيروت كانت القوات الفرنسية قد نزلت على الساحل اللبناني في ١٦ آب وخيّمت في حرج الصنوبر(٢٣١).

الاّ أن القوات الفرنسية بقيت مشلولة الحركة حسب منطوق المادة الثالثة من البروتوكول الصادر عن مؤتمر باريس المنعقد في ٣ آب ١٨٦٠م والقاضية بأن لايقوم قائد الحملة بأية أعمال عسكرية إلاّ بعد الإتفاق مع موفد السلطان العثماني. وبموجب هذا البروتوكول اضطر قائد الحملة ان يصدر تعليمات إلى جنوده بمنع قيام اي اتصال بينهم وبين المسيحيين، وحذرهم من مغبة الإعتداء على اي مسلم او درزي(٢٣٢).

وفي ١١ أيلول ١٨٦٠م عاد فؤاد باشا إلى بيروت تلبية لدعوة ملحّة من الجنرال بوفور الذي كان يقيم فيها على أحرّ من الجمر لأنه لا يستطيع الإقدام على امر بدون الإتفاق معه. ولأنه بعد وقوفه على ما جرى في دمشق، أدرك ان الهدف الخفي للحملة قد بعدَ جداً وبات صعب المنال، وأنه أمام داهية واسع الحيلة بعيد النظر شديد المراس(٢٣٣).

وأثناء اجتماع دي بوفور إلى الوزير العثماني لأول مرة طلب إليه الموافقة على تقدم الحملة إلى الداخل. فأجابه الوزير ان «لا حاجة بعد اليوم لمثل هذا التقدم لأن الأمن بات مستتباً، لا في دمشق وحدها بل

في جميع الأنحاء السورية، فعدالة السلطان قطعت دابر الإجرام، واذا كان لا بد من عمل شيء فعليه ان يتوجه نحو الدروز ويفعل عندهم ما فعله هو في دمشق»(٢٣٤).

وكان فؤاد باشا يريد من خلال جوابه الإيقاع بين الفرنسيين والإنكليز لعلمه ان بريطانيا لن تتخلى عن مساعدة الدروز، فتتوتر العلاقات بين الدولتين ويكون المستفيد من هذا التوتر هو الجانب العثماني.

وكان بوفور يأمل في الإتصال مع الأمير عبد القادر الجزائري المقيم في دمشق، والذي نفته فرنسا من الجزائر وحاولت إقامة إمارة مستقلة في سورية بعهدته على غرار الدولة التي أقامها محمد علي باشا في مصر بعد مؤتمر لندن عام ١٨٤٠ (٢٣٥). وإزاء فشل بوفور بالإتصال بعبد القادر، كان لا بد من التفكير بخطوة عملية تكون مبرراً لوجوده في المنطقة، فراح ينصّب نفسه حامياً للموارنة معتبراً ان لا مبرر لجيشه إلاّ حماية الموارنة ومعاقبة من اعتدوا عليهم، وطلب موافقة الوزير العثماني على احتلال بعض المناطق الجبلية، الاّ ان الوزير اقترح عليه بشيء من التهكم والتشفي أن يحتل منطقة كسروان، ولكن القائد الفرنسي رفض ذلك معتبراً انه إنما جاء لمطاردة الدروز إلى جانب القوات العثمانية (٢٣٦).

وبالفعل فقد رفض القائد الفرنسي تعليمات فؤاد باشا الهادفة إلى تقييد حركاته ورمى الورقة التي حملت هذه المقترحات بوجه صاحبها، لأن ذلك يجعله أضحوكة اوروبا (٢٣٧). ثم اتجه في ٢٥ أيلول على رأس ألفين وخمسمائة جندي إلى دير القمر وانطلق منها إلى الشحّار والغرب والعرقوب والشوفين (٢٣٨). إلاّ ان هذه الحملة لم تنجح في مهمتها، إذ استطاع ثلاثة آلاف درزي الهرب عبر جزين والجنوب إلى حوران. وقد اعتبر بوفور ان فؤاد باشا هو المسؤول عن عملية الهرب هذه، وأمر بالإستعداد لملاحقتهم إلى حوران، وكاد يفعل ذلك لولا أن حذّره بنتفوليو بأن هذه العملية من شأنها ان تقضي على جنوده الذين لن يستطيعوا القيام بمهمتهم في تلك الأرض الوعرة، فعاد عن قراره (٢٣٩).

وقد ذكر يوسف خطار ابو شقرا ان العسكر الفرنسي لما نزل إلى البرّ توجه جانب منه نحو بيت الدين ودير القمر فتبعه جميع من كان ببيروت من النصارى اللبنانيين... فأباح لهم القائد قتل من اختاروه من الدروز غير مسؤولين في ذلك يومئذ فقتلوا في طريقهم في ذلك النهار تسعة عشر درزياً» (٢٤٠).

وقد التقى القائد الفرنسي بفؤاد باشا في جب جنين، فطلب منه تضييق عملياته التي تشجع الموارنة على ارتكاب سلسلة من الجرائم من شأنها ان تؤدي إلى تجديد الإشتباكات الدموية (٢٤١).

من جهة ثانية كان فؤاد باشا يجري تحقيقاً عن أحداث لبنان محاولاً تحديد المسؤولية وإنهاء الوضع الشاذ بهدف إلغاء مبررات وجود الحملة الفرنسية وتدخلها في سوريا، وقام بتشكيل محكمة لهذه الغاية لمحاكمة مشايخ الدروز (٢٤٢). لكن المهمة كانت صعبة وشاقة نظراً لتداخل الأمور وعمق الأزمة وتشعب أسبابها. وأنزل بعض العقوبات بالطائفة الدرزية استرضاءً للدول الأوروبية، فألغى القائمقامية الدرزية

واعتقل حاكمها وبعض اعوانه، ووضع الوالي العثماني خورشيد باشا وعدداً من الضباط وبعض الموظفين الحكوميين رهن الإعتقال إلى ان قام بإبعادهم عن البلاد (٢٤٣).

وطلب فؤاد باشا من مطارنة الموارنة تقديم لائحة بأسماء كبار المعتدين الدروز، فتمّ إعداد لائحة تضم أربعة آلاف وثمانمائة اسم، لكن فؤاد باشا وجد العدد ضخماً، فأعيد النظر في القائمة، وخفضت إلى الف ومائتي اسم. ثم أمر الموفد العثماني باعتقال هؤلاء المتهمين وتقديمهم للمحاكمة. ولكن حين طلب من زعماء النصارى الإتيان بالشهود لم يتقدم أي شاهد، وذلك لعدم وجود دليل ضد الكثيرين من المتهمين، فاطلق سراح معظمهم، وجرى نفي مائتين وخمسة وأربعين منهم إلى طرابلس الغرب مؤقتاً، ثم عادوا إلى لبنان بعد أن استتبّ الأمن، ومنح الموارنة تعويضات مالية (٢٤٤).

★ التدخل الفرنسي يقلب المعادلات

إن إخفاق الموارنة الكامل في تحقيق أي من اهدافهم، وما ترتب على ذلك من ضخامة خسائرهم أرغمهم في البدء على التماس السلام، وذلك عندما سارعوا إلى الموافقة على وقف الحرب، وعلى عدم المطالبة بتعويضات وعلى اعتبار الأحداث الماضية منسية، لكن مواقفهم تبدلت عندما عزمت فرنسا على التدخل العسكري المباشر. ففي ١٦ آب نزلت جيوش فرنسا في بيروت ومنها انتقلت إلى الشوف، تعويضاً عن الهزيمة التي لحقت بحلفائها، وكذلك تعويضاً عن الخسارة الأدبية التي نزلت بها سنة ١٢٥٦ هـ ١٨٤٠م. وقد عرفت فرنسا كيف تستفيد من أحداث ١٨٦٠م لتعيد نفوذها الذي ضعف منذ العام ١٨٤٠م أمام تزايد النفوذ البريطاني. فبادرت إلى القيام بحملة دبلوماسية في اوروبا للظهور أمام الرأي العام المسيحي في اوروبا بمظهر المدافع عن المسيحية في الشرق، وداعية إلى التدخل العسكري المباشر لوضع حدّ لآلام المسيحيين، وعمد قائد الحملة إلى الإفادة من الترحيب الذي لقيه من الموارنة لينصّب نفسه حامياً ومدافعاً عن حقوقهم فأنتج ذلك نظام المتصرّفية (٢٤٥).

وقد جاء في رسالة بعث بها السفير البريطاني في استانبول إلى وزير خارجيته معلقاً على الخطة الفرنسية، فيقول: «إذا نزل جيش فرنسي في بيروت، فإن جزءاً كبيراً من السكان الذين يعتبرون انفسهم فرنسيين (موارنة لبنان) سينضمّ فوراً إلى الجيش الفرنسي، وبما ان الغاية من هذه الحملة العسكرية هي بعث الرعب في نفوس الآخرين من السكان، او إخضاعهم، فمن المتوقع ان تزداد قوة فرنسا ازدياداً عظيماً من كلتا الناحيتين الأدبية والمادية، وذلك عبر ترويع الفئات الأخرى التي يشكو منها الموارنة، او عبر القضاء عليهم» (٢٤٦).

وفي الثاني والعشرين من آب ١٨٦٠م كتب القنصل البريطاني العام في بيروت إلى حكومته يقول: «لست ارى ضرورة للقول بأن المسلمين ينظرون إلى الإحتلال الفرنسي بأشدّ ما يكون من النفور

والكراهية، وإن المرء ليستطيع ان يلاحظ أمارات التجهم على وجوههم عندما يشاهدون الجنود الفرنسيين يمرّون من أمامهم، كما ان تصرفاتهم العامة تنمّ عن إنفعال وتهييج وغضب ... ومن جهة ثانية نرى ان النصارى، عند نزول الجنود الفرنسيين إلى البرّ، كانوا يسرعون إلى حمل اسلحة العساكر وجرابات أمتعتهم وغيرها فينقلونها إلى المعسكرات المعدة لهم تخفيفاً عنهم، بينما كان أخرون منهم يقدمون للجنود الماء والتبغ والشراب وأشياء أخرى مجاناً»(٢٤٧).

كانت بريطانيا تنظر إلى المدّ الفرنسي في جبل لبنان ومساعي فرنسا الرامية إلى إنشاء وطن قومي مسيحي في الجبل بعين الحذر والريبة، فقد كانت هي الأخرى تطمح إلى بسط سيطرتها على جبل لبنان والتوسع باتجاه فلسطين لإقامة وطن قومي يهودي. ونفس الدوافع التي كانت وراء تشجيع الغرب لإستقلال ماروني في لبنان، كانت وراء تشجيع الغرب للحكم الصهيوني في فلسطين.

وقد سافر البطريرك بولس مسعد إلى روما يرافقه وفد كبير، ثم انتقل من هناك إلى باريس حيث زار كبراء الدولة وحظي بمقابلة الإمبراطور نابليون الثالث، مقدماً شكره إلى جلالته لإرساله حملة عسكرية إلى لبنان.

نشأة المتصرفية

إن الصدامات الدموية التي استمرت عشرين عاماً والتي تمّت بتخطيط مباشر من فرنسا والدول الأوروبية الأخرى، كانت مدخلاً اساسياً لمطالبة الموارنة بشكل علني وصريح بوطن قومي ماروني يكون متمتعاً بالحماية الأجنبية. ومنذ عام ١٢٧٧ هـ-١٨٦٠م سعى الموارنة للسيطرة على جزء اساسي من لبنان ليكون وطنهم القومي، بمساعدة ودعم من فرنسا ودول الغرب الأخرى. وبسبب تعذر وجود إتفاق استعماري على دولة واحدة، كان لا بد من حماية جماعية اوروبية لبروز كيان غربي في جبل لبنان باسم نظام المتصرفية، وهو الصيغة الأولى للوطن القومي المسيحي.

وسنعالج هذه المسائل بالتفصيل.

★ أعمال اللجنة الدولية

لقد أشرنا إلى ان أحداث عام ١٢٧٧هـ-١٨٦٠م خلقتها المواقع الإجتماعية والسياسية التي احتلها الموارنة نتيجة التغلغل الإستعماري الأوروبي، ثم وجدت فرنسا الفرصة سانحة لها فأنزلت جيوشها على شواطىء بيروت بحجة حماية الموارنة.

وفي ظل تدخل الجيوش الفرنسية وضعف الدولة العثمانية، شكلت لجنة دولية برئاسة وزير الخارجية العثماني، فؤاد باشا، وعضوية قناصل فرنسا وإنكلترا والنمسا وروسيا والمانيا لتنظر في أسباب

الإضطرابات ولتقدم توصيات لإعادة تنظيم البلاد سياسياً. وفي الخامس من تشرين الأول ١٨٦٠م انعقدت اللجنة في بيروت للبحث في نظام الجبل.

وقد أرادت فرنسا في البداية خلق «الدولة المسيحية»(٢٤٨)، ففيما كانت اللجنة تعقد اجتماعاتها في بيروت وجّه (بوفور)، قائد الحملة الفرنسية، ضمن خطة منسقة للضغط على اللجنة الدولية، كتاباً إلى حكومته يقول فيه: «أنصح بإقامة إمارة مسيحية في جبل لبنان وضمّ الساحل إليه وصيدا وبيروت وطرابلس»(٢٤٩).

ولم يتوصل اعضاء اللجنة الدولية إلى اتفاق الآ بعد ثمانية أشهر من النقاش. وكان سبب عجزهم عن الوصول إلى اتفاق في تاريخ أقرب يعود إلى تبنيهم آراء متضاربة ومحاولة كل منهم كسب أكبر قدر من الإمتيازات للطائفة التي يناصرها. وهكذا دعت فرنسا إلى توحيد الجبل وإعادة الإمارة الشهابية كما وأراد قائد بعثتها العسكرية ان يضمّ المدن الساحلية طرابلس وبيروت وصيدا إلى الجبل، ويؤسس إمارة نصرانية تكون معقلاً لجميع نصارى بلاد الشام(٢٥٠). ولذلك حرص وشجع ابناء الجبل على توقيع عرائض بهذا المعنى وتوجيهها إلى الحكومة العثمانية واللجنة الدولية، وبهذا الصدد تمّ الحصول على نحو اربعين ألف توقيع (٢٥١). اما إنكلترا فقد أيدت السياسة العثمانية التي تهدف إلى وضع الجبل تحت الإدارة التركية كغيره من ولايات الإمبراطورية. فيما دعت روسيا إلى إقامة إمارة ارثوذكسية، او على الأقل منح الأرثوذكس الإستقلال الإداري. وتأتي اخيراً السياسة النمساوية - البروسية، وكان هدفها المحافظة على الإمتيازات القديمة للجبل مع الحد من سلطة الباب العالي (٢٥٢).

كما أصرت الحكومة الفرنسية على بقاء الإحتلال حتى تنتهي اللجنة الدولية من اعمالها، فأدى ذلك إلى تصلب بريطانيا التي حاولت جاهدة وضع سوريا كلها تحت وصايتها الذاتية، وقدم اللورد دوفرين، ممثل بريطانيا في اللجنة، مشروعاً يقضي بجعل سوريا كلها دولة مستقلة يحكمها امير مسيحي او اجنبي ويشكل لبنان جزءاً منها مع تمتعه باستقلال ذاتي(٢٥٣). وقد ذكر امكانية ترشيح احد اعضاء الأسرة الإمبراطورية الفرنسية او احد امراء سردينية او احد أفراد الأسرة الحاكمة في اوروبا ممن تتوافر فيه المزايا المطلوبة(٢٥٤).

وقد اهتمت الدول الأوروبية اهتماماً بالغاً بمشروع دوفرين وقدمت له الحكومة الفرنسية الدعم المطلق. علماً أن فرنسا كانت تريد هذا الكيان السوري المستقل، ولكن بشرط أن يكون قاعدة لنشر النفوذ الفرنسي وتطويره. وعندها وقفت الدولة العثمانية معارضة البحث في أي مشروع من هذا القبيل، ومعتبرة أن هذا يشكل تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية للإمبراطورية العثمانية وأن الهدف من انعقاد اللجنة انما هو البحث في إعادة النظر بالنظام المطبق في جبل لبنان وليس تقديم الإقتراحات بجعل سوريا ولاية مستقلة.

فأفشل هذا الموقف بعض مخططات الإنكليز والفرنسيين(٢٥٥).

وبعد فشل المشروع البريطاني تقدم المندوبون بمشروع آخر يقضي بتقسيم الجبل إلى ثلاث قائمقاميات، واحدة للموارنة وثانية للروم الأرثوذكس وثالثة للدروز. وكان إنشاء قائمقامية للروم الأرثوذكس في لبنان مشروعاً عزيزاً على قلب السياسة الروسية التي اعتبرت ان حق حماية الأرثوذكس يعود لروسيا وحدها(٢٥٦). غير أن فؤاد باشا إعتبر ان المشروع غير قابل للتنفيذ وأنه من الأفضل إقرار الإدارة العثمانية المباشرة في الجبل(٢٥٧).

وبعد فشل هذه المناقشات اقترح دي لافاليت، سفير فرنسا في الآستانة، على حكومته تدويل القضية بشكل اوسع لإفساح المجال أمام الدول الكبرى لتوحيد موقفها على اساس إعادة توحيد الجبل تحت سلطة امير ماروني يكون شهابياً. وشدد في تقاريره إلى وزير الخارجية الفرنسي على اهمية «التفاهم فيما بين الحكومات الأوروبية للحصول من الحكومة العثمانية على التنازلات فيما يتعلق بموضوع الإدارة في الجبل اللبناني»(٢٥٨).

وقامت فرنسا عبر وزير خارجيتها، توفنيل بحملة دبلوماسية واسعة غرضها إقناع الدول الأوروبية بوجهة نظرها، «حيث ان وحدة السلطة تتفق تماماً مع مصالح المسيحيين». وحصلت على تأييد النمسا وبروسيا(٢٥٩). ولكن عندما ابرق توفنيل إلى سفيره في روسيا دي مونتيبلو طالباً منه التدخل لدى السلطات الروسية لإقناعها بأن «وحدة البلد فقط تحت ادارة إمير ماروني يمكن ان تؤمن السكينة والإزدهار والأمن للسكان»، وأن مشروع التقسيم على صعوبته يضرّ بمصالح المسيحيين، تمسك غورتشاكوف، وزير الخارجية الروسي بوجوب المحافظة على نفوذ بلاده وبالتالي إنشاء قائمقامية للروم الأرثوذكس(٢٦٠). وعندها راح السفير الفرنسي يذكّره بمساوىء نظام ١٨٤٥، والمح له انه لايستبعد اختيار ارثوذكسي على رأس إدارة جبل لبنان الموحدة. وعند ذلك بدا الوزير الروسي أكثر ميلاً للتفاهم، وأشار إلى مونتيبلو عن «إمكانية المناوبة بين رئيس ارثوذكسي ورئيس ماروني على رأس الإدارة اللبنانية»(٢٦١). لكن وزير الخارجية الروسي، لم يشأ الإساءة إلى علاقاته الطيبة مع حكومتي الباب العالي وإنكلترا اللتين لم توافقا على المشروع الفرنسي، تاركاً بذلك للباب العالي الحرية الكاملة في اختيار من يراه مناسباً للحكم، بدون تمييز بين رعايا لبنان أو بين رعايا السلطان وبصرف النظر عن الأصل أو المذهب(٢٦٢).

وكانت بريطانيا لاتثق بالشهابيين الذين تتهمهم بمجاملة فرنسا، فدعمت وجهة النظر العثمانية لكي تمنع أي تقارب بينها وبين فرنسا وتوسع مصالحها في الشرق. وفي ٢٤ نيسان ١٨٦١ أبرمت معاهدة مع الحكومة العثمانية تمكنها من إنشاء كابل تلغرافي تحت البحر بين مالطة والإسكندرية مع إمكانية توسيع حمايتها لتشمل كل المحطات التي لايوجد فيها سلطة عثمانية. وفي ٢٩ نيسان ١٨٦١ حصلت انكلترا ايضاً

من السلطان العثماني على معاهدة تجارية تعطي للرعايا الإنكليز حقوقاً وامتيازات واسعة في كل ولايات الإمبراطورية (٢٦٣).

وعندما علمت الحكومة الفرنسية بالأمر وجهت إلى الحكومة العثمانية احتجاجاً رسمياً «ضد حق الحماية» لكن حكومة الباب العالي لم تأخذ هذا الإحتجاج بعين الإعتبار (٢٦٤).

بعد عقم اجتماعات اللجنة في بيروت، تقرر في أيار ١٨٦١ نقل المناقشات إلى استانبول تحت رعاية الباب العالي وإشراف سفراء الدول الكبرى. وفي الاجتماع الأول الذي عقده مندوبو الدول في ٣١ أيار صرح الصدر الأعظم العثماني، عالي باشا، انه يفضل مشروع القائمقاميات الثلاث، موضحاً ذلك بأن هذا النوع من الحكم يمنح الطوائف اللبنانية المتنوعة إكتفاءً كاملاً وشرعياً لجميع مصالحها. وقد أيده السفير البريطاني وعارضه بقية السفراء. وقام السفير الفرنسي لافاليت، بطرح مسألة تعيين حاكم من اهل الجبل معللاً ذلك بقوله: «بقبولنا بهذا المبدأ فإننا نحافظ على الإمتيازات الأساسية والقديمة للجبل، وهذا الامر ليس مستحدثاً». واظهر لافاليت ان المسؤولين الأتراك والإنكليز يقيمون موازنة بين صلاحيات السلطة العليا وامتيازات الجبل، «كما لو ان هذه الصلاحيات تلغي هذه الإمتيازات. ولهذا لم يترددوا، للحصول على إحداهن، بالتخلي عن الأخرى. ولم نزل نحن بعيدين عن إنكار حقوق سيادة السلطان على جميع ممتلكاته، إلا ان ضمان هذه الحقوق لايعني حرمان اللبنانيين من عصمتهم ومن امتيازاتهم الخاصة التي هي حصيلة قرون خلت» (٢٦٥).

وبعد ان تعقّدت المناقشات واحتدمت قام السفير الروسي وحرر نص الإتفاقية على الشكل التالي: «لبنان يحكم من قبل حاكم مسيحي يعينه الباب العالي ومرجعه إليه مباشرة»، مع مراعاة الشروط التالية: «إن الحاكم المسيحي المتروك أمر تعيينه للباب العالي، يقلد السلطة لمدة ثلاث سنوات، ورغم كونه قابلاً للعزل، فلا يمكن عزله الأ بعد محاكمته، ويتخذ قرار تعيين جديد قبل ثلاثة أشهر من انتهاء ولايته، ويتفاهم الباب العالي بهذا الشأن مع ممثلي القوى الخمس» (٢٦٦). وبعد ان أعلم لافاليت حكومته بما جرى في هذه الجلسة تلقى منها أمراً بأن ينضم إلى اكثرية القوى العظمى ويتخلى عن مبدأ الحكم الذاتي (٢٦٧).

وقد تبنى الممثلون الدبلوماسيون للدول الأوروبية الخمس والدولة العثمانية في التاسع من حزيران ١٨٦١ صيغة الإدارة الجديدة للبنان (٢٦٨). ومع ان النظام الجديد لم يكن مفصلاً ليلائم أي من الخطط الأصلية التي وضعتها الدول الأوروبية للبلاد، فقد، كان مؤاتياً بلا ريب لطموحات الموارنة ومشاريعهم. وفي وقت لاحق أدخلت بعض التعديلات على النظام الجديد، وأقرت الصيغة النهائية في السادس من أيلول ١٨٦٤ م ودام العمل بأحكام هذا النظام طوال نصف قرن.

ومهما يكن من أمر فإن الصيغة التي طرحت كحل للتناقضات المختلفة، قد تحكم فيها من جهة توازن

مصالح الدول الإستعمارية، ومن جهة ثانية ميزان القوى الجديد الداخلي كما استقر إثر الأحداث، وإثر التدخل العسكري الأجنبي الذي شكلت الفرق الفرنسية قوامه الرئيسي، والذي كان من أهم نتائجه المباشرة ترجيح كفة الموارنة.

يقول الكاتب الفرنسي دومينيك شفالييه: «وهكذا نلاحظ ان القوى الأوروبية فرضت على الباب العالي تنظيماً جديداً للبنان يوحّد متطلبات المبعوثين ولا سيما الفرنسيين، تلك المتطلبات التي أينعتها خبراتهم الإقتصادية والإجتماعية، فخطَّط بناء عليها الكيان الإجتماعي اللبناني»(٢٦٩).

ويمكن القول ان الدبلوماسية الفرنسية نجحت في تحقيق مكسب على حساب الدول الأوروبية الأخرى في إعادة توحيد الجبل تحت سلطة حاكم مسيحي، لكنها لم تتمكن من تحقيق الهدف الكامل في ان يكون الحاكم مارونياً، على أنها استعاضت عن ذلك بإيصال مرشحها داود باشا إلى منصب الحكم، وهو ذو ثقافة اوروبية وقد تلقى علومه الثانوية في كلية ازمير الفرنسية، فحققت بذلك نصراً على الدبلوماسية الإنكليزية التي كان لها مرشحها الخاص، فرنكو بك كوسا(٢٧٠).

ويرى الدكتور وجيه كوثراني ان «هذه التسوية دخل فيها ثلاث عوامل: العامل الدولي بشكل اساسي، العامل العثماني، والعامل الثالث هو التوازن الداخلي الإجتماعي الأهلي، هذا التوازن كان يتقاطع مع العامل العثماني ومع العامل الدولي ليؤدي إلى نوع من غلبة سياسية للموارنة. فالموارنة هم الذين خرجوا منتصرين سياسياً عام ١٨٦٠م رغم الهزيمة العسكرية، فحكموا بصيغة (توازن) قائم على الغلبة والهيمنة في الإدارة الجديدة التي سمّيت إدارة متصرفية جبل لبنان»(٢٧١).

★ البنود الرئيسية للمتصرفية

تألف النظام الجديد من ثماني عشرة مادة، هذا ابرز ما جاء فيها:

- اعتبار لبنان (الجبل) إقليماً عثمانياً متمتعاً بالحكم الذاتي بموجب ضمانة الدول الست الموقعة على النظام.

- يتولى إدارة الجبل متصرِّف مسيحي كاثوليكي تعيّنه الدولة العثمانية بالإتفاق مع الدول الأوروبية، ويكون مسؤولاً لدى حكومة الآستانة التركية. وكان على هذا المتصرف ان يكون عثمانياً من غير اللبنانيين، وتكون مهمته حفظ الأمن والنظام وتعيين القضاة وجباية الأموال.

- إلغاء جميع الإمتيازات الإقطاعية، واعتبار جميع المواطنين متساوين أمام القانون، وإسناد القضاء إلى محاكم بدائية واستئنافية، ووضع الدعاوى المتعلقة بأعضاء الإكليروس وحدهم تحت السلطان القضائي للمحاكم الإكليركية.

- يعاون المتصرف في شؤون الحكم مجلس اداري من اثني عشر عضواً يمثلون الطوائف على

الشكل التالي: أربعة عن الموارنة، ثلاثة عن الدروز، إثنان عن الروم الأرثوذكس، وواحد عن كل من السنة والشيعة والروم الكاثوليك.

- يقسم الجبل إلى سبع مناطق ادارية تشمل أقضية: الكورة، البترون، المتن، كسروان، الشوف، زحلة، جزين، ويعين المتصرف قائمقاماً في كل قضاء من الطائفة الأكثر عدداً. وجرى تقسيم الأقضية إلى نواحٍ، على كل ناحية منها مدير يعينه المتصرف ايضاً. وكان على اهالي كل قرية من قرى النواحي ان ينتخبوا مختاراً او شيخاً لإدارة الشؤون المحلية، وكان مشايخ القرى هم المسؤولون عن انتخاب اعضاء المجلس الإداري.

- يساعد المتصرف في الحفاظ على الأمن فصائل من الدرك اللبناني تقوم ايضاً بمهام الشرطة القضائية، ما عدا طريق بيروت - دمشق فقد أنيط امر المحافظة عليه بالجنود العثمانيين. ويمنع دخول القوات العثمانية الجبل الأ بطلب من المتصرف، وفي مثل هذه الحالات كان على تلك القوات الإنسحاب حالما يطلب منها الحاكم ذلك.

- جعل الضرائب التي تجبى من الجبل أساساً لموازنة المتصرفية، فإذا فاض عنها شيء سُلِّم إلى الآستانة، وإذا وقع عجز في الموازنة قامت السلطنة العثمانية بسدِّه.

جدول الأقضية والقائمقامين(٢٧٢)

القضاء	القائمقام	المديرون	الممثلون في المجلس الإداري
الكورة	ارثوذكسي	مديران ارثوذكسيان وواحد سنّي	واحد ارثوذكسي
البترون(وبشري والزاوية)	ماروني	ثمانية موارنة وشيعيان	واحد ماروني
كسروان(وجبيل والمنيطرة والفتوح)	ماروني	ثمانية موارنة وشيعيان	واحد ماروني
زحلة	كاثوليكي		واحد كاثوليكي
المتن	ماروني	اربعة موارنة وارثوذكسي واحد	واحد ارثوذكسي وواحد ماروني وواحد درزي وواحد شيعي
الشوف	درزي	سبعة دروز واربعة موارنة وسني واحد	واحد درزي
جزين(وإقليم التفاح)	ماروني	واحد كاثوليكي وواحد شيعي وواحد ماروني	واحد ماروني وواحد درزي وواحد سني

نظام المتصرفية لعام ١٨٦١

فيما يلي النص الحرفي لنظام المتصرفية كما اعلن في ٩ حزيران عام ١٨٦١ م:

المادة الأولى:

يتولى إدارة جبل لبنان متصرف مسيحي ينصبه الباب العالي ويكون مرجعه إليه رأساً، ويعطى هذا الموظف القابل للعزل كل حقوق السلطة التنفيذية ويسهر على حفظ النظام والأمن العام في كل انحاء الجبل، ويحصّل الاموال الأميرية، وبمقتضى الرخصة التي ينال من لدن الحضرة الشاهانية ينصب تحت مسؤوليته مأموري الإدارة المحلية وهو يولي القضاء ويعقد المجلس الإداري الكبير، ويتولى رئاسة وتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم ما عدا الأمور التي ستذكر في المادة (٩) وكل عنصر من عناصر سكان الجبل يمثله لدى المتصرف وكيل يعينه الكبراء والوجهاء في كل طائفة.

المادة الثانية:

ينبغي ان يكون للجبل كله مجلس إدارة كبير يؤلف من إثني عشر عضواً وهم: إثنان مارونيان وإثنان درزيان وإثنان من الروم الكاثوليك وإثنان من الروم الأرثوذكس وإثنان من المتاولة وإثنان من المسلمين ويكلف هذا المجلس بتوزيع الضرائب والبحث في إدارة الجبل ونفقاته، وبيان آرائه الشورية التي يعرضها عليه المتصرف كلها.

المادة الثالثة:

يقسم الجبل إلى ست مقاطعات إدارية وهي:

١ - الكورة بما فيها الجهة السفلى وباقي قطع الأرض المجاورة الآهلة بالروم الأرثوذكس ما عدا بلدة القلمون الكائنة على ساحل البحر وكل سكانها تقريباً من المسلمين.

٢ - الجهة الشمالية من لبنان ما عدا الكورة حتى نهر الكلب.

٣ - زحلة وما يتبعها من الأرض.

٤ - المتن بما فيه ساحل النصارى وأراضي القاطع وصليما.

٥ - الأرض الكائنة في جنوبي طريق الشام حتى جزين.

٦ - جزين وأقليم التفاح.

ويكون في كل من هذه المقاطعات مأمور اداري يعينه المتصرف ويختار من الطائفة الغالبة سواء بعدد نفوسها أو بأهمية املاكها.

المادة الرابعة:

يجب ان يكون في كل مقاطعة مجلس إدارة محلي مؤلف من ثلاثة اعضاء إلى ستة يمثل عناصر

السكان ومصالح الملكية العقارية في المقاطعة، ويجب ان يلتئم هذا المجلس مرة في السنة برئاسة مدير المقاطعة وبدعوة منه، وعليه ان ينظر قبل كل شيء في الأمور القضائية الإدارية ويسمع مطالب الأهلين ويبلّغ المعلومات الإحصائية اللازمة لتوزيع الضرائب في المقاطعة، ويعطي رأيه في كل المسائل المتعلقة بالمنافع المحلية.

المادة الخامسة:

تقسم المقاطعات إلى نواح على نمط قريب الشاكلة من تقسيم الأقاليم القديمة، ويكون فيها - ما أمكن - اجتماعات متجانسة من السكان، وتقسم النواحي إلى قرى تتألف من ٥٠٠ نسمة على الأقل ويكون في كل ناحية موظف يعينه المتصرف بناء على اقتراح مدير المقاطعة، ويرأس كل قرية شيخ ينتخبه الأهلون، ويعينه المتصرف وفي القرى المختلطة يكون كل عنصر كافي العدد من السكان شيخ خاص لا شأن له الاّ مع ابناء مذهبه.

المادة السادسة:

الجميع متساوون أمام القانون، وتلغى كل الامتيازات الإقطاعية ولا سيما امتيازات المقاطعجية.

المادة السابعة:

يكون في كل ناحية قاضي صلح لكل طائفة، ومجلس قضائي ابتدائي في كل مقاطعة يؤلف من اثني عشر عضواً بنسبة اثنين لكل طائفة من الطوائف الستة المذكورة في المادة الثانية، ويضاف اليهم عضو من المذهب البروتستانتي أو الإسرائيلي كلما كان لأحد من هذه المذاهب مصلحة أو دعوى، وتكون رئاسة المجالس القضائية من أعضائها بدوره كل ثلاثة أشهر.

المادة الثامنة:

لقضاة الصلح ان يحكموا في الدعاوى التي لا يتجاوز قدرها ٥٠٠ قرش حكماً غير مستأنف وأما الدعاوى التي يتجاوز قدرها ٥٠٠ قرش فهي من صلاحية المحاكم الإبتدائية، على انه لو عرضت شؤون مختلطة، وهي الدعاوى الواقعة بين أشخاص مختلفي المذاهب أياً كانت قيمتها يجب عرضها لدى المحاكم الإبتدائية، إلاّ اذا اتفق الفريقان على الرضى بصلاحية قاضي الصلح الذي من طائفة المدعى عليه.

ثم إنه من حيث المبدأ يجب الحكم في كل دعوى من طائفة واحدة، فلهم ان يردوا الحاكم لاختلاف مذهبه. غير ان الحكام المردودين من هذا الوجه لا بد من حضورهم المحاكمة.

المادة التاسعة:

تقتضي المحاكمة في الدعاوى الجزائية ان تكون على درجات وهي ان ينظر في دعوى المخالفات قضاة الصلح، وفي الجنح المحاكم الابتدائية وفي الجنايات مجلس المحاكمة الكبير. وأما علامات الحكم الصادرة

عن هذا المجلس فلا يمكن وضعها موضع التنفيذ ما لم تستكمل الإجراءات المعمول بها في بقية ممالك السلطنة.

المادة العاشرة:

كل دعوى تجارية تنظر فيها محكمة بيروت التجارية، وكل دعوى ولو مدنية بين رعية أو حماية دولة أجنبية وبين اهالي الجبل تجرى المحاكمة فيها أمام هذه المحكمة ذاتها.

المادة الحادية عشرة:

كل اعضاء المحاكم ومجالس الإدارة بلا استثناء وقضاة الصلح ايضاً ينتخبهم ويعينهم رؤساء طوائفهم بالإتفاق مع كبراء الطائفة وتنصبهم الحكومة. وأما أعضاء المجالس فيجدد انتخاب نصفهم كل سنة. ويجوز تجديد الإنتخاب للذين انتهت مدتهم.

المادة الثانية عشرة:

كل القضاة يكون لهم مرتبات وإذا ثبت بعد التحقيق ان أحدهم ارتشى أو انه يقوم بأي عمل كان، اصبح غير اهل للوظيفة فيجب عزله بل يستوجب التأديب على قدر ذنبه.

المادة الثالثة عشرة:

جلسات كل المجالس القضائية تكون علانية ويضبطها كاتب معين لهذه الغاية، وعلى الكاتب المذكور ان يكون لديه سجل لكل عقود بيع العقارات ولا تكون هذه العقود قانونية ما لم تتم فيها معاملة التسجيل.

المادة الرابعة عشرة:

أهالي الجبل الذين يرتكبون جناية أو جنحة في سنجق تجري محاكمتهم في ذلك السنجق وهكذا اذا ارتكب اهالي السناجق الأخرى جناية او جنحة في منطقة لبنان تجري محاكمتهم أمام محاكم الجبل. وعليه فالاشخاص الوطنيون الذين يقترفون جنحة أو جناية في لبنان ويلجأون إلى سنجق آخر فبناء على طلب حكومة الجبل تلقي القبض عليهم حكومة السنجق الذي يكونون فيه وتسلمهم إلى حكومة لبنان. وهكذا اذا ارتكب أهالي الجبل او سكان ولايات أخرى جناية أو جنحة في أي سنجق كان غير لبنان والتجأ اليه فعلى حكومة الجبل ان تلقي القبض عليهم حالاً بناء على طلب حكومة السنجق صاحب الشأن وتسلمهم إلى هذه السلطة الأخيرة. وإذا تهامل مأمورو الحكومة أو تأخروا بدون أسباب مشروعة في تنفيذ الأوامر المتعلقة بإرجاع المجرمين إلى المحاكم المختصة تجرى عليهم العقوبات طبقاً للقوانين كما تجرى على من يحاول إخفاء هؤلاء المجرمين من ملاحظات البوليس. والخلاصة فإن علاقات الإدارة في لبنان مع إدارة كل من السناجق الأخرى تكون ذات العلاقات الموجودة والتي يصير استعمالها بين سائر سناجق السلطنة.

المادة الخامسة عشرة:

ان حفظ النظام وتنفيذ القوانين في الأوقات العادية إنما يناط بالحاكم بواسطة هيئة بوليس مختلطة تؤلف بنسبة سبعة أنفار عن كل الف من السكان. ولما كان قد تقرر إلغاء طريقة التنفيذ بواسطة الحوالية والإستعاضة عنها بطرق أخرى كراهية: كإلقاء القبض أو الحبس فيحرم على مأموري البوليس تحت طائلة أشد العقوبات ان يقبضوا من الأهالي اية أجرة كانت سواء مالاً أو عيناً ويجب ان يلبسوا الكسوة الرسمية او يكون لهم علامة ما خارجية تدلّ على وظيفتهم إلى ان يرى الحاكم ان الجند المحلي أصبح كفوءاً للقيام بكل ما يفرض عليه من الواجبات في الأوقات العادية وتبقى العساكر الشاهانية محتلة الطرق التي بين بيروت والشام وبين صيدا وطرابلس. وتكون هذه العساكر تحت أوامر حاكم الجبل.

في الظروف غير الإعتيادية ولدى الضرورة، وبعد اخذ راي مجلس الإدارة المركزي يمكن للحاكم ان يطلب مساعدة العساكر النظامية من السلطة العسكرية في سوريا.

على الضابط قائد هذه العساكر بذاته ان يتفق مع حاكم الجبل على ما يجب أخذه من التدابير ومع رعاية فكره الخاص في كل المسائل العسكرية البحتة كمسائل خطط ونظامات الجيش، ويكون تحت امر حاكم الجبل طيلة الوقت الذي يقتضيه في لبنان ويعمل تحت مسؤولية هذا الأخير.

المادة السادسة عشرة:

لما كان الباب العالي يحتفظ بحق تحصيل ٣٥٠٠ كيس بواسطة حاكم لبنان وهي قيمة المال المضروب على لبنان حالياً - الذي يجوز إبلاغه إلى سبعة آلاف كيس متى سمحت الظروف - فمن المفهوم صريحاً أن هذا المال يخصص قبل كل شيء بمصاريف إدارة الجبل ونفقات منافعه العمومية ولا يرجع إلى خزينة الدولة الأ ما قد يزيد فقط.

إذا كانت المصاريف العمومية الضرورية جداً لسير الإدارة بنظام تزيد عن مجموع الأموال المضروبة فعلى خزينة الدولة ان تقوم بما زاد عن هذه المصاريف.

وبما أن البشاليك أو محاصيل الأملاك الهمايونية هي مستقلة عن الأموال المضروبة فهي تدفع لصندوق لبنان من اصل المطلوب لهذا الصندوق من خزينة الدولة.

أما فيما يختص بالأشغال العمومية والنفقات الأخرى غير الإعتيادية فمن المفهوم ان الباب العالي لا يكون ملزماً إلاّ اذا قد صدق عليها.

المادة السابعة عشرة:

يسرع في أقرب وقت ممكن بإحصاء الأهالي بلدة بلدة و ملّة ملّة وتمسح كل الأراضي (٢٧٣).

بروتوكول ١٨٦٤

عام ١٨٦٤م أجريت بعض التعديلات على مواد المتصرفية وأعلن النظام بصيغته النهائية على الشكل التالي:

«لما كان الأجل المضروب مدة ثلاث سنين للنظام الذي وضع وللقرار الذي تقدم صدوره بخصوص إدارة جبل لبنان تحصيلاً لأسباب رفاه وأمن الرعية التابعين لدولتي العليّة القاطنين والمستوطنين الجبل المذكور وكان من المقرر أنه عند انقضاء المدة المعينة يعاد التذاكر في مقتضى الحال وقد انقضت الآن فقد أجري التعديل والتنقيح في بعض المواد الواردة في لائحة هذا النظام. وعند عرضها على جناب سلطتي للإشراف والإستئذان فيها تعلقت إرادتي السنية الشاهانية بإجراء مقتضاها على هذا الوجه وبموجبها لزم إعلان النظام المذكور على المنوال الآتي بيانه:

المادة الأولى:

يتولى إدارة جبل لبنان متصرف مسيحي تنصبه الدولة العلية ويكون مرجعه الباب العالي رأساً وهو محتمل العزل بمعنى انه لا يستمر في منصبه ما دام حياً. ويكون على عهدته القيام بجميع خطط الإدارة الإجرائية متوفراً على حفظ الراحة والنظام في أنحاء الجبل كلها ينصب تحت عهدته مأموري الإدارة المحلية ويقلّد الحكام القضاء ويعقد المجلس الكبير ويتولى رئاسته وينفذ الإعلامات القانونية الصادرة من المحاكم الخارجة عن القيود التي ستذكر في المادة الثامنة.

المادة الثانية:

ينبغي ان يكون للجبل كله مجلس إدارة كبير مؤلف من اثني عشر عضواً اثنين مارونيين ينوبان عن مديريتي (★) كسروان والبترون وثلاثة عن مديرية جزين أحدهم ماروني والثاني مسلم والثالث درزي وأربعة عن مديرية المتن أحدهم من الموارنة والثاني من الروم والثالث من الدروز والرابع من المتاولة وعضواً واحداً درزياً عن مديرية الشوف وآخر من الروم ينوب عن مديرية الكورة وآخر من الروم الكاثوليك عن مديرية زحلة. ومجلس الإدارة هذا يكون مأموراً بتوزيع التكاليف والبحث في إدارة واردات ومصاريف الجبل وبيان آرائه من وجه المشورة في ما يعرضه عليه المتصرف من المسائل.

المادة الثالثة:

ينبغي أن يقسم جبل لبنان إلى ٧ قضوات:

الأول - يشتمل على الكورة مع الجهة التحتية والأراضي المجاورة الآهلة بأقوام على مذهب الروم.

(★) عندما تمّ تاسيس نظام المتصرفية ورد في صياغة هذا النظام لفظة مديرية بمعنى القائمقامية التي استعملت فيما بعد.

إلاّ ان قصبة القلمون التي على ساحل البحر ومعظم سكانها من أهالي الإسلام هي مستثناة من ذلك.

الثاني - يشتمل من شمالي لبنان على جبة بشري والزاوية وبلاد البترون.

الثالث - يشتمل من الشمال المذكور على بلاد جبيل وجبة المنيطرة والفتوح وكسروان الأصلي حتى نهر الكلب.

الرابع - يشتمل على زحلة وضواحيها.

الخامس - يشتمل على المتن مع ساحل النصارى وأراضي القاطع وصليما.

السادس - يبتدئ من جنوبي طريق الشام حتى جزين.

السابع - يشتمل على جزين وإقليم التفاح.

وفي كل هذه القضوات السبعة المارّ ذكرها ينبغي للمتصرف ان ينصب مأمور إدارة منتخباً من ابناء المذهب الغالبين هناك عداً في النفوس او الأهمية في الأملاك والأراضي الجارية بتصرفهم.

المادة الرابعة:

يجب ان تنقسم القضوات إلى نواح على نمط قريب المشاكلة لما ذكر من اقسام القضوات ويكون في كل ناحية مأمور ينصبه المتصرف بناء على انهاء مدير القضاء وان يكون في كل قرية شيخ ينصبه المتصرف بإنتخاب اهلها.

المادة الخامسة:

قد تقرر أمر المساواة بين الجميع في شمول أحكام القانون ونسخ وإلغاء كل الإمتيازات العائدة لأعيان البلاد وخصوصاً ذوي المقاطعات.

المادة السادسة:

يكون في الجبل ثلاث محاكم ذات درجة أولى يقوم كل منها بحاكم ووكيل ينصبهما المتصرف ومعهما ستة وكلاء دعاوى رسميين تنتخبهم الطوائف ويكون في مركز إدارة الحكومة مجلس محاكمة كبير يتألف من ستة حكام ينتخبهم المتصرف ويعينهم من الطوائف الست وهي المسلمون (★) والمتاولة والموارنة والدروز والروم الكاثوليك ويلحق بذلك ستة من وكلاء الدعاوى الرسميين ولكل طائفة وكيل معين. واذا رفع دعوى لأحد المتمذهبين بمذهب البروتستانت أو اليهود أضيف إلى المجلس حاكم ووكيل دعاوى رسمي من أهل كلا المذهبين علاوة على الإثني عشر عضواً المارّ ذكرهم. أما رئاسة هذه المحكمة الكبيرة فيتولاها مأمور مخصوص ينصبه المتصرف وإن اقتضت حاجات البلاد مزيداً فللمتصرفين ان يضاعفوا عدد المحاكم ذات الدرجة الأولى ولإجراء الحكومة مجراها المنسق لهم ان يعينوا منذ الآن أماكن

(★) بمعنى المسلمين السنة.

الحرية بأن تكون فيها هذه المحاكم.

المادة السابعة:

إن لمشايخ القرى الذين يقومون بوظيفة حاكم الصلح أن يحكموا في الدعاوى التي لا يتجاوز قدرها مئتي قرش حكماً غير مستأنف. أما الدعاوى المتجاوز قدرها مئتي قرش فترى في مجالس المحاكمة ذات الدرجة الأولى على انه لو عرض أمور مختلطة وهي الدعاوى الواقعة بين اثنين مختلفي المذهب وأبى أيهما كان قضاء حاكم الصلح فيها لكونه على مذهب المدعى عليه فتحال وإن قلّ قدرها إلى محاكم الدرجة الأولى. ثم إن جميع الدعاوى ولو وجب فصلها بحسب ماهيتها بمجموع آراء الأعضاء إلاّ أن للمدعي والمدعى عليه المتّحدي المذهب ان يرد الحاكم لاختلاف مذهبه غير أن الحكام المردودين من هذا الوجه لا بدّ من حضورهم المحاكمة.

المادة الثامنة:

تقتضي المحاكمة في الدعاوى الجزائية ان تكون على ثلاثة وجوه وهي: أن يرى دعوى القباحة شيوخ القرى المتقلدين خطة حاكم الصلح. وإن الجنحة والجرائم تراها المحاكم ذات الدرجة الأولى. وأن الجنايات تجري محاكمتها في مجلس المحاكمة الكبير وإعلامات الحكم الواجب صدورها من هذا المجلس لا يمكن وضعها موضع التنفيذ ما لم تكمل المعاملات والمراسيم الجارية بها العادة في سائر الممالك المحروسة الشاهانية.

المادة التاسعة:

ينبغي أن يرى في مجلس تجارة بيروت كل الدعاوى التجارية حتى أن الدعاوى العادية الواقعة بين واحد من ذوي التابعة الأجنبية أو أحد الداخلين في حماية أجنبية وبين آخر من أهل الجبل ترى المجلس المذكور. على أن المنازعات البادية من اللبنانيين والأجنبيين متى تأتى فصلها بمعرفة محكمين عن تراضٍ من المتنازعين فيجب والحالة هذه على مأموري لبنان المحليين وقناصل الدول المتحابة الفخيمة ان ينفذوا إعلام المحكمين وإن تعذّر تراضي الخصمين على الحكم في الدعوى وأحيلت إلى محكمة بيروت فيجب تأدية المصاريف على الخاسر دعواه بحسب التعريفة التي وضعها متصرف جبل لبنان وقناصل الدول جملة واتقاقاً. وقد جرى عليها التصديق من جانب الباب العالي ومن المقرر انه يجب في الصك الحاوي تراضي المتنازعين على إتخاذ محكمين أن ينظراه ويمضياه وفقاً لأصوله وأن يسجلاه في محكمة بيروت وفي مجلس المحاكمة الكبير بلبنان.

المادة العاشرة:

ان الحكّام ينصبهم المتصرفون بخلاف اعضاء مجلس الإدارة فإنهم ينتخبون بمعرفة مشايخ القرى

كما ان إنتخاب الشيخ يكون بمعرفة أهل القرية ثم ان أعضاء مجلس الإدارة يجدد انتخاب ثلثهم كل سنتين ويجوز تكرير انتخاب متى انقضت مدة عضويتهم.

المادة الحادية عشرة:

يجب ان يكون الحكام كلهم موظفين. وإن أقدم احدهم على الإرتكاب (الرشوة) او تبين انه آت ما لا يليق بصفة مأموريته فهو مستحق للعزل بل مستوجب ايضاً للتأديب على مقدار قباحته.

المادة الثانية عشرة:

يجب في مجلس القضاء على الإطلاق أن تكون المرافعة علنية وأن يعهد بضبط الدعوى إلى كاتب مخصوص وما عدا ذلك فحيث ان هذا الكاتب يكون مأموراً بإتخاذ سجل صكوك المختصة بفراغ وانتقال وبيع الأموال الثابتة العقار فلا تكون هذه الصكوك معمولاً بها ما لم تقيد بحسب اصولها في السجل المذكور.

المادة الثالثة عشرة:

إن المتهمين من أهل جبل لبنان بإرتكاب الجرائم في غير أولوية فمرجع الدعوى عليهم هو اللواء الواقع فيه الجرم وكذا مرتكبو الجرم من أهالي سائر الألوية داخل نطاق جبل لبنان ينبغي أن تجرى محاكمتهم والحكم عليهم بدعاوى جرائمهم في جبل لبنان. وبناء على ذلك فإن المجرمين في جبل لبنان سواء كانوا من أهاليه الوطنيين او من نزلائه المعدودين من أهل ديار اخرى اذا فرّوا إلى لواء آخر فكما ان على ضابطته ان يمسكهم بمقتضى الإشعار الوارد من قبل إدارة الجبل ويسلمهم إليها كذلك يلزم إدارة جبل لبنان أن تلقي القبض على الفارين إليه من المجرمين في أحد الألوية لبنانيين كانوا او غير لبنانيين وتدفعهم إلى اللواء المذكور بموجب إشعار ضابطته، ومأمورو الإدارة الذين يتسامحون في إجراء الأوامر الصادرة باسترجاع أمثال هؤلاء المتهمين إلى المحاكم المنوطة بها دعاويهم او الذين يجيزون تأخيرات لا يمكن إثبات ابتنائها على اسباب شرعية فتجري عليهم المجازاة بمقتضى قانون الجزاء كسائر الذين يوارون او يخفون أمثال هؤلاء المتهمين عن الحكومة، والحاصل ان العلاقات اللازم إجراؤها بين إدارة جبل لبنان والألوية المجاورة لها تكون كالمواصلات الجارية والمتخذة دستوراً للعمل بين السناجق في ممالك الدولة العلية.

المادة الرابعة عشرة:

إن سبيل المتصرف إلى إقرار حفظ الراحة وإنفاذ القوانين في الأزمنة العادية إنما يكون بمعرفة ضبطية مجموعة من الأهلين بحسبان سبعة أنفار عن كل الف من النفوس ويجب نسخ سلك الحوالية وإبطال الضبطية على البيوت والإعتياض عن ذلك بأسباب إكراهية كإستباق المحكوم عليه إلى السجن. فبناء على ذلك يمنع مأمور الضبطية بقيد التأديبات الشديدة أن يصادروا أهل البلاد بشيء من الأجرة نقداً كان ام عيناً

ويجعل للضبطية ملبس رسمي أو أزياء مميزة في خدمتهم. وأن تبقى طرقات بيروت والشام وصيدا وطرابلس تحت محافظة العساكر الشاهانية إلى ان يصدق المتصرف على ان جند الضبطية صاروا أكفاء لإتمام جميع الوظائف المحمولة عليهم في الأزمنة العادية وهذا العسكر يكون لدى المتصرف وبإرادته.

وللمتصرف ان يطلب من الحكومة العسكرية بسوريا الإمداد بالجنود المنظمة في الأحوال غير العادية إن دعته الضرورة بعد ان يستشير مجلس الإدارة الكبير ويلزم الضابط المعين بالذات لرئاسة هذا العسكر أن ينظر مع المتصرف في تقرير التدابير الواجب إتخاذها هو (أي الضابط الموما إليه) وان كان مختاراً او مستقلاً بأمور العسكر المحضة كإجراء الحركات والنظامات الجندية إلاّ ان عليه مدة وجوده في الجبل ان يلزم معيّة المتصرف ويجري العمل تحت عهدته وفي حال إعلان المتصرف لرئيس العسكر وإفادته رسمياً ان قد زال السبب الذي من أجله ورد العسكر إلى الجبل يجب عليه إخراجه منه.

المادة الخامسة عشرة:

ان الدولة العليّة تحافظ على حقها المعلوم بتحصيل ويركو الجبل المعين الآن ثلاثة آلاف وخمسمائة كيس وذلك على يد المتصرف على أنه يجوز إبلاغ هذا القدر إلى سبعة آلاف كيس عند الإمكان بحيث ان المال المتحصل يخصص بادىء ذي بدء لإدارة الجبل ونفقات منافعة العمومية فإن فضل منه شيء ردّ الفاضل على الخزينة، وإن اقتضت شدة الضرورة تحسين مجرى الإدارة مزيداً على التكاليف فيرجع في تسوية المزيد إلى مصارف الخزينة الجليلة اما واردات البكاليك أي حاصلات الأملاك الهمايونية فحيث انها ليست بداخلة ضمن الويركو فينبغي إدخارها في صندوق الجبل لحساب الخزينة الجليلة على ان السلطنة السنيّة لاتقوم بأداء مصاريف الإنشاءات العمومية وسائر النفقات غير العادية ما لم يتقدم قبولها وتصديقها عليها.

المادة السادسة عشرة:

يجب تعجيل الشروع في إحصاء نفوس أهل جبل لبنان محلاً ومحلاً وملّة وملّة ومسح جميع الأراضي المزروعة ونظم خريطة مساحتها.

المادة السابعة عشرة:

كل الدعاوى الكائنة بين افراد رهبان الأديرة وخوارنة الكنائس يكون فيها المظنون به أو المتهم تابعين للحكومة الرهبانية إلاّ ان تطلب الأسقفيات إحالة ذلك إلى مجلس الدعاوى العادية.

المادة الثامنة عشرة:

يمتنع في عموم اماكن الرهبان مطلقاً إجارة اللاجئين إليها ممن تطلبهم وتتعقبهم الحكومة رهباناً كانوا أو من العوام.

صح: «ان الثماني عشرة مادة المسرودة آنفاً هي النظامات الأساسية لجبل لبنان يجب إتخاذها

دستوراً للعمل إلى ما شاء الله . ومن مقتضى إرادتي القاطعة السلطانية أن يتوفر الجميع على كمال الإعتناء والدقة في إجرائها وتنفيذها حرفاً فحرفاً والحذر كل الحذر من مخالفتها . وإيذاناً بذلك صدر فرماني هذا العالي الشأن وقد كتب في اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الآخر لسنة إحدى وثمانين ومائتين وألف» (٢٧٤).

المدلول السياسي لنظام المتصرفية

إن أحداث ١٨٤٠ - ١٨٦٠ إنتهت إلى تأكيد الهيمنة المارونية على مناطق جبل لبنان، ودفع السياسة المارونية قدماً إلى الأمام بإتجاه إقامة كيان ماروني مستقل تؤازره أوروبا . وبالمقابل فقد أخفق العثمانيون في كبح جماح الحركة المارونية المتصاعدة بفعل الحماية الأوروبية والتغلغل السياسي والثقافي وحتى العسكري.

وقد وجهت الزعامات المارونية في البداية نقداً شديداً لهذا النظام، لا من حيث أنها استُبعدت عن تولي منصب المتصرف، وإنما ايضاً لأنها رأت أنها اعتبرت مجرد طائفة لها نفس حقوق الطوائف الأخرى، فقد جاء في الصيغة الأولى لنظام المتصرفية عام ١٨٦١م أن مجلس الجبل يشكّل من اثني عشر عضواً هم: اثنان مارونيان وإثنان درزيان وإثنان من الروم الكاثوليك وإثنان من الروم الأرثوذكس واثنان من المسلمين الشيعة واثنان من المسلمين السنة . وقد تعدل هذا النظام عام ١٨٦٤م بحيث زاد عدد اعضاء المجلس من الموارنة إلى أربعة(٢٧٥) . وزيد في الآونة الأخيرة للمتصرفية عضو للموارنة عن دير القمر في المجلس الإداري فأصبح عدد أعضائه ثلاثة عشر عضواً.

★ داود باشا والأطماع الأوروبية

وبمراجعة البنود الرئيسية للنظام الجديد، يتضح مدى التغلغل الأجنبي في البلاد ، فالنفوذ الفرنسي كان واضحاً في تحديد هوية المتصرف وانتخابه وانتمائه الكاثوليكي وتبعيته للكنيسة الرومانية الكاثوليكية، أي انه كان يعمل بوحي من سياسة فرنسا التي تعتبر البنت البكر لتلك الكنيسة التي يترأسها بابوات روما.

يقول أنيس صايغ: ان الدول أرادت من ذلك المشروع «جعل لبنان بلداً مسيحياً» (٢٧٦).

ويمكن القول ان هذه الدويلة كانت الرحم الذي يأوي الجنين الإستعماري لكي يخرج إلى النور في الوقت المناسب. إذ استطاع الأوروبيون أن يفرضوا إرادتهم، وأن يقدموا صيغة الحل كما يحلو لهم وبشكل يمهد الطريق أمام مشاريعهم في التسلط والإستعمار.

ثم إن التدخل الأوروبي الذي غلب عليه الطابع الفرنسي والذي أوصل داود باشا إلى منصب المتصرف جعل فرنسا تقف موقفاً متشدداً. فقبيل رحيل الجنود الفرنسيين في ١٧ ذي الحجة ١٢٧٧هـ

٦ حزيران ١٨٦١م بعث بوفور، قائد الحملة الفرنسية، رسالة إلى نائب القنصل البريطاني يقول فيها: «إن قوة بحرية ضخمة تتألف من جنود فرنسيين ومن جنود ينتمون الى الدول الكبرى الأخرى، ستصل قبل إنسحاب الجنود الفرنسيين لمنع أعمال الشغب، أو قمعها إذا وقعت، وفي حال وقوع اضطرابات فإن القوات الفرنسية ستعود مرة أخرى ولكن لتبقى هنا»(٢٧٧).

وكانت فرنسا تسعى لأن يكون لها الأولوية في توجيه أمور السياسة في لبنان، نظراً لعلاقتها الجيدة بالمورانة. وكانت لدى القنصل الفرنسي إمكانيات واسعة يستطيع من خلالها دعم المتصرف او معاكسة نشاطاته إذا ما اتبع سياسة لا تتمشى مع الأهداف الإستعمارية الفرنسية. فإن علاقاته الطيبة مع الإكليروس وسائر الزعامات المارونية وعلى رأسها يوسف كرم ومجيد شهاب كانت تجعله صاحب مكانة كبيرة، خاصة وأن الزعامات الدرزية كانت قد أصبحت أضعف من ذي قبل بسبب هجرة أعداد كبيرة من الدروز إلى حوران. وحتى الإكليروس الماروني كان يعمل من اجل ان تكون له الكلمة النافذة في اختيار المتصرف (٢٧٨).

وكان داود باشا يعي إتجاهات الدول الأوروبية خاصة، ولم يكن ابداً يتجاهل مقتضيات السياسة الإنكليزية، فسلك سبيلاً لا يضرّ بمصالح انكلترا، إلاّ انه وهو الذي يحمل وسام جوقة الشرف من فرنسا، كان من الطبيعي ان يستجيب لوحي السياسة الفرنسية التي تدعمه «دفاعاً عن المبدأ الذي تحامي عنه فرنسا من أجل صون استقلال الجبل ومسيحيي الشرق. هذا المبدأ الذي يقتضي صون الإدارة المسيحية في جبل لبنان التي وضعت موضع التجربة، للبرهنة على ان المسيحيين في ممالك السلطنة قادرون على حكم أنفسهم. وغرض فرنسا ايضاً هو تمتين علاقتها بالإدارة المسيحية كي تقطع آخر صلاتها مع السلطنة العثمانية، فتكون هذه الإدارة رأس جسر للنفوذ الفرنسي في الشرق ومعقل التعاون لنشر السيطرة الفرنسية فيه»(٢٧٩).

وقد جاء في تقرير كتبه الضابط الفرنسي الذي أوكل إليه أمر تنظيم وتدريب الجندرمة اللبنانية الكابتن فين Fain «إن الأب هنري اليسوعي ذكر له في أثناء زيارة المتصرف لمدارس اليسوعيين في زحلة أن الآباء اليسوعيين يهيئون القومية الجديدة، وان فرنسا تهيء الحكومة الجديدة، وأنه في اليوم الذي يعينه الأمبراطور نابليون سينهض المسيحيون بقيادة رئيس غير موجود اليوم، والدروز بقيادة كنج العماد ونسيب خطار بك مطالبين بالإنفصال عن الإمبراطورية العثمانية ليصبحوا فرنسيين أو مصريين». وقد وجّه داود كلامه إلى اليسوعيين قائلاً: «إنكم تثقفون ثواراً». ويعلق فين بأن الجيل الجديد «لن يرضى إلاّ بالآراء الجديدة، لن يرضى ابداً بتركيا وحكومتها (٢٨٠).

★ الهيمنة المارونية

ان المتصرفية حققت للموارنة الشيء الكثير، لأنها منحتهم كل الإمتيازات التي كانوا يحاربون من أجلها، واصبحت بالنسبة لهم الصيغة الأولى على طريق بناء الوطن القومي الماروني. أضف إلى ذلك ان ميزان القوى قد تبدل أيام المتصرفية، بحيث رجحت كفة الموارنة، وانعكس ذلك على موقفهم السياسي. وفيما تشتت التماسك الدرزي (الفلاحي - المقاطعجي)، فقد أزيلت الصراعات الطبقية بين الموارنة وحلّ محلها تماسك وتعاضد بين بناء الطائفة (٢٨١).

وكانت رئاسة المجلس الإداري حكراً على الموارنة، فقد بلغ عدد هذه المجالس طوال عهد المتصرفية خمسة عشر مجلسا وبلغ عدد رؤساء المجالس تسعة عشر رئيساً من الموارنة يمثلون العائلات التالية:

العائلات	الدورات
عمون	٥
شهاب	٣
ابو حاتم	٣
قيقانو	١
منصور	١
السعد	٢
الحويك	١
ابو اللمع	٣
المجموع	١٩ (٢٨٢).

إن سياسة المجلس الإداري كانت متوافقة على الدوام مع مصالح هذه العائلات التي استفادت منه كثيراً لتثبيت مواقع سيطرتها الإقتصادية ونفوذها السياسي، وقد كان لهذه المناصب آثار بعيدة المدى، ذلك أنها مدّت اصحابها بأسباب القوة والنفوذ السياسي. ولهذا فإن زعامة العائلات المارونية التي استفردت بمركز الرئاسة في ظل المتصرفية اجتهدت لتؤثر في توزيع المغانم بحيث تفيد جماعتها وتزيد من ثروتها، وقد استمر هذا الوضع في عهد الإنتداب الفرنسي وبعده.

ولّما كان النظام الجديد قد ألغى وظيفة المقاطعجية، فقد حاول المشايخ والأمراء تعويض خسارتهم المعنوية والإقتصادية، لا سيما وان التقسيم الإداري الذي أقرّه النظام الأساسي فيما يتعلق بصيغة الأقضية والنواحي قد استعاد شكلاً صيغة المقاطعات السابقة، ولذلك وجد أصحاب المقاطعات في وظيفة «قائمقام» القضاء و«مدير» الناحية إستمراراً لجانب من وظيفتهم السابقة. وهذا ما أتاح للمتصرف ان يستخدم المنافسات العائلية القديمة للحصول على الوظائف الجديدة من اجل تعزيز سلطته على الأمراء

والمشايخ. فهذا التنافس الذي شمل معظم افراد الأسر الإقطاعية في القائمقاميتين الدرزية والمارونية أتاح المجال أمام داود باشا ان يتحرك بيسر كبير، وأدى إلى التفاف الأمراء والمشايخ حوله.

ويتّضح من الإحصاءات في لوائح القائمقامين والمديرين ما بين عامي ١٨٦٤ و١٩١٤ أن ٣٧ قائمقاماً بينهم ٢٣ ينتمون إلى أسر تقليدية، مشايخ وأمراء، و١٤ من أصول برجوازية ريفية صاعدة. أما بالنسبة للمديرين فنجد ٢٦٠ مديراً ينتمون إلى أسر تقليدية و٧٧ من أصول طبقية جديدة (٢٨٣).

ومع أن وظيفة المقاطعجيين تمّ إلغاؤها بموجب النظام الجديد، إلاّ أنها استمرت بوجهها الإجتماعي والإقتصادي، وأضيف إلى طبقة المقاطعجيين السابقين طبقة جديدة اشترت معظم اراضي المشايخ واستثمرتها بواسطة الفلاحين أنفسهم، وراح معظم افرادها يبحثون عن الجاه السياسي، وقد دفعوا ثمناً باهظاً للحصول على منصب في مجلس الإدارة او لشراء لقب عثماني مرموق: بيك، أفندي، باشا، وغير ذلك (٢٨٤).

يقول حبيب باشا السعد، أحد رؤساء المجلس الإداري: «الشخص عندنا وظيفة، أياً كان الشخص ومن حيث جاء لا فرق، الوظيفة تعطي الجاه، تصون الحقوق، تبيح التجاوز على مقدار، فكلما علت الوظيفة كلما اتسعت دائرة التجاوزات، الوظيفة تجلب الأصحاب، تؤلف الوفود إلى دارك، تحيطك بشراذم من المتملقين طلاب الحاجات، تخسر الوظيفة تصغر الدار، وينبت الحشيش على الدرج»(٢٨٥).

إذن، لم ينه الإلغاء الرسمي للمؤسسة الإقطاعية في العام ١٢٧٨ هـ-١٨٦١م العلاقة الإقطاعية ولا السلطة الإقطاعية. فالأسر الإقطاعية في النظامين: «المتصرفية» و«الجمهورية اللبنانية» وإن جرّدت من السلطة الرسمية المناطة بها سابقاً في الدولة، فإنها عوضت خسارتها بتوليها الناجح لدور الجهة الناطقة بإسم طوائفها المختلفة. ومن اجل ضمان الإستقرار والإستمرار، جنّد المتصرفون المتعاقبون الأسر الإقطاعية في خدمة الحكومة، وهي عادة دعمت مطالبهم ومراكزهم الإقتصادية والإجتماعية(٢٨٦).

وهكذا ظلت مراكز الثقل السياسي والاجتماعي مقتصرة على الزعامات الدينية والإقطاعية والأسر الكبيرة. وصارت العودة المتكررة إلى المنصب العالي السبيل الرئيسي لصيانة إمتيازات الأسر الإقطاعية. «وجعلت الوظائف الكبرى وقفاً على العائلات الكبيرة في البلاد الأ ماندر، وذلك أثر من الإقطاعية العملية بعد ان زالت رسمياً بحكم النظام الجديد. والوظيفة آنذاك كل شيء فهي مطمح الأنظار ومصدر النفوذ والوجاهة»(٢٨٧).

واحتفظت المتصرفية بموجب النظام الجديد بإيرادات الدولة من ممتلكاتها الواقعة في الجبل، واستفاد الموارنة من هذه الإجراءات، فقد زيدت حصصهم من المناصب الحكومية على جميع مستويات الإدارة. وفي أثناء المتصرفية كان الكتّاب ورؤساء الدواوين العالية جميعهم من الكاثوليك والموارنة، وقد جاء في

شكوى للمسلمين في هذا الصدد: «... فالمتصرف نصراني، وكاتم اسراره ورؤساء كتابه ورئيس العسكرية ورؤساء الدواوين العالية جميعهم من الطائفة الكاثوليكية، فكيف نؤمل بحصولنا على حقوقنا وإعطائنا راحتنا وحكومتنا متركبة من الطائفة التي طالما بذلت دمها حباً بخروجنا من جبل لبنان؟» (٢٨٨).

إن التغيير الذى طرأ على جبل لبنان في عهود سابقة نتيجة لعمليات التهجير التي تعرض لها المسلمون، هذا الإغتصاب الذي استمر مئات السنين، جاء النظام الجديد ليكرسه ويعطيه إطاراً شرعياً. هكذا تتالت حلقات المؤامرة، وتوالت حملات التصفية والإغتصاب في لبنان منذ ما يقرب من سبعة قرون كاملة. حتى ان بيروت التي كانت سابقاً مدينة إسلامية برمتها، اخذت منذ عام ١٢٧٧هـ ١٨٦٠م تفقد طابعها الإسلامي ويقدر Cuinet Vital أن عدد سكان بيروت ارتفع في أواخر القرن التاسع عشر للميلاد إلى مئة وعشرين ألف نسمة، ولم يشكل المسلمون آنذاك إلا ثلث عدد السكان مقابل ثلثين من النصارى أغلبهم من الكاثوليك (حوالي اربعين ألف نسمة) (٢٨٩). هذا وكانت النشاطات في المدينة لا سيما في ميدان التصدير والإستيراد بيد العائلات المسيحية.

ولم يقتصر هذا النشاط على تصدير الحرير من الجبل إلى فرنسا، وإنما كان يمتد إلى السوق السوري بكامله، حيث كانت عناصر هذه العائلات تلعب دور وكلاء التصدير والإستيراد من سوريا إلى اوروبا وبالعكس. وهكذا شعر جبل لبنان خلال أربعين سنة تقريباً من تاريخ المتصرفية، بازدهار اقتصادي سببه توظيف الرساميل الأجنبية والمغتربة والإمتياز السياسي الذي احتضنته الدول الأوروبية.

وقد منح داود باشا القسس الموارنة حرية مطلقة في العمل والتخطيط، واستؤنفت السيطرة الإقتصادية النصرانية بسرعة. فقد لوحظ انه في غضون سنة واحدة اي في عام ١٨٦٢ - ١٨٦٣ كان ثلثا مشتري بيع العقارات المسجلة البالغ مجموعها ١٢٢٠ مستنداً من النصارى، فيما كان ثلاثة ارباع الباعين دروزاً (٢٩٠).

وبنتيجة الإحصاء الرسمي لعام ١٨٦٢ كان توزيع السكان الذكور في أقضية متصرفية جبل لبنان على الشكل التالي (٢٩١):

	ارثوذكس	روم كاثوليك	موارنة	دروز	مسلمون سنة	مسلمون شيعة	بروتستانت
الكورة	٤٤٨٣	-	٦٠١	-	٥٣٩	٢٠	-
البترون	١١٣٨	٢٢٧	١٣٤١٣	-	١٦٦	٩٥٢	-
كسروان	٥١٩	٢٩٢	١٧٢٣٣	-	١٩٥	١٧٤٩	٧
المتن	٤٩١٣	١٦٤٤	١٣٨١٥	٢٤١٨	١٨	٤١٤	٣٧
الشوف	٣٣٤٣	١٨٩٧	٧٣٧٨	٩٨٢١	٢١٣٧	٢٧٢	١٣٦
جزين	-	١٥٢٠	٣٠٩١	٢٥	١٧٦	٧٢٠	-
زحلة	٥٨١	٢٩٤٦	٦٨٤	-	٣٦	١٥	-
دير القمر	-	١٨٠	١١٦٢	١٤	-	-	-
المجموع	١٣٩٧٧	٨٧٠٦	٥٧٣٧٧	١٢٢٧٨	٣٢٦٧	٤١٤٢	١٨٠

ويتضح من هذا الجدول ان عدد السكان الذكور بلغ ٩٩٩٢٧ نسمة، يشكل الموارنة اغلبيتهم الساحقة. وإذا ما اضفنا إلى هذا العدد عدداً مماثلاً للإناث يصبح مجموع سكان المتصرفية ١٩٩٨٥٤ نسمة.

ويقدّر القنصل الروسي في بيروت قسطنطين بتكوفيتش، أن عدد سكان المتصرفية عام ١٨٥٥م وفقاً للمعطيات التي زوّده بها المتصرف رستم باشا وبعض موظفي إدارة المتصرفية، كان يتزايد بنسبة ٢ بالمئة بفضل النظام والهدوء المستتبين، وان هذا العدد بلغ عام ١٨٨٥م ٢٨٠ الف نسمة من كلا الجنسين، وكان يتوزع وفقاً للطوائف الدينية على الشكل التقريبي التالي (٢٩٢):

موارنة	١٦٨٥٠٠ نسمة
ارثوذكس	٣٩٥٠٠ نسمة
دروز	٣٠٠٠٠ نسمة
كاثوليك	٢٢٠٠٠ نسمة
شيعة	١١٣٠٠ نسمة
سنة	٨١٠٠ نسمة
بروتستانت وأرمن	٦٠٠ نسمة
المجموع	٢٨٠٠٠٠ نسمة

أما قيمة الأملاك العقارية فقد بلغت ١٤٠ الف درهم، وذلك وفقاً لنظام المساحة القائم علي اساس العادة القديمة التي تعتمد وحدة الدرهم الذي يقسم إلى ٢٤ قيراطاً. وتنقسم هذه الأملاك العقارية على الطوائف وفقاً للجدول التقريبي التالي (٢٩٣):

عند الموارنة	٦٨٩٨٧
عند الدروز	٣٣٨٠٣
عند الأرثوذكس	١٦١٧٥
عند السنة	٩٥٢٥
عند الشيعة	٣٣٨٠
عند الكاثوليك	٧٤٢٠
عند البروتستانت	٧١٠
المجموع	١٤٠٠٠٠

وبالاضافة الى استلامهم مناصب الحكم الرئيسية، فقد منح الموارنة رتباً عالية في المؤسسة العسكرية التي جرى تنظيمها، وكان جهاز الدرك قد تم إنشاؤه على الشكل التالي (٢٩٤):

موارنة	١١٩٧ عنصراً
ارثوذكس	٢٠٤ عناصر
كاثوليك	١٣١ عنصراً
دروز	١٩٦ عنصراً
شيعة	٦٣ عنصراً
سنة	٤٩ عنصراً

أي ١٥٣٢ عنصراً من المسحيين مقابل ٣٠٨ عناصر من المسلمين. ولا يخفى على احد ما لهذا الجهاز من هيمنة مارونية تجعله رهن اوامر البطريرك.

ومعلوم ماكان لهذه الوظيفة من اهمية في اطار العلاقات السياسية والاجتماعية السائدة. فرجال الدرك وقد ورثوا دور ازلام المشايخ الذين كانوا يكلفون بجباية الضرائب من الفلاحين، شكلوا جهاز سلطة جديدة برزت فيها الغلبة المارونية بشكل واضح، وتداخلت فيها مجمل العلاقات العائلية التي عكست تراتبها هذه المرة داخل تراتب الإدارة الجديدة (٢٩٥).

وكان رئيس الشرطة دائماً مارونياً (٢٩٦). بالاضافة الى ذلك فقد استدعى داود باشا ضابطين عسكريين من فرنسا هما «فاين» و«الطاب» ليقوما بمهمة تدريب الجنود على الحركات العسكرية الفرنسية. وكان فاين قد خدم في الجزائر ثم ارسلته الحكومة الفرنسية في ١٩ آذار ١٨٦٣ لتدريب «الجندرمة» اللبنانية بناء على طلب حاكم المتصرفية (٢٩٧).

★ الإكليروس خاصة

كان النظام الجديد قد حابى العنصر المسيحي في المجتمع، وأعطى زعماء الإكليروس سيطرة تامة تقريباً على ترشيح وتعيين ممثليهم، بحيث اصبح للكنيسة المارونية سلطة واسعة علي رعاياها تمكّنها من بسط نفوذها على جميع مستويات الحكم. فإن التمثيل في مجلس الإدارة لم يكن يتم بادئ الأمر على اساس انتخابي، وإنما بتعيين من قبل المتصرف الذي مُنح سلطات واسعة، ووفق تسوية كان يلعب الإكليروس الماروني دوراً مهماً فيها.

ثم لما اتّبعت الطريقة الإنتخابية (طريقة تكليف شيوخ الصلح في القرى)، تحول مجلس الإدارة إلى مسرح صراع بين قوتين اساسيتين، السلطة «المدنية» المتمثلة بالمتصرف من جهة، والإكليروس الماروني من جهة ثانية، واما المرشحون وهم في غالبيتهم - لا سيما بالنسبة لمرشحي الموارنة - من الأغنياء الجدد، فشكلوا حيال اكثرية المتصرفين ادوات ابتزاز ليس اكثر (٢٩٨).

كان الإكليروس الماروني هو المهيمن على الموارنة والموجّه العام لمسارهم. وقد اعترف وكيل رئاسة

مجلس الإدارة المركزي وهو ماروني بهذه الحقيقة حينما أسرّ لمدرب الجندرمة الفرنسي بأن الإكليروس الماروني خصوصاً هو الذي يمكنه ان يخفض جناح داود باشا وان القوة الوحيدة لدى الموارنة متجسدة في الإكليروس (٢٩٩).

وكان الإكليروس يرغب بتعيين متصرف ماروني من الأسرة الشهابية، ولذلك فقد حاول ان يعرقل مهمات المتصرف، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الضريبية وبالوضع القانوني لأوقاف الأديرة وعلاقة السلطة المدنية والمحاكم القضائية برجال الإكليروس (٣٠٠). إلا أن داود باشا عرف كيف يستغل خشية الإكليروس من عودة الجنود العثمانيين إلى الجبل لكسر حدة المعارضة الإكليركية له (٣٠١).

ومما زاد في نفوذ الإكليروس وتأثيره على المتصرف السماح لرجال الكنيسة بالتدخل في شؤون تعيين الموظفين وفي انتخاب اعضاء مجلس الأدارة بموجب المادة الحادية عشرة من البروتوكول الذي وضع عام ١٨٦١، وإصدار الأحكام القضائية وفق مقاييس من شأنها ان تضمن غلبة إكليركية مارونية. وهكذا تحولت الزعامة السياسية والإقتصادية إلى ايدي رجال الإكليروس والموارنة عموماً.

أما الدروز فقد تعاونوا مع المتصرف بسهولة لأنه كان خير لهم من ان يجدوا انفسهم تحت سلطة حاكم ماروني (٣٠٢). ولقد جرب داود باشا أن يرضي الجميع، فكان اذا اجتمع بالموارنة وضع على صدره صليباً، وإذا اجتمع بالمسلمين يذكرهم بعلاقته بالسلطان (٣٠٣).

وباختصار، لقد جاء نظام المتصرفية لمصلحة الطائفة المارونية، فقد ألغى الإمتيازات الإقطاعية وحصر مركز الحاكم في مسيحي أعطاه سلطات تنفيذية واسعة بحكم مسؤوليته في المحافظة على النظام والأمن، وجبي الضرائب، وتعيين وكلاء اداريين وقضاة، ودعوة المجلس الإداري المركزي إلى الإنعقاد، وترؤس وتنفيذ أحكام المحاكم. وكذلك زاد هذا النظام من قوة الإكليروس الماروني الذي خرج من أحداث (٥٨ - ٦٠م) بانتصار كبير بعدما كسرت الإنتفاضة الفلاحية هيبة خصومه «المشايخ». وكانت الحرب الأهلية قد أعطت الكنيسة المارونية من خلال دورها القيادي فيها وزناً اجتماعياً وساسياً وتنظيمياً شديد الفعالية. أضف إلى ذلك الوزن الإقتصادي للأديرة المنتشرة بكثافة في كل مكان من جبل لبنان، لا سيما في مناطق كسروان والشمال، وقد ملكت هذه الأديرة ثلث الأراضي الزراعية في الجبل، وشكلت طرفاً مهماً في انتاج شرانق الحرير (٣٠٤).

إذن كان من المحتم ان يقطف الإكليروس الماروني ثمار هذا الانتصار في المرحلة اللاحقة، ولم تكن سلطة المتصرف لتحول دون ذلك. صحيح ان الإكليروس لم يكن باستطاعته استلام السلطة مباشرة، لكنه كان يعمل على حل واقع «الثنائية» لصالحه، وبصورة يشلّ فيها صلاحيات المتصرف بشأن كل ما يمكن ان ينتقص من امتيازاته وهيمنته. وعندما كان يحصل اي خلاف بين المتصرف والموارنة فإن التسوية كانت تأتي

غالباً لصالح الهيمنة المارونية (٣٠٥).

وكانت الدولة العثمانية قد منحت الأديرة المسيحية إمتيازات خاصة، فأعفت أغنام الأديرة من الرسوم وأصدرت عام ١٢٨١ هـ ١٨٦٤ م نظاماً تضمن إعفاء جميع اصناف الرهبان من تبعة الدولة العثمانية والدول الأجنبية والمذاهب المختلفة وإعفاء أديرتهم من الرسوم الجمركية وغيرها من التجهيزات (٣٠٦).

ومن بعض مظاهر التكامل في المصالح بين الإكليروس ومؤسسات النظام الجديد، انه في عام ١٢٩٢ هـ ١٨٧٥ م عندما قدم المتصرف رستم باشا مشروعه لتنظيم الضرائب، اتت المعارضة شديدة من الكنيسة، مما سبب فشل المشروع وتراجع الحاكم (٣٠٧).

وفي عام ١٢٩٤ هـ ١٨٧٧ م دعي احد الرهبان للشهادة في قاعة المحكمة، بيد ان البطريرك رفض السماح للراهب بالامتثال امام المحكمة، وذلك حرصاً على ان يبقى رجال الكنيسة غير خاضعين لسلطة القضاء المدني وقد حلت المشكلة بأن يدلي الراهب بشهادته في مقر مجلس الإدارة (٣٠٨).

وكذلك فإن الأزمة التي قامت بين المتصرف رستم باشا والمطران بطرس البستاني تبرهن على مدى نفوذ البطاركة. وقد كان المطران - وهو صديق قديم ليوسف كرم - قد حاول ان يحرض الأهالي ضد الحاكم، وذلك بالرغم من معارضة البطريرك لهذه السياسة، مما دعا المتصرف الى اعتقال المطران ونفيه الى فلسطين، وسرعان ما تناسى البطريرك خلافه مع البستاني، وتدخل القنصل الفرنسي من أجل المطران، فكان أن عاد هذا الأخير مكرماً على ظهر سفينة فرنسية الى ابرشيته بعد وقت قصير (٣٠٩).

وغداة إعلان دستور عام ١٢٩٣ هـ ١٨٧٦ م طالب السلطان العثماني بإجراء انتخابات مندوبين إلى «مجلس المبعوثان»، فانتفض الإكليروس الماروني مدعوماً من القنصلين الفرنسي والروسي، وعارض تطبيق الدستور في الجبل بدليل ان «لبنان يتمتع منذ خمسة عشر عاماً بدستور خاص تضمنه له الدول الكبرى، وهو كالباب العالي لا يمكنه إجراء أي تحوير فيه». وعندها اتصل الوالي العثماني بالقنصل الفرنسي طالباً منه التدخل لدى مجلس الإدارة لإقناعه، يتساءل هذا الأخير: «السنا نخاطر بأن نعرض للزوال عملاً بذلنا المستحيل للحصول عليه» (٣١٠).

نفس الشيء حدث غداة إعلان دستور ١٣٢٦ هـ ١٩٠٨ م، فقد استطاع العنصر الماروني المحافظة على امتيازاته ورفض كل ما يحده من قوانين ودساتير. يقول القنصل الفرنسي معلقاً على الاحداث «إنهم بقوا متعلقين بمبادئ الحفاظ على نظامهم الحالي» (٣١١).

في إطار ميزان القوى هذا، حيث هيمن الإكليروس الماروني هيمنة كاملة، كانت تبنى إدارة جبل لبنان. ولعل هذا ما جعل أحد المراقبين الأوروبيين يصف البطريرك عام ١٢٩٧ هـ ١٨٨٠ م بأنه «الزعيم

السياسي والديني لأمة تيوقراطية »(٣١٢).

★ نكبة أخرى

في الوقت الذي حقق فيه رجال الإكليروس الماروني مكانة عظيمة لهم من خلال تحويل الجبل الى مشكلة دولية، ثم الاعلان بالتالي عن بروتوكول ١٨٦٤ والذي اعطى للموارنة كامل الحرية في العمل والتحرك باتجاه أوروبا ولا سيما فرنسا، في هذا الوقت بالذات طويت صحيفة الإستقلال الداخلي لبقية المناطق ولا سيما جبل عامل.

ففي سنة ١٨٦٥ م عمدت الحكومة العثمانية الى الغاء الحكم الذاتي وفرض سلطتها المباشرة بالحديد والنار. كذلك سارع الولاة العثمانيون والذين اصبح لهم كامل الصلاحية لوضع رسوم علي الأراضي بعد وضع قانون المساحة والتمليك، ونوعوا الضرائب بين رسم مقطوع على الأرض مطلقاً ورسم على نتاج الأرض والشجر بطريق الالتزام، وضريبة المسقفات (على الدور والبيوت) وغيرها (٣١٣).

وهكذا فإن تصاعد المد الماروني في جبل لبنان والانفتاح الثقافي والسياسي والتجاري على الغرب رافقته حملة قمع رهيبة في بقية المناطق، حملة تقوم على سياسة الإفقار وضرب اقتصاد البلاد ضرباً شبه كامل مما أدى الى التقهقهر والإنحطاط

وفي حين نظم الموارنة في الجبل حزباً سياسياً مواليا ًلفرنسا، فقد خضع أبناء المناطق المجاورة لنظام التجنيد العسكري الإجباري، وقد أعفيت من هذا التجنيد الطوائف غير المسلمة، وكانت مدة التجنيد عشرين سنة، ولكن الولاة قلما كانوا يتقيدون بهذا القانون، فلربما قضى العسكري المجند مدة تزيد عما نص عليه القانون، تتراوح بين عشر سنين وخمس عشرة سنة رغماً عنه. ثم وضعت الدولة العثمانية قانوناً ثانياً يقضي بقبول البدل النقدي ممن لا يرغب الانتظام في السلك العسكري، فاستطاع الأغنياء ان يتخلصوا من هذا الالتزام بواسطة اموالهم (٣١٤). وكانت النتيجة ان خسرت البلاد اموالها ورجالها وابناءها الذين كانوا يساقون كالسوام إلى الشقاء المحتم من اجل إخضاع الثورات التي كانت تنشب بين الحين والآخر.

وكانت الأنظمة والقوانين التي تصدرها الدولة يفسرها الولاة كما يشاؤون، فكانوا ينهبون الأهلين ويسلبون الأموال.. فساءت الأوضاع واختل الأمن وكسدت التجارة وعم الفقر.

والواقع أنه بعد أن تم وضع بروتوكول ١٨٦٤، أصبح السفراء الأجانب والقناصل هم الذين يتحكمون بشؤون الدولة، واصبحت سلطتهم فوق سلطة الولاة، فكان بإمكانهم ان يتدخلوا في كل صغيرة وكبيرة، وإذا ماوقعت حادثة او مشكلة سياسية لمن ينتمي إليهم او يتمتع بحمايتهم، فإنهم كانوا يجبرون موظفي الدولة على تقديم الترضية لهم، فيمضي أكبر مأمور في مراكز الألوية او الأقضية ومعه كبار

موظفيه مطاطئي الرؤوس الى دار القنصلية لإظهار الأسف وتقديم الاعتذار، فيقابله القنصل بالغطرسة والامتهان. واذا مشى القنصل الى دار الحكومة للاحتجاج مشى امامه الحرس بالألبسة المزركشة شاكي السلاح، وسار خلفه التراجمة والحاشية، يسير الهوينا شامخ الأنف، والسعيد هو من يحصل على رضى القناصل أويدخل تحت حمايتهم او يشملوه بعطفهم (٣١٥).

باختصار إن تاريخ المتصرفية هو تاريخ السيطرة السياسية المارونية، التي كانت تحدّ منها احياناً سلطات الحاكم وبعض القيود المتضمنة في النظام. والجدير بالملاحظة ان النزاعات الرئيسية التي نشأت في عهد المتصرفية كانت إما بدافع أو بتشجيع من رجال الكنيسة المارونية التي سعت إلى التخلص من هذه القيود. فقد امتلك الموارنة وحدهم، دون باقي طوائف الجبل، التنظيم والقيادة القادرين على الضغط من اجل مطالبهم. ولذلك لا غرابة في كون معظم الإضطرابات التي وقعت خلال عهد المتصرفية نتيجة من نتائج التهييج الماروني.

جاء في كتاب السفير: «المارونية السياسية»: «هذه المتصرفية التي كان الماروني يحسّ انها إنما خلقت له، فتوزيع مقاعد مجلس إدارتها أعطى الموارنة تمييزاً واضحاً، وكان المتصرف يطرح نفسه في اكثر الحالات على انه ماروني وإن كان ارمنياً، كاثوليكياً او نمساوياً ... وعندما كان يغيب كان الماروني من اعضاء مجلس الإدارة هو الذي يقوم بدور وكيل المتصرف، ويكفي التعمق في فهم ظاهرة ثورة يوسف كرم حتى ندرك كم كان الموارنة يعتبرون نسبة الدولة المستقلة في جبل لبنان دولتهم، وكم كان رجال منهم يشعرون انهم أصحاب الحق في إدارة شؤونهم، فيوسف كرم هو طموح الموارنة لأن يحكموا هم او يشاركوا في الحكم بشكل حاسم»(٣١٦).

وجاء في محاضرة للدكتور وجيه كوثراني، ألقاها في مركز الإتحاد اللبناني للطلبة المسلمين في بيروت في ٧/٤/١٩٨٥م مانصه:

«هذا الحدث فتح صفحة جديدة في تاريخ المنطقة لا في تاريخ جبل لبنان فحسب. إذ بدأت الدول الأوروبية تنظر إلى متصرفية جبل لبنان على انها نموذج لمزيد من التدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية، ونموذج لمزيد من التقسيم وخلق نماذج من المتصرفيات والولايات المسلوخة والمنفصلة تدريجياً عن الدولة العثمانية... ان نظام المتصرفية أرسى وضعية وحالة سياسية في الوسط الماروني تتلخص بالحماية الفرنسية لبقعة معينة من جغرافية المنطقة السياسية، وبأن البطريركية المارونية هي الزعيمة السياسية لهذه الحالة، فاندمج في الوعي السياسي للموارنة، فكرة فرنسا كحامية، وفكرة البطريركية كزعيمة سياسية، وفكرة إمتياز المتصرفية كإدارة شبه مستقلة عن الدولة العثمانية، هذه الفكرة، فكرة الإمتياز، بدأت تترسخ وتنتظر الظروف الدولية التي تسمح لها بأن تتجسد على مستوى الإستقلال الفعلي»(٣١٧).

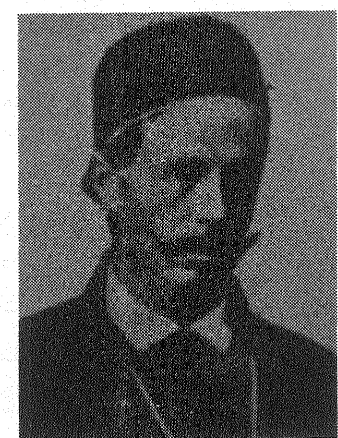
ثورة يوسف كرم

★ منصب المتصرفية والزعامات المحلية

يوسف كرم هو ماروني من بلدة إهدن في لبنان الشمالي، ظهر كزعيم (ماروني) خلال فترة الأربعينات من القرن التاسع عشر، وذاع صيته خلال حوادث ١٨٦٠، واشتهر بتعاونه الوثيق مع الحملة الفرنسية وقائدها بوفور، فصار محبوباً على وجه العموم من الموارنة ومدعوماً من اوساط ذات شأن في فرنسا، وأصبح مرشحاً لحكم القائمقامية المارونية بعد ان جمع الكثير من الموارنة حوله؛ فضلاً عن علاقاته الوثيقة بإكليروس الموارنة والكاثوليك والأرثوذكس(٣١٨). وفي الاشهر الأولى من الاحتلال الفرنسي، وفيما كانت اللجنة الدولية منعقدة في بيروت، قام فؤاد باشا بتعيين يوسف كرم وبطلب من فرنسا خلفاً لبشير أحمد أبي اللمع في قائمقامية الموارنة في ١٧ تشرين الثاني ١٨٦٠ م - جمادى الأولى ١٢٧٧ هـ (٣١٩).

وفي المدة القصيرة التي قضاها يوسف كرم في هذا المنصب توفق الى غزو كسروان وقهر طانيوس شاهين زعيم ثورة الفلاحين هناك، وسمح للأسر الاقطاعية التي جلت عن المنطقة بأن تعود اليها. وهكذا عندما استتبت الأمور للكنيسة كانت النهاية الصامتة والمغمورة لطانيوس شاهين بايعاز من البطريرك نفسه

وقد أمل يوسف كرم ان تسند إليه حاكمية جبل لبنان كله، او على الأقل أن يثبت في قائمقامية النصارى بعد أن تنتهي اللجنة الدولية من عملها. لكن أمله قد خاب لأن قائد القوات الفرنسية لم يكن من المعجبين به، فقد آثر أن يرى الأمير مجيد شهاب حفيد بشير الثاني اميراً على الجبل (٣٢١). وكانت فرنسا تريد تعيينه حاكماً على جبل لبنان خلفاً لجده بشير الثاني قبل الاتفاق على ترحيل الحاكم الأجنبي(٣٢٢).



يوسف كرم

ومع أن نظام المتصرفية أنشئ بالأصل لضمان مصلحة الموارنة، فإن ذوي المطامح السياسية ازدادوا مع الايام نقمة عليه، خصوصاً لأنه قضى بأن يكون المتصرف من غير الموارنة، ولأنه أعطى بعض الاعتبار للطوائف الأخرى. ويمكن في نطاق هذا المنظور تقديم افضل تفسير لقيام ثورة يوسف كرم الذي كان عام ١٨٦٠ قائد فرقة عسكرية (٣٢٣).

قبل انقضاء السنوات الثلاث الأولى التي تحددت لداود باشا على سبيل التجربة، سارت الأمور باتجاه ينذر بحدوث المشاكل. فقد تطلع مجيد شهاب الى الحكم معتبراً أن الامارة هي حق من حقوقه الوراثية، بينما اعتبر يوسف كرم ان الحكم هو حق مشروع له يؤيده في ذلك البطريرك ورجال الإكليروس الذين كانوا يريدون وضع الجبل تحت إدارة مارونية خالصة، معتبرين ان الكنيسة هي المؤهلة لأن تحكم الجبل سياسياً بعد سيطرتها الإقتصادية وانهيار المقاطعجية والمشايخ (٣٢٤).

فكان هناك ثلاثة أحزاب رئيسية مارونية ترى أن أنظمة ١٨٦١ لم توضع لصالحها، وهي حزب الأمراء والمشايخ الاستقراطية الذين فقدوا الكثير من امتيازاتهم إلا انهم ما زالوا يأملون باستعادة سلطاتهم وأمجادهم، وحزب الفلاحين بقيادة يوسف كرم، والحزب الإكليركي بقيادة البطريرك بولس مسعد. وهكذا كانت المناطق المارونية ممهدة للدسائس والفتن، خصوصاً أن الموارنة رأوا أن نسبتهم العددية في المجلس الإداري هي ضئيلة. وبفعل هذا التذمر غدت المناطق المارونية في الشمال ممتنعة عن دفع ما عليها من الضرائب (٣٢٥).

وكان على داود باشا ان يعمل لاسترضاء هذه الاحزاب. وقد حرص على الأيصطدم بتلك الزعامات الشعبية مادام هناك أمل في الوصول إلى تفاهم معها. ولم يكن أبداً في وارد استدعاء العساكر العثمانية النظامية إلى الجبل مما قد يؤدي الى نشوب ثورة عارمة على إدارة المتصرفية. وعلى الرغم من مذهبه الكاثوليكي وتعصبه للمسيحية والتأييد الذي لاقاه من قنصل فرنسا، فأن داود باشا كان في نظر الموارنة مجرد موظف عثماني يمثل الاتجاهات والأهداف العثمانية، وهو إنما جاء ليحتل مركزاً كان من المفروض ان يحتله أحدهم (٣٢٦).

★ يوسف كرم: رمز التحدي الماروني

إن تعيين داود باشا حاكماً على المتصرفية أحبط مطامع يوسف كرم الذي كان مع ذلك موضع تودد المتصرف الجديد، وقد عرض عليه هذا الاخير عدة مناصب عالية ولكنه رفضها. واخيراً اقتنع كرم بعد الحاح المتصرف بقبول قائمقامية جزين التي استقال منها بعد ثلاثة أيام فقط، وبعد عودته الى إهدن راح يشجع الفلاحين على الاحتجاج على إدارة مجيد شهاب، قائمقام كسروان. وبتحريض من كرم طرد الأهالي عدة موظفين حكوميين جاؤوا لجبي الضرائب، ورفعوا عرائض إلى القناصل الأوروبيين ضد الإدارة الجديدة. كذلك نجح كرم في جعل شيوخ القرى يعلنوه ممثلاً عنهم (٣٢٧)

وكان يوسف كرم والبطريرك يعتقدان أن النظام الحالي مؤقت وأن سفراء الدول لم يقولوا بعد كلمتهم الأخيرة، وأنه إذا خاب داود باشا في اداء مهمته عاد السفراء إلى بحث القضية من جديد بغية إقرار حكومة يرأسها ماروني. ولذلك رفض كرم قبول وظيفته وراح يضع العراقيل في طريق إدارة الأمير مجيد

شهاب واتهمه بمخالفة الدستور وطالب بعزله (٣٢٨).

وكانت فرنسا متعاطفة مع يوسف كرم، ولكن ليس الى الحد الذي يهدم نظام المتصرفية. وبقيت الأوساط الفرنسية التي عارضت قيام هذا النظام فى الأصل ترفض الاعتراف به كحل نهائي للقضية اللبنانية. وعمدت هذه الأوساط إلى تشجيع الموارنة على الفوز بأكبر قدر ممكن من الاستقلال، فدعمت موقف يوسف كرم وشجعت الموارنة على اعتباره المثال الأعلى للبطل اللبناني، وهكذا نشأت عند الموارنة، حول شخص يوسف كرم، فكرة القومية اللبنانية المسيحية، فكان نموها بتشجيع من الأوساط السياسية والدينية الفرنسية (٣٢٩).

وقد استفاد المتصرف من تأييد القنصل الفرنسي له، كما كانت تقتضي المصالح الفرنسية آنذاك، حيث كانت حكومة الامبراطور نابليون الثالث متحمسة للنظام الجديد وغير مؤيدة للاتجاهات التي كانت تتعارض في ذلك الحين مع التيارات السياسية السائدة في أوروبا. وسبب ذلك لا يعود «إلى سموّ في الأخلاقيات السياسية الفرنسية، وإنما يرجع إلى التطوير في الفكر السياسي التوسعي الفرنسي، من محاولات قوية لاستغلال العواطف الطائفية لدى الموارنة إلى انه يكفي أن يكون الحاكم في لبنان مسيحياً ليكون نموذجاً يؤدي الى تقويض أساليب الحكم الإسلامي في المناطق المجاورة، كجزء من تحطيم الشرق الإسلامي لتحل نظم الغرب الأوروبي محلها» (٣٣٠).

ولكن هذا لا يعني أن فرنسا كانت بوارد التخلي عن علاقاتها الوطيدة بالإكليروس الماروني، أو مع آل شهاب. وكان من الممكن أن يصل داود باشا بمساعدة قنصل فرنسا في بيروت إلى تفاهم مع الإكليروس أن امتيازات ومصالح الموارنة مصانة، وكان من الممكن أن يقبل الإكليروس نوعاً من التفاهم مع المتصرف. ورغم تعاون مندوب فرنسا في اللجنة الدولية مع المتصرف، فإن قنصل فرنسا في طرابلس بقي يميل الى كرم ويهتم به، وبقي الجنرال ديكرو، قائد مشاة الحملة الفرنسية، يعلق الآمال الكبيرة على تحرك يوسف كرم ويرى في مقاصده مقاصد فرنسا في الشرق (٣٣١). وكذلك حاول ديكرو أن يربط كرم بالجمعية الفرنسية لحماية نصارى الشرق، موجباً فتح اعتماد لكرم لكي يتمكن من شراء الأسلحة والذخائر ليتم طرد الأتراك من لبنان وسوريا وزجهم في البحر عند سنوح الفرصة (٣٣٢).

ولقد شكل عصيان يوسف كرم أخطر تهديد واجهه داود باشا في فترة حكمه. وتميز موقف الكنيسة بدعم شديد لحركة العصيان التي قادها يوسف كرم. فالخوارنة في القرى كانوا يدعون الناس في الكنائس للمشاركة الفعلية، ثم حولوا الأديرة الى مراكز للتجمع والتعبئة، وحمل الكثير منهم السلاح مع كرم الذي اصبح بفضل الدعاية الدينية له بطلاً اسطورياً تنسب إليه اعمال حربية خارقة. وأشيع ان السيدة العذراء ظهرت له. ووضعت صورته في الكنائس (٣٣٣).

وكان البطريرك والمتصرف كلاهما يتهم الآخر بقلة الاحترام والاعتبار الواجب له، وبانه لا يحافظ في صلاته ومراسلاته على الشكليات والبروتوكولات المألوفة. كما ان المتصرف أغاظ بعض البطاركة بكتابته لهم: «بطريرك افندي» على غير الإصطلاحات المعهودة (٣٣٤).

وقام المتصرف بعد أن أعيته الحيلة بنفي كرم إلى الآستانة، حيث استقر فيها وقتاً، ثم غادرها إلى مصر بواسطة الحكومة الفرنسية. وأقام في مصر مدة سنة وبضعة أشهر، ينتظر خلالها انقضاء حكم داود باشا لتولي منصب حاكم الجبل. وقد اعتبر البطريرك ان المتصرف «ضحى بالمارونية، وذلك بنفيه يوسف كرم» (٣٣٥).

بعد ذلك قام المتصرف بزيارة مناطق الشمال بقصد تلطيف أية إجراءات غير شعبية، والحصول على تأييد بطريرك الموارنة وتعاونه معه. غير أن البطريرك مضى يهيج الناس من أجل تعيين ماروني للمتصرفية، ولذا أصبحت علاقاته مع داود باشا غير ودية، مما جعله بلا ريب أقل استعداداً لتسهيل مهمة المتصرف. كما أن إقدام المتصرف على نفي كرم، الذي غدا رمز التحدي المارني للنظام، إلى مصر، لم يساعد على معالجة التردي في تلك العلاقات. ورغم بعض العداء الذي واجهه المتصرف في أسفاره، فإن سياسة اللين التي انتهجها وقرنها بتصميم ثابت على عدم دعوة القوات العثمانية إلى دخول هذه المناطق الشمالية، أكسبته تأييداً ملحوظاً بين السكان، وأدت إلى نمو ما صار يسمى بـ«حزب الحكومة» (٣٣٦).

وقد سهل التأييد والتشجيع اللذان تلقاهما داود باشا من القناصل الأوروبيين مهمته إلى حد كبير. وإدراكاً منه لقوة نفوذ فرنسا بين الموارنة، نمى علاقات حميمة مع القنصل واليسوعيين، واستخدمهم لتهدئة المناطق المارونية وإعادة الحياة الطبيعية.

غير أن مناطق الشمال استمرت في تحديها لداود باشا وسلطته، وإزاء التوتر الذي كان يلف مناطق إهدن وبشري، وجو التحريض الذي يسود منطقة البترون، والاخبار التي شاعت عن طرد عمال الباب العالي المكلفين بالسهر على المصالح، وعن نية الجبليين الموارنة بالتخلص من رجال الجمارك في جونيه، سرت شائعة انه في حال إخفاق داود باشا في الحكم لعدم تعاون الموارنة معه، فسوف يقدم الباب العالي على تعيين فرنكو باشا المؤيد من إنكلترا، صديقة الدروز (٣٣٧). وبينما كان داود باشا مشغولاً بإعداد الملاحظات حول تطبيق نظام ١٨٦١، والتعديلات المطلوبة على ضوء خبرته في الحكم خلال السنوات الثلاث التي كانت على وشك الانتهاء، كانت الاحزاب المارونية تسعى لإنجاح مرشحها لمنصب الحاكم، وقد التقت المعارضة حول كل من مجيد شهاب ويوسف كرم الذي كان يؤيده الإكليروس، وهنا أكدت فرنسا دعمها لتجديد ولاية داود باشا (٣٣٨).

إن فرنسا وبالرغم من تأييدها للموارنة، إلا إنها لم تقبل ان يكون هذا التأييد على حساب النظام

الموضوع للجبل. ففي صيف ١٨٦٤ م أراد يوسف كرم أن يبحر الى الآستانة للاجتماع بالسفير الفرنسي. ولكن قنصل فرنسا في أزمير اعترضه مؤكداً أن السفير في رخصة قانونية، ومنعه من السفر الى باريس، ونصحه بقبول وظيفة في حكومة داود باشا إن هو أراد العودة إلى لبنان (٣٣٩).

وبانقضاء مدة الثلاث سنوات، عاد داود باشا إلى الآستانة وأبدى ملاحظاته حول ما يجب تعديله في النظام. وبموجب هذه الملاحظات، فقد أعيد النظر في «النظام الاساسي»، وصدر في ٦ أيلول ١٨٦٤ فرمان عثماني يتضمن التعديلات المقترحة للنظام، بحيث جعل للموارنة تمثيلاً أكبر في حين قلل من سلطة الإكليروس لمصلحة توسيع السلطات المدنية، ثم تلاه مرسوم آخر بتعيين داود باشا متصرفاً على جبل لبنان لمدة خمس سنوات أخرى (٣٤٠).

وقد اعتبر رجال الإكليروس أن التمديد لداود باشا هو خيانة من أوروبا لقضيتهم، فغدوا اكثر التصاقاً بيوسف كرم وحركته. غير ان داود باشا حاول إصلاح ذات البين، وقام بزيارة البطريرك في الديمان في ٢٠ كانون الأول ١٨٦٤، وقدم له جوقة وسام الشرف الذي منحته إياه فرنسا (٣٤١).

وفي ١٨ تشرين الثاني ١٨٦٤ م عاد يوسف كرم إلى لبنان، وأذن له المتصرف بأن يعود إلى إهدن بشرط أن يخضع كل الخضوع لحكومة داود باشا. وقبل يوسف كرم هذا الشرط، والتزم به مدة سنة أو أكثر، لكنه لم يلبث أن عاد إلى العصيان بتأييد من البطريرك (٣٤٢).

وكانت فرنسا مصممة كما يبدو على دعم نظام داود باشا، ذلك لأنها رأت أن النفوذ السياسي الغربي الذي حققه نظام المتصرفية هو ملك لها. فعندما قام أحد رجال الإكليروس وبعض مسيحيي جبل لبنان بتوبيخ فيلق من الجنود العثمانيين بوحشية وعنف، إمتلأ القنصل الفرنسي في بيروت غضباً، ووجه تحذيراً غير مباشر إلى الكنائس الشرقية المتحدة مع الكنائس الغربية قال فيه: «إنه بينما تبقى الوكالات الفرنسية في استعداد دائم للدفاع عن حقوق المسيحيين، يجب ان يوقنوا كذلك بأنهم إذا أرادوا أن يعتنقوا مسلكاً معاكساً للقانون والمنطق، فيجب ان لا يتوقعوا أي دعم» (٣٤٣).

وقد اتضح الموقف الفرنسي في حديث لقنصل فرنسا مع مبعوثي البطريرك في موضوع دور الكنيسة في دعم كرم وجاء فيه: «أنتم تهددون بالصواعق الروحية بحرمان البنات اللاتي يعملن في مصانع غزلنا لأنهن لا ينفصلن بما هو كاف عن الصبيان، ثم لا تجدون ما تعملونه ضد فرد يسيء استعمال اسمكم ويسير بالسلاح ضد حكومة بلدكم» (٣٤٤).

وتحدث الكونت مورني سولت إلى شقيق البطريرك على حدة أثناء المقابلة التي جرت بين البطريرك والمتصرف والكونت المذكور، فقال: «إن مصلحتكم هي أن تساندوا الحاكم العام وتساعدوه في تنظيم البلاد، حتى إذا ما أزفت الساعة تتمكنوا من تنفيذ رغباتكم. فأجابه المطران بطرس أخو البطريرك قائلاً:

«نحن لانريده، نحن نكرهه». فصرخ عندئذ الكونت سولت «لكنه مسيحي». فأجاب المطران: «دعك من هذا فهو يتظاهر بالمسيحية، انه مسلم تركي، نحن لا نريده». وقد جرى هذا الحديث في وقت كان البطريرك يعلن فيه ان «كل سوء تفاهم قد زال مع المتصرف و انه يؤلف معه شيئاً واحداً» (٣٤٥).

وهكذا فشلت محاولات داود باشا لكسب الحظوة لدى البطريرك، فقد كان عرض تكراراً، القيام بزيارة البطريرك، وطلب منه أن يملأ المناصب الحكومية الشاغرة بمرشحيه، ورغم ذلك؛ استمر الإكليروس في جمع التبرعات لكرم وحث الناس على تأييده (٣٤٦).

في ظل هذه الظروف اصبح داود باشا في موقف حرج، وذلك بعد ما أبدى الباب العالي استعداده لوضع القوات العثمانية تحت اوامر المتصرف من أجل توطيد سلطته. إلا ان داود باشا كان لا يريد الاستعانة بالقوات العثمانية، لأنه إذا أقدم على هذا العمل، كما أكد للقنصل الفرنسي، فإنه سيغامر بمصير ستة ملايين مسيحي (٣٤٧). وقد أوضح وجهة نظره في حديث مع القنصل قال فيه: «أترون ان المسيحيين عاجزون عن حكم أنفسهم، لقد جاءهم حاكم منهم ولكنه اضطر للاستعانة بعسكر السلطان، وإذن فلن يستطيع أي باشا مسيحي ان يتعامل مع هذه الشعوب العاصية بما تستحق، وانما الذي يستطيع ذلك هو الباشا المسلم... لا أريد ان أقبل بحالة كهذه.. وإذا قبلت - ليس فقط لدعم السلام الجدي في هذه المنطقة بل كذلك لتنسيقه وقيادته - أكون بهذا العمل الجريء قادراً أن اعطي الدافع الفعال لتحرير مسيحيي الشرق» (٣٤٨).

★ سبب عزوف الإكليروس عن تأييد كرم

كان الإكليروس الماروني يدرك خطورة دخول القوات العثمانية النظامية إلى الجبل، والتي قد تؤدي إلى سلب الإكليروس جميع المكاسب التي حصل عليها في السنوات السابقة، كما كان يدرك ايضاً ان تمادي يوسف كرم في تمرده على اوامر المتصرف من شأنه أن يضع الإكليروس أمام مشاكل وأزمات هو بغنى عنها. وقد تلقى القنصل الفرنسي في بيروت تعليمات من حكومته من أجل ان يحذر الأكليروس وزعماء الموارنة البارزين بأن الامبراطور الفرنسي نابليون الثالث سوف يسحب تأييده لهم اذا أخلوا بأمن وسلامة الجبل (٣٤٩).

وهكذا فبعد تدخل القنصل الفرنسي تخلت الكنيسة فجاة عن يوسف كرم، وكتب البطريرك له يدعوه للامتثال والخضوع لأوامر المتصرف (٣٥٠).

وبعد أن كان البطريرك يرفض الاجتماع مع داود باشا بناء لدعوة هذا الأخير، عاد بعد مفاوضات طويلة وأبدى استعداده للاجتماع بالمتصرف، وقد استجاب داود باشا لهذه البادرة وتم اللقاء في إحدى قرى كسروان على مقربة من المقر البطريركي (٣٥١).

وقد صرح البطريرك لبنتيفوليو، أحد الشخصيات الفرنسية: «أن إخلاصه المطلق لفرنسا لا يدع

مجالاً للشك، بأنه إذا قررت حكومة الامبراطور الذي يدين له الموارنة بكل شيء دعم داود باشا، فإنه سيتخلى عن مشاعره وعواطفه ويؤيده» (٣٥٢).

وفي ٣ ذي القعدة ١٢٨١ هـ ـ ١٧ آذار ١٨٦٥ م أصدر داود باشا عفواً عن يوسف كرم بعد تدخل المطرانين يوسف جعجع ويوسف المريض والنائب البطريركي يوحنا الحاج. وفي ٢٢ آذار ١٨٦٥ عقد الصلح بين الطرفين بعد وصول القنصل الفرنسي الجديد برنارد دي أسارد، وقام داود باشا بزيارة إلى كسروان حيث تسلم عهد الولاء من كرم مكتوباً بشكل تصريح، وحصل على وعد احترام سلطته في الشمال وبدفع الضرائب بانتظام (٣٥٣).

هذا الموقف المفاجئ للكنيسة يفسره إلى حد كبير موقف الحكومة الفرنسية المعارض لأي تحرك من شأنه إضعاف صيغة النظام الجديد الذي يحتضن مصالح فرنسا في الجبل (٣٥٤).

كذلك فإن موقف البابا المعارض لعصيان كرم كان له تأثيره بلا شك. وسرعان ما أخذت العلاقات بين يوسف كرم والإكليروس الماروني تتأزم بعد أن أنعم البابا على داود باشا بالوشاح البابوي. فكان اول مسيحي في الشرق يتلقى هذه المرتبة وهذا الامتياز العالي. وكان لهذا العطف الصريح الذي تلقاه داود باشا من بلاط روما تأثير كبير في ايجاد شعور مؤيد له بين النصارى والإكليروس لأنه يتنافى مع الشكاوى التي كان يرفعها ضده الإكليروس من اجل إظهاره كأداة بيد السياسة العثمانية (٣٥٥).

والحقيقة أن ما كان يبتغيه الإكليروس الماروني ليس إيصال كرم إلى الحكم، وهو أمر كان يعرف البطريرك جيداً، انه يستحيل في ظل الظروف الدولية السائدة. بل شكل عصيان كرم ورقة معارضة ووسيلة ضغط ليس اكثر، فكان ان انفرط هذا الحلف بين كرم والبطريرك بعد التدخل الفرنسي والبابوي لمصلحة داود باشا، وأصبحت مؤسسات النظام الجديد في خدمة الإكليروس والموارنة عموماً (٣٥٦).

وكان البطريرك يخشى من اصطدام الكنيسة بيوسف كرم، بما يعرض ممتلكات الكنيسة لأزمة شديدة، لا سيما وأن كرماً كان يجمع حوله الرجال ومعظمهم من فلاحي كسروان الذين كانوا يشكلون قوة جامحة تأتمر بأوامر الزعامة الجديدة التي كان كرم ابرز وجوهها، والتي كان من الممكن ان تصبح قادرة على فرض نفسها عنوة في الوقت المناسب، وتقلب ظهر المجن لأصحاب الأملاك الإكليركية الشاسعة الذين ينعمون بأطايب الحياة وترفها (٣٥٧).

فإن اتساع املاك الأديرة واستئثارها بأفضل الأراضي وأخصبها في الجبل كان من شأنه أن يثير شهية قادة الحزب الشعبي الذي تشكلت منذ ثورة الفلاحين في كسروان، فيما لو وجدوا على رأسهم قائد كيوسف كرم، يقودهم هذه المرة للثورة على الإكليروس ووضع حد لهذا الغزو الذي كانت تشنه الأديرة والكنائس على اراضي الجبل، على مرأى من الفلاحين الذين لا يخفي كثير منهم امتعاضه من الترف الذي

كان ينعم به الإكليروس على حساب أكثرية الشعب. حتى ان الكابتن فين كان يقول: «إن الإكليروس النظامي الذي ليس محبوباً اليوم يهيء دون علم منه ثورة الفلاحين عليه» (٣٥٨).

★ نهاية يوسف كرم

ولكن سرعان ما تدهورت العلاقات مجدداً بين يوسف كرم وداود باشا، واتخذت طابع التحدي من جانب كرم ورجاله لقوة الحكومة. فقد كان بعض انصار يوسف كرم في كسروان قد رفضوا ان يدفعوا اما عليهم من ضرائب، مما حمل داود باشا على معاقبتهم، فزحف كرم إلى كسروان لمساعدتهم (٣٥٩). وفي نهاية العام ١٨٦٥ م دعيت الفرق العسكرية اللبنانية لمجابهة مائتي ماروني تجمعوا من الشمال وتقدموا بمحاذاة الطريق الساحلية، وبعث الي اهالي جبيل والفتوح وكسروان يطلب منهم ان يوافوه الى نهر ابراهيم في ٣ كانون الثاني ١٨٦٦ م. وعندها استدعى المتصرف القوات العثمانية لمواجهة الموقف، وايقن القنصل الفرنسي خطورة الحال فاتصل بالبطريرك الماروني الذي طلب منه ان يعمل علي تفادي الصدام (٣٦٠).

وفي ٦ كانون الثاني ١٨٦٦ م هاجمت عصابات كرم عسكر داود باشا في الخنادق. وكان آل كرم يبلغ عددهم ما بين الفين والفين وخمسمائة رجل يساندهم رهبان الكنيسة المارونية. وخلال اسبوعين استطاع داود باشا أن يرد المهاجمين على اعقابهم، ثم قام بإصدار عفو عن الذين تورطوا في الهجوم (٣٦١).

هذا وقد نسج المؤرخون الموارنة قصصاً خيالية وأساطير مضحكة عن أعمال يوسف كرم وبطولاته الخارقة.

وفي نهاية المطاف تمكن المتصرف من السيطرة على الموقف. وبعد ذلك اجتمع يوسف كرم بقنصل فرنسا في بكركي حيث أبلغه القنصل ان الإمبراطور الفرنسي يمنحه الحماية هو ورفاقه، وأن المتصرف سيطلق سراح المعتقلين «ويحترم أنصارك ويحافظ على أملاكك وأملاكهم وسوف تبذل المساعي لانصافك في القريب العاجل» (٣٦٢).

قبل يوسف كرم ما عرضه عليه القنصل. وقام هذا الاخير بتوجيه كتاب إلى البطريرك جاء فيه: «لما كان يوسف كرم قد قبل ما كلفت بعرضه عليه من قبل سعادة سفير جلالة الأمبراطور في الآستانة، فإنه أصبح منذ الآن متمتعاً بحماية فرنسا. وقد دعوت رفاقه إلى الآستانة، ووعدتهم بأنه سوف لا يحدث ما يقلقهم من قبل الحكومة. وجئت الآن أرجوكم أن نتعاون معاً في اقناع اولادكم الموارنة بقبول هذه المشورة الحكيمة، وبوجوب العودة الى أعمالكم العادية، والاهتمام بأمور معيشتهم بعد هذه الاضطرابات التي سببت مصائب عديدة» (٣٦٣).

وفي ٣١ كانون الثاني ١٨٦٧ م نفي يوسف كرم إلى فرنسا، ومن هناك انتقل إلى بلجيكا فإيطاليا، حيث توفي عام ١٨٨٩ م. وفي عام ١٩٣٢ م نقل جثمانه المحنط إلى إهدن.

وقد استمر الموارنة في البترون وبشري في الشمال، في عهد المتصرفية، في اعتبار لبنان وطناً مسيحياً قبل كل شيء، والمطالبة بتوسيع رقعة هذا الوطن المسيحي حتى يصبح صالحاً للبقاء. وكانوا متشبثين بهدف الكنيسة الخاص بإقامة إمارة مارونية مهما كلف الثمن، لذلك رفضوا وبدافع ولائهم لذكرى يوسف كرم، أن يتعاونوا بكل قلوبهم مع المتصرفية التي كرست نصرنة لبنان (٣٦٤).

وتجدر الإشارة إلى ان هذه الثورات المارونية التي كانت تنشب بين الحين والآخر، كثورة طانيوس شاهين في كسروان ضد إقطاعيي آل الخازن، وثورة يوسف كرم على المتصرفية، كانت تتم بتشجيع من الإكليروس الماروني الذي سعى على الدوام إلى كسب المزيد من الأصدقاء الى جانبه ومن ثم استغلالهم لمصلحته، كما حاول بشتى الوسائل ان يثير الناس ضد الزعامات المارونية التقليدية، وأن يجمعهم بالتالي تحت رايته. وكان يوسف كرم الإهدني يمثل قمة التعصب ورمز التحدي الماروني الشمالي لنظام المتصرفية الذي أراده البطريرك ان يكون نظاماً مارونياً صريحاً في هويته كل الصراحة، واضحاً في أهدافه كل الوضوح.

الفصل الخامس

المتصرفية تحتضن المبشرين

Chimney Flashing

Step [illegible] [illegible]

الدول الأوروبية تنشط في حقل التبشير

إن نظام المتصرفية هو الباب العريض الذي دخل منه الاستعمار إلى بلادنا، وذلك لأنه فتح الباب واسعاً امام مختلف الإرساليات ووسائل البدع. وكان من الطبيعي ان تستفيد إرساليات التبشير من الوضع الجديد الذي ساهمت في خلقه.

يقول المبشر الألماني، يوليوس رشتر: «وعن هذا الطريق بدأ في عام ١٨٦٠ فصل جديد في تاريخ الجهود البروتستانتية في الشرق الأدنى. ان مقاطعة لبنان لتغتبط منذ عام ١٨٦٢ بحاكم مسيحي وبحرية نسبية» (للمبشرين طبعاً)، ومع ذلك فهو يطلب من الدول الأجنبية ان تتدخل بالقوة لحمل المسلمين على التجاوب مع حملات التبشير (١).

وكان المتصرفون يشجعون التبشير، وقد حرصوا على ان يكون له طابع غربي يسير على نهج المدنية الأوروبية. فقد زار مرة وفد من المبشرين فيهم دانيال بلس، رئيس الجامعة الأميركية التي تأسست في ظل نظام المتصرفية، والمبشر الأميركي هنري هاريس جسب Jessup، المتصرف واصي باشا في ٢٨ حزيران ١٨٨٨م، فقال لهم المتصرف: «طمئنوا أصدقاءكم وحكومتكم (الأميركية) بأني سأعمل ما في وسعي لحمايتكم وحماية عملكم» (٢).

ويعتبر جسب، أن فتنة ١٨٦٠ كانت اعلاناً ناجحاً، فلقد «اضطربت لها اوروبة واميركا، واصبح لبنان بها معروفاً في العالم الغربي، فأمكن ان تجمع التبرعات باسمه والتبشير فيه» (٣). ويروي في أحد كتبه ان واحداً من رجال يوسف كرم جاء اليه عندما انهزم هذا الأخير ليصبح بروتستانتياً، وعندما سأله عن السبب، اوضح له بأنه يريد حماية انكلترا كي لا تقدمه الدولة العثمانية للمحاكمة (٤).

وكانت فرنسا اكثر الدول نشاطاً تبشيرياً في سوريا ولبنان، وقد طردت الرهبان من اراضيها لتحتضنهم في الخارج من أجل اهدافها الاستعمارية.

أما النفوذ الروسي فكان يحتمي برجال الدين الارثوذكس، فلقد استمالت روسيا هذه الطائفة وسيطرت على بطاركتها واساقفتها، ثم اخذت تشتري الأراضي في فلسطين لتقيم عليها مؤسسات تبشيرية، وهكذا فبتصميمها العنيد على تدمير المسلمين والانتقام لمملكة بيزنطية تقربت من الارثوذكس وأعلنت عن حمايتها لهم. وكان القنصل الروسي في بيروت قسطنطين بتكوفيتش (١٨٦٩-١٨٨٢) يطمح إلى لعب دور مماثل لما يقوم به القنصلان الفرنسي والبريطاني، فسارع إلى طلب اموال روسية تمكنه من مقارعة نفوذ فرنسا وبريطانيا في جبل لبنان، والظهور بمظهر المدافع عن حقوق الأرثوذكس، وبالتالي توظيف ابناء هذه الطائفة وزعاماتها في خدمة روسيا القيصرية ومشاريعها في المشرق العربي (٥).

وكانت بريطانيا قد استطاعت عام ١٢٦٦ هـ - ١٨٥٠ ان تحصل على فرمان من الدولة العثمانية بوجود طائفة بروتستانتية تمنح من الحقوق مايتمتع به الأرثوذكس والأرمن، ومعنى هذا ان المبشرين البروتستانت اصبحوا يعملون من وراء ستار الطائفة البروتستانتية، فلا تستطيع الدولة ان تلاحقهم بحجة انهم اجانب (٦).

وقد ارادت الحكومة العثمانية مرة ان تمنع باعة الأناجيل من التجول في المدن والقرى، فتدخل القناصل لدى الحكومة ثم ألغي القرار (٧).

والحقيقة ان الرعايا الأجانب كانوا كلهم مبشرين حتى القناصل، وكانت الدول الاجنبية تتنافس فيما بينها، وقد نقل قنصل انكلترا في حلب، نشاطه التبشيري إلى البدو في بادية الشام عام ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠ م (٨).

ومن الأدلة القاطعة على ان حماية المبشرين كانت تحمل طابعاً سياسياً لا دينياً أن المستر اوسكار ستراوس وزير الولايات المتحدة الاميركية المفوض في تركيا كان يهودياً، ومع ذلك فانه كان يساعد المبشرين النصارى، ويقول «انا أميركي في الدرجة الأولى ثم انا يهودي»، وعندما سحبته الولايات المتحدة من استانبول اسف المبشرون لذلك (٩).

تاريخ التبشير

★ متى وكيف بدأ التبشير؟

ان حملة التبشير بدأت في اعقاب الحروب الصليبية التي لم تحقق اوروبا من ورائها ما أرادت، فكان هذا السلاح الميدان الأوسع لإنماء العلاقات الطائفية بين أوروبا وعملائها في الشرق. (انظر ص ٥١). ومشروع التبشير منذ ان ولد كان مشروعاً بابوياً، أي ان البابا هو الذي كان يدير هذه الحملة السلمية على بلاد المسلمين. ففي عام ٦٩٤هـ - ١٢٩٤ م تقدم رامون لل من البابا سلستين الخامس بخطة للتبشير بين المسلمين عن طريق التعليم والمدارس، وتنصيرهم بالقوة اذا لم تنجح الجهود السلمية (١٠).

ومن قديم الزمان انتشرت الدعوات بين الآباء والرهبان «لإعادة المسيح إلى موطنه وطرد المحتل من الأماكن المقدسة». وعلت الصرخات التي تطالب بسقوط الأتراك «اللصوص والقتلة، والمجرمين». وقام أحد الآباء اليسوعيين، الأب جوزف، بتأليف قصيدة من ٤٠٣٧ بيتاً باللغة اللاتينية، يتحدث فيها عن الحرب المقدسة ضد الإسلام، وقد أطلق عليها إسم: La Turicade، نسبة إلى تركيا. وترافقت دعوات الآباء والرهبان مع انتشار البعثات داخل الأمبراطورية العثمانية من أجل «توجيه الضربة الى امبراطورية الشيطان». ففي عام ١٦٠٩ م وصل أربعة يسوعيين الى القسطنطينية وأقاموا اقرب السفارة الفرنسية.

وأسس الكبوشيون عام ١٦٣٠ م مركزاً لبعثتهم في حلب، وتبعهم اليسوعيون عام ١٦٥٠ م. وفي عام ١٦٥٤ أرسل الأب جوزف ثلاث مجموعات من البعثات: واحدة إلى القسطنطينية واليونان، وأخرى إلى صيدا إمتدت منها إلى سوريا ومصر، وثالثة إلى بلاد فارس (١١).

وقد شجع ملك فرنسا، لويس الرابع عشر هذه الحركة التبشيرية، فتوافدت الإرساليات الفرنسية: اليسوعية والكرملية والكبوشية إلى الشرق منذ عام ١٦٢٥ م برعاية البابا أوربانوس الثامن، «فنزلوا على الموارنة، ووجدوا فيهم خير الحماة». وكانت الإرساليات الغربية تتوافد على المنطقة، «فيشملهم البطاركة الموارنة بالعطف والعناية»، لا بل كان هؤلاء البطاركة يوفرون لهم الأوضاع المناسبة والأمكنة الموافقة لإتمام عملهم (١٢).

وقد توحدت الجهود التبشيرية في الشرق بين الموارنة وبين هؤلاء المرسلين حتى كتب في ذلك Pie-tro Della Valle عندما زار الشام، فقال: «ليس غير الموارنة فقط من هم كاثوليك رومانيون» (١٣).

ومنذ ان قدم الفرنسيسكان في القرن السادس عشر ثم تبعتهم باقي الإرساليات في القرن السابع عشر، اصبح لبنان المرتكز الرئيسي لنشاط الإرساليات التبشيرية الفرنسية في الإمبراطورية العثمانية باعتراف الفرنسيين أنفسهم: «وإلى مرسلينا يعود الفضل الأعظم في إحاطة بلادنا بهذه الهالة الممتازة» (١٤).

لقد كانت حملة التبشير في البدأ ضعيفة وفردية، أي انها كانت تتناول كل فرد بمفرده، ولكن منذ ان عقدت الدولة العثمانية معاهدة «الامتيازات الأجنبية» مع الدول الأجنبية، اصبح المبشرون يتسلحون بهذه المعاهدة ويأتون بأعمالهم التبشيرية والسياسية بكل ارتياح.

وقد استفاد المبشرون من معاهدة الامتيازات الأجنبية فكانوا يحتالون على النظام الجمركي، ويستوردون من الخارج ما يشاؤون دون دفع الضرائب المتوجبة عليهم لأنهم اجانب، وقد كانت هذه الامتيازات تزداد كلما ازداد ضعف الدولة العثمانية، فأعفي المبشرون الأميركيون من الضرائب عام ١٨٦٥ م أي بعد انشاء المتصرفية، وكان الرهبان اليسوعيون قد اعفوا منها قبل ذلك، واخيراً أعفي جميع الأجانب من دفع الضرائب (١٥).

وكان في البلدان الإسلامية عدد غير قليل من المؤسسات الأجنبية والثقافية والدينية والخيرية والاقتصادية، من مدارس ومياتم ومشاغل ومستوصفات واديرة ونواد إجتماعية وإرساليات تبشيرية وجمعيات خيرية، كانت تستفيد من الامتيازات الأجنبية وخاصة من إعفائها من الضرائب، وكانت تنال التشجيع والتوجيه والحماية من دولها، وكانت بدورها تخدم مصالحها وتساهم في توسيع وتقوية نفوذها مادياً ومعنوياً. وهكذا فإن حملة التبشير اصبحت جماعية عن طريق المدارس والمؤسسات والمستشفيات.

★ دراسة العالم الإسلامي

منذ أمد بعيد أقدم الأوروبيون على وضع دراسات تعنى بشؤون العالم الإسلامي بهدف احتوائه والقضاء عليه. وقد أدت الحملة الفرنسية على مصر إلى زيادة الاهتمام بأمور التبشير وتوجيه حركة الاستشراق، وادت بالتالي الى مجالات كثيرة غير المجال اللغوي وارساء فكرة ان العالم الشرقي الاسلامي يمكن ان يكون معملاً للفكر الغربي والبحث العلمي (١٦).

والحقيقة الجارحة ان اعداء الاسلام تنبهوا لأهمية معرفة العالم الإسلامي قطراً قطراً وشعباً شعباً سواء كان اكثرية او أقلية، فأصدروا المجلات والكتب والمراجع في هذا السبيل. وقد صدر أقدم تجميع ذي اهمية للكتابات العربية المطبوعة بشكله النهائي عام ١٢٢٦ هـ ـ ١٨١١ م، وقام بالتجميع «دوشنور» الذي قسم الدراسات المطبوعة الى الأقسام التالية (١٧): كتب قواعد اللغة، كتب التاريخ، كتب الشعر، الدراسات المسيحية، الدراسات التوراتية، الدراسات القرآنية، كتب متفرقة.

ويتضح من هذا التقسيم الاهتمام التبشيري بالعالم الإسلامي ممثلاً بما كان يكتب باللغة العربية، ذلك ان اللغة العربية كانت لغة العالم الاسلامي العلمية من الهند واندونيسيا شرقاً حتى سواحل الأطلسي غرباً. وقد تتابع العمل في تجميع ما يكتب عن العالم الإسلامي، وكان يضاف له احياناً ما يكتب عن عالم الشرق الأقصى (الهند والصين واليابان). ومن هنا يتضح ان اهتمام الغرب لم يعد محصوراً بالأمور الدينية، بل تعداها إلى دراسة الشعوب الإسلامية في سبيل رسم سياسات واضحة لتحطيم هذه الشعوب عقيدة وحضارة واستعبادها عسكرياً وثقافياً واقتصادياً.

وكان المبشرون يسيرون في تحقيق أهدافهم وفق خطط معينة مدروسة، يجتمعون من أجلها بين الحين والآخر. ولذلك نرى انهم عقدوا اعدة مؤتمرات لهذه الغاية: مؤتمر القاهرة عام ١٩٠٦ م، مؤتمر ادنبرة بسكوتلندا عام ١٩١٠ م، مؤتمر بيروت عام ١٩١١ م، مؤتمر لكناو بالهند عام ١٩١١ م، مؤتمر القدس عام ١٩٢٤ م، ومؤتمر القدس عام ١٩٣٥ م (١٨). وفي كل مؤتمر من هذه المؤتمرات، كانت تدرس المشروعات وتوضع الخطط، ثم يجري تنفيذها في سرية تامة وبهمة دائبة.

وهناك مجلات كثيرة عنيت بدراسة العالم الإسلامي، وركزت على تحليل خصائص هذا المجتمع، وعملت في خدمة الدول الغربية، وأخطرها مجلة العالم الإسلامي التي بدأت بالصدور في الولايات المتحدة منذ عام ١٣٢٩ هـ ـ ١٩١١ م، والمجلة يصدرها مركز دراسات لاهوتية، ولكنها في الحقيقة تمثل العقل المخطط للسياسة الأميركية في هدم العالم الإسلامي. فمثلاً في عام ١٩٣١ م، نشرت المجلة مقالاً حول جغرافية العالم الإسلامي، دعت فيه الى وضع سياسة لإبعاد المسلمين عن الشوطئ البحرية للمتوسط، وهي السياسة التي أدت الى انشاء إسرائل، وتدعو إلى اقامة الدولة المارونية وطرد المسلمين من الساحل

اللبناني (١٩).

بواعث التبشير

★ التبشير مقدمة للإستعمار

لا يخفى على أحد أن الهدف من التبشير هو تمكين الأوروبيين وعملائهم من البلدان الإسلامية، والتبشير أضر علينا من الاستعمار، لأن الاستعمار لم يفد إلى بلادنا إلا تحت ستار التبشير، فكان في البداية يأتي المبشر ثم تلحق به الجيوش. «إن التبشير والاستشراق مقدمة أساسية للاستعمار الأوروبي وسبب مباشر لتوهين قوة المسلمين.. ولقد كانت الدول الأجنبية تبسط حمايتها على مبشريها في بلاد الشرق لأنها تعدهم حملة لتجارتها وثقافتها في تلك البلاد، بل كان ثمة ما هو أعظم من هذا عندها، فلقد كان المبشرون يعملون بطرق مختلفة، كالتعليم مثلاً، على تهيئة شخصيات شرقية لا تقاوم التدخل الأجنبي» (٢٠).

لقد رأى المستعمرون ان الحاجز الرئيسي بوجه مشاويعهم وخططهم هو الإسلام، فعمدوا للقضاء عليه عن طريق التبشير أو تشويهه تمهيداً للوصول إلى أهدافهم في سبيل السيطرة السياسية والإقتصادية. وكان المبشرون يأتون في الظاهر كرعايا انكليز او اميركيين أو دانمركيين أو فرنسيين، فإذا استقروا في البلاد أخذوا يقومون بالتبشير سراً أما أمكنهم، وكان القناصل يدافعون عنهم كرعايا أجانب. وقد أدرك الأوروبيون ان المبشرين آلة فعالة في بسط نفوذهم وسيطرتهم، فأخذوا يتبارون في استخدامهم.

يقول المبشر الأميركي هنري جسب: «يجب الا يكون ثمة نعوت، اميركي، انكليزي، فرنسي، اسكوتلندي والماني، تنعت أعمالنا التي نقوم بها في سبيل التبشير، ان الخصم المشترك متحد في مقاومتنا فليكن إسمنا نصارى» (٢١).

وهناك بجانب توهين قوة المسلمين - كهدف للمبشرين - هدف آخر هو التنفيس عن الصليبية وعن الإنهزامات التي مُني بها الصليبيون طوال قرنين من الزمان، انفقوهما في محاولة الإستيلاء على بيت المقدس وانتزاعه من أيدي «المسلمين الهمجيين». ولهذا فإن يوليوس رشتر يلوم النصارى على غفلتهم طوال الأعصر التي تلت ظهور الإسلام، وانتهت بفتح القسطنطينية عام ٨٧٥هـ - ١٤٥٣م وزوال الإمبراطورية البيزنطية (٢٢).

ويقول رشتر في كتابه: «تاريخ البعثات البروتستانتية في الشرق الأدنى»: «لقد خابت دول اوروبا في الحروب الصليبية الأولى عن طريق السيف، فأرادت ان تثير على المسلمين حرباً صليبية جديدة عن طريق التبشير، فاستخدمت لذلك الكنائس والمدارس والمستشفيات وفرقت المبشرين في العالم».

ولم يخجل اليسوعيون من التصريح علناً: «ألم نكن نحن ورثة الصليبيين؟ أولم نرجع تحت راية الصليب لنستأنف التسرب التبشيري والتمدين المسيحي، ولنعيد في ظل العلم الفرنسي وبإسم الكنيسة مملكة المسيح» (٢٣).

إذن فهدف التبشير في النهاية هو الإستعباد والسيطرة، والأسباب التي ذكرها هؤلاء المبشرون هنا توصل جميعها إلى هذا الهدف، فسواء أكان التنفيس عن هزيمة الصليبية، أم الرغبة في الانتقام من الإسلام لأنه قاوم الزحف الأوروبي، أم توهين المسلمين وتمزيقهم، هو السبب المباشر في التبشير، فإن نتيجته حتماً وعلى أي وضع كان هي ماذكرنا من تمكين المستعمر الأوروبي من المسلم الشرقي ومن وطنه.

★ الخوف من الإسلام

ويتضح من كتابات المبشرين مدى خوف الغربيين من الإسلام وحقدهم عليه. فيقول رودنسون: «لقد كان المسلمون خطراً على الغرب قبل ان يصبحوا مشكلته» (٢٤).

المستشرق الألماني «بيكر» يعلل لما يدعيه من عداوة المسيحية للإسلام، بقوله: «ان هناك عداءً من النصرانية للإسلام، بسبب أن الإسلام عندما انتشر في العصور الوسطى أقام سداً منيعاً في وجه الإستعمار وانتشار النصرانية، ثم امتد إلى البلاد التي كانت خاضعة لصولجانها» (٢٥).

والمبشر «لورانس براون» يكشف عن خشية الغرب الدائمة من شبح وحدة الشرق الإسلامي، بعبارته: «إذا اتحد المسلمون في امبراطورية عربية، أمكن ان يصبحوا العنة وخطراً على العالم، أو أمكن ايضاً ان يصبحوا نعمة له، أما إذا بقوا متفرقين فإنهم يظلون حينئذ بلا وزن ولا تأثير». ويفصح عن مبعث هذه الخشية فيقول: «والخطر الحقيقي كامن في نظام الإسلام، وفي قدرته على التوسع والإخضاع، وفي حيويته، انه الجدار الوحيد في وجه الإستعمار الأوروبي» (٢٦).

ويفصح القس «كالهون سيمون» عن رغبة التبشير القوية في تفريق المسلمين التي عبر عنها براون، بقوله: «إن الوحدة الإسلامية تجمع آمال الشعوب السود، وتساعدهم على التملص من السيطرة الأوروبية. ولذلك كان التبشير عاملاً مهماً في كسر شوكة هذه الحركات. ذلك لأن التبشير يعمل على اظهار الأوروبيين في نور جديد جذاب، وعلى سلب الحركة الإسلامية من عنصر القوة والتمركز فيها» (٢٧).

فوحدة المسلمين إذن في نظر التبشير يجب ان تفتت وأن توهن، ويجب ان يكون هدف التبشير هو التفرقة في توجيه المسلمين واتجاهاتهم. والتبشير اذ يرى هدفه المباشر تفكيك المسلمين يرى بالتالي درء خطر وحدتهم على استعمار الشعوب الأوروبية وعلى استغلالها واستنزافها لثروات المسلمين.

تقول مجلة العالم الإسلامي الإنكليزية: «إن شيئاً من الخوف يجب ان يسيطر على العالم الغربي..

ولهذا الخوف أسباب منها: ان الإسلام منذ ان ظهر في مكة لم يضعف عددياً بل كان دائماً في ازدياد واتساع، ثم ان الإسلام ليس ديناً فحسب بل ان من أركانه الجهاد، ولم يتفق قط ان شعباً دخل في الإسلام ثم عاد نصرانياً(٢٨).

وقد اوضح المستر بلس: «ان الدين الإسلامي هو العقبة القائمة في طريق تقدم التبشير بالنصرانية في أفريقيا، والمسلم فقط هو العدو اللدود لنا»(٢٩).

بينما يرى وليم جيفورد بالكراف: «ومتى توارى القرآن من بلاد العرب يمكننا حينئذ ان نرى العربي يتدرج في سبيل الحضارة التي لم يبعده عنها إلا محمد وكتابه»(٣٠).

أما جسب فإنه يود أن يمحي الإسلام من العالم(٣١).

والحقيقة ان الغرب لا يؤمن بدين ولا يهمه من أمر الأديان شيئاً. وحتى المسيحية التي يدعي الغربيون انهم أرسلوا بعثاتهم للتبشير بها، لا يعرفون منها إلا الإسم، وهم أبعد الناس عنها.

جاء في كتاب «التبشير والاستعمار»: «إننا إذا تأملنا العالم الغربي وجدناه عالماً ملحداً لا يؤمن بدين، وعالماً مادياً لا يعرف للروح معنى. إن اميركا التي تعبد الحديد والذهب والبترول، قد غطت نصف الأرض بمبشرين يزعمون انهم يدعون إلى حياة روحية وسلام ديني. وبينما نرى فرنسا دولة علمانية في بلادها نجدها الدولة التي تحمي رجال الدين في الخارج. إن اليسوعيين المطرودين من فرنسا هم خصوم فرنسا في الداخل وأصدقاؤها الحميمون في مستعمراتها، وكذلك إيطالية، التي ناصبت الكنيسة العداء وحجزت البابا في الفاتيكان، كانت تبني جميع سياستها الاستعمارية على جهود الرهبان والمبشرين، حتى روسيا السوفيتية التي تدعو في بلادها إلى محاربة الأديان، رأيناها بعد الحرب العالمية الثانية، حينما أرادت ان تحقق لنفوذها توسعاً اقليمياً وسياسياً قد تظاهرت بالعطف على رجال الدين ودعت إلى مجمع مسكوني في موسكو وحملت إليه المؤتمرين بطائراتها. ثم شرف ستالين نفسه اولئك المؤتمرين بمقابلته، وكثيراً ما كان الرجال العسكريون من الانكليز خاصة يحضون حكوماتهم على بث المبشرين في العالم، كما نصح الجنرال هايغ الحكومة البريطانية ان ترسل مبشريها إلى شبه جزيرة العرب»(٣٢).

تصوير المبشرين للإسلام وللمسلمين

★ تشويه القيم الاسلامية

إن طرق التبشير التي اتبعتها الإرساليات الأجنبية لتوهين المسلمين، لم تكن الدعوة إلى المسيحية والعمل على تحويل المسلمين إلى النصرانية مباشرة، وإنما كانت طريقة تشويه الإسلام، ومحاولة إضعاف

قيمه، ثم تصوير المسلمين في وضعهم الحالي بصورة مزرية بعيدة عن المستوى الحضاري. وقد أصدر المبشرون آلاف الكتب التي تفتري على الإسلام والمسلمين وتنسب إليهم كل نقيصة وعار.

فهناك الدعوة إلى ان القرآن كتاب مسيحي يهودي نسخه محمد ﷺ، **وأن الإسلام دين مادي لا** روحية فيه، يدعو إلى الدنيا وليس إلى صفاء النفوس والمحبة. وأنه - أي الاسلام - يميل إلى الاعتداء والاغتيال ويحرض أتباعه على القسوة على غير المسلمين عامة، كما أنه يدعو إلى الحيوانية والاستغراق في ملذات الدنيا.

وهناك الدعوة إلى ان اللغة العربية الفصحى لم تعد صالحة اليوم، وبدلاً منها يجب ان تستخدم العامية واللهجات الدارجة، كما يجب ان تستخدم الحروف اللاتينية عوضاً عن الاحرف العربية. ولاقت هذه الدعوة ترحيباً حيث بدأ سعيد عقل وغيره باستعمال اللغة العامية بالأحرف اللاتينية وسنرى ذلك بالتفصيل (انظر ص ٥٧٧).

ويزعم المبشرون ان الذين حملوا مظاهر الحضارة عامة في الشرق الإسلامي هم نصارى لبنان الذين تعلموا واستوحوا من جهود المبشرين. وفي الوقت نفسه يحملون الناس على التنفير من حياة المسلمين «أعداء الصليب والديانة الكاثوليكية» (٣٣). لأنها حياة بدائية، ذليلة، وإلى ان السبب في ذلك هو تعاليم الإسلام والتمسك بها.

وقد صور المونسنيور كولي، في كتابه «البحث عن الدين الحق»، الإسلام على النحو التالي:

«برز في الشرق عدو جديد في القرن السابع للميلاد ذلك هو الإسلام الذي أسس على القوة، وقام على أشد انواع التعصب. لقد وضع محمد السيف في أيدي الذين اتبعوه، وتساهل في أقدس قوانين الأخلاق، ثم سمح لأتباعه بالفجور والسلب، ووعد الذين يهلكون (يستشهدون في سبيل الله) في القتال بالاستمتاع الدائم بالملذات (الجنة). وبعد قليل أصبحت آسيا الصغرى وافريقية واسبانيا فريسة له، حتى ايطاليا هددها الخطر، وتناول الاجتياح نصف فرنسا. لقد أصيبت المدنية. ولكن هياج هؤلاء الأشياع (المسلمين) تناول في الأكثر كلاب النصارى، ولكن انظر! هاهي النصرانية تضع بسيف شارل مارتل سداً في وجه سير الإسلام المنتصر عند بواتيه (٧٥٢ م)، ثم تعمل الحروب الصليبية في مدى قرنين تقريباً (١٠٩٩ - ١٢٥٤ م) في سبيل الدين، فتدجج اوروبا بالسلاح، وتنجي النصرانية، وهكذا تقهقرت قوة الهلال أمام راية الصليب، وانتصر الإنجيل على القرآن، وعلى ما فيه من قوانين الأخلاق الساذجة» (٣٤).

وقد عاش هذا الكتاب في المدارس المسيحية في الغرب والشرق إلى اليوم، ومهمته ان يملأ النفوس حقداً تجاه المسلمين (٣٥).

ويقول المبشر نلسون: «وأخضع سيف الإسلام شعوب افريقيا وآسيا شعباً بعد شعب»، وان

الإسلام مقلّد وان احسن ما فيه مأخوذ من النصرانية، وسائر ما فيه أخذ من الوثنية كما هي او مع شيء من التبديل (٣٦).

ويقول جسب «ان الإسلام مبني على الأحاديث اكثر مما هو مبني على القرآن، ولكننا إذا حذفنا الأحاديث الكاذبة لم يبق من الإسلام شيء» (٣٧).

ويقول بعضهم: «إن الإسلام ليس الا مزيج مشوه من الآراء والمدركات الخاطئة» (٣٨).

★ الإفتراء على الرسول ﷺ وعامة المسلمين

هذا في وصف الإسلام ووصف مبادئه، أما محمد ﷺ فيقول عنه أديسون Addisson: «محمد لم يستطع فهم النصرانية، ولذلك لم يكن في خياله منها الا صورة مشوهة بنى عليها دينه الذي جاء به للعرب» (٣٩).

ويقول هاربر F.J.Harper: «إن محمداً كان في الحقيقة عابد أصنام ذلك لأن إدراكه لله في الواقع كاريكاتور» (٤٠).

ومنهم من وصفه بنعوت وكلمات أكثر قبحاً وفجاجة.

وفي وصف المسلمين يقول المبشر الاميركي هنري جسب: «المسلمون لا يفهمون الأديان ولا يقدرونها حق قدرها ... إنهم لصوص وقتلة ومتأخرون، وإن التبشير سيعمل على تمدينهم» (٤١).

كما يقول في وصفهم، غيومان في كتابه «تاريخ فرنسا»: «إن محمداً، مؤسس دين المسلمين قد أمر اتباعه ان يخضعوا العالم، وان يبدلوا جميع الأديان بدينه هو، ما أعظم الفرق بين هؤلاء الوثنيين (المسلمين) وبين النصارى! إن هؤلاء العرب قد فرضوا دينهم بالقوة وقالوا للناس: أسلموا أو تموتوا، بينما أتباع المسيح ربحوا النفوس ببرهم وإحسانهم. ماذا كانت حال العالم لو ان العرب انتصروا علينا إذن لكنا مسلمين كالجزائريين والمراكشيين» (٤٢).

وكان هذا الكتاب يدرّس في مدرسة القديس يوسف للبنات في بيروت وفي جميع مدارس هذه الإرسالية، وبقي كذلك حتى بعد نهاية فترة الانتداب.

وهكذا: المسلمون متأخرون، لصوص وقتلة. رسولهم سارق ومحرف فيما سرق. الإسلام دين السيف وليس دين الايمان، انه دين مادي وليس ديناً روحياً، لأنه يسمح لأتباعه بالفجور والسلب والقتل.

هذا ما يصور به التبشير الإسلام والمؤمنين به والتابعين لرسوله. على انه لم يفت المبشرين كذلك، جانب تشويه الإسلام والمسلمين بغية توهينهم وإضعاف وحدتهم ان يثيروا للغاية نفسها النزعات الشعوبية مثل الفينيقية والمارونية في لبنان، والفرعونية في مصر، والآشورية في العراق، والبربرية في شمال

افريقيا وغيرها.

وقد شهد العديد من اقطاب النصارى المنصفين بحملة التشويه والافتراء التي شنها الغرب الصليبي ضد الإسلام، ومنهم «جيدر بامان» في كتابه «مجالي الإسلام» تعريف عادل زعيتر، فقد جاء في الفصل الثاني، نظرة في مذهب الإسلام: «من النادر أن يلاقي دين مثل ما لاقى الإسلام من جحود وتشويه من المبشرات البالغة الغلظة والمقترحات البالغة الوقاحة حول محمد وتعاليمه... مع العلم ان المسلمين منعوا من أن يمس النصارى بسوء، وتركوا المغلوبين أحراراً في المحافظة على دينهم، ولما صار الصليبيون سادة ذبحوا المسلمين بلا رحمة».

﴿يريدون ان يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا ان يتم نوره ولو كره الكافرون﴾

سبل المبشرين للوصول إلى غاياتهم

★ حملة متعددة الأشكال

لقد سلك التبشير طريق التعليم المدرسي في دور الحضانة ورياض الأطفال والمراحل الابتدائية والثانوية للبنين والبنات على السواء. كما سلك سبل العمل الخيري الظاهري في المستشفيات ودور الضيافة والملاجئ للكبار، ودور اليتامى... ولم يقصر التبشير في استخدام النشر والطباعة، وعمل الصحافة في الوصول إلى غايته (٤٣).

إذن تنوعت أساليب المبشرين في توصيل هذا التصوير المشوه للاسلام ورسوله والمسلمين، إلى أجيال المسلمين جيلاً بعد جيل منذ ان استقروا في الشرق الإسلامي، فكانت: المدرسة، الكلية، الجامعة، الندوة، الرياضة، المنزل، الكتاب، الصحافة، المخيم، المستشفى، دار النشر والطباعة، كلها وسائل عمل الغربيون على الاستفادة منها والتبشير من خلالها. وكان المبشرون يتلبسون بجميع المظاهر، فقد كان الدكتور كارسلو بصفته طبيباً، قد عين مبشراً في قرية الشوير من قرى لبنان (٤٤).

والمبشرون يجهدون اولاً لكسب المسلمين عن طريق الاهتمام بعاداتهم واحترامها، ومن ثم يبثون آراءهم وينفثون سمومهم بين من يصغي لهم. ويوصيهم تشارلس واطسون بقوله: «يجب ان يظلوا ابرءاء كالحمام، ولكن هذا لا يمنعهم من ان يكونوا حكماء كالحيات» (٤٥).

ومن سياستهم اقامة الاجتماعات وحفلات الخطب والمناظرات والمجادلات، والاهتمام بمشاكل الشباب المختلفة من أجل توجيههم مسيحياً، كما هي الحال في عدد كبير من المجلات والصحف التي تصدر في البلدان الإسلامية (٤٦). وبعض المبشرين جاؤوا إلى بلادنا تحت ستار البحوث العلمية كالاستكشافات الجغرافية والجيولوجية، من هؤلاء: وليم غودل وعالي سميث، ووليم طومسن الذي بقي يعمل مبشراً تحت

ستار العلم مدة خمسين عاماً (٤٧).

والمبشرون يعالجون مختلف المواضيع وفقاً للمقاييس الخاطئة التي تعلموها، ومن باب إظهار تفوق اوروبا علمياً وثقافياً وتاريخياً على المسلمين، ثم انهم حريصون على ان يتولى كتابة هذه الموضوعات اشخاص وطنيون يعملون لحسابهم، لأن هؤلاء يكونون اقدر على فهم عقلية الناس وعلى عرض الموضوعات بالشكل الذي يروق للجماهير (٤٨).

وقد اعتمد المبشرون وسيلة الكذب والأفتراء على الإسلام والدس على القرآن في كتاباتهم. وفي هذا الصدد يقول المبشر جون تاكلي: «يجب ان نستخدم كتابهم (اي القرآن الكريم) وهو أمضى سلاح في الإسلام ضد الإسلام نفسه لنقضي عليه تماماً. يجب ان يرى هؤلاء الناس ان الصحيح في القرآن ليس جديداً، وان الجديد فيه ليس صحيحاً» (٤٩).

وكان بعض المبشرين لا يتأخر عن عرض بضاعته في التبشير بين اهل الميت. فقد ذهب المبشران كلهون وجسب يعزيان بوفاة شاب درزي، وما أن استقر بهما المقام حتى بدأ الأول يقول: «ما رأيت جسداً ميتاً لاخ لي في الإنسانية إلا ملئت اشمئزازاً بل ملئت بغضاً، أجل ملئت ببغض الخطيئة التي أتت بالموت إلى هذا العالم وكانت سبب أحزاننا واضطرابنا وآلامنا. فلمَ لا نمقت الخطيئة إذن ثم نحب ذلك الذي لم يعرف الخطيئة ولكنه ذاق الموت في سبيل كل انسان آخر؟» (٥٠). ويقصد كلهون انه يكره الميت إذا كان غير نصراني إذ أنه يموت وهو مملوء بالخطيئة، أما الميت المسيحي فإن المسيح يكون قد حمل عنه خطاياه لما مات فداء عن البشر كما يقول النصارى.

وما يلفت النظر ان المبشرين يستعملون كلمات جذابة تروق للمستمع، مما يخيل اليه ان المتكلم على درجة عالية جداً من الثقافة والمعرفة بينما هو في الحقيقة كذاب مراء.

★ التعليم

لقد استغل المبشرون اسم العلم من اجل ترويج بضاعتهم، والإفساد بين الناس عن طريق انشاء مدارس على الطراز الغربي. واعتبر اليسوعيون أن المبش الأول هو المدرسة، نظراً لأن المدارس قوة لجعل الناشئ تحت تأثير التعليم المسيحي أكثر من كل قوة أخرى، ثم ان هذا التأثير يستمر حتى يشمل اولئك الذين سيصبحون يوماً ما قادة في اوطانهم (٥١). ورأى بعضهم: «ان اهداف المدارس والكليات التي تشرف عليها الإرساليات في جميع البلاد كانت دائماً متشابهة، ان المدارس والكليات تعتبر في الدرجة الأولى واسطة لتمرين قسس الكنيسة... حتى ان الموضوعات العلمانية التي تعلم في كتب غربية وعلى يد مدرسين غربيين، تحمل معها آراء النصرانية» (٥٢). والمبشرون لا يتورعون عن تحويل الطلاب المسلمين إلى

النصرانية أو إلى تلوينهم بها.

كتب المبشر جسب في كانون الأول عام ١٨٧٠ م: «لنبتهل الى الله في سبيل تعميد نفوس اولئك الشبان الذين يترددون على الكليات». واكد: «ان التعليم في مدارس الإرساليات المسيحية انما هو واسطة الى غاية فقط، هذه الغاية هي قيادة الناس إلى المسيح وتعليمهم حتى يصبحوا افراداً مسيحيين وشعوباً مسيحية، ولكن حينما يخطو العلم وراء هذه الحدود ليصبح غاية في نفسه وليخرج لنا خيرة علماء الفلك وطبقات الأرض وعلماء النبات وخير الجراحين والأطباء في سبيل الزهو العلمي.. فإننا لا نتردد حينئذ في ان نقول ان رسالة مثل هذه قد خرجت عن المدى التبشيري المسيحي إلى مدى علماني محض، الى مدى علمي دنيوي، مثل هذا العمل يمكن ان تقوم به جامعات هايدلبرغ، وكمبردج، وهارفرد، وشيفيلد، لا الجمعيات التبشيرية التي تسعى إلى اهداف روحية فحسب». وأوضح جسب: «ان المدارس شرط اساسي لنجاح التبشير، وهي بعد هذا واسطة لا غاية في نفسها، لقد كانت المدارس تسمى بالإضافة إلى التبشير: «دق الإسفين»، وكانت على الحقيقة كذلك في إدخال الإنجيل إلى مناطق كثيرة لم يكن بالإمكان ان يصل إليها الإنجيل او المبشرون عن طريق آخر»(٥٣).

وهكذا تحول التعليم إلى وسيلة لإعداد عقول غربية. وكان ذلك اسلوباً عاماً مارسته القوى الأوروبية في البلدان التي حطت فيها، خاصة الإسلامية منها. وضمن هذا الإطار أنشأ المعتمد البريطاني كرومر في مصر «كلية فكتوريا» التي قال عن طلابها اللورد لويد جورج عام ١٩٣٦: «ان كل هؤلاء لا يمضي عليهم وقت طويل حتى يتشبعوا بوجهة النظر البريطانية بفضل الصلة الوثيقة بين المعلمين والتلاميذ، فيصيروا قادرين على ان يفهموا أساليبنا ويعطفوا عليها. ومتى تسنى للجمهور أن يعرف هذه الكلية أكثر مما عرف عنها في الماضي، يتنبه الآباء إلى ان تعليم أولادهم فيها ينمي فيهم من الشعور الإنكليزي ما يكون كافياً لجعلهم صلة للتفاهم بين الشرقي والغربي...»(٥٤).

ويقول المستر بنروز الذي رأس الجامعة الأميركية في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٤: «لقد أدى البرهان إلى ان التعليم اثمن وسيلة إستغلها المبشرون الاميركيون في سعيهم لتنصير سورية ولبنان... ومن اجل ذلك تقرر ان يختار رئيس الكلية البروتستانتية الإنجيلية (الجامعة الأميركية) من مبشري هذه الإرسالية»(٥٥).

إذن فالمستعمر عندما يفتتح مدرسة او كلية في البلدان الإسلامية، فإن الغاية من ذلك تكون «دق إسفين» وتخريج قادة عملاء. ولا عجب في ذلك فهذا رئيس الجامعة الاميركية يدلي بتصريح في أواخر السبعينات من هذا القرن، نقلته له جريدة السفير يقول فيه: «إن هدفنا في الجامعة الأميركية هو تخريج رجال لنا يتولون إدارة شؤون الشرق الأوسط».

في نيسان ١٩٣٥ إنعقد مؤتمر القدس بإشراف فرع فلسطين من لجنة التعليم للمجلس التبشيري

المتحد، وعهد المؤتمر إلى أحد أعضائه داني بوضع كتاب توجيهي يتضمن ما توصل إليه المجتمعون من آراء وتوصيات. ويقول داني في كتابه: «كان التعليم.. وسيلة قيمة إلى طبع معرفة تتعلق بالعقيدة المسيحية والعبادة المسيحية في نفوس الطلاب.. إن المدارس المسيحية تحاول ان تهيئ للطالب، من اي مذهب كان، جواً مسيحياً، وتحمله على ممارسة التقوى المسيحية والسلوك المسيحي وخصوصاً ما دام طفلاً، وهكذا ينشأ الطالب وتنشأ معه نظرة مسيحية للحياة» (٥٦).

عندما بدأ المبشرون بفتح المدارس عام ١٢٤٦ هـ - ١٨٣٠ م كانوا يقصرون التعليم على التوراة والإنجيل فقط، ثم أضافوا إلى ذلك موضوعات مشابهة في التاريخ والجغرافيا. واشترطوا أن يكون المعلم مسيحياً أجنبياً، وإذا دعت الحاجة إلى معلم وطني فليكن مسيحياً قبل كل شيء. ودعوا إلى إنشاء مدارس كثيرة، تكون غايتها إخراج التلاميذ المسلمين من عناية المدارس المسلمة (٥٧).

يقول المبشر تكلي: «يجب ان نشجع انشاء المدارس وان نشجع على الأخص التعليم الغربي. ان كثيرين من المسلمين قد زعزع اعتقادهم حينما تعلموا اللغة الانكليزية. ان الكتب المدرسية الغربية تجعل الاعتقاد بكتاب شرقي مقدس أمراً صعباً» (٥٨).

وقد أكد المبشر الأميركي جون موط على اهمية التعليم كوسيلة للتبشير اذ قال: «يجب ان نؤكد في جميع ميادين التبشير جانب العمل بين الصغار وللصغار، وبينما يبدو مثل هذا العمل وكأنه غيرية، ترانا مقتنعين لأسباب مختلفة بأن نجعله عمدة عملنا في البلاد الإسلامية. ان الأثر المفسد في الإسلام يبدأ باكراً جداً. من اجل ذلك يجب ان يحمل الأطفال الصغار إلى المسيح قبل بلوغهم سن الرشد وقبل ان تأخذ طبائعهم أشكالها الإسلامية». وأوضح موط «ان اختبار الإرساليات في الجزائر، فيما يتعلق بهذا الأمر، وكما ظهر من بحوث مؤتمر شمالي افريقيا، اختبار جديد ومقنع... وهكذا نجد ان وجود التعليم في يد المسيحيين لا يزال وسيلة من احسن الوسائل للوصول إلى المسلمين» (٥٩).

★ الطب

وكما تنبه المبشرون لسلاح العلم فقد أدركوا أيضاً ما للطب من أهمية في الوصول إلى أهدافهم فأكدوا على دوره كوسيلة، وفي ذلك يقول الطبيب بول هاريسون في كتابه: «الطبيب في بلاد العرب»: «ان المبشر لا يرضى عن إنشاء مستشفى ولو بلغت منافع ذلك المستشفى منطقة عُمان بأسرها، لقد وجدنا نحن هنا في بلاد العرب لنجعل رجالها ونساءها نصارى» (٦٠).

تقول مجلة العالم الإسلامي التبشيرية:

«نحن مقتنعون بلا ريب على ان الغاية الأساسية من اعمال التنصير بين المرضى الخارجيين في المستشفيات ان نأتي بهم إلى المعرفة المنقذة، معرفة ربنا يسوع المسيح، وان ندخلهم اعضاء عاملين في الكنيسة

المسيحية الحية».

واستغل المبشرون دور المرأة أسوأ استغلال، فالممرضة لا تعمل علي تخفيف الألم، إنما تنقل رسالة الصليب. ويحدثنا اليسوعيون في كتابهم المئوي اليسوعي عن مجموعة من الراهبات كانت الدولة العثمانية قد اخذتها للعمل في المستشفيات والميائم: «وفي منصبهن الجديد، بقيت الأخوات مبشرات يلقن التعليم المسيحي، على الرغم من التحذير والتهديد اللذين كان المفتشون يوجهونهما إليهن. ذلك ان الأخوات لسن راهبات معلمات فقط، ولكنهن ايضاً راهبات مبشرات، انهن في كل مكان يوجدن فيه يعملن الى جانب عملهن التعليمي اعمالاً تبشيرية، فهن يعملن لضم الخراف الضالة الى حظيرة المسيح الملك» (٦١).

وحول اهمية الطب في التبشير يقول اليسوعيون:

«في بلاد الشرق هذه، وأكثر من اي مكان آخر، يعتبر الطبيب شخصاً هاماً. ان تعليمه والاحترام الذي يحيط بمهنته وحياته الكريمة، يكسبه، خصوصاً في القرى، سلطة معنوية وحجة لا تناقش تمكنه من الدخول إلى اكثر الأماكن انغلاقاً بسبب الدين والتقاليد. ان «الحكيم»: Le Sage أي العاقل أو الطبيب، ولهذه الأسماء معان متشابهة في اللغة العربية، يستطيع ان يمارس تأثيراً حقيقياً» (٦٢).

وتتبين أهمية هذا الفراغ الذي نفذ منه اليسوعيون حينما نعلم انه حتى عام ١٨٨٠ لم ينشأ سوى كليتين للطب في الإمبراطورية العثمانية، واحدة في القسطنطينية وأخرى في بيروت عرفت باسم «الكلية السورية الإنجيلية». وقد ساهم في تعميق هذه الحاجات الطبية ظهور أعراض «الكوليرا» في بيروت عشية وصول اليسوعيين عامي ١٨٣١ و ١٨٣٢ (٦٣).

ونشرت مجلة «اوراق لبنانية» مقالة هامة تحت عنوان «اوائل الأطباء المسلمين في لبنان»، فقدمت معلومات مفيدة حول بيروت خلال سنوات (١٨٧٨ ـ ١٨٩٠) جاء فيها: «... لم يكن في بيروت طبيب واحد مسلم، من ابنائها، يحمل شهادة جامعية، ولا مدرسية» (٦٤).

وكما اصطحب اليسوعيون ممرضاً معهم، فقد التحق بالبعثة البروتستانتية الأميركية طبيب من بوسطن، «والطب بالنسبة لبوسطن، كالتربية، وسيلة وليس غاية» (٦٥).

إن جميع الأطباء الأجانب ما جاؤوا إلى بلاد المشرق إلا للتبشير، ومنذ عام ١٢٩٢ هـ ـ ١٨٧٥ م انشأت الجمعيات التبشيرية مراكز طبية لها في لبنان وسورية وفلسطين. وتركيزاً على اهمية التطبيب كوسيلة للتبشير، بنى اليسوعيون اكثر اعمالهم التبشيرية في سورية ولبنان إلى جانب مراكز التطبيب، ثم خفت عنايتهم بالتطبيب وازدادت بالتبشير حتى حل التبشير المحض محل التطبيب (٦٦).

تقول ايرا هاريس، وهي تنصح طبيباً قادماً إلى الشرق: «ويجب ان تنتهز الفرص لتصل إلى آذان

المسلمين وقلوبهم فتكرز لهم بالإنجيل. إياك ان تضيع التطبيب في المستوصفات والمستشفيات، فإنه أثمن تلك الفرص على الإطلاق، ولعل الشيطان يريد أن يفتنك فيقول لك ان واجبك التطبيب فقط لا التبشير، فلا تسمع منه » (٦٧).

★ الإحسان والأعمال الاجتماعية

حتى الأعمال الاجتماعية كان يسخرها المبشرون من اجل أهدافهم. فقد جاء في كتاب « مؤتمر العاملين المسيحيين بين المسلمين »: « ان المسلمين يدعون ان في الإسلام ما يلبي حاجة اجتماعية في البشر، فعلينا ان نقاوم الإسلام دينياً بالاسلحة الروحية. فالنشاط الاجتماعي يجب ان يرافق التعليم المباشر للإنجيل ويساعده ويتمه... فلنبدأ بالصلات اليومية، تلك التي تتصل بالطفل والمرأة، ثم نتوسع في تلك الصلات حتى نبلغ إلى المبادىء الواسعة التي اقرتها عصبة الأمم... من اجل ذلك ننصح بالسير في الاعمال الاجتماعية على الأسس التالية: ايجاد بيوت للرجال والنساء وخصوصاً الطلبة منهم ومنهن، ايجاد أندية، الاعتناء بالتعليم الرياضي واعمال الترفيه. وبما أن جمعية الشبان المسيحيين وجمعية الشابات المسيحيات قد نصبتا نفسهما للوصول إلى الشباب المسلم في النواحي الآنفة الذكر وفي غيرها ايضاً، فالواجب يقضي ان تشجعا حتى تتسع دائرة عملهما فتشمل الجماعات المسؤولة من المسلمين ومن الذين يرحبون بمثل هذه الجهود (من غير ان يفطنوا، طبعاً، إلى الغرض التبشيري). وعلى المبشرين ان يتعرفوا إلى أحوال المسلمين الاجتماعية والاقتصادية حولهم، ثم يسعوا إلى الاصلاح (في الظاهر)، سعياً إلى التأثير على الرأي العام (بأن غايتهم شريفة مجردة من الغرض التبشيري). ومما يجب أن يهتم المبشرون به (في الظاهر): اصلاح الأحداث (الصغار)، الحيلولة دون الزواج الباكر، الحيلولة دون تشغيل الأطفال، محاولة اصلاح الأحوال العامة للعمال فيما يتعلق بساعات العمل وبالأجور وبالأمور الصحية في المعامل، ثم الرفق بالحيوان » (٦٨).

هذه الشعارات كما هو معلوم لم تكن الا للرياء والدجل. فإن الأوروبيين لا يقدمون أية مساعدة، ولا يقومون بأي عمل اجتماعي لوجه الله، بل لأنهم أدركوا: « أن الوصول إلى المسلمين أمر صعب » (٦٩). والأوروبي لا يحسن للمسلم لأنه أخ له في الإنسانية، بل يريد ربحه إلى صفوف المتغربين والمتفرنجين. وفي ذلك يقول المبشر رايد: « أنا لا أحب المسلم لذاته، ولا لأنه أخ لي في الإنسانية، ولولا أنني أريد ربحه إلى صفوف النصارى لما كنت تعرضت له لأساعده » (٧٠).

فالأعمال الاجتماعية هي مقدمة لأعمال التبشير ونشر البدع التي هي بدورها وسيلة اخرى الى الاستعمار السياسي والثقافي والاقتصادي. ثم ان الأوروبيين لا ينفقون اموالهم في البلاد الأسلامية اسرافاً وتبذيراً، بل هم مقتصدون جداً، ولا ينفقون الا بمقدار وبما يحقق لهم منافع عاجلة.

جاء في كتاب « أسس جديدة للتبشير »: كان التطبيب والتعليم من وسائل التبشير، ويجب ان

يبقيا كذلك، اما أعمال الخير فيجب ان تستعمل بحكمة فلا تنفق الأموال إلا في سبيلها، يجب ان تعطى الأموال اولاً للبعداء، ثم يقل دفعها تدريجياً كلما زاد اقتراب هؤلاء إلى الكنيسة، فإذا دخلوها منعت عنهم اعمال الخير. ثم يجب الا نبالغ في الناحية الخيرية على كل حال» (٧١).

وقد يحدث احياناً كثيرة ان اوروبا تشرد شعباً مسلماً من بلاده، ثم تسعى الى تقديم المساعدات والمواد الغذائية له، كما حدث في فلسطين، وما حدث بالنسبة لمسلمي لبنان الذين كانوا يهجرون من بيوتهم ثم يتلقون المساعدات الغذائية والمادية من الخارج.

★ الأندية والصحافة

واهتم المبشرون بالكشفيات والأندية، فقد جاء في مقررات مؤتمر المبشرين الذي انعقد في القدس في نيسان ١٩٣٥ م مايلي: «نحب أن نؤكد الأهمية البالغة للعمل بين الصغار وللصغار قبل ان تتشكل عقليتهم وأخلاقهم تشكلاً إسلامياً. إن جميع الوسائط التي استخدمت وظهر نجاحها يمكن ان تستخدم من جديد لتوقظ عقول الصغار وتجلو أخلاقهم، سواء في ذلك ما يتعلق بالمدرسة او ما كان خارجاً عن نطاق المدرسة، فمن ذلك مثلاً: الكشفية للفتيان وللفتيات:

- مدارس الأحد (الدروس الدينية التي تعطى أيام الآحاد بصورة مباشرة او غير مباشرة).
- جمعية الشبان المسيحيين وجمعية الشابات المسيحيات وسواهما من منظمات الشباب.
- بيوت الطلبة التي زادت الحاجة اليها لزيادة عدد الطلاب (ان هذه البيوت يجب ان تكثر حتى يمكن ان نجتذب هؤلاء الطلاب الى مملكة المسيح).

بيوت للأطفال يشرف عليها مبشرون فقط» (٧٢).

كما سعى المبشرون الى استغلال الصحافة استغلالاً واسعاً في سبيل التبشير، والصحافة لا توجه الرأي العام فقط بل تهيئه لقبول ما تنشر عليه، وهي التي تخلق الرأي العام.

هذا وقد أسس البروتستانت المطبعة الأميركية في بيروت عام ١٨٣٤، والتي اصبحت من اهم وسائل التبشير في الشرق. «حتى بات من بين أربع جرائد تصدر في بيروت عام ١٨٧٠، ثلاث منها ذات ميول بروتستانتية... اما الحقيقة الكاثوليكية، كما يقول اليسوعيون، فلا مجلة تعبر عنها» (٧٣).

وقد ركز اليسوعيون جهودهم على المطبعة الكاثوليكية في بيروت منذ عام ١٢٨٨ هـ - ١٨٧١ م، وقاموا عن طريقها بعمل تبشيري من الدرجة الأولى، فأصدروا مجلتي «المشرق» و«البشير». (انظر ص٣٢٢)

وفي عام ١٢٨٧ هـ - ١٨٧٠ م تأسست مجلة الجنان على يد بطرس البستاني، وتضمنت مشاريعه:

فصل الدين عن الدولة، احترام مصالح أوروبا، التمسك بنظام المتصرفية.

التبشير الأميركي

★ المدارس الأميركية

جاء المبشرون الأميركيون عام ١٨٢٠ م، وانتشروا في كفرشيما، بحمدون وطرابلس. ثم بدأوا نشاطاتهم التبشيرية في بيروت وجبل لبنان، وفتحوا حتى سنة ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠ م، ما لا يقل عن ثلاث وثلاثين مدرسة.

ففي سنة ١٨٣٤ م انشأت زوجة «عالي سميث» احد المرسلين الأميركيين، «مدرسة صغيرة للبنات في احدى غرف دار الإرسالية» في بيروت. وربما كانت هذه المدرسة التي انضمت اليها أربعون طالبة في سنتها الأولى، اول مؤسسة من نوعها في السلطنة العثمانية (٧٤).

وفي الصيف التالي افتتحت «مدرسة اخرى للبنات الدرزيات في الجبل». وفي الوقت نفسه، افتتحت في بيروت «مدرسة داخلية للصبيان بستة طلاب»، طمحت إلى ان تصبح مع الزمن مؤسسة لتخريج المبشرين، وفي عام ١٨٤٠ م قام بالتدريس فيها بطرس البستاني (ماروني)، وبعد ثلاث سنوات افتتحت الإرسالية الأميركية مركزاً آخر لها في عبيه، وكان معلمها ماروني، وقد اصبحت فيما بعد من اهم المعاهد الإنجيلية في البلاد «لتدريب الطلاب على التبشير بالإنجيل» (٧٥).

وفي خريف عام ١٨٥٥ م تألفت في بيرت لجنة خاصة من قنصلي اميركا وانكلترا، وجون لوثيان (اسكتلندي)، وسليمان والياس الصليبي، وممثل عن المرسلين الأميركيين، وعضوين آخرين، وبطرس البستاني كأمين سر، وغرضها ادارة المدارس الست التي افتتحتها الارسالية الاميركية والتي صارت تعرف بـ «المدارس اللبنانية» (٧٦).

يفتخر جسب بأن عدد التلاميذ في المدارس البروتستانتية عام ١٨٩١ م بلغ ٧١١٧ تلميذاً (٧٧). وإذا ما أضفنا إلى هذا الرقم عدد الطلاب في سائر المدارس البروتستانتية يصبح المجموع خمسة عشر الف طفل في قبضة التعليم الإنجيلي. وفي عام ١٣٢٧ هـ - ١٩٠٩ م كان للاميركيين وحدهم مائة وأربع وسبعون مدرسة في سورية ولبنان (٧٨).

ولم يقتصر العمل على انشاء المدارس الابتدائية، بل أراد المبشرون ان يؤثروا في قادة الرأي في البلاد، فباشروا بتأسيس الجامعات في بيروت والقاهرة واستانبول من اجل «إعداد نخب داخلية تقود البلاد في المستقبل القريب».

★ الجامعة الأميركية

في عام ١٢٨٢ هـ - ١٨٦٥ م أسس المبشرون الأميركيون « الكلية السورية الإنجيلية » في بيروت، والتي عرفت فيما بعد بالجامعة الاميركية، وذلك بهدف «تخريج أشخاص يتولون التبشير بين اهل البلاد». وبعد سنة بوشر العمل في القسم الطبي من الجامعة، وقسم التعليم فيها إلى مراحل ثلاث: تحضيرية مدتها ثلاث سنوات، علمية مدتها أربع سنوات، وطبية مدتها ٤ سنوات. اما لغة التدريس فيها فقد بقيت العربية حتى العام ١٨٨٠ لغة التعليم في جميع الفروع العلمية بما فيها الفرع الطبي. ولكن بعد هذا التاريخ اصبحت العربية لغة ثانوية وطغت عليها الإنكليزية (٧٩).

وقد اعتمدت الكلية السورية الإنجيلية في تأسيسها على إرساليات التبشير الأميركية التي اصرت على الطابع التبشيري للكلية، وعلى ان يكون كل استاذ فيها مبشراً مسيحياً « (٨٠). وكان أساتذتها يقسمون يميناً على ان يكونوا مبشرين.

ورغم إقبال الطلاب المسلمين على هذه الكلية، التي رأوا فيها بديلاً تعليمياً عن جامعة القديس يوسف ذات « الصبغة المارونية المسيحية »، فإن الإحصاءات تؤكد ندرة المسلمين فيها قياساً إلى الطوائف الأخرى. وبين عامي ١٨٧١ و ١٨٨٣ تخرج من هذه الكلية إثنان وستون طبيباً، بينهم مسلم واحد وثلاثة دروز (٨١).

وفي أول الأمر مالت الكلية إلى كتمان جهودها التبشيرية تجنباً لسخط الحكومة العثمانية. وفي ذلك يقول دانيال بلس وهو اول رئيس للكلية: « ان السنوات الأولية التي شهدت تطور الكلية قضت ان تسير الكلية في مجراها بهدوء قدر الامكان، فلا تلفت اليها نظر رجال الحكم قبل ان تثبت جذورها في الأرض، ومع ذلك فهي لم تعدم أية فرصة في سبيل اهدافها، فدرس اللغة الإنكليزية كان يستعمل في نقل نصوص التوراة الانكليزية إلى اللغة العربية، وكان الأستاذ ينتقل إلى مناقشة المشاكل الدينية من الزاوية التبشيرية » (٨٢).

ويؤكد (رشتر) على هوية هذه الكلية التبشيرية بقوله: « ان الكلية مؤسسة تبشيرية ... وان عمل الكلية التبشيرية يتناول بالدرجة الأولى المسلمين ... وهي تهيئ المدرسين المبشرين للمدارس الأميركية في الشرق الأدنى كله » (٨٣).

ومن المنشور الذي اصدرته الجامعة الاميركية في بيروت في عام ١٩٠٩ م، رداً على احتجاج الطلاب المسلمين لإجبارهم على الدخول يومياً إلى الكنيسة، يتضح من المادة الرابعة منه طابع المؤسسة وأمثالها. ونص هذه المادة مايلي: « ان هذه كلية أسست بأموال شعب مسيحي. هم اشتروا الأرض وهم اقاموا الأبنية، وهم انشأوا المستشفى وجهزوه، ولا يمكن للمؤسسة ان تستمر اذا لم يسندها هؤلاء. وكل هذا

قد فعله هؤلاء، ليوجدوا تعليماً يكون الإنجيل من مواده. فتعرض منافع المسيحية على كل تلميذ... وكل طالب يدخل مؤسستنا يجب ان يعرف سابقاً ماذا يطلب منه » (٨٤). كما أن اجتماع الصباح كان اجبارياً إما في الكنيسة، وإما في منتدى وست هول (٨٥).

وقد أعلن مجلس امناء الكلية في المناسبة عينها: « ان الكلية لم تؤسس للتعليم العلماني، ولا لبث الأخلاق الحميدة، ولكن من اولى غاياتها ان تعلم الحقائق الكبرى التي في التوارة، وان تكون مركزاً للنور المسيحي، وللتأثير المسيحي، وان تخرج بذلك على الناس وتوصيهم به » (٨٦).

عام ١٩٢٠ م عمد مسؤولو الكلية إلى استبدال اسمها « بالجامعة الأميركية » لنزع الصبغة الدينية عنها، ولمنافسة جامعة القديس يوسف.، وقد اضيف إليها كلية للصيدلة، ومدرسة معلمين، ومدرسة للتجارة، ومدرسة زراعية، ومدارس ثانوية تحضيرية (٨٧).

ويؤكد ستيفن بنروز الذي رئس الجامعة الاميركية في الفترة (١٩٤٨ ـ ١٩٥٤ م)، ان الجامعة الأميركية كانت ولا تزال مؤسسة تبشيرية، بل ان التبشير هو المبرر الوحيد لوجودها وتأسيسها، وقال ان الغاية القصوى للكلية هي ان تحتضن التبشير المسيحي وتبذر بذور الحقيقة الانجيلية (٨٨).

كتب الشاعر القروي رشيد الخوري في مجلة العصبة الأندلسية: « .. ان طوائفنا العديدة .. زيدت بفضل تعرفنا على الرسالة الأميركية، طائفة جديدة اسمها الطائفة الإنجيلية .. وكم انفق الأميركيون .. لكي يعرفونا بمواطننا السيد المسيح وبدينه .. كأننا أشد افتقاراً إلى فضائل المسيحية من الأميركيين أنفسهم » (٨٩).

ومن النتائج الخطيرة لهذه الجامعة ان غالبية رجال السياسة في العالم العربي كانوا من خريجيها.

★ جمعية الشبان المسيحية

تأسست هذه الجمعية على يد المبشرين البروتستانت الأميركيين عام ١٨٩٥ م، اثر زيارة قام بها المبشر جون موط الأميركي إلى « الكلية السورية الإنجيلية »، وأقامت لها فرعين هما « جمعية الشبان المسيحيين »، و « جمعية الشابات المسيحيات ». وقد تبدل إسم هاتين الجمعيتين فأصبح: « الجمعية المسيحية للشبان » و « الجمعية المسيحة للشابات ». والمقصود من هذا التغيير ان الجمعيتين رغم كونهما مسيحيتين فهما لكل الشبان والشابات وتقبلان أعضاء من جميع الأديان والمذاهب. وتجنباً للحرج أمام غير النصارى، غيرت الكلية هذا الأسم وجعلته: « جمعية الشبان الأخوية » أو « الجمعية الأخوية » (٩٠).

وكثيراً ما كان الأساتذة يتبعون سياسة التمييز، فيعطفون على الطلاب المتأخرين في التحصيل اذا كانوا من اعضاء هذه الجمعية. ويؤكد كل من الدكتور مصطفى خالدي والدكتور عمر فروخ ان الكلية رفضت ان يصبح أحدهما رئيساً لجمعية الشبان المسلمين في بيروت، وان يبقى في الوقت نفسه استاذاً في

الجامعة (٩١).

هذا وقد انتشرت فروع هذه الجمعية في الشرق لتكون عوامل مساعدة على تغلغل التبشير. ويؤكد اديسون « ان لهاتين الجمعيتين مراكز نشيطة ولا سيما في مصر ». ويضيف « ان هذه الفروع تقدم للمسلمين مناسبات مختلفة للألعاب الرياضية وتهيىء في المجتمع الواناً من النشاط التبشيري »(٩٢).

وقد سلكت هذه الجمعية كغيرها من مؤسسات التبشير طرق التعليم الإبتدائي والثانوي. ثم هناك الأعمال الطبية والمستشفيات والمستوصفات والأعمال الإجتماعية. ويقول « ولبرت سميث »: « ان جمعية الشبان المسيحيين قد جاءت إلى الشرق الأدنى لتعاون المؤسسات المسيحية، اما هدفها الرئيسي فهو تنشئة الشبان على اسس مسيحية، ولفروع هذه الجمعية منهاج دائم، ولها اجتماعات تعرض فيها الدعوة بلا استحياء ولا تحوير. وهناك ايضاً سلسلة من الاجتماعات التبشيرية »(٩٣).

ويقول كورنيليوس باتون في كتابه «عمل الإرساليات»: « ان تقسيم العمل بين العاملين في حقل التبشير قد اقتضى بناء على الترتيب الحكيم، ان يعهد الي جمعية الشبان المسيحيين بالعمل في المدن، وخصوصاً بين الطلاب والطبقات المثقفة في المدن... ان جمعية الشبان المسيحيين قد قامت بخدمة قيمة جداً... عن طريق الاجتماعات الخطابية العامة. فقد طاف بعض الخطباء بشيء من وسائل الايضاح المتعلقة بالتلغراف اللاسلكي وبغيره من الاختراعات ». ثم أورد باتون مثلاً عن الصين ونشاط المبشرين هناك فقال: « وقد سمع محاضرات الاستاذ روبرتسون ما لا يقل عن مائة ألف شخص وشاهدوا تجاربه العلمية.. وكان هذا الأستاذ يضيف إلى كلامه عرضاً للنصرانية على اساس من الحياة الشخصية والقومية في الصين، وهكذا يبرز النشاط الاجتماعي والفكري لهذه الجمعية »(٩٤).

ولا ريب في أن عمل هذه الجمعيات في لبنان وسائر بلاد المسلمين لا يختلف عن عملهما في الصين في شيء البتة (٩٥).

اليسوعيون

★ نشأتهم

عام ١٥٣٨ م انشأ القديس الإسباني اينياس دي لويولا: Ignace de Loyola « جمعية يسوع ». وبعد سنتين حصلت هذه الجمعية على الإذن الشرعي من البابا بممارسة الوعظ والتبشير. وبدأت عملها «من اجل خدمة المسيح، والتضحية في سبيل زعماء الكنيسة، والوعظ الإنجيلي، وتعليم الشباب، وتعمير الكنائس »، كما شدد على ذلك مؤسس الجمعية (٩٦).

وقد أوفدت الجمعية بعثاتها التعليمية والتبشيرية إلى مختلف بلدان العالم في آسيا وأوروبا

وافريقيا والصين. وتميز العمل اليسوعي بـ« التكيف » مع العادات واللغة والأزياء، واستخدام الطب، وإعداد الإكليروس المحلي، كما فعلوا في الصين والهند وسوريا ولبنان. وكذلك امتد نشاط اليسوعيين إلى القارة الأميركية، وتمكنوا عام ١٦١٠ م من تأسيس اول قرية مسيحية في مقاطعات البراغواي التي كان يسيطر عليها الاسبانيون والبرتغاليون في القارة الجديدة، وذلك بتشجيع رسمي من ملك إسبانيا فيليب الثالث. وسيطر اليسوعيون على هذه المقاطعات وحكموها بشكل مباشر حتى عام ١٧٥٦ م عندما طردوا من تلك البلاد بعد مذبحة كبيرة، بفعل التحالفات السياسية التي استجدت في ذلك الوقت، ووقوفهم إلى جانب شقيق ملك البرتغال في محاولته الإنقلابية الفاشلة (٩٧). ويلخص الأب فرانسوا ريبادو ديما هذه المرحلة التاريخية من عمل اليسوعيين فيقول:

« ان جمعية يسوع في منتصف هذا القرن السابع عشر تتربع على القمة. فالجميع يحترمها ويقدرها اويخاف منها. ولطالما استفاد البابا من الخدمات الفعالة لعملاء الجمعية السريين المرنين والنشيطين... يسيطر اليسوعيون على عدة دول مستقلة، وكذلك على النخب من خلال كلياتهم، حيث يدرِّس الأساتذة المرموقون العقيدة والعلوم والفلسفة، ويعملون لجعل النبلاء الشباب في خدمة الكنيسة. ان شبكة مدارسهم وجامعاتهم وبيوتهم وحلقاتهم الدراسية تزرع البذرة اليسوعية في كل مكان... اليسوعيون في مقدمة الاستعمار ببعثاتهم الخارقة للعادة التي تستوطن في أقصى بقاع الأرض ويقومون بإدارتها والإستفادة من عائداتها. الجمعية في قمة مجدها. لكن الأحداث تتأتى من كل جانب... ففي عام ١٧٥٠ تتلقى الجمعية من روما نفسها من عرش القديس بطرس، وهذا أمر مذهل، طعنة السيف الأخيرة... » (٩٨).

وأدى تضافر هذه العوامل إلى طرد اليسوعيين من البرتغال عام ١٧٥٩ م ومن فرنسا عام ١٧٦٥ م ومن اسبانيا عام ١٧٦٧ م. وفي عام ١٧٧٣ م صدر قرار من البابا يمنع نشاط اليسوعيين، لما أحدثوه من القلاقل والإضطرابات. ثم اخرجتهم كافة دول أوروبا من أراضيها (٩٩).

ومع بداية القرن التاسع عشر، عصر التوسع والاستعماز الأوروبي، عاد ملوك أوروبا وسمحوا لليسوعيين بالعمل، وذلك في فترات متلاحقة. وفي عام ١٢٤٧ هـ - ١٨٣١ م شجعهم البابا غريغوريوس السادس عشر على المجيء إلى سوريا ولبنان لاستئناف نشاطاتهم التبشيرية في ظل الحماية التي وفرتها لهم فرنسا فيما بعد في وقت كانت الحملة تتفاقم ضدهم داخل فرنسا، حيث تعرضوا عام ١٨٨٥ للسلب والنهب، ولم يسمح لهم بمزاولة نشاطهم هناك إلا بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩٢٣ م (١٠٠).

★ البعثة الأولى

كان اليسوعيون قد وصلوا إلى الشرق في أيام الملك الفرنسي لويس الرابع عشر وقد « أوفدتهم روما لفحص عقائد الموارنة وعاداتهم وكتبهم المريبة » (١٠١). وتركز نشاطهم في البداية في حلب، ومن هناك

انتقلوا إلى معظم المناطق السورية ومنها جبل لبنان. أما لماذا اختاروا حلب فلأن «حلب نقطة التقاء الخطوط التجارية القادمة من الهند وفارس، ومن آسيا المركزية، ومن مناطق الشرق الأقصى، وهي مركز للأسفار والمراسلات من الطراز الأول... »(١٠٢). ومن حلب انتقلوا إلى طرابلس وصيدا «حيث المرفآن الأكثر اهمية». ووصلوا إلى كسروان «فاستقبلهم الشيخ ابو نوفل الخازن بكل ارتياح، ووهبهم أرضاً كبيرة في عينطورة وشيد لهم فيها من ماله الخاص كنيسة ومقاماً». وهناك بدأوا بالتعاون مع الموارنة الذين وضعوا تحت تصرفهم كنائسهم وديورتهم ومنازلهم. وفي هذا الصدد يقول الأب اليسوعي جوزيف بيسّون: «ان المرسلين في سوريا هم على ثقة أكيدة بأن لهم في ثلاثين ألف ماروني يقطنون كسروان، لحصناً منيعاً يقيهم شر الخطوب»(١٠٣).

واهتم اليسوعيون بعملية «فحص عقائد الموارنة»، و«تحقيق حاجاتهم الروحية» التي يرى الأب اليسوعي «اليانو»، وهو الذي أوفدته روما إلى الموارنة، «ان اكثر الوسائل فائدة لذلك هي ثلاث: اولاً: يجب مساعدتهم على تكوين اكليروسهم بأن نرسل إلى روما عدداً من الشبان لتعلم الآداب الدينية. ثانياً: إيجاد مطبعة في روما تطبع كتباً بالحروف العربية والسريانية لحاجة الموارنة اليها في كنائسهم، وتحل هذه الكتب محل الكتب المكتوبة بخط اليد وما فيها من أكاذيب دينية. ثالثاً: تجهيز الكنائس المارونية الفقيرة بالكؤوس والأقداح والمعدات الأخرى ليتمكنوا من ممارسة القداس بطريقة لائقة»(١٠٤).

وبناء على هذا التقرير من الأب اليانو، قرر البابا اوربانوس الثامن (١٦٢٣ ـ ١٦٤٤) انشاء مدرسة للموارنة في روما بإشراف اليسوعيين الذين اصطحبوا معهم إلى روما شابين مارونيين لدراسة «العلوم الدينية»(١٠٥).

وفي عام ١٧٢٨ م اسس الأب بطرس مبارك، احد خريجي معهد روما، مدرسة في عينطورة بكسروان، ثم التحق بمنظمة الآباء اليسوعيين عام ١١٤٧ هـ ـ ١٧٣٤ م، فوضع مدرسته تحت ادارة هذه المنظمة(١٠٦).

وفي ٢٧ شباط ١٧٣٤ أصدر رئيس الرهبانية اليسوعية فرنسيس رتز نظام المدرسة وقانونها. ومنه يتبين انها كانت مخصصة أساساً للموارنة، ويسمح للقبط والكلدان بالالتحاق بها على الا تتعدى نسبتهم ربع عدد الموارنة. وقد جاء في رسالة الأب رتز: «اننا نعلن ان من نية هؤلاء الفضلاء ان يقبل في المدرسة المذكورة من طلبة الموارنة الذين لأجلهم تأسست، بحيث لا ينفي قبول غيرهم من طلبة باقي الطوائف، وخصوصاً القبط والكلدان، لكن بشرط ان عدد هؤلاء لا يتجاوز منهم الربع»(١٠٧).

وعندما صدرت أوامر البابا بحل منظمة جمعية يسوع عام ١٧٧٣ م أغلقت مدرسة عينطورة أبوابها، لكن الآباء اللعازاريين أعادوا افتتحها عام ١٨٣٤. وكان أحد الآباء اليسوعيين الموارنة، ويدعى

جرجس بنيامين، مطران إهدن السابق، قد اقتدى بالأب بطرس مبارك، فأسس عام ١١٤٨ هـ ـ ١٧٣٥ م مدرسة مشابهة لمدرسة عينطورة في قرية زغرتا، ووضعها كذلك تحت إدارة الآباء اليسوعيين (١٠٨). وفي ١٠ كانون الأول ١٧٣٥ م قام رئيس الرهبانية اليسوعية، فرنسيس رتز، بإصدار قانون بشأنها (١٠٩). لكن هذه المدرسة توقفت عن العمل قبل نهاية القرن بمدة طويلة ولم يُعد فتحها (١١٠)، وذلك بعد ان منع اليسوعيون من العمل وغادروا هذه البلاد عام ١٧٧٣ تاركين مراكزهم للعازاريين، ولم يعودوا اليها إلا عام ١٨٣١ م.

وفي عام ١٧٥٣ م ـ ١١٦٦ هـ وقع خلاف بين الموارنة واليسوعيين بسبب ان راهبة مارونية ذاع صيتها في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، واسمها هندية عجمي، قامت بتأسيس «رهبنة قلب يسوع» التي عارضها اليسوعيون، بينما ايدها رجال الإكليروس الماروني وشيوخ آل الخازن، الأمر الذي ادى إلى ازمة استطاع القاصد الرسولي البابوي ان يفضها وان يعقد صلحاً بين الطرفين المتنازعين بموجب وثيقة اعدها في ٢٠ آب ١٧٥٣ (١١١). وقام آل الخازن بتوجيه رسالة إلى البابا بندكت الرابع عشر يطلبون منه إصدار منشور لتثبيت «رهبنة قلب يسوع» (١١٢).

★ البعثة الثانية

سبق عودة اليسوعيين إلى الشرق جولة قام بها الأب ريللو والأب ريكادونا، ورفعا على اثرها مقترحات عدة إلى البابا بخصوص عمل الإرساليات في الشرق. وفي عام ١٨٣١ م وصلت بعثة اليسوعيين الثانية وقوامها ثلاثة: الأول إيطالي هو الأب ريكادونا، والثاني فرنسي هو الأب بلانشيه، والثالث الماني يدعى هانز. وقد تمكن هؤلاء من ممارسة التعليم وبناء المدارس، واستقروا في غزير حيث أسسوا مدرسة لتعليم اللغتين العربية والإيطالية (١١٣). وفي عام ١٨٣٢ م أنشأوا ديرهم القديم في بكفيا، بدعوة من الأمير حيدر ابي اللمع (ماروني)، ومن ثم بنوا ديراً ثانياً لهم في زحلة عام ١٨٣٤ م بتوجيه من الأمير بشير الثاني. وكان موقف محمد علي باشا من الإرساليات التبشيرية موقف صداقة وتسامح (١١٤).

وانتشرت مدارس اليسوعيين في غالبية المناطق اللبنانية قبل ان ينزلوا اسوريا، فأسسوا مدرسة في بيروت، واخرى في غزير بكسروان عام ١٨٣٤ م ـ ١٢٥٩ هـ، وفي العام التالي انشأوا مدرسة ثالثة في زحلة، وأقاموا ايضاً المعاهد والمدارس في بكفيا والمتن، وتعنايل في البقاع، وكذلك في جزين ودير القمر وصيدا (١١٥).

وكانت هذه المدارس في أول امرها تدرس باللغتين العربية والإيطالية. ولكن في العام ١٨٤٨ أصبحت الفرنسية لغة التعليم الأولى في مدارسهم، وأصبحت برامجهم على غرار البرامج الفرنسية (١١٦).

اليسوعيون وفرنسا

★ الاختلاف مع فرنسا

عندما وصل اليسوعيون الثلاثة إلى بيروت استدعاهم القنصل الفرنسي، وأعرب لهم عن دهشته من مجيئهم إلى المنطقة، وذلك ان اتفاقاً عقدته فرنسا مع البابا ويقضي بعدم ارسال يسوعيين إلى سوريا (١١٧).

وتعود أسباب هذا الخلاف بين السياسة الفرنسية وموقف البابا إلى ان فرنسا كانت تعتبر نفسها «مسؤولة عن حماية مسيحيي المشرق أمام الباب العالي. وأن هذه المسؤولية تشكل دعماً اساسياً لقوتها في المشرق ولا يمكن لرجال الدين الذين ترسلهم روما أن يتجاوزوا هذه الحماية القانونية والعملية». ومن جهة ثانية "ان الحكومة الفرنسية كانت ترغب في ان يتولى اللعازاريون المسموح بنشاط جمعيتهم في فرنسا، والتي يتولى إدارتها فرنسي ايضاً، استئناف نشاط المرسلين. لكن هذه الرغبة لم تلق استحساناً من روما. وبدا البابا غريغوار السادس عشر اكثر حرصاً في الدفاع عن الكنيسة من إشعاع دولة ليبرالية. وقد استخدم طلب اسقف الروم الكاثوليك مكسيموس مظلوم، لإدارة حلقة دراسية لأبناء طائفته بواسطة اليسوعيين، حجة وذريعة لإرسال ثلاثة يسوعيين إلى جبل لبنان» (١١٨). وتأتي على قمة ما ذُكر «موجة العداء القوية لليسوعيين في فرنسا» (١١٩).

وبالرغم من العداء الفرنسي واليسوعي للمرسلين البروتستانت الذين كانوا يهددون نفوذ الطرفين معاً، فان وجهات النظر لم تتفق فيما بينهما، وفيما دعمت فرنسا محمد علي باشا، وذلك في اطار صداقتها التاريخية مع الموارنة، اتجه اليسوعيون نحو اقامة دولة مسيحية مارونية، وقد امتعضوا عندما رأوا القنصل الفرنسي بواريه يوثق علاقاته مع الإكليروس الماروني، واتهموا هؤلاء بالجهل، محاولين منعهم من إقامة علاقات مع الحكومة الفرنسية. وعندما غادر بواريه بيروت كثف اليسوعيون نشاطهم وطالبوا بإستعادة كلية عينطورة. وقام الأب ريللو بتحريض الفلاحين الموارنة على الثورة من أجل اقامة دولة مارونية في جبل لبنان، واتهم الحكومة الفرنسية بمساندة العثمانيين ضد المسيحيين (١٢٠). فيما نفذ اللعازاريون سياسة فرنسا في تهدئة أهل الجبل الثائرين ضد الحكم المصري (١٢١).

وبغية مواجهة النفوذ الفرنسي، عمد اليسوعيون إلى الاتصال بالنمسا، وطلبوا منها ان تشملهم بحمايتها كقوة كاثوليكية عالمية. وهنا قلقت الدبلوماسية الفرنسية للأمر. وفي ٥ تموز ١٨٤١ كتب القنصل الفرنسي الجديد دي ميلواز: Deméloize رسالة إلى السفير الفرنسي في القسطنطينية، يعبر فيها عن هذا الصراع بين فرنسا واليسوعيين ويقول: «... لقد امتنعت لغاية الآن عن البحث في أمور اليسوعيين

والتعرض لمواقفهم غير الوطنية .. وأجد الآن انه لا مفر لي ... من ابداء رأيي بصراحة، فأقول أن مصلحة فرنسا وسلامة نفوذها تقتضيان سحب جميع المرسلين اليسوعيين من هذه البلاد . او على الاقل استدعاء الأب ريللو الذي قام في ايام الثورة ومازال يقوم اليوم بنشاط معاد لفرنسا ولسياستها ومصالحها . ان اليسوعيين ينفثون سم القلق في نفوس أناس هنا فطروا على الشغب وحمل السلاح .. يعلم اليسوعيون أنه لا يمكن لحماية الملك أن تتأرجح بينهم وبين اللعازاريين . وهم لهذا السبب مستائين من اللعازاريين الذين يشغلون في سوريا، المناطق والمراكز التي كانوا ايرغبون هم بالتواجد فيها لتطوير مؤسساتهم وإعلاء شأن جمعيتهم . إلا انه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بعيداً ورغماً عنا . انني متأكد من أن مؤسسات مرسلينا، والآمال التي تعلقها عليهم حكومة الملك، والنفوذ المرتجى، كل ذلك لن يتحقق طالما سيبقى اليسوعيون في بيروت وبكفيا. وفي كل مرة كنا نحاول القيام بعمل لا يستسيغونه كانوا ينفصلون عنا ويخلقون لنا العراقيل . أخيراً علينا ان نبعد من البلاد السورية، او على الاقل من لبنان، جمعية تحتقر اللعازاريين وفرنسا، وتزرع التفرقة خلفنا، وتحاول دائماً مهاجمة مشاريعنا . اما إدعاء اليسوعيين هنا بأنهم يزاحمون الأميركيين فقد بات بدون أساس، لأن الأرثوذكس الذين كانوا لا يطلبون العلم إلا عند المبشرين الأميركيين قد ارتدوا عن ذلك، وانشأوا لهم مدرسة خاصة . وأعلن رؤساؤهم الدينيون ان كل رب عائلة أرثوذكسية يضع أولاده في مدرسة بروتستانتية يعتبر خارجاً على دينه ومحروماً »(١٢٢).

وسعت النمسا للتقرب من اليسوعيين، ومنافسة فرنسا، فلبت طلبهم في الحماية، وأعلن عن هذه الحماية ممثل النمسا في لبنان. وفي عام ١٨٤١ قدمت الحكومة النمساوية خاتماً ثميناً إلى الأب ريللو ليبرهن ان النمسا تحمي الإرساليات اليسوعية، وان اليسوعيين سيبقون في لبنان، « لأن امبراطور النمسا يدعمهم دعماً غير مشروط »(١٢٣).

وقد ازدادت حدة التنافس الدولي على دعم الإرساليات، وتعمق هذا التنافس بين فرنسا والنمسا، بعد ان ادركت كل منهما « ان السيطرة على المدرسة تعني السيطرة على الشبيبة وجذب النخبة في اقصر مدة ممكنة، ومن يمسك النخبة يمسك الجماهير » . وانفجر هذا الصراع بشكل حاد عندما أسس اليسوعيون كلية في بيروت عام ١٨٤١ . إذ خافت فرنسا من ان تتحول هذه الكلية إلى مركز مضاد لنشاطاتها وسياستها، وان تنافس كليات اللعازاريين والكبوشيين . وفي هذا الصدد يقول القنصل الفرنسي، Cochelet: «كان كل شيء هادئاً في بيروت، وكان لقنصل الملك أفضل العلاقات مع السلطات التركية، لكن المرسلين اليسوعيين في بكفيا يرغبون في ان يبنوا في سوريا، وفقاً لرغبة البابا كما يزعمون، كلية ومدرسة للفنون والمهن ومزرعة نموذجية .. ان تنفيذ هذا المشروع لا يناسبنا، لأن التعاطف مع اليسوعيين ليس تعاطفاً معنا، وعلينا ان ندعم جمعية اللعازاريين بكل نفوذنا »(١٢٤).

★ الاتفاق

خشيت فرنسا من ان يتحول اليسوعيون إلى قوة معادية لها ومهددة لنفوذها في المنطقة، وبأن «يحلوا محل الإكليروس المحلي الذي ترتكز عليه «قوة فرنسا» المعنوية» ونفوذها السياسي، خاصة بعد تصاعد أسهم المرسلين البروتستانت، فاتجهت إلى استمالتهم، وعقدت لهذه الغاية اتفاقاً مع البابا لتنظيم العلاقة بين الجانبين و» لكي لا يصبح النشاط اليسوعي منافساً بل متمماً. ومما سهل عقد هذا الاتفاق تأكيد اليسوعيين بأن عملهم لا يستهدف اللعازاريين والمرسلين الفرنسيين، وان مدرستهم الإكليركية في غزير لن تقبل إلا الطلاب الذين انهوا دراستهم في كلية عينطورة التي كانت باستلام اللعازاريين. وهكذا تحول اليسوعيون إلى «رسل حضارة تتوافق مع المصلحة الفرنسية» و «هم الذين رفعوا إلى اعلى درجة النكرة الفرنسية». ولهذا فقد رأى الفرنسيون ان هذا الاتفاق «هو حقل جديد نفتحه لنشاط المرسلين، وفي الوقت نفسه ان الناس الذين تكسبهم كل جمعية يشكلون انصاراً متفانين في سبيل مصالحنا، يمكننا ان نمارس عليهم حمايتنا الرسمية، او على الأقل وصايتنا» (١٢٥).

ويقول القنصل الفرنسي بورييه Bourrée في إحدى رسائله التي أرسلها في ١٣ تموز ١٨٤٢ إلى وزير الشؤون الخارجية في باريس: «ان مصالحنا هنا ترتبط بكل ما يمكن ان ينشر بذور الحضارة، فاذا كانت اليد التي تفعل ذلك غير معادية لنا مباشرة، فان مجموع الحسنات يفوق دائماً مجموع السيئات...» (١٢٦).

هذا وقد ابدى وزير الخارجية الفرنسي غيزو استعداداً فرنسياً للتقرب من اليسوعيين. وجاء ذلك في وثيقة مؤرخة باسمه في ١٤ تشرين الأول ١٨٤٣ م، حيث قال: «نحن لا نصر على استدعاء اليسوعيين من سوريا.، ولا على ابعادهم من بيروت والساحل، ولكن اذا شاءت روما أن تؤمن لهم الحماية الفرنسية، وهي الحظ الوحيد الباقي لهم، فيجب ان تضمن لنا، ان يكونوا على مستوى هذه الحماية، إحساساً وسلوكاً... أما بالنسبة إلينا، ومع استيائنا من هذا الوضع، فنحن ورغم كل شيء، على استعداد لجعل اليسوعيين إلى جانبنا، بل ومنحهم حماية فرنسا كسائر الإرساليات الكاثوليكية في الشرق. ولكم يتبين لنا، من جوانب عدة، بشاعة وخطورة أن نبدو في نظرهم أعداء ظاهرين، نمارس عليهم العنف او الاضطهاد. نحن على استعداد، كما ذكرت، للتسامح معهم في بيروت وحتى لحمايتهم، لا كيسوعيين ولكن كمرسلين ورجال دين، ولكن شرط ان يلتزموا القوانين مع الباب العالي ومع السلطات المحلية، وان لا يتآمروا ضدنا، وان لا يستخدموا نفوذهم لخدمة قوة أخرى، كالنمسا مثلاً، وأن يقيموا العلاقات الحسنة مع عملائنا. بهذه الشروط، نحميهم ونشرف عليهم، وبهذا المعنى كتبت لوزير الملك في القسطنطينية، ولقنصلنا في بيروت» (١٢٧).

★ نماذج من مراسلات القناصل السياسية

وقد أدرك الفرنسيون أهمية المؤسسات وضرورة التعاون معها لإعداد أشخاص ينشرون الفرنسية، وركزوا جهودهم لتحويل اليسوعيين إلى بعثة فرنسية، كما تجلى ذلك في المراسلات السياسية للقناصل. وفيما يلي نقدم بعضاً من هذه الرسائل بين وزارة الخارجية الفرنسية وقناصلها في بيروت.

مراسلات القناصل السياسية

تركيا - بيروت

مجلد رقم ٢

١٨٤٠-١٨٤١

بيروت ١٨ كانون الثاني ١٨٤١ م

من ج. دي بريتون إلى الوزير غيزو، سكرتير الدولة في وزارة الشؤون الخارجية .. كنت قد قدمت في شهر أيار عام ١٨٤٠، إلى حضرة وزير الشؤون الخارجية بعض الملاحظات حول انشاء كلية في سوريا. وكانت الموافقة قد تمت على تصميم المشروع في روما في بداية عام ١٨٣٩ .. هذه المؤسسة ستؤثر بشكل إيجابي جداً على مصالح فرنسا راهناً ومستقبلاً، لأنها ستلبي حاجة ملحة لدى المسيحيين، وستنشر بينهم، تحت الاشراف الفرنسي، المعارف الأخلاقية، والعلمية، والصناعية ... ان مسيحيي لبنان وسوريا بأكملها يتمنون افتتاح كلية آسيوية لأنهم يشعرون بأنها ستكون نواة انبعاثهم الإجتماعي.

إن رجال الدين الذين سيتولون إدارة هذه الكلية يعرفهم الناس منذ زمن طويل. كما تثق بهم طبقات المجتمع كافة، ثقة لا حدود لها. فالأمراء ورجال الدين، وحتى الفلاحون يطالبوننا بإلحاح أن نباشر في افتتاح هذه الكلية ... أما عدد تلامذتها فلن يكون محدوداً إلا بمقدار حاجتنا المادية. ان شرط تسجيل الأسماء مسبقاً على لوائح القبول يشكل تناقضاً صارخاً مع ضخامة الجهود التي يبذلها مدراء المدارس الأميركية والإنكليزية في القدس وبيروت لزيادة عدد تلامذتهم .. ويجب ان يكون التعليم مجاناً، وهو شرط لا غنى عنه لنجاحه.

حين ننشر في هذا البلد بواسطة اللغة الفرنسية، التعليم والاخلاق والفنون المفيدة والزراعة، فاننا سنسيطر على الشعب، وسيكون لفرنسا هنا في كل وقت جيش متفان (١٢٨).

مراسلات القناصل السياسية

تركيا - بيروت

مجلد رقم ٢

١٨٤٠-١٨٤١

إن الإمبراطورية العثمانية تتلاشى. لكن سوريا بموقعها الجغرافي بين آسيا الصغرى ومصر، تعتبر

مركز هذه الإمبراطورية، لا بل قلبها. كما تملك في الوقت نفسه امكانية لإعادة الحياة التي انحسرت عن أطراف هذا الجسم الكبير.

اما امر ذلك فمنوط بفرنسا، بأن تؤسس وسط الشعب السوري كلية كبيرة دينيةً، مدنيةً وزراعيةً، يكون هدفها إدخال الحضارة الفرنسية إلى سوريا، وتعميم اللغة الفرنسية فيها، وتأمين هيمنة بلدنا على منطقة خصبة ومنتجة، ومن خلال علاقاتنا المزدوجة، السياسية والتجارية، مع هذا البلد، يمكن ان نجني اكثر العلاقات نفعاً.

إن فرنسا ستحقق هذا الهدف بسهولة، لأنها ستجد في سوريا ذلك التعاطف العميق المكتسب منذ زمن طويل، والذي لا تزال التقاليد الدينية تحافظ عليه رغم مساوئ سياستنا.

لقد آن الاوان لفرنسا، كي تشن مقاومة نبيلة ضد جهود الأمم الأخرى التي تسعى لتنتزع منها نفوذها الذي يشع به اسمها في المشرق منذ زمن طويل.

إن اسم «اوسي» الذي لم يكن معروفاً في سوريا قبل هذه السنوات الأخيرة، قد اكتسب فجأة أهمية كبرى من خلال الحماية الفعالة التي قدمتها حكومة سان بطرس بورغ إلى إكليروس الروم، خاصة عندما كانت مصالحها تتعارض مع مصالح الكنيسة الرومانية، التي كما نعلم، هي مصالح فرنسية ايضاً.

إن روسيا لم تعتمد على هذه الوسيلة فقط لنشر نفوذها. فقد أرسلت العديد من الرحالة الذين درسوا البلد ونشروا فيه الكثير من الذهب. وبالرغم من مصالحها التجارية فقد عينت لنفسها قناصل وعملاء قناصل في مختلف مدن سوريا.

أما إنكلترا فأظهرت نشاطاً اكثر اتساعاً. وحصلت على نتائج كبيرة. واذا لم يكن ذلك بفضل تعاطف الناس معها، فهو على الاقل بفضل تجارتها التي عرفت منذ سبع سنوات اتساعاً ملحوظاً في هذه المنطقة من آسيا. ان الجناح البريطاني الذي كان بالكاد معروفاً على الشاطىء السوري أصبح اليوم أكثر بروزاً، لكنه لم يسع لازدهار البلد، بل فعل العكس تماماً، فأخفى ما هو ثمين من ذهب وفضة وحلى، ورفض ان يأخذ مقابل حمولة بضائعه الحرير والقطن السوريين...

لقد وجه الإنكليز أنظارهم نحو سوريا، فأرسلوا إليها قناصل يشهد لهم بالكفاءة، بينهم قنصل عام سكن أربع سنوات في دمشق.. والجهد الكبير الذي بذلناه لمنع دخوله إلى العاصمة ترك أثراً عميقاً في نفوس المسلمين.

إن العيون اليقظة ستلاحظ قريباً أن الوسائل غير الكاملة التي يستعملها السوريون لإنتاج الأقمشة تبشر بفوائد كبيرة للصناعة الإنكليزية، فصناعيو مانشستر يقلدون الأقمشة المصنوعة في دمشق وحلب

ودير القمر، ثم يبيعونها بنصف الثمن الذي تباع فيه في بلد انتاجها الأصلي.

... ولكن هل تستطيع فرنسا ان تمنع انكلترا من انتاج الأقمشة التي تبيعها إلى سوريا؟ بالطبع لا. كما انها لا تستطيع ان تغلق أبواب سوريا. ولكنها تستطيع بث الحياة في السوريين، بأن تجعلهم صناعيين، وتنقذهم من الضريبة القاتلة التي يدفعونها لغرباء يرهقونهم ويستغلون بلدهم كأنه منجم.

أن عدد سكان سوريا يبلغ حوالي مليون وأربعمائة ألف نسمة. بينهم ثلاثمائة ألف مسيحي. على هذه الأقلية ان تعيد الحياة للأكثرية التي تعيش بينها، وذلك بأن يُشاد مؤسسة كبيرة تحت حماية فرنسا، تستقبل أطفال هؤلاء المسيحيين، وتعلمهم مجاناً، وتدربهم لكي يصبحوا حين انخراطهم في المجتمع رجالاً اخلاقيين، وصناعيين يتكلمون جميعاً اللغة الفرنسية، ويدينون لفرنسا بما هم عليه من نعمة.

إن إنشاء مؤسسة تكون في الوقت نفسه كلية دينية، ومزرعة نموذجية، ومدرسة للفنون والمهن، ليس خرافة، فقد وافق الأب القديس غريغوار السادس عشر على تصميم المشروع وأمر بتنفيذه، والأساتذة حاضرون، انهم رجال كرام من جمعية يسوع تطوعوا بملء ارادتهم لهذا العمل.. هكذا نجعل من سوريا حليفاً اكثر أهمية من مستعمرة. لأنها ستكون منتجة لنا دون أي تضحية في المال والأنفس.

... اذن يجب ألا نناقش مسألة إرسال اليسوعيين إلى سوريا. بل علينا ان نعمل لجعل وجودهم في هذا البلد مفيداً لمصالح فرنسا. على أي حال يجب الاعتراف بأن اليسوعيين هم خير العاملين، والدليل على ذلك ان انكلترا البروتستانتية تقر لهم به، وتطلبهم إلى الهند. ومن بين جميع الجمعيات في آسيا، لا تثير جمعية يسوع حسد أو شكوك الإكليروس المحلي.

... وينبغي ان نضيف بأن المشروع الذي قدمناه يمكن ان يستكمل بمؤسسة زراعية إلى جانب الكلية المذكورة. ويعتبر محيط صور، الأرض الأكثر ملاءمة لبناء هاتين المؤسستين، سواء من حيث الموقع الجغرافي، أو من حيث التربة الغنية، أو المياه الوافرة ... ومن غير المعقول الآن رى ما يمكن ان تقدمه هاتان المؤسستان من خدمات في الوقت القريب للقوة الناشئة لمحمد علي، وللنفوذ الفرنسي في المشرق (١٢٩).

دون توقيع

ولكن يعتقد انها كبت بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٤٤ م

٢٥ كانون الثاني ١٨٤٤

جانب قنصل فرنسا في بيروت

خلف نجاح الدعاية الدينية يسير النفوذ الإنكليزي. إن الأميركيين هنا، وبشكل لا إرادي، يطلق عليهم الإنكليز ... وهناك خصم آخر أكثر عنفاً، أتى قبل عدة سنوات ليزعزع الكاثوليكية في هذه المناطق.

انه الدعاية الروسية.

... لا يمكننا أن نعمل لنصرة وفائدة هذه الشعوب إلا من خلال إفشال محاولات الجمعية الأميركية ومواجهتها جهداً بجهد، ومؤسسة بمؤسسة، وأن نعطل وسائلهم بأن نلجأ إلى مثلها. من جهة أخرى يجب ان نعمل لوقف تقدم النفوذ الروسي بأن ننمي حب الدين في نفوس مسيحيينا، ونطور العقائد والأخلاق، ونمتن الأواصر التي تربطهم بالعائلة الكاثوليكية الكبيرة.

من أجل هذا الهدف نشأت بعثتنا وكليتنا في بيروت. وهذه المدينة، كما تعلم يا حضرة القنصل، بمثابة المركز للنشاطين الروسي والإنكليزي. هذا بالاضافة إلى مؤسستنا في بكفيا وفي زحلة. وقريباً سنفتح في غزير مدرستنا التي ستستقبل طلاباً من جميع الطوائف حيث يحضرون للوظائف الكنسية، ويدرسون العلم، وفكر المحبة والتضحية والإندفاع، والتي ترافق وظيفة الوعظ الراقي.

... ان زحلة قرية كبيرة، تقع في وسط مسيحي لا بأس به عددياً، وعدد سكانها حوالي أربعة آلاف نسمة جميعهم من المسيحيين. تقع هذه القرية على السفح الشرقي من جبل لبنان مقابل سهول بعلبك الواسعة... لقد اصبحت اكثر اماكن جبال لبنان أهمية ومركزاً للمسيحية في سوريا. وهناك لا ينافسنا أحد من البعثات الأخرى. فنحن نعمل لوحدنا داخل المدينة منذ عشر سنوات. وقد اكتفينا الآن بممارسة الوعظ العادي، ولكن لكي تصبح بعثتنا اكثر اهمية، قررنا ان نؤسس كلية في هذه المدينة (١٣٠).

التوقيع

الأب بلانشيه Planchet

رئيس بعثة الآباء اليسوعيين في سوريا

باريس ٢٧ شباط ١٨٤٤

حول إقامة جمعية يسوع في سوريا

تم الاتفاق مؤخراً في روما بين ابرشية مجمع التبشير وبين سفير فرنسا حول مؤسسات جمعيات يسوع في بيروت وغزير. وبناء على هذا الاتفاق تحتفظ الجمعية بمؤسساتها وفقاً للشرطين التاليين:

اولاً: لا مدارس داخلية في بيروت، بل مدارس عامة.

ثانياً: لا يتم استقبال من هم دون الرابعة كأطفال داخليين في غزير، أي أن تكون مدرستها إكليركية الطابع.

وقد طلبنا موافقة الرئيس العام لجمعية يسوع على ذلك، ففعل.

يدير هذه المؤسسات في سوريا يسوعيون فرنسيون. وتأمل جمعية يسوع ضمن هذا الوضع، ان

تحظى بحماية الحكومة الفرنسية التي تتمتع بها باقي المؤسسات الكاثوليكية في المشرق.

ان حماية القوة الأوروبية، امر ضروري للمرسلين في سوريا للحصول على فرمان من الباب العالي، او الحصول على المساعدات التي تتطلبها مؤسسة غزير. وقد تقبل جناب وزير الشؤون الخارجية. بكل لطف، بعض الملاحظات التي تقدم بها الأب افينيون Avignon من جانب المسؤول العام لجمعية يسوع .. ان الوزير يعلم ايضاً ان قناصل إنكلترا والنمسا عرضوا حماية حكوماتهم على اليسوعيين في سوريا، إلا ان هؤلاء رفضوا املاً في حماية فرنسا، وطنهم الأم. وقد الحوا في طلب ذلك، مؤكدين، بكل صراحة، انهم لن يتخلوا عن هذه الحماية إلا مكرهين، نظراً للحاجة الملحة لدعم قوة اوروبية أخرى(١٣١).

دون توقيع

قنصلية فرنسا في بيروت

الإدارة السياسية

رقم٨

بيروت ٢٧ حزيران ١٨٤٤

جانب السيد غيزو وزير الشؤون الخارجية في باريس.

... لقد عبر لي الأب بلانشيه عن إحباطه من عدم موافقة حكومة الملك لغاية الآن على الاتفاق الذي تم في روما بين سفير الملك والكردينالين فرنسوا ولومبروتشيني. كما ألح علي ان اعرض المسألة أمام فخامتكم. وقد زرت مؤسسة غزير ومدرسة زحلة لأتمكن من ان اعرض أمامكم رأياً معقولاً.

تقع غزير على بعد خمس ساعات من بيروت في قلب كسروان. إشترى فيها الآباء اليسوعيون من الأمير عبدالله بناء كبيراً يقع في مكان جميل، يقومون الآن بإصلاحه وتوسيعه، ويمكن تحويله بسهولة إلى مؤسسة ممتازة. يقطن هذا المنزل اثنان من الآباء اليسوعيين، ويشرفان فيه على مدرسة أحصيت فيها من خمسين إلى ستين تلميذاً يدرسون العربية والإيطالية. لكن مدرسة غزير ليست هي الهدف الذي يسعى إليه الآباء، فمشروعهم ينص على إنشاء مدرسة إكليركية، وحتى لا ينافسوا اللعازاريين فلن يستقبلوا فيها إلا الطلاب الذين انهوا دراستهم في كلية عينطورة، أي ممن هم في سن الخامسة عشرة تقريباً. ان إكليروس الجبل سيتجدد باستقباله لهؤلاء الذين سيملأون حتماً المراكز الأسقفية في لبنان فيما بعد.

هذا هو، حضرة الوزير، مشروع الآباء، الذي يبدو أنهم يعلقون عليه أهمية كبيرة، وقد عبر لي الآب بلانشيه عن عدم مقدرته وعدم رغبته في تنفيذه دون دعم حكومة الملك.

لا اعتقد سيدي الوزير، ان مدرسة اكليركية في غزير يمكنها ان تسيء إلى كلية عينطورة. هذا بالإضافة إلى ان التخصص فيها سيكون مختلفاً. وحتى اللعازاريون الذين كلمتهم لم يظهروا اخشية من

المنافسة. وقد، وعد الأب بلانشيه بإقفال مدرسة غزير في اليوم الذي تقبل فيه هذه الاتفاقية.

بعد غزير انتقلت إلى زحلة. وهي مدينة صغيرة فيها أربعة آلاف نسمة، تقع على طريق دمشق، وتبعد يوماً عن بيروت وعن عينطورة. ونصف ساعة عن سهل البقاع. بنى فيها اليسوعيون منزلاً يشبه منازل أهلها لكنه لم ينته لغاية الآن. ان المدرسة ليست في زحلة تماماً، بل في المعلقة، وهي قرية كبيرة يقطنها الموارنة والكاثوليك والمتاولة. ولليسوعيين فيها منزلان صغيران على الطراز المحلي، وكنيسة صغيرة أيضاً. وقد بدأوا منذ شهر تقريباً بالعمل في مدارسهم التي أحصيت فيها ثلاثمائة وخمسين تلميذاً وتلميذة دون سن العاشرة. يتعلم الطلاب الذين يأتون من جميع القرى المجاورة العربية. وبعضهم يتهجأ الإيطالية. وهم من جميع المعتقدات. وقد فوجئت بطواعية وبهندام هؤلاء الأطفال الذين ينتمون بمعظمهم إلى الطبقة الأكثر فقراً. واعترف انني تأسفت لرؤية هذه النفوس الطيبة المحرومة من الثقافة والتعليم الديني.

ان موقع زحلة هام جداً. فهي على صلة مع لبنان ومع سهل البقاع في وقت واحد. كما ان عدد الكاثوليك فيها غير قليل. يجب ان تربطنا بهؤلاء صلة قوية من الناحية الدينية. اما السكان فيها فعاكفون بقوة على التجارة.

... ان التعليم في مؤسسات اليسوعيين في سوريا لا يزال في بداياته، وهم ينتظرون دعم فرنسا ليتمكنوا من تطويره، واعتقد انهم لن يفعلوا شيئاً هاماً اذا منعنا عنهم هذا الدعم، كما ان لا مبالاة الحكومة الفرنسية تضعف موقعهم في نفوس الناس، ولقد اظهر قنصل النمسا كثيراً من التعقل في كل ما يتعلق بموضوع حمايتهم الدينية، واذا وافق الآباء على دعم انكلترا لهم، كما يلمحون احياناً إلى ذلك،، فانهم سيخسرون انفسهم في نظر الأهالي الكاثوليك.

ولا أعتقد، سيدي الوزير، ان دعمنا للآباء اليسوعيين سيعود علينا بالمؤازرة نفسها التي نتلقاها من اللعازاريين. لأن طبيعة جمعيتهم لا تسمح لهم بتضحية حاسمة. ولكن يمكنهم ان يقوموا حتماً بعمل جيد للأهالي في سوريا. ويكفينا ان يعرف الناس ان الخير مصدره فرنسا، وذلك سيكون سهلاً اذا تحولت بعثة اليسوعيين في سوريا إلى بعثة فرنسية يرأسها فرنسيون وتتبع لفرنسا، وقد أكد لي الأب بلانشيه ان هذه هي رغبة الأب المسؤول عن الجمعية (١٣٢).

التوقيع: اوجين بوجاد E. Pougade
(قنصل فرنسا في بيروت)

عينطورة ١٢ كانون الأول ١٨٤٧

رقم ٥

حضرة السفير

... ان المدارس الابتدائية تعلم هذا الشعب المسكين المبادئ الأولية للغته ودينه الذي يجهله. ان بناء

عدد صغير من المدارس العليا وفقاً لحاجات البلد سيؤدي إلى اعداد أشخاص قادرين على ممارسة مهن مستقلة أو حرة، ويفيدون علاوة على ذلك، في نشر لغتنا ... اما فيما يتعلق بحكومة الملك، فهي معنية أيضاً بهذا العمل، لأنها تدرك تماماً ان خدمتها للمصالح الدينية، يعني خدمة الحضارة التي هي في الوقت نفسه مصالح السياسة الفرنسية.

إن اكثر من ستين طالباً عربياً في عينطورة يتعلمون بفضل اللعازاريين معرفة فرنسا. هذه المعرفة تتم بواسطة اللغة، وبواسطة التربية، وهذه الأخيرة هي الأكثر خدمة ونفعاً. إلا ان مؤسسات اليسوعيين هي الأكثر اهمية في لبنان. ويكفي ان تكون واحدة من تلك المؤسسات في زحلة، حيث يتلقى ٧٠٠ طفل وطفلة تعليماً ابتدائياً مجانياً. ان تولي رهباناً فرنسيين إدارة هذه المدرسة، خارج وصاية فرنسا، يترك أسوأ الاثر في البلاد ... وإذا لمس اليسوعيون بوادر طيبة من حكومة الملك التي لا يثقون في نواياها، أعتقد انهم سيقبلون طوعاً ان يدرّسوا اللغة الفرنسية في جميع بيوتهم كما يفعلون الآن وبنجاح في بيروت ... هكذا ستنحني البربرية العربية لا إرادياً امام الحضارة المسيحية لأوروبا (١٣٣).

التوقيع

Cte de Lattenaud

اليسوعيون والموارنة

عندما وصل اليسوعيون عام ١٨٣١ م إستقبلهم الأعيان الكبار في اوساط الطائفة المارونية، بينما وقف منهم رجال الإكليروس موقفاً حذراً وواجهوهم «بعقلية عشائرية»، غير ان اليسوعيين استطاعوا بعد جهود مضنية تجاوز هذه العقبة، خاصة بعد انتشار مؤسساتهم التعليمية، وتوسيع خدماتهم الطبية، واعتمادهم الزي المحلي في اللباس والعادات والتقاليد رغم احتقارهم له، وبعد ان جذبوا الموقف الفرنسي الداعم للكنيسة المارونية، ونجحوا في نشر مدارسهم في مختلف مناطق الجبل، وفي تأسيس المدارس الإكليركية لإعداد رجال الإكليروس المحلي (١٣٤).

واستخدم اليسوعيون الطب كوسيلة لتوسيع نشاطهم، فقد كان احد بعثة اليسوعيين «الأخ هانز» له معارف طبية اهلته لمعالجة الأمير بشير الثاني، فحقق بذلك شهرة واسعة. وفي عام ١٨٣٤ ألحق ببعثة اليسوعيين مرسل بصفة طبيب (١٣٥).

وما عجل في التقارب الماروني اليسوعي هو «الخطر البروتستانتي». وفي ذلك يقول بطريرك دير القمر الماروني إلى الأب المسؤول في صيدا: «كنا نكفي سابقاً للمحافظة على إيمان الناس. في ذلك الوقت كان هؤلاء اكثر بساطة، ولم تكن البدع الغربية قد دخلت إليهم .. نحتاج اليوم إلى مساعدة المرسلين

الأوروبيين ... مساعدة لا غنى عنها .. عليهم ان يفعلوا كل شيء لدعم الكاثوليك، بدونهم سوف تضيع البلاد تقريباً »(١٣٦).

وهكذا استطاعت الإرساليات اليسوعية ان تجعل من وجودها حاجة ثابتة ودائمة للإكليروس الماروني الذي تمكنت من تذويبه في خططها التربوي العام، حتى أصبح الموارنة يرون في اليسوعيين سنداً وعضداً لا سبيل إلى البقاء بدونه (١٣٧).

★ إعداد الإكليروس المحلي ومشكلة اللغة

إصطدم اليسوعيون في اول امرهم بمشكلة اللغة، فسعوا لإعداد «الدعاة المحليين» عن طريق بناء اكليروس محلي. ويعبر احد الدعاة اليسوعيين في دمشق عام ١٨٦٠ عن هذه الحاجة فيقول: «لا إكليروس محلي بدون مدرسة اكليركية، ولا مستقبل للإرساليات في المشرق في غياب الإكليروس المحلي. ان إرسال البعثات مفيد ولا شك، خاصة وسط هذه الأمم الجاهلة والكسولة. لكن المؤسسة الأوروبية ليست مؤسسة صلبة بشكل كاف لأن جذورها لا توجد في البلد نفسه ... والسبب الذي يدعونا لتكوين إكليروس محلي، هو عينه الذي يدفعنا لإعداد أساتذة محليين أيضاً .. ان المعلم أو المعلمة العربيان يستطيعان الذهاب، وكل بمفرده إلى اي قرية، فهما متكيفان مع اللغة والمناخ والعادات والغذاء، ومع بؤس البلد، كما يكفي الواحد منهما مئة فرنك في السنة ... »(١٣٨).

ويصف أحد القناصل عمل هؤلاء المرسلين ومعاناتهم بسبب جهلهم للغة على النحو التالي:

«يصل الراهب إلى سوريا، فأظنه عالماً باللاهوت رغم حداثة سنه غالباً. يُدرِّس هذا الراهب اللغة العربية، وبعد ستة أشهر يتمكن من القراءة دون ان يفهم شيئاً، ثم يزور بيوتاً مختلفة ليكتسب عادة التحدث بلغة يشكل لفظها حاجزاً لا يمكن تجاوزه بسهولة، وكانت الحاجة ورغبة رؤسائه تدفع المرسل لقراءة الإنجيل امام الناس دون ان يفقه منه شيئاً. وكان يعطي لائحة بجميع الخطايا يحفظها عن ظهر قلب، ثم يكلف بسماع الاعتراف. لكن منطقياً، ما كان ينبغي القيام بمثل هذا العمل قبل انقضاء عدة سنوات على دراسة اللغة التي يبدو انها الأكثر صعوبة بالنسبة للأوروبي. ففي اللغة العربية يمكن التعبير عن موضوع واحد بعشرين طريقة. والمرأة التي لا تحمل من الدين إلا القشور يمكنها ان تخدع من تعترف له بسهولة، فيمنحها المغفرة، لأنها تقوم بواجباتها ظاهرياً، اما عملياً فتعيش في الخطيئة ... ولهذا السبب ان كهنة البلاد اكثر استعداداً من المرسلين الفرنجة لممارسة الشعائر الدينية مع اخوانهم »(١٣٩).

ولهذا فقد سعى اليسوعيون لإعداد مساعدين لهم من أهل البلاد، لأن هؤلاء «بإمكانهم ممارسة نفوذ وتأثير يعجز عنه الأجانب غالباً. لقد كان ذلك تطبيقاً للقاعدة الحكيمة التي طالما نادى بها البابا ليون الثالث عشر، وهي إغواء الشرق بواسطة الشرقيين انفسهم »(١٤٠).

وأسس اليسوعيون، حتى قبل الاتفاق مع فرنسا، عدة مدارس إكليركية لإعداد الإكليروس المحلي، وتوزعت على غزير، بكفيا، كسارة، وزحلة. وفي عام ١٨٤٦ م اسسوا المدرسة الإكليركية المركزية الآسيوية في غزير، والتي ضمت رجال الإكليروس وابناء كبار العائلات المارونية امثال الخازن، حبيش، دحداح، وخوري. واحتفظ اليسوعيون بعدد وافر من المدارس في الجبل قبل انتقالهم إلى بيروت عام ١٨٧٥ (١٤١).

وكذلك عمد اليسوعيون لاكتساب العادات والتقاليد في البلدان التي وصلوا إليها «فتهيأوا منذ وصولهم لارتداء الزي المحلي: رأس حليق، لحية طويلة، شريطة ضخمة على الرأس، حفاة الأقدام، يلف جسمهم حزام عريض تزينه الخناجر والمسدسات» (١٤٢).

★ دونية الموارنة وفحص عقائدهم

لقد وصف اليسوعيون الموارنة، او المسيحيين العرب كما كانوا يسمونهم، بأنهم يعيشون في «الجهل والتخلف»، ويفتقرون إلى أدنى مقومات «الحضارة والمعرفة». هكذا «فالمسيحيون في حالة جهل تامة، ولا يملك الموارنة مميزات خاصة يختلفون عن غيرهم من العرب الشرقيين» (١٤٣).

وتتضمن إحدى الوثائق شكوى من رجال الإكليروس المحلي إلى البابا بيوس السابع، من ممارسات اليسوعيين بأنهم «كانوا يضعون انفسهم فوق رجال الدين المحليين» (١٤٤).

وهكذا لم ير اليسوعيون في الموارنة سوى جماعات تتنكر للعلم والمعرفة والثقافة، «فقد كان يبدو لأول وهلة ان انشاء مدرسة سيعتبر في قرى سوريا هبة من السماء.. لكن الجهل المتفشي بين مسيحيينا منعهم من إدراك أهمية ان يبذلوا ولو جهداً بسيطاً في سبيل الحصول على التعليم.. أن تحدثهم عن المدرسة، وأن تطلب منهم تضحية بسيطة في سبيل ذلك، يعني ان تسبب لهم الاضطراب وتزعج نومهم بكابوس لا يطاق. حتى الخوارنة ويا للأسف، ليسوا سوى فلاحين كالآخرين، جاهلين، عاجزين عن الرؤية أبعد من الحقل الذي يزرعونه، او من المهنة التي يمارسونها» (١٤٥).

ولم يتورع اليسوعيون عن اعتبار الموارنة أدنى مقاماً منهم، وغير قابلين لاستعياب القيم، ولذلك سعوا إلى تثقيفهم وتحضيرهم، وذلك بشيء من السخرية والاحتقار، فقد جاء في أحد تقاريرهم: «علينا الا نعود مسيحيينا الاعتماد على مساعدة أوروبا كحق ثابت... ومن اجل ذلك كنا نقول لهم: «ان كرمكم ايها السادة ذائع الصيت. ان يدكم ممدودة للعطاء دائماً، ولا تردونها الا فيما ندر. يجب على كل طفل ان يحضر معه طعام معلمه، ويكفي من ثم ثلاثمائة قرش للثياب». فيجيبون: «هذا لا شيء يا آباءنا، لا شيء، انكم تقدمون لنا خدمة». ولكن بما أنه لا شيء يلزم العربي في كل هذه الأحاديث، فقد كنا نقدم لهم بطريقة مبتذلة، ورقة ليوقعوا عليها. لكنهم كانوا يتمنعون ويقولون: لا داع لمثل هذا الأمر... لم نقتنع منهم أبداً، وسيبقون عرباً إلى الأبد.. إلا اننا في اليوم التالي جبنا البلاد نحمل ورقة، تمكنّا بعد جهد طويل ان نجمع

عليها بعض التواقيع »(١٤٦).

وكان للعلاقات الجديدة بين اليسوعيين والموارنة أثر كبير في انتشار المدارس المسيحية وتغريب برامجها، لتصبح على غرار تلك الموجودة في المدارس اليسوعية والفرنسية. ففي مدرسة الحكمة التي تأسست في بيروت عام ١٨٧٦ م أصبحت الفرنسية لغة رئيسية، بعد ان كانت تدرس اللغة العربية والانكليزية والتركية والسريانية والفرنسية. ويؤكد Villeneuve هذه الحقيقة بقوله: « ان برامج المدرسة هي نفس برامج اليسوعيين في بيروت واللعازاريين في عينطورة ... والفرنسية هي أساس التعليم، يُجبر التلامذة على التحدث بها اثناء الفرصة ... حتى مدير المدرسة ايضاً كان رجل دين فرنسي »(١٤٧).

وكذلك تحولت سائر المدارس المارونية والكاثوليكية، في ظل الدعم الفرنسي والحماية الفرنسية التي ظللت مسيحيي الشرق، إلى جانب اليسوعيين، بحيث « كانت تدافع عن قضية الثقافة الفرنسية بطريقة لا مثيل لها »(١٤٨).

وهذه التحولات في مضامين البرامج واللغة كانت تعبر في الحقيقة عن التأثيرات المتبادلة بين التعليم والأوضاع الاجتماعية والسياسية. فقد كان اليسوعيون يدبرون الدسائس مع الموارنة بالاشتراك مع الموظفين الفرنسيين. وكان لهم دور بارز في حوادث عام ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠ م كما مر معنا في الفصل السابق.

اسلوب التربية اليسوعي

★ المدرسة

لقد أدرك اليسوعيون الأهمية السياسية للمدرسة، واهتموا بالتعليم التبشيري اهتماماً واسعاً، فكانوا أكثر المرسلين الكاثوليك نشاطاً في هذا الحقل، وقد جعلوا اصفوف المدارس الأبتدائية في عهدة الراهبات لطبعهم طبعاً خاصاً، فكان الاستعمار التعليمي اليسوعي ظاهراً في برامجهم وغير مستتر كما كان عند منافسيهم.

ومنذ ان أعلنت المتصرفية، اصبح اليسوعيون يتمتعون بحرية واسعة، ووضعوا برامجهم ابتداء من عام ١٢٨٠ هـ - ١٨٦٤ م طبقاً للنظام الفرنسي مع إضافة اللغة العربية. وقد اعلنوا اصراحة انهم « يريدون ان يقدموا إلى تلاميذهم النصارى العلم مع التعليم، وفي الوقت نفسه يريدون ان يجعلوهم يعرفون فرنسا ويحبونها »(١٤٩).

وبعد الاتفاق مع فرنسا ضاعف اليسوعيون عدد مدارسهم، وامتد نشاطهم إلى بعلبك والبقاع، وأسسوا عام ١٨٧١ ميتم تعنايل الزراعي. لكنهم لم يكونوا وحدهم في هذا المضمار، فكان هناك اللعازاريون، وراهبات المحبة، وعدد من الرهبنات الأخرى، ممن أسسوا مدارس تبشيرية في مختلف أنحاء

البلاد. وتعتبر فترة ١٨٥٠ - ١٨٧٠ أكثر الفترات إنماء لمدارس المرسلين الكاثوليك واليسوعيين (١٥٠).

وعني اليسوعيون عناية خاصة بالمدارس الابتدائية، «لأن المدرسة الابتدائية هي افضل الوسائل لتغلغل النفوذ، وتتفوق في هذا المضمار على الكلية وحتى على الثانوية، لانها تتوجه إلى اكبر قسم من الناس، وتدخل إلى الأوساط التي يصعب الوصول إليها» (١٥١).

وكان هنري غيز يرى «ضرورة تكثيف المدارس في سوريا حتى يتمكن جميع الأطفال من القراءة والاستفادة من التعليم الديني والاخلاقي الذي ننشره بينهم ولا يزال ينقصهم» (١٥٢).

واهتم اليسوعيون بمرحلة الطفولة وركزوا عليها. وقد جاء في كلام احد الآباء: «إن اهالي زحلة يرفضون رفضاً تاماً ان يكونوا من اتباعنا، اننا لم نواجه مثل هذه الصعوبة في أي مكان آخر. لكننا عاجلاً أم آجلاً سنحصل على الأطفال الأكثر ليونة من اهاليهم... هذه المخلوقات البريئة تؤثر عليها الحقيقة بشكل أكثر...» (١٥٣).

واهتم اليسوعيون بجعل الأطفال تحت رعايتهم أطول مدة ممكنة، وذلك من اجل تربيتهم «تربية مسيحية جيدة»، وفقاً لتعاليم «ليولا» مؤسس جمعية يسوع والذي يرى: ان كل ما كان جذراً كان له قوة كبيرة، وكل ما كان ليناً، كان لديه الاستعداد للتطويع، وان التقليد والعادة لهما دائما تأثيراً قوياً.

وقام اليسوعيون بتعليم اطفالهم الخضوع والنظام، وفقاً لمبادىء ثلاث تنظم العلاقة بينهما: مبدأ السلطة التي تمارس أبوياً باسم الله، مبدأ التكيف الذي يعتمد على تمييز قدرات كل طفل، ومبدأ النشاط الذي يرفض طريقة الوعظ التلقيني (١٥٤).

وعمد اليسوعيون إلى بناء الأندية و«بيوت الشباب» التي يعتبرونها هم أنفسهم «حرباً صليبية مسيحية»، وأكدوا في هذا المجال «ان الصليبية الأفخارستية تزدهر بين الأيفاع والصغار. ومن هؤلاء تحشد هذه الصليبية خير الجنود للجمعية الأخوية الدينية المسيحية» (١٥٥).

وشمل النشاط اليسوعي جميع مرافق الحياة، فأسسوا المياتم التي تعلم المهن كالحدادة والنجارة والطباعة بالاضافة إلى التعليم الديني وتعليم اللغة الفرنسية على يد معلمين أجانب.

ولجأ اليسوعيون إلى إنشاء مراكز باسم اخوات مريم في بكفيا، واخوات القلب الأقدس في زحلة، فأنشاوا «جمعية المريميات» في بكفيا عام ١٨٥٣ م، وجمعية «بنات قلب يسوع» في معلقة زحلة عام ١٨٥٧ م، واستعانوا كذلك بجمعية «اخوات ماريوسف الظهور» التي وصلت إلى لبنان عام ١٨٤٧، الا أن الموقف الفرنسي المعارض آنذاك لليسوعيين منعها من تحقيق نشاطها، فغادرت بيروت ولم تعد اليها الا بعد الاتفاق (١٥٦).

وقد اهتمت هذه البعثات بإنشاء المدارس في بيروت وصيدا وحلب ودير القمر وصور وغيرها من

المناطق لتعليم الموارنة بشكل أساسي، ومنافسة البعثات البروتستانتية. فمدرسة صيدا مثلاً «تنبع أهميتها من وجودها المناهض للبعثات البروتستانتية النشيطة خصوصاً في تلك المنطقة.. كذلك مدرسة دير القمر هي *الوحيدة التي تدرس اللغة الفرنسية في منطقة هامة تكتظ بالموارنة، وحيث يقوم الإنكليز بدعاية ضخمة*» (١٥٧). وتؤكد إحدى اخوات البعثة ان «الصف كان يضم عام ١٨٧٤ مئة تلميذة مارونية» (١٥٨).

هذا وقد نشأ عن جمعيتي أخوات يسوع ومريم مؤسسة «راهبات قلبي يسوع ومريم» التي عنيت بإنشاء مدارس تبشيرية للإناث في مختلف القرى. وركزت نشاطها في المناطق ذات الأغلبية المارونية مثل: عين ابل، البترون، بيت شباب، بكفيا، بكاسين، قرنة شهوان، الدامور، جزين، غزير، حمانا، حاريصا، زحلة، جونية، وغيرها من المناطق التي تتميز بكثافة الوجود المسيحي الماروني، قياساً إلى الأرثوذكس والكاثوليك فيها (١٥٩).

ويؤكد المؤرخون على كثافة انتشار مراكز أخوات يسوع ومريم في لبنان الكبير قياساً إلى مناطق سوريا الأخرى، حيث بلغت عام ١٩٢٥ م ثلاثين بيتاً، بينما لم تتجاوز السبعة بيوت في المناطق الباقية. ولاحظ بعضهم ان عدد مدارس اليسوعيين في المناطق ذات الأغلبية المسيحية المارونية كبكفيا، وغزير، وعين ابل وزحلة... تفوق عدة مرات المدارس في مناطق حلب ودمشق وغيرها (١٦٠).

★ التعليم الثانوي والجامعي: جامعة القديس يوسف

كان اليسوعيون قد انشأوا حلقة إكليركية لجميع الطوائف لإعداد الإكليروس المحلي في المعهد الذي اسسوه في غزير عام ١٨٤٣ م. وفي عام ١٨٤٩ بدوأ باستقبال الطلاب العلمانيين، وخصصوا قسماً لدراسة اللغة الفرنسية. وبدأ الاهتمام يتجه نحو تغليب الطابع العلماني، بعد تزايد عدد الطلاب المسجلين في هذه الدراسات (١٦١).

وبعد تأسيس «الكلية السورية الإنجيلية» عام ١٨٦٤ واتساع نشاط «الدعايات المضادة» التي كان يبثها الوجود البروتستانتي في بيروت، نقل اليسوعيون حلقتهم الدراسية من غزير إلى بيروت عام ١٢٩٢ هـ - ١٨٧٥ م. وقد اتسعت رغبتهم «لإنشاء مؤسسة كبيرة للدراسات الثانوية والعليا بجميع فروعها لتواجه البرتستانت الذين يهددون الايمان المسيحي التقليدي لمسيحيي جبل لبنان... وأن تجذب اليها جميع الكاثوليك، حتى المنشقين منهم، وكذلك المسلمين» (١٦٢). وإذ رفضت فرنسا المساهمة في المشروع، لجأ اليسوعيون إلى «وسائلهم الخاصة» لجمع المال عن طريق التبرعات التي حصلوا عليها من اميركا وغيرها. وهكذا أسسوا عام ١٨٧٥ كلية للتعليم الثانوي، تتطابق برامجها مع برامج التعليم الفرنسي، وكانت نواة جامعة القديس يوسف (١٦٣).

وقد حقق اليسوعيون في مجالي التعليم الابتدائي والثانوي تفوقاً ملحوظاً على سائر الإرساليات

البروتستانتية والفرنسية ايضاً. إذ ارتفع عدد طلاب الكلية بين عامي ١٨٧٥ و ١٩٢٤ من ٢٧٦ إلى ٧٣٥ طالباً، وكان نصفهم تقريباً من الموارنة والنصف الآخر من جميع الطوائف المسيحية الباقية (١٦٤). وفي عام ١٢٩٩ هـ - ١٨٨١ م أعطاهم البابا حق منح الشهادات بأنواعها. وهكذا أصبحت الكلية كلية بابوية كاثوليكية، وهي وجدت أصلاً لتحبب فرنسا إلى سكان لبنان (١٦٥).

كان Gambetta والكاردينال لافيجيري Lavigerie هما صاحبا فكرة كلية الطب. وكانت غايتهما الأولى من ذلك، ان يجعلا من هذه الكلية «فكرة سياسية ومؤسسة دعائية». وقد أرادا «إيجاد مدرسة فرنسية في سوريا يؤمها شبان البلد من أجل العلوم الطبية، والتعمق في دراسة لغتنا، كي ينتشروا فيما بعد في انحاء الشرق كافة. كأصدقاء لنفوذنا وحضارتنا ...» (١٦٦).

وفي ١٢ آب ١٨٨٠ م كتب المسؤول العام لبعثات جمعية يسوع في سوريا، تقريراً حول انشاء كلية طب كاثوليكي في بيروت، ويشير هذا التقرير إلى فائدة وضرورة الدفاع عن النفوذ الفرنسي من خلال هذه الكلية، بوجه الدعاية النشطة للبعثات الإنكليزية البروتستانتية، خاصة عبر الكلية السورية الإنجيلية التي ضمت كثيراً من الطلاب (١٦٧).

وبما ان الأطباء في سوريا كانوا يتمتعون بنفوذ وقيمة كبيرين، فقد رأت فرنسا ان تضم إلى جانبها وتربي وفقاً لأفكارها عملاء لهم مثل تلك القيمة. ولما كانت الرغبة الفرنسية في بسط النفوذ وتطويع العقول تتجه نحو اعداد عقول فرنسية، فقد تم الاتفاق عام ١٨٨٣ م بين اليسوعيين والسلطات الفرنسية على انشاء «جامعة القديس يوسف»، «لأن كلية القديس يوسف الثانوية لا يمكن ان تواجه نفوذ المؤسسات التعليمية للبعثة البروتستانتية الاميركية. كما لا يمكن مواجهة هذا النفوذ إلا بجامعة حقيقية. هذا بالاضافة إلى ان تلك الجامعة تفتح مجالات للعمل من خلال الطب، والحقوق، والدراسات العلمية، للشبان الذين يتخرجون منها» (١٦٨).

وقد تم افتتاح الجامعة بادئ الأمر بكلية طب صرفت لها فرنسا مبلغ خمسة عشر ألف فرنك فرنسي للمساهمة في بنائها، «لأن الشباب ذوي الثقافة الفرنسية سيتابعون لمدة ست سنوات دراسة كلمات تقنية تفرض عليهم معرفة عميقة إلى حد ما بلغتنا. هؤلاء الشبان سيتكلمون الفرنسية ايضاً فيما بينهم ... لكن اللغة معبر للأفكار ... فالنظام الطبي سوف يعلمهم بقوة الأشياء، ويغرس في عقولهم طريقة فرنسية في الحديث والتفكير ... ان المواد الدراسية، في الصيدلة، والأمراض، والعلاج، توجههم نحو الطرائق، والأدوية، والكتب، والوسائل الفرنسية، وإلى فرنسا حتماً سيذهب معظمهم للتخصص» (١٦٩).

وقد تولى اليسوعيون إدارة الكلية، فكان التنظيم المادي للكلية يتم في بيروت، بينما كانت البرامج والقوانين تصاغ في فرنسا التي تولت الإشراف المالي على الكلية وإرسال الهيئة التعليمية إليها. هذا وقد

أدت الشروط التي وضعت لقبول الطلاب في الكلية إلى احتجاج السفير الفرنسي في القسطنطينية بقوله: «ان الأساتذة الكرام الذين ارسلتهم وزارة التعليم الفرنسية ليشاركوا في الامتحانات السنوية في الكلية، يتصرفون وكأنهم محكمة دولة. وباعتقادهم ان هذه الكلية *تمثل التعليم الفرنسي في المشرق*، *لذا يجب ان* يتخرج منها علماء قبل اي شيء آخر. ان الهدف السياسي الذي وضعناه لأنفسنا يتراجع اليوم أمام ما يزعمونه من فوائد علمية» (١٧٠).

وكانت فرنسا تأمل من «الأطباء الشباب، خريجي بيروت، ان يمارسوا اكثر فأكثر، ودون صعوبات، مهنتهم في تركيا، وان يوسعوا النفوذ الفرنسي» (١٧١).

وفي عام ١٨٨٩ م ألحق بكلية الطب كلية للصيدلة التي غدت «أرضاً رائعة للتوسع الفرنسي، تخرج منها حوالي ٥٣٥ طبيباً، يحملون الدبلوم الفرنسي»، «ويبشرون بنفوذ الفرنسيين، وبفعالية طرائقهم العلمية، «لا في سوريا فقط، بل في الإمبراطورية العثمانية بأسرها، وحتى في فارس ومصر...» (١٧٢).

وفي عام ١٩١٣ م أضيف للكلية فرع للهندسة وآخر للحقوق، وذلك على أثر دراسة أعدها مدير مدرسة ليون المركزية Rigollot وبول هوفلان، استاذ كلية الحقوق فيها. وتوصي هذه الدراسة بإنشاء «الجمعية الليونية لتطوير التعليم العالي والتقني في الخارج» التي ضمت كبار الجامعيين ورجال الأعمال، خاصة كبار تجار الحرير (١٧٣). كما تأسس في الفترة نفسها مرصد كسارة الذي ألحق بالجامعة، وذلك من أجل تقديم خدمات جغرافية للجيش الفرنسي عبر الاشراف على الأجهزة الجوية في سوريا، بالتنسيق مع الطيران والأسطول الفرنسيين (١٧٤).

★ النشر والطباعة

كذلك اهتم اليسوعيون بالنشر والطباعة، وفي عام ١٨٧١ م أسسوا المطبعة الكاثوليكية، وقاموا عن طريقها بنشر المطبوعات التي تحكي عن التاريخ المسيحي، وتاريخ لبنان والموارنة، ومنها على سبيل المثال: «مختصر التاريخ المقدس، تاريخ الكنيسة، تاريخ آخر أباطرة الرومان، تاريخ لبنان، تاريخ اساقفة الطائفة المارونية، تاريخ بيروت، تاريخ بعلبك، تاريخ خان الفرنسيين في صيدا...» (١٧٥).

وكان أشهر منشوراتها الأسبوعية مجلتي «المشرق» التي حملت لواء «الدفاع عن الحقيقة الكاثوليكية»، و«البشير» التي حملت «شرف الدفاع عن الأمة التي تستحق ان تسمى البنت الكبرى لفرنسا».

كانت جريدة «البشير» تهتم بأخبار روما والبابا، وتنشر أخبارهما في الصفحة الأولى، كما لو كانت تصدر في عاصمة البابا، وكانت تشن حملات عنيفة على اعداء البابوية والكاثوليكية والمشاريع لأوروبية. وكان محرروها يتمتعون بحماية فرنسا، ولذلك عمدوا إلى الدفاع باستمرار عن السياسة

الفرنسية وعملاء فرنسا في الشرق (١٧٦)

التعليم اليسوعي : خلق النخبة

★ التركيز على دور الموارنة في القيادة

لقد ارتبط عمل الإرساليات ونشاطها منذ البداية بسياسات الدول الاستعمارية الأوروبية، وتحول هدفها إلى غرس للنفوذ الأوروبي في المنطقة عن طريق نشر اللغة والثقافة الأجنبية، وهكذا فإن هذه «النهضة» المزعومة كما يسمونها ليست في حقيقتها سوى غزو فكري أوروبي مهد للاستعمار العسكري وتكريس النفوذ الغربي، بحيث كان هناك ترابط كامل بين الأهداف السياسية والمؤسسات التربوية. وهذا الترابط السياسي التربوي في دور الإرساليات ومؤسساتها أفرز خللاً ثقافياً واجتماعياً، لا سيما في الكيان اللبناني، بحيث انه نهض باحدى طوائفه (الموارنة) إلى موقع السلطة والاستئثار والهيمنة والتسلط. فان البعثات التي حلت بغالبيتها في منطقة جبل لبنان، ووثقت علاقاتها الدينية والسياسية والفكرية مع النصارى عموماً والموارنة خصوصاً، ساعدت في ابراز الذاتية المارونية، وجسدت طموحات المستعمرين الغربيين في ايجاد عملاء لهم في المنطقة، ولم تكن ابداً غرسة «حضارية» اينعت علماً وتقدماً في أرض قاحلة جدباء كما يفترض ذلك كثير من كتاب النصارى، بحيث أصبح تاريخ التعليم في لبنان لدى هؤلاء مقتصراً على تاريخ التعليم الإرسالي، أو مجرد تاريخ للتعليم في جبل لبنان. وتحولت الكتابات التاريخية عن لبنان إلى تاريخ تلك المنطقة فقط، والغاء دور المناطق الأخرى مع نفي تاريخها السياسي والتعليمي ودون اي اعتبار لسكانها.

وهكذا برعت الإرساليات في إيجاد حالة سياسية ثقافية جديدة تتمحور حول تقليد الغرب في فنون الحضارة والتقدم والرقي، وذلك في اطار سياسي واجتماعي احتضن الأقليات النصرانية في المنطقة لإعداد ما أسموه اليسوعيون «القادة الأوفياء»، وايجاد تلك «النخبة المؤهلة لقيادة الأمم المتحررة». هذه النخبة هي التي ستتولى خلافة الإرساليات عندما يحين الوقت لذلك بعد الحرب العالمية الأولى، وهي التي ستجتهد كثيراً من اجل إيجاد ركائز تاريخية لوجودها كأمة لادعاء تفوقها وغلبتها، يساعدها في ذلك ما أنتجته الإرساليات الأجنبية لوجودها من قيم ومفاهيم، وما أنتجه الدور اليسوعي بشكل خاص. وهذا التمسك بتلك الركائز التاريخية المزعومة، مع تهميش دور الآخرين ونفي وجودهم، من شأنه ان يجعل من تلك القلة التي رفعت إلى السلطة فيما بعد صاحبة امتياز فكري وتاريخي، لا يلبث ان ينسحب على الوضع الراهن ليبقي على تلك «الثوابت» التاريخية المصطنعة التي اوجدتها الأساطيل الأوروبية، وليس لأحد الحق في ان يثور عليها او يسعى لتبديلها، فهي ثابتة على مر الدهور والأيام لا تتغير ولا تتبدل.

هذه « الثوابت » التي تحددت شروطها من خلال تلك الغرسة التعليمية اليسوعية التي أشرف على نموها اليسوعيون عن طريق المدارس المختلفة، بما هي ثقافة ولغة وانتماء، وغذتها فرنسا وأشرفت على تربيتها في كل المراحل حتى غدت مثلاً رائعاً تفخر به فرنسا بما يزخر من انجازات تاريخية حققتها الدبلوماسية الفرنسية، ونموذجاً يحتذى لما يمكن ان يحققه الغرب الأستعماري في البلاد الإسلامية.. هذه الثوابت قطفت فرنسا والموارنة ثمارها بعد عشرات السنين، عندما فرضوها على المسلمين، وأملوا عليهم التنكر لتاريخهم ومستقبلهم وثقافتهم ولغتهم كشرط لا بد منه لتحقيق نوع من « التعايش » لا يحمل في مضمونه غير خضوع الحمل للذئب، امعاناً في تذويب شخصيتهم، وتحطيم معنوياتهم، وتحقير تراثهم، وحملهم على تسليم امورهم لرسل الحضارة الغربية الزائفة، وذلك كله في ظل غلبة الأساطيل الأوروبية، وشعور المسلمين بالضعف والإنحطاط.

★ إعداد النخبة

هذا وكانت مؤسسات اليسوعيين تهدف من خلال نشر الثقافة الفرنسية وسيطرة لغتها وافكارها إلى اعداد « النخبة القائدة »، « لأن اعداد النخبة المسيحية.. يسمح لهذه الجماعة التي اثقل كاهلها النير الإسلامي، ان تتحضر شيئاً فشيئاً. وقد أعد المرسلون لساعة الحرية طبقة وسطى قادرة على انتزاع الفائدة، ونخبة ذكية، مثقفة ومؤهلة لقيادة الأمم المتحررة.. انه لواجب على المرسلين ان يطوروا النخبة الأهلية ويضاعفوها، وذلك بانتظار اليوم الذي ستترك فيه سوريا ولبنان، لكن هناك خطر يجب الانتباه والإشارة إليه، ذلك ان النخبة لا تبقى كذلك إلا اذا سيطرت، واذا أردنا توسيع هذه النخبة، فيجب الا نخفض مستواها بأن نفتح المجال امام الجميع لتولي المراكز والمسؤوليات، وذلك تفادياً للإخلال بالتوازن والإنسجام الاجتماعي في البلد » (١٧٧).

وهكذا كانت المدارس اليسوعية تعمل لإعداد « نخبة » من أبناء الموارنة، تمكنت فيما بعد من الالتحاق بالتعليم العالي الذي لم يكن مجانياً خلافاً للتعليم الابتدائي، هذه « النخبة » تضم « القادة الإنسانيين والمستنيرين الأوفياء لفرنسا »، و« التي ستقود الأمم المتحررة » بفضل بعثة يسوع التي « مارست في سوريا دوراً خالصاً، عبر التربية التي تلقاها أولاد الأمراء والمشايخ والأعيان، والتي كان يضطلع بها أساتذة فرنسيون » (١٧٨).

وبعد أن تم الاتفاق بين اليسوعيين وفرنسا واصبحت الفرنسية لغة التدريس الأولى في المدارس اليسوعية، في هذا الوقت بالذات حيث رصدت الامكانات المادية الضخمة لأعمالهم، سعى اليسوعيون « لتغيير نفوس الطبقات العليا عبر التربية، اي لقيادة القادة وخلق النخبة ». وبدأ تعليم الفرنسية يتجه نحو احلال الثقافة والقيم الفرنسية، « ذلك ان الثقافة اكثر اتساعاً وتنوعاً وتعقيداً من اللغة، فمادتها أغنى...

لكنهما مترابطتين في الواقع. فاللغة جزء من الثقافة، وهي شرط سابق لوجودها». وفي وقت مبكر أدرك اليسوعيون وفرنسا معاً هذا التداخل القائم بين اللغة والثقافة، فهاهم يعترفون بأنه «من غير الممكن ان يتعلم السوريون والموارنة لغتنا دون ان يحملوا بعضاً من تقاليدنا وعاداتنا، وينشرون كذلك نفوذنا» (١٧٩).

ولهذا فقد شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر تحولاً في السياسة التربوية التي اعتمدتها الإرساليات اليسوعية، و«بدأ التركيز على خلق النخبة الاجتماعية ذات النفوذ السياسي، وقد تم التخلي تدريجياً عن المناطق الشعبية من ضمن حلقة سياسية تعتبر ان السيطرة على الرأس تمكن من إدارة الجسم بأكمله». وعمد اليسوعيون عن طريق التعليم إلى تحويل نفوس الطبقات العليا من المجتمع ليستطيعوا من خلالها «السيطرة على المسيطرين» (١٨٠).

وهكذا انتشرت البعثات اليسوعية بين اوساط الموارنة لفتح نفوسهم على الافكار الفرنسية وعلى العواطف الفرنسية، ولكي تجعل منهم فرنسيين نوعاً ما. «هذه السياسة تؤدي إلى فتح بلد بواسطة اللغة» كما كان يؤكد بول هوفلان، استاذ الحقوق في كلية ليون (١٨١).

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل اتجه التعليم اليسوعي إلى اعداد «قادة انسانيين ومستنيرين» من بين وساط الموارنة بالذات، و«تكوين نخبة قادرة على استيعاب سياسة جديدة وتنفيذها بما يتلاءم مع المصالح المسيحية والفرنسية» (١٨٢).

★ ميزان القوى الجديد

لقد كان لليسوعيين الدور الأول في تبوء فرنسا المركز الأول في قلوب الموارنة، مما عمل بالتالي على تقدم الموقع الماروني. ومنذ ذلك الحين أصبح الإرتباط الديني والثقافي بين فرنسا والطائفة المارونية يعمل لصالح الموارنة بشكل جلي وواضح، وأصبحت فرنسا تمثل موقع ثقل دولي بالنسبة للمصالح المارونية. وانطلاقاً من هذه الحالة التاريخية والعصبية ارتبطت فرنسا بالموارنة ارتباطاً ايديولوجياً وثقافياً، وصارت تهدف إلى استرضائهم واحتوائهم لجعلهم أدوات لسياستها في المنطقة.

ومن هنا كانت الدعوات الفرنسية المتكررة لإعطاء امتيازات خاصة للموارنة وتفعيل دورهم في النظام السياسي لمنطقة الشرق الأوسط بكاملها. ولذلك فهي عمدت، وفي مناسبات عديدة، إلى تجميع رموزهم على أراضيها وتوجيههم الوجهة التي تنسجم مع تطلعاتها ومشاريعها الاستعمارية، وظلت على الدوام متمسكة بالدور الماروني في لبنان والمنطقة، حتى صارت بمثابة «الأم الحنون لهم».

ومع تصاعد الدور الفرنسي في المنطقة، كان الدور الماروني يقوى ويزداد خطورة. وعندما استيقظ المسلمون على واقع الحال، تشددوا في التمسك بهويتهم الإسلامية، وقاطعوا الإرساليات التي غدت الرمز

الاستعماري للأفكار والثقافات الأجنبية، بما كانت تصبو إليه من تعميق حدة الانقسامات بين الموارنة والمسلمين. وفي بعض الأحيان أدت هذه العلاقة بين فرنسا والموارنة إلى إحداث ردات فعل عنيفة من جانب المسلمين، غير أن الضعف الشديد الذي أصيبت به الدولة العثمانية في أواخر أيامها، والهجمة الشرسة التي كانت تمارسها الدول الكبرى ضدها، وعدم توفر البديل في ظل الغياب الإسلامي عن معركة الأمة، إلى ان حلت الأساطيل الأجنبية في طول البلاد الإسلامية وعرضها فاتحة ومستعمرة، كل ذلك عمل على ترجيح الكفة لصالح الموارنة، حتى غدوا مركز استقطاب دولي لشتى الاتجاهات والمشاريع الاستعمارية. فتقدمت الثقافات الدخيلة على الثقافة الأصيلة، ونمت فكرة «القومية اللبنانية المسيحية» التي غذتها الأوساط السياسية والدينية الفرنسية، وارتبطت هذه الفكرة «بالدولة الجديدة»، وعاشت في ظلها من خلال الكتب الدراسية التي كانت تربي الناشئة على موالاة «الأم الحنون» فرنسا (انظر تبلور الإيديولوجية المارونية ص٣٤٩)

وهكذا تحول الهدف الأساسي لتعليم الإرساليات إلى اعداد «عقول» و«نخب» لكي تتربع على كرسي السلطة في الكيانات التي تم انشاؤها لاحقاً. وكان جبل لبنان مركز هذا النشاط بسبب كاثوليكيته من جهة والنفوذ الفرنسي السياسي والعسكري والاقتصادي من جهة ثانية. وهذا النفوذ فرض على المنطقة موازين عسكرية دولية وثقافة تبشيرية محلية أدت إلى الحاق سكان الجبل النصارى بفرنسا، وذلك بفعل المزاوجة بين التبشير والتعليم وبين التعليم والسياسة. وقد تجلى هذا على جميع المستويات وأثر تأثيراً كبيراً على مستقبل الكيان اللاحق في لبنان، حيث نجح اليسوعيون بفعل نظامهم التعليمي التبشيري الذي حدد سلفاً مستقبل الصراعات والتناقضات في إعداد «نخبة» من الموارنة ليقودوا هذا الكيان في ظل شبكة دعائية واسعة تحكي عن «التفوق الثقافي» و«الأصول الحضارية المتميزة»، وتجتهد في ايجاد جذور تاريخية وسياسية وصولاً إلى ارساء دعائم ثابتة أمام هذا الادعاء في التفوق والريادة.

وضمن هذه الحالة من «التفوق» والإدعاء، وعملاً بالمشروع الاستعماري الأوروبي التي فرضته أوروبا على المنطقة لخلق اوطان وكيانات سياسية تحتضن تلك «الخصوصيات المتعددة»، كانت ولادة لبنان الكبير عام ١٩٢٠م بقرار من الجنرال غورو الذي ثبت الحالة السائدة آنذاك في الجبل بعد إعداد طويل لعبت فيه البعثات اليسوعية دوراً رئيسياً ومتميزاً.

البعثات الفرنسية

لم تكن البعثات الفرنسية بمنأى عن مشاريع السياسة الفرنسية في بسط الهيمنة والتسلط، عبر نشر الثقافة الفرنسية وأفكارها. فان فرنسا اوفدت هذه البعثات لتكون روافد مهمة في عملية توسيع النفوذ الفرنسي في الشرق. «وحين ننشر في هذا البلد بواسطة اللغة الفرنسية، التعليم، والاخلاق، والفنون

المفيدة، والزراعة، فاننا سنسيطر على الشعب، وسيكون لفرنسا في كل وقت جيش متفان »(١٨٣).

وكانت بعثة اليسوعيين التي اختلفت في بادىء الأمر مع فرنسا تحتل موقع الصدارة بين هذه البعثات جميعاً. وابرز هذه البعثات بعد اليسوعيين، اللعازاريون.

★ اللعازاريون

تأسست هذه البعثة على يد: Saint Vincent de Paul عام ١٦٢٤ م. ثم أوفدتهم فرنسا إلى الشرق وقدمت لهم دعماً مباشراً من أجل مواجهة اليسوعيين والبروتستانت. وفي عام ١٨٢٧ م لاحظت فرنسا ان الكبوشيين وسائر البعثات الكاثوليكية الذين يعملون في الشرق ويتمتعون بحمايتها يأتون من «حثالة أديرة» ايطاليا، ولذلك فقد سعت لتنظيم جديد يسمح بأن تكون افضلية القدوم إلى الشرق لرجال الإكليروس الفرنسيين. وامام نجاح البعثات الإنجيلية، «تمنت الحكومة الفرنسية ان يتولى اللعازاريون وحدهم، المسموح بنشاط جمعيتهم في فرنسا، ويرأسها فرنسي، مسؤولية إعادة تجديد نشاط المرسلين» (١٨٤).

وأبرز مؤسسات اللعازاريين هي كلية عينطورة التي تركها اليسوعيون أثر رحيلهم من بلاد الشام عام ١٧٧٣ م، وما انفكوا يطالبون بها حتى تصالحوا مع فرنسا فكفوا عن ذلك. وقد هدفت هذه الكلية «لتعليم الشبان الفرنسيين الموجودين في سوريا، وأبناء الموارنة الذين يتهيأون لكي يصبحوا تجاراً وكتاباً وتراجمة »(١٨٥).

وتلقت هذه الكلية المساعدات والمنح من فرنسا، لأن هذه المساعدات كما كان يعتبر الوزير غيزو «هي احدى أهم الوسائل لتثبيت نفوذنا في لبنان، التي نبرهن من خلالها على محاسن فرنسا في مجال التربية أيضاً، وتوفيرها لأهم عائلات الجبل. وهو خير لا بد وأن يعود بالفائدة على السكان كافة. هذه التربية يجب ان تساعد هؤلاء الناس على إعداد قادة انسانيين ومستنيرين »(١٨٦).

ويقول احد القناصل الفرنسيين في رسالة بعث بها إلى وزير الخارجية الفرنسي، ويحثه فيها على «الاهتمام بالكلية وسد النقص في الاموال اللازمة لها»، «انه بالإضافة إلى ما يحققه توسع هذه المدرسة لنفوذنا، فانها تقدم للملك أيضاً فائدة مباشرة. فإذا اوهبنا لها عشر منح، او خمس عشرة منحة.. واذا كان بالإمكان توفير قسم من هذه المنح لبعض أطفال الأسر المارونية ذات الإرتباط الوثيق بفرنسا، فإن حكومة الملك ستخلق بين هذه العائلات من خلال نشر اللغة والثقافة الفرنسيتين، نقاط اتصال جديدة معها ومع البلد، ورموز جديدة وثمينة للاعتراف بفضلها »(١٨٧).

ويؤكد القنصل الفرنسي (بورييه) في بيروت عام ١٨٤٦ «ان كلية عينطورة تقدم كل سنة فوائد

ملموسة اكثر فأكثر، ويكتسب تلاميذها جنسية جديدة ويلتفون حول الحضارة الفرنسية ... ان مؤسسات من هذا النوع هي افضل خدمة يمكن ان يتلقاها المسيحيون من جانبنا » (١٨٨).

وكان التعليم في هذه الكلية نظير التعليم في الكليات الفرنسية. ويرى القنصل الفرنسي في بيروت عام ١٨٨٤ « ان شهرة هذه الكلية تعود إلى طابعها الفرنسي في التعليم، وإلى اعدادها لمهنة التجارة التي اظهر لها العرق السوري قدرة خاصة، ان من بين تلاميذ هذه الكلية من أصبحوا اليوم تجاراً وموظفين في مصر وسوريا ...» (١٨٩).

وكان مسموحاً لطلاب هذه الكلية ان يتابعوا دراستهم في فرنسا، الا ان رسوم التسجيل فيها كانت الفاً وخمسمائة قرش ذهبية. وقد بلغ عدد طلابها في مطلع القرن العشرين ٤٠٧ موارنة، ٢٥ روم كاثوليك، ١٠ روم ارثوذكس، ٢٠ مسلماً، ١٥ درزياً. وقد انصب اهتمام هذه الكلية على إعداد الطلاب في ميادين التجارة (١٩٠). « وهكذا وجد الفرنسيون في عينطورة فائدة مزدوجة في تربية أطفالهم .. وفي اعداد امناء مخازن وتراجمة، يوفرون عليهم اللجوء إلى الوسطاء » (١٩١).

ويفخر اللعازاريون بدورهم الذي قدموه للاستعمار الفرنسي في الشرق، ويعتبرون أنفسهم « اكثر الإرساليات الفرنسية مساهمة في تحقيق انتداب فرنسا على سوريا ولبنان »، لأن من بين الإثني عشر الفاً من طلابهم، « سبعة كانوا وزراء او سكرتيري دولة في مصر، وأن مدراء الخدمات الرسمية في لبنان وسوريا وفي دولة العلويين آنذاك كانوا جميعاً من طلاب اللعازاريين » (١٩٢).

وهذه « الفائدة » الاستعمارية التي حققها اللعازاريون، كانت تنبع من اختيارهم الدقيق للأماكن التي ركزوا فيها نشاطاتهم. فأختيار طرابلس مثلاً للعمل فيها يعود لكون هذه المدينة، التي كان يربو عدد سكانها على خمسة وعشرين ألف نسمة، تتمتع بأهمية بالغة في سوريا، نظراً لموقعها على شاطىء البحر مما يجعلها على اتصال دائم بالأوروبيين. اضافة إلى خلو هذه المدينة من أي مدرسة كاثوليكية تساعد على تعليم الفرنسية، واستعداد المرسلين البروتستانت للقدوم اليها ونشر بعثاتهم فيها (١٩٣).

★ البعثات الأخرى

اخوات المحبة: افتتحت هذه البعثة مركزاً لها في القسطنطينية وآخر في أزمير عام ١٨٣٩. ووصلت إلى بيروت عام ١٨٤٧ م لمساعدة اللعازاريين في الوقت الذي استدعى فيه اليسوعيون « اخوات ماريوسف الظهور ». وقد تمكنت هذه البعثة (اخوات المحبة) من اجتذاب أبناء « الطبقات الاجتماعية المسيحية » عن طريق المؤسسات والمدارس التي أقامتها » (١٩٤).

الكبوشيون: وهذه البعثة هي من اقدم البعثات الكاثوليكية التي وصلت إلى سوريا عام ١٦٢٥،

وادارتها فرنسية بحتة. ومنذ ذلك التاريخ اسس الكبوشيون اماكن لهم في بيروت وحلب وصيدا، وفي مناطق اخرى من لبنان (١٩٥). وقد اظهر «الكبوشيون المرسلون المبدعون، عبقرية فرنسا في دعايتهم الدينية في الخارج .. وكانوا يمهدون لتوسعها الاستعماري بطريقة غير مباشرة» (١٩٦).

سيدات الناصرة: وصلت هذه البعثة إلى بيروت عام ١٨٦٨ م وحظيت مؤسساتها بمنحة سنوية من القنصلية الفرنسية. كانت الفرنسية هي لغة التدريس الوحيدة فيها. وقد عرف من طالباتها زوجتين لاثنين من رؤساء لبنان اثناء الانتداب (١٩٧).

الإخوة المريميون: لهذه البعثة وجود قديم في سوريا. وقد بدأت مؤسساتها بالبروز عام ١٨٩٠. وفي عام ١٨٩٦ م أسسوا مدرستين، واحدة في رأس بيروت، «حيث يقطن الأوروبيون والموارنة بشكل أساسي». ثم انتشرت مدارسهم في جونيه وصيدا والبترون وجبيل ودير القمر وعمشيت. وكان طلابها من النصارى «واغلبهم من الموارنة». وقد شكل وجودهم «واحساسهم الوطني وتضحيتهم دعماً قوياً لتعليم الفرنسية» (١٩٨).

إخوة المدارس المسيحية: تأسست هذه البعثة في مقاطعة الراين الفرنسية عام ١٦٨٠. ثم انتقلت إلى مصر والقدس وبيت لحم في فلسطين. وفي عام ١٨٨٩ استقرت في بيروت، وانتقلت منها إلى طرابلس وبيت شباب وغيرها من المناطق (١٩٩).

بعثة البون باستور Bon Pasteur: تلخص مسؤولة هذه البعثة أهدافها فتقول: «ان بعثة البون باستور تأسست في حمانا في أيلول عام ١٨٩٣ من اجل الخير للشعب اللبناني، وفي سبيل نشر اللغة الفرنسية وحسنات الدين الكاثوليكي» (٢٠٠).

العائلة المقدسة: وصلت هذه البعثة إلى بيروت عام ١٨٩٤ م.

جمعية مريم الإصلاحية: اسست منزلاً لها في بيروت عام ١٨٩٨ م.

الكرمليون: كان لهذه البعثة وجود قديم في سوريا وفي فلسطين تحديداً وهي تنتسب إلى رهبانية جبل الكرمل في فلسطين. وبعد أن غادرت اوروبا لمدة من الزمن، استأنفت السكن في جبل الكرمل عام ١٧٢٠، ثم فتحت لها اديرة في طرابلس ثم في جبل حيفا، ثم في القبيات في جبل عكار. ووصلت إلى بيروت في مطلع القرن العشرين (٢٠١).

اخوات السان شارل: أسست مدرسة لها في بيروت عام ١٩٠٨ م.

اخوات الزيارة: وصلت هذه البعثة في بداية القرن العشرين، وساهمت في عملية «ربط الأمة المارونية بفرنسا»، «عبر نشرها للغتها في أوساط العائلات الميسورة، وغرس حب فرنسا الحامية في قلوب جميع سكان هذا البلد». وفي إعداد نخبة فكرية، تعمل معنا لتخلق بين الشرقيين وبيننا قرابة روحية» (٢٠٢).

البعثات الأوروبية الأخرى

لقد تحول نشاط الإرساليات إلى تنافس «لكسب الموازنة». وعبر ممثل فرنسا عن هذه الحقيقة بقوله: «لأن اختلافنا مع الكرسي الرسولي في روما وسوء تصرف قناصلنا سيستفيد منه منافسونا الطليان والروس والألمان الذين يسعون بجميع الوسائل لإبعاد الموازنة عنا»(٢٠٣). إلا ان جميع هذه البعثات لم تفلح في منافسة البعثات الفرنسية وسياستها، وأهم هذه الإرساليات هي:

المرسلون الطليان: يعود تاريخ مجيء هؤلاء المرسلين إلى زمن الأمير فخر الدين الثاني وذلك بفعل الاتفاقات التجارية التي سمحت بانتشار اللغة الإيطالية. «وقد ساهمت عدة عوامل في نشر هذه اللغة وتغلغلها في الأوساط المختلفة. ففي البداية زرع طلاب الكلية المارونية القدامى في روما حب هذه اللغة اينما حلوا في لبنان. كذلك كانت المواصلات البحرية.. حتى زمن قريب في أيدي أهل جنوى والبندقية الذين كان لهم ولمدة طويلة مؤسسات عديدة على طول الشاطىء... والذين اصبحت لغتهم شيئاً فشيئاً اللغة الأجنبية الأكثر رواجاً في المشرق»(٢٠٤). وقد بدأ الاهتمام بهذه اللغة يتضاءل في منتصف القرن التاسع عشر عندما حلت اللغة الفرنسية مكانها. وحتى عام ١٨٩٦ كان هناك أربع مدارس ايطالية.

هذا وبقيت المدارس الإيطالية قليلة العدد حتى الحرب العالمية الأولى. وبين عامي ١٩٢٢م و١٩٢٣م تم إفتتاح عدة مدارس في بيروت وطرابلس والقبيات وبشري. إلا ان عدد هذه المدارس لم يتجاوز حتى عام ١٩٢٤م أربع عشرة مدرسة(٢٠٥).

البعثات النمساوية: إقتصر نشاط هذه البعثات على الخدمات المادية و«الأعمال الإنسانية»، ووقفت إلى جانب اليسوعيين وتأييدهم اثناء خلافهم مع فرنسا لجذبهم إلى جانب النمسا(٢٠٦).

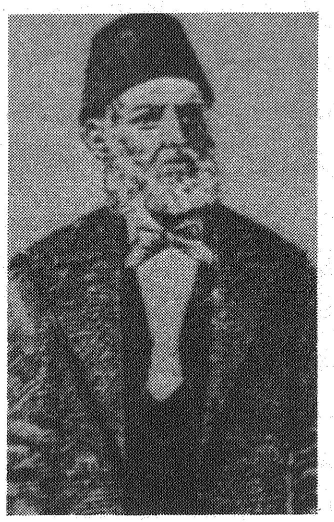
البعثات الروسية: إتجهت هذه البعثات أساساً نحو الروم الأرثوذكس، وامتدت من فلسطين إلى لبنان عام ١٨٨٢م بناء على قرار اتخذته «الجمعية الأرثوذكسية الملكية في فلسطين»، وافتتحت مدرسة لها في بيروت عام ١٨٨٧م ثم انشأت مدارس اخرى في صور وحاصبيا ومرجعيون وراشيا وكسروان والمتن والكورة وطرابلس، وكانت تدرس العربية والروسية(٢٠٧).

البعثات الألمانية: لم تحقق هذه البعثات تقدماً ملحوظاً. ويقول احد الفرنسيين معلقاً على نشاطهم: «على المهندسين الألمان ان يتعلموا الغتناكي يسمعهم الناس، ويتفاهموا مع موظفيهم»، وذلك اشارة إلى قلة انتشار اللغة الألمانية. وفي عام ١٨٩٦ كان للألمان مؤسستان هامتان في بيروت تحت إشراف الرهبان البروتستانت وهما مستشفى كانت تستخدم بمثابة عيادة لكلية الطب الأميركية، ومدرسة للفتيات في رأس بيروت، يؤمها اطفال الجالية الألمانية بشكل خاص وعدد من أبناء الأرثوذكس. إضافة إلى مدرسة أخرى في بكفيا كان يشرف عليها راهب كاثوليكي(٢٠٨).

التنافس بين البعثات

لم تكن العلاقات بين البعثات التبشيرية على ما يرام، ذلك ان محاولات كل طائفة كسب اتباع من الطوائف الأخرى أثار العداء بين مختلف الطوائف والإرساليات. وكانت العلاقات بين المدارس التي ادارها الكاثوليك وتلك التي ادارها البروتستانت متوترة بشكل خاص. وفي زحلة كثرت الاصطدامات العنيفة بين الطائفتين، واستمرت، ذات مرة، ثلاث سنوات متوالية (٢٠٩).

وسعى مطارنة الروم الكاثوليك بدورهم إلى حماية رعيتهم من المرسلين الإنجيليين (البريطانيين والأميركيين) وتعاليمهم البروتستانتية، ووقفوا موقف الدفاع الشديد. وكذلك عمد مطارنة الروم الأرثوذكس بتشجيع من القنصلية الروسية في بيروت إلى اتخاذ اجراءات مماثلة، واضطهدوا كل من يميل من الأرثوذكس إلى المبشرين البروتستانت (٢١٠).



احمد فارس الشدياق

وقد اثارت حركة المبشرين البروتستانت منذ البداية خصومة الكنيسة المارونية. ففي العام ١٨٢٥م اعتقل اسعد الشدياق، وهو احد الموارنة الذين تحولوا إلى البروتستانتية، وعذب حتى الموت بناء على تعليمات البطريرك، الذي شجع رعيته على اضطهاد اتباع الطوائف المسيحية الأخرى. ولما رأى فارس الشدياق ما حلّ بأخيه أسعد ثارت ثائرته، فترك الكنيسة المارونية وتحول إلى المذهب الإنجيلي في عام ١٨٢٦. وأعجب المرسلون الأميركيون به فأوفدوه أولاً إلى مصر للتبحر في الآداب وعلوم اللغة، ثم إلى مالطة عام ١٨٣٤ للتدريس في مدرسة الإرسالية الأميركية وتحرير منشورات المطبعة الأميركية هناك حتى عام ١٨٤٨. بعد ذلك انتقل إلى اوروبا واستقر فترة من الزمن في لندن. وفي عام ١٨٥٤ دعاه باي تونس إلى خدمته، وأسند إليه تحرير المجلة الرسمية «الرائد التونسي». وهناك اعتنق فارس الشدياق الإسلام وسمى نفسه أحمد فارس. وفي عام ١٨٦٠ دعاه الباب العالي إلى الإقامة في الآستانة، حيث أنشا جريدة «الجوائب» التي أصبحت من أشهر الصحف العربية في القرن التاسع عشر، واستمرت في الصدور إلى عام ١٨٨٤. وفي عام ١٨٨٧ توفي أحمد فارس الشدياق في الآستانة تاركاً وراءه آثاراً قيمة في اللغة والأدب (٢١١).

وقد بلغ من قلق الكنيسة المارونية لظهور المرسلين البريطانيين في مناطق الجبل ان البطريرك منع

اتباعه من ارسال اولادهم إلى المدارس الإنجيلية، وحذرهم من قبول ما كان المرسلون الانجيليون يوزعونه من مؤن. كما وقعت حوادث هوجم فيها المرسلون الانجيليون وطردوا من القرى المسيحية. وفي عام ١٨٤١ جمعت نسخ التوراة التي وزعها المرسلون على فلاحي الشوف وأحرقت في دير القمر (٢١٢).

وكذلك أصدر البطريرك امراً بإحراق الإناجيل «المضللة»، وهدد كل ماروني يقترب من البروتستانت او يعاملهم او يؤجرهم بيتاً، او يزورهم او يلبي لهم طلباً، او يساعدهم على البقاء في البلاد بالحرمان (٢١٣). «لأن وعظ المرسلين البروتستانت كان يهدد تماسك الطائفة، اي وجودها كجماعة» (٢١٤)

وحاول المرسلون الأميركان كسب الأرثوذكس إلى جانبهم، فقدم قنصل روسيا عام ١٨٤٠م احتجاجاً إلى القنصل البريطاني على هذا التدخل الأميركي في شوون الأرثوذكس، محاولاً استعادة الطائفة إلى وصاية الروس (٢١٥).

وقد تعرض الأرثوذكس الذين اختلطوا اجتماعياً مع البروتستانت للمقاومة والأضطهاد من جانب طائفتهم، ذلك ان عجز المرسلين البروتستانت عن كسب اتباع من الطوائف الإسلامية ومقاومة الرهبانيات الكاثوليكية لهم مقاومة فعالة، جعلهم يركزون جهودهم على الأرثوذكس الأقل تنظيماً والأضعف مادياً، وبالفعل فقد تزايدت الأسر الأرثوذكسية التي اقبلت على اتباع البروتستانت. وكان من الطبيعي ان تثير هذه الحساسية سخط الإكليروس الأرثوذكسي. وفي حين توزع شبان الموارنة والروم الكاثوليك على المدارس اليسوعية، كان معظم طلاب المدارس الإنجيلية من المسلمين والروم الأرثوذكس، ذلك ان افتقار هؤلاء إلى مؤسسات تربوية كافية، جعلهم يلتحقون بالمدارس التي اسسها البروتستانت (٢١٦). وعندما قلقت الحكومة الفرنسية لنشاط البروتستانت في بيروت، امرت قناصلها بمحاصرتهم وتفشيل اعمالهم. وقد ورد ذلك في رسالة موجهة إلى أحد هؤلاء وجاء فيها: «إنني أطلب منك أن تراقب بانتباه وبطريقة سياسية وسياسية قدر الامكان، هؤلاء العملاء، حملة الأناجيل والمواعظ الخاطئة... لا يمكن ان يجلب هؤلاء المبعوثون إلا الضرر العظيم على مصالح ديننا وعلى تجارتنا الوطنية. وعلينا، لحماية كل ذلك، ان نستخدم كل ما نملك وان نحافظ على حيادنا الظاهر» (٢١٧)

الإهتمام بمكانة المرأة

حتى أواخر القرن التاسع عشر كان موضع المرأة لا يزال على حاله من الحشمة والتعفف. وفي بيروت لم يكن هناك أي أثر للسفور، «فالحجاب مفروض على وجه كل فتاة تجاوزت العشرة مسلمة ومسيحية على السواء» (٢١٨). و «النساء جميعهن محجبات، والنساء يضعن الإزار الأبيض على رؤوسهن، ويدخلن الكنائس من ابواب خاصة بهن، ويقفن منعزلات عن الرجال وراء السجوف و

«الشعريات» (٢١٩).

وكتب عبد الرحمن بك سامي عن نساء بيروت في عام ١٨٩٠ : «... ونساء بيروت متأدبات محتشمات. والمسلمات منهن يتحجبن عن مقابلة الضيوف. والمسيحيات يقابلن الزائرين باللطف والأدب ...» (٢٢٠).

وقد تعرض البطريرك الماروني بولس مسعد لانتقاد مبطن من جانب القنصل الفرنسي في بيروت بسبب موقفه من قضية المرأة ومعارضته إختلاط الجنسين داخل مصانع إنتاج الحرير التي أقامتها فرنسا في جبل لبنان في القرن الماضي، حيث هدد بالحرم البنات اللواتي لا يبتعدن عن الشبان بما هو كافٍ (٢٢١). إلا أن التدخل الاستعماري الثقافي الأوروبي المستمر جعل الأمر طبيعياً جداً.

ومنذ ان أنشأ المبشرون اول مدرسة تبشيرية للبنات في بيروت عام ١٨٣٠ م، دعوا إلى إنشاء مدارس كثيرة تكون غايتها تسميم عقول الفتيات. إذ ان طرق تعليم البنات التي اتبعتها ارساليات التبشير وما تزال هي مجردة من المفاهيم المقدسة والمثل الخيرة وبعيدة كل البعد عن روح الاسلام وتعاليمه، وفي هذا ما فيه اخطار جسيمة تهدد سلامة المجتمع والنشئ كله.

ان إرساليات التبشير سعت لإعداد الفتاة إعداداً يمكنها من ان تكون داعية لمثل الحضارة الزائفة، ويخولها ممارسة اي ناحية من نواحي الحياة الغربية. ولم يكن التعليم التبشيري يهدف إلى ان يجعل من المرأة صاحبة رسالة وحاملة عقيدة. بل على العكس فان المبشرين من دخلاء وعملاء وأدعياء كان كل همهم هو تسميم افكار النشيء الجديد من البنات بأفكارهم الشيطانية المغرية ودفعهم إلى مستنقع الرذيلة والفحشاء تحت ستار من الشعارات البراقة أولها التحرر ومحاربة التخلف والرجعية.

ان الفتاة الصغيرة التي تكون في دور التفتح والنمو هي أحوج ما تكون إلى غاية سامية وهدف راق، فإذا غذيت منذ صغرها بحب الرذيلة والفحشاء والعادات السيئة، فأن أية قوة غير قادرة على ارجاعها إلى الخط السليم في المستقبل.

ان المرأة اذا فسدت فقد فسد كل شيء، والمستعمر يعرف هذه الحقيقة. فإن الاستيلاء على بلاد المسلمين وتحويلها إلى دويلات عنصرية، يصبح سهلاً بعد إفساد المرأة. وقد اتبع الصليبيون هذه السياسة في اسبانيا، فكانت النتيجة أن خسر المسلمون تلك الأصقاع بعد ان قتل منهم عشرات الملايين.

يقول المبشر الأميركي جسب: «ان مدرسة البنات في بيروت هي بؤبؤ عيني». ويتابع: «لقد شعرت دائماً أن مستقبل سوريا (سوريا ولبنان) إنما هو بتعليم بناتها وأبنائها. لقد بدأت مدرستنا للبنات، ولكن لها ليس لها بناء خاص بها. وها هي قد أثارت اهتماماً شديداً في اوساط الجمعيات التبشيرية» (٢٢٢).

وقد تنبه اليسوعيون، اصدقاء الموارنة بالدرجة الأولى، إلى اهمية دور المرأة، فعمدوا إلى فتح

مدارس تبشيرية للبنات وبكثرة في كل الأقطار: لبنان، سوريا، مصر، بلاد الهند والأفغان وغيرها.

وكان اهتمام المبشرين بالمدارس الداخلية للبنات أشد، لما يكون فيها من الأحوال المؤاتية والفرص السانحة، لأنها تجعل الصلة الشخصية بالطالبات أوثق، ولأنها تنتزعهن من نفوذ حياة بيتية غير مسيحية. وقد فرح المبشرون عندما اجتمع في مدارسهم الداخلية بنات من أسر معروفة، لأن نفوذ هؤلاء يكون حينئذ في بيوتهن عظيماً. حيث تقول المبشرة ميليغان إنه اجتمع في صفوف كلية البنات في القاهرة بنات آباؤهن باشوات وبكوات، وإنه ليس ثمة مكان آخر يمكن أن يجتمع فيه مثل هذا العدد من البنات المسلمات تحت النفوذ المسيحي، وليس ثمة طريق إلى حصن الإسلام أقصر مسافة من هذه المدرسة. وفي عام ١٨٧٠ م طلب المبشرون الأميركيون من حكومتهم مبلغ ثلاثين ألف دولار لمدرسة لهم للبنات في بيروت بحجة «قيمة المرأة في الحياة البيتية، وأن تلك المدرسة ستساعد على تنصير سوريا ولبنان في المستقبل» (٢٢٣).

اذن فالهدف هو التنصير الذي يعقبه التدمير الشامل. والحقيقة ان النهج الذي تسير عليه المدارس اليوم في لبنان ومعظم بلاد المسلمين هو نفسه ذلك النهج الذي وضعه المبشرون، حتى اصبحت الطالبة التي تذهب كل يوم إلى المدرسة تشعر أن ليس عليها إلا الاعتناء بجغرافية جسدها.

ان للمرأة عند المبشرين اهمية عظيمة، قال نفر منهم: «بما ان الأثر الذي تحدثه الأم في اطفالها - ذكوراً وإناثاً - حتى السنة العاشرة من عمرهم، بالغ في الأهمية، وبما ان النساء هن العنصر المحافظ في الدفاع عن العقيدة، فاننا نعتقد ان الهيئات التبشيرية يجب ان تؤكد جانب العمل بين النساء المسلمات على انه وسيلة مهمة في التعجيل بتنصير البلاد الاسلامية» (٢٢٤).

ثم ان اقبال المرأة المسلمة على المدارس المختلطة كان له أسوأ النتائج، ومنذ ان اقبلت المسلمات على المؤسسات الجديدة، اصبحنا نرى في كل شارع وحانوت، في كل مدينة وقرية من بلاد المسلمين، طالبات سافرات يقصدن المدارس للتزود بثقافة المستعمر.

صدر عن المؤتمر التبشيري الذي عقد في القاهرة عام ١٣٢٤ هـ ١٩٠٦ م نداء جاء فيه: «... لا سبيل إلا بجلب النساء المسلمات إلى المسيح. ان عدد النساء المسلمات عظيم جداً لا يقل عن مئة مليون. فكل نشاط مجدٍ للوصول إليهن يجب ان يكون اوسع مما بذل إلى الآن... نحن لا نقترح ايجاد منظمات جديدة، ولكن نطلب من كل هيئة تبشيرية ان تحمل فرعها النسائي على العمل واضعة نصب عينيها هدفاً جديداً هو الوصول إلى نساء العالم كلهن في هذا الجيل» (٢٢٥).

وزعم المبشرون ان المرأة المسلمة متأخرة، وانها لا تتحرر الا اذا دخلت في النصرانية، وان الدين الإسلامي نفسه مصدر ألم للمرأة المسلمة. فنشطوا لفتح مدارس على الطراز الغربي (٢٢٦).

وفي ٢١ كانون الأول ١٩٩٠ أصدرت مجلة «لونوفيل اوبسرفاتور» الفرنسية عدداً خاصاً عن المرأة،

تضمن لقاءً مع شخص يدعى سليمان زغيدور (Sliman Zeghidour) والذي راح ينفث حقده وسمومه، ويمتع قراءه بآراء ونظريات خاطئة عن الإسلام والمرأة دون أي إثباتات علمية أو منهجية. وفي هذا اللقاء، والذي هو بعنوان «المرأة النقطة الأضعف في الإسلام»، ينطلق زغيدور من حادثة قيام بعض النساء في المملكة السعودية بالمطالبة بحق قيادة السيارة وامتناع السلطات الوهابية عن تحقيق مطالبهن، لإصدار حكم عام على الإسلام واعتباره ديناً رجعياً يدعو إلى تحقير المرأة، وان الأصوليين يخافون من المرأة، متجاهلاً في الوقت نفسه ما يحدث للطالبات المسلمات في فرنسا اللواتي يتعرضن للطرد والتهديد بسبب إصرارهن على ارتداء الحجاب. وحول ما إذا كانت الحادثة هي بداية لثورة نسائية ضد الأصولية السعودية أجاب زغيدور: «ان حق المرأة في قيادة السيارة قد رفض لأن المرأة بعملها هذا فإنها تأخذ مكان الرجل. وفي الأدب الأصولي وخاصة في المفهوم السعودي فإن القيمين على نشر المذهب الوهابي قد استخدموا موضوع قيادة السيارة ليشرحوا مفهومهم عن العلاقات بين الرجل والمرأة. إنهم يقولون بأن هناك مساواة بين الإثنين عدا عن أن الرجل بيده القيادة. وهؤلاء النساء استفدن من وجود ازدحام عالمي للقيام بمحاولة تجعلهن على قدم المساواة مع الرجل. إنها حركة رمزية، إذ لم يكن هناك سوى اربعين امرأة كلهن من المجتمع الراقي، وأعتقد انهن تشجعن من قبل أوساط أكثر تطوراً في الدوائر الأعلى رتبة ومقاماً».

ورداً على سؤال: كيف تشرح هذا التركيز على موضوع المرأة عند الأصوليين؟ ادعى زغيدور «أن المرأة هي حجر الزاوية الذي يرتكز عليه بناء الإسلام؛ فهي ليست بذات قيمة إلا فيما يتصل بوظيفتها في الأمومة، وكل مطالبة بأي حق آخر أو وظيفة أخرى أو أي دور اجتماعي هي بمثابة عمل تخريبي وتهديم للمجتمع. ولهذا فإن المرأة ومنذ قرون هي رهان أو مسرحية الصراع بين التقليديين والتقدميين. فإن التقدميين بدأوا بنزع حجاب المرأة، وتتذكرون أتاتورك وشاه ايران والرئيس الجزائري بومدين، أو حافظ الأسد في سوريا حيث هبطت في ايلول ١٩٨١ نساء مظليات فجأة في دمشق ونزعن بالقوة حجاب النساء في الشارع.

لقد حارب الأصوليون الأنظمة الحديثة أولاً وقبل كل شيء في ما يتصل بحقوق المرأة، وهذا منطقي لأن الإسلام هو دين الرجل فقط. ولقد أبعدت النساء عن مظاهر الحضارة العامة. فالمعرفة هي للرجال، ودور المرأة هو في انتاج الرجال. والحاصل أن المرأة لم تستطع التكيف مع احكام الشريعة الإسلامية إلا نادراً، ودينها ينحصر في التبعية في احترام الطقوس الرئيسية الخارجية مثل شهر رمضان، بينما عالمها الداخلي قلما يعنى به الإسلام. ولهذا فإنه من الممكن جداً أن تتقبل عملية التهديم عن طريق ايديولوجية أخرى تعطيها ما ليس لديها من الحقوق. ولقد شعر الأصوليون بهذا الخطر، فالمرأة بنظرهم هي النقطة الأضعف في الإسلام في مواجهة التحديث. من هنا هذه الإرادة في محاصرتها وإبعادها عن الساحة حيث

من الممكن أن يطالها هذا التهديم. وهناك فائدة إضافية هي الاحتفاظ بتفوق الرجل، وهذا ليس أقل الأسباب التي تفسر نجاح الإسلاميين في صفوف الرجال».

UNE INTERVIEW DE SLIMANE ZEGHIDOUR

"La femme est le point faible de l'islam..."

L'auteur de l'essai « le Voile et la bannière » (1) explique pourquoi, à son avis, les intégristes ont peur des femmes

Le Nouvel Observateur. – *Des femmes ont manifesté en Arabie Saoudite au volant de leur voiture. Est-ce à votre avis le début d'une révolte féminine contre l'intégrisme wahhabite ?*

Slimane Zeghidour. – On leur refuse le droit de conduire la voiture parce qu'en se mettant au volant elles prennent la place de l'homme. Dans la littérature intégriste, notamment d'inspiration saoudienne, les propagandistes wahhabites utilisent la métaphore de la voiture pour expliquer leur conception des rapports entre l'homme et la femme. Ils disent qu'il y a égalité, que l'un et l'autre sont sur les sièges avant, sauf que l'homme tient le volant. Ces femmes ont profité de la présence de la presse mondiale pour tenter d'accéder également au volant. C'est un geste symbolique. Mais elles n'étaient qu'une quarantaine, toutes de la haute société, et je pense qu'elles ont été encouragées par certains milieux plus modernistes des sphères les plus élevées de la hiérarchie.

N.O. – *Comment expliquez-vous cette fixation sur le problème de la femme chez les intégristes ?*

S. Zeghidour. – La femme est la pierre angulaire sur laquelle repose la maison de l'islam. Elle n'est valorisée que dans sa fonction maternelle. Toute revendication d'un autre droit, d'une autre fonction ou d'un autre rôle social est considérée comme subversion. C'est pourquoi la femme est depuis un siècle l'enjeu et le théâtre du conflit entre modernistes et traditionalistes. Les modernistes ont commencé par dévoiler la femme. Rappelez-vous Atatürk, le chah d'Iran, le président Boumediene en Algérie ou Hafez el-Assad en Syrie – où, en septembre 1981, des parachutistes femmes sont descendues à l'improviste à Damas et ont dévoilé de force les femmes dans la rue.

Les intégristes ont combattu les régimes modernistes d'abord sur ce terrain des droits de la femme. Et c'est logique, parce que l'islam est avant tout une religion d'hommes. Les femmes sont écartées des manifestations du culte public. La doctrine est une affaire d'hommes. Le rôle de la femme est de produire des hommes. Résultat : la femme est très peu familiarisée avec la doctrine. Sa religion se réduit à un suivisme dans le respect des principaux rites extérieurs, le ramadan, etc. Mais son univers intérieur est très peu structuré par la doctrine musulmane. Donc elle est très perméable à la subversion d'une idéologie étrangère, surtout si celle-ci lui propose des droits qu'elle n'a pas. Les intégristes ont très bien senti ce danger. La femme, à leurs yeux, est le point faible de l'islam dans cet affrontement avec la modernité. D'où cette volonté de l'enfermer, de la retirer du circuit dans lequel elle pourrait être atteinte par cette subversion. Bénéfice secondaire : cela permet de préserver la suprématie du mâle, et ce n'est pas la moindre des raisons qui expliquent le succès des islamistes parmi les musulmans hommes.

Propos recueillis par François Schlosser

(1) Hachette 1990, 160 p., 69 F.

كما لجأ الأوروبيون إلى سياسة الإفساد وإشاعة الفحشاء والمنكرات بين المسلمين، فقد كان في بيروت عام ١٨٥٦ م حانة واحدة لبيع الخمر يديرها رجل يوناني، غير ان الباشا أغلقها، ولكن القنصل اليوناني احتج على ذلك ثم فتحها لأن صاحبها يتمتع بحماية دولة مسيحية. وكذلك كانت الخمور تشحن من انكلترا إلى الشعوب الإسلامية في الإمبراطورية العثمانية (٢٢٧).

وكانت انكلترا قد اشتبكت مع الصين عام ١٨٣٩ م بسبب تصديرها الأفيون إلى داخل الصين، وانتهت الحرب بمعاهدة نانكين عام ١٨٤٢ م واستيلاء الإنكليز على جزيرة هونغ كونغ، وفرضوا تصدير الأفيون بقوة السلاح (٢٢٨).

وبعد أن نزلت الجيوش الفرنسية في لبنان عام ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠ م لحماية الموارنة، انتهجت نفس السياسة. وفي هذا الصدد يقول جسب: «لقد كان الاحتلال الفرنسي لعنة في سوريا، فقد فتح الفرنسيون يومذاك في لبنان خمسين حانة وعدداً كبيراً من بيوت الدعارة، وكذلك تفشى السكر إلى حد لم يكن من قبل معروفاً ثم زال الاحتلال الفرنسي ولكن سيئاته لم تزل» (٢٢٩).

جداول إحصائية للمدارس

فيما يلي جداول إحصائية بأسماء المدارس ومؤسسيها وتاريخ ومكان انشائها، ويتضح من هذه الجداول ان المدارس التبشيرية كانت هي الأكثر انتشاراً. ولنبدأ أولاً بمدارس الإناث:

جدول بمدارس الإناث (٢٣٠)

اسم المدرسة	اسم المؤسس	المكان	السنة (م)
مدرسة راهبات مار يوسف الظهور	استقدمهم اليسوعيون من فرنسا	لبنان بيروت	١٨٤٥
		صور	١٨٤٧
مدرسة راهبات المحبة	راهبات المحبة البيزسون	دير القمر - عمشيت لبنان	١٨٤٧
مدرسة جمعية الراهبات المريميات	الآباء اليسوعيون	لبنان	١٨٥٣
مدرسة راهبات قلب يسوع للإناث	جمعية راهبات قلب يسوع	لبنان	١٨٥٥
المدرسة الإسلامية العثمانية الوطنية		لبنان - بيروت	١٨٦٠
المدرسة الإنجيلية للبنات	المرسلون الاميركان	لبنان	١٨٦٠
المدرسة الإنكليزية للبنات	المستر دودج طومسون	لبنان - عاليه	١٨٦٠
الكلية الإنجيلية الأميركية للبنات	المسز طومسون	لبنان - بيروت	١٨٦١
مدرسة «مس تيلر»	مسز تيلر	لبنان - جبل لبنان	١٨٦١
مدرسة الراهبات اللعازاريات	الراهبات اللعازاريات، جمعية اسسها القديس منصور دي بول لويز دي مارياك ١٦٣٣	لبنان	١٨٦١
المدرسة البروسية للبنات		لبنان - بيروت	١٨٦١
مدرسة البنات العالية في بيروت	البروتستانت	لبنان - بيروت	١٨٦٢
مدرسة الميتم الإنكليزي في الناصرة	المرسلون البروتستانت	فلسطين - الناصرة	١٨٦٧
مدرسة اللاتين للاناث في حوران	المرسلون اللاَّتين	سوريا - حوران	١٨٧١
المدرسة الرسمية للبنات في مصر. (اول مدرسة رسمية للاناث).	الدولة المصرية	مصر - القاهرة	١٨٧٣
مدرسة راهبات المحبة للبنات	جمعية راهبات المحبة	لبنان - بيروت	١٨٤٦ ١٨٧٤
مدرسة الإناث في دمشق		سوريا - دمشق	١٢٩٥هـ ١٨٧٧
مكتب الإناث لجمعية المقاصد في صيدا	جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت	لبنان - صيدا	١٢٩٦هـ ١٨٧٨
مكتب الشمعون لجمعية المقاصد في صيدا		لبنان - صيدا	١٢٩٨هـ ١٨٨٠
مدرسة زهرة الإحسان للبنات	جمعية زهرة الاحسان الأرثوذكسية	لبنان - بيروت	١٨٨١
كلية العائلة المقدسة للبنات		مصر - القاهرة	١٨٨٢
كلية الإسكندرية للبنات		مصر - الاسكندرية	١٨٨٤
المدرسة الكاثوليكية للاناث		سوريا	١٨٨٥
مدرسة اللعازاريين للأناث		سوريا	١٨٨٥
المدرسة الإنكليزية للاناث		سوريا	١٨٨٥
مدرسة الروم للإناث		سوريا	١٨٨٥
مدرسة الصعيد للإناث	نظام الحكم آنذاك	مصر - الصعيد	١٨٨٧
مدرسة جمعية نور العفاف الارثوذكسية	جمعية نور العفاف الأرثوذكسية	سوريا	١٨٩٨
مدرسة البنات في حلب		سوريا - حلب	١٩٠٢
كلية الفتيات في جامعة القاهرة		مصر - القاهرة	١٩٠٨

مدرسة الكلية السورية للتمريض	المبشرون البروتستانت	لبنان - بيروت	١٩٠٨
دار المعلمات في مصر	وزارة المعارف	مصر - القاهرة	١٩١٢
مدرسة الأميركان للبنات في صيدا	المبشرون الاميركان	لبنان - صيدا	١٩١٣ ١٣٣١ هـ
مدرسة جمعية النهضة الحمصية	جمعية النهضة الحمصية للسيدات	سوريا - حمص	١٩١٣ ١٣٣١ هـ
مدرسة راهبات القديس يوسف	راهبات القديس يوسف	لبنان	١٩١٣ ١٣٣١ هـ
مدرسة صور للإناث		لبنان - صور	١٩١٤-
مدرسة «سارة ستاهين» للبنات	سارة ستاهين	البرازيل - سان باولو	١٩١٤
مدرسة التمريض المصرية	باحثة البادية	مصر - القاهرة	١٩١٦
المدرسة السورية الاهلية للبنات	ماري كساب	لبنان - بيروت	١٩١٦ ١٩١٧
مدرسة نادي الفتيات المسلمة		لبنان - بيروت	١٩١٨
كلية الانكليز للبنات	المرسلون البروتستانت	لبنان - بيروت	١٩١٨
مدرسة بنات الشهداء العرب	نازك العابد بيهم	سوريا - دمشق	١٩٢٠
الثانوية الرسمية للاناث		مصر - القاهرة	١٩٢٥
المدرسة السنية		مصر - القاهرة	
مدرسة اسعد يعقوب الخياط	اسعد يعقوب الخياط	لبنان - بيروت	١٨٤٧ ؟
مدرسة مسز بروكز	مسز بروكز	لبنان - الشويفات	١٨٦٧ ؟
مدرسة مسز هيكس	مسز هيكس	لبنان - شملان	١٨٦٨
مدرسة جمعية ثمرة الإحسان المسلمة	جمعية ثمرة الاحسان المسلمة في بيروت	لبنان-بيروت	
مدرسة البنات الكبرى	جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت تولت ادارتها جوليا طعمة دمشقية	لبنان-بيروت	
مدرسة لويزا بروكز للنساء	لويزا بوركز، ومن بعدها تسلم ادارتها طانيوس سعد	لبنان - بيروت	
مدرسة التقدم لراهبات العائلة المقدسة	المطران يوسف الدبس	لبنان	
مدرسة الناصرة للبنات	راهبات الناصرة	لبنان - بيروت	
مدرسة «سانت فاميل» العائلة المقدسة	راهبات العائلة المقدسة الفرنسية	لبنان - بيروت	
مدرسة بيزنسون اللعازارية للبنات	راهبات اللعازارية	لبنان - بيروت	
مدرسة نادي الفتيات المسلمات	نادي الفتيات المسلمات في بيروت	لبنان - بيروت	١٩١٨
مدرسة النجمة البيضاء	جمعية النجمة البيضاء الالمانية	لبنان - بيروت	
مدارس الانكليز للبنين والبنات	المبشرون الانكليز	سوريا - عجلون	
مدرسة دوحة الأداب للبنات	عادلة بيهم الجزائري	سوريا - دمشق	
مدرسة البنات في الابراهيمية	روز انطون	مصر - الابراهيمية	
مدارس راهبات الناصرة للاناث	جمعية راهبات الناصرة	بيروت	١٨٧٣
		عكا	١٨٧٩
		حيفا	١٨٧٩
		الناصرة	١٨٨٥
		شفاعمرو	١٨٨٥
المدرسة الارثوذكسية للإناث		سوريا	١٨٨٥
مدرسة الأميركان للبنات	المبشرون الأميركان	لبنان - بيروت	قبل ١٩١٩
مدارس الجمعيات الإنكليزية للإناث	المبشرون الإنكليز	سوريا - حوران	

جدول بالمدارس والتلاميذ في مختلف الأقضية (المتصرفية) وحسب الطوائف (٢٣١).

١ـ في الأقضية	مدارس	صبيان	بنات	المجموع
الكورة	١٤	٥٣٨	-	٥٣٨
البترون	٥١	١٢٩٤	-	١٢٩٤
كسروان	٤٧	١١٤٦	١١٥	١٢٦١
المتن	٦٥	٢٠٢١	٣٨٩	٢٤١٠
الشوف	٥٥	١٩٤٣	٤١٢	٢٣٥٥
دير القمر	٧	١٠١	٢٣٠	٣٣١
جزين	٤	٩٠	-	٩٠
زحلة	٢٠	٦٣٢	٤٥٢	١٠٨٤
المجموع	٢٦٣	٧٧٦٥	١٥٩٨	٩٣٦٣

٢ـ عند الطوائف الدينية	مدارس	صبيان	بنات	المجموع
الارثوذكس	١٤	٦٥٠	-	٦٥٠
الروم الكاثوليك	١٢	٦٤٤	١٥٥	٧٩٩
الموارنة	١٣٥	٣٥٧٣	١٣٥	٣٧٠٨
اللاتين	٢٧	٩١٠	٦٤٠	١٥٥٠
البروتستانت	٥٧	١٤٤٠	٦٦٨	٢١٠٨
الدروز	١٠	٤٢٤	-	٤٢٤
المسلمون السنة	٨	١٢٤	-	١٢٤
المجموع	٢٦٣	٧٧٦٥	١٥٩٨	٩٣٦٣

ويتضح من الجدول الآنف الذكر أن الطائفة المارونية كانت تملك وحدها في جبل لبنان عدداً من المؤسسات العلمية يفوق مجموع المؤسسات التي كانت تملكها باقي الطوائف. ومرد ذلك إلى تزايد عدد السكان الموارنة في جبل لبنان والمبالغ المالية التي كانت تملكها البطريركية والتشجيع الذي لقيته في ذلك من الأخويات الدينية اللاتينية الأجنبية. كما أن المدارس التي كان يملكها اليسوعيون واللعازاريون والكبوشيون كانت تعمل لصالح الموارنة. وكانت الحكومة الفرنسية تخصص كل عام مبلغ عشرة آلاف فرنك لتعليم الموارنة والروم الكاثوليك، فيما كانت ايطاليا تنفق خمسة آلاف فرنك على مدرسة لها في بيروت (٢٣٢).

ثلاثة جداول احصائية للمدارس في كل من سوريا ولبنان وفلسطين (٢٣٣).

١ـ جدول المدارس في القدس

اسماء المدارس	انشئت سنة	تلاميذها	معلموها	خرج منها	ملاحظات
مدارس جمعية انتشار الإنجيل بين اليهود					
مدرسة داخلية للصبيان (١)	١٨٥٧	٢٥	٣	١٧٧	
مدرسة يومية للصبيان (٢)	١٨٧٩	٢٦	٢	٤٤	

(١) تلاميذ هذه المدرسة والتي تليها من اليهود.
(٢) وهذه المدرسة ايضاً قسم من الأولى وتعلم الاسبانيول المستوطنين في القدس.

مدرسة داخلية للبنات	١٨٤٨	٢٠	٣	٤٢٥	
مدرسة يومية للبنات	١٨٤٨	٦٧	١	٤٢٥	
مدارس لجمعية المرسلين الكنائسية					
مدرسة صهيون الداخلية للصبيان(١)	١٨٥١	٥٦	٤	٣٤٠	
مدرسة صهيون الداخلية للشبان	١٨٧٥	١٠	٣	١٢	
مدرسة يومية للبنات	١٨٧٠	٦٥	٢	١٠٠	
مدارس لجمعيات المانية					
مدرسة «طاليثا قومي» داخلية للبنات	١٨٥١	١١٠	٧	٤٠٠	
مدرسة «اليتامى السورية» داخلية للصبيان (٢)	١٨٦٠	١٣٠	٥	٢٣٠	
مدرسة يومية لصبيان وبنات الالمان	١٨٧٣	٢٨	٢		
مدرسة « الهيكليين »داخلية للصبيان(٣)	١٨٧٨	٢٠	٨	٤٠	
مدرسة «الهيكليين » يومية للصبيان	١٨٧٨	٥١	٨	٤٠	
مدارس الروم الارثوذكس					
مدرسة المصلبة داخلية للشبان(٤)	١٨٥٥	٤٤	٤	٢٢٥	ان مجموع عدد تلاميذ هذه المدارس يبلغ نحو ٣٨٥٤ تلميذاً وأكثر ما بين شبان وصبايا وصبيان وبنات . ومجموع عدد المعلمين نحو ٢١٦ معلماً وأكثر .
مدرسة يومية للصبيان	١٨٤٨	١٥٠	٤		
مدرسة يومية للبنات	١٨٦٢	١٠٠	٣		
مدرسة راتزيون الصهيونية داخلية للصبيان	١٨٧٨	٤٠	٦		
مدرسة الفرير (الاخوة) يومية للصبيان	١٨٧٩	١٣٥	١٠		
مدرسة راهبات صهيون داخلية للبنات	١٨٦٥	٩٠	٨		
مدرسة راهبات صهيون يومية للبنات	١٨٦٥	١٥٠	٨		
مدرسة راهبات مار يوسف يومية للبنات	١٨٤٨	١٥٠	٨		
مدرسة دير الفرنسيسكان داخلية للصبيان	١٧٠٠	٢٠	٣		
مدرسة دير الفرنسيسكان داخلية للبنات	١٨٧٨	٥٠	٣		
مدرسة الكنيسة القديسة حنة داخلية للشبان	١٨٨٢	٢٠	٢		
مدرسة للكرسي البطريركي داخلية للشبان	١٨٦٠	٤٠	٤		
مدرسة للفرنساوية يومية للبنات	١٨٧٨	٢٠	١		قد أضربنا صفحاً عن ذكر بعض المدارس التي قامت وبطلت كمدرسة البنات التي أنشئت سنة ١٨٣٧ او مدرسة الصبيان وغيرهما منذ تردد المرسلين سنة ١٨٢١ إلى القدس .
مدرسة السيدة (حنة تريزاسكس) يومية	١٨٧٠	٥٠	٣		

(١) منشيء مدرسة صهيون للصبيان اليتامى هو المطران صموئيل كوبات.
(٢) هذه المدرسة كانت تعلم العربية والنمساوية وعدة صنائع .
(٣) هاتان المدرستان انشئتا في يافا سنة ١٨٧١ ولما انتقل كرسي الدكتور (هوفمن) اللاهوتي ، شيخ الهيكليين إلى القدس سنة ١٨٧٨ نقلتا معه
(٤) اذا أتم التلميذ دروسه وكانت سيرته حسنة يدخل إلى مدرسة اللاهوت المصلبة .

مدارس الروم الكاثوليك					
مدرسة للروم الكاثوليك يومية للصبيان	١٨٨٢	١٠	١		
مدارس للأرمن					
مدرسة لاهوتية للكرسي البطريركي داخلية للشبان	١٨٨٦	٣٠	٦	١١٠	لم نذكر عدة من المدارس بالتفصيل وخصوصاً مدارس الروم الأرثوذكس وذلك لمناقضة الاستعلامات
مدرسة يومية للصبيان		٤٠	٤		
مدرسة يومية للبنات		٤٠	٢		
مدارس لليهود					
مدرسة الاتحاد الإسرائيلي داخلية للصبيان	١٨٨٢	١٠	٦		
مدرسة الإتحاد الإسرائيلي يومية للصبيان	١٨٨٢	٦٠	٦		
مدرسة للبارون (روشيلد الباريزي) يومية للبنات	١٨٦٧	١٦٠	٥		
مدرسة لأيتام يهود فلسطين داخلية	١٨٧٩	١٢	٣		
مدرسة (لميل الفيني) يومية للصبيان	١٨٥٠	٥٠	٥		
مدرسة (بلومنتل) للصبيان		١٠٠	٦		
مدرسة (تلمود توراة) يومية للصبيان		٤٤٠	١٣		
مدرسة (للاسكيناح) يومية للصبيان	١٨٥٨	٣٠٠	١٣		
مدرسة للمغاربة اليهود يومية للصبيان		٥٠	٣		
يوجد نحو ٣٥ مدرسة صغيرة بيتية جميعها للصبيان معدل تلامذتها ١٥		٥٢٥	٣٥		
مدارس للمسلمين					
مكتب الرشيدية يومي للصبيان	١٨٦٨	٨٠	٢		
يوجد نحو سبعة مدارس لتعليم القراءة والكتابة معدل تلاميذها يومياً ٤٠ تلميذاً.					

ان عدد الخارجين من هذه المدارس منذ إنشائها إلى الآن كثير وغير مضبوط الكمية

٢ـ جدول المدارس في بيروت حتى عام ١٨٨٢

مديرو المدارس	مدارس بنات	عدد المعلمات	عدد التلميذات	ملاحظات
مسلمون	٣	١٥	٤٥٢	سكان بيروت كان عددهم سنة ١٨٨٢ نحو ١٢٠ الف نسمة من وطنيين وأجانب
روم ارثوذكس	٣	٧	٥٠٠	
موارنة	١	٣	٥٥	
يسوعيون	١	٤	٢٠٠	أنشئت اكثر المدارس المذكورة في هذا الجدول بعد ١٨٦٠
راهبات المحبة	٤	٦٥	١٣٢٤	
راهبات الناصرة	١	١٨	٥٠٠	بعض مدارس المسلمين لا تزال على عهدها القديم
يهود	١	٢	٩٠	
انجيليون	٢٢	٨٧	٢٤٥٠	
المجموع	٣٦	٢٠١	٥٥٧١	

٣ـ جدول احصائي لمدارس لبنان والشام وفلسطين عام ١٨٨٢

المدن	مدارس صبيان	مدارس للبنات	معلمون	معلمات	تلاميذ	تلميذات	عدد السكان في المدينة
بيروت	٦٥	٣٦	٣١٦	٢٠١	٦٨٨١	٥٥٧١	١٢٠٠٠٠
دمشق	١٣٥	٣٨	٢٠٠	٤٥	٥٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠٠٠
القدس	٦٧	١٤	١٧١	٥٧	٢٧٨٢	١٠٨٦	٢٠٠٠٠
حلب	٣٥	٧	٧٦	١٨	١٧٥٥	٨١٠	١٠٠٠٠٠
طرابلس	١١	٤	٣٨	١٧	٦٨٧	٤٦٥	١٧٠٠٠
حماه	٣٥	١	٣٧	١	١١٥٥	٢٠	٣٠٠٠٠
حمص	٥٨	٣	٦٣	٤	٢١١٠	١٩٠	٢٠٠٠٠
اللاذقية	١٢	٢	٢٧	٦	٦٦٤	١٦٠	١٢٠٠٠
عكا	٢١	٢	٣٠	٧	٥٠٠	١٥٠	١٠٠٠٠
صيدا	١٠	٥	٢١	٤١	٢٤٧	٢٤٠	٩٠٠٠
صور	٥	٥	٨	٧	٢٤٠	٢٨٠	٣٠٠٠
نابلس	٣٠	٣	٣٦	٤	١٠٨١	١٤٢	٨٠٠٠
بعلبك	٣	٢	٥	٧	٣٠٠	١٣٣	٥٠٠٠
حاصبيا	٣	١	٥	٣	٣٠٨	١٤٠	٦٠٠٠
المجموع	٤٩٠	١٢٣	١٠٣٣	٤١٨	٢٣٧١٠	١١٣٨٧	٥١٠٠٠٠

النتائج السياسية والعسكرية لحرب التبشير

ما هو الأثر الذي خلفته التربية الغربية التبشيرية لجهة تنمية الشعور العدائي نحو المسلمين؟

★ اولاً: على الصعيد الاجتماعي والسياسي

إن البعثات التبشيرية من فرنسية وأميركية وروسية كانت تعمل على تنشئة جيل جديد على أسس غربية. ولم يقتصر اثر هذه النشاطات التبشيرية على اثارة الشك والريبة في نفوس غالبية السكان من المسلمين في هذه الديار، بل كان يساهم في إثارة النصارى وإذكاء نار العداء والبغضاء ضد المسلمين.

وبعض الإرساليات كان لها مصالح سياسية، ولهذا كانت ترى ان من واجبها تعزيز النفوذ السياسي لدولها في هذه المنطقة ورعاية مصالحها فيها، تعضدها في ذلك دولها التابعة لها، فكان افرادها يحاولون بنشاط وهمة غرس محبة اوطانهم في قلوب تلاميذهم الذين كانوا يؤمون مدارسهم (٢٣٤).

ومعلوم ان اوروبا عندما تؤسس مدرسة في البلدان الأخرى، فان المقصود من هذا العمل يكون طرح «النموذج الأوروبي» في الحياة. فلقد اصبح التعليم وظيفة ايديولوجية لها اهداف سياسية في ظل الإرساليات الأميركية والفرنسية، ودعوة صريحة لتطبيق الحياة الغربية ونبذ كل ما يمت إلى الإسلام بصلة. هذه الثقافة خلقت جيلاً خالص الولاء لأوروبا ما لبث ان عبر عنها بمشاريع ومخططات استعمارية وعنصرية بحتة.

وقد كان النفوذ الفرنسي هو الأقوى . وفي ذلك يقول القنصل الفرنسي في كتابه، «تقاليد فرنسا في لبنان»: «ولنا ايضاً ان نضمن ونرقب النظام الذي منحه لبنان بعد احداث ١٨٦٠ وذلك من اجل مصالحنا السياسية . نعم لقد وقعت نظام الجبل جميع الدول العظمى وهن متكافئات من حيث الحق، لكن من حيث الواقع لفرنسا ولفرنسا قبل سواها ان تجعل هذا النظام محترماً(٢٣٥). وذكر أحد الفرنسيين «ان الكردينال لافيجيري والمرسلين التابعين له (في سوريا ولبنان) قد أدوا إلى فرنسا خدمات لا يستطيع جيش ان يؤديه». ويضيف قائلاً: «نعم، خدمات لا يستطيع جيش كبير أن يؤديه أو اسطول». وقد كتب القاصد الرسولي نفسه قائلاً: «نحن نريد سوريا كلها من غزة إلى أدنة ومن لبنان إلى الموصل»(٢٣٦).

يقول رشيد الدحداح: «... وكذلك لأجل تحبيب الفرنسيين للمسلمين يجب ترويج لسان العرب باللغة الفرنساوية حين تصير لباسأله ويصير لباسألها، فيبدأ بتبديل الأسماء فيجعل اسم المعلم ميخائيل: ميشال أفندي، ويبدل اسم مريم بماريا»(٢٣٧).

وفي الرابع عشر من شهر تشرين الأول سنة ١٨٨٧ م بعث القنصل الفرنسي العام في بيروت رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسي، وذلك بمناسبة تقديم ٨٢ (اثنتين وثمانين) منحة دراسية إلى تلاميذ سوريين ولبنانيين ليدرسوا في المعاهد الفرنسية هناك، يقول فيها: «الآن وقد تقرر منح هذه المنح الدراسية لسوريا (ولبنان)، فإننا نقترح ان يكون هدفنا مزدوجاً: اولاً ان يكون لنا اصدقاء وعملاء في العائلات التي فاز ابناؤها بهذه المنح، وهدفنا الثاني في تشويق رؤساء المعاهد والطلاب للإقبال على تعلم اللغة الفرنسية. وقد تحقق بعض هذين الهدفين. ونحن نبغي ان نقيم علاقات طيبة مع العائلات ذات النفوذ، العائلات التي يتعلم ابناؤها في مدارسنا، فان لم ينشأوا على حب فرنسا فعلى الأقل يكونون من الذين لهم معرفة بلغتها وتاريخها». ويضيف القنصل في رسالته: «باختصار لقد اخترنا ٩١ شخصاً لتوزع عليهم منحاً ونصف منح، بينهم ستون مارونياً من أصل ٣٣٠ ألف نسمة، و ١٥ روم كاثوليك من أصل ٦٥ ألف نسمة، وسبعة فرنسيين، وثلاثة أرمن كاثوليك، ودرزيان، واثنان روم ارثوذكس، واحد سرياني وواحد لاتيني غير فرنسي ...»(٢٣٨).

ويفهم من رسالة بعث بها قنصل فرنسا العام في بيروت باتريمونيو patrimonio إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي jules ferry في ١٧ أيار ١٨٨٤ أن الحكومة الفرنسية قد قدمت عشر منح لطلاب «مدرسة القديس يوحنا مارون،» وقد تمكنت من اختيارهم بعناية من بين اولاد العائلات المارونية في شمال لبنان»(٢٣٩).

هذا وقد رأى القناصل البريطانيون المقيمون في سوريا أن مصالح الأمبراطورية البريطانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصالح جمعيات الكتاب المقدس العديدة التي كان لها عملاء مقيمون في سوريا(٢٤٠).

في افتتاحية في «المنار» هاجم رشيد رضا في ١٨ كانون الأول سنة ١٩١٣ بعنف الأثر السيء الذي تتركه التربية الغربية في البلدان الاسلامية، وهي تربية تهدف إلى تعليم صغار التلاميذ في هذه البلاد ان يحتقروا تاريخهم وأن يمجدوا كل شيء غربي، وذلك باسم الحضارة. ويرى رشيد رضا أن «المتخرجين من هذه المدارس... يجرفون ثروة الأمة إلى جانب، ويقذفونها بالفجور والنفوذ الأجنبي من كل جانب... فينالون منها جميع المآرب، يحقرون لها سلفها، ويعظمون في نفسها كل ما هو أجنبي عنها... وهم الآلات التي يستعين بها الأجانب على إدارة أمر البلاد لأنهم تربية مدارسهم... او الجيش السلمي لثكناتهم ولا يتم لهم ما يسمونه الفتح السلمي بدونهم...»(٢٤١).

وتنبهت الدولة العثمانية لاطماع فرنسا في جبل لبنان، ولفت انتباهها نشاط المبشرين الفرنسيين في مدينة بيروت والجبل، حيث اخذوا يقومون بإنشاء المدارس المنظمة يستميلون بواسطتها ابناء الأقليات المسيحية. كما لاحظت الدولة اهتمام قنصل فرنسا في فرض نفوذ بلاده في لبنان وخصوصاً في بيروت، مما دفع بالسلطان العثماني إلى فصل بيروت عن ولاية سورية في سنة ١٨٨٧م لتشكل ولاية جديدة وربطها مباشرة باسطنبول، من اجل مراقبة نشاط القناصل والمبشرين فيها للحد من مداخلاتهم.

★ ثانياً: على الصعيد العلمي والثقافي

كانت الأقليات المسيحية إحدى الركائز الأساسية التي استندت إليها الإرساليات الأجنبية في عملية تغريب التعليم داخل البلاد الإسلامية، فاحتضنت كل دولة اجنبية أقلية وادعت حمايتها لها ورعايتها لمصالحها ودفاعها عن حقوقها.

وهكذا أخذت الدول الأوروبية تتنافس في سبيل توسيع نفوذها عن طريق تأسيس مدارس تنشر لغتها وثقافتها، وكانت المدارس الأجنبية تؤسس بمعظمها في القرى المسيحية والمدن التي يكثر فيها النصارى. وكما لاحظنا سابقاً فقد ارتبط التعليم في متصرفية جبل لبنان بالجماعات الدينية وحدها، وكانت معظم المدارس تدار اما من قبل الإرساليات الأجنبية او الكنائس المحلية. فقد ادار المرسلون الكاثوليك مباشرة بعض تلك المدارس، مثل مدارس بكفيا وغزير وبيروت وزحلة، في حين ادار المرسلون ورجال الكنيسة المحليون معاً مدارس اخرى، مثل مدرستي زغرتا وعينطورة، وادار المدارس الباقية بطريرك الموارنة والرهبانيات(٢٤٢). وقد ظلت المدارس العامة (الحكومية) غير معروفة في الجبل حتى الحرب العالمية الأولى.

وفي الوقت ذاته خضع النظام التربوي بصورة غالبة لاشراف المؤسسات الكاثوليكية (اللاتينية والأخرى المنتمية إلى الكنائس المرتبطة بروما)، مع شبكة متزايدة الاتساع من المدارس التي كان يرعاها ويمولها البروتستانت. وقد جاء في بعض المصادر ان خمسين الفاً من التسعين ألف طالب في سورية ولبنان

التحقوا في العام ١٣٣٣ هـ ـ ١٩١٤ م بمدارس وكليات فرنسية أو تتلقى معونة فرنسية (٢٤٣).

وقد خلق هذا الوضع التربوي نتائج خطيرة، حيث يقول الكاتب الفرنسي فولني Volney: «إن اعظم نفع نجم عن جهود هؤلاء المرسلين البابويين هو ازدياد عدد الموارنة الذين اصبحوا يقرأون ويكتبون، وبفضل تعلمهم غدوا في هذه البلاد فئة تشبه الأقباط في مصر، اعني انهم اصبحوا موظفين وكتبة يشغلون جميع المراكز العالية» (٢٤٤).

ويرى هاني فارس نتائج عدة منها: تفوق نسبة التعليم بين المسيحيين على ما كانت عليه بين المسلمين، انتشار التعليم في المناطق التي يسكنها النصارى اكثر منه في المناطق الأخرى، بث ونشر ثقافات ولغات الأمم الأوروبية على حساب الثقافة المحلية واللغة العربية.. وأخيراً القضاء على نمو أي قاعدة فكرية مشتركة لزعماء المستقبل من ابناء البلاد (٢٤٥).

وفي لبنان شكلت الإرساليات الأجنبية مدخلاً واسعاً لازدياد دور اللغات الاجنبية خاصة الفرنسية منها والإنكليزية. وتكشف مراسلات القناصل عن أهمية دور التعليم كوسيلة لتوسيع النفوذ، وضرورة توسيع المدارس خاصة في المناطق المسيحية، نظراً لأهمية العنصر المسيحي والماروني تحديداً، واستعداد هذا الاخير للارتباط مع فرنسا التي كانت توسع نفوذها عن طريق البعثات الدينية. وفيما يلي نعرض بعض هذه الرسائل:

بيروت ١ آب ١٨٤٤

قنصلية فرنسا في بيروت

الإدارة السياسية

رقم ١٣

سعادة الوزير غيزو وزير الشؤون الخارجية في باريس.

من بين السبل العديدة التي يمكن بواسطتها نشر وتأمين نفوذنا في سوريا، يعتبر تعليم الأطفال الذي ترعاه فرنسا اكثرها فعالية. ولهذا السبب كان لمنح كلية عينطورة نتائج ممتازة. إلا أن هذا الاحسان يقتصر على عدد صغير من الأشخاص، هذه المنح تسعى بشكل خاص لاعداد زعماء انسانيين ومستنيرين في لبنان. لذا أقترح، سعادة الوزير، ان يشمل هذا الاحسان سكان لبنان عامة، بأن نؤسس في النقاط الهامة من هذا الجبل مدارس ابتدائية صغيرة يتعلم فيها الأطفال قراءة لغتهم وكتابتها، ويشرف عليها مرسلون حيثما يتواجدون، ويدعى العازاريون، واليسوعيون، والكبوشيون، وآباء الأرض المقدسة، والكرمليون، لممارسة هذه المراقبة التقية. وسيعلم سكان لبنان ان الفضل في وجود هذه المدارس يعود لفرنسا مباشرة.

لقد تم ترتيب مدرسة ابتدائية في بيت مري بأقل من ألف قرش بمئتين وخمسين قرشاً... ولكن

ببضعة آلاف من الفرنكات يمكننا ان نقوم بخير أشمل، وان نجذب سكان الجبل دون بريق، وسيكون لهذه المدارس فائدة جمع الأطفال من مختلف العقائد، وايقاف الحقد الذي يقسم الجبل. إلا انها لن تبنى دفعة واحدة، بل تدريجياً وفقاً للحاجة والظرف المناسب (٢٤٦).

التوقيع: بوجاد

٣٠ كانون الثاني ١٨٤٧

من السيد Turpin توربان حاكم محطة المشرق إلى وزير البحرية والمستعمرات في باريس.

سيدي الوزير:

... ان التعليم يخضع بشكل عام للبعثات الدينية، فلأديرة «الأرض المقدسة» بعض الكليات حيث تدرَّس اللغة الإيطالية، ويربى الطلاب فيها على حب النمسا. وللعازاريين مدرسة تعلم الفرنسية لخمسين او ستين طالباً من أهم العائلات في لبنان، ولليسوعيين ثلاث مدارس وحوالي خمسمائة تلميذ جميعهم من المسيحيين تقريباً، وقدتوصلوا مؤخراً للحصول على بعض أطفال الدروز.

وللمرسلين الأمريكان والإنكليز ايضاً مدرسة حيث يتم تعليم الإنكليزية لقليل من الطلاب المسيحيين، وكثير من الأطفال الدروز.

ان لكل مدرسة تلامذتها النموذجيين الذين لم يبق منهم أي شيء عربي. حتى ان بعضهم يرتدي الزي الأوروبي. ان العرب اذكياء جداً ويتعلمون ما نلقنهم بسرعة قصوى، ولكن ما ان يعودوا إلى عائلاتهم حيث لا مجال لتطبيق معارفهم، أو انهم لا يعرفون كيف يشرحون هذه المعارف، فتصبح هذه الأخيرة غير مفيدة، فينسون ما تعلموه بسرعة، لكنهم يحتفظون داخل عائلاتهم بتفوق لا يناقش، وكذلك بالتأثيرات التي تلقوها في المدرسة. وهكذا فمنهم من يميل إلى فرنسا، ومنهم من يهوى الإنكليز أو النمساويين، اما الأرثوذكس فيميلون غالباً نحو الروس. ولكن بين كل هؤلاء ليس هناك وطنية Nationalité. وينبغي بذل مزيد من الوقت والجهود لإعادة طيف الوحدة إلى كل هذه المجموعات الدينية المختلفة والمتنافسة التي تدعم كل واحدة منها قوة أوروبية ... (٢٤٧).

التوقيع: Turpin

وفي ١٠ آذار ١٨٨١ بعث القنصل الفرنسي في بيروت برسالة إلى وزير الخارجية في باريس، يحدثه فيها عن اهمية العنصر المسيحي في البلاد السورية، والقلق من منافسة البروتستانت، وامجاد فرنسا عام ١٨٤٠، وتحول التعليم إلى قضية سياسية. ويعترف القنصل بفضل اليسوعيين واللعازاريين في نشر وتوسيع النفوذ الفرنسي، مشيداً بأهمية التعليم الديني. وجاء في الرسالة:

بيروت ١٠ آذار ١٨٨١

الإدارة السياسية
رقم ٦٤

من السيد M. Sienkiewiez، قنصل فرنسا العام في بيروت، إلى السيد Barthélémy وزير

الشؤون الخارجية .

سيدي الوزير

تحظى سوريا، من بين جميع مقاطعات الإمبراطورية العثمانية، بذلك الإمتياز الخاص، في التنافس بين فرنسا وانكلترا والمانيا والولايات المتحدة الأميركية، على نشر التعليم فيها. ان السكان المحليين يجتهدون في تقليد النماذج التي تصلهم من الخارج. وتتجه بيروت، حيث تتمركز هذه الحركة الفكرية، إلى ان تصبح مدينة جامعية حقيقية. فمن أصل ثمانون ألف نسمة هناك عشرة آلاف طالب تقريباً.

هناك سببان اساسيان يفسر ان أهمية التعلق بسوريا: الأول سياسي بحت، يرتبط بموقعها الجغرافي كصلة بين اوروبا والشرق الأقصى، والثاني معنوي إلى حد ما، ولو ظاهرياً، ويتعلق بالأهمية المتنامية للعنصر المسيحي، وبالوضعية الخاصة التي يتمتع بها لبنان.

منذ عهد لويس الرابع عشر، وحتى لا نعود إلى ما قبل ذلك، دأبت فرنسا على الاهتمام بمسيحيي سوريا. وحتى عام ١٨٤٠ كانت فرنسا فقط هي المعروفة في هذا البلد. فعندما يذكر اسم القنصل، كان الجميع يعرف ان المقصود هو القنصل الفرنسي. لقد بدلت أحداث ١٨٤٠ هذه الحالة .، وكان من نتائجها المحلية تعرض الدروز للنفوذ الإنكليزي. ان القوة البروتستانتية حطت أقدامها في سوريا، وبدأ المرسلون البروتستانت بالظهور.

لقد لفتت مذابح ١٨٦٠ الانتباه العام نحو سوريا، وأدى تنظيم ١٨٦١ إلى إشراف مباشر للقوى العظمى على ادارة الجبل. هذا مع العلم ان النشاط البروتستانتي لم يتفاقم ويصبح مقلقاً إلا منذ سنوات عدة. ان الكلية الأميركية ومدرسة الطب الأميركية، والمستشفى الألماني، والمؤسسة البروسية، ومدارس الفتيات المتعددة التي تشرف عليها البعثات الإنكليزية، تشكل اليوم تهديداً جدياً لم نواجهه بالطريقة الملائمة بعد. أما بالنسبة إلى التعليم الابتدائي، فإنه باستثناء بيروت، في أيدي البروتستانت تقريباً. وليس للايطاليين في بيروت سوى كلية غير مهمة، ولكن يبدو انهم لن يتراجعوا، ليجعلوها في مستوى الكليات الأخرى في هذه المدينة. كما يحاول الفرنسيسكان من جهة أخرى، مضاعفة بعثاتهم والمدارس التي يشرفون عليها. هكذا اصبحت قضية التعليم في سوريا قضية سياسية بحتة، فكل مدرسة فيها تمثل نفوذاً اجنبياً، وفيما يتعلق بنا، علينا ان نواجه القوى الكبرى البروتستانتية الثلاث التي تعمل إرادياً أم لا لمصلحة انكلترا، وكذلك الدعاية الايطالية، وعلينا لكي نحافظ على وضعنا، ان نفتح المجال واسعاً أمام مؤسساتنا. ولكن هناك سؤال يطرح نفسه في بادىء الأمر: هل نستمر في الاعتماد على التعليم الديني أم نلجأ إلى التعليم العلماني؟

هذا السؤال نفسه طرحه البرلمان الإيطالي مؤخراً، ولم تكن نتيجته لمصلحة المدارس الدينية. ومهما

يكن السبب الذي أثر على قرار النواب الإيطاليين، فإنني لا أتردد في القول بأنه كان قراراً حكيماً جداً. فلو صوت هؤلاء لمصلحة المدارس الدينية لوجدوا انفسهم مرغمين على ان يعهدوا الآباء الأرض المقدسة بتوسيع نفوذهم في سوريا. إلا ان هؤلاء الآباء الذين حافظوا العدة قرون على الأماكن المقدسة في فلسطين، ونشروا اللغة الإيطالية، ويعتبرون مواطنين إيطاليين صالحين، لن يكونوا امربين جيدين، فالمدارس التي تحت إشرافهم لا تحرز تقدماً.. كما ان مدرسة «الأرض المقدسة» في حلب نتائجها غير مرضية.

إن البعثات الدينية لا تتشابه لحسن الحظ، وحيث فشل الفرنسيسكان دائماً، نجح الآباء اليسوعيون والآباء اللعازاريون بشكل تام. وإلى هاتين البعثتين ندين بقسم كبير من نفوذنا الذي نتمتع به في سوريا، لأن اللغة الفرنسية بفضلهما حلت محل الإيطالية وأصبحت اللغة الأوروبية التي فرضت نفسها على المدارس البروتستانتية.

لقد اعتبر البعض مؤخراً أنه من الخطأ ان نعتمد في سوريا على البعثات الدينية. إنني اعترف ان لهذا النظام بعض المساوئ، بمعنى ان وجهة نظرنا لا تطابق دائماً تلك الخاصة بمدراء المدارس الدينية. ولكن اذا وافقنا على هذه الاعتراضات لا يسعني إلا ان اقدم اكثر منها جدية ضد التعليم العلماني. فأولاً كيف يمكن ان نواجه التعصب البروتستانتي وهو تعصب قائم وشديد، بتعليم ليبرالي سوف يساعد إلى حد ما بطابعه الحيادي الرعاية البروتستانتية، أي الدعاية الإنكليزية. ان اللامبالاة أمام الانتقادات العنيفة للوزراء الأجانب أمر حسن في أوروبا، أما في الشرق فإن ذلك يعني التخلي عن الصراع والهزيمة في المعركة. وفي بلد حيث تعتبر الوطنية أو الدين أصلاً لكل جنسية، يجب ان يكون المرء كاثوليكياً، أرثوذكسياً، بروتستانتياً، أو ان لا يكون شيئاً على الإطلاق... إن ذلك لا يعني أن نتخلى نهائياً عن التعليم العلماني، بل علينا ان نلجأ إليه حيث يكون مفيداً تماماً، اي ان نعهد به إلى المدارس الخاصة...(٢٤٨).

التوقيع: Sienkiewiez

وقد ورد في رسالة بعثها أحد القناصل إلى باريس عام ١٨٩٧ معلومات مفادها ان الموارنة هم أكثر الطوائف استعداداً للعمل مع فرنسا التي كانت توسع نفوذها عن طريق البعثات الدينية. وجاء في الرسالة: «ان الموارنة هم دون منازع، من اكثر الطوائف الشرقية الموحدة، الذين يمكن ان نعتمد عليهم.. لقد برهن غالبية مطارنتهم عن رغبة في العمل لتطوير التعليم ونشر افكارنا الفرنسية بين رعيتهم... نحن نمول كليتي مار مارون في شمال لبنان وقرنة شهوان قرب بيروت... إلا ان جميع هذه المؤسسات لا يمكنها ان تنتج بشكل جدي اذا بقيت ادارتها محصورة في أيدي اهالي البلاد. ويشكل الروم الكاثوليك طائفة شرقية ذات مشاعر غير مضمونة نحونا.. وقد عبر بطريركهم وأساقفتهم في مناسبات عدة عن غيرة لا مبرر لها من إرسالياتنا اللاتينية... أما الكلية البطريركية التي نمولها في بيروت، والتي تربى رئيسها في حلقاتنا الدينية

في فرنسا، فهي مخلصة لنا تماماً ... باختصار، يمكننا ان نعتبر ان خدمة النفوذ الفرنسي في لبنان تتم بشكل مفيد، خاصة من جانب الطوائف الدينية اللاتينية، ووفقاً للترتيب التالي: اخوات العقيدة المسيحية، اليسوعيون، أخوات المحبة، سيدات الناصرة، راهبات القديس يوسف، اللعازاريون»(٢٤٩).

★ ثالثاً: الغارة على العالم الإسلامي

اشتد التصارع فيما بين الدول الأوروبية لوراثة «الرجل المريض»، كما اطلق على الدولة العثمانية في أواخر أيامها. وبدأت كل من بريطانيا وفرنسا تتصارعان على بلاد الشام التي كانت تشكل بالنسبة لفرنسا «بموقعها الجغرافي بين آسيا الصغرى ومصر، مركز هذه الإمبراطورية، لا بل قلبها. كما تحمل في داخلها امكانية لتلك الحياة التي انحسرت عن اطراف هذا الجسم الكبير». وبالنسبة للسفير البريطاني في القسطنطينية عام ١٨٦٠: «قاعدة لكل الفتوحات الشرقية، وحلقة وصل بين افريقيا وآسيا»(٢٥٠).

وهكذا ففي عام ١٨٣٠ م إحتلت فرنسا الجزائر، وعام ١٨٨١ إحتلت تونس، ثم إحتلت المغرب عام ١٩١٢. واحتلت بريطانيا عدن عام ١٨٣٩ م وقبرص عام ١٨٧٨ م ومصر عام ١٨٨٢ والسودان عام ١٨٨٩. وقد مهد لهذه الاحتلالات الامتيازات التي حصلت عليها اوروبا في الشرق ابتداء من القرن السادس عشر الميلادي، والتي مكنت الدول الأوروبية من التغلغل والتدخل في شؤون الطوائف المرتبطة بها داخل الامبراطورية العثمانية. وكذلك لعبت الإرساليات التبشيرية والبعثات التعليمية دوراً بالغ الخطورة. فإن فرنسا التي كانت تتهيأ لاحتلال سوريا، سلكت سياسة ذات اتجاهين: «اتجاه يقوم على نشر اللغة والثقافة والتاريخ والحضارة الفرنسية، واتجاه اقتصادي من خلال الحصول من الباب العالي على امتيازات اصلاح مرافئ أزمير وبيروت وإنشاء الطرق الحديدية في سوريا»(٢٥١).

وإذ أدركت سائر الدول التي كان لها مطامع في الشرق الأوسط، ان تكوين نفوذ لها في الشرق يعتمد على انتشار لغتها وثقافتها، فقد عمدت لكسب جماعات مؤيدة لها عن طريق البعثات والإرساليات. وهكذا نجحت الدول الأوروبية في تفتيت الأمبراطورية وتحويلها إلى كيانات مصطنعة، حتى أجهزت عليها تماماً بعد الحرب العالمية الأولى. وهذا النجاح كان مرده إلى تغلغل الثقافة التبشيرية والتبعية الإقتصادية والسياسية للأقليات المسيحية بالدول الأوروبية. فإن تنمية الخصوصية الطائفية والمناطقية لهذه الأقليات، التي كثيراً ما هللت ورحبت بالتدخلات العسكرية، لعبت دوراً حاسماً في خلق ولاءات سياسية وثقافية تتعارض تماماً مع الولاءات السياسية والثقافية للشعوب الاسلامية التي كانت تظللها الأمبراطورية العثمانية ويرفرف عليها العلم العثماني.

★ رابعاً: تبلور الأيديولوجية المارونية

لقد عمدت مدارس الإرساليات، بما كانت تضعه من برامج تثقيفية وتوجيهية، إلى خلق كيانات

مجزأة عن الوطن الاسلامي الكبير ودعم اصحاب المشاريع الاستعمارية، وهو ما قاد في نهاية الأمر إلى المآل الذي وصل اليه لبنان في العهد الإنتدابي، بعد الحرب العالمية الأولى، ثم في عهد الاستقلال، اذ نمت احزاب من وسط هذه الأجيال الهجينة تساعد على تغريب الناشئة اللبنانية، فكانت الايديولوجية المارونية المناهضة لكل التقاء مع المسلمين لقاء التقارب مع الغرب، ولولا هذه المدارس التي انشأتها الإرساليات الأجنبية في تلك الفترة وبعدها لما نجحت أحزاب معروفة بعدائها للمسلمين كحزب الكتائب مثلاً في استقطاب جزء كبير من المسيحيين ودفعهم ليكونوا خطاً أمامياً ضد كل تفكير اسلامي في لبنان.

ان هذه المدارس هي التي خرجت الدعاة الصليبيين الذين اصبحوا قادة احزاب، وخلقوا ما أسموه بـ«المشكلة اللبنانية» أو «القضية اللبنانية»، ولم يكن بوسع هؤلاء الدعاة الصمود طويلاً لولا هذه المدارس نفسها. وقد عمدت هذه المدارس بما كانت تضعه من برامج تثقيفية وتوجيهية، إلى خلق كيانات مصطنعة تعبر عن نفسها في مفاهيم عدة منها: «لبنان - موئل المسيحيين»، «لبنان - وطن مسيحي»، «لبنان الفينيقي»، «لبنان بلد غربي». وفي جميع هذه الصيغ، ثمة محاولة لفصل البلاد عن بيئتها الإسلامية، وتوكيد كون العهود الإسلامية الماضية مراحل انتقالية وعابرة ليس إلا، كما يقول يوسف السودا (٢٥٢).

وفي حين أمن التعليم الإرسالي الفرنسي والإكليركي الماروني أجهزة ادارة جبل لبنان واصدقاء فرنسا حيث كان الموارنة يتربون في المدارس الفرنسية، كان كثير من النصارى يحصلون ثقافتهم في المدارس الإنجيلية الإنكليزية والأميركية. وأصبح النصارى موزعي الولاء بين فرنسا اذا كانت مدارس الإرساليات فرنسية كالجامعة اليسوعية والفرير، والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا اذا كانت مدارس الإرساليات أميركية او إنكليزية كالجامعة الأميركية والمدارس الثانوية والإبتدائية والمتوسطة التي أنشأتها الجمعيات التبشيرية الإنكليكانية والبروتستانتية. حيث يقول المبشر الأميركي جسب: «من العناية الإلهية العظيمة ان المطبعة الأميركية والمدارس الأميركية كانت وسيلة لإعداد رجال ونساء كثار ليكونوا مواطنين اميركيين» (٢٥٣).

وكما أوضحنا فقد اصبح التعليم وظيفة ايديولوجية ذات صلة بالاتجاهات السياسية التي تنحو نحوها الأقليات المسيحية في الداخل، والتي اعتمدت عليها السياسات الاستعمارية الأوروبية. كما أن نشاط الإرساليات الأجنبية في لبنان منذ قيام نظام المتصرفية بمساعدة القناصل الأجانب، خصوصاً الفرنسيين، غدا بعد اقل من نصف قرن خطراً على سلامة لبنان بعدما استقطبت تلك الإرساليات عن طريق المدارس العديدة التي انشأتها في بيروت ومناطق جبل لبنان والبقاع والشمال اضافة إلى جبل عامل ايضاً، الكثير من الطلاب، فكان التقسيم الثقافي يستتبع تقسيماً نفسياً أيضاً. (انظر: «التعليم اليسوعي: خلق النخبة» ص ٣٢٣).

وساهمت السياسة الاقتصادية تجاه رعايا تلك الإرساليات في تعميق الازمة الاجتماعية اكثر فأكثر بين السكان. واذعومل التجار المسلمون معاملة دونية قياساً إلى التجار الأوروبيين والخاضعين لهم من الأقليات المسيحية، اخذ الشرخ يتسع منذ ذلك الوقت بين المسلمين والنصارى بعد ما ساهمت الارساليات الأجنبية في استمرار تفوق النصارى - ولا سيما الموارنة - المادي والثقافي والاجتماعي. وكان هذا الوضع ينعكس بشكل حاد على الأكثرية المسلمة التي باتت تنظر إلى الأقليات بعين الحذر والريبة، وترى فيها ركائز الاستعمار الغربي.

إن «الملل» وقد تحولت عبر ثقافة ابنائها المحصلة عبر النشاط الإرسالي الغربي إلى «اقليات» في نظر الدول الأوروبية، افرزت في ذات الوقت الفئات المؤهلة والمستعدة للعمل في خدمة القنصليات الأوروبية وعمليات التبادل التجارية الأوروبية الناشطة بين الأسواق الاسلامية والبيوتات المالية الأوروبية الكبرى من جهة ثانية (٢٥٤).

وتقول محاضر جلسات مجلس الوزراء العثماني، انه عندما عرض على الدولة العثمانية تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين مع إعطائهم بعض الإمتيازات، رفض السلطان العثماني هذا الطلب، مخافة ان يخلق اليهود في فلسطين وضعاً مشابهاً للوضع السائد في جبل لبنان (٢٥٥).

وكان الموارنة شديدي التمسك بالمكتسبات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي حصلوا عليها نتيجة ارتباطهم التبعي بالغرب الاستعماري وعن طريق نظام المتصرفية، هذا النظام الذي كفلته الدول الأوروبية ولا سيما فرنسا، اصبح يشكل فيما بعد عنصراً مهماً من عناصر «الهوية السياسية» للموارنة. وقد تضاعف همهم بالحفاظ على هذه «الامتيازات»، عندما تزايدت بفعل توسع الاستثمارات الفرنسية في الجبل في مجال زراعة التوت وتربية الشرانق، واصبحوا يتطلعون إلى اكساب هذه «الإمتيازات» مزيداً من التكريس والتوسيع والاعتراف الدولي بها من جهة ثانية. وكان زعماء الموارنة والبطاركة خصوصاً، يغلفون دعوتهم لحماية مصالحهم بطابع الدفاع عن ابناء «الطائفة المارونية». وهكذا فإن الإكليروس الماروني الذي نعم «بالامتيازات»، والذي اعطته اجهزة الإدارة الجديدة للمتصرفية اطاراً «شرعياً»، يغلف بها مواقفه التآمرية، اصبح ينزع اكثر فأكثر إلى ابناء «الدولة المارونية المستقلة» والحفاظ على «الهوية السياسية».

والواقع ان الموارنة لم يكفوا بعد حوادث ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠ م وقيام نظام المتصرفية عن المطالبة باقامة دولتهم المستقلة، كما انه كان من الواضح ايضاً ان الحماية فيما يتعلق بهم كانت تأتي من جانب فرنسا التي كانت تعتبر الحامية التقليدية للأقلية المارونية والكاثوليكية في الشرق. ولهذا فقد ظهرت في الوسط الماروني اطروحات قومية غربية مشبعة بالأفكار والثقافات الغربية والأوروبية. كما لجأ البطاركة إلى سياسة التنظيمات والجمعيات السرية، وسنتحدث عن هذه الأمور في الفصل القادم.

الفصل السادس

من المتصرفية إلى «لبنان الكبير»

بروز الجمعيات وفكرة القوميات واحتلال فرنسي يحظى بالدعم الماروني

جمعية بيروت السرية

★ نشأة الجمعية

في ظل هيمنة الكنيسة المارونية والثقافة الفرنسية اليسوعية وجهود المبشرين الإنجيليين، وفي ظل الدعوة الى القوميات، تأسست عام ١٢٩٣ هـ - ١٨٧٦ م «جمعية بيروت السرية»، وكان أبرز أعضائها: فارس نمر (ارثوذكسي)، ابراهيم الحوراني (ارثوذكسي تحول إلى المذهب الإنجيلي)، يعقوب صروف (أرثوذكسي تحول إلى المذهب الإنجيلي)، ابراهيم اليازجي (كاثوليكي)، بالإضافة إلى شاهين مكاريوس، وكلهم من خريجي «الكلية السورية الإنجيلية» (الجامعة الأميركية) حالياً(١).

لقد نشأت هذه الجمعية في اوساط المثقفين النصارى (الكاثوليك والأرثوذكس خصوصاً)، وارتبطت بالقوى الاستعمارية المتغلغلة بشقيها الإقتصادي والثقافي، واستندت الى فكرة العروبة، وراحت تنشر بذور الفكرة القومية العربية. لكن امر هذه الجمعية افتضح في نهاية الأمر، فاضطر اعضاؤها الى اللجوء الى القاهرة التي وقعت تحت الاحتلال البريطاني في شعبان عام ١٢٩٩ هـ - ١٨٨٢ م، ليتابعوا من هناك وبحراسة الإنكليز ما كانوا قد بدأوه في بيروت، فأصدروا جريدة يومية: «المقطم» ومجلة فكرية: «المقتطف»(٢).

هذا وقد سبق الاحتلال الانكليزي لمصر مؤتمر برلين في ١٣ رجب ١٢٩٥ هـ - ١٣ تموز ١٨٧٨ م حيث اجتمع أوروبيو العصر الحديث ليتناقشوا ويخططوا ويتآمروا، وذلك بعد ان جاءت نتائج الحرب الروسية - العثمانية لتفتح أمام بريطانية وفرنسا طريقاً لبدء مرحلة من التفاهم على تقاسم الحصص. وقد انصبت جهود المؤتمرين هناك على كيفية تقطيع اوصال البلاد الاسلامية وتفتيت وحدة الاسلام، ومن ثم توزع هذه الأقاليم بين فرنسا، بريطانيا، المانيا، النمسا، ايطاليا، روسيا وغيرها(٣).

وكان مع المشتركين في المؤتمر كثيرون من بابوات الكنيسة الغربية والأباطرة والملوك والأمراء والفرسان والرهبان.. وكان الأوروبيون حول «مؤتمر برلين» يخفون وراء الظهور صليب التعصب الذي كان آباؤهم في العصور الوسطى يبرزونه على الصدور. وهكذا احتلت بريطانيا قبرص عام ١٨٧٨ م، وكثمن لسكوت فرنسا أوعزت بريطانيا لهذه الأخيرة باحتلال تونس عام ١٢٩٨ هـ - ١٨٨١ م. ثم قام الإنكليز عام ١٢٩٩ هـ - ١٨٨٢ م باحتلال مصر. وفي عام ١٣٣٠ هـ - ١٩١٢ م إحتلت ايطاليا ليبيا. وكانت الجزائر قد وقعت تحت الاحتلال الفرنسي عام ١٨٣٠ م.

★ سياسة الجمعية

كانت سياسة الجمعية السرية مكملة لسياسة مؤتمر برلين ومتحمسة لمشاريع أوروبا أكثر من

الأوروبيين. حيث يقول فارس نمر في مجلة «المقتطف» داعياً لمساعدة دول الغرب عبر الاحتلال والتدخل المباشر: «وإذا حاسنا المحتلين واستعنا بهم على اصلاح أحوالنا واكتسبنا ثقتهم...». لذلك فهو يدعو للاستعمار ويجاهر: «أنا إحتلالي على رؤوس الأشهاد، ومن أكبر الاحتلاليين، لأني جاهرت وشهدت ولم أخف ولم أنكر ان المحتلين أصلحوا في هذا القطر إصلاحاً عظيماً» (٤).

وهذه الحركة كانت مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمحافل الماسونية. أحد هذه المحافل هو فرع لمحفل «الشرق الفرنسي» الذي تأسس عام ١٨٦٩م والذي عرف بمحفل لبنان. كما تأسس في نفس الوقت فرع للمحفل الاكبر الإسكوتلندي (٥). هذه المحافل كانت تنشر الأفكار والثقافة التي أخذت بها جمعية بيروت السرية وتقبلتها وعملت من اجلها، تحت ستار الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية وتثقيف اعضائها. وهذا النشاط الماسوني الذي قامت به الجمعية ظهر واضحاً في كتاب «فضائل الماسونية» لشاهين مكاريوس، أحد أبرز مؤسسي الجمعية والذي كان يشغل عام ١٢٩٨هـ-١٨٨١م مهمة «كاتب سر محفل لبنان» الماسوني. كما أسس محفل اللطائف في مصر ومحفل «فينيقية» في بيروت عام ١٨٩٢م (٦).

وكان شاهين مكاريوس قد أبدى إعجابه بالصهيونية وبالشخصيات اليهودية المقيمة في مصر وبقية أنحاء العالم، معتقداً أن الاستيطان اليهودي أدى إلى التقدم والعمران ليس في فلسطين فحسب، وإنما في منطقة مرجعيون، حيث «أن من آثار هذه الجمعيات وخيراتها شراء قرية المطلة في قضاء مرجعيون بولاية بيروت، واستيطان الإسرائيليين بها، وشراء أراض في جهات الحولة وطبريا وحيفا وغيرها، حيث استوطنها اليهود وأبدلوا حالتها من عسر إلى يسر ومن جدب إلى خصب». ورأى مكاريوس أن الصهيونية ستصل إلى أهدافها «فهي دائبة في لمّ شعثها وجمع كلمتها وضمّ جامعتها، تدافع عن كيانها بالصبر وثبات الجأش والرضوخ لأحكام الأقدار، فلا تقعد عن عمل يلوح لها فيه بارقة أمل إلى غايتها الشريفة». والمعروف أن شاهين مكاريوس (١٨٥٣ - ١٩١٠) هو من قرية إبل السقي في منطقة مرجعيون بجنوب لبنان، تربى منذ صغره على يد المعلم يواكيم مسعود. وفي عام ١٨٨٤ هاجر إلى مصر مع الدكتور يعقوب صروف وفارس نمر. وهناك أصبح أحد أصحاب صحيفتي المقتطف واللطائف المصورة المؤيدتين للحركة الصهيونية، كما اشترك في إدارة صحيفة المقطم، وكان ماسونياً مؤيداً للصهيونية، وله مؤلفات عديدة حول الماسونية، منها الآداب الماسونية، مصر ١٨٩٥، الأسرار الخفية في الجمعية الماسونية، مصر ١٩٠٠، الحقائق الأصلية في تاريخ الماسونية العملية، مصر ١٨٩٧، فضائل الماسونية (٧).

لذلك فإن هذه الجمعية كانت مظهراً من مظاهر التبعية للاستعمار الغربي عبر دعوتها العلنية لتحويل البلاد إلى مستعمرات أوروبية، وكانت برامجها التي تقدمها مجرد صدى لأماني الدول الأوروبية بمد نفوذها إلى المنطقة، بما كانت تصدره من مناشير سرية تعبر عن نزعتها الغربية وميولها الأوروبية.

يقول القنصل الفرنسي في بيروت في تقريره الذي قدمه الى حكومته في ٣ كانون الثاني عام ١٨٨١ م ،مشيراً الى عملاء أوروبا ونشاطاتهم في المنطقة: «مهما يكن من أمر فإنه في حال نشوب تعقيدات جدية بين الأمبراطورية العثمانية واليونان فانه من المحتم اننا سنشعر برد فعلها في سورية (سورية ولبنان)»(٨).

تلك هي السياسة العامة التي اتبعتها «جمعية بيروت السرية». سياسة كانت من نتاج المبشرين الأوروبيين والإنجيليين خاصة، ومن تعاون معهم في الداخل أمثال ناصيف اليازجي وبطرس البستاني، وغيرهم ممن كانوا يدعون لنبذ الدين وفصله عن الدولة واحتذاء النموذج الأوروبي في الحياة، حتى ان افكار داروين وفولتير Voltaire «التحررية» كما يسمونها تسربت إلى طلاب «الكلية السورية البروتستانتية» (الجامعة الأميركية)، وأصبح لها أنصار يعملون من أجلها(٩).

ويؤكد فارس نمر ان جمعيته اتصلت ببعض وجهاء المسلمين، غير ان هؤلاء لم يوافقوا على اهدافها، بل أثارت مناشيرها ونشاطاتها احتجاجاً عنيفاً في اوساط المسلمين في بيروت وخارجها(١٠). ويشير القنصل الفرنسي في سورية الى مواقف «تدين ما جاء في المناشير من أفكار هدامة وتدعو لملاحقة صارمة لهذه الألاعيب المجرمة»(١١)، التي رأت فيها دعوة صريحة للإنضواء تحت لواء المستعمرين من فرنسيين وانكليز.

ولذلك نرى أن يوسف كرم الذي فشل في استلام مهمة الحكم يهيء نفسه من جديد للدور المطلوب، إذ يقول وهو يشير ضمناً إلى إمارة جبل لبنان: «بينما حكومة روسيا منهمكة بالحرب الحاضرة (حربها مع الدولة العثمانية ١٢٩٤ـ١٢٩٥ هـ (١٨٧٧ـ١٨٧٨ م) فإن حكومتي فرنسا وإنكلترا لاعتقادهما بسقوط الحكومة العثمانية القريب، قد هيأتا الوسائل الآيلة إلي تجزئة الديار العربية إلى اقاليم تلجأ إلى حمايتها»(١٢).

وكان للجمعية السرية علاقات حميمة مع الصهاينة، وقد رحب النصارى المهاجرون من لبنان إلى مصر بالمشروع الصهيوني، وفي مقدمتهم شاهين مكاريوس وفارس نمر اللذان كرسا صحفهم (المقطم، المقتطف، واللطائف المصورة) لخدمة القضية الصهيونية ومشاريعها في فلسطين.

في مثل هذه الأجواء، وفي ظل الضعف المتزايد للأمبراطورية العثمانية، أخذت أوساط سياسية عديدة تتحرك لمواجهة الخطر القادم. وقامت مجموعة من وجهاء بيروت وصيدا ودمشق، بالتعاون مع علماء الشيعة في جبل عامل، بإجراء اتصالات واجتماعات للبحث في مصير البلاد الشامية، و«العمل على إنقاذ الوطن من الإحتلال الأجنبي». وقد أسفرت هذه الإتصالات عن عقد مؤتمر سري في دمشق عام ١٨٧٧ م حضرته شخصيات اسلامية عديدة تمثل مختلف المقاطعات الشامية، لمراقبة ما يجري في مؤتمر برلين وليتخذوا على ضوء ذلك موقفهم الأصوب... لتجنيب وطنهم المصير السيء ومن أفجع صوره

وقوع احتلال أجنبي» (١٣).

القومية العربية

★ مصدر القومية والبعد الإسلامي في حركة الأمة

ان فكرة «القومية العربية» التي استندت لها الجمعية السرية إنما هي فكرة طارئة ودخيلة على بلاد الإسلام والمسلمين، وهي من صنع المبشرين الأجانب. والمعلوم ان المستعمرين من فرنسيين وانكليز قد وقعوا على فكرة العروبة ثم أرادوا منها ان تكون رابطة قومية مناهضة للإسلام. وقد حمل هذه الدعوة كثيرون ممن ألفوا الأحزاب والجمعيات، وبذلك يكونون قد وقعوا في الفخ الذي وضعه المستعمر.

ظهرت القومية للمرة الأولى خلال الثورة الفرنسية عام ١٢٠٤ هـ ـ ١٧٨٩ م ونشأت على شكل نظام سياسي - اجتماعي - فكري على يد جان جاك روسو الذي أكد كثيراً على العصبية الجماعية للمجموعات البشرية واصر على ان يكون الانسان اكثر ارتباطاً بأرضه ووطنه، وجعل مسألة الوطن المحور الذي يدور حوله الاخلاص والوفاء في كل الأعمال والأفعال، واستطاع روسو ان يرفع التصديق بهذه القضية الى حد الواجب الديني المقدس ورفض بشدة فكرة ان عامل الدين هو الذي يربط البشر مع بعضهم البعض، كما رفض تعامل المجموعات على اساس هذا العامل.

وباتساع رقعة الثورة الفرنسية، انتشرت فكرة القومية. حيث كان لظهور نابليون بونابرت الأثر الكبير في هذا الأمر. فقد كان نابليون من المتعصبين لمسألة القومية وتمثلت قوميته في الحرب والاستعمار والقتل والاعتداء والدمار.

واتسعت الدعوة من اجل القومية في القرن الثالث عشر الهجري ـ التاسع عشر الميلادي، حتى أصبحت كرسالة وحركة فكرية عمت جميع ارجاء اوروبا.

وبهذا الترتيب نستطيع ان نقول بأن القومية هي المسلك أو الطريق الذي اخترعه المخططون الغربيون لتطبيقه بعد الثورة الفكرية: (الرنسانس) Renaissance، وذلك من أجل محو القيم الدينية من الحياة الإجتماعية.

هذه البدعة الاستعمارية أو الدعوة إلى الجاهلية انتقلت إلى البقاع المحرومة من العالم عن طريق المستعمرين وعملائهم، لتكون كمقدمة لتمهيد السبيل للسيطرة الأبدية على شعوب تلك المناطق.

ولم يكن المسلمون فيما مضى من القرون يدينون بالقوميات كما كانت تفعل أوروبا، حتى ان القنصل الفرسي في بيروت اعترف بهذه الحقيقة في تقرير بعثه الى حكومته في ١٩ آب ١٨٥٦ م، وضمنه مقتطفات من رسالة بعث بها إليه نائبه في طرابلس يقول:

«من أبرز الحقائق التي يلحظها من يريد درس هذه البلدان، المكانة التي يحتلها الدين في نفوس الناس والسلطة التي لها في حياة الناس. فالدين يظهر في كل أمر وفي كل مكان في المجتمع الشرقي. يظهر أثر الدين في الأخلاق العامة، وفي اللغة، وفي الادب، وفي جميع المؤسسات الإجتماعية. والرجل الشرقي لا ينتمي الى وطن ولد فيه ـ الشرقي ليس له وطن ـ بل الى الدين الذي ولد فيه. وكما ان الرجل في الغرب ينتمي الى وطن فانه في الشرق ينتمي الى دين. وأمة الرجل الشرقي هي مجموعة الناس الذين يعتنقون الدين ذاته الذي يعتنقه هو، وكل فرد خارج عن حظيرة الدين هو بالنسبة إليه رجل أجنبي غريب»(١٤).

ويقول المستشرق مارسيل كولومب: «ان المسلمين العرب ما كان بإمكانهم ان يسيروا على غير هدى وراء تعليمات مسيحيي سورية...» ويؤكد: «أنهم بقدر ما كانوا اعربا كانوا ايضاً مسلمين بل ربما شعروا انهم مسلمون اكثر من كونهم عرباً، فالفكرة القومية لم يكن لها ان تنتشر بينهم إلا بالقدر الذي يسمح به الإسلام ويعطيه شرعية وحقاً، وبتعبير اخر: ان العرب المسلمين ما كان بإمكانهم ان يكونوا قوميين إلا بشرط ان يبقوا مسلمين»(١٥).

ان محاولة تنمية الوجدان القومي كانت تقليداً واتباعاً للحركات القومية في أوروبا. ثم إن الدعوة الى القومية العربية، مصدرها أشخاص وصوليون طرحوا مشاريع من شأنها خدمة التغلغل الأوروبي الإستعماري في المنطقة.

★ المتشدقون بالقومية

لا بد ونحن نتحدث عن القومية العربية من تسجيل بعض الملاحظات:

- ان الدعوة إلى القومية العربية انحصرت في الولايات العثمانية ولم تمتد إلى الولايات العربية الأخرى الخاضعة للاستعمار الأوروبي الإنكليزي والفرنسي والإيطالي..

- ان بواكير الخلايا القومية العربية أنشئت في مؤسسات ثقافية تبشيرية مشبوهة مثل الكلية السورية الإنجيلية (الجامعة الأميركية حالياً).

- احتضنت فرنسا المؤتمر العربي الذي انعقد في باريس عام ١٩١٢م ومولته في نفس الوقت الذي كانت تحتل الجزائر المسلمة. ولم يسمع صوت واحد في المؤتمر يطالب فرنسا بالانسحاب من الجزائر.

- ايدت بريطانيا الحركة القومية وانفقت على كثير من روادها وقادتها حتى وصلت إلى حد فرض رواتب لبعضهم، وروجت لصحف وكتابات الحركة القومية، وشجعت على انشاء جامعة الدول العربية.

- اعتبر ساطع الحصري، وهو أحد رواد الفكر القومي العربي اليهود أمة واحدة قوامها الدين في حين رفض اعتبار الإسلام قوام الأمة العربية.

كل هذا يؤكد ان الحركة القومية إنما انشئت لخدمة مصالح إستعمارية أوروبية في المشرق العربي، وكان الهدف الأساسي هو ضرب الوحدة الإسلامية، فعندما أعلن الحاج أمين الحسيني الجهاد المقدس في فلسطين إبان ثورة ١٩٣٦ م فرت الكتائب الهندية المسلمة من الجيش البريطاني العامل بفلسطين وانضم بعضهم للثوار لأنهم رفضوا أن يقاتلوا إخوانهم في الدين.

إذن فالقومية العربية ذات جذور مسيحية، وقد رعتها بريطانيا خاصة، ورحب بها النصارى وتقبلوها بسرعة نظراً لصلاتهم القديمة بالغرب، ولكونهم تلقوا تعليمهم في المدارس والمعاهد الأجنبية. هذا وقد دعا عدد منهم ومعظمهم من الأرثوذكس والكاثوليك، إلى قومية سورية علمانية (١٦).

والحقيقة ان أكثر دعاة القومية العربية لم يكونوا مخلصين في أهدافهم، وانما كانوا يسيرون على خطة مدبرة كان الغرب قد وضعها، والغرض منها هو خدمة المشاريع الاستعمارية، ولذلك رأيناهم عندما تم الإنفصال وتقلص ظل الحكم التركي ينقلبون لمهاجمة العرب وتمزيق وحدتهم وشل حركاتهم. ولم يكتف اولئك الغير الذين كانوا يدعون نقاوة الضمير وحرية الرأي بما وضعوه من العقبات في سبيل تحرير العرب، بل حاولوا تجريدهم من كل معاني المدنية والحضارة ومحو مالهم من الآثار العلمية والثقافية.

لقد أوحى الغرب الصليبي إلى النصارى انهم اذا أرادوا ضرب الإسلام، فما عليهم إلا ان يتعاونوا مع أوروبا على استبعاده من دائرة الولاء في نفوس المسلمين وعقولهم، ووضع الولاء القومي مكانه سواء كان عربياً أو تركياً أو غير ذلك، وكان النصارى أول من دعا للعروبة وللقومية العربية وأول من أنشأ احزاباً وتكتلات على أساس الفكرة القومية.

وهكذا ضُرب الاسلام على أيدي هولاء ضربة جلبت للمسلمين بعد ذلك كل البلاء والذل الذي أصابهم بعد الحرب العالمية الأولى، بعدما قسمت بلادهم ونهبت ثرواتهم وخيراتهم وجثم الكافر المستعمر هو وعملاؤه على صدورهم. وقد عثر جورج انطونيوس صاحب كتاب «يقظة العرب» في مكتب الوثائق بوزارة الخارجية في لندن على تقارير قناصل الإنكليز في بيروت وسواها من المدن، ووقف على المناشير التي كانت تصدرها الجمعيات السرية وتعلق ليلاً على الجدران منذ سنة ١٢٩٢ هـ ـ ١٨٧٥ م، وقال مانصه: «ان معاهد التعليم الأجنبي التي نبهت القوم إلى العلم، وبذرت بذور القومية العربية، مالبثت ان تعددت نزعاتها من روسية وإنكليزية وايطالية جنباً إلى جنب مع الأميركية والفرنسية، فسرى الضعف إلى النهضة القومية في مهدها عن طريق الانقسام بين المتعلمين في هذه المدارس» (١٧).

ومن المؤكد ان سبب هذا الضعف يعود على الأرجح إلى ان معظم دعاة القومية العربية تعلموا في مدارس التبشير والاستعمار، حتى ان معظم رجال السياسة في العالم العربي واكثر من تسعين بالمائة من دعاة القومية العربية كانوا من خريجي الجامعة الأميركية (١٨).

وبين الحين والآخر، يظهر هؤلاء المتشدقون بالقومية من العملاء وأذناب قوى البغي والضلال، من كل زوايا هذه البقاع المستعمرة والمظلومة، ملبين ميولهم الباطنية والتزاماتهم تجاه الصنم الغربي عالمين أو غير عالمين.

ان من أول اهداف االقومية القضاء على الشعور الإسلامي، فالذين يذهبون مذهب القومية في الحياة السياسية من العرب يسقطون الدين من حسابهم، لأنهم لا يرون في الدين مقوماً من مقومات الحياة السياسية. فإن العلاقة التي تقوم بين مختلف الدول العربية تعود حسب رأي القوميين العرب إلى «العروبة» لا إلى الإسلام، وعلى هذا الأساس فإن البلاد الإسلامية الأخرى غير العربية تصبح بنظرهم دولاً أجنبية مثل المكسيك والأرجنتين وانكلترا وفرنسا وأميركا، بينما يقول الله تعالى:

﴿إنما المؤمنون إخوة﴾.

﴿ان هذه امتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾.

وقال الرسول ﷺ: «من اصبح ولم يهتم بأمور المسلمين فليس بمسلم».

وقد كان لانتشار هذه الدعوة في لبنان آثار سيئة، فتفرق المسلمون وصاروا شيعاً وأحزاباً. وهذا ما جعل الموارنة يشكلون على قلتهم أكبر قوة على الساحة اللبنانية، وعلى هذا الواقع ينطبق قوله تعالى:

﴿وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾

وقفة مع نجيب عازوري

نجيب عازوري هو أحد الداعين إلى القومية العربية، فمن هو هذا القومي العربي؟

نجيب عازوري هو ماروني من بلدة عازور في قضاء جزين، عاش في فرنسا منذ صغره ولم يكن يعرف العربية، وقد تعلم في جو اجتماعي ثقافي فرنسي جعله اداة طيعة بيد الاستعمار، وفي سنة ١٣٢٣ هـ ـ ١٩٠٥ م أصدر كتابه: يقظة الأمة العربية في آسيا التركية: Le reveil de la nation arabe dans LAsie Turique، وفي عام ١٩٠٧ أصدر في باريس مجلة «الاستقلال العربي» L´indépendance arabe فأصبح ينظر ويخطط كما أوحت له الأوساط الثقافية الكولونيالية الفرنسية المحيطة به. وكان شديد الميل إلى فرنسا، ولم يكن في وضع يمكنه من ان يتكلم باسم المسلمين أو العرب.

وفي كتابه الذي ضمنه آراءه ومواقفه السياسية، دعا نجيب عازوري إلى إنشاء دولتين، واحدة «تمتد من دجلة والفرات إلى قنال السويس ومن شاطىء المتوسط إلى بحر عُمان ويكون حكمها ملكياً دستورياً ليبرالياً، وثانية تتألف من ولاية الحجاز وتشكل مع المدينة دولة مستقلة يكون رئيسها في نفس الوقت خليفة المسلمين جميعاً». والهدف، كما يقول عازوري، هو فصل الدين عن السياسة: «وهكذا فإن معضلة كبيرة

هي فصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية في الاسلام تكون قد تحققت لما فيه خير الجميع ». ويتابع: «سنحافظ على مصالح الأجانب الموجودة حالياً، وسنحترم كل الامتيازات التي أعطيت لهم حتى يومنا هذا من قبل الأتراك، كما أننا سنحترم استقلال لبنان».

ويبدو ان عازوري كان متأدباً جداً مع أسياده بالمقارنة مع فارس نمر الذي دعاهم للاحتلال والتدخل المباشر فيقول: « لا نطلبنَّ من الدول الكبرى ان تقوم بأية تضحية من أجلنا، ولا أن تقوم بأي عمل عسكري لمصلحتنا. نرجو فقط من الدول المتنورة والإنسانية في أوروبا وأميركا الشمالية ان تحبذ عبر مجرد حيادها حركتنا وأن تشجعنا بعطفها. ولا يبقى إلا ان نسير بمشروعنا العظيم والسليم نحو الغاية المنشودة. إننا إثنا عشر مليوناً من العرب، يضطهدهم بضع مئات من الموظفين الأتراك المستعدين لخيانة الباشا في اللحظة التي يرون فيها أننا نحن الأقوى».

ورأى عازوري أن اتحاداً عربياً سيضمن تقدم الملايين وسعادتهم، ويضع نهاية للاضطهاد العثماني، ويسمح ببعث الحضارة العربية القديمة التي ألغيت في القرون الوسطى. وأضاف: « نريد أن نحكم أنفسنا بأنفسنا بلغتنا وتبعاً لتقاليدنا وعاداتنا». وحذر من خطر تحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين. وتنبأ باستمرار الصراع مدة طويلة بين الحركة العربية والحركة الصهيونية حتى انتصار إحداهما على الأخرى. (١٩).

والجدير بالذكر ان مشاريع نجيب عازوري لم تلق اي تجاوب أو اهتمام في المنطقة، إنما فقط اعجبت الأوروبيين. ولم تكن هذه الأطروحات لتلقى لدينا أدنى اهتمام لو لم يعتبره الكثير من الكتاب والأدباء والمغرر بهم أحد أقطاب الفكر والحضارة، مبالغين في تعظيمه على اعتبار انه من أحد رواد القومية العربية. ولكننا حرصنا على توضيح الحقائق، لكي يتسنى للمسلمين والعرب منهم بشكل خاص، معرفة حقيقة القومية العربية ومن هم دعاتها وروادها.

العالم الإسلامي في التخطيط الغربي

★ التغلغل السياسي والعسكري

عندما أخذ الضعف يدب في الامبراطورية العثمانية، أصبح من السهل على الدول الأجنبية ان تخترق ذلك السور الذي كان مضروباً عليها، وهكذا تغلغلت عن طريق الفتح والتبشير في شبه جزيرة العرب ومصر وسوريا وقبرص وغيرها.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي تعرض العالم الإسلامي من جديد لهجمة صليبية شرسة من قبل الدول الأوروبية التي لم تنفك تحيك الفتن والمؤامرات. هذه الهجمة أدت إلى

سقوط أجزاء واسعة من الوطن الاسلامي الكبير (دول المغرب العربي ومصر وبعض أقسام آسيا وإفريقيا والجزيرة العربية وغيرها)، تحت الاحتلال الأوروبي.

وقد كان لهذا الاحتلال أثر بالغ في تدعيم نفوذ المبشرين ودفع المشاريع التقسيمية والتي كانت تُحاك ضد شعوب المنطقة خطوة متقدمة. فبالنسبة للتبشير: يقول المبشر الأميركي جسب: «ان القسم الأكبر من المسلمين قد أصبح في حكم الدول النصرانية فيجب الاستفادة من هذه الحالة الراهنة» (٢٠).

وأوضح المبشر الألماني رشتر ان أساس الاستعمار مسيحي، حيث قال: «لقد مرّ زمن كان الملوك المغول (المسلمون(★)) في عاصمتهم دلهي، يحكمون الهند ما بين جبال هملايا إلى رأس كورمورين، ولكن منذ زمن بعيد حتى آخر سلطان عنقه المتكبرة أمام بريطانية المسيحية ... إن مائة وستين مليوناً من مجموع مائتين وخمسين مليوناً من المسلمين في حكم الدول النصرانية، فواجب هذه الدول ان تمهد السبيل لتبديل دين هؤلاء الرعايا» (٢١).

وتبنى المبشر زويمر رأي جسب، فصرح في المؤتمر التبشيري الذي عقد عام ١٩١١ في لكناو بالهند: «ان الأبواب المفتوحة التي تؤدي فعلاً إلى الإسلام إنما هي المستعمرات التي يعيش فيها المسلمون تحت حكم مسيحي أو حكم وثني ايضاً (في أفريقيا والهند مثلاً ... ان الإنقسام السياسي الحاضر في العالم الإسلامي دليل بالغ على عمل يد الله في التاريخ واستثارة للديانة المسيحية (لكي تقوم بعمل)، إذ أن ذلك يشير إلى كثرة الأبواب التي أصبحت مفتحة في العالم الإسلامي على مصاريعها. إن ثلاثة أرباع العالم الإسلامي يجب ان تعتبر سهلة الإقتحام على الإرساليات التبشيرية، ان في الامبراطورية العثمانية اليوم وفي غربي شبه جزيرة العرب وفي ايران والتركستان والأفغان وطرابلس الغرب ومراكش سدوداً في وجه التبشير، ولكن هناك مائة وأربعين مليوناً من المسلمين في الهند وجاوة والصين ومصر وتونس والجزائر يمكن ان يصل إليهم التبشير المسيحي بشيء من السهولة» (٢٢).

وفي مصر كان المعتمد البريطاني، اللورد كرومر، يشجع المبشرين ويحمي القسس الأجانب في أعمال التبشير. وقد شجعت الدول المستعمرة في البحرين واليمن وعدن والسودان وجزر الهند الشرقية وجاوة وسومطرة التبشير، فكان المبشرون قد اتخذوا عدن مركزاً لهم يرسلون من هناك النشرات التبشيرية إلى مختلف بلاد العرب (٢٣).

★ مؤتمر بانرمان والمشاريع التقسيمية

بالنسبة للمشاريع التقسيمية فقد برزت المخططات الأوروبية بوضوح من خلال مؤتمر بانرمان وتفصيل ذلك ان في عام ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م دعا السير هنري كامبل بانرمان، رئيس الحكومة البريطانية،

(★) ان المغول اعتنقوا الإسلام.

زعماء فرنسا وبلجيكا وهولندا واسبانيا والبرتغال وايطاليا، شركاء بريطانيا في الإستعمار واستضعاف الشعوب، لعقد مؤتمر أوروبي عام في لندن من أجل وضع الخطط للسيطرة على بلاد المسلمين والمحافظة على المستعمرات المنتشرة في مشارق الأرض ومغاربها.

يقف الثعلب الإنكليزي، رئيس الوزراء، وزعيم حزب «الأحرار» في المؤتمر، يخاطب اولئك المجتمعين، وبغير حياء يجنح إلى الصراحة المفضوحة فيقول: «ايها السادة، تقوم الإمبراطوريات في العالم، وتنمو وتقوى، ثم ترسخ وتستقر.. ولكنها لا تلبث ان تتململ، رويداً رويداً، وتضمحل وتزول.. ان تاريخ البشرية ليحفل بأشباه هذه الظاهرات، وانها لسنة تتكرر ولا تتغير». وبعد ان يذكرهم بمصائر روما، اثينا، الهند، الصين، بابل، آشور وغيرها يعرج على أوروبا: «.. ها نحن أولاء، وقد وصل بنا الاستعمار الأوروبي إلى أعلى ذروة، نرى أوروبا قد راحت تضرب في القدم فتوغل.. القارة شاخت، مواردها نضبت.. فهل من وسيلة لديكم لتجنيبنا خطر انهيار هذا الإستعمار؟.. هل من سبيل، ولو إلى مجرد إرجاء وقوعه؟». ثم يختم كلمته قائلاً: «هذا هو واجبكم يا سادة.. وعلى نجاحكم في إنجازه يتوقف الإبقاء على ما نحن فيه من رخاء وسيطرة».

بعد المباحثات والمناقشات التي أجراها زعماء أوروبا، وضع المؤتمر تقريراً خطيراً يكشف عن أخبث النوايا الأوروبية وسعيها الدائب إلى تشجيع النزعات العنصرية واستغلالها. وجاء في التقرير: «... ان الخطر الذي يهدد الاستعمار الأوروبي انما يكمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، همزة الوصل التي تربط بين الشرق والغرب.... ان على شاطئ هذا البحر، في جنوبه وشرقه، تعيش أمة لها مواردها الطبيعية الثرية، ولها نزعاتها الثورية التحررية... انها أمة تتوافر لها كل مقومات التجمع، والترابط، والالتئام... بها وحدة التاريخ، ووحدة الدين، ووحدة الآمال...». ثم يبدي التقرير مخاوف أوروبا فيما لو اتحدت هذه الأمة وعادت إلى هويتها الإسلامية: «اذن لأوقعت بإمبراطوريتنا القائمة، وقضت عليها القضاء المبرم».

وأخيراً اتخذ المؤتمرون عدة مقررات منها: استمرار المحافظة على وضع هذه المنطقة، المجزأة.. محاربة اتحاد هذه الجماهير، او ارتباطها بأي نوع من التلاقي الفكري أو الروحي أو التاريخي، وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تخلف وجهل، ثم العمل على فصل الشطر الإفريقي من هذه المنطقة عن شطرها الآسيوي. والسبيل إلى ذلك هو «حاجز بشري». وهذا الحاجز البشري اتخذ فيما بعد صيغة «وطن قومي يهودي» (٢٤).

مثل هذا قد أراد الغرب أن يكون، مشروع صليبي يقضي بتفتيت المنطقة وتحويلها إلى عدة دويلات لا حول لها ولا قوة. ولقد شكل الموارنة بالنسبة للغرب إحدى أهم المرتكزات الضرورية لتفتيت الإمبراطورية العثمانية. ولهذا فقد سعت الدول الغربية وفي طليعتها فرنسا لمساعدة هذه الطائفة تحت

شعار الحفاظ على مسيحيي الشرق. هذا وقد اعتبرت بعض القوى المارونية قيام دولة يهودية في فلسطين كما نادى بها الزعيم الصهيوني تيودور هرتزل عام ١٨٩٧ م، حدثاً يقوي من عزم موارنة متصرفية جبل لبنان، ويشد من إزرهم في المنطقة وضمن «المحيط الإسلامي».

القومية اللبنانية وسياسة الجمعيات:

★ كيف نشأت «القومية اللبنانية»

إن الأيديولوجية المارونية استفادت من الدعم الخارجي الذي حظيت به، وقد نشأت في معظمها وعاشت خارج لبنان، فلقد كان المستشرقون الفرنسيون وأوساط الإكليروس الماروني في الفاتيكان قد اجتهدوا كثيراً في إيجاد جذور لما كانوا يسمونه الأمة اللبنانية او الأمة المارونية. وكانت دراسات هؤلاء رحلة تفتيش عن مقومات الوجود اللبناني الماروني من الأزل الى الأبد. فكان من الطبيعي ان يكون الطلاب الموارنة في فرنسا اول المتعرضين لأثر هذا الجهد العلمي المكثف، وبالتالي لأن تعيش فيهم الحماسة الأشد لفكرة لبنان ذي الطابع الماروني والمتفوق على جواره حضارة، والمختلف عنهم عنصراً، وصاحب الحق في إنشاء دولة متميزة تكون مكملاً لدولة الأميرين فخر الدين وبشير الشهابي، مما كان المستشرقون يؤكدونه في تعاطيهم الذكي والمتميز مع الوقائع التاريخية لتلك العهود المنصرمة، إذ جعلوا أكثر من إقطاعي في جبل لبنان بطلاً وطنياً على رغم انه هو شخصياً لم يعرف نفسه بهذه الصفة.

ولقد كانت فكرة «القومية اللبنانية» في الأصل انعكاساً لنزعة الموارنة إلى بناء كيان سياسي مستقل برئاسة مسيحي ويتمتع بحماية غربية. وكان من أبرز الداعين إليها الكنيسة المارونية التي كانت بمثابة العمود الفقري لتلك الفكرة، بالاضافة إلى فئة من المثقفين الذين كانوا يمارسون نشاطهم خارج لبنان.

وخلال عهد المتصرفية إكتسب الموارنة فن ممارسة الحكم وازدادوا نضجاً سياسياً، فالتفوا حول فكرة «القومية اللبنانية» التي انطلقت من الولاء للوجود الماروني وضرورة قيام وطن لبناني مسيحي يضمن حقوق المسيحيين وبنوع خاص الموارنة.

وفي وقت مبكر أدرك القائلون بالقومية اللبنانية ان هذه القومية بما تهدف اليه من إقامة كيان مسيحي يجب الا يقتصر طموحها على حدود الجبل التي لا تكفي لقيام دولة تتمتع بمقومات اقتصادية متكاملة وقابلة للحياة، من هنا ارتدت القومية اللبنانية لدى الموارنة رداء المطالبة بتوسيع حدود لبنان ليشمل الساحل والسهول المجاورة للجبل.

وفي عام ١٣٢٦ هـ ـ ١٩٠٨ م وضع المحامي الماروني بولس نجيم، في باريس، كتاباً يشرح فيه ما أسماه «القضية اللبنانية المسيحية»، وطالب بتوسيع حدود لبنان كما يتطلب اقتصاد الجبل الذي كان

بحاجة ماسة إلى مرفأ بيروت وسهول البقاع الخصبة (٢٥).

واعتبر الموارنة ان لبنان هو «ملجأ للنصارى»، يشجعهم على ذلك مؤلفون أوروبيون أمثال الأب هنري لامنس اليسوعي الذي كان يدرِّس التاريخ في جامعة القديس يوسف في بيروت، وتقدم بنظرية لبنان الملجأ (٢٦).

والواقع ان الموارنة في لبنان اعتزوا بعلاقتهم بفرنسا ولم يحاولوا إخفاءها، وإذلم ينسوا معونة فرنسا لهم عام ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠ م لقبوها بـ: «الأم الحنون»، بل ان البطريرك الماروني حتى في أيام الحرب العالمية الأولى أعلن اعترافه بما لفرنسا على شعبه من دين في الوقت الذي كانت فرنسا تستعد لالتهام اراضي المسلمين (٢٧).

وقد اعرب بولس نجيم عن الثقة التي وضعها قومه في فرنسا لتحقيق آمالهم ومطامحهم انسجاماً مع «الدور العظيم الذي يفرضه عليهم ماضيهم المجيد»، كما يقول: «فهم وقد وضعوا تحت حماية أوروبا المشتركة . . . يناشدون فرنسا حاميتهم على مر العصور . . . ان تضمن إيجاد حل طبيعي وشرعي للقضية اللبنانية . . .» (٢٨).

هذا ولما كانت القومية المارونية في وجهها الأيديولوجي تعيش بشكل خاص بين المثقفين الموارنة خارج جبل لبنان، إما في مصر أو في باريس أو حتى في الولايات المتحدة حيث كان مهاجر كمثل الماروني أيوب ثابت، فقد بدأ الشبان الموارنة في هذه العواصم بتشكيل الجمعيات والنوادي لتدعيم فكرة لبنان الماروني والقومية اللبنانية المارونية.

★ القواسم المشتركة بين القوميتين اللبنانية والعربية

كانت القومية العربية في أول امرها تعبر عن نزعة الأقليات المسيحية للانفصال، وتخوفها من حركة الوحدة الإسلامية التي نادى بها العلامة جمال الدين الأفغاني وغيره من الدعاة الإسلاميين. ومع ان هذه القومية التي نادى بها الكتّاب النصارى من الأرثوذكس والكاثوليك لم تتعرض للقومية اللبنانية التي دعا لها الموارنة، فقد رأى هؤلاء ان قيام دولة عربية تستند إلى مفاهيم القومية العربية لا يضمن لهم موقعاً ممتازاً. ولذلك فقد سعوا إلى الانفصال عبر إقامة نظام سياسي ماروني مستقل يستند إلى مفهوم القومية اللبنانية. وإذ كانت الغاية من الفكرتين واحدة وهي تعزيز مكانة النصارى، فلم يكن هناك في الواقع أي تصادم بين دعاة القوميتين. وهكذا فبينما رعت بريطانيا فكرة القومية العربية انصرفت فرنسا إلى تعزيز القومية اللبنانية.

وفي البداية لم يكن لحركة القومية العربية حظ كبير في النجاح، ولكن عندما تسلمت الأكثرية الإسلامية قيادة الحركة أصبحت على جانب من الأهمية والخطورة السياسية. وقد قدر للظروف التي سادت في أواخر القرن التاسع عشر بما حملته من اضطهاد عثماني للعرب، بالإضافة إلى حملة التتريك

الواسعة التي قادها حزب «الاتحاد والترقي» العثماني الذي تسلم الحكم في الآستانة عام ١٩٠٩م، ان تساعد على انتشار القومية العربية بين المسلمين العرب (٢٩).

وفي ظل هذه المعمعة السياسية نشأت احزاب وتيارات سياسية تطالب بالإصلاح الإداري وبإعطاء العرب دوراً بارزاً في الحكم. ففي عام ١٩٠٩ تأسست الجمعية القحطانية، وفي ١٤ تشرين الأول ١٩١١ أسس عدة طلاب مسلمين كانوا يدرسون في باريس جمعية سرية اطلقوا عليها اسم «العربية الفتاة» رداً على جمعية «تركيا الفتاة» المؤيدة لحزب الاتحاد التركي. وفي كانون الثاني ١٩١٢م أسس عدد من المثقفين المسلمين والمسيحيين في القاهرة «حزب اللامركزية الإدارية العثماني» بترخيص من السلطات العثمانية. وقد بدأ هذا الحزب نشاطه بحملة إعلامية واسعة عبر جريدة «المنار»، وشكلت مطالبه المتعلقة باللامركزية الإدارية ونيل حقوق العرب، قاسماً مشتركاً بين المثقفين المسيحيين النازعين نحو الاستقلال عن الدولة العثمانية والارتباط بالغرب، والإصلاحيين المسلمين الذين يعارضون التتريك (٣٠). وقد ساعدت هذه الاحزاب والجمعيات في خلق فترة هياج سياسي أدى إلى بعث القومية العربية التي انتقلت قيادتها من المسيحيين إلى المسلمين.

وهكذا جمعت سياسة التتريك المسلمين والمسحيين، غير ان بوادر الانشقاق كانت في طريقها الى الظهور، فعندما رأى الموارنة ان القومية العربية أصبح لها انصار ومؤيدون في المجتمع الأسلامي، سارعوا إلى إعلان تحفظهم من حركة اصبحت القيادة فيها للمسلمين. وخلال الحرب العالمية الأولى التي شهدت دخول القوات العثمانية إلى جبل لبنان وإعلان الحكم العسكري الذي كانت نتيجته إعدام عدد كبير من المناضلين، مسلمين ومسيحيين جنباً الى جنب في دمشق وبيروت خلال عامي ١٩١٥ و١٩١٦ على يد جمال باشا السفاح، بدا وكأن «القوميين العرب» و«القوميين اللبنانيين» يناضلون في سبيل قضية واحدة، غير ان الحقيقة كانت تختلف عن ذلك تماماً، فمع وحدة الهدف التي جمعت في الأساس بين القوميين العرب والقوميين اللبنانيين وهو الاستقلال عن الدولة العثمانية، رأى دعاة القومية اللبنانية ان الوحدة العربية الشاملة التي يطالب بها القوميون العرب، أو حتى الوحدة السورية التي يطالب بها التيار القومي - السوري، لا تعطيهم دور الريادة والسلطة التي ينشدونها، وهم ليسوا على استعداد لأن يكونوا أقلية في ظل امبراطورية عربية أو دولة شامية لا تضمن لهم الامتيازات عينها التي ينشدونها ونعموا بها في ظل المتصرفية، وحرصوا على التمسك بها والاستزادة منها. وعندما اكتملت بوادر الشقاق في أواخر الحرب العالمية الأولى بتصدي الشريف حسين في الحجاز لقيادة النزعة القومية العربية ضد العثمانيين بالتعاون مع الإنكليز، سارع الموارنة إلى إعلان رفضهم القاطع للانضمام إلى الوحدة العربية أو أي دولة عربية يتم إنشاؤها (٣١).

★ «جمعية الإتحاد اللبناني»

يحدثنا بشارة الخوري في كتابه «حقائق لبنانية» عن تأسيس «جمعية الإتحاد اللبناني» في القاهرة التي كان يقيم فيها عام ١٩٠٩، حيث دعا انطوان الجميل «الجالية اللبنانية» كما يسميها للاجتماع في قاعة «المسرح العربي» هناك. وقد لبى الدعوة عدد كبير من اعضاء الجالية. وفي المؤتمر الذي انعقد في ١٩ تشرين الثاني ١٩٠٩ طرح داود بركات الوضع الداخلي في لبنان، وخلص إلى ضرورة تأسيس جمعية للدفاع عن «حقوق الوطن». وكان أن أسفر الاجتماع عن تشكيل لجنة تنفيذية للجمعية تألفت من اسكندر عمون، داوود بركات، حبيب معلوف، بشارة واكيم، خليل أبي اللمع، حبيب يزبك و جورج حنا، وما لبثت هذه الجمعية ان توسعت وأسست فروع لها في أوروبا و أميركا (٣٢).

وفي العام التالي تقدمت الجمعية بمذكرة إلى الحكومة العثمانية تتضمن المطالب المارونية التي تضمن نفوذ الموارنة السياسي والديني والإقتصادي بما فيها ضم البقاع لدعم اقتصاد الجبل. وفي ٥ نيسان ١٩١٢ أصدرت جمعية «الإتحاد اللبناني» و «اللجنة اللبنانية» في باريس مذكرة موجهة إلى الدول الكبرى «ضامنة النظام الأساسي» تتضمن «الأماني اللبنانية» في إصلاح إدارة المتصرفية. وفي تشرين الثاني ١٩١٢ وجهت الجمعية مذكرة بالمطالب إلى سفراء الدول الكبرى في استانبول(٣٣).

★ جمعية بيروت الاصلاحية

وفي هذه الفترة كانت قد تأسست «جمعية بيروت الاصلاحية» التي تكونت من مسلمين ومسيحيين ضد الحكم العثماني، إلا ان الاعضاء المسيحيين في الجمعية غدروا بالأعضاء المسلمين، وقدموا عريضة سرية للقنصل الفرنسي كوجه طالبين منه انتداب وسيطرة فرنسا على بلاد الشام، «لأن المسيحيين لم يعودوا يطيقون المسلمين»، وغدروا بهم ثانية أثناء انعقاد مؤتمر باريس عام ١٣٣١ هـ - ١٩١٣ م.

ففي ١٢ آذار ١٩١٣ أرسل بعض الأعيان المسيحيين، من جمعية بيروت الإصلاحية، رسالة سرية إلى المسيو Couget قنصل فرنسا العام في الشام، تحدثوا فيها عن أوضاعهم وتعصب المسلمين حيالهم، وأكدوا أن الإصلاحات لم تعد تناسبهم لأنهم مرتبطون بفرنسا، «وإنهم باهتمام من شفقتها واهتمامها بهم زمان إدبار طالعهم، فأكبر آمال نصارى سوريا أن تستولي فرنسا على البلاد الشامية». وقد أكد هذه المذكرة سليم علي سلام عضو مجلس «المبعوثان» العثماني وعضو الجمعية الإصلاحية. وأوضح بعض أسرار التحركات السياسية في هذه الفترة، فذكر بأن نخلة بك التويني أخبره أن فرنسا على استعداد لإمداد اللبنانيين بعشرين ألف جندي في حال إعلان الثورة على الدولة العثمانية. إلا أن سلام رفض هذا العرض وذهب إلى والي بيروت طالباً منه تحقيق الإصلاحات، ومظهراً له «ميل بعض الأهلين إلى الانسلاخ عن الدولة العثمانية وميل البعض للالتحاق بمصر والآخر للإفرنسيين». وكذلك أوضح سلام في مذكراته

الخلافات المستحكمة بين المسلمين والمسيحيين من أعضاء الجمعية، وكذلك بسبب الاتجاهات الطائفية لدى الأعضاء المسيحيين (٣٤).

وكان يقيم في باريس عدد من المثقفين النصارى الذين تولوا أمر الدفاع عن السياسة الفرنسية في المشرق، من هؤلاء، بالإضافة إلى نجيب عازوري:

-شكري غانم، رئيس «اللجنة اللبنانية» عام ١٣٣٠ هـ - ١٩١٢ م (٣٥).

-خير الله خير الله: ماروني وهو ابن لتاجر حرير من جرود البترون، تخرج من جامعة بلجيكا، وكان محرر الشؤون المشرق في جريدة «Le Temps». وفي عام ١٣٣٠ هـ -١٩١٢ م أسس مع شكري غانم «اللجنة اللبنانية» وأصبح اميناً عاماً لها، ثم أصدر كتاب «سورية» في باريس. وقد ورد في هذا الكتاب مقولات حول: «الإرتباط بالمدنية الفينيفية» و «الحضارة الفينيقية» و «الطابع الروماني والإغريقي» و «استقلال الإمارة» وأثنى غانم في كتابه على العهدين المعني والشهابي مختصراً تاريخ لبنان بمجموعة بدع وأوهام ومتجاهلاً العهود الإسلامية والطابع الإسلامي للبنان، وخلص أخيراً إلى استنتاج ما أسماه «الحدود التاريخية والجغرافية الطبيعية للبنان»، كما يتطلب اقتصاد الجبل (٣٦).

- ندرة مطران: مسيحي من بعلبك كانت تربطه علاقات وثيقة مع اقطاب السياسة الفرنسية ولا سيما بعد المؤتمر العربي في باريس..

- جورج سمنة: كان يتعاطى مع زميله ندرة نشاطات ثقافية وسياسية في اطار المؤسسات الاستعمارية الفرنسية.

لقد استطاع هؤلاء في المؤتمر العربي الذي عقد في باريس في الفترة ١٧ - ٢٣ رجب ١٣٣١ هـ - ١٧ - ٢٣ حزيران ١٩١٣ م ان يدفعوا المؤتمرين باتجاه الخط الأوروبي القاضي بتجزئة بلاد الإسلام والمطالبة باعتماد خبراء أجانب في الإدارات المحلية كما جاء في البند العاشر من بيان المؤتمر (٣٧).

وقد كان لجمعية بيروت الاصلاحية والتي كان في لجنتها الإدارية يهوديان وعشرة موارنة الدور البارز في ذلك.. كذلك قام الأعضاء النصارى في الجمعية بالاجتماع سراً في وزارة الخارجية الفرنسية أثناء انعقاد المؤتمر وطلبوا مجدداً الحماية الفرنسية للبنان ضاربين عرض الحائط بكل المطالب العربية واللبنانية في المؤتمر (٣٨).

كتب جورج سمنة عام ١٩٢٠ م معلقاً على طبيعة تلك المطالب ومصيرها، وعلى الآمال التي علقت على التدخل الأوروبي: «مما لا شك فيه أن الآمال الانفصالية لم تكن بعد صيغت بسبب استحالة التعبير عنها علناً ورسمياً». ويتابع: «للاسف، وبسبب الانقسامات الأوروبية فقد بقي تدخل القوى الكبرى الذي طالما تمنيناه، خيالاً. فضلاً عن ان مبادرة حكومة واحدة (يشير إلى فرنسا) كان يمكن ان يؤدي

إلى كوارث . إذن كان يجب انتظار الحرب حتى يسمع صوت السوريين » (السوريين واللبنانيين) (٣٩).

ويتضح من هذا الكلام أن فرنسا وعملاءها كانوا ينتظرون من الحرب الشيء الكثير، وقد علقوا كل آمالهم عليها وربطوا كل أمانيهم بها، وانتظروا نتائجها بفارغ الصبر، ولذلك رأيناهم بعد الحرب يهاجمون المسلمين كالليوث الضواري ويقتلون الأبرياء كالذئاب المفترسة .

وقد أخذ السفير التركي في فرنسا علماً بهذه النشاطات فكتب في إحدى تقاريره يقول: « ان الحكومة الفرنسية بعثت بتعليمات سرية إلى سفيرها في الأستانة وإلى قناصلها في بيروت ودمشق والقدس تتعلق بخطة العمل الواجب ان تسير عليها . هذه الخطة تتلخص بضرورة الاعتماد على العنصرين الكاثوليكي والماروني في إثارة شغب في سورية ولبنان يدفع الفرنسيين لأن يتدخلوا فعلياً في شؤون المنطقة . ويدير هذه الحركة مباشرة السفير الفرنسي في الآستانة » (٤٠).

النشاط الفرنسي في عكار

★تسرب الفكر الماسوني وطلب نائب القنصل تطبيق مبدأ الحماية الفرنسية لموارنة عكار

كانت فرنسا تسعى إلى بسط نفوذها على منطقة عكار. ولهذه الغاية فقد دعمت المطالب المارونية بضم هذه المنطقة الى المتصرفية، وشجعتهم في ذلك. كما أن الفرنسيين مهدوا النفوذهم السياسي بواسطة مدارس الآباء اليسوعيين.

ويكشف الدكتور فرج زخور عن جوانب مهمة من تاريخ منطقة عكار، حيث أوضح أنه منذ القرن العشرين تسرب الفكر الماسوني الى عكار عبر ديمتري الخوري الذي كان الدعامة الرئيسية للسياسة الفرنسية في عكار ومبشراً لها. واستطاع الخوري ان يقنع بعض الأقطاب العكارية من آل مرعب بأن الماسونية تناوئ حركة التتريك التي كان يقودها حزب الاتحاد العثماني، فانتسبوا إليها (٤١).

وعندما كثرت الاجتماعات المناوئة للإتحاديين عمدت الدولة العثمانية إلى تشديد قبضتها على عكار، ولاحقت المعادين لسياستها وطاردتهم في الجبال. وبفعل تعقب السلطات لهم، تحول هؤلاء إلى قطّاع طرق يمارسون اللصوصية والقتل ليلاً، ولقد حماهم بعض المتنفذين وجعلوهم مطية بأيديهم ينفذون لهم مآربهم ويقاتلون بهم بعضهم بعضاً. وكان أهم هذه العصابات في الدريب والجومة والسهل وغيرها. وحدثت عدة اعتداءات طالت مزارع عودين وحلسبان وكرم سباط وشويتا والمراحات التي تخص أهالي القبيات وعندقت . وشكلت هذه التعديات الذريعة للتدخل الفرنسي في المنطقة التي شهدت سلسلة من الصراعات الفرنسية - الإيطالية على بسط النفوذ.

ولقد استغل دوكوسو نائب قنصل فرنسا في طرابلس هذه التعديات ليثير حماسة القنصل العام في

بيروت كوجيه الذي ارسل إليه تقريراً في ٢٥ تشرين الثاني ١٩١٣ حول اضطرابات ناشبة في عكار، يدعو فيه إلى تأمين الحماية الفرنسية للسكان المسيحيين في بلدة القبيات. وقد جاء في التقرير ان عكار «جزء مكمل للبنان، وان فيه ثروة حرجية غنية وسهولاً ذات انتاج وافر من الحبوب المتنوعة». كما يعتبر التقرير أن عكار «مركز مسيحي مهم، يحتفظ الفرنسيون فيه بنفوذ كبير بواسطة الآباء اليسوعيين، برغم تخلي مؤسسة الآباء الكرمليين في القبيات عن الوصاية الفرنسية». والتقرير لا يخلو من تحريض: «ان التعصب الإسلامي في هذه المنطقة مع ما يرافقه من نهب وسلب غدا أخطر من أي وقت مضى. وقد جمعت فرنسا خمساً وثلاثين شكوى تتعلق بتعديات حديثة».

وقال دوكوسو إنه زار بلدة القبيات فاستقبله السكان الموارنة استقبال المحررين، وذكر «ان هذا الشعب الذي كبت شكواه طويلاً قد تجرأ على رفع صوته يشجعه وجود ممثل أمة يعتبرها حاميته الوحيدة، ويرجو وصايتها من كل قلبه...»

ويحتوي التقرير على مغالطات ومبالغات، ان من حيث التحريض وتجسيم الأخطار، او من حيث عدد السكان الموارنة والقرى المارونية التي مر بها أثناء زيارته للقبيات. فقد جعل التقرير عدد القرى المارونية التي مر بها وهو في طريقه من تلكلخ إلى القبيات عشر قرى. كما جعل سكان عكار كما يلي: ١٥٠٠٠ ماروني، ١٣٠٠٠ أرثوذكس، ٥٠٠ كاثوليكي، ١٢٠٠٠ مسلم. بينما يحصي تقرير المفوض الفرنسي في الوكالة ميريه إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٦ تموز ١٩٣٦ سكان عكار على الشكل التالي: ٢٨٠٠٠ سني، ١٠٠٠٠ أرثوذكس، ٨٠٠٠ ماروني، ١٠٠٠ كاثوليكي و ٢٠٠٠ من مختلف الطوائف.

وينهي دوكوسو تقريره بالقول: «إذا كانت فرنسا لا تريد أن تشهد عاجلاً أم آجلاً عملية إفناء جماعي لموارنة هذه المنطقة فإن عليها أن تؤمن حمايتهم التامة بشكل حازم»(٤٢).

★ التنافس بين فرنسا وايطاليا

الجدير ذكره أن تقرير دوكوسو كان له علاقة بالتنافس الحاد بين فرنسا وإيطاليا على بسط نفوذهما في عكار. فليس صحيحاً ما ادعاه نائب القنصل الفرنسي ان المسيحيين في عكار معرضون لعملية إفناء جماعي، بل إن دوكوسو بالغ في تضخيم الأخطار لأنه كان يدرك ما لإيطاليا من نفوذ هناك مما يهدد المصالح الفرنسية في المنطقة. فقد توصلت إيطاليا إلى تعميق نفوذها عن طريق مؤسسة الآباء الكرمليين التي أكد التقرير على تخلي هذه المؤسسة عن الوصاية الفرنسية، مما سينذر بعواقب وخيمة.

وهكذا ففي حين دعمت فرنسا المؤسسات اليسوعية قامت إيطاليا بدعم المؤسسات الكرملية. وتفصيل ذلك أنه في حدود العام ١٨٤٠م حل الأب اليشع الكرملي في بلدة القبيات حيث قدم له الأهالي قطعة أرض أقام عليها اول دير كرملي. وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر وصل الأب ستانيسلاوس

الكرملي من إيطاليا، فنهض بالدير وتولى شؤونـه، وأسس إلى جانبه مدرسة للإناث، واستدعى لهذه الغاية الراهبات الكرمليات من ايطاليا لمساعدته في ضبط شؤون المدرسة، وذلك في حدود العام ١٩٠٠ (٤٣).

ولم يتمكن الآباء اليسوعيون ان يؤسسوا مدارس لهم في القبيات، فاكتفوا بمدرستهم في عندقت. وفي البدء كانت الوصاية الفرنسية تشمل مؤسسات الطرفين، إلا ان الكرمليين تخلوا عن الوصاية الفرنسية في حدود العام ١٩١٢، وذلك عندما بلغ الصراع أشده بين السياستين الفرنسية والإيطالية. وتجسد هذا الصراع في منطقة القبيات بمؤسستي الآباء اليسوعيين والآباء الكرمليين. وكان لهذا الصراع أبعاد إقتصادية، نظراً للثروات الحرجية التي تملأ أعالي جبال عكار وجرود القبيات ومنطقة القموعة.

وفي هذه الأثناء أم بلدة القبيات الطبيب الإيطالي كاسبيني، ونشط في مضمار تجارة الحرير وصناعته، حيث أنه استطاع في أقل من سنتين أن يؤسس في القبيات وعندقت ستة مصانع لانتاج الشرانق وحل الخيوط. وبلغت الكمية المنتجة من هذه المادة نحو عشرة آلاف كلغ سنوياً من الشرانق.

وأقام الدكتور كاسبيني علاقات طيبة مع أهالي المنطقة، وتزوج من إحدى عائلاتها. وقد حاول أن يربط السكان هناك بالسياسة الإيطالية، وحظي في هذا المجال بدعم مباشر من رئيس دير الآباء الكرمليين ستانيسلاوس، حتى استطاع أخيراً أن يدفع بعض الكهنة الى توقيع عريضة فوضوا بها شؤون البلدة إليه وإلى الأب المذكور ستانيسلاوس، مما أثار حفيظة القنصلية الفرنسية، والمطران أنطون عريضة راعي أبرشية طرابلس للطائفة المارونية، الذي كان يتلقى دعماً فرنسياً ويؤيد توسيع النفوذ الفرنسي في المنطقة، كما يؤيد توسيع رقعة متصرفية جبل لبنان لتشمل منطقة عكار، إضافة إلى اعتبار ديني يتمثل في أن الكرمليين يمارسون الطقوس والمعتقدات بشكل يختلف عن الطقوس والمعتقدات المارونية.

وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩١٣م حرر المطران انطون عريضة كتاباً إلى الخوري مخائيل الزريبي في القبيات جاء فيه:

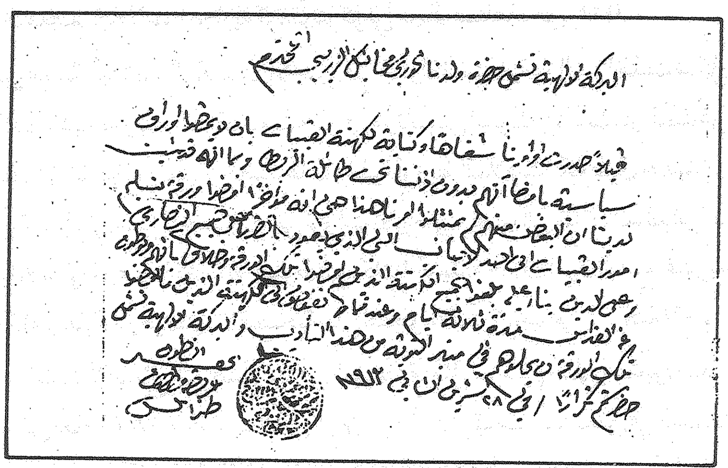
البركة الإلهية تشمل حضرة ولدنا الخوري مخائيل الزريبي المحترم

قبلاً صدرت أوامرنا شفاهاً وكتابة لكهنة القبيات بأن لا يمضوا أوراق سياسية بامضاءاتهم بدون فرنسا تحت طائلة الربط وبما أنه قد ثبت لدينا أن البعض منهم لم يمتثلوا الأمرنا هذا حتى أنه مؤخراً أمضوا ورقة تسليم القبيات إلى أحد الأجانب الشيء الذي يعود بالضرر على جميع النصارى وعلى الدين. بناء عليه بلغوا جميع الكهنة الذين أمضوا تلك الورقة وخلافها بأنهم مربوطون في القداس مدة ثلاثة أيام وعند تمامها نفوض إلى الكهنة الذين ما امضوا تلك الورقة أن يحلوهم في منبر التوبة من هذا التأديب والبركة الإلهية تشمل حضرتكم تكراراً.

الحقير انطون عريضة

طرابلس في ٢٨ تشرين الثاني ١٩١٣

وفيما يلي صورة طبق الأصل لهذه الرسالة:



كتاب المطران أنطون عريضة إلى الخوري ميخائيل الزريبي

هذه الوثيقة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقرير دوكوسو الذي أكد على ضرورة الحفاظ على المصالح الفرنسية. وقد توافق ما جاء في الوثيقة والتقرير معاً مع ما كان يجري في جبل لبنان من مطالبة بضم منطقة عكار الى المتصرفية، وجعلها بالتالي منطقة نفوذ ماروني خالصة الولاء لفرنسا ومشاريعها في المنطقة.

المصالح الفرنسية وأثرها على الموقف الماروني

★ المصالح الاقتصادية

في ١٢ محرم ١٣٣١ هـ - ٢١ كانون الأول ١٩١٢ م ألقى الرئيس الفرنسي ريمون بوانكاريه Poin-carée خطاباً في البرلمان جاء فيه: «لست بحاجة ان أقول للمجلس ان لنا في لبنان وسورية مصالح تقليدية وإننا لعازمون على جعلها موضع احترام. إني لسعيد ايضاً بأن أتمكن من ان أضيف بأنه ليس هناك أي مبرر لتصور وجود أي من الخلافات بيننا وبين الحكومة الإنكليزية حول هذه المنقطة»(٤٤).

أما مصالح فرنسا التقليدية فيعددها تقرير رسمي صادر عن «لجنة الموازنة» الفرنسية كما يلي: «انها شركة فرنسية رأسمالها أربعة عشر مليون فرنك تلك التي بنت مرفأ بيروت. ان إدارات استثمار الماء، والغاز، والكهرباء هي مشاريع فرنسية. ان خطوط السكك الحديدية: يافا - القدس (١٨٨٩ م)، دمشق - بيروت (١٨٩١ م)، حلب - رياق (١٨٩٣ م)، دمشق - حمص (١٩٠٩ م)، التي اندمجت في شركة «دمشق - حلب» برأسمال قدره (١٢٥) مليوناً، كلها مشاريع فرنسية. وفي مجال التجارة مثلت

صادرات سورية إلى فرنسا المقام الأول، فقد خرج من مرافىء الإسكندرون وبيروت وحدها ما يعادل ثلاثة عشر مليوناً. ثم ان معظم المبادلات التجارية كانت تتركز في مجال صناعة الحرير (٤٥).

ولم تكن عملية استثمار الرأسمال الأجنبي في الدولة العثمانية، والتي أخذت شكل امتيازات لبناء خطوط سكك حديدية وشق الطرقات وبناء المرافىء وتأسيس البنوك والاستثمار الصناعي والزراعي والمنجمي، تهدف الى تشجيع وتطوير الصناعات المحلية أو ربط البلاد بشبكة طرق جديدة لزيادة القوة الانتاجية العثمانية، وانما في سبيل الحصول على ثروات الأراضي ونقلها الى بلدان العالم الرأسمالي. ففي بلاد الشام وتركيا الآسيوية وغيرها كان بناء خطوط السكك الحديدية خلال القرن التاسع عشر يخدم الدول الأوروبية في احكام سيطرتها وهيمنتها الاقتصادية على المناطق الاستراتيجية في السلطنة (٤٦).

وحتى مراسيم الإصلاح التي صدرت عن السلطنة، مثل مرسوم خطي همايون لعام ١٨٥٦ م، والدستور العثماني لعام ١٨٧٦ م، أعطت الأوروبيين مزيداً من المكاسب للتغلغل في السلطنة وجعلها مفتوحة أمامهم. فمرسوم خطي هيمايون الذي احتوى على وعد من السلطان بالسماح للأجانب بالتملك في الدولة العثمانية أسوة بالمواطنين العثمانيين، و «مرسوم الاستيطان» الذي كان قد صدر عام ١٨٥٧ م لمصلحة الاستيطان الأجنبي في الدولة العثمانية، قد أضفيا شرعية على تغلغل الرأسمال الأجنبي وتملكه للأراضي والمشروعات (٤٧).

وكانت سياسة الاستدانة من الغرب التي بدأتها الدولة العثماينة عام ١٨٥٤ م أثناء حرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦) واستمرت حتى سقوط السلطنة، قد أدت عام ١٨٧٥ م إلى إفلاس الحكومة العثمانية وتوقفها عن دفع ديونها التي بلغت ٢٤١،٩ مليون ليرة عثمانية، في حين ان المبالغ الحقيقية التي دفعت إلى الحكومة العثمانية كانت ١٢٧،٤ مليون ليرة عثمانية، وذلك بسبب الفوائد المرتفعة التي كان على الخزينة العثمانية أن تسددها إلى البنوك الأوروبية (٤٨).

وبين عامي ١٨٨٢ م و ١٩١٤ م تأسست في الدولة العثمانية ٤١ شركة ومؤسسة أجنبية برأسمال قدره ١٠٢٨ مليون قرش، مقابل ٤٨ مؤسسة وطنية عثماينة برأسمال قدره ١٢٣ مليون قرش. وطبقاً لإحصاآت معاصرة لعام ١٩١٣ م فقد كان يوجد في الدولة العثمانية ٢٤ شركة مناجم، إثنتان منها عثمانية الرأسمال، فيما الباقية بقبضة الرأسمال الأجنبي. وفي عام ١٩١٤ م كان ١٩٠ مصنعاً من اصل ٢٢٤ مصنعاً بأيدي الأجانب. حتى يقال ان الدولة العثمانية تحولت منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر الى ما يشبه نصف مستعمرة اوروبية (٤٩).

وكانت فرنسا قبيل الحرب العالمية الأولى تحتل المرتبة الأولى في السلطنة العثمانية لجهة التوظيفات المالية، وتحتل المرتبة الأولى في مشاريع الأشغال العامة المنفذة والممنوحة بالتلزيم، والمرتبة الأولى في اهمية

مؤسساتها الاجتماعية الطبية والتعليمية، وكذلك في نسبة السكان المطالبين بحمايتها، وكانت تمتلك لوحدها ٦٠ بالمئة من مجموع الدين العمومي العثماني (٥٠).

وقد سعت فرنسا، قبيل الحرب، الى تثبيت اقدامها في السلطنة ضمن سياسة التنافس الاستعمارية الواضحة انذاك للسيطرة على اسواق العالم وموارده، والتي جاءت الحرب العالمية الأولى تتويجاً لها.

وبناء على هذا الموقع الفرنسي كان يمكن لرئيس غرفة التجارة في مدينة ليون ان يقول في رسالة بعث بها إلى وزير الخارجية في ٢٥ رجب ١٣٣٣ هـ ـ ٧ حزيران ١٩١٥ م: «اننا لا نتصور ان الحرب الحالية ستعطي نتائج بارزة في الشرق الأوسط، سوى تلك التي تعزز مكاسبنا ومستقبل مصالحنا الموجودة هناك الآن. ان سوق سورية (ولبنان) لمن أبرز المنتجين للحرير وهذا يعني انها ستتبع سوقنا في ليون» (٥١).

وقدر مجموع الرساميل الفرنسية الموظفة في سورية ولبنان قبيل الحرب بأكثر من مائتي مليون فرنك فرنسي، سيطرت على سكك الحديد ومرفأ بيروت وشركات الكهرباء والمياه وفرع البنك العثماني (٥٢). وفي عامي ١٩١٣ - ١٩١٤ قدرت الاستثمارات الأوروبية في الشرق الأدنى بـ ٣,٣ مليار فرنك لفرنسا، و ١,٨ مليار فرنك لألمانيا، و ٢٤ مليون ليرة لإيطاليا (٥٣).

والجدير بالذكر ان إفلاس الإمبراطورية العثمانية عام ١٢٩٢ هـ ـ ١٨٧٥ م كان دليلاً على مدى تغلغل الرأسمال الأجنبي ودرجة الخضوع والتبعية له. كما أن صدور فرمان ٢٠ - ١٢ - ١٨٨١ م الذي صادق على اتفاقية معقودة بين الدولة ودائنيها الأجانب، وقضى بانشاء «صندوق الدين العام»، كان دليلاً على ان إدارة الدولة انتقلت عملياً الى أيدي ممثلي الرأسمال الأجنبي. وقضى نظام الديون الجديد ان توضع بعض موارد الدولة مثل التبغ والملح والكحول والحرير والسمك وموارد أخرى تحت سيطرة الرأسمال الأجنبي كضمان لوفاء الديون. وهكذا فرضت الاحتكارات المتعددة، وأعطي الرأسمال الفرنسي احتكار التبغ عام ١٨٨٣ م في الولايات الخاضعة للسلطنة العثمانية مباشرة (٥٤).

★ النفوذ الثقافي وتأثيراته

وعلى صعيد التغلغل الثقافي «والإنساني»، احتلت فرنسا قبيل الحرب العالمية الأولى مركزاً مهيمناً في سورية ولبنان، فقد كان لديها اكثر من مئة مؤسسة للخدمات الاجتماعية (مستشفيات، مصحات، دور لليتامى والعجزة، الخ)، اضافة الى المؤسسات التعليمية التبشيرية (٥٥).

ولقد اعتبرت فرنسا منذ البدء ان الوجود الثقافي حاسم في تقرير مصير مصالحها المادية في المنطقة. لذا كان التوجه الاستعماري الفرنسي شديد التركيز على إنشاء المؤسسات التعليمية وتوجيهها الدائم. وكان الوجود الثقافي الفرنسي مهيمناً داخل المؤسسات التعليمية الخاصة في جبل لبنان، ففي عام ١٣٣٢ هـ ـ ١٩١٤ م كانت فرنسا تؤمن السيطرة على خمسين بالمئة من المدارس والطلاب في سوريا ولبنان. وكان

اليسوعيون يحتلون المركز الممتاز في هذا المجال، فقد امتلك التعليم باللغة الفرنسية في سورية ولبنان وفلسطين حتى اوائل شباط ١٩١٤ م - ربيع الأول ١٣٣٢ هـ حوالي ٥٠١ مدرسة ضمت أكثر من خمسين الف تلميذ من الجنسين، مقابل مئة مدرسة انكليزية ضمت سبعة آلاف تلميذ، و٨٨ مدرسة اميركية ضمت خمسة آلاف تلميذ يضاف اليها الكلية السورية (الجامعة الاميركية) التي ضمت وحدها ١٩٣٥ تلميذاً (٥٦).

وقدر عدد تلاميذ المدارس الأوروبية والأميركية في سوريا ولبنان قبيل الحرب العالمية الأولى بحوالي ٢٥ ألفاً، مقابل ٤٠ ألفاً للمدارس الفرنسية و١٠ آلاف تلميذ في المدارس المحلية التي يتم فيها التعليم باللغة الفرنسية. أي أن عدد التلاميذ الذين كانوا يتعلمون الفرنسية بلغ حوالي ٥٠ الفاً من أصل ٩٠ الفاً من التلاميذ في سورية ولبنان، ومن بين الـ ٥٠ ألف تلميذ يتلقون اللغة الفرنسية كان ٢٥ الفاً منهم في جبل لبنان، فكانت هذه المدارس الرائدة للنفوذ الفرنسي في سورية ولبنان (٥٧).

ومنذ عام ١٣٣٠هـ - ١٩١٢م بدأت فرنسا تهيئ الوضع الداخلي في سوريا ولبنان لاحتمال تدخل مباشر، وكان ان شكلت «الثقافة» وسيلة هذه التهيئة، فارتبطت جامعة القديس يوسف في بيروت بجامعة ليون لتطوير العليم العالي الفرنسي. ثم دشنت مدرسة الحقوق في بيروت في شهر ذي الحجة ١٣٣١ هـ - تشرين الثاني ١٩١٣ م، وارتبطت ادارة الدروس فيها باليسوعيين، بينما أشرفت جامعة ليون على التعليم ومنح الشهادات. وللغاية ذاتها، افتتحت ايضاً وفي نفس الوقت مدرسة التكنيك «لإعداد مساعدين محليين للمهندسين الفرنسيين» (٥٨).

وفي محرم ١٣٣٣ هـ - كانون الأول ١٩١٤ م، تقدم وزير الخارجية الفرنسي الى لجنة الشؤون الخارجية في المجلس بتقرير تحدث فيه عن هذه السياسة، فأكد على أهميتها ونجاحها واستعاد بعض جوانبها بقوله: «من اجل تدعيم نمو الثقافة الفرنسية وتركيز نفوذها، اتخذت عدة اجراءات، وكانت مؤازرتي لها أكيدة. ان مدرسة للقانون ومدرسة للفنون والمهن تأسستا في بيروت تحت اشراف جامعة ليون الفرنسية» (٥٩).

★ آثار خطيرة

كان من نتائج تصريح الرئيس الفرنسي بوانكاريه في ٢١ كانون الأول عام ١٩١٢ م حول «مصالح فرنسا في سورية ولبنان» ان دعم موقف الموارنة المعتمدين على حماية فرنسا وازدياد نفوذها. وبعد يومين أي في ٢٣ كانون الأول رست مدرعة فرنسية في ميناء جونيه، وقامت قيادة المدرعة بزيارة للبطريرك الماروني. ومعلوم ان زيارة كهذه في مثل تلك الظروف كان لها معاني سياسية خطيرة، فدخول المدرعة الفرنسية الى ميناء جونية بهذا الشكل كما لو كان ميناء فرنسا كان يعتبر كسراً لقرار الحكومة العثمانية باقفال المرفأ وبتأكيد

الدعم الفرنسي للنفوذ الماروني (٦٠).

وعلى صعيد محلي، فسر الحدث على انه تجاوز لبيروت، المدينة ذات الطابع التاريخي الاسلامي، وتأكيد فرنسي على توفير امكانية الاتصال المباشر لأوروبا بالساحل اللبناني، بالرغم من الاستياء الكبير الذي أبداه المسلمون (٦١). وكان لهذا الحدث اثر كبير، فقد تحققت بعض المطالب المارونية المرفوعة الى المتصرف (٦٢).

وفي آخر محرم ١٣٣١ هـ - ٨ كانون الثاني ١٩١٣ م رست مجدداً باخرة فرنسية في ميناء جونية، وعلى ظهرها القنصل الفرنسي ونائب قائد البحرية اللذان توجها في تظاهرة عسكرية، ضمت عدداً من الضباط العسكريين، إلى مقر البطريرك الماروني في بكركي الذي استقبلهم بفرح شديد، وجاء في الكلمة التي ألقاها بالمناسبة: «اننا نشكركم على هذا الإسراع في زيارة جونية التي لا تشكل مرفأ لبنانياً فحسب، بل مارونياً أيضاً، فتح بفضل اهتمام فرنسا بنا ... انكم اذ تقومون بزيارتنا مع هذا العدد الكبير من ضباط البحرية، كمن يقوم بزيارة بيته ويقيم بين افراد عائلته، فانما هو برهان ساطع على الحب الذي يكنه الشعب الماروني نحو فرنسا منذ قرون» (٦٣). ورد نائب قائد البحرية بكلمة وصف بها البطريرك بأنه زعيم وأب لكل اللبنانيين، وأكد على اهمية العلاقة بين فرنسا والموارنة «الذين تحبهم فرنسا كما تحب مواطنيها» (٦٤).

هذا الموقف التأكيدي على دور فرنسا في تحقيق بعض المطالب المحلية، لم يكن الا ليطلق العنان للحركة المارونية المتصاعدة في متصرفية جبل لبنان، لتقدم مطالبها ومشاريعها في صيغة إيديولوجية كانت تشكل في خصوصياتها المعلنة نصراً جديداً للطموحات المارونية والموقف الماروني بشكل عام.

وفي ٢٦ ربيع الأول ١٣٣١ هـ - ٣ آذار ١٩١٣ م، رفع مجلس بلدية زحلة مذكرة الى القنصلية الفرنسية تطالب بضم البقاع لمتصرفية جبل لبنان، وتقدم «براهين تاريخية واقتصادية» لتعميم الحالات الشاذة كما ورد في كتاب خير الله خير الله، وتتحدث المذكرة عن خطر مزعوم هو خطر الشيعة «الذين يعيشون من محاصيل املاك المسيحيين»، ويشكلون عصابات مسلحة تقطع الطرق وتغير على المزارع والحقول (٦٥)، متجاهلة في نفس الوقت المجازر التاريخية التي ارتكبها الموارنة بحق الشيعة طوال قرون عديدة والاستيلاء على اراضيهم وممتلكاتهم في جبل لبنان بعد إخراجهم منها.

ومن جهة ثانية كانت التقارير الفرنسية تدل على سعي دؤوب لاستمالة زعماء مسلمين إلى جانب فرنسا. هذا الأمر يبدو واضحاً من خلال التقرير الذي أرسله مدير قنصلية فرنسا في بيروت كولوندر Coulondre إلى الرئيس الفرنسي بوانكاريه Poincarée في آخر شوال ١٣٣٠ هـ - ١٤ تشرين الأول ١٩١٢ م. ويشدد التقرير على ضرورة إقامة صلة بين كامل الأسعد (وهو جد كامل الأسعد الرئيس السابق لمجلس النواب اللبناني) والقنصلية العامة الفرنسية، وانتهاز فرصة الحملة الإنتخابية «لمجلس المبعوثان

التركي » وحاجة الأسعد لدعم مسيحيي المنطقة .

ويؤكد القنصل أن افتتاح المرحلة الإنتخابية قدم له الفرصة لعقد صلات مع الرجل الذي « أبدى دائماً بعض الليبرالية والموقف المتفهم حيال المسيحيين » ، على حد قوله . ويضيف القنصل : « ان فرصة كسب تعاطف هذه الشخصية النافذة ينبغي الاستفادة منها . لذلك طلبت الى مطارنة المنطقة الا يلتزموا حياله قبل ان يتلقوا رأياً من قبلنا ، وفي الوقت نفسه جعلت الزعيم . . . يعرف ان القنصلية تكن له وداً ورغبة في استقباله صديقاً . وبعد أيام قليلة تلقيت زيارة أخيه وأبناء عمه الذين اعتذروا عن قريبهم الذي اضطر ان يبقى بعيداً عن بيروت بسبب مهمات الحملة الإنتخابية وقدموا الي كامل إخلاصه . وبعد طول تبادل في اللياقات . . . صرحت لمحدثي أنني أثق بكلامهم وصدقه ، بنفس القدر الذي يعبر عن توافق عواطفهم مع مصالحهم التي اعترفوا بها دون صعوبة ، وقد برهنت لهم أن فرنسا مدعوة ان تلعب دوراً أكثر أهمية وأكثر اتساعاً في سوريا ، وأكدت لهم ضمان صداقتنا ومساعدتنا دون شرط مبادلتنا ذلك . وإني أتشرف بإرسال رسالة كامل بك الأسعد التي بعثها لي في هذه المقابلة . وإني سأبذل جهدي في كسب صداقته التي يمكن ان تكون في عدة وجوه مفيدة لنا . لقد طلبت من المطارنة الذين تملك القنصلية بعض التأثير عليهم أن يدعموا ترشيحه ، وأقترح ايضاً أنه عندما تصل قطع بحرية فرنسية إلى شواطىء سوريا ، ينبغي اغتنام الفرصة للقيام بزيارة رسمية بصحبة القائد . ان تقرب كامل الأسعد من فرنسا لهو أمر ثمين ذو معنى . فهو يحقق لنا نمواً ملحوظاً في النفوذ الفرنسي في منطقة كانت حتى هذا الحين بعيدة تماماً عن تأثيرنا . كذلك يحقق لنا مساندة حوالي سبعة آلاف محارب في وقت الحاجة . وهو يدل فضلاً عن ذلك ان نفوذ فرنسا لا يضعف في سوريا » (٦٦).

ويتضح من هذا التقرير كم كانت فرنسا تسعى لتوسيع دائرة نفوذها وبناء قواعدها داخل المناطق الإسلامية ، بحيث يصبح سهلاً عليها اختراق المجتمع الإسلامي بعد ان نجحت في اختراق الكيان السياسي لهذا المجتمع .

الحرب العالمية الأولى وافرازاتها المحلية

★ فرنسا والموارنة ينشطون لتثبيت السياسة الفرنسية في الشرق

في ربيع الأول ١٣٣٢ هـ - آذار ١٩١٤ م ، وصل القنصل الفرنسي ، جورج بيكو إلى بيروت ، وبدأ على الفور مباحثاته مع زعماء الموارنة حول امكان تعاون وثيق مع فرنسا لكسب الحرب الكونية الأولى التي كانت على وشك الإندلاع في أوروبا ، وبعد ان تم وضع الخطة ، احضر السلاح ووزع على المقاتلين ، وفي بداية الحرب طلب البطريرك الماروني الياس الحويك يعاونه رئيس « اللجنة اللبنانية » في باريس شكري غانم

من وزارة الخارجية الفرنسية ابقاء جورج بيكو في لبنان، بقوله: «لا شيء يمنع السيد بيكو المحبوب جداً في البلد بدلاً من عودته الى فرنسا من ان يكون الرئيس المعنوي لدفاعنا» (٦٧).

ويذكر في هذا الصدد أن البطريرك جمع الموارنة لمحاربة الدولة العثمانية في جيش مسيحي ترعاه فرنسا، حيث أكد لمراسل صحيفة Le matin استعداد ستة آلاف ماروني للعمل يداً واحدة مع الفرنسيين فور احتلالهم الساحل اللبناني (٦٨). وفي الوقت نفسه أكد أحد الكهنة المسيحيين في تقرير رفعه إلى جمال باشا في شباط ١٩١٥ أن المطران شبلي على اتصال دائم مع الحلفاء بواسطة عبد الله صفير الموجود في مصر. كما أشار المطران في رسالته إلى صفير أن المسيحيين يرون أن حياتهم في خطر، وأن الضرورة توجب مداخلة الحلفاء بغية تأمين الحماية للمسيحيين (٦٩).

في ٢٤ رمضان ١٣٣٢ هـ - ١٥ آب ١٩١٤ م بادر خير الله خير الله مؤسس «اللجنة اللبنانية» في باريس الى التطوع في الجيش الفرنسي، وإعلان نداء «لمواطنيه المبعثرين في مختلف انحاء العالم»، يدعوهم فيه للالتحاق بالجيش الفرنسي، «لخدمة قضية الحق والحرية» كما قال (٧٠). وبعد ثلاثة أشهر من هذا التاريخ حلت «اللجنة اللبنانية» نفسها بسبب «مواقف بعض اعضائها» كما قال شكري غانم، ليعاد تأسيسها من جديد بعد الاحتلال الفرنسي لبلاد الشام تحت اسم «اللجنة المركزية السورية» وسوف نتحدث عنها فيما بعد (٧١).

ثم قام عدد من النصارى المقيمين في باريس بالالتحاق في الجيش الفرنسي، والهدف يشرحه خير الله في هذه الكلمات: «إننا أردنا اتخاذ موقف سياسي يكون تكملة للسياسة الفرنسية في الشرق ... ولإعطاء هذا الموقف كل أهميته، وليكون له الصدى المطلوب في لبنان وسورية، فإن اشتراك لبنانيين وسوريين في فرقة فرنسية أمر ضروري» (٧٢).

عام ١٣٣٤ هـ - ١٩١٦ م وفي باريس بالذات اصدر ندرة مطران كتاب: «سورية الغد». وكان هذا الكتاب بمثابة دعوة علنية وصريحة للاحتلال الفرنسي للمنطقة، حتى ان الكاتب جمع الحجج الأساسية لمعارضي التدخل الفرنسي وجهد في دحضها، حيث قال: «ليس لفرنسا إلا أن تهتم بسورية (سورية ولبنان)»، فهي المكمل الضروري لامبراطوريتها الإفريقية. فدمشق المدينة المقدسة وباب الكعبة المحافظ على التقاليد الإسلامية والعربية، تشكل بالنسبة لفرنسا قمة الصرح، ودعائمه هي الجزائر وتونس وفاس. وبما ان القاهرة والقسطنطينية ليستا لها، فيجب ان تكون دمشق من نصيبها. وهكذا فهي تستطيع من هناك قيادة التطور الوشيك الحدوث للسوريين والعرب...» (٧٣). ويتابع: «فمن سورية تستطيع ان تراقب بشكل فعال بؤر الاتجاهات الوحدوية الإسلامية التي سيحاول الأعداء خلقها واستغلالها ضدها، فإذا امسكنا بالرأس، غدا الجسم تحت تصرفنا المطلق» (٧٤).

وبعد ان يتحدث مطران عن المنطقة وثرواتها لإغراء الفرنسيين ودفعهم للعمل، يخلص إلى القول «ان فرنسا باحتلالها سورية لا تمارس سياسة عواطف بل انها تجد ما يشبع كل مصالحها المادية. كما أن السوريين لا يريدون أن يصدقوا أن فرنسا يمكن أن تتخلى عنهم في اللحظة الأخيرة، بعد أن كانت حاميتهم» (٧٥). ثم يكتب إلى الموارنة: «فما عليكم إلا تسهيل مهمتها، انتم الذين تحبونها برهنوا على ان حبكم لها هو فعلي وليس أفلاطونياً. هي من أعطتكم امتيازات الاستقلال، إنها خير حكم قادر على استخدامها بما يناسب تطوركم، فاتركوا انفسكم لإرادتها» (٧٦).

والحقيقة ان نشاط ندرة مطران الإعلامي في باريس كان ينخرط في خط الدبلوماسية الفرنسية الساعية لتثبيت مواقعها المحلية في المنطقة. وقد كشفت الأوراق السرية التي صادرتها السلطات التركية في مركز القنصلية الفرنسية في بيروت، اسماء شخصيات عديدة كانت تعمل لحساب فرنسا، من هؤلاء الأخوان فيليب وفريد الخازن، ميشال تويني، نخلة مطران، وغيرهم (٧٧).

ولما كان الهدف المشترك للنصارى هو السيطرة على لبنان فقد انعقد في ١٥ أيلول ١٩١٥ م (اوائل ذي القعدة ١٣٣٣ هـ) - كما يعترف بذلك ندرة مطران - مؤتمر لبناني مسيحي في نيويورك تحت إشراف جمعية «النهضة اللبنانية»، حيث طالب المؤتمرون بتحويل لبنان إلى إمارة يحكمها أمير أجنبي (٧٨).

★ ثاني وعد فرنسي بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين

خلال الحرب العالمية الأولى قامت الدول الأوروبية بتقديم الوعود الأكثر رعونة إلى أتباعها واعدة إياها بإقامة أوطان «للأمة اليهودية»، و«للأمة المارونية»، و«للأمة الكردية»، و«للأمة الأرمنية» (٧٩).

وكان الامبراطور الفرنسي، نابليون بونابرت، قد أصدر وعداً لليهود، قبيل حملته على مصر عام ١٧٩٨ م، بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين. وبعد انقضاء مائة وتسعة عشر عاماً على هذا الوعد وافقت فرنسا على اصدار تصريح كامبو Cambou في الرابع من حزيران عام ١٩١٧ م، أي قبل صدور وعد بلفور البريطاني بحوالي خمسة أشهر. وقد صدر هذا التصريح الذي نص على وجوب إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، بعد مباحثات أجراها مسؤول الحركة الصهيونية في فرنسا سوكولون Sokolon مع رئيس الوزراء الفرنسي ريبو Ribot وسكرتير عام الخارجية جول كامبو Cambou Jules، حيث طلب الزعيم الصهيوني من المسؤولين الفرنسيين أن تصدر الحكومة الفرنسية بياناً كتابياً تعرب فيه عن عطفها على أهداف الحركة الصهيونية فيما يختص بقيام دولة يهودية في فلسطين. والتصريح هو عبارة عن رسالة موقعة من قبل كامبو بصفته سكرتير عام وزارة الخارجية وموجهة إلى سوكولون وجاء فيه:

«لقد تفضلتم بتقديم المشروع الذي تكرسون جهودكم له، والذي يهدف الى تنمية الاستعمار اليهودي في فلسطين، انكم ترون انه إذا سمحت الظروف من ناحية، وإذا توافر ضمان استقلال الأماكن

المقدسة من ناحية أخرى، فإن المساعدة التي تقدمها الدول المتحالفة من أجل بعث القومية اليهودية في تلك البلاد التي نفي منها شعب اسرائيل منذ قرون عديدة ستكون عملاً ينطوي على العدالة والتعويض. ان الحكومة الفرنسية لا يسعها إلا ان تشعر بالعطف على قضيتكم التي يرتبط انتصارها بانتصار الحلفاء. انني سعيد لإعطائك مثل هذا التأكيد »(٨٠).

هذا التصريح الفرنسي المتعاطف مع الصهيونية وأهدافها الاستعمارية في فلسطين والصادر عام ١٩١٧ م يبدو في نصه اكثر وضوحاً ودلالة على الرضى والعون اللذين كانت تقدمهما فرنسا للحركة الصهيونية من التعاطف البريطاني الذي اشتهر بوعد بلفور. ولا يفوتنا ان نذكر ان نابليون بونابرت، الذي قاد عام ١٧٩٨ م حملة صليبية على البلاد الاسلامية، كان أول من عرض على اليهود فكرة انشاء دولة لهم في فلسطين تكون تابعة للامبراطورية الفرنسية في الشرق، وهكذا تصبح فرنسا حاضنة المشاريع الصليبية والصهيونية في آن معاً، وهنا يكمن سر التحالف الوثيق بين الصهاينة والموارنة من جهة وفرنسا من جهة ثانية.

★ الاجتياح الفرنسي - البريطاني

كان لدخول الأتراك الحرب العالمية الأولى كفريق إلى جانب الألمان ضد فرنسا وبريطانيا أسوأ النتائج، فلم يكن ذلك في مصلحة الشعوب الإسلامية التي كانت تحكمها الدولة العثمانية، بل كان في مصلحة المشاريع الإستعمارية والأوروبية التي تحققت بفضل الواقع الجديد الذي خلفته نتائج الحرب، اضافة إلى أخطاء العثمانيين الذين كان عليهم الإبتعاد عن سياسة المحاور الأوروبية واستنفار الجيوش للحفاظ على الحدود والدفاع عن الأراضي التي هي في عهدتهم ضد أي غزو محتمل. فما ان وقعت الحرب وانضم العثمانيون إلى المانيا حتى اعلنت بريطانيا بحماس كبير على لسان ملكها لويد جورج: « لقد دقت ساعة القدر الكبيرة، موعد تصفية الحساب مع تركيا »(٨١).

وأكبر من هذه الأغلاط قيام الثورة العربية التي أعلنها الشريف حسين في الحجاز بمساعدة الإنكليز ضد العثمانيين. وذلك بعد ان حصل على وعد مسبق من الحكومة البريطاينة، عبر المراسلات التي اجراها مع ممثل الحكومة البريطاية ماكماهون عام ١٩١٦ وعرفت بمراسلات الحسين - ماكماهون، بمساعدته في حال اعلان الثورة على الامبراطورية العثمانية، على إنشاء دولة عربية تضم اجزاء واسعة من البلاد العربية، غير ان هذه الدولة لم تخرج إلى حيز الوجود ولم يبر الإنكليز بوعودهم التي قطعوها(٨٢).

في العاشر من كانون الأول ١٩١٧ م - ٢٥ صفر ١٣٣٦ هـ، وبعد ان عبدت الجيوش العربية الأرض أمام أقدام الفاتحين، دخل القائد البريطاني « اللنبي » إلى القدس دخول الظافر. ووسط الجماهير العربية التي خدعتها الوعود الكاذبة، دخل الرجل الى باحة المسجد الأقصى ثم رمى بنظرة صلف إلى المسجد

المذكور، وقبة الصخرة، وكنيسة القيامة، ليعلن في تجبر واستكبار: « اليوم انتهت حقاً الحروب الصليبية »، وانزاح عن صدره كابوس مئات الأعوام، وتنفس الصعداء (٨٣).

هكذا سقطت القدس في أيدي صليبيي القرن العشرين بعد ان خرج اسلافهم منها في حروبهم الأولى قبل ثمانية قرون، (٢ تشرين الأول ١١٨٧ م - ٢٧ رجب ٥٨٣ هـ). وقرعت اجراس الكنائس فرحاً بسقوط القدس، حتى الكنائس الألمانية ابتهجت بالعيد بالرغم من ان المانيا كانت تقاتل ضد الحلفاء (فرنسا، بريطانيا، اميركا...) وخسرت الحرب. وكأن ما خسرته المانيا سياسياً بهذا السقوط يعزيها به عودة الأرض المقدسة دينياً الى ايدي الصليبيين (٨٤).

عام ١٩١٨ م سقطت سوريا كلها بيد الحلفاء، وكانت القوات العربية تحمي ميمنة القوات البريطانية في زحفها البطيء عبر فلسطين. وفي أول تشرين الأول عام ١٩١٨ م دخل فيصل ابن الشريف حسين على رأس قوة إلى دمشق وأقام فيها حكومة عربية، كما سبق ان اتفق مع الإنكليز في بداية الحرب، وفي نفس اليوم انهارت السلطة العثمانية في بيروت، فتسلم الحكم فيها رئيس البلدية عمر الداعوق وأمر برفع الأعلام العربية على المباني العامة، وفي الحال قدِم شكري الأيوبي، احد رجال فيصل، من دمشق على رأس قوة عسكرية رمزية إلى بيروت لاحتلال المدينة وتثبيت الحكم العربي فيها، وتوجه بعدئذ إلى بعبدا، قاعدة المتصرفية اللبنانية، حيث رفع العلم العربي، وطلب من مجلس إدارة المتصرفية ان يجتمع برئاسة حبيب باشا السعد وذلك في إطار سلطة الحكومة العربية القائمة في دمشق (٨٥). وامتعض النصارى والموارنة خاصة من هذه الإجراءات، فقامت وحدات فرنسية باحتلال بيروت في ٨ تشرين الأول، وطلب اللنبي من فيصل سحب ممثله، ثم أمر بإنزال الأعلام العربية، وكبديل للإدارات العربية عين ضباطاً فرنسيين حكاماً عسكريين على كل من بيروت والجبل وصيدا (٨٦)، وعمم أمراً باسم القائد العام على المناطق بواسطة القوات العسكرية الفرنسية، جاء فيه: « يمنع الاجتماع العام، والمظاهرات من أي نوع كانت، ومن خالف ذلك عدّ مسؤولاً ومستهدفاً للجزاء ». وهكذا تبخرت الأحلام والوعود باستقلال العرب وقيام دولتهم (٨٧).

يقول لورنس براون في كتابه « اعمدة الحكمة السبعة »: « كنت أرى أننا اذا انتصرنا فان وعودنا للعرب ستبقى حبراً على ورق، ولو كنت مستشاراً مخلصاً لكان علي ان أرد اولئك المحاربين إلى بيوتهم، لا ان ادعهم يجازفون بأرواحهم لقاء تلك الوعود الكاذبة.. إلا ان ثورة العرب كانت اداتنا الرئيسية للانتصار في الشرق ». ويزيد صراحة، فيورد في نفس كتابه: « ... وجازفت بالتضليل اقتناعاً مني بأن مساعدة العرب لنا كانت ضرورية لنصل إلى نصر سريع وقليل التكاليف على الجبهة الشرقية، وان النصر مع الإخلال بالوعد أفضل من الهزيمة ».

وكان لورنس براون، وهو جاسوس انكليزي، المحرك الأول للثورة العربية التي أشعلها شريف مكة على الأتراك . ويعترف الأوروبيون بأنه كان «يظهر أنه نصير العرب في كفاحهم من اجل التحرر، والساعي إلى وضع حد للخصومات فيما بينهم، وإلى توحيدهم . . والحقيقة، حسبما يتبين الآن من تقاريره، هي ان مهمته الأساسية، منذ بدء الثورة، كانت تهدف الى توثيق رباط العرب بالسلطة البريطانية، وتثبيت انقسامهم بعضهم على بعض » . حتى ان تلك الثورة لقبته « ملك العرب غير المتوج » (٨٨).

لما وصلت الحملة العسكرية بقيادة الماريشال هنري اللنبي الى صور وصيدا، في طريقها الى بيروت وحلب، عُين ضابط فرنسي يدعى « فيجل » لإدارة حكومة صيدا وملحقاتها. وكان قد عقد اجتماع في النبطية، من قبل أعيان المنطقة لدراسة الأمور المستجدة فأرسل فيجل قوة عسكرية إليها، حيث نشرت في الساحة العامة الإعلان الصادر عن القائد العام للجيوش الحليفة والذي أشرنا إليه آنفاً (٨٩).

وفي ٢٤ تشرين الأول سنة ١٩١٨ م-١٦ محرم ١٣٣٧ هـ نشر إعلان آخر في النبطية باسم «حاكم صيدا العسكري«فيجل»، ونصه: «يمنع الاجتماع العام والمداولة في صيرورة البلاد العائد حل قضيتها للحلفاء الثلاثة » (٩٠). وفي ٣٠ تشرين الأول وصل النبطية مائتا فارس فرنسي يقودهم ضباط منهم، وقد دخلوا البلدة شاهري السيوف، ووقف قائدهم في الساحة العامة . فخطب قائلاً: « ان الفرنسيين امة محسنة لا فاتحة » . ثم ذهبوا الى مرجعيون وعادوا إلى صيدا . بعد ذلك أُبدل الحاكم الفرنسي فيجل بحاكم آخر يسمى (شربنتييه)، وعُين للنبطية حاكم فرنسي برتبة مرشح ضابط يدعى روز فلدر، فحضر ومعه شرذمة من الجند الفرنسي فأقامت بالنبطية (٩١).

وقد استاء الناس واشتد سخطهم لانفراد الحكام الفرنسيين بإدارة البلاد، وراجت سوق الجواسيس وكثرت تقاريرهم بحق الثوار الذين نالهم الإرهاق . واصبح الناس ذات يوم في النبطية واذا بعشرات الإعلانات والمناشير الثورية الصقت على جدران الأسواق والمعابد وسرايا الحكومة ومقر الجند وعلى باب غرفة الحاكم، ومآلها حض الناس على مقاومة الفرنسيين المحتلين وطردهم (٩٢) .

★ التواصل الفرنسي-الماروني: خطب ومهرجانات

ابتهج الموارنة بالاحتلال الفرنسي، وما ان دخل الفرنسيون إلى بيروت والجبل حتى بادرت السلطة العسكرية الفرنسية بتقديم المساعدات من مؤن ومواد، ودعمت مشاريع رجال الكنيسة الفرنسية من مستشفيات ومستوصفات ودور أيتام . . .

وكان الموارنة ينظرون إلى فرنسا على أنها «ذلك الجندي المرسل من الله ومن أوروبا لمساعدة جبل لبنان المسكين». وزعم الرأي العام الماروني والكاثوليكي « أن الله يعمل من خلال الفرنسيين في الشرق»(٩٣).

كتب الخوري يوسف الحداد معبراً عن فرح الموارنة بنزول الجيش الفرنسي: «لاتسل عن صدورنا كيف اتسعت، وعيوننا كيف قرت.. وقلوبنا كيف رقصت.. ان لبنان كان ميتاً فعاش.. كنا قبل هنيهة نعاجاً بين ذئاب.. وها نحن أشبال حولنا أسود تزأر... أنا شارلمان، أنا لويس السابع، أنا نابليون، أنا الجمهورية، أنا بنت الرحمة، أنا أمك، ورفعت شارة مثلثة الألوان وضمت بها الجبل وقالت: أنا فرنسا»(٩٤).

هذا وقد اعتبر الموارنة أن إنقاذ لبنان من الدولة العثمانية هو إنقاذ للمارونية، باعتبار أن الأرض اللبنانية هي أرض مارونية مستقلة عن الأرض الإسلامية المحيطة بها. ومن هذا المنطلق حاربوا فكرة تعريب لبنان، لأن ارضه ارض مسيحية، وأن العرب لم يسكنوا يوماً في «لبنان المسيحي»(٩٥).

وبالفعل فقد ذكر البعض أن فرنسا كانت هي المنقذ الحقيقي للمسيحيين بانتصارها على الدولة العثمانية. وأكد أمين الريحاني أن رجال الإكليروس هم الذين شاركوا الفرنسيين في الدسائس ضد العرب، ومما ذكره أن دسائس المسيحيين على العرب كانت مصادرها تلك المقامات العالية المحترمة مقامات الورع والتقوى(٩٦).

في منتصف شهر محرم ١٣٣٧ هـ ـ ٢٣ تشرين الأول ١٩١٨ م قام كولوندر، ممثل الحكومة الفرنسية ونائب المفوض السامي الفرنسي جورج بيكو، بزيارة للبطريرك الماروني في بكركي، وتداول معه بشأن تشكيل الحكومة العتيدة، وتم الاتفاق بينهما على ان تستمر الادارة، إلى حين، باشراف مجلس الادارة، وعلى ان يعين موظف فرنسي مؤقت. وبعد يومين اعلن عن هذا الاتفاق الذي تم بين البطريرك والفرنسيين (٩٧).

في الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩١٨ جرت حفلة رسمية اخرى في بعبدا، اقيمت على شرف الضيفين الكولونيل دي بياباب De Piepape، قائد الفرقة الفرنسية في فلسطين وسوريا والذي عين حاكماً على بيروت، والمسيو كولوندر، وقد حضرها اعضاء مجلس الإدارة اللبناني وعلى رأسهم حبيب باشا السعد إلى جانب جمهور من أعيان الموارنة. وكان الرجلان الفرنسيان اكثر من ضيفين، إذ ان الكولونيل بياباب جاء كحاكم عسكري لمنطقة «ارض العدو المحتلة الشمالية» التي كانت تشمل جميع الأراضي اللبنانية، وجاء كولوندر بصفته ممثلاً للجمهورية الفرنسية، كما انهما جاءا لينقضا بصورة رسمية ما كان قد انشأه شكري الأيوبي من اقامة حكومة عربية لم تعترف بها فرنسا، وليقولا بوضوح للبنانيين وللسوريين ان فرنسا هي السيدة صاحبة الشأن في لبنان، وليس الحكومة العربية، وألقى الحاكم العسكري الفرنسي خطبة ودية أثنى فيها على حبيب باشا السعد، واعلن انه بصفته الحاكم العسكري يعيد ولاية مجلس الادارة اللبناني برئاسة حبيب باشا(٩٨).

وفي هذه الأثناء رست في بيروت بارجة فرنسية وعلى ظهرها المحامي الماروني إميل إده، وهو من

دعاة «القومية اللبنانية»، وقد هرب إلى فرنسا أثناء الحرب، حيث وطد علاقاته بالمسؤولين الفرنسيين. ورأى هؤلاء في إميل إده الصديق المخلص، فقرروا دعمه وأوفدوه الى بيروت مستشاراً لبنانياً للمفوض السامي الفرنسي (٩٩). وكانت هذه البادرة قد أظهرت، منذ البدء، نوع السياسة التي نوى الفرنسيون انتهاجها في لبنان، ولم تخف الادارة الفرنسية عزمها، منذ لحظة قيامها، على تحقيق جميع المطالب المارونية، حتى ان كولوندر صرح على الملأ، في إحدى المناسبات، بأن فرنسا انما جاءت لتحمي أصدقاءها الموارنة وتضمن مصالحهم (١٠٠).

وكان كولوندر يجول في المناطق اللبنانية، فيستقبله الموارنة بالهتاف وإطلاق الرصاص. ولا عجب، فالمصالح الفرنسية والمارونية قد تلاقت آنذاك بأجلى وضوح، فلئن كانت فرنسا في حاجة إلى لبنان ماروني صديق، كمركز لسياستها في المنطقة، فقد كان الموارنة وسواهم من نصارى لبنان يشعرون بحاجة إلى الدعم الفرنسي لتحقيق مشاريعهم وبناء دولتهم (١٠١).

وفي ٢٤ كانون الثاني ١٩١٩م أقامت القرى المسيحية المجاورة لصيدا حفل استقبال وترحيب بقائد «فرقة المتطوعين اللبنانيين الشمالية»، ورفع المشاركون في الاحتفال الأعلام الفرنسية والصلبان، وأخذوا يهتفون «دين المسيح الدين الصحيح... والحكم لفرنسا صريح». وعمدوا إلى توجيه الإساءات وجرح المشاعر الدينية للمسلمين، وانقضوا بالتعاون مع بعض الجنود الفرنسيين على بعض المسلمين القلائل الموجودين في الاحتفال، وكادت صيدا أن تتحول إلى ساحة حرب لولا ان تدارك العقلاء الخطر وقاموا بإبعاد المسلمين من المكان (١٠٢).

وسرعان ما برهن الموارنة للفرنسيين عن جدواهم كحلفاء حين ألحت الوفود المارونية الى «مؤتمر الصلح» الذي عقدته الدول الأوروبية في باريس بعد نهاية الحرب العالمية، والتي رئس أحدها البطريرك الياس الحويك على «الحماية الفرنسية» والانتداب الفرنسي، وأيدت «الجمعية المركزية السورية» وسواها من الهيئات المسيحية العاملة في الخارج هذا المطلب. وسنتحدث عن هذه الأمور بالتفصيل.

الجمعية المركزية السورية

★ نشأة الجمعية وأهدافها

شجع الفرنسيون وبهدف خلق الأرضية الأساسية لنفوذهم في سوريا ولبنان، بعض الشخصيات اللبنانية والسورية المقيمة في فرنسا، على تأسيس «الجمعية المركزية السورية» عام ١٩١٧م برئاسة شكري غانم المقرب جداً من الخارجية الفرنسية في ذلك الوقت ومستشارها الأول للمسائل السورية واللبنانية. وهكذا تجمع بعض قدامى مؤسسي «اللجنة اللبنانية» تحت اسم «الجمعية المركزية السورية»، التي شكلت

مثلاً آخر على تزاوج حاجات الدبلوماسية الفرنسية مع بعض ردود الفعل المحلية في الخارج.

ويتأكد ضلوع وزارة الخارجية الفرنسية في تأسيس هذه الجمعية من خلال وثائق كثيرة محفوظة في الأرشيف الدبلوماسي لتلك الفترة. كذلك فإن نظام الجمعية لايترك مجالاً للشك في أنها أنشئت لخدمة المصالح الفرنسية في المنطقة. فقد أكد البيان التأسيسي للجمعية «ان هدفنا، ولنقل ذلك بكلمة واحدة، هو تحقيق انعتاق سورية (ولبنان) تحت القيادة الفرنسية». وجاء في المادة الأولى من نظام الجمعية، وتحت بند «غاية الجمعية وقوامها»، مايلي:

«ان الجمعية ستعمل ايضاً على توحيد المساعي والمقدرات الشخصية، حتى يصبح السوريون (واللبنانيون) كلهم اجمع في حالة يقدرون معها على العمل معاً على تخليص الوطن بمساعدة فرنسا التي اعترف ابناء سورية بفضلها في كل زمان. ثم ان غاية الجمعية تحرير سورية وتأهيلها للاستقلال تحت رعاية فرنسا، وبمعونتها، وبضمانها، وذلك بواسطة حكم يضمن استقلال الولايات الإداري المركزي، تاركاً لكل من الجهات المختلفة (كلبنان الذي يتمتع منذ القديم بإدارة مستقلة خاصة به وفلسطين الخ..) هيئتها الخاصة بها، كي تتمكن من تطبيق عمرانها على رغائب اهلها الوطنية، والجمعية تتحايد كل مسألة دينية وكل مصلحة شخصية ومالية».

وجاء في المادة الثانية أنه «في وسع مكتب الجمعية قبول بعض الناس من غير السوريين بصفة اعضاء اصدقاء، من غير أتباع دولة على عداء مع فرنسا وممن يهتمون بالمسألة السورية..». وأفاد بيان الجمعية ايضاً انها «تتعاون مع السلطات الديبلوماسية والعسكرية الفرنسية»(١٠٣).

واضح من هذا أن وزارة الخارجية الفرنسية هي التي وقفت وراء تأسيس الجمعية، خاصة ان نص النظام الأساسي بدا مترجماً عن لغة اجنبية (الفرنسية بالطبع) وليس مكتوباً اصلاً باللغة العربية. وقد أصرت الجمعية على متابعة وإكمال التجنيد في «الفرقة السورية» التي كانت تقاتل إلى جانب فرنسا واعتبرتها المهمة الأكثر إلحاحاً.

★ نشاط الجمعية وارتباطاتها

كان الموارنة قد أعلنوا رفضهم الانضمام إلى أية دولة عربية كبرى قد يتم إنشاؤها(١٠٤). وتألفت لجان من المغتربين في مختلف أنحاء العالم، هدفها إقناع الحلفاء بمقاومة الدعوة إلى الوحدة العربية او الوحدة الاسلامية. وكانت هذه اللجان ذات ميول فرنسية غلب عليها الطابع الماروني(١٠٥). وعندما تأسست اللجنة المركزية السورية تولت أمر تنسيق اعمال هذه اللجان، وأرسلت وفوداً إلى كل البلدان التي تقيم فيها جاليات سورية - لبنانية من اجل الدعاية السياسية وإقامة الاجتماعات والندوات.

وكانت نشاطات غرفة تجارة ليون ومارسيليا، ونشاطات البعثات الفرنسية في سورية ولبنان تؤلف

الجوانب الأساسية لمظاهر هذه السياسة التي كانت تفصح عنها في ذات الوقت نشاطات «الجمعية المركزية السورية» والتي كانت تمولها الشركات الفرنسية (١٠٦).

وانسجاماً مع الدعوة التي وجهتها الجمعية إلى المهاجرين اللبنانيين والسوريين، فقد تأسست في بلدان الاغتراب جمعيات اتخذت الأهداف نفسها أي طلب الحماية الفرنسية، بالإضافة إلى الجمعيات التي كانت قائمة والتي راحت تنسق أعمالها مع «الجمعية المركزية السورية» في باريس.

وقد أدرك الفرنسيون اهمية هذه الجمعيات ودورها الدعائي خاصة في اميركا الشمالية، فقدموا لها ولبعض الصحف المرتبطة بها الدعم المالي، خاصة وأن مؤتمر الصلح الذي انعقد عام ١٣٣٧ هـ ـ ١٩١٩م كان يشكل مفترقاً حاسماً بالنسبة للفرنسيين الطامحين الى بسط سيطرتهم على سورية ولبنان، ولذلك عمدوا الى استخدام الجمعيات والروابط والأندية السورية واللبنانية في اميركا الشمالية لخدمة مطالبهم في مؤتمر الصلح المزمع انعقاده، وكلفوا هذه الجمعيات، المرتبطة «بالجمعية السورية» في باريس، بإرسال برقيات وعرائض تطالب بالحماية الفرنسية والتي كانت تعني صراحة الاحتلال الفرنسي.

وقد كان للجمعية المركزية السورية علاقات وطيدة مع القوى الصهيونية وعقد اعضاؤها اجتماعات عديدة مع أقطاب تلك القوى في مصر (١٠٧).

رابطة تحرير سوريا وجبل لبنان

من أهم الجمعيات التي تأسست في اميركا الشمالية، والتي ارتبطت مباشرة بـ«الجمعية المركزية السورية»، كانت «رابطة تحرير سوريا وجبل لبنان» التي اتخذت مقراً لها مدينة نيويورك، ومن هناك بدأت ترسل البرقيات والرسائل إلى حكومتي باريس وواشنطن لحثهما على تأمين الحماية الأجنبية لمسحيي سوريا ولبنان. وتكمن أهمية هذه الرابطة في كونها تضم أدباء معروفين كجبران خليل جبران وميخائيل نعيمة وأمين الريحاني. فقد تألفت هيئتها التنفيذية على الشكل التالي (١٠٨):

الدكتور ايوب ثابت: رئيساً.

نعمة تادروس: اميناً للصندوق.

أمين الريحاني: نائباً للرئيس.

جبران خليل جبران: سكرتيراً للمراسلات الإنكليزية.

ميخائيل نعيمة: سكرتيراً للمراسلات العربية.

نعيم دياب: رئيس تحرير «الدايلي ميرور».

شكري بخاش: رئيس تحرير مجلة «الفتاة»

عبد المسيح: رئيس تحرير مجلة «السائح».

نسيب عريضة: رئيس تحرير مجلة «الفنون».

ايليا ابو ماضي: مساعد رئيس مجلة «الدايلي ميرور».

★ مراسلات الرابطة والدور الدعائي لأدباء المهجر

إن الوثائق المحفوظة في وزارة الخارجية الفرنسية تجزم بأن جبران ونعيمة والريحاني وغيرهم من أدباء المهجر الذين كانوا يعملون ضمن «الرابطة السورية - اللبنانية للتحرير» أو «رابطة تحرير سوريا وجبل لبنان» قد أيدوا السياسة الفرنسية الرامية إلى بسط السيطرة على سورية ولبنان. بل إن هذه الوثائق تذهب إلى حد التأكيد على أنهم وقفوا ضد استقلال «لبنان الكبير» وطالبوا بحكومات فدرالية في سورية ولبنان تحت الحماية الفرنسية، وتشير إلى اتخاذهم موقفاً معادياً من العرب والإسلام.

ثم إن موضوع الجزم حول صحة هذه الوثائق ليس مجال بحث، فهي ليست مجرد تقارير كتبها مخبرون او عملاء لدولة أجنبية، بل أنها ممهورة بتواقيع اصحاب العلاقة.

في ٢١ أيار ١٩١٨ م - أول شعبان ١٣٣٦ هـ بعث سفير فرنسا في الولايات المتحدة الأميركية رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسي تحمل الرقم ٢٢٢، يعلمه فيها بأن الدكتور أيوب ثابت رئيس «رابطة تحرير سوريا وجبل لبنان»، رجاه إيصال مذكرتين واحدة للرئيس ولسون الأميركي وأخرى لوزير الخارجية الأميركي تتعلقان بالوضع في سوريا (ولبنان)، وكذلك طلب منه إرسال نسختين عن المذكرتين إلى وزير الخارجية الفرنسي (ارفقهما السفير مع رسالته). ويشير السفير إلى ان المذكرتين تطالبان بالحماية الفرنسية.

المذكرة الأولى

وهي مؤرخة في ١٠ أيار ١٩١٨ م وعنوانها مدينة نيويورك، تطالب «برعاية حكومة ديمقراطية مسيحية وحماية مباشرة منها» وتقول:

«واذا سمحتم لنا بالتعبير عن عاطفة خاصة، فنحن نستجدي ان تكون الحكومة المعنية هي جمهورية فرنسا، في حال استعدادها لأن تبسط حمايتها علينا، وهي حماية نستحقها. ويمكن ان يعهد إلى فرنسا بمسؤولية رعايتنا ومساعدتنا في النمو المستقل.

انه لغني عن القول ان نصرح بأننا نكن مشاعر الولاء والاعتراف بالجميل نفسه تجاه الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، وايطاليا، فضلاً عن باقي الأمم الحليفة، التي نأمل، عن طريق تضحياتها المشتركة، في تحقيق خلاصنا وحريتنا.

ونحن شكورون بنوع خاص لكل ما فعلته الأمة الأميركية العظيمة من أجل شعبنا، سواء أكان ذلك في سوريا نفسها، حيث أتاحت لنا المؤسسات التربوية الأميركية فرصاً كاملة للتنور والتعلم، أو في هذه

البلاد التي تبنتنا وأتاحت لنا فرصاً للحياة لم يكن ليوفرها لنا أي مكان آخر في العالم. لكننا نعتقد مخلصين ان الولايات المتحدة قد لا يهمها ان تأخذ على عاتقها المسؤوليات المذكورة.

أما بريطانيا العظمى التي نكن نحوها شعوراً خاصاً بالشكر من أجل الجهود الفعلية التي بذلتها من ضمن النشاط الحالي الرامي إلى تخليص شعبنا من الموت المحتوم، فإننا نرجو ان تأخذ على عاتقها مسؤولية مديد الحماية إلى شعب اخر في الإمبراطورية العثمانية.

لقد اخترنا فرنسا كونها، من ناحية، شاطرت الشعب الأميركي العمل التربوي والثقافي في بلادنا، الى حد أن اللغة الفرنسية مستعملة في سوريا (ولبنان) بنسبة تفوق ما هي عليه في أي بلد متوسطي آخر. ومن ناحية ثانية، ان التقاليد التي تعود الى زمن الصليبيين تربط اسم فرنسا بالشعب السوري (واللبناني) ولا سيما العنصر المسيحي فيه. وفي الواقع ان بعض المتقدمين في السن عندنا كانوا اشهود عيان لفعل الانقاذ الذي قامت به الحملة العسكرية الفرنسية التي دخلت سوريا (ولبنان) سنة ١٨٦٠، ووضعت حداً للمذابح التي كادت ان تهدد العنصر المسيحي في البلاد بالإبادة الشاملة، لهذا كله، حفظ الشعب السوري، ولا سيما مسيحيوه، أعمال فرنسا السمحاء تجاهه حية في ذاكرته.

غير أن المسألة الأكثر إلحاحاً أن سوريا ينبغي أن تتحرر مرة واحدة وأخيرة من جميع آثار السيادة التركية. حتى السيادة الإسمية من شأنها أن تبقى مصدراً دائماً وسبباً كامناً وراء الانشقاقات والخلافات بين المذاهب الدينية المتباينة والعناصر العرقية المختلفة التي يتكون منها الشعب السوري. أما الضمانات الدولية فربما كانت حماية للأقلية المسيحية (التي نجحت المحاولات التركية خلال الحرب العالمية الحالية في سحقها) في وجه عودة الظلم العنيف الماضي الى الظهور. لكن قد لا تنجح هذه الضمانات في منع المكائد الفاسدة من إثارة روح التعصب في الجماهير الجاهلة، وهي الأكثرية الساحقة، لكي تعمل على صد تقدم الشعب نحو تحقيق وحدة وطنية ونمو مستقل.

في ضوء موقفنا هذا الذي أملاه علينا ضميرنا، وهو حصيلة سنوات من الخبرة الفعلية لسوء الحكم التركي الذي أصبح أكثر فظاظة تحت الطغيان المسمى النظام الدستوري، نعطي أنفسنا الحرية لكي نلتمس منكم، أيها الرئيس، أن تأخذوا بعين الأعتبار ليس سجل تركيا الماضي وحسب، بل عدم قابلية تركيا للإصلاح أيضاً، عندما يحين الوقت لإتخاذ قرار حول المستقبل المحدد لسوريا التي رزحت طويلاً تحت العذاب.

إننا نتضرع أن تكون رجاجة صوت فخافتكم فاعلة في إقامة هذا المستقبل المحدد بحيث يكون متحرراً كلياً حتى من سيادة تركية إسمية. إن الشهادة التي قدمتها سوريا خلال الحرب الحاضرة لا يمكن التعويض عنها بأقل من هذا. وتطورها المقبل الذي سيجعل منها عضواً نافعاً في أسرة الشعوب المتحضرة لا

يمكن تأمينه كلياً إلا تحت حماية مباشرة من قبل أمة مسيحية ديمقراطية.

كما أننا نتوسل إليكم، ايها السيد الرئيس، ان تقبلوا تمنياتنا المتواضعة لكي يتحقق العنصر الأخير للمبادئ النبيلة التي من أجلها تريق هذه الجمهورية العظيمة وحلفاؤها الدماء وتبذل الثمين كي تقيم وتضمن سلاماً دائماً» (١٠٩).

مع خالص الإحترام

الدكتور أيوب ثابت — ميخائيل نعيمة

الرئيس — السكرتير

ويستشف من مقاطع هذه المذكرة أن واضعيها يزيفون الحقائق، ويتحدثون عن «مذابح كادت تهدد العنصر المسيحي عام ١٨٦٠»، متجاهلين في نفس الوقت أسباب هذه الحوادث وحقيقتها، وهي كما رأينا نتجت عن دسائس الموارنة بالإتفاق مع الموظفين والمرسلين الفرنسيين.

المذكرة الثانية

«مدينة نيويورك ١٠ أيار ١٩١٨

السيد روبرت لانسنغ المبجل وزير الخارجية، وزارة الخارجية، واشنطن العاصمة.

سيدنا المبجل

إسمحوا لنا ان نضمن هذه الرسالة نسخة عن مذكرة تشرفنا برفعها إلى فخامة الرئيس ولسون. وبالإضافة الى هذه المذكرة إسمحوا لنا أن نرفع إلى سيادتكم ما يلي:

أولاً: في مطلع ربيع سنة ١٩١٣، بعد انتهاء الحرب التركية - البلقانية، قامت حركة اصلاح واسعة الإنتشار في سوريا. وقد اسست ولاية بيروت ... وهي القطاع الرئيسي في سوريا ويبلغ عدد سكانها ٨٠٠٠٠٠ نسمة - حركتها على أساس تمثيلي. وكانت كل مقاطعة من المقاطعات المحلية تنتخب ممثليها عن طريق المجالس الطائفية المختلفة، وأصبح هؤلاء يشكلون تنظيمات محلية. وأصبح تنظيم بيروت الهيئة المركزية التي سميت «رابطة بيروت الإصلاحية». وكان ذلك خلال تولي كامل باشا الوزارة.

ثانياً: عندما استعادت حكومة تركيا الفتاة السلطة، سُلم مشروع الإصلاحات الذي وضعته الرابطة المركزية المذكورة آنفاً بالطريقة المتبعة الى الوالي، وهو حازم بك آنذاك. لكن الحكومة في القسطنطينية «الاستانة» زعمت ان عمل الرابطة كان ثورياً. فحُلت الرابطة على الفور، واقتيد عدد من زعمائها الى المحكمة ثم الى السجن. وتعاطفاً مع الرابطة، اقفلت المصالح التجارية في بيروت أبوابها (وبيروت مدينة يزيد عدد سكانها على ١٥٠٠٠٠ نسمة) ورفضت استئناف العمل قبل اطلاق سراح قاده الرابطة المعتقلين.

ثالثاً: على أثر قناعته الأكثر رسوخاً بعدم قابلية تركيا للاصلاح، رفع المجلس التنفيذي للرابطة إلى القنصل الفرنسي العام في بيروت - وهو آنذاك السيد ف. كوجيه - مذكرة تصف الحالة التي لا تطاق والتي

انحطت اليها البلاد تحت سياسة تركيا الفتاة الشوفينية، وتنتهي بالتوسل الى الحكومة الفرنسية لكي تشمل سوريا بعطفها ووساطتها. ان الفوضى الداخلية، وسواء الحكومة والحكم، والضرائب الجائرة التي تسترت تحت غطاء جمع المال للخزينة العامة، هذه كلها اعطتنا الحق لتحسين أوضاعنا بغض النظر عن الوسائل المستعملة بما ان الوسائل القانونية والإقناع الخُلُقي اخفقت جميعاً. وقد بدا لنا هذا الحق طبيعياً بما ان الأتراك الظالمين لم يكونوا فقط غرباء عنا من حيث العرق واللغة والعادات والعواطف، بل كانوا أيضاً بما لا يقبل الشك على سويّة أدنى في ما يخص النظرة التقدمية والإنجازات الثقافية من الشعوب المظلومة التي بسطوا سلطانهم عليها وكانوا يحاولون تتريكها.

واضح أن توجيه توسلاتنا من أجل التحرر الى فرنسا بنوع خاص أمر طبيعي. فبالإضافة الى ان لفرنسا مصالح معنوية ومادية تفوق ما لسواها في ذلك الجزء من الإمبراطورية العثمانية، فقد كانت أيضاً الحامية التقليدية للسكان المسحيين في سوريا.

إن المذكرة المشار إليها جذبت، منذ إرسالها قدراً من الاهتمام. فقد وقعت في ايدي السلطات التركية على أثر استيلائهم على محفوضات القنصلية الفرنسية في بيروت في مطلع عام ١٩١٨، بعد تزوير الختم الأمريكي كما تتذكرون سيادتكم.

وبصفته الأمين التنفيذي لرابطة بيروت الاصلاحية، ما يزال الرئيس الحالي لرابطة تحرير سوريا وجبل لبنان يحتفظ بالنص الأصلي للمذكرة المستولى عليها، والتي اتخذتها المحكمة العسكرية التركية - الألمانية ذريعة للحكم على اكثر من ستين شخصاً من أعضاء الرابطة ومحازبيهم. ويسر رئيس رابطة تحرير سوريا وجبل لبنان تسليم هذا النص الأصلي إلى سيادتكم اذا كنتم تقدرون انه يشكل عوناً لقضيتنا.

لقد وضعنا هذه التفاصيل التي لا غنى عنها أمامكم للتأكيد بأقصى ما يمكن من الوضوح على ان المشاعر التي عبرنا عنها في مذكرتنا الحاضرة إلى فخامة الرئيس لا تنحصر في طائفة معينة أو في السوريين الذين هم خارج السيطرة التركية بل ان هذه المشاعر تعبر عن عواطف الشعب السوري ككل، باستثناء فئة ضئيلة من المسلمين المتعصبين، الذين يقيم معظمهم في هذه البلاد (امريكا؟)، والذين بلغ تأييدهم للتحالف التركي - الألماني مبلغاً مستفحلاً. غير ان العاطفة القديمة المعادية للأتراك لدى الشعب السوري أصبحت اقوى وأعم من جراء الوحشية التركية خلال الحرب الحاضرة.

من أجل ذلك نتوسل إليكم معالي الوزير أن تبسطوا اعطفكم وتأييدكم الفعلي من أجل تحرير شعبنا الذي رزح طويلاً تحت الاضطهاد، وتحت حكم مستبد وغير قابل للاصلاح، وهو حكم أصبح هداماً ومدمراً بانتظام عبر تحالفه مع النظام العسكري الألماني الوحشي(١١٠).

مع فائق احترامنا

الدكتور ايوب ثابت
الرئيس

ميخائيل نعيمة
السكرتير

SYRIA-MOUNT LEBANON LEAGUE OF LIBERATION—NORTH AMERICA SECTION

64

BUREAU, 72 TRINITY PLACE

"NO PEOPLE MUST BE FORCED UNDER SOVEREIGNTY"
"UNDER WHICH IT DOES NOT WISH TO LIVE"
PRESIDENT WILSON

LEAGUE'S PROGRAM

"TO SEEK THROUGH FRANCE AND HER ALLIES THE LIBERATION OF SYRIA AND"
"MT. LEBANON FROM TURKISH RULE AND TURKISH SOVEREIGNTY, REAL OR NOMINAL"

DUPLICATE

New York City, May [illegible] 1918

EXECUTIVE COMMITTEE

DR. E. G. TABET, President
AMEEN RIHANI, Vice-President
N. T. TADROSS, Treasurer

G. K. GIBRAN
Secy. English Correspondence

M. J. NAIMY
Secy. Arabic Correspondence

N. M. DIAB
Editor-in-Chief of "Daily Mirror"

J. M. KHOURY
Editor-in-Chief of "Ash-Shab"

S. N. BACCASH
Editor-in-Chief of "Al-Fatat"

A. A. HADDAD
Editor-in-Chief of "As-Sayeh"

N. ARIDA
Editor-in-Chief of "Al-Funoon"

E. MADY
Assistant-Editor of "Daily Mirror"

CORRESPONDING COMMITTEES

Comite Central Syrien, Paris

Syrian Committee, London

Comite de Recrutement des Volontaires Syriens, Caire, Egypt

[illegible] Sirio-Libanese
Mexico City, Mexico

Honorable Woodrow Wilson, President of the

United States.

Washington, D. C.

Mr. President:-

On July 30th, 1917 our League [illegible] the honor to submit to your Excellency a petiti[illegible] soliciting your sympathy in behalf of Syria, the oppressed land of our birth, which for more than five centuries has been subjected to the cruel [illegible] of the incorrigible rule of Turkey.

May we not be permitted to [illegible] to you our most grateful appreciation for the [illegible]nouncement which you have since publicly made [illegible]manding for that unfortunate country, as [illegible] countries subject to the foreign rule of Turk[illegible] absolute security of life and an unmolested op[illegible]tunity of autonomous development.

May we not be permitted to add [illegible] our expression of grateful feeling for your Ex-cellency's pronouncement the expression of our sin-cere belief and conviction that no such unmolested opportunities as you would wish to be secured to the non-Turkish peoples in the Ottoman Empire could pos-sibly be open to them except under the guidance and direct protectorship of a democratic Christian gov-ernment.

If we may further be permitted to express a special sentiment, we beg to submit that of these Governments the Republic of France, should she be willing to bestow on us her protection, which we rightly deserve, could well be entrusted with the responsibility of guiding and aiding our autonomous development on the principles laid down in your two pronouncements of January 8, and February 11.

«مذكرة رابطة تحرير سوريا وجبل لبنان » إلى الرئيس الأميركي ويلسون

67

SYRIA-MOUNT LEBANON LEAGUE OF LIBERATION—NORTH AMERICA SECTION

BURE[illegible] 2 TRINITY PLACE

"NO PEOPLE MUST BE FORCED UNDER SOVEREIGNTY"
"UNDER WHICH [illegible] NOT WISH TO LIVE"
PRESIDENT WILSON

LEAGUE'S PROGRAM

"TO SEEK THROUGH FRANCE AND HER ALLIES THE LIBERATION OF SYRIA AND"
"MT. LEBANON FROM TURKISH RULE AND TURKISH SOVEREIGNTY, REAL OR NOMINAL"

New York City, May 1918

Page 4.

EXECUTIVE COMMITTEE

DR. E. G. TABET, President
AMEEN RIHANI, Vice-President
N. F. TADROSS, [illegible]

G. K. GIBRAN
Sec. English Correspondence

M. J. NAIMY
Sec. Arabic Correspondence

N. M. DIAB
Editor-in-Chief of "Daily Mirror"

J. M. KHOURY
Editor-in-Chief of [illegible]

S. M. [illegible]
Editor-in-Chief of [illegible]

We further beg, Mr. President, to express our [illegible] wishes for the final triumph of the noble principles for which this great Republic and her great Allies are pouring their blood and treasure in order to firmly establish and to secure a lasting peace thereby.

Most Respectfully,

M. J. Naimy
Secretary

[illegible]
President.

توقيعا الدكتور ايوب ثابت الرئيس وميخائيل نعيمة السكرتير على مذكرة « الرابطة » إلى الرئيس ويلسون

في ٢٢ تموز ١٩١٨ بعثت «الرابطة السورية - اللبنانية للتحرير» والتي يرئسها الدكتور ثابت وتتألف هيئتها التنفيذية من الريحاني وجبران ونعيمة وغيرهم، رسالة إلى قنصل فرنسا في نيويورك، وقعها رئيس الرابطة الدكتور أيوب ثابت، وجاء فيها:

مدينة نيويورك ٢٢ تموز ١٩١٨

سعادة السيد غاستون ليبير

قنصل فرنسا العام ١٠ شارع بريدج نيويورك

سيدي العزيز

جواباً على مذكرة من القنصلية بتاريخ ١٥ حزيران ١٩١٨، بخصوص رسالة من الوزارة حول مقالات لصديقي السيد زينه وجهت الي كي انشرها، استميحكم عذراً لكي أوضح التالي:

اولاً - إن اثنين من المقالات التي وجهتها القنصلية الي سبق أن نشرت في «السائح» وهي أرسلت إلى القنصلية في مغلف مستقل.

أما بالنسبة إلى المقال الثالث، الذي يتناول احتلال فرنسا للجزائر، فقد وجدت من عدم اسباب نشره، ان صديقي السيد زينه يرسل دوماً مقالاته الرامية إلى الدعاية في أميركا عن طريقي، لكنه يترك لي حرية استعمالها كما أرى ذلك مناسباً. وقد سبق لي أن نشرت في الصحف الأربع التي ينتمي ناشروها الى الرابطة ما لا يقل عن أربعين مقالاً أرسلها إلي السيد زينه. وأنا أرسل إليه دائماً نسخاً من الأعداد التي تحوي مقالاته، لكن لدي شكوك حول وصولها إليه.

وفيما يتعلق برابطتنا انجزت الشيء الكثير بالنسبة إلى الدعاية للعلاقات الفرنسية - الأوروبية. فقد كتبت انا بنفسي ما لا يقل عن ثلاثين تصريحاً باسم الرابطة في الموضوع المذكور. واعيد نشر كثير من هذه التصريحات في الصحف السورية الصادرة في بلدان اميركا الجنوبية. وان أحاديثي، التي القيت في فرنسا في مناسبات مهمة، لقيت قبولاً كبرنامج للحزب الفرنسي - السوري في الأميركيتين.

أما الصحف الأربع المذكورة، التي ينتمي ناشروها ورؤساء تحريرها الى رابطتنا، فقد عمدت إلى القيام بحملة منظمة دعماً لبرنامج الرابطة. وكانت هذه الصحف ترحب دائماً بمقالات السيد زينه، تبعاً لاسمه المشرف كسوري بارز. وإني اكتب باستمرار الى السيد زينه الذي كان زميلي في الوفد السوري الخاص إلى باريس سنة ١٩١٣.

لقد جاءت السطور السابقة من رسالتي هذه في شكل تقرير مقتضب. واني لعلى يقين من أن الوزارة ستسر حين تعرف ان رابطتنا قامت بواجبها تجاه المصالح الفرنسية - السورية. ان وجهة نظرنا حول المسألة السورية، في علاقتها مع فرنسا، تتلاقى كلياً مع النظرة «الرسمية» القائلة بتوجيه الجهود كلها إلى

«تحرير سوريا من تركيا وطلب حماية فرنسية»(١١١).

AFFAIRES ÉTRANGÈRES — DUPLICATA bis.

En clair. — Télégramme à l'arrivée.

New York, le 22 février 1919.

5570 — reçu le 24 s.m.

Au nom Ligue syrienne libération dont ils sont respectivement Président et Secrétaire docteur Tabet et M. Gibon (Gibran) prient V. Exc. transmettre Président Conseil voeux prompt rétablissement. Syriens et Libanais des Etats Unis vivement émus par criminel attentat contre vie Chef Gouvt. français en qui ils ont mis leurs espoirs libération Syrie indissolublement liés France espèrent M. Clémenceau qui connaît leurs aspirations sera bientôt en état les faire prévaloir devant Conférence Paix s/.

LIEBERT

برقية الدكتور ثابت وجبران إلى رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو (١٩١٩) بواسطة القنصل الفرنسي في نيويورك

وفي ١٢ كانون الاول ١٩١٨م - ٧ ربيع الأول ١٣٣٧هـ وجهت «رابطة تحرير سوريا وجبل لبنان» كتاباً الى الخارجية الفرنسية بواسطة القنصل الفرنسي في مدينة نيويورك جاء فيه:

«إن رابطة تحرير سورية وجبل لبنان المعبرة عن آمال السوريين في اميركا الشمالية تدعم باسمها وباسم الصحف السورية الصادرة في الولايات المتحدة اقتراح غرفة التجارة في مرسيليا حول حدود سوريا. وهي اذ تذكر بما قدمته سوريا من تضحيات، قبل وخلال الحرب، ومشاركتها في التحرير بواسطة فوج الشرق، فإنها تؤكد على حقها في المطالبة بوحدة سوريا القومية... واستقلالها تحت حماية وادارة

فرنسا، الأم التاريخية لهذه البلاد»(١١٢).

217

SYRIA-MOUNT LEBANON LEAGUE OF LIBERATION—NORTH AMERICA SECTION

BUREAU, 73 TRINITY PLACE.

"NO PEOPLE MUST BE FORCED UNDER SOVEREIGNTY"
"UNDER WHICH IT DOES NOT WISH TO LIVE"
PRESIDENT WILSON

LEAGUE'S PROGRAM

"TO SEEK THROUGH FRANCE AND HER ALLIES THE LIBERATION OF SYRIA AND"
"MT. LEBANON FROM TURKISH RULE AND TURKISH SOVEREIGNTY, REAL OR NOMINAL"

EXECUTIVE COM.

DR. E. G. TABET, President
AMEEN RIHANI, Vice President
N. T. TADROSS, Treasurer

G. K. GIBRAN
Corr. English Correspondence

M. & NAIMY
Corr. Arabic Correspondence

N. M. DIAB
Editor-in-Chief of "Daily Mirror"

J. M. KHOURY
Editor-in-Chief of "Ash-Shaab"

B. N. BACCASH
Editor-in-Chief of "Al-Fatat"

A. A. HADDAD
Editor-in-Chief of "As-Sayeh"

N. ARIDA
Editor-in-Chief of "Al-Funoon"

E. MADY
Assistant-Editor of "Daily Mirror"

CORRESPONDING COMMITTEES

Comite Central Syrien, Paris

Syrian Committee, London

Comite de Recrutement des Volontaires Syriens, Cairo, Egypt

New York City. 191

On th[illegible] four [illegible] [illegible] [illegible] have [illegible] of th[illegible] ticles have always been very [illegible] papers, due to the prestige [illegible] eminent Syrian publicist. I [illegible] correspondence with M. Zenia, who was [illegible] in the special Syrian delegation [illegible] 1919.

I have given in the above lines the character of a brief report, having no doubt that it will please the Ministry to know that our League has done its duty towards the Franco-Syrian interests. Our viewpoint of the Syrian [illegible], in its relation to France, is exactly the same as the 'official' view, namely, to concentrate all the efforts towards Syria's liberation from Turkey and the solicitation for a French [illegible]. Our League takes this occasion to state that this viewpoint is now the one taken by the great majority of Syrians and Lebanese in the United States. This view would have become universal among Syrians and Lebanese, if certain Organizations in the two Americas had been forbidden to 'use' the name of France as a shield in their separatist movements for 'Lebanese' independence', under the protection of France! At least, they should not be allowed to use France's name, when, as we believe, France would have all petty details of future government in Syria and Mount Lebanon postponed until after Syria's liberation. This is an important point, [illegible] this separatist Lebanese propaganda for 'independence', aside from the fact that [illegible], it is creating [illegible] divisions among the Lebanese themselves.

Our League contains among its membership more Lebanese than Syrians, and our [illegible] are therefore not factional but in support of [illegible] which we believe to be the more rational.

Very Respectfully,

E. G. Tabet, President.

توقيع أيوب ثابت على البرقية المرسلة إلى قنصل فرنسا في نيويورك

وتؤكد الوثائق الكثيرة المحفوظة في الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي ان الفرنسيين دعموا مادياً ومعنوياً المجلات والصحف العربية الصادرة في اميركا الشمالية، كما دعموا ايضاً الجمعيات والافراد الذين كانوا يعملون لحساب فرنسا، وتشير احدى هذه الوثائق الى ان القنصل الفرنسي في نيويورك طلب من وزارة الخارجية الفرنسية منح الدكتور ثابت ورابطته مبلغ عشرين الف فرنك، وتغطية نفقات سفره وإقامته في باريس، نظراً للتأثيره الشديد على موقف أعضاء الوفد الأميركي الى مؤتمر الصلح (١١٣).

وفي السادس والعشرين من كانون الأول، وجه أيوب ثابت وجبران خليل جبران برقية عاجلة الى شكري غانم يفوضانه بموجبها تمثيل السوريين واللبنانيين في مؤتمر الصلح (١١٤). وفيما يلي صورة عن هذه البرقية:

AFFAIRES ETRANGÈRES

TELEGRAMME EN CLAIR

DUPLICATA

Classement Sér. E Carton 313. 1

E. 313 1

N° 3348.

New York, le 23 décembre 1918. 18 h.

Reçu le 24 à 22 h.

SOUS-DIRECTION

26 DEC 1918

URGENT

Pour M. Chekri Ganem Président Comité central syrien . 3 rue Laffitte Paris, de la part Sabet, Président en Amérique Ligue libanaise Libération, ex-secrétaire Conférence Beyrouth 1913 et de Gibran, Secrétaire :

"Ligue syrienne libanaise libération représentant grande majorité Syriens d'Amérique Nord comprenant notamment Présidents Société Beyrouth Damas Tripoli Homs. M. Salim Malhouse représentant syriens à célébration Mount Vernon quatre juillet éditeurs journaux, Ashabab Assayes Alvalat Elfunoon, Secrétaire Association négociants syriens, principaux marchands et écrivains syriens dans Amérique Nord vous donne(nt) par la présente autorisation complète la représenter à Conférence Paix avec instructions obtenir établissement dans Syrie intégrale Gouvernements autonomes fédérés mais réunis sous administration centrale sous protection unique et direction France ./.

LIBERT

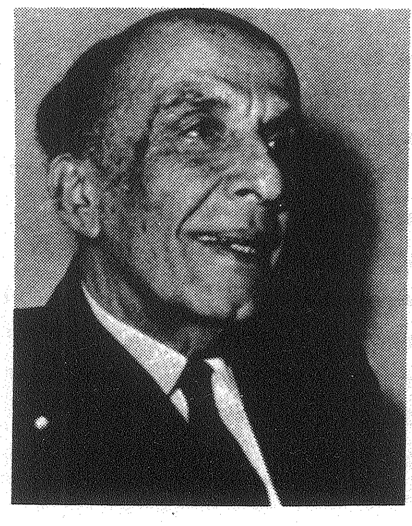
برقية عاجلة من ثابت وجبران إلى شكري غانم يفوضانه بموجبها تمثيل السوريين واللبنانيين المقيمين في اميركا في مؤتمر الصلح

المطالبة المارونية بتوسيع المتصرفية

قبل ان نتحدث عن مؤتمر الصلح، لا بد من الإشارة إلى موقف الوفود المارونية الى المؤتمر، والتي كانت تطالب بضم البقاع وبيروت الى الجبل، فما هي أبعاد هذه المطالب ؟

كانت الحرب العالمية قد خلقت خوفاً عميقاً في مناطق الجبل المارونية، حيث شكلت الزراعة التجارية الوحيدة الجانب المصدر الإقتصادي الوحيد تقريباً. وكان ان قدمت الأزمة الأقتصادية القاتلة ومظاهر المجاعة علي انها جميعها « نتيجة تآمر الأتراك - المسلمين - ضد المسيحيين » . والحقيقة ان هذه المجاعة سببها الحصار البحري الذي فرضته جيوش الحلفاء على الساحل اللبناني، ومنعهم للبواخر التي كانت تحمل المؤن من الوصول إلى الشاطئ (١١٥) .

هذا بالإضافة إلى الاحتكار الرهيب الذي مارسه التجار والموظفون المحليون في جبل لبنان. فقد كان هؤلاء يهربون القمح من المستودعات للاتجار به في السوق السوداء . ويؤكد السيد وديع كرم الذي كان مسؤولاً عن مستودع القمح في صوفر، بأن الحكومة كانت تبيع كيلو القمح بستة قروش، بينما كان التجار يبيعون الكيلو بليرة عثمانية (ذهبية) (١١٦) .


يوسف السودا

ويحاول « التاريخ الرسمي » اللبناني ان يغيب دور هذا الاحتكار، الذي تحملت عناءه الطبقات الفقيرة وحدها، بينما تحول التجار الى محتكري حرب .

مهما يكن من أمر، فإن الموارنة أدركوا أن جبل لبنان بالرغم مما كان له من امتيازات، فلم يكن يقوى في ذلك الزمن على ان « يطحن الصخر » و « يعجن الكتاب » . كان لا بد من الأرض التي تنبت الزرع والبحر الذي يسهل سبل التجارة . وكان المطلب المحدد لسكان الجبل في ذلك الحين هو الحصول على بعض السهول الخصبة والوصول الى منفذ على البحر، أي ضم بيروت، من أجل الحصول على مقومات ثابتة وضرورية للدولة المارونية، وتلك كانت دعوة رائد الفكرة « القومية اللبنانية » المارونية، يوسف السودا، منذ العام ١٣٢٧ هـ - ١٩٠٩ م .

إذن كان السبب معيشياً اقتصادياً بحت لا علاقة له بالتاريخ والجغرافيا، فليس أدل على ازمة

المتصرفية آنذاك من هجرة ربع سكانها أو يزيد بين عامي ١٣٢٨ هـ و ١٣٣٢ هـ ـ (١٩١٠ و ١٩١٤ م)، اذلم تتجاوز مساحة الأراضي المزروعة في المتصرفية عام ١٩١٥ نسبة تزيد على ٨ و٣ بالمئة من مجموع المساحة العامة التي لا تعتبر صالحة للزراعة بالوسائل البدائية المعروفة في ذلك الوقت (١١٧). بينما كانت ولاية بيروت تضم اراض خصبة زراعية، وكذلك سهول البقاع وعكار ومرجعيون، فمعظم الأراضي الصالحة للزراعة والمروية كانت تتمركز في المناطق التي الحقت بجبل لبنان (١١٨).

لم تكن أراضي المتصرفية تملك مقومات الحياة من الناحية الإقتصادية، فقد كانت مساحتها لا تزيد عن ٣٢٠٠ كلم٢ معظمها أراضي جبلية وعرة لا يمكنها تحمل كثافة الجبل السكانية التي بلغت ١١٠ أفراد بالكلم٢ الواحد. ولم يكن المحصول الزراعي يكفي لإعالة أكثر من ستين الفاً من سكان الجبل البالغ مجموعهم ٣٥٠ ألف نسمة، فكانت معظم المواد الغذائية يجري استيرادها من الخارج، وهذا ما شجع عملية النزوح، خاصة بعد ان تزايدت المساحات التي كانت وقفاً لرجال الإكليروس، فغدا الفلاحون بلا أملاك واضطروا الى مغادرة بلادهم للحصول على رزقهم في بلدان أخرى (١١٩).

في المتصرفية لم يكن هناك سوى الحرير والتبغ، والزيتون فيها لا يكاد يكفي للاستهلاك المحلي. وينبغي التذكير انه أثناء الحرب دفعت المجاعة الأهالي الى قطع اشجار التوت والتخلي عن العناية بدود القز والى الاهتمام بأنواع أخرى من الزراعة (١٢٠).

اذن باختصار، كان الموارنة الأكثر تأثراً من جراء الوضع الاقتصادي في ظل حكم المتصرفية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فشهدت صفوفهم حركات هجرة كبيرة، كما تأثروا بالمجاعة في بداية القرن العشرين، فأدركوا ان جبل لبنان لا يوفر لهم الاستمرارية في الحياة ولا يؤمن لهم سوى استقلال ذاتي وهمي. لذا فإن خيار لبنان الكبير، أو على الأقل اتباع سياسة الانفتاح على المناطق المجاورة لمناطقهم، وبالتالي ضمها إلى دائرة نفوذهم في إطار دولة تتمتع بالهيمنة المارونية وبالدعم الفرنسي، كان بالنسبة لهم خياراً وحيداً ونهائياً.

وقد ألف بعض زعماء الموارنة كتباً عديدة للمطالبة بالوطن الماروني، نفس هؤلاء هم المطالبون بتوسيع حدود لبنان نحو البحر والسهول الداخلية، مثل المطران دريان، وشكري غانم، وعبد الله صفير، وأوغست اديب، وبولس نجيم، ويوسف السودا وغيره.

ولم تكن المطالبة بتوسيع حدود لبنان تتعدى ضم بعض السهول الخصبة وبيروت مما يعطي لهذا الكيان مجال البقاء والاستمرار. وهكذا بدأت العرائض المطلبية تتوالى على وزارات الخارجية الأوروبية مطالبة بضم سهل البقاع الى جبل لبنان. وكذلك كان مرفأ جونية لا يستطيع ان يستقبل البواخر الحديثة فبدأت الحركة المطلبية تطالب أيضاً بمرفأ وبشكل أساسي مرفأ بيروت.

الوفود والمذكرات المقدمة الى مؤتمر باريس

★ فرنسا توحي للموارنة وفيصل يواجه الإحراج

في مطلع العام ١٩١٩ عقدت الدول الأوروبية المشاركة في الحرب العالمية الأولى ما سمي آنذاك بـ «مؤتمر الصلح» في باريس، لوضع نهاية قانونية للحرب، بعدما كانت قد انتهت عملياً باستسلام ألمانيا وحليفاتها أمام جيوش الحلفاء الذين كانوا بصدد الاتفاق على سياسة استعمارية جديدة للعالم، وتوزيع أراضي الدول التي خسرت الحرب، ولا سيما أراضي الدولة العثمانية، فيما بينهم.

وكان الشريف حسين قد أوفد الأمير فيصل الى فرنسا لتمثيله في المؤتمر وتأكيد المطالب العربية في «الاستقلال والوحدة». وفي اول كانون الثاني ١٩١٩ قدم فيصل مذكرته الأولى الى المؤتمر وجاء فيها: «لقد جئت اوروبا ممثلاً والدي وبالنيابة عن عرب آسيا ... وهم يتوقعون من الحلفاء ان ينظروا إليهم على انهم شعب واحد.. ويطالبون الحلفاء بألا يتخذوا خطوات من شأنها ان تتعارض مع آمالهم في ان تتحد هذه الأقطار يوماً تحت ظل حكومة واحدة ذات سيادة» (١٢١).

إلا أن الحلفاء لم يبالوا كثيراً بالمطالب العربية، ولم يلتفتوا إليها، وحالوا دون تحقيقها، حتى ان فرنسا اعتبرت ان وجود الأمير فيصل في المؤتمر هو مجرد مناورة انكليزية لتقليص النفوذ الفرنسي وتوسيع رقعة الاحتلال الإنكليزي في الشرق. ولهذا ما ان وصل فيصل إلى فرنسا حتى كانت الديبلوماسية الفرنسية قد سبقته بشن حملة دعائية ضده في الأميركيتين، قامت بها تنظيمات سورية ولبنانية بتوجيه من الخارجية الفرنسية، ومع ان الحكومة الفرنسية أكرمته ظاهرياً، إلا انها حاولت في السر تقييد تحركاته، وانهالت على المؤتمر العرائض والمذكرات المختلفة من سوريا ولبنان وفلسطين، ومن الولايات المتحدة الأميركية ايضاً، تدعو لقيام كيان مسيحي في لبنان برعاية فرنسا.

وتقرب جورج بيكو، المفوض الفرنسي في فلسطين وسوريا، من البطريركية المارونية، بغية تشكيل قوة فرنسية - مارونية تقف بوجه فيصل. وسعت السلطات الفرنسية لإثارة العاطفة الدينية بين الموارنة ضد الحكومة العربية الفيصلية (١٢٢).

والجدير بالذكر ان فيصل، الذي كان قد ترأس حكومة عربية في دمشق بعد رحيل الأتراك عنها، سعى منذ انطلاقة حركته الى كسب المسيحيين وولائهم لدعوته، وأقام اتصالاً مباشراً بجماعة «الاتحاد اللبناني» وعرض على رئيسها اسكندر عمون منصب السفارة العربية في واشنطن، فقبل عمون، ورفض يوسف السودا عرضاً مماثلاً لاحتلال مركز السفارة في باريس (١٢٣).

عندما عاد فيصل إلى بيروت قادماً من باريس في ٣٠ نيسان ١٩١٩ م، قامت السلطة الفرنسية

باستقباله إستقبال الملوك، وفي نفس الوقت أوعزت إلى انصارها بتنظيم مظاهرة مسيحية في بعبدا، طالبت «باستقلال» لبنان تحت الانتداب الفرنسي، ورفضت ما أسمته «الاحتلال العربي». يورد بشارة الخوري أبياتاً كان يرددها المتظاهرون (١٢٤):

عيشي بذلي ما بدنا نتظاهر ما منتخبا يا منال الاستقلال يا منرحل عا أوروبا

★ موقف جبران خليل جبران ورفاقه في الرابطة السورية - اللبنانية للتحرير

من بين العرائض التي وصلت الى مؤتمر الصلح عريضة وجهتها «رابطة تحرير سوريا وجبل لبنان» في الأول من شباط ١٩١٩، وجاء فيها: «ان السوريين... مقتنعون بأن الاحتلال العربي للأراضي السورية قد أضر باستقرار المستقبل السوري، وأن الضرر سيصبح كبيراً اذا استمر هذا الاحتلال. ان السوريين ليسوا عرباً، واللغة العربية فرضها الفتح العربي». وتضيف المذكرة: «إننا نرجو سعادتكم عند صياغة الشكل السياسي لسوريا، أن تأخذوا بعين الاعتبار كأساس مبدئي حق الشعوب في تقرير مصيرها، ودرجة نموها وثقافة العناصر السورية المختلفة، وليس التفوق العددي للجماهير الجاهلة (المسلمة) التي يتحكم بمواقفها التعصب الديني، لا العقل. ان السوريين المنتمين لعناصر التقدم في كل أنحاء العالم، هم عملياً مجمعون بشدة على قيام وحدة فدرالية في سوريا الطبيعية كلها، تحت حماية وقيادة قوة كبرى واحدة وديموقراطية. ان ارتباطاً وحيداً من نوعه عبر التاريخ وعلاقات تربوية حديثة ومصالح اقتصادية، فضلاً عما هو أكثر واقعية، اي التدخل الفعال لتخليصنا من الابادة عام ١٨٦٠، كل هذه الأسباب تجعل ميلنا الى فرنسا واعترافنا بجميلها أمراً طبيعياً، ونحن نترجاها ان تتحمل مسؤولية حمايتنا وتوجيهنا، إننا نرجو سعادتكم ان لا ترفضوا الفرنسا هذا الامتياز الذي هو حقها، وهو حق جعله مقدساً وغير قابل للنقض، موت ربع مليون مسيحي...

مع احترامنا الكلي

ايوب ثابت: رئيس الرابطة الوطنية السورية - اللبنانية للتحرير، السكرتير السابق للجمعية العامة للاصلاح المنعقدة في بيروت ١٩١٣.

جبران جبران: سكرتير عام.

سليم ملدوكي: ممثل سورية في ذكرى ٤ تموز (يوليو) في مون فرنون.

الدكتور نجيب بربور: رئيس جمعية بيروت.

ابراهيم موكد: رئيس جمعية دمشق.

وليم كاتزافليس: الرئيس السابق لجمعية الاتحاد السوري.

جوزيف خوري: رئيس تحرير «الشعب».

شكري بخاش: رئيس تحرير «الفتاة».

نعمة تادروس: رئيس جمعية طرابلس.

سعيد عقل: سكرتير رابطة التجار السوريين.

عبد المسيح حداد: رئيس تحرير «الفنون» (١٢٥).

ان أكثر ما يفاجئ القارئ في هذه المذكرة المقدمة لمؤتمر الصلح والموقعة من جبران وغيره هو الموقف الرفضي القاطع لكل ما له علاقة بالإسلام، واعتبار ان اللغة العربية هي لغة الفاتحين لأن الذي فرضها هو *«الفتح العربي»*. *وكم يصبح الرجوع إلى مؤلفات جبران امراً ممتعاً ومفيداً في آن معاً! كم تصبح قراءة* جديدة لجبران ضرورة قصوى! لنكتشف من خلالها مشاركته الفعلية في عملية إنشاء «الوطن القومي المسيحي».

★ وفدا «المجلس الإداري» و «الجمعية المركزية السورية»

قبل انعقاد مؤتمر السلام وبعده، كان الموارنة يجهدون لتغليب سياستهم وتحقيق مشاريعهم. وقد تمثل ذلك بالوفود الثلاثة التي تعاقبت الى المؤتمر. أما الوفد الأول فقد تألف عندما أوعزت فرنسا الى «المجلس الإداري» بإرسال من يمثله الى المؤتمر، وقد ضم هذا الوفد كلاً من داوود عمون، إميل إده، نجيب عبد الملك، وعبد الحليم الحجاز. وقدم الوفد إلى المؤتمر مذكرة تطالب بتوسيع جبل لبنان، حتى يكون باستطاعته أن يشكل وطناً قادراً على توفير أسباب رزق شعبه ومصالح حكومته، وضمان استقلال هذا الوطن وحق مواطنيه في الاشراف على اعماله الإدارية والحكومية، وتأليف برلمان يقوم على مبدأ التمثيل النسبي وذلك لحفظ حقوق الأقليات، وطلب مؤازرة الدولة الفرنسية لتحقيق هذه التمنيات ومساعدتها على نشر العلوم بواسطة الإدارة المحلية (١٢٦).

غير ان الاهتمام الفرنسي لم يكن مقتصراً على جبل لبنان وتوسيعه فحسب، بل ان سورية بكاملها كانت تشغل بال الفرنسيين الذين رأوا ضرورة التصدي لطموحات الشريف حسين والمشروع الانكليزي، ولذلك فقد أوعزوا الى شكري غانم، ممثل «الجمعية المركزية السورية»، بالحضور الى المؤتمر، في ١٥ جمادي الأولى ١٣٣٨ هـ - ١٣ شباط ١٩١٩ م، حيث تلا مذكرة استغرقت قراءتها ساعتين، يقول شوتول الذي حضر الجلسة:

«عندما شرع هذا الرجل بقراءة بيانه، دفع الأستاذ وسترمان Westermann بقصاصة ورق إلى الرئس الأميركي ولسون، ليقول له ان شكري غانم عاش السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة خارج سوريا، وانه قضى معظم حياته في فرنسا. وكان هذا وحده كافياً على حمل الرئيس ولسون ألا يبالي وألا يكترث بما كان يقوله غانم، ولم يلبث طويلاً حتى نهض عن كرسيه وتمشى الى الجانب الآخر من القاعة، وأخذ يجول ببصره من النافذة ويداه في جيوب سترته، مما أدى الى إرباك الفرنسيين وإزعاجهم. وتطاول كليمنصو (رئيس الحكومة الفرنسية) ليسر في أذن وزير خارجيته بيشون شيئاً، وإذ كنت جالساً وراءهما مباشرة سمعت كليمنصو يقول بخشونة: «لماذا جئت بهذا الرجل الى هنا»؟ ويجيب هذا الأخير: «لم أكن اعلم انه سيعالج الأمر على هذا المنوال». وكان الأمر أشبه بفضيحة مكشوفة» (١٢٧).

ومما قاله شكري غانم في خطابه ان الجمعية التي دُعي للتحدث باسمها «تمثل على اقل تقدير مليوناً من السوريين». وادعى ان مطالب هؤلاء تنحصر في «إقامة دولة سورية كاملة في اطار حدودها التاريخية والطبيعية»، وهم «يرفضون وضع هذه الدولة تحت السلطة العربية كما هو مذكور في البرنامج الحجازي، وذلك تطبيقاً للمبدأ الذي يقول: ان الشعوب المتحضرة يجب الا تخضع في قليل أو كثير لغيرها من الشعوب البربرية». أما عن دولة الانتداب المقترحة، فأكد غانم أن هذه الدولة لا يمكن ان تكون إلا فرنسا «التي أشبعت السوريين بثقافتها وجعلت من لغتها اللغة السائدة، وأدت العديد من الخدمات لسورية التي حافظت على علاقات ودية معها جيلاً بعد جيل» وطالب شكري غانم بان تكون «فرنسا هي الدولة التي سيوكل إليها امر إنشاء دولة سورية فدرالية متكاملة...». وقال: «ان فرنسا في نظرنا هي الدولة الوحيدة المؤهلة لانجاز ما نصبو إليه، انها ستكون المرشدة التي تتكلم لغة نفهمها، والتي ستوحدنا في مصيرنا المشترك. وفرنسا ستكون الحكم الذي اذا تقاضينا عنده فان كل سوء ظن يزول، وكل نزاع يفض»(١٢٨).

وقد ضم الوفد المرافق لشكري غانم ممثلاً يهودياً(١٢٩).

★ لجنة التحقيق الأميريكية

اما موقف اميركا من مسألة استقلال البلاد السورية فقد حمله إلى المؤتمر الدكتور بلس رئيس «الكلية السورية الإنجيلية» في بيروت، الذي دُعي ليدلي برأيه في المؤتمر، نظراً لعلاقاته مع مثقفي ووجهاء بيروت مسلمين ومسيحيين. وتحدث بلس باسم السوريين فطالب بالنيابة عنهم «بإرسال لجنة حيادية مختلطة تمثل الحلفاء، الى سورية لتفسح المجال امام الأهلين في سورية وفي لبنان أيضاً للتعبير بحرية ودون أي عائق عن وجهة نظرهم السياسية وعن امانيهم بالنسبة إلى نوع الحكم الذين يرغبون، وبالنسبة إلى الدولة الحامية اذا شاؤوا ذلك»(١٣٠). وربما كان هذا الاقتراح يخفي في طياته نوايا اميركية سيئة. ففي القاهرة بدأ فارس نمر واصدقاؤه بحملة صحفية تطالب «بوصاية الولايات المتحدة الأميركية على سورية»، نظراً لارتباط كل من فرنسا وبريطانيا بمعاهدات سابقة، لا سيما فيما يتعلق بتدويل فلسطين، وهذه المعاهدات من شأنها ان تعرّض وحدة سورية للخطر اذا كانت الدولة المنتدبة هي فرنسا أو بريطانيا، كما اوضح نمر.

وهكذا بدأ الاقتراح الأميركي بإرسال بعثة تحقيق دولية الى سورية تلقى تأييداً واسعاً في الداخل. عندها اتفق الطرفان الإنكليزي والفرنسي على معارضة المشروع ورفض الإشتراك في اللجنة. إلا ان الرئيس الأميركي ولسون أصر على تنفيذ الاقتراح، فتألفت بعثة تحقيق اميركية وصلت الى يافا في ١٠ حزيران ١٩١٩ وبدأت أعمالها من الجنوب إلى الشمال، حيث زارت خلال شهر ونصف تقريباً حوالي ٤٠ مدينة وقابلت أعداداً كبيرة من الوجهاء والزعماء في مختلف المناطق السوريه واستلمت حوالي ١٨٠٠ عريضة. هذا وقد أجمع المسلمون في المناطق التي شملها الاستفتاء على رفض أي شكل من أشكال

الاحتلال أو التقسيم. وطالبت الأكثرية الساحقة من السكان (٤ , ٨٠٪) بالاستقلال التام، وحددت الانتداب على انه مجرد «مساعدة فنية واقتصادية». وبدا الجميع متحدين على الاستقلال العربي ما عدا الموارنة (١٣١).

كما طالب المؤتمر السوري العام الذي عقد في ٥ شوال ١٣٧٧ هـ - ٢ تموز ١٩١٩ م بالاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية ومحاربة المشروع الصهيوني في فلسطين ورفض اي شكل من اشكال التقسيم واعتبار لبنان جزءاً من القطر السوري ودعم استقلال العراق (١٣٢).

يقول محمد جميل بيهم: «فبينما كانت (كثرة الأهالي) في ولاية بيروت تطالب بالانضمام الى الدولة السورية بدمشق كانت الكثرة في جبل لبنان ترفض بشدة هذا الأنضمام وتصر على الاستقلال وتطالب بتوسيع رقعة وطنهم بحيث يشمل مدينة بيروت وبعض الأقضية التي كانت تابعة لولاية سوريا. ومن هنا بدأ الصراع الشديد بين الفئتين في الميدانين الداخلي والخارجي» (١٣٣).

وهكذا ففي حين طالب المسلمون برحيل الجيوش الأوروبية واستقلال الولايات الشامية عن أية سلطة عسكرية أجنبية، فقد عارض الموارنة وبقية الطوائف البابوية الموقف الداعي الى الاستقلال وألحوا على ضرورة الانتداب الفرنسي (١٣٤).

يقول أمين الريحاني: «ان الأقلية اللبنانية (المارونية) فقط طلبت الانتداب الفرنسي». وعن اللجنة الأميركية يقول: «ومما يدعو للأسف ان اللجنة الأميركية كانت عاملاً آخر من عوامل الشقاق، لأنها في طريقة الاستفتاء عززت من حيث لا تدري مبدأ العصبيات الدينية والطائفية» (١٣٥).

وإلى هذا يشير توفيق توما، وهو من أنصار الموقف الماروني، معتمداً مبدأ تزييف الحقائق، فيقول: «وجدت اللجنة نفسها أمام واقع يميل لصالح رغبات البطريرك... لقد ذهب رئيس البعثة الى بكركي، فانذهل أمام هذه الشخصية اللامعة الفريدة للحويك، فخاطبه: لقد جاءت بعثتنا لتحقق في سورية وفي فلسطين، انها لم تتقدم من أحد. الجميع كانوا يتقدمون إليها للإفصاح عن أمانيها، ولكن ها انتم ترونها امامكم لنطلع على رأيكم. ان استقصاءاتنا بينت لنا انكم تمثلون أمة بكاملها» (١٣٦).

★ مذكرة البطريرك الماروني إلياس الحويك إلى المؤتمر

أثارت بعثة التحقيق الاميركية مخاوف الفرنسيين من تعريض نفوذهم ومشاريعهم للخطر. وفي الوقت الذي عادت فيه البعثة الأميركية لتعرض نتائجها على مؤتمر الصلح، كان رئيس البعثة الفرنسية في سوريا، بول هوفلين، يقدم تقريراً في اوائل أيلول يلح فيه على «أن الوضع الاقتصادي والسياسي في سوريا ليس لصالح النفوذ الفرنسي». ويضيف: «ان حركة عربية وحدوية سوف تترسخ في سوريا على ما يبدو، ثم إن العناصر الكاثوليكية في لبنان غير المدعومة بما فيه الكفاية ليست بوضع يسمح لها بمقاومته» (١٣٧).

وعندها طلبت فرنسا من البطريرك الماروني، إلياس الحويك، الذهاب على رأس الوفد الثاني الى المؤتمر، لإعادة طرح المطالب « اللبنانية » من وجهة النظر الفرنسية. وفي هذا الصدد يقول بشارة الخوري في كتابه « حقائق لبنانية »:

« هذا وبال الفرنسيين ظل مشغولاً قلقاً. لم يكونوا أمينين على نتائج مساعيهم المحلية، فرجوا ان يذهب البطريرك إلياس الحويك الى باريس على رأس وفد من الأحبار والكهنة للمطالبة باستقلال لبنان برعاية الدولة الفرنسية، ايضاً وايضاً، فنزل البطريرك على رغبتهم وابحر من جونية في أواخر صيف (١٩١٩) على مدرعة حربية، وباشر مهمته بمزيد من الرصانة » (١٣٨).

إلا أن المؤتمر السوري العام كان قد سبق البطريرك إلى مؤتمر فرساي، إذ أصدر مذكرة احتجاج موجهة إلى المؤتمر بسبب سفر البطريرك إلى باريس وتحدثه باسم اللبنانيين ومطالباً بفصل لبنان عن سوريا، وجاء في المذكرة: « إن الطائفة المارونية التي يزعم غبطة البطريرك أنه يتكلم باسمها ليست إلا الأقلية في لبنان الكبير المزعوم، وإن قسماً كبيراً منها لا يوافق غبطته في رأيه، كما أن سائر الطوائف الممثلة في مؤتمرنا هذا ترفض بتاتاً فصل لبنان عن سوريا ». وأضافت المذكرة أن « لا حياة للبلاد السورية إلا بوحدتها السياسية، فحياتها الاقتصادية تستلزم اتصال البلاد الداخلية بمرافئ الساحل وتسهيل تجارة الساحل في الداخل ... » (١٣٩).

وفي ٢٥ تشرين الأول ١٩١٩ م قدم البطريك الى المؤتمر مذكرة موسعة قال فيها ان « استقلال لبنان ليس استقلالاً نتج ببساطة عن عملية زوال السلطنة العثمانية، بل هو وبشكل خاص، استقلال كامل حيال كل وجود عربي ينشأ في سوريا. فاللبنانيون حافظوا دائماً على هوية وطنية مميزة عن المجموعات المجاورة ». وان اللغة العربية هي « لغة الفاتحين وقد شاعت بعد اربعمائة سنة من الاحتلال العربي ... فالثقافة الأوروبية واسعة الإنتشار في لبنان وهو يعتبر مركز إشعاع لها ». وزعم البطريرك ان لبنان « اكد استقلاله حيال المنطقة عبر النظام الأساسي الذي وضعته الدول الكبرى عام ١٨٦٤ ». وطالب بضم سهول عكار والبقاع إلى الجبل، « والتي بدونها يصبح لبنان سلسلة من الجبال التي تعجز عن تأمين حياة سكانها ... ان هذه المناطق يمكن ان تؤمن للبنان القمح الضروري لوجوده، ثم ان مناطق أخرى (صور، صيدا، بيروت، طرابلس) تشكل منافذه الطبيعية، فهي ايضاً ضرورية لحياته الإقتصادية ». أخيراً أكد البطريرك على ضرورة انتداب الدولة التي « قد سبق ان اختارها لبنان بحماس، انها فرنسا » كما قال (١٤٠).

★ الإنفتاح على الصهاينة

لقد بيّنا أن الاتصالات المارونية مع القوى الصهيونية قديمة العهد وتعود إلى زمن المتصرفية، اذ اعتبر الموارنة ان قيام « الوطن القومي اليهودي في فلسطين »، يساعدهم على تأسيس وطنهم « القومي » ايضاً.

وهكذا بدأت رواية التحالف الطويلة بين القوى المارونية من جهة والصهيونية من جهة ثانية.

وكانت الحركة الصهيونية قد أبدت أطماعها في الأراضي اللبنانية، وعقدت بين عامي (١٨٧٩ و ١٩١١ م) عشرة مؤتمرات لشرح سياستها وخططها، وأعلنت في المؤتمر الذي عقدته في ٣٠ أيلول ١٩٠١ م في وثائقها الصادرة عنه «ان الحركة الصهيونية تهدف الى ضم الأراضي المجاورة لفلسطين وإسكان اليهود المهاجرين هناك» (١٤١).

وفي المؤتمر الخامس أعلن أحد قادة الحركة الصهيونية، باكي ناردو، «ان اعداءنا يقولون بأن فلسطين لا تتسع لـ١٢ - ١٤ مليون يهودياً (وقتذاك)، ويجب الإيضاح بأن فلسطين ليست اسرائل العظمى التي ستقام على الأراضي الموجودة بين الفرات والنيل».

وادعى اليهود «ان ارض اسرائيل ليست صغيرة اطلاقاً، اذا ما خرج العرب منها، ولا سيما اذا وسعت حدودها بعض الشيء حتى الليطاني، وحتى قمم مرتفعات الجولان في الشرق، اذ يضاف لنا بمثل هذه العملية حوالي المليون دونم من الأراضي الخصبة، وستتسع أرض اسرائيل الغربية عندئذ الى ستة أو سبعة ملايين يهودي، حتى ولو جاؤوها دفعة واحدة، وهكذا تحل مشكلة ارض اسرائيل في آن واحد، اما العرب فينبغي ترحيلهم الى العراق وشمالي سوريا» (١٤٢).

هذا وبالرغم من أن الزعماء الصهاينة قد أفصحوا عن مشاريعهم الرامية الى ضم مناطق واسعة من لبنان «لدولة اسرائيل الكبرى»، فقد استمرت الاتصالات المارونية معهم. ومنذ ربيع الثاني ١٣٣٦ هـ ـ كانون الثاني ١٩١٨ م، بدأت اجتماعات أعضاء «الجمعية السورية المركزية» بالقوى الصهيونية في مصر (١٤٣).

وكان من أثر هذه الاتصالات مع الصهيونية مجيء الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن الى مصر وفلسطين للبحث في أمكانية تحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين. وفي مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس حاول كل من اليهود والموارنة وضع «جنينهم الإقليمي» على خريطة العالم، ولهذا تقدموا بمطالبهم في مذكرات عديدة ترمي إلى إغتصاب ارض الشرق المسلم، ليقيموا على قطعة منها دولتين: الأولى صهيونية والثانية مارونية. وقدم الصهاينة مذكرتهم الخاصة بهذا الشأن الى مؤتمر الصلح بحيث تشمل حدود دولة اسرائيل الكبرى فلسطين وجنوب لبنان حتى مدينة صيدا، وسلسلة جبال لبنان حتى منطقة القرعون مع ضرورة ضم مياه الليطاني وجبل الشيخ. وجاء في مذكرة المنظمة الصهيونية والمؤرخة في ٣ شباط ١٩١٩ ما يلي:

«ان حدود فلسطين (والمقصود اسرائيل) يجب ان تسير وفق الخطوط المذكورة أدناه: تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال

سلسلة جبال لبنان حتى تصل جسر القرعون، فتتجه الى جسر البيرة متبعة الخط الفاصل بين حوض وادي القرن ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبي، . كما يجب التوصل الى اتفاق دولي تحمى بموجبه حقوق المياه للشعب القاطن جنوبي نهر الليطاني - اي اليهود - حماية عامة، اذ ان منابع المياه هذه تستطيع أن تخدم تنمية لبنان مثلما تخدم تنمية فلسطين ». وتتابع المذكرة: «وجبل الشيخ هو أبو المياه الحقيقي بالنسبة لفلسطين، ولا يمكن فصله عنها بدون إنزال ضربة جذرية بحياتها . . . فيجب اذن ان يبقى تحت سيطرة أولئك الذين هم أرغب وأقدر على اعادته الى نفعه الأقصى . ويجب وضع ترتيبات دولية لحماية حقوق المياه للسكان الذين يعيشون الى الجنوب من نهر الليطاني . وذا مالقيت هذه المنابع عناية كافية فمن الممكن استخدامها لتنمية لبنان وكذلك لتنمية فلسطين » (١٤٤).

وبذلت المنظمة الصهيونية خلال وقبيل انعقاد المؤتمر جهوداً ضخمة، وحاولت استنفار كل القوى لاصدار قرار بضم منطقة الجنوب اللبناني إلى فلسطين، واتصل لهذه الغاية دافيد بن غوريون وحاييم وايزمن بالبطريرك الماروني الياس الحويك لإقناعه بامكانية تخلي لبنان عن الجليل الأعلى وجنوب لبنان لقاء وعد بمد الموازنة بالمساعدات المالية والفنية لتطوير لبنان الذي سيصبح على حد زعمهما «دولة ذات أكثرية مسيحية» (١٤٥). وكان جواب البطريرك أنه اعتبر أن الموضوع خارج عن ارادته وأن القرار بيد فرنسا التي شهد المؤتمر صراعاً حاداً بينها وبين بريطانيا الداعمة لليهود، حول مسائل توزيع المغانم واقتسام المناطق، ورفضت العرض الصهيوني لا لشيء إلا لأنها اعتبرت ان الأراضي اللبنانية خاضعة للنفوذ الفرنسي، وان ضم أية منطقة لبنانية الى فلسطين سيزيد من النفوذ البريطاني في المنطقة، ولهذا السبب ايضاً رفضت استيطان الجاليات اليهودية في الأماكن المحيطة بحدود فلسطين (١٤٦).

★ مذكرة مطران زحلة عن الروم الكاثوليك

وتوالت المذكرات والبرقيات على مؤتمر الصلح في باريس من داخل لبنان ومن الجاليات المسيحية المنتشرة في العالم، تطالب «باستقلال لبنان» وتكبيره وإنتداب فرنسا عليه . فقد رفع سيريل مغبغب، «مطران زحلة والبقاع» عن الروم الكاثوليك مذكرة الى المؤتمر يقول فيها:

«في بلادنا؛ ان الطائفة الدينية هي التي تحدد وتصنف الهويات الوطنية . . . وهذا ما جعل مسيحيي سورية يلجأون منذ قرون الى جبلهم هرباً من ظلم العرب المسلمين والأتراك . . . واليوم ان أية محاولة لضم لبنان الكبير مع كل سكانه المسيحيين الى بقية سوريا، وتحت سيادة أمير عربي غريب يستلهم سلطته من العقيدة الاسلامية، هي عمل خطير يتناقض مع الاهداف الانسانية التي اعلنها المؤتمر . . . ».

أما عن وضع «مسلمي وعرب الداخل»، فتشدد المذكرة على ضرورة ان تكون للمسلمين في لبنان الكبير وفي سورية «سلطة خاصة» بهم. على ان يحافظ على العلاقات الإقتصادية بين مختلف السكان،

فتنمى هذه العلاقات الاقتصادية حتى يمهد « الاتحاد الإقتصادي الطريق لاتحاد سياسي يقوم في إطار سورية كاملة فدرالية مستقلة ... لكن بالانتظار ... ينبغي التدخل لدعم حق الأقلية التي هي سكان لبنان الكبير ... وإذا كانت اليوم تطرح مسألة ايجاد موطن لليهود في فلسطين - وهي بلد ليست لهم - فحري ان يترك لسكان لبنان - الكبير بلدهم، هذا الذي هو لهم في كل وقت. فلبنان كان دائما و أبداً قلعة المسيحية في الشرق، والسور الذي فصل الشعوب العربية عن الشعوب المسيحية. انه بتلقيه الصدمة الأولى للغزوات العربية والتركية استطاع باستمرار ان يوقف انطلاقها، وان يوفر لأوروبا الوقت الكافي لمقاومتها. والآن ايضاً - من يدري مفاجآت المستقبل - ينبغي ان يبقى لبنان مرصداً متقدماً، طليعة مترقبة، وحصناً منيعاً ينذر في حال عودة مثل تلك البلاوى ».

وبعد ان طالب المطران بضم « بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا ومرافىء بيروت وطرابلس وصيدا » للوطن القومي المسيحي، شارحاً أهمية هذه المناطق من الناحية الإقتصادية، دعا إلى « استقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي »، مدعياً ان « لبنان - الكبير ليس هو إلا فينيقيا »(١٤٧).

★ رسالة كليمنصو إلى البطريرك الماروني

بعد أسبوعين تقريباً من تقديم مذكرة البطريك الياس الحويك، جاء جواب الرئيس الفرنسي كليمنصو في ١٠ تشرين الثاني ١٩١٩ م-١٦ صفر ١٣٣٨ هـ حاملاً « التطمين » على « النجاح الكامل » لمهمة البطريرك وراسماً الخطوط الأولية للمشروع الفرنسي في خلق « لبنان - الكبير ».

كتب الرئيس الفرنسي إلى البطريرك: « ان المحادثات التي أجريتموها منذ وصولكم الى باريس مع وزير الخارجية ومعي بالذات، لا بد أن تكون قد أكدت لكم ان ايمان حكومة الجمهورية لم يزل ثابتاً بالعلاقات القديمة المتبادلة بين فرنسا ولبنان منذ عصور مديدة، كما ان هذه المحادثات قد اكدت لكم ايضاً بشكل يقيني ان الحلول التي تتبعها في مؤتمر السلام هي في معظمها متطابقة مع أماني الشعب الذي انتم اعلى ممثليه. كما ان رغبة اللبنانيين في الحفاظ على حكومة وعلى دستور وطني مستقلين يتفق بشكل كامل مع التقاليد الفرنسية الليبرالية. سيطمئن اللبنانيون بمساعدة فرنسا ودعمها، الى الحفاظ على تقاليدهم، وتطوير مؤسساتهم السياسية والإدارية، واستعجال استثمار قيمة بلدهم، وإلى رؤية اطفالهم تعدّهم مدارسهم بالذات الى الوظائف العامة. ان فرنسا التي فعلت المستحيل عام ١٨٦٠ لتحقق للبنان أراضي اكثر اتساعاً، لا تنسى ان تضييق المساحة الحالية ناتج عن القمع الطويل الذي عانى منه لبنان. وبما ان فرنسا راغبة في تشجيع العلاقات الاقتصادية مع كل البلاد الموضوعة تحت انتدابها كأفضل ما يكون، فعند رسمها لحدود لبنان ستأخذ في الحسبان قبل كل شيء ضرورة الاحتفاظ بمناطق سهلية للجبل ومنفذ بحرى ضروري لازدهاره »(١٤٨).

تعليقنا على هذه الرسالة التي بعثها الرئيس الفرنسي الى زعيم طائفة يعتبرها أو هي تعتبر نفسها جزءاً من الأمة الفرنسية، أن تلك « العلاقات القديمة والمودة التقليدية المتبادلة بين لبنان وفرنسا منذ عصور »، إنما هي بين فرنسا وعملائها في لبنان. ولبنان ليس ملكاً للموارنة حتى يمكن اعتبار التبعية المارونية لفرنسا علاقة حب وصداقة متبادلة بين البلدين. وأما عن اعتبار كليمنصو البطريرك ممثلاً للبنان فلأن المستعمرين عندما يخاطبون عملاءهم فإنهم يسعون على الدوام لرفع معنوياتهم واعتبارهم ممثلي شعوب وقادة اوطان وأصحاب ممالك ورجال تاريخيين وعظام سيخلدهم التاريخ. وبطاركة الموارنة هم من اولئك العملاء والقادة التاريخيين الخياليين الذين تشملهم عناية الأسياد ويمنون عليهم بكلمات التبجيل والتعظيم. كما أن المساعدة الفرنسية التي يتحدث عنها الرئيس الفرنسي لم تكن ترمي إلى الحفاظ على تقاليد اللبنانيين وتطوير مؤسساتهم كما يزعم، إنما هي مساعدة تقدمها دولة أوروبية منها خرجت أول حملة صليبية على الشرق الإسلامي، الى فئة دخيلة وغازية وتعتبر من « اقدم اتباع فرنسا » كما اعترف بذلك وزير الخارجية الفرنسي عام ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م. ولهذا فإن فرنسا كانت صريحة في مخاطبتها للموارنة بلسان رئيسها كليمنصو، عندما تحدث عن « ضرورة الاحتفاظ بمناطق سهلية للجبل ومنفذ بحري ضروري لازدهار واستقرار أوضاعه الاقتصادية ».

ميليشيا مارونية لقمع الثورة ضد الفرنسيين

★ الإحتلال المقنَّع

كان لظهور التيار القومي في سوريا، وبوادر الانتفاضة في العراق والتحرك الوطني في مصر ضد الاحتلال الإنكليزي تأثير بالغ الأهمية على الخطوات الفرنسية - البريطانية اللاحقة للامساك بزمام الأمور، واستعجال حسم المسألة السورية قبل ان تتجذر قدرة الإدارة العربية وفعاليتها في بناء دولة مستقلة تهدد المصالح الفرنسية. وفي منتصف أيلول ١٩١٩ اتفقت الدولتان الفرنسية والبريطانية على إبدال القوات الإنكليزية في الشام بقوات فرنسية، مقابل إلحاق الموصل وفلسطين ضمن مناطق النفوذ البريطاني (١٤٩). وذلك تبعاً لاتفاقية سايكس - بيكو التي عقدت في القاهرة عام ١٩١٦ بين المندوب البريطاني للشرق الأوسط السير مارك سايكس والقنصل الفرنسي السابق في بيروت جورج بيكو. وقد نصت هذه الاتفاقية على تقاسم البلاد العربية كغنائم حرب بين فرنسا وبريطانيا، فكان لبنان وسورية من نصيب فرنسا، والعراق والأردن وفلسطين من نصيب بريطانيا.

في منتصف محرم ١٣٣٨ هـ - ٩ تشرين الأول ١٩١٩ م عين « الجنرال غورو » قائداً للقوات الفرنسية في الشرق، وقد ناداه كليمنصو أثناء تكليفه: « ستصبح الجندي الذي سيبني موطناً فرنسياً في الشرق » (١٥٠). وحينما وصل إلى بيروت في ٢٤ صفر ١٣٣٨ هـ - ١٨ تشرين الثاني ١٩١٩ م، أجريت له حفلة

استقبال تخللها كلمات ودعوات للإشادة بموقف فرنسا ودورها في الشرق، وقال غورو في رده على الخطباء الذين استقبلوه: «أتيت لخدمة فرنسا في سوريا (سوريا ولبنان)، فخدمتي لمصالح سوريا هي خدمة دولتي، لأن المصلحة واحدة لا تتجزأ».

ثم قام الموارنة والكاثوليك بتنظيم مظاهرات مؤيدة للاحتلال الفرنسي. ويتحدث بشارة الخوري عن قداس اقيم في كاتدرائية مار جرجس في بيروت، تبعته مظاهرة تأييد للاحتلال هتف خلالها المتظاهرون: «فرنسا أم الدنيا عموم اعتزو يا لبناني». كذلك يذكر ان أهالي بلدة عين إبل في الجنوب، نزلوا الى صور وقاموا بتظاهرة في شوارعها، رفعوا خلالها يافطات كتبوا عليها بالفرنسية: «تعيش فرنسا، يعيش كليمنصو، يعيش الجنرال غورو»(١٥١).

وبعد ان سيطر الفرنسيون على بلاد الشام ودخلوا المنطقة التي كان يحتلها الإنكليز، شرعوا بجمع السلاح وتغريم السكان بخسائر الحرب، ففرضوا على الناس غرامة حربية قدرها مائتا ألف ليرة عثمانية ذهباً فاشتعلت الثورة في البلاد وزادت خراباً فوق خرابها(١٥٢).

وقد لجأ الاحتلال الفرنسي الى تجنيد الموارنة لقمع الانتفاضة ضده، وجعل منهم اجهزة امنه ونظم منهم فرقاً عسكرية مسلحة لمحاربة الثوار. حتى أن اهل كوكبا المارونية قاموا بإطلاق النار على المسيرة التي انطلقت من حاصبيا إلى ثكنة مرجعيون وحوّلوا المسيرة إلى مجزرة(١٥٣).

وقام الجيش الفرنسي بتحريض ابناء القرى المسيحية في الجنوب ومساندتهم ضد مسلمي المنطقة، وقد حصلت نتيجة لذلك عمليات تهجير واسعة طالت بلدة حانين (١٩٢٦) وغيرها، بعدما قام الفرنسيون بانتهاكات عديدة تمثلت بتطويق القرى ودخولها عنوة وإتلاف المزروعات وفرض الضرائب بالتعاون مع العملاء من قرية عين ابل ودبل، حيث قاموا بحملة اعتقالات ومداهمات في صفوف الأهالي الذين فروا الى الأحراش خوفاً من بطش الفرنسيين وعملائهم(١٥٤).

والواقع ان سياسة فرنسا هدفت إلى تأهيل فرقة محلية لكي تحكم باسمها وتحرس مصالحها. ولقد أمعن الاحتلال في تحويل هذه الفرقة (المارونية) الى دركي احتياطي لمصالحه ليس فقط بالمعنى السياسي بل وبالمعنى العسكري ايضاً. باختصار كرّر الاحتلال الفرنسي استخدام اسلوب ابراهيم باشا في حملته على سوريا ولبنان وطرق اخضاعه السكان بأن جند الموارنة بلبنان بشكل خاص لقمع الانتفاضات والثورات الإسلامية. وجرى اعتقال أو نفي الكثيرين من المسلمين الذين قادوا المعارضة ضد الانتداب الفرنسي.

★ الثورة

منذ وصول الجنرال غورو بدأت الانتفاضة ضد الاحتلال الفرنسي بالظهور، متخذة شكل حرب العصابات. وذكرت جريدة لسان الحال الموالية للسياسة الفرنسية في عددها الصادر بتاريخ ٣ تشرين الثاني

١٩١٩ عدة عمليات قام بها المجاهدون ضد جيش الاحتلال وتقول: «إن الفرقة العسكرية حاصرت القرية (مزرعة الشوف)، وبعث الكومندان الفرنسي إنذاراً يخطر به الأهالي بالتسليم، أو أنه يحرق القرية، وأمهلهم مقدار نصف ساعة. ولما أصر الأهالي على عصيانهم هاجم الجنود القرية وأحرقوا ثلاثين بيتاً، وأصدر الحاكم بلاغاً بين فيه ان كل قرية يبدو منها حركة عداء تجاه الحكومة يصيبها ما أصاب مزرعة الشوف». ونقلت الجريدة في نفس العدد اخباراً عن احكام بالاعدام والسجن صدرت عن المحكمة العسكرية بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩١٩ بحق عدد كبير من الأشخاص، «بتهمة قتل افراد جندرمة، والدعوة للثورة بالسلاح».

وفي ١٩ ربيع الأول ١٣٣٨ هـ - ١٣ كانون الأول ١٩١٩ م هاجم الثوار مركزاً للبريد الفرنسي في تل كلخ على طريق طرابلس - حمص. تقول الجريدة عن تصرفات السلطات الفرنسية انها: «أحرقت بيوت جميع العصاة في إقليم تل كلخ وأعدمت اثنين من زعمائهم بالرصاص... وأحرقت بعض المنازل في مشتى عامل ومشتى حسن...»(١٥٥).

وشملت الانتفاضة مناطق طرابلس، عكار، البقاع وجبل عامل. كذلك شهدت قرى مرجعيون، الخيام، الحولة، الخالصة، كفركلا، العديسة، الطيبة، هونين والنبطية، عمليات جريئة قام بها الثوار ضد الجيش الفرنسي وأعوانه.

وتقول جريدة لسان الحال أنه «في أواخر شهر كانون الأول الماضي تكررت حوادث النهب والسلب في سنجق صيدا، فاضطرت الحكومة إلى إرسال فرقة لتأديب العابثين بالأمن، فتمكنت من توطيده في ضواحي الفجر والخيام والطيبة وكفركلا.. وخلال دورتها جرت لها مناوشة مع بعض العصابات التي كانت تحاول ان تقطع خط الرجعة عليها... وكانت هذه العصابات مسلحة بالبنادق والرشاشات، فالحقت الفرقة بها خسائر فادحة وضربتها ضربات موجعة، ويسوؤنا القول: ان الفرقة الفرنسية اصيبت بخسائر بلغت الخمسين من الجرحى، وانها اضطرت الى ترك ثلاثة مدافع رشاشة في مستنقعات الليطاني» (١٥٦).

ثم تفاقم الأمر، وأصاب أذى الثوار عساكر المحتلين الذين كانوا ينقلون الذخائر والمؤن من صيدا وبيروت الى القوى العسكرية المرابطة في النبطية ومرجعيون وحاصبيا، حيث هاجموهم بالقرب من مزرعة (مصيلح) بين صيدا والنبطية وتغلبوا على العساكر في جبل رياق من جهة المطلة جنوبي مرجعيون(١٥٧).

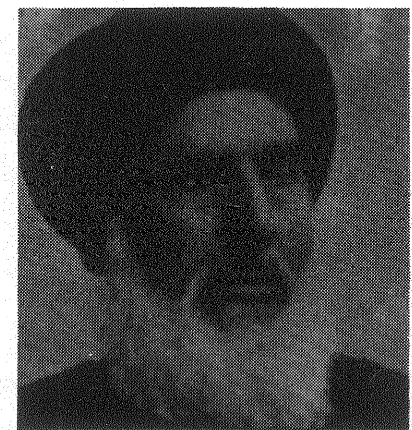
وكان ان أرسل الفرنسيون كتيبتين من الجند بدلالة عملاء من جديدة مرجعيون ودير ميماس والقليعة، الى الحولة، فحمل الثوار هناك على الفرنسيين حملة منكرة، كتبت لهم فيها الغلبة، وقتلوا الكثير من الجنود الفرنسيين، كما هاجموا عساكر المحتلين في جديدة مرجعيون ولقنوا أنصارهم دروساً مرة.

وامتدت الانتفاضة إلى جبل العلويين ودمشق وحوران والهرمل وجميع المناطق (١٥٨).

وهنا تجدر الإشارة انه عندما أعلن الملك فيصل قيام الدولة العربية والته عشائر الهرمل، فشن الفرنسيون حملتهم على المنطقة لقمع الانتفاضات. وخلال فترة ١٩٢٠ـ١٩٢٤ واجه الفرنسيون سلسلة من الثورات الواسعة شملت البلاد السورية بأكملها وكان منها: انتفاضة جبل عامل والبقاع والشمال: ١٩١٩ـ١٩٢٠، انتفاضة الشوف وثورة صالح العلي في جبال العلويين: ١٩٢٠ـ١٩٢١، ثورة ابراهيم هنانو وشمال سوريا وحوران: ١٩١٩ـ١٩٢١، انتفاضة سلطان الأطرش الأولى: ١٩٢٢، التمرد الثاني في البقاع: ١٩٢٤ (١٥٩).

★ ملاحقة السيد عبد الحسين شرف الدين

كان السيد عبد الحسين شرف الدين يدعو الناس إلى وحدة الصف وجمع الكلمة، ومنذ ان جاء الفرنسيون الى الحكم واستولوا على البلاد اخذ ينبه الأفكار إلى هذا التعسف والظلم، وشرع يعقد الاجتماعات مع من كان يثق بهم، ويتوسم فيهم النخوة والشهامة، محفزاً هممهم الى ما يرجوه الاسلام منهم من مواقف مشرفة، وقد التهبت نفسه بروح الجهاد التي ارعبت المحتلين وأعوانهم فحكموا عليه بالاعدام وطاردوه من مكان الى آخر.



السيد عبد الحسين شرف الدين

وقد رأى السيد ان يبدأ بالعلماء ليتشاور وإياهم على خطة موحدة يسير عليها، فدعاهم الى مؤتمر عام على رأس وادي الحجير ليبحثوا في الموقف من جميع جوانبه. وفي ٥ شعبان ١٣٣٨ هـ ـ ٢٤ نيسان ١٩٢٠ م، وقبل صدور قرار مجلس الحلفاء الأعلى المنعقد في سان ريمو بتطبيق مبدأ الإنتداب على سوريا ولبنان بيوم واحد، التأم المؤتمر بحضور علماء جبل عامل، قلعة المقاومة، فكان هذا اليوم يوماً تاريخياً، وكان السيد عبد الحسين شرف الدين، خطيب المؤتمر، لا ينفك يشد العزائم ويدعو إلى اتخاذ الموقف الشجاع ضد المحتل الغاصب، وقد أعلن على الملأ: «ان هذا المؤتمر يرفض الحماية والوصاية ويأبى إلا الاستقلال التام الناجز». كذلك أفتى بالجهاد ضد المستعمرين وأيد الجميع فتواه، وأقر المؤتمرون بالإجماع على رفض الانتداب رفضاً قاطعاً، كما أعلنوا عن معارضتهم لمشروع تحويل المنطقة إلى

كيانات سياسية مجزأة (١٦٠).

وانتشرت أنباء المؤتمر في أوساط المسلمين، فسارعت الجماهير الى إعلان موقفها المؤيد لجهود العلماء، ورفضها الإذعان لسلطة المحتلين بالعمل على دعم ومساندة قادة الإسلام في مسعاهم وجهادهم الرامي الى تحرير البلاد والعباد من سلطة الكفرة والغزاة. وأخذ الناس يفدون على دار الامام ويوقعون العرائض التي تصرح برفضهم للحكم الفرنسي والمطالبة بالاستقلال الناجز.

وقد تسامع الفرنسيون بالأمر، فأرسلوا ابن الحلاج - وهو مسيحي من صور - ليقتحم دار السيد ويغدر به ثم يأخذ ما يعثر عليه من مستندات خطية تطالب بالإستقلال - وقد حاول هذا العميل تنفيذ ما أوكل إليه واغتيال القائد الاسلامي، ونجح في اقتحام منزل الامام، لكنه رجع خائباً. وما ان سمع الناس باقتحام الدار حتى تجمعت القرى العاملية من كل حدب وصوب، وغصت مدينة صور بالوفود والقرى الزاحفة إليها، فشكرها الإمام على عاطفتها النبيلة وأمرها بالرجوع الى مكانها ومواصلة جهادها ضد المحتلين. ولما انفض الجمع وعرف الفرنسيون بنوايا الإمام، وجهوا جيشاً جراراً للقبض عليه، فحملوا اعليه من مركز إقامته في صور الى مسقط رأسه في شحور، حيث أحرقوا داره وتركوها هشمياً تذروها الرياح، ثم عادوا الى مداهمة بيته في صور بعد ان أباحوه للأيدي الأثيمة تعبث به سلباً ونهباً، حتى أنها لم تترك فيه غالياً ولا رخيصاً. وكذلك أحرقوا مكتبة السيد بكل ما فيها من نفائس «الكتب، ومنها تسعة عشر مؤلفاً من مؤلفاته، كانت لا تزال خطية الى ذلك التاريخ. وبذلك ضاعت المكتبة الإسلامية الكبرى التي ورثها عن أسرته، إضافة الى ما جمعه من كتب قيمة ومخطوطات نادرة، فضلاً عن مؤلفاته الشخصية (١٦١).

ويقول الإمام في كتابه «صفحات من حياتي»: «ثم كانت لنا مواجهات مع المستعمرين الفرنسيين: كيليو وغورو وشربنتييه ودكستر ونيجر، وقد حضر بعض هؤلاء الى صور وفاوضونا دون خجل في ان تكون لنا الإرادة المطلقة في أسس الحكم المحلي وفي التعيينات».

بعد ذلك انتقل الامام الى دمشق، حاملاً القرار التاريخي لمؤتمر العلماء في جبل عامل، وهناك اشتهر اسمه وذاع صيته وأصبح من زعماء الفكر وقادة الرأي. وقد كانت أبواب داره في محلة «الصالحية» مفتوحة على العادة في بلاده يؤمها الناس من سائر الطبقات: أهل الحكم وعامة الشعب. وكان يوسف العظمة، شهيد ميسلون، كثير التردد على مجلس السيد وشديد الاعجاب به وبمواقفه.

هذا وقد بعث الملك فيصل بهدية إلى السيد شرف الدين، هي عبارة عن أربعة آلاف دينار من الذهب، ليعبر عن سروره وتأييده للمقاومة التي يقودها الإمام المجاهد. فما كان من الامام إلا ان رد الهدية قائلاً: «نحن لم نثر على القوم من أجل المال ولكنها عقيدة دينية نستجيب لها كلما خشينا على تراث محمد ان يصاب» (١٦٢).

وقد اضطر الإمام المجاهد بعد احتلال الفرنسيين للشام ان يغادرها الى فلسطين، ومنها الى مصر، بعد ان أرسل اهله وذويه في جبل عامل موزعين هنا وهناك. وفي مصر تابع السيد جهاده ضد المحتلين، وكان قوله المفضل دائماً: ان لم أقف حيث جيش الموت يزدحم فلا مشت بي في طرق العلى قدم

ولقد قصد إحدى الاحتفالات وكانت حاشدة بالناس، فارتقى المنبر، ثم شرع يخطب بصوته الجهوري، فأبهر الجموع المحتشدة بعذوبة بيانه وفصاحة لسانه. وهذا ما دعا الناس ان يتساءلوا امستفسرين عن شخصيته الكبيرة، ولما كثر الهمس والاستفسار، أعلن أحدهم: «انه رجل العلم والوطنية والاخلاص، انه البطل المغوار، ومحارب الاستعمار، انه إبن حيدر الكرار السيد عبد الحسين شرف الدين».

وقد رأى الإمام ان يكون قريباً من بلاده، فغادر مصر في أواخر عام ١٣٣٨ هـ الى بلدة علما في فلسطين على حدود جبل عامل، وأقام فيها مدة قبل عودته إلى لبنان. وتشاء الأقدار أن يكون قادة الرأي في كل بلد مشردين من ديارهم، فقد كان السيد المجاهد عبد الحسين شرف الدين في علما فاراً من حكم الفرنسيين، وكان سماحة المرحوم السيد محمد الصدر إبن الامام السيد حسن الصدر (من العراق) في لبنان فاراً من حكم الإنكليز، وكل من الزعيمين قد حارب الاستعمار وحُكم عليه بالاعدام (١٦٣).

وكذلك لعب السيد محسن الأمين دوراً بارزاً في قيادة النضال ضد المحتلين الفرنسيين، فكان بحق المرشد الروحي والسياسي لجميع المقاومين في بلاد الشام، وكان بيته في حي الأمين بدمشق الذي عرف باسمه مقراً لاجتماعاتهم. وكان بطل ميسلون الشهيد يوسف العظمة يعتبر نفسه تلميذاً من تلاميذ السيد الأمين. هذا وقد حاول الفرنسيون استمالة الأمين، فعرضوا عليه عدة مناصب برواتب مرتفعة، لكنه سارع الى رفضها. ويؤكد لطفي الحفار أحد رؤساء الوزراء السابقين في سوريا بأنهم كانوا يستمدون قوتهم ومعنوياتهم من السيد محسن الأمين. وتحت إشرافه وبقيادته قامت الثورة السورية العامة سنة ١٩٣٧، حيث قاد اضراباً عاماً استمر أربعين يوماً، اضطر عندها الفرنسيون الى الاستجابة لمطالب الشعب، واستدعوا وفداً سورياً الى باريس وعقدوا معه معاهدة لإلغاء الانتداب وتحقيق الاستقلال، غير ان نشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ حال دون تنفيذ المعاهدة. وبعد انسحاب الفرنسيين تصدى بقوة لمحاولات تقسيم المقاعد النيابية في سوريا بين الشيعة والسنة، معتبراً أن المسلمين طائفة واحدة، فاقتنعت الحكومة بوجهة نظره وعادت عن قراراتها (١٦٤).

★ القمع الوحشي

وأمام تصاعد الثورة المسلحة ضد الفرنسيين لجأ الجنرال غورو الى تجنيد العناصر المارونية والكاثوليكية الموالية لفرنسا في اعداد كبيرة في ميليشيا محلية، تزودها فرنسا بكل الوسائل اللازمة لقمع الانتفاضات والحركات المعادية للاحتلال الفرنسي، والتي كانت تتميز بقاعدة جماهيرية إسلامية واضحة

(١٦٥). وكانت قرارات مؤتمر سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ ـ ٦ شعبان ١٣٣٨ هـ بوضعها سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي، قد اعطت الضوء الأخضر للجنرال غورو ليتابع مشروع تصفيته للثورة على الاحتلال تحت ستار دولي وبمباركة إنكليزية (١٦٦). وفي نفس الوقت أرسلت الحكومة الفرنسية الى غورو فرقاً عسكرية سنغالية لاستعجال حسم مسألة الثورة (١٦٧).

وفي حزيران ١٩٢٠ جرد الفرنسيون حملة تتألف من اربعة آلاف جندي فرنسي يعاونهم ادلاء ومتطوعون من الموارنة والكاثوليك على رأسها الكولونيل نيجر بحجة «وضع حد للفوضى وحماية المسيحيين». وقد سارت الحملة في طريق الساحل واستقرت اولاً في صور، ثم تغلغلت في داخل البلاد فناوشها الثوار في وادي الحريق على غير انتظام ثم انسحبوا الى الجبال، ولم تتمكن القوى الفرنسية من التغلب عليهم والقبض على أحد منهم، فتابعت سيرها سالكة وادي عاشور حتى وصلت تبنين وبنت جبيل فأحرقتها، وفتكت بكثير من الأبرياء والآمنين، وكثر السلب والنهب الى ان استقرت الحملة في قرية هونين (١٦٨).

هذا وقد حل الخراب والدمار في العديد من المناطق التي اجتاحها جنود الحملة، فعندما وصلوا الى بنت جبيل كانت البلدة خالية فتعرضت منازلها ومحلاتها للنهب من قبل مسيحيي تلك المناطق الذين رافقوا الحملة، ثم هدموا الحسينية وأحرقوا اثلثي المنازل، وبعد ذلك انتقلوا الى قرى مارون الراس وصلحا ويارون وعيترون ففعلوا فيها نفس ما فعلوا في بنت جبيل. وفي كونين قتلوا امرأتين لأنهما حاولتا حماية جريح لهما من الإجهاز عليه.

كتبت جريدة «لسان الحال» مدافعة عن هذه المجازر: «على انه خلافاً للنمائم التي اشتهرت، لم يحرق غير قسم من بنت جبيل، وهو القسم الذي أعد سكانه المذبحة (يقصد مذبحة عين إبل)، واما في بقية القرى فلم تحرق غير بيوت زعماء العصابات، وقد قتل في المعركة عدد كبير من اللصوص، واعدم الذين قبض عليهم والسلاح في ايديهم رمياً بالرصاص» (١٦٩).

واعتبرت السلطة الفرنسية ان «الطائفة الشيعية بجملتها» مسؤولة عما جرى، ففرضت عليها غرامة قدرها مئة ألف جنيه، وأجبرت أعيانها وزعماءها ان يوقعوا في اجتماع مذل في صيدا تعهداً يقضي «بتحمل اثقال التعويضات عن الخسائر» التي سببتها الأحداث. ففي ١٩ رمضان ١٣٣٨ هـ ـ ٥ حزيران ١٩٢٠ م جمع الكولونيل نيجر علماء جبل عامل وأعيانه، فحشرهم في دار الأسقفية الكاثوليكية في صيدا، وألقى عليهم، على مسمع من الإكليروس الماروني ووجهاء النصارى، خطاباً نارياً يتضمن التهديد والوعيد. ثم اجبرهم على امضاء وثيقة تتضمن البنود التالية: اولاً: دفع مائة ليرة عثمانية ذهباً غرامة حربية وتعويضات. ثانياً: التعهد بإعادة الأمن وتسليم المحكومين للحكومة. ثالثاً: إعادة المسيحيين الفارين إلى

قراهم والمحافظة والتعويض عليهم (١٧٠).

وقد جمع حاكم صيدا الفرنسي (شربنتييه) وأعوانه الغرامة أضعافاً مضاعفة، وأمعنوا في البلاد سلباً ونهباً. فنضبت ثروة جبل عامل بسبب هذه المظالم الفادحة، ووقع في مهاوي الفقر والخراب. وذكر الريحاني ان الجباة الماهرين جمعوا من هذا الجبل أربعمائة وخمسة وثمانين ألف ليرة، دفعوا منها لأهل الجديدة وكمكافأة على مشاركتهم في الحملة الفرنسية ضد الأهالي خمسين ألف ليرة (١٧١). ثم أصدرت السلطة الفرنسية احكاماً بالإعدام أو النفي أو بمصادرة الأملاك على عدد كبير من السكان.

غير أن هذه الحملة لم تثبت للفرنسيين حكماً، بل تصاعدت الثورة مما حدا بالعملاء إلى دعوة أسيادهم الفرنسيين لحسم الموقف بالحديد والنار. فقد كتبت جريدة «لسان الحال» في ٢٢ حزيران ١٩٢٠، محللة من موقعها المعادي للتحرك الاسلامي، اسباب الانتفاضة في جبل عامل واشكال الصراع مع العملاء، وداعية لاستكمال ضرب جيوب الثورة في كل مكان، مقالاً مطولاً جاء فيه: «كان انه عند الاحتلال اندفع المسيحيون جملة من ابناء تلك الأنحاء بإظهار عواطفهم نحو الحكومة الفرنسوية، كذلك كان شأنهم لدن قامت اللجنة الأميركية مستطلعة رغائب الأمة... فلما رأى الشيعيون ان المسيحيين آثروا الحكم الفرنسي على سواه ألفوا عصاباتهم المنظمة فكانوا احيناً يضربون هذه الجهة وأحياناً تلك... إن أهالي الجديدة يطلبون النجاة من براثن العدو الجاهل، ذاك عدوهم الجديد، بل عدو الحكومة المحتلة اللدود. والذي لاحظناه وعرفنا أن هذه الجماعة لم تقم بأعمالها كرهاً للمسيحية فقط، بل أن هناك دافعاً آخر حدا بها الى ما عملوه، ذلك اندفاع اهل المسيحية جهراً بخدمة الحكومة الفرنسوية، فجدير بهذه الحكومة ان تحافظ على من شاء خدمتها والأخذ بنصرها... فيجدر والحالة هذه بالحكومة المحتلة ان لا تكتفي بما قامت به مؤخراً من الأعمال التأديبية. بل ان من مصلحتها الرئيسية ان تمسك المدفع وتقذف بحممه على رؤوس كل من عاث بالأمن فساداً (١٧٢).

وفي ٨ أيلول ١٩٢٠ كتبت «لسان الحال» تعليقاً على انتفاضة دروز حوران جاء فيه: «على ان الحكومة الحاضرة سوف تلقنهم الدرس الأول بالسيف والمدفع، وكما يروض الجواد بالسياط... وقد عزمت أن تذيقهم حلاوة الحضارة بالقوة» (١٧٣).

★ وقعة ميسلون

كانت الثورة قد امتدت إلى كيليكية وشملت جميع أنحاء سوريا وفي اوائل تموز ١٩٢٠ قررت الحكومة الفرنسية السير إلى دمشق لحسم الموقف (١٧٤). وقبل ان يجهز غورو حملته المعروفة فرض على فيصل، والذي كان قد ترأس كياناً عربياً اسلامياً في دمشق، قبول المطالب التالية: الاعتراف بالانتداب الفرنسي، إلغاء الخدمة العسكرية وتسريح الجيش، ايقاف ومعاقبة من يشترك في الحملة الاعلامية المعادية

لفرنسا، و ان تضع الفرق الفرنسية يدها على خط سكة الحديد رياق - حلب(١٧٥).

استسلم فيصل وبعض اعضاء حكومته للشروط الفرنسية. وبعد اجتياح البقاع زحف الفرنسيون على دمشق. وقد ساء يوسف العظمة، وزير الحربية في حكومة فيصل، ان يرى الفرنسيين يغيرون على دمشق المنكوبة، وحزّ في قلبه ان يدخلوا الى عاصمته دخول الظافر او المعتز الذي لا يأبه بمن حوله ولا يقيم وزناً لحقوق الشعوب. كذلك رفض ان يكون الاجتياح الفرنسي لسوريا مجرد نزهة عسكرية، وآثر الموت على الحياة مع المحتلين، فعزم على المقاومة وجمع من حوله الرجال، ثم سار الى ميسلون على رأس حملة من المتطوعين المدنيين ومن تبقى من عناصر الجيش الذين هبوا اسراعاً وحملوا السلاح للدفاع عن أرض الإسلام وصد الآلة العسكرية الفرنسية بأسلحتهم البسيطة، مصممين على القتال وعلى «الموت بشرف». وفي ٢٤ تموز ١٩٢٠ كانت المواجهة التاريخية، حيث خاض أبطال الأمة على ارض ميسلون معركة غير متكافئة من حيث العدد والعُدة، استشهد خلالها يوسف العظمة ومعظم جنوده(١٧٦).

وكانت أخبار ميسلون بالنسبة لعملاء الاحتلال بشرى سارة. فقد كتب أيوب ثابت في «لسان الحال» يحيي انتصار فرنسا في ٢٤ تموز ويشبه هذا اليوم بيوم الجمهورية الفرنسية ويقول: «هو اليوم الذي وقع فيه الحادث الخطير الذي ضمن لسوريا كيانها واستقلالها بعد ان كانت مهددة بالتجزئة والفوضى الدائمة... وهل يوم واحد أيلول (إشارة إلى إعلان دولة لبنان الكبير) إلا تاريخ وصفي لحادث عظيم جرى في ٢٤ تموز، ألا وهو وقعة ميسلون التي صيرت استقلال لبنان الكبير امراً مقضياً... ولسوف يذكر تاريخ لبنان اسم الكولونيل نيجر كأحد كبار العاملين في انقاذ فكرة لبنان الكبير واستقلاله على مبادىء القومية الوطنية»(١٧٧).

ولم تكن ميسلون هي آخر المعارك التي جرت بين الثوار وجنود الاحتلال، فقد أعقبها انتفاضات ومعارك عديدة مع الفرنسيين، حيث يقول ويغان الذي خلف الجنرال غورو في منصب المفوض السامي عام ١٩٢٣ ان عدد الثورات التي نشبت في عهده، أي من نيسان ١٩٢٣ م إلى كانون الأول ١٩٢٤ قد بلغ «اكثر من ثلاثمائة ثورة مسلحة بين محلية وكبرى»(١٧٨).

وفي ربيع ١٩٢٤ م كان الفرنسيون قد انهوا معظم الانتفاضات السورية، فقرر الجنرال ويغان «تنظيف» مثلث حمص - بعلبك - النبك بمساحة طولها ٨٠ كلم وعرضها ٦٠ كلم. وتصدى الثوار للحملة العسكرية الأولى في تموز ١٩٢٤ م وشتتوها. فجهز الفرنسيون حملة ثانية تدعمها الطائرات والمدفعية، ومهمتها تجريد الأهالي من السلاح واعتقال أبناء العشائر في جرود الهرمل والبقاعين الشمالي والأوسط. وقد نجحت هذه الحملة في التضييق على المنطقة، عبر مصادرة الأسلحة، وملاحقة «المطلوبين»، ولكن ما ان حسب الفرنسيون انهم سيطروا على الوضع حتى اندلعت الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ م.

وكان لمسلمي بعلبك والبقاع دورهم في هذه الثورة، ففي آذار ١٩٢٦ حدثت اشتباكات عنيفة بين الجنود الفرنسيين وسكان المدينة، وادت الى إحراق السرايا الحكومي. وقد بلغ القمع الفرنسي حد الاقتلاع الديمغرافي ونفي عشيرة آل دندش بكاملها الى دير الزور عام ١٩٢٩ م(١٧٩).

وقامت السلطان الفرنسية بتسليح مسيحيي الجنوب اللبناني وتجريد المسلمين من سلاحهم. وكان من نتيجة ذلك أن شكلت القوى المسيحية والمارونية في جنوب لبنان ما يقارب نصف القوة المسلحة الفرنسية العاملة هناك ضد الثورة السورية التي امتدت إلى جميع المناطق(١٨٠). هذا بالرغم من أن الثورة لم تعمل لإثارة المسيحيين، ولم تكن تريد معاداتهم، بل كان الهدف الوحيد مهنا هو الحصول على الحرية والحقوق(١٨١).

وأكد الدكتور عبد الرحمن الشهبندر - وزير الخارجية في الحكومة الفيصلية عام ١٩٢٠ - أن الثوار لم يعتدوا على مسيحيي جنوب لبنان، إنما هؤلاء هم الذين أساؤوا إليهم وأطلقوا النيران نحوهم، وقتلوا ثلاثة منهم، مما اضطرهم إلى دخول القرى المسيحية الجنوبية(١٨٢).

من ناحية ثانية، قام المجلس النيابي، وبإيعاز من السلطات الفرنسية، باتخاذ قرار في الأول من كانون الأول ١٩٢٥ ضد الثورة السورية منددأ بها وبدخولها إلى جنوب لبنان واصفاً الثوار بالخوارج، إلا أن بعض النواب رفضوا هذا القرار، وكان في مقدمتهم عمر الداعوق، عمر بيهم، جميل تلحوق وفؤاد ارسلان(١٨٣).

رغم استمرار الاحتلال الفرنسي لسوريا ولبنان والذي دفعت فرنسا ثمنه تسعة آلاف قتيل ومائتين وخمسين ضابطاً(١٨٤)، فإن تثبيت الوضع سياسياً كان يقضي ايضاً بتقسيم البلاد وفق شعار «فرِّق تسُد» على قاعدة الحركة المطلبية المارونية التي قادها البطريرك، وعلى قاعدة التعدد الطائفي والمذهبي في الداخل، وفق المخطط الذي رسمته مراسلات ميليران ـ غورو قبيل وبعيد معركة ميسلون. ولهذا قسم الجنرال غورو، الكاثوليكي الغيور، ومستشاروه الساسيون منطقة الانتداب الفرنسي الى حكومات مستقلة الواحدة عن الأخرى، فأنشأوا دولة لبنان الكبير، دولة دمشق بما في ذلك جبل الدروز، دولة حلب وتشتمل على سنجق الإسكندرون المستقل، ودولة اللاذقية. وأصبح لكل دولة من هذه الدول علم خاص بها يحمل في مطاويه العلم الفرنسي المثلث الألوان، ولم يجعل لفلسطين علم خاص وبقي العلم فيها انكليزياً (١٨٥).

وقد هدفت فرنسا من هذه السياسة إلى كسب الأقليات، وتشجيع الحركات الإقليمية الإنفصالية، وإضعاف الأكثرية المسلمة، وتفكيك الدعوة إلى الوحدة العربية بقيادة الملك فيصل. وكذلك سعت إلى تغذية قاعدة التأييد التقليدية لفرنسا عن طريق خلق لبنان موسع ضمت إليه أراض تكاد تكون مساحتها ضعف مساحة جبل لبنان أو المتصرفية سابقاً. واستمرت فرنسا في سياستها الاستعمارية الرامية إلى

تشجيع إقامة الأوطان العرقية والعنصرية، فبعد ان استخدمت الاشوريين والأكراد في لواء الجزيرة استخدمت الفرقة الشركسية المشهورة ببلائها في قمع الثورة السورية الكبرى سنة ١٣٤٣ هـ ـ ١٩٢٥ م، وعمدت سلطات الانتداب الفرنسي الى إعطاء وعد باقامة وطن قومي خاص للشركس في منطقة الجولان (١٨٦).

لبنان الكبير

★ تمهيد

كانت فرنسا قد عمدت، بعد قيام الثورة ضدها عام ١٩١٩ م، إلى خطب ودّ دعاة سوريا الكبرى، وكان همها الأول في ذلك ضمان مصالحها في المنطقة والوقوف بوجه النفوذ البريطاني، وسعت الى نوع من التفاهم مع حكومة الشريف فيصل في دمشق، فوقعت معه اتفاقية سرية في ٦ كانون الثاني ١٩٢٠ م، عرفت باتفاقية فيصل - كليمنصو . وقد نصت هذه الاتفاقية على قبول فيصل بانتداب فرنسا على سوريا ولبنان مقابل ان يحكمهما بفيدرالية (١٨٧). وجاء فيها:

- تعد الحكومة الفرنسية بتقديم المساعدة للشعب السوري وبضمان استقلاله.

- يطلب الأمير فيصل من الحكومة الفرنسية وحدها دون غيرها تعيين مستشارين ومعلمين وتقنيين لتنظيم جميع الإدارات المدنية والعسكرية، ولتولي بعض الدوائر في هذه الإدارات مثل المالية والأشغال العامة.

- يكون للأمير فيصل في باريس ممثل مفوض يعمل تحت إمرته، وممثل في لندن وروما وواشنطن ضمن إطار السفارة الفرنسية في هذه العواصم. أما في غيرها من البلدان فإن القناصل الفرنسيين سيرعون مصالح السوريين.

- يعترف الأمير باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي. والاستقلال المقصود هنا استقلال ذاتي ضمن الحكم الإتحادي السوري.

- يسهل الأمير تشكيل ادارة مستقلة لدروز حوران داخل الدولة السورية.

- تقدم سوريا إلى فرنسا كل عون عسكري في جميع الحالات.

- يُعترف باللغة العربية لغة رسمية في الإدارة والمدارس. وتدرس اللغة الفرنسية كلغة ثانية.

- تكون دمشق عاصمة سوريا، ويقيم المفوض الفرنسي السامي في حلب.

هذه الاتفاقية لم يقبل بها الموارنة الذين خشوا ان تقوم فرنسا فعلياً بتوحيد لبنان مع سوريا مقابل الاعتراف بالحكم الفرنسي، فرفضوا الاتفاق بعنف، وحين اجتمع جورج بيكو الى الموارنة القلقين

لإطلاعهم على الإتفاق وإقناعهم على التسليم بإلحاق لبنان بحكومة دمشق العربية، خاطبه البطريرك الياس الحويك بالقول: «ان الموت في ظل صخورنا خير لنا من الإنضمام إلى دمشق» (١٨٨).

ومهما يكن من امر، فإن هذا الاتفاق لم يُرض الآمال الاستعمارية الفرنسية المعلقة على الجنرال غورو ومهمته، واشتدت وطأة المعارضة الفرنسية، فاضطر كليمنصو ان يستقيل في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٠ وأنتخب بدلاً منه ميللير ان (١٨٩).

في ظل هذه التطورات والأحداث، كانت مواقف الموارنة قلقة وغير واثقة من المصير. لذا قاموا بإرسال وفد ثالث إلى باريس يؤكد على مطالب الوفدين السابقين. ففي ٢ شباط ١٩٢٠م - ١٤ جمادى الأولى ١٣٣٨ هـ توجه نحو باريس وفد مؤلف من النائب البطريركي، المطران عبدالله الخوري، وتوفيق ارسلان، وإميل إده، ويوسف الجميل، ليقوم بهذه المهمة (١٩٠).

وكذلك فإن الطموحات العربية لم ترض بهذا الاتفاق ايضاً. وفي ١٦ جمادى الثانية ١٣٣٨ هـ ٧ آذار ١٩٢٠ م انعقد المؤتمر السوري العام في دورته الثانية بحضور مندوبين من مختلف المناطق، وذلك لاتخاذ مبادرة تستبق قرارات الدول الكبرى وخطوات غورو اللاحقة. وأعلن المؤتمر استقلال البلاد السورية كلها بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين ولبنان استقلالاً تاماً بزعامة الملك فيصل وانهاء دور الحكومات الاحتلالية. وحدد المؤتمر ادارة مقاطعات هذه البلاد على طريقة اللامركزية الإدارية، وعلى أن تراعى أماني سكان جبل لبنان في كيفية إدارة مقاطعاتهم بحدودها المعروفة قبل الحرب العالمية الأولى، شرط ان تكون بمعزل عن أي تأثير اجنبي والمطالبة باستقلال العراق استقلالاً تاماً على ان يكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي - اقتصادي (١٩١).

وعلى الأثر توالت ردود الفعل السريعة من قبل زعماء الموارنة، فصدر عن «المجلس الإداري» بيان احتجاج تضمن خمسة بنود هي الآتية: الاحتجاج على مناداة فيصل ملكاً على سوريا، الاحتجاج على اللبنانيين الموجودين في الشام (الوفد الى المؤتمر السوري)، إعلان استقلال لبنان الكبير بمساعدة فرنسا، تأليف لجنة للبحث في درس القانون الأساسي لحكومة لبنان الكبير، وأخيراً البحث في كيفية نشر العلم اللبناني وكيفية شكله (١٩٢).

وبدأ البطريرك الماروني إلياس الحويك بالعمل لإحباط قرارات المؤتمر السوري العام، فأرسل برقية إلى «ميلران» رئيس الحكومة الفرنسية إحتج فيها على إعلان فيصل ملكاً على لبنان. وجاء الرد في ١٧ آذار ١٩٢٠ بأن فرنسا متمسكة بما قطعته من وعود للبنان (١٩٣).

وأرسلت بعض القوى المارونية واليهودية برقيات إلى مؤتمر الصلح أكدت كلها رفضها للوحدة السورية وجعل فيصل ملكاً على المقاطعات الشامية (١٩٤). وكذلك أرسل المطران الماروني أنطون عريضة

برقية إلى المؤتمر قال فيها إن الأمير فيصل يعمل ضد رغبات السوريين، وإنه باسم جميع الموارنة يرفض بالمطلق سلطة الشريف حسين ويطالب في الوقت ذاته بتقديم المساعدة الفرنسية من أجل لبنان وسوريا معاً.

برقية المطران انطون عريضة إلى مؤتمر السلام في باريس في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ إحتج فيها على قرار المؤتمر السوري العام، وطالب بتقديم المساعدة الفرنسية من اجل لبنان الكبير وكل البلاد السورية (١).

34

21

~~1064~~ 2594 [illegible] 20

TELEGRAMME

Congrès de la Paix, PARIS.

TRI [illegible] SYRIE 644 - 88 - 18 - 18 h.

L'Emir Faysal défiant vos décisions, vos intentions, allant contre les désirs de Syriens, se fait couronner [illegible] de toute la Syrie par quelques partisans. Protestons vivement contre cet acte illégal au nom des 8.000 maronites du Diocèse de Tripoli, Latakieh, Hama, Homs, refusant absolument l'autorité chérifienne, la considérant inférieure, incapable [illegible] nous gouverner. Confirmons [illegible] requêtes [illegible] autonomie du grand Liban avec assistance France [illegible] pour toute la Syrie. Requêtes suivent.

(s) Archevêque [illegible]
Tripoli, Latakieh, Hama, [illegible]

(١) نقلاً عن: Conférence de la paix à la sécretaire de la délégation de l'Empire Britanique. No: E 2594, of 24 Mars, 1920, in F.O. 371/5034/44.

وفي ٢٢ آذار أقيم مهرجان خطابي في بعبدا ضم وفوداً شعبية مارونية تحمل العلم الفرنسي تتوسطه أرزة، كان قد اقر علماً رسمياً للبنان الكبير. وألقى حبيب باشا السعد كلمة في المهرجان أكد فيها على الاحتجاجات السابقة وعلى ضرورة إقامة كيان مسيحي في لبنان. ورد الممثل الفرنسي « الكومندان لابري » بكلمة تطمين وتأكيد على تنفيذ المطالب التي رفعها البطريرك الى باريس (١٩٥).

وكان بعض اعضاء مجلس الادارة قد أبدوا اشكوكهم بنوايا فرنسا وعمدوا الى التعاون مع حكومة فيصل على قاعدة استقلال الجبل وحياده بعد تكبيره. وفي ١٠ تموز ١٩٢٠ وقّع هؤلاء « مضبطة » بالتنسيق مع حكومة دمشق العربية لتحقيق البرنامج الآتي:

استقلال لبنان استقلالاً مطلقاً، حياد لبنان السياسي، إعادة الأراضي المسلوخة عنه إليه بموجب اتفاق بين لبنان والحكومة العربية، تحديد العلاقات الاقتصادية مع الحكومة العربية بموجب لجنة تعين من

قبل مجلسي النواب اللبناني والسوري، وملاحقة الدول للتصديق على هذه البنود وضمان هذا الاستقلال (١٩٦).

وقد وقع على المضبطة سبعة من اعضاء المجلس هم: سعد الله الحويك (البترون)، خليل عقل شديد (المتن)، سليمان كنعان (جزين)، محمود جنبلاط (الشوف)، فؤاد عبد الملك (جزين)، الياس الشويري (المتن). محمد الحاج محسن (الهرمل)، وتخلف يوسف البريدي (زحلة)، وكان متضامناً مع الموقعين بسبب مرضه.

وفيما كان هؤلاء الأعضاء يهمون بالسفر الى دمشق ليتابعوا من هناك تحركهم باتجاه باريس، حيث كان ينعقد مؤتمر الصلح، وامريكا اذا أمكن، علمت السلطات الفرنسية بالأمر فالقت القبض عليهم، وأصدرت بحقهم احكاماً بالإبعاد عن البلاد مدداً تتراوح بين ستة أعوام وعشرة أعوام (١٩٧).

وفي الحال أبرق رئيس المجلس حبيب باشا السعد إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يقول: «ان رئيس وأعضاء إدارة جبل لبنان يقبحون ما أتى به بعض زملائهم الذين خانوا وطنهم، وحاولوا بيعه وإلقاءه بين ذراعي الشريف عدو الشعب اللبناني الألد، من غير ان يكون لهم وكالة، ناسين تقاليد أجدادهم، وأماني الأهالي الذين ينوبون عنهم» (١٩٨).

وفي ١٢ تموز أصدر الجنرال غورو قراراً بإلغاء مجلس الإدارة، ليُصار فيما بعد (٢٢ أيلول) إلى تشكيل «لجنة إدارية» تقوم مقام المجلس، ويعين اعضاؤها تعييناً، وتتمتع بنفس الصلاحيات (١٩٩).

★ محادثات الوفد الثالث في باريس

كان الوفد الثالث في باريس، برئاسة المطران عبدالله الخوري، يعمل للحصول على قرار فرنسي من شأنه ان يؤدي إلى إقامة كيان ماروني في لبنان، ويكون فيه مصلحة للموارنة الذين «ترعاهم فرنسا وتحبهم كما تحب مواطنيها». وبقي الوفد في باريس بضعة أشهر حيث انضم اليه شكري غانم ممثل «الجمعية المركزية السورية» سابقاً. وكانت هذه الجمعية الموضوعة تحت توجيه وزارة الخارجية الفرنسية، قد أملت في تقريرها السنوي في ربيع ١٩٢٠ م ان تصبح سوريا مركزاً مسيحياً بعد إنهاء الحكم العربي وفرض الإنتداب الفرنسي عليها

وكان الجنرال غورو في لبنان يتابع خطواته في جلاء الوضع السياسي الذي يطالب به الموارنة، وفي ٣ آب ١٩٢٠ م أصدر مرسوماً يضم أقضية حاصبيا وراشيا وبعلبك والمعلقة الى متصرفية جبل لبنان. وفي ٦ آب بعث ميلليران رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسي، برقية الى غورو قال فيها: «لا مصلحة لنا بضم لبنان إلى الفيدرالية السورية مباشرة، فلبنان يقدم أفخم جالية سورية، وهكذا يصبح عنصراً ممتازاً لنفوذ بلادنا وامتدادها التجاري، إذ لنا مصلحة في فرنسا أكثر ما يمكن من السكان المسيحيين بتوجيههم نحو

الخارج ». ويضيف ميلليران: « يجب ان يتوقف عملنا على فرنسة لبنان ما أمكن، ولأجل ذلك يجب ان تبقى في بيروت وجبل لبنان سلطة فرنسية مهمة متمتعة باستقلال واسع حتى وان كانت المفوضية العليا في مكان آخر ».

وفي آخر ذي القعدة ١٣٣٨ هـ ـ ١٣ آب ١٩٢٠ م أبرق الجنرال غورو الى الخارجية الفرنسية يحثها على « الضرورة القصوى في إعلان لبنان الكبير، وتأسيس إدارته في أقصر مهلة ممكنة، لأن هذا ما ينتظره مؤيدونا كنتيجة طبيعية ومباشرة لانتصاراتنا ». وكان غورو قد أعلن في زحلة عن نية الحكومة الفرنسية بإقامة كيان سياسي مسيحي تطلق عليه اسم « لبنان الكبير ». وفي ٢٤ آب ١٩٢٠ تلقى سكرتير البطريرك عبد الله الخوري، رئيس الوفد الثالث الى باريس، رسالة من ميلليران، أظهر من خلالها فرنسا بدور المدافع عن حقوق ومصالح لبنان واستقلاله وحدوده التاريخية. وجاء في الرسالة:

« لقد استجيب لطموح بلادكم بشأن البقاع، فلقد أعلن الجنرال غورو في زحلة وفقاً للمقاصد التي لم تتغير ولتعليمات حكومة الجمهورية ضم البلاد التي تمتد حتى السلسلة الشرقية وجبل حرمون الي لبنان. بيد ان ما تريده فرنسا بتثبيت الحدود الطبيعية لبلادكم هو خلق لبنان الكبير. فلبنان يجب ان يضم في الشمال جبال عكار وان يمتد من ناحية الجنوب حتى أقصى حدود فلسطين. كما ان مدن طرابلس وبيروت يجب أن تضم إليه بشكل وثيق، مع تحفظ واحد هو الحفاظ على استقلالية إدارية واسعة تأخذ بعين الاعتبار الفرق الاقتصادي الموجود بين المدن وبين الجبل (جبل لبنان). على ان فرنسا، ودون ان تنسى مسؤوليتها الجديدة التي تدعوها الى ان تظهر التوازن بشكل متساو بين جميع المناطق السورية، تفكر بصداقتها التاريخية وبتضامنها القديم مع لبنان، والذي اكدها هذا الأخير، وبشكل ساطع بدمجه الرمز الوطني مع الألوان الفرنسية في العلم الذي اختاره. ان باستطاعة لبنان الكبير الاعتماد دائماً على فرنسا » (٢٠٠).

بعد أن تلقى المطران هذه الرسالة، سُر بها لأن رغبته قد تحققت: « وهكذا انتهت مهمتنا أمام البلد الصديق، وقد شاءت العناية الإلهية والصداقات التي لقيناها أن يتوج سعينا بالظفر ». ثم توجه إلى روما ليزف الخبر للبابا الذي « شكر الرب بأن حقق أخيراً لمسيحيي لبنان مستقبل السلام ».

★ إعلان دولة لبنان الكبير

وكان أن ثبت الجنرال غورو هذا الوضع في ٣١ آب ١٩٢٠ باصدار القرار ٣١٨ والذي نص على ان « تتشكل دولة باسم لبنان الكبير »، وتشتمل على اراضي المتصرفية، والأقضية الأربعة (بعلبك، حاصبيا، راشيا، البقاع) التي كانت في السابق جزءاً من ولاية دمشق، وسنجق صيدا الذي كان تابعاً لولاية بيروت ما عدا القسم التابع منه لفلسطين بموجب معاهدات دولية، وسنجق بيروت، بالإضافة إلى القسم الذي يضم قضاء عكار في جزئه الواقع جنوبي النهر الكبير، وقضاء طرابلس (مع مديريتي الضنية والمنية) وقسم من

قضاء حصن الأكراد(٢٠١).

وفي اليوم التالي من صدور القرار احتفل الجنرال غورو في قصر الصنوبر في بيروت «باليوم التاريخي» الذي حصل فيه «اللبنانيون» على «حريتهم» وتخلصوا من جور «المستعمرين» بمساندة ومباركة الفرنسيين. وتمت للموارنة في لبنان أمنيتهم التي طالما نشدوها من حكم فرنسا لهم.

وقد دعا غورو بعض السياسيين والأعيان من ممثلي الطوائف لا سيما مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا والبطريرك الماروني إلياس الحويك لحضور الاحتفال، إلا أنه أعطى الأهمية السياسية للبطريرك الذي أجلسه إلى يمينه، كما اعتبر أن الحفل يقام «أمام كبير أحبار هذه البلاد الذي جاء خصيصاً من مقره في الديمان ليشاهد هذا اليوم المجيد الذي يتوج به جهاد حياته الطويل. وأعلن في خطابه ولادة لبنان الكبير، مضيفاً «يجب أن تبثوا في بلادكم - بمساعدة فرنسا - روح الوطنية والاحترام والنظام».

ومما قاله غورو في المناسبة: «قبل خمسة أسابيع أفسح جنود فرنسا المجال أمام تحقيق كافة آمالكم عندما أزالوا خلال صبيحة من القتال القوة الغاشمة التي كانت تطمح إلى استعبادكم. فلا تنسوا أن دم فرنسا الكريم أهدر من أجلكم». مشيراً بذلك إلى موقعة ميسلون. وأنهى كلامه بالتشديد على دور فرنسا في حماية «الإستقلال» اللبناني: «ان الجنود الفرنسيين هم عرابو استقلالكم. لذلك فقد اخترتم علمها، علم الحرية، رمزاً لحريتكم، وأضفتم إليه أرزكم. عاش لبنان الكبير عاشت فرنسا، موحَّدَين إلى الأبد»(٢٠٢). بهذه العبارات اعتبر غورو انه كرس «وحدة الدولتين»، أي وحدة فرنسا ولبنان.

وفي هذه الفترة أوحت فرنسا إلى أنصارها بإصدار بيانات دعائية مؤيدة لها. وبالفعل فقد وزع بيان على اللبنانيين جاء فيه أن «لا حياة لنا إلا بفرنسا، المسلم والدرزي والشيعي، والاسرائيلي والمسيحي جميعهم لا حياة لهم إلا بفرنسا، فلنحيي من أنقذ لبنان الكبير من براثن السفاحين... ملعون من لا يحب فرنسا، ملعون من لا ينادي باسم فرنسا...»(٢٠٣).

★ ماذا وراء التكبير

إن الأسس التي قام عليها «لبنان الكبير» إستندت إلى فكرة ضم الأراضي الزراعية والمناطق الحيوية إلى المتصرفية، شرط أن تخضع هذه المناطق وسكانها لسيطرة الموارنة بعد الغلبة التي حققتها الدول الأوروبية الغازية على شعوب المنطقة، وأدت إلى سقوط الدولة العثمانية وبالتالي إلغاء مسألة الخلافة الإسلامية نهائياً. و«لبنان الكبير» هذا كانت له على الدوام وظيفة أساسية في المنطقة وهي ان يبقى قلعة حصينة او سداً منيعاً في مواجهة «الرياح الصحراوية» أو الشعوب الإسلامية التي قد تثور من فترة إلى أخرى، مهددة مسار المشاريع الصليبية والتآمرية على طول السواحل الشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط.

ان المتصرفية بلا أدنى شك أعطت الموارنة إدارة ذاتية في ظل الحكم العثماني ومنحتهم حرية العمل والتخطيط للاستفادة من تطورات الأوضاع في المستقبل بما يتفق مع جوهر مشروعهم. وكان من الممكن الإكتفاء بالمتصرفية، وتحويلها إلى دولة مارونية تلبي طموحات الموارنة وتعترف بها كل الدول الأوروبية، كما جرى الحال بالنسبة لقيام اسرائيل في العام ١٩٤٨، إلا أن السبب الرئيسي الذي حال دون ذلك هو التضاريس الصخرية الوعرة التي أبقت هاجس ضرورة توسيع حدود المتصرفية مسألة ملحة. ولذلك فإن الموارنة طالبوا بتكبير هذا الكيان، وعملوا من أجله لكي يحكموه هم ضمن شروط يضعونها بأنفسهم ولا يشاركهم في وضعها أحد. وفي فترة ما بعد الاستقلال، وعندما رحلت فرنسا عسكرياً من هذه البلاد، بدأت هذه الشروط ترتدي أهمية بالغة بالنسبة لمصير الكيان الذي أقيم من أجل الموارنة. ففي كل مرة يتجرأ المسلمون على المطالبة بشيء من حقوقهم وحريتهم يعمد غلاة الموارنة إلى التهديد بنسف الكيان، وكأنهم يقولون للمسلمين: إما ان يكون لبنان للموارنة أو لا يكون. وليس ما ينادي به غلاة الموارنة إلا الصوت العالي لما يهمس به كل الموارنة من تقليديين و «معتدلين» و «مستقلين».

ثم ان «لبنان الكبير» ينطلق من مصالح الدوائر الفرنسية ورغبتها في إنشاء دولة موالية لها أو قاعدة لنفوذها السياسي والعسكري في شرقي البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي تأمين حلقة اتصال تربط المنطقة العربية بالرساميل الفرنسية بعد ما تبين ان المتصرفية بحدودها المعروفة قبل الحرب العالمية الأولى لا تستطيع ان تقوم بهذا الدور. إلا ان لبنان الكبير حتى يبقى قاعدة مأمونة للرساميل الفرنسية يجب ان يكون في عهدة الموارنة. فهو في الحقيقة يمثل إذن نقطة تقاطع بين المصالح الفرنسية والمارونية. وقد رأت فرنسا في هذا الكيان ما يخدم استراتيجيتها، فالفرنسيون - كما يقول أمين الريحاني - «وحدهم يعرفون ما يريدون، هم يريدون لبناناً كبيراً لا صغيراً لأنهم يريدونه لأنفسهم»(٢٠٤).

كذلك فقد أراد الفرنسيون من إنشاء الكيان الجديد تغذية النزعة الانفصالية لدى حلفائهم الموارنة. وفي هذا الصدد يقول غورو: «هذا الحل لا يلغي بالنسبة إلينا إمكان استعمال الدولة اللبنانية ذات الأكثرية المسيحية كعامل توازن مع دول الداخل المسلمة»(٢٠٥).

وجاء في إحدى الرسائل التي تلقاها السكرتير العام للجنرال غورو، روبرت دي سايكس، من الخارجية الفرنسية: «إن استقلال لبنان الكبير الذي أعلناه في السنة الماضية هو مظهر أولي لسياستنا. فهذا البلد المسيحي الذي يلبس ثوب ثقافتنا والذي اخذ دائماً موقفاً موالياً لنا من دون أي أفكار خلفية، مثل باستمرار وتقليدياً نفوذنا في الشرق الأوسط، فيجب علينا وتحت كل الظروف ان لا نسمح بإغراقه في بحر المسلمين الذين يحيطون به. ويجب علينا أن نبقي على لبنان مواجهاً لسوريا مواجهة الند للند، على رغم صغر أراضيه، ويجب علينا إبقاؤه في وضع متساوٍ معها»(٢٠٦).

ويمكن لنا ايضاً إلقاء المزيد من الأضواء على طبيعة السياسة الفرنسية في خلق قاعدة نفوذ لها في المنطقة، من خلال تصريح الجنرال غورو نفسه في دير البلمند قرب طرابلس بتاريخ ٢٧ أيلول ١٩٢١ م بأن هتاف أجداده الصليبيين ما زال رجع صدى من خلال هذا الدير، إذ قال: «دعوني في البدء أستعيد وإياكم تلك التذكارات العظيمة التي ترفرف فوق هذا الدير القديم. أليس هو من عهد آبائي الصليبيين ومن صنعهم المجيد؟ فلقد قاوم الدهر وأخترق الأجيال، ولا يزال حياً هتاف هذا الشعب وأناشيده المطربة»(٢٠٧).

أما روبير دي كيه، مهندس السياسة الفرنسية في المشرق، فيعبر عن هذه الفكرة بقوله: «ان مصلحتنا تقضي باستخدام تقاليد التضامن بين فرنسا ولبنان قدر الامكان. فلفرنسا شعب مسيحي بأكثريته ويميل إلى البلدان الغربية» (٢٠٨).

إذن لقد أقيم لبنان الكبير من أجل سيطرة الموارنة عليه، حتى ان إلحاق بيروت والأقضية الأربعة جاء انطلاقاً من هذا الهدف بالذات. وكان من الضروري إضافة بعض المناطق الزراعية إلى هذا البلد لكي يتمكن من الاستمرار في ظل التفوق الثقافي والإقتصادي للموارنة. يضاف إلى هذا كله ان فرنسا كانت من أكبر العاملين على ترسيخ مبدأ «القومية اللبنانية» (المارونية) التي قام على أساسها «لبنان الكبير». ويتحدث مكسيم نكولا في كتابه، «القومية اللبنانية»، عن تكريس معاهدة لوزان التي عقدت في ٣٠ شباط و ٢٤ تموز ١٩٢٣ م بين الدول الأوروبية من جهة والحاكم التركي مصطفى كمال أتاتورك(★)، من جهة ثانية، يتحدث بإسهاب عن تكريس هذه المعاهدة «للهوية اللبنانية» على أساس مبدأ القوميات التي كانت وبالاً على المسلمين، فيقول: «ان المعاهدات النابعة من الحرب كانت تريد إعادة تشكيل التجمعات السياسية على أساس مبدأ القوميات»، ويشير إلى أن «لبنان الكبير ارتكز على تقليد ١٨٦٠»، يقصد نظام المتصرفية. ثم يرمز إلى الدور الماروني القديم بقوله أنه «كانت هناك قومية لبنانية مختبئة... انها تلك القومية المستترة التي بعثتها معاهدة لوزان» (٢٠٩).

★ الرفض الإسلامي

الواقع ان إنشاء لبنان الكبير قد تم بدون رضى المسلمين ودون أي استفتاء يأخذ بعين الاعتبار آمالهم وتطلعاتهم. وقد لاحظ سكان المناطق الملحقة بجبل لبنان ان هذا الكيان يعطي للموارنة دور الرياسة والزعامة، فأصروا على الوحدة الشاملة في ظل دولة عربية واحدة، ورفضوا الانضمام للدولة الجديدة التي جل ما فعلته انها منحتهم حق المواطنية من الدرجة الثانية. وكانت معارضتهم من الصلابة بحيث انهم رفضوا التعاون مع السلطات حينما قرر نظام الإنتداب إجراء احصاء عام للأهالي لاستصدار تذاكر هوية تحمل تعبير «الجنسية اللبنانية». وكان أن أذعنت السلطات الفرنسية لهذه الضغوط وأصدرت لهم

(★) كمال أتاتورك: كان متأثراً جداً بالحضارة الغربية الزائفة، قطع صلة تركيا نهائياً بالتاريخ الإسلامي، وحول المجتمع التركي إلى مجتمع أوروبي غربي. ومنذ ذلك التاريخ دخلت تركيا في النفق المظلم.

بطاقات هوية بغض النظر عن ذكر الجنسية، وبقيت الحالة كذلك فترة من الزمن حتى بدأت بعض العناصر الإسلامية تنشط في السياسة اللبنانية (٢١٠). ويذكر محمد جميل بيهم أن إعلان دولة لبنان الكبير كان مؤلماً للوحدويين الذين شعروا بأن وراء ذلك مخططاً يرمي إلى إضفاء صبغة ملية على هذا الكيان الجديد يساعد فرنسا على إقامة مركز استراتيجي دائم لها في الشرق الأدنى (٢١١).

وقد زاد الجماهير المسلمة اقتناعاً بمواقفها ما كانت تلقاه من تمييز في المعاملة بينها وبين سكان المتصرفية، بحيث ان الفريق الأول كان يدفع الضرائب بينما يتولى الفريق الثاني المناصب. وحتى عام ١٩٣٦م كان سكان جبل لبنان يتمتعون بامتيازات ضريبية لم يكن يتمتع بها الاخرون مما أدى إلى تفشي حالة البؤس والفقر في الشمال والبقاع وجبل عامل الذي اصبح يحمل إسم «الجنوب». وقد عبر الشيخ عبد الحسين صادق عن هذا الوضع أصدق تعبير حين قال: «جبل (أي جبل لبنان) يبتلع جبلاً (أي جبل عامل)» (٢١٢).

وهناك مذكرة مؤرخة في عام ١٩٢٣م قدمت للجنرال ويغان بمناسبة تعيينه مفوضاً سامياً خلفاً للجنرال غورو، وتحمل خمسة وأربعين توقيعاً لأعيان طرابلس وبيروت وصيدا وصور وبعلبك. وهي تبدأ بالمقدمة الآتية: «طفح الكيل وبلغ السيل.. وأصبح أبناء المقاطعات الملحقين بغير إرادتهم إلى جبل لبنان يئنّون من وطأة الضرائب والرسوم وعدم التساوي في توزيعها بين الأهالي على قاعدة المساواة». وتشير المذكرة إلى الحيف الذي لحق بسكان المناطق الإسلامية، ففي حين تبلغ واردات الخزينة من متصرفية جبل لبنان ١٧٪ بالنسبة إلى واردات الدولة، يتمتع هذا الجبل وحده بأكثر من نصف واردات البلاد وتصرف عليه الأموال الطائلة دون حساب، بينما تعيش المناطق الأخرى على الفتات (٢١٣).

★ لبنان الكبير.. مأساة نصف قرن

إن النظرة الفرنسية لمشروع «لبنان الكبير» كانت تصطدم بنظرة مارونية تخشى على نفوذها من الضياع، بعدما توسعت حدود لبنان وبات المسلمون يشكلون الأغلبية، فلم تكن كل الأطراف المارونية راضية تماماً عن هذا الإلحاق، لأن تكبير لبنان في حدود المساحة التي عينها غورو كان يهدد بإبطال مفعول واقع الأكثرية المسيحية. وبعضهم طالب بضم جبل عامل إلى فلسطين. فمقابل الهيمنة المارونية المطلقة في المتصرفية، أحدث لبنان الكبير تطوراً في نسبة السكان لغير صالح هذه الهيمنة. ومنذ ذلك التاريخ بات دعاة «القومية اللبنانية» لا يتحدثون باسم الموارنة فقط، بل وباسم النصارى عامة لعلهم بهذا يجدون مخرجاً لادعاء غلبتهم العددية في السكان.

ان المطالب المقدمة إلى مؤتمر الصلح استهدفت أساساً حل أزمة الجبل على أثر الضيق الاقتصادي

الذي عاناه هذا الأخير مدة طويلة، لذلك كان أهم ما ركز عليه الموارنة هو ضم بيروت لكونها مرفأ مهماً ومركزاً لفعاليات الجبل الاقتصادية، وضم سهل البقاع لخصبه وغناه بالحبوب. فإن ما قصد إليه الموارنة من توسيع حدود المتصرفية، لم يكن يتعدى محاولة إيجاد منفذ لها على البحر وضم بعض السهول الخصبة، حذراً من اختلال المعادلة السكانية الطائفية. غير ان ما فعلته فرنسا بضمها مناطق غير مطالب بها وذات غالبية اسلامية (جبل عامل، بعلبك، عكار، طرابلس، صيدا ...) أثار قلق الأوساط المارونية خوفاً من ان يمس الهيمنة المارونية في مشروع الدولة الجديدة.

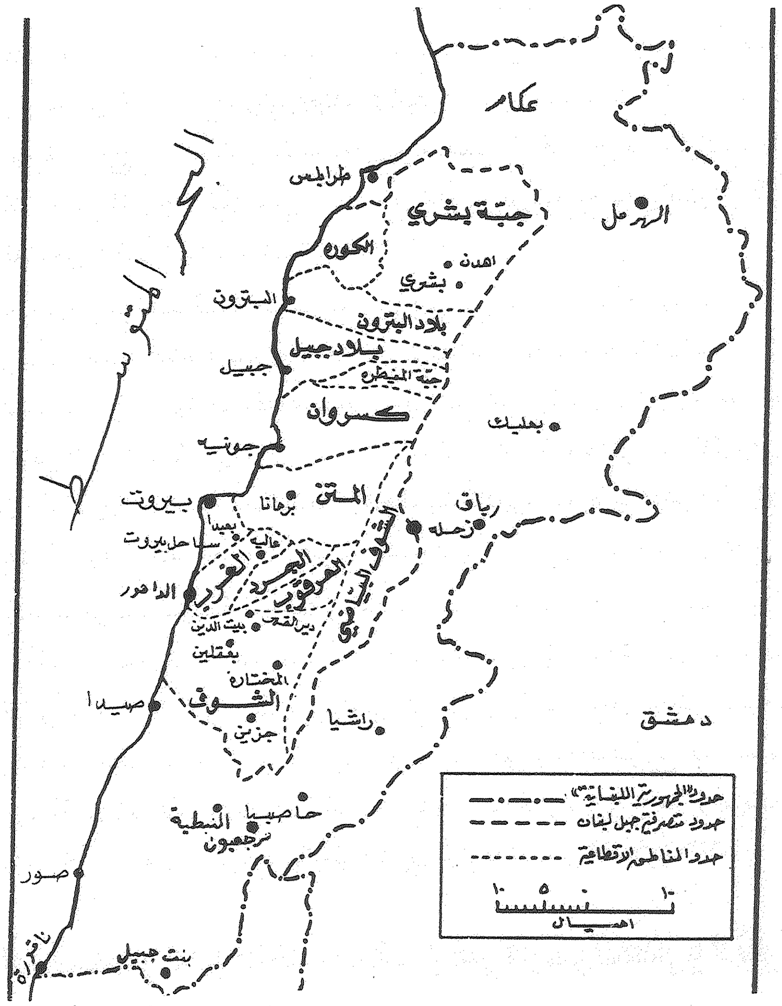
«لبنان الكبير. مأساة نصف قرن»(٢١٤). هذا ما خلص إليه اولئك الذين تحكموا بمصير هذا البلد نصف قرن من الزمن. وكان ينبغي لهذا الشعار ان يطلقه اولئك الذين عاشوا مأساة إلحاقهم بدائرة الهيمنة المارونية السياسية.

فقد اعتبر فيليب حتي أن لبنان كسب فعلاً مساحات جديدة، غير أن هذا الكسب في مساحة الأرض كان يقابله عدم تجانس بين السكان في الأهداف والغايات، ذلك أن لبنان فقد التوازن الداخلي الذي كان ينعم به سابقاً، رغم أنه أصبح دولة تستطيع البقاء. أما الأكثرية المسيحية فلم تعد تشكل تلك الأكثرية التي كانت تحتفظ بها من قبل(٢١٥).

أما جورج انطونيوس فإنه أدان فرنسا لإنشائها هذا الكيان المفتعل حيث أصبح المسيحيون أقلية، معتبراً أن هذا الإجراء يدل على قصر النظر لأن توسيع لبنان حرم سوريا من منافذها الطبيعية على البحر، وعرض الأغلبية المسيحية إلى أن تصبح أقلية على مر الزمن، كما أنه أوجد عنصراً من عناصر النزاع في بلد حافل بدوافع الفرقة(٢١٦).

ورأى وليد فارس أن إعلان غورو بقيام لبنان الكبير قد أعطى الضوء الأخضر لتفجير أكبر مشكلات القرن العشرين الا وهي «القضية اللبنانية»، ذلك لأن غورو جمع داخل حدود واحدة مجموعتين قوميتين قد تصارعتا على مدى الأجيال منذ ثلاثة عشر قرناً، وهذا الصراع هو «صراع القومية العربية الاسلامية والقومية اللبنانية المسيحية»(٢١٧).

وأشار أمين سعيد في كتابه «الثورة العربية» إلى أن كثيرين من عقلاء المسيحيين في لبنان جاهروا بأن هناك خطراً يتهدد المسيحيين في هذه الدولة بما تولده من ضغائن بين طائفة مسيحية حاكمة وأخرى مسلمة محكومة لا تقل عنها عدداً(٢١٨).



وبعد ست سنوات على إنشاء لبنان الكبير كتب السكرتير العام للجنرال غورو روبرت دي سايكس يقول: «لقد كان الإصرار على إنشاء لبنان الكبير الكثير الكبر خطأ جدياً واضحاً للعيان حتى في الحقبة التي ارتكب فيها.. وواضح انه كان ضرورياً لكي نجعل حياة هذا البلد الاقتصادية قادرة على الاكتفاء، إضافة شيء ما إلى الصخور التي احتواها.. والواقع انه يوجد في لبنان الكبير تناقض حاد وهو أننا جعلنا الكثير من المسلمين لبنانيين رغماً عنهم...»(٢١٩).

وفي مناقشة جرت في مجلس النواب الفرنسي في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٥ م، أعلن مقرر الميزانية في وزارة العلاقات الخارجية، هنري سيمون، «انه من الخطأ إعتبار ان لبنان الكبير يسكنه الموارنة فقط ومتابعة سياسة تقوم على تفضيل الموارنة على العناصر الباقية»(٢٢٠).

إلا أنه كانت هناك اتجاهات وقوى مارونية موالية لفرنسا ترى في قيام لبنان الكبير نصراً أكيداً. فنرى لطف الله نصر البكاسيني يكيل المديح لفرنسا حيث قال أن فرنسا هي «أمنا ذات الاحسان... تنظر إلينا من وراء البحار... وعند الخروج من امتحاناتها القاسية حين برزت ملتحفة بالمجد وجرحها لا يزال دامياً أبت إلا ان تغذينا بماذا أقول؟ بدمها». واعتبر البكاسيني أن فرنسا هي «أم سوريا ولبنان، نعم هي أمنا وشرفنا وفخرنا فلتحيا لأنها أنقذتنا من التلف وجددت شباب الشرق»(٢٢١).

ومهما يكن من أمر فلقد أقام التحالف الفرنسي الماروني كياناً سياسياً أطلق عليه إسم «لبنان الكبير»، بشكل يضمن الغلبة الكاملة للموارنة، لأن فرنسا كانت تخطط لصيغة يكون فيها المسلمون أكثرية عددية فقط لا تملك من أمر الحكم شيئاً. وقد اعتبر الموارنة ان الصداقة الفرنسية - المارونية تسمو فوق كل اعتبار، ولكي تعطي هذه الصداقة ثمارها فلا بد من ان تساعد فرنسا أصدقاءها على الفوز بأكبر قدر ممكن من المكاسب، و «التمتع بإمتيازات مخالفة للقانون العام»، كما كان يرغب البطريرك عريضة. ولهذا فقد رفضت القيادات المارونية ان يُعامل جبل لبنان على قدم المساواة مع الساحل ولبنان الجنوبي والبقاع(٢٢٢).

وكذلك استمرت الكنيسة المارونية في اعتبار لبنان ملجأ وملاذاً لكل مسيحيي الشرق «المضطهدين من قبل المسلمين». وهذا ما زعمه المطران عبدالله الخوري بقوله: «لقد أنشىء لبنان بحدوده الحاضرة بموافقة فرنسا، على ان يكون وطناً للمسيحيين اللبنانيين، وأن يصبح ملجأ لكل المسيحيين في الأراضي المجاورة إذا ما اضطهدهم جيرانهم المسلمون». ويضيف الخوري معلقاً على ما أبداه المسلمون من امتعاض وتذمر وشكوى ضد هذا الكيان، «من المؤكد ان التطورات الحالية هي دليل على وجود تطلعات لإلغاء طبيعة لبنان، آخر ترس من تروس النصرانية في المشرق ووضعه تحت نير الإسلام»(٢٢٣).

اتجاهات سليمان الذي طالب بإنشاء وطن قومي لنصارى الشرق

من الملاحظ أن ثمة وجود اتجاهات مسيحية لم تكن موالية لفرنسا فحسب، وإنما هناك اتجاهات أخرى موالية لبريطانيا. فسليمان كنعان، أحد أعضاء مجلس إدارة جبل لبنان، كان يطالب بالسيطرة البريطانية على لبنان معتبراً أن إنكلترا بتخليها عن لبنان فإنها تسلم بيدها إلى فرنسا حصناً طبيعياً ومركزاً حربياً مهماً يقع وسط البلاد العربية وهو مفتاح سوريا والشرق. وقد بعث رسالة بهذا الخصوص إلى اللورد كورزن وزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية، طالب فيها باستقلال لبنان تحت راية بريطانيا، لا لشيء إلا ليصبح لبنان «وطناً لكل المسيحيين في سوريا والشرق، ويكون هؤلاء قوة لإنكلترا، ومن صالحهم أن يكونوا تحت ظلها ويستميتوا تحت لوائها» كما قال. واعتبر أن باستطاعة إنكلترا أن تستعين بالمسيحيين في لبنان للقضاء على أية ثورة تقوم في المنطقة العربية.

والملاحظ أن مطالبة كنعان بالسيطرة البريطانية على لبنان لم تكن بالتأكيد من منطلقات فيصلية حجازية أو حتى عربية موالية للإنكليز، بل إنها كانت من منطلقات طائفية لبنانية. وفيما يلي النص الكامل لهذه الرسالة نوردها بعلاتها وأخطائها حفظاً للأمانة التاريخية(٢٢٤).

لجانب وزارة خارجية إنكلترا العظمى

ياصاحب السعادة

مقدمه سليمان كنعان مسيحي عضو بمجلس إدارة لبنان يعرض

في شهر تموز ٩٢٠ أبعدتني الحكومة الافرنسية إلى كورسكا بحجة أنني اتفقت مع الأمير فيصل على مقاومة الانتداب الفرنسي بلبنان.

وفي شهر أيلول ٩٢١ تمكنت من الوصول إلى جانيف حيث قدمت لعصبة الامم شكوى بأن لبنان غير داخل تحت الانتداب وثم توجهت إلى رومية حيث قدمت هذه الشكوى لحكومتها ومنها توجهت الى الولايات المتحدة وقدمت شكوى لحكومتها ولمؤتمر الدول المنعقد في وشنطون والآن حضرت إلى لندرا ولأنني أجهل اللغة الإنكليزية ولا أرى أن يطلع أحداً على ما أعرضه لديكم فحررت ذلك باللغة العربية.

إن بيدكم الآن مستقبل لبنان المتوقف عليه مصلحته ومصلحة لإنكلترا العظمى المتبادلة وهذا أمر يستدعي اهتمامكم حتى يكون الحكم فيه مبنياً على درس دقيق منزه من كل تأثير خارجي.

إن صالح وطني المتفق مع مصالح دولتكم يجعلني أن أتكلم بصراحة تامة فأقول

الأضرار التي تلتحق بلبنان بسبب تدخل فرنسا فيه

١ - يفقد لبنان استقلاله السياسي والإقتصادي ويسبب ذلك هجرة جميع أبنائه.

٢ - يرغم سكانه على دفع الضرائب ويُضعوا تحت الخدمة العسكرية الإفرنسية حتى يكونوا حماة لاستعمار سوريا.

٣ - ان دمايهم تبقى دايماً مهددة بالهدر بكل حرب تقع مع فرنسا وبكل مشكل دولي لها.

٤ - ان فرنسا لها مقاصد سياسية مع المسلمين العرب ولها مقاصد تجارية أيضاً فمن صالحها أن يكون لبنان داخلاً مع سوريا ومركزاً حربياً لها وهذا ضد صالح اللبنانيين والمسيحيين بالخصوص.

الأضرار التي تكون ضد مصلحة إنكلترا

١ - ان إنكلترا بتخيلها عن لبنان تسلم بيدها إلى فرنسا حصن طبيعي ومركز حربي مهم واقع بوسط البلاد العربية وهو مفتاح سوريا والشرق.

٢ - ان فرنسا لا يمكنها أن تستعمر سوريا وتبقى فيها إذا كان لبنان خارج عن يدها.

٣ - إذا استلمت فرنسا لبنان، فإنها تجعله مركزاً حربياً وبسببه تستولي على كل سوريا وتستعبد سكانها لأن الشعب السوري ضعيف وجبان وتعوّد على الذل.

٤ - ان وجود فرنسا بلبنان يجعلها يوماً ما تأخذ من جهتها أكثرية المسلمين بتلك البلاد وتجعل فيهم روحاً جديدة تكون سبباً في المستقبل لتغيير وجه الشرق وحالته كما كان يقصد نابليون الأول.

الخدمات التي يقدمها لبنان لإنكلترا

١ - إن موقع لبنان الطبيعي ومركزه الجغرافي وكونه مأهولاً بالمسيحيين كل ذلك يهدد محاولة كل ثورة يراد عملها في البلاد المجاورة له.

٢ - إن سكان لبنان أكثريتهم مسيحيين ودروز وإذا حصل على استقلاله التام يتجدد شبابه ويرجع نشاطه السابق إليه ويصبح بعد حين وطناً لكل المسيحيين بسوريا والشرق ويكونوا هؤلاء قوة لإنكلترا ومن صوالحهم أن يكونوا تحت ظلها ويدافعوا ويستميتوا تحت لوايها.

٣ - كل ثورة وتمرد يحصل في البلاد العربية فيمكن لإنكلترا بكل وقت أن تستعين بلبنان وبيوم واحد يمكن أن تجند منه خمسين ألف مقاتل من أشجع رجال العالم بدون أن تتكلف لصعوبة نقلهم كما هي الحالة في مستعمراتها وبالوقت ذاته يكون سكان لبنان جميعهم جنوداً للدفاع ضد أي كان يريد التعدي على وطنهم الذي يضعوه بيد إنكلترا.

٤ - إن جعل لبنان مملكة مستقلة بالشرق معضودة من إنكلترا اليس ذلك أقل فائدة لها من مملكة الحجاز ومن محالفتها مع السلطان حسين وأولاده ولا تكلفها مملكة لبنان شيء من المال والمصاريف.

٥ - إن اهتمام إنكلترا بلبنان يكون منه فايدة توازي اهتمامها في فلسطين والعراق ولا سيما أن سكان فلسطين والعراق مسلمون معرضون لنكران جميلها وأما سكان لبنان من صالحهم دايماً وأبداً التمسك بظل حماية إنكلترا.

إن فرنسا اليوم هي التي خسرت بيدها صداقة اللبنانيين والمسيحيين بالخصوص لأنها لم تكتفي بنكث وعدها لهم بل قصدت أن تسلبهم الاستقلال الذي كان باقياً لهم وأن تخضعهم لاستعمارها وتعرضهم للأخطار وتضع عليهم الضرايب وتتداخل بكل أمورهم بما يعود لخيرها ومنفعتها فقط.

إن هذه الفرصة هي التي تمكن إنكلترا من أن تجعل بيدها وتحت ظلها كما كانت ترغب قبلاً وهو لا يلزمهم اليوم إلا كلمة تنشيط فقط.

إذا كانت الأحوال السياسية لا تمكن إنكلترا اليوم من أن تقف بوجه فرنسا لأجل مساعدة اللبنانيين كما وقفت بوجهها من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠ لأجل معاكسة استقلال اللبنانيين التام فإنه يوجد وجه قانوني لمساعدتنا بعصبة الأمم ومع حكومة إيطاليا لأن لبنان يطلب حقاً واضحاً لا يمكن للدول أن تنكره علينا.

إن المشكلة اللبنانية صريحة وفي يدنا حجج كثيرة بأننا مستقلين غير خاضعين لحكم الانتداب والمؤرخ ١٨٦١ ومؤيد بقرارات مؤتمر سفرا ١٨٦٤ و ١٨٩٣ و ١٩١٢.

إن لبنان لم يشترك بهذه الحرب ضد الحلفاء حتى إن إيطاليا والنسما وتركيا اعتبروا استقلاله ولم يتعرضوا اله إن المؤتمرات الجديدة أيضاً لم تتعرض لإلغاء دستور لبنان ولم تضعه تحت الانتداب.

إن لبنان يريد اليوم أن يحصل على استقلاله التام ويتخلص من تدخل فرنسا منفردة بأموره وبذلك يكون بالمتسقبل خادماً لشعب إنكلترا العايد عمله لخير الإنسانية وتقرير الراحة بالشرق.

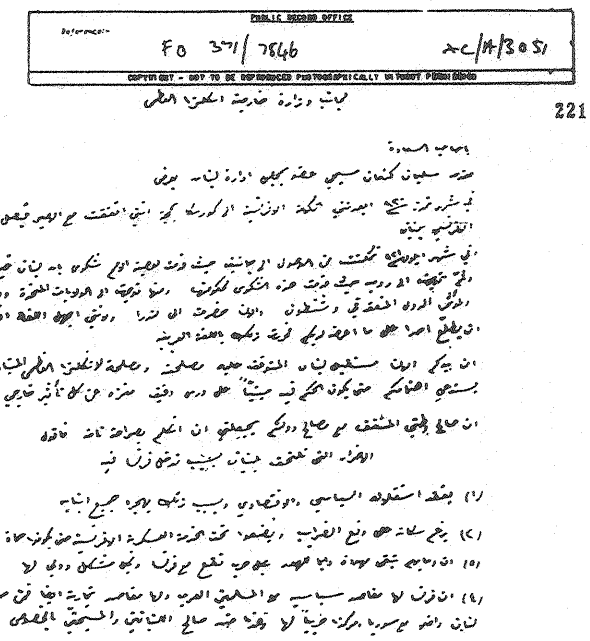
أرجوك يا حضرة الوزير أن لا تغلق بابك بوجه كلامي لأن ذلك يميت المسألة اللبنانية وحياة اللبنانيين ويكون الأمر لك.

خادمك

سليمان كنعان

في ١٧ شباط ١٩٢٢ لاندرا أوتل ...

هذه الوثيقة والتي تليها هي صورة طبق الأصل عن رسالة كنعان نقلاً عن: S. Kanaan to Lord curzon, No. E 1888, of 17 Feb. 1922, in F.O. 371/7846/89.



6 فلسطين والعراق مسلمون معرضون لكوارث جديدة اما مسيحيو لبنان من جانب آخر فلا رأي لهم الا التمسك بحماية الانكليز

ان لبنان اليوم هو في خطر بسبب صداقة اللبنانيين المسيحيين لفرنسا ولا يمكنهم ان ينتظروا من فرنسا ان تحميهم من المسلمين الذين لا يرتابون ان يفتكوا بهم ويتعرضوا للاضطهاد والتعذيب ... بما يبدو لنا مستحيلا فقط

ان فرنسا معرضة لان ... من ان تجعل اللبنانيين ... وتحت ظلها لانها ... الا كانت ... فقط

ان الاحوال السياسية وتمكين الانكليز ... ان تنفذ ... لبنان ... من ... اللبنانيين ... ان ... يطلب حقا ... للدول ان تنكره عليها

ان المسألة اللبنانية ... انها مستقلة غير خاضعة لحكم الانتداب واصبح حجة بينها ... من الدول الكبرى ... ١٨٦١ ... ١٨٦٤ ... ١٨٩٥ و ١٩١٢

ان لبنان لم يشترك بهذه الحرب ... حتى ان ... استقلاله ...

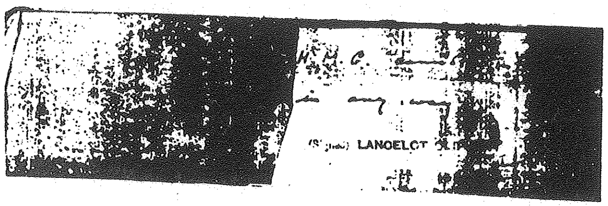
ان ... لم تتعرض ... لبنان ...

ان لبنان ... ان يحصل على استقلاله ... فرنسا ... الانكليز ... الراحة ...

ارجوكم ... ان ...

خادمكم
[illegible]

...



(٢)

7 الاضرار التي تكون ضد مصلحة الانكليز

(١) ان اعلان بتخلي عن لبنان ... حصن ... سوريا والشرق

(٢) ان فرنسا لا يمكنها ان تستقر في سوريا وتبقى فيها اذا كان لبنان خارجا عن يدها

(٣) اذا استملكت فرنسا لبنان تجعله مركزا حربيا ... سوريا ... الشعب السوري ضعيف وجبان ... على الزوال

(٤) ان وجود فرنسا ... ان تأخذ من ... وتجعل فيهم روحا جديدة تكون سببا بالمستقبل لتغيير وجه الشرق ... نابليون الاول

المحاسنات التي يعود بها لبنان للانكليز

(١) ان موقع لبنان الجبلي ومركزه الجغرافي ... المسيحيين ... في البلاد المجاورة

(٢) ان سكان لبنان اكثرهم مسيحيون ... استقلاله ... المسيحيين بسوريا والشرق ... تحت لوائها

(٣) ... فيمكن للانكليز ... لبنان ... العام ... كون سكان لبنان ... الذي ... الانكليز

(٤) ان ... لبنان ... الشرق ... الانكليز ...

(٥) ان اهتمام الانكليز ... لبنان ...

الفصل السابع

الأوضاع السياسية
والعلاقات المارونية - الصهيونية
في ظل الانتداب

الإنتداب يوزع الإمتيازات

★ تعزيز امتيازات الجبل على حساب الملحقات

قلنا إن دولة «لبنان الكبير» هي وليدة المصالح والأطماع الفرنسية وحاجة الدولة المستعمرة إلى بناء كيان سياسي يستطيع ان يستمر بحدود تضمن المجال الحيوي له، بحيث يمكن ان يلعب دوره ضمن المخطط الإستعماري. وهكذا فإن حدود لبنان رسمت ضمن الخطة الفرنسية - الإنكليزية لاقتسام المنطقة، وضمن الدور الذي أرادته فرنسا للبنان في سياستها. ولقد عمل الفرنسيون آنذاك على إقناع الأوساط المتطرفة في لبنان والداعية إلى إنشاء الوطن القومي المسيحي بفائدة هذه الحدود، مع تقديم الضمانات الكافية بالمحافظة على لون لبنان الطائفي، وعلى الهيمنة المارونية بوجه عام.

وفي هذا الصدد يقول الدكتور محمد علي مكي في مقدمة كتابه «تاريخ لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني»: «ولكن لبنان الجديد الذي ولد بحدوده الحاضرة سنة ١٩٢٠ ضم جبل عامل والبقاع وطرابلس وعكار وبيروت. هذا الضم أو الإلحاق لم يكن مزجاً بين المناطق، فقد كان لمتصرفية جبل لبنان كيان سياسي سابق وله مدارسه وتاريخه ونظمه ومؤسساته، وله فوق ذلك حكومته وإدارته، فلما تم إلحاق المناطق الباقية وقد سميت بالفعل ملحقات، لم يتغير من الوضع الداخلي شيء تقريباً، إذ ظلّت أسس الكيان اللبناني على حالها السابقة. والذي تغير بالفعل هو مساحة الدولة اذ اتسعت المتصرفية وصارت لبنان الكبير» (١).

لقد نعم الجبل بامتيازاته القديمة، في حين رزحت المناطق المضمومة تحت ثقل الرسوم والضرائب والدين العمومي العثماني والطوابع المفروضة على المعاملات. وقد ظلت الإدارة في يد أهل الجبل دون مشاركة أهل الملحقات. وبقيت المناطق التي ألحقت بدائرة الهيمنة المارونية تعاني من استغلال المركز (بيروت والجبل) للأطراف (الملحقات الاسلامية). اذ كانت عائدات لبنان الكبير ١٧ بالمئة من الجبل و ٨٣ بالمئة من المناطق المضمومة، ورغم ذلك فإن سلطات الانتداب حافظت على امتيازات الجبل فعمقت سريعاً التناقض مع الملحقات (٢).

★ ترسيخ الهيمنة المارونية وتطبيق مبدأ احتضان الأقليات

حرص زعماء النصارى على الاحتفاظ بالمراكز الإدارية الأساسية. وكان هناك طغيان ماروني على الوظائف العامة. كما جرت العادة ان تقوم كل حكومة فور تشكيلها بزيارة إلى المقر البطريركي للحصول

على بركة البطريرك الذي ثابر على المطالبة بإحصاء المغتربين اللبنانيين من النصارى، وبحق الموارنة في رئاسة الجمهورية (٣).

وقد عزز الفرنسيون النظام القديم (المتصرفية) باحتضان الموارنة ومحاباتهم في الوظائف وتشجيع مدارسهم واستقدام لاجئين مسيحيين بأعداد كبيرة. وتضاعف سكان بيروت النصارى بسرعة مع تدفق السريان والكلدان والأرمن. واستمر الانتداب في انحيازه السافر من أجل ترسيخ الهيمنة المارونية على دولة لبنان، وعمل على تغذية النزعة المارونية القائمة على اعتبار لبنان أمة قائمة بذاتها، يشكل العنصر المسيحي، الماروني خصوصاً، جوهر تكوينها الخاص والمتميز عن المحيط الإسلامي.

وكان تمسك المسلمين بالوحدة السورية سبباً لرفض الصيغة الجديدة والعزوف عن قبول المناصب الحكومية، مما أدى إلى أن يتولى المسيحيون أغلب المناصب الحساسة في الدولة. وعلى حد قول الوزير البريطاني سبيرز فإن الفرنسيين سيطروا على البلاد وحكموها بتقريب الموارنة إليهم وإعطائهم إمتيازات خاصة بهم دون سواهم (٤).

وبدراسة نوعية العناصر المارونية التي تعاونت مع الانتداب الفرنسي، نجد أن أغلبها من الذين كانوا يعيشون في المهجر ولا سيما فرنسا. فمن هذه الأوساط اتخذ الفرنسيون الأعوان والحكام والوزراء في دولة الانتداب الجديد. فشارل دباس كان يعيش في فرنسا، وإميل إده لم يكن يعيش في فرنسا ومصر فحسب بل إنه جاء إلى لبنان على ظهر أول مدرعة حربية فرنسية، وقبلهما كان داود عمون ونعوم لبكي وأوغست أديب وبشارة الخوري والفرد نقاش وغيرهم من الذين جعلهم الانتداب كوادره. وقد فعل الفرنسيون ذلك لأن هؤلاء كانوا أصحاب الصلة المسبقة مع الفرنسيين وعملوا بدأب ونشاط في سبيل توطيد العلاقات الفرنسية - المارونية.

ان المستعمر إذا نزل بلداً فإنه يتخذ أعوانه من الأقليات المتوطنة الطارئة. وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون: «ان صاحب الدولة إذا خشي من أهل الدولة الانتفاض عليه، مال إلى أولياء آخرين من غير جلدتهم، يستظهر بهم عليهم ويخصهم بمزيد التكرمة والإيثار، ويقلدهم جليل الأعمال والولايات والوزارات والقيادة والجباية» (٥).

هكذا فعلت فرنسا وحليفاتها في البلاد التي احتلوها وأخضعوها لسلطانهم. فقد امتلأت المراكز والإدارات والمؤسسات بعملاء محليين يعملون لصالح الإستعمار. واصبحت جميع المرافق الإقتصادية والإدارية والتجارية توجه من قبل الموارنة، توجيها معادياً للمسلمين. وأما الشركات الأجنبية فأصبحت أشبه بالسفارات لا يوجد فيها مسلم، حتى المناصب الثانوية أصبحت مفاتيحها في أيدي الموارنة الذين امتلكوا كل أعنة الأمور في الدولة.

كما أن الطابع الماروني للبنان أصبح بحيث ان استهتار الجنرال سراي بالاكليروس اثار غضب الموارنة وغيرهم من النصارى (٦).

يقول الجنرال كاترو معلقاً على هذا التمييز بين السكان: «ان هذه المواقف ... أثارت الأحاسيس الدينية لدى السكان الذين اعتقدوا أن فرنسا تدعم في ظل الإنتداب الطوائف المسيحية على حساب مصلحة المسلمين ... لقد ساد نتيجة ذلك جو من الخيبة والمرارة لاحظت وجوده منذ اللحظة التي استلمت فيها منصب مهمات المفوضية العليا في دولة دمشق في ٢٠ آب ١٩٢٠ م» (٧).

ان كل المستعمرين الذين جاؤوا إلى البلاد الإسلامية ساروا على نفس القاعدة، فاستخلصوا الأقليات ليقاوموا بها جماهير المسلمين. وفرنسا استخلصت الموارنة لما في نفوس أبناء هذه الطائفة من استعداد فطري وقديم للتعاون معها. وكانت سياسة الإنتداب شديدة الوضوح في عدائها لنمو الصناعات الوطنية، فجل ما فعلته على صعيد الصناعة هو تركيز احتكارها على الفروع المنتجة لسوقها الإستعمارية، كما أنها في تركيزها على القطاع التجاري هدفت بالتحديد إلى مضاعفة أرباح رساميلها بشكل خاص. وتميزت السياسة الفرنسية بسرقة الذهب ونقل كميات كبيرة منه إلى فرنسا (٨).

اليسوعيون: مهمات جديدة

★ التبشير اليسوعي وتسويق الإنتداب

بعد وصول قوات الاحتلال الفرنسي إلى لبنان أعلن اليسوعيون بملء أفواههم: «أجل لقد كنا نعتمد على مساعدة فرنسا الظافرة، والآن ها هي فرنسا هنا». ورأى اليسوعيون انه «يجب ان تكون الإدارة الفرنسية تتمة للاحتلال الصليبي» (٩). ولقد «كان المبشرون اليسوعيون في أول أمرهم أي قبل الانتداب الفرنسي ينشئون المدارس في جبل الدروز، ثم يغلقونها إذا قصرت مواردهم الإقتصادية عن إدارتها، ولكن التعليم التبشيري اليوم - أي بعد الانتداب - وخصوصاً في جبل الدروز يقوم على تعاون وثيق بين المبشرين والسلطات العامة» (١٠).

ويقول شانتور الذي رئس الجامعة اليسوعية في بيروت زمناً طويلاً أيام الإنتداب وبعده: «ويأتي المبشر تحت علم الصليب ... يحلم بالماضي وينظر إلى المستقبل وهو يصغي إلى الريح التي تصفر من بعيد من شواطئ روما ومن شواطئ فرنسا، وليس من أحد يستطيع ان يمنع تلك الريح من ان تعيد على آذاننا قولها بالأمس وصرخة أسلافنا الصليبيين من قبل: ان الله أرادها» (١١). أي ان الله هو الذي أراد الحروب الصليبية كما زعم أسلافهم من قبل.

وقد أخذ اليسوعيون على عاتقهم ان يحببوا الانتداب إلى النفوس، ويفتخرون بأنهم نقلوا الآر

المتمدنة من فرنسا، وان فرنسا مدينة لهم بسيطرتها وباحتلالها للبلاد. وأوضحوا في هذا المجال أن مدرسة الهندسة في بيروت استطاعت ان تساهم في رسالة فرنسا المتمدنة وكذلك مدرسة الطب. كما أن كلية الطب والصيدلة الفرنسية اليسوعية كانتا تتناولان مساعدات مالية من وزارة الخارجية الفرنسية (١٢).

وفي ربيع الثاني ١٣٤٤ هـ تشرين الثاني ١٩٢٥ م نقلت الحكومة الفرنسية حق الإشراف على المؤسسات التبشيرية التي كانت للألمان قبل الحرب العالمية الأولى في بيروت خاصة، إلى المؤسسات التبشيرية والتعليمية الفرنسية ثم جعلتها تتمتع بإشراف الحكومة الفرنسية نفسها وبإشراف المفوض السامي الفرنسي في سورية ولبنان (١٣).

ولم يقتصر الأمر على فرنسا، فلقد عقد في آخر شعبان ١٣٤٢ هـ ـ ٤ نيسان ١٩٢٤ إتفاق بين الولايات المتحدة وفرنسا، جاء في المادة العاشرة منه: «إن إشراف الدولة المنتدبة (فرنسا) على الإرساليات الدينية في سورية ولبنان يجب ان يقتصر على حفظ الأمن وتسيير الحكم. ثم ان نشاط هذه الإرسالية الدينية يجب ألا يعترض سبيله، كما أن رجال هذه الإرساليات يجب ألا يخضعوا التدبير يقيدهم بسبب جنسيتهم، ما دام نشاطهم قاصراً على الحقل الديني» (١٤). والمقصود هو ألا يحرم الأميركيون من امتيازات تتمتع بها الإرساليات الدينية الفرنسية.

وإلى جانب هذا كان الفرنسيون يعتبرون التبشير بالمذهب الكاثوليكي عملاً وطنياً يهدف إلى «جعل فرنسا محبوبة لدى السوريين واللبنانيين» (١٥). وفي عام ١٩٣٠ جمع اليسوعيون بحراب الفرنسيين نفراً من العلويين (نحو ثمانين شخصاً) في جنينة رسلان، وحملوهم على ان يقروا بالمذهب الكاثوليكي. وكان ذلك برأيهم «الخطوة الأولى» (١٦). بعد ذلك أصدر أحد الحكام الفرنسيين مرسوماً يجعل الإنتقال إلى المذهب الكاثوليكي (مذهب فرنسا) يجري في المحكمة العادية من غير حاجة إلى الإجراءات المعقدة (١٧).

لقد صال اليسوعيون في منطقة الإنتداب صولة شديدة، وذلك بعد أن فوضهم الأساقفة الكاثوليكيون بما كانوا قد أجبروا على تركه عام ١٣٣٢ هـ ـ ١٩١٤ م. ومن اقوالهم: «أيها المبشرون، هذه فرص لم تسنح لكم من قبل» (١٨).

وقد نصت معاهدة فرساي في المادة الثامنة والثلاثين بعد الأربعمائة على جواز التبشير في سوريا ولبنان. ولم تكن الدولة الفرنسية وحدها هي التي تشجع اليسوعيين فإن الحكومات المحلية ذات الطابع الماروني كانت تشجعهم ايضاً.

★ وضع البرامج التعليمية والخطط التربوية

عندما تم فرض الانتداب الفرنسي على البلاد عام ١٣٣٧ هـ ـ ١٩١٩ م فرضت معه مناهج تعليمية

من شأنها أن تساعد المبشرين في أعمالهم. وكانت غاية فرنسا نشر التعليم الفرنسي بنصه وروحه ومقاومة النفوذ الثقافي الإسلامي (١٩). ولذا فقد اهتمت فرنسا اهتماماً خاصاً بتشجيع المدارس الكاثوليكية والفرنسية، وأهملت المدارس المحلية والإسلامية بوجه خاص. وفي أول مناهج رسمية صدرت في فترة الانتداب، أكد النص على ان «تدرس علوم الرياضيات والطبيعيات والكيمياء والعلوم الطبيعية باللغة الفرنسية» (٢٠).

وفي عهد حكومة حبيب باشا السعد (١٩ آب ١٩٢٨ - ٩ أيار ١٩٢٩) حاولت السلطات الفرنسية واللبنانية القضاء على اللغة العربية، وذلك بتشجيع اللهجات العامية اللبنانية واعتبارها لغة رسمية، مما دعا الأستاذ محمد جميل بيهم إلى التصدي لهذه المحاولة ومصارحة وزير المعارف في كانون الأول ١٩٢٨ بحضور المسيو «بينار» - سكريتر البعثة العلمانية الفرنسية - ومما قاله: «أرجو من معاليكم المعذرة إذا أعلنت فكري بصراحة، وأن أصار حكم القول بأن المساعي المبذولة لأجل اعتبار اللغة العامية في جملة لغات إحراز البكالوريا هي صادرة عن نية وقصد غير خالصين لم تنتبه لهما لجنة المعارف حين إصدارها هذا القرار. وعلى ما أرى أن القصد من ذلك هو إيجاد لغة مستقلة عن اللغة العربية تتخذها الجمهورية اللبنانية اللغة الأساسية زيادة في تفكيك عرى الاتحاد في ما بينها وبين سائر سوريا» (٢١). ورأى بيهم أنه يعز عليه أن يتناسى أهل لبنان أن اللغة العربية ليست هي لغة الإسلام فحسب، وإنما هي لغة للعرب كافة استعملها المسيحيون والمسلمون على السواء (٢٢). وعلى الأثر وعد وزير المعارف بتدارك هذا الأمر وتلافيه.

يقول ساطع الحصري عن النظم العديدة التي وضعت في عهد الانتداب: «انها كانت تنفيذاً لسياسة مرسومة بوضوح واتقان.. وغاية هذه السياسة كانت تأمين سيطرة الثقافة الفرنسية والنظم الفرنسية على معارف البلاد سيطرة مطلقة من غير التفات إلى ما تتطلبه أصول التربية السليمة والعلم الصحيح، انها كانت تعطي للغة الفرنسية وللشهادات الفرنسية امتيازات خاصة، وتتحيز للمعاهد التعليمية الفرنسية تحيزاً مفرطاً يجعلها احياناً ليست صاحبة امتياز فحسب بل صاحبة احتكار ايضاً» (٢٣).

هذا وقد وضع اليسوعيون نصب أعينهم محاربة الجامعة العربية التي أسستها الحكومة العثمانية في دمشق. «وكانت نواة الجامعة أكبر تضم مدرسة للطب ومدرسة للحقوق ... فرأى اليسوعيون في هذا المشروع إنذاراً لهم، لأنه يؤدي إلى خسارة الطلاب العرب الذين سيلتحقون بها ... وقد عرض مسؤولو الجامعة اليسوعية هذا الأمر للجنرال غورو، وطلبوا امنه، كقرار وطني، أن يعلن الإقفال النهائي لجامعة دمشق...» (٢٤). لكن غورو لم يفعل ذلك.

يقول الدكتور عمر فروخ في كتابه «دفاعاً عن العلم دفاعاً عن الوطن»: «وكان المستشار الحقيقي في المعارف اللبنانية «الإرسالية اليسوعية»، ذلك لأن حكومة الانتداب استطاعت ان تصل بهذه الواسطة إلى

أبعد ما تريده . ان اليسوعيين كانوا يرجون من تعليمهم الإبتدائي والثانوي والعالي إلى تثبيت النفوذ الفرنسي في البلاد وتحبيب الإنتداب إلى السكان . ولذلك وضعت الحكومة الفرنسية جميع الوسائل حتى الجيش تحت تصرف اليسوعيين، ومن ذلك الموظفون في المعارف وفي غير المعارف »[٢٥] .

ان المدارس الفرنسية، مثل مدارس الأخوان النصارى (الفرير) والمدارس اليسوعية وكل ما يتصل بها من مدارس الراهبات، أرادت ان تجعل من تلاميذها أشباهاً لأبناء فرنسا من حيث اللغة والمظهر وأسلوب التفكير والذوق . فإن طلاب المدارس الفرنسية يعرفون جغرافية فرنسا وهضابها وأنهارها وصادراتها ووارداتها وتاريخها أكثر بكثير مما يعرفون أحوال بلدهم، لأن الكتب التي يتعلمون بها هي نفسها التي يتعلم فيها أبناء فرنسا . ولهذا فقد أنفقت فرنسا على مدارسها التي تعلم الفرنسية بسخاء لما رأت ان اللغة توجه الثقافة، فكانت السلطات الفرنسية تدفع لرؤساء الطوائف المرتبطة بها مبلغاً سنوياً من المال يتراوح بين ١٦٠٠ و ١٩٠٠ فرنك عن كل معلم يدرس في مدارسهم[٢٦]. وأصبح قرار تزويد المدارس الخاصة بالمعونة المالية عادة ما تزال تمارس في لبنان، وليس مستغرباً أن تكون الكنائس المرتبطة بالبابا هي المستفيدة الرئيسية من هذه المعونة. وكذلك جعلت اللغة الفرنسية وسيلة التعليم الإلزامية في جميع المدارس الخاصة، وقد دعم هذا الإجراء ايضاً المدارس الكاثوليكية إذ لم تكن المدارس الأخرى قادرة على مراعاة ذلك الشرط[٢٧].

وأكثر المساعدات الحكومية كانت توزع على المدارس والإرساليات المسيحية[٢٨]. وفي الجلسة النيابية التي عقدت في ٢٨ نيسان ١٩٣٤ أثار النائب خير الدين الأحدب موضوع الإعلانات المدرسية، وطلب من مدير المعارف صبحي حيدر بياناً رسمياً حول المساعدات الحكومية المقدمة للمدارس الرسمية العاملة في لبنان. ويتبين من خلال البيان أن مجمل المساعدات كانت تعطى لرؤساء المدارس المسيحية. فعلى سبيل المثال كان البطريرك الماروني وحده يتسلم مبلغ ٢٥٠٠ ليرة، بينما كانت مدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية لا تتسلم سوى ٤٠٠ ليرة في السنة[٢٩].

وفيما يلي البيان الرسمي الذي ألقاه مدير المعارف صبحي حيدر في المجلس النيابي بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٣٤ بناء على طلب النائب خير الدين الأحدب:

البطريرك الماروني	٢٥٠٠ ليرة
بطريرك السريان الكاثوليك	٢٥٠ ليرة
اربريان مطران الأرمن الكاثوليك	١٠٠ ليرة
المطران عواد: أبرشية قبرص المارونية	٨٥٠ ليرة
المطران مبارك: أبرشية بيروت المارونية	٢٠٠٠ ليرة
المطران مراد: أبرشية بعلبك المارونية	٨٥٠ ليرة
المطران انطوان عبد: أبرشية طرابلس المارونية	٢٠٠ ليرة

أبرشية صور المارونية	١٧٥ ليرة
المطران أبو عسلي: أبرشية بعلبك الكاثوليكية	٥٠٠ ليرة
مطران صيدا الكاثوليك	٩٠٠ ليرة
مطران بيروت الكاثوليك	٥٥٠ ليرة
مطران زحلة الكاثوليك	١٣٠٠ ليرة
المطران غوريان: مطران الأرمن الأرثوذكس	٦٥٠ ليرة
مونسينيور حبيقة	١٠٠ ليرة
المقاصد الخيرية الاسلامية	٤٠٠ ليرة
المطران البستاني: أبرشية صيد المارونية	١٥٥٠ ليرة
أبرشية دمشق المارونية	١٥٠ ليرة
أبرشية طرابلس الأرثوذكسية	٦٥٠ ليرة
أبرشية طرابلس المارونية	٢٠٠ ليرة
أبرشية زحلة الأرثوذكسية	٧٥٠ ليرة
المطران أبو رجيلي: أبرشية مرجعيون الأرثوذكسية	٦٥٠ ليرة
أبرشية لبنان الأرثوذكسية	١٠٠٠ ليرة
مطران صور الكاثوليك	٣٠٠ ليرة
مطران طرابلس الكاثوليك	١٥٠ ليرة
الأخت فيلمون رئيسة مدرسة سيدة لبنان	١٥٠٠ ليرة
المدارس الخيرية الأرثوذكسية	٦٠٠ ليرة
المدارس الخيرية الاسلامية في طرابلس	٣٠٠ ليرة
الأب مرتينوس طربيه	١٧٥ ليرة
راهبات الأرمن الكاثوليك	١٥٠ ليرة
مدرسة زهرة الاحسان	٤٠٠ ليرة
المدارس الدرزية	٢٠٠ ليرة
المدارس الشيعية	٤٥٠ ليرة
مدرسة الصراط في عاليه	١٠٠ ليرة
أبرشية مرجعيون الكاثوليك	٣٠٠ ليرة

هذا الاهتمام البالغ على صعيد التعليم، بالإضافة إلى السياسة الفرنسية العامة الساعية لتثبيت الهيمنة المارونية، كان مصدر الأهزوجة الزجلية الواسعة الانتشار في أوساط الموارنة آنذاك: «فرنسا أم الدنيا عموم اعتزوا يا لبنانيي».

وقد اقتصر التعليم الفرنسي في سوريا ولبنان على العنصر المسيحي باعتراف السكرتير العام للانتداب روبير دوكيه. وأصبحت المدارس الكاثوليكية مراكز الدعوة إلى «القومية اللبنانية» والصداقة مع فرنسا(٣٠). وقد أوضح أسعد داغر دور الإرساليات الأجنبية التي كانت تحض المسيحي على كره المسلم، حيث روى ما قاله له ناظر مدرسة عينطورة - وهو قس فرنسي - بأن من واجبه أن لا يدرس ولا يلعب مع رياض الصلح ذلك التلميذ المسلم، لأن المسلم برأي القس «هو الذي يطعن المسيحي بالخنجر من الخلف» (٣١).

وكان المعلمون في المدارس الفرنسية يلقنون الأطفال أنه إذا غادر الفرنسيون البلاد، فعندئذ يفتك

المسلمون بجميع المسيحيين(٣٢).

ثم ان هيمنة اليسوعيين على التعليم الثانوي بقيت دون منافس جدي طيلة عهد الانتداب، كما كان الحال على صعيد التعليم الإبتدائي. في عام ١٩٢٤ كان عدد الطلاب في المدارس الرسمية الإبتدائية ٨٠٠٠ مقابل ٨٠ ألفاً في المدارس الخاصة (٣٣). أما المدارس الطائفية المحلية وشبه الطائفية المجانية وتلك التي كان يديرها مواطنون محليون فبلغت ٨٠٣ مدارس عام ١٩٢١ م موزعة كما يلي: ٢٥٨ مدرسة مارونية و ٢١٦ مدرسة للروم الكاثوليك و ١٥٤ مدرسة للروم الأرثوذكس و ٢٢ مدرسة لطوائف أخرى، مقابل ١٥٣ مدرسة للسنة والشيعة والدروز (٣٤).

وفي حين ان التعليم الرسمي انتشر ببطء في المناطق الفقيرة، وكان جميع الذين أقبلوا عليه من ابناء المسلمين بصورة خاصة، فإن هذه النسبة كانت مختلفة تماماً في المدارس الخاصة التي بقيت محصورة ضمن الطوائف المسيحية بشكل عام والأغنياء والموارنة منهم بشكل خاص (٣٥). وهذا الوضع كان ينعكس بلا شك على التفاوت في مستوى التحصيل الثقافي، وشكل عاملاً اساسياً في تغذية عنصر التفاوت الاجتماعي. وقد توزعت نسبة الأمية عام ١٩٣٥ م كما يلي: الشيعة ٨٣٪. السنة ٦٦٪. الدروز ٥٣٪. الأرثوذكس: ٥٣٪. الموارنة: ٤٨٪. الكاثوليك: ٣٨٪(٣٦).

أما توزيع الأميين حسب المناطق فكان حسب إحصاءات لبنان الكبير عام ١٩٢٢ م كما يلي: بيروت: ٣٧،٦٢٪. جبل لبنان: ٣٠،٤٠٪. الشمال: ٥١،٤١٪. الجنوب: ٤٨٪. البقاع: ٥٣،٧٤٪ (٣٧).

هذا التفاوت الصارخ في مستوى الحصول على العلم كان ثمرة سياسية موجهة ولم يكن صدفة، وهو إحدى نتائج السياسة الفرنسية الرامية إلى كسب الطوائف الكاثوليكية واستخدامهم كحصان طروادة للسيطرة الفرنسية والاستعمار الثقافي فيما بعد.

جدول الطوائف والتعليم لعام ١٩٣٩ م(٣٨).

	عدد المؤسسات التربوية	عدد الطلاب	نصارى	مسلمون	يهود	آخرون
التعليم العام:						
المدارس الحكومية	١٨٢	١٩٨٧٩	٥٩٨٢	١٣٨٦٩	٨	٢٠
التعليم الخاص						
المدارس الاسلامية	١٥٤	١٨٩٣٦	٤٦٠	١٨٤٥٦	٧	١٣
المدارس المسيحية: للطوائف المرتبطة بالبابا						
الموارنة	٤٢١	٢٦٦٦٩	٢٥٨٧٨	٧٧٥	١٠	٦
الروم الكاثوليك	١٥٧	٧٧٣٧	٧٠٨٠	٦٢٨	١	٢٨
السريان الكاثوليك	٤	١٠٧٥	١٠٢٣	٣٦	٤	١٢
الارمن الكثاثوليك	٩	١٤٤٠	١٤٤٠	-	-	-
الكلدان	١	٦٧	٦١	٢	-	-

الطوائف المسيحية الأخرى						
الروم الارثوذكس	١٩٣	١٥٩٣٨	١٥٣٢٧	٦٠٩	٢	–
السريان الارثوذكس	٣	٤٢٦	٤٢٠	٦	–	–
الارمن الارثوذكس	٣٥	٥٤٩٧	٥٤٩٧	–	–	–
الارمن البروتستانت	٥	١٤٥٠	١٤٥٠	–	–	–
البروتستانت	٢	١٢٥	١٠٥	٢٠	–	–
المدارس اليهودية	١	٢٣٩	–	–	٢٣٩	–
المدارس الطائفية الأخرى	١٧	٢٠٦٠	١٣٢٢	٧٢٣	١٥	–
المجموع	١٠٠٢	٨١٦٥٩	٦٠٠٦٣	٢١٢٥٩	٢٧٨	٥٩
التعليم الأجنبي :						
المدارس الأجنبية						
الفرنسية	٢٦٧	٣٥٦١٦	٣٢٠٢٩	٢١٣٢	١٣٦٧	٨٨
الأميركية	٣٥	٤٧٢٧	٢٩٢١	١٥٣٢	٢٤٠	٣٤
الأنكليزية	١١	١٣٣٧	٧٦٨	٥٥١	١٥	٣
الإيطالية	٩	١٦٨٥	١٤٠٢	٢٥٦	٢٠	٧
الدانماركية	١	١٦٦	١٦٦	–	–	–
اليونانية	١	١٤٠	١٣٨	٢	–	–
السويسرية	١	٨٧	٨٥	١	–	١
المجموع	٣٢٥	٤٣٧٥٨	٣٧٥٠٩	٤٤٧٤	١٦٤٢	١٣٣
المجموع الاجمالي	١٥٠٩	١٤٥٢٩٦	١٠٣٥٥٤	٣٩٦٠٢	١٩٢٨	٢١٢

وبالنسبة لكيفية اختيار الإساتذة، فقد كان المعلم المسيحي مفضلاً على نظيره المسلم. ويوضح المبشر دانيي هذا الأمر، فيقول في كتابه الذي أصدره عام ١٩٣٦م: « ... ثم يتسع الشك على كل حال حينما نأتي إلى استخدام معلم غير مسيحي ليعلم موضوعات لا نجد لتعليمها معلماً مسيحياً، أجل ان البراعة في التعليم لا صلة لها بدين المعلم، ومما لا ريب فيه ان معلماً مسلماً ذا خبرة بمهنته وذا كفاية يمكن ان يكون له من الجانب الشخصي وقوة الخلق والشعور بالواجب ما يجعل منه معلماً يبعث الحياة في طلابه او مربياً صالحاً، ثم هو يمكن ان يؤثر في طلابه أكثر من المعلم المسيحي المجرد من الصفات التي يتصف بها ذلك المعلم المسلم. ولكن إذا كانت الغاية من التعليم في المدارس المسيحية كما يجب ان تكون إنما هي تزويد الطلاب باستشراق مسيحي للحياة وتمرين لهم على ممارسة المبادئ المسيحية وتقريبهم من اختيار شخصي للايمان المسيحي فكيف يمكن للمسلم الأمين ان يعاوننا على بلوغ هذه الغاية؟ ثم اذا كان هو يعتقد بهذه الغاية (لانه ضعيف الشخصية خنوع) ولكنه لا يخطو خطوة واحدة يصبح بها مسيحياً، افلا يكون له حينئذ على تلاميذه تأثير سلبي، فيستنتجون من سلوكه ان الدين ليس موضوعاً ذا أهمية. ان المدارس المسيحية لها رسالة تؤديها وهي ان تجعل الشعوب كلها تابعة للكنيسة »(٣٩).

ولما وضع اليسوعيون مناهج التعليم الرسمي حرصت حكومة الانتداب - في شخصية إدارة

المعارف - على ان تختار لتلك المدارس معلمين يستطيعون ان ينفذوا المنهاج اليسوعي بنجاح. وراحت تستبدل المعلمين الذين كانوا موجودين يومذاك بمعلمين آخرين، فبدأت تعزل بين الفينة والفينة بضعة معلمين ثم تضع مكانهم من ينفذ المنهاج الإستعماري المقصود (٤٠). «ولكن حكومة الانتداب ضاقت ذرعاً بهذه الطريقة البطيئة، حتى اتفق ان كان إميل إده عام ١٩٢٩ م رئيساً للوزارة اللبنانية فأوحي إليه ان يضرب المعلمين المخلصين ضربة واحدة، ووافق ذلك هوى في نفسه، فصرف نحو اربعمائة معلم»، أما الغايات المستترة وراء هذه السياسة حسبما يراها الدكتور عمر فروخ فهي:

١ - إبعاد المعلمين المعروفين بالنزعة الإسلامية والروح الاستقلالية عن حقول التنشئة الوطنية، بحجة انهم لا يعرفون اللغة الفرنسية حتى ولو كانوا يدرسون النحو العربي.

٢ - إقفال عدد كبير من المدارس الرسمية بحجة نقص المعلمين (الذين لا يتقنون تنفيذ المناهج الاستعمارية) لتحويل عدد كبير من الطلاب إلى مدارس اليسوعيين وإخوانهم.

٣ - التضييق على المسلمين سياسياً واقتصادياً (٤١).

النزعة الفينيقية

★ الأسطورة التاريخية والدعوة إلى الفينيقية

ان الكيان اللبناني الذي أعلن في العام ١٩٢٠ م نقلاً عن خارطة مجلس أركان الحرب الفرنسي لم يكن يربط بين أقسامه الحالية قبل ذلك التاريخ أي صلة سياسية تميزها عن بلدان المنطقة. ومنذ الفتح الإسلامي لم يتميز الكيان اللبناني عن سائر بلاد الشام لا كوحدة إدارية قبل التجزئة وعصر الدويلات ولا كمقاطعات متصلة في ما بينها بما يميزها عن سواها بعد ذلك (انظر ص: ٤٣ و ٦١ و ٨٠)، فإن كل الإمارات التي نشأت في هذه البلاد بدءاً بالإمارة التنوخية التي امتدت في أوج توسعها من بيروت إلى صفد (٤٢)، وانتهاء بالإمارة المعنية والشهابية التي شملت الشوف وكسروان، لم تكن تقوم على أساس الحدود «التاريخية والطبيعية» التي يتحدث عنها الموارنة، وإن أي من الإمارات التي نشأت لا تتفق مع حدود الكيان اللبناني ولا تبرره.

ثم ان محاولة ربط الكيان اللبناني بالتاريخ الفينيقي هي مجرد بدعة روج لها مؤرخو الموارنة إلى حد كاد يغفل معها تسعة قرون من التاريخ الإسلامي قبل الفتح العثماني، وهي لا تحتاج إلى كبير عناء لإثبات هزالها، وها هو المؤرخ العالمي ارنولد توينبي يسفه أصحابها بقوله في محاضرة له بالندوة اللبنانية في العام ١٩٥٤: «من المؤكد ان هذا الافتراض لا يطابق الحقيقة التاريخية. ان اللبنانيين الحاليين ليسوا اخلفاء للفينيقيين بالمعنى الدقيق للكلمة. لقد كان الفينيقيون بحارة متشبثين بالساحل.. وبالعكس فإن اللبنانيين

الحاليين هم جبليون لم ينجحوا حتى العام ١٩٢٠ في إدراج المرافئ والمدن الساحلية في وطنهم إلا بصورة عرضية وعابرة.. فليست ولاية لبنان المستقلة، بل بالاصح ولاية بيروت هي التي تمثل فينيقيا القديمة» (٤٣).

ومهما قيل عن «لبنان الفينيقي» أو التاريخ الفينيقي للبنان فإن الفينيقيين هم من القبائل السامية الكنعانية التي قدمت إلى لبنان من شبه الجزيرة العربية، وانتشروا على طول الساحل الممتد من أنطاكية إلى جنوبي عكا، وإن مجرد الحديث عن الشعب الفينيقي بخصائصه القائمة على التجارة والإنفتاح يشكل نقيضاً للنظرية الأسطورة حول لبنان الجبل الملجأ، ولا ندري كيف يمكن لصانعي الأساطير التاريخية التوفيق بين هذين النقيضين.

وقد لجأ المستعمرون إلى بث الفرقة في البلاد التي أخضعوها لسلطانهم، فبعثوا الفرعونية في مصر من خلال حجارة الأهرام، والفينيقية في لبنان بواسطة الموارنة، والوهابية في الحجاز بواسطة آل سعود، والاشورية في العراق، والبربرية في المغرب. وكانت الغاية من هذه الدعوات هي التقليل من شأن الإسلام ودوره في المنطقة، وجعلها مذاهب تاريخية لهذه البلدان، وفي حين ان الدعوات الأخرى كلها قد سقطت او انحسرت ولم تحقق ما أراده لها اصحابها، فإن الفينيقية ظلت ناشطة.

والمعلوم ان هذه الفكرة هي من الاساس بدعة إستعمارية ابتدعها المبشرون للوصول إلى اهدافهم الخبيثة. فقد قال جسب: «إن كل ما نريده هو ان تولد فينيقية جديدة تكون فيها النصرانية أوسع انتشاراً». وأكد: «ان جميع الارساليات التبشيرية وبجميع وجودها: مدارس، صحافة، كنيسة، ستتضافر على تحقيق هذا الهدف» (٤٤). ومع بداية الإنتداب الفرنسي بدأت مرحلة انتعاش الفينيقية على نطاق واسع، وظهرت الكتب والتنظيرات المختلفة عن «لبنان الفينيقي» و«لبنان المسيحي»، والتي تربط لبنان بالعهود الجاهلية في محاولة لعزله عن التاريخ الإسلامي وبتر كل علاقة تربطه بالأمة الإسلامية (٤٥). وأصبحت الدراسات التاريخية في عهد الإنتداب تركز على المرحلة الفينيقية كنموذج «للوحدة اللبنانية» و«القومية اللبنانية»، وتصور الإسلام كدين دخيل على لبنان، بعكس المارونية التي هي المذهب التاريخي لهذا البلد كما يقولون (٤٦).

ثم ان فكرة كتابة تاريخ قومي للبنان مرتبط بالفينيقية تعود إلى فكرة بناء «لبنان الكبير» وهي مكملة لها. وعندها بدأت كتابات تاريخية مارونية تتواصل مع الفينيقية، وتقفز عن أهم مرحلة وتقتصر في الحديث عن ثورة المنيطرة ضد الداخل وثورة علاقة في صور ضد الفاطميين، وذلك بهدف صياغة تاريخ قومي وهمي للبنان يعيده من حيث الجذور إلى الفينيقية، ويتواصل مع الإمارة المعنية والشهابية، ثم يركز هذا التاريخ على المتصرفية ودولة لبنان الكبير. وهكذا نسج الموارنة لأنفسهم تاريخاً من ذهب، تاريخاً يمتد لآلاف السنين ويهيء لاستمرار «الأمة اللبنانية وتمايزها». وعاشت الأسطورة ان لبنان لم يكن لولا الموارنة

وانه مدين بوجوده لهم.

ان كل الدراسات التي كتبت عن «لبنان الفينيقي» هي حديثة العهد، وأول من نسج على هذا المنوال هو الأب «لامنس» اليسوعي عام ١٣٣١ هـ ـ ١٩١٣ م، وكذلك سليم يوسف الخوري عام ١٣٤٢ هـ ـ ١٩٢٤ م، وعبد الله يوسف نحاس عام ١٣٦٢ هـ ـ ١٩٤٣ م. والمعلوم ان فرنسا كانت تغذي هذه الاتجاهات وتدعمها، فأسست «النادي الفينيقي» عام ١٩٢٤ م، ثم «المجلة الفينيقية» عام ١٩٢٧ م. ثم ظهرت موضوعات شعرية مبتذلة عن التاريخ الفينيقي مثل: (الجبل الملهم، قدموس، بنت يفتاح) لشارل قرم وسعيد عقل وهكتور خلاط. وفيما بعد ظهرت كتابات تناولت الفينيقيين وكأنهم فصيل ماروني عرقي، وكان أبرز أصحابها: مي المر، الأب إميل إده، يوسف الحوراني، حارث البستاني، وجواد بولس. وكان البرت نقاش ابن عم الفرد نقاش من مؤسسي جمعية «الشبان الفينيقيين»، والتي كان هدفها تطوير معرفة العلاقة التاريخية بين لبنان الحاضر وبين الثقافة والتقاليد الكنعانية القديمة». وكان محركو هذه الجمعية شارل قرم وهكتور خلاط، وغالبية اعضائها من الموارنة الذين تلقوا علومهم في بيروت او فرنسا ورأوا أن باريس هي مركزهم الروحي، وقد صدر عن هذه الجمعية مجلة باللغة الفرنسية اسمها اليقظة الفينيقية نشرت فيها أفكار الجمعية (٤٧).

وعندما زار «الدكتور فكتور يعقوبسون» بيروت عام ١٩٣٣ م كعضو في بعثة الإدارة الصهيونية، أقامت جمعية «الشبان الفينيقيين» حفلة استقبال على شرفه، وألقى فيها محاضرة عن «العلاقات التاريخية بين الملك سليمان والملك احيرام»، وناشد يعقوبسون الجمعية العمل من أجل تجديد العلاقات القديمة، كما قال، عن طريق توثيق الروابط بين الاستيطان اليهودي في فلسطين وبين موارنة لبنان، وقوبلت كلماته بحماس شديد من قبل المشاركين في الاحتفال (٤٨). وكان إميل إده في طليعة المؤيدين للجمعية ونشاطاتها، ووصفها باسم «صهيوني لبنان» للتعبير عن العلاقة المتينة التي كانت تربط اعضاءها بالحركة الصهيونية (٤٩).

★ التاريخ الأبتر

ان هذه الدعوة لتبني «لبنان الفينيقي» كان هدفها إيجاد ركائز تاريخية لـ «لبنان الوطن القومي الماروني». فنرى المناهج الدراسية تقصر اهتمامها على دراسة التاريخ اللبناني في العهدين القديم والحديث، وتتجاوز الحقبة الوسيطة. فما هو سر هذه القفزة الرهيبة التي يقفزها التاريخ الرسمي من الفينيقية إلى عهد الأمراء المعنيين والشهابيين، وما هو مبرر توقف التاريخ اللبناني بين العهدين؟ ولماذا يغفل التاريخ هذه المراحل التاريخية الطويلة ثم يتشبث بما يسمى «انتفاضات» ضد «الحكم العربي» أو «الحكم الإسلامي» (٥٠)، فيجري تضخيم هذه الإنتفاضات بشكل طائفي مع الحديث عن اضطهاد المسيحيين وطمس كل

المساوئ في مراحل الحكم الماروني (٥١).

ان التركيز على التاريخ اللبناني، « الفينيقي » القديم وتجاوز الحقبة الوسطى سببه ان لبنان شهد في هذه الحقبة الطويلة اندماجاً في الوجود الإسلامي وأصبح جزءاً منه، وهذا أمر غير مرغوب فيه عند الذين يفتشون عن جذور فينيقية « وقومية لبنانية » . فلا يجوز ان يكون تاريخ لبنان مقتصراً على تاريخ الفينيقيين والانتفاضات المزعومة، وتاريخ الأمير فخر الدين الذي أقام مع الغرب ولا سيما إيطالية علاقات ودية وأبرم معها تحالفات خطيرة من أجل استعادة ملكه، والأمير بشير الشهابي الماروني والمعروف بسمل العيون . هذه مظاهر شاذة ولا تعتبر أصلاً، « وما ترويه كتبنا المدرسية وغير المدرسية عن عظماء الماضي اللبناني، ما هو إلا أساطير تهدف إلى تنمية الولاء للوطن اللبناني القائم اليوم » (٥٢).

تبقى مسألة أخرى يجب الإشارة إليها، وهي ان « التاريخ الرسمي » في « الجمهورية اللبنانية » هو تاريخ طائفة أكثر منه تاريخ وطن، إذ يركز على الجبل ذي الأكثرية المارونية ويهمل تاريخ بقية المناطق . وهكذا فرض على النشء تاريخ طائفة معينة (الموارنة) على انه تاريخ وطن، أو لإبرازها ممثلة للوطن كله . علماً ان تاريخ بقية المناطق حافل بالوقائع والأحداث، وزاخر بالعطاءات الفكرية والأدبية، وخصوصاً تاريخ جبل عامل الذي احتل مركز الثقل بحيث اصبح مصدر إشعاع فكري للأمة قاطبة .

وقد أشار إلى هذه الظاهرة الدكتور محمد علي مكي في كتابه « تاريخ لبنان من الفتح العثماني إلى الفتح العربي » حينما قال: « اما من حيث التاريخ فقد فرض على المناطق الملحقة تاريخ جبل لبنان فقط، وحرمت الملحقات من دراسة تاريخها، أو من درس التاريخ الوطني المشترك . فنشأت بعد الاستقلال أجيال لا تعرف شيئاً عن مناطقها وعن تاريخها، ولكنها تعرف كل شيء عن تاريخ جبل لبنان، لذلك حدث عند هذه الأجيال ضعف في المواطنية وغموض في فهم معنى المصير المشترك » (٥٣) .

المجالس التمثيلية : هيمنة مارونية واضحة

كرس الانتداب على صعيد النظام السياسي منذ عهد « اللجنة الإدارية » التي استمرت من ٩ محرم ١٣٣٩ إلى ٩ رجب ١٣٤٠ هـ) (من ٢٢ أيلول ١٩٢٠ إلى ٨ آذار ١٩٢٢ م) ومروراً بالمجالس التمثيلية (شيوخ ونواب)، هيمنة مطلقة للجبل وبيروت ومن ضمنها للموارنة. فقد كان عدد مقاعد « اللجنة الإدارية » التي عين اعضاءها الجنرال غورو سبعة عشر مقعداً موزعة كما يلي: سبعة مقاعد للمسلمين، وعشرة مقاعد للمسيحيين منها ستة مقاعد مخصصة للموارنة . واستمرت هذه الهيمنة من خلال المجالس التمثيلية الثنائية (الشيوخ - النواب) والمنفرده (النواب) وتكرست في العهود الاستقلالية المتتالية . فالمجلس التمثيلي الأول عام ١٩٢٢ م - ١٣٤٠ هـ كان يضم ثلاثين مقعداً موزعة بنسبة أربعة عشر مقعداً للمسلمين، وستة عشر مقعداً للمسيحيين منها عشرة للموارنة . ونالت بيروت وحدها خمسة ممثلين والجبل تسعة

ممثلين (٥٤).

نعم النصارى عامة والموارنة خاصة بهذه الحظوة الأكيدة، واستمر هذا التمييز الظالم في تشكيل المجالس التمثيلية سواء كانت انتخابية او معينة، كما في اللجنة الإدارية ومجلس الشيوخ عندما كان قائماً. وفي هذا الصدد يقول المفوض السامي، هنري دي جوفنيل، في إحدى خطاباته أمام المجلس: «إني أؤكد للمجلس وللأمة اللبنانية انه هنا وكما في أوروبا ستبقى الكلمة الأخيرة لفرنسا وحلفائها و أصدقائها». وقد بلغ التعصب لدى بعض النواب حداً، انهم عدوا التفرنس من أمارات التقدم، فاستحكمت اللغة الفرنسية في مجلس لبنان الكبير (٥٥).

وفيما يلي جدول بنسبة التوزيع بين المسلمين والمسيحيين في مختلف المجالس التمثيلية:

اللجنة الإدارية لعام ١٩٢٠ م، ١٠ إلى ٧ (١٠ للنصارى وسبعة للمسلمين).

المجلس التمثيلي لعام ١٩٢٢ م، ١٦ مقعداً للمسيحيين و ١٤ مقعداً للمسلمين، أي بنسبة ٨ إلى سبعة (٨ للمسيحيين وسبعة للمسلمين).

المجلس التمثيلي لعام ١٩٢٥، ٨ إلى ٧.

المجلس التمثيلي لعام ١٩٢٦ م، ٨ إلى ٧ مع مجلس للشيوخ بنسبة ٩ إلى ٦.

المجلس النيابي لعام ١٩٢٦ م، ١٧ إلى ١٣ مع مجلس للشيوخ بنسبة ٨ إلى ٧.

المجلس التمثيلي النيابي لعام ١٩٣٤ م، ٩ إلى ٨ منتخبون، و ٤ إلى ٣ معينون.

المجلس التمثيلي لعام ١٩٣٧ م، ٩ إلى ٨ منتخبون، و ١٣ إلى ٨ معينون.

المجلس التمثيلي لعام ١٩٤٣ م، عدد أعضائه ٥٥ نائباً منهم ٢٥ مسلماً و ٣٠ مسيحياً. أي بنسبة ٦ إلى ٥، واستقرت هذه النسبة في جميع المجالس النيابية بعد ذلك (٥٦).

جدول الرؤساء والمجالس النيابية والإدارية والشيوخ حتى عام ١٩٥٢ (٥٧)

الاسم	الطائفة	السنة
داوو عمون	ماروني	١٩٢٠-١٩٢٢ (اللجنة الإدارية)
حبيب باشا السعد	ماروني	١٩٢٢
نعوم لبكي	ماروني	١٩٢٣
إميل إده	ماروني	١٩٢٤
موسى نمور	ماروني	١٩٢٥
الشيخ محمد الجسر	مسلم سني	١٩٢٦
موسى نمور	ماروني	١٩٢٧
محمد الجسر	سني	١٩٢٧-١٩٣٢ وقف الحياة النيابية حتى ١٩٣٤
شارل دباس	أرثوذكسي	١٩٣٤
بترو طراد	أرثوذكسي	١٩٣٥
خالد شهاب	سني	١٩٣٥-١٩٣٧
بترو طراد	أرثوذكسي	١٩٣٧ وقف الحياة النيابية من عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٤٣
صبري حمادة	شيعي	١٩٤٣-١٩٤٦
حبيب أبو شهلا	أرثوذكسي	١٩٤٦
صبري حمادة	شيعي	١٩٤٧-١٩٥١
أحمد الأسعد	شيعي	١٩٥١-١٩٥٢

الدستور

★ وضع الدستور

في أواخر عام ١٩٢٥ م ألفت وزارة الخارجية الفرنسية لجنة ثلاثية فرنسية مهمتها وضع « الدستور اللبناني » . وفي الحال بدأ موظفو الانتداب يجرون الاتصالات بأعوانهم في الداخل . وفي ٢٤ جمادى الأولى ١٣٤٤ هـ - ١٠ كانون الأول ١٩٢٥ م تألفت لجنة ثلاثية من شارل دباس وبترو طراد وميشال شيحا، وكان هذا الاخير أشوري الأصل، ينتمي إلى الطائفة الرومانية الكاثوليكية أي اللاتين وليس إلى طائفة الروم الكاثوليك (٥٨). وقد عهد إلى هذه اللجنة مهمة وضع الدستور اللبناني بناء على المسودة التي وضعتها وزارة الخارجية الفرنسية وبالاتفاق مع المفوض السامي الفرنسي (هنري دي جوفنيل) وتحت رقابته .

وفي ١٠ ذي القعدة ١٣٤٤ هـ - ٢٣ أيار ١٩٢٦ م أقر الدستور اللبناني بصيغته النهائية، وجاءت نصوصه مطابقة لآراء الموجهين الفرنسيين واعضاء اللجنة التحضيرية وعلى رأسهم ميشال شيحا . وقد جعل الدستور اللغة الفرنسية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية، كما اعتبر العلم اللبناني كناية عن العلم الفرنسي المثلث الألوان وفي وسطه أرزة رمزاً للوصاية الفرنسية (٥٩).

وقد اعتبر معظم الباحثين الذين درسوا الدستور اللبناني أنه مأخوذ عن القوانين الدستورية للجمهورية الفرنسية الثالثة للعام ١٨٧٥ م . ويقول الدكتور انطوان عازار ان واضعي دستور عام ١٩٢٦ قد استوحوا أيضاً من مصدر آخر، مبيّناً أنه باستثناء كلمة « ملك » التي تم استبدالها بكلمة « رئيس الجمهورية » يوجد تطابق كامل بين المادة ١٧ من الدستور اللبناني وما أتت به المواد المتعلقة بالسلطات التنفيذية في الدستور الملكي المصري للعام ١٩٢٣ م والدستور الملكي البلجيكي للعام ١٨٣١ م . ويضيف عازار « ان واقع الأمر هو أن رئيس الجمهورية يظهر للمرة الأولى في نص الدستور اللبناني بملامح الملك الدستوري» (٦٠) . ويقول الدكتور إدمون رباط « أن الدستور اللبناني لم يكن من صنع اللبنانيين لا بنصه الفرنسي ولا العربي الركيك ».

كما أن الدستور لم يعط كياناً دستورياً مستقلاً لرئيس الوزراء ولا صلاحيات محددة للوزراء . ولعل أكثر ما يثير الاستغراب في الدستور هو أنه اعطى صلاحيات مطلقة لرئيس الجمهورية وحمل مسؤولية المحاسبة للوزراء . وفي الفصل الرابع من الدستور وهو مخصص للسلطة التنفيذية نجد أن من أصل ثلاث وعشرين مادة هناك أربع عشرة مادة تتحدث عن رئيس الجمهورية، وتسع مواد فقط عن رئيس الحكومة والوزراء قبل أن يخضع الدستور للتعديل عام ١٩٩٠ .

وقد فصلت بنود الدستور اللبناني والهم المركزي فيها أن يكون الدستور نفسه والحكومة الوطنية

بمختلف مراتبها واجهة تخفي وراءها آلية سيطرة الانتداب الفرنسي. لذلك حصرت السلطة في يدي المفوض السامي ورئيس الجمهورية، ولم يكن عليهما مقابل ذلك اية مسوولية. وعندما رحل الفرنسيون عام ١٣٦٣ هـ ـ ١٩٤٣ م إنتقلت صلاحيات المفوض السامي الفرنسي إلى رئيس الجمهورية، إضافة إلى صلاحياته الأصلية من غير ان يرافق ذلك أي تغيير آخر في الدستور.

★ صلاحيات رئيس الجمهورية

إن رئيس «الجمهورية اللبنانية» ملك بموجب الدستور صلاحيات واسعة لم يملكها أي رئيس دولة في العالم. فقد نصت المادة ١٧ قبل تعديلات العام ١٩٩٠ على ما يلي: «تناط السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفقاً لأحكام الدستور». فليس للوزراء إلا صفة «معاونة» الرئيس لا مشاركته. والحقيقة ان الدستور اللبناني لم يتعامل مع مجلس الوزراء كمؤسسة، فالمادة ٥٣ من الدستور ما قبل العام ١٩٩٠ نصت على ان «رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمي منهم رئيساً ويقيلهم». وهذا يعني ان الوزراء يعينون من قبل رئيس الجمهورية وهم مسؤولون أمامه وبحاجة إلى ثقته الدائمة باعتبار انه يستطيع إقالتهم متى شاء بمجرد إرادته. وما من حكومة قدمت استقالتها بعد حجب الثقة عنها في المجلس النيابي كما ينص الدستور.

من جهة ثانية فإن رئيس الجمهورية كان يتحكم في اختيار رئيس الحكومة، لأن الدستور يحصر تعيينه بيده، مما يجعل رئيس الوزراء في موقف ضعيف جداً وغير مستقر، حتى ان دستور العام ١٩٢٦ لم يوله أي صلاحية دستورية مستقلة ولم يأت على ذكره إلا بصورة عرضية في المادة ٥٣ والمادة ٦٦ من الدستور. ومن خلال تمنعه عن توقيع المراسيم مثلاً، يمكن لرئيس الحكومة ان يعرقل لا ان يكون فاعلاً في ادارة شؤون الحكم. فواقع الأمر هو أن دور رئيس الحكومة هامشي من الناحية الدستورية، كما أن مركزه يفتقد إلى الاستقرار بالمقارنة مع ثبات ولاية رئيس الجمهورية. ولا بد هنا من الإشارة إلى ان متوسط حياة الحكومات اللبنانية خلال العقود الثلاثة الأولى من الاستقلال كان سبعة أشهر وستة أعشار، بينما ولاية رئاسة الجمهورية هي ست سنوات.

وهكذا فإن رئيس الجمهورية هو الذي يحكم البلاد فعلياً من دون ان يكون مسؤولاً، ولا يتحمل تبعة أعماله كما جاء في المادة ٦٠ من الدستور. في حين يتحمل رئيس الوزراء والوزراء مسؤولية سياسة الحكومة من دون ان يحكموا! ولم يكن رئيس دولة لبنان ليملك هذه الصلاحيات لو لم يكن مسيحياً. فرئيس الجمهورية هو قبل كل شيء ماروني، وبناء على ذلك فإنه يستطيع بشطبة قلم ان يصادر الحريات ويعلن حالة الطوارئ ويفعل ما يريد.

صلاحيات الرئيس الدستورية قبل تعديلات ١٩٩٠

- حصرت (المادة ١٧) من الدستور السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية، وليس للوزراء بمقتضى هذه المادة إلاصفة معاونة الرئيس.
- يصدر (الرئيس) العفو الخاص لقوانين أصدرها مجلس النواب: (المادة ٥٣).
- يعقد ويبرم المعاهدات الدولية، ويبلغ المجلس عندما يتمكن: (المادة ٥٢).
- يعين الوزراء ورئيس الوزراء ويقيلهم، ويولي الموظفين مناصب الدولة ويرأس الحفلات الرسمية: (المادة ٥٣).
- يحل مجلس النواب قبل انتهاء مدته: (المادة ٥٥).
- يرد القانون إلى المجلس الأعلى لاعادة مناقشته: (المادة ٥٧).
- يصدر المشاريع المرفوضة من المجلس بصورة مراسيم وهي نافذة: (المادة ٥٨).
- يؤجل اجتماع مجلس النواب: (المادة ٥٩).
- لا يتحمل تبعة أعماله: (المادة ٦٠).
- يقترح تعديل الدستور ويطلب إعادة مناقشة قرار التعديل: (المادتان ٧٦ و ٧٩).
- يصدر مراسيم فتح اعتمادات استثنائية و اضافية، اضافة للميزاينة العامة السنوية: (المادة ٨٥).
- يصدر مراسيم الموازنة العامة السنوية بعد رفض المجلس النيابي الموافقة عليها: (المادة ٨٦).

ويبقى السؤال: ماذا ترك الدستور للآخرين وهم المسلمون في لبنان؟

هذا بالإضافة إلى إهمال مواد كثيرة في الدستور، فمثلاً المادة ٨٠ التي نصت على تشكيل المجلس الأعلى المسؤول عن محاكمة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء، فإن جميع العهود المتعاقبة في لبنان خرقت هذه المادة ولم يتشكل هذا المجلس.

وأخيراً فإن غالبية التعديلات التي أدخلت على الدستور منذ العام ١٩٢٦ م لم تطل الأمور السياسية والجوهرية التي تحدد مصدر السيادة وتحقق الإصلاحات المنشودة، بل اتجهت إلى تعزيز مركز رئاسة الجمهورية، وعلى سبيل المثال، فقد جرى تعديل الدستور أثناء فترة الإنتداب بحيث تغيرت مدة ولاية رئيس الجمهورية من ثلاث سنوات قابلة للتجديد إلى ست سنوات غير قابلة للتجديد إلا بعد انقضاء ست سنوات (المادة ٤٩)، وألغيت البنود التي كانت تقيد حق رئيس الجمهورية في حل مجلس النواب في حالات محددة حصراً (المادة ٥٥)، بينما أدخلت احكام جديدة توسع من نطاق صلاحياته مثل المادة ٥٨.

ويبقى ان هذا الدور الممنوح لرئاسة الجمهورية لا يطرح فقط مشاكل دستورية تتعلق بالتوازن في ما

بين السلطات والانسجام في عمل أجهزة الدولة المختلفة، بل إنه من شأنه ان يكرس هيمنة مارونية متشددة على بقية الطوائف اللبنانية.

وقد درجت القيادات المارونية على إعتبار وجود الكيان اللبناني نفسه والصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية الماروني مسألتين مترابطتين. وفي هذا الصدد يقول بيار الجميل في تصريح له عام ١٩٦٩: «في اليوم الذي اتفقنا فيه على تركيبة هذا البلد، حددنا دور رئيس الجمهورية، فلا يمكن بالتالي ان ندخل اليوم في سجال حول صلاحيات رئيس البلاد من دون المخاطرة بطرح وضع لبنان برمته على بساط البحث من جديد» (٦١).

إبعاد المسلمين عن منصب الرئاسة

تعاقب على رئاسة الجمهورية حتى نهاية فترة الإنتداب عام ١٩٤٣ م كل من:

شارل دباس: ارثوذكسي (٢٦ أيار ١٩٢٦ م - ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ م).

حبيب باشا السعد: ماروني (٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤ م - ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦).

إميل إده: ماروني (٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦ م - اوائل نيسان ١٩٤١).

الفرد نقاش: ماروني (٩ نيسان ١٩٤١ م - ١٨ آذار ١٩٤٣ م).

أيوب ثابت: بروتستانت ومن أصل ماروني (١٨ آذار - ٢١ تموز ١٩٤٣ م).

بترو طراد: ارثوذكسي (٢٢ تموز - ٢١ أيلول ١٩٤٣ م).

★ خلاف المسيحيين حول منصب الرئاسة والأسباب الكامنة وراء اختيار شارل دباس

في وقت مبكر من فترة اختيار مرشح لرئاسة الجمهورية اللبنانية التي ولدت عام ١٩٢٦ اختلف المسيحييون حول طائفة الرئيس وجنسيته، وانقسموا إلى فئتين، فئة يترأسها داود عمون وكانت تطالب برئيس فرنسي للبنان في السنوات الخمس الأولى نظراً لصعوبة اتفاق الطوائف على واحد منها، وفئة يترأسها حبيب باشا السعد وكانت ترى أن اللبنانيين أهل لأن يحكموا أنفسهم مستقلين(٦٢).

في ظل هذه الخلافات قررت فرنسا تعيين شخصية مسيحية لبنانية موالية لها، وفي ٢٦ أيار ١٩٢٦ وقع الخيار على شارل دباس الذي عُين لمدة ثلاث سنوات جددت فيما بعد إلى عام ١٩٣٤. فما كان من البطريرك إلا أن عارض هذا التعيين، وطالب بأن يكون مركز الرئاسة للموارنة باعتبار أنهم الطائفة الأكثر عدداً في لبنان على حد قوله أو بين المسيحيين أنفسهم. وقد فكر البطريرك بنجيب باشا ملحمة - الوزير اللبناني في زمن السلطان عبد الحميد - لتولي الرئاسة، إلا أن الفرنسيين أقنعوه بصعوبة هذا الأمر في المرحلة الأولى، وأنه خير من يتولاها في هذه الظروف هو مرشحهم على أن تعود الرئاسة المقبلة

للموارنة(٦٣).

ويقول بشارة الخوري ان السبب الذي حدا بالموارنة الى القبول به كان «تقدير ألـلمزايا التي يتحلى بها، علمه الغزيز وخبرته ... يضاف إلى ذلك كله ان زوجته فرنسية»(٦٤). أما اسكندر رياشي فيرى انه «إزاء الاتجاه الأرثوذكسي المعادي للفرنسيين، رأى هولاء، بعد أن استتب لهم الانتداب فيما بعد، تعيين أول رئيس للجمهورية اللبنانية شارل دباس الأرثوذكسي، على اعتبار أن هذا التعيين يرضي القسم الأكبر من ارثوذكس بيروت والذين كانوا في ذلك الحين يؤلفون الطبقة الغنية والوجيهة بين النصارى في بيروت، وكان بقية ارثوذكس لبنان وسوريا يأخذون العظات والدروس والنزعات السياسية عنهم ويعملون بها. وهكذا يقتنع الأرثوذكس بالرجوع عن موقفهم السلبي ويقبلون الانتداب الفرنسي، فتزداد بذلك حجة الفرنسيين رسوخاً بأن نصارى الشرق بأجمعهم يطلبون حماية فرنسا»(٦٥). وثمة من يرى أن اختيار الدباس كان هدفه المحافظة على وحدة الموارنة وإبعاد الخصومات السياسية عن ساحتهم.

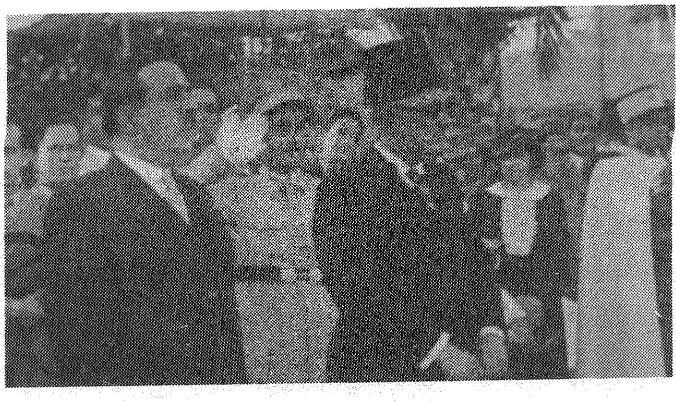
هذه العوامل مجتمعة هي السبب وراء اختيار شارل دباس الذي كان بتلقيه الضغوط السياسية من الموارنة خاضعاً لنفوذهم، فها هو اول عمل يقوم به الدباس، بعد تعيينه في سدة الرئاسة في ١٤ ذي القعدة ١٣٤٤ هـ - ٢٦ أيار ١٩٢٦ م أن يزور بكركي في اليوم الثاني لانتخابه ويعلن الطاعة والولاء قائلاً: «هنا لا نستمد الدعاء فقط، بل الرأي ونستوحي العمل ولا نقرر أو نفصل شيئاً إلا بموافقة صاحب الغبطة»(٦٦).

★ رئاسة الحكومة

بعد ان أصبح شارل دباس رئيساً للجمهورية تألفت حكومة برئاسة أوغست أديب، الامين العام الماروني للحكام الفرنسيين الذين تعاقبوا على دولة لبنان الكبير سابقاً. ودامت وزارة أديب الأولى أقل من سنة.

وكما أبعد المسلمون عن منصب رئاسة الجمهورية، كذلك أبعدوا عن منصب رئاسة الحكومة ولم يتولوا هذا المنصب قبل عام ١٩٣٧ عندما اختار إميل إده خير الدين الأحدب لتشكيل الحكومة. وعندما حاولت فرنسا استمالتهم بتكليف الشيخ محمد الجسر تأليف الحكومة بعد استقالة حكومة أوغست أديب في أيار ١٩٢٧، عارض البطريرك الماروني هذا التكليف، واعتبر أن إبعاد الموارنة عن رئاسة الجمهورية لا يعني إبعادهم عن رئاسة الحكومة. وهكذا اتفق الأقطاب الموارنة والبطريركية المارونية والمفوض السامي الفرنسي على عرقلة مساعي الشيخ محمد الجسر. وقد ذكر بشارة الخوري في مذكراته أنه «أطال الرئيس الملكف استشاراته يومين كاملين، ولكنه ما لبث أن اعتذر فجأة عن عدم القبول وتجددت الأزمة»(٦٧).

بعد اعتذار الجسر تم الاتفاق على تكليف بشارة الخوري لرئاسة الحكومة. وفي ١٩ آب ١٩٢٨ وإثر توتر الأوضاع السياسية تألفت وزارة جديدة برئاسة ماروني آخر هو حبيب باشا السعد. ثم عاد الخوري



لرئاسة الحكومة ثانية في ١٠ أيار ١٩٢٩. تلاه إميل إده في ١٢ تشرين الأول ١٩٢٩ (٦٨). وفي ٢٥ آذار ١٩٣٠ إستدعي أوغست أديب مجدداً إلى الحكم، فشكل وزارتين متعاقبتين دامتا حتى أيار ١٩٣٢ (٦٩).

وقد بدأ ظهور بشارة الخوري على مسرح السياسة في ٥ شباط ١٩٢٠ عندما عينه الجنرال غورو اميناً عاماً لحكومة جبل لبنان، بتوصية من أحد أساتذته اليسوعيين في جامعة القديس يوسف، وكانت تربطه صلة حميمة بآل شيحا (٧٠). كما تدرب سياسياً على يد المفوضية العليا في بيروت، وقد وجد فيه المسؤولون الفرنسيون خير مرشح لتسلم الزعامة المارونية في البلاد (٧١).

جدول لرؤساء الحكومات اللبنانية حتى عام ١٩٤٣

الاسم	الطائفة	السنة
أوغست أديب	ماروني	١٩٢٦-١٩٢٧
بشارة الخوري	ماروني	١٩٢٧-١٩٢٨
حبيب باشا السعد	ماروني	١٩٢٨-١٩٢٩
بشارة الخوري	ماروني	١٩٢٩
إميل إده	ماروني	١٩٢٩-١٩٣٠
أوغست أديب	ماروني	١٩٣٠-١٩٣٢
عبد الله بيهم	سني	أمين سر الدولة ١٩٣٤-١٩٣٦
خير الدين الأحدب	سني	١٩٣٧-١٩٣٨ (٥ مرات متتالية)
خالد شهاب	سني	١٩٣٨
عبد الله اليافي	سني	١٩٣٨-١٩٣٩
عبد الله بيهم	سني	أمين سر الدولة ١٩٣٩-١٩٤١
أحمد الداعوق	سني	١٩٤١-١٩٤٢
سامي الصلح	سني	١٩٤٢-١٩٤٣
أيوب ثابت	بروتستانتي	١٩٤٣ رئيس جمهورية ورئيس وزراء
عبد الله بيهم	سني	١٩٤٣ أمين سر الدولة

أول مسلم في معركة رئاسة الجمهورية

★ ترشيح الشيخ محمد الجسر

عام ١٩٢٩م أعيد انتخاب شارل دباس لثلاث سنوات أخرى أعلن في نهايتها الشيخ محمد الجسر، رئيس مجلس النواب آنذاك عن ترشيحه لرئاسة الجمهورية، وقد حظي ترشيح الجسر بدعم بعض الأصوات المسيحية داخل المجلس النيابي، وقيل أنه كان يتمتع بدعم الأكثرية البرلمانية لا سيما كتلة إميل إده، ذلك ان المنافسة الشديدة بين إميل إده وبشاره الخوري على الرئاسة حملت الأول على إعلان تأييده للجسر بهدف الضغط على خصمه، ومن ثم ممارسة الابتزاز الساسي والإعلامي، في ظل شبكة من التحالفات القائمة أساساً على مبدأ تغييب الإرادة الاسلامية الأصيلة ومن ثم توزيع الحصص والمناصب داخل أجهزة الدولة ومؤسساتها توزيعاً من شأنه ان يثير شهية الانتهازيين وأصحاب المصالح والزعامات.

وفي ٢٢ آذار ١٩٣٢ أرسل المفوض الفرنسي بونسو برقيتين عاجلتين إلى وزارة الخارجية في باريس عرض فيهما المشكلة. وجاء في الأولى بأن رئيس مجلس النواب اللبناني شخصية اسلامية من طرابلس الشام، وقدم حتى الآن كل الضمانات للانتداب الفرنسي، واحتفظ مع الفرنسيين بعلاقات وثيقة، وجاء في الثانية بأنه في حال استمرار الجسر في ترشيحه للرئاسة فإن ذلك سيحرج فرنسا، بالرغم من «أن الدستور يسمح له بالترشيح». وردت وزارة الخارجية في اليوم التالي ببرقية جوابية، أيدت فيها موقف المفوض الفرنسي، وطلبت منه إقناع الشخصيات السياسية بالالتفاف حول شخصية «نطمئن إليها كل الاطمئنان، والتي لا تهدد مزاجيتها في العمل السياسي باستمرار المشاحنات الطائفية الحادة إلى ما بعد الانتخابات» (٧٢).

وفي ١١ نيسان ١٩٣٢ أكد بونسو في رسالة بعث بها إلى وزارة الخارجية الفرنسية إمكانية وصول الجسر لرئاسة الجمهورية بسبب تماسك الكتلة السياسية الإسلامية، إلا أن نجاحه «سيضع فرنسا في واجهة سياسية صعبة جداً، لأن نفوذها في المشرق يرتكز أساساً على المسيحيين اللبنانيين أعواننا التقليديين. وفي ٢٠ نيسان ١٩٣٢ أرسلت الخارجية الفرنسية برقية إلى المفوض بونسو طلبت فيها وضع كامل ثقة فرنسا من أجل انتخاب رئيس مسيحي للبنان، لأن وصول الجسر إلى الرئاسة «سيؤلب المسيحيين ضدنا، بالرغم من أنهم وحدهم يتحملون تبعات الهزيمة الناتجة عن انقسامهم». وأضافت بأن الحفاظ على الانتداب الفرنسي يقضي بترسيخ الهيمنة المسيحية على لبنان(٧٣).

وقد مضى الجسر في خوضه للمعركة غير عابئ بالانتقادات، فاعترض البطريرك الماروني انطون عريضة مبدئياً على ترشيح مسلم لمنصب الرئاسة الأولى. كما أن السلطات الفرنسية لم تكن مستعدة لقبول مسلم رئيساً للبنان، رغم ان الرجل كان معروفاً بعلاقاته الوطيدة مع الفرنسيين، وتعاون مع سلطات

الانتداب، ورئس مجلس الشيوخ ثم مجلس النواب من عام ١٩٢٦ م إلى عام ١٩٣٢ م. وقد رأت فرنسا ان لبنان «ليس منفصلاً عن باقي البلاد العربية إلا لان له طابعاً مسيحياً دولياً، مما يقضي بأن يكون رئيس جمهوريته ممهوراً بهذا الطابع» (٧٤).

وأرسل المسلمون برقيات إلى عصبة الأمم في جنيف وإلى المفوض السامي الفرنسي ورئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس وزرائه، طالبت كلها بأن يمارس المسلمون حقهم السياسي، «وأن الترشيح لرئاسة الجمهورية هو من أبسط حقوقهم الطبيعية والمشروعة، فالوطن القومي المسيحي قبل الحرب ليس هو لبنان الحالي الذي أصبح بلداً مسلماً أكثر منه مسيحياً...». وكذلك انتقد الجسر الممارسات الفرنسية الطائفية التي تقوم على مبدأ «إقامة وطن قومي مسيحي يضم أغلبية اسلامية في لبنان، ويستند في أساسه على نظام برلماني مشوه وغير قابل للتصحيح، ويسمح دوماً أن تبقى هذه الأكثرية الإسلامية مغلوبة على أمرها» (٧٥).

وظن محمد الجسر في البداية انه يستطيع تبرير ترشيحه بإظهار تفوق المسلمين في العدد، فطالب بإجراء إحصاء عام للبرهان على ذلك. وقد دعا اتحاد الشبيبة الإسلامية في بيروت إلى إجراء مثل هذا الإحصاء قصد تسجيل الأسماء التي لا تزال مكتومة، وخصوصاً من المسلمين، جراء إحجامهم عن الاشتراك في الإحصاء السابق لعام ١٩٢٢ م (٧٦). وتبنى هذا المطلب بعض اعضاء المجلس النيابي فقرره المجلس، ولكن سلطات الاحتلال الفرنسي وعملاءه تعمدوا تأخيره إلى ٣١ كانون الأول عام ١٩٣٢ م ريثما يتم إقناع المرشح المسلم بالانسحاب، لكن محمد الجسر استمر في المعركة رافضاً أن يصغي إلى الذين ناشدوه الانسحاب. ولما جرى هذا الإحصاء اعلن بنتيجته أن الطائفة المارونية هي الأكثر عدداً في لبنان، وبالتالي فإن الرئاسة حق لها، رغم ما كان يحوم حول هذه النتائج من شبهات، كون الإحصاء جرى في ظل الاحتلال الفرنسي وتحت إشرافه.

ولما اقترب موعد الانتخاب قرر المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو ان يتدخل ويفرض إرادته، وفي ٣ محرم ١٣٥١ هـ - ٩ أيار ١٩٣٢ م استدعي محمد الجسر بصفته رئيساً لمجلس النواب إلى دار المفوضية، حيث أبلغه المفوض السامي تعليق العمل بالدستور. وفي الحال حل المجلس وتأجل انتخاب رئيس جديد للجمهورية إلى أجل غير مسمى (٧٧).

وفي اليوم التالي طلب المفوض السامي الفرنسي من شارل دباس أن يبقى في منصبه كرئيس للجمهورية بالتعيين، فقبل الدباس ذلك (٧٨).

★ الافتضاح المبكر لحقيقة النظام

لقد فضحت هذه الحادثة التاريخية جوهر النظام وأظهرته على حقيقته. وفي وقت مبكر أدرك

المسلمون خطورة ما يحاك ضدهم، بحيث لم يعد هناك ثمة غموض في صورة الأوضاع السياسية أو حقيقة الوضع السائد في البلاد. وقد استمرت الدولة في ممارستها لسياسة التمييز بين اللبنانيين، فتقدمت جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية بمذكرة إلى رئيس الجمهورية في ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٣ عرضت فيها الإجحاف الواقع على الطوائف المسلمة، وطالبت بوجوب إنصافهم ورفع الحيف عنهم، وإقامة العدالة بينهم وبين سائر اللبنانيين، وأكدت ضرورة تعديل قانون الانتخابات وفق المبادئ التالية:

١ - مراعاة إحصاء ١٩٣٢ الذي ثبت بموجبه أن عدد نفوس الطوائف المسلمة بلغ ٣٨٦،٤٥٩ من مجموع كل الطوائف البالغ ٧٩٢،٢٩٦ وهو يوازي نصف سكان الجمهورية.

٢ - المحافظة على حقوق الطوائف الاسلامية باعتبارها نصف سكان البلاد.

٣ - العناية في المحافظة على عدد ممثلي الطوائف الإسلامية في المجلس حين تقسيم الدوائر الانتخابية.

٤ - المحافظة على كسورات الأنصبة الانتخابية بإضافة كسور كل دائرة إلى الدائرة الأقرب إليها، فلا تذهب تلك الكسور هدراً (٧٩).

وفي شباط ١٩٣٣ عقد محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الشبيبة الإسلامية لقاءً صحافياً مع جريدة «لسان الحال» تعرض فيه للمطالب المرفوعة، وأوضح بأن المسلمين أحجموا في البداية عن الإشتراك في الحكم، مما ساعد على ضياع حقوقهم، ولكن بعد الإحصاء الأخير تبين للطوائف الإسلامية بأن الفرصة سانحة أمامها للمطالبة بحقوقها باعتبار أنها تشكل نصف السكان، وأضاف بيهم «أن حركتنا وإن كانت باسم الطوائف، فهي ليست حركة تعصب أعمى ولا ذات صبغة دينية، وإنما ترمي إلى الدفاع عن حق كتلة تسمى الكتلة المحمدية دفاعاً ملؤه الولاء والإخلاص» (٨٠).

وبقي شارل دباس رئيساً للجمهورية إلى حين تقديم استقالته في ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ م. بعد ذلك صدر قرار المفوض السامي الفرنسي في منتصف شوال ١٣٥٢ هـ - ٣١ كانون الثاني ١٩٣٤ م بتعيين حبيب باشا السعد البالغ حينذاك الخامسة والسبعين من العمر رئيساً للجمهورية، وذلك لمدة سنة مددت فيما بعد سنة أخرى (٨١). وكان مجيء حبيب السعد إلى الرئاسة بناء على توصية فرنسية مستندة إلى رغبة البطريركية المارونية من جهة، وإلى صديق المقامات العليا الفرنسية، إميل إده من جهة ثانية.

ولقد سعى الفرنسيون في مجمل سياستهم إلى تثبيت الهيمنة المارونية على الدولة في لبنان. هذه الهيمنة هي الموقف المضمر للتصريحات المعلنة التي كان يطلقها زعماء الموارنة في كل حين عن الوطن القومي المسيحي، وإن اتخذت هذه الإعلانات اشكالاً ملطفة. ففي ١٩ آذار ١٩٣٣ م نقلت جريدة صوت الاحرار تصريحاً أدلى به البطريرك الماروني انطون عريضة لمراسل جريدة «المقطم» يقول فيه: «ان المسيحيين

لم يبق لهم من وطن في الشرق كله إلا لبنان، إزاء بقية الأوطان الأخرى، لا سيما وقد لجأ إلى لبنان أغلب بطاركة المسيحيين». ثم يخفف من حدة هذا التصريح بقوله: «وإذ قلنا بلبنان «وطن مسيحي»، فلا ينفي كونه وطناً لكل من يقطنه من باقي الطوائف» (٨٢). بينما زعمت صحيفة الشرق L'orient «أن لبنان بلد غير عربي وأن حضارته نصرانية» (٨٣).

معاهدة ١٩٣٦ بين فرنسا ولبنان

منذ العام ١٩٣٥ إتسعت حركة الاحتجاج على تجاهل السلطات الفرنسية لتطلعات اللبنانيين نحو الاستقلال والحرية، وتتالت الإضرابات على نطاق واسع، خاصة بعدما أصدر المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل قراراً في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٥ بمنح شركة فرنسية استثمار التبغ اللبناني لمدة خمس وعشرين سنة.

وفي ١٠ آذار ١٩٣٦ وجه مؤتمر الساحل، الذي عقد في بيروت بحضور عدد غفير من الزعماء السياسيين المسلمين، دعوة صريحة للعصيان المدني ورفض الكيان اللبناني والاتحاد مع سوريا (٨٤). وأمام هذه المشكلة سارع الرئيس إميل إده إلى عقد اجتماعات متلاحقة مع زعماء المسلمين. وقد أدت هذه الاجتماعات إلى الإعلان عن سياسة حكومية جديدة تقضي بتحقيق المساواة أمام جميع المواطنين، وتوزيع الخدمات العامة بطريقة منصفة، وبإصلاح الإدارة. وأخذت الحكومة على عاتقها تلبية مطالب المسلمين بتحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية ومعاملتهم على قدم المساواة مع المسيحيين، وذلك كما ورد في رسائل متبادلة بين إميل إده والمفوض السامي الفرنسي دي مارتيل. وقد ضمت هذه الرسائل إلى النص الرسمي لمعاهدة ١٩٣٦، منها رسالتان تحملان الرقم «٦ و ٦ مكرر»، وأكدتا على ضرورة تمثيل الطوائف «بصورة عادلة» في المناصب الإدارية العليا. ومع ان المعاهدة زالت فقد قدر لمضمون هاتين الرسالتين ان يبقى قاعدة من قواعد الحياة السياسية في لبنان.

وفي هذا الوقت تلبد الجو الدولي بالغيوم، وبدأت المانيا تجذب إليها أنظار الشعوب، وتبوأت الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا، وكانت أكثر استعداداً من غيرها للنظر في مطالب السوريين واللبنانيين، فبدأت مفاوضات مع الجانبين اللبناني والسوري، توصل في نهايتها الرئيس اميل أده والمفوض الفرنسي دي مارتيل إلى وضع مشروع معاهدة صداقة وتعاون وتحالف بين لبنان وفرنسا مدتها خمس وعشرون سنة قابلة للتجديد بموافقة الفريقين. وفي ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ صادق مجلس النواب اللبناني على المعاهدة التي أعقبت توقيع المعاهدة السورية - الفرنسية في ٩ أيلول ١٩٣٦ م.

وبموجب هاتين المعاهدتين اعترفت فرنسا بلبنان وسوريا كدولتين مستقلتين، ووعدت بانضمامهما إلى الامم المتحدة خلال فترة ثلاث سنوات. وتم الاتفاق بأن يكون لبنان وسوريا حليفين لفرنسا في الحرب

والسلم، ويمنحاها تسهيلات عسكرية في البر والبحر والجو، ويتم تأهيل الجيشين اللبناني والسوري تحت إشراف خبراء فرنسيين، واعتبار ان البعثات الدبلوماسية الفرنسية تمثل مصالح لبنان وسوريا في الخارج، على ان تطلب الحكومتان اللبنانية والسورية المساعدات الفنية من فرنسا عند الحاجة. وتم الاتفاق على ان يتمتع السفير الفرنسي في كل من بيروت ودمشق بالأسبقية على سائر السفراء. هذا بالإضافة إلى أحكام اخرى تتعلق بالعملة وامتيازات المؤسسات الأجنبية وغير ذلك (٨٥).

غير ان المعاهدتين كانتا تختلفان في أمر هام، هو ان المعاهدة السورية نصت على ان يدرب الجيش السوري على يد ضباط فرنسيين، في حين ان المعاهدة اللبنانية نصت على بقاء القوات الفرنسية على الأراضي اللبنانية طوال مدة المعاهدة.

وبمناسبة توقيع الاتفاقية أعلن إميل إده « ان المصالح الرئيسية لبلدنا مشتركة، واتفاقنا طبيعي »، وان « الصداقة والتحالف الفرنسي اللبناني الذي يعود لقرون خلت لا يمكنها سوى ان تتعزز وتستمر في المستقبل ». وأكد على « ان الروابط التي تجمع بين فرنسا ولبنان ترجع إلى عدة قرون »، وتمنى ان تكون مدة المعاهدة بلا تحديد (٨٦). أما بشارة الخوري فإنه اعتبر المعاهدة في خطابه امام المجلس النيابي بمثابة عمل «يكرس سيادتكم واستقلالكم » (٨٧).

والجدير بالذكر ان فرنسا لم تتقيد بمضمون المعاهدة التي لم تنفذ اصلاً، ولم يصادق مجلس النواب الفرنسي عليها، وبقي الانتداب سارياً.

وكذلك استمرت سياسة التميز بين السكان والإجحاف بحق المسلمين، وفي نيسان ١٩٣٧ م وجه اعضاء المجلس الوطني الإسلامي مذكرة إلى المندوب السامي الفرنسي، تتضمن نقداً شديداً إلى الحكومة لعدم وضعها السياسة التي أعلنتها عام ١٩٣٦ موضع التنفيذ، هذه السياسة التي أعطت المسلمين الأمل في «تغيير جوهري وبداية عهد جديد.. سيسمح لهم فيه بأن يشاركوا مشاركة فعالة في إدارة البلاد». وأضافت المذكرة ان المسلمين يرغبون في العيش مع اخوانهم من ابناء الطوائف الأخرى في أمن دائم وتعاون حقيقي من أجل الصالح العام (٨٨).

تأسيس حزب الكتائب

★ الكتائب النازية

قبل الانتقال إلى الحديث عن التعاون الماروني - الصهيوني في ظل الانتداب، لا بد من التذكير ان الموارنة كانوا قد فكروا بإنشاء حزب «قومي لبناني» يتولى حراسة مصالح الفرنسيين وأذنابهم في الداخل. ومع تنامي التيار « العروبي » المعادي للاحتلال، بدأ زعماء الموارنة يعملون من أجل نشر حركة سياسية

جديدة ذات أغلبية مسيحية، بغية إعادة تجديد النزعة الكيانية الضيقة تحت ستار القومية اللبنانية، وحملوا راية المعاداة لكل ما يربط لبنان بمحيطه العربي والإسلامي، كذلك ساهموا مع المنتدبين الفرنسيين في قمع الحركات الثورية التي كانت تطالب بالتحرر الكامل من كافة أشكال التسلط الخارجي.

في ظل هذه المعطيات ظهر حزب «الكتائب اللبنانية» بتأييد واضح من قبل السلطات الفرنسية، حيث أعلن الصيدلي الماروني بيار الجميل عن تأسيسه في ٧ رمضان ١٣٥٥ هـ - ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٦ م، وقد تأثر الرئيس الأعلى للحزب تأثراً واضحاً بالأساليب المعتمدة في تنظيم حركات الشبيبة الفاشية والنازية في أوروبا القائمة على الإنضباط العسكري والطاعة المطلقة لأوامر القيادة السياسية. ولم ينف بيار الجميل أن زيارته إلى برلين عام ١٩٣٦ م، بمناسبة الألعاب الأولمبية، هي التي دفعته إلى تأسيس حزب الكتائب، حيث قال: «كنت أحد مندوبي لبنان في الحفلات الاولمبية التي جرت مؤخراً في المانيا، فتسنى لي إبان رحلتي إلى برلين مشاهدة الفرق العديدة المنظمة. ومررت في المانيا، كما مررت في النمسا وتشيكوسلوفاكيا وايطاليا، فشاهدت بأم عيني تلك الشبيبة المنظمة، وهداني ذلك للتفكير في تنظيم شبيبتنا اللبنانية على مثالها. ففي المانيا وايطاليا، كانت الشبيبة الرياضية تجسد العنفوان القومي الذي ترعاه الدولة، كتعبير عن حيوية الأمة وإرادتها في التفوق والنجاح» (٨٩).

بعد عودته إلى بيروت شكل الجميل أولى المجموعات المنظمة المماثلة للفرق النازية: قبعات استعمارية، زي موحد، قمصان وربطات عنق قاتمة اللون (كاكي لدى الكتائب) وتحية باليد الممدودة. والمعلوم ان آل الجميل يقيمون ومنذ أن كانوا في مصر أي قبل الاحتلال الفرنسي للبنان علاقات متينة مع الصهاينة، وبعد مجيئهم إلى لبنان أصبحت تربطهم صلة عميقة الجذور مع القلة اليهودية في لبنان. وقد كانت الكتائب حماتهم شبه الرسميين، كما برهنوا على ذلك خلال جميع الحروب التي وقعت بين المسلمين والصهاينة (٩٠).

لقد تنظمت «الكتائب اللبنانية» على غرار المنظمات العسكرية الدارجة آنذاك في ايطاليا واسبانيا، واستورد الحزب هيكليته من الأحزاب الفاشية والنازية، وأعطى الحزب منذ بداية تأسيسه أهمية كبرى لمسألة التدريب العسكري وإنشاء الميليشيا المسلحة لقواعده.

★ العنصرية الكتائبية والتحالف مع الإنتداب

كانت الغاية الأساسية من قيام منظمة الكتائب هي الدفاع عن «القومية اللبنانية»، وضم الأجيال المسيحية الطالعة في تكتل سياسي عسكري. ثم إن حزب الكتائب هو حزب العنصرية المارونية، المؤمنة بلبنان وطن لها وحدها «أبدي، أزلي، سرمدي» كما قال الجميل. وقد حمل هذا الحزب المشروع السياسي للموارنة وقاتل من أجله تحت أعمق الاتجاهات الفاشية والعنصرية. واعتنق الحزب فكرة «القومية اللبنانية

»داعياً إلى «حماية الوجود المسيحي في لبنان».

وقد ظهر منذ اللحظة الأولى التي تأسس فيها الحزب تعاطف واضح بينه وبين سلطات الانتداب الفرنسي، التي اخذت تسعى جاهدة لتعزيز موقع الحزب الجديد بين الأوساط المسيحية المقربة إليها بهدف تأسيس قوة سياسية ذات ثقل لمواجهة التيار الإسلامي المعادي لسلطات الانتداب. ولم يقتصر التعاون والتعاطف على الصعيد السياسي بل امتد إلى الصعيد العسكري لتأمين تدريب الشبيبة الكتائبية على يد مدربين عسكريين فرنسيين. وظهر التعاون الفرنسي - الكتائبي واضحاً عندما طلب مسؤولو الكتائب من قيادة الجيش الفرنسي تأمين ضابط لهم لتدريب العناصر الكتائبية على التمارين العسكرية. وذكر في حينه أن قيادة الجيش تجاوبت مع الطلب الكتائبي، وعهدت إلى أحد الضباط أن يقوم بالمهمة (٩١). وقد علق محي الدين النصولي - صاحب جريدة بيروت - على هذا الأمر بقوله: «لسنا ندري ما هي الغاية من هذه الكتائب اللبنانية، ولا ما هي الغاية من التمارين العسكرية» (٩٢).

غير أن الأوساط الكتائبية نفت أن تكون قيادة الجيش قد قبلت الطلب، ولكنها اعترفت بتقديمه، مؤكدة أن جوزف خوري الضابط اللبناني السابق في الجيش الفرنسي هو الذي قام بمهمة تدريب الفرق الكتائبية(٩٣).

ومنذ عام ١٩٣٩ م وضع حزب الكتائب جميع قواه المعنوية والمادية تحت تصرف جيش الاحتلال الفرنسي، «لأن مصلحة لبنان تملي عليه ان يقف إلى جانب فرنسا في تلك الظروف العصيبة». وقد حيا رئيسه بيار الجميل علاقة «الصداقة الشريفة ذات الجذور التاريخية» التي تربط بين لبنان وفرنسا، ودعا جميع اعضاء حزبه إلى التقيد بأوامر السلطات العسكرية الفرنسية، وأعلن «ان جيش فرنسا الباسل سيثبت، كما اعتاد دائماً، أنه كان ولا يزال حامي الإنسانية من شرور المظالم والمطامع...» (٩٤).

هذا وكانت منظمة الكتائب قد وضعت كتاباً خاصاً عن القوانين والمصطلحات والأمور العسكرية لتثقيف أعضائها عسكرياً (٩٥). وقد حرصت منذ إنشائها في زمن الفرنسيين وبعد الاستقلال على تكريس بعض الموظفين في الدولة لخدمة أغراضها الخاصة. وذكر يوسف سالم وزير لبنان المفوض في مصر حادثة وقعت في القاهرة عندما عقد الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام اجتماعاً للجنة الثقافية للجامعة حضره عن لبنان تقي الدين الصلح ونجيب الدحداح (ماروني). وقد أفتتح عزام الجلسة بالتأكيد على أن الثقافة العربية تنبع من الإسلام وأن الجامعة العربية يجب أن تتخذ القرآن دستوراً لها فاستاء الدحداح من هذا الكلام وعاد إلى يوسف سالم مقطب الجبين طالباً منه أن يفعل شيئاً في الحال. وبعد أن اطلع سالم على تقرير الدحداح بشأن الحادثة مزقه وطلب منه عدم اطلاع أحد عليه، إلا أن الدحداح أرسل نسخة منه إلى رئيس منظمة الكتائب بيار الجميل مما يؤكد أن بعض أجهزة الدولة كانت تعمل لمصلحة

السياسة الكتائبية(٩٦). وقد أكد الرئيس تقي الدين الصلح أن نجيب الدحداح كان كتائبياً وأنه أرسل إلى مصر للتجسس على أعمال ونشاطات الجامعة العربية ولذلك فقد أرسل التقرير إلى رئيس الكتائب ولم يرسله إلى رئيس الجمهورية. وفي معرض حديثه أكد الصلح أن أمين عام الجامعة ظن أن الدحداح مسلماً لأن آل الدحداح هم من القبائل العربية الإسلامية القديمة (٩٧).

العلاقات المارونية- الصهيوني في ظل الإنتداب

★ وطن ماروني مقابل وطن يهودي

لما كانت الزعامات المارونية تؤيد المشروع الصهيوني في فلسطين، فقد لاحظت الحركة الصهيونية أهمية اللقاء مع الموارنة، لذا باشر الزعماء الصهاينة بإجراء مفاوضات مع الشخصيات المارونية، من أجل شراء الأراضي في جنوب لبنان وإقامة مستوطنات يهودية فيها على غرار ما جرى في فلسطين. وقد شجع هؤلاء الزعماء الاتجاه الماروني القائل بإنشاء وطن قومي ماروني في لبنان مقابل إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين. وفي ظل الانتداب الفرنسي ازدادت الاتصالات المارونية - الصهيونية، وتوثقت العلاقات بين الطرفين. وعندما أدخلت التعديلات الأخيرة على الحدود اللبنانية الفلسطينية عام ١٩٣١ م، كان اصحاب المشروع الصهيوني في فلسطين مستمرين في تصور ثابت لمصير لبنان، وهو يستند إلى هدفين هما: احتلال منطقة جنوب لبنان أو جبل عامل وصولاً الى نهر الليطاني، وإقامة دولة مسيحية مارونية في لبنان لها حدود مشتركة مع الدولة اليهودية.

وفي الوقت الذي كان البطريرك واعوانه يعملون من أجل الصهيونية وطموحاتها في فلسطين بغية ايجاد حليف سياسي وعسكري لهم في المنطقة، كان للبنان النصيب الاكبر من الاهتمامات الصهيونية التي سعت إلى خلق وضع سياسي في لبنان يشكل دعامة لها، ويسمح لها بالتوسع. وكان ديفيد بن غوريون متحمساً جداً لإقامة دولة مارونية في لبنان، تكون حدودها الجنوبية نهر الليطاني، وتكون حليفاً مستقبلياً للدولة اليهودية في فلسطين (٩٨). وفي عام ١٩٣٧ م اقترح قيام دولة مسيحية في لبنان، على اساس ان قيام مثل هذه الدولة سيشكل حليفاً ومبرراً لقيام دولة اسرائيل. وجاء ذلك الاقتراح في الخطاب الذي ألقاه امام المجلس العالمي لعمال صهيون، حيث قال: «إن جوار لبنان يشكل دعامة سياسية رائعة للدولة اليهودية. وذلك ان لبنان هو الحليف الطبيعي ليهود ارض اسرائيل، وان لمسيحيي لبنان مصيراً مشابهاً لمصير الشعب اليهودي ... وان جوار لبنان يوفر حليفاً مخلصاً للدولة اليهودية منذ يوم قيامها، وليس مستحيلاً علينا ان نجتاز الحدود الشمالية، حيث يتاخم لبنان حدود الدولة اليهودية، مما يسمح لنا

بالتوسع بموافقة جيراننا المحتاجين إلى عوننا »(٩٩).

ويؤكد هرتزل، قبل قيام دولة اسرائيل، الهدف الاستراتيجي من قيام الدولة اليهودية على ارض فلسطين بقوله: «سنكون نحن جزءاً من السور الأوروبي المرفوع في وجه آسيا، سنكون نحن في الصفوف الأولى من الجبهة، حماة المدنية وخفراءها صد البربرية »(١٠٠).

هذا التصور الذي عبر عنه هرتزل يتطابق في الواقع مع فكرة إميل إده الذي رأى « ان لبنان هو صورة الغرب الذي في الشرق والحدود التي تنتهي عندها الحضارة الغربية ليبدأ بعدها عالم آخر »(١٠١).

ولتحقيق مثل هذا التصور فقد ارتبط الموارنة بتحالفات خارجية، ترى ان مصلحتها تنحصر في الارتباط بالخارج والصدام مع المنافسين في الداخل وانتظار الفرصة المناسبة لتصفيتهم تصفية نهائية. وقد ركزت الحركة الصهيونية على هذا الوضع، ومن هنا كان اهتمام الصهاينة بدراسة إمكانية نجاح مشروع المطران تبوني في إقامة الدولة المسيحية الأشورية في لواء الجزيرة.

فقد كان تبوني بطريركاً لطائفة (السريان الكاثوليك) يؤمن بأن لا حياة للأقليات المسيحية في المنطقة دون مساعدة الدول الأجنبية وبصورة خاصة فرنسا، لذلك حاول توحيد الطائفتين المارونية والسريانية باعتبار ان الكنيسة المارونية هي سريانية الأصل. وكان الأشوريون في شمالي سوريا يفكرون ويحاولون ان يجعلوا من لواء الجزيرة وطناً مستقلاً لهم تحت حماية فرنسا. فكان الكاردينال تبوني والمطران حبي وغيرهما من رجال الإكليروس، كالبطريرك الماروني انطون عريضة وغيره، يسعون لتطبيق هذه الفكرة لدى المراجع الفرنسية العليا وجعل لواء الجزيرة حكومة «مسيحية آشورية، لكي يصبح في الساحل وطرق الداخل السوريين حكومتان مسيحيتان تحصران حكومة الشام في دائرة اكليركية »(١٠٢).

ولهذا الغرض فقد ذهب الكاردينال تبوني «رئيس الكنيسة الكاثوليكية في الشرق» في زيارة إلى باريس وروما عام ١٩٣٧ م، حيث التقى البابا وأجرى مباحثات «لدى المقامات الدينية والمدنية بمهمة تتعلق بالأقليات والكنيسة الكاثوليكية في الشرق »(١٠٣). وقال في خطاب له: «يوجد ثلاث قضايا متلاحمة ملتصقة هي فرنسا، والكنيسة، والكثلكة في الشرق، ان هذه القضايا لا تعرف لها حدوداً منفصلة وهي دائماً تسير متحدة ملتحمة »(١٠٤).

وكانت بعض الشخصيات اللبنانية تتعاون مع الشركات اليهودية، لاسيما في ما يختص بمسألة بيع الأراضي الفلسطينية. وفي ٢٧ أيار ١٩٣٥ عقد اجتماع ضم المركيز جان فريج وجورج بك ثابت وغبريال طرادونقولا دوماني ورشيد بك حمادة وكيمل شمعون، حيث تم الاتفاق بين المجتمعين على تشكيل لجنة من الأشخاص الواردة أسماؤهم لتخمين وشراء الأراضي في سوريا ولبنان ومنطقة العلويين لتأمين استيطان المهاجرين اليهود. وعهد إلى اللجنة مهمة انتقاء الأراضي وتحديد اسعارها(١٠٥).

ويذكر في هذا الصدد أن أفراداً من آل سرسق، وهي أسرة لبنانية أرثوذكسية، في مقدمتهم الياس سرسق، حصلوا منذ عام ١٨٧٢ م على مساحات واسعة من أراضي فلسطين بأسعار زهيدة من السلطات العثمانية. وفي مطلع القرن العشرين بدأ الياس بمفاوضة الشركات الصهيونية وبسماسرة الأراضي لبيع ممتلكاتهم التي بلغت حوالي ربع مليون دونم في مرج ابن عامر لوحده. وأكد هرتزل نفسه عمليات البيع هذه التي أثرت كثيراً على وضع المزارعين الفلسطينيين، بحيث أدت إلى إخراجهم من أهم الأراضي الخصبة في فلسطين(١٠٦).

وكانت السلطات الفرنسية تعمل ضد مصالح الشعب الفلسطيني وتشجع التيارات السياسية على العمل في هذا الاتجاه، فقد أرسل رئيس حزب الاستقلال الجمهوري اللبناني عزيز الهاشم (ماروني) رسالة إلى أكرم زعيتر - أحد الزعامات الفلسطينية - بمناسبة انعقاد مؤتمر نابلس في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٥، أخبره فيها صعوبة المشاركة في هذا المؤتمر بسبب ممانعة السلطات الفرنسية بالسماح لوفد لبناني بالذهاب إلى فلسطين. وأعرب الهاشم عن تأييده للشعب الفلسطيني في تظلمه من جور وعد بلفور(١٠٧).

هذا وقد بعث المستر Downie من وزارة المستعمرات البريطانية (٢٠٥) رسالة إلى المستر Ren-del في وزارة الخارجية (F.O) في ٦ تشرين الأول ١٩٣٧، أوضح فيها أن موظفي وزارة الخارجية الفرنسية ناقشوا الموضوع الفلسطيني ومسألة الحقوق التاريخية لفرنسا في المنطقة وانتدابها لأجزاء منها بما فيها لبنان الذي يجب أن تظل تحت رقابتهم في المستقبل. وقال Downie أن بإمكان الفرنسيين أن يصونوا أية دولة يهودية تقوم إلى جانب لبنان، بتجنب احتمال مقاطعة المسلمين لها. وأشارت الرسالة إلى أن الفرنسيين يرفضون أي نمو أساسي للسكان المسلمين في لبنان مما قد يسمح لهم بمراقبة البلد في المستقبل(١٠٨).

★ الانقسامات الداخلية حول قضية فلسطين

أما عن الانقاسامات الداخلية حول قضية فلسطين فقد أكد نائب القنصل العام البريطاني في بيروت فورلونغ Forlong في مذكرة بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية، إن المسلمين والمسيحيين في لبنان ينظرون إلى أي موضوع من نقاط مختلفة تماماً، ورغم أنه فسر هذه الاختلافات لأسباب دينية، إلا أنه أشار إلى أن المسيحيين يؤيدون الصهيونية لأسباب اقتصادية، لأنهم منتفعون من التدفق اليهودي إلى فلسطين الذي يزيد رفاهيتهم ويؤدي إلى مضاعفة التجارة(١٠٩).

وفي برقية بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٦ أيلول ١٩٣٨ م أشار نائب القنصل البريطاني أن المسيحيين قد التزموا الموقف الفرنسي المؤيد للصهيونية، أما المسلمون فإنهم معارضون للسياسة البريطانية في فلسطين، وهذه المعارضة من غير المحتمل أن تهدأ بواسطة أي تدبير غير كاف(١١٠).

وبعد تطور الأوضاع السياسية والعسكرية في فلسطين، قررت اللجنة العربية العليا لفلسطين واللجنة المركزية لإعانة المنكوبين الفلسطينيين، على أثر اجتماع عقد في القاهرة في تشرين الأول ١٩٣٨ إرسال وفد إلى أميركا الشمالية والجنوبية للاجتماع بالمغتربين العرب والحصول على دعمهم، والاتصال بالسلطات الأميركية لاطلاعها على وجهة النظر العربية. واختارت اللجنة محمد جميل بيهم رئيس جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية رئيساً للوفد الذي أبحر في ٢٦ تشرين الأول ١٩٣٨ وبدأ نشاطه هناك، فاجتمع بأركان وزارة الخارجية الأميركية، كما زار بعض المدن الأميركية، وعقد لقاءات صحفية لإيضاح القضية الفلسطينية.(١١١).

هذا وقد سبق لمحمد جميل بيهم أن طلب من محمد إسحاق درويش - مدير النادي العربي في القدس - السعي لدى رجال الكنائس في لبنان وفلسطين لإصدار بيانات توجه للمغتربين العرب من أجل دعم القضية الفلسطينية، والايعاز لمواطنيهم بالمساعدة المالية. وقد تجاوب مع هذا الطلب المطران الكاثوليكي غريغوريوس حجار - مطران عكا وحيفا والناصرة - فوجه في ٩ كانون الأول ١٩٣٨ بياناً إلى الجالية العربية في أميركا وإلى محمد جميل بيهم طالباً دعم القضية الفلسطينية(١١٢). أما البطريرك الماروني انطون عريضة وبطريرك الروم الكاثوليك في لبنان فقد تذرعا بأنه لا يمكنهما فعل شيء قبل استئذان البابا. وقد أوضح محمد إسحاق درويش ذلك في رسالة بعث بها إلى محمد جميل بيهم في أميركا في ١٢ كانون الأول ١٩٣٨، وجاء فيها أن «سبب تأخري عليكم بالجواب هو اضطرارنا لمراجعة أصحاب الغبطة بطريرك الطائفة المارونية والروم الكاثوليك اللذين اعتذرا عن تلبية طلبكم بحجة أن أميركا خارجة عن منطقة نفوذهم، ولا يمكنهم إرسال مثل هذا البيان الذي يحض أبناء طائفتهم على مديد المساعدة الا بعد استئذان البابا في روما، وهذا أمر يطول شرحه». وأضاف درويش في رسالته أنه سيسعى لدى المطران المعوشي مطران صور للطائفة المارونية للحصول على بيان يوجهه المطران إلى المهاجرين الموارنة لدعم القضية الفلسطينية، غير أنه لم يحصل منه على شيء(١١٣).

★ تحالفات سرية

وكانت هناك علاقات وثيقة بين الوكالة اليهودية وبعض الصحافيين في لبنان، الذين لعبوا دوراً بارزاً في عملية غسل الدماغ لصالح المشروع الصهيوني عندما كان قيد الإعداد. ويكشف كل من إلياهو ايلات (افنشتاين) في كتابه (جلوس صهيون والعرب) الذي أصدره عام ١٩٧٤، والياهو ساسون في كتابه (في الطريق إلى السلام) عام ١٩٧٨، عن وثائق مهمة وعلاقات سرية في تعامل الموارنة مع الصهاينة. ويقدم لنا الأستاذ بدر الحاج في كتابه «الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان» عدة فصول مترجمة إلى العربية من كتابي ايلات وساسون.

بين عامي ١٩٣٤ و ١٩٤٥ م كان إيلات مسؤولاً عن علاقات الدائرة السياسية التابعة للوكالة اليهودية في القدس مع الأقطار العربية المجاورة لفلسطين. وتلقى دروسه في الجامعة الأميركية في بيروت خلال السنوات ١٩٣١ ـ ١٩٣٤ م، وقد ساعدته حياته في بيروت على إقامة سلسلة من العلاقات مع الزعماء السياسيين اللبنانيين، ولذلك فهو يقدم في كتابه (جلوس صهيون والعرب) مادة غنية عن اتصالاته العربية، وكذلك نص محضري الاجتماعين في العام ١٩٣٧ م بين الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن، والبطريرك الماروني، انطون عريضة، ورئيس الجمهورية إميل إده (١١٤).



إلياهو ايلات

يقول ايلات في مقدمة الكتاب: « ... وهناك قيمة سياسية لاتصالاتنا مع الطائفة المارونية في لبنان، بعد أن ازدادت الآمال بأن لجنة بيل الملكية (★) اقترحت كحل لمشكلة فلسطين التقسيم وإقامة دولة يهودية في قسم من فلسطين. وقد اشترك الدكتور حاييم وايزمن بشكل فعال في الاتصالات، والتقى برفقتي بطريرك الطائفة المارونية انطون عريضة والرئيس اللبناني إميل إده » (١١٥).

ويعترف إلياهو ساسون بأن المواد المنشورة في كتابه هي مواد مختارة من تقارير عديدة، وان الرقابة العسكرية الإسرائيلية لم تسمح بنشر بعض التقارير « لاعتبارات امنية »، إذ لا يزال بعض اصحاب العلاقة على قيد الحياة (١١٦).

ويُعد ساسون من أبرز القادة الصهاينة الذين أقاموا شبكة من العلاقات السياسية مع زعماء الموارنة فضلاً عن الزعماء العرب. ومن المعروف عن ساسون الذي يتكلم العربية جيداً انه ديبلوماسي اسرائيلي خبير بالشؤون العربية. وقد عمل في الصحافة العربية، وفي عام ١٩٣٠ م تولى منصب رئيس الدائرة العربية التابعة للوكالة اليهودية، وبناء على توجيهات إدارة الوكالة اليهودية تجول ساسون في البلاد العربية وأقام علاقات واتصالات مع بعض الزعماء العرب (١١٧).

وفي بيروت التقى ساسون زعماء الموارنة: انطون عريضة وإميل إده وبشارة الخوري والمطران عبد الله الخوري وغيرهم .. ووجد لديهم استعداداً صريحاً وواضحاً للتعاون مع « الوطن القومي اليهودي » في فلسطين على الصعيدين السياسي والاقتصادي (١١٨). وكانوا جميعاً يؤكدون على ضرورة ايجاد حدود

(★) لجنة بيل الملكية هي لجنة إنكليزية أوفدتها الحكومة البريطانية إلى فلسطين في ١١ تشرين الثاني ١٩٣٦ للتحقيق في أسباب الاضطرابات التي شملت المرافق الفلسطينية احتجاجاً على الهجرة اليهودية وإهمال الحقوق العربية في فلسطين. وقد رأت اللجنة أن أراضي فلسطين يجب أن تقسم بين العرب واليهود، على أن تبقى الأماكن المقدسة تحت الانتداب البريطاني.

مشتركة بين الدولتين اليهودية والمارونية، وذلك من اجل توثيق عرى الارتباط والتحالف، وقد ذهب بعضهم إلى حد المطالبة بتهجير المسلمين الشيعة من جبل عامل لأنهم «حاجز يجب إزالته» كما قال بشارة الخوري. وعن موضوع التعاون بين الموارنة والصهاينة يقول إلياهو ساسون: «انني اؤمن انه بالإمكان التحدث في هذا الموضوع بشكل مكشوف مع الموارنة وأبناء الطوائف المسيحية الأخرى ... ان هؤلاء مستعدون للتعاون معنا». وقد توصل ساسون إلى اتفاق مع أربع صحف لبنانية لتكتب وفق خط المشاريع الصهيونية والمارونية (١١٩).



إلياهو ساسون

ورغم أن اجتماعات عديدة قد حصلت بين الأقطاب الصهاينة وزعماء عرب عديدين، إلا أن هذه الاتصالات كانت تهدف إلى جس النبض العربي أو محاولة تسويق المشروع الصهيوني عبر تهدئة المخاوف العربية ما أمكن وصولاً إلى تحقيقه بأقل ما يمكن من الخسائر، أما في ما يتعلق بالعلاقات المارونية - الصهيونية فإنها ارتكزت إلى خلفية سياسية ترى أن بالإمكان قيام تحالف ماروني - صهيوني ضد إرادة شعوب المنطقة.

ويفتخر بشارة الخوري، في إحدى لقاءاته مع إلياهو ساسون، بأن لبنان اختار دائماً إغضاب العرب بدليل اشتراكه في معرض الشرق الذي اقيم في تل ابيب، وهذا المعرض هو معرض تجاري نظم في عام ١٩٤٣ م، وكان هدفه الأساسي عرض منتوجات الاستيطان اليهودي وتوثيق العلاقات التجارية مع الدول المجاورة (١٢٠).

وكان اليهود يعبرون من فلسطين إلى لبنان كمصطافين. وقد شكا بشارة الخوري مرة إلى الياهو ساسون من عدم وصول عدد كاف من هؤلاء اليهود إلى لبنان عام ١٩٣٩ م (١٢١).

وتشير إحصائيات بعثة «جيب» لعام ١٩٤٨ م إلى جنسية المصطافين في لبنان وتطور أعدادهم سنوياً خلال مرحلة الانتداب حتى الاستقلال، وتبين الإحصاءات ان أعداد المصطافين القادمين من فلسطين (اليهود) كانت في الدرجة الأولى، وعلى سبيل المثال تشير إحصاءات الأعوام (١٩٣٦-١٩٣٩ م) إلى ان أعداد المصطافين القادمين من فلسطين هي التالية:

١٩٣٦م	١٩٣٧م	١٩٣٨م	١٩٣٩م
٢٢٠٠	٢٧٠٠	٥٤٠٠	٣٨٠٠ (١٢٢).

اتصالات البطريرك انطون عريضة مع الصهاينة

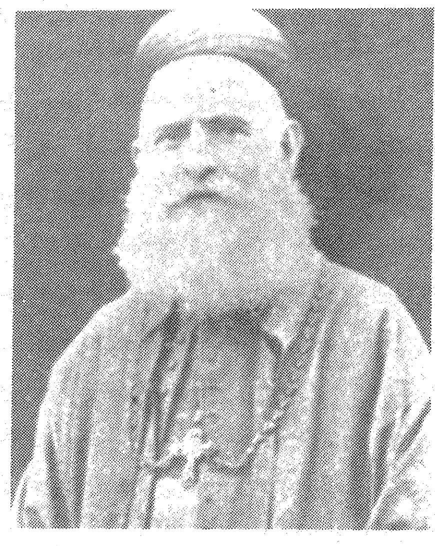
في شهر نيسان ١٩٣٤ وصل الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن إلى بيروت، حيث اجتمع ببعض الزعماء الموارنة وفي مقدمتهم إميل إده والبطريرك الماروني انطون عريضة، وتم الاتفاق على توطيد التعاون الماروني - الصهيوني وتسهيل بيع الأراضي اللبنانية للمتمولين وللشركات اليهودية (١٢٣).

★ مراسلات البطريرك عريضة مع القادة الصهاينة

كان رجال الكنيسة المارونية من أهم القوى المويدة للصهيونية، وكان البطريرك الماروني انطون عريضة رائد هذا التأييد، وقد حرص على تسجيل موقفه المؤيد لجهود اليهود في رسالة أرسلها في ٢٦ ذي الحجة ١٣٥٢ هـ - ١٠ نيسان ١٩٣٤ م إلى عمدة الجمعيات الاثني عشرية اليهودية في الأرجنتين رداً على رسالة العمدة إليه، ومما جاء في رسالة البطريرك مؤكداً العلاقات التاريخية والدينية بين الموارنة واليهود ومؤكداً تأييده لهم:

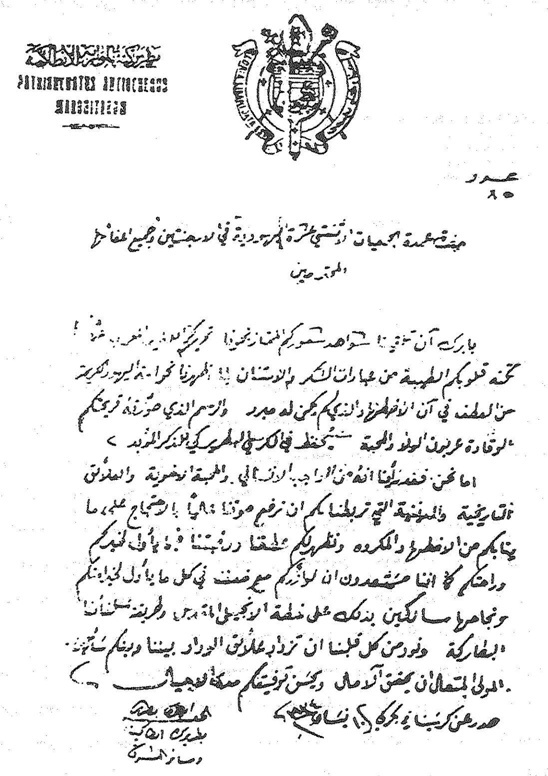
«ان تحريركم اللطيف المعرب عما تكنه قلوبكم الطيبة من عبارات الشكر والامتنان لما أظهرنا نحو أمة اليهود الكريمة من العطف، في أن الإضطهاد الذي لم يكن له مبرر، والرسم الذي صورته قريحتكم الوقادة عربون الولاء والمحبة، سيحفظ في الكرسي البطريركي للذكر المؤبد. أما نحن فقد رأينا أنه من الواجب الإنساني والمحبة الأخوية والعلائق التاريخية والدينية التي تربطنا بكم، ان نرفع صوتنا عالياً بالاحتجاج على ماينابكم من الاضطهاد والمكروه، ونظهر لكم عطفنا ورغبتنا فيما يؤول لخيركم وراحتكم، كما أننا مستعدون ان نؤازركم مع ضعفنا في كل ما يؤول لخير أمتكم ونجاحها، سالكين بذلك على خطة الإنجيل المقدس وطريقة سلفائنا البطاركة. ونودّ من كل قلبنا أن تزداد علائق الوداد بيننا وبينكم. سائلين المولى المتعال أن يحقق الآمال ويحسن توفيقكم مدى الأجيال» (١٢٤).

وبهذا يكون البطريرك قد أكد ان البطاركة السابقين له، أمثال الياس الحويك وغيره، كانوا يؤيدون تحقيق الأهداف الصهيونية وإقامة أوسع العلاقات وأمتنها بين اليهود والموارنة.



البطريرك الماروني انطون عريضة

رسالة البطريرك انطون عريضة إلى عمدة الجمعيات الإثنتي عشرية اليهودية في الأرجنتين في ١٠ نيسان ١٩٣٤ (١).


بطريركية انطاكية المارونية
PATRIARCHATUS ANTIOCHENUS MARONITARUM

عدد ٨٥

حضرة عمدة الجمعيات الاثنتي عشرة اليهودية في الارجنتين وجميع اعضائها المحترمين

يطيب لنا أن نتقبل شواهد شعوركم الممتازة نحونا بتحريركم [illegible] تحمله قلوبكم الطيبة من عبارات الشكر والامتنان [illegible] من اللطف في أن [illegible] والرسم الذي [illegible] الوقادة عربون الولاء والمحبة سيحفظ في الكرسي البطريركي للذكر المؤبد.

اما نحن فنعترف أنه من الواجب [illegible] المحبة الاخوية والعلائق التاريخية والمودة التي تربطنا بكم أن نرفع صوتنا [illegible] بالاحتجاج على ما ينالكم من الاضطهاد والمكروه ونظهر لكم عطفنا ورغبتنا [illegible] وانتم كما انتم [illegible] في كل ما يؤول لخيركم ونجاحكم [illegible] بذلك على خطة [illegible] البطاركة ونود من كل قلبنا أن تزداد علائق الوداد بيننا وبينكم [illegible] المولى تعالى أن يحقق آمالكم ويكلل توفيقكم [illegible]

صدر عن كرسينا في بكركي في ١٠ نيسان [illegible]

انطون بطرس
بطريرك انطاكية
وسائر المشرق

(١) نقلاً عن: مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية غير مصنفة.

وفي عام ١٩٣٥م أرسل البطريرك الماروني إلى فلسطين اثنين من رجال الكنيسة المارونية هما المطرانين عقل والمعوشي، الذي اصبح فيما بعد بطريرك الموارنة، فاجتمعا بحاييم وايزمن، وتم الإتفاق بين الطرفين للعمل على تحويل لبنان إلى وطن قومي مسيحي مقابل ان تكون فلسطين وطناً قومياً يهودياً(١٢٥).

وذكر محمد جميل بيهم أنه لا يريد أن يذكر إسمي رجلي الكنيسة تأدباً، إلا أن لديه وثيقة خطية تثبت ذلك. وهذه الوثيقة هي عبارة عن رسالة أرسلها المحامي وديع البستاني من حيفا في ٧ أيار ١٩٣٧ إلى ابن عمه في لبنان بطرس البستاني، أكد فيها على التحالف الماروني - الصهيوني، مشيراً إلى استياء الفلسطينيين من هذا التحالف. ومما قاله: « ... فلسطين في هذه الأيام ولشهور متبلبلة عصبية المزاج، وقد كان لموقف البطريرك الماروني وموقف مطران بيروت من اليهود ومن عرب فلسطين أثر فظيع في النفوس.. وأنا هنا كبستاني تناولت مسألة البطريرك والمطران بحكمة فائقة، مع أن جريدة فلسطين نشرت بمقال

رسالة المحامي وديع البستاني من حيفا إلى بطرس البستاني في لبنان في ٧ أيار (مايو) ١٩٣٧ اكد فيها لقاء المطران المعوشي والمطران عقل لحاييم وايزمان مشيراً إلى استياء الفلسطينيين من مواقف البطريرك الماروني والمطران مبارك (١).

المحامي
وديع البستاني ب.ع.
عمارة الخياط
حيفا — فلسطين
صندوق البريد: ٣٤٧
التلفون: ٤٩٩

W. F. BOUSTANY. B A
ADVOCATE
KHAYAT BUILDING
HAIFA P.O.B. 347
TELEPHONE. 499

Ref. No. Haifa حيفا ١٩٣٧/٥/٧

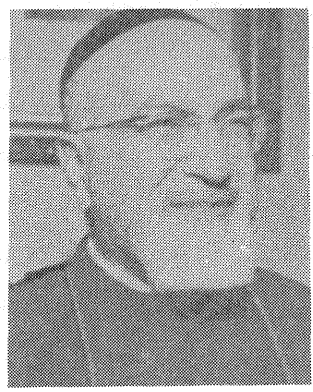
عزيزي ابن العم بطرس

كتبت اليك الامس طالبا خلاصة من سيرة "احمد فارس الشدياق" واليوم وصلت بهذه نسخة من النشرة وفيها المطلوب. وهذا فني اليك بصورة شخصية بالمرة. فلسطين في هذه الايام وكل شهر شعلة عصبية المزاج. وقد كان لموقف البطريرك الماروني وموقف مطران بيروت من اليهود ومن عرب فلسطين اثر فظيع في النفوس. والذي يلوح لي ان تكريم احمد فارس الذي ولد مسيحيا ومات مسلما حركة مباركة يحتاج اليها لبنان. واما في فلسطين فالموقف قد ينقلب الى مجال لاعادة الكرة على البطريرك والمطران. وهذا ما قد يحول الى غير الغرض المقصود وانا هنا كبستاني تناولت مسالة البطريرك والمطران بحكمة فائقة مع ان جريدة فلسطين كانت بمقال افتتاحي تصريحا لا تلميحا ارادت استفزازي لاجاهر بموقف عرب فلسطين باسمي وبشخصيتي. ومثلها اللجنة العربية العليا. وانا على تفاهم تام مع ابن العم المطران اوغسطين في هذه المعضلة السياسية وكذلك ابناء العم الاسكندر ان واسعيد ويذكرون زيارتي المخصوصة لبيروت وبيت الدين منذ سنتين على اثر ابعاد البطريرك المطران عقل ثم المطران المعوشي لزيارة الدكتور وايزمن. فالذي اراه ان تستعمل حكمتك وتحمل اللجنة التي انت قائما على انتداب غيري نائبا لجمعية تكريم فلسطين او الاكتفاء بدعوة من تشاء من ادباء فلسطين لتمثيلها ولا ريب ان موقف البستاني خطيبا في لبنان غيره في فلسطين بالاحوال ما نعهد. ومنعه من ان يظن انني اصبحت عقبا جاء من طريق ابن العم اطلب ان استعدادي للاشتراك في حفلة لبنان اذا دعيت اليها. والختام خالص الحب والسلام

---

(١) مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية - غير مصنفة.

افتتاحي تصريحاً لا تلميحاً أرادت استفزازي لأجهر بموقف عرب فلسطين باسمي وبشخصيتي». ولكن المحامي وديع البستاني أوضح أنه لا يريد أن يتكلم باسم عرب فلسطين، وأكد على اجتماع سابق بين المطرانين عقل والمعوشي مع الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان، فقال: «وأنا على تفاهم تام مع ابن العم المطران اوغسطين في هذه المعضلة السياسية، وكذلك أبناء العم الاسكندراني وأسعد، ويذكرون زيارتي المخصوصة لبيروت وبيت الدين منذ سنتين على أثر إيفاد البطريرك المطران عقل ثم المطران المعوشي لزيارة الدكتور وازمن».



البطريرك المعوشي

★ لقاء البطريرك مع إلياهو ايلات لوضع برنامج الرحلة إلى باريس

عندما زار إلياهو ايلات البطريرك الماروني انطون عريضة في مقره في بكركي في بداية آذار ١٩٣٧م، أبلغه (البطريرك) انه سيسافر بعد اسبوعين إلى روما حيث سيلتقي البابا، ومن هناك سيتابع سفره إلى باريس لإجراء محادثات مع الحكومة الفرنسية بشأن علاقات الطائفة المارونية وسلطات الانتداب الفرنسي في لبنان. وأكد البطريرك لإيلات انه يأمل في ان يلتقي ليون بلوم، رئيس الحكومة الفرنسية وأحد الزعماء الاشتراكيين اليهود في فرنسا، الذي يعده أحد أكبر رجال العصر، وأضاف انه في حال لقائه بلوم سوف يعلن امامه عن تأييده للصهيونية وللمشروع الصهيوني في فلسطين.

وفي الزيارة نفسها إلى بيروت التقى ايلات مع إميل إده، وأخبره كما أخبر البطريرك بكل المعلومات المتوفرة لديه عن لجنة بيل الملكية وعن إمكانية طرح مشروع التقسيم. ونظراً إلى ان إده كان ينوي زيارة باريس في وقت قريب ايضاً فقد طرح عليه وعلى البطريرك ان يلتقيا أثناء مكوثهما في العاصمة الفرنسية حاييم وايزمن، وذلك بعد ان تكون نتائج أبحاث وتوصيات لجنة بيل قد اتضحت. وقد وافق البطريرك وإده على الاقتراح بحماس، ثم أجريت الترتيبات اللازمة لإقامة اتصال بينهما وبين الصهاينة عندما يصلان باريس. وكان البطريرك قد أعلم ايلات تاريخ مغادرته من الإسكندرية إلى البندقية في طريقه إلى روما، حيث يقول ايلات: «وبناء على ذلك، أجريت ترتيبات لكي أسافر مع دوف هوز (أحد قادة الحركة الصهيونية) على متن السفينة نفسها، بحيث نستطيع ان نلتقي البطريرك أثناء السفر، ونقنعه بضرورة طرح قضيتنا المشتركة ووجهة نظرنا في خطة التقسيم عند لقائه البابا في روما والسلطات الفرنسية في باريس، ولنشدد ايضاً على ضرورة التزامه بالمحادثات التي أجريناها معه في السابق بهذا الخصوص».

وقبل ان يغادر البطريرك بيروت، أقامت الجالية اليهودية هناك حفلة تكريم على شرفه، حيث قوبل باستقبال ملكي في الكنيس اليهودي الرئيسي في حي اليهود، وألقى خطاباً بارك فيه الجالية اليهودية في لبنان ومدحها وأكد تأييده المطلق للاستيطان اليهودي في فلسطين، ومما قاله عن اليهود في خطابه: «أخوة المصير والأهداف للمسيحيين في لبنان» (١٢٦).

وأثناء الرحلة التقى إلياهو ايلات ورفيقه دوف هوز مع البطريرك في غرفته الخاصة في السفينة «ماركو باولو» بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٥٦ هـ-٢ أيار ١٩٣٧ م، حيث عبر دوف في حديثه عن تقديره العميق للخطاب الذي ألقاه البطريرك في الكنيس اليهودي في بيروت وإعجابه به.

وخلال الحديث، أكد دوف على انه اذا قامت دولة يهودية في فلسطين بناء على خطة التقسيم التي تعدها لجنة بيل الملكية، فيجب ان لا يكون هناك أي حاجز بين أراضي الدولة اليهودية ولبنان، وقال دوف: «انه لأمر حيوي بالنسبة إلى اليهود والنصارى أن يزداد التعاون الوثيق بينهما في جميع المجالات الاقتصادية والتربوية والثقافية والسياسية. لأنه بهذه الطريقة فقط نستطيع ان نقف معاً في مواجهة أخطار جيراننا العدوانية ومطامعهم، والذين يرفضون الاعتراف بوجود أقليات قومية مستقلة بينهم».

وطلب دوف من قادة الطائفة المارونية ان يكونوا على أتم استعداد عند تحديد خارطة تقسيم فلسطين، بحيث تجري المحافظة على مبدأ الإبقاء على حدود متواصلة مشتركة بين الدولة اليهودية ولبنان، شرط ألا تكون هناك مناطق اسلامية تفصل بين البلدين. واقترح دوف على البطريرك ان يطرح هذا الموضوع في جميع لقاءاته التي سيجريها في أوروبا، وبصورة خاصة في لقائه مع البابا ورئيس الحكومة الفرنسية، على ان يؤكد على أهمية هذه النقطة من وجهة النظر المسيحية اللبنانية. واضاف دوف قائلاً للبطريرك: انه يتوجب ايضاً السعي لدى حكومة فرنسا، لكي تبذل كل ما في وسعها للتأثير على الحكومة البريطانية بخصوص الحدود المشتركة بين لبنان والدولة اليهودية حين قيامها. وأكد على «مدى اهمية حصول الموارنة في لبنان على تأييد الشيعة الذين يقطنون على امتداد الحدود الشمالية لفلسطين».

ورد البطريرك فشكر دوف على مديحه لخطابه، وقال ان ما أعلنه في الكنيس اليهودي في بيروت كان قد ردده أكثر من مرة في السابق. واضاف ان هذا الكلام لا يعبر عن وجهة نظره الشخصية فحسب، انما يعبر عن سياسة الكنيسة والطائفة المارونية بأجمعها. وذكر البطريرك بالخطاب المؤيد للصهيونية الذي ألقاه مطران بيروت الماروني اغناطيوس مبارك، والذي قوبل بهجوم شديد من الصحافة الإسلامية. وقال ان «الأراء والمواقف التي ذكرها في خطابه، أو تلك التي ذكرها المطران مبارك في خطابه، كانت في الماضي تسبب مذابح للموارنة من قبل جيرانهم المسلمين المتعصبين، لكن الظروف تبدلت في العالم وفي المنطقة بعد انهيار الامبراطورية العثمانية وليس باستطاعة المسلمين بعد اليوم تنفيذ رغباتهم».

ورداً على اقترحات دوف، قال البطريرك انه يؤيد أقواله من حيث المبدأ، لكن من الناحية العملية. ليس هناك من وضوح في الرؤيا، فإن لجنة بيل لم تنشر بعد توصياتها، ولا يوجد اي اساس منطقي للتقدم باقتراحات على أساس مبدأ التقسيم والطلب من فرنسا تقديم المساعدة بهذا الخصوص. واما عن موضوع الحدود المشتركة - أضاف البطريرك - فإن القرار يعود لحكومتي فرنسا وبريطانيا، وأبدى حذره من الالتزام بعمل يمكن ان يورطه بأمور تحمل طابع السياسة الدولية، مما يعطي الجماهير المسلمة مسوغاً جديداً للهجوم عليه، خاصة إذا ثبت انه كرئيس للطائفة المارونية، لا يكتفي فقط بالخطب، انما يعمل لصالح الصهيونية ومشاريعها في فلسطين، ولكنه عبر عن تأييده المطلق لكل عملية يكون هدفها تخريب الأهداف الاسلامية والعربية، والتي هي برأيه واحدة. وفي هذا المجال رأى املاً كبيراً ومطمئناً للغاية «للتعاون المنتج» بين الموارنة والصهاينة، بفضل علاقات الآخرين الدولية الممتازة وتأثيرهم على الرأي العام العالمي والصحافي بما في ذلك الولايات المتحدة الاميركية.

ووعد البطريرك انه في أثناء وجوده في روما سيلفت نظر وانتباه رجال الفاتيكان إلى «الخطر الإسلامي»، وانه سيحاول تحريك الفاتيكان للقيام بعمل مضاد، وفي حديثه مع البابا سيؤكد على الأهمية التي يعطيها النصارى في لبنان للاستيطان اليهودي القومي في فلسطين والدولة اليهودية في حال قيامها. وقال انه يقدر «الدكتور حاييم وايزمن» وانه سيكون مسروراً للقائه في باريس عندما يصلها. وطلب البطريرك من ايلات ان يهتم وسكرتيره الخاص (سكرتير البطريرك) يوسف رحمه، في ترتيب اللقاء مع وايزمن في اثناء وجودهم في باريس (١٢٧).

★ لقاء البطريرك مع البابا ومحادثاته مع حاييم وايزمن

أثناء وجوده في ايطاليا كان البطريرك يعبر في كل مناسبة عن إعجابه بإيطاليا وموسوليني وبالاستقبالات التي حظي بها. لكن هذا الاعجاب كما يقول سكرتيره رحمة «لم يقلل أبداً من العلاقة الودية والنظرة إلى فرنسا، فالبطريرك كان ولا يزال مخلصاً لفرنسا التي لها علاقات تاريخية وتقليدية مع لبنان، وسيهتم في أثناء زيارته لباريس بتوثيق هذه العلاقات اكثر فأكثر». وأكد رحمة أنه «خلال لقاءاته مع البطريرك في الفاتيكان كان هناك اهتمام شديد بخطة تقسيم فلسطين، وكان هناك اطمئنان وثقة في انه عندما سيعلن التقسيم فإن الفاتيكان سيهتم بالحصول على ضمانات دولية بحيث لا تقع الاماكن المسيحية المقدسة في ايد غير مسيحية، وبشكل خاص في ايدي المسلمين» (١٢٨).

وفي باريس أكد سكرتير البطريرك يوسف رحمة لإلياهو ايلات غداة لقاء البطريرك مع البابا، ان الموارنة راغبون بحدود مشتركة مع الدولة اليهودية لكن «كل شيء متعلق بفرنسا». وقد شرح له ايلات ماهية الأخطار التي سيواجهها الموارنة اذا فصلت الدولة اليهودية عن لبنان بحدود او ممر يسيطر عليه

المسلمون، ففي مثل هذه الحالة سيتضايق الموارنة، وسيكون في هذا الممر بلا شك مدينة وميناء جديد سينافس ميناء حيفا وميناء بيروت الذي يستفيد منه الموارنة، وسيكون منفذاً لسورية المسلمة إلى الجنوب من لبنان، كما ان الصادرات من لبنان إلى فلسطين ستتعرض لحواجز جمركية، وهذا الأمر سيخلق ايضاً صعوبات أمام حركة السياحة.

وأوضح رحمة لإيلات ان هناك مجموعة من الكهنة في بكركي يعملون من أجل إبراز الطابع الماروني للبنان وتحجيم تأثير الإسلام والطوائف المسيحية الأخرى قدر الإمكان، وهذا الخط لا ينسجم مع أميل إده الذي كانوا يعتبرونه متسامحاً مع المسلمين، وأبدى تخوفه من إمكان حدوث نزاع داخلي بين الموارنة انفسهم بسبب تنافس إميل إده والبطريرك عريضة على الزعامة. واعتبر ان نزاعاً داخلياً كهذا سيضعف الموارنة ويقوي المسلمين، إضافة إلى ان المصالح الشخصية والطائفية لرجال الأعمال الطامحين إلى السلطة تجعل الوضع معقداً أكثر فأكثر والأمور متشابكة، مما سيجعل من الصعب على اليهود الحصول على المساندة المارونية التي سيحتاجون إليها عند نشر خطة التقسيم (١٢٩).

وأثناء وجود البطريرك في باريس زاره حاييم وايزمن برفقة إلياهو ايلات وذلك بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٣٥٦ هـ - ٦ حزيران ١٩٣٧ م في فندق لوتسيا Lutetia الذي كان ينزل فيه البطريرك. فاستقبلهما البطريرك بمودة زائدة، وفي بداية الحديث عبر وايزمن عن تقديره للخطاب الذي ألقاه البطريرك في الكنيس اليهودي في بيروت، فرد البطريرك قائلاً ان خطابه ليس سوى تكرار لأقوال سبق ان قالها علانية وأكثر من مرة، وأنه يؤمن ايماناً تاماً بأن على اليهود والموارنة العيش بسلام معاً وتقديم المساعدة لبعضهم البعض. وقال ان لبنان سيفرح «بحدود مشتركة مع فلسطين اليهودية»، اذا تم التقسيم فعلاً.

وقد أعرب وايزمن عن تأييده لكلام البطريرك، وقال ان البطريرك يعرف بالتأكيد أمر المساعدة التي قدمها للبنان أثناء المحادثات التي أقيمت في باريس حول مصير صيدا وصور، والتي كان يرغب مسلمو سوريا بضمها إلى دولتهم.

أجاب البطريرك ان الأمر واضح، وشكر وايزمن على مساعدته. ورداً على سؤال وايزمن حول القضايا التي يحتاج فيها الموارنة إلى مساعدة فرنسا، أجاب البطريرك ان على بلوم (رئيس الحكومة الفرنسية) ان يؤمن كيان لبنان المستقل وان يدافع عنه ضد نوايا المسلمين. وأضاف ان أخطاراً كبيرة ستقف أمام المصالح الفرنسية في المنطقة اذا أعطيت حرية تامة للمسلمين ولسوريا المسلمة، فلبنان هو عكاز فرنسا في الشرق العربي، وعلى بلوم ان يقوي هذه الدعامة بكل ما في استطاعته.

غير أن وايزمن لم يرتح كثيراً لمواقف البطريرك، لأنه كان ينتظر مساعدة عملية منه، وكان انطباعه عند خروجه من الاجتماع انه يجب على اليهود ان لا يتوقعوا من البطريرك، ولا من أي زعيم ماروني آخر في

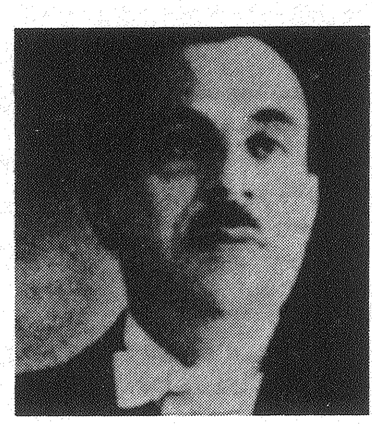
لبنان، اية خطوة جدية قبل الدولة اليهودية، وبعد ان تؤيد فرنسا هذه الدولة وتقيم علاقات ودية معها. وانتظر لقاءه مع الرئيس اميل اده الذي قد يكون له تأثير كبير وأهمية اكثر بكثير من اللقاء مع البطريرك (١٣٠).

إلا أن هذا لم يمنع من استمرار الاتصالات بين البطريرك عريضة والزعماء الصهاينة. وفي العام ١٩٤٦ وقع البطريرك وممثل الوكالة اليهودية دوف هوز إتفاقاً يتضمن اعترافاً بالمطلب اليهودي في الاستقلال بفلسطين وبالطابع المسيحي لمستقبل لبنان.

إميل إده

★ مواقف إميل إده

كان إميل إده يعكس وجهة النظر المارونية التقليدية المتزمتة الضيقة، تلك التي تتربع في حضن الاستعمار الفرنسي بهناء وصفاء عيش، وكان يرى في لبنان الكبير وطناً قومياً مسيحياً موسعاً، وطالب برحيل المسلمين إلى مكة. وفي الفترة القصيرة التي تولى فيها إدة رئاسة الوزراء (١٢ تشرين الأول ١٩٢٩ م - ٢٠ آذار ١٩٣٠ م) إتبع منهجاً في السياسة زاد في تنفير المسلمين منه، فقد سعى إلى تثبيت طائفية الدولة وترسيخ التبعية للفرنسيين، وعمل في حقل التربية الوطنية على تعزيز البعثات الكاثوليكية الأجنبية التي رأى فيها المسلمون استعماراً ثقافياً واضحاً يهدف إلى القضاء على معالم التراث الإسلامي في لبنان، وتحدى مشاعر المسلمين بتشجيعه الفكرة « الفينيقية » التي دعا إليها صديقه شارل قرم (١٣١).



وكان الكثير من الفرنسيين يعتبرون إده صديق فرنسا الأول في لبنان والضمان الكبير لاستمرار النفوذ الفرنسي في بلاد المشرق. وكانت لإده صداقات شخصية مع المسؤولين الفرنسيين في بيروت وباريس التي أمضى فيها فترة طويلة قبل رجوعه إلى لبنان على ظهر البارجة الحربية الفرنسية عام ١٩١٨ م، كما كانت له بين الموارنة شعبية عارمة فرضت بقاءه في المعترك السياسي طيلة عهد الإنتداب (١٣٢). وقد صوره ديغول بأنه « الصديق الذي لا يتزعزع في صداقته لفرنسا والسياسي المتزن » (١٣٣).

وكان إميل إده يعتبر ان لبنان هو « الجزيرة المسيحية الوحيدة في البحر الإسلامي »، وان بيروت مدينة تشبه مدن جنوب فرنسا، وآمن ان لبنان يحمل رسالة مسيحية في الشرق الأدنى، ويجب ان يحافظ

على تحالف دائم مع فرنسا (١٣٤). وكان يصر على «نقاء» لبنان المسيحي، وقدرفع مذكرة بهذا الشأن إلى نائب وزير خارجية فرنسا عند زيارته لباريس، ومضمون هذه المذكرة ان إحصاء عام ١٩٣٢ يظهر ان التكاثر السكاني الإسلامي يشكل خطراً على الأكثرية المسيحية. واقترح إده على فرنسا فصل المناطق التي أضيفت عند خلق لبنان الكبير، وذلك من أجل ضمان مصالح فرنسا في المنطقة (١٣٥).

لقد رأى إميل إده في لبنان صورة الغرب الذي في الشرق والحدود التي تنتهي عندها الحضارة الغربية ليبدأ بعدها عالم آخر. واعتبر ان مصير لبنان متعلق بإقامة علاقات وثيقة مع الغرب وحضارته وفي المحافظة على الطابع المسيحي للدولة عن طريق تأمين سيطرة الأغلبية المسيحية لسكانه (١٣٦).

وكان حلم إده ان يثير في وسط النصارى في لبنان بشكل خاص في البداية، وفي وسط الموارنة المنتشرين في جميع أنحاء العالم حركة «العودة إلى لبنان»، لا ليزيدوا عدد النصارى فحسب، بل ليجلبوا معهم ايضاً الأموال والخبرة العلمية والمهنية والنظريات المتقدمة في المجال السياسي والاجتماعي، بوصفهم سكنوا البلاد الغربية كما كان يزعم (١٣٧).

وآمن إده طيلة حياته بأهمية العلاقات التاريخية الوثيقة مع فرنسا، وذلك ليس من النواحي الروحية والثقافية فحسب، بل من الناحية السياسية والأمنية ايضاً. والمعلوم ان إميل إده تلقى علومه السياسية في فرنسا، وامتنع عن التحدث بالعربية لأنها برأيه لغة المسلمين، ورفض التحرك خارج إطار المجتمع المسيحي. فلبنان بالنسبة له ملجأ المسيحيين وبقعة أوروبية في الشرق. وفي إحدى لقاءاته مع الجاسوس الصهيوني إلياهو ايلات شرح له ان توقف كون جبل لبنان قلعة للموارنة نظراً لتوسيع حدود الجمهورية اللبنانية على حساب مناطق ذات أغلبية اسلامية، يشكل خطراً على الطابع المسيحي للدولة الشابة. وأضاف: نظراً لأن نسبة الزيادة في السكان وسط الطوائف الإسلامية أكثر منها عند السكان النصارى، فإن من الضروري القيام بكل الوسائل الممكنة للحفاظ على الطابع المسيحي للبنان. وحسب رأيه فإن فرنسا فقط تستطيع ان تصمد في هذا الامتحان بوصفها «الدولة العظمى الوحيدة في العالم المرتبطة بعلاقات تاريخية مع لبنان» (١٣٨).

وكان إميل إده شديد العداء للثقافة الإسلامية وقد اعتبرها مقيدة للفكر وحرية الرأي، ومن أجل تقوية تأثير الثقافة الغربية في الحياة التربوية والتعليمية في لبنان، فقد بحث في سبل «تطوير العلاقات الثقافية بين لبنان والغرب بصورة عامة وفرنسا بصورة خاصة». وفي لقاءاته المتكررة مع إلياهو ايلات، كثيراً ما كان يسأله عن رأيه في كيفية قطع الجسور مع العالم الإسلامي والثقافة الإسلامية وترويج ثقافة غربية شديدة التبعية لباريس (١٣٩).

وأثناء توليه منصب رئاسة الحكومة عام (١٩٢٩ ـ ١٩٣٠)م، أصدر قراراً يلغي فيه المدارس

الرسيمة على ان توزع المخصصات المرصودة لها على المدارس التبشيرية إمعاناً في سد الطريق أمام تطور التعليم الرسمي، ومن أجل تعزيز ذلك التفاوت الصارخ في المستوى الثقافي في لبنان بين المسلمين والمسيحيين، وكاد مشروع إده يتحول إلى حقيقة لولا المعارضة الشديدة التي لقيها من المسلمين فاضطر للتراجع عن قراره (١٤٠).

عام ١٩٣٦ م وأثناء توليه منصب الرئاسة استبدل إميل إدة عبد الله بيهم (مسلم) في أمانة سر الدولة بأيوب ثابت، وكان هذا الأخير انجيلياً من أصل ماروني عرف بعصبيته اللبنانية المسيحية (١٤١).

وقد أسس إميل إده حزب «الكتلة الوطنية» برعاية فرنسا. وأما أهدافه فكانت بكل صراحة تحويل «لبنان إلى وطن قومي للنصارى في الشرق»، وانه لا مكان للمسلمين فيه. وبعد وفاة إميل إده انتقلت قيادة هذا الحزب الى ابنه ريمون الذي تبنى الأهداف نفسها.

★ إميل إدة والصهيونية

كان إميل إده صديق الصهيونية إلى حد بعيد وعدو الإسلام بالدرجة الأولى، وقد تعرف عليه إلياهو ايلات أثناء دراسته في بيروت في الجامعة الأميركية خلال السنوات (١٩٣١ - ١٩٣٤ م). وعندما كان إيلات يعمل مراسلاً لصحيفة دافار ولوكالة انباء رويتر في سوريا ولبنان التقى إميل إده لأول مرة في منزل البرت نقاش وهو من مؤسسي جمعية «الشبان الفينيقيين».

يقول ايلات في مذكراته: «منذ اليوم الأول لتعرفي عليه وخلال فترة طويلة من العلاقات الودية بيننا ،تأكد لي صدق تفكيره وآرائه التي كان معتاداً ان يعرضها بصدق لا يثير الشك». ويضيف: «وجدنا في إدة منذ بداية صراعنا من أجل الدولة اليهودية التأييد لفكرة التقسيم، حيث رأى ان قيام دولة يهودية انما هو دعم لاستقلال لبنان».

ورأى إميل إدة في الصهيونية وفلسطين اليهودية حليفتين «للبنان المسيحي المحرر» والمحصن من التبعية للإسلام، وقد عبر عن رأيه هذا في حديث مع إلياهو ايلات. وحول هذا الموضوع بالذات تحدث مع سياسيين فرنسيين أثناء مرورهم في بيروت، او أثناء لقائه إياهم في باريس، وكان مؤسفاً بالنسبة له، انه لم يلق دائماً التأييد من قبل السياسيين الفرنسيين، وخصوصاً في وزارة الخارجية.

وطرح إدة فكرة تقوية المصالح المشتركة بين النصارى الموجودين في البلاد العربية واليهود في فلسطين. تلك الفكرة التي سادت أوساط الكنيسة المارونية، وأدت إلى ولادة دور لا يستهان به بخصوص تقرب البطريرك الماروني انطون عريضة واغناطيوس مبارك في بيروت من فكرة هذه المصالح بين اليهود والنصارى (١٤٢).

ومنذ ان أصبح إميل إدة رئيساً للجمهورية في العام ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م، كانت هناك علاقة وثيقة

بينه وبين الدائرة السياسية للوكالة اليهودية في القدس. والقيت على إيلات كمسؤول في الدائرة عن العلاقات مع الدول المجاورة، مهمة المحافظة على هذه العلاقات مع إده الذي كان يعرفه قبل انتخابه للرئاسة. وكان ايلات بين الفترة والأخرى يزور بيروت لكي يطلع إدة على ما يجري في الحلبة السياسية المتعلقة بفلسطين، وليسمع آراءه بامور كان خبيراً بها، منها ما يدور في المعسكر العربي والإسلامي، بالإضافة إلى سياسة فرنسا في الشرق الأوسط وغيرها.

ورأى إدة في قيام الدولة اليهودية خطوة مشجعة للقوى المادية للمعسكر المعادي للمسلمين، «وتقوية لأصحاب المطامح الذين يريدون المحافظة على الطابع المستقل والسيادة للأقليات التي لا تقبل بثقافة وطرق حياة الأغلبية الإسلامية». كما اعتبر «ان الدولة اليهودية شريكاً مخلصاً للبنان الذي يرتبط مستقبله بتلك المبادئ والاسس التي قادت إلى نجاح المشروع الصهيوني في فلسطين في حقول الثقافة والتطوير الزراعي والصناعي». وكان يلح على ان يؤمن مشروع التقسيم في فلسطين حدوداً مشتركة بين الدولة اليهودية ولبنان. وقد أكد على هذه النقطة اكثر من مرة في أحاديثه مع إلياهو ايلات. ووافق إدة على إقامة جمعية الصداقة اللبنانية الفلسطينية من أجل التعاون الثقافي بين المؤسسات اليهودية في فلسطين والمؤسسات الثقافية اللبنانية، وأعد قانوناً لهذه الجمعية اهتم به موشي شاريت شخصياً(١٤٣).

★ اتصالاته في باريس

يقول ايلات: «عندما علمت ان إميل إده سيسافر في نهاية حزيران ١٩٣٧ إلى باريس، اقترحت عليه ان يلتقي حاييم وايزمن لتبادل الآراء حول موضوعات ذات مصلحة مشتركة بيننا وبين لبنان. قبل إده فوراً الاقتراح، واعرب لي الدكتور وايزمن عن سروره بفرصة التعرف على الرئيس اللبناني والتحدث معه. وقدتم اللقاء في ٢٢ حزيران في فندق لوتسيا Lutetia الذي نزل به الرئيس إده مع حاشيته». واشترك في هذا اللقاء إضافة إلى إميل اده وحاييم وايزمن وزير الصحة والتربية والاقتصاد في حكومة إده، جبيب ابو شهلا، ومدير غرفة رئاسته، جورج حيمري، وإلياهو ايلات نفسه، الذي وصف اللقاء على الشكل التالي:

«بعد تبادل التحيات بين الإثنين قدمت الواجبات للضيوف، وأوقف الدكتور وايزمن الحديث فجأة وأخرج ساعته التي كان معتاداً ان يضعها في جيب معطفه الكبير، وظهر الأمر كأنه محض مصادفة، وقال: «بعد نصف ساعة تقريباً سيجري التوقيع على تقرير لجنة بيل الملكية وفيه اقتراح بتقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية في جزء منها». سمع إده أقوال وايزمن، ولم يعلق في تلك اللحظة بأي شيء بل واصل توجيه الأسئلة للدكتور وايزمن حول تطوير البلاد واستيعاب المهاجرين (اليهود) الهاربين من المانيا ... وفي منتصف الحديث تطلع إده إلى ساعته، وقام من مكانه وتقدم من الدكتور وايزمن وقال: «الآن وبعد ان مرت نصف الساعة التي اشرت إليها، وبعد ان وقع تقرير لجنة بيل واصبح وثيقة رسمية لي الشرف ان أهنئ

الرئيس الأول لدولة اليهود التي ستقوم». وأضاف إده ان كوني اول المهنئين للدكتور حاييم وايزمن، بالقرار التاريخي الذي حاربت الحركة الصهيونية من أجله، لاستقلال الشعب اليهودي في ارض الوطن التي خسرها قبل الفي سنة، فإنني اطلب من الذي سيقف على رأس الدولة الجديدة، ان يكون اتفاق حسن الجوار الأول الذي يوقع بين اليهود وأية دولة أخرى، مع لبنان. وظهر لي ان الرجلين، الرئيس إده والدكتور وايزمن، كانا منفعلين جداً من الموقف الدراماتيكي العاطفي الفريد من نوعه والذي كنا شهوداً له في مسكن الرئيس اللبناني في العاصمة الفرنسية. ووصل الشعور بالأهمية التاريخية لتلك اللحظة إلى قمته، عندما رفع إده ووايزمن نخب الصداقة العتيدة والمصالح المشتركة بين الدولتين المتجاورتين ... وكانت كلمات الوداع بين الرئيسين وايزمن وإده عاطفية ومؤثرة جداً، وعبر كلاهما عن الأمل باللقاء مرة أخرى وفي ظروف افضل ... وكان هذا اللقاء الأول بين الرجلين، ورأى الرئيس وايزمن في إده صديقاً مخلصاً، يرى الصداقة بين لبنان والدولة اليهودية ليس فقط مصلحة للبلدين، إنما ايضاً مصلحة لثبات الثقافة الغربية في الشرق الأوسط» (١٤٤).

ويضيف ايلات قائلاً: «ولا بد لي ان أشير إلى انه عندما كنت أزور الرئيس إده في بيروت، بعد ذلك اللقاء، كان يتحدث بانفعال واضح عن لقائه بالدكتور وايزمن (١٤٥). وقد أكد المؤرخان كريستوفر وساشر لقاء إده ـ وايزمن، وأوضحا أن وايزمن صرح ان هدف هذا الاجتماع هو لإقامة الصداقة الدائمة بين الدولة اليهودية والجمهورية اللبنانية، وان الزعيم الصهيوني انتظر تأسيس اتحاد يربط بين المسلم والمسيحي والأمة اليهودية في شرقي البحر الأبيض المتوسط. ومن أجل ذلك فإن إميل إده أمسك بيد وايزمن وهزها وقال: أحيي الرئيس الأول للجمهورية اليهودية (١٤٦).

ولقد أثبتت الأحداث السياسية حينها ان رئيس الجمهورية، إميل إده، كان ينطلق في سياسته كممثل للموارنة وليس لكل اللبنانيين، فقد صرح أثناء زيارته لباريس في ١٣ ربيع الثاني ١٣٥٦ هـ ـ ٢١ حزيران ١٩٣٧ م قائلاً: «إن إيجاد جمهورية صهيونية ليس من شأنه ان يكون غير سارّ لنا». وفي باريس تابع مباحثاته مع الزعماء الصهاينة هادفاً من وراء ذلك إلى إنشاء دولتين في المنطقة، الأولى مسيحية مارونية في لبنان والأخرى يهودية صهيونية في فلسطين، يكون بينهما حلف دائم في وجه جيرانهما المسلمين (١٤٧).

وفي نفس اليوم، وخلال افتتاح الجناح اللبناني في معرض باريس الذي أقامه الفرنسيون، إمعاناً في توثيق عرى التبعية اللبنانية لهم، ألقى إده خطاباً أشار فيه إلى ان اللبنانيين يرجعون في الأصل إلى سلالات شعوب البحر المتوسط وأنهم أحفاد الفينيقيين، وأعلن ان الساحل اللبناني يعتبر كله قاعدة بحرية لفرنسا (١٤٨).

وقبل مبارحة إده باريس أدلى إلى جريدة (الاكو دو باريس) بتصريحات جاء فيها: «لقد عقدنا

معاهدة لمدة خمس وعشرين سنة تتجدد ضمناً بنفسها، وقد كنا نودّ عقد معاهدة أبدية، ولكن المشرعين اكدوا أن هذا الشكل من التعاقد لا يقوم، وخشي غيرهم زيادة على ذلك، ان يؤدي إلى اتهام فرنسا بالاستعمار المستتر. ونحن على كل حال قد بذلنا جهدنا لإلباس هذه العلاقة صفة الدوام بشكل ملموس. إذ بينما طالب جيراننا بسحب الجيوش الفرنسية، طلبنا نحن بقاءها دون شرط ودون تحديد زمن». بعد ذلك يسأله محرر الجريدة: "إنكم يا سيدي، إذن لا ترون مانعاً من إنشاء قاعدة بحرية في الشرق على ما اقترح الجنرال ويغان"؟ فيجيب: "كلا أبداً، بل أنا أضيف ان الساحل اللبناني يعد كله قاعدة فرنسية"(١٤٩).

وقد اجتمع إده في باريس برئيس الوزراء الفرنسي «ليون بلوم» اليهودي، وتباحثا في العلاقات اللبنانية - الصهيونية. وكان من ذيول هذه المباحثات تسهيل بيع أراض في جنوب لبنان لبعض الشخصيات اليهودية. فما كان من المطران غريغوريوس حجار، مطران الروم الكاثوليك في فلسطين، إلا أن وجه رسالة إلى الموارنة المتعاملين مع الحركة الصهيونية قال فيها: « ... فأنتم في لبنان مخدوعون بأمر الصهيونية، لا ترون فيها غير الحال الذي جاءت به إلى بلادنا، ولكن مال اليهود لليهود ... هل تعتقدون ان الشعب الفلسطيني وصل إلى هذه الحالة من الحماسة والتضحيات وركوب الأخطار إلا بعد أن استولى اليأس عليه تماماً، ولم يعد يجد منفذاً سليماً يخرج منه؟. وهل تعتقدون ان في فلسطين غير الشقاء والفاجعة اليوم. ومع هذا فأنتم في لبنان ما تزالون تعتقدون ان وجود اليهود عندنا ثروة لنا، وبينكم من يتغنى بهم ومن أحباركم الأجلاء من يأخذ جانبهم »(١٥٠).

ثم ان العلاقات الجيدة التي أقامها إميل إده مع الزعامات الصهيونية سمحت للصهيونيين بشراء العديد من الأراضي والمؤسسات في لبنان. وعندما عرض البرت نقاش عام ١٩٣٨ م أمام شركة فلسطين الاقتصادية في الولايات المتحدة اقتراحات مشروع لبناني - يهودي مشترك لاستغلال مياه الليطاني لمصلحة البلدين، أيد إده المشروع ورأى فيه أملاً جدياً لتوسيع المشاركة في مجالات أخرى، وكانت شركة ترابة شكا من بين الشركات التي كادت تشتريها مؤسسة صهيونية، بدعم وتأييد من البطريرك انطون عريضة، غير ان بشارة الخوري والثري درويش الحداد أسرعا في شراء المؤسسة بالاتفاق مع مؤسسة تجارية سويسرية وذلك في عهد الفرد نقاش (١٩٤١ - ١٩٤٣ م)(١٥١).

خطة مارونية لتوثيق العلاقات من الصهاينة

في ربيع الثاني ١٣٥٧ هـ - حزيران ١٩٣٨ م تشكلت في بيروت فرقة مارونية برئاسة جورج مشحور، وذلك بهدف العمل على تدعيم وتوثيق العلاقات بين الموارنة في لبنان واليهود في فلسطين، والعمل على إقامة وطن قومي للنصارى في لبنان. وقد اعتبرت هذه الجماعة أنه بالتعاون المخلص

والعلاقات الوثيقة بين اليهود والموارنة، يصبح بالإمكان إقامة كيان ماروني وآخر يهودي في قلب المحيط الإسلامي في الشرق الأوسط. وتقدم جورج مشحور بالخطة إلى الوكالة اليهودية بواسطة إلياهو ساسون، بغية الحصول على جواب من زعماء الحركة الصهيونية بعد الدراسة والتدقيق.

النص الحرفي للخطة:

«القدس ٢٤-٦-١٩٣٨

ان إقامة وطن يهودي في أرض اسرائيل يعني انه مع تكاثر عدد اليهود في البلاد سيتغلب اليهودي على العنصر العربي الذي يضم أكثرية إسلامية.

وبما أن السكان المحليين سيعارضون بشدة هذا الأمر، فإني أعتقد ان على اليهود إيجاد حلفاء لهم في البلدان المجاورة لكي يؤيدوهم في مطالبهم ويساعدوهم على تحقيقها، ومن الواضح ان غالبية سكان البلدان المجاورة سواء في سوريا او عبر الاردن، هم من المسلمين السنة الذين لن يساعدوا اليهود بأي شكل كان، لأن الأفكار اليهودية تتعارض مع الوحدة الإسلامية ومفهوم القومية العربية.

ومن جهة أخرى يقع لبنان على الحدود الشمالية، وعلى اليهود ان يتوجهوا إليه، وبصورة خاصة إلى منطقته الجنوبية المتاخمة لأرض اسرائيل، والسؤال الذي يطرح أمام هذا الوضع، هل هناك أية إمكانيات للتوصل إلى اتفاق مع سكان هذه المنطقة؟

سوف أحاول الإجابة عن هذا السؤال بدقة، والإشارة إلى ان المسيحيين الذين يشكلون ١/٨ السكان (ثمن السكان) في جنوب لبنان لا يؤيدون فكرة إقامة وطن قومي يهودي في أرض اسرائيل، ولكنهم في الوقت نفسه لا يعارضون هذه الفكرة، انهم في الواقع يتخذون موقفاً حيادياً وسيكون من السهل التوصل إلى تفاهم معهم، نظراً لأن مستواهم الثقافي قريب من المستوى الثقافي لليهود. وهم في الوقت نفسه لا يزالون يكنون حتى الآن، وبشكل خفي، الكراهية للمسلمين نتيجة المذابح الدموية التي تعرضوا لها في الماضي القريب.

ان عدد المسلمين السنة قليل في جنوب لبنان، لذلك يجب التحدث عن الشيعة الذين يشكلون وحدهم ٧/٨ سكان المنطقة. كيف يجب التعامل مع السكان الشيعة؟

إن السكان الشيعة هم في الأساس فلاحون جهلة، أما القادة والوجهاء الذين يقودونهم كما تقاد القطعان، ويعاملونهم معاملة الأسياد للعبيد فهم الرؤساء الدينيون. وفي أثناء حكم الإمبراطورية العثمانية - السنية عانى الشيعة من الاضطهاد الشديد، ومازالوا يتذكرون بمرارة، على تعاقب أجيالهم، تلك المعاناة، لذلك يجب إثارة هذه الذكريات وبصورة خاصة ما نُسي منها، وبعد ذلك يمكن تحقيق إنفجار بناء على طلب رؤساء الطائفة ووجهائها.

انني أتقدم بهذه الأفكار والمقترحات إلى قادة الحركة الصهيونية لدراستها وبحثها، مع التأكيد على ضرورة الاعتناء بشكل خاص بسكان هذه المنطقة».

التوقيع: جورج مشحور

بيروت

وقد ذيل جورج مشحور رسالته هذه بملاحظة جاء فيها:

«ان المرحلة الصعبة التي تمر بها البلاد حالياً تستوجب في رأيي بحث هذه الخطة المقترحة، ودراسة إمكانية تركيز حراس على الحدود اللبنانية للعمل، بمساعدة السكان المحليين، على إيقاف جهود العصابات في سبيل الحصول على إمدادات واسلحة من خارج البلاد» (١٥٢).

لقاءات ساسون مع زعماء الموارنة

في ٢٣ جمادى الأولى ١٣٥٧ هـ - ٢٠ تموز ١٩٣٨ م وعلى أثر حدوث انفجارات في مدينة صيدا ضد المؤسسات اليهودية، وصل الجاسوس الصهيوني إلياهو ساسون إلى بيروت، حيث طمأنه نور الدين الرفاعي بوصفه قائداً للشرطة، بأنه فرض المراقبة على الفلسطينيين، ووضع شرطيين بصورة دائمة في منزل المفتي الحاج أمين الحسيني، الذي فرّ إلى لبنان هرباً من ملاحقة السلطات البريطانية له في فلسطين، مهمتهما تسجيل أسماء الزوار ومراقبة الرسائل التي تصله أو ترسل من قبله، وكذلك التنصت على الأحاديث التي يجريها سواء من زواره أو اهل بيته. وأكد له ان السلطات في صيدا اتخذت إجراءات مشددة بحق الذين قاموا بعمليات التفجير، وابلغه انه قام شخصياً بزيارة خاصة لصيدا حيث اشرف على عمليات التحقيق، ووضع بالتعاون مع المسؤولين الأمنيين الآخرين خطة تهدف إلى الدفاع عن اليهود والمحافظة عليهم وعلى مصالحهم (١٥٣). هذا في وقت كانت المقاومة المسلحة في فلسطين وخارجها لا تزال قضية شعبية بالدرجة الأولى وليست قضية انظمة وزعامات.

في ٨ رجب ١٣٦٠ هـ - أول آب ١٩٤١ م استقبل رئيس الجمهورية السابق إميل إده المبعوث الصهيوني إلياهو ساسون، واستغرق الاجتماع حوالي ثلاثة أرباع الساعة، تركز خلالها النقاش حول موقف لبنان من تصريحات الجنرال كاترو (الفرنسي) بشأن استقلال لبنان وسورية وإمكانية توحيدهما إذا أراد البلدان ذلك، (انظر ص ٤٨٩). وقال إده انه تبين له ان الإنكليز مهتمون بإرضاء المسلمين في سورية ولبنان وتلبية مطالبهم القومية إلى أقصى الحدود، وانه يعتقد ان هناك تفاهماً تاماً بين الجنرال ديغول والحكومة البريطانية حول هذه المسألة. وأكد أنه كلبناني ماروني سيعارض بشدة أية خطة من شأنها المس بحقوق طائفته او إعطاء لبنان وجهاً عربياً. كما أنه سيعارض الاتحاد الفدرالي مع سورية، وأوضح في هذا

الشأن أن «من الأفضل ان لا يقوم أي اتحاد سواء بشكل شامل او مقلص، لأن الشرط الأولي الأساسي هو ان يحصل لبنان على استقلاله بحدوده الحالية، وان تعطى له إمكانية اختيار النظام الذي يرغب». واعرب عن اعتقاده أن موقفه شبيه بموقف الصهاينة في فلسطين، وأنه على هذا الأساس يجب التعاون بين الموارنة والصهاينة في الشرق وفي اميركا. أضاف «ان الوقت لم يحن بعد لوضع خطة عمل مشتركة، لكن على الصهاينة والموارنة أن يكونوا على استعداد لمراقبة النشاطات البريطانية في الشرق، وفي حال التأكد بأن الإنكليز ينوون غض الطرف عن الصهاينة والموارنة ومطامحهم القومية عبر تسليمها إلى المسلمين، فعلى ممثلي الشعبين ان يلتقوا لوضع خطة عمل مشتركة».

وقال إدة ان للموارنة قوة تأثير لا بأس بها في اميركا الشمالية والجنوبية، وانه يجب استغلال هذه القوة إلى أقصى حد، وأضاف: صحيح ان الاتصالات مقطوعة اليوم بين بيروت ونيويورك بسبب الحرب (الحرب العالمية الثانية)، لكن يفترض أن باستطاعة اليهود تأمين وسيلة لإيصال الأوامر والتوجيهات من الموارنة في لبنان إلى إخوانهم في اميركا. ورأى ان هناك واجباً أساسياً لترميم وتحسين العلاقات بين الموارنة والصهاينة، واقترح في هذا المجال ان «من الافضل ان يقام لقاء كل اسبوع او اسبوعين بين أحد ممثلينا والصهاينة». واعرب إده عن رغبته في اللقاء بموشي شاريت (شرتوك)، وقد وافقه على ذلك إلياهو ساسون، وأضاف ان من الأفضل ان يقوم شاريت بزيارته عندما تتخذ الأمور طابعاً عملياً وأن الأمر يتعلق إلى حد كبير باعتراف الموارنة بالواجب والحاجة إلى التعاون مع اليهود، مؤكداً له في الوقت نفسه ان اليهود مقتنعون بواجب التعاون، والدليل على ذلك زيارته له والزيارات العديدة لممثلي الحركة الصهيونية له في الماضي (١٥٤).

وفي اليوم التالي زار ساسون المطران عبد الله الخوري في مركز البطريركية الصيفي في الديمان شمالي بيروت. وقد دار الحديث الذي استغرق ساعتين عن علاقة الكنيسة المارونية بسياسة دول الحلفاء في لبنان. وقال الخوري انه ينتظر أن يقوم الجنرالان كاترو وولسن بزيارة إلى البطريرك الماروني في الديمان لبحث موضوع الشائعات التي انتشرت في الآونة الأخيرة في كل من سورية ولبنان، والمتعلقة بالمستقبل السياسي للبلدين. وأضاف ان موقف الكنيسة المارونية واضح بالنسبة لإصرارها على رفض كل محاولة أياً كانت الشروط. لدمج لبنان وسورية او توحيد البلدين مع دول عربية أخرى. وأكد المطران أن الكنيسة المارونية ستبذل كل جهد ونفوذ في لبنان وأميركا والفاتيكان للمحافظة على طابع لبنان المسيحي، وعلى «حقوق الموارنة باعتبارهم أبناء أكبر طائفة في لبنان» كما زعم.

وقال المطران خوري ان الكنيسة المارونية ترغب في ان يبقى لبنان إلى الأبد تحت السيطرة الفرنسية، وذلك على الرغم من مساوئ فرنسا، ولكن نظراً إلى ان الوضع الدولي قد تطور بحيث أصبحت فرنسا

نفسها دولة من الدرجة الثانية او الثالثة، وذلك بسبب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية واجتياح الألمان لباريس، فإن الكنيسة المارونية ستطالب باستقلال لبنان. وستدعو دول الحلفاء إلى احترام الوضع السياسي في لبنان. وأكد ان الكنيسة لن تتنازل عن مطالبها حتى ولو أدى الأمر إلى نزاع شديد مع المسلمين، معتبراً ان هناك مجالاً واسعاً للتعاون بين اليهود والموارنة، حيث انه لا يجوز السكوت عن الشائعات التي يروجها الإنكليز حول توحيد سورية ولبنان (١٥٥).

وبتوصية من المطران عبد الله الخوري، فقد زار إلياهو ساسون بشارة الخوري الذي اقترح عليه خطة لتهجير ابناء جبل عامل. فعندما تطرق الإثنان في الحديث إلى ضرورة التعاون بين الدولة اليهودية ولبنان الماروني، قال له الخوري: «يوجد بيننا وبينكم حاجز يجب إزالته، وهذا الحاجز هو جبل عامل، هنالك ضرورة لتفريغ هذه المنطقة من المسلمين الشيعة الذين يشكلون خطراً على بلدينا، وقد سبق لهم أثناء فترة الاضطرابات في فلسطين ان تعاونوا مع عصابات المفتي(★) لتهريب السلاح والرجال». وأوضح الخوري انه يجب تفريغ جبل عامل من سكانه، وتوطين الموارنة اللبنانيين المهاجرين حالياً إلى اميركا فيه، وذلك بعد انتهاء الحرب، واقترح على ساسون ان تقرض الصهيونية «البطريرك الماروني انطون عريضة مبلغاً كبيراً من المال لكي يتم شراء منطقة الجبل (جبل عامل) لإسكان الموارنة فقط هناك في المستقبل. وبهذه الطريقة يصبح الموارنة جيراناً لليهود، ويصبح التعاون سهلاً ودون مضايقات، وسيقف عندئذ اليهود والموارنة صفاً واحداً أمام الزحف القادم من الشرق، وبذلك يحافظ اليهود ايضاً على حدودهم الشمالية» (١٥٦).

وهكذا فبعد تهجير المسلمين الشيعة من مناطق جبل لبنان، البترون وجبيل وكسروان والمتن، إرتأى بشارة الخوري، أول رئيس جمهورية لدولة الاستقلال، تهجيرهم من جبل عامل، لكي يتسع لبنان لجميع الموارنة الموجودين في العالم. مثلما ينص المشروع الصهيوني على إنشاء «دولة اسرائيل الكبرى» من النيل إلى الفرات لكي تكون قادرة على استيعاب معظم يهود العالم، من هنا سر التحالف الوثيق بين الجانبين.

(★) إشارة إلى المفتي الحاج امين الحسيني.

الفصل الثامن

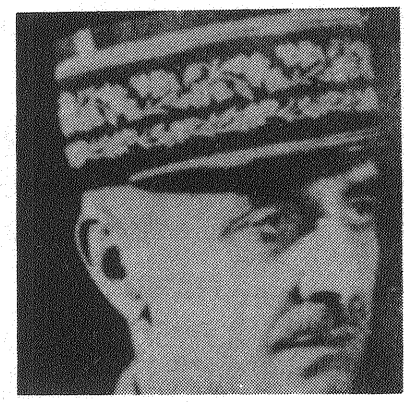
الاستقلال المزعوم

حوادث ما قبل الإستقلال

★ الإنكليز وراء الباب

كانت ظروف الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) قد خلقت أمام فرنسا مصاعب جمة تمثلت بعدم قدرتها على الاحتفاظ بمستعمراتها في الشرق. ففي ٩ جمادى الثانية ١٣٥٩ هـ ـ ١٤ تموز ١٩٤٠ م سقطت باريس بأيدي الألمان، ودخلت فرنسا تحت السيطرة الألمانية. وتسلم الماريشال فيليب بيتان الحكم كرئيس للدولة الفرنسية في فيشي بعد أن وقع شروط الاستسلام مع المانيا. وكان ان نادى الجنرال شارل ديغول، من لندن، بمتابعة النضال ضد الألمان، وألف لهذه الغاية حكومة «فرنسا الحرة» بتشجيع من الإنكليز أنفسهم. وامتدت آثار هذه الهزيمة إلى البلدان التي كانت تسيطر عليها فرنسا. وهكذا تفاعلت الأزمة المعيشية الخانقة في سوريا ولبنان وقلّت المواد الغذائية، وتخوف الناس من المجاعة. وفي أوائل عام ١٩٤١ تأزمت الحالة السياسية في لبنان واضطرب حبل الأمن حتى اضطر أميل إده للاستقالة من رئاسة الجمهورية في أوائل نيسان ١٩٤١ م. وفي التاسع منه عين الجنرال الفرنسي دانتز المحامي الماروني الفرد نقاش رئيساً للدولة (١).

في ١٣ جمادى الأولى ١٣٦٠ هـ - ٨ حزيران ١٩٤١ م كانت قوات بريطانيا و«فرنسا الحرة» قد أكملت استعداداتها وبدأت بغزو سوريا ولبنان من جهة فلسطين لطرد قوات فيشي الموالية للألمان، ووعدت بتحقيق الاستقلال الكامل لكلا البلدين سعياً وراء تأييد السكان الذين كانوا يطالبون بالاستقلال. وهكذا ففي ٢٧ أيلول ١٩٤١ أعلن الجنرال كاترو، المندوب العام لحكومة «فرنسا الحرة» استقلال سوريا، وفي ٢٦ تشرين الثاني أعلن استقلال لبنان دون ان يتغير شيء على الصعيد العملي، وفي أول كانون الأول أصدر قراراً بتثبيت الفرد نقاش رئيساً للجمهورية (٢).



وكانت بريطانيا بحاجة إلى عطف السكان المحليين لكي تظهر بمظهر المدافع عن حقوقهم، خصوصاً وأن قوات الألمان بدأت تتقدم في افريقيا الشمالية باتجاه المنطقة، فسارعت إلى الاعتراف باستقلال سوريا ولبنان وعينت الجنرال سبيرز وزيراً مفوضاً لها في البلدين. ولما لم تكن فرنسا راغبة في ان تبرّ بوعدها الخاص بالاستقلال، فقد

أحرجها هذا الاعتراف البريطاني السريع باستقلال سوريا ولبنان. واشتد التوتر بين الفرنسيين والبريطانيين، وانتقل هذا التوتر إلى صفوف المؤيدين للدولتين، وشهدت الساحة صراعاً سياسياً وإعلامياً حاداً بين أنصار كل من الدولتين المستعمرتين. فاحتضنت فرنسا كتلة إميل إده المعروفة بـ«الكتلة الوطنية»، ودعمت بريطانيا موقف بشارة الخوري، وكان هذا الأخير زعيماً لحزب «الكتلة الدستورية» التي كانت على صلة وثيقة بالسلطات البريطانية في المنطقة وذلك بواسطة أحد أقطابها كميل شمعون. وقد نجحت بريطانيا فيما بعد في إيصال هذين الرجلين، الخوري وشمعون، إلى الرئاسة (٣).

كانت فرنسا لا تزال تطمح إلى ان يكون لها المركز الممتاز في لبنان، فيما جعلت بريطانيا نصب عينها محاربة النفوذ الفرنسي في الشرق. وانبرى الجنرال سبيرز عبر رسله ومعاونيه ومخابراته بالإمساك بالسياسة اللبنانية إبتداء من رئاسة الجمهورية، وبدأ يلح على إجراء انتخابات شعبية في سوريا ولبنان. ولم تجد فرنسا بعد اعترافها باستقلال البلدين عذراً في رفض الطلب، فماطل الجنرال كاترو بضعة أشهر في تحديد موعد لهذه الانتخابات، تنفيذاً لتعليمات واردة من الجنرال ديغول. لكنه اضطر أخيراً إلى الرضوخ للضغط البريطاني وأعلن عن عودة الدستور في ٢٥ آذار ١٩٤٣ م، وذلك بعد ان عُلق العمل به على أثر وقوع الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩ (٤).

وبالطبع لم تكن بريطانيا مخلصة في اعترافها بهذا الاستقلال، بل كان لها أطماع في سوريا ولبنان، حتى أن البعض تساءل عن سبب وقوفها ضد الانتداب الفرنسي، وهل هو لتحقيق الاستقلال أم لتحلّ محل فرنسا وتعمل على إدخال لبنان في مشاريعها، وقد ذكر جواد بولس وزير الأشغال العامة والخارجية والصحة في عهد الرئيس أيوب ثابت في ١٨ آذار ١٩٤٣ أن الجنرال سبيرز حاول إقناعه في دعوة هادئة بأن لبنان مثقل بحدوده الحالية وأن من الخير له أن ينزل عن كتفه بعض الأراضي والمناطق في الجنوب والشمال فيصير سكانه أكثر إنسجاماً(٥).

وكانت فرنسا تعمل لجعل لبنان عقبة أساسية في وجه أي مشروع إتحادي عربي، وعقد معاهدة فرنسية - لبنانية. ويتضح ذلك من خلال رسالة بعث بها الجنرال كاترو إلى الجنرال ديغول في ٨ آذار ١٩٤٣، وتحدث فيها عن ضرورة توقيع معاهدة مع لبنان، وأن هذه المعاهدة لن تتحقق إلا باستخدام المشاعر العاطفية التي تربط المسيحيين بفرنسا، وباستغلال غريزة الدفاع اللبناني حيال مشاريع الإبتلاع العربية(٦).

من ناحية ثانية كانت بعض الصحف اللبنانية تدعم السلطات الفرنسية في موقفها ضد استقلال لبنان، ومن بين هذه الصحف البيرق، البشير، صوت الأحرار، والشرق L'orient وسوريا La Syrie الصادرتان باللغة الفرنسية.

★ أيوب ثابت

عام ١٩٤٣ طالب البطريرك الماروني بإقالة رئيس الوزراء سامي الصلح وجميع أعضاء حكومته، «لأن أعمال رئيسها تتنافى مع مصلحة الطائفة المارونية». وقد ردت الكتلة الإسلامية التي كانت قد تشكلت في كانون الثاني ١٩٤٣ برئاسة محمد جميل بيهم، على هذه المطالبة، وانتقدت تدخل البطريرك في شؤون الحكم، وتسميته خلفاً لرئيس الوزراء ممن يتمتع بثقة البطريركية. وفي مذكرة قدمتها إلى رئيس الجمهورية رأت الكتلة «إن دولة اعترفت الدول باستقلالها السياسي، وفيها من المسلمين ما يناهز نصف سكانها جديرة بأن تكون مستقلة عن نفوذ الأفراد والجماعات الشخصي، ومنزهة بسياستها العامة عن أن تكون متركزة على قاعدة تعزيز طائفة على الطوائف الأخرى» (٧).

وفي ضوء المساومات البريطانية - الفرنسية - سلم دافيد، مندوب الجنرال كاترو، رسالة إلى الرئيس الفرد نقاش في ١٨ آذار ٤٣ طلب منه فيها تقديم استقالته من رئاسة الجمهورية، إلا أن النقاش رفض ذلك، وكان رئيس الوزراء سامي الصلح قد قدم مذكرة احتجاجية في ١٥ آذار ٤٣ إلى الجنرال كاترو (٨)، والذي أقدم في ١٨ آذار على إقالة الفرد نقاش وسامي الصلح من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة واستبدلهما بأيوب ثابت كرئيس للجمهورية والحكومة وكلفه الإشراف على إجراء الانتخابات النيابية كي يصار إلى انتخاب مجلس نيابي جديد يتولى بدوره انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

وكان من جملة الأسباب التي أدت إلى اختيار ثابت للرئاسة كون كاترو يريد تحقيق أمنية المفوض الفرنسي السابق غبريال بيو (١٩٣٨ - ١٩٤٠) الذي كان يتلهف لإقامة حكم مسيحي يرأسه بروتستانتي على غرار مذهبه (٩). فقد كان أيوب ثابت وهو من غلاة أنصار إميل إده بروتستانتي المذهب، ماروني السياسة، وكان متعصباً للفكرة المسيحية، وقد جعل جل همه تحويل لبنان إلى وطن قومي مسيحي بحماية فرنسا. وقال جورج حنا أنه يستغرب من شخص كالدكتور ثابت معروف بعلمانية متطرفة أن يتمسك بمسيحية لبنان، بما في ذلك من خطر عليه وعلى مستقبله كونه محاطاً بأقطار إسلامية من الشرق والشمال والجنوب، إلا إذا سلم بصهيونية فلسطين شرارة النار في هذا الشرق (★). وعلق يوسف مزهر بنفس العبارات مضيفاً أنه لا يجرؤ أحد أن يتهم الدكتور ثابت بأنه يماشي الفرنسيين طمعاً بجاه أو بكسب شخصي، ولكن هي عقيدة راسخة يعتقدها في ذهنه صواباً، وهو لا يجادل في عقيدة اعتنقها (١٠). وذكرت صحيفة «لسان العرب» في معرض حديثها عن الانتخابات لعام ١٩٢٢، إن أيوب ثابت نظراً لعداوته وتعصبه ضد المسلمين فقد كان من المتوقع فشله في الانتخابات، ولكن الانتداب الفرنسي تدخل لإنجاحه ضد إرادة الرأي العام الوطني (١١).

(★) جورج حنا: من الاحتلال إلى الاستقلال. بيروت ١٩٤٦. ص ١٧٩.

وطالبت الكتلة الإسلامية بإجراء إحصاء جديد للسكان قبل مباشرة الانتخابات، إلا أن الرئيس ثابت كان يسعى، وبتشجيع من الأوساط المارونية المتطرفة والفرنسيين إلى تعزيز الوجود المسيحي في المجلس النيابي، فأصدر في ١٧ حزيران ٤٣ مرسومين تشريعيين، يحمل المرسوم الأول رقم ٤٩، وحدد فيه عدد المقاعد في المجلس النيابي بأربعة وخمسين مقعداً، اثنان وثلاثون منها للمسيحيين وإثنان وعشرون للمسلمين، ووزع المرسوم عدد النواب على الطوائف كما يلي: ١٨ للموارنة، ٣ للروم الكاثوليك، ٦ للروم الأرثوذكس، ٣ للأرمن الأرثوذكس، ٢ للأقليات المسيحية، ١٠ للسنة، ٩ للشيعة، ٣ للدروز. أما المرسوم الثاني فيحمل الرقم ٥٠، وقد نص على كيفية توزيع عدد النواب على المناطق. وجاء في بنده الرابع أن عدد الأهالي يتألف من المواطنين المقيدين في سجلات الأحوال الشخصية بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٤٢، يضاف إليهم الأشخاص الموجودين في الخارج وأصلهم من لبنان وقد اختاروا الجنسية اللبنانية. ومعنى ذلك تسجيل أسماء المغتربين من المسيحيين لا سيما الموارنة(١٢).

ونظراً لخطورة الوضع فقد نشطت القوى الإسلامية والوطنية لمحاربة هذا المشروع الذي اعتبر في حينه مورنة نهائية للبنان. وأرسلت الكتلة الإسلامية مذكرة إلى الحكومة المصرية شرحت فيها أهداف المحاولة الخبيثة، واجتمع رئيس الكتلة محمد جميل بيهم وأحد أعضائها عبد الرحمن سحمراني بالسكرتير العام للمفوضية الفرنسية شاتينيو في ١٩ حزيران ٤٣ وشرحا له الغبن اللاحق بالمسلمين، وطالباه بضرورة وقف تنفيذ المرسومين. وفي اليوم الثاني عقد اجتماع في منزل مفتي الجمهورية الشيخ محمد توفيق خالد ضم القيادات الإسلامية بحضور المفوض السامي جان هللو، وقد بينوا له سبب رفض المسلمين للمرسومين السابقين. وفي ٢١ حزيران ٤٣ إنعقد مؤتمر الطوائف الإسلامية في «نادي جمعية إتحاد الشبيبة الإسلامية»، للنظر في الأمر. وضم المؤتمر أربع عشرة منظمة إسلامية كبيرة، كان بينها اتحاد الشبيبة الإسلامية، الجمعية العاملية، الكتلة الإسلامية، حزب التنظيم الوطني، الكشاف المسلم، وحزب النجادة. وقد أعلن المفتي الشيخ محمد توفيق خالد الذي حضر المؤتمر «إن اختلال المساواة يثير المشاحنات بين الطوائف المختلفة التي يتألف منها لبنان... فإذا نحن طالبنا اليوم بشدة كما كنا نطالب في الماضي بالعدل والمساواة فلمصلحة الجميع...». أما عبد الحميد كرامي فإنه هدد بالانفصال إذا لم يكن لبنان عربياً. وأعلن المحامي الدرزي بهيج تقي الدين أنه «لا توجد طوائف محمدية، إذ أن جميع المسلمين ينتمون إلى طائفة واحدة»، وأشار إلى أن لبنان ليس إلا وطناً قومياً عربياً يتساوى فيه الجميع، وتعهد بأن يكون أبناء جماعته «جنود الإسلام». وبحماسة مماثلة، نفى الزعيم الشيعي سليمان الضاهر أن يكون المسلمون منقسمين إلى طوائف، وشبه طوائفهم بأغصان الشجرة الواحدة. وأخيراً أصدر المؤتمر عدة قرارات طالب فيها بإجراء إحصاء عام وقيام انتخابات نيابية على أساسها، وإلا فإن المسلمين لن يشتركوا في الانتخابات حتى تتحقق

مطالبهم[١٣].

إثر هذه التطورات عاد الجنرال كاترو إلى لبنان بعدما غادره إلى الجزائر، وبدأ يبحث الموضوع مع مختلف القوى السياسية. وقام رئيس الحكومة المصرية النحاس باشا بالتوسط لحل الأزمة مقترحاً تشكيل المجلس الجديد بإعطاء ٢٩ مقعداً للمسيحيين و ٢٥ مقعداً للمسلمين، وأرسل رسالة بهذا المعنى إلى كاترو [١٤]، الذي اعترف بالفعل أن المسلمين اتحدوا «لمقاطعة الانتخابات على أثر تحيز الدولة وأيوب ثابت مع الفئة المسيحية بإصداره قراراً يسجل بموجبه المهاجرون اللبنانيون في قائمة الناخبين لإكثار عدد مقاعد النصارى في المجلس» [١٥].

غير أن البطريرك الماروني انطون عريضة رفض اقتراح النحاس باشا في برقية أرسلها إلى الرئيس أيوب ثابت في ١٣ تموز ٤٣ وجاء فيها: «نقاوم كل سعي لتعديل قرارات حكومتكم العادلة بشأن الإحصاء وتوزيع المقاعد النيابية، ونؤيد حكومتكم في موقفها التاريخي الشريف» [١٦].

وقد أدى هذا إلى اشتداد الأزمة، مما دعا البعض إلى التفكير في عقد مؤتمر وطني لجميع اللبنانيين. وقام فيليب نقاش يرافقه وفد مسيحي بجولة على رؤساء الطوائف المسيحية للمطالبة بانعقاد مثل هذا المؤتمر. وقد أبدى البطريرك موافقته على الحضور، إلا أن النائب البطريركي عبدالله الخوري رفض وقال للوفد: لا يكفي أن يقول البطريرك قررت فهو ليس وحده هنا [١٧]. وبذلك فشلت المحاولة لعقد مؤتمر وطني عام، وتم عقد مؤتمر للطوائف المسيحية ترأسه البطريرك عريضة للمطالبة بتثبيت الإمتيازات المسيحية.

وأمام قوة المعارضة الإسلامية، وبغية الخروج من المأزق، وجه المفوض السامي الفرنسي جان هللو كتاباً إلى أيوب ثابت في ٢٠ تموز طالباً منه الاستقالة، وبالفعل فقد قدم استقالته في اليوم التالي، وقام هللو بتعيين النائب بترو طراد - من الروم الأرثوذكس - رئيساً للجمهورية لفترة مؤقتة من أجل الإشراف على الانتخابات النيابية، وقد حاول طراد إستمالة المسلمين، مؤكداً على ضرورة اتباع سياسة داخلية تشعر كل لبناني بأنه ابن الوطن مهما كان دينه، وأن من واجبات لبنان المستقل أن يدرك أنه موجود وسط محيط عربي، وينبغي عليه التعاون مع جيرانه[١٨].

ولكن رغم تعيين رئيس جديد للجمهورية فقد استمرت الأزمة، مما حمل المفوض هللو على دعوة الوزير البريطاني المفوض سبيرز إلى الاشتراك في حل الأزمة. فأبدى سبيرز استعداده وقام بزيارة البطريرك ثم المفتي. وقد أبدت القيادات الإسلامية تجاوباً مع اقتراح جديد يجعل عدد النواب المسلمين ٢٥ نائباً مقابل ٣٠ نائباً للمسيحيين، وذلك حرصاً على إنهاء الأزمة وصيانة الوحدة الوطنية، وعلى أن يجري تعديله فيما بعد وإجراء إحصاء جديد للسكان لأن المسلمين طرأ عليهم زيادة كبيرة فاقت عدد المسيحيين. وعلى هذا الأساس أصدر هللو في ٣١ تموز مرسوماً حدد فيه عدد النواب بـ ٥٥ نائباً: ٣٠ نائباً مسيحياً و ٢٥ نائباً

مسلماً، أي بنسبة ٦ للمسيحيين و ٥ للمسلمين، وعلى أن يكون توزيع النواب على الطوائف على الشكل التالي: ١٨ للموارنة، ١١ للسنة، ١٠ للشيعة، ٦ للروم الأرثوذكس، ٤ للدورز، ٣ للروم الكاثوليك، إثنان للأرمن، وواحد عن الأقليات: كما نص المرسوم على ضرورة إجراء إحصاء عام للسكان في مدة لا تتعدى السنتين من تاريخ هذا المرسوم(١٩).

وعلى أثر ذلك وجه هللو نداء إلى اللبنانيين دعاهم فيه إلى نسيان خلافاتهم مؤكداً أن الحل المتخذ هو حل مؤقت، لأنه لا بد من إجراء إحصاء جديد تجري بنتيجته انتخابات إضافيه لإدخال التعديل اللازم على عدد نواب المجلس. وفي اليوم نفسه وجه سبيرز رسالة إلى اللبنانيين نوه فيها بحرص المسلمين على وحدة العيس المشترك، ورأى أن عدم قبول المسيحيين باقتراح هللو سيعرضهم إلى فقدان عطف الدول الديمقراطية(٢٠).

غير أن المقترحات الفرنسية والبريطانية لم ترض القيادات المسيحية ولا سيما المارونية، فقد أوعز البطريرك الماروني إلى توفيق لطف الله عواد - معاون أمين سر الدولة - بالاستقالة من الحكم احتجاجاً على تدخل مصطفى النحاس باشا في شؤون لبنان الداخلية، إلا أن الرئيس بترو طراد رفض هذه الاستقالة، وتدارك الأمر بتوجيه رسالة مجاملة إلى البطريرك الذي رد في اليوم نفسه برسالة أشار فيها إلى اضطراب أفكار الموارنة بالنسبة للحلول الجديدة، اعتقاداً منهم بالإجحاف اللاحق بهم. وقال أنه سيترك البت بهذا الموضوع للمجلس النيابي المقبل(٢١).

وهكذا انتهت أزمة المرسومين ٤٩ و ٥٠، إلا أن الإحصاء الذي وعد به هللو وسبيرز لم يتم، لأن البطريرك الماروني طلب من الرئيس الجديد بشارة الخوري عدم الاقدام على مثل هذه الخطوة التي لن تكون إلا لصالح المسلمين. وقد وصلت هذه النتيجة إلى البطريرك وإلى رئيس الجمهورية من فريد حبيب مدير النفوس الذي نصح بعدم إجراء الاحصاء. ومنذ ذلك التاريخ لم يجر أي إحصاء في لبنان، وبقي الاعتماد على إحصاء عام ١٩٣٢ (٢٢).

أما فيما يتعلق بالإنتخابات النيابية فقد اتخذت طابع الصراع بين دعاة العزلة ودعاة الإتجاه العربي. وهكذا لم تكد تعلن الحكومة عن موعد إجرائها حتى وجه البطريرك نداء إلى الأساقفة ليتلى في الكنائس من أجل الدعوة إلى انتخاب المرشحين المعادين لفكرة الوحدة العربية والمعروفين بحبهم للبنان (٢٣). وكانت الأوساط الإكليركية تستمد تصلبها ضد الإتحاد العربي من مصادر خارجية، وتنادي في الوقت نفسه بضرورة المحافظة على قومية لبنان المسيحية (٢٤).

وقد شهدت هذه الانتخابات حملات إعلامية متبادلة بين أنصار كتلة إميل إده التي كانت تنادي بالعزلة والانفصال عن العرب وأوساط الكتلة الدستورية برئاسة بشارة الخوري والتي نشرت بياناً اتهمت

فيه إدة بأنه عدو الثقافة العربية، ومن دعاة القضاء على اللغة العربية (٢٥). وقد كان لهذه البيانات ردود فعل إيجابية في أوساط إدة التي كانت تؤيده انطلاقاً من سياسته المعادية للعرب والعروبة. فقد كان إميل إدة صريحاً في إعلان مواقفه المعادية لأي اتجاه عربي، بينما كان الخوري يدلي بآراء وتصريحات متناقضة، فكان يتجنب الجزم في أي موضوع، فلا يتحدى المسيحي ولا يتحدى المسلم، وهو لم يحاول أن يقول أمام المسلمين أن لبنان غير عربي، كما أنه لم يفضح نفسه أمام الكنائس والأديرة بالقول أن لبنان عربي محض (٢٦).

وكان بشارة الخوري قد اجتمع في القاهرة بتاريخ ٢ حزيران ١٩٤٢ مع جميل مردم بك وزير خارجية سوريا ومصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء المصري. وهناك أعلن الخوري تأييده لإقامة أوسع العلاقات وأمتنها مع الدول العربية بشرط استقلال لبنان ضمن حدوده المعترف بها. وكان النحاس باشا يهمه معرفة رأي سوريا التي لا تثق بالسياسة اللبنانية نظراً لعدائها للوحدة العربية. فقال جميل مردم: «نحن نثق بكلام الشيخ بشارة وعندما تطمئن سوريا لهذا الاتجاه في السياسة اللبنانية، فنحن مستعدون لان نتنازل عن كل مطلب لنا في لبنان، بل أن نوسع أراضي لبنان إذا لزم» (٢٧).

وهكذا اختار العرب التعاون مع بشارة الخوري الذي كان يحظى بدعم الإنكليز أيضاً، لا لأن مشروع الوحدة العربية هو مشروع بريطاني بل لأنه المشروع الموحد لجميع جهود الدول العربية. أضف إلى ذلك أن عدداً كبيراً من المسيحيين كانوا يناصرون فكرة الإتحاد العربي (٢٨).

وجرت الانتخابات النيابية على دورتين في ٢٩ آب و٥ أيلول عام ١٩٤٣ م، تحت رقابة الجنرال سبيرز وفي ظل النفوذ البريطاني، فكان من الطبيعي ان تعمل على رفع اسهم السياسة البريطانية في لبنان. وبالفعل فقد أدت إلى فوز «الكتلة الدستورية» وحلفائها فوزاً صارخاً، وانتهت أخيراً بوصول بشارة الخوري إلى رئاسة الجمهورية في ٢١ أيلول ١٩٤٣ (٢٩).

ويقول كمال جنبلاط ان الجنرال سبيرز أنفق خلال الحملة الإنتخابية مبلغ ٦٠٠ ألف ليرة لبنانية لصالح الكتلة الدستورية.

وأكد كاترو أن الجنرال سبيرز قد تدخل فعلاً في الانتخابات، واستعمل كل دهائه فيها، مما أدى إلى هزيمة أنصار فرنسا في البقاع والجنوب والشمال وتناقص عدد الموالين لها في بيروت وجبل لبنان وهما المنطقتان اللتان كانتا الحصن الحصين للنفوذ الفرنسي (٣٠).

★ بريطانيا تصنع الرئيس

بعد الانتهاء من الانتخابات النيابية بدأ التنافس بين إميل إدة وبشارة الخوري للوصول إلى منصب الرئاسة. وقد اقترح إدة على الخوري طرح اسم بترو طراد ليكون بديلاً عنهما بغية إنهاء الخلاف بين الموارنة،

إلا أن الخوري رفض ذلك وراح يجتمع مع بعض النواب بينهم عبد الحميد كرامي وعادل عسيران، مبدياً استعداده للتعاون مع الدول العربية إلى أقصى حد (٣١). وفي ١٦ أيلول اقترح الجنرال سبيرز على بشارة الخوري الانسحاب لمصلحة كميل شمعون أو حميد فرنجية أو يوسف اسطفان أو أمين السعد. وكان هذا الاقتراح مجرد مناورة بريطانية للضغط على فرنسا وحملها على القبول ببشارة الخوري(٣٢)، خاصة وأن الفرنسيين ما كانوا ليقبلوا بنجاح كميل شمعون، فقد أوضح المفوض السامي الفرنسي جان هللو لبشارة الخوري «أن كميل شمعون، هو خويصة الإنكليز، وأنا باسم فرنسا أطلب منك أن ترجع عن تنازلك لمصلحته»(٣٣).

وهكذا استمرت المناورات بين الفرنسيين والبريطانيين إلى أن اقتنعت فرنسا وعلى مضض بأن وصول بشارة الخوري للرئاسة يبقى أفضل من وصول كميل شمعون «خويصة الإنكليز». ولم يكن الفرنسيون معادين للخوري، فقد أكد كاترو «أن الشيخ بشارة الخوري لم يكن خصماً لنا بل بالعكس كان في جميع أدوار حياته السياسية صديقاً مخلصاً لفرنسا»(٣٤). وذكر بشارة الخوري أنه ما ان اقترب موعد الانتخابات حتى زاره موظفان فرنسيان كبيران وعرضا عليه المساعدة وتحمل بعض النفقات(٣٥).

وكان الخوري بدوره حريصاً على استمالة الإكليروس. فقد ذكر سعيد فريحة أنه مر يوماً على منزل الخوري ورأى أمامه عشرين ظرفاً، فقرأ على الظرف الأول إسم غبطة البطريرك وعلى الثاني اسم أحد المطارنة. فقال له فريحة ألم تنته من الدفع؟ فأجاب أنه جرت العادة أن يدفع شيئاً من المال لرجال الدين مقابل إقامة قداس. ويقول فريحة أن الخوري لم يجد وسيلة أنجح من المال لإقناع رجال الدين بعدم محاربته(٣٦).

ولا بد من الإشارة إلى أن رياض الصلح وبعض القوى السياسية الإسلامية لم يكونوا من المؤيدين لبشارة الخوري في حملته الرئاسية، وهذا ما دفع الرئيس السوري شكري القوتلي ورئيس وزرائه سعد الله الجابري إلى التوسط لدى هؤلاء الزعماء لإقناعهم بتأييد الخوري. وقد كان للموقف السوري أثر واضح على الزعامات الإسلامية غداة وصول الوفد السوري إلى بيروت واجتماعه بالنواب رياض الصلح وعبد الحميد كرامي وسامي الصلح وصائب سلام وعفيف الصلح، وانتهى الاجتماع بالموافقة على تأييد بشارة الخوري (٣٧)، حيث اعتبر كاترو أن نجاح الخوري كان نتيجة للاتفاقات التي تمت بين الزعامات السورية والعربية، وليس نتيجة لاتفاق الخوري مع الزعماء المسلمين اللبنانيين(٣٨).

وقبيل انتخابات الرئاسة بأيام اجتمع بشارة الخوري برياض الصلح في عاليه، واتفق معه على إسناد رئاسة الوزارة إليه وبضرورة وضع ميثاق وطني (٣٩). وفي ٢١ أيلول ٤٣ عقد المجلس النيابي أول جلسة له وقد ترأسها رئيس السن جورج زوين، وانتخب صبري حمادة رئيساً له، ثم بدأ الاقتراع لرئاسة الجمهورية ففاز بشارة الخوري بأغلبية ٤٤ صوتاً من أصل ٤٧ حضروا الجلسة(٤٠). وكان كميل شمعون قد انسحب

قبل يوم واحد من إجراء الانتخابات.

بعد تعيين بشارة الخوري في سدة الرئاسة، تألفت حكومة من ستة وزراء برئاسة رياض الصلح. وقد عمدت هذه الحكومة إلى فتح باب المفاوضات مع السلطات الفرنسية لإنهاء الانتداب وتعديل الدستور بحيث تلغى قيود الانتداب. غير ان الموقف الفرنسي لم يكن مشجعاً، ورفض السماح بإجراء أي تعديل في الدستور من طرف واحد. وعلى الأثر اجتمع مجلس الوزراء في ٥ تشرين الثاني ١٩٤٣ وقرر أن يتقدم من المجلس النيابي بمشروع لتعديل الدستور في بعض مواده المتعلقة بسلطة المندوب السامي الفرنسي. وفي ٨ تشرين الثاني إلتأم مجلس النواب بغياب النائب إميل إده للنظر في مشروع التعديل، فصدقه مادة مادة بالإجماع. وقد تناول التعديل تسع مواد في الدستور هي المواد: ١، ١١، ٥٢، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ١٠٢. وقضت هذه التعديلات بإلغاء كل إشارة إلى الانتداب في الدستور وإبطال اعتبار اللغة الفرنسية لغة رسمية ثانية، ونشرت نصوص التعديل في الجريدة الرسمية في اليوم نفسه. وفي صبيحة الحادي عشر من تشرين الثاني قامت السلطات الفرنسية باعتقال الرئيس بشارة الخوري ورئيس الحكومة رياض الصلح والوزراء كميل شمعون، سليم تقلا، عادل عسيران، والنائب عبد الحميد كرامي ونقلتهم جميعاً إلى قلعة راشيا. وكذلك أصدر المندوب السامي الفرنسي هيللو جملة قرارات تقضي بتعليق العمل بالدستور وحل مجلس النواب وتعيين إميل إده رئيساً للدولة يعاونه مجلس مديرين. أما الوزيران اللذان لم يطلهما الاعتقال (حبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان) فقد انتقلا إلى قرية بشامون المطلة على بيروت، حيث أعلنا انهما يمثلان الحكومة الشرعية في البلاد وأصدرا أمراً إلى الموظفين بالامتناع عن تأدية أعمالهم تحت ظل حكومة إميل إده، وقد اعترف مجلس النواب بشرعية حكومة بشامون، وكلفها القيام بمهام الحكومة وأعباء رئيس الجمهورية. وفي بيروت تابع مجلس النواب عقد جلساته واتخذ جملة قرارات منها قراراً بإلغاء العلم اللبناني القديم واستبداله بعلم جديد. ولم يطل الأمر حتى تدخلت بريطانيا وسائر الدول العربية موجهين اللوم والاحتجاج ضد الفرنسيين الذين اضطروا للافراج عن المعتقلين بعد أحد عشر يوماً من توقيفهم (٤١).

أما عن الزعامات التقليدية التي استمرت في استغلال الاحداث لصالحها، فيذكر منير تقي الدين أنه أثناء فترة اعتقال أعضاء الحكومة والرئيس، عقد مؤتمر وطني في بيروت لدعم الحكومة واستنكار «الإجراءات الاستبدادية الصادرة عن مندوبية لجنة فرنسا». وقد جمع هذا المؤتمر ما يقارب ١٢٠ ألف ليرة لدعم حركة المعارضة ضد الانتداب الفرنسي، إلا أن هذه الأموال وزعت على بعض من تسلمها، حيث يذكر حبيب ربيز - أحد أعضاء المؤتمر: «لا يعلم غير الله كيف أنفقت، وإنني أضن بكرامة البلاد فأرتفع عن ذكر الطرق التي اتبعها بعض من يدعي النزاهة والوطنية في بعزقة هذه الأموال »(٤٢).

الاستقلال بين سياسة الرفض الماروني وسقوط الضمانة الفرنسية

إن الذين كانوا يتنافسون على حكم لبنان عشية الاستقلال عام ١٣٦٢ هـ ـ ١٩٤٣ م لم يكونوا في الواقع من المتحمسين لقضية الاستقلال، ذلك لأنهم كانوا افراد تلك الطبقة الغنية التي تعتبر أي مكان في العالم كله وطناً لها، والتي تطلعت إلى فرنسا بوصفها الحكم الأول والأخير في قضايا الذوق ومصدر المباهج المترفة الصافية، وكان رجال هذه الطبقة أصحاب مصارف وممتلكات عقارية، وكانوا يمتلكون ضيعاً وأحراج زيتون وحقول قمح واسعة، ويزرعون الحشيشة، وكانوا أغنياء إلى درجة بعيدة، ولم يكونوا يدفعون ضرائب يعتد بها (٤٣).

ثم ان الموارنة في الواقع لم يرغبوا بالاستقلال عن فرنسا، وكان الكثيرون منهم ناقمين على مبدأ الاستقلال، حتى ان البطريرك عريضة أعلن رفضه صراحة لجلاء القوات الفرنسية من لبنان. لكن هزيمة الفرنسيين في بداية الحرب العالمية الثانية واجتياح باريس من قبل الالمان، أدى إلى إضعاف النفوذ الفرنسي عسكرياً وسياسياً، مما حمل الموارنة على إعادة النظر في مواقفهم كما يتبين لنا من خلال ما قاله المطران عبد الله الخوري للجاسوس الصهيوني إلياهو ساسون، في نهاية الفصل السابق.

وقد بلغ شك الطائفة المارونية بالضمانة الفرنسية حداً جعل البطريرك عريضة يقرر عام ١٩٤٠ إرسال موفد من قبله (حميد فرنجية) إلى أنقرة للاتصال بالسفير الألماني لدى تركيا، وإبلاغه ان الموارنة ليسوا مرتبطين ارتباطاً عضوياً بفرنسا، وأنهم على استعداد لموالاة المانيا إذا أصدر هتلر بياناً يقول فيه انه يسلم للموارنة بنفس ما يسلم لهم به الفرنسيون، ويقدم ضمانته بديلاً عن الضمانة الفرنسية (٤٤).

وعند دخول الإنكليز والديغوليين إلى لبنان عام ١٣٦٠ هـ ـ ١٩٤١ م، ووضوح الأرجحية السياسية والعسكرية الإنكليزية، وإعلان الجنرال كاترو بيانه بالتعهد باستقلال لبنان، قوي في الأوساط المارونية شعور الخطر على الذات من الاعتماد المبالغ فيه على الصداقة الفرنسية وحدها.

وقد شكل إعلان كاترو ضربة أليمة للتيار الماروني المتطرف بضرورة بقاء الإنتداب الفرنسي على أرض لبنان، والذي رفع شعار: لا لبنان بدون حماية فرنسية. وكان هذا التيار يرهن مستقبله السياسي على بقاء الجيوش الفرنسية على أرض لبنان، ويشير دوماً بأن زوال الانتداب يعني زوال الحكم المسيحي. ويبالغ أحياناً في التخويف فيقول: لا سبيل لبقاء المسيحيين في لبنان المستقل إلا بضمانة أجنبية - فرنسية بالدرجة الأولى - لمنع المسلمين من ابتلاعه أرضاً وشعباً. وكان أبرز رموز هذا التيار حزب «الوحدة اللبنانية» والعديد من أنصار إميل إده.

من جهة أخرى، فقد أصبح الموارنة أكثر واقعية في نظرتهم إلى فرنسا، وقد أخذ إعجابهم الشديد بتآكل عندما اختبروا الحكم الفرنسي المباشر. وكثيراً ما كانت مصالح الفرنسيين تتضارب مع مصالح

الموارنة فتتوتر العلاقات بين الجانبين. وقد أدرك زعماء الموارنة أن السياسة الفرنسية ليست بالضرورة موالية لهم، مما قلص من حماسهم للحماية الفرنسية. فبعد قيام الحكم الفرنسي عام ١٩١٨ وتلكؤ فرنسا في إنشاء كيان سياسي ماروني هدد البطريرك الفرنسيين بالثورة اذا وحدوا البنان مع سوريا. وفي عام ١٩٢٥م أراد المندوب السامي الفرنسي الجنرال سراي علمنة المدارس وإلغاء الطائفية، فأثارت محاولاته احتجاجات عنيفة من قبل الموارنة أدت إلى إلغاء معظم هذه الإجراءات. وفي وقت لاحق من عهد الانتداب، هدد قرار السلطات الفرنسية باحتكار صناعة التبغ اللبناني مصالح الكنيسة المارونية، وعارض البطريرك عريضة هذا القرار معارضة شديدة (٤٥).

وعلى وجه العموم فقد حدث شيء من التغيير في نظرة بعض زعماء الموارنة إلى علاقة لبنان بمحيطه العربي. فإن بشارة الخوري الذي كان من المعجبين بفرنسا عارض الحكم الفرنسي وأكد على ان مسلمي لبنان والبلدان العربية لن يقبلوا بفكرة لبنان إلا اذا كان مستقلاً ومتحرراً من السيطرة الأجنبية. وقد كان لخلافه مع موظفي الإنتداب أثر حاسم على إنجاز عملية الاستقلال الصوري في نهاية الحرب العالمية الثانية، وتعديل بعض مواد الدستور في ٨ تشرين الثاني ١٩٤١م، بحيث ألغيت البنود المتعلقة بسلطة الانتداب الفرنسي. وإذ كان بشارة الخوري يميل إلى تأييد السياسة البريطانية التي استفادت من تراجع النفوذ الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية لتعزيز مصالحها الأساسية في المنطقة، فقد أقدمت سلطات الانتداب كما رأينا على اعتقال رئيس الجمهورية (بشارة الخوري) وبعض اعضاء حكومته في الفترة الواقعة بين ١١ و٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ (٤٦). وعلى الأثر حدث شيء من الهياج في المناطق اللبنانية وامتعض النصارى للإجراءات الفرنسية. على ان هذا الحدث لا يقودنا بالضرورة إلى إبراز «الدور الوطني» للموارنة في صنع الاستقلال، فلم يكن هناك في الواقع أي أثر لهذا الدور أو أي شيء من هذا القبيل. إذ أن المسألة يجب النظر إليها من زاوية الصراع الإنكليزي - الفرنسي المستمر. ورغم ما يحدثنا عنه التاريخ الرسمي من مظاهرات صاخبة تطالب الفرنسيين بالخروج وبإعادة زعماء البلد إلى مراكزهم ومناصبهم الحكومية، فإن المسألة لا تعدو كونها انعكاسات محلية لخلافات فرنسية - إنكليزية، وذلك بعد دخول العنصر البريطاني على الخط العملي في السياسة اللبنانية، وهي تأتي في إطار النزاع الإنكليزي - الفرنسي على السلطة في سوريا ولبنان. وليس أدل على هذا الأمر من ان فرنسا عينت، بعد اعتقالها لرئيس الجمهورية الذي جاءت به بريطانيا إلى سدة الرئاسة، إميل إده، صديقها القديم، رئيساً للجمهورية. وكذلك قامت بريطانيا من جهتها بتوجيه إنذار شديد اللهجة إلى السلطات الفرنسية بوجوب إطلاق سراح المعتقلين في مهلة أقصاها صباح الثاني والعشرين من تشرين الثاني وإلا اضطر الجيش الإنكليزي إلى تنفيذ ذلك بالقوة، وأذعنت فرنسا للضغوط فأفرجت عن الموقوفين في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ (٤٧).

وحول هذا الموضوع فقد أرسل الوزير البريطاني المفوض سبيرز رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٣ أوضح فيها أن المسلمين والمسيحيين يكرهون فرنسا، وأن فرنسا استغلت المسيحيين وأعطتهم امتيازات جمة لتخويفهم من المسلمين. وقال أنه في خلال العشرين عاماً الماضية سيطر الفرنسيون على البلاد سيطرة تامة، «وحكموا البلاد بإعطاء الموارنة امتيازات تميزوا بها عن سواهم من الطوائف.. وعندما أحس الفرنسيون بأن الموارنة والمسلمين يكرهونهم أحسوا بالمرارة والألم...» (٤٨).

الوصايا العشر

إن الإلتزام الوحيد للدولة المستعمرة في لبنان هو إقامة وطن قومي مسيحي. وإذا كان لليهود وصاياهم العشر التي ساعدت على عنصرية تفكيرهم، فإن للموارنة أيضاً وصاياهم التي تشكل عنواناً لكل حركة سياسية.

ففي عام ١٣٦٢ هـ ـ ١٩٤٣ م عثر في أحد أديرة لبنان على منشور مكتوب باللغة الفرنسية موجه من فرنسا إلى الموارنة، ويتضمن عشر وصايا، هذه ترجمتها:

«من الدولة الأم إلى أبنائها المخلصين..

يا أبناء يسوع المسيح، يا من صبرتم على الذل والهوان عبر القرون دفاعاً عن عقيدتكم، أيها الشرفاء الأطهار، لا تنسوا هذه الوصايا العشر:

١ - أننا قد رتبنا لكم أهم الأشياء التي تضمن لكم معيشة حسنة على هذه المنطقة، مثل تمليك الأراضي والوكالات الأجنبية والوضع السياسي وشؤون النقد، ويبقى عليكم ان تحافظوا على هذه المكاسب، وتزيدوها مع الأيام.

٢ ـ ان هذا الوطن لم يخلق إلا لكم، حتى تجمعوا شملكم وتباشروا حريتكم بعد الحروب الأخيرة التاريخية، فاعلموا جيداً ان كلمة لبناني معناها مسيحي، أما العرب الذين جاؤوا من الصحراء فيجب ان يعودوا إليها.

٣ ـ جاهدوا للسيطرة على المصايف وأمور السياحة وامتلاك ساحل البحر، وأخرجوهم من قراهم كلما أصبحتم أغلبية، ولا تنسوا تجهيز ميناء احتياطي في مدينة غير بيروت لا يكون فيها مسلمون، وذلك عندما تسنح لكم الفرص.

٤ ـ عليكم بأسباب القوة من رياضة وسلاح وتنظيمات للشباب، واهتموا بالجيش، وعليكم بكتمان أموركم، والوثوق من سلامة صفوفكم، لأن المعركة مع الأعداء مستمرة وطويلة، وهم يطوقونكم من

كل جانب وناحية .

٥ ـ إحرصوا على الزعامة الأدبية مثل نشر الكتب والسيطرة على النقابات والاتحادات، ولا تعترفوا بأن تراث لغتكم وتاريخكم ملك للمسلمين وحدهم، وحاربوا بلا هوادة الافكار والاشخاص الذين يعاكسون اتجاهاتكم .

٦ ـ ان الاختلافات المذهبية بينكم يجب ألا تخرج عن النظرة السطحية، لأن حياتكم مرهونة باتحادكم أمام العدو الكافر، من حيث انكم ابناء يسوع الذي علمكم المحبة .

٧ ـ ادرسوا دائماً مخططات الآخرين وتدخلوا معهم لكي تعرفوا ما عندهم، ولا مانع للبعض من التظاهر بتأييدهم عند الضرورة، ولكن على كل واحد منكم ان يبقى مرتبطاً برؤسائه وكنيسته، ولا يعصي أوامر الآباء المخلصين لكم .

٨ ـ إرفعوا شعائركم وكنائسكم في كل مكان مرتفع، على الطرقات العامة وعلى رؤوس التلال، وفي المدارس ومراكز البعثات، واعلموا بأن كل القوى الجبارة في العالم الحر تساعدكم وتقف إلى جانبكم في أسرع وقت، ولكن عليكم ان تتصرفوا كأنكم لا تعرفون ذلك .

٩ ـ اجتهدوا بالتقرب من ملوك العرب ورؤسائهم بالخدمات الشخصية، فهذا شيء سهل جداً، ولكنه يفتح لكم مجالات واسعة للعمل، ويدر عليكم اموالاً هائلة ونفوذاً أكبر، حتى في البلدان المستعصية عليكم .

١٠ ـ إن الجنسية اللبنانية شديدة الأهمية، فدققوا كثيراً في ذلك، واهتموا بإخوانكم المغتربين والذين نزلوا عليكم من البلدان الأخرى، لتحتفظوا بحقوق الأغلبية المقررة لكم وإلا ضاعت كل الجهود » (٤٩).

هذا هو الدستور السري والحقيقي والعملي لما سمي بـ « الجمهورية اللبنانية » . فإن فرنسا تعتبر ان كلمة لبناني معناها مسيحي، وان لبنان لم يخلق إلا للموارنة الذين عليهم ان يعملوا جاهدين لإخراج المسلمين منه . ثم توصي فرنسا عملاءها بالسيطرة على الشواطىء وامتلاك ساحل البحر، وذلك من أجل حرمان المسلمين من نعمة هذه الشواطئ، وما فيها من مرافئ اولاً، ولتسهيل اتصالاتهم مع أسيادهم في أوروبا ثانياً.

ميثاق ١٩٤٣

★ مقدمات الميثاق

شهدت فترة ما قبل العام ١٩٤٣ عدة أحداث مهمة أدت إلى تبلور ما عرف بصيغة الميثاق الوطني. فخلال السنوات الأولى للانتداب الفرنسي، تمسك المسلمون بموقفهم من الكيان الجديد وأصروا على

التحاقهم بسوريا في إطار الوحدة العربية، وتجلت سلبيتهم هذه في مقاطعة إحصاء عام ١٩٢٢ م. وكان للعلاقات الاقتصادية - الثقافية بين المدن الساحلية والأقضية الأربعة (بعلبك، البقاع، حاصبيا، راشيا) التي كانت جزءاً من ولاية الشام وألحقت بجبل لبنان أثرها في اتجاه أنظار سكانها إلى كيان عربي أوسع وأشمل من الكيان اللبناني (٥٠).

وبين عامي ١٩٢٦ و١٩٣٦ كان عدد الزعماء السياسيين المسيحيين الذين خيب الانتداب ظنهم يزداد. وقد رأى بعض هؤلاء في استمرار الحكم الفرنسي المباشر انتقاصاً من الاستقلال الذي كانوا ينشدونه، وبدأوا يتحسسون بالأضرار المادية التي تتعرض لها مصالحهم من جراء الامتيازات والاحتكارات الاقتصادية التي أعطاها الانتداب للرساميل الفرنسية والأوروبية. وكذلك بدأت تتبخر في أذهانهم الفكرة القائلة بضرورة بقاء الانتداب كضامن للاستقلال اللبناني.

إلا ان ذلك لم يحل دون استمرار الولاء المسيحي اللامشروط للانتداب مقابل تعلق المسلمين بالوحدة العربية، على ان هذا التعلق بدأ يخف تدريجياً. يدلنا على ذلك ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية والمطالبة بإحصاء عام للسكان عام ١٩٣٢. وكذلك عمد إميل إدة بعد فوزه بالرئاسة عام ١٩٣٦ إلى تكليف خير الدين الأحدب بتشكيل الحكومة، وجاء بعده عبد الله اليافي عام ١٩٣٧ ثم الأمير خالد شهاب عام ١٩٣٨ ثم احمد الداعوق عام ١٩٤٠ ثم سامي الصلح عام ١٩٤٢.

وهكذا بدأ يتكون تيار وصف «بالاعتدال» ويدعو الى نبذ التعصب الديني والتمسك «بالحياة الدستورية والديمقراطية» القائمة على مبدأ التعاون بين المسلمين والمسيحيين (٥١).

وفي مؤتمر الساحل الذي عقد في ١٠ آذار ١٩٣٦ في بيروت للمطالبة بالوحدة مع سوريا، اعتبر كاظم الصلح في كتيب نشره بعنوان «بين الاتصال والانفصال»، «ان استقلال لبنان يؤدي إلى وحدة مصالح حقيقية أفضل ألف مرة من اتحاد «ولاية بيروت بولاية دمشق» وبقاء جبل لبنان خارجها» (٥٢).

وبين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٨ أسس يوسف السودا «حزب الميثاق الوطني» الذي دعا لاستقلال لبنان بحدوده الحاضرة وبتعزيز علاقاته بالبلدان العربية، وأصدر مع بعض الساسيين من مختلف الطوائف وثيقة سميت «الميثاق الوطني» وهي تتضمن الأفكار الآنفة الذكر (٥٣).

وفي أول عام ١٩٣٧ أسس عدنان الحكيم «منظمة النجادة»، وضمت عدداً كبيراً من الشبان المسلمين في بيروت، من أجل استقلال لبنان والمحافظة على هويته العربية، بانتظار توحيده مع الاقطار العربية (٥٤).

أما البطريرك الماروني فإنه رفض إنشاء اتحاد فدرالي عربي يدخله لبنان على قدم المساواة مع الدول العربية الأخرى. واعتبرت جريدة «الأوريان» ان القومية اللبنانية كي تكون منسجمة مع منطقها، يجب ان

تكون مضادة للعروبة، «لأن القومية العربية إنما تهددها بالزوال». وخلال هذه الفترة برزت الدعوة إلى «الفينيقية» كحضارة مواجهة للحضارة العربية، بتشجيع من البعثات الدينية الثقافية الفرنسية، كما رأينا (٥٥).

غير أن عدم تطبيق بنود المعاهدة اللبنانية - الفرنسية لعام ١٩٣٦ (انظر ص ٤٦٠) من قبل سلطات الإنتداب أثار شكوك المسيحيين في نوايا فرنسا. فإن مجلس النواب الفرنسي لم يصادق على هذه المعاهدة ولم يوقعها، وبقي المفوض السامي الفرنسي ممسكاً بكامل السلطات حتى نهاية فترة الإنتداب. وكانت التجاوزات التي ارتكبها موظفو الانتداب بعد المعاهدة وعدم تنفيذهم تعهداتهم بشأن إنهاء الانتداب وإلغاء الامتيازات الاقتصادية للشركات الفرنسية والأوروبية أثرها في تغيير نظرة الأوساط المسيحية الفرنسية، فكان هناك نوع من الانفتاح على المسلمين. وبدأت هذه القوى الجديدة تؤلف محاور لاتجاهات سياسية تدعو «لاحترام الحياة الدستورية والديمقراطية»، و«المصالح المشتركة بين لبنان وسوريا»، و«الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية» (٥٦).

وفي ظل هذه التطورات يأتي موقف البطريرك الذي ترأس حركة مقاومة احتكار التبغ اللبناني الممنوح لشركة فرنسية، ثم دعوته عام ١٩٣٦ لتعديل الدستور، وزيارته إلى دمشق حيث استقبل بحفاوة. وكذلك ترأس اجتماعاً في عيد الميلاد عام ١٩٤١ لوفود من مختلف الطوائف، وصدر بيان وقعه الزعماء السياسيون ويدعو للمطالبة بالاستقلال الناجز وبإعادة تطبيق الدستور الذي توقف العمل به خلال الحرب العالمية الثانية (٥٧).

أضف إلى ذلك ان معارضة الحزب الدستوري برئاسة بشارة الخوري للحكم بعد انتخاب إميل إدة رئيساً للجمهورية عام ١٩٣٦ بدأت تقربه من زعماء المسلمين، بحيث أوجد هذا الحزب لنفسه علاقات مع السياسيين المسلمين المناوئين للانتداب. وقد حاول بشارة الخوري كسب صداقة دمشق والقاهرة. وفي ٢ حزيران ١٩٤٢ ذهب إلى مصر حيث اجتمع بمصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري وجميل مردم بك وزير خارجية سوريا، واتفق معهما على الطريقة التي يجب ان يتبعها لبنان للانضمام إلى الأسرة العربية برعاية السياسة البريطانية التي كانت تسعى لجمع الدول العربية في «جامعة عربية» صديقة لها. وهناك سأل بشارة الخوري جميل مردم عن موقف السوريين من الكيان اللبناني فأجابه: «اذا اتبع لبنان سياسة استقلالية عربية، فإننا لا نتنازل عن الأقضية الأربعة فحسب، بل إننا مستعدون لإعطائه اراض جديدة» (٥٨).

وبعد هزيمة فرنسا في الحرب العالمية الثانية وحصول بريطانيا على الدور الأكبر في المنطقة أدرك الموارنة ان الانتداب الفرنسي لا يمكن ان يستمر إلى الأبد وان فرنسا لا يمكن ان تصمد أمام النفوذ البريطاني في الشرق. ورغم ذلك استمرت فرنسا في سعيها للحصول على المركز الممتاز في سوريا ولبنان، وعمدت

إلى تقوية العناصر المؤيدة لها، حتى كانت المعركة الانتخابية لعام ١٩٤٣ بين الفريق المؤيد لبريطانيا بزعامة بشارة الخوري، وبين الفريق المؤيد لفرنسا بزعامة إميل إدة، وكانت أبعاد تلك المعركة تنطوي على الاختيار بين الاستقلال التام الناجز المنفتح على الدول العربية الذي كان يؤيده الخوري وحلفاؤه من الزعماء السياسيين مثل رياض الصلح وعبد الحميد كرامي، وبين الاستقلال المربوط بفرنسا والذي يؤيده إده. وخلال هذه الانتخابات كانت أكثرية الموارنة تؤيد إميل إده، اذ لم يحرز الحزب الدستوري الموالي للخوري نجاحاً كبيراً في جبل لبنان. وفي الدورة الأولى فاز تسعة نواب من كتلة إميل إده وستة من الحزب الدستوري. غير ان التأييد الواضح الذي حصلت عليه «اللوائح الدستورية» في المناطق الأخرى، حيث اقترعت اكثرية الناخبين لمصلحة المعارضين لفرنسا، أدى إلى فوز مرشحي الحزب الدستوري (٥٩).

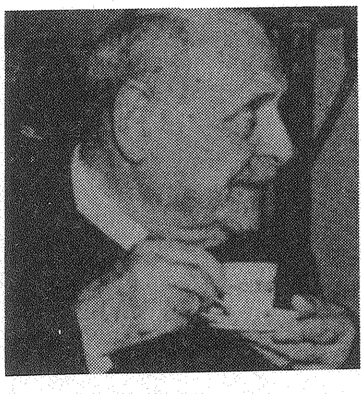
في ظل هذا الدور البارز لبريطانيا، بدأ هناك تململ في الأوساط المارونية الموالية لفرنسا، وأدرك كبار التجار أن مصالحهم يجب ان تتعدى الآفاق الفرنسية، وان المجال الاقتصادي العربي يمكن ان يكون خيراً لهم من العلاقة مع فرنسا. وخلال الجولة الأخيرة من الاستقلال في تشرين الثاني ١٩٤٣ إجتمعت «الكتائب» و «النجادة» في حركة نضال واحدة، وكان ذلك دليلاً على ما حدث في الأوساط المسيحية الأمر الذي سهل ولادة الميثاق. وكان يوم عودة الزعماء المعتقلين من راشيا إلى بيروت يوماً مشهوداً بالاحتفالات والمظاهرات التي خرجت لملاقاة العائدين في استقبال حافل.

★ ولادة الميثاق

في صيف ١٩٤٣ عقد رياض الصلح عدة اجتماعات مع بشارة الخوري بهدف التوصل إلى صيغة معينة للدولة الجديدة، «من أجل بلوغ الاستقلال، والتخلي عن فكرة الحماية الأجنبية من جهة، والوحدة



رياض الصلح



بشارة الخوري

مع سوريا من جهة أخرى » . وقد حرص رياض الصلح في هذه الفترة على كسب ثقة المسيحيين (٦٠).

وينقل الأستاذ باسم الجسر عن الصحفي حنا غصن قوله ان بشارة الخوري كان يحتج بأن «المسيحيين في لبنان وسوريا لا يفرقون بسهولة بين الإسلام والعروبة، وهذا ما يتيح للاستعمار الغربي فرصة استغلال مخاوفهم واستخدامها لتهديد العالم الإسلامي، ولذلك فإنه من الأفضل، لقطع الطريق على مناورات الاستعمار ان يكون هنالك دولة لبنانية عربية تكرس الفكرة بأن العروبة لا تعني الإسلام» (٦١).

وفي الواقع فإنه ليس للميثاق الوطني صيغة معينة أو وثيقة محددة، بل هو اتفاق غير مكتوب جرى بين رياض الصلح وبشارة الخوري بتشجيع من الإنكليز والعرب، ويمكن استدلال مادته من نص البيان الوزاري الأول لحكومة رياض الصلح الذي تلاه أمام المجس النيابي في ٧ تشرين الأول ١٩٤٣، وخُطب بشارة الخوري الذي كان آنذاك في سدة الرئاسة.

أبرز بنود الميثاق (٦٢):

- تخلي المسيحيين عن فكرة الحماية الأجنبية، وتخلي المسلمين عن فكرة الاتحاد مع سوريا، واعتبار لبنان «ذا وجه عربي».
- التعاون مع الدول العربية والصداقة مع الدول الغربية في إطار السيادة والاستقلال.
- الاتفاق بشكل مؤقت على توزيع الرئاسات الثلاث الأولى بين الموارنة والسنة والشيعة، بحيث تكون رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة الحكومة لمسلم سني ورئاسة مجلس النواب لمسلم شيعي. وتوزيع المناصب العليا في الدولة على أساس طائفي.

ويشتمل هذا الميثاق على أعراف وتقاليد غير مكتوبة تتعلق بالانفتاح الثقافي على الغرب والصداقة مع الدول الأجنبية مع تجنب أي حماية أو وصاية أو امتياز لأي دولة، والمحافظة على الاستقلال التام، واتباع سياسة خارجية من شأنها المحافظة على الوحدة الوطنية. وكانت أهم المواضيع التي تتردد في خطب رئيس الجمهورية تركز على الحرص على التوازن الطائفي، واحترام الدستور، والمحافظة على النظام البرلماني، والحفاظ على الاقتصاد الحر.

وقد جاء في نص البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح في ٧ تشرين الأول ١٩٤٣: «... ان الاستقلال الذي ننشده نريده غير منقوص، بحيث نتمكن من تقرير مصيرنا كما نريد، وكما تفترضه مصلحتنا الوطنية فحسب ... ان لبنان مدعو كغيره من بلدان العالم إلى التعاون الدولي تعاوناً يزداد وثوقاً يوماً فيوماً ... وموقعه الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه. وستعمل الحكومة على إقامة هذه العلاقات على أسس متينة تكفل

احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة، وسلامة حدوده الحاضرة. فلبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب. ان إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون له إلا ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون. فنحن لا نريد ان يكون لبنان للاستعمار مقراً ولا لاستعمار إخوانه في الدول العربية ممراً، بل نحن نريده وطناً عزيزاً مستقلاً سيداً حراً»(٦٣).

★ الطائفية السياسية

وبموجب هذا الميثاق فقد استمر العمل بدستور ١٩٢٦ بعد حذف المواد المتعلقة بالانتداب، وبهذا تكرست الطائفية السياسية وتوزيع المناصب في إدارات الدولة على أساس طائفي. وقد ورد في المادة ٩٥ من الدستور: «بصورة مؤقتة وتحقيقاً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف في الوظائف العامة والوزارة، على ان لا يلحق ذلك ضرراً بالدولة». غير ان هذه الحالة «المؤقتة» استمرت منذ عام ١٩٢٦ م وحتى اليوم.

وفي مجلس النواب وزعت المقاعد وفقاً لنسبة ٦ إلى ٥ أي ستة مسيحيين وخمسة مسلمين. بالإضافة إلى ذلك فقد جرى توزيع كل من هاتين النسبتين إلى أقسام أصغر لتشير إلى حصة كل طائفة داخل كل من الفريقين.

وكان عدد مقاعد المجلس النيابي عام ١٩٤٣ خمسة وخمسين مقعداً، وقامت السلطة بزيادة عدد هذه المقاعد مرة بعد مرة: ٥٥ - ٦٦ - ٧٧، بحيث يكون العدد قابلاً للقسمة على ١١. وفي عام ١٩٦٠ بلغ العدد ٩٩ مقعداً منها ٤٥ مقعداً للمسلمين و ٥٥ مقعداً للمسيحيين موزعة على الشكل التالي: (٦٤).

الموارنة: ٣٠ مقعداً	السنة: ٢٠ مقعداً
الشيعة: ١٩ مقعداً	الأرثوذكس: ١٢ مقعداً
الدروز: ٦ مقاعد	الكاثوليك: ٥ مقاعد
الأرمن الأرثوذكس: ٤ مقاعد	الانجيليون: ١
ارمن كاثوليك: ١	أقليات مسيحية أخرى: ١

ويقول باسم الجسر: «من الراهن ان بعض زعماء المسيحيين ما كانوا ليشتركوا بمثل الحماس الذي اشتركوا فيه، في معركة الاستقلال، لو لم ينالوا هذه الأكثرية النيابية مع تكريس مسيحية رئاسة الجمهورية، فهذه الضمانة (أي الاحتفاظ بالأكثرية النيابية وبرئاسة الجمهورية) هي التي أقنعت المسحيين بوجه عام، والموارنة بوجة خاص، بالتخلي عن مبدأ الحماية الفرنسية. هذا ما أكده أكثر من زعيم مسيحي في أكثر من مناسبة»(٦٥).

وفي السنوات الأولى للاستقلال كان التوظيف يستهدف كسب أكبر عدد ممكن من العائلات الارستقراطية والاقطاعية المسيحية والإسلامية إلى فكرة الاستقلال وزعمائه، وكان التوازن الطائفي يتم

عبر إصدار مراسيم تتضمن أعداداً من «الاسماء المسيحية» مساوية لاعداد «الاسماء الإسلامية» مع تفوق ملحوظ في الوظائف الكبرى لمصلحة النصارى. وهكذا بقي المسيحيون الموظفون في الإدارات أكثر عدداً خاصة وان نسبة التعليم عندهم كانت أعلى مما هي عليه لدى المسلمين.

وفي عام ١٩٤٦ م كانت نسبة التمثيل الطائفي في الوظائف الإدارية على الشكل التالي:

الموارنة: ٣٨،٧ بالمائة

السنة: ٢٩ بالمائة

الشيعة: ٢،٢٣ بالمائة

الروم الأرثوذكس: ١٩،٣ بالمائة

الروم الكاثوليك: ٤،٣ بالمائة

الدروز: ٦،٤ بالمائة

وفي عام ١٩٥٥ م أصبحت النسب كما يلي:

الموارنة: ٤٠ بالمائة

السنة: ٢٧ بالمائة

الشيعة: ٣،٦ بالمائة

الروم الأرثوذكس: ١١،٧ بالمائة

الكاثوليك: ٩،٢ بالمائة

الدروز: ٧،٢ بالمائة (٦٦).

وفي منتصف الستينات أصبح عدد المسلمين المتعلمين المتقدمين للوظائف العامة يفوق عدد المسيحيين، ولم تعد قاعدة الكفاءة تعمل لمصلحة النصارى فقط. وهكذا فإن التمثيل الطائفي الذي كان في البدء يتوخى حقوق الطوائف سرعان ما تحول إلى طائفية سياسية بشعة. حتى الخدمات الاجتماعية ومساعدة المؤسسات الصحية والتربوية كانت تتم على أساس طائفي.

وثمة من يقول أن ميثاق ١٩٤٣ لم يتضمن إتفاقاً على التوزيع الطائفي للوظائف العامة بل كان له محتوى وطني، وإنما كانت الممارسات التطبيقية هي التي جعلت منه «إتفاقاً طائفياً على توزيع الواجبات والحقوق بين الطوائف» (٦٧). وقد جاء في نص البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح: «إن اليوم الذي نتمكن فيه من إزالة الطائفية، سيكون ساعة وعي وطني مبارك في تاريخ لبنان» (٦٨).

لكن إذا كانت الأمور مرهونة بخواتيمها فإننا نقول ان هذا الميثاق لم يستطع إقامة دولة عصرية تعبر عما في الكلمة من معنى، ولم يساعد على التقريب بين الطوائف وتدعيم «الوحدة الوطنية»، بل أصبح

هناك سبع عشرة طائفة تؤلف ما مجموعه « الشعب اللبناني » . أضف إلى ذلك ان النظام السياسي كان يعود إلى عشرين سنة خلت قبل الاستقلال، وقد ظل هذا النظام متبعاً. حتى الأعراف التي كانت سائدة قبل الاستقلال ظلت سائدة بعده . كذلك فإن القوانين الانتخابية التي سنت عام ١٩٤٣ طبقت وموررست قبل الاستقلال، مثل: القوائم الانتخابية، تقسيم الدوائر الانتخابية، توزيع المقاعد النيابية بين الطوائف .

والجدير بالذكر أن دستور عام ١٩٢٦ الذي كرس الطائفية في لبنان، بقي معمولاً به بعد الاستقلال باستثناء بعض التعديلات التي طرأت عليه في تشرين الثاني ١٩٤٣ والتي تتعلق بإلغاء صلاحيات المفوض السامي الفرنسي، وتغيير ألوان العلم اللبناني، وإلغاء اللغة الفرنسية من إدارات الدولة، وحذف عبارة «عملاً بصك الانتداب» من المواد الدستورية. وهكذا حتى أصبحت كافة الاتجاهات والمفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وليدة الأسس الطائفية، وصارت الممارسات الطائفية تظهر بأساليب سياسية. وحتى تشكيل الحكومات وتوزيع المناصب والوظائف وتكوين القيادات الحزبية والسياسية كلها كانت تتم وفق معايير طائفية معينة فعلت فعلها داخل «المجتمعات اللبنانية»، مما أدى إلى زيادة حدة الانقسامات والصراعات لأسباب طائفية أيضاً، الأمر الذي كان يؤدي إلى انهيار أسس لبنان قبل تركيزها. ولم تحاول دولة الاستقلال التخفيف من هذه الظاهرة والمخاطر الناشئة عنها، بل كانت تشجعها حفاظاً على المصالح السياسية لرجال الحكم الذين وجدوا في الطائفية كل منافعهم وأرزاقهم، وقد أكد على ذلك رئيس الوزراء رياض الصلح عام ١٩٤٤ في المجلس النيابي عندما قال: « لا يمكننا أن نلغي الطائفية ما لم يعتقد هذا المجلس فرداً فرداً أن كل طائفة وكل فرد قد نال حقه»(٦٩). غير أن القوى والأحزاب المستفيدة من الطائفية كانت تتكالب على مقدرات الدولة والحصول على المكاسب الطائفية بواسطة أساليبها القديمة في الاحتكار والاستغلال والتمسك بالإمتيازات والتهافت على الاستزاده منها، وبذلك كانت الاتجاهات الطائفية تعمل بوعي أو من غير وعي على هدم الكيان اللبناني، ولذلك نجد رياض الصلح في بيانه الوزاري الثاني للحكومة الإستقلالية الثانية في ٣ تموز ١٩٤٤ يشتكي من هذا النظام ويقول: « إن عقبات داخلية عديدة تحول دون السير قدماً، ولعل أشدها ثقلاً هو النظام الطائفي، وإن تجربة الحكم زادتنا قناعة بالثقل الذي شكله هذا النظام »(٧٠). وبعد انقضاء عقدين على هذا الاستقلال، كان فؤاد شهاب يردد: « نحن نعيش في ظل الجمهورية الثالثة الفرنسية»(٧١).

وهكذا ورث النظام السياسي في لبنان عن المتصرفية الطائفية بأقبح أشكالها ومساوئها، مستبدلاً السلطة الإقطاعية بالسلطة الطائفية. ولعل من أبرز مآخذ السياسيين على النظام الذي أنشئ في لبنان عام ١٩٤٣ ، أنه لم ينظر إلى هذا الكيان على أساس أن فيه شعباً هو الشعب اللبناني البالغ تعداده مليون نسمة أو مليونين أو أكثر، وإنما اعتبر ان لبنان وطن تسكنه سبع عشرة طائفة . وهكذا فلم يتركز الحديث عن حقوق

الأفراد وإنما تمحور حول حقوق الطوائف . وبغية إضفاء شكل الديمقراطية على النظام الحكومي، توزعت المناصب الرسمية على الطوائف الدينية المختلفة بمعزل عن نسبة هذه الطوائف .

وأما الطوائف التي اعترفت بها الدولة فهي الآتية :

الطوائف المسيحية	الطوائف الاسلامية	الطائفة اليهودية
الطائفة المارونية	الطائفة السنية	
طائفة الروم الأرثوذكس	الطائفة الشيعية	
طائفة الروم الكاثوليك	الطائفة العلوية	
طائفة الأرمن الأرثوذكس	الطائفة الإسماعيلية	
طائفة الأرمن الكاثوليك	الطائفة الدرزية	
طائفة السريان الأرثوذكس		
طائفة السريان الكاثوليك		
طائفة الكلدان		
طائفة الأشوريين		
طائفة اللاتين		
الطائفة الإنجيلية		

★ كيف طبق الميثاق

منذ عام ١٩٤٣ تواصل الجدل السياسي والعقائدي حول هذا الميثاق وبنوده وغاياته وأهدافه عند كل هزة أمنية أو « خضة » سياسية في البلد. وكان دخول لبنان إلى الجامعة العربية في ٢٢ آذار ١٩٤٥ خطوة أثارت ضجة واسعة على الصعيدين الوطني والطائفي، إستمر الجدل بشأنها في الأوساط المسيحية حتى الآن، مما حدا بزعماء الإستقلال يومها أن يكرروا أكثر من مرة أن دخول لبنان إلى الجامعة العربية انما هو تأكيد لاعتراف الدول العربية باستقلاله وسيادته (٧٢).

وفي كل مناسبة يسعى الموارنة إلى تذكير المسلمين بأن الميثاق قد ضمن لهم امتيازاً في الحكم، ولا سبيل إلى تبديل هذا الميثاق أو إلغائه، لكي يبقى النصارى هادئين مطمئني البال . فيقول إميل بستاني في كتابه « الميثاق الوطني ولبنان المستقبل »: « إن واضعي الميثاق ارتأوا المحافظة على دستور ١٩٢٦، لأنه يعطي رئيس الجمهورية (الماروني) صلاحيات واسعة، وهذا من شأنه تطمين المسيحيين بأن لا يتحولوا إلى أقلية كما هي الحال بالنسبة للمسيحيين في الدول العربية الأخرى » (٧٣) .

وعندما كان أحد المسلمين يعلن عن ترشيحه للرئاسة، باعتبار ان الدستور لا ينص على « مارونية »

الرئيس، كان الموارنة يحتجون بأن الرئاسة لهم، وان الميثاق أعطى رئاسة الجمهورية للموارنة، مع أكثرية نيابية مسيحية، من شأنها خدمة المصالح المسيحية، بحجة خدمة المبادئ الديمقراطية والإبقاء على العلاقات الوثيقة الإقتصادية والسياسية والثقافية مع الغرب.

وهكذا اعتبر الموارنة أن توزيع الرئاسات الثلاث طائفياً هو اتفاق نهائي. ويذكر المؤرخ الماروني فيليب حتي أن الاتفاق على جعل رئيس الجمهورية مارونياً يعود إلى أن الموارنة هم أكبر الطوائف في لبنان على حد زعمه (٧٤).

وفي الواقع فإنه لا يوجد دليل وثائقي يؤكد الاتفاق على توزيع الرئاسات الثلاث بالشكل الذي تم بشكل دائم، وإنما كان للتوفيق بين الاتجاهات الإسلامية الوحدوية وبين الاتجاهات المسيحية الإنفصالية، فلم يرد في خطب بشارة الخوري ورياض الصلح أي شيء من هذا القبيل. بل على العكس فقد تضمن البرنامج الوزراي الأول لحكومة رياض الصلح برنامجاً بإلغاء الطائفية. وقد حدث أكثر من مرة أن يترشح لرئاسة المجلس النيابي نائب غير شيعي مثل النائب الكاثوليكي يوسف سالم الذي نافس عام ١٩٤٤ النائب الشيعي صبري حمادة. وفي تشرين الأول ١٩٤٦ ترشح النائب الأرثوذكسي حبيب أبو شهلا وفاز في رئاسة المجلس، وتقبل صبري حمادة النتيجة وتبادل مع الرئيس الجديد عبارات التهاني والتقدير. وكان رئيس الجمهورية قد نصحه «بأن من مصلحته الاحتجاب عن الرئاسة مدة فيما لو فاز منافسه بها» (٧٥).

وذكر محمد جميل بيهم أنه بعد أن تولى رياض الصلح رئاسة الحكومة عام ١٩٤٣ دُعي لحضور اجتماع للكتلة الإسلامية في منزل رئيسها محمد جميل بيهم، وناقش المجتمعون ما اتفق عليه بين بشارة الخوري ورياض الصلح الذي أوضح بأنه تم الاتفاق على إلغاء الطائفية السياسية بعد أن تسمح الظروف السياسية، وأن توزيع الرئاسات الثلاث ليس أمراً نهائياً، كما أن الرئاسة الأولى ستكون مداورة بين المسلمين والمسيحيين وليس بالتحديد بين السنة والموارنة، فإن أي لبناني سيكون بإمكانه أن يتبوأ الرئاسة الأولى أو سواها من الرئاسات. وأوضح الصلح أنه قبل بالتعاون مع رئيس الجمهورية على أساس مارونية الرئاسة من أجل إعطاء الاطمئنان للمسيحيين، وعلى أن تكون الرئاسة لهم لفترة قد تمتد إلى اثني عشر عاماً أي لعهدين متتاليين، وهي فترة كافية لإلغاء الطائفية السياسية وتأكيد استقلال لبنان وعدم التحاقه بأي اتحاد عربي. وأوضح محمد جميل بيهم أن رياض الصلح كان يتصبب عرقاً من شدة أسئلة المجتمعين وإحراجهم له (٧٦).

ويقول الرئيس تقي الدين الصلح أن ابن عمه رياض قبل أن تكون الرئاسة للموارنة بشكل مؤقت ريثما يطمئنوا إلى مصيرهم، و «لئلا تقوم إسرائيل المسيحية عام ١٩٤٣ قبل قيام إسرائيل الصهيونية عام ١٩٤٨» (٧٧).

وأشار الوزير البريطاني المفوض إدوارد سبيرز في لبنان إلى أن الرؤساء المسلمين اتصلوا به مراراً لأخذ مشورته بتكوين برلمان ثان، ومن أجل توزيع المقاعد في المجلس النيابي، وأوضحوا له أن عدد المسلمين بات يفوق عدد المسيحيين. لكن سبيرز لم يرحب بفكرة المجلس الثاني لأنها تزيد في مصاريف الدولة، إلا أنه طمأنهم وقال لهم «بأن يقبلوا بحكم مسيحي الآن، ثم بعد أن يصبحوا أكثرية يكون بإمكانهم التغيير، ويكونوا بذلك قد كسبوا تقدير المسيحيين، وكانت وجهة نظري هذه مقبولة» (٧٨). مما يعني أن القبول «بحكم مسيحي» كان لفترة مؤقتة.

وقال الرئيس سليمان فرنجية قبل موته عام ١٩٩٢ أن ملك السعودية عبد العزيز آل سعود هو الذي اقترح عام ١٩٤٣ أن تكون الرئاسة للموارنة، كونهم أداة اتصال بالغرب وأكثر معرفة بلغاته، مما يجعلهم ترجماناً أو واسطة يستفيد منها العرب في ترتيب علاقاتهم مع الدول الغربية.

وتجدر الإشارة أن المسلمين قبلوا عام ١٩٤٣ بتولية مسيحي ماروني لرئاسة الجمهورية بغية إزالة مشاعر الخوف عند المسيحيين، غير أن المسلمين عام ١٩٢٠ كانوا أشد خوفاً من التحالف الفرنسي - الماروني، ومع ذلك فلم تؤخذ مشاعرهم بعين الاعتبار وأعطيت الرئاسة لمسيحي، مما يؤكد وجود نوايا غير سليمة وراء إعطاء الرئاسة لماروني والحرص على صبغ لبنان بصبغة مسيحية طائفية.

وانطلاقاً من هذه النوايا رفض الحكم في لبنان منذ عام ٤٣ إلغاء الطائفية السياسية. ففي ٦ تشرين الأول ١٩٤٣ تقدم نائب بيروت عبد الله اليافي من المجلس النيابي باقتراح يهدف إلى إلغاء المادة ٩٥ من الدستور التي كرست الطائفية، إلا أن المعنيين لم يأخذوا بهذا الاقتراح. وحاول اليافي تحريك اقتراحه مجدداً في شباط عام ١٩٤٤، إلا أن النواب لم يتجاوبوا معه، حتى أن عشرة من النواب لم يوقعوا على اقتراح اليافي وهو العدد الكافي لطرح الاقتراح على المجلس (٧٩). وفي ٣١ تشرين الأول ١٩٤٦ تقدم النائب صبري حمادة بمشروع إلى المجلس النيابي ينص على إلغاء الاعتبارات المذهبية والدينية من الأنظمة والقرارات والقوانين النافذة في انتخابات مجلس النواب والمخاتير والبلديات والمجالس الإدارية وبطاقات الهوية، وبرر حمادة اقتراحه بأن الوضع الطائفي فرضه الإنتداب الفرنسي ولما زال المسبب وجب إلغاء الطائفية، ورغم تجاوب عدد كبير من النواب مع ما طرحه حمادة، إلا أن هذا المشروع بقي مشروعاً «ودفن في المجلس النيابي» على غرار سواه من المشاريع والمقترحات. مما يعني أن الفكر الطائفي كان متأصلاً في الممارسات السياسية القائمة أصلاً على الطائفية (٨٠).

وقد كان بإمكان الدولة أن تعمد فوراً إلى إلغاء الطائفية بعد أن خرج الحكم بقوة متماسكة بعد أحداث تشرين الثاني ١٩٤٣، وتعمد إلى إلغاء المواد الخاصة بالطائفية، إلا أنها احجمت عن ذلك. وعلق جورج حنا على هذا الموضوع فقال بقيت عقلية الحكم في الداخل في عهد الاستقلال، كما كانت عقلية

الحكم في عهد الانتداب، وبين ليلة وضحاها عاد الخلاف الطائفي يذر قرنيه، وأخذت الطائفية وجهاً جديداً هو الوجه التجاري، وعاد عهد «مسلم - مسيحي» إلى الظهور وأصبحت الطائفية أولى مشكلات لبنان الحكم ولبنان الوجود أيضاً(٨١).

وعلى هذا يمكن القول أن أبناء النظام السياسي في لبنان من نواب ووزراء ورؤساء لعبوا الدور الأساسي في الإبقاء على الطائفية السياسية، وكان النظام يعمل على تدعيم الأسس الطائفية، فإذا خلت وظيفة يشغلها مسيحي، لا تستطيع الدولة أن تعين لها غير مسيحي ولو لم يكن على شيء من الكفاءة، بينما يبقى خارج الحكم مشترعون واقتصاديون وعلماء. وقد أوضح السفير حليم أبو عز الدين أنه أصبح في يوم من الأيام في أعلى مركز في وزارة الخارجية اللبنانية، ولكن لمجرد كونه درزياً وليس مارونياً حيل بينه وبين منصب الأمين العام للوزارة الذي يجب أن يكون من نصيبه حسب التسلسل الوظيفي وليس على أساس طائفي أو مذهبي(٨٢).

وفي أوائل عام ١٩٤٧ كشف رئيس الوزراء الأسبق عبد الحميد كرامي بعض ملابسات تجاربه السياسية ومدى معاناة المسلمين من السيطرة المارونية على إدارات الدولة، أمام وفد من أهالي منطقة تنورين المارونية، مبدياً استياءه من سيطرة المسيحيين على المسلمين واستئثار رئيس الجمهورية بالسلطة، وقال لرئيس الوفد عبد الله أبو خاطر: «يا صاحبي والله إني لأرى في سبيل مصلحتنا العامة أن تزول كلمة مسلم ومسيحي من هذا الوطن، ولكن أناشدك الله من هم شهداء راشيا أمنكم أم منا؟». وأضاف «أفركبتمونا خمساً وعشرين سنة وتريدون أن تركبونا مثلها ثم تحجرون علينا حق القول. فأين إنصاف الأخ لأخيه، ألسنا وإياكم شركاء في هذا الوطن، فلماذا لم تنصفونا، وإذا لم تنصفوا فلماذا تنكرون علينا الجهر بالحق»(٨٣).

ونتيجة لهذه الممارسات الطائفية، فقد كتب حنا غصن مقالاً عبر فيه عن استيائه من الفكر الطائفي الماروني، وأوضح أن هذه الفئة الطائفية المؤمنة بفينيقية لبنان ترى أن هذا البلد إنبثق من الأزل لا تجمعه بمن حوله جامعة أو رابطة دم وهو ذو قومية لبنانية، وأن كل من يكتب أنه عربي أو من أصل عربي رموه بالزندقة. ووجه كلامه إلى المتعصبين الموارنة بقوله: «... إيها الإخوان الوطنيون مئة بالمئة لا تعلنوا عن تعصبكم الطائفي بمثل هذا الشكل، إنكم متعصبون وأكثر من متعصبين، والفرق بين تعصبكم الديني وتعصب الهندوس والمسلمين في الهند هو أنكم متعلمون وهم غير متعلمين، ولولا وشاح الخجل الذي يلقيه العلم على أجسادكم الملتهبة تعصباً وعصبية دينية لقلتم ما يقوله الهندوس والمسلمون في الهند والباكستان ولفعلتم أفضح مما يفعلون». وتابع حنا أنه لولا هذا التعصب الأعمى «لما وضعتم العرب موضع الحثيين والكلدان والآشورين ولما قلتم أن لبنان انبثق من لبنان لم يؤثر فيه عامل غير العامل اللبناني»(٨٤).

ولم تكن الطائفية مجرد إتجاه سياسي نابع من الفئات الشعبية بقدر ما كانت إتجاهاً رسمياً في

الدولة وقادتها. وذكر كمال جنبلاط أن المسلمين الطائفيين لا يعملون إلا وفق مصالحهم الطائفية، إذ تكثر مطالبهم في توزيع المنافع والوظائف على المناطق والطوائف، وبذلك يكوّن من هذا الواقع صورة ناطقة لوضع السياسة اللبنانية في حقلي الفساد والاصلاح، موزاييك فسيفساء تتجمع وتتبعثر على الدوام(٨٥).

أما كمال الحاج وهو من أبرز غلاة الفكر الطائفي ومن أنصار الفكرة الفينيقية، فقد اعتبر أن عام ١٩٤٣ هو فجر «القومية اللبنانية» وأن أهم مدماك للميثاق اعتباره «لبنان قومية»، مضيفاً أن القومية اللبنانية موجودة في لبنان بعكس القومية العربية غير الموجودة، كما أنه لا وجود لقوميتين في دولة واحدة ولا وجود لدولتين في قومية واحدة، «يعني أن كل من يعمل في سبيل قومية غير لبنانية يعمل سراً أو جهاراً بوعي أو بلا وعي في سبيل القضاء على لبنان فعلاً وقانوناً» (٨٦). بينما يرى وليد فارس (ماروني) أن في لبنان قوميتين هما القومية اللبنانية المسيحية والقومية العربية، وحضارتين هما الحضارة المسيحية والحضارة الإسلامية. وانتقد صانعي الميثاق لأنهم دمجوا ١٣٠٠ سنة من الحضارات المختلفة، فلم يتكلموا عن لبنان مسيحي آرامي موجود منذ ستة آلاف سنة ولا عن لبنان عربي له ثلاثة عشر قرناً من الوجود. واعتبر أن العبارة الواردة في البيان الوزاري الأول بأن لبنان «لن يكون للاستعمار مقراً» هي إعلان عن استمرار محاربة المسلمين للغرب المسيحي، مبدياً استغرابه كيف رضي الزعماء المسيحيون بذلك، مع أن مواجهة الغرب المسيحي تعني طبعاً مواجهة مسيحيي الشرق ومنهم مسيحيي لبنان المرتبطون حضارياً بالغرب (٨٧)، والذين يجب أن يترك لهم حرية التصرف في شؤون هذا البلد باعتباره حصناً للمسيحية في الشرق المسلم.

هذه النظرة المارونية المتزمتة التي طغت على ما سواها، كُتب لها أن تكون هي الفائزة في النهاية، فكانت أولى نتائج تطبيقها عملياً، أن شكل الموارنة القوى الأساسية الحاكمة، وتمكنوا من ربط البلاد اقتصادياً وثقافياً بفرنسا خاصة، وبالغرب عامة . فيما لم يتمكن الجناح الأضعف من الظفر بأية مكاسب، على العكس فقد خسر كل شيء. وهكذا وقع المسلمون صك اندحارهم تجاه المستعمرين وحلفائهم الداخليين، وتسليمهم بأن الحكم شأن ماروني دون منازع، ودون ان يحصلوا بالمقابل على أي مكسب، سوى إلحاقهم رغم أنفهم بالدولة الجديدة .

وبعد انقضاء سبع وعشرين سنة على صياغة هذا الميثاق كتب زكي نقاش في كتيِّب صدر عام ١٩٧٠ فقال: لقد ضحى «الوحدويون» المسلمون بأغلى ما عندهم عندما قبلوا سنة ١٩٤٣ بالتخلي عن المطالبة بالوحدة السوية، الوحدة الطبيعية مع الذين يرتبطون معهم بوحدة اللغة والمجاورة والتاريخ والمصير ... بينما تخلى الإنعزاليون المسيحيون عن ارتباطهم مع الغرب الذي لم يكن ارتباطاً حقيقياً، لأن هذا الأخير كانت له مطامع استعمارية. وبعد سبع وعشرين عاماً من الإستقلال لا يزال الميثاق الوطني يطبق على

حساب المسلمين. فالدستور لم يتغير مما يتعارض مع مبدأ التطور. ولقد أهملت اللغة العربية وعاد الكلام عن «اللغة اللبنانية» و«ازدواجية اللغة». اما الطائفية التي وعد رياض الصلح بمحاربتها فما زال تدعيمها مستمراً. أما القانون الإنتخابي فلم يتغير في مضمونه، والإحصاء لم يتم. وأما بالنسبة للتعاون مع الدول العربية فالإنعزالية ما زالت ناشطة ضده»(٨٨).

ويقول الدكتور حسان حلاق: «إن أخطر ما في الميثاق الذي كان الهدف منه إبعاد المسلمين عن الوحدة العربية والمسيحيين عن الحماية الأجنبية، هو أن المسلمين خسروا كل شيء بينما ربح المسيحيون كل شيء، فقد خسر المسلمون تطلعاتهم الوحدوية دون أن يكون لهم أية ضمانة داخلية، كما أبعد المسلمون عن منصب رئاسة الجمهورية والمناصب الرئيسية الحساسة في الدولة. وبذلك يكون الموارنة قد حصلوا على تنازلين من أهم التنازلات الإسلامية والوطنية وهما: الوحدة العربية والقيادة السياسية. والأدهى من ذلك أن المسلمين بشخص رياض الصلح وبعض القيادات السياسية وبتخطيط ومباركة مارونية قد تنازلوا أيضاً للمسيحيين، وبالتحديد للموارنة، عن قيادة الجيش ومديرية الأمن العام والأمن الداخلي ورئاسة القضاء الأعلى ومديرية المالية والمديرية العامة لوزارة الخارجية، وبمعنى آخر فقد استطاع الموارنة تحديداً حصر سياسة الدولة العليا بأيديهم بحجة الضمانات والخوف من المستقبل الذي انقلب إلى خوف وغبن إسلامي»(٨٩).

وقد أثبتت الأحداث المتعاقبة منذ عام ١٩٤٣ أن الحكم في لبنان هو حكم فئوي طاغٍ، برز في كل عهد من عهوده مجموعة من المستغلين السماسرة الذين حولوا الدولة إلى مزرعة خاصة. وثمة مواضيع كانت تتكرر في البيانات الوزارية لكل الحكومات مثل: الإصلاح الإداري، العدالة الإجتماعية، تعزيز الجيش، تعديل قانون الإنتخابات، تحقيق اللامركزية، تطبيق خدمة العلم، رفع مستوى التعليم الرسمي. وإن هذا التكرار إن دل على شيء فإنه يدل على عجز الحكومات عن تحقيق هذه الإصلاحات الأساسية التي ظلت حاجات مفقودة. وبعض المواضيع التي كانت إحدى الحكومات تعد بها، لا تنفذ إلا بعد عدة سنوات وفي ظل حكومة أخرى، مثل الضمان الإجتماعي الذي وعدت به السلطة عام ١٩٥١ ولم تنفذه إلا في عام ١٩٦٤.

وقد أشار الدبلوماسي البريطاني ستيفين لونغريغ عام ١٩٥٨ إلى خطورة الإتجاهات السياسية التي يمثلها نهج الحكم في لبنان، وفقدان الثقة بين الأوساط الشعبية والسياسية وعلى مستوى الدولة ككل، بقوله إن الإستقرار في لبنان والذي يعد حاجة أساسية لهذا البلد هو مستحيل في الوقت القريب، وذلك بسبب عدة عوامل محلية، هي عدم الانسجام بين الجسم السياسي على كافة المستويات لا سيما بين الشعب والحكومات المتعاقبة، وشدة التناقض بين الطوائف اللبنانية، وسيطرة المصالح الشخصية والطائفية لمعظم الزعامات اللبنانية، وغياب مبدأ احترام القانون، بالإضافة إلى عدم خبرة الطبقة الحاكمة بما فيه الكفاية إلى

جانب الولاءات الإقليمية، كما أن الأحزاب السياسية كثيرة التقلب وضعيفة الأصول، لذلك فإن مسؤولية حكم لبنان مهمة شاقة للغاية. وقال لونغريغ إن سنوات الاستقلال اثبتت أنها لم تكن مؤشراً لفترة من الهدوء والإستقرار بقدر ما كانت تمهد لمزيد من الصراع الطائفي والحزبي والسياسي(٩٠).

مفوض ماروني يحكم لبنان

عندما جرى تعديل الدستور في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣م، جرى إلغاء النص على صلاحيات المفوض السامي، ونقلت هذه الصلاحيات إلى رئيس الجمهورية، الذي أصبحت له الكلمة الأخيرة في تقرير شؤون البلاد. وبذلك تسلم الموارنة أحد أقوى مواقعهم في السياسة اللبنانية، أي رئاسة الجمهورية.

ولما كانت فرنسا تحكم البلاد من خلال المفوض السامي، فقد أصبحت الطائفة المارونية هي التي تحكم من خلال صلاحيات رئيس الجمهورية الذي انتقلت إليه بشطبة قلم صلاحيات المفوض السامي فوق صلاحياته الأصلية، من غير أن يرافق ذلك أي تغيير آخر في الدستور، وأصبح في الحقيقة والواقع حاكم لبنان لا رئيس جمهوريته، لأنه وريث الحاكم الإنتدابي المطلق التصرف. فهو يملك صلاحيات لا يملكها الملوك والأباطرة، إذ يعقد وحده المعاهدات ويعلن وحده الحروب ويحل مجلس النواب ويقيل الوزراء، ومن الخطورة بمكان أن مكتب الرئيس بكليته يديره نصارى. وقد أدى هذا إلى تفرد الرؤساء بالسلطة وتلاعبهم بالحكومات حسبما شاءت أهواؤهم. ومن عام ١٩٤٣م حتى عام ١٩٧٥م تعاقب على الحكم خمسة رؤساء وسبع وأربعون حكومة رأستها إحدى عشرة شخصية سياسية. وكان معدل عمر الحكومات بين ٦ و ٢٤ شهراً(٩١).

وهكذا فإن رئاسة الجمهورية رغم كونها أقوى مركز في لبنان - إذ تشتمل وظائف رئيس الدولة وسلطات المندوب السامي العليا كذلك - لا تعتبر سلطة مسؤولة، وبذلك تجعل من رئيس الجمهورية حاكماً حقيقياً غير مسؤول يتمتع بامتيازات فوق العادة (راجع صلاحيات رئيس الجمهورية ص ٤٥٢). وهذا المركز الأعلى يشغله دائماً ماروني على الرغم من أن المسلمين يشكلون الأكثرية الساحقة. ورئيس الوزراء لم يعد تماماً كما في الدستور، إلا أحد الوزراء كبيرهم إذا شئنا، لكنه لا يزيد عن ان يكون أحدهم.

وحتى عام ١٩٤٩م لم يكن رئيس الجمهورية هو قائد الجيش الأعلى، إلا انه في تلك السنة أضيفت لصلاحيات الرئيس قيادة الجيش العليا، وقد تم ذلك في عهد بشارة الخوري الذي حاول بما لدى مركزه من سلطات إستثنائية أن يعدل الدستور بحيث يسمح له بإعادة انتخابه. وقد تأثرت الحياة السياسية اللبنانية إلى حد بعيد بشخصية الرئيس الذي كان يجسد ويطبع خلال ست سنوات الحياة السياسية بطابعه، إن على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي. وكان استغلال الخلافات بين الزعماء والسياسيين لمصلحة الرئاسة من أبرز أساليب الحكم. ويقول الدكتور أدمون رباط: «إن الحياة السياسية في لبنان امتازت، منذ

بلوغ الاستقلال، بأن أهم التحولات فيها اقترنت بشخص رئيس الجمهورية »(٩٢).

إن الأحداث التي مرت على لبنان منذ مطلع الإستقلال برهنت أن الإدارة اللبنانية كانت رهينة بيد الحاكم. ومنذ ذلك التاريخ باتت الإدارة ملكاً للسياسيين، والموظف فيها أصبح رهينة بيد الذي وظفه. لذا كانت الشعارات تطلق على الموظفين في كل عهد، ففي عهد بشارة الخوري كان الشعار الدستوري هو السائد، وفي عهد كميل شمعون درجت كلمة الشمعوني، وفي عهد فؤاد شهاب خلقت « الشهابية » أجواء الإدارة، وفي عهد شارل الحلو تقاسم الإدارة الموظف الكتائبي والشهابي خلال ست سنوات، وفي عهد سليمان فرنجية عمت كلمة « الزغرتاوي » معظم إدارات الدولة.

التحرك الماروني لمرحلة ما بعد الإستقلال

★ التركيز على الطابع الماروني للدولة

لقد سعى الموارنة في الفترة الفاصلة ما بين قيام الإستقلال وتحقيق الجلاء لتأكيد هيمنتهم على لبنان، ورفضوا أن يتخذ الإستقلال معنى إخلاء البلاد تماماً من الوجود العسكري الفرنسي إلا بحصولهم وبشكل متنام على قرارات تصفية الوجود الإسلامي سياسياً ومعنوياً، تمهيداً لتصفيته عسكرياً ابتداء من عام ١٩٧٥م.

وقد أشارت بعض المعلومات إلى أن بشارة الخوري لم يناد بالعروبة عام ١٩٤٣ إلا للوصول إلى منصب رئاسة الجمهورية، لأنه لو لم يناد بالعروبة لكان أضعف بكثير من منافسه إميل إده. ولو أن الفرنسيين أيدوا بشارة الخوري لكان إميل إده هو الذي سافر إلى مصر، للإجتماع بالنحاس باشا وأعلن هناك عروبة لبنان (٩٣). ومن الثابت أن بشارة الخوري لم يكن معادياً للفرنسيين قبل الاستقلال، بل أنه كان فرنسي الولاء أكثر من إميل إده (٩٤).

وقد اتضح للمسؤولين العرب فيما بعد أن الرئيس بشارة الخوري عدل عن فكرة الإتحاد «والتعاون مع العرب إلى أقصى حد»، وهو ما سبق أن أكده في اجتماعات مصر عام ١٩٤٢. كما أن خالد العظم رئيس الحكومة السورية هاجم رياض الصلح لتخليه عن مبدأ الوحدة العربية والسورية، وحمله مسؤولية عدم إقامة الوحدة الإقتصادية بين لبنان وسورية. وقال إن رياض الصلح المناضل من أجل وحدة سوريا الكبرى تخلى عن نضاله هذا وأصبح زعيم استقلال لبنان منفصلاً عن سوريا، للحصول على تأييد الأكثرية المارونية، بدلاً من أن يجعل لبنان يتدرج في طريق الوحدة السورية، ولكن من كان يضمن له رئاسة الحكومة في الدولة الموحدة؟ (٩٥).

وأثناء مشاروات الوحدة العربية التي أجريت في مصر بين ٣١ تموز ١٩٤٣ و ١٠ شباط ١٩٤٤، تبين

أن العائق الأساسي لتحقيق الوحدة العربية هما اليهود في فلسطين والموارنة في لبنان(٩٦).

كما أن المعارضة الكتائبية استمرت تعمل ضد مشروعات الوحدة العربية، وشبه بيار الجميل الدول العربية بالإنتداب الفرنسي حيث قال: لا نريد أن نستبدل انتداباً بآخر (٩٧).

وكانت منظمة الكتائب تحاول بشخص رئيسها بيار الجميل وأعضائها أن تقحم نفسها في الحياة السياسية. علها تستطيع أن تقود تياراً مسيحياً يلعب دوراً بارزاً في حقل السياسة. فبعد أن ذكر رئيس الكتائب أن من حقه إبداء رأيه في القضايا الوطنية، لأنه «من أعرق الناس لبنانية وأشدهم تمسكاً بالمبادئ والعقائد القومية التي نشأ عليها لبنان» (٩٨)، إذا بالياس ربابي المدير المسؤول لصحيفة «العمل» الكتائبية يقول: «إن لبنانياً كالرئيس الأعلى وراءه ووراء عيلته سبعمائة سنة من حياة وطنية دمغها الطابع اللبناني الصرف بأروع سماته، يحق له أن يقول كلمته في السياسة اللبنانية، قبل هذا القادم إلينا منذ سنوات، وذاك المتطفل المجهول الأرومة، وذلك الغريب عن وطننا وقوميتنا». وهكذا فبينما تحدث عن ضرورة مشاركة الكتائب في العمل السياسي من منطلق عائلي عشائري، زعم أن المسلمين غرباء في لبنان. وتحت عنوان «اتقوا الله أيها الفرنسيون» عبر ربابي عن موقف الكتائب على أساس أن ليس للمسيحيين وطن سوى لبنان، وعلى أساس التوازن بين المسيحيين والمسلمين، حيث قال: «إننا كلبنانيين متعصبين أشد التعصب للبنان، نغار عليه ونحبه أضعاف غيرتهم ومحبتهم، والفرق كبير بيننا وبينهم. إننا نحب لبنان لكونه وطننا الذي لا وطن لنا سواه»، مشيراً بذلك إلى أن للمسلمين أوطاناً أخرى هي الدول العربية. وأضاف أن حب المسيحيين للبنان نابع من أنه قطعة منهم وفلذة من أكبادهم، وأنه من حقهم إبداء رأيهم في السياسة اللبنانية قبل المسلمين، ومما قاله «نعتقد كلبنانيين لنا ما لإخواننا من حقوق وعلينا ما عليهم من التزامات، إن من حقنا أن يكون لنا رأي في إدارة البيت اللبناني وتوجيه سياسته أكثر من هذا أو ذاك من الدخلاء علينا» (٩٩).

وأثناء انعقاد المؤتمر العربي العام في الإسكندرية في أيلول وتشرين الأول ١٩٤٤، والذي حضره لبنان وانتهى بتوقيع بروتوكول الإسكندرية في ٧ تشرين الأول ١٩٤٤ تمهيداً لقيام الجامعة العربية في ٢٢ آذار ١٩٤٥، تحركت القوى المارونية من جديد. وبالرغم من اتخاذ المؤتمر قراراً بالإعتراف باستقلال لبنان، وما بذله الوفد اللبناني من حرص على استقلال لبنان ورفض الوحدة العربية، فقد اعتبر الفريق الماروني أن توقيع لبنان على بروتوكول الإسكندرية هو خروج على الميثاق الوطني، واتهم رياض الصلح أنه بعمله هذا نقض الميثاق(١٠٠). وكان عضو الوفد موسى مبارك (ماروني) وهو مدير غرفة رئاسة الجمهورية قد رفض التوقيع على ما جاء في الإتفاق بحجة أنه يقيد من حرية لبنان، ورفض الإنصياع لتعليمات رياض الصلح، مصراً على الحصول على توضيح أكثر فيما يتعلق بنصوص الميثاق لا سيما حيال لبنان، إلى أن تم الإتصال مع رئيس الجمهورية بشارة الخوري الذي طلب منه التوقيع لأن ميثاق جامعة الدول العربية لا يقيد لبنان

بشيء(١٠١).

ويلاحظ بأن القوى السياسية المارونية كانت تظهر تعصباً ليس ضد المسلمين فحسب، وإنما ضد الطوائف المسيحية الأخرى، لا سيما الأرثوذكس، ففي تموز ١٩٤٦ وقعت حادثة في عاريا عندما ذهب الكهنة الأرثوذكس لمواساة الموارنة بفقيد لهم، إلا أن المطران الماروني فرنسيس أيوب - مطران أبرشية قبرص - رفض مشاركتهم وقال «ليخرج كهنة الروم الأرثوذكس وليجلسوا مع العامة»، ثم التفت إلى كاهن الكنيسة وقال له «بعد الجناز طهروا الكنيسة منهم». وفي الحال غادر الكاهنان الأرثوذكسيان اللذان حضرا للتعزية، وتبعهما جميع الأثوذكس الموجودين في الكنيسة(١٠٢).

وبعض القوى الإنفصالية كانت تنشط على الصعيد الدولي للوقوف بوجه العرب. ففي ٢٩ آب ١٩٤٥ أرسلت المفوضية البريطانية في باريس تقريراً إلى كل من وزارة الخارجية البريطانية وإلى المفوضية البريطانية في بيروت، وجاء فيه أن وزير الاعلام الفرنسي نظم مؤتمر الصحافة عن لبنان، وتكلم في المؤتمر إيلي حرفوش - رئيس تحرير صحيفة الحديث اللبنانية - والذي وصل من لندن إلى باريس، فاعتبر أن المخلصين لاستقلال لبنان هم من المسيحيين الموارنة وليسوا من العرب بل هم جسر يربط بين الشرق والغرب. وأوضح التقرير أن حرفوش هاجم جامعة الدول العربية التي تهدد حرية المسيحيين برغبتها في إنشاء الوحدة الفدرالية، مما يظهر المسيحيين أقلية على المدى البعيد، وأعلن أن الموارنة هم فقط اللبنانيون المخلصون وهم يشكلون ٤٠ بالمئة من سكان لبنان، وانه بمساعدة فرنسا يمكن قمع المعارضة الإسلامية حتى يبقى لبنان تحت الوصاية الفرنسية(١٠٣).

أما رئيس الجمهورية بشارة الخوري فقد كانت مواقفه متناسبة مع مقام الزيارة ونوعية الناس. ففي ٥ تشرين الأول ١٩٤٥ ذهب مع رئيس الوزراء سامي الصلح إلى منطقة طرابلس ذات الميول العربية والإسلامية، وألقى فيها كلمة أكد على التصاق لبنان مع محيطه وارتباطه مع العرب لغة وعادات وتقاليد. ثم أعلن في وقت آخر أمام البطريرك الماروني في الديمان إنعزال لبنان عن الشرق والغرب، وأنه لا يرضى بإقامة أي وحدة مع الدول العربية، ولا يقبل بأي انتقاص من سيادته واستقلاله. وفي ٨ تشرين الثاني ١٩٤٥ أكد في منطقة رياق في البقاع أنه لم يزر مصر عام ١٩٤٢ من أجل أن يدعم الوحدة العربية خلافاً لما أشيع من أن لبنان سيكون عضواً في وحدة أو اتحاد(١٠٤).

وهكذا لم يتحقق الجلاء في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦ إلا بعد ان اطمأن الموارنة على أن لبنان سيكون دولة ذات وجه ماروني. كما أن الموارنة استغلوا تلهف البسطاء من اللبنانيين إلى رؤية العلم اللبناني حراً وخروج الجيش الأجنبي من الوطن، ليخوضوا معركة عقائدية كاملة تشمل الإقتصاد والثقافة والإدارة ،وذلك بإبقاء دولة الإنتداب مستمرة في عهد الإستقلال، فرئيس الجمهورية هو المفوض السامي، والدولة

هي كل التراث الذي تركته المفوضية في البلاد عندما كانت حاكمة، من أشخاص ومؤسسات وإدارات حكومية (١٠٥).

وفي الأشهر الأولى للإستقلال بل في السنوات الأولى كان المزاج العام للطائفة المارونية هو التأكيد على وجوب وجود دولة في لبنان، في وجه نزعات التذمر والإحتجاج والثورة في صفوف المسلمين. والمعنى التاريخي لذلك هو مصلحة الموارنة في إبقاء دولة الإنتداب محمية من رياح التغيير المفترض أن تحمل معها تبدلات سياسية وإدارية للدولة التي أقامها الإنتداب الفرنسي بالإستقلال عن إرادة أبناء البلاد، وصاغها بالشكل المعادي لفئات ومناطق اسلامية كان يعرف النقص في ولائها له فيتهمها بنقص الولاء للبنان، وولد شعار الإستقرار الذي كان يزاحم الإستقلال في التردد على الشفاه وفي حق التقديس كذلك، فالاستقرار يعني ان تبقى دولة الإنتداب ويظل الإستقلال مجرد علم مرفوع شكلياً فوق مؤسسات هذه الدولة (١٠٦).

وهكذا عمل الموارنة على الاستئثار بأجهزة الدولة العليا والمراكز السياسية والإدارية والعسكرية بأبشع الأساليب. وفي هذا الصدد يقول إدوار حنين: «ان استئثار الموارنة بتقرير حدود الوطن ومضمون النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي وعلاقة لبنان بكل قوة خارجية، بحيث ان الإنقلابيين الموارنة باتوا ينظرون إلى كل من هو غير ماروني على الأرض اللبنانية انه بمعنى او بآخر ضيف لا يقبلون به شريكاً في المصير الوطني، ليس انقلاباً في التفكير بل إن هذا التفكير الإنقلابي يلازم الفئة المارونية منذ نشأتها في هذا الشرق العربي». ويضيف: «لو شاء الموارنة ان يعتمدوا على المسلمين الذين قدموا من الأقضية والولايات إليه لكانوا غزوا هذه الأقضية والولايات المضمومة ... إن لبنان وطن روحي لجميع الأقليات المسيحية في الشرق وانه يُخرج المسيحي المواطن في كل موطن اسلامي من عقدة النقص، وان من حق الموارنة أن يكون لهم وطن على سطح الأرض وهذا الوطن بالذات لبنان لأنه في جوهره صنع أيديهم» (١٠٧).

وقد اتبع الموارنة سياسة التمايز الإجتماعي واحتكار المناصب العليا في الدولة ابتداءً من رئاسة الجمهورية ومستشاريها ومديريها إلى قيادة الجيش والدرك وسائر الوزارات التي ليس فيها أدنى توازن بين المسلمين والمسيحيين. ليس هذا فحسب بل إن عدداً كبيراً من رئاسات المؤسسات العامة في لبنان ومحظر على المسلمين تسلمها وهي: رئاسة مجلس القضاء الأعلى، رئاسة النيابة العامة التميizية، رئاسة مصرف لبنان، رئاسة مجلس الخدمة المدنية، رئاسة الجامعة اللبنانية، رئاسة تعاونية الموظفين، رئاسة الجمارك العليا، رئاسة مجلس البورصة، رئاسة الأمن العام، رئاسة مجلس السياحة، رئاسة الريجي، رئاسة التنظيم المدني، رئاسة المشروع الأخضر، رئاسة الإنعاش الاجتماعي، رئاسة كهرباء لبنان، رئاسة مشروع الليطاني، رئاسة المجلس الوطني للبحوث العلمية، رئاسة المجلس التأديبي.

وهكذا «كما في السياسة كذلك في الوظيفة، لو كنت أعظم الضباط شأناً فلن تكون قائداً للجيش اللبناني. ولو كنت أطول القضاة باعاً فلن تكون رئيساً لمجلس شورى الدولة. ولو كنت أغزر الإقتصاديين أو الماليين علماً ومعرفة أو أوسعهم خبرة فلن تكون حاكماً لمصرف لبنان. ولو كنت أقدر الناس وأدهاهم فلن تكون مديراً عاماً للأمن العام. أجل لن تكون أياً من هؤلاء، إذا لم تكن من ذوي الإنتماء الطائفي الذي يؤهلك لهذه المناصب، أي إذا لم تكن من الطائفة المارونية ... أي ماروني في الكون، مسموح له ان يكون رئيساً للجمهورية في لبنان، حتى ولو ولد في الإسكندرية او قبرص او البرازيل وحصل على الهوية اللبنانية لقاء حفنة من الدولارات، واي ماروني يستطيع ان يتقدم من الرئاسة ويطلب ودها وجاهها حتى ولو كان أسفل السافلين من بين قومه وطائفته ولم يترك موبقة إلا وارتكبها في حياته»(١٠٨).

وفي حال شغور منصب من المناصب التي يشغلها موظفون مسلمون، تبقى هذه الوظيفة شاغرة لفترة من الزمن، توجه خلالها وكالة إلى موظف غير مسلم، حتى إذا جد الجد ووجب التوظيف، عين غير المسلم فيها. وهكذا انتقلت عدة مراكز من أيدي المسلمين إلى ايدي الموارنة. فمديريتي المالية والتربية ومديرية البريد والبرق والهاتف ورئاسة الإطفائية ومحافظة بيروت كانت كلها للمسلمين، وطبعاً كان هذا الإنتقال بدون عوض(١٠٩).

★ تعزيز مبدأ الارتباط والتبعية لفرنسا

كان توحيد الصفوف الإسلامية والمسيحية في أزمة تشرين الثاني ١٩٤٣ توحيداً مؤقتاً وهامشياً، وهذا ما أكدته التطورات اللاحقة التي نحن بصدد ذكرها. وبعد الأزمة قامت فرنسا بإثارة الفتن الطائفية بين المسلمين والمسيحيين، لاستمالة المسيحيين نحوها سياسياً، وعملت على إمداد بعض القوى المارونية بالسلاح والمال. وكشفت إحدى الوثائق السرية البريطانية معلومات مهمة حول هذا الموضوع. ففي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٣ أرسل الوزير البريطاني المفوض سبيرز رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية أكد فيها أن أحد الوزراء في الحكومة اللبنانية أخبر موظفاً في المفوضية البريطانية بأنه استلم تقارير هو بصدد التأكد منها تفيد أن فرنسا أرسلت سيارات محملة بالسلاح إلى جماعة إميل إده في جبيل(١١٠).

برقية سرية من الوزير البريطاني المفوض سبيرز الى وزارة خارجيته في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ حول جهود الفرنسيين لدعم جماعة اميل اده واثارة الفتن الطائفية بين المسلمين والمسيحيين(١).

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

[Cypher].

WAR CABINET DISTRIBUTION

FROM BEIRUT TO FOREIGN OFFICE

Sir E. Spears
No. 776
27th November, 1943.

D. 12.04 a.m. 28th November, 1943. B.S.T.
R. 12.05 p.m. 28th November, 1943. G.M.T.

Repeated to Minister of State Resident Cairo.
Resident Minister Algiers.

/////

IMPORTANT

My telegram No. 774 paragraph 6. E 7005 26/1

Lebanese Minister of the Interior told a member of my staff to-day that he had received reports - which he was endeavouring to check - that two French cars had been sent to Jbeil loaded with arms for Edde's associates in that district. From many sources he knew that the French were making even more frantic efforts than before to stir up trouble between Moslems and Christians. The method was to employ a few Moslems in [grp. omitted] pay to make provocative anti-Christian utterances and then to focus the attention of Christians (no more than Maronites) on these "Parisens". It was having some success owing to the vigorous co-operation of the Maronites - Bustani. (Minister of the Interior is himself a Maronite).

2. Political Officer in Bekaa reports on November 26th a bomb was thrown at a Maronite church near Zahle by a Druse ostensibly demonstrating against the "French influence". Such methods are quite out of keeping with the Druse mentality and with the fact that the Druse of Lebanon were co-operating with the Christians in defence of the [grp. undec] legitimate government during the crisis. There has been canvassing in Zahle - always a centre of reactionary Maronite influence for demonstrations against Catroux's settlement, significantly on the grounds that the British are working for Arab union.

---

(١) نقلاً عن: Spears to F.O.No. E 7474, of 27 NOV. 1943, in F.O. 371/35193/89.

ولم تيأس فرنسا من جهدها الدائب لاستعادة سيطرتها على لبنان على الاقل ضمن الأشكال المألوفة بعد زوال الإنتداب، فكانت ما تزال تغذي فكرة تبعية لبنان لفرنسا وتعتبره «الإبن البكر» لها، ولهذا فإن الرموز نفسها المرتبطة بالاستعمار الفرنسي ظلت ناشطة لتحقيق حلم الدولة الصليبية المرتبطة بفرنسا. ففي ٢٣ نيسان ١٩٤٤ جرت انتخابات فرعية لمقعد نيابي في الشمال خلفاً لوهيب جعجع نائب بشري. وكان

هناك ثلاثة مرشحين: إبن شقيق رئيس الجمهورية الذي سحب ترشيحه فيما بعد، ومرشح المعارضة يوسف كرم المتحدر من صديق فرنسا الذي أعلن الثورة على المتصرفية في القرن الماضي وقد حظي بدعم البطريرك الماروني انطون عريضة، وشقيق النائب المتوفي الذي كانت تدعمه الحكومة. وبتاريخ ٢ نيسان قام المفوض البريطاني الجنرال سبيرز ترافقه زوجته وزوجة الرئيس بشارة الخوري بزيارة البطريرك الماروني لإقناعه بدعم المرشح الحكومي، إلا أن البطريرك أصر على موقفه ولم يقتنع(١١١). وما ان فاز المرشح الزغرتاوي يوسف كرم حتى انفجرت حركة شبه إنقلابية مسلحة، إذ قاد أنصار فرنسا مظاهرة مسلحة، جمعوا لها الناس، من الناقمين على مبدأ الإستقلال، من الشمال والمتن والحدث، إلى مجلس النواب برفقة يوسف كرم، وعند وصولهم إلى أمام المجلس رفعوا العلم الفرنسي، وبدأوا يهتفون بحياة فرنسا وبسقوط العهد الإستقلالي بشعارات منها: «نحن رجالك يا ديغول»، «البلاد بلادك يا ديغول»(١١٢).

ووقعت أثناء الحادثة بعض الاشتباكات، حيث تمكن رجال الدرك والشرطة من اعتقال عدد من المتظاهرين الذين أرادوا الدخول إلى المجلس النيابي عنوة، وكان بينهم كاهن آشوري يطلق النار يميناً وشمالاً. وبعد فشل المحاولة اضطر يوسف كرم للدخول إلى المجلس النيابي منفرداً، واعتذر عما جرى. وقد ذكر رئيس الجمهورية أن الهدف من هذه الفتنة كان سيطرة المتظاهرين على المجلس النيابي ودار رئاسة الجمهورية(١١٣).

وفي ١٧ أيار ١٩٤٥ وصلت إلى مرفأ بيروت المدرعة الفرنسية «جان دارك»، وعلى متنها ١٢٠٠ جندي سنغالي، وذلك بهدف الحصول على مركز ممتاز في سورية ولبنان، فأثيرت المسألة بين الرئيس اللبناني بشارة الخوري والرئيس السوري شكري القوتلي، وتم الاتفاق بينهما على رفض إعطاء فرنسا ما تريده. ورافق وصول المدرعة تسليم مذكرتين فرنسيتين، واحدة إلى الخارجية اللبنانية وأخرى للخارجية السورية، وقد أوضحت المذكرتان المطالب الفرنسية بتأمين المصالح الثقافية والاقتصادية والاستراتيجية لحكومة باريس في البلدين. وفي ٢٢ أيار إلتأم المجلس النيابي لمناقشة العلاقات المستجدة بين فرنسا ولبنان، فتكلم عدد من النواب وأعربوا عن شجبهم للممارسات الفرنسية(١١٤).

هذا وبمناسبة قدوم قوات فرنسية جديدة إلى لبنان، وفي الوقت الذي أشار فيه رئيس الوزراء إلى رفض المسيحيين للحماية الفرنسية، قامت بعض القوى المارونية بمظاهرة تأييد للإنتداب الفرنسي، وكان في مقدمة هؤلاء البطريرك الماروني انطون عريضة الذي دعا إلى عقد مؤتمر لجميع رؤساء الطوائف المسيحية للمطالبة باستمرار الحماية الفرنسية لمسيحيي لبنان والشرق. وأكد الوزير البريطاني المفوض شون الذي عُيّن في ١٥ كانون الأول ١٩٤٤ في تقرير أرسله إلى وزارة الخارجية في لندن في ٢٨ أيار ١٩٤٥ أن هذا المؤتمر عقد بإيحاء من الفرنسيين، وأن الإكليروس الكاثوليك هم الطبقة الأكثر خضوعاً في لبنان للنفوذ

الفرنسي، أما المسلمون فقد اعتادوا نوعاً ما على مثل هذه الأمور.

برقية من الوزير البريطاني المفوض في بيروت شون الى وزارة خارجيته في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٥ أوضح فيها عن دعوة البطريرك الماروني لمؤتمر لجميع بطاركة الطوائف المسيحية للمطالبة ببقاء الحماية الفرنسية لمسيحي لبنان والشرق وموضحاً ايضاً خضوع الاكليروس الكاثوليكي للنفوذ الفرنسي[1].

E 3488

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

[CYPHER] WAR CABINET DISTRIBUTION.

FROM BEIRUT TO FOREIGN OFFICE.

Mr. Shone.
No. [illegible]
28th May, 1945.

D. 6.50 p.m. G.M.T 28th May, 1945.
R. 9.25 p.m. DBST 28th May, 1945.

Repeated to M. E. Min.,
Paris,
Washington,
Jerusalem,
Jedda,
Bagdad.

... ...

The Maronite Patriarch has convened conference of all Christian religious leaders "to discuss the present situation". It is believed that he intends to recommend the publication of joint announcement to the effect that since the Lebanon requires the protection of a Christian power and in view of the traditional role of France as protector of the Christian Levant, the Lebanon Christians request protection "within the frame work of the complete independence of the Lebanon".

2. The participation of Greek Orthodox in such a conference is reported to be unlikely and that of the Greek Catholics and Armenians doubtful. The conference may therefore in the event be confined to Maronite and Latin religious leaders.

3. Lebanon Moslems are however somewhat exercised at the prospect and it has been suggested by some of their leaders that if the conference takes place the Mufti of the Lebanon should call a Moslem conference at which it will be resolved that since Lebanon independence and rights and interests of the Moslem communities could not be assured under French protection if such a state were envisaged, the Moslems would demand union with Syria.

4. Since the Catholic clergy are the class of Lebanon most under French influence it is generally believed that the idea of the Christian conference was inspired by the French. The Lebanon Government are fully alive to the danger inherent in this kind of sectarianism and will certainly do what they can to discourage the holding of any such conference.

I

---

(١) نقلاً عن : Shone to F.O. No. E 3784, of 26 May 1945, in F.O. 371/45355/88.

-2-

I report the matter now in case some resolution of what would be an unrepresentative Christian conference were to be quoted by the French as evidence that their continued presence in the Lebanon would be generally welcome to the inhabitants.

Foreign Office please repeat to Washington, Jerusalem and Jedda as my telegrams Nos. 92, 82 and 44 respectively.

[Repeated to Washington and Jedda under Foreign Office Nos. 5590 and 251 respectively].

Copies sent to Telegraph Section Colonial Office for repetition.

Copy sent to Major Howell.

O.T.P.

هذا وقد بعث البطريرك عريضة رسالة إلى صحيفة Le monde الفرنسية نشرتها في ١٩ تموز ١٩٤٥، وعرض فيها البطريرك مستقبل المسيحيين في الشرق الأوسط، مطالباً باستمرار الحماية الفرنسية للبنان، على اعتبار أن لبنان هو الملجأ الوحيد للمسيحيين. وقد نشرت هذه الرسالة أيضاً في صحفتين France و Times. وكان البطريرك يهدف من وراء ذلك إلى اعتبار الوجود الفرنسي في لبنان هو ضمانة للمسيحيين في الشرق الأوسط، وإذا ما رحل الفرنسيون فإن ذلك سيؤدي إلى تهديد الوجود المسيحي (١١٥).

وكانت فرنسا تغذي هذه النزعة لدى الموارنة، فقد سمح الجنرال «أوليفاروجيه» لأحد الضباط الفرنسيين بإلقاء محاضرة في دمشق تحت عنوان «فرنسا حامية النصرانية ضد الإسلام». وقامت فرنسا أيضاً بتوزيع ما يقارب الملياري فرنك فرنسي على أنصارها والصحف التابعة لها، واستمرت في سياسة تخويف المسيحيين من المسلمين، وأن لا حياة لهم في هذه البلاد بدون حماية فرنسا (١١٦). وهذا ما شجع البطريرك عريضة على توسيع نشاطه إلى خارج لبنان، فأرسل في ربيع العام ١٩٤٦ انطون عقل إلى فرنسا والولايات المتحدة للاتصال بالمهاجرين اللبنانيين وإبلاغهم وجهة نظر البطريرك القائلة بأهمية الحماية الفرنسية لمسيحيي لبنان. ولدى وصوله إلى أميركا في ٥ جمادى الأولى ١٣٦٥هـ - ٧ نيسان ١٩٤٦م، أعلن عقل أنه

سيتقدم إلى مجلس الأمن طالباً منه أن يحمي لبنان من « السيطرة الإسلامية ». وقال « إن استقلال لبنان تهدده الدول الإسلامية المحيطة به... وإذا تم ذلك فسوف يبتلع لبنان ويقضي على ديمقراطيته »(١١٧). وفي الولايات المتحدة جمع انطون عقل أموالاً طائلة لدعم المسيحيين في لبنان وحمايتهم من «سيطرة المسلمين» وقد بلغ من خطورة هذا الموضوع أن بطريرك الروم الأرثوذكس الكسندرس أبدى تخوفه من هذه الاتجاهات، وأرسل الأرشمنديت الياس خوري خصيصاً إلى أميركا لتحذير المهاجرين الأرثوذكس من مغبة الانسياق وراء هذه الدعوات(١١٨).

وكان البطريرك قد حمّل الخوري عقل مذكرة مطولة تحدث فيها عن العلاقات الإسلامية - المسيحية عبر العصور. وطبعت هذه المذكرة في كتيب بعنوان «لبنان وطن قومي للنصارى في الشرق الأدنى»، وسنأتي على مضمون هذه المذكرة لاحقاً. وقد نشرت صحيفة «أخبار اليوم» المصرية تقريراً لمراسلها في واشنطن جاء فيه: إن الخوري انطون عقل وصل إلى نيويورك ليطلب من مجلس الأمن حماية لبنان من السيطرة الإسلامية. وتساءلت الصحيفة في معرض تعليقها أنه « باسم أية دولة يرفع الخوري شكواه إلى منظمة لا تقبل الشكاوى إلا من الدول النظامية ». ورغم أن المفوضية اللبنانية في القاهرة نفت أن يكون للخوري عقل أية صفة رسمية، الا أنه من الملاحظ أن الدولة اللبنانية كانت تشكل غطاء سياسياً لهذه التيارات المارونية المتطرفة(١١٩).

وفي حزيران ١٩٤٦ أرسل الخوري انطو ن عقل من الولايات المتحدة رسالة إلى صاحب جريدة النهار جبران تويني (ارثوذكس)، أشار فيها إلى أنه يؤدي رسالة في سبيل لبنان المستقل الذي يريده متحرراً من كل سيطرة اجنبية عربية او أوروبية، وقال «إنني كرسول لغبطة البطريرك عريضة أحبذ عقد معاهدة مع فرنسا، تكون بعد الجلاء رابطة صداقة مع امة كانت لها اليد الطولى في تثقيفنا، وأرغب ان تكون هذه المعاهدة عوناً لنا على اجتياز أزمة سياسية واقتصادية تهدد كياننا الاستقلالي »(١٢٠).

اما الكاردينال تبوني بطريرك السريان الكاثوليك فإنه هنأ رئيس أساقفة ليون بقوله انه يتمنى من الله ان تواصل فرنسا مهمتها « كإبنة للكنيسة في بلاد الشرق، ولا سيما في سورية ولبنان حيث مايزال نفوذها السعيد جسيماً »(١٢١).

والجدير ذكره ان هذه التحركات كانت تجري في وقت تسعى فيه الحكومة اللبنانية إلى جلاء القوات الأجنبية عن لبنان، مما يعني وجود اتجاه ماروني متمسك بمبدأ الحماية الأجنبية، ولم تسجل في المقابل حركة احتجاج مارونية او مسيحية واسعة وفاعلة ضد هذه النشاطات، عدا عن بعض الإحتجاجات الهامشية وغير المؤثرة.

وفي أثناء المفاوضات التي عقدت في لندن وباريس عام ١٩٤٦ للاتفاق على جلاء القوات الأجنبية

من لبنان وسوريا، حيث كان وزير الخارجية حميد فرنجية رئيس الوفد اللبناني الذي ضم عضوين آخرين هما رياض الصالح ووزير الداخلية يوسف سالم، (كاثوليكي)، إختلى حميد فرنجية ويوسف سالم بأحد أعضاء الوفد الفرنسي « اوسترورغ » أثناء حفلة عادية في باريس، وما ان وصل رياض الصلح إلى المكان حتى سمع فرنجية يقول للعضو الفرنسي: «آمل أيها الكونت مهما اختلفت آراؤنا أن لا تنسى فرنسا تقاليدها ورسالتها التاريخية والثقافية بالنسبة إلى المسيحيين في لبنان». فهتف « اوستروغ » بصوت عال: «يا للسعادة هذا ما كنا ننتظره منك يا اكسلانس وانت حميد فرنجية الزعيم الماروني الكبير، لقد نطقت أخيراً بالكلمة التي كنا نتشوق إلى سماعها منك، إن فرنسا يا اكسلانس ستعمل دائماً على حماية المسيحيين في لبنان وهذا مما لا شك فيه».

وفي هذه اللحظة صرخ رياض الصلح في ظهر « اوسترورغ » وصوته يرتجف من شدة الغضب والانفعال: «ماذا يا كونت؟ حماية مسيحيي لبنان؟ وأنا ماذا جئت أفعل هنا؟». عند ذلك حاول «اوسترورغ » ان يعتذر ويطيب خاطره، إلا أن الصلح رفض الاعتذار وقال: لا، لا، انا لا أقبل بهذا، أنا ذاهب الآن وسأسافر غداً إلى بيروت (١٢٢). وقد حاول حميد فرنجية ويوسف سالم اللحاق برياض الصلح وثنيه عن موقفه غير انه اصر على الخروج، وعندما علم جورج بيدو وزير الخارجية الفرنسي ورئيس الوفد المفاوض بهذه الحادثة أعلن انه هو الذي يتكلم باسم فرنسا، ثم ذهب إلى الفندق الذي ينزل فيه رياض الصلح واعتذر منه وأعلمه انه تم إقصاء « اوسترورغ » من عضوية الوفد. وكان فرنجية، وهو الذي استدرج «اوسترورغ » إلى الاعلان عن حماية فرنسا للمسيحيين، يؤكد في موقفه هذا صحة تقرير سابق للوزير البريطاني المفوض في بيروت شون أرسله إلى وزارة الخارجية في لندن في ٢٣ آب ١٩٤٥، عندما أشار بأن حميد فرنجية مع كون وطنيته قوية فإنه لا يكره الفرنسيين (١٢٣).

هذا وبنتيجة المفاوضات توصل الوفدان اللبناني والسوري إلى اتفاق مع فرنسا وبريطانيا يقضي بجلاء القوات الاجنبية ابتداء من ٢٨ نيسان ١٩٤٦. وفي ٣١ كانون الأول ١٩٤٦ غادرت آخر فرقة فرنسية ميناء بيروت.

وقد ظل البطريرك عريضة يطالب حتى آخر لحظة ببقاء قوات الفرنسيين في لبنان. فقد حضر حفلة أقامتها مدرسة عينطورة (الفرنسية) في ١٥ ربيع الثاني ١٣٦٥ هـ - ١٩ آذار ١٩٤٦ بمناسبة عيد شفيعها القديس يوسف، وكان في الحاضرين الجنرال بينه وجمهور من الموظفين والضباط الفرنسيين. ولما استوى المدعوون حول مائدة الطعام نهض البطريرك الماروني وألقى (باللغة الفرنسية) كلمة جاء فيها:

«وما معهد عينطورة هذا سوى ظاهرة واحدة من مظاهر الروابط الوثيقة التي تربط فرنسا بلبنان، والخدمات الجلى التي أداها رجال فرنسا نحو وطننا المحبوب، فيقضي الواجب بإعلان هذا الجميل والمجاهرة

به، بل اني أذهب إلى أبعد من هذا فأقول: ان الإستقلال الذي نتمتع به الآن انما هو وليد الجهود التي جاءت بها فرنسا منذ أن قدمت هذه البلاد برسالتها الإنسانية.. فنحن لا يمكننا نكران هذا الجميل، بل اننا نخالف الذين يطالبون بجلاء الجيوش الفرنسية عن بلادنا. وبما أن وجود هذه الجيوش عندنا لا يتنافى مع الاستقلال، فإننا نشجب شجباً عالياً اولئك الذين يصرون على المطالبة بجلاء القوات الفرنسية عن بلادنا. وفيما نحن نجاهر برأينا هنا نعرف أننا نعبر عن رأي الأكثرية الساحقة من عقلاء البلاد ورجال الوطنية الصادقة» (١٢٤).

وكان ادوار حنين، نائباً من نواب «الكتلة الوطنية»، فأعلن سخطه على مبدأ الإستقلال، ومثل مع مجموعة من المثقفين والكتاب الموارنة اعتراض المثقف الماروني على سياسة الاستقلال عن فرنسا. وقد اجتمع هؤلاء في مجلة «المكشوف» التي أعيدت إلى الصدور بعد الاستقلال من اجل محاربة فكرة الاستقلال. فكان قلم ادوار حنين إلى جانب قلم «ابو الحن» (فؤاد حداد) الكتائبي وقلم فؤاد حبيش، يجتهد في التأكيد على ان اللبنانية الصميمة هي ضد الخط الجديد، وأن من الخطأ عدم التفريق بين اللبناني الصميم واللبناني غير الصميم، وأن شعب لبنان هو في البداية والنهاية الموارنة، وان حب فرنسا هو من صميم وطنية اللبناني. وكان يؤازر هذه الأقلام في تلك الحقبة صلاح لبكي، كاتب الافتتاحيات في جريدة «البشير» التي كانت تصدر منذ أيام المتصرفية وأول رئيس لـ«اهل القلم» في لبنان، وكان يبرز بين الحين والآخر سعيد عقل، بصياغته لطروحات ذات الجاذبية بالنسبة للعصبية المارونية، ونجيب الدحداح في كتاباته باللغة الفرنسية في جريدة «لاكسيون L'action» الكتائبية (١٢٥).

وقد ظلت فرنسا تعتبر لبنان في دائرة نفوذها السياسي والثقافي والعسكري. وفي هذا الصدد يقول بيار ورينه غوسيه في كتابهما: «آسيا المرعبة»، في معرض حديثهما عن جولة قاما بها في بيروت: «إن الجادة الفرنسيين معناها في بيروت، ولن نخشى ان يصيبها ما أصاب شوارعنا في سايغون(★)». وبعد أن اجتمعا حول مائدة جورج نقاش، مدير جريدة الأوريان، التقيا (بجوزيف ح)، مدير الشؤون الخارجية وصديقهم في السابق عندما كان وزيراً في بروكسل، فقال لهم ان اهل جيله لما حيل بينهم وبين فرنسا بعنف.. وجدوا انفسهم فجأة بلا ثقة أخرى ولا لغة أخرى، ولا اسلوب من أساليب التفكير سوى تلك التي كانوا تعلموها في كليات فرنسا ومدارسها. وفي معرض التهكم على البلاد الاسلامية والذي نال لبنان أمره يقول المؤلفان ان موظفاً في الجمارك أسر لهم: «ان لبنان هو الابن البكر لفرنسا» (١٢٦).

★ الوطن القومي الماروني

أما فيما يتعلق بالمذكرة البطريركية المقدمة إلى الأمم المتحدة عام ١٩٤٦، فقد تألفت من اربعة عشر

(★)- سايغون: مدينة في الهند الصينية طرد منها الفرنسيون فتبدلت شوارعها اسماء جديدة وأوجها جديدة.

فصلاً تحت عنوان «لبنان وطن قومي للنصارى في الشرق الأدنى». وفي مقدمتها خاطب البطريرك عريضة الأمم المتحدة، وتحدث عن عملها في سبيل حرية الإنسان لا سيما نصارى الشرق المشتتون في العالم الإسلامي، والذين أوشكوا أن يصيروا نسياً منسياً، بسبب لا مبالاة الدول الكبرى، بعد أن غاب عن علمها «أن الأقليات المسيحية في الشرق ليست من العنصر العربي ولا صلة لها بالعروبة». أضاف البطريرك أن البعض يتوهم بان ليس في الشرق سوى معضلة واحدة هي معضلة الوطن القومي اليهودي، والحقيقة انه توجد معضلة أخرى هي معضلة مسيحيي الشرق الذين لا بد من إيجاد وطن لهم يلجأون إليه ليعيشوا في ظله بأمن وطمأنينة، وهؤلاء المسيحيون إذا ما استمر تشتتهم بين أكثرية اسلامية وتحت سيطرة دولة اسلامية من طبعها ان تكون ثيوقراطية، فإن هؤلاء سيتحولون إلى عامل تشويش في قلب هذه الدولة.

وطالب البطريرك عريضة بأن يكون لبنان وطناً ليس لمسيحييه فقط بل لمسيحيي الشرق كلهم، معتبراً أن ذيوع اللغة العربية بين سكان الشرق الأدنى لا يعني ان هؤلاء عرب، «بل ان مثل هذا الإفتراء يعد إهانة بحق الذين قضوا مئات السنين وهم يجاهدون ضد ظلم العرب للبقاء امينين على وديعة الجدود والحفاظ على عنصرهم وعاداتهم وإيمانهم». وأشار إلى أن العروبة لا تعني سوى الإسلام، «بل ان العروبة ليست سوى أداة للتمويه والتغلغل لاجتناب المخاوف الناشئة من الوحدة الإسلامية».

ورأى البطريرك ضرورة حشد مسيحيي سوريا في لبنان لإقامة وطن مسيحي فيه تبعاً للمعتقد المسيحي، وأن من مصلحة المسلمين أنفسهم تكوين امتين منفصلتين واحدة اسلامية والثانية مسيحية، «بحيث تكون كل أمة متناسقة الأعضاء وقابلة للتطور الذي يتفق وشعورها الديني دون أن تصطدم الواحدة بالأخرى... وبفضل هذا الطلاق الطوعي الذي يوافق عليه كلا الفريقين عن طيبة خاطر يوضع حد فاصل لماضٍ منقرض لا يجوز تجديد فصوله المروعة». وطالب البطريرك بطرد المسلمين من لبنان وتوطينهم في بلاد عربية أخرى، مقابل انتقال المسيحيين من هذه الدول وتوطينهم في لبنان. وانتهى إلى القول بأن الأقليات ترسل صرختها ومناداتها بحقها في الحياة، «فنصارى الشرق يطالبون بأن يكون لهم وطن قومي هو لبنان»(١٢٧).

هذا وكان البطريرك في جميع مواقفه يدعو إلى قيام هذا الوطن القومي المسيحي، معتبراً أنه لولا الموارنة لما كان هذا الوجه المسيحي الذي يجعله منفصلاً ومستقلاً عن البلدان المجاورة، وأن زعامة بكركي ستبقى دوماً الأساس لاستقلال لبنان، واعتبر نفسه أنه ليس زعيماً دينياً للموارنة فحسب بل هو زعيم سياسي لهم ولكل لبنان(١٢٨).

.هذه المطالبة بقيام الوطن القومي المسيحي كانت تتقاطع في بعض مفاصلها مع مشاريع السياسة العربية، فقد كان الملك عبدالله رئيس شرقي الأردن يطالب بتحقيق مشروع سوريا الكبرى المؤلفة من سوريا

ولبنان وفلسطين والعراق وشرقي الاردن، مع إعطاء اليهود والموارنة في فلسطين ولبنان استقلالاً ذاتياً. وكانت السياسة البريطانية مؤيدة لهذا المشروع من أجل إيجاد مخرج للأزمة الصيهونية، وفق ما نص عليه مشروع نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي في الكتاب الأزرق عام ١٩٤٣ (١٢٩).

وبالرغم من ان الأوساط المسيحية في لبنان كانت معارضة لمثل هذا المشروع، فإن كتلة اميل إدة كانت مؤيدة له. وقد أكد الوزير البريطاني المفوض في بيروت شون في تقرير له في ٢٨ أيار ١٩٤٦ ان اميل إدة الذي سافر إلى باريس يحاول من هناك التقرب إلى البريطانيين وقد سافر إلى لندن، كما أنه قد يجتمع في باريس بالمستر «بيڤن» وزير الخارجية البريطاني، ويبدو انه ينشط من اجل تحقيق سوريا الكبرى بتشجيع من الإنكليز على ان يكون لبنان الصغير وطناً للمسيحيين يقابله وطن قومي يهودي في فلسطين(١٣٠). ورغم صدور النفي البريطاني بحصول اجتماع إده بأي مسؤول بريطاني، إلا أن هذا لا يعني ان إده لم يكن يعمل للبنان الصغير كوطن قومي مسيحي، وكانت تحركاته للتقرب من البريطانيين من اجل موافقتهم على هذا المشروع(١٣١).



الملك عبد الله

وفي اول شباط ١٩٤٧ أعلم وزير الخارجية اللبناني القائم بالأعمال البريطاني بأن المسيحيين قلقون من مشورع سوريا الكبرى (١٣٢). وأصبحت هذه المسألة محور النشاطات المحلية. وفي ٤ آب ١٩٤٧ عاد الملك عبدالله إلى طرح موضوعه القديم، فما كان من الرئيسين بشارة الخوري وشكري القوتلي إلا أن عقدا اجتماعاً في بيت الدين بحضور عدد من المسؤولين في البلدين وشجبوا تحركات الملك عبد الله(١٣٣). وقد بلغ من أهمية هذا الموضوع ان عقد وزراء خارجية الدول العربية اجتماعاً لهم في ٢٨ آب ١٩٤٧ ناقشوا فيه مشروع سوريا الكبرى، وجاء في البيان الختامي انه تبين أن احداً لم يقصد من تناوله هذا الموضوع التعرض لاستقلال او سيادة إحدى دول الجامعة أو النيل من نظام الحكم فيها(١٣٤).

ولكن رغم صدور قرار جامعة الدول العربية فقد استمر الملك عبدالله في مطالبته بتحقيق مشروع سوريا الكبرى، وفي اواخر العام ١٩٤٧ سافر أركان حزب «الكتلة الوطنية» الذي يرأسه اميل إده إلى عمان، وأجروا مشاورات مع الملك عبدالله بشأن الإتحاد، على ان يعود لبنان إلى ما كان عليه في السابق اي لبنان الصغير، وعلقت صحيفة «النهار» على ذلك بقولها: «لعل اركان هذه الكتلة الذين يعتقدون ان قيام

الدولة اليهودية في فلسطين سيعجل في قيام الوطن المسيحي في لبنان قد استدعوا إلى عمان لدرس هذه المسألة قبل اثارتها بشكل جدي» (١٣٥). كما أن «غلوب باشا» البريطاني قائد الجيش الأردني وصل إلى بيروت خصيصاً واجتمع بإميل إده وأركان حزبه (١٣٦)، وهذا ما دعا غسان التويني إلى التعليق على هذه النشاطات في مقال تحت عنوان «بين سوريا الكبرى ولبنان الصغير»، تساءل فيه «هل من تصميم سياسي شامل يجمع بين مرامي الصهيونية واحلام العرش الأردني وانعزالية بعض اللبنانيين ومطامع استعمارية قديمة» (١٣٧).

وكان موقف لبنان الرسمي معارضاً للدخول في أية وحدة عربية، وكان النائب الماروني كميل شمعون ناقماً على عهد بشارة الخوري، ويسعى إلى تقويضه، ولذا فقد حاول إحراجه وسافر إلى بغداد وعمان ساعياً للإتحاد السوري - العراقي. كما أن البطريرك عريضة رحب بالعلاقات المارونية مع الملك عبد الله الذي كان يسعى إلى إقامة دولة مسيحية ضمن إطار سوريا الكبرى، لأن الموارنة يعتبرونه «الصديق الاول في الشرق لبكركي، هذا المعقل المسيحي الخالد لأهالي جبل لبنان الذين يهللون ويريدون الاحتفاظ بصداقة جلالته دوماً» (١٣٨).

علاقة السياسية المارونية بالوضع الإسلامي

إن تخصيص المناصب السياسية للطوائف قوّض تضامن المسلمين وأسهم في إيجاد حالة الإنشقاق فيما بينهم. وكان المسلمون قد أظهروا درجة فائقة من التضامن في أوائل عهد الإستقلال عندما لم تكن قد وضعت بعد صيغة معينة لتقسيم المناصب العامة بين المسلمين والمسيحيين. ففي مؤتمر الطوائف الإسلامية الذي عقد في ٢١ حزيران ١٩٤٣ للنظر في قرار الحكومة بتخصيص اثنين وعشرين مقعداً في مجلس النواب للمسلمين وأثنين وثلاثين مقعداً للمسيحيين، نفى الأعضاء المشاركون نفياً باتاً أن تكون بين المسلمين انقسامات طائفية، وتجلت روح التضامن هذه في جميع بيانات المؤتمر (١٣٩).

ومنذ أن تقررت حصة المسلمين في المناصب العامة برزت أشكال النزاع ضمن الجماعة، وأضعفت روح التنافس الطائفية الصلات التي تربط المسلمين بعضهم ببعض، وشجعت على بلورة هويات مميزة. وقد عزز النظام الطائفي هذا التباعد بين المسلمين وشجع على الإستقلال التنظيمي لكل من الطوائف الإسلامية وأسهم في خلق حالة من الحذر والريبة بينها.

ولقد عمد الموارنة إلى إحاطة انفسهم بحاشية من الإنتهازيين الذين لا تهمهم إلا مصالحهمّ الذاتية ولا تهمهم مصالح المسلمين، طبقاً لسياسة حكماء بني صهيون، حيث جاء في البروتوكول الثامن: «سوف نعد بهذه المناصب الخطيرة إلى القوم الذين ساءت صحائفهم وأخلاقهم كي تقف مخازيهم حاجزاً بين الأمة وبينهم، وكذلك سوف نعد بهذه المناصب إلى القوم الذين إذا عصوا أوامرنا توقعوا المحاكمة والسجن،

والغرض من كل هذا انهم سيدافعون عن مصالحنا حتى النفس الأخير الذي تنفث به صدورهم »(١٤٠).

هذه الخطة ساعدت كثيراً على بقاء الموارنة في الحكم إذ أن سلطتهم لا تقوم إلا على هذه التجزئة، وهي أشبه ما تكون بالنظام الإقطاعي الذي كان سائداً أيام الدولة العثمانية. فالمسلمون تحولوا إلى طوائف وأحزاب، وأصبح على كل مسلم ان يطالب بحقوقه من المقاطعجي المسؤول عنه معمماً كان او نائباً أو وزيراً أو رئيس شركة أو رئيس مجلس.

والملاحظ ان النظام السياسي الطائفي حكم لبنان على أساس أنه بلد عشائري، «كأننا في نظام العشائر والبطون والأفخاذ»(١٤١). وغالباً ما كانت القيادات السياسية تسعى لتشجيع التناقض الطائفي والسياسي تحت عنوان «الديمقراطية الطائفية». فكان كل زعيم يمثل طائفته أو مجتمعه الضيق، رغم ان الدستور يعتبر أن كل نائب يمثل كل لبنان وليس فقط ناخبيه، مما أدى إلى زيادة التناحر والتهافت على كسب المغانم تحت عناوين طائفية، حتى غلبت المصالح الشخصية على المصلحة الوطنية عند كبار الزعماء الذين رأوا أن الرجوع إلى الطائفية والإبقاء على روح الأسلوب الفرنسي باستغلال الفكر الطائفي هو أضمن وسيلة للبقاء في الحكم والحفاظ على المصالح الذاتية، وكم ذابت المصالح الوطنية وحتى الطائفية في سبيل أشخاص ومناصب(١٤٢).

والحقيقة أن أكثر الزعماء المسلمين في لبنان لم يكونوا مخلصين لشعبهم وقواعدهم. وما ينطبق على الموارنة ينطبق ايضاً على هؤلاء، سيَّما بعض من لبسوا الباس علماء الدين من الذين يلعبون دور وعّاظ السلاطين، ويتولون في ظل النظام الماروني شؤون الإفتاء وأمور الحلال والحرام، وتقسيم المسلمين إلى نِحَل ومذاهب وطوائف تتمثل كل منها بمجالس ومؤسسات مزيفة يقوم على رأسها المفتي المسؤول عنها.

وقد أشار صاحب «مذكرات بيروتي» أن الزعامات الإسلامية المتنصرة كثيراً ما كانت تخدع المسلمين. فهم في الظاهر مسلمون، وفي العقيدة والمبدأ متنصرون، والتنصر السياسي أخطر شأناً وأكثر تهديماً من التنصر المذهبي. وطلب من الموارنة الإقلاع عن سياسة الوطن المسيحي الماروني، وأن عليهم أن يؤمنوا بأن لبنان للجميع، مشيراً إلى ان عدم المساواة بين اللبنانيين هي من أساليب الخلافات الطائفية القائمة(١٤٣).

وحتى يحال بين علماء المسلمين الأكفاء الذين يشكلون وحدهم الزعامة الحقيقية والوحيدة، وبين تحرير المسلمين من هذا التقسيم الإصطناعي، فقد انتحل رؤساء الجمهورية لأنفسهم وكما فعل أسيادهم الفرنسيون من قبل سلطات خليفة المسلمين، بتعيين العلماء «كموظفين حكوميين».

ثم ان المؤسسات الدينية الإسلامية افتقرت، بعكس نظيرتها المسيحية، إلى الاستقلال والتحرر من

تدخلات السياسيين العلمانيين والدولة. ويُلاحظ من تكوين مجالس الطوائف الإسلامية (السنة والشيعة والدروز) أن الأعضاء العلمانيين يسيطرون على إداراتها ويوجهون المؤسسات الدينية ويتحكمون بالهيئات الإنتخابية المسؤولة عن انتخاب رؤساء المجالس، مما يؤدي إلى ضعف هذه المؤسسات. هذا ومن الناحية القانونية يعتبر مسؤولو هذه المجالس موظفين حكوميين، ويتلقون رواتبهم من الدولة، وتسري عليهم الأنظمة التي تطبق على جميع موظفي الدولة، مثل عدم القيام بنشاط سياسي أو الإنضمام إلى احزاب سياسية (١٤٤). وهكذا فإن استلام المفتي وباقي اعضاء هيئة الإفتاء وسائر المسؤولين الإداريين من مجالس الطوائف والمحاكم الدينية لرواتبهم من الخزينة العامة يجعلهم خاضعين لتوجيهات وأوامر الحكومة وكبار المسؤولين، لأن التبعية المالية تؤدي إلى الخضوع لمراقبة تفتيش الدولة.

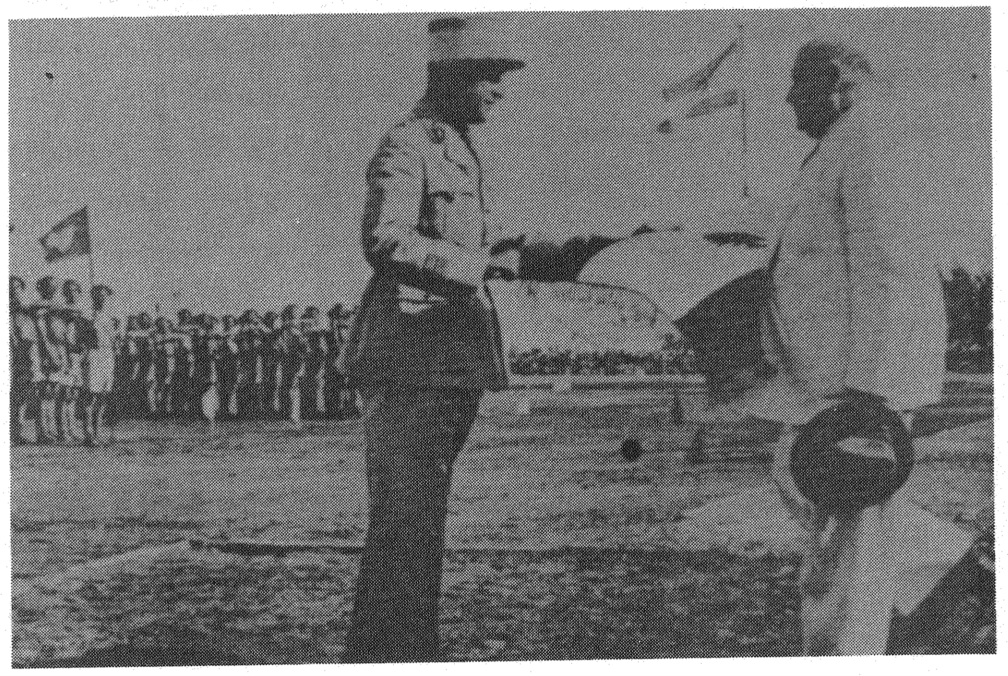
إن هذه الدمى التي كان يدفع بها النظام الماروني إلى الواجهة، لا تستطيع حتى ان تعادي الدولة لأنها هي التي أوجدتها وعرفت الناس بها. وهكذا فإن ثورية بعض الزعامات المزعومة سرعان ما تبرز بالملموس ارتماءً في أحضان النظام. والسبب هو أن زعامات هذه الطائفة أو تلك لا يمكن ان تكون إلا في عداد الزعامات المسيطرة والمستكبرة، وهي انما تثور من أجل تحسين مواقع نفوذها ضمن التركيبة القائمة. ولذلك فإن هذه الثورة سرعان ما ينتهي هدفها عند الوصول إلى الحكم، إذ لم تكن هذه المعارضة بالضرورة تمثل تياراً سياسياً إصلاحياً بل غالباً ما كانت تمثل تياراً منفعياً استغلالياً. فالزعيم الذي ينتقد النظام أو يثور عليه، انما يفعل ذلك من أجل أن ينال رضى مقاطعته وتأييدها والإلتفاف حوله، لكي يصبح ممثلاً شرعياً ووحيداً لها، وفي اليوم التالي يجدد بيعته «للميثاق» و«للبنان الوطن» و«لصيغة التعايش» وللنظام ذاته الذي لولاه لم يصبح زعيماً.

باختصار إن صيغة «الطوائف» كما أوجدها النظام الماروني هي خط الدفاع الأول والأخير له. وهذه الصيغة مكنت الموارنة فيما بعد من تحويل الإسلام إلى مؤسسات جامدة وداعمة للنظام. لم تلبث أن أصبحت جزءاً من تركيبة الدولة وجهاز الحكم، لأنها أعطت لأرباب هذه الدولة شرعية الحكم والحل والربط.

وهكذا نشأت عدة تيارات واتجاهات سياسية، عملت كلها من أجل تمويه الحقائق على الناس، خاصة في ظل تحول الإنتماء الإسلامي إلى عصبية مذهبية وانتماءات إقليمية وقومية وفرق حزبية متناحرة، راحت تتنافس فيما بينها وتتراشق بالتهم من أجل الحصول على التأييد الكافي ومصداقيتها في التمثيل الشعبي.

دور الجيش

عام ١٩٢٠ أنشأ الإحتلال الفرنسي وحدات عسكرية لبنانية سورية مشتركة دُعيت «قوات الشرق المساعدة»، ثم عُرفت عام ١٩٣٠م بـ«قوات الشرق الخاصة»، وكانت تخضع لأمرة القيادة العسكرية الفرنسية مباشرة. وكانت هذه القوات حصيلة تجمع المجندين العرب من لبنانيين وسوريين في عداد جيوش الحلفاء التي خاضت غمار الحرب العالمية الأولى.



وعندما تطور حجم هذه القوات قامت السلطات الفرنسية بتوزيعها في افواج للقناصة بلغت سبعة، وكان تأسيس «السرية الأولى للقناصة» قد تم عام ١٩٢٦ بقيادة الضابط جميل لحود (ماروني) الذي أصبح لواء في الجيش في ما بعد. وقام الفرنسيون بإنشاء مدرسة حربية في حمص لتخريج الضباط في مرحلة ما قبل الإستقلال (١٤٥).

وعندما أعلنت فرنسا إستقلال لبنان عام ١٩٤٣ بدأت بتسليم السلطات اللبنانية الوحدات العسكرية المنخرطة في تلك القوات بعد فصلها عن الوحدات السورية. وقد انتهت عملية التسلم والتسليم

في الأول من آب عام ١٩٤٥ م. وكان الجيش في ذلك الحين مؤلفاً من ثلاث كتائب مشاة، وسرية مدرعات، وكتيبة مدفعية، وسرية هندسة، وسرية مخابرات، وسرية نقل (١٤٦).

وهكذا فإن علامات استفهام كثيرة تطرح نفسها حول تأسيس الجيش اللبناني، منها إضافة إلى ما ذكر الزيادة الكبيرة في عدد الضباط المسيحيين وتفوقهم على أندادهم المسلمين عندما أنشأ الفرنسيون الوحدات العسكرية اللبنانية، في حين أن العكس كان مطبقاً على مستوى الأفراد. كما أن حكومة الإستقلال قامت بتعيين اللواء فؤاد شهاب (ماروني) قائداً للجيش وكان برتبة زعيم، مفتتحة بذلك عرف تعيين قائد الجيش من الضباط الموارنة، ولم تكلف مسلماً بهذه المهمة رغم وجود ضباط مسلمين أكفاء لهذا المنصب. كذلك فإن فؤاد شهاب نفسه قام بتعيين الضباط الموارنة في المراكز الأساسية والحساسة في الجيش، يأتي بعدهم باقي النصارى والمسلمون في الدرجة الثالثة، رغم عدم وجود قوانين في ذلك الوقت تقضي بفئوية هذا المنصب أو ذلك، او اعتبار أن الجيش مكلف بحماية فئة او طائفة دون غيرها من االفئات والطوائف اللبنانية، حتى تمت للموارنة السيطرة شبه التامة على قيادة القوى العسكرية واركانها ومجالسها العليا ومصالحها الرئيسية وشعبها المهمة، حيث تكون الترقيات بلا حساب للموارنة وتكون بحساب شديد لغيرهم، بل يمتنع على المسلين الترقي، ولذلك لم نسمع في يوم من الأيام ان مسلماً اصبح جنرالاً أو قائداً للجيش.

والمؤسسة العسكرية هي واحدة من المؤسسات «الركائز» ومفتاح رئيسي من مفاتيح السلطة، لم تقبل الأقلية المارونية الحاكمة تحت أي حجة أو منطق التنازل عنه أو إفساح المجال لسواها كي تتبوأ مناصبه الرئيسية او تمسك بزمام القرار فيه. والجيش اللبناني يشبه في بعض النواحي «الإمارة» من حيث أن القائد مطلق الصلاحية والآخرون على اختلاف مراتبهم «رعية». فمنصب رئيس الأركان على سبيل المثال منصب شبه بروتوكولي، والقائد هو الذي يعين مفتش الجيش خلافاً لكل قوانين العالم العسكرية. وقائد الجيش ماروني يعين من قبل رئيس الجمهورية ويرتبط به مباشرة، وله حق الاشراف الكامل والشامل على الجيش وتحديد مهامه ومستلزماته. كما أن مدير المخابرات في الجيش هو ماروني ويعين من قبل قائد الجيش ويرتبط به مباشرة، وله صلاحيات قانونية واسعة منها: وضع السياسة العامة للاستعلام العسكري، ضبط معنويات الأفراد، أمن الجيش الداخلي، إرساء العلاقات مع الجيوش الأجنبية والملحقين العسكريين، وضع خطط قمع النشاطات المعارضة للنظام ومراقبة المطبوعات.

ثم إن المهام الموكولة إلى الجيش تجعله جيش نظام لا جيش وطن. ولقد اعتبر الموارنة ان الجيش هو ضمانة دائمة لبقائهم على رأس الحكم، ولهذا حرصوا منذ البداية على جعله جيشاً خاصاً بطائفة معينة، حتى أصبح الجيش وقفاً مارونياً خالصاً وجزءاً من ممتلكات الكسليك. فإن مهمة الجيش هي أن يبقي

للموارنة دورهم الأول في السياسة اللبنانية، وفي جملة مقومات هذا الجيش أن تكون قيادته مارونية، يتحد فيها مفهوم الولاء للوطن بمفهوم الولاء للنظام إتحاداً كاملاً.

بعد حرب فلسطين التي أثرت بشدة على دور الجيش وعلى نظرة اللبنانيين إلى جيشهم، زجوا الجيش في أعمال انتقامية ضد عشيرة آل دندش في جرود الهرمل، حيث تنقل صحيفة «الشراع» حادثة ثارية جرت عام ١٩٤٩ قام بها عدد من أفراد آل دندش ضد أحد أبناء بلدة رأس بعلبك وهو كاثوليكي الإنتماء، والذي كان قد أقدم قبل سنوات وبإيعاز من ضباط الاحتلال الفرنسي على قتل زعيم العشيرة ويدعى حسن طعان دندش. وعلى الأثر عمد الحكم اللبناني إلى استنفار قواه، وأرسل وحدات الجيش المتمركزة في ثكنة أبلح لإخضاع «المتمردين» على الطريقة الفرنسية. وبالرغم من وقوع عشرات حوادث القتل في كل أنحاء لبنان، لم تبادر الدولة إلى القيام تجاهها بعمل من هذا المستوى.

عاد الجيش من المعركة مهزوماً، إذ استطاع آل دندش قتل قائد الفوج المهاجم (الفوج السابع) النقيب الياس ابو سليمان وأحد عشر من جنوده، واضطرت الدولة الى مصالحة العشيرة بواسطة من رئيسي مجلس النواب والحكومة صبري حمادة ورياض الصلح (١٤٧).

وعلى أثر هذه الحادثة وحين التقى المطران اغناطيوس مبارك والبطريرك انطون عريضة برئيس الوزراء رياض الصلح قال له الأول احتجاجاً على الحادثة: «ماذا يريد المسلمون من لبنان، فللشيعة العراق والكوفة، وللسنة الجزيرة ومكة، أما لبنان فلنا نحن المسيحيين» (١٤٨). وقيل أن مسيرة معظمها من الأكراد اللبنانيين وهم جزء اساسي من القاعدة الإنتخابية لرياض الصلح، قد سارت رداً على هذا الحديث وهتفت في ما هتفت: مبارك صباطك يا رياض وشراريبو عريضة (١٤٩).

بشارة الخوري أول وريث لسلطة الإنتداب

قلنا إن بشارة الخوري قد وصل إلى الرئاسة بعد أن عينته بريطانيا لهذا المنصب، وحاز على رضى العرب والإنكليز في المنطقة. وفي السنوات الأولى لعهد الخوري ترجم الميثاق باستكمال الإستقلال، وجلاء الجيوش الأجنبية، ودخول لبنان إلى الجامعة العربية، والإبتعاد عن الأحلاف العسكرية الغربية، والإنفتاح الإقتصادي على الغرب، والإشتراك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ م. وقد استمرت المحافظة على العلاقات الثقافية المتينة مع فرنسا، كما احترمت الحكومة اللبنانية مصالح فرنسا الإقتصادية، وبقيت المعاهد الفرنسية كما هي، وتوثقت العلاقات بين الكنيسة المارونية وفرنسا (١٥٠).

★ سياسة الأزلام والمحاسيب

في عهد بشارة الخوري كانت وطأة الفساد تزداد ازدياداً واضحاً، فعمت المتاجرة بالنفوذ، وكثرت

الفضائح، ومما ساعد على انتشار الفساد صلات الصداقة والقربى التي جمعت بين «رئيس الجمهورية» وكبار رجال الأعمال الذين استفادوا من وجوده في الحكم لخدمة مصالحهم.

وقد رسم اسكندر رياشي صورة حية عن عهد بشارة الخوري، فكتب يقول: «أحاط ميشال شيحا العالم العلامة ومدير البنك والكاتب الألمعي بشارة الخوري من اليمين، وأحاطه من اليسار هنري فرعون، وجيه الكاثوليك في البلاد، المليونير الجريء المعروف وصاحب المكانة في عالم الرياضة وحياة الأندية الإجتماعية الحالية والأوساط القنصلية والشركات الكبرى، ومن ورائه بنك شيحا من عناصر وأنصار وإمكانات قوية وتجارية معروفة».

وفي مقدمة رجال الأعمال الذين أحاطوا بشارة الخوري آل كتانة وفريد شقير المليونير المشهور، والفتال، وعدد كبير من رجال المال والأعمال الذين أخذوا يدورون بفلكه ويستبشرون، ويرون فيه الشمس الطالعة، وكان هناك ايضاً أصهار وأقارب آل شيحا الكثيرون المعروفون في عالم الوجاهة المالية (١٥١). وإلى جانب هذا كله كان أخوه سليم، الذي لقب بالسلطان سليم، السمسار الأكبر في الدولة.

وقد حاول بشارة الخوري بيع أراضي المرفأ إلى هنري فرعون، وكانت الحكومة قد اشترت أراضٍ واسعة عام ١٩٣٦م لتوسيع مرفأ بيروت، لتكون مستودعات وعنابر، ورغم أن بيع عقارات الدولة يقتضي مناقصة عامة، فقد جرت مداولات سرية لبيع الأراضي إلى أحد أقرباء الخوري على أن تحدد لجنة من الخبراء ثمن الأراضي. وقد نسب كميل شمعون لنفسه إيقاف هذه العملية بوصفه وزيراً للمال. وكانت المحاولة قد جرت عام ١٩٤٧م (١٥٢).

وقد استثمر بشارة الخوري مركزه كرئيس جمهورية إلى أقصى حد وسهل لأنسبائه الثلاثة: هنري فرعون، ميشال شيحا، وفريد شقير، شراء أرض سكة حديد الحجاز وهي ملك للحكومة بشروط مفيدة لهم، وتشييدهم فوق تلك الأرض بناية كانت وقتها أكبر بنايات بيروت، واستثمارها لمدة مئة سنة على ان تعود بعد ذلك للحكومة. كذلك تسهيل استملاك اراضي خلدة والأوزاعي واليرزة وبناية النجمة في بيروت (١٥٣).

★ إهمال القضايا الإجتماعية وتدعيم الوحدة من فوق

على الصعيد الداخلي ركز بشارة الخوري على احترام الدستور. وترجمت سياسة الميثاق الوطني باكتساب ولاء الوجهاء المسيحيين والمسلمين من العائلات السياسية والإقطاعية الكبرى، وإغرائهم بالمناصب، ومن ثم تدعيم الوحدة الوطنية «من فوق»، أي بتعزيز العلاقات بين أجهزة الدولة والبنيات الإقطاعية والطائفية العليا في المجتمع. وقد أدى هذا إلى حصر الحكم والتمثيل الشعبي والوظائف الكبرى في أيدي أبناء العائلات المحظوظة، مما عمل على تكريس الطائفية وتسخير إدارات الدولة لمصالح كبار

الزعماء والشخصيات المؤيدة للحكم، وبالتالي إهمال القضايا الإقتصادية والإجتماعية للشعب والاصلاح الإداري وغير ذلك (١٥٤).

ونظراً لتفشي الفوضى والمحسوبية وسياسة التبذير التي كان يتبعها الحكم، إضافة إلى الافق السياسي الضيق لدى المسؤولين، بدأت الأزمات السياسية تعصف بالبلاد، كما نشبت الخلافات بين القوى الإسلامية السياسية بعد أن أصبح منصب رئيس الوزراء محط أنظار العديد من هذه القوى، وظهر الصراع واضحاً بين عبد الحميد كرامي ورئيس الوزراء رياض الصلح. وهكذا بدأت سياسة تغيير الحكومات تزيد في تردي الأوضاع السياسية والإجتماعية في لبنان. ففي ٧ كانون الثاني ١٩٤٥ قدم رياض الصلح إستقالة حكومته، وبعد يومين تشكلت حكومة جديدة برئاسة عبد الحميد كرامي، وعلى الأثر كتب جبران تويني مقالاً في صحيفة النهار انتقد فيه الحكومة الجديدة لأنها جاءت حزبية ومنحصرة في جبل لبنان، وأبدى استياءه من سياسة الكتلة الدستورية التي يتزعمها رئيس الجمهورية، لأن الدستوريين أضاعوا فرصاً عديدة لتنظيم حزبهم وحصروا همهم «في سياسة المختار والبلدية والناطور ولم يعرفوا أن يتحرروا من هذه السياسة المحلية وان يرتفعوا إلى أفق السياسة العليا» (١٥٥).

وفي وقت مبكر من عهد بشارة الخوري بدأت مشكلة الصلاحيات تتفاعل بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. وهكذا تدهورت علاقة كرامي برئيس الجمهورية بسبب استئثار الرئاسة الأولى بشؤون الحكم وتشابك الصلاحيات بين الرئاستين، فاضطر إلى تقديم استقالته، وتألفت على الفور حكومة جديدة برئاسة سامي الصلح في ٢٢ آب ١٩٤٥. وقد أثار النائب عبدالله اليافي هذه المشكلة في الجلسة النيابية التي عقدت بتاريخ ٣ أيلول ١٩٤٥ لمناقشة بيان الوزارة الجديدة حيث قال انه منذ عشرين سنة تأتي الحكومات إلى المجلس وبيدها بيان هو نسخة طبق الأصل عن بيانات الحكومات التي سبقتها، ثم تنسحب بعد فترة من الحكم، ولا أحد يعلم لماذا انسحبت. وأوضح إنه لا يعلم لماذا انسحبت حكومة عبد الحميد كرامي، فللحكومة حق الافصاح عن سبب استقالتها، وللمجلس عندئذ أن يقول لها إبقي أو انسحبي، و«لكن هناك مناورات تجري وراء الستار ليست من النظام النيابي بشيء، وإني أطلب من دولة سامي بك الصلح أن لا ينسحب إلا بعد أن يدلي بالأسباب التي ينسحب لأجلها» (١٥٦).

بالإضافة إلى هذا فإن ممتهني السياسة في لبنان لم يهدفوا إلى خدمة الوطن والمواطن، بل كان اكثرهم يسعى لمنافع ذاتية وفئوية. وقد أوضح النائب كمال جنبلاط ان ما من أحد من السياسيين رضي بما كسبه، بل طلبوا المزيد، وعندما يتحسس «جماعة الإخوان المنتفعة» بان العهد بدأت اركانه تتقوض فإنهم يبادرون إلى قلب ظهر المجن للعهد الذي خدمهم ويندرجون في صفوف المعارضة (١٥٧).

ونتيجة لهذه الممارسات فقد انتشرت الفوضى وتعاقبت الفضائح وترسخت الرشوة التي

أصبحت بمثابة «نظام حكومي». بل إن كبار الرسميين لم يتورعوا عن المتاجرة بالحشيش واعمال أخرى معيبة أساءت لهم وإلى لبنان (١٥٨). حتى أن اللبناني لم يعد يسأل متى يذهب الفرنسيون بقدر ما كان يسأل متى يصبح لدينا إدارة صالحة.

وفي اوائل العام ١٩٤٦ كتب جبران تويني في صحيفة النهار تسع مقالات تحت عنوان «هذا العهد». ومما قاله «نرى من واجبنا أن ننظر في الإصلاح من حيث هو ضرورة ملحاح إذا شئنا إنقاذ هذا العهد الإستقلالي من الأخطار التي تعمل فيه هدماً وتخريباً، لأن إنقاذ هذا العهد واجب محتم على كل وطني مخلص للإستقلال ولمستقبل بلاده، وليس هذا العهد ملكاً لأفراد معينين بل هو نتيجة مجهود الأمة بكاملها» (١٥٩)، إلا أن «العهد» الذي تحدث عنه تويني لم يتجاوب مع هذه المطالب بل أصدر قراراً بتعطيل الصحيفة من ٦ آذار ١٩٤٦ ولغاية ١٢ منه.

وهكذا بدأت بعض القوى السياسية تطالب بالإصلاح، وتشكلت كتلة نيابية سياسية معارضة قامت بتسليم مذكرة إلى رئيس الجمهورية تضمنت المطالب الإصلاحية، وطالبت بتشكيل حكومة يكون اعضاؤها من الشخصيات المشهود لهم بالتجرد والإخلاص وانتشال البلاد من الفقر والافلاس، والمحافظة على الاستقلال (١٦٠). وقد أثارت هذه العريضة الإصلاحية جدلاً شديداً في الجلسة النيابية التي عقدت بتاريخ ٩ أيار ١٩٤٦، حيث أدت إلى مشادة كلامية عنيفة بين النائبين الدرزيين مجيد ارسلان وكمال جنبلاط، وذلك عندما القى الأول خطاباً عنيفاً، كان قد اطلع عليه الرئيس مسبقاً، هاجم فيه المطالبين بالإصلاح، وراح يدافع عن رئيس الجمهورية «الذي عصمه الدستور». فرد جنبلاط متهماً المجلس النيابي بأنه قائم على أسس غير صحيحة، عندها صوت النواب على إخراجه من المجلس بعد ان رفض التراجع عن كلامه، فخرج مهدداً «سأعود إلى المجلس بالقوة المسلحة» (١٦١).

وخوفاً من حدوث تطورات سلبية رأى بشارة الخوري ضرورة تغيير الحكومة، وطلب من سامي الصلح الأستقالة، لكن الصلح رفض الخروج من الحكم إلا بعد إلقاء بيان في المجلس النيابي أشار فيه إلى المناورات التي تجري من «وراء الستار» ووصف القصر الجمهوري بأنه «ميكروب فاسد» أصاب جميع مدراء الدولة الذين اصبحوا يذهبون إلى القصر ليقدموا فروض التبريك والطاعة، وصار جلّ همهم إرضاء رئيس الجمهورية وليس العمل للمصلحة العامة (١٦٢). وعلى أثر استقالة الصلح تشكلت حكومة في ٢٢ أيار ١٩٤٦ برئاسة سعيد المنلا نائب طرابلس. وكانت المشكلات العمالية هي من أولى المشاكل التي واجهت الحكومة، فقامت أجهزة الدولة بالقضاء على التحركات العمالية، وأطلق العسكريون النار على عمال التبغ المضربين، فسقط عدد من الجرحى وقتلت إحدى العاملات في الشركة، وقد دافع النائب عبدالله اليافي عن العمال وطالب بتحسين مستواهم (١٦٣).

وفي هذه الفترة تزايد انتشار السلاح بأيدي الحزبيين وانصار الوزراء والنواب. وأثيرت هذه المشكلة في الجلسة النيابية في ٦ آب ١٩٤٦ فطالب النائب حبيب أبو شهلا بنزع السلاح من أيدي الشعب (١٦٤)، ونظراً لتردي الأوضاع المحلية وتأزمها فقد اضطرت الحكومة الجديدة إلى تقديم استقالتها في ١٤ كانون الاول ١٩٤٦، وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة رياض الصلح.

وكذلك كان بشارة الخوري يعيش جو الإنقسامات الطائفية ويضاعف من انحيازه، فكل منطقة كان يزورها كان يلقي فيها خطباً تتناسب وواقع المنطقة، على غرار ما جرى مثلاً في ٥ تشرين الاول ١٩٤٥ عندما زار منطقة الشمال (١٦٥). وكانت سياسته تقوم على مسايرة جميع القوى،، والتراخي الرسمي حيال كل القوى الطائفية والعشائرية. وكان يهدف من وراء ذلك إلى التجديد له. وقد ادعى في مذكراته أن جميع اللبنانيين اتفقوا على تجديد ولايته، وعلى تعديل الدستور من أجل هذه الغاية (١٦٦) ولهذا فقد كان الخوري يعمل على استرضاء الشخصيات الإسلامية عن طريق تدوير رئاسة الحكومة على أكبر عدد ممكن منهم، لامتصاص نقمة المعارضة. وقد رأى في ذلك سبيلاً للحصول على القوة والدعم السياسي (١٦٧). وفي عهده الذي استمر تسع سنوات تشكلت ثلاث عشرة حكومة هي التالية:

حكومة برئاسة رياض الصلح الذي ألقى البيان الوزاري أمام المجلس النيابي في ٧ تشرين الأول ١٩٤٣.

حكومة برئاسة عبد الحميد كرامي في ٩ كانون الثاني ١٩٤٥.

حكومة برئاسة سامي الصلح في ٢٢ آب ١٩٤٥.

حكومة برئاسة سعيد المنلا في ٢٢ أيار ١٩٤٦.

حكومة برئاسة رياض الصلح في ١٤ كانون الاول ١٩٤٦.

حكومة برئاسة رياض الصلح في ١٧ حزيران ١٩٤٧.

حكومة برئاسة رياض الصلح في ٢٧ تموز ١٩٤٨.

حكومة برئاسة رياض الصلح في ١ تشرين الأول ١٩٤٩.

في ١٣ شباط ١٩٥١ استقالت حكومة رياض الصلح وتألفت حكومة ثلاثية برئاسة الحاج حسين العويني.

حكومة برئاسة عبدالله اليافي في ٧ حزيران ١٩٥١.

آخر حكومة قدمت بيانها الوزاري كانت برئاسة سامي الصلح في ١١ شباط ١٩٥٢.

حكومة ثلاثية برئاسة ناظم عكاري في ٩ أيلول ١٩٥٢ لمدة خمسة أيام فقط.

تكليف صائب سلام في ١٢ أيلول ولمدة ستة أيام فقط دون أن يتمكن من تشكيل حكومة.

حكومة برئاسة فؤاد شهاب في ١٨ أيلول ١٩٥٢.

★ التجديد

كانت مدة رئاسة الجمهورية قد أعيد تحديدها، قبيل انتخابات ١٩٤٣ م، بست سنوات غير قابلة للتجديد. ولكن ما ان جاء عام ١٩٤٧ م، حتى تبين أن الخوري ينوي تعديل الدستور، ليتمكن من تجديد مدة رئاسته. وكان ذلك العام موعداً لأول انتخاب نيابي يجري في عهد الإستقلال. فبدأ الخوري حملته بحلّ المجلس النيابي وتقديم موعد الإنتخابات من آب إلى أيلول. وجرى هذا الانتخاب فعلاً في ٤ رجب ١٣٦٦ هـ - ٢٥ أيار ١٩٤٧ م فكان فضيحة العهد الكبرى. إذ لجأت الحكومة فيه إلى التزوير على نطاق واسع، لتضمن المجيء بمجلس جديد مؤيد للرئيس. وقد أكد اسكندر الرياشي في مقال كتبه في «الصحافي التائه» أن عدداً من النواب قد جرى تعيينهم من قبل ميشال شيحا الذي موّل الإنتخابات،، فكان لبنك فرعون - شيحا وهو الذي كان يدير سياسة الدولة الإقتصادية وتشريعها المالي أربعة وعشرون نائباً، هم «زلمه وزبائنه ومدينوه وصنائعه وهو الذي عملهم نواباً» (١٦٨).

وقد اعتبرت هذه الإنتخابات هي التاريخ الأسود في تاريخ لبنان، وكان الإقبال الشعبي عليها ضعيفاً. إذ لم يشارك في عمليات الإقتراع سوى نصف عدد المقترعين البالغ عددهم ٢٧٣ الف مقترع. وكانت النتيجة أن الحكومة ضمنت لها ٤٩ مقعداً من اصل ٥٥ مقعداً، وهكذا عادت حكومة رياض الصلح إلى الحكم من جديد (١٦٩).

وكان ميشال شيحا، صهر رئيس الجمهورية، معارضاً لفكرة التجديد، وكثيراً ما كتب في صحيفة Le Jour منددأ بهذه الفكرة. وقد طلب مرة من صديقه موسى مبارك أن يطلب من رياض الصلح عدم تشجيع بشارة الخوري على التجديد. غير أن الصلح، حسبما قال النائب يوسف سالم، رفض الفكرة وهدد بقوله: «إذا صرف الرئيس الشيخ بشارة الخوري النظر عن التجديد فأنا مستعد للرئاسة، وإذا رشحت نفسي نجحت، ولن أعمل ما عمله المير بشير الشهابي ليصير اميراً على لبنان، بل إني ارشح نفسي وأنا رياض الصلح المسلم» (١٧٠). وقصد الصلح من خلال قوله هذا أن باستطاعته الوصول إلى رئاسة الجمهورية دون أن يصبح مارونياً. وقد كان في موقفه منسجماً مع وعوده لبشارة الخوري عام ١٩٤٣ بالتجديد لماروني آخر لمنصب الرئاسة ريثما يطمئن المسيحيون، وبما أن الخوري كان أقرب إليه من كميل شمعون وحميد فرنجية فقد فضله عليهما.

وفي هذه الفترة تفشت ظاهرة انتشار السلاح وأزمة الفقر، وأصبح الفساد والمحسوبية جزءاً من سياسة الدولة. وكانت سياسة الإسترخاء تشجع النواب على الإستغلال والمناورة واغتنام الفرص واقتناص الغنائم على حد قول النائب نصوح الفاضل في جلسة المجلس النيابي في ١١ تشرين الاول ١٩٤٧ (١٧١).

وفي جلسة ٢٥ تشرين الاول ١٩٤٧ كانت إتهامات النائب كمال جنبلاط مثار جدل شديد بين النواب، فقد إتهم الدولة بأنها رقّت عدداً من الموظفين المرتشين والسارقين والمزورين للإنتخابات، وان صبري حمادة واحمد الأسعد تدخلا لحماية موظفين إتهموا بتهريب الحشيش، وأشار إلى النائب ميشال مفرج متهماً إياه باختلاس مليون دولار (١٧٢).

ولوحظ أن الدولة كانت تتخوف من القوى الحزبية والصحف المعارضة فتعطلها بينما تهادن القوى الطائفية المارونية. ففي الوقت الذي كان فيه المطران اغناطيوس مبارك يدعو للعصيان المدني للإتيان بحكومة مسيحية (١٧٣)، فإن الدولة لم تحاول اعتقاله أو الحد من معارضته، بينما كانت في الوقت نفسه تسعى لاعتقال زعيم الحزب القومي انطون سعادة (١٧٤).

وقد أوضح الوزير البريطاني المفوض في بيروت هوستون بوزويل (١٩٤٧-١٩٥١) في تقرير سري أنه في ليلة ٢ - ٣ شباط ١٩٤٨ قام الأمير نهاد ارسلان - شقيف وزير الدفاع مجيد ارسلان - بمحاولة انقلاب على رأس زمرة غالبيتهم من الفلاحين الدروز الذين قاموا بمهاجمة ثكنة الدرك في صوفر وقتلوا فيها دركياً. وعلى الأثر قامت الأجهزة الأمنية باعتقال العديد من الناس ممن لهم علاقة بالحادثة (١٧٥). ورغم الإثباتات بأن المطران مبارك كان محرضاً وراعياً لمحاولة الإنقلاب، فإن الحكومة لم تتخذ بحقه أي إجراء قانوني نظراً لما كان يمثل من «قيم مارونية».

وفي ٩ نيسان ١٩٤٨ قام المجلس الجديد بتعديل الدستور، بحيث أفسح لبشارة الخوري وبصورة استثنائية مجال انتخابه لمدة ست سنوات أخرى تبتدئ في اول ايلول ١٩٤٩ (١٧٦).

وفي ظل انشغال اللبنانيين والعرب بحرب فلسطين، وكان بن غوريون قد أعلن قيام اسرائيل في ١٥ أيار ١٩٤٨، استصدرت الحكومة اللبنانية مرسوماً بإحالة مشروع تجديد ولاية رئيس الجمهورية إلى المجلس النيابي، فبادر كميل شمعون في ١٩ أيار إلى تقديم استقالته من وزارة الداخلية احتجاجاً على هذا التجديد وما يستتبعه من فساد في الإدارة والانظمة المالية وبسبب الإنشغال بمعركة فلسطين. والحقيقة أنه كان يريد الرئاسة لنفسه. وكذلك احتج النائب كمال جنبلاط الذي كان يتميز باتجاهات تقدمية. وفي ٢٢ ايار اجتمع المجلس النيابي وأقر تعديل الدستور وجدد لبشارة الخوري. وفي ٢٥ تموز ٤٨ تشكلت حكومة جديدة برئاسة رياض الصلح (١٧٧).

وبعد أن تم التجديد لرئيس الجمهورية بدأت بعض القوى المارونية تشتري السلاح وتكدسه في بعض الكنائس المارونية، برعاية المطران اغناطيوس مبارك. وأكد بشارة الخوري أنه بعد انتهاء حادث صوفر، قامت دوريات الأمن بمصادرة كميات من الأسلحة في ممتلكات الكنيسة المارونية في صوفر، كما أوقفت كاهن الرعية وبعض المسؤولين. بينما لم تستطع الدولة أن توقف المطران مبارك بسبب نفوذه (١٧٨).

وكان بشارة الخوري يتعامى عما يفعله أخوه «السلطان سليم» وصاحب «دولة فرن الشباك» التي أصبحت دولة ضمن دولة، فكان يحاول إضعاف الحكومة ورئيسها رياض الصلح، ويتحكم بأمور السراي، وينقل الموظفين إلى فرن الشباك، وبذلك عمد إلى تقسيم السراي بينه وبين الحكومة. وبالرغم من تذمر بشارة الخوري فإنه لم يضع حداً لهذا الوضع الشاذ (١٧٩).

وقد بلغ الخلاف بين رياض الصلح وشقيق بشارة الخوري حد الاستفزاز المسلح، فقد حدث مرة أن جاء من الشمال فريق من المسلحين من أنصار النائب ندرة عيسى الخوري، واستقروا في «دولة فرن الشباك» حيث كان يقيم سليم الخوري، وذلك لدعمه في ممارسة ضغوطه على رئيس الوزراء وسواه من السياسيين (١٨٠). وكان سليم الخوري يتصرف في اجهزة الدولة وكأنها مزرعة لآل الخوري، ويعتبر أن وقوفه في وجه رؤساء الوزارة هو لإقامة التوازن الإسلامي - المسيحي (١٨١).

★ إعدام انطون سعادة والمضاعفات الناشئة



انطون سعادة

نظراً لارتباط القضية الفلسطينية بالقضية العربية والأوضاع اللبنانية خاصة، فقد شهد لبنان في حزيران ١٩٤٩ تطورات سياسية عسكرية هامة. ففي ٩ حزيران وقعت اشتباكات بين افراد من منظمة الكتائب وعناصر من الحزب القومي السوري في منطقة الجميزة في بيروت، وعلى الفور إتهمت الدولة الحزب القومي بأنه يريد القيام بانقلاب عسكري لتحقيق إقامة سوريا الكبرى (١٨٢). وبعد إنتهاء الإشتباك تدخل رجال الدرك والشرطة فاعتقلوا اعداداً من القوميين، وساقوهم إلى النظارة، بينما وضعوا قوة كبرى أمام بيت الكتائب لحراسته (١٨٣).

وكذلك استمر التحقيق مع القوميين الموقوفين في سجن الرمل، في حين تم التحقيق مع الكتائبيين في نظارة البرج، ثم ما لبث أن أطلق سراحهم. بعد ذلك بدأت الدولة بملاحقة الحزب القومي، فاعتقلت مائتين من عناصره حسبما ذكرت جريدة النهار ثم أصدرت مرسوماً بحل الحزب متهمة إياه بالتعاون مع اليهود (١٨٤).

وتفاعلت هذه التطورات بسرعة. ففي تموز دعا الحزب القومي إلى إعلان الثورة القومية في جميع الأراضي اللبنانية، ووقعت عدة اشتباكات بين عناصر الحزب ومخافر الدرك والشرطة (١٨٥). ودعا زعيم الحزب انطو ن سعادة القوميين لتسلم الحكم وهاجم الحكومة لاعتقالها خمسمائة من عناصر الحزب، ثم فرّإلى سوريا هرباً من اعتقال السلطات له. وفي دمشق نفى سعادة التهم الموجهة له بالتعامل مع اسرائيل، واتهم بالمقابل رئيس الحكومة اللبنانية وجميع الرجعيين والنفعيين بالتعامل مع اليهود ضد مصلحة لبنان ومصلحة الأمة السورية (١٨٦).

إلا أن الحكم في لبنان استطاع المداورة على الرئيس السوري حسني الزعيم و الذي وصل إلى الحكم على أثر انقلاب عسكري حدث في ٣٠ آذار ١٩٤٩ و أطاح بالرئيس السابق شكري القوتلي ورئيس وزرائه خالد العظم، وبقي في الحكم حتى ١٤ آب ١٩٤٩ . واقتنع الزعيم بصوابية مزاعم الحكم اللبناني ضد سعادة بالتعامل مع اسرائيل، وأنه يعمل للإطاحة بالنظام السوري، فكان ان اعتقل سعادة في دمشق في ٦ تموز. وفي فجر اليوم التالي أمر حسني الزعيم بترحيله إلى بيروت حيث حوكم محاكمة شكلية، وأعدم في صبيحة التاسع من تموز رمياً بالرصاص (١٨٧). وقبل إعدامه دخل كمال جنبلاط على رئيس الجمهورية طالباً إرجاء المحاكمة، وتساءل لماذا لم يحاكم دعاة آخرون للثورة مثل المطران مبارك ونهاد أرسلان(١٨٨).

ونظراً لتخوف المسؤولين مما قد يقوم به القوميون من محاولات ثأر لزعيمهم، فقد بدأ الخوري يشيع بين بعض السياسيين بأن صاحب قرار إعدام سعادة هو رياض الصلح. وهكذا الصق الجريمة بالصلح باعتباره رئيساً للوزراء ومسؤولاً عن السلطة التنفيذية، علماً أن بشارة الخوري كان صاحب القرار الأول في عملية الإعدام. وقد أكد الدكتور زكي نقاش - وهو قومي سابق - بأن رياض الصلح كان معارضاً للإعدام ولجو المحاكمة التي أجريت وأنه سبق أن عفا عن قوميين حاولوا اغتياله، إلا أن الرئيس الخوري خدع الصلح موضحاً له أن من الافضل أن يوافق على الإعدام لكي يظهر الحكم متماسكاً أمام اللبنانيين، وإلا فإن عدم موافقته ستؤدي إلى استقواء الحزب على الدولة حتى ولو أعدم سعادة(١٨٩).

ويقول رئيس الوزراء السوري الأسبق خالد العظم إن رياض الصلح اعترف لأحد مقربيه بأنه ارتكب ثلاث خطيئات لا تغتفر وهي أولاً: مساندته لبشارة الخوري الذي تخلى عنه فيما بعد، وثانياً: موافقته على إعدام سعادة إرضاءً للخوري، وأخيراً رفضه اقتراح الحكومة السورية حول الوحدة الإقتصادية عام ١٩٤٩ (١٩٠).

وقد أدت عملية الإعدام إلى مضاعفات محلية عديدة، وكانت بداية النهاية لحكم بشارة الخوري. ولم تكتف الدولة بملاحقة القوميين بل بدأت بملاحقة الشيوعيين في الوقت الذي أكدت إنحيازها للكتائب، مما أدى إلى زيادة حدة المعارضة. وفي الجلسة النيابية الإستثنائية التي عقدت في ١٦ آب ١٩٤٩

حدثت مشادة كلامية عنيفة بين رئيس الحكومة رياض الصلح والنائب كمال جنبلاط الذي اعترض على رئاسة المجلس لأنها لم توزع استجوابا أله كان قد قدمه قبل شهر وتحدث فيه عن «الطريقة المنكرة» التي اتبعت في القضاء على الحزب القومي وعلى رئيسه الذي هو «رجل عقيدة ومؤسس مدرسة فكرية كبيرة»(١٩١).

ونظراً لاستمرار المعارضة في مطالبها الإصلاحية، فقد حاول بشارة الخوري إرضاء المعارضين بتغيير الحكومة في ٢١ أيلول ١٩٤٩، إلا أنها عادت بصورة مماثلة للحكومة السابقة وبرئاسة رياض الصلح أيضاً(١٩٢).

وفي الأول من كانون الاول ١٩٤٩ ألقى كمال جنبلاط كلمة في المجلس النيابي فضح فيها تزوير الحكومة لإنتخابات أيار ١٩٤٧، وأشار إلى أن مشكلة لبنان هو أنه يحكم باسم الطائفية والإقطاعية والمصلحية، وأن حكامه يعتبرون أن الدستور شرعة خاصة واتقاف شفوي واعتيادي بين صاحب المزرعة والمرابعين، وأن القضاء تعامل عائلي وتحكيم عشائري، وإذا التمنطق السياسي تمنطق سوقي وبازاري(١٩٣).

وفي هذه الفترة إتخذت حركة المعارضة طابعاً انتقامياً، فقد عزم الحزب القومي على الثأر لإعدام سعادة. وفي ٩ آذار ١٩٥٠ تعرض رياض الصلح لمحاولة اغتيال على يد أحد القوميين السوريين (١٩٤). ولم تحاول الحكومة أن تلبي المطالب الشعبية في الإصلاح على الصعد كافة. وكان بعض القوى السياسية وكلاء للشركات الأجنبية. وأكدت المناقشات التي جرت في المجلس النيابي في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٠ أن الدولة كانت تساعد القوى والمؤسسات الإحتكارية ضد الفئات الشعبية (١٩٥). وأضحت ظاهرة انتشار السلاح مشكلة شائكة(١٩٦).

ونظراً لتأزم الأحوال السياسية، وبسبب قرب الإنتخابات النيابية، استقالت حكومة رياض الصلح في ١٣ شباط ١٩٥١، وتألفت حكومة ثلاثية برئاسة حسين العويني وعضوية بولس فياض وادوار نون (١٩٧). ثم جرت الإنتخابات النيابية في نيسان ١٩٥١ في ظل قوانين إنتخابية طائفية، تعود إلى زمن الإنتداب، مما أدى إلى تكريس الطائفية كمظهر سلبي من مظاهر الدولة. ولهذا فقد دعا كامل مروة في صحيفته «الحياة» إلى إلغاء الطائفية السياسية لأنها سرطان هذه الدولة، وقال إن قادة ١٩٤٣ أرادوا دفن الطائفية، ولكن غلبت عليهم المطامع الشخصية ووجدوا أن الرجوع إلى الطائفية هو أضمن وسيلة للبقاء في الحكم» (١٩٨).

في ١٣ تموز وصل رياض الصلح إلى الاردن في زيارة رسمية، وفي ١٦ منه اغتيل على يد ثلاثة مسلحين بينما كان متوجهاً في طريقه إلى مطار عمان للعودة إلى بيروت. وقد اتهم بهذه الحادثة الحزب القومي، وذكر في حينه أن مطلقي النار هم فلسطينيان ولبناني وأن الدورية الأردنية المرافقة للصلح أطلقت

النار عليهم فقتلت أحدهم وانتحر الثاني فيما فرّ الثالث، كما أنه ما ان مر اربعة أيام على اغتيال الصلح حتى اغتيل الملك عبدالله على يد مجموعة من الفلسطينيين في ٢٠ تموز ١٩٥١، لاتهامه بالتآمر على فلسطين (١٩٩).

وعند وصول النعش إلى بيروت حرص رئيس الجمهورية بشارة الخوري على تقدم موكب التشييع، إلا ان بعض المقربين نصحوه بعدم الإقدام على هذه الخطوة نظراً لموقف أنصار الصلح منه وبسبب الخلافات السابقة بينهما، لكن الرئيس أصر على موقفه، وحدث ما كان متوقعاً فقد بدأ بعض المشيعين بمهاجمته والإندفاع نحوه، فشدد الجنود حمايتهم له، كما أحاط به صبري حمادة وفؤاد شهاب، وعندما أراد الخوري التقدم لتأبين الصلح نظرت إليه بنات رياض الصلح نظرة المسؤول عن قتل والدهن، حسبما اعترف بنفسه: «وعلى مقربة مني بناته يهمهمن، ويلتفتن إلي شزراً وعيونهن تقدح شرراً كأنني أنا الجاني» (٢٠٠). وبعد انتهاء مراسم التشييع ودفن رياض الصلح في باحة مسجد الأوزاعي خرج المشيعون، وحاولت بنات رياض الصلح التقدم نحو رئيس الجمهورية، إلا أن أحد آل الصلح دفعهن نحو سيارتهن (٢٠١).

★ الدفاع المشترك

منذ مطلع الخمسينات بدأ النفوذ الأميركي يؤثر على النفوذ البريطاني في المنطقة، وبدأ يتنامى في الميادين السياسية والإقتصادية والعسكرية إلى أن ظهر مشروع أميركي لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط ضد الخطر الشيوعي، ويشمل الدول العربية واسرائيل بالإضافة إلى تركيا.

وفي جلسة للمجلس النيابي عقدت في ٢ آذار ١٩٥٠ أشار النائب عبدالله اليافي إلى ضغوطات اميركية على الحكومة اللبنانية، وبأنها لن تعقد معها المعاهدة التي يعود تاريخ المفاوضات بشأنها إلى عام ١٩٤٥، ما لم ينفصل لبنان عن سوريا انفصالاً تاماً ونهائياً (٢٠٢).

وفي هذه الفترة بدأت تظهر بعض ملامح التعاون الأميركي الفرنسي البريطاني للتدخل في شؤون لبنان ومنطقة الشرق الأوسط، فأصدرت الدول الثلاث تصريحاً في ٢٥ أيار عرف بالتصريح الثلاثي، وجاء فيه أن حكومات الدول الثلاث قررت توطيد السلام بين دول المنطقة واتخاذ إجراءات بحق الدولة التي تعتدي على غيرها. وكان هذا التصريح يهدف للحفاظ على اسرائيل وذلك عبر توطيد السلام بالقوة بينها وبين جاراتها (٢٠٣).

وكان لبنان هو الدولة الأكثر خضوعاً للنفوذ الغربي والأكثر خشية من التصريح الثلاثي، وقد ظهر ذلك من خلال وقوفه إلى جانب كوريا الجنوبية المؤيدة من قبل المعسكر الرأسمالي في حربها ضد كوريا الشمالية التي كان يدعمها الإتحاد السوفياتي (٢٠٤).

وفي منتصف شباط ١٩٥١ إجتمع الوزير الأميركي المفوض في لبنان «بنكرتون» برئيس

الجمهورية، وأخبره أن الولايات المتحدة قررت الدفاع عن الشرق الأوسط، وأنها ستضع خطة لتأمين هذا الدفاع بمساعدات عسكرية واقتصادية وتقنية (٢٠٥). وطلبت الحكومتان الأميركية والبريطانية من لبنان وسوريا أن يفاوضا في عقد معاهدة مشتركة عسكرية، لأن هذه الدول الغربية مهتمة في الدفاع عن المنطقة ضد أي هجوم سوفياتي محتمل (٢٠٦).

هذا وقد وافق لبنان على السير في ركاب السياسة الأميركية مقابل الحصول على المساعدات الفنية والإقتصادية لإعمار لبنان بموجب «النقطة الرابعة» التي اعتبرت وجهاً من وجوه الدفاع المشترك، ووقع بشارة الخوري على الاتفاق في ٢٩ أيار ١٩٥١ ولم يكن النفوذ الإقتصادي الغربي يقل أهمية عن النفوذ السياسي. وقد تحدث النائب كمال جنبلاط في جلسة المجلس النيابي في ٦ شباط ١٩٥١ عن احتكار الشركات الاجنبية للإقتصاد اللبناني و«التي أصبحت دولة ضمن دولة». ومن بين هذه الشركات الشركة الفرنسية المعروفة باسم البنك السوري، وشركة «السيرياك» التي تضم ٤٢ شركة فرنسية، وشركتا المرفأ والترامواي وسواها. ثم تحدث جنبلاط عن احتكارات شركتي التابلاين والآي. بي. سي البترولية، وطالب باشتراك الدولة باستثمار هذه الشركات الأجنبية وإيجاد مشروع تعويض للعمال العاطلين عن العمل «وإذ ذاك نمنعهم من أن يصبحوا شيوعيين»(٢٠٧).

أما سوريا فإنها رفضت مشروع الدفاع المشترك، ولهذا فقد حاولت مضايقة لبنان عبر بعض التنظيمات الوحدوية المعادية للحكم اللبناني، وفي مقدمتها الحزب القومي الذي بدأت تدعمه ومنحته ترخيصاً رسمياً بمزاولة نشاطه(٢٠٨). وقد استهلت حكومة عبدالله اليافي التي تشكلت في ٧ حزيران ١٩٥١ حكمها بخلافات حادة مع سوريا لاسيما بعد قرار ترحيل العمال السوريين من لبنان(٢٠٩). وأشار بيان للحزب الشيوعي اللبناني إلى أن حكومة عبدالله اليافي كانت تمثل مصالح واشنطن الإستعمارية ومصالح شركائها الإستعمارية وفي مقدمتها التابلاين، وكذلك مصالح الدوائر الإستعمارية الفرنسية والفاتيكان، وكبار المحتكرين والإقطاعيين والمتكتلين حول زمرة بشارة الخوري. وأشار البيان إلى أن الحكومة أخذت على عاتقها تنفيذ مشروع «النقطة الرابعة» من برنامج «ترومان» الذي وقعه بشارة الخوري منذ مطلع الشهر مع الأميركيين، وسلمهم بموجبه حق التصرف التام بخيرات لبنان وموارده، بعد أن تخلى لهم منذ فترة عن مشروع الليطاني (٢١٠). وسوف نتحدث عن مضاعفات هذا المشروع ومخاطره على الوضع اللبناني في موضوع: كميل شمعون يواجه الثورة.

ومن الواضح أن وجود شارل الحلو عميل الفاتيكان وربيب اليسوعيين والفرنسيين وخادم بنك شيحا وصديق الكتائب في وزارة الخارجية كان يؤكد عزم الحكومة على السير في ركاب السياسة الأميركية تمهيداً لضم لبنان إلى محور تركيا - اسرائيل (٢١١).

ومنذ أواخر العام ١٩٥١ بدأت السلطات اللبنانية تضيق على الفلسطينيين، فاتخذ إميل لحود وزير الشؤون الإجتماعية قراراً طلب فيه من اللاجئين التوقف عن العمل بحجة أنهم يعملون بدون إجازات وأنهم ينافسون اليد العاملة اللبنانية(٢١٢). فأصدر حزب الهيئة الوطنية الذي كان يرأسه الدكتور محمد خالد بياناً في ٦ كانون الاول ١٩٥١ شجب فيه ممارسات الوزير ضد الفلسطينيين، وأكد أنه من غير الجائز «ن يلاحق الذين يعملون منهم في لبنان، وأن يحيلهم على المحاكم ليطردوا خارج الحدود»(٢١٣).

وانبرى النائب الماروني اميل البستاني يهاجم الصهيونية ويدافع عن الفلسطينيين وحقوقهم، وفي جلسة المجلس النيابي التي عقدت في ٢٦ شباط ١٩٥٢ أثار مشكلة التعديات الاسرائيلية على القرى اللبنانية وبالذات قرية رميش، وقال «إن في بلادنا يهوداً يجب الإقتصاص منهم»(٢١٤). وفي جلسة ٢٧ آذار أثار البستاني هذا الموضوع موضحاً «أنه قد بلغني وتأكدت من ذلك أن قائد المدفعية في الجيش اللبناني هو يهودي من أصل روسي، وأن قائد اللجنة الطبية العسكرية هو يهودي من اليونان، وان هنالك كتبة تمر عليهم رسائل الجيوش هم من الإسرائيليين». وطلب من الحكومة أن تبادر فوراً أو تستغني عن خدمات هؤلاء، إلا ان الحكومة لم تجب بشيء(٢١٥).

وبينما كانت الدولة تهتم بأوضاع اليهود كانت في الوقت نفسه تهمل شؤون اللاجئين الفلسطينيين. وقد أكد هذه الحقيقة النائب رشاد عازار عندما أشار في الجلسة النيابية التي عقدت في ٢٤ نيسان ١٩٥٢ إلى حالات العوز والبؤس والمرض في المخيمات الفلسطينية، وقال «كنا نشاهد في بعض المجتمعات حالات تقشعر لها الابدان، وزرت بنفسي مخيم المية ومية فرأيت أموراً لا يحلم بها إنسان...»(٢١٦).

★ نهاية حكم الخوري

بعد اغتيال رياض الصلح تزعزع حكم بشارة الخوري وبدأت نهايته الحقيقية لافتقاده إلى تأييد الشارع الإسلامي، واختل التوازن الداخلي حتى على مستوى قمة الحكم والسلطة، وأخذت السياسة العامة الداخلية تتردى في منزلقات كثيرة(٢١٧). وتسربت الخلافات إلى اللبنانيين حتى اعتبر رئيس الجمهورية طرفاً فيها. وفي الإنتخابات الفرعية التي أجريت في صيدا لانتخاب خلف للصلح، فاز صلاح البزري على منافسه تقي الدين الصلح. وقد اتهم آل الصلح الرئيس بشارة الخوري بإسقاط مرشحهم (٢١٨). وبعد انتهاء العملية بوقت قصير دبرت السلطة حادثة إلقاء قنبلة على غرفة سليم الخوري لاتهام آل الصلح بالحادثة. ثم قام سليم الخوري بتسيير مجموعة من المتظاهرين المسلحين إلى مقر رئاسة الجمهورية الصيفي في بعبدا ليل ٢٤-٢٥ آب ١٩٥١، وراحوا يطلقون النار يميناً وشمالاً استنكاراً، فاستاء رئيس الوزراء عبدالله اليافي من هذا التصرف وأراد تقديم استقالته، إلا أن رئيس الجمهورية تدارك الامر واتفق معه على ملاحقة مطلقي النار، مظهراً في الوقت نفسه انفعالاته من حوادث إطلاق نار وقعت بمناسبة عيد الفطر

في طرابلس دون أن يحرك رئيس الوزراء ساكناً (٢١٩).

وبدأ رئيس الجمهورية يشعر بتدهور الأوضاع الداخلية فاتهم رئيس الوزراء بأنه المسؤول عن إثارة المعارضة ضده. وفي مطلع سنة ١٩٥٢ تأزمت الأوضاع السياسية والإقتصادية بفعل الإضرابات والأزمات المعقدة. وراحت الدولة تشجع احتكار الشركات الأجنبية، بينما كانت تبخل على الجيش اللبناني بما يلزمه ليقوم بمهمته في حماية الوطن من الإعتداءات الإسرائيلية. حتى أن وزير الدفاع كان يستجدي النواب من أجل الموافقة على زيادة نفقات الجيش وإدراجها في الميزانية العامة (٢٢٠). في وقت كانت الوزارات تغص بالموظفين على حد قول النائب حبيب أبو شهلا (٢٢١).

وبدلاً من إصلاح الأوضاع لجأ بشارة الخوري كعادته إلى تغيير الحكومة، وقدم الرئيس عبدالله اليافي استقالته في ٩ شباط ١٩٥٢. تمهيداً لتكليف سامي الصلح الذي شكل الحكومة خلال يومين وبدأ بممارسة صلاحياته ابتداء من ١١ شباط، وأثناء مناقشة البيان الوزاري للحكومة طالب النائب كمال جنبلاط بتخليص لبنان من الطائفية، وأعطى مثالاً أن دركياً ذهب إلى إحدى المناطق وأعلن بصراحة أنه جاء ليخلص المسيحيين من نير الدروز (٢٢٢).

ومنذ تشكيل الحكومة الجديدة بدأ سامي الصلح بالعمل من أجل القضاء على نفوذ سليم الخوري شقيق رئيس الجمهورية، والحد من سلطة النافذين، وتحسين علاقة لبنان بسوريا، فساءت الأوضاع بينه وبين رئيس الجمهورية والنائب هنري فرعون وخليل الخوري، نجل الرئيس بشارة الخوري. وقد ندم هؤلاء على تكليف سامي الصلح. واعترف رئيس الجمهورية بأنه كان يود تكليف صائب سلام، ولكن أكثر النواب اقترحوا تكليف الصلح (٢٢٣). وتوترت الأجواء بين بشارة الخوري وسليم الصلح الذي اتهمه بالتواطؤ والعمل ضد الحكومة وقال له: يا فخامة الرئيس إنك غير صادق، ولست تعمل بوحي ضميرك، وأنت الآن تقرر مصيرك بنفسك، ولن يمكنك بعد ذهابي أن تشكل أية حكومة (٢٢٤).

في هذه الأثناء نشطت قوى المعارضة لعزل رئيس الجمهورية والتخلص من العهد القائم، فانشأت «الجبهة الشعبية» التي تشكلت من الحزب التقدمي الإشتراكي، حزب النداء القومي، الهيئة الوطنية، الكتلة الوطنية والرئيس عبدالله اليافي. وقدمت الجبهة مطالبها إلى ئيس الجمهورية، وهي تتلخص بتحقيق إصلاحات جذرية في أجهزة الحكم، ومحاربة الفساد المستشري في الإدارات وتعديل قانون الإنتخاب وإلغاء قانون الطوارئ وقانون المطبوعات، والتصدي لأزمة الغلاء وكثرة الفضائح والصفقات، وإسناد الحكم إلى حكومة قوية مؤلفة من شخصيات جديدة ونزيهة لم يسبق لها أن مارست الحكم ومزودة بجميع الصلاحيات المطلقة بما في ذلك حل المجلس النيابي إذ الزم الأمر. وحددت الجبهة مدة اسبوعين لتحقيق المطالب، إلا أن رئيس الجمهورية رفض التجاوب بحجة أن تحقيق مثل هذه الإصلاحات هي من

اختصاص المجلس النيابي (٢٢٥).

وفي ١٧ آب ١٩٥٢ أقيم مهرجان المعارضة الكبير في دير القمر والذي حضره ما يقارب الخمسين ألف شخص، وكان في مقدمة الحضور كمال جنبلاط وكميل شمعون وحميد فرنجية (٢٢٦). وكان هذا المهرجان نقطة تحول حاسمة أعطت المعارضة دفعاً جديداً. وقد أراد بشارة الخوري ملاحقة المشتركين في المهرجان، إلا أن سامي الصلح رفض ذلك، ثم قامت المعارضة بتوزيع بيان عنيف ضد رئيس الجمهورية عرضت فيه مفاسد الحكم ودعت للإطاحة به (٢٢٧).

ونتيجة لتردي الأوضاع فقد حاول رئيس الجمهورية متأخراً تحقيق بعض الإصلاحات، وعقد مجلس الوزراء اجتماعاً استثنائياً لهذه الغاية في ١٩ آب ١٩٥٢ (٢٢٨). إلا أن المعارضة اعتبرت المحاولة مجرد عملية إلهاء. كما أن عدداً من النواب الموالين للسلطة صرحوا بأنهم لا يوافقون على منح الحكومة صلاحيات استثنائية (٢٢٩). وبين ٢٧ آب و ٩ أيلول إستقال ثلاثة وزراء من الحكومة، وقد اتهم سامي الصلح رئيس الجمهورية بأنه هو السبب في استقالتهم وذلك ليسهل التخلص منه، ثم عمد فوراً إلى تعيين وزراء جدد مكانهم، ولكن بشارة الخوري رفض توقيع المراسيم، فاشتد الخلاف بين الرئيسين (٢٣٠).

وبعد تصاعد حدة الخلافات وتطور حركة المعارضة أوضح الصلح رداً على سؤال أنه ليس لديه قنبلة ذرية واحدة لإلقائها إنما لديه قنابل، ولكنه رأى «أن بالإمكان العمل لإصلاح الحال دون تفجير القنابل الذرية» (٢٣١). وفي الجلسة النيابية الأولى للدورة الإستثنائية في ٩ أيلول ١٩٥٢ ألقى رئيس الوزراء سامي الصلح بياناً هو الأول من نوعه في السياسة اللبنانية، فقد اتهم رئيس الجمهورية وانصاره بتخريب البلاد ونشر الفوضى والإستئثار بالسلطة. ومما جاء في البيان أن ثمة نقمة وتذمراً من حالة الفساد، وهي حالة شاذة تعيشها أجهزة الدولة منذ أمد بعيد، وهي نتيجة الإستهتار بالقوانين وتسخير مرافق الدولة لحساب الأفراد الذين يعملون من وراء الستار. ثم تحدث الصلح عن تشابك الصلاحيات بين الرئاستين، وعن محاربة رئيس الجمهورية وانصاره لرئيس الوزراء وقال: «أردنا تطبيق القانون فحاربونا، حاربونا لأننا أردنا أن نطبق القانون القاضي بمنع المقامرة، والقمار هو أحد مواردهم السرية، حاربونا لاننا شرعنا في مكافحة التهريب إلى اسرائيل لان هذه المكافحة تقطع عليهم الرزق الحرام... حاربونا لأننا أردنا ان نضع قانون من اين لك هذا، ونحقق في مصادر ثرواتهم وهم الذين لم يكونوا اقبل هذا العهد ليملكوا اشروى نقير.. إنهم يريدون أن يكون رئيس الوزراء آلة طيعة بأيديهم لتنفيذ مآربهم وتحقيق مطامعهم وخدمة مصالحهم الخاصة، وبما أننا حاولنا أن نحكم ونعيد الحكم إلى السراي قامت قيامتهم علينا، ودبروا المؤامرات في الغرف السوداء للحيلولة دون تحقيق الإصلاح المنشود». وأشار الصلح إلى ما جناه رئيس الجمهورية من كثرة المال والقصور، وكيف ساهم وانصاره في تجويع الشعب وإرهاقه. وأخيراً طالب بإقالة رئيس الجمهورية في معرض تساؤله عن

كيفية الإصلاح بقوله: «كيف تريدون أن يتحقق اصلاح ونجاح اذا لم تستأصل شأفة العلة القاتلة وتقتلع جذورها»(٢٣٢).

وعلى الأثر أصدر بشارة الخوري مرسومين نص أحدهما على إقالة سامي الصلح، والثاني على تشكيل حكومة ثلاثية قوامها: ناظم مكاري رئيساً وباسيل طراد وموسى مبارك وزيرين. فلم ترض قوى المعارضة ووجهت بياناً إلى الرئيس أبلغته فيه أن إضراباً سيعلن ضده ابتداء من ١٥ ايلول. وفي ١٢ ايلول كلف بشارة الخوري صائب سلام لتشكيل حكومة مؤقته، وبعد يومين أقال حكومة ناظم عكاري على ان يشكل صائب سلام الوزارة الجديدة. لكن سلام فشل في مهمته. وفي ١٧ ايلول وبعد اجتماعات عديدة بين مختلف أقطاب المعارضة والشخصيات السياسية توجه صائب سلام وفؤاد شهاب قائد الجيش إلى عاليه لإبلاغ الرئيس قرار المعارضة بتنحيته عن الحكم وضرورة تحييد الجيش عن الصراع السياسي. فما كان من الرئيس إلا أن حاول استمالة شهاب فانفرد به وأبلغه رغبته بتعيينه رئيساً للحكومة، إلا أن شهاب لم يرحب بالفكرة، لكنه بقي يتصل بالمعارضة باسم رئيس الجمهورية عارضاً على قادتها الإشتراك في أية حكومة جديدة، ولكنها رفضت هذا العرض، ووقعت الزعامات السنية على عريضة لرفض القبول بأي مركز مسؤول في العهد القائم (٢٣٣).

وبعد فشل جميع محاولات رئيس الجمهورية بالبقاء في منصبه قرر اعتزال الحكم والإستقالة في فجر ١٨ ايلول ١٩٥٢، ونفذ مرسوم إقالة صائب سلام ومرسوم تعيين فؤاد شهاب رئيساً للحكومة مع وزيرين آخرين هما ناظم عكاري وباسيل طراد. ووجه فؤاد شهاب بياناً إلى الشعب اللبناني شرح فيه قانونية تكليفه رئاسة الوزارة، وطلب من الشعب الإخلاد للسكنية (٢٣٤). كما وجهت أحزاب المعارضة نداء إلى اللبنانيين هنأتهم فيه بفوزهم في تحقيق مطلبهم ودعتهم إلى إنهاء الإضراب ومزاولة أعمالهم الشعبية «كأن شيئاً لم يكن» (٢٣٥)، دون الاخذ بعين الإعتبار مطالب الفئات الشعبية التي كانت مخالفة لممارسات السياسيين، مما يؤكد «النظرة الفوقية» لزعماء المعارضة الذين استغلوا الإرادة الشعبية والتي لولاها لما تنحى رئيس الجمهورية عن الحكم. وهكذا حتى انحصرت المنافسة بين حميد فرنجية وكميل شمعون الموالي للإنكليز. وفي ٢٣ ايلول وبعد إنهاء التسويات السياسية على المستوى المحلي والعربي والدولي انتخب كميل شمعون رئيساً للجمهورية. وقد أكد النائب السابق يوسف سالم بأنه كان لبريطانيا وللزعيم السوري أديب الشيشكلي الموالي لبريطانيا الأثر الواضح في نجاح كميل شمعون في انتخابات الرئاسة(٢٣٦).

هذا وقد صدرت عدة بيانات موقعة باسم «ابن الشعب»، طالب أحدها بتغيير جذري في الحكم، ووجه كلامه إلى نواب المعارضة الذين تعاهدوا على إنقاذ البلاد من الطغيان والفساد «وطرد الكهان الظالمين

من الهيكل وتنظيفه من المراوغين والمنافقين الذين احتلوا بالتزوير مساحته ليحلّ مكانهم أناس يشهد لهم ماضيهم بنظافة اليد وحسن السمعة والسيرة». أضاف البيان أن إسقاط السلطان سليم ما هو إلا تمهيد لإخراج «فروخ السلاطين» التي تؤلف الأكثرية. ثم خاطب المعارضة التي تخلت عن شعبها بقوله: «وإذا بالشعب يفاجأ بأنكم أنتم يانواب المعارضة تشتركون في مفاوضات مع «الأكثرية» من أجل انتخاب رئيس جديد لهذه الدولة». وأخيراً طالب البيان بحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات نيابية يصير على ضوئها انتخاب رئيس جديد للجمهورية (٢٣٧). إلا أن الزعامات والقوى السياسية لم يعد يهمها آراء «ابن الشعب» بقدر ما كان يهمها الوصول إلى أهدافها. وسرعان ما شكلت القوى المعارضة والموالية مزيجاً سياسياً جديداً وفق ترتيبات اقتضتها الظروف المستجدة.

ظاهرة أخرى يجب الإشارة إليها وهي إقدام رئيس الجمهورية بشارة الخوري وقبل يوم واحد من تقديم استقالته على تشكيل حكومة انتقالية برئاسة قائد الجيش فؤاد شهاب الذي كان يعدّ نفسه للرئاسة الأولى، مسجِّلاً بذلك سابقة خطيرة في تاريخ تشكيل الحكومات. ولم تنتقل رئاسة الجمهورية يومها إلى صائب سلام الذي كان رئيساً للحكومة، وذلك خلافاً لما جاء في الدستور، حيث تنص المادة ٦٢ على أنه «في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت، تناط السلطة الإجرائية أو (صلاحيات رئيس الجمهورية حسب تعديل ١٩٩٠) وكالة بمجلس الوزراء». أي أن من صلاحيات رئيس الحكومة، المسلم عرفاً، أن تتولى حكومته صلاحيات رئيس الجمهورية عند خلو كرسي الرئاسة الأولى، لا أن يستقيل أو يقال كي يتولى رئاسة الحكومة ماروني بدلاً منه. هذا ولم تعد حكومة شهاب بيانها الوزاري، كما لم تنل الثقة من المجلس النيابي وقد استمرت حتى ٣٠ أيلول ١٩٥٢، وأشرفت على انتخاب كميل شمعون رئيساً للجمهورية بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٥٢.

وقد درج الزعماء الموارنة على اعتبار أن سابقة بشارة الخوري هي بمثابة عرف يؤخذ به كلما دعت الحاجة، ذلك أن الصلاحيات الرئاسية إنما هي إرث ماروني لا يجوز أن يخرج إلى غير تلك الطائفة التي من حقها وحدها أن تؤتمن على مصير الوطن والرئاسة ولا يؤتمن عليه المسلمون. ومن هؤلاء كان الياس سركيس الذي أراد عام ١٩٧٨ تشكيل «حكومة انتقالية» برئاسة ماروني، عندما كان يود الإستقالة من رئاسة الجمهورية. ومنهم أيضاً أمين الجميل الذي شكل عام ١٩٨٨ م حكومة على رأسها ماروني، وذلك بتأييد واضح من قبل ريمون إدة والقوات الكتائبية.

الإستقلال اللبناني في الكتب المدرسية

عندما تتحدث كتب التاريخ المدرسية عن الإستقلال، فإنها تركز على حادثة اعتقال رئيس الجمهورية والوزراء، وربط إنجاز الإستقلال بإطلاق سراحهم في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ م الذي اصبح

فيما بعد عيداً وطنياً للإستقلال، علماً أن هذا الإستقلال وإن كان ظاهرياً أعلن رسمياً في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١ م ولم يصبح عملياً إلا في ٢٩ آب ١٩٤٣ م عندما جرت الإنتخابات النيابية العامة، واتخذ صفته القانونية والدستورية في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣.

ويرى الكثير من المؤرخين ان يوم ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ هو الموعد الحقيقي للإستقلال. لأن يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ يمثل ذكرى إطلاق سراح بعض رموز هذا الإستقلال في حين ان جلسة ٨ تشرين الثاني شهدت الإنهاء الفعلي للإنتداب في مجلس النواب الذي أكد على حق لبنان في الإستقلال التام.

إن التركيز على العلاقة بين «الإستقلال» ومساجين قلعة راشيا أعطى لهؤلاء امتيازات جمة في مجلسي النواب والوزراء. ثم إن هذا التركيز يعطي انطباعاً بأن تحقيق الإستقلال لم يكن ممكناً لولا هؤلاء.

والحديث عن الإستقلال في كتب المدارس المسيحية، هو مناسبة للحديث عن «جميع رؤساء الجمهورية» الذين تعاقبوا على الحكم، وتسليط الأضواء عليهم وكأن الاستقلال هو من صنعهم، وذلك بقصد الإشارة من جهة إلى أهمية سدة الرئاسة الأولى التي هي مارونية منذ ما قبل الإستقلال، ومن جهة أخرى إلى أن النصارى عامة والموارنة خاصة هم الذين صنعوا البنان، وبالتالي هم المسؤولون بالدرجة الأولى عن الحفاظ على ما صنعته أيديهم.

ثم إن جميع الكتب خلال سردها لمراحل الإستقلال، فإنها تكتفي بسرد الإجراءات القانونية والإدارية التي أدت إليه والتي رافقته، وتسهب في الحديث عن العلم الجديد وتخليد ذكرى الإستقلال على لوحة رخامية على صخور نهر الكلب وادارة المؤسسات اللبنانية، دون أن تتطرق إلى المكتسبات التي حققها أو التي كان يجب أن يحققها الإستقلال على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي والسياسي.

إن جميع الكتب تتحاشى الخوض في هذه المواضيع، لئلا ترى نفسها مضطرة لإجراء مقارنة بين عهد ما قبل الإستقلال وعهد الإستقلال، وبالتالي لكي توفر على نفسها الإجابة أمام تلاميذها عن السؤال: لماذا يجب أن نعتبر الإستقلال محطة انتقال في حياة لبنان واللبنانيين؟ وماذا أضاف الإستقلال على حياة اللبنانيين لكي نعتبره عيداً وطنياً؟ فلكي تتحاشى الإجابة على هذه الأسئلة، تقصر الكتب حديثها عن الاجراءات الشكلية التي رافقت الاستقلال أو نتجت عنه. وبينما تتجنب الكتب الحديث عن المواضيع الإصلاحية والإجتماعية في درس الإستقلال، نراها تركز على الإصلاحات والإنشاءات التي حققها الإنتداب الفرنسي على جميع الأصعدة.

وتركز كتب الدولة والمدارس المسيحية على تمثيل لبنان في المنظمات الدولية والغربية، واشتراكه في هيئة الأمم المتحدة وفي الجامعة العربية، وفي المحاضرات والهيئات والمؤتمرات الدولية، وإرسال السفراء إلى جهات العالم الأربع، دون ان تتحدث شيئاً عن نتائج هذا الإستقلال على الصعيد الداخلي.

إن هذا التركيز على نتائج الإستقلال على الصعيد الخارجي، إنما هو من جهة دعوة للتلاميذ إلى الإهتمام بالمظاهر السطحية دون النظر إلى العمق، إنه لفت نظر إلى أهمية الشكليات الدبلوماسية، التي لا تعني شيئاً على مستوى الإستقلال، إذ يمكن ان يكون البلد ممثلاً في هيئة الأمم المتحدة دون أن يكون مستقلاً فعلاً. ومن جهة ثانية هو نوع من الهروب من الحديث عن نتائج الإستقلال على الصعيد الداخلي، هذه النتائج التي من المفروض أن تعطي أكثر من غيرها الصورة الحقيقية عن هذا الإستقلال. والمقصود بذلك التأكيد للتلاميذ على ان استقلال لبنان كما هو حالياً معترف به دولياً، وهذا مما يرسخ هوية لبنان الغربية بنظرهم ويثبت دعائم النظام القائم.

الإحصاء والتجنس

★ التهرب من الإحصاء والتمسك ببدعة لبنان المسيحي

في ١٩ جمادى الأول ١٣٤٠ هـ ـ ١٧ كانون الثاني ١٩٢٢ م جرى أول إحصاء في تاريخ لبنان الحديث، ولم يكن هذا الإحصاء عاماً وشاملاً ولا حتى نزيهاً. ثم تم الإحصاء الثاني عام ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م فطالب البطريرك الماروني بإحصاء المهاجرين - وأكثريتهم من النصارى - وبتسجيل اسمائهم في سجلات الإحصاء، لإثبات ان المسيحيين هم الأكثرية. وقد جرى تسجيل أسماء هؤلاء النصارى في سجلات الإحصاء في الوقت الذي لم يشمل هذا الإحصاء جميع المسلمين. ومنذ ذلك الحين، نشهد سباقاً يقوده البطاركة في كل مرة يدعى إلى إحصاء للنفوس للتمسك ببدعة «لبنان المسيحي» (٢٣٨).

ومع أن الإحصاء إجباري قانونياً كل عشر سنوات، ولأن إجراء مثل هذا الإحصاء من شأنه أن يكشف عن أكثرية حاسمة غير مسيحية، فإن السلطة المارونية ظلت ترفض بعناد إجراء الإحصاء الذي يدمر بضربة واحدة الخرافة القائلة بأن لبنان بلد مسيحي.

عام ١٩٤٣ وأثناء أزمة المرسومين ٤٩ و ٥٠ وعد المفوض الفرنسي هللو بإجراء إحصاء للسكان يكون اساساً لتوزيع المقاعد البرلمانية. إلا أن هذا الإحصاء لم يتم لأن القوى المارونية رفضت ذلك، خوفاً من النتيجة التي لن تكون لصالحها. وفي منتصف العام ١٩٥٠ طرحت في الأوساط الإسلامية ضرورة إجراء إحصاء للسكان للبرهنة على أن المسلمين يشكلون الأكثرية في البلاد، وأن من حقهم تولي مختلف الوظائف الحساسة على غرار الطوائف المسيحية، لا سيما الطائفة المارونية، فسارعت الأوساط المسيحية إلى رفض هذا الإحصاء مشترطة في حال حصوله إحصاء المغتربين اللبنانيين وغالبيتهم من المسيحيين. وعالجت جريدة «الصحافي التائه» هذا الموضوع، فتساءلت: لماذا ترتجف الأعضاء وتثور الأعصاب عندنا نحن أهالي جبل لبنان المسيحيين عندما يأتي ذكر وجوب قيام إحصاء جديد يطالب ويهدد به من وقت لآخر

صبري حمادة وسامي الصلح أو احد الزعماء المسلمين؟ لماذا الخوف الذي نظهره في صحفنا فنجعل طلاب الإحصاء يزدادون تشبثاً بطلبهم ويطمعون ويعتبرون أن إحصاء جديداً قد يعطيهم أكثرية فلا يبقى لنا في بلدنا المكانة التي لنا الآن؟ واعتبرت الصحيفة بأنه إذا كان المسلمون أكثرية فإن المسيحيين أكثرية ايضاً، ولا بد من إحصاء مهاجريهم ايضاً، وإنه في حال حصول الإحصاء فإن المسيحيين وإن خسروا بعض المناصب، غير أنهم لن يخسروا منصب رئاسة الجمهورية. «إذ أنه الوجه الخاص الذي يجعل للبنان كياناً واستقلالاً وانفصالاً عن باقي البلدان، نجد صورته وظاهرته وحقيقته في الرئيس المسيحي». وأشارت الصحيفة إلى واقع لبنان بقولها «فإنما لبنان أية أكثرية كانت له معروف ومسجل في الأندية العالمية بمثابة قاعدة للمسيحية في الشرق كانت أكثريته مسلمة او مسيحية ... فإنما إذا كانت الأكثرية مسلمة فرئاسة الشيخ بشارة الخوري اذا أرادها لطول العمر تكون له ساعتئذ»(٢٣٩).

واستمرت قضية الإحصاء تتفاعل لا سيما بعد تعديل قانون الإنتخاب الطائفي في ٨ آب ١٩٥٠، بحيث ارتفع عدد النواب من ٥٥ إلى ٧٧ نائباً على اساس القاعدة القديمة، أي بنسبة خمسة مقاعد للمسلمين وستة للمسيحيين، فيصبح عدد النواب المسلمين ٣٥ نائباً بينما يرتفع عدد النواب المسيحيين إلى ٤٢ نائباً بينهم ٢٥ مقعداً للموارنة. وقد احتج مطران الروم الأرثوذكس لأبرشية بيروت وتوابعها على قانون الإنتخاب الجديد لأنه لا يعطي الأرثوذكس حقهم، وطالب بإعطائهم مقعدين في بيروت بدلاً من مقعد واحد. وكذلك عارضت بعض الأطراف المارونية وطالبت بحصة أكبر من المقاعد للموارنة في المجلس النيابي(٢٤٠). وفي ١٠ آب ١٩٥٠ ترأس إميل إده والبطريرك الماروني انطون عريضة مؤتمراً مسيحياً في الديمان ضم عدداً من البطاركة والمطارنة وبعض الزعماء السياسيين للموارنة. وقد أعرب المؤتمرون عن رفضهم لما جاء في قانون الإنتخاب وطالبوا بزيادة ملموسة في عدد النواب المسيحيين والموارنة خاصة على عدد النواب المسلمين وضرورة إحصاء المغتربين واعتبارهم لبنانيين. وبعد مضي يومين على انعقاد المؤتمر قدم وفد من البطاركة مذكرة إلى رئيس الجمهورية تضمنت مطالب المجتمعين في الديمان لجهة إصرارهم على تسجيل المغتربين في لوائح الشطب الإنتخابية. إلا أن الرئيس أفهمهم صعوبة تحقيق ذلك، لأن المسلمين سيعارضون هذا المشروع بشدة كما عارضوا المرسومين ٤٩ و ٥٠ عام ١٩٤٣. مع العلم أن رئيس الجمهورية سبق أن تجاوب منذ عام ١٩٤٦ مع ما طرحه بيار الجميل رئيس الكتائب وإميل عضيمي رئيس نادي المهاجرين حول ضرورة الإهتمام بقضية المغتربين وتجنيسهم. وذكرت صحيفة «البيرق» أن رئيس الجمهورية تتبع هذه المساعي بأقصى ما تستحق من عناية واهتمام، وأنه اعتبر تجنيس ١٥٩ الف مغترب قضية مفروغ منها(٢٤١).

★ استقطاب المسيحيين من العالم ومنحهم الجنسية اللبنانية

وهكذا لم يكتف النظام بمحاربة فكرة الإحصاء ورفضها بل إنه لجأ إلى محاولات خبيثة لخلق أكثرية مسيحية، الامر الذي لا يمت إلى الواقع بصلة. فالمهاجرون من النصارى إلى اميركا يشجعون على تسجيل أنفسهم كجزء من سكان لبنان. والدولة اللبنانية تعيد إلى المغتربين المسيحيين الذين هم من أصل لبناني حق التمتع بالجنسية اللبنانية من جديد مع احتفاظهم بالجنسيات التي اكتسبوها في بلدان الاغتراب. هذه المحاولات ترمي إلى إيجاد جنسية مزدوجة وولاء غير عادل بالنسبة للأقطار الأميركية والأجنبية في الخارج، وهي تعتبر كذلك ممارسة تستحق الشجب في تلك الأقطار نفسها.

وكان القادة الموارنة يستقطبون المسيحيين من أرجاء العالم ويمنحونهم الجنسية اللبنانية. وبينما نرى أن هذه الجنسية مع حق مزاولة العمل لكسب المعيشة في لبنان قد منحت لنحو من ٢٨ ألف مسيحي من اللاجئين الفلسطينيين، نجد أنماية ألف لاجئ مسلم اعتبروا اغرباء وغير مرغوب فيهم (٢٤٢).

إن هذا التمييز ليس إلا جزءاً من المخطط العام لإخفاء حقيقة الأكثرية غير المسيحية أو لتدميرها، وذلك بعدم إجراء إحصاء أو بتغيير الظروف بحيث تكون نتائج الإحصاء داعمة للخرافة التي روجوا لها رسمياً، وهي خرافة لبنان المسيحي.

ومن ناحية أخرى نجد أن عشرات الألوف من الأرمن النصارى الذين لجأوا إلى لبنان في الحرب العالمية الأولى قد أدمجوا بالأهالي مواطنين لبنانيين، ونالوا الجنسية اللبنانية بسهولة منذ وصولهم إلى لبنان، ذلك لأنهم نصارى وهم الآن يضخمون القوائم الإنتخابية الرسمية بمئات الألوف، خلافاً لما عومل به الأكراد اللاجئون والبدو الذين لم يعطوا الجنسية اللبنانية لأنهم مسلمون، وبذلك ظلوا غير قادرين على تحسين احوالهم، بل إنهم بقوا يعملون حمالين وغير ذلك من الأعمال التي تمتهنها أدنى طبقات المجتمع.

محاولات مفضوحة بين البابا والموارنة لتكريس هوية لبنان المسيحية

إن الدعوات المارونية المتتالية لاعتبار أن لبنان بلد مسيحي كانت تلقى تأييداً وتشجيعاً من قبل الفاتيكان، فقد كان البابا يبارك ويؤيد هذا العمل، معتبراً أن لبنان هو بلد كاثوليكي، وأنه «مفتاح الكثلكة في الشرق». ففي عام ١٩٣٥ م تم ترميم كنيسة المدرسة المارونية في روما بمساعدة البابا، وبعد أن دشنت هذه الكنيسة قابل رئيسها المعتمد البطريركي الماروني بولس السمعاني وتلامذتها، البابا بيوس الحادي عشر وشكروه على اهتمامه بالكنيسة، وألقى المعتمد خطاباً اعتبر فيه أن لبنان بلد ماروني وكاثوليكي، وأجاب البابا بكلام مماثل معرباً عن «حبه للبنان وللطائفة المارونية»، وقال: «إننا لمغتبطون كثيراً برؤيتكم في بيت

المؤمنين العام هذا، أنتم ايها اللبنانيون (الموارنة) القادمون إلينا من بعيد تحملون إسماً كبيراً هو الإسم اللبناني الماروني» (٢٤٣).

وكان إبراهيم سليم النجار، صاحب جريدة اللواء البيروتية، يريد أن يجعل «بيروت عاصمة مسيحية»، فقد كتب في مقال له في ٢٩ آذار ١٩٤٦ م - ٢٥ ربيع الثاني ١٣٦٥ هـ: «واللبنانيون المخلصون يريدون لبناناً خالصاً ذا طابع خاص به، يختلف ويتميز به عن طوابع جميع البلاد العربية لا يفقد فيه خاصته وميزاته اللبنانية، ولا ينسى طابعه المسيحي القديم الذي عرف وامتاز به طيلة عصور طويلة ماضية، واشتهر وتميز به في العصر الحديث، إذ اصبحت عاصمته مركزاً لكردينال مسيحي هو أمير من أمراء الكنيسة وهو الكردينال الوحيد في الشرق كله، وعاصمة لسبعة بطاركة يعتبرون مرجعاً لسبعين أسقفاً مسيحياً، بحيث أصبحت في الشرق علناً وجهراً عاصمة للمسيحية بعد روما عاصمة الكثلكة في الغرب (٢٤٤).

ويقول بشارة الخوري انه سعى منذ العام ١٩٤٣ للحصول على اعتراف الكرسي الرسولي البابوي باستقلال لبنان، ووسّط لهذه الغاية الوزيرين المفوضين لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية إضافة إلى ممثل فرنسا في لبنان، مشيراً إلى اعتراف البابوية بلبنان، وكأنها هي الضمانة لاستمرار استقلاله (٢٤٥). وكان الخوري اسقف يوحنا مارون الوكيل البطريركي الماروني يشارك في المشاورات في الفاتيكان مع وزير الخارجية حميد فرنجية من اجل اعتراف البابا باستقلال لبنان، مما أشاع جواً من الرأي العام بأن هذه التحركات كانت تهدف إلى إضفاء الطابع المسيحي على لبنان. وأوضح السفير حليم ابو عز الدين أن الهدف من الاعتراف البابوي بلبنان هو صبغ الكيان اللبناني بالصبغة الكاثوليكية على الصعيدين الدولي والمحلي. وقد حرص بشارة الخوري وحميد فرنجية على عقد اتفاقية بابوية يكون بموجبها السفير البابوي عميداً للسلك الدبلوماسي في لبنان، كما كان متعارفاً عليه بين البلدان الكاثوليكية. بينما كان التقليد الدبلوماسي في غير البلدان الكاثوليكية يقضي بأن يكون عميداً للسلك الدبلوماسي السفير الذي يقدم اوراق اعتماده لرئيس الجمهورية ولو قبل ساعة من تقديم اوراق اي سفير آخر، حتى ولو كان سفيراً لاكبر دولة في العالم، وهكذا اعتبر لبنان بلداً كاثوليكياً (٢٤٦).

وفي ٢ حزيران ١٩٤٧ م، إفتتحت في لبنان السفارة البابوية، فوصل السفير البابوي إلى بيروت في ١٩ حزيران، حيث التقى البطريرك الماروني انطون عريضة في «مأدبة تكريمية»، علق خلالها السفير على صدره وسام الصليب الأكبر الفرنسي لجوقة الشرف (٢٤٧). ثم زار السفير البابوي «رئيس الجمهورية»، بشارة الخوري، وألقى خطاباً أثنى فيه على الصلات القائمة بين لبنان والكرسي الرسولي، ومبادئ الحبر

الأعظم في توجيه نشاطه.. وقد رد رئيس الجمهورية بخطاب حماسي على « أسقف فينيقية وهليوبوليس » كما سماه، وزعم أن « تاريخ العلاقات بين لبنان والسدة البابوية تاريخ معروف، فهو لوح شفاف خطت فيه بحروف أزلية، بوادر الإنتباه والعطف الذي اختص به الآباء الأقدسون ابناءهم، أياً كانت الطائفة التي ينتسبون إليها» . وقال إن « لبنان لسعيد بأن يكون أول بلدان الشرق التي سلكت الطريق إلى مدينة الفاتيكان التي يعتلي سدتها الحبر الأعظم ». وقد استمرت الإحتفالات والخطب المهرجانية بضعة أشهر (٢٤٨).

وفي ٣ جمادى الأولى ١٣٦٧ هـ ـ ١٥ آذار ١٩٤٨ م، أقام زعماء الموارنة حفلة بمناسبة ذكرى تتويج البابا بيوس الثاني عشر في ٢ آذار ١٩٣٩ . وبعد الظهر أقيمت حفلة موسيقية في قاعة الأعياد بجامعة القديس يوسف اليسوعية، ألقى فيها وزير الخارجية حميد فرنجية، خطاباً جاء فيه: « إن لبنان لا يعتد بأية أهمية له في مجال القوة المسلحة، بل يبقى في دائرة الفاتيكان بلداً مختاراً هو جزء من تلك القيم الروحية، التي بعد الفاتيكان تحسب أقدر من كل دولة في الأرض على قدرها. تضاف إلى ذلك روابط دقيقة متينة يظهر أنها تربطنا بالكرسي الرسولي » . وزعم فرنجية أن « في بانياس قرب النبطية، أول ما أعلنت أولية بطرس ورفعة شأنه، ومن شواطئنا سافر إلى أقطار الأرض أول رسل الإنجيل » . ورد سفير البابا معتبراً أن لبنان كله ماثل أمامه « بكامله في أشخاص قادته، يحفون برئيسه المحبوب »، وقد جاؤوا جميعاً يؤدون فروض الطاعة والولاء لبابا الفاتيكان وكنيسته التي « تخفق اليوم زهواً وفخراً وأملاً »، وإنهم ينضمون إلى « كاثوليك العالم اجمع » (٢٤٩).

و « مراعاة للمقام البابوي » فقد أصدرت الدولة اللبنانية قراراً برفع الحجز الحربي عن ممتلكات «الجمعيات الدينية الإيطالية» في لبنان، وكانت هذه الممتلكات قبل هذا القرار تعتبر من ممتلكات العدو الجائز الإستئثار بها، عقب هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية، ومن أخص هذه الممتلكات: مدرسة الإناث الإيطالية للراهبات الكائنة في رأس بيروت، مدرسة الذكور الإيطالية للآباء الدومينيكانيين في رأس بيروت، ومستشفى الراهبات الكرمليات في طرابلس (٢٥٠).

وفي شعبان ١٣٧٠ هـ ـ أيار ١٩٥١ م زار السفير البابوي بلدة عبرين ومدرستها، فنصبت له أقواس النصر ومعالم الزينة. ثم ألقى خطاباً أعرب فيه عن «محبة الأب الأقدس للبنان والطائفة المارونية» وقال: «إن الحبر الأعظم يعرف تاريخ الموارنة ولبنان، ويقدر عظم ما قاسى اللبنانيون من مكاره في سبيل الحفاظ على إيمانهم، كما أنه يدرك تعلقهم الشديد بالكرسي الرسولي ويعطف على لبنان باعتباره مفتاح الكثلكة في الشرق » (٢٥١).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ففي ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٤ م - أول ربيع الأول ١٣٧٤ هـ -، منح كميل شمعون وهو يومذاك « رئيس للجمهورية » السفير البابوي لقب « مواطن لبناني » (٢٥٢). هذا في

الوقت الذي حرمت فيه جماهير واسعة من المسلمين في لبنان من حق الجنسية اللبنانية «وبطاقات الهوية» اللبنانية، فهل أصبح لبنان بلداً كاثوليكياً؟

يقول الخوري انطون قرطباوي في إحدى لقاءاته مع البابا: «أيها الأب الأقدس إن لبنان في الشرق هو كبيت القربان في الكنيسة». ويجيبه البابا: «نعم يا إبني إنه كذلك»(٢٥٣). ولكن المسلمين يا «قداسة البابا» لا يقبلون أن تكون بلادهم كذلك.

الحريات

★ الحرية الإجتماعية والسياسية

إن الحرية يجب ان تكون أداة للتغيير بينما هي في لبنان كرست الوضع القائم، إذ استطاع الموارنة أن يستفيدوا من كل الشعارات من أجل تثبيت دعائم سلطتهم. وبفضلهم غدا المجتمع الإسلامي في لبنان خاضعاً للسياسة الصهيونية التي عبّر عنها اليهود في بروتوكولاتهم. فانتشرت الخمور والمسكرات من أجل إفساد الجماهير خلقياً وتدمير القيم الإسلامية والروحية. فحرية العقيدة تهدف إلى تشكيك الناس بعقائد الإسلام عن طريق النقد الحر وتشجيع الآراء الفاسدة. والحرية الإجتماعية هي حرية الإنحلال الخلقي وإرتكاب الجرائم والإعتداء على المقدسات وجر الجيل إلى مستنقع الفساد والرذيلة ومراكز القمار، وحرية صالات السينما في استيراد الأفلام والأزياء الأجنبية، وترويج الثقافة الماجنة، ثقافة الصدور العارية والخصور النحيلة. هذا بالإضافة إلى تحريف المبادئ الاجتماعية أو تلقين الناس نظريات مزيفة حسبما ورد في البروتوكول التاسع لحكماء صهيون: «لقد خدعنا الجيل الناشئ وجعلناه فاسداً متعفناً بما علمناه من مبادئ ونظريات معروف لدينا زيفها التام، ولكننا نحن أنفسنا الملقنون لها، ولقد حصلنا على نتائج مفيدة وخارقة من غير تعديل فعلي للقوانين السارية من قبل، بل بتحريفها في بساطة، وبوضع تفسيرات لها لم يقصد إليها مشترعوها»(٢٥٤).

حتى الحرية السياسية تناولها المسخ والتزييف، حيث نصّ البروتوكول الأول على «أن الحرية السياسية ليست حقيقة بل فكرة.. إن صيحتنا الحرية والإخاء والمساواة قد جلبت إلى صفوفنا فرقاً كاملة من زوايا العالم الأربع عن طريق وكلائنا المغفلين»(٢٥٥). وجاء في البروتوكول التاسع: «إن الكلمات التحررية لشعارنا الماسوني هي: الحرية والمساواة والإخاء - تماماً نفس الشعارات التي طرحتها الثورة الفرنسية - وسوف لا نبدل كلمات شعارنا بل نصوغها معبرة ببساطة عن فكرة، وسوف نقول حق الحرية وواجب المساواة وفكرة الإخاء وبها سنمسك الثور من قرينه، وحينئذ نكون قد دمرنا في حقيقة الأمر كل

القوى الحاكمة إلا قوتنا » (٢٥٦).

★ حرية النشر

جاء في البروتوكول الخامس لحكماء صهيون: « إن المشكلة الرئيسية لحكومتنا هي كيف تضعف عقول الشعب بالإنتقاد، وكيف تفقدها قوة الإدراك التي تخلق نزعة المعارضة، وكيف تسحر عقول العامة بالكلام الأجوف ... ولضمان الرأي العام يجب اولاً أن نحيره كل الحيرة بتغييرات من جميع النواحي لكل أساليب الآراء المتناقضة حتى يضيع الأمميون في متاهتهم، وعندئذ سيفهمون أن خير ما يسلكون من طرق هو أن لا يكون لهم رأي في المسائل السياسية، هذه المسائل لا يقصد منها أن يدركها الشعب بل يجب ان تظل من مسائل القادة الموجهين فحسب وهذا هو السر الأول » (٢٥٧).

إذن فالنقد على أسس غير صحيحة يؤدي إلى تعطيل العقول وتضليلها عن طريق تشجيع أصحاب البدع ليوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول والبيان دون أن يجدوا ما يردعهم.

وجاء في البروتوكول الثاني عشر:

« وفي الصف الأول سنضع الصحافة الرسمية وستكون دائماً يقظة للدفاع عن مصالحنا، لذلك سيكون نفوذها على الشعب ضعيفاً نسبياً. وفي الصف الثاني سنضع الصحافة شبه الرسمية التي سيكون واجبها استمالة المحايد وفاتر الهمة. وفي الصف الثالث سنضع الصحافة التي تتضمن معارضتنا، والتي ستظهر في إحدى طبعاتها معارضة لنا، وسيتخذ أعداؤنا الحقيقيون هذه المعارضة معتمداً لهم، وسيتركون لنا أن نكشف أوراقهم بذلك.

ستكون لنا جرائد شتى تؤيد الطوائف المختلفة، من ارستقراطية وجمهورية وثورية، بل فوضوية ايضاً، وسيكون ذلك طالما أن الدساتير قائمة بالضرورة، وستكون هذه الجرائد مثل الإله الهندي فشنو له مئات الأيدي وكل يد ستجس نبض الرأي العام المتقلب. ومتى أراد النبض سرعة فإن هذه الأيدي ستجذب هذا الرأي نحو مقصدنا، لأن المريض المهتاج الأعصاب سهل الإنقياد وسهل الوقوع تحت أي نوع من أنواع النفوذ. وحين يمضي الثرثارون في توهم أنهم يرددون رأي جريدتهم الحزبية، فإنهم في الواقع يرددون رأينا الخاص. أو الرأي الذي نريده، ويظنون أنهم يتبعون جريدة حزبهم على حين أنهم في الواقع يتبعون اللواء الذي سنحركه فوق الحزب. ولكي يستطيع جيشنا الصحافي أن ينفذ روح هذا البرنامج للظهور بتأييد الطوائف المختلفة يجب علينا أن ننظم صحافتنا بعناية كبيرة.

وباسم الهيئة المركزية للصحافة سننظم اجتماعات أدبية، وسيعطى فيها وكلاؤنا - دون أن يفطن إليهم - شارة للضمان وكلمات السر. وبمناقشة سياستنا ومناقضتها، ومن ناحية سطحية دائمة بالضرورة ودون مساس في الواقع بأجزائها المهمة، سيستمر أعضاؤنا في مجادلات زائفة شكلية مع الجرائد الرسمية،

لكي تعطينا حجة لتحديد خططنا بدقة أكثر مما نستطيع في إذاعتنا البرلمانية، وهذا بالضرورة لا يكون إلا لمصلحتنا فحسب. وهذه المعارضة من جانب الصحافة ستخدم ايضاً غرضنا، إذ تجعل الناس يعتقدون أن حرية الكلام لا تزال قائمة، كما أنها ستعطي وكلاءنا فرصة تظهر أن معارضينا يأتون باتهامات زائفة ضدنا، على حين أنهم عاجزون عن أن يجدوا أساساً حقيقياً يستندون عليه لنقض سياستنا وهدمها.

هذه الإجراءات التي ستختفي ملاحظتها على انتباه الجمهور، ستكون أنجح الوسائل في قيادة عقل الجمهور، وفي الإيماء إليه بالثقة والإطمئنان إلى جانب حكومتنا ... وان الأخبار التي سننشرها ستعتمد على الأسلوب الذي يتقبل الشعب به ذلك النوع من الأخبار. وسنحتاط دائماً احتياطاً عظيماً لجس الأرض قبل السير عليها. والمقالات الجوفاء التي سنلقي بها في الصف الثالث من صحافتنا سنفندها عفواً بالضرورة تفنيداً شبه رسمي.

يقوم الآن في الصحافة الفرنسية نهج الفهم الماسوني (اي تكوين الجماعة سرياً والتفاهم بين اعضائها بطريقة لا يفهمها غيرهم)، لإعطاء شارات الضمان، فكل أعضاء الصحافة مرتبطون بأسرار مهنية متبادلة على أسلوب النبوءات القديمة، ولا أحد من الأعضاء سيفشي معرفته بالسر، على حين ان مثل هذا السر غير مأمور بتعميمه.

ولن تكون لأحد بمفرده الشجاعة على إفشاء السر الذي عهد به إليه، والسبب هو انه لا أحد منهم يؤذن له بالدخول في عالم الأدب ما لم يكن يحمل سمات بعض الأعمال المخزية في حياته الماضية. وليس عليه أن يظهر إلا أدنى علامات العصيان حتى تكشف فوراً سماته المخزية. وبينما تظل هذه السمات معروفة لعدد قليل تقوم كرامة الصحفي بجذب الرأي العام إليه في جميع البلاد وسينقاد له الناس وسيعجبون به» (٢٥٨).

هذه السياسة تعاون على تنفيذها موارنة لبنان مع الصهاينة. فحرية النشر لم تكن إلا من أجل تدمير المجتمع الإسلامي ودفعه إلى الفساد. وتحويل انتباه الجماهير واهتمامهم إلى مشاكل وقضايا جانبية لصرفهم عن الأمور السياسية، كالفن والرياضة والمسرح والسينما والمدارس الفكرية المختلفة.

جاء في البروتوكول الثالث عشر: «ولكي نذهل الناس المضعضعين عن مناقشة المسائل السياسية نمدهم بمشكلات جديدة، أي مشكلات الصناعة والتجارة. ونتركهم يثورون على هذه المسائل كما يشتهون ... ولكي نبعدها (الجماهير) عن أن تكشف بأنفسها أي خط عمل جديد، سنلهيها ايضاً بأنواع شتى من الملاهي والألعاب ومزجيات للفراغ والمجامع العامة وهلم جراً. وسرعان ما سنبدأ الإعلان في الصحف داعين الناس إلى الدخول في مباريات شتى في كل أنواع المشروعات: كالفن والرياضة وما إليهما. هذه المتع الجديدة ستلهي ذهن الشعب حتماً عن المسائل التي سنختلف فيها معه، وحالما يفقد

الشعب تدريجياً نعمة التفكير المستقل بنفسه سيهتف جميعاً معنا لسبب واحد، هو أننا سنكون اعضاء المجتمع الوحيدين الذين يكونون أهلاً لتقديم خطوط تفكير جديدة »(٢٥٩).

النظام الإقتصادي الحر

إن النظام الإقتصادي الحر الذي فرضته فرنسا على لبنان، بهدف مواصلة استعمارها لهذا البلد، والقائم على الفكر السياسي الماروني، بات أحد أهم مرتكزات السلطة المارونية من خلال « الشرعية الدستورية »، وأصبح من المقدسات التي لا يجوز المس بها، على اعتبار كونه من ضمانات وجود النصاري وخاصة الموارنة في المنطقة.

★ إطلاق يد المستعمر وفرض التبعية للغرب

والنظام الإقتصادي الحر بمعناه الأدق، هو تعبير عن نظام اقتصادي اجتماعي ظهر في أوروبا مع بداية القرن السادس عشر الميلادي، وتشكل تدريجياً في القرون الثلاثة اللاحقة. أما مكونات هذا النظام فهي قائمة أساساً على علاقة إخضاع للخارج عبر شتى أساليب النهب والقهر وعلاقات التبعية، وبالتالي فإنه يعتبر علاقات السيطرة على الخارج إحدى مكوناته الأساسية، وذلك عبر إطلاق المبادرة الإقتصادية الحرة داخل إطار الدول القومية الأوروبية ومصادرة حرية المبادرة على مستوى الأمم والشعوب.

وماهية النظام الإقتصادي الحر، بما هي مجموعة مذاهب اقتصادية تقوم على أساس حرية العمل والمبادرة الفردية وحرية الربح والتبادلات والنظام المصرفي الحر والذي يعتمد على الإستقلالية في العمل دون تدخل الدولة، أو حتى دون خروج الدولة في سياستها النقدية عن مقومات هذا النظام الحر مهما تعرض البلد لكوارث وويلات. فهذا النظام وجد أساساً للسيطرة على مواقع اقتصادية واجتماعية متقدمة في العالم الإسلامي والهيمنة على تجارة منطقة البحر الأبيض المتوسط وتحويل ثرواتها إلى الدخل الغربي.

من هنا فعندما نتحدث عن نظام اقتصادي حر في لبنان أو في غيره من البلدان الإسلامية، فإننا في الواقع بصدد وضعية إقتصادية وسياسية مستتبعة، ولا تمتلك أي شرط من شروط الحرية الإقتصادية بالمعنى الإستقلالي الصحيح والبعيد عن روح التسلط والإستعباد، وتبقى مسألة كونه حراً أو غير حر، هي عملية تمويه يقصد منها تغطية أو تبرير الواقع الفعلي للنظام الإقتصادي، بما هو نظام يصادر المبادرة الفردية للأمة وللشعب ليعطيها للقوى الإقتصادية الأجنبية التي تلجأ بدورها إلى تعيين وكلاء محليين يسهرون على حسن سير عمليات النهب والسلب الدائمة. وباختصار فإن مفهوم النظام الإقتصادي الحر في لبنان بمعناه الفعلي هو إطلاق يد المستعمر ووكلائه في التصرف بمقدرات وثروات وجهود المسلمين.

ثم إن فرض نظام اقتصادي حر، على غرار أنظمة الدول الغربية، على دولة فتية خاضعة للحكم

الماروني بفعل « الميثاق الوطني » الذي قام على أساسه النظام السياسي لهذه الدولة، أدى إلى جعل لبنان أو بالأحرى نظامه تابعاً للدول الغربية وأنظمتها، وبالتالي إلى جعل لبنان قاعدة لتنفيذ سياسات الغرب في المنطقة، عبر تطويع الأكثرية المسلمة من قبل الفئة المتسلطة على مقدرات لبنان الإقتصادية، مما دفع بها إلى فرض أساليب ومناهج اجتماعية وثقافية وفكرية غربية في المدارس والجامعات لتلويث أفكار الأجيال.

وهنا تجدر الإشارة إلى مسؤولية النظام الإقتصادي الحر في زيادة الإختراقات الدولية في « لبنان المستقل »، عن طريق جعل هذا البلد بلداً مفتوحاً أمام كل الرساميل الإرهابية الغربية لتنفيذ مخططات ضرب المسلمين، حتى أصبحت بيروت بما فيها من أوكار تجسس واحتكار ومافيات نموذجاً فاضحاً ودليلاً واضحاً على فساد هذا النظام وعدم صلاحيته.

كما ان للنظام الاقتصادي الحر في لبنان دوراً آخر وهو ربط اقتصاديات المنطقة باقتصاديات الدول الأوروبية عن طريق الوساطة، ولتأمين لعب دوره بالشكل المطلوب فقد أنشئت طرقات الترانزيت من وإلى الدول العربية، وكذلك المرفأ والمطار والقطاع المصرفي المستقل الذي يعمل على أساس « السرية المصرفية »، مما جعل قطاع الخدمات والسياحة يستأثر وحده بـ ٧٠٪ من الدخل القومي العام للإقتصاد اللبناني، وهذا ما سرع عملية دمج اقتصاديات دول المنطقة بالإقتصاد الإمبريالي العالمي.

★ الفوضى الإقتصادية: استغلال واحتكار

مهما يكن من أمر فإن النظام الإقتصادي الحر الذي طبّقه الموارنة في لبنان ليس من شأنه أن يكون غير مكمل لسياستهم وأهدافهم، وهو يتطابق مع ما رسم للبنان أن يكون قبل أن تولد « الجمهورية اللبنانية ». إذ ماذا ينفع البائس المسكين أن يجد أمامه مجموعة قوانين اقتصادية جامدة تدعوه لأن يغامر أو يقامر بأموال خيالية لا يملكها ولا يعرف السبيل بل لا يملك الوسيلة إلى جمعها أو الحصول عليها. وماذا ينفع عاملاً حنى العمل ظهره أن ينعم بإطلاق حرية المبادرة الفردية في وقت لا تعني هذه الحرية شيئاً على مستوى عامة الشعب، لأن اطلاق هذه المبادرة لا يستفيد منها إلا أركان الحكم او المقربين لهم، فهي لا تعني أحداً غيرهم، وهي لم توضع إلا من أجلهم وفي سبيل مصالحهم وأهدافهم وغاياتهم. من هنا فإن النظام الإقتصادي الحر لا يعدو كونه وسيلة من وسائل السيطرة المارونية على هذه الدولة.

ثم إن تطبيق هذا النظام أدى إلى التحلل من جميع القيم الأخلاقية والإنسانية، ما دام الهدف هو المصلحة الفردية الضيقة، بصرف النظر عما إذا كانت هذه المصلحة تتعارض أو تتفق مع مصالح الآخرين. وهكذا تفشت عمليات النهب والسرقة والإحتكار على مستوى كبار مسؤولي الدولة ورجال الحكم. وبتعبير آخر إن فرض النظام الإقتصادي الحر على دولة مصطنعة لا تملك من مقومات الدول شيئاً أدى إلى

تحويل ثروة المجتمع إلى جيوب السماسرة والمستغلين، وأدى كذلك إلى تركيز قطاعات الإنتاج وعمليات التبادل في أيدي كبار الملاكين، وبالتالي تسليم العمليات الإقتصادية لكبار المستغلين والسماسرة وأرباب المصالح الذين لا تهمهم مصالح الناس ولا تعني لهم شيئاً بقدر ما تهمهم مضاعفة رساميلهم وأرباحهم التجارية وإمتلاك شقق فخمة وفنادق رائعة في عواصم أوروبا وأميركا، في حين تحولت غالبية السكان إلى مجرد ورقة ضغط أو مساومة في أيدي أصحاب المصارف ومالكي العقارات.

وهكذا فإن تطبيق هذه الحرية الإقتصادية المطلقة على مستوى الدولة والمجتمع لا يعني إلا حرية الحكام والوزراء والسماسرة في النهب والسرقة ما شاءت لهم أنفسهم وإلى أبعد الحدود، وبالتالي اغتصاب ثروة المجتمع بطرق شرعية. لأن المعدم المسكين لا يجد شيئاً لديه للإتجار به، على العكس فإنه يقع ضحية المنافسة المستمرة بين كبار التجار والمستغلين، وعمليات الإحتكار المتواصلة من قبل مالكي الأموال وأصحاب المشاريع الذين لا يبحثون إلا عن مصالحهم وزيادة ثرواتهم ومضاعفة أموالهم بأي ثمن وبكل السبل.

يقول شارل رزق: «لم يكن للبنان منذ استقلاله سياسة اقتصادية واضحة المعالم والأهداف، بل ترك الإقتصاد حراً وعلى غاربه، استجلاباً للإزدهار. ولقد أدت الحرية الإقتصادية غير المنظمة إلى اختلال في التوازن، بين المناطق اللبنانية.. ولذلك كان لا بد من تصحيح هذا الخلل بالتخطيط والإنماء المنسجم والمحافظة على المبادرة الفردية» (٢٦٠)..

دراسة ميدانية شاملة لتطور بنية الإقتصاد اللبناني

★ اقتصاد خدمات

منذ مطلع الخمسينات شهد لبنان إنقلاباً شاملاً في بنيته الإقتصادية. فبعد ما كان عشية الحرب العالمية الثانية ينتج من السلع ما يزيد عن نصف الدخل الوطني، تحول إلى اقتصاد ينتج قطاع الخدمات فيه نحو أكثر من ثلثي الدخل الوطني. وقد أدى إهمال اقتصاد القطاع الزراعي إلى تناقص عدد العاملين في هذا القطاع، في حين ازداد عدد العاملين في قطاع الخدمات. وتطورت بنية الإقتصاد من حيث مساهمة كل قطاع وحصته من الدخل القومي على الشكل التالي:

القطاع	عام ١٩٥٠	عام ١٩٥٥	عام ١٩٦٢
الزراعة	٢٠٪	١٦٪	١٤٪
الصناعة	١٤٪	١٢،٧٪	١١،٧٪
التجارة	٢٩٪	٣٠٪	٣١٪
القطاع المالي	٣،٨٪	٥،١٪	٦،٥٪
القطاع العقاري	٩٪	-	١١٪

إن نسبة مساهمة الخدمات في الدخل القومي بلغت عام ١٩٥٠ حوالي ٦٦ بالمئة، بينما لم تصل نسبة الزراعة والصناعة إلى اكثر من ٣٤ بالمئة. ووصلت نسبة مساهمة إنتاج الخدمات غير المنظورة إلى ٧١ بالمئة عام ١٩٥٥ ثم إلى اكثر من ٧٤ بالمئة عام ١٩٦٢، بينما هبطت نسبة إنتاج السلع إلى ٢٩ بالمئة ثم إلى ٢٦ بالمئة عام ١٩٦٢ (٢٦١).

بعد أحداث عام ١٩٥٨ كلفت الدولة اللبنانية الأب الفرنسي لوبريه بدراسة الواقع اللبناني من مختلف جوانبه، كي تكون دراسته الأساس الإجتماعي العلمي لمشروع الإنماء الشامل الذي ظل حبراً على ورق. وكالعادة تكتمت الدولة على تقرير الأب لوبريه لخطورته، ولم تترجمه إلى اللغة العربية إلا بشكل كتاب مختصر مبتور، مع أن الأصل الفرنسي المنشور للتقرير يقع في ثلاثة مجلدات ضخمة. وخطورة التقرير تكمن في إثباته أن نصف سكان لبنان يتمتعون بـ٨١،٩ بالمئة من الدخل الوطني، بينما يتمتع النصف الآخر بـ١٨،١ بالمئة فقط. وانعكس هذا الوضع على القوى العاملة بالشكل التالي (٢٦٢):

القطاع	نسبة القوى العاملة	الحصة من الدخل الوطني
الزراعة	٥٠٪	١٤٪
الصناعة	١١٪	١٢٪
التجارة	١١٪	٣١٪
المال	٠،٤٪	٦،٥٪

وفي إحصائيات بعثة إيرفد لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١ كانت النسب على الشكل التالي (٢٦٣):

الفئة	النسبة المئوية من السكان	الحصة من الدخل الوطني
أغنياء	٤٪	٣٢٪
ميسورون	١٤٪	٢٨٪
متوسطو الحال	٣٢٪	٢٢٪
فقراء	٤٠٪	١٨٪
معدمون	٩٪	-

جدول تطور القوى العاملة في لبنان حسب القطاعات (١٩٥٩ - ١٩٧٠) (٢٦٤).

القطاع	١٩٥٩	النسبة المئوية	١٩٧٠	النسبة المئوية
زراعة	٢٢٠٠٠٠	٤٩٪	١٠٢٠٠٠	١٩٪
صناعة	٨٧٠٠٠	١٩،٣٪	١٣٦٠٠٠	٢٥٪
خدمات	١٤٣٠٠٠	٣١،٧٪	٣٠٠٠٠٠	٥٦٪
مجموع	٤٥٠٠٠٠	١٠٠٪	٥٤٨٠٠٠	١٠٠٪

وكما يلاحظ فإن هناك تفاوتاً كبيراً في الدخل بين مختلف القطاعات. إذ أن العاملين في قطاع الخدمات والمهن يحظون بجزء من الدخل القومي يتجاوز إلى حد بعيد عددهم لمجموع القوى العاملة. وعلى سبيل المثال فإن العاملين في القطاع التجاري البالغ عددهم عام ١٩٧٠ حوالي سبعين ألفاً يحصلون على ٣٠ بالمئة من الدخل القومي، في حين أن نسبتهم من القوى العاملة تبلغ ١٣ بالمئة فقط. ويحصل العاملون في قطاع الزراعة البالغ عددهم ١٠٢ ألفاً على ٩،٥ بالمئة من الدخل القومي، في حين أن نسبتهم لمجموع القوى العاملة هي ١٩ بالمئة (٢٦٥). وهكذا فبينما كان متوسط الدخل السنوي للفرد يقارب الـ ١٧٠٠ ليرة، فقد بلغ في المناطق الزراعية ما بين ٤٥٠ و ٥٥٠ ليرة (٢٦٦).

وفي الوقت الذي ما زال القطاع الزراعي يستقطب جزءاً هاماً من القوى العاملة في لبنان، وهي مسلمة بمعظمها، فإن سياسة الدولة تعمدت إهمال هذا القطاع. فالتنمية الزراعية غير واردة على الإطلاق. وفي ميزانية ١٩٦٩ خصصت الدولة لوزارة الزراعة بما في ذلك الإدارات المستقلة حوالي ٢ بالمئة من الموازنة، أي بما يوازي أقل مما يخصص لليانصيب الوطني (٢٦٧).

ونتيجة لسياسة الدولة أيضاً، فقد ظل التفاوت في حجم الملكية هائلاً. وذلك بفعل سقوط الأملاك الخاصة والمشاع والجماعية في أيدي كبار رجال الإقطاع منذ أيام الدولة العثمانية، وإعطاء الدولة اللبنانية هذا النوع من الإغتصاب والسرقة صفة شرعية. وقد تحول هؤلاء الإقطاعيون إلى كبار الملاكين لاحقاً وحُرم الفلاحون في معظم الأراضي اللبنانية من حق الملكية العقارية، ثم سجل كبار الملاكين الأغلبية الساحقة من تلك الأراضي كملك خاص لهم بموجب «الطابو» في دوائر الدولة. وهكذا فبينما يعادل حجم الأراضي التي يملكها الفرد بـ ١،٢ هكتار، نرى أن ربع المالكين يملكون مساحة فردية لا تتعدى ٠،١ هكتار، ويساهم مجموعها بأقل من ١ بالمئة من الأراضي الزراعية. بينما واحد ونصف بالمئة من المالكين الكبار يساهمون بـ ٤٠ بالمئة، ويملكون مساحة فردية تزيد عن عشرة هكتارات (٢٦٨).

وتقول دراسة أجريت بتكليف من الكنيسة الكاثوليكية أن ملكية الكنيسة للأراضي تبلغ ٣ في المائة من مساحة الأراضي الإجمالية للبنان و ٢ في المائة من جميع الأراضي الزراعية في البلاد، وبالإضافة إلى ملكية الأراضي فإن الكنيسة الكاثوليكية تسيطر وتساهم في شركات عديدة (٢٦٩).

ويمكن تعريف الإقتصاد اللبناني بأنه اقتصاد خدمات، رغم أن لبنان لا يعتبر من البلدان المتقدمة اقتصادياً. وكما تشير الإحصاءآت فإن قطاع الخدمات يشكل نحو ٧٠ بالمئة من الدخل القومي. ففي عام ١٩٦٨ بلغت حصة النقل والمواصلات ٣٩٤،٧ مليون ليرة أي ٩،٣ بالمئة من الدخل القومي البالغ ٤٢٢٠،٥ مليون ليرة، وحصة السكن ٣١٥ مليون ليرة أي ٧،٤ بالمئة، والخدمات المالية ١٦٤،١ مليون ليرة أي ٣،٩ بالمئة، والخدمات الأخرى ٣٩٦،١ مليون ليرة أي ٩،٣ بالمئة، والتجارة ١٣٣٩،٦ مليون ليرة أي ٣١،٧،

والإدارة ٣٣٩،٧ مليون ليرة أي ٨ بالمئة من الدخل القومي.

أما القطاعان الآخران فقد بلغ اسهام القطاع الأولي الذي يشتمل على الزراعة وتربية المواشي وصيد الأسماك ٤٣٦ مليون ليرة أي ١٠،٣ بالمئة من الدخل القومي، فيما بلغ نصيب القطاع الثانوي الذي يشتمل على الطاقة والمياه والصناعة والحرف والبناء نحو ٨٣٤،٣ مليون ليرة أي ١٩،٧ بالمئة، وفقاً لما يوضحه الجدول التالي:

جدول تطور الدخل القومي بملايين الليرات (٢٧٠):

أ- القطاع الأولي:	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	النسبة المئوية لعام ١٩٦٨	
١ - الزراعة - تربية المواشي - صيد الأسماك	٣٨١	٤٠٩	٤٤٢	٤٣٦	٤٣٦	٪١٠،٣	
ب- القطاع الثانوي:							
٢ - طاقة ومياه	٦٩	٧٧،٨	٨٧،٥	٩٣،٣	١٠٠،٣	٪٢،٣	٪١٩،٧
٣ - صناعة	٤١١	٤٦٢	٥١١	٤٩٢،٦	٥٤٠،٣	٪١٢،٨	
٤ - بناء	١٧٨	٢٠٠	٢٣١	١٩٥	١٩٣،٧	٪٤،٦	
ج- القطاع الثالثي							
٥ - نقل ومواصلات	٢٥٨	٢٩١	٣١٠	٣٢٩،٤	٣٩٤،٧	٪٩،٣	٪٧٠
٦ - سكن	٢٥٠	٢٦٩	٢٨٤	٣٠٠	٣١٥	٪٧،٤	
٧ - خدمات مالية	١٠٨	١٢٥	١٤١	١٣٩،٢	١٦٤،١	٪٣،٩	
٨ - خدمات أخرى	٢٧٢	٣٢٠	٣٠٧	٣٣٦،٧	٣٩٦،١	٪٩،٣	
٩ - تجارة	١٠٢٨	١٠٢٨	١١٨٣	١١٦٠،٥	١٣٣٩،٦	٪٣١،٧	
١٠ - إدارة	٢٤٥	٢٨٤	٣١٩	٣٣٦،٨	٣٣٩،٧	٪٨	
المجموع	٣٢٠٠	٣٤٦٥،٨	٣٨١٥،٥	٣٨١٩،٥	٤٢٢٠،٥	٪١٠٠	٪١٠٠

★ القطاع المصرفي

تميزت فترة الستينات باستقرار عام في الأوضاع السياسة في لبنان بالمقارنة مع تلك التي كانت سائدة في الدول العربية الأخرى، بحيث شكلت هذه الحالة عوامل تشجيعية للإقتصاد اللبناني وأتاحت للمصارف اللبنانية فرصة النمو، وذلك عبر استدرار الأموال من الدول العربية المجاورة مثل سوريا وفلسطين وبعض دول الخليج، وجاءت أزمة بنك أنترا عام ١٩٦٦ ثم حرب حزيران ١٩٦٧ لتؤثر سلباً على وضع المصارف اللبنانية وتدفق الأموال العربية إليها. ولكن الطفرة النفطية التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار النفط أتت لتعطي دفعاً جديداً للقطاع المصرفي اللبناني عن طريق استقطاب الأموال النفطية العربية.

ومما ساعد على ذلك هو قانون السرية المصرفية الذي صدر في ٣ أيلول ١٩٥٦ بناء لاقتراح تقدم به النائب ريمون إده، وذلك من أجل تحقيق طموح لبنان بأن يكون «سويسرا الشرق» وملجأ للأموال الهاربة من قرارات التأميم والإشتراكية في بعض البلدان العربية المجاورة.

وهكذا سجل النمو المصرفي قفزات كبيرة، فزادت الودائع المصرفية من ٤٨٢ مليون ليرة في عام ١٩٥٦ إلى ١٠٦٧ مليوناً عام ١٩٦٠، ثم إلى ٣٩٩١ مليوناً عام ١٩٧٠، وإلى ٨٥٥٠ مليون ليرة عام ١٩٧٤ (٢٧١).

ولكن بالرغم من هذا النمو الملحوظ في القطاع المصرفي فقد ظلت الدولة تتخبط في رواسب الفوضى والفساد والرشوة والعشوائية والعفوية، ولم تعتمد الأساليب التكنولوجية لترتيب إداراتها ومؤسساتها. كما أن السلطات النقدية والمالية المسؤولة لم تضع أية خطط أو برامج سياسية لمعالجة مختلف الثغرات المتوقَّعة في القطاع المصرفي، وإنما اقتصر دورها على بعض المعالجات الخجولة عند حدوث كل أزمة معينة. وبعض المؤسسات كانت تتطور عشوائياً من دون توجيه أو تخطيط من قبل المسؤولين. كما أن بعض القطاعات، ولا سيما قطاع الخدمات، أخذت تنمو على حساب قطاعات اجتماعية واقتصادية أساسية كالزراعة والصناعة.

وهكذا ظلت سياسة الإرتجال في القضايا العامة هي السائدة طيلة العهود التي أعقبت رحيل سلطة الإنتداب الفرنسي، بحيث بقيت الإدارت بعيدة عن سياسة التنظيم والإنماء والتصميم. وفي بعض الأحيان استعانت الدولة بشركات اجنبية وخبراء دوليين، غير أن هؤلاء كانوا يعملون وفق ما يناسب دولهم، ولم يعنوا كثيراً بواقع لبنان الإجتماعي والإقتصادي والجغرافي. وقد هيمنت الرساميل الأجنبية الغربية والأميركية خاصة على المصارف اللبنانية فعمقت تبعيتها لها، وفي عام ١٩٦٩ كانت المصارف الأجنبية تستحوذ على ٩٣ بالمئة من مجموع الودائع في لبنان (٢٧٢).

وكان معدل التضخم في ازدياد مستمر، فلقد كانت سياسة الدولة ترمي إلى حماية كبار مالكي الأموال والمحولين بالدولار. وإمعاناً منها في الرضوخ للسياسة الأميركية كانت الدولة تشتري الدولار بأسعار مرتفعة عبر البنك المركزي، ثم تخفضه بخسارة ملايين الليرات تتحملها الخزينة لصالح كبار المحولين بالدولار، كما حصل عام ١٩٧٤م وعلى مدى ثلاثة أيام متتالية (٢٧٣).

سياسة التعليم : خطة يسوعية

★ التعليم الرسمي: واقعه وثغراته

لقد رأى المبشرون الأجانب ان المدارس الرسمية في البلاد التي تكثر فيها الفرق الدينية لا تتشدد في

تعليم الدين، بل تتساهل إلى حد بعيد، حتى لا تنفر أحداً من مواطنيها، وكي لا يحمل بعض المواطنين كرهاً للبعض الآخر، ولقد رأوا في ذلك ثغرة كبيرة ينفذون منها إلى عقائد الطلاب. وفي ذلك يقول وليم هول الذي كان مديراً للدائرة الإستعدادية في الجامعة الأميركية في بيروت بين عامي ١٨٩٦ و١٩٢٧ بشأن المدارس الرسمية: «التعليم في نفسه قوة تبشيرية أساسية. إن مؤتمر شمالي افريقية قد ذكر أن مدارس الحكومة (المدارس الرسمية) تمهد الطريق أمامنا بنفي التحزب ثم بفتح آفاق جديدة. تلك هي نتائج جميع نظم التعليم الحديثة. إن مدارس الإرساليات المسيحية الغربية يجب أن تقدم على كل ما سواها في الاحتفاظ بهذه الزعامة، ويجب على المبشرين ان يحتفظوا في كل زمن بوجهة نظر المسيح فيما يتعلق بالحياة الفياضة» (٢٧٤).

إذن فالتعليم الرسمي حسب النظم الحديثة يتخلله ثغرة كبيرة ينفذ منها المستعمرون، وهذه الثغرة هي في عدم التحزب لجهة الحق والمنطق السليم، مما يفتح الباب واسعاً لتقبل آراء المستعمرين وخططهم، ويحول الطلاب إلى دمية، فينساقون وراء الأطروحات والنظريات الغربية. لذا يجب ان يكون التعليم خط دفاع شديد ضد منفذي الخطط والمؤامرات لا أن يكون نقطة ضعف ينفذون منها.

وعلى صعيد آخر، استمرت الدولة، بعد الإستقلال، في التنازل عن مسؤوليتها في حقل التعليم للمؤسسات التربوية الخاصة التي كانت بمعظمها تبشيرية. وقد جاء في مرسوم حد بنية وأعمال وزارة التربية بأنه «في حين تعترف الوزارة بالتطور القديم العهد للمساعي والمؤسسات التربوية الخاصة وبأهميتها في لبنان، فإنها مع هذا تضطلع بعبء توفير التعليم العام حيث لا توجد مدارس خاصة وخلق ودعم الإدارات والنشاطات التربوية الأخرى» (٢٧٥).

ومعنى هذا أن التعليم الرسمي يأتي في الدرجة الثانية من حيث الإهتمام، ويعود السبب في ذلك إلى ان المدارس الرسمية تضم عدداً أكبر من أبناء المسلمين، ولهذا ظلت تعاني من رداءة التجهيز وضعف الإمكانيات، في حين أنه لا يوجد أبنية مدارس في معظم قرى المسلمين. بينما تنفق الدولة الملايين من أموال الخزينة على تطوير المدارس الخاصة التنصيرية والتبشيرية.

ويستوعب القطاع التربوي الخاص ٦٢،٥ بالمئة من مجموع طلاب لبنان، بينما يستوعب التعليم الرسمي ٣٧،٥ بالمئة، وفقاً لاحصاءات ١٩٧٠ (٢٧٦). أما التعليم المهني فهو بحكم المعدوم. إذ تشير إحصاءات ١٩٦٩ إلى وجود سبع مدارس مهنية في كل لبنان كانت تضم ٩٦٨ تلميذاً. ولو افترضنا أن مجموع طلاب التعليم المهني الخاص يبلغ ضعف هذا العدد، نظراً لعدم وجود إحصاءات في هذا القطاع، كما يقول الأستاذ وسيم جمال الدين، يصبح عدد الطلاب العاملين في التعليم المهني حوالي ثلاثة آلاف طالب لا تتجاوز نسبتهم ٠،٥ بالمئة من أصل ٦٥٠ ألف طالب كانوا موجودين عام ١٩٦٩. ويسخر الأستاذ

جمال الدين من هذه النسبة، اذ يرى أن نسبة التعليم المهني في المانيا الغربية هي ٣٧ بالمئة من التعليم العام، مشيراً إلى أن لبنان هو الدولة العربية الوحيدة التي ليس لديها خطة تربوية(٢٧٧).

ونظراً لتركيز المدارس الخاصة في المناطق الآهلة بالنصارى، وانتشار المدارس الحكومية في المناطق ذات الأكثرية الإسلامية، فإن رجال الإكليروس المسيحيين الذين لهم أكبر مصلحة في التعليم الخاص، كانوا على الدوام يعارضون توسيع دور الحكومة في مجال التعليم، وينظرون بحذر إلى عملية تحديث المدارس الرسمية، لأن ارتفاع مستوى التعليم الرسمي من شأنه أن يقلل من الإقبال على المدارس الخاصة، وهذا ما سيضعف قبضتهم على طوائفهم ويشكل خطراً على مركزهم الممتاز في حقل التعليم. ولقد جندت الكنائس الكاثوليكية جهود الزعماء السياسيين والأحزاب السياسية لطوائفها في محاولاتها لشل قدرة التعليم الرسمي والحد من فاعليته ومطالبة الدولة بتقديم معونات مالية كبيرة للمدارس الخاصة.

وقدرت إحدى نشرات الكنائس الكاثوليكية عام ١٩٧١م قيمة الإستثمارات المنقولة وغير المنقولة لمؤسساتها التربوية الإبتدائية والثانوية بـ٣٢٥،٤٤٢،٦٣٣ ليرة لبنانية. ولاحظت النشرة أن هذا ليس تقييماً كاملاً(٢٧٨).

وقد اقترح حزب الكتائب على الدولة ان تتحمل ٦٠ في المائة من تكاليف المدارس الإبتدائية الخاصة و٥٠ في المائة من تكاليف المدارس التي تجمع المستويين الإبتدائي والثانوي(٢٧٩).

★ جداول إحصائية:

جدول تطور التعليم الابتدائي والثانوي في المدارس العامة والخاصة(٢٨٠):

١ - عدد المدارس

العام الدراسي:	١٩٥٥-١٩٥٦		١٩٦٩-١٩٧٠	
المحافظة	عامة	خاصة	عامة	خاصة
بيروت	٢٧	٢١٦	٥٤	٢٦٠
البقاع	١٧٥	١٢٧	٢٠٩	١٥٤
جبل لبنان	٣٦٧	٤٣٠	٣٧١	٦٩٧
لبنان الجنوبي	٢٥٧	٨٢	٣٠١	١١٦
لبنان الشمالي	٢٨١	١٧٣	٣٥٥	٢٥٧
المجموع	١١٠٧	١٠٢٨	١٢٩٠	١٤٨٤

٢-عدد المعلمين

العام الدراسي:	١٩٥٥-١٩٥٦		١٩٦٩-١٩٧٠	
المحافظة	عامة	خاصة	عامة	خاصة
بيروت	٥٤٩	٢٤٤٥	١٦٠٢	٥١٧٠
البقاع	٤٥٩	٤٠٧	١٩٢١	١٣٥٣
جبل لبنان	٨٦٨	١٦٨٣	٣٤٧٥	٨٥٥٤
لبنان الجنوبي	٦٦١	٣٣٤	٢٩٦٧	١١٧٤
لبنان الشمالي	٩٣٥	٦٦٧	٣٩٣٧	٢٠٢٥
المجموع	٣٤٧٢	٥٥٤٥	١٣٩٠٢	١٨٢٧٦

٣-عدد الطلاب

العام الدراسي:	١٩٥٥-١٩٥٦		١٩٦٩-١٩٧٠	
المحافظة	عامة	خاصة	عامة	خاصة
بيروت	١١٩٨٨	٦١٦٤٧	٢٥٥٠٩	١١٩٣٥٠
البقاع	١٥٩٠٠	١٢٩٣٦	٣٦٦٦٧	٣٤٨٦٧
جبل لبنان	٢٤٥٦٣	٤٤٦٢١	٦٣١١٥	٢٠٢٢٨١
لبنان الجنوبي	٢١٩٦٤	٩١٥٥	٦٥٧٦٩	٢٩٠٥٣
لبنان الشمالي	٢٨٣٢٣	٢١٦٩٥	٧١٨٤٣	٥٣٥٧٣
المجموع	١٠٢٧٣٨	١٥٠١١٤	٢٦٢٧٣٥	٤٣٩١٢٤

جداول التوزيع الطائفي للمدارس الخاصة(٢٨١).

١-جدول التوزيع الطائفي للمدارس الابتدائية المجانية الخاصة بحسب المحافظات للعام الدراسي: ١٩٦٤-٩٦٥

المحافظة	كاثوليكية	غير كاثوليكية	غير مسيحية	غير طائفية	المجموع
بيروت	٣٠	١٣	٦٦	٦	١١٥
البقاع	٦٣	١٣	٥١	٣	١٣٠
جبل لبنان	٢١٧	١٨	١١٢	٢٥	٣٧٢
لبنان الجنوبي	٩١١	٩	٤٩	١	٩١
لبنان الشمالي	١١١	٨	١٠٩	٤	٢٣٢
المجموع	٤٥٣	٦١	٣٨٧	٣٩	٩٤٠

٢ - جدول التوزيع الطائفي للمدارس الثانوية بحسب المحافظات (١٩٦٤ - ١٩٦٥)م

المحافظة	كاثوليكية	غير كاثوليكية	غير مسيحية	غير طائفية	المجموع
بيروت	١٨	٢٢	١٨	٤	٦٢
البقاع	٨	٤	٢	-	١٤
جبل لبنان	٣٧	١٣	٨	٢٧	٨٥
لبنان الجنوبي	٤	٢	٤	٤	١٤
لبنان الشمالي	١٢	٧	٤	٥	٢٨
المجموع	٧٩	٤٨	٣٦	٤٠	٢٠٣

وفيما يلي جدول يبين التوزيع الطائفي للطلبة في الجامعات الثلاث: الجامعة الأميركية في بيروت، جامعة القديس يوسف اليسوعية والجامعة اللبنانية.

ففي حين أن جامعة القديس يوسف على سبيل المثال ممثلة ونصيرة للثقافة الفرنسية ويتركز فيها الطلاب الكاثوليك، فإن الجامعة الأميركية تنشر الثقافة الغربية، الأنكلو سكسونية، ومعظم طلابها من الروم الأرثوذكس والمسلمين.

جدول التوزيع الطائفي للطلبة في ثلاث جامعات لبنانية (٢٨٢).

اسم المؤسسة	١٩٥٥-١٩٥٦	١٩٦٢-١٩٦٣	١٩٦٥-١٩٦٦
الجامعة الأميركية			
سنة	٥٠٣	١٠٣٩	١٠٤٥
شيعة	٨٣	٢٢٦	٢٥٣
مجموع المسلمين	٥٨٦	١٢٦٥	١٢٩٨
كاثوليك	٢٧٢	٣٣٩	٤٠٤
روم ارثوذكس - بروتستانت	٩٥٩	١٢٠٣	١٣٩٢
مجموع المسيحيين	١٢٣١	١٥٤٢	١٧٩٦
جامعة القديس يوسف			
سنة	٢٣٠	١٧٣	١٧٣
شيعة	٥٩	٤٤	٥٩
مجموع المسلمين	٢٨٩	٢١٧	٢٣٢
كاثوليك	٩٤٣	١٢٢٦	١٤٤٧
روم ارثوذكس - بروتستانت	٢١٤	٢٧٣	٢٦٠
مجموع المسيحيين	١١٥٧	١٤٩٩	١٧٠٧

الجامعة اللبنانية	١٩٥٥-١٩٥٦	١٩٦٢-١٩٦٣	١٩٦٥-١٩٦٦
سنة		١١٠٢	٢٢٧٨
شيعة		٧١٥	٧٤٠
مسلمون		١٨١٧	٣٠١٨
كاثوليك		٨٥٧	١٨٠٣
روم ارثوذكس - بروتستانت		٣٥٦	٧٤٢
مجموع المسيحيين		١٢١٣	٢٥٤٥

★ دور اليسوعية في التربية والتعليم

إن سياسة التعليم كانت منذ عام ١٣٣٨ هـ - ١٩٢٠ م سياسة استعمارية ولا تزال مستمرة كذلك إلى اليوم، إذ أن السلطة اللبنانية تسير على نفس المنهاج الذي وضعه الإنتداب وتستخدم لتنفيذه الأشخاص الذين خلقهم الإنتداب. وقد كان لليسوعيين الدور الأكبر في توجيه المستشارين الفرنسيين المشرفين على التعليم، مما جعل المناهج الرسمية خاضعة لنفوذ اليسوعيين مباشرة، وظلت كذلك بعد انتهاء فترة الإنتداب (٢٨٣).

فالمنهاج الرسمي سيء لأنه منهاج استعماري، وهو منهاج امتحان في الدرجة الأولى لا منهاج تدريس لأنه يهتم بنتائج الإمتحان فقط، ذلك الإمتحان الذي يتناول عاماً واحداً من أعوام الدراسة، وينجح فيه الطالب أحياناً بوسائل بعيدة عن العلم الصحيح. كما أن هم المدارس ينصرف إلى إعداد الطلاب للنجاح في الإمتحان بصرف النظر عن قيمة العلم الذي تحرص على بثه بين اولئك الطلاب. والمنهاج الرسمي يتمشى مع النفوذ السياسي والإداري لا مع المنافسة العلمية، ويدعو إلى إحياء الرموز المرتبطة بالإستعمار الفرنسي ومشاريع أوروبا الصليبية عبر العصور. «ثم إن التوجيه الثقافي يدعو إلى تقديس الحضارة الغربية في ما عدا واقعها الفعلي في دولها ومجتمعها، فإيطاليا هي روما القديمة والفاتيكان وموسوليني لا روما المحكومة بتحالف مسيحي - شيوعي. وفرنسا هي فرنسا لويس الرابع عشر والجنرالات الفاتحون والإنتداب، هي الصديقة والحامية وليس فرنسا ميتران أو مارشيه أو حتى ديغول، وأوروبا كاملة في منظار هذا التوجيه الثقافي. ولكن أوروبا المعنية هي أوروبا الماضي لا أوروبا الحاضر، ولا حتى اوروبا المستقبل، بل هي أوروبا الماضي كما تصوره كتب اليسوعية والبعثات الثقافية والإستعمارية، وهو نوع من أوروبا لم يقم أصلاً في أي عصر من العصور» (٢٨٤).

إن النظام الماروني في لبنان يقدم مساهمة كبرى في هذه الحرب الإستعمارية ضد الإسلام والمسلمين، وذلك بإهمال التاريخ الإسلامي والتركيز على تدريس تاريخ أوروبا وأميركا. وفي الإمتحانات الرسمية يجعلون ثورات فرنسا وأميركا وبريطانيا مواد أساسية، أما الثورات الإسلامية ومظاهر الحضارة

الإسلامية فإنها عندهم ليست بذات قيمة، لأنهم يرون «إصلاحات» بسمارك وجورج وشنطن وولسون ونابليون.. مهمة يجب أن يعرفها الطلاب وإلا رسبوا في الإمتحان، أما إصلاحات قادة الإسلام فلا شأن لهم بها. وحتى عام ١٣٦٧ هـ ــ ١٩٤٨ م كانت تطرح أسئلة في الإمتحانات من قبيل التهجم على الفلسفة والحضارة الإسلامية، والويل للتلميذ الذي ينتصر لهويته الإسلامية أو يكتب كلمة اسلامية في مسابقته. فإن هذا يكفي لكي يشطب المصحح على مسابقته.

يصف الدكتور عمر فروخ تبعية المناهج الدراسية لإدارة اليسوعيين بقوله: «وكانت الأحوال السياسية من ١٩٢٩ م إلى ١٩٣٩ م موافقة للإستعمار التعليمي في المدارس الرسمية، وكان اليسوعيون أصحاب اليد العليا في العزل والتولية، لقد كانت فرنسا يوم ذاك في إبان مجدها، فأغلقت المناصب وحرمت الإمتيازات وهضمت الحقوق إلا على من يمتون بصلة التعليم إلى اليسوعيين أو إلى التعليم الإستعماري. ولقد اضطر الشباب الذين أبوا التعليم الإستعماري إلى أن يقنعوا أنفسهم بمراكز متواضعة المظهر أو أن يضربوا في الأرض طلباً للرزق: في فلسطين وشرق الأردن والعراق وفي مصر والسودان. ثم حملوا أنفسهم إلى افريقيا وأميركا لأن «الجمهورية اللبنانية» في عهد الإنتداب لم تكن تتسع إلا للتلاميذ اليسوعيين، أو اللاجئين إلى اليسوعيين، على أن عدداً طيباً من الشباب الأحرار استطاعوا أن يثبتوا في مراكزهم وأن يفرضوا أنفسهم في وجه جميع أنواع المقاومة وأمام الإغراءات المختلفة. ثم جاء تموز ١٩٤١ وأعلنت الجمهورية اللبنانية أنها أصبحت جمهورية مستقلة، وتوالت الحكومات الإستقلالية على الجمهورية اللبنانية وأخذت الوزارات تكيل الوعود وتترك الوفاء، ويهمنا المعارف هنا فقط، لقد تركت الحكومة جميع رجال العهد البائد في مناصبهم وزادت نفوذ نفر منهم، ثم ضربت بالإختصاص عرض الحائط».

وبالنسبة لوجود مخلصين اكفاء وهم قليلون جداً في المعارف، يوضح فروخ «.. ثم لو فرضنا جدلاً أن هؤلاء المخلصين طبعوا تلاميذهم بطابع وطني نبيل في أثناء التدريس الإبتدائي وبعض التدريس التكميلي، فإنهم في آخر الأمر سيضطرون إلى أن يسلموهم إلى مدارس استعمارية أو مدارس غير وطنية، فتهدم هذه المدارس ما بناه المعلمون المخلصون في المدارس الرسمية». وأشار في النهاية إلى أنه «لو أن الأمر ترك لليسوعيين وإخوانهم، أي أمر الإستقلال وأمر التعليم أيضاً، لطلبوا أن يظل لبنان في الإستعمار إلى الأبد» (٢٨٥).

وذكر الرئيس تقي الدين الصلح في هذا الصدد أن المحامين الموارنة الذين يتقنون الفرنسية، وسواهم من المتنفعين، رفضوا حركة تعريب الدولة لأنهم كانوا ضد الإستقلال وضد المحاكم التي كانوا يترافعون بها، وهؤلاء هم اليسوعيون المؤمنون بالحماية الفرنسية. وأضاف قائلاً «إن هذه الجرثومة اليسوعية انطفأت

بصورة مؤقتة لدى اليسوعيين والمتعصبين، غير أنها عادت لتنمو شيئاً فشيئاً بعد اغتيال رياض الصلح» (٢٨٦). وبالفعل فقد اعتبر وليد فارس أن تعريب لبنان هو مسألة خطرة، «وهو أخطر قرار بحق الشعب المسيحي، لأنه يعطي الشرعية القومية لمن يريد تعريبه بالقوة»(٢٨٧).

★ الاستعمار الثقافي: كتب، رموز ومؤسسات

أورد الدكتوران مصطفى خالدي وعمر فروخ في كتابهما «التبشير والاستعمار» بعض الكتب التي كانت تدرس في بعض المدارس حتى بعد الإنتداب.

ففي مدارس الأخوة المسيحية (الفرير) في بيروت وفي جميع المدارس التابعة لهذه الرهبنة في غير بيروت، كان يدرس كتاب اسمه «البحث عن الدين الحقيقي»، (طبعة ١٩٢٨م) وقد صدر عن اتحاد مؤسسات التعليم المسيحي في باريس، ونال رضا البابا ليون الثالث عشر في القرن الماضي. وقد عاش هذا الكتاب في المدارس المسيحية في الغرب والشرق، لأنه يستفز شعور المسلمين استفزازاً شديداً، وقد أشرنا إلى مضمونه على الصفحة ٢٩٠ من هذا الكتاب (٢٨٨).

كتاب آخر كان يدرس في نفس الفترة في المدرسة البطريركية في بيروت وفي مدارس أخرى كثيرة في لبنان والخارج، لطلبة الصف الرابع الإبتدائي. وجاء فيه: «واتفق لمحمد في أثناء رحلاته أن يعرف شيئاً قليلاً عن عقائد اليهود والنصارى. ولما أشرف على الأربعين أخذت تتراءى له رؤى اقنعته بأن الله اختاره رسولاً ... والقرآن مجموعة ملاحظات كان تلاميذه يدونونها بينما كان هو يتكلم، وقد أمر محمد أتباعه أن يحملوا العالم كله على الإسلام بالسيف إذا اقتضت الضرورة ... وبينما كان محمد يعظ كان المؤمنون به يدونون كلماته على عجل ... ودخلت فلسطين في سلطان الكفرة منذ القرن السابع للميلاد» (٢٨٩).

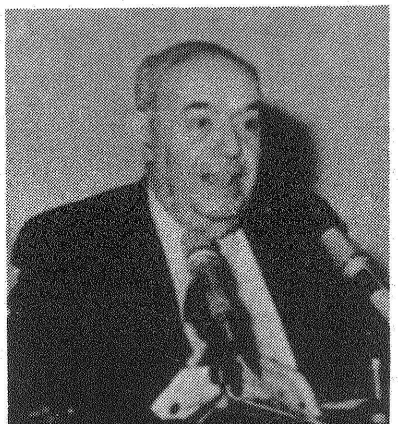
وهنالك ايضاً كتاب آخر جدير بالإهتمام، كان يدرس في مدرسة القديس يوسف للبنات في بيروت وفي جميع مدارس هذه الإرسالية لصفوف الشهادة الإبتدائية، واسمه تاريخ فرنسا، وقد أشرنا إلى مقاطعه على الصفحة ٢٩١. وأبدل هذا الكتاب فيما بعد بكتاب آخر أحسن منه شكلاً وأسوأ منه مضموناً. ولا تزال أمثال هذه الكتب تدرس في مدارس الإرساليات الأجنبية في لبنان.

إن المركز الثقافي الممتاز هو البديل الذي أراده الفرنسيون لسيطرتهم المباشرة على لبنان، ولم يخطئ الفرنسيون في تقديرهم لأهمية هذا النوع من الرباط، إذ أن الإستعمار الثقافي بقي محافظاً على كل شروط التبعية الإقتصادية بالشكل الملطف والحضاري. فجميع الذين شغلوا منصب رئاسة الجمهورية اللبنانية في عهد الإنتداب وبعده هم من خريجي المدارس اليسوعية بشكل عام، وكلية الحقوق فيها بشكل خاص. وحتى عهد فؤاد شهاب كانت الأغلبية الساحقة من الوزراء والمدراء العامين وكبار موظفي الإدارة والنواب المثقفين من بين خريجي هذه الكلية، الذين شغلوا أبرز المناصب الإدارية الإستقلالية في لبنان، فحق

للجنرال كيللر ان يصف دور المعاهد الفرنسية بلبنان بأنها « وسط ممتاز للدعاية الفرنسية »، ويعلن « سوف لن نهملها أبداً » (٢٩٠).

ولا يمكن أن تنفصل حياة الطائفة المارونية وسيرتها الفكرية والعملية عن المؤسسة اليسوعية التي خاضت على أرض لبنان معركة هي أهم معاركها التاريخية، لأنها كانت تمثل معركة الجاهلية والصليبية ضد الإسلام، بل معركة أوروبا مع آسيا، نظراً لما أنتجته من نظريات ومفاهيم حول ما يتعلق بالتاريخ العربي والتاريخ اللبناني، والحضارة الإسلامية والحضارة اللبنانية المارونية كما يسمونها. ويذكر إميل حبوش أن أحد أساتذة المدارس اليسوعية كان يقول لتلاميذه بأن البروتستانت والأرثوذكس والمسلمون هالكون لأنهم لا يخضعون لسلطة الحبر الأعظم، وانه ممنوع دينياً على المسيحي الكاثوليكي أن يتزوج من هذه الطوائف غير الكاثوليكية. وأضاف حبوش أن المدرسة هي محرك دماغ الأمة، كما أن لديانة المدرسة أثراً كبيراً في توجيه الطلاب شرقاً أو غرباً(٢٩١).

وفي بيئة اليسوعية خرجت دراسات (الأب لامانس) التي كانت تنظر إلى سوريا كلها على أنها لبنان الأكبر، فسوريا - الأب لامانس ليست في الحقيقة إلا لبنان الماروني مطروحاً بشكل أكثر تجديداً وخبثاً وقابلية لمواجهة العالم الإسلامي كله. وعلى أثر ظهور فكرة لبنان الكبير عام ١٣٣٨ هـ - ١٩٢٠ م كتب لامانس مقالاً حذر فيه من إنشاء لبنان الكبير ما دام بالإمكان قيام لبنان الأكبر منه، من سوريا الطبيعية كلها، وبكل اقلياتها الإجتماعية (٢٩٢). وبذل « الأب شيخو » جهده كاملاً على صعيد إشعار النصارى بتميزهم وتفوقهم على المسلمين، حاضراً وماضياً، وذلك من خلال كتاباته المتواصلة عن شعراء النصرانية وغير ذلك.



فؤاد افرام البستاني

وبعد أن نشأت الدولة اللبنانية بل قبل أن تنشأ إعتبرت اليسوعية نفسها مصنعاً للرجال القادرين على الحكم و« التناسل السياسي » وفق المقاييس والأهداف والتربية اليسوعية ذاتها. فإن أغلب الكوادر المارونية ورجال السياسة اللبنانية هم من خريجي اليسوعية. كما أن الزعامات المسلمة اليسوعية تمثل جيشاً أكيداً في تحقيق الأهداف التكتيكية والإستراتيجية لليسوعية.

ويقول الجنرال كاترو في مذكراته ان رئيس اليسوعية « الأب شانتور » طلب من سلطات الإحتلال إقفال كلية الحقوق في دمشق، لأنها تعطي طلابها ثقافة

ضارة بالإنتداب، ولم تطاوعه سلطات الإنتداب، لأنها رأت في ذلك تطرفاً غير معقول (٢٩٣). وبعد عشرات السنين وقف المحامون المتخرجون من اليسوعية موقفاً معارضاً لإنشاء كلية حقوق عربية في بيروت.

ويقول أحد الطلبة في الجامعة اللبنانية حسب محاضرة للأستاذ حسن مشرفية، أنه دخل مرة مكتب رئيسها، فوجد فؤاد أفرام البستاني وإدوار حنين يكتبان نص منشور ضد المطالبة بإنشاء كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية يوم أثيرت هذه القضية، وأضرب من اجلها الطلاب (٢٩٤).

وفؤاد افرام البستاني هو تلميذ الإستشراق اليسوعي البار الذي عمل مع المستشرق (الأب لامنس)، على التقليل من أهمية المساهمة الإسلامية في حضارات المنطقة والعالم. وتجند لكتابة «التاريخ الرسمي» في كتب مدرسية عديدة مؤكداً على شخصية لبنان التاريخية المارونية والعلاقات الوثيقة بين الموارنة والصليبيين وأن الإنسان الأول كان لبنانياً، كما أن شعار الديموقراطية والحريةهو نتاج لبناني منذ أيام الفينيقيين. وطبعاً ليس في تاريخ فؤاد افرام البستاني شيء اسمه الحقبة الإسلامية أو العهود الإسلامية، فهي من نتاج «الغزو العربي» ليس إلا، وموجة بربرية سرعان ما انحسرت عن لبنان. وقد تولى فؤاد افرام البستاني رئاسة الجامعة اللبنانية مدة طويلة من الزمن، وصرح لأحد الصحفيين الفرنسيين أنه إنما عين في رئاسة الجامعة لمنع تطورها، فهو لا يؤمن كالمجانين بإمكانية قيام غير الجامعات الأجنبية (٢٩٥).

ولليسوعية ايضاً يعود الفضل في نظام البكالوريا اللبنانية وشروطها التعجيزية، ففي الإمتحانات الرسمية التي جرت عام ١٩٥٣ لم ينجح سوى ٣ بالمئة من طلاب البكالوريا. وفي هذا تضييق واضح على الطبقات الفقيرة في لبنان، حيث يجد المسلم والفقير نفسه مضطراً للوصول إلى البكالوريا. وإذا ما ذهب لنيل شهادة من مصر أو سوريا، اعتبر متعلماً من الدرجة الأخيرة، وغير صاحب أهلية لتولي وظيفة عامة في الدولة.

ويأتي بعد دور اليسوعية دور معهد الحكمة حيث عاش تقليد من الإعتزاز باللغة الفرنسية، فالأسقف أغناطيوس مارون الذي شغل منصب مدير معهد الحكمة العالي على سبيل المثال، كان رئيس رابطة المدارس الكاثوليكية التي شكلت معقلاً من معاقل الثقافة التي وقفت تاريخياً ضد جميع مشاريع توسيع التعليم الرسمي، أما الأسقف يوحنا مارون الذي أدار معهد الحكمة في فترة معينة وكان مسؤولاً عن كاتدرائية مار جرجس، فهو أحد أكبر الشخصيات المارونية الذين ربطوا البطريركية المارونية والاكليروس الماروني بالمؤسسات الثقافية والسياسية الغربية.

أما جامعة الكسليك فتشكل طموحاً مارونياً إلى مواجهة تحديات الفكر الإسلامي، ولذلك تحولت إلى دار تنظير للفكر الإنعزالي الماروني، وفيها ولدت «جبهة الحرية والانسان» التي قادت المعركة ضد المسلمين عام ١٩٧٥ م (٢٩٦).

إن نشاط الرهبانيات المارونية المسماة «الرهبانيات اللبنانية» خلال الأحداث اللبنانية ابتداء من عام ١٩٧٥ م، وهي صاحبة مجموعة كبيرة من المدارس التي تغذيها الإرساليات الأجنبية فكراً ومالاً وثقافة، وأثرها في تزويد الميليشيات بالدعم المادي والمعنوي سواء في لبنان أم في الخارج، يؤكدان خطورة الدور الذي قامت به مدارس الإرساليات الأجنبية وصنيعاتها، الحكمة واليسوعية والكسليك، في السياسة التي قادت إلى خراب لبنان ودماره وتهجير سكانه، بعدما تمكنت من توظيف الحقد الطائفي في اتجاه السيطرة العسكرية والسياسية على لبنان لتحويله إلى وطن قومي ماروني.

الدعوة إلى اللغة العامية

★ أهداف الدعوة وأصحابها

لقد رأى الاوروبيون أن استعمار الشرق وتحويله إلى ممالك صليبية ودول عنصرية، يحتاج إلى تقطيع أوصال المسلمين وإبعادهم عن مصادر عقيدتهم، وأدركوا أن وجود لغة واحدة وشائعة الإنتشار، يعبر بها المسلمون عن آرائهم وينفذون من خلالها إلى تراثهم الماضي فيرتبط حاضرهم بماضيهم وبمستقبلهم، أمر يشكل عقبة كأداء في طريقهم، فأرادوا أن يقضوا على لغة القرآن عن طريق تشجيع اللهجات العامية، وأن يكون لكل بقعة لغتها المستقلة ثم تحويلها إلى لغة مكتوبة بالحروف اللاتينية بدلاً من اللغة الفصحى، لكي تنقطع صلة المسلمين بأدبهم القديم وبالمؤلفات الدينية واللغوية والعلمية والتاريخية والفكرية والإسلامية العديدة، وحينئذ تتحول لغة القرآن إلى وحدات لغوية متضاربة لا يجمعها دين ولا تاريخ ولا لغة، مما يتيح للمستعمرين اخضاعهم بأهون السبل.

وقد انتشرت هذه الدعوة في بيئة اليسوعية، حيث تم التنظير لعدم قابلية الفكر العربي للتطور، وكون اللبناني (الماروني) هو وحده القادر على التفكير الحر في مشاكل العصر. وكان زعيم هذه الحركة الداعية إلى الكتابة باللغة العامية وبالحرف اللاتيني هم الفرنسيون، أسياد الموارنة، وعلى رأسهم المستشرق الفرنسي والموظف في قسم الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية الفرنسية، لويس ماسينيون، الذي حاول أن يبث دعوته في مصر وبلاد المغرب وسورية وفي لبنان بشكل خاص (٢٩٧). وقد تجاوب الموارنة مع هذا الطرح العجيب وشجعوا اله. وكان سعيد عقل رائد هذه البدعة وقائدها على جميع الأصعدة.

والواقع أن جميع الذين تبنوا هذه الفكرة خرجوا من المدارس الفرنسية ورضعوا حليب اليسوعيين، أمثال شكري الخوري ومارون غصن المدرس في مدرسة عينطورة. ومن هؤلاء «الأب رافائيل نخلة» الذي روج لهذه الحركة وأصدر كتاباً بهذا الشأن اسمه «قواعد اللهجة اللبنانية السورية». وهذا الكتاب موضوع بالفرنسية وقد أراد صاحبه أن يباشر في تطبيق الخطة بنفسه، فكتب النصوص العربية بالحرف اللاتيني، ولا نعجب أن الكتاب طبع في المطبعة اليسوعية. وقد انتقلت هذه الفكرة من اليسوعيين إلى الجامعة الأميركية.

فجاء أنيس فريحة (خريج الجامعة الأميركية) يدعو لنفس الفكرة تحت ستار «تسهيل اللغة». ويروج للغاية التي يريدها أبناء أوروبا في القضاء على الإسلام.

يقول فريحة في كتابه: «نحو عربية ميسرة»: «غير أن القرآن الكريم نزل بلغة الأدب والشعر والدين لذلك العصر، ومن الطبيعي، بل من الضروري، أن ينزل بلغة الأدب والشعر والدين. ونعتقد أن المجتمع الإسلامي الأول، نسبة لإعجابه بهذه اللغة ونسبة لمقام القرآن الكريم في نفوسهم، جهدوا أن يجعلوا من هذه اللغة التي نزل بها القرآن الكريم لغة الناس اليومية، يدلك على ذلك مبلغ الجهد الذي أنفق في سبيل ضبط أحكام هذه اللغة، وفي محاربة اللحن، وفي إصرار المقامات العليا على أن تكون هذه اللغة لغة الدواوين والكتاب والمنشئين. ووضع سياج حول اللغة للحفاظ عليها أمر طبيعي، لا بل ضرورة، لكل أمة ناشئة» (٢٩٨).

وما يريد أن يقوله أنيس فريحة هو أن اللغة العربية لغة طارئة، انتشرت مع ظهور القرآن الكريم، ثم فرضت على الكتاب والمنشئين. ولهذا نراه يدعو إلى إزالتها، وإن لم يذكر ذلك صراحة: «أقول لنفسي إنه يجب ان تخضع العربية لي وأن تلين لفكري، لا أن يخضع فكري وعلمي لقوالب معينة تروق لأذواق جيل من الناس ماتوا منذ مئات السنين. إننا ناقمون على القواعد.. إن وضع الأحكام يقيد اللغة.. إنه يقف في مجراها الطبيعي ويسد عليها الطريق كما حدث للغة العربية الفصحى، فإن وضع الأحكام لها أوقف عمل النواميس اللغوية عند نقطة معينة في الزمان والمكان» (٢٩٩).

وقد فضح أنيس فريحة نفسه لما ألقى السؤال الذي يقع وراء دراساته واقتراحاته ويفسر نقمته على اللغة الفصحى والحرف العربي، فبعد أن دعا لاعتماد اللهجات العامية وبالحرف اللاتيني قال:

«ولكن للناس (يقصد المسلمين) أن يسألوا، ماذا سيحل بالقرآن الكريم؟ وجوابنا هو أن القرآن الكريم سيخلد على ما هو عليه كما بقيت كتب دينية عديدة رغم انحراف لغة الناس عن لغة هذه الكتب. ورغم انحراف لغة الناس عن لغة هذه الكتب فإن (لغة هذه الكتب) حافظت على روعتها وجلالها ومقامها الديني. هاك لغة التوراة الإنكليزية المعروفة بترجمة الملك جايمس، (اوائل القرن السابع عشر الميلادي)، فإنها على قدمها تعتبر في الإنكليزية، إلى جانب مقامها الديني قطعة ادبية رائعة.. ولكنها تخالف لغة الناس. وقل مثل هذا في لغة شكسبير فإنها حافظت على كيانها ومقامها.. وها هي الكنيسة الكاثوليكية فإنها تعتبر الترجمة اللاتينية للتوراة لغة الكنيسة الرسمية، ولا يكون القداس إلا باللغة اللاتينية. وقل مثل هذا في الكنيسة الأرثوذكسية التي حافظت على اللغة اليونانية التقليدية، والكنسية المارونية التي احتفظت باللغة السريانية، والكنيسة المسيحية الحبشية التي احتفظت باللغة السامية القديمة المعروفة بلغة الجعز. على أن الفارق بين هذه الكنائس التي احتفظت بلغاتها القديمة وبين الإسلام عظيم

جداً، ذلك لأن العامية المهذبة المحكية لا تختلف عن لغة القرآن الكريم اختلاف السريانية عن العربية أو الإغريقية عن العربية أو اللاتينية عن الفرنسية. فلن تكون لغة القرآن الكريم غريبة عن أفهام الناس. وسيظل الناس يتعلمونه ويحفظونه غيباً ويدرسون صرفه ونحوه وسحر بيانه كما يفعلون اليوم، وسيظلون يقرأونه ويستظهرونه تبركاً ... هذا فيما يتعلق بالمستقبل القريب، ولكن ما سيحدث في المستقبل البعيد بعد مئات السنين؟ هنا ندخل في نطاق الحدس والتخمين، ولكن يتراءى لي أن في ذلك الزمن لن تكون الحياة الروحية وقفاً على الكلمة ولفظ الكلمة وشكل كتابة الكلمة ... عندها يكون للناس الحرية أن ينظروا إلى الدين من خلال نظاراتهم لا من خلال نظاراتنا نحن ... نحن زائلون والحياة للأجيال القادمة ... لا تحرص أن تفرض على ابنك عقائدك وعاداتك ومقاييسك وذوقك ونظرك إلى الحياة ... »(٣٠٠).

يتضح من هذا الكلام أن فريحة إنما يريد أن يقطع العرب صلتهم بالقرآن الكريم، أو أن يتحول إلى أثر قديم في المساجد كما تقرأ اللاتينية في الكنائس الكاثوليكية، وأن يصبح كتاب دين لا علاقة له بحياة الناس اليومية. وأخطر ما في الأمر أن الكاتب يعرض أفكاره وأهدافه، فيبرهن ويعلل ويستنتج ويصول ويدور بشكل يموّه على القارئ ويخفي نواياه واهدافه الخبيثة.

وقد أصر سعيد عقل على نشر هذه البدع التي احتضنتها المدارس الكاثوليكية، ودعى لها في كتبه: «يارا»، «آيات وصور من الشعر الفينيقي»، «انجيل يوحنا»، «منتخبات من نهج البلاغة»، والكتيبات الثلاثة الأخيرة كتبها باللغة العامية وبالحرف اللاتيني أو «باللغة اللبنانية» كما يقول. وكان يطبع منها خمسة عشر ألف نسخة، وتفرض فرضاً على طلاب تجمع المدارس الكاثوليكية لجعل البدعة الجديدة في الكتابة مألوفة لدى الجيل الجديد. وفي اوائل السبعينات، عرضت شريكته مي المر على بعض خريجي الجامعة العربية في بيروت، أن يقوموا بكتابة بعض سور من القرآن بما سمته «اللغة اللبنانية»، وهي اساساً اللغة المحكية مكتوبة بالحرف البدعة (اللاتيني). وبعد عام ١٩٧٥م أصدر الإثنان جريدة اسبوعية اسمها «لبنان»، تولت أمر الدعوة لهذه البدعة والترويج لها، وراحت تخصص الجوائز لمن يكتب بها.

يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون.

★ نماذج في البدعة

النماذج الآتية توضح البدعة التي تقصد فصل الجيل الناشئ في بعض مناطق لبنان عن باقي المناطق، وذلك بعد أن ضعف استخدام اللغة الفرنسية كلغة أم، وبعد أن أجهضت محاولات إحياء اللغة السريانية والكتابة الكرشونية التي رعتها الرهبانيات.

فقد ورد في العدد ٨٢ من جريدة «لبنان» بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٧٧ م الدعوة التالية.

كتوب باللبناني ورباح جايزي

كتِبلنَــا كم سطر (٢٠ كلمي ع الكتــير) باللغــا اللبنانيّي وحرفها ، يكونو من وَحي سلسلة « اجمــل كتب العالم » : « روميــو وجوليت » ترجَمِة كمــال شرابي او « شِقَف مـــن النَهج » ترجمة نجيب جمال الديـــن ، ووَصّلنــا النص بواسطة اللي بتشتري منــو جريدتك . وكتوب إسمَــك تحتو واضِح . إزا طلـــع نصّك أجمَل نص متنشِر لَك هو بهـ الجريدي وبتربَـــح جايزي كتاب جميل .

هادا نص باللغــا اللبنانيي وحرفها :

L malaq metl n nahr l qbiir l btecrab mennu s swaaci : n xeli btexla, we n melix btemlax.

وابتداء من العدد ١٣٣ تاريـــخ ٤ كانون تــاني ١٩٧٨ (لاحظوا أنها عام ١٩٧٧ كانت كانون الثاني) بدأ ينشر سعيد عقل خماسيات بالحرف البدعة فــكان أولها النص التالي :

KUMASIYYAAT

Yam tcuuli ha s sabi l jebtii

Ta taaqlu rsasaat ha l gerbaan,

Raytu beci xelm w ma hazhaztii ?

Lacc, we byeqfi ceza dfantii

Ma btedfni sayfu l xama Lebnaan.

Sayiid YACL

وابتداء من العدد ١٥٤ تاريخ ٣١ أيار ١٩٧٨ تحول سعيد عقل من كتابة خماسيات الى عنوان جديد هو « هر الياسمين » .

HARR EL YASMIIN

C

Ya l be l xelem, cal, men zamaan,

Qenti celi lawn el hana,

Rannit farax, caahit gena.

W cal qiif zettaytiq cana

Kalfi ... w qif taar el xsaan !..

B

Çal gaafyi w xaddiq gewit

Wardi mcaccic mabsama ...

Dakliq ceza yyuuniq newit

Teftax ma betcuuli s Sama ?..

P

Gesn el wared qan fawcna w cal cescalu :

Miinha w miinaq? » W yetqi men bared...

Çellu : «Cu baaq? » Yredd ha l ma cajmalu :

«Men bayd caametha nxazaf gesn el wared.»

Sayiid YAÇL

وفي العدد ١٦١ تاريخ ٤ تشرين الأول ١٩٧٨ نشر سعيد عقل الوصايا التسع.

L WASAAYA T 9

1 - Çaamin b Çalla, w saaxib el ciyam we l mayaarif en naabya mennu.
2 - Rtefiy b yawaatfaq, we ksuusan be l xebb. We xterim jesmaq.
3 - Taaliy b qetra.
4 - Zaawil el qaram we l gayriyyi.
5 - Qtoob be l legga l btelsena.
6 - Dallaq metteliy ya tariik el mestacbal.
7 - Trassal.
8 - Xterif fann mne l fnuun, w law hiwaayi.
9 - Wsaac bass be j juudi.

S. Y.

وفي العدد ١٦٣ تاريخ ٢١ شباط ١٩٧٩ ظهر لسعيد عقل مقــال «هاالعشرة» وهي الوصايا العشر للبنان.

HA L 10

1 - Ma yebca Felestiini ya card Lebnaan.
2 - Yquun Lebnaan ma gayr xaalu , yeyni Lebnaani. Bass sadiic ﷺ qell ed dewal , we tquun sadaactu la l waaxdi menun b nesbit ruciyya w tacaddeda b tetbiic xcuuc el censaan .
3 - Tquun el Lebnaniyyi b xarfa l yaalami leggit Lebnaan , w mertaqaz sacaafiu maziii men turaasu l yaziim we mne t turaas el xadaari l yaalami l casiil.
4 - Ma yetcaqqaq b wala jamaaya men jamayaat Lebnaan.
5 - Yexqmu l Lebnaniyyi xaalun be t tasaawi.
6 - Yquun el xeqm b Lebnaan mestacbali w batal, we j jayc celu xermi yalamiyyi.
7 - Yetkaffad yadad baciit el cagraab, el yayciin b Lebnaan, la cadd 4 ٪ men cahlu l mucimiin, we yquunu mnaccayiin.
8 - Tquun el card el Lebnaniyyi we j jensiyyi l Lebnaniyyi bass la l Lebnaniyyi.
9 - Yerya Lebnaan yazamit el Yaalam el Lebnaani, w yentedib zeyama ha l Yaalam la leyb dawr xaasim b texciic el Yaalam el Waaxid.
10 - Yerjayu l Lebnaniyyi, metlma qaanu yeddit marraat be t Tariik, cemmi taliiyit cemam er ruciyy.

Sayud YACL

الفصل التاسع

العلاقات المارونية - الصهيونية
بعد الاستقلال

تواطؤ ماروني يواكب التحرك الصهيوني لإقامة الدولة اليهودية

★ مشروع نوري السعيد والتطلعات المشتركة بين الموارنة واليهود

بعد تطور القضية الفلسطينية، تبين مدى ارتباطها بالقضية اللبنانية والقضية الصهيونية، مما دعا نوري السعيد رئيس وزراء العراق إلى إصدار «الكتاب الأزرق» متضمناً اقتراحات على الحكومة البريطانية، مؤداها العمل لقيام وحدة عربية تشمل بلاد الشام والعراق، على ان يكون للموارنة في لبنان كيان واستقلال ذاتي كما كان زمن الإمبراطورية العثمانية، وأن يعطى لليهود في فلسطين كيان واستقلال ذاتي ايضاً(١).

وقد أيد اليهود هذه الصيغة من الوحدة العربية، بل إن حاييم وايزمن نفسه سبق أن طالب عام ١٣٦٠ هـ-١٩٤١ م بضرورة قيام اتحاد عربي ينضم إليه الصهاينة في إطار تأسيس كمنولث يهودي يكون متحداً مع الإتحاد العربي (٢).

وباستقراء بسيط لتاريخ الحركة الصهيونية، نراها تنسجم في كثير من تطلعاتها مع تطلعات الموارنة. وقد حاول ديفيد بن غوريون أن يربط الواقع المعاصر للشرق الأوسط على أنه أحداث مماثلة وقعت في الماضي، مشيراً إلى عرب اليوم على أنهم الآشوريون، والعراقيين على أنهم البابليون، واللبنانيين على أنهم الفينيقيون.

إن النظام الماروني منذ الإستقلال عام ١٣٦٢ هـ-١٩٤٣ م أبدى معارضته النظرية ضد الأطماع الصهيونية دون إبداء معارضة أو مشاركة عملية. وقد أشيع في لندن عام ١٣٦٤ هـ-١٩٤٥ م أن هناك اتفاقاً فرنسياً-لبنانياً يتضمن قسمة الأراضي اللبنانية بحيث يلحق القسم الجنوبي حتى مدينة صيدا بفلسطين ليسمح بزيادة الهجرة اليهودية، على أن يبقى القسم الآخر من لبنان تحت النفوذ الفرنسي (٣).

وقد ذكرت صحيفة «النهار» مدى النشاط الصهيوني في داخل لبنان بقولها: «فقد اتصل بنا عن ثقة أن جماعات من الصهيونيين في فلسطين شرعت منذ مدة في اجتياز الحدود إلى لبنان خلسة تحت ستار الكتمان وبواسطة سماسرة ماهرين في دلهم على الطريق، وقد تكاثرت جموع الفارين منهم على مختلف نقاط الحدود، فتوزعوا بين العاصمة ومدن المحافظات، ولا نعلم إذا كان المقصود بهذه الحركة إفساح المجال للاجئين الجدد إلى فلسطين أم التوطن في لبنان عن طريق شراء الأراضي والعقارات لتوسيع الوطن الصهيوني على حساب لبنان»(٤). واكدت الصحيفة أن طائرات غريبة كانت تهبط كل يوم في سهل البقاع

لتنقل اسلحة إلى خارج البلاد بعد أن يكون اشتراها بعض العملاء لهذه الغاية. وكانت شخصيات لبنانية بارزة تسهل عمليات تهريب اليهود إلى اسرائيل(٥).

وكان إميل إدة معروفاً بتحالفه مع اليهود وعدائه السافر للمسلمين. وقد بذل جهوده لفصل جبل عامل عن لبنان الكبير وإلحاقه بدائرة النفوذ الصهيوني. وعندما أخفقت مساعيه، أوفد تكراراً نجله ريمون إلى بلدة ريسو فوت القريبة من تل أبيب بغية إقناع حاييم وايزمن، رئيس الوكالة اليهودية، بضم تلك المنطقة وكذلك مدينة صيدا إلى أحضان الدولة اليهودية المقبلة، فلم يوفق إلى ذلك سبيلاً. وقد أجابه الزعيم الصهيوني: «لقد علمني جدي ألا أقبل أية هدية ملفوفة على الإطلاق»(٦). وقد اقترح إميل إده إعطاء البقاع إلى بن غوريون في يوم من الأيام، ولكن هذا الأخير رفض لكثرة المسلمين فيها(٧).

★ النفوذ الصهيوني

في الوقت الذي كانت فيه القوى الصهيونية تلتهم فلسطين من الداخل، كانت تتسع محاولات شراء الأراضي في فلسطين ولبنان معاً على غرار ما حدث عندما تم شراء قرية المنارة اللبنانية. وقد أيد البطريرك الماروني انطون عريضة جهود الشركات الصهيونية عام ١٩٤١ لشراء شركة ترابة شكّا في شمال لبنان، غير أن بشارة الخوري وشقيقه المتمول فؤاد الخوري ورجل الأعمال درويش الحداد حالوا دون إتمام صفقة البيع(٨). وفي كانون الأول ١٩٤١ زار رئيس الجمهورية الفرد نقاش كنيس اليهود في بيروت ووعدهم بمشاركة كاملة في مسؤوليات الحكومة(٩).

وبعد الإستقلال استمر النفوذ الصهيوني في لبنان على حاله، فقد كانت المؤسسات الصهيونية تنعم بحرية تامة في الإشراف على النشاط اليهودي وتقدم مساعدات مالية للعائلات اليهودية بطريقة سرية، وتتلقى في الوقت نفسه المساعدات من الدولة اللبنانية. وكان لليهود أيضاً فرقهم الكشفية، وكانت اللغات التي تدرس في مدارسهم هي العبرية والعربية والفرنسية(١٠).

هذا وقد نشرت صحيفة «الهدف» البيروتية في ١١ تموز ١٩٤٥ خبراً تحت عنوان «تيار الشركات الصهيونية يجرف اقتصاديات البلاد»، عددت فيه أسماء بعض الشركات الصهيونية العاملة في لبنان وهي تزيد على ثماني شركات. وقد علق محمد جميل بيهم على ذلك بقوله إن الصحيفة فاتها ذكر شركات صهيونية أخرى تسللت إلى لبنان، كما فاتها ذكر الشركات المحلية كشركة اسمنت شكّا التي اشترى الصهاينة اسهمها(١١)، وفي ١٣ تموز ١٩٤٥ ذكرت صحيفة «النهار» خبراً يفيد عن تواطؤ الدولة مع بعض الشركات الصهيونية، لا سيما شركة «بورش ايتد» العاملة في نطاق تعويم السفن الغارقة في البحار(١٢).

هذا وبسبب تفاقم الخطر الصهيوني على لبنان، دعا اتحاد الأحزاب اللبنانية الذي كان يرأسه محمد

جميل بيهم رئيس الحكومة سامي الصلح إلى اتخاذ تدابير فاعلة تحول دون بيع الأراضي اللبنانية لليهود، وتمنع دخولهم إلى لبنان، وبالفعل فقد أصدر رئيس الوزراء التعميم رقم ٨٠ والتعميم رقم ٨٥ طلب فيهما من المسؤولين عن العقارات وعن الأمن التنبه ومنع البيع والقضاء على التهريب (١٣). إلا أن هذه القرارات لم تؤد إلى القضاء على النشاط الصهيوني في لبنان، ولذا فقد اقترح اتحاد الأحزاب على الحكومة الدعوة لعقد مؤتمر عربي في لبنان على غرار المؤتمر الصهيوني في بال، غير أن الحكومة لم ترحب بهذه الفكرة (١٤).

وبينما كانت بعض القوى الشعبية اللبنانية تعمل ضد الصهيونية، تبين أن كبار الرسميين في الدولة هم على علاقة مع الصهاينة، ويبيعون الأراضي إلى الشركات الصهيونية. فقد نشرت صحيفة «الهدف» وثيقة مهمة تبين أن وزير الدفاع باع أراضٍ في قرية العديسة للجماعات اليهودية، وهذه الوثيقة هي عبارة عن عقد يحمل توقيع الوزير، وقد أثار نشره ضجة كبيرة «فإذا ثبت أن التوقيع صحيح كان للمسألة عواقب خطيرة» (١٥).

ونظراً للنشاط الصهيوني في لبنان فقد أرسل اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصيهونية مذكرة إلى رئيس الوزراء رياض الصلح في ١٧ نيسان ١٩٤٧، طلب فيها العمل لمنع وصول نشرات الوكالة اليهودية إلى لبنان بواسطة البريد اللبناني، والتصدي لعمليات بيع الأراضي في الجنوب للمتمولين اليهود على غرار ما فعل جورج نده الذي باع أراضيه في قرية الذوق التحتاني لليهود (١٦).

وعلم أن جمعية «المكابي» الصهيونية كانت تقوم بتدريب الشبان اليهود في لبنان، ثم تساعدهم على الهرب إلى اسرائيل، واعترفت سيدة يهودية بهذه الحقيقة عندما ذكرت أن الجمعية استدعت وحيدها للتدريب العسكري الذي كان يجري في أحد الأماكن الجبلية اللبنانية، وأنه سيغادر لبنان إلى اسرائيل للإلتحاق بالجيش الإسرائيلي (١٧).

وقد اتهم لبنان في حينه بأن في جيشه بعض الضباط اليهود الذين اشتركوا في حرب ١٩٤٨ (١٨). وأثار النائب إميل البستاني هذه المشكلة في الجلسة النيابية بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٥٢ كما ذكرنا سابقاً.

الموارنة يخوضون مع اسرائيل معركة المصير

★ تصريح المطران مبارك للجنة التحقيق الدولية

كان رئيس أساقفة بيروت الماروني، المطران أغناطيوس مبارك، يعلن في كل مناسبة وعلى مسامع المسلمين بأنهم (أي المسلمين) طوائف لاجئة إلى لبنان، ويحاول في كل خطاب أن يفرض شفاعة مار مارون على جميع اللبنانيين، كأن اللبنانيين هم الموارنة (١٩).

وفي مذكرة بعث بها إلى الأمم المتحدة طالب المطران مبارك «بتقسيم لبنان وخلق دولة مسيحية هي حلم الكثيرين من الموارنة المتعصبين الذين لم يغفروا للجنرال غورو خلق لبنان الكبير الذي ضمّ عدداً متساوياً تقريباً من المسلمين والمسيحيين».

وكثيراً ما لوحظ على المطران مبارك عطفه على الإسرائيليين ضد المسلمين، وسجلت عليه بياناته التي بلغت من الطيش أحياناً، ما أربك حتى الزمرة المارونية وأحرجها، والتي لم تكن في وضع يسمح لها بتحدي العالم الإسلامي عامة وعلناً. ففي ربيع الثاني من عام ١٣٦٥ هـ ـ آذار ١٩٤٦ م وصلت إلى المنطقة لجنة التحقيق الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، فأبدى المسلمون رفضهم لإنشاء دولة يهودية على حسابهم في فلسطين، فيما رحب الموارنة بذلك، وأدلى المطران اغناطيوس مبارك، بتصريح طالب فيه بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين يكون عوناً للموارنة في مشاريعهم ومخططاتهم.

وقد جاء في كلام المطران: «إن لجنة التحقيق الإنكليزية - الأميركية لم تسمع صوت لبنان الحقيقي، ولا الرأي العام، عندما استمعت إلى شهادات الشهود في بيروت. لو سمعت اللجنة صوت لبنان الحقيقي، لكانت سمعت ذلك الصوت يعلن مؤازرة العمران اليهودي في فلسطين، ومؤازرة الصهيونية باعتبارها شعاراً للتقدم لشعوب الشرق الأوسط كلها».

وأوضح مبارك أن الأكثرية المسيحية غير ممثلة في الحكومة، وأن رأيه هو رأي البطريرك الماروني الذي أعلن كثيراً عطفه على اليهودية والصهيونية العالمية. وزاد المطران قائلاً: «إن لجنة التحقيق قد سمعت فقط أشخاصاً انتخبتهم الحكومة، وقالوا ما طلبت منهم الحكومة أن يقولوا. وإني أتهم رئيس جمهوريتنا بأنه لم يعط رأيه الحقيقي عن الصهيونية، لأنه يخاف من الجامعة العربية، وهو يعتقد عكس ما يقول، وقد قلت له ذلك أنا بنفسي، والحكومة الحاضرة ما كانت لتصل إلى الحكم لولا مساعدتي، فقد جلبت تأييد المسيحيين لرئيس الجمهورية الذي أتهمه الآن إنه لم يوضح شعوره الحقيقي للجنة التحقيق.

أضاف مبارك: «إن تقدم لبنان مربوط بتقدم فلسطين، ونحن اللبنانيين المسيحيين نعلم ذلك، وندرك أن الصهيونية تأتي بالتمدن لفلسطين وللشرق الأوسط كله، وإني متحمس جداً للصهيونية، لأني أحب الخير لفلسطين، وإذا أحببتم أن تماشوا رغبات العرب المسلمين، فهؤلاء يرغبون في السيطرة على البلاد وفي طرد المسيحيين منها. وإني أقول لكم بصراحة إنكم إذا قاومتم الصهيونية في فلسطين، فإن ذلك يعني إرجاع الشعب إلى حكم الهمجية، وإرجاع البلاد إلى حالة الفوضى والبرطيل، كما كانت أيام حكم سلاطين بني عثمان»(٢٠).

وبمناسبة وجود لجنة التحقيق الإنكليزية - الأميركية بشأن فلسطين، وطرح موضوع مقاطعة الحركة الصهيونية، أعلن بيار الجميل رئيس حزب الكتائب، أنه يأسف لمقاطعة الصهيونية لأنها تجلب على لبنان

أضراراً بالغة على حد قوله، وأضاف أنهم قبلوا المقاطعة مرغمين، وأنه لو ترك لهم الخيار لما قاطعوا الصهيونية (٢١).

★ خطة عمل إسرائيلية

في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٦، وبمناسبة قرب انعقاد المؤتمر الصهيوني، وجه إلياهو ساسون مذكرة إلى مدير القسم السياسي في الوكالة اليهودية موشي شاريت لكي تبحث في المؤتمر، وهي تهدف إلى تحديد ووضع خطة عمل شاملة في فلسطين والبلدان المجاورة لها تساعد على تهيئة الأجواء لإقامة الدولة اليهودية. وفي معرض حديثه عن لبنان يقول ساسون:

«يجب التدخل في الإنتخابات البرلمانية المقبلة من أجل تأمين وصول حكومات تميل إلى تقليص علاقة لبنان بالعالم العربي. كما يتوجب علينا ايضاً تشجيع العناصر الطامحة لتقسيم لبنان إلى دولتين مسيحية واسلامية، أو العناصر الطامحة لإعادة لبنان إلى حدوده في العام ١٩١٧ وإقامة دولة مسيحية نقية من العنصر الإسلامي داخل هذه الحدود. إن دولة كهذه في حال قيامها ستدعم الأهداف الصهيونية في فلسطين، وتقوي من جديد النفوذ الفرنسي في لبنان وفي الشرق الأوسط بأجمعه، وفي الوقت نفسه من المستحسن العمل لإيجاد طرق أخرى لتحقيق هذا الهدف مثل: تقوية نفوذ الكنيسة المارونية، تقوية الصحافة المارونية، تقوية الكتل البرلمانية والمنظمات والأحزاب ذات الميول الإسبارطية».

ومن البديهي أن تكون الدولة «النقية من العنصر الإسلامي» مشابهة في الأغراض والأهداف للدولة الأخرى التي كانت على وشك الظهور أي الدولة اليهودية، وعلى هذا الأساس يكون هناك مبرر لإقامة كيانات طائفية أخرى.

ويوضح ساسون هذه الفكرة بشكل صريح حين يقول: «إذا تم تقسيم لبنان وإقامة دولة مسيحية في أحد أجزائه قبل إقامة الدولة اليهودية، فإن هذا الوضع سيستغل من جانبنا كنموذج سابق لحل مشكلة فلسطين، وسيضعف إلى حد كبير المعارضة العربية لتحقيق أهدافنا السياسية. أما إذا تم تقسيم لبنان وإقامة الدولة المسيحية بعد إقامة الدولة اليهودية، فهذا الوضع سيسهل إقامة تعاون مخلص بين الدولتين الجديدتين المسيحية واليهودية من جهة، وبين الدول الديمقراطية العظمى وهاتين الدولتين من جهة أخرى. وكذلك سيشجع هذا الوضع خلق جبهة مسيحية - يهودية مشتركة في قلب المحيط العربي من أجل تطويره حقيقياً في شتى المجالات». وأخيراً دعا ساسون إلى «إجراء تغيير أساسي في العالم العربي»، وإثارة الفتن والمؤامرات، و«تضخيم مشاكل الأقليات بشكل عام» (٢٢).

★ مطالب البطريرك عريضة والمطران مبارك

عندما طرح موضوع تقسيم فلسطين عام ١٩٤٦، ومع دخول فرنسا وبريطانيا في مفاوضات الحدود

اللبنانية - الفلسطينية، قدم اقتراح بأن يضم الجليل الأعلى إلى دولة لبنان الكبير، فاحتج المطران مبارك والبطريرك عريضة على هذا الإقتراح، وكتبا إلى الإدارات الخارجية الأوروبية محتجين بقوة على هذا الضم، بإعتبار أنه يخلّ إخلالاً واضحاً بالمعادلة السكانية، ويحول النصارى في لبنان إلى مجرد أقلية لا حول لها ولا قوة. واقترحا بالمقابل أن يقتطع جنوب الليطاني ويضم إلى فلسطين لكي تبقى الهيمنة المارونية من الناحية العددية مضمونة.

ففي ٢ تشرين الاول ١٩٤٦ أرسل البطريرك الماروني انطون عريضة رسالة إلى وزير الخارجية البريطاني أرنست بيفن، ومما جاء فيها أنه «إطلعنا على إشاعة حول مشروع السلطات المختصة لفصل جزء من فلسطين لإلحاقه بلبنان. هذا المشروع لا يناسب اللبنانيين ولا بطريركيتنا المارونية في لبنان، ونحن لا نستصوبه. كما اننا ندعوكم لدعم وجهة نظرنا هذه».

رسالة البطريرك الماروني انطون عريضة إلى وزير الخارجية البريطانية، في ٢ تشرين الأول ١٩٤٦ وتضمنت رفضه مشروع ضمّ جزء من فلسطين إلى لبنان (١).

PATRIARCHATUS MARONITARUM
ANTIOCHIÆ TOTIUSQUE ORIENTIS

- IN LIBANO Béo-Kannobin-Dimane, le 2 Octobre 1946

N.4/641/46

A son Excellence
Monsieur Ernest Beven
Ministre des Affaires Etrangères
Britanniques--Londres

Excellence,

Nous avons appris par rumeur que l'Autorité compéten_te fait le projet de détacher une partie de la Palestine pour l'attacher au Liban.

Ce projet ne convient pas aux Libanais et nous autre, Patriarche maronite du Liban, nous ne l'approuvons pas.

Nous prions Votre Excellence de vouloir bien appuyer notre désir.

Veuillez bien agréer, Excellence, l'hommage de notre très haute considération.

Le Patriarche d'Antioche
et de tout l'Orient

(١) نقلاً عن: A.P.Arida to E. Bevin, No. E 10647, of 2 OCT. 1946, in F.O. 371/52494/88.

وكذلك بعث المطران الماروني اغناطيوس مبارك في ١٢ تشرين الاول ١٩٤٦ رسالة بهذا المعنى إلى وزير الخارجية البريطاني أيضاً أشار فيها إلى الضجة المثارة حول عزم السلطات البريطانية بإلحاق جزء من فلسطين بلبنان، موضحاً أنه إذا كان هذا المشروع صحيحاً فإنه لا يوافق عليه لا لشيء إلا «لأن من نتيجته زيادة عدد المسلمين في لبنان وجعل المسيحيين أقلية في هذا البلد». واضاف « أن سعادتكم لا تجهلون بان لبنان كان دوماً ملجأ المسيحيين في الشرق، ونحن نامل بان تحافظ الحكومة البريطانية على هذه الميزة للبنان بإبقائه ملجأ للمسيحيين حتى يحافظوا على شعائرهم بكل حرية. وأما إذا كان هناك من تغيير في الحدود فإن المسيحيين سيطالبون بفصل منطقة جنوبي الليطاني وإلحاقها بفلسطين، حتى يتناقص عدد المسلمين في لبنان، ويعود هذا البلد إلى خاصته التي كانت عليها». وأعرب المطران عن أمله في أن تتفهم الحكومة البريطانية هذه الحقائق وتعمل على أساسها.

وفي ٢٩ تشرني الثاني ١٩٤٦ ارسلت وزارة المستعمرات في الحكومة البريطانية رسالة إلى Beith في وزارة الخارجية أعلمته بوصول رسالة البطريرك الماروني، وطلبت إخبار البطريرك أن لا صحة لما قيل بشأن إلحاق جزء من فلسطين بلبنان. وأرسلت وزارة الخارجية في الوقت نفسه رسالة إلى القائم بالأعمال البريطاني في بيروت Young أوضحت له فيها أن رسالتي البطريرك الماروني والمطران مبارك قد تسلمهما وزير الدولة، وأنه من الضروري إحترام الرجلين وإخبارهما بان رسالتيهما قد وصلتا. وجاء في الرسالة «إنه لمعلوماتكم الخاصة فإن إحدى الخطط التي تتعلق بفلسطين بحثت في الصيف الماضي وهي تتعلق بفصل الجليل وضمه إلى لبنان. هذه الخطة في الوقت الحاضر ليس النظر فيها جدياً، كما أنها على الأقل لا تتعلق بوضع المسيحيين اللبنانيين»(٢٣).

ونظراً للإتجاهات المارونية وموقفها من الصهيونية، فقد اعتبرت صحيفة «العروبة» أن إنشاء الوطن القومي اليهودي أمر قائم لا محالة، والأمر الذي يخيف هو قيام وطن قومي مسيحي في لبنان»(٢٤).

وفي منتصف أيار ١٩٤٧ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تشكيل لجنة تحقيق دولية خاصة بفلسطين عرفت باسم Unscop، وذلك لإعداد تقرير بشأن القضية الفلسطينة والقيام بتحقيقات بين مختلف الأطراف المتنازعة (٢٥).

وفي منتصف حزيران وصلت اللجنة إلى فلسطين فاجتمعت بالهيئة العربية العليا لفلسطين وبالمسؤولين البريطانيين بعد إجراء اتصالات مع ممثلي الوكالة اليهودية. ثم وصلت إلى بيروت في ١٩ تموز والتقت وزير الخارجية حميد فرنجية الذي اعلن معارضته لإقامة الدولة اليهودية. وفي اليوم التالي انتقلت اللجنة إلى صوفر حيث اجتمعت بوفود الدول العربية، وقدموا لها مذكرة مشتركة تضمنت وجهة النظر العربية حول فلسطين. وفي هذه الأثناء تعرض لبنان والدول العربية لضغوط اميركية من اجل الموافقة على

رسالة المطران الماروني اغناطيوس مبارك الى وزير الخارجية البريطانية ارنست بيفن في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦ مشيراً الى ما أشيع حول ضم جزء من فلسطين الى لبنان رافضاً هذا الاقتراح لان هذا الضم يؤدي الى زيادة عدد المسلمين عن المسيحيين ولا مانع لديه من ضم جنوب لبنان المسلم الى فلسطين(١) .

ARCHEVECHÉ MARONITE
DE BEYROUTH
N°

21

[illegible],le2 Octobre I946.

EXCELLENCE,

Le bruit court avec persistance, à Beyrouth, que le Gouvernement de SA MAJESTE BRITANNIQUE aurait l'intention de détacher une partie de la Palestine-Nord, pour la rattacher au Liban . Si ce projet est vrai, ce que nous n'espérons pas, il aurait pour résultat d'augmenter le nombre des musulmans au Liban, et de faire des chrétiens une minorité dans ce pays.

Or. Votre Excellence n'ignore pas que le Liban a toujours été le foyer des Chrétiens en Orient , et nous espérons que le Gouvernement de SA MAJESTE aura à coeur de lui conserver ce caractère, afin que les Chrétiens puissent y avoir un refuge et pratiquer leur religion en toute sécurité.

Si l'on doit faire quelque changement de frontière, il serait à désirer pour nous Chrétiens, que l'on détache plutôt une partie du Liban-Sud - jusqu'au Litani, par exemple - pour la réunir à la Palestine, et diminuer ainsi le nombre des musulmans au Liban,

A Son Excellence
[illegible] BEVIN
Ministre des Affaires Etrangères
de SA MAJESTE [illegible]
LONDON

---

(١) نقلاً عن: 1. Mobarak To E. Bevin, No. E 10647 of 12 OCT. 1946, in F.O. 371/52494/88.

afin de lui rendre son vrai caractère de Pays Chrétien.

Dans le ferme espoir que le Gouvernement de SA MAJESTE si compréhensif des réalités et des situations mondiales, prêtera à cette affaire toute l'attention qu'elle mérite , je prie VOTRE EXCELLENCE de vouloir bien agréer l'expression de ma très haute considération

Ignace MOBARAK
Archevêque Maronite
de Beyrouth

إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين. كما أن اللجنة لم تكمل تحقيقاتها، بل عادت بسرعة إلى جنيف وتبين أن نشاطها كان شكلياً (٢٦).

وفي الوقت الذي كانت القوى اللبنانية والفلسطينية تدعو لنصرة الحق العربي في فلسطين، كانت القوى المارونية ترفع صوتها مؤيدة قيام الدولة اليهودية. فقد أرسل مساعدو إميل إده تلغرافاً إلى اللجنة قبل وصولها إلى لبنان، تضمن تحذيراً للجنة من الأخذ برأي الحكومة اللبنانية التي هي حكومة غير شرعية، وأن لبنان غير ملزم بأي عمل يربطه بفلسطين، وكان البطريرك عريضة والمطران مبارك وإميل إدة والنائب الماروني يوسف كرم قد اتفقوا فيما بينهم على مطالبة اللجنة بإنشاء دولة يهودية في فلسطين ودولة مارونية في لبنان، على أن يقدم مبارك مذكرة باسمه في هذا الموضوع، كما فعل عام ١٩٤٦ عند وصول لجنة التحقيق الإنكليزية - الأميركية (٢٧).

وفي ٥ آب ١٩٤٧ أرسل المطران مبارك مذكرة إلى رئيس لجنة التحقيق الدولية الموجود في جنيف واسمه إميل سندستروم. وقد تضمنت هذه المذكرة اتجاهات طائفية بغيضة، حيث قال مبارك أنه لولا غيابه عن بيروت «لأتيح لي أن أعمل على إسماع صوتي والإدلاء برأيي - الذي هو في الواقع رأي اكثرية

اللبنانيين - في هذه المسألة». ورأى مبارك ان ما أعلنته الحكومة اللبنانية من تأييد للشعب الفلسطيني هو مخالف للحقيقة لأن هذه الحكومة لا تمثل إلا انفسها، «وإذا اعترف هذا الشرق الأوسط ذو الأكثرية المسلمة للحكومة اللبنانية الحالية بالصفة الرسمية التي تسمح لها بأن تنطق باسم الأمة اللبنانية، فإننا نكون مستعدين لأن نجيب، بل لأن نثبت أن أسياد الساعة لا يمثلون إلا أنفسهم وأن تصريحاتهم المقول إنها رسمية لم تمل إلا لضرورات الساعة وللتضامن المفروض الذي يربط هذا البلد ذا الأكثرية الإسلامية بباقي البلدان الإسلامية التي تحيط به من كل جهة وتدخله قسراً في دائرة نفوذها السياسي والإقتصادي».

وزعم مبارك في مذكرته أن لبنان كان دائماً في العصور الماضية وفي العهد العثماني يتهرب من ضغوط الشعوب العربية المحيطة به. اما فلسطين فما ان دخلها المسلمون حتى تعرضت للنهب والخراب والإضطهاد لأن « الكنس والكنائس حولت إلى جوامع » بغية القضاء على الدور الذي كان يمثله هذا الجزء من شرقي البحر الأبيض المتوسط، وأنه « مما لا ريب فيه أن فلسطين كانت وطن اليهود والمسيحيين الأولين وأن أحداً منهم لم يكن من أصل عربي». واعتبر أن إدخال لبنان وفلسطين في نطاق العروبة هو « إنكار للتاريخ وقضاء على التوازن الإجتماعي في الشرق الأدنى... فلبنان وفلسطين يجب أن يظلا الموطنين الدائمين للأقليات».

وأشاد المطران بدور اليهود في إنعاش فلسطين وتطورها زراعياً حيث قال «فوجود مثل هذا الشعب المتطور العامل إلى جانب لبنان لا يمكن إلا أن يساهم في رفاهية الجميع. إن اليهودي يحقق المشاريع واللبناني سريع التكيف.. ويستطيع هذان الشعبان ان يفتخرا بأن لديهما في الميدان الثقافي من المثقفين والمفكرين عدداً يعادل ما تحويه بلدان الشرق الأدنى مجتمعة». ورأى مبارك أن المسلمين والعرب جهلة، «فليس من العدل أن تشرع لهما القوانين أكثرية جاهلة تريد أن تفرض إرادتها». وطالب بإنشاء وطنين أحدهما يهودي والآخر مسيحي، حيث « أن هنالك أسباباً رئيسية اجتماعية وانسانية ودينية تقضي بأن يخلق وطنان للأقليات: وطن مسيحي في لبنان - كما كان دائماً - ووطن يهودي في فلسطين، وسيكون هذان الوطنان مرتبطين ببعض جغرافياً ويتساندان ويتعاونان اقتصادياً ويكونان جسراً لا بد منه بين الشرق والغرب سواء من الناحية الثقافية او الحضارية»، واعتبر أن ذلك سيؤدي إلى حماية الأقليات من الإضطهاد وصون السلام في المنطقة، وختم قائلاً « إن لبنان يطالب بالحرية ليهود فلسطين كما يتمنى حريته الخاصة واستقلاله» (٢٨).

ورغم الإستنكار الذي صدر يومها عن أكثرية النواب الموارنة، إلا أن بعض القوى والتيارات المارونية تفاخر بموقف المطران مبارك، فيذكر وليد فارس بأن المطران كان يمثل التيار الشعبي الماروني والمسيحي، ويقول: « فقد ترددت عباراته التي أطلقها ومطالبه على ألسنة الجماهير المسيحية في الجبل والمدن

الساحلية شمالي بيروت »، مؤيدة مطالبه بإنشاء الوطن القومي اليهودي والوطن القومي المسيحي (٢٩). كما أن الفئات المارونية لم تجد غضاضة في التصريح بمارونية لبنان وذلك في احتفال أقيم لتكريم المطران مبارك (٣٠).

وفي ١٣ شعبان ١٣٦٧ هـ - ٢١ حزيران ١٩٤٨ م ذهب المطران إلى باريس وصرح بـ « أن لبنان بلد كاثوليكي، ويحاول المسلمون أن يستعبدوه، كما يحاولون استعباد جميع المواطنين الذين يسكنون معهم في بلد واحد كاليهود في فلسطين. يجب أن يكون لليهود وطن قومي كي يتمكنوا من العيش الهادئ، وإلا فإن أية ولاية غير اسلامية لا تستطيع ان تعيش بحرية وتمارس معتقداتها تحت سيطرة اسلامية بحت » (٣١).

وبخصوص زيارة المطران إلى اوروبا، فقد أرسل القنصل البريطاني في حيفا تقريراً إلى وزارة الخارجية في لندن أشار فيه إلى أن المطران مبارك قد عاد إلى لبنان بعد رحلة قصيرة قام بها إلى اوروبا، وأنه اجتمع بالبابا في روما، ومع أنه لم يعرف ما دار في هذا الإجتماع إلا أنه يعتقد بأن البابا يؤيد الطرح السياسي للمطران، وقال إن مبارك أخبره عن موضوع المذكرة التي قدمها إلى الأمم المتحدة، والتي أدان فيها الحكومة اللبنانية، وأفهمه أنها تعبر عن الرأي العام اللبناني الذي يعارض فكرة استخدام القوة المسلحة ضد الدولة اليهودية (٣٢).

وقد أوضح الدكتوران مصطفى خالدي وعمر فروخ في كتابهما « التبشير والإستعمار » أن المطران مبارك كتب كتاب توصية بأفراد إلى بعض الهيئات الإسرائيلية، وأن وزيراً مسؤولاً في الحكومة اللبنانية قام بإرسال « برقية حكومية رسمية » بالتعزية في سمسار لليهود (٣٣).

★ نشوة الموارنة بعد نكبة فلسطين

أما فيما يختص بموقف الموارنة من حرب فلسطين عام ١٩٤٨ م، فإنهم عارضوا اشتراك لبنان في الحرب وأظهروا دعمهم وتأييدهم للصهيانة. وكان الموارنة يأملون من ذلك أن يخفف قيام دولة اسرائيل من ضغط المسلمين على النصارى في لبنان، بحيث تصبح قضية الوطن القومي الماروني في لبنان مسألة سهلة التحقيق (٣٤). وفعلاً فقد جاءت نكبة فلسطين عام ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م لتساعد على إعطاء القيادات المارونية عربياً ودولياً قدرة على الحركة لم تكن لها في السابق. كما أن الموارنة انتهزوا محنة فلسطين ليتخذوها سلّماً إلى قهر المسلمين. وقد كانت نشوتهم عظيمة بتلك المحنة. ونجحوا في تهريب الكثير من اليهود من العراق وسوريا إلى داخل فلسطين (٣٥).

هذا وقد أظهر الموارنة من ضروب الشماتة والسخرية ما لم يكن بالحسبان. وروى الأستاذ تقي الدين الصلح شيئاً من هذا، إذ قال انه في أحد الأيام بعد العام ١٩٤٨ زار إبن عمه رئيس الحكومة رياض الصلح، وسأله قائلاً: « إني ألاحظ منذ مدة أن بينك وبين الرئيس بشارة الخوري جفاءً لم أعهده سابقاً،

كما أني ألاحظ أنه تغير تجاهك . . » ففوجئ رياض بالسؤال، وهو الذي ظن أن ما من أحد انتبه لهذه الواقعة، وقال له بعد صمت: «لقد قصمت نكبة فلسطين ظهري . . فمنذ النكبة تغير بشارة في العلاقة معي، بل إنه أصبح في المدة الأخيرة يتجاسر علي . . لقد كان ينظر إليّ من خلال قوة العرب ومواقفهم، أما بعد نكبة فلسطين فقد تغيرت نظرته إليّ من خلال تغير نظرته إلى العرب» (٣٦).

ومن خلال التلغراف الذي أرسله الوزير البريطاني المفوض في بيروت في ١٤ كانون الثاني ١٩٤٩ إلى وزارة الخارجية البريطانية، يتبين أن رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح إتصل به شاكياً من تفكك الحكومات العربية، ومعرباً عن أمله في أن تتدخل بريطانيا للقيام بتسوية، لأن جميع الدول العربية في حالة يائسة، وقال إن الفرنسيين يشعرون بإمكان عودتهم إلى الشرق عن طريق الموارنة. وأوضح الوزير البريطاني المفوض أن رياض الصلح أبدى لومه بسبب النقص الكامل في التعاون بين الدول العربية وأنه في وضع متأثر جداً لأن عليه ضغطاً قوياً من رئيس الجمهورية ووزير الخارجية، ولأن هذا الوزير له اتصالات مع اليهود يدل على ذلك الإتصال الذي حصل يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٤٨ (٣٧).

وكان دافع الثمن المباشر لهزيمة العام ١٣٦٧ هـ-١٩٤٨ م هو جبل عامل صاحب العلاقة الحيوية والعريقة بفلسطين والذي تحول فيما بعد إلى هدف دائم للإعتداءات الإسرائيلية. وبينما كانت القرى اللبنانية تتعرض للقصف والإحتلال من قبل الصهاينة، كانت بعض القوى المارونية ترحب بهذا الإحتلال لأن ذلك يدعم مواقفها الداخلية. ورأت أن الإتصالات التي قامت مع اسرائيل ليست سوى اتصالات بين الدولتين اللبنانية والصهيونية (٣٨).

وفي عام ١٩٤٨ م كتب الصهيوني المتمرس بن غوريون في مذكراته ما يلي: «إقترحت أن نستعد وأن ننتقل حالاً إلى الهجوم الموجه لضرب لبنان وشرق الأردن وسوريا ... وعلينا أن نثبت في النقب ... يجب إعطاء مكليف (موردخاي مكليف الذي أصبح رئيس اركان جيش العدو الصهيوني بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٣) إمدادات وعليه احتلال لبنان الجنوبي وعن طريق قصف صيدا وصور وبيروت من البحر. إن نقطة الضعف في اتحاد العرب، تكمن في لبنان، وإن سيطرة الإسلام في هذا البلد، سيطرة مفتعلة، وإن إزالتها شيء عملي بسيط، ويجب أن تتواجد حكومة مسيحية في لبنان، حدودها الجنوبية نهر الليطاني وعلينا في المستقبل البعيد أن نعقد معاهدة سلام معها».

ومنذ أن تم قيام دولة اسرائيل ارتبط الموارنة بعلاقات وثيقة معها. وفي بداية الخمسينات طالب بعضهم بأن تقوم اسرائيل باجتياح جنوب لبنان من أجل تمكين الموارنة من السيطرة على هذا البلد عن طريق إسقاط حكومة رياض الصلح.

وقد أثبتت الوقائع التاريخية منذ أوائل القرن العشرين، أن الزعامات المارونية أبدت تأييداً مطلقاً

لأهداف الحركة الصهيونية في فلسطين ضمن إطار المصالح والعلاقات المتبادلة، واستمر هذا الموقف حتى في عصر الإستقلال، بل إننا نرى أن رئيس الوزراء سامي الصلح إتهم مباشرة رئيس الجمهورية بشارة الخوري وعائلته بالتعامل مع اسرائيل وذلك في بيان أذاعه في المجلس النيابي في ٩ أيلول ١٩٥٢ بقوله: «... حاربونا لأننا شرعنا في مكافحة التهريب إلى إسرائيل»، كما رأينا سابقاً. وقد استمر موقف الموارنة وعلاقاتهم بإسرائيل عبر عهد الرؤساء كميل شمعون وفؤاد شهاب وشارل الحلو وسليمان فرنجية والياس سركيس وأمين الجميل والياس الهراوي، كما ان هذه العلاقة التاريخية لم تنحسر مطلقاً.

علاقة الكتائب باسرائيل

من المعروف ان حزب الكتائب كان يقيم علاقات وثيقة مع الصهاينة. ومنذ قيامه، وخصوصاً بعد إنشاء دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨ م، راح هذا الحزب يراهن على ربط مسيحيي لبنان والشرق بمصير الحركة الصهيونية.

★ اعترافات ومذكرات شولا كوهن

تتحدث شولا كوهن في مذكراتها، عن التعاون الوثيق منذ الإستقلال بين حزب «الكتائب اللبنانية» وحاييم مولشو أحد قادة المخابرات الصهيونية في لبنان. وتقول كوهن إن رئيس حزب الكتائب بيار الجميل قد شارك شخصياً مع قادة حزبه في احتفال أقيم لإبنها (وهو الإحتفال الذي يقام وفق الشعائر اليهودية لكل ذكر يبلغ الثالثة عشرة من عمره) كتعبير عن متانة العلاقات المشتركة. كما أن رئيس الجمهورية اللبنانية السابق كميل شمعون قد أرسل إلى الكنيس اليهودي في وادي أبو جميل سيارة ليموزين سوداء تابعة للقصر الجمهوري محملة بالزهور في المناسبة (٣٩).

وشولا كوهين هي رئيسة شبكة التجسس الإسرائيلية الشهيرة في لبنان التي عملت على مدى أربعة عشر عاماً في خدمة الموساد، أي منذ عام ١٩٤٨ م وحتى عام ١٩٦١ م عندما ألقي عليها القبض وحكم عليها بالإعدام ثم خفضت العقوبة تدريجياً حتى قام آل الجميل بتهريبها إلى فلسطين المحتلة. ليس هذا فحسب بل تؤكد كوهين بنفسها أن ميليشا حزب الكتائب قد شاركت في حماية الحي اليهودي مع ميليشا الحي التابعة لحركة «مكابي» أثناء أحداث ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م في فلسطين واحداث ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨ م في لبنان، ويذكر الدكتور يشعيا توبن وهو محاضر في الآداب الأجنبية في جامعة بن غوريون في النقب أنه «لم تكن التمارين الرياضية التي كان يقوم بها شبيبة حركة مكابي اليهودية في وادي أبو جميل سوى قناع يخفي وراءه النية لتشكيل قوة دفاع ذاتية يهودية. وقد اشتركت هذه القوة مع قوات «الكتائب» التي كانت قد شكلت آنذاك في مطلع الأربعينات (٤٠).

ويقول جدعون رفائيل، عضو الوفد الصهيوني في الأمم المتحدة عام ١٩٥٠ م، أن العلاقات السرية مع «الكتائب» بنوع خاص بدأت منذ عام ١٩٤٥ م. ثم روى كيف قابل بيار الجميل في بيروت آنذاك. وبعد العام ١٩٤٨ م عقد أيضاً لقاءات عدة مع شخصيات مارونية بينهم إميل إدة (٤١).

وفي عام ١٩٤٧ تم في إحدى الليالي في جنوب لبنان مصادرة قافلة ضخمة من البغال المحمّلة بالأسلحة من عصابات «الهاغانا» الصهيونية إلى منظمة الكتائب (٤٢).

★ خطة انقلاب ماروني ضد حكومة بيروت

يقول الكاتب الصهيوني بني موريس في كتابه «اسرائيل والكتائب اللبنانية»: «عندما أخفقت اقتراحات السلام الإسرائيلي - العربي المتتابعة في العام ١٩٤٩ ومطلع العام ١٩٤٩، تركز التفكير الإسرائيلي بشكل متزايد على إمكان إيجاد صلات مع الطوائف المتمردة غير العربية وغير الإسلامية في المنطقة ... بهدف إضعاف طوق الرفض المحيط بها. ومن خلال تحالفات مع أعدائها. وهكذا تطورت طوال عقود من الزمن علاقات قوية مع عدد من الأقليات في العالم العربي، وقبلهم جميعاً مع موارنة لبنان».

وجاء في نفس الكتاب: «وفي خلال الاعوام ١٩٤٨ - ١٩٥١، أقام المسؤولون الإسرائيليون والصهاينة صلات قوية مع الحزب السياسي المناضل للموارنة اللبنانيين، حزب الكتائب، وشملت الإتصالات الأولية مساعدة اسرائيلية صهيونية لجهود العلاقات العامة المارونية في الولايات المتحدة، ونقاشاً حول إمكان تقديم معونة اسرائيلية لانتفاضة كتائبية - أو مسيحية أوسع - ضد نظام بيروت المؤيد للحرب، برئاسة رئيس الوزراء رياض الصلح. وقد نجحت الحملة الدعائية المشتركة، لكن الاقتراحات الخاصة بالثورة في لبنان لم تسفر عن شيء. في أي حال، فإن الإتصالات السياسية الرفيعة المستوى بين اسرائيل والكتائب استؤنفت في العامين ١٩٥٠ - ١٩٥١، على خلفية الإنتخابات العامة في لبنان التي جرت في نيسان العام ١٩٥١. وقد سعت الكتائب، وحصلت على دعم مالي اسرائيلي من أجل الحملة الإنتخابية ووضع أساس مادي لعلاقة تطورت إلى تحالف فعلي في السبعينات والثمانينات» (٤٣).

ويلقي الكاتب الصهيوني موريس الضوء على تدخلات موارنة اميركيين من أصل لبناني في لعب دور مهم في عملية الإتصال الماروني بإسرائيل ومن هؤلاء جوزيف عواد.

ففي العام ١٩٤٨ جرت اتصالات كتائبية - صهيونية بعيداً جداً عن الشرق الأوسط في اجتماعات عقدت في مطلع ربيع العام بين الأب جوزيف عواد، وهو كاهن ماروني لبناني - أميركي من واترفيل في ولاية ماين الأميركية، وبين إلياهو بن هورين وشولاميت شوارتز، من مجلس الطوارئ الأميركي - الصهيوني. وفي أعقاب هذه الإجتماعات زود المجلس الذي كان يشكل مجموعة الضغط الرئيسية في الولايات المتحدة، الأب عواد بنفقات رحلة مدتها شهر إلى لبنان في خلال شهري نيسان و أيار ١٩٤٨،

ليعبر في لبنان عن رأي معارض للحرب مع اسرائيل، ومعارض لحكومة الصلح، خصوصاً بين الموارنة (٤٤).

وقد تابعت الوكالة اليهودية عن كثب مبادرة عواد وتحركاته التي حظيت بمباركة شخصية من مدير القسم السياسي في الوكالة موشي شرتوك، الذي أصبح بعد ذلك بقليل أول وزير خارجية لإسرائيل. وفي طريقه إلى بيزوت، توقف عواد في مطار اللد، حيث ناقش أهداف رحلته مع طوفيا أرازي، وهو مسؤول رفيع المستوى في فرع الشؤون العربية في القسم السياسي في الوكالة.

هذا وقد أشار إلياهو ساسون، رئيس الدائرة العربية التابعة للوكالة اليهودية، في مذكراته في كتاب «في الطريق إلى السلام»، أنه سافر خصيصاً إلى بيروت في ٢١ نيسان ١٩٤٨ تلبية لطلب موشي شرتوك، للقاء إلياهو رابينو فيتش، وهو يهودي يسكن في بيروت، للإطلاع على ما لديه من معلومات، وكان هذا الأخير على علاقة وثيقة مع راشد ريشاني، صديق بيار الجميل الحميم ورئيس الصيادلة في لبنان، ويملك في الوقت نفسه صيدلية في منطقة زقاق البلاط في بيروت. وقد اجتمع ساسون مع فيتش وبحث معه في إمكانية التوصل إلى عقد «اتفاق عربي - يهودي» (٤٥).

وكان شرتوك مسروراً جداً لنتائج زيارة عواد، التي وصفها بأنها «استثمار جدير بالإهتمام». لكنه امتنع عن عرض أي معونة اسرائيلية لأي «انتفاضة كتائبية». وكان في المقابل متحمساً لنشاطات عواد التالية في الولايات المتحدة. فقد بدأ الكاهن الماروني، فور عودته إلى الولايات المتحدة، في تعبئة «معارضة لبنانية اميركية لحكومة الصلح، وفي جمع الدعم السياسي والمالي للقضية المارونية اللبنانية. وانطلق في حملة داخل الولايات المتحدة لإقناع الجالية اللبنانية هناك بآراء المعارضة المسيحية في لبنان، بهدف الإنفصال ومقاطعة كاملة للنظام الحالي في لبنان من جانب اللبنانيين الأميركيين».

وفي هذا الوقت وزعت الـ «فينيسيا برس» و «الصحافة الفينيقية» المدعومة بتمويل مجلس الطوارئ الأميركي - الصهيوني، منشورات تناصر «القضية المسيحية في لبنان والإنفصال اللبناني عن العالم العربي الإسلامي المجاور، حيث يتطلع المسيحيون اللبنانيون من ذوي الفكر الفينيقي، إلى الجذور الفينيقية قبل ثلاثة آلاف سنة، بدلاً من العروبة المنتشرة في الشرق الأوسط» (٤٦).

وفي خلال العامين التاليين، اعتمد عواد على اتصالاته الأميركية - الصهيونية من أجل إيجاد الجو السياسي المتحالف مع اليهود لدى المهاجرين اللبنانيين في الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية. فضلاً عن ذلك قام الأب عواد «بدور مهم في تحرير الكنيسة الكاثوليكية في الولايات المتحدة من الأفكار الخاطئة التي كانت لديها حول مجرى الأحداث في فلسطين، لا سيما المواقف الخاصة بكل من الجيشين العربي واليهودي من المؤسسات الكاثوليكية في فلسطين»، حسبما أفاد بن هورين. وفي صيف العام ١٩٤٨ التقى

عوادمع الأسقف الكاثوليكي لولاية ماين الأميريكة ومع الكاردينال سبلمان أسقف نيويورك، الذي تساءل عن خطر تحول دولة اسرائيل إلى جانب روسيا السوفياتية. لكن «عندما تحدث عواد عن المصالح المتبادلة بين لبنان واسرائيل، فتح سبلمان عينيه، وقال إنها المرة الأولى التي يسمع فيها مثل هذا التقديم لمشكلة لبنان» (٤٧).

وقد فتحت صلة عواد بالصهيونية الطريق أمام إجراء اتصالات كتائبية - اسرائيلية مباشرة بهدف تطوير التعاون السياسي العسكري بينهما، والمنطلق من احتمالات قيام «انتفاضة مسيحية للإطاحة بحكومة بيروت». وكان هذا هو رأي إميل إدة الذي التقى سراً ونجله بيار مع مسؤول وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيروت، في الثالث من تموز عام ١٩٤٨، لمناقشة احتمال قيام «انتفاضة مسيحية في بيروت»، وإذا كان ذلك يستدعي اجتياح القوات الاسرائيلية لجنوب لبنان.

ومع انهيار الآمال العربية بالانتصار في الحرب ضد اسرائيل، «إزدادت أهمية فكرة قيام ثورة في بيروت لدى المسيحيين اللبنانيين والمسؤولين الإسرائيليين». وقام وفد كتائبي من أربعة أشخاص برئاسة إلياس ربابي الرجل الثاني في الحزب ورئيس تحرير صحيفة «العمل» الكتائبية، بجولة في الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية من أجل تعبئة الدعم لدى الموارنة الموجودين هناك. وقد رافقهم الأب عواد في جزء من هذه الجولة. وتحول عواد باتصالاته مع مجلس الطوارئ الأميركي - الصهيوني نحو توجيه نداء مباشر من أجل المساعدة في «الإنتفاضة المخططة» والتحرك المقبل. وأفاد عواد بأن ربابي، وهو مؤيد للصهيونية أكثر منه ومن الأسقف مبارك، يريد مقابلة مسؤولين اسرائيليين لوضع الخطط اللازمة لصالح الفريقين (٤٨).

وفي أواخر حزيران ١٩٨٣ نشرت صحيفة «جيروليزاليم بوست» الصهيونية وثائق قديمة من وزارة الخارجية الإسرائيلية جاء فيها: إن موظفاً كبيراً بوزارة الخارجية الإسرائيلية هو إلياهو ساسون التقى في باريس في ايلول ١٩٤٨ بالقائد الكتائبي إلياس ربابي وجرت منذ ذلك الوقت الإتصالات بصورة منتظمة بينهما.. وقد بلغت قيمة المساعدة التي قدمتها اسرائيل إلى الكتائب لتمويل الإنتخابات اللبنانية في العام ١٩٥١ ثلاثة آلاف دولار» (٤٩).


الياس ربابي: أول ضابط ارتباط مع اسرائيل

كانت منظمة «الكتائب»، ومن خلال هذه الإتصالات، تعمل بكل قواها على جمع القوى المسيحية حول فكرة الدولة المارونية القائمة على أساس التفاهم مع اسرائيل وضم لبنان إلى أملاكها، ومن ثم تربية الموارنة في

أحضان اسرائيل لإنقاذهم من المسلمين « الذين لا يمكن العيش معهم » (٥٠).

وفي ١٥ رجب ١٣٦٨ هـ - ١٣ أيار ١٩٤٩ م نشرت وثيقة مرسلة من منفذية عكا التابعة للحزب القومي إلى بيروت، أثبتت تعامل الكتائب والمطران اغناطيوس مبارك مع اسرائيل لقلب نظام الحكم في لبنان وإنشاء الوطن القومي الماروني. فقد أرسل محمد جميل يونس - منفذ عام عكا القومي - رسالة إلى انطون سعادة أشار فيها إلى « أن منظمة الفالانج اللبنانية والمطران اغناطيوس مبارك على اتصال ومفاوضة مع اسرائيل لقلب الحكم وإنشاء الوطن المسيحي واضطهاد الفئات الأخرى، وقد اطلعت من مواطنين على كتب توصية من المطران مبارك لإسرائيل وسأحاول الحصول على نسخ منها » (٥١).

وقد أشار شارل مالك، وزير لبنان المفوّض في واشنطن عام ١٩٤٩، في تقرير أرسله في ٥ آب ١٩٤٩، أي بعد إعدام أنطون سعادة بحوالي شهر، إلى هذه العلاقات وإمكانية « أن يحصل اتفاق خفي بين اسرائيل وبين بعض اللبنانيين القصيري النظر، فيحدثوا انقلاباً موالياً لإسرائيل لا يعتبر هذا الإنقلاب تعدياً من إسرائيل بل مجرد حركة داخلية عندئذ لا مجال لتحرك الغرب » (٥٢).

★ مساعدة صهيونية لتمويل مرشحي الكتائب للانتخابات

عام ١٩٥٠ إستؤنفت الإتصالات المباشرة بين اسرائيل والكتائب بشكل مضاعف، وكان الحافز زيارة إلياس ربابي الثانية إلى الولايات المتحدة، وحاجة الكتائب إلى تمويل خارجي لحملتها السياسية والإعلامية في الإنتخابات النيابية العامة، التي جرت في نيسان عام ١٩٥١. وقد دفع هذان التطوران مدير القسم السياسي في وزارة الخارجية الإسرائيلية روفين شيلواح، إلى طلب تقرير مفصل من المنظمة الصهيونية في أميركا، حول العلاقات مع ربابي وعواد. ووضع تقرير بهذا الشأن أعدته شولاميت شوارتز، إلى وزير الخارجية الإسرائيلية موشي شاريت - شرتوك سابقاً - في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٠ لمناسبة وجود ربابي في الولايات المتحدة. وكان هذا التقرير ذا أهمية فائقة على ما يبدو، لأنه شكل مرتكزاً لاستئناف الإتصال الإسرائيلي - الكتائبي على نطاق واسع.

لقد رسمت شوارتز في تقريرها صورة عن « الكتائب » كما قدمها لها ربابي، فقد كتبت أن الكتائب تعتزم إخراج لبنان من جامعة الدول العربية، وتحقيق السلام وإقامة علاقات اقتصادية مع اسرائيل. ونقلت عن ربابي قوله: « نحن نتحدث عن علاقات حسن جوار مع الدول العربية.. نعم.. لكننا لا نثق بأي منها للحظة واحدة. وهناك دولة واحدة في الشرق الأوسط نستطيع الوثوق بها والعيش معها بصداقة هي اسرائيل ».

ولم تخف شوارتز حقيقة تأثرها الشديد بالزعيم الكتائبي، « إذ ليس هناك رقة مشرقية في شخصيته، إنه مثقف ومنطقي ولكنه بسيط، زاهد نزيه، ومهتم بالخطر الشخصي والمخاطرة... إنه يشبه إلى حد بعيد

ذلك النموذج من زعماء الكيبوتزات أو الهستدروت.

وأيدت شوارتز تقديم المال للكتائب، وشرحت الحاجة لذلك قائلة إنه يساعد في انتخاب المرشحين الكتائبيين، *وفي الدفع لمراقبي صناديق الإقتراع، وفي تعويض عائلات أي كتائبي يمكن أن يجرح أو يقتل في* إطار أي مشاجرات يمكن أن تحصل، وفي تقديم بعض الرشاوى الضرورية، وقالت إن حزب الكتائب يطلب الحصول على حد أدنى بقيمة خمسة وعشرين ألف دولار - أو أي عملة مقبولة وليس بالضرورة بالدولار - وعلى حد أعلى بقيمة مئة ألف دولار (٥٣).

وبعد ما تلقى نسخة من المذكرة، كتب شاريت، الذي كان في ذلك الحين في نيويورك للمشاركة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، إلى مدير عام وزارته ولتر إيتان يقول: «إن هذه المجموعة، الكتائب، تستحق الانتباه الشديد من جانبكم. والصورة المرسومة في هذا الغرض ... أي إخراج لبنان من الدائرة العربية وانضمامه إلى اسرائيل، هي صورة مثيرة جداً، وتفتح الباب أمام إعادة تركيز البنية الكاملة للشرق الأوسط».

وفي ١٢ كانون الأول ١٩٥٠ إلتقى جدعون رفائيل، عضو الوفد الصهيوني في الأمم المتحدة، برفقة ايفرون وشولاميت شوارتز مع إلياس ربابي في نيويورك، وأعد تقريراً عن هذا الإجتماع بعث به إلى إيتان، وجاء فيه أن ربابي أبلغه أن حزب الكتائب ينوي خوض الإنتخابات النيابية التي ستجري في ربيع العام ١٩٥١، ويأمل بالفوز بثلاثة أو أربعة مقاعد. وأثار ربابي مجدداً فكرة التمرد المسلح، لكنه علق قائلاً: على رغم وجود خطط للثورة، فإن الزعماء المسؤولين يعتقدون بأن الأوان لم يحن بعد لخطوات فعالة، لأنه لا بد من إجراء تحضيرات سياسية أكثر فعالية.

ونقل رفائيل عن ربابي قوله إن زعماء الكتائب مقتنعون بأن مصير المسيحية اللبنانية مرتبط بوجود صلات ودية مع دولة اسرائيل، وقد تجرأت صحف الكتائب على التعبير بحرارة أكثر عن فكرة السلام والتعاون مع اسرائيل. وأكد أن ربابي أعرب عن الأمل في أن تتفهم اسرائيل قيمة المساعدة المادية للكتائب، خصوصاً وان هذه المنظمة تريد دعماً مالياً اسرائيلياً للحملة الإنتخابية.

وانهى رفائيل تقريره إلى إيتان ببعض الملاحظات السياسية، وبالتوصية الآتية: «يجب أن نكون مهتمين بوجود قوة صديقة مهمة في لبنان، من دون أن نتوقع الكثير في المستقبل القريب. ولقد أوصيت الوزير شاريت أن يقدم إلى الكتائب مبلغ من ٥ إلى ١٠ آلاف ليرة اسرائيلية»، أي ما بين ١٥ و ٣٠ ألف دولار حسب أسعار الصرف في كانون الأول عام ١٩٥٠ (٥٤).

وفي النهاية رفض تدمور، أحد المسؤولين الإسرائيليين، توصية رافائيل بتقديم هبة اسرائيلية بقيمة ٥ إلى ١٠ آلاف ليرة اسرائيلية، بقوله: «نحن نعتقد بأن استثماراً كبيراً في هذه المنظمة لن يكون مجدياً. إن

مبلغ ٥ - ١٠ آلاف ليرة اسرائيلية هو مبلغ ضخم جداً في لبنان . . والتجارب السابقة تعلمنا أنه لا مجال للإعتماد على هذه المنظمة وغيرها من المنظمات المشابهة. كما أنه لا مجال لتوقع الكثير منها . ولا مجال أيضاً للتكهن بأي تغيير في موقف لبنان تجاه اسرائيل، من خلال مساعدتها » . لكن تدمور أضاف قوله إن اسرائيل يجب أن تدعم الكتائب بمبلغ صغير جداً من المال، بهدف إظهار حسن النية (٥٥).

ويبدو أن مذكرة تدمور أقنعت المسؤولين الإسرائيليين في تل أبيب، والأحداث التي تلت تثبت نماذج استنتاجاته . ففي الخامس من جمادى الثانية ١٣٧٠ هـ ـ الثاني من آذار ١٩٥١ م أبرق ديفون، أحد مسؤولي وزارة الخارجية إلى نجار في باريس يقول: «لقد أبرقت إليك هذا الصباح لكي أطلب منك دعوة إلياس ربابي إلى باريس ... وقد تقرر في وزارة الخارجية تقديم المساعدة بشكل محدود إلى الكتائب، من أجل الحملة الإنتخابية المقبلة . وهذا بالطبع يجري من دون أي أوهام حول النتائج العملية، بل من أجل الاحتفاظ بصلات مع المعارضة اللبنانية في المستقبل »(٥٦). وكان أن وصل ربابي إلى باريس واستلم مساعدة مالية بقيمة ألفي دولار .

وكما كان متوقعاً فإن زعيم الكتائب بيار الجميل فشل في الإنتخابات النيابية التي جرت في ٨ رجب ١٣٧٠ هـ ـ ١٥ نيسان ١٩٥١ م، في الحصول على مقاعد، كما أن ربابي لم يرشح نفسه . وكان الرأي الغالب في الأوساط الرسمية الإسرائيلية هو أن حزب الكتائب قد فشل، وكان هناك انزعاج واتهامات في الرسائل المتبادلة لاحقاً .

لكن حزب الكتائب كان لا يزال يحتفظ بنصير قوي، وبعيد إلى حد ما هو شلاميت شوارتز التي كتبت مذكرة في ١١ أيار ١٩٥١ ورفعتها إلى رافائيل في نيويورك، ولدى تحليل نتائج الإنتخابات اللبنانية، هاجمت شوارتز بقوة بخل اسرائيل الشديد تجاه الكتائب والموقف العام الذي يمثله هذا البخل لدى المسؤولين الإسرائيليين . وقالت: الحقيقة أن الكتائب حققت في الإنتخابات أكثر مما كان ربابي يتوقع . . ولم يكن لديها سوى مبلغ ضئيل جداً لإنفاقه على الحملة . وقد رهنت الحركة وزعامتها نفسهما حتى آخر سنت . وشددت شوارتز على أن الحزب انتخب ثلاثة كتائبيين إضافة إلى ثلاثة أشخاص ترعاهم المجموعة السياسية المنضوية تحت لواء منظمة الشباب الكتائبية (مجموعة الإتحاد اللبناني) . وقالت إن النواب الكتائبيين الثلاث هم جان سكاف، ألبير الحاج، وجوزيف شادر، أما الثلاثة الأخرون من الإتحاد اللبناني فهم إميل بستاني، دكران توسباط، وإيلي أبو جودة .

وعن ردة فعل الكتائب على هبة الألفي دولار، قالت شوارتز: لقد شعر ربابي والشيخ بيار بالإحباط الشديد والإنزعاج والأسى، وبالإهانة . كما أخشى، نتيجة المفاوضات المطولة معنا التي بدأت في أيلول الماضي، ولهؤلاء الناس كبرياؤهم أيضاً . ومضت تقول إنه في نيويورك، في كانون الأول الماضي وفي

باريس في كانون الثاني الماضي، تكون لدى ربابي انطباع لا يخطئ بأن وزير الخارجية وافق على إعطاء الكتائب مساعدة مهمة لا تقل بالتأكيد عن عشرة آلاف دولار.. ما الذي جرى؟ المساعدة لم تقدم عملياً إلا عشية الإنتخابات بحيث لم تعد قادرة على التأثير على مجرى الحملة.. كما أن رحلة باريس للحصول على الألفي دولار كلفت ربابي نحو ٥٠٠ إلى ٦٠٠ دولار.. لذا فإن ما تبقى من المبلغ كان دعماً حكومياً زهيداً.. القصة كلها كانت مأساة بالنسبة إليهم.

لكن شوارتز خلصت إلى القول أن زعماء الكتائب ناضجون سياسياً. وقالت أن ربابي أبلغ عواد، أن يقول لأصدقائنا الصهاينة في نيويورك، أنه على رغم ذلك، وعلى رغم الإستياء الكتائبي العميق إزاءه، فإننا نعرف أن قدرنا هو العمل معاً، وأن التعاون سيأتي لاحقاً(٥٧).

اتفاق الهدنة بين لبنان واسرائيل لعام ١٩٤٩

★ قصة المفاوضات

كانت الإعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الحدود اللبنانية من بين عوامل الضغط على لبنان للسير وفق مخطط الهدنة الدائمة مع الكيان الصهيوني. وكان لبنان يشجع الدول العربية على توقيع اتفاق الهدنة. وبالرغم من المفارضات السرية مع اسرائيل، إلا أن المسؤولين اللبنانيين رفضوا الإفصاح عن ذلك. وفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٩ نشرت صحيفة النهار، نقلاً عن مصادر الأمم امتحدة، خبر المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية، ونشرت صورة فوتوغرافية أظهرت اجتماع الضباط اللبنانيين والصهاينة في سيارة «جيب» اسرائيلية عليها شعار الهاجانا (٥٨).

وعلى الأثر استاءت السلطات اللبنانية من نشر هذا الخبر وقررت مقاضاة الصحيفة لمخالفتها قانون المراقبة. إلا أن الجريدة أعادت نشر الصورة في اليوم التالي مؤكدة أنها وردت إليها من أرشيف الأمم المتحدة تحت الرقم: أ. م. ١٦٢٢٦٣، وأوردت خبر صحيفة «نيويورك هيرالدتر يبيون» العدد ٢٠٥١٦ الذي جاء فيه «أن المفاضاوت بين اسرائيل ولبنان بدأها الأستاذ رياض الصلح عندما كان في باريس على رأس الوفد اللبناني إلى الأمم المتحدة، فقد اجتمع آنذاك إلى السيد إلياس ساسون خبير الشؤون العربية في وزارة الخارجية الإسرائيلية اكثر من مرة» (٥٩). وأكد صالح صائب الجبوري رئيس أركان الجيش العراقي أن الرئيس السوري حسني الزعيم أخبره أن لبنان بدأ المفاوضات مع الصهاينة منذ ٢٨ كانون الاول ١٩٤٨ من اجل عقد الهدنة بينهما(٦٠).

وفي الجلسة النيابية التي عقدت بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٩ إنتقد النائب كمال جنبلاط الحكومة معتبراً أن سياسة رياض الصلح هي التي أدت إلى قيام الوطن الصهيوني في فلسطين، ليس هذا

فحسب بل «لتحضير جميع المقومات والمسببات لقيام الوطن القومي المسيحي في لبنان»(٦١).

وقد تفاعلت هذه التطورات بسرعة، ففي ٣١ كانون الثاني ١٩٤٩ وصلت دعوة من الأمم المتحدة إلى الحكومة اللبنانية للمشاركة في محادثات رودوس مع الصهاينة، مما سبب إرباكاً للمسؤولين. فاجتمع رئيسا الوزراء اللبناني والسوري في ٥ شباط وقررا الإنتظار، ريثما تظهر نتائج المحادثات الإسرائيلية المصرية، قبل تبليغ موقفهما(٦٢).

في ٢٤ شباط ١٩٤٩ أذيع أن مصر واسرائيل وقعتا في رودوس على اتفاق هدنة دائمة بدلاً من وقف القتال. فاعتبر بشارة الخوري «أن للنبأ أهمية كبرى وشأنه العاجل في تشجيع الدول العربية الأخرى على الإقتداء بمصر». وبالفعل ففي الأول من آذار بدأت المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية. وفي هذه الفترة بدأ كميل شمعون والكتلة الوطنية والمطران اغناطيوس مبارك نشاطاً محلياً ودولياً لجعل مدينة القدس «متصرفية مسيحية» بحيث يؤلف المسيحيون فيها ٨٠ بالمئة وذلك بحجة تخليصها من براثن الصهيونية. وقد أبدى الملك عبدالله موافقته على هذا المشروع(٦٣).

وفي ٢٣ آذار ١٩٤٩ إنتهت المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية وتم التوقيع على اتفاقية الهدنة. وفي ٣ نيسان وقعت الإتفاقية الإسرائيلية الأردنية. وفي ٢٠ تموز وقعت الإتفاقية السورية الإسرئيلية. وكانت أولى نتائج اتفاقات الهدنة الإسرائيلية العربية هي الإعتراف بإسرائيل كواقع قائم بذاته، واسترخاء الجيوش العربية، وحل جيش الإنقاذ العربي بأمر من الجامعة العربية ذاتها(٦٤).

★ نص الإتفاق

فيما يلي النص الحرفي للإتفاق الذي توصلت إليه الحكومتان اللبنانية والصهيونية عام ١٩٤٩ بشأن إحلال السلام بين الطرفين. ومع أن اسرائيل لم تلتزم بهذا الإتفاق، وخرقته في مناسبات عديدة من خلال الإعتداءات المتكررة على أهالي الجنوب، إلا أن السلطة اللبنانية التزمت به التزاماً كاملاً ولم تقم بدورها المطلوب في الحفاظ على حدود الدولة وسيادتها.

رأس الناقورة، ٢٣ آذار ١٩٤٩

مقدمة:

إن الفريقين في هذا الإتفاق، استجابة منهما إلى قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨ الذي دعاهما، كتدبير إضافي مؤقت بمقتضى المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة ومن أجل تسهيل الإنتقال من المهادنة الحالية إلى سلم دائم في فلسطين، إلى التفاوض لعقد هدنة.

وحيث أنهما قررا الدخول في مفاوضات برئاسة الأمم المتحدة بصدد تنفيذ قرار مجلس الأمن

الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨، وعيّنا ممثلين معتمدين للمفاوضة وعقد اتفاق هدنة.

فإن الممثلين الموقعين أدناه، بعد أن تبادلوا وثائق اعتمادهم المطلق التي وجدت مستوفية جميع الشروط، اتفقوا على الأحكام التالية:

المادة الأولى:

في سبيل تسهيل إعادة السلم الدائم إلى فلسطين، واعترافاً بما للضمانات المتبادلة حول العمليات العسكرية المقبلة لفريقين من أهمية في هذا الشأن، يؤكد هذا الإتفاق المبادئ التالية التي ينبغي على كلي الفريقين التقيد بها تقيداً تاماً أثناء الهدنة:

١ - يجب على الفريقين كليهما من الآن فصاعداً ان يحترما بكل أمانة توصية مجلس الأمن بعدم اللجوء الى القوة العسكرية في تسوية القضية الفلسطينية.

٢ - لا يجوز للقوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية التابعة لأي من الفريقين القيام بأي عمل عدواني، أو التخطيط له أو التهديد به ضد شعب الفريق الآخر أو قواته المسلحة، مع العلم بأن عبارة «التخطيط» المستعملة في هذا السياق لا تتناول التخطيط المعتاد الذي تجربة القيادات في المنظمات العسكرية عموماً.

٣ - يحترم احتراماً تاماً حق كل من الفريقين في أمنه واطمئنانه إلى عدم الهجوم عليه من جانب القوات المسلحة التابعة للفريق الآخر.

٤ - تعتبر إقامة هدنة بين قوات الفريقين المسلحة خطوة لا بد منها في سبيل تصفية النزاع المسلح وإعادة السلم إلى فلسطين.

المادة الثانية:

تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨، على وجه التخصيص، يؤكد هذا الإتفاق المبادئ والغايات التالية:

١ - يُعترف بمبدأ عدم كسب أية ميزة عسكرية أو سياسية من جراء المهادنة التي أمر بها مجلس الأمن.

٢ - ويعُترف ايضاً بأنه لا يمكن بشكل من الأشكال لأي من بنود هذا الإتفاق أن يمس حقوق أي من الفريقين أو مطالبه أو مواقفه في التسوية السلمية النهائية لقضية فلسطين، إذ أن أحكام هذا الإتفاق مبنية على الإعتبارات العسكرية وحدها.

المادة الثالثة:

١ - تطبيقاً للمبادئ الواردة أعلاه ولقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني)

١٩٤٨، أقرت بهذا الإتفاق هدنة عامة بين القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية للفريقين.

٢ - لا يجوز لأية فئة من القوات البرية أو البحرية أو الجوية، العسكرية أو شبه العسكرية، التابعة لأي من الفريقين، بما في ذلك القوات غير النظامية، أن ترتكب أي عمل حربي أو عدائي ضد قوات الفريق الآخر العسكرية أو شبه العسكرية، أو ضد المدنيين في الأراضي التي يسيطر عليها الفريق الآخر، ولا يجوز لها لأي غرض كان أن تتخطى أو تعبر خط الهدنة المبين في المادة الخامسة من هذا الإتفاق، أو أن تدخل أو تعبر المجال الجوي التابع للفريق الاخر أو المياه الواقعة ضمن ثلاثة أميال من الخط الساحلي التابع للفريق الآخر.

٣ - لا يجوز توجيه أي عمل حربي أو عمل عدائي من أراضٍ يسيطر عليها أحد فريقي هذا الإتفاق ضد الفريق الآخر.

المادة الرابعة:

١ - يسمى الخط الموصوف في المادة الخامسة من هذا الإتفاق «خط الهدنة» ويُحدد طبقاً للغاية والقصد اللذين ينطوي عليهما قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨.

٢ - إن الغاية الأساسية من خط الهدنة هي تحديد الخط الذي لا يجوز أن تتخطاه القوات المسلحة التابعة لكل من الفريقين.

٣ - إن تعليمات قوات الفريقين المسلحة وأنظمتها التي تحرم على المدنيين اجتياز خطوط القتال أو دخول المنطقة الواقعة بين هذه الخطوط تبقي سارية بعد توقيع هذا الإتفاق، وذلك بالنسبة إلى خط الهدنة المحدد في المدة الخامسة.

المادة الخامسة:

١ - يتبع خط الهدنة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين.

٢ - في منطقة خط الهدنة تتألف القوات العسكرية لكلا الفريقين من قوات دفاعية فقط كما هي محددة في ملحق هذا الإتفاق.

٣ - يتم سحب القوات إلى خط الهدنة وتخفيضها إلى المستوى الدفاعي وفقاً لأحكام الفقرة السابقة خلال عشرة أيام من تاريخ توقيع هذا الإتفاق. وكذلك يتم في المدة عينها نزع الألغام من الطرق والمناطق الملغومة التي يخليها كل من الفريقين، وإرسال المخططات التي تبين مواقع حقول الألغام إلى الفريق الآخر.

المادة السادسة:

يجري تبادل جميع أسرى الحرب الذين يحتجزهم أي من الفريقين والتابعين للقوات المسلحة النظامية أو غير النظامية للفريق الآخر كما يلي:

١ -يجري تبادل أسرى الحرب تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها في جميع المراحل، ويجري التبادل في رأس الناقورة خلال أربع وعشرين ساعة من توقيع هذا الإتفاق.

٢ -يشمل تبادل الأسرى هذا أسرى الحرب الملاحقين جزائياً وكذلك الذين صدرت بحقهم أحكام جنائية أو غيرها.

٣-ترد إلى أسرى الحرب المتبادلين جيمع الأشياء ذات الاستعمال الشخصي والأشياء القيّمة والرسائل والوثائق ومستندات الهوية وسواها من الأمتعة الشخصية أياً كان نوعها، وإذا كان الأسرى قد هربوا أو توفوا ترد إلى الفريق الذي ينتمي هؤلاء إلى قواته المسلحة.

٤-جميع الشؤون التي لم يرد عليها نص صريح في هذا الاتفاق تقرر وفقاً للمبادىء الواردة في الإتفاقية الدولية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب والموقعة في جنيف في ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٢٩.

٥ -تتولى لجنة الهدنة المشتركة المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا الإتفاق مسؤولية البحث عن المفقودين، من عسكريين ومدنيين، داخل المناطق التي يسيطر عليها كل من الفريقين، وذلك لتسهيل تبادلهم على وجه السرعة. ويتعهد كل فريق بأن يبذل للجنة كل تعاون ومساعدة في القيام بهذه المهمة.

المادة السابعة:

١ -تشرف على تنفيذ أحكام هذا الإتفاق لجنة هدنة مشتركة تتألف من خمسة أعضاء يعين اثنين منهم كل من فريقي هذا الإتفاق، ويكون رئيسها رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة أو أحد كبار الضباط من هيئة المراقبين في تلك المنظمة يعينه رئيس الأركان المذكور بعد التشاور مع فريقي هذا الإتفاق.

٢ -يكون مقر لجنة الهدنة المشتركة في مخفر الحدود إلى الشمال من المطلة، وفي مخفر الحدود اللبناني في الناقورة، وتجتمع اللجنة في الأماكن والأوقات التي تراها ضرورية لتصريف أعمالها بصورة فعالة.

٣ -تعقد لجنة الهدنة المشتركة اجتماعها الأول بدعوة من رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة في موعد لا يتجاوز أسبوعاً واحداً من توقيع هذا الإتفاق.

٤ -تكون قرارات لجنة الهدنة المشتركة بالإجماع كلما تيسر ذلك، وإلا اتخذت القرارات بأكثرية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين المقترعين.

٥ -تضع لجنة الهدنة المشتركة القواعد الإجرائية التي تتبعها. ولا تجتمع إلا بناء على دعوة يوجهها رئيسها إلى الأعضاء حسب الأصول. ويكتمل النصاب بحضور أكثرية أعضائها.

٦ -تكون للجنة سلطة استخدام المراقبين من بين المنظمات العسكرية التابعة للفريقين، أو من بين

عسكريي هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة، أو من كلتا الجهتين، بالعدد الذي يعتبر ضرورياً للقيام بمهماتها. وفي حالة استخدام مراقبي الأمم المتحدة لهذه الغاية فإنهم يظلون تحت قيادة رئيس اركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة. أما المهمات ذات الطابع العام أو الخاص التي تسند إلى مراقبي الأمم المتحدة الملحقين بلجنة الهدنة المشتركة فتكون خاضعة لموافقة رئيس أركان الأمم المتحدة أو ممثله المعين في اللجنة أيهما كان متولياً رئاستها.

٧ - تحال بشكل فوري المطالب أو الشكاوى التي يتقدم بها أي من الفريقين، والمتعلقة بتطبيق هذا الإتفاق، إلى لجنة الهدنة المشتركة بواسطة رئيسها. تتخذ اللجنة بشأن جميع هذه المطالب أو الشكاوى الإجراءات التي تراها مناسبة، وذلك بواسطة أجهزة المراقبة والتحقيق لديها، بغية الوصول إلى تسوية عادلة مقبولة لدى الفريقين.

٨ - إذا اختلف على تفسير معنى بند معين من بنود هذا الإتفاق فيما عدا المقدمة والمادتين الأولى والثانية، يعمل بتفسير اللجنة. ويجوز للجنة، بمحض تقديرها وكلما دعت الحاجة، أن تقترح على الفريقين من وقت إلى آخر تعديلات في أحكام هذا الإتفاق.

٩ - ترفع لجنة الهدنة المشتركة إلى كلا الفريقين تقارير عن أعمالها كلما رأت ذلك ضرورياً. وترسل صورة عن كل من هذا التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإحالتها إلى الإدارة او الوكالة المختصة في الأمم المتحدة.

١٠ - يمنح أعضاء اللجنة ومراقبوها حرية التنقل والوصول في المناطق المشمولة بهذا الإتفاق إلى المدى الذي تراه اللجنة ضرورياً، على أنه في حال اتخاذ اللجنة مقررات كهذه بأكثرية الأصوات يستخدم مراقبو الأمم المتحدة وحدهم.

١١ - توزع نفقات اللجنة، غير تلك العائدة إلى مراقبي الأمم المتحدة بين فريقي هذا الإتفاق بالتساوي.

المادة الثامنة:

١ - لا يخضع هذا الإتفاق للإبرام، بل يصبح نافذاً فور التوقيع عليه.

٢ - حيث أن هذا الإتفاق قد جرت المفاوضة فيه، وعقد استجابة لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨ الذي دعا إلى إقرار هدنة لدرء الخطر الذي يهدد السلم في فلسطين ولتسهيل الإنتقال من المهادنة إلى سلم دائم في فلسطين، فإنه يبقى نافذاً حتى الوصول إلى تسوية سلمية بين الفريقين، باستثناء ما ورد في البند ٣ من هذه المادة.

٣ - يجوز لفريقي هذا الإتفاق بالرضى المتبادل تعديله هو أو أي من أحكامه ويجوز لهما وقف

تطبيقه، فيما عدا المادتين الأولى والثالثة، في أي وقت. وإذا لم يتوصل إلى رضى متبادل، وبعد أن تكون قد انقضت سنة واحدة على وضع هذا الإتفاق موضع التنفيذ من تاريخ توقيعه، يجوز لأي من الفريقين ان يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة دعوة ممثلي الفريقين إلى مؤتمر غايته مراجعة او تعديل أو تعليق أي من الأحكام الواردة في هذا الإتفاق باستثناء المادتين الأولى والثالثة. ويكون الإشتراك في مؤتمر كهذا إلزامياً للفريقين.

٤ ـ إذا لم يسفر المؤتمر المشار إليه في البند ٣ من هذه المادة عن حل متفق عليه لنقطة مختلف عليها، جاز لأي من الفريقين أن يرفع الأمر إلى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة طلباً للحل المنشود، على أساس أن هذا الإتفاق انما عُقد استجابة لقرار مجلس الأمن في سبيل إقرار السلم في فلسطين.

٥ ـ وقع هذا الإتفاق على خمس نسخ، يحتفظ كل فريق بنسخة، وتسلم نسختان إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإرسالها إلى مجلس الأمن وإلى لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة ونسخة إلى الوسيط لفلسطين بالوكالة.

كتب في رأس الناقورة في الثالث والعشرين من شهر مارس (آذار) سنة ألف وتسعمئة وتسع وأربعين بحضور المندوب الشخصي لوسيط الأمم المتحدة لفلسطين بالوكالة ورئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة.

عن حكومة اسرائيل	عن حكومة لبنان:
تواقيع:	تواقيع:
المقدم مردخاي ماكليف	المقدم توفيق سالم
يهوشوع بلمان	الرائد ج. حرب
شبطاي روزين	

ملحق

تحديد قوات الدفاع

أولاً: إن قوات الدفاع العسكرية المشار إليها في البند ٢ من المادة الخامسة يجب الا يتجاوز ما يلي:

١ - فيما يتعلق بلبنان

أ) - كتيبتين وسريتين من مشاة الجيش اللبناني النظامي، وبطارية ميدان مؤلفة من ٤ مدافع، وسرية واحدة مؤلفة من ١٢ سيارة مصفحة خفيفة مجهزة بالرشاشات و٦ دبابات خفيفة مجهزة بمدافع خفيفة (٢٠ سيارة).

المجموع: ١٥٠٠ من الضباط والأفراد المجندين.

ب) - لا يجوز استخدام أية قوات عسكرية غير تلك المذكورة في البند (أ) أعلاه إلى الجنوب من الخط العام الممتد من القاسمية إلى النبطية التحتا وحاصبيا.

٢ - فيما يتعلق بإسرائيل

أ - كتيبة واحدة من المشاة، وسرية مساندة واحدة مع ستة مدافع هاون وستة رشاشات، وسرية استكشاف واحدة مع ست سيارات مصفحة وست سيارات جيب مصفحة وبطارية واحدة من مدفعية الميدان بأربعة مدافع، وفصيلة واحدة من مهندسي الميدان ووحدات إدارية للتموين والتجهيزات، على ان لا يتعدى المجموع ١٥٠٠ من الضباط والأفراد المجندين.

ب) - لا يجوز استخدام أية قوات عسكرية غير تلك المذكورة في الفقرة (٢) (أ) أعلاه إلى الشمال من الخط العام الممتد من نهاريا إلى ترشيحا والجش وماروس.

ثانياً: لا تفرض أية قيود على تنقلات أي من الفريقين في ما يتعلق بتموين هذه القوات الدفاعية أو تحركاتها وراء خط الهدنة.

مذكرات شاريت: الوثائق الإسرائيلية للمشروع الماروني

★ خطة صهيونية لتمزيق لبنان

تقدم مذكرات موشي شاريت، رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، وثائق كاملة، توضح كيف أن الصهاينة وضعوا بالإتفاق مع الموارنة خططاً شيطانية «لنصرنة لبنان» وجعله مسيحياً، قبل ان يصبح الوجود الفلسطيني عاملاً سياسياً في لبنان. وهذه الوثائق تعني الكثير على الصعيد اللبناني فيما لو عرضنا الماضي على الحاضر.

كان ديفيد بن غوريون يرى «أن نقطة الضعف في التحالف العربي هو لبنان، وأن نفوذ المسلمين يمكن إسقاطه بسهولة، ثم تقوم هناك دولة مسيحية تنتهي حدودها عند نهر الليطاني، وتتحالف مع اسرائيل». واعتبر «أن وجود دولة مسيحية في لبنان أمر طبيعي لأن له جذوراً تاريخية، وسيلقى دعم وتأييد قوى كبرى بين أوساط العالم المسيحي الكاثوليكي والبروتستاني.. ولهذا يجب استثمار كل الإمكانيات والوسائل، واستخدام كل الأساليب التي تؤدي إلى إحداث تغيير أساسي في لبنان.. كما يجب تجنيد إلياهو ساسون وغيره وإذا طلب نقوداً فلا يجب أن نبخل بالدولارات حتى لو ربطنا الأموال بقرن الغزال».

في ٢٠ جمادى الثانية ١٣٧٣ هـ - ٢٥ شباط ١٩٥٤ م وقع انقلاب في سوريا ضد نظام العقيد أديب الشيشكلي، فاقترح وزير الدفاع الإسرائيلي بنهاس لافون على رئيس الحكومة الإسرائيلية موشي شاريت

احتلال عدد من المواقع على الحدود السورية. إلا أن شاريت لم يعط موافقته على عمل من هذا النوع، ووعده بأنه سيبحث الموضوع مع بن غوريون.

وفي ٢٧ شباط التقى الإثنان (شاريت ولافون) في منزل بن غوريون في تل ابيب بحضور رئيس الأركان موشي دايان. وخلال الإجتماع طرح بن غوريون ولافون ودايان فكرة مهاجمة سوريا وقد حاولوا إقناع شاريت «منتهزين فرصة انهيار الوضع في سوريا إذ أن الحكومة التي وقعنا معها اتفاقية الهدنة لم يعد لها وجود.. ولا توجد في الوقت الحاضر أية قوة في الساحة يمكنها السيطرة». إلا أن شاريت رفض العملية «مشيراً إلى حتمية إدانة مجلس الأمن لعمل من هذا النوع».

وكتب شاريت أن بن غوريون وبنهاس لافون وموشي دايان كانوا يحلمون بانقلاب في سوريا لكي يغزوا البنان. وكان بن غوريون يعتقد أنه إذا اجتاح العراق سوريا، وهذا أمر ممكن فستكون اللحظة المناسبة لدفع الموارنة وتحريضهم على إعلان دولة مسيحية. ولكن شاريت اعترض قائلاً: «إنه حلم أجوف، فالموارنة منشقون على أنفسهم.. ومؤيدو الإنفصال المسيحي ضعفاء. ولن يجرؤ طرف منهم على عمل أي شيء.. وإقامة لبنان مسيحي يعني تخلي المسيحيين عن صور وطرابلس والبقاع، وليست هنالك قوة تستطيع إعادة لبنان إلى أبعاده التي كان عليها قبل الحرب العالمية الأولى، خصوصاً لأنه في هذه الحالة سوف يفقد لبنان سبب وجوده الإقتصادي».

وكان رد فعل بن غوريون غاضباً.. إذ راح يعدد المبررات التاريخية لوجود لبنان مسيحي محدود، وقال: «إنه اذا حصل مثل هذا التطور فإن القوى المسيحية (في العالم) لن تجرؤ على معارضته». وقد تخوف شاريت من «مغامرة تجلب لهم الخزي»، وذلك بسبب نقص في الأموال، وجاء الجواب أنه لا بد من إيجاد المال اللازم.. وإذا لم يكن من خزينة الدولة، فمن الوكالة اليهودية.. ذلك أن مثل هذا المشروع يستحق التضحية بمئة ألف، او نصف مليون، أو حتى مليون دولار.. وعندما يحصل ذلك سيحصل تغيير جذري في الشرق الأوسط، وسيبدأ عصر جديد» (٦٥).

★ بن غوريون: إلحاح على إقامة دولة مسيحية في لبنان

وفي اليوم التالي، أرسل بن غوريون إلى شاريت الرسالة التالية:

«إلى موشي شاريت، رئيس الوزراء

سديه بوكر ٢٧ شباط ١٩٥٤

عند انسحابي من الحكومة، قررت في نفسي تجنب التدخل والإعراب عن رأيي حول الشؤون السياسية الجارية لكي لا أجعل الأمور صعبة بالنسبة للحكومة بشكل من الأشكال، ولو لم تدعونني أنت

ولا فون ودايان، لما بادرت بنفسي إلى التعبير عن رأبي وإلى ما يجري عمله. لكن أما وقد دعوتموني، فإني أرى من واجبي أن أستجيب إلى رغباتكم، وخاصة إلى رغبتك كرئيس للوزراء. ولذلك فإني أسمح لنفسي بالعودة إلى أحد الموضوعات التي لم تو افق عليها لأناقشه ثانية، ألا وهو موضوع لبنان.



بن غوريون.. حلمه استيقظ عام ١٩٧٥

من الواضح أن لبنان هو النقطة الأضعف في الجامعة العربية، فكل الأقليات الأخرى في الدول العربية هي أقليات مسلمة باستثناء الأقباط، ولكن مصر هي الأكثر تماسكاً وصلابة بين الدول العربية، والأكثرية فيها تتألف من كتلة واحدة صلبة، من عرق واحد ودين واحد ولغة واحدة، والأقلية المسيحية فيها لا تؤثر جدياً في وحدتها السياسية والوطنية. ولكن المسيحيين في لبنان ليسوا كذلك، فهم اكثرية في لبنان التاريخي.. وهذه الأكثرية لها تقليد وثقافة يختلفان عن تقاليد وثقافات الأعضاء الآخرين في الجامعة العربية. وحتى داخل الحدود الموسعة، (وكان هذا أفدح خطأ ارتكبته فرنسا التي وسعت حدود لبنان)، فإن المسلمين ليسوا أحراراً في أن يفعلوا ما يشاؤون، وإن كانوا أكثرية هناك، ولست أدري إن كانوا اكثرية في الواقع.. ولذلك فإن إيجاد دولة مسيحية، هو عمل طبيعي، وله جذور تاريخية، وسيجد الدعم لدى أوساط العالم المسيحي الكاثوليكي والبروتستانتي. في الأوقات العادية، يكاد ذلك يكون مستحيلاً، أولاً وقبل كل شيء بسبب غياب المبادرة والشجاعة لدى المسيحيين، أما في أيام الفوضى أو الحرب الأهلية فالأمور تأخذ مساراً آخر، وحتى الضعيف يعلن نفسه بطلاً. وربما يكون الوقت قد حان، وليس في السياسة شيء أكيد، للعمل على إقامة دولة مسيحية بجوارنا.. ولن يتم ذلك دون مبادرتنا ومساعدتنا القوية، ويبدو لي أن هذه هي المهمة المركزية، أو هي على الأقل واحدة من المهمات المركزية لسياستنا الخارجية، وهذا يعني أنه يجب توظيف الوقت والطاقة والوسائل من أجلها، وإن علينا أن نعمل بكل الطرق الممكنة لتحقيق حصول تغيير جذري في لبنان. ويجب تعبئة ساسون وبقية خبرائنا بالشؤون العربية.. وإذا كانت هناك حاجة إلى المال، فيجب عدم توفير أية كمية من الدولارات رغم أن هذا المال قد ينفق عبثاً.. وعلينا أن نركز جهودنا على هذا الموضوع، ولعله من المجدي هنا استدعاء روبين شلواح، فهذه فرصة تاريخية ولن يسامحنا أحد إذا أضعناها.. وليس في هذا أي تحدٍ للقوى العالمية. ويجب عمل كل شيء في رأبي بسرعة وبكل طاقة.

وفي سبيل الوصول إلى ما نبتغيه، علينا فرض قيود على الحدود اللبنانية وتنظيمها، ولن نصل إلى الهدف طبعاً من دون تصغير هذه الحدود. ويستحسن اختيار بعض اللبنانيين في الداخل والخارج وتجنيدهم من أجل خلق الدولة المارونية. وإذا ما عثرنا في لبنان وبين المغتربين منه على رجال مستعدين للتعبئة لإقامة دولة مارونية، فلن تكون هناك أي حاجة لحدود موسعة ولا لجموع اسلامية هائلة، واعتبارات من هذا النوع ليس لها أهمية. لست على معرفة بأشخاص يمكننا التنسيق معهم. ولكن هناك طرقاً عدة يمكن بواسطتها تنفيذ المشروع المقترح» (٦٦).

المخلص

د. بن غوريون

★ شاريت: دعوة إلى التريث

إلا أن شاريت لم يكن ضد الفكرة، لكنه أبدى تحفظات عدة لجهة التوقيت وبالتالي إيجاد الفئات التي يمكن التعاون معها وتوظيفها للقيام بهذه المهمة والوصول إلى النتائج المتوخاة. وانطلاقاً من هذه الزاوية بالذات رد على بن غوريون في ١٨ آذار ١٩٥٤ برسالة مفصلة ومطولة يناقشه فيها بعض النقاط ويعترض على البعض الآخر، ومركزاً في الوقت ذاته على موضوع تحديد الزمان وتأمين الجهات التي يجب الإعتماد عليها لبلوغ النجاح في إقامة الدولة المارونية. وبالرغم من تباين وجهات النظر في طريقة التنفيذ بين شاريت وبن غوريون، فلقد كان الإثنان متفقين على الغرض الأساسي من إقامة الكيان الماروني.

وجاء في الرسالة:

«السيد دافيد بن غوريون

سديه بوكر

١٨ آذار (مارس) ١٩٥٤

عذراً لأنني تأخرت في الرد على رسالتك المتعلقة بلبنان. كنت قد أعطيتك جواباً سلبياً للفكرة التي طرحتها خلال لقائنا في تل ابيب، لكن بعد حديثنا رأيت أنه ينبغي التدقيق في هذا المسألة، وطلبت إلى قسم الأبحاث التابع لنا إعداد دراسة خلفية حول المحاولات التي بذلت في الماضي لإضفاء طابع الجمهورية المسيحية على لبنان، وحول الإحتمالات المتوفرة اليوم للحركة التي ستقام - إذا كانت ستقام - من أجل إحراز هذا الهدف. وللأسف تأخر الباحثون في مهمتهم ويبدو أنهم دائبون عليها بجدية بالغة.

أولاً وقبل كل شيء إن لدي افتراضاً دائماً بأنه إذا كان هناك في وقت ما سبب معين للتدخل من الخارج بالشؤون الداخلية لبلد ما، من أجل دعم حركة سياسية في الداخل تسعى إلى هدف ما، فإن ذلك لا يكون إلا عندما تظهر هذه الحركة بعض النشاط المستقل لكي تكون هناك فكرة لتقويته وربما قيادته إلى النجاح عبر تشجيعه ومساعدته من الخارج، فلا يعقل أن نخلق من الخارج حركة غير موجودة في الداخل،

إذ من المستحيل حقن الحياة في جسم ميت . وحسب معلوماتي لا توجد في لبنان الآن حركة تسعى لجعل هذا البلد دولة مسيحية، يحكمها الموارنة وتصبح القرارات الحاسمة فيها بين يدي الطائفة المارونية .

وليس هذا مثيراً للدهشة ، فتحويل لبنان إلى دولة مسيحية كنتيجة لمبادرة خارجية أمر غير ممكن اليوم ، لكنني لا أستبعد احتمال تحقيق هذا المشروع بوسيلة أخرى ، وذلك حين حدوث سلسلة من الصدمات وفي أعقاب موجة من الهزات التي تجتاح الشرق الأوسط وتؤدي إلى إحداث تغييرات جذرية وتدمر عناصر التركيبة الحالية وتخلق تشكيلات جديدة . وحتى ذلك الحين علينا أن نبعد من حساباتنا وأوهامنا أية مبادرات جدية من هذا النوع في لبنان ، آخذين بعين الإعتبار حدوده الحالية وأبعاده الديموغرافية وعلاقاته الدولية .

فالمسيحيون لا يشكلون الأكثرية في لبنان ، ولا يشكلون كذلك كتلة موحدة سواء من الناحية السياسية أم كطائفة . فالأقلية الأرثوذكسية لا شأن لها بدولة مسيحية يسيطر عليها الموارنة ، وهي تميل إلى التعاطف مع الأرثوذكس في سوريا ، وعليه فهي غير مستعدة لخوض غمار الحرب من أجل لبنان مسيحي ، أي بمعنى آخر لبنان مصغّر ومفصول عن الجامعة العربية . ومن ناحية أخرى لن يعارض الأرثوذكس مسألة توحيد لبنان مع سوريا ما دامت تلك الوحدة تؤدي إلى تقوية الطائفة الأرثوذكسية ، وبالتالي مجموع الأقليات الأرثوذكسية في المنطقة . والواقع أن هناك مسيحيين أرثوذكس في سوريا أكثر من لبنان . كما أن مجموع عدد الأرثوذكس في كل من سوريا ولبنان يفوق عدد الموارنة .

وبالنسبة للموارنة ، فإن الغالبية العظمى منهم تدعم منذ سنوات اولئك القادة السياسيين البراغماتيين في طائفتهم ، والذين تخلوا منذ سنوات عن حلم الدولة المسيحية في لبنان ، وجعلوا اهمهم الرئيسي عقد تحالف وثيق وائتلاف واسع مع زعماء المسلمين . وبمرور الوقت أدرك اولئك القادة عدم جدوى إقامة كيان ماروني منعزل ، وان المنظور التاريخي لطائفتهم يعني تقاسم السلطة مع المسلمين ، والقبول بأهون الشرين وهو مشاركة المسلمين في الحكم ودخول لبنان إلى الجامعة العربية الذي هو بمثابة أمر حيوي لاستمرار لبنان ، آملين ومعتقدين أن بإمكان هذه العوامل أن تضمن تخلي المسلمين عن فكرة الوحدة مع سوريا وتقوي لديهم الشعور باستقلالية لبنان .

ولهذا فإن الغالبية العظمى من الأقلية المارونية ترى في أية محاولة لإثارة موضوع تقليص الحدود وتصغير الأراضي وإحياء القوة المارونية ، مؤشراً خطيراً يهدف إلى تدمير وضع طائفتها وأمنها وحتى وجودها نفسه . إن مبادرة كهذه ستبدو رهيبة بالنسبة للموارنة ، لأنها سوف تؤدي إلى نسف صيغة التعايش القائمة بينهم وبين المسلمين ، والتي تم التوصل إليها عبر جهود هائلة ، وتضحيات جيل بأكمله . وهذه المحاولة ستعني دفع المسلمين إلى احضان سوريا ، وتؤدي إلى الكارثة التاريخية وهي إلحاق لبنان بسوريا

وإلغاء شخصيته المستقلة السابقة عن طريق الاندفاع الكامل والذوبان في بحر الدولة الإسلامية الكبرى.

سوف تعارضني وترد عليّ بأن تلك الحجج غير ذات صلة بالموضوع وهي ليست بأهمية الخطة القائمة على سلخ المناطق الإسلامية لصور وطرابلس والبقاع عن لبنان. ولكن من يستطيع التنبؤ بأن تلك المناطق سوف تتخلى فعلاً عن روابطها بلبنان وصلاتها السياسية والإقتصادية مع بيروت؟ ومن يضمن لنا قبول الجامعة العربية بالتخلي عن عضوية لبنان فيها وانتسابه إليها؟ ومن يستطيع أن يجزم أن الأحداث الدامية التي ستنشأ نتيجة لهذا المخطط المرسوم ستقتصر على لبنان ولن تنتقل إلى سوريا نتيجة لمحاولة مشابهة وتجر سوريا إلى ميدان المعركة فوراً؟ وليس هناك من يستطيع أن يؤكد أن دول الغرب الكبرى ستقف موقف المتفرج مما يجري، ولن تتدخل قبل خروج لبنان المسيحي الذي نريد إلى حيز الوجود. ومن يضمن أن زعماء الموارنة لن يدركوا كل هذه المحاذير والإعتبارات المذكورة أعلاه فيتراجعوا عن مثل هذه المغامرة الخطيرة؟.

ثم إن هناك مواضيع اقتصادية تقريرية تلعب دورها الحساس في هذا الموضوع، فنحن لا نعالج المسألة في العشرينات وفي أجواء ١٩٢٠ - ١٩٢١ بل في الخمسينات أي بعد ذلك بخمسين سنة. وقد تم خلال هذه المدة اندماج جبل لبنان بالسهل الساحلي لصور وصيدا وبوادي البقاع ومدينة طرابلس. وهذه المناطق تعتمد كل منها على الأخرى وتشكل فيما بينها وحدة تجارية اقتصادية لا يمكن فصلها. وجبل لبنان لم يكن متمتعاً باكتفاء ذاتي حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى. إن التداخل والتكامل بين تلك المناطق بالاضافة إلى بيروت، هو الذي مكن الدولة اللبنانية من خلق اقتصاد متوازن. أما العودة إلى الماضي فإنها لا تعني فقط ضرورة إجراء عملية جراحية، لكنها تعني ايضاً تمزيق أوصال الدولة، مما يؤدي إلى خراب لبنان ونهايته. وفي رأيي لا أتصور وجود أي فريق أو حزب يرحب بالتعاون الجدي مع هذا المخطط الذي سوف لن ينتج عنه سوى انتحار لبنان الإقتصادي.

بعد كل هذه الأمور يهمني أن أضيف أنني ما كنت لأقف موقف المعارضة من خطتكم لو كانت هناك قاعدة فعلية ترتكز عليها. بل على العكس من ذلك فإنني اؤيد بكل تأكيد فكرة تقديم المساعدات والدعم الفعال لأي شكل من أشكال التحرك داخل الطائفة المارونية يميل إلى تقوية ميولها الإنعزالية، بغض النظر عن مدى فرص النجاح أمامها. وفي حال وجود مثل تلك القاعدة يعتبر مجرد تحريك الأقليات عملاً ايجابياً بالنظر لما قد ينتج عنه من آثار تدميرية على المجتمع المستقر. وسأكون مسروراً لهذه البلبلة داخل الطائفة المارونية إن بالنسبة لما سيحدثه من اختلال، أو بالنسبة لما ستؤدي إليه من اضطراب داخل الجامعة العربية، مما سيحول الإنتباه بعيداً عن الصراع العربي - الإسرائيلي، إلى تلك الشرارة في الرغبة في الإستقلال المسيحي، ويذكي النار في مشاعر الأقليات المسيحية في المنطقة وتوجيهها نحو المطالبة

بالإستقلال . لكن في ظل غياب مثل هذه القاعدة المطلوبة لا يبقى أمامنا سوى الإنتظار . ولو تحركنا الآن فلن يكون عملنا سوى حماقة وافتعالاً واضحاً، إذ من البديهي ألا يضحي الآخرون بمصالحهم الجوهرية من أجل مصالح اسرائيل التكتيكية الراهنة .

علاوة على ذلك أود أن أؤكد ضرورة إبقاء هذه الخطة في نطاق السرية الكامل . فإذا لم يحافظ على سرية الخطة، وأصبحت معروفة، وهو خطر لا يمكن إنكاره في ظل الظروف الراهنة للشرق الأوسط، فإن الخسارة التي سنعاني منها لن يعوضها شيء، ولو كان نجاح العملية ذاتها » (٦٧).

موشي شاريت

وإذا كان شاريت قد دعا إلى التريث في تنفيذ هذا المخطط مع تحبيذه تقديم المساعدات والدعم الفعال لتحريك الطائفة المارونية وتقوية «ميولها الإنعزالية»، فإن بن غوريون لم يعر هذا التوجه أي اهتمام، بل شرع على الفور في العمل لإرباك الأوضاع على الساحة اللبنانية . وفي هذه الفترة جرت « اتصالات مع أوساط معينة في لبنان »، وقد نوقشت في ٢٤ نيسان من نفس العام بين رئيس الوزراء وبعض معاونيه في وزارة الخارجية (٦٨) .

★ ساسون يعترض

وهنا تدخل الصهيوني إلياهو ساسون، كضابط ارتباط بين الرجلين، وأيد التوجه الذي دعا إليه بن غوريون، وبعث برسالة إلى شاريت جاء فيها :

« ... إننا نخطئ في الحقيقة إذا جزمنا بمثل هذه الصورة القاطعة بأن جميع اللبنانيين الموارنة، وخصوصاً رجال بكركي، قد سلموا قلباً وقالباً بالوضع القائم . وإلا لماذا لا نزال نرى معارضة مارونية شديدة لكل مشروع عراقي أو سوري يتحدث، معاذ الله، لا عن وحدة عربية أو فدرالية عربية، بل عن شيء أكثر تواضعاً، عن مزيد من التقارب بين البلاد العربية ؟!

لن نكون أوفياء للحقيقة إذا جزمنا أن جميع الزعماء الموارنة قد أهملوا كل حلم لإعادة مجد لبنان المسيحي إلى قِدمه، وتوصلوا إلى اقتناع بأن مصلحة طائفتهم التاريخية تقضي بقبول « أهون الشرين » ومعناه مشاركة المسلمين ودخول الجامعة العربية .

إننا نسمع حتى هذا اليوم مطالب مارونية للخروج من الجامعة، وإننا نشهد حتى هذا اليوم تهجمات مارونية على اولئك الذين يخطر في بالهم إمكانية الوحدة الإقتصادية، مثلاً، مع سوريا . إننا لا نزال نقرأ حتى هذا اليوم على صفحات بعض الصحف المارونية تحذيرات للرئيس الماروني من الذهاب بعيداً في المشاركة مع المسلمين .

من الأصح والأدق في رأيي الجزم بأن رجال المبادرة من الزعامة المارونية قرروا حتى الآن دون مناص،

وليس عن اقتناع، اختيار أهون الشرين، وإلقاء ثقلهم مؤقتاً إلى جانب ائتلاف مسيحي - اسلامي.

إن اختيار أهون الشرين لا يمكن أن يكون بأي حال سياسة ثابتة على مدى الأيام، فهي تظهر حيث لا يوجد خيار آخر وتختفي عندما يتسنى مخرج آخر مرغوب وممكن. *فالرجال المبادرون من الزعامة السياسية* المارونية انتهجوا هذه السياسة بعد أن تخلى عنهم أصدقاؤهم ومريدو مصلحتهم، الفرنسيون والصهاينة مثلاً، وحتى البريطانيون الذين حرضوهم قبل حوالي عشر سنوات على رفس الفرنسيين والإنضمام إلى الجامعة العربية. الحقيقة أن هؤلاء الرجال المبادرين يبحثون اليوم عن طريقة للإرتباط بالولايات المتحدة بواسطة اتفاقيات عسكرية واقتصادية منفصلة (إشارة إلى مساهمة شمعون في حلف بغداد)، مما يدل على انهم لا يؤمنون بأن دخول بلدهم إلى الجامعة العربية يضمن لهم سيادته وحريته واستقلاله على مدى الأيام. كما أن هذه الحقيقة تدل على أن ولاءهم لمبادئ الجامعة العربية وقراراتها أمر مشكوك فيه ...

لا عجب أن الرجال المبادرين في الزعامة المارونية يدركون جيداً أنه لا يكفي أن يلقوا بكل ثقلهم إلى جانب ائتلاف مسيحي - اسلامي داخل لبنان، والإشتراك في الجامعة العربية، لكي يستطيعوا المحافظة على الوجه الحالي لبلدهم، وعلى مكانتهم الحالية داخل هذا البلد. بإمكانهم المحافظة على كل ذلك لفترة محدودة فقط، ولكن ليس على مدى الأيام. مثلاً: خلال فترة النزاع العربي - الإسرائيلي، خلال فترة النزاع المصري - البريطاني، خلال فترة النزاع السعودي - الهاشمي، خلال فترة انعدام الإستقرار في العالم العربي، خلال فترة الحرب الباردة في المجال الدولي إلى غير ذلك، خلال هذه الفترات لا يستطيع الموارنة في أي حال من الأحوال التنافس مع جيرانهم المسلمين في مجال التكاثر الطبيعي والإهتمام بعدم تغيير التركيب السكاني في بلدهم الصغير ...

ليس من الصعب في رأيي خلق الغليان المطلوب في صفوف الطائفة المارونية لتقوية حس الإنفصال وإيقاظه. فالحقيقة أن الأرض تميد تحت أرجل الماروني الذي يمضي بفقدان حقوقه التاريخية، والحقيقة هي أن بلده آخذ بالإصطباغ تدريجياً بالوجه الإسلامي. كما أن أنظار الجيل الناشئ الإسلامي في العالم العربي عامة، وفي لبنان خاصة، لا تتطلع إلى ائتلاف مسيحي - اسلامي بل إلى وحدة عربية كاملة.. فجميع هذه الحقائق وغيرها تكفي لفتح أعين كل ماروني في لبنان والمهجر، لكي تخلق في داخله الغليان المطلوب ولربطه إلى عجلة «المُثيرين والمُثارين».

لكن إذا سألتني: هل هناك أي احتمال لمثل هذا الغليان، لو قام وسار كما ينبغي، لكي يحرز الهدف، لأجبتك كلا ودون تردد.. فأنا أشك إذا كان الموارنة أنفسهم، على قدر ما أعرفهم، سيكونون مستعدين من جانبهم للإنصراف لهذا الأمر حتى النهاية. بلإنه لا يمكن التعبير عن الثقة التامة بكتائب بيار الجميل. فاللبناني المسيحي ليس رجل نضال ولا رجل تضحية، يتحمس بسرعة ويهمد بسرعة، بطل بفمه ضعيف

بذراعيه ... »(٦٩).

★ مشروع دايان

في ١٣ رمضان ١٣٧٣ هـ - ١٦ آيار ١٩٥٤ م وخلال اجتماع مشترك لكبار مسؤولي وزارتي الدفاع والخارجية، عاد بن غوريون، بعد أن اصبح وزيراً للدفاع، إلى ما يسميه شاريت « حلمه القديم » في التدخل في لبنان، وأثار مجدداً المطالبة بأن تفعل اسرائيل شيئاً بالنسبة للبنان ... وفي رأيه كانت اللحظة مناسبة جداً، نظراً لتجدد التوتر بين سوريا والعراق و « إمكانية اجتياح العراق لسوريا » التي تعاني من المشاكل الداخلية.

وقد عبر رئيس الأركان موشي دايان، عن دعمه المتحمس لخطة بن غوريون بقوله: « إن الشيء الوحيد الضروري هو العثور على ضابط لبناني، ويمكن حتى لضابط برتبة رائد أن يؤدي المهمة، وعلينا إما أن نستميله أو نشتريه بالمال، كي يوافق على إعلان نفسه منقذاً للسكان الموارنة، وبعدذلك يدخل الجيش الإسرائيلي إلى لبنان ويحتل الأراضي اللازمة، ويقيم نظام حكم مسيحي متحالف مع اسرائيل، وستضم الأراضي الواقعة جنوب الليطاني بشكل نهائي إلى اسرائيل، ويصبح كل شيء على ما يرام. ويوصي موشي دايان بالعمل على تنفيذ الخطة فوراً - أي غداً، ودون انتظار إشارة من بغداد ».

ولم يشأ شاريت أن يتخاصم مع بن غوريون أمام ضباطه، فاكتفى بالتحذير بـ « أن النتيجة لن تكون لبناناً مسيحياً متماسكاً، بل حرباً بين اسرائيل وسوريا ». وأمام الحاح بن غوريون، شكلت لجنة مشتركة من وزارتي الخارجية والدفاع للتعامل مع الشؤون اللبنانية، برعاية شاريت الذي كان يتوقع منها تصاميم خلخلة الوضع في لبنان (٧٠).



موشي دايان: البحث عن ضابط

وفي معرض رده على بن غوريون يقول شاريت: « إن هذا الأخير لا يزال يتصور لبنان كما كان أيام الأمبراطورية العثمانية، جسماً مستقلاً ذو أغلبية مسيحية مارونية. ولكن في لبنان الكبير، فقد الموارنة منذ زمن تفوقهم العددي. والأرثوذكس منجذبون نحو الفلك السوري. والمسلمون يشكلون أغلبية متنامية، نظراً لنسبة الولادات المرتفعة عندهم، واللاجئون الفلسطينيون أضافوا إلى هذه الأغلبية عدداً، فأصبح الموارنة أقلية تعادل الثلث، وفقدت طائفتهم كل جرأة واندفاع. كما أن أغلب قادتها في حالة تناغم مع المسلمين ومع جامعة الدول

العربية . وكل محاولة اسرائيلية لدفعهم في طريق الثورة، قد تؤدي إلى فضحهم عالمياً، وتسبب لهم هزيمة ساحقة » (٧١) .

وبعد اسبوعين اشتكى شاريت، كما ورد في يومياته، من « أن رئيس الأركان (موشي دايان)، يدعم خطة لاستئجار ضابط لبناني يوافق على أن يخدم كدمية، بحيث يبدو الجيش الإسرائيلي وكأنه يستجيب إلى دعوته، لكي يحرر لبنان المسيحي من نير مضطهديه المسلمين » . ومع أن شاريت اعتبر الخطة « مغامرة مجنونة » فإنه أوصى « بأن تكلف اللجنة بمهمات أبحاث وعمليات حذرة موجهة إلى تشجيع الأوساط المارونية التي ترفض الضغوط الإسلامية وتقبل الإعتماد على اسرائيل » . واعترف شاريت بأنه « في الحقيقة كانت لنا صلات مع مجموعة ما » داخل لبنان، و « إننا قمنا بمحاولات عدة للإتصال بمجموعات أخرى، وإن التركيز كان على ترتيب اتصالات داخل الجيش اللبناني » .

وأشار شاريت إلى رغبة دايان في رفض معاهدة امنية قدمت من الولايات المتحدة الأميركية لأنها تقيد حرية اسرائيل في العمل العسكري، وإلى أن قائد الأركان صاغ نوعاً من عقيدة « الحرب تساوي السلم »، ولذا فإن على الدولة أن تخترع المخاطر، وأن تعتمد « أسلوب التحريض الذي يليه الإنتقام »، وفوق كل ذلك تأمل بحرب جديدة مع البلاد العربية حتى تتمكن اخيراً من التخلص من مشاكلها « ومن اكتساب مساحات جديدة » (٧٢) .

العمليات الحذرة استمرت . . ويوم ٢٢ أيلول ١٩٥٤، وقع حادث غامض عندما هوجمت سيارة باص في الجليل قرب صفد، فقتل شخصان وجرح عشرة من الصهانية، وحتى قبل أن يستطيع التحقيق معرفة الجهة التي أتى منها المهاجمون . . طلب دايان القيام بعملية انتقامية ضد لبنان، وتم اختيار قرية لبنانية لتنسف منازلها .

هذا بالذات ما أراده موشي دايان وكان يسعى إليه : زعزعة استقرار لبنان والبحث عن سلف لسعد حداد الذي أعلن دولة مارونية عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م . وكان لهذه الخطة التمزيقية أن تجد الدعم والتأييد بشكل كاف من رؤساء لبنان الموارنة الذين رفضوا أن يقوم الجيش بدوره في حماية الوطن ودرء الأخطار الخارجية . ومنذ ذلك الوقت بدأت عمليات قصف اسرائيل لجنوب لبنان والهادفة إلى هدم استقراره .

وقبل أن نطوي صفحة هذا الملف نشير إلى أن بن غوريون كان ينوي تطبيق خطة بشأن لبنان أثناء العدوان الثلاثي على مصر . ففي عام ١٩٥٤ م قال بن غوريون في رسالة جوابية إلى الزعيم الفرنسي شارل ديغول : « إن أمنيتي في المستقبل هي جعل نهر الليطاني حدود اسرائيل الشمالية » . وفي الأول من تشرين الأول ١٩٥٥ م ـ ١٥ صفر ١٣٧٥ هـ أعطت الحكومة الأميريكة عبر وكالة الإستخبارات المركزية الضوء الأخضر لإسرائيل للهجوم على مصر، واصبحت طاقات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية كلها موظفة

للاستعدادات للحرب التي وقعت بعد عام كامل بمشاركة فرنسا، بريطانيا وإسرائيل. وأثناء التحضيرات السرية لهذا العدوان في صيف ١٩٥٦ م، جرى تدعيم التحالف الإسرائيلي العسكري والسياسي مع فرنسا، وقد عرض دافيد بن غوريون الذي كان رئيساً للحكومة الإسرائيلية حينذاك أمام المسؤولين الفرنسيين في الإجتماع السري الذي عقد في قصر سيفر تفاصيل خطته التي تتلخص باجتياح مصر واحتلال الضفة الغربية، ومن ثم تتقدم القوات الإسرائيلية إلى نهر الليطاني جاعلة منه الحدود الشمالية لدولة اسرائيل، أما القسم الآخر من لبنان فتقام عليه دولة مسيحية (٧٣).

الفصل العاشر

مرحلة طويلة من التخطيط والإعداد

صيحة خطر

عام ١٩٥٣ م كتب الدكتور مصطفى خالدي في كتابه «حاضر لبنان المسلم» ما يلي:

«رابعاً: الأزمة المقبلة:

ولما كانت أحوال الماضي السيئة، وظروف الحاضر التي لا تطاق، غير كافية لإخماد لبنان المسلم وإخضاعه، فإن علامات تلوح في الجو تشير إلى أن الكتائب الفاشستية اللبنانية تحت قيادتها المتصلبة المارونية المتعصبة تستعد لاستخدام قوة العنف مع التآمر في الحلقات الدينية والسياسية لخلق دولة مناوئة للعروبة والإسلام في لبنان.

هذه الدلائل لم تعد مقتصرة على الإشاعات والتقارير الكلامية، بل تعدتها إلى الظهور علناً في الصحف اللبنانية، دون أدنى اهتمام أو إنكار من العناصر المعنية التي تشعر بأنها من القوة بحيث تستطيع أن تتباهى بعرض المخططات الغاشمة وغير الدستورية في مواجهة المسلمين اللبنانيين دون أية عقوبة. وعلى سبيل المثال نلاحظ في نبأين صحفيين جميع عناصر التآمر في صورة متكاملة، فقد نشرت صحيفة «النداء» نبأ استدعاء البطريرك الماروني رئيس الكتائب إلى مؤتمر سري مع الأساقفة في الصرح البطريركي في الديمان، وشخصية سياسية مرموقة من الحكومة، بينما نجد صحيفة التلغراف قد نشرت بياناً موجزاً فيما يتعلق بسياسة الكتائب بشأن تدريب الشبان الموارنة نساء ورجالاً على أعمال الرماية العسكرية وحمل السلاح.

ولا نستطيع إلا أن نرقب بفزع ما في الجو من غيوم ملبدة تنذر باقتراب القلاقل، إذ أن الأمور عندما تصل إلى تدريب حتى الشابات المارونيات على الخدمة المسلحة على يد منظماتهم الفاشستية شبه العسكرية، فذلك شيء لا يبدو عرضاً، وإنما يعكس لنا دلائل تشير إلى نضوج مخططات طويلة الأمد مبيتة ذات أهمية سياسية خطيرة.

وعندما نفحص بتمعن، طبيعة تلك المنظمات شبه العسكرية، وتدريباتها نرى ما يدل على أن الكتائب قد تدربت نفس تدريب عصابة الهاجانا الإسرائيلية التي تدربت على أيدي ضباط الجيش البريطاني، ومن ثم اصبحت فيما بعد الجيش الوطني الإسرائيلي. هذا ويقال أن مدرباً سابقاً في الهاجانا يعمل الآن كبير مستشاري الكتائب العسكريين.

ولو كانت هذه الحقائق مجرد اشاعات لما تولد منها خطر مباشر على مسلمي لبنان الذين ليس لديهم مثل تلك المنظمات الفاشستية تحت تصرفهم، إلا أن اصطدامات اخيرة بين جماعات اسلامية غير

منظمة، وتلك المنظمات الفاشستية المارونية شبه العسكرية في برج البراجنة في ضواحي بيروت، ومنطقة الهرمل في البقاع، قد برهنت على أن الموارنة يمتلكون اسلحة اوتوماتيكية ومدافع رشاشة، لا بل ومدافع راجمة من عيار صغير، مثل تلك الأسلحة التي استعملتها الهاجانا في اغتصاب فلسطين من أهلها، فهل ثمة تفاهم بين الإسرائيليين والمارونيين يشمل المساعدات العسكرية والتعهدات السياسية، بما في ذلك تدريب الكتائب على أيدي ضباط عسكريين سبق لهم أن عملوا في قوات الهاجانا.

إن مثل هذا التفاهم، يمكنه كذلك أن يفصل الشعوب العربية عن كامل ساحلهم الواقع من غزة إلى شمال طرابلس اللبنانية، على البحر الأبيض المتوسط.

إن مثل هذا التفاهم يستطيع أن ينجز طرد مسلمي لبنان إلى الصحراء أو إلى سوريا، كما طرد الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ م»(١).

ويتضح من هذا المقال أن حزب الكتائب بدأ يعد لأول حرب أهلية بعد (الإستقلال)، وأخذ ينظم صفوفه على أساس عسكري، ويدرب ميليشياته ويزودها بأسلحة حديثة. وقد نال هذا العمل مباركة ودعم السلطات الرسمية، التي دفعت عدداً من ضباط الجيش اللبناني النصارى، لتنظيم مخيمات التدريب التي أقامها الحزب في كسروان والمتن الشمالي.

كميل شمعون يواجه الثورة

★ الإستئثار والتفرد بالحكم

عام ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م نجحت بريطانيا في إيصال مرشحها المفضّل كميل شمعون إلى رئاسة الجمهورية. وكان هذا الرجل على علاقة طيبة مع العراق، مركز الثقل البريطاني، وأصبح فيما بعد صديقاً حميماً لنوري السعيد، وأقام اتصالات حميمة مع أميركا والمملكة العربية السعودية، وغدت بيروت مركز نشاط مهم لوكالة الإستخبارات المركزية الأميركية.



ولما كان كميل شمعون يعرف أنه جاء على أثر «انقلاب ابيض» موجه ضد الفساد، فقد ركز في خطبه على الإصلاح الإداري والإنتخابي مع المحافظة على الإقتصاد الحر والديمقراطية. لكنه عمد منذ البداية إلى إزالة خصومه وتفرده بالسلطة، فعند وصوله إلى الحكم قام بتشكيل حكومة من أربعة موظفين من خارج المجلس النيابي، وحصل لها على سلطات واسعة من المجلس مكنتها من

إصدار قوانين بمراسيم اشتراعية تتعلق بالقضايا الإدارية والصحافية والإنتخابية. وبموجب هذه القوانين خفض كميل شمعون عدد النواب من ٧٧ إلى ٤٤ نائباً بحجة رفع مستوى نوعية النواب وإضعاف «الإقطاع السياسي». ثم عمد إلى تعديل قانون الإنتخابات، بحيث قسم البلاد إلى دوائر انتخابية صغيرة (فردية)، مما حمل معه مضاعفات خطيرة. وذلك أن تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية كبيرة (المحافظات)، كما كان في السابق، كان يحمل المرشحين على اتباع سياسة معتدلة بعيدة عن التعصب الطائفي، سعياً وراء الحصول على كسب اصوات الطوائف في دائرتهم». الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نوع من الإنسجام السياسي على مستوى الإنتخابات النيابية، وبالتالي داخل المجلس النيابي، أما وقد اعتمدت الدوائر الإنتخابية الفردية، فإن المرشحين اصبحوا غير ملزمين بإتباع السياسة السابقة، مما حمل على إثارة الغرائز والمصالح الطائفية التي أدت إلى إحداث الإنقسام الطائفي. ثم جاءت الإنتخابات النيابية عام ١٩٥٣م لتحمل معها أكثرية نيابية مؤيدة لشمعون، وأدت إلى اقصاء عدد كبر من الشخصيات الإسلامية عن المجلس، وإلى دخول عدد أكبر من الإقطاعيين فيه، مما زاد في تدهور مستوى التمثيل الشعبي، بعكس ما كان يزعمه شمعون (٢).

وهكذا جعل شمعون من الحكومة والمجلس مجرد أدوات في خدمته، مما أثار ردات فعل عنيفة في الأوساط الإسلامية. وقد أمضى السنوات الأولى من حكمه وهو يبدل رؤساء الوزراء، ويعيّن واحداً ويقيل آخر، كما يحلو له، تاركاً لنفسه حق التفرد في الحكم واتخاذ القرارات المصيرية. حتى كتبت في ذلك جريدة «الأوريان» في عددها الصادر في ١٧ حزيران ١٩٥٦ تقول: «إن رئيس الجمهورية أصبح يشكل كل السلطة التنفيذية، بحيث أنه إذا غاب تعطل الحكم» (٣).

وقد عمد شمعون إلى تنفيذ الدستور بشكل حرفي، وإلغاء الأعراف التي كانت موجودة، وبالتالي فرض هيمنته على السلطة التنفيذية. فقد جرى العرف مثلاً عند تأليف الحكومة أن يستشير رئيس الجمهورية النواب قبل تعيين رئيس الحكومة، خلافاً لما كان ينص عليه الدستور من حق الرئيس في تعيين الوزراء ورئيس الوزراء، بدون إجراء أي استشارات كما كان يفعل كميل شمعون. وفي عهده تشكلت ثماني حكومات هي الآتية (٤).

أول حكومة تشكلت برئاسة خالد شهاب وكان سفيراً في عمان، وبعضوية ثلاثة موظفين كانوا سفراء أيضاً هم: موسى مبارك، سليم حيدر. وجورج حكيم. وألقت بيانها الوزاري في ٩ تشرين الأول ١٩٥٢.

حكومة برئاسة صائب سلام ألقت بيانها الوزاري أمام المجلس النيابي في ٣٠ نيسان ١٩٥٣.

حكومة برئاسة عبد الله اليافي الذي عاد إلى الحكم في ١٦ آب ١٩٥٣.

حكومة برئاسة سامي الصلح في ١٦ أيلول ١٩٥٤ .

حكومة برئاسة رشيد كرامي (٣٥ سنة)، ألّف أول حكومة له في ١٩ أيلول ١٩٥٥ .

حكومة برئاسة عبد الله اليافي في ١٩ آذار ١٩٥٦ .

حكومة برئاسة سامي الصلح إثر تكليفه بعد حرب السويس في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٦ .

حكومة برئاسة سامي الصلح في ١٤ آذار ١٩٥٨ .

كما أن السياسة الإقتصادية التي اتبعها كميل شمعون أدت إلى حصر الإزدهار الإقتصادي في المناطق المسيحية وحرمان الأكثرية الإسلامية منه . وقد أدى هذا إلى ازدياد وعي المسلمين لواقعهم المتخلف عن واقع المسيحيين . وبدلاً من أن يأخذ شمعون هذا الوعي السياسي الإسلامي بعين الإعتبار، اعتبره «تهديداً لمصالح لبنان الإقتصادية الأساسية »(٥).

وهكذا تسنى لشمعون أن يمارس سلطاته الواسعة بموجب الدستور دون رادع، فقد كان هو الملتزم للدولة عن طريق شبكة من السماسرة الأقل حجماً منه، بما ساد الإنتخابات النيابية من إرهاب وتزوير واستغلال لآلام الناس الذين ألمت بهم الزلازل والكوارث ورشوة بمال الأجنبي وتهديد بقواته الراسية أمام السواحل اللبنانية. وكان ختام هذه المخزيات المحاولة المجرمة لإعادة تقسيم ١٨٤٢ م وإنشاء وطن مسيحي «لن يكتب له الدوام معنوياً ولا سياسياً ولا اقتصادياً »(٦).

وقد تمادى شمعون في غيه، فكان له مشروع «لفينقة» البلد وتقطيع أوصاله الروحية مع الماضي ومع الجوار ومع ذاته، وجنحت به هذه السياسة إلى تأييد وطن قومي مسيحي في لبنان على شاكلة اسرائيل (٧). وانتشرت فكرة «الوطن القومي المسيحي»، وتطورت في بعض الأذهان والمحافل الدولية إلى إنشاء «اسرائيل مسيحية» على شواطئ لبنان في مقابل اسرائيل اليهودية .

وقام كميل شمعون بمنح السريان جوازات السفر اللبنانية من أجل إكثار أعداد النصارى وضمان سيطرة الموارنة بإسم المسيحية والمسيحيين في الوقت الذي حرم الكثير من المسلمين من تلك الجوازات . وكذلك قام بإعطاء الهوية اللبنانية إلى النصارى الفلسطينيين، وتم تسجيلهم رسمياً في سجلات الإحصاء (٨).

★ علاقته بإسرائيل

كان كميل شمعون يتعامل سراً مع اسرائيل . ونروي هنا واقعة حدثت في مطلع عهد شمعون . فقد لاحظ ضباط المخابرات السورية أن رئيس المكتب الثاني وكان من آل القزي من الدامور، يكثر من الزيارات لتركيا، ثم اكتشفوا أنه يذهب إلى اسرائيل ويجتمع إلى الإستخبارات الإسرائيلية، وقد قدموا الدلائل التي لا تقبل الدحض حول تعامل رئيس المكتب الثاني اللبناني مع اسرائيل، ووضعوا هذه الأدلة بين يدي قائد

الجيش فؤاد شهاب . وروي أن الجنرال شهاب استدعى الضابط القزي وقال له: كان يجب إعدامك.. ولكن خفت إذا عرف الناس القصة، أن يقولوا عني: شو ها الحكم الذي يضع جاسوساً للعدو في دائرة مكافحة التجسس.. ثم طلب منه أن يقدم استقالته. وبالفعل قدم استقالته والتحق بعمل في وزارة العدلية (٩).

ومن المعروف في هذا المجال، أن ثمة علاقات راسخة ومميزة كانت تربط بين تكتل حزب العمل الصهيوني - المعراخ - وبين «حزب الوطنيين الأحرار» الذي كان يتزعمه كميل مشعون، وقد تم إرساء هذه العلاقات بعد اتصالات معمقة وبعيدة عن الأضواء والضجيج كان يجريها شمعون مع مسؤولين حزبيين صهاينة ينتمون إلى تجمع المعراخ الذي كان حاكماً آنذاك في اسرائيل.

وفي ١٨ جمادى الثانية ١٣٧٤ هـ - ١٢ شباط ١٩٥٥ م أوفد كميل شمعون نجيب صفير (ماروني) إلى روما، للبحث في إمكانية عقد تحالف دائم مع اسرائيل، وكان صفير على صلة وثيقة مع رئيس الوزراء الصهيوني شاريت منذ العام ١٣٣٨ هـ - ١٩٢٠ م، والتقى الجاسوس الصهيوني إلياهو ساسون، في بيروت مرات عديدة. ففي ٧ ربيع الثاني ١٣٥٧ هـ - ٦ حزيران ١٩٣٨ م كان الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن وموشي شاريت قد أوفدا إلياهو ساسون إلى بيروت للبحث مع نجيب صفير في مشروع العمل المتعلق بلبنان، وفي الوضع الأمني في فلسطين، وقد سبق لوايزمن نفسه أن ناقش هذين الموضوعين مع صفير (١٠).

لدى وصوله إلى روما، قام صفير بزيارة السفير الإسرائيلي (إلياهو ساسون)، وأعلن أنه مرسل من قبل «الرئيس اللبناني كميل شمعون المستعد لعقد سلام منفرد مع اسرائيل مقابل ثلاثة أمور هي التالية: أولاً: ضمان الحدود اللبنانية. ثانياً: مساعدة لبنان في حال تعرضه لهجوم سوري. ثالثاً: شراء فائض لبنان الزراعي». واقترح ساسون أن يجتمع هو نفسه إلى شمعون خلال زيارة هذا الأخير إلى روما (١١).

وقد ورد في مذكرات موشي شاريت أن كميل شمعون اجتمع عام ١٩٥٦ برئيس الوزراء الصهيوني آنذاك بن غوريون على متن بارجة حربية.

★ الإفادة من الظروف الدولية السائدة

على الصعيد الدولي شهدت فترة ما قبل الثورة الشعبية عام ١٩٥٨ وقائع تاريخية ومؤامرات عالمية نوجزها كما يلي: .

- في كانون الأول ١٩٤٦ نزلت فرقة عسكرية اميركية في بيروت وأحيطت بهالة واسعة من الدعاية. وفي العام التالي تقدم الرئيس الأميركي ترومان باقتراح شامل عرف فيما بعد بـ(مبدأ ترومان)، يقول نصه الحرفي أنه يرمي إلى تأييد «الشعوب الحرة للصمود في وجه الأقليات المسلحة في الداخل أو الضغوط الخارجية» (١٢). والجواب ببساطة بالغة هو وضع شعوب العالم الإسلامي تحت الوصاية الأميركية

المباشرة، لحمايتها من أية ثورة داخلية، يدعوها مبدأ ترومان بالأقليات المسلحة، ومن ثم ترسيخ التمزق داخل منطقة الشرق الأوسط بصورة خاصة ما دام الكيان الصهيوني قائماً، وربط دول المنطقة في ما عدا اسرائيل بعجلة التخلف الإقتصادي ربطاً محكماً بإدخالها ضمن دائرة النفوذ الإستعمارية.

- عام ١٩٤٧م وقعت الولايات المتحدة اتفاقية مع تركيا حول المساعدة الحربية على أساس «مبدأ ترومان»، ووقعت في العام التالي اتفاقية التعاون الإقتصادي الأميركي على اساس «مبدأ مارشال». وفي عام ١٩٥١ وافق الكونغرس الأميركي على أن يشمل المبدأ دول الشرق الأوسط، فوافق رئيس لبنان بشارة الخوري ووقع الإتفاقية في العام نفسه (٢٩ أيار)، وحصل بموجب «النقطة الرابعة» منها على مساعدات اقتصادية فنية من شأنها تثبيت السيطرة الأميركية الإستعمارية على المنطقة.

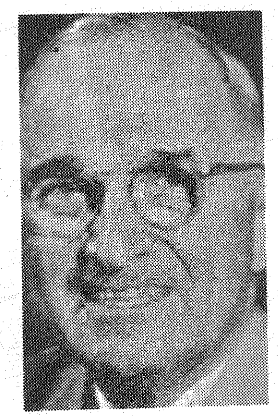
وقد اعترف الأميركيون أنفسهم بأن مساعداتهم للدول النامية مشروطة بتحقيق أغراض سياسية معينة. وجاء هذا الإعتراف مثلاً في تصريح لرئيس بعثة «النقطة الرابعة» في مؤتمر صحفي عقده في بيروت، وقال فيه: «إن جميع المشاريع التي تضعها الحكومة الأميركية للمساعدات الفنية والإقتصادية والعسكرية تخضع لإشراف دوائر الدفاع المشترك»(١٣). وأكد الرئيس الأميركي، ترومان: «أن مشروع النقطة الرابعة يعني بالنسبة للولايات المتحدة توسيع نطاق التجارة وزيادة أسواق التصريف وتموين اميركا بالمواد الأولية»(١٤).

وفي الوقت نفسه صرح أحد زعماء الحزب الديمقراطي الأميركي أن مشروعات النقطة الرابعة من شأنها أن تضع البلاد المتخلفة في خدمة الخطط العسكرية للولايات المتحدة الأميركية، لأنها ستكون منابع للمواد الأولية الإستراتيجية. وقال وزير الخارجية الأميركي السابق، المستر دين اتشنسون: «إن الدافع على الرغبة في نجاح المشروع ليس حب أميركا للنوع البشري، بل هو مصلحة اميركا العملية»(١٥).

- عام ١٩٤٨م وتنفيذاً لمؤامرة عالمية اشتركت فيها روسيا وأميركا وبريطانيا وغيرها، حقق المشروع الصهيوني أهدافه، وقامت الدولة اليهودية على جزء من أرض فلسطين كخطوة أولى، وأصبحت حليفاً اساسياً للموازنة كما تبين لنا في الفصول السابقة.

- عام ١٩٥٥م، وبعد الفراغ الذي أحدثه انسحاب القوات البريطانية من قناة السويس، نجحت الإدارة الأميركية في تأسيس حلف استعماري لها في المنطقة عرف بحلف بغداد، وقد تم بعضوية نظام نوري السعيد في العراق ونظام الشاه في ايران بالإضافة إلى حكومتي تركيا والباكستان. وقد أعرض المسلمون في لبنان عن هذا الحلف، لكن حكومة شمعون خانت هذه الإرادة وأخذت تتعاون سراً مع حكومات الدول الأعضاء في الحلف، ولا سيما تركيا وايران والعراق، مستمدة من الحكومة العراقية المال يتسلمه شمعون بنفسه ويتصرف به على هواه. وأقام شمعون علاقة مميزة مع عراق نوري السعيد من خلال

تأييده لحلف بغداد وتعاطفه معه. وقد أذيعت بعد سقوط النظام الملكي في العراق أرقام المبالغ التي كان يتقاضاها شمعون في ذلك الوقت من بغداد.



ترومان: مبدأ ١٩٤٧



ايزينهاور: ملء الفراغ ١٩٥٧



روجرز: مشروع ١٩٧٠

- في صفر ١٣٧٦ هـ - تشرين الأول ١٩٥٦ م وقع العدوان الثلاثي على مصر. وقد كان من المفترض أن يتمخض هذا العدوان في حال نجاحه عن تقدم الجيوش الإسرائيلية حتى نهر الليطاني وتحول القسم الباقي من لبنان إلى دولة مارونية (انظر ص ٦١٨).

- في جمادى الثانية عام ١٣٧٦ هـ - كانون الثاني ١٩٥٧ م أقر الكونغرس الأميركي مبدأ ايزنهاور الذي يسمح للرئيس الأميركي «بأن يستخدم القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة لحماية أية دولة في الشرق الأوسط تطلب مساعدتها»(١٦).

وتقدم الرئيس الأميركي ايزنهاور بإقتراح زيادة المساعدات الإقتصادية والعسكرية خصوصاً، وطلب منحه سلطات شاملة لاستخدام القوات المسلحة الأميركية «لضمان وحماية الإستقلال السياسي وحقوق السيادة للدول التي تطلب هذا العون ضد العدوان المسلح الصريح من قبل أية دولة تسيطر عليها الشيوعية العالمية» على حد زعمه(١٧).

وتوضيحاً لمسألة «المساعدات الإقتصادية»، فقد صرح المستر سنكلر وزير التجارة الأميركي في حكومة ايزنهاور: «إنني أرجح أن أرى رؤوس الأموال الخاصة لا القروض الحكومية هي التي ستتدفق على الخارج، وإذا ما ذهبت قروض خاصة إلى الخارج، فمن رأيي أنه يجب على الحكومة الأميركية أن تسهر على تأمين نجاحها كما يجب ان تتمتع رؤوس الأموال هذه بقسط من الحماية»(١٨).

والحماية المطلوبة هذه هي في تنفيذ سياسة اميركا في البلاد الفقيرة وعلى يد عملائها المحليين أو

بواسطة خبرائها وفنييها . فيجب ألا يتبادر إلى الذهن أن الأوروبيين والأميركيين ينفقون أموالهم في بلاد المسلمين إسرافاً وتبذيراً وكيفما اتفق، على العكس إنهم مقتصدون جداً ولا ينفقون إلا بمقدار وبما يحقق لهم منافع عاجلة . وكما قال سابقاً أحد المبشرين : «يجب ألا نبالغ في الناحية الخيرية على كل حال»(١٩) .

★ شارل مالك ينظّر لدخول لبنان مشروع ايزنهاور

على الصعيد العسكري فقد انضم شمعون إلى مشروع ايزنهاور ونزلت القوات العسكرية الأميركية في لبنان عام ١٩٥٨ م . ولكن قبل الحديث عن هذا الإنزال لا بد من عرض الأمور بشيء من التفصيل .

في ربيع ١٩٥٧ م أرسل الرئيس الأميركي رئيس لجنة العلاقات الخارجية جيمس ريشاردز إلى لبنان ، لإجراء محادثات مع شمعون حول الإنضمام إلى المشروع والقبول بمبدأ ايزنهاور مما أثار سخط المسلمين واحتجاجهم (٢٠) .

وكان كميل شمعون يستعين في سياسته الخارجية بالوزير شارل مالك الذي كان ينظر لدخول لبنان مشروع ايزنهاور ، ووقع البيان الأميركي - اللبناني الذي نصّ على موافقة لبنان رسمياً على هذا المشروع في ١٦ آذار ١٩٥٧ . وشارل مالك هو ارثوذكسي وأميركي الثقافة ، ولكنه في المجتمع السياسي الماروني يطل إطلالة المعقد المزايد ، فلكي يؤكد مارونيته تبدو هذه المارونية أشد ضيقاً وتعصباً من مارونية سواه ، وفي استسلامه المطلق لاهوتياً وفكرياً للكاثوليكية . «وتتلخص دعوته بأن اعتناق الكاثوليكية هو الأمارة الأساسية لإخلاص المرء للحقيقة الفلسفية ... أما دعوته في السياسة فهي أن اللبنانية لا تكتمل في شخص إلا باعتناقه المسيحية ، إذ أن كل مسلم يبقى مشكوكاً بلبنانيته حتى يتخلى عن اسلامه ويدخل اللبنانية بمقوماتها الكاملة ، وأبرز هذه المقومات وأعمها هو النصرانية ، فالنصرانية هي دين وحضارة وطريقة في الحياة ، واللبنانية الحقة تشترط توفر ذلك في اللبناني . بإختصار يرى شارل مالك أن على المرء ان يكون نصرانياً حتى يكون لبنانياً»(٢١) .

ويعتبر شارل مالك من دهاقنة الكسليك و«فلاسفته» . وقد وهب حياته كلها «للمثل» التي نادت بها العصبية المارونية، معتبراً أنه «لولا المارونية لما وجد لبنان» . ويعرف عنه تعاطفه مع السياسة الأميركية ومع كل ما يمت لأميركا بصلة في لبنان ، ابتداء بالجامعة الأميركية وانتهاء بالأسطول السادس الأميركي الذي استقدم إلى لبنان عندما كان هو وزيراً للخارجية في عهد كميل شمعون . وشارل مالك فُرض فرضاً نائباً عن منطقة الكورة بدلاً من فؤاد غصن ، بضغط مباشر من الإدارة الأميركية ، وأجبر فؤاد غصن بالترغيب تارة والترهيب تارة أخرى على أن يتخلى عن المقعد الذي شغله سنين طويلة . وقد أمضى شارل مالك زهوة نشاطه السياسي و«الفكري» وهو ينظّر «للعالم الحر» ، وضرورة اعتبار المنطقة جزءاً عضوياً في سياسة

الغرب .

« ولمع نجم شارل مالك في « جمعية حوض الأبيض المتوسط » التي كان فيها إلى جانبه ميشال شيحا وشارل حلو وغيرهما ، داعياً لجعل لبنان بلداً مسيحياً أوروبياً ، متجهاً إلى البحر أي إلى الغرب ، منفصلاً عن الصحراء أي العرب . وأرسل شارل مالك إلى الولايات المتحدة كأول سفير للبنان فجعل من نفسه رجل الحضارة الغربية في الأمم المتحدة ، باسم هذه الحضارة يهاجم مندوب الإتحاد السوفياتي ، وباسم هذه الحضارة يرفض دخول الصين للأمم المتحدة ، وباسم هذه الحضارة أخيراً يشارك في وضع وثيقة حقوق الإنسان من زاوية إعطاء المسلم في البلاد العربية حق تغيير دينه إذا شاء ، فيعترض غيره من مندوبي الدول العربية وتحصل فضيحة يظهر فيها الإسلام هناك بمظهر الدين الرجعي » (٢٢).

وفي آب ١٩٥٠ ألقى شارل مالك خطاباً في « المؤتمر العالمي للثقافة المسيحية » في تورنتو بكندا، تحدث فيه عن أثر جميع الحضارات بما فيها الحضارة اليهودية دون أن يشير مطلقاً إلى الحضارة العربية. وقد انتقدته الصحف يومها، وسمته صحيفة «الشرق» بالفيلسوف المتآمرك. وأرسل يوسف عزاريا مقالاً من كندا إلى صحيفة «النهار» تحت عنوان «شارل مالك وأعداء العروبة»، ولم تنشره الصحيفة في حينه. وتضمن المقال نقداً لمالك لأنه تحدث عن الحضارات العالمية ولم يشر إلى الحضارة العربية، ومما جاء فيه: «لقد وقفنا في ذلك الحفل مذهولين لا ندري هل نحن ننصت إلى خطيب عربي يمثل دولة عربية راقية أو ثعبان صهيوني يحاول مسخ الحقائق وتشويه نصاعة التاريخ. فلو كان الخطيب وايزمان نفسه لما فعل أكثر مما فعله الأستاذ شارل مالك الذي لم يضره أن يذكر الحضارة العبرية ويتناسى الحضارة العربية». وأشار عزاريا أن ما ذكره مالك ليس من باب الفلسفة، لأن الجمعية التي كان مالك خطيبها معروفة بميولها الصهيونية وباتهامها للمسلمين والكاثوليك بأنهم رجعيون، وهذه الجمعية هي التي جاهرت بأحقية اليهود في فلسطين وبطلان حق العرب في الدفاع عن ارضهم (٢٣).

في شهر ذي القعدة ١٣٧٦ هـ - حزيران ١٩٥٧ م حدثت فضيحة أخرى ، فقد جرت انتخابات نيابية سادها الإرهاب والتزوير ، ومولت المخابرات الأميركية الحملة الإنتخابية بعشرات الآلاف من الدولارات (٢٤). وعمل شمعون على إسقاط الزعماء المسلمين الذين كان التأييد الإسلامي يتمحور حولهم ، الأمر الذي أضعف عملياً المشاركة الإسلامية في الحكم ، مما وسع جبهة المعارضة ضده . وكان شمعون يهدف إلى تعديل الدستور وتجديد رئاسته كما فعل سلفه بشارة الخوري ، ولهذا الغرض فقد تلاعب بالإنتخابات وزورها ليأتي بمجلس مطواع في التجديد له ، وفي تنفيذ سياسته . وعلى أثر ذلك ، وأمام صرخة المسلمين واحتجاجهم ، تقدم رؤساء الحكومات السابقين وسواهم من ممثلي المسلمين بعريضة يرفضون فيها قبول أي مركز مسوول في العهد القائم (٢٥).

★ الثورة

في ٨ أيار ١٩٥٨ تم اغتيال الصحفي المعارض نسيب المتني صاحب جريدة التلغراف، فاندلعت أولى شرارات الثورة، وكان للسفير الأميركي دور بارز في تطورات الأحداث عندما أعلن أن «وصول المعارضة إلى الحكم من شأنه أن يشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة الأميركية في لبنان».

يقول فؤاد عمون: «وانتفض الشعب في ربيع ١٩٥٨ م انتفاضة لم يسبق لها مثيل في شدتها ومداها» (٢٦).

شرع المسلمون بوضع المتاريس عند النقاط الحيوية لمدينة بيروت، وحفروا الخنادق حول مناطق تجمعها. وكان من جراء قيام الوحدة بين سوريا ومصر في شباط ١٩٥٨ أن تعززت لدى المسلمين ثقتهم بأنفسهم وقويت معنوياتهم.

وكانت الأسلحة والذخائر تصل بغزارة إلى شمعون وأنصاره من دول حلف بغداد، وقد وصل من تركيا وحدها حمولة اثنتين وعشرين طائرة «داكوتا» من السلاح والذخيرة (٢٧). وإلى جانب هذه المساعدات، كان شمعون يتزود بالسلاح الإسرائيلي، ولم يكن قدوم السلاح من اسرائيل أمراً جديداً، فلقد تلقى خمسمائة رشاش طومسون وريتا وبرن. وتعاون رابين (رئيس الحكومة الاسرائيلية سابقاً) كما كتب في مذكراته حين كان في قيادة المنطقة الشمالية مع شمعون، ليضعا حداً لتسريب السلاح من سوريا إلى لبنان بغية قلب النظام الماروني (٢٨).

وقامت وحدات عسكرية من «الجيش اللبناني» بضرب الثوار المسلمين في مناطق بعلبك - الهرمل وطرابلس، وفي أكثر من منطقة لبنانية. واستعمل سلاح الطيران في قصف تجمعات الثوار في البقاع وفي تدمير جزء من قرية عرسال. ويحكى أن الطائرات اللبنانية كثيراً ما لاحقت السيارات على طرقات البقاع المكشوفة، فيما قامت قوة من الجيش اللبناني بمحاولة اقتحام بلدة عرسال فصدت وقتل قائدها «بنوا بركات» (٢٩).

ولم يستطع شمعون أن يسوق إلى هذه المعركة الجيش اللبناني ككل، إلا أن جزءاً كبيراً منه تولى حماية مؤخرة شمعون في كثير من الجبهات، والحدّ من إمكانية النصر الكامل عليه، وضمان بقائه إلى آخر ساعة من حكمه. هذا بالإضافة إلى حماية المقرات الحكومية ورموز السلطة. وقد هيأ بعض الضباط انقلاباً على كميل شمعون، وكادوا يقدمون على هذا العمل لولا أن قائد الجيش فؤاد شهاب تدارك الأمر في آخر لحظة وحافظ على استمرار رئاسة شمعون إلى نهايتها. واستعان شمعون خارج قوى الدولة بالكتائب، وأنشأ فرق أنصار يقاتلون إلى جانبه بأموال الدولة دون أن يكونوا من الموظفين (٣٠).

★ إنزال أميركي

لم يكن لدى كميل شمعون الأعداد الكافية من المسلحين، لكن اعتداده بإمكانية التدخل الأميركي عند الطلب، كما ينص على ذلك مبدأ ايزنهاور، جعله متصلباً في مواقفه (٣١). وقد بدا هذا واضحاً عندما أعلن السفير الأميركي في بيروت أن للرئيس شمعون الحق في طلب المعونة العسكرية الاميركية، استناداً إلى نصوص المبدأ السالف الذكر (٣٢).

وفي ١٨ ذي الحجة ١٣٧٧ هـ - ١٤ تموز ١٩٥٨ م سقطت حكومة نوري السعيد في العراق، وبسقوطها فقد شمعون سنداً مهماً وخسر إحدى أقوى مواقعه وامتداداته العربية والإقليمية. وقد وجد في الأميركيين خير بديل يساعده على تخطي الأزمة. وكان أن أعلن شمعون طلب المساعدة العسكرية من أميركا فتعهد له السفير بوصولها خلال ثمان وأربعين ساعة. وهذا ما حدث فعلاً، ففي ١٤ تموز ١٩٥٨ م إستجاب الرئيس الأميركي لطلب جاء في برقية من شمعون بإنزال القوات الأميركية في لبنان، مرسلاً أربعة عشر ألفاً من الجنود في مشاة البحرية او ما يقارب ضعف حجم جيش لبنان في ذلك الوقت (٣٣). ولم تتأخر المساعدة العسكرية الأميركية، فقد وصل الأسطول السادس الأميركي في أقل من أربع وعشرين ساعة، وتدفق الجنود منه أفواجاً بوجوه متجهمة وبنادق مصوبة على شواطئ بيروت (٣٤).

وبعث الملك سعود من العربية السعودية ببرقيتين إلى الرئيس الأميركي ايزنهاور، طالب في البرقية الأولى بالتدخل العسكري الأميركي سريعاً في الشرق الأوسط وإلا «انهار كل شيء»، والثانية يقول فيها الملك انه إذا لم تتدخل الولايات المتحدة عسكرياً في الموقف فإنه لن يكون أمامه - مضطراً - غير «أن ينتقل إلى صف الجمهورية العربية المتحدة» المعارضة للسياسة الأميركية في المنطقة (٣٥)، رغم أن المملكة السعودية كانت تقف في أول الأمر إلى جانب عبد الناصر في حملته على حلف بغداد، لاعتقادها بأن هذا الحلف يقوى من نفوذ الهاشميين في المنطقة (٣٦).

وهكذا فقد كشف شمعون «الإنكليزي» عن وجه أميركي فاضح باستدعائه للأسطول السادس وبإيعاز من الأميركيين أنفسهم، وبرر هذا الغزو بأنه تم «لانقاذ لبنان من أعدائه» على حد تعبيره في البيان الذي وجهه إلى اللبنانيين بصدد دخول قوات «المارينز» المياه اللبنانية. ويومها أطلق الكتائبيون النار ابتهاجاً بقدوم الجيش الأميركي إلى بيروت، ورقصوا في الشوارع للتعبير عن فرحهم، وكانوا يضعون أكاليل الزهور في أعناق الأميركيين، بل قدموا لهم ما هو أكثر من الزهور (٣٧).

وقد أثار نزول بحارة الأسطول السادس الأميركي في لبنان حماسة وعزيمة بعض الجنود الغيورين في الجيش اللبناني، وظهر بين الضباط من وجه مدافعه إلى الجنود الأميركيين. وكاد إطلاق النار يحصل لولا تدخل فؤاد شهاب شخصياً في آخر لحظة وذهابه بشخصه لاستقبال القائد الأميركي، والمرور به سالماً

تحت مرمى المدفعية اللبنانية (٣٨). هذا ووقف إلى جانب الأميركيين كل من كميل شمعون ووزرائه ومعظم النصارى في لبنان، وطبقة رجال الأعمال الأميركيين، بالإضافة إلى وكالة الإستخبارات المركزية (٣٩).

عندما نزل الأسطول السادس على شاطئ بيروت ليخمد الوضع، كان ثلثا الوطن اللبناني في يد الثوار وكان الثلث فقط في ظل دولة شمعون. ويقول الموفد الأميركي روبرت مورفي، في كتاب ألفه عن مهمته، إنه لاحظ أن العلم اللبناني كان يرفرف على مناطق مزدهرة اقتصادياً أما حيث لا ازدهار فلم يكن هناك علم لبنان. وكأن مورفي كان يعطي بعداً اجتماعياً للحرب الناشبة، ويلفت النظر إلى أن الدولة الشمعونية التي خاضت الحرب ضد الثوار على أساس الحفاظ على لبنان لم تكن تعامل القسم الأكبر من اللبنانيين على أنهم لبنانيون (٤٠).

وطلب شمعون أن يقوم الجنود الأميركيون بغزو عسكري لمناطق المسلمين، من أجل تمشيطها وتفتيش بطون الأودية ورؤوس الجبال، ثم يتحركوا السد كل المنافذ عبر الحدود ومصادرة أية مساعدات أو اسلحة للثوار. وقد أراد شمعون أن يستولي الأميركيون على كل لبنان من أجل تصفية الثوار تصفية جسدية ونهائية، لكن الأميركيين دبّ في قلوبهم الرعب باعتراف الجاسوس الأميركي، مايلز كوبلاند Miles Copeland، مكتفين «بأن للرئيس الحق بتقرير ما يروق له، دون أن يظهر أي لين، أو يبدي خضوعاً للإرهابيين في بيروت» (٤١). وهكذا لم يتجاوزوا بيروت إلى مناطق أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الإنزال الأميركي لم يضع حداً للثورة، ولم يحمل المسلمين على إلقاء سلاحهم، بل لقد أصر هؤلاء على تغيير النظام الماروني واستقالة كميل شمعون الذي كان يعتبر «أن المشكلة ليست مشكلة رئاسة، بل مشكلة بقاء لبنان أم لا، بلداً حراً في الشرق الأدنى» (٤٢). وفي إشارة إلى دور الإنزال الأميركي وحجم الثورة اللبنانية عام ١٩٥٨ يقول أحد الأميركيين: «إن ثورة ١٩٥٨ كانت ثورة لبنانية حقيقية، وبإرسالنا للمارينز، فقد منعنا تطورها الطبيعي الذي يمر عبر سلطة سياسية متنامية لصالح المسلمين» (٤٣).

★ التسوية

في أوائل أيار ١٩٥٨ وصل إلى بيروت مدير شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الفرنسية، بيار سيبيو، لوضع حد للثورة. وفي حفل عشاء ضمه والسفير الفرنسي بحضور سفيري اميركا وبريطانيا تقرر التجديد لكميل شمعون. لكن الموقف الأميركي بدأ يتبدل خاصة بعد التدخل السافر للوحدات العسكرية الأميركية (٤٤).

وفي ٢٠ ذي الحجة - ١٦ تموز، أي بعد نزول القوات الأميركية بيوم واحد وصل روبرت مورفي أو

مورفي الأول(★) وكيل وزير الخارجية الأميركية، الى بيروت موفداً من الرئيس الأميركي ايزنهاور لمساعدة كميل شمعون في محنته وإنقاذه من السقوط. بعد محادثات ومشاورات تم تعيين الإحتياطي الماروني فؤاد شهاب خلفاً لكميل شمعون في ٣١ تموز على أن يمارس مهماته ابتداءً من ٢٣ أيلول (٤٥). وذلك بالإتفاق مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وفي ظل صفقة إقليمية - دولية عرفت بـ «صفقة مورفي - عبد الناصر».

أما الثورة فلم تتأثر بهذا التعيين واستمرت على حالها لأنها لم تكن تهدف إلى استبدال ماروني بآخر، إنما جاءت تعبيراً صارخاً عن الهيمنة المارونية بجميع أشكالها على زمام الحكم ومقدرات الدولة، واستعباد المسلمين وإفقارهم، كما جاءت رداً على سياسة النظام الماروني، وانخراطه في مشاريع الأحلاف الإستعمارية، وعقده الإتفاقيات والمعاهدات الخطيرة معها، ومراهناته على التدخلات الأجنبية، لإلحاق لبنان بدائرة النفوذ الأميركي متمثلاً بما حققته الصهيونية من نجاحات باهرة على صعيد مشاريعها الإستعمارية في فلسطين.

لكن الزعماء، طلاب المناصب، أو «أمراء الطوائف» شاؤوا اقتسام «الجبنة اللبنانية» كما يقول فؤاد شهاب، وإنهاء الإقتتال «بين الإخوة» طبقاً لصيغة «لا غالب ولا مغلوب» (٤٦)، وفوتوا الفرصة على إحداث أي تغيير في هيكلية النظام خاصة بعد التدخلات الخارجية. فقد تمكنت إحدى شركات البترول من تحقيق لقاء بين من أسمتهم «زعماء المعارضة» وبين أنصار شمعون، حيث اتفقوا على وجوب التوقف عن تخريب «البلد الحبيب» وعلى ضرورة حسم النزاع بالوسائل السلمية. كما أعربوا عن ترحيبهم بانضمام السفارة الأميركية إلى «هذه المبادرة السلمية» وعن رغبتهم في أن تضطلع ببعض المهام فيها (٤٧).

مكث جنود الاحتلال في بيروت ثلاثة أشهر، قفلوا بعدها عائدين إلى قواعدهم، بعد أن تمت التسوية مع «أمراء الطوائف» الذين تآمروا على الثوار والشهداء والضحايا ومصير الوطن، وبعد أن تم انقاذ «الميثاق» و«الصيغة».

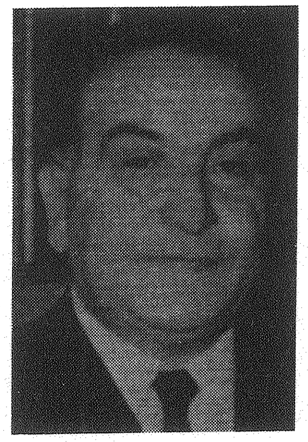
فؤاد شهاب: بطرك سياسي وعسكري

مع نزول بعض الوحدات العسكرية «المضمونة الولاء» لحكام لبنان إلى ساحة الصراع، واشتراك

(★) - يمكننا ان نطلق على روبرت مورفي الذي لعب دوره الأميركي عام ١٩٥٨ م في عملية إنقاذ النظام الماروني واختيار خلف لكميل شمعون أسم مورفي الأول، وعلى ريتشارد مورفي الذي قدم عام ١٩٨٨ م إلى لبنان لترتيب شؤون الرئاسة وتأمين البديل المناسب لأمين الجميل اسم مورفي الثاني. ويبدو أن دور الإثنين متشابه إلى حد بعيد، فمهمتها واحدة، وكلاهما كان يهدف من وراء تحركاته إلى تأمين استمرارية النظام القائم. وهكذا فمن مورفي الأول إلى مورفي الثاني، وعلى مدى ثلاثين سنة كاملة، تتواصل الأزمات وتتواصل المؤامرات وتتشابه الأدوار، وتتبارى اميركا وغيرها في وضع «الحلول» لمشكلة نظام لم يكن هناك من سبيل الى التفاهم معه إلا بإزالته.

سلاح الطيران في قصف المناطق المسلمة، فإن فؤاد شهاب لم يقحم الجيش كلياً في الصراع الداخلي، بل حافظ على تحييده في كثير من المناطق غير المضمونة النتائج لعدم ثقة القيادة الكاملة بقدرتها على الحفاظ على تماسك بنية الجيش، إذا ما زجّته بالصراع الداخلي، فينقلب السحر على الساحر، ويسقط النظام الذي طالما سعى الزعماء الموارنة للإستعانة بالأجانب وعقد الأحلاف الاستعمارية لتثبيته ووقف تداعيه.

★ سياسته الخارجية والداخلية



فؤاد شهاب

كان أول عمل قام به فؤاد شهاب على الصعيد الخارجي هو التخلي عن مشروع «ايزنهاور»، وتصفية ملف الخلافات مع الدول العربية، فاجتمع بعبد الناصر على الحدود اللبنانية - السورية، وأعاد السفير المصري إلى بيروت بعد إن كان شمعون قد طلب إبعاده (٤٨).

وكان شهاب يرد على الذين يأخذون عليه صداقته لعبد الناصر من سائر الزعماء السياسيين للموارنة بقوله: «إنني أحكم بلداً نصف سكانه يحبون عبد الناصر ويعتبرونه بطلاً قومياً وتجسيداً لآمالهم في التحرر من السيطرة الأجنبية. أو ليس من واجبي، إن لم يكن من قبيل الحكمة أن أسايره بنسبة ١٠ أو ٢٠ بالمائة أكثر من سائر الأنظمة العربية، بصرف النظر عن موقفي من نضاله في سبيل العرب، ونحن منهم» (٤٩).

وهكذا تميزت السياسة الخارجية في عهد فؤاد شهاب بالتعاون الكامل مع الدول العربية، وحياد لبنان بين المحاور العربية، والحفاظ على الحياد الإيجابي بين الشرق والغرب، ورفض عقد الأحلاف العسكرية او المعاهدات التي تمنح امتيازات للدول الكبرى (٥٠). لكن شهاب اتبع سياسة الإنفتاح على الغرب والدول الكبرى خاصة فرنسا، مع شيء من التحفظ بالنسبة لبريطانيا وأميركا (٥١).

على الصعيد الداخلي إنصب اهتمام فؤاد شهاب على الإنماء الإقتصادي والعدالة الإجتماعية. وبعد الثورة المسلحة عام ١٩٥٨ م كان شهاب يردد: «وراء أحداث ١٩٥٨ يجب تبصر الأبعاد الإجتماعية» (٥٢). وهكذا عمد إلى تطبيق سياسة جديدة عرفت بالنهج الشهابي، من ذلك أن فؤاد شهاب كان حريصاً على مراعاة التوازن الطائفي بدقة وتطبيق الدستور تطبيقاً دقيقاً، وكذلك لم يجز لنفسه أن يتفرد في الحكم كما فعل سلفه شمعون، بل عمد إلى إشراك الشخصيات الإسلامية التي كانت آنذاك في الصفوف الأمامية، وعمل على زيادة عدد النواب وتوسيع الدوائر الإنتخابية (٥٣).

وخلافاً لأسلوب بشارة الخوري الإسترضائي بتدوير رئاسة الحكومة على الشخصيات الإسلامية

لكسب تأييدها، عمد شهاب إلى اعتماد سياسة تقضي بإبقاء الحكومة في الحكم أطول فترة ممكنة، إذ أن معدل عمر الحكومات في العهود الأخرى كان من ٦ إلى ٩ شهور، أما في العهد الشهابي فكان المعدل من ١٦ الى ٢٤ شهراً وكان من جراء ذلك أن تألفت ثلاث حكومات هي التالية (٥٤): حكومة تألفت برئاسة رشيد كرامي في ١٤ تشرين الأول ١٩٥٨، وسميت «حكومة الانقاذ الوطني»، حكومة برئاسة صائب سلام في ١٨ آب ١٩٦٠، حكومة برئاسة رشيد كرامي في ٣١ تشرين الثاني ١٩٦١.

وعلى مستوى الوظائف العامة أخذ شهاب بمبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وذلك في إطار حدود المطالب التي تقدم بها الزعماء السياسيون المسلمون آنذاك. واستحدث لهذه الغاية «مجلس الخدمة المدنية» الذي يرعى شؤون التوظيف ويتولى مراقبة وضبط التوازن الطائفي في الدولة. وقد أصر زعماء الموارنة المعارضين لسياسة فؤاد شهاب على تكريس مارونية بعض الوظائف الحساسة في الدولة مثل قيادة الجيش، مديرية رئاسة الجمهورية، الأمن العام، رئاسة الجمارك، التربية الوطنية، الإعلام، الخارجية، الداخلية، رئاسة محكمة التمييز، المدعي العام التمييزي ورئاسة مجلس الخدمة المدنية (٥٥).

ولما استشعر فؤاد شهاب ضعفه أمام طموحات طائفته في الهيمنة والتسلط عمد إلى إشراك «الكتائب» في الحكومة، ومنذ ذلك الحين بدأ هذا الحزب بالتوسع والإمتداد. وأصبح «الربيب المدلل للشهابية»، فقد كان الدعم الشهابي لهذا الحزب حاسماً إلى درجة تحويله من مجرد حزب صغير يعجز رئيسه عن الفوز بمنصب «مختار» لقريته، بكفيا، إلى الحزب الأساسي والأول للموارنة، الذي يحمل مشاريعهم ويقاتل من أجلها (٥٦).

وكما أوضحنا فإن تطبيق الميثاق الوطني بنظر فؤاد شهاب كان يمر عبر تعزيز العدالة الإجتماعية والتنمية الإقتصادية للمناطق المحرومة ذات الأكثرية الإسلامية، ولم يقتصر فقط على التوازن الطائفي. وكان شهاب يعي أن التوتر السياسي مصدره شعور المسلمين بالغبن، فكان يقول: «إن إشعار المسلمين بوجود دولة ترعى شؤونهم هو الذي ينمي ولاءهم للبنان، وليس من العدل تطبيق القوانين المطبقة في نظام ديمقراطي حديث، كما هو الحال في الغرب، على مواطنين لا ماء عندهم ولا كهرباء ولا طرقات ولا مدارس ولا ضمانات اجتماعية» (٥٧). وبغية التخفيف من حدة هذه المظاهر التي كان مردها إلى سياسة التمييز الطائفي، بدأ شهاب سياسة التنمية الإقتصادية وتحديث الدولة، وأسس لهذه الغاية عدة موسسات تتولى الإنماء الإقتصادي والإجتماعي، كالمصرف المركزي، ومجلس التخطيط، ومصلحة الإنعاش الإجتماعي، ومصرف الإنماء، وفي تخصيص جزء كبير من الموازنة العامة لسياسة التنمية (٥٨).

غير أن سائر الزعماء الموارنة اعتبروا أن سياسة فؤاد شهاب تؤدي إلى فقدان السيطرة السياسية والإقتصادية للنصارى، وبالتالي فقدان الخصائص المميزة للبنان، بعد أن اعطي المسلمون بعض فرص

التطور وبلوغ نوع من المساواة. فتولدت معارضة ضده رفعت شعار الحرية الإقتصادية في مقابل التخطيط الإنمائي والإصلاح الإجتماعي، والدفاع عن الحرية الفردية (٥٩). وإذ بدأ شعور من الكبت السياسي ينتعش في الأوساط المسيحية، عمد سائر الزعماء السياسيين للموارنة إلى استغلال هذا الشعور، بغية إثارة حفيظة الرأي العام المسيحي ضد الشهابية. وقد أدى تأسيس جهاز المخابرات (الشعبة الثانية) إلى استياء ماروني عام، فكان «الحلف الثلاثي» عام ١٩٦٨ (٦٠).

★ مدلول الشهابية

من خلال تطبيق النهج الشهابي في الحكم، بدأ تيار سياسي بالتكون وإمساك البلاد بقوة عرف فيما بعد «بالتيار الشهابي» أو «الشهابية»، وكان الجيش منطلقه وجهاز «الشعبة الثانية» جهازه القيادي، فحكم البلاد حتى أواخر عهد شارل الحلو. وخلال هذه الفترة أصبح الجيش هو الأداة الرئيسية للحكم في السيطرة على البلاد. وإن خلاصة هذه التجربة كانت السعي إلى «مورنة» لبنان بأكمله عبر صفقة خارجية وأخرى داخلية، فقد تظاهر فؤاد شهاب بميله إلى العرب مع اتخاذ أقسى إجراءات القمع الداخلي (٦١). وكان متشدداً جداً في عزل لبنان عن محيطه الإسلامي وتكريس ارتباطه اقتصادياً وثقافياً بالغرب. وكان يسمي الفرنسيين «أعمامنا» إشارة إلى كون زوجته فرنسية (٦٢).

وخلافاً لما كان يعتمد عليه سائر الرؤساء من قاعدة طائفية أو عشائرية أو إقليمية تدعم موقعهم السياسي في المجتمع فإن فؤاد شهاب لم يجد أمامه من هو جدير بثقته وتثبيت حكمه غير رجالاته الذين تربوا على أياديه منذ سنوات عديدة، ضباط الجيش وعناصره. ومن بين هؤلاء كان عناصر جهاز المخابرات العسكرية، المسماة «الشعبة الثانية». والذين اعتمد عليهم شهاب وسلمهم المراكز الأساسية في إدارته. وهكذا بدأ شهاب حملته بأساليب جديدة وبسماسرة جدد. وما أن حسم قراره باتجاه الإمساك بالإدارة والحكم الذي تربع على كرسيه، حتى بدأت رياح العسكر تهب على البلاد، وأخذ نفوذهم يزداد ويتوسع برعاية من شهاب نفسه الذي قام بتعيين مديرين للأمن العام وللأمن الداخلي وعدد آخر في الإدارات من ضباط الجيش. وتكفل المكتب الثاني وأجهزة الأمن والشرطة بمنع قيام أية نشاطات او تجمعات معادية للحكم. وكان إلياس سركيس، مدير عام الرئاسة، أحد أبرز المساهمين في عمليات التطهير، فقد كان له الرأي الأساسي في اختيار المديرين العامين للإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة في صفوف المثقفين واصحاب الإختصاص (٦٣).

من جهة ثانية، فقد اعتمدت «الشهابية» محاولات التحديث والعصرنة من فوق، لكنها لم تمس العمق السياسي والإقتصادي والإجتماعي لأساس النظام وجوهره، ومن دون أن تتجاوز هذه المحاولات الإصلاحية إلى القاعدة - الأساس التي تقوم عليها الدولة والمؤسسات، أو ان تأخذ أية أصالة في الإصلاح

والتغيير. على العكس من ذلك، فلقد أعادت «الشهابية» إنتاج النظام وتثبيته بطريقة خداعة ومموهة.

كان فؤاد شهاب الماروني المتعصب بكل ما في الكلمة من معنى حتى أن البعض كان يسميه «بطرك الموارنة السياسي». ودفعاً للأوهام سندلل على سياسة العهد الشهابي بحادثة وقعت بعد إعلان استقلال الجزائر عام ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م، إذ اتضح أن سلاح الثورة الجزائرية لم يكن موحداً، بل كان من مصادر متنوعة، مما يتنافى مع تسليح جيش نظامي حديث. وعليه فقد قدم عرض لكل من فؤاد شهاب والملك حسين لتسليح قرى مناطق الحدود المتاخمة للكيان الصهيوني في بلديهما بالأسلحة الفائضة في الجزائر وبإشراف الجيشين اللبناني والأردني، وقد رفض كلاهما العرض. وكان جواب فؤاد شهاب للوسطاء المفاوضين: أنا لا أوافق على تسليح أهالي قرى الحدود في الجنوب ولو بإشراف الجيش اللبناني لأنهم مسلمون (٦٤).

وكان جهاز الشعبة الثانية يزيف إرادة التمثيل الإسلامي داخل مجلس النواب وفي مختلف القطاعات، ويعطي الفرصة الكاملة للطائفة المارونية لتحفظ وتدعم مؤسساتها السياسية منطلقة منها «لمورنة» قطاع محدود من الموظفين المسلمين، العسكريين والمدنيين. فكان الموظف المسلم - وما زال - بحاجة لشهادة حسن سلوك من مرؤوسيه الموارنة ومن جهاز الشعبة الثانية، حتى يحصل على حقه في الترقية أو في الوصول إلى مرتبة أعلى في وظيفته، أو الحصول على إجازة حمل سلاح إذا كان مدنياً. حتى وصل الأمر إلى حد تدخل عناصر «الشعبة» في إعطاء أو منع «رخص العمار» في المناطق الإسلامية النائية (٦٥).

وأنفق فؤاد شهاب مبالغ خيالية على بلدة جونية بالذات، حيث جعل منها عاصمة رديفة لبيروت، وأقام فيها ميناءً كبيراً، وأنشأ فرعاً للبنك المركزي، وهيأ مشروع مطار حالات.

الوفاق البابوي مع اليهود

★ التحالف القديم

إن التحالف قائم منذ القديم بين الصليبية والصهيونية لابتلاع أراضي المسلمين. ومنذ أن انفردت عائلة «بير ليوني» اليهودية بتعيين «بابوات من الحي اليهودي»، وأتيح لبعض أفرادها أو لمن يمتّ إليها بأواصر القربى الوصول إلى المنصب البابوي في روما؛ وقلّما نجد خطة أو مؤامرة أو مشروعاً من المشاريع الإستعمارية لم يشترك الإثنان في صنعه وصياغته وبلورته.

ثم جاءت حملة التبشير فكانت صهيونية وصليبية في آن معاً. فقد كانت البابوية والصهيونية والبروتستانتية كلها تتنافس على بلاد المسلمين عامة وعلى فلسطين خاصة، ومن أجل ذلك تعاونت الإرساليات الأجنبية مع اليهود وفتحت لهم باب الهجرة للعبور إلى فلسطين، وكان روتشيلد الممول

اليهودي يساعدهم جميعاً (٦٦). كما أن (المستر اوسكار ستراوس) وزير الولايات المتحدة المفوض في تركيا كان يهودياً، ومع ذلك فإنه كان يساعد المبشرين النصارى، ويقول: «أنا أمريكي في الدرجة الأولى ثم أنا يهودي»، وعندما سحبته الولايات المتحدة الأميركية أسف المبشرون لذلك» (٦٧).

ومنذ الزمن البعيد نشأت في الأوساط المسيحية فكرة حل اليهود من ذنب التدبير لصلب المسيح، تلك الفكرة التي نفذتها البابوية عام ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م. وكان النصارى يكنون عداء شديداً لليهود اعتقاداً منهم بأن اليهود هم الذين أغروا الحاكم الروماني بقتل المسيح وصلبه. وقد كتب (ليفي بارسونز) في تقرير له عام ١٨١٩ عن الإرساليات الأميركية في فلسطين يقول: «إن جمهور المسيحيين يجب أن يدعو لليهود دعوة صالحة، وأن يغفر لهم صلب المسيح كما كان المسيح نفسه قد غفر لهم ذلك. إن عيون (اليهود) تشخص إلى القدس، فهم يعتقدون أن المسيح سيظهر فيها ... إننا إذا استطعنا أن نحمل البروتستانت على أن يجعلوا في القدس نواة من اليهود تتقبل المسيح فإن جميع يهود العالم سيقتفون خطاها حالاً» (٦٨).

وهكذا اهتمت جميع الإرساليات التبشيرية بالخطوة التي خطتها الإرسالية الأميركية. وكان الأسقف الأول على أسقفية القدس في القرن الماضي ميخائيل سلمون اسكندر وهو حاخام يهودي متنصر (٦٩).

وفي عام ١٨٧٢ م، تأسس في الولايات المتحدة الأميركية مذهب (شهود يهوه)، وهو فرقة نصرانية وذات ميول يهودية راحت تفسر التوراة والإنجيل تفسيراً خاصاً بها، ثم أصبحت تقوم بالتبشير الديني والسياسي معاً وتعمل على بعث السيطرة اليهودية في الإجتماع والسياسة (٧٠). وكان تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين أمراً أقره الأوروبيون منذ القرن الماضي، وعملت من أجله كل الإرساليات التبشيرية، حتى أن بريطانيا أعلنت «الوطن القومي اليهودي» قبل وصولها إلى فلسطين، وكان المندوب السامي البريطاني الأول في فلسطين السير هربرت صموئيل يهودياً (٧١).

يقول لورنس براون في كتابه الذي اصدره عام ١٩٤٤ م: «لقد كنا نخوف بشعوب مختلفة، ولكننا بعد الإختبار لم نجد مبرراً لمثل هذا الخوف، لقد كنا نخوف من قبل بالخطر اليهودي والخطر الأصفر (باليابان) وبالخطر البلشفي، إلا أن هذا التخويف كله لم يتفق كما تخيلناه. إننا وجدنا اليهود أصدقاء لنا، وعلى هذا يكون كل مضطهد لهم عدونا الألد. ثم رأينا أن البلاشفة حلفاء لنا، أما الشعوب الصفر فإن هنالك دولاً ديمقراطية كثيرة تتكفل بمقاومتها ... ولكن الخطر الحقيقي كامن في نظام الإسلام وفي قدرته على التوسع والإخضاع، وفي حيويته: إنه الجدار الوحيد في وجه الإستعمار الأوروبي» (٧٢).

أثناء الإعداد للمجمع المسكوني الثاني الذي عقد عام ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م فوض البابا يوحنا الثالث والعشرون الكاردينال بيا بوضع مرسوم يتعلق باليهود. وفي الوقت نفسه طلب معهد التوراة في روما أن

يكون للمجمع رأي أو تفسير في الوجود اليهودي. وتقول مجموعة المجمع المسكوني الثاني أن البابا لما كان قاصداً رسولياً في الشرق الأدنى، اطلع على حال الشقاء التي كان فيها كثير من اليهود الذين هربوا من مضطهديهم، وقد أنقذ حياة نفر كثيرين منهم. ثم إنه أبدى عليهم عطفاً في مناسبات مختلفة (٧٣).

عام ١٩٦٠ قام العالِم اليهودي يوليوس ايزاك (اسحاق) بزيارة للبابا طالباً منه أن يعدل الفقرات المعادية للسامية في التعليم الديني. وفي هذه الأثناء بعث المطران (اويستر ايشر) رئيس المؤسسة اليهودية المسيحية في ستون هول بالولايات المتحدة، عريضة إلى الكاردينال بيا وقعها خمسة عشر قسيساً، يطلبون فيها أن تستمر إزالة العبارات التي تدعو إلى سوء التفاهم ثم حذف التعابير الجارحة لليهود من العظات المسيحية (القداديس) (٧٤).

وفي ربيع الثاني ١٣٨١ هـ - تشرين الأول ١٩٦١ م إستقبل البابا وفداً من اليهود الأميركيين الذين جاؤوا ليشكروه على مواقفه المؤيدة لهم، فخاطبهم بقوله: «أنا يوسف أخوكم. أجل إن ثمة فرقاً بين الذي لا يؤمن إلا بالعهد القديم (أي التوراة - يعني اليهودي) وبين الذي يؤمن بالعهد الجديد (الإنجيل - أي النصراني) أنه الشريعة الهادية العليا. ولكن هذا الفرق لا ينقص شيئاً من الأخوة القائمة على أصلنا الواحد. ألسنا جميعاً أبناء أب واحد في السموات؟ فيجب أن يكون بيننا حب مشرق، حب نشيط فعال» (٧٥).

ولنعد إلى الوراء، إلى ما قبل تسعة قرون، إلى عام ٤٩٢ هـ - ١٠٩٩ م، إلى الأبناء الأوائل والأجداد الذين انحدر من أصلابهم بابوات روما وإخوانهم في الأصل الواحد والعقيدة الواحدة، إلى الحملة الصليبية العاتية التي شنها الغرب على الشرق باسم الصليب، فعلى الطريق الذي شقه قادة هذه الحرب الحاقدة سار الأبناء وسارت البابوات، وسار الأحفاد، ثم تسير إلى اليوم، وإلى الغد، سلالتهم لسحق المسلمين وإطفاء نور الإسلام.

ألم يلبثوا في القدس وحدها إسبوعاً يرقصون طرباً ويترنمون بأناشيد النصر على هدير التدمير ودوي الإنهيار؟ ألم تتحالف الصليبية مع الشرك أثناء حملة المغول الصليبية، فعانى الشرق الإسلامي من هذا الحلف الشيطاني عشر سنوات؟ وفي كل مكان حل به، كان يخوض في دم، ويمشي على جماجم، ويأمر بالمدن فتنهب ثم تدمر وتسلم للنيران، ويعمل السيوف في الرقاب ذبحاً ونحراً، حتى يفني السواد الأعظم من السكان، ولا يجلو الاعن دمار وحريق وهلاك. ألم يتعقبوا العائلات المسلمة في اسبانيا فأبيدت إبادة تامة، بعد التعذيب الذي ابتدع له الأوروبي فنوناً ووسائل عديدة، فكانت النتيجة أن قتلت صليبية أوروبا في اسبانيا وحدها ثلاثة ملايين مسلم أي معظم الشعب لأنهم كانوا مسلمين.

ويروي محمد الغزالي في كتابه «التعصب والتسامح» معلومات شبيهة بالخيال تحكي عن همجية «الحضارة الغربية» في إسبانيا، وتظهر إلى أي مدى وصلت الكنيسة في تعاملها مع المسلمين وبعض الفرق

المسيحية غير المؤيدة لها . فيقول:

« بعد مرور أربعة قرون على سقوط الأندلس ، أرسل نابليون حملته إلى إسبانيا ، وأصدر مرسوماً سنة ١٨٠٨ بإلغاء دواوين التفتيش في المملكة الإسبانية ، وتحدث أحد الضباط الفرنسيين فقال: « أخذنا حملة لتفتيش أحد الأديرة التي سمعنا أن فيها ديوان تفتيش ، وكادت جهودنا أن تذهب سدى ، ونحن نحاول العثور على قاعات التعذيب ، فأعطيت الأوامر لمغادرة الدير ، لكن اللفتنانت « دي ليل » استمهلني قائلاً أيسمح لي الكولونيل أن أخبره أن مهمتنا لم تنته حتى الآن ؟ قلت له فتشنا الدير كله ولم نكتشف شيئاً مريباً ، فماذا تريد يا لفتنانت ؟ قال : إنني أرغب أن أفحص أرضية هذه الغرفة فإن قلبي يحدثني بأن السر تحتها . عند ذلك نظر الرهبان إلينا نظرات قلقة ، فأذنت للضابط بالبحث ، فأمر الجنود برفع السجاجيد الفاخرة عن الأرض ، ثم أمرهم أن يصبوا الماء بكثرة في أرض الغرفة وغيرها من الغرف كلاً على حدة . وكنا نراقب الماء ، فإذا بالأرض قد ابتلعته في إحدى الغرف ، فصفق الضابط « دي ليل » من شدة الفرح وقال : ها هو الباب أنظروا ، فنظرنا فإذا بالباب قد انكشف كأنه قطعة من أرض الغرفة يُفتح بطريقة ماكرة ، بواسطة حلقة صغيرة وُضعت إلى جانب رجل مكتب رئيس الدير .

أخذ الجنود يكسرون الباب بقحوف البنادق فاصفرت وجوه الرهبان وعلتها الغبرة ، وفتح الباب فظهر لنا سلّم يؤدي إلى باطن الأرض . . وهبطت على درج السلم يتبعني سائر الضباط والجنود شاهرين سيوفهم حتى وصلنا إلى آخر الدرج ، فإذا نحن في غرفة كبيرة مربعة ، وهي عندهم قاعة المحكمة ، في وسطها عمود من الرخام ، به حلقة حديدية ضخمة ربطت بها سلاسل من أجل تقييد المحاكمين بها . وأمام هذا العمود كانت المصطبة التي يجلس عليها رئيس الديوان والقضاة لمحاكمة الأبرياء . ثم توجهنا إلى غرف التعذيب وتمزيق الأجسام البشرية التي امتدت على مسافات كبيرة تحت الأرض . . رأيت فيها ما يستفز نفسي ، ويدعوني إلى القشعريرة والتقزز طوال حياتي .

رأينا غرفاً في حجم الإنسان ، بعضها عامودي ، وبعضها أفقي ، فيبقى سجين الغرفة العامودية واقفاً على رجليه مدة سجنه حتى يموت ، ويبقى سجين الغرفة الأفقية ممدداً بها حتى الموت . وتبقى الجثث في السجن الضيق حتى تبلى ويتساقط اللحم عن العظم ، وتأكله الديدان . ولتصريف الروائح الكريهة المنبعثة من جثث الموتى ، فتحوا نافذة صغيرة إلى الفضاء الخارجي ، وقد عثرنا في هذه الغرف على هياكل بشرية ما زالت أغلالها معقودة ومقفلة بأيدي وأرجل السجناء الموتى .

كان السجناء رجالاً ونساءاً تتراوح أعمارهم ما بين العاشرة والسبعين ، وقد استطعنا إنقاذ عدد من السجناء الأحياء وتحطيم أغلالهم وهم في الرمق الأخير من الحياة . كان بعضهم قد أصابه الجنون من كثرة ما صبوا عليه من العذاب . وكان السجناء جميعاً عرايا ، حتى اضطر جنودنا أن يخلعوا أرديتهم ليستروا بها

بعض السجناء.

أخرجنا السجناء إلى النور تدريجياً حتى لا تذهب أبصارهم. كانوا يبكون فرحاً، وهم يقبلون أيدي الجنود وأرجلهم الذين أنقذوهم من العذاب الرهيب وأعادوهم إلى الحياة. لقد كان مشهداً يبكي الصخور.

ثم انتقلنا إلى غرفة أخرى، فرأينا فيها ما تقشعر لهوله الأبدان. وعثرنا على آلات رهيبة للتعذيب، منها لتكسير العظام وسحق الجسم البشري. كانوا يبدأون بسحق عظام الأرجل ثم عظام الصدر والرأس واليدين تدريجياً حتى يهشم الجسم كله ويخرج من الجانب الآخر كتلة من العظام المسحوقة. ثم عثرنا على صندوق في حجم الرأس تماماً، يوضع فيه رأس السجين الذي يريدون تعذيبه بعد أن يربطوا يديه ورجليه بالسلاسل والأغلال، حتى لا يستطيع الحركة، وفي أعلى الصندوق ثقب تتقاطر منه نقط الماء البارد على رأس المسكين بانتظام، في كل دقيقة نقطة.. ويبقى المعذب على حاله حتى الموت. وقد جن الكثيرون من هذا اللون من العذاب. وآلة أخرى للتعذيب، على شكل تابوت تثبت فيه سكاكين حادة، فكانوا يلقون الشاب المعذّب في هذا التابوت، ثم يطبقون بابه بسكاكينه وخناجره، فإذا أغلق مزق جسم المعذّب المسكين إرباً إرباً. كما عثرنا على آلات لكلاليب تغرز في لسان المعذّب ثم تُشد حتى يخرج اللسان معها، ويُقص قطعة قطعة. وكلاليب تغرز في أثداء النساء وتسحب بعنف حتى تتقطع الأثداء أو تبتر بالسكاكين، وعثرنا أيضاً على سياط من الحديد الشائك يُضرب بها المعذّبون وهم عراة، حتى تتفتت عظامهم وتتناثر لحومهم».

هذا وفي ١٦ تموز ١٩٧٩ نقلت جريدة «السياسة» الكويتية خبراً يلقي مزيداً من الأضواء على فصول هذه المآسي المروّعة. وقد جاء في هذا الصدد: «ما زال المتخصصون في علم الإنسان والمؤرخون يتساءلون حول الظروف التي يمكن أن تفسر وجود عدة آلاف من الجثث وجدت مكومة في سلّم برج في كنيسة «ليرينا» (الإسبانية) القريبة من بلدة «بداجوز» التي لا تبعد كثيراً عن الحدود البرتغالية.. ويعتقد «خوسيه خاسكاس» عمدة البلدة، أن البرج قد يحتوي على ثمانية آلاف جثة.. وقد عثرت فرق الباحثين والتي لم تنقب إلا في جزء من السلّم على أكثر من ثلاثة آلاف جمجمة. وأكد عمدة البلدة أن الجثث المحنطة التي تم العثور عليها تدل في كثير من الحالات على أن الموت حدث في جو من الرعب، وإن لم تشاهد أية آثار للعنف على أية جهة. وترجع الجثث إلى عصور مختلفة ممتدة على عدة قرون.. كما تم العثور على عشرات من الجثث في حالة جيدة مكلسة في حجرة ملصقة بالسلّم مجمّدة في حالة من الرعب الشديد والخوف. وتزايدت الإحتمالات حول أسباب وجود هذا المدفن الجماعي الغامض الذي اكتشف في واحد من أغنى أقاليم الجزيرة الإيبيرية في ذلك الوقت. وتشير الشكوك الأولية إلى محاكم التفتيش العامة. التي كان مقرها بالفعل في بلدة ليرينا، وكانت واحدة من أهم المحاكم في أوروبا كلها».



، واشتغل ضباطه وخلفاؤه ، اول الامر ، باستكشاف جزيرة هايتي (اسبانيولا) واحتلالها ، وكانت ما تزال في داخلها اراض شاسعة مجهولة وقد تولى هذه المهمة كل من دييغو فيلاسكيز وبانفيلو دو نارفيز ، فابديا من ضروب الوحشية ما لم يسبق له مثيل ، عفنتين هي تعذيب سكان الجزيرة بقطع انامله وفقء عيونهم ، وصب الزيت المغلي ، والرصاص المذاب في جراحهم ، او باحراقهم احياء على مرأى من الاسرى ... ليعترفوا بمخابىء الذهب ، او ليهتدوا الى الدين ! وقد حاول احد الرهبان اقناع الزعيم « هاتيهاي » باعتناق الدين ، وكان مربوطا الى المحرقة ، فقال له انه اذا تعمد ينشب الى الجنة ... فسأله الزعيم الهندي : « وهل في هذه الجنة اسبانيون ؟ » فاجابه الراهب : « طبعا ، ما داموا يعبدون الاله الحق ! » فما كان من الهندي الا ان قال : « اذن ، انا لا اريد ان اذهب الى مكان اصادف فيه ابناء هذه الامة المتوحشة ! »

غدا اكتشاف الاوقيانوس الهادىء

أوروبا رمز الإستعباد، وأم الفساد، ومهد الفتن، وعدوة الأديان، وصنيعة الإستعمار، ومشجعة المشاريع التقسيمية الصليبية والصهيونية في بلاد المسلمين(★). عن جريدة الحياة - بيروت في ٢٣ حزيران ١٩٥٩.

(★) - التعليق للمؤلف.

يقول أحد المؤرخين الغربيين: « فبزغ نجم اسبانيا المسيحية فترة من الزمن، ولكنه أضاء كما يضيء القمر بضوء مستعار ليس منه. ثم تلا هذا خسوف، أعقبه ظلام دامس ما زالت اسبانيا منذ ذلك الحين تتخبط فيه »(٧٦).

وفي عام ٩٢٧ هـ - ١٥٢١ م إقتحموا مانيلا، عاصمة الفيليبين. وبدأت هناك حملة صليبية جديدة بالإبادة والإرهاب والتنصير، ثم أطلقوا على مسلمي الفيليبين نفس الاسم « موروس » الذي كانوا يطلقونه في بلاد الأندلس على المسلمين. وتتوالى المذابح عاماً بعد عام وجيلاً بعد جيل، ملايين وملايين لاقوا حتفهم في القرون المظلمة كما في القرن العشرين، قرن الحضارة المزيفة. وبعد عام ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م نزح أهالي الفيليبين إلى الغابات والأحراش والجبال ليقتاتوا من النباتات وأوراق الأشجار، وفي خلال ثلاث سنوات سقط نصف مليون شهيد، ثم وضعوا المسلمين بالمزاد العلني، حيث يقول عبد الفتاح عبد المقصود في معرض وصفه لأحوال المسلمين في الفيليبين في كتابه « صليبية إلى الأبد »: « أذن الرجل بمائة جنيه.. وثدي المرأة المسلمة بمائة... »(٧٧).

وعندما خضعت الحبشة (اثيوبيا) للإستعمار الإيطالي عام ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م عددنا قضيتها قضيتنا، واستنكر المسلمون هذا الإحتلال، وبدأوا يناضلون معها. لكن ما أن تحررت الحبشة حتى وجهت سهامها نحو المسلمين، واستولت على اريتريا وأعلنت عليها حرباً صليبية.

★ إجراءات الصلح

عام ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م وضع الكاردينال بيا بصفته رئيساً للأمانة العامة في مؤسسة وحدة المسيحيين في الفاتيكان المرسوم اليهودي الذي يتضمن فكرة تبرئة اليهود من دم المسيح. ثم دعا البابا يوحنا الثالث والعشرون إلى عقد المجمع المسكوني الثاني في جمادى الأول ١٣٨٢ هـ - تشرين الأول ١٩٦٢ م. وقيل أن مبعوثاً لإسرائيل قابل البابا في شأن الوثيقة أو المرسوم اليهودي، وحضر الجلسة التي أقرت فيها (٧٨).

وحضر المجمع من لبنان كل من: البطريرك الماروني بولس المعوشي ومعه أربعة عشر أسقفاً ورئيسان عامان، بطريرك الروم الكاثوليك ومعه تسعة عشر أسقفاً وثلاثة رؤساء عامون، الكردينال تبوني من السريان الكاثوليك ومعه تسعة أساقفة، البطريرك الأرمني الكاثوليكي ومعه إثنا عشر اسقفاً(٧٩).

وكان البطريرك المعوشي قد تم تعيينه عام ١٩٥٥ م مباشرة من قبل البابا، وبه بدأت سابقة اعتبرت آخر مظهر عملي واكمل مظهر من مظاهر عضوية المارونية في الكنيسة الكاثوليكية العالمية. وكان يتصرف على أساس حق المارونية في قيادة المسيحية العربية في كل مكان(٨٠)، فعينه البابا عضواً في « لجنة الكنائس الشرقية التابعة للمجمع »(٨١).

بحث المجمع في جميع الشؤون مما يتصل بإعداد المبشرين وإثارة الحوار بين النصارى وبين غير النصارى، وإبداء رأي الكنيسة في اليهود عامة واسرائيل خاصة . وقد جاء في هذا الشأن ما يلي :

« أ - تقر الكنيسة بأن جذورها تذهب بعيداً في أرض اسرائيل القديمة وتقر بذلك بسرور ... أن جذورها ترقى إلى الأسباط والأنبياء ، وخصوصاً إلى ذلك اليوم الذي دعي فيه ابراهيم ليخرج من بيت أبيه الوثني وليسير في طريق الإيمان الجريئة . إنها ترقى إلى تلك الساعة التي اختار الله فيها موسى ليخرج أبناء اسرائيل من أرض العبودية، ليصل بهم إلى قرب الميعاد .

ب - والكنيسة ، برغم أنها مؤسسة جديدة كل الجدة ، مستمرة مع اسرائيل القديمة (في الوجود) . إن هذا التأكيد ليس فقط تعبيراً عن حقيقة تاريخية ، بل عن واقع يملأ وجود الكنيسة ووجود كل مسيحي ويعيش فيهما .

ج - إن أوثق صلات الكنيسة بالشعب اليهودي « إنسانية » المسيح . إن الكنيسة لا تستطيع أن تنسى ولا تريد أن تنسى - أن الله لما أصبح أخاً للبشر (اختار) أن يكون يهودياً ، وبتعبير آخر ، إن مخلص العالم عاش ومات على أنه شخص من الشعب الذي أنعم الله عليه فاختاره واعتنى به .. ولا يسع الكنيسة أن تنسى ايضاً أن مريم أم يسوع كانت في بيت داوود ، وأن الرسل والحواريين (تلاميذ المسيح) كانوا من نسل ابراهيم ، وأن هؤلاء جميعاً قد قضوا أيام طفولتهم بين أبناء اسرائيل .

هـ - ومع أن السكان القدماء في القدس كانوا كلهم من اليهود الذين آمنوا بيسوع مهدياً . فإن القسم الأكبر من الشعب المختار لم يؤمن بيسوع مسيحاً . ولقد استنتج أهل العصور الماضية من ذلك ما يلي : بما أن اليهود بجملتهم (بمجموعهم) لم يؤمنوا بيسوع مسيحاً ، فإن جميع بني اسرائيل أخذوا بهذه الجريرة . فالمجمع المسكوني يعلن - خلافاً لذلك - انه من الخطأ أن يستنتج الإنسان من الكتاب المقدس مثل هده النتيجة .

و - فاتهام الشعب اليهودي بجملته ، إذن - من عاش منه في الماضي ومن يعيش منه اليوم - باطل ، إنه انسياق في الضلال وارتكاب للظلم . أما فيما يتعلق بالذين أرادوا قتل المسيح ، فإنهم زمرة قليلة العدد من اليهود وروماني واحد وحفنة من السوريين التابعين للكتيبة العاشرة التي كانت مرابطة في فلسطين . وقد قال السيد المسيح عنهم كلهم - كما قال رسله بعده - : إغفر لهم ، (يا رب) ، فإنهم لا يدرون ما يفعلون » (٨٢) .

هذا واعتبرت الوثيقة « أن لليهود والمسيحيين تراثاً روحياً مشتركاً وسامياً ويريد هذا المجمع المقدس أن يوحي بالمعرفة والإعتبار المتبادلين وأن يعززهما بين الاثنين » .

وعلى أثر إعلان هذه الوثيقة ، حدث شيء من الهياج في البلاد العربية فصرف النظر عنها مؤقتاً .

غير أن المجمع المسكوني الثاني عاد فأقرها ونشرها في منشورات المجمع، وهذه منشورات قلما يطلع عليها جمهور القراء. من أجل ذلك دفعت خلاصة الوثيقة والغاية الأساسية منها إلى وكالات الأنباء العالمية فوزعتها الوكالات على صحف العالم ونشرتها صحيفة النهار في ١٢ - ١٢ - ١٩٦٩ م بالشكل التالي:

وثيقة أقرها الفاتيكان تطلب من الكاثوليك الاعتراف بالمعنى الديني لدولة اسرائيل

« أذاع رئيس أساقفة بالتيمور الكاردينال لورنس شيهان أمس وثيقة أقرها الفاتيكان عن العلاقات الكاثولكية - اليهودية، ترمي إلى إزالة العداء التاريخي بين أتباع الديانتين. وكانت أمانة الفاتيكان لتشجيع الوحدة المسيحية قد أقرت هذه الوثيقة في الأسبوع الماضي في روما، وحضر الكاردينال شيهان الإجتماع الذي تم إقرارها فيه. وذكرت الوثيقة أن على الكاثوليك أن يعترفوا بالمعنى الدينى لدولة اسرائيل بالنسبة إلى اليهود، وأن يفهموا ويحترموا اصلة اليهود بتلك الأرض »(٨٣).

★ دسائس ومؤامرات

في أوائل حزيران عام ١٩٦٣ م توفي البابا يوحنا الثالث والعشرون، فخلفه البابا بولس السادس الذي سار على نهج سلفه، مشدداً بذلك أواصر التحالف بين الفاتيكان واسرائيل. وفي ٢٠ شعبان ١٣٨٧ هـ - ٤ كانون الثاني ١٩٦٤ م ذهب البابا الجديد في زيارة فلسطين استغرقت ثلاثة أيام. وعلى الفور ذهب وفد ماروني برئاسة البطريرك المعوشي، ووفد رومي كاثوليكي برئاسة البطريرك مكسيموس الصائغ، ووفد ثالث يمثل السريان الكاثوليك لاستقبال البابا في مطار عمان (٨٤).

وقد وجه البابا برقية إلى الرئيس اللبناني فؤاد شهاب، أعرب له فيها عن «أطيب التمنيات والتهاني». وزعم أن تقاليد لبنان الروحية والمسيحية حية في ذهنه، وأنه يرفع صلواته «من أجل هذه الأمة النبيلة» التي يستنزل من قلبه « وافر البركات السماوية لزعمائها السياسيين ورجال الدين فيها » (٨٥). ورد شهاب معتبراً أن اللبنانيين هم جميعاً من أتباع البابا، وأن أنظارهم «كانت متجهة إلى العلاء ترافق بالعين» حليف الصهيونية، وبعث له بـ« أخلص الشكر على العاطفة التي » خص « بها لبنان ». ولا ندري أي لبنان هذا الذي يعطف عليه البابا ويحبه حباً جماً، حتى يكون بإمكان لحد خاطر، أحد خريجي مدرسة الحكمة والذي كان يعمل في جريدة البشير اليسوعية، أن يصف زيارة البابا إلى فلسطين المسلمة كما لو كانت فتحاً عظيماً (٨٦).

وبعد عودته إلى روما إستقبل البابا ثلاثة الآف من المهنئين، وخطب فيهم كما تقول صحيفة Tem-po أعظم خطبة. كما أعلن البابا عن عزمه على نشر النصرانية في العالم كله (٨٧).

وقد كان لوثيقة التحالف التاريخية بين الفاتيكان والصهاينة أكبر الأثر في تدعيم جبهة التحالف

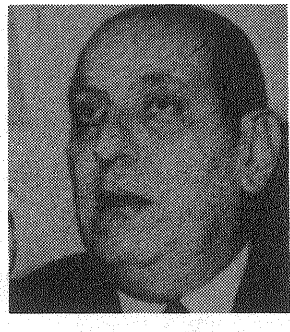
الماروني - الصهيوني. كما أعطت زيارة البابا لفلسطين دعماً كافياً للموارنة في مشاريعهم ومخططاتهم، فقرروا دفع عجلة التعاون مع اسرائيل إلى حدها الأقصى، وأن يكون لبنان حليفاً طبيعياً للكيان الصهيوني. ومنذ ذلك الحين تشجع قادة الموارنة أكثر فأكثر على اللجوء إلى الحل العسكري وصارت الأمور تسير باتجاه التصعيد.

ولقد وثق البابا علاقاته مع موارنة لبنان، وكانت تربطه وإياهم روابط متينة. وكان بولس السادس قد اجتمع مرتين ببيار الجميل (زعيم الكتائب) في روما، وأحاطه «برعاية خاصة مظهراً تقديره لأسرة الجميل الكريمة» كما قال، ومثنياً في الوقت ذاته على أعماله التي اعتبرها في «خدمة الوطن وقيادة الشبان في مضمار العزة والتضحية إلى كل هدف سام نبيل». كذلك استقبل البابا موريس الجميل وهو من قيادي حزب الكتائب أيضاً، وتحدث وإياه عن مشاريع الموارنة، وأثنى على مواقفه معرباً كعادته عن حبه للبنانيين (٨٨).

وفي ٢٢ رمضان ١٣٨٤ هـ - ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٥ م، عين البابا بولس السادس سبعة وعشرين كردينالاً جديداً أخذ إثنين منهم من لبنان، وهما البطريرك الماروني المعوشي ومكسيموس الصائغ بطريرك طائفة الروم الكاثوليك. وفي ٢٥ شوال - ٢٦ شباط قابل البابا الوفد الماروني الذي ضم المعوشي ومكسيموس الصائغ، وألقى المطران عبد رئيس أساقفة طرابلس كلمة بالفرنسية، شكر فيها للبابا بإسم الطائفة المارونية التقدير الذي خصها به ومما قاله: «إن الموارنة ليفخرون بما عرف عنهم عبر تاريخهم الطويل من ديمومة الولاء لكرسي بطرس ومن الإعتصام المستمر بالإيمان الكاثوليكي»، واعتبر لبنان بلداً مارونياً مذكراً بما كان «للبنان والطائفة المارونية على مرور الأجيال من مكانة خاصة لدى الأحبار الرومانيين». ورد البابا بكلام مماثل (٨٩).

شارل الحلو: صديق روما والأم الحنون

★ الرئيس المفضَّل


شارل الحلو

من هو شارل الحلو؟

شارل الحلو هو أحد الرموز المارونية المعروفة بولائها للمشاريع الإستعمارية والتي تعمل في الخفاء والسر بعيداً عن الأضواء والتصريحات لكي تأتي النتائج أعم وأشمل لا بل أخطر وأكبر. وتتميز سياسته بالهدوء والصمت، فهو لا يكثر من التصريحات، ولا يتناول في تصريحاته إلا العموميات، فلا يخوض

في التفاصيل ولا يحاول أن يفتعل الأزمات، وقلّ ما يظهر حقيقة تفكيره السياسي. وشارل الحلو هو خريج الجامعة اليسوعية المعروفة بهويتها واتجاهاتها، وصديق قديم لفرنسا والفاتيكان، أما علاقته مع البابوات فحدث عنها ولا حرج.

في ٢٧ ربيع الأول ١٣٦٥ هـ - ٢١ شباط ١٩٤٧ م عين شارل الحلو وزيراً مفوضاً ومندوباً «فوق العادة» للبنان لدى لفاتيكان، حيث كان البابا بيوس الثاني عشر يتلقاه «برعاية خاصة وحفاوة ممتازة»، وأطلق عليه لقب «السفير الممتاز». وفي كلمة ألقاها أمام بابا روما في ١٥ آذار، إعتبر الحلو أن لبنان بلد كاثوليكي، وأن العلاقة بين لبنان والبابوية لم يدشنها هو إنما أكملها لأنها تتفق مع مسرى التاريخ، «وهي علاقات يعود عهدها إلى منشأ الكنيسة، وهي معدة للاستمرار حتى منتهى الدهر». ثم إن البابا نفسه عندما ردّ على هذه الكلمة اعتبر بدوره لبنان بلداً كاثوليكياً أيضاً(٩٠).

وما يعرف عن شارل الحلو شدة تمسكه بتوجيهات و «نصائح» البابا، وتعصبه الذي ليس له حد، ورغبته العظمى في تعزيز السيطرة المارونية على لبنان، وتعلقه بالمشاريع الصليبية والصهيونية عامة. فهو حليف البابا وصديق الإستعمار وخادم الدولة المستعمرة (فرنسا) خصوصاً. وقد كان لصداقته هذه مع أسياده الأوروبيين في الخارج دور كبير في عملية إيصاله إلى الحكم.

عام ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م كانت فرنسا ترغب في إيصال من ينوب عنها مباشرة إلى سدة الرئاسة، كذلك كانت روما تواقة إلى ترئيس ابنها البار شارل الحلو، وكانت اميركا تنظر إلى هذا الأمر بعين الرضى والعطف. وهكذا وصل مرشح «روما والأم الحنون» إلى «قصر الرئاسة» ليضيف إلى سلسلة التآمر حلقة جديدة.

وخلال الإستعداد لانتخابات الرئاسة التي أدت إلى مجيء شارل الحلو، قام «حزب التحرير الإسلامي» بنشر ملصقات في شوارع بيروت تدعو لانتخاب رئيس مسلم وإسقاط «النظام الكافر»، وكان مرشح الحزب محمد الحناوي، وقد أدى ذلك إلى قيام السلطة آنذاك باعتقال عناصر ومؤيدي الحزب(٩١). كذلك أعلن رئيس حزب «النجادة» النائب عدنان الحكيم عن ترشيحه للرئاسة ضد شارل الحلو، ونال صوتاً واحداً أسماه صوت الديمقراطية والدستور.

عند الإعلان عن تنصيب شارل الحلو رئيساً للجمهورية في ١٦ جمادى الأولى ١٣٨٤ هـ - ٢٣ أيلول ١٩٦٤ م، أرسل إليه البابا بولس السادس برقية تهنئة قال فيها إنه يرى فيه «طالع سعد لمستقبل هاد للأمة اللبنانية العزيزة» التي يرفع صلواته الحارة لها، وأنه يمنح من صميم قلبه رئيسها الجديد بركته «الرسولية». وقد رد شارل الحلو على هذه البرقية زاعماً أنه يتحدث باسم «الشعب اللبناني المتحد»(٩٢).

وكان البابا بولس السادس قد تبادل الصداقة مع شارل الحلو منذ العام ١٩٤٧ في روما، عندما كان

الأول وزيراً لخارجية البابوات وكان الثاني يشغل منصب السفير اللبناني في الفاتيكان. وما لبثت هذه الصداقة أن توجت بزيارة رسمية قام بها البابا إلى لبنان في أواخر رجب ١٣٨٤ هـ ـ ٢ كانون الأول ١٩٦٤ م وهو في طريقه إلى الهند وقد خاطب المحتشدين لاستقباله في المطار بقوله: «يا بناتي وأبنائي» (٩٣).

وفي ٩ محرم ١٣٨٥ هـ ـ ١٠ أيار ١٩٦٥ م قام شارل الحلو بزيارة للبابا في مقره في روما، فاستقبله هذا الأخير مرحباً وألقى خطبة جاء فيها: «إن لبنان هو بلد أناس مؤمنين (بالنصرانية)، فللمسيحية جذور عميقة وقد برزت الكنسية الكاثوليكة على مر القرون في مؤسسات أبداً متجددة. وهذه الحيوية المسيحية التي يتحلى بها وطنكم اللبناني الجميل هي ما أردنا أن نعترف به ونكرمه لرفعنا أخيراً إلى مرتبة الكردينالية واحداً من أبنائه الأفذاذ بطريرك الطائفة المارونية، وكنا بذلك نكرم أمة بأجمعها..» (٩٤).

وكان عهد شارل الحلو مطعماً بضباط المكتب الثاني الذين استمدوا نفوذهم من العهد الشهابي، والذي كان عهد شارل الحلو بنظر الكثير من السياسيين يعتبر امتداداً له. وقد ازداد ضغط العسكر على مجمل مرافق الدولة، وأصبحت للمكتب الثاني مشاغل كثيرة يستطيع من خلالها أن يضع يده في كل صغيرة وكبيرة.

★ الحلو بين الاختراق الأميركي والإنهزام العربي

وعلى الصعيد الإقتصادي شهد عهد الحلو اختراقاً أميركياً كان يهدف إلى السيطرة على الإقتصاد اللبناني سيطرة تامة في مواجهة الرساميل الأوروبية الغربية، حيث بدأ النفوذ الأميركي في لبنان ينمو اقتصادياً وسياسياً، وبدأ الإقتصاد اللبناني يواجه الأزمات نتيجة خضوعه وتبعيته للنفوذ الأجنبي والأميركي بشكل خاص. وقد افرزت هده الأزمات على خطورتها نتائج اجتماعية وسياسية طالت برقعتها الأكثرية الساحقة لعامة الشعب. وشهد الوضع المصرفي فوضى إقتصادية رهيبة تمثلت بازدياد النفوذ الأجنبي ومنافسة البنوك الأميركية، بحيث شكلت المصارف الأميركية طغياناً شبه كامل على الوضع الإقتصادي المصرفي، وكانت هذه المؤسسات المصرفية تسيطر على قطاع واسع من الإقتصاد اللبناني ومن ضمنه الشركات الوطنية.

وفي عام ١٩٦٥ تقدمت السفارة الأميركية في بيروت من الحكومة اللبنانية بمشروع رسمي يقضي بحماية الرساميل الأجنبية. وقد برزت بوضوح طبيعة الدور الذي تسجله هذه الرساميل بالنظر إلى آفاق خطورتها وماهية فوائدها وتبيان حقيقة الجهة المستفيدة منها، وما تنتجه من أزمات على الصعيد الإقتصادي اللبناني، عندما تقدمت الكتائب في آذار ١٩٦٩ م مطالبة بتحقيق المشروع الأميركي القاضي بحماية الرساميل الأجنبية، خوفاً من تطور الأوضاع السياسية (٩٥).

وكان لأزمة إفلاس بنك إنترا عام ١٩٦٦ إنعكاساتها على مجمل الأوضاع السياسية، حيث تحولت

إلى أزمة ثقة عامة تجاوزت الحدود الإقتصادية لتطرح أزمة على مستوى المؤسسات السياسية والعسكرية الحاكمة.

كان الهجوم الأميركي على المنطقة في تصاعد، وكان الحلو يمارس سياسة الرضوخ لهذه الهجمة الإستعمارية. وأهمل المشاريع الإنمائية والإقتصادية التي كان قد بدأها سلفه فؤاد شهاب، وانفتح على سائر الزعماء السياسيين للموازنة المطالبين بالإقلاع عن تبني سياسة ترعى شؤون المسلمين، وشجعهم في السر مما أعطاهم دوراً مهماً وتأثيراً بارزاً في مجرى الأحداث خاصة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل. فكان الحلف الثلاثي بين بيار الجميل وكميل شمعون وريمون إده (٩٦).

وخلافاً لسياسة فؤاد شهاب الذي كان يؤثر بقاء الحكومة أطول مدة ممكنة، أربك الحلو الساحة بإحداث تعديلات وزارية مستمرة، مما طرح على بساط البحث مشكلة مشاركة المسلمين في الحكم. وأما الحكومات التي تشكلت في عهده فهي ثمانية (٩٧):

حكومة برئاسة الحاج حسين العويني ألقت بيانها الوزاري في ٢٥ أيلول ١٩٦٤.

حكومة برئاسة الحاج حسين العويني ألقت بيانها الوزاري في ١٨ نيسان ١٩٦٥.

حكومة برئاسة رشيد كرامي في ٢٥ تموز ١٩٦٥.

حكومة برئاسة عبد الله اليافي في ٢٧ نيسان ١٩٦٦.

حكومة برئاسة رشيد كرامي في ٢٠ شباط ١٩٦٧.

حكومة برئاسة عبد الله اليافي في ١٦ شباط ١٩٦٨.

حكومة برئاسة رشيد كرامي في أوائل عام ١٩٦٩

حكومة برئاسة رشيد كرامي في ٢ تشرين الثاني ١٩٦٩.

وقبل حرب حزيران ١٩٦٧ كان هناك نوع من التوازن بين سياسة التضامن مع الدول العربية، وبين مقتضيات الوفاق السياسي الداخلي، يدلنا على ذلك مدى ترابط السياسة الخارجية بالتوازن الداخلي، وأن حدوث أي تغيير في الخارج كان يكفي للإخلال بهذا التوازن. غير أن هزيمة العرب عام ١٩٦٧ م قضت على هذا التوازن إثر انهيار الجبهة العربية، وإذذاك عمد الحلو إلى عقد مباحثات سرية مع الدول الكبرى عن طريق وزير الخارجية بهدف تأمين الغطاء الدولي لحكمه (٩٨).

وفي صيف ١٩٦٩ صرح ألبير مخيبر، في جلسة مناقشة دعت إليها مجلة «قضايا معاصرة» واشترك فيها خمسة وزراء سابقين للخارجية: «أرى أن يوالي لبنان أميركا والغرب، لأن هذه هي مصلحته ومصلحة العرب. أكرر: على لبنان أن يتحرر بعد عام ١٩٦٧ لأنه قبل هذا التاريخ لم يكن حراً في تقرير سياسته الخارجية، نظراً للضغوط التي كانت تمارس عليه». وقال أيضاً: «إن موالاتنا للغرب

موقف تمليه علينا مصلحتنا الإقتصادية وأمتنا » (٩٩). وكذلك اعتبر موسى مبارك من جهته « أن مصلحتنا مع الغرب حيث يوجد مليون مغترب من أصل لبناني » (١٠٠).

وقد تميزت هذه الفترة بكثرة الفضائح ورجوح كفة القوى والإتجاهات الممالئة للإستعمار والموالية لأميركا خاصة، مما شجع الزعماء الموارنة على اعتماد لعبة التواطؤ المكشوف مع الصهاينة، ومنها قيام اسرائيل بإنزال الكومندوس في مطار بيروت في ٣ شوال ١٣٨٨ هـ - ٢٨ كانون الأول ١٩٦٨ م، دون أن تحرك القوات المسلحة ساكناً لهذا العدوان. على العكس فإن أحد العسكريين الموجودين في المطار آنذاك أحيل إلى المحاكمة لأنه شهر مسدساً وأطلق بعض الطلقات التحذيرية لحمل القاعدة الجوية العسكرية القريبة من المكان على مواجهة الغارة. وفي ٧ ربيع الأول ١٣٩٠ هـ - ١٢ آيار ١٩٧٠ م تعرضت القرى الحدودية لعدوان اسرائيلي واسع النطاق، مما أدى إلى مقتل الكثير من الأبرياء، وتسبب بنزوح أكثر من خمسين ألف مواطن من ثلاثين قرية حدودية دون اتخاذ أي تدابير حازمة من قبل السلطة.

الحلف الثلاثي للقادة الموارنة

★ ظروف إنشاء الحلف والإستفادة من نكسة ١٩٦٧

لما كان آل الجميل يقيمون منذ زمن طويل علاقات متينة مع القلة اليهودية في لبنان، وكانت «الكتائب» حماتهم شبه الرسميين، فقد ضربت مجموعة من « ميليشيا الكتائب » خلال حرب ١٩٦٧ م طوقاً محكماً حول الحي اليهودي في بيروت، وادي ابو جميل، « منعاً لدخول عناصر مؤذية »، ولإيجاد الحماية اللازمة لرفقاء الدرب والسلاح (١٠١).

وبعد أن انجلت الحرب عن هزيمة ساحقة للأنظمة العربية عمد الموارنة إلى الاستقواء بالنصر الاسرائيلي. وهكذا فبعد انقضاء شهرين على الهزيمة، وفي أول جمادى الأولى ١٣٨٧ هـ - ٧ آب ١٩٦٧ م وجه البطريرك المعوشي رسالة إلى رئيس الجمهورية شارل الحلو، كانت بمثابة الإعلان عن قفزة جديدة أو خطوة جريئة في رحلة الألف ميل، إذ أعلن عن رفضه القاطع لتقديم بعض التسهيلات العسكرية البسيطة في لبنان كوضع رادار لمجلس الدفاع العربي المشترك (١٠٢).

إن هزيمة العام ١٩٦٧ م أنعشت من جديد القوى والإتجاهات الصليبية في لبنان وقد حاولت هذه القوى الإستفادة من الهزيمة ما أمكن لتطويع المسلمين لنفوذها الذي بدأ يستعيد زخمه وعافيته. ومع التحول في ميزان القوى الإقليمية - الدولية، وفي جو تسوده الأزمات ويهيمن عليه مناخ الهزيمة الشاملة والتبعية الإقتصادية والسياسية للغرب الإستعماري نشأ الحلف الماروني الثلاثي بمباركة بكركي، تعبيراً عن الخلل الإقليمي والشلل العربي الكامل الذي انعكس سلباً على لبنان (١٠٣).

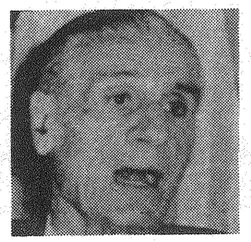
وهكذا تجمع الموارنة عام ١٩٦٨ وراء الحلف الثلاثي الذي زرع في لبنان بذور الحرب الأهلية وضم الأحزاب المارونية الثلاثة: الكتلة الوطنية بزعامة ريمون إده، الوطنيين الأحرار بزعامة كميل شمعون، والكتائب بزعامة بيار الجميل، ومعهم زعامة موارنة الشمال: سلميان فرنجية، ليخوضوا معاً معركة تصفية الحسابات مع سياسة الشهابية المتوازنة على الصعيد العربي. وقد لعب حزب الكتائب الدور الرئيسي في توجيه سياسة الحلف، نتيجة لكونه الفريق الأقوى.

★ سياسة الحلف وتأثيره على الوضع المحلي العام

يعتبر قادة الموارنة ظاهرة الحلف الثلاثي عودة مارونية إلى الأصول والتاريخ، وتحرراً من «واقع فرض على المسيحيين في لبنان هوية عربية ودفعهم نحو عالم لم يكونوا تاريخياً منه»، كما يقول وليد فارس في كتابه «التعددية في لبنان».

هذا وقد تبنى «الحلف الثلاثي» بزعامة وقيادة وتخطيط حزب الكتائب، وبدعم من الرهبانيات، حملة تحريض وتعبئة، بغية تحضير الموارنة للإستعداد للحرب، وأعطى لنفسه، صفة جبهة إنقاذ لبنان وانتهج سياسة هجومية ترمي إلى تكريس الطابع الماروني للبنان. فبيار الجميل، وكميل شمعون، وريمون إدة، ظهروا في ذلك الحين كما لو أنهم كل المارونية، لا ينازعهم في القيادة حتى شارل الحلو بالرغم من أنه كان رئيساً للجمهورية، وحتى فؤاد شهاب برغم إمارته وبرغم نجاحه كحاكم ماروني متعصب، والمحنك في عدم ربط لبنان بالعرب، والصامد ضد أي اتفاق عسكري لبناني - سوري على الحدود الجنوبية لتفادي الخنجر الصهيوني. فقد كانت إنعزالية فؤاد شهاب الذي ورث الزعامة عن أعمامه الفرنسيين غير مشبعة لكميل شمعون وبيار الجميل (١٠٤).

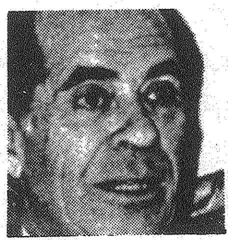
وقد نزل الحلف موحداً في معركة الإنتخابات النيابية لعام ١٩٦٨ م، وجاءت نتائج الإنتخابات من حيث عدد النواب والأصوات التي نجح بها الحلف مرتفعة جداً. فقد فازت الكتائب بتسعة نواب مقابل أربعة عام ١٩٦٤ م، وحزب الأحرار الشمعوني بتسعة نواب وكتلة إميل إده بستة نواب، وخسر الشهابيون الأكثرية المطلقة في المجلس النيابي.



بيار الجميل
الصليبي العتيق



كميل شمعون
المرض والنفوذ



ريمون إده
المخزون الإحتياطي

وإثر ذلك جرت إتصالات بين حزب الكتائب والكيان الصهيوني، فقد ذكرت صحيفة «الفيغارو» الفرنسية في خبر لها أنه في شهر حزيران ١٩٦٨ م تم لقاء في أحد فنادق باريس بين موشي دايان وأحد قياديي الكتائب رجح أنه إلياس ربابي. ثم جاءت الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت الدولي في ٢٨ / ١٢ / ١٩٦٨ م لتعطي القوى الإنعزالية أصواتاً إضافية.

فبعد أن استقالت حكومة عبد الله اليافي، عمد الحلف إلى افتعال الأزمات ورفض تشكيل حكومة من خارج المجلس النيابي، في محاولة لتأزيم الأوضاع وفرض شروطه وسياسته، ثم دعا إلى إضراب في ٣ ذي القعدة ١٣٨٨ هـ - ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٩ م تجاوبت معه بعض مناطق بيروت الشرقية. وفي آذار من العام نفسه، طالب الحلف المذكور بالإستعانة بالبوليس الدولي وهدد باللجوء إلى السلبية (١٠٥).

واحتجاجاً على الإجراءات التي اتخذها الجيش ضد الفدائيين الفلسطينيين، وجهت الأحزاب اليسارية دعوة إلى التظاهر ضد السلطة، فانطلقت مظاهرات الإستنكار في بيروت وطرابلس وصيدا وصور وبر الياس وبعلبك فواجهتها السلطة بالقمع يومي ٧ و ٨ صفر ١٣٨٩ هـ - ٢٣ و ٢٤ نيسان ١٩٦٩ م، وكانت حصيلتها قرابة ثلاثين شهيداً ومائة جريح (١٠٦). وهذا ما دفع حكومة رشيد كرامي على الإستقالة جراء الضغط السياسي الإسلامي واليساري الذي تعرضت له.

وفي ٣٠ أيار ١٩٦٩ وجه شارل الحلو بصفته رئيساً للجمهورية، «رسالة إلى اللبنانيين». أكد فيها على «حق رئيس الجمهورية في ممارسة ما يمليه عليه قسمه الدستوري عندما يكون استقلال البلاد وسلامتها وسيادتها في خطر». هذه الرسالة أبرزت تواطؤ الحلو ووقوفه وراء الأزمة، تاركاً الأمور تتفاعل بشكل طبيعي، ملتزماً موقفاً حيادياً في الظاهر، ومشجعاً للمعارضة في السر. «فمن جديد عبر المسيحيون في لبنان، بلسان رئيس الجمهورية الماروني عن رفضهم لموقف المسلمين، وكان من المفروض إيجاد حلقة جديدة لجمع أطراف الميثاق الوطني» (١٠٧).

تفاقمت الأزمة الحكومية واستمرت سبعة شهور. وفي محاولة للإرهاب والسيطرة على الموقف، دعى الحلف الثلاثي إلى الاضراب العام في ١٦ شوال ١٣٨٩ هـ - ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٩ م، وعندها بدأت مرحلة جديدة افتتحها البطريرك المعوشي بخطاب جديد ضمنه تحريضاً واضحاً على المسلمين في لبنان، معتبراً أن «لبنان نظامه الديمقراطي في احتضار، ووضعه الدستوري في انهيار» (١٠٨).

وقد ألّف كل من أركان «الحلف الثلاثي» ميليشيا مسلحة حددت هدفها المعلن بالقضاء على الحركات «المعادية للبنان» كما ادعت. وبحسب اعتراف بيار الجميل فإن تحويل حزب الكتائب إلى ميليشيا مسلحة والمباشرة بالتدريبات على نطاق واسع، وتخزين السلاح والذخيرة، قد بدأ فعلياً عام ١٩٦٨.

سليمان فرنجية : أولى بوادر الحرب

★ فرنجية وطبيعة المرحلة

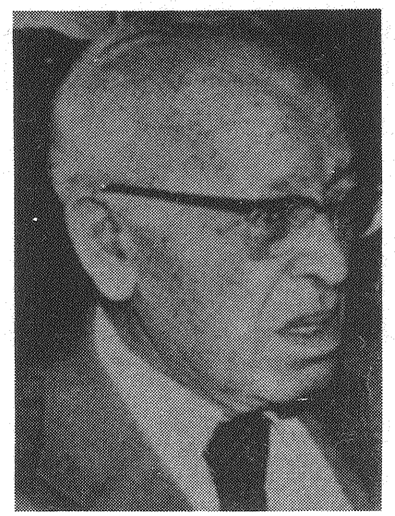
ما من شك في أن هزيمة العرب عام ١٩٦٧ م أثرت سلباً على لبنان وشكلت إيذاناً ببدء مرحلة جديدة من مراحل العمل السياسي الماروني. وهكذا فبعد صعود الحلف الثلاثي جاء هم إعادة ترتيب شؤون البيت الرئاسي. وقد كان المطلوب أن يكون الرئيس الجديد حاملاً للأماني التي حملها من قبل أسلافه وأجداده، ومتحلياً بالصفات التي تؤهله للرئاسة، ومتفهماً لحقيقة الوضع وما يُراد منه في هذه المرحلة الدقيقة.

عام ١٩٧٠ وقبيل انتهاء عهد شارل الحلو، كان زعماء الموارنة قد قطعوا اشوطاً بعيداً في طريق التصعيد، مما أدى إلى نشوء حالة غليان وهياج سياسي عام أبقت البلاد معلقة «بخيط واه». ويقول باسم الجسر: «لقد نجح شارل الحلو لا ريب في إبقاء الوحدة الوطنية قائمة حتى نهاية ولايته، لكنه تركها معلقة بخيط رفيع»(١٠٩).

وباقتراب موعد الإنتخابات الرئاسية، وما كان يحكى عن عودة فؤاد شهاب إلى الحكم، أعلن شارل الحلو عن معارضته لعودة فؤاد شهاب، معتبراً أن عودة الشهابية إلى الحكم تعني «عودة العسكر». أما ريمون إده فكان يردد «أن هنالك ثلاثة أخطار تواجه لبنان: الشيوعية والصهيونية والشهابية»(١١٠).

وفي ٤ تموز ١٩٧٠ أعلن فؤاد شهاب عزوفه عن ترشيح نفسه للرئاسة، معتبراً «أن لا إصلاح في البلاد بدون تغيير في النظام السياسي، وأن البلاد في الوقت نفسه هي غير مؤهلة لقبول هذا التغيير»(١١١).

ومع أن سليمان فرنجية لم ينضم للحلف الماروني، فقد طرح ترشيحه من قبل الحلف بعد أن فشل (أي الحلف) في تأمين الأكثرية النيابية لأحد أقطابه، ونظراً لتاريخ فرنجية المعروف بمارونيته وتطرفه. ولهذا فقد كان ذهاب شارل الحلو ومجيء سليمان فرنجية مضبوطاً وبالشكل التام على ساعة إيقاظ الفتنة النائمة في الصدور، بعد فقدان التوازن المعنوي في المنطقة العربية بين القوى المعادية للإستعمار والقوى المساندة له عقب وقوع الهزيمة الكبرى.



سليمان فرنجية

في مثل هذه الأجواء جرت الإنتخابات الرئاسية عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م وجاء فرنجية، «مرشح الحلف الثلاثي» بالدرجة الأولى، كأفضل ما يمثل المواصفات المطلوبة لاستكمال معركة فرض النفوذ والهيمنة وضرب نمو المعارضة الإسلامية والحفاظ على النظام الماروني، واستعمال القوة العسكرية في وجه كل الرافضين للسياسة المارونية كثمن مطلوب من الموارنة على وجه الخصوص لتأكيد تحالفهم مع أميركا واسرائيل هذه المرة.

وتروي أوساط فرنجية أنه أول من سعى بالجنسية اللبنانية عام ١٩٤٩ م لـولـد الدجوني عبدو الذي كان فلسطينياً يملك محلاً في طرابلس لتصليح السيارات (١١٢).

وكان فرنجية قد أسس عام ١٩٦٩ م «لواء المردة» أو «جيش التحرير الزغرتاوي» في مناخ التسابق على إنشاء تنظيمات مسلحة، وقد عُدّت هذه الميليشيا فيما بعد قوة ثالثة أساسية من قوات «الجبهة اللبنانية» إلى جانب قوات «الكتائب» و«الأحرار». وبعيد انتخابه شرع فرنجية بتدعيم قواته الخاصة، معتمداً على مخزون الجيش من أسلحة وذخائر.

★ زغرتا أم السلطة المركزية

كان مجيء سليمان فرنجية إلى رئاسة الجمهورية هو ذروة الدور الذي بدأت مارونية الشمال تلعبه. فقد سيطر الزغرتاويون على الإدارة العامة، وجاء مع فرنجية بشكل مباشر مثقفو الزاوية ووجهاؤها، يتولون لأول مرة المراكز الحساسة في الإدارات وفي الشركات وفي المصارف بشكل لم يسبق له مثيل. أما السمسار الأكبر في عهده فكان إبنه طوني الذي كان يتمتع بحصانة فوق العادة.

ومن المعروف أن انتخابات ١٩٧٢ النيابية، وهي آخر انتخابات جرت في لبنان قبل الحرب الأهلية، سجلت دخول طوني فرنجية إلى المجلس النيابي نائباً عن زغرتا، ودخول عبد الله الراسي صهر فرنجية الذي عمل طويلاً كطبيب في السعودية نائباً عن عكار. وفي عام ١٩٧٣ عين طوني فرنجية وزيراً للبرق والبريد والهاتف في حكومة أمين الحافظ، وظل محتفظاً بهذه الوزارة في حكومتي تقي الدين الصلح ورشيد الصلح اللتين شكلتا في تموز ١٩٧٣ وتشرين الأول ١٩٧٤. وبينما عين الراسي طبيباً خاصاً في القصر عين الصهر الثاني فرانسوا مونارشا مهندساً في الجيش، والصهر الثالث لوسيان دحداح رئيساً لمجلس إدارة شركة انترا للإستثمار، وتولى الزغرتاوي وجيه سعادة إدارة الكازينو فيما أنيطت شؤون الإعلام بمحامٍ زغرتاوي هو رامز الخازن (١١٣).

استهل فرنجية عهده بقوله: «ناموا وأبواب بيوتكم مفتوحة» فأصبح الناس ينامون وليس لديهم لا بيوت ولا أبواب. وذلك بفعل ما أشاعه جو العهد من تشجيع على التقاتل وتحريض على الفتنة واستخفاف واضح بأرواح الناس وممتلكاتهم.

وقد حاول فرنجية أن يبدأ عهده بمحاولات «إصلاحية» وذلك للتمويه على سائر الناس. وليس هناك من عهد تحدث عن الإصلاح الإداري كما تحدث عنه عهد فرنجية. ومع ذلك فلم يكن هناك في الواقع أي أثر لهذا «الإصلاح»، رغم كل الضجة الإعلامية التي كانت تثيرها أجهزة الإعلام الرسمي.

وتميز عهد فرنجية بعودة السياسيين التقليديين والإقطاعيين إلى الحكم، وتحالفه العميق مع الأحزاب المارونية المتعصبة. وهكذا قُضي نهائياً على كل أمل بإصلاح إداري أو اجتماعي أو اقتصادي. وقد رأت دول النفط الخليجية في رجوع هذه الطبقة إلى السلطة دعماً للإقتصاد اللبناني الحر حيث كانت رؤوس اموالهم موظفة.

هذا وقد اعتمد فرنجية سياسة تغيير الحكومات عند كل مشكلة كانت تواجهه، ملقياً باللائمة على الآخرين من وزراء ورئيس وزراء. وقد سجل عهده الذي استمر ست سنوات تشكيل سبع حكومات، أي بمعدل حكومة واحدة كل عشرة أشهر وتسعة أيام، وهذه الحكومات هي الآتية (١١٤):

الحكومة السلامية الأولى برئاسة صائب سلام، وقد سميت «حكومة الشباب»: من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٢.

الحكومة السلامية الثانية: في ٢٧ أيار ١٩٧٢.

حكومة أمين الحافظ: في ٢٥ نيسان ١٩٧٣.

حكومة تقي الدين لصلح: ٨ تموز ١٩٧٣.

حكومة رشيد الصلح: تشرين الأول ١٩٧٤.

حكومة عسكرية برئاسة نور الدين الرفاعي: ٢٣ أيار ١٩٧٥.

حكومة رشيد كرامي: أول تموز ١٩٧٥.

ومعلوم ما تشيعه سياسة تغيير الحكومات من عدم استقرار في الدولة وقدرة على تمييع المطالب الإصلاحية والتهرب من تحمل المسؤولية، كما حدث مع فضيحة «صفقة الكروتال» الشهيرة التي عقدتها الحكومة اللبنانية عام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ مع إحدى الشركات الفرنسية لشراء صواريخ كروتال من أجل تأمين حماية الجنوب من الغارات الإسرائيلية. وكان من المفروض أن تتسلم قيادة الجيش هذه الصواريخ عام ١٩٧٠ - ١٩٧١، ولكن في العام ١٩٧٢ انكشفت الفضيحة وتبين أن الأموال التي رُصدت لتغطية الصفقة ذهبت خلسة إلى جيوب كبار السماسرة من وزراء ونواب. وعندها قامت الحكومة بإلغاء الصفقة.

وكان فرنجية أول رئيس تجرأ على الإتيان بحكومة عسكرية عام ١٩٧٥، إستناداً لمنطق سياسة «العصا الغليظة» التي كان يطبقها، وكانت إحدى خصائص حكمه المشؤوم. وكان جماعة الرئيس يتمتعون بسلطة تطال الوزراء ورئيسهم. وقد حدث هذا مع حكومة الدكتور أمين الحافظ، فقد وقعت

حادثة أمام قصر بعبدا عام ١٩٧٣ إذ تجمهر جماعة الرئيس على محاصرة رئيس الحكومة، وبدأوا يشدونه على مرأى من الناس، ويأمرونه بالتوقف عن الكلام والدخول لمقابلة الرئيس (١١٥).

وقد اقترن عهد فرنجية، ومنذ البداية، بالفساد والرشوة في الإدارات والمؤسسات العامة. وفي عهده كثرت تجاوزات الأقرباء والأزلام والمحسوبين، وتزايدت الإستعدادات من قبل حزب الكتائب لتفجير عسكري شامل. وكان فرنجية، وفي جميع الأمور والقضايا الصغيرة والكبيرة يتصرف على أساس ربحه الشخصي، ومن موقع أنه رئيس طائفة معينة معروفة في أهدافها ومصالحها وحدود اهتماماتها وانتشارها الجغرافي، وليس «رئيس جمهورية» تشمل كل اللبنانيين. وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال سياسته الرعناء وتحديه الفاضح للموقف الإسلامي وتشجيعه للتيارات المارونية المتطرفة التي جعلت نصب عينها الإستئثار بجميع مقدرات الدولة وتشريع الأبواب على مصراعيها أمام الأطماع الصهيونية وفتح كل الخطوط الحمراء والخضراء مع اسرائيل.

★ الخطر الداهم والتراجع العربي

ومع مجيء فرنجية إلى الحكم، بدأت تلوح في الأفق علامات توحي بقرب وقوع أحداث مهمة على الساحة المحلية، وقد بدا وكأن شيئاً يجري الإعداد له، وظهرت للعيان ممن راقب الأحداث وعايشها عن كثب ما يشبه بوادر حملة عسكرية تستهدف القضاء على الوجود الإسلامي في لبنان، أو على الأقل توجيه ضربة عسكرية حاسمة ضده، بالتعاون مع حزب الكتائب الذي كان يعد العدة للقيام بتحرك عسكري تؤازره «الشرعية» باتجاه ضرب القواعد والحركات الإسلامية.

وبدت الأجواء في أوائل السبعينات أنها حبلى بأحداث خطيرة قد تنفجر في أي وقت، فمن جهة يقف الموارنة في الصف الأول، وقد أخذوا بأسباب القوة والنفوذ السياسي والإداري، ويمثلون الفريق الأقوى وهم قمة السلطة ورأس الحكم، وفي الصف الثاني تقف جماهير عزلاء وأناس قد أنهكهم البؤس والحرمان فذهبوا إلى بيروت ليقتاتوا من بقايا الصليبية وليتجمعوا بالآلاف في شوارعها وأحيائها التي أقيمت بعرق جباههم وجهودهم.

هذا وقد دفعت حرب تشرين ١٩٧٣ الموارنة لتأجيل المعركة إلى وقت آخر تكون فيها المعادلة في مصلحتهم. فالمسيحيون حسب قول وليد فارس «أبوا أن يقحموا ميليشياتهم في معركة غير متكافئة» (١١٦).

وكان الموقف العربي والدولي مؤاتٍ بلا ريب لأصحاب المخططات المشبوهة، ومشجع لهم على المضي قدماً في تنفيذ خططهم ومشاريعهم. وقد أحاط بعهد فرنجية منذ البدء مناخ التراجعات العربية. فمن تصفية المقاومة الفلسطينية في الأردن أعوام ١٩٧١ و١٩٧٢ م، مروراً بالإجتياح الإسرائيلي للعرقوب

في ١٦ و١٧ أيلول ١٩٧٢ م، إلى الإنزال الإسرائيلي في بيروت والغارة على فردان والفاكهاني ليل السادس من ربيع الأول ١٣٩٣ هـ - ١٠ نيسان ١٩٧٣ م، حيث تمت تصفية قادة العمل الفلسطيني الثلاثة: كمال ناصر وكمال عدوان وأبو يوسف النجار، بالتنسيق والتعاون مع قيادة الجيش اللبناني ودون أي مقاومة من ثكنة الجيش القريبة من مكان العملية، كان الموارنة يرون في ذلك حسن الطالع.



كمال ناصر أحد القادة الثلاثة الذين قتلتهم إسرائيل داخل منازلهم عام ١٩٧٢

وكان خروج تظاهرة «الربع مليون» في تشييع القادة الثلاثة يقرع ناقوس التغيير للحكم العاجز والمتواطئ مع العدو الصهيوني. وقد طرحت هذه التظاهرة أمام الفريق الماروني والذي يملك منفرداً مقاليد السلطة الفعلية ويستأثر بها استئثاراً سياسياً وطائفياً ضرورة البحث في وضع الخطط والعمل الجاد لتنفيذ برنامجه ضد الجماهير المسلمة الثائرة، والتي رأى فيها الموارنة تهديداً لامتيازاتهم و«حضارتهم»، فلا بد إذن من ضربها وإخضاعها للإبقاء على التألق «الحضاري» الماروني في لبنان بعيداً عن «التخلف» الإسلامي، وهكذا بدأت حوادث الصدام مع المقاومة الفلسطينية لتتحول في أيار إلى مواجهة عسكرية شاملة.

وقد استفاد الموارنة من الظروف الإقليمة ومن تصاعد أسهم السياسة الأميركية والموقف الأوروبي والصهيوني في المنطقة، ومن كل التناقضات الحاصلة في المواقف والمصالح والأهواء والإتجاهات على الساحة العربية، وعملوا على تسخير هذه التناقضات لحساب مصالحهم وسياستهم. كذلك فإن هشاشة الأوضاع التي كانت تعيشها المنطقة العربية وتصدع الجبهة العربية وعجزها الكامل عن تحقيق أي من أهدافها

في حربها الموعودة عام ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، إن لجهة تحرير «الأراضي المحتلة» أم لجهة إعادة «الحقوق المغتصبة» إلى أصحابها، كان له أثره بلا شك. فقد رأى الموارنة بأم العين ما آلت إليه أحوال الأنظمة من المحيط إلى الخليج، وخبروا بشؤون السياسات العربية، وعايشوا عن كثب إخفاقاتها المتتالية وإرهاصاتها المتكررة من ألفها إلى يائها، ولمسوا بوضوح عجز الموقف العربي عموماً أمام المد الصليبي والصهيوني وعدم قدرته وكفاءته على تولي قيادة معركة الأمة والوقوف بوجه التدخلات الخارجية، فباشروا العمل على تنفيذ خططهم بتأنٍ وإتقان.

وبعد حرب تشرين ١٩٧٣ إنقسمت الدول العربية على نفسها، ففريق كان يسعى للسلام العادل والشامل مع اسرائيل، وفريق كان يطالب بمواصلة الحرب معها. وكانت دول النفط الخليجية التي أغناها ارتفاع اسعار النفط تمثل المعسكر الأول، فعمدت إلى توظيف ثرواتها وطاقاتها في هذا الإتجاه. وهكذا ففيما ضعف التيار «الثوري» و«التقدمي» على صعيد الأنظمة، أصبحت المملكة السعودية تمثل الدور القيادي في الشرق الأوسط، مما شجع على عودة الرجعية بشكل عام.

كان الضغط الإسرائيلي على الحدود الجنوبية عام ١٩٧٤م، وما رافقه من اعتداءات يومية مستمرة على قرى الحدود، مشجعاً للموارنة على تنفيذ خططهم، ثم تلا ذلك حملة إعلامية في الصحف والإذاعات. وكان تتويج هذه الحملة التعبوية التحريضية، المؤتمر الصحفي الذي عقده بيار الجميل رئيس حزب الكتائب، بعد مؤتمر الحزب المنعقد في ١١ رمضان ١٣٩٤م - ٢٧ أيلول ١٩٧٤م في برمانا.

وسرعان ما تحولت مناطق الموارنة إلى أماكن للتدريب العسكري. وكانت بلغاريا الدولة الشيوعية، تزودهم بالسلاح بكميات كبيرة، واستمرت في ذلك بعد بدء المعارك. كذلك كان الملك حسين، وهو صديق قديم لكميل شمعون، قد شجعهم وساعدهم على إنشاء مخيمات تدريب في أراضي الأردن، وراح يمدهم بالسلاح مع عفالقة بغداد في العراق، وآل سعود في الجزيرة العربية(١١٧).

وقد انكشفت هذه الأمور فيما بعد بجلاء وحصل ما توقعه العديد من الناس، إذ سرعان ما تحولت الشعارات التي تسابق الموارنة في طرحها إلى واقع ميداني قادم، وانطلقت الحملة العسكرية على نطاق واسع، وبدأت اهدافها المعلنة وغير المعلنة دون حياء أو خجل، فكانت حوادث الاغتصاب والقتل على الهوية تجري داخل الأحياء والمفارق والطرق على مرأى ومسمع العالم.

وكانت هذه الحملة تدار بإشراف شخصي وتوجيه مباشر من قبل سليمان فرنجية، المسؤول الأول والأخير عن وقوع حمام الدم عام ١٩٧٥م. فسليمان فرنجية هو الذي أيقظ الفتنة وحرض عليها، وهو الذي هيأ الجو للكتائب المتعاونة مع اسرائيل والمعادية للبنان لكي تدرب المقاتلين وتثب إلى الشوارع وتفرض سيطرتها على مناطق بيروت الشرقية، ولم يصدر عنه كلمة اعتراض أو احتجاج شكلي على ما كانت

تمارسه ميليشيا حزب الكتائب والقوى المساندة لها. بل لقد كان موقف فرنجية مؤيداً للكتائب. فهو لم يقف مكتوف اليدين بل كان يدعمهم بالمال والرجال عبر قواته الخاصة، المردة. وقد حول الجيش إلى أداة قمعية داخلية منحازة للفريق الماروني. وقاد بنفسه عملية استنهاض القوى المارونية وتأليبها على المسلمين، فكانت عمليات الألتفاف السريع على المناطق والأحياء الإسلامية في شرقي بيروت لتدميرها وتفريغها من سكانها.

ولكن قبل الحديث عن هذه الحملة، لا بد من استعراض الأوضاع الإجتماعية التي سبقت أو واكبت تلك الفترة، بشيء من التفصيل. ولنبدأ أولاً بإهمال الدولة المتعمد لجبل عامل، لا سيما على الصعيد العسكري.

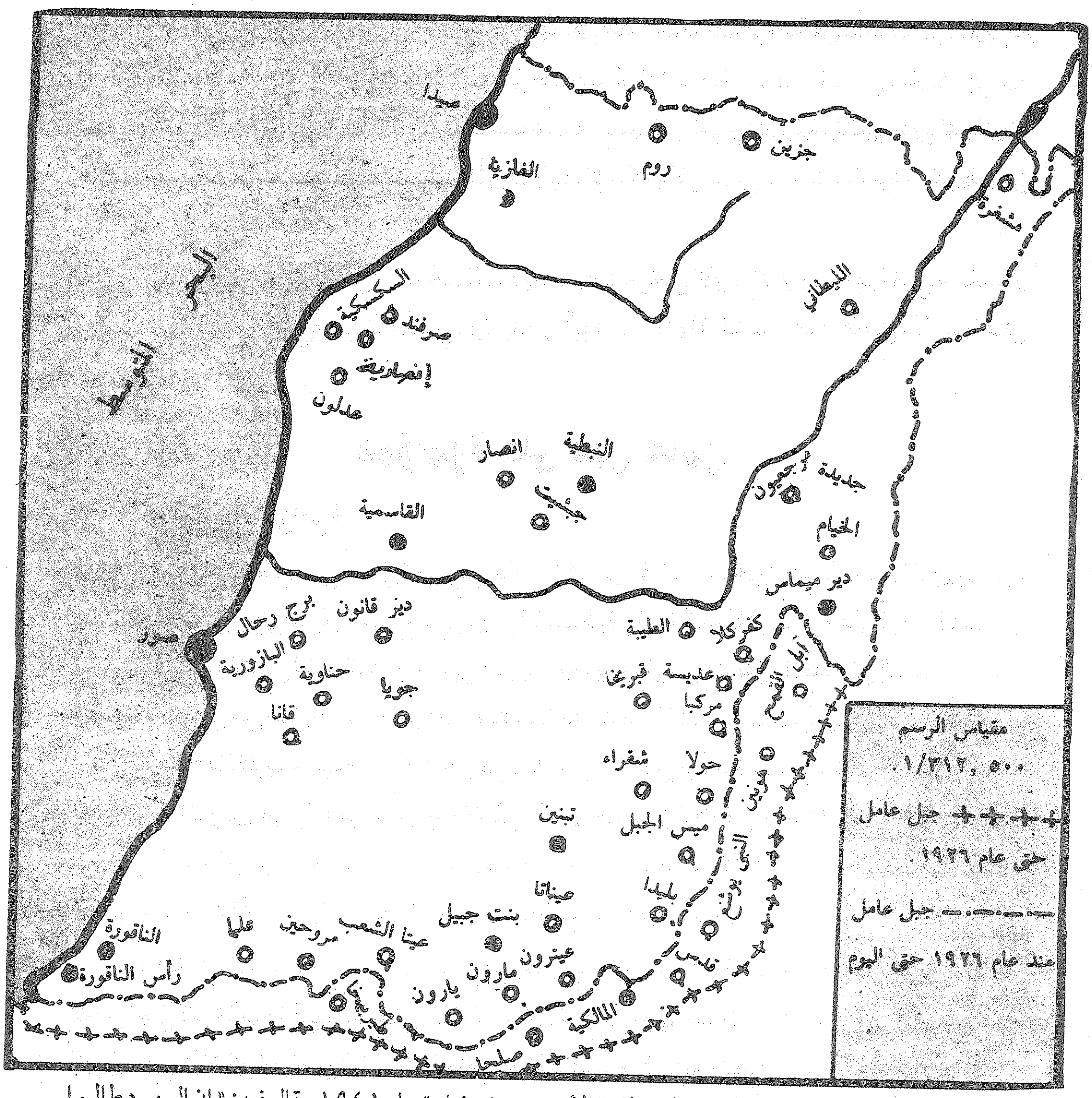
المؤامرة على جبل عامل

★ تاريخ المؤامرة

إن المؤامرة على جبل عامل تعود إلى عام ١٣٣٧ هـ - ١٩١٩ م، حين قدمت الحركة الصهيونية مذكرتها المشهورة إلى مؤتمر الصلح في باريس للمطالبة بإقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين وجنوب لبنان، واتصل لهذه الغاية دافيد بن غوريون وحاييم وايزمن بالبطريرك الماروني إلياس الحويك، لإقناعه بالتخلي عن جبل عامل لقاء وعد بتقديم مساعدات مالية لتطوير لبنان، بحيث يصبح بعد سلخ الجنوب عنه «ذا أكثرية مسيحية»، إلا ان البطريرك اعتبر أن الأمر بيد فرنسا. وقد أشار مؤسس الحركة الصهيونية «تيودور هرتزل» في مذكراته «أن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة القديمة (يقصد دولة اسرائيل المقترحة في برنامجه يومذاك) هم مهندسو المياه، فعليهم يعتمد كل شيء من تجفيف المستنقعات، إلى ري الساحات المجدبة، وإنشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية من الماء».

واكدت هذه الفكرة وثيقة سرية كتبها «بن غوريون» في العام ١٩٤١ م، وجاء فيها «علينا أن نتذكر أنه من أجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء لا بد أن نكون من جهة جيراناً للبنان المسيحي ... ومن جهة أخرى يجب أن تكون أراضي النقب القاحلة ... وكذلك مياه الأردن والليطاني مشمولة داخل حدودنا» (١١٨).

وفي منتصف العشرينات ألحق قسم من جبل عامل بفلسطين، تمهيداً لإلحاقه بدائرة النفوذ الصهيوني، فنشأت بذلك مشكلة القرى السبع: صلحا، هونين، طربيخا، قَدَس، المالكية، النبي يوشع وإبل القمح. وكشفت مذكرات ساسون عن محاولات حثيثة قام بها زعماء الموارنة لبيع الجنوب إلى اسرائيل تخلصاً من ثقله السكاني، كما فعل البطريرك انطون عريضة والمطران مبارك وبشارة الخوري.



وفي خطاب لرئيس الحكومة البريطانية الأسبق «تشرشل» عام ١٩٤١ م قال فيه: «إن اليهود طالبوا الحكومة البريطانية بضم الجنوب اللبناني الذي يجري فيه نهر الليطاني إلى فلسطين، مقابل وضع اليهودية العالمية إمكانياتها في تصرف بريطانيا والحلفاء». أما بيغال آلون، قائد القوات الصهيونية عام ١٩٤٨ م، فيرى أنه «لولا أمر بن غوريون بوقف القتال لكانت قواتنا احتلت الليطاني وحررت وطننا».

ومنذ قيام الكيان الصهيوني في أيار ١٩٤٨ والجنوب اللبناني مهدد بالاجتياح ومدرج على

خارطتين، خريطة الدولة اللبنانية وخريطة المطامع الإسرائيلية.

★ دنيا سائبة وقرى صامدة

إن أولى المناطق التي تضررت مباشرة على أثر هزيمة ١٩٤٨ وتأسيس دولة اسائيل بعد فلسطين المحتلة هي جبل عامل نفسه.

ففي عام ١٩٤٧ أقدمت عصابات الهاغانا الصهيونية، وفي محاولة منها لنشر الذعر والرعب في قلوب الأهالي على ارتكاب مجزرة مروعة. فبينما كان الباص الذي يضم أكثر من اربعين مواطناً متوجهاً من صفد إلى الخالصة، أقدمت عصابات الهاغانا على تفجيره في منطقة البويزية داخل فلسطين المحتلة، فقتل وجرح من كان فيه (١١٩).

وعندما بدأت المدن الفلسطينية تسقط الواحدة تلو الأخرى، شعر أهالي القرى المحاذية لفلسطين بالخوف والرعب، خاصة بعد المجازر الوحشية التي ارتكبهاا العدو مما ارغم العديد من الأهالي على ترك بيوتهم.

وفي العام ١٩٤٨ دخل الصهاينة بلدة هونين بأرتال من الدبابات والسيارات العسكرية، وهم يطلقون النار بغزارة على البيوت والأحياء، فما كان من الأهالي إلا أن هرعوا إلى الأحراش والأودية يحملون أطفالهم وعيالهم، وقامت عصابات الهاغانا بتفجير ١٢ منزلاً وأسر عدد من الناس وترويعهم(١٢٠). وظلت المأساة تلاحق أبناء بلدة هونين إلى بداية العام ١٩٧٥ التي سجلت فيها العصابات الكتائبية أبشع صور التعذيب والموت عبر المجازر التي ارتكبتها وأدت إلى سقوط حوالي مائة شهيد من أبناء بلدة هونين.

وفي ٢٥ آذار ١٩٤٨ هاجمت القوات الصهونية مركز الشرطة في مزرعة النبي يوشع فتصدى لها المجاهدون وكبدوها خسائر جسيمة. وفي ١٣ أيار هاجمت المركز سرية من الصهاينة، وقد استطاع المجاهدون أن يردوا السرية على أعقابها، لكن بعد يومين عاودت القوات الصهيونية هجومها وتمكنت من دخول القرية وتهجير أهلها والقضاء على المجاهدين، بعدما انتظروا الوعود والمساندة من «جيش الإنقاذ» العربي، إلا أن هذه المساعدة لم تأت ولم تصل(١٢١). وقد عانى أبناء مزرعة النبي يوشع، كغيرهم من أبناء القرى السبع، من حرمانهم من الجنسية اللبنانية ومن كل الحقوق المدنية.

وفي فجر الخامس عشر من أيار ١٩٤٨ تسللت قوة إسرائيلية تساندها عناصر من عصابات الهاغانا إلى بلدة المالكية، فتصدى لها المجاهدون، ودارت بين الفريقين اشتباكات عنيفة استمرت حتى الرابعة والنصف بعد الظهر. وقد استطاع المجاهدون صد القوة المهاجمة وردها على أعقابها. إلا أن عوامل الخيانة والتسليم على المستوى العربي ككل مكنت الصهاينة فيما بعد من الإستيلاء على البلدة التي حرم أبناؤها

من أبسط حقوق المواطنية ولا سيما الهوية(١٢٢).

وبعد شهر من معركة المالكية هاجم المجاهدون مستعمرة الهرّاوي التي بناها اليهود عام ١٩٤٦ من الجهة الجنوبية من بلدة قَدَس، والتي انسحب منها البريطانيون تمهيداً لدخول الإسرائيليين إليها. إلا أن المجاهدين منعوهم من ذلك، ودارت معارك ضارية انتصر فيها المجاهدون، وتجمع الآلاف منهم تمهيداً لخوض المعركة الكبرى وطرد العدو الصهيوني من المنطقة بمعاونة «جيش الإنقاذ» العربي، غير أن الخيانات والإتفاقات السرية التي حصلت بين قوى الإنتداب البريطاني والصهاينة قضت بانسحاب المجاهدين تحت ضغوط الوعود العربية الكاذبة، ولم تمض أشهر حتى قامت عصابات الهاغانا والمنظمات الصهيونية بشن سلسلة من الهجمات على القرى الفلسطينية. ثم دخلوا قرية قَدَس كغيرها من القرى المجاهدة وشتتوا أهلها عام ١٩٤٨(١٢٣).

وقد توزع أبناء بلدة قدس في أرجاء الجنوب وبيروت يبحثون عن هويتهم الضائعة، محرومين من كل الحقوق التي يتمتع بها أي مواطن لبناني. وتحولت مسألة الحصول على الجنسية إلى مشكلة كبرى عالقة في المحاكم دون نتيجة.

وفي ١٤ تشرين الأول ١٩٤٨ إرتكب الصهانية مجزرة مروعة في قرية حولا، سقط فيها أربعة وتسعون شهيداً.

ويروي أحد الناجين من مجزرة صلحا أنه بعد غروب يوم ٢١ تشرين الأول ١٩٤٨ من شهر محرم الحرام، دخلت مجموعات متعددة من الصهاينة ترافقهم ملالات وناقلات جند وفرق كبيرة من عصابات الهاغانا، وهم يطلقون النار بكل اتجاه. ولما وصلت الدبابات إلى ساحة القرية، ترجل منها أحد الضباط الصهاينة يرافقه عدد من معاونيه، ونادى عبر مكبرات الصوت «أخرجوا بأمان». وكان معظم سكان القرية قد غادروها هرباً من الهجمة الصهيونية. وأما من تبقى من الأهالي فإنهم أقفلوا الأبواب على أنفسهم ظناً منهم أن العدو لن يتعرض لهم، فلما سمعوا جنازير الدبابات وهي تدخل القرية، خرج بعض المسنين إلى الساحة بجانب المسجد، ولحق بهم سائر أبناء القرية التي لم يبق فيها سوى مئة وعشرين شخصاً، وطلب الضابط الصهيوني من أحد الوجهاء تسليمه سبعين بندقية، فأجابه أنه لا يوجد أحد من المقاتلين حتى يمكن تسليم هذه الكمية من السلاح، وبعد مشادّة تمنع فيها أبناء البلدة من الإستجابة لطلب الضابط، وجه العدو نيران رشاشاته على الجموع التي هتفت لا إله إلاّ الله محمد رسول الله، وسط صراخ النساء وعويل الأطفال. وبعد أن هوت أجساد الضحايا إلى الأرض، بدأ الصهيانية بإلقاء القنابل اليدوية لتصفية الناجين من هذه المجزرة. بعد ذلك انتشرت عصابات الهاغانا داخل القرية، فاعتقلت أحد المجاهدين وأطلقت عليه ٢٤ رصاصة، إلاّ أن حكمة الله كتبت له النجاة ونقل إلى المستشفى للمعالجة. ثم اعتقلوا اعداداً من النساء ونفذوا

فيهن حكم الإعدام بعدما ضربوهن واعتدوا عليهن، وبعد ثلاثة أيام جمع الصهاينة جثث المجزرة وهم أكثر من مائة شهيد داخل المسجد وأضرموا بداخله النار، ومن ثم قاموا بجرف المنازل والمسجد لإخفاء آثار الجريمة(١٢٤).

بعد هذه المجزرة توزع أبناء بلدة صلحا على قرى بنت جبيل، ينتظرون وعود الجيوش العربية آنذاك بالعودة إلى ديارهم دون طائل، فتوجهوا إلى بيروت وتوزعوا في مناطق عدة من النبعة وبرج حمود وبئر حسن وبرج الشمالي والشبريحا. ولكن الحظ لم يحالفهم في الهجرة الثانية حيث تفذت عصابات الكتائب بمعظمهم مجازر مروعة في العام ١٩٧٦.

مشكلة أخرى كانت تعاني منها بلدة صلحا، ألا وهي مشكلة البحث عن الهوية التي حرم منها أبناء هذه البلدة مثلما حرم منها كثيرون غيرهم. وفي العام ١٩٦٥ وعدهم النائب كامل الأسعد بمنحهم الهوية اللبنانية، على أن يدفع كل رب أسرة مبلغ ١٥٠ ليرة، ودفع الأهالي المبلغ كاملاً، وانتظروا أياماً وشهوراً، ولم تعط لهم الهوية، ولم تسترجع لهم أموالهم(١٢٥).

وفي العام ١٩٨٤ إغتصب الصهاينة خمسة وعشرين ألف دونم من الأراضي الخصبة تعود لأهالي بلدة ميس الجبل(١٢٦). وفي نفس العام نقل الجيش الإسرائيلي سكان قريتي أقرت وكفر برعم، بعد أن أعطوا وعداً بالعودة إلى منازلهم بعد انتهاء العمليات الحربية، لكن وحتى الآن لم يسمح لأهالي القريتين بالعودة على أساس أنهم «يشكلون خطراً على أمن الدولة»، وأعطيت أراضيهم إلى الصندوق القومي اليهودي «الكيرن كايميت» دون أن يدفع ثمنها إلى أصحابها الشرعيين(١٢٧).

ولم يلاحظ على الموارنة ادنى تأثر لاحتلال القوات الإسرائيلية أجزاء من جنوب لبنان ذاته، ولا شك أنهم أبدوا رغبتهم في وقوعه تحت الإحتلال الإسرائيلي، لأن جبل عامل منطقة اسلامية بكليته، ومثل هذا التغيير من شأنه أن يخلصهم من الأكثرية غير المسيحية، ويقيم اتصالات مباشرة ودعماً وثيقاً بين الدولتين الصهيونية والمارونية. كما أن مالكي المصايف الموارنة في عاليه وما يحيط بها كانوا يتحرقون شوقاً إلى مثل هذا التبديل وهذا التفاهم الذي يجلب لهم تدفقاً من الإسرائيليين يصرفون المال عندهم كل صيف، كما كان يحدث قديماً في أيام ما قبل حرب ١٩٤٨ م(١٢٨).

وعلى أثر الإعتداءات الصهيونية على لبنان عام ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٨ م، وجه سماحة السيد المجاهد الإمام عبد الحسين شرف الدين الموسوي رسالة إلى رئيس جمهورية لبنان بشارة الخوري، جاء فيها: «وحسبنا الآن نكبة جبل عامل في حدوده المتاحة ودمائه المباحة، وقراه وقد صيح فيها نهباً، وأطفاله وقد تأودت رعباً، وشبابه وقد استحر بهم الفتك، إلى ما هنالك من هلاك الحرث والزرع، هذا الجبل المرابط يدفع جزية الدم لشذاذ الآفاق من كل من لفظته الأرجاء ونبذته الأرض والسماء. هذا الجبل تضرب عليه

الذلة والمسكنة ممن ضربت عليهم الذلة والمسكنة في سحيق التاريخ. هذا الجبل الذي يقوم بما عليه من واجبات ولا يعطى ما له من حقوق كأنه الشريك الخاسر، يدفع الغرم ومن الغنم يحرم، أجل جاسوا دياركم يتصرفون بها تصرف الفاتح، فإذا لم يكن من قدرة على الحماية أفليس من طاقة على الرعاية؟ وإذا لم تؤد الحقوق فلماذا يستمر العقوق؟ وإذا قرأتم السلام على جبل عامل فقل السلام عليكم وعلى لبنان ... » (١٢٩).

لكن بشارة الخوري لم يعط لهذا التحذير أذناً صاغية وظل يتعامل مع الجنوب بمنطق الإهمال واللامبالاة. ويؤكد محمد كزما أنه قابل رئيس الجمهورية، بشارة الخوري في قصر القنطاري في خريف ١٩٤٩، وسأله: «ماذا هيأتم من مشاريع لمنطقة الجنوب، يا فخامة الرئيس؟» فربت على كتفه وقال: «يا إبني انتظروا النعرف حصة من سيكون الجنوب لنا أم لإسرائيل». ويقول الرجل أنه صعق لهذا الجواب الخطير والمؤلم يصدر عن صديقه الكبير، رئيس جمهورية لبنان (١٣٠).

وقد أكد صالح صائب الجبوري رئيس أركان الجيش العراقي، في تقرير سري أرسله إلى وزير الدفاع العراقي، المطامع الإسرائيلية في جنوب لبنان بقوله: «إنه لمن دواعي الأسف أن يذكر في هذا المجال أن هذه المنطقة مكونة بالقسم الأكبر من مسلمي لبنان ... وهي منطقة جبل عامل ... وإن هذا الإعتبار الديني قد يكون أحد البواعث على طمع إسرائيل بالإستيلاء عليها وتجاهل الدول الأجنبية بما يحيق بها من خطر ... »(١٣١).

وأشار صاحب «مذكرات عيتاني» إلى أن منطقة جبل عامل هي من أخطر المناطق المهددة بالإجتياح، وأنه إذا لم يوفر لأبنائها الحياة المستقرة والقدرة على الذود عنها، فستتجدد مآسي حيفا وعكا ولن يكون مصيره خيراً من مصيرها.

هذا وكان سكان الشريط الحدودي بالنظر لقربهم من حدود فلسطين المحتلة، ولكون مواقع العدو في بعض المرتفعات موجهة إليهم مباشرة، على موعد دائم مع وسائل التدمير والقذائف الإسرائيلية. وقد عانوا من هذا الوضع منذ العام ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٨ م، فكان الأهالي يرون تحركات الصهاينة بالعين المجردة واسلحتهم مصوبة نحوهم (نحو السكان) في حين يتغيب الدفاع الوطني اللبناني تغيباً شبه كامل.

إن النظام الماروني تعمد إهمال الجنوب وتركه لقمة سائغة لإسرائيل. فكانت التهديدات الإسرائيلية تطلق على «الجنوبيين» كل يوم لأتفه الاسباب، وشعار «قوة لبنان في ضعفه» هو شعار السلطة.

كان الإسرائيليون يغيرون على القرى أمام أعين ضباط الجيش اللبناني، وكثيراً ما كان يعاقب بعض افراد هذا الجيش الغيورين، بسبب تصديهم للصهاينة دون الرجوع إلى أوامر الضباط الخونة.

هذا الموقف المعلن من جانب الحكم كان مشجعاً لإسرائيل على ضم بعض الأراضي إليها، وقد

أباحت الدولة عدداً من القرى للصهاينة منذ عام ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٨ م مثل كفركلا وعديسة وبليدا، وهذه الأخيرة أشبه ما تكون بقرية اسرائيلية (قبل الإحتلال الإسرائيلي)، ذلك أن عدداً من أبنائها اضطروا للعمل داخل فلسطين المحتلة، وأصبحت العملة الإسرائيلية متداولة فيها والدكاكين تعرض المنتجات الإسرائيلية، ثم إن دوريات العدو الصهيوني كانت تدخل إلى القرية وتخرج منها بلا حسيب أو رقيب وبصورة يومية تقريباً.

الجنوب من لبنان عند قبض ضرائب الكهرباء وشراء التبغ بأثمان بخسة، وحين دعم الإقتصاد اللبناني بتصدير الفواكه والحمضيات، أما إذا طلب أبناء الجنوب أدنى حد من حقوقهم وهو الأمن والهدوء وأن تدافع عنهم الدولة في وجه الهجمات الإسرائيلية والغارات البربرية وعصاباتها المسلحة، فلا أحد من المسؤولين له علاقة في الجنوب، بل ينامون على حرير حتى تهدأ الحالة، وأكثر ما كانوا يقومون به هو نشر خبر صغير عن الغارة عبر الإذاعة والتلفزيون، ثم يذيعون أن لبنان قدم شكوى إلى مجلس الأمن.

ومنذ أن اصبح شارل الحلو رئيساً للجمهورية عام ١٩٦٤، أصبحت قرى الجنوب على موعد دائم مع الاعتداءات الإسرائيلية والقذائف والصواريخ. وقد ضم اليهود عدداً من المزارع والقرى العاملية بحجة الضرورات الأمنية، كما احتلت اسرائيل بعض المناطق اللبنانية في سفوح جبل الشيخ وركزت فيها مواقع عسكرية، وكذلك احتلت مزارع شبعا بعد حرب العام ١٩٦٧. وكثيراً ما كان الصهاينة ينسفون المنازل ويروعون السكان بلا سبب، لأن إسرائيل كانت تريد من الأهالي أن يمارسوا دور شرطي الحراسة عندها.

وفي عام ١٩٦٨ م وقع اعتداء اسرائيلي على بلدة ميس الجبل أسفر عن استشهاد عدد من المسلمين، وتهدم عدد من البيوت. وقد بلغ عدد المهجرين من بلدة ميس الجبل وحدها ثمانية آلاف (١٣٢).

عام ١٩٥٦ م دخل الإسرائيليون إلى قرية ضهيرة وأبادوا عائلة بكاملها بعد أن نسفوا المنزل فقتل الزوج والزوجة مع اولادهم الخمسة. وقد دخلها الكوماندوس الإسرائيلي ثانية عام ١٩٧٠ م ونسف عدة بيوت واختطف ثلاثة من ابنائها، اقتيدوا إلى داخل الأراضي المحتلة، حيث تعرضوا للتعذيب الشديد وسجنوا في سجن الرملة مدة ثلاثة أشهر، ثم أفرج عنهم بواسطة لجنة الهدنة. وفي عام ١٩٧٤ م تعرضت القرية من جديد لغارة اسرائيلية واسعة النطاق اختطفت اثنين من أبنائها واقتادتهما إلى الأراضي المحتلة حيث عذبا واستمرا رهن الاعتقال مدة شهرين (١٣٣).

وفي عام ١٩٦٩ م تعرضت رامية لقصف مدفعي من جانب العدو عدة مرات، مما كان يتسبب بإتلاف المزروعات وإصابة بعض المنازل. وكان هذا القصف يستهدف الإرهاب والإضرار بمصالح الناس بقصد حملهم على النزوح. ودخل الكوماندوس الإسرائيلي رامية لأول مرة عام ١٩٧١ م ونسف عدة

بيوت. وفي عام ١٩٧٣ تعرضت البلدة لعدوان اسرائيلي واسع النطاق (١٣٤).

عام ١٩٧٠ م قصفت بلدة يارين بخمسة وسبعين قذيفة من عيار ١٢٠ ملم، مما أدى إلى إحراق عدد كبير من اشجار الزيتون وتلف مزروعات أخرى، كما تسبب القصف في تصدع عدة منازل. وفي عام ١٩٧٢ م أغار العدو على البلدة ونسف خمسة منازل (١٣٥).

وقد تعرضت راشيا الفخار لكثير من الإعتداءات قبل عام ١٩٧٠ م وبعده. كذلك كان نصيب بلدة كفر حمام من الإعتداءات الإسرائيلية كبيراً جداً، ففي العام ١٩٧٠ م قام العدو بغارة على القرية ونسف خمسة وخمسين منزلاً، أي حوالي ثلثها، وبين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٥ تضررت كل بيوت القرية من جراء القصف والغارات المتقطعة (١٣٦).

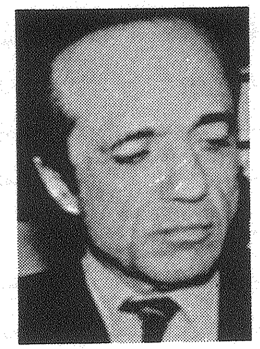
ولقرية كفرشوبا أيضاً تاريخ حافل بالتضحيات. ففي ٢ أيار عام ١٩٧٠ م دخلتها قوات العدو واشتبكت مع ابنائها، ونسفت عشرات المنازل فيها. وفي عام ١٩٧٣ م تعرضت لقصف مدمر بالطائرات والمدفعية. وفي ١٥ أيار عام ١٩٧٥ م قامت اسرائيل بهجوم واسع النطاق ضد البلدة حيث جرت معارك عنيفة في شوارعها، وقد دمر في هذا الهجوم مائة وثلاثون بيتاً من بيوت القرية (١٣٧).

بين عامي ١٣٩٠ و ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٠ و ١٩٧٤ م، أصبحت قرى الحدود عرضة لسلسلة طويلة من الإعتداءات الإسرائيلية التي تمثلت بالقصف المدفعي، وبغارات الكوماندوس الخاطفة لنسف البيوت فوق اصحابها، مما كان يتسبب بإتلاف حقول التبغ وإبادة المواشي. وصار الصهاينة يدخلون إلى كل بيت ويقتادون من يشاؤون من السكان إلى معسكر التعذيب والاعتقال. ففي عام ١٩٧٤ م أغار الصهاينة على بلدة الطيبة ودمروا أحد عشر منزلاً. كما تعرضت يارين لغارة واسعة نسف العدو خلالها أحد عشر منزلاً دفعة واحدة، وقام باختطاف ثلاثة اشخاص ثم دخلها ثانية في ٢٧ شباط ١٩٧٥ م (١٣٨).

وكانت بلدة رب ثلاثين قد داهمها العدو منذ عام ١٩٧١ م مرات عديدة. في المرتين الأولى والثانية قام العسكريون الإسرائيليون باستعراض قوتهم موجهين الإنذارات والتهديدات للأهالي، وفي المرة الثالثة تمركزوا على تلة تابعة لخراج قرية الطيبة وقصفوا القرية منها بمدفعية الدبابات فأصابوا ستين بيتاً بأضرار بالغة أي ثلث بيوت القرية. وبعد القصف دخلت قوة العدو القرية فقتلت عدداً من السكان ونسفت بضعة منازل (١٣٩).

وخلال عام ١٩٧٤ م تحديداً تصاعد الضغط الإسرائيلي على لبنان، فالإعتداءات فاقت كماً ونوعاً ما حصل بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٣ حتى أنها قاربت مجموع القتل والتدمير الذي عرفه لبنان عامة والجنوب خاصة طوال السنوات الست التي سبقت، إذ قتل عام ١٩٧٤ م مئة وثمانية وستون مواطناً مقابل مئة خلال أعوام ١٩٦٨ - ١٩٧٣ (١٤٠).

هذا وبقيت قرى الجنوب محرومة من أبسط حقوقها، فلا مدارس ولا مستشفيات ولا طرقات، وتُركت لقمة سائغة أمام بقايا الإقطاع. ونذكر في هذا المجال بقصة أهالي حانين مع آل الأسعد الذين ادعوا زوراً ملكيتهم لأراضي البلدة. وتمكن أحمد الأسعد من وضع يده على كل الأراضي بحكم الهيمنة والتسلط وفرض الإبتزاز. وقد خاض الناس ضده صراعات حادة، ورفضوا مشاركته في أرضهم إلى أن جاء كامل الأسعد والذي تابع نهج أبيه، بتوجيه كتاب للأهالي عام ١٩٦٢ ينذرهم فيه بدفع الثلث من إنتاجهم السنوي، في فترة أقصاها خمسة عشر يوماً، وإلا تعرضت مزروعاتهم للتلف، وتعرضوا هم أيضاً للملاحقة القانونية. ولما لم يكن لديه ما يثبت ملكيته للأراضي، فقد فشل في استصدار أي حكم ضدهم. وعندما انتخب رئيساً للمجلس النيابي عام ١٩٧٢ أراد أن ينتقم لنفسه من أبناء بلدة حانين بحكم مركزه، فأصدر قراراً يقضي بمسح أراضي البلدة، وأرسل في هذا الخصوص مجموعات من الدرك للقيام بعملية المسح، غير ان الأهالي تمكنوا من الوقوف بوجه المؤمرة ومنعوا تنفيذها(١٤١).



كامل الأسعد

سياسة الإفقار ونتائجها السيئة

★ الإفقار المدمر: التبعية والإستزلام

لقد اعتمد النظام الماروني سياسة الفقر والحرمان في المناطق الإسلامية، من أجل صرف الناس إلى مصالحهم المادية وبعيداً عن أمور الحكم والسياسة، وفقاً لنفس الخطة التي وضعها الصهياينة.

فقد جاء في البرتوكول الثالث لحكماء صهيون: «إن الناس مستعبدون في عرق جباههم للفقر بأسلوب أفظع من قوانين الأرض. فمن هذا الرق يستطيعون أن يحرروا أنفسهم بطريقة أو بأخرى، على أنه لا شيء يحررهم من طغيان الفقر المطبق. ولقد حرصنا على أن نقحم حقوقاً لهيئات خيالية محضة، فإن كل ما يسمى «حقوق البشر» لا وجود له إلا في المُثل التي لا يمكن تطبيقها عملياً. ماذا يفيد عاملاً أجيراً قد حنى العمل ظهره وضاق بحظه أن يجد ثرثار حق الكلام أو يجد صحفي حق نشر أي نوع من التفاهات؟ ماذا ينفع الدستور العمال الأجراء إذا لم يظفروا منه بفائدة غير الفضلات»(١٤٢).

إن سياية الإفقار التي طبقها النظام اقتضت تعطيل الزراعة والصناعة، فبارت الأرض وكثر البطالون في المجتمع، كما نجح الموارنة في دفع الكثير من الشبان المسلمين إلى الإنخراط في صفوف الأحزاب والمنظمات، جاعلين منها نصباً وأرباباً ومتخذين دين الله هزواً ولعباً. وهذا ينطبق بطبيعة الحال

على ما جاء في المخططات الصهيونية، حيث نصّ البرتوكول الثالث: «إننا نظهر أن نقصد كما لو كنا نحن المحررين للعمال، جئنا لنحررهم من هذا الظلم، حينما ننصحهم بأن يلتحقوا بطبقات جيوشنا من الإشتراكيين والفوضويين والشيوعيين. نحن على الدوام نتبنى الشيوعية ونحتضنها متظاهرين بأننا نساعد العمال طوعاً لمبدأ الأخوة والمصلحة العامة للإنسانية، وهذا ما تبشر به الماسونية الإجتماعية»(١٤٣).

ثم إن عدم وجود مؤسسات اقتصادية واسلامية تتولى خدمة المجتمع وتأمين احتياجاته وفق القوانين الإسلامية - لأن السلطة تعمدت إهمال قضايا المسلمين خاصة - دعم خطة التمويل الخارجي للمسلمين لدفعهم إلى التبعية والإستزلام، مما أدى في النهاية إلى إضعاف الشعور الإسلامي لدى المسلمين وسلوك كل السبل المعوجة للحصول على لقمة الرزق، وذلك بعد أن سيطر الموارنة على جميع المقومات الإقتصادية الأساسية من أجل الوصول إلى عقول الشبان وتخديرها بالسموم الفكرية واللاأخلاقية. نعم كانت هناك خطة مقصودة لضرب التعاليم الإسلامية بالدس عليها وتسخيفها عن طريق سياسة الإفقار وترويج النشاطات الحزبية التي تساعد على تحلل المجتمع الإسلامي فكراً وجسداً وتفكك ارتباطه بالقرآن والسنة.

★ التمييز بين السكان والمناطق

وكان لإهمال المناطق الريفية المسلمة آثار سيئة ونتائج اقتصادية خطيرة. فبينما نرى المنح الحكومية السخية تعطى بغير حساب لتحسين الطرق والماء والكهرباء والمشاريع والمؤسسات الإقتصادية في مناطق لبنان المسيحية، وخاصة تلك التي توجد فيها بلدات وقرى مارونية تتعاون مع زمرة الأقلية الحاكمة في بيروت، نرى أن هذه المنافع تحجب عن المناطق الإسلامية، مما دفع بأبناء هذه المناطق إلى الهجرة إلى بيروت، وأحياناً إلى الخارج للبحث عن موارد الرزق. وفي ضواحي بيروت التي تعرف بـ« حزام البؤس » يشكل الجنوب المرتبة الأولى في توريده للسكان إليها، فقد بلغت هذه النسبة نحو ١٤،٦ بالمئة، ويعمل القسم الأكبر من هؤلاء في الصناعة، حتى صارت هذه المناطق تضم أكبر عدد من عمال الصناعة في لبنان، وبلغت نسبة الإستقطاب الصناعي فيها ٢٨ بالمئة (١٤٤).

وتشكل الفوارق القائمة في مستويات التنمية بين بيروت وجبل لبنان من جهة، وسائر المحافظات من جهة ثانية، سمة بارزة في النظام اللبناني. وفي أحدى جلسات مجلس النواب، قام النائب جورج عقل يحتج بأن منطقته في جبل لبنان لا تنال ما يكفي من المخصصات المالية الحكومية، وأنهى خطبته بالقول: يبدو أن منطقتي تُعامل وكأنها من أقاصي الجنوب. فأجاب النائب أحمد الأسعد قائلاً: «يعني نحن من الصبن»(١٤٥).

ويقول أحد أبناء بلدة الريحان عن حالة التعصب التي كانت موجودة في جزين أنه في العام ١٩٧٠

طلب والده من النائب السابق مارون كنعان التوسط لتوظيف أخيه، وهو طالب في الفلسفة في مرفأ بيروت. وبعد عدة زيارات قام بها الوالد وباءت جميعها بالفشل، قال له كنعان: «إسمي مارون وأنا لا أخدم إلا الموارنة»(١٤٦).

ثلاثة جداول احصائية عن الأوضاع الإجتماعية لعام ١٩٥٧-١٩٥٨ (١٤٧):

١- تشابك الفئات الاجتماعية والطوائف

	موارنة	مسيحيون آخرون	سنة	شيعة	غير مسيحيين	المجموع	النسبة المئوية
الطبقات الحاكمة	٥	٣	٤	٢	٣	١٧	١١
المستخدمون الموظفون	١٢	١١	٣	٥	١	٣٢	٢١
الحرفيون-التجار	١٠	٧	١١	٦	١	٣٥	٢٣
المستثمرون الزراعيون	٤	٣	١	٢	١	١١	٧،٥
العمال غير الزراعيين	٥	٥	٧	٩	٣	٢٩	١٩
شبه البروليتاريا المدينية	-	٦	٢	٦	٥	١٩	١٢،٥
العمال الزراعيون	-	٢	١	٤	٢	٩	٦
المجموع	٣٦	٣٨	٢٨	٣٥	١٦	١٥٣	-
النسبة المئوية	٢٤	٢٥	١٨	٢٣	١٠	-	١٠٠

٢- التوزيع حسب الإنتماء الديني لعينة نموذجية من رؤساء المؤسسات في لبنان ١٩٥٧-١٩٥٨م

	نصارى	مسلمون	غير ذلك	المجموع
الصناعة	١٠٥	٢١	٤	١٣٠
مال	١١	٢	١	١٤
خدمات	٤٠	٥	٢	٤٧
غير ذلك	١٠	٦	-	١٦
المجموع	١٦٦	٣٤	٧	٢٠٧

٣- النسبة المئوية للمستويات المدرسية والأوضاع الاجتماعية لعام ٥٧-٥٨.

	(طبقات وسطى وعليا)				(طبقات شعبية)		
	نصارى	مسلمون	نصارى	مسلمون	نصارى	مسلمون	المجموع
غير متعلمين	٢٨،٥	٥٨	١٤،٥	٣١	٦٣،٢	٨٠	٤٢،٨
دراسة ابتدائية أو تكميلية	٣٧،٥	٢٦،٥	٣٧	٣٤،٥	٣٦،٨	٢٠	٣٢
دراسة ثانوية أو عليا	٣٤	١٥،٥	٤٨	٣٤،٥	-	-	٢٥،٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
النسبة المئوية	-	-	٣٦،٦	٢٢،٢	١٤،٥	٢٦،٧	-

ومن مظاهر التفاوت أيضاً أن المناطق الأكثر إفادة من الإزدهار هي بأغلبيتها مسيحية. وبالمقابل فإن المناطق الأقل حظاً من الإزدهار هي بأغلبيتها مسلمة. فخلال السبعينات لم يشكل المسلمون سوى ٤٢ بالمئة من المهندسين، و ٣٢ بالمئة من الأطباء، و ٢٩ بالمئة من المحامين، و ٣٢ بالمئة من الصناعيين، و ٢٩ بالمئة من المصرفيين، و ٢٤ بالمئة من أصحاب الشركات التجارية المساهمة (١٤٨).

في عهد الإستقلال تميز النصارى بالقوة ورضخ المسلمون عن جهل، وبعد ما فقد لبنان قناعه وظهرت طبيعة المعادن البشرية التي فيه، عمل الموارنة جهدهم لإبقاء مفاتيح البلاد في أيديهم، والإمتيازات من نصيبهم، ولو أدى ذلك إلى التقسيم. وعبثاً حاول المسلمون رفع الحيف المفروض عليهم، فإن ريح الإنتفاع بالمصالح لا تهب إلاّ باتجاه جزء من هذا المجتمع، ولا يشعر بها الجزء الآخر، فالمشاريع المقامة، وصمامات الأمان في الإدارات، معظمها إن لم تكن كلها، وهي وسيلة الإرتزاق وأدواته، تخص المسيحيين دون المسلمين.

وإذا اعتمدنا الجنوب كمقياس لحصة الصناعة من القوى العاملة والمؤسسات والأجور، نجد أنه يحوز على ٥ بالمئة من المؤسسات الصناعية، و ٥ بالمئة من القوى العاملة، و ٢ بالمئة من الأجور، بالرغم من أن عدد سكان الجنوب هم ١٣،٢٤ بالمئة من عدد سكان لبنان (١٤٩)، إضافة إلى أن الجنوب يساهم في دعم الإقتصاد اللبناني إلى حد كبير، وهو يأتي في الدرجة الثانية بعد البقاع من مجموع الإنتاج الحيواني والزراعي، وقد بلغت مساهمته في الزراعة ١٠٨ ملايين ليرة من أصل ٣٣١ مليون ليرة كانت تشكل الدخل الوطني من الزراعة عام ١٩٦٩. وتشكل زراعة الحمضيات الجزء الأكبر من ثروة الجنوب الزراعية، حيث تراوحت قيمة إنتاجها في تلك الفترة بين ٥٠ و ٦٠ مليون ليرة (١٥٠).

★ البقاع: المنطقة الأكثر فقراً

أما محافظة البقاع التي تبلغ مساحتها ٤٢٨٠ كلم² والتي تشكل ٤٠ بالمئة من مساحة لبنان الإجمالية، فقد هجرها أهلها باتجاه بيروت سعياً وراء لقمة العيش، حتى فاقت نسبة المهاجرين على القاعدين، فتعدت رقم ٥٥٪، ووصلت في بعض الأماكن إلى ٧٠٪، وبعض القرى رحل أهلها بأجمعهم (١٥١).

وتشير الأرقام إلى أن محافظة البقاع هي أقل المحافظات اللبنانية عدد تلاميذ وعدد أساتذة وعدد مدارس، فقد كانت نسبة تلامذة البقاع إلى مجموع تلامذة لبنان عام ١٩٧٠ على الشكل التالي: مرحلة الحضانة ٧،١٪، المرحلة الإبتدائية ١١،٨٪، المرحلة المتوسطة ٨،٥٪، المرحلة الثانوية ٥،٢٪. أي أن محافظة البقاع لا تنال من العلم إلاّ ٨ بالمئة مع أنها تشكل ١٥٪ بالمئة من مجموع سكان لبنان (١٥٢). وكان التعليم نصيب ١٠٪ من سكان البقاع عام ١٩٦٠، فأصبح نصيب ٢٥٪ من السكان عام ١٩٦٩ (١٥٣). وحتى عام

١٩٦٠ كان في البقاع ثانوية رسمية واحدة هي في زحلة ومستشفى حكومي واحد في زحلة أيضاً(١٥٤).

وتشير إحصاءات ١٩٦٦-١٩٦٧ المتعلقة بمحافظة البقاع إلى وجود ١٢١ مدرسة خاصة إبتدائية وتكميلية، و١١ ثانوية خاصة منها تسعة في زحلة واثنتان في بعلبك والبقاع الغربي وفقاً لما يشير إليه الجدول التالي(١٥٥):

القضاء	عدد المدارس ابتدائي-تكميلي	المدارس الثانوية	عدد التلاميذ تكميلي	ثانوي
زحلة	٥٧	٩	١٢٢٨٥	٥٧٤
بعلبك	٣٠	١	٤٨٦٦	٧٧
البقاع الغربي	٢٧	١	٣٧٠٣	١٦
الهرمل	٤	-	٦٠٧	-
راشيا	٣	-	٢٣٨	-
المجموع	١٢١	١١	٢١٦٩٩	٦٦٧

فيكون مجموع المدارس الخاصة في البقاع ١٣٢ مدرسة. وهذا العدد لا يمثل إلا نسبة زهيدة من مجموع المدارس الخاصة في لبنان البالغ عددها ١٥٣٧ مدرسة لعام ٦٧-٦٨(١٥٦).

أما عدد المدارس الرسمية فقد بلغ عام ١٩٦٧-١٩٦٨، ٢١٧ مدرسة منها ١٥٨ مدرسة ابتدائية و٥٤ مدرسة متوسطة و٥ مدارس ثانوية، ويعمل فيها ١٦٤٤ معلماً. وفي عام ١٩٦٨-١٩٦٩ ارتفع العدد إلى ٢٢١ مدرسة يعلم فيها ١٧٢٤ معلماً(١٥٧).

أما حالات البناء المدرسي فهي في منتهى التخلف، وقد أحصى المفتش التربوي الأستاذ وسيم جمال الدين عام ١٩٧٠، ٢١٤ مدرسة تملك الدولة منها ٤٥ مدرسة، و١٠١ مدرسة مستأجرة، و٦٣ مدرسة هدية، و٥ مدارس ملك البلدية، كما أثبتت الدراسات أن بين كل مئة غرفة توجد فقط غرفة صالحة. وأما رقم بدلات الإيجار المدفوعة فقد بلغ ربع مليون ليرة، تدفع منها الدولة حوالي مئة الف ليرة فقط. ويشير الأستاذ جمال الدين إلى أن هذا الرقم لا يساوي مقدار ما تدفعه الدولة عند استئجار مدرسة واحدة في منطقة الأشرفية(١٥٨).

وعلى صعيد المناطق تشير إحصاءات عام ١٩٧٠م إلى وجود نوع من عدم التناسب بين عدد التلاميذ وعدد السكان. ففي جبل لبنان يشكل التلامذة ٢٤،٥ بالمئة من عدد السكان، وفي بيروت ٢٢،٨ بالمئة، وفي الشمال ١٩ بالمئة، وفي الجنوب ١٩ بالمئة وفي البقاع ١٨،٢ بالمئة.

أما نسبة التلامذة إلى عدد الذين هم في سن الدراسة فهي على الشكل التالي: في الجبل ٧٣،٣ بالمئة،

بيروت الكبرى ٤٨،٦ بالمئة، الجنوب ٤٨،٦ بالمئة، الشمال ٤٨،١ بالمئة، البقاع ٤٦،٤ بالمئة (١٥٩).

كذلك فإن محافظة البقاع هي المنطقة الأقل تجهيزاً في لبنان من ناحية عدد المستشفيات والأسرة الموجودة فيها، يليها منطقة الجنوب، ويظهر هذا بوضوح من خلال الجدول التالي:

جدول توزيع المستشفيات والأسرة بحسب القطاع لعام ١٩٧٠ (١٦٠):

المحافظة	القطاع العام مستشفى	سرير	القطاع الخاص مستشفى	سرير	المجموع مستشفى	سرير
بيروت	٢	٢٤٧	٥٧	٢٣٠٢	٥٩	٢٥٤٩
جبل لبنان	٥	٢٦٨	٢٣	٣١٧١	٢٨	٣٤٣٩
لبنان الشمالي	٤	٢٧٧	٢٧	٦٨٢	٣١	٩٥٩
البقاع	١	١١٠	١	١٠٧	٢	٢١٧
لبنان الجنوبي	٥	٢٦٦	١٢	٢٩٤	١٧	٥٦٠
المجموع	١٧	١١٦٨	١٢٠	٦٥٥٦	١٣٧	٧٧٢٤

فيكون عدد المستشفيات العاملة في منطقة البقاع عام ١٩٧٠ هو إثنين فقط، أحدهما ملك الدولة وهو مستشفى زحلة الحكومي، أما المستشفى الخاص المعروف بتل شبحا وهو في زحلة أيضاً، فإنه كان يتقاضى أجوراً كاملة من تسعين بالمئة تقريباً من المرضى الذين يعالجهم، وأجوراً زهيدة من خمسة بالمئة، والخمسة الباقون لا يتقاضى منهم أي أجر. وهكذا يبدو واضحاً أن معدل المستشفيات في محافظة البقاع بالنسبة لعدد المستشفيات في لبنان البالغ ١٣٧ مستشفى عام ١٩٧٠ هو ١،٤٦ ٪ ومعدل الأسرة ٢،٨٠ ٪ بالنسبة لمجموع الأسرة الموجودة في لبنان والبالغة ٧٧٢٤ سريراً عام ١٩٧٠.

ويظهر من الإحصاءات أن البقاع هو المنطقة الوحيدة التي لم يكن يوجد فيها إلا مستشفيات عمومية، أي أنها كانت خالية من أي دار للتوليد ومن أي مستشفى مختص، وهذا ما يشير إليه الجدول التالي (١٦١):

جدول توزيع المستشفيات بحسب الإختصاص لعام ١٩٧٠

المحافظة	مستشفى عمومي مستشفى	سرير	دار توليد مستشفى	سرير	أمراض عقلية مستشفى	سرير	مصح مستشفى	سرير	غيرها مستشفى	سرير	المجموع مستشفى	سرير
بيروت	٢٥	٢١٠٩	١٩	٢٥٨	-	-	-	-	٥	١٨٢	٥٩	٢٥٤٩
جبل لبنان	١٨	٨١٧	١	٢١	٢	١١٦١	٥	١٢٧٠	٢	١٧٠	٢٨	٣٤٣٩
لبنان الشمالي	٢٨	٩٢١	١	١٤	-	-	-	-	٢	٢٤	٣١	٩٥٩
البقاع	٢	٢١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٢١٧
لبنان الجنوبي	١٦	٥٣٣	١	١٣	-	-	-	-	١	١٤	١٧	٥٦٠
المجموع	٨٩	٤٥٩٧	٢٢	٣٠٦	٢	١١٦١	٥	١٢٧٠	١٠	٣٩٠	١٣٧	٧٧٢٤

وبالنسبة للنفقات البلدية فإن هناك تمييزاً واضحاً في الإنفاق. ويتضح من مراجعة الإحصاءات المعتمدة للسنة المالية ١٩٦٣ والتي نشرتها وزارة التصميم العام أن نصيب الفرد سنوياً من النفقات البلدية الإجمالية يختلف من محافظة إلى أخرى، ويتراوح بين ٧٨،٩٢ ليرة في بلدية بيروت و ١٠،٥ ليرات في بلديات البقاع وهو مبلغ زهيد جداً.

جدول إجمالي حسب التوزيع الجغرافي للبلديات يظهر نصيب الفرد من النفقات البلدية الفعلية عام ١٩٦٣ (١٦٢)

المحافظة	عدد البلديات المتوفر عنها معلومات مالية		مجموع النفقات الفعلية الف ل.ل	السكان المقيمون في البلديات	نصيب الفرد المقيم ل.ل
	موجود	ناقص			
بيروت	١	-	٣٤٨٨٣	٤٤٢٠٠٠	٧٨،٩٢
جبل لبنان	١٦٦	١٩	١١٧٤٩	٦٠٧١٠٤	١٩،٣٥
الشمال	٥٨	١٨	٤٨٥٠	٣٠٩٩١٠	١٥،٦٤
الجنوب	٦١	٢٤	٢١٢٥	١٦٠٤١١	١٣،٢٤
البقاع	٤٧	٧	١٥٩٧	١٥٢٠٢١	١٠،٥
المجموع	٣٣٣	٦٨	٥٥٢٠٤	١٦٧١٤٤٦	٣٣،٠٢

وهكذا تمثل منطقة البقاع الواقع الأكثر مرارة، رغم ما تقدمه هذه المنطقة على صعيد الدخل القومي العام. وقد أظهرت احصاءات ندوة الدراسات الإنمائية المنشورة عام ١٩٧٠ أن مساهمة البقاع في قيمة الإنتاج الزراعي تبلغ ٣٠،٦ بالمئة من مجموع الإنتاج الزراعي العام (١٦٣). كما تأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في الإنتاج الحيواني والبالغة ٤٠،٩٪ (١٦٤). وتبلغ نسبة إنتاج البقاع من زراعات القمح والشعير والذرة ٦٢،٧٥٪ من إنتاج لبنان (١٦٥). كما أن نسبة مساهمة البقاع في إنتاج القرنيات (الباقية والفول والعدس والحمص والفاصوليا والترمس...) تتجاوز ٦٦٪ من الإنتاج اللبناني لها (١٦٦). وأما الزراعات الصناعية فإن مساهمة البقاع منها تقارب ما نسبته ٢٠٪ من الإنتاج الوطني العام للزراعات الصناعية (١٦٧).وينتج البقاع ٤١،٦ من مجموع إنتاج الخضار في لبنان (١٦٨)، و ٣٠٪ من إنتاج الحليب اللبناني و٤٠،٨٪ من مجموع إنتاج الثروة الحيوانية (١٦٩) و ٣٥،٩٪ من الإنتاج الوطني للحوم و ٥٤٪ من قيمة إنتاج البيض اللبناني (١٧٠).

★ جدول لمجموعة من نصارى لبنان وما يملكون

لما كانت الطائفة المارونية ذات امتيازات سياسية خاصة، فقد أتاح لها ذلك أن تصبح ذات امتيازات اقتصادية أيضاً. وفيما يلي جدول بأملاك مجموعة من المسيحيين لعام ١٩٧٥ (١٧١).

١ - جوزيف شادر:

عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب، ونائب الأرمن الكاثوليك عن دائرة بيروت الأولى.

- محام لعدة شركات، منها شركة (كوبان ترايدنغ) في كوبا.

- عضو في مجلس إدارة (شركة لبنان العقارية) التي تعمل في المضاربة العقارية.

- رئيس اللجنة البرلمانية المالية، وأحد كبار المدافعين من بين أركان (الكتائب) عن مشروع ضمان الرساميل الأجنبية.

وكان شادر يتعاطى تجارة السلاح بعد أن حاز على وسام من نظام شاه ايران من درجة عالية، وقد جمع في فترة الحرب مع بعض التجار الآخرين في المكتب السياسي أموالاً ضخمة في حملة التسليح التي جرت في لبنان.

٢ - انطوان جزار:

- محام وعضو المكتب السياسي لحزب الكتائب.

- رئيس مجلس إدارة (شركة أورباكو) العقارية التي كانت تتعاطى المضاربة بالأراضي وعمليات الرهن والسمسرة واستيراد المواد الخام للبناء.

- عضو مجلس إدارة (شركة جاك منهاسي)، وهي شركة وكالات تجارية مؤسسوها من الفرنسيين والألمان.

- عضو مجلس إدارة (شركة انفستور اوفر سيز سرفيس) فرع الشرق الأوسط، وهي شركة اميركية كانت تمثل مصالح عدة شركات احتكارية مالية.

- عضو مجلس إدارة، محلات لويس صباغ)، وهي تهتم بالتجارة والوكالات وخاصة البحرية منها.

٣ - انطوان خليفة:

- عضو مجلس بلدية بيروت

- شريك في شركة (ميش للشرق الأوسط المحدودة)، وهي شركة مقاولات بناء وخدمات.

- عضو ومحام في شركة التأمين (اندريا اتشورنس كومباني)

- امين الصندوق سابقاً في حزب الكتائب.

- صاحب مطبعة خليفة.

- مدير وشريك في الشركة الإلكترونية للطباعة والتجارة.

٤ - **بطرس الخوري وأولاده:**

- سليم بطرس الخوري: شريك أدمون رزق في مستودعات التبريد في بكفيا.

- صهر بطرس الخوري (يوسف ضاهر): مسؤول عن الكتائب في محافظة لبنان الشمالي، وكان يجري بواسطته تمويل حزب الكتائب.

- بطرس الخوري: شريك جان سكاف في معمل السكر.

- خليل بطرس الخوري: شريك إلياس ربابي في بنك بيبلوس.

- كان يملك بطرس الخوري وأولاده مع شركائهم الشركات التالية:

- الشركة اللبنانية لتكرير السكر.

- مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري.

- شركة قاديشا لكهرباء لبنان الشمالي.

- بنك لبنان والمهجر.

- شركة زيوت أسعد جبر.

- شركة مصنع السكر في لبنان.

- بنك الصناعة والعمل.

- شركة كنسروة لبنان.

- الشركة الصناعية للشرق.

- مئات الأسهم في شركة الترابة اللبنانية.

- الشركة اللبنانية للتأمين.

- بنك بيبلوس.

- شركة مستودعات التبريد في بكفيا.

- شركة نقل الطاقة الكهربائية.

- شركة كهرباء البارد.

- شركة أيتون إمبورت اكسبورت.

- شركة انتركوت.

- شركة الخشب المضغوط للبناء.

- شركة الحديد اللبنانية وشركة الفنادق العصرية.

٥ - **جورج ابو عضل:**

- شريك انطوان جزار في شركة الفن التقني .
- رئيس نقابة أرباب العمل الجديدة التي كان يشغل كريم بقرادوني أمين سرها الإداري .
- من كبار مستوردي الأدوية .
- كان يملك (محلات جورج أبو عضل وشركاه) لاستيراد الأدوية وأدوات التجميل والساعات والولاعات والسجاير، بالإضافة إلى الشركات التالية:
- الشركة الدولية لصنع أدوات التجميل .
- الشركة اللبنانية للإنماء الزراعي (سوليدار) .
- شركة توزيع المستحضرات الصيدلية .
- شركة تأمينات الشرق .
- شركة انتربود للأدوات المكتبية .
- الشركة العامة للمنتوجات الغذائية .
- شركة المنشورات الشرقية، وتصدر عنها مجلة ماغازين Magasine الفرنسية والأسبوع العربي .
- الوكالة الشرقية للدعاية والريبورتاج المصور .
- شركة ميدل ايست ميديا .
- الشركة اللبنانية الحديثة للملبوسات .
- شركة انترناسيونال براندس .
- الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات .
- شركة مخازن (اي . ب - رقم ٨) .

٦ - **آل الصباغ:**

وهؤلاء هم شركاء انطوان جزار في شركات عديدة، وكانوا يملكون الشركات التالية:

- الخطوط البحرية للشرق الأوسط .
- محلات لويس صباغ .
- شركة نقل الفحم الحجري البحرية .
- شركات افرسيز للملاحة البحرية .
- شركة لابريفيدانس للملاحة البرية .
- شركة تأمين تورينو المغفلة .

٧- آل صحناوي:

وهؤلاء كانوا على علاقة وثيقة مع حزب الكتائب، وفي طليعتهم انطوان صحناوي الذي كان مرشحاً للانتخابات في لوائح الحزب التي قام بتمويلها، وكان يملك مع شركائه الشركات التالية:

- البنك البلجيكي اللبناني.
- الشركة الوطنية للأنابيب.
- مئات الأسهم مع شركة الترابة اللنانية وشركة اترنيت.

٨- كتانه (الفردوهنري):

- شركاء إدمون رزق في شركة مستودعات التبريد في بكفيا، وكانوا يملكون الشركات التالية:
- شركة كوماتسو اوفرسيز كومباني
- الشركة اللبنانية للمكائن والتجهيزات.
- شركة الملاحة البحرية اللبنانية.
- شركة الفنادق السياحية في لبنان.
- شركة جل الديب للتنمية.
- شركة كبريت الشرق.
- شركة كهرباء البارد.
- بنك بيروت يونيفرسال.
- شركة الإنتاج اللبناني.
- شركة نقل الطاقة الكهربائية.
- شركة الدلهمية.
- شركة التوزيع الشرقية.
- محلات فرنسيس والفرد كتانة
- الشركة العقارية للفرز والبناء.

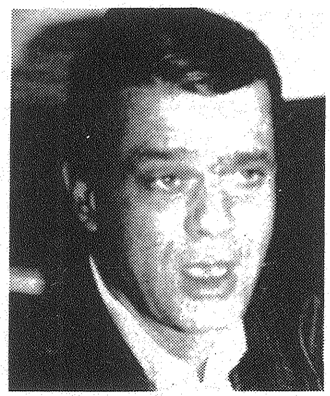
هذه نماذج تدل على مدى سيطرة نصارى لبنان علي الإقتصاد اللبناني، جاءت على سبيل المثال لا الحصر. ومع ذلك فلم يكتفوا بهذه السيطرة، فكانت الحرب الأهلية عام ١٩٧٥.

المقاومة وقميص عثمان

★ المضاعفات الإجتماعية والسياسية

إن تفاقم الأزمة في لبنان في أوائل السبعينات لم يكن مرده إلى وجود المقاومة الفلسطينية على

أرضه. فمنذ عام ١٩٧٠، تاريخ وصول فرنجية إلى الرئاسة، تفشت الحزبية والعشائرية والمفاضلة والمحاباة في جميع المؤسسات التي وجدت نفسها غارقة حتى أذنيها في مصالح السياسيين الذين كانت تحركهم المصالح الشخصية والأنا الضيقة، فسخروا أجهزة الدولة كلها لتدعيم مراكزهم السياسية أو الطائفية، أو ليسلحوا أنصارهم ويحققوا مكاسب مادية شخصية. وبدأ الحاكمون يعينون أقاربهم في أعلى الوظائف العامة أو الخاصة، حتى بلغت الفوضى أقصى حدودها، فكثرت الفضائح، وطغت الخلافات الشخصية بين الزعماء السياسيين على ما عداها، وتوقفت مشاريع التخطيط والإنماء والعدالة الإجتماعية، وفتحت البلاد على مصراعيها أمام المخابرات الإسرائيلية والأجنبية. وترسخت أكثر فأكثر المفاهيم الطائفية في الممارسات السياسية وفي مؤسسات الدولة وأجهزتها، وفي انتخابات ١٩٧٢ النيابية فاز المرشح الأرثوذكسي نجاح واكيم على منافسه نسيم مجدلاني فاحتج الأرثوذكس وقاموا بمظاهرات إلى مقر البطريركية الأرثوذكسية بحجة أن واكيم لا يمثلهم بل يمثل المسلمين الذين انتخبوه لكونه ناصرياً.


النائب نجاح واكيم

وإذا كان الموارنة قد تكونت لديهم قناعة بأن الفلسطينيين والأحزاب اليسارية تحالفوا بغية الإستيلاء على الحكم، فإننا نقول أن هذا الإئتلاف اليساري - الفلسطيني ما كان ليأخذ حجماً يمنحه من الشروط والأهلية ما يمكنه للوصول إلى أهدافه، لو أن هذا النظام كان يعتبر نفسه مسؤولاً عن شؤون المسلمين وقضاياهم، فينصرف إلى معالجتها بحكمة وروية. وهل من اللامعقول أو من المحرمات أن يطالب المسلمون بإزالة نظام قد تجاوزه العصر، كي لا يقال أنهم تحالفوا مع الفلسطينيين.

إن صيغة النظام الطائفي خلقت حالة تململ شعبي عام، فبعد أن أحس المسلمون بحرمانهم، بدأت مطالباتهم تأخذ طابعها «الثوري» و«الوطني»، وتأسست لهذه الغاية «حركة المحرومين» بقيادة الإمام السيد موسى الصدر. وعندها لاحظ الزعماء التقليديون «اغتراب» الشارع الإسلامي عن الدولة اللبنانية وبالتالي فقدانهم القاعدة الشعبية، فبدأوا يثيرون قضية المشاركة في الحكم وضرورة تعديل النظام. فنرى عبد الله اليافي يصرح في أواسط عام ١٩٧٢ أن «العمل المتوازن للمؤسسات والسلطة تعطله الإمتيازات المارونية باستئثارها برئاسة الجمهورية. إن رئيس الجمهورية يحكم وحده بالرغم من أنه غير مسؤول دستورياً. لذلك يجب وضع حد لهذه الهرطقة» (١٧٢).

حتى الأب يواكيم مبارك أعلن عام ١٩٧١ أن «المحافظة على الطوائف المسيحية وعلى لبنان حر تحت

ستار الإتفاق الطائفي هو نفاق لا يحتمل، فهذه السياسة لا تحمي الذين هم بحاجة إلى حماية، ومفهوم لبنان كملجأ للمذاهب الأقلية هو مفهوم مر عليه الزمن »(١٧٣).

وفي تشرين الأول ١٩٧٤ طالب المجلس الإسلامي بتعديل الدستور اللبناني وإلغاء الطائفية السياسية والمساواة في الوظائف وإجراء إحصاء عام وإنهاء مأساة التجنس وتعديل قانون الجيش والتعطيل الرسمي يوم الجمعة بالإضافة إلى يوم الأحد(١٧٤).

وفي أوائل عام ١٩٧٥ صرح النائب رشيد كرامي: «إن الميثاق الوطني قائم على فكرتين: المشاركة في الحكم والمساواة في الحقوق بين كل اللبنانيين. ففي عام ١٩٤٣، ما كنا نقبل بأن يكون رئيس الجمهورية مارونياً وأن يكون عدد النواب المسيحيين زائداً على عدد النواب المسلمين، إلا لكي نبلغ الاستقلال. أما الآن، فإن المشاركة الإسلامية في الحكم غير متوفرة، فرئيس الجمهورية يمارس وحده السلطة التنفيذية، والمساواة في الحقوق غير موجودة، فإما أن نطبق الميثاق وتتحقق المشاركة والمساواة، وأما أن نطبق الدستور حيث لا نص يعطي الطائفة المارونية الرئاسة. في مطلق الأحوال هذه الإزدواجية وهذا الغموض يجب أن يزولا »(١٧٥).

★ التلطي وراء تجاوزات المقاومة

وإذا كان تسلح الفلسطينيين وتحالفهم مع الأحزاب اليسارية قد أثار مخاوف المسيحيين، أفلا يفيدنا القول هنا أن نذكر بأن عدداً لا يستهان به من زعماء هذه الأحزاب كانوا من النصارى؟ وبالتالي ألم يكن من الأفضل أن ينظر الحاكمون في مطالب المسلمين فيزيلوا من قلوبهم الشعور بالغبن حتى لا يبقى هناك حجة تُقال؟.

وإذا كان الموارنة يرفضون تلبية هذه المطالب تحت ضغط ما كانوا يسمونه « التيار اليساري الإسلامي التقدمي »، فلماذا لم يحققوها سابقاً؟

لقد أمضى المسلمون ما يزيد عن ثلاثين عاماً وهم يطالبون بالإصلاحات، وفي عام ١٩٧٥ كان عمر المؤسسات ما بين الثلاثين والخمسين عاماً، فالدستور يعود إلى عام ١٩٢٦ م، ومعظم المؤسسات تعود إلى عهد الإنتداب أو مطلع الإستقلال. ولا تحقيق الإستقلال عام ١٩٤٣، ولا ثورة ١٩٥٨، ولا الإصلاح الشهابي، كل هذه الأمور لم تأت بجديد ولم تحدث تغييرات جذرية أو مبدئية في المؤسسات. « وابتداء من عام ١٩٧٠ بدأت هذه المؤسسات تفقد مصداقيتها ويظهر الطلاق بين الدولة والمواطن »(١٧٦)، فما الذي كان يجب أن يدعو المسلمين للسكوت والنوم على فراش من حرير؟ هل كان عليهم ان ينتظروا حتى يتحولوا إلى لاجئين كما حدث للفلسطينيين لكي تتحقق مطالبهم؟ ولماذا يجب أن يكون الماروني حاكماً والمسلم محكوماً؟

وهل يكفي التذرع بوجود المقاومة الفلسطينية في الجنوب لكي تتنكر الدولة اللبنانية لسلطتها وان تتخلى عن مسؤوليتها هناك فتحجم عن الدفاع عن أرضها؟ وهي التي ما دافعت عنها قط لا قبل وجود المقاومة ولا بعده، ولا اتخذت تدابير رادعة في وجه الإعتداءات الإسرائيلية المستمرة، بل تركت مواطنيها لقمة سائغة لقذائف الطائرات والمدافع الإسرائيلية. ولم تكن إسرائيل بحاجة إلى مبادرة الفلسطينيين لكي تعتدي على لبنان.

وهل كان من ضروريات الحفاظ على «السيادة الوطنية» او «التوازن» أن تعقد الدولة تحالفات سرية مع اسرائيل وغيرها لضرب الجنوب والمقاومة معاً؟ وما الذي حمل السلطة على إلغاء صفقة صواريخ «الكروتال» الشهيرة عام ١٩٧٢؟.

ألم يكن من الأفضل تقوية الجيش اللبناني وتحديث المؤسسات الموروثة من الإنتداب والحفاظ على هيكلية الدولة ووحدتها بدل اللجوء إلى إنشاء الميليشيات ونهب الأموال من الخزينة لتقويتها وتسليحها وتدريبها؟

إن كل ما ارتكبته المقاومة من تجاوزات لا يبرر أبداً لجوء الزعماء الموارنة إلى العنف واحتكامهم إلى السلاح، ولا يعطيهم الحق بإنشاء ميليشيات مسيحية مسلحة و«تطييف» الجيش وجعله لفئة دون أخرى.

وأياً كانت تجاوزات هذه المقاومة والأحزاب المتحالفة معها على «السيادة الوطنية»، فلا يعني هذا أن تشرع الدولة بتقتيل شعبها عسكرياً بعد أن قتلته سياسياً، أو أن تحول نفسها إلى عصابات مسلحة تعتدي على أرواح الناس وممتلكاتهم، فتصبح «الكتائب» مثلاً هي القوة «الشرعية» الرئيسية، ويصبح بيار الجميل وكميل شمعون وأمثالهما من أبرز وجوه «الشرعية»، بهم تتمثل وحولهم تتمحور، فلا وجود لها بدونهم، ولا «شرعية» لها بغيرهم، وإن قصرت عنهم أو تجاوزتهم غدت لا شرعية!.

ثم إن تبني المسلمين للقضية الفلسطينية ومطالبتهم بالمساواة لا يبرر أبداً أن يشرع قادة الموارنة بإنشاء الميليشيات الطائفية، وبالتالي حمل السلاح بوجه المسلمين والخطف على الهوية.

وبعد فإن تحالف المسلمين مع الفلسطينيين أو عدمه، وما يترتب عليه من مضاعفات والتزامات، هو شأن إسلامي خاص لا علاقة لغير المسلمين به، فالأرض أرضهم والقضية قضيتهم، وهذا الأمر تجب معالجته ضمن نطاق العلاقات داخل المجتمع الإسلامي أو الأمة الإسلامية لا على مستوى العلاقات غير المتوازنة بين المسلمين والموارنة.

وقبل أن تصبح المقاومة الفلسطينية موضوع خلاف سياسي وعسكري على الأرض اللبنانية، كانت القطيعة التاريخية بين بيروت وجبل لبنان حيث الأكثرية المسيحية التي تعتمد على المبادلات التجارية مع الخارج، وبين باقي المناطق اللبنانية حيث الأكثرية الإسلامية التي تعتمد في معيشتها على الوسائل البدائية،

قد خلقت أزمة اجتماعية اقتصادية أدت إلى هجرة أعداد كبيرة من الريف إلى ضواحي بيروت، لم تتمكن حركة التصنيع من استيعابهم فعاشوا في «حزام البؤس» وفي شروط صعبة يفتقرون فيها إلى أهم مقومات الحياة المعيشية والإجتماعية. فما الذي كان يمنع النظام من تحقيق المطالب الإصلاحية أو التوصل إلى صيغة جديدة للحكم تعطي المسلمين حقوقهم.

وقبل أن تنعكس الخلافات العربية على لبنان، كان التضخم المتزايد قد أدى إلى إفقار جماهير العمال والأجراء الذين كانوا يتألفون بمعظمهم من مسلمين عانوا الأمرين جراء تسلط طبقة من الإنتهازيين والمستغلين من كبار التجار والصناعيين والمصرفيين وجلهم من النصارى المرتبطين بسوق الرأسمالية الدولية، فحققوا بذلك أرباحاً طائلة، وبدون أن يدفعوا من أموالهم شيئاً من الضرائب المتوجبة عليهم لخزينة الدولة المكلفة بجباية هذه الأموال لحماية شعبها من العوز والفاقة، أو على الأقل للتخفيف من حدة المشاكل الإجتماعية.

وتوسعت الإحتكارات حتى شملت الكثير من مجالات الإنتاج، مثل التبغ والسكر والحليب والقطن والحديد، بالإضافة إلى الإحتكارات التجارية التي استشرت إلى حد مذهل، وطالت الأدوية والحبوب والمواد الغذائية ومواد البناء والأسمدة الزراعية، وغيرها، مما أدى إلى استنزاف كبير للقطاعات المنتجة.

وقبل أن تصبح الساحة اللبنانية حقلاً للتجارب كان المثقفون والإختصاصيون وخريجو الجامعات لا يقوون على تأمين عمل وأسباب حياة لائقة لهم بفعل الرأسمالية الجشعة، وعجز القطاعات الإقتصادية عن استيعابهم مما أدى إلى ازدياد حدة الضائقة الإقتصادية. فنرى فؤاد شهاب نفسه يقول في رسالة الإعتزال عام ١٩٧٠ م: «إن المؤسسات السياسية اللبنانية، والأصول التقليدية المتبعة في العمل السياسي، لم تعد في اعتقادي تشكل أداة صالحة للنهوض بلبنان، وفقاً لما تفرضه السبعينات في جميع الميادين»(١٧٧).

وقبل «تسييس» المطالب الإصلاحية كان الموارنة يرفضون كل المطالب والإصلاحات، فالدستور الذي سنته فرنسا عام ١٩٢٦ غدا «مقدساً» لا يمس، وميثاق ١٩٤٣ يجب أن يحافظ على شكله أو الاستعاضة عنه بميثاق جديد يكرس نصاً وكتابة الإمتيازات المارونية، والإصلاحات غدت شيئاً سخيفاً ينال من عزة الدولة و«سيادتها».

★ الطرح السياسي المتحجر

عام ١٩٧٣ سقطت الأقنعة وأغلق الموارنة الباب بوجه كل المطالب الإسلامية، واعتبروا أن رفض أي تغيير في النظام القائم هو الموقف اللازم. وفي وثيقة نشرها حزب الكتائب في ذلك الحين رفض تعديل الدستور أو إلغاء الطائفية(١٧٨).

وفي نيسان ١٩٧٤ أعلن بيار الجميل في تصريح يلخص النظرة المارونية: «إذا كان المسلمون يطالبون بتوزيع عادل للحصص، فنحن المسيحيون نطالب بان يكون ذلك على أساس الكفاءة وبحسب نسبة الواجبات، فثمانون بالمئة من الضرائب يدفعها المسيحيون، وإذا كانت التجمعات الإسلامية تريد إلغاء الطائفية فلماذا لا تعلمن الدولة علمنة كاملة؟ يجب أن يحافظ لبنان على وجهه المسيحي فيفيد العرب. نحن مستعدون لإعادة النظر في الميثاق والتعاون مع الشيطان للمحافظة على لبنان كواحة حضارة وحرية في الشرق. ومن مصلحة الإسلام والعرب تجنب كل ما يمكنه أن يثير خشية المسيحيين ومخاوفهم، حتى لو اجبر المسلمون على التضحية بمصالحهم وحقوقهم» (١٧٩).

وفي مؤتمر «الرابطة المارونية» الذي عقد في جونية في أيار ١٩٧٤ أعلن النائب الماروني أدوار حنين: «... إن كيان لبنان مهدد، فأحد أسباب وجوده هو أنه المقام الروحي لكل المسيحيين في الشرق، وبكركي (البطريركية المارونية) هي فاتيكان الشرق» (١٨٠). وفي المناسبة ذاتها أعلن شارل مالك: «أن الموارنة هم أكثر من اللبنانيين الآخرين، مسؤولون عن لبنان، وعليهم أن يقرروا مصير لبنان الذي، رغم سيادته من الناحية السياسية، يجب أن يبقى متعلقاً من الناحية الثقافية بالغرب» (١٨١). وجاءت مقررات المؤتمر الماروني لتعلن: «المارونية تراث روحي وثقافي، الميثاق الوطني هو قبل كل شيء قضية ثقة وإيمان بتاريخنا وبأنفسنا» (١٨٢).

وفي أواخر أيلول ١٩٧٤ صدر بيان لحزب الكتائب جاء فيه: «... فالدستور يجب أن يبقى وأن لا يمس، والطائفية ضرورة للمحافظة على صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني، وعلى المسلمين أن لا يطالبوا بالمساواة التامة في الحقوق، لأن المسيحيين لا يثقون بولائهم اللبناني، ويخشون من تزايد شعور تضامنهم مع القضايا العربية. وسلطة الأكثرية العددية يجب أن لا تؤثر، ولأنه إذا تسلم المسلمون الحكم بإسم الأكثرية، فالمسيحيون يصبحون في وضع الأقليات كما كانوا أيام السلطنة العثمانية الإسلامية، ولأن العروبة والإسلام هما شيء واحد في عقل المسلمين، ولأن الشريعة الإسلامية تفرض قوانين لا يعتقد المسيحي بأنه مجبر على التقيد بها» (١٨٣).

الفصل الحادي عشر

حملة صليبية

حملة صليبية

★ لبنان المنكوب

بعد أن أدت سياسة الإفقار والحرمان وإهمال قضايا المسلمين إلى الغاية التي وضعت لها في الأصل .. وبعد الحملة الإعلامية المكثفة على المسلمين، والتي اتخذت من وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان قميص عثمان لتسعير الحقد والبغضاء .. بعد سنين طويلة من الإعداد العسكري والسياسي على جميع الأصعدة، قرع الموارنة طبول الحرب، وأعلنوا على المسلمين حرباً صليبية، كأن جرائم اسرائيل وما عاناه المسلمون من بؤس وحرمان لا يكفي.

البطاركة يضعون الخطط بالإتفاق مع البابوات في روما، الرؤساء والوزراء يضعون عليها اللمسات الأخيرة، السلاح يتدفق مجاناً من إسرائيل وغيرها، العالم كله يشارك في تمويل المعركة، الأنظمة العربية لاهية في سكرها ومجونها وعربدتها ومنها من يشارك في دعم الحملة.

لبنان في خطر، ينتظر النجدة طويلاً طبقاً لقاعدة: «من اصبح ولم يهتم بأمور المسلمين فليس بمسلم». و «من سمع رجلاً ينادي يا للمسلمين ولم يجبه فليس بمسلم».

لكن صيحة لبنان، لبنان المسلم، تبخرت وسط ضجيج حملات الدعاية الصليبية والصهيونية بكل ألوانها وأشكالها من يمين ويسار.

فصل جديد في تاريخ المؤامرة، بدأت الحملة الصليبية، تجربة فلسطين تتكرر.

مجازر الأندلس تتحول من جديد إلى وقائع وصور حية، تجري فصولها على ارض لبنان الجريح بسيوف الصليبيين والصهاينة. الإنتماء إلى الإسلام اصبح جريمة سياسية كبرى وخيانة عظمى تعاقب عليها دولة لبنان، وتقيم لأجلها الحدود الشرعية عبر حواجز الخطف والقنص وقذائف الموت والدمار. العالم الإسلامي أخرس لا يسمع شيئاً، لأنه مغيب وراء ضجيج الإعلام، ووكالات الأنباء، وجيوش الأنظمة وسيادتها على كامل أراضيها.

مجازر الموت والدماء تتحول إلى أفلام سينمائية تتسلى بها الأمم عبر التلفزيونات فيبكي لها البارّ والفاجر.

حكام وملوك ورؤساء الدول الإسلامية صم بكم عمي، لأنهم اعتادوا سماع البوم والغواني والراقصات، فألفوا مشاهدها وصاروا يؤيدون ويشجعون إحياء مجالس المجون والطرب، وأصبحت هذه المجالس جزءاً من خططهم «الخمسية والتنموية»، التي يرصدون لها أموالاً طائلة من تعب الناس وعرق

جباههم.

★ الدعوات المحمومة

وبينما كانت الكنائس والمدارس تمارس عملها التحريضي، كان تأسيس المزيد من مخيمات التدريب، يجري بسرعة محمومة، لتتلقف الشباب الذين تغلي الحماسة في صدورهم. ومنذ أواسط سنة ١٩٧٤ م أخذ حزب الكتائب يزود ميليشياته بأحدث الأسلحة، ويستقدم المدربين العسكريين من الخارج ويتعاون بصورة سرية في هذا الحقل مع إسرائيل. كذلك فإن ضباطاً من الجيش اللبناني ساهموا مساهمة فعالة في نشاط مخيمات التدريب. كما أن استيراد الأسلحة لحساب الكتائبيين أخذ يجري تحت سمع السلطة وبصرها، عبر مرافئ تقع شرقي بيروت. وقد ذكرت صحيفة «شترن» الألمانية الغربية في تموز ١٩٧٤، أن حزب الكتائب قد عقد صفقة شراء اسلحة بصورة سرية مع إحدى الشركات الألمانية الغربية، بلغت قيمتها خمسة ملايين دولار، وذلك في بداية عام ١٩٧٤ م.

ومنذ بداية الحملة أعلن حزب الكتائب: «أن لبنان إما أن يكون كما نريد، وإما أننا سنقتله ونحرقه ونقضي عليه»(١).

كانت التعبئة العسكرية في بيروت الشرقية آخذة في التصاعد. وكان حزب «التنظيم» المسيحي - ومعظم افراده أصحاب مهن حرة، اطباء، مهندسون، محامون.. - والمدعوم بشربل قسيس الذي كان يقف على رأس «منظمة الرهبانيات المارونية»، ينادي بتطهير لبنان من المسلمين وجعله «مسيحياً خالصاً». وقد حاول هذا الحزب منذ صيف عام ١٩٧٤ م المبادرة بحوار سياسي مع إسرائل، وأوفد لهذه الغاية مبعوثاً إلى أوروبا حيث التقى بعض الإسرائيليين. وزعم أعضاء هذه المنظمة أن لبنان هو بيت الشعب المسيحي في الشرق الأوسط، تماماً كما هي إسرائيل بالنسبة لليهود(٢).

وقد اعترف ارييل شارون، وزير الدفاع الإسرائيلي سابقاً، أمام لجنة التحقيق حول مجازر صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢ م أن اسرائيل قررت تنظيم قوة لبنانية داخلية تستطيع استغلالها، ولهذا فقد أقامت علاقات وثيقة مع الكتائب منذ عام ١٩٧٥، وأمدتهم بالسلاح والمعدات العسكرية وأجهزة للإتصال، كما تولت تدريب قواتهم وإرشادها(٣).

وقد تحدث الصحفي الإسرائيلي ومراسل الإذاعة الإسرائيلية في لبنان شيمون شيفر في كتابه «كرة الثلج»، عن وصول ممثلي «عائلات ورؤساء كنائس وجمعيات مسيحية من شمال لبنان وجنوبه» إلى اسرائيل عام ١٩٧٥ م، «وبكل بساطة قال هؤلاء: «إننا نقاتل عدواً مشتركاً، ساعدونا في الحصول على السلاح وندفع لكم ثمنه»(٤).

هذا وقد نشر الصحفيون الإسرائيليون في كتابي «كرة الثلج، أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان»

و «الحرب المضللة، حرب إسرائيل في لبنان»، الكثير من الوثائق والحقائق المتعلقة بالتحالفات السرية بين إسرائيل والميليشيات المارونية، وعلاقة اسرائيل بزعماء الموارنة ابتداء من عام ١٩٧٥م وحتى نهاية فترة الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. وكذلك فعل مراسل «الواشنطن بوست» جوناثان رندل في كتابه «حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي». وقد عبر أحد الإسرائيليين عن العلاقات مع الموارنة كما جاء في كتاب «كرة الثلج» بأنها عمليات «لا تحدث حتى في العلاقات بين دول»(٥).

★ بداية التفجير ومسلسل المجازر

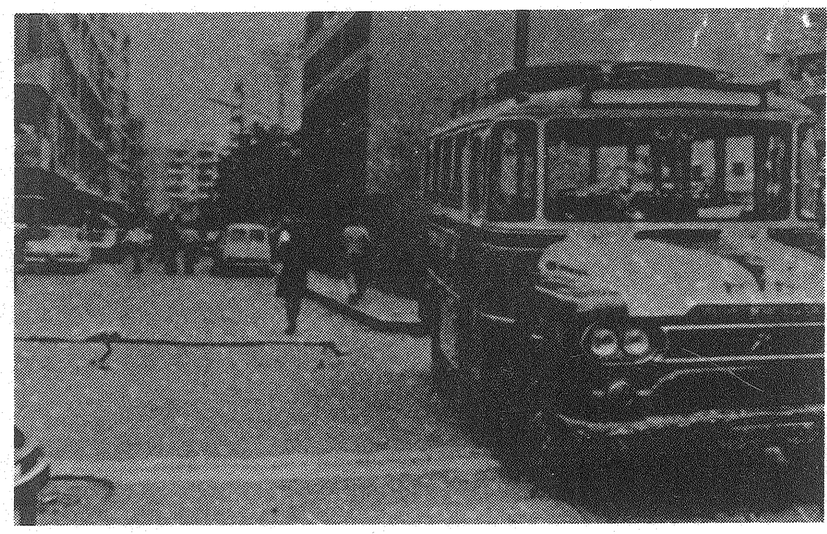
في ١٤ صفر ١٣٩٥هـ - ٢٥ شباط ١٩٧٥م سارت في شوارع صيدا مظاهرات دعم لصيادي الأسماك ضد الإمتياز الذي أعطي لـ «شركة بروتين لصيد الأسماك» التي أسسها كميل شمعون. وقد عمد الجيش إلى قمع هذه التظاهرات بشدة، مما أدى إلى حرب شوارع في المدينة، وأصيب النائب معروف سعد الذي كان على رأس المظاهرة، ومالبث أن توفي بعد تسعة أيام متأثراً بجروحه. وتوالت الإحتجاجات من كل حدب وصوب، إلا أن قادة الموارنة الذين كانوا قد تجاوزوا مرحلة إصدار التصريحات، بدأوا يستعدون للحرب وصاروا بصدد تنفيذ الخطة المرسومة. وفي آذار وقعت مجابهات جديدة بين الجيش والأهالي في صيدا أدت إلى مقتل ما لا يقل عن عشرين شخصاً، وقام حزب الكتائب بتنظيم مظاهرات في بيروت تأييداً للجيش.



المظاهرة التي سارت في شوارع صيدا في ٢٥ شباط ١٩٧٥ ضد الإمتياز الذي أعطي لشركة بروتين لصيد الأسماك وقمعها الجيش بقوة فأصيب النائب معروف سعد.

وكانت اسرائيل تعتمد بشكل رئيسي على الموارنة ومنظماتهم العسكرية. ففي أول ربيع الثاني ١٣٩٥هـ - ١٢ نيسان ١٩٧٥م سئل رئيس وزراء الكيان الصهيوني لماذا لم تردوا على عملية (سافوي) التي نفذتها المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل، فأجاب: سنترك هذه المهمة لعناصر لبنانية من داخل لبنان. وفي اليوم التالي قام مسلحون كتائبيون بإطلاق النار على باص ينقل فلسطينيين في حي عين الرمانة كانوا عائدين من مأتم، فقتل سبع وعشرون من الركاب، وبذلك بدأت اشتباكات عنيفة بين الفلسطينيين

والميليشيات المسيحية المسلحة. ثم لجأ الموارنة إلى التفجير العسكري الشامل، فأقاموا المتاريس بسرعة في الدكوانة وعين الرمانة، وشرعوا بعمليات القنص والخطف على الهوية لتهجير المسلمين من مناطق بيروت الشرقية.



الشرارة الأولى: أوتوبيس عين الرمانة الذي أمطره الكتائبيون بالرصاص في ١٣ نيسان ١٩٧٥

وكانت هذه الحوادث جزءاً من مخطط مدروس كشف بيار الجميل أحد جوانبه عندما صرح مطالباً بتعليق الديموقراطية وإقامة ديكتاتورية عسكرية تحكم بالحديد والنار.



المشادة داخل المجلس النيابي بين أمين الجميل ورئيس الحكومة رشيد الصلح في ١٥ أيار ١٩٧٥.

وأمام موقف رئيس الحكومة، رشيد الصلح، الذي أدان هذا العمل الإجرامي استقال الوزراء المسيحيون في ٧ أيار، فاضطرت الحكومة لتقديم استقالتها، وأعلن رئيسها في بيان تلاه في المجلس النيابي بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٣٩٥ هـ ـ ١٥ أيار ١٩٧٥ م: «أن الامتيازات الطائفية التي تشكل أساس النظام السياسي

اللبناني . . تحولت إلى عائق يمنع أي تقدم . . ويحول دون تحقيق المساواة الحقيقية بين المواطنين بما يقضي على الحرمان ويرفع من مستوى المناطق المحرومة »(٦).

وقد تعرض رشيد الصلح لمشادة مع الكتائب في البرلمان، وقام أمين الجميل يشده ويؤنبه على مرأى من النواب الذين لم يحركوا ساكناً.

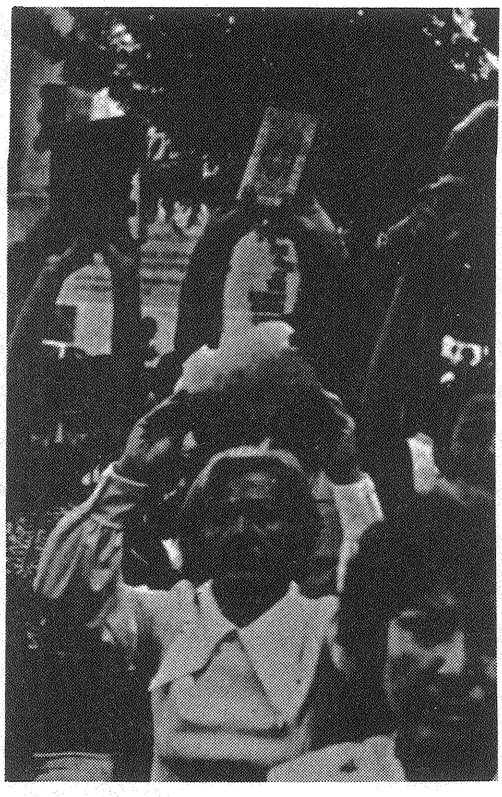
وهكذا بدأت المجازر تحت إشراف وزير الخارجية الأميركي السابق، هنري كيسنجر، الذي كان يقود مفاوضات السلام بين مصر وإسرائيل والذي قرر أن يكون من صانعي التاريخ، كما أكد في جوابه لريمون إده والذي نشرته مجلة «الحوادث» في عددها الصادر بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٧٦، مستفيداً في ذلك من التناقضات اللبنانية والعربية ووجود إسرائيل في قلب المنطقة، ووعد في حينه أن طمس النظام اللبناني سيستغرق مدة سنتين لتمرير التسويات المطلوبة في المنطقة، عبر تغيير المناخ اللبناني الذي أخذ يشكل عبئاً ثقيلاً على المصالح الأميركية، وتصفية الوضع الفلسطيني الذي يعرقل تحرك واشنطن في المنطقة بحرية تامة، وبالتالي إضعاف الدول العربية ونقل مشاكلها الى لبنان. وكثيراً ما كان يصرح المبعوث الأميركي دين براون ومهندس السياسة الأميركية في الشرق الأوسط ان لبنان سيعاني من مواجهة التدمير والتقتيل فوق أرضه لمدة ستة عشر شهراً بعدها يتعافى ويعود إلى مرحلة النقاهة.

ورأى سلميان فرنجية أن يقوم بواجبه الوطني على الشكل المطلوب، فألف في ١١ جمادى الأول - ٢٣ أيار حكومة عسكرية من أجل إخضاع المسلمين وتصفيتهم عن طريق العسكر. غير أن هذه الحكومة لم تصمد أكثر من ثلاثة أيام.

وما لبثت الأحداث الدامية ان توقفت إثر وساطة سورية، وكلف رشيد كرامي بتأليف حكومة جديدة، ومرت فترة هدوء نسبي من تموز إلى أيلول ١٩٧٥، حيث اندلعت معارك واشتباكات عنيفة بين اهالي طرابلس وزغرتا. وبدأ زعماء الموارنة لأول مرة يتحدثون عن التقسيم. وكانت الأسلحة تتدفق على العصابات المارونية عن طريق مرفأ جونية، ففي تشرين الثاني ١٩٧٥ فرغت سفينة الأكوامارينا أسلحتها في المرفأ المذكور، وبرر رشيد كرامي موقف الحكومة من هذا العمل بأن الجيش رفض تنفيذ الأوامر ومصادرة الأسلحة.

وفي أول ذي الحجة - ٦ كانون الأول وقعت مجزرة السبت الأسود، حيث تم اختطاف مائتي مسلم على حواجز الكتائب ثم قتلوا جميعاً، ويومها كان بيار الجميل مجتمعاً إلى الرئيس السوري حافظ الأسد في دمشق. وبعد ذلك بخمسة أيام بدأت العصابات المارونية بإحراق مساكن المسلمين في حارة الغوارنة وسبنيه ورويسات الجديدة، وقامت بنهب المرفأ ومضاعفة عمليات الخطف والقنص، فكان أن شددت القوات اليسارية ضغطها من الجهة الغربية لبيروت فاحتلت القنطاري وفندق السان جورج.

وفي ١٧ محرم ١٣٩٦ هـ - ١٩ كانون الثاني ١٩٧٦ م شنت القوات الكتائبية هجوماً بحرياً وبرياً على منطقة الكرنتينا فهدمت المنازل والأكواخ، وذكر أن ستمائة شخص قد قتلوا ونزح عشرون ألف شخص من الأهالي قبل أن تحرق المنطقة وتمهد بالجرارات. وقد خرج سكان الكرنتينا يلوحون بالأعلام البيضاء في الهواء ويطلبون الإستسلام، لكن الصليبيين قتلوا أبناءهم واستحيوا نساءهم. وكانوا يحفرون الصلبان في أجساد القتلى بعد تشويهها، ويجرون الأسرى خلف السيارات حتى الموت. وقد روى مراسل «الواشنطن بوست» الذي شاهد المجزرة عن كثب في كتابه «حرب الألف سنة» قائلاً: «شبان من الميليشيا حول عنق كل واحد منهم صليب خشبي ضخم، مخدرون بالحشيش أو بالكوكايين، بعضهم يعتمر خوذاً خرجت لتوها من المخازن النارية، يقتلون بقلب منشرح»(٧).



متظاهرون ضد الخطف على الهوية وقد رفعوا الكتب السماوية فوق الرؤوس

وكان رد الأحزاب اليسارية أن عمدت إلى احتلال منطقة الدامور والجية والقرى القريبة منها، ومع أن كميل شمعون كان موجوداً في بلدة السعديات التي سقطت هي الأخرى، فلقد شاءت الأحزاب أن تخرجه منها سالماً. وبعد أيام فرض وقف إطلاق نار على جميع الجبهات، وبدأت هدنة دامت حوالي الشهر.

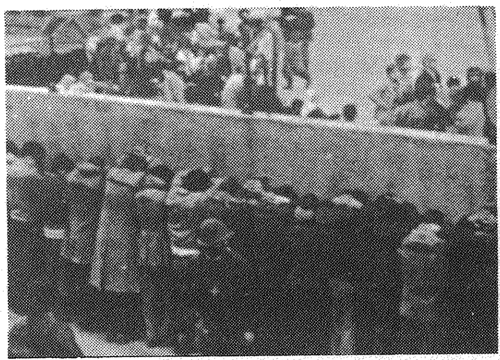


ضحايا بريئة كانت تسقط كل يوم بفعل الحضارة المسيحية



اعدلي ولدي.. ام تطلب مساعدة الرئيس السابق
شارل حلو فيما كان يتحدث إلى الإمام موسى الصدر

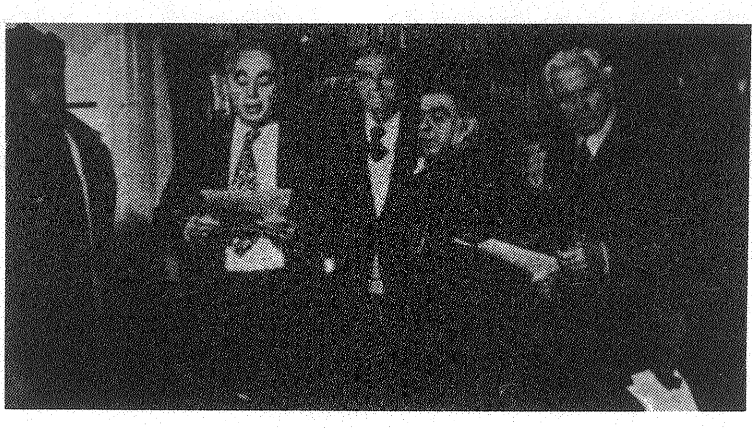




التشنيع بأهالي المسلخ والكرنتينا

وفي ٢٩ محرم ١٣٩٦ هـ - ٣١ كانون الثاني ١٩٧٦ م أقام زعماء الموارنة في الكسليك - الجامعة المارونية في جونيه - «جبهة الحرية والإنسان»، وتألفت من فؤاد شمالي (عن التنظيم)، سعيد عقل (عن حراس الأرز)، بيار الجميل (عن الكتائب)، الأباتي شربل قسيس (عن الرهبانيات المارونية)، كميل شمعون عن (حزب الأحرار)، شاكر أبو سليمان (عن الرابطة المارونية)، بالإضافة إلى شخصية أرثوذكسية هي شارل مالك الذي وصفته نشرة «العمل الشهري» بـ« المندوب المتجول للجبهة في عالم الغرب، ومنفذ سياسة اتصالاتها الخارجية وراسم خطة تمويلاتها »(٨). وقد سميت هذه الجبهة فيما بعد بـ «الجبهة اللبنانية». وتربع إدوار حنين كاتباً أول للجبهة، يصوغ بياناتها وينطق بالكلمة الصليبية كاملة بقوله مرة في مقال شهير: «إن لبنان كل مرة كان يستقل كان يهتز، وكل مرة كانت تحميه حماية (أجنبية) كان يعتز».

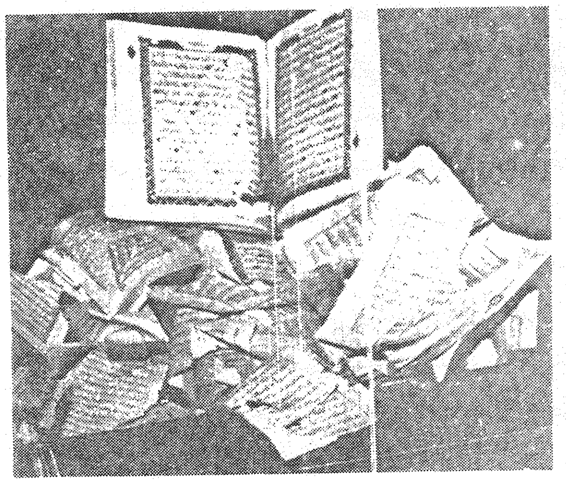
وكان شربل قسيس هو الممثل لدور الكنيسة، وأما كنيسته فهي الرهبانيات المارونية الغنية التي تمتلك مساحات واسعة من الأراضي وجامعة الكسليك قرب جونية، والتي كانت خزاناً للدعم المالي والبشري، وساهمت بإنشاء وتمويل عدد من التنظيمات المارونية المسلحة التي ظهرت خلال الحرب كـ« حراس الأرز» و«التنظيم». والأمر نفسه ينطبق على شاكر ابو سليمان رئيس «الرابطة المارونية» الغنية، ورئيس اتحاد اولياء الطلبة في المدارس الخاصة. وقد اعترف أحد أقطاب الكسليك في حديث مع مراسل «الواشنطن بوست» جوناثان رندل «أن مسؤولي الكسليك على علاقة بإسرائيل منذ العام ١٩٤٩ »(٩). أما سعيد عقل فهو قائد المؤامرة ضد اللغة العربية، وقد ارتبط اسمه بالشعارات الفجة من نوع «لن يبقى فلسطيني على أرض لبنان».



الجبهة المارونية من اليسار: فؤاد شمالي (التنظيم)، سعيد عقل يقرأ الميثاق (حراس الأرز)، بيار الجميل (الكتائب)، الأباتي شربل قسيس (الرهبنة المارونية) كميل شمعون (حزب الأحرار)، شاكر أبو سليمان (الرابطة المارونية) شارل مالك (أرثوذكسي حر).



وليم حاوي قائد مليشيا الكتائب يستعرض قوات حزبه ويظهر بشير الجميل على راس هذه القوات.





﴿وما تخفي صدورهم اكبر﴾. هذا ما فعلته أيدي الحاقدين بكتاب رب العالمين

★ الحرب السياسية

في ٢٤ أيلول ١٩٧٥ تشكلت «هيئة حوار وطني» من زعماء الأحزاب والطوائف لإعادة الحوار بين الفرقاء. وفي ظل أجواء هذه الحوار كانت المعارك تتسع وتمتد كل يوم إلى مناطق جديدة.

وقبل أن نتحدث عن لقاءات هذه اللجنة فإننا نتوقف مع تصريحين للإكليروس الأرثوذكسي، لهما دلالة بما يتضمنان من مواقف مخالفة لمواقف الموارنة، الأول أدلى به جورج خضر، مطران الروم الأرثوذكس في جبل لبنان، وهاجم من خلاله فكرة حماية المسيحيين بقوله: «لم يعد بوسع أحد أن يحمي مسيحيي لبنان. فالولايات المتحدة انسحبت من فيتنام التي هي أهم من لبنان بالنسبة إليها. ولبنان لا يملك نفطاً وليس له وزن عالمي، مع هذا كله فإننا نعالج مشاكلنا بعقلية القرن الماضي. خلال اثنين وثلاثين عاماً أدركنا أنه ليس بوسعنا إلا أن نعيش معاً مسلمين ومسيحيين مرتبطين بالعرب. إن ضمانتنا الوحيدة هي الجار العربي. فلبنان الكبير هو الصيغة الوحيدة والقادرة على البقاء، والإنعزالية هي الإنتحار. يجب على «الفكرة اللبنانية» ان لا تصبح طائفية ضيقة توزع شهادات في «اللبنانية». وحدها إرادتنا هي التي اوجدت لبناناً واحداً. فالخلافات لا يمكن أن تخفف عن طريق التناقض اللذين كرسهما ميثاق ١٩٤٣. بل على العكس يجب اعتبارها نقطة انطلاق. وقد أصبح المسلمون يشكلون ٦٠ بالمئة من السكان وهم يطالبون بإلغاء الطائفية (عدا الأحوال الشخصية). فماذا باستطاعة المسيحي المنفتح والتقدمي أن يجيب؟ إذا أصررتم على البقاء على النظام الطائفي من دون المساس بالدستور، فإنكم تقعون في تناقض، ثم إنكم وسط محيط عربي ومسلم لا يمكن تجاهله. يجب أن تتوقفوا عن التصرف بتعال. وواجب المسيحيين ليس المحافظة على لبنان كواحة للحرية فحسب بل المحافظة على مسيحيي العالم العربي» (١٠).

وفي موعظة دينية القاها في الشوير، هاجم بطريرك الروم الأرثوذكس الذين جعلوا من أنفسهم حماة للبنان وقال إن «لبنان لم يحصد من سيطرتهم إلا الفوضى والطائفية، وتدني الأخلاق. إن أعداء لبنان هم رجال السياسة الذين يستغلون الإيمان لأجل غاياتهم السياسية. فأين هي المساواة؟ وكيف يحق للماروني أن يصبح رئيساً للجمهورية وأن لا يحق للأرثوذكس ذلك او الدرزي او حتى للشيعي؟ إن لبنان هو للبنانيين لا للموارنة ولا للشيعة أو السنة، ويجب على لبنان أن ينفتح على العالم العربي» (١١).

وخلال الجلسات التي عقدتها لجنة «الحوار الوطني» إنصبت مطالبات الزعماء المسلمين و«الوطنيين» بشكل عام على إلغاء الطائفية وتعديل النظام، وطالب بعضهم بإبقاء رئاسة الجمهورية للموارنة، ولكن بعد تحديد صلاحيات الرئيس، وبأن يظل لبنان مسيحياً بشرط تحقيق العدالة الإجتماعية. إلا أن ممثلي الكتائب رفضوا تحديد صلاحيات الرئيس كما رفضوا مبدأ المناصفة في عدد النواب (١٢).

وخلال الجلسة السادسة لهيئة الحوار في ١٢ تشرين الأول ١٩٧٥ أعلن النائب الكتائبي إدمون رزق

بأن حزبه ضد إلغاء الطائفية لكنه يوافق على العلمنة الشاملة والزواج المدني (١٣). وكان من جملة ما صدر من ردود على هذه المسألة على لسان عبد الله اليافي: «في مطالبتكم بالعلمنة، تحاولون إحراج المسلمين والوصول إلى قضية زواج الفتاة المسلمة الذي يحول الشرع دونه، إنه موضوع دقيق، بل وتعجيز. والمادة ٩٥ من الدستور مؤقتة، وتقضي بالنظر إلى الكفاءة ولا علاقة لها بالزواج» (١٤).

وعلى هامش هذه اللقاءات كانت هناك حملة سياسية تحريضية تقودها الرهبانيات. فقد جاء في بيان نشره هؤلاء وأكدوا فيه إصرارهم على بعض الضمانات التي يجب أن يحصل عليها المسيحيون لمواجهة الإسلام الذي هو دين ودولة، «إذا كان المسلمون يريدون إلغاء الطائفية السياسية عليهم أن يقبلوا بالعلمنة الشاملة». وقد جاء في رد أحد زعماء المسلمين على هذا الموضوع أنه «لماذا تضع الرهبانيات الحوار على مستوى غير صحيح، أي على مستوى الدولة المسيحية أو الإسلامية؟ إن ما نعترض عليه هو امتيازات الموارنة السياسية وليس الهدف إقامة دولة إسلامية في لبنان» (١٥).

أما الرابطة المارونية فقد رفضت أي حديث عن الإصلاحات قبل تحرير لبنان من «الإحتلال الفلسطيني»، «خاصة وأن المناطق المحتلة هي ذات أكثرية إسلامية» (١٦). وفي ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٥ قامت هذه الرابطة بتسليم المبعوث الفرنسي كوف دي مورفيل مذكرة تدعوه فيها للمساهمة بإنشاء دولة مارونية بضمانات دولية (انظر نص الوثيقة في مكان آخر).

وجاء في مذكرة أصدرها المؤتمر الدائم للرهبانيات: «إن الميثاق يتجاوز الدولة والمؤسسات، وإنه لن يكون وسيلة لتحديد العلاقات بين أكثرية وأقلية، بل كتسوية بين نزاعات تقوم بين فريقين بصرف النظر عن نسبتهما العددية.. وإن الظروف التي أدت إلى قيامه لا تزال قائمة، وإن الإمكانية الوحيدة لتصحيح الصيغة اللبنانية أي الاتحاد الوثيق بين المسلمين والمسيحيين تكمن في إعادة الحياة إلى الميثاق الوطني وفقاً لمعناه الحقيقي وحسب روحه ونصه، وبمعنى آخر الحفاظ على الضمانات المكرسة سنة ١٩٤٣، أي نفس نسبة التمثيل على مستوى الحكم، أي أن يكون رئيس الجمهورية من طائفة معينة بالإضافة إلى احترام صلاحياته الدستورية (١٧).

★ السقوط الماروني والدعم الصهيوني

في ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٦ توصل الفرقاء إلى وقف اطلاق نار جديد بإشراف الوساطة السورية، وأعلن فرنجية في الرابع عشر من شباط وثيقته «الدستورية» على أثر زيارة قام بها إلى دمشق في ٧ شباط، وتتضمن هذه الوثيقة إصلاحات خجولة في الإدارة والمؤسسات وتوزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين مع «التأكيد على العرف القائم» بأن يكون رئيس الجمهورية مارونياً.

وفي مطلع آذار إنهار وقف إطلاق النار واستؤنفت الاشتباكات على جميع الجهات، وفي ١١ ربيع

الأول ١٣٩٦ هـ - ١١ آذار ١٩٧٦ م أعلن العميد الاول عزيز الأحدب انقلاباً عبر الإذاعة والتلفزيون وأنذر رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بالإستقالة. وقد حظي بدعم الملازم أحمد الخطيب الذي كان قد باشر منذ آخر كانون الثاني ١٩٧٦ بإنشاء «جيش لبنان العربي». وبعد ذلك بثلاثة أيام وقع سبعون نائباً عريضة تطالب فرنجية بالإستقالة، وإذ رفض الأخير أن يستقيل انهمرت القذائف على القصر الجمهوري في بعبدا، فلجأ إلى ذوق مكايل في ٢٣ آذار، ورفض أن يصغي لصوت الشعب ودعوته له بالإستقالة. وكان بيار الجميل من أكبر المساندين لفرنجية، وتصدى بقوة لمحاولة إسقاطه، معتبراً أن مركز الرئاسة يجب أن لا يمس. وكذلك تزعم العقيد انطوان بركات قسماً من الجيش وانضمّ إلى فرنجية في ١٥ آذار ١٩٧٦.



الملازم احمد الخطيب قائد «جيش لبنان العربي» والنائب كمال جنبلاط قائد الحركة الوطنية عام ١٩٧٦

في هذا الأثناء أصيب الموارنة بإنهيار عسكري شامل وعلى جميع الجبهات، فقد احتلت القوات اليسارية في ٢١ آذار فندق الهوليداي إن ثم فندق النورماندي والهيلتون، وتقدمت القوات اليسارية والفلسطينية إلى عمق الجبل الماروني واحتلت ترشيش والمتن وعينطورة (٢٦ آذار). وفي ١٢ آذار وصل إلى حيفا وفد كتائبي طالب بإرسال السلاح، وشرح للمسؤولين الصهاينة أهمية قيام حلف ماروني - صهيوني لمواجهة «العدو المشترك» نظراً «للتشابه الموجود بين الموارنة واليهود»(١٨).

وبعد أيام وعلى أثر دعوة وجهها الوفد الماروني، توجهت سفينة حربية إسرائيلية إلى ميناء طبرجة شمالي جونية حيث استقبلها بشير الجميل، وقد عاد هذا الوفد ثانية إلى جونيه واجتمع بأمين الجميل، وبعد عودته إلى إسرائيل قام رئيس الحكومة الإسرائيلية اسحاق رابين بتأليف طاقم من أربعة عسكريين ورجال

مخابرات لتحضير تقرير مفصل، يتفحصون من خلاله طريقة تنظيم الموارنة وإنشاء قواتهم العسكرية (١٩).

وبعد مدة وجيزة توجه إلى جونيه، وبناء على طلب كميل شمعون وبيار الجميل، وفد إسرائيلي نزل على الشاطئ بالقرب من جونية، وكان على رأس هذا الوفد العقيد بنيامين بن اليعيزر، الذي كان يشغل آنذاك منصب قائد المنطقة المتاخمة لحدود لبنان (٢٠). وقام داني شمعون بإستقبال الطاقم الإسرائيلي، وبعد أن شرح له الوضع عن كثب حدد السلاح المطلوب عدداً وكمية، وكان طلبه الرئيسي «مدّونا بالسلاح لنذبح لكم الفلسطينيين». ثم اجتمع اعضاء الطاقم بممثلي الكتائب وشاهدوا خلال جولتهم في جونية السيارات الكتائبية تجر جثث القتلى وراءها وعلامات الفرح على وجوه المارين كذلك شاهدوا اعمليات رمي الجثث في نهر الكلب. وقد انتقل رئيس الوفد إلى بيروت حيث زار مصنعاً للسلاح في حي الجديدة (٢١).

وأثناء لقائه مع شمعون شاهد بنيامين اليعيزر مع بعض الفتيات المجندات في القوات الكتائبية اكياساً تحتوي على أصابع وآذان مقطوعة، قام كميل شمعون بإحضارها، ليقول للإسرائيليين ان هذه الأيدي تعود للمسلمين، حيث قام رجالنا بقطعها. وقد امتعض اليعيزر من هذه المناظر (٢٢).

وخلال الجلسة النهائية حدد رئيس الوفد الإسرائيلي ملاحظاته لزعماء الموارنة على الشكل التالي:

١ - يجب أن تضعوا نصب أعينكم أهدافاً واضحة وتفكروا كيف تصلوها وتبنوا قواتكم بحسبها.

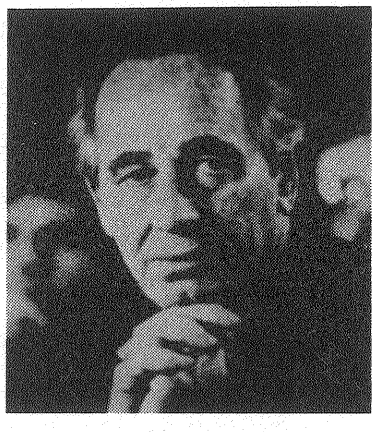
٢ - يجب وضع القوات المنفصلة تحت قيادة واحدة لكي تستطيع هذه القيادة معالجة الأمور وإعطائها الأوامر بالتحرك من جبهة لأخرى.

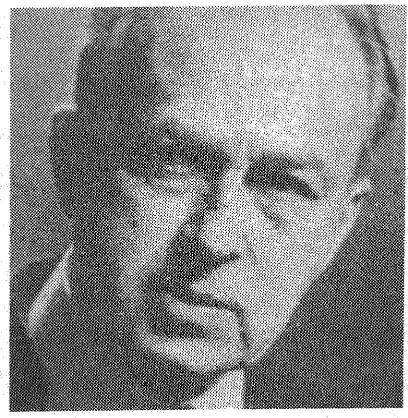
٣ - لا يوجد أمل لدخول إسرائيل إلى لبنان، ولكننا سنحضر في الجنوب جيشاً مسيحياً مدرباً ونقوم بتسليحه، وربما يأتي يوم يكون هذا الجيش لنصرتكم (٢٣).

وسرعان ما التزم قادة الموارنة بهذه التعليمات. ففي ٢٥ آذار أعلنت الكتائب التعبئة العامة وشكلت مجلس قيادة «القوات اللبنانية» برئاسة بشير الجميل.

وفي نيسان التقى رئيس الحكومة الإسرائيلية اسحاق رابين مع كل من كميل شمعون وبيار الجميل على متن سفينة حربية اسرائيلية داخل مرفأ جونية. وقد أعلن شمعون بيريز وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، ومهندس هذا المشروع، أنهم اتصلوا «بالفريقين كل على حدة». أثناء اللقاء طالب كميل شمعون بمساعدة عسكرية وغذائية ووقود، وقد وعده رابين خيراً، وأضاف «بالنسبة إلى السلاح سنجد السبيل إلى تزويدكم به مجاناً». وبعد اللقاء أكد كميل شمعون أن «النتائج إيجابية، وسوف تؤتي ثمارها إذا استمرت المعارك». وفي لقائه مع بيار الجميل وولديه أمين وبشير، أكد رابين لهم «أن أعداءكم أعداؤنا، وسنقدم لكم مساعدة عسكرية، لكننا لن نقوم بالمهمة عنكم». وقد وصف أحد الصهاينة الذين حضروا الإجتماع مع بيار الجميل،

أن هذا الأخير «كان ذكياً، محنكاً وذا احترام». وفي لقاء آخر مع كميل شمعون تم الاتفاق على إعطاء المساعدة الإسرائيلية للموازنة زخماً. وكان داني شمعون، ابن كميل شمعون وقائد ميليشيا «النمور»، قد بدأ الاتصال منذ مطلع الحرب عام ١٩٧٥ م(٢٤).





رئيس الحكومة الإسرائيلية اسحاق رابين ووزير دفاعه بيريز التقيا بيار الجميل وكميل شمعون في مرفا جونية. نيسان ١٩٧٥.



اسحاق شامير مستقبلاً داني شمعون

بعد بضعة أسابيع من اللقاء الأول بين شمعون والإسرائيليين في عرض البحر في جونية، غادرت الدفعات الأولى من الميليشيا الكتائبية إلى اسرائيل عبر قبرص، لتتلقى تدريباً عسكرياً مكثفاً. وبين ليلة

وضحاها، برزت بعض الملامح الإسرائيلية النموذجية في سلوك الميليشيات، من أحذيتهم واسلحتهم وزيهم، إلى طريقتهم في حمل الرشاش. وقد وصل بعض افراد الميليشيا من جونية إلى جنوب لبنان عبر مرفأ حيفا الإسرائيلي، لتوسيع دائرة الحرب.

هذا ونصت اسرائيل جهاز لاسلكي قوي للموساد في مرفأ جونية حيث كانت السيطرة للكتائب وآل الجميل.

وكانت مؤسسة الإستخبارات والمهمات الخاصة الإسرائيلية (الموساد) هي المنظمة التي تتولى فعلياً العلاقات بين الكتائبيين واسرائيل، وأقام ممثلوها اتصالات وثيقة مع القيادة الكتائبية. وخلال الإجتماعات بين قادة الكتائب والصهاينة، كان القادة الكتائبيون يطرحون خططاً مختلفة لتقوية مواقع قواتهم. وبالإضافة إلى ذلك فقد شاركت شعبة الإستخبارات في الجيش الإسرائيلي (الإستخبارات العسكرية) في الإتصالات مع الكتائبيين، وقدمت اسرائيل مساعدات مهمة للقوات الكتائبية منها الإمداد بالأسلحة والبزات العسكرية ... وكذلك من حيث التدريب والتأهيل (٢٥).

وتحدث جوناثان رندل مراسل الواشنطن بوست في كتابه «حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي»، عن وصول كميات كبيرة من السلاح الى الميليشيات الكتائبية. وقد أكد له داني شمعون، احد رفاق السلاح لآل الجميل، ان المخابرات الأميركية في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ م قدمت للكتائب بواسطة الجيش اللبناني عدة ملايين من الدولارات



بشير الجميل وكميل شمعون يدرسان خريطة المتن

★ الصدام العسكري بين الحركة الوطنية والقوات السورية

منذ شهر آذار ١٩٧٦ إنهارت جبهة الموارنة في الجبل، وتعرضت لاختراق شامل من قبل «القوات المشتركة» التابعة للحركة الوطنية، والتي بدأت تتقدم باتجاه بولونيا، المروج وبكفيا، وصرح النائب كمال جنبلاط زعيم الحركة الوطنية أن ساعة التغيير الجذري قد دقت. وكانت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية قد أعلنت برنامجها للإصلاح الديمقراطي للنظام السياسي اللبناني في ١٨ آب ١٩٧٥. وقد تضمن البرنامج مقدمة في أسباب وخلفيات الأزمة اللبنانية. ونصّ على إلغاء الطائفية السياسية لا سيما في مجال التمثيل الشعبي وفي الإدارة والقضاء والجيش من أجل الوصول إلى العلمنة الكاملة للنظام السياسي، واعتبار لبنان كله دائرة وطنية واحدة، والأخذ بنظام التمثيل النسبي بأن يكون نائب واحد لكل عشرة آلاف ناخب، وتخفيض سن الإنتخاب إلى ثمانية عشر عاماً. إلى غير ذلك من الإصلاحات المتعلقة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية وتنظيم الجيش والإدارات، وانتخاب جمعية تأسيسية من مائتين وخمسين عضواً على أساس لا طائفي يمثلون مختلف التيارات السياسية والتجمعات الشعبية في البلاد لصياغة دستور جديد للبنان.

وفي ٣١ آذار ١٩٧٦ أرسلت الولايات المتحدة المستر «براون» بمهمة استقصاء في لبنان، ويقول زعماء الموارنة إنه عرض عليهم خطة تقضي بترحيلهم من لبنان على متن سفن أميركية إلى الولايات المتحدة أو كندا، لكنهم رفضوا ذلك (٢٦).

ويقول مراسل الواشنطن بوست في معرض تهكمه على الموارنة: «مثل الكثيرين قبله، إكتشف براون إلى أي مدى كان صعباً إضافة كلمة أو فكرة، أمام القيادات المسيحية التقليدية، التي يتجاوز متوسط عمرها السبعين عاماً»(٢٧).

ويسبب التباين في المواقف بين سوريا التي كانت تسعى لإعادة التوازن، وجبهة الأحزاب الوطنية التي كانت تعمل لاستلام الحكم بعد ما أوقعت الهزيمة بالكتائب وحلفائها، فقد وقع الخلاف بين الطرفين، السوري والوطني اللبناني. ولم ينقض شهر آذار حتى تحول هذا الخلاف إلى حرب تصريحات سياسية متبادلة، فأوقفت الأحزاب هجومها في الجبل.

في ١٠ نيسان قام مجلس النواب، وبتوجيه من السوريين، بتعديل المادة ٧٣ من الدستور تمهيداً لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، على أن يبقى سليمان فرنجية في الرئاسة حتى ٢٢ أيلول ١٩٧٦. وعندها أعلن كمال جنبلاط عن رفضه لأي حلول لا تأخذ بعين الاعتبار برنامج الأحزاب والقوى التقدمية، مذكراً أن ثلاثة أرباع الأراضي اللبنانية هي تحت سيطرة احزاب الحركة الوطنية. وتحت ضغط هذه الأحزاب أرجئ انعقاد المجلس النيابي للتصديق على تعيين الياس سركيس، وهو المرشح الوحيد، من الأول

إلى الثامن من أيار، ولم يرض كميل شمعون أن يصوت له إلا بعد أن قبض أربعة ملايين ليرة (٢٨). وكانت قد ارتفعت يافطات في طرابلس تدعو لترشيح النائب رشيد كرامي رئيساً للجمهورية. بعد ذلك تقدمت القوات السورية إلى ضهر البيدر، فأحكمت القوات اليسارية قبضتها على الجبل.

وفي حزيران تابعت القوات السورية تقدمها في الأراضي اللبنانية، وفيما أيدت الأحزاب المارونية التدخل السوري، كانت الأحزاب الوطنية تخوض ضده معارك في الجبل، ووقعت اشتباكات عنيفة في صوفر وصيدا. وقد استمر القتال بين سوريا والتحالف الفلسطيني - اليساري حتى انعقاد مؤتمر الرياض في ١٧ تشرين الأول ١٩٧٦.

★ بيروت الشرقية: سقوط آخر المواقع

على الجبهة الأخرى كانت هناك تطورات مهمة أيضاً. ففي منتصف نيسان أعلن حزب الكتائب عن عزمه لإقامة إدارة محلية تتضمن قوات بوليس، محاكم وخدمات بريدية في المنطقة التي يسيطر عليها الحزب (٢٩). وبعد يومين أعلن بشير الجميل عن إنشاء ثماني عشرة لجنة عمل في شتى الحقول تقوم بعمل ثماني عشرة وزارة في بلد طبيعي، ويمكن أن تطلق عليها تسمية «وزارة ظل» وتابع يقول: «وهدفنا من هذه العملية إذا بقي الوضع الراهن هو أن نستمر في مناطقنا» (٣٠).

ومنذ شهر تموز بلغ حجم المساعدات والمعدات الإسرائيلية المرسلة إلى بيروت الشرقية حداً دفع احد الدبلوماسيين الأميركيين في بيروت إلى القول: «إن المسيحيين يتدبرون أمرهم جيداً بمساعدة اسرائيل حتى أنه لا داعي لأن نتدخل، على افتراض أننا نجروء على ذلك» (٣١). وقد شملت المساعدات المحروقات والمدفعية الثقيلة ودبابات (السوبر - شرمن) الأميركية الصنع والآلات الالكترونية المتقدمة وحتى الثياب (٣٢).

وقام سليمان فرنجية وبصورة سرية، بإرسال الرائد سعد حداد إلى الجنوب ليقود المنطقة بالتنسيق مع إسرائيل. ووصل أيضاً إلى المنطقة ضابط آخر في الجيش اللبناني هو سامي الشدياق من أجل إقامة علاقات خاصة مع اسرائيل (٣٣).

وفي ٢٩ تموز دعا داني شمعون ثانية إسرائيل لإرسال بعثة عسكرية، وقد وصلت هذه البعثة بقيادة بن اليعيزر لتقييم الوضع في تل الزعتر المحاصر، ودهشت من كمية الصواريخ والذخيرة المبذرة دون نتيجة، لأن القسم الأكبر منها هو من الإمدادات الإسرائيلية. وفي بكفيا اجتمعت هذه البعثة بعائلة آل الجميل الذين اشتكوا من البطء في الإمدادات وطالبوا بزيادة المساعدات، وعاد قائد البعثة وطالبهم بتوحيد القيادات المارونية وبالأخص مع سلميان فرنجية ومنظمة «المردة» (٣٤).

وعند عودة البعثة إلى اسرائيل شجع بن اليعيزر على متابعة الدعم الإسرائيلي للموارنة، بناء على

ما لاحظه من استعداد هؤلاء للحرب، وأقيمت في الجنوب قيادة خاصة برئاسته من أجل الإتصال بمسيحيي الجنوب والإستفادة منهم في عملية مد جسور إتصال مع زعماء الموارنة في بيروت (٣٥).

في الثامن من شعبان ١٣٩٦ هـ - ٦ آب ١٩٧٦ م وبعد حصار دام بضعة أشهر تمكنت العصابات المارونية من إحتلال أحياء النبعة وجوارها حيث ارتكبت مجازر مروعة. وبعد ستة أيام سقطت آخر المواقع في تل الزعتر بأيدي القوات الكتائبية بفضل ما تلقته هذه القوات من مساعدات خارجية. وقد نجح صحفيان في دخول المخيم فكتبا تقريراً بأنهما شاهدا نحو ستين جثة لأطفال ونساء وعجزة بقرت بطونهم، فيما أعلن الصليب الأحمر انه ذبح في تل الزعتر نحو ثلاثة آلاف شخص. واعترف أرييل شارون، وزير الدفاع الإسرائيلي سابقاً، عام ١٩٨٢ أن رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك اسحاق رابين كان يتعاون مع الكتائب، وقد شاركهم أثناء مذبحة مخيم تل الزعتر عن طريق ضباط اسرائيليين شاركوا في تلك المجزرة (٣٦).

وفي أيلول عادت البعثة العسكرية الإسرائيلية من جديد واجتمعت بداني شمعون وبشير الجميل اللذين طالباها بالإسراع في الإمدادات، وقدما لائحة بالأسلحة والذخائر المطلوبة (٣٧). وبعد أيام زار داني شمعون وبشير الجميل إسرائيل وطالباها بالتدخل، لكن رابين رفض ذلك (٣٨).

★ السلام العربي

في هذه الأثناء ازدادت معركة الجبل عنفاً بين القوات السورية والأحزاب اليسارية المتمركزة في عمق المناطق اللبنانية، إلى أن انسحب المقاتلون من مواقعهم وتوقفت الحرب مؤقتاً مع دخول «قوات الردع العربية» إلى معظم المناطق اللبنانية الواقعة شمال نهر الليطاني في تشرين الثاني ١٩٧٦، بعدما عقد الملوك والحكام العرب مؤتمراً في الرياض بتاريخ ٢٣ شوال ١٣٦٩ هـ - ١٧ تشرين الأول ١٩٧٦ م، وقرروا إرسال قواتهم لإنهاء «الحرب الأهلية في لبنان»، بغية إعادة بناء النظام الطائفي الذي سقط أصلاً مع أربابه وصانعيه بفعل المعارك، وقد ظن الكثيرون يومها انه أصبح من مخلفات الماضي وأن الدول العربية سوف لن تكلف نفسها إعادة إحيائه وترميمه. وهكذا بقي فرنجية في مركزه حتى اليوم الأخير، وقام المجلس النيابي بالتمديد لنفسه مدة سنتين، وبدأ الياس سركيس ممارسة صلاحياته كرئيس للجمهورية بموجب دستور الإنتداب لعام ١٩٢٦ م. وكذلك فعل في ما يتعلق بالتعيينات في الوظائف الإدارية الرئيسية.

يقول باسم الجسر: «بالطبع لم يكن من الجائز لهذه الحرب الدامية التي استغرقت سنتين، أن تنتهي، على الأقل بالنسبة للذين شاركوا فيها، كما انتهت ثورة ١٩٥٨، أي بتبادل القبل ورفع شعار «لا غالب ولا مغلوب». فالستون ألف قتيل، والعاصمة المشلولة، والإقتصاد المحطم، وربع السكان المهجرين، وسنتان من المذابح والقصف والإشتباكات بين الإخوة، كانت كافية لتغيير بعض القناعات الوطنية والسياسية، أو

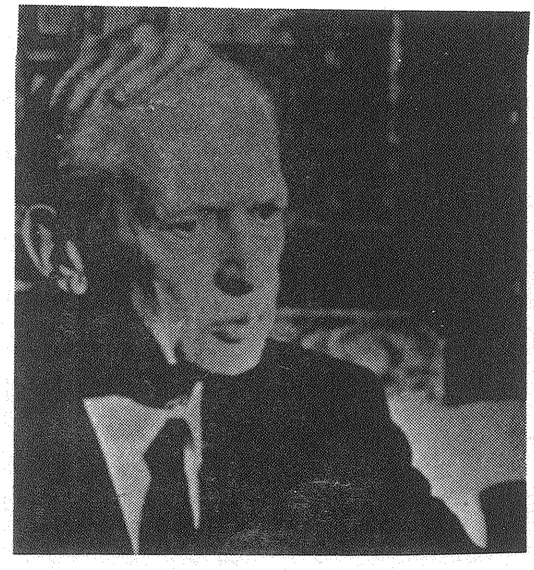
لبلورة قناعات أخرى » (٣٩).

ومنذ العام ١٩٧٥ إنتعشت الحركات والإتجاهات الإنعزالية في لبنان، وبدأت حملة سياسية جديدة ضد المسلمين. وكان للنتيجة التي انتهت إليها الحرب أن تعززت ثقة الموارنة بأنفسهم، فبدأوا حملة ثقافية وسياسية جديدة، يقودها بولس نعمان رئيس الرهبنة المارونية ووليد فارس وطوني مفرّج وغيرهم. ويبدو جلياً أن عمليات الدس ونفث الحقد وإنماء العنصرية التي قام بها كتّاب النصارى والموارنة أكثر من أن تحصى. فالنائب إدوار حنين أمين عام الجبهة المارونية، والذي كان يقول بأهمية الوفاق اللبناني، لم يجد حرجاً في أن تكون بكركي فاتيكان الشرق، وذلك لإضفاء الطابع الماروني على لبنان. وقد بنى « قصراً » للثقافة أعلن به قيام الإنقسام الثقافي بشكل نهائي داخل لبنان، متسلماً المشعل من « الندوة اللبنانية » التي كانت أيام لبنان الواحد مركز نشاط مثقفي الطائفة المارونية، إلا أن الحياء الوطني كان يلجم الندوة عن تبني الفكرة علناً.

ثم إن إخراج المسلمين من بيروت الشرقية عام ١٩٧٦ كان له آثار سياسية واقتصادية خطيرة. وبسقوط أحياء النبعة وتل الزعتر، وهي آخر المعاقل التي سقطت، تكون القوات الكتائبية قد أكملت سيطرتها على مناطق بيروت الشرقية، وصارت بيروت مقسمة جغرافياً إلى غربية وشرقية. ومنذ ذلك الحين تحولت بيروت الشرقية إلى وكر للتجسس ومركز للتآمر على المسلمين، وأصبحت مطمح الوفود الإسرائيلية القادمة من فلسطين المحتلة للإجتماع مع قادة الموارنة. وقد فرض هذا التقسيم نفسه على كل الصعد وتحول إلى أمر واقع. ومنذ ذلك التاريخ بدأ الموارنة بالعمل على نقل كافة المؤسسات العاملة في بيروت الغربية إلى مناطقهم، أو على الأقل فتح فروع لها في المناطق الشرقية وإعطائها كامل الصلاحيات الإدارية وتحويل المؤسسات الأم إلى مراكز ثانوية بينما لم يجر أي تعديل على صعيد المؤسسات العاملة في الشرقية، ولم يبادر أحد بالدعوة إلى توسيع أطر الإستفادة من هذه المؤسسات وتعميمها على المناطق وعدم حصرها بمنطقة دون أخرى، وبالتالي فتح فروع لها في الغربية. وبذلك يكون قد اتسع الشرخ أكثر فأكثر وتعمقت حدة التفاوت الصارخ بين المناطق، كما تعاظمت وازدادت حدة التبعية في المناطق الإسلامية للمناطق المسيحية، إن لجهة قطاع الخدمات أم لجهة تصريف الأعمال، وهذه النتيجة هي من أسوأ نتائج الحرب.

وقدرت الخسائر المادية لحوادث ١٩٧٥ - ١٩٧٦ بـ ١١ مليار ليرة لبنانية. أما الخسائر البشرية للحرب فكانت أربعين ألف قتيل ومائة ألف جريح وخمسة آلاف مشوه ونصف مليون مهجّر ومشرد. وهاجر حوالي ٣٠٠ ألف لبناني إلى الخارج.

مذكرة الرابطة المارونية إلى المبعوث الفرنسي كوف دي مورفيل



كوف دي مورفيل: السلام المفقود

في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٥ (١٦ ذي القعدة ١٣٩٥ هـ) وصل المبعوث الفرنسي كوف دي مورفيل إلى بيروت، فتقدمت منه «الرابطة المارونية» بمذكرة مطولة مكتوبة بالفرنسية في ثمانية فصول. والأرجح أنها وضعت من قبل لجنة الأبحاث في الكسليك وحظيت بتأييد «الرهبانيات المارونية». عنوان المذكرة هو: «مذكرة مختصرة موضوعية صادقة وصريحة تساعد على فهم القضية اللبنانية». وهي تبحث في المصطلحات السياسية، الإسلام، لبنان، تكوين لبنان، التوازن اللبناني، خطأ قيام «لبنان الكبير»، المأساة الهزلية لعام ١٩٤٣، طريق الخلاص ... وتنتهي المذكرة إلى دعوة صريحة واضحة إلى إنشاء دويلة طائفية مارونية بضمانات دولية.

وفيما يلي المقاطع الرئيسية من المذكرة:

في الاسلام:

يقوم هذا الفصل على إثبات الفرضيات التالية:

«١ - إن الإسلام يقسم العالم إلى دار الإسلام ودار الحرب، ولا سلام بين الإثنين وإنما هدنات مؤقتة، ولو استغرقت قروناً من الزمن.

٢ - إن المسلمين جماعة وأمة واحدة، مهما تعددت الأوطان الظرفية التي يعيشون فيها، ولا بد لهذه الأمة من أن تتحد أخيراً.

٣ - كل الدول العربية دول اسلامية تيوقراطية، وهي تعامل المسيحيين كأهل ذمة محرومين من حقوق المواطنية الفعلية».

وتستخلص المذكرة مايلي: «يستحيل تحقيق المساواة الفعلية بين المسلم وغير المسلم في دار

الإسلام، والمسلم القح لا يقر عملياً ولا يعترف نظرياً بأن يكون لغير المسلم الحقوق المدنية التي يتمتع هو بها، بصفته المواطن الكلي الحقوق في دولته الإسلامية، وإذا كان المسيحيون واليهود رعايا وأهل ذمة في الدول ذات الأكثرية الإسلامية، فما شأن الدول التي يشكل فيها المسلمون أقلية ؟ » .

تجيب المذكرة: « في دولة ذات أكثرية غير اسلامية، فإن الأقلية الإسلامية لن يكون لها الإطمئنان ولا الراحة إلا بعد أن تنفصل عن تلك الدولة. وسوف يساعدهم جميع مسلمي العالم من أجل تكوين دولتهم الإسلامية، بصفتها المخرج الممكن والمنطقي والطبيعي الوحيد في نظر الإسلام. ولنتذكر هنا الحروب الإنفصالية في الهند والفيلبين وقبرص والحبشة التي يعتبرها العالم الإسلامي حروباً مقدسة، وينظر إليها العالم كحروب مشروعة، بينما ينظر هذان العالمان إلى الحروب الإنفصالية في نيجيريا وجنوب السودان على أنها حروب مستنكرة وملوثة بالخيانة. وزنان ومكيالان » .

إذن فالمذكرة تنطلق من الفرضية القائلة أن اضطهاد أبناء الديانات الأخرى هو من صلب تعاليم الإسلام، لتنتهي إلى استحالة تعايش الأقليات المسيحية مع الأكثرية الاسلامية، مستشهدة بأحداث ونصوص تاريخية لا اساس لها. والواقع أن هذه المذكرة تشكل اصفى تعبير عن الفكر الماروني، الذي هو بحق إستعادة حديثة للمنطق الصليبي بما يخالطه من نزعة تفوق ثقافية - مارونية على المسلمين والعرب عموماً، وهي تعرض الركائز المتماسكة لهذا الفكر.

في لبنان :

تقول المذكرة: « لبنان ليس بلد تعايش اسلامي - مسيحي، يقوم على اتفاق بين ديانتين. إن الإعتقاد بأن لبنان مكون من نصفين وجناحين مسيحي وإسلامي وفق سياسة النعامة الغبية، خطأ فادح ستكون له عواقب وخيمة ». وتضيف: « إذا كانت الطائفة المارونية قد احتفظت لنفسها بالمسؤوليات الأولى في الدولة (كرئاسة الجمهورية وقيادة الجيش)، فلأنها تعذبت روحاً وجسداً وبذلت الدم الكثير عبر القرون من أجل الحفاظ على لبنان، حيث يبقى الموارنة رغم كل شيء الطائفة الأهم من حيث العدد والثقافة والموقع الإقتصادي والسمعة وإمكانات التحرك الدولي، بحيث لا يسعها أن تترك مصائر كل هذه بيد أناس لا يمكنهم أن يكنوا للبنان الحب الذي يكنه له الموارنة ولا الحماس للذود عنه، بسبب معتقدهم الديني وعقدة التفوق عندهم وتطلعاتهم إلى السيطرة النهائية، والواقع أن لبنان بالنسبة للمسلمين، لا يمكنه أن يكون إلا مرحلة، وطناً مؤقتاً صغيراً وظرفياً كغيره من الأوطان العربية و « جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير من المحيط إلى الخليج ». والمؤكد أن المسيحيين، والموارنة خاصة، يفضلون ان يذبحوا حتى آخر واحد منهم، على العيش كأهل ذمة في مثل هذه الإمبراطورية الإسلامية ... إن عاقدي اجتماعات الحوار والمصالحة ليسوا مقتنعين بدورهم، وكل منهم على معرفة كاملة بعواطف الآخر الحميمة تجاهه، لهذا تجده يهيء

الهجوم الجديد خلال المعانقات الحارة. ولهذا يصح القول أنهم جميعاً متفقون على إخفاء جوهر المشكلة، إنهم يضعون المسكنات حيث يحتاج الأمر إلى المبضع».

وبمعنى أوضح فإن قادة الموارنة لم ينظروا إلى اجتماعات الحوار والمفاوضات نظرة جدية. لأنهم كانوا يعتبرون أن جميع الإتفاقات ليست بذات قيمة وهي حبر على ورق. ولهذا فبعد كل اتفاق على وقف اطلاق النار كانوا يسارعون إلى خرقه، لأن «الأمر يحتاج إلى المبضع» أي التقسيم: «عندما يستشري وباء الريبة المتبادلة بين اعضاء جماعة معينة يجب حل هذه الجماعة، وعندما تفتك «الغرغرينا» بعضو من الأعضاء، فالعلاج الوحيد الذي ينقذ حياة المريض هو البتر، وعندما يستحيل التعايش بين زوجين ولو كانا كاثوليكيين فالحل الوحيد هو انفصال الأجساد».

في تكوين لبنان:

يكرر هذا الفصل الرواية المزورة لتاريخ لبنان، على أنه تاريخ لجوء الأقليات الدينية إلى جبل لبنان هرباً من الفتح الإسلامي، وتاريخ مقاومتها له واستفادتها من الحملات الصليبية، «لتدعيم موقعها في لبنان، ملجأ الأقليات، في مواجهة العالم الإسلامي»، وما تعرضت له من مجازر واضطهاد بعد انسحاب الصليبيين. وتضيف المذكرة: «إن الكارثة النادرة المثيل الواقعة حالياً على هذا البلد هي الثمرة الطبيعية، والنتيجة المنطقية واللازمة، للسياسة المؤيدة للعرب المعدة في بريطانيا وتحت العين الماكرة الراضية للولايات المتحدة الأميركية ولصالح اسرائيل. إن هذه السياسة التي افتتحت في لبنان عام ١٩٤٣ بفضل مسرحية الإستقلال المأساوي - الهزلي، هذه السياسة جرى تتويجها بإنضمام لبنان إلى جامعة الدول العربية، واستهلكت نفسها في أيامنا هذه بالغارات الهمجية التي نشهدها. وكل ذلك بسبب التواطؤ الغبي أو المقصود لجميع حكامنا المسؤولين الذين عملوا ايداً أبيد، منذ ذلك العهد المشؤوم، في رئاسة الجمهورية كما في رئاسة الوزراء، ومجموعهم مجرمون وخونة ومرتكبو مجازر الإبادة الجماعية، يجب اعتقالهم فوراً وتسليمهم للقضاء».

في التوازن اللبناني: ١٨٦٤ - ١٩١٥م:

تقول المذكرة: «إن لبنان الملجأ، الذي ينكر عليه بعض من أبنائه اللاجئين هذه الميزة، لم يعرف هدوءاً نسبياً وسط جيرانه المسلمين إلا بفضل اليقظة المستمرة لأبنائه المدججين بالسلاح. وهكذا يمكن القول أن لبنان عاش في ظل نظام السلم المسلح طيلة الفترة المملوكية - العثمانية. أما في بقية أرجاء الإمبراطورية العثمانية فقد اضطر المسيحيون إلى العيش في حالة من الخضوع الأقرب إلى العبودية. إن نظام التمييز بين المسلمين والمسيحيين قد ارتقى بفضل الشرع الإسلامي الى مستوى مؤسسة للحق العام، كما بينا سابقاً».

وتتابع: «وهكذا فإن اوروبا التي وافقت على دخول تركيا في «مؤتمر الدول الكبرى في العالم المتمدن(★)» بعد حرب القرم متجاهلة أحكام الشريعة، لم تستطع ان تقبل باستمرار نظام التمييز بين المواطنين الذي يتناقض بشكل صارخ مع المبادئ الأساسية للحق الطبيعي التي تحكم المجتمعات والدول. وهكذا اضطر السلطان عبد الحميد اضطراراً الى اصدار تشريع «خطي همايون» الشهير في ١٨ شباط ١٨٥٦ الذي فرض المساواة في الضرائب والوظائف العامة على كل رعايا الأمبراطورية بدون تمييز في العرق والدين. ولقد أدى إصدار هذا القرار، الذي يبدو أمراً طبيعياً في البلدان الأخرى، إلى إثارة استنكار مسلمي الإمبراطورية أيما إثارة، وأخذ علماء الدين يذكرون أبناء دينهم بتقاليد السنة المطبقة منذ الغزو الإسلامي والتي لا يجوز مسها، والتي تقول إن أهل الذمة هم جماعة يمكن التسامح معهم واستخدامهم ولكن ليسوا من الأمة ولا هم مواطنين يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية. هذا التحريض الذي وقع على ارض صالحة، أتى ثماراً دموية بعد وقت قليل، عام ١٨٦٠، حيث ذبح مئتا ألف مسيحي في دمشق وزحلة، وحاصبيا وراشيا ودير القمر، وكتب «رينان» الذي كان في زيارة لسورية ولبنان آنذاك: «ان الشعوب التي قهرها الإسلام لم يترك لها من وطن سوى الجامع والزاوية». وإذا كان الإضطهاد المستمر ضد مسيحيي الشرق والذي تخللته مجازر محلية لم يؤد عبر العصور إلى تدخل قوي وجذري من جهة أوروبا، فإن العالم المتمدن نهض مستنكراً الجزرة المتعمدة المنظمة عام ١٨٦٠. وكان هذا الإنفجار الدموي نتيجة لاختمار طويل غذاه ممثلو تركيا بعناية فائقة. ولقد رأت أوروبا مدفوعة بعاطفة انسانية وبقية من الشهامة الفروسية أن التدخل المسلح بات ضرورياً فأرسلت أساطيلها إلى مياه بيروت، واتفقت الدول الأوروبية في اجتماع الثالث من آب عام ١٨٦٠ في باريس على إرسال فرق عسكرية فرنسية إلى لبنان. وصل ستة آلاف جندي بقيادة «بوفور» فأعادوا الأمن وساعدوا على رفع الأنقاض في القرى المدمرة. من جهة أخرى قامت لجنة تضم ممثلي إنكلترا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا وتركيا، بعد سلسلة اجتماعات في بيروت، بوضع بروتوكول ١٨٦٤ الذي يعطي لبنان وضعاً مستقلاً حيال «الباب العالي»، بضمانة الدول الست الكبرى التي اصبحت الدول السبع بعد انضمام ايطاليا، وأحد القرارات المهمة في البروتوكول هو أن يكون حاكم لبنان مسيحياً كاثوليكياً.

أمن استقلال لبنان نصف قرن من الهدوء والسلام والتوازن الإجتماعي في الداخل، واستقراراً سياسياً في الشرق الأوسط كله، وأصبح لبنان، أكبر من أي وقت مضى، ملجأ المسيحيين المضطهدين في كل مكان تقريباً من الإمبراطورية العثمانية. وكفى المسيحيين إحساسهم بأنهم غير خاضعين لنظام الإرهاب

(★) إشارة إلى المؤتمر الذي عقدته دول أوروبا في باريس بحضور الدولة العثمانية بعد حرب القرم والتي استولى فيها الروس على مساحات واسعة من اراضي الدولة العثمانية. وقد كرست معاهدة باريس هذه النتائج وأدت إلى ازدياد التدخل الأوروبي في شؤون الإمبراطورية. وعلى أثر تصاعد النفوذ الأوروبي قويت شوكة النصارى.

والإخضاع المسلح ليتفتق نبوغهم الأدبي. ويعود الفضل في وجود المطابع الأولى، والصحف الأولى والمجلات الأولى، والكتب الكلاسيكية الأولى، والموسوعة الكبيرة الأولى، إلى مسيحيي لبنان. وكل ذلك بفضل تعليم ثانوي في مؤسسات محترمة (المقصود إرساليات التبشير) لا يهدف برنامجها التعليمي الذي وضع بمنأى عن أي قسر، إلا إلى تنشئة «الإنسان الشريف» بالإعتماد على الثقافة الكلاسيكية المتعددة. وكم من خيبة أمل تلقينا بعد ذلك! وكم من انتكاسة في هذا الميدان الثقافي. فمنذ أن بدأ التوازن الإسلامي المسيحي يتحول إلى قاعدة في كل مؤسسات الدولة، ونحن لا نزال نتقهقر في كافة الميادين. وهذا على كل حال، اسلوب تحقيق المساواة بشد المجتمع إلى تحت. ولكن الأبشع من كل هذه التخليات هو خيانة الإكليركيين».

هكذا اصبح المسلمون برأي القادة الموارنة عامل تقهقر وانحطاط ينبغي التخلص منهم بالقتل والتهجير والتعذيب. إنهم حجر عثرة في طريق الدور الذي يريد الموارنة أن يلعبوه في «العالم المتمدن»: «كيف تريدون منا، إذا كانت هذه تربيتنا (أي التسامح مع المسلمين) ان نستمر في لعب دورنا في العالم المتمدن؟ كيف تريدون أن نستمر في خدمة العرب في نهضتهم الفكرية، عندما تكون شهاداتنا الجامعية المفرغة من كل مضمون انساني بفضل هذه البرامج التافهة مهددة بالسقوط إلى مستوى شهاداتهم؟ إنها نتيجة مؤذية جداً، بين نتائج أخرى، لصفة «عربي» (مسلم) التي الصقت باسم لبنان».

في خطأ قيام لبنان الكبير

تقول المذكرة «... ولم يكن بوسع اللبنانيين بعد أن اعتادوا هذه المفاهيم التفكير بإمكانية العودة إلى دولة ثيوقراطية، ترتكز إلى سيادة الإسلام مع كل ما يجره ذلك من نتائج معلومة، حتى ولو أصبح المسلمون ذات يوم هم الأكثرية في لبنان الجديد... وهكذا قرر المجلس التمثيلي للبنان في أيار ١٩١٩ أن يطلب من مؤتمر السلم المنعقد في فرساي «استقلال لبنان في حدوده الطبيعية». وطالب غبطة البطريرك حويك بأن يرأس الوفد اللبناني إلى المؤتمر. وفي باريس حاول سياسي ماروني كبير خبير بسياسة الإمبراطورية الإسلامية العثمانية، وخبير جداً بالتطلعات الأبدية للعرب المسلمين في الشرق الأوسط، لفت انتباه غبطة البطريرك إلى خطورة توسيع الحدود اللبنانية أبعد من المناطق المسيحية وضم شعوب أخرى إلى لبنان تهدد بإخلال التوازن فيه. وقال إن مسلمي لبنان الجديد ما ان يظنوا أنفسهم أكثرية حتى يحاولوا تحويل لبنان، بمساعدة إخوتهم في البلدان المجاورة، إلى دولة اسلامية، ثيوقراطية حكماً، يضعونها تحت حماية دولة اسلامية كبرى. غير أن غبطته وقف ضد هذا الكلام، واضعاً ثقته، مثل كل اللبنانيين الطيبين في ذلك الوقت، في خلود صداقة فرنسا وحمايتها. ولم يكن باستطاعة أحد أن يتخيل في الواقع، أن يوماً سيأتي يقف واحد مثل ميشال جوبير، يحمل خرقة مغمسة بالوقود، ليحاول أن يمحي من تاريخ العلاقات الفرنسية-اللبنانية

أسماء سان لويس وفرانسوا الأول، ولويس الرابع عشر، ونابليون الثالث، وكليمنصو، والجنرال ديغول ... وهكذا ففي الأول من أيلول ١٩٢٠ أعلن الجنرال غورو قيام دولة لبنان الكبير ضد إرادة جميع المتذمرين. وكان هذا انتصاراً للمسيحيين في نظر المسلمين، أما بالنسبة للمسيحيين فلم يلبثوا أن لاحظوا مرارة سخافة هذا الإنتصار. إن فرنسا «القوة الإسلامية» (لنتذكر افريقيا الشمالية) كانت دائماً تعطي المسلمين، وقد أعطتهم داخل الدولة الجديدة أكثر بكثير مما يحق لهم لكي تستميلهم إلى جانب القوة المنتدبة».

ما هو الشيء الكثير الذي منحته فرنسا للمسلمين؟ تجيب المذكرة: «ألم تذهب (فرنسا) إلى حد تحويل موظف بسيط لدى المحاكم المختصة (المفتي) إلى رأس للهرم الإكليركي في الإسلام اللبناني، والزعيم الروحي للطائفة الإسلامية؟ وهذه هرطقة ضد روح الإسلام ونصه. فهل سمعنا سابقاً عن مفتي الجمهورية السورية؟ أو عن الزعيم الروحي لمسلمي هذه البلاد؟ في مصر؟ أو العراق؟ إن للسياسة اسباباً لا يملكها العقل والمنطق. أكان يعقل إعطاء الإسلام اللبناني هذا الإمتياز العظيم والمفاجئ لو لم يكن في لبنان بطريرك، هو رأس الهرم الإكليركي الماروني، يعتبر عن حق كزعيم للمسيحيين؟».

«وهكذا جرى تكريس انقسام لبنان رسمياً إلى طائفتين متنافستين. وعوض استلهام المثال السويسري (اتحاد الكانتونات - الطوائف) الذي يعكس تماماً الطبيعة المركبة للمجتمع اللبناني كاتحاد بين الطوائف، إختارت فرنسا لكي تحتل موقعها في لعبة التوازنات السياسية، أن تؤسس في الواقع دولة ثنائية الرأس. لقد كان ذلك تكراراً غير دستوري لمشروع تعيس ذي نتائج بائسة هو مشروع القائمقاميتين. وأول من فوجئ بهذه البدعة، هو المفتي نفسه الذي استمر يقبض معاشه المتواضع من خزينة الدولة، كما كان الحال أيام العثمانيين، بإعتباره موظفاً مساعداً للقضاء، وذلك رغم الإرتقاء غير المنتظر والإختصاص غير الطبيعي في الإسلام اللذين يدعيان جعله، في أعين السلطة المدنية، نداً للبطريرك الماروني. فوجد نفسه ناطقاً رسمياً باسم الطائفة الإسلامية، يطالب بصوت عال بما يهمس به الزعماء السياسيون في أذنه ولو من دون أن يعتبروه زعيماً لهم».

في المأساة الهزلية لعام ١٩٤٣:

يزعم واضعوا المذكرة أنه في الوقت الذي «كان المسيحيون قد منعوا من طلب المساعدة من القوى الأجنبية، فإن المسلمين استمروا في التحضير لقيام الوطن العربي (المسلم) الكبير.. ويمكن القول أن عهد الإستقلال كان عهد الثأر الإسلامي. وكان يمكن للبنان ألا يجد غضاضة في كل ذلك لو لا هذا الإتجاه إلى السيطرة، ولو لا هذه الإرادة والعناد في جعل الدولة اسلامية تحت ذريعة تعريبها. ويكفي التذكير بالإصرار العنيد من قبل الزعماء المسلمين على إلصاق صفة (عربي) رسمياً باسم لبنان، للتأكد من نوايا التوسع الإسلامية لهؤلاء الزعماء، ورغبتهم في تحويل لبنان إلى مثيل «لأشقائه العرب»، ومحو كل علاقة

مميزة تعطيه مركزاً متميزاً على الصعيد الإجتماعي والسياسي والأدبي والفني ... وأكثر فأكثر تتحول المطالبات الطائفية (الإسلامية) الضاغطة والوقحة، عاملاً يعرقل مسيرة الدولة. ويصبح كل هم الحكام قسمة المغانم. فلنتناول واحدة من تلك النتائج. تلك التي تخص اللاجئين الفلسطينيين والتي هي في اعتقادنا اساس مصائبنا ... لقد دفع المسلمون، المدعمون بحوالي ٤٠٠ ألف فلسطيني.. التناقض الإسلامي - المسيحي إلى الذروة. وها هي المطالبات تتتالى وتتجدد أكثر فأكثر متصاعدة نحو الهدف الحقيقي: «أسلمة لبنان».. ذي الحضارة الإنسانية والوجه المسيحي الذي لا تزال ملامحه ظاهرة حتى الآن رغم كل التشويهات والأخاديد.. وها هي السلسلة المتواصلة من التنازلات والتراجعات، والتخليات الرامية إلى محو أو على الأقل إخفاء كل أثر مسيحي في هذا البلد المسكين، عبر استكمال عملية تعريبه الكاملة أي اسلمته».

الفصل الأخير من المذكرة: في طريق الخلاص:

في هذا الفصل يتوجه واضعو المذكرة إلى حليفتهم فرنسا بطلب الدعم والمساندة بالقول:

«فإن المسيحيين يرفضون كل فكرة تقول بالتعايش السلمي ضمن دولة اسلامية. وحتى يكون الأمر كذلك، فإن لبنان يطلب إلى العالم تفهم قضيته تفهماً صحيحاً وخالياً من الأفكار المسبقة، وتقديم الدعم في سبيل حلها، بصورة فعالة، ومتحررة من كل شرط مسبق، ومنزهة عن كل مصلحة شخصية. إن لبنان يناشد القوى الروحية والمعنوية في العالم وعلى رأسها الكرسي الرسولي، والقوى الضامنة للحق والحرية، ومثقفي العالم وفلاسفته، وشعرائه، وعلمائه، وفنانيه، ألا يسمحوا بانطفاء الشعلة الأصلية التي أنارت مهد الحضارة البشرية على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط، بواسطة اللهب الحارق الآتي من الصحراء. وألا يسمحوا بأن تغرق في بحر البترول، تلك الجزيرة الفردوسية التي هي الملجأ الوحيد في الشرق بأسره، حيث يعيش الإنسان ويتنفس ويتحرك ... إن اللبنانيين ليسوا إذن ضحايا بائسين يبحثون عن طعام أو كساء، إنهم رجال احرار، وفخورون بأنفسهم، محبون للسلام بطبعهم وثقافتهم الدينية والإنسانية، لكنهم مضطرون لحمل السلاح دفاعاً عن استقلالهم في وجه الغازي الذي يهدد حريتهم كمسيحيين، وكرامتهم كبشر، اليوم كما في القرن الخامس والثامن والرابع عشر.

فيا أقوياء هذه الأرض، إزاء هذه الزوبعة الهمجية المسيطرة على لبنان بأكمله، وحيث يذبح المسيحيون بالآلاف ويجري اجتياح المدارس والأديرة، ويخنق الرهبان في صوامعهم، وتستباح الكنائس بالعشرات وتنظم الغارات على القرى المارونية والكاثوليكية والأرثوذكسية.. قفوا أمام هذه الإبادة الجماعية.. واعملوا دونما أي تفريط بمصالحكم الأساسية في العالم العربي، من أجل حقنا في حرية ابن الله وفي كرامتنا كبشر أحرار. ساعدونا بدعمكم المعنوي وقوتكم المادية للتوصل إلى المخرج الوحيد الممكن

لأزمتنا، عند الضرورة. المخرج الوحيد؟ لقد أكدناه أعلاه: عندما يستشري وباء الريبة بين اعضاء جماعة معينة يجب حل هذه الجماعة، وعندما تفتك «الغرغرينا» بعضو من الأعضاء فالعلاج الوحيد الذي ينقذ حياة المريض هو البتر، وعندما يستحيل التعايش بين زوجين، ولو كانا كاثوليكيين، فالحل الوحيد هو انفصال الأجساد. إن المخرج الوحيد الممكن هو العودة إلى صيغة لبنان القديم المستقل، الحيادي، بضمانة الدول الكبرى. وعندما يخسر لبنان صور وصيدا وطرابلس وجزءاً من البقاع وعكار، وكلها مناطق تحتلها الآن زمر الغزاة المسلحة، إنحسرت عنها السيادة اللبنانية فعليا، فإن لبنان الإنساني سيربح كثيراً من حيث الكرامة والإستقلال الثقافي والإجتماعي والإقتصادي، ولكن ربحه الأكبر هو الحرية في تحركاته الدولية ...

الأمم المتمدنة والدول الميسورة لا توفر جهداً أو دعاية لكي تشمل رعايتها العالم الحيواني إضافة إلى عالم الإنسان. لذلك تجدها تنشئ الحظائر وحدائق الحيوانات كملاجئ، حيث يمكن لبعض نماذج الحيوانات النادرة والغريبة والمهددة بالإنقراض أن تعيش في سلام بمنأى عن هجمات الصيادين المتوحشين. فهل نتجاوز الحد إذا طالبنا أقوياء هذا العالم، وجميع الذين لا زالوا يؤمنون بقيمة الإنسان، أن يرفعوا من مستوى مثلهم العليا باسم الأمم المتحدة على ضمان لبنان «كملجأ دولي»، حيث يمكن لبعض النماذج النادرة والغريبة من بقايا الكنائس الشرقية التي هربت من الأدغال الأسيوية أن تعيش بسلام وحرية وكرامة بمنأى عن الصيادين الأشد همجية؟ »(٤٠).

الكسليك: صليبية إلى الأبد

★ الهجمة على الإسلام

منذ العام ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م إمتلأت دراسات الكسليك بالدسّ على الإسلام والمسلمين، بل وعلى نبيهم محمد ﷺ في حين أن إيمان المسلم لا يكتمل إلا بعد الإيمان بالرسل الكرام عليهم السلام جميعاً. فقد جاء في إحدى نشرات «القضية اللبنانية» أن معظم زوجات النبي ﷺ وفرها له أصحابه أيام الغزو، وأن عزاء الشهيد المسلم في الجنة هو في متعته الكبرى وما ترغب شهوته من نساء الحور العين. وتضيف النشرة: «أن تفصيل أنواع الزواج الشائع عند المسلمين في تراثهم الحضاري الإجتماعي لا يخفى على أحد. كل فنون التهتك والمجون سبق بها الإسلام دول اسكندنافيا بأكثر من ١٣٠٠ سنة، سواء على صعيد الخلفاء، أو على صعيد العامة من كتاب وشعراء ومجتهدين ومؤمنين». وأخيراً انتهت النشرة إلى «أن لبنان أمانة تاريخية في عنق الموارنة، وليس في عنق المسلمين الذين يفتقرون إلى لمعة ضمير»(٤١).

إن جامعة الكسليك وضعت العصبية العمياء فوق كل القيم، ومنها خرجت فكرة التعددية

والكونفدرالية والحضارات، وتوزعت في كراريس صغيرة عليها طابع التبشير العقائدي. فإن أهم المواقف وأشدها خطراً جاءت من «معهد الكسليك». وأولى نشرات هذا المعهد صدرت في تشرين الأول ١٩٧٥ تحت عنوان «لبنان الكبير - مأساة نصف قرن»، حيث يؤكد الكاتب أن «المسيحيين قد أضاعوا تدريجياً منذ عام ١٩٤٣ أهم الحقوق التي ناضلوا من أجلها: هويتهم الثقافية، سيادتهم، واقعهم، وإنه لمن الضروري تغيير صيغة ١٩٤٣»(٤٢).

وتؤكد نشرة أخرى صادرة عن الكسليك وتحمل الرقم ٥، أن ميثاق ١٩٤٣ كان عهد ثأر للمسلمين الذين حاولوا انطلاقاً منه «السيطرة على الدولة وأسلمتها تحت ستار التعريب»، و«إن الميثاق الوطني قاد البلاد نحو الإنحطاط والإفلاس، فباسم التوازن الطائفي تعطى أكثر الوظائف حساسية إلى عاجزين»، و«إن تنازلات المسيحيين المستمرة أدت إلى محو كل أثر مسيحي وإلى تعريب لبنان تعريباً كاملاً»(٤٣).

ويرى صاحب النشرة أن الحل يبدأ بتأكيد المسيحيين اللبنانيين أن «يبقوا أسياداً في بلادهم» كما كانوا منذ بدء المسيحية، وأن يؤكدوا كذلك رفضهم «العيش بسلام» في وطن مسلم. ويدعو المؤلف إلى المحافظة على ميزة لبنان الخاصة كاتحاد للطوائف. وينتهي الكتيب بمقطع يصف فيه المسيحيين بأنهم أُجبروا على حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم ضد «هذه الزوبعة البربرية التي تهاجم والتي تريد النيل من حرية المسيحيين كما حدث في القرن الخامس والسابع والرابع عشر والتاسع عشر»(٤٤).

وفي كتيب آخر صدر عن الكسليك بعنوان «رد على الوثيقة الدستورية» التي أعلنها فرنجية في ١٤ شباط ١٩٧٥، يتهم المؤلف المسلمين بالتقصير في ولائهم للبنان وبإخضاع مصالحه للقضية الفلسطينية. ويقول أن المبدأين الواردين في الوثيقة، أي عروبة لبنان والولاء الكامل المتوجب على المسلمين للبنان، لن ينجحا حيث فشلت سلبيتا ١٩٤٣. ويخلص إلى أن سيادة لبنان المتفق عليها في ميثاق ١٩٤٣ «لم تعد إلا ضرباً من الخداع، لأنها أصبحت سيادة واقعة تحت سيطرة سوريا التي كان على الميثاق ان يكون درعاً واقياً في وجهها. لذلك كان من الواجب أن نكشف هذه الخدعة»(٤٥).

ونقرأ في كتيب آخر عنوانه «لبنان المستقل» أن العقل الإسلامي «غير قادر على التطور»، وأن البنية العرقية لمسيحيي الجبل مختلفة عن المسلمين أهل الساحل، وأنه يجب على كل «عرق» أن يحافظ على خاصته الثقافية، وأن «الوحدة اللبنانية خديعة لأنها تجاهلت التعددية الثقافية»، «وأن المسلم يختلف عن المسيحي في نظرته إلى الله وفي مفهومه للفن والحرية وفي علاقاته مع الآخرين، وحتى مفهومه للحب والجنس»(٤٦). وينتهي صاحب هذا الكتيب إلى القول بأن المسلم غير قادر على أن يكون له ولاء للبنان «لأن هذا الولاء يذهب إلى الأمة الإسلامية، وكلمة الوطن تتعارض مع الإسلام». والعروبة هي عنصرية

دينية امبريالية توسعية تهدد المسيحيين اللبنانيين في وجودهم (٤٧).

وفي كتيب آخر صدر بعنوان «ميثاق الحرب المقدسة»، يحاول المؤلف أن يثبت أن حرب لبنان هي حرب «مقدسة» أعلنها المسلمون باسم الإسلام ضد المسيحيين الذين يقاومون باسم «الحضارة المسيحية». ويقول إن المسلمين يريدون «أسلمة لبنان»، أما المسيحيون فيريدون تحرير لبنان من الإنتداب العربي الإسلامي (٤٨).

★ بين علمنة الدولة وإلغاء الطائفية السياسية

يطرح جماعة الكسليك صيغة العلمنة، على طريقتهم الخاصة، بهدف كسب الوقت، والمناورة لعلمهم أن المسلمين لن يقبلوا بها، الأمر الذي يجعلهم يتهربون من تحقيق أي إصلاح في النظام والدستور. وزعماء الموارنة، في الحقيقة، لا يريدون العلمنة، بل كانوا يطرحونها دائماً في مقابل الدعوة إلى الإصلاح وإلغاء الطائفية السياسية.

أولاً وفي ماهية الطائفية السياسية تقول لجنة بحوث الكسليك:

«الطائفية السياسية تعني اعتراف من السلطة المركزية باستقلال «الطوائف التاريخية» في لبنان في بعض الميادين السلطوية وأهمها على الإطلاق كل مواد الأحوال الشخصية والتعليم. فيكون لكل طائفة قوانينها ومحاكمها، أي في النتيجة سلطاتها الخاصة بالنسبة إلى هذه المواد. هذا ما يستفاد أصلاً من المادتين ٩ - ١٠ من دستور عام ١٩٢٦. فالمادة ٩ تلزم الدولة أي السلطة المركزية «باحترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية». هذا التعبير يعني الإعتراف بوجود طوائف حريصة على أنظمة تشريعية خاصة وعلى مصالح فئوية خاصة تختلف عن مصالح الدولة ككل. وهذا هو الأساس المركب للدولة الفدرالية. كذلك المادة ١٠ التي تقول: «ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة». فهل من وضوح أكثر من وضوح هذه المادة التي تتكلم عن «حقوق» الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة. وهل من جدل حول ما تعني هذه الحقوق من استقلال في ميادين التعليم والتربية والتنشئة والتوجيه الحضاري وحتى القومي؟

الدولة مركب فدرالي: هكذا بين ضرورة اشتراك الطوائف كمجموعات مختلفة عن الأفراد المنتمين إليها في قرارات السلطة المركزية في ميادين السياسة العامة الداخلية والخارجية، وبين استقلال هذه الطوائف التام في ميادين أخرى أهمها مواد الأحوال الشخصية والتعليم، و«علاقات» هذه الطوائف غير الرسمية مع خارج لبنان، يمكننا أن نجزم أن شكل الدولة اللبنانية هو شكل مركب فدرالي كونفدرالي وليس بشكل بسيط وحدوي» (٤٩).

وفي تشرين الأول ١٩٧٦ صدرت عن اللجنة السياسية التابعة للجنة ابحاث الكسليك مذكرة

حول أربع صيغ جديدة ممكنة لبناء لبنان الجديد:

- ميثاق وطني معدل حسب الوثيقة الدستورية (١٤ شباط ١٩٧٦)
- دولة اتحادية علمانية
- دولة فدرالية مؤلفة من مناطق مستقلة
- دولة فدرالية تتبع نظام اللامركزية (٥٠).

وجاء في وثيقة رقم ١: الديمقراطية التعددية:

«.. إن كل محاولة جديدة لإحياء صيغة التعايش، على رغم الإنفصام الدي عمقته الأحداث الأخيرة، لا بد من أن يرتكز على اساسين:

١ - الإعتراف صراحة، لا بواقع التعددية فحسب، بل بأنها ذات قيمة حضارية كبرى.

٢ - اعتماد شكل للدولة ونظام للحكم ينطلقان من هذه التعددية ويبددان من النفوس الشعور بالغبن والغربة من جهة، والشعور بالحذر من جهة أخرى.

وشكل الدولة المطلوب هو الشكل المركب. والشكل المركب، إما أن يكون اتحاداً بين الطوائف، وإما أن يكون اتحاداً بين أقاليم متجانسة من حيث تركيبها الإجتماعي والحضاري» (٥١).

وثيقة رقم ٢: الدولة العلمانية

«أهم ما ينبغي التنبه إليه عند طرح علمنة الدولة كعلاج لأزمتنا السياسية الداخلية هو تجنب الوقوع في خطأ الخلط بين العلمنة وإلغاء الطائفية السياسية.

١ - فالطائفية السياسية هي مشاركة الطوائف كمجموعات حضارية في تكوين أجهزة الحكم المركزية. إنها شكل من الأشكال المركبة للدولة، أي نوع من الفدرالية القائمة على اساس التعددية الأثنية، وهي فدرالية الصقت بالواقع الاجتماعي اللبناني، وأدق تعبيراً عن تنوعه الحضاري، من أية فدرالية تقوم على اساس التعددية الإقليمية. والاكتفاء بالغاء الطائفية السياسية، يعني الغاء هذه المشاركة، مع الابقاء على الكيانات الطائفية وحقوقها ومصالحها وقوانينها الخاصة وانظمتها، أي على كل ما يبرز تمايزها واختلافها.

٢ - أما العلمنة التي يمكن طرحها كحل، فهي تلك التي تذهب إلى أعمق وأبعد من تغيير شكل الدولة. إنها تستهدف بنية المجتمع الأساسية بالإنتقال من مجتمع تعددي إلى «مجتمع منصهر» وموحد في حضاراته وثقافته وأهدافه القومية، وذلك عن طريق:

- توحيد قوانين الأحوال الشخصية.
- توحيد التوجيه التربوي والثقافي والقومي».

وعن نتائج تطبيق هذه العلمنة تقول الوثيقة:

«إن اثرها الإيجابي لن يظهر إلا بعد جيل أو جيلين من الإختلاط والتزاوج والتربية والتوجيه المركزين على إنماء شعور واحد بالإنتماء القومي لدى جميع اللبنانيين. فإلى أن يصبح جميع اللبنانيين أو على الأقل أكثريتهم الساحقة مقتنعين في قرارة نفوسهم «في السر والعلانية»:

بأن لبنان ليس وطناً لدين من الأديان.

بأن لبنان لن يضم، لا كلياً ولا جزئياً، إلى اي قطر آخر.

بأن الأمة اللبنانية يجب أن يسودها عاملان: المساواة والعدل للجميع وبوجه الجميع.

بأن حدود لبنان الحاضرة نهائية ومقدسة.

بأن على لبنان ان يتعاون، إلى أقصى حدود التعاون، مع الدول العربية تعاوناً مخلصاً، يعود على الجميع في لبنان والدول العربية بالخير والرفاهية.

وبأن أحداً من ابناء لبنان لن يشعر بأنه مغبون أي غبن، بسبب انتمائه إلى طائفة من الطوائف الكائنة في لبنان.

إلى أن نصل إلى المجتمع المنصهر الواحد في أهدافه القومية، يكون الأثر القريب للعلمنة، وهو إلغاء الطائفية السياسية، قد فعل فعله في تغليب الفريق الطائفي الأكثر عدداً وتماسكاً على الفريق الآخر. ولذا يبدو من البديهي، تجنباً لهذا المحذور:

- ان يعلن جميع الفرقاء ولاءهم الكامل للبنان الوطن النهائي للأمة اللبنانية الواحدة.

- ان يضمن دستور الدولة العلمانية حقوق جميع المواطنين بالحرية والمساواة.

- ان يعتمد لبنان نظام الحياد الدولي الدائم الذي تضمنه الأمم المتحدة والدول الكبرى. بهذه الضمانات مجتمعة، وبما يمكن الإستزادة منها، يصبح خطر إلغاء الطائفية السياسية محدوداً» (٥٢).

الفدرالية: بدعة جديدة

بنهاية عام ١٩٧٦م وفي ظل هدوء شامل كان يرعاه ثلاثون ألف جندي سوري وعربي، بقيت جبهة الأحزاب المارونية محتفظة بأسلحتها تواصل اقتراح صيغ جديدة لمستقبل لبنان. وقد حاولت بشكل أو بآخر فرض نظرتها حول شروط الصيغة والتعايش، فيما عاش المجتمع الإسلامي حالة انعدام الوزن بعد مقررات قمة الرياض التي جاءت إجمالاً لمصلحة الموارنة. وفي العام ١٩٧٧م كان الزعماء الموارنة يجتهدون في إيجاد صيغ متعددة تمكنهم من تحقيق ما عجزوا عنه خلال الحرب. وأولى هذه الصيغ هي صيغة التعددية السياسية او الفدرالية التي ترتكز على مبدأ اللامركزية السياسية، لتبرير خلق كيان ماروني

مستقل يعبر عن جوهر التطلعات المارونية.

هذه التعددية كانت وراء المطالبة بالفدرالية كحل للمعضلة اللبنانية، والحرص على أن تحتفظ كل «مجموعة حضارية» أو دينية بقيمها الخاصة، وذلك بأن تقيم نظامها في إطار من الفدرالية أو اللامركزية السياسية مع ما يستشف في ذلك من نزعة انفصالية تقسيمية. والطموح الذي يحكم هذه النظرة أن تتحول أقليات الشرق الأدنى التي تشارك في نظرة حضارية كونية وثقافية واحدة، لتؤسس استراتيجية واحدة مشتركة كاليهود في فلسطين والنصارى في لبنان. وعلى هذا فلا بد من تحويل لبنان بنظرهم إلى ملجأ ووطن لجميع مسيحيي الشرق.

كيف يرون التعددية والفدرالية؟

★ الفدرالية كما يراها انطوان نجم

انطوان نجم والذي يسمي نفسه أمين ناجي، فيلسوف حزب الكتائب ومنظر العقيدة فيه، يرى: «فالتعددية إقرار بالتمايز بين الناس ضمن عقيدة المساواة المطلقة. إنها التنوع الإنساني في وحدة الإنسانية، وهي غير التعددية السياسية المتعلقة باختلاف الآراء والعقائد والمواقف السياسية في داخل دولة واحدة أو في عدة دول. والتعددية على وجوه واشكال. فقد تتمظهر لسانياً أو دينياً أو مذهبياً أو إثنياً أو سلالياً أو حضارياً ... إلخ. وفي لبنان، تأخذ التعددية تعبيراً حاداً بالنسبة للعالم الإسلامي. ذلك أن الإسلام يعتبر المؤمنين كتلة واحدة متراصة، أفرادها مشدودون إلى بعضهم وهم ذوو حقوق متساوية بصرف النظر عن أي فارق يقوم بينهم، والمسلم وحده هو المواطن الكامل، وما سواه إلا مواطن من مرتبة أدنى. ولكن الإسلام، لظروف تاريخية وديموغرافية، لم يتمكن من تطبيق معادلته في لبنان، وأهم تلك الظروف، أن مسيحيي لبنان، وفئة الموارنة في الطليعة كانوا تاريخياً، التعبير الرافض للواقع المواطني الناقص، ففرضوا وجودهم السياسي على نحو يساوي وجود المسلمين السياسي. وعند التعمق في دراسة الواقع اللبناني، يتبين أن تعدديته ثنائية أساساً، رغم التعددية القائمة ايضاً ضمن كل من الوحدتين الكبيرتين. فإذا أقر جميع اللبنانيين بواقعهم التعددي، تحرروا من أوهامهم ونزعوا التصادمية من أجوائهم. والإقرار بالواقع التعددي اللبناني يفترض احتراماً كلياً لارتباط كل جماعة بأصول قناعاتها ومعتقداتها، وسلوكاً منسجماً مع هذا الإحترام على الأصعدة كافة. كما يفترض احترام حق أي شخص يريد الخروج من جماعته التاريخية إلى جماعة تاريخية أخرى، أو الإستقلالية عن أية جماعة قائمة. لذا ينبغي تكريس هذا الواقع التعددي مؤسسياً. كما ينبغي، في الوقت نفسه، السعي لتجاوز سلبيات الواقع التعددي، وذلك بجعل لبنان بوتقة لقاء للفكر الفاعل في حوض المتوسط» (٥٣).

أضاف نجم: «كل مجتمع ينطلق من حقيقته في بنائه السياسي ليعطي حقيقته هذه إطارها الطبيعي

الصالح. ونعتبر أن المناطقية هي هذا الإطار الجغرافي - القانوني الذي يجعل الدولة اللبنانية فيدرالية خاصة، متوافقة والحقيقة اللبنانية، ومفسحة للجماعات اللبنانية في مجال المحافظة على شخصية كل منها وعلى نمط حياتها، ومجال تنمية خصائصها، ثم ممارسة حياة سياسية مشتركة في إطار الحرية الصحيحة. فتحقق الرغبة المزدوجة في الإستقلال المحلي الواسع، مع ما يوفره من إزالة لشعور الحذر عند المسيحيين ولشعور الغبن والغربة عند المسلمين، والإشتراك في الحياة السياسية العامة مع ما يؤكده من وحدة الأراضي اللبنانية وتماسكها اقتصادياً ومالياً وجمركياً ... ثم إن معظم الخلافات القائمة في الدولة الوحدوية تجد لها حلاً بمجرد نقلها من المستوى الوطني العام إلى مستواها المحلي الطبيعي. والنزاع بين الطوائف على صعيد البلاد بكاملها يتقزم ليصبح تزاحماً وتنافساً بين سكان متجانسين طائفياً وفي منطقة واحدة من البلاد. وفي ما يتعلق بالمشاركة (التي يطرحها واقع الدولة الوحدوية في مجتمع تعددي) فإن القضية تحل على نحو عادل، إذ تتولى كل جماعة، في منطقتها، الحكم وحدها كاملاً أو بمشاركة واضحة وفاعلة. وعلى الصعيد المركزي، يصبح في مجال الجميع، إلى أية طائفة انتموا، أن يصلوا إلى رئاسة الدولة، ويمكن مجلس النواب، بتفاهم ضمني، أن يجعل حظ الرئاسة ونيابة الرئاسة مداورة بين جميع الطوائف» (٥٤).

وأوضح نجم: «ومن الناحية التربوية، تستطيع كل جماعة أن تضع البرامج التربوية المتوافقة مع ميولها وتطلعاتها وأصولها الدينية والثقافية والحضارية. ومن الجهة الإقتصادية والإجتماعية، لا تعود أية جماعة تحمل سواها مسؤولية التخلف. إنها تتولى بنفسها إنماء نفسها مع جميع الإمكانات التشريعية والتنفيذية المساعدة. خصوصاً وأن الدستور سينص صراحة على حق أية منطقة أن تقبل هبات مادية من الدول الصديقة، أو أن تعقد قروضاً خارجية مع هذه الدول ومع المؤسسات التي تعنى بالتنمية. ولا خوف من هذا الحق، ما دامت سياسة لبنان الخارجية مرتكزة على مبدأ الحياد الدولي الدائم. وبهذا النظام اللامركزي تحل قضية إقامة الغرباء. فيكون من حق كل منطقة أن تنظم هذه الإقامة ومدتها على النحو الذي تراه مناسباً، والذي قد لا يناسب منطقة أخرى. بهذه الطريقة تتدبر المناطق ذات الأكثرية الإسلامية أمر الفلسطينيين، مثلاً، فتقيمهم عندها إلى أن تحل القضية الفلسطينية، فلا يفرض المسيحيون على المسلمين طرد الفلسطينيين، ولا المسلمون على المسيحيين ان يقيم الفلسطينيون بين ظهرانيهم. علماً بأن موضوع التجنس يبقى مربوطاً بالسلطات المركزية» (٥٥).

★ الوحدة اللامركزية والإتحاد الفدرالي

في ٢٤ ربيع الأول ١٣٩٧ هـ - ١٥ آذار ١٩٧٧ م تقدم بشير الجميل بمشروع يدعو لاختيار نظام الوحدة اللامركزية. وجاء في المشروع:

«أثبتت التجربة من العام ١٩٤٣ حتى اليوم، أن صيغة الوحدة المركزية لم تنجح في صهر هذه

التعدديات المتنوعة. فكانت الواحدة تعرقل تفتح الأخرى، ولم تستطع أيضاً أن تجد تناغماً إيجابياً يخفف من حدتها. لذلك نطرح الوحدة اللامركزية لتؤلف بين التعدديات.

كيف يتحقق المشروع؟

١ - لن يصبح لبنان دويلات طائفية عدة يجمعها نظام إتحادي، بل محافظات جغرافية توحدها دولة واحدة وتنسق بين مصالحها.

٢ - يكون لكل محافظة بنيتها التحتية بحيث تنشئ أجهزتها الإدارية والأمنية والتربوية ووسائل اتصالها بالعالم وتحدد شروط التجنس وتملك الأجانب وتنقلهم انطلاقاً من واقعها وحاجاتها، كما تتمتع كل محافظة بحق التفاعل مع الثقافات التي تختارها، إضافة إلى المنهاج التعليمي المشترك»(٥٦).

وقد رأى حزب الوطنيين الأحرار أن ميثاق ١٩٤٣ فشل وأدى إلى انهيار الدولة المرتكزة عليه. وطالب بالعلمانية والزواج المدني والإعتراف بالقومية اللبنانية وبالكيان اللبناني كمعطيات نهائية وإعلان لبنان كياناً سياسياً تاريخياً وجغرافياً تعددياً ذا خصائص(٥٧).

ويقول المحامي موسى برنس، أحد المسؤولين في حزب الوطنيين الأحرار، أن صيغة ١٩٤٣ لم تعد صالحة، ويقترح إقامة «نظام فدرالي قادر على الحفاظ على الوحدة وعلى الخصائص الثقافية للبلاد، أو نظام كونفدرالي أكثر مرونة يحافظ على الحدود الجغرافية دون إلغاء الخصائص المحلية»(٥٨).

ويدعو موسى برنس إلى إقامة اتحاد فيدرالي برئاسة ماروني، وذلك ضماناً للقوى المسيحية وتطميناً لها. فيقول تحت عنوان «حوار حلم حل»:

«إن اقتراح الإتحادية هو لإنقاذ الوحدة اللبنانية لا تقسيماً للبنان. في نظرنا ونظر كل مدقق مخلص في الأمور الإجتماعية السياسية اللبنانية، «فالمشروع النموذج» الذي نقدم هو دولة لبنانية ديمقراطية لا طائفية، اتحادية فيدرالية أو كونفدرالية، حسب الإرادة الشعبية وحسب القابلية المحلية والظروف الخاصة المستحدثة على الساحة اللبنانية، وضمنها كانتونات أو مقاطعات في الفدرالية ودويلات في الكونفدرالية بعضها يتبع العلمنة، والبعض الآخر يكتفي باللاطائفية السياسية والإدارة مع قليل من الطائفية في رأس الهرم من اجل اعتراف بحق تاريخي وإعطاء ضمانة سياسية لفئة الأقليات الخائفة الضعيفة بالنسبة إلى الأكثرية العددية المخيفة في هذا الشرق هذا مع التذكير بأن لبنان هو اتحاد أقليات دوماً وأبداً.

الإتحاد الفدرالي يضم أربع حاكميات أو مقاطعات:

أ - مقاطعة جبل لبنان: عاصمتها بعبدا أو عاليه أو بحمدون أو برمانا أو المتن أو غزير أو جبيل (الترجيح لبرمانا)، وتضم محافظة جبل لبنان الحالية يضاف إليها قائمقاميات البترون والكورة والجية والزاوية في الشمال، وقائمقامية زحلة في البقاع، وقائمقامية جزين ومرجعيون في الجنوب.

ب - مقاطعة لبنان الشمالي: عاصمتها طرابلس. وتضم الباقي من محافظة لبنان الشمالي، ويضاف إليها قائمقاميتا بعلبك والهرمل.

ج - مقاطعة لبنان الجنوبي: عاصمتها صيدا أو النبطية (الترجيح للنبطية)، وتضم الباقي من محافظة لبنان الجنوبي، يضاف إليها قائمقاميتا البقاع الغربي وحاصبيا.

د - مقاطعة بيروت: وهي ما تسمى بيروت الكبرى، يحدها جسر كفرشيما جنوباً وبلدة الكحالة شرقاً ونهر الكلب شمالاً والبحر غرباً، فتشمل مطار بيروت الدولي والمرفأ والقصر الرئاسي في بعبدا ووزارة الدفاع. وتكون عاصمتها بيروت التي هي في الوقت ذاته عاصمة فدرالية للإتحاد اللبناني.

ويكون رئيس الإتحاد الفدرالي اللبناني مارونياً وذلك ضماناً للأقليات المسيحية في سبيل تبديد مخاوفها» (٥٩).

وصرح دوري شمعون: «أن الطلاق بين المسيحيين والمسلمين، أي التقسيم، كارثة. الحل الوحيد هو إعادة النظر في ميثاق ١٩٤٣ . فالبعض يطالب بالعودة إلى هذه الصيغة، ولكننا نحن الذين حاربنا نرفض، إننا نريد نظاماً سياسياً يكون فيه المسيحي مسؤولاً عن منطقته، لأنه ظهر لنا أن المسلم غير قادر على تحمل مسؤوليته حتى في مناطقه، إنه نظام اللامركزية السياسية، نصف فدرالي ونصف كونفدرالي» (٦٠).

ويقول أدوار حنين في مقال كتبه في مجلة الحوادث: «ليس باستطاعة المسيحيين أن يعودوا إلى صيغة ١٩٤٣ التي سقطت كأوراق الخريف. فإنسانان يتقاتلان من أجل اختلاف في الدين لا يستحقان العيش معاً. وفي كل مرة كان استقلال لبنان يقوى، كان كيانه يضعف والعكس بالعكس. لذلك فإن المسيحيين يرغبون في أن يبقى لبنان موحداً. ولكن النظام الفدرالي وحده هو القادر على منع تقسيم لبنان» (٦١).

ويقول أحد المطارنة البارزين في حوار أجراه عام ١٩٨٨ مع إحدى الشخصيات الإسلامية التي يرتبط معها بعلاقة صداقة سابقة، مبرراً اختيار الفدرالية كأساس لصيغة النظام: «نحن المسيحيين نشعر الآن بأننا نعيش مرحلة مصيرية تطال وجودنا ومستقبلنا، ليس في لبنان فقط بل في المشرق العربي. والمشكلة الأساسية أننا ندرك ان وجودنا كمسيحيين قد أصبح مهدداً. والسبب في ذلك هو التطور الديمغرافي الهائل لديكم أنتم كمسلمين في لبنان وفي الدول المحيطة. لقد كنا الطائفة الأولى في المنطقة والآن لم يعد لنا سوى وجود ضئيل في لبنان. وأكثر من ذلك، إننا نرى أنه إذا استمر الوضع على هذه الحال، فإن هذا الوجود سيزول مع الوقت بفعل ازدياد عدد المسلمين في لبنان. هذا إذا سلمنا بأن الأوضاع ستبقى على حالها..». أضاف المطران: «نحن أمام مرحلة مصيرية كمسيحيين في هذا المشرق. نحن لا نريد أن نزول وسط هذا البحر الهائل من المسلمين. نريد أن نحافظ على ما تبقى من وجودنا في لبنان وفي

المنطقة». وعندما سأله صديقه ما هو الحل الذي ترونه لذلك؟ أجاب: «الحل هو الفدرالية، بحيث يمكننا أن نحافظ على الوجود المسيحي المحصور الآن في المنطقة الشرقية. ومن يدري، فقد تتغير الظروف في المستقبل وتتوسع حدود هذه المنطقة. ولكي أكون أكثر صراحة معك، نحن نشعر بأن المراكز التي نسيطر عليها في لبنان (رئاسة الجمهورية، حاكمية مصرف لبنان، قيادة الجيش، ومديرية الأمن العام)، لم تعد تشكل بالنسبة إلينا أية ضمانة. ولذا نريد حلاً يضمن وجودنا. وهذا الحل ليس إلا بالفدرالية. فما هو رأيك بهذا المشروع...؟». هنا رد صديق المطران بالقول: «لديكم خيار آخر.. للبقاء وهو العروبة». فرد قائلاً: «لا.. لسنا مقتنعين بهذا الخيار. العروبة تعني بالنسبة إلينا الإسلام، ونحن كمسيحيين لا نريد أن يدرس أولادنا تاريخ عمر بن الخطاب وخالد بن الوليد وجمال عبد الناصر. نريد ان ندرس تاريخ المسيحية في أوروبا. لا نريد أن نتخلى عن ذاتنا. وحال العروبة بالنسبة إلينا كما الإسلام تماماً»(٦٢).

خلوة سيدة البير

بين ٢٩ محرم و٢ صفر ١٣٩٧ هـ - ٢١ و٢٣ كانون الثاني عام ١٩٧٧ م عقد الأقطاب الموارنة خلوة سيدة البير، للنظر بشأن حل الأزمة وتقديم صيغة معينة لذلك، على أساس تصورهم لمستقبل لبنان ودوره السياسي في المنطقة، وبالتالي لوضع استراتيجية محددة تكفل المحافظة على الإمتيازات المارونية وتعميقها، ويسير على نهجها الفريق الماروني. وقد طرحت في هذه الخلوة خمس أوراق عمل ووثائق تدعو بمعظمها لاختيار نظام اللامركزية السياسية التي يسمونها الفدرالية، أي الدولة المركبة، استناداً إلى «التعددية الحضارية» أو «الأثنيات الحضارية»، وضماناً لبقاء الأقليات. ومع أن بعضها يدعو صراحة للعودة إلى لبنان الصغير، فإن بعضها الآخر يدعو إلى التوسع، تبعاً لاختلاف آراء واضعيها. لكن هذه الوثائق جميعها تتفق على وجوب التمسك بمبدأ المحافظة على الإمتيازات المارونية، وتدعو إلى تعزيزها بشتى الطرق والوسائل.

ولنبدأ بعرض هذه الأوراق كلاً على حدة:

★ ورقة العمل المقدمة من المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية

تدعو هذه الورقة لاختيار نظام اللامركزية السياسية، «إذ يجب أن يقسم لبنان إلى مناطق مستقلة على الصعيد التشريعي والتنفيذي والقضائي مع سلطة مركزية» تضمن للموارنة الإمساك الفعلي بالقرار في رأس الحكم المركزي، فضلاً عن احتكار المواد الطبيعية والطاقات الإنتاجية في الأقاليم المكونة «للإتحاد اللبناني».

يقول واضعو الورقة:

«حيثما توجد جماعات ذات أصول وثقافات وأساليب حياة مختلفة، وعندما تريد كل جماعة منها أن تحافظ على شخصيتها ونمط حياتها وتنمية مواهبها وخصائصها، لكنها تريد في الوقت نفسه ان تمارس حياة سياسية مشتركة في إطار من الحرية الواسعة، وضمن وطن واحد، يوفر لها منعة سياسية وإمكانات اقتصادية لا تتيسر لكل جماعة لو استقلت منفصلة عن شريكاتها، فإن هذه الجماعات تختار نظام اللامركزية السياسية، الذي يلبي رغبتها المزدوجة في الإستقلال المحلي الواسع من جهة والإشتراك في الحياة السياسية العامة من جهة أخرى.

فنظام اللامركزية السياسية الذي نقصده يتميز بالسمات الآتية:

١ - ينظم لبنان جغرافياً أقاليم يراعى في ترتيبها:

أ - توفر أكبر عدد ممكن من التجانس السكاني داخل كل منها.

ب - توفر موارد طبيعية إنتاجية ذات شأن لكل منها.

ج - وجود مدينة أو قرية كبيرة قابلة من حيث موقعها وأهميتها لأن تصبح عاصمة الإقليم ونقطة استقطاب واشعاع فيه.

٢ - يقوم في كل إقليم حكم محلي بسلطاته الثلاث: التشريعية - التنفيذية - القضائية، يتولى جميع الشؤون التي لها علاقة مباشرة بحياة الناس وأعمالهم، ومنها الشؤون المالية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتربوية والأمنية وغيرها، مما يغني المواطن عن التعامل مع أية سلطة خارج إقليمه. على أن يختار مواطنو الإقليم أجهزة هذا الحكم بالأسلوب الديمقراطي الحر.

٣ - يقوم إلى جانب الحكم المحلي حكم مركزي يحدد الدستور صلاحياته حصراً، بحيث يكون كل ما هو خارج هذا التحديد داخلاً في صلاحيات الحكم المحلي.

كيف تحل هذه اللامركزية مشكلاتنا المطروحة والمزمنة؟

١ - انها تحافظ على ذاتية وخصائص المجموعات اللبنانية، إذ تتيح لها أن ترعى جميع شؤونها وفقاً لخياراتها الخاصة، وأهمها الشؤون الثقافية والتربوية والمالية والإقتصادية وغيرها.

٢ - انها تحل عقدة «المشاركة». إذ تعطي الحكم بكامله إلى كل جماعة تشكل في إقليمها أكثرية أكيدة.

٣ - تحل اللامركزية مشكلة التجنيس الجماعي والتسابق على زيادة عدد أفراد كل جماعة، إذ لا يعود لهذه الزيادة من معنى، بل تصبح عبئاً على السكان الأصليين.

٤ - وتحل كذلك مشكلة العلمنة، إذ يصبح بوسع كل إقليم أن يسن لنفسه قوانين أحواله

الشخصية.

٥ - كما تحل أيضاً مشكلة الطارئين، إذ يصبح بإمكان كل إقليم أن يحدد نسبة عدد الغرباء فيه.

٦ - كذلك يستطيع كل إقليم أن يختار بالطرق الديمقراطية نظامه الإقتصادي والاجتماعي ضمن مبادىء دستور الحكم المركزي» (٦٣).

★ ورقة العمل المقدمة من أهل الميثاق والعلم

وضعت هذه الورقة من قبل شارل مالك وفؤاد افرام البستاني وإدوار حنين وجواد بولس الذين قدموا تصوراتهم إلى الخلوة، حيث يقولون «إن لبنان مساحة روحية لم يكن على مدى تاريخه الحديث ثابت الحدود ولا كان شعبه ثابت التركيب». وتحمل هذه الورقة المسلمين مسؤولية الحوادث التي جرت وترى الحل في الإقتصار على لبنان المتصرفية، مضافاً إليه بيروت وقطعة ارض معينة في البقاع.

وجاء في الورقة:

- الشعب اللبناني في تكوينه الحاضر يعيش على مستويين متباينين في الدين والحضارة، المسيحية والإسلام، ولا بد من تسوية المستويين أو فصلهما لتصبح الحياة ممكنة.

- التعايش المسيحي - الإسلامي على أرض لبنان مسألة قديمة وُلدت مع ولادة لبنان المعاند الرافض. غير أن صيغة هذا التعايش الحالية ولدت مع الجمهورية اللبنانية في العام ١٩٢٠. فإعلان الجمهورية اللبنانية في أول أيلول ١٩٢٠ ضم إلى لبنان أقضية ودويلات، فانضمت إليه في أثرها، شعوب تخلخل من جرائها التوازن والإنسجام بين اللبنانيين. لا أحد من السياسيين لمح ذلك. ولا أحد مهد له قبل الضم أو وجد له علاجاً بعد الضم، الأمر الذي جعل الخلل يتسع. والمحاولات التي جرت بصدد العلاج أهمها ثلاث: دستور العام ١٩٢٦، الميثاق الوطني في العام ١٩٤٣، ومحاولة الوحدة الوطنية أيام الرئيس شهاب. هذه المحاولات لم تصب كبد الموضوع، فظل الخلل يتسع. أن يكون لبنان مختبراً حضارياً لهذه الصيغة ولغيرها من الأشياء الحضارية فهذا أمر مفروغ منه، أما أن نظل قابلين بالمخاطرة بحياة الشعب اللبناني وبمصيره، فهذا مما يجب أن يعاد النظر فيه. من هنا أهمية التوقف عند أمرين:

- خطورة إعلان لبنان الكبير في العام ١٩٢٠ المستمرة إلى الآن في شكلها الحاضر.

- حداثة عهد صيغة التعايش التي نعيش في ظلها اليوم.

وأجزم أنه لولا المسلمون اللبنانيون لما كانت هذه الحوادث على الشكل الذي جرت فيه، لأنه لما وجد في لبنان من يواطئ الفلسطينيين على مثل هذه الحرب وغاياتها. وعلة ذلك أن المسلم اللبناني لم يوطد ولاءه بعد للبنان، وهو لم يفصل شعوره بعد عن شعور المسلم خارج لبنان، فظل يعير نفسه للمسلم

مجاوراً كان أم بعيداً، سواء أكان هذا المسلم عربياً كما هي الحال اليوم، أو كان عثمانياً، كما كانت الحال في العام ١٨٦٠.

وتخلص ورقة العمل إلى الآتي: قرارنا هو هذا: أن يكون لنا لبنان واحد ينسجم فيه شعبه وقادر على الحياة. ولبنان المنسجم كما نتصوره: لبنان المتصرفية مضافاً إليه بيروت، ورقعة أرض في البقاع تبدأ من أقدام جبال الأرز، صنين، الكنيسة، الباروك، وتمتد عشرة كيلو مترات في السهل باتجاه سلسلة جبال لبنان الشرقية، على أن تبحث بعمق مسألة القرى المسيحية في ما تبقى من البقاع وفي عكار وفي الجنوب. إن لبنان المنسجم الواحد هذا قابل للحياة، لأن دخله يكفيه، ولأننا نستطيع أن نؤمن له الحماية. ولهذين الأمرين دراسة عميقة يجيء بحثها في حينه (٦٤).

★ مشروع مقدم من لجنة البحوث - الكسليك

يتلاقى هذا المشروع مع روقة العمل الأولى فيقول باختصار:

١ - يتم تنظيم الجمهورية اللبنانية في محافظات (يحدد عددها نهائياً بعد دراسة الخريطة ومناقشتها)، يراعى بتركيبها:

- توافر أكبر قدر ممكن من التجانس السكاني السسيولوجي داخل كل منها.
- توافر موارد طبيعية وطاقات إنتاجية ذات شأن.
- مدينة أو قرية كبيرة قابلة من حيث موقعها وأهميتها أن تصبح عاصمة المحافظة (٦٥).

★ وثيقة: «الفدرالية ضرورة يجب إعلانها»

تبدأ هذه الوثيقة بالحديث عن الوضع الداخلي. وفي معرض ردها على سؤال أي لبنان نريد؟ تؤكد على الفدرالية اللامركزية السياسية، وتشدد على أنه لا يجوز التفاوض مع المسلمين إلا على اساسها. وتدعو إلى رفض صيغة ١٩٤٣.

تقول الوثيقة: «ماتراه يكون هذا الكيان؟ ١ - هل هو التقسيم؟ كلا. ٢ - هل هو بناء ١٩٢٦ - ١٩٤٣؟ كلا. إنه بالضرورة الصيغة اللامركزية السياسية. وتضيف:

- إن المطالبة العلنية باللامركزية السياسية من شأنها أن تشد الشعب الذي قاتل من أجل بقائه، إلى هدفه الأقرب الواجب. وأن تشعره بأنه لم يقاتل سدى، إنما هو حقق بتضحياته شيئاً ما ... مما يعبئه لمتابعة التحقيق إذا اقتضى الأمر. بينما العكس هو العكس.

- إن المطالبة العلنية باللامركزية السياسية من باب القول بحق المجتمعات الحضارية المختلفة بالبقاء والحرية والكرامة يجعل الجبهة اللبنانية بموقف أقوى في الداخل إزاء الفريق الآخر، بينما يظهرها أمام

العالم الخارجي على حقيقتها، أي كونها هي والشعب الذي تمثله موضوع القهر والطغيان.

- إن المطالبة العلنية باللامركزية السياسية لتحقيق المشاركة وضمان بقاء الأقليات هو أهم شرح للقضية اللبنانية ما زال العالم الخارجي ينتظره بغالبيته حتى اليوم، فهل يجوز ألا نعطيه شرحاً مقنعاً عن قضيتنا، ونظل نراوح مكاننا في اللف والدوران والغموض والفشل».

كيفية تحقيق اللامركزية - الإتفاق مع المسلمين:

لتحقيق ذلك ترى الوثيقة:

«ان كل اتفاق فيه على الأقل فريقان وله موضع، فريق يبدأ بالعرض، عرض الموضوع، وفريق يقابل هذا العرض بالقبول أو بالنقاش. ولا يجوز بعد هذه الحرب أن يكون موضوع الإتفاق (أو المناقشة من أجل الإتفاق) مع المسلمين موضوعاً مبهماً، غامضاً، وعاماً، أو بالعكس جزئياً وسخيفاً بعد ما تبيّنا الداء بدقة. لا يجوز أن يكون موضوع الحوار مثلاً «الإصلاح السياسي» أو «الوفاق السياسي» أو «تعديل الدستور» أو «الوثيقة الدستورية».. موضوع الإتفاق أو موضوع الحوار مع المسلمين يجب أن يكون «اللامركزية السياسية». ولمجرد أن تعرض الجبهة اللبنانية اللامركزية السياسية موضوعاً للحوار مع المسلمين تكون إلى جانب الأهداف التقدمية السابقة، حققت نجاحاً في توجيه الحوار وإمكانيات نجاحه في خدمة القضية اللّبنانية» (٦٦).

★ مشروع كميل شمعون

وكذلك طرح في الخلوة مشروع كميل شمعون الذي يعد الأدهى والأخطر، نظراً لما يتضمنه من بعد سياسي في الرؤيا والعمل والتخطيط وصولاً إلى وضع خطة متكاملة ومفصلة للسيطرة على الوضع اللبناني العام. فلقد حدد هذا المشروع الإستراتيجية اللازمة التي يجب أن يسير على نهجها الموارنة. وتتضمن هذه الإستراتيجية خطط العمل المعدّة للتنفيذ ومراحل التنفيذ ووسائله. ويؤكد المشروع على وحدة لبنان، ولكن من خلال نظرة صاحبه، وعلى طريقة الجبهة المارونية، ويسهب في الحديث عن كل النقاط الهامة التي يجب أن تتحقق بشكل مبرمج ومدروس، على مختلف الصعد، وفي كل المراحل. ولهذا فهو يتضمن عدة وثائق سنعرضها بالتفصيل.

الرقم ١٣٠ - الوثيقة رقم ١ - وجوب الصيغة المركبة لبناء لبنان الجديد

وهي عبارة عن مقدمة للمشروع مع دعوة صريحة لإعتماد صيغة الدولة الفدرالية أو «الدولة المركبة». وفيها عرض مشوه لطبيعة الصراع الدائر، تمهيداً لتقديم خطة عمل من شأنها الحفاظ على القوى المسيحية التي يسميها المشروع «مجموعات حضارية».

تقول الوثيقة: «الدولة هي تنظيم سياسي لمعطيات اجتماعية سوسيولوجية اساسية. فالشعب المتجانس تنظمه دولة وحدوية الشكل. اما الشعب أو الأمة المتعددة الأثنيات والحضارات، فلا يمكن تنظيمها إلا بدولة مركبة كالدولة الفدرالية، وإذا حصل وأنشئت دولة وحدوية النزعة لتنظيم شعب تعددي الحضارات، فالنتيجة تكون حتماً، إما سيطرة مجموعة على مجموعة أخرى وقهرها، وإما تطور شكل الدولة بالعمل السياسي اليومي لتصبح دولة مركبة. هذا الذي حصل في لبنان مع صيغة ١٩٤٣. الطائفية السياسية التي هي شكل مركب بطريقة تحفظ الإطار الوحدوي الخارجي للدولة، تطورت، وجعلت من لبنان دولة كونفدرالية، للمسلمين والمسيحيين فيها حق النقض، عندما تتعلق الإختيارات السياسية بجوهر وجودهم وتطلعاتهم الحضارية».

وبعد تقديم عرض مزيف لطبيعة الصراع القائم في لبنان، يقول شمعون: «الضمانات ينظر إليها المسلمون على أساس أنها «امتيازات» من حقهم معارضتها وإزالتها، الأمر الذي سيجعلهم في موقع المعارضة، ويكون لهم حتماً وجه وصورة تقدمية في الداخل وأمام العالم الخارجي، بينما سيكون للمسيحيين صورة المحافظين المتشبثين بما هو قائم «بامتيازاتهم». وهذه الصورة تنفر الناس منهم وتضعفهم. كما أن المسلمين سيصبحون طبيعياً متحالفين مع اليسار الساعي هو أيضاً لتغيير ما هو قائم. ولا يعود بإمكان المسيحيين إطلاقاً فك هذا التحالف.. وهذا ما سينعكس سلباً عليهم ... بناء على هذه المعطيات رأينا أن نعرض على الجبهة مشروعين متميزين لنظام جديد لدولة لبنان: أحدهما مستمد من قصد حماية المجموعات الحضارية عن طريق اعتماد الإطار الجغرافي الذي يلائم، وبشكل أخص، مستلزمات الحفاظ على المجموعة المسيحية.. والآخر مستمد من فكرة حماية هذه المجموعة عن طريق إزالة المخاطر الناشئة بالنسبة إليها، عن طريق الأكثرية» (٦٧).

الرقم ١٣٠ - الوثيقة رقم ٢

تطرح هذه الوثيقة شعار لبنان الواحد مع إظهار حرص مزعوم على استقلاله وسيادته، ولكن بطريقة هي أقرب إلى الخيال وأحلام الأطفال منها إلى الحقيقة والواقع. فمع أن الوثيقة تؤكد على وحدة لبنان بحدوده الحاضرة، إلا ان الحل الذي تقترحه يؤدي إلى تقسيم لبنان إلى ثلاث «ولايات». وتكون كل ولاية جمهورية قائمة بذتها، من حيث أن لها رئيسها وقوانينها وأنظمتها. وجاء في الوثيقة:

«المادة الأولى: في الدولة وأراضيها: لبنان دولة مستقلة ذات سيادة تامة يحدها: شمالاً: من مصب النهر الكبير على خط يوافق مجرى النهر إلى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القمر. شرقاً: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي ماراً بقرى معيصرة. جنوباً: حدود قضائي صور ومرجعيون الحالية. غرباً: البحر المتوسط.

المادة الثانية: لا يجوز التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية او التنازل عنها.

المادة الثالثة: تنشأ في لبنان ولايتان ومنطقة مشتركة. تتكون الولاية الأولى من المدن والمجموعات السكنية والأراضي الزراعية والمشاعية التابعة لها، والتي كانت معروفة باسم متصرفية جبل لبنان المحددة وفقاً لبروتوكولي ١٨٦١ و ١٨٦٤. وتضاف إليهما بيروت الشرقية باستثناء المنطقة المشتركة.

المادة الرابعة: تتألف الولاية الثانية من القسم الغربي لمدينة بيروت، باستثناء المنطقة المشتركة، ومن باقي المدن والمجموعات السكنية والأراضي الزراعية والمشاعات التابعة لها.

المادة الخامسة: تتألف المنطقة المشتركة من الوسط التجاري لمدينة بيروت. ويحده شمالاً محلة الكرنتينا والصيفي. شرقاً الخط الممتد من أول شارع الحمراء والبنك المركزي إلى ساحة رياض الصلح، إلى ساحة الدباس إلى أول شارع النهر، قبله مبنى السفارة الأميركية ومدخل الجامعة الأميركية. غرباً البحر المتوسط.

المادة السادسة: تتمتع كل ولاية بحكمها الذاتي في تقرير وإدارة شؤونها الإدارية والسياسية والقضائية والتشريعية والعسكرية والثقافية وفرض الضرائب وجبايتها وتقرير الموازنة وإنفاقها.

المادة السابعة: السلطة التنفيذية: يرأس كل ولاية حاكم أو رئيس للجمهورية يتمتع بالصلاحيات الدستورية المنصوص عنها في الدستور الحالي. تعاونه حكومة مؤلفة من وزراء يعينهم رئيس الجمهورية ويختار من بينهم رئيساً وتحدد مسؤولياتهم وفقاً لأحكام الدستور الحالي».

ويستكمل شمعون مشروعه بالحديث عن المجلس الرئاسي، ومجلس المصالح الأعلى، ومجلس الجمارك وغيرها (٦٨).

الرقم ١٣٠ - الوثيقة رقم ٣ - خطة العمل المقترحة.

تركز هذه الوثيقة على ضرورة تكريس الهيمنة المارونية وسيطرة القوى المسيحية كلياً على السلطة. أما إذا تعرضت هذه الهيمنة لسوء، فيجب تعطيل دور الحكم والسلطة. وبمعنى أوضح إما أن تكون السلطة كاملة في أيدي الموارنة وإما تعطيل هذه السلطة ونسف مقوماتها مع تكريس الوضع الشاذ القائم على الأرض. وتنتهي الوثيقة إلى إعلان الهدف النهائي والأخير وهو «أن يكون لبنان للبنانيي الولاء» أي الموارنة، وتقترح لأجل ذلك الإمساك بجهاز الحكم وتعزيز حجم ودور المؤسسات القائمة في بيروت الشرقية، استعداداً للانطلاق والتوسع باتجاه المناطق الأخرى، وذلك في إطار منهجية مدروسة وتحت شعارات مختلفة مثل التوحيد والتحرير وإعادة المهجرين وغير ذلك.

وجاء في الوثيقة:

«ملاحظة أولية: إن هذه الخطة (وثيقة ١ - ٢) لا يمكن اعتمادها، ويصبح البحث فيها عديم الفائدة،

إلا إذا تحقق احد الشرطين الآتيين:

١ - ان يكون للجبهة الدور الأساسي في الحكم القائم حالياً.

٢ - تعطيل هذا الحكم كلياً.

١) الهدف الأخير: ان يكون لبنان للبنانيي الولاء! كياناً حراً متميزاً، مطمئناً ومنفتحاً.

٢) استراتيجية أو خطة العمل: لتحقيق هذا الهدف الواجب، هناك استراتيجية أو خطة عمل شاملة تسير في خطين متوازيين لا يعيق واحدهما الآخر:

١ - الخط الأول:

أ - وسيلته الإستراتيجية: بناء الدولة اللبنانية بناء مركباً يراعى فيه:

- توزع الأقاليم توزعاً جغرافياً يسمح بإقامة واحد منها أو أكثر بضم أكبر عدد مستطاع من المجموعات السكانية ذات الولاء اللبناني الكامل.

- قيام حكم ذاتي في هذه الأقاليم ومشاركة في الحكم المركزي.

- إقرار هذا البناء المركب كاختيار دستوري من قبل الجبهة.

ب - (*) إقناع العرب دولة دولة بأن كياناً لبنانياً حراً أو مطمئناً سيكون أنفع لهم من بقاء لبنان ممزقاً، وفي وضع متفجر وقابل للاشتعال على وجه يهدد سلامتهم، هم، كما يهدد سلامته.

- (*) إن موقف بعض الدول العربية في المرحلة الثانية من الحرب يشجع على سلوك هذا السبيل.

- (*) إقناع الدول ذات الشأن بأن حل المسألة اللبنانية على وجه يضمن سلامة الأثنيات الحضارية المختلفة، قد يصبح منطلقاً لحل قضية الشرق الأوسط بكاملها.

٢ - الخط الثاني: يرمي إلى بلوغ الهدف النهائي بصورة تدريجية وعلى مراحل، مع العلم ان هذه المراحل تسير غير متوازية أيضاً وليس بالتتابع في الزمن.

أ - المرحلة الأولى:

إعتماد الصيغة المقترحة (الوثائق التي سبقت مع وثيقة رقم ٤ ملحق)، وإذا تعذر ذلك، فيجب تخطي واقع الدولة الراهن وتكييفه خلال البحث في الصيغ البديلة لصيغة ١٩٤٣، غير المقبولة، وإبقاء المناقشات حول هذه الصيغ البديلة قائمة، والتشديد دائماً على تعددية المجتمع في لبنان، وإعلان هذه التعددية في كل مجال. وترتكز على العمل على إعطاء اللامركزية الإدارية صلاحيات مالية، ومضموناً يحقق ويؤمن بصورة رئيسية الأغراض التالية التي تشكل اللامركزية المؤسسية:

- منع قيام تجمعات سكنية غريبة أو لا لبنانية الولاء في المناطق الحرة، مثل الكرنتينا سابقاً وتل

الزعتر وسواهما.

- تنمية مالية واقتصادية وتربوية - ثقافية متواصلة ومتفوقة، بما يكفل لهذه المناطق الحرة قدراً معيناً من الإكتفاء والاعتماد على الذات.

- مدّ المناطق المذكورة بشبكة من التجهيزات الأساسية تحررها من الإرتهان للمناطق الأخرى في مجالات الطاقة والمواصلات على أنواعها في الداخل مع الخارج.

- إنشاء المدرسة والجامعة التي تهيء للبنان الجديد، المواطن والإنسان الجديد، الواعي لتاريخ هذا الوطن وخصائصه وقيمه. والعمل على زيادة التفوق التكنولوجي في المستقبل، بحيث تصبح التكنولوجيا سلاحاً استراتيجياً هاماً بيد لبنانيي الولاء!.

- قيام جهاز أمني ملائم يصلح لأن يكون رادعاً للطغيان.

- منع التملك بأي شكل كان، للغرباء عن المناطق الحرة، أو اي نشاط اقتصادي أو سياسي أو فكري من شأنه إضعاف تماسكها وقدراتها الذاتية.

ب - المرحلة الثانية:

إحياء الوجود المسيحي في المناطق ذات الأكثرية غير المسيحية وتنميته باستمرار. وفي هذا الإطار يمكن اللجوء إلى الوسائل الآتية:

- إعادة المسيحيين المهجرين من هذه المناطق إلى قراهم في أقرب وقت مستطاع.

- العمل على إنشاء قرى مسيحية جديدة على مواقع ذات قيمة استراتيجية، انطلاقاً من مراكز عمل صناعية أو غيرها.

- تنظيم صفوف المسيحيين في المناطق المذكورة سياسياً وأمنياً، بما يكفل لهم الحرية، والسلامة، والتأثير الفعال في السلطات المحلية وقراراتها وأعمالها.

- العمل على توقيف التزايد السكاني عند الفئة غير اللبنانية الولاء! واستيراد اليد العاملة فقط من بين الفئات التي تتعاطف مع لبنان في الشرق الأوسط.

ج - المرحلة الثالثة:

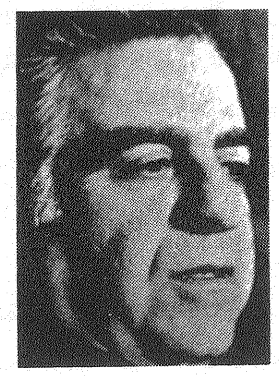
تكريس الهدف النهائي قانوناً بعد تحقيقه واقعاً.

٣ - أداة وشروط التنفيذ

أ - أداة تنفيذية كفاحية دائمة وفعالة: الجبهة اللبنانية.

ب - إيصال المناضلين الملتزمين بهذا الوطن وبهذه الإستراتيجية فوراً، إلى مراكز السلطة الرسمية

السياسية والإدارية، والعمل دائماً للسيطرة التامة على السلطة الفعلية الكاملة في البلاد، في المجال السياسي وغيره من المجالات . . » (٦٩).



شربل قسيس

★ البيان الختامي

وبنهاية الخلوة أصدر المجتمعون بياناً في جلستهم العمومية الأخيرة مساء الأحد في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٧ جاء فيه:

«إن الجبهة اللبنانية، إيماناً منها بعراقة التراث اللبناني الحي المتواصل من ستة آلاف سنة حتى اليوم، وبديمومة هذا التراث تجسيداً للقيم الإنسانية الخالدة.

وتشديداً على أن الصيغة الملازمة للوجود اللبناني على مرّ العصور هي احترام الإنسان كإنسان في كرامته وعقله وضميره.

وتأكيداً منها لدور لبنان الأصيل. هذا الدور الطليعي الفعال في إرساء قواعد السلم في الشرق الأوسط.

وإصراراً منها على ان يتابع لبنان اضطلاعه بالمهمة الحضارية الفريدة التي هو مدعوّ للقيام بها تجاه نفسه وتجاه محيطه المباشر، وتجاه العالم.

وحرصاً منها على ان يبقى المجتمع اللبناني مجتمعاً حراً منفتحاً، وهو ما كانه دائماً.

وتذكيراً بأن هذه المسيحية لا تريد لنفسها ما لا تريده لغيرها من الجماعات الروحية والثقافية التي تتكون منها الأسرة اللبنانية.

وإقراراً منها بأن لا لبنان بدون الإيمان بالله.

وأن لا لبنان بدون الإحترام الحقيقي المتبادل بين مختلف جماعاته.

واعترافاً منها بأن العيوب والنقائص التي تفاقمت في الخلق اللبناني وفي المجتمع منذ الإستقلال، تجب مجابهتها مجابهة فعالة.

واعتزازاً منها بالبطولات الفائقة التي تفجرت من صميم الشعب في محنته الأخيرة دفاعاً عن كرامته وقيمه ومقدساته ومحض وجوده.

واحتفاءً بشهدائها الأحياء المهيمنين على مؤتمرنا هذا.

ثم انطلاقاً من وعينا لمسؤولياتنا ومن عزمنا على تحملها كاملة والمضي بها إلى ان يتحقق لنا ولكم ما نصبو إليه.

وتعبيراً عن إرادتكم تداعينا، نحن أركان الجبهة اللبنانية، كميل شمعون، سليمان فرنجية، بيار

الجميل والأباتي شربل القسيس وعدد من رفاقهم في النضال إلى عقد خلوة مغلقة في دير سيدة البير ثلاثة أيام (٢١ - ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٧) إستعرضنا في خلالها حاضر اللبنانيين وأمسهم وغدهم، واتخذنا بصددها من المقررات ما أملاه علينا وجداننا الوطني والتزامنا بالمسؤولية. وهي مقررات رأينا أن يرجأ اعلان بعض منها إلى ما بعد إقراره في المؤتمر الوطني الذي سندعو إليه في وقت قريب. كما رؤي أن نذيع بعضها الآخر وهو هذا:

أولاً: بعد أن تواضح للمجتمعين ما يجب أن تكون أهداف الجبهة اللبنانية ووسائل تحقيقها، قرروا تنظيم جبهتهم تنظيماً فعالاً يجمع طاقاتها وإمكاناتها بغية تشديد قدراتها الروحية والمادية والأمنية للقيام بجميع المهام التي أخذتها على عاتقها.

كما قرر المجتمعون دعوة جميع القوى والهيئات والفاعليات في الوطن وما وراء البحار التي تشارك الجبهة إيمانها بلبنان لتنشئ وإياهم تجمعاً لبنانياً موحداً شاملاً منظماً يتولى السهر والمحافظة على لبنان، ويكون ملزماً التزام شرف وكرامة بالدفاع عن حقوق هذا الوطن وشعبه، وذلك بجميع الطرق التي تقررها الجبهة في حينه وبوسائلها في الداخل والخارج.

ثانياً: تلتزم الجبهة بلقاءات دورية تعالج فيها المواضيع الأصلية والقضايا الطارئة، فتتخذ بشأنها ما يلزم من المواقف ومن الإجراءات الكفيلة بتحقيقها. كما عمدت إلى تعيين لجان لدرس ولوضع مشاريع التشريعات اللازمة في شؤون الجنسية، والمطبوعات، والأحزاب، والأحوال الشخصية، والوجود الأجنبي على أرض لبنان، وتملك الأجانب فيه.

ثالثاً: وقد قررت الجبهة بالإضافة إلى ذلك:

١ - المحافظة على المنشآت والمنجزات والمؤسسات التي حققتها حتى اليوم مزمعة أن تظل تعمل على تطويرها.

٢ - تحرير جميع الأراضي اللبنانية المحتلة.

٣ - العمل على توزيع الفلسطينيين المقيمين في لبنان على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية كلٌ بحسب قدرتها على الاستيعاب.

٤ - مساعدة المهجرين اللبنانيين للعودة إلى منازلهم.

٥ - تكريس لبنانية جميع اللبنانيين وإشراك اللبنانيين ما وراء البحار في حياة لبنان السياسية، ثم العمل على الحدّ من الهجرة اللبنانية الآنية.

٦ - حمل السلطة على إعادة تسيير المؤسسات العامة تسييراً يضمن حياة اللبنانيين ومصالحهم ويمنع التصادم بين بعضهم بعض.

٧ - ولكي يتمكن المواطنون المتضررون بمتاجرهم ومصانعهم وسائر موارد رزقهم، هم أيضاً، من العودة إلى تسيير مؤسساتهم، فقد شكلت الجبهة لجنة لمتابعة موضوع الأضرار، وهكذا أضرار المتضررين بالأرواح والأجساد والمنازل.

أما المقررات المرجأ إعلانها فهي تدور على مسائل ثلاث:

١ - كيفية تأمين الحياة الحرة الكريمة لكل مواطن لبناني وإبقاء لبنان وطناً لكل طالب حياة حرة كريمة عكّرت عليه في بلاده من أجل لبنان أو بسببه.

٢ - اعتماد تعددية المجتمع اللبناني، بتراثاته وحضاراته الأصيلة، أساساً في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحد، تعزيزاً للولاء المطلق له، ومنعاً للتصادم بين اللبنانيين، بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها، وبخاصة ما تعلق منها بالحرية وبالشؤون الثقافية والتربوية والروحية مع الخارج وفقاً لخياراتها الخاصة.

٣ - اعتزام معالجة الشأن الإقتصادي على أسس حديثة عادلة تأخذ بالاعتبار المبادرة الفردية ضمن النظام الحر المنظم.

فيا أيها اللبنانيون

إن جبهتكم تعرف ما في نفوسكم، وتعي همومكم، وهواجسكم، ومطالبكم، فهي عاملة أبداً على السهر عليكم، والذود عن حقوقكم. إن عينها لن تغمض لحظة واحدة عنكم، فاطمئنوا. كل من كان وما كان في الدفاع عنكم ما زال حاضراً، وسيظل إلى أن تزول المكاره. والمقاتلون الشرفاء باقون في الساحة معكم، فإن حياتكم عزيزة عليهم كحياتهم، وممتلكاتكم كممتلكاتهم.

هاتوا منكم يداً، وهاكم يدنا، لنقوم معاً إلى إعادة بناء ما تهدم من لبنان المتناقل إلينا عبر العصور، حراً سيداً، عزيزاً معانداً ورافضاً إلى الأبد.

إن الله معنا ومعكم، والخيرين في الدنيا معنا ومعكم، وكلنا مع لبنان وله. عاش لبنان».

بطرس ضو : موازنة الغد على ضوء تاريخهم

بتاريخ ١٩ صفر ١٣٧٩ هـ - ٨ شباط ١٩٧٧ م، ألقى الأب بطرس ضو محاضرة مطولة بمناسبة «عيد مار مارون»، ضمنها تحريضاً مكشوفاً على المسلمين، وقد تخللها الكثير من الدجل والإفتراء وطمس الوقائع. ورأى «ضرورة قيام الوطن القومي الماروني المستقل عن العرب والمسلمين، وأنه من خلال المقارنة بين مختلف العهود التي اختبرها الموارنة طوال ١٣٠٠ سنة، يتضح أن عهد الوطن القومي الماروني المستقل عن الدول الإسلامية عربية كانت أو غير عربية هو العهد الذهبي الأمثل.

المردة

بدأ ضو حديثه عن المردة أو «الموارنة الأولين»، معتبراً أنهم بُناة «الوطن القومي الماروني المستقل». وقد أوردنا المقاطع الرئيسية حول هذا الموضوع في حديثنا عن المردة في بداية هذا الكتاب، ولذلك فلا داعي لتكرار ما ذكرناه.

العروبة والإسلام

بعد أن تحدث ضو عن عهد الإمارة، وأثنى على سياسة الأميرين فخر الدين وبشير الشهابي، واللذين حلت بسقوطهما «فاجعتان كبيرتان» أصابتا الموارنة في الصميم، تطرق للميثاق الوطني، ووصل إلى العروبة والإسلام، فصب جام غضبه عليهما، معتبراً «أن العروبة ليست أفضل من العثمانية على الإطلاق»، وقال: «إن الدولة العربية الراشدية فالأموية فالعباسية، والدولة الايوبية والدولة المملوكية والدولة العثمانية، ومجموعة الدول العربية حالياً هي كلها أشكال متنوعة ومتعاقبة لجوهر واحد هو الحكم الإسلامي. وليس العرب أفضل من الأتراك في حكم الشعوب إذ أن تصنيف الناس إلى مسلمين وأهل ذمة، ومؤمنين وكفار، ليس من وضع الأتراك ولكن من العرب. وليست الحال اليوم أفضل منها في الماضي، لأن هذه الشرائع تعتبر بنظر أصحابها منزّلة، ومن أصل إلهي لا يجوز تبديل حرف واحد منها.. حاولوا فرض العثمانية، والآن يحاولون فرض العروبة كهوية على شعب يتمسك بهويته الأصيلة ويرفض هوية غريبة تفرض عليه بالإكراه. والإصرار على إلغاء الطائفية من جهة وعلى العروبة من جهة ثانية إن هو إلا طائفية باتجاه واحد، إذ ليست العروبة سوى لون من الطائفية كما هو ثابت من أنظمة الدول العربية كلها بدون استثناء. وأن يتمسك شعب بهويته وحريته واستقلاله لا يجب اعتباره عداء لأحد، ولكنه حق مقدس تقره شرعة حقوق الإنسان وحق تقرير المصير. ومن الأمور النادرة في التاريخ والمستغربة أن يحاول شعب فرض هويته على شعب آخر.. كنا هنا قبل العرب والعثمانيين بآلاف السنين، ورحل العثمانيون وبقينا، وسنبقى بعون الله والقديس مارون إلى أن يرث الله الأرض».

التمسك بالإمتيازات

بالنسبة للإمتيازات أوصى بطرس ضو بالتمسك بها والعمل على تعزيزها، لا سيما فيما يتعلق برئاسة الجمهورية، وقال: «مثلما أن العلة الأساسية في الماضي، منذ فقد الموارنة استقلالهم في عهد المماليك، كان ارتباط لبنان، وطن الموارنة، بالدولة الإسلامية المملوكية فالعثمانية، هكذا اليوم العلة الأساسية هي ارتباط لبنان بالمجموعة العربية والسياسة العربية. هذا الإرتباط أفرغ لبنان من استقلاله الحقيقي، وحرمه حرية التصرف داخلياً وخارجياً، وعرقل مسيرته في طريق التقدم والرقي والإزدهار الإقتصادي والحضاري. ومما يجعل الوضع أكثر صعوبة وتعقيداً، كون المسلمين في داخل لبنان يؤلفون مع

المسلمين في الخارج، وخاصة في الدول العربية، أمة واحدة ووطن واحد، ولا يعترفون بالولاء لأي وطن آخر، خاصة إذا كان يحكمه مسيحيون. فعبثاً تعقد الاتفاقات والمواثيق معهم. انهم لا يعترفون بلبنان وطناً مستقلاً نهائياً ولكنهم يعتبرونه جزءاً من وطن أكبر هو الوطن العربي. فيجب أن يكون هدفنا إعادة استقلالنا التام الناجز عن الدولة الإسلامية الممثلة الآن في العروبة أو المجموعة العربية وذلك:

أ - بالتمسك بما لنا من سلطات، وخاصة رئاسة الجمهورية التي أرادها الميثاق الوطني ضمانة لاستقلال لبنان، لا امتيازاً للموارنة كما يقولون. إنها ضمانة وطنية للإستقلال الذي أراده الميثاق الوطني مستقلاً عن الشرق والغرب معاً. اتُّفق على أن يتولى الموارنة الرئاسة الأولى كضمانة لاستقلال لبنان ضد طغيان الأكثرية العربية. فاختصاص الرئاسة الأولى بالموارنة له طابع وطني لا طائفي، وغايته تعزيز استقلال لبنان وديمومة هذا الإستقلال لا تعزيز الموارنة كطائفة. وبقاء الضمانة ضروري طالما أن الخطر الذي وضعت لأجله هذه الضمانة موجود. بالواقع يمكن التأكيد أن خطر الطغيان العربي من الخارج والشارع الإسلامي من الداخل لم يزل منذ وضعت الضمانة، ولم ينقص بل زاد وتعاظم، مما يتوجب التمسك أكثر بالضمانة ودعمها بقوى فاعلة ذاتية داخلية وخارجية ودولية. وما تشديد المسلمين أكثر فأكثر على عروبة لبنان وتلاحمهم مع الفلسطينيين الغرباء لدك سيادة لبنان وتعريبه وابدال نظامه الذاتي المستقل بنظام يحكّم السيطرة العربية عليه إلا الدليل المحسوس على حقيقة وتزايد الخطر الذي لأجله وضعت الضمانة المذكورة.

ب - مارونية الرئاسة الأولى ضمانة لا للكيان اللبناني فحسب، ولكن للوجود المسيحي والماروني ايضاً.

ج - عندما اتّفق واضعو الميثاق الوطني على تخصيص الرئاسة بالموارنة، كان القصد من ذلك توفير ضمانة للموارنة تؤمن لهم الإطمئنان على أرواحهم، وتقوم في ذلك مقام الإنتداب والحماية الغربية. والأخطار التي استُعين ضدها بالحماية الغربية والإنتداب، والتي اتُّفق على أن تكون الرئاسة الأولى ضمانة ضدها مكان الإنتداب والحماية الغربية، لا تزال قائمة، ولا يُتوقع زوالها في المستقبل المنظور وذلك للأسباب التالية:

١ - العروبة تعني لا نظرياً ولكن واقعياً الإسلام، ففي دساتير كل الدول العربية دين الدولة الإسلام. وليس هناك أي اتجاه للتخلي عن هذا الإرتباط بين الدين الإسلامي والدول العربية.

٢ - الإسلام يميز بين المسلم والذمي على الصعيد السياسي والمدني والإجتماعي، والذي لا حق له بالحياة أصلاً، ولكن يسمح له بالإحتفاظ بالحياة لقاء الجزية. والحقوق التي تقرها شرعة حقوق الإنسان وكل الدساتير الحديثة لا يقرها الشرع الإسلامي الذمي كما هو معروف، وخاصة حرية الضمير والعبادة وغير ذلك مما يطول شرحه.

٣ - هذا التمييز بين المسلم والذمي، أو المؤمن والكافر، مع ما يتبعه من الطبقية والحرمان الذي أشرنا إليه بالنسبة إلى الذم، نابع لا من أنظمة وقوانين بشرية المصدر يمكن إصلاحها وتعديلها، ولكن من نصوص قرآنية لها قدسية الوحي بنظر المسلمين، ولا يجوز مسها بأي شكل من الأشكال. هذا التشريع الإلهي الأصل حسب اعتقادهم أدى على مر الأجيال إلى تصفية المسيحيين في البلدان التي تغلب عليها العرب والدول الإسلامية كسوريا وآسيا الصغرى والعراق ومصر وأفريقيا الشمالية وغيرها. ومن ضمن شطر كبير من العرب والمسلمين في الوقت الحاضر تصفية المسيحيين في لبنان وخاصة الموارنة. والأحداث الأخيرة دلالة محسوسة واضحة على ذلك. وجرت محاولات كثيرة في الماضي بهذا الصدد. والذي صان الموارنة هو العناية الإلهية وقوتهم الذاتية وتضحياتهم المتواصلة وبعض الحماية الأوروبية.

٤ - أما القول أن الظروف تغيرت والعقول تطورت، فهذا يكذبه الواقع والأحداث التي نشهدها الآن والخطوط المعلنة وغير المعلنة والتيارات التعصبية التي تجتاح العالم الإسلامي والعربي...

٥ - ليس من الحكمة والمسؤولية في شيء التخلي عن الضمانات التي بيدنا لنلقي بأنفسنا وبالشعب الموكول إلينا والتراث والرسالة في خضم المجهول تحت رحمة السيف الإسلامي، وذلك لمجرد آمال أو تمنيات أو وعود أو عواطف الأخوة أو المسكونية أو غير ذلك من الإعتبارات. يجب التمسك بما لدينا من ضمانات والعمل على الإستزادة منها على صعيد القوة الذاتية والعلاقات العربية والدولية».

بعد هذا يبدأ ضو بتفنيد «الإعتراضات على اختصاص الرئاسة الأولى بالموارنة»، معتبراً «أن لبنان بفضل نظامه هذا ذي الرأس المسيحي أكثر تطوراً من كل البلدان العربية والإسلامية، وأكثر ازدهاراً، وأرفع مستوى من الناحية الثقافية والحضارية والإجتماعية والإقتصادية من أي منها، مع العلم أنه أفقرها جميعاً من حيث الموارد الأرضية الطبيعية. وإبدال النظام ذي الرأس المسيحي بنظام اسلامي من شأنه أن يعيد البلاد إلى الوراء، والنظام المسيحي هو لا طائفي وعلماني بالواقع لأنه مستوحى من الإنجيل، والإنجيل لا يميز في التعامل بين الناس بين مؤمن وكافر وقريب وعدو، بينما هذا التمييز من صميم الدين الإسلامي». لأن الإسلام لا يقر «الحقوق التي تقرها شرعة حقوق الإنسان وكل دساتير الأرض»، «كالدستور الفرنسي والأميركي وشرعة الأمم المتحدة» التي انبثقت من «الروح المسيحية القائمة على العدل والمحبة والمساواة». ويصل ضو في استنتاجاته وقلبه للحقائق إلى: «أن النظام اللبناني ذا الرأس المسيحي، كانت منافعه للمسلمين أكثر منها للمسيحيين»، وأن «موازنة الدولة يغذي أغلبية مواردها المسيحيون بينما تنفق أكثريتها على المسلمين».

ويزعم ضو أن الميثاق الوطني بُني «على اعتبار أن المسيحيين في لبنان أقلية بالنسبة إلى المحيط العربي.. واقيمت الرئاسة الأولى ضمانة للمسيحيين بدل الضمانة الدولية والإنتداب بصرف النظر عن

نسبة المسيحيين في لبنان . وعندما اتُّفق على ذلك، اعتمد لا كتدبير عابر مؤقت مرتكز على عدد المسيحيين والمسلمين في لبنان، ولكن كعهد مؤبد بين فريقين وضمانة ثابتة » . وأما « في حال تصلب الفريق الإسلامي ومطالبته بالتغيير »، ينبه ضو قومه أنه « لا يجب في هذه الحالة التراخي على الإطلاق . فالمسلمون يتبعون مخططاً هدفه تعريب لبنان وأسلمته .. إلى أن يذوب تماماً في هذا الوطن العربي الإسلامي الشامل . وهو بنظرهم لا يكون وطناً مؤبداً . والميثاق الوطني الذي جاء بالأمس حلاً لمشكلة، أصبح هو اليوم مشكلة، والحل الذي يتَّفق عليه اليوم يصبح غداً مشكلة تحتاج إلى حل، إلى ان يزول لبنان السيد الوطن الحر المستقل، ويصبح جزءاً غير مستقل على الإطلاق من الوطن العربي، والصمود أمام هذا الرمل المتحرك والتمسك بالميثاق هو الحل الحكيم الوحيد والتزحزح هو الخطأ، لأنك إذا أعطيت المسلمين اليوم شبراً يطالبون غداً بمتر » .

ومن « ملاحظات » بطرس ضو التي أوردها في محاضرته « أن الرئاسة حق مكتسب للموارنة منذ الفتح العربي وعهد المردة أي الموارنة الأولين بموجب مواثيق مع الخلفاء المسلمين، حتى المتصرفية إذ كان المتصرف مسيحياً كاثوليكياً، مروراً بعهد المقدمين فالأمراء الذين كان اعظمهما مارونيين أي فخر الدين وبشير الكبير » . وأوضح ضو « أن التمسك بالقضية والحق الأساس أي الرئاسة لا يعني العنف أو الفظاظة بالأسلوب . فيجب اعتماد القدر الأكبر من اللياقة والنعومة والحكمة والإقناع واللطف في الأسلوب عند المجاهرة بهذا الحق والتمسك به بدون ضعف » .

وأشار ضو بصورة خفية الى ضرورة تنصير المسلمين بشكل أو بآخر، عن طريق « لبننتهم »، كما حصل في الماضي لكثير من العشائر المسلمة التي عدّد بعضها . وقد أورد في هذا الصدد : « يجب أن يكون الهدف مع التمسك بالرئاسة كحق للموارنة، العمل الحثيث على لبننة الفريق العروبي غير المؤمن بلبنان، كما فعل أجدادنا مع العشائر التي أرسلت من قبل الخلفاء والدول الإسلامية إلى لبنان للقضاء على استقلاله وعلى المسيحية فيه، مثل بني ارسلان وأبي اللمع وتلحوق وعبد الملك وعماد وحرفوش وحمادة وغيرهم . فهؤلاء بعد أن ناصبوا الموارنة العداء قروناً طويلة تمورنوا أو تلبننوا أي اندمجوا في العقيدة والولاء اللبناني . والعمل على لبننة الفريق الآخر اليوم خاصة بالإصلاحات الجذرية في الإدارة، من حيث تطهيرها من الرشوة والفساد والكسل وسائر الآفات . وفي المجال الإجتماعي، برفع مستوى المعيشة والرفاهية للطبقات الفقيرة، وتلبية حاجات الشعب في الطب والعمل والخدمات الإجتماعية . وفي المجال الإقتصادي والأخلاقي والثقافي، بتربية العقيدة اللبنانية في النشئ والشبيبة خاصة في مدارسنا الخاصة . وفي المجال الثقافي، لا بد من التنويه بفصل الآداب اللبنانية والفلسفة اللبنانية والفنون وسائر فروع الحضارة، عن الآداب والفلسفة العربية، وتدريس الآداب اللبنانية والفلسفة وما يليها مستقلة في مدارسنا المارونية عن

الآداب والفلسفة العربية، لإنماء روح الولاء الوطني والتربية الوطنية. ويمكن تدريس الآداب العربية كغيرها من الآداب الأجنبية كالفرنسية مثلاً».

كسب الرأي العام الدولي والعالمي

وأشار ضو إلى ضرورة كسب الرأي العام الدولي والعالمي بقوله: «يجب التخلص من الوهم المسيطر على بعض العقول والموحي بأن قضيتنا خاسرة حتماً على الصعيد الدولي والعالمي، لأن مصالح الدول مرتبطة بنفط العرب ولا نفط عندنا. لتبديد هذا الوهم يجب أن نأخذ بعين الإعتبار بعض الحقائق:

إن دول النفط نفسها مؤيدة لقضيتنا، فكيف يجوز القول أن الدول، مجاراة لدول النفط العربية، لا تقيم وزناً لقضيتنا. الدول العربية هي التي وضعت الميثاق الوطني كما قلنا والميثاق الوطني وضع بموافقة ومباركة ومشاركة الدولتين العربيتين الكبيرتين في حينه، مصر وسوريا. ولا تزال هاتان الدولتان حتى الآن، بالرغم من تبدل أنظمة الحكم فيهما، لا تزالان مصرتين على تنفيذ واستمرار الميثاق الوطني، خاصة فيما يتعلق بتخصيص الرئاسة الأولى للموارنة ... ولا اعتقد ان تأييد السعودية لقضيتنا هو مرتجل وابن الساعة. فالقول المأثور: «اذا لم يكن لبنان موجوداً وجب إيجاده» هو من كلام الملك فيصل. وسبقه إلى كلام مماثل والده الملك عبد العزيز. وتأييد الملك حسين للنظام اللبناني برآسة المسيحي مشهور. وحرص المملكتين السعودية والأردنية على تعزيز الموارنة في لبنان مشهور. إن ما يحدو العرب وخاصة المملكتين السعودية والهاشمية إلى التمسك بالنظام اللبناني ورأسه المسيحي هو كون لبنان المسيحي نافذة العرب على العالم المسيحي في الغرب. إانهم يعتبرون أنهم مهما كانت ثرواتهم النفطية وعلاقاتهم مع الغرب وثيقة، فإن لبنان يستطيع أن يترجم مصالحهم للغرب أفضل منهم، للإنسجام الحضاري والديني بين الغرب ولبنان. هكذا يحرصون على طابع لبنان المسيحي ليظل همزة الوصل والترجمان بينهم وبين الغرب، خاصة في الظروف الحرجة. ليس أدل على ذلك من انتداب الدول العربية كلها الرئيس اللبناني فرنجية، ليتكلم باسمها في الأمم المتحدة ويعرض قضية فلسطين. يجب علينا من جهتنا أن نعزز هذه الروابط مع الدول العربية وإنماءها بدون المس بمصالح لبنان أو كرامته ... من الخطأ إذن القول أن السياسة الدولية لا تتحرك إلا انطلاقاً من مصالحها النفطية. الصداقة هي ايضاً من العوامل الرئيسية في التعامل الدولي، فإذا كان الملك الأردني، بلياقته وكياسته وصفاته، استطاع كسب صداقة اميركا، إلى حد أنها استنفرت قواتها العسكرية لدعمه في الظروف الحرجة، بالرغم مما ينطوي عليه هذا الدعم من خطر حرب عالمية، فباستطاعة مسيحيي لبنان أن يعتبروا الصداقة من العوامل الفعالة في العلاقات الدولية. وما ينطبق على الأردن ينطبق على اسرائيل. وكل الدول بما فيها اميركا وفرنسا وروسيا مجمعة على تأييد اسرائيل. وليست لإسرائيل ثروات نفطية أو غيرها. إن تأييد الدول لإسرائيل مبني على الصداقة أكثر منه على المصالح، لأنه إذا كانت المصالح الإنتخابية

تحمل السياسيين في أميركا على مراعاة أصوات اليهود، فإن هذا لا ينطبق على روسيا مثلاً أو حتى على فرنسا وبريطانيا».

ويعدد ضو طرقاً عدة من شأنها أن تساعد الموارنة على كسب الرأي العام الدولي. وهي «الصداقة، وقوة الحق إذا ظهرت بوضوح ومنطق، والقوة الذاتية في المجال العسكري والمصالح». بالنسبة للصداقة يدعو لإقامة علاقات وثيقة مع الغرب، خاصة فرنسا والولايات المتحدة، والإستفادة من وجود المغتربين في اميركا الإفادة القصوى، فيقول: «بين موارنة لبنان والدول الكبرى، خاصة فرنسا والولايات المتحدة، صداقة راسخة الجذور منذ عدة قرون. هذه الصداقة غير متوفرة لا للاردن ولا لأي بلد آخر. ولكننا نحن الموارنة أهملنا بالنسبة إلى فرنسا إنماء هذه الصداقة وتغذيتها وعملنا أخطاء فادحة مخلة بهذه الصداقة، خاصة بمناسبة معركة الإستقلال خلال أعوام ١٩٤٣ - ١٩٤٥، فيجب الآن تصحيح هذه الأخطاء والعمل على إعادة هذه الصداقة لرونقها القديم. أما مع الولايات المتحدة فصداقتنا متينة، خاصة بسبب المهاجرين من الموارنة، ولكننا لا نسعى إلى أن نكوّن من هؤلاء المغتربين أداة فعالة لترسيخ هذه الصداقة بتمتين الروابط بينهم وبين الوطن الأم وتنظيمها. وما ينطبق على دور المهاجرين الموارنة في الولايات المتحدة، من حيث تمكين الصداقة بيننا وبين هذه الدولة الكبرى، ينطبق على المهاجرين في كل أقطار الأرض، وخاصة في الدول اللاتينية الأميركية».

وعن «قوة الحق» يبالغ ضو في افتراءاته فيقول: «النظام السائد في الدول الإسلامية والعربية هو نظام تيوقراطي اسلامي لا ديمقراطي. والنظام التيوقراطي الإسلامي قائم على التمييز بين المسلم وغير المسلم، وما يتبع ذلك من اضطهاد وظلم صامت أحياناً وصارخ أحياناً أخرى. وتقصي الحقائق بصورة مجردة موضوعية يبين كم هو بالغ الإجحاف بحقوق المسيحيين وكرامتهم في الدول العربية والإسلامية. فهم مواطنون من الدرجة الثانية، وبالأحرى ليسوا معتبرين كمواطنين، يُمارس ضدهم التمييز في الوظائف والأشغال والمدارس وسائر المرافق العامة. والمضايقات مستمرة. وهذا ينطبق على الدول الإسلامية العلمانية كتركيا وغير العلمانية.. وإجراء التحقيق والإحصاء بهذا الموضوع يثبت ذلك. فلبنان هو في الشرق المعقل الوحيد للديمقراطية، بسبب نظامه ذي الرأس المسيحي والأسس المسيحية. وتغيير هذا النظام هو تحطيم لأحد أهم مراكز الديمقراطية في العالم، وخاصة في العالم الثالث المتخلف. هذا ما يجب بيانه وإبرازه بالوقائع للعالم الحر وللأمم المتحدة وغيرها».

ونوّه ضو بأهمية القوة الذاتية العسكرية قائلاً: «إنه لا يجب في هذا الموضوع أن نهمل الدفاع عن أنفسنا بسبب الإتكال على الحماية الأجنبية، التاريخ يثبت ذلك بصورة قاطعة. وفي الأحداث الأخيرة لو لم نصمد ونحسن الدفاع عن أنفسنا لما كان تحرك العالم العربي لصالحنا في مؤتمري الرياض والقاهرة».

وزعم أن «سوريا والعراق وآسيا الصغرى كانت كلها مسيحية، وكانت المسيحية فيها على غاية الإزدهار. ولكن لأن هذه الشعوب لم تحسن الدفاع عن نفسها، واتكلت في ذلك على الدولة البيزنطية، فإنها انهارت حالاً أمام الإجتياح الإسلامي، *وانقرضت المسيحية والمسيحيون فيها مع أنها مهد المسيحية*». *أضاف:* «ولحيازة قوة عسكرية ذاتية تمكننا من الإحتفاظ باستقلالنا وحقوقنا وكرامتنا، يجب العودة إلى شعار الآباء والجدود في عهد المردة والوطن الماروني. وهذا الشعار هو كل ماروني جندي.. كان كل ماروني من سن الخامسة عشرة حتى يبلغ السبعين من العمر جندياً مدرباً مثل أحسن جندي في الجيوش الأوروبية».

وأكد ضو على ضرورة تحويل الموارنة إلى عصابات مسلحة أو جيش نظامي، وذلك عبر تكثيف التدريب العسكري وبناء مجتمع الحرب في المدارس والكنائس، فقال: «وبالإضافة إلى التدريب البشري، يجب وضع خطة شاملة أو استراتيجية كاملة، تشمل الجيل اللبناني الماروني كله، بشبكة من التحصينات والتجهيزات العسكرية، كما كانت الحال ايضاً، في عهد الوطن الماروني المستقل. من النادر أن تجد قرية مارونية ليس فيها محل يدعى الحصن أو القلعة أو البرج. الكنائس والأديار كانت حصوناً تبنى بشكل قلاع فيها الإستحكامات والمرامي والجدران الضخمة والأبواب الحصينة. يجب أن يعود الجبل كله كأنه حصن واحد منيع مجهز بأحسن الوسائل الحربية. هذا طبعاً يتطلب جهوداً وأموالاً، ولكنه ليس مستحيلاً، نظراً لطاقات المقيمين والمغتربين والصداقات الدولية، والتنفيذ يتم بموجب خطة طويلة المدى. والإعتماد في ذلك على الجبهة والقوات اللبنانية إذا توسعت، بحيث تضم كل الموارنة، وفقاً لشعار «كل ماروني جندي».

دور الكنيسة

بعد ذلك يدعو ضو إلى اعتماد خطة من شأنها إعادة إحياء دور الكنيسة التاريخي فيقول: «على الصعيد الدولي والعالمي، يجب أن تنصب جهود الكنيسة في الشرق عامة والكنيسة المارونية خاصة، على أن يبقى لبنان معقل الديمقراطية والحرية والإنسانية في هذه البقعة من العالم، ببقاء نظامه ذي الرأس المسيحي وذي الأسس المسيحية، وذلك صيانة لا للحقوق والحريات والكرامة الإنسانية فحسب، ولكن للوجود المسيحي ذاته والرسالة المسيحية، فلبنان بنظامه المشار إليه حصن وملجأ المسيحية في الشرق وبانهيار نظامه تنهار المسيحية ذاتها. وكانت الكنيسة المارونية ولا تزال بنظر العالم الحر، تعتبر المركز الرئيسي والدعامة الكبرى للبنان ومن ثم للديمقراطية والحرية في هذا المقلب من العالم. ولكن يجب ترميم نفوذ وعلاقات الكنيسة المارونية لدى الدول الغربية الكبرى ولا سيما فرنسا وأميركا وغيرها، ولدى المؤسسات الدولية الكبرى وخاصة الأمم المتحدة، بإنشاء علاقات منتظمة مع هذه الدول والمؤسسات، سواء بالإتصال المباشر أو بواسطة الفاتيكان والكنائس المسيحية المنتشرة في العالم وخاصة فرنسا والولايات المتحدة، وذلك عن طريق الصداقات الشخصية والبعثات والمراسلات وسائر أنواع الإتصال، وسواء

بواسطة المغتربين الموارنة والمسيحيين المخلصين للبنان . ولا بد لأجل ذلك ، من أن تكون لدى الكنيسة المارونية خطة مدروسة تشمل السياسة الخارجية والداخلية ، وخطة متماسكة ومستمرة لا تزول وتتغير بزوال الأشخاص ، ولكن تبقى مستمرة وفاعلة في جوهرها مع ما يلزم من التطور والتكييف . ولدى الكنيسة المارونية من الوثائق والأرشيف ما يساعدها على وضع هذه الخطة الشاملة المتكاملة . وللكنيسة المارونية في هذا الموضوع ، فضلاً عن وثائق أرشيفها واختباراتها على مدى العصور ، مجموعات المهاجرين الموارنة الذين يمكن الإستعانة بهم كقوة عالمية . وعندما تكتمل هذه الخطة الشاملة المتكاملة البعيدة المدى مستقبلاً ، والمستوحاة من تراثنا الماروني اللبناني العميق الجذور ، يمكن عندئذ جمع الأسرة المارونية حول هذه الخطة المدروسة ورص الصفوف تحت رايتها ، وهذا دور فريد للكنيسة المارونية لا يمكن لأية هيئة أخرى القيام به .

ومن الضروري ايضاً النهوض بالرسالة المارونية إلى سابق ازدهارها ومجدها في الأزمان الغابرة ، فلقد وحد آباؤنا وأجدادنا الشعب اللبناني والطوائف اللبنانية بعمل رسولي حثيث ومتوقد وحكيم اجتذب الكثير من العشائر غير المارونية وصهرها فيها . وهذا وثق وحدة الشعب وشحنه بزخم جديد . وهنالك مجالات واسعة في حقل الرسالة ، والشبيبة المارونية واعية لواجبها الرسولي . فمثلما أن الشبيبة المارونية انتظمت بصورة عجيبة في منظمات عسكرية للدفاع عن لبنان في الأحداث الأخيرة ، وذلك بحماس واندفاع عجيبين ، وبحافز عفوي من الروح المارونية اللبنانية الأصيلة ، هكذا الشبيبة المارونية اليوم منتظمة في حركات رسولية قوية الزخم مثل حركة الشبيبة المريمية الرسولية وغيرها . فالمهم أن تتولى الكنيسة رعاية هذه المنظمات وتقويتها ، ومدها بالغذاء الروحي والعلمي وبالعطف والتوجيه والتشجيع » (٧٠) .

وثيقة بولس نعمان : كيف يواجه الموارنة طغيان الأكثرية الإسلامية

عام ١٩٧٧ كانت الرهبانيات المارونية منهمكة في مخاطبة العقل السياسي الماروني وإثارة الدوافع لديه بغية إيجاد المبررات النظرية والسياسية لاستمرار الحرب . وفي ١٤ جمادى الثانية ١٣٩٧ هـ ـ أول حزيران ١٩٧٧ م قدم بولس نعمان ، الذي يمثل « الصندوق الأسود لأسرار الموارنة » ، باسم منظمة الرهبانيات المارونية ، وثيقة علنية بشأن حل الأزمة ، هي الأخطر منذ بداية الحرب عام ١٩٧٥ م . وتنقسم الوثيقة إلى قسمين لا ثالث لهما . يتضمن القسم الأول عرضاً سريعاً لجوهر المشكلة التي تتمثل بالوجود الإسلامي ، « فمشكلة لبنان هي نفسها مشكلة الأقليات في الشرق » . وأما القسم الثاني فيقترح الحل المناسب . والحل هو بتحرير لبنان من المسلمين الذين تسميهم الوثيقة « غرباء » ، وهم الذين يشكلون طغياناً دائماً . وهذا التحرير يتم معنوياً من خلال المسيحي المتفوق ، ومادياً من خلال « أداة كفاحية » تشكل القوات

الكتائبية عمودها الفقري.

وترى الوثيقة في تقتيل المسلمين وتشريدهم حلاً معقولاً، لأن هذا الحل يزيد في عدد الموارنة، ويوسع مدى انتشارهم على أرض لبنان و«إشغالهم لهذه الأرض». أما «إذا أصبح النظام والحكم اسلاميين، فلا يعود من مبرر لوجود هذا الوطن». وفي نفس الوقت تتشاءم الوثيقة من فكرة التقسيم، لأن المطلوب هو لبنان كله.



بولس نعمان.. مخطط للهيمنة الدائمة

كذلك دعت الوثيقة إلى الإحتفاظ بما تسميها «المناطق الحرة» أي المناطق التي تشرد منها المسلمون في شرقي بيروت وغيرها، تمهيداً للإنطلاق نحو مناطق أخرى وإخضاعها بنفس الطريقة. وأخيراً تنتهي الوثيقة إلى وضع «استراتيجية عامة» يلتزم بها كل الموارنة، «وتدخل في برامج احزابهم وهيئاتهم وتنظيماتهم كلها».

وفي ما يلي النص الكامل لهذه الوثيقة:

جوهر المشكلة

«مشكلة لبنان هي نفسها مشكلة الأقليات في الشرق، او ما يعرف بالمسألة الشرقية. فالأكثرية الإسلامية، بحكم طبيعتها كأكثرية أولاً وكأكثرية إسلامية ثانياً، طاغية سواء كان ذلك بإرادتها أو بغير إرادتها. لذلك فهي خطر دائم من هذا القبيل على لبنان، وبالتالي على الوجود المسيحي فيه بوجه عام. هذا حتى إشعار آخر.

ماهو الحلّ؟

أياً كان النظام السياسي في لبنان، فخطر الطغيان الأكثري المشار اليه لا يتغير إلا اذا أصبح النظام والحكم اسلاميين، وفي هذه الحال لا يعود من مبرر لوجود هذا الوطن. وستظل الأكثرية تحاول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، امتصاص لبنان، أو احتواءه على الأقل، مع ما يعني ذلك من تمييع لتراثه والحضارات غير الإسلامية العائشة على أرضه، وبنوع خاص الحضارة المسيحية أو الغربية.

وبمعنى آخر النظام أو البنيان السياسي، أياً كان شكله، لا يشكل وحده رادعاً للطغيان، فلا يصح بالتالي اعتباره غاية في حد ذاته، ويبقى أداة صالحة أو غير صالحة.

فما هي الأداة الفضلى.

إنها التي تعطي الحضور المسيحي في لبنان المناعة التي تمكنه أكثر فأكثر من مقاومة الطغيان الأكثري، والمحافظة على التوازن في ميزان القوى.

والمناعة هذه هي على أنواع، أو متعددة الوجود والنواحي:

- فهي في العدد وكثافته.
- وهي في الإنسان المتفوق على غير غطرسة أو عداء.
- وهي في مدى انتشار المسيحيين على ارض لبنان وإشغالهم لهذه الأرض.

فيبقى أن نكتشف الصيغة السياسية التي تحقق هذه الأغراض الرئيسية الثلاثة. وتوصلاً إلى ذلك نستعرض الصيغ المعروفة واحدة واحدة، ونقارن في ما بينها.

أ - التقسيم: وإن كانت فكرة التقسيم مجرد رد فعل، وليست مشروعاً من المشاريع المطروحة، فلا بد من تبيان شرورها ومخاطرها، منعاً لتطورها من رد فعل إلى قرار سياسي.

التقسيم أولاً لا يبدل في طبيعة الطغيان الأكثري في المنطقة الواحدة أو يحد منه، بل على العكس من ذلك، يستثيره وينشطه ويمكنه من الإستيلاء على نصف لبنان، أو على بعضه، فإذا هو في عقر الدار بدلاً من أن يكون على الأطراف.

وبالمقابل، التقسيم يعني انكفاءً وتراجعاً من قبل الحضور المسيحي إلى مواقع دفاعية أقل مناعة وأكثر منالاً سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، وأمنياً، ومع ما يستتبع ذلك من تقلص في قدراته المحدودة في السكان والعدد، وفي الإمكانات الطبيعية والإنسانية بوجه عام.

ب - اللامركزية السياسية أو الفيدرالية على أنواعها: إنها بلا ريب أفضل الصيغ للمجتمعات المتعددة الإنتماءات الحضارية والدينية والأثنية، وهي أيضاً من أرقى الممارسات الديمقراطية في هذا العصر، وهي بالنسبة إلى لبنان، وبوصفه مجتمعاً مركباً، صيغة مثلى، ولكن تطبيق هذه الصيغة يرتهن بشروط عدة أهمها هذا الشرط: فلكي يعتمد لبنان، أو أي مجتمع آخر، اللامركزية أو الفيدرالية، فمن البديهي أن تكون مقبولة من الجماعات المتعددة وغير مرفوضة من قبل بعضها. بمعنى آخر، إذا كانت مقبولة من قبل فريق ومرفوضة من قبل فريق آخر، لا تعود واردة، وهي في مطلق الأحوال، ميثاق، أو عقد اجتماعي يقتضي أن تتوافر فيه، في حال لبنان، إرادتان على الأقل، إرادة المسيحيين وإرادة المسلمين. أما إرغام أحد الفريقين عليها فتقسيم، والتقسيم اساساً هو شر، بل شر كبير. وإذا صح بأنه من المستطاع إرغام الفريق الرافض أو المتمرد عليها، فالنتائج المباشرة ستكون على الصورة التالية:

- إرغام المسيحيين في المناطق ذات الأكثرية الاسلامية على الهجرة إلى المناطق المسيحية، أو في

أحسن الحالات، إخضاعهم لحكم الأكثرية المحلية ومعاملتهم كأقلية.

- ومن الطبيعي أن يشكل ذلك انسحاباً مسيحياً من نصف لبنان على الأقل، وتراجعاً وانكفاءً، وبالتالي تنازلاً نهائياً عن هذا النصف وتقسيماً.

- ومن الطبيعي أيضاً أن تصبح المناطق الإسلامية أكثر حرية في التعامل مع الأكثرية الإسلامية في المنطقة، وأكثر تضامناً معها، وأشد تحالفاً على لبنان والحضور المسيحي فيه. فيكون الطغيان في هذه الحال، أقوى وأشد وأقرب أيضاً إلى قلب لبنان.

ج - إذا كان التقسيم شراً كما هو واضح ومتفق عليه، وإذا كانت اللامركزية السياسية أو الفدرالية ترتهن بإجماع عليها لم يتحقق بعد، ولا يبدو أن تحقيقه ممكن في المستقبل القريب على الأقل.. لهذه الأسباب وغيرها يجب أن تأخذ خطة حماية لبنان من الطغيان الأكثري في المنطقة، وبالتالي حماية الوجود المسيحي فيه والحضاري بوجه عام، اتجاهاً آخر يهدف إلى بسط سيطرة المؤمنين بلبنان، مجتمعاً حضارياً منفتحاً ومتميزاً على أكبر رقعة من أراضيه والأفضل على كل أراضيه. فتمر هذه الخطة بالمراحل التالية:

الأولى: تأكيد السيطرة على المناطق الموصوفة بالمناطق الحرة، وتعزيزها وتنميتها باستمرار.

الثانية: الإنطلاق نحو المناطق الأخرى بعد إحياء الوجود المسيحي فيها، ثم تعزيز هذا الوجود وتنميته أيضاً باستمرار وتوسيع رقعته إلى أقصى الحدود.

الثالثة والأخيرة: قيام الدولة الديمقراطية الحقيقية على أرضية ثابتة، وقدرة دفاعية ذاتية أكيدة تجعل لبنان أكثر قوة ومناعة في مقاومته للطغيان الأكثري الملازم لطبيعة هذه المنطقة.

ويمكن اختصار هذه المراحل، أو استعجال اجتيازها، أو تخطي بعضها، إذا أحسن اللبنانيون تنظيم صفوفهم ووجودهم وتنمية ذاتهم، واستقطاب التأييد والدعم لقضيتهم.

تنفيذاً لهذه الخطة، ينبغي وضع استراتيجية عامة تحدد وسائل تحقيق هذه المراحل وتؤمن الوصول إلى الهدف النهائي في أقصر فترة زمنية ممكنة.

تكون هذه الإستراتيجية شاملة كل نواحي الحياة: سياسية، واقتصادية، وثقافية، وتربوية، وديمغرافية، واجتماعية، وتنظيمية، الخ.. وتكلف بوضعها مجموعة من الخبراء والإختصاصيين في المجالات المذكورة في التخطيط العام. وتتولى هذه المجموعة ايضاً إعادة النظر في هذه الإستراتيجية أو تعديلها كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

تعتبر الإستراتيجية المذكورة بمثابة عهد أو ميثاق يلتزم المؤمنون بلبنان وطناً نهائياً، ويدخل في برامج أحزابهم وهيئاتهم وتنظيماتهم كلها.

بانتظار وضع هذه الإستراتيجية وإقرارها، وتوضيحاً أيضاً لبعض أغراضها المرحلية، وتسهيلاً

كذلك لمهمة الذين سيرسمونها، نقترح ما يلي:

الإكتفاء مرحلياً بنوع من اللامركزية الإدارية في إطار النظام السياسي الراهن، بعد تعزيز الضمانات والصلاحيات المعطاة فيه للمسيحيين. وفي هذا الإطار، يعهد إلى لجنة متخصصة في العلم الدستوري، أن تضع في أقرب وقت مستطاع، مشروعاً بالتعديلات الدستورية اللازمة والملائمة، يكون بعد الموافقة عليه من قبل الجبهة، أساس الحوار والإتفاق المرحلي مع الفريق الآخر.

إن أي اتفاق مع الفريق الآخر، يجب أن يؤمن:

- تأكيد صلاحيات رئيس الجمهورية وتعزيزها.

- الإحتفاظ بما أمكن من المناصب والمراكز الرئيسية في مؤسسات الحكم والدولة.

- تعزيز دور المسيحيين في انتخاب رئيس الجمهورية، وفي اختيار رئيس الحكومة والوزراء، وفي إقرار القوانين والتشريعات ذات الطابع المصيري، مثل قانون الجنسية، وقانون الأحزاب، وقانون الجيش، وسائر التشريعات المماثلة.

- العمل على إعطاء اللامركزية الإدارية مضموناً يحقق ويؤمن بصورة رئيسية، الأغراض التالية:

- منع قيام تجمعات سكنية غريبة جديدة في المناطق الحرة، مثل الكرنتينا سابقاً وتل الزعتر وسواهما.

- تنمية اقتصادية وتربوية - ثقافية متواصلة ومتفوقة، بما يكفل لهذه المناطق قدراً معيناً من الإكتفاء والإعتماد على الذات.

- مهر المناطق المذكورة بشبكة من التجهيزات الأساسية تحررها من الإرتهان للمناطق الأخرى في مجالات الطاقة والمواصلات على انواعها في الداخل ومع الخارج.

- إنشاء المدرسة والجامعة التي تهيء للبنان الجديد، المواطن والإنسان الجديد، والمتفوق والواعي لتاريخ هذه الوطن وخصائصه وقيمه.

- قيام جهاز أمني ملائم يصلح لأن يكون رادعا للطغيان.

- منع التملك، بأي شكل كان، للغرباء عن المناطق الحرة، وأي نشاط اقتصادي أو سياسي أو فكري، من شأنه إضعاف تماسكها وقدراتها الذاتية.

- إحياء الوجود المسيحي في المناطق ذات الأكثرية غير المسيحية، وتعزيزه وتنميته باستمرار. وفي هذا الإطار يمكن اللجوء إلى الوسائل التالية:

- إعادة المسيحيين المهجرين من هذه المناطق إلى قراهم في أقرب وقت مستطاع.

- العمل على إنشاء قرى مسيحية جديدة على مواقع ذات قيمة استراتيجية.

- تنظيم صفوف المسيحيين في المناطق المذكورة، سياسياً وأمنياً، بما يكفل لهم الحرية والسلامة والتأثير الفعال في السلطات المحلية ومقرراتها وأعمالها.

إنه لمن المسلم به بأن تحقيق هذه الأغراض وغيرها يتطلب أداة تنفيذية أو كفاحية دائمة وفعالة، فأياً كان الحل وكانت الصيغة، فالخوف يبقى خوفاً من قصر النظر، وقصر النفس كما يقال، ومن الفردية اللبنانية وفقدان الروح الجماعية. الأمر الذي يهدد الصفوف اللبنانية عاجلاً أم آجلاً بالتفكك، وبالتالي التخلي التدريجي عن المهمة التاريخية.

فهل يستطيع المؤمنون بلبنان وطناً للحرية والإنسان، ان يكونوا ابداً، صفاً واحداً، وان يعبئوا الجهد كله، وكل الإمكانات، المدة الكافية لخلق هذا الوطن والتي لن تكون قصيرة في أي حال من الأحوال؟

إننا مدعوون إلى مواجهة هذا التحدي التاريخي، باقتراح تنظيم وطني يكون هو الإطار الدائم لتجميع الجهد وضبطه وتوظيفه، بأقل ما يمكن من الهدر فيه والتبذير في خدمة الهدف النهائي. ويجب أن يكون هذا التنظيم جامعاً لكل المؤمنين بهذا الوطن، حيثما كانوا، وحيثما أقاموا بصورة دائمة او مؤقتة. وان يقوى باستمرار على مخاطر الإختلاف السياسي، أو الفئوية على انواعها، والأنانية بكل أشكالها.

فإلى أي مدى تشكل «الجبهة اللبنانية» التي ارتجلتها الحرب، هذه الأداة، او هذا التنظيم؟

الراهن أن الجبهة ليست التنظيم المطلوب، دون أن يعني ذلك بأنه لا مبرر لوجودها بل على العكس من ذلك، يجب أن تبقى، وأن يعاد النظر في بنيانها وتكوينها لكي تصبح فعالة وأكثر قدرة على البقاء. وهي ما تزال الأداة الوحيدة المتوافرة لقيادة الكفاح اللبناني في الظروف الراهنة. لكنها تبقى إطاراً ضيقاً ومحدوداً، يصلح لأن يكون حلقة أو جزءاً في تنظيم أوفى وأوسع وأعم، وليس التنظيم الكامل والنهائي.

لذلك، نتصور المؤمنين بلبنان، هنا وفي العالم، بهيئاتهم وأحزابهم وتنظيماتهم وجمعياتهم ومؤسساتهم القائمة، أو التي قد تقوم في المستقبل، أعضاء في تنظيم عالمي يأخذ بصورة عامة الهيكلية التالية:

١ - هيئة عليا تسمى مثلاً «المؤتمر اللبناني» في العالم، يكون مقرها في بيروت، وتنعقد مرة في السنة على الأقل، وتتمثل فيها الهيئات المنتمية إليها بموجب نظام يوضع لهذه الغاية.

٢ - تقرر هذه الهيئة في كل ما له علاقة بالمصير اللبناني، وتكون قراراتها ملزمة للجميع.

٣ - تساعد «المؤتمر اللبناني» في العالم هذا، في مهمته، أمانة عامة دائمة مقرها بيروت، ومجهّزة ومزوّدة بالإمكانات والصلاحيات اللازمة.

٤ - تتفرع عن الأمانة العامة، مكاتب موزعة في معظم عواصم العالم»(٧١).

التطبيق الميداني للخطة

هذه الوثيقة، كانت وماتزال تشكل مع غيرها، مرشداً للقيادات المارونية المتعددة. فمن تهجير

المسلمين من مناطق بيروت الشرقية التي تتأثر وحدها، ومن دون سواها، بمركزية التنمية والخدمات، وتضم معظم مؤسسات الدولة، بالاضافة إلى مصادر الطاقة الأساسية من محروقات ومياه وكهرباء، إلى وصول بشير الجميل وأمين الجميل إلى قمة السلطة بدعم إسرائيلي مباشر، وصولاً إلى محاولة التغيير الديمغرافي عبر وضع وثائق وخرائط (عثر عليها في حرب الجبل عام ١٩٨٣) ترسم خطة لإقامة شبكة من القرى المارونية الجديدة في المواقع الإستراتيجية في مناطق الجبل وغيرها، من أجل الإمساك بزمام القرار السياسي والعسكري في لبنان، وتكريس الهيمنة المارونية على المراكز الأساسية لأجهزة الدولة، بغية إضعاف المناطق الأخرى اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتربوياً، وإبقائها في حالة من التخلف والتبعية والحرمان والإفتقار الدائم إلى مؤسسات اقتصادية وتعليمية والإعتماد الكلي على المناطق الخاضعة لسيطرة الموارنة في شتى حاجاتها اليومية، تمهيداً للانقضاض على هذه المناطق، و«إحياء الوجود المسيحي فيها (بعد تهجير سكانها)، ثم تعزيز هذا الوجود.. وتوسيع رقعته إلى أقصى الحدود»، وذلك في إطار خطة من الإستعداد الدائم للتوسع، على غرار المخطط الصهيوني، بما يكفل في النهاية قيام الدولة المارونية «الحقيقية على أرضية ثابتة وقدرة دفاعية ذاتية أكيدة تجعل لبنان (الماروني) أكثر قوة ومناعة في مقاومته» لطغيان الأكثرية الإسلامية «الملازم لطبيعة هذه المنطقة»، التي يريد أن يزرع الموارنة فيها بذوراً «حضارية» جديدة هي عبارة عن كيان استعماري صليبي عنصري جديد يكون رديفاً وحليفاً للكيان الصهيوني الغاصب في فلسطين.

كل هذه الوقائع والأحداث، سواء تلك التي نفذت منها أم تلك التي لم تنفذ، ليست في حقيقتها إلا ترجمة حرفية لما تضمنته الوثيقة.

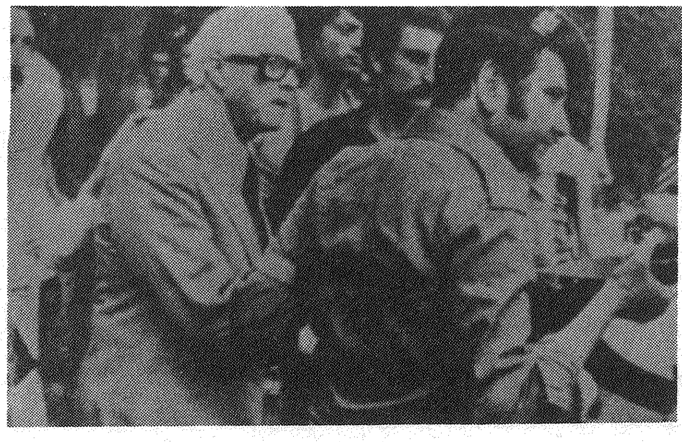
أخيراً من الضروري ان نتذكر أن هذه الوثيقة وضعت في تلك المرحلة التي كان العرب قد دخلوا فيها بجيوشهم إلى لبنان، في إطار ما أسموه «قوات الردع العربية»، بطلب من زعماء الموارنة وإنقاذاً لهم من هزيمة العام ١٩٧٦.

إلياس سركيس: وجه آخر للمؤامرة

من هو الياس سركيس؟

كان إلياس سركيس قاضياً في ديوان المحاسبة عندما كان فؤاد شهاب قائداً للجيش. وعندما أصبح هذا الأخير رئيساً للجمهورية عينه مديراً عاماً للرئاسة (٧٢)، وكلفه الإشراف على عمليات التطهير الواسعة. فكان سركيس من أبرز المساهمين في هذه العمليات التي تمت في العهد الشهابي، وكان له رأي أساسي في اختيار المديرين العامين للإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة في صفوف المثقفين وأصحاب الإختصاص (٧٣). حتى قال عنه فؤاد شهاب أنه «أكثر المدنيين عسكرة» (٧٤).

وقد تحول سركيس في عهد شارل الحلو رمزاً لاستمرار النهج الشهابي. ويقول بعض المطلعين



١٩٧٦: كميل شمعون والنسر السوري في انتخابات الرئيس الياس سركيس

على خفايا المرحلة أن فؤاد شهاب فكر في العام ١٩٦٤ م بترشيح إلياس سركيس لرئاسة الجمهورية، بعدما كان قد عزف عن تجديد ولايته. وكان يعتقد أن سركيس سيكون أفضل من شارل الحلو، لأنه أكثر ضمانة منه في الحفاظ على استمرار النهج الشهابي. وعندما رأى أنه من الصعب عليه ذلك، صمم على تقديم شارل الحلو. ومنذ ذلك الوقت بدأ سركيس يعد نفسه للرئاسة، وكان اعتماده الأول على فؤاد شهاب.

وفي أواخر عهد شارل الحلو جدد جماعة النهج الشهابي مساعيهم لإعادة ترشيح فؤاد شهاب، لكن هذا الأخير رأى أنه بإمكانه أن يعود للرئاسة عن طريق إلياس سركيس، غير أن سركيس فشل أمام فرنجية عام ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م بفارق صوت واحد، وكان يومذاك حاكماً للبنك المركزي الذي تسلمه في أواخر عهد شارل الحلو (٧٥).

وبعد تسلمه الرئاسة التزم إلياس سركيس بنفس القاعدة التي سار عليها حكام الموارنة من قبل ومن بعد في إبراز «الذاتية اللبنانية»، أو «القومية اللبنانية» و«التفوق الماروني» المزعوم. وتميز عهده بعدم توحيد المؤسسات والإدارات العامة التي بقيت غارقة تحت وطأة اللامبالاة والرشاوى، كما تجاهلت الدولة وضع موظفي الإعلام الذين كانوا يعملون في أجهزتها، وفي الوقت نفسه يعملون في الأجهزة الكتائبية وبصورة مكشوفة، حتى أن البعض منهم كان يقدم البرامج الإنتقادية إلى الدولة وأجهزتها. وكان سركيس يعتمد في اتخاذ قراراته على وزير الدفاع فؤاد بطرس ومدير المخابرات جوني عبدو.

وقامت الدوائر الكتائبية العاملة في الخدمة المدنية بإنشاء مكتب للرقابة في بيروت الشرقية، حيث صدر أمر بأن تحال إليه جميع الصحف وتقارير المراسلين الأجانب. وكان زاهي البستاني من أبرز مراقبي الصحف في الحكومة اللبنانية، ولديه عشرون موظفاً لم يكن بينهم سوى اثنان من المسلمين، وكان محظراً

على أي صحيفة محلية أو أجنبية أن تذكر ذلك. وبسبب المضايقات التي كان يسببها البستاني للصحافة الأجنبية، فقد أصدر إلياس سركيس قراراً برفع الرقابة عن الصحف الأجنبية(٧٦).

وفي العام ١٩٧٦ لزّمت وزارة الأشغال مبنى وزارة الدفاع والأمن العام سابقاً في المتحف لمتعهدين مقابل ٨،٥ مليون ليرة، شرط أن يجهز المبنى ليكون مجلساً للنواب بديلاً عن برلمان ساحة النجمة الذي اجتاحته المعارك، ويسلم خلال فترة عشرة أشهر. ولكن بعد مضي أربع سنوات بقي المبنى هيكلاً عظمياً، وكلف الدولة خمسين مليون ليرة، وقد سماه آنذاك رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد «فضيحة الفضائح».

لقد أعطي إلياس سركيس ما لم يُعط أي رئيس قبله، من حيث الدعم والتأييد محلياً ودولياً، ومع ذلك رفض توحيد البلاد والمؤسسات. وتعمد الإبقاء على العناصر الكتائبية التي شاركت في الحرب في صفوف الجيش واستبعاد العناصر المسلمة. وشهد عهده ولادة دويلة سعد حداد والإرتماء كلياً في القبضة الإسرائيلية.

والواقع أن السقوط في السلم الأميركي - الإسرائيلي في عهد سركيس لم يكن بديلاً نهائياً عن التقسيم الذي روج له الموارنة أثناء الحرب، بل هو تجاوز للتقسيم إلى ما هو أخطر. فالمشروع الإنتحاري (التقسيم) كان يمهد للدخول في مستنقع الصلح مع العدو الإسرائيلي، أما السقوط في السلم الأميركي - الأسرائيلي فهو ثمرة من ثمار روح التقسيم، التي كان يراد لها أن تكسب صفة الشرعية بعد أن كانت تمارس خارج النطاق الشرعي.

إن سركيس وطد سلطة تحالف شمعون - الجميل بتنازلاته أمامهما وتنفيذه لرغباتهما، بعد أن أدت مواقفه التآمرية إلى وجود دويلة سعد حداد، وبعد أن أشرف بنفسه على بناء جيش بسلاح وخلق امريكيين، استعداداً لاستعماله مرة أخرى في قتل الشعب وحماية النظام.

عندما قال بيغن عام ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م أن لديه ما يؤكد بأن دعوته الرئيس سركيس للإجتماع به لم تقابل بالسلبية تماماً من المسؤول الأول في لبنان، فإن ذلك يجب الا يؤخذ على أنه مجرد مناورة. لقد كانت الخطة تقتضي وجود حكومة أو نهج حكومي غير معاد لهذا الإتجاه إذا لم يكن موالياً له، ثم تأمين وصول الموافقين على هذا الإتجاه إلى السلطة. وقد تم ذلك فعلاً وحكمت «الكتائب» فيما بعد بصورة مباشرة.

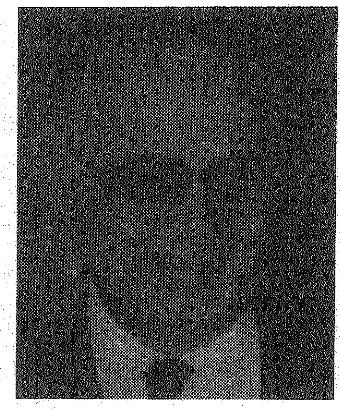
لقد ارادت اسرائيل وأميركا أن يكون لبنان هو البلد المسلم الثاني الذي يقيم صلحاً مع اسرائيل، فعمدتا إلى نقل الروح الإنفصالية التي يقودها سعد حداد في الجنوب إلى السلطة المركزية ذاتها، ووافق إلياس سركيس على هذا المخطط على أمل الإحتفاظ بسلطته الشكلية. فإن خطة سعد حداد وبروزه في

الجنوب، كميليشيا منشقة عن «الجيش اللبناني»، لا تأتمر بأوامر السلطة الشرعية، كانت خطة الدولة ذاتها.

في تموز عام ١٩٧٨ م أشاع سركيس أنه يود الإستقالة، وطلب من رئيس الحكومة، الدكتور سليم الحص، أن يستقيل قبله، وقال له: إني أريد أن أعهد برئاسة الحكومة لشخصية مارونية معتدلة على غرار جان عزيز أو عبد العزيز شهاب، وذلك جرياً على تقليد بشارة الخوري الذي أقدم عشية استقالته من رئاسة الجمهورية عام ١٩٥٢ على تشكيل حكومة برئاسة ماروني هو قائد الجيش فؤاد شهاب، غير أن الحص رفض تقديم استقالته معتبراً أن لا مبرر لأن تستقيل الحكومة إذا أراد رئيس الجمهورية تقديم استقالته. وكشف الحص أن سركيس كان ينوي تكليف بيار الجميل برئاسة هذه الحكومة (٧٧).



إلياس سركيس



سليم الحص

وكان سركيس على الدوام سنداً قوياً لبشير الجميل في أحلامه وطموحاته. ومما قاله في حديث له مع كريم بقرادوني (عضو المكتب السياسي الكتائبي) في ٢٥ ذي القعدة ١٣٩٩ هـ - ١٧ تشرين الأول ١٩٧٩ م: «أشعر بتعاطف كبير مع بشير، وأكن له في قرارة نفسي بعض الإعجاب»، في حين أبدى تخوفه من العروبة لأنها «أصبحت مرادفة للإسلام» كما قال(٧٨).

دولة سعد حداد

★ جبل عامل: الجرح النازف

لما لم تتحقق الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ كل أهدافها بل حققت جزءاً منها، ولما لم ينجح مشروع إقامة الدولة المارونية في جميع أنحاء لبنان، عاد الزعماء الموارنة بالتعاون مع الصهاينة لفكرة بناء دولة أو دويلة مارونية مجاورة لإسرائيل، من أجل إعادة الثقة للشارع الماروني والإيحاء لأصحابه بأنهم قادرون على فعل

شيء. وفي مقابلة مع أحد رجال «الموساد» الإسرائيلي، إقترح بشير الجميل أن يبني في الجنوب «دولة مسيحية على غرار دولة اليهود»(٧٩).

وفي مطلع الأحداث لعبت القرى المسيحية في الجنوب دوراً بارزاً في عملية ضم الأراضي إلى اسرائيل، وقامت بممارسات تعسفيه ضد أبناء القرى المسلمة. وفي أوائل تشرين الأول ١٩٧٦ دخلت مجموعات كتائبية إلى منطقة الشريط الحدودي بعدما قدمت من كسروان لمساندة جيش العميل حداد، بهدف إحداث تغيير جذري في خارطة المنطقة. وسارعت هذه القوى مجتمعة إلى احتلال المناطق المتاخمة لفلسطين المحتلة وإخضاعها بالحديد والنار، فاستباحت القرى وأعملت فيها القتل والنهب. ثم عمدت إلى احتواء المنطقة وضمها لإسرائيل وفرضت خوات على الأهلين. وكان الصهاينة يساعدونها عن طريق القصف المدفعي الكثيف وأحياناً بالتدخل المباشر. وقد وضع إلياس سركيس إمكانيات الدولة كلها بتصرف القوات العصابات الحاقدة التي سفكت الدماء وأهدرت الكرامات، وارتكبت مجازر تاريخية لم يتحرك الضمير العالمي من أجلها. وكأن اعتداءات اسرائيل المتكررة منذ العام ١٩٤٧ لم تكفِ، بل جاء العملاء وفرضوا شريعة الغاب واستنزفوا من جماهير المستضعفين أموالهم وأرزاقهم التي جنوها بعرق جباههم.

ولكي يتسنى للقارئ تكوين صورة واضحة عن المجازر، فإننا سنعرض بعض الوقائع:

في ساعات الليل من ٢٢ شوال ١٣٩٦ هـ - ١٦ تشرين الأول ١٩٧٦ م هاجمت العصابات العميلة بلدة حانين بقيادة الكتائبي لويس الحصروني وبدعم اسرائيلي بالآليات والجنود وتحت غطاء مدفعي استمر لعدة ساعات. ومع الفجر دخل العدو وعملاؤه البلدة وراحوا يطلقون النار إرهاباً على البيوت والجدران، وأمعنوا في حرق المنازل وتلف المزروعات وقطع الأشجار. وقام العملاء بسرقة المنازل وقتل الماشية، حتى أصبحت البلدة عرضة للخراب الشامل، بعدما قضت المجزرة على من قضت، حتى أنه لم يبق في البلدة سوى بيت واحد هو المسجد القديم الذي استخدمه العملاء كحظيرة لمواشيهم(٨٠).

في ٢ صفر ١٣٩٧هـ - ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٧ م إقتحم العملاء وبالتعاون مع الصهاينة بلدة الطيبة وهجروا من أهلها أربعة آلآف نسمة أي ما يعادل نصف السكان بعد أن قتل منهم الكثير(٨١). وهدد سعد حداد أهالي الطيبة اكثر من مرة بأن «مصير البلدة سيكون مثل مصير الخيام»(٨٢)، التي دمرت تدميراً شاملاً. وزيادة في الإرهاب والإبتزاز قامت الميليشيات بفرض خوة على المهجرين يدفعها أقاربهم ومقدارها خمسون ليرة شهرياً تحت طائلة التهديد بنسف البيوت ونهبها(٨٣).

وبعد أن سيطرت الميليشيات على رامية شكلت لجنة عسكرية وسياسية لتنظيم عمليات السلب والنهب والتنكيل بمن لم ينزحوا، وفرضت خوة شهرية على كل بيت، كما أنها حولت مخفر الدرك إلى

حاجز ثابت يتقاضى مائة وخمسين ليرة عن كل سيارة شاحنة وخمساً وعشرين ليرة على السيارة الصغيرة (٨٤).



وعندما دخلت الميليشيات إلى بلدة ضهيرة وجوارها في ١٦ رجب ١٣٩٧ هـ ـ ٢ تموز ١٩٧٧ م كان موسم التبغ على أمه، ولم تمهل السكان لجنيه حين عاجلتهم بالإعتداء، فأبادت المواسم وشردت أصحابها. وقد طالب سكان البلدة فيما بعد إدارة حصر التبغ والتنباك بتعويضات عن الخسائر، لكنهم لم يلقوا آذاناً صاغية (٨٥).

كما عمد العملاء إلى إجبار الناس على حمل السلاح والحراسة بالعسف والقوة، وكانوا يضربون الأهلين بقسوة ويستبيحون أعراضهم ويسلبون ممتلكاتهم ويأخذون من الدكاكين ما يشاؤون من المواد الغذائية دون أن يدفعوا الثمن. وقد اعتدوا على الرعاة وسلبوا منهم مواشيهم، كما أنهم فرضوا على السكان خوة تحت ضغط التهديد بنسف منازلهم إذا رفضوا. وفي بلدة مركبا فرضوا ضريبة شهرية على كل بيت مقدارها عشر ليرات. وكان على الأهالي أن يدفعوا على تصاريح الخروج والدخول عشر ليرات أيضاً، والسيارات التي تدخل القرية أو تخرج منها تدفع الواحدة منها خمس عشرة ليرة (٨٦).

وفي بلدة كفر حمام أحرقت الميليشيات اشجار الزيتون والكروم التي يملكها أبناء القرية وأجبرت السكان على دفع خوة من حين لآخر. وقد أخليت البلدة بنسبة ٨٠٪، وأصبح الدخول إليها أو الخروج منها مشروطاً بالحصول على تصريح من قوات الإحتلال. وكذلك تعرضت كفرشوبا لسلسة من الاعتداءات والجرائم.

وفي بلدة بليدا فرضوا ضريبة شهرية على كل بيت مقدارها خمس عشرة ليرة من أجل تغطية النفقات. أما سكان مروحين ويارين فقد أصبحوا كلهم مهجرين وأرزاقهم نهبتها الميليشيات (٨٧).

تبقى ظاهرة أشد خطورة وهي ظاهرة التهويد، فقد تدخل الصهاينة في برامج التدريس وفرضوا تعليم اللغة العبرية (٨٨)، وأصبحت الدكاكين تعرض المواد الإستهلاكية الإسرائيلية. أكثرية الشباب غادروا القرى ولم يبق فيها إلا كبار السن (٨٩).

إن الأعمال الأكثر قسوة وهمجية في قرى «الشريط الحدودي» في أقصى جبل عامل هي تلك التي ارتكبت تحت قيادة وإشراف العناصر المرتبطة بما يسمى «الجبهة اللبنانية» أو بهذه وبإسرائيل في آن معاً. وبالرغم من أنه لا توجد مقاييس محددة لأعمال القتل والتعذيب والأذى والتخريب، إلا أننا نلاحظ أنه من الخيام حتى علما الشعب كانت عمليات التهجير والتنكيل الأشد إيلاماً وقسوة خاضعة لأهداف التحالف الصليبي - الصهيوني الإستراتيجية.

★ الياس سركيس وسعد حداد: وجهان لعملة واحدة

إن سعد حداد لم يؤسس دولته عام ١٩٧٨ م إلا بإذن من الدولة اللبنانية، ومن وزارة الدفاع في اليرزة والجيش اللبناني كما أكد فرنسيس رزق، الناطق باسم الجبهة المارونية وممثل الكتائب والمستشار الخاص لسعد حداد، في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية في ٨ تموز ١٩٧٨ م إذ قال: «نحن نتلقى رواتبنا من بيروت ولا نستطيع العيش دون مساعدة مالية من هناك» (٩٠). فمن يصدق أنها ميليشيات منشقة؟

وقد أعلن سعد حداد لمراسل مجلة «النوفيل اوبسرفاتو» الفرنسية أن رجاله «هم جنود في الجيش اللبناني وأنهم يتلقون، مثله، معاشاتهم من بيروت». وأكد أنه يحتفظ باتصال عبر الراديو مع بيروت باعتباره جندياً في الجيش اللبناني منتدباً من قبل قيادته في مهمة» (٩١). وأشار إلى أنه طوع بعض المجندين، وأن هؤلاء يتلقون أوامرهم منه، كما يتلقى هو أوامره من قائد الجيش فكتور خوري. ورداً على سؤال حول احتلال اسرائيل للجنوب قال حداد: «الإسرائيليون حلفاء لنا. أما الأعداء فهم السوريون والفلسطينيون الذين يريدون احتلال لبنان. اسرائيل هي دولة صديقة وليس لها مطامع توسعية». ونفى أن يكون عربياً بغير اللغة معتبراً «أن اللبنانيين أرقى من باقي الشعوب العربية»، وقدم أسماء بعض الضباط الذين حضروا إلى حيفا للمناقشة مع الجيش الإسرائيلي في إطار لجنة الهدنة (٩٢).

وقد كشف فادي افرام الذي خلف بشير الجميل في قيادة القوات الكتائبية عام ١٩٨٢ م جملة حقائق في هذا الشأن. إذ قال: «وللمعلومات والتاريخ ذهب سعد حداد بأمر مباشر من رئيس لبنان عام ١٩٧٥ سليمان فرنجية.. ذهب بأمر واضح يقول له: «روح دافع عن منطقتك». قال كيف.. أجابه فرنجية «دبر حالك»[٩٣]. أضاف: «الشيء الذي كنا نفعله في عامي ٧٦ و٧٧ كان سعد حداد يفعله في الوقت نفسه في الجنوب. كان يدافع عن أرضه ضد الهجمات الإرهابية والجيش السوري». واعترف افرام بعلاقة القوات مع اسرائيل وقال «إن الرجل (سعد حداد) لبناني في الصميم.. ولبناني وبس». وأشار إلى أن هناك تنسيقاً واضحاً بين زعماء الموارنة في بيروت وسعد حداد في الجنوب، مؤكداً: «أن أهدافنا واحدة بالنسبة للبنان»[٩٤].

وفي أوائل عام ١٩٧٩ م أكد عازار وايزمن، وزير الدفاع الإسرائيلي حينذاك، «أن الرائد سعد حداد يمثل عنصراً مهماً في حياة وأمن الحدود الشمالية لإسرائيل»[٩٥].

إن تراخي الدولة اللبنانية مع سعد حداد لم يكن إلا لأنه جزء منها ولا تجوز مقابلته. إن العائلة المالكة كلها على دين واحد، هو دين التسلط والعمالة، ولكن رجال الحكم كانوا يلعبون مع الشعب لعبة العاقل والمجنون، فسركيس كان يتظاهر بالتعقل والإعتدال ويساير الأطراف الأخرى على الساحة اللبنانية، بينما ترك العمل المكشوف والجنوني لسعد حداد وشمعون والجميل. ولا يصح إلا القول أن دويلة سعد حداد كانت مرخصة من دولة سركيس، وكل ما كان يقال ويصرح به ليس إلا للضحك على الذقون وتضليل البسطاء من الشعب.

في ربيع ١٩٧٩ م أرسلت الدولة اللبنانية مفرزة من الجيش اللبناني إلى الجنوب، زعموا أنها ستنهي دويلة سعد حداد، ولكن ماذا حصل؟ لقد تقوقعت هذه القوة ضمن القوات الدولية التي جاءت بعد الغزو الإسرائيلي عام ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م، ولم تطلق رصاصة واحدة ضد سعد حداد الذي قصفها مرات. وكل ما قامت به هو تنظيم شبكات التجسس وتأليف زمر العملاء للتخريب، فارتكبت مجزرة في دير قانون، ذهب ضحيتها سبعة أبرياء، ثم التحق منفذ المجزرة وهو أحد عملاء الشعبة الثانية بأحد مخافر الجيش في الجنوب، ومن هناك تم نقله إلى اليرزة، حيث أعطي مكافأة على أدائه «للواجب الوطني» وعين برتبة عريف[٩٦].

إن من حقنا أن نسأل: إذا كانت الحرب الداخلية قد توقفت نسبياً في شهر ذي القعدة ١٣٩٦ هـ تشرين الثاني ١٩٧٦ م، على أثر دخول قوات الردع العربية، فلماذا تأخر وصول الجيش إلى الجنوب ثلاث سنوات، علماً أن اسرائيل قامت بهجوم واسع النطاق في ٥ ربيع الثاني ١٣٩٨ هـ - ١٥ آذار ١٩٧٨ م بعد تهديدات علنية استمرت طويلاً، واجتاحت بالتعاون مع العصابات المارونية المسافة الممتدة من الحدود

الدولية حتى مشارف صور والنبطية ؟

إن تأخير وصول الجيش وأسلوب إرساله، وضمه إلى قوات الطوارئ الدولية لدليل واضح على أن المؤامرة كانت جاهزة، ولكن حداد لم يكن قد أتم استعداداته لإعلان الإنفصال وإنشاء الكيان الظل لإسرائيل، فآثروا التريث والانتظار. وهكذا فإن ميوعة اجراءات السلطة اللبنانية بحق سعد حداد، وحماية شمعون والجميل لخطته، وعدم إعطاء الجيش المرسل إلى الجنوب صلاحيات قتالية، كل ذلك يؤكد أن الإعلان وتوقيته كان متفقاً عليه.

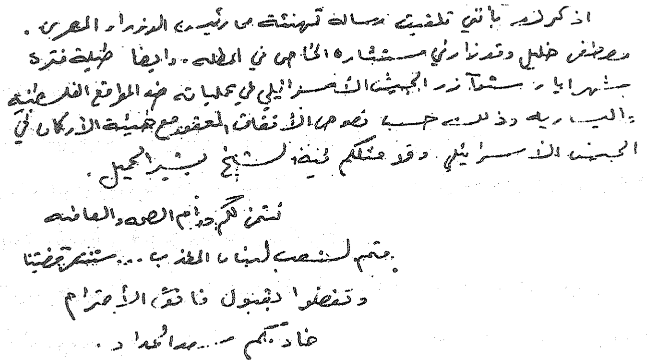
★ من سعد حداد إلى كميل شمعون

في ٣٠ جمادى الأولى ١٣٩٩هـ - ٢٧ نيسان ١٩٧٩م أرسل سعد حداد رسالة إلى كميل شمعون جاء فيها:

« أعدك يا سيادة الرئيس بأن أعمل على خطى الجبهة اللبنانية، وسنحرر هذا الوطن من الآلام ولن نرضى بجزء من لبنان، بل لبنان المعترف به دولياً لأننا نحن اتخذنا في الشريط الحدودي قرار تحرير كل لبنان، وسيقدم لنا الإسرائيليون كامل الدعم والمساندة، وسأعمل على وقف الإتهامات ضدكم وضد رئيس الجمهورية شرط وقف المحاكمة وإبطال تهمة الخيانة العظمى بحقنا، وسأطلب من الإسرائيليين في الوقت الحاضر، مساعدتنا في تنظيم وإعداد قواتنا لمعركة تحرير لبنان، ونطلب منكم إرسال المقاتلين والمال، ونطلب منكم الدعم السياسي، وسننقذكم من الأخطبوط.

سيدي الرئيس:

اذكرك بأنني تلقيت رسالة تهنئة من رئيس الوزراء المصري مصطفى خليل، وقد زارني مستشاره الخاص في المطلة، وأيضاً طيلة فترة شهر أيار سنؤازر الجيش الإسرائيلي في عملياته ضد المواقع الفلسطينية واليسارية، حسب نصوص الإتفاق المعقود مع هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي، وقد مثلكم فيه الشيخ بشير الجميل. نتمنى لكم دوام الصحة والعافية. دمتم لشعب لبنان المعذب ... ستنتصر قضيتنا. وتفضلوا بقبول فائق الإحترام. خادمكم سعد الحداد »(٩٧).


اذكركم بأنني تلقيت رسالة تهنئة من رئيس الوزراء المصري .
مصطفى خليل وقد زارني مستشاره الخاص في المطلة . وايضا طيلة فترة
شهر ايار سنؤازر الجيش الاسرائيلي في عملياته ضد المواقع الفلسطينية
واليسارية حسب نصوص الاتفاق المعقود مع هيئة الاركان في
الجيش الاسرائيلي وقد مثلكم فيه الشيخ بشير الجميل .
نتمنى لكم دوام الصحة والعافية
دمتم لشعب لبنان المعذب ... ستنتصر قضيتنا
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
خادمكم سعد الحداد .

من رسالة سعد حداد إلى كميل شمعون

فرنسيس رزق في إسرائيل

لقد وصلت العلاقة الحميمة بين الصهاينة وعملائهم إلى درجة تبادل الزيارات وإبداء الإعجاب بـ« الحضارة اليهودية »، وذلك في إطار تطوير العلاقات بين اسرائيل والقوى المارونية التي كانت تسعى جاهدة لترويج أفكارها باسم المسيح والمسيحية.

وفي هذا السياق تقول غريس هالسل، وهي كاتبة وصحفية من ولاية تكساس الأميركية: « حتى تتعرف على هذا التيار الخطير الذي اتخذ المسيحية قناعاً، للتأثير على عقول الناس وإثارة عواطفهم لصالح الصهيونية، ولمناصرة الكيان الصهيوني، لا بد من معرفة نشاطات هذه الجماعات، ومن ضمنها تنظيم رحلات إلى الأماكن المقدسة والإعتماد على نشر شبكات إعلامية في العديد من مناطق العالم » (٩٨). وتذكر الكاتبة أسماء كبار الشخصيات التي كانت تعمل ضمن الخط الصهيوني، مثل جيمي سواغارت وبات روبرتسون الأميركي، صاحب تلفزيون لحد وتلفزيون L.B.C، والذي كان يملك مؤسسات كبيرة لنشر هذه المعتقدات، ويعمل فيها نحو ألف وثلاثمائة شخص، وضمت هذه المؤسسات جمعية تسمى « نادي السبعمائة » ومحطات اذاعية وتلفازية في جنوب لبنان. وبين هؤلاء نصارى من لبنان، بعضهم كان يقطن منطقة الشريط الحدودي. ولقد بات معروفاً في هذا المجال موقع المدعو فرنسيس رزق، وهو ابن القليعة وصاحب العلاقة التاريخية بإسرائيل (٩٩).

★ رسالة فرنسيس رزق إلى القادة الصهاينة

في ٢٩ رمضان ١٣٩٧ هـ - ١٣ أيلول ١٩٧٧ م وجه فرنسيس رزق، المستشار السياسي لسعد حداد وقائد القوات الكتائبية في جنوب لبنان، رسالة إلى رئيس كيبوتس كفار - بلوم في الجليل الأعلى، وذلك إثر جولة قام بها رزق على المستوطنات الصهيونية في شمال فلسطين. ومن خلال قراءة الرسالة يتبين تطابق الأفكار والآراء بين ما كان يطرحه رزق وما سبق أن طرحه إميل إده ومؤسسو جميعة « الشبان الفينيقيين ». وجاء في الرسالة:

« الأخ الحبيب بيني:

كان لزيارتنا الأخيرة لكيبوتس كفار - بلوم أطيب الأثر في نفوسنا جميعاً، فقد لقينا في ربوعكم كل ترحيب وشعرنا وكأننا في بيوتنا بين أهلنا وذوينا، فقد كنت والحق يقال في عيد وفرحة لا تعادلها سوى أفراح الأهل بلقاء أبناء أعزاء على قلوبهم بعد طول افتراق.

أخي بيني: ليس غريباً أن نلقى بينكم ما لقينا، كما أنه ليس صدفة أن نلتقي فنحن إخوة تجمعهم أهداف مشتركة وأمامهم مصير مشترك. نحن أخوة يتطلعون إلى غد أفضل، يعملون بوحي من تاريخهم

المشرق، فقد تعاون من قبلنا أجدادنا منذ آلاف السنين وكان تعاونهم على الخير ومن أجل السلام، كانت بيننا لغة مشتركة من التفاهم والتحالف والمشاركة في التقاليد والعادات والمفاهيم. وحلت بالعالم كارثة جسيمة يوم انهارت القوة اليهودية - الكنعانية الخيرة، وخلفتها قوات أخرى جعلت أمجاد القتال هدفها الأول والأكبر وأهوال الحروب غايتها القصوى. كانت مهمة الملك اليهودي أو الفينيقي الآرامي، إقامة الحق على أساس العدالة. أما في البلدان الأخرى فكان الملوك يفاخرون بقطع الرؤوس وبناء أهرام من الجماجم وتدمير المدن وإحراق المواسم وسفك الدماء وتقتيل الأبرياء. مثل هذا فعلوا ولا يزالون يفعلون. لا حاجة لي بأن أذكر بحكمة سليمان وعدله(★)، ولا حاجة بأن أذكر بعدالة ملوك فينيقيا، فقد أبلغتنا عنها لوحة فخارية تم اكتشافها في مدينة أوغاريت تقول: «في ظلال الأشجار الوارفة جلس الملك يحكم في دعوى أرملة وبعون حق اليتيم». كل هذا كان في بلادنا يا أخي يوم كان الناس قبائل ترعى الجمال في النهار وتغزو في الليل وتقتل وتسبي النساء، يوم كانوا يقتلون بناتهم ويدفنونهن أحياء في الرمال مخافة العار، بينما كانت المرأة الإسرائيلية والفينيقية تفوق الرجال في كثير من الميادين. عد معي إلى ما فعلته يهوديت واستير، وإلى ما حققته اليسار بانية قرطاجة في عصور كانت المرأة فيها، وعند سوانا، عبدة رقيقة تباع رقيقة وتشترى كأي سلعة، تدفن حية أو تجرش الملح.



فرنسيس رزق

وبعد قد يطول الحديث فننسى التعاون الذي تم بين الملك سليمان الحكيم وأخيه الملك أحيرام ملك صور ابن الأرملة اليهودية من عائلة نفتالي، والذي كان من نتيجته بناء هيكل الرب في أورشليم من أخشاب أرز الرب في جبال لبنان، وأهدى بعده سليمان لأحيرام عشرين قرية آمل ان تكون قريتي إحداها(★).

وإنني هنا يا بني أنحني باحترام أمام شعبكم الخلاق الذي أعطى الله للعالم، وأعطى معه الوصايا

(★) إن من هوان الدنيا على الله أن قادة الحركات الصليبية والصهيونية ينسبون أنفسهم إلى سلالات الأنبياء والصديقين صلوات الله عليهم أجمعين ويتغنون بمآثرهم وأمجادهم: ﴿وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه﴾ المائدة ١٨.

(★) إشارة إلى قرية القليعة في جنوب لبنان.

العشر التي يمكن اعتبارها ويحق أساساً لكل دين ولكل شريعة عادلة في الأرض. وهنا لا بد من ذكر حروف الهجاء الفينيقية التي انطلقت من بيبلوس على الساحل اللبناني، لتجوب العالم ولتكون خشبة الخلاص لشعوب غارقة في بحر الجهل، التي نفخر أن تكون التوراة قد سميت بيبل نسبة إليها.

وبعد يا بيبي، يأتينا من يقول أنتم عرب ولستم لبنانيين، قوميتكم عربية ولا شيء سواها. وإن قلنا لا حلت بنا المصائب. يقولون لي هذا وأنا وارث أعظم حضارات الدنيا: الحضارة الفينيقية، الأرامية، الكنعانية اليهودية، فأي حضارة يرثون؟

وبعد يا أخي فالعرب دخلوا بلادنا محتلين غزاة، دخلوها ليسلبوا خيراتها كما تشهد بذلك جمهرة المؤرخين (★). دخلوا سوريا ولبنان وإسرائيل فهدموا وخربوا الكثير من حضارتها وما زالوا يخربون، فرضوا على سكانها الأصليين من نصارى ويهود اتباع الإسلام، فرحل من رحل وأسلم من أسلم، فلا غساسنة ولا مناذرة. واعتصم آبائي الموارنة «المردة» في جبال لبنان وما زالوا يقاومون الغزوة البربرية منذ آلاف السنين وحتى أيامنا هذه.

إن قلت لهم إننا لبنانيون، ثار ثأرهم واتهموك بالإنعزالية والرجعية والعمالة للإستعمار والإمبريالية والصهيونية، لأنك لا تريد أن تنكر أصلك، وبالرجعية لأنك ترفض أن تتراجع عن وصفهم بالغزاة والمحتلين، والعمالة للإستعمار لأنك منفتح على العالم وخاصة الغربي منه، ولأنك يهودي أو مسيحي لا تريد التخلي عن دينك وتقاليد شعبك. وأخيراً فنحن صهاينة لأننا نحفظ التاريخ ولا نريد أن يطمس الحقيقة التاريخية كائناً من كان.

أخي بيني: أنا لبناني وأعتز بلبنانيتي ولست عربياً، كما أنك اسرائيلي تعتز بإسرائيليتك، وإنني أسعى للتعاون معك على أساس من الإحترام المتبادل وحسن الجوار، سيما ونحن أبناء أرض واحدة يجمعنا مصير مشترك وتاريخ طويل. فإذا كنت أنت تجيد العبرية وأنا أجيد العربية فقد يأتي يوم نجيد فيه أنا وأنت، اللغتين معاً. المهم أن تتفتح قلوبنا وعقولنا للسلام والمحبة وأن ندرك جميعاً مصالح شعوبنا فنتعايش مع الإزدهار والسلام.

إنني من هذا المنطلق أهيب بإخواني العرب، أن يكفوا عن المغامرة في التعصب وأن يؤمنوا بحق الشعوب في العيش بحرية وكرامة، وأن السلام والمحبة خير من الحرب والبغضاء، وأن يدركوا أن عهد الفتوحات قد ولى. وكما أجبروا بالامس على ترك الأندلس وغيرها سيتركون لبنان وشأنه. وإنه خير لهم أن يفهموا دينهم الذي يدعوهم إلى الايمان بالتورات والزبور والإنجيل إلى جانب القرآن. وأن اليهود

(★) على عكس ما يقوله فرنسيس رزق، فقد اثبت التاريخ واثبت المؤرخون أن البربرية هي الصليبية بعينها التي التزم بها رزق مع جماعته.

والنصارى إخوة لهم وأن الحرب لا تفيد احداً ولا ترضي الله إن أحبوا امرضاته. وعليهم أن يعلموا أن الله خالق الكون ومدبره وسينصر الحق، وإن قلة صغيرة مع الله خير من كثرة لا تحفظ وصاياه. وليس من المهم أن يتكلم احدنا العبرية أو العربية أو الإنكليزية... الخ، فربك يا أخي رب قلوب ويفهم جميع الألسن ولا تغشه المظاهر.

اخي بيني، إلى لقاء آخر معك راجياً ان تكون السنة العبرية الجديدة سنة خير وبركة علينا جميعاً تحمل معها السلام والآمال والأمان. سلامي وتحياتي لكل فرد من افراد كيبوتس كفار - بلوم. إلى هذه العائلة الكبيرة المتعاونة على الخير ومخافة الله والتي أفخر الآن بأنني كنت ضيفاً مكرماً بينها، كل عام وانت بخير. وإلى اللقاء.

القليعة في ١٣/ ٩/ ١٩٧٧

أخوك المحب فرنسيس رزق (١٠٠)

وما يستوقفنا في كلام زرق في المقاطع الأخيرة من رسالته هو تنصيبه نفسه معلماً لأحكام الإسلام وهادياً إلى سبل الإيمان، وكذلك التذكير بمصير الأندلس، وأن المسلمين سيجبرون على ترك لبنان كما تركوا تلك البلاد الواسعة الأرجاء، مما يحتم على المسلمين العمل لتدارك الخطر قبل استفحاله.

★ مقابلته مع الإذاعة الإسرائيلية

مساء يوم السبت في ٣ شعبان ١٣٩٨ هـ - ٨ تموز ١٩٧٨ م أجرت إذاعة الكيان الصهيوني مقابلة مع فرنسيس رزق طالب خلالها إسرائيل بإرسال حملة ثانية إلى الجنوب غداة حملة آذار ١٩٧٨، وبوضع أقوالها عن حماية الموارنة في لبنان موضع التنفيذ. وناشد الحكومة الإسرائيلية أن «تعين المسيحيين في بيروت لأنهم لن يستطيعوا الصمود طويلاً ما لم تقدم اسرائيل المعونة لهم»، وقال: «إن حال المسيحيين في بيروت ستسوء جداً خلال بضعة أيام فهم لا يملكون ما يكفي من الغذاء ولا مياه ولا كهرباء ولا إمكانيات طبية».

وتابع رزق قائلاً: «نحن نتألم ولا نشعر بارتياح، ونحن نطالب الشعب الإسرائيلي وحكومة اسرائيل وكل العالم المسيحي بمساعدة اسرائيل ودفعها لإنقاذ المسيحيين في لبنان، وبعد ذلك سيسود السلام، ولن ننسى أبداً هذه المساعدة». وأضاف: «أنا أشعر أن اسرائيل لا تريد أن تحتل لبنان ولذلك أطلب المساعدة من اسرائيل، وأقول دائماً أن مصيرنا مشترك والشعب الإسرائيلي يفهم جيداً ما تعني كلمات إبادة شعب، حتى الآن نتلقى رواتبنا من بيروت ولا نستطيع العيش دون مساعدة مالية من هناك، ويؤثر الوضع في بيروت على معنوياتنا أيضاً».

الجدير ذكره أن هذه المقابلة أجريت في وقت كانت إذاعة «الكتائب» تشيع عن إنزال اسرائيلي على سفوح جبل الشيخ وبعض مناطق جنوب لبنان، فيما كان القصف الإسرائيلي يشمل القسم الأكبر من جبل عامل، وكانت القوات الإسرائيلية تلقي قنابلها المضيئة على ميمس وحاصبيا وكوكبا، وتكثف تحركاتها باتجاه مرجعيون وشبعا ومرتفعات كفرشوبا، وظهرت دورياتها بالقرب من كفرحمام. كما أن الطائرات الإسرائيلية حلقت مرات عديدة في النهار على ارتفاع شاهق في مختلف مناطق جنوب لبنان والبقاع(١٠١).

اجتياح ١٩٧٨

في ٥ ربيع الثاني ١٣٩٨ هـ ـ ١٥ آذار ١٩٧٨ م بدأ الإستعمار الصهيوني في فلسطين هجوماً واسع النطاق على طول واجهة الحدود مع لبنان، من الناقورة إلى راشيا شرقاً على جبهة طولها مئة كلم. وقد بدأ الهجوم البري بعد التغطية والتمهيد الكثيف بالقصف الجوي ودفع قوات كبيرة من المشاة تدعمت بالآليات وبلغ مجملها حوالي ٢٨ ألف جندي، أربعة ألوية تقريباً وخمسمائة دبابة وأربعة ألوية مدرعة تساندها المدفعية الصاروخية أرض ـ أرض والمدافع الثقيلة.

وقدتم الهجوم على خمسة محاور هي: محور مرجعيون ـ الخيام ـ إبل السقي ـ بلاط ـ تلة زهير، محور العديسة ـ الطيبة، محور يارين ـ طير حرفا، محور الناقورة ـ صور، محور بنت جبيل ـ مارون الراس. ورافقت عملية الهجوم محاولات إنزال وقصف بحري على طول الشاطئ الجنوبي، وأدت إلى وقوع معارك ضارية بين القوات الإسرائيلية و«القوات المشتركة» التابعة للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية.

مع بداية العدوان الإسرائيلي لاحتلال جبل عامل، وضح أن القوى الصليبية في لبنان وفي مناطق القتال خصوصاً تنسق عسكرياً وسياسياً مع الصهاينة، وقد دللت إذاعة اسرائيل هذا الأمر بوضوح خلال الإعتداء حين أكدت أنه «بالنسبة للمسلحين من المسيحيين فإن لهم قسطهم ودورهم، وإن الأرض على كل حال هي أرضهم وقراهم وبيوتهم»(١٠٢).

وقدزار رئيس الحكومة الإسرائيلية القرية المارونية علما الشعب وقال عنها: «هناك سكان في جنوب لبنان لدينا اتصالات معهم، وهناك إخوة لهم في شمال لبنان، وهم مرتبطون ببعضهم في الحاضر والمستقبل. ونحن سنحرص على تحسين وضعهم ليستمروا في الحياة سوياً معنا بود وصداقة». ثم أكد على أن للمسيحيين دوراً في العملية الحالية، وقال: «إن أهالي القرى النصرانية كانت السعادة طاغية عليهم. فعملية جيش الدفاع الإسرائيلي قضت على التهديد الدائم لحياتهم بعد أن رفرفت الأعلام الإسرائيلية على مرجعيون والقليعة، كما مرت المدرعات والدبابات في شوارع هاتين البلدتين»(١٠٣).





سعد الحداد الذي لا يزال معتبراً عسكرياً في الجيش اللبناني يرحب بوزير دفاع العدو الإسرائيلي

يدبكون مع الغزاة الصهاينة

لقد تعاون المقاتلون (الموارنة) حسب قول بيغن رئيس الوزراء الصهيوني، مع جنود الجيش الإسرائيلي، وقدموا مساعدات مهمة لمعرفتهم الجيدة بالمنطقة، في حين أعدت النساء «اللبنانيات» القهوة وقدمنها للجنود. وقام رجال سعد حداد بنقل المعدات التي تركها المدافعون عن أرض الوطن إلى مخازنهم. وعندما بدأ الهجوم الإسرائيلي قام شاب مسيحي ووقف في ساحة الحدث الرئيسية، وأطلق النار من مسدسه وهتف بنشوة: لقد احتلت اسرائيل الجنوب، وتوالى قرع الأجراس لنقل الخبر السعيد(١٠٤).

وقال مراسل الإذاعة الإسرائيلية: «قدمت قوات (الموارنة) في جنوب لبنان عوناً ذا شأن لقوات الجيش الإسرائيلي التي كانت تتقدم في الجنوب، بالمعلومات والمشاركة الفعلية. وعلمتُ (المراسل) أنه قد تبلورت في وزارة الدفاع ورئاسة الأركان خطة للتنفيذ الفوري بعد إنهاء الحملة العسكرية وذلك لإقامة شريط إقليمي واحد في جنوب لبنان، وهذا الشريط الإقليمي سيربط علما الشعب عن طريق رميش وحتى مرجعيون. ولضمان هذا الحاجز الأمني يبدو أن جيش الدفاع الإسرائيلي سيعود إلى أسلوب تسيير الدوريات بشكل دائم داخل الأراضي اللبنانية وعلى امتداد خط الحدود. وأن الجيش الإسرائيلي سيبقى داخل لبنان حتى توجد قوة أخرى قادرة على منع المخربين من قصف المستوطنات الإسرائيلية أو التسلل لضربها وإيذاء سكانها»(١٠٥).

وأضاف المراسل قائلاً: «عندما دخلت القوات الإسرائيلية إلى بلدتي القليعة ومرجعيون استقبلهم أهاليها بالهتاف: الله ينصركم، الله يحميكم، اهلاً وسهلاً بكم. وقامت نساء منهن برش الأرز

على رؤوس الجنود الإسرائيليين، بينما رمى بعضهن أنفسهن في أحضان الجنود. وكان فرنسيس رزق مسؤول الكتائب السياسي في الجنوب على رأس المستقبلين الذين رفعوا الأعلام الإسرائيلية لتحية الجنود. وفي القليعة ومرجعيون صعدوا على السطوح مستقبلين زئير كل طائرة بالتصفيق. وعندما كانت الطائرات تلقي بقنابلها على قرى المسلمين، كان التصفيق يدوي عالياً. وقال أحد أهالي القليعة: أملنا كبير بإسرائيل»(١٠٦).

وقد باشر العدو وعملاؤه بتدمير القرى وتشريد السكان. ففي بلدة الطيبة لم يبق من أصل ثمانمائة بيت بيتاً واحداً سالماً، فقد دمرت البلدة كلياً أو جزئياً وقامت الميليشيات بنهب أثاث البيوت وسائر الممتلكات بما فيها موجودات المحلات التجارية والسيارات والتراكتورات. كما دخلت الميليشيات إلى قرية يارين وباشرت عمليات النسف والتدمير الكلي للقرية بما في ذلك المسجد والحسينية حتى أن نسبة البيوت المدمرة بلغت ٩٠ بالمئة. واقتحم رجال سعد حداد بالتعاون مع الصهاينة بلدة الخيام، فقتلوا أكثر من ستين مدنياً عاجزاً ودمروها تدميراً شاملاً. وقد حدث نفس الشيء في بلدتي كونين والعباسية(١٠٧).

وخلال الإجتياح تعرضت بلدة رشاف لقصف غزير بالطائرات الإسرائيلية أعقبه قصف مباشر من المواقع المحيطة في قرى رميش ودبل والقوزح، مما أدى إلى تهجير كل من تبقى من أبناء البلدة وقتل عدد كبير منهم. بعد ذلك دخل العدو وعملاؤه البلدة دخولاً همجياً وبدأوا بإطلاق النار عشوائياً، وقاموا بنهب ما تبقى من الأبواب والنوافذ والأواني المنزلية واستباحوا أرضها وأشجارها من زيتون وتين وغير ذلك من الثمار. كذلك دارت في بلدة شمع معركة ضارية بين العدو الصهيوني والأهالي، دخل على أثرها العدو إلى البلدة بعد قصف عنيف استهدف ٧٠ بالمئة من منازلها(١٠٨).

رغم هذا لم تقم الدولة اللبنانية بأكثر من تقديم شكوى إلى مجلس الأمن ولم تسمح للجيش بالدفاع عن الوطن وحفظ «السيادة». هذا في وقت كانت الإبادة الجماعية لأبناء جبل عامل تسير على خطين: صليبي وصهيوني. وقد غادر الجنوب نحو ١٥٠ ألف مواطن اختاروا بيروت وضواحيها. ومما يدل على أن الخطة كانت مدبرة بين اسرائيل والنظام الحاكم في لبنان، هو انسحاب اسرائيل من معظم المناطق التي احتلتها وتسليمها إلى سعد حداد، ممثل «الشرعية» في جبل عامل، ليضمها إلى «دولة لبنان الحر»، في ظل غياب كامل لجيش الدولة، في الوقت الذي أبقت اسرائيل على احتلالها لمنطقة حدودية تتراوح مساحتها بين ٥٠٠ و ٦٠٠ كلم٢ وبعمق يتراوح بين ٥ و ١٠ كلم، رغم حلول قوات الطوارئ الدولية في المنطقة، بموجب قرار «مجلس الأمن» رقم ٤٢٥.

وقد أعقب الهجوم الإسرائيلي على الجنوب تعهدات خطية وعلنية من قبل إسرائيل للموارنة بدعمهم. وفي ١٣ جمادى الأول ١٣٩٨ هـ - ٢١ نيسان ١٩٧٨ م نشرت صحيفة معاريف الإسرائيلية

مقالاً تحليلياً طويلاً لشموئيل سيغيف، كشف فيه النقاب عن أوجه التعاون بين إسرائيل والموارنة وذلك على النحو التالي:

١ - فرض حصار بحري اسرائيلي على موانئ التموين التي لا تخضع لسلطة الموارنة في صيدا وصور، وإغراق السفن المحملة بالأسلحة.

٢ - تأمين خط بحري دائم بين نصارى الشمال وبين مواقعهم في جنوب لبنان.

٣ - المساعدة في تأمين غطاء مدفعي اسرائيلي، لتمكين الرائد سعد حداد من الحفاظ على مواقعه في المناطق الحدودية.

٤ - إقامة شبكات اتصال بين مواقع سعد حداد في قرى الحدود وبين المواقع الإسرائيلية، بهدف تبادل المعلومات حول تحركات المسلمين في المنطقة.

٥ - تزويد المسيحيين بمساعدات عسكرية تتضمن أسلحة اوتوماتيكية ودبابات من طراز شيرمن ونصف مجنزرات ومدافع والبسة وعتاد طبي.

وقد تم كل ذلك استناداً إلى «أن المصلحة السياسية للمعسكر المسيحي هي مصلحتنا السياسية. ومن الحماقة عدم التعاون معه»(١٠٩).

وذكر مناحيم بيغن أن اسرائيل تعهدت في آب ١٩٧٨م لوفد لبناني من «مسيحيي الشمال» زار القدس، بالدفاع عنهم. وحضر الإجتماع الذي ضم شخصيات قيادية من الجانب اللبناني كل من موشي دايان وزير الخارجية، وعازار وايزمن وزير الدفاع ومناحيم بيغن. وقد جرى تكرار هذا التعهد علناً في نيسان ١٩٨١م. وكان اسحاق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق قد أعلن أنه سبق لحكومته أن قدمت «مساعدات عسكرية واقتصادية للمسيحيين في لبنان منذ العام ١٩٧٦م»(١١٠).

وقد نشرت صحيفة «هاآرتس» الإسرائيلية في ربيع ١٩٨١م وثيقة أشارت إلى أن هناك تعهداً خطياً من مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى بشير الجميل منذ صيف ١٩٧٨م، يتضمن دعم اسرائيل للنصارى في لبنان(١١١).

جبهة تحرير لبنان من الغرباء: حقيقتها وأهدافها

إن قادة الموارنة لا يتورعون عن التعاون مع «الشيطان» في سبيل تنفيذ مآربهم كما أعلن عن ذلك بيار الجميل. وقد انبثقت جبهة حماية لبنان وتحريره من «الغرباء» لتبرير التعامل مع اسرائيل. ووضعت هذه الجبهة وثيقة اتفاق مع الكيان الصهيوني لتحرير لبنان من «الغرباء» في سنة ١٩٧٨م - ١٣٩٨هـ. وجاء في هذه الوثيقة:

«إلى جميع الشهداء الأبرار الذين سقطوا على أرض العهدين القديم والجديد.

وإلى الأحياء من أهل العهدين اللذين يكمل أحدهما الآخر.

تقدم جبهة تحرير لبنان ميثاق شرف، تلتزم به مع دولة اسرائيل، لخلاص شعبيهما من كل خطر يحدق بهما ولأي جهة انتمى. وتتقدم بعميق امتنانها ومحبتها وتقديرها إلى الذين ساهموا في جمع شمل الفريقين على أسس واضحة ولغايات محددة فقربوا وجهات النظر خلال محادثات امتدت أربعة اشهر ورائدهم إخلاصهم لشعبين مختارين أوجدهما الله على أرض ملؤها المخاطر محاطين بأعداء لا يكلّون لتصفيتهم، وهاجسهم البقاء والصيرورة في صراع دائم مع أخصامهما عبر حلف استراتيجي طبيعي لا تنفصم عراه وليس تعاوناً مؤقتاً يخضع للمناورات السياسية والحلفية المؤقته. وإلى أحفاد هذين الشعبين نقدم هذا التعاقد الأزلي:

أ - اعتبار اسرائيل ودولة لبنان الجديد دولتان مكملة الواحدة للأخرى في كافة الميادين والمرافق الحياتية.

ب - اعتبار جبهة تحرير لبنان القوة اللبنانية الرائدة التي يجب أن تتمحور حولها وضمن خطتها وتكتيكها واستراتيجيتها كافة القوى اللبنانية العاملة من أجل سعادة شعبها والمحافظة عليه من الإبادة والذوبان.

ج - قيام حلف طبيعي على الصعيدين المعيشي والعسكري بين الطرفين.

د - تتعهد جبهة التحرير اللبناني بعقد حلف دفاع مشترك فور إعلان الدولة اللبنانية لنظامها الجديد على كافة الأراضي اللبنانية.

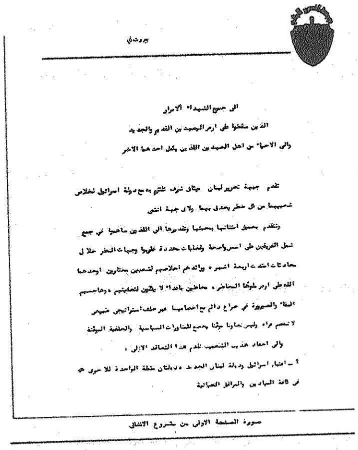
هـ - تشكيل لجان مشتركة على الصعيدين الإعلامي والعسكري».

وعلى الصعيد العسكري جاء ما يلي:

«- تستقبل اسرائيل كافة الأعداد والعناصر التي ترى الجبهة ضرورة إخضاعها لعمليات أو دورات تدريبية.

- تشكيل لجنة مشتركة لوضع وتنظيم الخطط.

- تتعهد الجبهة فور الإنتهاء من عملية التحرير وإعلان الدولة اللبنانية الجديدة بإنشاء سوق اقتصادي مشترك مع اسرائيل، كما تتعهد بتسليمها حاجاتها من مياه جنوب لبنان على أن تبقى أعباء ومصاريف


الى جميع الشهداء الابرار
الذين سقطوا على ارض العهدين القديم والجديد
والى الاحياء من اهل العهدين الذين يكمل احدهما الاخر

صورة الصفحة الاولى من مشروع الاتفاق

- صورة الصفحة الاولى من مشروع «ميثاق الشرف» الذي تقدمت به «جبهة تحرير لبنان» لتمتين العلاقة مع «اسرائيل».

الإنشاءات اللازمة لذلك على عاتق اسرائيل »(١١٢).

إن هذه الجبهة التي وضعت ميثاقها مع اسرائيل بطريقة سرية، أعلنت مسؤوليتها، وبطريقة علنية، عن عدة عمليات تفجير، كانت تحصد الأبرياء وتمزق الناس أشلاء في مناطق المسلمين في بيروت الغربية وبعلبك والجنوب وطرابلس. فإذا كان المطلوب هو إخراج الغرباء من لبنان، إذن ليخرج الموارنة أولاً، لأنهم أثبتوا أنهم أغرب الغرباء بعدما تحالفوا مع اليهود. وشاركوا الأغراب في معظم حروبهم التي شنوها ضد هذا الشرق المسلم، وبفضلهم تمكنوا من السيطرة على مساحات شاسعة ومواقع استراتيجية هامة من بلاد المسلمين، ولذا يصبح المطلوب إخراجهم من كل ما اغتصبته أيديهم، وإعادة الحقوق إلى أصحابها الشرعيين، حتى لا يبقى عميل أو متآمر يعبث شراً بأمن هذا الوطن ومصيره.

تنصير الجيش

لقد بيّنا سابقاً أن الجيش اللبناني لم يكن القصد من تأسيسه حماية الوطن، بدليل أن العدو الصهيوني كان يغير دائماً على جبل عامل، أمام سمع وبصر هذا الجيش دون أن يحرك ساكناً. وعندما كانت العناصر المسلحة والغيورة تعلن عن سخطها وتذمرها، كانت تحال فوراً إلى المحاكمة بتهمة الخيانة وعدم الإنصياع للأوامر.

إن القصد من تأسيس هذا الجيش كان تقديم التحيات للزعماء والسير في عرض أمام الرؤساء وحماية وجود النظام. إنه جيش مشبع بالعداء لكل ما هو اسلامي. ويمثل بعض المسلمين فيه مجرد زينة او ديكور يستخدم في صرف الانظار عن كونه امتداداً للميليشيات العميلة.

ورغم هذا فإن المارونية شككت بقدرتها على سوق الجيش كاملاً في معاركها، ومنذ العام ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م نشطت لإرساء القواعد لجيش شعبي ماروني بحت مؤلف من صيغة الميليشيات، وكانت الكتائب أول البادئين، لكن غيرها أيضاً سار على الطريق، ومنهم سليمان فرنجية الذي أنشأ « جيش التحرير الزغرتاوي » و « المردة ».

وفي عام ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م لم يبق عند الموارنة أي شك بأن الجيش لن يكون قوتهم الضاربة في الساعة التي يقررون، فرموا ثقلهم في تقوية الميليشيات وتوسيعها وأبقوا الأبواب مفتوحة بين الميليشيات والجيش، حتى أصبح الناس لا يعرفون أين يبدأ الجيش الشرعي وأين تنتهي الميليشيات.

★ احتياط القيادة

وفي كل جيش هناك ما يسمى في الأعراف العسكرية « باحتياط القيادة » وهي القوات الموثوقة من قبلها، والأكثر تسليحاً وتدريباً ورعاية، ويناط بها التمركز بالمواقع القريبة والمحيطة بالمقرات المركزية

للحكومة وبموقع القيادة العسكرية، ضماناً للحماية ضد أي طارئ، وخاصة أعمال التمرد العسكري أو الإعتداءات الخارجية. وقبل مرحلة ١٩٧٥ كان إحتياط القيادة في الجيش اللبناني، مشكلاً على النحو التالي:

١ - سلاح الطيران: وهذا السلاح منذ إنشائه لم يتول قيادته بتاتاً قائد مسلم، بل إن قيادته كانت حكراً على الموارنة دون سواهم، إضافة إلى أن ٨٠ بالمائة من ضباطه وكادراته هم من النصارى أيضاً، في حين تنحصر مراكز المسلمين فيه في معظمها بالوظائف الإدارية. ومن أصل حوالي خمسة وعشرين طياراً نفاثاً، هم طيارو سلاح الجو اللبناني عام ١٩٧٥، لا نجد منهم من المسلمين بعدد أصابع اليد الواحدة، تنحصر قيادتهم لطائرات «الهوكر هنتر» و«الفوغا» القديمة، بينما لم يسمح بقيادة طائرات الميراج التي استوردت خصيصاً لتحديث سلاح الطيران، إلا للطيارين المسيحيين، وهذا أمر معروف وشائع. وعند استعراض اوضاع سلاح الطيران اللبناني، تجدر الإشارة إلى حوادث الطائرات التي لا تصيب دوماً إلا الطيارين المسلمين في سلاح الجو، فتودي بهم، وفي هذا المجال تتعدد أسماء هؤلاء الطيارين الذين أودت بهم طائراتهم: محمد المقداد، محمد طبارة، عبد الله شمص، خالد فرج، مهيب غصن، وآخرون من آل رباح وسنو وغيرهم وجميعهم مسلمون.

ويروى أن الطيار عبد الله شمص كان قائد سرب لطائرات «الهوكر هنتر»، وكان سربه قد كلف بقصف المخيمات الفلسطينية عام ١٩٧٣ م أثناء الاشتباكات المعروفة بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، وقد شاهد البعض إحدى الطائرات ترمي بحمولتها في البحر وعرف فيما بعد أن قائدها هو عبد الله شمص، الذي رفض أن يلقي بقنابله فوق رؤوس الآمنين، فكان جزاؤه الموت، فسرعان ما طرأ حادث لطائرته وهو يقوم بطيران تدريبي فوق البقاع أودى بحياته (١١٣).

٢ - ثاني قوة احتياط في إحتياطي القيادة كانت كتيبة المغاوير، والتي كانت تتخذ من حمانا مركزاً لها، وكانت قيادتها على الدوام في يد ضابط مسيحي ومضمون الولاء للحكم. وقد تأسست هذه الكتيبة على يد مجموعة من الضباط الذين تلقوا دورة صاعقة في مصر ومنهم سمير الأشقر، عبد الله ضاهر، نبيه فرحات ومخول حاكمة، وذلك في الفترة السابقة لحرب ١٩٦٧ م مع اليهود. وقد تكفلت التشكيلات التي قامت بها القيادة بالإبقاء على قيادة كتيبة المغاوير بيد مسيحية، لمدة تزيد على الخمس عشرة سنة. ونبيه فرحات رغم أنه من مؤسسي الكتيبة تم نقله إلى المدرسة الحربية، عندما خلت أمامه الساحة لتسلم قيادة المغاوير، التي تم تسليمها في ذلك الوقت لرياض شمعون وهو الذي شارك بدورة مغاوير بأميركا وفشل فيها. وكان تعيين شمعون مرحلة انتقالية تسنى خلالها تأهيل مخول حاكمة وترفيع رتبته، وسلم بعدها قيادة الكتيبة بمعاونة محمود أبو ضرغم ونبيه فرحات وسمير الأشقر وأنيس طوبية.

وأفادت مصادر عسكرية كبيرة أن وضع قوات المغاوير في ثكنة حمانا كان لعدة أسباب منها: موقع الثكنة المناسب القريب من طريق الشام ومواقع الفياضية واليرزة وبعبدا، والإمساك بمرضهر البيدر الإستراتيجي للتصدي لتقدم «عدو محتمل»، (سوريا).

٣ - ثالث القوى في إحتياط القيادة، كانت كتيبة مصفحات الفياضية، وهذه الكتيبة لا تسلم قيادتها إلا لضابط مسيحي، أو مضمون الولاء للقيادة، وغالباً ما يكون مقرباً من رئيس الجمهورية أو قائد الجيش (كان انطوان بركات قائداً لها أثناء حرب عام ١٩٧٥م وهو قريب لرئيس الجمهورية يومذاك سليمان فرنجية).

٤ - رابع قوى الإحتياط، كانت كتيبة مدرعات صور، وهذه القوة كانت أقوى قوة في الجيش اللبناني، وكانت قيادتها المتعاقبة دائماً تسند لقائد مسيحي، رغم الإطمئنان الفعلي إلى ضعف الخطر الذي يمكن أن تشكله على الحكم، نظراً لبعد مسافة موقع تمركزها، ولقدرة الطيران على شل أي تحرك لها قبل أن تصل إلى بيروت [١١٤].

ومنذ أن ثارت ثائرة أبناء الإسلام الغيارى في الجيش عمد الموارنة إلى إعادة بنائه على أسس أكثر طائفية. وتولى الياس سركيس بنفسه هذه العملية ليجعل منه جيشاً طائفياً، لكي تكون مهمته أكثر انسجاماً مع المخطط الماروني. وأسند المواقع الرئيسية كلها للموارنة، فأصبح جيشاً يدين بالولاء السياسي شبه المطلق للجبهة المارونية.

وعندما صدرت الترقيات العسكرية لضباط الجيش في عهد حكومة الرئيس سليم الحص عام ١٩٧٩، وكانت شبه متوازنة في استبعادها للضباط «المقاتلين» عن لائحة الترقيات، وفي موازاتها العددية بين المسلمين والمسيحيين في الترقيات والرتب، إعترض بيار الجميل وغيره من القيادات المارونية، وصدرت في المناسبة ردود فعل شاجبة لكميل شمعون وإدوار حنين وأمين الجميل وعدد آخر من قيادات الجبهة المارونية، ومما قاله الجميل (الأب): «الترقيات تسيء إلى الصيغة، واعتراضي هو على اعتماد التوازن بينما الأهمية للإنتماء والولاء» [١١٥].

وعندما نشبت الأزمة الحادة حول ترقيات الضباط من رموز الحرب، والتي اعترض عليها وأوقف صدورها الرئيس سليم الحص عام ١٩٨٠، صدرت صحيفة «السفير» اللبنانية صباح يوم ١٣/ ٥/ ١٩٨٠ حاملة المانشيت العريض: الحكم يفتعل الخلاف حول الجيش لإبقائه «وقفاً مارونياً».

★ دراسة ميدانية شاملة

التركيبة القيادية في الجيش كانت قبل انهياره عام ١٩٧٦م على الشكل التالي [١١٦]:

قائد الجيش: العماد فيكتور خوري، ماروني.

ويشار هنا إلى أنه وفق العرف، فقد درجت العادة أن لا يرقى إلى رتبة عماد إلا الضباط الموارنة.

عميد اول وعميد: ١٦ مسيحياً بينهم ٨ موارنة، و٧ مسلمين.

عقيد: ٥٠ مسيحياً بينهم ٣٣ مارونياً، و٣٣ مسلماً.

مقدم: ٥٩ مسيحياً بينهم ٣٧ مارونياً، و٢٢ مسلماً.

رائد: ١٠٢ نصارى بينهم ٦٩ مارونياً، و٤٥ مسلماً.

نقيب: ٩٨ مسيحياً بينهم ٥٦ مارونياً، و٥٥ مسلماً.

ملازم أول: ١٥٢ مسيحياً بينهم ٨٣ مارونياً، و١٢٧ مسلماً.

ملازم: ١١٨ مسيحياً بينهم ٦٨ مارونياً، و١٠٩ مسلمين.

وهكذا يلاحظ أنه مع هبوط مستوى الرتب يصبح التوازن أكثر عدلاً، في حين أنه مفقود تماماً بين رتبتي العماد (٧٠ إلى ٣٠ بالمائة) وملازم أول (٦٥ إلى ٣٥ بالمائة).

كما يلاحظ أن ٦٠ بالمئة من ضباط الجيش هم من المسيحيين وبينهم ٣٥،٧ موارنة. في حين أن الأربعين بالمئة الباقية تتوزع على الشكل التالي: ١٧،٦ بالمئة من المسلمين السنة، ١٤،٤ بالمئة من المسلمين الشيعة، ٨ بالمئة من الدروز. والواضح أن التكتل الوحيد هو التكتل الماروني الذي يضم ٣٥٥ ضابطاً من كل الفئات.

هوية القيادة العليا والشعب

الوضع على مستوى القيادة العليا

رئيس الأركان، العقيد منير طربيه: درزي

نائب رئيس الأركان العملاتي: العقيد زكي مكي: مسلم شيعي.

نائب رئيس الأركان اللوجستي: العقيد ألبير منير، وهو مدير التسليح بالجيش وأمين سر قائد الجيش: ماروني.

رئيس الفرقة العسكرية: المقدم إميل لحود: ماروني.

رئاسة أمانة السر العامة: المقدم هنري عازار: أرمن كاثوليك.

غرفة وزير الدفاع: رئيس الغرفة العسكرية: الرائد روجيه عقل: ماروني. ورئيس الغرفة المدنية: ميلاد القارح: ماروني.

الشعبة الأولى: العقيد البحري: فارس لحود: ماروني. وفي هذه الشعبة يوجد ضابط مسلم واحد من أصل ٨ ضباط.

الشعبة الثانية: الرائد جوني عبده: ماروني. وكل رؤساء الأقسام فيها ضباط موارنة.

الشعبة الثالثة: المقدم زهير التنير: مسلم. والرائد نسيب عبد: ماروني.

الشعبة الرابعة: المقدم فارس ماضي: ماروني. والمقدم جبران: ماروني.

الشعبة الخامسة: الرائد محمود مطر: مسلم.

هوية المديريات

مديرية الأفراد: العقيد إلياس الحداد: كاثوليكي. ومساعده المقدم نعيم سلامة: ماروني.

مديرية الدفاع المدني: العميد بحليس: أرثوذكس. ومعاونه الرائد انطوان سعد: ماروني.

مديرية التعبئة: العقيد انطوان خليفة: ماروني.

سلاح الهندسة: الرائد يوسف قسطون: ماروني

سلاح الطيران: العقيد جريس الغريب: ماروني. وجميع الطيارين من الضباط الموارنة.

مديرية العتاد: العقيد جان سالم: كاثوليكي.

مديرية القوامة العقيد فوزي هنود: ماروني.

مدير الصحة: العميد الطبيب جورج قمير: ماروني

رئيس المستشفى العسكري: الطبيب المقدم برنس: ماروني.

مدير الشؤون الإجتماعية: المقدم جان خوري: ماروني.

مدير المدرسة الحربية: المقدم رياض شمعون: ماروني.

المفتش العام العسكري: العقيد الطبيب لويس كريدي: ماروني

رئيس مركز الدراسات: العقيد جرجس القزي: ماروني.

قائد موقع صربا- كتيبة الإستطلاع الثانية العقيد روجيه فغالي: ماروني

قائد كتيبة الشرطة العسكرية: نايف كلاس: كاثوليكي.

قائد منطقة البقاع: المقدم ميشال خوري شقيق قائد الجيش: ماروني. ومساعده الرائد ابراهيم شاهين: مسلم شيعي.

قائد منطقة بيروت: مختار مزبودي: مسلم سني. ومساعده المقدم سامي طانيوس: ماروني.

سلاح البر: اغلبية مارونية ساحقة

قادة القطع العملانية في سلاح البر: ٣١ قائداً، بينهم ١٨ مارونياً، ٣ أرثوذكس، ٣ كاثوليك، ١ أقليات، ١ سني، ٣ شيعة، ٢ دروز. ويكون المجموع ٢٥ مسيحياً و٦ مسلمين. ويخضع لأمرة هؤلاء وحدات البر المقاتلة التي تولف ٨٥ بالمئة من عدد الجيش المقاتل.

قادة القطع العملانية في سلاح البر: كتائب غير المشاة: ١٤ قائداً، بينهم ٧ موارنة، و١ كاثوليك، و١ أرثوذكس، و١ أقليات، و٢ شيعة، وسني واحد، ودرزي واحد. أي ١٠ مسحيين و٤ مسلمين. أما أسماؤهم فهي:

١ - *كتائب المدفعية:*

قائد كتيبة المدفعية الأولى: المقدم عبد الرؤوف كنج: مسلم شيعي.

قائد كتيبة المدفعية الثانية: المقدم عون: ماروني.

قائد كتيبة المدفعية الثالثة: المقدم اسكندر: ماروني.

قائد كتيبة المدفعية الرابعة: المقدم نظمي المعلوف: كاثوليكي.

٢ - *كتائب المدرعات:*

قائد كتيبة الاستطلاع الأولى: حل محل العقيد انطوان بركات: (ماروني) بعد التشكيلات التي اجريت بتاريخ ١٥ آذار العقيد ميشال سالم: ماروني.

قائد كتيبة الاستطلاع الثانية: العقيد روجيه فغالي: ماروني.

قائد كتيبة المدرعات الأولى: المقدم خوري: ماروني.

قائد كتيبة المدرعات الثانية: الرائد عازار (مسيحي أقليات).

قائد كتيبة المدرعات الثالثة: الرائد ذبيان: درزي.

٣ - *أسلحة الدعم والمساندة:*

قائد كتيبة الأشغال: الرائد غسان ضاهر: مسلم شيعي.

قائد كتيبة الهندسة: المقدم كرم: ماروني.

قائد كتيبة الإشارة: المقدم مرسيل دروبي: ارثوذكسي.

قائد كتيبة النقل: الرائد انطوان حداد: ماروني.

قائد كتيبة مضاد للطائرات: المقدم سعيد القعقور: مسلم سني

قادة القطع العملانية في سلاح البر: كتائب المشاة: ١٧ قائداً، بينهم ١١ مارونياً، و٢ أرثوذكس، و٢ كاثوليك، ودرزي واحد، وشيعي واحد. أي ١٥ مسيحياً ومسلمان. وفي ما يلي الأسماء:

قائد كتيبة مقر عام الجيش: العقيد جوزيف غانم: ماروني.

قائد كتيبة مقر عام لواء أول: المقدم قيصر فرح: ارثوذكس.

قائد كتيبة مقر عام لواء ثاني: المقدم جرجس رعد: كاثوليكي.

قائد كتيبة مقر عام لواء ثالث: المقدم فايز حداد: أرثوذكس.

قائد كتيبة مشاة أول: المقدم نايف كلاس: كاثوليكي.

قائد كتيبة مشاة ثان: الرائد خليل كنعان: ماروني.

قائد كتيبة مشاة ثالث: المقدم رينيه سمراني: ماروني.

قائد كتيبة مشاة رابع: الرائد حنا جعارة: ماروني.

قائد كتيبة مشاة خامس: الرائد ماجد حمادة: درزي.

قائد كتيبة مشاة سادس: المقدم دحداح: ماروني.

قائد كتيبة مشاة سابع: المقدم حليم كيروز: ماروني.

قائد كتيبة مشاة ثامن: الرائد ابراهيم شاهين: مسلم شيعي.

قائد كتيبة مشاة تاسع: الرائد البير نصر: ماروني

قائد كتيبة مغاوير أولى: الرائد مخول حاكمة: ماروني.

قائد كتيبة مغاوير ثانية: النقيب سمير الأشقر: ماروني.

قائد كتيبة الشرطة العسكرية: المقدم شمعون: ماروني.

قائد الحرس الجمهوري: الرائد شالوحي: ماروني.

الطيران والبحرية

أما الوضع في سلاح الطيران والبحرية فهو نموذجي لجهة السيطرة المارونية الصافية:

قائد سلاح الطيران: العقيد جورج غريب: ماروني.

قائد قاعدة رياق الجوية: المقدم فهيم الحاج: ماروني.

قائد قاعدة بيروت: المقدم فوزي أبو فرحات: ماروني.

قائد كتيبة الرادار: الرائد قرطباوي: ماروني.

قائد سلاح البحرية: العقيد فارس لحود: ماروني

الحالة عند صف الضباط

إذا كانت هذه هي الحالة بالنسبة للقيادات العليا في الجيش، فكيف هو الوضع بالنسبة لضباط الصف والموظفين المدنيين؟

تتوزع النسب فيما يتعلق بضباط الصف بين ٦٢ بالمئة مسيحيين و٣٨ بالمئة مسلمين. أما النسبة في المكاتب والسكرتيرات والإدارات فهي ٧٥ بالمئة مسيحيين و ٢٥ بالمئة مسلمين.

وفي الأركان النسبة هي ٨٢ بالمئة مسيحيين و١٨ بالمئة مسلمين. أما الموظفون المدنيون فهم من المسيحيين بنسبة ٨١ بالمئة و١٩ بالمئة مسلمين، والعدد الإجمالي هنا يتجاوز الأربعة آلاف.

الملاحظة التي يمكن تقديمها هنا هي ان عدد ضباط الصف المسيحيين أكثر من عدد ضباط الصف المسلمين، لكن سياسة الترفيه المشبعة حيالهم في الجيش جعلت من غالبيتهم موظفين إداريين فأصبح الميل، في الوحدات المقاتلة، لضباط الصف المسلمين، لا سيما وان أكثرية الجنود هم من المسلمين.

★ معلومات حول بعض المسؤولين في الجيش

العقيد انطوان بركات: وهو غني عن التعريف منذ تمرده الأول في الفياضية في شباط ١٩٧٨ بالتعاون مع سمير الأشقر، إلى تمرده الثاني واشتباكه مع قوات الردع العربية في سبيل إعلان الدولة المارونية. كان قائد القطاع رقم واحد قبل تشكيلات ١٥ / ٣ / ١٩٧٨، وبعدها أصبح في كتيبة مقر عام الجيش موضوعاً تحت تصرف وزير الدفاع فؤاد بطرس.

العقيد روجيه فغالي: كتائبي معروف، شارك في قيادة الهجوم على الكرنتينا في بداية عام ١٩٧٦م. وكان قبل التشكيلات التي أجريت في ١٥ / ٣ / ١٩٧٨ رئيس أركان القطاع رقم ٣ وقائد كتيبة الإستطلاع الثانية، فأصبح قائداً لموقع صربا وهي الثكنة التي كانت تضم نواة ما سمي بجيش «الشرعية».

الرائد جوني عبده: قائد الشعبة الثانية وهو كتائبي معروف. وكان يروى عنه أنه كان موضع حديث ذات مرة بين رئيس لجنة الإدارة والعدل، ناظم القادري، ورئيس الجمهورية الياس سركيس، فقال الأول للثاني: إن جوني عبدو كان كتائبياً لمدة ستة أشهر، وعضو في المجلس الحربي الكتائبي، فرد الثاني مصححاً لا بل أقل من ذلك! ورغم هذا أصبح مسؤولاً عن الشعبة الثانية.

الرائد محمود مطر: قائد الشعبة الخامسة، وهو نموذج المسلم الذي كانت ترتاح السلطة إلى التعاطي معه بصفته أحد أبطال فضيحة الميراج الشهيرة.

العقيد وجيه مزبودي: مسلم آخر محبب إلى السلطة المارونية، باعتباره هو الذي أصدر أمراً إلى فرقة المكافحة في الجيش بتجريد ثكنات المنطقة الغربية في بيروت من أسلحتها.

العقيد انطوان خليفة: مسؤول مديرية التعبئة وهو عضو المجلس الحربي الكتائبي. وقد سافر إلى فرنسا في نيسان ١٩٧٨ م لإتمام صفقة أسلحة لحساب «الكتائب».

المقدم نايف كلاس: سلم الأعتدة والأسلحة الثقيلة للرائد سعد الحداد في القليعة عندما كان قائداً لمنطقة مرجعيون.

المقدم ابراهيم طنوس: قائد المجموعة العسكرية (رقم ٣) أي ثكنة رومية، وكان معروفاً في الوسط العسكري باسم موشي دايان (وزير الدفاع الإسرائيلي سابقاً) لحقده على المسلمين. وقد عينه أمين الجميل فيما بعد قائداً للجيش.

فرنسيس زين: أصدر قائد الجيش فكتور خوري مذكرة ينوه فيها بأعماله بعد أحداث الفياضية

التي اشترك فيها إلى جانب انطوان بركات وسمير الأشقر.

الرائد فايز حرب: من تنورين، كان رئيس الشعبة الثانية في جبل لبنان في أواخر عهد سليمان فرنجية، اشترك بمعارك الشمال ضد المسلمين إلى جانب العقيد يوسف روكز وحليم كيروز.

النقيب سمير الأشقر: أحد أبرز مسؤولي المغاوير وبطل حادثة الفياضية عام ١٩٧٨.

النقيب كمال كرم: في سلاح الهندسة، مسؤول عن شعبة الصواريخ. كان مدرس الهندسة المدفعية وإطلاق الصواريخ في التنظيمات المارونية.

المقدم رينيه سمراني: وهو أحد الضباط الرئيسيين الذين قاتلوا على جبهة عينطورة - المتن، طيلة سبعة أشهر مستمرة عام ١٩٧٦ م.

العقيد البير منير: من زحلة، نائب رئيس الأركان معاون اللوجستي، وكان يطلق عليه في وزارة الدفاع لقب الحاكم العسكري للدلالة على نفوذه (١١٧).

إن الوقائع بالأرقام والأسماء تكشف حقيقة الهيمنة المارونية على الجيش. بل إن مقارنة واقع الجيش قبل أحداث ١٩٧٥ مع واقعه بعدها، تكشف تشدداً أكثر في عملية الهيمنة وتحولها في أكثر من جانب إلى هيمنة حزبية، بحيث يشكل الضباط المحسوبون على حزبي «الكتائب» و «الأحرار»، العصب القائد في الجيش، أما وجود المسلمين فيه فلا يتعدى مصدر الرزق وإكمال العدد.

★ تسليح الجيش

مع بداية إعادة بناء الجيش عام ١٩٧٨، تم التركيز في المرحلة الأولى على بناء «لواء الدفاع» والذي تشكل منه فيما بعد، اللواء الثامن، وأصبح أقوى لواء في الجيش اللبناني عدة وعدداً وتدريباً، وكانت مهمة هذا اللواء التمركز حول وزارة الدفاع والقصر الجمهوري لحماية البقعة الصغيرة التي كان يتحرك فيها الحكم خارج نطاق الميليشيات. وفي هذه المرحلة تم استيراد شحنات كثيفة من الأسلحة والمعدات والآليات العسكرية والمدرعات حشدت كلها وخزنت من منطقة اليرزة، وتحولت المساحات الأرضية المحيطة بوزارة الدفاع إلى مستودع ضخم للأسلحة، وكاراج كبير للسيارات العسكرية، وتم الإبقاء على باقي الوحدات العسكرية على شكل تجمعات عسكرية ضعيفة التسليح، قليلة العدد والعدة، في ثكناتها المعتادة أو في تجمعاتها المستحدثة.

وقد عهد الياس سركيس إلى الولايات المتحدة الأميركية بتدريب الجيش وتولي شؤونه ومده بالأسلحة ليتمكن من أداء الدور المطلوب منه. ففي ١٨ جمادى الأول ١٤٠٠ هـ - ٤ نيسان ١٩٨٠ م وصل إلى بيروت وفد عسكري أميركي مؤلف من خمسة ضباط برئاسة الكولونيل روبرت ل. داي، وعقد سلسلة اجتماعات مع وزير الدفاع فؤاد بطرس وقائد الجيش فيكتور خوري ورئيس الأركان العامة منير

طربيه ومعاونيه العملاتي واللوجستي وقادة الأسلحة ورؤساء الشعب . كذلك اطلع الوفد على تنظيم الجيش وأسس التدريب في مختلف الأسلحة والوحدات وعلى حاجات الجيش العسكرية والتقنية . وزار الوفد خلال إقامته في لبنان الثكنات والقواعد والمؤسسات العسكرية برفقة ضباط مختصين، واطلع على إمكانات الجيش وحاجاته الضرورية لإعادة بنائه على أسس أكثر انسجاماً مع المخططات القذرة والمعادية للشعب.

وقد خرج الوفد من خلال الإتصالات بزعماء الموارنة بانطباعات تؤكد ضرورة الإسراع في إنجاز المهمة . ووضع أعضاء الوفد، وجلهم من الخبراء المختصين بأنواع الأسلحة، تقريراً مفصلاً يتضمن قائمة باحتياجات الجيش التي قال إنها «ستقدم مجاناً خلال ثلاثة أشهر» . وحدد التقرير «طريقة بناء الوحدات العسكرية اللبنانية والتدابير التي يجب اتخاذها لصيانة الأعتدة والطرق اللوجستية التي ستعتمد» . وركز على أن تكون قيمة القروض والمساعدات العسكرية والفورية للجيش، باستثناء نفقات الدورات الدراسية والمساعدات الفنية، مئة مليون دولار . . وقد تم الإتفاق بين قيادة الجيش المارونية والوفد الأميركي «على تبادل الإختصاصات والخبراء وإقامة دورات دراسية في لبنان والولايات المتحدة» . كما توصل الوفد الأميركي إلى تقويم أولي يحدد عدد أفراد الجيش الذي يحتاج إليه لبنان بـ ٤٥ ألف جندي كحد أدنى، وأن تجهيزهم بالمعدات والآليات يحتاج إلى ٥٠٠ مليون دولار (١١٨).

وقد أشارت صحيفة «العمل» الكتائبية إلى أن متحدثاً بإسم وزارة الخارجية الأميركية قد أكد «رغبة الولايات المتحدة في مساعدة لبنان على تكوين جيش قوي» . وقال «إن تحقيق هذه الرغبة يعتبر هدفاً بعيد المدى» . أضافت الجريدة: «وتعتزم الحكومة الأميركية تزويد لبنان على مدى ثلاث سنوات بمساعدة عسكرية شاملة قيمتها مئة مليون دولار تم دفع ٢٥ مليون دولار منها بالفعل»، أي قبل ٢٤ / ٣ / ١٩٧٨ م (١١٩).

ثم بدأ السلاح الأميركي الثقيل يشق طريقه إلى بيروت، وبدأت البواخر الأميركية ترسو في ميناء بيروت، لتفرغ أسلحتها التي صبت فيما بعد حمماً وقذائف على أحياء المسلمين ولا سيما الضاحية الجنوبية التي دمرها القصف .

يقول جيمي كارتر، رئيس الولايات المتحدة في تلك الفترة: «ضمن برنامجنا الشامل لدعم حكومة الرئيس سركيس وسيادة لبنان، فقد شجعنا منذ العام ١٩٧٦ تدريب وتأهيل وتقديم القروض المالية والتجهيزات العسكرية وإعادة القوات المسلحة اللبنانية . وكانت الولايات المتحدة تصبو إلى تأمين حاجات الجيش اللبناني الوطني الموالي للحكومة المركزية» (١٢٠).

وفيما يلي قائمة ببعض هذه التجهيزات والقروض التي وصلت عام ١٩٨٠ م فقط :

- ستة مدافع أميركية نموذج ١٩٨٠ تستعمل في أميركا ولبنان في وقت وحد.

- مئة آلية عسكرية أميركية [١٢١].

- ثمانية مدافع (١٥٥) ملم وثلاثة آلاف بندقية وثلاثة قواعد لمئة واثنين وسبعين صاروخ تو أميركية [١٢٢].

- باخرة أعتدة وذخائر أميركية [١٢٣].

- ثمانون دبابة محاطة من طراز سنتوريون الأميركية (من الأردن) [١٢٤].

- ستة وثلاثون مدفعاً منها مدافع مباشرة (١٠٥) و (١٠٦) ومدافع ميدان (١٥٥) ايطالية [١٢٥].

- ثمانية عشر مدفع ميدان (١٥٥) وسبع قواعد صواريخ تاو أميركية [١٢٦].

- أسلحة أميركية بقيمة مئة وعشرين مليون ليرة لبنانية [١٢٧].

- أربعة مدافع أمريكية (١٥٥) مع ذخيرتها [١٢٨].

- سبعون مليون ليرة لبناء الجيش اللبناني من الولايات المتحدة الأميركية [١٢٩].

- أربع ناقلات جنود من نوع (م ١١٣) اميركية [١٣٠].

- باخرة معدات اميركية للجيش اللبناني وهي آليات وقاطرات وذخائر وأعتدة مختلفة الأنواع والأحجام.

- قرض بمبلغ اثنين وأربعين مليون ونصف المليون دولار من أمريكا للبنان لتسليح الجيش، وقرض آخر بمبلغ ثمانية وثلاثين مليون دولار ضمن المساعدات العسكرية الأميركية للبنان عام ١٩٧٩ [١٣١].

يقول سفير الولايات المتحدة الاميركية في بيروت عام ١٩٨٠: «إن روزنامة تسليح الجيش لا تنتهي ابداً نظراً لحاجة الجيوش الدائمة إلى التزود بالأسلحة الجديدة والمعدات المتطورة.. من جهتنا سنستمر في تزويد الجيش اللبناني بكل ما يطلبه» [١٣٢].

لماذا هذا الدعم والمساعدات من الولايات المتحدة «للجيش اللبناني»؟

تقول جريدة «الأحرار»: «إن الولايات المتحدة تصر على أن يلعب الجيش دوره في البلاد» [١٣٣]. وقد ألقت الجريدة بعض الأضواء على هذا الدور فقالت: «إن مصدراً ديبلوماسياً مسؤول يجيب أنه يجب أن ننظر إلى الموضوع «من زاوية أخرى وبالتحديد من زاوية المصلحة، أو المصالح الأميركية، والتغييرات، والتطورات التي تطرأ على المواقف السياسية والأمنية لتبقي على التوازن المصلحي قائماً ومتعاقباً» [١٣٤]. ونقلت الجريدة عن المصدر قوله: «إن الولايات المتحدة تلتزم بمسلمات ثلاث في الشرق الأوسط، الأولى: المحافظة على نفط الخليج ورعايته. والثانية: تثبيت دعائم المعاهدة المصرية - الإسرائيلية ودفعها خطوات جديدة إلى الأمام. والثالثة: دعم الشرعية اللبنانية» [١٣٥].

إذن فالغاية من تسليح الجيش هي أن يلعب دور المساعد لإسرائيل ويتصدى لأعداء النظام. ولهذا فقد رأى البطريرك الماروني، بطرس خريش، أن «لا خلاص إلا بالجيش» (١٣٦). وكان لموقف الياس سركيس من التطورات الداخلية واستعانته بالإدارة الأميركية لبناء جيش قمعي «حديث»، أصداء إيجابية في الولايات المتحدة، ففي ١٣ ذي القعدة ١٣٨٠ هـ - ٢٣ أيلول ١٩٨٠ م، وبمناسبة الذكرى الرابعة لتولي سركيس منصب الرئاسة، أصدرت الخارجية الأمريكية بياناً هو الأول من نوعه منذ مجيء سركيس إلى الحكم، إذ اعتبر البيان أن «حكومة لبنان الشرعية بقيادة الرئيس سركيس قد حققت تقدماً في معالجة قضاياها الوطنية، فالحكومة اللبنانية تعمل على إعادة بناء قواتها المسلحة وعلى تعزيز سلطة جميع المؤسسات الوطنية». وأكد «أن الولايات المتحدة دعمت وما زالت تدعم بحرارة تلك الجهود.. وأن الولايات المتحدة مستمرة في دعمها الكامل. كما أنها تشجع الآخرين على تقديم الدعم نفسه (١٣٧). كذلك تسلم سركيس من السفير الأميركي جون غونتر دين رسالة تهنئة في الذكرى من الرئيس الأميركي جيمي كارتر، تضمنت «تقدير وإعجاب الولايات المتحدة والشعب الأميركي بالعمل الذي انجز خلال السنوات الأربع من العهد»، كما تضمنت «تأكيد الرئيس الأميركي دعم حكومة بلاده لمساعي الرئيس سركيس الرامية إلى تحقيق أهداف لبنان الوطنية» (١٣٨).

من جهة أخرى، وفي خطوة هي الأولى من نوعها، قامت الولايات المتحدة في بداية عام ١٩٨٠ م بتسليم مبلغ ٨٧٠ ألف ليرة لبنانية لهيئة الأبحاث الكاثوليكية في صيدا، وقد تسلمته الهيئة بحضور السفير الأميركي جون غونتر دين (١٣٩).

الفصل الثاني عشر

المراوحة السياسية
والتحضير للحسم العسكري

التلهي بالحوار
تظاهر بالسلم واستعداد للحرب

منذ أن عقد المجمع المسكوني عام ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م قررت «أمانة سر المجمع الفاتيكاني لشؤون غير النصارى» غزو العقل المسلم وتشويش أفكاره عن طريق الحوار والإنفتاح . وفي عام ١٩٦٩ م استطاعت الأمانة المذكورة وبالتنسيق مع «لجنة الحوار مع أتباع العقائد المختلفة» وضع الأسس لما سمي بـ «لقاءات الحوار المسيحية الإسلامية» ثم بدأ العمل وجرى عقد اللقاءات التالية:

لقاء جنيف (بين مثقفين ودعاة) عام ١٩٦٩ م.

لقاء روما (بين الفاتيكان وبعثة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة) عام ١٩٧٠ م.

لقاء برمانا (بين مثقفين مسلمين ونصارى من عشرين دولة) عام ١٩٧٢ م.

لقاء أكرا - غانا (بين مثقفين مسلمين ونصارى من الدول الأفريقية الناطقة بالإنكليزية) عام ١٩٧٤م.

لقاء قرطبة - اسبانيا (بين مثقفين من ٣٣ دولة عربية وإسلامية وأوروبية) عام ١٩٧٤ م.

لقاء القاهرة (بين وفد الكنيسة الرومانية والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة) عام ١٩٧٤م.

لقاء الفاتيكان (بين وفد سعودي وأمانة سر المجمع الفاتيكاني لغير المسلمين) عام ١٩٧٤ م.

لقاء تونس (بين جامعيين مسلمين ونصارى) عام ١٩٧٤ م.

لقاء هونغ كونغ (بين مثقفين مسلمين ونصارى من أندونيسيا وماليزيا وسنغافورا والفيلبين) عام ١٩٧٥.

-لقاء طرابلس - ليبيا (بين خمسمائة شخصية اسلامية ومسيحية من خمس وخمسين دولة) عام ١٩٧٦م.

لقاء جنيف (بين مثقفين) عام ١٩٧٦ م.

لقاء قرطبة (مائتا مسلم ومسيحي من مختلف أنحاء العالم) عام ١٩٧٧ م.

لقاء بيروت (بين مثقفين) عام ١٩٧٧ م.

لقاء القاهرة (بين مسؤولين في الأزهر وبعثة من الفاتيكان) عام ١٩٧٨ م.

لقاء فينيسيا (بين مفتي سوريا وأسقف فينيسيا) عام ١٩٧٩ [١].

وبينما هذه اللقاءات تعقد ويدعى إلى أمثالها كانت الخطط الصليبية تسعى جاهدة لتحقيق أهدافها المشؤومة . كما أن البعثات التبشيرية في العالم الإسلامي واصلت جهدها بشتى الوسائل لغزو المجتمع الإسلامي وشرذمته والقضاء عليه ، ومع كل صرخة استغاثة من المسلمين كانت هناك دعوة نصرانية للحوار ، للتغريب ، للتعايش ، للتفاهم .

والواقع أن هذا النشاط النصراني ، الهادف ظاهرياً إلى تقريب وجهات النظر بين المسلمين والمسيحيين في العالم ، هو مكمل لدور البعثات التبشيرية في العالم الإسلامي . وفي هذا الصدد يقول أحد كبار رجال التنصير في العالم ما معناه : « لقد فشلنا في جعل المسلمين نصارى ، لكننا نجحنا في جعل أبنائهم يرددون كلامنا في طعن الإسلام »(٢) .

أما في لبنان ، فإن أخطر ما في هذا الحوار أن أعوان اسرائيل لم يعودوا خونة وعملاء بل صاروا اصحاب قضية . حتى ان أعضاء « لجنة المتابعة العربية » التي انبثقت عن مؤتمر بيت الدين في ٥ - ٦ شعبان ١٤٠١ هـ (٧-٨ حزيران ١٩٨١ م) لم يجدوا حرجاً في الإجتماع إلى بشير الجميل المتعامل مع اسرائيل ، غير عابئين بالمبادئ الإسلامية ولا بموقف الشارع الإسلامي في لبنان ، ولا بالتفسير السياسي لاجتماع « لجنة المتابعة » مع بشير الجميل بأنه اعتراف بشرعية التعامل مع اسرائيل (٣) .

وفي إحدى اللقاءات طالب وفد من « الكتائب » بتأمين وتبني تنازلات اسلامية تكون دليل « حسن نية من المسلمين تجاه النصارى حتى تدور عجلة الحوار بين الطائفتين » . وأخطر ما في هذه المطالب الكتائبية انها تضمنت :

« **أولاً** : أن تتوقف جمعية المقاصد عن التوسع في منشآتها التعليمية ، بحيث يضطر المسلمون إلى تسجيل أبنائهم في المدارس النصرانية ومدارس الإرساليات ، ولا يتحولوا إلى مدارس المقاصد نتيجة المناخ الذي ساد الأوساط الإسلامية بسبب الأحداث .

ثانياً : العمل على تصفية مدارس المسلمين في القرى وإحلال التعليم الرسمي اللاديني مكان التعليم الإسلامي فيها .

ثالثاً : وضع حد لنشاط جامعة بيروت العربية وانهاء دورها التربوي ولو شكلياً في المجتمع الاسلامي في لبنان والبلاد العربية »(٤) .

وفي جلسة حوار عرضها التلفزيون اللبناني في ٨ محرم ١٤٠١ هـ - ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٠ م ساق الممثل الكتائبي كريم بقرادوني اتهاماته المعروفة ضد المسلمين وقال : « إن عليهم أن يعرفوا أن هناك شخصاً اسمه بشير الجميل يجب التحاور معه وبدونه لا يحدث شيء »(٥) .

والحقيقة أن الموارنة لا يريدون محاورين بل يريدون حلفاء ، والحوار لم يكن إلا وسيلة من أجل

الوصول إلى الغاية المرسومة. فلقد أشارت الرابطة المارونية في المذكرة التي قدمتها إلى المبعوث الفرنسي، كوف دي مورفيل. إلى أنها لا تنظر إلى الحوار نظرة جدية، لأن هدفها هو أبعد بكثير من هذه الإتفاقات المحدودة على وقف اطلاق النار أو فتح معابر المرور بين شطري بيروت الغربية والشرقية.

أما المسلمون فكانوا على الدوام، ورغم كل المجازر والكوارث التي حلت بهم، يعملون لإزالة الحواجز النفسية والجغرافية وإعادة اللحمة إلى دولة ليس لهم منها إلا التشرد والحرمان، عدا عن بطاقة هوية هي كل ما نعم به المسلمون في ظل سلطة النظام الماروني، والسعيد من حصل عليها. وقد كانت هذه الهوية سبباً في قتل الكثير منهم لدى مرورهم على حواجز الغدر الكتائبي.

يقول أحد المحامين النصارى لصحيفة لوموند الفرنسية عام ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م: «لا شك بأن المسلمين أكثر تسامحاً منا، ففي منطقة الحمراء ٨٠ بالمائة من التجار مسيحيون، ولم يحدث يوماً أن فكر أحد بإزعاجهم، حتى في الحالات التي تقتل فيها قنابلنا مسلمي المنطقة الغربية» (٦).

دراسة إحصائية عن وظائف الفئة الأولى والمناصب المماثلة لها في الدولة

إذا نظرنا إلى الواقع اللبناني عام ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م بعد الحرب الطويلة نجد أن طبقة الـ ٤٪ لا تزال هي الطبقة المترفة، بينما الـ ٩٦٪ يعيشون في ظروف معيشية صعبة. إنما الفرق هو في تغير الوجوه والإنتماءات. ففي السابق كانت طبقة الـ ٤٪ مشكلة أساساً من تحالف الإقطاع السياسي والإقطاع الإقتصادي والإقطاع الديني، أما بعد الحرب فقد أصبحت مشكّلة من تحالف الإقطاع الحزبي والإقطاع الإحتكاري والإقطاع العقائدي.

إن الإحصاءات العددية اللاحقة تثبت ما قلناه وهي مستقاة من سجلات مجلس الخدمة المدنية وتتناول موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة، وفي المؤسسات العامة، وفي المشاريع العامة، وفي المؤسسات المختلفة، وغير الداخلين في الملاكات السابقة، من حيث عدد المراكز وانتماء شاغليها إلى الطوائف الدينية كما كانت في شهر نيسان ١٩٨٠ م، والعائدة لتشكيلات ٢٧ / ٤ / ١٩٧٧، ولكنها لا تشمل سلك القضاء والسلك العسكري (٧).

١ - موظفو الفئة الأولى في المؤسسات المختلطة

المؤسسة	عدد المراكز	مسلمون			نصارى			بقية الطوائف	مراكز شاغرة
		سنة	شيعة	دروز	موارنة	روم	كاثوليك		
شركة انترا للاستثمار	١	١	-	-	-	-	-	-	-
المصرف الوطني للإنماء الصناعي	١	١	-	-	-	-	-	-	-
المصرف الوطني للإنماء الزراعي	١	-	-	-	-	-	-	-	١
مصرف الإسكان	١	-	-	-	-	١	-	-	-
مصرف التمويل	١	١	-	-	-	-	-	-	-
تلفزيون لبنان	١	-	-	-	١	-	-	-	-
المجموع	٦	٣	-	-	١	١	-	-	١
النسبة المئوية	١٠٠	٥٠	-	-	١٦،٧	١٦،٧	-	-	١٦،٦

٢ - موظفو الفئة الأولى في الإدارات العامة

الإدارة	عدد المراكز	مسلمون			نصارى			بقية الطوائف	مراكز شاغرة
		سنة	شيعة	دروز	موارنة	روم	كاثوليك		
مجلس الخدمة المدنية	٣	-	١	-	١	١	-	-	-
التفتيش المركزي	١٢	٤	٢	٢	٢	-	١	١	-
المجلس التاديبي العام	٣	١	-	-	١	١	-	-	-
رئاسة الجمهورية	٦	١	١	-	٢	-	١	-	١
رئاسة مجلس الوزراء	٥	٢	١	-	١	-	١	-	-
وزارة العدل	١	١	-	-	-	-	-	-	-
وزارة الخارجية والمغتربين	١	-	-	-	١	-	-	-	-
وزارة الداخلية	١١	٣	٢	١	٢	١	١	-	١
وزارة المالية	٢	-	-	١	١	-	-	-	-
ادارة الجمارك	٤	١	١	-	١	١	-	-	-
وزارة الأشغال العامة والنقل	٤	١	٢	-	١	-	-	-	-
وزارة التربية الوطنية	٣	-	١	١	١	-	-	-	-

وزارة الصحة العامة	١	-	-	-	١	-	-	-	-
وزارة الإقتصاد والتجارة	٢	-	-	-	-	١	-	١	-
وزارة الزراعة	١	١	-	-	-	-	-	-	-
وزارة البرق والبريد والهاتف	٢	١	-	-	-	-	١	-	-
وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	١	-	-	-	١	-	-	-	-
وزارة الإعلام	١	-	-	-	-	-	-	-	١
وزارة الموارد المائية والكهربائية	٢	-	١	-	١	-	-	-	-
وزارة السياحة	٢	١	-	-	١	-	-	-	-
وزارة الصناعة والنفط	٢	-	-	-	-	١	١	-	-
وزارة الإسكان والتعاونيات	٢	-	-	١	١	-	-	-	-
المجموع	٧١	١٧	١٢	٦	١٩	٦	٦	٢	٣
النسبة المئوية	١٠٠	٢٣،٩	١٦،٨	٨،٥	٢٦،٨	٨،٥	٨،٥	٢،٨	٤،٢

٣- رؤساء وأعضاء مجالس إدارة المشاريع العامة

المشاريع العامة	عدد المراكز	مسلمون			نصارى			بقية الطوائف	مراكز شاغرة
		سنة	شيعة	دروز	موارنة	روم	كاثوليك		
مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية	٣	١	١	-	-	١	-	-	-
مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت	٣	١	١	-	-	-	-	١	-
المشروع الأخضر	٣	١	-	-	١	١	-	-	-
راديو اوزيان	٣	-	-	-	١	-	١	-	١
المجموع	١٢	٣	٢	-	٢	٢	١	١	١
النسبة المئوية	١٠٠	٢٥	١٦،٧	-	١٦،٧	١٦،٧	٨،٣	٨،٣	٨،٣

٤ – موظفو الفئة الأولى في المؤسسات العامة

المؤسسة العامة	عدد المراكز	مسلمون			نصارى			بقية الطوائف	مراكز شاغرة
		سنة	شيعة	دروز	موارنة	روم	كاثوليك		
مصرف لبنان	٤	١	١	–	١	–	–	١	–
الجامعة اللبنانية	١	–	–	–	–	–	١	–	–
مجلس الإنماء والإعمار	١	١	–	–	–	–	–	–	–
المركز التربوي للبحوث والإنماء	١	–	–	–	–	–	–	–	١
مصلحة كهرباء لبنان	١	١	–	–	–	–	–	–	–
مصلحة مياه بيروت	١	–	–	–	١	–	–	–	–
مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت	١	١	–	–	–	–	–	–	–
مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية	١	–	–	–	١	–	–	–	–
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني	١	–	–	–	١	–	–	–	–
الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	١	–	١	–	–	–	–	–	–
مصلجة سكك الحديد والنقل المشترك	١	–	–	–	–	–	–	–	١
مكتب الإنتاج الحيواني	١	١	–	–	–	–	–	–	–
مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	١	–	–	–	١	–	–	–	–
مكتب الفاكهة اللبنانية	١	–	–	–	١	–	–	–	–
مصلحة الإنعاش الإجتماعي	١	–	١	–	–	–	–	–	–
المجلس الوطني للبحوث العلمية	١	–	–	–	–	–	–	–	١
مكتب الإستخدام	١	–	–	–	١	–	–	–	–

مكتب المحفوظات الوطنية	١	-	-	-	١	-	-	-	-
تعاونية موظفي الدولة	١	-	١	-	-	-	-	-	-
معرض لبنان الدولي في طرابلس	١	-	-	-	-	-	-	-	١
ادارة منشآت راديو اوريان	١	-	-	-	-	-	-	-	١
المجموع	٢٤	٥	٤	-	٨	-	١	١	٥
النسبة المئوية	١٠٠	٢٠،٨	١٦،٧	-	٣٣،٣	-	٤،٢	٤،٢	٢٠،٨

٥ - موظفو الفئة الأولى غير الداخلين في الملاكات السابقة

المؤسسة	عدد المراكز	مسلمون			نصارى			بقية الطوائف	مراكز شاغرة
		سنة	شيعة	دروز	موارنة	روم	كاثوليك		
مجلس النواب	٦	-	٣	١	١	-	١	-	-
المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى	١	-	١	-	-	-	-	-	-
دار الإفتاء	١	١	-	-	-	-	-	-	-
المجلس المذهبي الدرزي	١	-	-	١	-	-	-	-	-
مجلس الجنوب	١	-	١	-	-	-	-	-	-
المجلس الوطني لإنماء السياحة	١	-	-	-	١	-	-	-	-
بورصة بيروت	١	-	-	-	١	-	-	-	-
الأونسكو	٣	١	-	-	١	-	-	-	١
المجموع	١٥	٢	٥	٢	٤	-	١	-	١
النسبة المئوية	١٠٠	١٣،٣	٣٣،٣	١٣،٣	٢٦،٧	-	٦،٧	-	٦،٧

٦ - خلاصة احصائية لموظفي الفئة الأولى في لبنان ومن في حكمهم

		مسلمون			نصارى				
موظفو الفئة الأولى	عدد المراكز	سنة	شيعة	دروز	موارنة	روم	كاثوليك	بقية الطوائف	مراكز شاغرة
الإدارات العامة	٧١	١٧	١٢	٦	١٩	٦	٦	٢	٣
المؤسسات العامة	٢٤	٥	٤	-	٨	-	١	١	٥
إدارة المشاريع العامة	١٢	٣	٢	-	٢	٢	١	١	١
المؤسسات المختلطة	٦	٣	-	-	١	١	-	-	١
غير الداخلين في الملاكات السابقة	١٥	٢	٥	٢	٤	-	١	-	١
المجموع	١٢٨	٣٠	٢٣	٨	٣٤	٩	٩	٤	١١
النسبة المئوية	١٠٠	٢٣،٤	١٨	٦،٣	٢٦،٦	٧	٧	٣،١	٨،٦٪
	١٠٠٪		٤٧،٧٪				٤٣،٧٪		٨،٦٪

وظائف الفئة الأولى في وزارة الخارجية (السفراء والوزراء المفوضون) بعد صدور حركة التشكيلات والترفيع بتاريخ ٨ جمادى الأول ١٣٧٩ هـ ـ ٢٧ نيسان ١٩٧٧ م[٨]:

أولاً السفراء في الملاك

١ - نجيب الدحداح ماروني
٢ - انطوان جبر ماروني
٣ - جوزيف نفاع ماروني
٤ - انطوان فرنسيس ماروني
٥ - انطوان فتال سرياني
٦ - ادمون خياط ماروني
٧ - البير ناصيف كاثوليك
٨ - ادوار غرة كاثوليك
٩ - نجيب صدقة كاثوليك
١٠ - جان جاجي توما ارثوذكس
١١ - اميل مطر ارثوذكس
١٢ - حليم ابو عز الدين درزي
١٣ - نجاتي قباني مسلم سني
١٤ - عبد الرحمن الصلح مسلم سني
١٥ - عادل اسماعيل مسلم سني
١٦ - مدحت فتقت مسلم سني

١٧ - محمود البنا	مسلم سني
١٨ - محمود حافظ	مسلم سني
١٩ - نديم دمشقية	مسلم سني
٢٠ - منير غندور	مسلم سني
٢١ - خليل عيتاني	مسلم سني

ثانياً: السفراء خارج الملاك

٢٢ - جوزف دوناتو	لاتين
٢٣ - منير تقي الدين	درزي
٢٤ - حسين العبد الله	مسلم شيعي
٢٥ - خليل الخليل	مسلم شيعي
٢٦ - سعيد الأسعد	مسلم شيعي
٢٧ - جوزيف سلامة	ماروني
٢٨ - كسروان لبكي	ماروني
٢٩ - انطوان دحداح	ماروني
٣٠ - نصري سلهب	ماروني
٣١ - بطرس ديب	ماروني

الغزو التنصيري لمسلمي لبنان

★ أولاً المدارس

بينما نرى أن المدارس والكليات والجامعات التابعة لإرساليات مسيحية أجنبية، كانت تحصل بسهولة على التأييد والإعتراف الرسمي، وأحياناً على المساعدات، وبينما نرى أن المساعدات الحكومية كانت دائماً في متناول المدارس المسيحية الخاصة في لبنان، لا نجد مثل هذا الإهتمام الرسمي بتعليم المسلمين. فإن المدارس العامة التي يؤمها المسلمون بصورة رئيسية لا يصيبها تحسين ولا توسيع، ولا يرفع بمستواها بحيث تجاري المدارس المسيحية أو معاهد الإرساليات، على الرغم من أن حاجة السكان المسلمين أمس في هذا الحقل، علاوة على أنه لا يوجد لديهم معاهد مماثلة للإرساليات الأجنبية، ومدارسهم الخاصة تهملها الحكومة.

في ١٤ رجب ١٣٩٧ هـ - ٣٠ حزيران ١٩٧٧ م صدر مرسوم اشتراعي رقم ٨٩ نص على إعطاء تسهيلات مالية لمؤسسات التعليم العالي، وقد نص المرسوم في مادته الأولى على ما يلي: « استثناء من كل نص مخالف، يجاز للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ان يمنح كلاً من مؤسسات التعليم العالي التالية قروضاً بالمبلغ المبين أمام اسم كل منها، وذلك ضمن توظيفات الصندوق لآجال طويلة: ١ - الجامعة

الأميركية في بيروت تسعة عشر مليون ليرة لبنانية. ٢ - جامعة القديس يوسف ثلاثة ملايين ليرة لبنانية. ٣ - كلية بيروت الجامعية مليون ليرة لبنانية». وقد نصت هذه المراسيم على أن نسبة الفائدة المتوجبة هي فائدة بسيطة ٣٪ سنوياً، وأن مدة القرض هي عشر سنوات، وأن التسديد يبدأ من نهاية السنة الخامسة (٩).

كذلك قررت الدولة منح قرض بشروط مشابهة للمستشفى اللبناني للأمراض العقلية والعصبية، علماً بأن للجمعيات الطبية البريطانية دوراً أساسياً فيه. وقد تم توقيع اتفاقية هذا القرض والبالغ مقداره خمسة عشر مليون ليرة لبنانية بموجب المرسوم رقم ١٦٤٥ تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٧٩ م (١٠).

وفي ٢٥ ذي الحجة ١٣٩٩ هـ - ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٩ م صدق مجلس النواب على تقديم قرض جديد لجامعة القديس يوسف قيمته ستة ملايين ليرة لبنانية من أموال الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وبهذا أصبح مجموع القروض التي منحتها الدولة للمؤسسات المسيحية بفوائد مخفضة وبكفالة الدولة أربعة وأربعين مليون ليرة لبنانية مقابل لا شيء للمؤسسات الإسلامية (١١).

وفي الوقت الذي نجد أن التعليم الرسمي بعيد كل البعد عن رسالة الإسلام، ويبحث عن شخصية مستقلة في خضم الصراع الثقافي القائم في لبنان بين أنصار الثقافة الفرنسية وأنصار الثقافة الأميركية، فإن الدولة كانت تعمل جاهدة لدعم المدارس الخاصة التنصيرية. وإحصاءات المدارس المبينة في الجداول التالية مستخرجة من دراسات ميدانية قام بها المركز التربوي للبحوث والإنماء التابع لوزارة التربية خلال العام الدراسي ١٩٧٢ - ١٩٧٣ م. أما الاحصاءات العائدة للجامعات والمعاهد العليا فتعود للعام الدراسي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ م ومن ملفات مجلس التعليم العالي في لبنان. ومن هذه الإحصاءات يتبين لنا أن المدارس المسيحية الخاصة المجانية تفوق المدارس الإسلامية عدداً بـ ١٩٢ مدرسة، وفي المدارس الخاصة غير المجانية بـ ٢٢٩ مدرسة، وفي مؤسسات التعليم العالي الخاصة بثماني مؤسسات.

ثلاثة جداول احصائية عن المدارس الخاصة (١٢)

١ - *المدارس الخاصة المجانية*

المحافظة	المدارس المحصاة	المدارس الإسلامية	المدارس المسيحية	المدارس التي يملكها افراد
بيروت	٧٣	١٥	٣٠	٢٨
جبل لبنان	٢٥٧	٢٩	١٤٠	٨٨
الشمال	١٢٩	٣٧	٧٥	١٧
الجنوب	٥٢	١٧	٢٠	١٥
البقاع	٧٧	١٩	٤٤	١٤
المجموع	٥٨٨	١١٧	٣٠٩	١٦٢
النسبة المئوية	١٠٠٪	٢٠٪	٥٣٪	٢٧٪

٢ - *المدارس الخاصة غير المجانية*

المحافظة	المدارس المحصاة	المدارس الإسلامية	المدارس المسيحية	المدارس التي يملكها افراد
بيروت	١٠١	١١	٥٧	٣٣
جبل لبنان	٢٤١	٣	١١٣	١٢٥
الشمال	٤٠	٢	٣٢	٦
الجنوب	٣٦	١	٢٠	١٥
البقاع	٣١	١	٢٥	٥
المجموع	٤٩٩	١٨	٢٤٧	١٨٤
النسبة المئوية	١٠٠٪	٤٪	٥٥٪	٤١٪

٣ - *مؤسسات التعليم العالي الخاصة*

الفئة	المجموع	المؤسسات الإسلامية	المؤسسات المسيحية
جامعات	٤	١	٣
معاهد عليا	٦	-	٦
المجموع	١٠	١	٩
النسبة المئوية	١٠٠٪	١٠٪	٩٠٪

وهكذا فإن معظم المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية والأندية ومراكز الخدمات كلها تعمل في سبيل الغزو التنصيري لمسلمي لبنان. وللمزيد من التوضيح يكفي أن نأخذ بيروت الغربية كمثال على هذا المخطط الرهيب.

اهم المدارس غير الإسلامية في بيروت الغربية(١٣):

رأس بيروت: راهبات المحبة، القديسة لويزا. سيدة الوردية (مارونية). المدرسة الإنجيلية الإبتدائية. مار الياس المارونية. الثانوية الإنجيلية الفرنسية (بروتستانت). الإنجيلية الوطنية للبنات ثانوية. الإنجيلية الوطنية للبنين. القديس منصور لراهبات المحبة. القديس فرنسيس للآباء الكبوشيين. الراهبات الكرمليات القديس يوسف. الليسه الفرنسية اللبنانية الصغرى. القديسة حنة لراهبات البزنسون.

المزرعة: مار مخايل - ارثوذكس

زقاق البلاط: راهبات ماريوسف الظهور. مدرسة بيروت الإنجيلية للبنات.

البطريركية. الإنجيلية اللبنانية - بيروت - للبنات ودار المعلمات. الليسه الفرنسية اللبنانية للبنات.

المصيطبة: مار الياس المصيطبة المختلطة (ارثوذكس). ماربطرس وبولس للسريان الأرثوذكس. المدرسة المارونية. الأدفنتست السبتية. ثانوية مارسويريوس للسريان الأرثوذكس. سيدة المصيطبة للروم

الكاثوليك. مار افرام للسريان الكاثوليك. مار الياس بطينا الثانوية. المعمدانية الإنجيلية الثانوية. مجمع الكنائس للخدمة الإجتماعية في لبنان

أهم مراكز التنصير والخدمات في رأس بيروت:

مركز ريتا، مركز رأس بيروت، كلية اللاهوت للشرق الأدنى، وجدتها «حياة لبنان»، مركز الإتحاد الكنسي، المركز اللوثري، بيت الرعية «كنيسة الوردية»، المركز الجامعي المسيحي، الكنيسة الجامعية المعمدانية.

جدول عدد مدرسي «مادة الدين» لعام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ م(★)(١٤).

المنطقة	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد الصفوف	نسبة طلاب المدارس الرسمية إلى مجموع الطلاب في المدارس	غالبية السكان	عدد مدرسي مادة الدين المطلوب
بيروت الأولى	١٤	٥٩٤٦	٢٢١	٢٠،٦٪	نصارى	٢
بيروت الثانية	١٣	٦٦٣٤	١٨٣	٢٩٪	مسلمون	٢١
بيروت الثالثة	٣٩	٢٢٥٨٧	٦٦٨	٣٣،٩٪	مسلمون	٧٤
ضواحي بيروت الشمالية	٢١	١١١٩٤	٣٢٩	١٨،١٪	نصارى	٣
ضواحي بيروت الجنوبية	٣٨	٢٦٣٥٦	٧١٠	٢٩،٥٪	مسلمون	٧٨
المجموع	١٢٥	٧٢٧٣٥	٢١١١	٢٧٪		١٧٨
جبيل	٥٠	٦٧٣٧	٤٠٢	٤٩،١٪	نصارى	١٧
كسروان	٣٣	٤٦٦٥	٢٦٦	١٧،٨٪	نصارى	٢
المتن	٣١	٦٨٠٢	٣٣٠	٢٤،٦٪	نصارى	٢
بعبدا	٢٦	٢٨٢١	٢١٦	٤٠٪	مسلمون	٢٤
عاليه	٦٢	١٣٩٧٤	٦١٤	٤٧،٦٪	مسلمون	٦٨
الشوف	٨٧	٢١١٨١	٩٣٤	٦،٦٦٪	مسلمون	١٠٣
المجموع	٢٨٩	٥٦١٨٠	٢٧٦٢	٤١،٤٪		٢١٦
طرابلس وضواحيها	٧٤	٢٩٣٠٢	٩٨٥	٥٠،٩٪	مسلمون	١٠٩
قضاء طرابلس	٤٨	٩٠٤٩	٤١٦	٩٦،٢٪	مسلمون	٤٦
عكار	١١٦	٢٢٣٥٩	٩٦٨	٨١،٨٪	مسلمون	١٠٧

(★) إن القاعدة التي اعتمدت في وضع هذا الجدول هي أن ينال كل صف ساعتين في الأسبوع، علماً أن النصاب التعليمي لمدرس العلوم الدينية هو ٢٠ ساعة أسبوعياً في المناطق التي غالب سكانها مسلمون مع افتراض نسبة هدر مقدارها ١٠٪ نتيجة عدم إمكان تأمين جداول كاملة لقسم من المعلمين في المدارس الرسمية الواقعة في هذه المناطق. أما المناطق التي غالب سكانها من النصارى فقد قدر لها عدد من المدرسين للعلوم الدينية تبعاً لوضع القرى الإسلامية فيها، مع افتراض حد أدنى مقداره مدرسان.

المنطقة	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد الصفوف	نسبة طلاب المدارس الرسمية إلى مجموع الطلاب في المدارس	غالبية السكان	عدد مدرسي مادة الدين المطلوب
زغرتا	٣٣	٥٧٩٣	٢٩١	٥٥،٩٪	نصارى	٢
الكورة	٤٤	٧١٣١	٤٠٧	٦٢،٥٪	نصارى	١١
بشري	١٤	٢٧٢٩	١٣٥	٦٠،٩٪	نصارى	٢
البترون	٤٨	٥٥٣٦	٣٨٠	٦٥،٤٪	نصارى	٢
المجموع	٣٧٧	٨١٨٩٩	٣٥٨٢	٦٣،٥٪		٢٧٩
زحلة وضواحيها	٢٤	٦٧١٩	٢٨١	٣٥،٩٪	نصارى	٣
قضاء زحلة	٢٣	٥٦٣٤	٢٢١	٣٤،٧٪	مسلمون	٢٥
الهرمل	٢١	٢٢٤٣	١١٦	٦٤،٩٪	مسلمون	١٣
بعلبك	١٠١	٢٠١٧١	٨١٣	٦٠،٤٪	مسلمون	٩٠
البقاع الغربي	٣١	٨٨٨٠	٣٣٥	٦٢،١٪	مسلون	٣٧
راشيا	٢٩	٤٩١٠	٢٢٠	١٠٠٪	مسلمون	٢٥
المجموع	٢٢٩	٤٨٥٥٧	١٩٨٦	٥٣،٣٪		١٩٣
صيدا وضواحيها	٢٩	٩٨٤٨	٣٧٥	٤٠،٤٪	مسلمون	٤٢
قضاء صيدا	٣٥	٨٩٩٣	٣٥٣	٦٦،٧٪	مسلمون	٣٩
جزين	٤٠	٤٥٤٥	٢٨٢	٧٣،٦٪	نصارى	١٠
النبطية	٥٢	١١٨٩١	٣٩٩	٧٥،١٪	مسلمون	٤٤
حاصبيا	١٣	٣١٥٤	١٢٣	٩٠،٧٪	مسلمون	١٤
مرجعيون	٢٨	٧٦٣٨	٢٠٨	٩٣،١٪	مسلمون	٢٣
صور	٦١	١٥٨٢٠	٥٤٦	٦٣،١٪	مسلمون	٦٠
بنت جبيل	٤٤	٦٥٢٠	٢٦٥	٧٧،٨٪	مسلمون	٣٠
المجموع	٣٠٢	٦٨٤٠٩	٢٥٥١	٦٥،٢٪		٢٦٢

ملخص الإحصائية

المنطقة	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد الصفوف	نسبة طلاب المدارس الرسمية إلى مجموع الطلاب في المدارس	عدد مدرسي مادة الدين المطلوب
بيروت وضواحيها	١٢٥	٧٢٧٣٥	٢١١١	٢٧٪	١٧٨
جبل لبنان	٢٨٩	٥٦١٨٠	٢٧٦٢	٤١،٤٪	٢١٦
الشمال	٣٧٧	٨١٨٩٩	٣٥٨٢	٦٣،٥٪	٢٧٩
البقاع	٢٢٩	٤٨٥٥٧	١٩٨٦	٥٣،٣٪	١٩٣
الجنوب	٣٠٢	٦٨٤٠٩	٢٥٥١	٦٥،٢٪	٢٦٢
المجموع	١٣٢٢	٣٢٧٧٨٠	١٢٩٩٢	٤٤،٩٪	١١٢٨

وهكذا يتبين لنا من ملخص الإحصائية أن أبناء المسلمين في المدارس الرسمية بحاجة إلى ١١٢٨ مدرساً لمادة الدين الإسلامي، يضاف إليهم ١١٣ للتفتيش والإدارة الدينية (١٠٪) فيكون المجموع العام ١٢٤١ شخصاً عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨.

★ ثانياً: طب الأسنان

تهدف هذه الدراسة الإحصائية إلى توضيح حقيقة وضع مهنة طب الأسنان في لبنان بالنسبة إلى المناطق المختلفة من اسلامية ومسيحية في ظل النظام الطائفي. والدراسة مبنية على معلومات مستقاة من نقابة الأسنان ومن كلية الطب في الجامعة اليسوعية. وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام العائدة للسكان وتوزيعهم على الأقضية هي أرقام الجامعة اليسوعية وهي تختلف بالطبع عن الأرقام الحقيقية.

وللتوصل إلى تقرير عدد أطباء الأسنان لكل منطقة أو قضاء، اعتمدت الدراسة نسبة طبيب أسنان واحد لكل ألفين من السكان، وهي النسبة التي اعتمدت في اليونان البلد المشابه إلى حد ما للبنان جغرافياً وسكانياً واقتصادياً. في حين أن النسب العالمية تصل إلى طبيب أسنان واحد لكل ألف من السكان في السويد، وإلى طبيب أسنان واحد لكل ألف ومائتين من السكان في النروج. ويُستنتج في نهاية الإحصائية أن المناطق الإسلامية كانت تحتاج عام ١٩٧٧ إلى ٧٢٧ طبيب أسنان، بينما المناطق المسيحية كانت بحاجة إلى ٣٣٤ طبيب أسنان فقط.

فإذا نظرنا إلى ميدان تعليم طب الأسنان في لبنان، نجد أن التعليم محصور في كلية طب أسنان واحدة قائمة في الجامعة اليسوعية في المنطقة الشرقية من بيروت، تضم من بين طلابها ١٢ طالباً مسلماً فقط من أصل ١٤٧ طالباً كانوا مسجلين خلال العام الدراسي ١٩٧٧ - ١٩٧٨. والخلاصة الرقمية هي: مقابل نقص في عدد اطباء الأسنان لدى المسلمين يبلغ ٧٢٧ طبيباً يوجد فقط ١٢ طالباً في كلية طب الأسنان في لبنان، بينما مقابل نقص لدى المسحيين يبلغ ٣٣٤ طبيباً كان يوجد ١٣٥ طالباً في كلية طب الأسنان.

التوزيع الجغرافي لأطباء الأسنان عام ١٩٧٧ (١٥).

المنطقة أو القضاء	غالبية السكان	عدد السكان	عدد أطباء الأسنان المتواجدين	عدد أطباء الأسنان اللازمين	النقص في عدد أطباء الأسنان
بيروت وقضائي بعبدا والمتن	-	٨٨٨،٧٠٠	٤٥٣	٤٤٤	-
قضاء الشوف	مسلمون	١٩٢،٤٠٠	٧	٩٦	٨٩
قضاء عاليه	مسلمون	١٣٠،٥٠٠	٦	٦٥	٥٩
قضاء كسروان	نصارى	١١١،٢٠٠	١٤	٥٦	٤٢
قضاء جبيل	نصارى	٨٩،٢٠٠	٨	٤٥	٣٧
قضاء طرابلس	مسلمون	٢٤٤،٣٠٠	٦٧	١٢٢	٥٥
قضاء الكورة	نصارى	٧٤،٨٠٠	٢	٣٧	٣٥
قضاء زغرتا	نصارى	٨٨،٠٠٠	٢	٤٤	٤٢
قضاء البترون	نصارى	٧٨،٨٠٠	٣	٣٩	٣٦
قضاء عكار	مسلمون	١٨٦،٨٠٠	لا أحد	٩٤	٩٤
قضاء بشري	نصارى	٦٨،٣٠٠	١	٣٤	٣٣
قضاء زحلة	نصارى	١٦٦،٠٠٠	١٠	٨٣	٧٣
قضاء البقاع الغربي	مسلمون	٨١،٥٠٠	١	٤١	٤٠
قضاء بعلبك	مسلمون	١٦٧،٠٠٠	٥	٨٤	٧٩
قضاء الهرمل	مسلمون	٣٣،٠٠٠	لا أحد	١٧	١٧
قضاء راشيا	مسلمون	٤٦،٥٠٠	لا أحد	٢٣	٢٣
قضاء صيدا	مسلمون	١٢٨،٤٠٠	١٠	٦٤	٥٤
قضاء النبطية	مسلمون	٩٨،٣٠٠	١	٤٩	٤٨
قضاء صور	مسلمون	١١٨،٨٠٠	٣	٥٩	٥٦
قضاء بنت جبيل	مسلمون	٩٩،٦٠٠	١	٥٠	٤٩
قضاء مرجعيون	مسلمون	٨٨،١٠٠	٢	٤٤	٤٢
قضاء حاصبيا	مسلمون	٤٥،٢٠٠	١	٢٣	٢٢
قضاء جزين	نصارى	٧٤،٦٠٠	١	٣٧	٣٦
المجموع العام		٣،٣٠٠،٠٠٠	٥٩٨	١٦٥٠	١٠٦١
النقص في المناطق الإسلامية					٧٢٧
النقص في المناطق المسيحية					٣٣٤

★ ثالثاً: نماذج من المطبوعات الدينية المسيحية لعام ١٩٨٣ (١٦)

اسم المطبوعة	كيفية الصدور	اللغة المستخدمة	البلد	الجهة التي تصدرها
القيامة	شهرية	العربية	منصورية بحمدون	كنيسة النبي الياس الأرثوذكسية
كلمة الحياة	اسبوعية	العربية	بيروت	مطرانية الروم الكاثوليك
رسالة	غير محددة	العربية	بيروت	جمعية الشبان المسيحية
رابطة الأخويات	غير محددة	العربية	بيروت	رابطة الأخويات
البستان	غير محددة	العربية	بيروت	الإتحاد العام للتهذيب المسيحي في الشرق الادنى
النشرة الثقافية	شهرية	العربية والفرنسية	بيروت	مؤتمر اكليروس الروم الكاثوليك
المسيرة	فصلية	العربية	بيروت	تجمع المسيحيين الملتزمين
المذود	غير محددة	العربية	بيروت	اسرة البرادو في الشرق الأوسط
دار العناية	شهرية	العربية	صيدا	مؤسسة المخلص الاجتماعية
بابل	فصلية	العربية	بيروت	رابطة الشباب الكلدانية
الشبيبة العاملة	شهرية	العربية	بيروت	اللجنة المركزية لحركة الشبيبة العاملة
الرسالة المخلصية	شهرية	العربية	صيدا	دير المخلص
المنتدى	شهرية	العربية والانكليزية	بيروت	مجلس كنائس الشرق الأوسط
الإيمان الرسولي	مرة كل شهرين	العربية	بيروت	-
الكتاب المقدس في العالم	فصلية	العربية	بيروت	دار الكتاب المقدس
النشرة الرعائية	فصلية	العربية	بيروت	مطرانية الروم الكاثوليك
الوحدة في الإيمان	فصلية	العربية	صيدا	دير المخلص
البشارة	غير محددة	العربية	بيروت	جمعية الكتاب المقدس
هووهي	غير محددة	العربية	بيروت	دار مطبوعات الشرق الأوسط
النشرة	شهرية	العربية	بيروت	السنودس الانجيلي الوطني في سوريا ولبنان
نداء الصحة	شهرية	العربية	بيروت	دار الشرق الأوسط للطبع والنشر
نور وحياة	شهرية	العربية	طرابلس	عدد من الآباء الموارنة
النور	شهرية	العربية	بيروت	حركة الشبيبة الأرثوذكسية
المسرة	شهرية	العربية	جونية	الآباء البولسيون - حريصا
قنشرين	مرتين أو أكثر في السنة	العربية والسريانية	بيروت	المجلس الملي للسريان الأرثوذكس
قافلة المحبة	فصلية	العربية	بيروت	المركز اللوثري للخدمات الدينية
الغريب	كل شهرين	العربية	بيروت	الكنيسة الإنجيلية المعمدانية
العيلة	فصلية	العربية	بيروت	رابطة الكنائس الإنجيلية في الشرق الأوسط
الرعية	شهرية	العربية	بيروت	كنيسة مارمارون - الجميزة
رسالة الكنيسة	فصلية	العربية	بيروت	الكنيسة الإنجيلية الوطنية

الرجاء	شهرية	العربية	بيروت	كنيسة الأدفنتست
الرائدة	فصلية نسائية	العربية والانكليزية	بيروت	نخبة من طالبات كلية بيروت الجامعية
آفاق	شهرية	العربية	بيروت	-
الرسول	شهرية	العربية	زحلة	مطرانية الروم الكاثوليك
على دروب الرب	شهرية	العربية	جونية	الآباء البولسيون - حريصا
أمسيات الأحد	دورية	العربية	جونية	الآباء البولسيون - حريصا
نشرة	شهرية	العربية	المتن الأعلى	دير ما جرجس الحرف

أما على الصعيد الإسلامي فالمطبوعات لا تتجاوز عدد أصابع اليدين علماً أن معظمها كان يتوقف عن الصدور فترات طويلة لأسباب مادية أو سياسية أو تنظيمية:

اسم المطبوعة	كيفية الصدور	اللغة المستخدمة	البلد	الجهة التي تصدرها
الفكر الإسلامي	شهرية	العربية	بيروت	دار الفتوى
الأمان	أسبوعية	العربية	بيروت	الجماعة الاسلامية
الرسالة الإسلامية	اسبوعية غير منتظمة	العربية	بيروت	فيصل السماك
المنطلق	كل شهرين	العربية	بيروت	اتحاد الطلبة المسلمين
صدى الجهاد	شهرية	العربية	بيروت	الحركة الإسلامية المجاهدة
المقاصد	شهرية	العربية	بيروت	جمعية المقاصد
التقرير الإسلامي	رقمية غير دورية	العربية	بيروت	المركز الإسلامي للتربية
العباد	شهرية	العربية	بيروت	جماعة عباد الرحمن

مشروع زحلة الكبرى

★ كيف بدأ المشروع

كان النظام اللبناني يسعى على الدوام إلى إذابة المسلمين في جميع المناطق من أجل إحياء بدعة «لبنان المسيحي». ولهذه الغاية اعتمد خطة مشبوهة مغلفة بالمظاهر العلمية الخداعة تدعو إلى انشاء زحلة الكبرى.

وقد أثبتت الأحداث منذ العام ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م أن أهالي زحلة كانوا يسعون في الحقيقة لتصفية الحزام الإسلامي المحيط بتلك المدينة من محاورها الثلاثة: الشمال والشرق والجنوب. ولا أدل على نفسية أهالي زحلة من كونهم منعوا المسلمين من تأدية صلاة العيد في مسجد حوش الأمراء، بحجة أن تأديتها تثير الحساسية لدى النصارى.

ويهدف المشروع إلى ضم مناطق جديتا، شتورا، تعلبايا، سعدنايل، حزرتا، حوش الأمراء، المعلقة،

الكرك، الفرزل، إلى مدينة زحلة، وجعلها مناطق تابعة لها من الدرجة الثانية والثالثة، بالرغم من أن هذه المناطق تعتبر كلها مناطق اسلامية، ماعدا الفرزل وبعض أقسام جديتا، حيث يشكل النصارى الأكثرية، كما يتبين من الجدول التالي حسب التقديرات المتوافرة (١٧):

البلدة	العدد الإجمالي	مسلمون	نصارى
جديتا	٧٥٠٠	٢٥٠٠	٥٠٠٠
شتورا	١٠٠٠	٣٤٠	٦٦٠
تعلبايا	٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠
سعدنايل	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٠
حزرتا	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٠
حوش الأمراء	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٠
معلقة زحلة	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٠
الكرك	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٠
الفرزل	١٥٠٠٠	٠	١٥٠٠٠
المجموع	٧٩٥٠٠	٥٣٨٤٠	٢٥٦٦٠
النسبة المئوية	١٠٠٪	٦٨٪	٣٢٪

أي أن النسبة المئوية للسكان في المناطق التي يشملها مشروع زحلة الكبرى هي ٦٨٪ مسلمون و٣٢٪ نصارى. واذا أضفنا إلى هذه القائمة سكان زحلة نفسها والبالغ عددهم ٦٠ ألفاً من النصارى يصبح المجموع ١٣٩٥٠٠ نسمة، وتصبح النسبة المئوية ٣٩٪ مسلمون و٦١٪ نصارى.

أما عدد السكان المسيحيين كما يظهر من سجلات النفوس بما في ذلك مدينة زحلة فهي على الشكل التالي:

البلدة	العدد الإجمالي	مسلمون	مسيحيون
جديتا	٥٠٠٠	١٦٥٠	٣٣٥٠
شتورا	٢٥٠	٨٥	١٦٥
تعلبايا	١٠٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠
سعدنايل	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	٠
حزرتا	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٠
حوش الأمراء	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٠
زحلة	٥٠٠٠٠	٠	٥٠٠٠٠
معلقة زحلة	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٠
الكرك	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٠
الفرزل	١٥٠٠٠	٠	١٥٠٠٠
المجموع	١٠٨٢٥٠	٣٣٧٣٥	٧٤٥١٥
النسبة المئوية	١٠٠٪	٣١٪	٦٩٪

رغم هذه النسبة في توزع السكان فإن تشكيل لجنة المتابعة لمشروع زحلة الكبرى المقدم من رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة الفرد سكاف يظهر غياب المسلمين شبه الكلي.

فاللجنة تشكلت على النحو التالي:

عن نواب زحلة: جوزف سكاف، الياس الهرواي، سليم المعلوف.

عن أساقفة زحلة: المطارنة اوغسطينوس فرح، اسبيريدون خوري، جورج اسكندر.

عن الوزراء السابقين: جوزيف ابو خاطر، جان سكاف، جورج سكاف، الفرد سكاف.

عن غرفة التجارة: جورج شديد، سامي غرة، يوسف الخطيب، منير ابو الجلد.

عن بلدية زحلة: ميشال سابا، ابراهيم حبيقة.

عن صحافة زحلة: جان عرابي، جان بخاش، نقولا ألوف.

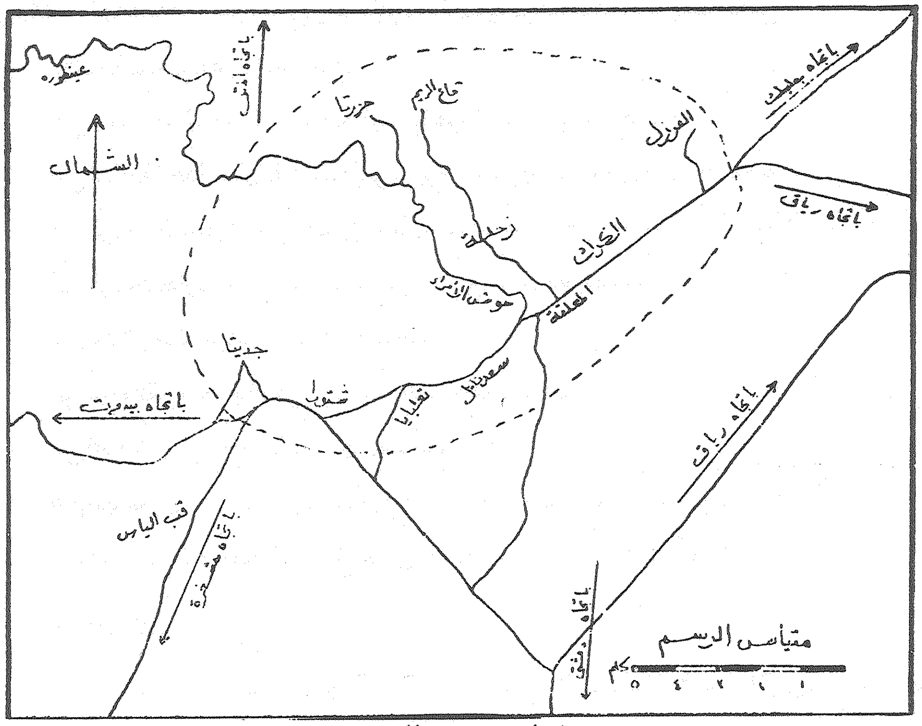
عن المحامين: فايز الحاج شاهين، جان مسلَّم.

عن المهندسين: البير بريدي، جورج قرطاس، جورج سكاف، جان معلوف.

وقد اعتبرت اللجنة محافظ البقاع هنري لحود (يومذاك) رئيساً فخرياً لها (١٨).

★ أهداف المشروع

أما أهداف المشروع المعلنة فقد وردت في نشرة «الوكالة الوطنية للأنباء» الاولى بتاريخ ٢١ ذو القعدة ١٣٩٩ هـ - ١٢ تشرين الأول ١٩٧٩ م كما يلي: «يشمل مشروع زحلة الكبرى شمالاً بلدة الفرزل وضمها إلى كنار زحلة البلدي، وجنوباً أعالي سعد نايل وتعلبايا وشتورا، وغرباً ضهور زحلة والكرك، وشرقاً أراضي حوش الأمراء والمعلقة. ويهدف المشروع إلى انشاء تجمع بلدي يضم بلديات زحلة - المعلقة والفرزل وسعدنايل وتعلبايا وشتورا وجديتا، وإلى تنفيذ التكاثف السكني ليصبح عدد سكان زحلة ما لا يقل عن خمسمائة ألف نسمة سنة ٢٠٠٠ (م). كما ينص المشروع على دعوة الرساميل الزحلية واللبنانية والمصارف وشركات الضمان لتأليف التسليف والرساميل لأصحاب الأراضي وللراغبين في بناء المساكن والمتاجر والمنشآت العامة» (١٩).



خارطة توضيحية للمشروع

وأما حقيقة المشروع وأخطاره على الوجود الإسلامي في تلك المنطقة وعلى المناطق الإسلامية التي تمر طرق اتصالاتها ببيروت عبر منطقة «زحلة الكبرى» فتتضح بما يلي:

أولاً: الأهداف العسكرية: وهي كثيرة منها:

أ- عدم تكرار تجربة ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠ م عندما هوجمت زحلة من ثلاثة محاور، محور الشمال الشرقي ومحور الجنوب الغربي ومحور الشمال الغربي، خاصة وأن المراكز النصرانية للإشراف على سهل البقاع والمتمثلة أساساً بالأديرة المشرفة على السهل والموزعة: شمالاً من دير الأحمر انتهاء بصغبين مروراً بزحلة وقب الياس، قد فقدت دورها نتيجة تغير الخارطة البشرية الدينية للبقاع.

ب- قطع طريق الاتصال بيروت - دمشق وجعل كل اتصال خاضع للنزوات النصرانية.

ج- خلال أحداث زحلة (ابتداء من ١٩٧٥ م) اضطر أهالي مناطق بعلبك - الهرمل إلى استخدام طريق شتورا - دير زنون - رياق للإتصال ببيروت. والمخطط الجديد من شأنه أن يقطع هذا الطريق البديل.

د - بسبب وجود الدويلة المارونية والإحتلال الصهيوني في الجنوب اضطر أهالي حاصبيا وشبعا إلى سلوك طريق شتورا - مجدل عنجر - راشيا كبديل وحيد لاتصال مناطقهم مع بيروت، والمخطط الجديد يجعل الطريق البديل تحت رحمة غلاة الصليبية الحاقدة في زحلة.

هـ - والهدف العسكري الأهم هو ابقاء طريق زحلة - المتن مفتوحة، لما يمثله من طريق أمين للامدادات البشرية والعتاد. هذا الطريق الذي مثل شريان الحياة الأساسي لزحلة خلال حرب ١٩٧٥ م (٢٠).

ثانياً: أهداف اجتماعية:

يظهر في الوقت الحاضر للمسلمين كيانات على النطاق البلدي في كل من تعلبايا وسعد نايل وحزرتا وحوش الأمراء ومعلقة زحلة والكرك، بينما لو ضمت هذه المناطق إلى زحلة لضاع الوجود الإسلامي فيها، ولأدى ذلك إلى الذوبان التدريجي للمسلمين في المجتمع الزحلي الجديد، وإلى نزوح الكثيرين إلى خارج نطاق مشروع زحلة الكبرى حرصاً على سلامتهم وأمنهم الشخصي وسلامة عائلاتهم.

رهناك خطر آخر على صعيد الخدمات البلدية، قد يكون ناتجاً طبيعياً للسيطرة المسيحية على المجلس البلدي الجديد، وذلك بتركيز الخدمات والمنشآت البلدية في الأحياء والمناطق المسيحية، وتحويل المناطق الإسلامية إلى مناطق درجة ثانية وثالثة نتيجة لإهمال مقصود، مثل تخصيص اعتمادات الطرق للأحياء الممتازة، أو إنشاء شبكات الإنارة العامة في تلك الأحياء، أو شبكات المجارير العامة أو رفع النفايات الخ.. والمعروف ضمناً أن المناطق التي تشعر أنها متخلفة عن باقي المناطق في تجمع سكاني ما، تصبح هذه المناطق عرضة لمختلف تيارات الإنحلال والإذلال، وما أحياء السود في نيويورك ببعيدة.

ثالثاً: أهداف اقتصادية

نتيجة لحرب ١٩٧٥ م وما بعدها فقدت مدينة زحلة ثقلها التجاري والصناعي والزراعي والسياحي في البقاع لأسباب أمنية ولانضمام معظم سكانها إلى الميليشيات. فقد مرت زحلة بفترة أصبحت فيها معزولة عن باقي البقاع، واتخذ العزل كافة الأشكال المؤثرة كانقطاع الإتصال البشري والمقاطعة الإقتصادية. وقد أدى هذا إلى نشوء مركز ثقل تجاري وصناعي وزراعي وسياحي جديد تركز في مناطق سعد نايل - تعلبايا - شتورا. وحتى تستعيد الرأسمالية الزحلية سيطرتها على موارد البقاع، كان لا بد لها من القضاء على الرأسمالية الجديدة الناشئة خارج زحلة. فكان الحل في مشروع زحلة الكبرى بحيث تصبح هذ المناطق التجارية الجديدة جزءاً من زحلة، ثم يجري تصفيتها تدريجياً عن طريق تخطيط المناطق وتصفيتها. وبهذا نرى أن الجهات التي تقدمت بمشروع زحلة الكبرى والتي مثلت دور الواجهة له، كانت الجهات الإقتصادية مدعومة بالجهات الدينية والعسكرية. وقد بدأت الجهات المستفيدة منه على

ساس تصفية الحزام الإسلامي حول زحلة بتنفيذ مرحلة الخطوة خطوة من المشروع، ويتضح ذلك من مرين:

أ - الظهور الإعلامي المضخم لشركة إنماء البقاع والذي من أهدافه إقامة خمسمائة مسكن جديد سنوياً بالإضافة إلى مناطق صناعية جديدة، على غرار التضخيم الإعلامي الذي رافق إنشاء شركة بروتيين والذي كان يهدف أساساً إلى اخفاء الأخطار التي تصيب المسلمين نتيجة مثل هذه المشاريع وذلك بإظهارها مشاريع اقتصادية إنمائية، بينما هي في الحقيقة تحمل في طياتها أبعاداً وأهدافاً خطيرة جداً على الوجود الإسلامي وكيانه في لبنان.

ب - تقدم بعض نواب زحلة بطلب لنقل قيد عقارات من مناطق التلال من منطقة حزرتا الإسلامية إلى منطقة قاع الريم المسيحية، بهدف سلخ الأرض الإسلامية واستغلالها من قبل غير المسلمين، لإقامة تجمعات صناعية بحيث تقتصر الفائدة على المناطق والتجمعات المسيحية (٢١).

نكبة جبيل: الحصار والتهجير

قبل أحداث ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م كان المسلمون ينتشرون في أحياء عديدة من مدينتي جبيل وعمشيت، وفي ثلاثين قرية كبيرة وصغيرة، مثل علمات، لاسا، اللقلوق، حجولا، رأس أسطا، مشان، بشتليدا، أفقا، المغيري، عين الغويبة، الصوانة وقرقزيا.. وأكبر قراهم في فتوح كسروان هي المعيصرة، الحصين وزيتون ... وكان عدد المسلمين في هذه المناطق يناهز الثمانين ألفاً.

ومع بدء الحملة الصليبية عمدت القوات الكتائبية إلى التضييق على المسلمين سياسياً وعسكرياً واجتماعياً لإجبارهم على الرحيل. فقد منع المسلمون من رفع الأذان وإقامة الشعائر الدينية في شهر محرم وفي الذكريات والمناسبات الدينية، وحرموا من أبسط حقوقهم الشرعية والمدنية وهي إجراء معاملات الزواج والطلاق والإرث وسائر الأحوال الشخصية بعد إقدام «الكتائب» على احتلال المحكمة الشرعية في مدينة جبيل. وقد تم تهجير المسلمين من قرى عديدة مثل: مجدل العاقورة، وطورزيا، ويحشوش، وكان يوجد في اللقلوق حوالي سبعة آلاف مسلم حرموا جميعاً من ديارهم بعد تهديم مسجد البلدة وأبنيتها، كما هُجِّر المسلمون من جونية وغزير والصفراء وغيرها.



كسروان وجبيل في ظل الإرهاب الماروني

ولم تنج المساجد من جرائم الحقد الماروني، فقد أرفقت الكتائب حملتها العسكرية بحملة أخرى شنتها ضد المساجد، وسعت في احتلالها وخرابها وإلقاء المتفجرات عليها. ففي ميناء جبيل تحول جامع الصيادين إلى مخزن للخشب، واتخذ أحد الكتائبيين من جامع الخضر في جبيل منزلاً له. وعلاوة على ذلك فقد منع المسلمون من إصلاح وترميم مساجدهم، كما حصل في عين الدلبة، ورأس اسطا، وكفرسالا. فيما تعرض أئمة المساجد لمحاولات الإغتيال والشتم والسب والإهانة مرات عديدة.

ومنع أبناء المسلمين في جبيل من ممارسة أي نشاط رياضي أو اجتماعي أو صحي في قراهم، لا سيما في كفرسالا والحصين وعلمات. ومنعوا من تلقي العلوم الإسلامية في المدارس الرسمية، في الوقت الذي اجبروا على حضور الدروس المسيحية، وعلى الدخول إلى الكنيسة وسط حملة من الشتم والإستهزاء بنبي الإسلام كان يقودها الطلاب والأساتذة الكتائبيون. وزيادة على ذلك فقد تم وضع الحواجز على مداخل القرى الإسلامية والتعرض لأهاليها بالضرب والإعتقال، وشتم الرسول الأكرم (ص) وسائر المقدسات الإسلامية على مسامع المسلمين. وكانت بعض القرى تتعرض بين الحين والآخر لحصار اقتصادي واجتماعي وسياسي خانق ويمنع عنها الخبز والماء وسائر المواد الغذائية كما حصل لبلدتي كفرسالا وعلمات.

هذا وقد تم طرد الكثير من العمال المسلمين في المؤسسات والمعامل والمصانع، دون سابق إنذار ودون أي تعويض، وإستبدالهم بعمال نصارى.

وكذلك عمدت القوات الكتائبية إلى منع بنات المسلمين في المدارس الرسمية والخاصة من ارتداء الحجاب الإسلامي، وفرضت على بعض الفتيات الزواج من غير المسلمين، كما حدث في مدينة جبيل إذ تزوجت خمس عشرة فتاة من رجال مسيحيين على رغم إرادة أوليائهن (٢٢).

وإضافة إلى هذا كله فقد تعرض المسلمون لحملة تنصير رهيبة كما حصل أيام المعنيين والشهابيين والفرنسيين، مما حمل الكثيرين على الرحيل، حتى أنه لم يبق من أصل ثمانين ألفاً من أبناء المنطقة إلا خمس وثلاثون ألفاً فقط عام ١٤٠٤ هـ - 1984 م. وقد أكد راهب السريان «الأب خولي»، لجوناثان رندل مراسل الواشنطن بوست «إننا نكن كرهاً خاصاً للمسلمين» (٢٣).

المؤتمر الماروني العالمي الأول في المكسيك

بين ٢٥ ربيع الأول و١ ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ - ٢٢ و٢٨ شباط ١٩٧٩ م عقد في المكسيك المؤتمر الماروني العالمي الأول الذي بحث في كيفية استنهاض صليبية جديدة بقيادة غلاة المفكرين والممارسين الصليبيين الجدد، لتعبئة النفوس وشحنها ضد المحيط الإسلامي سياسياً واجتماعياً وثقافياً، وللمناداة بالتفوق الحضاري على المسلمين وتبرير التحالف علناً مع الصهيونية العالمية. وقد سبق المؤتمر جهود حثيثة وحملة اعلامية واسعة في الصحف والإذاعات لإنجاحه وجعله شبيهاً بالمؤتمر الصهيوني الذي عقد في بال بسويسرا عام ١٣١٣ هـ - ١٨٩٧ م.

هذا وقد ألقى أمين عواد (ماروني في المكسيك) مزيداً من الضوء على هذه المسألة، فقال: «إن التحضير لهذا المؤتمر العالمي بدأ قبل عام ونصف، والإتصالات لإنجاحه شملت أركان الجاليات في أميركا واستراليا وكندا. ونأمل أن يحقق المؤتمر الخطوات الأولى لإنشاء «الوكالة اللبنانية في العالم»، وسنعقد مؤتمراً عالمياً ثانياً في العام المقبل في الولايات المتحدة أو في البرازيل» (٢٤).

وكان رئيس الجمهورية الياس سركيس يركز مساعيه لإنجاح المؤتمر، والتقى لهذه الغاية النائب البطريركي الماروني، المطران رولان أبو جودة، الذي بحث معه في موضوع المؤتمر ودعمه. وبذل سركيس جهوداً استثنائية وبكافة قواه لأجل إقناع السلطات المكسيكية بإعطاء تأشيرات دخول للقادة الموارنة الذاهبين إلى العاصمة المكسيكية (٢٥).

★ أعمال المؤتمر

بدأ المؤتمر أعماله برسالة البابا يوحنا بولس الثاني وتلاها كاردينال المكسيك، ورسالة البطريرك الماروني مار انطونيوس بطرس خريش وقد تلاها نائبه المطران رولان أبو جودة، ثم كلمة حاكم العاصمة المكسيكية، ثم سفير لبنان في المكسيك هاني الأمين، وكلمة أميركا الجنوبية وقد ألقاها رئيس وفد البرازيل الدكتور الفريد أبو زيد، ثم كلمة الرئيس الفخري للمؤتمر بطرس الشيخة (٢٦).

وبعد ذلك عقد المؤتمر جلسات مطولة حدد خلالها قادة الموارنة الدينيون والسياسيون مفهومهم لـ «الماروني» و «المارونية»، مؤكدين أن المارونية قامت على أساس لاهوتي ثم تطورت إلى أن اصبحت أمة.

وقال الأب محفوظ في كلمته أن الموارنة دافعوا عن الكنسية الجامعة منذ القرن الخامس الميلادي حتى أيامنا هذه، من منطلق الدفاع عن العقيدة التي تقول بطبيعة المسيح المزدوجة «الإله الحق والانسان الحق»، وفي وجه العقيدة التي تنفي صفة الإنسانية عن المسيح وتعتبره إلهاً فقط، وفي وجه العقيدة التي تنفي ألوهية المسيح وتعتبره إنساناً فقط. أضاف الأب محفوظ أن الكنيسة المارونية اتخذت شكل أمة لتتمكن من أن تنجو بإيمانها وحريتها وهويتها، فهي ليست جماعة دينية كبقية الكنائس الشرقية التي تمتعت ببعض الحقوق والإمتيازات لكنها خسرت هويتها الخاصة.

وتأكيداً لهذه المقولة تحدث الخوري انطوان حميد في المؤتمر فحدد أبعاد المارونية التي شكلت أسس قيامها على الشكل التالي:

- الايمان بالله وحده (المسيح) معتمداً كلمة بولس: «إن لم تؤمنوا فلن تأمنوا».
- الهجرة من سوريا إلى جبل لبنان.
- تجمع الموارنة في الجبل واختيارهم لواحد من رهبانهم بطريركاً عليهم.
- اجتماع العوامل السابقة شكل الهوية المارونية.

وبعد ذلك أوضح إدوار حنين في كلمته أمام المؤتمرين أن المارونية كانت بحاجة إلى أرض فاقتطعها الموارنة لأنفسهم. وأكد أن الموارنة والمارونية مرّا في مراحل خمس كانت على الشكل التالي:

- تأمين الإنسجام بين الوافدين والمقيمين.
- إقامة وطن قومي مستقل (٦٣٦ - ١٣٦٧) م.
- إقامة وطن مشترك بين الموارنة والدروز (لبنان القائمقاميتين).
- إقامة وطن مشترك بين الموارنة والدروز وسائر الطوائف الاسلامية والمسيحية (١٨٦٠ - ١٩٤٣) م.
- إقامة وطن مشترك بين الموارنة والدروز وسائر الطوائف اللبنانية (١٩٤٣ - ؟) (٢٧).

واعترف المطران عبدو خليفة في كلمته أمام المؤتمر أنه دعا الموارنة عام ١٩٤٨ م إلى إنشاء الرابطة المارونية العالمية، وإلى تجميع الوثائق التاريخية المارونية وتكليف لجنة اختصاص متفرغة لإعادة كتابة التاريخ الماروني، كما دعا الموارنة قبل أن يذوبوا في المجتمع المحيط بهم وفي بلاد الإغتراب إلى التشبه بإخوانهم الأرمن الذين حافظوا على هويتهم ولغتهم ورسخوا التعامل على مختلف الأصعدة في ما بينهم.

وتأتي على قمة ما سبق كلمة الشكر التي وجهها البطريرك الماروني بطرس خريش إلى المؤتمرين على محافظتهم على الطابع الكنسي للشعب الماروني (٢٨).



البطريرك الماروني انطونيوس بطرس خريش بطريرك انطاكية وسائر المشرق: إلغاء منصبه لبطريركية انطاكية لقطع الجذور مع المحيط العربي والإسلامي

★ مقررات المؤتمر

قرر المؤتمر الماروني إنشاء رابطة مارونية عالمية، وتركزت الإتجاهات نحو توفير سبل الدعم المادي لها من قبل كل القوى في بلدان الإغتراب. كما نادى المؤتمر بضرورة إنشاء وتقوية التنظيمات المارونية في كل بقعة يتواجد فيها أبناء الطائفة، ودعا كل المغتربين الموارنة للعودة إلى لبنان، حتى أن شاكر أبو سلميان طالب بعودة هؤلاء بدون قرار جمهوري، وإن كانوا البنانيي الأصل، أي لا يحملون جنسية لبنانية. وأخيراً أشدد من ضمن مقرراته على وجوب التفاف الموارنة في كل العالم، حول قمتهم الروحية في لبنان، وتنفيذهم

لأوامر هذه القمة (٢٩).

هذا بالإضافة إلى عدة محطات أخرى، يجب الوقوف عندها ملياً كالتمسك بالحضارة والثقافة والإزدهار الماروني، وضرورة دعم موارنة لبنان في سعيهم للحفاظ على وطنهم «شمالاً وجنوباً وجبلاً». ومنذ انتهاء المؤتمر لم يأل الموارنة جهداً في تنفيذ المقررات الثنائية والجماعية التي توصلوا إليها إن في «الوطن - الأم» أو في بلاد الإغتراب. فأنشأوا المراكز المتخصصة، وأخرجت المطابع نواة الكتب التاريخية المارونية، وتبودلت زيارات التعارف، وأسست الجمعيات والمؤسسات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، كما نشطت الحملات الإعلامية لإظهار الموارنة كأمة، فكثر الحديث عن: خصائص الشعب الماروني، الحقائق المارونية التاريخية، الرسالة المارونية، العقيدة المارونية، صفات الشعب الماروني، الأدب والتراث الماروني وغير ذلك (٣٠).

إن ثمة مقارنة بسيطة بين المؤتمر الصهيوني الذي عقد في بال، والمؤتمر الماروني الذي عقد في مكسيكو، تلقي الضوء على خطورة الخطط والمشاريع التي تضعها كل من الصليبية والصهيونية في سباقهما لاقتسام بلاد المسلمين. ففي ٢٩ آب ١٨٩٧ م إنعقد في سويسرا مؤتمر «بال» الصهيوني، وكان بداية الحركة الصهيونية العالمية التي تسببت للعالم، ولمنطقة الشرق الأوسط خاصة بكوارث عديدة. وعام ١٩٧٩ م إنعقد في المكسيك «مؤتمر ماروني عالمي» لإقامة قاعدة عنصرية داعمة للصهيونية في مختلف أرجاء العالم.

في مؤتمر بال، تركز التوجه حول إنشاء الوكالة اليهودية العالمية وانصب العمل لتأمين الدعم المادي للحركة الصهيونية، ولقولبة اليهود داخل تنظيمات اقليمية مسلحة، وانبثقت منه الدعوة وتصاعدت لتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين، وللتمسك الشوفيني المتعصب والمتحجر بالديانة اليهودية مع ما أضيف عليها من تحريفات تخدم أهداف الصهاينة. وفي المؤتمر الماروني تقرر الدعوة لإنشاء وكالة مارونية عالمية ولقولبة الموارنة أكثر فأكثر داخل تنظيمات عنصرية مسلحة والمطالبة بجعل لبنان وطن قومي ماروني.

إن النظرة للمؤتمر الماروني العالمي الأول لا يمكن فصلها عن النظرة للمؤتمر الصهيوني العالمي، لأن الإنطلاق التوسعي الإستيطاني واحد، والتشكيل التنظيمي المنعزل والمتآمر واحد، والإنغلاق والتحجر الصهيوني والصليبي واحد أيضاً. ليس هذا فحسب فقد أعقب المؤتمر الصهيوني عدة مؤتمرات، وكذلك فعل الموارنة، فقد أعلن بطرس الشيخة عميد الموارنة في المكسيك أن المؤتمر لن يكون الأخير، وليس مهماً أنه انعقد بمقدار ما تهمنا النتائج التي ستترتب عنه (٣١). وعقد زعماء الموارنة مؤتمرين اخرين في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥م.

ثم إن دولة لا يرى فيها البطريرك خريش وجماعته إلا شعباً مارونياً يحافظ على «طابعه الكنسي»، ويعتبرها إدوار حنين مؤلفة إلى حين من الموارنة وبقية الطوائف اللبنانية، وأن جهوداً محلية وعالمية تبذل

لتكريس الوطن القومي الماروني، كل هذا يثبت مدى خطورة المؤامرة وتشبث الموارنة بأحلامهم.

معركة إخراج الردع

★ التحول

عندما دخلت القوات السورية إلى لبنان عام ١٩٧٦ لإنهاء الحرب وإنقاذ الموارنة من الدمار الذي كان يحيق بهم، كان حزب الكتائب وسائر القوى في بيروت الشرقية من أشد المتحمسين لهذا الدخول، فيما كانت المقاومة الفلسطينية والأحزاب المتحالفة معها على خلاف حاد مع الجيش السوري الذي اصطدم بالمقاومة وقاتل الأحزاب اليسارية لإجبارها على الرضوخ للأمر الواقع وإلغاء طروحاتها بشأن تغيير النظام. غير أن الزعماء الموارنة لم يحفظوا لسوريا هذا الجميل، بل تمردوا عليها، وقد أثبتوا بذلك أنهم أهل غدر وإجرام، لا قيمة لعهودهم ومواثيقهم، وهم أبعد ما يكون عن الوفاء والإخلاص حتى لمخلصيهم. وقد استفادت القوى المارونية من الواقع الجديد الذي صار لمصلحتها ابتداء من الهدنة المعلنة منذ أواخر العام ١٩٧٦، لإعادة تنظيم نفسها والإنقلاب على الجيش السوري.

وكانت تصريحات بيار الجميل تعكس هذا التحول بكل حيثياته وتفاصيله، خاصة بعد انفضاح حركة الخيانة الساداتية في مصر وزيارة رئيسها انور السادات إلى القدس المحتلة في ٧ ذي الحجة ١٣٩٧ هـ ـ ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧ م. ولنستعرض بعضاً من هذه التصريحات على مدى ثلاث سنوات كاملة ابتداء من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٧٩:

في ٢٠ ربيع الأول ١٣٩٦ هـ ـ ٢٤ آذار ١٩٧٦ م قال بيار الجميل: «إن الوساطة السورية وفرت على الدول العربية الوقوع في صراعات المحاور. واتقاء للوقوع في سياسة المحاور التقليدية، مددنا اليد بثقة أخوية إلى دمشق، فمدت هي بدورها يداً مخلصة أمينة تعاوننا على اجتياز المحنة».

في ٦ جمادى الثانية ١٣٩٦ هـ ـ ٤ حزيران ١٩٧٦ م: «إن الشقيقة سوريا تخطت الإعتبارات الطائفية البغيضة إلى المفهوم القومي، فأنقذت العروبة مما أريد لها من تضليل. إنني افهم العروبة وفق المفاهيم التي تتحسس بها سوريا الأسد».

في ٢٠ رجب ١٣٩٦ هـ ـ ١٩ تموز ١٩٧٦ م: «إن موقف سوريا الواضح والصريح هو الذي جعل المسيحي يشيح بنظره عن أي دولة خارجية طلباً للإنقاذ الذي وجده في المبادرة السورية. من هنا توضحت صورة العروبة على يد دمشق فصار يتطلع إليها المسيحي بانجذاب وأمل».

في ١٧ ذي القعدة ١٣٩٦ هـ ـ ١١ تشرين الثاني ١٩٧٦ م: «وجود قوات الردع العربية على أرض لبنان نعتبره وجوداً أخوياً، لا استعماراً ولا احتلالاً».

في ٣ صفر ١٣٩٧ هـ ـ ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٧ م: «إننا نستقبل قوات الردع في مناطقنا كقوات حليفة وشقيقة، ونتعاون مع الحكم السوري بكل صدق وإخلاص في إطار الإحترام المتبادل».

في ٢٤ ربيع الثاني ١٣٩٧ هـ ـ ١٤ نيسان ١٩٧٧ م: «إن بين سوريا ولبنان انفتاحاً أخوياً طبيعياً لا تصنع فيه ولا مغمغة، ذلك أن مصالح اجتماعية واقتصادية مشتركة تربط بين البلدين الشقيقين أكثر من أي بلد آخر»(٣٢).

في أواخر العام ١٩٧٧ بدأ التحول في مواقف الزعماء الموارنة، وتحولت سوريا من دولة منقذة للنصارى إلى دولة محتلة مغتصبة للأرض والسيادة. وسرعان ما بدأ هذا التحول يأخذ أبعاده السياسية والعسكرية إلى أن وقعت حرب السابع من شباط عام ١٩٧٨ بين بعض فصائل الجيش اللبناني والقوات السورية في الفياضية وفرن الشباك وعين الرمانة، وعندها انكشفت النوايا، وبان المخطط الجديد على حقيقته. وكذلك قام بشير الجميل بإصدار الأوامر لقواته بالهجوم على الحواجز السورية في الحازمية وفرن الشباك والطيونة وأماكن عدة، فسقط عشرات الجنود السوريين في ليلة واحدة، لأنهم أخذوا على حين غرة.

وشريط التحول هذا مطبوع على لسان بيار الجميل نفسه:

في ١٩ ربيع الأول ١٣٩٨ هـ ـ ٢٧ شباط ١٩٧٨ م قال بيار الجميل: «إذا كانت قوات الردع تسلمت زمام الأمن واستطاعت وقف المجزرة، إلا أنها لم تستطع القضاء على أعمال الخطف والقتل».

في ١٤ شعبان ١٣٩٨ هـ ـ ٢٠ تموز ١٩٧٨ م: «لعل الخطأ الأكبر الذي وقعت فيه قوات الردع العربية هو أن تستخدم الجيش في مهمة هي أساساً منوطة بالشرطة».

في ١١ رمضان ١٣٩٨ هـ ـ ١٥ آب ١٩٧٨ م: «نحن لا نعترض في الوقت الحاضر على وجود قوات الردع، بقدر ما نعترض على طريقة هذا الوجود».

في ٢٥ شوال ١٣٩٨ هـ ـ ٢٧ أيلول ١٩٧٨: «لقد أصبحت سوريا على ساحة لبنان فريقاً، وعلينا أن نأخذ بعين الإعتبار هذا الأمر عندما نطرح موضوع التجديد لقوات الردع».

في ١٦ محرم ١٣٩٩ هـ ـ ١٦ كانون الأول ١٩٧٨ م: «إن العالم العربي فشل في معالجة المسألة الأمنية في لبنان».

في ٣٠ ربيع الأول ١٣٩٩ هـ ـ ٢٧ شباط ١٩٧٩ م: «منذ عشرين سنة وأنا أطالب بإقامة تمثيل دبلوماسي بين لبنان وسوريا، لأن عدم إقامة هذا التمثيل يثير الكثير من التساؤلات والقلق عند اللبنانيين المتعصبين لوطنهم».

في ٧ ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ ـ ٦ آذار ١٩٧٩ م: «ان قضية التجديد لقوات الردع العربية يجب إعادة النظر فيها بشكل كامل، لأنه أصبح واضحاً أنك أمام خيار من اثنين، إما أن تعيش في ظل هذه القوات وأنت

تحت الإنتداب أو الإحتلال، وإما أن تنتقل إلى منطقة أخرى » (٣٣).

هكذا كان لسان بيار الجميل يؤرخ الانقلاب يوماً يوماً.

★ سياسة ماكرة

في أواسط عام ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م أي بعد سنة من دعوة الجبهة المارونية بلسان ممثلها فرنسيس رزق في الإذاعة الإسرائيلية للإحتلال العسكري الشامل، أعلن رئيس بلدية كريات شمونة في تصريح مدروس ما ملخصه: إن على اسرائيل أن تعمد لاحتلال الجنوب كله مباشرة أو عن طريق سعد حداد، ولا تتخلى عن هذا الاحتلال إلا بعد توقيع معاهدة الصلح وحسن الجوار وتثبيت روح الجدار الطيب. وهذا ما يجعل المتخاذلين في السلطة أمام عذر شرعي، وهو أنه لكي تنتشر السيادة على كامل الأرض ونستعيد الجنوب، فما علينا إلا أن نتفاوض مع اسرائيل مباشرة، وبذلك لا تظل دعوة بيغن، رئيس الحكومة الإسرائيلية، لتسوية الوضع بين لبنان واسرائيل مجرد دعوة على الهواء (٣٤).

وكان بيغن قد طلب عقد مؤتمر مع الياس سركيس وأعلن أن لديه ما يؤكد بأن دعوته الرئيس سركيس للإجتماع به وتسوية الوضع بين لبنان واسرائيل لم تقابل بالسلبية. وقد جاء هذا التصريح في وقت كان الموارنة يخوضون معركة إخراج الردع وكان اعتمادهم بالدرجة الأولى على اسرائيل التي حاولوا إقناعها بمهاجمة الجيش السوري، وتوالت البرقيات من قادة الموارنة إلى الكيان الصهيوني. حتى أن كميل شمعون ناشد ضمير مناحيم بيغن قائلاً له: « إن وجودنا بات في خطر. إن عملية اسرائيلية هي بالنسبة لنا مسألة حياة أو موت ». وأكد بيغن في معرض رده « ستدافع اسرائيل عنكم بطائراتها » (٣٥). وكان شمعون قد اجتمع في ٢١ حزيران ١٩٧٧ بمسؤول إسرائيلي في جونية لتنسيق التعاون العسكري مع الجيش الصهيوني (٣٦).

طيلة شهر آب ١٩٧٨ حاولت كل من فرنسا واميركا إقناع القادة المسيحيين بالتخلي عن الإرتماء في أحضان اسرائيل. وقد ذكر كميل شمعون أن سفير فرنسا في بيروت أنذره بأن اسرائيل «غير مستعدة لشن حرب من أجلهم»، فأجابه «إن الفكر الإنهزامي لعام ١٩٤٠ لا يزال يسيطر على الأوساط الديبلوماسية الفرنسية». أما السفير الأميركي باركر فإنه نصح شمعون بألا يحصر نفسه في مسألة الإختيار بين اميركا واسرائيل، لأن اميركا أكثر مصداقية واسرائيل لا تفي بكل وعودها. غير أن القادة الإسرائيليين كانوا يطلقون التصريحات المؤيدة للقوى المسيحية، وأعلن قائد الأركان الصهيوني رفائيل إيتان أن جيشه «مستعد لكل الإحتمالات في لبنان». وفي ٢٣ آب ١٩٧٨ سافر شمعون بحراً إلى اسرائيل حيث استقبل في منزل بيغن، بحضور دايان وزير الخارجية، وعازار وايزمن وزير الدفاع، وصرح إثر ذلك « إنه رغم التهديدات والتحذيرات الأميركية، قرر بيغن وأصدقاؤه مساعدتنا دون تحفظ، ضمن إمكاناتهم، دون أي شرط

سياسي أو أي شرط آخر». لكن ما حدث بعد ذلك أن اسرائيل لم تتدخل لمساعدتهم مما جعلهم يتلقون الضربة السورية لوحدهم، وحسب اعتراف أحد القادة المسيحيين أنه «خلال القصف في ايلول وتشرين الاول ١٩٧٨ كان الشباب ينتظرون على الشواطئ الليلة تلو الليلة، إلا أن الإنزال الإسرائيلي لم يحصل مطلقاً». وبعد إعلان وقف اطلاق النار في تشرين الأول، بين القوى المسيحيية والجيش السوري الذي كان يقصف مناطق بيروت الشرقية من التلال القريبة بعد ما اضطر للإنسحاب من تلك المناطق، صرح كميل شمعون لصحيفة جيروليزاليم بوست الإسرائيلية رداً على سؤال كم سيدوم وقف إطلاق النار؟: «بصراحة الأمر يتعلق بجدية الوعود الإسرائيلية، إذا التزمت اسرائيل، فإن الميليشيات سوف تفتح النار لإثارة السوريين، إن قياداتا تعتمد على اسرائيل لخلق دولة مسيحية تغطي عشرة آلاف كلم مربع من الأراضي اللبنانية». وتحت تأثير الإنذارات الأميركية، لإسرائيل من مغبة التدخل في الشؤون اللبناية أعلن بيغن أنه سيفكر الف مرة قبل أن يرسل جنوده لمساعدة المسيحيين في شمال لبنان (٣٧).

ورغم تلكؤ اسرائيل في الإستجابة لمساعدة حلفائها الموارنة، إلا أن هؤلاء حاولوا مجدداً جرها إلى مجابهة جديدة مع السوريين. ويذكر الكاتب الصهيوني شيمون شيفر في كتابه «أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان» أن مناحيم بيغن استقبل كميل شمعون في اسرائيل بتاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٧٩، وبصحبته إبنه داني شمعون وبشير الجميل وإميل فرح. وكانت غاية الإجتماع توفير الأسلحة اللازمة لمحاربة السوريين، «و تطوير التعاون بين الشعبين اليهودي والمسيحي». وفيما بعد كتب كميل شمعون إلى إسحاق رابين مقالاً مطولاً تحت عنوان «اسرائيل ومسيحيو لبنان» قال فيه: «... يجب أن نعمل معاً.. ومن ثم يستولي المسيحيون على السلطة، الأمر الذي سيتيح وحده التوصل إلى سياسة تعاون ومساعدة متبادلة ... وإن هذا التعاون قابل للتحقيق إذا أصبح لبنان دولة فدرالية» (٣٨).

لقد قطع رئيس الحكومة الإسرائيلية وعداً للموارنة بمساعدتهم، فكانت المساعدة العسكرية تتدفق بغزارة، وأفرغت السفن حمولتها في مرفأ جونية: دبابات مرممة، مدافع وعتاد ومواد غذائية. وكشف بيغن النقاب في إحدى المقابلات أن حلفاءه الكتائب قد ارتفعت معنوياتهم نتيجة المساعدة الإسرائيلية «واصبحوا يعرفون الآن أنهم لن يكونوا وحدهم» (٣٩).

وفي نهاية عام ١٩٧٩ م كان مئات من جنود الكتائب قد تلقوا تدريباتهم في اسرائيل. وفي ٢٧ كانون الأول ١٩٧٩ م جرى لقاء بين قادة الموارنة ومبعوثين اسرائيليين قدموا من تل أبيب. وقد اجتمع بشير الجميل وممثل «الموساد» إلى ديفيد غارت، الخبير الأميركي الشهير في العلاقات العامة، ووضع الثلاثة خطة لتأليف جماعة ضاغطة (لوبي) لمسيحيي لبنان، ونظموا هيئات مختلفة أيضاً (٤٠).

وفي ٢٤ ربيع الأول ١٤٠٠ هـ - ١٠ شباط ١٩٨٠ م أعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية مناحم بيغن:

«المسيحيون في لبنان يستطيعون الإعتماد على مساعدتنا، ونحن لن نسمح بتدميرهم»(٤١).

وفي النهاية تم للموارنة ما أرادوا وتمكنوا من إخراج قوات الردع من المناطق التي أخضعوها لسلطتهم. ومن أجل ذر الرماد في العيون حاولوا إدخال الجيش اللبناني إلى مناطق بيروت الشرقية ليحل محل قوات الردع العربية، ومارسوا الإرهاب بحق العناصر المسلمة في الفرقة العسكرية المتواجدة هناك واضطروهم إلى الفرار حتى اخذت طابعاً طائفياً ووضعت قواتها تحت تصرف القوات الكتائبية، وقد حاصرت هذه القوات ثكنة صربا عام ١٩٨١م وجردت عناصرها من السلاح، واستعرضتهم في المنطقة، رافعي الأيدي، عندما لاح لهذه القوات أن هيمنتها على الثكنة ونفوذها عليها يواجه بعض الصعوبات (٤٢).

إن السلطة اللبنانية وبطلب من الجبهة المارونية جربت فكرة الأمن الذاتي، وأخرجت قوات الردع ولم يتواجد الجيش الشرعي، بل أخلت المنطقة لميليشيات شمعون والجميل. ثم تمكنوا في النهاية من إخراج قوات الردع من جميع مناطقهم ليتسنى لهم العمل بحرية تامة وفي سبيل إحياء المخطط الماروني.

بشير الجميل: رائد التحالف الماروني - الصهيوني

بعد انقضاء مائة عام على موت بشير الشهابي جاء بشير الجميل لإحياء الرموز التاريخية من جديد، فسبحان مقدر الأزمان. ويبدو أن بشير الجميل كان متأثراً جداً بسلفه الأمير بشير الذي تحدثنا عنه في فصل سابق، وسار على نهجه، وواصل سياسته مكملاً طريقه في القتل والتدمير، واتباع أقسى أنواع التعذيب بحق خصومه ومناوئيه، وعقد التحالفات مع القوى الخارجية ليستعين بها ضد أبناء هذا الشعب.

★ سياسة القتل والتهديد

تدرج بشير الجميل في عالم العنف منذ الصغر. وقد نشرت مجلة «الشراع» في عددها الصادر بتاريخ ٢٧ / ٦ / ١٩٨٨ معلومات متعلقة بهذا الرجل، فأوضحت أنه عندما كان طالباً في الجامعة اليسوعية يدرس القانون، كان يضع في جيبه مدية بنابض، ولا يتورع من أن يطعن بها زميلاً له في الدراسة يختلف معه في الرأي. وعندما قتل رئيس «المجلس الحربي الكتائبي» وليم حاوي في معارك تل الزعتر عام ١٩٧٦ إحتل مركزه في مهنة القتل. ومن ثم حاول اغتيال النائب ريمون إده مرات عديدة، فانسحب هذا الأخير من الميدان ولجأ إلى فرنسا. وفي ١٣ حزيران ١٩٧٧ نفذ مجزرة إهدن التي ذهب ضحيتها مجموعة من «المردة» وعلى رأسهم طوني سليمان فرنجية، ويومها علق الياس سركيس على هذه الحادثة: «إذا بدأت دورة الإغتيالات فإنها لا تنتهي، ولا يستطيع أحد أن يكون في مأمن منها، فكلنا في خطر... الجرح عميق. وقد نشبت حرب المائة سنة بين الموارنة»(٤٣).

هذا وقد تركت «حضارة» القائد الشاب بصماتها على جثث الأبرياء من نساء ورجال وأطفال، ناهيك عن المجازر الجماعية والفردية التي نفذها بحق المسلمين في مناسبات عديدة. وكثيراً ما كان يمثل بأجساد ضحاياه ويربط شعورهم في سقف سيارته للمباهاة. وكان يريد بذلك أن يتخلص من «المولود المشوه» الذي ولد مع صيغة ١٩٤٣، وإجراء عملية جراحية له ليعود «مولوداً صحيحاً» على حد تعبيره في يوم من أيام حرب السنتين ١٩٧٥ - ١٩٧٦. ولم يستح أن يفاخر بوقوف الموارنة الى جانب الغرب بقوله: «كنا دائماً إلى جانب الغرب في صراع الكبار وربما لهذا السبب دفع شعبنا وأرضنا الثمن». وقد وصلت به الحال إلى حد الإعلان صراحة أن صراعه مع المسلمين هو صراع وجود و«أن معركتنا مع المسلمين في لبنان هي استمرار لمعركة بواتييه في فرنسا»(★). أما جرائم الخيانة التي ارتكبها الموارنة بحق لبنان، ومافيات القتل والسلب والنهب القائمة على الهيمنة والتسلط، فيبررها بشير الجميل بقوله: «يعتقد الموارنة أن من الأفضل أن يشغل المناصب العليا ماروني سيء بدلاً من مسلم كفوء لأن الأول بجانبنا دائماً».

وفي أيار ١٩٧٧ صرح بشير الجميل بأن «الحرب لم تنته بعد، ولن تنتهي إلا بعد أن يحقق المقاتلون أهدافهم»، مضيفاً: «لأننا لا نريد التنازل عن تراثنا الفينيقي في صيدا أو صور ونعتبر أن العشرة آلاف كيلو متر مربع بالكاد تكفي كمجال حيوي للأمة اللبنانية ... وأن لبنان الجديد يجب أن يكون جغرافياً يجمع في وفاق «الكيانات البشرية الموجودة فيه»(٤٤). وقد قال مرة لمناحيم بيغن أنا لا أطالب فقط بالعشرة آلاف وأربعمائة وخمسين كيلو متراً لأن لنا أرضاً أخرى في دول المنطقة(٤٥).

وفي حوار جرى بين السفير الأميركي السابق «جورج غودلي» وبشير الجميل قال الأول للثاني: «إن هناك إجراءات تظهر وكأنها فرز طائفي»، فأجاب الجميل: «ليكن»، فقال غودلي: «لكن ذلك سيؤدي إلى التقسيم»، فأجاب الجميل: «فليكن». فرد غودلي: «ولكن هذا يؤدي بكم إلى قيام اسرائيل ثانية»، أجاب الجميل: «ليكن هناك اسرائيل ثانية». فضحك غودلي وقال لبشير الجميل: «يا عزيزي من السهل أن تفكر بإسرائيل الثانية، ولكن من الصعب أن تجد أميركا ثانية!»(٤٦).

وفي ٢٣ شعبان ١٤٠٠ هـ ـ ٧ تموز ١٩٨٠، قامت الميليشيات الكتائبية بتصفية القوى العسكرية لـ «حزب الوطنيين الأحرار» الذي يتزعمه كميل شمعون، ولم تشفع لـ «الأحرار» نصرانيتهم ولا عداؤهم للمسلمين. ذلك لأن بشير الذي تعززت ثقته بنفسه نتيجة تلقيه المساعدة الإسرائيلية، أراد تصفية الميليشيات التي كانت تزاحمه. وفيما بعد وعندما جاء مبعوثون اسرائيليون لمعرفة ما يجري عند حلفائهم في لبنان، قال لهم بشير: «كانت تلك مجرد لحظة في الكفاح من أجل الإنعتاق، لقد كان جسم المعسكر

(★) - معركة بواتييه جرت شمالي فرنسا عام ٧٥٢ م بين الجيش الإسلامي الذي تقدم في زحفه إلى عمق أوروبا وبين قوات الفرنجة. وقد أسفرت المعركة حينذاك عن هزيمة المسلمين وإيقاف الزحف الاسلامي.

المسيحي بحاجة إلى تدخل جراحي لاستئصال العفن »(٤٧).

ومن جهة ثانية فقد كانت تصريحات بشير تتوالى بالتهديد والوعيد واستفزاز مشاعر المسلمين. ففي ٢ آب ١٩٨٠ قال مهدداً: « اليوم نريد أن نتحرر حتى نقرر ما نريد، ويجب أن نكون مستعدين لأن ساعة الصفر قد تكون قريبة ولا أحد يعرف ما يدور في المنطقة. إن تحرير لبنان لا يتطلب إلا قراراً والقرار سيتخذ عاجلاً أم آجلاً »(٤٨). وقال في تصريح آخر في ١٤ آب ١٩٨٠ م: « ألم يتحقق الغرب أن من واجبه أن يقف بقوة ضد الإرهاب وضد أعدائه؟ لقد خسرتم ايران وستخسرون أيضاً السعودية والكويت، ويطالبنا الناس بإدانة اسرائيل، لماذا يجب أن نفعل ذلك، وإذا فعلنا فإن الناس ستطالبنا بإدانة الولايات المتحدة، وبعدها سيطالبون بإدانة الفاتيكان »(٤٩). وفي ١٥ آب أعلن بشير: « نحن اليوم انطلاقاً من هذه الرقعة الصغيرة التي تمثل لبنان الحر نتطلع إلى استعادة سيادتنا على كافة أرض لبنان وإلى أن نعود أسياداً على هذه الأرض. إننا لا نريد أن نهدم الشرعية لمجرد تهديمها، فما زال أمامهم سنتان لتحقيق الصفقات، أما نحن فلنا أدوار أخرى نقوم بها، وسيأتي يوم نخلق فيه شرعية ومؤسسات »(٥٠).



بشير الجميل: قائد القوات الكتائبية

★ ارتباطه بإسرائيل

كان بشير الجميل صديق اسرائيل المفضل، ومنذ عام ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٥ م إرتبط بعلاقات ودية مع شمعون بيريز وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك. وبسقوط هذا الأخير في انتخابات الكنيست في أيار ١٩٧٧ م، جاءه بشير إلى البيت مشجعاً وقدم له ساعة يد. وأصبح بشير بالتدريج قرة عين المؤسسة السياسية الأمنية

في اسرائيل، فأطلقوا عليه لقب «قائد دولة عتيدة». وأصدر مناحم بيغن بعد توليه منصب رئاسة الحكومة الإسرائيلية في أيار ١٩٧٧ م أمراً إلى الموساد بتوسيع العلاقات بقادة الموارنة وتعميقها (٥١).

ويؤكد مراسل «الواشنطن بوست» في كتابه «حرب الألف سنة» أن جميع ضباط بشير، دون استثناء، أعدوا في اسرائيل، وقد وصفه جير الدو ريفيرا في المحطة الأميركية. أ - ب - ث - بمواصفات «الصليبي الحديث» (٥٢). وقد سئل بشير الجميل مرة عن التعامل مع اسرائيل وعما إذا كان يعتبره تهمة، فأجاب قائلاً: «إننا نأخذ المساعدة من الجهة أو الجهات التي تقدمها لنا، ونتجاوز في ذلك العقد النفسية» (٥٣).

وكانت الزيارات وتبادل الوفود بين بشير الجميل والقادة الصهاينة تتواصل بشكل لافت. ففي ليل ٢٥ شوال ١٤٠٠ هـ - ٥ أيلول ١٩٨٠ م وصل اسرائيليون إلى جونية، من أجل لقاء بيار الجميل وابنه بشير وقيادات أخرى. وخلال الإحتفال في جونية رفرفت أعلام اسرائيل ولبنان وجيش القوات الكتائبية. وجرى عرض عسكري حضره الضابط الإسرائيلي بنيامين بن أليعيزر (٥٤). وبعد عشرة أيام من هذا اللقاء أعلن بشير الجميل أن الكتائب أصبحت جيشاً منضبطاً ومتطوراً، ولمح بصراحة إلى عزم الكتائب على إنشاء شرعيتها التي تكون مسؤولة عن أمنها (٥٥).

ثم جرى استقبال آخر للوفد الإسرائيلي في جونية في مطلع تشرين الثاني عام ١٩٨٠ م، وقام بشير الجميل وقادة القوات الخاضعة لسلطته باستقبال الإسرائيليين كما يستقبل ممثلو دول صديقة. وقال بشير لضيوفه: «سنواصل إشراككم في أفكارنا وسنطلب مشورتكم دائماً من أجل مصير شعبنا المشترك». وقال: «إن الياس سركيس سيقف إلى جانبنا في المستقبل». وكشف النقاب عن اجتماعه إلى سركيس وعرضه عليه استثمار الموارد لتطوير سريع للمنطقة الخاضعة للنفوذ الماروني وتهيئة الحكم لعملية استيلاء «القوى الشابة عليه التي ستعمل من أجل فرض هيمنة الموارنة على كل لبنان». وأضاف «لقد اقترحت عليه المساعدة في تقوية البنية التحتية الإقتصادية وتعزيز النفوذ المسيحي في الجيش» (٥٦).

وقبيل نهاية عام ١٩٨٠ م أصدر بشير الجميل أمراً بتعبيد طريق فرعية تربط زحلة ببيروت الشرقية، ثم نقل بعض قواته إلى زحلة.

ونقل كريم بقرادوني في كتابه «السلام المفقود» كلاماً لبشير الجميل صرّح به في لقاء مع السفير الأميركي جون غونتردين على مائدة جوني عبده، مدير المخابرات في الجيش اللبناني، في أواخر العام ١٩٨٠ م إذ قال: «نريد أن نكون جزءاً من الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط ونريد التعاون مع العالم الحر، ونريد من الشرعية أن نصبح نحن الشرعية وبوسائل شرعية».

وفي ١٨ صفر ١٤٠١ هـ - ٢٦ كانون الأول ١٩٨٠ م قدم ممثلو بشير الجميل برنامج عمل غايته



التعامل مع اسرائيل

«تحرير الوطن من الغرباء واسترداد السيادة وتغيير الذهنية السياسية السائدة» (٥٧).



بشير الجميل والقادة الصهاينة

وقد أعد بشير الجميل بنفسه دراسات عديدة لإدخال ٦٠٠ ألف مسيحي إلى لبنان من أجل استعادة التوازن مع المسلمين الذين يشكلون الأغلبية الساحقة.

المؤتمر الماروني العالمي الثاني في نيويورك

عقد المؤتمر الماروني العالمي الثاني في نيويورك بين ٢٩ ذي الحجة ١٤٠٠ و٣ محرم ١٤٠١هـ (٨ و١٢ تشرين الثاني ١٩٨٠م)، ليكمل ما بدأه المؤتمر الماروني الأول الذي عقد في شباط ١٩٧٩. فما كان مجرد أفكار في المؤتمر الماروني الأول، وما تحول بعضه إلى حقيقة جزئية خلال الفترة الفاصلة بين المؤتمرين، أصبح مع انعقاد المؤتمر الماروني الثاني حقيقة ثابتة وكلية.

فتنفيذاً لقرار المؤتمر الماروني العالمي الأول بعقد المؤتمر الماروني العالمي الثاني في نيويورك تلبية لدعوة المطران فرنسيس الزايك، وجه رئيس لجنة متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر الأول أمين عواد (مكسيكي) رسالة إلى الموارنة في العالم أعلن فيها: «الكنيسة المارونية: روح وأرض، شعار المؤتمر الماروني العالمي الثاني، هذا يعني أنها دين، تراث وجغرافيا، الأمر الذي يجعلنا نأمل بالوصول معاً في مؤتمرنا المقبل إلى رؤية مشتركة

تهدف إلى تعاون وثيق بين جميع موارنة العالم، وتحت رعاية رؤسائنا الروحيين »(٥٨).

وتطور التحرك حتى صار الموارنة يؤرخون الأحداث انطلاقاً من عام ٣٥٠ م تاريخ انتسابهم إلى « القديس مارون ». وكما هناك « القرن العشرون الميلادي » و « القرن الرابع عشر الهجري » أضافوا « القرن السابع عشر الماروني »(٥٩).

ولقد كانت الأصابع الصهيونية والأميركية تقف وراء المؤتمر. فقبل انعقاده بأيام أعلن جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأميركية آنذاك: « ان هناك اتصالات دائمة بين القادة اللبنانيين وأعلى المراجع الرسمية في الولايات المتحدة. على سبيل المثال اجتمع في الأسبوع الماضي وزير الخارجية الأميركي إدموند موسكي مع وزير الخارجية اللبناني فؤاد بطرس، كما أن هناك مراسلة ومراسلات متواصلة بين الرئيسين الأميركي واللبناني، ولقد عيّنا دبلوماسياً عريقاً سفيراً لنا في لبنان »(٦٠). وقد وجه الرئيس كارتر فيما بعد رسالة إلى المؤتمر أثناء انعقاده في نيويورك، أعرب فيها عن تعاطفه مع المؤتمرين وأشاد بما أسماه « الشرعية اللبنانية »(٦١).


جورج عدوان

وقد يكون جورج عدوان، عضو الوفد الماروني اللبناني إلى المؤتمر، قد لخص في تصريحه أعمال وأهداف هذا المؤتمر بقوله: « جمعت المارونية بين مفهومها المذهب الكنسي والمفهوم السياسي الوطني، فأدرك الموارنة ضرورة الحفاظ على استقلال وسيادة وطنهم لبنان. كان موطن المارونية الصحيح لبنان. لبنان مهد المارونية، فيه ترعرعت وفيه تركز كيانها فربطت مصيرها بمصيره، وامتدت منه أغصانها إلى مختلف أنحاء العالم ». وأضاف: « كل مرة يقوى الموارنة يستقل لبنان وتتسع حدوده، وكل مرة يضعف الموارنة يتداعى استقلال لبنان فتقوى نزعة أعدائه إلى تذويبه وطمس معالم هويته وحضارته المسيحية. جاء الفتح الإسلامي فتصدى له الموارنة بجيش من المردة قوامه إثني عشر ألف محارب. طوال القرنين الثامن والتاسع حاول الخلفاء العرب مراراً تطويق الموارنة بغرس جماعات من الغرباء في السواحل مدوها بما استطاعوا من الدعم.. واجب علينا إعادة بناء الدولة واسترجاع سيادتنا من مغتصبيها، وواجب علينا بناء دولة تضمن ديمومة هويتنا.. »(٦٢).

وقد رأى المؤتمر الماروني الثاني أن الوفاق اللبناني - اللبناني لا يتم إلا وفق النظرية المارونية القائلة بتفوق العنصر الماروني على ما عداه من الفئات الإسلامية، وحتى الفئات المسيحية الأخرى، باعتبار أن لبنان بلد ماروني ووطن الموارنة الأم. وبلغ التعصب بهذا المؤتمر حداً رفض معه استقبال السفير اللبناني في واشنطن، خليل عيتاني، بصفته مندوباً شخصياً عن « رئيس الجمهورية، الياس سركيس » لا لشيء إلا لكونه مسلماً. ورغم ذلك لم يجد البطريرك الماروني بطرس خريش والرئيس الأسبق شارل حلو حرجاً في

دعم المؤتمر دعماً مطلقاً وفي تأييد كل قراراته وتوجهاته (٦٣).

لم يكد المؤتمر ينهي أعماله حتى أعلن إدوار حنين عن سروره واغتباطه بإنتخاب رونالد ريغن رئيساً للولايات المتحدة، معتبراً أن *الولايات المتحدة الأميركية هي أم الديموقراطية في العالم، وأن ريغن هو* رئيس جمهوريات العالم، «ورئيسنا بما نحن جزء من هذا العالم الديمقراطي». وطالب حنين بأن يعي «رئيسنا من هو لبنان وبأن يصونه ويساعده على العودة إلى حياته العادية» (٦٤).

بعد عشرة أيام على انقضاء المؤتمر، بثت إذاعة الكتائب عبر برنامج «صوت من لبنان» مقابلة مع المفكر الكتائبي إلياس ربابي الذي ذكر أن الموارنة في بلاد الإغتراب عملوا على تأسيس الوكالة المارونية - التي دعى لها المؤتمر الماروني الأول وبحثت أثناء انعقاد المؤتمر الثاني - متأثرين بالوكالة اليهودية، وأن الكتائب ساعدت على السير في مشروع الوكالة المارونية نتيجة التأثير الكبير للصهيونية في حزب الكتائب الذي حاول منذ تكوينه إنشاء تنظيمات على غرار منظمات الهاجانا والأرغون الصهيونية. ثم قال إن «الجامعة الثقافية اللبنانية في العالم ليست في حقيقتها سوى جامعة كتائبية» (٦٥).

وفي ٨ محرم ١٤٠١ هـ - ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٠ م أعلن كريم بقرادوني عضو المكتب السياسي الكتائبي من على شاشة التلفزيون أن على المسلمين أن يعرفوا أن هناك شخص اسمه بشير الجميل يجب التحاور معه وبدونه لا يحدث شيء. ثم وجه كلامه إلى الياس سركيس قائلاً: «على الرئيس سركيس أن يقدم على خطوة تاريخية وأن لا يسلم بعد سنتين رئيساً جديداً للجمهورية، وإنما يسلم الرئيس جمهورية جديدة وعليه أن يعلن ميثاقاً جديداً غير ميثاق ١٩٤٣ م، وأن يعتمد هذا الميثاق الجديد على الحل الفدرالي للبنان، لأن لبنان لن يعود كما كان بل سيكون فيه إدارات محلية أو فدرالية أو كونفدرالية» (٦٦).

وفي هذه الأثناء كانت صحيفة «الماروني» تعرب عن آراء الإتجاهات المارونية العنصرية والسياسية الداعية إلى إنشاء الوطن القومي الماروني في لبنان غير معترفة بوجود مسلمين فيه، وتسهب في الحديث عن «الشعب الماروني» و«الأمة المارونية» و«الوطن الماروني» و«التاريخ الماروني». ورأت الصحيفة: «أن الشعب الماروني حقيقة تاريخية لا يمكن أن يجادل بها أحد، فالتاريخ شاهد على تحول الموارنة من طائفة في سوريا إلى شعب في لبنان، من جراء تفاعل الموارنة مع ارض لبنان طيلة سبعة قرون». واعتبرت أن غير الموارنة في لبنان هم من اللاجئين والمجموعات اللاجئة، وأن المسلمين في لبنان ليسوا البنانيين إنما غرباء ينتمون إلى العرب وإلى القومية العربية (٦٧).

العلاقات الخارجية للقوات الكتائبية

عام ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م انشأت القوات الكتائبية ما عرف بـ «جهاز العلاقات الخارجية»، حيث

قامت الجبهة المارونية في البداية بإنشاء خمس مكاتب لها في واشنطن، باريس، كراكاس، مكسيكو وسان باولو. وفي عام ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م وبعد عقد المؤتمرت في المكسيك والولايات المتحدة، وضعت الجبهة مشروعاً يقضي بفتح مكاتب للعلاقات العامة في ست عشرة دولة أجنبية، وتقدمت الجبهة المارونية بطلبات من بعض الدول للسماح لها بفتح مثل هذه المكاتب (٦٨).

ومنذ ذلك التاريخ تم افتتاح مكاتب عديدة في عدد كبير من العواصم الأوروبية والدولية إضافة إلى المكاتب الخمسة المذكورة، ومنها: بون، ايطاليا، بلجيكا، واشنطن، منتريال، بوغوتا، بيونيس ايرس، ليما، سانتياغو، وسدني في استراليا، فضلاً عن اتصالات القوات الكتائبية بدول عديدة في المعسكرين الشرقي والغربي وإن لم يكن لها فيها مكاتب (٦٩).

وقد تحرك هذا الجهاز بشكل فاعل ناقلاً الصور الإعلامية المزيفة في جميع الحقول وعن كل الأحداث. ولم يكتف بتعبئة المغتربين الموارنة وغيرهم من النصارى في الخارج، بل تخطاه إلى التركيز على إجراء الإتصالات بالحكومات الأجنبية وبالصحافة الأجنبية في الداخل والخارج، خاصة وأن دور هذا الجهاز هو مكمل لدور الدولة كما أكد رئيسه نعوم فرح الذي أوضح أن حزب الكتائب كان له الدور الطليعي في هذا المضمار، وأن وفود أكتائبية عديدة قامت بزيارات عدة إلى اوروبا والأميركيتين وأستراليا، لشرح قضيتهم للمغتربين والحكومات. وأضاف أن القاعدة التي تحرك المغتربين (الموارنة) هي القاعدة الحزبية اللبنانية (المارونية) المؤلفة من آلاف اللبنانيين الموارنة المغتربين (٧٠).

وبالنسبة لمهام «جهاز العلاقات الخارجية» فقد أوضح نعوم فرح أنه مؤلف من قسمين اساسيين: الإدارة المركزية (مقرها بيروت)، والمكاتب التابعة للعلاقات الخارجية للقوات في عواصم الدول الأجنبية (٧١).

وقد تولى هذا الجهاز إعداد السياسة الخارجية للقوات الكتائبية وتنفيذها وتعاملها مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية والإقليمية والأحزاب الأجنبية، والصحافة والمؤسسات العامة والخاصة، العاملة خارج لبنان. وكان اتصال القوات الكتائبية بالمؤسسات الأجنبية والدولية، يتم عبر جهاز العلاقات الخارجية بواسطة البعثات الديبلوماسية الأجنبية في لبنان، ومكاتب القوات في الخارج. كما تولى الجهاز الإتصال بالصحافة الأجنبية الموجودة في لبنان، واهتم بالاتصال بالمغتربين (الموارنة) وتنظيم صفوفهم.

وقال نعوم فرح إن ديبلوماسية قواته هي شبيهة بجبل الثلج، أي أن القسم غير الظاهر ربما كان القسم الأهم، وأن لقواته اتصالات خارجية متعددة الأطراف، قليلاً ما يكشف النقاب عنها لفاعليتها. وأكد أن جهاز العلاقات الخارجية ليس بديلاً عن وزارة الخارجية اللبنانية بل هو مكمل لها، «وفي غياب الدولة وانحسار دورها تقوم القوات بملء الفراغ بصورة مؤقتة ريثما تستعيد الدولة عافيتها». وأضاف «إن

العلاقات الخارجية للقوات تهدف إلى تمثيل نضال الشعب المسيحي اللبناني » . وأعلن « أن مكاتب القوات تنشر بصورة دورية أكثر من عشرين نشرة وجريدة بلغات متعددة عربية ، فرنسية ، ألمانية ، انكليزية ، اسبانية وبرتغالية ، وتملك نحو خمسين خطاً هاتفاً إذاعياً موزعة في أنحاء العالم » .

أما مبادئ السياسة الخارجية للقوات الكتائبية فهي كما يراها أصحابها بلسان نعوم فرح :

« المبدأ الأول : هو أن القضية اللبنانية مميزة عن باقي القضايا الإقليمية ، وبالتالي يفترض معالجتها بطرق ووسائل مميزة » .

« المبدأ الثاني : هو أن في القضية اللبنانية مسألة مركزية هي وجود الشعب المسيحي في لبنان ، ونحن نريد عكس المعادلة القديمة التي كانت تقول : لإنقاذ المسيحيين ، يجب إنقاذ لبنان اولاً ، ونقول نحن اليوم لإنقاذ لبنان يجب إنقاذ الشعب المسيحي أولاً » .

« المبدأ الثالث : هو انتماء لبنان إلى العالم الحر » .

« المبدأ الرابع : هو حياد لبنان في الصراعات الإقليمية » (٧٢) .

أما معنى تحييد لبنان في الصراعات الإقليمية فيعني قيام علاقات حسن جوار مع إسرائيل ، وتذويب أفكار الناس في قالب غربي ، عملاً بمنطق الإنفتاح الحضاري . ولم يخف بيار الجميل هذه الحقيقة إذ رأى أن ايديولوجية اميركا هي الأقرب لإيديولوجية الموارنة ونظامهم . وقد اعترف كميل شمعون بهذه العلاقة المميزة مع الغرب إذ قال : « يجب ان ينتصر النضال (أى النضال الماروني) والذي هو في نهاية المطاف نضال الغرب بقدر ما هو نضالنا » .

الجبهة المارونية والمجتمع المسيحي

لقد نمى الفكر الإنعزالي للموارنة بفعل الطروحات السياسية التي تقدمت بها الأطراف المارونية، وفي مقدمتها «الجبهة اللبنانية»، إذ أن معظم الوثائق والمؤلفات التي نشرتها الجبهة لحماية الإيديولوجية المارونية العنصرية وبلورتها تشير صراحة إلى خطوط واضحة وأهداف تستميت لتحقيقها، فهي تؤكد على انتمائها للغرب، وإبراز العناصر الموحدة والمشتركة في تاريخ الموارنة والغرب معاً. وتتلخص توجهات «الجبهة اللبنانية» في البنود التالية:

- لبنان نتاج ماروني من حيث الواقع التاريخي.
- المسيحية في لبنان تنتمي إلى الحضارة الغربية.
- لبنان جزء من العالم الغربي.

وقد برزت توجهات هذه الجبهة من خلال وثائق عديدة نشرتها في مناسبات مختلفة، كان منها

الوثيقة التاريخية المنشورة في ٢٣ كانون الأول ١٩٨٠، بالإضافة إلى وثائق أخرى نشرت في أوقات متفرقة. وسنأتي على بعض منها.

★ وثيقة الجبهة المارونية لعام ١٩٨٠

في ٢٣ كانون الأول ١٩٨٠م أذاعت «الجبهة اللبنانية» وثيقتها «التاريخية» في اجتماع عقد في دير عوكر بحضور كميل شمعون، بيار الجميل، الأباتي بولس نعمان، بشير الجميل، شارل مالك، فؤاد أفرام البستاني، وأدوار حنين الذي قرأ الوثيقة.

وقد احتوت الوثيقة على بنود نظرية مطولة كررت فيها الجبهة آراءها السابقة حول الشكل الديني للصراع في الشرق الأوسط، وبأن «مشكلة الشرق الأوسط هي مشكلة أقليات» وشددت على «مسألة المسيحية والمجتمع المسيحي في لبنان»، وقالت إن «حرية المسيحية في لبنان لا تختص ببقعة خاصة معينة في البلاد فحسب، بل تشمل كل فرد مسيحي، في كل لبنان». واعتبرت أن الجبهة «لا تفهم بالمسيحية الموارنة فحسب، بل سائر الطوائف المسيحية».

وحملت الوثيقة على «الغرب الحاضر الذي لا يفهم حقيقة لبنان»، ووجهت إليه نداءً مطولاً لكي يلتفت إلى توجهاتها ويدعمها، كما وجهت نداءً آخر إلى الاتحاد السوفياتي و «الدول الدائرة في فلكه» دعت فيه إلى «إيجاد جامع مشترك نلتقي عليه».

ودعت الجبهة المارونية في وثيقتها التاريخية إلى «تطوير صيغة ١٩٤٣ بهدف تحويلها إلى نوع من اللامركزية أو الفدارالية أو الكونفدرالية». وجددت إعلان الحرب على «الإحتلالين» السوري والفلسطيني. وقد طبع من هذه الوثيقة خمسة آلاف نسخة باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية، وجرى توزيعها على المحافل الدولية والعربية.

وقبل إذاعة الوثيقة أعلن شمعون «أنها تشكل الأسس العميقة التي يقوم عليها الكيان اللبناني المقبل». وبعد تلاوتها قال: «كل ما ورد فيها سنعمل على ترجمته، طبعاً هناك تحرك فكري ودولي»(٧٣).

وقال بيار الجميل: «ما أريد قوله هو أن الذي أضر بلبنان والعرب هو عدم التعامل بصدق واخلاص في ما بينهم. ونحن طرحنا هذه الوثيقة التاريخية والتطلعات التي تضمنتها، آملين أن نناقشها بكل صدق وإخلاص، لتكون منطلق حوار بين اللبنانيين»(٧٤).

وقال الأباتي نعمان: «أنا هنا لأنني على يقين بأن «الجبهة اللبنانية» ليست في صدد عمل سياسي عابر، بل هي في صدد عمل حضاري تاريخي. سوف يكون له صداه الخير لكل اللبنانيين. وأنا هنا لأقول للبنانيين كافة أن لبنان المستقبل لن يكون مبنياً إلا على الأخلاق وعلى القيم، وعلى المثل العليا التي أوصلت لبنان إلى هذه الدرجة التي وصل إليها قبل الأحداث»(٧٥).

وفيما يلي النص الكامل للوثيقة كما أوردتها وكالة الأنباء الكتائبية ونشرتها جريدة السفير في عددها الصادر بتاريخ ٢٤ كانون الأول ١٩٨٠:

باسم التراث والقيم والشعب

«تعي «الجبهة اللبنانية»، تماماً، أنها تتكلم باسم تراث لبناني متراكم متواصل، نسبياً، لستة آلاف سنة. ومع أن تواصلية هذا التراث انتابها بعض التقطع، فتقطعيته لا تقاس بغيرها. لا توجد في شرق البحر الابيض المتوسط تواصلية تراث كتواصلية التراث اللبناني.

تعي الجبهة اللبنانية» تماماً، قيمة هذا التراث للبنان، وللشرق الاوسط، وللعالم. ولا تفهم مواقفها الأساسية إلا في ضوء وعيها هذا. فهي تحرص، أشد الحرص، على الحفاظ على أعراف هذا التراث وقيمه وحرياته، وعلى الوقوف في وجه كل ما يحدق به، اليوم، من أخطار. هذا الوعي وهذان الحرص والمواجهة تفسّر مواقف الجبهة كلها. تعرف الجبهة أن لبنان مؤتمن على كنز، لا أثمن منه ولا أقدس، وهي ترفض أن تفرط بذرة واحدة من هذه الأمانة.

ثم إن «الجبهة اللبنانية» تعرف أنها تتكلم باسم اكثرية ساحقة من اللبنانيين، وتعرف، كذلك، أن قسماً من هذه الأكثرية ليس بوسعه التعبير عن رأيه بحرية. لذلك يشرف الجبهة اللبنانية شعورها بأنها لا تمثل، فقط رأي من بوسعه التعبير الحر عن رأيه، بل تمثل، أيضاً رأي اولئك الذين لا يملكون، اليوم، هذه الحرية.

البنية السياسية

لبنان الذي نريد أن نبني هو لبنان الثابت، خلال العصور، والذي يأبى أن يدمج بأي كيان آخر، أو أن ينعت بغير ذاته، وهو، بالتالي، دولة مستقلة، سيدة حرة.

نرفض كل محاولة لتذويب لبنان في غيره، أو في محيطه، تذويباً يفقده خصائصه المميزة.

حدود لبنان الذي نريد أن نبني نظام جمهوري، ديمقراطي، برلماني، تعددي، حر، منفتح، بالمعاني التقنية العالمية التي لهذه الكلمات.

مع الحفاظ على سيادته واستقلاله التامين، ينشئ لبنان علاقاته مع غيره من الدول على أساس التساوي في السيادة، وعلى أساس الاحترام المتبادل.

في إنشاء هذه العلاقات، يأخذ لبنان بعين الإعتبار المصالح المشتركة، ثقافياً واقتصادياً وسياسياً، بينه وبين غيره من الدول، سواء منها الدول العربية ودول الشرق الأوسط ودول العالم.

لبنان الحر السيد المستقل، الذي نريد أن نبني، لا ننفرد، وحدنا، ببنائه، بل يبنيه، معنا، ويحميه،

ويشارك في توجيه سياسته وتنظيم إدارته، أبناؤه كلهم، مقيمين ومنتشرين، في جميع أنحاء الدنيا.

ترى الجبهة اللبنانية ضرورة إعادة النظر في الصيغة التي جربها لبنان منذ السنة ١٩٤٣، بغية تطويرها، وذلك في هدف تجنب أي احتكاك، او اصطدام، بين اعضاء الأسرة اللبنانية الواحدة.

قد تقضي إعادة النظر هذه بتحويل هذه الصيغة إلى نوع من اللامركزية او الفدرالية، أو الكونفدرالية، في إطار لبناني شامل، واحد موحد، على غرار ما تتجه إليه الأنظمة الدستورية الحديثة في العالم، للحؤول دون أية كارثة في المستقبل كالكوارث العديدة التي ألمت بلبنان، منذ السنة ١٨٤٠ إلى يومنا الحاضر، نوع الصيغة الجديدة يتفق عليه بين اللبنانيين في مناخ لا إكراه فيه ولا إرهاب، إن من الداخل أو من الخارج.

يستلهم لبنان أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في تحديد مبادئ كيانه، على الأخص، بالنسبة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

الحريات الدينية

همّ لبنان الأول ضمان الحريات الفردية والجماعية لكل بنيه، ولكل مؤسساته:

١ - لأن مشكلة الشرق الأوسط الأساسية والأولى، بل مشكلة كل آسيا وأفريقيا، بل ما هو أوسع من آسيا وأفريقيا، هي مشكلة الأقليات.

٢ - ولأن الأقليات الأساسية في الشرق الأوسط هي الأقليات الدينية.

لهذين الاعتبارين تحتم على لبنان، بالنسبة لتكوينه وتاريخه، أن يعنى اول ما يعنى به، بمجتمعاته الدينية وضمان حرياته.

نهدف إلى أن يتميز لبنان، تميزاً واضحاً، عن غيره من بلدان الشرق الأوسط بأن مشكلة الأقليات فيه حلت حلاً نهائياً.

لذلك لن يكون في لبنان الذي نريد ان نبني أي غبن، أو إجحاف، في حق أية طائفة من طوائفه.

فلبنان الذي ثار على مشكلة الأقليات الدهرية في الشرق الأوسط لا يسمح لهذه المشكلة أن يذر لها قرن فيه.

المجتمع المسيحي في لبنان يحتل مركزاً خاصاً، نظراً لتفرده عبر القرون، بتاريخ حر متواصل. لذلك يحرص لبنان الذي نريد أن نبني على أن تبقى المسيحية فيه، بالفعل، حرة آمنة، سيدة نفسها وقيمها ومصيرها، تماماً كما هي في أي بلد في العالم هي فيه، بالفعل، حرة، آمنة، سيدة نفسها وقيمها ومصيرها، يعتبر لبنان هذه الأمانة من أقدس ما أوكل إليه.

لا تريد المسيحية في لبنان لنفسها أكثر مما تريده لغيرها، لكنها، في الوقت ذاته، لا تقبل بأقل مما يريده

غيرها لنفسه.

حرية المسيحية في لبنان لا تختص ببقعة معينة في البلاد فحسب، بل تشمل كل مسيحي، وكل مجتمع مسيحي، في كل لبنان.

حرية المسيحية في لبنان، وأمنها، وسيادتها على نفسها وقيمها ومصيرها، لا تتوقف على أي اعتبار ديمغرافي، أو أي اتجاه سياسي.

بكل تأكيد لا تفهم «الجبهة اللبنانية» بالمسيحية الموارنة فحسب، بل سائر الطوائف المسيحية التي عملت، جميعاً بفضل تراثها الأصيل، ونموها الحر، منذ عهد المسيح ومنذ أن أتى بعض منها هذا الجبل المضياف، على ازدهار هذه الحضارة الخاصة المميزة.

أما ما يهب على الموارنة، اليوم، من ريح تشتيتية فلا تجد الجبهة فيه، على أنه همّ من همومها المرهقات، همّاً يستطيع أن يبقى.

ذلك أن الجبهة، حيال ما يتهددنا من أخطار مقضة، تؤمن أنه عندما يسمو كل واحد منا على جرحه نستطيع أن ننصرف، كلنا، إذ ذاك، إلى تضميد جرح لبنان. وسنقوى على تضميده.

هذا، وترى «الجبهة اللبنانية» أن لا غنية للمسيحيين، جميعاً، عن إخوانهم من الأقليات الأخرى الذين أسهموا معهم في تكوين هذا الوطن الفذ بشخصيته الفريدة في الشرق الأوسط.

وهي ترى أن لبنان هذا ليس ملتقى دينين كبيرين يتساكنان مرغمين، ويتحايلان على حياة التعايش المعرض دائماً للإنهيار، بما يغذيه كل منهما من رغبة في التسلط والتحكم، بل اتحاد وداد وتعاون بين ست عشرة طائفة من الأقليات، ضمن هذا الخصم الأكثري في الشرق الأوسط، تتضافر، كلها، في سبيل الحرية والكرامة والمساواة التي تنعم بها، جميعاً بصرف النظر عن التفاوت في الأرقام والحالات المجتمعية.

ثم إن «الجبهة اللبنانية» تشمل اللبنانيين، جميعاً بنظرة عدل قوامها: أن لا يفضل لبناني لبنانياً آخر إلا بالنسبة لإخلاصه للبنان، ولحرياته، وقيمه.

إيماناً منها عميقاً: بأن ضمانة بقاء لبنان الولاء المحب للبنان.

سلام الشرق الأوسط بسلام لبنان، وسلام لبنان بسلام المسيحية. سلام لبنان أحد مفاتيح سلام الشرق الأوسط، لا يمكن أن يعمّ سلام في الشرق الأوسط، ويستقر، إذا كان لبنان ممزقاً، سياسياً وروحياً، وسلامه مهزوزاً، مضطرباً، غير مستقر. عدم استقرار لبنان يعني بالضبط عدم استقرار الشرق الأوسط.

إذا كان سلام لبنان أحد مفاتيح سلام الشرق الأوسط، فمفتاح سلام لبنان الأساسي أن تكون جميع مجتمعاته الدينية حرة، سعيدة، آمنة، مطمئنة، سيدة نفسها وقيمها ومصيرها.

كل من يظن أن بالإمكان قهر المسيحية الحرة، في لبنان، من دون إحداث صدى إنقلابي أساسي

واسع في الشرق الأوسط يشط ويخطئ. ذلك لأنه يجهل قوة الحرية، وحقيقة المسيحية، وواقع شعوب المنطقة وتاريخها، وتطور علاقاتها المحتم بعضها مع بعضها الآخر في المستقبل.

المستقبل ليس للقهر بل للتحرر. المستقبل ليس لتقليص الحرية الموجودة بل لتوسيعها. المستقبل ليس لتوسيع العبودية وترسيخها بل لتحجيمها والتخلص منها. المستقبل ليس للتحيز ضد الأقليات الدينية، بل لإنالتها المساواة التامة في المسؤوليات والحقوق والواجبات. المستقبل ليس للظلام بل للنور الذي سطع، ويسطع، في لبنان.

إذا كانت المسيحية حاضرة فاعلة في شرق البحر الأبيض المتوسط، طيلة الألفي سنة الماضية بدون انقطاع، وإذا كانت حية فاعلة، وستبقى حية فاعلة، في الغرب، وإذا كان البحر الأبيض المتوسط طيلة التاريخ مجالاً حيوياً للغرب، أو كان الغرب مجالاً حيوياً للبحر الأبيض المتوسط، فليس معقولاً أن يزول حضور المسيحية الفاعل، اليوم، من شرق البحر الأبيض المتوسط. على العكس، إن المعقول، بل المحتم، هو أن يتأصل ويتعمق حضور المسيحية وفعلها وحريتها فيه.

التحرر التام من الإحتلالين

الإحتلال السوري يجب أن يرفع. كل إتفاق من أي نوع كان يصار إليه في ظل الحراب لا يمكن أن يكون اتفاقاً حراً، وبالتالي، نعتبره باطلاً.

لا، جزماً، لتوطين الفلسطينيين في لبنان وهو جزم عبرت عنه الجبهة اللبنانية في جميع بياناتها السابقة، وبخاصة بيانها الصادر يوم الثلاثاء في ٢٠ أيار ١٩٨٠، حيث جاء:

«... تسارع الجبهة فتعلن رفضها رفضاً قاطعاً للإستيطان، وبخاصة استيطان الفلسطينيين، في أية أرض لبنانية مهما ضاقت رقعتها وأينما كان موقع هذه الرقعة، عازمة على اللجوء إلى جميع الوسائل، مهما عصت، التي من شأنها أن تمنع هذا العدوان الذي يرمي، منذ الآن، إلى تحديد مصير لبنان».

وقد سرّ «الجبهة اللبنانية» أن يكون الموقف الذي عبرت عنه السلطة اللبنانية، على لسان وزير الخارجية، في بيانها الأخير أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بتاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٨٠، قد أتى موافقاً لرأيها، إذ جاء فيه:

«تأكيداً لما قاله رئيس لبنان في أكثر من مناسبة: إننا نرفض رفضاً قاطعاً أي مشروع للتوطين، وكل ما يمكن أن يؤدي إليه بصورة مباشرة او مداورة. وسنقاوم ذلك التوطين المقنع، في كل مراحله، بكل ما أوتينا من قوة تنبع من إيماننا بحقنا المقدس في وطننا، هذا الحق الذي لا يشاركنا فيه أحد. فأرض لبنان ليست أرضاً سائبة، وليست سلعة مطروحة في مزاد الصفقات الدولية».

وهو هذا الجزم بالذات الذي يجهر به كل لبناني بأعمق ما في صوته وأثبته، وأقواه. منذ البدء،

اعتزمنا تعطيل كل مشروع يهدف إلى توطين الفلسطينيين في لبنان، أية كانت كلفة ذلك.

وإن ما عرف من شأن بيوعات عقارية، مباشرة وملتوية، حصلت هنا وهناك، قصد تمليك الفلسطينيين أرضاً لبنانية... هذه البيوعات ستبطل.

ذلك أن أرض لبنان للبنانيين، ولا أرض في لبنان لغيرهم، وستبطل، كذلك، كل حيازة غير مشروعة للجنسية اللبنانية، أياًكان الحائز عليها.

ايضاً نقول: لا، جزماً، للتقسيم. ولكن بالقوة ذاتها، وبالجزم ذاته: لا لأي إجراء يؤول، أو يمكن أن يؤول، إلى إضعاف الحرية الشخصية الكيانية الإنسانية المسؤولة.

التوفيق بين هاتين اللاءين، لا للتقسيم ولا لإضعاف الحرية المسؤولة، هو المطلب المصيري في هذه اللحظة من عمر لبنان.

لبنان واجب الوجود

لبنان ضرورة ذاتية، وضرورة عربية، وضرورة شرق أوسطية وضرورة عالمية.

لبنان حارب ويحارب وسيحارب، صمد ويصمد وسيصمد، في جميع قطاعات مجتمعه، دفاعاً عن كيانه وحرياته، وذوداً عن قيمه الذاتية. ولن يقبل بأي افتئات على حرياته وقيمه، حتى لو وقف العالم في وجهه وعندما يصحو العالم من غفوته سيرى عظمة تشبث لبنان المستميت بقيمه، ليس فقط من أجل نفسه، بل من أجل العالم كله.

وبما أن لبنان ضرورة عربية، لان مناخه مناخ الحرية، فعلى العالم العربي أن يتفهم وضعه، ويعمل كل ما في وسعه، لا لإضعافه وقهره وتحجيمه وامتصاصه، بل لإشعاره، حقاً، بأنه في مأمن، تام، من أي خطر عربي، أو اسلامي، عليه، وأن يدعه وشأنه، يتطور تطوراً ذاتيا، برضى أهليه.

الظن أن خير العرب والإسلام يحصل في تمثل لبنان وامتصاصه، الظن أن «لبنان شوكة في خاصرة العالم العربي»، يجب أن تزول، ظنّ خاطئ، فضلاً عن كونه ظناً مستحيلاً.

وبما أن لبنان ضرورة شرق أوسطية، لأن قيام نظام سلمي تفاعلي بين شعوب الشرق الأوسط أمر محتم، ولأن للبنان في وسط هذا النظام دوراً فعالاً، فعلى بلدان الشرق الأوسط كلها، أن تشعر لبنان الحر السيد المستقل الآمن المعافى أن تشعره، بالفعل، بأنه غير مهدد بالزوال.

وأخيراً، بما أن لبنان ضرورة عالمية، نظراً:

١ - لأنه إنساني عالمي في جوهر كيانه، وأعطى العالم والإنسان ويعطيهما اليوم، عطاءات كثيرة خصوصاً في الحقل الفكري، وفي مجال التعامل المادي والبشري.

٢- لأنه نافذة الشرق الأوسط الأصلية على العالم، ونافذة العالم الأصلية على الشرق الأوسط.

٣- ولأنه عامل تلطيف وتقريب بن شعوب الشرق الأوسط وحضاراته.

والشرق الأوسط كان دائماً، وهو اليوم على الأخص، عالمياً من حيث الدين، والإقتصاد، والمركز الإستراتيجي، والتاريخ.

نظراً لهذه الإعتبارات، جميعاً، ينبغي للعالم أن يرعى لبنان ويحميه، وأن يقدر أن لبنان إذا خسر حريته وذاتيته العالمية المميزة جف عطاؤه، وخسر العالم، من جراء ذلك، قيمة لا تعوض.

لذا تجد «الجبهة اللبنانية» أن مصلحة العالم أجمع توجب على هذا العالم بالذات أن يهب إلى توفير ضمانات رسمية - فعلية - فاعلة لهذا البلد الصغير - الكبير لبنان، ليظل ثابتاً في بقاء حر سيد، وليظل قادراً على القيام بالرسالة المنتدب لها، منذ فجر التاريخ.

فإذا أعطي لبنان هذه الضمانات اطمأن ليعمل، وإن لم يعطها عمل ليطمئن... وسيبقى لبنان، على كل حال، حضارة بحد ذاته.

لبنان عالمي انساني

لبنان، في جوهر كيانه، متأصل في الحضارة العالمية الإنسانية الواحدة. لذلك يرفض كل محاولة ترمي إلى اقتلاع جذوره العريقة في هذه الحضارة، وهو يتصدى لها. وما وجوده التاريخي المتواصل إلا تعبيراً عن ثباته في هذا الإباء والتصدي.

ونرفض، كذلك، كل محاولة لإضعاف علاقات لبنان التقليدية - الكيانية مع اوروبا والعالم الغربي، على العموم. لبنان، على مدى القرون والأجيال، فعل في هذا العالم، وتفاعل معه، ولن نقبل في آخر هذا الزمن، فصله عنه، رافضين رفضاً باتاً كل محاولة تهدف إلى ذلك.

ويرفض لبنان الذي نريد أن نبني أن تكون أية قمة من قمم الفكر والروح، في التاريخ والعالم، في غير متناول بنيه، لذلك يبني لبنان نظام تربيته على انفتاحه المسؤول، التام، على جميع مصادر العقل والروح، في التاريخ وفي العالم.

كما أننا نرفض كل محاولة لإضعاف تفاعله التقليدي الحر الخلاق، في شتى المجالات، مع محيطه العربي ومحيطه الشرق الأوسطي.

ونرفض أخيراً كل محاولة لفصم لبنان ما وراء البحار، عاطفياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً وإدارياً، عن لبنان الأب، بل على العكس، نهدف إلى تدعيم صلة لبنان الأب بلبنان ما وراء البحار تدعيماً تاماً.

لمناسبة المؤتمر السنوي الاخير للرابطة الأميركية اللبنانية المنعقد في واشنطن، بتاريخ ١٨ - ٢٠ تشرين

الأول ۱۹۸۰، نمتدح المساعي المباركة التي تقوم بها هذه الرابطة لدى السلطات الأميركية والرأي العام الأميركي، كما نمتدح ثباتها في رؤيتها السليمة لكل ما هو متعلق بجوهر لبنان، وبمصيره.

ولا يسعنا، في هذه المناسبة ايضاً، إلا أن نبدي اغتباطنا بالمؤتمر الماروني العالمي الثاني الذي عقد، من ٨ إلى ١٢ تشرين الاول ۱۹۸۰ في نيويورك مرحبين بالمقررات التي اتخذ وبالتوصيات التي أعطى، وبخاصة:

تأكيد المارونية العالمية على تعلقها بلبنان الحر، السيد، المستقل، تأكيد رفضها كل توطين للفلسطينيين على أرضه.

والتأكيد، أمام قداسة البابا، على القيمة الإنسانية العالمية الكبرى التي للبنان الحر.

أخطار أربعة تقطيعية تلوح في الأفق، عن تصميم او غير تصميم:

قطع لبنان عن جذوره المتأصلة، والمتواصلة، نسبياً، في التاريخ، قطع صلته الحميمة بالحضارة الإنسانية العالمية الواحدة، قطع تفاعله الخلاق، او تحجيم هذا التفاعل، مع محيطه العربي ومحيطه الشرق أوسطي، وقطع صلاته العضوية الحية مع أبنائه المنتشرين في العالم.

لبنان الذي نريد أن نبني يرفض هذه التقطيعات الأربعة رفضاً باتاً.

المجتمعية اللبنانية

للبنان الذي نريد أن نبني مجتمعية لبنانية جديدة تقوم على:

الخلق الرفيع، الحرية المسؤولة، الصدق، إحترام الغير، وضع الخير العام فوق الخير الخاص، كبح الجشع المادي، سيادة القانون، الإلفة المجتمعية، العدالة المجتمعية، توسيع الضمانات المجتمعية، قدوة القادة.

وسنسعى إلى ترسيخ هذه الفضائل، وما يتوافق معها، في العائلة في المدرسة في الأدب والفن الشعبيين، في الدعاية العامة، في المعاملة المجتمعية، وفي القانون.

مخاطبة العالم

كان الغرب في الماضي يفهم حقيقة لبنان وينعطف إليه، أما الغرب الحاضر فلا يفهمها، أو يفهمها، ويشيح بوجهه عنها. وبفضل الصمود اللبناني الرائع، في شتى قطاعات المجتمع اللبناني، عاد الغرب، أخيراً، أكثر استعداداً لتفهمها.

فهذا الغرب المجافي، إياه، نخاطب: نخاطب الدول والشعوب الغربية، غرباً وشرقاً، نخاطب فرنسا والشعب الفرنسي، نخاطب المانيا والشعب الألماني، نخاطب بريطانيا والشعب البريطاني، نخاطب هولندا، والبلجيك، واللكسمبورغ، وشعوبها، نخاطب ايطاليا واسبانيا، واليونان، وايرلندة، وشعوبها، نخاطب الدول الإسكندينافية وشعوبها، ثم نخاطب الولايات المتحدة، وكندا، واستراليا، ونيوزيلندا، والعالم

اللاتيني الأميركي، التي لنا فيها، جميعاً جاليات لبنانية عظيمة، نخاطبها جميعاً حكومات وشعوباً.

نخاطب هذه الدول والشعوب، بثقة وأمل، لأن نظمها ونظراتها وقيمها جميعاً، هي نفس النظام والنظرة والقيم اللبنانية: نظمها ديمقراطية حرة، ونظامنا ديمقراطي حر، قيمها قيم الحرية والإنسان، وهذه هي قيمنا بالذات.

نقول لها جميعاً: إقتناعنا أن بعض المسؤولية، تقع على عاتقكم في الخراب الذي حل بلبنان. لقد كنتم، في الغالب، متفرجين غير مكترثين، مع انه كان بإمكانكم، لو شئتم، أن تسهموا، إسهاماً فعالاً، بتجنيبنا هذا الخراب، أو على الأقل، بتخفيفه عنا إلى عشر قدره.

نؤمن بالقيم ذاتها التي أنتم بها تؤمنون، إنا عريقون فيها كما أنتم فيها عريقون، حاربنا ونحارب، ومتنا ونموت، من أجل النظرة إلى الحياة ذاتها التي من أجلها أنتم حاربتم وتحاربون، ومتم وتموتون.

حربنا حربكم، وإذا اندحرنا فلا تندحر، وحدنا فحسب، بل أنتم ايضاً المندحرون. بقاؤنا بقاؤكم، فاذا بقينا، بقيمنا في هذه الديار، فأنتم، ايضاً الباقون.

نحن الذين نحب، أكثر مما تحبون، شعوب هذه المنطقة. لأننا نتشبث بالقيم التي نرعاها والتي هي قيمنا قبل أن كانت قيمكم، ولأن شعوب المنطقة بأشد الحاجة إلى شهادتنا الحية الصامدة لها.

العين الضيقة تمكنت، في غفلة منكم، من حملكم على الظن، خطأ أن مصالحكم لا تؤمن إلا بحرماننا البقاء أسياداً كرماء، تحرركم من سطوة هذه العين الضيقة - السقيمة تلك هي مشكلتكم. من زين لكم أن بقاءنا أحراراً، كرماء مسالمين غير ملحقين أي أذى بأي إنسان، يتعارض مع مصالحكم؟ أين حريتكم، أين تراثكم العريق، أين قيمكم، الأصيلة، أين بعد نظركم، أين التمييز الرفيع بين الروح والمادة الذي تحلى به أجدادكم لقرون وقرون.

إنّا نجزم أن طاقات دبلوماسيتكم تقدر، براحة تامة إذا توافرت الإرادة، أن توفق توفيقاً رائعاً بين بقائنا أحراراً أسياداً كرماء، وبين بقاء كل مصالحكم الحيوية في هذا الشرق. بل بقاؤنا دعم، في آن واحد، لمصالح هذا الشرق، ولمصالحكم أنتم. نحن لا نصدق أن دبلوماسيتكم التي تمكنت بمهارتها ودهائها، في الماضي من إزالة ألف تعارض وتعارض، لا تستطيع أن تعي، الآن بسهولة، زيف هذا التعارض، وتلغيه.

وقد تكون ثقتنا بكم أشد من ثقتكم بأنفسكم، لأننا نؤمن أنكم، يوماً، ستصحون وتقدرون بطولة معاناتنا الدهرية المأساوية في الدفاع عن قيم، هي قيمكم تماماً كما هي قيمنا.

ثم نخاطب الإتحاد السوفياتي والدول الدائرة في فلكه، ايضاً بثقة وأمل، لنقول: نظامنا غير نظامكم، ونظرتنا غير نظرتكم، لكن هذا التغاير، لا يمنع التعاطف والتفهم المتبادلين. ماذا يضيركم إذا بقينا على نظامنا وقيمنا ولم نهدد نظمكم وقيمكم في شيء؟ ماذا يضيركم إذا تعاملنا وإياكم على أساس المصلحة والإحترام

برغم التغاير في النظم والقيم؟ أنتم تتعاملون مع غير نظمكم على الأساس نفسه.

بعض قيمكم تنطبق على بعض قيمنا، فعلى أساس هذا الجامع المشترك نستطيع أن نلتقي. إنا واثقون أن بإمكاننا تفهم أوضاعكم، ونرجو أن يكون بإمكانكم، أنتم ايضاً، تفهم أوضاعنا، على أساس هذا التفهم السمح المتبادل نستطيع أن نبني، معاً، علاقات حرة، خلاقة، سليمة، بيننا وبينكم.

إننا لن ننسى كل من كان في جنبنا أيام المحنة التي المت ببلادنا، ومادمنا في مجموعة الدول والشعوب العاملة في خدمة تراث الإنسان لخير الإنسان - وسنظل - فلن ننفك عن التعاون الوثيق الدائب مع أية دولة من دول هذه المجموعة حتى تفي الإنسان دينه، والدول عطفها، والعالم حقه.

نداء إلى الشعب اللبناني:

ثقة تامة في المستقبل

تؤكد «الجبهة اللبنانية» إيمانها التام بأن الشعب اللبناني سيتغلب على جميع الصعاب، مهما كانت المسيرة، بعد معقدة - متعرجة - غامضة، استناداً إلى ما بان من متانة هذا الشعب على مجرى التاريخ، وبفضل الصمود الرائع الذي تتحلى به المقاومة اللبنانية، بشتى قطاعاتها، والتضحيات الفائقة التي بذلتها وستظل، وتؤكد إيمانها بأن لبنان سيبزغ من التجربة - المحنة واحة حرية وانسانية ورخاء وانفتاح ووئام وفرح وسلام، على ما كان في ماضيه القريب والبعيد.

أيها اللبنانيون، من كل ميل وصوب، إخوتنا: تعرفون الصوت الذي يناديكم، فلطالما تعودتم سماعه، وها هو، اليوم، يعيب بكم هاتفاً من جديد.

إن لبنان، الذي نريد ان نبني نبنيه لنا ولكم، فهو بيتكم وبيتنا سواء، وسواء أبنينا فيه أكثر، أم أكثر بنيتم، وقد أردناه لنا ولكم، مقاماً للعزة، والشرف، وللكرامة، ومرتعاً للحرية والهناء، لقد تعبنا وتعبتم من غريب يقحم نفسه في فراشنا، ويده في معجننا، ومكره في أعراضنا. لقد تعبنا وتعبتم من غريب يهدم مؤسساتنا، وعمراننا، ومصادر ارتزاقنا، ومنابع سعادتنا، وما يطل من مستقبل أيامنا. تعبنا وتعبتم من غريب يخرب تراثاتنا، يحطم تاريخنا، ويختلس ما بقي منها ومنه. تعبنا وتعبتم من لاجئ يريدنا، في رعايته، لاجئين ببلادنا، غرباء عنها، وأعداء له.

ثم تعبنا وتعبتم من مغتصب يحاول أن يضع اسمه إلى جانب اسمنا على اللافتة التي علقتها جهودنا وتضحياتنا وشقاؤنا على جبين لبنان.

أيها اللبنانيون: القضية اللبنانية، قضيتنا، قضية عالمية، تجري وقوعاتها على ارض لبنانية فلن يكون لها حل غير الحل العالمي. ولكن هذا الحل لن يكون إلا على يد لبنانية. هذه اليد اللبنانية يدكم، هي التي تستطيع أن تحرجمجمة الدنيا، من هنا ومن مطارح الإنتشار اللبناني، فوق كل أرض، بأن تعمد إلى تنظيم

الطاقات اللبنانية، تنظيماً معمقاً، لا تهدر منها ذرة مهما صغرت.

ويشهد التاريخ لنا لم نعزم على أمر إلا أدركناه. ويا أيها اللبنانيون، على قدر ما في أنفسنا حصادنا، وإن ما في أنفسنا لكثير، فليس من في نفسه هذا الذي فينا معذوراً إن خشي، او تقاعس، او فشل.

أجمعوا أمركم يضمن لكم الظفر، وإنا، بعون الله، لظافرون.

كميل شمعون، بيار الجميل، الأباتي بولس نعمان، شارل مالك، فؤاد افرام البستاني، إدوار حنين ».

★ السعي الدائم لإحياء صليبية عنصرية

إن من الخطورة بمكان أن يكون التجمع المسيحي الماروني الذي أطلقوا عليه اسم « الجبهة اللبنانية » هو الرمز الحي أو المثل الساطع على مدى كره الصليبية للإسلام وخوفها منه. وإذا كانت هذه الجبهة التي لا تمثل في مواقفها واتجاهاتها أكثر من عشرة بالمئة من مجموع الشعب اللبناني هي « لبنانية » كما كانت تدعي، ولديها « قوات لبنانية »، تصبح الأكثرية الساحقة من اللبنانيين أجانب ملزمين بالخضوع لقرارات الدولة التي تحكمها « الجبهة اللبنانية ». ولعل هذا ما هدفت إليه الجبهة من تسمية نفسها بهذا الإسم. وغالباً ما كانت « الجبهة اللبنانية » تبرر وجودها بانه للدفاع عن المسيحية والمجتمع المسيحي. ولهذا فقد سعت مراراً إلى تكريس مفاهيمها السياسية وإحياء صليبية عنصرية في الأوساط المسيحية. ففي ٢٥ أيلول ١٩٨٤ أذاع إدوار حنين بياناً للجبهة في مقرها بدير عوكر جاء فيه أن الجبهة « ترفض كل تفكير أو إجراء أو تخطيط يهدف إلى تقويض المسيحية الحرة عموماً والمسيحية في لبنان خصوصاً ... مؤكدة حرصها الذي عبرت عنه في بيانها تاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٨٠، على أن تبقى المسيحية في لبنان بالفعل حرة آمنة سيدة نفسها وقيمها ومصيرها، تماماً كما هي في أي بلد في العالم، معتبرة كما يعتبر لبنان هذه الأمانة من أقدس ما أوكلت إليه ».

وأكدت الجبهة في بيانها « أن المسيحية في لبنان لا تريد لنفسها أكثر مما تريده لغيرها، لكنها في الوقت نفسه لا تقبل أقل مما يريده غيرها لنفسه »، و« أن المجتمع المسيحي في لبنان عازم على أن يبقى ليس إلى سنة أو عشر سنوات أو لمئة سنة، لكن لمئة ألف سنة بل إلى الابد، حراً آمناً »، على اعتبار أن الوجود المسيحي في لبنان « لم يكن يوماً إلا فاعلاً ومدماكاً أساسياً في كيانه، بل مبرراً لوجود لبنان ومزاياه الحضارية والإنسانية ».

وأعربت الجبهة عن اطمئنانها « إلى ان المسيحية الحرة في لبنان وفي العالم أجمع لن تشهد يوماً تزول فيه الشهادة المسيحية الحرة من لبنان، ولا من شرقي البحر المتوسط، حيث لبنان الوطن الدائم لهذه الشهادة التي لن يغيب لها وجه ».

وأشار البيان إلى اعتزاز الجبهة بمواقف البابا يوحنا بولس الثاني « الواردة في رسالته إلى أبناء لبنان

كافة، وإلى مطارنة الكنيسة الكاثوليكية جمعاء، في تاريخ أول أيار ١٩٨٤ »، وأورد بعض مقاطعها التي تقول: « إن ازدهار المسيحية في لبنان لهو شرط لوجود الأقليات المسيحية في الشرق الأوسط » (انظر ص ٩٨٥). وأكد البيان « أن الجبهة إذ تقدر تماماً عطف الحبر الأعظم الأبوي على لبنان، تتبنى مواقفه كلها في شأن الحرية والحوار والمسيحية في لبنان » (٧٦).

وثيقة

النص الحرفي لهذه الوثيقة:

« تقدمت إحدى الجهات المقربة بمذكرة « للجبهة اللبنانية » تليت على الأعضاء في الجلسة الأخيرة.

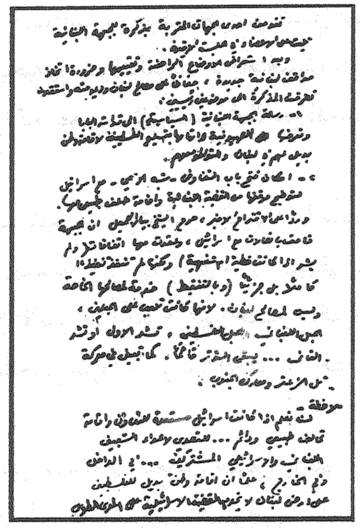
وبعد استعراض الأوضاع الراهنة وتقييمها، وضرورة اتخاذ مواقف لبنانية جديدة حفاظاً على مصالح لبنان وديمومته واستقلاله، تطرقت المذكرة إلى موضوعين رئيسيين:

١ - رسالة الجبهة اللبنانية (السياسية) إلى قداسة البابا وتعرضها للصهيونية واتهامها بتسليح الفلسطينيين لإقامة وطن بديل لهم في لبنان والتواطؤ معهم(★).

٢ - إمكان فتح باب التفاوض شبه الرسمي مع اسرائيل لتوضيح موقفها من القضية اللبنانية وإقامة حلف طبيعي معها.

ورداً على الإقتراح الأخير، صرح الشيخ بيار الجميل أن الجبهة قامت باتصالات مع اسرائيل، وعقدت معها اتفاقات (ولم يشر إذا كانت خطية أم شفهية)، ولكنها لم تنفذ تنفيذاً كاملاً بل جزئياً (وبالتنقيط) خدمة لمصالحها الخاصة وليس لمصالح لبنان. لأنها كانت تلعب على الحبلين الحبل اللبناني والحبل الفلسطيني، تشد الأول أو تشد الثاني ... يبقى التوتر قائماً. كما تبين في معركة تل الزعتر ومعارك الجنوب.

ملاحظة: لسنا نعلم إذا كانت اسرائيل مستعدة للتعاون وإقامة تحالف طبيعي ودائم للتصدي لأعداء الشعبين اللبناني والإسرائيلي المشتركين في الداخل



(★) في الحقيقة إن نغمة التوطين هذه، لم تكن أكثر من خدعة أريد منها صرف الأنظار عما كان يحاك وراء الكواليس، وإيجاد أرض خصبة لوقوع الفتنة بين المسلمين، كما سنرى ذلك فيما بعد. لأن ما كان يُعمل له في الخفاء هو توطين الصهاينة لا الفلسطينيين (في جبل عامل). وهذا ما أكدته الوقائع والأحداث بعد اجتياح ١٩٨٢.

والخارج، علماً أن إقامة وطن بديل للفلسطينيين على أرض لبنان لا يخدم القضية الإسرائيلية على المدى الطويل »(٧٧).

الحماية الإسرائيلية

★ اسرائيل تتعهد بدعم الموارنة



مناحيم بيغن: ملتزم بحماية المسيحيين

لقد تبين لنا أن غلاة الموارنة اعتمدوا بشكل رئيسي منذ عام ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م على اسرائيل، وقرر زعماء الكتائب الإستمرار في مشروعهم حتى النهاية، وذلك بعد أن حصلوا على وعد مسبق من اسرائيل بالتدخل لحمايتهم. ولكن في بداية عام ١٩٨١ بدأت هذه الحماية تتخذ أشكالاً خطيرة، فلقد كررت اسرائيل تعهداتها للموارنة بدعمهم ومساندتهم. وفي جمادى الأول ١٤٠١ هـ - آذار ١٩٨١ م بعث بشير الجميل برقية إلى رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي رفائيل ايتان تقول « ساعدونا ».. وفي هذه الأثناء كانت قوة الميليشيات المارونية تتزايد باستمرار. وقد رفع رفائيل إيتان إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن تقريراً تحدث فيه عن ازدياد قوة الموارنة في الطريق « إلى دولة مستقلة يسيطرون عليها وحدهم. فلقد تأسسوا وجبوا الضرائب واستخدموا ميناء جونية وانتجوا الكهرباء وبنوا جيشاً »(٧٨).

وفي ٤ جمادى الثاني ١٣٩٩ هـ - ٨ نيسان ١٩٨١ م وصل إلى جونية مبعوث خاص من قبل رئيس الحكومة الإسرائيلية، وأبلغ بشير « أن اسرائيل تواصل التمسك بتعهدها للنصارى في لبنان بالدفاع عنهم » (٧٩).

وفي أواخر نيسان ١٩٨١ بعث بشير الجميل من جهته برسالة إلى بيغن جاء فيها: « في هذه الساعات الحاسمة والمصيرية التي نمر بها، فإن التفهم والمساعدة والدعم من قبل دولة اسرائيل إلى مسيحيي لبنان بصورة عامة وقوات المقاومة اللبنانية بصورة خاصة، تبرز دليلاً راسخاً على التحالف بين شعبينا الذي لا تراجع عنه »(٨٠).

وفي ٢٤ جمادى الثاني ١٤٠١ هـ ـ ٢٨ نيسان ١٩٨١ م أعلن بيغن « أن اسرائيل ستمارس التزامها إزاء المسيحيين في لبنان » . وقد كشف رئيس الحكومة الإسرائيلية النقاب ، في مقابلة مع إذاعة اسرائيل ، عن أن « اسرائيل تقدم طوال الوقت مساعدات كبيرة إلى المسيحيين في لبنان ، في الجنوب والشمال ، إذ أن إحدى مهماتها هي المحافظة على ميناء جونية كميناء حر من أجل الإبقاء على استمرار تدفق المساعدات » (٨١).

وقد ذكر أحد رهبان الموارنة التابعين للكتائب لمندوب صحيفة « لوموند » الفرنسية جان غيراس ، من أن القدر يجمع بين الإسرائيليين والموارنة ، بل أكثر من ذلك ، « فإن مصالح اسرائيل لا تتعارض مع مصالحنا » (٨٢). ولذلك فإن التواجد الصهيوني في الأشرفية وزحلة ، والرادار الإسرائيلي في « الغرفة الفرنسية » في جبل صنين ، كان يؤكد عدم تعارض هذه المصالح الإسرائيلية - المارونية المشتركة . وقد اعترف ريمون إدة صراحة « أن ميليشيا الكتائب هي ذراع الجيش الإسرائيلي في لبنان » (٨٣).

وكشفت مصادر رسمية اسرائيلية عن قيمة مساعدات بلغت ثمانية عشر مليون دولار ، قدمتها اسرائيل إلى الكتائب خلال عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ م . وإدراكاً منهم أن اسرائيل لن تتخلى عنهم ، فقد أخذ زعماء الموارنة يمنون النفس بالسيطرة على كل لبنان . ولم يتورعوا عن الدعوة لتمتين العلاقة بين الشعبين اللبناني والإسرائيلي ، والذهاب بعيداً إلى حد المطالبة بإتفاقية دفاع مشترك . وهكذا أصبحت المعادلة : التحالف مع اسرائيل لحماية مسيحيي لبنان من العدو الإسلامي . وكانت هذه المقولة الخبز اليومي لإذاعات التحالف الماروني - الصهيوني ، تشحن النفوس بمزيد من التعصب والحقد وتذكي الصراع القائم .

وطوال شهر رمضان ١٤٠١ هـ ـ تموز ١٩٨١ م شنت الطائرات الصهيونية غارات مكثفة على بيروت الغربية ، مما أدى إلى مقتل ثلاثمئة نسمة من المدنيين ، وأصيب أكثر من ألف شخص بجروح بالغة .

★ أصوات الإحتجاج والمعونة الأميركية

لقد منحت اسرائيل بشير الجميل الدعم الكامل لأعماله كافة . وبلغت هذه المساعدات حداً أثار اعتراض بعض القادة الإسرائيليين .

ففي ٤ رجب ١٤٠١ هـ ـ ٧ أيار ١٩٨١ م أصدر زعيم حزب العمل الإسرائيلي شمعون بيريز تصريحاً جاء فيه : « إنه ليس لبيغن (رئيس الحكومة الإسرائيلية) الحق في إلزام اسرائيل بالقتال إلى جانب المسيحيين في لبنان . ولم يحدث قط في ما مضى ان وقعت حكومة اسرائيلية شيكاً على بياض بهذه الصورة لصالح أمة أخرى ، وضمن اختصاص اللبنانيين أنفسهم أن يقرروا معاً شكل الحكم الذي يريدونه ، ونحن لا نستطيع أن نتخذ لهم مثل هذا القرار » . وعن تأييده للموارنة قال : « بما أن الحكومة العمالية تؤيد سياسة مساعدة المسيحيين في لبنان ، فإننا نشعر بأننا مسؤولون ، ولكن هناك فرقاً بين المساعدة المالية وتقديم السلاح

والتأييد السياسي، وبين التدخل المباشر في لبنان » (٨٤).

وقال بيريز في تصريح آخر في ٨ رجب ١٤٠١ هـ - ١١ أيار ١٩٨١ م: «هناك في الواقع وجهات نظر سياسية متنوعة حول الشكل السياسي للحكم في لبنان. لكن معظم الآراء تتفق على ضرورة إقامة دويلة مسيحية على اعتبار أن مشكلة الموارنة بدأت في سان ريمو في نيسان ١٩٢٠ م، وعندما أعلن المفوض السامي الفرنسي إقامة لبنان الكبير وضم مناطق ذات أكثرية اسلامية إلى جبل لبنان » (٨٥).

وشارك بيريز في هذا التصور وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق أبا إيبان الذي اعتبر أنه في حال استحالة إقامة دويلة مسيحية لسبب أو لآخر، خاصة أن المسيحيين أنفسهم غير متحدين في ما بينهم إلى درجة كبيرة، فلا بد حينذاك من الإستمرار في دعم الحلفاء اللبنانيين بفرض تسوية سياسية تحفظ مصالح اسرائيل الإستراتيجية في هذا البلد. وقال إن لإسرائيل الآن قوة تأثير تستطيع أن تحدد بموجبها شكل وبنية المجتمع اللبناني على أساس يأخذ بعين الإعتبار مصالحها الإستراتيجية (٨٦).

وفي ٢٣ رجب ١٤٠١ هـ - ٢٦ أيار ١٩٨١ م أوضح وزير الخارجية الإسرائيلية السابق موشي دايان « أن التزام اسرائيل بمسيحيي لبنان يجب أن يكون التزاماً أخلاقياً وليس عملياً ». ثم دعا ميليشيات الكتائب إلى طلب السلاح مباشرة من الولايات المتحدة الأميركية بدلاً من اسرائيل، لا سيما وأن للكتائب ممثلاً في واشنطن (٨٧).

وكذلك عمدت الولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة الجدار الطيِّب تجاه موارنة لبنان. وبناء على دعوة من أميركا فقد توجه بشير الجميل إلى واشنطن في شهر شوال ١٤٠١ هـ آب ١٩٨١ م، وقد نال إعجاب مضيفيه الذين قالوا عنه: «لم يعد متهوراً أو زعيم عصابة، بل أصبح شاباً ناضجاً وخصوصاً بحكم منصبه كزعيم للكتائب ». وكان الديبلوماسي الأميركي فيليب حبيب وراء التوصية بزيادة المساعدات لبشير وحزبه. وبعد أن عاد بشير من اميركا ازداد إيمانه بالمحافظة على علاقاته مع اسرائيل (٨٨).

وكان بشير الجميل صديق السفير الأميركي في بيروت روبرت ديلون، وخلال إحدى لقاءاتهما انضم إلى الحديث روبرت اماس وهو موظف كبير في وكالة الإستخبارات الأميركية (سي، آي، ايه) فقال أماس لبشير: « قررنا مساعدتك، وخلال فترة قصيرة سيصل إلى بيروت ممثل يبقى على اتصال بك، وسنرسل أيضاً ممثلاً إلى جونية، يحمل لقب مدير مشروع المساعدات الأميركية، ما هي طلباتك؟ » فرد الجميل بأنه يريد تدريب لواء يشكل من الكتائب، والعمل على إعداد عدد من رجاله لقيادة لواء وكتيبة، وإرسال طوافات له، وقطع بحرية. وطلب بشير تزويده بدبابات وصواريخ ضد الدبابات وما شابه ذلك، وأبلغه الأميركيون بأنهم سيرسلون له آلاف القذائف من نوع آر. بي. جي ٧، وآلاف القذائف المدفعية من نوع ١٢٠ ملم، وذخيرة روسية ١٢٢ ملم، وأجهزة لاسلكي ومعدات عسكرية، علاوة على تفاصيل

أخرى يتم الاتفاق عليها في ما بعد (٨٩).

مشاريع الدويلات

★ إعادة تقسيم العالم العربي

إن قيام الدولة المارونية ليس إلا الحلقة الأولى من سلسلة مخططات ترمي إلى احياء الدويلات الطائفية والعنصرية. لذا فإن تحقيق هذا المشروع يجعل نجاح المخطط الكبير أمراً ميسوراً، لأنه يفقد الأمة سيطرتها على زمام الأمور.

في مقال نشرته مجلة يصدرها جهاز الدعاية في «المنظمة الصهيونية العالمية»، كتب «اوديد ينون» وهو أحد الموظفين السابقين في وزارة الخارجية الإسرائيلية وعلى اطلاع كامل بأمور السياسة الإسرائيلية، في عدد شباط ١٩٨٢ م أي قبل الإجتياح الإسرائيلي بأربعة أشهر يقول: «إن تقسيم لبنان إلى خمس مقاطعات ينبئ بالمصير الذي ينتظر العالم العربي بكامله، بما في ذلك مصر، سورية، العراق والجزيرة العربية». ويقترح إنشاء خمس دول في لبنان وخمس دول في سورية وثلاث دول في العراق وعدة دول في مصر. والهدف من هذه التجزئة هو «الإضعاف العسكري لهذه المنطقة وجعل العرب والمسلمين في أقصى حالات الضعف واسرائيل في أقصى حالات القوة».

وأضاف ينون قائلاً: «إن العالم العربي الإسلامي ليس سوى قصر من ورق شيدته القوى الأجنبية (فرنسا وبريطانيا في سنوات العشرين) على حساب تطلعات سكانه الأصليين. لقد قسمت هذه المنطقة عشوائياً إلى ١٩ دولة مشكلة من مجموعات أثنية مختلفة، وأقليات معادية لبعضها، إلى حد أن كلاً من الدول العربية الإسلامية تجد نفسها مهددة داخلياً نتيجة الخلافات الأثنية والإجتماعية، وتقف على عتبة الحرب الأهلية».

وأكد ينون «على أنه سيتوجب على دولة اسرائيل في الثمانينات القيام بتغيير جذري في نظامها السياسي والإقتصادي كما في سياستها الخارجية، استجابة للمعطيات الجديدة في الشرق الأوسط والعالم». وحدد جملة أولويات في برنامج اسرائيل المفترض في الثمانيات، فأكد أنه «من الحيوي بالنسبة إلينا، والحالة هذه، استعادة سيناء بمواردها المستثمرة والكامنة».

وأشار ينون إلى خطأ تل أبيب في الإنسحاب من سيناء، فقال: «إن خسارة ينابيع النفط في السويس بالإضافة إلى احتياطي البترول والغاز والموارد الطبيعية في سيناء، وهي تساوي حجماً أكبر منتجي النفط في المنطقة، تشكل بالنسبة إلينا، وفي المستقبل القريب، عجزاً في الطاقة سيدمر اقتصادنا الوطني» (٩٠).

والواقع أن هذه الإفتراضات لم تكن مجرد أفكار مجنونة، بل إنها كانت تعبر عن طموحات

المؤسسات الصهيونية، وعن «خطة اسرائيلية تطال سنوات الثمانينات». وعندما نعلم أن اسرائيل اتخذت قرارها بالهجوم على لبنان في كانون الثاني من العام نفسه بالإتفاق مع زعماء الموارنة، ونفذت قرارها في شعبان ١٤٠٢ هـ - حزيران ١٩٨٢ م، نرى أن هناك صلة ما بين «أزمة الطاقة» التي يشير إليها مقال ينون، وحاجة اسرائيل إلى تعويض خسارتها بترول سيناء بمياه لبنان كمصدر جديد للطاقة، كما أشارت إلى ذلك الوثائق والتصريحات الصهيونية العديدة.

★ دول قيد الإنشاء

وفي غمرة الصراع حول اقتسام العالم العربي والإسلامي بين القوى العظمى في العالم، تسربت أخبار كثيرة حول مشاريع لإقامة دويلات طائفية أو عنصرية، وقد رأى أقطاب الموارنة في هذه المشاريع بارقة أمل لأنها تجعل دولتهم أمراً مؤكداً وقائماً لا جدال فيه.

وقد تسربت معلومات تشير إلى ان الخطة القاضية بإنشاء خمس دول في لبنان، والتي عهد بها إلى الجيش الاسرائيلي بالتعاون مع القوى الصليبية، تقتضي ربط زحلة بالمنطقة الشرقية في بيروت تمهيداً لإعلان الدولة المارونية، ومن ثم تقوم العصابات الصهيونية والمارونية بتهجير المسلمين الشيعة من جبل عامل، من أجل تحويل هذه المنطقة إلى دولة مسيحية برئاسة انطوان لحد الضابط المتقاعد في «الجيش اللبناني» وخليفة سعد حداد [٩١].

أما الدويلات التي جرى الحديث عنها فهي:

١ - الدولة المارونية في لبنان.

٢ - الدولة الدرزية وتضم مناطق من جبل لبنان، ولبنان الجنوبي، ومن جنوب سوريا وشمال فلسطين.

٣ - الدولة العلوية وتضم مناطق ساحلية من تركيا وسوريا ولبنان.

٤ - اسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.

٥ - بلوشستان وتشكل من جنوب غرب افغانستان وشمال غرب باكستان وجنوب شرق ايران.

٦ - كردستان وتشكل من مناطق تركية وايرانية وعراقية وسورية.

٧ - الدولة الآشورية وتشكل في شمال العراق.

٨ - الدولة النفطية العالمية وتشكل من كامل شواطئ الخليج ومسقط وعمان.

٩ - دولة نجد وهي جزء من «المملكة العربية السعودية».

١٠ - دولة الحجاز وهي جزء آخر من «المملكة العربية السعودية»

١١ - الدولة القبطية وتقام على جزء من الأراضي المصرية.

١٢ - دولة برقة وتقام في الجزء الشرقي الشمالي من ليبيا .

١٣ - دولة فزان وتقام في الجزء الجنوبي في ليبيا .

١٤ - دولة طرابلس وتقام في الجزء الشمالي الغربي من ليبيا .

١٥ - دولة البربر وتقام على مناطق مراكش والجزائر وتونس وليبيا .

١٦ - دولة جنوب السودان وتقام في جنوب جمهورية السودان (٩٢) .

هذه هي مشاريع أوروبا « المتحضرة » في التسلط والإستعمار ، فأين مشاريع المسلمين ؟ .

الفصل الثالث عشر

الإجتياح الصليبي - الصهيوني

خطة الغزو بين زعماء الموارنة والقادة الصهاينة

★ خطة مارونية صهيونية لاجتياح لبنان

في صيف ١٩٨٠ تم الإتفاق بين اسرائيل وقادة الموارنة على القيام بعملية اجتياح للبنان تتناول تصفية الوجود الفلسطيني فيه. وقد وضعت خطوطها العريضة، والتي نفذت بحذافيرها، على الشكل التالي:

أولاً: كمقدمة أولى للهجوم، تبذل الجهود المكثفة لإشعال فتيل الفتنة بين حركة أمل وبعض الفصائل الفلسطينية، بحيث يتم الهجوم الكتائبي الصهيوني المشترك بعد أن تكون الجبهة الداخلية قد استهلكت قوى المقاومة وأربكتها، بحيث لا تستطيع جمع الشمل والتصدي، وتقوم القوات الكتائبية بتصفية القوى المسيحية المعارضة في البترون وبشري وسائر مناطق الشمال.

ثانياً: تتم عملية عسكرية من ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: تحرك اسرائيلي عبر الشريط الحدودي لضرب المخيمات الفلسطينية وقواعد المقاومة والقوات المشتركة في الجنوب.

المحور الثاني: تقوم القوات الإسرائيلية بعملية إنزال بحرية في منطقتي الدامور و السعديات للقضاء على القواعد العسكرية ومراكز التدريب في ضهور الدامور ومنطقتها الداخلية، ولقطع الطريق بين اسرائيل والجنوب.

المحور الثالث: تقوم القوات الكتائبية بهجوم شامل وواسع عبر الضاحية الجنوبية على المخيمات الفلسطينية في برج البراجنة وصبرا وشاتيلا وحصر الفلسطينيين وجميع المقاتلين في تلك المنطقة. وفي نفس الوقت تتقدم القوات الكتائبية والقوات الإسرائيلية المنزلة في الدامور شمالاً باتجاه بيروت لإحكام الحصار على بيروت الغربية وإنهاء الوجود الرسمي للدولة(١).

وفي تشرين الثاني ١٩٨١ طلبت اسرائيل من قيادة الكتائب الإستعداد ورمزت إلى أن الحرب قريبة. وقد أحيطت الولايات المتحدة الأميركية علماً بذلك، عندها سارع بشير الجميل ورشح نفسه للرئاسة، لكي لا يسود الإعتقاد أن ترشيحه أتى عقب الإجتياح الإسرائيلي. وفي إحدى لقاءاته برافائيل إيتان قال إنه يحلم وينتظر دخول الجيش الإسرائيلي، وقد فوجئ رئيس الأركان الإسرائيلي في إحدى زياراته إلى جونيه، عندما عزفت إحدى الجوقات الكتائبية النشيد الوطني اللبناني والنشيد الوطني الإسرائيلي(٢).

★ مؤتمر كانون الثاني ١٩٨٢

في ١٦ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ ـ ١٢ كانون الثاني ١٩٨٢ م، وصل أريل شارون وزير الدفاع

الإسرائيلي آنذاك في طوافة عسكرية إلى جونية، على رأس «وفد عسكري ضم رئيس الأركان في الجيش الإسرائيلي ومساعد وزير الدفاع اللواء إبراهام شامير، والضابط المظلي قائد سلاح المشاة العميد عاموس يارون، ورئيس شعبة العمليات في هيئة الأركان العماد أوري سانحي، ورئيس شعبة الإستخبارات العسكرية اللواء يهو شواع ساغي، وممثلون عن الموساد بالإضافة إلى حرسهم الخاص، ومدني واحد هو الدكتور بولسلاف (بولاك) غولدمان الطبيب في مستشفى شيفا وصديق شارون، وقد نظم هذا اللقاء ممثلو الموساد العاملون مع الكتائب. أثناء الإستقبال تعانق بشير الجميل وشارون بحرارة وقال الأول للثاني: «عرفت بأنك ستجيء، وحسناً فعلت. لقد كنا في انتظارك» (٣).

وبعد أن أقام بشير مأدبة عشاء تكريماً لضيوفه، قال لهم: «إننا في مرحلة مصيرية في لحظة الحقيقة، ولذلك يجب أن نعمل سوياً لحماية «الوجود المسيحي في لبنان الذي هو الأساس الوحيد المؤهل لضمان لبنان بلداً حراً ... ولكي يستطيع الشعبان رد الأخطار التي تحيق بهما وبسلامة لبنان واسرائيل».

وفي معرض رده، أكد شارون على أهمية مشاركة الولايات المتحدة الأميركية، وقال لبشير «إنكم تستطيعون أن تقيموا لأنفسكم دولة حرة تتأسس على تواصل إقليمي في الجنوب وفي المناطق التي سنحتلها، وفي المناطق التي تسيطرون عليها اليوم، وفي عاصمتكم التي ستحرر على أيديكم». وكان شارون يشدد من حين لآخر خلال كلامه على أن «بيروت مشكلتكم أنتم». وقال «إنها ليست سوى الزيارة الأولى ونحن شركاء مصير وإخوة سلاح منذ الآن، وسيكون بيننا تنسيق ولقاءات كثيرة، حتى نكون مستعدين لأي وضع يتشكل في المستقبل».

وأكد الجميل في حديثه على ضرورة وصول الجيش الإسرائيلي إلى شمال لبنان فقال: «من الأهمية بمكان أن نأخذ في الحسبان أن أية مشاركة من جانبنا في السيطرة على بيروت ستضطركم إلى الدفاع معنا عن السلامة الإقليمية للجيب المسيحي في شمال لبنان».

وقد حضر هذه الجلسة كل من فادي أفرام رئيس أركان جيش الكتائب، زاهي البستاني المسؤول عن شؤون الإستخبارات في قيادة الكتائب، جان نادر المستشار السياسي الأكثر موالاة لإسرائيل في قيادة الكتائب، بالإضافة إلى رئيس فرع الحزب في الأشرفية وجوزيف ابو خليل وإيلي حبيقة الذي رأس فيما بعد القوة التي نفذت مجازر صبرا وشاتيلا (٤).

ثم زار الوفد الإسرائيلي مدينة بيروت، يرافقه قادة الكتائب وبينهم بشير الجميل، وشملت الجولة نقاط المراقبة، والنقاط الأساسية وشبكة الطرق الرئيسية والفرعية. ومن نقطة المراقبة الأولى التي اختيرت على سطح مبنى كبير في الأشرفية راقب شارون المدينة بواسطة منظار.

وذهب الوفد في رحلة إلى جبل صنين للإطلاع على القيمة الإستراتيجية الكبيرة للمنطقة. وقد

أراد الجميل أن يحرر الإسرائيليون له شتورا وزحلة ويساعدوه في تعزيز مواقعه في جبال الشوف، وفي «تطهير طريق بيروت - دمشق حتى الحدود مع سوريا». فلقد أشار إلى طريق ضهر البيدر قائلاً لشارون: «هذه هي المنطقة الحيوية التي تسيطر على طريق بيروت - دمشق، وإذا وصلتم إلى هذه المنطقة فستضطرون إلى توسيع أطر عملياتكم والسيطرة على زحلة وشتورا» (٥).

وفيما بعد عقد لقاء آخر في منزل بشير الجميل في حي الأشرفية، حضره بيار الجميل وكميل شمعون. استهل بيار الجميل حديثه بشكر اسرائيل على ما فعلته من أجل الموارنة في لبنان، وقال: «لن ننسى هذا أبداً. لقد كان نضالكم في أرض اسرائيل في عهد الإنتداب البريطاني رمزاً لنا ومثالاً لما تستطيع أقلية أن تنجزه. هذا هو الدرس الذي تعلمناه منكم»، وختم كلامه فقال: «إن مستقبلنا ومصيرنا برمته متعلقان بالتعاون مع اسرائيل». وأعرب عن ثقته بأن ينمي التعاون مع اسرائيل شبكة علاقات صداقة عميقة بين اسرائيل ولبنان، وقال إن «من الممكن أن نضمن أن تصبح بلاد الأرز رأس جسر بين اسرائيل والدول العربية». ثم تحدث كميل شمعون، فأكد أنه صاحب نهج إيجابي إزاء اسرائيل عندما كان رئيساً للبنان. وأثنى على الروابط التي توثقت بين الموارنة واسرائيل منذ بداية عام ١٩٧٥ م (٦).

أمضى شارون وزملاؤه في بيروت ليلة ويومين في اتصال مع بشير الجميل والجناح العسكري لحزب الكتائب، حيث تم وضع خطة الإجتياح ولم يبق سوى تحديد تاريخ الغزو (٧). وحرصاً على أن يكون للقوات الكتائبية دور فعال في الحملة العسكرية، فقد تسلمت هذه القوات بزعامة بشير الجميل مبلغ مئة مليون دولار بشكل أسلحة ومعدات وغير ذلك (٨). وعندما عاد شارون إلى اسرائيل اتصل بأحد أصدقائه وقال له: «أحكمت خطتي مع المسيحيين، ونستطيع مباشرة العمل منذ الآن، فقد أوثقت أقدامهم» (٩).

★ في انتظار الغزو

بعد لقاء كانون الثاني ١٩٨٢ بدأ العد العكسي لنشوء الدولة القومية المارونية، وبدأ بشير الجميل يعد نفسه لرئاسة هذه الدولة حيث قال: «لن يستطيع إنقاذ هذا البلد إلا مسيحي قوي مؤمن بلبنانية هذا البلد وكيانه»، إذ أن وجود رئيس ضعيف «مرت» على حد قول بشير، رئيس ينتخبه المسلمون هو سبب الخراب والدمار. وذكر بشير «أن الموارنة تخلوا عن الإنتداب لقاء ضمانات معينة تمثلت في إسناد منصبي رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش لهم». وأضاف «نحن كموارنة قبلنا بهذه الضمانات واعتبرنا تفضيل المسلمين رئيساً على آخر مسألة غير مهمة طالما أن التفضيل يتم بين مسيحي وآخر، وأن التنازع بين المرشحين يتم ضمن التوازن المسلم - المسيحي. أما اليوم فالأمور اختلفت، لذلك لن نراعي خاطر المسلمين هذه المرة فندعهم يقررون من سيكون رئيس الجمهورية». ودعا بشير الآخرين إلى الوقوف معه، أما إذا أصر اللبناني

الآخر على موقفه، «فإن المكنسة ستمر عليه ايضاً مهما شكل لنا هذا الأمر من إحراج سياسي»(١٠).



في بيروت وقبل خمسة أشهر من الإجتياح الصليبي - الصهيوني اجتمع هنا أريبل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي حينذاك مع زعماء الموارنة. يظهر إلى جانبه مساعده لشؤون الأمن القومي اللواء إبراهام شمير



الصليبي الحديث، بشير الجميل، اجتمع هنا مع الوفد العسكري الإسرائيلي الذي زار بيروت سراً في ١٢ - ١٣ كانون الثاني ١٩٨٢ م: موشي ليفي، يهوشواع ساغي، إبراهام شمير، وخلفهم مدينة بيروت

وهكذا علق بشير كل آماله على الخطة، وكان ينتظر حلول الساعة التي ستقدم إليه اسرائيل الدولة على طبق من ذهب لبناء «نظام جديد». ومنذ ذلك الوقت بدأت القوات بالإستعدادات العسكرية والسياسية استعداداً للعملية الإسرائيلية المتوقعة. وخلال الليل كانت البواخر تصل من اسرائيل إلى جونية. وكان اللواء رفول ويكوتيئيل آدام وضباط آخرون في الجيش الإسرائيلي وممثلون عن الموساد

يروحون ويجيئون لتنسيق الخطوات [11].

وفي نفس الفترة التي زار فيها الوفد الإسرائيلي بيروت، وجه بشير الجميل إنذاراً يتضمن الكثير من المعاني، فيما لو عرضناه على واقع الأحداث التي تتالت بعد ذلك. فقد جاء في التهديد:

« فالإستحقاقات أربعة:

١ - تحديد مصير وجود القوات الغريبة على الأراضي اللبنانية.

٢ - نهاية ولاية رئيس الجمهورية اللبنانية الحالي، مع ما يتطلب ذلك من وجوب الإنتقال الى ولاية جديدة أو طور جديد للحياة السياسية في لبنان، وارتباط هذا الأمر بتأمين الحرية للإرادة اللبنانية الأصيلة أو عدمه.

٣ - تحقيق المرحلة الأخيرة من الشق المصري - الإسرائيلي في اتفاق كامب ديفيد.

٤ - نتائج المحادثات المرتقبة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، ومردود هذه المحادثات على منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة » [12].

وفي ربيع الثاني ١٤٠٢ هـ ـ شباط ١٩٨٢ م وصل قائد الأركان الإسرائيلي الى جونية حيث اجتمع مع بشير الجميل وقادة الكتائب [13]. وفي آذار قال بشير الجميل لمدراء بعض الجرائد اللبنانية: « لا تندهشوا إذا نظرتم من نافذة مكتبكم، وشاهدتم الدبابات الإسرائيلية في الشارع » [14].

وبعد أن وعده الياس سركيس شخصياً بالدعم، إتخذ بشير من جديد قراراً بترشيح نفسه للإنتخابات الرئاسية، ثم جدد اتفاقه مع اسرائيل التي واصلت شحن الأسلحة والمعدات إلى القوات الكتائبية، وكانت السفن تفرغ حمولتها في ميناء طبرجة الذي لقب بـ« السفارة الإسرائيلية ». واقترحت اسرائيل على بشير الجميل تزويدها بالمعلومات التي بحوزته حول أماكن تواجد المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين والنقاط الإستراتيجية المهمة.

وقد فضح بشير الجميل بنفسه خلال اجتياح ١٩٨٢ حقيقة التحالف القائم بين موارنة لبنان والكيان الصهيوني بقوله: « إن على اسرائيل أن تكتفي بما وفره لها الغيتو المسيحي من بنية تحتية في المؤخرة ومن تحالف اعتمدت عليه الدولة العبرية لتبرير غزوها ».

أولى وقائع الإجتياح

وأخيراً اليوم الموعود. الكارثة بدأت، المشاريع أشبعت درساً، والتحالف الصليبي - الصهيوني أعطى ثماره..

في ١٤ شعبان ١٤٠٢ هـ ـ ٦ حزيران ١٩٨٢ م، وبعد انقضاء خمس عشرة سنة على الإجتياح الصهيوني للضفة الغربية وصحراء سيناء ومرتفعات الجولان، بدأت العمليات العسكرية في جنوب لبنان

على ستة محاور. ثماني فرق اسرائيلية قدرت بمئة الف جندي دخلت إلى جبل عامل، وبدأت حملة تدمير رهيبة لم يعرف العالم لها مثيلاً. كانت الطائرات تغير على المدن والقرى من الصباح حتى المساء لتلقي عليها قذائف الموت والدمار. وفي نفس الوقت نشطت عمليات الإنزال، ابتداء من صور وحتى مدينة بيروت، ولا سيما في خلدة والأوزاعي من أجل حصار بيروت واقتحامها.

عندما بدأ الهجوم كان أحد كبار القادة الإسرائيليين يتناول طعام الغداء على مأدبة أحد وجهاء قرية «القليعة» في جنوب لبنان برفقة سعد حداد، ثم دعي ضباط الكتائب للسفر إلى إسرائيل (١٥).

في اليوم الثالث من الحرب حضر بشير الجميل للإجتماع إلى صديقه المقرب رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي رفائيل إيتان، وطرحت في الإجتماع مسألة كيفية انخراط الموارنة في الحرب. وفي لقاء مع شارون روى بشير أنه أعد سرايا للدفاع الإقليمي في القرى التي يسيطر عليها، وطرح نية إمكان قيام هذه القوات بمساعدة الجيش الإسرائيلي. والتقى بشير ثانية بشارون وبرئيس الأركان وقادة الجيش الإسرائيلي في ليل ٢٠ شعبان - ١٢ حزيران، واستجاب رئيس الأركان لدعوة بشير بالسفر معه إلى جونية، فذهب الإثنان برفقة أمير دروري قائد المنطقة الشمالية لإسرائيل ومستشار وزير الدفاع لشؤون الأمن القومي الإسرائيلي اللواء إبراهام شامير، والعميد عاموس يارون الذي كان قائداً لقوات الجيش الإسرائيلي في بيروت (١٦).

وروى شارون في مذاكرته تفاصيل رحلة قام بها الى جونية مساء ١١ حزيران حيث التقى بشير الجميل وبعض رجاله، وفي اليوم التالي أقلته طائرة إلى مناطق القتال جنوب شرق بيروت، ونزل في مركز قيادة الجنرال يارون، حيث أبلغه قائد المقر العام للموقع أن يارون موجود على بعد مسافة ٤٥ دقيقة بالسيارة، فاستقل شارون، يرافقه رئيس جهاز الإستخبارات الصهيوني يهوشواع ساغي وعدد من ضباط القيادة العامة، دبابة لموافاته، ومضت ساعتان وهم يبحثون عنه بين المدرعات حتى التقوا في بلدة كفر شيما بضابط مسيحي يعمل في القوات الكتائبية، وقد أبدى هذا الضابط استعداداً لإيصالهم إلى مكان يارون، ورافقهم إلى وسط بلدة بعبدا أمام مبنى البلدية حيث التقوا يارون، وخرج رئيس البلدية وقائد الشرطة لملاقاة شارون وضباطه ودعوتهم لتناول القهوة. وما ان علم بشير الجميل بوجود شارون في بعبدا حتى أرسل له أحد رجاله ليقله بالسيارة إلى مكان وجوده في بيروت. وقد فؤجئ شارون لدى وصوله إلى بيروت بأنه لم يجد فيها ما يدل على وجود حالة الحرب، فقد كانت المطاعم والمقاهي محتشدة، والجموع تتزاحم على الأرصفة في ضوء الأعمدة الكهربائية. فقال لبشير «كنت أظن أنني سأرى رجالاً يتدافعون للقتال دفاعاً عن بلدهم لكن أنظر حولك، لا وجود لمراكز تطويع وتجنيد، وليس هناك أحد يعبئ أكياس رمل، وما من أحد يستعجل الإلتحاق بوحدته» (١٧).

وقد روى شارون في مذكراته ايضاً تفاصيل لقائه مع فيليب حبيب في منزل مدير المخابرات في الجيش اللبناني العقيد جوني عبدو في اليرزة، بشأن فصل القوات وإجبار منظمة التحرير الفلسطينية على مغادرة بيروت، واحتمال دخول العاصمة.

وقدم الزعماء الموارنة للإسرائيليين مختلف أنواع المعلومات: أرقام الهاتف للتنصت عليها، خرائط الأنفاق، مواقع الأحياء العامة والمنشآت ذات الأهمية القصوى، وكان الصهاينة ينقلون احتياجاتهم عبر مرفأ جونية.



سعد حداد الذي كان لايزال ضمن الجيش اللبناني يرحب برئيس حكومة العدو مناحيم بيغن ووزير دفاعه أريبل شارون في قلعة الشقيف في حزيران ١٩٨٢



العناق الحار

بشير الجميل، قائد القوات الكتائبية يعانق رفائيل ايتان رئيس اركان الجيش الصهيوني خلال اجتياح ١٩٨٢

في ٢١ شعبان - ١٣ حزيران تم الإتصال بين القوات الإسرائيلية والكتائبية بالقرب من قرية بسابا، واستقبل فادي أفرام القوات الإسرائيلية ،ثم أتى بشير الجميل وبيار الجميل وملأت القوات الإسرائيلية شوارع بيروت الشرقية وسط استقبال شعبي كبير . وبعد ذلك توجه قادة الكتائب وقادة الجيش الإسرائيلي إلى جونية حيث عقدوا اجتماعاً بحضور شارون[١٨]. وفي نفس اليوم نزلت القوات الإسرائيلية بقيادة شارون ضيفاً مكرماً إلى بلدة بعبدا، وتمركزت في المواقع المحيطة بقصر «الشرعية» الذي لم يصدر عنه ما يدل على الغضب والإحتجاج.

كان القادة الموارنة كلما تقدمت القوات الإسرائيلية يصعدون مواقفهم بالتهديد والوعيد . وبعد تقدم الجيش الإسرائيلي إلى مشارف بيروت، أقامت وحدات تابعة لرئيس المخابرات في حزب الكتائب إيلي حبيقة الحواجز في مناطق مختلفة من لبنان، وجرى على الفور تصفية خمسمائة مسلم لبناني وفلسطيني. وقد عهد إلى الكتائبيين بمهمة التعرف على المقاتلين والقبض عليهم . واشتركت القوات الكتائبية في العمليات العسكرية في حي الريحان، وكلية العلوم، وطلعة الجمهور، وفي بحمدون وعالية، وسوق الغرب، وبيت الدين حيث أقام قادة الكتائب قاعدة للتدريب وتم دخول ثلاثمئة جندي من رجال بشير إلى الثكنة العسكرية هناك[١٩].



في ٦ حزيران ١٩٨٢ م ومع بداية الإجتياح، بشير الجميل والقادة العسكريون الإسرائيليون: أرييل شارون، رفائيل إيتان، بونا أفرات وأمير دروري يدرسون خرائط المعركة



الصليبي الحديث بشير الجميل ورئيس أركان قواته فادي أفرام ومستشاره جوزيف أبو خليل يبحثون مع شارون بشأن الخطة المشتركة للإقتحام بين الجيش الإسرائيلي والقوات الكتائبية، ويقف وراءهم الضابط الصهيوني إبراهام شمير

وفي ٢ رمضان - ٢٤ حزيران ومع دخول الإسرائيليين إلى عالية وبحمدون، عقد دوري شمعون ابن كميل شمعون مؤتمراً صحفياً في نيويورك أعلن فيه « أن لبنان لن يحتج على الغزو الإسرائيلي، لأنه يعتقد أن هذا الغزو يحقق الحرية للبنان » (٢٠).

وقد اعتبر النائب الكتائبي إدوار حنين والأمين العام للجبهة المارونية أن مصلحة لبنان تتوافق مع المطلب الذي تسعى إليه اسرائيل، وتساءل إذا كان تأييد اسرائيل هو خيانة، وأكد أنه « واجب وطني تفرضه المصلحة اللبنانية » (٢١).



القيادة الصليبية-الصهيونية في احتلال عاليه ٢٥ حزيران ١٩٨٢ م أرييل شارون يتلقى تقريراً وإلى جانبه رئيس أركان القوات الكتائبية فادي أفرام، الضابط الصهيوني موشيه ليفي وسكرتيره العسكري عوديد شمير



بشير الجميل ورفائيل إيتان وفادي أفرام يخططون لدخول الكتائبيين إلى بيروت الغربية تموز ١٩٨٢

تنصيب بشير الجميل رئيسا للبنان

★ بشير الجميل والدور الموعود

لا شك أن تنصيب بشير الجميل رئيساً للبنان، وبناء « نظام جديد » يحقق للموارنة حلمهم التاريخي، هو من الأهداف الرئيسية لعملية الإجتياح. وكان بشير الجميل قد رشح نفسه للرئاسة مرات عديدة. وفي ٢٤ حزيران أعلن الجميل من جديد عن ترشيحه لرئاسة الجمهورية. وقرر آل سعود حكام الحجاز، أن يدعموه في مواقفه، فوجهوا له دعوة رسمية للحضور إلى الطائف في ٩ رمضان - ١ تموز. ونظم الأميركيون سفر الجميل إلى السعودية بدقة تامة، فنقلته طوافة من سلاح الجو الأميركي من جونية إلى قبرص، وهناك كانت تنتظره طائرة سعودية خاصة لتحمله إلى الطائف، حيث اجتمع بسعود الفيصل بحضور الوزير الكويتي عبد العزيز حسين والأمين العام لـ « جامعة الدول العربية » الشاذلي القليبي. وبعد عودته أدلى بتصريح قال فيه: « إن الكتائب تسعى لإقامة دولة مسيحية في لبنان، يتمكن من خلالها جميع أبناء الطوائف المسيحية في المنطقة العربية من الإقامة فيها، إذا كانوا لا يرغبون في الإقامة في الدول العربية والدول الإسلامية الأخرى »، وحدد هذا الهدف الإستراتيجي للكتائب بشكل واضح لا يقبل الشك [٢٢]. وعندها منحت الولايات المتحدة الأميركية تأييدها الكامل لترشيحه بصفته المرشح الذي تود وصوله إلى منصب الرئاسة [٢٣]. وأعلنت عن إرسال أربعة آلاف قنبلة عنقودية لإسرائيل فيما القذائف لا تزال تتساقط على مناطق المسلمين [٢٤].

ورفض بشير الجميل مقولة لا غالب ولا مغلوب إذ قال: «المشاهد على أرض الواقع هو وجود غالب ومغلوب، وهذا واقع لا يلزمنا بعد اليوم التعامل بأسلوب ٦ و ٦ كرر، خصوصاً لو أنهم (اي الخصوم) تمكنوا من القضاء علينا لما كانوا ترددوا مع أنهم ما وفروا وسيلة إلا وجرّبوها لتحقيق هدفهم. لقد راهنوا للقضاء علينا فخسروا الرهان، أما نحن فربحنا رهاننا وانتصرنا، فأرض لبنان يجب أن تمهر بطابعنا». ورأى أن فرصة وجود المحتل الصهيوني في لبنان سانحة، و «قد لا تتاح لنا مرة ثانية قبل مائة سنة جديدة»، لذلك عمد إلى فرض نفسه على اللبنانيين حيث قال: «لبنان لنا ولن يكون إلا كما أردناه»(٢٥).

كما أن وزير الدولة اللبناني لشؤون البيئة والأمن الاجتماعي الدكتور قيصر نصر أثنى على مواقف بشير الجميل الذي اعتبره محط آمال المسيحيين، وأن انتخابه ينم عن إرداة لبنانية حرة. وحذر المسلمين من مغبة رفضهم له، لأن ذلك «يؤدي إلى عزل المسيحيين»، وعليهم أن يتحملوا مسؤولياتهم التاريخية في هذا الشأن». وحمّل المسلم اللبناني مسؤولية التقسيم «إذا لم يشعر بضرورة وجود قرار حر في ما يتعلق بانتخابات رئاسة الجمهورية التي سيدعى إليها في الفترة الدستورية»(٢٦).

وكان زعماء الشرقية ينتظرون من الجيش الإسرائيلي أن يتقدم إلى سهل البقاع ويطرد السوريين منه، «لكن إسرائيل رفضت ما اعتبره المسيحيون وعداً قاطعاً»، واضطر هؤلاء إلى التخلي عن حلمهم في الوصول إلى الشمال حيث بقي الوجود السوري على حاله. وقد استاء الصهاينة من الميليشيات المارونية التي لم تنضمّ إلى المعارك بشكل فاعل بل انتظرت من الجيش الصهيوني أن يقوم بالمهمة وحده. وفي منتصف حزيران أقرت الحكومة الإسرائيلية خطة تنصّ على أن تقوم القوات الكتائبية باحتلال بيروت الغربية بمساعدة نيران المدفعية الإسرائيلية، إلا أن القوات اكتفت بالقيام ببعض العمليات داخل كلية العلوم التي تشرف على المطار وبعض أحياء الضاحية الجنوبية، حيث أن شارون وجه إهانة قاسية لحلفائه المسيحيين أثناء حفلة غداء أقيمت في فندق ألكسندر في بيروت الشرقية في شهر تموز حين عبّر عن احتقاره لهم لأنهم لا يجرؤون على القتال في سبيل حريتهم. وكان بشير يلعن في جلساته الخاصة الإسرائيليين الذين كانوا يحرجونه عبر تصريحاتهم ويضغطون عليه للمشاركة في الحرب. فكان كل من بشير وشارون ينتظر الآخر ليضحي بقواته. ولما سقطت بعض مناطق الجبل أرسل بشير قواته إلى هناك لتسير خلف خطى الجيش الإسرائيلي، حيث قامت بتصفيات دامية كما ذكرنا قبل قليل(٢٧).

قبيل نهاية شهر حزيران أبلغ رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحم بيغن سكرتير الحكومة الأميركية ألكسندر هيغ بأن الموارنة سيبدأون «بقرار منهم المعركة لتحرير عاصمتهم من الإحتلال الغريب، وأن اسرائيل ستساعدهم». وقد التقى بشير الجميل القادة الصهاينة ووعدهم بأنه عندما يحين الوقت الملائم سيحول مخيمات اللاجئين القائمة في بيروت إلى «حديقة حيوانات واحدة كبيرة»(٢٨).

ثم التقى بشير الجميل ورفاقه بمناحيم بيغن وحضر اللقاء وزير الخارجية الإسرائيلي اسحاق شامير، وشارون، ورئيس الأركان رفائيل إيتان، ورئيس شعبة الإستخبارات العسكرية ورؤساء الموساد. أثناء اللقاء قال بيغن لبشير: «إنها فرصة تاريخية لتحرير بلدكم واحتلال العاصمة وانتزاعها من أيدي الغرباء. ينبغي للمسيحيين البدء فقط بتحرير بيروت وسنساعدهم بكل ما لدينا، سنساعدهم بكل قوتنا». واقترح بشير أسلوباً آخر للعمل، هو أن يبدأ الجيش الإسرائيلي بإحتلال الأحياء المحيطة بالعاصمة في منطقة المطار وفي مناطق أخرى، ثم يدخل الكتائب وسط المدينة وشطرها الغربي (٢٩).

وبموجب الإتفاق الذي تم التوصل إليه مع بيغن، واصل بشير ورفائيل إيتان التخطيط لدخول بيروت الغربية. وقد أخذ بشير الجميل وعداً من رئيس الأركان الإسرائيلي بأن «الجيش الإسرائيلي سيقدم كل المساعدة المطلوبة للكتائب في المجال الجوي والمدفعي كما لو أن الكتائب وحدات نظامية في الجيش الإسرائيلي». وطلب الجميل تزويده بألف كلاشينكوف مع مشطين من الذخيرة لكل واحد منها، ووضع خمس شاحنات من نوع «ريو» تابعة للجيش الإسرائيلي في تصرف رجاله، إلى جانب مركبات أخرى، وأجهزة لاسلكية. وقد استجاب رئيس الأركان الإسرائيلي للطلب (٣٠).

كما طالب الوزراء في الحكومة الإسرائيلية بأن يقوم الموارنة بدورهم في الحرب «لأن هذه الحرب هي حربهم». لكن بشير الجميل أراد أن يربح مزيداً من الوقت ليقطف المزيد من الإنجازات، وأعرب عن استعداده «لتطهير» بيروت الغربية إذا ساعدته اسرائيل على تطهير جبال الشوف، وذلك من أجل توسيع سيطرته على منطقة جبل لبنان في ظل حراب الجيش الإسرائيلي (٣١).

★ بعد انتخابه رئيساً: إكمال سياسة التطهير والإعداد لتعاون استراتيجي مع اسرائيل

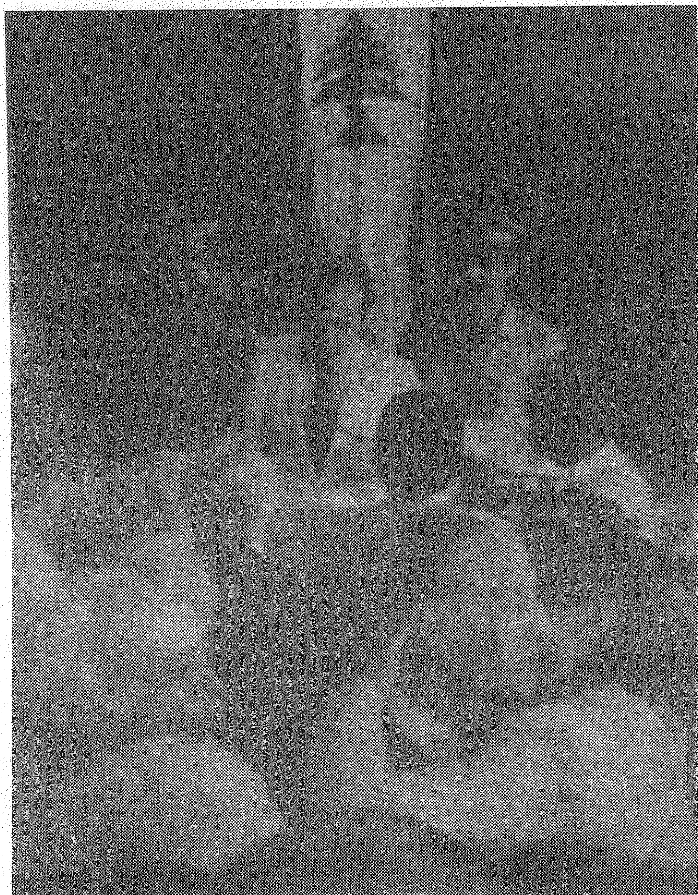
في ٢٤ تموز أعلن بشير الجميل عن ترشيحه رسمياً وحذر من تعطيل جلسة الإنتخابات. وكان انطوان نجم يحث الجميل على أخذ السلطة بالقوة وإلغاء الإنتخابات. وقبيل أيام من موعد انتخابات الرئاسة هرع ارييل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي إلى بيروت للقاء بيار الجميل وابنه بشير. أثناء اللقاء قال شارون لبيار: «ها نحن قد أوجدنا الأرضية، وها إننا في بيروت كما سبق أن اتفقنا في كانون الثاني من هذه السنة» (٣٢).

وقد كشف الصحفيون الإسرائيليون ومراسل «الواشنطن بوست» النقاب عن أن بشير ورجاله دفعوا ملايين الدولارات لشراء أصوات «النواب». فيما أعلن مساعدو بشير الجميل داخل القوات الكتائبية أنهم انفقوا أقل بكثير مما توقعوا في بادئ الأمر (٣٣).

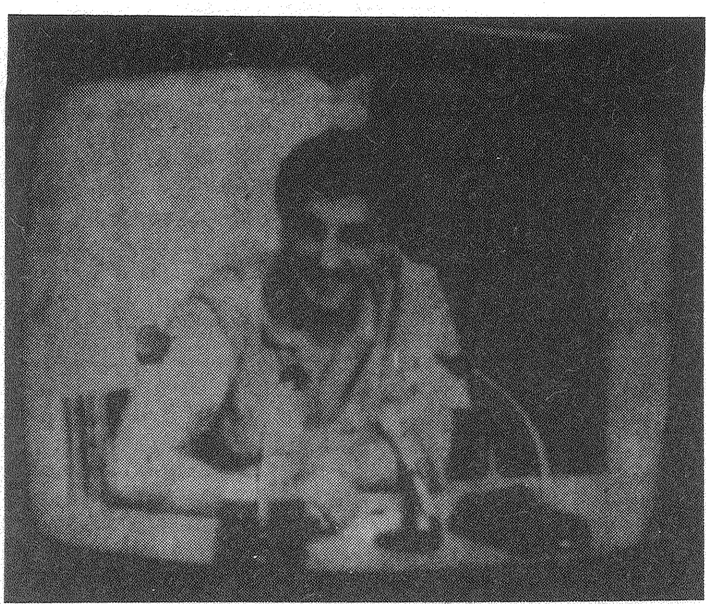
ويقول زائيف شيف واهود يعاري في كتابهما «الحرب المضللة - حرب اسرائيل في لبنان»: «كان

واضحاً أنه في حال فشل بشير (وهو المرشح الوحيد) في الإنتخابات القانونية فستقوم قيادة الكتائب بجعل سركيس يوقع على وثيقة يعين بموجبها بشير الجميل رئيساً للبنان».

عند الإعلان عن تنصيب مرشح الدبابات الإسرائيلية بشير الجميل، في ٣ ذي القعدة - ٢٣ آب في ثكنة الفياضية ثارت الفوضى في بيروت الشرقية وسائر المناطق التي كانت تحتلها ميليشيات الموارنة وبدأت الإحتفالات وإطلاق النيران، حتى أن رجال الموساد أطلقوا نيرانهم وأقاموا مأدبة عامرة. وأبرق بيغن إليه قائلاً: «تهاني القلبية الحارة بمناسبة انتخابك، ليكن الله معك يا صديقي العزيز لتحقيق مهمتك التاريخية من أجل حرية لبنان واستقلاله - صديقك مناحيم بيغن» (٣٤).



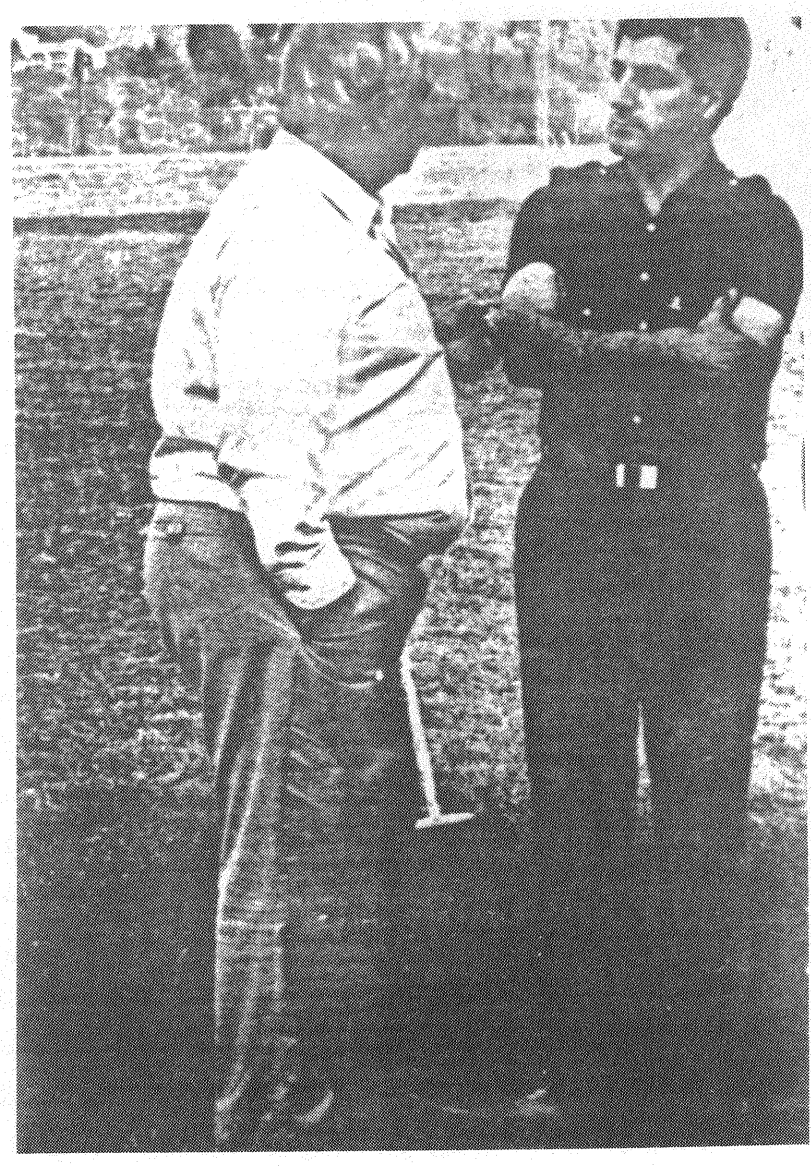
العناق الحارّ بين بيار الجميل وأمين الجميل بُعيد انتخاب بشير الجميل في المجلس النيابي



بشير الجميل، على شاشة التلفزيون، يُعد نفسه لرئاسة الجمهورية منذراً ومحذراً. بيروت ٢٤ تموز ١٩٨٢

وقد رحبت الولايات المتحدة الأميركية من جهتها بتنصيب بشير الجميل، فقد أبرق ريغن إليه قائلاً: «إن الانتخاب جرى وفق عملية دستورية عادية». كما وصلت برقية تهنئة من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران (٣٥).

وكان أول لقاء لبشير الجميل بعد تعيينه في سدة الرئاسة مع رئيس الأركان الإسرائيلي رفائيل إيتان. وفي ١٢ ذي القعدة - ١ أيلول قدم بشير إلى نهاريا داخل فلسطين المحتلة للقاء بيغن برفقة مستشاريه المقربين وأحد أساتذة القانون الدولي في إحدى جامعات بيروت. وقد حضر اللقاء أريل شارون وسعد حداد. تصافح الجميل وبيغن وتعانقا، ثم قال الأول للثاني: «أردت أن نظل أكثر قرباً كما كنا في الماضي». فرد عليه بيغن قائلاً: «لقد آمنت دائماً بأنك ستكون رئيساً للبنان، وستقود بلدك في طريق الإستقلال والسيادة على أراضيه كافة، وإلى الديمقراطية والسلام مع جيرانه». وتحدث بيغن بإسهاب عن «الرابطة المصيرية» و«حلف الدم» الذي ربط الموارنة واسرائيل. وأضاف: «إن العلاقات الوثيقة بيننا لن تنقطع». وأنهى كلامه قائلاً: «يعيش رئيس لبنان، بشير الجميل» (٣٦).



﴿ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم﴾
الصليبية والصهيونية تتعاونان معاً للقضاء على الإسلام.
بشير الجميل وأرييل شارون: خطط مشتركة واتفاقات بعيدة المدى. بيروت أيلول ١٩٨٢



ووصف بشير، في كلمته الجوابية، رئيس الحكومة الإسرائيلية بـ «القائد العظيم». وشكر بيغن على المساعدة التي قدمتها إسرائيل للموارنة بقوله: «لن ينسى المسيحيون ما فعلتمون من أجلنا، وهذا الأمر سيتجلى بشكل ملموس في العلاقات التي ستنشأ بين الدولتين». وفي ختام اللقاء تقرر تشكيل لجنة رسمية من ممثلين عن دوائر رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزارتي الخارجية والدفاع، ومن شخصيات من إدارة الجميل للبحث في مستقبل العلاقات بين لبنان واسرائيل. ووعد بشير حليفه بيغن بأن يتم توقيع اتفاق سلام مع لبنان، وبأنه سينشأ حلف بين ثلاث دول في المنطقة: لبنان، اسرائيل، ومصر (٣٧).

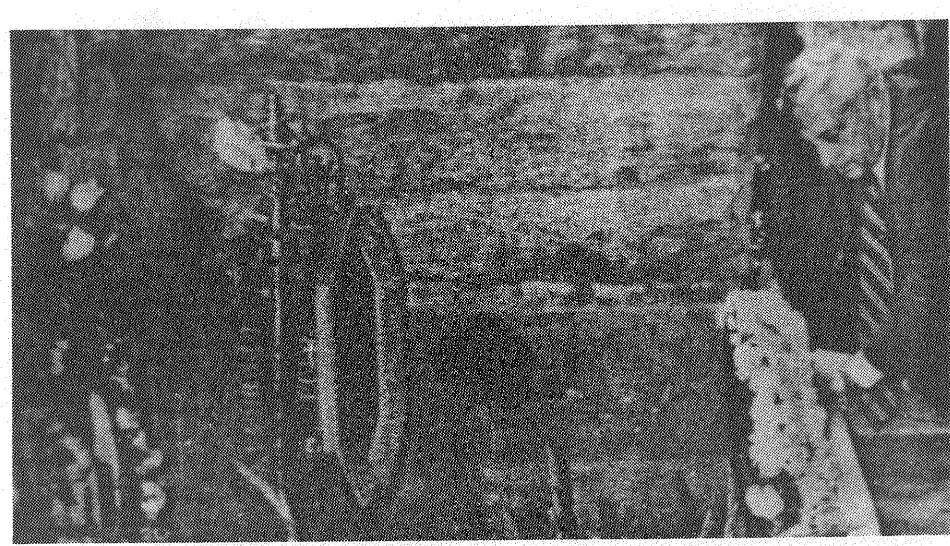
وقد روى مراسل الواشنطن بوست جوناثان رندل في كتابه «حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي» أن اللقاء لم يكن ساراً، فهدف الإجتماع بالنسبة لبيغن وشارون هو توقيع اتفاق سلام يوقعه الجميل في الشهر الذي يلي تسلمه لمهامه الرسمية، أما بشير فإنه راح يتحدث عن المصاعب التي يسببها له هذا الإتفاق، واقترح بديلاً له هو اتفاق عدم اعتداء، عندها أشار بيغن إلى حداد قائلاً: هذا يعرف كيف يطيع فهو النموذج والقدوة. وقد انتهى النقاش حسبما ذكر رندل إلى أسوأ ما يكون، ولم يُخف بشير الجميل ما دار بينه وبين الإسرائيليين حيث قال: «لقد عوملت كأنني ولد عاق»، ولقد «خانني وأهانني» رئيس الحكومة (أي بيغن) ولم يعاملني بأي احترام» (٣٨).

في ٢٣ ذي القعدة - ١٢ أيلول، وقبل مقتله بيومين، التقى بشير ليلاً وزير الدفاع الإسرائيلي، وعقد معه اتفاقات بعيدة المدى بشأن مستقبل العلاقات بين الدولتين بعد توليه منصب الرئاسة، وقد حوت المقابلة على تخطيطات لتعاون عسكري وسياسي. واتفق الإثنان على دخول المخيمات. ووعد شارون صديقه بأن تتقدم القوات الإسرائيلية إلى محاذاة المخيمات الفلسطينية من أجل حماية القوات الكتائبية التي ستتولى عملية «التطهير»، كما وعده بإبقاء الجيش الإسرائيلي في لبنان لحفظ قواته من الإنهيار (٣٩).

وكان من المقرر أن يلتقي بشير مجموعة من رجال الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء في ٢٥ ذي القعدة - ١٤ أيلول (٤٠). إلا أن هذا اللقاء لم يتم لأن بشير كان قد سبقهم إلى جهنم في الساعة الرابعة والدقيقة العاشرة، أي قبل الموعد المحدد بخمسين دقيقة، بينما كان

يعقد اجتماعاً مع أركان قواته في بيت الكتائب بالأشرفية. وذلك على أثر انفجار ضخم دمر المبنى تدميراً كاملاً، ونفذه حبيب الشرتوني، وهو عضو في «الحزب السوري القومي الإجتماعي»، الخصم التقليدي لحزب الكتائب. وقد حزن شارون عند تلقيه النبأ، ومما قاله لصحافي اسرائيلي: «هذه المرة فقدناه حقاً»، ملمحاً بذلك إلى أن الإسرائيليين فقدوا أفضل حليف لهم في لبنان(٤١).

وقيل أن تمسك بشير بحلم الدولة المارونية على الـ ١٠٤٥٢ كلم٢ الذي طرحه إثر الإجتياح وتبوئه رئاسة الجمهورية هو الذي صرعه، لأن إسرائيل حين أوصلته إلى الرئاسة لم تبتغ منه أكثر من أن يكون «سعد حداد بيروتي» يوقع معها اتفاق سلام رسمي بعد الحرب.



الحلم لم يستمر طويلاً. شارون يضع إكليلاً من الزهر على قبر حليفه بشير الجميل في بلدة بكفيا. ١٥ ايلول ١٩٨٢م

الياس سركيس أمام الإمتحان

لم يكن الياس سركيس بعيداً عن مخططات آل الجميل والكتائب، بل كان يضع اللمسات الأخيرة على جميع الخطط والمشاريع والمؤامرات، وكانت سياسته الممالئة لإسرائيل سبباً لما حل بلبنان من كوارث ومجازر بعد الإجتياح الإسرائيلي. وقد ساهم في وصول بشير الجميل إلى سدة الرئاسة. ولم يكتف بتحييد الجيش عن ساحة الصراع، بل حوّل النقمة على المقاتلين والمدافعين عن أرض الوطن وألقى التبعة عليهم حتى تم للصهاينة ما أرادوا ووصلوا إلى بيروت دون خسائر تذكر. ولم تسجل المعارك التي

استمرت اكثر من ثلاثة أشهر أن جندياً واحداً أطلق رصاصة على قوات الغزو. وبدل أن يقف الجيش اللبناني صفاً واحداً مع شعب لبنان ضد الغزاة الصهاينة كان يقف على الحياد وكأن الأمر لا يعنيه. بعض الجنود والضباط كانوا يشربون القهوة مع الإسرائيليين لأن دولة سركيس لا يهمها الحفاظ على الوطن بقدر ما يهمها إنجاز الفصول الأخيرة والحاسمة في المخطط الماروني. حتى أن مجلس الوزراء لم يعقد جلسته الأولى بعد الغزو إلا في ٢٢ رمضان - ١٤ تموز، أي بعد اربعين يوماً من القتال، وبعد أن استباح الصهاينة جميع المدن والقرى في جبل عامل وحاصروا بيروت الغربية، وقطعوا عنها الماء والكهرباء والغذاء تحت ظل القصف الجوي والبحري والبري.



ما ان أعلن بشير الجميل عن ترشيحه لرئاسة الجمهورية حتى أعلن سركيس متحدياً: «أود أن تعلم دمشق رسمياً أني أؤيد ترشيح بشير» (٤٢). واعتبر أن «الرئيس الوحيد القادر على توحيد لبنان هو بشير»، وعليه فقد طلب إلى الولايات المتحدة والملك السعودي فهد أن يدعماه. وبعد الإعلان عن تعيينه في منصب الرئاسة أعلن سركيس: «إنها المعجزة. كل الآلام والعذابات التي عانيتها طوال ست سنوات وجدت الآن معنى لها، من كان يصدق: بشير الجميل رئيس للجمهورية، الله كبير، لقد نجا لبنان» (٤٣).

وقد روى كريم بقرادوني في كتابه «السلام المفقود»، «أن سركيس جدد شبابه وعاش جواً من الحبور العارم، «إنه يمزح، يضحك ويقوم بزيارات خاصة امتنع عنها خلال ست سنوات، كما انتقل إلى منزله

الخاص على مقربة من القصر الجمهوري، ولم يعد يذهب إلى مقر الرئاسة إلا لحضور الإجتماعات الرسمية أو البروتوكولية. وأخذ يمضي القسم الأكبر من وقته قرب مسبحه الخاص محاطاً بأصدقائه وأبناء أخيه، لم يكن الرئيس سركيس في ما مضى من حياته، متفائلاً كما هو اليوم. كل شيء بدا له ممكناً وفي متناول اليد» (٤٤).

وقد صرح سركيس لكريم بقرادوني: «إني سعيد، لأني تمكنت من الوصول إلى نهاية ولايتي. أسلافي كلهم أنهوا مدة ولايتهم، فلماذا لا أكون مثلهم، كان علي أن أتابع ونجحت بالبقاء في سدة الرئاسة رغم الموانع والمعاكسات ... لا ريب في أن العناية الإلهية ساعدتني عام ١٩٧٨ م. كدت استقيل ولكني من حسن الحظ لم أفعل». وأضاف: «اخترت منذ البداية الولايات المتحدة الأميركية، وفرحي كبير لأني ساهمت مباشرة في فوز بشير، منذ لقائنا الأول أحسست أن تعاوننا سيكون مثمراً» (٤٥).

وبقدر ما كانت فرحة سركيس عارمة عند ترشيح بشير وتعيينه للرئاسة، كان حزنه عليه أكبر عندما قتل، فقد بكى عليه وفاضت دموعه على خديه. ومما قاله مبدياً حزنه الشديد: «نصحت بشير مرتين بأن يأتي ويقيم في القصر الجمهوري ليقلل من تعرضه للخطر في تنقلاته الدائمة، ولكنه كان فارغ الصبر. قلت له مرات عديدة إن المستقبل له، وإنه أمامه.. إن موته تجربة قاسية وكبيرة وهي أكبر تجربة يتوجب على لبنان أن يتغلب عليها» (٤٦). وقال سركيس: «شعرنا مع بشير بأننا أقوياء. كان يخيف ويطمئن في الوقت نفسه. تولاني معه إحساس مفاجئ بأن كل شيء يتحسن، وكل شيء يتجدد والآن ها هي الأشباح تشيخ دفعة واحدة.. صحيح أنني غير متزوج، ففي نفسي شعور بأني فقدت اليوم إبني» (٤٧).

مجازر صبرا وشاتيلا

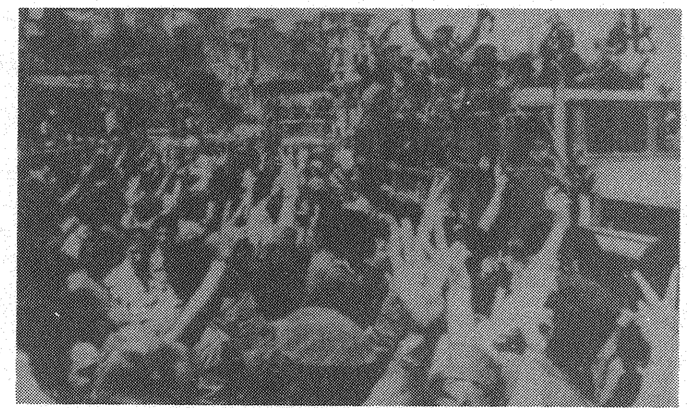
★ بيروت بلا سلاح

عندما عجز الجيش الإسرائيلي عن الدخول إلى بيروت الغربية بقوة السلاح لجأت أميركا إلى خدعة هي في منتهى الخبث والغدر. فقد وضعت خطة نصت على «أن تقوم قوات دولية بالنزول في بيروت من أجل ترحيل المقاتلين الفلسطينيين إلى الدول العربية، مقابل تعهد خطي أميركي بعدم دخول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت بعد ذلك». ثم أعلنت كل من فرنسا وأميركا وإيطاليا في ١٨ رمضان - ١٠ تموز عن استعدادها للإشتراك في القوة الدولية التي ستتولى عملية إجلاء المقاتلين، وكأن الهزيمة أصبحت قدر هذه الأمة.

في اليوم الأول من آب وتحت حرارة الشمس اللاهبة شنت الطائرات الإسرائيلية مائتين وعشر غارات على بيروت الغربية أمطرتها بمئة وخمس وثمانين ألف قذيفة، ثم وصلت الدفعة الأولى من القوات

الفرنسية في آخر شوال . وفي أول ذي القعدة - ٢١ آب وقبل تنصيب بشير الجميل بيومين بدأت مغادرة المقاتلين، وفي نفس اليوم وصلت القوات الأميركية ثم تلتها القوات الفرنسية والإيطالية وغادرت جميعها في ٢٤ ذي القعدة - ١٣ أيلول، مما كان يطرح بالتالي تساؤلات حول رحيل القوات بهذه السرعة ومدى نزاهتها وإخلاصها.

والحقيقة أن انسحاب القوات الأميركية والفرنسية والإيطالية قدتم وفقاً للخطة الموضوعة والقاضية بتأمين الحرية اللازمة للميليشيات المارونية والقوات الصهيونية بالدخول إلى بيروت الغربية، وقد خرجت هذه القوات قبل الموعد المحدد بضغط من الديبلوماسي الأميركي فيليب حبيب والياس سركيس وبشير الجميل (٤٨).





رحيل الأبطال. إشارات النصر تحيي قوافل المقاتلين في طريقهم إلى مرفأ بيروت.



طفلان مع دفعة من المقاتلين في شاحنة للجيش.



إلى أين يا حمانا. لحظة الوداع في المرفأ: الدموع والدماء

في ٢٦ ذي القعدة - ١٥ أيلول، وبعد أن تم ترحيل المقاتلين، دخل الجيش الإسرائيلي إلى بيروت الغربية، وتبين عندها للجميع أن التعهد الأميركي لم يكن أكثر من خدعة. إجتاح الجيش الإسرائيلي وبالتعاون مع الكتائبيين جميع الأحياء، وقاموا بحملة مداهمات واعتقالات واسعة ذهب ضحيتها الآلاف. كما صادروا كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من البيوت والمستودعات. وفي البداية لم يدخل الإسرائيليون إلى المخيمات بل عزموا على تدميرها بواسطة الموارنة. وقد أشار مراسل الواشنطن بوست إلى أن شارون لم يجهز سوى مئتين من رجاله لهذه العملية، ذلك لأن اسرائيل لها مجموعاتها الخاصة داخل ما يسمى بـ «القوات اللبنانية» التي كانت على أتم الإستعداد للإصغاء للإسرائيليين (٤٩).

هذا وقد عُلم فيما بعد أن وحدة خاصة اسرائيلية مكلفة منذ العام ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م بالتنسيق مع حزب الكتائب، وتعمل بأوامر مباشرة من وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون، نظمت وأدارت مذابح مخيمي صبرا وشاتيلا. وقد وضعت هذه الوحدة لدى تشكيلها في العام ١٩٧٥ تحت القيادة المباشرة لشمعون بيريز زعيم حزب العمل الإسرائيلي المعارض الذي كان وزيراً للدفاع في ذلك العام. وشكلت هذه الوحدة تحت ستار تقديم المساعدة الفنية للكتائب، وكانت تضم ضباطاً اسرائيليين أنهوا خدمتهم العسكرية في الجيش الإسرائيلي، ولم تكن تخضع لرقابة رئيس الأركان الإسرائيلي والكنيست (مجلس النواب الإسرائيلي)، وقد تورطت في مذابح مخيم تل الزعتر في العام ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٥ م (٥٠).

وقد اعترفت صحيفتا «واشنطن بوست» و«نيويورك تايمز» الأمريكيتين أن كبار المسؤولين في القوات الكتائبية، ومن بينهم بشير الجميل، خططوا وأقروا عملية دخول ميليشيا الكتائب إلى مخيمي صبرا وشاتيلا. كما أن إيلي حبيقة، أحد قادة القوات المقربين جداً من بشير الجميل، قاد العملية بنفسه. ووصفت «واشنطن بوست» حبيقة بأنه في الثامنة والعشرين من العمر، قاس جداً لا يعرف الرحمة وهو مقاتل منذ أن كان في الرابعة عشرة من عمره، ويرأس أجهزة الإستخبارات التابعة للقوات الكتائبية، كما كان أداة الإتصال الرئيسية في لبنان بجهاز الإستخبارات الإسرائيلي (الموساد) والإستخبارات الأميركية (السي أي اي) (٥١).



إيلي حبيقة: جزار صبرا وشاتيلا

★ المذبحة

إذن لم تكن مجازر صبرا وشاتيلا رداً على مقتل بشير الجميل في ١٤ أيلول ١٩٨٢ - ٢٥ ذي القعدة ١٤٠٢ هـ، فالخطة كانت مدبرة قبل ذلك. وقد شارك بشير الجميل نفسه في وضعها مع شارون لدى اجتماعه به في ١٢ أيلول. ويقول زئيف شيف واهود يعاري في كتابهما: «الحرب المضللة - حرب اسرائيل في لبنان»: «لم يغير مقتل بشير الجميل الأهداف التي بدأت من أجلها الحرب، فقد بقيت هذه الأهداف قائمة، وكل ما جرى بعد مقتل بشير هو إعطاء دفعة إلى الأمام لتنفيذ الخطوات والخطط التي اتفق عليها مسبقاً». وأوضحا أن «الأسباب التي رجحت الكفة لاختيار الكتائب من أجل تنفيذ مهمة التطهير في المخيمات هي:

١ - الرغبة الشديدة والمهمة في الحفاظ على حياة الجنود الإسرائيليين.

٢ - الحصول على نتائج أفضل للعملية بسبب مهارة الكتائب في تشخيص المخربين.

٣ - الفرصة التي أتاحتها الحكومة لإشتراك الكتائب بشكل فعال خلال الحرب وخاصة في بيروت الغربية.

٤ - ردود الفعل العالمية التي ستعقب عملية القوات الإسرائيلية داخل المخيمات» (٥٢).

في الثالثة والنصف من فجر يوم الأربعاء في ٢٦ ذي القعدة - ١٥ أيلول اجتمع أهم مساعدي الجميل العسكريين مع الجنرال رافائيل إيتان قائد الأركان الإسرائيلي، والجنرال أمير دروري، المسؤول الرسمي عن عملية الإجتياح، في المركز الرئيسي لحزب الكتائب، حيث طلب قائد الأركان الإسرائيلي من فادي افرام إعلان التعبئة العامة لجميع قواته استعداداً للدخول إلى المخيمات. وفي خلال الإجتماع أبلغ رئيس الأركان قياديي الكتائب بأن الجيش الإسرائيلي سوف يدخل المخيمات إلا أن القتال سيكون على عاتق الكتائبيين. بعد الإجتماع انتقل إيتان إلى «مركز القيادة المتقدم»، والذي كان يقع على سطح مبنى مؤلف من خمس طبقات على بعد مائتي متر جنوبي غربي مخيم شاتيلا، فيما أعلن أحد قادة الكتائب أنه «تم الاتفاق على دخول المخيمات». وفي الساعة الخامسة بدأت القوات الإسرائيلية بالتقدم إلى داخل بيروت الغربية (٥٣).

في الساعة الثامنة صباحاً وصل شارون إلى مفرزة «القيادة المتقدمة» التي أقيمت في بيروت واجتمع إلى رئيس أركانه الذي قدم له تقريراً عن اتفاقه مع الكتائب. وقد صادق شارون على الإتفاق واتصل لهذه الغاية بمناحم بيغن. وفي الساعة العاشرة والنصف اجتمع قادة الكتائب مع شارون وممثل الموساد الذي حثهم على تعيين رئيس جديد للجمهورية (٥٤).

في الساعة الثانية عشرة ظهراً عقد شارون اجتماعاً ثانياً مع رؤساء «الكتائب» في المركز الرئيسي،

حضره فادي افرام وإيلي حبيقة وزاهي البستاني، بالإضافة إلى مدير الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية ورئيس جهاز الأمن العام وممثلين عن «الموساد». وقد ابتدأ شارون بقوله: «الوضع خطر وينبغي لنا أن نتخذ قرارات اليوم. نحن معكم مع كل الدعم المطلوب. مؤسف أننا فقدنا الإنسان، بشير، كانت لدينا الكثير من الآمال». فأوضح له زاهي البستاني ضرورة السيطرة «على بيروت كلها». أجاب شارون: «سنفعل ذلك لكننا بحاجة إلى مساعدتكم. سنسيطر على بؤر ومقاطع طرق، لكن يجب أن يدخل جيشكم أيضاً. ستجرون اتصالاً باللواء دروري، وتقررون كيف تفعلون ذلك» (٥٥). وطلب شارون أن يدخل الكتائبيون إلى بيروت الغربية بعد دخول الجيش الإسرائيلي. وبعد أن أوصاهم بأن يبقوا على اتصال دائم مع دروري، إنتقل إلى بكفيا بصحبة رئيس «الموساد»، حيث اجتمع مع بيار الجميل وابنه أمين وقدم لهما التعازي بمقتل حليفه بشير، وقد أكد له الإثنان مواصلة طريقه (٥٦). وفي الساعة الثامنة مساء جرى اجتماع آخر بين دروري وقادة الكتائب لتنسيق الخطوات (٥٧).

في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر يوم الخميس في ٢٧ ذي القعدة - ١٦ أيلول اجتمع الجنرال دروري مجدداً بقادة الكتائب ومنهم فادي افرام وإيلي حبيقة ... في مقر قيادة إحدى الفرق الإسرائيلية، واتُّفق في هذا الإجتماع على أنهم سيدخلون المخيمات وسيناقشون هذا العمل مع الجنرال يارون قائد الفرقة، ويبدأ التنسيق بين يارون وقياديي الكتائب بعد ظهر الخميس في «مركز القيادة المتقدم». واتُّفق أيضاً على أن يبقى ضابط اتصال كتائبي مع كل وحدة اتصالات على سطح «مركز القيادة المتقدم»، إضافة إلى وجود ضابط من الموساد في مركز قيادة الكتائب (٥٨). وبعد الإجتماع اتصل دروري بشارون قائلاً: «إن أصدقاءنا سيدخلون المخيمات. لقد أمرتهم بالدخول مع مسؤوليهم». فأجابه شارون مهنئاً (٥٩).

في الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس بعث ممثل «الموساد» في بيروت برقية إلى رئيس «الموساد» في اسرائيل، أكد فيها أن هناك تنسيقاً مع قيادة الجبهة الشمالية من أجل إعداد الكتائبيين للقيام بعمليات تطهير لمدينة بيروت. وفي برقية إضافية أرسلت في ذلك الوقت قيل إن الكتائبيين سيبدأون عملهم في مخيم برج البراجنة (٦٠).

وفي نفس اليوم - الخميس - أعلن رئيس الأركان الإسرائيلي إيتان خلال اجتماع للحكومة الإسرائيلية: «أن رجال الكتائب بدأوا ظهر يوم الخميس في ١٦ أيلول ١٩٨٢ بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي في الدخول إلى بيروت الغربية من أجل التمشيط والبحث عن المقاتلين. اعتباراً من هذه الفترة تسير الأمور في الطريق الصحيحة، وإن القوات المسيحية ستأخذ على عاتقها مسؤولية معينة وستساعد الجيش الإسرائيلي في تنفيذ مهامه في بيروت» (٦١).

في الساعة الرابعة بعد الظهر قدم إيلي حبيقة لتنسيق أخير مع يارون، وطلب منه يارون الدخول إلى

المخيمات وعدم الإنتظار (٦٢). وقد أعلن أحد قادة الكتائب لصحفي اسرائيلي أن «الإغتصاب مسموح لمن هي فوق الـ ١٢ سنة». وعندما حذره من مغبة ذلك، قال: «هنا ليست سويسرا ولا الدانمرك» (٦٣).

مساء يوم الخميس بدأ رجال حبيقة بالدخول إلى المخيمات بقيادة ميشال زوين ومارون مشعلاني وضابط آخر بإسم «بول». وقد دخل الكتائبيون إلى مخيم شاتيلا من الغرب والجنوب لا من جهة الشرق، وذلك من أجل الخدعة وتحويل الرماية التي كانت توجه ضد الجيش الإسرائيلي نحو اتجاهات أخرى (٦٤).

وفي هذه الأثناء كان القادة الإسرائيليون يتابعون التطورات مع إيلي حبيقة في «مركز القيادة المتقدم». وعقدت الحكومة الإسرائيلية جلسة خاصة تتعلق بالتنسيق مع القوات الكتائبية. ومع حلول الظلام قام الإسرائيليون بمهمة تزويد القوة التي دخلت المخيمات بالإنارة بواسطة القنابل المضيئة.

وقد جمع الكتائيون الكثير من النساء والأطفال والشيوخ، واتصل ضابط كتائبي من القوة التي دخلت المخيمات بإيلي حبيقة قائلاً إن لديهم خمسين امرأة وطفلاً، فماذا يفعل بهم؟ أجابه حبيقة: للمرة الأخيرة تطرح علي مثل هذا السؤال إنك تعلم جيداً ما الذي ينبغي عمله في مثل هذه الظروف. وعندها فهم الضابط أن عليه أن يقتلهم. وقال (ضابط الإتصال الكتائبي ج): «قوموا بما يمليه قلبكم عليكم» (٦٥). وبعد بضع ساعات أعلن الكتائبيون عن مقتل ثلاثمئة نسمة من سكان المخيمات.

وقال المراسل العسكري لصحيفة جيروليزاليم بوست الإسرائيلية جودمان هيرش أن قائد الكتائب في مخيم شاتيلا أعلن لقائد الجيش الإسرائيلي في بيروت في الساعة الحادية عشرة ليلاً من يوم الخميس ١٦ / ٩ / ١٩٨٢ أنه حتى ذلك الوقت تم قتل ثلاثمئة «إرهابي» على حد قوله. وقد نقل هذا التقرير في الحال إلى قيادة الجيش الإسرائيلي وتم نقله إلى مكتب وزير الدفاع ورئيس الأركان (٦٦).

حوالي الساعة التاسعة من صباح الجمعة، إجتمع يارون بممثلين عن الكتائب في «مركز القيادة المتقدم» وتناقش معهم حول دخول قوة اضافية كتائبية إلى المخيمات، ثم اجتمع دروري بيارون في المدينة الرياضية في بيروت وتناقشا حول مسائل الحرب. وبعدها طلب يارون من القادة الكتائبيين أن يرسلوا قوة إضافية إلى المطار إلى حين تلقي الأوامر من رئيس الأركان بالذهاب إلى المخيمات (٦٧).

وبعد أن علم قائد الأركان الإسرائيلي رافائيل إيتان بأمر المذبحة إتخذ قراراً بإبقاء الميليشيات في المخيمات فترة إضافية.

وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر الجمعة في ٢٨ أيلول عقد اجتماع بين فادي افرام قائد القوات الكتائبية وبين رئيس الأركان الإسرائيلي إيتان وقائد القوات الإسرائيلية في لبنان أمير دروري، خلال الإجتماع عبر إيتان عن «انطباعه الإيجابي الذي كونه من خلال موقف القوات الكتائبية وسلوكها في الميدان»، وخلص إلى أن هذه «القوات ستتابع تمشيط المخيمات الخالية جنوب الفاكهاني حتى الساعة

الخامسة من صباح الغد (السبت) » . وقال « حسناً ، لقد قمتم بالواجب » (٦٨) . وقد طلب الكتائبيون جرافة لإزالة ما أسموه « الأبنية غير الشرعية » فرأى رئيس الأركان في ذلك أمراً إيجابياً ، ووافق على تزويدهم بجرافة . كما أن جماعة سعد حداد دخلوا حي فرحات وبدأوا يتقدمون إلى داخل مخيم شاتيلا (٦٩) .

يصف مراسل « الواشنطن بوست » المجزرة على الشكل التالي : « كان القتل متنوع الأشكال بين الخناجر والبلطات وإطلاق الرصاص ونسف البيوت ، وطيلة أربعين ساعة متواصلة ذبح عناصر الميليشيات بكل أعصاب باردة الرجال والنساء والأطفال حتى الخيول والكلاب والقطط . وقد استخدموا في وحشيتهم القنابل اليدوية ، والسكاكين ، والفؤوس ، والمسدسات ، والبنادق ، وبعض قطع المدفعية . قطعوا في بعض الأحياء أثداء النساء ، وحفروا صلباناً في الأجساد ، بقروا بطون الحوامل ، حتى الأطفال قطعوها إرباً ، وقد وجدت أطراف طفل مقطعة وموضوعة حول رأسه . لغموا العديد من الجثث ، حتى بات من الصعوبة والخطورة مسها أو دفنها » (٧٠) .

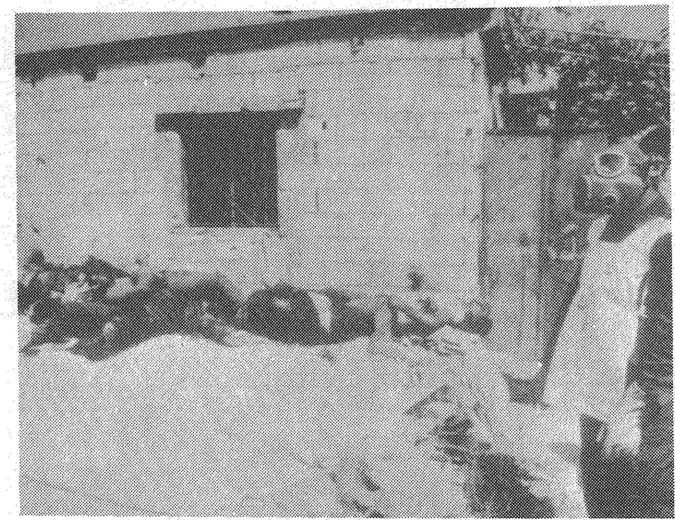
وقد روى أحد القتلة لمراسل « الواشنطن بوست » بطريقة مثيرة ، كيفية مشاركته في المجزرة ، فقال : « أطلقنا عليهم النار أمام الجدران ذبحناهم في عتمة الليل » . ورداً على سؤال عن عدد الضحايا أجاب : « ستعرف ذلك يوماً ، إذا حفروا نفقاً للميترو في بيروت » ، ملمحاً إلى أن عدد الضحايا أكبر بكثير مما أعلنته الأرقام الرسمية (٧١) . فقد بلغت سماكة الدم في أحد الملاجئ حوالي ثلاثين سنتيمتراً .

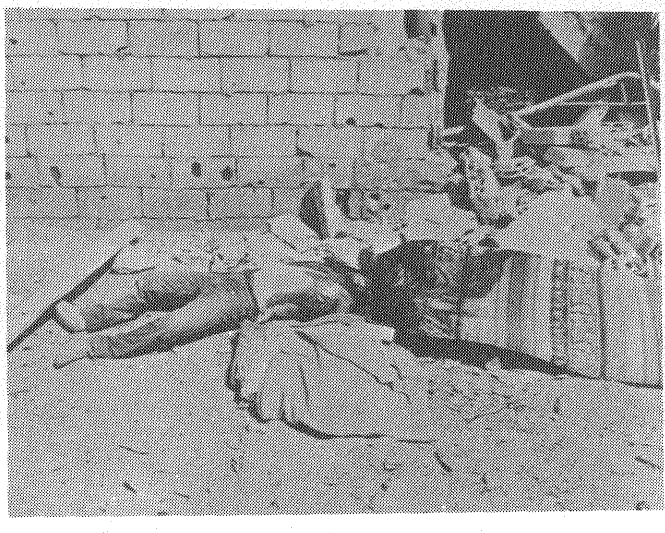
كان القتلة يطلقون النار على كل ما يتحرك في المخيم . وعلى ضوء القنابل المضيئة التي اطلقتها القوات الإسرائيلية وحولت ليل المخيمات إلى نهار ، كان هؤلاء القَتَلة يغادرون من منزل إلى منزل ليقضوا على من بقي حياً ، في حين لم تسمح القوات التي كانت تطوق المخيمات لأي كان بالخروج (٧٢) .

وقد حطم المسلحون أبواب المنازل وصفّوا أسراً بكاملها كانت تتناول العشاء ، وقُتل بعض الأهالي في أسرتهم في لباس النوم . كما وجد في العديد من المساكن أطفال في الثالثة أو الرابعة من العمر ، كانوا أيضاً في ثياب النوم تغطيهم بطانيات ملطخة بالدماء . وفي أحيان كثيرة كان المعتدون يبترون أعضاء ضحاياهم قبل القضاء عليهم ، وكانوا يسحقون رؤوس الأطفال والرضّع على الجدران . نساء وصبايا اغتصبن قبل أن يذبحن بالبلطات . أحياناً كان الرجال يُجرّون من بيوتهم ليعدموا جماعياً وعلى عجل في الشارع بالبلطة والسكين . نشر المسلحون الرعب ، وأخذوا يبيدون بدون تمييز بين رجل وامرأة ، وبين شيخ وطفل . ولقد عثر على أيدي نسائية بترت عند المعصم كي يمكن سرقة المجوهرات (٧٣) .

لقد استمرت المجزرة حتى صباح يوم السبت ، مما أعطى العناصر المسلحة وقتاً كافياً لإبادة كل من كان موجوداً داخل دائرة الطوق هذه ، ونسف البيوت والمنازل على الجثث ، والقيام بمحاولات دفن جماعي للتخلص من آثار المذبحة التي ذهب ضحيتها خمسة آلاف مسلم . في مستشفى عكا اغتصبوا خمس

فتيات. إحداهن طلبت منهم أن يقتلوها، فلم يفعلوا، فضربت أحدهم، فقتلها بضربة البلطة، وهو من القوات الكتائبية، وأخرى اغتصبها تسعة جنود. وقال شهود عيان استطاعوا الهرب إن القتل شمل كل أحياء المخيمات حتى الهررة والكلاب والجياد، وكما أفادت وكالات الأنباء فإن القوات الإسرائيلية اعتقلت ما يزيد على الألفين من سكان المخيمات (٧٤).









﴿لا يرقبوا فيكم إلاّ ولا ذمة﴾
مجازر صبرا وشاتيلا: حضارة عمرها ستة آلاف سنة

في السابعة والنصف من صباح يوم السبت قام فريق من المسلحين الكتائبيين بدخول مستشفى غزة التي تديرها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وعمد هؤلاء المسلحون إلى اقتياد مجموعة من الأطباء والممرضات والعاملين في هذا المستشفى إلى خارجه ومضوا بهم بقوة السلاح عبر شارع صبرا، وقد شاهد أفراد المجموعة العديد من الجثث على جانبي الشارع، كما شاهدوا مجموعات من الناس جلوساً على جانبي الشارع في حراسة القوات الكتائبية (٧٥).

في الساعة الثامنة من صباح يوم السبت خرج أولاد الأفاعي والخنازير من المخيمات بعد أن افترشوا الأرض ببساط من الآدميين والأشلاء الممزقة وأكوام الجثث المشوهة. وفي اليوم التالي دخلها «الجيش اللبناني» للحفاظ على «السيادة»، وبدأ حملة اعتقالات واسعة في صفوف الأهلين الذين نجوا من الذبح، بعد أن كانت قوة من هذا الجيش وطوال مدة وقوع المجزرة تخيم بالقرب من نقطة الدخول إلى المخيمات. وقد اعترف دروري أنه كانت هناك خطة لدى «الإدارة اللبنانية ومن ضمنها الكتائبيين والجيش اللبناني لتدمير كافة المباني غير الشرعية ومنها مبان كانت مشادة داخل المخيمات» (٧٦).

★ مأساة لا تنسى

وصفت بعثة مجلة «العربي» الوضع في بيروت في تشرين الثاني عام ١٩٨٢ على الشكل التالي: «لقد دمر هتلر لندن، ولكن دمار بيروت كان أبشع، ودمر الحلفاء برلين.. ودمر الأميركيون هانوي ... لكن الدمار هنا كان أشد وأقسى ... ربما كانت هيروشيما بعد قصفها بأول قنبلة ذرية في الحرب العالمية الثانية، أكثر المدن المدمرة شبهاً ببيروت الغربية، بعد ثلاثة أشهر تقريباً من القصف الجوي والبري والبحري، الذي صمد أمامه المقاتلون الأبطال والمدنيون الأبرياء العزل من السلاح الذين ظلت القنابل والقذائف والصواريخ تلاحقهم في البيوت والشوارع وحتى في المخابئ والمستشفيات التي لجأوا إليها وعاشوا في ظلامها بلا ماء ولا غذاء ولا دواء».

هكذا سقطت بيروت، عاصمة العواصم، ومدينة المدائن العربية، وملجأ الفقراء والمحرومين، بعد أن دنستها كتائب مارون، ودخلها شارون دخول الظافر المعتز. سقطت بيروت، أسيرة الهيمنة المارونية وعاصمة «لبنان الكبير» والجمهورية المزورة، في قبضة التحالف الصليبي - الصهيوني، بعد أن قاتلت ما استطاعت وقصفوها ما استطاعوا وبكل ما أوتوا من قوة طوال ثلاثة أشهر.

لقد كان سقوط بيروت سقوطاً للأنظمة، وانكشافاً فاضحاً لعوراتها، وهتكاً لكل الحجب المقنّعة. اغتصبوها. أحرقوها أمام بقايا الصليبية وقبائل الأعراب **وهم أشد كفراً ونفاقاً**. قتلوها وجعلوا عيداً يوم قتلها، ثم شربوا خمرة النصر وأكلوا معاً حلوى العيد.

إن ما حدث في بيروت لم يكن صدفة لكنه بالتأكيد أمر يستحق الوقوف والتدقيق فيه، حتى لا

تتحول مجازر بيروت إلى حوادث طارئة، منسية، وماضية.

ما حدث في بيروت كان عملاً مدروساً، ومخططاً بدقة وعناية، مدروساً من حيث اختيار الأدوات التي كان عليها أن تقوم بما قامت به من استهداف للوجود الإسلامي فيها، تعبيراً عن أحقاد تاريخية موروثة عمرها أكثر من ألف عام.

بعد هذا يعلن قادة الموارنة عن حبورهم العارم وغبطتهم بالعيد. فيقول النائب الكتائبي إدمون رزق: «لولا الإجتياح الإسرائيلي لما كان لنا أمل بالتحرر». ويضيف «نحن مدينون لإسرائيل بأنها حركت هذه القضية وختمت هذا الملف» (٧٧). أما سعد حداد فقد أعرب عن سروره البالغ لما حل بالمسلمين من مجازر وويلات، وقال في حديث أدلى به في ٢٦ تشرين الأول ١٩٨٢ م إن «تسعين بالمئة من الحرب الإسرائيلية لمصلحة لبنان وهي قامت بالعملية نيابة عنا». وأضاف: «لولا وجود اسرائيل في بيروت اليوم لما استطعنا الحديث عن استقلال لبنان»، ثم أوصى رئيس الجمهورية بأن «يشترط على وزرائه لكي يأتي بهم الموافقة على توقيع معاهدة مع اسرائيل»، التي «ليس لها مطامع في لبنان». وقال مفتخراً: «شارون صديقي وصديق كثير من اللبنانيين» (٧٨).

وقد قدرت الخسائر التي نجمت عن الإجتياح بأكثر من عشرين مليار دولار. أما عدد الضحايا الذين لم يعوضوا فقد زاد على خمسين ألف قتيل وجريح، فضلاً عن الآف المهجرين والمشردين من مدن وقرى جبل عامل التي دمر الكثير منها.

الدور العربي

★ التآمر المكشوف

خلال فترة الإجتياح وتعرض الشعبين المسلمين اللبناني والفلسطيني لعمليات الذبح والتنكيل، وفيما كانت أصوات الإستغاثة تنهال على العواصم العربية والدولية لتخليص الناس من حملة الإبادة، كانت الأنظمة العربية تقف موقف المتفرج وكأنها غير معنية بما يجري، وبعضها لا بل غالبيتها أشار على المقاتلين بضرورة الإستسلام والإنسحاب. وكم بدت هذه الأنظمة المتبجحة في عروبتها واسلاميتها مستعجلة في حسم الأوضاع لصالح جيش الإحتلال الإسرائيلي خلال أيام كما تعودت في حروبها معه.

ورغم أن عملية الإجتياح استغرقت أكثر من ثلاثة أشهر، مما يعطي وقتاً كافياً لأية دولة عربية تريد تعبئة قواتها والدخول في المعركة، ووسط أنباء المعارك والإقتحامات والمجازر الدامية التي كان من المفترض أن تحرك فيهم جذور الشهامة والنخوة العربية، فيما لو بقي لديهم شيء من ذلك، فلم نر أحداً يدخل المعركة.. فإن الجميع أحجموا كأن على رؤوسهم الطير، حتى يتساءل القاصي والداني: هل ذهب شرف العرب؟

وفيما كان القصف على أشده والمعركة حامية الوطيس تداعى عرب النفط لعقد اجتماع عاجل في الطائف، وعندها ظن المقاتلون أن العرب قد دبت فيهم روح النخوة والشهامة وأنهم عزموا على المواجهة، وسيعلنون التعبئة العامة ويبدأون الجهاد المقدس حالاً، كما سيرسلون جيوشهم إلى لبنان لصد الهجمات اليهودية وستبدأ طائراتهم بالإغارة على تل أبيب وحيفا لرد «الحقوق المغتصبة». لاحت تباشير الأمل فعض المنكوبون على الجراح بانتظار «القرارات المصيرية والتاريخية» التي سيتخذها الأعراب بشأن تقديم المساعدات العاجلة التي ينتظرها منهم الشعب اللبناني بفارغ الصبر. وكم كانت دهشة الناس عظيمة عندما قرر عرب النفط استدعاء بشير الجميل إلى الطائف للتشاور، وكأن الوقت وقت مشاورات، فطار هذا الأخير إليهم على عجل، وهناك نصبوه حاكماً على لبنان قبل أن تنصبه اسرائيل. وبذلك يكون العرب قد قاموا بدورهم في أداء الأمانة ورد العدوان وتقديم يد المساعدة إلى إخوانهم اللبنانيين والفلسطينيين.

حتى أن مجازر بيروت التي هزت الضمير العالمي لم يتحرك العرب من أجلها، ولم يصدر عنهم أي موقف حازم يدعو إلى التصدّي لما يجري داخل لبنان. فقد انتظروا إلى ما بعد الإنتهاء من المذبحة للنظر في الأمر، وتأخرت قراراتهم حتى أول ذي القعدة ١٤٠٣ هـ - ٢٠ أيلول ١٩٨٢ م، أي بعد أربعة أيام من بدء المجزرة، حين طالعتنا وسائل الإعلام والإذاعات العربية بقرارات الملوك والزعماء العرب «التاريخية» والمشرِّفة كما نعهدها باستمرار، وأعلنوا الحداد العام. وبعضهم إكتفى بإرسال رسائل إلى ريغن، رئيس الولايات المتحدة الأميركية، لإستدرار عطفه لإيقاف النزف المروِّع في لبنان، وفاتهم أن الحق لا يسترد بذرف الدموع. والبعض الآخر اكتفى بالإعلان عن ترحيبه بإستقبال المقاتلين.

هذا وقد حدثت مظاهرة استنكار في الكويت، وهي المظاهرة الوحيدة التي جرت في «العالم العربي» بعد فلسطين المحتلة، وعندئذ أرسل الصهاينة مذكرة احتجاج «عنيفة اللهجة» إلى السلطات الكويتية، فسارعت هذه الأخيرة لفرض الأمن والنظام. حتى المظاهرات ضد اسرائيل أصبحت في البلاد العربية من الكبائر والمحرَّمات التي تستوجب السجن والإعدام.

لقد دمر اليهود شعباً واحتلوا بلداً، ولم يحرِّك العرب ساكناً، حتى أنهم لم يغيّروا برامج إذاعاتهم بل بقيت على حالها في الغناء والطرب واللهو والمجون، أما إذا مات منهم أمير أو شيخ عميل تراهم يعلنون الحداد أسابيع أو أشهر.

★ عتاب وشكوى

شكراً لكم يا حكام العرب! يا صانعي الهزائم والخيانات! وهل تصدر الهزيمة والخيانة إلا عن أمثالكم؟ ألغيرها خلقتم؟ وهل كان بإمكان حفنة من اليهود، ممن ضربت عليهم الذلة والمسكنة في سحيق التاريخ، أن يتسلطوا على ما تسمونه في إعلامكم «الأمة العربية» التي أنتم أعلى ممثليها لولا ضعفكم

وتخاذلكم ؟ وهل كان بإمكان أميركا أن تأتي من أقصى الأرض لتعرض قوتها وأساطيلها على شواطئ المسلمين لولا ضعفكم وتفرقكم عن حقكم، وخطبكم المتتالية التي لم تستطع على كثرتها إسقاط شعرة في فراء الدولة الإسرائيلية الوليدة، وتصريحاتكم الغثة والقذرة كما نعهدها في إذاعاتكم التي ما فتئت تحارب اليهود بالكلمات الرنانة والخطب الحماسية وافتعال الهرج والمرج، حتى ليظن الظان أن فلسطين قد عادت للمسلمين، وأن لبنان هو بألف خير لا ينقصه إلا وصول إمداداتكم العسكرية وجيوشكم النظامية التي من الممكن أن تكون في طريقها إلى بيروت والقدس لوضع الأقوال موضع الأفعال، لكن هيهات لما يوعدون.

شكراً لكم أيها العرب! أنتم يا من قتلتم لبنان بعد أن قتلته كتائب أمين وبشير، يا حملة رايات السلام والقومية. شكراً جزيلاً على غيرتكم التي لا تحد ورغبتكم العظمى في إنشاء سلام دائم وحلف مقدس ورابطة قومية وحدوية مع جارتكم وشقيقتكم المدللة اسرائيل، لإطفاء نور الحق ومحاربة جيش محمد ﷺ القادم من الشرق في حلة غريبة لا عهد لكم بها من قبل، فانتظروا إنّا معكم من المنتظرين!

كنا يا إخوة العرب وما نزال ننزف دماً، وكانت جراحنا ودماؤنا مشتاقة إلى غيرتكم وشجاعتكم. عهدناكم شجعاناً أشداء لا تملون الحرب ولا تفرون ولا تجبنون. وقد زينت لنا آمالنا أن نراكم بيننا، تقاتلون إلى جانبنا، وتقفون معنا في السراء والضراء. وقد رأيتم بأم أعينكم أن مقاتلي بيروت وجبل عامل إنما يقاتلون بالنيابة عنكم. فإذا انتصروا أنتم المنتصرون، وإذا غلبوا أنتم المغلوبون. عدوهم عدوكم، وقضيتهم قضيتكم، فكدتم كيدكم، وناصبتم لنا العداء والبغضاء، وسللتم علينا سيوفكم التي كنا قد سللناها على عدونا وعدوكم، فأصبحتم أعداء لأمتكم، ويداً عليها لأعدائكم، بغير عدل أفشوه فيكم، ولا أمل أصبح لكم فيهم، إلا الحرام من الدنيا أنالوكم، وخسيس عيش طمعتم فيه، وغدرتم بما أتمنتم عليه من الأموال والفروج، فسحقاً لكم يا عبيد الأمة، وشذاذ الأحزاب، ونبذة الكتاب، ونفثة الشيطان وقتلة أبناء الاسلام وأتباع القرآن، وعصبة الآثام، ومحرّفي الكتاب، ومطفئي السنن، وملحقي العار بهذه الأمة. ألا وإنكم قد لزمتم طاعة الشيطان، وتركتم طاعة الرحمن، وأظهرتم الفساد، وعطلتم الحدود، وأحللتم حرام الله، وحرمتم حلاله، وضيعتم الأمانة، فبئس ما قدمت أيديكم، وويل لكم من عدو أظلم وريح صرصر لا تبقي منكم ولا تذر.

★ رحيل مقاتلين أم هزيمة أنظمة

ويمكن القول أن مقاتلي بيروت قاتلوا نيابة عن الأنظمة العربية مجتمعة، وصمدوا على ابواب بيروت ومداخلها صمود الأبطال، حتى وقفت اسرائيل حائرة لا تدري ماذا تفعل، فلجأت إلى الخداع والمراوغة، وكانت الحيلة التي فعلت فعلها في النهاية. وتم كل شيء بالإتفاق مع حكام العرب وأمرائهم الذين رأوا في المخطط الصهيوني الجديد شيئاً يبعث على الفخر والإعتزاز لأنه يتفق مع مشاريعهم «القومية»

وأفكارهم «النضالية»، فنصحوا المقاتلين بالإستسلام وإلقاء السلاح والنجاة بأنفسهم. وبدوا أنهم على أتم الإستعداد للنهوض بـ «مسؤوليتهم القومية والتاريخية» في قيادة أمتهم نحو شاطئ الأمان والسلام في تلك المرحلة العصيبة، لكي تلعب دورها «القومي» و «الوطني» في تقرير المصير العربي الشامل، وذلك بتخليص هؤلاء «المتطرفين» و «المتهورين» من الموت المحتم الذي ينتظرهم إذا استمروا في عنادهم و «طيشهم»، ورفضهم الإصغاء لمنطق العقل والضمير، مع ما يستتبع ذلك من تفريط بـ «المصلحة القومية والوطنية» وتعريض أمتهم لشتى المهالك والأخطار بسبب مواقفهم «الخيانية» و «التآمرية» التي من شأنها أن تجر الأمة كلها إلى الكارثة. كذلك أعلن الحكام عن رغبتهم في المشاركة في ترحيل أفواج المقاتلين، على مسؤوليتهم الخاصة، وبحماية مدافعهم وطائراتهم، وبواسطة سفنهم وأساطيلهم البحرية، إلى خارج مناطق القتال بعيداً في الصحاري والممالك والجمهوريات والإمبراطوريات العربية «التقدمية» والرجعية على السواء، لكي يتسنى للجيش الصهيوني أن يمارس صلاحياته «الإنقاذية» بحرية تامة، ويقضي على «الإرهابيين» و «المتطرفين» و «الأصوليين» الخارجين على الإجماع العربي والشرعية المحلية والإقليمية والدولية، ويزيل كافة بؤر التوتر والإرهاب لنشر العدل والسلام فوق الربوع اللبنانية تمهيداً لإحلال السلام «العادل» و «الشامل» بين إسرائيل وجاراتها العربية، وبالتالي خلق جو من الثقة المتبادلة والتعاون والتعاطف الدائم بين الشعبين «الشقيقين» العربي واليهودي.

والواقع أن انسحاب المقاتلين الصامدين في بيروت قد تم بمباركة عربية، وبقرار عربي - اميركي، اتخذته كافة العواصم اللاهثة وراء قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة. وهذا الإنسحاب لا يمكن أن يفسر إلا على أنه هزيمة شنعاء للأنظمة العربية بكل حكامها وملوكها ورؤسائها الزاحفين على بطونهم وراء تصريحات ريغن (رئيس أميركا) وديستان (رئيس فرنسا)، وكأنهم ما أمروا إلا ليعبدوا أمريكا مخلصين لها مسلّمين إليها قراراتهم وتوجهاتهم في السر والعلانية:

أمين الجميل: الوارث

★ الميراث العفن لآل الجميل

صباح يوم الخميس في ٢٧ ذي القعدة - ١٦ أيلول نقل رؤساء الكتائب رسالة إلى اسرائيل تتعلق بترشيح أمين الجميل لمنصب الرئاسة. وقد أكد اثنان منهم لشخصية اسرائيلية أن أمين سيواصل طريق أخيه (٧٩).

ويقول كريم بقرادوني في كتابه «لعنة وطن»، انه «في ١٦ أيلول (١٩٨٢) صعد وزير الدفاع الإسرائيلي أربيل شارون إلى بكفيا لأخذ الضمانات بأن امين ملتزم بسياسة بشير، واختلى شارون مع بيار

وأمين الجميل اللذين أكدا له أنهما اطلعا على محضر آخر اجتماع بينه وبين بشير وأنهما يلتزمان بمضمونه، وقد أدت هذه الطمأنات إلى اتخاذ موقف سريع من الحكومة الإسرائيلية بتأييد أمين».

وفي اليوم التالي (١٧ أيلول) بعث فادي افرام رسالة ثانية إلى اسرائيل على أثر محادثة أجراها مع أمين الجميل، وتؤكد الرسالة أن أمين الجميل وافق على وجوب التوصل إلى اتفاق سلام مع اسرائيل، طبقاً لما وافق عليه بشير [٨٠]. وفي الساعة الواحدة من بعد الظهر التقى مبعوث اسرائيلي بأمين الجميل وأخبره أن اسرائيل قررت دعمه [٨١]. وصباح يوم الأحد في ٣٠ ذي القعدة - ١٩ أيلول التقى أمين الجميل أحد القادة الصهاينة في مسكنه ببيروت، ووعده بإقامة علاقات جيدة وصلات عمل وثيقة مع اسرائيل، وأخذ على عاتقه كل التعهدات التي تعهد بها أخوه [٨٢].



دولة صليبية عنوانها: آل الجميل

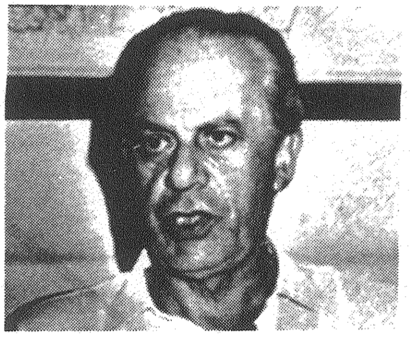
هكذا وبنفس الأسلوب والطريقة، وفي ظل الطائرات والقذائف الإسرائيلية تم في ٢ ذي الحجة - ٢١ أيلول وفي ثكنة الفياضية بالذات تنصيب أمين الجميل رئيساً للبنان. وكان أول ما فعله أمين الجميل، بعد تعيينه في سدة الرئاسة، إعلانه أمام المجلس النيابي بأنه سيسير على خطى أبيه بيار الجميل ويستوحي عمله من مدرسته. كذلك زار المجلس الحربي الكتائبي، والتزم أمامه بالإستعداد للسير على خطى أخيه، وإنجاح مسيرة بشير الجميل (٨٣). ثم قام بتشكيل حكومة جديدة موالية له برئاسة شفيق الوزان.

وبوصوله للرئاسة يكون أمين الجميل قد ورث بصورة كاملة تركة أخيه وحاز على ذلك الميراث العفن لآل الجميل. وقد أشارت وسائل الإعلام إلى هذه الناحية، وعن كيفية وصول أمين الجميل إلى الحكم، حتى استحق أن يسمى بالفعل وريث الأموات. فقد مات خاله موريس الجميل، فانتخب نائباً مكانه، ومات أخوه بشير فورث الرئاسة، ومات أبوه فورث الكتائب. وكان الرئيس الأميركي رونالد ريغن أول من أبرق لأمين الجميل يهنئه بتولي منصبه الجديد.



في نهاية شهر أيلول حضر مبعوث من اسرائيل للإجتماع بقادة الموارنة، واقترح عليهم إقامة علاقات بـ«صيغة طهران»، أي إقامة علاقات وثيقة دون أن ترفرف الأعلام في العاصمتين. وأثناء اللقاء شهد جوزيف أبو خليل الذي التقى أمين الجميل قبل يومين من الإجتماع بالمبعوث الإسرائيلي، أن أمين

قال إنه «بعدما حدث فإن معاهدة سلام مع اسرائيل هي أمر واجب فعلاً، صيغة طهران هي صيغة يجب أن ندرسها». وقال بيار الجميل للمبعوث الإسرائيلي: «أنتم حلفاؤنا الطبيعيون ... التعاون بيننا يجب أن يتم بصورة حضارية»[٨٤].


جوزف أبو خليل

وفي مساء ١٥ ذي الحجة - الرابع من تشرين الأول التقى شارون مجدداً رؤساء الكتائب الذين تحدثوا طويلاً عن مستقبل العلاقات مع اسرائيل، ثم عقد اجتماعاً مع أمين الجميل[٨٥]. وقد اجتمع شارون بسعد عده بتتويجه على قطاع يمتد من الحدود الدولية حتى نهر الليطاني[٨٦].

عزز أمين الجميل تحالفه مع الأميركيين والفرنسيين، وعقد مع الصهاينة معاهدة صداقة وتعاون، ثم شرع في بناء الدولة القومية المارونية. وبعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من بيروت الغربية أعطى أوامره للجيش باجتياحها من جديد وبتدمير الضاحية الجنوبية لأنها شقت عصا الطاعة، ثم اعتمد سياسة الإرهاب والتجويع، وذلك من أجل القضاء على حركة المعارضة ضده.

★ ذئاب دولية في الغابة اللبنانية

بعد وقوع المجازر الدامية عادت قوات الإحتلال المتعددة الجنسيات إلى بيروت لمساعدة حكومة أمين الجميل، في بسط سلطتها على أرض لبنان. وفي نفس الوقت أعلن وزير الخارجية الفرنسي في ٧ ذي الحجة ١٤٠٢ هـ-٢٦ أيلول ١٩٨٢ أن القوة المتعددة الجنسيات لن تنسحب من لبنان إلا بالتشاور فيما بينها ومع حكومة لبنان[٨٧].

ومن جديد عاد الزعماء الموارنة إلى نغمة «الشرعية» وطلبوا من الناس إسداء المعونة للبدء بما أسموه «مغامرة الإنقاذ» بقيادة أمين الجميل.

لم تكن اسرائيل قد غادرت بيروت حتى ارتكب الجيش مجزرة بشعة ضد أهالي الرمل العالي أدت إلى سقوط ستة شهداء وعشرات الجرحى. وفي منتصف تشرين الأول ١٩٨٢ تصدى المسلمون لمحاولة هدم مسجد الرسول الأعظم على طريق المطار من قبل جيش السلطة المارونية. وانتهت العملية بعد سقوط ستة شهداء.

ثم إن الحرب الصليبية التي مضى عليها سبع سنوات لم تمكن الموارنة من تثبيت سلطتهم، وكذلك حملات الإبادة والمجازر التاريخية، فتقدموا بطلب رسمي من أمهم الحنون، فرنسا، والولايات المتحدة

الأميركية، عدوة الشعوب قاطبة، أن ترسل الدولتان قوات إضافية إلى لبنان من أجل فرض الحكم العنصري الجديد على جماهير المسلمين بالقوة. وأعلن كريم بقرادوني أن لبنان بحاجة إلى ثلاثين الفاً من القوات المتعددة الجنسية (٨٨).

ولهذه الغاية قام أمين الجميل بزيارة إلى الولايات المتحدة الأميركية في ١٩ تشرين الأول ١٩٨٢ م، واجتمع إلى رئيسها، رونالد ريغن، الذي وعده بتقديم ما يستحق من دعم ومساندة بهدف «إعادة سلطة الحكومة المركزية وسيطرتها في كل أرجاء البلاد» (٨٩). وطلب أمين الجميل من الإدارة الأميركية الضغط على اسرائيل، ليس من أجل الخروج من لبنان بل «لإجبارها» على البقاء في منطقة الشوف، معتبراً أن «جلاء» اسرائيل عن الشوف هو «مؤامرة» على لبنان.. أي أن الوجود الإسرائيلي في بعض مناطق جبل لبنان هو في نظره أمر ضروري (٩٠). حتى أن الاسرائيليين اعترفوا صراحة: «أن أمين الجميل يريد فعلاً إبقاء الجيش الإسرائيلي في لبنان لأنه الوسيلة الوحيدة لضمان نجاح مغامرته الدموية، كما طرح شروطاً قاسية بالنسبة للإنسحاب من أجل دفع الجيش الإسرائيلي إلى البقاء في لبنان لفترة زمنية أطول» (٩١).

كذلك ذهب أمين الجميل إلى أوروبا في محاولة لإستنهاض دولها باسم «حماية المسيحيين» لإرسال قوات أوروبية إلى لبنان. وعلى طريقة بطرس الناسك الذي حرض الدول الأوروبية للقيام بحروب صليبية في الشرق، استطاع إقناع الدول الغربية بإرسال قوات متعددة الأطراف إلى لبنان من فرنسا وبريطانية وإيطاليا إلى جانب الأساطيل الأميركية، لإخماد جذوة المقاومة ضد التحالف الكتائبي - الصهيوني.

وذكرت صحيفة الواشنطن بوست الأميركية بتاريخ ٢٨ / ١٠ / ١٩٨٢: «أن الإدارة الأميركية تدرس على ضوء مطالبة الرئيس اللبناني أمين الجميل زيادة عدد القوة المتعددة الجنسيات في لبنان إلى ثلاثين ألفاً وزيادة القوات الأميركية في لبنان من (١٢٠٠) إلى ثمانية آلاف جندي في نطاق عملية توسيع القوة المتعددة الجنسيات التي ينتظر أن ينضم إليها قوات من بريطانية وهولندا واستراليا وكندا ودول أخرى مرتبطة بالسياسة الأميركية أو بحلف الأطلسي». وفي نفس الوقت أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة لنظيره الإسرائيلي «أنه يجب الإسراع بموضوع إخلاء القوات الأجنبية من لبنان ما دام لم يتم تشكيل جيش لبناني مستقر» (٩٢).

هذا وقد أراد أمين الجميل أن يربط لبنان مباشرة بالسياسة الأميركية، عندما أشار بوضوح إلى الحكومة الفرنسية، بأن العلاقات مع أميركا تأتي في المرتبة الأولى من أولوياته، حتى بالنسبة للعلاقات مع فرنسا. وهكذا حصلت أمريكا على مرتبة الشرف التقليدية التي كانت فرنسا تحتلها لدى نظم الحكم اللبنانية السابقة (٩٣).

وأعلن كريم بقرادوني عضو المكتب السياسي الكتائبي عن استعجاله بضرورة نجاح الحل الأميركي في لبنان «قبل الربيع المقبل». وقال إن البديل للبنان وللشرق الأوسط هو أميركا. وإن التباين بين أميركا واسرائيل ليس استراتيجياً، كل ما هناك ربما بعض التباين التكتيكي بين البلدين ناشئ عن حرص واشنطن على المصلحة الأميركية التي تريدها، وهي تعمل لحل المشكلة اللبنانية، بالمحافظة على حسابات الدور العربي والعلاقات الوثيقة مع الدول العربية وخاصة مع دول الخليج، في حين أن اسرائيل لا تريد أن تدخل في حسابها العالم العربي. وأضاف إن أميركا لا تريد إرسال جنود أمريكيين ليحاربوا في لبنان بل تريد أن يكون لبنان حليفاً عسكرياً لها. وهي تطلب منحها تسهيلات عسكرية وواقعية في الحقل العسكري وليس من الضروري أن تكرس هذه التسهيلات باتفاقات خطية. وقال إن المناطق المسيحية آمنة ومحررة ومهيأة لأن تسلم قيادتها للدولة (٩٤).



كريم بقرادوني: على الكتائبي أن يكون كاليسوعي

وفي ٢ كانون الثاني ١٩٨٣ صرح وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون «أن اهتماماتنا وأميركا مشتركة في لبنان» (٩٥).

★ مغامرة الإنقاذ: دولة على الجماجم

في مطلع عام ١٩٨٣ م أعلن أحد المقربين لأمين الجميل أنه يأمل «في أن يتوقف رجال الدين عن التدخل في الشؤون السياسية وأن يحصروا مهمتهم في التوجيه الديني، وأنه ليس من مهام رجال الدين التدخل في تأليف الحكومة مثلاً أو محاولة التدخل في الإستشارات» (٩٦). وبعد هذا القرار، أعلن إدمون رزق، عضو المكتب السياسي الكتائبي، أن الأحزاب اليسارية كالحزب الشيوعي أو القومي أو البعثي أو التقدمي الإشتراكي لا يمنع نشاطهم في لبنان. ونقل عن بشير الجميل أنه قال: إذا رأينا شيوعياً أو قومياً أو بعثياً ليس لنا عليه شيء، فلن ندخل معه في علاقة سوء (٩٧).

والواقع أن زعماء الموارنة في لبنان استمدوا خططهم ومشاريعهم من السياسة الصهيونية. فقد جاء في البروتوكول السابع عشر لحكماء صهيون: «سنقصر رجال الدين وتعاليمهم له على جانب صغير جداً

من الحياة، وسيكون تأثيرهم وبيلاً سيئاً على الناس، حتى أن تعاليمهم سيكون لها أثر مناقض للأثر الذي جرت العادة بأن يكون لها. ولقد عنينا عناية عظيمة بالحط من كرامة رجال الدين من الأمميين في أعين الناس، وبذلك نجحنا في الإضرار برسالتهم التي كان يمكن أن تكون عقبة كؤوداً في طريقنا، وإن نفوذ رجال الدين على الناس ليتضاءل يوماً فيوماً (٩٨).

وقد عمد أمين الجميل وبالتعاون مع حزبه إلى إعطاء نفسه سلطات مطلقة تجعله مخولاً بإتخاذ ما يريد من قرارات. وفي هذا الصدد تقول «المجلة»: «إن النظام الجديد في لبنان سيكون نظاماً رئاسياً، حيث أن رئيس الجمهورية المدعوم من حزب الكتائب سيتخذ القرارات الرئيسية، بينما سيلعب الوزراء دوراً صغيراً مساوياً لدور المدراء العامين، ويمكن تبيين وإدراك ذلك من كيفية قيام أمين الجميل بتأليف حكومته الأولى، ومن الطريقة التي يتبعها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل والقضايا الرئيسية» (٩٩). وكذلك ملأ الحكم الجديد كل إدارات الدولة ومراكزها بعناصر معروفة بعدائها للمسلمين. وأصبحت معظم المعاملات المحالة من قبل المديرين العامين إلى الوزراء تحال بدورها إلى مستشارين لهم صفة رسمية، لدراستها وإعطاء رأيهم فيها قبل التوقيع عليها (١٠٠). ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أقدم الحكم على قطع العلاقات الديبلوماسية مع الجمهورية الإسلامية في ايران، في حين واصل علاقاته الحميمة مع حكام تل أبيب.

ورغم انهيار الإقتصاد الوطني وتدمير جميع مرافق البلاد الإقتصادية، فقد سارع أمين الجميل إلى دعوة الشبان للتجنيد الإجباري. وفي أوائل تشرين الثاني عام ١٩٨٢ م أعلنت وزارة الدفاع الأميركية أنها سترسل ما بين خمسين وستين مستشاراً عسكرياً إلى لبنان، بالإضافة إلى مساعدة مالية بمبلغ ١٢٥ مليون دولار لتدريب الجيش اللبناني وتأهيله لتسلم دوره الأمني (١٠١). وقد تولى هؤلاء المستشارون العسكريون عملية تنظيم التجنيد الإجباري التي أعلنت لأول مرة في لبنان منذ العام ١٣٦٢ هـ - ١٩٤٣ م، وذلك بهدف حراسة النظام الطائفي الجديد.

وفي ٧ صفر ١٤٠٢ هـ - ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٢ م أعلنت حكومة أمين الجميل رسمياً مبدأ تطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية، وكلفت لجنة لاستكمال النصوص والإجراءات اللازمة لاستدعاء دفعة خلال فترة لا تتجاوز الشهر الواحد (١٠٢). وقد أعلن أن التكاليف الأولية للمشروع تقدر بستماية مليون ليرة لبنانية في السنة، إذا قررت الحكومة تطبيق المشروع على ثلاثين ألف شاب فقط (١٠٣).

هذا وقد عمد أمين الجميل إلى اعادة بناء الجيش وفق رغباته وتوجهاته، وأصبحت معظم الألوية والكتائب التابعة لها بقيادة ضباط موارنة مرتبطة مباشرة بالقوات الكتائبية وخاضعة لتوجيهاتها وسياستها. وضمت قيادة الجيش إلى قواتها بعض العسكريين الملتحقين بجيش سعد حداد. وقد أكد أكثر

من مصدر عسكري أن مدفعية القوات الكتائبية الثقيلة كانت متصلة بغرفة عمليات الجيش في وزارة الدفاع باليرزة، وتعتبر بمثابة «الدعم العام» للجيش، الذي يقوم بطلب الرمي منها ساعة الحاجة (١٠٤). وأكد فادي افرام، قائد القوات الكتائبية، أن هناك تنسيقاً واضحاً بين الجيش اللبناني وقواته (١٠٥).

ولم يكن دور الجيش يختلف عن دور الجيش الصهيوني والعصابات المارونية، فما ان خرج الصهاينة من بيروت الغربية حتى سارع هذا الجيش وبالتعاون مع الأميركيين والفرنسيين والبريطانيين والإيطاليين إلى احتلالها بغية إكمال المسلسل الدامي. وقد صبت دولة أمين جام غضبها على الضاحية الجنوبية، فمنعت المظاهرات والإجتماعات واعتقلت المئات، ثم أعلنت عن تهديم «البيوت غير الشرعية» في الوقت الذي تهدم كل شيء، فجاءت الآليات إلى الأوزاعي وحول المطار وباشرت مهمتها على الفور.

وبعد أن رزحت بيروت الغربية تحت السيطرة المارونية، عمد الحكم إلى لعبة جديدة، وهي نزع السلاح وجمعه تحت شعار «المحافظة على أمن المواطن وحياته». وهذه الخطة كانت تعني في الواقع نزع السلاح واغتصابه من أيدي الفئات المعارضة لسياسة الدولة الجديدة، والخارجين على السلطة والنظام، بغية تحويلهم إلى أناس عزّل لا حول لهم ولا قوة، ومن ثم دفعهم إلى اليأس والإستسلام، وبالتالي تكريس نتائج الغزو الصهيوني، وحمل المسلمين على القبول بالأمر الواقع، في حين بقيت العصابات المارونية على اختلاف ولاءاتها وانتماءاتها ناشطة لترويع الناس واعتقالهم، ونصب الحواجز لممارسة عمليات الخطف والإعتقال داخل بيروت الغربية.

هذا وقد أشار اليهود في بروتوكولاتهم إلى أهمية هذه الخطة وخطورتها على مستوى الشعب، ودورها في إخماد جذوة المقاومة، حيث جاء في البروتوكول الخامس لحكماء صهيون: «وتجريد الشعب من السلاح... أعظم أهمية من دفعه إلى الحرب» (١٠٦).

إتفاق ١٧ أيار مع الصهاينة

★ الثالوث الأميركي الصهيوني الماروني

في تشرين الثاني عام ١٩٨٢ م أوفد أمين الجميل مبعوثاً شخصياً إلى اسرائيل للقاء بحليفه شارون، من أجل التحضير للمفاوضات الرسمية «وتطبيع العلاقات بين اسرائيل ولبنان». واقترح الموفد الماروني أن يتضمن الإتفاق بنداً يتعلق بموافقة اسرائيل على أن تعبر أراضيها بضائع إلى الأردن والدول العربية الأخرى، «وهكذا سيتخلص لبنان من الإعتماد على مرور بضائع عبر الحدود السورية» (١٠٧).

وقد عاد هذا المبعوث ثانية إلى اسرائيل في ٢٧ صفر ١٤٠٣ هـ - ١٣ كانون الأول ١٩٨٢ م. واتفق مع الصهاينة على وجوب قيام تحالف بين لبنان واسرائيل. وفي اليوم التالي، أخبر شارون رئيس الحكومة

الإسرائيلية مناحيم بيغن بأنه «تم التوصل إلى اتفاق مسبق بالنسبة إلى مستقبل العلاقات بين اسرائيل ولبنان». وقال في اجتماع تم عقدة في مكتب رئيس الحكومة وحضره الديبلوماسيان الأميركيان فيليب حبيب وموريس درايبر: «لم نخف عنكم واقع أننا نجري اتصالات مباشرة مع اللبنانيين، وبذلك وصلنا إلى اتفاق سأقر أمضمونه أمامكم». ولم يلبث شارون أن سافر إلى بيروت حيث أجرى سلسلة مفاوضات مع زعماء الموارنة(١٠٨).

وفي ١٣ ربيع الأول ١٤٠٣ هـ ـ ٢٨ كانون الأول ١٩٨٢ م وصل الممثلون لبدء المحادثات في خلدة تحت حراسة مشددة من قبل الجنود الصهاينة والقوة المتعددة الجنسيات و «الجيش اللبناني»، ولم يفتتح المؤتمر أعماله إلا بحماية سفن الأسطول السادس الأميركي التي كانت موجودة قبالة المكان، ودبابات ومجنزرات الجيش الاسرائيلي.

وقد برز منذ اللحظة الأولى لبدء المفاوضات تجاهل الوجود الإسلامي في لبنان. ومما قاله ديفيد كيمحي رئيس الوفد الإسرائيلي في جلسة افتتاح المفاوضات في خلدة في ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٢: «إننا نعتقد أنه لا يوجد من يمنعنا من العيش في حسن جوار وسلام، كدولتين سيدتين مستقلتين تعيشان جنباً إلى جنب في صداقة وأمن، لأن ما نصبو إليه هو الصداقة والأمن. هذه هي الأهداف التي نضعها أمام أعيننا في هذه المفاوضات، ونرجو أن تتوج بالنجاح لمصلحتنا جميعاً»(١٠٩). وفي نفس اليوم أعلن رئيس الوفد الأميركي موريس درايبر: «أن الموقف الرسمي الأميركي يعطي الأولوية لتطبيع العلاقات تليه الترتيبات الأمنية، وبعدها يمكن الحديث عن الإنسحابات وبالأحرى الإنسحابات المتبادلة»(١١٠). وقد أوضح درايبر في إحدى جلسات المفاوضات: «أن الولايات المتحدة تؤمن بأن هذه المفاوضات يجب أن تحقق مصالح اسرائيل المشروعة بالأمن إلى أقصى حد ممكن، وفي الوقت ذاته تدعم الولايات المتحدة استقلال لبنان ووحدته القومية واستعادة سيادته الكاملة على أرضه»(١١١).

أما وزير الخارجية الأميركي فقد أبلغ نظيره الإسرائيلي: «بالنسبة للتدابير الأمنية سوف تبحثون ذلك مع اللبنانيين، وعليكم أن تحاولوا الحصول على أكبر قدر ممكن من التطبيع في العلاقات بقدر ما تستطيعون. يجب أن تضمن لكم ترتيبات أمنية مناسبة في الجنوب وعلاقات مع لبنان تكون مختلفة عما كان قبل الحرب»(١١٢).

وفي كانون الثاني عام ١٩٨٣ م أكد قائد القوات الكتائبية فادي افرام على وجوب إسقاط حالة العداء مع اسرائيل وإقامة علاقات وثيقة معها(١١٣).

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة أمين الجميل خصصت مبلغ أربعة ملايين وستمائة ألف ليرة لبنانية لتأمين نفقات المفاوضات التي جرت مع اسرائيل وأميركا، ونفقات الإتصالات السياسية والديبلوماسية

التي جرت في شأنها على الصعيدين الداخلي والخارجي (١١٤).

بعد مفاوضات استمرت بضعة أشهر فرغت الوفود من وضع بنود الإتفاق. وفي ٥ شعبان ١٤٠٣ هـ - ١٧ أيار ١٩٨٣ م تم التوقيع على الإتفاقية من قبل ممثلي الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل والنظام الماروني:

★ نص الإتفاق والملاحق والمحاضر التفسيرية

نص الإتفاق

«إن حكومة جمهورية لبنان وحكومة دولة اسرائيل إدراكاً منهما لأهمية صيانة وتعزيز السلام الدولي المرتكز على الحرية والمساواة والعدالة، واحترام حقوق الإنسان الأساسية.

إنطلاقاً من إيمانهما بأهداف شرعة الأمم المتحدة ومبادئها.

وإقراراً بحقهما وواجبهما في العيش بسلام مع جميع الدول ومع بعضهما البعض داخل حدود آمنة ومعترف بها، واتفاقاً منهما على إعلان انهاء حالة الحرب بينهما.

رغبة منهما في إقامة أمن دائم لبلديهما وفي تلافي التهديد واستعمال القوة في ما بينهما.

ورغبة منهما في إنشاء علاقاتهما المتبادلة بالطريقة المنصوص عنها في هذا الإتفاق.

وبعد أن زودتا مندوبيهما المفوضين الموقعين أدناه بصلاحيات مطلقة لتوقيع هذا الإتفاق، بحضور ممثل الولايات المتحدة الأميركية، إتفقا على الأحكام التالية:

المادة الأولى:

١ - : يتعهد كل من الفريقين باحترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه، وهما يعتبران الحدود الدولية القائمة بين لبنان واسرائيل غير قابلة للانتهاك.

٢ - : يؤكد الفريقان أن حالة الحرب بين لبنان واسرائيل أنهيت ولم تعد قائمة.

٣ - : عملاً بأحكام الفقرتين الأولى والثانية، تتعهد اسرائيل بأن تسحب قواتها المسلحة من لبنان وفقاً لملحق هذا الإتفاق.

المادة الثانية:

يتعهد الفريقان مسترشدين بمبادئ الامم المتحدة والقانون الدولي بتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية، وبطريقة تؤدي إلى تعزيز العدالة والسلام والأمن الدوليين.

المادة الثالثة:

في سبيل توفير الحد الأقصى للأمن في لبنان واسرائيل، يقيم الفريقان ويطبقان ترتيبات أمنية، بما في ذلك إنشاء منطقة أمنية، وفقاً لما هو منصوص عنه في ملحق هذا الإتفاق.

المادة الرابعة:

١ -: لا تستعمل أراضي أي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي أو إرهابي ضد الفريق الآخر أو ضد شعبه.

٢ -: يحول كل فريق دون وجود أو إنشاء قوات غير نظامية أو عصابات مسلحة أو منظمات أو قواعد أو مكاتب أو هيكليات أهدافها أو غاياتها الإغارة على أراضي الفريق الآخر، أو القيام بأي عمل إرهابي داخل الأراضي، أو أي نشاط يهدف إلى أن يهدد أو يعرض للخطر أمن الفريق الآخر أو سلامة سكانه.

لهذه الغاية تصبح لاغية وغير ملزمة جميع الإتفاقيات والترتيبات التي تخول ضمن أراضي أي من الفريقين وجود وعمل عناصر معادية للفريق الآخر.

٣ -: مع الإحتفاظ بحقه الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي يمتنع كل من الفريقين:

أ - عن القيام أو الحث أو المساعدة أو الإشتراك في تهديدات أو اعمال حربية أو هدامة أو تحريضية أو عدوانية ضد الفريق الآخر أو ضد سكانه، أو ممتلكاته سواء داخل أراضيه أو انطلاقاً منها أو داخل أراضي الفريق الآخر.

ب - عن استعمال أراضي الفريق الآخر لشن هجوم عسكري ضد أراضي دولة ثالثة.

ج - عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للفريق الآخر.

٤ -: يتعهد كل من الفريقين باتخاذ التدابير الوقائية والإجراءات القانونية بحق الأشخاص والمجموعات التي ترتكب اعمالاً مخالفة لأحكام هذه المادة.

المادة الخامسة:

إنسجاماً منهما مع إنهاء حالة الحرب يمتنع كل فريق في إطار أنظمته الدستورية عن أي شكل من الدعاية المعادية للفريق الآخر.

المادة السادسة:

يحول كل فريق دون أن تدخل أرضه أو تنتشر فيها أو تعبرها بما في ذلك مجاله الجوي وبحره الإقليمي، في ما عدا حق العبور البريء وفقاً للقانون الدولي، قوات عسكرية أو معدات أو تجهيزات عسكرية عائدة لأي دولة معادية للفريق الأخر.

المادة السابعة:

باستثناء ما هو منصوص عنه في هذه الإتفاقية، يمكن أن يجري بناء على طلب الحكومة اللبنانية وموافقتها نشر قوات دولية على الأرض اللبنانية لمؤازرة الحكومة اللبنانية في تثبيت سلطتها، ويتم اختيار

الدول الجديدة التي ستساهم في المستقبل في هذه القوات من الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الفريقين.

المادة الثامنة:

١ - أ: حالما يسري مفعول هذا الإتفاق ينشئ الفريقان «لجنة اتصال مشتركة» تبدأ ممارسة وظائفها من وقت إنشائها، وتكون للولايات المتحدة فيها صفة المشارك. يعهد إلى هذه اللجنة بالإشراف على تنفيذ هذا الإتفاق في جميع جوانبه وفي الشؤون التي تدخل فيها الترتيبات الأمنية. تعالج هذه اللجنة المسائل غير المعمول بها والمحالة إليها من قبل لجنة الترتيبات الأمنية المنشأة بموجب الفقرة «ب -» أدناه. وتتخذ اللجنة قراراتها بالإجماع.

ب - تهتم «لجنة الإتصال المشتركة» بصورة متواصلة بتطور العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتجات والأشخاص والمواصلات الخ.

ج - في إطار «لجنة الإتصال المشتركة» تنشأ «لجنة الترتيبات الأمنية» المحدد تشكيلها ووظائفها في ملحق هذا الإتفاق.

د - يمكن إنشاء لجان فرعية للجنة الإتصال المشتركة حسبما تدعو الحاجة.

هـ - تجتمع لجنة الإتصال المشتركة في لبنان واسرائيل مداورة.

و - لكل من الفريقين، إذا رغب في ذلك، وما لم يحصل أي اتفاق على تغيير الوضع القانوني، أن يقيم مكتب اتصال على أرض الفريق الآخر لأجل القيام بالمهام المذكورة أعلاه في إطار لجنة الإتصال المشتركة وللمؤازرة في تنفيذ هذا الإتفاق.

ز - يكون على رأس كل فريق في «لجننة الإتصال المشتركة» موظف حكومي رفيع المستوى.

ح - تكون جميع الشؤون الأخرى المتعلقة بمكاتب الإتصال هذه وبموظفيها، وكذلك بالموظفين التابعين لأي من الفريقين والموجودين على أرض الفريق الآخر لسبب ذي صلة بتنفيذ هذا الإتفاق، موضوع بروتوكول يجري عقده بين الفرقاء ضمن لجنة الإتصال المشتركة. وبانتظار عقد هذا البروتوكول تعامل مكاتب الإتصال والموظفون المشار إليهم وفقاً للأحكام المتصلة بهذا الموضوع الواردة في معاهدة البعثات الخاصة تاريخ ٨ كانون الأول ١٩٦٩، بما فيها الأحكام المتعلقة بالإمتيازات والحصانات، ولا يلغي ما سبق أي تحفظات ممكنة للفرقاء على تلك المعاهدة.

٢ - خلال فترة الستة أشهر التالية، لإنسحاب جميع القوات المسلحة الإسرائيلية من لبنان وفقاً للمادة الأولى من هذا الإتفاق، وبعد الإعادة المتزامنة لبسط السلطة الحكومية اللبنانية على طول الحدود الدولية بين لبنان واسرائيل، وفي ضوء إنهاء حالة الحرب يشرع الفريقان، في إطار لجنة الإتصال المشتركة، بالتفاوض بنية حسنة، بغية التوصل لاتفاق حول حركة السلع والمنتجات والأشخاص وتنفيذها على

أساس غير تمييزي .

المادة التاسعة:

١ - يتخذ كل من الفريقين، في مهلة لا تتعدى عاماً واحداً من بدء سريان هذا الإتفاق، جميع الإجراءات اللازمة لإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الإتفاق . وذلك وفقاً للأصول الدستورية العائدة إلى كل من الفريقين وتقيداً بها .

٢ - يتعهد الفريقان بعدم تنفيذ أية التزامات راهنة تتعارض مع هذا الإتفاق، كذلك بعدم الدخول في أي التزام وبعدم تبني قوانين أو انظمة تتعارض مع هذا الإتفاق .

المادة العاشرة:

١ - يتم إبرام هذا الإتفاق من قبل الفريقين طبقاً للأصول الدستورية لدى كل منهما، ويسري مفعوله من تاريخ تبادل وثائق الإبرام، ويحل محل الإتفاقيات السابقة بين لبنان واسرائيل .

٢ - كل المرفقات بهذا الإتفاق أي الملحق والذيل والخريطة والمحاضر التفسيرية المتفق عليها تعتبر جزءاً من الإتفاق لا يتجزأ .

٣ - يمكن تعديل هذا الإتفاق أو تنقيحه أو استبداله برضى الفريقين .

المادة الحادية عشرة:

١ - إن الخلافات الناجمة عن تفسير هذا الإتفاق أو تطبيقه تجري تسويتها بطريقة التفاوض ضمن لجنة الإتصال المشتركة . وكل خلاف من هذا النوع يتعذر تسويته ضمن هذه الطريقة يجري إخضاعه للتوفيق . وإذا لم يحل فيتم إخضاعه لإجراء متفق عليه بغية الفصل فيه في صورة نهائية .

٢ - على الرغم من أحكام الفقرة الأولى، يفصل في إطار لجنة الترتيبات الأمنية، بالخلافات الناجمة عن تفسير الملحق أو تطبيقه . وإذا تعذر ذلك فتحال هذا الخلافات بناء على طلب أحد الفريقين إلى لجنة الإتصال المشتركة لحلها بالتفاوض .

المادة الثانية عشرة:

يبلغ هذا الاتإاق إلى أمانة الأمم المتحدة لتسجيله وفقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

وضع هذا الإتفاق في خلدة وكريات شمونة في اليوم السابع عشر من أيار ١٩٨٣ على ثلاث نسخ بأربعة نصوص رسمية باللغات العربية والعبرية والفرنسية والإنكليزية . وفي حال اختلاف بالتفسير يعتمد على حد سواء النصان الإنكليزي والفرنسي .

عن حكومة الجمهورية اللبنانية — عن حكومة دولة إسرائيل

انطوان فتال — دايفيد كيمحي

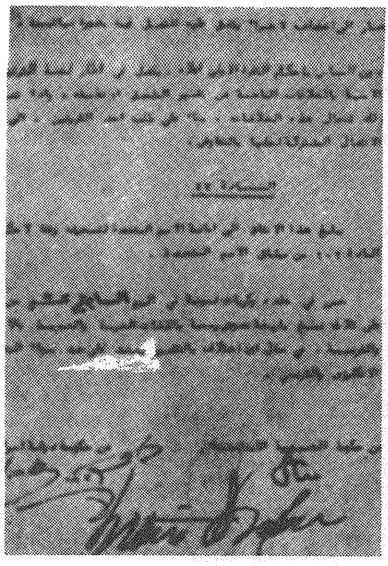
بشهادة

عن حكومة الولايات المتحدة الأميركية

موريس درايبر



حفلة توقيع الإتفاق



التواقيع



﴿اليهود والنصارى بعضهم أولياء بعض﴾ المائدة ٥١.

الشرعية الصليبية تبرم تحالفها مع اليهود وتُسيل دماء المسلمين.

الثلاثة الذين تصافحوا بعد توقيع الإتفاق، من اليمين: أنطوان فتال، موريس درايبر، ديفيد كيمحي

ملحق الترتيبات الأمنية

١ - المنطقة الأمنية:

أ- تقام منطقة أمنية تتعهد الحكومة اللبنانية بأن تنفذ الترتيبات الأمنية المتفق عليها بموجب هذا الملحق.

ب يحد المنطقة الأمنية وفقاً لما هو مرسوم على هذه الخريطة المرفقة بهذا الملحق، من الشمال خط يشكل «أ» على الخريطة المرفقة، ومن الجنوب والشرق خط الحدود اللبنانية الدولية

٢ - الترتيبات الأمنية

تتخذ السلطات اللبنانية تدابير أمنية خاصة لكشف النشاطات العدائية ومنعها، كما لكشف ومنع إدخال او تحرك المسلحين غير المسموح لهم وكذلك إدخال او تحرك التجهيزات العسكرية غير المسموح بها في المنطقة الامنية أو غيرها، في ما عدا المستثنيات المنصوص عنها. وتطبق على حد سواء في كامل المنطقة الأمنية الترتيبات الأمنية التالية:

أ - القوات والعناصر المسلحة المنظمة الوحيدة المسموح بها في المنطقة الأمنية هي الجيش اللبناني والشرطة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي والقوات اللبنانية المساعدة (الأنصار) المنشأة تحت سلطة الحكومة اللبنانية المطلقة، وذلك باستثناء ما هو مبين في مكان آخر من هذا الملحق.

للجنة الترتيبات الأمنية ان توافق على أن تتمركز في المنطقة الأمنية عناصر مسلحة لبنانية أخرى مشابهة للأنصار.

ب - يمكن لقوى الشرطة اللبنانية وقوات الأمن الداخلي والأنصار أن تتمركز في المنطقة الأمنية، وتزود هذه القوات والعناصر بالأسلحة الاوتوماتيكية الخفيفة والفردية. كما تجهز قوى الأمن الداخلي ايضاً بمصفحات الإستطلاع أو مصفحات المغاوير وفقاً لما هو مبين في الذيل.

ج - يتمركز في المنطقة الأمنية لواءان اثنان من الجيش اللبناني يكون أحدهما لواء إقليمياً، منطقة عمله هي البقعة الممتدة من الحدود اللبنانية - الإسرائيلية حتى الخط «ب» المرسوم على الخريطة المرفقة. ويكون اللواء الثاني نظامياً اعتيادياً متمركزاً في البقعة الممتدة من الخط «ب» حتى الخط «أ».. ولهذين اللواءين أن يحملا الأسلحة العضوية والتجهيزات المدرجة في الذيل. ويمكن تبعاً لتنسيق تضع أصوله لجنة الترتيبات الأمنية، نشر وحدات إضافية مجهزة طبقاً لذيل هذا الإتفاق في المنطقة الأمنية لأغراض تدريبية، بما في ذلك تدريب المجندين، أو في الحالات العملياتية الطارئة.

د - تدمج الوحدات المحلية القائمة حالياً كما هي في الجيش اللبناني وفقاً لأنظمة الجيش اللبناني المرعية الإجراء، كما يدمج الحرس المدني المحلي القائم حالياً بالأنصار ويمنح الصفة المناسبة بموجب القوانين

اللبنانية لتمكينه من متابعة حراسة القرى في المنطقة الأمنية. وتبدأ عملية بسط السلطة اللبنانية على هذه الوحدات وعلى الحرس المدني تحت إشراف اللجنة فوراً، بعد بدء سريان مفعول الإتفاق، وتنتهي قبل إتمام الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان.

هـ - لوحدات الجيش اللبناني أن تحتفظ ضمن المنطقة الأمنية باسلحتها العضوية المضادة للطائرات وفقاً لما هو مبين في الذيل. أما خارج المنطقة الأمنية فيمكن للبنان أن ينشر صواريخ الدفاع الجوي الكتفية وتلك ذات المدى المنخفض والمتوسط.

للجنة الترتيبات الأمنية بعد انقضاء فترة ثلاث سنوات من تاريخ مفعول هذا الإتفاق ان تعيد النظر، بناء على طلب أي من الفريقين، بالترتيب المتعلق بالبقعة الواقعة خارج المنطقة الأمنية.

و - التجهيزات الإلكترونية العسكرية في المنطقة الأمنية هي تلك المبينة في ذيل هذا الإتفاق، ويخضع نشر الرادارات الارضية ضمن عشرة كيلو مترات من الحدود اللبنانية الاسرائيلية، لموافقة لجنة الترتيبات الأمنية. اما في مجمل المنطقة الأمنية فتنتشر هذه الرادارات بحيث لا يتجاوز قطاع استكشافها الحدود اللبنانية - الاسرائيلية. ولا يطبق هذا الشرط على الرادارات الخاصة بمراقبة الطيران المدني أو النقل الجوي.

ز - يسري الشرط المذكور في الفقرة «هـ» على الصواريخ المضادة للطائرات المحمولة على مراكب القوات البحرية اللبنانية ضمن المنطقة الأمنية.

للبنان أن ينشر وحدات بحرية وأن يقيم ويصون القواعد البحرية أو الإنشاءات الساحلية الأخرى التي يقتضيها إنجاز المهمة البحرية. تحدد إنشاءات الشواطئ في المنطقة الأمنية وفقاً لما هو مبين في ذيل هذا الإتفاق.

ح - تلافياً لإمكانية وقوع حوادث ناجمة عن التباس في الهوية، تعطي السلطات العسكرية اللبنانية إشعاراً مسبقاً لجميع الرحلات الجوية من أي نوع كانت فوق المنطقة الأمنية، وذلك وفقاً لأصول تضعها لجنة الترتيبات الأمنية، ولا تشترط الموافقة على هذه الرحلات.

ط - ١ - إن القوات والأسلحة والتجهيزات العسكرية التي يمكن إدخالها أو مركزتها أو تخزينها في المنطقة الأمنية أو نقلها عبر هذه المنطقة هي تلك المذكورة في هذا الملحق وذيله.

٢ - لا يمكن إقامة أو الإحتفاظ بإنشاءات مساعدة أو تجهيزات أو هيكليات في المنطقة الأمنية من شأنها أن تساعد على إعداد أسلحة غير مسموح بها بموجب هذا الملحق أو ذيله.

٣ - يعمل بهذا التحديد ايضاً حيثما يكون في هذا الملحق شرط يتعلق ببقع خارج المنطقة الأمنية.

٣ - لجنة الترتيبات الامنية :

أ - تنشأ لجنة ترتيبات أمنية في إطار لجنة الإتصال المشتركة .

ب - تتألف لجنة الترتيبات الامنية من مندوبين لبنانيين واسرائيليين متساوين في العدد، برئاسة ضباط قادة . ويشترك مندوب الولايات المتحدة الأميركية في اجتماعات اللجنة، بناء على طلب أي من الفريقين .

تتخذ قرارات لجنة الترتيبات الأمنية باتفاق الفرقاء .

ج - تشرف لجنة الترتيبات الأمنية على تنفيذ الترتيبات الأمنية بالإضافة إلى البرنامج الزمني والصيغ وسائر التدابير المتعلقة بالإنسحابات المبينة في هذا الإتفاق وفي هذا الملحق .

لهذه الغاية وباتفاق الفرقاء تتولى اللجنة :

١ - الإشراف على تنفيذ تعهدات الفرقاء طبقاً للإتفاق ولهذا الملحق .

٢ - إنشاء اللجان المشتركة للتحقق وإدارتها كما هو مفصل أدناه .

٣ - الإهتمام والسعي لحل أي مشكلة ناجمة عن تنفيذ الترتيبات الأمنية الواردة في هذا الإتفاق وفي هذا الملحق ومناقشة أي انتهاك، ترفع اللجان المشتركة تقريراً به إليها، أو أي شكوى يقدمها أحد الفرقاء بصدد انتهاك ما .

د - تعالج لجنة التربيات الأمنية أية شكوى تقدم إليها في فترة لا تتعدى ٢٤ ساعة من وقت تقديمها .

هـ - تعقد لجنة الترتيبات الأمنية اجتماعاتها مرة على «الأقل كل اسبوعين في لبنان واسرائيل مداورة . في حال طلب أحد الفريقين عقد اجتماع خاص فإن الإجتماع يعقد خلال ٢٤ ساعة من الطلب . ينعقد أول اجتماع للجنة خلال ٤٨ ساعة من بدء سريان مفعول الإتفاق .

و - اللجان المشتركة للتحقق :

١ - تنشئ لجنة الترتيبات الأمنية لجاناً مشتركة للتحقق (لبنان - اسرائيل) تكون تحت إمرتها، وتتألف من عدد متساو من الممثلين عن الفريقين .

٢ - تتحقق اللجان بصورة دورية من تنفيذ أحكام الترتيبات الأمنية . ترفع اللجان فوراً إلى لجنة الترتيبات الأمنية تقريراً بأي انتهاك مؤكد كما تتثبت من أن الإنتهاك قد صحح .

٣ - عندما يطلب منها ذلك تكلف لجنة الترتيبات الأمنية لجنة تحقق مشتركة، لتفحص الترتيبات الأمنية الحدودية المتخذة طبقاً للمادة الرابعة من هذا الإتفاق، في الجانب الإسرائيلي من الحدود الدولية .

٤ - تتمتع اللجان المشتركة للتحقق بحرية التنقل على الأرض وفي البحر والجو حسب الضرورة اللازمة لإنجاز مهامها ضمن المنطقة الإمنية .

٥ - تحدد لجنة الترتيبات ألامنية جميع الترتيبات التقنية والإدارية المتعلقة بتأدية لجان التحقق المشتركة لوظائفها، بما في ذلك أصول عملها وعددها وتشغيلها وأسلحتها وتجهيزاتها.

٦ - لدى تقديم تقرير إلى لجنة الترتيبات الأمنية، أو لدى تثبت لجان التحقق المشتركة من صحة شكوى أحد الفريقين، يقوم الفريق المعني فوراً، وعلى أية حال، في مدة أقصاها ٢٤ ساعة من تاريخ التقرير، أو التثبت بتصحيح المخالفة وبإبلاغ ذلك فوراً إلى لجنة الترتيبات الأمنية. حالما يصلها الإبلاغ تتأكد لجان التحقق المشتركة من أن المخالفة صححت.

٧ - يتم إنهاء مهمة لجان التحقق المشتركة في مهلة تسعين يوماً تلي إشعاراً بذلك يتقدم به أي من الفريقين، في أي وقت يختاره بعد مضي سنتين على بدء سريان هذا الإتفاق. وتوضع قبل هذا الإنهاء ترتيبات بديلة للتحقق بواسطة لجنة الإتصال المشتركة. برغم مما تقدم يحق للجنة الإتصال المشتركة أن تقرر في أي وقت أنه لم يعد هناك حاجة لمثل تلك الترتيبات.

ز - تعمل لجنة الترتيبات الأمنية على إقامة اتصالات عملية وسريعة بين الفريقين على طول الحدود، وذلك تفادياً للحوادث عبر التنسيق بين القوات المتواجدة على الطبيعة.

٤ - من المتفاهم عليه أن الحكومة اللبنانية قد تطلب من مجلس الأمن في الامم المتحدة اتخاذ التدابير المناسبة لوضع وحدة من «اليونيفيل» في منطقة صيدا، وذلك لمساندة الحكومة اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية في تثبيت سلطتها، وتأمين الحماية اللازمة في مناطق المخيمات الفلسطينية، طوال مدة ١٢ شهراً.

يكون من حق الوحدة المتمركزة في منطقة صيدا أن ترسل بناء على طلب الحكومة اللبنانية وبعد إبلاغ لجنة الترتيبات الأمنية، مجموعات من عناصرها لتفقد ومراقبة مناطق المخيمات الفلسطينية في جوار صيدا وصور، وتبقى السلطات اللبنانية مسؤولة وحدها عن الأمن ووظائف الشرطة كما تعمل الحكومة اللبنانية على تطبيق أحكام هذا الملحق بصورة كاملة في هذه المناطق.

٥ - بعد انقضاء ثلاثة أشهر على إنجاز إنسحاب جميع القوات الإسرائيلية من لبنان، تجري لجنة الترتيبات الأمنية تقييماً شاملاً لملاءمة الترتيبات المبينة في هذا الملحق بقصد تحسينها.

٦ - إنسحاب القوات الإسرائيلية.

أ - في خلال مهلة تتراوح بين ثمانية أسابيع و اثني عشر اسبوعاً من سريان مفعول الإتفاق، تكون جميع القوات الإسرائيلية قد انسحبت من لبنان، انسجاماً مع هدف لبنان الرامي إلى انسحاب جميع القوات الخارجية من لبنان.

ب - تؤمن القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية، اتصالاً مستمراً في أثناء الإنسحاب وتتبادلان جميع المعلومات عبر لجنة الترتيبات الامنية، كما تتعاون قوات الدفاع الإسرائيلية في أثناء

انسحابها مع القوات المسلحة اللبنانية وذلك لتسهيل عودة وتوطيد سلطة الحكومة اللبنانية، فيما القوات المسلحة الإسرائيلية تجري انسحابها.

ذيل

يمكن للقوات المسلحة اللبنانية طبقاً لأحكام الملحق أن تحمل أو تدخل أو تمركز أو تخزن أو تنقل عبر المنطقة الأمنية، جميع الأسلحة والعتاد العضوي لكل لواء اعتيادي من القوات المسلحة اللبنانية، ولا تكون محظورة بموجب هذا الذيل الأسلحة الفردية والإجمالية بما في ذلك الأسلحة الأوتوماتيكية الخفيفة التي توجد عادة بحوزة وحدة المشاة المؤللة.

١ - أنظمة الأسلحة المدرجة أدناه والعضوية حالياً لكل لواء في المنطقة الأمنية، ويكون مسموحاً بها وفقاً للأعداد المبينة:

دبابات:

دبابة عدد ٤٠

عربة إخلاء متوسطة عدد ٤.

سيارات مصفحة:

(ام.ل) ٩٠ سلادين الخ عدد ١٠.

حاملات جند مصفحة:

م - ١١٣ أ - اف. س. س. ل عدد ١٢٧ زائد ٤٤ حاملة من صنف ام - ١١٣.

مدفعية/هواوين:

قذائف مقطور ١٥٥ ملم عدد ١٨ أيضاً ١٠٥ ملم - ١٢٢ ملم.

هاون ١٢٠ ملم عدد ١٢.

هاون ٨١ ملم عدد ٢٧ محمولة على حاملات هاون مسرفة م ١٢٥.

أسلحة مضادة للدروع:

آر. بي. جي. عدد ١١٢.

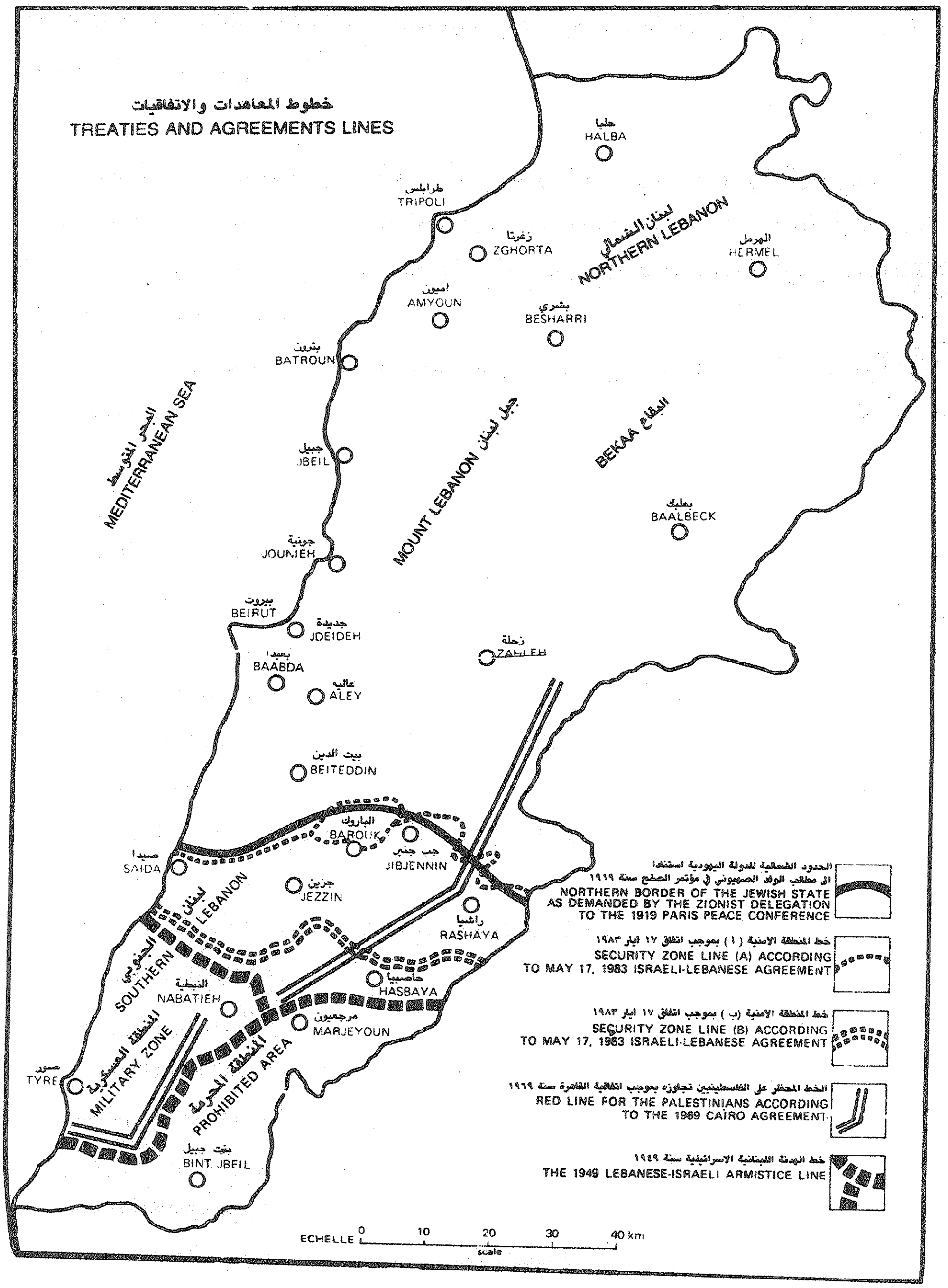
أسلحة مضادة للدروع عدد ٣٠.

مدافع ١٠٦ ملم عديمة الارتداد.

صواريخ «تو» صواريخ «ميلان».

أسلحة الدفاع الجوي:

مدافع عيار ٤٠ ملم ومادون عدد ١٢ غير موجهة بواسطة الرادار.


خطوط المعاهدات والاتفاقيات
TREATIES AND AGREEMENTS LINES
حلبا
HALBA
طرابلس
TRIPOLI
زغرتا
ZGHORTA
لبنان الشمالي
NORTHERN LEBANON
الهرمل
HERMEL
اميون
AMYOUN
بشري
BESHARRI
بترون
BATROUN
البحر المتوسط
MEDITERRANEAN SEA
جبل لبنان
MOUNT LEBANON
البقاع
BEKAA
جبيل
JBEIL
بعلبك
BAALBECK
جونية
JOUNIEH
بيروت
BEIRUT
جديدة
JDEIDEH
زحلة
ZAHLEH
بعبدا
BAABDA
عاليه
ALEY
بيت الدين
BEITEDDIN
الباروك
BAROUK
صيدا
SAIDA
جب جنين
JIBJENNIN
جزين
JEZZIN
لبنان الجنوبي
SOUTHERN LEBANON
راشيا
RASHAYA
النبطية
NABATIEH
حاصبيا
HASBAYA
مرجعيون
MARJEYOUN
المنطقة العسكرية
MILITARY ZONE
المنطقة المحرمة
PROHIBITED AREA
صور
TYRE
بنت جبيل
BINT JBEIL
الحدود الشمالية للدولة اليهودية استنادا الى مطالب الوفد الصهيوني في مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩
NORTHERN BORDER OF THE JEWISH STATE AS DEMANDED BY THE ZIONIST DELEGATION TO THE 1919 PARIS PEACE CONFERENCE
خط المنطقة الامنية (ا) بموجب اتفاق ١٧ ايار ١٩٨٣
SECURITY ZONE LINE (A) ACCORDING TO MAY 17, 1983 ISRAELI-LEBANESE AGREEMENT
خط المنطقة الامنية (ب) بموجب اتفاق ١٧ ايار ١٩٨٣
SECURITY ZONE LINE (B) ACCORDING TO MAY 17, 1983 ISRAELI-LEBANESE AGREEMENT
الخط المحظر على الفلسطينيين تجاوزه بموجب اتفاقية القاهرة سنة ١٩٦٩
RED LINE FOR THE PALESTINIANS ACCORDING TO THE 1969 CAIRO AGREEMENT
خط الهدنة اللبنانية الاسرائيلية سنة ١٩٤٩
THE 1949 LEBANESE-ISRAELI ARMISTICE LINE
ECHELLE 0 10 20 30 40 km
scale

٢-عتاد الإشارة في اللواء
جهازان/ج.ر.ث-١٦٠ عدد ٤٨٢.
جهازان/ف.ر.ث-٤٦ عدد ٧٤.
جهازان/ف.ر.ث-٤٧ عدد ١٦.
جهازان/ف.ر.ث-.٩٠ ٤ عدد ٩.
جهازج.ر.أ-٣٩ عدد ٤٣.
جهازت.أ-٣١٢ عدد ٥٣٩.
موزع س.ب.-٢٢ عدد ٢٧.
موزع س.ب-٩٩٣ عدد ٨.
جهازان/ج.ر.ت-١٠٦ عدد ٤.
٣-عتاد الرصد في اللواء:
رادارات تحديد مكان الهاون.
رادارات تحديد مكان المدفعية.
رادارات رصد الأرض.
أجهزة المراقبة الليلية.
أجهزة التجسس الأرضية غير المدارة عن قرب.
٤: انسجاماً مع أحكام الملحق تكون السيارة المصفحة التابعة لقوى الأمن الداخلي وفقاً للآتي:
سيارات مصفحة مدولبة ذات مدافع عيارها حتى ٤٠ ملم عدد ٢٤.
٥-انسجاماً مع أحكام الملحق سوف لن تكون هناك تحديدات على المنشآت الساحلية في المنطقة الأمنية باستثناء ما يعود للفئات الأربع التالية:
رادار ساحلي لمراقبة البحر عدد ٥.
مدفع دفاع ساحلي عدد ١٥ من عيار ٤٠ ملم أو ادنى.
مدافع ساحلية للدفاع الجوي عدد ١٥ من عيار ٤٠ ملم أو أدنى غير موجهة بواسطة الرادار.
صاروخ بر-بحر لا شيء.
٦-إن تنظيم كل من لواء المشاة الإقليمي في المنطقة الأمنية هو كالآتي:
قيادة اللواء وسرية القيادة: ضباط: ١٤، رتباء وافراد: ١٧٣.
ثلاث كتائب مشاة: ضباط: ٣١ في كل كتيبة، رتباء وأفراد: ٦٥٤ في كل كتيبة.
كتيبة مدفعية: ضباط: ٣٩، رتباء وافراد: ٦٧٢.

كتيبة مدرعات: ٣ سرايا مدرعات زائد سرية استكشاف ضباط: ٣٧، رتباء وأفراد: ٥٧٩.

كتيبة لوجستية: ضباط: ٢٦، رتباء وأفراد: ٣٤٤.

سرية هندسة: ضباط: ٦، رتباء وأفراد: ١٢٥.

سرية مضادة للدروع: ضباط ٤، رتباء وأفراد: ١١٧.

سرية مدفعية مضادة للطائرات: ضباط ٤، رتباء وأفراد: ١٤٦.

المجموع: ٤٣٤١. ضباط: ٢٢٣. رتباء وأفراد: ٤١١٨.

المحاضر التفسيرية المتفق عليها

المادة الرابعة (الفقرة ٤): يؤكد لبنان أن القانون اللبناني يضمن كل التدابير الضرورية لتأمين تطبيق هذه الفقرة.

المادة السادسة: دون المساس بما ينص عليه الملحق بصدد المنطقة الأمنية، من المتفق عليه أن الطائرات العسكرية غير المقاتلة التابعة لدولة أجنبية والتي تقوم بمهمة غير عسكرية لا تعتبر من التجهيزات العسكرية.

المادة السابعة: من المتفق عليه أنه في حال قيام أي اختلال حول ما إذا كانت تعتبر دولة معينة معادية وفق ما ورد في المادة السادسة من الإتفاقية، فإن المحظورات المفروضة في المادة السادسة تطبق على اي دولة ليست لها علاقات دبلوماسية مع الفريقين.

المادة الثامنة (١-ب): من المتفق عليه ان لجنة الإتصال المشتركة ستبدأ، بناء على طلب أي من الفريقين، في بحث مسألة حقوق الملكية التي يطالب بها مواطنو أي من الفريقين في أراضي الفريق الآخر.

المادة الثامنة (١-ح): من المتفق عليه أن على كل فريق أن يقدم إثباتات للفريق الآخر حول ما إذا كان أحد عناصره يقوم بمهمة رسمية أو يؤدي وظائف رسمية في أي وقت معين.

المادة الثامنة (٢): من المتفق عليه أن المفاوضات ستختتم بالسرعة الممكنة.

المادة التاسعة: من المتفاهم عليه ان هذه الاحكام ستطبق مع تغيير ما يتوجب تغييره على الاتفاقات التي تتم بين الفريقين وفقاً للمادة الثامنة الفقرة الثانية.

المادة العاشرة: من المتفق عليه أن يطلب الفريقان من الولايات المتحدة الأميركية أن تساعد على الحل السريع للخلافات الناجمة عن تفسير هذا الإتفاق أو تطبيقه.

المادة الحادية عشرة: من المتفق عليه أن عبارة «إجراء متفق عليه للفصل بصورة نهائية» معناها الدور المتفق عليه الذي يتولاه فريق ثالث والذي يؤدي إلى حل الخلاف يكون ملزماً للفرقاء.

الملحق الفقرة (١-ب)

من المتفق عليه أنه في ذلك الجزء من جبل الباروك المشار إليه على الخريطة المرفقة بالملحق لا تقام سوى إنشاءات المواصلات اللاسلكية المدنية، كالمعدات التلفزيونية والرادارات الخاصة بالملاحة الجوية، وتطبق على هذه المنطقة نفس القيود المطبقة على العتاد والأسلحة المفصلة في الذيل المرفق بالملحق.

الملحق الفقرة ٢ - د: تؤكد الحكومة اللبنانية قرارها بأن يحتوى اللواء الإقليمي الذي أنشئ في ٦ نيسان ١٩٨٣، والمذكور في الفقرة الفرعية «ج»، الوحدات المحلية القائمة التي شكلت في حجم قريب من حجم لواء، إضافة إلى عديد من الجيش اللبناني مستخرج من سكان المنطقة الأمنية وذلك بما يتفق مع أنظمة الجيش اللبناني المرعية الإجراء. يتولى هذا اللواء الإقليمي شؤون الأمن في المنطقة الممتدة من الحدود اللبنانية - الإسرائيلية إلى الخط «ب» المرسوم على الخريطة المرفقة بالملحق، وتخضع لسلطة قائد اللواء كل القوات والعناصر المسلحة اللبنانية في هذه المنطقة، بما فيها الشرطة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي اللبنانية والأنصار. يعاد النظر في تنظيم الوحدات المحلية القائمة تحت إشراف لجنة الترتيبات الأمنية بما يتفق مع الجدول التنظيمي للواء الإقليمي الوارد في الملحق.

الملحق الفقرة ٢ - ز

١ - يستمر لبنان في فرض الحظر القائم حالياً على الملاحة المدنية في منطقة تمتد من ٣٣ درجة و ١٥ دقيقة شمالاً و ٣٥ درجة و ١٢،٦ دقيقة شرقاً إلى ٣٣ درجة و ٥،٥ دقيقة شمالاً و ٣٥ درجة و ١،٦ دقيقة شرقاً، وإلى ٣٣ درجة و ١٥ دقيقة شمالاً و ٣٥ درجة و ٨،٢ دقيقة شرقاً، وإلى ٣٣ درجة و ٥،٥ دقائق شمالاً، و ٣٥ درجة و ١،٤ دقيقة شرقاً.

٢: بغية تفادي الإشكالات تكون هناك اتصالات مستمرة بين القيادة الجنوبية للبحرية اللبنانية وبين البحرية الإسرائيلية لتبادل المعلومات حول السفن المشتبه بها، وتحدد لجنة الترتيبات الأمنية أسلوب تبادل هذه المعلومات.

٣: تتدخل البحرية اللبنانية بسرعة للتأكد من هوية تلك السفن المشتبه بها، وفي الحالات الطارئة تتم اتصالات مباشرة بين القطع البحرية.

الملحق «الفقرة ٣ و»:

١: تقوم لجان التحقق المشتركة بمهماتها، وهي على بينة من أن المسؤولية عن العمليات العسكرية وعمليات الشرطة وسائر عمليات المراقبة والتفتيش هي من صلاحيات القوات المسلحة اللبنانية والشرطة وسائر المؤسسات اللبنانية المختصة، وليست من صلاحيات لجان التحقق المشتركة.

٢: على لجان التحقق المشتركة إذا كشفت عن دلائل وجود مخالفة، أو احتمال مخالفة للترتيبات المتفق عليها، أن تتصل بالسلطات اللبنانية عبر مراكز للتحقق من الترتيبات الأمنية المنشأة وفقاً للمحضر

التفسيري للفقرة الثالثة و - ٥ من الملحق لتأمين ان تتخذ السلطات اللبنانية في الوقت المناسب التدبير الملائم لتفادي المخالفة وقمعها، وتتأكد لجان التحقق من أن الإجراءات المتخذة قد صححت المخالفة وتقدم تقريراً بالنتائج إلى لجنة الترتيبات الأمنية.

٣: تبدأ لجنة التحقق المشتركة نشاطات محدودة في أقرب وقت ممكن، بعد بدء العمل بالإتفاق بغية مراقبة تنفيذ ترتيبات انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي. أما سائر نشاطات التحقق والمراقبة التي يسمح المحقق للجان بممارستها فإنها تبدأ مع الإنسحاب النهائي لجيش الدفاع الإسرائيلي.

٤: تقوم لجان التحقق المشتركة بتحققات يومية إذا دعت الحاجة وذلك ليلاً ونهاراً وتتم أعمال التحقق بالبر والبحر والجو.

٥: يتولى ضابط لبناني قيادة كل لجنة من لجان التحقق المشتركة، ويأخذ الضابط في الإعتبار الطابع المشترك خلال القيام بمهام التحقق.

٦: خلال القيام بمهمة ما، يتمتع قائد لجنة التحقق المشتركة بسلطة استثنائية في مواجهة أية حالة غير متوقعة تتطلب عملاً فورياً ويفيد قائد اللجنة عن أية حالة كهذه، وعن التدابير المتخذة.

٧: لا تستخدم لجان التحقق المشتركة القوة إلا في حال الدفاع عن النفس.

٨: من الأمور التي تقرها لجنة الترتيبات الأمنية نمط عمل لجان التحقق المشتركة وتسليحها وتجهيزها ووسائل نقلها والبقاع التي ستعمل فيها، وذلك وفق أحكام المنطق والإعتبارات العملية، وتحدد لجنة الترتيبات الأمنية نمط العمل العام مع الأخذ في الإعتبار ضرورة تفادي كل ما من شأنه أن يلحق خللاً بالحياة العادية للمدنيين وكذلك ضرورة تفادي جعل اللجان اهدافاً للهجوم.

٩: لا يمكن أن يتجاوز الحد الأقصى لعدد اللجان المشتركة العاملة في آن واحد الثماني لجان.

الملحق الفقرة ٣ - و - ٥:

١: تقيم لجنة الترتيبات الأمنية ضمن المنطقة الأمنية مركزين للتحقق من الترتيبات الأمنية. تعين لجنة الترتيبات الأمنية الموقع المحدد للمركزين مع مراعاتها لمبدأ أن يكون المركزان في جوار حاصبيا وميفدون وخارج المناطق الآهلة.

٢: تحت الإشراف العام للجنة الترتيبات الأمنية يكون هدف كل من المركزين كالآتي:

أ - مراقبة وتوجيه لجان التحقق المشتركة العاملة في القطاع المعين للمركز في المنطقة الأمنية والإشراف عليها.

ب - أن يستخدم كمركز اتصالات مرتبط بلجان التحقق المشتركة وبمراكز القيادة المعنية.

ج - أن يستخدم كمحل اجتماع في لبنان للجنة الترتيبات الأمنية.

د - أن يقوم من قبل لجنة الترتيبات الأمنية بتلقي وتحليل وبلورة كل المعلومات الضرورية لعمل لجان التحقق المشتركة.

٣: الترتيبات العملياتية:

أ - يكون المركزان بقيادة ضباط من الجيش اللبناني.

ب - يعمل المركزان على مدى ٢٤ ساعة في اليوم بدون انقطاع.

ج - تقرر لجنة الترتيبات الأمنية العدد المحدد للعاملين في كل مركز.

د - يتمركز الإسرائيليون العاملون في المركزين ضمن الأراضي الإسرائيلية خارج أوقات عملهم.

هـ - تتولى الحكومة اللبنانية مسؤولية تأمين الأمن والدعم اللوجستي للمركزين.

و - تنطلق لجان التحقق المشتركة في مهماتها اعتيادياً من المركزين بعد تلقي التعليمات المناسبة ثم تنتهي مهماتها بتقديم تقريرها إلى المركزين.

ز - يشتمل كل مركز على غرفة أوضاع ومعدات اتصال وتسهيلات لاجتماعات لجنة الترتيبات الأمنية وغرفة لإعطاء التعلميات وتلقي تقارير لجان التحقق.

الملحق: الفقرة ٣-ز:

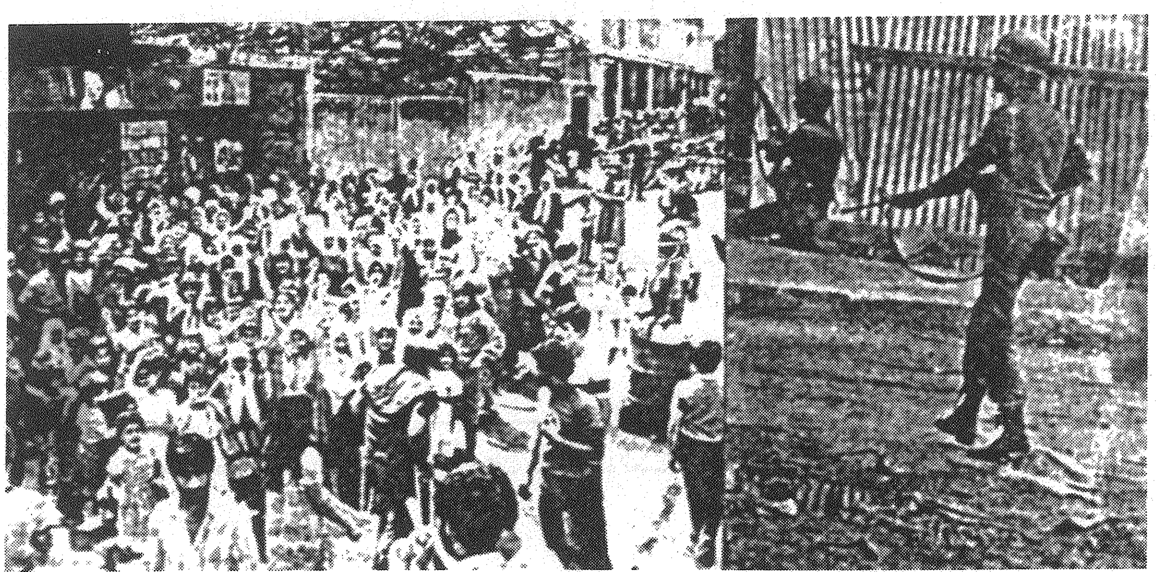
من أجل تفادي الحوادث وتسهيل التنسيق بين القوى على الارض، تشمل الإتصالات العملية والسريعة، اتصالات مباشرة بالراديو والهاتف بين القادة العسكريين المعنيين وأركانهم في منطقة الحدود المباشرة، وكذلك المقابلات الوجاهية».

الإستعدادت المارونية لمرحلة ما بعد الإتفاق

★ الإعدادلهجمة جديدة

بعد الإنتهاء من صياغة الإتفاق مع الصهاينة، بدأزعماء الموارنة مرحلة التحرك السريع لإبرام الإتفاق وجعله نافذاًقبل اتساع حدة المعارضة ضده. وكانوا جادين في وضع الإتفاق مع اسرائيل موضع التنفيذ بالسرعة القصوى. وصار واضحاًللعيان أن كل حديث أو بيان ضد هذه الإتفاقية يعتبر مخالفاً للقانون والشرعية ويستوجب السجن والتعذيب وربما الإعدام. وهكذا سارع قادة الموارنة لإعداد أنفسهم لمواجهة المرحلة اللاحقة التي كانت تؤذن بكثير من الحروب والمجازر. وكان صيف ١٩٨٣ حاراً جداً إذ عمددعاة التحالف مع اسرائيل إلى شن هجمة جديدة على المناطق الإسلامية، أملاً في إرهاب المسلمين وإخضاعهم لمشيئة التحالف الصليبي - الصهيوني. ولكن رغم هذه المحاولات لم ينجحوا في تطبيق الإتفاق ولم يتمكن امين الجميل من ابرامه فبقي حبراً على ورق.

وفي نفس اليوم الذي تم فيه توقيع الإتفاقية قام المسلمون بمظاهرات صاخبة تعبيراً عن احتجاجهم وسخطهم. وفي محلة بئر العبد، في ضاحية بيروت الجنوبية، حيث كان يتواجد الجيش الصليبي، تصدت الزمرة الكتائبية الغادرة من جيش طنوس للمظاهرات بالحديد والنار. أما في بعلبك وطرابلس وسائر المناطق، فإن هدايا «الشرعية» وصلت، قبل توقيع الإتفاقية وبعدها، على شكل سيارات مفخخة جاهزة للتفجير في الأسواق والساحات العامة، وذهب ضحيتها مئات القتلى والجرحى.



﴿ ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردّوكم عن دينكم إن استطاعوا ﴾
هجمة صليبية يقابلها رفض إسلامي شامل

وهكذا تلاحقت الأحداث بسرعة، فقد وصل الإرهاب الماروني الى ذروته، كما تعاظمت وازدادت التعديات، ولأول مرة منذ العام ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م غرقت بيروت بشقيها الغربي والشرقي تحت السيطرة المارونية، وبدأ النظام بإصدار قرارات حظر التجول ليلاً ومصادرة الحريات وتعطيل الصحف ومنع الخدمات العامة عن المناطق الاسلامية. واستأنس الحكم لزئير الأساطيل الأجنبية على الساحل اللبناني، وفرض بالإتفاق معها حصاراً عسكرياً على ضاحية بيروت الجنوبية، وبدأ يعد لهجوم تدميري ساحق على بقعة تجمع بين أحيائها ربع سكان لبنان، وتكون الكارثة، مئات الشهداء تسقط، وأحياء تدمر، وعشرات الآلاف من المهجرين.

كما بدأت وسائل الإعلام تتحدث عن اجتياح ثان يقضم سهل البقاع، ويمكن السلطة المارونية من

تصفية الثوار والمجاهدين تصفية نهائية.

وفي ٢٨ شوال ١٤٠٣ هـ - ٧ آب ١٩٨٣ وقعت جريمة الغدر الكتائبي في بعلبك، عبر تفجير سيارة ملغومة في ساحتها الرئيسية أودت بحياة أربعين مسلماً. وفي هذه الأثناء كانت الإستعدادات المارونية قائمة على قدم وساق لغزو ما تبقى من الجبل وتقتيل أهله. ولكن قبل الحديث عن هذا الغزو، لا بد من الإشارة إلى حلقة جديدة من حلقات التآمر.

★ تعزيز التحالف والزيارات المتبادلة مع الصهاينة

عام ١٩٨٣ م كانت حدة المواجهة مع المسلمين تتسع يوماً بعد يوم. وخاف الموارنة من السقوط فعمدوا إلى تمتين تحالفهم مع الصهاينة من جديد. ولم ينف بيار الجميل نبأ اجتماعه بأرييل شارون، وزير الدفاع الإسرائيلي، وقال إن اللقاء كان مناسبة لأشرح فيها للرجل القضية اللبنانية في العمق[١١٥]. وقد بلغ اعتماده على اسرائيل حداً جعله يصرح مهدداً: «لتكن الحرب وليربح الأقوى».



بيار الجميل يستقبل اريتز

مذكرة صادرة عن القوات الكتائبية

إن المذكرات التي كانت تصدرها القوات الكتائبية إلى فروعها وأقسامها، تشكل دليلاً قاطعاً على تعاملها مع العدو الصهيوني. فقد جاء في مذكرة تحمل الرقم ١٣ / إ. س ما يلي:

الموضوع: اتصال بالقيادات الإسرائيلية

تحية كتائبية

١ - الوضع: صدر عن قيادة القوات اللبنانية مذكرة تحت رقم ٦ / أ.س. أتاريخ ١٨ / ١ / ١٩٨٣ مرفق نسخة ربطاً عنها تمنع بموجبها على كافة المسؤولين في الثكنات والمراكز العسكرية في القطاع الجنوبي الإتصال بالقيادات الإسرائيلية، وحصر كافة المراجعات بهذا الشأن بالرفيقين جوادة والياس كساب. يقتضي تطبيق هذا القرار على كافة عناصر القوى النظامية الموجودة في

القطاع الجنوبي

٢ - القرار:

-يطلب إلى كافة مفوضي القوى النظامية والأقسام في القطاع الجنوبي عدم إجراء أي اتصال مباشر بالقيادات الإسرائيلية مهما كان نوعه أو سببه.

- يحصر حق الإتصال بالقيادات الإسرائيلية بالرفيقين جوادة والياس كساب، وعليهما التنسيق مع القيادات الإسرائيلية بكافة القضايا التي لها علاقة بالقوى النظامية.

- على كافة المسؤولين في القطاع الجنوبي تعميم هذا القرار على المراكز والأجهزة والأقسام الموجودة في القطاع الجنوبي، وإجراء التنسيق بينها وبين الرفيقين جوادة والياس كساب للقضايا التي لها علاقة بالقيادات الإسرائيلية» (١١٦).

التنفيذ: يُعمل بهذه المذكرة فور صدورها.

التوقيع

صابر سعادة

وفيما يلي نص المذكرة التي صدرت عن قيادة «القوات اللبنانية» ليصار إلى تعميمها على كافة المراكز والثكنات:

القوات اللبنانية

هيئة الأركان العامة

أمانة السر

رقم: ٦/ أس أ بيروت ١٨ - ١ - ١٩٨٣

مذكرة خدمة

الموضوع: الإتصال بالجيش الإسرائيلي

الوضع: تبين لنا أن بعض قادة الثكنات في القطاع الجنوبي يقومون بالاتصال بالقيادة الإسرائيلية ويعقدون الاتفاقات دون الرجوع إلى القيادة مما يسبب في ضياع المسؤولية. لذلك يقرر ما يلي:

القرار: ١) يمنع على كافة المسؤولين في الثكنات والمراكز العسكرية في القطاع الجنوبي الاتصال بالقيادة الإسرائيلية.

٢) يكلف كل من الرفيقين «جوادة» و«الياس كساب» الاتصال بالقيادة الإسرائيلية والتنسيق معها وبت جميع القضايا الخاصة بالقوات اللبنانية في القطاع.

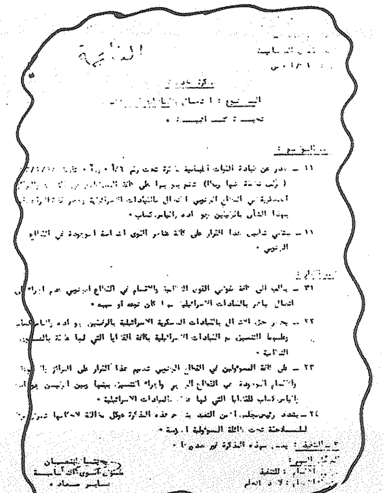
٣) كل مخالفة لمضمون هذه المذكرة تعرض صاحبها لأشد العقوبات.

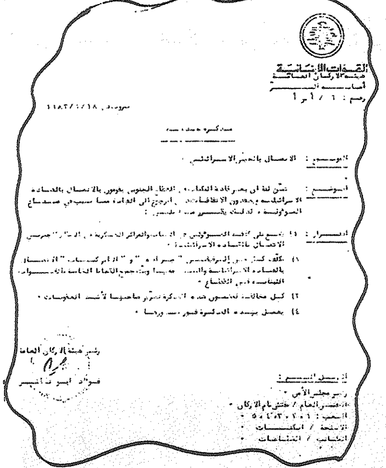
٤) يعمل بهذه المذكرة فور صدورها.

رئيس هيئة الأركان العامة

فؤاد أبو ناصر

المرسل إليهم:
رئيس مجلس الأمن
المفتش العام / مفتش عام الأركان
الأسلحة / الثكنات
الشعب: ١، ٢، ٣، ٤، ٥.
المكاتب / القطاعات





القوات اللبنانية
هيئة الأركان العامة

الموضوع: الاتصال بالجيش الاسرائيلي.

رئيس هيئة الأركان العامة
فؤاد ابو ناضر

المرسل اليهم:
رئيس مجلس الأمن.
المفتش العام / مفتش عام الأركان.
الشعب: ١، ٢، ٣، ٤، ٥.

صورة عن «مذكرة خدمة» صادرة عن القوات الكتائبية حول تنظيم الاتصال بالجيش الاسرائيلي.

وفي ٦ حزيران ١٩٨٣ أصدرت قيادة حراس الأرز بياناً بمناسبة مرور سنة على الغزو الإسرائيلي للبنان، وجاء فيه: «في مواجهة هذا الواقع الصعب، لم يجد لبنان في خلال سنوات الحرب الثماني عليه، دولة تنتصر له وتقف إلى جانبه، سوى دولة اسرائيل التي لم تربطه بها طوال الأعوام الثلاثين الماضية أية علاقة ود أو تعاطف، بمقدار ما أبعدته عنها عداوة مصطنعة، فرضها عليه انتماء عربي مزيف وأخوة مزعومة جره إليها سياسيون من لبنان، إما قصيرو النظر وإما متملقون وإما تجار، وحدها هذه الدولة على رغم كل مصاعبها الإقتصادية وحاجاتها الإجتماعية والضرر السياسي الذي ألحقناه بها، وحدها انتصبت في صحراء الإهمال تدافع عن لبنان». وتابع البيان: «المؤسف حقاً أن أحداً لم يتلطف مع اسرائيل بكلمة شكر واحدة ولم يتكرم عليها بتوجيه تحية واحدة، تكون بمثابة عرفان للجميل على رغم اقتناع العالم بصواب ما

حققته اسرائيل. ولا بد أن نقول عالياً وبالفم الملآن وخدمة لوطننا وأولادنا وأجيالنا الآتية: شكراً لاسرائيل، على ما قدمته إلى لبنان، شكراً لاسرائيل على ما قامت به في ٦ حزيران ١٩٨٢ »(١١٧).

في آب ١٩٨٣ م توجه داني شمعون إلى اسرائيل حيث التقى رئيس حكومتها إسحاق شامير، وراح ينتقد أمين الجميل لعدم إبرامه إتفاق ١٧ ايار مع الصهانية(١١٨). كذلك عارض كميل شمعون الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان والتقى لهذه الغاية إسحاق شامير في ١١ و١٢ آب ١٩٨٣(١١٩).

وقد وصلت العلاقات الحميمة مع الصهاينة إلى درجة تجاسر فيها وزير الحرب الإسرائيلي موشي آرينز، خليفة شارون، بتاريخ ٨ ذي القعدة ١٤٠٣ هـ ـ ١٦ آب ١٩٨٣ م على القيام بزيارة إلى بيروت الشرقية الخاضعة للسيطرة المارونية، حيث اجتمع مع أركان القوات الكتائبية بما فيهم كميل شمعون وبيار الجميل، واستقبل استقبالاً رسمياً، وعقد مؤتمراً صحفياً في المركز الإعلامي في اليرزة(١٢٠).



شمعون يرحب بأرينز بحضور فادي افرام



موشي أرينز يستعرض «قواته اللبنانية» في المجلس الحربي



أرينز مع فادي افرام، يضع إكليلاً على ضريح الشهيد المجهول (!)

وكان عضو الكنيست الإسرائيلي، امنون لين، على علاقة وثيقة مع زعماء الموارنة الذين كان يتبادل معهم الصداقة، وقد استفاد من منصبه كرئيس للجنة البرلمانية للشؤون اللبنانية التابعة للكنيست، ليقيم علاقات وطيدة مع شخصيات وتنظيمات مارونية عديدة. وفي ١٧ ذي القعدة ١٤٠٣هـ - ٢٥ آب ١٩٨٣م كتب لين مقالاً في صحيفة دافار الصهيونية جاء فيه: «يجب أن نوضح للمسيحيين والموارنة بنوع خاص، أن علاقاتنا بهم لم ولن تتغير، حتى في المستقبل. وإذا اتضح أن المسيحيين معرضون لخطر الإبادة، فسنضع في تصرفهم مرة أخرى مساعدات من السلاح والذخيرة وكل ما يطلبون»(١٢١).

وبعد فترة وجيزة قام وفد ماروني بزيارة إلى اسرائيل وقصد مقر الكنيست حيث قابل أمنون لين، وذلك من أجل هدف أساسي وهو الإستفادة قدر الإمكان من طرق تنظيم وعمل الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية. وبحث الوفد في سبل تشكيل جباية على غرار الجباية الصهيونية لدعم الموارنة(١٢٢).

حرب الجبل

في ٢٦ ذي القعدة ١٤٠٣هـ - ٣ أيلول ١٩٨٢م إنسحب الصهيانة من المناطق الجبلية حتى نهر الأولي وعمدت قوات النظام الماروني من جيش وكتائب إلى احتلال تلك المناطق بغية تحويلها إلى قاعدة للهجوم على مناطق أخرى، فتصدت لها قوات الحزب التقدمي الإشتراكي وسائر الفصائل الوطنية، وردتها على أعقابها بعد معارك طاحنة انتهت بهزيمة الجيش الصليبي وأعوانه، مما حدا بهؤلاء إلى ارتكاب مجازر وحشية بحق المدنيين تعويضاً عن هزيمتهم. وفي بلدة كفرمتى بمنطقة الشوف جمع الكتائبيون الأهالي في ساحة البلدة الرئيسية وقاموا بتصفيتهم على الطريقة الإسرائيلية ثم أسروا ما يزيد على ثمانين امرأة وطفلاً. كما حدثت مجزرة مشابهة في بلدة البنية ذهب ضحيتها أكثر من خمسين شهيداً. ونتيجة لتردد بعض الجنود المسلمين في الإستجابة لأوامر السلطة، فقد شن العسكريون الموارنة حملة تصفية واسعة في صفوف الجيش، وقتلوا الكثير من أفراده غدراً، لأنهم تهاونوا في أداء «الواجب الوطني» الملقى على عاتقهم.

وقد اعتبر الموارنة حرب الجبل حرباً مصيرية بالنسبة لهم، فزجوا بكامل قواتهم ومعداتهم في المعركة، بما في ذلك سلاح الطيران. وفي هذا الصدد يقول أحد مشاة البحرية الأميركية: «وفي سوق الغرب كانوا يطلقون قذائف من عيار ١٥٥ ملم بمعدل يفوق مستويات المدفعية في الحرب العالمية الأولى»(١٢٣). ومع ذلك فقد عجزوا عن حسم المعركة لصالحهم، إذ تمكن مقاتلو الفصائل الوطنية من تحرير بلدة بحمدون ومناطق أخرى وطردوا منها العصابات المارونية، ثم تقدموا باتجاه سوق الغرب التي سقطت هي الأخرى في قبضتهم، وعلى الأثر زار فادي افرام قائد القوات الكتائبية اسرائيل سراً، حيث توسل لآرينز وزير الدفاع الإسرائيلي بألا يتخلى عنهم(١٢٤).

كذلك بعث أمين الجميل برسالة عاجلة عبر التلكس إلى «البيت الأبيض» الأميركي يطلب منه النجدة ويدعوه لإرسال مشاة البحرية الأميركية. وفي مقر مشاة البحرية بواشنطن بادر أحدهم إلى وصف الرسالة بأنها «رسالة نهاية العالم»، وذلك بسبب ما تضمنته من إلحاح في الطلب وتصوير لفداحة الهزيمة التي ستحل بالجميل إذا لم تبادر أميركا إلى نجدته. وقد أولى الرئيس الأميركي رونالد ريغن الرسالة اهتماماً خاصاً، واتصل بالقوات البحرية طالباً منها التحرك السريع (١٢٥). وعندها تدخلت البواخر الأميركية وأنقذت فلول الموارنة في سوق الغرب وقصفت مناطق المسلمين بوحشية، وقامت البارجة الأميركية «نيو جرسي» بقذف حممها على مرتفعات الشوف.

وقد كشف مسؤول أميركي كبير عن الحقد والروح العدوانية الأميركية الصليبية تجاه المسلمين، فقد صرح ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون االشرق الأوسط، بأن حكومته ستبذل كل المساندة للنظام الماروني في حربه ضد المسلمين في لبنان (١٢٦)، الذي «يجب أن يظل في شرائعه ومؤسساته ذا وجه مسيحي»، كما أعلن إدوار حنين (١٢٧).

ومن جهة أخرى فقد عمد النظام إلى اعتبار مقاتلي «الكتائب» شهداء الجيش ومنحهم راتباً تقاعدياً بعد الوفاة. ففي ١١ ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ - ١٤ كانون الثاني ١٩٨٤ م صدرت مذكرة تحت رقم ٩٧٦/ع.د/تقني/٤، وهي تتضمن أسماء ستة وثلاثين مقاتلاً كتائبياً قتلوا في معارك الجبل والضاحية الجنوبية، وتشير المذكرة إلى أنهم شهداء للجيش ولا بد من منحهم الراتب التقاعدي بعد الوفاة (١٢٨). وتفضح المذكرة نفسها بنفسها حين تقول أن القيادة لم تتمكن من تنظيم عقود تطوع معهم، وهم ينتمون إلى طائفة واحدة (موارنة) بسبب الظروف الراهنة، وإن استشهادهم جرى أثناء معارك الجبل والضاحية، وقد تم ذلك قبل توقيع العقود معهم، علماً أن القوانين لا تجيز إسناد أي مهمة قتالية إلى أي متطوع قبل إنهاء مدة تدريبه المحددة بثلاثة أشهر، وأنه لا يمكن تطويع أحد المدنيين بصفة عسكري قبل توقيع العقد معه. فكيف قتل هؤلاء قبل توقيع العقود معهم؟ وبأي حق وبأي قانون تم منحهم راتباً تقاعدياً؟ إلى هذا الحد وصلت كتائب مارون في تسخيرها أموال وقدرات الدولة من أجل زبانيتها حتى بعد الوفاة.

الهجوم على المارينز والفرنسيين

بعد حرب الجبل أدرك المسلمون خطورة الدور الذي تلعبه القوات الأجنبية في تثبيت دعائم النظام الماروني. وفي صبيحة الثامن عشر من محرم ١٤٠٤ هـ - ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٣ م قام إثنان من المجاهدين بعمليتي اقتحام للمباني التي يحتلها الأميركيون والفرنسيون، ودمر كل منهما بسيارته المحملة بالمواد المتفجرة المراكز المستهدفة تدميراً كاملاً، فقتل في يوم واحد وفي ساعة واحدة حوالي ٢٤٠ جندياً أميركياً وستين جندياً فرنسياً، تحولوا جميعاً إلى جثث هامدة تحت الأنقاض. وكانت السفارة الأميركية في بيروت

قد تعرضت في ١٨ نيسان ١٩٨٣ لعملية تفجير مماثلة أوقعت فيها ما يزيد عن خمسين قتيلاً.

وعندما استيقظت أميركا على نبأ الفاجعة التي حلت بجنودها، بدأت تعمل لتوسيع دائرة عدوانها على الأراضي اللبنانية، وكانت الطائرات الأميركية والفرنسية والإسرائيلية تكثف غاراتها على المواقع الوطنية والإسلامية، وقد تعرضت بعلبك وسائر المناطق لغارات عديدة من جانب الطيران الحربي الصهيوني. وفي الحادي عشر من صفر ١٤٠٤ هـ - ١٦ / ١١ / ١٩٨٣ م قامت الطائرات الأميركية والفرنسية والإسرائيلية بقصف بعلبك وجنتا بالقنابل والصواريخ فسقط ما يزيد على ثلاثين شهيداً، وقد برر الرئيس الفرنسي «الإشتراكي» فرنسوا ميتران هذا القصف بأنه يستهدف مسلمين متعصبين ومتطرفين يتعاملون مع ايران.

وعند ذلك تسارعت العمليات الجهادية ضد المحتلين، وعملائهم، وقامت ثورة عارمة ضد النظام وحماته. وإذ ذاك سيطرت حالة من الرعب الشديد على القوات الكتائبية خاصة بعد إعلان القوات المتعددة الجنسيات عن نيتها بالإنسحاب والعودة إلى بلادها، ومن ثم تنفيذها لهذا الإنسحاب في آذار ١٩٨٤ بعد أن خسرت بضع مئات من جنودها. وعندها وقعت دولة مارون في حيرة من أمرها. وكان يوم انسحاب الأساطيل الأميركية والقوات الأوروبية من لبنان يوماً أسود في تاريخ الموارنة ومأتماً للجميل والقوات الكتائبية.

تدمير الضاحية

منذ أن شقت الضاحية الجنوبية عصا الطاعة، وتحررت من رجس الإحتلال الماروني في ٢٠ ذي القعدة ١٤٠٣ هـ - ٢٨ آب ١٩٨٣ م، بدأت القوات الكتائبية بقصفها يومياً وبشكل مستمر، وأثناء حرب الجبل صبت العصابات المارونية جام غضبها على الضاحية المنكوبة وأمطرتها بآلاف القذائف. وفي ٢٠ ربيع الأول ١٤٠٤ هـ - ٢٤ كانون الأول ١٩٨٣ م دفع الجيش الصليبي بقوة عسكرية تتألف من ثلاثة ألوية معززة بأحدث الدبابات الأميركية والفرنسية الصنع، وذلك في محاولة لإقتحام الضاحية وتركيعها، وعلى الأثر هب المسلمون للدفاع عن وجودهم وردوا القوة المهاجمة بعد أن ارتكبت مجزرة مروعة في حي فرحات حيث سقط أكثر من أربعمائة شخص بين قتيل وجريح.

وفي الأول من جمادى الأول ١٤٠٤ هـ - ٢ شباط ١٩٨٤ م أقدمت القوات الكتائبية على ارتكاب مجزرة جديدة ذهب ضحيتها مئات القتلى والجرحى، كما تم تدمير وإحراق أكثر من سبعمائة بيت وإبادة أحياء وأسواق بكاملها بغية إفراغ المنطقة وتهجير سكانها. وعلى الأثر وقعت «انتفاضة ٦ شباط» المعروفة، حيث قام مقاتلو حركة «أمل» و«حزب الله» بهجوم صاعق وحرروا بيروت الغربية من السيطرة المارونية. وقد رد النظام على العملية بتدمير الضاحية الجنوبية تدميراً شبه كامل، وذلك بالتعاون مع الأساطيل

الأميركية التي أصابت قذائفها كل الأحياء. فقد ظلت القنابل تتساقط بغزارة على أحياء المستضعفين، في بئر العبد وحي السلم وحي ماضي والغبيري والشياح والأوزاعي والليلكي وبرج البراجنة طوال شهر كامل، حتى خيل للناظرين أن الضاحية لم يبق فيها حجر على حجر.

وقامت قيادة الجيش اللبناني بتزويد حواجز القوات الكتائبية على طريق الجنوب وحاجز البربارة بأسماء الجنود والضباط المسلمين الذين رفضوا القتال في الضاحية والجبل ليجري تأديبهم، فيما أعداد كبيرة من الجنود المسلمين تعرضوا للقتل والضرب والشتم. وراحت العصابات الكتائبية تمارس المزيد من الإرهاب والتحريض الإعلامي، فقد جاء في تصريح لرئيس قسم الكتائب في عين الرمانة - الشياح انطوان بعقليني: «إن أحياء الشياح هي ملك للمسيحيين وليس للمحتلين! ولن نتنازل عن الأحياء المسلوخة في بئر العبد وحي ماضي وحي الدير وحي الكنيسة مهما طال الزمن (١٢٩).

وبعد تدمير الضاحية أرسل أمين الجميل مبعوثين إلى اسرائيل لمعرفة ما يرغب أن يفعله الإسرائيليون لدعم موقفه السياسي والعسكري في حال موافقته على إبرام اتفاق ١٧ أيار. والمبعوثان هما رئيس المجلس الإقتصادي للعلاقات الخارجية سامي مارون ورئيس الإستخبارات في الجيش اللبناني سيمون قسيس (١٣٠).

مؤتمر جزين

★ وقائع المؤتمر

قبل ان نبدأ بالحديث عن هذا المؤتمر، لا بد من الإشارة إلى أن جزين وهي إحدى بلاد جبل عامل، كانت مركزاً مهماً من مراكز الإيمان والعطاء، ونبغ منها علماء كثيرون أشهرهم الشيخ السعيد محمد بن علي مكي المعروف بالشهيد الأول، وقد ولد في سنة ٧٣٤هـ ـ ١٣٣٣م في بلدة جزين حيث أسس مدرسته الأولى واستشهد عام ٧٨٦هـ ـ ١٣٨٤م.

وقبل خمسة قرون كانت جزين ما تزال منطقة إسلامية ومركزاً دينياً اسلامياً شيعياً هاماً، واستمرت كذلك حتى دارت عليها الدوائر، وامتدت إليها يد الغدر والإجرام، فوقف أهلها يواجهون المشاريع التآمرية بصلابة، حتى وقعت ضحية المؤامرة الطويلة، أحرقوها، هجروا أهلها، حتى غدت جزين، المدينة الضاربة بعيداً في عمق التاريخ الإسلامي، معقلاً مارونياً، وقاعدة مهمة من قواعد التحالف الماروني - الصهيوني.

بعد الإجتياح المدمر عام ١٩٨٢، إستفادت العصابات المارونية من منطقة جزين، كعمق استراتيجي لها، وشكلت منها رأس حربة في خاصرة الجنوب المجاهد، وقام آرينز وشارون وكبار الضباط الإسرائيليين بعدة زيارات إلى جزين للإشراف على تنظيم القوات الكتائبية

وبتاريخ ٢٧ جمادى الأول ١٤٠٤ هـ ـ ٢٨ شباط ١٩٨٤ م إنعقد «مؤتمر جزين» الذي دعا إليه «التجمع المسيحي الحر». وقد اعتبر هذا المؤتمر مهرجاناً اتخذ له شعار: «يوم السلام مع اسرائيل» و«الإنفتاح بين الشعبين اللبناني والإسرائيلي»، وهيء له بفرض الإضراب على القرى المسيحية في قضائي صيدا وجزين. أما حضور المؤتمر فقد تألف من راعي أبرشية صيدا ودير القمر للروم الكاثوليك المطران أغناطيوس رعد، قائد «جيش لبنان الحر» بالوكالة الملازم الأول شربل بركات، رئيس إقليم الزهراني الكتائبي الياس كساب، رئيس اقليم البقاع الغربي نجيب الهندي، نائب رئيس اقليم جزين الكتائبي بيار طنوس، قائد القطاع الجنوبي في القوات الكتائبية نزار نجاريان، وطبعاً بالإضافة إلى المباركة الإسرائيلية التي تمثلت بحضور الحاكم العسكري الإسرائيلي في صيدا «الكولونيل سامي» والحاكم العسكري في جزين الضابط شلومو (١٣١).

هذا وقد نشرت في شوارع البلدة الأعلام اللبنانية والإسرائيلية، ولافتات تضمنت الآتي:

«معاً بنينا هيكل سليمان ومعاً سنحرر أرض الرب».

«حضارة مسيحية + حضارة يهودية = تغيير لوحة الشرق».

«نعم للفكر الإسرائيلي لا للمخربين الإرهابيين ...»(١٣٢).

وقد أكد الخطباء في هذا «المؤتمر» على ولائهم الكامل لإسرائيل. فقد أعلن بيار طنوس «أن مصيرنا مع اسرائيل واحد وقضيتنا مترابطة ويجب أن نعمل متضامنين، وأن الفكر والحضارة اليهوديين استطاعا أن يبنيا وسط هذا الشرق الذي هو غابة من الجهالة دولة عصرية رائدة في القوة العسكرية والديمقراطية». أضاف: «كيف لا نلتقي مع شعب كهذا وفكر كهذا. يجب علينا التعامل بصدق كامل مع جيش الدفاع الإسرائيلي من أجل التحرير، وإني أدعو شبابنا إلى الإنخراط في جيش لبنان الحر، وتمتين الصداقة بين الشعبين اللبناني والإسرائيلي». وشدد على ضرورة توثيق عرى الصداقة مع «الشعب الإسرائيلي» والإستفادة منه لتطوير «مؤسساتنا اللبنانية»(١٣٣).

وجاء في الكلمة التي ألقاها المطران رعد في المهرجان: «إننا مجتمعون من أجل السلام في يوم السلام مع بني اسرائيل، وعمر هذا السلام ٣٣٠٠ عام. بحسب ديننا نحن إن التعامل مع اسرائيل ليس فقط مسموحاً به بل مأمور به، إذ أن الدين المسيحي يعلم البشر أنهم كلهم أبناء الله وجميعهم إخوة». أضاف: «إن المسيحيين واليهود يؤمنون بالكتاب المقدس، ولم تكن هناك حرب واحدة بين اللبنانيين والإسرائيليين، بل كانت علاقة تعاون ومعاهدات نصوصها مذكورة في الكتاب المقدس. نطلب من اسرائيل المساعدة»(١٣٤).

أما نزار نجريان «الحريص على مصلحة لبنان وأمنه»، فقال في المناسبة: «الإسرائيلي هو حليفنا ليس

مسايرة له ولا خوفاً منه بل إيماناً بأن لدينا قضية مشتركة وأعداء مشتركين في هذا الشرق، وإيماناً بأنه شعب يحب الحرية والديمقراطية»(١٣٥).

★ نتائج المؤتمر

لم يكتف «التجمع المسيحي الحر» بهذا المؤتمر، بل عقد مؤتمراً آخر عرف بالمؤتمر التأسيسي الثاني في جزين، حضره الأباتي بولس نعمان، وتقرر فيه تسمية نزار نجاريان قائداً مؤقتاً والمطران رعد مرشداً روحياً، كما تقرر دمج القوات الكتائبية في الجنوب مع «جيش لبنان الحر» الذي كان يقوده سعد حداد قبل موته عام ١٩٨٤ لتشكيل «جيش لبنان الجنوبي» وأوكلت القيادة العسكرية إلى انطوان لحد(١٣٦).

إثر هذا المؤتمر تشكل وفد ضم المطرانين الحاج ورعد والكاهنين المارونيين باسيل ناصيف وجوزيف القزي إضافة إلى خمسة مدنيين. وقام هذا الوفد بزيارات إلى الكيان الصهيوني، وذلك «لبحث مستقبل المنطقة الجنوبية بفكرة خلق ترتيبات أمنية في الجنوب»، على حد قول نجاريان، فاجتمع إلى نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية، ثم إلى قائد قوات الإحتلال الصهيوني وأعوانه وقادة المناطق بهدف تأكيد مقررات مؤتمر جزين وكيفية تنفيذها(١٣٧).

كما بدأت القوات الكتائبية بتنظيم وضعها عسكرياً وأمنياً، وقام مسؤول هذه القوات في الجنوب «نزار نجاريان» بجولات تفقدية على مواقعها في مناطق جزين والشوف، وطلب من مسؤولي هذه المواقع الإستعداد للمعارك المقبلة، كما طلب منهم الحذر الدائم ومراقبة كافة التحركات المضادة.

وبهذا الخصوص فقد ذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن العصابات المارونية العاملة في منطقة الشريط الحدودي عززت قواتها بتجنيد العديد من المتطوعين وقامت بإعادة تنظيم شاملة لصفوفها، كما أنها وسعت نطاق عملها فأصبحت تسيطر على الطرق البرية في القطاع القريب من الحدود الدولية وكذلك منطقة جزين. وأوردت الصحيفة أن قادة هذه العصابات أبلغوا الحكومة الإسرائيلية بأنهم لن يتمكنوا من فرض سيطرتهم على جنوب لبنان في حال انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة على وجه السرعة.

ومن ناحية أخرى فإن قادة القوات الكتائبية عمموا على كافة مخاتير القرى المسيحية في قضائي صيدا وجزين أن يقوموا بإحصاء شامل لعدد النصارى وعدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و٣٥ سنة حتى يتم استدعاؤهم إلى المعسكرات في الجنوب. وطلبوا من المخاتير أيضاً أن يقدموا الوائح بأسماء الشبان المسيحيين الذين يعملون في مدينتي صيدا وصور وفي مؤسسات خارج قراهم(١٣٨).

وفي الإطار نفسه فقد تم اجتماع بين ضباط اسرائيليين قدموا من سراي صيدا، يرافقهم ضابط استخبارات برتبة عالية جداً، والتقوا مع عدد من مسؤولي حزب الكتائب في منطقة عبرا القريبة من صيدا في النصف الأول من آذار ١٩٨٤م، وزودوهم بخرائط عسكرية حددت عليها المواقع والمناطق المطلوب

قصفها أثناء المعارك المرتقبة مع المسلمين. وبعد الإجتماع اتصل الياس كساب وهو أحد مسؤولي حزب الكتائب في الجنوب ببعض المسؤولين العسكريين في الحزب أيضاً، وأمرهم بتوزيع ٣٥٠ بندقية - أم ١٦ على بعض القرى المسيحية في دير الزهراني وعدد من مدافع الهاون ١٢٠ و٨٢ ملم (١٣٩).

وأكد المسؤول الكتائبي نجاريان أن قواته ستلجأ إلى خطوات عملية تكفل أي هزيمة لها كما حصل في منطقة الشحار، وقال إنه تم حسم العلاقة نهائياً مع اسرائيل، وإن مؤتمر جزين ما هو إلا بداية منطقية لإقامة علاقة متينة معها ورفض أية سياسة انتهازية في قيادة القوات (١٤٠). فيما أعلن كريم بقرادوني، عضو المكتب السياسي الكتائبي، عن اعتماد مشروع سياسي خاص بالقوات الكتائبية حفاظاً على ذاتيتها كحركة شعبية مميزة كما بدأها بشير الجميل ... ». وقال: «نحن كتائبيون، ونحن ساهمنا منذ السبعينات في إطلاق الكتائب ونعرف أن القوات اللبنانية مكونة من أكثرية كتائبية، ونحن كتائبيو بشير الجميل ... إننا نعتبر أنفسنا تياراً يسعى على خطى بشير الجميل ... » (١٤١).

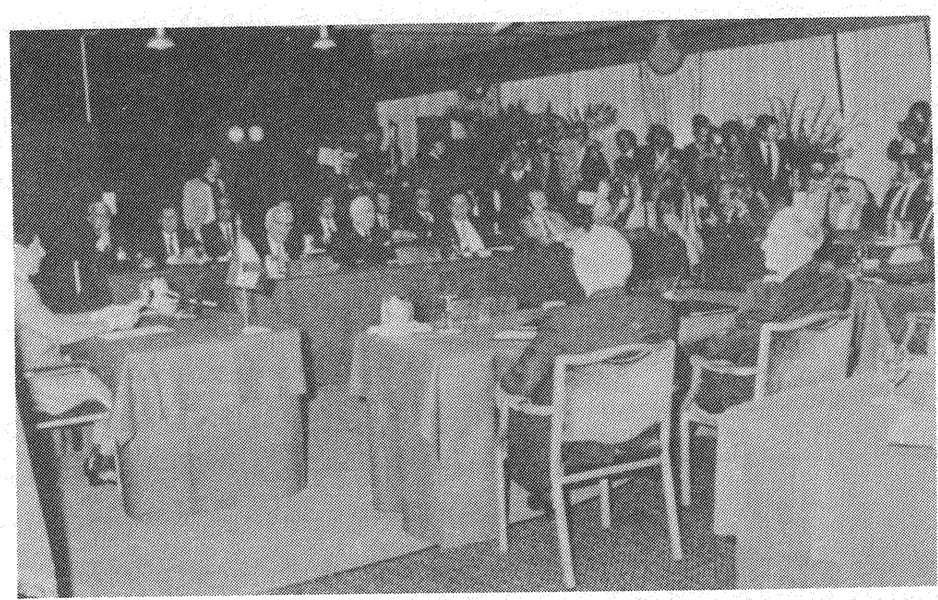
وفي ٢١ رمضان ١٤٠٤ هـ - ٢٠ حزيران ١٩٨٤ م تشكل «المجلس السياسي للتجمع المسيحي الحر» من ستة عشر عضواً بينهم المطران أغناطيوس رعد ونزار نجاريان. وقد أصدر المجلس بياناً جاء فيه أن هذا المجلس السياسي «يمثل المناطق والأشخاص والفاعليات المسيحية وهو الناطق بإسم هؤلاء المسيحيين لإبراز مواقفهم ورأيهم». وأكد نجاريان أنه «لم يبق أمامنا سوى الخيار الإسرائيلي، من هنا علينا التعامل مع اسرائيل وإقامة علاقات مميزة ومتينة معها» (١٤٢).

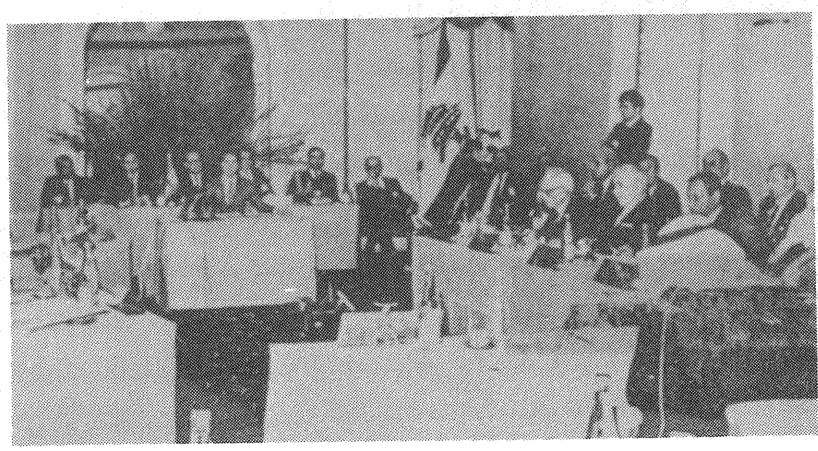
وقد توجت القوات الكتائبية أعمالها العدوانية بفتح مكتب لها في القدس المحتلة وعينت بيار يزبك مسؤولاً. وأكد نعوم فرح، رئيس جهاز العلاقات الخارجية في القوات الكتائبية، «أن لهذا المكتب دوراً أوسع وأشمل وأكبر وإسمه الوكالة اللبنانية المسيحية». أضاف: «إنه نظراً إلى ضمان فاعلية أكبر لدور هذا المكتب ارتُئي أن يكون في القدس» (١٤٣). وأعلن بيار يزبك من جهته أن «هذه الممثلية تعتبر من الناحية الإستراتيجية الخطوة الأولى نحو تسوية مشكلة الشرق الأوسط (مشكلة الأقليات) أو على الأقل محاولة حلها». وأضاف «إن على الأقليات الأخرى أن تحذو حذونا، وسوف نمد لهم أيدينا.. إننا نأمل أن تحذو طوائف أخرى غير مسيحية في الشرق الأوسط حذو مبادرتنا، وليس لدينا اعتراض على أن يتحول مكتبنا إلى قاعدة مشتركة لكل الأقليات في المستقبل» (١٤٤).

هذا وقد طلب أحد أركان القوات الكتائبية إلى بيار يزبك تحديد موعد للإجتماع بشمعون بيريز، زعيم المعارضة الإسرائيلية، وذلك بهدف التعرف على الحدود التي قد يبلغها أي تغيير في الموقف الإسرائيلي حيال التعامل مع القوى الحليفة في لبنان إذا ما تسلم حزب العمل الإسرائيلي المعارض مقاليد السلطة (١٤٥).

وفي أوائل تموز ١٩٨٤ م - شوال ١٤٠٤ هـ إحتجزت اسرائيل الباخرة «اليزوربلانكو» وهي في طريقها من لارنكا إلى بيروت، واقتادتها إلى ميناء حيفا حيث أجرت تحقيقاً واسعاً مع الركاب، وقد شارك بيار يزبك في هذا التحقيق (١٤٦).

وأخيراً جاء تصريح فادي افرام متوجاً هذا التحالف بدعوته إلى اتحاد مسيحي - يهودي وتأسيس «استراتيجية واحدة مشتركة» لليهود والنصارى (١٤٧).





أوهام الحلول

★ التمييع

إن النظام الماروني لا يلجأ إلى الحوار إلا عند الشدة، وذلك من أجل تفادي خطر السقوط ومن ثم الإعداد لمعارك جديدة. وهكذا فبعد حملة التدمير والتهجير التي شهدتها مناطق المسلمين، عاد سفاكو الدماء من جديد إلى نغمة الحوار والمفاوضات وضاقت الأرض عليهم بما رحبت، مما استدعى نقل المفاوضات بين قادة الأطراف إلى خارج لبنان، فذهبوا جميعاً إلى سويسرا على مرحلتين متعاقبتين، وعقدوا مؤتمرين هما مؤتمر جنيف الذي بدأ في ٢٦ محرم ١٤٠٤ هـ ـ ٣١ تشرين الأول ١٩٨٣ م واستمر قرابة الأسبوع، ومؤتمر لوزان الذي بدأ في ١٠ جمادى الثاني ١٤٠٤ هـ ـ ١٢ آذار ١٩٨٤ م. ولكن سرعان ما تبين عقم هذه الإجتماعات وعدم فاعليتها. وحتى سليمان فرنجية الذي طالما حاولت وسائل الإعلام إبرازه على أنه «قائد وطني»، وحضر إلى سويسرا كممثل عن «الصف الوطني»، أبدى تصلبه وإنزعاجه من موضوع الإصلاحات، وحينما طرحت مسألة الحد من صلاحيات رئيس الجمهورية، انتفض فرنجية وبوصفه مارونياً للدفاع عن «مقام الرئاسة الأولى»، قبل أن يعلن ممثلو «الكتائب» عن رفضهم للمشروع، واضعاً بذلك نفسه من جديد مع بيار الجميل وكميل شمعون. وقد أثبت بذلك استحالة قيام أي نوع من أنواع التفاهم أو الوفاق مع الموارنة، وقدم دليلاً واضحاً على عدم جدوى الحوار مع القيادات المارونية، حتى ولو كانت تسمى «وطنية»، فهي جميعها تؤمن بضرورة الإبقاء على الهيمنة المارونية وتتمسك بمقولة «لبنان الماروني»، رغم ما تعاني من خلافات داخلية، لأن ما يجمعها غالباً هو أكبر بكثير مما يفرقها أحياناً.

لقد أدرك الجميع أن التحديات المفروضة على المسلمين لا يمكن مجابهتها عبر هذه المؤتمرات والمفاوضات، إذ أن كل جلسات الحوار «الودية» طوال عشر سنوات لم تتمكن من إعادة مخطوف واحد أو مهجر إلى بيته، ولم تؤد إلى بلسمة جراح المشردين والمستضعفين الذين فقدوا كل شيء، بل على العكس فإنها كانت تؤدي بإستمرار إلى ترسيخ جذور النظام الماروني، فهذا أمين الجميل يعلن أن «من الضروري لمصالح المسلمين والعرب أن يكون رئيس لبنان مسيحياً» (١٤٨).

وفيما يتعلق بالإصلاح فإنه تحول إلى «لجان» تجتمع فينبثق عنها لجان. وذلك بهدف تمييع كل المطالب والإصلاحات المنشودة، ومن ثم الإجهاز على كل أمل بتعديل الدستور أو بإعادة توزيع السلطات بشكل منصف وعادل. وقد حسم كميل شمعون هذه المسألة أكثر من مرة بأقاويله المتكررة: «الدستور لا يمس». أما بيار الجميل، صاحب معزوفة «أي لبنان نريد»، فإنه اعتبر أن «القضية ليست قضية إصلاح سياسي أو قضية مطالبة بمناصب معينة، إن بعضهم لا يريد أن يكون لبنان بمثابة الجسم الغريب في العالم العربي، أي لا يريدون أن يستمر لبنان مميزاً بطابعه وخصائصه المعروفة، وقد فات هؤلاء أن لبنان إذا خسر

هذا الطابع وهذه الخصائص يصبح من دون أهمية ولا حاجة به، عدا أن ذلك يشكل كارثة كبيرة للدول العربية نفسها». وقال: «ليفهم الغريب والقريب أن المسيحي اللبناني غير مستعد للتنازل عن أي من خصائصه وعن أي وجه من طابعه»(١٤٩). وبتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٣ م أعلن بيار الجميل عبر الصحف اللبنانية ان «لا مساس بالصيغة. إما بقاء الإمتيازات وإما زوال لبنان».

كذلك فإن قضية المخطوفين تحولت إلى «لجنة متابعة» تكون مهمتها استجداء العطف والتوسل على أبواب هذا الزعيم أو ذاك. دون أي امل بالتوصل إلى تحرير عشرة آلاف مخطوف كانت تحتجزهم القوات الكتائبية وأصبحوا في طي النسيان.

★ حكومة الوحدة الوطنية

في أيار ١٩٨٤ وبعد استقالة حكومة شفيق الوزان تشكلت «حكومة الوحدة الوطنية» من أمراء الحرب وبرئاسة النائب رشيد كرامي، ورافقت هذه العملية حملة تضليل وثرثرة مطولة في الصحف والإذاعات المحلية والأجنبية، وكلها تتحدث عن «إعطاء المسلمين حقوقهم وإعطائهم نصيباً أكبر في السلطة»، وذلك من أجل إيهام المسلمين بأنهم ربحوا المعركة، وأنه لابد بالتالي من إلقاء السلاح. وحقيقة الأمر أن الهدف من تشكيل هذه الحكومة هو تثبيت النظام الماروني بعد الهزات التي تعرض لها، ومصادرة الإنجازات التي حققها المسلمون بتحرير بعض المناطق من الهيمنة المارونية، وجعل هذه الخطوة ليست ذات تأثير يذكر على هيكلية النظام، وذلك بعدة طرق هي:

١ - محاولة استيعاب قادة الأطراف المعارضة عبر توريطهم في لعبة الحكم، وتوظيفهم وزراء في الحكومة لإغرائهم بالسلطة.

٢ - تشجيع الفوضى في بيروت الغربية وترويع الناس بالإنفجارات بشكل يومي، ومن ثم إثبات أن النظام الماروني هو خير نظام لحكم لبنان، وأنه من الأفضل التعاون مع الدولة وتأييد جيشها.

٣ - الحصول على الوقت الكافي لإعداد العدة من جديد والتحضير لمعارك جديدة، وليس أدل على هذا الأمر من جولة فادي افرام في أميركا في نفس الفترة التي تشكلت فيها الحكومة داعياً إلى قتال المسلمين.

٤ - تكريس التبعية الإقتصادية في المناطق الإسلامية إلى المناطق المسيحية عبر الحرب الإقتصادية.

وقد برز ضعف هذه الحكومة واضحاً للعيان عندما لم تستطع تنفيذ أي قرار من قراراتها التي اتخذتها، وعندما تحولت في صيف ١٩٨٦ م إلى لجنة حوار وتحول اعضاؤها إلى محاورين شأنهم في ذلك شأن بائعي الصحف وأوراق اليانصيب.

وقبل أن ندخل في بعض تفاصيل هذه الأمور، تجدر الإشارة إلى المجزرة الجماعية التي وقعت في

١٢ رمضان ١٤٠٤ هـ ـ ١١ حزيران ١٩٨٤ م ، نتيجة إقدام القوات الكتائبية على القصف المركز والمفاجئ على مناطق بيروت الغربية والضاحية الجنوبية ، وطوال نهار كامل انهمرت القذائف بغزارة على الأحياء الآمنة وحصدت ثمانين قتيلاً ، أما عدد الجرحى فقد بلغ المئات .

من بطرس الناسك إلى فادي افرام

قبل تسعة قرون شهدت أوروبا دعوة محمومة لإعلان الحرب على الإسلام والمسلمين ، وكان بطرس الناسك يجوب أوروبا ، حافي القدمين حاسر الرأس يدعو الناس إلى امتشاق السلاح ويحضهم باسم الصليب ، على إعلان الحروب الصليبية على الشرق المسلم . وفي حزيران ١٩٨٤ م ذهب حفيد من أحفاد بطرس الناسك كان يتولى قيادة القوات الكتائبية في لبنان واسمه فادي افرام ، في جولة إلى الولايات المتحدة الأميركية ، حاملاً إليها دعوة جده القديم بطرس ، وقد نفض عنها غبار الأيام والقرون ، وليحثها على التدخل وإرسال حملة صليبية جديدة إلى لبنان ، بعد أن اضطرت لترحيل قواتها في جمادى الثاني ١٤٠٤ هـ ـ آذار ١٩٨٤ م إثر عملية الإقتحام التي قام بها أحد المجاهدين ضد مركز القيادة التابعة لها قرب مطار بيروت ، وأدت العملية إلى سقوط مائتين وأربعين جندياً أميركياً . وكم هي كثيرة أوجه الشبه بين فادي افرام وسلفه بطرس الناسك الذي ورث عنه دعوته وأسلوبه في الحرب والقتال ، فكلاهما ينتمي إلى طينة واحدة هي الصليبية ، وكلاهما نذر نفسه لمحاربة الإسلام في أرض الإسلام ، ولكل منهما أنصار وأتباع ، كثر وهمج كأنهم خلقوا خصيصاً ليحاربوا الحق ويساندوا الباطل في كل الساحات .

هكذا تتجدد الأزمنة ، وتتعاقب الدهور ، وتتغير الوجوه ، وتتعدد الدعوات من قبل ومن بعد ، على مر الأيام والسنين ، من الأولين إلى الآخرين ، لكل زمن أبطاله ورجاله ، فمنهم داع يدعو إلى الحق وآخر يدعو إلى الباطل ، ولكل دعوة انصارها وأتباعها وأشياعها ، سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تحويلاً .

★ فادي افرام في اميركا

في ١٧ رمضان ١٤٠٤ هـ ـ ١٦ حزيران ١٩٨٤ ألقى فادي افرام كلمة أمام « الجمعية العامة لشبكة الإذاعات المسيحية » في ولاية فرجينيا ، قال فيها : « إن الوجود المسيحي في الشرق بات اليوم مهدداً بالإبادة . وإن الشرق الأوسط لم يعرف يوماً تسوية مشكلة العلاقة بين أقلية فيه وأكثرية ، بل إن العالم الإسلامي تجاهل هذه المسألة ، أو عالجها بطريقة قهرية تتجاهل حقوق الأقليات الدينية والثقافية والسياسية وتجعلها من أهل الذمة » . وأضاف : « إن الراديكالية الإسلامية في لبنان تعتمد جميع أنواع الحملات ضد المسيحيين من إرهاب واعتداءات على الكنائس وقتل الرجال والنساء المسيحيين وتهجير المسيحيين من أرضهم ، كما

حصل في الشوف، وبيروت الغربية ومناطق أخرى».

وكما يبدو من الكلام فإن فادي افرام يرسم صورة مقلوبة عن الأوضاع في لبنان ويزيف الحقائق، حيث يقول: «هناك في المنطقة حركة معادية للمسيحيين وللغرب، تظهر في الهجمات والإعتداءات على مسيحيي لبنان وقراهم وكنائسهم وأملاكهم وتجمعاتهم. وإن القوات اللبنانية (الكتائبية) هي واحدة من الأجوبة والردود على هذا السلوك غير العادل في هذه المنطقة من العالم». ووجه كلامه إلى الجمعية العامة لشبكة الإذاعات المسيحية فقال: «نحن نريد أن ننذر العالم من حدة التصرفات ونطلب دعمكم المعنوي والسياسي». وفي معرض حديثه دافع افرام عن اسرائيل والسفارة الأميركية والقوات الكتائبية، وقال إن دولاً مثل ايران وغيرها، حملت الإرهاب إلى لبنان ضد السفارة الأميركية ومقر «المارينز»، وضد شيخه بشير الجميل و«ضد اسرائيل والطوائف المسيحية في لبنان ومصر والسودان ومناطق أخرى».



فادي افرام

وزعم افرام «أن المسيحيين التزموا الدفاع عن حقوقهم وميراثهم في لبنان»، وأن القوات الكتائبية «تولت المسؤولية التاريخية في الدفاع عن الوجود المسيحي الحر في لبنان والشرق الأوسط. فنحن مسيحيو لبنان نريد العيش في بلد يسمح بالحرية وحق امتلاك شخصية مميزة ثقافياً وحضارياً وامتلاك حق الحماية الجسدية». وقد اعتبر افرام أن النهج الصليبي الذي كانت تتبعه قواته إنما هو حضارة يجب أن تعيش. وتابع يقول: «إن الشرق الأوسط كان مسيحياً، لكن الإسلام أخذه، وبسبب الإضطهاد والمذابح وغير ذلك مما تعرض له المسيحيون، اصبح هؤلاء أقلية بأنماط معينة من الحياة الإجتماعية والسياسية في المنطقة. ولبنان هو اليوم المعقل الأخير لمسيحيي الشرق من أرمن تركيا وأقباط مصر وسريان وكلدان ايران وسوريا. وهو البلد الوحيد في المنطقة حيث لا تزال للمسيحيين هوية مميزة». أضاف: «إن المسيحيين في لبنان يريدون أن يكونوا أحراراً في أن يختاروا وفي أن يخطئوا، وهم يريدون أن يشاركوا الغرب حضارته، وأن يكونوا جسراً بين الشرق والغرب، وهم لا يريدون أن يطردوا من لبنان ولا من المنطقة، وهم لا يريدون العيش في خوف دائم، ولهذا نحن نسعى إلى إنشاء مؤسسات وضمانات تساعد على تخفيض حجم قلقنا وخوفنا».

ومعنى هذا كله أن فادي افرام يريد تصفية الوجود الإسلامي في لبنان، لكي يزول قلق الصليبية وخوفها، ولهذا يدعو في ختام كلمته أعضاء الجمعية العامة لشبكة الإذاعات المسيحية في فرجينيا إلى «التعاون من أجل مساعدة لبنان معنوياً وسياسياً» كما قال، موضحاً لهم «يمكنكم مساعدة لبنان بحث حكومتكم والسعي إلى إعادة الإستقرار والديمقراطية إلى لبنان، كما يمكنكم الإصرار على أن المسيحيين في لبنان يجب ألا يدفعوا الثمن مرتين: مرة لأنهم مسيحيون وأخرى لأنهم أصدقاء الولايات المتحدة» (١٥٠).

وعلى أثر هذه الزيارة التي قام بها فادي افرام إلى أميركا، فقد وصل ستمائة من المشاة الأميركيين إلى بيروت الشرقية عبر قبرص للقيام بعمليات انتقامية ضد مجاهدي الشعب المسلم وذلك بالتنسيق مع القوات الكتائبية (١٥١). وقد انكشف التورط الأميركي المجرم في مجزرة بئر العبر التي نفذتها المخابرات اللبنانية بإشراف أمين الجميل نفسه في ١٦ جمادى الثاني ١٤٠٥ هـ - ٨ آذار ١٩٨٥ م، وذهب ضحيتها مئة وخمسة شهداء ومائتي جريح.

★ الخوف على المسيحية

بعد أن عاد فادي افرام من أميركا بدأت تصريحاته تتوالى مزبدة مرعدة على غرار التصريحات التي كان يطلقها بشير الجميل هادفاً من وراء ذلك إلى تشجيع ونشر مقولة لبنان الوطني القومي الماروني، وأن لبنان وجد ليكون مسيحياً أو هو بيت الشعب المسيحي في الشرق. وقد صرح للتلفزيون الإسرائيلي: «أن على يهود اسرائيل ومسيحيي لبنان أن يتحدوا لأنهم حماة العالم الحر والسد المانع للخطر المداهم من الصحراء باعتبارهم أقليتين في المشرق» (١٥٢).

وفي ١٤ ذي القعدة ١٤٠٤ هـ - ١٠ آب ١٩٨٣ إجتمع فادي افرام بالسفير البابوي انجيلوني، برفقة نعوم فرح رئيس جهاز العلاقات الخارجية، وبحثوا في شأن الخطط المارونية الواجب تنفيذها وقضايا الفيدرالية والكونفدرالية وغيرها، وشكر افرام للسفير البابوي «اهتمام البابا ومواقفه الشجاعة» من خلال إحدى رسائله التي نمت «عن وعي لحقيقة المشكلة اللبنانية وإدراك لأهمية دور المسيحيين اللبنانيين ونضالهم بالنسبة إلى المسيحية الشرقية» (١٥٣).

وبعد أيام أعلن فادي افرام «إن نضالنا لمجتمع مسيحي في هذه الأرض لا ينتهي»، و«أن مرحلة المقاومة التي نعيشها اليوم ليست سوى مرحلة من تاريخ النضال الدائم للمجتمع المسيحي»، معتبراً أن قواته «هي مؤسسة قائمة تتخطى عنصر الزمن، ووجودها مرتبط بوجود مجتمع مسيحي حر على هذه الأرض». وأسف لأنه رأى «هزيمة العالم الحر على يد أعداء مضى على مواجهتهم عشر سنين» (١٥٤).

هذا وقد ألح افرام على «أن يبقى لبنان ملجأ وأملاً لجميع مسيحيي الشرق». وطلب من الموارنة

مواصلة نضالهم الذي «بدأ من القرن السابع»، معتبراً «أن الحكومات المركزية تأتي وتذهب، أما المقاومة المسيحية فإنها وجدت لتبقى». وقال: «إن مقاومتنا هي القوة الوحيدة القادرة على الحفاظ على حرية المجتمع المسيحي اللبناني»، وإنه «بمقدار ما نكون أقوياء نكون مستقلين». وأعلن أن «إعادة تنظيم التعبئة شرط لإستمرار الوجود المسيحي في لبنان». وطالب بالبحث عن صداقات «لإقامة توازن استراتيجي مع سوريا من خلال الكتلة الغربية واسرائيل»، مؤكداً «أن العلاقات بين مسيحيي لبنان واسرائيل في تحسن مستمر». وأضاف «كنا مستعدين تماماً لأن نعطي الحكومة المركزية الثقة والقدرة، ما دامت مستعدة للاعتراف بخصائص هويتنا المسيحية والإبقاء على العلاقات الحيوية مع دولة اسرائيل»(١٥٥).

وزعم افرام أن القوات الكتائبية ليست ميليشيا ولا حزباً سياسياً، بل «إنها التجسيد السياسي والأمني للشعب المسيحي في لبنان، إنها الإمتداد المؤسسي لقرون من المقاومة المسيحية لجهة القمع والسيطرة». وأضاف أن هذه القوات «لا يمكنها أن تكون حزباً لأنها فوق كل الأحزاب، هي حركة التحرر الوطني التي تمثل الشعب المسيحي وإقامة معادلة جديدة للبنان الجديد». وقال إن العلاقة بين قواته وبين اسرائيل ترمز إلى العلاقة بين شعبين ولا ترتبط بحزب معين أو «ظرف معين»(١٥٦). ورأى افرام «ان أقليات الشرق الأدنى التي تشارك في نظرة حضارية كونية واحدة، ولها القيم الثقافية نفسها، كالشعب اليهودي في اسرائيل والشعب المسيحي في لبنان، يجب أن تؤسس استراتيجية واحدة مشتركة». مضيفاً «أن استراتيجية الأقليات يجب ألا تقتصر على العلاقة بين المسيحيين واليهود، بل يجب ان تشمل كل أقليات الشرق الأدنى»(١٥٧).

وفي ٢٩ آب ١٩٨٤ م زار افرام، يرافقه الأمين العام للقوات الكتائبية جورج عدوان، بطريرك السريان الكاثوليك اغناطيوس انطون الثاني حايك، فصرح قائلاً: «نحن كمسيحيين أقليات في هذا الشرق ويفترض فينا أن نتحد لنؤمن ضمان استمرارنا ووجودنا. إن وجودنا في هذا الشرق، وفي لبنان خصوصاً، يمر بأخطر مرحلة ... فالخطر قائم على وجودنا المسيحي الحر الآمن المستقل من خلال التهديد الذي يواجه كل تركيبة الدولة». أضاف «إن خوفنا الوحيد هو أن يتطلع المسيحي خلال الشهرين المقبلين إلى الحل السهل، فيكون وقف النار رجل مطلبه، وفي مقابل أي ثمن. وهذا هو الخطر». وقال: «على المسيحيين وعي هذه المسألة، وللسلطات الروحية دور رائد في هذا المجال». وأكد أن قلبه كبر «برسائل قداسة البابا الثلاث. فالحبر الأعظم لم يعط مرة دعماً بهذا المقدار والقوة لمجتمع ديني. وعلينا ترجمة هذه المسائل بالعمل على وحدة الصف المسيحي وتضامنه». ثم توجه إلى البطريرك الماروني بالقول «الدور في هذا المجال كبير لكم أنتم يا صاحب الغبطة وغيركم من البطاركة الذين هم من رواد هذه القضية ومتحمسون جداً للقضية اللبنانية. فهذه الرسائل تمثل دعماً يجب أن نستفيد منه. ومن الضروري إذاً التحرك لتوحيد

الرأي العام المسيحي وبلورة ما يريد لأن هناك قضية مطروحة في وجود المجتمع المسيحي». وكرر «أن القوات اللبنانية ليست حزباً سياسياً، بل هي تعمل للمجتمع المسيحي ككل على المدى البعيد»(١٥٨).

وفي ١٣ أيلول ١٩٨٤ م وجه فادي افرام رسالة إلى قواته، جاء فيها أنه «بعد مرور سنتين على استشهاد القائد التاريخي للمقاومة اللبنانية (بشير الجميل) والملهم الأسطوري للشعب المسيحي والرئيس الإستثنائي للجمهورية اللبنانية، تتأكد لنا صحة توجهات بشير وصدق تعاليمه». وأشار افرام إلى «أن القضية اللبنانية لم تبلغ المرحلة الأخيرة كي يبقى المنتصرون منتصرين دائماً، إن الأمور ستتبدل وإن التطورات المقبلة ستكون مختلفة عن الأحداث السابقة، إلا أن المهم ان نكون جاهزين وحاضرين ومتحدين ... فلا هذا المدعو سلماً هو سلم ولا هذا المدعو حلاً هو حل. السلم سيكون ابن نضالنا والحل سيكون ثمرة إرادتنا»(١٥٩).

من الفينيقية إلى المارونية

★ الأهداف الخفية

يسعى الموارنة على الدوام إلى افتعال وتشجيع مناخات حضارية وهموم سياسية مختلفة بل ومتناقضة ومصطنعة، وذلك بهدف خلق قوميات إنفصالية تساعدهم على تحقيق مشاريعهم ومآربهم الشيطانية. ويحاول جهابذة الفكر الماروني أن يرجعوا بلبنان آلاف السنين لتستقيم لهم مقولة الأمة اللبنانية، على انها امتداد للشعب الفينيقي، ليفسروا كيف أن تفردهم في هذا المحيط الإسلامي وتميزهم له ما يبرره تاريخياً، ويظهر ذلك بجلاء في النصوص التي تخلع على الشعب اللبناني أبعاداً فينيقية ممزوجة بشيء من التقديس الديني. ويستدلون على مدى بلوغ إشعاع «الأمة اللبنانية» وعراقتها «أن العبرانيين اتخذوا من حضارة الفينيقيين لغتهم، وأن هيكل سليمان لم يكن من تصميم الفينيقيين وحسب، بل إن جزءاً كبيراً من طقوس العبادة اليهودية كان من أصل فينيقي».

فالمسيحية كما يراها جورج كساب «ليست غير الحضارة الفينيقية بردائها الجديد، والمسيحيون في لبنان هم أساساً الفينيقيون، والأمة الفينيقية هي الارض الصالحة التي نبتت فيها المسيحية»(١٦٠). ويذهب أحد فلاسفة المارونية الى أبعد من ذلك، اذ يرى ان «المسيح يهودي القومية ولكنه فينيقي الانسانية، وبالتالي فإن علاقة المسيح بلبنان هي علاقة ايجابية». أما الأباتي بولس نعمان فإنه يرى الأصول التاريخية الواحدة للشعبين الماروني والصهيوني.

أما الأيديولوجية التي تحكم توجهات هذه «الأمة» فليست كما يعتقدها البعض نزعة دينية، لكنها في الواقع «وجود تاريخي» نما عضوياً على مدى عمر لبنان، كما يشرح جورج كساب. فـ«النظرة المارونية» للحياة هي تجريد لواقع موجود منذ مليون سنة، وهي فلسفة «الأمة اللبنانية» كما يشرحها «فيلسوف لبنان»،

شارل مالك.

ويهدف الموارنة من مقولة «العلاقة اللبنانية - الفينيقية» إلى تأكيد فرادة الكيان اللبناني الماروني في صيغة ضمن محيط مغاير و«عدواني»، بما يبرر هذه النظرة إلى حضارة لبنانية منفصلة ومستقلة، لها تاريخها الخاص وقيمها الخاصة، وليس لهذا المحيط الإسلامي أن يؤثر في هذا الكيان بغير ما تشتهي «سفن الفينيقية الحديثة» التي ترفدها حضارة الغرب بقيمها وأبعادها.

وهكذا رأوا أن المارونية هي مساحة لبنان الحضارية منذ ستة آلاف سنة، أو «هي الوجه الحضاري للبنان الذي يضم كل المسيحيين»، على حد قول الياس كساب، رئيس إقليم الزهراني الكتائبي (١٦١). ولهذا طلبوا نجدة البابا والمحافل الدولية الكنسية والسياسية لحماية ما أسموه «الوجود المسيحي في لبنان»، والدفاع عن الأقليات المهددة في الشرق (١٦٢). حيث يرى النائب الماروني بطرس حرب أن «قدر المسيحيين في مواجهة تحدي الكثرة الإسلامية لوجودهم وحرياتهم» (١٦٣).

★ شارل مالك: مزاعم وأباطيل

أما شارل مالك، عضو الجبهة المارونية، فقد اعتاد لسنوات خلت أن يردد ما معناه: «إذا كانت بكركي (يقصد الموارنة) بخير فلبنان بخير، وإذا كانت بكركي في خطر فلبنان في خطر». حتى قال فيه الأب نبيل الحاج، خوري رعية بعبدا: «كأني بالدكتور مالك يربط ربطاً عضوياً بين بقاء الموارنة أحراراً مستقلين وبقاء لبنان حراً مستقلاً. كأني به يتخطى الموارنة لينادي بالمارونية مذهباً واحداً مقدساً، جامعاً لكل اللبنانيين على مختلف أحزابهم الوطنية وطوائفهم مسيحية كانت أو محمدية أو لا دينية» (١٦٤).

وزعم شارل مالك «أن الموارنة موجودين في لبنان قبل المسلمين». وأعلن أنه «لا يعرف مسيحيين أو مسلمين ملتصقين ببلد التصاق الموارنة بلبنان». وأعرب عن اعتقاده «أن مسلمي لبنان مدعوون إلى التفاعل مع المسيحيين إلى الأبد». وكرر المعزوفة القائلة أن لبنان «ملجأ للأقليات». وقال إن «المجتمع المسيحي في لبنان يريد أن يبقى إلى الأبد بإستقلال تام عن أي وضع أو تطور ديمغرافي أو مجتمعي أو اقتصادي أو ديمقراطي» (١٦٥). ولهذا يصبح «المطلوب الإقرار عالمياً بوجوب وجود كيان مسيحي حر مضمون في لبنان» (١٦٦).

وفي محاضرة ألقاها في جامعة الكسليك بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٨٤ م، أكد مالك أن «المسألة التاريخية المصيرية الأساسية التي تقررها أحداث لبنان هي: إما احتضار المسيحية الحرة في لبنان وإما ثباتها وتعميقها». وسأل «هل نقبل أن يسجل التاريخ علينا بعد خمسين سنة أن المسيحية الحرة الآمنة ماتت أو وهنت في لبنان في زمننا نحن الأحياء؟» (١٦٧).

وفي ٧ كانون الأول ١٩٨٥ كتب شارل مالك مقالاً في مجلة «المسيرة» تحت عنوان «مبادئ عرض

مصيري عام »، جاء فيه: « بما أن لبنان يتفرد بمسيحيته الحرة، فلا يجوز زوال هذه المسيحية من شرقي البحر الأبيض المتوسط، وبوجه التحديد من لبنان، أو هزال وجودها، لا من المستقبل القريب ولا بعد سنة أو بعد ألف سنة ». واعتبر مالك أن « مصير المسيحية في كفة القدر ». وقال « إن المسيحية الحرة لها مركز ودور أصليان في هذه المنطقة التي نشأت هي فيها، وبيتها الآن هو لبنان ». وأضاف أنه إذا أصر المسلمون على أسلمة لبنان فستكون هناك « ثلاث واحديات دينية في الجسر الأرضي العظيم الممتد بين تركيا ومصر وبين الصحراء والبحر الأبيض المتوسط: واحدية يهودية في اسرائيل، واحدية مسيحية في لبنان، وواحدية أو واحديات اسلامية فيما تبقى من الجسر الأرضي العظيم »(١٦٨).

★ إحياء المسيحية وأكذوبة الحضارة

وقد أشار فؤاد أبو ناصر الذي خلف فادي افرام في قيادة القوات الكتائبية إلى هذه النظرة المتزمتة بقوله: « إن لبنان هو الكيان السياسي الحديث للمسيحية الشرقية ... وأي إضعاف للبنان هو إضعاف للمسيحية »(١٦٩). وأبدى تخوفه من « أن صيغة ١٩٤٣ أصبحت مشروع أسلمة تدريجية للنظام اللبناني »(١٧٠). وأن « أسلمة لبنان ستغير وجه الشرق »(١٧١)، مؤكداً أن مقاتليه « لم يستشهدوا من أجل التعايش »(١٧٢).

ويقول الياس ربابي، عضو المكتب السياسي الكتائبي: « إن المسيحية صامدة في لبنان، وبصمودها لا خطر في أن ينتصر عليها أحد »(١٧٣)، معتبراً أن هناك هزة تعصب ديني تكاد ترجع بنا إلى أشد ظلمات التاريخ »(١٧٤).


جورج سعادة

وكرر النائب الكتائبي جورج سعادة ما كان يقوله بيار الجميل: « إن أول المقدسات مقام رئاسة الجمهورية، ثم قيادة الجيش والقضاء ». وقال « في الأيام العادية لا تقبل الكتائب بالتهجم على رئيس الجمهورية، فكيف بالأحرى اليوم، ورئيس الجمهورية كان يجلس على هذه القاعدة يقاسمنا همومنا ونقاسمه همومه »(١٧٥).

وقد شرح إدوار حنين، الأمين العام للجبهة المارونية، هذا الإنتداب الماروني على لبنان بقوله: « إن لبنان لا يبقى إلا إذا بقي في عهدة الموارنة، لأنهم الأكثر حرصاً عليه والأكثر انتفاعاً من بقائه، لأن لا موارنة إلا في لبنان ... وهم خير من يولى النظارة على



ادوار حنين

لبنان، وخير من يحافظ عليه لأنه موطن اختيارهم»، باعتبار أن «المارونية ميزة من ميزات لبنان ومبرر أكبر لوجوده»، مشيداً في الوقت ذاته بمواقف وجهود البابا الرامية إلى إخضاع لبنان لحكم الموارنة الذين تربطهم مع الفاتيكان علاقة طويلة، «عمرها عمر المارونية ومتانتها متانة الصخور» (١٧٦). ومن هذا المنظار فقد دعا إلى التفاوض المباشر مع أي دولة تؤمن مصير لبنان سواء كانت اسرائيل أو غيرها (١٧٧).

ويرى جبران حايك جوهر العلاقة التي تربط بين أقطاب الحركة المارونية المتصاعدة، والتي تمتد «من مارون الناسك قبل التأسيس إلى أمين الجميل مع التأسيس، مروراً بمراحل التاريخ المتعددة»، إذ «يبرز الموارنة نواة الثمرة» (١٧٨). فيما يعتبر كريم بقرادوني، والذي كان من أكثر الوجوه تصلباً في الشارع المسيحي، أن الإنتشار الجغرافي المسيحي في لبنان هو ضمان وحدة الأراضي اللبنانية (١٧٩).

أما إيلي كرامة (رئيس حزب الكتائب سابقاً) فإنه لا يستطيع «التفريق بين الوجود المسيحي والوطن»، مؤكداً «أن لا وجود للبنان من دون الوجود المسيحي الحر الفاعل» (١٨٠). وأشار كرامة إلى أن هناك تفاهماً راسخاً بين رئيس الجمهورية، أمين الجميل، وحزب الكتائب والقوات الكتائبية، داعياً إلى ضرورة قيام «قرار واحد» بين المسيحيين. وقال إن الكتائب «تدافع عن المسيحيين من خلال الدفاع عن الحريات ... وبأن ليس هناك وطن في الشرق يؤمن للمسيحي الكرامة والحرية والعيش سيداً ولا يكون ذمياً إلا لبنان» (١٨١).

هذا وقد رفضت «الرابطة المارونية» القول بهوية لبنان العربية، معتبرة أن هذا «مخالف لحقيقة لبنان التاريخية ... يضاف إلى ذلك أن المسيحية اللبنانية، وبالتالي المسيحيين اللبنانيين هم مسيحياً جزء لا يتجزأ من المسيحية العالمية عبر روما والقسطنطينية، وينتمون إلى المسيحية العالمية انتماءً أصيلاً فهم جزء من ركنها المشرقي، ومن امتدادها الشرق أدنوي، والشرق أوسطي، ومن أساسها الآرامي، وتراثها السرياني والبيزنطي، ومن خميرة رسالتها الروحية والإنسانية السامية في المحيط الإسلامي العربي والعالمي» (١٨٢).

ويرى كمال الحاج، منظر الجبهة المارونية، أنه «لا فاصل بين لبنان والروحانية المارونية، كما لا فاصل بين الجسد والروح في الإنسان الواحد الذي هو نحن»، معتبراً أن مواقف المسلمين هي سبب البلاء والشرخ الذي أصاب لبنان بعد أن كان خشبة الخلاص للمسيحيين، حيث يقول «كان لبنان لنا خشبة خلاص في هبوب العواصف، وكان لنا مرقد عنزة. أما اليوم فإنه في اللهب، وربما احترق هذه المرة، إنه يغور تحت أقدامنا في لجج الغباوة، ويتبخر من فوق رؤوسنا أضغاث أحلام. فإبليس يشتهيه. وقد أنثغرت السفينة من

داخلـه.. من غرابـه الذي قام يـداعي حمـامه، ومن لـيلـه الذي قام يـداعي نهـاره، ومن شوكـه الذي قام يـداعي زهوره، ومن طيونه الذي قام يداعي أرزه»(١٨٣).

أما يوحنا مالك فإنه يقول بضرورة زوال الإسلام من العالم في آخر هذا القرن بالذات، وهو لا يتورع في كل مناسبة عن الإعراب عن عدائه لكل ما هو عربي ومسلم (١٨٤).

وقد بلغ التحدي الماروني أوجه، حينما اعتبر أحد أقطاب الموارنة أن «لبنان وطن نهائي للمسيحيين»، مؤكدين على «أن القتال لم يكن مجرد إطلاق نار بين حزبين أو طرفين، بل كان قضية كبرى تتمثل ببقاء أو زوال شعب مسيحي بكامله من الشرق». ويقول أحدهم «سنرفع صليباً عند كل منعطف.. وسنبني كنيسة في كل بقعة» (١٨٥).

الدور التاريخي للبطاركة والمطارنة

من الحقائق التاريخية أن البطاركة والمطارنة كانوا وما يزالون من أكبر العاملين على تصفية الوجود الإسلامي في لبنان، وقد مر معنا كيف أن الكنيسة المارونية استطاعت وفي مناسبات مختلفة أن تعبئ الموارنة وتدفعهم للسير في طريقها، ومن أجل ذلك، فقد خاضت حروبها المتكررة ضد المسلمين، وقادت السياسة المارونية في معظم فترات الحرب والسلم.

ولم تكن الحملة الصليبية المفروضة على المسلمين منذ العام ١٩٧٥ م، مروراً باجتياح ١٩٨٢ م، بعيدة عن تخطيط البطاركة والرهبان. كما لم يعد خافياً على أحد ما لهذا الدور من خطورة بالغة، تجسدت في حرصهم الكبير على ضرورة الإستفادة من عملية الإجتياح حتى النهاية، ودفع عجلة بناء «الدولة الحديثة» إلى حدها الأقصى، وذلك عبر محاولاتهم الرامية إلى تكريس نتائج الغزو الإسرائيلي. ولهذا فقد عملوا جاهدين لفرض سلطة القرار الماروني على جميع المناطق اللبنانية تحت ستار «الشرعية»، وعندما أخفقوا في ذلك بدأوا يعقدون الإجتماعات تلو الإجتماعات للبحث في «مصير الوطن»، و«حقوق المسيحيين»، وكأن هذه الحقوق لا تعني إلا السيطرة التامة على جهاز الدولة وإبادة الآخرين من حولهم، حيث يقول البطريرك مكسيموس الخامس حكيم للروم الكاثوليك: «نحن المسيحيين نشعر أننا في أساس لبنان، ولا يمكن أن يكون له كيان إذا ضعف وضع المسيحيين فيه، لأننا نحن منه وله» (١٨٦).

وفي إحتفال أقيم في جامعة الروح القدس - الكسليك بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨٤ إحياءً للذكرى المئوية الرابعة للمدرسة المارونية في روما، تكلم رئيس الجامعة الأب حنا ثابت، فقال: «إن الموارنة مسؤولون عن لبنان، عن كل لبنان، وعن كل فئات لبنان». وأكد أن «بين جدران تلك المدرسة وعى الموارنة دورهم السياسي إلى جانب دورهم الكنسي والروحي والحضاري» (١٨٧).

ومن جهة أخرى فقد اعتبر مجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليك أن لبنان هو للنصارى دون

سواهم وأن « الحضور المسيحي في لبنان أثبت عبر الأجيال شهادة محبة ، وكان له الدور المهم في تكوين ميزة للبنان في الشرق » . (١٨٨). وأكد المجلس في جلسته المنعقدة في ١٨ ربيع الأول ١٤٠٤ هـ ـ ١١ كانون الأول ١٩٨٤ م « أن الوجود المسيحي في لبنان هو وجود جماعي كنسي حضاري يتعدى الفئوية والسياسية بمعناها الضيق ... ولبنان يستحيل أن يستمر إن لم يبق للمسيحيين فيه ما لهم من حقوق تاريخية » ، محذراً من « المساس بمبادئ يعتبرها المسيحيون مسلمات تاريخية تحفظ لهم وجودهم ودورهم وطنياً وسياسياً وحضارياً » (١٨٩).

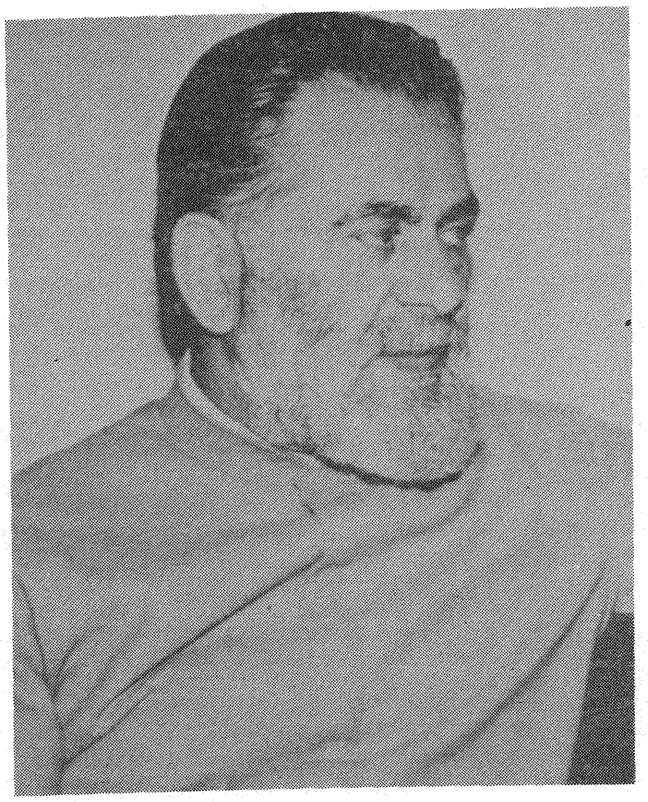
هذا ولقي بيان مجلس البطاركة المذاع في ١١ / ١٢ / ١٩٨٤ استنكاراً واسعاً في مختلف الأوساط الإسلامية وردود فعل شاجبة قوبلت بردود مضادة. وقد أشادت القوات الكتائبية بمقررات المجلس واعتبرتها مواقف مسؤولة وجريئة تتخذها المراجع الروحية المسيحية في لبنان والمشرق والفاتيكان. وقالت إن هذه المواقف « هي أقل ما يمكن عمله إيجابياً في سبيل تحمل مسؤولية بقاء المسيحيين على أرض أجدادهم وضمان حريتهم » (١٩٠).

وفي نفس الوقت وضمن إطار هذه اللعبة ، جددت القوات الكتائبية تعهداتها « بالبقاء وفية » لمشاريعها التآمرية ، « وبالإستمرار في الدفاع عن حق المسيحيين في الوجود الحضاري الحر على كل تراب الوطن » ، ووعدت بالتصدي لما أسمته « الهجمة التعصبية التي تجتاح الأوساط الإسلامية » (١٩١). وقالت لقد « أثبت أجدادنا طوال قرون من الصمود قدرتهم على حماية الوجود المسيحي على هذه الأرض التاريخية ، ولن تنفع كل الموجات الرجعية والحاقدة في اقتلاع الوجود المسيحي من جذوره أرضاً وإنساناً وتراثاً » (١٩٢).

وفي ١٨ جمادى الأول ١٤٠٥ هـ ـ ٨ شباط ١٩٨٥ م ، عقدت في ذوق مكايل ندوة بعنوان « المارونية أرض وشعب » ، أعلن خلالها الأباتي بولس نعمان « أن مساحة لبنان هي مساحة الحرية عند الموارنة . . فإذا كانت الحرية عند الموارنة محترمة وبخير ، كان لبنان كبيراً ، وإذا كانت مهانة عندهم كان لبنان في أصغر أحجامه » (١٩٣).

وفي اليوم التالي ، وضمن احتفال أقيم بمناسبة « عيد مار مارون » ، في كنيسة مار يوسف الحكمة شرقي بيروت ، حضره أمين الجميل وحشد من زعماء الموارنة بمن فيهم زعماء « الكتائب » ، والقادة السياسيون والعسكريون للقوات الكتائبية ، أعلن رئيس الأساقفة ، المطران الماروني أغناطيوس زيادة في حديث مطول استهله بالترحيب برئيس الجمهورية امين الجميل والدعاء له بـ « السلام والأمان والمحبة » ، إن « واجب السهر تفرضه على القادة والمسؤولين وعلينا جميعاً تلك المؤامرة المستحكمة . . وبخاصة بعد أن تبين لنا بما لا يقبل الشك بطلان اعتمادنا على الغير ، وشر تحالفاتنا الخداعة مع الأجنبي ... » - يقصد

تحالفاتهم مع اسرائيل والقوات العسكرية التابعة لحلف الأطلسي - ثم توجه إلى «صفوف الشباب»، فأعرب عن حبه لهم وإعجابه بما أسماه «النهضة الروحية التي لم تشهد كنيسته مثلها من قبل. وأضاف: «فإليهم جميعاً نتجه بفكرنا وقلبنا لنعبر لهم عن خالص محبتنا الأبوية ونبدي لهم إعجابنا بما يسعون إليه وتشجيعاً للجهود التي يبذلونها»، وذكرهم بوصية «يوحنا الرسول إذ يقول: كتبت إليكم أيها الشباب لأنكم أقوياء ولأن كلمة الله ثابتة فيكم وقد غلبتم الشرير». وأعرب عن ثقته بأن «قيام ونمو هذه النخبة» من شبابه «الملتزم.. وسقوط الألوف من رفاقهم في ساحة الشهادة دفاعاً عن مقدسات بلادهم وعن الحرية والحق في وطنهم بل في الشرق كله ... إن ذلك كله لن يذهب هدراً»، لأن الله يريد أن يطهرهم ويجعل منهم «الشعب المختار الذي تحدث عنه القديس بطرس في رسالته». وفي الختام أوصى المطران أتباعه بالمحبة لبعضهم البعض وتدبير أمورهم «كلها بالمحبة» حتى يتم لهم «النصر» (١٩٤).



البطريرك اغناطيوس الرابع هزيم بطريرك انطاكية وسائر المشرق للروم الكاثوليك

وزعم المطران شكر الله حرب، راعي ابرشية جونية المارونية، أن المسيحيين «ينبوع نور للعرب». وقال: «نحن لسنا عرباً ونؤكد على موقفنا وإن ورد عكسه في أي مبدأ أو أي قانون آلاف المرات، إنهم غير قادرين على جعلنا عرباً بالقوة ومن المستحيل أن يتحول دم أي مسيحي أو ماروني إلى دم عربي» (١٩٥).

هذا وقد رأى المجلس الأعلى للروم الكاثوليك في جعل الرئاسة للنصارى شرطاً «من شروط تحقيق التوازن وضمانة للمسيحيين في محيط غير مسيحي». معتبراً أن «العدد ليس مقياساً»، و«أن التوازن بين الجناحين يفرض الإبقاء على النظام الطائفي» (١٩٦).

وهناك رأي أكثر تطرفاً أعبر عنه البطريرك اغناطيوس الرابع هزيم للروم الأرثوذكس بقوله: «: كل الموجودين هم ضيوف عندنا اعتباراً من القرن السابع» (١٩٧). وزعم «أن المسيحيين في الشرق أصيلون وقد كانوا قبل الإسلام» (١٩٨). وأكد هزيم «أن الأرثوذكس في العالم العربي أكثر من الموارنة ... والموارنة وحدهم لا يستطيعون التحدث باسم مسيحيي الشرق» (١٩٩).

أما مؤسسة الكسليك فقد دأبت على توزيع كميات من الكتب التي تتهجم على الدين الإسلامي الحنيف. وهذه الكتب وعددها عشرة، صدرت في عشر مجلدات منها: قس ونبي، نبي الرحمة وقرآن المسلمين، عالم المعجزات أعربي هو؟ مصادر العقيدة الدرزية. وتحمل أغلب هذه المؤلفات إسماً مستعاراً هو «ابو موسى الحريري» فيما يعتقد أن الكاتب الحقيقي هو فؤاد افرام البستاني. والجدير بالذكر أن هذه الكتب صدرت قبيل صدور كتاب المرتد سلمان رشدي في بريطانيا، مما يطرح تساؤلاً حول حجم وأهمية الدور الموكل إلى الكسليك في قيادة الحملة الغربية ضد الإسلام واعتباره رأس الحربة الموجه ضد صدور المسلمين في عقر دارهم.

الخطف والإعتقال

★ ظاهرة الخطف

إن ظاهرة الخطف بدأت مع وقوع الحملة العسكرية عام ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، حيث تعرض كثير من المسلمين للخطف على حواجز القوات الكتائبية ولم يعرف شيء عن مصيرهم. ويكفي هنا التذكير بمجزرة السبت الأسود التي وقعت في أول ذي الحجة ١٣٩٥ هـ - ٦ كانون الأول ١٩٧٥م، حيث قامت العصابات المارونية وخلال ساعات معدودة بإختطاف مائتي مسلم ونفذت فيهم حكم الإعدام. وقد لجأ الصليبيون إلى هذه الوسيلة بغية إخضاع المسلمين وإرهابهم، حيث كانوا يضعون المخطوفين في معسكرات متعددة أشهرها المجلس الحربي الكتائبي في الكرنتينا.

بعض المخطوفين كان يطالهم قرار القتل السريع ويقضى عليهم فوراً، وهناك آلاف الجثث المطمورة

في المقابر الجماعية في الكرنتينا وغيرها، والبعض الآخر كانوا يؤخذون إلى مراكز الإعتقال حيث تمارس بحقهم أبشع انواع التعذيب النفسي والجسدي، وتُكال لهم الشتائم بالجملة والمفرق. ثم يجري تعريض المخطوفين للصدمات الكهربائية في أماكن حساسة من أجسادهم وإخضاعهم للضرب المبرح، أو وضعهم في زنزانات ضيقة ومظلمة، وتعريض صحتهم لشتى أنواع الأمراض، إلى ما هنالك من وسائل رهيبة استوردها الموارنة من أوروبا لتطبيقها خصيصاً بحق المسلمين. وبعض المخطوفين كان يتم التعامل معهم كقِطع غيار لأفراد القوات الكتائبية المصابين بالأمراض والعاهات، فهذا تسمل عينه، وذاك يُستخرج قلبه، وآخر تقطع يده أو تبتر ساقه، إلى ما هناك من جرائم شنيعة لا يتصورها العقل. ولم يتورع الخاطفون عن احتجاز الفتيات والنساء والإعتداء على عفتهن وشرفهن.

وبعد الإجتياح المدمر عام ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، نشطت العصابات المارونية في اختطاف شبان المسلمين وسوقهم إلى غياهب السجون، بالتعاون مع قوات العدو الصهيوني. فقد كان الموارنة شركاء اسرائيل في اعتقال المجاهدين وإخضاعهم لصنوف التعذيب، وكانت ثكنهم تعج بالمعتقلين الذين لا ذنب لهم إلا أن قالوا ربنا الله.

هذا ومع أن عدد المخطوفين لدى العصابات منذ العام ١٩٧٥ م كان يناهز العشرة آلاف، وقد أثيرت قضيتهم أكثر من مرة، فإن أمراء الحرب في بيروت الشرقية استمروا في عنادهم ورفضهم الإفراج عن المخطوفين. حتى أن بيار الجميل انفجر غاضباً في وجه إحدى الامهات اللواتي قابلنه في قصر منصور أثناء عقد جلسات الثقة لـ«حكومة الوحدة الوطنية» عام ١٩٨٤ م، نافياً علاقته من قريب أو بعيد بمسألة الخطف والمخطوفين. فيما أكد تقرير «الإتحاد الدولي لحقوق الإنسان» على وجود ألف وخمسمئة مخطوف في مراكز الإعتقال الكتائبية في المجلس الحربي وثكن القوات في ضبيّة، أدونيس، عمشيت، غوسطا، المشرق، الرميلة وبعبدا. وقد رفض فادي افرام إطلاق سراح أي معتقل، بعد أن اعترف بوجود مئة وعشرين معتقلاً، بحجة المحافظة على كامل الأوراق في يده لاستخدامها حين يشاء (٢٠٠).

★ معتقلي أنصار والخيام

أما في الجنوب فقد قامت اسرائيل وعملاؤها بمطاردة الشبان والثوار وحشرهم في معتقل أنصار بالقرب من بلدة النبطية، حيث كان يخضع الموقوفون للتحقيق القاسي باستعمال الموجات الكهربائية والكلاب البوليسية المدربة، ووضعهم في زنزانات محكمة الإقفال تنبعث منها الروائح الكريهة، أو تركهم عراة تحت الأمطار والبرد القارس، أو يوضع رأس السجين في كيس ويطرح في الشمس.

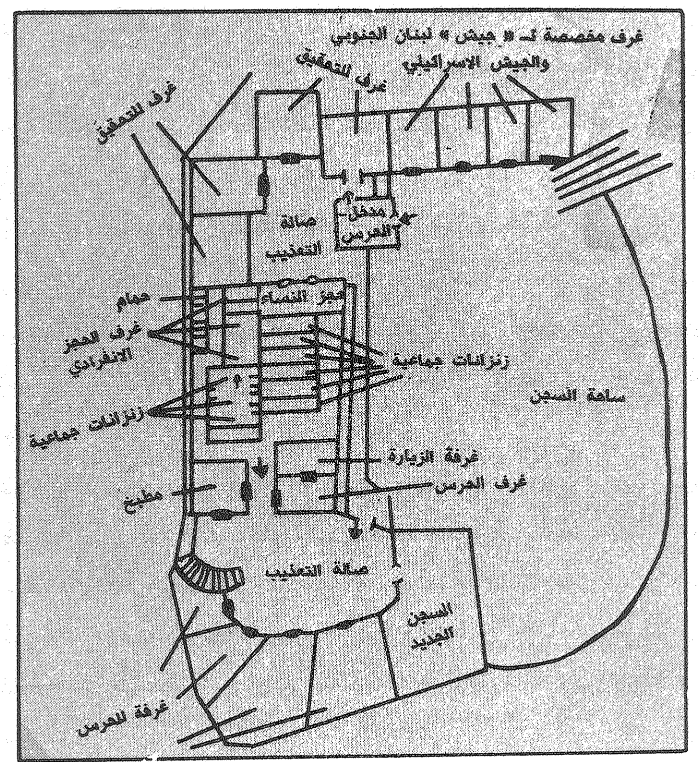
وقد كان المعتقلون يواجهون الجلادين بالصبر والعزيمة والصلابة وقوة الجأش، ولم تستطع كل إغراءات العدو أو وسائله الإرهابية أن تثنيهم عن مواقفهم أو توقع الهزيمة في نفوسهم، أو أن توقفهم حتى

عن الدعاء والصلاة. وقد تمردوا على جلاديهم أكثر من مرة، وحاولوا الإفلات من أيديهم عدة مرات، واستشهد الكثير منهم،. ومن مآثر أقوالهم:

أماه.. ديني قد دعاني للجهاد والفدا   أماه.. إني زاحف للخلد لن أترددا

أماه.. لا تبكي علي إذا سقطت ممدداً   فالموت ليس يخيفني، ومناي أن استشهدا

بعد معتقل أنصار يأتي سجن الخيام، وهو ثكنة عسكرية قديمة كانت تابعة للجيش اللبناني وتقع على مقربة من بلدة الخيام. وقد ورث سجن الخيام معتقل أنصار الشهير بعد الإنسحاب الإسرائيلي من منطقة صور في ٩ شعبان ١٤٠٥ هـ ـ ٢٩ نيسان ١٩٨٥ م، وكان بإشراف العصابات المارونية العاملة بإمرة أنطوان لحد وأغلبهم من أبناء القليعة وجوارها.



خريطة معتقل الخيام

ولنستعرض بشيء من التفصيل بعض الممارسات الوحشية التي كان يمارسها جنود الإحتلال وعملاؤهم على المعتقلين. فقد أجمع الخارجون من السجن على أن صنوف التعذيب كانت قاسية بحيث لا يتحملها بشري. وهي تبدأ فور إدخال المعتقل إلى السجن حيث يخضع لتحقيق قاس يستمر خمسة

وعشرين يوماً، ويرافقه عادة تعريض اليدين أو الأذنين أو الأعضاء التناسلية للكهرباء، إضافة إلى الشتائم بحق الأمهات والأخوات. ويتعرض المعتقل إلى شتى أنواع التعذيب، حيث السوط المجدول من الأسلاك الكهربائية يهوي على كل مكان من الجسد، ويكون التهديد الدائم بجلب الأخت أو الأم للإغتصاب أمام المعتقل. ثم يوضع السجين في زنزانة طولها أربعون سنتيمتراً وعرضها أربعون سنتيمتراً أيضاً ويبلغ ارتفاعها تسعين سنتيمتراً، حيث يكون عرضة للاغماء فيسحبونه الى الخارج ليرشقوا عليه المياه ثم يدخلونه الى الزنزانة مع التحقيق اليومي.

بعد ذلك يجرد المعتقل من الثياب، ويضعون كيساً في رأسه يمنع عنه رؤية أي شيء وذلك لمدة تتراوح بين عشرة أو خمسة عشر يوماً، يقف أثناءها المعتقل في الباحة التي تشرف عليها الشرطة، فيرسفه كل بمفرده من دون تمييز لموقع هذه الضربة أو تلك، ويركزون ضرباتهم بشكل خاص على الأذنين، مما يؤدي إلى فقدان حاسة السمع. ثم يعلق المعتقل إلى عامود كهرباء لمدة ثلاثة أيام لا يذوق خلالها طعاماً ولا شراباً، ويتم هذا تحت مزراب للمياه أو تحت الأمطار إذا كان الوقت شتاء، ويتخلل ذلك عادة رشق المعتقل بدلو فيه مياه باردة وآخر فيه مياه ساخنة. ومن حالات التعذيب أيضاً ربط المعتقل إلى جدار أو حائط حيث يطلبون منه تقليد أصوات الحيوانات، وذلك إمعاناً في السخرية والإذلال.

بعد فترة أكثر من ثلاثة أشهر ينقل المعتقل إلى غرفة فيها ستة أشخاص يبلغ عرضها مترين وطولها مترين، حيث يجد رفاقاً له فيجلس معهم، ويتغوطون في دلو لا ينظف إلا كل أربعة أيام مع الضرب المتواصل والشتم. ويكون الإغتسال كل عشرين يوماً، وكل ثلاثة أشخاص يستحمون دفعة واحدة ولمدة ثلاث دقائق وبمياه باردة (٢٠١).

هذا وقد روى السجناء الخارجون من المعتقل روايات مذهلة حول طرق تعذيبهم بالصدمات الكهربائية والضرب والجلد بالأسلاك المعدنية والكهربائية التي كانت تربط بأعضائهم التناسلية وأصابعهم وألسنتهم في محاولة لانتزاع اعترافاتهم حول أدوارهم في عمليات المقاومة، وعند حدوث الإغماء يؤتى بالماء ويرش على المعتقل، ثم تعاد الكرة من جديد، أو يوضع المعتقل في وعاء كبير من الماء وهو عار تماماً، ثم يغطس فيه سلك كهربائي فتصدم الكهرباء جسم المعتقل صدمة قوية وعنيفة مما يجعله يفقد الوعي. أو يوقف المعتقل على كيس من القماش مبللاً بالماء ويتم إيصال التيار الكهربائي إلى الكيس فيضطرب المعتقل ويقع أرضاً.

وذكر العائدون من المعتقل وسائل أخرى للتعذيب، منها النوم على الأرض المغطاة بالبحص والمشي على ظهر المعتقل، والتركيع على البحص، أو سكب القهوة على الأرض ثم يؤمر المعتقل بلحسها بلسانه حتى تنظف الأرض، أو رمي المعتقل شبه عار وهو معصوب العينين ومربوط اليدين والرجلين

بسلاسل حديدية، ويبقى في هذا الوضع أياماً يبول ويتغوط مكانه. ومن الوسائل المستعملة أيضاً وضع عقرب على جسد المعتقل أثناء التحقيق، أو وضع المعتقل داخل برميل مكهرب وهو معصوب العينين ومربوط اليدين وكلما لامس جسمه جوانب البرميل تصعقه الكهرباء. وكذلك خلع ثياب النساء والرجال لتعذيبهم أمام بعضهم البعض والتجوال بينهم على مرأى من الجميع، ثم الإعتداء على الفتيات والنساء اللواتي كنّ يتلقين التعذيب لعلاقتهن بمعرفة ما كان يفعله إخوانهن أو أبناؤهن، فقد روى أحد العائدين من السجن أنه كان يسمع بنفسه صراخ الفتيات أثناء التعذيب(٢٠٢).

كل هذا حدا بمنظمة العفو الدولية إلى الطلب مراراً إجراء تحقيق في الإنتهاكات الوحشية التي كانت تمارس بحق المعتقلين ولكن دون جدوى. وعلق أحد المسؤولين في الأمم المتحدة على ما يجري داخل المعتقل بقوله: «ثمة أشياء رهيبة تحدث هناك، فنحن نسمع الصراخ والعويل ليلاً، ولكن ماذا يمكننا أن نفعل؟ إننا لا نملك سلطة الدخول إلى المكان، كما أن الإسرائيليين يقولون أنه لا شأن لنا بهم»(٢٠٣).

بعض المعتقلين ماتوا من شدة الضرب والقهر، وبعضهم فقدوا بصرهم تحت وطأة التعذيب، فيما أصيب القسم الأكبر منهم بأمراض متعددة.

هذا غيض من فيض عما تفعله سجون الغاصبين بأبناء المسلمين.

هذه باختصار أهم المآثر التي خلفها التحالف الصليبي - الصهيوني، أضعها بين يدي المسلمين حتى يكونوا على بيّنة من أمرهم، وهي بعض الجرائم ليس أكثر. على أن هناك من الممارسات الوحشية والجرائم التي لا يتخيلها الموجود البشري ولا سبيل إلى ذكرها أو الإحاطة بها. فاعتبروا يا أولي الأبصار.

الحرب الإقتصادية

لا شك أن الطبقة الحاكمة في لبنان اتبعت ومنذ زمن بعيد نفس السياسة التي أوحت بها بروتوكولات حكماء صهيون، ولذلك فقد سعت جاهدة إلى خلق الأزمات الإقتصادية من أجل صرف الناس إلى مصالحهم المادية وإلهائهم بأمورهم المعيشية وتجويعهم إذا أمكن. وقد كان للحرب التي شنتها المارونية على لبنان وشعبه منذ العام ١٩٧٥ م أكبر الأثر في ضرب مقومات الإقتصاد اللبناني على كل الصعد. وفي عام ١٩٨٠ م انخفض الإنتاج الوطني بنسبة ٤٠٪. وعندما تدهور قطاع الخدمات نتيجة العمليات العسكرية المستمرة، وتوقفت الرساميل العربية والأجنبية عن التدفق إلى مصارف لبنان، فقد النظام الإقتصادي الحر دور الوساطة، ودخل في أزمة مميتة جعلته يعيش في غربة عن واقعه. وبات وجود هذا النظام حاجة ضرورية للمترفين والمستغلين من أجل تثبيت مواقعهم داخل السلطة على حساب بقية أفراد الشعب، وذلك عبر الحرب الإقتصادية، ومحاولة إسقاط القيمة الشرائية لليرة اللبنانية.

★ مصادرة المرافق الإقتصادية

قبل الإجتياح الصهيوني عام ١٩٨٢ م كان الوضع الإقتصادي يسير في طريق الإنهيار ولو بخطى بطيئة، فقد كانت العصابات المارونية تفرض رسومها الخاصة على البضائع المستوردة عبر مرفأ بيروت وتتمتع بسيطرة مطلقة على عائدات هذا المرفأ بالإضافة إلى مرافئها الخاصة في ضبية وجونية وطبرجا. وكانت هذه المبالغ تستخدم لتمويل التدريب العسكري في المدارس، ولشراء عدة الحرب التي أمنت غنى القوات الكتائبية واستمراريتها. وكانت رسوم الإسمنت في شكا تدفع لعصابات فرنجية التي تسيطر على المنطقة، ثم للقوات الكتائبية على حاجزها الجمركي الخاص في البربارة، وقد ضاعفت هذه القوات رسومها على البنزين والمازوت مرات عديدة.

وقد اعترف المسؤولون الماليون للقوات عام ١٩٧٩ م بأن عائداتهم ارتفعت إلى مائة مليون دولار في السنة. بعض البنوك الخاصة كانت تقدر المبلغ بثلاثمائة مليون تقريباً. وعندما تسلم فؤاد أبو ناضر قيادة القوات في أيلول ١٩٨٤، كانت القوات تملك احتياطاً نقدياً بقيمة ٩٢٠ مليون ليرة.. ومنذ ذلك التاريخ بدأ الدولار الأميركي يتجاوز سعره الاعتيادي (٣ ليرات) وبدأت الليرة اللبنانية تتراجع أمام بقية العملات. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه خلال الثلاثينات، كانت الليرة تشتري $1\frac{1}{3}$ دولار. فبتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٣٥ م كان سعر صرف الدولار الأميركي في لبنان ٧٥،١٥ قرشاً للشراء و ٧٥،٤١ للمبيع.

وبعد الإجتياح بدأ الوضع الإقتصادي يتخذ أشكالاً خطيرة ويسير بسرعة نحو الهاوية، ذلك أن سيطرة القوات الكتائبية على المرافق الإقتصادية أدت إلى إحداث أزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل، فقد تولت هذه القوات عمليات التصدير والإستيراد، مما حرم الخزينة من المردود المالي وتراجع حجم الصادرات خلال العام ١٩٨٣ والربع الأول من العام ١٩٨٤ م بنسب تتراوح بين ٤٣ و٦٣ بالمئة [٢٠٤].

وقام حزب الكتائب بإدخال ثلاثمئة شاب مسلح من عناصره الذين قتلوا أعداداً كبيرة من المسلمين إلى المرفأ، وكافأهم بتخويلهم مهمة فرض الخوات ومصادرة البضائع في مرفأ بيروت، وقد تم توزيعهم على جميع مستودعات البضائع بمعدل عنصرين لكل مستودع. وكانت وظيفة هؤلاء التدخل مع موظفي الجمارك وشركة المرفأ في كل شيء، ويتصرفون كأنهم رؤساء، ويتقاضون مبلغاً من المال عن كل عملية إخراج بضائع إلى أصحابها من المستودعات. وبعد أن يتم تحميل البضائع على الشاحنات بأيدي وآليات شركة وعمال المرفأ يأتي اثنان من حزب الكتائب ويتقاضان «رسوماً» إضافية لهما، بوصفهما تابعين لشركة (سونابور) العاملة في المرفأ [٢٠٥].

وقد عمدت قوات الإحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان إلى منع انتقال المنتجات الجنوبية إلى سائر مناطق لبنان إلا عبر مرفأ بيروت، وذلك من أجل إخضاعها لضرائب القوات الكتائبية. ثم جاء القرار

السعودي في شعبان ١٤٠٤هـ ـ أيار ١٩٨٤م والقاضي بمنع إدخال المنتجات الجنوبية اللبنانية إلى الأراضي السعودية ليعطي القوات الكتائبية دعماً إضافياً، فقد نص القرار على عدم استيراد أي بضائع لبنانية ما لم تكن مصدقة من السفارة السعودية، ونصت الفقرة السادسة منه على «منع أي بضائع واردة من الجنوب اللبناني مهما كان نوعها»(٢٠٦)، بحجة تسرب البضائع الإسرائيلية إلى الجنوب، وكأن السعودية دولة معادية لإسرائيل، هذا في وقت تخوض المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان معركة الأمة بكاملها، وتحرق البضائع المستوردة من إسرائيل، وتهدد التجار الذين يحاولون تسويق المنتجات الإسرائيلية.

وكان أمين الجميل قد أقدم عام ١٩٨٣م على سرقة أموال الخزينة، واستنزاف احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية التي انخفضت من ٢٦٧٣ مليون دولار الى ٦٥٢ مليون دولار، وذلك من أجل عقد صفقات سرية لحساب الجيش الذي صب نار أسلحته على رؤوس الآمنين في بيروت الغربية والضاحية الجنوبية.

★ انهيار شامل وعجز دائم

وفي السنوات الأولى لحكم أمين الجميل برزت بوضوح معالم «خطة الإنقاذ». وبدأ شبح الجوع يرخي بظلاله في مختلف المناطق اللبنانية، وارتفعت حدة الأزمة الإقتصادية بوتائر متسارعة، بعد أن فاق العجز في ميزان المدفوعات المليار ليرة لبنانية، وأصبح الوضع الإقتصادي اللبناني في مرحلة خطيرة للغاية، من حيث العجز المالي وتقلص الصادرات الصناعية والزراعية إلى درجة مخيفة. وبعد أقل من سنتين على الحكم الكتائبي المباشر فقدت الليرة اللبنانية حوالي ثلث قيمتها، وارتفع سعر الدولار من أربع ليرات في شهر ذي الحجة ١٤٠٢هـ ـ أيلول ١٩٨٢ إلى ست ليرات في رمضان ١٤٠٤هـ ـ حزيران ١٩٨٤م، هذا قبل ظهور المافيات القائمة على التلاعب بالدولار ورفع الأسعار.

وفي شوال ١٤٠٤هـ ـ آب ١٩٨٤م بدأت رموز الصليبية الحاكمة حرباً اقتصادية رهيبة، وذلك عبر المتاجرة بالدولار على حساب الليرة اللبنانية، وقد استطاعت من خلالها تأمين التغطية الكافية لعملتها المستقلة من الأموال والعملات الأجنبية. وفي غضون سبعة أشهر قفز سعر الدولار الأميركي في سوق بيروت إلى عشرين ليرة، فانخفضت قدرة الليرة اللبنانية الشرائية انخفاضاً حاداً وارتفعت الأسعار ارتفاعاً جنونياً، وتعذر على ذوي الدخل المحدود تأمين الحاجيات الضرورية والمواد الغذائية التي لا غنى لهم عنها.

إستقر سعر الدولار على العشرين ليرة مدة سنة كاملها، عاد بعدها إلى الإرتفاع من جديد ووصل في أواسط عام ١٩٨٦م إلى أربعين ليرة، وما لبث أن جاوز الثمانين في أواخر السنة ذاتها. وفي عام ١٩٨٧م

سجل الدولار الأميركي قفزة سريعة ووصل إلى ٦٠٠ ليرة في ٢٨ تشرين الأول ١٩٨٧ م. أي أن ليرة لبنان عام ١٩٨٧ أصبحت تساوي نصف قرش نسبة لعام ١٩٧٥ م. هذا ونقلت جريدة «السفير» في عددها الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٨ م نسبة موشر تطور أسعار الإستهلاك الرسمي الذي أعدته المديرية العامة للإحصاء المركزي في نهاية كانون الأول ١٩٨٧ م والبالغة ٩٤٠ بالمئة بالمقارنة مع معدل تطور الأسعار في العام ١٩٨٦ م.

وفي دراسة إحصائية عن قيمة الأجور التي كان يتقاضاها العمال والموظفون في مرحلة الثمانينات يتبين إلى أي مدى انخفض مستوى الدخل الفردي. فلقد كان الحد الأدنى للأجور في العام ١٩٨٠ م يساوي ٦٧٥ ليرة، وكانت قيمة الدولار الأميركي ٣٦٤ قرشاً، أي أن الحد الأدنى للأجور كان يوازي ١٨٥،٤٣ دولاراً. وفي العام ١٩٨٢ كان الحد الأدنى ٩٢٥ ليرة، وكانت قيمته توازي ٢٤٢،٧٨ دولاراً على سعر ٣٨١ قرشاً للدولار. وفي عام ١٩٨٣ م كان الحد الأدنى للأجور يساوي ١١٠٠ ليرة في مقابل سعر صرف للدولار قدره ٥٣٠ قرشاً، مما يعني أن قيمة الحد الأدنى كانت تساوي مقيَّمة بالدولار ٢٠٧،٥ دولارات.

وبرغم التصحيحات الكبيرة التي حصلت منذ العام ١٩٨٣ م، فإن قيمة الحد الأدنى أصبحت في أواخر العام ١٩٨٧ م ٨٥٠٠ ليرة توازي سبعة عشر دولاراً على سعر يقارب الخمسمئة ليرة للدولار الواحد.

ويلاحظ من خلال هذه الأرقام أنه في حين تضاعفت الأسعار مئة مرة، فإن الأجور تضاعفت فقط عشر مرات على أساس احتسابها بالليرة اللبنانية، أما على أساس قيمتها بالدولار فإنها تضاءلت إلى ما يقارب العشر أو دون ذلك.

لقد كان عام ١٩٨٧ م هو عام الهستيريا من حيث الفوضى الشاملة في السوق المالية والنقدية وغياب المعالجات الناجعة وإفلاس الخزينة بسبب تفاقم العجز الذي رفع الدين العام الداخلي من حوالي ٨٢،٦ مليار ليرة في العام ١٩٨٦ م إلى ١٩٥،٧ مليار ليرة في نهاية العام ١٩٨٧ م. وانخفضت احتياطات المصرف المركزي في ٣١ كانون الأول ١٩٨٧ م إلى نحو ٣٣٦ مليون دولار. وفي نهاية العام ١٩٨٨ م ارتفع حجم الدين العام الداخلي إلى ٥٢١،٥ مليار ليرة، وبلغ في ١٥ كانون الأول ١٩٨٩، ٩٨٠ ملياراً و٥٥٠ مليون ليرة. ووصلت فاتورة الدين العام الداخلي في أوائل عام ١٩٩١ إلى ألف مليار ليرة أي ما يعادل ملياري دولار على أساس سعر ٥٠٠ ليرة للدولار الواحد في حين قدرت قيمة احتياطات البنك المركزي من العملات الصعبة بمليار دولار، وهذا يعني أن الدين العام الداخلي أصبح ضعف قيمة احتياطي البنك المركزي مما انعكس سلباً على قيمة الليرة إضافة إلى الدخل الفردي.

ويكفي أن نذكر على سبيل المثال أن سعر صفيحة البنزين ارتفع عام ١٩٨٧ م من ٢٠٠ ليرة إلى ٢٠٠٠ ليرة. فيما وصل سعر كيلو البندورة عام ١٩٨٩ إلى ٨٠٠ ليرة. وحتى شهر رمضان شهر الخير والبركة تحول إلى موسم تجارة واستغلال وغدا موسماً تتضاعف فيه أرباح التجار والمحتكرين. وإذا أمعنا النظر قليلاً في قراءة الجدول التالي، وهو من منشورات «السفير» بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٨٧ م، يمكننا أن نكون فكرة واضحة عن الأسعار الخيالية في سوق مفتوحة على مصراعيها أمام جشع التجار والإحتكار وخاضعة لكل أنواع الإبتزاز المالي والسياسي:

اللائحة الاسبوعية لحماية المستهلك

ارتفاع أسعار الزيت والاجبان وتراجع البيض والسكر

اصدرت امس وزارة الاقتصاد والتجارة مصلحة حماية المستهلك لائحتها الاسبوعية حول تطور اسعار السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية في سوق بيروت والتعاونيات خلال الاسبوع الثالث من الشهر الحالي.

واظهرت اللائحة ارتفاعات كبيرة في اسعار الزيت والاجبان.

وهنا اللائحة:

السلع التي انخفضت اسعارها في تعاونيات بيروت:

السلعة	الوزن	السعر السابق	السعر الحالي	مقدار الانخفاض
			ل.ل.	ل.ل.
بيض ابيض	كرتونة	٧٠٠	٦٦٥	٣٥
بيض احمر	كرتونة	٧٣٠	٧١٠	٢٠
سكر	كلغ	١٣٠	١٢٠	١٠
في سوق المفرق				
بيض ابيض	كرتونة	٧٢٥	٧٠٠	٢٥
سكر	كلغ	١٤٠	١٣٠	١٠

السلع التي ارتفعت اسعارها في تعاونيات بيروت:

السلعة	الوزن	السعر السابق	السعر الحالي	مقدار الارتفاع
		ل.ل.	ل.ل.	ل.ل.
زيت زيتون	نصية	٣٨٠٠	٥٢٠٠	١٤٠٠
جبنة راميك	٢٠٠ غرام	٢١٥	٢٦٠	٤٥
جبنة قشقوان بقر	كلغ	٩٢٠	١١٧٠	٢٥٠
سوق المفرق:				
زيت زيتون	نصية	٤٠٠٠	٥٥٠٠	١٥٠٠
جبنة راميك	٢٠٠ غرام	٢٢٥	٢٧٥	٥٠
جبنة قشقوان بقر	كلغ	٩٥٠	١٢٠٠	٢٥٠

ومع طلعات الدولار الأميركي الكبيرة، حيث كان يقفز في بعض الأحيان مائة ليرة في اليوم الواحد، كانت أسعار السلع والمواد الإستهلاكية تتضاعف وترتفع في كل ساعة وبشكل جنوني وكان من جراء هذا الإنهيار أن تفاقمت أزمة المحروقات والكهرباء وتوقفت المشاريع العامة مما أدى إلى إحداث الهلع والجزع لدى غالبية الناس الذين أصبحوا على وشك أن يفتقدوا أهم ما يحتاجونه ولا يجدوا ما يقتاتون به.

ومن أسباب ارتفاع الأسعار أن طبيعة النظام الإقتصادي الحرّ في لبنان تحولت إلى مجرد نوع من الفوضى، من حيث تحكم القطاع الخاص كلياً في مقدرات الإقتصاد الوطني، وفي حال التدخل من قبل القطاع العام، فإن هذا التدخل يبقى محدوداً بأطر النفوذ والمحسوبيات والرشاوى، وبحجة الحفاظ على النظام الحر يتم التغاضي عن الإحتكار والإستغلال.

كذلك فإن صعوبة التنقل والانتقال بين المناطق التي تحولت إلى ما يشبه كانتونات منعزلة، تتمثل الدولة فيها بمجموعة أمراء وسماسرة ماهرون، يتقاضى كل منهم خوات وضرائب على البضائع التي تمر أو تعبر عبر حدود جمهوريته الصغيرة، على شكل رسوم جمركية وضرائب عادلة ومشروعة، كل هذا أدى إلى تضاعف الأسعار بشكل مخيف.

أضف إلى ذلك ما جنته سياسة النهب والسرقة التي اعتمدها أمين الجميل منذ أول يوم وصل فيه إلى قصر بعبدا. وقد استطاع لوحده أن يختلس ما قيمته ٤ مليارات دولار، وذلك بتقدير صحيفة فرانس سوار الفرنسية في عددها الصادر في ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٨ إستناداً إلى مصدر مطلع (٢٠٧). هذا عدا عن أسفاره المكثفة إلى جميع أنحاء العالم، بحيث لم يبق دولة إلا زارها، وذلك من أجل الحصول على تأييد الرأي العام العالمي له ولطائفته. وقد أدت هذه الأسفار المتلاحقة إلى إرهاق الخزينة بالديون، بحيث أن إحدى شركات الطيران تقدمت، بعد نفيه من المنطقة الشرقية في تشرين الأول ١٩٨٨، بطلب صرف مستحقات لها قدرت بمئات ألوف الدولارات، ناجمة عن رحلات خاصة قام بها الرئيس السابق أمين الجميل (٢٠٨).

وكانت صفقات البترول والمناقصات تعقد بإشراف القوات الكتائبية مع حصص مخصصة لوزير المال ورئيس الجمهورية والقوات نفسها التي كانت تتقاضى ١٨ دولاراً عن كل طن من الفيول أو البنزين أو غير ذلك، إضافة إلى ما كانت تفرضه من رسوم تصل إلى ٢٠٠ ليرة على كل صفيحة بنزين، إرتفعت عام ١٩٨٨ إلى ٤٠٠ ليرة، و ٦٠ ليرة على كل قارورة غاز إرتفعت عام ١٩٨٨ إلى ٢٠٠ ليرة، بالإضافة إلى الرسوم المفروضة على القمح والطحين والتي كانت تقدر بالملايين.

وترافقت قرارات رفع الدعم عن المحروقات، أي زيادة الأسعار على المستهلك، مع تراجع كبير في

سعر صرف الليرة، وكانت الدولة هي الرابح الأكبر من هذه العملية، وذلك على حساب مصلحة المواطن الفقير صاحب الدخل المحدود الذي أصبح يعاني من تدني قيمة أجوره وارتفاع في أسعار السلع التي كانت مدعومة. وتدليلاً على ما نقوله، لا بد من عرض سريع لتطور العجز السنوي في الموازنة لإظهار مدى الربح الذي حققته الدولة على حساب تراجع سعر صرف الليرة وبالتالي على حساب أصحاب الدخل المحدود من عمال وموظفين، من دون سائر القطاعات الأخرى التي تقيّم سلعها وتقديماتها وتجارتها وخدماتها بالعملات الأجنبية، بما في ذلك القطاع الإستشفائي والصحي الذي يربط تعريفاته بتطور أسعار العملات الأجنبية في حين يبقى دخل العامل والموظف في المؤسسات والقطاعات المختلفة بالليرة اللبنانية.

فقد بلغ عجز الموازنة في العام ١٩٨٢م ٦ مليارات و ١٠١ مليون ليرة، وكان متوسط سعر صرف الدولار ٣٧٣ قرشاً مما يعني أن العجز كان يوازي ملياراً و ٢٩٠ مليون دولار.

وفي العام ١٩٨٣ بلغ العجز السنوي ٧ مليارات و ١٣٢ مليون ليرة، وكان متوسط سعر صرف الدولار ٤٥٣ قرشاً مما يعني أن العجز السنوي كان يوازي حوالي مليار و ٥٧٤ مليون دولار.

وارتفع العجز في العام ١٩٨٤ بالليرة اللبنانية ليصبح ١٠ مليارات و ٢٣٤ مليون ليرة، وكان متوسط سعر صرف الدولار الأميركي ٦٥١ قرشاً، مما يعني أن العجز كان يوازي المليار و ٥٧٢ مليون دولار أميركي.

وفي العام ١٩٨٥ بلغ العجز السنوي للموازنة ٢٢ ملياراً و ٩٧١ مليون ليرة على متوسط سعر للدولار قدره ١٦،٤٢ ليرة، فكان العجز يوازي المليار و ٣٩٩ مليون دولار أميركي.

وبدأت بوادر تراجع سعر صرف الليرة تنعكس إيجاباً على سعر مالية الدولة اعتباراً من العام ١٩٨٦، حيث بلغ العجز السنوي ٢٧ ملياراً و ٣٥١ مليون ليرة لبنانية، وكان متوسط سعر الدولار ٣٨،٣٨ ليرة، مما يعني أن عجز الموازنة السنوي انخفض إلى ٧١٣ مليون دولار فقط.

وفي العام ١٩٨٧ أصبحت قيمة العجز السنوي للموازنة ١٠٣ مليارات و ٧٤٦ مليون ليرة، في حين وصل متوسط سعر صرف الدولار الى ٢٢٤،٧٤ ليرة، الأمر الذي خفض قيمة العجز بالدولار إلى ٤٦٢ مليون دولار.

وخلال الأشهر العشرة الأولى من العام ١٩٨٨، بلغت قيمة العجز ١٧٣ ملياراً و ٥٥٢ مليون ليرة وكان متوسط سعر صرف الدولار حتى نهاية تشرين الأول ٣٧٠ ليرة مما جعل قيمة العجز مقيَّمة بالدولار تساوي ٤٦٩ مليون دولار (٢٠٩).

جدول يظهر تطور العجز في الموازنة

السنة	العجز بالليرة اللبنانية	متوسط سعر صرف الدولار	العجز بالدولار
١٩٨٢	٦,١٠١,٠٠٠,٠٠٠	٤٧٣ قرشاً	١,٢٩٠,٠٠٠,٠٠٠
١٩٨٣	٧,١٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٥٣ قرشاً	١,٥٧٤,٠٠٠,٠٠٠
١٩٨٤	١٠,٢٣٤,٠٠٠,٠٠٠	٦٥١ قرشاً	١,٥٧٢,٠٠٠,٠٠٠
١٩٨٥	٢٢,٩٧١,٠٠٠,٠٠٠	١٦,٤٢ ليرة	١,٣٩٩,٠٠٠,٠٠٠
١٩٨٦	٢٧,٣٥١,٠٠٠,٠٠٠	٣٨,٣٨ ليرة	٧١٣,٠٠٠,٠٠٠
١٩٨٧	١٠٣,٧٤٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٢٤,٧٤ ليرة	٤٦٢,٠٠٠,٠٠٠
١٩٨٨ (٣٠ - ١٠)	١٧٣,٥٥٢,٠٠٠,٠٠٠	٣٧٠ ليرة	٤٦٩,٠٠٠,٠٠٠

من هذه الأرقام يظهر جلياً أن الدولة هي الرابح الأكبر من تراجع سعر صرف الليرة، إذ أن العجز في العام ١٩٨٤ والبالغ مليار و ٥٧٢ مليون دولار كان يوازي نحو ٣٠ في المائة من مجموع قيمة الإحتياطي العام من العملات والذهب تبعاً لأسعار الذهب في ذلك الوقت، في حين لم يعد هذا العجز يشكل في نهاية تشرين الأول ١٩٨٨ أكثر من ١٠ في المئة من مجموع الإحتياطي العام.

وكذلك استفادت الدولة من تدني نسبة الواردات بنسبة ٦٠ بالمئة عام ١٩٨٧، وذلك بسبب انخفاض القوة الشرائية لليرة اللبنانية.

جدول الدين العام الداخلي (٢١٠).

السنة (نهايتها)	بـ ل.ل..	بالدولار	الدولار بـ ل.ل.
١٩٨٢	١٤,٢٩٨,٧٧٩,٠١٣	٣,٧٥٣,٠١٨,٣٧٢	٣,٨١
١٩٨٣	٢١,٤٨٧,٨٧١,٥٧١	٣,٩٠٥,٠٩٠,٩٠٩	٥,٤٩
١٩٨٤	٣٢,٢٧٧,٩٧٦,٦٢٥	٣,٦٢٦,٧٤١,٥٧٣	٨,٨٩
١٩٨٥	٥٥,٩٦٤,٠٩٧,٤٤٠	٣,٠٩١,٩٨٨,٩٥٠	١٨,١٠
١٩٨٦	٨٢,٦٢٢,٣٦٣,٤٩١	٩٤٩,٦٧٨,١٦١	٨٧,٠٠
١٩٨٧	١٩٥,٧٦٥,٨٤٢,٥٦٢	٤٣٠,٢٥٤,٩٤٥	٤٥٥,٠٠
١٩٨٨ (٣٠ - ١١)	٥٠٢,٥١٨,٥٠٣,٣٥٦	٩٥٧,١٧٨,١٠١	٥٢٥,٠٠

★ دراسة مقارنة

إن مقارنة بسيطة لتطور الحد الأدنى للاجور مع أسعار المحروقات السائلة الضرورية للإستهلاك المنزلي تكشف مدى ذوبان قيمة الحد الأدنى إزاء أسعار هذه المواد التي من المفروض أن تتحكم الدولة في تسعيرها وتبعدها عن الإحتكارات.

في العام ١٩٦٨ م كان الحد الأدنى للأجور يساوي ١٦٠ ليرة، إرتفع في العام ١٩٨٨ إلى ١٥٠٠٠ ليرة، أي بزيادة نسبتها ٩٢٧٥ في المئة، أي أنه ارتفع بمعدل ٩٣،٧٥ مرة.

وكان سعر الدولار في العام ١٩٦٨ يساوي حوالي ٢٢٥ قرشاً، إرتفع في العام ١٩٨٨ إلى ما يوازي ٥٣٥ ليرة، أي بنسبة قدرها ٢٣٦٧٧ في المئة، أي أنه تضاعف ٢٣٧،٧ مرة.

وارتفع سعر صفيحة البنزين من ٧،٢٥ ليرات في العام ١٩٦٨ إلى ١٥٠٠ ليرة في أيلول عام ١٩٨٨، أي بنسبة قدرها ٢١٤١٧ في المئة.

وكان الحد الأدنى للأجور البالغ ١٦٠ ليرة عام ١٩٦٨ يشتري حوالي ٢٢،٥ صفيحة بنزين على سعر ٧،٢٥ ليرات، في حين أضحى الحد الأدنى للأجور يشتري ١٠ صفائح فقط على سعر ١٥٠٠ ليرة للصفيحة في أيلول عام ١٩٨٨.

أما قارورة الغاز المنزلي فقد ارتفع سعرها من ٦ ليرات للقارورة زنة ١٢ كلغ في العام ١٩٦٨ إلى ٥٠٠ ليرة رسمياً للقارورة زنة ١٠ كلغ وإلى أكثر من ٩٠٠ ليرة فعلياً عام ١٩٨٨، أي بما نسبته ١١٥٦٦،٦ في المئة على أساس متوسط سعر قدره ٧٠٠ ليرة.

وبالنسبة لصفيحة الكاز المنزلي فقد كان سعرها في العام ١٩٦٨ م ٣٩٠ قرشاً، إرتفع بفعل التضخم إلى ١٣٠٠ ليرة رسمياً عام ١٩٨٨، أي بارتفاع نسبته ٣٣٢٣٣،٣ في المئة. وقد كان الحد الأدنى للأجور البالغ ١٦٠ ليرة في العام ١٩٦٨ يشتري ٤١ صفيحة كاز، في حين لم يعد الحد الأدنى لعام ١٩٨٨ البالغ ١٥٠٠٠ ليرة قادراً على شراء ١١ صفيحة كاز فقط، هذا في حال توافر بالسعر الرسمي.

وكذلك هو الحال بالنسبة للمازوت، فسعر صفيحة المازوت الذي كان ٤٦٠ قرشاً في العام ١٩٦٨ أصبح بعد ٢٠ سنة ١٢٠٠ ليرة رسمياً وأكثر من ١٥٠٠ ليرة فعلياً، أي بإرتفاع نسبته ٢٥٩٨٦ في المئة.

وكان سعر كلغ الخبز ٣٥ قرشاً في العام ١٩٦٨، أصبح في العام ١٩٨٨ بحوالي ٥٠ ليرة رسمياً، فتكون نسبة ارتفاعه حوالي ١٤١٨٥ في المئة.

وارتفعت أجرة النقل بالسرفيس من ١٥ قرشاً في العام ١٩٦٨ إلى ٥٠ ليرة عام ١٩٨٨، أي بنسبة قدرها ٣٣٢٣٣،٣٣ في المئة.

هذا فيما يتعلق بأسعار السلع المدعومة التي يفترض أن يكون تطورها محدوداً. وقد تضاعفت وحدها ما يقارب ٢٠٣ مرات مقابل ٩٣ مرة للحد الأدنى. أما بالنسبة لأسعار باقي السلع والمواد الضرورية كالأدوية واللحوم والأجبان والألبان وغيرها من المواد الغذائية، بالإضافة إلى كلفة التعليم والطبابة والاستشفاء، فإنها تضاعفت بنسب أكبر بكثير، خصوصاً وأنها لا تخضع لتسعير الدولة ولا لمراقبة الأجهزة التابعة لها، وهي أسعار يصعب ضبطها ومراقبتها، وهذا يكشف مدى تراجع قيمة الحد الأدنى إزاء هذه

الأسعار الخيالية، حتى ليمكننا القول بأن الحد الأدنى للأجور عام ١٩٨٨ أصبح لا يوازي في قيمته الشرائية ٢٥ في المئة من قيمة الحد الأدنى لعام ١٩٦٨ البالغ ١٦٠ ليرة فقط.

جدول بتطور اسعار المحروقات بالمقارنة مع تطور سعر الدولار والحد الأدنى للأجور بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٨ (٢١١).

السنة	سعر البنزين (ل.ل)	سعر قارورة الغاز (ل.ل)	سعر صفيحة المازوت	سعر صفيحة الكاز	سعر الدولار (ل.ل)	قيمة الحد الأدنى للأجور (ل.ل)
١٩٦٨	٧,٢٥	٦,٠٠	٤,٦٠	٣,٩٠	٢,٤٠	١٦٠
١٩٧٦	١٣,٠٠	٧,٥٠	٤,٦٠	٧,٥٠	٢,٢٥	٣١٠
١٩٧٦	١٨,٠٠	٩,٠٠	٦,٦٠	٧,٥٠	٢,٩٣	٣١٠
١٩٧٦	١٦,٠٠	٩,٠٠	٦,٤٠	-	٢,٩٤	٣١٠
١٩٧٦	١٤,٠٠	١١,٥٠	٦,٢٥	٩,٠٠	٣,١٧	٣١٠
١٩٧٩	١٦,٠٠	١٠,٠٠	٧,٢٥	٩,٢٠	٣,٢٥	٥٢٥
١٩٨٠	٢٢,٠٠	١٥,٠٠	١٤,٢٥	١٢,٠٠	٣,٦٤	٦٧٥
١٩٨١	٣٠,٠٠	١٨,٠٠	٢٢,٣٠	٢٤,٠٠	٤,٦١	٨٠٠
١٩٨٤	٤٤,٠٠	٢٢,٠٠	٣٦,٥٠	٣٨,٠٠	٨,٨٩	١٢٥٠
		و ٢٥,٠٠				
١٩٨٥	٨٠,٠٠	٣٠,٠٠	٦١,٥٠	٦٤,٠٠	١٨,١٠	١٤٧٥
١٩٨٦	١١٠,٠٠	٥٠,٠٠	٩٠,٠٠	٩٠,٠٠	٨٧,٠٠	٢٢٢٥
		٥٥,٠٠				
١٩٨٧	١٩٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٦٢,٠٠	١٧٠,٠٠	٤٧٧,٠٠	٤٥٠٠
١٩٨٧	٢٩٠,٠٠	١١٠,٠٠	٢٤٥,٠٠	٢٧٥,٠٠	-	٨٥٠٠
١٩٨٧	٧٠٠,٠٠	١٥٥,٠٠	-	-	-	٨٥٠٠
١٩٨٧	٨٠٠,٠٠	-	-	٧٥٠,٠٠	-	٨٥٠٠
١٩٨٧	١٤٠٠,٠٠	٢٧٥	٩١٠,٠٠	١٣٠٠,٠٠	٤٧٧,٠٠	٨٥٠٠
١٩٨٨/أيلول	١٢٠٠,٠٠	٣٥٠,٠٠	-	-	٤٨٠,٠٠	١٥٠٠٠

تطور قيمة التعويض العائلي من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٩٠ حسبما ورد في جريدة السفير بتاريخ ٢٣/ ٤/ ١٩٩٠.

العائلة	١/١١/ ١٩٦٥	١/٥/ ١٩٧٤	١/١/ ١٩٨٠	١/١/ ١٩٨٥	١/١١/ ١٩٨٧	١/١/ ١٩٨٨	١/١٠/ ١٩٨٨	١/١/ ١٩٩٠
الزوجة	١٥ ليرة	٢٠ ليرة	٦٥ ليرة	١٢٥ل	١١٩٠ل	٢١٠٠ل	٣٥٠٠ل	٦٣٠٠ل
ولد - ١	١٠ل	١٥	٣٥	٥٥	٣٤٠	٦٠٠	١٠٠٠	١٨٠٠
ولدان	٢٠ ليرة	٢٨	٧٠	١١٠	٦٨٠	١٢٠٠	٢٠٠٠	٣٦٠٠
ثلاثة أولاد	٢٩ ليرة	٣٨	١٠٥	١٦٥	١٠٢٠	١٨٠٠	٣٠٠	٥٤٠٠
أربعة أولاد	٣٧ ليرة	٤٧	١٤٠	٢٢٠	١٣٦٠	٢٤٠٠	٤٠٠٠	٧٢٠٠
خمسة أولاد	٤٥ ليرة	٥٥	١٧٥	٢٧٥	١٧٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٩٠٠٠
مجموع قيمة التعويض	٦٠ل	٧٥ل	٢٤٠ل	٤٠٠ل	٢٨٩٠ل	٥١٠٠ل	٨٥٠٠ل	١٥٣٠٠

ملاحظة: اعتبار من ١/١١/١٩٨٧ ارتبط التعويض بالحد الادنى للأجور الذي ارتفع من ٨٥٠٠ ليرة إلى ١٥ ألف ليرة في ١/١/١٩٨٨. ثم إلى ٢٥ ألف ليرة في ١/١٠/١٩٨٨. ثم إلى ٤٥ ألف ليرة في ١/١/١٩٩٠. ثم إلى ٧٥ ألف ليرة في ١/١/١٩٩١. ثم إلى ١١٨ ألف ليرة في ١/١/١٩٩٢. ثم إلى ٢٠٠ ألف ليرة في ١/١/ ١٩٩٤.

وبإجراء مقارنة سريعة لانخفاض قيمة النقد الوطني بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٩٢ نجد أن سعر صرف الدولار الأميركي إرتفع من ٣ ليرات إلى ٢٠٠٠ ليرة. وإذا ما أخذنا بعين الإعتبار أن القوة الشرائية للدولار على الصعيد العالمي انخفضت إلى الثلث، بمعنى أن كل ثلاث دولارات عام ١٩٩٢ (أي ما يعادل ٦٠٠٠ ليرة لبنانية) أصبحت تساوي دولاراً واحداً نسبة لعام ١٩٧٦ (أي ما يعادل ٣ ليرات لبنانية)، نجد أن ليرة لبنان عام ١٩٩٢ أصبحت تساوي $\frac{١}{٢٠٠٠}$ نسبة لعام ١٩٧٦، مما يعني بطبيعة الحال أن الأسعار تضاعفت ٢٠٠٠ مرة، في حين ارتفعت قيمة الحد الأدنى للأجور من ٣١٠ ليرات إلى ١١٨ ألف ليرة أي بتضاعف مقداره ٣٨٠ مرة.

★ القروض الإنمائية

على صعيد القروض الإنمائية وسياسة التدخل في دعم الإنتاج، فإن القروض الزراعية والصناعية هي بحكم المعدومة، وتتضاءل قيمتها باستمرار، بعد ما طغت التسليفات للقطاع التجاري والتسليفات المختلفة على التسليفات للقطاع الصناعي والزراعي.

فمنذ العام ١٩٧٦ تراجعت أحجام التسليفات للقطاع الصناعي والزراعي إلى حدود تخطت المئة في المئة إنخفاضاً. فحسب الإحصاءات المصرفية، كانت قيمة التسليفات المصرفية في العام ١٩٧٥ م ٦ مليارات و٧٢٣ مليون ليرة، منها مليار و ٣٣٥ مليون ليرة للقطاع الصناعي أي ما نسبته ١٩،٨٦ في المئة من مجموع قيمة القروض، في حين أصبحت قيمة التسليفات الصناعية في العام ١٩٨٧ م ٢٦ ملياراً و ٢٨٠ مليون ليرة من أصل ٣١٣ ملياراً و٨٥٧ مليون ليرة هي مجموع التسليفات، أي أن نسبة التسليفات للقطاع الصناعي باتت ٨،٣٧ في المئة عام ١٩٨٧.

أما القطاع الزراعي وهو أفقر القطاعات في مجال الحصول على التسليفات، فقد استحوذ في العام ١٩٧٥ على ١٨٨ مليون ليرة من أصل مجموع التسليفات البالغ ٦ مليارات و٧٢٣ مليون ليرة، وكانت نسبة حصة الزراعة ٢،٨ في المئة تراجعت في العام ١٩٨٧ إلى ٠،٨ في المئة بعدما أصبحت قيمة القروض الزراعية مليارين و٦٥٣ مليون ليرة من أصل ٣١٣ ملياراً و٨٥٧ مليون ليرة.

ويلاحظ من الإحصاءات أن التراجع الحاصل كان لمصلحة التسليفات التجارية والتسليفات المختلفة، وهي تسليفات تذهب غالباً للمضاربة ضد الليرة، ويظهر الجدول الآتي حجم التسليفات من قبل

المصارف التجارية للقطاعات الإنتاجية والتسليفات الأخرى، باستثناء التسليفات للزبائن أي للأشخاص التي تشكل نسبتها حوالي ٣ إلى ٧ في المئة تبعاً للسنوات بين العام ١٩٧٦ ونهاية العام ١٩٨٧.

فيما يلي جدول يظهر قيمة التسليفات المصرفية للقطاعات الإنتاجية ونسبتها المئوية بين العام ١٩٧٦ ونهاية عام ١٩٨٧ (٢١٢).

ونهاية عام ١٩٨٧ (٢١٢).

السنة	مجموع قيمة التسليفات	التسليفات للصناعة	نسبتها (٪)	التسليفات للزراعة	نسبتها (٪)	التسليفات للتجارة	نسبتها (٪)	التسليفات الأخرى	نسبتها (٪)	التسليفات للإيجار	نسبتها (٪)
١٩٧٥	٦٧٢٣	١٣٣٥	١٩،٨٦	١٨٨	٢،٠٨	٣٥٧٠	٥٣،١٠	٥٩٥	٨،٨٥	٧٦٦	١١،٣٩
١٩٧٦	٧١٤١	١٤١٩	١٩،٨٧	٢٠١	٢،٨١	٣٧٢٤	٥٢،١٥	٦٩٦	٩،٧٥	٨٣٥	١١،٦٩
١٩٧٧	٧٩١٩	١٦١٢	٢٠،٣٦	١٩٥	٢،٤٦	٣٩٦٣	٥٠،٠٤	٩٦٢	١٢،١٥	٨٢٢	١٠،٣٨
١٩٧٨	٩٨٨١	١٦٥٤	١٦،٧٤	٢١٠	٢،١٣	٤٧١٩	٤٧،٧٦	١٩١١	١٩،٣٤	١٠٤٦	١٠،٥٩
١٩٧٩	١٢٨٩٤	٢٢١٤	١٧،١٧	٢٩٩	٢،٣٢	٦٨٣٣	٥٢،٢٢	١٧٦٩	١٣،٧٢	١٥٧٦	١١،٩١
١٩٨٠	١٦٠٠٤	٣١١٩	١٩،٤٩	٣٩٠	٢،٤٤	٨٢٩٩	٥١،٨٦	٢٠٦٠	١٢،٨٧	١٧٧٦	١١،١٠
١٩٨١	٢١٢٩٢	٣٦٣٥	١٧،٠٧	٥٦١	٢،٦٣	١١٥٢٧	٥٤،١٤	٢٧١٩	١٢،٧٧	٢٣٧٥	١١،١٥
١٩٨٢	٢٥٤٧٨	٤٣٦٦	١٧،١٤	٧٠٠	٢،٧٥	١٣٣٦٤	٥٢،٤٥	٣١١٩	١٢،٢٤	٣٠٤١	١١،٩٤
١٩٨٣	٣٣٤٠٠	٥٢٧٧	١٥،٨٠	٧٠١	٢،١٠	١٦٦٣٣	٤٩،٨٠	٥٥١٢	١٦،٥٠	٤٢٧٥	١٢،٨٠
١٩٨٤	٤٣٠٣٥	٦٧٥٦	١٥،٧٠	٩٣٠	٢،١٦	٢١٩٤٧	٥١،٠٠	٦٦٩٩	١٥،٥٧	٥١٤١٢	١٢،٥٨
١٩٨٥	٥٧٢٥٤	٧٨٧٧	١٣،٧٦	٩٥٣	١،٦٦	٢٧٣٩٣	٤٧،٨٤	١١٣١١	١٩،٧٦	٧٢٥٥	١٢،٦٧
١٩٨٦	١٢٦٦٣٨	١٣٤٦١	١٠،٦٣	١٨٨٦	١،٤٩	٦٦٨٣٨	٥٢،٧٨	٢٣٧٤٤	١٨،٧٥	١١٧٤٠	٩،٢٧
١٩٨٧	٣١٣٨٥٧	٢٦٢٨٠	٨،٣٧	٢٦٥٣	٠،٨٥	١٦٣٢٦٩	٥٢،٠٢	٩٠٧٣٢	٢٨،٩١	٢٠٨٩١	٦،٦٦

التفريغ

★ التدمير من المجتمع إلى المؤسسات

إن المؤسسات التي عملت «دولة الإستقلال» على بنائها ارتكزت إلى نهج طائفي تمييزي يخالف قواعد بناء المؤسسات في العصر الحديث، وتجسدت هذه المؤسسات بامتيازات بملكها الموارنة. ولقد أسهمت الحرب في الكشف عن أوجه الخلل في تلك المؤسسات وأضافت إليها عوامل سلبية ساهمت في خرابها على مختلف المستويات. فالعمل الإداري الذي اتسم بالروتين خلال فترة ما قبل الحرب أصابه الشلل في سني الحرب في ظل غياب القيادة والرقابة المعدومة أصلاً.

فعلى المستوى القيادي سجلت المراكز الرئيسية الشاغرة في أواخر العام ١٩٨٨ أرقاماً قياسية مذهلة. فقد كان هناك ٢٦ مركزاً شاغراً من أصل ٦٠ مركزاً في مرتبة الفئة الأولى (فئة المدير العام)، و٤٨ مركزاً شاغراً في مراكز الفئة الثانية (رؤساء المصالح)، وأكثر من نصف مراكز رؤساء الدوائر في الفئة الثالثة شاغرة (٢١٣).

وفي تقرير عن الإدارة اللبنانية طرحه رئيس الحكومة عمر كرامي في ١٧ تموز ١٩٩١ على مجلس

الوزراء في بداية خلواته الوزارية لمعالجة ملف الإدارة ومخلفات الحرب، يتبين مدى تدهور أوضاع المؤسسات والإدارات بعد ست عشرة سنة من الحرب، بحيث قدم التقرير عرضاً للواقع الإداري والإقتراحات لمعالجة ملء الشواغر ولوائح بأسماء الإدارات والمؤسسات العامة التي يجب إعادة درس أوضاعها. وتضمن التقرير جداول عن المراكز الشاغرة في وظائف الفئة الأولى، ونشرتها جريدة «الديار» في عددها الصادر بتاريخ ١٨ تموز ١٩٩١ على الشكل التالي:

المراكز الشاغرة في وظائف الفئة الأولى في ملاكات الادارات العامة بتاريخ ١-٧-١٩٩١

أولاً: الوزارة أو الإدارة	الوظيفة
المديرية العامة لرئاسة الجمهورية	مدير عام رئاسة الجمهورية (محمود عثمان بالوكالة)
	مدير عام رئيس فرع
	مدير عام رئيس فرع
	مدير عام رئيس فرع
رئاسة مجلس الوزراء	مدير عام رئيس فرع الشؤون القانونية (حسن شلق بالوكالة)
	مدير عام رئيس فرع الشؤون الوزارية
	مدير عام ادارة الإحصاء المركزي
مجلس الخدمة المدنية	رئيس مجلس الخدمة المدنية (حبيب محفوظ بالوكالة)
التفتيش المركزي	رئيس التفتيش المركزي
	المفتش العام المالي
	المفتش العام الهندسي
	المفتش العام الصحي والإجتماعي والزراعي
	مفتش عام
	مفتش عام
	مدير عام ادارة المناقصات (محمد الخطيب بالوكالة)
المجلس التأديبي العام	رئيس المجلس التأديبي العام
وزارة الداخلية	مدير عام الداخلية
	مدير عام الأحوال الشخصية (حافظ معلوف بالوكالة)
	محافظ بيروت
وزارة المالية	مدير عام المالية (حبيب أبو صقر بالوكالة)
	مفوض الحكومة لدى المصرف المركزي
	عضو المجلس الأعلى للجمارك

	مدير عام الجمارك
وزارة الأشغال العامة والنقل	مدير عام الطيران المدني
وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	مدير عام التربية الوطنية
	مدير عام الشباب والرياضة
	مدير عام التعليم المهني والتقني
وزارة الصحة والشؤون الإجتماعية	مدير عام
وزارة الإقتصاد والتجارة	مدير عام الإقتصاد والتجارة
	مدير عام مكتب الحبوب والشمندر السكري
وزارة الزراعة	مدير عام وزارة الزراعة
وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	مدير عام البريد
	مدير عام استثمار وصيانة المواصلات السلكية واللاسلكية
	مدير عام إنشاء وتجهيز المواصلات السلكية واللاسلكية
	رئيس ادارة المراقبة العامة (فئة أولى أو ثانية)
وزارة الموارد المائية والكهربائية	مدير عام الإستثمار
	مدير عام التجهيز المائي والكهربائي
وزارة السياحة	مدير عام الشؤون السياحية
	مدير عام الآثار (كميل أسمر بالوكالة)
وزارة الصناعة والنفط	مدير عام الصناعة
	مدير عام النفط

مجموع المراكز الشاغرة ٤١ من أصل ٧٤

وظائف المديرين العامين الشاغرة في ملاكات المؤسسات العامة

١ - مدير عام مؤسسة المحفوظات الوطنية

٢ - مدير عام مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية.

٣ - مدير عام مصلحة كهرباء لبنان.

٤ - مدير عام مياه بيروت.

٥ - مدير عام معرض لبنان الدولي في طرابلس.

وظائف المدراء العامين (ومايشابهها) الشاغرة في ملاكات المؤسسات العامة

١ - مدير عام تعاونية موظفي الدولة.

٢ - رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء.

٣ - مراقب عام - مجلس الجنوب.

٤ - رئيس الجامعة اللبنانية.
٥ - مدير عام الضمان الإجتماعي.
٦ - امين عام المجلس الوطني للبحوث العلمية.
٧ - عضو مجلس ادارة تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت.
٨ - رئيس مجلس تنفيذ المشاريع الإنمائية.
٩ - رئيس لجنة تنفيذ المشروع الأخضر.
١٠ - عضو لجنة تنفيذ المشروع الأخضر.
١١ - عضو لجنة تنفيذ المشروع الأخضر.
١٢ - عضو هيئة الصندوق المستقل للإسكان.

ثانياً: المدراء العامون ومن يماثلهم في المؤسسات العامة:

مدير عام مؤسسة المحفوظات الوطنية.
مدير عام مجلس الجنوب.
مدير عام تعاونية موظفي الدولة.
مدير عام مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت.
مدير عام مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية.
مدير عام مصلحة سكك الحديد و النقل المشترك.
رئيس المركز التربوي للبحوث و الإنماء (بالوكالة).
مدير عام مصلحة الابحاث العلمية الزراعية.
مدير عام مصلحة كهرباء لبنان.
مدير عام مصلحة مياه لبنان.
مدير عام المصلحة الوطنية لنهر الليطاني.
مراقب مالي عام - مجلس الجنوب (بالوكالة).
مدير عام مصلحة مياه جبل لبنان.
مدير عام مصلحة مياه لبنان الشمالي.
مدير عام مصلحة مياه لبنان الجنوبي.
مدير عام مصلحة مياه البقاع.
رئيس الجامعة اللبنانية.
مدير عام مصلحة معرض لبنان الدولي في طرابلس.
مدير عام المجلس الوطني لإنماء السياحة.
رئيس المجلس الوطني لإنماء السياحة.

مدير عام المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمارات.
مدير عام الضمان الاجتماعي.
امين عام المجلس الوطني للبحوث العلمية.
رئيس هيئة الصندوق المستقل للإسكان (بالوكالة).
رئيس هيئة راديو اوريان (اوجيرو).
مدير عام راديو اوريان (اوجيرو).

مجالس الإدارة (متفرغة) في المؤسسات العامة

رئيس مجلس ادارة مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت.
عضو مجلس ادارة مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت
عضو مجلس ادارة مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت.
رئيس مجلس ادارة مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية.
عضو مجلس ادارة مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية.
عضو مجلس ادارة مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية.
رئيس مجلس الجنوب.
عضو مجلس الجنوب.
عضو مجلس الجنوب.
رئيس مجلس الإنماء والإعمار.
نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار.
نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار.
امين عام مجلس الإنماء والإعمار.
رئيس لجنة المشروع الأخضر.
عضو لجنة المشروع الأخضر.
عضو لجنة المشروع الأخضر.

ثالثاً: وظائف الفئة الاولى في المؤسسات والشركات المختلطة

رئيس مجلس ادارة، مدير عام المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي.
رئيس مجلس ادارة، مدير عام شركة انترا للإستثمار.
رئيس مجلس ادارة شركة طيران الشرق الأوسط.
رئيس مجلس ادارة، مدير عام مصرف التمويل.
رئيس مجلس ادارة، مدير عام تلفزيون لبنان.
رئيس مجلس ادارة، المصرف الوطني للإنماء الزراعي (يستأخر).

رئيس مجلس ادارة مصرف الكويت والعالم العربي.
رئيس مجلس ادارة، مدير عام مصرف الإسكان.
رئيس مجلس ادارة المصرف الوطني للتسليف الصناعي والزراعي والعقاري (يستأخر).
رئيس مجلس ادارة شركة كازينو لبنان.
رئيس مجلس ادارة المؤسسة الوطنية لضمان الودائع.
رئيس مجلس ادارة مدير عام بنك المشرق.
رئيس لجنة، مدير عام بورصة بيروت.
رئيس مجلس ادارة الشركة المالية.
رئيس مجلس ادارة، مدير عام ادارة حصر التبغ والتنباك (يستأخر لحين البت بالاقتراح).
مدير عام شركة طيران الشرق الأوسط.
مدير عام شركة ادارة واستثمار مرفأ بيروت (يستأخر لحين البت بالاقتراح).

رابعاً: وظائف الفئة الأولى في مصرف لبنان

حاكم مصرف لبنان.
النائب الأول لحاكم مصرف لبنان.
النائب الثاني لحاكم مصرف لبنان.
النائب الثالث لحاكم مصرف لبنان.
النائب الرابع لحاكم مصرف لبنان.
رئيس لجنة الرقابة على المصارف.
عضو لجنة الرقابة على المصارف.
عضو لجنة الرقابة على المصارف.
عضو لجنة الرقابة على المصارف.
عضو لجنة الرقابة على المصارف.

وغياب القيادة الإدارية يرتب غياب الرقابة والإشراف والتوجيه علماً أن أجهزة الرقابة، مثل مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي، تحتاج إلى رقابة لأنها أجهزة منحازة، فمجلس الخدمة المدنية الذي من المفترض فيه أن يكون ميزان العدالة الإداري في البلاد، مثّل رئيسه ابراهيم شويري أمين الجميل في المفاوضات مع الحزب التقدمي الإشتراكي عام ١٩٨٣ لتأمين انتشار الجيش اللبناني على الطريق الساحلية. أضف إلى ذلك أن مجلس الخدمة المدنية انتقل مع رئيسه إلى بيروت الشرقية وأصبح العمل في فرع الغربية مشلولاً، وانسحبت الحالة على باقي المؤسسات. أما هيئة التفتيش المركزي الكامنة في بيروت الشرقية والتي تهتم بمراقبة تنفيذ القرار الإداري وفرض العقوبات عند الضرورة فقد أصيبت بالشلل أيضاً

نتيجة عدم ملء الشواغر في مركزين رئيسيين تابعين للهيئة هما المجلس التأديبي وديوان المحاسبة (٢١٤).

★ التفريغ الإداري

قصة الفراغ أو التفريغ الإداري في المناطق الإسلامية كانت بدايتها في نقل مقر رئاسة الجمهورية من القنطاري في بيروت الغربية إلى بعبدا. وخلال فترة الأحداث التي بدأت في العام ١٩٧٥ م، وتحديداً في عهد أمين الجميل حدثت عمليات تفريغ للمناطق الإسلامية من الإدارات الرسمية وشبه الرسمية، تمثلت بنقل المراكز والمقرات الرئيسية لهذه المؤسسات من غربي العاصمة إلى شرقيها، حيث تم تفريغ الشطر الغربي للعاصمة إدارياً ووزارياً من قدراته الوظيفية وبنسبة تفوق التسعين في المائة مما كان عليه قبل بدء الحرب. وأصبحت بيروت الشرقية تغص بالمؤسسات، بينما تفيض الغربية بالفراغ. وعلى مدار سنوات عهد الجميل المشؤوم نقلت معظم المؤسسات والقطاعات الرئيسية إلى الشرقية، ومنها وزارات المالية والإقتصاد والتجارة والصناعة والنفط والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والصحة والشؤون الإجتماعية والإسكان والتعاونيات.

وأما الوزارات التي يكون وزيرها في الغربية، فإن قرارها يكون حتماً في الشرقية مثل وزارة الموارد المائية والكهربائية والأشغال العامة. وهناك عدد من الوزارات انقسمت بين وزارة هنا ووزير هناك، كما هو الحال في وزارة العمل التي انتقلت من الشياح إلى مبنى «كلوب هاوس» قرب كلية الحقوق، والتي فتح لها مكتب قرب بناية «اوليفتي» لموظفي المنطقة الشرقية. ومن مهمات هذه الوزارة إعطاء إجازات للعمال الأجانب وشهادات عمل خبرة للعمال اللبنانيين، وتسوية الخلافات والإضرابات بين العمال وأرباب العمل، وغير ذلك. وقد عملت دائرة الأمن العام، ومقرها في بيروت الشرقية، على الإعتداء على مصالح وزارة العمل، إذ رفضت إعطاء إجازات للعمال الأجانب إلا من خلال المديرية، وذلك لأسباب مادية تفرضها ظروف الخوة في تلك المنطقة (٢١٥).

أما وزارة الخارجية الكائنة في قصر بسترس في المنطقة الشرقية، فقد تأثرت دوماً بسياسة الوزير ومكان إقامته، وانعكست تركيبة هذه الوزارة حسب ترتيب السلك الديبلوماسي، مما عكس خللاً على صعيد وجود زيادة كبيرة للموارنة خاصة والنصارى عامة على حساب المسلمين، بدءاً بمنصب الأمين العام الذي تكرس كمنصب للموارنة، بإستثناء «الإختراق» الكاثوليكي ممثلاً بالامين العام السابق فؤاد الترك. وتحولت معظم السفارات إلى مراكز أساسية في المناطق الشرقية، وتحولت مراكزها الأساسية في الغربية إلى مقرات ثانوية.

وبالنسبة للشؤون الإقتصادية فقد تحولت المناقصات كلها، بما فيها مناقصات مكتب الحبوب والشمندر السكري الذي مقره في وزارة الإقتصاد الكائنة أساساً في المنطقة الغربية، إلى بيروت الشرقية.

وتحولت جمعية مصارف لبنان بالإضافة إلى المركز الرئيسي لمصرف الإسكان إلى الدورة بدلاً من رياض الصلح (٢١٦) . وهناك مؤسسات انتقلت قراراتها المركزية إلى المناطق الشرقية بفعل تواجد القائمين عليها في تلك المناطق، كشركة انترا للإستثمار، وبنك المشرق، والمجلس الوطني لإنماء السياحة، ووزارة الإعلام، وتلفزيون لبنان، والجامعة اللبنانية وغير ذلك.

وفي الشرقية توجد وزارات العدلية والزراعة والدفاع الوطني وقيادة الجيش، ومديرية الأمن العام، وشركة الكهرباء، ومخازن الوقود والغاز، وإهراءات القمح، ومفاتيح المياه، والسنترال الرئيسي، ومديرية الأمن الداخلي، ومديرية الأحوال الشخصية، ومقر الإتحاد العمالي العام.

وتوجد في لبنان ٥٢٢ وكالة أدوية رئيسية يملكها نحو ٥٢ وكيلاً حصرياً يتولون استيرادها وتسويقها، ويوجد من هؤلاء نحو ٤٩ وكيلاً في المناطق الشرقية (٢١٧). ومازاد المشلكة تعقيداً هو قرار التخزين الذي صدر في حزيران ١٩٨٩ والقاضي بتخزين الأدوية في الشرقية وإخضاعها لموافقة مسبقة حتى تصل إلى الغربية، مما اضطر بعض المستشفيات إلى الإستيراد المباشر من الخارج ضمن إمكانياتها المحدودة.

ومادمنا بصدد الحديث عن تفريغ المناطق الإسلامية من المؤسسات فلنتعرض لهذه المؤسسات بشيء من التفصيل ولنبدأ أولاً بالجيش

★ الجيش

بالنسبة للجيش الذي أقحمه أمين الجميل في أتون الصراع الداخلي، واستخدمه لمصلحته في صراعه الدامي مع المسلمين فقد تحول إلى مايشبه فرق ميليشياوية خاصة. هذا في الوقت الذي كان الجميل يكافئ الألوية التي خاضت معاركه بتعيين قائد جبهة سوق الغرب واللواء الثامن ميشال عون قائداً للجيش. وعزز عون سياسة حرمان «عسكريي الحياد» من الضباط والعناصر الذين لم يشاركوا في قصف الأهالي والسكان والمناطق، وعمل على إفقارهم وحرمانهم من الألبسة والأعتدة اللازمة ودفعهم لشراء البذلة من السوق السوداء بتسعين دولاراً، بالإضافة إلى منعهم من ممارسة أي دور أمني على الأرض، بعكس ماكانت تتمتع به الألوية الخاضعة لإمرته من مكاسب وامتيازات، وماتنعم به من ذخيرة وافرة وسترات واقية تبيعها للميليشيات في شرقي بيروت. وتم تجهيز كل لواء تحت إمرة عون الفعلية والمباشرة ببطاريات المدفعية ودبابات ١٠٣ (٢١٨).

ولن نتطرق هنا للحديث عن دور هذا الجيش الذي اقتصر في أحسن الأحوال على حماية النظام وتدعيم قواته الكتائبية، هذا إذا لم تترجم أفعاله وبطولاته غزواً عسكرياً وقصفاً مدمراً للأحياء والمدن الآهلة وذلك تحت عنوان: «شرف، تضحية، ووفاء»، كما حصل في الجبل والضاحية. حتى جنود «جيش لبنان

الجنوبي» الذي كان يعمل بإمرة انطوان لحد وبالتنسيق مع اسرائيل فقد كانوا على ارتباط كامل مع قيادة الجيش ويتلقون رواتبهم من وزارة الدفاع في اليرزة. أما بالنسبة لحماية الأرض والسيادة والحدود فنكتفي بذكر حادثة وقعت عندما تعين العميد سامي الخطيب قائداً للجيش بالتكليف من قبل حكومة الدكتور سليم الحص في تشرين الثاني عام ١٩٨٨، قام بجولات متعددة إلى المناطق ليطلع على أحوال الجيش وشؤونه، وكانت له زيارة إلى ثكن الجنوب حيث لاقى ترحيباً شديداً من قبل العسكريين الذين قالوا أنه أول عسكري كبير يزور الجنوب منذ عشر سنوات، فصحح لهم معلوماتهم بالقول بل منذ العام ١٩٧٠ (٢١٩).

إن مؤسسة الجيش هي النسخة الأصلية للإمتيازات التي يحتكرها الموارنة. فوزارة الدفاع التي تعنى بشؤون الجيش موجودة في منطقة اليرزة، ويتمركز في الشرقية دائماً قائد الجيش الذي يجب أن يكون مارونياً، والذي يملك الصلاحيات العسكرية ضمن المؤسسة، ومعه مديرية المخابرات، وهي المؤسسة الأقوى في الدولة، ورئاستها دائماً لماروني تتبعه شبكة واسعة في خدمته، فيما هيكليتها من الضباط النصارى عموماً. أما ألوية الجيش التي تشكلت عام ١٩٨٣م على أساس طائفي في عهد قائد الجيش ابراهيم طنوس، فكانت على الشكل التالي:

- الألوية: الخامس، الثامن، العاشر، التاسع، وثلثا السابع، والحرس الجمهوري، كانت كلها ألوية مجهزة وموزعة في المنطقة الشرقية. كذلك كانت توجد كتيبة دبابات تتبع كل لواء من الألوية المذكورة تتبعها أيضاً كتيبة مدفعية وثلاث كتائب ميكانيكية مؤللة، إضافة إلى التجهيزات العادية.

وكانت كتيبة المغاوير وهي التي استحدثها أمين الجميل لتكون الإحتياط الأساسي له، ترتبط مباشرة قائد الجيش ابراهيم طنوس من دون المرور بقائد منطقة أو لواء، ونسبة النصارى فيها من ضباط وأفراد تجاوز ٩٠ بالمائة، وهم عناصر منتقاة من مناطق معينة مثل رأس بعلبك، دير الأحمر، القاع، بشري وبعض رى عكار. واشتهر عسكريوها بتعليق الصلبان الحديدية في رقابهم، والعصبات على رؤوسهم، كانوا يدقون على أيديهم شعارات مثل «بشير حي فينا». وكان أغلبهم يحملون بطاقات انتساب لـ القوات اللبنانية» الكتائبية فضلاً عن بطاقات انتسابهم للجيش. وكانت هذه الكتيبة بقيادة يوسف طحان قد افتعلت المجازر في الشحار الغربي وعين كسور وغيرها (٢٢٠).

وبالنسبة للأسلحة فقد تكدست كلها في الشرقية، فمخازن العتاد والذخيرة كانت موجودة في كنة رومية، ومشاغل صيانة الآليات في اللويزة وروميه أيضاً. وأما المستشفى العسكري فهو في بدارو، يث منع على جميع العسكريين الطبابة إلا في المستشفى المذكور.

- القواعد الجوية: وهي تتوزع على مناطق رياق، القليعات، ومطار بيروت للمروحيات. وجميع طائرات الحربية نقلت إلى مدارج حالات وأدما في المنطقة الشرقية. وهي عشر طائرات من نوع هوكر

هنتر، إثنتي عشرة طائرة من نوع غازيل، عشر طائرات من نوع بوما، وعشر طائرات من نوع بيل الويت (٢٢١). هذا وقد وضعت كل طائرات الهيلوكبتر تحت تصرف اللواء العاشر وكان يقوده نسيب عبدو وهو ماروني، وذلك لسرعة تدخل هذه الطائرات وضمان طرق إمدادها غير المضمون في البر. وتؤكد المصادر العسكرية ان ثمانين بالمئة من طواقم طائرات الهيلوكبتر اختيروا من النصارى، وان قيادة تشكيلات الهيلوكبتر لنصراني أيضاً، وقد نقلت قاعدتها من مطار بيروت مع جميع الطائرات والتجهيزات إلى قاعدة حالات للإستغناء عن قاعدة بيروت الغربية نهائياً (٢٢٢).

- أما القاعدة البحرية فقد تركزت في منطقة جونية بعد إلغاء قاعدتي بيروت وصور.

كذلك كانت توجد في الشرقية الصواريخ المضادة للدروع، إضافة إلى فوج سلاح الإشارة، وأجهزة الإتصال ومشاغلها، وجهاز سرية اعتراض راديوي للتشويش على الإتصالات. وتمركزت في وزارة الدفاع فرقة المكافحة بكل عتادها وأسلحتها.

وانتشرت في المناطق الأخرى الألوية التالية: اللواء الأول في البقاع، اللواء السادس في بيروت الغربية، اللواء الحادي عشر في حمانا، اللواء الثاني في الشمال، واللواء الثاني عشر في صيدا. وكانت هذه الألوية تفتقد كافة أنواع التجهيزات والمعدات والآليات، فاللواء الحادي عشر كانت تعوزه الشاحنات للنقل، فيما كان اللواء الأول بحاجة إلى سلاح المدفعية، كذلك فإن اللواء السادس لم يكن يمتلك سلاح المدفعية، وكل الآليات التي كانت موجودة في حوزته لا تكفي لتجهيز كتيبة واحدة.

★ الخدمات الحياتية: القمح، المحروقات، المياه، الهاتف، الكهرباء

مع تردي الأوضاع العامة خلال الحرب، برز الطابع التقسيمي لعدد كبير من المؤسسات، حتى باتت لقمة العيش سلاحاً ضاغطاً في يد القوى المسيحية المسيطرة في الشرقية ضد سكان المناطق الأخرى، كما كانت الحال مع المواد الحياتية الضرورية المتمثلة بالقمح والمحروقات على انواعها والكهرباء والهاتف وغيرها. ففي كل مرة كان ترتفع فيها أصوات القذائف، كانت تقع معظم المناطق تحت رحمة إهراءات القمح في الدورة، وخزانات البنزين فيها، وكانت القوات الكتائبية تفرض قرارها بمنع تصدير هاتين المادتين إلى بيروت الغربية ومنها إلى باقي المناطق.

ولما كان مرفأ بيروت الذي كانت تسيطر عليه القوات الكتائبية هو المرفأ الوحيد الذي يستطيع استقبال بواخر كبيرة بسبب التجهيزات المتوافرة له، ورصيفه رقم ٨ بطوله وعمقه، فإن الأزمة بقيت مفتوحة، لأن المرافئ الأخرى التي نشأت في عدد من المناطق لم تستطع استقبال الباخرة المحملة بأكثر من ألف طن. فإن مرفأ طرابلس لا يحمل المواصفات المطلوبة لمثل هذه الحالات، إضافة إلى أن مرفأ صيدا كان يقع تحت مرمى جيش العميل لحد، ولا تستطيع أية باخرة إفراغ حمولتها في هذا المرفأ إلا بعد السماح لها من مكتب لحد في

جونية، وبعد أن تدفع نقداً أو بواسطة التلكس ما هو متوجب عليها.
وبالنسبة للمحروقات فإن مشكلتها كانت تقوم مع كل هزة أمنية، وذلك بسبب وجود خزانات النفط في منطقة الدورة في الشرقية. وبعد توقف مصفاة الزهراني (عبر البحر من السعودية) وتوقف مصفاة طرابلس (من العراق عبر سوريا)، لم تبق سوى خزانات الدورة التابعة لعدد من الشركات، والتي تخزن فيها الدولة مشترياتها من المحروقات، مما جعل هذه المواد تحت سيطرة القوات الكتائبية وخواتها.
وما ينطبق على المحروقات، ينطبق أيضاً على شركة المياه التي تأتي من نهر الكلب، وتحول إلى خزانات ضبية، ومنها يتم التوزيع إلى خزانات تلة الخياط والبسطة. علماً أنه لم يكن يوجد مصدر مائي بديل لبيروت الغربية عن المصدر المذكور.
أما أوضاع مصلحة الهاتف فلم تكن أفضل من غيرها، خاصة وأن سنترالات المنطقة الغربية (المزرعة - الحمراء - بئر حسن - ميناء الحصن - رأس بيروت) تأسست في العام ١٩٥٥ ولم يطرأ عليها أي تجديد منذ ذلك التاريخ، فيما أصبحت سنترالات المنطقة الشرقية (الحازمية - بدارو) إلكترونية [٢٢٣].
ونشير إلى أن سنترال الشياح تهدم أثناء الأحداث، كما أن سنترال المزرعة كان يشكو من ضعف في التجهيزات لأن مستودعات المعدات الهاتفية، من رصاص وكابلات وقصدير، أقيمت كلها في الدكوانة.
وبالنسبة للكهرباء فقد بات خبر انقطاع التيار الكهربائي ملازماً لنشرات الأخبار اليومية، ومعه كانت تتجدد صيغة التقنين لشتى واتفه الأسباب المتعلقة بسوء الأحوال الجوية والأمنية والسياسية. والحقيقة أن قطع التيار لم يكن «فنياً»، خصوصاً إذا علمنا أن القوة الكهربائية تكمن في الشرقية بسبب وجود محطة التحويل الأساسية في منطقة الجمهور، ومحطة التنسيق في مار مخايل - كاليري سمعان، وكفاءة الكوادر الفنية في معمل الذوق الحديث بكافة تجهيزاته، بينما تكمن نقاط الضعف في غياب الفرق الفنية في معامل الجية والليطاني.

★ الإذاعة والتلفزيون

بالنسبة للإذاعة الرسمية الكائنة في منطقة الصنائع، فقد كانت عرضة للهزات السياسية المتلاحقة، وقد أصيبت مباشرة على المستويات الفنية والبشرية مما أدى إلى إضعاف دورها، خاصة وأنه لم يجر أي تطوير لها منذ عام ١٩٦١ م، وقد كانت جزءاً من مشروع إذاعة لبنان الكبرى التي لم تر النور بسبب الأحداث، فبقيت تعاني من رداءة التجهيز وضعف في الإمكانيات في ظل غياب أية مبادرة لإحداث تغييرات تقنية.
ويذكر في هذا المجال أن الإذاعة في مبنى الصنائع كانت تبث بواسطة محطة الإرسال الرئيسية في عمشيت، إلا أن هذه المحطة انقطعت عن الإذاعة - الأم بسبب سيطرة القوى المارونية عليها. وفي كل مرة

كانت تجري محاولات لتطوير الإذاعة يعمد الوزير المقيم في الشرقية وسائر القوى المتعاطفة معه إلى ممارسة الضغط والإبتزاز بهدف التأجيل والعرقلة بحجة ضرورة الوفاق السياسي، لأن الإذاعة هي من مسائل الوفاق اللبناني.

وضمن المحاولات التي جرت لتطوير الإذاعة كان قرار مجلس النواب بإقرار مبلغ خمسمائة مليون ليرة لتجهيز الإذاعة، لكن المبلغ لم يصرف لأنه بحاجة إلى قرار من مجلس الوزراء. وهذا ما لم يوافق عليه الوزير فيكتور قصير بناء على وجهة النظر القائلة بالوفاق قبل الإذاعة. هذا قد عانت الإذاعة الرسمية على الصعيد الفني تردياً في تجهيزاتها الفنية العاملة وخاصة في محطة الإرسال في رأس بيروت وفي الأستوديوهات، إضافة إلى فقدان قطع الغيار الذي كان يعرض المحطة للتوقف في أية لحظة.

أما مؤسسة التلفزيون الرسمي فإنها تقدم خير شاهد على طبيعة الإمتيازات لمحطة على حساب أخرى، بين محطتي البث في الحازمية وتلة الخياط.

ففي عهد الياس سركيس تم دمج «شركة تلفزيون لبنان والمشرق» ومقرها الحازمية، و«شركة تلفزيون لبنان» ومقرها تلة الخياط في المنطقة الغربية. وكان شارل رزق أول رئيس مجلس إدارة للمؤسسة المندمجة التي أصبح اسمها شركة «تلفزيون لبنان». ومنذ ذلك الحين لم يطرأ أي تطوير على تجهيزات مبنى القناتين ٧ و٩ في تلة الخياط، علماً أن جهازي البث كانا مستعملين لدى استخدامهما في العام ١٩٦١ (٢٢٤).

ويذكر أن أجهزة إرسال القناة ٧ كانت مربوطة ببيت مري والباروك لتبث إلى كل لبنان، لكن الإجتياح الصهيوني والأحداث المتلاحقة بعده أوقف المحطتين، وبقي جهاز الإرسال الوحيد على سطح المبنى بقوة تكاد لا تذكر. وفي المبنى ذاته كانت توجد ست كاميرات للتصوير، إثنتان تقدمة من المغترب اللبناني جميل سعيد، والأربعة كان يجري إصلاحها بشكل يومي. كما أن مولد الكهرباء فيها كان متوقفاً عن العمل بسبب الأعطال (٢٢٥).

أما في محطة الحازمية، فإن جميع المعدات الحديثة كانت موجودة فيها، إضافة إلى وجود القرار المالي، وقطع الغيار والصيانة والخبراء الفنيين.

تلك هي صورة واضحة لتركيبة مؤسسات هذا الوطن التي تساقطت الواحدة تلو الأخرى بفعل الإنقسام والإحتكار الذي مارسته القوات الكتائبية. فإن مفتاح الخدمات هو دائماً في الشرقية التي تعيش من مال غيرها، بينما الأعباء على بيروت الغربية وسائر المناطق الإسلامية. حتى أن الضاحية الجنوبية وحدها كانت تهب يومياً ما بين ثلاثة وخمسة ملايين ليرة لبنانية إلى الصندوق المالي للقوات الكتائبية بدل خوات تفرض على المعاملات العقارية في بعبدا، وذلك لأن الضاحية تابعة إدارياً ومالياً لمحافظة جبل لبنان،

وكل قطعة أرض تباع أو تشترى كانت تخضع لرسم يدفعه صاحب المعاملة إلى الصندوق المذكور تحت طائلة العرقلة ووقف التسجيل (٢٢٦). وكما تبين فإن قصة الضاحية مع الدوائر العقارية في بعبدا جزء بسيط من عملية *التفريغ الإداري الواسعة التي طالت بذيولها ومضاعفاتها كل المناطق الإسلامية التي* كانت تعاني من التسيب السياسي والإداري المستمر.

حرب المقاومة ضد الغزاة

★ الجنوب بين نارين ويزداد صلابة

لعل قدر جبل عامل وإرادة الله أن يجعلا من هذا الجبل محطة تاريخية وقلعة اسلامية يتكرر فيها الجهاد. فخلال عهود الإمارة المعنية والشهابية ذاق جبل عامل الأمرين من جراء الإعتداءات والمؤامرات، وأثناء الإحتلال الفرنسي خدم الموارنة كميليشيا خاصة لقمع الثورة ضد الفرنسيين، وبعد انقضاء نصف قرن جاء دور الإحتلال الصهيوني ليلقى نفس الدعم والمساندة.

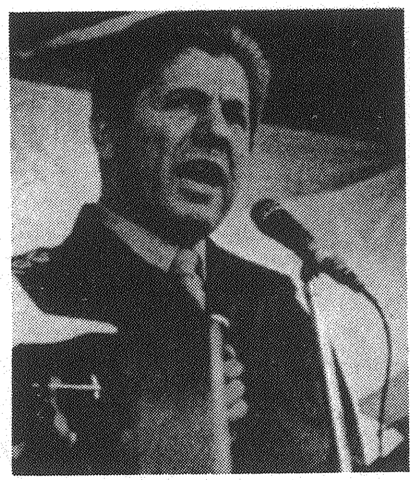
بعد اجتياح ١٩٨٢ لجأ الموارنة كعادتهم إلى خطة الإستقواء بالأجنبي والبطش بأبناء جبل عامل، وعقدوا لهذه الغاية اتفاقات سرية عديدة مع اسرائيل التي أرادت ضم جبل عامل إليها تحقيقاً للحلم الصهيوني القديم، غير أن العمليات الجهادية المتلاحقة التي قام بها الثوار المسلمون ضد القوات والمقرات والمراكز الصهيونية، كما جرى لمركز القيادة العسكرية الإسرائيلية في صور عند مدخل البص بالقرب من جل البحر في ٢٤ محرم ١٤٠٣ هـ - ١١ تشرين الثاني ١٩٨٢ م، عندما قام أحد المجاهدين باقتحامه بسيارته المفخخة فدمر المبنى تدميراً كاملاً واعترفت اسرائيل بسقوط ٧٥ قتيلاً ومائة وخمسين جريحاً، وقد جرت عملية مماثلة في ٤ تشرين الثاني عام ١٩٨٣ م، هذه العمليات أجبرت اسرائيل على إعادة النظر في خطتها وذلك لأول مرة في تاريخ حروبها مع الأنظمة العربية.

حتى معتقل أنصار - قلعة الأحرار - والذي أرادت اسرائيل من خلاله إرهاب الناس عبر الأساليب النفسية ووسائل التعذيب التي كانت تستخدم بحق الأسرى تحول إلى قلعة للمقاومة، وتكاتفت الأيدي بدعاء الوحدة وعلت الأصوات بالتكبير مما جعل اليهود يشعرون أنهم هم الأسرى في أيدي من أسروهم.

في ٨ محرم ١٤٠٤ هـ - ١٣ - ١٠ - ١٩٨٣ م وجه سعد حداد رسالة إلى القادة الصهاينة طالبهم فيها بتحويل جنوب لبنان إلى منطقة مارونية، تماماً كما اقترح سلفه بشارة الخوري على الصهاينة عام ١٣٦٠ هـ - ١٩٤٠ م «تفريغ هذه المنطقة من المسلمين الشيعة» لأنهم «حاجز يجب إزالته»، في حين كان البطريرك الماروني انطون عريضة والمطران مبارك يطالبان دون حياء بضم جبل عامل إلى فلسطين وإلحاقه

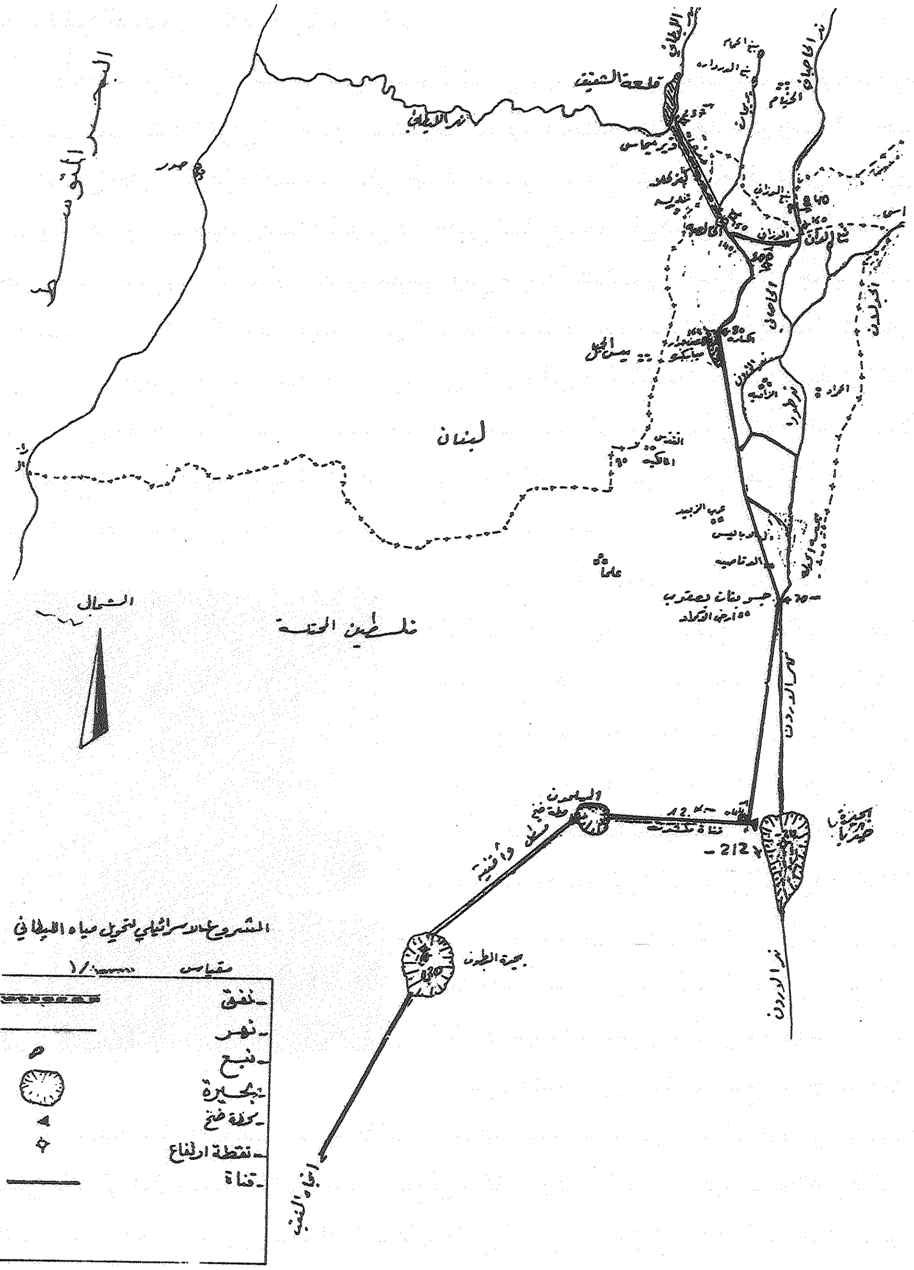
بدائرة النفوذ الصهيوني تخلصاً من ثقله السكاني.

وبعد مؤتمر جزين قامت اسرائيل بتسليم الأمن في مدينة صيدا إلى العصابات المارونية، وفي هذه الأثناء كان سعد حداد قد توفي في إحدى مستشفيات اسرائيل، فخلفه انطوان لحد الذي وصل إلى الجنوب على رأس قوة جديدة، وهو ضابط متقاعد في الجيش اللبناني، ثم دعا للتعبئة العامة في قرى النصارى في جزين وغيرها، وأمر بتجنيد رجالها القادرين على حمل السلاح للعمل في صفوف قواته التي حملت اسم «جيش لبنان الجنوبي»، ثم بدأ وبالتعاون مع مسؤولي حزب الكتائب في الجنوب نزار نجاريان والياس كساب بتوزيع السلاح بكثرة على أبناء القرى المسيحية، وبإعادة تنظيم شاملة لكافة العصابات المارونية المتواجدة على ارض الجنوب والبقاع الغربي، لكي تكون على أهبة الإستعداد لقصف القرى الثائرة، والمواقع التي يحددها لهم الصهاينة، وبهذا الخصوص فقد وصل داني شمعون إلى المنطقة وبدأ اتصالاته. وفي الأسبوع الأول من شهر رجب ١٤٠٤ هـ ـ نيسان ١٩٨٤ م أعلنت اسرائيل عن إنجاز نفق يؤمن نقل ١٥ مليون متر مكعب سنوياً من مياه نهر الليطاني إلى داخل فلسطين المحتلة.



وكان انطوان لحد، خليفة سعد حداد، ورفاقه في القوات الكتائبية يعملون ضمن هذا الإطار بتوجيهات مباشرة من زعماء الموارنة في بيروت، بما في ذلك أمين الجميل نفسه الذي لم تنقطع اتصالاته وعلاقاته مع أولياء نعمته في تل أبيب والذي رفض إلا أن يكون حليفاً لهم حتى النهاية، علّه بذلك يتمكن من رد الجميل الذي أسدوه إليه بحمله على دباباتهم إلى كرسي الرئاسة.

من هنا نفهم لماذا ان النظام الماروني والذي كان يملك جيشاً تعداده أربعون ألفاً لم يقدم من أجل التحرير شيئاً، ولم يساهم بجزء بسيط من المليارات التي سرقها من أموال الشعب في سبيل تسليح هذا الجيش وتأمين حاجياته، وإعطاء أفراده رواتب خيالية، مقابل خضوعهم للأوامر. ويكفي أن نذكر أن راتب النقيب في الجيش اللبناني على سبيل المثال لا الحصر بلغ في أوائل عام ١٩٨٤ م ٧٥٠٠ ليرة فضلاً عن المكافآت والتعويضات، مع الإشارة إلى أن هذا الراتب لم يتعد في أوائل العام ١٩٨٣ م ٢٥٠٠ ليرة، أي أن الزيادة على رواتب اعضاء الجيش بلغت وفي أقل من عام واحد ثلاثماية بالمئة هذا في وقت كان الحد الأدنى للأجور لا يزيد عن ١٢٥٠ ليرة، وكان سعر الدولار لا يتجاوز الخمس ليرات (٢٢٧).



خريطة تظهر مطامع اسرائيل في مياه الليطاني

وبعد أن عجز الحكم عن فرض إتفاق ١٧ أيار عمد من جديد إلى إجراء مفاوضات مع الصهاينة في الناقورة قرب الحدود الدولية بحجة التفاهم سياسياً على الإنسحاب، وذلك من أجل أن يرث الجيش اللبناني والذي أصبح بمعظمه جيشاً كتائبياً، السيطرة على المناطق التي يحررها المسلمون بدمائهم، غير أن المقاومة الإسلامية وبإمكانياتها الذاتية والمتواضعة استطاعت أن تفشل المفاوضات وأن تربك النظام الماروني الذي أبدى حرصه على استرضاء اسرائيل التي وجدت نفسها عاجزة عن إحراز أي تقدم على طاولة المفاوضات.

وفي بداية أيلول ١٩٨٤ م تسلمت العصابات المارونية مهمة «حفظ الأمن» الصهيوني وملاحقة الثوار المسلمين في منطقة النبطية. وفي هذه الأثناء نقل وفد عسكري اسرائيلي لقيادة القوات الكتائبية تصور اسرائيل للوضع في منطقة اقليم الخروب في حال إتمام انسحاب عسكري صهيوني من جزء من الجنوب، بحيث يتعذر بعد ذلك تقديم دعم عسكري مباشر للكتائبين في معركة الإقليم. وقد زار الوفد العسكري الصهيوني مقر القوات الحليفة في المجلس الحربي في منطقة الكرنتينا، وأمضى يوماً كاملاً مع الأعضاء الأساسيين في مجلس القيادة (٢٢٨).

وفي الخامس والعشرين من شهر ذي الحجة ١٤٠٤ هـ ـ ٢٠ أيلول ١٩٨٤ م، ورداً على تصاعد عمليات المقاومة الإسلامية، هاجمت قوات انطوان لحد وبالتعاون مع قوات العدو الصهيوني بلدة سحمر في البقاع الغربي وقتلت اثني عشر مسلماً من أبنائها وجرحت العشرات، بالإضافة إلى تدمير بضعة منازل، وفي مقابلة مع صحيفة «النهار» اللبنانية أعلن انطوان لحد رسمياً مسؤوليته عن هذه المجزرة البشعة.

وكذلك شهدت جميع مدن وقرى جبل عامل مجازر رهيبة ومعارك دامية واعتقالات بالجملة. وكانت عمليات تأديب القرى التي أعطت لأول مرة في تاريخ لبنان المعنى الحقيقي للإستقلال قائمة على قدم وساق. فكانت العمليات الجهادية قائمة بالليل والنهار، وكان الصهاينة وحلفاؤهم يردون على كل عملية بتدمير المنازل وقصف الآمنين ودهس السيارات بمن فيها، وإطلاق النار عشوائياً على المواطنين دون سابق إنذار. وقامت قوات التحالف الصليبي - الصهيوني بتهجير منظم لقسم كبير من السكان وإبادة القسم الآخر وتجويع القسم المتبقي.

وفي منطقة الشريط الحدودي أجبرت القوات الكتائبية المسلمين على ترك بيوتهم ومنازلهم وجميع أمتعتهم بغية إسكان عائلات مارونية مكانهم، واعتمد الصهاينة وعملاؤهم خطة عزل القرى وحصارها وتجويعها عبر جرف البساتين وحقول الليمون، وإكساد مواسم الحمضيات، وهي عناصر تشكل عماد الإقتصاد الجنوبي. ومع ذلك بقي ابن الجنوب صامداً في أرضه يزرع واسرائيل تقلع.

★ بداية التراجع الصهيوني

مع بداية عام ١٤٠٥ هـ بدأت اسرائيل تشعر بتضعضع جيشها وانخفاض معنويات جنودها بشكل خطير، وعندها بدأت تلملم قواتها استعداداً للرحيل. وفي كل مرة ينسحب الصهاينة من إحدى المناطق، كان النظام الماروني يشكو ويتعتب على اسرائيل بأنها تنسحب دون تنسيق واضح مع قيادة الجيش اللبناني.

وأمام صمود المقاتلين وشدة مقاومتهم اتخذت الحكومة الإسرائيلية في ٢٢ ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ ١٤ كانون الثاني ١٩٨٥ م قراراً بتنفيذ الإنسحاب على مراحل.

وفي منتصف جمادى الأول ١٤٠٥ هـ هاجم أحد المجاهدين قافلة اسرائيلية، بسيارته المحملة بزهاء أربعمائة كلغ من المواد المتفجرة، على طريق صور - البرج الشمالي، وقد أدت العملية إلى سقوط أكثر من ١٦٠ جندياً اسرائيلياً بين قتيل وجريح. وعلى الأثر عمدت قوات الإحتلال إلى اقتحام مؤسسة جبل عامل المهنية وتخريب محتوياتها، والإعتداء على طلابها بالضرب والقتل، كما أقدم الصهاينة على اقتحام سبع قرى وعاثوا فيها فساداً وقتلاً وتشريداً.

بعد انسحاب الصهاينة من مدينة صيدا وجوارها في ٢٦ جمادى الأول ١٤٠٥ هـ - ١٦ شباط ١٩٨٥ م وانهيار قوات انطوان لحد، وبعد سقوط الرهان على إثارة الفتن المذهبية بين المسلمين، أيقن الموارنة أن اسرائيل لا قدرة لها على مجابهة المقاومة الإسلامية، وهي غير مستعدة لأن تجازف حتى النهاية وتضحي بجنودها من أجلهم، وبدأوا يعيدون حساباتهم، ثم اعتمدوا خطة جديدة تقوم على إعادة توزيع الأدوار فيما بينهم طبقاً للعبة العاقل والمجنون، وذلك من أجل إيهام المسلمين بوجود قوى متطرفة وأخرى معتدلة داخل القيادة المارونية، الأمر الذي يساعدهم على الإستئثار في الهيمنة والتسلط.

في البداية اجتمع أمين الجميل مع اسحاق موداعي، أحد مسوولي دفاع العدو الصهيوني في جديدة المتن، حيث جرى البحث بكل السبل اللازمة والضرورية للحفاظ على سلامة التحالف بينهما. وبموجب الخطة نفسها فقد تم نزع فتيل الانفجار من إقليم الخروب، مؤقتاً، ثم أعلن عن فتح طريق الساحل المؤدية إلى الجنوب، وصار مسموحاً للجيش أن يسلك هذا الطريق للعبور إلى المناطق المحررة، بغية تأمين الحد الأدنى للسيطرة المارونية على هذه المناطق، دون أن يشارك في التحرير، ومن دون أن تتدخل العصابات المارونية مباشرة، وبالتالي إرجاء مسألة تأديب الناس الذين لا يقرون بشرعية النظام الماروني لشهر واحد على الأكثر، ريثما يتم وضع الخطة اللازمة لذلك ويتأهب سمير جعجع للقيام بمهامه.

وفي ٢٧ جمادى الأول هـ - ١٧ شباط ١٩٨٥ م تسلل أمين الجميل فجأة إلى صيدا مع فريق من زبانية حكمه ووزرائه، ليسرق من المقاومة الإسلامية بطولة التحرير وليرفع شارات النصر داعياً إلى دعم «المقاومة الوطنية». ولم يتأخر الرد كثيراً على هذه اللصوصية الوقحة، ففي اليوم التالي زحفت جماهير

الإسلام إلى صيدا في مظاهرة استنكار ضمت عشرات الآلاف، هتف خلالها المتظاهرون بسقوط النظام الماروني وطالبوا بالجمهورية الإسلامية في لبنان.

وتداعت النصارى واليهود بالويل والثبور، وكان التنسيق واضحاً فيما بينهم، ففي ١٢ جمادى الثاني ١٤٠٥ هـ - ٤ آذار ١٩٨٥ م فجر الإسرائيليون حسينية بلدة «معركة» في الجنوب مما أدى إلى سقوط اثني عشر شهيداً وعشرات الجرحى. وفي ١٤ جمادى الثاني - ٦ آذار أعلن فؤاد ابو ناضر قائد العصابات المارونية في حديث مطول «أن القوات اللبنانية باقية» وأن «القضية اللبنانية هي أقدم قضية في هذا الشرق» (٢٢٩). وبعد هذا التهديد بيومين وقعت جريمة الغدر الكتائبي في الضاحية الجنوبية، عبر تفجير سيارة مفخخة في بئر العبد بعد صلاة الجمعة، أدت إلى سقوط أكثر من مائة شهيد ومائتي جريح، وكأن الموارنة أرادوا أن يعبروا الإسرائيل عن تفوقهم في ميدان الإجرام وإبادة الجنس البشري.

في ١٨ جمادى الثاني - ١٠ آذار إقتحم أحد المجاهدين بسيارته المحملة بالمواد المتفجرة قافلة عسكرية اسرائيلية على بعد حوالي مئة متر شمالي مستعمرة المطلة قرب الحدود الدولية، كانت تضم القافلة ثمانين صهيونياً سقطوا اجميعاً بين قتيل وجريح. وفي اليوم التالي شنت القوات الصهيونية هجوماً غادراً على بلدة الزرارية في قضاء صيدا، وقدرت الحملة العسكرية بمائة وعشرين آلية مدرعة وأكثر من ثلاثة آلاف عسكري، بالإضافة إلى ثلاث مروحيات عسكرية، ودارت في شوارع البلدة وأحيائها معارك دامية استمرت حتى المساء، قام خلالها الجنود الصهاينة بنهب المنازل ونسفها. وقد أسفر هذا الهجوم الوحشي عن سقوط ثلاثة وستين شهيداً وأسر قرابة المئتين، أما عدد المنازل المهدمة فقد بلغ سبعين منزلاً. وعلى الأثر صعدت المقاومة الإسلامية من عملياتها البطولية التي أربكت قوات الإحتلال.

في هذه الأثناء كانت العصابات المارونية قد أكملت استعدادتها الميدانية على الأرض، وجمعت حشودها في منطقة البقاع الغربي وجزين، وبدأت استفزازاتها في منطقة صيدا لخلق خطوط تماس جديدة، ولكي تطعن الثوار في الظهر.

★ الحرب على صيدا ومضاعفاتها

في العشرين من جمادى الثاني ١٤٠٥ هـ - ١٢ آذار ١٩٨٥ م فرغ الموارنة من البحث والتخطيط، ثم أعلن سمير جعجع عن انتفاضته المزعومة بالتعاون مع إيلي حبيقة مسؤول المخابرات في القوات الكتائبية، بعد اجتماع عقد بين جعجع وحبيقة من جهة وأحد كبار ضباط الإستخبارات الإسرائيلية من جهة أخرى حيث عرض في هذا الإجتماع تفاصيل الخطة. وأعقب ذلك وصول إمدادات وأسلحة وذخيرة كبيرة من اسرائيل إلى مرفأ جونية، وذلك بهدف الحفاظ على الإمتيازات المارونية تحت شعارات «تنظيم المجتمع المسيحي»، و«إحياء القرار المسيحي المستقل» و«إنشاء البرلمان المسيحي» و«أمن المجتمع المسيحي»، في ظل

الطروحات الداعية إلى إقامة كانتون مسيحي من جسر المدفون إلى كفرشيما، وذلك للضغط على المسلمين ودفعهم إلى التخلي عن فكرة إزالة الهيمنة المارونية على البلاد. ثم حول أمين الجميل قصره «الجمهوري» إلى مقر لـ« المؤتمر المسيحي» وقد حاول تبرير هذا التصرف معتبراً أن اسبابه تعود إلى التطرف في مناطق المسلمين. هذا وقد اعتبر فؤاد أبو ناضر، قائد العصابات المارونية، أن القوات الكتائبية هي «الإطار التاريخي الوحيد» لما أسماه «المقاومة المسيحية»(٢٣٠).

بعد تعزيز مكتب القوات الكتائبية في القدس بثلاثة ملحقين للشؤون السياسية والعسكرية والإقتصادية، وبعد اجتماعات مطولة عقدت في المناطق الإسلامية المغتصبة في جزين وجبيل وكسروان بين قادة العصابات المارونية وزعماء الصهاينة ومنهم وزير الدولة الصهيوني أرييل شارون، أعلن الموارنة الحرب على صيدا، ثم بدأوا بالقصف المركز والمفاجئ، وتهديد الوجود الإسلامي هناك بخطر التهجير والإبادة برصاص القنص والقذائف الصاروخية، إضافة إلى إقامة الخنادق والسواتر الترابية وإشادة المتاريس والتحصينات، بهدف إقامة جبهة عسكرية مفتوحة ودائمة شرقي صيدا التخفيف العبء عن كاهل حلفائهم الصهاينة. وقاموا بتركيز العديد من الدبابات من طراز «تشرمان» والمدافع المباشرة من عيار ١٠٦ ملم والمضادات. وبعد تهجير ما لا يقل عن خمسين ألف مسلم من قرى عبرا والهلالية والقياعة والبرامية ومجدليون شرقي صيدا، قامت عناصر القوات الكتائبية بعمليات نهب منظمة للمنازل ونقل محتوياتها وأثاثها باتجاه الجية وجزين ليتم نقلها الى بيروت الشرقية ومنطقة الشريط الحدودي، وقدرت قيمة المسروقات من منازل الأهالي في تلك المناطق بثلاثة مليارات ليرة.

إثر هذه الحرب المفروضة على المسلمين في المناطق المحررة، عاودت اسرائيل وبالتعاون مع حلفائها اجتياح المنطقة المحررة في إقليم التفاح في ٢٩ جمادى الثاني - ٢١ آذار، وارتكبت مجازر مروعة في حومين التحتا، وعين بوسوار، وكفرملكي وحومين الفوقا، وقامت بتدمير البيوت ونسف المدارس ودهس السيارات.

أما في جباع فقد أقدمت العصابات المارونية وبالتعاون مع الصهاينة على اقتحام المدرسة الدينية ثم أخرجوا طلابها، واعتدوا عليهم بالضرب وإطلاق الرصاص، وعمدوا إلى تخريب أجهزة المدرسة وإحراق مكتبتها الضخمة، وبعد ذلك بدأوا بإقتحام البيوت السكنية وإتلاف المواد الغذائية، ودهس المهاجمون تقريباً كل سيارات البلدة، ثم جمعوا الأهالي في الحسينية ودمروا اعداداً من المنازل وسرقوا أموالاً وحلى بقيمة ستة ملايين ليرة. ونهب العملاء في جيوبهم كل ما خف حمله، وقبل رحيلهم كتبوا على الجدران عبارات منها: «بشير حي فينا»، «لن يبقى على أرض لبنان سوى المسيحيين»، «لا لأمة محمد بعد اليوم أبداً»(٢٣١). وقد ذهب ضحية هذه الحملة أكثر من ثلاثين قتيلاً نصفهم من بلدة حومين التحتا.

في الخامس من رجب ١٤٠٥ هـ ـ ٢٦ آذار ١٩٨٥ م ألقى سمير جعجع، «رئيس هيئة الأركان العامة» في القوات الكتائبية محاضرة على طلاب الجامعة اليسوعية في بيروت الشرقية، حدد خلالها الحدود الجغرافية «للتجمع المسيحي»، وأكد «أن القدرات المالية والإنتاجية والبشرية في هذه المنطقة كافية لإقامة كيان مستقل للتجمع المسيحي قادر على مواجهة كل القوى التي تريد ان تؤثر على القرار المسيحي» (٢٣٢). وكان هذا يعني بوضوح تكريس السيطرة المارونية على الجزء الممتد من البربارة شمالاً إلى المرفأ جنوباً، ومن البحر المتوسط غرباً إلى مرتفعات جبيل وجونية وسوق الغرب نزولاً إلى كفرشيما والحدث شرقاً، واعتبار مصير هذه المنطقة منتهياً وغير خاضع لأية مساومات. وقد أكد سمير جعجع أنه يريد تطبيق المثل الإسرائيلي على هذه المنطقة، وأن قواته تراهن على اسرائيل، «والرهان في محله»، معتبراً «أن حربنا لم تكن حرباً أهلية» وإنما هي «حرب الإسلام على المسيحية» (٢٣٣).

هذا وفي الوقت الذي كانت اسرائيل تستعد لإنجاز المرحلة الثانية من الإنسحاب القسري، قامت القوات الكتائبية بتحصين مواقعها شرقي صيدا، وفي هذا الإطار زار سمير جعجع إسرائيل سراً في ١٨ رجب - ٧ نيسان، حيث أمضى يومين وسط حراسات مشددة من الجيش الإسرائيلي، وأجرى مباحثات مكثفة مع وزير الحرب الصهيوني موشي آرينز وكبار الضباط الإسرائيليين في تل أبيب، تركزت على دعم قواته، ثم انتقل إلى مدينة القدس حيث التقى مع وزير خارجية الكيان الصهيوني، اسحاق شامير، بحضور ممثل «الكتائب» لدى اسرائيل بيار يزبك ثلاث مرات. وقد عُلم في هذا الصدد أن اسرائيل أكدت مساندتها لجعجع، وأن شحنات من الأسلحة الإسرائيلية قد نقلت إلى مقر قيادته فور انطلاق هذه الحركة، إضافة إلى إيفاد ضباط اسرائيليين للعمل مع قواته (٢٣٤).

لم يكن سمير جعجع قد غادر إسرائيل حتى باشر «جيش لبنان الجنوبي» بقيادة انطوان لحد في المناطق الخاضعة لسيطرة العصابات المارونية في جنوبي لبنان، بفرض التجنيد الإجباري على النصارى الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ و ٣٥ سنة على أن يتم تدريب المجندين في مرجعيون والقليعة تحت إشراف قوات الجيش الصهيوني، وفي ٢٠ رجب - ٩ نيسان تم نقل أربعمائة شاب من جزين إلى مرجعيون لتدريبهم (٢٣٥).

وفي هذه الأثناء وصلت رسالة من البابا يوحنا بولس الثاني إلى «المؤتمر المسيحي» المنعقد في بكركي (٩ نيسان)، دعى فيها أتباعه في لبنان إلى توحيد صفوفهم، «ليواجهوا هذه المرحلة الصعبة بموقف واحد» كما قال، مؤكداً على «حق المسيحيين في عيش آمن وحر» (٢٣٦).

بعد انتهاء الإنسحاب الإسرائيلي من البقاع الأوسط والنبطية (١١ نيسان) بيومين، أقدمت قوات التحالف الصليبي - الصهيوني على ارتكاب مجزرة مروعة بحق المسلمين في بلدة يحمر في البقاع

الغربي، وعادت العصابات المارونية إلى ممارستها الحاقدة والموتورة في إقليم الخروب، وممارسة الخطف على الطريق الساحلية في الدامور والجية، وقطع طرق الإقليم المؤدية بإتجاه الساحل، وقد شرح سمير جعجع، في ٢٢ نيسان، هذه التصرفات قائلاً إن من حق قواته « أن تتواجد في أي مكان تريده » (٢٣٧).

★ المقاومة تضرب وإسرائيل تنسحب

رغم عملية الإلتفاف والطوق الذي ضربه الصهاينة وعملاؤهم على المناطق المحررة في جبل عامل، فقد تواصلت العمليات الجهادية والبطولية لأبطال المقاومة الإسلامية ضد قوات ومواقع القوى المتحالفة ضد الإسلام، فكانت المقاومة تضرب وإسرائيل تنسحب، والأنظمة العربية تسمع وترى، وهي تكاد لا تصدق هزيمة « الجيش الذي لا يقهر » على أيدي قلة من الفتية الذين آمنوا بربهم وباعوا دنياهم بآخرتهم، ممن توفرت لديهم كل صفات الإقدام والبطولة، كأن مهمة التحرير والحرب والقتال لم تخلق إلا لهؤلاء. أما الهزيمة فهي من نصيب الأنظمة المتخاذلة أينما وجدت في المغرب أم في سيناء أم في الجزيرة ...

وكان المجاهدون على قلتهم مصممين على قتال اليهود وطردهم وإنجاز مهمة التحرير حتى النهاية. وقد خاضوا أكثر من مرة معارك حقيقية ضد الغزاة، واستطاعوا أن يفرضوا الهزيمة على اسرائيل في أكثر من موقع، وكادوا أن يتوصلوا في عملياتهم القتالية إلى داخل الأرض المحتلة في فلسطين، حتى بدت الأرض وكأنها تطوى لهم، واضطر الجيش الصهيوني للإنسحاب من معظم قرى الجنوب بفضل السواعد المؤمنة المتوكلة على ربها.

في ربيع ١٩٨٥ هددت اسرائيل بأنها ستواجه المتمردين بقبضة حديدية، ورد الثائرون بأنهم سيردون على « القبضة الحديدية » بقبضة حسينية، ثم توالت المعارك وتلاحقت العمليات الجهادية ضد الصهاينة وحلفائهم بشكل لم يسبق له مثيل. وعندها أدرك الصهاينة وحلفاؤهم أن هذه المقاومة التي يواجهونها هي ليست كأي نظام عربي، وهي أكبر من أن تقبل بالهزيمة أو تسكت عنها.

وقد بدا جبل عامل وكأنه يثأر لهذه الأمة التي أذلتها الأنظمة، ويغسل بدماء أبنائه العار الذي ألحقه بها حكامها وملوكها ورؤساؤها.

وكان شهر رمضان ١٤٠٥ هـ هو شهر التحرير بكل ما في الكلمة من معنى، ففي ١١ نيسان خرج الجيش الصهيوني من البقاع الأوسط والنبطية خائباً مدحوراً، وفي ٢٥ منه انسحب الصهاينة من أقضية البقاع الغربي وراشيا وجزين يجرون وراءهم أذيال الخيبة والحزن، ونعمت صور الثائرة بنعمة الحرية والإستقلال في ٢٩ نيسان إثر تصاعد الهجمات الخاطفة لمجاهدي المقاومة الإسلامية على وحدات وفلول الجيش الصهيوني المنهزم.

★ نداءات الاستغاثة

إثر الإنسحاب الإسرائيلي من البقاع الغربي وراشيا وجزين في ٥ شعبان - ٢٥ نيسان، حيث ترك الوجود الكتائبي دون غطاء واضح، بدأ أبطال التحرير هجومهم وحرروا إقليم الخروب ومنطقة الزهراني وقرى إقليم التفاح من دنس العصابات المارونية. وعند ذلك تدخل سلاح «الطيران اللبناني» وقصف مناطق المسلمين بوحشية. وبدأت القوات الكتائبية بحملة تحريضية ضد من أسمتهم في أجهزة إعلامها «المسلمون البرابرة»، تحت شعارات منها «المقاومة المسيحية الشاملة»، و«إنقاذ الجنوب المسيحي»، و«إحمل صليبك واتبعني». وشددت الأوساط الكتائبية على «ضرورة حصول تحرك دولي لا سيما بابوي» (٢٣٨).

كما هدد البطريرك مكسيموس الخامس حكيم، بطريرك الروم الكاثوليك، بأنه «إذا لم يكن هناك من مسؤولين يدافعون عن الشعب المسيحي»، فليس لهم إلا أن يلجأوا «إلى القوى الدولية ولا سيما أعلى سلطة مسيحية وهي الفاتيكان للدفاع عن حقوق المسيحيين» (٢٣٩)، وزعم أنه «لو خرج المسيحيون فلا حاجة لأن يبقى لبنان» (٢٤٠)، وما لبث أن حمل القضية إلى روما ليعلن بالفم الملآن: «المسلمون أعداؤنا» (٢٤١). وتحدث البطريرك الماروني إلى زواره الذين قدموا للإحتجاج فقال: «نحن نعتبر أن المسيحية التي ولدت في هذا الشرق لا يوجد بعد منها موضع إلا هذا الوطن الصغير حيث يتمتع المسيحيون بالحرية الدينية التامة» (٢٤٢).

وأفاق البابا من غفوته فوجه نداء ملحاً من أجل السلام، ودعا زعماء العالم إلى وقف دورة «العنف الإجتماعي»، وقال إنه يسمع «أنباء عن عنف أعمى في الجنوب وفي صيدا والقرى القريبة منها»، وأعلن عن تضامنه مع «السكان المسيحيين»، وأسفه البالغ «على إيقاع الضحايا البريئة» (٢٤٣).

وفي باريس وجه رئيس «الرابطة الدولية لمكافحة العنصرية ومعاداة السامية»، بيار بلوك، نداء دعا فيه الحكومات الأوروبية إلى التدخل و«بأن لا تصم آذانها حيال المسيحيين المهددين بالإبادة» (٢٤٤). كما طالب أساقفة فرنسا بتدخل «الدول العظمى التي لولاها لما حافظ لبنان على كونه مثالاً للديمقراطية» (٢٤٥).

بعد هذه الحملة أعلن سمير جعجع بأنه سيسترد «بالقوة» المناطق المحررة، ثم بدأ بإعلان التعبئة العامة في المدارس استعداداً «لمواجهة مسيحية شاملة»، كما دعا القوى الدولية لاحتلال لبنان «والحفاظ عليه كمعقل للمسيحيين في الشرق الأوسط». وفي ٩ شعبان - ٢٩ نيسان، وفي نفس اليوم الذي خرج فيه الصهاينة من صور، داهم العملاء بلدة مليخ في قضاء جزين، وعملوا فيها تنكيلاً وتهجير العشرات المنازل والسيارات. كما داهموا المنازل وسرقوا الأموال والمجوهرات، وقاموا بطرد الأهالي بعد الإعتداءات عليهم

بإطلاق النار وتوجيه الشتائم والتعرض لهم بالضرب بالأرجل وأعقاب البنادق (٢٤٦).

كما بدأت العصابات المارونية بإطلاق القذائف والصواريخ على قرى إقليم التفاح: جرجوع، جباع، كفرملكي، كفركلا، عربصاليم، عين بسوار وحومين الفوقا، من مواقعها في جبل الريحان وجبل صافي ومنطقة جزين ومزرعة سجد، وتمكنت من تهجير الآلاف من قراهم. ورافق هذه الإعتداءات تفجير عسكري واسع النطاق على خطوط التماس في بيروت حصد العشرات.

في ١٦ شعبان - ٦ أيار أعلن وزير الخارجية الفرنسي «أن فرنسا لن تقف مكتوفة الأيدي حيال ما يتعرض له المسيحيون في لبنان»، وأوضح أن بلاده ستقوم بإجراء اتصالات دولية لإنقاذ القوات الكتائبية. كما أعلن رئيس أساقفة فرنسا «أن مسيحيي لبنان ليسوا متروكين» واعتبرت رموز الصليبية في لبنان من جهتها «أن لبنان والمسيحية توأمان، وأن المسيحية في لبنان وجدت لتبقى» (٢٤٧). وفي نفس اليوم توجه البطريرك الماروني إلى روما ليعرض القضية على بابا الفاتيكان، وبقي هناك شهراً كاملاً.

بعد أيام عثر في إقليم الخروب على مقابر جماعية في آبار مهجورة في الجية، قرب الكنيسة التي حولها الكتائبيون إلى مركز للتعذيب الوحشي، والجميلية ومنطقة مجدلونا وبلدة عميِّق في البقاع الغربي، وقد ضمت هذه الآبار جثث مائة وخمسين مسلماً من الذين خُطفوا على طريق الساحل وفي منطقة صيدا وإقليم الخروب، عقب دخول القوات الكتائبية إلى المنطقة مع الإحتلال الإسرائيلي عام ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م. وأكد الأطباء الذين عاينوا الجثث أن تاريخها يعود إلى أربعة أو ستة أشهر. وقد بدت عليها آثار التعذيب والتشويه، وحملت بعض الجماجم آثار ضربات الفؤوس وطلقات الرصاص.

في ١٩ شعبان - ٩ أيار تم استبدال جعجع بإيلي حبيقة، وذلك في محاولة لتطويق المضاعفات التي نجمت عن جرائم القوات الكتائبية في صيدا ومنطقة الزهراني وإقليم الخروب، واعتبار أن هذه الحوادث إنما تتعلق بشخص واحد بمفرده، وقد أعلن حبيقة بعد انتخابه رئيساً «للهيئة التنفيذية» في القوات الكتائبية عن اعتماد «الخيار العربي»، وصيغة «العيش المشترك بعيداً عن منطق الغالب والمغلوب»، ثم برر تحالف قواته مع اسرائيل بقوله أن لجوء البعض إلى «جهات إقليمية معادية للمحيط العربي» هو من أجل الدفاع عن «مصير المسيحيين» (٢٤٨).

وفي أواسط أيار وجه مسؤول عسكري في حزب الكتائب نداء إلى الغرب عبر صحيفة الجورنالي الإيطالية جاء فيه: «أن وضعنا خطير بل يائس، عليكم في الغرب أن تعرفوا جيداً أننا نمثل آخر معاقل المسيحية هنا، وإذا هُزمنا فسوف يزحف الإسلام ولن يوقفه أحد. ما أقوله أيها السادة يهم ايطاليا أيضاً، وهذه الأيام حاسمة لتحديد شكل التوازن السياسي في حوض البحر المتوسط برمته». وأضاف المسؤول الكتائبي يقول: «لقد تركنا أصدقاؤنا القدامى لوحدنا، اسرائيل انسحبت، والولايات المتحدة قرفت من

لبنان، وأوروبا تتحرك ديبلوماسياً فقط » (٢٤٩).

هذا ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مسؤولين في القوات الكتائبية أنهم يعيشون «ساعات حالكة السواد». وحذروا من أن استمرار هذا الوضع سيؤدي بالقوات إلى مواجهة تمرد حقيقي عليها». وأكد أحد هؤلاء المسؤولين بشيء من الإشمئزاز «أنه لم تكن القطيعة فيما بين المسيحيين بمثل ما هي عليه الآن منذ وجودنا». وقال: «إننا نتجه نحو حرب شاملة وأصبحنا معزولين تماماً لأول مرة منذ عشر سنوات، بل إن المسيحيين أنفسهم لم يعودوا يقفون معنا». وأوضح أنه خلال جولة قام بها سمير جعجع في جبيل لاحظ أن «خط الجبهة المواجه للمواقع السورية الأمامية أصبح خلواً من القوات اللازمة». وأضاف «أنه لم يعد هناك أي حافز يدعو رجالنا إلى القتال ... والجميع يشعر بالضجر، الرأي العام الدولي واللاجئون والسكان المسيحيون والكنيسة وحزب الكتائب وحتى القساوسة الذين ساندوا القوات على الدوام» (٢٥٠).

غير أن ما حدث بعد ذلك شكل صفعة قوية لهذه الإنجازات. فقبيل حلول الموعد المحدد لإنجاز المرحلة الثالثة والأخيرة من الإنسحاب الإسرائيلي في الأسبوع الأول من حزيران ١٩٨٥ م، إستعرت نار الحروب الداخلية من جديد بين الأحزاب والمنظمات العاملة في المناطق الإسلامية. وقد سببت هذه الفتنة المتواصلة إرباكاً شاملاً على الساحة الإسلامية. وعلى الأثر استعادت الأقلية المارونية أنفاسها، واستفادت من الوضع الجديد لإعادة تنظيم صفوفها وتثبيت مواقعها من جديد (٢٥١).

★ منطقة الشريط الحدودي

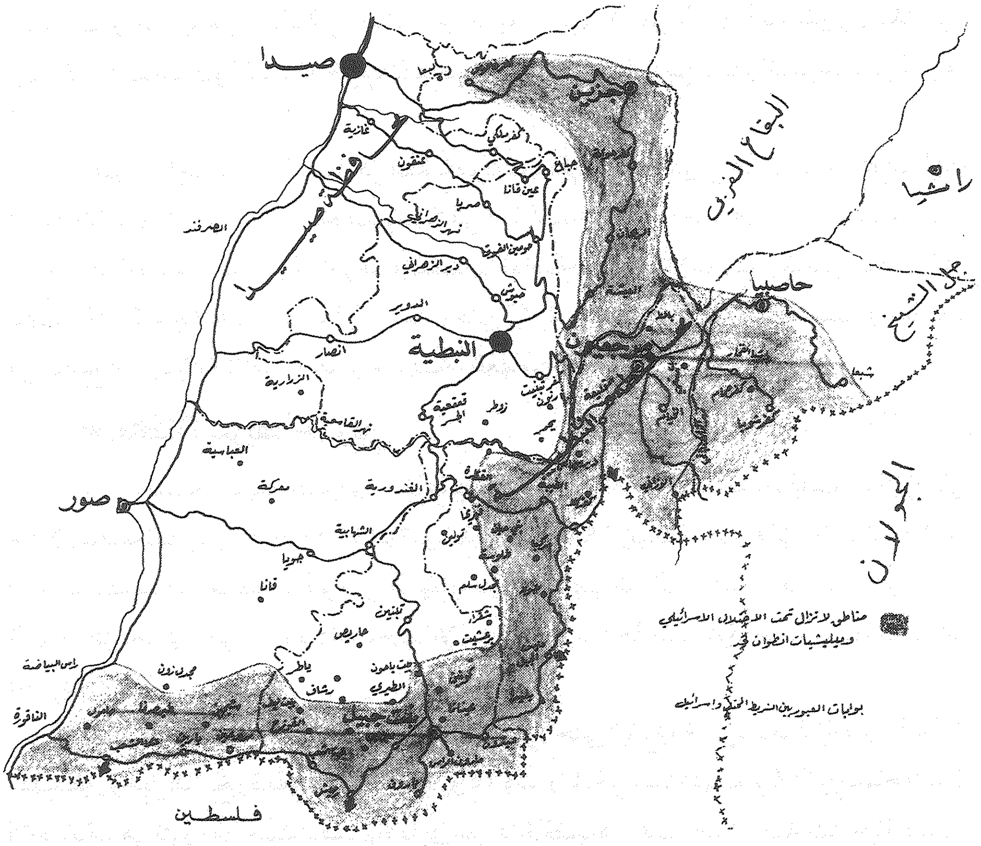
نشأت قضية الشريط الحدودي المحتل عقب اجتياح عام ١٩٧٨، وذلك عندما أبقت إسرائيل على احتلال منطقة تقدر بين ٥٠٠ و ٦٠٠ كلم ٢. وبعد اجتياح ١٩٨٢ ونهضة المقاومة الإسلامية لرد الغزاة، انسحب الصهاينة من معظم المناطق التي طالها الإجتياح، لكنهم احتفظوا بالمنطقة المحتلة سابقاً، وأضافوا إليها مناطق أخرى، حتى أصبحت مساحتها الإجمالية تقدر بـ ٩٠٠ كلم ٢، وقد عرفت بمنطقة الشريط الحدودي (٢٥٢).

وتمتد هذه المنطقة من ساحل البحر جنوباً وصولاً حتى البقاع الغربي، بمحاذاة الحدود الدولية لفلسطين وجبل الشيخ وبعمق يتراوح بين ١٠ و ٢٥ كلم. وتشكل مساحتها نحو ٩٪ من مساحة لبنان الإجمالية، وهي تتوزع من حيث التقسيم الإداري على عدة أقضية هي: قضاء صور، قضاء بنت جبيل، قضاء مرجعيون، قضاء النبطية، قضاء حاصبيا، قضاء جزين وقضاء البقاع الغربي. وتعتبر هذه المنطقة من المناطق الغنية بالمياه، من هنا كان احتفاظ الصهاينة بها. إذ يجري فيها ثلاثة أنهار هي نهر الليطاني الذي ينبع من البقاع ويصب شمالي صور ويمر بمنطقة الشريط من جهة الخردلي، ونهر الحاصباني الذي ينبع بالقرب من

حاصبيا ويبلغ طوله ٤٣ كلم منها ٢١ في الأراضي اللبنانية والبقية في فلسطين المحتلة، ونهر الوزاني الذي ينبع من قرية الوزاني الحدودية الواقعة جنوبي الخيام ويخترق منطقة شمال فلسطين(٢٥٣).

وتحتوي المنطقة على عدة جبال أهمها جبل الشيخ الذي يبلغ ارتفاعه عن سطح البحر ٢٨١٤ متراً، وجبل نيحا (١٨٥٠م)، وجبل الريحان (١٦٤٣م)، وجبل عامل (٩٤٣م).

أما من حيث الوضع السكاني فتشير الإحصاءات التقريبية إلى أن عدد سكان المنطقة يبلغ نصف مليون نسمة نصفهم يعيشون خارج مدنهم وقراهم.



منطقة الشريط الحدودي

المؤتمر الماروني العالمي الثالث

في الأول من شهر ذي القعدة ١٤٠٥ هـ ـ ١٨ تموز ١٩٨٥ م بدأ المؤتمر الماروني العالمي الثالث اجتماعاته في مدينة مونتريال بكندا، استكمالاً للمؤتمرات السابقة التي عقدت عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ م (٢٥٤).

★ أعمال المؤتمر

افتتح المؤتمر بالنشيدين اللبناني والكندي وبكلمة ترحيب لراعي الأبرشية المارونية في كندا، ثم تلا الياس الحايك كتاباً للبطريرك الماروني انطونيوس بطرس خريش الذي تمنى «أن ينجح هذا المؤتمر لما فيه مجده تعالى وخير الكنيسة المارونية وأبنائها» (٢٥٥).

ثم تحدث رئيس الإتحاد الماروني العالمي أمين عواد بالإسبانية، فقدم عرضاً تاريخياً عن الإتحاد مشيراً إلى ما أسماه «المذابح المنظمة التي لاحقت الشعب المسيحي في لبنان خصوصاً الماروني»، وحمل بعنف على ما أسماه «النزعات الإسلامية الأصولية المتطرفة التي تريد إقامة جمهورية اسلامية في لبنان بقوة السلاح» مبدياً تخوفه على «النظام الديمقراطي في لبنان»، وقال بالعربية «إن الحالة اليوم تلزمنا بالوقوف صفاً واحداً للدفاع عن المارونية»، وأكد «أن استمرارية المارونية اليوم أمر محتم، على كل فرد أن يعمل لها بالوعي والإتحاد» (٢٥٦).

ثم تليت برقية موجهة من رئيس حزب المعارضة الكندي كينيث إلى المؤتمر، يدعو فيها الموارنة إلى «إيجاد وسائل لحماية مستقبلهم وبلدهم». وبعد ذلك تعاقب على الكلام ثلاثة مندوبين كنديين، فزعموا «أن هناك في لبنان مليون مسيحي يتعرضون لخطر الإبادة»، وأن على «السياسة الكندية في الشرق الأوسط أن تكون سياسة حماية الأقليات المضطهدة» (٢٥٧).

وأكد النائب الفرنسي جان ماري دوريه رغبة الفرنسيين بمساعدة الموارنة والسعي لتنظيم التأييد الفعال الذي تلقاه «القضية المسيحية»، وانتقد من يلصق صفة التقدمية بالمسلمين بصورة دائمة (٢٥٨).

وتحدث ايضاً جورج عدوان، الأمين العام للجنة التنفيذية في القوات الكتائبية، فشدد على أن الموارنة «يعقدون آمالاً كبيرة على المؤتمر ويريدونه خطوة نوعية في العمل الجدي المنظم»، وقال إنه «لم يعد مسموحاً التساهل مع من لا يعمل للقضية بكل جدية وعناد وإخلاص وإيمان». وأكد عدوان في كلمته على عدم التفريق بين الموارنة وسائر النصارى في لبنان، معتبراً أن القضية هي «قضية الوجود المسيحي الحر في لبنان وفي شرق البحر الأبيض المتوسط، لأن هناك مخاطر تحدق بهذا الوجود من قبل الإسلام المهيمن»، وحذر من محاولات تقسيم النصارى «لأن قضيتهم واحدة»، ودعا إلى توحيد الصفوف وصونها، وأشار إلى أن هناك «تعتيماً على القضية المسيحية في لبنان على الصعيد العالمي»، مؤكداً «أننا قررنا العمل على

تنظيم وجودنا الحر في الداخل والخارج من خلال بناء المؤسسات وتحصينها . . لأننا بذلك نحافظ على وجودنا وندافع عن وجودنا ضد الأخطار ونضمن بقاء هذا الوجود . . »، وطالب الكنيسة المارونية في لبنان بحمل « لواء الدفاع عن الإيمان والحق والبقاء »، معتبراً « أنه لم يخسر شعبنا إلا يوم تنازلت الكنيسة عن دورها في هذا المجال أو تقاعست عن القيام به » . ثم حمل على « الدولة اللبنانية » لأنها « عاجزة عن حمل القضية »، ودعا إلى « خلق مؤسسة خارجية لطرح القضية المسيحية في العالم » (٢٥٩) .

واعتبر الأباتي بولس نعمان في كلمته « أن الماروني في لبنان يشكل الجامع التاريخي والإنساني الضروري لأي تآلف ما بين الجماعات الطائفية »، وقال « إن الموارنة عملوا على بعث مشروع لبنان الوطن »، وأشار إلى أهمية الوجود المسيحي في مناطق نيحا وجزين وصيدا . وأضاف « إن نمو الدولة اللبنانية وتطورها هو حصيلة نمو المصير الماروني الذي يشكل الخميرة التي لا بديل لها لأي صيغة » . وزعم « أن الحضور الماروني في لبنان هو الضامن لوحدته والشرط الأساسي لديمومته . . وأن تهجيرهم وإبادتهم (الموارنة) يعني انهيار لبنان السياسي »، معتبراً « أن تقلص الوجود الماروني هو إعدام لفكرة الدولة اللبنانية المستقلة والعودة إلى حياة القبائل والعشائر والقرون الوسطى » (٢٦٠) .

وأكد رئيس الرابطة المارونية شاكر ابو سليمان في كلمته، « أن الموارنة كانوا وسيبقون عامل توازن في لبنان والشرق الأوسط، وأن زوالهم من الشرق أو إضعافهم من شأنه أن يتسبب في صراعات في المنطقة ويترك أثراً سلبياً على اوروبا واميركا . . »، وزعم « أن المسيحية هي وحدة عنصر التوازن في لبنان والشرق ». وعرض كمال نجار باسم مكتب الجبل « مأساة مسيحيي الجبل »، معتبراً « أن مشكلة المسيحيين هي وليدة أطماع السيطرة الإسلامية على الحكم في لبنان »، ودعا الغرب إلى الفهم « أن الشرق من دون لبنان شرق مسلم، متعصب وطائفي » (٢٦١) .

وأكد بطرس ديب ان « المارونية هي الكل وليست الجزء، هي السياسة والثقافة والإجتماع والإقتصاد . . وإذا سقطت هذه التركيبة المارونية التي تعيش في لبنان منذ أربعة عشر قرناً تسقط الكثير من المقاييس في الشرق » . وتحدث عن دور الموارنة في لبنان فزعم أنهم « صلة بين شرق ينتمون إليه وغرب ليس بالغريب عنهم »، وحذر من أنه إذا تزعزع النظام الماروني في لبنان « فلن تنحصر الكارثة في حدوده، فنظراً إلى أهمية الشرق الأوسط سوف ينفتح باب لا حد له من وخيم العواقب » واعتبر أن ذلك هو بمثابة « موجة تدميرية من الصعب إذا انطلقت أن يتوقف تدميرها عند حدود مقاطعة دون غيرها » (٢٦٢) .

وأكد إميل رحمة، رئيس وفد « حركة التضامن المسيحي »، « أن المارونية ليست عرقاً وليست لغة وديناً بل هي نمط حياة وتاريخ معتقد وجوهر حضارة ». وأضاف : « على مسيحيي العالم أن لا ينظروا إلى مسيحيي لبنان عقداً أو موقعاً سياسياً إقليمياً، وعليهم ألا يستخفوا بآلامهم وأن لا يدعوا إلى تعايش

إستسلامي أو توفيقي ».

وقد اعتبر الفاتيكان من جهته « أن المؤتمر يعتبر الأشمل والأبرز تمثيلاً للسلطات التمثيلية للموارنة وللشعب المسيحي في لبنان والمهجر » (٢٦٣).

في اليوم التالي من انعقاد المؤتمر وجه انطوان لحد رسالة إلى المؤتمرين دعاهم فيها إلى تنمية العلاقات مع اسرائيل، وقال: « إن الدولة اللبنانية وحكمها المركزي يشهدان حالة انهيار ومهددان بالزوال». وإن «حقوق المسيحيين في لبنان عرضة للزوال بسبب ضعف الدولة وغياب الشرعية»، كما قال « إن المسيحيين مهددون نتيجة تعاظم الحركات الإسلامية المتطرفة». وتابع لحد في رسالته قائلاً: « من الصعب أن يكتب النجاح لنضالنا ومقاومتنا في الداخل إذا ما افتقرنا إلى المساندة والدعم الضروريين على الصعيد الدولي سياسياً واقتصادياً». وعرض وضع جزين وقال: « لأن الوجود المسيحي في ما تبقى من مناطق حرة في الجنوب ضروري، كونه آخر معقل مسيحي خارج المناطق ذات الطابع المسيحي التقليدي، فقد قررت قيادة جيش لبنان الجنوبي البقاء في منطقة جزين والدفاع عنها، منعاً لتقوقع الوجود المسيحي في إطار جغرافي يتقلص يوماً بعد يوم، وحفاظاً على آخر نموذج لا يزال قائماً في لبنان للتعايش بين الطوائف». أضاف لحد: « كما أن الحفاظ على المنطقة المتاخمة لاسرائيل وعلى الوجود المسيحي الفعال فيها ضروري جداً، ولا بد منه، كونها المنطقة الوحيدة التي يمكن خلالها تأمين استمرارية الإتصال المباشر مع دولة اسرائيل، وتنمية العلاقات معها وتهيئة الأجواء والعمل من أجل سلام تفرضه سنة الجوار بين لبنان والدولة العبرية، ويرنو إليه جميع اللبنانيين في قرارة نفوسهم وهو لمصلحة لبنان بقدر ما هو لمصلحة المسيحيين» (٢٦٤).

وتليت في المؤتمر برقيات تأييد من كميل شمعون وشارل الحلو وسليمان فرنجية الذي أوفد ممثلاً عنه للتعبير عن تضامنه مع المؤتمر. كما تليت رسائل أخرى من الرابطة الأرثوذكسية وعدد من المسؤولين الأرثوذكس والكاثوليك في بلاد الإغتراب تؤكد « وحدة وشمولية الموقف المسيحي»، وبرقية من « اتحاد العمال المسيحيين» في لبنان موقعة من رئيسه جورج حرب (٢٦٥).

ودعا المطران شكر الله حرب إلى « التضامن مع موارنة لبنان وتوحيد الجهود بغية خلاص المسيحية والوطن والإنسان»، مؤكداً « أن الموارنة يعتبرون لبنان وطناً لهم منذ آلاف السنين ويعتزون به وطن الإنسان والحضارات العريقة ... كما يعتبرون أن لبنان مهد المارونية ولن يتخلوا عنه ولا يرضون عنه بديلاً، وهم مسؤولون عن مسيحيي لبنان والشرق الأوسط»، ودعا إلى « تضامن الموارنة ووحدة الصف بينهم وتوحيد الكلمة والرأي بينهم وبين سائر المسيحيين في لبنان والعالم» (٢٦٦).

هذا وقد تمنى « المركز الكاثوليكي للإعلام» أن يبقى المؤتمر الماروني في مستوى المسؤولية، « وأن يبقى الموارنة كما كانوا دائماً عناصر وفاق وعلم وعمل وخدمة وسلام». وحدد المركز في بيان له أهداف المؤتمر

وهي:

« - جمع الشمل الماروني المزروع في كل أنحاء الأرض، من أجل المساهمة الفاعلة في إنماء الوطن اجتماعياً واقتصادياً وعلمياً وتوحيدياً.

- التأكيد على ارتباط الماروني أينما كان بأرضه وقريته وشعبه وتراثه.

- تذكير اللبنانيين الذين نسوا البنانهم أو كادوا أن لهم وطناً هو من أجمل بلدان العالم، وأنه يستحق أن يتقدم على كل البلدان بتشرف الإنتماء إليه.

-لفت المغتربين اللبنانيين والبلدان التي ينتمون إليها إلى أن الموارنة وسائر المسيحيين هم في لبنان منذ بدء المسيحية، وأنهم بنوه مع الآخرين بعرق الجبين والدم والجلد والحرمان » (٢٦٧).

★ المقررات وكلمات الختام

أعلن المؤتمر في مقرراته عن دعمه لما أسماه « المقاومة المسيحية » وعن تمسكه بسلطة بكركي، وأكد «عزمه على تعزيز هذه السلطة ودعمها في كل بلدان ومناطق التواجد الماروني»، معتبراً « أن بطريركية انطاكية المارونية وسائر المشرق هي بطريركية كل الموارنة في كل العالم ».

وأكد المؤتمر على « الدور المناضل للكنيسة المارونية والكنائس المشرقية، معتبراً أن هذه الكنيسة « هي كنيسة الإلتزام بقضية الوجود المسيحي الحر والفاعل للمسيحيين في لبنان والشرق ».

وطالب المؤتمر « بعقد مؤتمر دولي شامل لبحث القضية اللبنانية»، معتبراً أن « حماية الوجود المسيحي هي مسؤولية دولية ». وأعلن « أن قضية لبنان هي قضية حضور الشعب المسيحي فيه وحريته وأمنه»، وأشار إلى ضرورة استمرار التواجد الماروني في شرقي صيدا والمتن الأعلى والشوف وإقليم الخروب وجزين « والجنوب المسيحي »، معتبراً « أن هذه القضية هي القضية الأهم على الصعيد المسيحي، وبأنها المدخل إلى كل اتفاق أو وفاق ».

وأعلن المؤتمر عن قيام « مؤسسة الإتحاد الماروني العالمي »، ودعا « موارنة لبنان ومسيحييه على اختلاف أحزابهم وفئاتهم ومناطقهم إلى رص الصفوف وتحرير الطاقات في خدمة قضيتهم »، مؤكداً « أن الإتحاد الماروني العالمي هو إحدى الأطر الصالحة لهذا التلاقي ».

وجاء في إحدى المقررات أن المؤتمر « يحيي صمود المسيحيين في لبنان وتشبثهم بأرضهم وتراثهم وحضارتهم واستشهادهم ذوداً عن مجتمعهم.. ويحيي المقاومة المسيحية بمختلف وجوهها، ويعتبرها رسالة تضحية وتنكر للذات وترفع عن الأنانيات في سبيل الهدف الأساسي وفي خدمة القضية المسيحية ».

واعتبر المؤتمر « أن للإغتراب دوراً أساسياً في تعزيز وحدة الموارنة وتثبيتها »، و « أن للإكليروس الماروني دوراً هاماً في هذا المجال »، مؤكداً « أن قضية لبنان هي أمانة في عنق أبنائه المنتشرين، ومن هنا عليهم

تجنيد كافة الطاقات من أجل قضية الوطن الأم».

وشدد المؤتمر «على أهمية القضية المسيحية ووحدة القرار. وعندما يكون البحث في قضية مسيحية والوجود المسيحي فإن جميع الخلافات إن وجدت توضع جانباً ويتفق الجميع».

وأكدت مقررات المؤتمر على «عالمية المارونية» و«أن المارونية كنيسة وشعباً يكمل بعضهما بعضاً». وأوصى المؤتمر «بدعوة الإتحادات المشرقية من آشوريين وأقباط وكلدان وسريان وغيرهم إلى إنشاء لجنة مشرقية عالمية».

وأكد المؤتمر على ضرورة الإحتفاظ باللبنانية وبعلاقتها بالكنيسة الكاثوليكية، وفي هذا الإطار اتخذ المؤتمر قراراً ببدء «حملة تسجيل للمغتربين الموارنة وأبنائهم في جميع أنحاء العالم في سفارات لبنان وحيازتهم على الهوية اللبنانية التي هي حق كل واحد منهم». وقرر المؤتمرون أن يعقدوا مؤتمرهم القادم في لبنان (٢٦٨).

وفي نهاية المؤتمر أقام المطران الياس شاهين راعي أبرشية كندا للموارنة مأدبة عشاء في قاعة الإحتفالات في فندق «الشيراتون» في مونتريال حضرها أعضاء المؤتمر بالإضافة إلى النائب الفيدرالي لمدينة مونتريال دي ريفن والنائبة الأميركية ماري روز عوكر. وخلال المأدبة تكلم دي ريفن: فأعرب عن سروره بانعقاد المؤتمر وقال: «نحن سعداء بأن تكونوا في كندا كما أنتم سعداء في ذلك. إنكم شعب يحاول أن يستعيد حريته وحقوقه ووحدته في شجاعة. والمآسي التي يتعرض لها هذا الشعب هي نتيجة الإضطهاد وفقدان الحرية. ووضعكم كشعب هو مثل الوضع الذي يتخبط فيه الشعب في بولونيا، وما قاساه الشعب في تشيكوسلوفاكيا، والشعب المسيحي في ايران، والشعب الارمني في تركيا والشعب اليهودي في المانيا النازية» (٢٦٩).

وشرحت عضو الكونغرس الأميركي السيدة ماري روز عوكر، من الحزب الديمقراطي، كيف هاجر والدها من لبنان «بسبب الإضطهاد التركي» وقالت: «إن ما يجري اليوم في لبنان هو صورة أخرى بشعة لما جرى من الإضطهاد ضد شعبي المسيحي». وناشدت المسيحيين في لبنان أن يعملوا يداً واحدة، ويتضامنوا لنصرة حقهم وقضيتهم، معتبرة أن هذا التضامن من شأنه أن يؤدي في النتيجة إلى تضامن وطني (٢٧٠).

وتكلم أخيراً رئيس المؤتمر امين عواد، متمنياً أن يأتي يوم يعود فيه المسيحيون المهجرون أخيراً إلى مناطقهم وقراهم، ويعاد بناء كنائسهم وبيوتهم، وقال «إنهم أبناء الأرض، وحقهم لن يسقط مع مر الزمن مهما جار عليهم هذا الزمن». وناشد اللبنانيين «أن يتحدوا لأن خلاص لبنان من مأساته ومشاكله هو باتحاد اللبنانيين انطلاقاً من إتحاد المسيحيين والموارنة فيما بينهم». وشدد على ضرورة تثبيت الوحدة المارونية

والمسيحية»، ودعا إلى تعليم الأجيال اللبنانية والمتحدرة من أصل لبناني التاريخ اللبناني الحديث وإنشاء مدارس متخصصة (٢٧١).

★ الشبيبة المارونية

من جهة ثانية عقدت على هامش المؤتمر الماروني اجتماعات استمرت أربعة أيام بين شباب موارنة من مختلف أنحاء العالم في «دار الرسالة المارونية اللبنانية»، وأصدروا البيان التالي:

«إن الشبيبة المارونية العالمية بعد ما ناقشت، في دير مار انطونيوس الكبير للرهبانية المارونية اللبنانية، المخاطر المحدقة بالوجود الماروني وجميع المسيحيين في وطنهم لبنان، رأت من المناسب والمفيد أن تضع أمام مشتركي المؤتمر الماروني العالمي الثالث المقترحات الآتية:

اولاً: تأسيس لجنة مركزية للشبيبة المارونية العالمية تكون جزءاً لا يتجزأ من الإتحاد الماروني العالمي.

ثانياً: العمل على إطلاق حركات ثقافية ودينية ووطنية للشبيبة المارونية في كل رعية من رعايا الكنيسة المارونية في بلاد الإغتراب، تكون نواة واحدة لجميع أعضاء الرعية.

ثالثاً: تكثيف الإتصالات الإعلامية والنشاطية وتوطيدها بين كل الفروع المحلية للشبيبة.

رابعاً: إطلاق حركة جماعية تدخل في صميم تكوين جنسية الماروني ومطالعة مبرمجة للكتاب المقدس، درس تاريخ الموارنة، درس تاريخ المسيحيين، درس تاريخ لبنان، درس تاريخ كل الديانات الفاعلة على الأرض اللبنانية وفي المنطقة الشرق أوسطية.

خامساً: تجديد العلاقة بين الشبيبة المارونية المنخرطة مع إخوانها المسيحيين الآخرين في النضال العنيد من أجل استمرار لبنان الحرية والديمقراطية من جهة، وبين الشبيبة المارونية العالمية التي عليها أن تسخر كل طاقاتها لأجل الدولة وقضية الوجود المسيحي في لبنان.

ولما كان الجسم الماروني، الذي يرقى كيانه إلى خمسة عشر قرناً، تبدو عليه علامات تفسخ وتشرذم مأساوي، ترى الشبيبة المارونية العالمية من واجبها أن تقوم بتيار معاكس لتدارك الإنهيار عبر المبادئ الآتية:

١ - وضع حد فوري لكل الإنعكاسات غير المجدية لأخطاء المسؤولين في الطائفة المارونية، شخصية كانت أو عامة، معلنة أو سرية، والتي لا تؤول إلا إلى تعميق التشنجات والتصدعات وبخاصة إجهاض كل حرية، والعمل من أجل دفع عملية السلام والإنقاذ في لبنان إلى حيز الواقع.

٢ - العمل الدؤوب على تربية الأجيال على المصداقية والإستقامة الأدبية، مقدمة حسية للتنشئة الصحيحة لمسؤول المستقبل، والذي عليه أن يكون على مستوى آمال الموارنة والمسيحيين وجميع عشاق الحرية والديمقراطية في لبنان وتطلعاتهم.

وقرر المجتمعون تعبئة كل قدراتهم في سبيل دعم معنوي وعملي لإخوانهم الصامدين في لبنان، ودعوة البطريركية المارونية لكي تضطلع بدور أكثر سيادة في مجرى أحداث لبنان، وإدانة كل حركات التعصب الإسلامي التي تدعو جهراً إلى اعتناق الإسلام وتعمل على فرض الشريعة الإسلامية دستوراً للدولة.

وأخيراً التمسك العنيد بلبنان بلداً ووطناً أصيلاً ونهائياً للموارنة والمسيحيين إلى جانب إخوانهم، ورفض قاطع لكل الحلول التي يمكن أن تنتقص من دورهم الريادي في كيان لبنان الحرية والديمقراطية» (٢٧٢).

هذا وكان سفير لبنان في واشنطن عبد الله ابو حبيب قد ناشد موارنة أميركا «جمع الصفوف لمساعدة لبنان». ودعاهم إلى القيام بدور رائد لنشر خبراتهم لدى موارنة العالم خصوصاً في لبنان. وقال: «إن الموارنة لبوا نداء لبنان على مدى التاريخ عندما كان بحاجة إلى المساعدة، ولبنان يحتاج إليكم اليوم لأنه لا يمكن أن يكون هناك مارونية من دون لبنان ولا لبنان من دون الموارنة». وأضاف «إن لبنان كان وسيبقى بلداً للمسيحيين ليمارسوا فيه معتقداتهم بحرية وكرامة» (٢٧٣).

مؤتمر القيادة المسيحية الصهيونية

يشهد العالم حركة صهيونية مسيحية غايتها دعم الكيان الصهيوني من أجل إقامة اسرائيل الكبرى. وتتركز هذه الحملة في الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية. وفي عام ١٩٨٢ م قدم ممثلو هذه الحركة مذكرة إلى الرئيس الأميركي رونالد ريغن جاء فيها: «إن الله أعطى أرض اسرائيل إلى الشعب اليهودي وأن الكتاب المقدس يرسم حدود دولة اسرائيل وهي تتجاوز حدود الدولة الحاضرة. حق اسرائيل في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) يستند إلى التاريخ الكتابي والمعاصر على حد سواء». وأكدت هذه الحركة أن الوقوف إلى جانب اسرائيل ليس اختيارياً بل هو قضاء إلهي من خالفه خالف الرب.

وأثناء الغزو الصهيوني عام ١٩٨٢ نشرت صحيفتا نيويورك تايمز وواشنطن بوست إعلاناً تحت عنوان «التضامن المسيحي مع اسرائيل» وجاء في الإعلان: «نحن المسيحيين نعلن عن تضامننا مع الشعب اليهودي ودولة اسرائيل. وهذا التضامن هو جزء من التزام السلام والعدالة لجميع شعوب الشرق الأوسط».

هذا وقد شكل مسيحيو العالم نحو من مائتين وخمسين منظمة وجمعية مؤيدة لإسرائيل، كان منها: «مؤتمر القيادة الوطنية المسيحية لإسرائيل»، التي اعتبرت أن واجب المسيحيين في العالم هو أن يضعوا قضية دعم اسرائيل فوق كل اعتبار. ومن شعاراتها: «أن تكون مسيحياً يعني أن تكون يهودياً».

وينبغي التذكير أنه في ٢٧ - ٢٩ آب ١٨٩٧ م إنعقد المؤتمر الصهيوني في مدينة بال بسويسرا للمناداة

بفلسطين وطناً لليهود . وبعد انقضاء ثمان وثمانين عاماً بالتحديد، وفي نفس المكان اجتمع مندوبون من « بلاد عديدة، وكنائس مختلفة »، وعقدوا مؤتمراً أطلقوا من خلاله دعوة إلى تسخير كل المسيحيين في العالم لخدمة اسرائيل . وفيما يلي النص الحرفي لبيان ومقررات مؤتمر القيادة المسيحية الصهيونية الدولية (٢٧٤):

بيان مؤتمر القيادة المسيحية الصهيونية الدولية

بال، سويسرا، ٢٧ - ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٥

مقدمة: نحن المندوبين، المجتمعين هنا من بلاد عديدة وكنائس مختلفة، في القاعة نفسها التي آوت منذ ثمان وثمانين عاماً، الدكتور تيودور هرتسل والمندوبين المجتمعين في المؤتمر الصهيوني الأول، الذين وضعوا أساس بعث دولة اسرائيل، جئنا لنصلي ونسعى إلى الرب لنقر بديننا العظيم لإسرائيل (الشعب والأرض والإيمان) ولنعرب عن تضامننا معها . ونعلم أن اليهود اليوم بعد آلامهم العظيمة ما يزالون يواجهون قوى شبيهة مبغضة ومخربة .

ونحن كمسيحيين نعترف بأن الكنيسة خذلت اليهود كثيراً في تاريخهم الطويل الحافل بالآلام والإضطهاد . ونحن نلتقي هنا في أوروبا، أربعين سنة بعد انتهاء المحرقة لنعرب عن تأييدنا بلا تردد للدولة التي أعدت ولادتها هاهنا . ونقول لجميع القوى التي قد ارتكبت مذبحة جديدة بحق الشعب اليهودي أن هذا « لن يتكرر أبداً » .

أولاً: نخاطب أبناء ديننا المسيحيين: لنتجرد من أية كبرياء أو مشاعر لا سامية، خفية أو ظاهرة، حيال اليهود . ثم لندعم الشعب اليهودي بحب صادق وإيمان وبعمل يوحيه ما تعلمه التوارة في شأن عهد الله لشعبه ولأرضه .

ثانياً: نهنئ دولة اسرائيل ومواطنيها لإنجازاتهم العديدة في المدى القصير الذي لا يتجاوز أربعة عقود . ونحثكم على أن تكونوا أقوياء في الرب وعظمة قدرته حين تواجهون العقبات الكثيرة التي ستصادفكم . ونرجوكم بمحبة أن تلاحظوا بمزيد من الوضوح وأن تعترفوا بصراحة بأن يد الله هي التي أعادت الأرض وفق تنبؤات كتابكم المقدس وجمعت الناس في المهاجر لا قوة أيديكم وحدها . أخيراً ندعو كل يهودي في العالم أن يفكر في العودة إلى اسرائيل . وكل مسيحي أن يشجع ويؤيد أصدقاءه اليهود في خطوتهم التي يخطونها بملء إرادتهم، ولكن بوحي من الله .

ثالثاً: نخاطب الأمم الصديقة لإسرائيل، التي تتذبذب سياستها بين التأييد الحقيقي والمجاملة السياسية . ونطلب منكم أن تقيموا سفاراتكم في القدس، وأن تشددوا على العلاقة الأزلية بين الشعب اليهودي الخالد ومدينتهم التي وهبها الله لهم، وأن تعترفوا باليهودية والسامرة جزءاً من البلاد .

رابعاً: ننذر الأمم المعادية لإسرائيل، بما في ذلك الشعوب العربية (عدا مصر) والإتحاد السوفياتي أن

توقف معارضتها للسلام في الشرق الأوسط. ونطلب من الإتحاد السوفياتي أن يدع جميع اليهود السوفيات يهاجرون إلى اسرائيل ابتداء بالأربعمائة ألف يهودي الذين طلبوا تأشيرات خروج، بلا أي تأخير، وأن يمنح الحرية الدينية التامة لجميع المواطنين السوفيات.

خامساً: نطلب من الامم التي لم تعترف بعد بإسرائيل أن تعترف بها وتؤيدها دولياً وأن تعارض أي لائحة سوداء أو مقاطعة ضدها.

سادساً: وهذا هو الأهم والأكثر إلحاحاً، نصلي لأجل أن يأتي يوم تعيش فيه جميع الشعوب في اسرائيل والشرق الأوسط والعالم أجمع في سلام وأمن حقيقيين، وفقاً لنبوءة الرب.

سابعاً: نعلن رسمياً في هذا البيان قرارات المؤتمر التالية، والنص الكامل لكل قرار كما يلي:

١ - لا تنازل للإتحاد السوفياتي طالما أن اليهود السوفيات لا يستطيعون الهجرة.

٢ - اسرائيل يجب أن تنطلق وأن تقبل دولياً.

٣ - على كل الدول أن تعترف بإسرائيل.

٤ - على كل الدول أن تعترف باليهودية والسامرة جزءاً من اسرائيل.

٥ - على كل الدول أن تنقل سفاراتها إلى القدس.

٦ - على كل الدول الصديقة أن تكف عن تسليح أعداء اسرائيل.

٧ - على كل الحكومات أن تكف عن رعاية الإرهابيين.

٨ - ندين معاداة السامية في كل وجوهها.

٩ - نتذكر الفظائع الماضية المعادية لليهود ونتعهد ألا تتكرر ثانية.

١٠ - نشجع توطين اللاجئين الذين نزحوا من اسرائيل ونطلب العدالة للاجئين اليهود.

١١ - لنساعد اسرائيل اقتصادياً وننشئ صندوقاً دولياً للإستثمار.

١٢ - على كل الدول أن ترفض التزام مقاطعة اسرائيل.

١٣ - ندعو مجلس الكنائس العالمي أن يلاحظ العلاقة التوراتية بين الشعب (اليهودي) والأرض.

١٤ - نصلي من أجل مملكة الرب الآتية.

القرار الأول: لا تنازل للإتحاد السوفياتي طالما أن اليهود السوفيات لا يستطيعون الذهاب إلى اسرائيل.

المؤتمر يطلب في هذا القرار من جميع المسيحيين المؤمنين بالتوراة أن يحثوا شعوبهم وحكومات دولهم بقوة، على عدم عقد أو تجديد اية معاهدات أو اتفاقات دولية مع الإتحاد السوفياتي واثيوبيا وسوريا وأية دول اخرى كهذه، حتى توافق على السماح لمواطنيها اليهود أن يهاجروا بملء إرادتهم مباشرة إلى

اسرائيل، الوطن القومي الوحيد الذي أعطي بالتحديد للشعب اليهودي، وعلى منح أقلياتها الدينية اليهودية والمسيحية وغيرها حقوقاً دينية وثقافية ولغوية كاملة.

إن الإمتياز التوارتي، الحق - الذي يعده بعض اليهود المستقيمين واجباً - في الهجرة إلى اسرائيل، هو حق مختلف، لكنه يتفق مع الحقوق الأخرى التي منحها الله للإنسان، أن يكون متحداً مع عائلته، وألا يضطهد اضطهاداً جسدياً أو نفسياً، وأن يكون حراً في ممارسة دينه بحرية. إننا نناشد لكل هذه الأمور أن يستجيب الإتحاد السوفياتي واثيوبيا وسوريا وغيرها من الدول المماثلة، لنداء «دعوا شعبي يذهب» وأن يحترموا الحقوق الدينية.

ونقول بكل قوتنا للرئيس ميخائيل غورباتشوف، وزعماء هذه الدول الأخرى التي تحول دون الهجرة اليهودية، يجب عليكم أن «تدعوا شعبي يذهب»، وإلا فلن تحصلوا على تجارة أو مساعدة غذائية أو تكنولوجية متقدمة أو سلع وخدمات أخرى تحتاجون إليها، ولن نريحكم من سباق التسلح الذي يزعزع قوتكم الإنتاجية القومية.

إننا نطالب بأن يسمح لجميع اليهود السوفيات الذين يرغبون في الهجرة، بأن يهاجروا ولو زاد عددهم على مليونين ونصف مليون شخص، ومنهم من يسمون «المنشقين» او «الرافضين» او «أسرى صهيون»، دون أن تنتصب في طريقهم العوائق كرسوم الخروج أو العوائق العسكرية أو الامنية أو الإرتباط بعائلة معرضة عن الهجرة.

نقول للإتحاد السوفياتي، أن الشعب اليهودي ليس مجرد بيادق في الصراع بين الشرق والغرب، إنهم بؤبؤ عين الله. ولا يمكن أن يبارك الله، بل يلعنك مثلما لعن فرعون حتى تدعهم يذهبون أحراراً إلى اسرائيل مباشرة. والمسألة ليست في أن الشرق أو الغرب، الشيوعية أو الرأسمالية، أشد إغراء وجاذبية. ولا يغرينا أن لليهود مجتمعات أعظم نفوذاً في الغرب، بل نداء قلب الله إلى ميراث موعود في اسرائيل.

إننا نلتمس من الرئيس ريغان في مؤتمر القمة المقبل، وجميع القادة الغربيين أن يصروا على جعل هذه الهجرة الجديدة شرطاً مسبقاً لأي اتفاق مع السوفيات، إلا الإتفاقات التمهيدية لضمان حرية الهجرة بالطبع.

إننا ندعو اسرائيل إلى أن تطلب على وجه الخصوص، من جميع العائلة اليهودية في الإتحاد السوفياتي، أن «يعودوا إلى الوطن» وأن يستعدوا الجمع الشمل الجديد هذا.

القرار الثاني: اسرائيل يجب أن تنطلق وتقبل دولياً.

إن المؤتمر يشجع باحترام دولة اسرائيل ومواطنيها على الإشتراك اشتراكاً كاملاً وفخوراً كل منظمة دولية وعمل دولي، يمكن أن يفيدها ويفيد مواطنيها أو يفيد أي دول اخرى ومواطنيها. فإسرائيل بمعناها

العميق هي نور للأمم، عندما تأتيهم إلى هذه الإجتماعات والمناقشات بالحكمة والتفهم اللذين اكتسبتهما في حقول عديدة، استناداً إلى دراسة الكتابات المقدسة، من مجال استغلال موارد الأرض الزراعية والموارد الأخرى، إلى استكشاف الفضاء الخارجي. وهذا الحضور الإسرائيلي يجب أن يتمدد انطلاقاً من اجهزة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، إلى كل هيئة اقليمية يحق لاسرائيل أن تكون عضواً فيها، من هيئات للبحر المتوسط والشرق الأوسط وجنوب اوروبا، ونشاطات ثنائية حيوية. وقد نشط الإسرائيليون كثيراً في الحقول المهمة غير الحكومية كالفن والأعمال والثقافة والبيئة والعلوم والتقنية والرياضة والطلبة والعمال وغير ذلك من حقول لكن عليهم أن يعززوا اشتراكهم فيها.

ونحث كلاً من حكوماتنا ومنظماتنا غير الحكومية بقوة، مباشرة وعبر أجهزة الامم المتحدة والهيئات الأخرى الحكومية الدولية، وغير الحكومية، على ضرورة الإصرار على قبول اسرائيل والمنظمات الإسرائيلية غير الحكومية شريكاً كاملاً في جميع الأعمال والمناقشات، أو أن تقاطع وفودنا الوطنية أو تظهر بقوة استنكارها إذا حاول الآخرون الحؤول دون اشتراك اسرائيل.

القرار الثالث: على كل الدول ان تعترف بإسرائيل.

نحث جميع حكوماتنا الوطنية على الإعتراف اعترافاً دبلوماسياً كاملاً بدولة اسرائيل، وعلى الخصوص أن تطالب دولة الفاتيكان واسبانية والإتحاد السوفياتي ودول الكتلة السوفياتية وكذلك الكتلة العربية ودول العالم الثالث بأن تعترف بإسرائيل بسرعة، لأن لها حقاً قديماً في ذلك كدولة اعترفت بولادتها الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً، ولأن الإعتراف بها هو مسألة لياقة وعلى الدول التي حصلت على الإعتراف أن تبديها.

القرار الرابع: على كل الدول أن تعترف بيهودا والسامرة جزءاً من اسرائيل.

يعلن المؤتمر أن يهودا والسامرة (المسماتين خطأ الضفة الغربية) هي بموجب حق توراتي وبموجب الحق الدولي والواقع جزء من اسرائيل، وينبغي أن تكون جزءاً من اسرائيل». وعلى اسرائيل أن تعلن أنهما جزء منها، وعلى أمم العالم وشعوبه أن تعترف بهما جزءاً من اسرائيل في الواقع، وفي القانون. ومثلما كانت الحقب الأخرى في التاريخ الإسرائيلي، عندما كان وضع أجزاء أخرى من الأرض موضع شك، نثق بالرب وبما وهبه الله لمواطني اسرائيل من حكمة، ليتبينوا الوسائل العادلة والسليمة التي تمكن اسرائيل من البقاء دولة حرة ديموقراطية ويهودية تمتلك الحقوق الإثنية والسياسية والعنصرية والدينية والثقافية لجميع مواطنيها.

وعلاوة على ذلك وتعبيراً عن التأييد العملي لجهود اسرائيل في استيطان يهودا والسامرة ندعو مجتمعاتنا الوطنية ومنظماتنا أن تعقد «توأمة» مع مستوطنات في اليهودية والسامرة وأن تسهم في إنشاء

رياض وغابات ومناطق استجمام هناك .

القرار الخامس: على كل الدول أن تنقل سفاراتها إلى القدس .

يعترف المجلس بوضع القدس غير الملتبس، كمدينة لداود وعاصمة أبدية موحدة لدولة اسرائيل التي أعيد إنشاؤها. ويحث المجلس كل الأمم على أن تعترف بهذا، وعلى وجه الخصوص يدعو كل الدول إلى نقل سفاراتها إلى القدس. ويكبر المجلس في اسرائيل محافظتها الدؤوبة واحترامها بالقانون وبالممارسة، لحقوق كل الاقليات الثقافية والدينية داخل القدس، في مؤسساتها ومواقعها المقدسة المعترف بها، ويهنئ رئيس البلدية تيدي كوليك وكل سكان القدس لإسهامهم في جعل القدس «تسبيحة في الأرض» (اشعياء ٧٥٦٣). لم يقل الرب إنه سيجعل اسمه في أي مدينة غيرها، ولما كانت قد أنت نهاية الزمن الذي كانت فيه «أورشليم مدوسة من الأمم» (لوقا ٢١ : ٢٤)، ولما كانت شجرة التين التي ترمز إلى اسرائيل والتي تحدث عنها يسوع (لوقا ٢١ : ٢٩ - ٣١) قد ازدهرت، فعلى أمم الأرض التي تعد نفسها مسيحية أن تأخذ جانب «الكلمة». وليس إفراطا في الجرأة أن نقول أن سفاراتنا الوطنية سوف تتعرض رغم الإجراءات الأمنية للهجمات والإرهاب، حتى نعترف بالقدس بنقل سفاراتنا إليها، فمثلما نظهر احترامنا سيظهر الآخرون احترامهم لنا .

القرار السادس: على كل الدول الصديقة أن تكف عن تسليح أعداء اسرائيل .

نطلب بإلحاح من الدول الصديقة لإسرائيل أن تكف عن تصدير أية أسلحة إلى أي دولة في حالة حرب مع اسرائيل، أو ترفض أن تفي بالمتطلبات الشرعية لالتزامات معاهدة ما، معقودة مع اسرائيل. ونعني بذلك أن على دول العالم الحر، ومنها الولايات المتحدة الأميركية ودول اوروبا ألا تمد بالسلاح دولاً في حالة حرب مع اسرائيل، ولا حتى مصر، حتى تفي تماماً بالإلتزامات التي تعهدتها في معاهدتها، بإقامة علاقات اعتيادية مع اسرائيل ومنها التبادل التجاري والسياحي .

القرار السابع: على كل الحكومات أن تكف عن رعاية الإرهابيين .

إننا نأسف للنزوع المخزي لدى بعض من حكوماتنا إلى منح العون والتأييد والإعتراف لمنظمة التحرير الفلسطينية (ومؤسساتها الفرعية)، وهي منظمة إرهابية معترف بها أقسمت على أن تدمر اسرائيل وشعبها، لأن الكتاب قال: «وأبارك مباركيك ولاعنك ألعنه» (التكوين ١٢ -٣). ولا شك في أن العون والتأييد والإعتراف لمنظمة التحرير يعني اللعنة لاسرائيل وكذلك اللعنة التي تنقلب من وقت لآخر، مثل الثعبان شعار منظمة التحرير الفلسطينية، إرهاباً لمؤيديها وأصدقائها. وفيما نؤيد أن تتناقش اسرائيل والأمم الأخرى وجميع الدول والمجموعات المسالمة التي تعترف بإسرائيل، ندعو إلى نبذ منظمة التحرير الفلسطينية عدو اسرائيل اللدود .

القرار الثامن: ندين معاداة السامية في كل وجوهها.

إن المؤتمر يدين معاداة السامية في كل وجه وشكل ويطالب كل الأشخاص والحكومات والمنظمات غير الحكومية بأن تكف عن أي معاداة للسامية (معادة اليهودية) وأن تدينها وأن تستخدم كل الوسائل القانونية في فضحها وحظرها ومعاقبتها، أيا كان شكلها، بما فيها معاداة الصهيونية والنشاط المعادي لإسرائيل، أكان ذلك بالكلام أم بالفعل. وفي هذا الخصوص على المسيحيين أن يسارعوا إلى الدفاع عن اسرائيل وزعمائها في مواجهة أي افتراء وقدح وتحريف وكذب في وسائل الإعلام وغيرها.

القرار التاسع: نتذكر الفظائع الماضية المعادية لليهود ونتعهد ألا تتكرر ثانية.

إن هذا المؤتمر يتذكر تاريخ الحملات الصليبية والمذابح ومحرقة الإبادة (الحرب العالمية الثانية) ويرى فيها البذور الشريرة للبغضاء التي أدت إلى اندلاع الأعمال المعادية للسامية والمعادية لليهودية، وكذلك أعمال إرهاب الشعوب والجماعات الأخرى، ويعترف بأن هذه الأعمال ارتكبها أشخاص ودول ومنظمات تسمي نفسها «مسيحية» لكنها في الواقع لا تجسد حب يسوع لجميع الناس وبخاصة لشعبه اليهود. ويتعهد المؤتمر، وهو يدعو إلى الحب والتسامح وبالتالي إلى التئام الجروح، لجميع الذين يمنحهم الله البركة، ألا ينسى أبداً ما فعله بعض من يسمون أنفسهم مسيحيين في الحقب الأخيرة، ملحقين العار بالإنجيل وبما يسمى الحضارة المسيحية. ويتعهد كذلك ألا يدع هذه الفظائع ولا الأكاذيب الخبيثة التي تأسست عليها تتكرر بلا اعتراض.

القرار العاشر: نشجع توطين اللاجئين من اسرائيل ونطلب العدالة للاجئين اليهود.

فيما يدرك المؤتمر ورطة اللاجئين العرب الذين نزحوا من اسرائيل سنة ١٩٤٨ وفي سنوات أخرى، ومعظمهم نزحوا كما نعلم لأن الزعماء العرب دعوهم إلى إخلاء ميادين القتال من المدنيين العرب، وإلى حرمان الوطن اليهودي القومي من سكانه العرب، فإن المؤتمر يدعو الدول العربية والأمم المتحدة (وبخاصة وكالة غوث اللاجئين الأونروا) والدول الاعضاء فيها والجماعات الخاصة إلى توفير جميع أسباب استيعاب وتوطين هؤلاء اللاجئين توطيناً نهائياً في الأماكن التي لجأوا إليها. على غرار ما كان من حقوق اللاجئين التاريخية (في اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مثلاً، وفي شبه القارة الهندية، وفي افريقيا وفي جنوب شرق آسيا لاحقاً). ونطالب كذلك بالعدالة ليهود البلدان العربية الذين فقدوا عائلاتهم ومنازلهم وممتلكاتهم بالإضطهاد وأجبروا على اللجوء إلى اسرائيل وغيرها من البلدان.

القرار الحادي عشر: لنساعد اسرائيل اقتصادياً ونشئ صندوقاً دولياً للإستثمار.

يدرك المندوبون الحاجة الماسة في اسرائيل اليوم إلى التطوير الإقتصادي ويتعهدون أن يفعلوا ما في قدرتهم ليشجعوا على استيراد البضائع والخدمات الإسرائيلية وشرائها في بلادهم، وأن يستثمروا من

رؤوس أموالهم الخاصة في اسرائيل. وفي شأن هذا يلتزم المندوبون أن يبذلوا قصارى جهودهم في أوطانهم لإقامة صندوق استثمار مسيحي دولي، غرضه جمع مائة مليون دولار اميركي تستثمر في تطوير اسرائيل وبخاصة في الصناعات التكنولوجية المتقدمة والسياحة على سبيل المثال.

القرار الثاني عشر: على كل الدول أن ترفض التزام مقاطعة اسرائيل.

إن هذا المؤتمر يطالب جميع الدول وكذلك المجموعة الإقتصادية الأوروبية ومنظمة التعاون والتطوير الإقتصادي أن تسن أقوى التشريعات الممكنة التي تحظر على الأشخاص والشركات التزام أية مقاطعة عربية ضد اسرائيل وأية مقاطعة في حقل الرياضة الدولية والحقول الأخرى، إذا لم تكن قد استنت بعد مثل هذه التشريعات. وإضافة إلى هذا ندعو جميع المسيحيين والآخرين أصحاب الإرادات الطيبة أن يرفضوا التزام أية مقاطعة.

القرار الثالث عشر: ندعو مجلس الكنائس العالمي أن يلاحظ العلاقة التوارتية بين الشعب والأرض.

إن المؤتمر يدعو باحترام مجلس الكنائس العالمي في جنيف أن يعترف بالعلاقة التوراتية بين الشعب اليهودي وأرضهم الموعودة وكذلك بالأبعاد التوراتية والتنبؤية العميقة التي تملكها دولة اسرائيل.

القرار الرابع عشر: صلوا من أجل مملكة الرب الآتية.

إننا نصلي ونرتقب بشوق اليوم الذي تصبح فيه القدس وجبل الرب مركز اهتمام البشرية حين يصبح ملكوت الرب حقيقة (ميخا ٤: ١، ٢).

وقعة الأحزاب

من يثرب إلى طرابلس، المؤامرة واحدة.

من المدينة، المنورة بنور الإسلام، إلى طرابلس الفيحاء، الجريحة بسيوف القومية ورماح الوطنية، حرب الأحزاب تتكرر، تمتد وتتواصل.

بعد انقضاء أربعة عشر قرناً على هزيمة الأحزاب الأولى (غطفان وقريش) في يثرب، عاودت هذه الأحزاب الكرة، ولكن في طرابلس هذه المرة، وبلباس اليسار والقومية والوطنية.

معركة الأحزاب الأولى جرت في أواخر السنة الخامسة للهجرة بعد أن اتفقت قريش وحلفاؤها من الأعراب واليهود على غزو محمد ﷺ في المدينة، ثم جمعت الأحزاب المتفرقة شملها وهجمت على مدينة الرسول بعشرة آلاف مقاتل بغية الإستيلاء عليها والقضاء على المسلمين. وأما معركة الأحزاب الثانية فقد وقعت في طرابلس في أواخر عام ١٤٠٥ هـ، أي بعد انقضاء ألف وأربعمائة عام تحديداً على وقوع المعركة

الأولى.

وإذا كانت معركة الأحزاب في يثرب، أو وقعة الخندق كما يسمونها، قد بدأت تحت شعار محاربة نفوذ محمد وخطر الإسلام الذي أصبح في بضع سنوات مرهوب الجانب يهدد الجزيرة العربية بأكملها، وضد الثائرين في المدينة الذين لا يقرّون بشرعية قريش، فإن معركة الأحزاب في طرابلس، بدأت تحت شعار القضاء على الفوضى ومحاربة الإسلاميين الذين يرفضون إلقاء سلاحهم والسماح «للشرعية» بالدخول، وضد «العرفاتيين» المستسلمين، في حين أنهم جميعاً أي (الأحزاب) يريدون الصلح مع اسرائيل، وهم أساساً من ربائب ياسر عرفات والمتنعمين بنعمه، والمسبحين بحمده.

وكما دارت حرب الأحزاب في التاريخ لاقتحام يثرب، وتطويق الإنتصارات التي حققها المسلمون، بحجة أن طي ملف الإسلام في الجزيرة يبدأ من يثرب، كذلك دارت حرب الأحزاب في طرابلس لاقتحامها وقطع الطريق على احتمالات قيام دولة اسلامية معادية للعلمانية في لبنان. وقد أوضحت مجلة «النهار العربي والدولي» أهداف هذه الحرب وغايتها مشيرة إلى أن طي ملف ايران في لبنان يبدأ من طرابلس. وأن عملية طرابلس استهدفت تدمير مشروع الجمهورية الإسلامية واستئصال جذوره في لبنان وسوريا (٢٧٥).

وهكذا تحولت الأحزاب اليسارية والوطنية إلى أداة لفرض الشرعية المارونية على جماهير المسلمين بالقوة، وأصبحت تقاتل بالنيابة عن القوات الكتائبية ولحساب الموارنة والكتائب، ولم يحدث لهذه الأحزاب فيما مضى أن توحدت على فعل شيء، كما توحدت في حربها ضد الإسلام، وكان في طليعة المهاجمين الحزب الشيوعي والحزب القومي. وقد أشار بعض زعماء هذه الأحزاب إلى أنهم مستعدون أن يقبلوا بقيادة مارونية أو أي قيادة أخرى طائفية دون أن يتقبلوا قيادة اسلامية بالمعنى العقائدي البعيد عن الطائفية.

ومن المفارقات العجيبة في هذه الحرب، أنه وفي الوقت الذي كان النفوذ الإسلامي السياسي في طرابلس يتعرض لحرب اقتلاعية بحجة أن «حركة التوحيد الإسلامية» المستهدفة رفضت إلقاء السلاح، كان إيلي حبيقة، بطل مجازر صبرا وشاتيلا، وقائد القوات الكتائبية حينذاك، يتعرض لمصافحة جميع «الأحزاب والقوى الوطنية» إرضاء لعين «الإتفاق الثلاثي» الذي كان مايزال جنيناً في بطون المؤتمرات والجلسات، لكنه ولد ميتاً في النهاية.

إن طرابلس وهي مدينة اسلامية كان يسكنها حوالي سبعمئة ألف مسلم، لم يكن ذنبها إلا أنها طالبت بإسقاط النظام الماروني وإقامة الحكم الإسلامي مكانه، فكان جزاؤها الإحراق والتدمير.

وإذا كانت أحزاب يثرب قد هزمت بفضل الخندق الذي اقترح سلمان المسلم حفره حول المدينة،

وبفضل رياح السموم التي هبت على الأحزاب ليلاً، فانكفأت عن المدينة ولاذت بالفرار، فإن أحزاب طرابلس حققت بعض الإختراقات المهمة في المدينة، ونجحت في تدمير أجزاء كبيرة منها، بعد وضع العراقيل أمام وساطة الوفد الإيراني لإنهاء القتال، ولم تتوقف المعركة إلا بعد أن سقط ٥٥٠ قتيلاً وألفي جريح، وشرد نصف مليون مهجر.

وقد استمرت الأحزاب في محاولاتها الرامية إلى إخضاع المدينة لسلطتها إخضاعاً تاماً، وبقيت تفتعل المشاكل بين الحين والآخر، وترتكب المجازر بحق سكان المدينة والقرى المجاورة. وسقط نتيجة لذلك كثير من الأبرياء وشردت آلاف العائلات التي غدت بلا مأوى ولا غذاء ولا كساء.

الحرب المارونية على الإتفاق الثلاثي

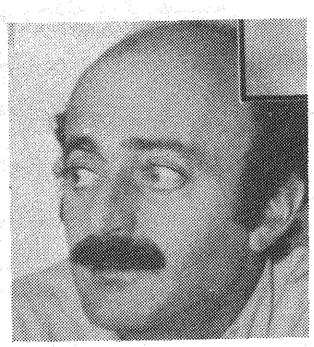
★ إسقاط الإتفاق الثلاثي والمبادرة الفاتيكانية

في ١٦ ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ - ٢٨ كانون الأول ١٩٨٥ م، وبعد مفاوضات طويلة استمرت بضعة أشهر، تم توقيع «الإتفاق الثلاثي» في دمشق بين كل من إيلي حبيقة، رئيس الهيئة التنفيذية في القوات الكتائبية، والوزيرين وليد جنبلاط رئيس «الحزب التقدمي الإشتراكي»، ونبيه بري رئيس «حركة أمل».
ومع أن هذا الإتفاق لم يكن سوى صيغة مقتبسة عن ميثاق ١٩٤٣ مع تعديلات طفيفة لا تمس جوهر النظام بسوء، فقد اعتبر سائر زعماء الموارنة أنه يمس بمصالحهم، ثم بدأوا بالعمل للإنقضاض عليه. وفي ٢ كانون الثاني ١٩٨٦ م تم لقاء سري في جونية بين سمير جعجع وضباط اسرائيليين، وبعد انقضاء حوالي أسبوعين على هذا اللقاء وفي ١٥ كانون الثاني قامت القوات التابعة لسمير جعجع و أمين الجميل بهجوم شامل على مقرات إيلي حبيقة، فاستسلم هذا الأخير ونفي إلى فرنسا. وقد سقط في هذه المعركة ستمائة ماروني. وفي الحال بدأ موقعو الإتفاق حملتهم الإعلامية المطالبة بإستقالة الجميل. وقد وفرت بكركي تغطية حية لجعجع، وتحرك الفاتيكان من خلال المدبر الرسولي، ابراهيم الحلو، فكان له ما أراد وتمكن من إيقاف الحملة.

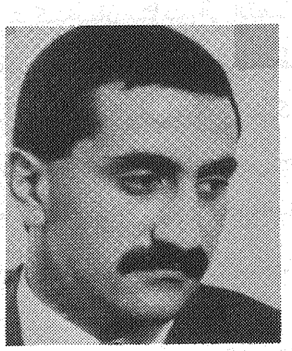
هذا وقد تحول إيلي حبيقة بطل مجازر صبرا وشاتيلا، على إثر خلافه مع أمين الجميل وسمير جعجع بسبب الزعامة على قيادة الشارع المسيحي والماروني، إلى قائد «وطني» رافض لأشكال الهيمنة والتسلط، وقد حصل بسبب ذلك على صك براءة من كل ما ارتكبه بحق المسلمين من جرائم، وصار بإمكانه أن يزور «المناطق الوطنية» في أي وقت يشاء، ويجتمع إلى أمرائها وزعمائها وقد غفروا له ما تقدم من ذنبه وما تأخر.

وفي هذه الأثناء قام أمين الجميل بإجراء اتصالات جديدة مع الصهانية بغية التصدي للجماهير المسلمة. وفي جمادى الثاني ١٤٠٦ هـ - شباط ١٩٨٦ م ذهب إلى باريس، ليخطب باسم لبنان في اجتماع

الدول الناطقة بالفرنسية، وكأن لبنان أصبح ولاية أو مقاطعة فرنسية. وبعد عودته اجتمع في العاصمة القبرصية لارنكا بوزير اسرائيلي رفيع المستوى للتداول في الأمر.



وليد جنبلاط



ايلي حبيقة



نبيه بري

موقّعو الإتفاق الثلاثي

وتحت شعار «رفض التطرف» ومحاربة الإرهاب، ومن أجل تثبيت وضمان الهيمنة المارونية على لبنان، وبغية إيجاد مخرج للمأزق، قام الفاتيكان بمبادرة لمواجهة «التطرف الإسلامي» وبتغطية دولية من فرنسا وأميركا وكندا وغيرها، وهدف هذه المبادرة هو تدعيم الصف المسيحي خلف أمين الجميل وسمير جعجع والبطريركية، ومحاولة فتح ثغرة في الجدار الإسلامي من خلال اللعب على وتر التصنيف بين «المتطرفين» و«المعتدلين». وقد ركز الفاتيكان على اجراء اتصالات مكثفة مع الدول الأوروبية، وإرسال عدد من المبعوثين لفتح قنوات الإتصال بصورة أكبر مع جميع الفصائل المارونية، والتأثير على بعض دول المنطقة لإعطاء تنازلات وامتيازات للأقليات المسيحية في لبنان. وكان البطريرك الماروني بطرس صفير يذهب إلى الفاتيكان وهو مدجج بالمشاريع السياسية المتنوعة مسيحياً «كالمشروع المسيحي» و«الوثيقة الدستورية» ومشروع البطريركية نفسه، وذلك من أجل صياغة ورقة سياسية تشكل نواة المبادرة الفاتيكانية.

★ مباحثات الموفد البابوي والمطالب المارونية

في ١٨ جمادى الثاني - ١٩ آذار وصل مبعوث البابا أشيل سلفستريني إلى بيروت، وبدأ اجتماعاته مع أركان الجبهة المارونية شرقي بيروت، حيث بحث معهم في كيفية العمل لمواجهة المسلمين وتمزيق صفوفهم.

ورفع كميل شمعون باسم النصارى عموماً مذكرة إلى الموفد البابوي، أبرزت كون لبنان «بلداً للأقليات وتفاعل الحضارات، وتقوم تركيبته على التوازن العادل بين طوائفه، وأن أي تغيير يناقض المقاييس

والثوابت التاريخية التي يقوم عليها، يشكل تهديداً لكيانه ووحدته وحدوده ونظامه الديمقراطي وبنية الدولة وهيكليتها» مما يعني أن أي تعرض لتركيبة لبنان ستؤدي إلى القضاء على وحدته أي إلى تقسيمه.

وتقدم السريان بمذكرة تطالب باستدعاء السريان من معظم البلاد العربية وتسكينهم في المناطق المسيحية أو في الأراضي التي تخص الوقف المسيحي، وتركز المذكرة على استغلال الحرب في الخليج بين العراق وايران واحتمال قيام جمهورية اسلامية في العراق، من أجل سحب مسيحيي العراق إلى لبنان. وأشارت المذكرة إلى أن النسبة العددية للنصارى بدأت تضمحل في ظل تزايد كبير لأعداد المسلمين. وعُلم أن قراراً اتخذ في هذا الشأن لاستدعاء السريان من العراق وسوريا وتركيا، لأن لبنان سيصبح ركيزة العمل الكنسي في الشرق الأوسط (٢٧٦).

وطالب سمير جعجع من ناحيته بضرورة تجميع كل نصارى الشرق في لبنان ودفاعهم عنه، لأنه الركيزة التي تؤمن لهم الإستقرار.

وقد طالب حبيب مطران، نائب رئيس حزب «الأحرار» الشمعوني، الفاتيكان بالعمل على تحويل لبنان إلى دولة مسيحية تحتضن جميع مسيحيي الشرق (٢٧٧). وفي مقابلة مع مجلة «المسيرة» أكد مطران «أن الدولة المسيحية ستقام على الـ ١٠٤٥٢ كلم٢»، وتساءل «لماذا لا يكون للمسحيين في الشرق ملجأ ودولة صغيرة»، ثم طالب المسلمين باختيار أحد أمرين إما الخضوع وإما الرحيل (٢٧٨).

★ تقرير المبعوث البابوي

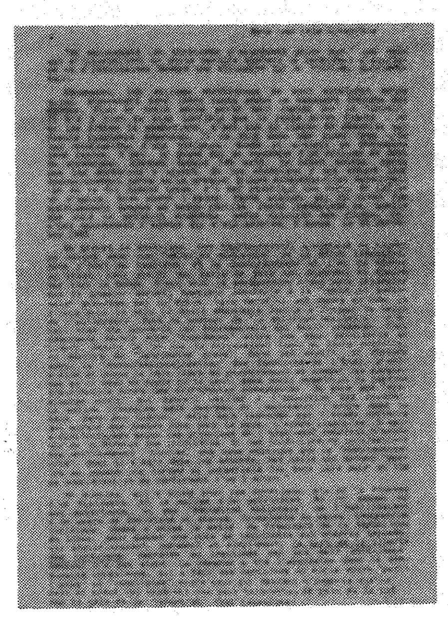
بعد مباحثات طويلة قام بها المبعوث البابوي في بيروت الشرقية وغيرها، رفع إلى البابا تقريراً مفصلاً عن جولته وبعنوان «من أجل سلام مشرِّف»، اعتبر فيه أن وجود لبنان مرتبط بوجود الموارنة. وأكد التقرير بالذات على التلاحم الجوهري والعضوي بين استمرار لبنان والوجود الماروني، واعتبر غياب هذه الرؤية السبب الذي يقف وراء فشل «الإتفاق الثلاثي». وقد أوضحت مجلة «المسيرة» الناطقة باسم جعجع هذا الكلام بقولها إن «وجود لبنان مساو للوجود المسيحي، بل الوجود الماروني تحديداً». وبمعنى آخر إن الوجود الماروني هو «جوهر» وجود لبنان، وأن أي مساس بهذا الوجود هو مساس بهذا «الجوهر». وبالتالي فإن مصير لبنان مرتبط بمصير الموارنة، وإن أي خطر يتهددهم إنما يتهدد وجود لبنان في الصميم. ومادام الموارنة هم «الجوهر» والباقون هم «العرض» فلا بد من أن يكون الحل مستنداً على التمييز بين ما هو «جوهري» وما هو «عرضي»، وهذا يعني ضمناً المحافظة على الإمتيازات المارونية، ونبذ فكرة إلغاء الطائفية السياسية» لأن هذا الإلغاء سيقود حتماً إلى إلغاء التمايز بين ما هو «جوهري» وما هو «عرضي» بالنسبة إلى وجود لبنان، ويؤدي بالتالي إلى إلغاء الخصوصيات الطائفية والمذهبية، ويجعل الجميع سواء في تكافؤ الفرص، ويلغي الإحتكار في السلطة والوظائف، وهذا ما لا تريده المارونية.

ولم يشفع لإيلي حبيقة عداؤه للمسلمين والجرائم التي ارتكبها بحقهم في صبرا وشاتيلا، إذ إعتبر التقرير أن «حبيقة لا يصلح للتوقيع على مثل هذا الإتفاق، وهو لا يملك المؤهلات والخبرات المطلوبة، ثقافياً وتاريخياً وسياسياً، لعقد اتفاقات باسم المسيحيين، وطبعاً لو أن حبيقة وقَّع على اتفاق آخر يحظى بمباركة الفاتيكان ويثبت «الحقوق» و«المميزات» المارونية لأصبح قائداً تاريخياً وبطلاً أسطورياً يعتد به، ولما كان لاعتبارات الثقافة والتاريخ الشخصي ومواصفات رجل السياسة أي اعتبار.

وخلص التقرير إلى أن تطبيق الإتفاق يعني «موت حرية المسيحيين». واختزل الصراع في الشرقيه بأنه بين «الذين يريدون أي سلام والذين يأملون في سلام مشرِّف، سلام القانون وليس سلام الشريعة الإسلامية».

التقرير بالفرنسية

Pour une paix honorable



" Mr maintenant,les chrétiens s´ attaquent entre eux ". Les amis qui m´interpellent de cette manière cachent un sentiment d´amertume et d´impuissance devant une situation qui se cosomme tragiquement.

Récemment, les milices chrétiennes se sont attaquées entre elles, provoquant dans leurs rangs mêmes, un massacre indigne des (...). plus de trois cents morts sont restés sur le terrain. Il n'y a rien de plus terrible que la lutte entre frères, et si les frères se combattent, c´est que la limite de sécurité est depuis loqdtemps dépassée. Il ne faut donc pas tirer trop vite les conclusions d´une violence, comme si c´était un phénomène sans racine. C´est le drame qui se (...) d´un million et demi de chrétiens bloqués depuis150 mois. Le liban existe parce que les chrétiens y vivent. si les chrétients y ont trouvé leur épanouissement parce qu'un premier groupe autochtone (les maronites)- on

ne le dit jamis assez- s´y est constitué une terre de refuge et d´asile, bien avant l´Islam. Toute analyse qui ne tient pas suffisamment compte de cette réalité, reste incompléte, et quelle que soit la solution proposée, cette solution est fausse, et, c´est exactement l´erreur qui a été commise, à Damas, le 28 décembre 1985.

Un groupe de chrétien, non représentatif, a accepté de signer un accord, pour une " solution nationale ", de la crise libanaise. Dans l´état de lassitude et de découragement, où l´on se trouve au liban, tout projet qui parle de paix est bienvenu et désiré par tout le monde. C´est dans la perspective d´une paix prochaine que le premier accueil semblait favorable à la " solution nationale" proposée par la Syrie. Mais certains ont pensé qu'avec la pilule pour la paix il était désormais facile d´infuser le venin de l´euthanasie. Sous le couvent de la " solution nationale", c´était bien une nouvelle loi fandamentale qui était proposée. Tout désormais devait être " coordonné " entre les deux pays (syrie et liban), depuis la loi sur la circulation jusqu´au livre scolaire, au service du " patrimoine arabe ". Dans cet esprit, on réclame aussi la " déconfessionalisation", des fonctions de l´Etat, c´est - à - dire on donne la voie libre au gouvernement de nommer les personnes qu´il veut au poste qu'il veut sans tenir compte de la justice distributive entre les diffèrentes communautés. On sert une " commission mixte " qui devrait veiller à l´exécution des accords. La police libanaise sera chargée de maintenir l´ordre dans le pays. Dans son travail, elle sera secondée par l´armée syrienne qui aurait des postes dans tout le pays. L´armée libanaise, c´est - à - dire "reformée selon les principes de l´arabiume", pourrait s´occuper de la défense des frontières. Si ces conditions ne paraissaient pas suffisamment claires, une note explique que la " complementarité ",dont il s´agit dans les accords, est celle qui entend " mettre en commun les forces et potentiels des deux pays pour qu´ils se complètent et se renforcent l´un l´autre ".

Mr hobaiqa, qui a signé pour les chrétiens, n´a ni la finesse d´un diplomate ni la malice d´un politicien. Ni son passée, ni son expérience, ni son " éducation nationale", ne l´habilitaient à ce genre de décisions si graves. Consciente de cette incapacité juridique, Damas a exigé le seing du président de la République du Liban, pour donner une note de légitimité aux accords imposés qui signifieraient purement et simplement, l<u>a mort de la liberté des</u>

chrétiens, décrêtée ou légitimée par une main chrétienme. Gemayel n´a pas signé. La réponse a été l´explosion dans la communauté chrétienne, qui a fait des centaines, de morts entre " pacifites" et " légalistes", entre ceux qui veulent n´importe quelle paix et ceux qui espèrent une paix honorable, la paix de la loi non la paix de la " shari ´ab" (loi islamique).

التقرير بالعربية

من اجل سلام مشرّف

«سيدي، الآن يتقاتل المسيحيون فيما بينهم». بهذه العبارة التي واجهني بها الأصدقاء، طلبوا مني جواباً لهذه الحالة، وكانوا يخفون شعوراً بالمرارة والعجز أمام وضع تكتمل فصوله بطريقة مأساوية.

منذ أمد يسير، تقاتلت الميليشيات المسيحية فيما بينها، موقعة في صفوفها مذبحة أودت بحياة أكثر من ثلاثمائة قتيل مازالوا على أرض المعركة. ليس هناك من شيء أشد هولاً ورعباً من الصراع بين الإخوة. وعندما يتقاتل الإخوة، فإن هذا يعني أن آخر الحدود الممنوع تجاوزها للحفاظ على السلام والطمأنينة، قد تجاوزتها الأحداث منذ أمد بعيد. ولا ينبغي أبداً التسرع في استخلاص النتائج من هذه الجولة، كما لو أنها حدثاً بلا جذور. إنها المأساة التي حلت بمليون ونصف المليون من المسيحيين المحاصرين منذ ١٥٠ أسبوعاً. لبنان موجود، لأن المسيحيين يعيشون فيه، والمسيحيون ترعرعوا فيه، لأن مجموعة أولى من السكان الأصليين (الموارنة) جعلت منه أرض حماية ولجوء قبل الإسلام بكثير، وكل تحليل لا يستند كفاية إلى هذه الحقيقة يبقى جزئياً، وأي حل مقترح يكون مغلوطاً، وهذه الغلطة بالذات إرتكبتها دمشق في ٢٨ كانون الأول ١٩٨٥.

ان مجموعة من المسيحيين، غير ممثلة لهم، قبلت بأن توقع اتفاقاً من أجل التوصل إلى «حل وطني» للأزمة اللبنانية. وعندما يكون الناس في حالة من الإعياء والإحباط كتلك التي تعيشها الساحة اللبنانية، فإن كل مشروع يتحدث عن السلام يكون مقبولاً ومرغوباً من الجميع. إذ أن الأمل في سلام قريب هو الذي هيأ القبول بـ«الحل الوطني» المعروض من قبل سوريا. ولكن البعض فكروا في أنه مع بذرة السلام هذه يصبح سهلاً من الآن فصاعداً دس السم القاتل. وتحت غطاء «الحل الوطني» يقوم دستور جديد. وكل شيء سيكون من الآن فصاعداً «متفقاً عليه» بين البلدين (سوريا ولبنان)، من قانون إصدار النقد وحتى الكتاب المدرسي، بما يخدم «التراث العربي». وفق هذا المنظور تطرح أيضاً المطالبة بإلغاء الطائفية في وظائف الدولة، وهذا يعني إعطاء كامل الحرية للحاكم بأن يسمي الأشخاص الذين يختارهم بنفسه للمنصب الذي يريده، دون الأخذ بعين الاعتبار أهمية التوازن العادل بين مختلف المجموعات. وقد جرى تأليف «لجنة مختلطة» تكون مهمتها السهر على تنفيذ الإتفاقات. وستكون الشرطة اللبنانية مكلفة بحفظ النظام في البلد، وأثناء

القيام بمهامها، سيجري تدعيمها من قبل الجيش السوري الذي سيكون له مواقع في كل أرجاء البلاد. كما سيتولى الجيش اللبناني الذي سيعاد بناؤه بحسب ما تقتضيه «مبادئ العروبة»، مهمة حماية الحدود. وإذا كانت كل هذه الإلتزامات والشروط لا تبدو واضحة بما فيه الكفاية، فإن إشارة واحدة تشرح عبارة «التكامل» الواردة في نصوص الإتفاقات، هي تلك التي تنص على «وضع قوات ومقدرات البلدين بالإشتراك فيما بينهما ليتكاملا وليقوي أحدهما الآخر».

إن السيد حبيقة الذي وقع عن المسيحيين لا يملك رفاهة الديبلوماسي ولا مكر السياسي، ولا يؤهله تاريخه أو خبرته أو «ثقافته الوطنية» اتخاذ مثل هذا القرار الخطير. ومع وعيها لعدم هذه المقدرة القانونية، فإن دمشق طالبت بتوقيع امين الجميل، لإعطاء صفة الشرعية للإتفاقات المفروضة، والتي تعني بكل بساطة ووضوح موت حرية المسيحيين على يد مسيحية. فلم يوقع الجميل، وكان الجواب هو الإنفجار داخل المجتمع المسيحي، والذي أوقع مئات القتلى بين «دعاة السلام» و«أنصار الشرعية»، وبين الذين يريدون أي سلام، وأولئك الذين يأملون في سلام مشرف، سلام القانون وليس سلام «شريعة الغاب» (الشريعة الإسلامية).

وقفة مع البابا

★ دور البابا في دعم الموارنة

لا يخفى على أحد أن الفاتيكان هو العقل المدبر للمشروع الماروني، فالبابا يوحنا بولس الثاني يرى في ازدهار المسيحية في لبنان شرطاً لبقاء المسيحية في الشرق، وقد أراد أن يحول لبنان إلى فاتيكان مصغر، وألحّ على البطريركية أن تلعب دوراً في هذا الشأن.

وقد أكد المحامي نعوم فرح، الناطق الرسمي باسم القوات الكتائبية ورئيس جهاز العلاقات الخارجية فيها، أن هناك تنسيقاً بين بابا الفاتيكان والقوات، وقال: «لدى القوات اللبنانية مكتب في ايطاليا يقوم بالإتصالات بالفاتيكان، لدينا علاقات جيدة بحاضرة الفاتيكان، وهي نابعة من أن الفاتيكان مرجع روحي ودولي مهم، وهناك اتصالات نقوم بها بالسفارة البابوية في بيروت وبالأجهزة المختصة بالفاتيكان. ونحن نطلع هذه الأجهزة المختصة على تصورنا لتطور الأمور ولمستقبل لبنان»(٢٧٩).

هذا وقد أفادت وكالات الأنباء من روما بأن قداسة البابا يوحنا بولس الثاني إلتقى الجنود والضباط الأميركيين العاملين في قوات التدخل الأجنبي في لبنان، وأشاد بهم وأعرب عن تقديره لأعمالهم. وقال في خطابه الذي ألقاه بالمناسبة: «لقد اطلعت على نشاطاتكم في الشرق الأوسط ولبنان، إن الخدمة التي تقدمونها من أجل وضع حد للبؤس والشقاء والإضطهاد الذي يعانيه الشعب اللبناني لمدعاة للتقدير والإعتزاز»!(٢٨٠).

إذن فالمذابح التي ارتكبت بحق الأبرياء على أرض لبنان منذ العام ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، والجرائم الدموية التي ارتكبها الأميركيون والفرنسيون في جبل لبنان وبيروت والضاحية قد تمت كلها بتأييد مسبق من البابا. لأن نشاطات الجنود الأميركيين التي اطلع عليها البابا لم تكن سوى المجازر والجرائم بالذات.

هذا وقد سبق أن أشيعت بعض الأقاويل فيما يتعلق بزيارة أمين الجميل إلى الفاتيكان ودعم البابا لهذه الشلة العميلة، وقد أيدتها تصريحات البابا هذه. وبما أن الأحداث اللبنانية هي خطة صليبية - صهيونية فإن حضرة البابا يكون قد شارك في الخطة، ذلك أن الأميركيين أعلنوا مراراً وبصراحة أنهم قدموا إلى لبنان من أجل الدفاع عن اسرائيل الغاصبة وفرض الحكم الكتائبي على المسلمين، وأن اتفاقية السابع عشر من أيار بين الموارنة والكيان المحتل للقدس قد تمت في هذا النطاق بإيعاز من أميركا، فكيف وبأي دليل يشيد البابا بالسلام الذي تصبو إليه أميركا وبالدماء التي أريقت على مذبح هذا السلام الأميركي - الصهيوني؟.

حينما دعا البابا رئيس حركة التضامن البولندي ليخ فاليسا إلى إجراء الإتصال مع أميركا، طرح هذا السؤال وهو ربما يكون البابا يتولى منصب القنصل الأميركي في بولندا. وعندما قبض الثوار المسلمون في ايران على جواسيس السفارة الأميركية واحتجزوهم ثارت ثائرة البابا وطالب بإطلاق سراحهم.

إن البابا ومن خلال سفارته في بيروت كان يشترك اشتراكاً فعلياً في الإعداد للمجازر ضد المسلمين وفي اتخاذ جميع القرارات التي تؤول إلى تصفية الوجود الإسلامي في لبنان. وكان بعمله يمارس سياسة التحريض تحت شعار المحافظة على القيم والأقليات المسيحية في الشرق، واستقبل لهذه الغاية أمين الجميل في السنتين الأوليتين لحكمه ثلاث مرات، في ٢١ تشرين الأول ١٩٨٢، و٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٣، و٢٣ تشرين الأول ١٩٨٤ وأثنى على أعماله ومواقفه، كما شجعه على المضي قدماً في مغامرته «الإنقاذية» وذلك بالتعاون مع حلفائه الصهاينة.

وفي أول أيار ١٩٨٤ م بعث البابا رسالة إلى حلفائه في لبنان جاء فيها: «إن لبنان قيمة حضارية ثمينة ... لا تستحوا أبداً عندما يجب أن تدافعوا عن حرياتكم، خصوصاً عن حرية القيم الإنجيلية التي تحبونها معاً. فالكنيسة جميعاً إلى جانبكم». وخاطب البابا في رسالته المطارنة بقوله: «إن لبنان الديمقراطي المنفتح على الآخرين الذي يقع فيه حوار بين الثقافات والديانات هو وحدة قابلة للحياة، وفي إمكانه أن يؤمن وجودها في مناخ من الحرية والكرامة، وفضلاً عن ذلك إن ازدهار المسيحية في لبنان لهو شرط لوجود الأقليات المسيحية في الشرق الأوسط»(٢٨١).

وفي ٩ رجب ١٤٠٥ هـ - ٢٩ آذار ١٩٨٥ م إستقبل البابا وفداً من مجلس النواب اللبناني، وألقى أمام أعضاء الوفد خطاباً ألمح فيه أنه يدعم استمرار التسلط الماروني على المسلمين ويعتبره ضماناً «للحفاظ

على الطابع التعددي وحقوق الطوائف الدينية » في لبنان، على اعتبار أن « حقوق الطوائف » لا تصان إلا في ظل الهيمنة المارونية التي من حقها أن تفرض وصايتها على المسلمين وعلى الطوائف المسيحية الأخرى أيضاً. وبالطبع لا يوافق البابا على أن يمسك المسلمون بزمام الحكم، بل إنه يرى في انتزاع السلطة من الموارنة هدراً لـ« حقوق الطوائف » وقضاءً على « التعددية » التي لا يتم الحفاظ عليها إلا بإرتكاب المجازر بحق المسلمين.

★ محادثات البابا مع اليهود

كان البابا قد عمد وفي مناسبات عديدة إلى تمتين تحالفه مع اليهود، وقام بتعيين أسقف يهودي لمدينة باريس، ففي ٥ ربيع الثاني ١٤٠١ هـ - ٩ شباط ١٩٨١ أُعلن أن البابا يوحنا بولس الثاني عين الأسقف جان ماري لوستيغر Lustiger، وهو من أبوين يهوديين، أسقفاً عاماً لمدينة باريس. وكان لوستيغر قبل تعيينه على باريس أسقفاً لمدينة أورليانس الفرنسية (٢٨٢).

وفي العام ١٩٨٢ أصدر الفاتيكان وثيقة جاء فيها: « إن تاريخ اسرائيل هو تاريخ متواصل، وإن انتشار اسرائيل في الأرض شهادة تاريخية بطولية لثقتها بالرب وهي تحتفظ دائماً في قلبها بذكرى أرض الأحرار، وإن وجود الدولة الإسرائيلية أمر تاريخي وهو علامة للتفسير في اتجاه واضح للرب ».

وفي ربيع ١٩٨٥ م وأثناء حصول المواجهة التاريخية بين المقاومة الإسلامية وقوات التحالف الصليبي - الصهيوني، جرى اجتماع بين بابا روما ورئيس الحكومة الإسرائيلية شمعون بيريز، ولم يرشح شيء عما جرى في الإجتماع كما لم يعرف مضمون المحادثات (٢٨٣).

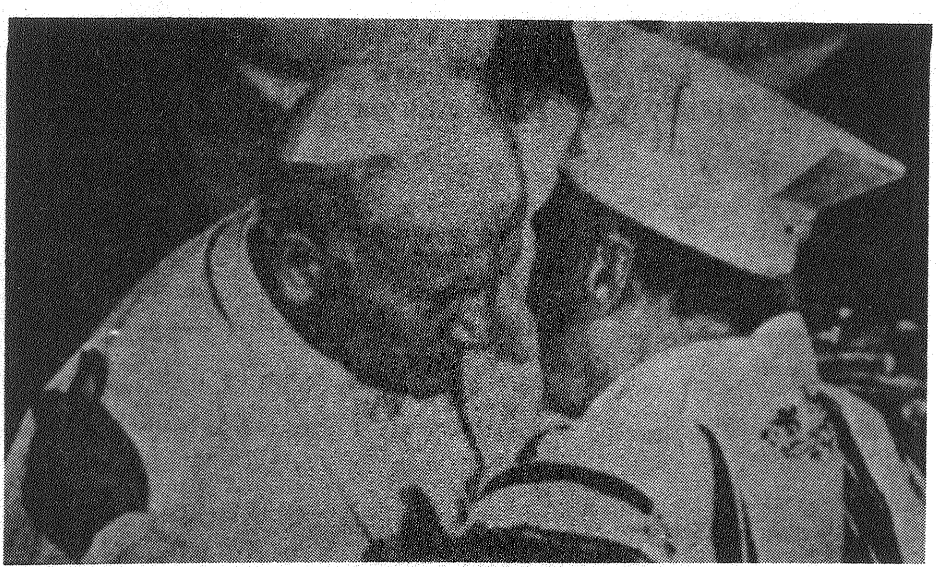
وفي نيسان ١٩٨٦ م قام البابا يوحنا بولس الثاني بزيارة الكنيس اليهودي في روما، والتقى المسؤولين عنه وسط إجراءات أمنية مشددة، وعقد محادثات مع كبير الحاخامين اليهود في إيطاليا، ايليو تواف. وخلال زيارته وصف البابا اليهود بأنهم الإخوة الكبار للكاثوليك، وأن أي شكل من أشكال التفرقة أو الإضطهاد ليس له أي مبرر لاهوتي، وندد بأعمال الحقد والعداء الموجهة ضد اليهود من أية جهة كانت.

وقد اعتبرت هذه الزيارة الأولى من نوعها في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية، فقد وصفت صحيفة «جيروليزاليم بوست» الإسرائيلية الزيارة بأنها «حدث تاريخي شرط ألا يظل معزولاً»، وقالت « إن مبادرة البابا تستحق التحية من الشعب اليهودي ومن اسرائيل » (٢٨٤).

هذا وقد تلقى البابا دعوة من رئيس الطائفة اليهودية في روما إلى تبادل العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. وفي هذا الصدد أصدر الفاتيكان وثيقة رسمية أكد فيها شرعية الدولة الصهيونية لاحتلالها الأراضي الإسلامية المقدسة في فلسطين، وأعلن تبرئة اليهود من دم المسيح والتوصية على عدم اعتبار اليهود شعباً منبوذاً.



صورة البداية في نيسان (ابريل) عام ١٩٨٦: البابا يوحنا بولس الثاني وحاخام روما «اليو تواف»



« بعضهم أولياء بعض »

البابا يوحنا بولس الثاني من اليسار وحاخام روما « إيليو تواف » في الكنيس اليهودي في روما. نيسان ١٩٨٦

وفي عام ١٩٨٧ م فتح البابا حواراً مع زعماء اليهود الأميركيين واستقبل وفداً يهودياً أميركياً في مقره في روما، وساد المحادثات جو ودي للغاية. وقد وصف عضو المجلس اليهودي الأميركي هنري سيغمان الذي حضر الجلسة اللقاء بأنه « إيجابي جداً وتاريخي ». كما أن الإنطباع الذي خرج به سائر أعضاء الوفد بعد لقائهم البابا أوحى بما لا يدع مجالاً للشك أن علاقات الفاتيكان باليهود ومع اسرائيل بشكل خاص هي جيدة جداً وفي تحسن مستمر.

جمهورية لبنان الفدرالية

مجتمع الكانتونات في لبنان بدعة روجت لها القوى المارونية طوال سنوات عديدة. ولم تترك هذه القوى مناسبة إلا وحاولت فيها التشكيك بإمكانية استمرار وحدة لبنان، لكي يكون الحل الدولي و «الموضوعي» هو التقسيم، دون أن يؤدي ذلك إلى الطلاق النهائي بين المناطق المسيحية والإسلامية، لعلمهم أن المنطقة المارونية لا تستطيع أن تعيش لوحدها، بل إلى الكونفدرالية المرتكزة على أساس طائفي.

هذا ودأبت تلك القوى على وضع خرائط وقوانين مفصلة لتقسيم لبنان وفق منطق الكانتونات.

وفيما يلي الدستور الذي وضعه «بيت المستقبل» الكتائبي، وهو مشروع برسم المناقشة، لجمهورية لبنان الفدرالية (٢٨٥):

مبادئ عامة

المادة الأولى

١ - لبنان جمهورية مستقلة، غير قابلة للتجزئة أو للتنازل.

٢ - في سبيل تأكيد استقلاله وضمان عدم المساس بأراضيه، ولمصلحة السلام العالمي، لن ينضم لبنان إلى أي حلف عسكري، ولن يقبل بإقامة أي قاعدة عسكرية أجنبية على أراضيه.

المادة الثانية

لبنان جمهورية ديمقراطية، اجتماعية ودستورية. السيادة هي ملك الشعب، الذي يمارسها لمصلحة المجموعة، ضمن أصول وحدود هذا الدستور.

المادة الثالثة

لبنان جمهورية عربية، لغته الرسمية هي اللغة العربية، ولغتاه الديبلوماسيتان هما الفرنسية والإنكليزية.

المادة الرابعة

١ - لبنان جمهورية فيدرالية.

٢ - تتكون الدولة الفيدرالية من ستة أقاليم هي:

بعبدا، بعلبك، بيت الدين، جبيل، طرابلس وصور.

٣ - لا يمكن تغيير حدود الدولة الفيدرالية والأقاليم إلا بموجب قانون دستوري.

٤ - يشكل لبنان أرضاً واحدة، من النواحي الإقتصادية والمالية والجمركية، ولا يمكن إقامة أي حاجز أو أي قيد من أي نوع كان داخل الدولة الفيدرالية.

٥ - العاصمة الفيدرالية هي بيروت. إنها مقر الهيئات العليا للدولة الفيدرالية وتشكل العاصمة أراضي فيدرالية لها نظام خاص.

المادة الخامسة

تملك الدولة الفيدرالية حق التشريع والتنفيذ الحصريين في الأمور التالية:

١ - الدستور الفيدرالي، لا سيما التدابير الآيلة إلى تأمين تطبيقه واحترامه، تدابير من شأنها أن تؤمن

توافق قوانين الأقاليم الاساسية مع الدستور الفيدرالي، ضمان القوانين الأساسية وأراضي الأقاليم، الإنتخابات الفيدرالية، القضاء الدستوري، تعديل الحدود.

٢ - الشؤون الخارجية، لا سيما عقد المعاهدات الدولية، والتمثيل في الخارج، والتجارة الخارجية، وتملك الدولة الفيدرالية وحدها الشخصية القانونية الدولية، وتجرد منها الأقاليم.

٣ - الدفاع الوطني، لا سيما المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي بالنسبة لجميع أراضي الدولة الفيدرالية وقضايا الحرب والسلام، تنظيم القوى المسلحة وإدارتها وحق استعمالها، مراقبة الأسلحة، صناعة الأسلحة والذخائر والاتجار بها وحيازتها، أضرار الحرب.

٤ - الجنسية والأحوال الشخصية.

٥ - وضع الأجانب، لا سيما حرية التنقل وحق الإقامة العابرة أو الدائمة، نظام الجوازات، الهجرة، الإستيطان، تسليم المجرمين إلى حكوماتهم الشرعية.. اللاجئون، حق اللجوء، بوليس الحدود.

٦ - القانون المدني، القانون الجزائي، تنظيم القضاء وأصول المحاكمات، ونظام السجون.

٧ - الحماية القانونية للملكية الفكرية.

٨ - الإحصاءات ذات المنفعة الفيدرالية.

٩ - العمل والضمان الإجتماعي، تنظيم المهن والصنائع التي تستلزم معارف خاصة.

١٠ - تنظيم السلطات الفيدرالية ووضع المندوبين العامين الفيدراليين القانوني.

١١ - أعمال البوليس الجنائي الفيدرالي، والمكافحة الدولية للجريمة.

١٢ - نظام العملة والبورصات والمصارف والتسليف والصيرفة والتأمين واليانصيب والأوزان والمقاييس والمعادن الثمنية.

١٣ - المالية الفيدرالية، لا سيما الضرائب، التي تجبى كلياً أو جزئياً لصالح الدولة الفيدرالية، الرسوم الجمركية، والإحتكارات.

١٤ - الإتصالات بالسكك الحديدية والتنقل السيار والملاحة البحرية والجوية، والميتورولوجيا، والبريد والإتصالات للمسافات البعيدة، والطرق المعلنة فيدرالية، واستعمال الطاقات المائية، وتوزيع الطاقة الكهربائية.

١٥ - نظام المعادن والمياه والغابات والصيد وحماية الشواطئ، والنظام العقاري.

١٦ - وضع المبادئ الأساسية في موضوع التنظيم والتصميم الإقتصادي.

١٧ - وضع المبادئ الأساسية في موضوع الصحة العامة، وتنظيم تجارة المنتجات الطبية والمخدرات

والمواد السامة.

١٨ -وضع المبادئ الإساسية بشأن التربية الوطنية.

١٩ -وضع المبادئ الأساسية في موضوع الإدارة الإقليمية.

المادة السادسة

١ - النظام المالي للدولة الفيدرالية، لا سيما صلاحيات كل من الدولة الفيدرالية والأقاليم في موضوع الضرائب والرسوم، يحدد بموجب قانون دستوري فيدرالي خاص، يسمى القانون الدستوري للشؤون المالية.

٢ - كي تساعد الأقاليم الضعيفة النمو او ذات الدخل الضريبي الضعيف على أن تقوم بفعالية بالمهام العائدة لها، تقدم لها الدولة الفيدرالية إعانات مالية، لتغطية بعض النفقات، أو لتأمين تمويل بعض البرامج الخاصة.

٣ - سيكون نظام الأقاليم الضريبي أخف عبئاً من النظام المعتمد في أراضي بيروت الفيدرالية.

المادة السابعة

١ - في الحالات التي تكون فيها الدولة الفيدرالية صالحة لوضع تشريع مبدئي، يكون الإقليم صالحاً لوضع تشريع تكميلي.

٢ - يمكن للقانون الفيدرالي أن يحدد مهلة ستة اشهر لإعداد القانون التكميلي، وبعد انقضاء هذه المهلة، تضع الدولة الفيدرالية القانون التكميلي، الذي يبقى نافذاً حتى صدور قانون الأقاليم.

المادة الثامنة

١ - تمارس المهام التنفيذية الفيدرالية في الإقليم، إما مباشرة بواسطة مندوبي الدولة الفيدرالية، ضمن حدود اختصاصهم الدستورية، وإما بواسطة حاكم الولاية والمندوبين الخاضعين له، بموجب تفويض من الدولة الفيدرالية وتحت رقابتها.

٢ - لكن المهام التنفيذية المتعلقة بالشؤون الواردة أدناه لا يمكن أن تفوض، بل يجب أن تتولاها كلياً الأجهزة الفيدرالية، الدستور الفيدرالي، الشؤون الخارجية، تنظيم السلطات الفيدرالية ونظام المندوبين العامين الفيدراليين، المالية الفيدرالية، سكك الحديد، البريد والإتصالات البعيدة المدى.

المادة التاسعة

١ - يتكون علم الدولة الفيدرالية من خطين حمراوين أفقيين، يحيطان بخط ابيض، تظهر في وسطه أرزة خضراء.

٢ - يتكون رمز الدولة الفيدرالية من رسم مؤلف من خطين حمر اوين أفقيين، يحيطان بخط أبيض، تظهر في وسطه أرزة خضراء، وسوف يظهر هذا الرمز في جميع الإدارات العامة الفيدرالية والإقليمية.

٣ - يظهر علم الدولة الفيدرالية إلى جانب علم الإقليم، في جميع المناسبات.

المادة العاشرة

١ - التجنيد الوطني، العسكري والمدني، هو إلزامي بالنسبة لجميع اللبنانيين، دون أي تمييز ودون تفريق في الجنس. وينظم بموجب قانون فيدرالي.

٢ - يكلف الجيش الفيدرالي حماية حدود الجمهورية وعندما تطلب السلطة المدنية المختصة مساعدته وتعلن حالة الطوارئ أو حالة الحرب، يصبح الجيش الفيدرالي مدعواً إلى حماية المؤسسات الدستورية، وإلى المحافظة على النظام والأمن في الداخل وعندما تحدث كوارث، لها أبعاد استثنائية، يدعى الجيش إلى تقديم مساعدته.

٣ - يتألف الجيش الفيدرالي من الوحدات المقاتلة التابعة للأقاليم ومن جميع اللبنانيين، الذين هم ملزمون، وإن كانوا غير منتمين إلى هذه الوحدات، بتأدية الخدمة العسكرية. يتلقى كل جندي مجاناً عدته العسكرية، ويبقى السلاح بحوزة الجندي، ضمن الشروط المحددة في القانون الفيدرالي الخاص بالخدمة الوطنية.

٤ - يحدد القانون الفيدرالي المتعلق بالخدمة الوطنية مساهمة الأقاليم في اختيار وتعهد وإسكان أفراد الجيش الفيدرالي، كما في التقديمات، التي هي ضرورية له.

٥ - الجيش هو بتصرف الجمعية الفيدرالية، وفي الحالات التي لا يحصر القانون التصرف المباشر بها، يوكل هذا التصرف إلى الحكومة الفيدرالية، او، في حدود الصلاحيات التي منحته إياها هذه الأخيرة، إلى وزير الدفاع الفيدرالي. وتتصرف الأقاليم بالقوى العسكرية التابعة لأراضيها، إلى الحد الذي يجيزه القانون الفيدرالي حول الخدمة الوطنية.

المادة الحادية عشرة

١ - تلغى الإمتيازات على أنواعها.

٢ - يحظر منح امتيازات جديدة، كالآتية:

أ - استعمال التسميات الشرفية والألقاب والصفات الخاصة الممنوحة للأشخاص، للمندوبين العامين وللشخصيات الكبيرة في الدولة.

ب - حمل الشارات المميزة.

ج - إطلاق اسم شخص حي على مؤسسة وشارع وساحة عامة، ومنح لوحات خاصة للسيارات، حتى لو كانت سيارات رسمية. ستحمل وحدها آليات المعتمدين الديبلوماسيين والجيش والبوليس وسيارات الإسعاف وسيارات التاكسي، شارات فارقة.

٣ - حمل الأوسمة، أيا كان مصدرها، ممنوع. تلغى الأوسمة اللبنانية، المدنية والعسكرية.

٤ - أعضاء السلطات الفيدرالية والإقليمية، وأفراد الجيش وأفراد البوليس والوظائف العامة الفيدرالية والإقليمية، لا يمكنهم أن يقبلوا من الحكومات الاجنبية لا ألقاباً ولا أوسمة ولا هدايا ولا مرتبات أو معاشات سنوية، تحت طائلة سقوط حقوقهم.

٥ - قواعد التصور والبروتوكول في الاحتفالات الرسمية تحدد بمرسوم.

المادة الثانية عشرة

١ - تتعاون الأحزاب في تكوين إرادة الشعب السياسية ينظم القانون تأسيسها. ويجب أن يكون تنظيمها الداخلي متوافقاً مع المبادئ الديمقراطية، وعليها أن تؤدي علناً كشفاً عن مصادر تمويلها.

٢ - الأحزاب التي تميل، ببرامجها أو تصرفها، إلى المساس بالنظام الدستوري، أو إلى تعريض وجود الجمهورية للخطر، هي لا دستورية، ويعود للمحكمة الدستورية العيا أمر البت في موضوع لا دستوريتها.

الجمعية الفيدرالية

القسم الأول: المجالس

المادة الثالثة عشرة

السلطة العليا للجمهورية تمارسها الجمعية الفيدرالية، وتضم هذه مجلس الشعب ومجلس الأقاليم.

المادة الرابعة عشرة (الصيغة الأولى)

١ - يتألف مجلس الشعب من خمسين نائباً مسيحياً وخمسين نائباً مسلماً، يمثلون الشعب اللبناني بأسره.

٢ - يتم انتخاب نواب مجلس الشعب، بالإقتراع العام، المباشر والسري، وفق نظام اللائحة الاغلبي، وفي دورة واحدة، مع إمكانية التشطيب، ويشكل كل إقليم وحدة انتخابية.

٣ - ينتخب مجلس الشعب لمدة ثلاث سنوات، ويحدد كلياً في كل مرة.

المادة الرابعة عشرة (الصيغة الثانية)

يتكون مجلس الشعب من مئة نائب للشعب اللبناني ، بمعدل نائب واحد لكل (...) ألف نسمة أو لكل شطر يزيد على (...) .

المادة الرابعة عشرة (الصيغة الثالثة)

١ - السلطة العليا للجمهورية تمارسها الجمعية الفيدرالية تتألف هذه من نواب الأقاليم ، بمعدل عشرين نائباً عن كل إقليم .

المادة الخامسة عشرة

١ - ينتخب مجلس الشعب ، من بين أعضائه ، لكل دورة عادية أو استثنائية ، رئيساً ونائباً للرئيس .

٢ - العضو الذي كان رئيساً في خلال دورة عادية ، لا يستطيع ، في خلال الدورة اللاحقة ، أن يحتل هذا المنصب ولا منصب نائب الرئيس. والعضو نفسه لا يستطيع أن يكون نائباً للرئس في خلال دورتين عاديتين لاحقتين .

٣ - يقترع الرئيس ونائب الرئيس كبقية النواب ، وفي حال تعادل الأصوات ، يكون صوت الرئيس مرجحاً .

المادة السادسة عشرة

١ - يتكون مجلس الأقاليم من نواب الأقاليم بالإقتراع العام ، بمعدل سبعة نواب لكل إقليم .

٢ - يتم انتخاب نواب مجلس الأقاليم بالاقتراع العام ، المباشر والسري، وفق نظام اللائحة المحصورة بدورة واحدة ، وحسب التمثيل النسبي، ويجري توزيع المقاعد ، وفق نظام القاسم الإنتخابي. ويؤلف كل إقليم دائرة انتخابية واحدة .

٣ - ينتخب مجلس الأقاليم لمدة ثلاث سنوات ، ويجدد كليا في كل مرة .

المادة السابعة عشرة

١ - ينتخب مجلس الأقاليم من بين أعضائه ، لكل دورة عادية أو استثنائية ، رئيساً ونائباً للرئيس .

٢ - لا يمكن أن ينتخب الرئيس ونائب الرئيس من بين نواب الأقليم ، الذي اختير منه الرئيس في الدورة العادية السابقة مباشرة. ولا يمكن لنواب الإقليم الواحد أن يشغلوا منصب نائب الرئيس في خلال دورتين لاحقتين .

٣ - يقترع الرئيس ونائب الرئيس كباقي النواب، وفي حال تعادل الأصوات ، يكون صوت الرئيس مرجحاً .

المادة الثامنة عشرة

١ - يجري تجديد انتخاب مجلس الشعب ومجلس الأقاليم، في خلال الستين يوماً التي تلي نهاية ولاية المجالس السابقة.

٢ - يعقد كل مجلس أول اجتماع له، في خلال الخمسة عشر يوماً التي تلي انتهاء الإنتخابات وإذا عقدت هذه الجلسة خارج الفترات الملحوظة للدورات العادية، تفتح دورة استثنائية حتماً لمدة خمسة عشر يوماً.

٣ - تمدد سلطات المجالس السابقة، طوال الفترة التي لا تنعقد في خلالها المجالس الجديدة.

٤ - في حال حدوث شغور في أحد مجلسي الجمعية الفيدرالية، يحل محل النائب الخارج، طيلة الولاية، المرشح. الذي لم ينتخب، والذي نال أكبر عدد من الاصوات في الدائرة نفسها.

المادة التاسعة عشرة

١ - يلتئم مجلس الشعب ومجلس الأقاليم، في جلسة عامة مشتركة. بصفتيهما جمعية فيدرالية، مرة كل سنة في دورة عادية، وعند الحاجة في دورة استثنائية، لمناقشة المسائل التالية والتصويب عليها.

أ - انتخاب أعضاء الحكومة الفيدرالية.

ب - انتخاب رئيس الدولة الفيدرالية ونائب رئيس مجلس الوزراء

ج - انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية العليا.

د - - انتخاب القائد العام للجيش الفيدرالي.

هـ - انتخاب المستشار الفيدرالي.

و - تقرير الحكومة حول أوضاع الدولة الفيدرالية.

ز - بت نزاعات الإختصاص بين السلطات الفيدرالية.

ح - إعلان حالة الطوارئ وحالة الحرب.

٢ - لا تستطيع الجمعية الفيدرالية بدء مشاوراتها، إلا إذا كان النواب الحاضرون يشكلون الأغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضاء مجلس الشعب، والأغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضاء مجلس الأقاليم. تتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء المقترعين في مجلس الشعب، وأغلبية مجموع عدد أعضاء مجلس الأقاليم.

٣ - عندما يجتمع مجلس الشعب ومجلس الأقاليم في جلسة مشتركة، يكون مقرهما ومكتبهما في مقر ومكتب مجلس الشعب.

المادة العشرون

١ - يجتمع مجلس الشعب ومجلس الأقاليم حكماً في دورتين عاديتين كل سنة. ينعقدان كل على حدة. في الوقت نفسه تفتتح الدورة الأولى في أول يوم عمل من شهر تشرين الأول وتفتتح الدورة الثانية في أول يوم عمل من شهر نيسان. ومدة الدورة العادية تسعون يوماً.

٢ - يمكن دعوة مجلس الشعب ومجلس الأقاليم إلى عقد دورة استثنائية، على أساس جدول أعمال محدد، وبناء على طلب الحكومة او ثلث أعضاء أحد المجلسين. ومدة الدورة الإستثنائية شهر على الأكثر.

المادة الواحدة والعشرون

١ - جلسات مجلس الشعب ومجلس الأقاليم علنية. وينشر محضر المناقشات الكامل في الجريدة الرسمية.

٢ - بناء على اقتراح ثلث اعضائه او اقتراح الحكومة، يستطيع كل من المجلسين ان يقرر الاجتماع، بشكل لجنة سرية. والإقتراع على هذا الإقتراح هو نفسه سري.

٣ - إلا إذا كان هذا الدستور يفرض أغلبية موصوفة. وقرارت مجلس الشعب ليست صالحة إلا في حال حضور أغلبية أعضائه وفي حال إقرارها بالأغلبية المطلقة للأصوات المقترعة. وتتخذ قرارات مجلس الأقاليم بأغلبية مجموع عدد اعضائه.

المادة الثانية والعشرون

يحق لأعضاء الحكومة ويتوجب عليهم، إذا طلب منهم ذلك، حضور جلسات مجلس الشعب ومجلس الأقاليم، ويستمع إليهم عندما يطلبون ذلك.

المادة الثالثة والعشرون

١ - يمارس النائب مسؤولياته، بدون تفويض أمري.

٢ - لا يستطيع النائب أن يشغل في آن معاً أي منصب فيدرالي، ولا يستطيع بنوع خاص الجمع بين منصبه النيابي ومنصب عضو في الحكومة الفيدرالية.

٣ - يحدد القانون حالات عدم جواز انتخاب النائب وعدم جوار الجمع بين منصب النيابة ومناصب أخرى.

٤ - يفقد منصبه النيابي كل نائب يتغيب، بدون إجازة ودون عذر شرعي، عن حضور الجلسات.

٥ - تدفع للنائب تعويضات من الصندوق الفيدرالي، بواسطة قسائم حضور، حسب عدد

جلسات العمل التي يشارك فيها فعلياً .

٦ - يستطيع النائب، إذا احتاج ذلك وطلبه، أن يحصل على معاش تقاعدي، عندما يبلغ ٦٥ سنة من العمر. ويحسب المعاش بشكل متناسب مع مدة الولايات، التي يكون قد أتمها النائب .

المادة الرابعة والعشرون

١ - لا يمكن أن يلاحق النائب ويبحث عنه، ويوقف ويسجن أو يحاكم، بسبب الآراء والإقتراحات الصادرة عنه في خلال ممارسة ولايته.

٢ - لا يمكن أن يلاحق النائب ، في خلال مدة الدورات، أو يوقف ، بسبب جريمة او عقوبة، إلا بموافقة المجلس ، الذي ينتمي إليه ، باستثناء حالات الجرم المشهود .

٣ - لا يمكن أن يوقف النائب خارج الدورة ، إلا بموافقة مكتب المجلس ، الذي ينتمي إليه ، باستثناء حالات الجرم المشهود والملاحقات الموافق عليها أو الإدانة النهائية .

القسم الثاني: نشوء القوانين

المادة الخامسة والعشرون

١ - إقتراح القوانين منوط بالحكومة الفيدرالية والنواب .

٢ - مشاريع القوانين الصادرة عن الحكومة الفيدرالية تناقش في مجلس الوزراء ، وتحال في آن معاً إلى مكتبي مجلس الشعب ومجلس الأقاليم .

٣ - يجب أن تحمل القوانين المقترحة من النواب تواقيع ثلث نواب كل مجلس على الأقل .

٤ - لا تقبل الإقتراحات والتعديلات الصادرة عن النواب ، عندما يؤدي اعتمادها إما إلى تخفيض الواردات العامة ، وإما إلى زيادة خطورة في عبء عام .

المادة السادسة والعشرون

١ - يبحث كل مشروع أو اقتراح قانون من قبل كل من المجلسين ، بهدف اعتماد نص موحد، ويبحث فيه ، حسب النظام الداخلي ، من قبل المجلس نفسه ، الذي يقره مادة مادة ، ثم بتصويت نهائي على مجمل النص .

٢ - عندما لا يقر مشروع أو اقتراح قانون بعد قراءتين من قبل كل من المجلسين ، أو إذا أعلنت الحكومة الطوارئ، بعد قراءة واحدة من قبل كل منهما ، تؤلف لجنة توفيق مختلطة ، مكونة مناصفة من اعضاء المجلسين تقترح نصاً حول الأحكام الباقية قيد المناقشة .

٣ - إذا توصلت لجنة التوفيق إلى اعتماد نص مشترك، لا يمكن قبول أي تعديل عليه ، ويقره المجلسان

نهائياً. وإذا لم تتوصل اللجنة المختلطة إلى اتفاق، يعتبر مشروع أو اقتراح القانون مرفوضاً.

المادة السابعة والعشرون

١ - يستطيع المجلسان، عن طريق اقتراع مشابه، الموافقة على اقتراحات ملزمة، تدعو الحكومة إلى تقديم مشاريع قوانين تتناول مسائل معينة، مع التقيد بتعليماتها.

٢ - يستطيع أيضاً كل من المجلسين التصويت على دعوات موجهة للحكومة بخصوص درس بعض المسائل.

المادة الثامنة والعشرون

ينشر رئيس الدولة الفيدرالية القوانين، في خلال العشرة أيام، التي تلي إحالة القانون الذي أقر نهائياً إلى الحكومة الفيدرالية.

المادة التاسعة والعشرون

١ - لا يمكن تفويض الحكومة الفيدرلية بممارسة المهام التشريعية.

٢ - إذا أعلنت حالة الطوارئ أو حالة الحرب، تستطيع الحكومة اعتماد أوامر لها قوة القانون، وهي ملزمة، يوم نشرها رسمياً بالذات، بأن تحيلها إلى مكتبي مجلس الشعب ومجلس الأقاليم، اللذين يدعيان إلى الإنعقاد خلال عشرة أيام، من أجل تحويل الأوامر إلى قوانين عادية، باللجوء إلى الأصول المعجلة، ومفعول الأوامر الرجعي يعتبر ملغياً، في خلال الثلاثين يوماً، التي تلي نشرها.

المادة الثلاثون

١ - تستطيع الحكومة الفيدرالية أن تحيل إلى مكتبي مجلس الشعب ومجلس الأقاليم مشاريع قوانين معلنة مستعجلة يعمد كل من المجلسين إلى بحثها بالأولوية وفق أصول معجلة، يحدد النظام الداخلي شكلياتها. وعند الحاجة، تطلب الحكومة الفيدرالية فتح دورة استثنائية لهذه الغاية.

٢ - تكون موافقة كل من المجلسين حاصلة ضمناً، عند انتهاء مهلة الثلاثين يوماً، ابتداء من إحالة مشروع القانون المعجل، إذا لم يبته المجلسان في خلال هذه الفترة. تعلق مهلة الثلاثين يوماً، إذا لم تكن الجمعية الفيدرالية في دورة.

٣ - مشاريع القوانين في المواضيع الدستورية والإنتخابية ومشاريع الموافقة على الموازنات والحسابات، لا يمكن أن تعطى صفة الإستعجال، بل يجب أن تبحث وتقر، حسب الأصول العادية. تحصل ضمناً، مع ذلك، موافقة كل من المجلسين، عند مرور مهلة التسعين يوماً، ابتداء من تاريخ إحالة مشاريع الموافقة على الموازنات والحسابات، إذا لم يبتها المجلسان في خلال هذه المدة.

٤ - في حالة الموافقة الضمنية ، ينشر رئيس الدولة الفيدرالية القانون ، بالطريقة نفسها ، التي تعتمد ، عند إقراره من قبل المجلسين .

الحكومة الفيدرالية

المادة الواحدة والثلاثون

تمارس حكومة فيدرالية أو مجلس وزراء مؤلف من عشرة أعضاء ، السلطة العليا التوجيهية والتنفيذية والإدارية للدولة الفيدرالية .

المادة الثانية والثلاثون

١ - تتألف الحكومة الفيدرالية من عشر وزارات

٢ - الوزارات السياسية هي :

أ - وزارة العدل

ب - وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية .

ج - وزارة الداخلية

د - وزارة الدفاع

٣ - الوزارت الإقتصادية هي :

أ - وزارة المال والموازنة والشؤون الإقتصادية .

ب - وزارة الأشغال العامة والمواصلات ..

ج وزارة البريد والإتصالات البعيدة المدى .

٤ - الوزارات ذات الصفة التربوية والإجتماعية هي :

أ - وزارة التربية والثقافة .

ب - وزارة الشؤون الاجتماعية.

ج - وزارة الصحة .

المادة الثالثة والثلاثون

١ - أعضاء الحكومة الفيدرالية او الوزراء يعينون لمدة ثلاث سنوات من قبل الجميعة الفيدرالية ، ويختارون من بين المواطنين الذين يمكن انتخابهم. لكن لا يمكن اختيار أكثر من وزيرين تابعين لإقليم واحد أو لأراضي بيروت الفيدرالية .

٢ - يعاد انتخاب الحكومة الفيدرالية كلياً، بعد كل انتخاب جديد للجمعية الفيدرالية، ويمكن إعادة انتخاب الوزراء الخارجين من الحكومة أنفسهم مرة أخرى.

٣ - يصار فوراً إلى ملء الشغور، الذي يحصل في الحكومة الفيدرالية، في خلال فترة الثلاث سنوات، للفترة الباقية من ولاية الحكومة، وإذا لم تكن الجمعية الفيدرالية في دورة، تدعى إلى دورة استثنائية لهذه الغاية.

٤ - يوضع كل عضو في الحكومة على رأس وزارة ويحظر الجمع بين وزارتين أو أكثر من قبل عضو واحد.

المادة الرابعة والثلاثون

لا يستطيع أعضاء الحكومة الفيدرالية، في خلال مدة ولايتهم، ممارسة أي عمل آخر، إن في خدمة الدولة الفيدرالية، أو في خدمة الأقاليم، ولا ممارسة مهنة أو أي نشاط في القطاع الخاص، والنائب الذي يصبح وزيراً، يحال على الإستيداع.

المادة الخامسة والثلاثون

١ - الحكومة الفيدرالية يرئسها رئيس الدولة الفيدرالية، ولها نائب رئيس.

٢ - رئيس الدولة الفيدرالية ونائب رئيس الحكومة الفيدرالية يعينان، لمدة سنة، من قبل الجمعية الفيدرالية، من بين اعضاء مجلس الوزراء.

٣ - الرئيس الخارج لا يمكن أن ينتخب رئيساً أو نائباً للرئيس في السنة اللاحقة، والعضو الواحد لا يمكن انتخابه نائباً للرئيس سنتين متتاليتين.

٤ - يتقاضى رئيس الدولة الفيدرالية ونائب رئيس الحكومة الفيدرالية والوزراء تعويضاً شهرياً من الصندوق الفيدرالي. ويستطيعون، إذا كانوا بحاجة إلى ذلك وطلبوه، الحصول على معاش تقاعدي، عند بلوغهم سن الخمس والستين سنة، بحسب المعاش قياساً على مدة خدمتهم.

٥ - يوضع كل من رئيس الدولة الفيدرالية ونائب رئيس الحكومة الفيدرالية على رأس وزارة.

المادة السادسة والثلاثون

إن مهام الحكومة، ضمن حدود هذا الدستور، هي الآتية:

١ - تسهر على تطبيق الدستور والقوانين والأنظمة الفيدرالية، وتتخذ التدابير الضرورية من أجل تطبيقها وتأمين تنفيذها.

٢ - تسهر على ضمان القوانين الأساسية الخاصة بالأقاليم.

٣ - تدير الشؤون الفيدرالية .

٤ - تشارك مع الجمعية الفيدرالية في اقتراح مشاريع القوانين ، وتبدي رأيها في القوانين المقترحة من قبل النواب .

٥ - تعمد الى تعيين المندوبين العامين الفيدراليين ، عندما لا يكون ذلك من اختصاص سلطة أخرى

٦ - تقترح أسماء المندوبين الفيدراليين ، الذين يعود انتخابهم إلى الجمعية الفيدرالية .

٧ - تناط بها العلاقات الدولية للدولة الفيدرالية ، وتسهر على مصالح هذه في الخارج .

٨ - تسهر على أمن الدولة الفيدرالية الخارجي ، وعلى المحافظة على استقلالها .

٩ - تسهر على أمن الدولة الفيدرالية الداخلي ، وعلى المحافظة على النظام العام والطمأنينة

١٠ - تدير الإدارة الفيدرالية ، وتراقب المندوبين العامين للإدراة الفيدرالية .

١١ - تراقب دوائر الإدارات الإقليمية الموضوعة تحت رقابتها .

١٢ - تتولى إدارة مالية الدولة الفيدرالية ، تحضر الموازنة ، وتؤدي حساباً على الوارادات والنفقات .

١٣ - تؤدي حساباً للجمعية الفيدرالية عن إدارتها للشؤون العامة ، في كل دورة عادية ، وترفع إليها تقريراً حول أوضاع الدولة الفيدرالية .

المادة السابعة والثلاثون

١ - توزع الشؤون الحكومية على الوزارات وتعالج من قبلها ، ضمن حدود الاختصاصات العائدة لكل منها. لكن القرارات تصدر عن الحكومة ، بصفتها سلطة .

٢ - يمكن للقانون أن يخول الوزارات والأجهزة التابعة لها صلاحية بت بعض الشؤون بنفسها.

٣ - لا يمكن أن تلتئم الحكومة بصورة شرعية ، إلا إذا حضر على الأقل ستة من اعضائها .

المادة الثامنة والثلاثون

١ - تكلف مستشارية فيدرالية ، تابعة لمستشار الدولة الفيدرالية ، أمانة سر الجمعية الفيدرالية والحكومة الفيدرالية .

٢ - ينتخب المستشار من قبل الجمعية الفيدرالية ، لمدة ثلاث سنوات ، في الوقت نفسه ، مع المجلس الفيدرالي .

٣ - توضع المستشارية تحت مراقبة الحكومة ، ويتم تنظيمها بقانون .

المادة التاسعة والثلاثون

يكلف ديوان للمحاسبة مهام المحاسبة الوطنية الفيدرالية، والتفتيش العام على الأموال الفيدرالية.

ديوان المحاسبة مستقل، وهو تابع إدارياً للحكومة.

المادة الأربعون

١ - تكون محكمة إدارية فيدرالية ناظرة في النزاعات قاضياً عادياً في الشؤون الإدارية الفيدرالية.

٢ - المحكمة الإدارية الفيدرالية مستقلة وهي مرتبطة إدارياً بالحكومة.

المادة الواحدة والأربعون

١ - يملك مجلس الخدمة العامة صلاحيات في الأمور التالية:

أ - ممارسة رقابة مسبقة على قانون الأعمال الإدارية المتعلقة بسير تمرس أفراد الجيش والبوليس والخدمة العامة بوظائفهم، على أن تستثنى منها المراقبة الإستثنائية.

ب - اختيار وتعيين، عن طريق المباراة، المندوبين العامين الفيدراليين، الذين لا يعود تعيينهم، حسب القانون، للحكومة او لسلطات أخرى.

ج - إبداء رأيه حول مشاريع واقتراحات القوانين والأنظمة المتعلقة بالإدراة الفيدرالية، او تحضير ووضع نص هذه المشاريع بنفسه، اذا طلبت منه.

د - التفتيش على الإدارة الفيدرالية، بما فيها المصالح الإدراية العائدة للجيش والبوليس الفيدرالي.

٢ - مجلس الخدمة العامة مستقل وهو مرتبط إدارياً بالحكومة.

المادة الثانية والأربعون

تنظم المحاكم الفيدرالية بموجب قانون يحدد بنوع خاص اختصاصها، في ما يتعلق بالشؤون التي تثير اعتراضاً على القوانين الفيدرالية، والنزاعات بين مواطنين منتمين إلى اقاليم مختلفة، والنزاعات التي تدخل طرفاً فيها الدولة الفيدرالية أو أحد موظفيها، والنزاعات المتعلقة بأعضاء السلك الديبلوماسي والقنصلي المعتمدين في الدولة الفيدرالية، والمخالفات للقوانين الجنائية والضريبية.

العلاقات الدولية

المادة الثالثة والأربعون

يؤمن رئيس الدولة الفيدرالية إدارة العلاقات الدولية، ويمثل الدولة في الخارج، وهو يتولى اعتماد الممثلين الديبلوماسيين لدى الدول الأجنبية، ويقبل اعتماد الممثلين الأجانب لديه.

المادرة الرابعة والأربعون

يعقد رئيس الدولة الفيدرالية المعاهدات، ويمكنه أن يفوض هذه الصلاحية، بالنسبة للمعاهدات المعفية من المصادقة.

المادة الخامسة والأربعون

لا يمكن لأي معاهدة، أياً كان شكلها أو اسمها، أن تربط لبنان بدون موافقة مسبقة، صريحة او ضمنية، لمجلس الشعب ومجلس الأقاليم، باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادة الثانية والأربعين.

المادة السادسة والأربعون

١ - يصادق رئيس الدولة الفيدرالية على المعاهدات بعد موافقة مجلس الشعب ومجلس الأقاليم عليها. تعطى الموافقة بموجب قانون.

٢ - تخضع وحدها للمصادقة

أ - المعاهدات التي تشير صراحة إلى أنه سيصادق عليها.

ب - معاهدات السلام.

ج - معاهدات الأحلاف.

د - المعاهدات التي تنص على تعديل الحدود.

هـ - المعاهدات التي ينتج عنها تقويض سيادة

و - المعاهدات المتعارضة مع هذا الدستور.

وفي الحالات المنصوص عليها في "د" و"هـ" و "و".

لا تستطيع الجمعية الفيدرالية إعطاء موافقتها، إلا باللجوء إلى أصول التعديل الدستوري.

المادة السابعة والأربعون

تخضع المعاهدات المعفاة من المصادقة لموافقة مجلس الشعب ومجلس الأقاليم، وتمنح الموافقة ضمنياً، عند انتهاء مهلة ثلاثين يوماً، اعتباراً من تاريخ إحالتها على مكتبي المجلسين، إذا لم يعمد خلال هذه الفترة ثلث اعضاء كل من المجلسين إلى مناقشة قانون الموافقة والتصويت عليه. تعلق مهلة الثلاثين يوماً، عندما لا تكون الجمعية الفيدرالية في دورة.

المادة الثامنة والأربعون

تعفى من الموافقة المسبقة من قبل مجلس الشعب ومجلس الأقاليم:

أ - المعاهدات التي أجاز عقدها القانون.

ب - المعاهدات التي يكون موضوعها تفسير معاهدة أو تنفيذها .

ج - المعاهدات المعقودة لمدة لا تزيد على سنة واحدة، والتي لا يفرض تنفيذها فتحاً فورياً وأكيداً لاعتماد .

د - معاهدات الهدنة والإستسلام العسكرية .

المادة التاسعة والأربعون

ينشر رئيس الدولة الفيدرالية المعاهدات، بمرسوم في الجريدة الرسمية. وللمعاهدات المعقودة والمنشورة بصورة قانونية صفة القوة الملزمة في النظام القانوني الداخلي، اعتباراً من تاريخ نشرها، ويتقدم مفعولها على مفعول القوانين، شرط أن تطبق، كل على حدة، من قبل الفريق الآخر المتعاقد .

المادة الخمسون

المعاهدات، التي تتطلب موافقة مجلس الجمعية الفيدرالية، والتي تتخذ، حسب رأي الحكومة الفيدرالية، صفة الإستعجال يمكن أن تكون نافذة، قبل أن تحظى بهذه الموافقة، شرط أن تتضمن بنداً، يخول لبنان حق نقضها، في حال رفض المجلسين الموافقة عليها .

المادة الواحدة والخمسون

تطبق الأحكام السابقة ايضاً في حالة الإنضمام إلى معاهدة .

المادة الثانية والخمسون

ينقض رئيس الدولة الفيدرالية المعاهدات. ولا يمكن نقض المعاهدات، التي حازت على موافقة الجمعية الفيدرالية، إلا عن طريق الموافقة إياها.

المادة الثالثة والخمسون

المحاكم على اختلافها مخولة صلاحية تفسير المعاهدات، ولا اختصاص لها البت دستورية المعاهدات، وإذا أثيرت مسألة اللادستورية، عند حصول خلاف ما، على الهيئة القضائية، التي يحال إليها الأمر، أن تعلق البحث فيه وأن تحيل القرار إلى المحكمة الدستورية .

المادة الرابعة والخمسون

قواعد القانون الدولي العام هي جزء عضوي من القانون اللبناني، لها سلطة أعلى من سلطة القوانين، وتنشأ عنها مباشرة حقوق وموجبات بالنسبة للأشخاص الحقيقيين والمعنويين. وإذا ظهر شك، في خلال خلاف ما، حول قاعدة من قواعد القانون الدولي العام، على الهيئة القضائية التي يحال إليها الأمر، أن تمتنع عن بته، وأن تحيل القرار إلى المحكمة الدستورية .

الأقاليم

المادة الخامسة والخمسون

١ - تدار شؤون كل إقليم بموجب قانون إقليمي أساسي، يوضع بموجب قانون إقليمي وقابل للتعديل بالطريقة نفسها. لكن القانون الأساسي لا يمكن اعتماده من قبل الجمعية الإقليمية إلا بأغلبية ثلثي الأصوات المعبر عنها.

٢ - يجب أن يتوافق قانون الإقليم الأساسي مع مبادئ الدولة القائمة على أسس قانونية جمهورية وديمقراطية واجتماعية، وفق المعنى الوارد في هذا الدستور.

٣ - تضمن الدولة الفيدرالية مطابقة قانون الإقليم الأساسي لأحكام الدستور الفيدرالي، لا سيما للحقوق الأساسية المنصوص عليها في الجزء الأول من هذا الدستور.

المادة السادسة والخمسون

يتقدم القانون الفدرالي على القانون الإقليمي.

المادة السابعة والخمسون

تتبادل السلطات الفيدرالية والإقليمية المساعدة والمؤازرة.

المادة الثامنة والخمسون

١ - تملك الأقاليم حق التشريع والتنفيذ في الشؤون التي لا ينيطها صراحة هذا الدستور بالسلطات الفيدرالية.

٢ - في ميدان التشريع المحصور بالسلطات الفيدرالية، لا صلاحية للأقاليم بالتشريع، إلا بمقدار ما يجيز ذلك قانون فيدرالي صريح.

المادة التاسعة والخمسون

١ - على الأقاليم أن تتخذ، تحت مراقبة السلطات الفيدرالية، التدابير الضرورية الآيلة إلى تأمين تنفيذ القوانين الفيدرالية والمعاهدات الدولية، في حدود اختصاصاتها الذاتية.

٢ - عندما لا يلتزم إقليم بالموجبات الفيدرالية، التي يفرضها إما هذا الدستور وإما القوانين الفيدرالية، تستطيع الحكومة الفيدرالية، بموافقة مجلس الأقاليم، إتخاذ التدابير الضرورية الآيلة إلى جعل هذا الإقليم يلتزم بالتزاماته، عن طريق الإكراه الفيدرالي.

المادة الستون

تسري ذات الحقوق والموجبات على جميع اللبنانيين، في كل إقليم.

المادة الواحدة والستون

في المناصب الفيدرالية العليا، يجب أن يعين موظفون ينتمون إلى جميع الأقاليم، قدر الإمكان، وبنسبة ملائمة. وفي بقية المناصب الفيدرالية، يجب اختيار الموظفين، بصورة عامة من الأقليم، الذي يمارسون فيه نشاطهم.

المادة الثانية والستون

١ - في كل الإقليم، يتمثل الشعب بجمعية إقليمية، تمارس السلطة التشريعية وتكون العاصمة الإقليمية مقرها.

٢ - يتم انتخاب الجمعيات الإقليمية بالإقتراع العام، المباشر والسري، وفق التمثيل النسبي، من قبل جميع مواطني الإقليم، الذين يخولهم قانون الإنتخاب حق الإقتراع.

٣ - لا يجوز أن يخضع قانون انتخاب الإقليم الناخبين والمرشحين لشروط أقسى من تلك التي يفرضها قانون انتخاب الجمعية الفيدرالية.

٤ - تتكون الوحدة الإنتخابية من الدائرة. يجب أن توزع المقاعد النيابية على الدوائر بنسبة عدد مواطنيها. يجب ألا يتعدى عدد المستشارين الإجمالي الثلاثين.

٥ - تنتخب الجمعية الإقليمية لمدة ثلاث سنوات، وتجدد كلياً في كل مرة.

المادة الثالثة والستون

لا تكون قرارات الجمعية الإقليمية صالحة، إلا إذا حضرت أغلبية أعضائها، وأقرت بالأغلبية المطلقة للاصوات المعبر عنها، باستثناء الحالات، التي ينص فيها هذا الدستور او قانون الإقليم الأساسي على أغلبية موصوفة.

المادة الرابعة والستون

١ - كل قانون تقره الجمعية الإقليمية، يجب أن يبلغ، قبل نشره، إلى الوزارة الفيدرالية المختصة، من قبل حاكم الإقليم.

٢ - كل قانون تقره الجمعية الإقليمية يجب أن يصدر، وفق أحكام قانون الإقليم الأساسي، وأن ينشره حاكم الإقليم في نشرة قوانين الإقليم.

المادة الخامسة والستون

١ - يمكن حل الجمعية الإقليمية، بناء على اقتراح الحكومة الفيدرالية وبموافقة مجلسي الجمعية الفيدرالية.

٢ - بعد حصول الحل، يصار إلى إجراء انتخابات جديدة، في مهلة ثلاثة أسابيع، طبقاً لأحكام القانون الأساسي، ويجب أن تدعى الجمعية الجديدة إلى الإنعقاد خلال الأسابيع الثلاثة، التي تلي الإنتخابات.

المادة السادسة والستون

١ - يتمتع المستشارون الإقليميون بنفس الحصانة التي يتمتع بها النواب.

٢ - تدفع للمستشارين الإقليميين تعويضات من الصندوق الإقليمي، بموجب قسائم حضور، وبناء على كل جلسة عمل يشاركون فيها فعلياً.

المادة السابعة والستون

١ - تمارس السلطات التنفيذية في كل إقليم من قبل حكومة اقليمية، تنتخبها الجميعة الإقليمية.

٢ - تتألف الحكومة الفيدرالية من حاكم الإقليم، ونواب حاكم، وعدد ضروري من الأعضاء. الحكومة الأقليمية هي مسؤولة أمام الجمعية الإقليمية، ويمكن لهذه أن تسقطها، وتتخذ قراراتها بصورة جماعية.

٣ - يحق فقط للأشخاص الممكن انتخابهم للجمعية الإقليمية أن يكونوا أعضاء في الحكومة الإقليمية.

٤ - تدوم ولاية الحاكم سنة واحدة لا يمكن تجديدها مباشرة.

المادة الثامنة والستون

١ - يقسم كل إقليم إلى وحدات إدارية على نوعين: الدوائر والبلديات.

٢ - تتبع البلديات للدوائر.

٣ - تتمتع الدوائر والبلديات بالشخصية القانونية، ضمن الحدود المنصوص عليها في القوانين الفيدرالية والإقليمية.

٤ - الهيئة العليا في الدائرة هي مجلس الدائرة، والهيئة العليا في البلدية هي المجلس البلدي.

٥ - يتم انتخاب المجالس بالإقتراع العام، المباشر والسري، وفق التمثيل النسبي، من قبل جميع المواطنين، الذين تكون إقامتهم في الوحدة الإدارية والذين يحق لهم الإقتراع. حق الإنتخاب والترشيح لا يمكن إخضاعه لشروط أقسى من تلك المفروضة على انتخابات مجلس الأقاليم، ولكي يمكن انتخاب شخص ما في وحدة إدارية، يجب أن يكون فيه سكنه الرئيسي.

٦ - يجب ألا يتعدى عدد المستشارين الإجمالي في الدائرة التسعة. ويكون الأمر كذلك بالنسبة

للمستشارين البلديين .

٧ - تحدد القوانين الفيدرالية والإقليمية ضمن نطاق اختصاصات كل منها، الشؤون الإدارية، الداخلة في صلاحيات مجالس الدوائر والمجالس البلدية .

أراضي بيروت الفيدرالية

المادة التاسعة والستون

يطبق هذا الدستور مباشرة على كل ساحة أراضي بيروت الفيدرالية .

المادة السبعون

تعود السلطة التشريعية على أراضي بيروت الفيدرالية إلى الجمعية الفيدرالية .

المادة الواحدة والسبعون

١ - يمارس السلطة التنفيذية على أراضي بيروت الفيدرالية مجلس للعاصمة، مؤلف من عشرة اعضاء، ينتخبون بالإقتراع العام، المباشر والسري، وفق مبدأ التمثيل النسبي. مواطنو العاصمة الذين لهم حق الإقتراع هم ناخبون كما يمكن انتخابهم .

٢ - قرارات مجلس العاصمة هي جماعية

المادة الثانية والسبعون

يرئس مجلس العاصمة حاكم العاصمة، الذي يعاونه نائب الحاكم. يتم اختيار الحاكم ونائب الحاكم من قبل الحكومة الفيدرالية، من بين اعضاء مجلس العاصمة المنتخبين .

المادة الثالثة والسبعون

١ - يمنع إدخال صناعات جديدة إلى أراضي بيروت الفيدرالية .

٢ - يتوجب على المؤسسات الصناعية أن تقيم مركزها الإداري في الإقليم، الذي يوجد فيه مركزها الإستثماري الرئيسي .

المادة الرابعة والسبعون

يحدد قانون فيدرالي تفاصيل تطبيق الجزء السابع من هذا الدستور، وينظم إدارة اراضي بيروت الفيدرالية .

الفصل الرابع عشر
بوادر السقوط

الصحوة الإسلامية وردود الفعل

★ الظاهرة الجديدة

منذ أوائل الثمانينات شهد لبنان صحوة إسلامية عامة شملت أوساط دينية وسياسية فاعلة وكانت تقوم على نشر المبادئ والثقافة الإسلامية وتوعية الناس ومخاطبتهم بلغة القرآن والأحكام الشرعية. هذه الظاهرة تكونت ملامحها في أواخر السبعينات، وتبنت فكرة إعادة تحكيم الإسلام في الحياة ومن ثم المطالبة بالجمهورية الإسلامية، ولم تلبث أن توسعت وامتدت بتأثيراتها إلى مختلف المناطق، واتخذت شكل خطب ومهرجانات ومسيرات تدعو لإبعاد الموارنة عن السلطة وتأسيس نظام جديد ينسجم مع مفاهيم الشعب. وفي مثل هذه الأجواء انتشرت جملة من الشعارات التي كانت تركز على مضمون الدعوة، وصار الموضوع مطروحاً للمناقشة في الصحف والإذاعات. وسرعان ما تطورت هذه الحملة عبر سيل من الإعلام المتدفق على شكل بيانات ومنشورات تحمل اسم «الحركة الإسلامية في لبنان»، وتتضمن مواقف وكلمات لشخصيات دينية ومدنية متنوعة حول مسألة الحكم والبديل المناسب.

وهكذا شهدت الساحة أصداء لموقف سياسي حملته دعوات علنية متتالية وشبه يومية لإسقاط النظام الماروني من قبل جهات معينة كانت تحرص على تجييش الرأي العام ضد أي شكل من أشكال المداهنة أو المساومة وتسعى جاهدة لبث آرائها السياسية بشيء من الحركة والحيوية وضمن خطة مبرمجة ومدروسة.

وما يميز هذه الظاهرة هو أنها كانت تتضمن مفاهيم جديدة في العمل السياسي تعتبر أن الإسلام هو الأقدر على القيام بأعباء الحكم، ومن خلال ما ورد في الخطب والبيانات والمقابلات الصحفية والإذاعية لأصحاب هذا الشأن، يتبين أن المشروع المطروح لم يكن له أي صلة بما كانت تطرحه الحركات السياسية العلمانية أو حتى القيادات الإسلامية التقليدية، وإنما كان يستند إلى خلفية سياسية تدعو لإحياء الإسلام كصيغة ايديولوجية متكاملة.

هذه الطروحات شكلت منطلقاً واسعاً للتأثير على عامة المسلمين وبطريقة تختلف تماماً عما كان سائداً في الساحة، لاسيما فيما يتعلق بمنهج الأحزاب والقوى السياسية العلمانية والدينية التي نظرت إليها بكثير من الإستغراب والدهشة، أما في الوسط الماروني فكانت ردة الفعل عنيفة جداً.

وقد لوحظ أن الاحزاب الوطنية تراجعت عن طلب تغيير النظام للمطالبة بالإصلاح، أما الإسلاميون فإنهم تقدموا عن المطالبة بالإصلاح إلى المطالبة بتغيير النظام. إذ اعتبر الحزب الشيوعي «أن الإصلاح لا يمكن أن يتم وفق شعار إبدال الحكم المسيحي بحكم اسلامي، ولا وفق شعار الأكثرية الطائفية،

بل على أساس الإصلاح الديمقراطي الذي يلغي الطائفية السياسية إلغاءً كاملاً [١]. وعلق الوزير وليد جنبلاط على هذه الظاهرة فرأى أن اليسار في لبنان يتراجع أمام الأصوليين [٢]. ولم تكن المضاعفات التي ولدتها هذه الدعوات لتقف عند هذا الحد بل كانت تتسع باستمرار، وأصبح لها قاعدة شعبية لا يستهان بها، بعدما تقلصت حدة المعارضة لها في ظل الإصرار على نشرها بجدية وفاعلية. كما تطورت المواقع الإجتماعية للإتجاهات السياسية المؤيدة لها، والتي عملت على توسيع دائرة نشاطاتها الثقافية والإعلامية، مما أدى إلى بروز هوية سياسية جديدة على الساحة، وما «الموجة الأصولية» التي دأبت وسائل الإعلام على الحديث عنها إلا تعبير مباشر عن هذه الهوية التي ملأت سماتها عناوين المرحلة.

★ البلبلة والمخاوف المارونية

كان من نتائج هذه الصحوة الإسلامية ويقظة الجماهير المسلمة أن كثرت الدعوات المطالبة بتغيير النظام، ولعل هذا ما حمل أمين الجميل على القول إن «في البلد طروحات ومواقف تتجاوز الشخص إلى النظام، وتتجاوز الحكم إلى الكيان نفسه.. فعندما يكون هناك من يدعو إلى إقامة جمهورية اسلامية، وعندما يكون هناك من يقول أن لا خلاص للمسيحيين إلا بإسرائيل، يكون الموضوع أخطر وأهم من أن يعالج بروتشة المراسيم والبحث في الأشكال الدستورية الإصلاحية»[٣].

وفي هذه الأثناء صدرت توقعات عديدة من رجال السياسة باحتمال حدوث تغيير سياسي يطال هوية الرئاسة بالذات. فأمين عام الحزب الشيوعي جورج حاوي توقع أن يكون امين الجميل آخر رئيس ماروني في لبنان، مشككاً في أن يتمكن (الجميل) من إكمال فترته الرئاسية. وفي هذا الإطار نقلت مجلة «الشراع» عن النائب الماروني أوغست باخوس أنه قال في لقاء خاص تم داخل أروقة الكسليك في نيسان ١٩٨٥، أن هناك من أخذ يقترح داخل صفوف القيادات المارونية بأن تتخلى الطائفة المارونية، عن سابق تصميم وبقناعة تامة عن منصب رئاسة الجمهورية للمسلمين، طالما أن هذا المنصب هو الذي يجلب للموارنة الويلات والخسائر منذ سنين طويلة [٤]. كما أكدت إحدى الشخصيات النيابية أيضاً أنه جرى في الفترة نفسها بحث جدي في تبديل طائفة رئيس الجمهورية، ليكون من الطائفة الأرثوذكسية بدلاً من الطائفة المارونية [٥].

هذا وقد تصدى حزب الكتائب للحملة على النظام، بشخص رئيسه آنذاك ايلي كرامة الذي زعم أن المطالبة بتغيير النظام هدفه إبدال تعاون الطوائف بنظام الطائفية، «مما يعني انتفاء كل الحقوق والحريات للجميع»، متجاهلاً أن الذي يسود فعلاً هو نظام الطائفية بعينه. وذهب كرامة إلى حد اعتبار أن «ثمة علاقة تأسيسية بين الوطن اللبناني من جهة والنظام السياسي القائم من جهة أخرى، ولا يمكن فرض بنية سياسية لهذا الوطن تناقض أو تخالف بنيته المجتمعية، وكما تكون هذه تكون تلك»[٦].

وقد اعتبر صلاح مطر عضو المكتب السياسي الكتائبي، «أن الدعوة إلى جمهورية اسلامية هي عودة بالتاريخ إلى القرون الوسطى» (٧). وذلك لأن الإسلام هو «رسالة تقهقر وباطنية جامدة ورجعية ما بعدها رجعية»، بعكس المسيحية التي هي «رسالة تقدم وحضارة ورقي» (٨).

وفي ظل هذه الأجواء كثر الحديث عن تنحية أمين الجميل واستبداله بشخصية مسيحية أخرى للحفاظ على جوهر النظام (٩). فسليمان فرنجية الذي دعا الجميل مراراً للإستقالة (١٠)، نظراً لعداوته الخاصة بحزب الكتائب بسبب مقتل ابنه طوني عام ١٩٧٨، التقى ايلي حبيقة في إهدن بتاريخ ٣١ تموز ١٩٨٥ واتفق معه على ضرورة العمل من أجل الحفاظ على النظام الماروني كوسيلة للحفاظ على الدور المسيحي في لبنان (١١).

وقد رحب رئيس حزب الكتائب بلقاء حبيقة ـ فرنجية وتمنى منه «خيراً» مؤكداً «أن الحزب مع كل تقارب مسيحي ـ مسيحي». وخلال الإجتماع الأسبوعي للمكتب السياسي الكتائبي في أول آب ١٩٨٥، نبه المجتمعون «إلى أن التركيز على رئيس الجمهورية لا يستهدف شخص الرئيس بقدر ما يستهدف مركز الرئاسة بالذات، كما كان دأبهم في العهود السابقة» (١٢)، وكذلك اعتبر النائب الكتائبي لويس أبو شرف أن المطالبة باستقالة الجميل هدفها «الوصول إلى السلطة وتغيير النظام»، مضيفاً «أن النظام ليس مسؤولاً، وإنما الساهرون على تطبيق هذا النظام هم المسؤولون، وليس شخصاً بمفرده» (١٣).

ورأى حزب «حراس الأرز» أن الحل يقوم على «رفع وصاية رجال الدين عن السياسة» و«فصل الدين عن الدولة» (١٤). بينما أعلن كميل شمعون رفضه لإلغاء الطائفية السياسية أو الإدارية (١٥).

ولم يؤد التصدي الماروني للإسلاميين إلى التخفيف من حدة طروحاتهم ومواقفهم، بل على العكس زادها قوة وحيوية، مما أدى إلى تخوف حقيقي داخل الأوساط المارونية من مغبة النتائج المترتبة على هذه الصحوة. وقد أفادت المصادر الدبلوماسية في هذا الشأن أن زعماء الموارنة نقلوا شكواهم إلى المراجع الدولية بأنهم يواجهون وضعاً حرجاً تجاه تنامي الوضع الديموغرافي للمسلمين. واشتكى بعضهم من أن المسلمين، ومنذ ثلاثة عهود أو أكثر، لم يعودوا يتعاونون مع رئيس الجمهورية. كما شكا بعض رجال الإكليروس والقادة السياسيين للموارنة من أن الطوائف المسيحية الأخرى لم تعد تقدم الدعم الكافي للنهج الماروني الحاكم في لبنان. هذا إضافة إلى أن قادة الموارنة كانوا يختلفون في بعض وجهات نظرهم وبشكل عميق حول موقفهم من التسوية مع كل الطوائف، وتجاه تحديد دور للبنان يضمن بقاءه على المستوى الإقليمي، خصوصاً بعد حصول عمليات التهجير الواسعة التي دفعت العديد من المسيحيين إلى الهجرة بسبب ظروف الحرب.

وذهبت المعلومات إلى حد القول أن كبار القادة الموارنة من رئاسة الجمهورية إلى البطريركية أخذوا

يعترفون صراحة أنهم يخوضون معركة الحفاظ على البقاء، ونقل عن هؤلاء القياديين أنهم يفضلون التنازل عن رئاسة الجمهورية، إذا كان تنازلهم هذا يضمن بقاء لبنان بمقوماته المسيحية وقبول المسلمين بذلك، كما أن بعض هؤلاء القادة عكسوا للمراجع الدولية ما يعتبرونه الثمن الفادح الذي قدمته الطائفة المارونية دفاعاً عن رئاسة الجمهورية ولبنان المسيحي بشكل عام (١٦).

★ مخاوف الغرب والخطط البديلة

لا شك أن الدعوات الإسلامية التي كانت غايتها إزالة سلطة «الأقلية المارونية» عن «الأكثرية المسلمة» قد أثارت مخاوف حقيقية في الغرب الذي أصبح قلقاً على نفوذه في المنطقة. وفي أوائل العام ١٩٨٥ صدرت تصريحات عن القادة الصهاينة تنبأت بأن المسلمين سيستولون على السلطة في لبنان قريباً، وأن حكماً اسلامياً سينشأ في هذا البلد. ففي ١٩ جمادى الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ٩ شباط ١٩٨٥ م صرح اوري لوبراني منسق النشاطات الإسرائيلية في لبنان بما يلي: «لا شك عندي أننا سنواجه في المستقبل القريب جمهورية اسلامية في لبنان، وهذا ليس مستقبلاً مفرحاً بالنسبة لنا. نحن لا نستطيع منع تحقق هذا الحلم، ولكن يجب أن نستعد لمواجهة الأمر». وفي اليوم التالي أصدر شيمون بيريز رئيس حكومة الكيان الصهيوني، تصريحاً جاء فيه: «إن لبنان كان لسنوات طويلة يخضع لحكم المسيحيين، ولكن المسلمين سيحتلون السلطة في المستقبل القريب، وهذا أمر مؤسف لنا» (١٧). وفي ١٣ أيلول ١٩٨٦ صرح الرئيس الأميركي جورج بوش «أن الولايات المتحدة ستعمل بجهد لمنع الأصوليين من التسلط على لبنان» (١٨).

وقد ازدادت مخاوف البابا خاصة من أن يؤدي ذلك إلى إحداث تغيير في مكونات لبنان الراهنة، وبالتالي القضاء على نفوذ الموارنة والإطاحة بدورهم القيادي في لبنان. وكشفت جريدة «السفير» عن معلومات مهمة في هذا الشأن، إذ أوضحت ما مفاده أن البطريرك الماروني نصر الله صفير والوزير جوزيف سكاف وجدا أثناء زيارة قاما بها إلى الفاتيكان، أن البابا أصبح مشغولاً أكثر من ذي قبل بدقة وحراجة الموقف في لبنان بالنسبة لمصير العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين، كما أن اعتقاداً ساد لدى كرادلة روما أنه إذا تقسم لبنان بخطأ ما، فإن مصير التعايش الاسلامي - المسيحي في الشرق سيواجه خطراً لم يسبق لها مثيل (١٩).

هذا وقد اعتبر الفاتيكان في رأيه المعمم على الدول المسيحية في الغرب، ولا سيما الكاثوليكية منها، أن الوفاق ما بين اللبنانين مسألة استراتيجية بالنسبة للوجود المسيحي في الشرق الأوسط.. وهذا الأمر يتطلب مرونة في مواقف بعض القيادات المسيحية، بغية تقديم تسوية سياسية من شأنها الإبقاء على لبنان بمقوماته المعروفة. وحذر الفاتيكان من بعض النوازع المتطرفة لدى القادة المسيحيين في لبنان، والتي تتجاهل أن مستقبل الوجود المسيحي في الشرق الأوسط برمته يتوقف كله على مستقبل العيش المشترك في لبنان.

ورأى الفاتيكان أن من مصلحة النصارى في لبنان التعاطي المرن مع سوريا ومحاورتها بالحكمة والدراية الحسنة، من دون تقديم تنازلات جوهرية تزيل عن لبنان طابعه المسيحي (٢٠).

وقد كشفت المصادر الدبلوماسية النقاب عن اقتراحات عديدة تقدمت بها الدول الغربية للحفاظ على الدور المسيحي في لبنان. إحدى هذه الإقتراحات التي جرى تداولها في الكواليس الدولية تتضمن انتخاب رئيس جمهورية مسيحي غير ماروني، وذهبت بعض الدول إلى حد طرح أسماء شخصيات مسيحية من الروم الأرثوذكس، كفؤاد بطرس مثلاً، على اعتبار أن مسألة الإنتخابات الرئاسية في لبنان باتت أمراً مصيرياً بالنسبة للبنان والشرق الأوسط، وانه ربما يكون في طرح مرشح مسيحي غير ماروني تغيير لمعطيات جوهرية في هذه المسألة يساهم في بقاء لبنان واستمراره. وذهب هذا الإقتراح إلى القول بأن انتخاب رئيس جمهورية من الطوائف المسيحية الأخرى الأرثوذكسية أو الكاثوليكية من شأنه الحفاظ على وحدة المسيحيين في الشرق وتوحيد الجسم المسيحي بشكل عام، كما أنه يحول دون تقسيم لبنان أو تعرض المسيحيين لردات فعل عنيفة من قبل الحركات الإسلامية الجديدة (٢١).

وفي هذا الإطار تساءل الخوري ناصر الجميل مدير مدرسة سان جورج - الزلقا: «بعد أربعمائة سنة من التفاعل الحضاري بين الشرق والغرب، هل أصبحنا في وضع يسمح للشرق والغرب معاً أن يتخليا عن خدمات الموارنة؟ من الواضح أن التعامل أصبح مباشراً. كان الموارنة صلة وصل وجسراً يعبر منه من الشرق إلى الغرب ومن الغرب إلى الشرق، فهل أصبحوا عبئاً على الغرب وفي نفور من الشرق؟»(٢٢).

هذا وقد اوضح العلامة السيد محمد حسين فضل الله رداً على سؤال عما إذا كان لبنان يمتلك الخصوصية التي تدفع دول الغرب إلى دعم وجوده كدولة مسيحية أو برئاسة مسيحي، فأجاب: «قد تتغير أشكال التحرك التي يتحرك بها الغرب ليؤكد وجوده المخابراتي والسياسي من خلال الساحة اللبنانية التي توزع كل مشاكله على المنطقة كما توزع كل سلبياته، لتبقى المنطقة مشدودة إلى الغرب بكل قضاياها وحركاتها الأمنية والسياسية». أضاف «نحن نعتقد أن الغرب أصبح أكثر حاجة إلى لبنان، لأن لبنان الإسلامي الثوري أصبح يشكل خطراً على الغرب. ومن هنا فإنه يعمل على الضغط على هذا اللبنان من جهة ليحمي نفسه منه في الوقت الذي يعمل على إثارة كل الحساسيات وكل الأوضاع القلقة في لبنان لاحتواء هذا التيار من جهة وللإستمرار في خطه المرسوم له من جهة أخرى» (٢٣).

ومما يؤسف له أشد الأسف أن الساحة الإسلامية لم تكن محصنة بما فيه الكفاية للوقوف بوجه المؤمرات الأجنبية، ولتقطف بالتالي ثمرة انتصاراتها وكفاحها المرير ضد أعداء الخارج وعملائهم في الداخل. وهكذا عمد أطراف اللعبة الدولية والإقليمية إلى ممارسة ضغوطهم على هذه الساحة وإرباكها

بشتى أنواع الفتن والمؤامرات، بعدما أنهكتها حرب المخيمات والحروب الداخلية المتكررة بين الفصائل الوطنية. وفي ١٦ جمادى الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٥ شباط ١٩٨٧ م إندلعت حرب شاملة في بيروت الغربية بين حركة «أمل» والأحزاب «الوطنية» ودامت خمسة أيام كاملة عاش خلالها الناس في الملاجئ والطوابق السفلى من منازلهم. وقد انتهت هذه الحرب بوصول تعزيزات وقوى «أمنية» سورية قدمت من البقاع للعمل على إجراء ترتيبات جديدة للساحة، إلا أن حرب المخيمات استمرت حتى العام ١٩٨٨ لتحل محلها حرب أمل - حزب الله، التي استمرت فترة من الزمن. وقد أدت هذه الأحداث والفتن إلى حدوث فوضى عارمة داخل المجتمع الإسلامي، وإهدار للطاقات في غير محلها، مما عمل على تدهور الحالة سوءاً. فينبغي الإلتفات لمثل هذه الأحداث ولو من باب أخذ العبر، وذلك من أجل تلمس السبل القويمة والمؤدية إلى الخلاص من شرور المؤامرات ورموزها وأدواتها الفاعلة على الساحة.

الإستعدادات المارونية لخوض معركة الرئاسة

★ الموقف الماروني العام

كانت القوى المتآمرة في بيروت الشرقية تتهيأ لخوض معركة الرئاسة على كافة المستويات الإعلامية والسياسية والعسكرية، وتسعى جاهدة لإعلان مواقفها بكثير من التحدي والإستفزاز. الا أن مواقفهم كانت غالباً متضاربة ومرتجلة وغير منسقة. ومن المرجح أن ذلك يعود إلى خوفهم من الصحوة الإسلامية. بالإضافة إلى غياب الشخصية التاريخية الموحِّدة لجهود المسيحيين بعد وفاة بيار الجميل عام ١٩٨٤ وكميل شمعون عام ١٩٨٧.

وفي ٢٠ ذي العقدة ١٤٠٦ هـ - ٢٥ تموز ١٩٨٦ م أعلن نائب رئيس الهيئة التنفيذية في القوات الكتائبية كريم بقرادوني أن المسيحيين يتمثلون بشخصين هما امين الجميل الذي يمثل «الشرعية الدستورية» وسمير جعجع الذي يمثل «الشرعية الثورية»، واوضح أن قواته تفوض بكركي التحدث باسم كل المسيحيين، غير أنه نسب إلى البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير قوله أن بكركي غير مستعدة، وهي لا تعتبر نفسها ممثلة لكل المسيحيين (٢٤).

وفي أول تشرين الثاني ١٩٨٦ ذهب البطريرك صفير إلى فرنسا، وأعلن أن الوجود المسيحي الحر هو ضرورة للبنان والمنطقة، وقال «إن علة وجود المسيحيين في لبنان في بقائهم أحراراً ليشهدوا للقيم الأخلاقية والدينية والثقافية»، محذراً في الوقت نفسه من قيام جمهورية اسلامية في لبنان لأن «إقامة مثل هذه الجمهورية قد تكسح كل شيء أمامها ... وتمتد إلى سوريا» (٢٥).

أما حزب «الكتائب» فإنه أعلن في مؤتمره العام المنعقد في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٦ رفضه النهائي

لأي إصلاح أو تطوير للنظام اللبناني، إذ قرر حرفياً ما يلي: التمسك بالدستور والميثاق الوطني، رفض إلغاء الطائفية السياسية، لا انتقاص من صلاحيات رئاسة الجمهورية، تكريس طائفية الرئاسات الثلاث في الدستور(٢٦).

وفي وقت مبكر أدرك زعماء الموارنة أن تنصيب ماروني جديد لرئاسة الجمهورية بات أمراً صعباً للغاية فشرعوا يعدون مشروعهم البديل. وفي نهاية العام ١٩٨٦م صرح رئيس حزب الكتائب جورج سعادة أثناء حضوره حفلة أقامها سفير لبنان في واشنطن عبدالله ابو حبيب: «يبدو أننا فقدنا الأمل في عقد المصالحة مع أي طرف من الأطراف اللبنانية للوصول إلى صيغة سياسية للحكم. وحزب الكتائب والقوات ينسقان تحضيراً لإعلان دولة المجتمع المسيحي دولة مستقلة وذلك عام ٨٨، إذ أن معلوماتنا تؤكد لنا عجزنا عن انتخاب رئيس جديد أو التجديد للرئيس الحالي. وستكون بعض المناطق المحتلة من قبل أطراف لبنانيين وغير لبنانيين ضرورة لا بد منها القيام دولتنا، وسنضطر في وقت من الأوقات لعمل عسكري لاجتياحها، وهذه المناطق خاضعة الآن لسيطرة وليد جنبلاط وسليمان فرنجية والسوريين. وفي المقابل سنضطر للتصفية في بعض المناطق على حساب مناطق مسيحية أخرى»(٢٧).

وفي مقابلة مع مجلة «الأفكار» قال كريم بقرادوني إن «القوات اللبنانية هي الممثل الشرعي والطبيعي للشعب الميسحي»، معتبراً «أن كل حل بدون القوات اللبنانية هو حل إكراهي أي عسكري ضد المسيحيين أو حل تقسيمي أي بمعزل عن المسيحيين»(٢٨).

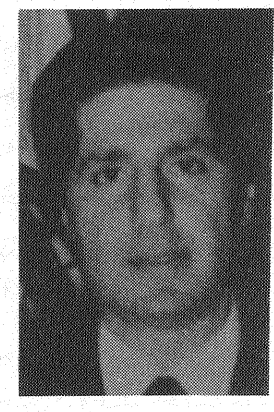
وفي ١٠ نيسان ١٩٨٧م أعلن البطريرك مكسيموس الخامس حكيم للروم الكاثوليك «أن إعطاء الرئاسة في لبنان لمسيحي هو تكريس لعروبة المسيحيين». وطالب جميع السياسيين من المسلمين والمسيحيين أن يعملوا على «حفظ الوجود المسيحي». وقال «إن الكاثوليك مع رغبتهم في أن يكون لهم نصيبهم من رئاسة لبنان فإنهم يفضلون إبقاء الرئاسة للموارنة منعاً لاختلاف المسيحيين في ما بينهم»(٢٩).

رئيس أساقفة بيروت للموارنة المطران خليل أبي نادر دق ناقوس الخطر بسبب هجرة المسيحيين من لبنان وقال «مع التهجير والهجرة سيصبح المسيحيون قلة على أرض لبنان، وكم نسمع منذ الآن بديموقراطية عددية تعني ما تعني، وبجمهورية اسلامية تعني ما تعني، ونحن نريدها جمهورية لبنانية لا غير»(٣٠).

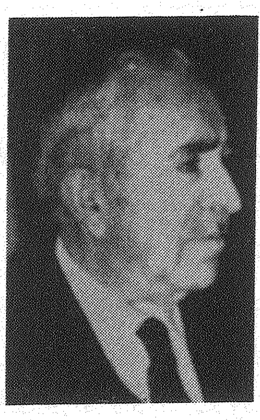
وفي ١٦ نيسان ١٩٨٧م أعلن داني شمعون عن ترشيحه لرئاسة الجمهورية، ووعد بتقديم برنامجه الرئاسي فيما بعد، ومنذ ذلك الحين قام بزيارات عدة للمنطقة الغربية لتسويق ترشيحه محلياً. وكثف زياراته إلى إسرائيل للحصول على الدعم الكافي منها.

★ اغتيال رئيس الحكومة

كانت «حكومة الوحدة الوطنية» التي تشكلت عام ١٩٨٤ برئاسة النائب رشيد كرامي، عقب مؤتمرات جنيف ولوزان في سويسرا، قد قامت بإعداد مشاريع وتأليف لجان عديدة للنظر في قانون الجنسية وتنظيم أمور الجيش والإصلاحات المطلوب إدخالها في مواد الدستور، إلا أن سياسة المماطلة والتسويف التي اعتمدها فريق الحكم الماروني أدت إلى تعطيل دور الحكومة ونسف كل المشاريع المعدة، مما أدى إلى انقسام الحكومة على نفسها، وقام فريق من الوزراء المسلمين باعتماد سياسة «المقاطعة» ضد امين الجميل، عندها أصبحت الحكومة غير قادرة على الإجتماع وباتت في عجز كامل على وضع أي حل، سوى إصدار المراسيم «الجوالة».



القاتل



والمقتول

وفي هذه الأثناء كثرت التصريحات والتصريحات المضادة بين فريقي النزاع داخل الحكومة، فبينما حمّلت فعاليات الشرقية رئيس الحكومة مسؤولية الأزمة الإقتصادية، رأى الوزراء المسلمون أن المسؤولية تقع على عاتق أمين الجميل نفسه الذي نسف كل الحلول واستأثر بالسلطة ورفض إقرار الإصلاحات التي تشكلت على أساسها الحكومة. وقد أعلن رشيد كرامي مراراً مطالبته بإحلال «النظام الرئاسي»، أي بانتخاب الرئيس من الشعب مباشرة. وفي ١٦ نيسان ١٩٨٧ صرح كرامي أنه «يجب أن نعترف بأن المسلمين أصبحوا أكثرية في هذا المجتمع، يعني على حد قول البعض أن ٧٠ بالمئة على ٣٠ بالمئة، وأنا أعتبر أنه عندما نطالب بالمساواة مع أننا أكثرية فهذا بحد ذاته دليل على صدقنا وإخلاصنا لوحدة هذا الشعب ولقيام النظام على أسس العدالة والمساواة»(٣١).

وإزاء الضغوط التي كانت تمارسها مراكز القوى في بيروت الشرقية، اضطر رئيس الحكومة إلى

تقديم استقالته في ٦ رمضان ١٤٠٧ هـ ٤ أيار ١٩٨٧ م، فبات أمين الجميل محرجاً بعد أن حمل الحكومة مسؤولية الإنهيار الإقتصادي، وبدا أنه غير قادر على قبول الإستقالة ولا هو قادر على إبقاء الوضع على ما هو عليه في ظل ضغط القوى المارونية التي كانت تطالب بـ« حكومة استقلال ». وفي أول حزيران قامت هذه القوى بتنفيذ عملية اغتيال ضد رشيد كرامي، وذلك بتلغيم طوافة عسكرية كانت تقله من طرابلس إلى بيروت . وعلى الأثر أصدر أمين الجميل مرسوماً يقضي بتعيين الدكتور سليم الحص رئيساً للحكومة بالوكالة.

ولإلقاء المزيد من الأضواء على هذه الجريمة لا بد من ذكر التحركات التي قامت بها القوات الكتائبية غداة استقالة الحكومة. فقبل تنفيذ عملية الإغتيال جرت اتصالات سرية بين رشيد كرامي و أمين الجميل بهدف تعويم الوضع الحكومي وتحريك الجمود السياسي، وكذلك إحياء المحادثات اللبنانية - السورية التي توقفت عند جولتها الثانية عشرة. وقام الجميل بزيارة إلى زغرتا حيث اجتمع إلى سليمان فرنجية. وفهم في حينه أن المسعى يدور حول احتمال تشكيل حكومة موسعة عقدتها الرئيسية جعجع وقواته، الذي ما ان علم بهذه الإتصالات حتى بادر إلى طلب زيارة سريعة إلى اسرائيل، قام بها قبل أسبوع من تنفيذ عملية اغتيال كرامي. مما يؤكد أن خطة الإغتيال وضعت بالتنسيق بين القادة الصهاينة وقائد القوات المارونية كما أكدت ذلك مصادر دبلوماسية (٣٢).

وقبل تنفيذ الخطة بيومين هددت « القوات » امين الجميل « بحرب سياسية » إذا رفض استقالة الحكومة أو قرر تعويمها. وحذر نائب قائد القوات كريم بقرادوني الجميل إذا رفض الإستقالة، وقال إن « مشروعنا المستقبلي أصبح بداية واقع وأكثر من حلم » (٣٣).

وفي ٢٦ شوال ١٤٠٧ هـ - ٢٣ حزيران ١٩٨٧ م صدر بيان عن القوات الكتائبية تضمن عدة نقاط تلغي اسرائيل كمحتل للأرض، وتطالب « بحكومة استقلال » تنطلق من المنطقة الشرقية وفق المفاهيم الآتية:

- المعركة الحقيقية هي بين دعاة التحرير ودعاة الإستسلام للإحتلال السوري.
- توحيد لبنان لا يتحقق إلا بعد تحرير ترابه كاملاً من كل الجيوش والقوى المسلحة الغريبة.
- ضرورة تشكيل حكومة الإستقلال من الشخصيات السياسية والوطنية التي تمثل الضمير الوطني والإرادة اللبنانية (٣٤).

وفي واشنطن دعا داني شمعون، خلال لقائه مع أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، إلى تدخل هيئة الأمم المتحدة لحماية انتخاب رئاسة الجمهورية اللبنانية (٣٥).

وهكذا كانت القوى الإنعزالية تنفذ سياسة الإرهاب والإنتقام ضد كل من يخرج على سلطتها وإرادتها. يدل على ذلك رغبتها في التدمير وإلحاق الخسائر البشرية بمناطق المسلمين، وتهديدها بإحراق

الجميع إذا لم يحصل ما تريده وترغب به، وتثبيتاً لقوتها ومكانتها إزاء ما يحدث على خطوط الإتصالات الدولية والإقليمية بخصوص إنهاء الأزمة ووضع حد لها وفق تصور «وفاقي» يتم التوصل إليه بين الفرقاء. وقد بدا هذا واضحاً من خلال التفجيرات الأمنية على خطوط التماس وفي عمق المناطق الإسلامية، ثم التحيات العلنية المرسلة إلى جيش العميل انطوان لحد والتنسيق الكامل معه، مروراً بالغارات الجوية الصهيونية واللقاءات المتواصلة مع منسق الأنشطة الإسرائيلية في لبنان أو سفير الكيان الصهيوني في بيروت الشرقية اوري لوبراني، بهدف تحضير الأجواء لمعركة «الإستحقاق الدستوري» كما كانوا يسمونها والمتعلقة بانتخاب رئاسة الجمهورية. وحاولت هذه القوى من خلال تعاملها الصريح مع اسرائيل أن تكرر تجربة الأعوام التي سبقت الإجتياح الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ . وقد اتهم ايلي حبيقة سمير جعجع صراحة بأنه يخطط لإقامة وطن قومي مسيحي في المناطق الشرقية. وعرض لخلفيات دعوة جعجع إلى «حكومة استقلال»، وقال «إن جعجع هو نتوء في مدرسة تلعب بمصير لبنان». وحدد السياسة التي تتبعها قوات جعجع بأنها «محاولة لإنهاء وجود لبنان كدولة وشرعية ومؤسسات وإحلال دولة جديدة في المناطق الشرقية، تسمى الوطن القومي المسيحي»(٣٦).

★ اسرائيل على خط بعبدا

في ١٠ جمادى الأولى ١٤٠٨هـ - ٣٠ كانون الأول ١٩٨٧م قام ضابط طيار درزي في سلاح الجو اللبناني بالإستيلاء على طوافة عسكرية من قاعدة «أدما» الجوية وتوجه بها إلى منطقة الشوف، معلناً بذلك تمرده على القيادة، وشارحاً الأسباب التي دفعته للقيام بهذا العمل(٣٧). وعلى الأثر أعلن قائد الجيش العماد ميشال عون المنطقة الواقعة بين خلدة والأوزاعي منطقة عسكرية. ومساء السبت في ١٣ جمادى الأولى ١٤٠٨هـ - ٢ كانون الثاني ١٩٨٨م عقد اجتماع في المجلس الحربي الكتائبي ضم ضباطاً اسرائيلين ومسؤولين في القوات الكتائبية وضباطاً من مخابرات الجيش اللبناني، تم خلاله تنسيق الخطوات بشأن «التطورات الخطيرة». وتم الإتفاق على تنفيذ عملية عسكرية ضد المناطق الإسلامية، تُرك للصهاينة أمر تحديد النقاط التي تستهدفها، وقد وقع الإختيار على المنطقة التي حددتها قيادة الجيش مسرحاً لعملياتها الحربية، فقد أغارت الطائرات الإسرائيلية ليل ٢-٣ كانون الثاني على عدة مواقع في منطقة إقليم الخروب، فسقط عشرون شهيداً وخمسة وثلاثون جريحاً(٣٨).

وفي مطلع شهر آذار زار وفد من العصابات المارونية اسرائيل سراً وعقد لقاءات مع كبار المسؤولين الإسرائيلين أحيطت بسرية تامة. ووصفت أجواء المحادثات نقلاً عن قياديين في القوات الكتائبية بأنها كانت «حارة وودية»، جرى خلالها التداول في التطورات المستجدة على الساحة اللبنانية، لاسيما الإستعدادات الجارية لخوض معركة رئاسة الجمهورية(٣٩). وقال اوري لوبراني عقب الزيارة، إن اسرائيل مهتمة

بانتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية، «وبمن سيصل إلى الرئاسة، كاهتمام سوريا أو الأردن مثلاً»، وهي لن تسحب قواتها من الجنوب اللبناني المحتل قبل التفاوض على ضمان الأمن على الحدود الجنوبية اللبنانية. وفي جولة قام بها في منطقة حاصبيا المحتلة، صرح لوبراني أن اسرائيل باقية في الجنوب «حتى يُصار إلى إيجاد حكومة مركزية في بيروت والتفاوض على تأمين الأمن على الحدود»(٤٠).

وكانت الغارات الصهيونية تأتي في معظم الأحيان تتويجاً لهذه اللقاءات والإتصالات بين القوى المارونية والصهيونية. ففي ٣٠ رجب ١٤٠٧ هـ - ٣٠ آذار ١٩٨٨ م تعرضت كفرمان لعملية اجتياح واسعة من قبل اسرائيل وعملائها في جيش لحد، حيث تم تدمير أحد عشر منزلاً وسقط أحد عشر جريحاً.

وفي أواسط نيسان شرح كريم بقرادوني، نائب قائد القوات الكتائبية، سياسة قواته بالنسبة للوضع اللبناني، وحدد مواصفات الرئيس المقبل بقوله إن القوات ترى في الرئيس الجديد حليفاً لإسرائيل، وإذا لم يكن كذلك، فإن اسرائيل ستسعى للعرقلة. وحدد الخطوط الحمر بالنسبة «للقوات» وهي: الولاء لاسرائيل وأميركا والعداء للجمهورية الإسلامية. وأكد أنه لا يمكن أن يأتي رئيس لا توافق عليه قواته(٤١).

وفيما كان الضباط الصهاينة يعقدون الإجتماعات السرية مع العميل انطوان لحد وسائر القيادات المارونية لتقويم الأوضاع السياسية ورسم الخطط العسكرية التفصيلية ورصد التحركات والأوضاع، في هذه الأثناء قام الوزير الصهيوني أرييل شارون بزيارة إلى ثكنة مرجعيون حيث التقى بقوات لحد، وصرح بأن «اسرائيل معنية بانتخابات الرئاسة في لبنان، وهي تراقب الوضع السياسي عن كثب، ولن تسمح بمجيء رئيس معادلها». وأكد أن حكومته ستحاول «تغيير المعادلات القائمة على الساحة». أما لحد الذي كان يعيش في جو الهجوم على منطقة شرقي صيدا، استناداً إلى الإستعدادات العسكرية والتعزيزات القتالية التي كان يرسلها الصهاينة، ومنها تزويده بمدفعية ثقيلة وبعيدة المدى من عيار ١٥٥ ملم و ١٧٥ ملم، بغية التدخل أثناء الإنتخابات الرئاسية، فقد صرح «لا يؤاخذنا حضرة النواب لأن المدافع هي التي ستنتخب الرئيس هذه المرة أيضاً»(٤٢).

من جهة ثانية كانت المناطق الإسلامية تعيش حالة التوتر وتعاني من اضطراب حبل الامن. وفي نفس الوقت الذي توقعت فيه مجلة «المسيرة» الناطقة بلسان القوات المارونية من مسؤولها الأمني «حصول حوادث أمنية في منطقتي الجنوب وطرابلس»، بدأت حرب الفتنة في الجنوب بين حركة «أمل» و «حزب الله»، لتنتقل بعد ذلك إلى بيروت. وبتاريخ ٧ رمضان ١٤٠٨ هـ - ٢٣ نيسان ١٩٨٨ م إنفجرت في طرابلس، وفي محلة باب التبانة بالتحديد وهي المنطقة الأكثر ازدحاماً، سيارة مفخخة بمائة كلغ من مادة الـ T.N.T الشديدة الإنفجار، لينجلي دخانها الأسود عن مجزرة رهيبة أدت إلى احتراق ست وستين ضحية جمعت أشلاؤها ووضعت في أكياس النايلون، بالإضافة إلى سقوط مئة وستة وعشرين

جريحاً، واحتراق ست وعشرين سيارة. وكانت هذه الكارثة مماثلة في صورتها وفظاعتها لانفجار بئر العبد في آذار ١٩٨٥ م. وكانت بصمات القوات المارونية واضحة في معالم هذه الجريمة المروعة، من حيث استعمالها لتلك الأساليب البشعة، وتوقعها لما حدث، ودأبها بالتالي على الترويج لاحتمالات انتكاسات أمنية في المناطق الإسلامية.

★ الإجتياح الثالث: معركة ميدون

أما على صعيد الإعتداءات الإسرائيلية المستمرة، فقد كانت المناطق الإسلامية تنتقل من اجتياح إلى اجتياح، ففي ١٦ رمضان ١٤٠٨ هـ ـ ٢ أيار ١٩٨٨ م شنت قوات الإحتلال الصهيوني حملة عسكرية على قضاء حاصبيا، ووصلت إلى البقاع الغربي، استكمالاً لهدف طرد «الأصوليين». وقد عمدت القوات المهاجمة، والتي قدرت بنحو ثلاثة آلاف جندي، إلى تنظيم حملات دهم وتفتيش واعتقال بحق السكان، بالتعاون مع ميليشيات لحد، الذي أشرف ايضاً على العملية، إلى جانب قائد المنطقة الشمالية في الجيش الصهيوني الجنرال يوسي بيليد (٤٣).

وفي ١٨ رمضان - ٤ أيار تقدمت قوة اسرائيلية لحدية مشتركة قدرت بخمسمائة جندي إلى بلدة ميدون في البقاع الغربي تحت غطاء كثيف من القصف والرمايات الرشاشة التي أمنتها المروحيات العسكرية، والتي قدرت بنحو ألف ومائة وخمسين قذيفة. وطوال نهار كامل جرت معارك طاحنة بين أبطال المقاومة الإسلامية والغزاة الذين لم يتمكنوا من دخول البلدة إلا عند الساعة الخامسة والربع عصراً، وبعد استشهاد كافة المدافعين عن حصون البلدة وعددهم ثمانية عشر مجاهداً. وفي الحال بدأ جنود العدو عملية نسف واسعة للمنازل. هذا وقد أشرف وزير الدفاع الإسرائيلي اسحاق رابين بنفسه على تقدم جنوده وجنود لحد من تلة ميدون نحو البلدة (٤٤).

وبعد البقاع الغربي جاء دور إقليم التفاح، ففي ٩ شوال ١٤٠٤ هـ ـ ٢٥ أيار ١٩٨٨ م قامت اسرائيل بغارات فاشلة على مواقع المقاومة الإسلامية في جبل صافي واللويزة، وحاولت قوة من المشاة، قدر عددها بستمائة عنصر تدعمهم عدد كبير من الملالات والدبابات، التقدم باتجاه المواقع المستهدفة، حيث دارت معارك عنيفة بين المجاهدين وقوات العدو، استعملت فيها مختلف أنواع الأسلحة والقذائف الصاروخية، اضطر بعدها الجنود الصهاينة إلى الإنكفاء والهروب من أرض المعركة.

★ نفايات

في أوائل حزيران ١٩٨٨ م إنكشفت فضيحة النفايات السامة في بيروت الشرقية، والتي كانت القوات الكتائبية قد نقلتها من ايطاليا إلى كسروان، مقابل عمولة معينة دونما التفات إلى خطورتها، جاعلة من لبنان مزبلة التكنولوجيا الحديثة في اوروبا ومكباً لنفايات الغرب. ومما زاد في خطورة هذه النفايات،

أنها كانت نفايات سامة، مشعة، وكيماوية، وأرفقت بكميات من التبغ السام واللحوم الفاسدة، وغيرها من السلع الغذائية الفاسدة التي انتهت قابليتها للإستعمال. فقامت القوات المارونية باستيراد هذه المواد مقابل اسعار رمزية، وتوضيبها من جديد وبيعها بأسعار تجارية مرتفعة. وبعد فترة وجيزة ظهرت في عرض البحر، وعلى طول الشاطئ اللبناني، براميل مشبوهة تحتوي على كميات من النفايات السامة (٤٥).

وبعد افتضاح هذه الأمور، تفاعلت القضية محلياً ودولياً، وجرت اتصالات واسعة لترتيب معالجة سريعة للمشكلة، حتى أعلنت ايطاليا عن عزمها بإعادة استيراد هذه النفايات على نفقتها، وقد تم ذلك في ٥ جمادى الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٢ كانون الثاني ١٩٨٩ م. وهكذا انتهت القضية عند هذا الحد.

★ كلمة أمين الجميل في قمة الجزائر

في ٢٢ - ٢٤ شوال ١٤٠٨ هـ - ٧-٩ حزيران ١٩٨٨ م عقد الحكام العرب مؤتمر قمة في الجزائر للبحث في سبل «دعم» انتفاضة الشعب المسلم في فلسطين المحتلة، والتي كان قد مضى على بدئها حوالي ستة أشهر. وكان أمين الجميل في طليعة المدعوين إلى المؤتمر، حيث ألقى كلمة حذر فيها مما أسماه «مشاريع التيارات الأصولية»، وطالب بإخراج الأصوليين «الأغراب» من لبنان والقضاء على دابر الإرهاب، ورأى أن وضع الجنوب «كان أفضل تبرير لتصدير التيارات الأصولية إلى لبنان فكان أول اختبار لها على ساحتنا وأول انتشار».

وأضاف الجميل في كلمته يقول: «هكذا في غياب السلطة الشرعية المسؤولة وتغييبها، دخلت الأصولية لبنان، وقد تبنتها قوى أجنبية تشحذ الأذهان والأفكار بعقائد معلبة وبكل مواد الإثارة والترغيب والإستهواء. فإذا عندنا اليوم بضعة آلاف تعبأت اذهانهم فتعبأوا في كوادر منظمة ومتقدمة، مدفوعين بنظرية ايديولوجية متطرفة، وإمدادات عسكرية مكثفة، وبالملايين من الدولارات، ومدربين على يد محترفين أغراب توافدوا إلى لبنان بالمئات لا يزالون يتوافدون. وكان الجنوب المحطة الأولى للأصوليين، وكانت أرض إحدى الطوائف محطاً لهم فأربكوا طاقاتها، وهي طائفة يعول لبنان عليها الكثير لتركيز بنيته الوطنية والسياسية. وإذا كانت مشاريع الأصولية تهدد الجمهورية اللبنانية، وتحدث خللاً في نظامها بترجيح قاعدة التطرف، وصولاً إلى تعميق هذه الفوضى والإنقسام حتى التقسيم، فإن لها بعداً آخر يتخطى ساحة لبنان وواقعه، على أنها أنموذج إذا نجح يستكمل بتصدير فروع لها من لبنان إلى غيره.

وكما أن الانتصار الذي حققه العراق في جزيرة الفاو وشلمجة لم يكن انتصاراً باستعادة أرض عربية فحسب، بقدر ما شكل جداراً هائلاً دون تعميق انتشار هذه الأصولية وروافد توسعها، فإن أي انتصار لها في لبنان، وهي تبذل فيه أسخى إمكانات الدعم والطاقات يؤدي إلى انتشار لها أوسع في المدى العربي الأوسع» (٤٦).

وما نريد أن نقوله تعليقاً على هذا الكلام الذي قاله رئيس جمهورية لبنان المدعو أمين الجميل، أمام رؤساء الممالك والإقطاعات العربية، أن الجميل كان في الحقيقة يأسف لتحول «إحدى الطوائف» - يقصد الشيعة - *التي يعول عليها الموارنة لتركيز سلطانهم*، من محرومين ومُعدمين إلى ثوار وحملة رسالة إلهية، يصفها الجميل «عقائد معلبة» و«مشاريع أصولية تهدد الجمهورية اللبنانية وتحدث خللاً في نظامها وصولاً إلى تعميق الفوضى والإنقسام حتى التقسيم»، والحقيقة أنها لم تهدد إلا جمهوريته ونظامه وصولاً إلى إسقاطه ودحره، وهي ليست أبداً «عقائد معلبة» كما كان يزعم الدجالون أو «مشاريع أصولية» كما سماها الغرب من قبل، وقلده بعد ذلك عملاؤه في الشرق، ومنهم الموارنة وأمين الجميل بالذات. كذلك فإن صفة الإرهاب أحق أن تلصق بأولئك الذين قتلوا الناس على الهوية وشردوهم من أوطانهم، وهم بالتأكيد ليسوا المسلمين، بل إنهم الموارنة وهم «الأغراب» حقاً. ولا ندري إن كانت المطالبة بإخراج هؤلاء «الأغراب» فيها شيء من المصلحة بالنسبة للموارنة، على اعتبار أننا لا نعتقد أن هذا الإخراج في حال تنفيذه يمكن أن يتجاوز الموارنة إلى غيرهم من بقية «الطوائف». إنهم هم «الأغراب»، فما لهذه الكلمات لا تستهوي إلا أفئدتهم. وليس الغريب من يبذل دمه وحياته ذوداً عن الوطن، إنما الغريب من يتآمر على هذا الوطن، ويلوث ارضه وبيئته بنفايات أوروبا القذرة، ويأبى إلا أن يصنف نفسه عميلاً لإسرائيل ودول الغرب الصليبي كما يفعل الموارنة بالذات، ومنهم أمين الجميل الذي كان يطوف على أبواب العواصم الأوروبية، ومتوسلاً أمام ملوكها وزعمائها أن يرسلوا جيوشهم إلى لبنان لتوطيد دعائم عرش الدم والخيانة.

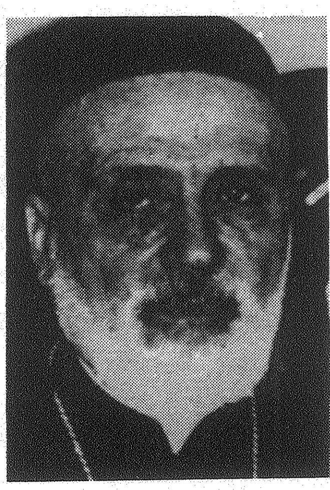
ثم لماذا تركت الدولة جنوبها لقمة سائغة لإسرائيل حتى غزته هذه «الأصولية» المخيفة. فقد كانت مناطق الجنوب على مدى عقود من السنين عرضة للإهمال والعسف، فلما ثار أهل الجنوب وعرفوا طريق خلاصهم إذا بالموارنة يحتجون على «الأصولية» وينادون بالويل والثبور، وهم الذين مضى على حكمهم زهاء نصف قرن فهلا قدموا البديل؟ ومن غيب هذه السلطة اللاشرعية غير تآمرهم بالذات؟ ومن غيرهم خلق التطرف؟

وما يستوقفنا في كلام الجميل هو هذه الشماتة الظاهرة بفعل الحرب المفروضة على الجمهورية الإسلامية، وتباكيه على العروبة، وهو الذي كان يحتقرها ويسعى إلى تسخيرها لأغراضه لتحمي عرشه الماروني من السقوط. وفي الحقيقة إن أمين الجميل عرف كيف يتحدث أمام الملوك والحكام العرب بالكلام الذي ترتاح له نفوسهم ويطيب أفئدتهم، ليتمكن بالتالي من تصوير الخطر الداهم الذي يتهددهم جميعاً، حتى وصل في النهاية إلى وضعهم أمام المصير الأسود جراء تنامي الصحوة الإسلامية، مؤكداً أن أي انتصار لها في لبنان هو انتصار على مستوى العالم العربي. ولهذا فإن الجميل كان يستنهض العرب ويحثهم ويشحذ عزائمهم لضرب هذه الصحوة التي يسمونها «الأصولية» قبل أن تتخطى لبنان وتنتشر في «المدى

العربي الأوسع »، علماً أنها لم تكن مقتصرة على لبنان بل إنها لفت أرجاء المعمورة بكاملها، على أن هؤلاء الملوك لم يكونوا مختلفين بأي حال من الأحوال عن ذلك العميل القذر. فإن أيديهم كلها ملطخة بدماء شعوبهم، كما أن عروشهم كلها قائمة على سفك الدماء وانتهاك الحرمات. وحتى الإنتفاضة الفلسطينية التي اجتمعوا على « دعمها » إذا بهم يتآمرون عليها وينحرونها ولم يعدموا وسيلة لإجهاضها، وهي التي ما قامت لولا تخاذلهم وتآمرهم. وكان قيامها نتيجة حتمية وطبيعية لغسل ايديهم من القضية بكاملها. وهم العارفون حقاً أنها ستحرقهم بنارها، وستذيقهم شر عمالتهم، ولهذا تراهم كانوا يجتمعون ويكثرون من اجتماعاتهم ويمكرون والله خير الماكرين.

★ جولة البطريرك صفير في أميركا

في ٢٧ شوال ١٤٠٨ هـ ـ ١٢ حزيران ١٩٨٨ م قام البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير بجولة في الخارج شملت الفاتيكان والولايات المتحدة الأميركية، ليطلب من المسؤولين هناك المساهمة في إجراء انتخابات الرئاسة في موعدها المحدد، وبالتالي الحفاظ على موقع الموارنة المميز والممتاز في لبنان. وفي حديث أجراه مع « إذاعة فرنسا الدولية »، اعتبر صفير أن الجماعات الإسلامية « بعيدة عن لبنان ولها عقائدها، وهي تحاول إدخالها إليه » (٤٧).



وبعد أن أنهى زيارته للفاتيكان (١٨ حزيران) إنتقل البطريرك إلى الولايات المتحدة ليحث المسؤولين الأميركيين على متابعة مساعيهم في لبنان. ودشن نشاطه هناك بمجموعة مواقف أكدت على «الحروب الخارجية التي يعاني منها لبنان .. ومعظم أبنائه يكادون أن يكونوا غرباء عنها إلا من ارتضوا أن يكونوا بيد سواهم أدوات ووقوداً لها في وقت معاً». وزعم « أن الولايات المتحدة تربطها بلبنان مصالح وقيم مشتركة من الإيمان بالله وحب الحرية واحترام حقوق الإنسان » (٤٨). وكان الفاتيكان هو الذي أشرف على زيارة صفير إلى الولايات المتحدة. وقد تجلى ذلك من خلال مشاركة السفير البابوي في واشنطن بكل الإستقبالات واللقاءات التي تمت بين البطريرك وكبار المسؤولين الأميركيين.

وفي اليوم التالي لوصوله إلى واشنطن، ترأس صفير قداساً أقيم في إحدى الكنائس الكاثوليكية في واشنطن، وألقى خلالها عظة سياسية ركز فيها على لبنان « كساحة حرب للغرباء »، وأثنى على التضحيات الأميركية في لبنان، مشيراً بذلك إلى المارينز. وحذر من « انتشار الدعوات الأصولية المنحرفة

في العالم». وأرفق برنامج القداس بكراس يتضمن نبذة عن تاريخ البطريركية المارونية في لبنان، تشير إلى الدور الجوهري الروحي والسياسي للبطريرك الماروني». وجاء في الكراس: «إن النضالات التي خاضها الموارنة في التاريخ ساهمت في تركيز السلطة في أيدي البطاركة الذين يعتبرهم الموارنة قادة سياسيين، بالإضافة إلى كونهم قادة روحيين لأمتهم. إن الموارنة قووا أنفسهم من خلال جعلهم البطريرك الحكم الأخير. وهذا الدور الممزوج، الديني والمدني، للبطريرك الماروني، قد عززه العرب الذين اعترفوا ببعض الحقوق التي يتحلى بها قادة المجموعة المسيحية التي تعيش في ظل سيادتهم. وهذه الحقوق، وبالأخص النشاط الزمني والمسؤولية عن أعمال الطائفة، قد عززها ايضاً اعتراف الصليبيين والمماليك والعثمانيين بها. وهكذا برزت وتطورت هوية البطريرك ودوره. ولذلك فإن سلطته كانت جوهرية لضمان نمو الطائفة ونظامها. وبالفعل فإن المحافظة على بطريرك قوي هي مسألة حياة أو موت» (٤٩).

وفي ١٩ حزيران دعا البطريرك صفير رئيس أساقفة واشنطن الكاردينال جيمس هيكي إلى مأدبة عشاء أقامها على شرفه. وألقى خلالها كلمة جاء فيها: «إن كل الذين يتوقون إلى الحرية وكرامة الإنسان والسلام يتطلعون إلى الولايات المتحدة لدعم هذه القيم. وبوصفنا راعياً جئنا نطلب من كنيستكم وبلدكم المساعدة والدعم للخروج من محنتنا. ولبنان ليس عزيزاً علينا لانه وطننا فحسب، بل لأنه يمثل قيمة انسانية كبيرة هي العيش المشترك بين مسلمين ومسيحيين منذ قرون. وهو في هذا المجال يشكل مثلاً تحتاج الإنسانية إليه في عصر راحت تشتد فيه الدعوة إلى الأصولية والعنصرية. ولهذا يلقى لبنان كل دعم من قداسة الحبر الأعظم ليعود إليه ما كان له من سلام. وأملنا في أن يلقى الدعم لديكم ولدى جميع من يعملون في سبيل السلام» (٥٠).

وفي اليوم التالي (٢٠ حزيران) أصدرت الرابطة المارونية، إثر اجتماع لمجلسها التنفيذي في بيروت، بياناً أكدت فيه على «أهمية زيارة البطريرك نصر الله بطرس صفير إلى الولايات المتحدة الأميركية في الظروف الحاضرة، انطلاقاً من المسؤولية التاريخية للبطريركية المارونية». وأعلنت الرابطة «تأييدها لكل مسعى يقوم به البطريرك من أجل المحافظة على سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أبنائه، ومن أجل تأمين انتخاب رئيس للجمهورية ضمن المهلة الدستورية في جو من الحرية التامة» (٥١).

في ٢٥ حزيران وبعد يوم واحد من مقابلته للرئيس الأميركي رونالد ريغن، ألقى البطريرك صفير كلمة في سان سوليس أكد خلالها أن هدفه ورغبته «العميقة هي بالحفاظ على المسيحية في لبنان وفي النتيجة في كل الشرق الأدنى». وزعم أن الشعبين اللبناني والأميركي تربطهما أواصر متينة من الصداقة» (٥٢).

وفي ١٢ ذي العقدة - ٢٦ حزيران قال صفير رداً على سؤال «لا نرضى أن نصبح مواطنين من درجة

ثانية ». وعقد مؤتمراً صحفياً أعرب عن « اعتزازه لما توصل إليه الأميركيون من مستوى حضارة وثقافة بفضل التعب المتواصل الذي قاموا به والروح العلمية التي تحرك نشاطهم ». وقال: « إن الموارنة ساهموا في هذا العمران، وأنا معجب بتعلق الموارنة بتراثهم وتقاليدهم التي جعلتهم يحافظون على قيمهم. وإنني آمل في أن يقدروا الحرية حق قدرها، ويعملوا ما بوسعهم لمساعدة أخوة وأصدقاء لهم في لبنان، ويفهموا الأميركيين عن الوضع المأساوي، ويعملوا للحفاظ على استقلال لبنان بحدوده الدولية المعترف بها، ليبقى لبنان ارض التسامح والثقافة والسلام، مما يتيح التعايش فيه بين المسلمين والمسيحيين في إطار من المساواة والإحترام المتبادل » (٥٣).

وفي ٢٠ ذي العقدة - ٤ تموز أعلن البطريرك صفير أن « رئاسة الجمهورية هي ضمانة للمسيحيين ويجب أن تبقى هذه الضمانة ». وقال إن هدف زيارته إلى الولايات المتحدة هو شرح القضية اللبنانية « وألا يتحول المسيحيون إلى مواطنين من الدرجة الثانية » (٥٤). في الوقت الذي يرى فيه البطريرك كيف يحكم الموارنة الآخرين كدرجة ثانية وثالثة ورابعة. وزعم صفير « أن ما حصل من امتيازات كان ضمانة ليبقى المسيحيون مع سواهم على درجة واحدة » (٥٥).

وفي ١٠ ذي الحجة - ٢٤ تموز أنهى البطريرك زيارته للولايات المتحدة، وعاد في اليوم التالي إلى بيروت ليعلن أنه لا يستطيع أن يبشر « بفرج قريب » (٥٦).

جولة في المواقف عشية الإنتخابات الرئاسية

كان لمعركة انتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية عام ١٩٨٨، وما تخللها من شعارات ومشاحنات، أصداء واسعة في الصحف ووسائل الأعلام. فقد شهدت الحلبة مشادات سياسية وكلامية تمثلت بمواقف وتصريحات لم يسجل نظيرها في الجولات السابقة. وكان الشارع الإسلامي بالأخص يعيش حالة هياج سياسي عام، ويرفع مطالب كثيرة تتمثل بتغيير نظام الحكم وإقصاء الموارنة عن سدة الرئاسة لأنهم أساؤوا استعمالها، مما كان يعني بالضرورة دخول عناصر جديدة على ساحة الصراع. ولهذا فقد رأينا أنه من المستحسن، وقبل الدخول في بازار هذه الإنتخابات الرئاسية، وما حدث من تطورات أدت إلى تعطيلها، التعرض ولو بإيجاز لأبرز المواقف الفاعلة على الساحة.

★ الموقف الوطني والإسلامي

كان الأمر الملفت للنظر في معركة الإنتخابات الرئاسية، هو طرح انتخاب رئيس مسلم « يصحح الكثير من الموازنات والمعادلات ويتجاوب مع الأكثرية العددية الإسلامية للشعب اللبناني » (٥٧). حتى أصبح إسقاط النظام شعاراً اسلامياً كما تقول مجلة « النهار العربي والدولي » (٥٨). أما القوى الوطنية فقد كانت تتشدد في مطاليبها والبيانات الصادرة عنها على ضرورة إلغاء الطائفية السياسية كمدخل للإصلاح

المنشود الذي يفتح أمام الحركة الشعبية «أفق التغيير السياسي الوطني». وفي السنة الأخيرة لرئاسة امين الجميل تصاعدت الحملة الإعلامية ضد الحكم وأطرافه من كل الفئات. وكثرت المطالبات بتنحية امين الجميل وانتخاب الرئيس الجديد من قبل الشعب، ليمكن بالتالي إنقاذ الوطن من الضياع قبل فوات الأوان.

وللمرة الاولى في تاريخ لبنان بدا وكأن المعركة الرئاسية تدور هذه المرة بين الإسلاميين والموارنة، على عكس ما كانت تشهده الدورات السابقة، حيث كانت المعركة تجري بين المرشحين الموارنة أنفسهم، وكان الجدل يدور حول احتمال فوز هذا المرشح الماروني أو ذاك، إذ أن انتخاب رئيس ماروني كان أمراً بديهياً لا يحتمل المناقشة. أما وقد مرت على البلاد محنة أليمة بفعل استئثار طائفة معينة بالقرار السياسي فإن الأمور تبدلت، ذلك أن المسألة «تعني مجموع الشعب اللبناني الذي يجب أن يكون صاحب القرار»، وأن «يختار بنفسه الرئيس الذي يريد.. ممن تثبت فيهم الكفاءة والمقدرة الوطنية»، وهذا يكون «بفتح باب الترشيح لمنصب الرئاسة أمام جميع اللبنانيين على السواء»، لكي يجري انتخاب الرئيس باعتماد طريقة الإقتراع الحرّ المباشر.. وإلغاء بازار السمسرة والصفقات.. فإن حصر الرئاسة بالموارنة من دون سواهم لا يشكل ضمانة للمسيحيين كما أن انتخاب رئيس مسلم ليس نهاية العالم(٥٩).

ولنبدأ باستعراض هذه المواقف كما نشرتها الصحف ووسائل الإعلام، معتمدين في ذلك الدقة والموضوعية، ومن دون التطرق إلى مدلولاتها وأبعادها السياسية أو حتى مناقشتها في ما كانت تطرحه من آراء ونظريات.

فقد أعلنت «الجبهة الاسلامية» في صيدا رفضها المطلق «تمرير مسألة حصر اختيار حاكم هذا البلد وملكه غير المتوج بالطائفة الممتازة المتسلطة على بقية الطوائف والفئات الإسلامية والنصرانية». كما رفضت «النهج السياسي السائد لدى زعماء الساحة الإسلامية والوطنية المساوم الزاحف على بطنه توصلاً إلى تسوية تكرس هذا الواقع الظالم وتستسلم له». وطالب أمينها العام الشيخ محرم العارفي بانتخاب رئيس مسلم يكون «عليماً بالإسلام ومتحركاً به في كل خطوة من خطواته»، معتبراً «أن المشكلة التي يعاني منها اللبنانيون هي إحتكار رئاسة الجمهورية لفئة قليلة من أبناء هذا البلد وكأنها حق مقدس غير قابل حتى لمجرد الحوار»(٦٠).

وقال أمير «حركة التوحيد الإسلامي» الشيخ سعيد شعبان إن «العجيب والغريب أن يصبح الغرباء عن لبنان وعن العروبة والإسلام بقدرة الإستعمار حكاماً على لبنان، بل الأكثر عجباً من ذلك أن يرضى فريق من المسلمين بحكم هذه الأقلية المتعاملة مع اسرائيل»(٦١). ودعا إلى خرق العرف الذي يقول أن الرئاسة للموارنة، وطالب بأن «يترشح لرئاسة الجمهورية من يطرح الإسلام صيغة للنظام». وقال «لقد جربنا الطائفة المارونية فلم تنتج إلا العنصرية والحروب، لذلك يجب أن تنزل عن العرش أو تُنزل

بالقوة»(٦٢).

قائد «الحركة الإسلامية في لبنان» السيد صادق الموسوي دعا إلى إقامة الجمهورية الإسلامية، معتبراً «أن تسلم الأكثرية الإسلامية لمقاليد السلطة في لبنان يلغي الحاجة إلى الإستعانة بالقوى الخارجية، ويؤدي حتماً إلى إنهاء المحنة». وطالب الشعب «بالمبادرة إلى انتخاب رئيس مسلم متمسك بتعاليم الإسلام... وغير تابع للتعليمات الصادرة عن الدوائر الإستعمارية»، مؤكداً أن النواب لم يعد لهم أية صفة «تمثيلية من الناحية القانونية»(٦٣). ومن هذا المنطلق أعلنت «الحركة الإسلامية» ترشيح أصحاب السماحة العلماء السيد محمد حسين فضل الله، والشيخ محمد مهدي شمس الدين، الشيخ سعيد شعبان، بالإضافة إلى السيد صادق الموسوي، «لرئاسة الجمهورية الإسلامية في لبنان عن طريق الإختيار الشعبي المباشر»(٦٤).

السيد محمد حسين فضل الله رفض أن يكون الرئيس مارونياً «تحت تأثير قانون أو عرف يفرض ذلك»، وحضّ على تغيير هذا الواقع «وإسقاط النهج العميل الذي يتمثل في أن النواب هم الذين يختارون رئيساً للبلاد، ليكون الشعب هو الذي يختار تحت تأثير وعي شعبي كامل»(٦٥)، معتبراً «أن الرؤساء الموارنة كانوا الحراس للإمتيازات الإستعمارية والمخابرات الدولية، ولذلك كانت عهودهم المتتالية مشكلة للبلد بدلاً من أن تكون حلاً لمشكلته». ودعا المسيحيين إلى أن يتركوا المسلمين ليجربوا حظهم في رئاسة الجمهورية بعد ما جرب المسيحيون ذلك وفشلوا(٦٦).

نائب رئيس «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» الشيخ محمد مهدي شمس الدين إعتبر «أن النظام اللبناني فاسد وغير قابل للإصلاح». وطالب «بإقامة نظام جديد على أساس مشروع الديمقراطية العددية القائمة على مبدأ الشورى»، واعتبار لبنان كله دائرة انتخابية واحدة، وإلغاء الطائفية السياسية من جميع الوظائف في الدولة، وانتخاب الرئيس «باستفتاء عام من الشعب اللبناني»(٦٧). ورأى أن ترشيح مسلم للرئاسة «مغامرة يجب أن تُخاض»(٦٨).

وحدد الناطق الإعلامي لـ«حزب الله» السيد ابراهيم الأمين موقف الحزب من انتخابات الرئاسة، فوصفها بأنها «مهزلة جديدة من المهازل»، وهاجم النواب مؤكداً «أن المشكلة اللبنانية ليست مشكلة رئيس إنما مشكلة نظام مبني على قاعدة استعمارية»، وشدد على وجوب إسقاط النظام و«تأسيس نظام ينسجم مع فكر الشعب وطموحه»، ورفض أي تسوية أو حل أو وفاق مع المجرمين والإسرائيليين»، وقال إننا «جاهزون لنكون في معركة الحسم»(٦٩). غير أن الحزب تجاهل في بياناته ومواقفه مسألة ترشيح الشخصيات الإسلامية لرئاسة الجمهورية، واعتبر أن كل المرشحين للرئاسة هم «غير مقبولين»(٧٠).

رئيس حركة «امل» الوزير نبيه بري كرر دعوته إلى الوفاق قبل استحقاق انتخابات رئاسة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال رسول الله ص

العلماء امناء الرسل على عباد الله



إنطلاقاً من صريح قول الله تعالى ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾. واستناداً إلى كون المسلمين يشكلون اليوم اكثرية الشعب اللبناني. وإنفاذاً للأصول الديمقراطية التي توجب تسيير الأكثرية الشعبية امور البلاد، وتحتّم حملها مسؤولية الحكم. وبناء على ان الشعب هو مصدر الشرعية الأول في كل النظم الديمقراطية. ولأن مصير الشعب يجب ان يتسلمه الأمناء عليه، الحريصون على مصالحه، المحافظون على سيادته، الغيارى على حريته وكرامته، المخلصون في العمل من اجل سعادته، المتفانون في سبيل درء الأخطار عنه. ولكون الشعب اللبناني بكل طوائفه وفئاته قد لمس خيانة القيمين حتى اليوم على اموره، وايقن من تواطؤ المتحكمين بمقدراته على مص دمه، ونهب لقمته، وسحق كرامته؛ فهو بالتالي يأبى تسليم قرلره، وتفويض اموره سنين اخرى، إلا إلى من نصبهم رسول الله محمد (ص) امناء على العباد ومصالحهم، ووجدهم الشعب مخلصين في العمل لخدمته، وعرفهم الناس غير مرتهنين للطامعين في احتلال الوطن واستغلال المواطن. فعليه؛ تعلن الحركة الإسلامية في لبنان ترشيح أصحاب السماحة العلماء الأعلام المذكورة اسماؤهم اعلاه، طالبة من جميع المواطنين من كل الطوائف والمذاهب والفئات إنتخاب أحدهم لرئاسة الجمهورية الإسلامية في لبنان عن طريق الإختيار الشعبي، إعراباً منهم عن رفض كل وصاية عليهم، ومنعاً لأي تدخل في شؤونهم، وممارسة لحقّهم الطبيعي والمشروع في الإقتراع المباشر. والله الموفّق

الجمهورية. وقال «إما أن يكون وفاق قائم على العدل يسبق رئاسة الجمهورية، وإما لا رئاسة جمهورية». وطالب بقيام «الجمهورية الثانية، وإلغاء الطائفية السياسية وانتخاب رئيس من أي طائفة، وإلا «فليطبقوا الطائفية وعندها تكون رئاسة الجمهورية للمسلمين وللشيعة» (٧١). وأعلن أن حركته «غير مقيدة بمذهبية رئيس الجمهورية إذا لم يؤمن الوفاق قبل الإنتخابات»، أو أنه سيقدم «مرشحاً غير ماروني ويمكن أن يكون مسيحياً أو مسلماً» (٧٢).

رئيس «الحزب التقدمي الإشتراكي» الوزير وليد جنبلاط طالب بإسقاط النظام الكتائبي ورأى «استحالة الإصلاح السياسي واستحالة تثبيت العروبة في لبنان مع التيار الإنعزالي اللبناني» (٧٣). وأكد أن المجلس النيابي الذي جددت ولايته مراراً والذي يفترض أن ينتخب رئيساً جديداً «لا يعكس الإرادة الشعبية والوطنية» (٧٤). وفي ٢٠ آذار ١٩٨٨ أعلن جنبلاط عن ترشيح عضو المكتب السياسي للحزب الإشتراكي انطوان الأشقر (ماروني)، داعياً إلى خوض «المعركة الوطنية بعيداً عن التسويات والرسائل»، وحذر أمين الجميل من محاولة تعطيل الإنتخابات، مؤكداً «أن عهد الصليبية سينتهي بوجود أبطال لبنان البواسل» (٧٥). غير أن المكتب الدائم للمؤسسات الدرزية تمنى على الحزب الإشتراكي «أن يطرح بجدية ترشيح رئيسه الأستاذ وليد جنبلاط للرئاسة تحدياً للقواعد القديمة وإعلاناً لنهاية الصيغة الحالية التي أثبتت فشلها في تحقيق العدالة للبنانيين، وخوفاً من اعتبار ترشيح الأشقر اعترافاً بهذه الصيغة وتمديداً لأجلها من دون تحقيق إصلاح جذري على صعيد المطالب الوطنية» (٧٦).

كما عارض الحزب الإشتراكي وصول «مرشح المؤسسة العسكرية» العماد ميشال عون إلى الرئاسة، وحذر من «مخاطر إعادة بناء سلطة الدولة على ذات النهج والأسس التى تسببت بهذه الحرب»، لأن ذلك يعني «إجهاضاً لنضال الشعب اللبناني وتجاوزاً لطموحاته في بناء لبنان العربي الديموقراطي» (٧٧).

رئيس «حزب النجادة» النائب الأسبق عدنان الحكيم اعتبر أن «الإصلاح لن يبنى إلا على أسس ثابتة أولها الإحصاء السكاني الذي تبنى عليه هوية الرئيس المقبل» (٧٨).

«تجمع العلماء المسلمين» رفض إجراء الإنتخابات على أساس النظام القائم «سواء كان الرئيس الجديد مسيحياً أو مسلماً، ورأى أنه «من المحرم شرعاً المشاركة في انتخابات الرئيس على هذا الأساس» (٧٩). وطالب «بأن يكون انتخاب الرئيس من كافة فئات الشعب»، مؤكداً أن «لا شرعية لأي رئيس لا ينتخبه الشعب مباشرة»، وطرح «الإسلام بديلاً عن كل الأنظمة الفاسدة» (٨٠).

وفي ٢٨ آذار ١٩٨٨ أوردت مجلة «الأفكار» مقالاً لرئيس الحكومة الدكتور سليم الحص جاء فيه: «إذا كان الحرص على وحدة لبنان، وبالتالي على استمرار وجود هذا الوطن، هو المبرر الأساسي

لاحترام القاعدة الطائفية في انتخاب رئيس الجمهورية، فكيف يصان ذلك الحرص إذا كانت الطائفة المعنية غير قادرة، تحت ضغط تيار تقسيمي معين، على تقديم مرشحين يضمنون وحدة لبنان؟ بعبارة أخرى: إذا عجزت المارونية السياسية عن تقديم مرشح للرئاسة يضمن وحدة لبنان، أفلا يعني ذلك أنها تتنازل عملياً عن حقها في الرئاسة في عقد الشراكة مع الآخرين في هذا الوطن؟ في تلك الحال، علام يكون التشبث بمارونية الرئاسة؟ لماذا لا يكون الرئيس من صفوف المسيحيين الأرثوذكس مثلاً، أو الكاثوليك، أو من غيرهم، إذا كان بين هؤلاء من يعبر عن وحدة لبنان».

هذا ودعا «التجمع الشيوعي الثوري» إلى تحويل الإنتخابات الرئاسية المزيفة والفوقية إلى انتخابات شعبية على أساس الإقتراع المباشر، وتحقيق الوفاق الشعبي الشامل الذي تقر مبادئه وبنوده جمعية تأسيسية منتخبة على أساس التمثيل النسبي غير الطائفي واعتبار لبنان دائرة واحدة »(٨١).

هذه هي باختصار أهم المواقف والتيارات التي تميز بها الشارع الإسلامي، وقد تبسطنا في عرضها، نظراً لأهميتها، ولما أحدثته من ردات فعل لدى الطرف الآخر، وما كانت تشيعه من جو ضاغط على الساحة السياسية والذهنية المارونية بشكل خاص، خاصة في ظل كثرة الترشيحات لرئاسة الجمهورية من جميع الطوائف والفئات.

★ الموقف المسيحي

أما على صعيد الأوضاع في الشارع المسيحي، فقد أثارت هذه المواقف والتصريحات، من جانب القادة الإسلاميين والوطنيين، ردود فعل ساخطة داخل الأوساط المسيحية والمارونية تحديداً. ورأت فيها تجاوزاً للحدود المعقولة، وخرقاً للأعراف والقواعد المعمول بها منذ عهد الإنتداب الفرنسي، حيث لا تجوز الرئاسة إلا للماروني، ولا يسمح بتولي هذا المنصب لغير الموارنة.

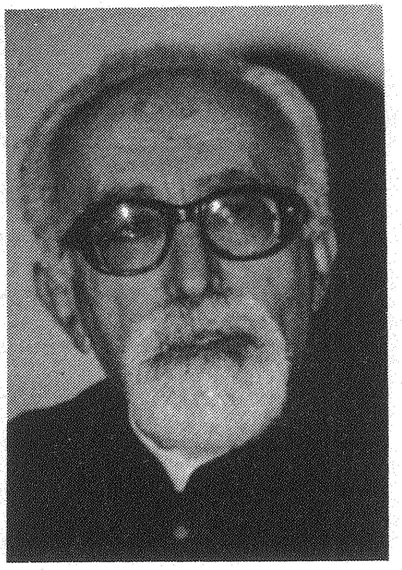
فرئيس حزب « الكتائب »جورج سعادة انتقد « المواقف الداعية إلى ترشيح مسلمين لرئاسة الجمهورية »، وقال «إن إعادة النظر في المعادلات القائمة ليس أمراً سهلاً في أي ظرف من الظروف »(٨٢). وأعلن رفضه إلغاء الطائفية السياسية أو وصول الرئيس المسيحي « الذي يغضب الجبهة اللبنانية »(٨٣). وانتقد سعادة كثرة الترشيحات لرئاسة الجمهورية، ورأى أنه من « غير الجائز أن يرتدي بعض الترشيحات الطابع المسرحي »، مؤكداً «أن للرئاسة هيبتها ووقارها »(٨٤).

رئيس أساقفة بيروت للموارنة المطران خليل أبي نادر أكد معارضته «لطغيان العدد أو القوة من طائفة على غيرها ». وقال إنه يريد المساواة، للجميع بلا خوف وغبن (٨٥). وتوجه «بنداء ماروني »إلى الرئيس السوري حافظ الأسد، لكي يسمع صوته وصوت اللبنانيين جميعاً، «فكلمة الحوار والتفاهم والمحبة بين سوريا ولبنان هي وحدها الفاعلة الناجحة. فبكركي لا تنسى أن ينابيع الموارنة انبجست من قورش، من

انطاكية، من، حلب، من حمص، من حماه، من اللاذقية، من مياه العاصي، من سهول سوريا. فهل يعقل بعد هذا أن تحول مارونية كهذه دون تعاون وثيق بيننا»(٨٦).

واعتبر النائب البطريركي العام على مناطق جبيل، عبدالله البارد، أن لا معنى لوجود النصارى في الشرق إذا لم يقوموا بنشر رسالة المسيح، وقال «إن لنا رسالة في هذا الشرق حيث نعيش مع جماعة لا يؤمنون بالمسيح انه بن الله... وإذا تخلفنا عن هذه الرسالة لا يعود من معنى لوجودنا في هذا الشرق»(٨٧).

وأشاد النائب إدوار حنين بالطريقة التي اعتمدها الوزير جنبلاط من خلال ترشيحه لأنطوان الأشقر، معتبراً «أن رئاسة الجمهورية حق للموارنة لأنها ضمانة يجب أن تبقى، ولأن في ذهابها يذهب التوازن»(٨٨).



المطران خليل ابي نادر

أما القوات الكتائبية فكانت ترصد الساحة منتظرة نجاح رهانها على تطورات إقليمية تعيد خلط الأوراق على الساحة اللبنانية، وتخلق ظروفاً مشابهة لظروف انتخاب بشير الجميل، وتمهد لذلك بتلميع صورة قائدها سمير جعجع أمام الرأي العام، واصفة إياه بأنه المنقذ الوطني لكل فئات وطوائف لبنان، وأن لم تعلنه مرشحاً للرئاسة(٨٩). ومنذ شهر آذار ١٩٨٨ شهرت القوات حق النقض ضد ثلاثة هم سليمان فرنجية وريمون إدة وميشال عون، وذلك بإيعاز من امين الجميل أو الرئيس «الطائر» الذي كان يجول بأسفاره على فرنسا والفاتيكان، ساعياً لوصول شخصية مارونية ضعيفة إلى منصب رئاسة الجمهورية، ومنعها من كشف عيوبه والفضائح التي ارتكبها طوال سنوات عهده. وقد تجاوب كريم بقرادوني نائب قائد القوات مع هذا الطلب، كون مصلحة القوات كانت تلتقي مع مصالح الجميل في هذا المجال(٩٠). وفي إشارة إلى رفض الطروحات الإسلامية وغيرها، اعتبر سمير جعجع أن انتخاب مسلم أو أرثوذكسي يفرط الصيغة، وعلى الذين يريدون ذلك أن يتحملوا المسؤولية(٩١). وقد رأى توفيق الهندي، المستشار السياسي لجعجع أن الكلام حول التغييرات الديموغرافية، «الذي يفرض ألا يكون رئيس الجمهورية مسيحياً ومارونياً بالتحديد، مبالغ جداً، وهو من نسج خيال القائلين به»، مسجلاً «غياب المعتدلين المسلمين عن الساحة وعدم ردهم على هذه الطروحات الخطيرة التي تجعل المسيحيين أكثر تمسكاً بضماناتهم». وطالب بإصدار «موقف شرعي اسلامي يتحدد بفتوى يجمع عليها العلماء المسلمون... فحواه أن للبنان وضعاً

خاصاً أو ثابتاً، وأن ليست للمسلمين إرادة في إقامة جمهورية اسلامية فيه»(٩٢).

ورأت الجبهة المارونية ضرورة توحيد الموقف السياسي ولو على ثوابت مسيحية معينة يلتزم بها كل المعنيين بالشأن العام في الساحة المسيحية، وذلك قبل حلول موعد الإنتخابات الرئاسية، على أن تكون هذه الثوابت المعيار الذي يجري على أساسه اختيار هذا المرشح للرئاسة أو ذاك أو رفض ترشيحه. ورأت الجبهة أن التعاون والتنسيق لا يستقيمان إذا لم تكن بكركي إطارهما ومحورهما (٩٣).

وفي موقف لافت، اعتبر المطران الأرثوذكسي جورج خضر في مقال كتبه في جريدة «النهار» بتاريخ ١٩٨٨/٣/٥ «أن الموارنة لا يستطيعون وحدهم أن يحملوا وزر المسيحية لا في الشرق ولا في لبنان، ولو فرضنا أنهم قدروا فمن مصلحتهم ألا يحملوا هذا الوزر وحدهم». وقال إن العالم لم يعد مقتنعاً أن المسيحيين في لبنان «تمثلهم جماعة واحدة، ولا أن هذه الجماعة الواحدة يخولها تاريخها وعقيدتها وأحاسيسها أن تكون بديلة عن جماعة أخرى أو ممثلة لها، كأن الناس قاصرون أو كتب عليهم أن يكونوا تابعين إلى الأبد». وأكد «أن تغيير مذهب رئيس الجمهورية غير مطروح عند المسيحيين غير الموارنة ولا يبدو أنهم يريدون أن يزجوا أنفسهم في هذه المعمعة. المسألة هي فقط أن يؤتى بالبرهان على أن عير الموارنة شركاء في القرار التاريخي وفي الحياة الواحدة. هذا لا يعني أن البلد يجب أن يسخر للمسيحيين لأن في ذلك فناءه. ولكن هذا يعني أن فناء المسيحيين على صعيد الحياة السياسية - آتٍ لا محال إن بقينا على كتلة مارونية وكتلة أرثوذكسية وما إليهما».

ورأى المطران غريغوار حداد «أن المسيحية يمكن أن تقبل بأي نظام كان، وبنظام إسلامي إذا كان لا بد منه، فالمسيحية في إيمانها العميق هي إيمان بالمسيح، وأنا لا أدعو إلى نظام الجمهورية الإسلامية في لبنان، ولكن أقول إنه ليس هناك من مجال لأن يكون من المستحيل الوفاق في لبنان» (٩٤).

كذلك أعلن وزير الإعلام النائب جوزف سكاف عن تأييده لترشيح مسلم لرئاسة الجمهورية. وقال إنه «توجد شخصيات اسلامية من الطراز الأول ووطنية تتحمل مسؤولية ومؤهلة لتسلم شؤون الدولة والمحافظة على الوطن وحماية الدستور، علماً أن الدستور اللبناني حالياً لا ينص على طائفة الرؤساء» (٩٥).

«الإتحاد الماروني العالمي» أسف لمواقف القيادات الإسلامية «من بكركي»، معتبراً «أن أي مس بمقامه هو مس مباشر بمسيحيي لبنان والمشرق وبانتشارهم في العالم»، داعياً في الوقت نفسه «إلى التخلي عن فكرة أسلمة لبنان تحت شعار الديموقراطية العددية» (٩٦).

أما البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير والذي عاد لتوه إلى لبنان بعد حملة التحريض التي قادها في الولايات المتحدة، فإنه أكد أمام زواره في الديمان «على أهمية حصول الإنتخابات الرئاسية حسب

الأصول الدستورية، لتكون مدخلاً للحل المنشود وقيام دولة قوية قادرة يتساوى جميع المواطنين في ظل سيادتها وعدالتها» (٩٧). ورأى صفير «أن الظرف صعب وكثرة المرشحين للرئاسة لا تبشر بالخير»، معتبراً «أن تهافت المرشحين يدل على قلة مسؤولة». وقال إن للموارنة دوراً في هذا البلد، ولغيرهم دوراً أيضاً، ولا يجوز أن يحجب دور الموارنة دور بقية الفئات، وخلاف ذلك صحيح» (٩٨).

وهكذا كانت المواقف المسيحية عموماً مستمدة من ضرورة الحفاظ على الإمتيازات والتمسك بالرئاسة التي يجب أن تبقى للموارنة، مع ما يعني هذا من دعوة صريحة لتجاوز المواقف التي كانت تطالب بالمشاركة في القرار السياسي، والتصدي بقوة للمحاولات الرامية إلى انتخاب رئيس مسلم أو جعل الإنتخاب يتم عن طريق الشعب. ومن أجل مواجهة الموقف الإسلامي الشامل، فقد أصرّ الموارنة على فرض الرئيس الذي ترضاه إسرائيل والصهيونية، لكي تفشل محاولات انتخاب رئيس مسلم ويقبل الجميع مضطرين إلى قبول رئيس ماروني «معتدل»، وعندما لم يفلحوا في هذا وذاك، قاموا بتعطيل الإنتخابات وإسناد الحكم إلى ميشال عون.

تعطيل جلسة ١٨ آب

كانت جلسة مجلس النواب المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية قد تحدد موعدها في ٦ محرم ١٤٠٩هـ ـ ١٨ آب ١٩٨٨م. وكان المرشحون بالعشرات، وقد تكاثر عددهم من كل الطوائف بشكل لا مثيل له، إذ بلغ عدد المرشحين المسلمين حوالى العشرين مرشحا، وعدد المرشحين المسيحيين غير الموارنة حوالي العشرة، ولم يسبق لمعارك انتخابات رئاسة الجمهورية في لبنان أن شهدت هذا الحشد الفظيع من المرشحين من كل الإتجاهات، وحتى داخل الموارنة انفرط العقد، وبلغ عدد المرشحين حوالي الأربعين مرشحاً، حتى ليصح القول أنه كان هناك إسهالاً مارونياً في الترشيح توقف عنده المرشح الأميركي مايكل دوكاكيس باستهجان شديد أثناء لقائه مع البطريرك صفير، مستغرباً أن يكون في بلد صغير كلبنان مثل هذا العدد الهائل من المرشحين، مقابل خمسة مرشحين للرئاسة الأميركية، استقروا في النهاية على اثنين لا ثالث لهما (٩٩).

وكان أبرز المرشحين الموارنة سليمان فرنجية وريمون إدة وميشال عون. وتمسكت سوريا بدعم فرنجية الذي بدا أنه أوفرهم حظاً، فبادرت أميركا إلى وضع فيتو عليه، رغم أنه لا يمثل تهديداً «للسلام العالمي»، ولم يكن عضواً في حلف وارسو، كما أنه لم يكن ماركسياً، ولم يهدد واشنطن بحرب نووية. بل إنه كان يمثل رأس الحربة الأكثر مضاءً في الدفاع عما يسمى بحقوق الموارنة. وكان فرنجية يحمل مشروعاً يقضي بجعل مدة الرئاسة أربع سنوات مداورة بين المسلمين والمسيحيين (١٠٠). مما دفع بالرئيس السوري حافظ الأسد إلى استقبال ثلاثة من المرشحين المسلمين الأربعة لرئاسة الجمهورية الإسلامية (السيد محمد حسين

فضل الله، والشيخ محمد مهدي شمس الدين، والشيخ سعيد شعبان) كلاً على حدة لمدة أربع ساعات للتلويح بهم أمام الأمريكيين. ولما سأل مورفي الرئيس الأسد بعد ذلك عن سبب تمسكه بسليمان فرنجية مرشحاً لرئاسة الجمهورية داعياً إياه لترشيح غيره، أجاب الأسد *أنه لا يمانع في أحد المرشحَين: السيد محمد حسين فضل الله في بيروت، والشيخ سعيد شعبان في طرابلس*.

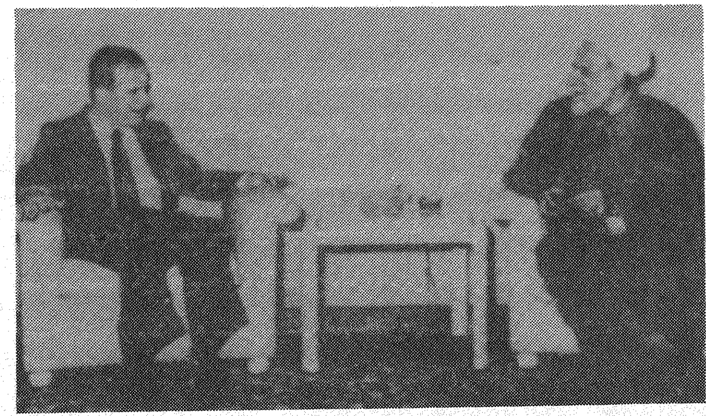
وكذلك وقفت فعاليات المنطقة الشرقية ضد فرنجية، وأعلنت القوات الكتائبية معارضتها لوصول فرنجية مجدداً إلى سدة الرئاسة، وراحت تعمل في الخفاء للحؤول دون وقوع هذا الأمر. أما قائد الجيش ميشال عون فإنه كان يريد الرئاسة لنفسه.، من هنا بدأ الطرفان، كل حسب مصلحته، بالعمل على تعطيل الجلسة.

وقد نوقشت في مكتب نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام في دمشق المخاوف من احتمال تعطيل عملية الإنتخابات، إذ سأل النائب علي الخليل خدّام عن تقديره تجاه محاولات إحباط جلسة الإنتخابات، فأجاب خدّام بالقول إن أي محاولة من هذا القبيل «ستكون خسارة لكل اللبنانيين، وستقع هذه الخسارة بشكل خاص على الطائفة المارونية، وبالتالي ستكون نتيجة ذلك أنه لن يكون هناك بعد الآن رئيس ماروني ولكن الجمهورية اللبنانية ستقوم بعد ذلك وستستمر»(١٠١).

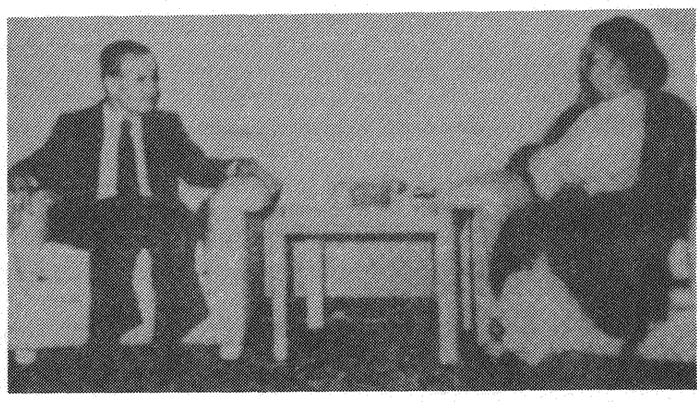
وفي أواسط آب عقد اجتماع في دير القطارة بين قائد القوات الكتائبية سمير جعجع وضابطين كبيرين من المخابرات الإسرائيلية (الموساد) تم إرسالهما من قبل القيادة الإسرائيلية لاستطلاع الوضع عن كثب وإعداد تقرير مفصل عنه. وبعد أن أطلع جعجع الضابطين الإسرائيليين عن المعطيات التي يملكها بشأن الوضع، طلب منهما دعمه في موضوع الإنتخابات(١٠٢).

قبيل ١٨ آب، وعشية الموعد المحدد لاجتماع المجلس النيابي في قصر منصور، بادر الأباتي بولس نعمان إلى جمع العماد ميشال عون وسمير جعجع، وزار اليرزة لهذه الغاية حيث اصطحب معه الأول لإنجاز المصالحة(١٠٣). وهكذا اتفق الحليفان على تعطيل جلسة الإنتخاب بمنع نواب المنطقة الشرقية من الوصول إلى مقر المجلس النيابي.

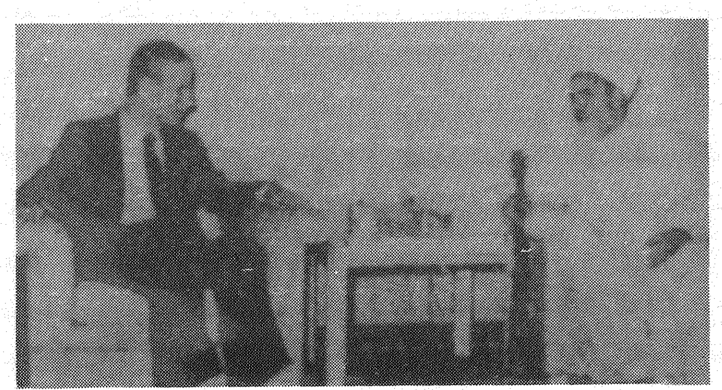
في ١٨ آب بادرت القوات الكتائبية، وبالإتفاق مع جيش اليرزة كما كان متوقعاً، إلى نسف جلسة الإنتخابات وتعطيلها عبر احتجاز النواب ومنعهم بالقوة من الوصول إلى قصر منصور، وقطع خطوط الهاتف عن مقر المجلس. وفي نفس اليوم وصل منسق الأنشطة الإسرائيلية في لبنان اوري لوبراني إلى بيروت الشرقية برفقة ثلاثة ضباط صهاينة. وصرح عقب الزيارة بأن شخصيات لبنانية طلبت منه أن تتدخل إسرائيل لفرض مرشح معين للرئاسة(١٠٤). وقد سبق للوبراني أن أكد قبل جلسة ١٨ آب أنها لن تعقد، ولم تعقد بالفعل، وكان له ما أراد، كما أعطى يومذاك مواصفات للرئيس المطلوب لا تنطبق عملياً إلا على قائد الجيش ميشال عون.



الأسد مستقبلاً الشيخ شمس الدين. دمشق ١٠ تموز ١٩٨٨. (سانا)



الأسد في استقبال فضل الله. دمشق ١١ تموز ١٩٨٨. (سانا)



الرئيس الأسد في لقائه والشيخ سعيد شعبان. دمشق ١٢ تموز ١٩٨٨. (سانا)

هذا وقد اعتبر النائب إدمون رزق في مقابلة مع مجلة «الأفكار» أن المجلس النيابي بإذعانه للضغوط قد دخل مرحلة السقوط، «لابل سقط بسبب خيانة الشرعية لذاتها، لأن ما من شرعية في العالم ارتكبت بحق شعبها من الجرائم مقدار ما فعلت هذه الشرعية الغاصبة والمزورة.. وعلى هذا الأساس فنحن اليوم أمام خيار واحد هو الثورة». وأضاف «أنه على المدى البعيد أنا من القائلين بوجوب إحداث تغييرات جذرية في نظامنا السياسي وفي عملية انتخاب رئيس الدولة، وأتمنى أن يبلغ النضج الديموقراطي لدى شعبنا مستوى يمكننا من جعل النظام رئاسياً بحيث ينتخب الشعب رئيسه مباشرة، كما آمل أن تؤدي تجربة الفتنة إلى تسريع الخروج من أسر الطائفية والمذهبية والفئوية»(١٠٥).

الطرح الماروني بتشكيل حكومة انتقالية والمواقف المضادة

على أثر تعطيل جلسة ١٨ آب بدأ الحديث في المنطقة الشرقية عن ضرورة تشكيل حكومة انتقالية برئاسة ماروني إذا تعذر إجراء الإنتخابات قبل ٢٣ أيلول حيث تنتهي مدة رئاسة أمين الجميل، فقوبلت هذه الطروحات بحملة استنكار واسعة في المناطق الإسلامية والوطنية، وتجددت الدعوات إلى نسف النظام والمطالبة برئيس مسلم، «بعدما أظهرت المارونية السياسية عدم أمانتها في صون هذا الموقع القيادي والحفاظ عليه»(١٠٦).

وفي هذا الإطار وتجنباً لحدوث فراغ سياسي على مستوى الحكم أعلن الدكتور سليم الحص في ٢ أيلول عودة الحكومة عن استقالتها، وذلك من أجل ملأ أي فراغ دستوري قد ينجم عن عدم انتخاب رئيس جديد للجمهورية، إلا أن الهواجس التي أطلقها أمين الجميل بالرفض القاطع لمبادرة الحص أثارت المخارف من وصول البلاد إلى حافة المجهول. وكانت خطة الجميل فراغ حكومي يواكب الفراغ الدستوري (١٠٧)، والمراهنة بالتالي على «قوة الإستمرار في الحكم»(١٠٨).

وكانت فعاليات المنطقة الشرقية تعمل على التنسيق فيما بينها، وذلك حرصاً منها على توثيق عرى التضامن. وفي ١٢ أيلول عقدت «اللجنة المشرقية» اجتماعها الدوري برئاسة أمينها العام سامي فارس، وأصدرت بياناً دعت فيه القوات الكتائبية إلى «تحمل مسؤوليتها الثورية في الدفاع عن مواطني المنطقة الشرقية، وإعلان نفسها الشرعية الأولى في كل المناطق التي تتواجد فيها». وقالت إن الشرعية المعلنة للقوات المنبثقة عن دورها الثوري بالحفاظ على المواطنين هي وحدها التي سترد إدعاءات أصحاب السلطة الرسمية من تقليديين وعروبيين وإسلاميين»(١٠٩).

وقام انطوان لحد بإبلاغ سمير جعجع رسمياً أن قواته على استعداد لاختراق البقاع الغربي، إذا أقدمت أية قوة على اختراق بيروت الشرقية، وعمد إلى توجيه إنذارات إلى أهالي القرى في قضاءي صور وبنت جبيل بوجوب تطويع عدد من شباب هذه القرى في جيشه تحت طائلة المسؤولية، وصولاً إلى طرد

شباب هذه البلدات منها (١١٠). وفي ١٦ أيلول تعرضت منطقة حاصبيا لعدوان اسرائيلي بمساعدة جيش العميل لحد، وتوغلت القوات الحليفة مسافة عشرة كيلومترات في المنطقة المحررة قبل انسحابها.

وفيما طالب كريم بقردواني بشكيل حكومة يرأسها ماروني، إعتبر ريمون إدة المقيم في باريس أنه لما كان ينبغي أن يكون رئيس الجمهورية مارونياً، فرئيس الحكومة الإنتقالية يجب أن يكون مارونياً أيضاً، لأنه «سيرث صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني»، زاعماً أن الحل الأنجح هو أن يعين امين الجميل رئيس حكومة مسيحي يحل مكانه (١١١).

وإذ ذاك أعلن المدير العام لشؤون الإفتاء الدكتور حسين القوتلي عن ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، «من باب رد التحدي الطائفي السياسي الذي قذفه ريمون إده في وجه كل اللبنانين»، داعياً «الأكفياء للرئاسة من كل المذاهب الإسلامية والمسيحية من دون استثناء» إلى ترشيح «أنفسهم من دون إبطاء»، ومذكراً باتصالات العميد ريمون إدة بالصهاينة خلال فترة الأربعينات (١١٢).



الدكتور حسين القوتلي

وكذلك صدرت مواقف شجب واستنكار من مختلف الأطراف والقوى الوطنية والإسلامية. واتهم رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي الوزير وليد جنبلاط أمين الجميل والمسؤولين في القوات الكتائبية، بالرغبة في تعطيل الإنتخابات، بهدف تأمين ايصال قائد الجيش ميشال عون إلى الحكم (١١٣). وحذر من مخاطر تشكيل أية حكومة انتقالية، وقال «هل المسلمون والوطنيون فاقدو الأهلية ليكون أحدهم ولو لمرة واحدة رئيساً للجمهورية» (١١٤). وحمل جنبلاط بشدة على البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير واتهمه «بتعريض المسيحيين في كل الشرق إلى الخطر»، وقال إنه «إذا أصرّ على موقفه فنحن مع الجمهورية الإسلامية في لبنان» (١١٥).

ورفض رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص فكرة الحكومة الإنتقالية بشدة، ووجه بهذا الشأن كتاباً مفتوحاً إلى البطريرك الماروني ضمنه مجموعة حقائق، عسى أن يجد فيها البطريرك «ما يساعد على تسديد الخطى خلال الربع الأخير من ساعة الحقيقة»، معتبراً أن «ليس هناك شيء اسمه حكومة انتقالية في الدستور اللبناني، كما ليس في الدستور ولا العرف، ما يقضي بأن تكون رئاستها لماروني. أما الواقع فإن هناك عرفاً دستورياً ثابتاً يقضي بأن تكون رئاسة الحكومة لمسلم ريثما يتحقق حلم الأجيال الطالعة في إلغاء

الطائفية السياسية من هذا النظام العفن». ورأى الحص أنه «ما دامت الحكومة مجتمعة هي التي ترث صلاحيات رئيس الجمهورية وليس رئيس الحكومة بمفرده، وما دام رئيس الحكومة في تلك الحال لا يتمتع بصلاحيات ذاتية خاصة بمعزل عن مجلس الوزراء، فما الداعي لأن يكون رئيس الحكومة على خلاف ما هو اليوم حسب العرف القائم». وتساءل «لماذا تكون هناك غيرة متناهية على موقع الموارنة في العرف القائم، ولا تكون هناك غيرة مماثلة على موقع المسلمين السنّة في هذا العرف، فإذا أعطيت رئاسة الحكومة لماروني فأين موقع المسلم السنّي في هذا النظام»(١١٦).

مباحثات مورفي والتصلب الماروني

بعد نسف جلسة ١٨ آب توقفت الإتصالات السورية الأميركية بشأن الإنتخابات الرئاسية في لبنان، بعد ما تم التوصل إلى اتفاق عقد بين المسؤولين السوريين ومبعوث الرئيس الأميركي رونالد ريغن الجنرال فرنون وولترز في شهر أيار ١٩٨٨ على استبعاد المتطرفين عن الإتفاق على الرئاسة الأولى بشكل أو بآخر(١١٧)، وذلك استكمالاً لمحادثات سابقة جرت بين وزيري خارجية سوريا وأميركا التي أبدت قلقها «من الطروحات الأصولية والمتعصبة بشقيها الإسلامي والمسيحي»، حيث ركز الطرفان «على ضرورة استبعاد القوى المتطرفة من الجانبين من الحوار والوفاق»، لأنها غير معنية بالمساهمة البناءة في هذه الجهود، لا بل ترغب في نسفها(١١٨). وقد تكرس ذلك لاحقاً في اللقاء مع وزير الخارجية الأميركي جورج شولتس. ومع أن سوريا وفت بالتزاماتها في هذا المجال، فإن واشنطن لم تفعل(١١٩). على العكس فإن التطرف المسيحي أخذ يستفحل ويتحدى ويهز أحتى بشولتس نفسه، فضلاً عن رفضه لكل ما يصدر عن سوريا، مراهناً على اسرائيل وحدها كقوة حامية له(١٢٠). وهكذا تنصلت اميركا من التزاماتها أمام سوريا بوجوب إجراء الإنتخابات الرئاسية في موعدها وإفساح المجال أمام الإصلاح السياسي المطلوب لتطوير النظام اللبناني.

★ توسيط الوسطاء والإنقلاب على النتائج

وكان أن طلب زعماء الموارنة من الولايات المتحدة التدخل في الأمر، وألحوا عليها التوسط لدى سوريا للإتفاق على مرشح غير فرنجية. ويقول النائب مخايل الضاهر: «لقد اجتمعنا إثر جلسة ١٨ آب كنواب موارنة برئاسة البطريرك، وطلبنا اليه وفوضناه الإتصال بكل أصدقاء لبنان الغربيين للضغط على أميركا من أجل أن تعاود حوارها مع سوريا بعد أن اختلفت الدولتان حول موضوع ترشيح فرنجية. وقد اعتبرنا ووافقنا الرأي على أنه لن تحصل انتخابات للرئاسة بلا توافق الدولتين. وسعى هو (البطريرك) لدى الفاتيكان وسائر الدول في هذا الإتجاه. بل إن البطريرك صفير تخوف من أن ينشغل الأميركيون بانتخاباتهم

الرئاسية فلا يعودوا قادرين على التوافق مع سوريا والإلتفات إلى الوضع اللبناني..»(١٢١).

وهكذا عمدت الإدارة الأميركية إلى إرسال موفدها ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط، إلى المنطقة. ولم يغادر مورفي واشنطن حتى قابل السفير اللبناني هناك، عبدالله ابو حبيب والذي كان يعتبر «عراب العهد» أميركياً منذ بدايته حتى نهايته. وعبدالله ابو حبيب هو الذي أعلن بحضوره زعيم الكتائب جورج سعادة، في السفارة اللبنانية بواشنطن بأن عام ١٩٨٨ سيكون عام «الفصل»، وعام «إقامة الكيان المسيحي» الكامل في لبنان، إذا لم يكن الرئيس المقبل منسجماً مع الطروحات المارونية، وهو الذي أقام الندوات التلفزيونية في اميركا غداة الإجتياح الصهيوني عام ١٩٨٢م، ليتحدث عن حسنات هذا الإجتياح وأفضاله، وهو الذي دبر بإيعاز من أمين الجميل إلغاء اللقاء الذي كان مقرراً بين ريغان ورئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي، عندما ذهب هذا الأخير إلى الأمم المتحدة مصحوباً بالوزير نبيه بري(١٢٢).

في ٢ صفر - ١٣ أيلول وصل مورفي إلى دمشق لاستئناف مباحثاته مع المسؤولين السوريين، وعندها اتجهت كل الأنظار إلى دمشق، حيث تواصلت المباحثات على مدى خمسة أيام كاملة، اتفق خلالها مورفي مع السوريين على دعم ترشيح النائب الماروني مخايل الضاهر لرئاسة الجمهورية، بدلاً من سليمان فرنجية.

عندما وصل مورفي الى بيروت فوجئ بأن حلف الشرقية يرفض «التفاهم» على الرئيس. فبعدما ارتضى غلاة الموارنة أن يسلموا كل الدور السياسي للطائفة إلى الولايات المتحدة، وجدوا أنسفهم في نهاية المطاف غير قادرين على القبول بما تقتضيه مصالح أميركا في المنطقة. وهكذا رفض التكتل الماروني المؤلف من أمين الجميل، وصاحب بكركي البطريرك صفير، وسمير جعجع قائد القوات المارونية، وميشال عون قائد جيش اليرزة الذي اعترض على عدم تبني ترشيحه ولم يستطع تقبل فكرة عدم اختياره رئيساً، ولذلك بدا أنه مستعد للقيام بأية مغامرة من أجل تحقيق أحلامه، فسارع إلى عقد اجتماع عسكري تقرر خلاله إعلان الإستنفار في الثكنات والمواقع كافة. وعلى أثر هذا الإجتماع أصدر عون بياناً جاء فيه أنه يرفض ما آلت إليه «المحادثات الأميركية - السورية في شأن الإنتخابات الرئاسية، وبالتالي التوصل إلى الإتفاق على تسمية رئيس للبنان.. وانطلاقاً من الحفاظ على الوطن وسيادته ونظامه البرلماني الديمقراطي الحر، فإن الجيش لا يسعه قبول مبدأ التعيين، لأن اختيار رئيس للبنان لا



يقرره سوى مجلس النواب اللبناني، المعبّر الشرعي الوحيد عن القرار الوطني المستقل »(١٢٣).

وفي إشارة إلى ما سينوي الإقدام عليه، أكد عون: « أن الجيش سيملأ الفراغ في المؤسسات الرسمية ابتداء من الجمعة المقبل (٢٣ أيلول) في حال شغور السلطة نتيجة استحالة انتخاب رئيس جديد». ورأى أنه «من الشائع أن يتدخل العسكريون على الساحة السياسية لإنقاذ بلادهم إثر إفلاس السياسيين». وقال: «نحن نصنع السلطة، والذي يريد أن يلتحق بنا فليلتحق بنا». وأعلن أن المؤسسة العسكرية « أخذت استعداداتها لملء أي فراغ محتمل في المؤسسات ابتداءً من ٢٣ أيلول »(١٢٤).

★ بكركي تتسلم القرار الماروني

وتولى البطريرك صفير نفسه الحشد الروحي والنيابي ضد « التفاهم ». واتخذ موقفاً متشدداً حيال الإتفاق السوري - الأميركي، وحيال سوريا والإصلاحات، وأظهر موقفاً حاسماً رافضاً لإدخال أي تعديل في النظام اللبناني ولأي تنازل عن الإمتيازات. ولولا تغطية بكركي لمواقف تحالف عون - جعجع، لما كان بمقدور هذا التحالف مواصلة اعتراض إجراء انتخابات رئاسة الجمهورية.

وفي تلك « اللحظة السياسية » التي سبقت انتهاء رئاسة امين الجميل، حيث أن ميشال عون لم يكن قد أصبح رئيساً للحكومة العسكرية، وسمير جعجع لم يكن قد حسم سيطرته على مناطق بيروت الشرقية، والمقاطعة النيابية المسيحية لجلسات الإنتخابات كانت بأمس الحاجة إلى تغطية سياسية عامة، في تلك اللحظة اختار البطريرك أن يتصدر الدفاع عن الخط الأحمر الماروني، أي عن موقع رئاسة الجمهورية بما هو مجموعة المواقع والقواعد الموروثة للموارنة منذ عهد الإنتداب الفرنسي، وكانت شعارات المرحلة المارونية هي الآتية: التأكيد على النظام الماروني الحر في لبنان، رفض التدخل في شؤون الطائفة الرئاسية، رفض مبدأ تعيين الرئيس الماروني الجديد، والتأكيد على القرار الماروني المستقل(١٢٥).

في خضم هذا الجو المضطرب، دعا البطريرك ممثلي الطوائف المسيحية والنواب الموارنة للإجتماع في ٢٠ أيلول. حيث أصدر المجتمعون بياناً أعلنوا فيه «التمسك بمبدأ الإنتخابات الرئاسية الحرة، بعيداً عن إي ضغط والمحافظة على النظام الديمقراطي اللبناني، وأن يترك للنواب حرية العمل بمسؤوليتهم الوطنية والدستورية»(١٢٦). وتتالت اجتماعات النواب المسيحيين برئاسة البطريرك في بكركي على ثلاثة أيام متتالية في ٢٠ و ٢١ و ٢٢ أيلول، حيث انتهت إلى تمسك النواب بعقد جلسة الإنتخاب المقررة في ٢٢ أيلول في قصر منصور، وإصرارهم على مقاطعتها في حال لم يتحقق طلبهم. وذلك بعدما كان رئيس المجلس النيابي حيسن الحسيني قد حدد موعد الجلسة الثانية في ٢٢ أيلول (١١ صفر) وفي مبنى المجلس النيابي في ساحة النجمة. أما تحالف عون - جعجع فقد رفض حضور الجلسة سواء عقدت في ساحة النجمة ام في قصر منصور. وذكرت مصادر بكركي أن اتصالات « سريعة جداً » جرت بين صفير والفاتيكان لحث

المسؤولين فيها على الإتصال بالإدارة الأميركية والسعي لديها لتعديل موقفها (١٢٧).

وفي ١٠ صفر - ٢١ أيلول وجه البابا إلى صفير رسالة جاء فيها: «إنه في هذه اللحظات الحاسمة من الأهمية بمكان، لا يجوز أن يمر اي اعتبار آخر قبل احترام الشرعية للحفاظ على المبادئ الخاصة لما التقليدكم من تراث ثمين». وقال البابا في رسالته إن أفكاره «تتجه إلى جميع مسيحيي لبنان، خصوصاً إلى أبناء الكنيسة الكاثوليكية، ليمنحهم الرب نعمة معرفة الشهادة لمعرفة رعاياتهم المتيقظة للقيم الإنجيلية» (١٢٨).

وهكذا فإن اقطاب الموارنة الذين كانوا يتوسطون الشرق والغرب لإجراء الإنتخابات الرئاسية، عادوا وانقلبوا على الوسطاء والنتائج، بداعي رفضهم لتعيين رئيس للجمهورية في الخارج، متناسين أن جميع رؤساء لبنان قد تم تعيينهم من الخارج، في حين اقتصر دور المجلس النيابي على توقيع هذا التعيين.

★ المفارقة العجيبة

والحقيقة ان مورفي حقق للموارنة ما تجاوز حتى العروض التي قدمها جعجع لحل الأزمة. فقبل أيام من مجيء مورفي، عرض جعجع في حديث تلفزيوني، بأن فرنجية يستطيع أن ينقذ لبنان إذا ما قبل الإنسحاب من المعركة، على أن يكون له حق اختيار المرشح الذي سيخلفه للرئاسة. وقال جعجع: إن سوريا نفسها إذا قبلت سحب فرنجية، فإنه ليس لدى قواته مانع من أن يكون لسوريا رأي مقبول في اختيار الرئيس المقبل، وإن تسمية سوريا لمرشح لا يعني أن هذا المرشح أصبح مرهوناً لها (١٢٩).

ولقد كان مفترضاً أن تثور ثائرة المسلمين، وليس الموارنة، لنتائج محادثات دمشق التي أبقت على مارونية الرئاسة الأولى، وأرجأت قضية الإصلاح حتى إشعار آخر. وبدلاً من أن يظهر جعجع ورفاقه الإرتياح لاستبعاد فرنجية، وإرجاء مسألة الإصلاح، وتحقيق بقاء الرئاسة للموارنة، فإنهم أخذوا ينادون بالويل والثبور وعظائم الامور، بسبب إبقاء مكان انعقاد جلسة المجلس النيابي في ساحة النجمة، وبسبب اختيار الضاهر مرشحاً للرئاسة بدلاً من فرنجية، على رغم أنهم كانوا يستطيعون ترشيح من يشاؤون.

يبقى أن نشير إلى ان المحادثات الأميركية-السورية تمت بإلحاح ماروني على الإدارة الأميركية خلال رحلة البطريرك إلى الولايات المتحدة، وبإلحاح من امين الجميل الذي لم يبق وساطة في الدنيا إلا وبذلها من أجل استئناف المحادثات السورية-الأميركية. ولقد كانت بكركي والقوات المارونية خلال مباحثات مورفي التي استمرت خمسة أيام في دمشق، يترقبون النتائج على أساس أن تكون هي الحل الذي لا بد أن يقبل به الجميع.

وما حدث لبراون عام ١٩٧٥ حدث لمورفي عام ١٩٨٨. فإن المبعوث الأميركي دين براون الذي جاء بناء لطلب الموارنة في بداية العمليات العسكرية عام ١٩٧٥، أعرب عن دهشته لسير المارونية عكس التاريخ، وكيف أنها تريد أن تحصر رئاسة البلاد بطائفة واحدة، بما يتنافى مع كل الأعراف الحضارية العصرية. وعندما

رأى الموارنة أن براون قد شعر بالخجل من طروحاتهم بدأوا يكيلون له الشتائم، كما فعلوا مع مورفي الذي اتهمه عون بأنه « انسان فاشل لا يحب الإعتراف بفشله » (١٣٠).

ومنذ نهاية محادثات مورفي في دمشق تجلت نبرة الكرامة والدفاع عن السيادة والعداء للتدخل الأميركي في الشؤون اللبنانية في تصريحات داني شمعون، وهو الذي حفيت قدماه وهو يحج إلى اسرائيل، والذي كان أول القاصدين إلى واشنطن ليطلب من صغار موظفي وزراء الخارجية فيها تأييد ترشيحه للرئاسة. وكذلك تناست القوات الكتائبية خلافاتها مع ريمون إدة. فقد أعلن سمير جعجع أن « القوات اللبنانية مع العميد إدة حتى النهاية » (١٣١).

هذا وكشف كريم بقرادوني النقاب عن « أن الأميركيين غير جادين في اتفاقهم مع سوريا. ولو كانوا يريدون هذا الإتفاق لمارسوا ضغوطهم علينا. ولكنهم بعد تهديد مورفي لم يفعلوا على الأقل ما يشير إلى ذلك. فإن لهم في المنطقة الشرقية بعض المفاصل التي يكفي أن يضغطوا عليها كي نتألم ونفهم. فمثلاً هناك لجنة تنسيق مع الجيش لم يتم سحبها لكي نعلم أنهم غاضبون علينا » (١٣٢).

على الصعيد العالمي فقد أبدت الدبلوماسية الفرنسية من جهتها انزعاجها من ازدياد النفوذ الأميركي في لبنان واستيلائه على كل النفوذ الغربي. ومصدر هذا الإنزعاج أن فرنسا كانت ما تزال تعتبر نفسها معنية بلبنان أكثر من أية دولة أخرى، بسبب دورها السابق في المساهمة بقيام نظامه والإنتداب عليه. وهذه الفرصة التي انتظرها الفرنسيون أتتهم خاصة من المعارضة التي لقيها الإتفاق السوري - الأميركي حول انتخابات الرئاسة، فكان أن أوفدت الحكومة الفرنسية على وجه السرعة ألى بيروت ثلة من دبلوماسييها بالتنسيق مع البابا. وبدأ هذا الدور قبل ساعات من نهاية رئاسة أمين الجميل، واستمر تصاعدياً بعد نهاية رئاسته. واقترح هؤلاء الدبلوماسيون إجراء انتخابات رئاسية في ظل قوات دولية تابعة للأمم المتحدة، وكأن فرنسا كانت تريد أن تمهد لتدخل دولي ينقذ الموارنة كما جرى في العام ١٨٦٠.

★ تحالف عون - جعجع

كان هاجس امين الجميل أن يحفظ رأسه بعد ٢٣ أيلول، ولذلك حاول إحراق خصومه في المنطقة الشرقية، وحشرهم في الزاوية بتزكية ترشيح الضاهر، وأبلغهم عن نيته بزيارة العاصمة السورية لمبايعة مخايل الضاهر، وفي اليوم التالي (٢١ أيلول) انتقل الجميل في زيارة مفاجئة إلى دمشق وعقد مباحثات استمرت اربع ساعات ونصف. فامتعض غلاة الموارنة لهذه الزيارة، واعتبر جعجع أن الهدف من هذه الزيارة إنما هو تسليم رأسه. ورأت القوات المارونية، عبر قائدها سمير جعجع، أن اللحظة سانحة لكي تمسك بزمام الأمور، خاصة وأن امين الجميل سيرحل من قصر بعبدا خلال ساعات. واستفادت هذه القوات من الحالة الشخصية التي كان يعيشها ميشال عون، والمتمثلة برفض فكرة ألا يكون هو المرشح الأول

لرئاسة الجمهورية، فسارعت إلى الإلتقاء معه. وهكذا فعندما علم جعجع بنبأ توجه الجميل إلى دمشق استدعى على الفور كبار ضباطه وتوجهوا جميعاً إلى مكتب قائد الجيش في اليرزة، إضافة إلى بعض أعضاء وقيادة «القوات». وتردد أن الإجتماع كان ودياً للغاية، وجرى خلاله بحث الغاية من زيارة الجميل إلى دمشق وكيفية مواجهتها. واتفق الإثنان، عون وجعجع، على تعطيل جلسة الإنتخاب بكل السبل الممكنة، وإجراء تنسيق عسكري عبر السيطرة على المناطق الشرقية والإمساك بكافة مرافقها ومؤسساتها السياسية والعسكرية والحكومية.

وخلال الإجتماع تم الاتفاق على توحيد الآلة العسكرية للجيش والقوات في مواجهة ما سيحمله أمين الجميل من دمشق. وقرر المجتمعون في اليرزة أنهم لن يسمحوا الأمين الجميل بالعودة إلى الواجهة وبيعهم في اللحظة الأخيرة إلى سوريا، «فقد انتهى دوره، ونحن أصحاب الأمر في ما سيجري من الآن فصاعداً» (١٣٣). وقد اتخذت بنهاية الإجتماع الذي استمر ما يقارب الثلاث ساعات مقررات عدة أبرزها:

أ- مواجهة جلسة الإنتخاب وتعطيلها في ساحة النجمة (وهي الجلسة التي كانت مقررة في اليوم التالي: ٢٢ أيلول).

ب- تشكيل حكومة انتقالية تحظى برضى الجيش والقوات الكتائبية.

ج- مواجهة المرحلة المقبلة بتنسيق وتضامن كلي بين الجانبين (١٣٤).

وعلى الفور أبلغ المجتمعون مقررات اللقاء إلى البطريرك صفير في بكركي. كما أبلغ عون الصحافيين أنه سيصنع السلطة بعد ٢٣ أيلول، وقال: «نحن القوة الوحيدة القادرة على التغيير وعلى توجيه سفينة لبنان» (١٣٥).

والتقى عون في مكتبه في وزارة الدفاع في اليرزة رئيس حزب الوطنيين الأحرار، داني شمعون، ورئيس حزب التنظيم جورج عدوان، والقائد الأسبق للقوات فؤاد أبو ناصر، وغيرهم من غلاة المراهنين على اسرائيل. بحيث أن الاجتماعات التي عقدت طوال نهار وليل ٢١ أيلول في اليرزة تولت إعداد الخطط اللازمة لوضع اليد كلياً على المنطقة الشرقية. وشملت لقاءات عون القيادات المسيحية على اختلافها (١٣٦).

وبعدما عمّده جعجع رئيساً ذهب قائد الجيش إلى بكركي، ليشرح للبطريرك والنواب نتائج اجتماعاته مع جعجع، فحظي بالبركة «الرسولية» من صاحب الغبطة. وتبين أن اجتماعات النواب الموارنة والمسيحيين عموماً للبحث في مسألة حضور أو عدم حضور جلسة الإنتخاب لم تكن إلا لتغطية القرار المتخذ بعد الإجتماع العسكري في اليرزة مع جعجع، وهو القرار الذي يقضي بأن يتولى الجيش السلطة بعد انقضاء فترة رئاسة الجميل.

عندما عاد أمين الجميل من دمشق، حيث اتفق مع الرئيس السوري حافظ الأسد على ضرورة الإلتزام بالإتفاق السوري- الأميركي، وجد أن حلفاءه قد انقلبوا ضده، فأسرع إلى بكركي حيث اختلى أولاً بالبطريرك صفير، وناشده العمل على انتخاب الضاهر، «لأن الوضع خطير، وسوريا لا تناور في هذا الموضوع إطلاقاً» كما قال. إلا أن البطريرك الذي كان قد استقبل سمير جعجع وميشال عون، كلاً على حدة، بعد اجتماعهما باليرزة، رد قائلاً: إن الوضع ليس سهلاً على الإطلاق، لأن النواب المجتمعين في بكركي، وعددهم سبعة وعشرون نائباً، ما زالوا عند موقفهم، وخلاصته: «انتخابات حرة نزيهة، ونقل المكان من ساحة النجمة إلى قصر منصور». وتابع البطريرك: «أما موقف قائد الجيش ميشال عون وقائد القوات سمير جعجع، فهو مع موقف النواب المسيحيين، ولا مجال لتعديل بهذه المواقف». بعد ذلك انضم امين الجميل إلى النواب المجتمعين، لإقناعهم بحضور جلسة الإنتخاب، لكن القطار فاته، لأن سمير جعجع كان قد زار النواب وأبلغهم ما مفاده: «إن زيارة الرئيس الجميل إلى سوريا تعني تسليم رأسي للقوات السورية عن طريق انتخاب الضاهر. لكن خذوا علماً بأنني لن أسلم رأسي إلا بعد تسليم رؤوسكم جميعاً». وعندها بادر النواب بتأييد موقف جعجع بحماس وإجماع [١٣٧].

حكومة عسكرية

★ حكومة الإنقلاب الماروني

بقي أمين الجميل يعمل على مصادرة إرادة الشعب حتى النهاية. وقد شاء أن ينهي عهده بجريمة سياسية لا تقل شناعة عن جرائمه السابقة.

يوم ١١ صفر - ٢٢ أيلول كان القصر الجمهوري مسرحاً لاجتماعات نيابية وسياسية وعسكرية من أجل البحث في تأمين خلف لأمين الجميل، من بيت الطائفة التي من حقها وحدها أن تؤتمن على مصير الوطن والرئاسة. وكانت النتيجة في نهاية المطاف أن حُسم الوضع الحكومي لمصلحة عون بعد ما سهل جعجع وداني شمعون الطريق أمامه لهذه المهمة. وهكذا انتهت هذه الإجتماعات بإصدار مرسوم قبل عشر دقائق من انتهاء رئاسة امين الجميل في منتصف ليل ٢٢ - ٢٣ أيلول بتشكيل حكومة عسكرية من ستة وزراء برئاسة ميشال عون، وكان أن رفض الوزراء الثلاثة المسلمون، وهم اللواء محمود طي ابو ضرغم، العميد نبيل قريطم، والعقيد لطفي جابر، استلام حقائبهم تحت ضغط الشارع الإسلامي والوطني، فاقتصرت الحكومة على ثلاثة وزراء نصارى هم العماد ميشال عون، العميد إدغار معلوف، والعقيد عصام أبو جمرة.

وقد حاول أمين الجميل تشكيل حكومة مدنية برئاسة بيار حلو نائب عاليه في أعقاب اعتذار شارل الحلو الذي استنكف عن تزعم حكومة مرفوضة سلفاً من جانب معظم الأطراف اللبنانية، ولما لم ينجح بيار

حلو في تشكيل حكومته، نظراً إلى التناحر على التوزير في الشارع المسيحي، وصعوبة تأمين عدد من الوزراء المسلمين لتحقيق مبدأ المناصفة في التمثيل، فرض عون نفسه بدعم من جعجع وقيل يومها أنه أرغم الجميل على إصدار مراسيم تعيين الحكومة العسكرية. ويقال في هذا الصدد أن عون هدد الجميل بالقتل، وقال له: «خذ حقائبك واذهب إلى منزلك لترتاح»، إلا أن جعجع تدخل مهدئاً من لهجة عون، وفرض على الجميل صيغة تشكيل الحكومة العسكرية بالشكل الذي تمت به(١٣٨).

وثمة من يقول أن الجميل الذي فاجأ دمشق بزيارته، لا لكي يتوصل إلى اتفاق معها، بل ليمهد لإعلان الحكومة الإنفصالية التي حذرته من القيام بتشكيلها حتى أميركا وفرنسا.

هكذا أراد أمين الجميل أن يختم عهده بأكبر غدر في تاريخ رئاسته، بل في تاريخ الموارنة على الإطلاق. والمهم في الموضوع أن امين الجميل كان قد مهد بنفسه لتشكيل مثل هذه الحكومة منذ الإجتماعات المتعددة التي عقدها بنفسه مع سمير جعجع وكريم بقرادوني منذ ما قبل جلسة ١٨ آب التي عطلوها. ليس هذا فقط بل إن عون نفسه أعلن قبل أن يكلفه الجميل بأيام، أنه ابتداءً من صباح ٢٣ أيلول سيملأ بالجيش الفراغ الدستوري. وحتى العروض التعجيزية على الحص بتأليف حكومة تضم جعجع، وقبل ذلك تكليف بيار حلو بتأليف حكومة مدنية موسعة، كانت مجرد عملية رفع عتب قبل تسليم السلطة إلى الجيش بمباركة اسرائيل والقوات المارونية. هذا وكان سمير جعجع قد قابل المنسق الإسرائيلي لوبراني قبل تشكيل الحكومة العسكرية بربع ساعة من انتهاء رئاسة امين الجميل، وخرج من القصر الجمهوري في منتصف السهرة، وقابل لوبراني، ثم عاد إلى القصر آمراً بيار حلو بإنهاء استشاراته (١٣٩).

★ المواقف من الحكومة

وهكذا أثمر تحالف عون - جعجع فرض الحكومة العسكرية التي وصفها قائد القوات المارونية بأنها «حكومة استقلال». أما داني شمعون فقد اعتبر أن «خطوة تشكيل حكومة عسكرية هي خيار ممتاز لمصلحة البلد ككل»(١٤٠).

وأعلن المكتب السياسي لحزب الكتائب بعد اجتماع استثنائي عقده في ١٢ صفر - ٢٣ أيلول دعمه للحكومة العسكرية التي قال إنه «تم تشكيلها وفقاً للأصول والنصوص الدستورية التي تعتبر قانوناً استمراراً لشرعية الدولة والمؤسسات، خصوصاً أن الحكومة الجديدة تتميز بالطابع الشامل في التمثيل الوطني».

أما حزب الوطنيين الأحرار فقد زعم «أن الحكومة العسكرية المؤقتة قد حققت استقلال لبنان واستمرار سيادته، وأفسحت المجال أمام القيادات السياسية والروحية للاتفاق على رئيس للجمهورية يعيد وحدة البلاد أرضاً وشعباً ومؤسسات، ويحقق الإستقرار الذي ينشده الجميع». وأصدر الحزب «نداء خاصاً إلى القيادات المارونية»، مناشداً إياهم «القيام بخطوات جدية لتحقيق المصالحة المارونية - المارونية

التي تعتبر مرحلة للمصالحة الوطنية الشاملة(١٤١).

وأصدر حزب حراس الأرز بياناً اعتبر فيه تشكيل حكومة عون «خطوة إنقاذية، لأن العماد عون يتمتع بشخصية فذة وأصالة لبنانية. ولأن هذه الحكومة هي الوحيدة القادرة على اتخاذ قرارات استثنائية في هذه المرحلة الإستثنائية». ورأى حزب التنظيم في حكومة عون «تعبيراً عن تطلعات المواطنين، ووجهاً من وجوه الصمود أمام المحاولات الهادفة إلى مصادرة القرار اللبناني»(١٤٢).

وكذلك صرح ريمون إدة المقيم في باريس «أن الحكومة الشرعية الوحيدة في لبنان هي التي يرأسها قائد الجيش ميشال عون، والتي شكلت وفق الدستور»، واعتبر أن حكومة عون «قانونية حتى لو أنها لا تحظى بالشرعية المطلوبة»(١٤٣). وقد بدا أن ريمون إدة الذي اندفع إلى ذروة التعصب الطائفي، كان يتصرف كمن يؤسس حلفاً ثلاثياً جديداً مع ميشال عون وسمير جعجع، وذلك على غرار الحلف الثلاثي الذي أسسه عام ١٩٦٧ مع كميل شمعون وبيار الجميل، والذي رمى لبنان في أتون الحرب.

لقد حظيت حكومة «الوزيرين» إذن بدعم أقطاب الموارنة عموماً والقوى المسيحية العاملة في بيروت الشرقية. أما الفعاليات الإسلامية والوطنية فقد أصرت على التمسك بحكومة الحص، واعتبرتها الحكومة الشرعية الوحيدة في البلاد.

وعشية تشكيل الحكومة العسكرية أعلنت الأحزاب «والقوى الوطنية» رفضها «أية حكومة يشكلها أمين الجميل بدلاً من حكومة الرئيس الحص»(١٤٤). واكدت في بيان لاحق ضرورة توحيد العمل الوطني في لبنان من أجل مجابهة الحكم وخطته التجويعية التي تتطلب تكثيف الجهود وتوضيح الرؤية السياسية ليصار إلى بلورة البرنامج الوطني لكل القوى المعادية لحكم الكتائب»(١٤٥). كما أن الشيخ محمد مهدي شمس الدين والمفتي حسن خالد أكدا شرعية حكومة الحص وحذرا الجميل من تشكيل حكومة جديدة وطالبا المسلمين برفض الإشتراك فيها(١٤٦).

ووصف المكتب السياسي للحزب التقدمي الإشتراكي الحكومة العسكرية بأنها «قرار انفصال تقسيمي طائفي صارخ، وهي ليست إلا هيئة أركان حرب للفريق الإنعزالي الذي تجمعه بكركي وقرارها الفئوي»(١٤٧).

وفي ٢٩ صفر ١٤٠٩هـ - ١٠ تشرين الأول ١٩٨٨م عقدت القوى والحركات والفعاليات الإسلامية مؤتمراً طارئاً في مسجد الرسول الأعظم على طريق المطار، أصدرت بعده بياناً أكدت فيه على «الرفض المطلق لنظام الإمتيازات الطائفية الذي يكرس أبشع صور التمييز بين أبناء البلد الواحد في الحقوق والواجبات»، وأعلنت رفضها «القاطع لما سمي الحكومة العسكرية باعتبارها نواة مشروع إقامة الدولة العنصرية الطائفية التقسيمية في لبنان». ودعت إلى «التصدي لهذه الحكومة بكل الوسائل لإسقاطها

كمدخل لإسقاط النظام الطائفي برمته، ولـلقضاء على المشروع الصهيوني الجديد في لبنان». كما أكدت على وحدة المسلمين ونبذ خلافاتهم لإحباط كل محاولات التفجير وإثارة الفتن الداخلية، وأبدت حرصها على «التعاون مع جميع القوى السياسية الرافضة لمشروع تقسيم لبنان والهيمنة المارونية السياسية، والعاملة على مقاومة الإحتلال ومشاريع التسوية مع العدو»(١٤٨).

وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٨ أعلن الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الإشتراكي في سوريا عبدالله الأحمر في ذكرى «الحركة التصحيحية»، أن المطلوب حالياً في لبنان هو حل وطني وديموقراطي... وتحقيق إصلاحات جذرية في النظام اللبناني أساسها إلغاء الطائفية السياسية، وتعديل صلاحيات مؤسسات الحكم بما ينهي هيمنة الأقلية على الأكثرية ويحقق المساواة(١٤٩).

★ أبعد من الحكومة الإنتقالية

ومع أن ميشال عون كان يسمى رئيس حكومة انتقالية، فإن ما قام به من تشكيلات عسكرية وإدارية، أدت في النهاية إلى تقسيم المؤسسات الرسمية، لم يدل أبداً على أنه كان يعتبر نفسه رئيس حكومة انتقالية، بل إن الأمر كان أبعد من هذا بكثير. حتى أنه كان يصرح بأن لبنان دولة مسيحية، وحصن المسيحية في الشرق، وأن البابا هو راعي الموارنة والمسيحيين في لبنان.

وسرعان ما تحول عون إلى دجاجة تبيض ذهباً للقوات المارونية، فقد أعاد فتح «مكتب الإتصال الإسرائيلي» في ضبية، وهو المكتب الذي كان قد أعلن إقفاله عقب إلغاء اتفاق ١٧ أيار في العام ١٩٨٤. وكشفت المعلومات أن ثمانية خبراء عسكريين اسرائيليين بدأوا يشرفون على المكتب الذي أحيط بحراسة مشددة، بعد أن أقيم مهبط صغير للطوافات داخل ساحته، لتأمين سرعة الإتصال مع القيادة في تل أبيب (١٥٠). هذا وقد اشتكى دبلوماسيون أميركيون من تزايد عدد الخبراء الصهاينة في شرقي بيروت، لا سيما في المنطقة التي تتواجد فيها منازل السفراء والنواب(١٥١).

وبعد أن ورث ميشال عون وسمير جعجع تركه أمين الجميل، أقدما على إنهاء دوره السياسي والعسكري. وفي ليل ٣ - ٤ تشرين الأول قامت القوات المارونية بإحكام سيطرتها على منطقة المتن الشمالي، وهي المنطقة التابعة لنفوذ امين الجميل، وضمت جميع المواقع والمراكز والثكن الكتائبية فيها، وفرضت على امين الجميل البقاء في المنطقة الشرقية في وضع الإقامة الجبرية، بعد ما فرضت عليه شروطاً لقاء السماح له بالمغادرة، ومنها مصادرة بعض الممتلكات العائدة للجميل، ودفع مبلغ من المال بالعملة الصعبة، وتقديم كشف بحسابه الخاص في الخارج. وقد اعتبر رئيس «حركة التضامن المسيحي» إميل رحمة هذه البادرة بأنها «أهم حدث في تاريخ استمرارية المقاومة اللبنانية، ليس لأن أحداً تفوق على أحد، بل لأن البندقية توحدت وأصبحت هناك مرجعية عسكرية واحدة للمقاومة». ورأى «أننا مقبلون على تركيز القرار

المسيحي»(١٥٢).

وعندها بعث البابا يوحنا بولس الثاني رسالة إلى البطريرك صفير، تضمنت الدعوة إلى العمل على «عدم إلحاق الأذى بأمين الجميل وعائلته، وتوفير كل عناصر الحماية المعنوية والمادية له»(١٥٣). وقد أحيط الجميل وميشال عون وقيادة القوات المارونية علماً بهذه الرسالة، فتوقفت الحملة السياسية ضد أمين الجميل الذي غادر في ٢٢ تشرين الأول إلى باريس، بعد ما تلقى إنذاراً من القوات بالرحيل، كما قال، ليعيش هناك مع ثروته التي قدرت بنحو أربعة مليارات دولار أميركي(١٥٤).

وفي هذه الأثناء كانت القوات المارونية تعمل لتقسيم المجلس النيابي عبر تعطيل جلسة انتخاب رئيس المجلس النيابي التي كانت مقررة في ١٨ تشرين الأول - ٨ ربيع الأول. وقد أشار إلى ذلك سمير جعجع بقوله: «أتمنى كما استردينا في ٢٢ أيلول السلطة الإجرائية كلها، أن نسترد بانتخابات رئاسة المجلس السلطة التشريعية كلها. وكما استطعنا في ٢٢ أيلول أن نوحد السلطة التنفيذية من جديد، ولو مؤقتاً بانتظار انتخابات رئاسة الجمهورية، آمل أن نتوصل في ١٥ أو ١٨ تشرين الأول الى أن نوحد السلطة التشريعية من جديد». واعتبر أن الفدرالية هي الصيغة البديلة عن ميثاق ١٩٤٣(١٥٥). وقد كشف هذا التصريح عن استعدادات ظاهرة لتعطيل انتخابات رئاسة المجلس. وعندما حان الموعد المحدد لانتخاب رئيس مجلس النواب، رفض نواب الشرقية الحضور إلى الجلسة بذريعة عقدة المكان.

وفي ٢٩ صفر ١٤٠٩ هـ - ١٠ تشرين الأول ١٩٨٨ م إجتمع برلمان بكركي برئاسة صفير، وفوض البطريرك اختيار الرئيس المقبل والمفاوضة على الإسم. واعترف النواب بما عندهم للبطريرك وأودعوه أفكارهم، وأعطوه الحق في التفاوض والتوصل بأسرع وقت ممكن لانتخاب رئيس جديد للجمهورية. واعتبروا أن أفكارهم يحتويها البطريرك وحده. علماً أن تلزيم البطريرك موضوع اختيار الرئيس والمفاوضة على الإسم كان يشكل خرقاً للأعراف السياسية والدستورية في لبنان(١٥٦).

ووصف صفير المحاولات اللبنانية السابقة لانتخاب رئيس للجمهورية قائلاً: «إن هذا لا يعتبر انتخاباً، ولا يدخل في مضمون النظام الديمقراطي والحرية في الإنتخاب. ولو ترك اللبنانيون وشأنهم لكانوا استطاعوا أن يحلوا الأمر بأنفسهم. ولبنان لن يستطيع إنهاء الأزمة ما دامت هناك تدخلات أجنبية». وقال: «إن أزمة الرئاسة ناتجة عن اتفاق أميركي - سوري بدعم النائب المسيحي مخايل الضاهر كمرشح وحيد»(١٥٧). في الوقت الذي يعرف صفير وسواه أن التوافق كان على الدوام على مرشح وحيد. ثم توجه صفير إلى الفاتيكان في محاولة لإلغاء الإتفاق الأميركي - السوري. وقد شارك الفرنسيون بقوة وفعالية في تحضير مبادرة البطريرك التي كانت تهدف إلى تقوية موقع بكركي في جعلها تستعيد السيطرة على الموقف المسيحي عموماً، تمهيداً لإجراء الإنتخابات الرئاسية وإعادة بناء الدولة وفقاً لرغبات الموارنة.

أما كريم بقرادوني فإنه وصف بكركي بأنها الغطاء الروحي لصمود الموارنة، معتبراً «أن النظام اللبناني غير قابل للتغيير، لأنه إذا تغير يعني تغير الوطن. فيجب أن ننطلق نحو تثبيت الميثاق والدستور رغم علاته. وأنا أقول لنعد إلى الميثاق والدستور، ونعطيهما فرصة سنتين أو ثلاث، كي ندخل الإصلاحات إليهما» (١٥٨). وصرح سمير جعجع بأن «ما يحكى في هذه المرحلة عن مشاريع تتعلق بإصلاح النظام، هو مضيعة للوقت» (١٥٩).

وقال المستشار السياسي لقائد القوات المارونية، توفيق الهندي، في حديث صحافي إن رئيس جمهورية لبنان «لا يمكن إلا أن يكون مسيحياً»، مشيراً إلى «أن مقولة أن لا رئيس مسيحي بعد الآن كلام تهويلي غير واقعي وغير عقلاني. إن رئاسة الجمهورية للمسيحيين والموارنة تحديداً ضرورة للمسلمين قبل المسيحيين، والمسيحيون في لبنان نقطة توازن بين جميع الطوائف، وهم الضمانة الأساس للتعايش الطائفي» (١٦٠).

وزعم عون من جهته أن السلطة الإجرائية هي لمسيحي ماروني، معتبراً «أن الميثاق الوطني أناط السلطة الشرعية والإجرائية بمجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس الجمهورية وهو مسيحي ماروني. حتى في حال تعيين حكومة برئاسة مسيحي ماروني، لا أحد يستطيع القول أننا خرجنا على التقاليد وعلى روح الميثاق». وقال في تصريح ادلى به عقب «زيارة مودة وقربى وبنوة»، قام بها إلى البطريرك صفير في بكركي، «لن تنشب في لبنان حرب ثانية»، لأن الحرب ستكون «وطنية عامة ضد قوات الإحتلال (يقصد القوات السورية)، وسوف تحدث في تاريخ معين وعند نقطة معينة» (١٦١). ووصف عون نفسه بأنه «سد منيع في وجه تعيين رئيس للجمهورية»، معلناً رفضه «جعل الرئيس محافظاً» (١٦٢).

وفي هذه الأثناء لاحظت النخبة المارونية الحاكمة أن في لبنان والمنطقة نزعة «لا مارونية» موجهة ضد الموارنة، شبيهة بالنزعة اللاسامية الموجهة ضد اليهود والتي سادت اوروبا القرون. وأبدت تخوفها من أن «اللامارونية تظهر في بعض لبنان والمنطقة المحيطة» (١٦٣).

ومن أجل القضاء على هذه النزعة «اللامارونية»، فقد دخل مطران أبرشية جبيل مسجد المدنية، وحطم الآلة التي ترفع الأذان، واعتدى على المصلين وأكد أنه سيمنع الأذان، ولم يسمع بفعلته أحد. وقد زار إمام المدينة (الشيخ غسان اللقيس) البطريرك صفير، وشوهدت صورته على التلفاز، من دون أن يُسمع صوته، ولا صوت أحد المسلمين الذين كبتت القوات المارونية أصواتهم (١٦٤)، بعدما باشرت هذه القوات بتشييد مبنى جديد للمجلس الحربي، يقع في منطقة جبيل بالذات، وعلى مقربة من شاطئ البحر (١٦٥). كما وجهت القوات المارونية إنذاراً إلى القيادات الأرمنية في برج حمود وأنطلياس بضرورة تسليم اللائحة المتواجدة لديها. وتضمن الإنذار تهديداً بجمع الأسلحة بالقوة «وتحت طائلة المسؤولية» في حال لم يتم

التجاوب مع المهل المحددة للتسليم (١٦٦).

وفي ١٦ ربيع الأول ١٤٠٩ - ٢٦ تشرين الأول ١٩٨٨ قامت الطائرات الإسرائيلية بغارات على منطقة صيدا والمخيمات الفلسطينية المجاورة، حيث ألقت إثني عشر صاروخاً من الأوزان الثقيلة (زنة الواحد منها ١٥٠٠ باوند). وفي غضون ذلك كان جيش العميل لحد ينفذ عدواناً برياً على شرقي صيدا في جبهة كفرفالوس، تحت غطاء من القصف المدفعي الكثيف. وسقط في هذا الهجوم خمسة عشر شهيداً وثلاثة وأربعون جريحاً (١٦٧). وقد شرح قائد القوة الإسرائيلية المهاجمة الهدف من هذه الإعتداءات قائلاً: «إن العملية هي رسالة إلى كل الاطراف وتستهدف تغيير الخريطة العسكرية للجبهة» (١٦٨). فيما أكد جعجع ان القوات المارونية والجيش «يؤلفان قوة مشتركة تتفوق عسكرياً على سوريا وحلفائها في لبنان» (١٦٩).

وفي زيارة قام بها داني شمعون، رئيس حزب الوطنيين الأحرار، إلى مفوضية الحزب في ساحل المتن الشمالي في أول تشرين الثاني، هي الأولى منذ مجزرة الصفرا في ٧ تموز ١٩٨٠، ألقى كلمة قال في مستهلها: «لقد أحببت أن تكون الزيارة الأولى إلى مفوضية ساحل المتن الشمالي لأنه منها. ومن هذا المكتب بالذات بدأنا معارك التحرير في تل الزعتر والنبعة وجسر الباشا ونهر الجمل (سن الفيل) ثم الكورة، وما يزال فريق هو ذاته، وهو موجود الآن يتسلم زمام الأمور في البلد. وإن شاء الله من هذه الزيارة ننطلق لمتابعة تحرير كل لبنان» (١٧٠).

ونُقل عن الملازم جان عون في المعهد العسكري للقوات المارونية في بلدة غوسطا، والذي كان يضم مجندين معظمهم من خريجي الجامعات، قوله: «إن الجيش الإسرائيلي بدأ كميليشيا، والآن هو واحد من أقوى الجيوش في العالم. وعلينا القيام بنفس الشيء». وأشار إلى أن المعهد هو من «بنات أفكار سمير جعجع، ويقضي بتحويل الميليشيات إلى جيش نظامي. وهو يريد من التجنيد أن يكون نظامياً بشكل صارم ومبنياً على الدافع الديني». وقال قائد المعهد (الرائد سليم): «إن سوريا هي الخطر الرئيسي.. وإن استمراريتنا كمسيحيين حيوية، والمعهد هو ضماننا» (١٧١).

وغداة تكليف العميد سامي الخطيب «القيام بمهام قيادة الجيش» من قبل حكومة سليم الحص، نقلت وسائل الإعلام في الشرقية ما حرفيته: «.. أرادوها معركة فلتكن ونحن لها، وكلنا وراء قائد الجيش ورئيس الحكومة العماد ميشال عون.. والقرار اتخذ..» (١٧٢).

وأعلن كريم بقرادوني أن القوات المارونية متفقة مع الجيش «على تحرير كل لبنان واستعادة الإستقلال، وعلى توحيد كل لبنان في ظل الشرعية اللبنانية»، مشيراً إلى أن «هذا هو أهم مشروع سياسي واحد يجمعنا مع الجيش» (١٧٣).

وفي ٣ ربيع الأول ١٤٠٩ هـ - ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٨ ترأس رئيس أساقفة بيروت للطائفة المارونية

المطران خليل أبي نادر، قداساً احتفالياً في كنيسة ماريوسف الحكمة، على نية الإتحاد الماروني العالمي، أعلن خلاله أن «الموارنة المقيمون بحاجة اليوم سياسياً ومادياً إلى إخوتهم في دنيا العالم. فلبنان لهم كما هو لنا. وحدود لبنان تنتهي حيث هم ولبنان باق لهم وطناً حقاً» (١٧٤).

وبعد أيام قام قائد وحدة الإرتباط الإسرائيلي في الأراضي اللبنانية المحتلة الجنرال زائيف زخارين بزيارة إلى جزين (١٦ تشرين الثاني) على رأس وفد من كبار الضباط الإسرائيليين. وقاموا بجولة على مواقع الميليشيات اللحدية في المنطقة (١٧٥).

وفي أوائل كانون الأول ١٩٨٨ قام ميشال عون بفرض حصار اقتصادي على المنطقة الغربية، عبر إغلاق المعابر ومنع المواد التموينية والإستهلاكية مثل الطحين والغاز عن المناطق الإسلامية. وقد دام هذا الحصار عشرين يوماً، قامت اسرائيل خلاله بإنزال عسكري على ساحل الدامور وتلال الناعمة في أول جمادى الأولى ١٤٠٩هـ ـ ٩ كانون الأول ١٩٨٨. وكادت العملية ان تتحول إلى مجزرة بالنسبة إلى فرق الجيش الإسرائيلي التي وقعت في الطوق، واستطاعت التخلص بعد تلقيها تعزيزات وإمدادات عسكرية اسرائيلية جديدة.

في هذه الأثناء كانت الوفود الإسرائيلية تنتقل إلى بيروت الشرقية للبحث عن بديل لأنطوان لحد الذي تعرض لمحاولة اغتيال في ٢٨ ربيع الأول ١٤٠٩ هـ ـ ٧ تشرين الثاني ١٩٨٨ م، على يد مناضلة تنتمي إلى الحزب الشيوعي، وقد ساءت أحواله الصحية بينما كان يعالج في مستشفى رامبام في حيفا. وذكرت المعلومات أنه بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ ـ ١٠ كانون الأول ١٩٨٨ م عقد اجتماع في أحد منازل العملاء في بلدة يارون، حضره عدد من ضباط المخابرات الإسرائيلية بينهم اوري لوبراني وعدد من كبار الضباط في القوات الكتائبية وشخصيات من بيروت الشرقية بينهم إتيان صقر الذي مثل داني شمعون بالإضافة إلى ممثل عن سمير جعجع والميليشيات اللحدية، وكان الغرض من هذا الإجتماع البحث في كيفية تأمين قائد جديد «الجيش لبنان الجنوبي» (١٧٦).

الدعم العراقي

من الأهمية بمكان التذكير بأن السلطة المارونية في لبنان رغم عدائها للعرب والعروبيين فإنها كثيراً ما تستقوي بالعروش العربية وقد كان بالإمكان التخلص منها والقضاء عليها في مناسبات عديدة، إلا أن الأنظمة العربية كانت تنفذها وتمد لها يد العون والمساندة لعلمها الأكيد أن هذة المارونية تشكل عوناً لها في محاربة الإسلام وتغييب الإرادة الإسلامية الأصيلة لهذة الأمة. ومن المعلوم أن عودة الحكم الماروني عام ١٩٧٧ قد تمت بإرادة عربية واضحة لا لبس فيها ولا غموض. كما أن سياسة المحاور والخلافات العربية كانت غالباً تنعكس سلباً على لبنان، حتى ليمكن القول أن العرب شاركوا وبفاعلية في تدمير لبنان، لكنهم

استنكفوا عن المشاركة في إعماره. وقد كان للعراق الدور السيء في هذا المجال، فقد تحولت السفارة العراقية في بيروت الشرقية منذ العام ١٩٨٤ إلى غرفة عمليات مشتركة بين زعماء الصهاينة وقادة القوات الكتائبية وكبار العسكريين العراقيين الذين تابعوا باهتمام خطوات «القوات» مع سمير جعجع وإيلي حبيقة بالتنسيق مع ضباط الجيش اللبناني والموساد الإسرائيلي.

وبعد تشكيل الحكومة العسكرية عام ١٩٨٨ والتي حظيت بدعم النظام الحاكم في العراق، كانت العلاقات المارونية - العراقية - الصهيونية قد قطعت شوطاً بعيداً من أجل إقامة تحالف وثيق بين بغداد و «القوات»، ونوقش أمر هذا الحلف أثناء زيارة قام بها كريم بقرادوني إلى بغداد في أيلول ١٩٨٨ حيث التقى وزير خارجية العراق طارق حنا عزيز وبحث معه في الخطوات الواجب اتخاذها لعرقلة الإنتخابات الرئاسية وإرباك الموقف السوري في لبنان. وقد أسفرت الجولات واللقاءات بين جونية وبغداد عن المسائل التالية:

- الدعم العسكري والمادي المباشر للقوات الكتائبية ولألوية الجيش في المناطق الشرقية.
- دعم مواقف البطريرك الماروني صفير في المحافل العربية والأوروبية.
- تقدم القوات الكتائبية دعماً إعلامياً للموقف العراقي في لبنان وتدعمه في مواقفه من حرب الخليج.
- إنشاء شبكات أمنية مشتركة مركزها جونية والمجلس الحربي الكتائبي في الكرنتينا.
- إعتبار السفارة العراقية في لبنان المرجع الأساسي للمراجعة في كل هذه المجالات [١٧٧].

من جهة أخرى كانت الأسلحة العراقية تتدفق على القوات المارونية بشكل مذهل. وأثناء زيارته بغداد فاوض كريم بقرادوني المسؤولين العراقيين في الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة. وبالفعل فقد وصلت في ٢٢ صفر ١٤٠٩هـ - ٣ تشرين الأول ١٩٨٨م باخرة عراقية إلى مرفأ بيروت محملة بمختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والصواريخ بعشرات الملايين من الدولارات. وأقدمت القوات المارونية على إقفال المرفأ لمدة ثلاثة أيام، قامت خلالها بتفريغ الأسلحة التي وصلتها من العراق [١٧٨]، بعد ما عمدت إلى توقيف الشبان الهنود العاملين في شرقي بيروت، وساقتهم إلى المرفأ لتفريغ حمولة الباخرة [١٧٩]. وقد شملت هذه الأسلحة أربعاً وثلاثين دبابة من نوع ت ٥٥، وثماني عشرة قاذفة صواريخ، وعشرين ناقلة جند مدرعة، وثلاث بطاريات مدفعية، وثلاثين قطعة مدفع رشاش ثقيل، وحوالي مئة الف قذيفة وصاروخ. ووصل عدد من الضباط العراقيين إلى الشرقية لتدريب «القوات» على هذه الأسلحة. فقد أفادت المعلومات أن زهاء ثلاثة آلاف عسكري عراقي وفدوا إلى المنطقة الشرقية، وتم تركيز المئات منهم على جبهتي المتن الأعلى وسوق الغرب وجوارهما، وبين هؤلاء العسكريين مجموعة من الخبراء باشرت مهامها في تدريب القوات المارونية

على الأسلحة المستقدمة عبر مرفأ بيروت (١٨٠). وفيما بعد قامت خمس بواخر بإفراغ حمولتها من الأسلحة والذخائر في ميناء جونية، تتضمن دبابات ومدافع ميدان ومدافع من عيار ١٥٥ ملم بالإضافة إلى آلاف الأطنان من الذخيرة (١٨١).

وحول علاقة القوات المارونية بالعراق، أكد مسؤول في هذه القوات أن ميليشيا القوات «مستعدة للتحالف مع الشيطان إذا كان ذلك ضرورياً». أضاف إن القوات الكتائبية تطبق نظاماً ضريبياً، وتجمع الرسوم في بيروت الشرقية، ولكن الفوائد الرئيسية لهذه الميليشا تأتي من دخلها من «تجارة الحشيش الذي تزرعه في مناطق سيطرتها» (١٨٢). واعترف جعجع فيما بعد أن «الإمدادات العسكرية العراقية شكلت عنصراً ملموساً في قدرته على تحدي دور سوريا التقليدي» (١٨٣).

وقد بلغت شحنات هذه الأسلحة حداً خطيراً. فقد كشف فؤاد مالك رئيس هيئة أركان هذه القوات لصحيفة الـ«فايننشال تايمز» البريطانية، في تحقيق أجرته الصحيفة عما جنته الكتائب والقوات في استمرار الحرب من أرباح، عن امتلاك ميليشياته لكل ما يحتاجه أي جيش من السلاح العراقي الحديث. وقال مالك «إن ثلاثة أرباع التجهيزات العسكرية والمعدات تأتي من العراق، ولدينا الآن أسلحة مدفعية ودبابات سوفياتية من نوع ت - ٥٤، وكل شيء يخطر على البال». وأوضح بصراحة «أن ثلاثة أرباع أسلحتنا ومعداتنا هي منحة من العراق». وكشف مسؤول المالية في القوات المارونية روجيه ديب بدوره أن «التكاليف المخصصة للتجهيز العسكري قد انخفضت بفضل المساعدات العراقية»، ومن بين هذه المساعدات «منح مادية حصلت عليها الكتائب من الملك السعودي فهد بن عبد العزيز وجمعية غوث الأولاد» (١٨٤).



المرتد سلمان رشدي

والجدير بالذكر أن هذه المساعدات التي حصلت عليها القوات المارونية جاءت مترافقة مع تحركات مشبوهة قامت بها هذه القوات لدعم الحملة الغربية ضد الإسلام والمسلمين من خلال تأييدها لكتاب المرتد سلمان رشدي: آيات شيطانية، مما يؤكد حقيقة ارتباط العصابات المارونية بالدوائر الغربية التي ارتبطت بها السعودية والنظام العراقي ارتباطاً وثيقاً. فقد اعتبر رئيس مكتب القوات الكتائبية في لندن، في اتصال أجراه مع إذاعة «لبنان الحر» الناطقة باسم القوات، ان الصراع الناجم عن تفاعل قضية سلمان رشدي هو صراع بين الحضارتين الإسلامية والمسيحية». وأضاف

يقول: «لقد حاول المتنفذون من المسلمين إغراء بعض أعضاء البرلمان الإنكليزي لاستصدار قانون تجديف اسلامي على غرار القانون المسيحي لإدانة رشدي ووضعه قيد الإعتقال، إلا أن هؤلاء الأعضاء اعتبروا أن الرضوخ لمثل هذا الإغراء سيفتح الباب أمام بقية الطوائف للمطالبة باستصدار قوانين تجديف مماثلة». ولم يذكر ما هي الطوائف الأخرى (١٨٥).

الحضور الفرنسي

لقد قامت العلاقات التاريخية بين فرنسا والموارنة على شعور ديني مشترك باعتبار الوشيجة التي تكونت بين كاثوليك فرنسا والكنيسة المارونية، ومن حيث أن فرنسا كانت تعمل دوماً لإنشاء وطن خاص للمسيحيين في الشرق الأوسط يكون مرتبطاً بفرنسا بشتى أنواع الروابط السياسية والإقتصادية والثقافية. كما أن الموارنة كانوا ومايزالون أوفياء للسياسة الفرنسية،ولذا فإن فرنسا كانت تسعى إلى تحريك أساطيلها في البحر المتوسط في كل مرة يصبح فيها مصير الوطن القومي الماروني مهدداً. وفي ظل التصعيد الذي كان يمارسه ميشال عون بهدف الوصول إلى كرسي الرئاسة، والقضاء على أي أمل بالإصلاح، شهدت الساحة المارونية انفتاحاً جديداً باتجاه «الأم الحنون»، أدى إلى تعزيز العلاقات الفرنسية المارونية على أساس القيم التاريخية التي قامت عليها منذ القدم.

في ٣ رجب ١٤٠٩هـ-٩ شباط ١٩٨٩م استضافت إدارة المعهد الإكليركي الماروني في غزير ورابطته، في عيد القديس مارون، سفير فرنسا في لبنان بول بلان، في محاضرة عن «الجوانب السياسية والدينية في العلاقات الكنسية بين فرنسا ولبنان من القرن السابع عشر». واستمع إليه كهنة وراهبات وطلاب المعهد، وجمهور تقدمه المعاون البطريركي الماروني المطران رولان أبو جودة وراعي أبرشية جونية المطران شكر الله حرب وأركان السفارة الفرنسية.

وقدم رئيس المعهد الخوري نبيل عنداري للمحاضرة بكلمة ذكر فيها بالتقاليد العريقة التي تميزت بها العلاقات الفرنسية-المارونية، خصوصاً العلاقة بين السفارة والمعهد، إذ جرت العادة أن يرأس القنصل الفرنسي حفلة توزيع الجوائز في آخر السنة.

واستهل السفير الفرنسي محاضرته قائلاً: «بكل بساطة أردت أن أشترك معكم في هذا الإعتراف: منذ أن تلاقينا في الماضي البعيد، لم يستطع كل منا أن يضفي على العلاقات الكنسية الطابع الروحي المحض. ذلك أنه، على طرفي المسرح حيث كل منا يقوم بدوره، سادت حالة من عدم الإستقرار المزمن حتى باتت كل علاقة دينية متصلة مباشرة بالسياسة والإقتصاد». وأضاف: «لم تتخذ العلاقات بين بلدينا طابعها الكنسي إلا منذ القرن السابع عشر من دون إغفال المراحل السابقة التي تميزت باتفاق نظام الإمتيازات المعلن بين فرنسوا الأول والسلطان سليمان الكبير عام ١٥٣٥ وبعده مع هنري الرابع. وكانت غاية هذا الإتفاق تقرير

الإقتصاد. ولكن في سنة ١٦٣٩ أوصى لويس الثالث عشر سفيره في القسطنطينية بحماية المسيحيين وكاثوليك المشرق وفرض سلطة جلالته أينما يرى ذلك ممكناً. بالنسبة إلى الموارنة خصوصاً صدرت رسائل حماية عن لويس الرابع عشر في ٢٨ نيسان ١٦٤٩ وفيها: «نولي حمايتنا وعنايتنا الخاصة غبطة البطريرك وكل الأحبار والكهنة والعلمانيين الموارنة المقيمين في جبل لبنان خصوصاً». بعد ذلك التاريخ توالت إتفاقات نظام الإمتيازات والبراءات الملكية، فشددت الملكية الفرنسية على التمسك بدورها الخاص في الشرق، في وقت كانت فرنسا تعاني حروباً داخلية ونزاعات اقليمية في اوروبا، مما يدل على اقتناع واضح بأن فرنسا لا تقبل أن تكون شريكة لاية أمة في هذه البقعة في العالم بل عليها أن تكون موجودة هناك قدر الإمكان».

ولاحظ السفير الفرنسي «أن نظرتي الملك لويس الثالث عشر والملك لويس الرابع عشر تلتقيان على تأكيد الدور الفرنسي الرسولي. وليس أدل على ذلك من الدفع التبشيري الزخم. سواء أيدنا حركة التبشير أم رفضناها، فإنها على رغم ما يقال بدلت في العمق صورة المسيحية اللبنانية بفضل المبادرة الفرنسية الفاعلة». ثم عرض لانتشار المبشرين في لبنان والشرق وتأثير فرنسا على الفاتيكان الذي أسس مجمع انتشار الإيمان سنة ١٦٢٢. وتطرق إلى بعض الجوانب السياسية والمنازعات الطائفية التي كانت تدور بين الجمعيات التبشيرية.

وتحدث بلان عن العلاقة بين مسيحيي لبنان وفرنسا في القرن التاسع عشر وفي أثناء الثورة الفرنسية ومواقف الموارنة من هذه الثورة، وقال: «حتى بعد انقطاع العلاقات الديبلوماسية بين فرنسا وتركيا احتفظت فرنسا بحمايتها للكاثوليك في الشرق». وأشار إلى استقلالية سير العلاقات الدينية عن العلاقات الإقتصادية والتجارية. ورأى «أن انتشار اللغة الفرنسية ساهم في انفتاح لبنان على العالم الخارجي في وقت كانت الادآب العربية غارقة في سبات انحطاطها الطويل. كذلك ساهم هذا الإنفتاح في قيام النهضة العربية على أيدي المسيحيين اللبنانيين».

وشدد بلان على تعاطي الدولة الفرنسية الحديثة مع لبنان مستقل، وقال: «لم تعد فرنسا في حاجة إلى حماية أحد، فهي مرتبطة بعلاقات صداقة مع الأمة اللبنانية بكاملها من دون تمييز بين الطوائف والمذاهب ومن دون تخصيص أي فكرة مبيتة مع الكنيسة لأنها تنطلق في تعاملها من قاعدة الإنسان للإنسان» (١٨٦).

وفي آذار ١٩٨٩ قام وزير الدفاع الفرنسي جان بيار شوفنمان بتفقد الوحدات الفرنسية العاملة في لبنان، فاعتبر أن تواجد الجنود الفرنسيين العاملين ضمن قوات الطوارئ في جنوب لبنان له دلالة على صعيد «الثقة التي تنظر بها فرنسا إلى مستقبل لبنان»، وهو يرتكز إلى شدة شعور الفرنسيين «بقربهم من لبنان»، كما «يبرهن على شجاعة الحضور الفرنسي»، مذكراً «أن مئة وثمانية وعشرين جندياً فرنسياً ماتوا في

لبنان خلال عشر سنوات»، وأن هؤلاء الجنود قد «أظهروا ويظهرون شجاعة تقليدية للجيش الفرنسي» (١٨٧).

ملهاة اللجان والثوابت المارونية

★ آفة الأنظمة والوساطات الملتوية

بينما كان الموارنة يسيرون في طريق التصعيد، كان الحكام العرب يعقدون الإجتماعات، ويؤلفون اللجان، ويرسلون الوسطاء إلى الشرقية والغربية، مما يعني اعترافاً واضحاً بعدالة الموقف الماروني وشرعية السلطة التي يتسلح بها الموارنة، سواء عن قصد او غير قصد، كما تؤكد على ذلك عهود الخيانة للملوك العرب.

في كانون الثاني ١٩٨٩م عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً للنظر في الأزمة اللبنانية، وقاموا تحت الرعاية الأميركية بتأليف لجنة سداسية عربية برئاسة وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد الصباح وبعضوية كل من الجزائر، السودان، الأردن، الإمارات، وتونس، وغرضها البحث عن حل لأزمة لبنان كما تشتهي الإدارة الأميركية. وبدأت هذه اللجنة عملها بدعوة كل من سليم الحص رئيس الحكومة المدنية، وحسين الحسيني رئيس المجلس النيابي، وميشال عون رئيس الحكومة العسكرية، للحضور إلى مقر الجامعة العربية في تونس حيث عقدت معهم عدة اجتماعات في ٣٠ و٣١ كانون الثاني وأول شباط ١٩٨٩، وأعلنت عن موعد قريب لبدء المرحلة الثانية من عملها بدعوة «الرؤساء الروحيين للطوائف» للإجتماع بهم في الكويت.

وبمناسبة انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية وجه الرئيس سليم الحص مذكرة إلى الملوك والرؤساء العرب تضمنت شرحاً للمفاصل الرئيسية في الأزمة اللبنانية وتأكيداً على أن محاولة جدية لمعالجة الأزمة اللبنانية لا بد أن تتصدى للقضية في عمق جذورها وتشعب أبعادها. ودحض الحص في مذكرته الحجج التي لأجلها تشكلت الحكومة العسكرية برئاسة ميشال عون، مؤكداً أن مكمن الداء في النظام اللبناني هو في الطائفية السياسية، وأن المخرج هو بصيغة عادلة للمشاركة في الحكم(١٨٨). كذلك وجهت «الحركة الاسلامية في لبنان» كتاباً مفتوحاً إلى مجلس وزراء الخارجية العرب المنعقد في تونس في ٢٧ نيسان ١٩٨٩ عرضت فيه لتاريخ النظام اللبناني وأبرز التحركات المارونية ماضياً وحاضراً، ونصحت الوزراء بالتريث في «استخراج الحل قبل الأخذ بوجهة نظر القوى الإسلامية التي لا تتقيد بأية قوة عربية ولا تهاب أية دولة كبرى استعمارية»، مذكرة أن الذين تصدوا للمارينز والمظليين الفرنسيين عام ١٩٨٣ «لا يترددون في ضرب فرقة الضباط وضباط الصف التي تزمع الجامعة العربية إرسالها إلى لبنان»، مؤكدة في الوقت نفسه «أن أية معالجة حقيقية للأزمة لا يمكنها إيقاف الحرب إذا لم تؤد إلى اجتثاث النظام الماروني

العنصري وتفسح في المجال أمام الأكثرية الشعبية الإسلامية لتسلم مقاليد الحكم». واقترح الكتاب برنامجاً لحل الأزمة اللبنانية يتمثل بإزالة سلطة عون، وإقامة حكومة مؤقتة تكون مهمتها تأمين الحاجات الإجتماعية وتسيير الامور الحياتية فقط، ومن ثم تشكيل هيئة تقوم بصياغة دستور جديد يصوت عليه الشعب ويقوم على أساس تعاليم الدين الإسلامي، بعد ذلك ينتخب الشعب رئيساً للجمهورية من بين عدة مرشحين معروفين بالتزامهم بتعاليم الإسلام، ويُنتخب النواب من الشعب بشكل حر وديمقراطي، ويقترح رئيس الجمهورية عدة أسماء على مجلس النواب ليختار واحداً منهم ويصادق عليه رئيساً للوزراء، ويتم اختيار الوزراء بالتشاور بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على أن يكون لمجلس النواب الحق في الإعتراض على من يجده غير جدير بتحمل المسؤولية ورفضه(١٨٩).

في ٨ رجب ١٤٠٩هـ ـ ١٤ شباط ١٩٨٩م وعشية لقاءات الكويت، انفجرت في بيروت الشرقية الجولة الأولى في «حرب القرار الماروني» بين قوات ميشال عون والقوات الكتائبية التي أخذت تعمل لفرض أمر واقع في الشرقية يجعل من ميشال عون ملحقاً، فكان أن شكلت «المجلس الوطني للإنماء» والذي اعتبر أهم خطوة في هذا المضمار، وزادت من تحرشاتها بعناصر الجيش من أجل ترويضهم وكسر شوكتهم. وقد سجلت هذه المعارك التي استمرت ثلاثة أيام كاملة إنحناء سمير جعجع أمام عاصفة الجيش وانكفاءه السياسي عن الساحة، دون أن يعني هذا حسم الحرب لصالح ميشال عون أو أن يعتبر استسلاماً بالمطلق لشروط عون، بل تحقيقاً لأسلوب المراوغة الذي كان يعتمده جعجع بهدف كسب الوقت. خصوصاً وأن قيادات الشرقية كانت ترفض أن تتعرض القوات المارونية لضربة قاصمة.

وفي ١٧ شباط عقد ميشال عون مؤتمراً صحفياً اتهم فيه «القوات» صراحة بالعمل لإقامة دويلة مسيحية وبجمع خوات تقدر بـ ٤٠٠ مليون ليرة يومياً، وطالب المجتمع المسيحي بأن يحدد موقفه من الدويلة التي تسعى «القوات» لإنشائها، ورأى في وجود هذه «القوات مافيا تحمي بيوت الدعارة وترعى تهريب المخدرات إضافة إلى ما تشكله من عبء اقتصادي وأمني على المجتمع المسيحي.

وقد استطاع عون أن يبسط سلطته على الموارد الإقتصادية لقوات سمير جعجع، فكان أن تسلم جيش اليرزة الحوض الخامس في مرفأ بيروت، وتبع ذلك قرار من حكومة عون بفتح معبر المرفأ المؤدي إلى بيروت الغربية. وقد وافقت حكومة الحص على ذلك. وكان ميشال عون يأمل من خطوته هذه أن يقبل به اطراف الغربية مرشحاً للرئاسة وجديراً بها، وفي حال لم يتم له ذلك يلجأ إلى اعتماد أسلوب القوة وإقفال ما يسميه المرافئ غير الشرعية من خلال فرض حصار بحري عليها. وسرعان ما وجدت هذه الخطوة ترجمتها العملية. ففي ٢٩ رجب ١٤٠٩هـ ـ ٧ آذار ١٩٨٩م انفجرت سيارة مفخخة بـ ٢٠ كلغ من مادة الـT.N.T في شارع الحمراء بالقرب من مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت. وأدى الإنفجار إلى

سقوط قتيل وعشرة جرحى وأضرار مادية جسيمة في دائرة قطرها ١٥٠ متراً(١٩٠).

وكذلك تحمس ميشال عون لإسقاط مرشحه المنافس إدمون نعيم حاكم مصرف لبنان، وذلك بإحالته للقضاء متهماً إياه بالعمل لتخريب المصرف المركزي. واستطاع أن يرغمه على سحب مرشحه حسين كنعان لرئاسة شركة انترا للإستثمار، ليبقى لوسيان الدحداح المدعوم من قبل ميشال عون مرشح تزكية لرئاسة انترا.

وفي ١٥ رجب ١٤٠٩هـ - ٢١ شباط ١٩٨٩م بدأت اللجنة العربية مرحلتها الثانية في الكويت، واجتمعت إلى كل من الشيخ حسن خالد والشيخ محمد مهدي شمس الدين وممثلين عن شيخ عقل الطائفة الدرزية، بالإضافة إلى البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير، وبطريرك الروم الأرثوذكس اغناطيوس الرابع هزيم، وبطريرك الروم الكاثوليك، مكسيموس الخامس حكيم. وقد وافق هؤلاء على مبدأ التزامن بين الإنتخابات الرئاسية والإصلاح، واقتنعوا بضرورة إصلاح النظام اللبناني، ما عدا البطريرك صفير الذي شدد على إجراء الإنتخابات وتنصيب رئيس ماروني جديد قبل الحديث عن أي إصلاح.

وخلال اجتماعات اللجنة أكد البطريرك صفير أن لبنان بلد أقليات ويجب أن تبقى للموارنة امتيازاتهم كضمان لهم في هذا الشرق، وليس هناك من إمكانية لتقديم التنازلات، بل يجب تكريس الضمانات، متفقاً بذلك مع ما أعلنه مبعوث الكنيسة الكاثوليكية الأميركية إلى لبنان الكاردنيال اوكونور إلى بعض من التقاهم ومنهم الدكتور الياس سابا أنه إذا تقلصت امتيازات الموارنة في لبنان فلا ضرورة لوجود لبنان ويكون الغرب قد فقد موقعاً متقدماً في الشرق(١٩١).

وكان البطريرك الماروني يعكس في وجهة نظره موقف الموارنة الذين كان لديهم شعور بالخوف من احتمال ضياع الرئاسة من أيديهم. وفي ظل النقاش الدائر حول الإصلاح والإنتخابات، بقي الموارنة



الرؤساء الروحيون للطوائف اللبنانية في الكويت ٢١ شباط ١٩٨٩

مصرين على إرجاء الإنتخابات وإرجاء مسألة الإصلاح إلى حين تبسط «الشرعية» المارونية سلطتها على جميع المناطق. وقد أشار إلى هذا البطريرك نفسه عندما صرّح بأن الموارنة لن يتنازلوا عن الإمتيازات كي لا يصبح المسيحيون في لبنان مثل مسيحيي العراق، مؤكداً أن الجيش سيبقى المدافع الأول عن النظام.

وفي هذه الأثناء كانت اللجنة السداسية العربية تستعد لأعمال دورتها الثالثة عبر دعوة النواب وسائر الفعاليات للتشاور معهم في موضوع الحل المطلوب للأزمة. ولم تكن اللجنة نزيهة في عملها، إذ أن الطريقة التي اتبعت في إعداد الأسماء أخذت بعين الإعتبار حصر التمثيل المسيحي بغالبية المدعوين بالذين يصرون على إجراء انتخابات الرئاسة ورفضهم الأخذ بمبدأ التزامن بين الإنتخابات والإصلاحات، وفي المقابل أدرجت في خانة المسلمين بعض الأسماء من الذين لا يوافقون على مبدأ التزامن ويطالبون بإجراء الإنتخابات الرئاسية أولاً(١٩٢).

★ حرب «تحرير» أم حرب على الإصلاح؟

في ٢٨ رجب ١٤٠٩ هـ - ٦ آذار ١٩٨٩ م أعلن ميشال عون عن حظر إستخدام المرافئ «غير الشرعية» في الجية والأوزاعي وخلدة. وهنا اقترحت الحكومة المدنية برئاسة سليم الحص استحداث نقاط جمركية في هذه المرافئ ريثما يتم إعادة بناء الدولة وتوحيد المؤسسات، وبالتالي حل مسألة المرافئ الشرعية، على اعتبار أن مرفأ بيروت يقع تحت هيمنة الميليشيات المارونية، فما كان من عون إلا أن رفض الخطوة، وفرض حصاراً عسكرياً على هذه الموانئ في محاولة لتجويع المناطق الإسلامية، وكأن سكان المنطقة الغربية وسائر المناطق هم الذين اختلسوا أموال الدولة وصادروا مؤسساتها.

وقبل أن تستكمل الحكومة العسكرية سيطرتها على مرفأ بيروت «الشرعي» ومخازن التموين في مناطقه المجاورة، استعجلت إحياء «غرفة العمليات البحرية المشتركة»، استناداً إلى الدعم المهم الذي تلقته من فرنسا وقوامه أربعة وعشرون زورقاً سريعاً مع محطة عائمة قبالة بيروت وتعهد بتأمين الحماية اللازمة من قبل البحرية الفرنسية(١٩٣)، وسارعت إلى تحديد التدابير لمنع البواخر من الدخول إلى المرافئ الشرعية وغير الشرعية قبل إيداع أوراقها وبياناتها في مرفأ بيروت، أي أن التأشير يتم في مرفأ بيروت لجميع البواخر، من دون أن تستكمل التدابير الروتينية لضمان حقوق عمال وموظفي المرفأ القاطنين في المنطقة الغربية وتمكينهم من الوصول إلى مراكز عملهم، وهم ١١٠٠ عامل وموظف من أصل ١٩٠٠ كانوا يشكلون مجموع العمال والموظفين في شركة إدارة واستثمار مرفأ بيروت(١٩٤).

وأكثر من ذلك لقد ذهبت طائرات وزوارق غرفة العمليات البحرية إلى المرافئ البعيدة على طول الشاطئ من طرابلس حتى صور للمراقبة وتنفيذ تدابيرها بأمر من الحكومة العسكرية، في الوقت الذي كانت ميليشيات القوات الكتائبية ما تزال تعسكر في مرفأ بيروت «الشرعي».

وقامت الزوارق البحرية بمنع البواخر من الدخول إلى مرفأي الجية والأوزاعي، حيث يتم تفريغ كميات الطحين المستوردة لحساب وزارة الإقتصاد والتجارة، وبواخر البنزين التي تنقل احتياجات بيروت الغربية والمناطق الأخرى، مما يعني إعادة تحويل هذه المناطق إلى إهراءات مرفأ بيروت ومطاحن الكرنتينا والدورة بالنسبة للقمح وإلى خزانات الدورة بالنسبة للبنزين والمحروقات، وبالتالي إعادة إخضاع حصص المناطق الإسلامية إلى سلطة القوات المارونية من حيث فرض الرسوم على القمح والطحين والمحروقات بمعدل ٤٠٠ ليرة على صفيحة البنزين وحوالي ٣٥٠ ليرة على طن الطحين، إضافة إلى الرسوم المفروضة على وكلاء البواخر قبل دخولها للتفريغ بما في ذلك بواخر القمح (١٩٥).

في صبيحة الرابع عشر من آذار ١٩٨٩م - ٧ شعبان ١٤٠٩هـ أعلن ميشال عون الحرب على بيروت الغربية وسائر المناطق بعد توتير جبهة سوق الغرب وخطوط التماس، بغية تحرير هذه المناطق من «الإحتلال السوري». وفي غضون أقل من ساعة حصدت مدافع اليرزة ما يزيد على الأربعين شهيداً من سكان بيروت الغربية والضاحية الجنوبية أثناء توجههم المعتاد إلى أعمالهم ومدارسهم. وقد هدف عون من هذا التصعيد إلى فرض نفسه رئيساً للجمهورية من دون وفاق سياسي ومن دون المرور بالإصلاحات، واستباق المرحلة الثالثة من عمل اللجنة العربية التي كانت في صدد إعداد لائحة الأسماء، بما يحقق له نوعاً من النفوذ والسيطرة بعد ما تلقى ١٦٠ دبابة عراقية غربية الصنع اضافة إلى الزوارق الفرنسية (١٩٦).

وتواصلت أعمال القصف المدفعي والصاروخي الذي طال مناطق بيروت والضاحية والجبل والبقاع. وعندها بعث ميشال عون رسالة إلى الرئيس الأميركي جورج بوش، يطلب منه التدخل السريع للقوات الأميركية ويعلن استعداده لوضع قواته تحت إمرة القيادة الأميركية (١٩٧). فيما نقل شقيق العميل انطوان لحد رسالة إلى ميشال عون تؤكد تعاطف ميليشيات «جيش لبنان الجنوبي» معه. هذا وبدأت قيادة الجيش في اليرزة، حملة لتطويع عسكريين تشمل إضافة ما يوازي سرية إلى كل لواء من الألوية المتواجدة في المناطق الشرقية (١٩٨).

وقد اعتبر أمين عام الخارجية فاروق أبي اللمع «أن لبنان يعاني من مأساة سياسية واحتلالية ووجود غرباء على أرضه»، وأن «الدبلوماسية اللبنانية أضحت بحاجة إلى طلب مساعدة وتفهم من الدول العالمية لفهم حقيقة الموقف». وأضاف «إننا نعاني منذ العام ١٩٧٥ من حروب الآخرين على أرضنا، حروب جغرافية ومعنوية وعقائدية، وكفانا أن يكون لبنان الساحة المفتوحة والمستباحة للغرباء عن لبنان» (١٩٩).

وفي ظل احتدام القصف وفرض الحصار المتبادلين على الشرقية والغربية اضطرت اللجنة العربية إلى تأجيل دورتها الثالثة التي كانت مقررة في ١٧ و ١٨ آذار إلى ٢٨ و ٢٩ آذار. وكانت الدعوة مخصصة لرؤساء الجمهورية ورؤساء الحكومة ورؤساء مجلس النواب السابقين. وقد حضرها أمين الجميل

وسليمان فرنجية وشفيق الوزان ورشيد الصلح وعادل عسيران.

وإزاء هذه «الحرب التحريرية» عادت القوات المارونية إلى مواقعها في بيروت الشرقية واستعادت هيبتها ونفوذها، وقد جاء هذا الإنفجار الأخير بعد أيام من عودة قائد القوات المارونية سمير جعجع من زيارة خاطفة لإسرائيل، أعادها ثانية في ١٨ آذار ١٩٨٩ ليبحث مع المسؤولين الصهاينة مستقبل القيادة السياسية والعسكرية التي تصدرها عون(٢٠٠).

★ الغطاء الفرنسي لعون

في هذه الأثناء بدأت فرنسا تحركاً مشبوهاً لتأمين الغطاء المطلوب لعون، وبالتالي الإستفادة من الغياب الأميركي لإثبات الحضور الفرنسي وإنهاء التفرد الأميركي.

وأمام «حرب التحرير» التي كان يخوضها ميشال عون والرد الذي كان يلقاه من المناطق الأخرى، تقدمت خمس وستون شخصية فرنسية في ٤ نيسان ١٩٨٩ بطلب من السفارة اللبنانية في فرنسا للحصول على الجنسية اللبنانية، إعراباً عن تأييدها للخط الهجومي الذي كان يمارسه عون ورفاقه. وقد طالبت إذاعة الكتائب بمنح الجنسية لهؤلاء «الأحرار» ونزعها عن «صغار النفوس» في بيروت الغربية. وقام ميشال عون بعد ذلك بمنح الجنسية اللبنانية لـ ١٥٠٠ فرنسي. علماً أن أمين الجميل كان يعد «صفقة تجنس» في أواخر أيامه، ليجني من ورائها أرباحاً طائلة تصل إلى ملايين الدولارات. وشملت الصفقة ٤٦٥٠٠ مسلم و ٦٧٢٧٥ مسيحياً. وأشارت المصادر إلى أن المسلمين المطلوب تجنيسهم بموجب هذه الصفقة يصنفون من فئة «مكتومي الجنسية» ومشكلتهم سابقة بسنوات عدة للصفقة التي كان يريد امين الجميل إنجازها في أيامه الأخيرة، وهو الإمر الذي لا ينطبق على المسيحيين المطلوب تجنيسهم في المقابل. وقد حاول امين الجميل في البداية عرض الأمر على رئيس الحكومة سليم الحص لإصدار مرسوم جوال موقع من قبلهما، إلا أن الحص رفض الدخول في هذا «البازار»، خاصة وأن امين الجميل كان قد أفشل «لجنة الجنسية» التي كانت قد تشكلت عام ١٩٨٤. وعندها قام الجميل بتشكيل لجنة برئاسة مدير عام الأمن العام جميل نعمة مهمتها إعداد لوائح بالمطلوب تجنيسهم من دون علم الوزير المختص عبدالله الراسي(٢٠١)، .وبعد انقضاء شهر واحد على رحيل امين الجميل من الحكم كشف وزير الداخلية عبدالله الراسي «أن حوالي ألف جواز سفر أعطيت لأشخاص غير لبنانيين بين ١٣ و ٢٣ أيلول ١٩٨٨»(٢٠٢).

وفي ٢٩ شعبان ١٤٠٩ هـ ـ ٥ نيسان ١٩٨٩ م أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران أمام وفد من «الجمعية الوطنية الفرنسية» أن فرنسا لن تتخلى عن مسيحيي لبنان ولن تقبل التضحية بهم كأقلية، وتحدث عن «الإفراط في استخدام القوة ضد الأقليات المعزولة»(٢٠٣). هذا التصريح أعاد إلى الأذهان تاريخ الحملات الصليبية التي شنتها فرنسا على الشرق المسلم وسعيها الدؤوب لتثبيت نظام الإمتيازات

المارونية. وقد علق أحد السياسيين على هذا بالقول «إذا كان ميتران يعترف بأن الموارنة أقلية فكيف يدعم هيمنتهم وهو مخالف للديمقراطية التي يتغنى بها». وفي اليوم التالي اجتمع السفير الفرنسي في تل ابيب برئيس الحكومة الإسرائيلية لبحث الموقف، وتبع ذلك قيام اوري لوبراني بزيارة بيروت الشرقية حيث التقى زعماءها ومنهم بولس نعمان وسائر الفعاليات المارونية.

وعلى أثر اجتماع «اللجنة العربية» بممثلي «الأحزاب الوطنية» في دمشق في ٥ نيسان ١٩٨٩م، اعلنت هذه اللجنة عن وقف لإطلاق النار يبدأ في منتصف ليل ٥ - ٦ نيسان. ولم تصمد هذه الهدنة أكثر من اثنتي عشرة ساعة، لأن عون أصر على أن وقف النار يجب أن يمر عبر تشكيل لجنة لبنانية - سورية، على اعتبار أن الحرب مع سوريا، وأهاب بالمواطنين المتواجدين ضمن «الإحتلال السوري» أن يقوموا بثورة تحرير حتى تستقيم «المشاركة» ويصبح بإمكانهم التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الموارنة. ورأى عون أن الموارنة بمواقفهم أثبتوا أنهم يستحقون الإمتيازات (٢٠٤).

وطالب المسؤولون الفرنسيون من جهتهم بتدويل الأزمة. وزعم الموفد الفرنسي، جان فرانسوا ادينيو، الذي زار لبنان في شباط ١٩٨٩ م أن ميشال عون لا يتكلم فقط باسم المسيحيين بل هو يتحدث باسم كل اللبنانيين، وشن حملة عنيفة على سوريا، واعتبر أن سهل البقاع هو مصدر الإرهاب والمخدرات (٢٠٥).

أما فؤاد مالك، رئيس أركان القوات المارونية، فقد أمل «في ألا يسمح المجتمع الدولي بإزالة الكيان اللبناني، وهو الأمة الديمقراطية الوحيدة في هذا الشرق إلى جانب اسرائيل، والذي يضم أقدم طائفة مسيحية في العالم» (٢٠٦).

يومي ١٢ و ١٣ نيسان ١٩٨٩ التقت اللجنة السداسية العربية بوفد الجبهة المارونية في الكويت للإطلاع على رأي الجبهة في الحل السياسي للأزمة. وقد رفض الوفد إلغاء الطائفية السياسية وطالب بتقديم الإنتخابات على أي شيء آخر.

وكانت فرنسا قد أعلنت عن إرسال مساعدات غذائية وطبية إلى المنطقة الشرقية، إلا أن الحصار البحري المضروب على الشواطئ حال دون وصولها. وفي ليل ١٤ - ١٥ نيسان جرت «عملية جونية» حيث تم نقل خمسة عشر جريحاً من بيروت الشرقية إلى متن السفينة الفرنسية، وتفريغ كميات من المساعدات الفرنسية. وأعقب ذلك قيام البحرية الفرنسية بنقل عدد من الجرحى في المناطق الإسلامية لمعالجتهم في المستشفيات الفرنسية، إضافة إلى أعداد أخرى من الشرقية، لجعل المبادرة مقبولة في الأوساط الإسلامية، وذلك بعد حملة الإستنكار التي تعرضت لها.

★ أزمة قيادة في الشرقية

في ١٣ رمضان ١٤٠٩هـ - ١٨ نيسان ١٩٨٩م اجتمع نواب الشرقية في مقر البطريركية في بكركي

وأصدروا بياناً يدعو لوقف القتال، فقامت المخابرات العسكرية في اليوم التالي بتنظيم مظاهرات ضد هذا البيان ومؤيدة «لمسيرة التحرير» بقيادة ميشال عون.

وفي هذه الأثناء قام سمير جعجع بإيفاد رئيس أركانه فؤاد مالك والأباتي بولس نعمان إلى اسرائيل للإلتفاف على ميشال عون الذي كان قد بدأ اتصالاته مع اسرائيل عبر رئيس مخابراته عامر شهاب والضابط بول أشقر المرتبطين بعلاقة وثيقة مع لحد، وهما من قياديي «حزب التنظيم» الذي يتزعمه جورج عدوان المعروف بارتباطه بأسرائيل والداعي إلى تنسيق ماروني - اسرائيلي علني (٢٠٧).

في ١٤ شوال ١٤٠٩هـ - ١٩ أيار ١٩٨٩م كشفت اسرائيل عن مضمون رسالة، هي الأولى من نوعها حسب المتحدث الإسرائيلي، بعث بها البابا يوحنا بولس الثاني إلى الرئيس الصهيوني حاييم هرتزوغ، وطلب منه الحفاظ على الموارنة و«اتخاذ تدابير عاجلة لمنع الدمار الذي يهدد لبنان». وأضاف البابا في رسالته «إن دمار لبنان يتم على مسمع ومرأى الإنسانية جمعاء»، مشيراً إلى «أن المسؤولية تقع على عاتق الذين لا يدافعون عن الضعفاء». وقد أعرب هرتزوغ في رده على رسالة البابا عن أمله في أن يؤدي نداء البابا إلى «يقظة الضمير العالمي»، وقال «إننا مذهولون أمام موجة العنف التي تجتاح لبنان مجدداً، في حين أن المدفعية السورية تقصف تجمعات السكان المسيحيين» (٢٠٨).

ويذكر في هذا المجال أن مصادر نيابية أكدت أن البابا كان يعتبر استمرار الوضع التقسيمي الحاصل «ضد مصالح الموارنة في لبنان وضد مصالح المسيحيين في الشرق كله»، وهو لذلك لا يمكن أن يبرر تغطية الوضع الذي يؤدي إلى تهديد «المؤسسات الدستورية» بالضياع. «فإذا كانت المؤسسات الدستورية في لبنان موحدة، يمكن للبنان أن يستمر بانتخاب الرؤساء وتغييرهم، أما إذا استمر الوضع كما هو عليه فلن يبقى رئيس، كما لا يبقى لبنان» (٢٠٩).

عشية انعقاد القمة العربية في ١٨ شوال ١٤٠٩هـ - ٢٣ أيار ١٩٨٩م أعلن ميشال عون حالة الإستنفار الدبلوماسي والسياسي والعسكري، واجتمع ليل ١٨ أيار إلى قائد القوات المارونية سمير جعجع، كما كلف مدير المخابرات في الجيش العقيد عامر شهاب القيام بزيارة إلى الولايات المتحدة الأميركية للوقوف مباشرة على رأيها في التطورات اللبنانية، وقام بايفاد عسكري آخر إلى منطقة الشريط الحدودي للإتصال «بقيادة جيش لبنان الجنوبي»، وقد نجح في التوصل إلى «اتفاق تنسيقي» مع ميليشيات انطوان لحد التي كانت تواصل تحريك جبهة شرقي صيدا (٢١٠).

★ القمة العربية والتعنت الماروني

بين ٢٣ و ٢٥ أيار ١٩٨٩م انعقد مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء بالمغرب ليدرس «الأزمة اللبنانية بروح المسؤولية العربية الجماعية التاريخية»، ويناقش «مضاعفاتها ونتائجها وآثارها على لبنان

والأمة العربية». وانتهت هذه القمة بتشكيل لجنة ملكية ثلاثية تحل محل اللجنة السابقة، وتكون برئاسة الملك الحسن المغربي صديق الصهاينة وبعضوية الملك السعودي فهد بن عبد العزيز قاتل الحجاج في الحرم المكي والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد. وتتلخص مهمة هذه اللجنة «بإجراء الإتصالات اللازمة مع جميع الأطراف المعنية بهدف التحضير لدعوة أعضاء مجلس النواب اللبناني للإجتماع - حتى خارج لبنان - لإقرار وثيقة إصلاح معينة تعتبر كأساس للوفاق اللبناني»، ثم «الإشراف على إخلاء بيروت الكبرى من أية تشكيلات أو ميليشات غير شرعية وتمكين الجيش اللبناني من السيطرة عليها». وأخيراً دعوة مجلس النواب للإنعقاد في بيروت للتصديق على وثيقة الإصلاحات السياسية، وانتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل «حكومة وفاق وطني تلتزم بوثيقة الإصلاحات السياسية لوضعها موضع التنفيذ، وتمكينها من ممارسة سيادتها الكاملة على الأراضي اللبنانية»، على أن يتم تنفيذ ذلك في مدة زمنية لا تتعدى ستة أشهر (٢١١).

لكن سرعان ما تعثرت أعمال اللجنة الملكية في إنهاء الاقتتال وفك الحصارات بسبب تعنت عون والدعم الذي حصل عليه من العراق واسرائيل، فعقد أعضاء اللجنة الثلاثية (فهد بن عبد العزيز والملك المغربي والرئيس الشاذلي بن جديد) مؤتمر وهران في ٢٧ حزيران ١٩٨٩ للتباحث في الأمر، وقرروا الإنتقال إلى الشق السياسي للأزمة ودعوة النواب للإجتماع في الخارج لإقرار وثيقة الإصلاح المطلوبة، لكن عون وسائر القوى المارونية رفضوا هذه الخطوة واعتبروها تجاوزاً وتعدياً على السيادة اللبنانية.

وفي تقرير بثه التلفزيون الفرنسي في تموز ١٩٨٩ تبين أن عامر شهاب رئيس جهاز المخابرات في جيش عون التقى في أيار ٨٩ في باريس بمسؤول رفيع المستوى في جهاز الإستخبارات الصهيوني، غير أن التقرير قال أن اللقاء لم يكن مثمراً لأن ميشال عون يعتمد أكثر على العراق. وكذلك كشفت صحيفة يديعوت أحرنوت الصهيونية أن صهيونيان كانا يعملان كمستشارين في بيروت الشرقية ويتقاضى كل منهما ١٥٠٠ دولار شهرياً (٢١٢).

ومع أن أطراف الغربية أعلنوا رفع الحصار عن المناطق الشرقية وفتح المعابر في ٣ تموز ١٩٨٩، فقد قامت الزوارق الإسرائيلية بتأمين الحماية للسفن التي تنقل المواد إلى الشرقية، فيما هددت القوات المارونية بفك الحصار بالقوة، وذلك بعد اجتماع عقد بين عون وجعجع بهدف التنسيق بينهما. وفي هذه الأثناء قام وفد من القوات بزيارة إلى الكيان الصهيوني، وكذلك كشف عون اتصالاته بإسرائيل بواسطة رئيس المخابرات في الجيش عامر شهاب.

هذا وقد اعتبر البطريرك هزيم أن هجرة المسيحيين من الشرق تشكل خطراً على مستقبل الوجود

المسيحي، ولام الدول الغربية على تشجيعها ومساندتها لهذه الهجرة، وقال أنه لحدث عظيم أن نجمع كل الأسر المسيحية التي تتقاسم مسؤوليتها في الدفاع عن الوجود المسيحي في الشرق (٢١٣).

وقال فاروق أبي اللمع أمين عام وزارة الخارجية في بيروت الشرقية، رداً على مؤتمر طهران الذي عقدته شخصيات اسلامية ووطنية في ١٢ ذي الحجة ١٤٠٩هـ ـ ١٥ تموز ١٩٨٩م والداعي إلى «وحدة القوى الوطنية والإسلامية» وإقامة «نظام عادل يحفظ للبنان دوره العربي والإسلامي»، «أن وجه لبنان المسلم مرفوض شكلاً ونوعية ومضموناً»، معتبراً أن هذا طرح مثير (٢١٤).

وكذلك استنكرت إذاعة فرنجية ما ورد في بيان مؤتمر طهران وشنت حملة عنيفة عليه ودعت فعاليات المنطقة الشرقية للحذر واليقظة. وأعلن فرنجية أن المطلوب هو انتخاب رئيس ماروني كيفما كان حتى ولو كان «أبو ناعسة» تقليداً لمقولة ريمون إدة المتمسك بشرعية عون وحربه التحريرية (٢١٥).

من جهته رأى «حزب التنظيم» في بيان طهران «محاولة لضرب التعددية الحضارية في لبنان وتشويه هويته من خلال ضرب إحدى أهم ركائز الوطن المتمثلة في الطائفة المارونية العريقة بولائها للوطن ووفائها له، ودفاعها عن حريته وهويته وكيانه وتاريخها الزاخر بالإشعاع الحضاري والثقافي» حسب زعمه. وأكد الحزب «أن تسويق البعض لإلغاء الطائفية في لبنان يخبئ وراءه نوايا لضرب الوجود المسيحي الحر بغية إحلال حكم اسلامي» (٢١٦). واعتبر النائب إدوار حنين أن الوفاق حول الإصلاحات يلزمه جو آمن داخل لبنان (٢١٧).

في ٢٦-٢٧ ذو الحجة ١٤٠٩هـ الموافق في ٢٩-٣٠ تموز ١٩٨٩م عقد وزراء خارجية دول أعضاء اللجنة الثلاثية اجتماعاً في الرياض، وأعلنوا بعده تعليق مهمة اللجنة العربية بعدما وصلت إلى طريق مسدود، وأصدروا بياناً حملوا فيه المسؤولية لسوريا مما رفع من أسهم عون.

★ محور باريس - تل أبيب

في أول آب ١٩٨٩م طلبت إذاعة لبنان الحر الناطقة باسم قوات جعجع، في تعليقها السياسي، من أميركا أن تقوم بغزو عسكري للبنان على غرار ما فعلته في غرينادا، وذلك من أجل إعادة السلام إلى لبنان حسب ما أوردته الإذاعة. لكن الإستجابة جاءت على يد اسرائيل هذه المرة، إذ قام رجال الكوماندوس الصهاينة ليلة الجمعة ٣-٤ آب ١٩٨٩م باختطاف إمام بلدة جبشيت الشيخ عبد الكريم عبيد واقتياده إلى داخل فلسطين المحتلة.

وقد أعربت القوى المارونية عن ارتياحها لهذا العمل الوحشي، ففي ٥ محرم ١٤١٠هـ ـ ٦ آب ١٩٨٩م أدلى رئيس حزب حراس الأرز إتيان صقر بتصريح أعرب فيه عن أسفه لأن الدول الغربية لم تتعلم بعد أن قمع الإرهاب لا يتم بالمسايرة بل بالقوة. ولاحظ أنه «بعدما أمعن هذا الإرهاب في ابتزاز الدول

الغربية وتفنن في إذلالها وتمريغ كرامتها في وحول الضاحية وبعلبك وجبشيت وغيرها، بعد كل هذا التخاذل الدولي أنبرت على الساحة العالمية قوتان مصممتان على مواجهة الإرهاب ومكافحته حتى الإبادة هي اسرائيل والقوات الكتائبية». وقال صقر أن دول العالم الحر على حد تعبيره «بدلاً من أن تدعم هاتين القوتين في كفاحهما ضد الإرهاب راحت تلوم اسرائيل على خطف ركن من أركانه في جبشيت». وزعم «أن البقع الحرة المتبقية في لبنان والتي لا تتعدى الألفي كلم٢ ستحرّر قريباً دول العرب من الإرهاب ومن عقد الخوف والجبانة والتخاذل» (٢١٨).

وفي ٨ محرم ١٤١٠هـ ـ ٩ آب ١٩٨٩م عقد ميشال عون مؤتمراً صحفياً حيث اجتمع إلى رجال الصحافة والإعلام في الشرقية، وأنبهم على موقفهم المتخاذل داعياً إياهم إلى المشاركة في حربه التحريرية بشكل أوسع. وبعد يومين قام عون بتصعيد عسكري واسع النطاق وغطت القذائف ثلاثة أرباع المناطق اللبنانية ووصلت إلى سهل البقاع. وكذلك أرسل عون موفدين من قبله للإجتماع بضباط صهاينة كبار في شمالي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلم أن الإسرائيليين طالبوا الموفدين بأن يعلن عون موقفاً يبدي فيه استعداده لإجراء محادثات واتفاق أمني مع اسرائيل لضمان حدودها الشمالية (٢١٩).

ونشرت مجلة «الشراع» في عددها الصادر بتاريخ ١٤ آب ١٩٨٩ خطة اسرائيلية للهجوم على ثلاثة محاور: محور حاصبيا - بعلبك، محور - جزين - صيدا - بيروت الغربية حيث تلاقيها القوات المسيحية، محور الأوزاعي - الجناح حيث تقوم بإنزال قوة في هذه المناطق تتقدم باتجاه منطقة بئر حسن حتى تصل إلى الضاحية وبئر العبد. بعد إنجاز هذه الخطة تتفرغ اسرائيل لحل المشكلة اللبنانية على الطريقة التي تريدها (٢٢٠).

هذا وقد كشفت صحيفة «البعث» السورية النقاب عن خطة مدبرة «بين صهاينة الداخل وصهاينة الخارج»، ويدعمها صدام حسين، لإقامة اسرائيل ثانية في المناطق الشرقية، وذلك بربط هذه المناطق بالكيان الصهيوني عن طريق احتلال المنطقة التي تفصل بين سوق الغرب ومنطقة باتر قرب جزين من قبل القوات الصهيونية، بحيث تصبح الطريق سالكة بين قصر بعبدا وتل أبيب (٢٢١).

وقد دعم هذا التوجه ما أعلنه رئيس الحكومة الصهيونية اسحاق شامير حيث دعا «العالم الحر» إلى مساعدة مسيحيي لبنان (٢٢٢). وفي مقابلة تلفزيونية مع إحدى شركات التلفزة الأميركية قال الوزير الصهيوني أريل شارون أن اجتياح ١٩٨٢ كان «لإنقاذ المسيحيين»، واقترح اجتياحاً جديداً تقوم به الدول الغربية لأن اسرائيل قامت بدورها ولأن «التزام الديموقراطية الغربية يقتضي مجيء الدول الديموقراطية لإنقاذ المسيحيين في لبنان» (٢٢٣).

في ١٢ محرم ١٤١٠هـ ـ ١٣ آب ١٩٨٩م قامت قوات الحزب التقدمي الإشتراكي بعملية اختراق

لجبهة سوق الغرب حيث نفذت عمليات هجومية ثم عادت إلى مواقعها. وعلى الأثر تحركت فرنسا فبدأت بإيفاد المبعوثين شرقاً وغرباً. وفي جولة قام بها إلى الفاتيكان أكد الوزير الفرنسي للشؤون الفرنكوفونية آلان دوكو Alain Ducco أن فرنسا كانت وما تزال حامية المسيحيين في لبنان، وأعلن أنه بحث مع الفاتيكان في إمكانية القيام بعمل مشترك من أجل لبنان (٢٢٤).

وتحت ستار تقديم المساعدات الإنسانية قامت فرنسا بمحاولة فك الحصار البحري المضروب على الشرقية وتسهيل مرور السلاح إلى عون عبر استقدام حاملة الطائرات إلى الشواطئ اللبنانية، فيما اعتبر البابا يوحنا بولس الثاني أن هناك نية لتدمير المناطق المسيحية، رغم قيام اللجنة العربية بتسليم السفير البابوي في الرباط تقريراً عن مهمتها في لبنان (٢٢٥).

وفي ٢٣ آب ١٩٨٩ م نشرت جريدة «السفير» نقلاً عن مجلة «رايد» الفرنسية مشروع خطة لإنزال فرنسي في المناطق الشرقية وإعلان دولة مارونية بدعم من بريطانيا وأميركا.

وإزاء هذه التطورات حاول البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير تقديم تبريرات لتدخلات فرنسا والفاتيكان في الشؤون اللبنانية بقوله إن البابا يوحنا بولس الثاني «ما كان يوماً لأشخاص وفئات بل لمبادئ وقيم انسانية»، واعتبر أن التحرك الفرنسي يهدف إلى تحقيق «أغراض إنسانية، وتحرير الإرادة الوطنية اللبنانية من كل ضغط خارجي» (٢٢٦). وفي مقابلة مع وكالة «رويتر» قال صفير إنه «ينبغي تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وزيادة سلطات مجلس الوزراء على أن يظل منصب الرئيس من نصيب الموارنة»، ودعا إلى تطبيق إصلاحات سياسية تعطي المسلمين قدراً أكبر من السلطة. وشدد صفير على أن تكون هناك «مساواة في المشاركة في السلطة حتى لا يشعر المسيحيون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية وحتى يمكن للمسلمين أن يتمتعوا بحقوقهم كمواطنين» (٢٢٧).

★ مشروع سلام عربي - أميركي

في الأسبوع الأول من أيلول ١٩٨٩ وقع خلاف بين ميشال عون والأميركيين، وحاصر متظاهرون مؤيدون لعون السفارة الأميركية في بيروت الشرقية، مما حمل الإدارة الأميركية على إقفال سفارتها في بيروت. وفي هذه الأثناء استأنفت اللجنة الثلاثية العربية أعمالها بعد توقف دام ما يقارب الشهر، وعقدت اجتماعاً لها في الرياض يومي ١٣ و ١٤ أيلول، حيث قررت وقف النار تمهيداً للبحث في الشق السياسي للأزمة، وأصدرت بيانين، الأول أمني ويتضمن خطة لوقف إطلاق النار وفك الحصارات وتشكيل لجنة أمنية لبنانية برئاسة الأمين العام المساعد للجامعة العربية الأخضر الإبراهيمي ومراقبة الشواطئ لمنع وصول امدادات السلاح، أما الثاني وهو عبارة عن وثيقة «وفاق وطني» تضمنت تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وإقرار بعض الإصلاحات الهامشية، ونصت على سحب القوات السورية من

بيروت إلى البقاع في مهلة أقصاها سنتان بعد قيام حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات بصورة دستورية.

وقد حظيت هذه التحركات برعاية أميركا. والمعلوم أن الإصلاح السياسي في المفهوم الأميركي لا يعني نقل السلطة من أيدي الموارنة إلى غيرهم، بحيث يضر بالدور المركزي للموارنة في السلطة، وإنما إشراك الطوائف الأخرى في صناعة القرار السياسي، مع بقاء الأرجحية للموارنة على اعتبار أنهم الفئة الأكثر ولاءً للغرب، وبالتالي يمكن الإستفادة منهم واعتبارهم جسراً للتدخل ومد النفوذ الأميركي في لبنان. ولأن عدم إجراء الإصلاح السياسي قد شكل أرضية خصبة لتدمير التركيبة اللبنانية وفرض اللاإستقرار السياسي والأمني الذي جعل الساحة اللبنانية مفتوحة أمام القوى الخارجية الساعية إلى فرض نفوذها. فالإصلاح برأي أميركا هو وسيلة لاستعادة النفوذ الضائع بفعل المداخلات المتعددة، ومحاولة لاستقطاب القوى اللبنانية غير المارونية، وهو وسيلة لإعادة توحيد الكيان اللبناني وإقامة سلطة مركزية تقف بوجه تدخل القوى الخارجية (غير أميركا)، وتكون حائلاً دون بقاء لبنان منطلقاً لتهديد اسرائيل أو «قاعدة للإرهاب الدولي والمجموعات المتطرفة».

وسرعان ما أعلنت القوى السياسية «الوطنية» في الغربية عن موافقتها على خطة السلام، في حين رفضها عون الذي عمد إلى إشراك الآخرين من أهل الشرقية في قراره، حتى لا يكون مسؤولاً بشكل منفرد عن نتائج أي موقف قد يتخذه.

ولما كان مشروع اللجنة الثلاثية يشكل حلاً مناسباً لإنقاذ الموارنة من المأزق الذي أوصلهم إليه ميشال عون بسياسته الرعناء، فقد اضطر هذا الأخير أن يرضخ لقراراتها منهياً بذلك حربه التحريرية التي كلفت اكثر من ١٦٠٠ قتيل وستة آلاف جريح، وذلك تحت تأثير ضغط دولي قادته كل من اميركا وفرنسا وروسيا، بعدما كان يرفض اللجنة الأمنية اللبنانية ويريدها لبنانية-سورية، ويعارض فكرة مراقبة الشواطئ وانتقال النواب إلى الخارج. ولم يعطِ جواباً نهائياً على الموافقة إلا بعد استشارات الكتل والفعاليات النيابية والسياسية في الشرقية على مدى أربعة أيام، مصراً على الحصول على ضمانات حول الوجود السوري. وقد وجد عون في هذه المشاورات المخرج الملائم لمأزقه، بعد أن كان يرفض مشاركة أحد، وهو الذي طالما هدد النواب وحرك المظاهرات ضد بكركي.

وعشية اجتماع النواب في الطائف (٢٧ أيلول) جمع ميشال عون نواب الشرقية وحذرهم من أية «خيانة»، على اعتبار أن الإصلاحات تأتي بعد الإنسحابات، مؤكداً أن كل خطوة إصلاحية يجب أن يقابلها خطوة انسحابية من جانب الجيش السوري. وأملى عون على النواب ما يجب أن يقبلوا به وما يجب أن يرفضونه. وقال علينا أن نستفيد من هذه الهدنة لإنشاء جيش من مئة ألف مقاتل تكون مهمته حماية

مسيحيي الشرق ولا سيما مسيحيي لبنان (٢٢٨).

وكان البطريرك الماروني صفير غير مقتنع بالإصلاح حتى على قاعدة المشروع العربي-الأميركي، مما دفعه للقيام بزيارة غير مقررة إلى المانيا الغربية والفاتيكان، هرباً من إعطاء موقف واضح، وللتلطي وراء ميشال عون والقوى المسيحية الأخرى لفرض شروطهم على اللجنة. وفي بون عقد صفير مؤتمراً صحفياً أوضح فيه أنه يعارض «إعطاء المجلس النيابي دوراً تأسيسياً في الظروف الراهنة»، وأعطى الأولوية للإنتخابات الرئاسية مؤكداً على ضرورة اعتماد التعددية وإعادة إحياء المؤسسات وفقاً للدستور القائم، ليصار إلى انتخاب رئيس جمهورية،على أن تبحث الإصلاحات لاحقاً (٢٢٩).

مؤتمر الطائف

★ أهون الشرور

بدأ هذا المؤتمر أعماله في ١ ربيع الأول ١٤١٠هـ - ٣٠ أيلول ١٩٨٩، بحضور أعضاء المجلس النيابي ووزراء خارجية دول اللجنة الثلاثية، تحت الشعار الذي أعلنه وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل: الفشل ممنوع، وشهد مناقشات طويلة تمثلت بمحاولة النواب المسيحيين التملص من الإلتزام بأية اصلاحات. ولم يوافق النواب الموارنة على القبول بالإصلاحات التي تضمنتها الوثيقة المعدة من قبل اعضاء اللجنة الثلاثية لعرضها على المؤتمر إلا بعد مناورات طويلة قام على أثرها وزير الخارجية السعودي بزيارة إلى سوريا للبحث في إمكانية وضع برمجة للإنسحاب السوري من لبنان نزولاً عند طلب الموارنة. وعند عودة الفيصل إلى الطائف عاد النواب الموارنة إلى مناوراتهم، بعد ما دعاهم البطريرك صفير إلى تحمل مسؤوليتهم وعدم تقديم أية تنازلات تكون في غير صالح المسيحيين والموارنة بشكل خاص.

وفي ١٩ ربيع الأول ١٤١٠هـ - ١٨ تشرين الأول ١٩٨٩م أعلن البطريرك من مقر البابا في روما أن وحدة المسيحيين هي الأساس للحفاظ على السيادة. وقال إن الإصلاح يعتبر تأديباً للمسيحيين وقصاصاً لهم على ذنب لم يقترفوه. وزعم أن لا فائدة من الإصلاح إلا بعد التحرير، مما يعني أن ثمة تلازماً بين وجود الموارنة وارتكاب الجرائم. كما أن رئيس حزب الكتائب جورج سعادة، الذي كان يقود جبهة المعارضة ضد الإصلاحات في المؤتمر، قال في أكثر من مناسبة لأركان اللجنة الثلاثية وبالتحديد وزير الخارجية السعودي إن كتفي لا تحملان مثل هذا الإتفاق طالما أن البطريرك صفير لم يشجعني حتى الآن، لا بل تنسب إليه تصريحات من مقره في روما تدعوني إلى التردد وإجراء حسابات دقيقة (٢٣٠).

وهكذا قرر سعادة ومعه نواب الشرقية التريث حتى يوافق البطريرك. وفي النهاية وافق البطريرك، فأبدى نواب الشرقية استعدادهم للقبول بالإتفاق. وعندها اعتبرت اللجنة الثلاثية العربية أن كل العقبات التي تعترض طريقها قد أزيلت، بحيث لم تشكل المواقف الأخرى المعارضة أي عائق حتى ولو كانت صادرة

عن النواب أنفسهم. وأثناء جلسة التصويت التي عقدت في الطائف انسحب النواب الثلاثة: زاهر الخطيب وتوفيق عساف وفريد جبران من الإجتماع، لأنه لم تتح لهم الفرصة لإبداء رأيهم والإعتراض على بعض بنود الوثيقة، حيث جرى التصويت بسرعة (٢٣١). واختتم المؤتمر أعماله في اجتماع أقيم في جدة في ٢٥ ربيع الاول ١٤١٠هـ ـ ٢٤ تشرين الأول ١٩٨٩م، وحضره الملك السعودي فهد بن عبد العزيز وحشد من الصحافيين والسفراء.

هذا وقد شهدت جلسات الطائف تدخلات أجنبية وجلها لصالح الموارنة. وفي مقدمة هذه التدخلات فرنسا والفاتيكان اللذان كانا باستمرار على خط الإتصال مع بعض النواب المسيحيين. والهدف من ذلك هو تحريض هؤلاء النواب على التمسك بالإمتيازات المسيحية وعدم التفريط بها، وخاصة صلاحيات رئيس الجمهورية، لأن أي تنازل عن هذه الإمتيازات من شأنه أن يلغي الفكرة الأساسية لإنشاء الكيان اللبناني من الأساس. فهو كما أرادته فرنسا وتبناه الفاتيكان «موئل المسيحيين في الشرق» ووطن قومي لهم (٢٣٢).

وفي ختام المؤتمر أصدرت اللجنة الثلاثية بياناً أكدت فيه أنه تم الإتفاق مع سوريا على أن تنهي القوات السورية مهماتها الأمنية في لبنان في مدة أقصاها سنتان، تقرر بعدها الحكومتان السورية واللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومناطق أخرى، ويتم الإتفاق بين الحكومتين على مدة بقاء هذه القوات وحجمها، وطلبت من المجلس النيابي أن يعقد جلسة بتاريخ اقصاه ٧ / ١١ / ١٩٨٩ لإنتخاب رئيس للمجلس النيابي والتصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس للجمهورية (٢٣٣).

أما عون فإنه رفض الإتفاق معتبراً أنه بمثابة استسلام لسوريا، ودعا النواب الذين «مضوا في غيهم» للبقاء حيث هم، وقام بتنظيم مظاهرات إلى بعبدا تأييداً لمواقفه. وخاطب المتظاهرين بقوله: «أسقطتم اتفاق الطائف قبل أن يولد»، وأطلق تهديداته ضد النواب وهددهم بحساب عسير (٢٣٤).

وفي روما وصف البطريرك صفير اتفاق الطائف بأنه «يمثل أهون الشرور في الظروف الراهنة» ورأى أنه «ينبغي الذهاب أبعد لتأكيد سيادة لبنان»، معتبراً «أن الذين يرفضون الإتفاق حول السيادة على حق في المطلق، لكن الذين وقّعوا الإتفاق على حق أيضاً في الواقع» (٢٣٥).

ويمكن القول أن وثيقة الطائف لم تحظ بأي دعم من جانب أطراف الصف الوطني والإسلامي. فقد اكدت القوى والحركات الاسلامية في مؤتمرها الثاني الذي عقد في مسجد الرسول الأعظم ﷺ بتاريخ ٦ ربيع الثاني ١٤١٠هـ ـ ٤ تشرين الثاني ١٩٨٩م «أن اتفاقية الطائف كرست للموارنة امتيازاتهم الطائفية ضمن صيغة دستورية تحرم المسلمين حاضراً ومستقبلاً من المطالبة بحقوقهم والتغيير المطلوب، كما كرست الأسس الطائفية للنظام السياسي اللبناني، وأبقت على الألغام الموقوتة للإنفجار». وأعلن المؤتمر

صراحة رفضه لاتفاق الطائف، «لأنه قاصر عن تلبية طموحات التغيير أو حتى الإصلاح وفق ما يريده المسلمون والمستضعفون في لبنان»، ودعوة «جميع القوى الوطنية والإسلامية للمشاركة في وضع خطط المعارضة بهدف تغيير الاتفاق من دون اللجوء إلى الحرب التدميرية». وحضّ على «مواصلة السعي الجاد لإسقاط النظام الطائفي القائم وإفرازاته» (٢٣٦).

أما «الجبهة الوطنية» التي أعلنت رفضها لأي حل لا يقوم على أساس الإلغاء الفوري الكامل للنظام الطائفي (٢٣٧)، فقد رفضت اتفاقية الطائف لكنها تريثت في إعلان ذلك ومحاربتها. ورأى الوزير جنبلاط «أن الوثيقة التي أقرها النواب في الطائف تعارض طموح الوطنيين، وتعارض بناء لبنان ديمقراطي علماني حديث» (٢٣٨).

★ وثيقة الطائف

إن أهم ما في وثيقة الطائف أنها تضمنت بعض الإصلاحات العامة التي تفرض تعديلاً معيناً في الدستور بدون المس بجوهر النظام. وفيها تجاهل واضح للمطالب المطروحة وأبرزها تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وإلغاء الطائفية السياسية وإصلاح الجيش.

وقد اشتملت الوثيقة على أربعة موضوعات هي بحسب ترتيب ورودها: المبادئ العامة والإصلاحات، بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية، تحرير لبنان من الإحتلال الإسرائيلي، العلاقات اللبنانية-السورية. وقد ألحق بالوثيقة بيان مؤرخ في ٢٤ / ١٠ / ١٩٨٩ وهو صادر عن اللجنة الثلاثية العربية العليا، وقد جاء تلبية لرغبة بعض النواب المسيحيين الذين أصروا على ضمانات عربية فيما يتعلق بالإنسحاب السوري من لبنان.

ونصت الوثيقة على توزيع المقاعد في مجلس النواب بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، وذلك «بصورة انتقالية ولحين وضع قانون الإنتخاب خارج القيد الطائفي». إلا أن النص لم يحدد للمجلس النيابي المهلة التي يتم خلالها وضع قانون انتخابي جديد، الأمر الذي أبقى الباب مفتوحاً أمام الجدل السياسي.

وبموجب الوثيقة فإن على المجلس المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين تشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم كبار الشخصيات السياسية بينهم رئيسي الوزراء والنواب، وتكون مهمتها اقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية السياسية، على أن يتم في المرحلة الإنتقالية إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة باستثناء وظائف الفئة الأولى التي تكون مناصفة بين المسلمين والمسيحيين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ونصت الوثيقة على زيادة عدد أعضاء مجلس النواب إلى ١٠٨ مناصفة بين المسلمين والمسيحيين،

على أن تملأ المراكز المستحدثة والشاغرة بصورة استثنائية ولمرة واحدة من قبل حكومة الوفاق الوطني، مع أن النص الأساسي لمشروع اللجنة العربية أقر بمبدأ زيادة عدد النواب الى ١٢٨ . وقد طالب النواب زاهر الخطيب وتوفيق عساف ونزيه البزري وبعض أطراف «الصف الوطني» بتبني اقتراح اللجنة العربية القاضي برفع العدد إلى ١٢٨، وذلك من منطلق الإقرار بوجود قوى أساسية على الساحة غير ممثلة في المجلس النيابي ويجب أن تمثل بصورة واضحة. ولكن يبدو أن الإتفاق على اعتماد العدد ١٠٨ قد جاء بناء لطلب النواب المسيحيين وخوفاً من أية زيادة كبيرة لعدد النواب قد تأتي بأكثرية نيابية تغير من «شخصية» المجلس النيابي ودوره في حماية النظام الماروني (٢٣٩). غير أن الخلافات على توزيع المقاعد على الطوائف قبيل إجراء الإنتخابات النيابية عام ١٩٩٢ رفع العدد إلى ١٢٨ نائباً.

وأما بالنسبة لموضوع تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية، فإن الوثيقة فرضت عليها بعض القيود: غير أنها كرست عدم تبعة رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

وفيما يلي النص الكامل لوثيقة الطائف التي أقرها الإجتماع النيابي في الطائف، ونشرتها جريدة «السفير» في عددها الصادر بتاريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٩:

وثيقة الوفاق الوطني

اولاً: المبادئ العامة والإصلاحات

١ - المبادئ العامة

أ- لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب- لبنان عربي الهوية والإنتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الإنحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج- لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الإجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د- الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ- النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و- النظام الإقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز- الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح- العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والإقتصادي والإجتماعي.

ط- أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان. ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي- لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

٢ - *الإصلاحات السياسية*

أ- مجلس النواب

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

١ - ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

٢ -للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

٣ -كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

٤ - الدائرة الإنتخابية هي المحافظة.

٥ -إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب- نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

جـ- نسبياً بين المناطق.

٦ - يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٠٨) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

٧ - مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب- رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على إستقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء ويمارس الصلاحيات الآتية:

١ - يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

٢ - يرئس المجلس الأعلى للدفاع.

٣ - يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارت التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

٤ - يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب. كما يحق له بعد إطلاع مجلس الوزراء إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

٥ - يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

٦ - يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٧ - يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٨ - يصدر بالإتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

٩ - يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

١٠ - يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

١١ - يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

١٢ - يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١٣ - يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

١٤ - لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١٥ - يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

١٦ - يمنح العفو الخاص بمرسوم.

١٧ - لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج- رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية:

١ - يرئس مجلس الوزراء

٢ - يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزراي لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

٣ - يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤ - يوقع جميع المراسيم، ماعدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥ - يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين وطلب إعادة النظر فيها.

٦ - يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

٧ - يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

٨ - يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

٩ - يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د- مجلس الوزراء

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١ -وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارت اللازمة لتطبيقها.

٢ - السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وزمنية بلا استثناء.

٣ - إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

٤ - تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول إستقالتهم وفق القانون.

٥ - الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الإجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

٦ - عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قرارته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور، أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء، ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الإتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الاولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الإنتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ - الوزير

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه إفرادياً في مجلس النواب.

و - إستقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء.

١ - تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ- إذا استقال رئيسها.

ب- إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج- بوفاة رئيسها.

د- عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ- عند بدء ولاية مجلس النواب.

و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

٢ - تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

٣ - عند استقالة الحكومة أو إعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد إستثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز - إلغاء الطائفية السياسية.

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الإنتقالية مايلي:

أ- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والإختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الاولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب- إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

٣ - الإصلاحات الأخرى

أ- اللامركزية الإدارية.

١ - الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

٢ - توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

٣ - إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الإنصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

٤ - اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرئسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية.

٥ - اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً

واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات الموحدة والإتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب- المحاكم

أ- ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتزميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

١ - يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء. ويسن قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

٢ - ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الإنتخابات الرئاسية والنيابية.

٣ - للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ- رئيس الجمهورية.

ب- رئيس مجلس النواب.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

د- نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب- تأميناً لمبدأ الإنسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:

١ - الأحوال الشخصية.

٢ - حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

٣ - حرية التعليم الديني.

ج- تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ج- قانون الإنتخابات النيابية.

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د- إنشاء المجلس الإقتصادي والإجتماعي للتنمية.

ينشأ مجلس إقتصادي إجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الإقتصادية والإجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والإقتراحات.

هـ - التربية والتعليم.

١ - توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الإبتدائية على الأقل.

٢ - التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

٣ - حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

٤ - إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية. وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

٥ - إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الإنتماء والإنصهار الوطنيين، والإنفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و - الإعلام.

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية

بما أنه تم الإتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني. تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١ - الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني. وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢ - تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ - فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين، دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب - تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

٣ - تعزيز القوات المسلحة:

أ - إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام

عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب - تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج - يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤوليتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د - عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ - يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

٤ - حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بأعادة التعمير.

وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي. ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين دارة، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الإتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الإتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الإحتلال الإسرائيلي.

إستعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ - العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الإحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب - التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ اذار ١٩٤٩م.

ج - إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الإحتلال الإسرائيلي

وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الإنسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والإستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية.

إن لبنان الذي هو عربي الإنتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

★ الطائف والعجائز

إن حضور مجموعة من الشيوخ والعجزة باسم النواب إلى الطائف للتوقيع على الوثيقة الخيانية التي أعدتها اللجنة العربية كان يعني في الحقيقة التوقيع على وثيقة ترقيع النظام الماروني وترميمه. ثم إن هؤلاء النواب الذين مضى على انتخابهم سبعة عشر عاماً وصولاً إلى تلك اللحظة التي اعتُمدوا فيها كممثلين للإجماع العربي والإرادة الدولية هم الذين أبرموا اتفاق ١٧ أيار مع الكيان الصهيوني وانتخبوا بشير الجميل وأمين الجميل تحت حراب الجيش الإسرائيلي عام ١٩٨٢.

كما أن الموارنة كانوا متلهفين ومستعجلين لتنصيب ماروني جديد رئيساً للجمهورية، بعدما شعروا أن الإبقاء على مركز الرئاسة شاغراً من شأنه أن يبعدهم عنها وقد تضيع من أيديهم، فكانوا يسعون لملء الفراغ في موقع السلطة الأول في لبنان والذي أقرته لهم اللجنة الثلاثية بعدما استطاعوا أن يكرسوا هيمنتهم رسمياً وبرعاية عربية هذه المرة، في حين أن ميثاق ١٩٤٣ قد تم برعاية فرنسية، مما يعني الإقرار عملياً باعتبار الموارنة أسياد لبنان إلى الأبد. ومع ذلك فقد كانوا يتحينون الفرص للتخلص من تلك الإصلاحات المحدودة التي أبقت على الدور الأساسي للرئيس، وهم الذين وافقوا على اجتماع الطائف مكرهين لأن رفض اللقاء كان يعني حرباً مدمرة بالنسبة لهم وتعميق عزلتهم في ظل الإصرار الدولي على إنجاحه، علماً أن الفاتيكان كان معارضاً لإجراء أي إصلاحات ولو شكلية في النظام اللبناني، معتبراً أن الإمتيازات المارونية هي خط أحمر لا يجوز المساس به تحت أي شعار كان.

والحقيقة أن حرب عون التدميرية وضعت النظام كله على المحك، إلى أن جاء المخرج من اللجنة الثلاثية التي استطاعت إعادة إحياء النظام بعدما تساقطت مؤسساته، وبهذا استطاع الموارنة الخروج من المأزق مع الحفاظ على امتيازاتهم وأولها الرئاسة. وقد حظيت وثيقة الطائف بتأييد عالمي من جانب أميركا وروسيا والدول الأوروبية.

إذن لقد حافظت وثيقة الطائف على المضمون الطائفي للنظام اللبناني، وأبقت على الموقع الممتاز للموارنة في الحكم حسبما تقتضيه مصالح الدول المستعمرة التي رعتها السعودية وبطريقة ناجحة جداً. إنها العروبة الزائفة التي دعمت المارونية في لبنان ودخلت الحرب ضد ايران تحت شعارات مزيفة في حين كانت تتناسى عدوها الأساسي الجاثم على صدر فلسطين منذ ما يزيد عن نصف قرن. ومن الإشارات الهامة ذات المغزى العميق أن تكون السعودية قد مهدت للمؤتمر بإعدام كوكبة من المجاهدين الكويتيين وعددهم ستة عشر مجاهداً في ٢١ أيلول ١٩٨٩، بعدما كانت قد قتلت مئات الحجاج حول الكعبة الشريفة، إعراباً منها عن صدق ولائها الكامل للصليبية المتجددة، وعن تعلقها الثابت بالنهج الخياني الذي انتهجه أراذل الملوك منذ القدم، وعدائها المطلق للإسلام وأتباعه ومن ثم تقديم عربون الولاء والمحبة لسيدتها امريكا وربيبتها المدللة اسرائيل، لكي تحوز على ثقة الغرب المطلقة التي تؤهلها للخوض في المواضيع الإقليمية، وبالتالي ولوج باب البحث عن حلول لأزماتها بما يتفق وتطلعات مراكز الإستخبارات الدولية. وقديماً رجمت الطائف رسول الإسلام محمد بن عبد الله ﷺ حينما جاء يدعو أهلها للإسلام. وما زالت الطائف هي هي، تنبت بالبغايا، وتحيي أمر الجاهلية، وتميت الإسلام، حتى كان ما كان في مؤتمر الأراذل والعجائز المنعقد في الطائف.

رئيس لمن ؟

★ اليد الفرنسية

كانت فرنسا في مقدمة الدول الإستعمارية المساندة للموارنة والمحرضة لهم على التمسك بالإمتيازات التي منحت لهم بموجب الإنتداب، وبالتالي تكريس هيمنتهم وسلطتهم وفق تصورات معينة تقضي بضرورة قيام دولة خاصة بهم. ولذلك فهي لم تنفك تطل على اللبنانيين في مناسبات عديدة بحجة التخفيف من ويلات الحرب وتقديم المساعدة الإنسانية، كما حاولت أكثر من ذلك أن تمد يد العون إلى الموارنة عقب كل هزيمة أصيبوا بها، ساعية لتحقيق أغراضها هذه عبر الجسور الثقافية والإقتصادية تارة أو بالتدخل العسكري وفرض الحماية تارة أخرى.

ومنذ القديم اقترنت عند فرنسا، والموارنة أيضاً، قضية الوطن الماروني بضرورة وجود الحماية الفرنسية الدائمة. ومن أجل ذلك كانت السلطة الفرنسية تجيش مبعوثيها من كل ناحية ليتصدوا لأي

محاولة جادة للإصلاح وتغيير النظام الذي وضعته هي، والذي يعتبر من إفرازات السياسة الفرنسية الإستعمارية التقسيمية في المشرق العربي والإسلامي، أو تحرك سفراءها للعمل على تحقيق الأهداف المرسومة تحت شعار الوساطة لحل الأزمة اللبنانية، وذلك بالطبع على قاعدة إبقاء النظام الماروني، انسجاماً مع تاريخها الإستعماري القذر، وكونها الأم الحنون للموارنة الذين جعلتهم بموجب النظام سادة البلد وحكامه.

لهذا كله لم تكن فرنسا من المعجبين باتفاق الطائف او المتحمسين له، وهي لم تر فيه حلاً مقبولاً للأزمة، خاصة وأن هذا الإتفاق قضى بإدخال بعض الإصلاحات على النظام اللبناني، وهذا ما لا تريده فرنسا والمارونية التابعة لها. ليس هذا فحسب بل لقد عمدت الحكومة الفرنسية وبالإتفاق مع البابا إلى دعم الإتجاهات المناهضة لاتفاق الطائف في بيروت الشرقية، وتعهدتها بالأموال والمساعدات، فكانت حروب عون التدميرية بتحريض مباشر منها وتحت إشرافها بالذات، حتى أثارت بمواقفها هذه سخط القيادات المارونية التي راحت تصب جام غضبها على باريس والفاتيكان وتحملهما مسؤولية ما كان يجري في الشرقية من قتل وتدمير وإحراق للمؤسسات الإقتصادية والسياسية

وفي كل مناسبة تسعى فرنسا إلى دعم موقف الموارنة وشد أزرهم؛ ففي ٢٤ ربيع الأول ١٤١٠ هـ ـ ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٩ م زار وفد فرنسي مؤلف من عدة شخصيات سياسية بيت الكتائب المركزي، حيث استقبله نائب رئيس الحزب منير الحاج الذي ألقى كلمة رحب فيها بأعضاء الوفد، وقال إن مقولة «فرنسا الأم الحنون هي نتيجة حتمية للعلاقات التاريخية والثقافية والسياسية بين بلدينا، وقد جاء تعلقنا بالفرنكوفونية نتيجة حتمية للصداقة المستمرة بين بلدينا». وأكد أحد أعضاء الوفد أن الوفد يزور لبنان لإجراء توأمة بين مدينة فرنسية كبرى وبين مدينة ذوق مكايل، وصرح «أن قلوب الفرنسيين ترافق قلوب اللبنانيين، وأن فرنسا هي قريبة جداً من لبنان، وهي الأقرب من كل البلدان الأوروبية ومن دول العالم الكبرى لأن لدينا صلات واسعة وحميمة تجاه بلدكم» (٢٤٠).

وفي نهاية العام ١٩٨٩ وصلت إلى لبنان بعثة اللورين الفرنسية، وبدأت حملة تعبئة وتحريض في المناطق المسيحية، بهدف التخفيف عن سكانها وتطوير الصداقة معهم «من مساعدة انسانية إلى تعاون معنوي وروحي وتضامن وتعاضد» مع كل المسيحيين الذين يعيشون «في جلجلة دائمة»، وصولاً إلى إيجاد «توأمة» كاملة بين الفرنسيين والمسيحيين. وفي احتفال أقيم في المركز الكاثوليكي للإعلام في ٣٠ كانون الأول ١٩٨٩ ذكّر اعضاء البعثة بالنشاطات التي قاموا بها من أجل رفع الحصار البحري ووقف القصف عن المناطق المسيحية (٢٤١).

★ الشرقية ترفض الرئيس مارونياً

في السادس من ربيع الثاني ١٤١٠هـ - الرابع من تشرين الثاني ١٩٨٩م وهو اليوم المحدد لانتخاب رئيس جديد للجمهورية أصدر ميشال عون مرسوماً بحل المجلس النيابي، مستنداً إلى أصول قانونية ودستورية، بعد أن كان قد طلب من نواب المنطقة الشرقية العودة إلى مناطقهم والإجتماع به، لكنهم رفضوا طلبه بفعل التهديدات التي أطلقها ضدهم، وغادروا الطائف إلى باريس التي وصلها في الحال رئيس المجلس النيابي حسين الحسيني، واجتمع إلى النواب الموجودين هناك ليعود وإياهم إلى مطار القليعات في شمالي لبنان، حيث كان نواب المنطقة الغربية وعدد من النواب المسيحيين ينتظرون عقد الجلسة. وفي اليوم التالي اجتمع النواب في القاعدة العسكرية في القليعات وأعادوا انتخاب الحسيني رئيساً لهم، وصدقوا على وثيقة الطائف، ورفعوا إلى سدة الرئاسة النائب الماروني رينيه معوض. وقد تم ذلك كله خلال ثلاث جلسات متتالية عُقدت بحضور موفد اللجنة الثلاثية العربية الأخضر الإبراهيمي والمستشار في السفارة الأميركية غابي عكر بالإضافة إلى سفراء الإتحاد السوفياتي والصين وبريطانيا ورومانيا وتركيا ومصر واليمنين والجزائر. وبعيد انتخابه ألقى معوّض خطاباً أمام النواب، فشكرهم على منحهم إياه الثقة، وتعهد بتنفيذ اتفاق الطائف وبإعادة السلام إلى لبنان(٢٤٢).

ولم تكد تعلن نتائج اجتماعات النواب حتى أعلن ميشال عون رفضه لها، معتبراً أن هذا الإنتخاب غير شرعي. وقام متظاهرون مؤيدون له باقتحام مقر البطريركية المارونية في بكركي وأضرموا فيها النار وحطموا محتوياتها، ثم نزعوا صورة البطريرك صفير ووضعوا مكانها صورة لعون بعد أن أجبروا صفير على تقبيلها وبالتالي طرده من البطريركية، فالتجأ إلى الديمان.

وبعد مشاورات أجراها الرئيس الجديد، قام بتكليف الدكتور سليم الحص بتشكيل حكومة جديدة، فعمد أطراف الشرقية من جديد إلى العرقلة. وصدرت مواقف عن الحكومة الفرنسية والفاتيكان تشيد بمواقف ميشال عون والمبادئ التي يعمل لأجلها. ولم ينقطع السفير الفرنسي عن زيارة بعبدا في أعقاب انتخاب معوض. ثم جاء الموقف المفاجئ الذي صدر عن أمانة سر البطريركية المارونية، والذي شكل محاولة مكشوفة من جانب الكنيسة المارونية لغسل يديها من اتفاق الطائف، وتأييد عون الذي حصل نتيجة لذلك على الغطاء اللازم له، والذي يمكنه من متابعة مشروعه، بتأييد دولي ومحلي، في ظروف مشابهة كل الشبه لتحركات يوسف كرم وثورته على المتصرفية في القرن الماضي.

وفي ٢٤ ربيع الثاني ١٤١٠هـ - ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٩م تم اغتيال رينيه معوض في أحد شوارع بيروت الغربية، بتفجير سيارة مفخخة استهدفت موكبه الذي كان ماراً في محلة رمل الظريف، بعد ما رعى احتفالاً بمناسبة عيد الإستقلال في السراي الحكومي. وفي اليوم التالي أعلنت منظمة تطلق على نفسها اسم

«جبهة التضامن المسيحي»، وهي التي كانت قد هددت معوض بالقتل بعيد انتخابه في الخامس من تشرين الثاني، أنها ستعمد إلى قتل النواب المسيحيين في حال مشاركتهم في انتخاب رئيس جديد للبنان. وقال ناطق باسم الجبهة «أن مصيراً مشابهاً لمصير رينيه معوض ينتظر النواب المسيحيين إذا هم شاركوا في انتخاب رئيس لبناني جديد» (٢٤٣).

وفي نفس اليوم (٢٣ تشرين الثاني) عاد البطريرك صفير إلى بكركي. وقيل أن هذه العودة تمت بناءً لنصيحة فرنسية فاتيكانية غايتها الحرص على توحيد الموقف المسيحي الذي هو بنظرهم أهم من وحدة لبنان (٢٤٤). وتقول المعلومات أن الفاتيكان طلب من صفير العمل بقوة على توحيد الصف المسيحي وتجنيب المناطق الشرقية أية خضات أو مشاكل، والعمل على تثبيت الوضع كما هو إلى حين نضوج المشروع الدولي للحل في لبنان الذي تنسقه باريس والفاتيكان مع واشنطن وموسكو (٢٤٥).

هذه المواقف طرحت على بساط البحث مسألة وجود لبنان كدولة، ومدى إمكانية الحفاظ على وحدته. وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٩ كتبت جريدة «السفير» مقالاً لصاحبها الأستاذ طلال سلمان تحت عنوان «يا موارنة لبنان هل تريدون الوحدة»، أشار فيه إلى أن كل من «يستعرض مواقف المراجع والقيادات المارونية لا يرى فيها إلا ما يبشر بنهاية «لبنان»، والتخلي عنه تماماً لحساب مشروع كان يحسب أنه صهيوني ولا يمكنه التصديق للحظة أنه «ماروني». واستعرض المقال مواقف القادة الموارنة ابتداءً بالبطريرك الماروني الذي أبدى «تأييداً بطريركياً للإنفصاليين ومشروعهم، بغض النظر عن كل الكلام الوحدوي الذي حفلت به المواعظ»، مروراً بالجبهة المارونية وقواتها التي «هي بسيوفها مع الجنرال، محقق مشروعها القديم، وبعواطفها مع حل قدري يهبط من السماء بمعجزة وينجح بمعجزة ويحلها محل الجنرال بمعجزة ثالثة»، وصولاً إلى العماد عون الذي هو «عماد فعلاً للإنفصال والإنفصاليين». وانتهى المقال إلى أن «المطلوب قلب الموازين جذرياً. هي حرب الوحدة وخائن من لا يخوضها، ومقصر من يتردد في المبادأة بهذا الهجوم، ومتخاذل من يأخذه الخوف بعيداً حتى تنجلي الأمور... والجواب مطلوب، فعلاً مباشراً، من الموارنة. فعبثاً يحاول سائر اللبنانيين تحديد الوحدة إن لم يكن الموارنة يريدونها. وبعد ذلك نطالب العرب ونعتب على الدول او نلومها... فهي تبني على قرارنا، أو هكذا يجب أن تكون» (٢٤٦).

في ٢٦ ربيع الثاني ١٤١٠هـ - ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٩م إلتأم المجلس النيابي من جديد في أحد فنادق شتورة وانتخب الياس الهراوي رئيساً للبنان. وبعد ساعات معدودة تشكلت حكومة جديدة برئاسة سليم الحص، وضمت أربعة عشر وزيراً، بينهم جورج سعادة وميشال ساسين اللذان رفضا في البداية المشاركة في اجتماعات الحكومة. وباشر الهراوي بممارسة صلاحياته انطلاقاً من أبلح، وفي أوائل العام ١٩٩٠ انتقل إلى بيروت الغربية، حيث استقر في الرملة البيضاء.

هذا وقد هدد الهراوي بعملية عسكرية، تستغرق عدة ساعات، وتطيح بالجنرال المتمرد، إذا لم يذعن للشرعية ويغادر القصر الجمهوري. عندها لجأ عون إلى إحاطة نفسه بسواتر بشرية من المؤيدين له. وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨٩ وصل إلى قصر بعبدا تسعة وعشرون نائباً فرنسياً للمشاركة في الإعتصام الذي أقامته وفود شعبية وسياسية تأييداً لعون (٢٤٧). ووصلت فيما بعد شخصيات فرنسية عديدة للغاية ذاتها. أما الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران فإنه أعلن تأييده للرئيس الهراوي وحكومته، بينما كان يعارض أي عمل عسكري ضد الشرقية، ويهدد بأسطوله الحربي كل من تسول له نفسه الإعتداء عليها. وقامت فرنسا أيضاً بتشجيع عون على المطالبة بإيجاد ممثلين له في الحكومة وتعيينه نائباً وإشراكه في اختيار النواب الجدد وتعيين الضباط الموالين له في مراكز قيادية حساسة ثمناً لرحيله من القصر.

ونتيجة لتلك المواقف المتشنجة لعون والرافضة لكل الحلول، بما في ذلك انتخاب الرئيس حتى ولو كان مارونياً، فقد ساد المناطق الشرقية جو من القلق والتذمر وبدأت تشكو الكابوس الذي يشكله عون. وفي ٨ كانون الأول ١٩٨٩ نشرت جريدة «الديار» التي تصدر في الحازمية مقالاً تحت عنوان «انقلاب عسكري غير معلن»، وجاء فيه: «من حقنا أن نقول ودون الدخول في جدل حول شرعية الحكومة الإنتقالية الثلاثية، أن مهمة الحكومة الإنتقالية تنتهي فور انتخاب رئيس للجمهورية استناداً إلى الدستور الذي يكرر العماد عون حرصه عليه في كل مناسبة. وبكل موضوعية، من حقنا أن نقول بأن العماد عون أصبح قائداً سابقاً للجيش منذ تعيين خلف له هو العماد إميل لحود». ومضت الصحيفة تقول: «حسناً فعل رئيس الجمهورية الأستاذ الياس الهراوي عندما أكد حرصه على كل مواطن في المنطقة الشرقية وكل منطقة لبنانية، وحسناً فعل رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص حين أكد أن الشرعية لن تدخر وسيلة سلمية في معالجة الوضع الشاذ القائم إلا وستستعملها، وحسناً يفعل العماد عون لو يعيد للشرعية مالها وما عليها ويضع نفسه في تصرفها رحمة بالبلاد والعباد. وإذا لم يفعل وبكل موضوعية، من حقنا الإعتقاد بأن الرجل يمارس انقلاباً عسكرياً منذ ٢٣ أيلول ٨٨ دون أن يعلن البلاغ رقم واحد. فإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يعلن الإنقلاب وينتظر من يعترف به؟ وإذا كان الأمر غير ذلك فما هو وماذا ينتظر العماد عون؟ ماذا يقول المواطن بسيط يسأله ماذا بعد؟» (٢٤٨).

★ اللجنة العربية على أبواب باريس والفاتيكان

وأمام الرفض الذي أبدته الحكومة الفرنسية بالإعتراف بالحل العربي للأزمة اللبنانية، وموقف الفاتيكان الذي اعتبر أن اتفاق الطائف لا يشكل ضمانة بالنسبة لمستقبل المسيحيين في لبنان، قام أعضاء اللجنة الوزارية العربية المؤلفة من وزراء خارجية الجزائر والمغرب والسعودية بإجراء اتصالات مع دولتي فرنسا والفاتيكان لإقناعهما بتأييد اتفاق الطائف، ولهذه الغاية التقى أعضاء اللجنة بالرئيس الفرنسي

فرانسوا ميتران، عارضين ما يتضمن الإتفاق من إيجابيات، وخصوصاً بالنسبة إلى المسيحيين. وناقش سعود الفيصل على مدى أكثر من ساعة مع ميتران بنود الإتفاق، واستغرب كيف أن جميع الدول والعرب وافقوا على رئيس ماروني للجمهورية اللبنانية، فيما فريق من المسيحيين يرفض هذا الرئيس، وفي معرض جوابه أكد الرئيس الفرنسي أن حكومته أيدت اتفاق الطائف إلا أنها ترفض بشكل نهائي أي عمل عسكري ضد المناطق الشرقية، وتحرص بالتالي على اعتماد الوسائل السلمية لوصول الرئيس الجديد إلى قصر بعبدا (٢٤٩).

أما البابا فإنه رفض مقابلة اعضاء اللجنة الثلاثية بعد انتظارهم له لمدة يومين، وبعدما كان اللقاء مقرراً في ١٢ / ١٢ / ١٩٨٩، بحجة الإنشغال بقضايا الأعياد. ولقد علق أحد أعضاء اللجنة الوزارية العربية على هذا الموقف فقال: «إننا لا نحارب العماد عون فقط بل نحارب قوة كبرى مخفية» (٢٥٠). إلا أن البابا عاد واستقبل اعضاء اللجنة في ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٩، بعدما حدد جدول الأعمال بالبحث في وسائل إنقاذ لبنان لا في اتفاق الطائف. وذلك بسبب اعتراض الفاتيكان على ما أسماه الإصلاح «غير العادل وغير المتوازن»، وعلى «السيادة المنقوصة» في اتفاق الطائف، وبالتالي معارضته لتطبيق الإتفاق حتى بالوسائل السلمية وليس فقط بالوسائل العسكرية. وبعد اللقاء الذي دام أربعين دقيقة، أوضح الناطق باسم الفاتيكان يواكيم نافارو أن وزراء الثلاثية «أطلعوا البابا على عملهم من أجل السلام في لبنان سيد مستقل، وأعربوا عن قلقهم حيال الوضع الحالي في هذا البلد». وأضاف «أن البابا أشار إلى الأهمية الخاصة التي يوليها للمحافظة على حرية واستقلال لبنان، إضافة إلى قيمة هذا البلد الخاصة كبلد للتعددية، وعن اهتمامه بجميع اللبنانيين إضافة إلى مستقبل الطوائف المسيحية». وتمنى «أن تتمكن اللجنة بالإتفاق مع الدول العربية ومع المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى إنجاز فعلي لمثل هذه الأهداف» (٢٥١).

كان موقف البابا مشجعاً للأطراف المارونية على انتهاج سياسة أكثر حماقة وتطرفاً. وفي اليوم التالي للقاء البابا مع أعضاء الوفد العربي أعلن الرئيس العام للرهبانية المارونية اللبنانية الأباتي باسيل هاشم أن «هناك رابطاً وثيقاً بين الشعب وبين رئيس مجلس الوزراء العماد ميشال عون»، ورأى أن «وثيقة الطائف التي أريد لها أن تكون وثيقة سلام ووفاق تحولت إلى وثيقة خلاف وانقسام وتشرذم»، وشدد على أن «رجال الدين المسيحيين لا يستطيعون أن يكونوا غائبين عن الصف الوطني لأنهم من الشعب ومعه وفي خدمته»، مؤكداً أن «قداسة البابا هو على علم بكل ما يحدث في لبنان». وقال إن كرامة الإنسان في لبنان هي في خطر، «وهذا الخطر لا يعود فقط إلى لبنان بطريقة محصورة بل إلى كل المسيحيين في الشرق» (٢٥٢).

★ الشر المستطير

إن هذه اللعبة التي كان يمارسها الموارنة وأسيادهم في اوروبا أثارت استنكارات وردود فعل

عديدة. فقد اتهم رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي الوزير وليد جنبلاط، فرنسا باللعب بالنار بمساندتها العماد ميشال عون، مشيراً إلى أن هناك تواطؤاً فرنسياً اسرائيلياً من أجل تقسيم لبنان وإقامة دولة مسيحية (٢٥٣). ودعا أمير «حركة التوحيد الاسلامي» الشيخ سعيد شعبان إلى إعداد العدة «لثورة اسلامية مضادة على أرض لبنان تعمل للقضاء على اسرائيل المارونية، قبل أن تصبح لها جذور وفروع، كما نبت للصهيونية على أرض فلسطين». وأعرب عن كبير أمله «في أن تسعى كل الدول العربية لمساعدة لبنان على الخروج من دائرة السياسة الصهيونية بدلاً من إخضاعها للأعداء الذين يفرضون علينا القبول بإسرائيل وبالمارونية في شرق المتوسط» (٢٥٤).

وفي ١٩ كانون الأول ١٩٨٩م كتبت صحيفة «اللواء» مقالاً بعنوان «أبعد من عون»، شبهت فيه الوضع في لبنان بفلسطين عام ١٩٤٧، مما سيؤدي بطبيعة الحال إلى قيام اسرائيل جديدة. وقالت «الكل بات مدركاً أن ظاهرة العماد عون ليست عفوية، وليست نتاج عقدة سلطوية، بل هي تعبير عن استراتيجية مارونية كسليكية لها امتداداتها الدينية والايديولوجية مع الفاتيكان واسرائيل.. ومعظم القيادات اللبنانية ليس خافياً عليها أن بقاء العماد عون متمرداً على السلطة الدستورية هو الخطر عينه على الكيان والوجود». واستعرضت الصحيفة المواقف المحلية والدولية، وصولاً إلى «موقف الفاتيكان الذي أظهر مؤخراً ارتباطه العضوي والإستراتيجي بجماعة الكسليك التي لا تستطيع أن ترى لبنان، إلا كياناً مسيحياً، وكل المجموعات الأخرى أقليات تعيش ضمن هذا الكيان ومسخرة لخدمة المارونية السياسية وامتيازاتها، وإذا ما حاولت تجاوز هذا الخطر، فإنها تفضل التقسيم والتقوقع داخل دولة عنصرية كالكيان الإسرائيلي تماماً». وأضافت الصحيفة تقول: «ومن راقب ما يجري داخل قصر بعبدا وحوله منذ إعلان عون حربه على اتفاق الطائف، لم يفاجأ بجماعة الكسليك تلازمه وتغذي طروحاته التقسيمية بدءاً بالأباتي نعمان وشارل الحلو وسعيد عقل، وانتهاء بإفرازاتهم مثل لجنة التنسيق الوطني وغيرها من اللجان التي تتولى شحن عقول الشباب والطلاب بالحقد الطائفي وبالصليبية القديمة المتجددة. فالوضع القائم تقسيمي بكل ما تعنيه هذه الكلمة، والعماد عون ما هو إلا الوجه المعبر عن هذه الظاهرة، ومحاربته لا تكون بالركون إلى وعود بوش وميتران، ولا بمحاصرته اقتصادياً ودبلوماسياً وإدارياً، ولا بالتقليل من أهمية موقف الحبر الأعظم، وإنما باستنفار جميع القوى الوحدوية والوطنية لاقتلاع هذه الظاهرة قبل أن تتحول كما قال عون إلى اقتلاع الآخرين» (٢٥٥).

★ التجاذب الماروني

إن المواقف المتشنجة والمتعارضة التي كانت تصدر عن القيادات المارونية، وما أحاط بها من تساؤلات ومضاعفات، عملت كلها على إيجاد حالة من البلبلة والحذر في المناطق الشرقية. فقد كانت

المناطق المسيحية تعيش هاجس الصدام، بفعل التجاذب الحاصل بين قوات عون المعارض لاتفاق الطائف، وبين قوات جعجع الذي رأى في الإتفاق فرصة جديدة للحصول على شيء من المكاسب، وإن لم يبد حماساً أو تأييداً له.

وفي «يوم المقاومة» الذي أحيته القوات الكتائبية في ٢٨ جمادى الأولى ١٤١٠هـ - ٢٦ كانون الأول ١٩٨٩م، وسط شعارات معادية للإسلام والعرب، دعا جعجع إلى لقاء مسيحي يضم كل القوى والفعاليات الروحية والسياسية للتوصل إلى تفاهم يرضي الوطن، وإيجاد صيغة موزونة عمادها اللامركزية وتقوم على الإعتراف المتبادل بين المجموعات اللبنانية. وطالب الدول المعنية بلبنان بعدم السماح بمس المناطق المسيحية تحت أي حجة من الحجج، معتبراً أن الشرقية «خط احمر» و«ممنوع أن تمس»، ومنها سيخرج المقاومون إلى كل لبنان. وقال إن ابواب الجحيم لن تقوى عليها، وإذا ما تهددها الخطر فإن كل الإستراتيجيات والتكتيكات تصبح واحدة، مضيفاً أن الشرقية واحدة حرة صامدة وقوية. وقد حاول جعجع في خطابه استرجاع القاعدة الشعبية لحزب «الكتائب» و«القوات» التي بدأت تتحول إلى قصر بعبدا بفعل مزايدات عون وتركيزه على الغرائز والشحن الطائفي، مذكراً بالتضحيات التي قدمها الحزب والقوات الكتائبية، ومعتبراً أن «الإتفاق المسيحي هو السبيل الوحيد إلى الوفاق اللبناني»(٢٥٦).

غير أن عون، وهو الذي قدم نفسه بديلاً ثورياً لكل الطبقة السياسية التي حكمت لبنان منذ ١٩٤٣ والذي لم يتورع عن تدمير بيروت للمرة التاسعة، نسف فكرة اللقاء المسيحي باشتراطه إبعاد مؤيدي اتفاق الطائف. وحاول أن يسرق وهج «يوم المقاومة» بتنظيم «يوم الجبل» في بعبدا مذكراً بالمعركة التي خسرها جعجع وأخرجت المسيحيين من هذه المنطقة(٢٥٧).

وهدد عون كل إذاعة أو صحيفة تقول «الرئيس الهراوي» بالإقفال، وأعلن عن تأجيل موعد إجراء الإنتخابات النيابية التي كان قد حددها في كانون الثاني ١٩٨٩، وطرح «نظاماً تربوياً متكاملاً». وفي ٣١ كانون الأول ١٩٨٩ أعلن حليفه «المالي» روجيه إدة من قصر بعبدا «أن خيار التقسيم أصبح ممكناً وأن لبنان الصغير قادر على الحياة». أضاف «نحن لسنا بحاجة إلى لبنان الكبير وعلى المسلمين أن يدركوا هذا جيداً، ونحن في المناطق الحرة نملك استقلالية القرار السياسي والعسكري ولا ينقصنا إلا استقلالية القرار الإقتصادي والمالي والإداري»(٢٥٨).

وقد رد رئيس حزب الكتائب جورج سعادة على ما أعلنه ميشال عون حول النظام التربوي الجديد، فرأى أن الذين يطرحون نظاماً تربوياً متكاملاً عليهم أن يعيدوا الطلاب إلى مدارسهم، وقال «إننا انتقلنا من مدارس تحت السنديانة إلى مدارس تحت الصنوبر»، مشيراً بذلك إلى اعتصام الطلاب حول قصر بعبدا لحماية عون(٢٥٩).

وفي ٣٠ كانون الأول ١٩٨٩ انتقل البطريرك الأرثوذكسي اغناطيوس الرابع هزيم إلى بكركي، حيث التقى البطريرك الماروني نصر الله صفير، وبحث معه على مدار ساعة في موضوع توحيد الموقف المسيحي ولقاء «مجلس كنائس الشرق الأوسط» الذي كان مقرراً عقده في قبرص في ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٠، وطالب هزيم بتعزيز الوجود المسيحي «في هذه المنطقة» التي ولد فيها المسيح لا سيما أرض صور وصيدا، وشعر بأن مسؤوليته «هي تثبيت هذا الحضور وتقويته قدر الإمكان». وعن اتفاق الطائف قال «إن النصوص أفقر بكثير من النيات التي وراء هذه النصوص» (٢٦٠).

★ التسابق على سرقة اموال الدولة

كان أطراف المنطقة الشرقية يتسابقون على نهب المرافق العامة وسرقة أموال خزينة الدولة وتحويلها إلى حساباتهم وجيوبهم الخاصة. وقد سجل ميشال عون في هذا المجال رقماً قياسياً، إذ قام باختلاس ملايين الدولارات وإيداعها في المصارف الأجنبية. وفي العام ١٩٩٠ كشفت إحدى الصحف الفرنسية أن ميشال عون يملك خمسة عشر مليون دولار مودعة باسمه وباسم زوجته في أحد البنوك الفرنسية، مع فائدة شهرية بقيمة مئة ألف دولار. وقد اعترف عون بذلك وقال إن هذا مبلغ زهيد على صعيد مسيرة التحرير التي يقودها، مضيفاً أن لديه حسابات أخرى غير تلك التي ذكرتها الصحيفة، وهي مودعة في مصارف أجنبية (٢٦١).

وذكرت صحيفة «الرأي العام» الأردنية في عددها الصادر بتاريخ ٦ / ١ / ١٩٩٠ أن ميشال عون أودع مبلغ سبعة ملايين وأربعمائة ألف دولار في البنوك الإسرائيلية، وذلك خلال زيارة قام بها إلى الكيان الصهيوني قبل تسعة أشهر من ذلك التاريخ. ثم تتابعت حلقات مسلسل الفضائح المالية بحيث تبين أن عون يملك ما لا يقل عن مئة مليون دولار مودعة في بنوك الدول الأجنبية.

من جهة أخرى كانت السفارات اللبنانية في الخارج تتعرض بدورها أيضاً لعمليات نهب منظمة. وأعظم هذه السرقات وأكبرها حجماً كان في السفارة اللبنانية في واشنطن. فعلى أثر قيام حكومة الهراوي بإجراء تشكيلات دبلوماسية واستبدال عدد من السفراء منهم سفيري لبنان في فرنسا وأميركا، قام متظاهرون مؤيدون لعون باحتلال السفارة اللبنانية في باريس لمنع السفير الجديد من دخول السفارة. وكذلك رفض السفير اللبناني في واشنطن عبد الله ابو حبيب ترك منصبه، فتقدمت حكومة الهراوي بطلب رسمي من الخارجية الأميركية لإبعاد أبو حبيب من السفارة. ويومها اعترض جورج سعادة على إقالة السفير ابو حبيب من منصبه، واعتبرها سبباً كافياً لتقديم استقالته من الحكومة. وقبل خروجه من مبنى السفارة اللبنانية في واشنطن قام عبدالله ابو حبيب بسلب أموال السفارة، إذ استولى على ٨٥٠ ألف دولار اميركي من الصندوق التابع للسفارة، وذلك على دفعتين. الدفعة الأولى كانت في ٩ كانون الثاني ١٩٩٠م

عندما طلب ابو حبيب تحويل مبلغ ٣٢٥ ألف دولار من حساب Money Market العائد لتغطية نفقات المكتب العسكري في السفارة إلى بنك عودة في باريس. وبتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٩٠، أي بعد إقالته بثلاثة وأربعين يوماً، حول ابو حبيب الدفعة الثانية والبالغة ٥٢٥ ألف دولار من حساب الواردات في القنصلية وبواسطة «اميركان سيتي بنك» إلى حسابه الشخصي رقم ٨٠٢١٩٩٤٧٨٣٠٤ في فرع بنك عودة في الحازمية (٢٦٢).

أما قوات جعجع فإنها قامت بمداهمة فرع المصرف المركزي في جونية وصادرت ما بداخله من أموال وأرصدة.

★ حكومة الأزمات والإعتمادات

كانت حكومة الهراوي بدورها تنتقل من فضيحة إلى فضيحة ومن صفقة إلى أخرى، وكان الوزراء يتسابقون على فتح اعتمادات لا تتعلق بتنمية المرافق العامة وإنما من أجل ملء جيوبهم، ويتصرفون كما لو أن الدولة انتهت. هذا وقد شكل الوزراء الموارنة على وجه الخصوص عبئاً ثقيلاً على الخزينة بابتزاز أموال الدولة لتغطية تكاليف إقامتهم في فندق السمرلند، وقد اعتبر يومها بطرس حرب أن وجود الوزراء الموارنة في الغربية هو مصدر خير للمسلمين لأن لبنان بدون الموارنة لا يساوي شيئاً على حد قوله.

وكذلك كانت فضيحة البنك المركزي التي كشفت هي الأخرى عن فضائح، إذ اقتحمت مجموعة من رجال الأمن البنك المركزي في ١٥ آذار ١٩٩٠ بغية اختطاف حاكمه ادمون نعيم، وذلك بإيعاز من وزير الداخلية الياس الخازن، بعدما رفض حاكم المصرف صرف اعتماد بقيمة مليوني دولار لتغطية نفقات طبع الجوازات الجديدة، لأنه رأى في هذا المبلغ ما يزيد على تكاليف إصدار الجوازات، في حين أفادت المعلومات أن صفقة أخرى سابقة عقدت مع احدى الشركات الأجنبية قبل تشكيل حكومة الهروي وقام بتمويلها المصرف المركزي لإصدار جوازات السفر ولم يصل منها شيء إلى المنطقة الغربية (٢٦٣).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل لقد طالت الفضائح مياه الشرب التي جرتها الدولة من الدامور إلى بيروت الغربية بقساطل من مادة (الأميانت - سمنت) التي تسبب السرطان الرئوي (٢٦٤).

ومن جديد عاد دولار بيروت إلى الإرتفاع وقفز في غضون الأشهر الستة الأولى من حكم الهراوي من ٤٢٠ إلى ٦٧٠ ليرة، ثم إلى ١٢٠٠ ليرة بعد نشوب أزمة الكويت، في ظل تكاثر أزمات التموين من محروقات وغاز وطحين، يساعد على ذلك هشاشة التركيبة الحكومية التي يتنازع وزراؤها في الخفاء كما في العلن، وعدم قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات سياسية فاعلة.

وجاء التدهور السريع للوضع المعيشي يعكس الإهتراء السياسي، والتسابق على الإنفاق من قبل كبار المسؤولين في الدولة الذين راحوا يستغلون مواقعهم الرسمية لمضاعفة ثرواتهم الخاصة على حساب

قوت الشعب. إذ أن التبذير الهائل في أموال الخزينة والهدر العشوائي والسرقات الضخمة التي كان يقوم بها النواب والوزراء ساهمت في زيادة حدة الأزمة الإقتصادية إلى حد كبير، حتى أن الوزير وليد جنبلاط، وهو الذي تولى بنفسه عملية كشف الفضائح والصفقات داخل الحكومة، طالب بوقف المعاشات عن الوزراء والنواب وتطبيق سياسة من أين لك هذا، ودعا إلى تفحص موازنة المجلس النيابي «التي أصبحت فضفاضة جداً» (٢٦٥).

هذا وقبل تسلم الهراوي مركز الرئاسة كان احتياط المصرف المركزي من العملات الصعبة ملياراً ونصف المليار دولار أميركي، انخفض في صيف ١٩٩٠، أي بعد عدة أشهر من حكم الهراوي، إلى ٥٠٠ مليون دولار، وذلك نتيجة الصفقات المشبوهة والإختلاس غير المنظور على حساب مصالح الشعب والطبقات المستضعفة.

حرب الشرقية

في ١٩ جمادى الثانية ١٤١٠هـ ـ ١٦ كانون الثاني ١٩٩٠ أصدر ميشال عون قراراً حظر بموجبه على وسائل الإعلام في المنطقة الشرقية إطلاق الصفات الرسمية على رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وسائر النواب والوزراء. وإثر ذلك توقفت الصحف عن الصدور وانقطعت الإذاعات عن بث برامجها الإخبارية مدة أسبوع كامل. وقام عون بإصدار قرار آخر يقضي بإحالة بعض الصحف والمؤسسات الإعلامية إلى المحاكمة، وذلك ضمن خطة بدت واضحة وهي قضم حزب «الكتائب» و«القوات» وسائر المراكز التابعة لهما.



ميشال عون



سمير جعجع

وقد أدت هذه الخطة إلى بروز تطورات جديدة في المنطقة الشرقية، كان أولها الإعلان الذي صدر

عن المكتب السياسي الكتائبي باستقالة رئيس الحزب، النائب جورج سعادة المهجر مع زملائه إلى فرنسا، من «حكومة الوفاق الوطني»، نزولاً عند رغبة عون الذي لم يكتفِ بهذه الإستقالة، بل تابع هجومه على الكتائب وقواتها، مستفيداً من الكسب السياسي والشعبي الواسعين اللذين حققهما على مدى شهور في الأوساط الشعبية في المنطقة الشرقية التي ضاقت ذرعاً بالقوات الكتائبية وممارساتها التعسفية، حتى اضطر سمير جعجع إلى الإنحناء أمام هذه الموجة العارمة، وفضل السير وراء ميشال عون، تاركاً له خوض المعارك الساسية والعسكرية على طريقته، ولكن من دون أن يسمح له بزمام القيادة السياسية في المنطقة الشرقية.

★ معارك الجزارين

وبنهاية كانون الثاني وصل الصراع بين عون وجعجع إلى الذروة. وقبل أن يفتح عون النار على القوات الكتائبية عمد إلى قطع المياه والكهرباء عن بيروت الغربية. وفي ٣١ كانرن الثاني إنفجر الموقف العسكري الذي كان مُقدراً له أن يقع، والذي طالما عمل جعجع على تجنبه أو تأجيله، وإبعاد هذه الكأس المرة عن نفسه، بطرح الفدرالية كبديل عن وثيقة الطائف. ولكن في الأيام الأولى من القتال لم يحرز عون أي تقدم يذكر في المناطق التي شهدت حصول المعارك بين جيش اليرزة والقوات الكتائبية. وعندها قام «الجنرال» باستدعاء قوات إضافية من كتائبه المرابطة على الجبهات في سوق الغرب، ليحتل منطقة ضبية وبعض المناطق الأخرى، مضيقاً بذلك الخناق على عين الرمانة والأشرفية ومقر قيادة «القوات» في الكرنتينا، في ظل تساقط القذائف الغزيرة على مناطق بيروت الشرقية والغربية معاً.

وقد استمرت المعارك الأولى سبعة أيام كاملة لم تشهد الشرقية مثيلاً لها من حيث حجم الدمار الهائل والضحايا البشرية التي بلغت خمسمائة قتيل واكثر من ألفي جريح، دون أن يتمكن عون من حسم المعركة لصالحه. وقام الهراوي بتوجيه نداء إلى فرنسا للتدخل لوقف «المذابح بين المسيحيين»، والتي فشل السفير البابوي بابلو بوانتي في إخمادها، وأسف كثيراً لأن يكون مسيحيو لبنان قد وصلوا إلى هذا المستوى في التعاطي مع قضاياهم.

وفي ظل هذا الوضع المأساوي قامت الهيئات الإنسانية والدولية بإصدار نداءات الإستغاثة، وأعلنت المستشفيات في بيروت الشرقية أنها لم تعد قادرة على الإستيعاب. وفي اليوم الثامن هدأت المعارك بعدما جاءت فرنسا مهرولة تحت راية الصليب الأحمر، لتموه الصورة البالية لـ«الأم الحنون»، وتعيد ذكريات الصليبيين القدامى، بالتعاون مع سفير البابا الذي شكلت معه لجنة أمنية من ممثلي الجيش والقوات والكسليك مهمتها الإشراف على تطبيع العلاقات بين الدولتين القائمتين في الشرقية، وإعادة الأمور إلى مجاريها بين العصابات المتصارعة على «ضفتي خندق الدم المسيحي». أما الولايات المتحدة فإنها دعت عون إلى الرحيل وأوعزت للرئيس الهراوي بأنها تؤيد أي عمل عسكري يقوم به لإنهاء تمرد

عون.

ووجه جعجع رسالة إلى البابا، ناشده فيها التدخل لوقف المعارك، و«إنهاء مأساة المسيحيين في لبنان»، و«التي لا تؤدي إلا إلى إضعاف الصف المسيحي»، بعد ما ادّعى عون لنفسه «أن يكون السلطة الوحيدة في المنطقة الشرقية»، مشيراً إلى «أن المقاومة المسيحية التي حملت السلاح منذ خمسة عشر عاماً دفاعاً عن الوجود الحر الشعبي المسيحي لا يمكنها ان تقبل بإلغائها لأن العماد عون قرر أن يكون القيم الأوحد على مصير مسيحيي لبنان»[٢٦٦].

هذا وقد أفسحت الهدنة الهشة بين الفريقين لفتح معركة إعلامية، فقد بدأ جعجع يبارز عون في فتح الملفات والفضائح السرية بعد سكوته الطويل، داعياً إياه إلى الرحيل. وسخر منه لأنه يوجه قواته إلى ضبية «كما لو كانت ضبية الشام». وقال في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ١٣ رجب ١٤١٠هـ - ٨ شباط ١٩٩٠م أن الجنرال إرهابي ومجرم كبير يحاول أن يعيش على الضحايا السياسية. وفي سياق كشف حساب عون قال جعجع إنه «خسر الشرقية الشرعية، ولم يعد فيها ذرة شرعية، وصار هناك دويلة عون ودويلة جعجع»، حيث أن الجميع يعترفون «بالرئيس الهراوي». وحول قضية التحرير قال جعجع إنه «بعد أن كانت القضية المحورية عند كل العالم إخراج السوريين من لبنان أصبحت القضية المحورية عند العرب والعالم كله إخراج عون من بعبدا». وتساءل «من معنا الآن، أي دولة معنا؟». وكرر جعجع «أن عون يريد إلغاء القوات اللبنانية والسيطرة على الشرقية... وإن القضية ليست قضية الطائف، لماذا يحاول أن يخيف الناس باتفاق الطائف». وحول شروط عون لوقف القتال قال جعجع «إن القوات ستقاتل مئة سنة في وجه عون»، وقال بأن عون خانه في الظهر وهو الذي بدأ المعركة «ليس من أجل الطائف وإنما من أجل السيطرة على كل شيء في الشرقية»، داعياً لوقف الأمور عند الحد الذي وصلت إليه. واتهم عون بالفضائح وبأنه مارس السلطة مثل أمين الجميل، وإنه لم يقدم شيئاً على صعيد الدولة، ملمحاً إلى وجوب محاكمته. وأشار إلى أن الدمار الذي أحدثه جيش عون في الشرقية لم يكن باستطاعة الجيش السوري ولا أي جيش في العالم أن يحدثه، وقال «إننا بدأنا من نقطة معينة منذ سنة ونصف، ووصلنا إلى نقطة أدنى منها بخمسة آلاف مرة». وأكد جعجع أن عون مستعد لفعل أي شيء من أجل السلطة، وأنه بدأ «حرب التحرير» دون مشاركة أحد، وكل ذلك من أجل الوصول إلى الرئاسة حيث بلغ به الأمر إلى حد التهديد بالهجوم على دمشق[٢٦٧].

وفي هذه الأثناء صدرت عن حكومة الهراوي إشارات توحي بقرب التدخل عسكرياً لإنهاء حركة التمرد في الشرقية، إلا أن السفير البابوي نصحه بالإمتناع عن أي مبادرة عسكرية معتبراً «أن تدخل جيش ثالث لن يؤدي إلا إلى مجزرة جديدة»[٢٦٨].

وقد استغل المواطنون الهدنة القائمة بين طرفي النزاع للخروج من ملاجئهم التي لازموها طوال أسبوع كامل في ظل انقطاع المياه والكهرباء، وقام الكثير منهم بالنزوح إلى بيروت الغربية وسائر المناطق هرباً من جحيم الحضارة المدمرة.

وفي ظل الهدنة الهشة قام الطرفان بتعزيز مواقعهما استعداداً للمعركة الحاسمة التي كان يقترب موعدها. وفي ١٥ شباط أمسكت قوات عون بفرن الشباك، وحاصرت القوات الكتائبية التي عبر منها مائتا عنصر إلى بيروت الغربية، ومن هناك عادوا والتحقوا مجدداً بمركز قيادتهم في الكرنتينا، فيما نقل خمسة عشر جريحاً من عناصر هذه القوات للمعالجة في الجامعة الأميركية (٢٦٩).

وفي ١٧ شباط قامت قوات جعجع باحتلال قاعدة أدما العسكرية التابعة لعون، لتعويض هزيمتها في عين الرمانة. وكانت حرب الشرقية مقدمة لحرب كسروان التي تحولت الى جبهة حرب حقيقية تنتظر موعدها مع آلة الفتك والدمار، «وهتك أحلام السكان تحت جنازير الدبابات، كما حدث في بيروت الشرقية»، على حد قول مراسل «وكالة الأنباء القطرية» الذي وصف المنطقة بأنها «حزام من الخراب والدمار وحقول الألغام... تستطيع لحظة اشتعالها ابتلاع المنطقة». ووصف المراسل الوضع الميداني بأنه «جبهة حقيقية من جبهات القتال التي وضعت فيها أسلحة لا تناسب مكان القتال، وإنما تناسب مبدأ التدمير الشامل والكامل أو انتحار الطرفين». وقال إن «الأسلحة المعدة لمعركة كسروان - جونية تبدو وكأنها أسلحة لمعركة كبيرة تتجاوز حجم أرض المعركة نفسها... والحرب هناك ستكون حرب مدمرة بشكل حقيقي». ولاحظ المراسل في تقريره أن «الإقتراب من خطوط التماس بين الطرفين يوحي بالإقتراب من جهنم». أما جونية التي كانت منذ أقل من شهر تسبح في ضوء الإعلانات الملونة، فقد تحولت إلى مدينة يلفها الظلام وكابوس الخوف فيما الألوف كانوا ينتظرون الهروب (٢٧٠).

وبسقوط قاعدة أدما وافق عون على الحوار، ودعا قوات جعجع إلى فك ارتباطاتها المشبوهة، وإخلاء الأشرفية من المسلحين، ليتسنى له ربط البر بالبحر وإيجاد منفذ له على العالم الخارجي، وذلك بعدما أحكم جعجع قبضته على قضاءي جبيل وكسروان، في حين بقي قضاءي المتن وبعبدا تحت سلطة عون. وهكذا توصل الطرفان من جديد إلى الهدنة بعد اتصالات مكثفة أجرتها كل من فرنسا والفاتيكان بطرفي النزاع، وذلك حرصاً من هاتين الدولتين على عدم تعريض الموقف المسيحي في الشرقية للضعف بعد الخسائر الفادحة التي حلت بها، وكذلك بعد توسط ياسر عرفات لإنهاء النزاع.

وفي أول آذار اندلع القتال بين فريقي النزاع في بيروت الشرقية. ولكن في اليوم التالي هدأت المعارك بعدما هدد البطريرك صفير المتقاتلين بالحرم الكنسي إذا هم لم يذعنوا القرار وقف اطلاق النار. وقد تجاوب الفريقان مع مبادرة البطريرك بسبب انعدام الإمكانية لدى أي منهما لحسم الوضع لصالحه (٢٧١).

وفي ٢٩ آذار انعقد مؤتمر بكركي بحضور شخصيات مارونية للضغط على عون بوقف الحرب. ولكن سرعان ما انفجر الوضع العسكري في القليعات حيث شنت قوات جعجع هجوماً فاشلاً على مواقع عون وتكبدت هزيمة فادحة وسقط لها ستون قتيلاً. وعلى الأثر أعلنت لجنة الوساطة المارونية المؤلفة من المطران خليل أبي نادر والأباتي بولس نعمان ورئيس الرابطة المارونية شاكر ابو سليمان عن فشلها في إعادة السلام إلى الشرقية. ووصف نعمان عون بأنه مجنون، وقال عن جعجع أنه خبيث. وقد رفض ميشال عون وساطة فرنسية كانت تدعوه لتسليم «القصر الجمهوري» إلى الهراوي وشرع بالإعداد لجولة عسكرية جديدة، وقام ايلي حبيقة بمده بمساعدات تموينية وعسكرية.

★ التحركات الفرنسية وموقف الفاتيكان

كانت الأطراف الدولية تعارض حق الحكومة اللبنانية في التدخل وانهاء الوضع المتفجر في المناطق الشرقية. ويأتي في مقدمة هؤلاء فرنسا والفاتيكان اللذان حاولا استغلال ما يجري في الشرقية بأنه «حالة شعبية» مناهضة لاتفاق الطائف. ولم يتعاملا مع حرب الشرقية من منطلق «وطني» أو لبناني، بل كانا يتعاملان معها على اعتبار أن الشرقية دولة قائمة بذاتها. وقد أبدت الدولتان رغبة واضحة بالتدخل لإنهاء الاقتتال الدائر بين قوات عون وجعجع، وفي الوقت ذاته كانتا تعارضان لجوء الحكومة اللبنانية إلى التدخل لوضع حد لما يجري في الشرقية، بحجة الحرص على الحالة الشعبية التي يجب حمايتها ومراعاتها في مطلق الأحوال. وكانت حساباتهما تقوم على اعتبار أن عون سيسيطر على المنطقة، وهذا ما يفرض على الآخرين الحوار معه على قاعدة الوصول إلى اتفاق جديد يحفظ للموارنة امتيازاتهم التي حدّ منها اتفاق الطائف. وقد لعبت الحكومة الفرنسية في هذا المجال دوراً بالغ الأهمية، حيث كان وزير الدولة الفرنسي لشؤون المساعدات الإنسانية برنار كوشنير المكلف من قبل حكومته بتوزيع مساعدات عاجلة على المصابين في الشرقية، يعمل لمصلحة عون، ولم يخف حماسه له، وصولاً إلى تشجيعه على حسم المعركة العسكرية ضد «القوات»، لاعتقاده بأنه يصبح المحاور الوحيد في وجه المؤيدين لاتفاق الطائف. وقد أعرب كوشنير عن إعجابه «بالدعم الشعبي الذي يلقاه العماد عون حتى بين صفوف المرضين والأطباء في مستشفى أوتيل ديو». وفي لقاءاته مع رئيسي الجمهورية والحكومة أشار كوشنير إلى وجود مصلحة لهما في أن يتمكن العماد عون من أن ينهي «القوات» ويصبح المحاور الوحيد. وتعمد كوشنير في حديثه عن التدابير الكفيلة بإنهاء القتال التعرض لاتفاق الطائف وللحكومة المنبثقة عنه، فقال إنه «لا يحق للحكومة الاستعانة بالقوات السورية لوقف المعارك، لأنها ليست حكومة اتحاد وطني وتفتقد الى التوازن في التمثيل السياسي، وأن التمثيل المسيحي في الحكومة ما هو إلا تمثيل لقوى لا تتمتع بتأثير فاعل في الساحة المسيحية». وقد حاول كوشنير أن يساوي بين جيش حكومة الهراوي وبين الجيشين اللذين يتقاتلان في الشرقية. وكذلك تحدث

السفير الفرنسي رينيه آلا بدوره عما أسماه «التأييد الشعبي» الذي كان يلقاه عون في حرب الشرقية (٢٧٢).

وفي أوائل آذار تحركت باريس والفاتيكان بقوة للوصول إلى تسوية مقبولة من جانب أطراف النزاع في الشرقية، وذلك بفعل الموقف العسكري الضاغط على الساحة الشرقية. وفي هذا الإطار تقدمت فرنسا بمشروع للتسوية حمله السفير الفرنسي رينيه آلا إلى بيروت بالتفاهم مع الفاتيكان، ويقضي بتعديل اتفاق الطائف وأخذ تعهد من حكومة الهراوي بالقبول بهذا التعديل، وتشكيل حكومة جديدة ينضم إليها عون وجعجع بعد استقالة متزامنة مع حكومة الحص، ليصار بعد ذلك إلى انتقال الرئيس الهراوي إلى قصر بعبدا وإخلاء «بيروت الكبرى» من الميليشيات والجيش السوري وتسليمها إلى قوات نظامية لبنانية (٢٧٣).

إلا أن هذه المبادرة رفضتها الحكومة اللبنانية بالإضافة إلى سائر الأطراف الإسلامية والوطنية التي لم تجد أصلاً في اتفاق الطائف ما يلبي طموحاتها، ولم تستجب لها أيضاً القوات الكتائبية تجاوباً كاملاً لأنها كانت تريد ثمناً اكبر في التسوية.

وبينما كانت جولات القتال تحصد المزيد من القتلى في الشرقية كانت فرنسا والفاتيكان تعارضان بقوة أي تدخل من جانب حكومة الهراوي. وقد أثارت هذه المواقف ردود فعل شاجبة داخل الأوساط المارونية نفسها. حتى أن الياس الهراوي شن حملة عنيفة على فرنسا والفاتيكان وحملهما مسؤولية ما يجري في الشرقية لأنهما منعا الدولة من بسط سلطتها على هذه المنطقة (٢٧٤). كما أن وزير الإعلام إدمون رزق اعتبر أن الفاتيكان هو المسؤول عن إهراق الدم المسيحي (٢٧٥). وكذلك شكك وزير الداخلية الياس الخازن بدور الفاتيكان في لبنان وقال إنه لو لم يكن مارونياً لاتهم الفاتيكان بالتواطؤ مع اسرائيل ضد مسيحيي لبنان (٢٧٦).

★ مزامير جعجع والوساطة العراقية

في ٤ نيسان ١٩٩٠م أصدر سمير جعجع بياناً دعا فيه الشرعية إلى تسلم الثكن والمواقع التي بحوزته، وذلك بعدما تأكد له أن عون ماضٍ في المعركة وأنه غير قادر على تحمل نتائج هذه الحرب المدمرة حتى النهاية. وقد أراد جعجع من خلال دعوته تلك استقدام ما بحوزة الحكومة من قوى وزجها مباشرة في الصراع مع عون ليسهل عليه استعادة زمام المبادرة بعدما أفقده عون معظم أوراقه، وكذلك من أجل وضع هذه القوى تحت السيطرة المباشرة لقواته، مما يؤمن لها عودة قوية إلى كنف الحكم لتبادل الأدوار معه كما كان الحال في عهد أمين الجميل. كما أن جعجع، وبالتنسيق مع جورج سعادة، كان ينوي من خلال هذه المناورة الدخول بقوة على خط المساومات، بغية المطالبة بتعديل اتفاق الطائف لصالح الإبقاء على الهيمنة المارونية الشاملة، تحت عنوان تخليص رأس الحكم من السوريين.

وقد أبدى الياس الهراوي استجابة واضحة لنداء جعجع، إلا أن الحص أعلن أن الدولة لا تملك

القوة الكافية للدخول إلى الشرقية. وقامت الحكومة بتكليف العميد الحايك إعداد تقرير عن أوضاع الثكنات في الشرقية فتبين أنها فارغة، وعندها طلبت إلى أركان اللجنة الثلاثية والولايات المتحدة الأميركية أن يعملوا لدى قوات جعجع لإعادة الأسلحة والذخائر التي أخذتها من الثكنات لكي يتسنى للحكومة الدخول إلى الشرقية. ورغم أن هذه القوات تجاهلت طلب الحكومة ولم تعد شيئاً من الأسلحة التي صادرتها، فقد بعثت برسالة إلى المملكة السعودية أعلنت فيها اعترافها باتفاق الطائف والسلطة المنبثقة عنه (٢٧٧).

وفي إطار هذه المناورات التي كانت تقوم بها القوات الكتائبية لتمويه أهدافها، قال سمير جعجع «نحن لسنا ميليشيا، وإنما تنظيم عسكري نضعه بتصرف الشرعية». وكأنه يريد القول أنه لا ينطبق عليه نص إتفاق الطائف لجهة إلغاء الميليشيات، طالما أنه تنظيم وليس ميليشيا (٢٧٨).

على الجبهة العسكرية تواصلت الإشتباكات بين قوات عون وجعجع رغم انخفاض حدة المعارك بينهما، ولم يستطع أي منهما إحراز نصر حاسم على الآخر، فانقسمت الشرقية إلى شرقيتين تفصل بينهما خطوط تماس جديدة لا تقل أهمية وخطورة عن خطوط التماس القائمة بين البيروتين الشرقية والغربية. وكذلك نشط القناصة الذين أخذوا مواقعهم على ضفتي الخطوط المستحدثة، وتسببت العمليات الحربية باحراق باص كان ينقل أحد عشر تلميذاً وأربعة مدرسين كانوا في طريق عودتهم إلى بيروت الشرقية عند معبر المتحف في ٢٣ رمضان ١٤١٠هـ - ١٨ نيسان ١٩٩٠م، وقد أدت هذه الفاجعة الى ردود فعل عنيفة في الشرقية (٢٧٩).

في هذه الأثناء كانت بغداد وتل أبيب تمارسان ضغوطاً مباشرة على فريقي النزاع في الشرقية لحملهما على وقف القتال وإجراء مفاوضات مباشرة بينهما. وفي أيار ذهب مبعوثان من المنطقة الشرقية إلى العراق حيث تم البحث في سبل وضع حد للحرب بين الفريقين، والمبعوثان هما فؤاد عون عن جيش عون وبيار رزق عن قوات جعجع. وعلى مدى أيام تواصلت في العاصمة العراقية مباحثات معمقة وشاملة لكل أوجه الصراع وأبعاده، وذلك من أجل التوصل إلى إحلال هدنة أمنية توافق عليها عون وجعجع في سياق رغبة واضحة لدى الطرفين بالإستجابة للضغط الذي يمارسه عليهما العراق، بغية إجراء مراجعة سياسية تأخذ بعين الإعتبار العوامل الدولية، ومن أجل ترقب نتائج القمة العربية التي كان مقرراً عقدها في بغداد في ٤ ذي العقدة ١٤١٠هـ - ٢٨ أيار ١٩٩٠م. وقد جاء هذا التدخل العراقي في الوقت المناسب وشكل مخرجاً لدى الطرفين بعد أن عجز كلاهما عن حسم المعركة لصالحه، وبالتالي وقوعهما في المأزق ورفض الأطراف الأخرى على الساحة اللبنانية التدخل في الأمر. وكان لإسرائيل أيضاً دور فاعل في الضغط على طرفي الصراع لإنهاء الاقتتال بينهما واللجوء إلى الحوار المباشر.

★ عصفورية التحرير

إن حرب الشرقية التي اندلعت بين مراكز قوى الطائفة المارونية أي بين ميليشيا الطائفة وجيشها، كانت في الوقع حرباً على «دولة الوحدة» التي لا حياة «للطائفة العظمى» خارج هذه الدولة. وطوال مدة الحرب التي شنها «قائد التحرير» ميشال عون ضد «قائد المقاومة» سمير جعجع، كان كل منهما يتصل بالخارج طالباً منه الإمداد بالأسلحة والذخائر، مع حرصهما الكامل على عدم الإعتراف بما هو خارج حدود الدويلة التي يتصارع الإثنان على حكمها.

وفي بداية المعركة لم تكن القوات الكتائبية مستعدة للقبول بأي تدخل لحكومة الهراوي. ولكن حينما حلت بها الهزائم، أصدر قائدها نداءً إلى جميع المسؤولين في لبنان والشرعية بالتدخل لإنهاء المذبحة. وبعد سقوط عين الرمانة لجأت القوات إلى الإبتزاز وخيرت الهراوي بأحد أمرين، إما بالتدخل لصالحها وإما أن يقبل بانضمامها لحكومة عون.

وكانت حرب الشرقية حرب تدمير بكل ما في الكلمة من معنى. وقد طالت هذه الحرب بقذائفها المؤسسات الإقتصادية والمرافق العامة إضافة إلى مناطق بيروت الغربية التي لم تنجُ من القصف، وذلك سعياً من القوى المتقاتلة في بيروت الشرقية إلى إشراك سائر المناطق في حربهم المدمرة.

وكانت الكنيسة المارونية برعاية بكركي والرهبانيات المارونية تعمل لإيجاد تسوية بين عون وجعجع من دون تدخل حكومة الهراوي، وذلك تمهيداً لمفاوضة هذه الحكومة من موقع القوة. وكان البطريرك صفير لا ينفك يصدر النداءات المتكررة لوقف الحرب ويحاول الإتصال بطرفي الصراع، لكي يستحلفهما بإيمانهما «المسيحي» وقف الحرب ودعوتهما إلى التعقل والحكمة، لكن الطرفان كلاهما كانا يتحاوران بالمدافع والراجمات والدبابات، وبشتى أنواع الأسلحة المستوردة من أميركا واسرائيل وسائر الدول الكبرى، والتي دأب أطراف الشرقية على تخزينها لسنوات عدة، لكي يحاربوا بها المسلمين، لكنها في النهاية صُبَّت فوق رؤوسهم حمماً وقذائف نارية.

وترافق التفجير العسكري مع تفجير إعلامي، حيث تصاعدت حدة الإتهامات بين الطرفين بخرق وقف النار وبدء المعارك وقصف بيروت الغربية والضاحية الجنوبية. فكان التراشق التلفزيوني اليومي عبر شاشتي الحازمية التابعة لعون وجونية التابعة لجعجع أشبه بمسرحية تناوب على بطولتها عون وجعجع اللذان أصبحا ممثلين بارعين. فالجو العام في الشرقية كان جواً تمثيلياً متكامل الأدوار، فتارة يأخذ عون دور البطل ويعطي جعجع دور الحرامي، وتارة أخرى يعطى عون دور الحرامي ويأخذ جعجع دور البطل. يتهم عون جعجع بأن قواته هي التي أمطرت بيروت الغربية والضاحية بالقذائف أثناء «حرب التحرير»، ويرد جعجع بأن القوات إنما أفرغت حممها على الغربية تلبية لأوامر الغرفة المشتركة للمرابض المدفعية في قيادة

اليرزة (٢٨٠).

كان الإثنان يتراشقان بالتهم الإعلامية، وكل منهما يكمل فضيحة الآخر حول قتل المسيحيين وقصف المسلمين، وتدمير مرافق الدولة، وتهريب الكوكايين والهيروين والحشيش. الإثنان صريحان تمام الصراحة، وكل منهما صادق في ما يتهم به خصمه، ورغم ذلك يدعو عون جعجع إلى المشاركة في حكومة موسعة، فيما يدعو الثاني خصمه إلى ترؤس المرجعية المسيحية. وهكذا فمرة يكون جعجع خارجاً على القانون ومتمرداً على أوامر السلطة الشرعية، وفجأة يتحول إلى مشروع وزير مطالب بأن يتحمل مسؤوليته في إنهاض الدولة في حكومة «الرئيس» عون، ومرة أخرى يكون هذا الأخير بطلاً من أبطال التحرير وفوراً يتحول إلى مجنون وكذاب.

وكان كل من عون وجعجع يسعى إلى عقد تحالفات عسكرية وسياسية مع اسرائيل. فكان كلاهما يطمح إلى نيل رضاها والفوز بصداقتها، وتقديم نفسه على أنه الطرف الأقوى الذي يمسك بزمام الوضع، أو الجهة الوحيدة المخولة التفاوض باسم المسيحيين. وفي هذا الإطار كشف إيلي حبيقة عن اتفاق وقع بين سمير جعجع والكيان الصهيوني، ويقضي بتوطين ما بين عشرين إلى أربعين ألف فلسطيني في جبيل وكسروان. وأضاف في حديث لصحيفة القبس الكويتية أن الزوارق الإسرائيلية كانت تتجه باستمرار إلى شواطئ جبيل، بينما تتجه زوارق جعجع إلى ميناء حيفا في فلسطين المحتلة (٢٨١).

وما أنتجته «حرب التحرير» من روائع حضارية تفوق الوصف. فلقد امتدت الأحقاد المارونية إلى جوف الأرض، إلى عتمة الملاجئ في عين الرمانة، حيث تخاصمت امرأتان، إحداهما مؤيدة لعون والثانية لجعجع، وحدث بينهما عراك شديد أدى إلى مقتل طفل المرأة المؤيدة لعون حيث قضى تحت الأقدام، فقتلته أمه بالنيابة عن عون وقتلته الثانية بالنيابة عن «الحكيم» استكمالاً لتلك الحضارة الزائفة التي ما انفكوا يتحدثون عنها.

ولعل من غرائب هذه «الحرب اللبنانية» التي كان أولها كلعب الصبيان، والتي بدأتها العصابات الكتائبية في عين الرمانة عام ١٩٧٥ بالإعتداء على باص كان ينقل ركاباً فلسطينيين كانوا في طريقهم إلى مخيم تل الزعتر، أن تصل بعد خمسة عشر عاماً إلى توسط فلسطيني يقوده ياسر عرفات بنفسه لوقف المعارك الدائرة في الشرقية بين الجزارين المتقاتلين ميشال عون وسمير جعجع.

وقد تسببت حرب الشرقية بسقوط آلاف القتلى والجرحى. ولم يعرف العدد الصحيح بالضبط لحجم الضحايا بفعل التكتم الشديد من جانب إعلام الشرقية. ففيما حددت الأرقام الرسمية عدد القتلى بألف قتيل وعدد الجرحى بثلاثة آلاف، أكدت مصادر الكنيسة المارونية أن عدد الأصابات اكبر بكثير مما هو معلن. وبلغت كلفة الخسائر الناجمة عن حرب الشرقية ٧٠٠ مليون دولار مقابل ١،٣ مليار دولار «الحرب

التحرير» المزعومة، وهبطت قيمة الصادرات إلى النصف، وانخفضت نسبة الإنتاج بنسبة سبعين بالمئة. كما أدت إلى هجرة واسعة في صفوف المسيحيين، حيث قدرت مصادر الكنيسة أن الذين هاجروا إلى خارج لبنان تجاوز عددهم المئة ألف، فيما ترك مائتا ألف نسمة منازلهم إلى مناطق اكثر أمناً في الجنوب والبقاع. وفي هذا الإطار دعا السفير البابوي بابلو بوانتي إلى وقف الهجرة المسيحية، ورأى أنها تأخذ طابعاً مأساوياً، معتبراً أن لبنان من دون المسيحيين لا يمكن أن يبقى، والعكس صحيح (٢٨٢). وكذلك أبدى الهراوي خشيته من الهجرة المسيحية الجماعية، واعتبر أن هذه الهجرة تغير من طبيعة لبنان (٢٨٣).

التوافق على الحلول

★ الممانعة المارونية

كانت القيادات المارونية تسعى للتخلص من اتفاق الطائف وجعله لاغياً كسائر الإتفاقات التي عقدت على مدار الحرب وكان نصيبها الإهمال فظلت حبراً على ورق. وكانت هذه القيادات على مختلف درجاتها، ابتداءً من رئيس الجمهورية وحتى أدنى منصب سياسي، تعمل وفق خط سياسي واحد هو عرقلة الإصلاحات وإلغاؤها إذا أمكن، بعدما تأمن رئيس ماروني للجمهورية.

ومع أن نواب «الشرعية» أقروا وثيقة الطائف في جلسة مطار القليعات التي انتخب فيها النائب رينيه معوض رئيساً للجمهورية، فقد رأى الحكم أن التصويت على الوثيقة كما حصل في اجتماع القليعات لا يعطي نصوص الطائف صفة قانونية ودستورية. وقد حصل بسبب ذلك خلاف حاد بين الرئيس الهراوي ورئيس المجلس النيابي حسين الحسيني الذي رأى أن وثيقة الطائف أصبحت ملزمة بمجرد أن أقرها النواب بالأغلبية المطلقة، وبالتالي فإن على الحكم ممثلاً بالرئيس الهراوي الإلتزام بما تضمنته لجهة الحد من صلاحيات رئيس الجمهورية وتوسيع سلطة الهيئة التشريعية. وتطور هذا الخلاف حين أراد الحسيني تعيين موظف شيعي كمدير عام للأمن العام، إلا أن الهراوي الذي كان يصنف الناس حسب التقويم الصهيوني رفض ذلك بحجة أن توقيع شيعي على جوازات السفر يساوي بنظر القنصليات والسفارات الأجنبية توقيع «إرهابي» وليس توقيعاً رسمياً.

وفي ٢٦ رمضان ١٤١٠هـ ـ ٢١ نيسان ١٩٩٠م قررت الحكومة إحالة مشاريع التعديلات الدستورية إلى مجلس النواب ليقرها بنداً بنداً، ولتحول بالتالي إلى قوانين ملزمة (٢٨٤). إلا أن موقف النواب المسيحيين المتحفظ، والذي كان يشترط لذلك عودة رئيس الجمهورية إلى قصر بعبدا بعيداً عن الضغوطات الإسلامية والوطنية، وأيضاً المطالبة بتشكيل حكومة جديدة تشمل كل أطراف الساحة المسيحية، ولا سيما عون وجعجع، حال دون انعقاد المجلس، مما عمل على كشف حقيقة النوايا المارونية بالإنقلاب على تلك الإصلاحات الهزيلة التي وردت في اتفاق الطائف. وتأتي في هذا السياق دعوة جورج

سعادة للعودة إلى ما قبل اتفاق الطائف، وسعيه الدائب لنسف الإتفاق، ولهذه الغاية راح يحث زملاءه النواب على عدم الموافقة على إقرار الإصلاحات التي تضمنها الاتفاق إلا بعد انتقال الهراوي إلى قصر بعبدا وقائد الجيش إلى اليرزة وعودة الدولة بمؤسساتها وإداراتها إلى المنطقة الشرقية، وهو الذي برر لهم في السابق ضرورة توقيع اتفاق الطائف لإنه يشكل فرصة ذهبية لتعويم النظام والإمساك بالرئاسة مجدداً، ثم عاد وانكفأ عن تأييد الإتفاق الذي ضمن للموارنة ما عجزوا عن ضمانه حتى قبل بدء الحرب عام ١٩٧٥. وفي ٥ حزيران ١٩٩٠ عاد الوزيران جورج سعادة وميشال ساسين إلى الحكومة ليكونا عامل ضغط من داخل الحكم وليس من خارجه. وقام سعادة بإلغاء كل القرارت التي كان قد اتخذها سلفه الوزير إدمون رزق في الدوائر والمعاملات العائدة لوزارة البريد والبرق والهاتف، وجمد الإعتمادات والإصلاحات المطلوبة للمناطق الإسلامية، ونقلها إلى مناطق سيطرة القوات الكتائبية، حيث عين لهذه الغاية عدداً من الأشخاص المشبوهين.

هذا قد أعلن سمير جعجع أنه يوافق على «الطائف» مقابل شروط هي: استقالة الحكومة، إدخاله أربعة وزراء في الحكومة الجديدة، وأخذ موافقته على تعيين سائر النواب المسيحيين في الحكومة (٢٨٥). أما عون فإنه اعتبر أن اتفاق الطائف قد انتهى ولا بد من الإتفاق على صيغة جديدة للحل.

وكأن الموارنة أرادوا الإكتفاء بما تحقق من اتفاق الطائف خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٠، وهو انتخاب رئيس جمهورية ماروني يقف على رأس السلطة السياسية ويحول دون أي تعديل دستوري يمس امتيازات الموارنة، وبالتالي إبقاء السلطات الرسمية والمناصب العليا في أيديهم، وإعادة رصيدهم مجدداً على مستوى الدولة: رئيس ماروني، قائد جيش ماروني، دستور يضمن الإمتيازات وضمانة دولية لحفظ مراكزهم الأساسية.

يضاف إلى هذا كله المحاولات المارونية الرامية إلى تفريغ المراكز الأساسية في الدولة ومؤسساتها، والتي قد يتخلى عنها الموارنة بموجب وثيقة الطائف، من صلاحياتها وأهميتها، لكي تبقى مرتهنة لسلسلة من الترتيبات والقيود التي تحفظ للموارنة دورهم الأول في السلطة، بعدما أقرت الوثيقة أن تكون وظائف الفئة الأولى في الدولة مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، دون أن تختص أية وظيفة معينة بطائفة معينة.

★ مبادرة فاتيكانية جديدة

بعد أن أخفق السفير البابوي بابلو بوانتي في إيجاد تسوية بين الفريقين المتنازعين في المنطقة الشرقية، انطلق الفاتيكان في مبادرة جديدة ترمي إلى تحقيق مصالحة مسيحية - مسيحية، وذلك بتوزير عون وجعجع، على أن يعود للمسيحيين مجتمعين حق النظر في اتفاق الطائف، على أساس المنطلقات السياسية لعون. والتقى بوانتي لهذه الغاية أطراف المنطقة الغربية التي انتقل إليها البطريرك الماروني في ١٢

حزيران ١٩٩٠ واجتمع إلى الهراوي والحص وشمس الدين لينقل إليهم تفاصيل المبادرة التي حملها السفير البابوي من روما، وهي تدعو إلى استقالة حكومة الحص وتنحي عون من قصر بعبدا، وتشكيل حكومة جديدة تضم ستة عشر وزيراً يعين ستة منهم وزراء دولة وهم الحص وبري وجنبلاط وعون وجعجع وداني شمعون، على أن يسند منصب نائب رئيس الوزراء الذي يتولاه عرفاً شخص من الطائفة الأرثوذكسية إلى ميشال عون، ويترك أمر تعيين وزير الدفاع في الحكومة إلى عون وقائد الجيش إميل لحود المعيّن من قبل حكومة الهراوي. وتقضي المبادرة بسحب مشاريع القوانين الدستورية من المجلس النيابي وإعادتها إلى الحكومة الجديدة، لكي تبحثها هيئة حوار مؤلفة من وزراء الدولة، بغية تعديل اتفاق الطائف لصالح الهيمنة المارونية. غير أن أركان الحكم رفضوا أي بحث في تعديل الإتفاق، لكنهم وافقوا ضمنياً على توزير عون بعد أن كانت الحكومة قد اتخذت قراراً سابقاً بإحالته إلى القضاء (٢٨٦).

وأكد الرئيسان الهراوي والأسد في قمتهما المنعقدة في ٢٧ ذي العقدة ١٤١٠ هـ ـ ٢٠ حزيران ١٩٩٠ م أن اتفاق الطائف هو السبيل الوحيد لحل الأزمة ورفضا أي إجراء يقضي بتعديله. هذا فيما رأى السفير الأميركي جون مكارثي أن الجميع هم مع اتفاق الطائف ما عدا عون الذي يمنع بمعارضته لهذا الإتفاق الإنسحاب السوري من لبنان، وقال إنه كان يكن احتراماً لعون وتوجهاته الوطنية إلا أنه أصبح عقبة بوجه الحل (٢٨٧).

وكان الهدف الحقيقي من المبادرة الفاتيكانية هو إيجاد مخرج مشرّف لعون وإنقاذ الوضع المتفجر في الشرقية، على اعتبار أن دخول عون وجعجع في حكومة واحدة من شأنه أن يلغي حالة الصراع بينهما، ليحل محله التنافس السياسي بعيداً عن الحروب والمعارك العسكرية، ومن ثم تجديد الحرب على الساحة اللبنانية بشكل عام وربط مصير اتفاق الطائف بالفريق المتصلب داخل الصف المسيحي وتحقيق انتصار لعون من دون أن يجري أي تعديل في مواقفه.

وإزاء الرفض الذي واجه هذه المبادرة سارعت الحكومة الفرنسية للتحرك، مستفيدة من السقطة التي وقع فيها بوانتي. فأوفدت أمين عام وزارة الخارجية فرانسوا شير إلى بيروت ليقود مبادرة أخرى تنص على إدخال جميع الأطراف في الحل والإعتراف بشرعية الهراوي، واعتبار الطائف مدخلاً للحل وإطاراً له. وكانت فرنسا تهدف من هذه المبادرة كما هو واضح إلى ترميم البيت المسيحي تحت لافتة القبول باتفاق الطائف لشعورها بعقدة ذنب تجاه عون، كونها وضعت نفسها في الصف الأمامي المساعد له والمحرض على اتفاق الطائف، حتى شعرت أخيراً أن بقاء الوضع على ما هو عليه سوف يهدد مصير المسيحيين، بعدما دخلت الحرب في الشرقية مرحلة المراوحة الطويلة (٢٨٨). وكانت النقطة المشتركة في المبادرة الفاتيكانية والتحرك الفرنسي هي توفير الحماية لشخص العماد عون بالذات.

وفي روما اجتمع أعضاء اللجنة الثلاثية إلى البابا للمرة الثانية في ٢١ حزيران ١٩٩٠ وبحثوا معه في السبل المطروحة لحل الأزمة اللبنانية، ومن هناك انتقلوا إلى باريس لمتابعة محادثاتهم مع المسؤولين الفرنسيين. وقام اعضاء اللجنة الثلاثية بترجمة هذه المبادرات عبر وضع صيغة معينة لتطبيق اتفاق الطائف واستيعاب القوى المعارضة وعلى رأسها عون في الحل، ومن ثم إشراكها في الحكومة تمهيداً لانتقال الهراوي إلى قصر بعبدا.

★ البيان الوزاري لتطبيق اتفاق الطائف وإنهاء تمرد عون

في ١٨ ذي الحجة ١٤١٠هـ - ١١ تموز ١٩٩٠م أصدر مجلس الوزراء بياناً حدد بموجبه برنامجاً لتطبيق وثيقة الوفاق الوطني كانت قد تقدمت به اللجنة الثلاثية، وطلب من عون إنهاء تمرده والإنضمام إلى «مسيرة الشرعية»، وأنذر قواته بالإنضمام للجيش تحت قيادة إميل لحود وإلا اعتبرت متمردة، كما طلب من قوات جعجع إخلاء بيروت الإدارية وتسليم المؤسسات التي بحوزتها إلى الشرعية، وألح على مجلس النواب أن يجتمع للتصديق على مشاريع التعديلات الدستورية. وقد رد عون في اليوم نفسه على هذا البيان فاعتبره بأنه صادر عن جهة لا صفة شرعية لها(٢٨٩). لكنه عاد في اليوم التالي وأعلن أن البيان الوزاري فيه دعوة إيجابية، وأنه ليس المهم الشكل وإنما المضمون، منتظراً وصول مبعوث اللجنة العربية الأخضر الإبراهيمي لإعطاء جوابه النهائي.

وفي ٢٧ ذي الحجة ١٤١٠هـ - ٢٠ تموز ١٩٩٠م نقلت جريدة «السفير» عن مصادر دبلوماسية قولها أن البابا بعث رسالة إلى ميشال عون طلب منه فيها الموافقة على البيان الوزاري، وأن يضع كل ما بحوزته من قوات ومؤسسات بتصرف الرئيس الهراوي وحكومته الشرعية، لأن أي رفض للمبادرة الحكومية من شأنه أن يؤدي إلى إشعال حرائق جديدة، مما يتسبب بتعريض حياة المسيحيين للخطر. غير أن عون وبعد أربعة لقاءات متتالية مع الأخضر الإبراهيمي رفض البيان الوزاري لتطبيق اتفاق الطائف، وذلك بتشجيع من سفير فرنسا الذي كان يلتقي عون عقب كل اجتماع يعقده هذا الأخير مع الإبراهيمي، وينصحه بالتريث وعدم إعطاء جواب نهائي. وإذذاك أعلنت الحكومة عن اتخاذ سلسلة من التدابير لمحاصرة عون سياسياً واقتصادياً، وطلبت من الدبلوماسيين الأجانب وقف كل الإتصالات معه، وقررت العمل على إنهاء حالة التمرد في الشرقية بأقصى سرعة ممكنة، خاصة بعدما تم الإعلان عن إنشاء صندوق للدعم يساهم في إعادة إعمار لبنان.

إلا أن الاجتياح العراقي للكويت في ١١ محرم ١٤١١هـ - ٢ آب ١٩٩٠م قلب المعادلات القائمة، وأدى إلى بروز صيغة جديدة في سياسة المحاور العربية، مما عمل على تضاؤل الإهتمامات العربية بلبنان، بفعل نشوء مشكلة جديدة أكثر دقة وحراجة بالنسبة للأنظمة العربية التي بدت مهددة في عروشها

ووجودها

وهكذا عاد الموقف في الشرقية إلى التصلب، بعدما أمكن تليين هذه المواقف إلى الحد الذي أصبحت لا تشكل معه بنظر الكثيرين عقبة أمام الحلول الجزئية، إذ أن أطراف الشرقية المرتبطة بصدام رأت أنها تعرضت لضغوطات هائلة حملتها على تقديم تنازلات جوهرية، ولهذا فقد كانت تنتظر الفرصة لتغيير مواقفها. وفي الحقيقة فإن هذه الأطراف لم تقدم شيئاً لتقديم الحلول، فعون رفض البيان الوزاري، وجعجع اكتفى بتقديم الوعود، مما عمل على تجميد الحلول وأصبحت كل الخطوات التي كانت الدولة بصدد تنفيذها مجمدة حتى إشعار آخر.

وفي هذا الإطار أقدم النواب المسيحيون على تعطيل نصاب جلسة المجلس النيابي في ١٤ آب ١٩٩٠م المخصصة لإقرار مشاريع التعديلات الدستورية. وكان ذلك بدعم واضح من قوات جعجع وحزب الكتائب الذي يترأسه الوزير جورج سعادة، وبتشجيع من السفير البابوي الذي نصح النواب بعدم إقرار الإصلاحات ريثما تتضح صورة الوضع في الخليج (٢٩٠). كما أن جعجع دعا إلى الغاء التعديلات والإصلاحات الدستورية، وحمل النواب مسؤولية الإقدام على أي خطوة تتعارض مع هذا التوجه، فيما دعا عون من جهته إلى الإطاحة بسلطة الهراوي (٢٩١).

وقام الأباتي بولس نعمان بمبادرة لتطبيع العلاقات بين عون وجعجع، غير أن الإشتباكات المتفرقة تواصلت بين الطرفين. وقام فريق في الجيش اللبناني بوضع خطة لاقتحام المناطق التي يسيطر عليها عون بالتعاون مع قوات جعجع كي تكون هذه القوات هي المستفيدة من هذه الخطوة، ولكي تكون هي صاحبة القرار في الشرقية.

وإذ أصر زعماء الشرقية على موقفهم قام الهراوي والحسيني والحص بإجراء اتصالات مكثفة لإقناعهم بضرورة إقرار الإصلاحات، كي يستطيع لبنان أن يواجه الأزمة الناشبة في الخليج بموقف موحد، ولم يذعن هؤلاء للضغوط إلا بعد اتصالات مكثفة شملت واشنطن ودمشق والرياض، وبعد وصول كلمة السر الأميركية، حيث عقد السفير الأميركي في دمشق مؤتمراً صحفياً في ٢٠ آب ١٩٩٠ دعا فيه إلى تنفيذ اتفاق الطائف. وقد فهمت القيادات المارونية هذه الإيحاءات بسرعة، فعملت على ترجمتها عملياً. وهكذا انعقدت جلسة ٢١ آب ١٩٩٠ في ساحة النجمة، حيث أقر المجلس النيابي مشروع التعديلات الدستورية بأغلبية ٤٩ صوتاً، بغية إنقاذ الطائف وإعادة شيء من المصداقية إلى الحكم في ظل انهيار اقتصادي شامل وصعود الدولار إلى ما فوق الألف ليرة، وفي وقت كانت أحداث الخليج والغزو الأميركي للجزيرة العربية تطغى على ما عداها من تطورات.

وقد وصف الهراوي اقرار المجلس النيابي للإصلاحات الدستورية بأنه «إنجاز تاريخي»، فيما

اعتبرت القوات الكتائبية أن هذه الإصلاحات لا تعبر عن طموحاتها بالنسبة إلى صيغة لبنان المستقبل، ورأت فيها «اتفاق الحد الأدنى» الذي لا بد منه (٢٩٢). أما عون فإنه اعتبر أن كل ما قام ويقوم به من وصفهم بـ«أدوات الطائف» لا يعدو كونه «مسرحية بفصول عدة»، مشيراً إلى أن الجلسة التي عقدها النواب هي «الفصل الأخير من المسرحية التآمرية» (٢٩٣). وكذلك رفض «حزب الوطنيين الأحرار» برئاسة داني شمعون الإعتراف بالنتائج التي تمخضت عنها الجلسة واعتبرها «استمراراً للمسرحية التي ابتدأت في القليعات ولم تنته فصولها بعد»، مشيراً إلى «أن المجتمعين لم تعد لهم أية صفة تمثيلية بعد صدور قرار بحل المجلس النيابي. وأنه بالتالي ليس بإمكانهم أن يلزموا الشعب اللبناني الحر بشيء» (٢٩٤).

في هذه الأثناء كانت الأزمة الإقتصادية تزداد تفاقماً، في ظل غياب المعالجات الفاعلة من قبل الدولة. ومع أن الحكومة وعدت بأن مجرد إقرار الإصلاحات الدستورية من شأنه أن يقضي على أسباب الإنهيار الإقتصادي، إلا أن إقرار المجلس النيابي لهذه الإصلاحات أعقبه ازدياد حدة الأزمة وانهيار خطير في سعر الليرة، حيث سجل الدولار قفزة جديدة ووصل إلى ١٢٠٠ ليرة.

أضف إلى ذلك أن «شرعية» الهراوي جعلت أمر الوصول إلى بعبدا أهم من معالجة الأزمة الإقتصادية. وقد تسربت أنباء عن احتمال توجيه ضربة عسكرية ضد عون قبل نهاية أيلول. وفي هذا الإطار جرت اتصالات معينة مع قوات جعجع لإعادة الأسلحة المصادرة إلى الجيش، إلا أن هذه القوات عادت إلى مناوراتها السابقة بفرض الشروط والإبتزاز وعرقلة تسليم المرفأ وسائر المؤسسات إلى الدولة، وربطت بين تسليم الأسلحة المصادرة والدخول إلى المناطق التي يسيطر عليها عون، ولجأت إلى توتير الوضع الأمني في الشرقية وافتعال المعارك مع عون لتبرير مطلبها. وكان جعجع قد زار منطقة الشريط الحدودي، حيث اجتمع إلى المسؤولين الصهاينة، وأبلغوه ضرورة عدم إحداث أي تغيير على الأرض والشروع بتطبيع العلاقات مع عون. كما أعرب البطريرك الماروني عن خشيته من حدوث أي عملية عسكرية معتبراً أن تقاتل الجيش يمزق وحدة لبنان ويقضي على المؤسسة العسكرية. كذلك عارضت كل من فرنسا والفاتيكان أي عمل عسكري، خاصة وأن باريس بعدما فقدت موقعها المميز في العراق بفعل أزمة الخليج حاولت أن تعوض عن ذلك بتدعيم نفوذها في مناطق هيمنة عون.

أما الولايات المتحدة الأميركية فإنها أعلنت عن موافقتها على توجيه ضربة عسكرية سريعة ومدروسة لقوات عون، غير أن دعوة السفير الفرنسي رينيه ألا للحوار والتفاهم شجعت الجنرال على المطالبة بضمانات شخصية له ولمؤيديه مقابل التسليم بشروط كما أوضح ذلك في رسالة بعث بها إلى المسؤولين السوريين (٢٩٥)، وقام بإيفاد شاكر ابو سليمان إلى دمشق لتبليغها بأنه على استعداد لإنهاء تمرده والدخول في الحكومة ولكن بشروط. إلا أن موقفه العلني كان يتراوح بين رفض اتفاق الطائف والدعوة إلى

إسقاط الحكومة (٢٩٦).

في ٢١ أيلول ١٩٩٠ وقّع الهراوي قانون الإصلاحات الدستورية، معلناً قيام «الجمهورية الثانية»، ووعد بتشكيل حكومة جديدة تضم الجميع. وإذذاك تلقى عون دعوات عديدة من جانب الأطراف المختلفة تدعوه للتجاوب مع الحلول المطروحة وضمان مستقبله السياسي، فيما ألحت القوات الكتائبية على استبعاده من الساحة، واستعجلت الإطاحة به، لأنها رأت فيه منافساً جدياً لها على زعامة وتمثيل الشارع المسيحي. وردعون على الدعوات الموجهة له للدخول في الحل بدعوة الأطراف الأخرى للدخول في دولته التي هي دولة القانون، بينما وصف دولة الحصص بأنها دولة الفوضى (٢٩٧).

في ٩ ربيع الأول ١٤١١هـ ـ ٢٨ أيلول ١٩٩٠ أعلنت وحدات الجيش المرابطة في المنطقة الغربية حصاراً لمناطق سيطرة عون تمهيداً لاقتحامها، إذا لم يرضخ للشرعية، إلا أن عون بدأ بتسيير المظاهرات المؤيدة له والمنددة بالحوار، ووقعت بسبب ذلك مجزرة جماعية في أول تشرين الأول عند نهر الكلب، كان سببها قيام القوات الكتائبية بإطلاق النار على المتظاهرين، مما أدى إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى.

بعد خمسة عشر يوماً من الحصار، وفي ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠ قامت فرق الجيش، تعاونها القوات السورية بعملية اجتياح سريعة لمواقع عون الذي التجأ إلى السفارة الفرنسية. وإذذاك أعلنت الحكومة الفرنسية عن منحه حق اللجوء السياسي، فيما استنكر الفاتيكان العملية العسكرية وأسف لاستعمال العنف وتدخل دولة اجنبية (سوريا) في حل مشكلة لبنانية داخلية (٢٩٨).

★ بيروت الكبرى

بعد ذلك عمدت الحكومة إلى المباشرة بتنفيذ اتفاق الطائف لجهة بسط سيطرة الدولة على جميع المناطق والتحضير لتشكيل حكومة موسعة يشترك فيها أطراف الصراع تمهيداً لحل الميليشيات. وفي هذا الإطار تم وضع خطة أمنية تشمل «بيروت الكبرى» من الدامور إلى نهر الكلب، وهي منطقة تبلغ مساحتها ٤٥٠ كلم٢ وتحتوي على ٩٠٪ من المؤسسات الإقتصادية في لبنان. وقضت الخطة بسحب السلاح والمسلحين من هذه المناطق ودخول الجيش اللبناني إليها، فسارعت الأطراف المارونية إلى العرقلة، واشترطت عدم دخول القوات السورية إلى الأشرفية وسائر المناطق التي كانت تسيطر عليها القوات الكتائبية، وقامت هذه القوات بنهب محتويات مرفأ بيروت وسائر الأجهزة العائدة للمؤسسات الرسمية، وتم نقلها إلى مناطق جبيل والبترون وكسروان. كما أن جعجع رفض حل الميليشيلت قبل تشكيل حكومة جديدة يشترك فيها بفاعلية (٢٩٩). وكشفت إذاعة «صوت الجبل» عن اجتماع عقده جعجع مع كبار الضباط في الإستخبارات الصهيونية على متن غواصة إسرئيلية في المياه الإقليمية اللبنانية بالقرب من جونية (٣٠٠). واعتبرت «إذاعة لبنان الحر» الناطقة باسم جعجع أن استمرار وجود الشرعية كان بفضل

القوات نفسها التي لم تعد قادرة على تقديم المزيد من التنازلات حسب تعبيرها(٣٠١).

وكان موعد تحقيق مشروع «بيروت الكبرى» قد حددته الحكومة بين ١٠ و١٩ تشرين الثاني ١٩٩٠، إلا أن هذه الخطة الأمنية دخلت في عملية مد وجزر نتيجة موقف «الكتائب» و«القوات» التي تمكنت من فرض شروطها على الحكومة مستفيدة من الثغرات التي حصلت خلال عملية إنهاء تمرد عون. أما هذه الشروط فكانت: حصر هوية العسكريين الذين سيدخلون الأشرفية بالمتعاطفين مع القوات في ثكنة صربا، إعادة بسط سيطرة القوات ونفوذها السياسي في مناطق المتنين التي كان يسيطر عليها عون، وضمان مستقبل القوات السياسي بما يتلاءم مع مشاريعها في الهيمنة والتسلط والتحدث باسم المسيحيين(٣٠٢).

هذه الشروط أخرت إطلاق العملية الأمنية لبيروت الكبرى مدة أسبوعين، كما تمكنت في البداية من جعلها هشة، حيث أن «القوات» كانت تسحب أسلحتها نهاراً وتعيدها ليلاً عن طريق البحر وبهذه الطريقة استطاعت أن تبقي هيمنتها غير المباشرة على المناطق التي كانت تتواجد فيها. وهكذا اضطرت الحكومة إلى الخضوع لفريق الكتائب والقوات عبر تلميع صورتهم وإعطائهم المصداقية، مما كان يعني توجيه ضربة قوية للحكم الذي عاش حالة الزهو والإعجاب بنفسه بعد عملية ١٣ تشرين الأول. وقد لوحظ أن العرقلة التي اتبعتها «القوات» جاءت مترافقة مع نعي اسرائيل لخطة «بيروت الكبرى»، حيث أكد أحد الضباط الصهانية لبعض الجهات في منطقة الشريط الحدودي أن هناك أحداثاً ستقع وسوف تجعل بيروت الكبرى في حدود الذكرى. كما أن «القوات» كانت تسرب معلومات لعناصرها بأن الخطوة هي مسألة «وقت سوف نتخطاه قريباً»(٣٠٣).

وفي هذه الأثناء قام الهراوي بزيارة إلى بكركي، واجتمع إلى البطريرك صفير الذي طالبه بعدم المساس بالمواقع المارونية الرئيسية والحساسة في الدولة، تحت أي ظرف.

★ حل الميليشيات وبسط سلطة الدولة

كانت خطة الدولة بعد تحقيق بيروت الكبرى هي حل الميليشيات وانتشار الجيش في بقية المناطق. وكانت الخطوة الأولى في هذا السبيل هي ضم رؤساء الأحزاب والميليشيات إلى الحكومة والمجلس النيابي لإقناعهم بالتخلي عن ميليشياتهم لصالح الدولة. وفي ١٩ كانون الأول ١٩٩٠ قدم سليم الحص استقالة حكومته لإفساح المجال أمام تشكيل حكومة جديدة وموسعة (من ثلاثين وزيراً) برئاسة المحامي عمر كرامي أبصرت النور في ٢٥ كانون الأول. وقد رفضت قيادة الكتائب والقوات هذه الحكومة وأعلنت عن معارضتها لها، بسبب عدم تمكنها من الحصول على عدد كافٍ من المقاعد الوزارية (أي الثلث) يخولها احتكار التمثيل المسيحي وتعطيل القرار السياسي للحكومة. واشترطت هذه الأطراف للعودة عن مقاطعتها أن يتخذ مجلس الوزراء قراراً باعتماد التوافق بدلاً من التصويت لاسيما في المسائل الحساسة،

وكذلك إرجاء مسألة التعيينات النيابية ريثما تسمح الظروف بإجراء انتخابات، وعدم البت بموضوع حل الميليشيات قبل وضع حلول معينة لأفرادها، أو أن تؤلف حكومة جديدة تحظى برضى الكتائب والقوات.

واستمرت الإتصالات نحو ثلاثة أشهر لتليين موقف فريق الكتائب والقوات الذي كان يراهن على بروز معطيات دولية جديدة تعيد خلط الأوراق على الساحة اللبنانية، وذلك في ضوء حرب الخليج التي أشعلتها اميركا والقوى المتحالفة معها ضد العراق في شباط ١٩٩٠ بحجة تحرير الكويت. وبعد هزيمة العراق عادت الولايات المتحدة الأميركية من جديد إلى ممارسة ضغوطها على الساحة اللبنانية، انطلاقاً من أن «حل الأزمة بات مرتبطاً بتنفيذ اتفاق الطائف، واعتبار أن هذا الإتفاق هو السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة». بينما ساندت فرنسا الأطراف المقاطعة، ورأت ضرورة تعديل اتفاق الطائف أو بعض بنوده على الأقل. إلا أن وجهة النظر الأميركية تغلبت على وجهة النظر الفرنسية والأوروبية بشكل عام. وفي هذا الإطار انعقد لقاء دمشق في الأسبوع الثاني من آذار ١٩٩١ بين وزيري خارجية اميركا ولبنان، والذي اعتبرته مصادر سياسية مطلعة رسالة موجهة لأكثر من طرف معني بالأزمة اللبنانية، حيث أكد وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر لنظيره اللبناني فارس بويز على ضرورة متابعة تنفيذ اتفاق الطائف بكل بنوده، وقبله أكد الناطق باسم الرئاسة السورية، عقب اجتماع بيكر بالرئيس الأسد الإتفاق على تنفيذ بنود اتفاق الطائف نصاً وروحاً.

وهكذا فشل الرهان على قيام تباين في المواقف بين سوريا والولايات المتحدة الأميركية تجاه لبنان، أو على نسف الحكومة الجديدة عبر الحرب الإعلامية التي قامت بها القوات، كما تبلغ جعجع أن الأميركيين ليسوا في وارد إعادة النظر في اتفاق الطائف، مما اضطر فريق الكتائب والقوات إلى إعادة النظر في موقفه من المقاطعة. وفي ٢٠ آذار حضر رئيس حزب الكتائب جورج سعادة والمعين في حكومة الثلاثين اجتماع مجلس الوزراء الذي اتخذ قراراً بحل الميليشيات، فيما استقال جعجع وعين محله روجيه ديب.

وفي ٢٨ آذار ١٩٩١ أعلنت الحكومة خطتها لاستكمال انتشار الجيش في بقية مناطق جبل لبنان حتى العشرين من حزيران، وفي سائر المناطق اللبنانية قبل العشرين من أيلول، وأعطت مهلة زمنية لتسليم الميليشيات سلاحها واستيعاب عناصرها. وقد أعلنت معظم الأحزاب والتنظيمات تجاوبها مع هذا القرار واستعدادها لتسليم اسلحتها الثقيلة والمتوسطة، فيما أبدى حزب الكتائب والقوات موقفاً معارضاً له تعبيراً عن رفضهما للمنطق الحكومي الذي وصفاه بأنه منطق إملائي - ديكتاتوري لا يستطيع مناقشة الموضوعات التاريخية التي ستغير من طبيعة البلد، وقاما بمحاولات كثيرة لتمييع القرار وعرقلته.

وكشفت معلومات أمنية في هذا الصدد أن القوات أرسلت أعداداً كبيرة من عناصرها إلى منطقة الشريط المحتل ليعملوا تحت أمرة أنطوان لحد، وأعدت مخابئ سرية للأسلحة الثقيلة والآليات في مناطق

غدراس وجرود العاقورة وجرود كسروان وفي عمق مناطق جبيل، كما أرسلت جزءاً من ترسانتها العسكرية إلى منطقة الشريط الحدودي، إضافة إلى إرسال جزء آخر إلى اسرائيل حيث حفظت في مخازن خاصة بها، وقامت ببيع السلاح المتبقي وتوظيف ثمنه في مشاريع داخلية وخارجية (٣٠٤).

وفي أول أيار ١٩٩١م - ١٧ رمضان ١٤١١هـ انتشرت وحدات الجيش اللبناني في مناطق كسروان وجبيل والشوف وعالية والكورة بعد أن تم تذليل العقبات التي كانت تضعها القوات في طريق هذه الخطوة، وأهمها الربط بين تسليم السلاح التي بحوزتها وتسليم السلاح الفلسطيني في لبنان. وكان للسفير الأميركي كروكر الكلمة الفصل في إقناع القوات بتسهيل تنفيذ قرار الحكومة.

وفي ٢٢ أيار ١٩٩١م - ٨ ذي العقدة ١٤١١هـ وقّع الرئيسان الهراوي والأسد في دمشق معاهدة «الأخوة والتعاون والتنسيق» بين لبنان وسوريا، وعندها برز الموقف الماروني الرافض للمعاهدة والذي عبر عنه صراحة البطريرك صفير بذريعة الحفاظ على السيادة، وذلك بالنيابة عن الأحزاب والقوى العسكرية والسياسية المارونية المتمثلة بفريق الكتائب والقوات، والتي أعلنت تحفظها على المعاهدة، إلا أنها لم تصل في موقفها إلى حدود الرفض الكامل الذي عبر عنه صفير، لأنها لم تكن في وضع يخولها تعريض قواتها العسكرية لخطر المواجهة الخاسرة. وقالت المصادر أن صفير اتخذ موقفه بإيحاء من فرنسا والفاتيكان اللذين رأيا في المعاهدة خطر أعلى هيمنتهما المباشرة ثقافياً وسياسياً على لبنان.

وفي ٦ حزيران ١٩٩١م - ٢٣ ذو القعدة ١٤١١هـ خطت الدولة خطوة جديدة على تطبيق اتفاق الطائف، وتمثلت بتسمية الحكومة للنواب المعينين وهم أربعون نائباً، ليصبح بذلك عدد أعضاء المجلس ١٠٨ نواب. كما أقرت الحكومة خطة لاستيعاب عشرين ألف عنصر من الميليشيات على ثلاث مراحل.

وفي أول تموز ١٩٩١ بدأت وحدات الجيش اللبناني بالإنتشار في منطقة صيدا وجوارها، فاصطدمت بالمقاتلين الفلسطينيين، ووقعت بين الفريقين عدة اشتباكات عسكرية، تمكن بعدها الجيش من إكمال مهمته كما هو مخطط لها.

بعد ذلك فتح ملف جزين، فأبدت اسرائيل معارضتها للإنسحاب من هذه المنطقة وتسليمها إلى الجيش اللبناني. وكانت السلطات اللبنانية تراهن على حدوث انسحاب صهيوني بضغوطات أميركية، ولذلك فقد سارعت للعمل بالنصائح الأميركية، فيما يتعلق بسحب السلاح الفلسطيني، إلا أن الموقف الأميركي جاء مخيباً للآمال، حيث تبلغ المسؤولون اللبنانيون أن الإدارة الأميركية غير قادرة على الضغط على اسرائيل لحملها على الإنسحاب من جزين، وخلال يومي ١٦ و١٧ تموز قام الصهاينة باعتداءات غادرة على الجنوب والبقاع الغربي، حاول خلالها العدو التقدم خارج منطقة الشريط الحدودي المحتل، مستعيناً بمئات الجنود والآليات والطيران المروحي، فاصطدم بالمقاومة الإسلامية التي خاضت معه معارك عنيفة،

وتمكنت من إسقاط العديد من أفراده بين قتيل وجريح. وقام وزير الدفاع اللبناني ميشال المر بتبرئة ذمة العدو من هذه الجرائم، فعندما سئل عن رأيه في الإعتداءات الإسرائيلية على البقاع الغربي قال متجاهلاً «أي بقاع غربي؟ هناك غارات على مناطق فيها مسلحون في جبل صافي.. ماذا أعلق؟ لا يوجد تعليق» (٣٠٥).

وهكذا منع جيش «الشرعية» من التقدم باتجاه جزين، أو منطقة الشريط الحدودي المحتل، حيث كان يرابط العدو. وأعلنت الحكومة اللبنانية عن استعدادها لبحث هذه القضية في مؤتمر السلام الشرق أوسطي الذي كان مقرراً أعقده في تشرين الأول ١٩٩١، عندها سارع العدو إلى وضع شروط تعجيزية للإنسحاب من الشريط، وأهمها: الإنسحاب السوري الكامل من لبنان قبل شروع اسرائيل بسحب أي جندي صهيوني من الشريط المحتل، والعمل على تنظيف لبنان كله وليس الجنوب فقط من أي سلاح غير شرعي، وأن يدخل لبنان مع اسرائيل في اتفاقيات مياه يجري تشريعها في الأمم المتحدة بحيث تعطي العدو الصهيوني حقاً قانونياً في مصادر المياه اللبنانية، وأخيراً إقامة علاقات كاملة مع اسرائيل من خلال معاهدة قانونية ثابتة تكون «البديل» أو المثيل لمعاهدة «الأخوة والتعاون والتنسيق» بين لبنان وسوريا (٣٠٦).

على صعيد آخر قامت الحكومة من خلال الخلوات الوزارية المتكررة بدرس برامج الإصلاح الإداري الذي يشمل كافة قطاعات الدولة، منها طي ملف الحرب، وإعادة المهجرين ووضع الخطط اللازمة لإعادة الإعمار ولا سيما مشروع إعمار الوسط التجاري لمدينة بيروت، ومشروع قانون الإيجارات ومشروع تنظيم الإعلام، ومشروع العفو العام عن جرائم الحرب، والذي شكل في بعض جوانبه مخرجاً لإنهاء مشكلة عون التي تحولت إلى مشكلة مارونية، بعدما أبدى رئيس الجمهورية والقوات الكتائبية معارضتهما لإطلاق عون ووضع القيود والشروط أمام إطلاق سراحه وضمان عدم تعاطيه في الشأن السياسي العام. حيث أن كلاً منهما كان يطمح للزعامة المارونية، وكان يخشى على صورته أن تهتز وأن يعود عون ليستقطب الجمهور المسيحي. وفي النهاية توصل الجميع إلى حل يقضي بالسماح لعون بالمغادرة إلى فرنسا، ولكن دون القيام بأي نشاط سياسي واعلامي، فإذا فعل ذلك فإن الحكومة اللبنانية ستلاحقه عندئذ قضائياً بتهمة اختلاس أموال الخزينة، أما إذا امتنع عن القيام بنشاط سياسي والتزم بالشروط المطلوبة، فإن الحكومة لن تحرك الدعوة المقامة ضده. وفي ٢٩ آب ١٩٩٠ غادر عون سفارة «الأم الحنون» في ظل حماية فرنسية واضحة، واكتملت لفرنسا فرحتها باستقبالها له على أراضيها.

وكانت هناك خطة مارونية لتفعيل دور الطائفة، تقوم على إعادة توزيع الأدوار، وتقضي بإعطاء القيادة والريادة في العمل السياسي المسيحي للكنيسة المارونية وتحديداً للبطريرك الماروني بطرس صفير الذي يستطيع بحكم موقعه التعبير بحرية عن جوهر التطلعات المارونية، وبذلك يتمكن من تخفيف الضغط على رئيس الجمهورية الذي كان عليه أن يراعي الجانب الوطني في ظل التوازنات القائمة، وتجنب

الصراعات داخل القيادات المارونية، ومن ثم التركيز على إحياء الروح المسيحية لرفع المعنويات المنهارة داخل الشارع المسيحي بعد ما فقدت القيادات السياسية مصداقيتها الشعبية (٣٠٧).

وفي هذا الإطار جاء انعقاد «مؤتمر البطاركة الكاثوليك الشرقيين» في بلدة بكفيا، وذلك لأول مرة يتم انعقاد مثل هذا المؤتمر خارج الفاتيكان الذي كان يهدف إلى إعادة تفعيل دوره السياسي في لبنان، عبر إحياء دور الكنائس وتأكيد الحضور المسيحي على الساحة اللبنانية باعتبارها الوحيدة التي تحتضن «الوجود المسيحي في محيط إسلامي»، حيث كان في طليعة جدول أعمال المؤتمر وقف هجرة المسيحيين والعلاقات المسيحية - الإسلامية في الشرق الأوسط. وقد شدد البطريرك صفير في افتتاح المؤتمر على «تدبير قانوني يساعد المسيحيين في لبنان على المحافظة على انتمائهم المذهبي.. لأن لبنان قائم على توازن ديني مسيحي اسلامي.. فإذا اختل هذا التوازن أصبح لبنان في خطر.. لأننا نعيش قبل ظهور الإسلام في المنطقة» (٣٠٨).

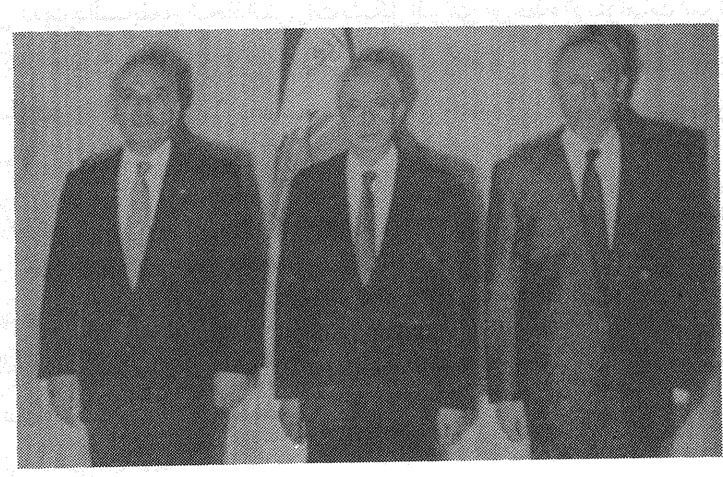
وبموجب الخطة ذاتها وافقت القوات الكتائبية على اتباع سياسة جديدة تقوم على الإنكفاء مرحلياً لصالح البطريركية ورئاسة الجمهورية، وعدم إعطاء مواقف إلا بمقدار ما تفرضه الضرورة، مع الإيحاء بأن الرئيس مستهدف من المسلمين والأطراف الموالية لسوريا، ومن ثم الإستنتاج بأن القوات هي وحدها القادرة على الدفاع عنه وتأمين الغطاء اللازم له. كما عمدت القوات إلى الإستفادة من عامل الوقت ودفع الجمهور المسيحي لنسيان السجل الدموي لها، والإنصراف لترتيب الأوضاع الداخلية بعد مرحلة حل الميليشيات، ليصار إلى التحضير للهجوم وانتظار الفرصة السياسية للظهور مجدداً على الساحة، في ظل المراهنة على تغيرات إقليمية ودولية تعيد خلط الأوراق، وتتمكن بعدها القوات من إعادة طرح برامجها واستعادة نشاطها.

★ الهراء السياسي

وقد شكل خروج الهراوي عن اتفاق الطائف صراعات عديدة بين الرئاسات الثلاث، حتى أن رئيسا الحكومة والمجلس عمر كرامي وحسين الحسيني ضاقا ذرعاً بتجاوزات الهراوي لصلاحياته ومخالفته الدستور. وفي احتفال عيد الإستقلال الذي أقيم في المتحف بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٩١ وحضره الرؤساء الثلاثة، لم يجر للرئيس كرامي والرئيس الحسيني أي استقبال رسمي ولم تعزف لهما الموسيقى العسكرية خلافاً لما كان متفقاً عليه، مما أثار سخط الرئيس كرامي على هذه الحادثة وتهديده بالإستقالة. وروى الهراوي أن كرامي جاءه وقال له إنه سيستقيل إذا لم يحاسب المسؤولون عن هذه الحادثة، فقال له هناك أربعون شخصاً ينتظرون رئاسة الحكومة (٣٠٩).

وكان قد سبق هذا الإحتفال احتفال آخر أقيم في وزارة الدفاع باليرزة قبل يوم واحد، ولم يُدع إليه الرئيسان كرامي والحسيني. وقد خطب الهراوي في الضباط وألقى فيهم كلمة، ورد وزير الدفاع ميشال المر

بكلمة أخرى قال فيها: إن الجيش يلتف حول قائده الأعلى يدعمه في خطواته الإنقاذية، وخاطب الهراوي بقوله: هذا جيشك. وعندما سئل المر عن ذلك ذكر بأمين الجميل وكيف كان ينظم اجتماعات عمل للضباط. فكان الرد عليه ماذا حل بأمين الجميل وماذا كانت نتائج تلك الممارسات.



عمر كرامي　　　الياس الهراوي　　　حسين الحسيني

وفي السنوات الأولى لحكم الهرواي ظهر واضحاً انحراف المسؤولين وتفشي الطائفية كمقياس أعلى في كل صغيرة وكبيرة، والفساد والمحسوبية في أجهزة الدولة ومؤسساتها، حيث بات الهراوي وزوجته وابنه وصهره والمقربون لهم والمحاسيب من ذوي الأفضلية، واستبعاد كل المقاييس الوطنية والأخلاقية، مما أدى إلى الخلاف والتنافر والصراع بين أهل الحكم، وبالتالي عجز الدولة عن حل أية مشكلة من مشكلات الحرب، سوى أن الحكومة فرضت ضرائب جديدة ورفعت الدعم عن المواد الأساسية مما زاد الأعباء دون أي مردود مقابل، وراح أهل الحكم يتلهون بإقامة المهرجانات الجوفاء وإهمال قضايا الجنوب حيث كان العدوان الصهيوني يتواصل ضد مدنه وقراه.

وقد تجلت هذه الصفقات في كثير من التعيينات التي أجريت داخل المؤسسة العسكرية أو الوظائف الحساسة بحيث ألغت مفاعيل اتفاق الطائف لصالح عودة الممارسة الطائفية في أجهزة الحكم، وكذلك إعادة البنية التحتية للدولة على أسس طائفية يتحكم فيها الموارنة بالدرجة الأولى، مستغلين الواقع الإقليمي القائم في ظل الهجمة الأميركية وقيادتها لـ« مؤتمر السلام »، من أجل تعزيز الهيمنة الطائفية من جديد، حيث طرحت نتائج انتخابات مجلس نقابة المحامين في بيروت، والتي أسفرت عن الإتيان بـ ١١

عضواً مسيحياً من أصل ١٢، علامات استفهام كثيرة في الأوساط الوطنية والإسلامية، كذلك انتخابات نقابة أطباء الأسنان التي أدت إلى فوز خمسة مرشحين مسيحيين من أصل تسعة.

وكان الهراوي يسعى بشكل خاص من أجل تحسين موقع رئاسة الجمهورية بعد أن أدخل الدستور الجديد قيوداً عديدة على حركته. وقد خرق اتفاق الطائف في أكثر من موقع عبر محاولاته العديدة العودة بالحكم إلى العهود السابقة، واتخاذ القرارات بشكل إفرادي، وإعطاء الإلتزامات الدولية حيال وضع الجنوب، وكما حصل في باريس التي زارها في ٢١ تشرين الأول ١٩٩١ منفرداً واجتمع إلى الرئيس الفرنسي ميتران وأجرى معه مباحثات دون حضور رئيس الحكومة أو الوزراء المختصين، وصرح من هناك «اللي ما عاجبو يفل من مجلس الوزراء».

ويأتي في هذا الإطار إلحاح الهراوي على إجراء تغيير حكومي والإتيان بحكومة تستجيب بسرعة لضغوط الولايات المتحدة، في ظل هجوم القوات الكتائبية على الحكومة، ومطالبتها برحيلها دون الإتيان على ذكر الهراوي، من أجل الحفاظ على موقعه للتعويض عما أخذ اتفاق الطائف من صلاحيات الرئاسة الأولى لصالح مجلس الوزراء كمؤسسة تمثل السلطة التنفيذية، وكذلك مراهناتها (القوات) على تطورات إقليمية أو عملية عسكرية اسرائيلية في الجنوب تؤدي إلى خربطة ما تحقق على الساحة اللبنانية وتعيد سيطرتها على المناطق الشرقية.

من جهة ثانية شكلت سياسة الهراوي والإنفاق التي اعتمدتها الدولة عبئاً كبيراً على الخزينة وأثقلت كاهل الشعب، حيث كانت المساعدات تأتي وتذهب خلسة إلى جيوب كبار السماسرة والرؤساء، وتصرف على قطاعات غير منتجة، مثل وزارة الدفاع، وحرمان القطاعات المنتجة من أية مساعدة مثل وزارتي الصناعة والزراعة.

ومع أن الدولة اشتكت من عدم قدرتها على استيعاب عناصر الميليشيات لقلة مواردها المالية، وماطلت في ذلك عدة شهور، راحت تتحدث فجأة عن وجوب تجنيد كل الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٥ سنة، أي تجنيد ما مجموعه ٢٥٨ ألف شاب دفعة واحدة، مستفيدة في ذلك من قانون خدمة العلم الذي تخللته ثغرات كبيرة، وقضى بقبول بدل إعفاء من الخدمة مقداره ٩٠٠ ألف ليرة، مما كان يعني بطبيعة الحال اقتصار التجنيد على أبناء الطبقات الفقيرة والمسلمة، والإستفادة من هذا القانون لفرض ضرائب جديدة على المواطنين، وبالتالي القيام بعملية نهب منظمة تحت شعار تدفيع بدل الإعفاء من خدمة العلم. وقد أوضح وزير الدفاع أن الدولة تهدف من وراء تطبيق خدمة العلم إلى إعادة التوازن إلى الجيش الذي أصبح أكثرية عناصره من المسلمين. غير أن الحكومة ما لبثت أن تراجعت عن هذه الخطة تحت تأثير الضغط الشعبي.

واستفاد الرؤساء والوزراء والنواب من الزيادات المالية التي أقرت عام ١٩٩١ للرواتب والأجور في القطاع العام، والتي بلغت حدود الـ ١٢٠ بالمئة ليحصلوا بموجبها على زيادات خيالية وفروقات إضافية، بحيث تضاعفت رواتبهم ثلاث أو أربع مرات وسجلت الأرقام التالية (٣١٠):

رئيس الجمهورية: ٤٨٩٥٠٠٠ ليرة.

رئيس مجلس الوزراء (النائب): ٣٧٩٨٩٦٠ ليرة.

رئيس مجلس الوزراء إذا لم يكن نائباً: ٣٣٢٥٩٦٠ ليرة

رئيس مجلس النواب: ٣٧٩٨٩٦٠ ليرة.

الوزير إذا كان نائباً: ٢٤٥٧٥٦٠ ليرة.

الوزير إذا لم يكن نائباً: ١٩٨٤٥٦٠ ليرة.

النائب: ١٩٥١٤٨٢ ليرة.

هذا وقد عاش المسؤولون حالة من البذخ والإسراف اتكالاً على الوعود الخارجية بإنشاء الصندوق الدولي لإعمار لبنان، وإرسال المساعدات التي لم يصل منها شيء بفعل قرار سعودي - اميركي، احتجاجاً على «الهيمنة السورية»، وعدم أهلية الحكم لتولي المسؤولية، ونشاط المقاومة الإسلامية ضد الإحتلال الصهيوني لجزء من الجنوب. كل ذلك في ظل تفاقم الأزمة الإقتصادية التي كانت تغذيها جهات معينة دأبت على رفع سعر الدولار لإرباك الحكومة وإسقاطها مستفيدة في ذلك إلى حد بعيد من سوء الأداء الحكومي. وقد سئل رئيس الحكومة عمر كرامي عن السبب في ارتفاع سعر الدولار، فأجاب: لا أعرف، وماذا أفعل به؟. وكانت هذه المؤامرة تدبر بإشراف مباشر من قبل رئيس الجمهورية الياس الهراوي الذي كان يسعى للتخلص من عمر كرامي كما تخلص من سليم الحص، والإتيان برفيق الحريري.

وبعدما أحست الحكومة بخطورة الموقف، عمدت إلى ضغط أرقام الموازنة لعام ١٩٩٢ من حوالي ٢٠٠٠ مليار ليرة إلى ١٧٧٦ مليار و ٧٥٥ مليون ليرة، منها حوالي ٨٠٠ مليار ليرة للرواتب والأجور، وبعجز مقداره ٧٢٩ مليار و ٦٦٠ مليون ليرة، أي ما نسبته ٤١،٦٨ بالمئة. وقد نالت وزارة الدفاع وحدها ٣٩٥ مليار و ٨٤٢ مليون ليرة، أي حوالي ٢٤،٧٨ بالمئة، في حين نالت وزارة الصناعة حوالي ٣٠٣ ملايين ليرة أي ما نسبته ٠،٠٢ بالمئة (٣١١).

إلا أن عصر النفقات لم يضع حداً للتدهور الإقتصادي ولم يلجم سعر الدولار الذي ارتفع من ٨٨٠ ليرة في أوائل العام ١٩٩٢ إلى حدود الـ ٢٠٠٠ ليرة في أواخر نيسان ١٩٩٢. وفي السادس من أيار قدم رئيس الحكومة عمر كرامي استقالته، تحت وطأة الإضرابات والمظاهرات العنيفة التي عمت المناطق اللبنانية كافة. ويومها أحرق المتظاهرون منزل وزير المالية علي الخليل في صور بتحريض خفي من قبل الأجهزة السرية التي لم تعد خافية على أحد والتي كان يديرها الياس الهراوي ورفيق الحريري.

وفي ظل الإتهامات التي أطلقها العديدون ضد رئيس الجمهورية بافتعال الأزمة للإطاحة بالحكومة وتعطيل مسيرة الطائف، فقد تكلم رئيس الحكومة عمر كرامي عن «خلافات بين أبناء الصف الواحد»، و «انعدام التضامن والتحلل من المسؤولية والتضحية بي»، فيما أكد أفراد عائلته «أن جماعة الهراوي نظموا المظاهرات وحركوا المتظاهرين ضدنا، إنهم غدارون، إنهم يطعنوننا في ظهرنا، إنهم بلا وفاء وإخلاص». وكذلك إتهم رئيس مجلس النواب حسين الحسيني الهراوي بأنه هو الذي أحرق الحكومة تمهيداً لإحراق مجلس النواب وإعادة البلاد إلى حكم الطائفة وبالتالي حكم الفرد (٣١٢).

ونقلت جريدة «السفير» عن أحد المسؤولين البارزين قوله أن رئيس الجمهورية ووزير الدفاع ميشال المر تداولا في أمر إعلان حالة الطوارئ وجعل الجيش في مواجهة مع الشارع، إلا أن قائد الجيش إميل لحود رفض تنفيذ هذه الخطة معتبراً أن الجيش هو جزء من الحالة الشعبية الناقمة على الأوضاع (٣١٣).

في ١٦ أيار ١٩٩٢ تشكلت حكومة جديدة ومؤقتة برئاسة النائب رشيد الصلح. وكانت مهمتها الإشراف على الإنتخابات النيابية التي جرت في آب وأيلول ٩٢. وقد أظهرت اللوائح النهائية لعدد الناخبين والتي أعدتها الحكومة في حزيران ١٩٩٢ تفوقاً ملحوظاً في العدد لصالح المسلمين، فقد بلغ مجموع عدد الناخبين من الطوائف الإسلامية الرئيسية الأربعة السنة والشيعة والدروز والعلويين ١،٢٥٤،٣٥٢ صوتاً من اصل ٢،٣٨٣،٢٠١ هم مجموع الأصوات من كل الطوائف الإسلامية والمسيحية واليهودية. وفيما يلي قائمة بأعداد الناخبين وتوزعهم المذهبي استناداً إلى قائمة اللوائح التي نشرتها جريدة السفير بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٩٢:

سني	٥٤٣٧٢٥
شيعي	٥٥٨٢٦٣
درزي	١٣٧٣٨٦
علوي	١٤٨٧٩
ماروني	٦١٦٥١١
ارثوذكس	٢٢٢٨٧٩
كاثوليك	١٣٩٦١٣
بروتستانت	٨٣٧٧
لاتين	٦٥٢٣
ارمن ارثوذكس	٨٢٦٤٥
ارمن كاثوليك	١٣٠٤٤
سريان ارثوذكس	٨٤٩٧
سريان كاثوليك	٨٧٤٣
كلدان	٢٥٧٧
موسوي	٦٤٤٥
متفرق	١٣٠٩٤

فإذا استثنيا الرقمين الأخيرين لعدد الناخبين من المذهب الموسوي (٦٤٤٥ صوتاً) والمذاهب المتفرقة الأخرى (١٣٠٩٤ صوتاً) نجد أن عدد المسلمين الناخبين يبلغ ١،٢٥٤،٢٥٣ صوتاً بينما عدد الناخبين المسيحيين هو ١،١٠٩،٤٠٩ صوتاً، أي أن العدد الاول يزيد على الثاني بـ ١٤٤٨٤٤ صوتاً. هذا مع العلم أن السيطرة الكاملة على سجلات النفوس في لبنان هي للمسيحيين، يضاف إلى ذلك عدد حاملي جنسيات قيد الدرس، وعدد المكتومين في القرى السبع (في الجنوب) ومجموعة قرى في البقاع وهم جميعاً مسلمون. والمهم أيضاً ما انفضح بعيد الإنتخابات من أن الموارنة لم يشطبوا في كثير من الأحيان أسماء موتاهم من سجلات النفوس. إذ انكشف أن اسم يوسف كرم مثلاً والمتوفي في العام ١٨٨٩ لا يزال مسجلاً في لوائح الشطب في دائرته إهدن. ولعل هذا ما أبرز تفوقهم العددي في القائمة الآنفة الذكر.

وقد أبدت القوى المؤلفة من الكتائب والقوات وحزب الوطنيين الأحرار وتيار ميشال عون معارضة قوية لهذه الإنتخابات وواجهتها بالدعوة إلى المقاطعة والإضراب، وطالبت بتأجيلها إلى وقت آخر «تكون فيه الإرادة اللبنانية اكثر حرية في التعبير عن رأيها»، مما أدى إلى تعطيل الإنتخابات في كسروان بسبب نقص المرشحين واضطرار الحكومة إلى إجراء انتخابات فرعية في هذه الدائرة وذلك في ١١ تشرين الأول ١٩٩٢. وانعكست هذه التطورات سلباً على الوضع المالي حيث ارتفع سعر الدولار إلى حدود الـ ٣٠٠٠ ليرة.

وقد استثارت هذه المقاطعة رغبة قوية في الأوساط الإسلامية والوطنية للمشاركة في الإنتخابات ودخول الإسلاميين فيها بقوة ثم تقبلهم التهاني بعد ذلك، مما أدى بالتالي إلى إعادة إحياء المجلس النيابي كما أوصى بذلك اتفاق الطائف، تمهيداً لترميم سائر المؤسسات على نفس القاعدة التي أدت إلي خرابها.

وبالطبع لم تكن هذه الإنتخابات تعبر عن واسطة تغيير شعبي بقدر ما كانت أداة لتسويق النظام الجديد، بدليل أنها كانت تخضع للتوزيع الطائفي. كما أن المشاركة الشعبية فيها لم تتعد نسبة العشرين بالمئة، وحتى في المناطق الإسلامية حيث لم يدع أحد إلى المقاطعة لم تتجاوز النسبة الخمسين بالمئة، حتى أن بعض النواب فازوا بالتزكية أو ببضع عشرات من الأصوات لا أكثر.

هذا المجلس الذي تحول إلى مجرد غطاء لتمرير السياسات الخبيثة المعدة سابقاً انبثقت عنه أسوأ حكومة في تاريخ لبنان قام على رأسها رجل الأعمال السعودي رفيق الحريري العائد من الإغتراب وصاحب الثلاثة مليارات دولار. وقد انتظره الناس حاملاً المن والسلوى لما كان يملك من ثروات. ومع بداية تكليفه لتشكيل الحكومة بدأ سعر صرف الليرة بالإرتفاع، وبدأت عروض هائلة بالدولار تظهر في سوق القطع، ووصلت إلى حدود المليار ونصف المليار دولار، لكن الحريري تدخل بسرعة للجم ارتفاع قيمة النقد الوطني، حيث استقر سعر الصرف على ١٨٠٠ ليرة للدولار الواحد. وقد كشف النائب نجاح

واكيم فيما بعد دور الحريري في عملية ارتفاع سعر الدولار ووقف تراجعه عند حدود معينة، دون أن ينعكس هذا الإنخفاض ايجاباً على أسعار السلع الإستهلاكية. وبدأ الحريري يطلق الوعود للناس بأن موعدهم مع الفرج هو بحلول ربيع ١٩٩٣، ولكن مع وصول الربيع تأجلت الوعود إلى العام ٢٠٠٢، لأن عملية النهوض بلبنان تستغرق وقتاً، هذا في ظل تراكم الضرائب والقوانين الأيلة إلى زيادتها على الطبقات الشعبية.

ومن جديد عادت دولة الطوائف بعد ثمانية عشر عاماً من بدء الحرب، يدل على ذلك التعيينات التي حصلت في مراكز الفئة الأولى للموظفين أثناء «الجلسة الإستثنائية» للحكومة بتاريخ ٢٠ أيار ١٩٩٣ والتي كانت تكراراً للممارسات السابقة التي تسببت بالحرب الأهلية، من حيث اختيار الأشخاص على اساس الانتماء الطائفي والمحسوبية، حتى لكأن «الطوائف» اللبنانية قد خلت إلا من أزلام الرؤساء الثلاثة الياس الهراوي ورفيق الحريري ورئيس المجلس النيابي الجديد نبيه بري الذي ودع حياة الميليشيات والتنظيمات وجاء متلهفاً إلى المجلس النيابي للحصول على المناصب والمراكز. هؤلاء كان جل همهم اقتسام الحصص والمغانم فيما بينهم، كأن الدولة ملكاً لهم، حتى أن مجلس الوزراء، فيما خلا رئيسه، والذي كان يفترض فيه أن يكون على علم بهذه التعيينات كان الغائب الأكبر عنها. وقد أوضح وزير السياحة نقولا فتوش أن انعقاد جلسة الحكومة «الإستثنائية» في ٢٠ أيار ٩٣ وبالشكل الذي تمت فيه يعتبر مخالفاً لقوانين مجلس الوزراء، حيث أن من اللازم أن يطلع الوزراء على جدول الأعمال قبل الجلسة بـ٤٨ ساعة على الأقل، وذلك بموجب المرسوم ٢٠٥٢، وتعرض الأسماء المرشحة للتعيين على المجلس مع إعطاء نبذة عن حياة كل منها ومؤهلاتها العلمية لتجري المناقشة على أساس اختيار الأكفاء والأكثر اهلية للتوظيف، إلا أن هذا لم يحصل على الإطلاق، لأن الأسماء المعينة كانت جاهزة، في حين تحول الوزراء إلى مجرد مستمعين لتلاوة أسماء من حالفهم الحظ. وقبل إجراء التعيينات بيوم واحد أشارت جريدة «الأنوار» إلى حركة ابتزاز تجري ضد الوزراء المعارضين للصفقة، وذلك بتسليط سيف التعديل الوزراي على رؤوسهم واستبدالهم بآخرين، مما كان يعني تهديداً لأي وزير يعارض التعيينات بالشكل الذي أعلنت فيه، حتى ليصح القول أن «الجلسة الإستثنائية» للحكومة كانت عملية كوماندوس سياسية بين الياس الهراوي ورفيق الحريري ونبيه بري، وكان من المفترض أن تتم هذه التعيينات في اول عهد الهراوي، اي في عهد حكومة سليم الحص او عمر كرامي، لكن الهراوي أحجم عن هذا العمل وانتظر المناسبة للإنقضاض على الإصلاحات والإصلاحيين، حتى تأخر إنجاز التعيينات مدة ثلاث سنوات ونصف.

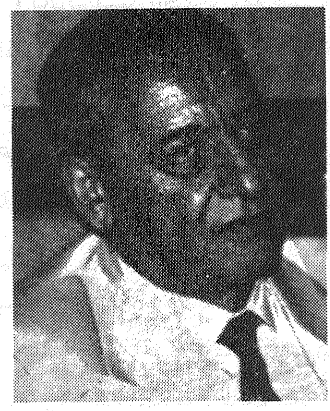
بعض الأشخاص الذين تم تعينهم، مثل حاكم مصرف لبنان، كانوا يعملون في الخارج وبمراكز مرموقة جداً، مما يطرح تساؤلات عن ترك هؤلاء مناصبهم في دنيا الإغتراب، والتي كانت تدرّ عليهم أموالاً

طائلة، من أجل أن يتبوأوا وظائفهم الجديدة في بيروت لقاء رواتب محدودة. فإن تعيين رياض سلامة حاكماً للمصرف المركزي يأتي في إطار تعزيز سيطرة رفيق الحريري على أبرز المؤسسات المالية العامة، بعدما كان قد احتفظ لنفسه بوزارة المالية وعهد بإدارتها اليومية إلى أحد مساعديه المقربين وزير الدولة فؤاد السنيورة. وكان سلامة يقيم في باريس منذ العام ١٩٧٦، وشغل مناصب عدة في شركة «ميريل لينش» الأميركية وتولى بعض مشاريع الحريري الخاصة. وقد أحيط سلامة بأربعة نواب وصفتهم المصادر المطلعة بأنهم مقربين للحريري.

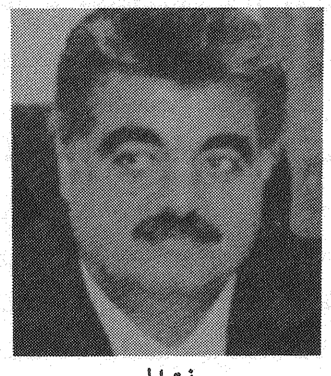
ومن الواضح أن الرابح الأكبر في معركة التعيينات كان رفيق الحريري نفسه الذي تسنى له الإمساك بالقرار المالي في لبنان، بعد أن أمسك بأهم المفاصل الإقتصادية والسياسية والإعلامية أيضاً، وذلك بالتضييق على الحريات شيئاً فشيئاً تمهيداً لخنقها، حيث سبق جلسة إصدار التعيينات قرار النيابة العامة بتعطيل جريدة «السفير» لمدة اسوع من ١٢ إلى ١٧ أيار وإحالتها على المحاكمة لأنها نشرت وثيقة اسرائيلية كان قد تقدم بها الوفد الصهيوني إلى الوفد اللبناني في إطار الجولة التاسعة من المفاضاوت العربية - الصهيونية في اميركا مما كان ينبئ بنتائج خطيرة لهذه المفاوضات. وقد رأى البعض أن السبب الأهم وراء قرار التعطيل هو قيام الجريدة بنشر تحقيق مترجم عن إحدى الصحف الأجنبية يتضمن أسراراً سعودية علي مستوى الأسرة الحاكمة في نجد والحجاز، والتي يرتبط الحريري بها ارتباطاً وثيقاً. وفي ٢٧ أيار اتخذت السلطات قراراً مشابهاً تراجعت عنه في اليوم نفسه، وكان يقضي بتعطيل جريدة «الشرق» عن الصدور لمدة اسبوع وإحالتها إلى المحاكمة لنشرها كاريكاتوراً أيمس بمقام رئيس



الياس الهراوي



نبيه بري



رفيق الحريري
من جاء بهؤلاء؟. كيف وتحت اية عناوين؟

الجمهورية. وجرى قبل ذلك تعطيل جريدة «الوطن» لمدة تزيد على الشهر. ورغم أن الهراوي كان قد أصر سابقاً على مجيء الحريري، إلا أنه سرعان ما ظهرت عليه علامات الإستياء من رئيس الحكومة الجديد بفعل الصراع على النفوذ داخل السلطة، فبدأ بالعمل على تجهيز قصر بعبدا للتخلص من أسر الحريري في مركز الرئاسة المؤقت في بيروت الغربية والذي هو في النهاية دار الحريري نفسه، واستصدر لهذه الغاية قانوناً من مجلس النواب بصرف اعتماد بقيمة ١٦ مليار ليرة لبنانية لترميم القصر الجمهوري والسراي الحكومي معاً. وكان الهرواي يسعى للتفلت من بعض القوانين الدستورية، والإمساك بالقرار الوزاري عبر ضمان أكثرية الثلثين من الوزراء، وهذا ما لم يتسن له في ظل وجود الحريري الذي بسط هيمنته على معظم الوزراء بفعل تغطيته المالية لهم. وتأتي في هذا الإطار مطالبته بتعديل اتفاق الطائف لأنه غير مقدس بنظره. وقد جاراه في ذلك الوزير بيار إدة.

وكان لترئيس الحريري وقع طيب في معظم الدوائر الغربية والرجعية العربية. وفي باريس صرح عمدة المدينة ورئيس «حزب التجمع من أجل الجمهورية» جاك شيراك، أمام عدد من المسؤولين اللبنانين الذين التقاهم هناك، «لو لم يكن الحريري موجوداً في لبنان لكان عليكم إيجاد مثيل له، ونحن نتمنى أن يكون عندنا في فرنسا رجل مثله» (٣١٤). وفي حزيران ١٩٩٣ قدم شيراك إلى لبنان في جولة واسعة التقى خلالها رئيس الحكومة ورئيس المجلس النيابي ووقع اتفاقاً على التعاون بين بلديتي بيروت وباريس، ثم زار بكركي حيث اجتمع إلى البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير الذي ذكره «بتمسك فرنسا وهذه البطريركية بتقاليد الصداقة التي تربط بينهما»، حيث تغدو زيارات كبار المسؤولين الفرنسيين إلى البطريركية المارونية «عملاً بتقليد قديم» على حد قول صفير. وقال شيراك من جهته «إن فرنسا قريبة من المسيحيين وهي تدعمهم كما كانت تفعل دائماً» مذكراً المسيحيين وقادتهم من دينيين وسياسيين بوجوب العمل على استعادة الثقة بأنفسهم في وقت كثر فيه الحديث عن الإحباط والخوف عند المسيحيين، «فمكان المسيحيين هنا وعليهم أن يثقوا بالمستقبل». وكان شيراك يرى أن استعادة الدور التاريخي لفرنسا في لبنان تتحقق باستعادة المسيحيين لدورهم المميز فيه، وذلك من خلال الإتكاء على طائفة معينة لدى المسيحيين حيث تغدو العلاقة مع هذه الطائفة «ترجمة للروابط التاريخية والقلبية في ما بيننا» كما قال شيراك في بكركي. ولذلك فإن كل من تابع عن كثب زيارة شيراك إلى لبنان لاحظ بوضوح خطاباته ونصائحه إلى اللبنانيين» وإن كان يقصد بالطبع فئة معينة، داعياً إياهم إلى التعالي فوق اليأس والإحباط ونبذ التهجير وما إلى ذلك (٣١٥). وبعد أشهر قليلة نعى البطريرك صفير لبنان للعالم إذا تراجع فيه المسيحيون أو تضاءل وجودهم بقوله: «إن مصير وجود لبنان متعلق بمصير ووجود المسيحيين، ومن دون الوجود المسيحي لا معنى للبنان» (٣١٦). وقبله دعا وزير الدولة لشؤون الثقافة والتعليم العالي في حكومة الحريري ميشال إده إلى

استعادة الدور التاريخي للموارنة في لبنان مركزاً على أولوية هذا الدور وأهميته في بناء لبنان.

في ٢٦ ربيع الاول ١٤١٤ هـ ١٣ ايلول ١٩٩٣ م وقبل ساعات من توقيع الإتفاق الخياني بين ياسر عرفات والقادة الصهاينة في واشنطن تحت اسم إتفاقية غزة - أريحا أولاً، ملأت شوارع الضاحية الجنوبية وبيروت الغربية قوات من الدرك والجيش اللبناني استعداداً لقمع المظاهرة التي كانت دعت إليها القوى والأحزاب الإسلامية والوطنية اللبنانية والفلسطينية لتنطلق من ساحة الكولا. إلا ان قوى الجيش تصدت للمشاركين القادمين من مناطق الضاحية الجنوبية في منطقة الغبيري. حيث أمطر الجنود والقناصة المتمركزون على اسطح البنايات المتظاهرين العزل بالرصاص حين وصولهم إلى جسر المطار، فسقط من جراء ذلك تسعة شهداء واربعون جريحاً، وقد شيع ثمانية من الضحايا في اليوم التالي في مأتم حافل حضره حشد من علماء الدين وما لا يقل عن مائة الف نسمة وسط صيحات الغضب والاستنكار وشعارات تنادي باسقاط رئيس الجمهورية والحكومة ومعاقبة الفاعلين. حيث أن الياس الهراوي الذي كان قد ترأس اجتماعاً امنياً مطولاً في قصر بعبدا أصرّ على منع التظاهر ولو بالقوة، إرضاء لإسرائيل واميركا، فوقعت المجزرة في حين كانت عمليات المقاومة في الجنوب ناشطة ضد الإحتلال الصهيوني ولم يكن لهذا الجيش أي دور فيها، خاصة ايام حرب الأيام السبعة التي شنتها اسرائيل بطائراتها على الجنوب اللبناني في الأسبوع الاخير من تموز ٩٣ انتقاماً لضحاياها. وزير الدفاع محسن دلول، الذي أكد في جلسة المجلس النيابي في ١٤ ايلول ٩٣ أن الجيش ينفذ الأوامر الصادرة إليه بدقة، أمر بإجراء تحقيق سريع في الأمر تطويقاً للمضاعفات الناشئة، إلا أن التحقيق وكما هو مرسوم له ألقى باللائمة على طرف ثالث كان يطلق النار على المظاهرة، وذلك في محاولة مكشوفة لتبرئة المسؤولين في السلطة والتنصل من الجريمة.

هكذا وبمثل هذه الطريقة كان يجري إحياء المؤسسات في لبنان لزمن ما بعد الحرب، في ظل الإنفصام شبه المطلق بين هموم الناس وأوضاعهم السيئة واهتمامات الرؤساء ومشاغلهم باقتسام الحصص والمغانم، دون أن يتجاوزوا في ذلك طموحاتهم الشخصية إلى ما هو أبعد أي إلى إعادة بناء الدولة على أسس ومقاييس سليمة تخفف الضرائب عن كاهل المواطنين ومعاناتهم اليومية، والذين كان عليهم وحدهم أن يدفعوا ضريبة السلم مثلما دفعوا سابقاً فاتورة الحرب، وأن يخلصوا لرؤسائهم ونوابهم ووزرائهم الذين كانوا سبب تعاستهم وشقائهم دونما التفات إلى ما قد يتسبب في إشعال حرب أخرى أو تجديد الحرب الأهلية التي انتهت وبصورة مأساوية إلى نتيجة لا غالب ولا مغلوب، وتجاهل مفضوح لكل الدماء التي أريقت تحت سيل من الشعارات الوطنية والإسلامية، أثبت أصحابها أنهم كانوا غير جديرين بحملها، وغير صادقين في ما كانوا يطلقونه في مجالسهم وعلى منابرهم وعبر إذاعاتهم من منادب وخطب يشتمون فيها الظلم والعبودية وهي تتدلى من تحت إبطهم وتختبئ بين محاسن أزيائهم الخداعة.

إن حرباً كالحرب اللبنانية تستمر خمسة عشر عاماً لجديرة أن تؤدي إلى انقلاب شامل، ليس فقط في عالم السياسة بل وأيضاً في مفاهيم الإجتماع والإقتصاد والتاريخ، أو لتبقى مستمرة. ولكن إنها الحروب اللبنانية وعلى الطريقة اللبنانية ذاتها تأكل الأخضر واليابس ثم يتربع أمراؤها على كراسي الحكم ويظن الناس بهم خيراً بعدما كانوا جربوهم للمرة الألف وعرفوهم مصدر الشرور والبلايا، وقد جاء في الحديث أن العالم إذا كان فاسقاً كان هذا عقوبة لأهل زمانه، فماذا عن فسوق الحاكم وفجوره، أية عقوبة لأي ناس لأي زمان!.

النص الحرفي للدستور حسب تعديلات ١٩٩٠

في آخر محرم ١٤١١هـ - ٢١ آب ١٩٩٠م، وبعد أشهر طويلة من الجدل السياسي والنيابي، عقد ٥١ نائباً من بقايا المجلس المنتخب عام ١٩٧٢ والذي مدد لنفسه بصورة استثنائية ثماني مرات متتالية، جلسة نيابية مطولة في ساحة النجمة، حيث تم إنجاز التعديلات اللازمة على الدستور بعد إدخال إصلاحات «الطائف» في صلب المواد الدستورية، ثم أحيل القانون إلى رئيس الجمهورية فوقعه في ٢١ أيلول. وتناولت هذه التعديلات ٣١ مادة بين تعديل وإلغاء واستحداث، بالإضافة إلى وضع مقدمة سياسية، بحيث جاءت هيكلية الدستور ومواده مفصلة على الشكل التالي (٣١٧).

مقدمة الدستور

(تعديل ١٩٩٠)

١ --لبنان وطن سيد حر مستقل. وطن نهائي لجميع أبنائه. واحداً أرضاً وشعباً ومؤسسات. في حدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف بها دولياً.

ب- لبنان عربي الهوية والإنتما. وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها. كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج- لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الإجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د- الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ- النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و- النظام الإقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز- الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة

واستقرار النظام.

ح- إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني اساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية.

ط- أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون. فلا فرز للشعب على اساس أي انتماء كان. ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي- لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

وينشر هذا القانون الدستوري في الجريدة الرسمية.

الفصل الأول في الدولة واراضيها

المادة ١: لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة. أما حدوده فهي التي تحده حالياً.

شمالاً: من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر إلى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القمر.

شرقاً: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (اورنت) مار أبقرى معيصرة - حربعاتة - هيت - ابش - فيصان على علو قريتي برينا ومطربا، وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية ثم حدود اقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية.

جنوباً: حدود قضائي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية.

غرباً: البحر المتوسط.

المادة ٢: لا يجوز التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية او التنازل عنه.

المادة ٣: لا يجوز تعديل حدود المناطق الإدارية إلا بموجب قانون.

المادة ٤: لبنان الكبير جمهورية عاصمته بيروت.

المادة ٥: العلم اللبناني أحمر فأبيض فأحمر أقساماً أفقية تتوسط الأرزة القسم الأبيض بلون أخضر أما حجم القسم الأبيض فيساوي حجم القسمين الأحمرين معاً. وأما الأرزة فهي في الوسط يلامس رأسها القسم الأحمر العلوي وتلامس قاعدتها القسم الأحمر السفلي ويكون حجم الأرزة موازياً لثلث حجم القسم الأبيض.

الفصل الثاني في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

المادة ٦: إن الجنسية اللبنانية وطريقة اكتسابها وحفظها وفقدانها تحدد بمقتضى القانون.

المادة ٧: كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون فرق بينهم.

المادة ٨: الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون ولا يمكن أن يقبض على أحد أو يحبس أحد أو يوقف إلا وفاقاً لأحكام القانون ولا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون.

المادة ٩: حرية الإعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن ايضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية.

المادة ١٠: التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة على أن تسير في ذلك وفاقاً للانظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية.

المادة ١١: اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الإفرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون.

المادة ١٢: لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الإستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون. وسيوضع نظام خاص يضمن حقوق الموظفين في الدوائر التي ينتمون إليها.

المادة ١٣: حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الإجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون.

المادة ١٤: للمنزل حرمة ولا يسوغ لأحد الدخول إليه إلا في الأحوال والطرق المبينة في القانون.

المادة ١٥: الملكية في حمى القانون فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة العامة في الأحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه منه تعويضاً عادلاً.

المادة ١٦: تتولى السلطة المشترعة هيئة واحدة هي مجلس النواب.

المادة ١٧ (تعديل ١٩٩٠): تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. وهو يتولاها وفقاً لأحكام هذا الدستور.

المادة ١٨ (تعديل ١٩٩٠): لمجلس النواب ومجلس الوزراء حق اقتراح القوانين. ولا ينشر قانون ما لم يقرّه مجلس النواب.

المادة ١٩ (تعديل ١٩٩٠): ينشأ مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الإنتخابات الرئاسية والنيابية. يعود حق مراجعة هذا المجلس في ما يتعلق بمراقبة

دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو إلى عشرة أعضاء من مجلس النواب، وإلى رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية، وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم الديني.

تحدد قواعد تنظيم المجلس وأصول العمل فيه وكيفية تشكيله ومراجعته بموجب قانون.

المادة ٢٠: السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاة وللمتقاضين الضمانات اللازمة. أما شروط الضمانة القضائية وحدودها فيعينها القانون. والقضاة مستقلون في إجراء وظيفتهم وتصدر القرارت والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني.

المادة ٢١: لكل وطني لبناني بلغ من العمر احدى وعشرين سنة كاملة حق في أن يكون ناخباً على أن تتوافر فيه الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الإنتخاب.

المادة ٢٢ (تعديل ١٩٩٠): مع انتخاب اول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

المادة ٢٣: ألغيت بالقانون الدستوري تاريخ ١٧/ ١٠ / ٢٧.

المادة ٢٤ (تعديل ١٩٩٠): يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الإنتخاب المرعية الإجراء وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ- بالتساوي بين المسيحين والمسلمين.

ب- نسبياً بين كل من الفئتين.

ج- نسبياً بين المناطق.

وبصورة استثنائية، ولمرة واحدة، تملأ بالتعيين دفعة واحدة وبأكثرية الثلثين من قبل حكومة الوفاق الوطني، المقاعد النيابية الشاغرة والمقاعد التي تستحدث في قانون الإنتخاب، تطبيقاً للتساوي بين المسيحيين والمسلمين، وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني. وتحدد في قانون الإنتخاب تحديد دقائق تطبيق هذه المادة.

المادة ٢٥: إذا حل مجلس النواب وجب أن يشتمل قرار الحل على دعوة انتخابات جديدة وهذه الإنتخابات تجري وفقاً للمادة ٢٤ وتنتهي في مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر.

الفصل الثالث

المادة ٢٦: بيروت مركز الحكومة ومجلس النواب.

المادة ٢٧: عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد او شرط من قبل

منتخبيه.

المادة ٢٨: يجوز الجمع بين النيابة ووظيفة الوزارة. أما الوزراء فيجوز انتقاؤهم من اعضاء المجلس النيابي او من اشخاص خارجين عنه او من كليهما.

المادة ٢٩: إن الأحوال التي تفتقد معها الأهلية للنيابة يعينها القانون.

المادة ٣٠ (تعديل ١٩٩٠): للنواب وحدهم الحق بالفصل في صحة نيابتهم ولا يجوز إبطال انتخاب نائب ما إلا بغالبية الثلثين من مجموع الأعضاء.

تلغى هذه المادة حكماً فور إنشاء المجلس الدستوري ووضع القانون المتعلق به موضع التنفيذ.

المادة ٣١: كل اجتماع يعقده المجلس في غير المواعيد القانونية يعد باطلاً حكماً ومخالفاً للقانون.

المادة ٣٢: يجتمع المجلس في كل سنة في عقدين عاديين، فالعقد الأول يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر آذار وتتوالى جلساته حتى نهاية شهر أيار. والعقد الثاني يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر تشرين الأول وتخصص جلساته بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل أخر وتدوم مدة العقد إلى آخر السنة.

المادة ٣٣ (تعديل ١٩٩٠): إن افتتاح العقود العادية واختتامها يجريان حكماً في المواعيد المبينة في المادة الثانية والثلاثين. ولرئيس الجمهورية بالإتفاق مع رئيس الحكومة أن يدعو مجلس النواب إلى عقود استثنائية بمرسوم يحدد افتتاحها واختتامها وبرنامجها. وعلى رئيس الجمهورية، دعوة المجلس إلى عقود استثنائية إذا طلبت ذلك الأكثرية المطلقة من مجموع اعضائه.

المادة ٣٤: لا يكون اجتماع المجلس قانونياً ما لم تحضره الأكثرية من الأعضاء الذين يؤلفونه وتتخذ القرارات بغالبية الأصوات. وإذا تعادلت الأصوات سقط المشروع المطروح للمناقشة.

المادة ٣٥: جلسات المجلس علنية على أن له أن يجتمع في جلسة سرية بناء على طلب الحكومة أو خمسة من اعضائه وله أن يقرر إعادة المناقشة في جلسة علنية في المبحث نفسه.

المادة ٣٦: تعطى الآراء بالتصويت الشفوي أو بطريقة القيام والجلوس إلا في الحالة التي يراد فيها الإنتخاب فتعطى الآراء بطريقة الإقتراع السري. أما فيما يختص بالقوانين عموماً أو بالإقتراع على مسألة الثقة فإن الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عالٍ.

المادة ٣٧: حق طلب عدم الثقة مطلق لكل نائب في العقود العادية وفي العقود الأستثنائية، ولا تجري المناقشة في هذا الطلب ولا يقترع عليه إلا بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ ايداعه أمام عمدة المجلس وإبلاغه الوزراء المقصودين بذلك.

المادة ٣٨: كل اقتراح قانوني لم ينل موافقة المجلس لا يمكن أن يطرح ثانية للبحث في العقد نفسه.

المادة ٣٩: لا تجوز إقامة دعوى جزائية على أي عضو من اعضاء المجلس بسبب الآراء والأفكار التي يبديها مدة نيابته.

المادة ٤٠: لا يجوز أثناء دور الإنعقاد اتخاذ إجراءات جزائية نحو أي عضو من أعضاء المجلس أو إلقاء القبض عليه إذا اقترف جرماً جزائياً إلا بإذن المجلس ما خلا حالة التلبس بالجريمة (الجرم المشهود).

المادة ٤١: إذا خلا مقعد في المجلس يجب الشروع في انتخاب الخلف في خلال شهرين. ولا تتجاوز نيابة العضو الجديد أجل نيابة العضو القديم الذي يحل محله. أما إذا خلا المقعد في المجلس قبل انتهاء عهد نيابته بأقل من ستة أشهر فلا يعمد إلى انتخاب خلف.

المادة ٤٢: تجري الإنتخابات العامة لتجديد هيئة المجلس في خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء مدة النيابة.

المادة ٤٣: للمجلس أن يضع نظامه الداخلي.

المادة ٤٤ (تعديل ١٩٩٠): في كل مرة يجدد المجلس انتخابه يجتمع برئاسة أكبر اعضائه سناً ويقوم العضوان الأصغر سناً بينهم بوظيفة أمين. ويعمد إلى انتخاب الرئيس ونائب الرئيس لمدة ولاية المجلس كل منهما على حدة بالإقتراع السري وبالغالبية المطلقة من أصوات المقترعين. وتبنى النتيجة في دورة اقتراع ثالثة على الغالبية النسبية، وإذا تساوت الأصوات فالأكبر سناً يعد منتخباً.

وفي كل مرة يجدد المجلس انتخابه، وعند افتتاح عقد تشرين الأول من كل عام، يعمد المجلس إلى انتخاب أمينين بالإقتراع السري وفقاً للغالبية المنصوص عنها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

للمجلس، ولمرة واحدة، بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه، وفي أول جلسة يعقدها، أن ينزع الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع اعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس، في هذه الحالة، أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر

المادة ٤٥: ليس لأعضاء المجلس حق الإقتراع ما لم يكونوا حاضرين في الجلسة ولا يجوز التصويت وكالة.

المادة ٤٦: للمجلس دون سواه أن يحفظ النظام في داخله بواسطة رئيسه.

المادة ٤٧: لا يجوز تقديم العرائض إلى المجلس إلا خطاً ولا يجوز تقديم العرائض بصورة شفوية أو دفاعية.

المادة ٤٨: التعويضات التي يتناولها اعضاء المجلس تحدد بقانون.

الفصل الرابع السلطة الإجرائية

اولاً: رئيس الجمهورية

المادة ٤٩ (تعديل ١٩٩٠): رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. يرئس المجلس الأعلى للدفاع، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

ينتخب رئيس الجمهورية بالإقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الإقتراع التي تلي. وتدوم رئاسته ست سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانتهاء ولايته. ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة وغير المانعة لأهلية الترشيح.

كما أنه لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى، وما يعادلهم في كافة الإدارات العامة أو في المؤسسات العامة أو في سائر الأشخاص المعنويين في القانون العام، مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم أو انقطاعهم فعلياً عن وظيفتهم لأي سبب كان.

المادة ٥٠: عندما يقبض رئيس الجمهورية على أزمة الحكم عليه أن يحلف أمام البرلمان يمين الأخلاص للأمة والدستور بالنص التالي: «أحلف بالله العظيم إني أحترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها وأحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه».

المادة ٥١: (تعديل ١٩٩٠): يصدر رئيس الجمهورية القوانين وفق المهل المحددة في الدستور بعد أن يكون وافق عليها المجلس. ويطلب نشرها، وليس له أن يدخل تعديلاً عليها أو أن يعفي أحداً من التقيد بأحكامها.

المادة ٥٢ (تعديل ١٩٩٠): يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالإتفاق مع رئيس الحكومة، ولا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

المادة ٥٣ (تعديل ١٩٩٠):

١ - يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت.

٢ - يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٣ - يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٤ - يصدر بالإتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة

الوزراء أو إقالتهم.

٥ - يصدر منفرداً المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٦ - يحيل مشاريع القوانين التي ترفع اليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

٧ - يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم.

٨ - يرئس الحفلات الرسمية ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

٩ - يمنح العفو الخاص بمرسوم. أما العفو الشامل فلا يمنح إلا بقانون

١٠ - يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١١ - يعرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١٢ - يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالإتفاق مع رئيس الحكومة.

المادة ٥٤ (تعديل ١٩٩٠): مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها رئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصون ما خلا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

أما مرسوم إصدار القوانين فيشترك معه في التوقيع عليه رئيس الحكومة.

المادة ٥٥ (تعديل ١٩٩٠): يعود لرئيس الجمهورية في الحالات المنصوص عنها في المادتين ٦٥ و ٧٧ من هذا الدستور الطلب إلى مجلس الوزراء حل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة. فإذا قرر مجلس الوزراء بناء على ذلك، حل المجلس، يصدر رئيس الجمهورية مرسوم الحل، وفي هذه الحال تجتمع الهيئات الإنتخابية، وفقاً لأحكام المادة الخامسة والعشرين من الدستور ويدعى المجلس الجديد للإجتماع في خلال الأيام الخمسة عشر التي تلي إعلان الإنتخاب.

تستمر هيئة مكتب المجلس في تصريف الأعمال حتى انتخاب مجلس جديد. وفي حال عدم إجراء الإنتخابات ضمن المهلة المنصوص عنها في المادة الخامسة والعشرين من الدستور يعتبر مرسوم الحل باطلاً وكأنه لم يكن ويستمر مجلس النواب في ممارسة سلطاته وفقاً لأحكام الدستور.

المادة ٥٦ (تعديل ١٩٩٠): يصدر رئيس الجمهورية القوانين التي تمت عليها الموافقة النهائية في خلال شهر بعد احالتها إلى الحكومة ويطلب نشرها. أما القوانين التي يتخذ المجلس قراراً بوجوب استعجال إصدارها، فيجب عليه أن يصدرها في خلال خمسة ايام ويطلب نشرها.

وهو يصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارت التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. وإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر القرار أو المرسوم نافذاً حكماً

ووجب نشره.

المادة ٥٧: (تعديل ١٩٩٠) لرئيس الجمهورية بعد استطلاع مجلس الوزراء، حق طلب إعادة النظر في القانون مرة واحدة ضمن المهلة المحددة لإصداره ولا يجوز أن يرفض طلبه. وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حل من إصدار القانون إلى أن يوافق عليه المجلس بعد مناقشة أخرى في شأنه، وإقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً

وفي حال انقضاء المهل دون إصدار القانون أو إعادته يعتبر القانون نافذاً حكماً ووجب نشره.

المادة ٥٨: (تعديل ١٩٩٠) كل مشروع قانون تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء مشيرة إلى ذلك في مرسوم الإحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي اربعين يوماً من طرحه على المجلس، وبعد إدراجه في جدول اعمال جلسة عامة وتلاوته فيها ومضي هذه المهلة دون أن يبت به، أن يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء.

المادة ٥٩: لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد المجلس إلى أمد لا يتجاوز شهراً واحداً وليس له أن يفعل ذلك مرتين في العهد الواحد.

المادة ٦٠: لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

اما التبعة فيما يختص بالجرائم العادية فهي خاضعة للقوانين العامة. ولا يمكن اتهامه بسبب هذه الجرائم أو لعلتي خرق الدستور والخيانة العظمى إلا من قبل مجلس النواب بموجب قرار يصدره بغالبية ثلثي مجموع اعضائه، ويحاكم أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة الثمانين ويعهد في وظيفة النيابة العامة لدى المجلس الأعلى إلى قاضٍ تعينه المحكمة العليا المؤلفة من جميع غرفها.

المادة ٦١: يكف رئيس الجمهورية عن العمل عندما يتهم وتبقى سدة الرئاسة خالية إلى أن تفصل القضية من قبل المجلس الأعلى.

المادة ٦٢: (تعديل ١٩٩٠): في حال خلو سدة الرئاسة لأي علة كانت تناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء.

المادة ٦٣: مخصصات رئيس الجمهورية تحدد بموجب قانون ولا تجوز زيادتها ولا إنقاصها مدة ولايته.

ثانياً: رئيس مجلس الوزراء

المادة ٦٤: (تعديل ١٩٩٠): رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها

ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. وهو يمارس الصلاحيات الآتية:

١ - يرئس مجلس الوزراء، ويكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

٢ - يجري الإستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ صدور مرسوم تشكيلها. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها أو اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

٣ - يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤ - يوقع مع رئيس الجمهورية جميع المراسيم ماعدا مرسوم تسميته رئيساً للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥ - يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين وطلب إعادة النظر فيها.

٦ - يدعو مجلس الوزراء إلى الإنعقاد ويضع جدول اعماله. ويطلع رئيس الجمهورية والوزراء مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث.

٧ - يتابع اعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

٨ - يعقد جلسات عمل مع الجهات المعنية في الدولة بحضور الوزير المختص.

ثالثاً: مجلس الوزراء

المادة ٦٥: (تعديل ١٩٩٠): تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. وهو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة، ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١ - وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع القوانين والمراسيم التنظيمية واتخاذ القرارت اللازمة لتطبيقها.

٢ - السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على اعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

٣ - تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٤ - حل مجلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية إذا امتنع مجلس النواب، لغير اسباب قاهرة، عن الإجتماع طوال عقد عادي أو طوال عقدين استثنائيين متواليين لاتقل مدة كل منهما عن الشهر أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا تجوز ممارسة هذا الحق مرة ثانية للأسباب

نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى .

٥ - يجتمع مجلس الوزراء دورياً في مقر خاص ويترأس رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر. ويكون النصاب القانوني لانعقاده أكثرية ثلثي اعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً. فإذا تعذر ذلك فبالتصويت، ويتخذ قراراته بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي اعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها ويعتبر مواضيع اساسية ما يلي:

تعديل الدستور، إعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الإتفاقات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر في التقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الإنتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

المادة ٦٦ (تعديل ١٩٩٠): لا يلي الوزارة إلا اللبنانيون ولا يجوز تولي الوزارة إلا لمن يكون حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة.

يتولى الوزراء إدارة مصالح الدولة ويناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين كل بما يتعلق بالأمور العائدة الى إدارته وبما خص به.

يتحمل الوزراء جماعياً تجاه مجلس النواب تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحملون إفرادياً تبعة أفعالهم الشخصية.

المادة ٦٧: للوزراء أن يحضروا إلى المجلس أنى شاؤوا أو أن يسمعوا عندما يطلبون الكلام ولهم أن يستعينوا بمن يرون من عمال إداراتهم.

المادة ٦٨: عندما يقرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء وفاقاً للمادة السابعة والثلاثين وجب على هذا الوزير أن يستقيل.

المادة ٦٩ (تعديل ١٩٩٠): ١ - تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات الآتية:

أ- إذا استقال رئيسها.

ب- إذا فقدت أكثر من ثلث عدد اعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج- بوفاة رئيسها.

د- عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ- عند بدء ولاية مجلس النواب.

و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

٢ - تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وفقاً للمادة ٦٥ من الدستور.

٣ - عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يصبح مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

المادة ٧٠: (تعديل ١٩٩٠): لمجلس النواب أن يتهم رئيس مجلس الوزراء والوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم ولا يجوز أن يصدر قرار الإتهام إلا بغالبية الثلثين من مجموع اعضاء المجلس. ويحدد قانون خاص شروط مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء الحقوقية.

المادة ٧١: (تعديل ١٩٩٠): يحاكم رئيس مجلس الوزراء والوزير المتهم أمام المجلس الأعلى.

المادة ٧٢: (تعديل ١٩٩٠): يكف رئيس مجلس الوزراء أو الوزير عن العمل فور صدور قرار الإتهام بحقه، وإذا استقال لا تكون استقالته سبباً لعدم إقامة الدعوى عليه أو لوقف المعاملات القضائية.

أ - انتخاب رئيس الجمهورية

المادة ٧٣: قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فإنه يجتمع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس.

المادة ٧٤: إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس او استقالته أو سبب آخر فلأجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون وإذا اتفق حصول خلاء الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحلاً تدعى الهيئات الإنتخابية دون إبطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الإنتخابية.

المادة ٧٥: أن المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر.

ب- في تعديل الدستور

المادة ٧٦: يمكن إعادة النظر في الدستور بناء على اقتراح رئيس الجمهورية فتقدم الحكومة مشروع القانون إلى مجلس النواب.

المادة ٧٧: (تعديل ١٩٩٠): يمكن أيضاً إعادة النظر في الدستور بناء على طلب مجلس النواب فيجري الأمر حينئذ على الوجه الآتي:

يحق لمجلس النواب في خلال عقد عادي وبناء على اقتراح عشرة من اعضائه على الأقل أن يبدي

اقتراحه بأكثرية الثلثين من مجموع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانوناً بإعادة النظر في الدستور.

على أن المواد والمسائل التي يتناولها الإقتراح يجب تحديدها وذكرها بصورة واضحة، فيبلغ رئيس المجلس ذلك الإقتراح إلى الحكومة طالباً إليها أن تضع مشروع قانون في شأنه، فإذا وافقت الحكومة المجلس على اقتراحه بأكثرية الثلثين وجب عليها أن تضع مشروع التعديل وتطرحه على المجلس خلال أربعة اشهر وإذا لم توافق فعليها أن تعيد القرار إلى المجلس ليدرسه ثانية، فإذا أصر المجلس عليه بأكثرية ثلاثة ارباع مجموع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانوناً، فلرئيس الجمهورية حينئذ إما إجابة المجلس إلى رغبته أو الطلب من مجلس الوزراء حله وإجراء انتخابات جديدة في خلال ثلاثة اشهر. فإذا اصر المجلس الجديد على وجوب التعديل وجب على الحكومة الإنصياع وطرح مشروع التعديل في مدة أربعة اشهر.

المادة ٧٨: إذا طرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور يجب عليه أن يثابر على المناقشة حتى التصويت عليه قبل أي عمل آخر. على أنه لا يمكنه أن يجري مناقشة او أن يصوت إلا على المواد والمسائل المحددة بصورة واضحة في المشروع الذي يكون قدم له.

المادة ٧٩: (تعديل ١٩٩٠): عندما يطرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور لا يمكنه أن يبحث فيه او يصوت عليه ما لم تلتئم أكثرية مؤلفة من ثلثي الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً ويجب أن يكون التصويت بالغالبية نفسها.

وعلى رئيس الجمهورية أن يصدر القانون المتعلق بتعديل الدستور بالشكل والشروط نفسها التي تصدر وتنشر بموجبها القوانين العادية ويحق له خلال المدة المعينة للإصدار أن يطلب إلى المجلس بعد اطلاع مجلس الوزراء إعادة المناقشة في المشروع مرة أخرى ويصوت عليه بأكثرية ثلثي الأصوات أيضاً.

المادة ٨٠ (تعديل ١٩٩٠): يتألف المجلس الأعلى، ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء، من سبعة نواب ينتخبهم مجلس النواب وثمانية من أعلى القضاة اللبنانيين رتبة حسب درجات التسلسل القضائي او باعتبار القدمية إذا تساوت درجاتهم، ويجتمعون تحت رئاسة أرفع هؤلاء القضاة رتبة وتصدر قرارات التجريم من المجلس الأعلى بغالبية عشرة اصوات وتحدد أصول المحاكمات لديه بموجب قانون خاص.

ج - *في المالية*

المادة ٨١: تفرض الضرائب العمومية ولا يجوز إحداث ضريبة ما وجبايتها في الجمهورية اللبنانية إلا بموجب قانون شامل تطبق أحكامه على جميع الأراضي اللبنانية دون استثناء.

المادة ٨٢: لا يجوز تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون.

المادة ٨٣: كل سنة في بدء عقد تشرين الأول تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة

ودخلها عن السنة القادمة ويقترع على الموازنة بنداً بنداً.

المادة ٨٤: لا يجوز للمجلس في خلال المناقشة بالميزانية وبمشاريع الإعتمادات الإضافية او الإستثنائية أن يزيد الإعتمادات المقترحة عليه في مشروع الموازنة او في بقية المشاريع المذكورة سواء كان ذلك بصورة تعديل يدخله عليها او بطريقة الإقتراح. غير أنه يمكنه بعد الإنتهاء من تلك المناقشة أن يقرر بطريقة الإقتراح قوانين من شأنها إحداث نفقات جديدة.

المادة ٨٥: (تعديل ١٩٩٠) لا يجوز أن يفتح اعتماد استثنائي إلا بقانون خاص.

أما إذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة فيتخذ رئيس الجمهورية مرسوماً، بناء على قرار صادر عن مجلس الوزراء، بفتح اعتمادات استثنائية أو إضافية وبنقل اعتمادات في الموازنة على أن لا تتجاوز هذه الإعتمادات حداً أقصى يحدد في قانون الموازنة. ويجب أن تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس في اول عقد يلتئم فيه بعد ذلك.

المادة ٨٦: (تعديل ١٩٩٠) إذا لم يبت مجلس النواب نهائياً في شأن مشروع الموازنة قبل الإنتهاء من العقد المعين لدرسه فرئيس الجمهورية بالإتفاق مع رئيس الحكومة يدعو المجلس فوراً لعقد استثنائي يستمر لغاية نهاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة، وإذا انقضى العقد الإستثنائي هذا ولم يبت نهائياً في مشروع الموازنة فلمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً، يصدر بناءً عليه عن رئيس الجمهورية، مرسوم يجعل بموجبه المشروع بالشكل الذي تقدم به إلى المجلس مرعياً، ومعمولاً به. ولا يجوز لمجلس الوزراء أن يستعمل هذا الحق إلا إذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً على الأقل.

على أنه في مدة العقد الإستثنائي المذكور تجبى الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والعائدات الأخرى كما في السابق وتؤخذ ميزانية السنة السابقة أساساً ويضاف إليها ما فتح بها من الإعتمادات الإضافية الدائمة ويحذف منها ما أسقط من الإعتمادات الدائمة وتأخذ الحكومة نفقات شهر كانون الثاني من السنة الجديدة على القاعدة الإثني عشرية.

المادة ٨٧: إن حسابات الإدارة المالية النهائية لكل سنة يجب أن تعرض على المجلس ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة الثانية التي تلي تلك السنة وسيوضع قانون خاص لتشكيل ديوان المحاسبات.

المادة ٨٨: لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد يترتب عليه انفاق من مال الخزانة إلا بموجب قانون.

المادة ٨٩: لا يجوز منح أي التزام او امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية او مصلحة ذات منفعة عامة او أي احتكار إلا بموجب قانون وإلى زمن محدود.

المواد ٩٠ و ٩١ و ٩٢: (الغيت هذه المواد بالقانون الدستوري الصادر في ٩ / ١١ / ١٩٤٣).

المادة ٩٣: ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧.

المادة ٩٤: ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في ٩/١١/١٩٤٣.

المادة ٩٥: على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلس النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

وفي المرحلة الإنتقالية:

ا - تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.

ب - تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الإختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الإختصاص والكفاءة.

المادة الثانية: ألغيت كل الأحكام الإشتراعية المخالفة لهذا القانون الدستوري.

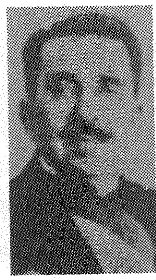
المادة الثالثة: ينشر هذا القانون الدستوري في الجريدة الرسمية.

مختصر تاريخ الرؤساء

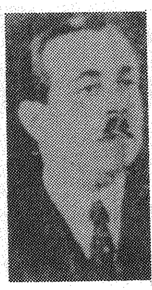
إن السِّمات العامة لرؤساء لبنان الذين تعاقبوا على سدة الرئاسة منذ العام ١٩٢٦، تمثلت في محاربة الإسلام والمسلمين بكل الطرق والوسائل، والمتاجرة بالنفوذ، وكثرة الفضائح، والإستئثار بالسلطة، واستثمار للمركز إلى أقصى حد ممكن، وتزوير إرادة التمثيل الشعبي، وإختلاس الأموال، وعقد الصفقات السرية والمشبوهة مع الأجانب، والبحث عن الحلفاء في الخارج، والإستقواء بالأساطيل والجيوش المعادية، والتركيز على بدعة لبنان الماروني.



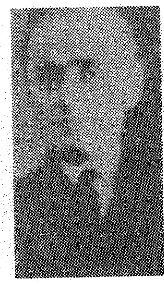
شارل دباس:
اقومية اللبنانية



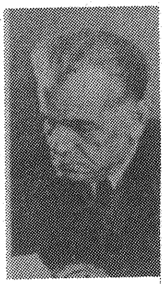
حبيب باشا السعد



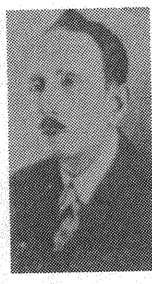
الفرد نقاش



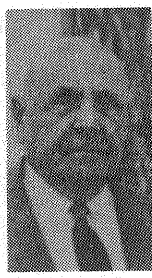
إميل إده: لبنان جزيرة
مسيحية فرنسية



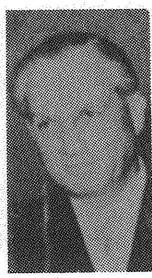
ايوب ثابت: تعزيز
الوجود المسيحي



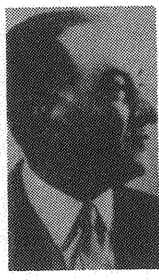
بترو طراد



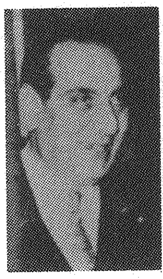
بشارة الخوري: تهجير
ابناء جبل عامل



كميل شمعون:
الدستور لا يُمسّ



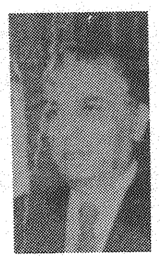
فؤاد شهاب: موْرنة
لبنان وربطه بالغرب



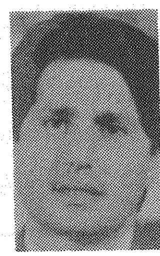
شارل حلو: لبنان
الكاثوليكي



سليمان فرنجية:
حملة صليبية



الياس سركيس:
المؤامرة الخفية



امين الجميل:
حرب التجويع



الياس الهراوي:
الشرقية عاصمة لبنان

كلمة أخيرة
الشجرة الخبيثة والحسم المطلوب

★ أعيدوا الأمور إلى نصابها

إن استغلال الطواغيت للجماهير سُنّة درج عليها الحكام وأراذل الملوك منذ القدم. وقبل أن تستفيق الشعوب من كبوتها، كان هؤلاء الظلمة وأعوانهم، يسعون كل على طريقته، إلى الإستئثار بالسلطة وفرض أنظمة ومعتقدات باطلة على عامة الشعب، وإجبار الآخرين على الخضوع لمشيئة الحاكم عن طريق البطش والإرهاب واستعمال وسائل القوة المتوفرة على أنواعها. وكان الحكام يفعلون ذلك عادة تحت شعارات براقة تخفي أكثر مما تظهر، عنوانها العريض نشر الحضارة والرفاهية والمحافظة على رخاء وحياة الناس وضمان سلامة الدولة وأمنها أيضاً. وتحت هذه العناوين أشعلوا الحروب وذبحوا الملايين، حتى جرت الدماء أنهراً، وكثيراً ما تبقى هذه المجازر متواصلة حتى ينهض الحق بسيفه فيقتص من الظالمين ويعيد الأمور إلى نصابها.

هكذا وبنفس المفاهيم والشعارات أرادات المارونية أن تفرض نفسها على لبنان، كقاعدة ونظرية وممارسة للحكم والسياسة، فأفسدت وخربت ودمرت، ولذا فإنه من الضروري محاكمتها وإبعاد رموزها عن الحكم، لكي يتسنى للشعب أن يقرر مصيره بيده واختيار من يراه أهلاً لتولي الحكم وتحمل المسؤولية في جو حرّ وآمن، إذ أن دماء الشعوب وأموالها وأعراضها ليست نهباً لكل طامع، ولا ينبغي أن تكون كذلك، فمن ولغ في دماء المسلمين أو سلب أموالهم أو استحل أعراضهم، فإنما جزاء الذين يسعون في الأرض فساداً أن يقتّلوا أو يصلّبوا أو ينفوا من الأرض، حسبما ورد في القرآن الكريم، ولا يكفي ابداً انتزاع ما بأيديهم من سلطان يعتبرونه حقاً لهم، وهو في الحقيقة ليس كذلك.

ثم إن لبنان، هذه البقعة الجريحة من العالم الإسلامي، هي إحدى أهم المواقع الإسلامية التي ورثها أبناء هذه الأمة عن أجدادهم، والتي لا يجوز لأحد أن يفرط بشبر منها. كما لا يملك أي كان أن يساوم على قطعة ولو صغيرة منها، وليس من حق المسلمين أن يكونوا غير مبالين تجاه خضوعها لمن هم دونهم، أو التسليم بالأمر الواقع، أو القبول بما تفرضه عليهم الدوائر الإستعمارية وعملاؤها في الداخل. وعلى هذا الأساس يصبح من واجب المسلمين تحرير جميع المناطق التي خسروها في مواجهتهم الطويلة مع أصحاب المشروع الماروني، وبالتالي إخراجهم من حيث أخرجوهم، حتى تعود راية الإسلام خفاقة عالية فوق بيروت الشرقية وجونية وأنحاء كسروان وجبيل والبترون والمتن وجزين، وفي كل موقع أو حي أو شارع خاضع للسيطرة المارونية. فإن وجود أي أقلية غير مسلمة في أوطان المسلمين وديارهم لا يعني أبداً أن تتحول هذه

الأوطان إلى كيانات غريبة منفصلة عن جسم الأمة، أو أن تصبح هذه الديار بؤر إرهاب وعوامل استنزاف ضد مقدرات البلاد وشعبها، أو أن تكتسب هوية «مميزة» مخالفة لهوية الأمة وتوجهاتها، فتغدو بالتالي خطراً على السلامة العامة، مما يعني قيام مراكز نفوذ لأعداء الأمة في عقر دارها. على العكس فإن وجود الموارنة أو غيرهم على الأرض الإسلامية هو مرتبط بمدى استعداد هؤلاء لتقبل فكرة الحكم الإسلامي وخضوعهم له، فإن أبوا فعلى المسلمين أن يقاتلوهم حتى يعودوا إلى رشدهم، أو يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون، لكي لا يكون هناك جماعات منحرفة أو متآمرة تغرس راياتها في أصقاع المسلمين وبلادهم بحجة الحفاظ على وجودها وتمايزها ودورها، فتتحول الدولة دولاً والدين أدياناً، وتصبح الأمة مجزأة الهوية فاقدة لعناصر وحدتها واستقرارها.

★ مسألة الحكم

إن كل الفتن والمشاكل والحروب التي شهدتها الساحة الإسلامية في لبنان أو غيره، إنما هي وليدة هذه الرؤيا الآثمة التي تعطي لغير المؤمنين بالإسلام حق التصرف في الشؤون والقضايا التي تتعلق بالمصلحة العامة للمجتمع الإسلامي، والتي يحصد نتائجها أفراد المجتمع قاطبة. من هنا تصبح قضية الحكم مسألة حساسة ودقيقة وهي في غاية الأهمية. فإن حجم المؤامرة وأدواتها ورموزها وما جنته على هذا البلد من كوارث وويلات كادت تقضي على الوجود الإسلامي فيه نهائياً، فانحسر المد الإسلامي عن كثير من المناطق، كل هذا يستوجب قيام حكومة اسلامية صحيحة تعيد نشر الإسلام وتعمل لتثبيت دعائمه من جديد.

ثم إن قيادة المسلمين ليست موكلة إلى كل من يريد أن ينصب نفسه بالقوة أو عن طريق الأجنبي وصياً على البلاد والعباد. فليس من العدل والإنصاف أن يُطلب من هؤلاء الناس أن يتحملوا قانوناً ظالماً لا يرونه حقاً بحكم دينهم، أو أن يغيروا عقيدتهم ابتغاء مرضاة حكامهم، وينفذوا بأيديهم قانوناً ظالماً لا يتفق مع مبادئ إسلامهم. كما أنه ليس من حق هذه الأقليات المنتشرة في طول العالم الإسلامي وعرضه أن تطالب المسلمين بتبديل دينهم وعقيدتهم لأجلها. على أنه لا مانع اطلاقاً في أن يكون للنصارى حق الاقتضاء فيما بينهم بموجب قانون أحوالهم الشخصية، أما قانون الدولة العام فيجب أن يكون اسلامياً.

كما أن تعدد «الطوائف»، كما يقولون، لا يبرر للمسلمين أن ينبذوا دينهم أو يخلفوه وراء ظهورهم، بل إن هذه «التعددية» من شأنها أن تخلق حاجة ماسة وضرورة لا غنى عنها لتطبيق الحكم الإلهي العادل، ما دام أن كل طائفة ترفض الخضوع لغيرها، فليكن الخضوع لله الواحد الأحد. فإذا كان البعض يحتج بأن «تعددية الطوائف» في لبنان لا تسمح بإقامة حكم إسلامي، على هؤلاء أن يدركوا أن نفس هذه «التعددية» هي التي تفرض اللجوء الى تبني هذا الحل، فهي بحد ذاتها السند والحجة والدليل القاطع

على صحة الطرح الإسلامي في هذا البلد الذي يشكل بفعل تركيبته «التعددية» أرضاً خصبة لذلك، حتى غدا مؤهلاً قبل غيره ومحتاجاً أكثر من أي وقت مضى إلى تطبيق الحكم الإسلامي الذي لا يجور ولا يظلم أحداً، والذي يجعل جميع الطوائف بمأمن من كل أنواع الفتن والشرور.

وبعد فليس في لبنان طوائف وفرق كما يزعمون، إنما هناك أكثرية اسلامية تخضع لحكم الأقلية المسيحية، ويستهدفها المشروع الماروني بالإبادة.

من هنا فإنه لا يوجد أي مبرر لاستمرار هذا الحكم الذي يتبع سياسة التمييز بين أبناء الوطن الواحد، حتى استطاع أن يضرب الطوائف بعضها ببعض وكاد يدمرها ويفنيها عن بكرة أبيها. كما أن أي حكم غير إسلامي لن يستطيع أن يقدم حلولاً ناجعة لما يعانيه هذا المجتمع من مشاكل وأزمات، ذلك أن مجاري الأمور والأحكام هي على أيدي العلماء بالله الأمناء على حلاله وحرامه، وليست على أيدي غيرهم من الطغاة والجهلة، وسائر الفرق الضالة التي لا هم لها إلا إضلال الناس واستغلالهم لصالحها.

والإسلام في الواقع لا يمكن أن يكون مجرد حل لمشكلة أوجدها غيره، أو أن تقتصر وظيفته على تقديم حلول معينة لأزمة طارئة، فيلجأ إليه الإنسان عند الحاجة ثم يرمي به بعد ذلك. بل إن غيابه عن الساحة هو الذي يتسبب بكل المشاكل والأزمات. فليحكم الإسلام اولاً وليأخذ طريقه إلى الحياة، ثم ليبحث الباحثون هل ثمة مشكلة تنتج عن هذا الحكم؟

ولهذا فإن الله أدب عباده المؤمنين بحثه إياهم على اتباع ما أنزل إليهم ومجانبة من هم دونه من أهل البدع ورايات الضلال، فلم يجز لهم الإختيار بأهوائهم ولم يقبل منهم إلا اتباع أمره واجتناب نهيه على أيدي من اصطفاه من الأنبياء والرسل، وحرم عليهم صراحة القبول بغير الإسلام، وحذرهم من مغبة ذلك لأن من طبيعة الأنظمة الوضعية نشر الظلم والإستبداد أينما حلت وكيفما حكمت.

تبقى نقطة أخرى تجدر الإشارة إليها، وهي أن الإسلام لا يختص بطائفة معينة أو بقطعة أرض محددة، وإنما هو للعالم أجمع. فهو إذن نظام عالمي شامل تستطيع جميع الطوائف والشعوب أن تعيش في ظله بأمان وسلام. وأهم ما في الموضوع ألا يطرح هذا الإسلام بطريقة عصبية أو طائفية، مما يخلق حالة من النفور والعداء ضده، بل لا بد من طرحه بصورة شمولية عالمية لكي يجد طريقه إلى جميع الشعوب التي سوف تجد في ظله ملاذها الآمن وركنها الوثيق، بعدما تخبطت طويلاً في ظل هذه الأنظمة الجاهلية التي لم تزدها إلا ضلالاً وبعداً عن الحق. وكانت عند كل منعطف تخسر قدراً هائلاً من أبنائها وثرواتها دون الحصول على شيء مما تريده وترغب في تحقيقه.

وإذا تجاوزنا الواقع اللبناني إلى غيره، نجد أن سائر الأمم والأقوام تعاني الشيء ذاته، وإن بنسب

متفاوتة، حتى لقد اقتنع كثير من حكماء هذا العالم وفلاسفته بصوابية الحكم الإسلامي وأحقيته، وأدركوا أن لا مناص من اللجوء إليه والعيش تحت كنفه، إذ أن الإنسان لوحده لا يستطيع مهما أوتي من العلم والمعرفة أن يبتكر نظاماً عادلاً يمنع تجاوز الأفراد والدول والحكومات على بعضها البعض، لأن الإنسان ناقص بحد ذاته، والكمال لا يصدر عن الناقص: إذ أن فاقد الشيء لا يعطيه. فلا بد والحالة هذه أن يأتي النظام من فوق، من عند الذي خلق السموات والأرض ومن فيهن، وخلق الإنسان وفطره على الإيمان: ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾.

إن كل انواع البدع المنتشرة اليوم في أنحاء العالم، والتي تحمل أسماء وعناوين شتى، من ديمقراطية وتقدمية وعلمانية واشتراكية وقومية ووطنية، ليست في الحقيقة إلا مجرد شعارات زائفة غايتها أن تبرر للحكام والأنظمة تسلطهم على شعوبهم، وهي لم تكن إلا لفصل الإنسان عن فطرته وصوت الله في ضميره. وهكذا طال البلاء، واستشرت الأوبئة، وتعددت الأزمات، وظهر الفساد في البر والبحر، كل ذلك بما كسبت أيدي الناس، وما جناه هؤلاء على أنفسهم، حتى مُلكت عليهم الأوطان، وأُخذوا بالفتن والحروب، وصاروا يفتقرون إلى من يحقق لهم أمناً وسلاماً. وما سُلبوا ذلك إلا لأنهم تفرقوا عن الحق، وحادوا عن جادة الطريق، ومكّنوا الظلمة منهم، يسيرون في الشهوات ويعملون بالشبهات، ابتغاء منفعة عاجلة لهم. وقد تحول هؤلاء الأبالسة إلى ذئاب بشرية ينهشون في جسم الأمة، فتكالبوا على جميع من في عهدتهم وتحت وصايتهم، وصار يغزو بعضهم بعضاً، وطالوا كل ما وقع تحت أيديهم الشريرة بفعل ما كسبوا من أموال ومقدرات تخولهم حق السلطة لتولي أمور الناس وتصريف شؤونهم وقضاياهم في غير وجهها الصحيح.

ولئن طال ليل الأزمات، فإن بزوغ الفجر آتٍ لا محالة، وتبقى الآمال معقودة على هذه الشعلة المقدسة، هذه الصحوة الإسلامية التي تعم العالم أجمع. ومهما طال الإنتظار، وأظلمت السجون، فلسوف تشرق شمس الإسلام، إن عاجلاً أو آجلاً، ليضيء الله بها أرجاء هذه المعمورة التي ما زالت ترزح تحت نير الظلم والعبودية. ﴿إن ينصركم الله فلا غالب لكم وإن يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده وعلى الله فليتوكل المؤمنون﴾.

مصادر ومراجع الكتاب

مصادر الفصل الأول

١ - بطرس ضو: «تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري من مار مارون الى ماريوحنا مارون: ٣٢٥ - ٧٠٠م» بيروت، دار النهار، ١٩٧٠، الجزء الأول.

وأيضاً: محمد علي مكي: «لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني ٦٣٥ - ١٥١٦م» بيروت ١٩٧٧ ص ٤٩.

٢ - كمال صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». بيروت ١٩٦٧، دار النهار للنشر ص ٢٠.

٣ - د. أسد رستم: «كنيسة مدينة الله انطاكية العظمى». جزء ٢ ص ٥٣ - ٥٧ و أيضاً: مكي «لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني» ص ٥١.

٤ - مكي: مرجع سابق. ص ١٧ - ١٨ و ٥١.

٥ - نفس المصدر.

٦ - نفس المصدر ص ٥٢.

٧ - فيليب حتي: تاريخ لبنان. ص ٣٠٤. ويوسف مزهر: «تاريخ لبنان العام» ص ١٨٣. وأيضاً: مكي. ص ٤٦ - ٤٧.

٨ - إيليا حريق: «التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث» ص ٨٠ و ٩٢.

٩ - هاني فارس: «النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث». الأهلية للنشر والتوزيع. بيروت ١٩٨٠ ص ١٣٣.

١٠ - مكي: مصدر سابق ص ١٢ - ١٤.

١١ - نفس المصدر ص ٢٨ - ٣٠.

١٢ - دريان: «البراهين الراهنة في أصل المردة والجراجمة والموارنة» ص ٨٥.

١٣ - يوسف مزهر: مصدر سابق ص ١٧٦.

١٤ - وليد فارس: «التعددية في لبنان» ص ٧٩ الكسليك ١٩٧٩. وأيضاً بطرس ضو: «تاريخ الموارنة...». ج ٣. ص ٢٧٩.

١٥ - وليد فارس: «التعددية في لبنان» ص ٤٣.

١٦ - نفس المصدر ص ٣٨.

١٧ - ذكره إيليا حريق: «التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث». ص ٩٩.

١٨ - البلاذري: «فتوح البلدان». جزء ٢ ص ١٨٩. بيروت ١٩٥٧.

١٩ - مكي ص ٣٩ و ٥٣ نقلاً عن محمد كرد علي: «خطط الشام». ج ١.

٢٠ - مكي ص ٤١ - ٤٢ و ٥٣ نقلاً عن البلاذري.

٢١ - نفس المصدر ص ٤١.

٢٢ - نفس المصدر ص ٤٢ - ٤٣.

٢٣ - نفس المصدر ص ٤٣ - ٤٦ و ٤٩.

٢٤ - نفس المصدر ص ٣٩ - ٤٠.

٢٥ - «السفير» في ١١ - ١٠ - ١٩٨٠.

٢٦ - بطرس ضو: «تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري». مصدر سابق. ص ٢٩٤.

٢٧ - نفس المصدر ص ٣٦٤ و ٣٠٤ - ٣٠٥.

٢٨ - نفس المصدر ص ٣٦٥ و ٣٦٦.

٢٩ - بطرس ضو: «تاريخ الموارنة الديني والسياسي...». ص ٣٦٧.

٣٠- ضو: «تاريخ الموارنة الديني والسياسي...». مصدر سابق. ص ٣٠٩-٣١٣.
٣١- بطرس ضو، مرجع سابق ص ٣٨٩-٣٩٠ و ٤٠٥.
٣٢- من محاضرة لبطرس ضو في ٨ شباط ١٩٧٧. عنوانها: موارنة الغد على ضوء تاريخهم».
٣٣- «خطط الشام» محمد كرد علي - جزء ١ ص ١٨٠ - مكتبة النوري دمشق.
٣٤- نفس المصدر.
٣٥- طنوس الشدياق «أخبار الأعيان في جبل لبنان». مكتبة العرفان ١٩٥٤م. جزء ٢. ص ٢٧٨.
٣٦- نفس المصدر ص ٢٨١-٢٨٤.
٣٧- راجع حول هذا الانذار كتاب شلو برغر: احداث بيزنطية والصليبين.
٣٨- محمد علي مكي - مرجع سابق ص ٨٨.
٣٩- نفس المصدر ص ٩١-٩٢.
٤٠- نفس المصدر ص ٩٤.
٤١- يواكيم برنز: «بابوات من الحي اليهودي». ترجمة الاستاذ خالد أسعد عيس. دار حسان للطباعة والنشر، دمشق ١٩٨٣. ص ٢٥.
٤٢- نفس المصدر ص ٢٨.
٤٣- نفس المصدر ص ٤٩.
٤٤- نفس المصدر ص ٦١.
٤٥- «الخطر اليهودي». بروتوكولات حكماء صهيون - إعداد محمد خليفة التونسي. بيروت ١٩٨٢ ص ١٦٨.
٤٦- «بابوات من الحي اليهودي» مصدر سابق. ص ٦٣.
٤٧- نفس المصدر ص ٦١.
٤٨- نفس المصدر ص ٨٧-٨٨.
٤٩- نفس المصدر ص ١٥١-١٥٤.
٥٠- نفس المصدر ص ١٥٩.
٥١- نفس المصدر ص ١٦٤-١٦٥.
٥٢- نفس المصدر ص ١٦٧.
٥٣- نفس المصدر ص ١٦٨.
٥٤- نفس المصدر ص ١٧١.
٥٥- نفس المصدر ص ١٧٢.
٥٦- نفس المصدر ص ١٨٧-١٩٠ و ١٩٨-١٩٩.
٥٧- نفس المصدر ص ٢٣٩.
٥٨- ول ديورانت: «قصة الحضارة».
٥٩- «بابوات من الحي اليهودي» ص ٢٤٤.
٦٠- غارودي: من انفصال الغرب الى حوار الحضارات ص ١٠٨.
٦١- لورغا: تاريخ الصليبيين المختصر، ص ١٥.
٦٢- محمد علي مكي مرجع سابق.
٦٣- Ency Brit - 1960 Vol6.p771

٦٤ - محمد علي مكي - لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني - مرجع سابق ص ١٠٨ - ١٠٩.

٦٥ - Luke. p81.

٦٦ - EnciBrit 11 th Ed. 1911 Article: Crusade.

٦٧ - كمال صليبي، تاريخ لبنان الحديث. مصدر سابق، ص ٢١٠.

٦٨ - Ibid.

٦٩ - وليد فارس: التعددية في لبنان - الكسليك - ١٩٧٩م ص ٦٧.

٧٠ - نفس المصدر ص ٦٨.

٧١ - نفس المصدر.

٧٢ - نفس المصدر ص ٦٠ - ٦٢.

٧٣ - «عودة النصارى الى جرود كسروان» بقلم الخوري جرجس زغيب خادم حراجل ١٧٠١ - ١٧٢٩. نشره وعلق حواشيه الخوري بولس قرألي. منشورات جروس برس. ص ٢ - مؤسسة خليفة للطباعة، بولفار الدورة بيروت.

٧٤ - النشرة المزدوجة من محاضرات دار الندوة: ٥ و ٦، السنة الثانية بيروت في ٢١ حزيران ١٩٤٨ ص ١٦٧، ١٦٩. وقد ورد التصريح في ٩ شباط ١٩٤٨ بمناسبة عيد مار مارون.

٧٥ - مجلة «المسيرة» الناطقة باسم القوات الكتائبية في ١٨ تشرين الثاني ١٩٨٢.

٧٦ - كمال صليبي، الموارنة صورة تاريخية، بيروت ١٩٧٠ ص ١٣١ - ١٤٣ في النسخة الأجنبية.

٧٧ - كمال صليبي: «منطلق تاريخ لبنان». ص ٩٢.

٧٨ - قسطنطين بتكوفتش: «لبنان واللبنانيون». دار المدى للطباعة والنشر. بيروت ١٩٨٦. ص ٤٦.

٧٩ - المطران يوسف دريان: «نبذة تاريخية في أصل الطائفة المارونية». ص ٦٧.

٨٠ - اسطفان الدويهي: «تاريخ الأزمنة». طبعة الأباتي بطرس فهد ١٩٧٦. ص ١٠٤.

٨١ - محمد علي مكي: مرجع سابق. ص ١١٢ - ١١٣.

٨٢ - محمد فريد بك المحامي: «تاريخ الدولة العلية العثمانية». دار النفائس. بيروت ١٩٨١. ص ٦٩.

٨٣ - سعيد عاشور «الحركة الصليبية». الجزء الأول ص ٢٤٣. القاهرة ١٩٦٣.

٨٤ - نفس المصدر ص ٢٤٤.

٨٥ - ابن الأثير «الكامل في التاريخ». المجلد العاشر ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

٨٦ - ابن العبري الملطي: تاريخ مختصر الدول، ص ١٩٧.

٨٧ - نقلاً عن عاشور، مرجع سابق، ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

٨٨ - محمد فريد بك المحامي. مرجع سابق ص ٧٤.

٨٩ - لحد خاطر: «لبنان والفاتيكان». ص ٦٩.

٩٠ - بطرس ضو: «تاريخ الموارنة...» مرجع سابق ص ٣٨٢.

٩١ - ابن الأثير: «الكامل في التاريخ». جزء ١٠. ص ٣٧٢.

٩٢ - محمد علي مكي - مرجع سابق ص ١١٥.

٩٣ - نفس المصدر ص ١١١ - ١١٢.

٩٤ - نفس المصدر نقلاً عن ابن الأثير - مرجع سابق جزء ١٠، ص ٣٤٤.

٩٥ - محمد علي مكي. مصدر سابق. ص ١١٢.

٩٦ - محمد علي مكي. مرجع سابق. ص ١١٢.

٩٧ - نفس المصدر نقلاً عن الشدياق: «أخبار الأعيان...» جزء ١ ص ٢٥٠.
٩٨ - مكي ص ١١٩ - ١٢٠ نقلاً عن: الشدياق، جزء ٢ ص ٢٩٤ وابن القلانسي: «ذيل تاريخ دمشق» ص ١٦٨ - ١٦٩. مطبعة اليسوعيين بيروت ١٩٠٨.
٩٩ - محمد علي مكي: مرجع سابق ص ١٢٢ و ١١٣.
١٠٠ - نفس المصدر، ص ١٢٨.
١٠١ - نفس المصدر ص ١٠١ و ١١١.
١٠٢ - نفس المصدر ص ١٠٤ و ١٠٥.
١٠٣ - نفس المصدر ص ١٢٩.
١٠٤ - بابوات من الحي اليهودي، مرجع سابق ص ١٤.
١٠٥ - نفس المصدر ص ٣٠٦.
١٠٦ - لحد خاطر: «لبنان والفاتيكان». ص ٦٠ مرجع سابق.
١٠٧ - نفس المصدر.
١٠٨ - نفس المصدر.
١٠٩ - نفس المصدر نقلاً عن «الجامع المفصل» ص ٢٠٠، وبولس مسعد في دليل لبنان ص ٢٧٣.
١١٠ - من مقالة «بعلبك والحروب الصليبية» للدكتور سعدون نصر الله في مجلة «نور الاسلام» العدد ٥ - ٦ أيلول ١٩٨٨.
١١١ - لحد خاطر، مرجع سابق، ص ٦١.
١١٢ - عبد الفتاح عبد المقصود «صليبية إلى الأبد»، بيروت - مكتبة العرفان - ص ١٥٢ - ١٥٣. وأيضاً محمد علي مكي. مرجع سابق ص ١٩٦.
١١٣ - الدكتور طلال عتريسي. «البعثات اليسوعية». الوكالة العالمية للتوزيع ص ٤٩ نقلاً عن: Baudicour. Louis La France en Syrie Paris 1980. p.6.
١١٤ - للاطلاع على هذه الرسالة انظر الملحق رقم ١ في:
Noel spencer the role maronite Patriarc hate in Le banese politics from 1840 to the Unpublished Master sthesis American University of Beirut, 1963. p 112 - 113.
أنظر أيضاً: René Ristelhueber, Consul de Farnce, in " traditions Francaises an Liban ". Lib. F.Alcan, paris 1918. p65 - 66.
١١٥ - لحد خاطر «لبنان والفاتيكان» مصدر سابق ص ٦١.
١١٦ - عبد الفتاح عبد المقصود، صليبية الى الأبد ص ٨٩.
١١٧ - محمد علي مكي، مرجع سابق ص ٩٩.
١١٨ - عبد الفتاح عبد المقصود. مرجع سابق ص ٩١ - ٩٢.
١١٩ - محمد علي مكي، لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني ص ٢٠٢.
١٢٠ - نفس المصدر ص ٢٠٢ و ٢٠٤.
١٢١ - لحد خاطر، لبنان والفاتيكان ص ٦١ و ٦٢.
١٢٢ - نفس المصدر، ص ٦٢.
١٢٣ - نفس المصدر ص ٦٢.

١٢٤ - اسطفان الدويهي: «تاريخ الأزمنة». ص ٦٥.
١٢٥ - نفس المصدر. ص ٦٩.
١٢٦ - نفس المصدر.
١٢٧ - طنوس الشدياق: «أخبار الأعيان في جبل لبنان» ج ١. مكتبة العرفان. ص ٢٥٦.
١٢٨ - مصطفى خالدي وعمر فروخ. التبشير والاستعمار - المطبعة العصرية - صيدا ١٩٥٣، ص ١١٥.
١٢٩ - نفس المصدر. ص ١١٤ - ١١٥.
١٣٠ - لطفي لوفينيان، الاسلام والمسيحية - لندن ١٩٤٠ م ص ١٤٢ انظر أيضاً المرجع السابق ص ١١٥.
١٣١ - توماس ارنولد، تراث الاسلام، ترجمة جرجس فتح الله دار الطليعة، بيروت ١٩٧٢ م ص ٧٨.
١٣٢ - جوستاف لوبون: «حضارة العرب»، تعريب: محمد عادل زعيتر، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤.
١٣٣ - لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني، ص ٢١١، مرجع سابق.
١٣٤ - نفس المصدر، ص ٢٠٧.
١٣٥ - جوناثان رندل: «حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي». العهد للنشر والتوزيع ١٩٨٤. ص ٥١.
١٣٦ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣». بيروت. دار النهار ١٩٧٨. ص ٢٩.
١٣٧ - زين زين: «الصراع الدولي في الشرق الأوسط». دار النهار بيروت ١٩٧٧. ص ٣٣.
١٣٨ - ياقوت الحموي: «معجم البلدان» ج ٢. بيروت ١٩٥٦. ص ٣٢ - ٣٣.
١٣٩ - الخوري بولس قرألي: «فخر الدين المعني الثاني» ص ٣٦. انظر أيضاً:
فيليب الخازن: «كسروان عبر التاريخ» ص ١٩. المطبعة التعاونية اللبنانية - حريصا ١٩٧٠.
١٤٠ - فيليب الخازن: «كسروان عبر التاريخ» ص ١٨ - ١٩.
١٤١ - المطران يوسف دريان: «البراهين الجلية» ص ٣١٥.
١٤٢ - الأب لامنس: «تسريح الأبصار فيما يحتوي لبنان من آثار» ج ١ ص ٢٤.
١٤٣ - فيليب الخازن: «كسروان عبر التاريخ». ص ٣٥.
١٤٤ - نفس المصدر. ص ٣١ و ٣٧.
١٤٥ - نفس المصدر. ص ٣٣. انظر أيضاً: منصور الحتوني: «نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية». ص ٣١.
١٤٦ - مكي. مصدر سابق. ص ٢١٨ - ٢٣٠.
١٤٧ - نفس المصدر. ص ٢٦٤ - ٢٣٠.
١٤٨ - فيليب حتي: «كسروان عبر التاريخ». ص ٣٦ - ٣٧.
١٤٩ - مكي. مصدر سابق. ص ٢٦٥.
١٥٠ - نفس المصدر. ص ٢٣٠.
١٥١ - نفس المصدر. ص ٢٤٧.
١٥٢ - لحد خاطر: «لبنان والفاتيكان» ص ١٨٥.
١٥٣ - مكي. ص ٢٦٤ و ٢٦٦.
١٥٤ - لحد خاطر. مرجع سابق، ص ١٨٥.
١٥٥ - جوناثان رندل، حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي - الترجمة العربية - تموز ١٩٨٤ م ص ٥٤.
انظر أيضاً: «الشرح المختصر في أصل الموارنة وثباتهم في الأمانة وصيانتهم من كل بدعة وكهانة» للبطريرك اسطفان الدويهي. طبعه الأباتي بطرس فهد ١٩٧٤، الجزء الثاني ص ٢٧٠.

١٥٦ - أنيس صايغ: «لبنان الطائفي» بيروت ١٩٥٥. ص ٩٣ وما بعدها.
١٥٧ - كمال صليبي: «تاريخ لبنان الحديث» ص ٢١ - ٢٢.
١٥٨ - الخوري أسقف يوسف داغر: «بطاركة الموارنة» المطبعة الكاثوليكية ١٩٥٧. ص ٤٠.
١٥٩ - طنوس الشدياق: «أخبار الأعيان في جبل لبنان» ج ٢. ص ٣٢ - ٢٣.
١٧٠ - نفس المصدر.

مصادر الفصل الثاني

١ - محمد علي مكي: «لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني». مصدر سابق. ص ٢٣٥.
٢ - كمال صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». مصدر سابق. ص ١١ - ١٢.
٣ - عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية، ص ٣٠٨. القاهرة ١٩٦٩ دار المعارف.
٤ - نفس المصدر، ص ٣١٤.
٥ - فيليب حتي: «لبنان في التاريخ». ص ٤٤٣ - ٤٤٤.
٦ - عوض، الإدارة العثمانية، ص ٣١١. مرجع سابق.
٧ - هاني فارس: «النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث». الأهلية للنشر والتوزيع بيروت ١٩٨٠ ص ١٤٣.
٨ - د. وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠» معهد الإنماء العربي. بيروت ١٩٨٢. ص ٣٩.
٩ - محمد فريد بك المحامي: «تاريخ الدولة العلية العثمانية». دار النفائس. بيروت ١٩٨١. ص ٢٠٣ - ٢٠٩.
١٠ - نفس المصدر ص ٢٢٣.
١١ - فيليب حتي: «تاريخ سوريا» جزء ٢. ص ٣١٨ - ٣٢٠.
١٢ - محمد فريد بك المحامي: «تاريخ الدولة العلية....» مصدر سابق. ص ٢٢٣ - ٢٢٩.
١٣ - نفس المصدر. ص ٢٢٩ - ٢٣٠.
١٤ - خالدي - فروخ: «التبشير والاستعمار» المكتبة العصرية. صيدا ص ٢١٣.
١٥ - محمد فريد بك المحامي. مصدر سابق ص ٢٠٦.
١٦ - التبشير والاستعمار. ص ١٣٣.
١٧ - محمد فريد بك. مصدر سابق ص ٢٤١ - ٢٤٥.
١٨ - نفس المصدر. ص ٢٥٤.
١٩ - نفس المصدر.
٢٠ - J.c- Hurewitz the middle east and North Africa in world politics' Volume 1, european expansion 1535 - 1914 New haven and London yale University press 1975.
٢١ - محمد فريد بك المحامي. مصدر سابق. ص ٢٦٠.
٢٢ - انظر المصدر (٢٠).
٢٣ - محمد فريد بك المحامي. مصدر سابق ص ٢٦٠.
٢٤ - نفس المصدر. ص ٢٧٤.
٢٥ - نفس المصدر. ص ٢٧٤ - ٢٧٥.
٢٦ - د. عبد الرؤوف سنو مقال بعنوان: «التغلغل الأوروبي في الدولة العثمانية». السفير في ٢٤ - ٣ - ١٩٨٩. ص ٩.

٢٧ - محمد فريد بك المحامي. مصدر سابق ص ٢٩٧ - ٢٩٨ و ٣٢٣ و ٣٧٩ - ٣٨١ و ٤٩١ - ٤٩٢.
٢٨ - بدر الدين السباعي: «أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا». دار الجماهير دمشق. ص ٨.
٢٩ - د. وجيه كوثراني. مصدر سابق ص ٤٣.
٣٠ - د. محمد أحمد ترحيني: «الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي». دار الآفاق الجديدة ١٩٨١. ص ٢٥٥.
٣١ - زين زين «الصراع الدولي في الشرق الأوسط» مصدر سابق، ص ٢٢.
٣٢ - خالدي - فروخ، التبشير والاستعمار، ص ١٣٣ - ١٣٤ - المطبعة العصرية صيدا ١٩٥٣.
٣٣ - نفس المصدر ص ١٣٤.
٣٤ - تاريخ المجتمع العربي. الجامعة اللبنانية - كلية الآداب. للعام الدراسي ١٩٧٨ - ١٩٧٩. تاليف الدكتورة هند فتال. ص ٦٦.
٣٥ - د. وجيه كوثراني - مرجع سابق ص ٤٢.
٣٦ - تفس المصدر ص ٤٣.
٣٧ - محمد كرد علي - خطط الشام - جزء ٣ ص ١٥٩. مطبعة النوري، دمشق ١٩٨٣.
٣٨- René Ristelhueber Traditions francaissas au Liban, Librairie Felix Alcan, Paris 1918. P96.
٣٩ - زين نور الدين زين - نشوء القومية العربية - بيروت ١٩٧٩ ص ٤٧.
٤٠ - نفس المصدر. ص ٤٨.
٤١ - جب وبوون. المجتمع اللاسلامي والغرب، ص ١٦٠ - ١٦١. مصر ١٩٧١.
٤٢ - نفس المصدر.
٤٣ - د. وجيه كوثراني - مصدر سابق ص ٤٦.
٤٤ - نفس المصدر.
٤٥- Rodinson Maxime: Islam et Capitalisme, Paris 1966, p135
٤٦ - تاريخ المجتمع العربي. مصدر سابق ص ٦٦.
٤٧ - تاريخ المجتمع العربي. مصدر سابق، ص ٦٧.
٤٨ - كمال صليبي «تاريخ لبنان الحديث» مصدر سابق. ص ١٦٩.
٤٩ - زين زين: نشوء القومية العربية. ص ٧٧.
٥٠ - هاني فارس، النزاعات الطائفية ... مصدر سابق ص ٤٦.
٥١ - نفس المصدر. انظر أيضاً الدكتور طلال عتريسي: «البعثات اليسوعية» الوكالة العالمية للتوزيع ١٩٨٧. ص ٢٦.
٥٢ - د. وجيه كوثراني مصدر سابق ص ٤٤.
٥٣- cité Par Corm Georges "Contribution à L' étude des sociétés Multiconfessionnelles" p-274
٥٤- Archives Diplomatiques: 4éne série, tome 130 janvier 1914. P. 161- 164.
٥٥ - د، وجيه كوثراني - «الاتجاهات الاجتماعية...» ص ٤٣.
٥٦ - نفس المصدر.
٥٧ - محمد علي مكي - مرجع سابق. ص ٢٦١ - ٢٦٢.
٥٨ - نفس المصدر.

٥٩ - نفس المصد. ص ٢٧٩.
٦٠ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣». دار النهار. بيروت ١٩٧٨. ص ٣١.
٦١ - الدويهي: «تاريخ الأزمنة». ص ٢٧١.
٦٢ - بولس قرالي: «تاريخ الأمير فخر الدين» ص ٩٤ و ٩٨.
٦٣ - محمد علي مكي. مصدر سابق. ص ٢٧٤.
٦٤ - بولس قرالي: المصدر السابق ص ٩٤ و ٩٧.
٦٥ - عبد العزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سوريا - القاهرة ١٩٦٩. ص ٢٢٤.
٦٦ - محمد جابر آل صفا: «تاريخ جبل عامل». ص ٨١.
٦٧ - د. وجيه كوثراني مصدر سابق ص ٢٢.
٦٨ - د. وجيه كوثراني ص ٢٥ مرجع سابق.
٦٩ - نفس المصدر ص ٢٦.
٧٠ - نفس المصدر.
٧١ - نفس المصدر ص ٢٧.
٧٢ - نفس المصدر. ص ٢٧-٢٨.
٧٣ - نفس المصدر. ص ٣٧.
٧٤ - محمد جابر آل صفا. مصدر سابق. ص ٢٥ - ٢٦.
٧٥ - محمد جابر آل صفا - مصدر سابق ص ١١١ - ١١٣.
٧٦ - نفس المصدر ص ١٠٤ و ص ٨٨ - ٩٦.
٧٧ - نفس المصدر. ص ١٧ - ١٨.
٧٨ - نفس المصدر. ص ١٩.
٧٩ - نفس المصدر. ص ١٠.
٨٠ - كمال صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». مصدر سابق ص ١٢ - ١٣. وأيضاً وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية - السياسية...» مصدر سابق ص ١٥.
٨١ - صليبي: ص ١٣. وكوثراني: ص ١٦.
٨٢ - من محاضرة للأب بطرس ضو ألقاها في ٨ شباط ١٩٧٧ مرجع سابق.
٨٣ - كوثراني: المصدر السابق. ص ١٨.
٨٤ - نفس المصدر. ص ١٩.
٨٥ - نفس المصدر. ص ٢٠.
٨٦ - محمد جابر آل صفا: «تاريخ جبل عامل» ص ٨١.
٨٧ - كوثراني: المصدر السابق. ص ٣٣.
٨٨ - عبد العزيز محمد عوض: «الإدارة العثمانية». مصدر سابق. ص ٦٢.
٨٩ - كوثراني: ص ١٧. وكمال الصليبي: ص ١٢ - ١٣.
٩٠ - إيليا حريق: «التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث». ص ٢٩.
٩١ - نفس المصدر. ص ٧٠ و ٧٥.
٩٢ - عادل اسماعيل: «تاريخ لبنان». جزء ٤. ص ١٢٤.

٩٣ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان..» ص ٢٠.
٩٤ - فؤاد قازان: «لبنان في محيطه العربي».
٩٥ - الخوري جرجس زغيب: «عودة النصارى الى جرود كسروان». نشره الخوري بولس قرألي. ص ٣٠٢.
٩٦ - صليبي: «تاريخ لبنان..» ص ٣٤.
٩٧ - نفس المصدر. ص ٢٠.
٩٨ - نفس المصدر. ص ٢٠ - ٢٢.
٩٩ - نفس المصدر. ص ٣٦.
١٠٠ - عادل اسماعيل: «تاريخ لبنان». جزء ٤. ص ١٢٤.
١٠١ - من محاضرة للدكتور وجيه كوثراني ألقاها في ٧ نيسان ١٩٨٥ في مركز «الإتحاد اللبناني للطلبة المسلمين». بيروت.
١٠٢ - «عودة النصارى الى جرود كسروان». نشره وعلق حواشيه: الخوري بولس قرألي، منشورات جروس - برس. ص ٣٩.
١٠٣ - نفس المصدر. ص ٣٩ - ٤٠.
١٠٤ - نفس المصدر. ص ٤٨.
١٠٥ - نفس المصدر. ص ٤٨.
١٠٦ - نفس المصدر.
١٠٧ - نفس المصدر.
١٠٨ - عبد العزيز سليمان نوار: «وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ - ١٩٢٠» جامعة بيروت العربية ١٩٧٤. ص ٥١.
١٠٩ - كمال صليبي: «الموارنة صورة تاريخية». دار النهار ١٩٧٠ ص ٢٣ - ٣٤.
١١٠ - كمال صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٧٠.
١١١ - بولس قرألي: «فخر الدين ودولة توسكانة» ج ٢. ص ٤٠.
١١٢ - كمال صليبي: تاريخ لبنان الحديث. ص ٢٠ و ٣٢.
١١٣ - بولس قرألي: «تاريخ الأمير فخر الدين». ص ٢٦٦.
١١٤ - أنيس صايغ: «لبنان الطائفي». ص ٥٥ - ٧٧.
١١٥ - المسلمون في جبيل وكسروان - المكتبة الاسلامية الجبيلية. بيروت ١٩٨٥. ص ٣٠ - ٣٣.
١١٦ - لحد خاطر: «لبنان والفاتيكان». المخلصية ١٩٦٦. ص ١٨٩.
١١٧ - نفس المصدر.
١١٨ - نفس المصدر. ص ١٩٠.
١١٩ - عبد العزيز سليمان نوار. مصدر سابق. ص ٤٢.
١٢٠ - نفس المصدر. ص ٤٣.
١٢١ - بولس قرألي: «فخر الدين ودولة توسكانة» ج ٢. ص ١٧١ - ١٧٢.
١٢٢ - نوار. مصدر سابق. ص ٧٢.
١٢٣ - لحد خاطر: «لبنان والفاتكيان» ص ١٩١.
١٢٤ - نوار. ص ٤٥ - ٤٧. نقلاً عن بولس قرألي: «فخر الدين المعني الثاني حاكم لبنان ودولة توسكانة ١٦٠٥ - ١٦٣٥». مجمع العلوم والفنون الملكي الايطالي في رومية ١٩٣٨. ج ٢ ص ١٧٤ - ١٧٥.

١٢٥ - لحد خاطر. المصدر السابق. ص ١٩٢.
١٢٦ - نفس المصدر.
١٢٧ - نفس المصدر. ص ١٩٣.
١٢٨ - نفس المصدر.
١٢٩ - نفس المصدر. ص ١٩٤.
١٣٠ - عبد العزيز سليمان نوار. مصدر سابق. ص ٤٩.
١٣١ - «عودة النصارى الى جرود كسروان». مصدر سابق، ص ٩٠.
١٣٢ - نوار. ص ٥٢.
١٣٣ - أنيس صايغ: «لبنان الطائفي» ص ٨٦ - ٨٧.
١٣٤ نوار. ص ٦٠.
١٣٥ - د. ياسين سويد: «التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية» ج١. ص ١٩٢ - ١٩٣ و ٣٠٢ - ٣٠٣.
١٣٦ - لحد خاطر: «لبنان والفاتيكان». ص ١٩٥.
١٣٧ - نوار. ص ٦٧.
١٣٨ - نفس المصدر. ص ٦٨.
١٣٩ - نفس المصدر. ص ٧١.
١٤٠ - نفس المصدر. ص ٧٤.
١٤١ - نفس المصدر. ص ٧٩.
١٤٢ - نفس المصدر. ص ٧٥.
١٤٣ - لحد خاطر. مصدر سابق. ص ١٩٥.
١٤٤ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان الحديث» ص ٣٥.
١٤٥ - لحد خاطر - مصدر سابق ص ٦٧.
١٤٦ - نفس المصدر. ص ١٩٦.
١٤٧ - محمد جابر آل صفا: «تاريخ جبل عامل». ص ٨٣.
١٤٨ - نفس المصدر. ص ٨١ - ٨٣.
١٤٩ - الخوري بطرس روفايل: «اليد المارونية في ارتداد الكنائس الشرقية». ترجمة الأب اغناطيوس الخوري، المطبعة المارونية في حلب ١٩٣٦. ص ٤ - ٨.
١٥٠ - نفس المصدر. ص ٢٤ - ٢٥.
١٥١ - نوار. ص ٨٥.
١٥٢ - «عودة النصارى الى جرود كسروان». ص ٤٢ - ٤٥. ونوار ص ٨٧.
١٥٣ - عبد الفتاح عبد المقصود: «صليبية الى الأبد». مكتبة العرفان بيروت. ص ٢٤١.
١٥٤ - محمد جميل بيهم: «عروبة لبنان» ص ١٩٠.
١٥٥ - زين زين: «الصراع الدولي في الشرق الأوسط...» مصدر سابق. ص ٢٣.
١٥٦ - محمد فريد بك المحامي: «تاريخ الدولة العلية..» ص ٢٩٧.
١٥٧ - نفس المصدر. ص ٢٩٨.
١٥٨ - موريس شهاب: «دور لبنان في تاريخ الحرير». منشورات الجامعة اللبنانية. قسم الدراسات التاريخية بيروت ١٩٦٨.

ص ٣٢-٣٣.
١٥٩ - فسطنطين بتكوفيش: «لبنان واللبنانيون». مصدر سابق. ص ١٥٣.
١٦٠ - نفس المصدر. ص ٤٦.
١٦١ - إيليا حريق: «التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث». ص ٨٠ و ٩٢.
١٦٢ - كمال صليبي: «منطلق تاريخ لبنان». ص ٩٢.
١٦٣ - «واقع الدروز، معتقداتهم، خلواتهم، ادباؤهم». وضعه بالفرنسية حافظ أبو مصلح - ترجمة نازك فواز - بيروت - المكتبة الحديثة للطباعة والنشر. ص٧٨.
١٦٤ - لحد خاطر: «لبنان والفاتيكان» ص ٥٨.
١٦٥ - لحد خاطر: «لبنان والفاتيكان». ص ي.
١٦٦ - كمال صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٦١.
١٦٧ - لحد خاطر: المرجع السابق. ص ٦٢-٦٣ و ٢٩-٣٠.
١٦٨ - نفس المصدر. ص ٢٥-٢٦.
١٦٩ - كمال صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٦١.
١٧٠ - نفس المصدر.
١٧١ - كتاب السفير: «المارونية السياسية». ص ٦٤.
١٧٢ - لحد خاطر. المصدر السابق. ص ٦٥.
١٧٣ - Revue de " l´Orient chrétien" 3éme année.p4.
١٧٤ - لحد خاطر - المصدر السابق. ص ٦٥.
١٧٥ - كمال صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٦١-١٦٢.
١٧٦ - نفس المصدر. ص ٤٢.
١٧٧ - لحد خاطر: «لبنان والفاتيكان». ص ٦٦.
١٧٨ - بطرس شبلي: «البطريرك الدويهي». بيروت ١٩٧٠. ص ١٣١.
١٧٩ - زين زين: «الصراع الدولي». مصدر سابق. ص ٧٤.
١٨٠ - «تاريخ المجتمع العربي». مصدر سابق. ص ٧٥.
١٨١ - كمال صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ٤١.
١٨٢ - نوار. ص ٤٦ الوثيقة (٤).
١٨٣ - نفس المصدر. ص ٣٠٢.
١٨٤ - نفس المصدر. ص ٦٢ - الوثيقة رقم ١٠.
١٨٥ - نفس المصدر. ص ١٠٦.
١٨٦ - إيليا حريق: «التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث». ص ٨٠.
١٨٧ - نفس المصدر. ص ٨٣.
١٨٨ - هاني فارس: «النزاعات الطائفية...». ص ٤٨ نقلاً عن كمال صليبي: «الموارنة صورة تاريخية». ص ٢١-٢٢.
١٨٩ - إيليا حريق مصدر سابق. ص ٨٧.
١٩٠ - نفس المصدر، ص ١٣٤. وأيضاً كمال الصليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٦٩.
١٩١ - نوار. ص ١١٩. رقم الوثيقة ٣٠.

١٩٢ - نفس المصدر. ص١٢٨. رقم الوثيقة ٣٣.
١٩٣ - بولس مسعد ونسيب الخازن: «الأحوال التاريخية: مجموعة وثائق» المجلد الأول. مطابع سامية: بيروت ١٩٥٦. ص ٢٣١.
١٩٤ - الدويهي: «تاريخ الأزمنة». ص ٢٧١.
١٩٥ - إيليا حريق. مصدر سابق. ص ٧٢.
١٩٦ - نفس المصدر. ص٩٣.
١٩٧ - لحد خاطر. مصدر سابق. ص ٢٦ - ٢٧.
١٩٨ - هاني فارس: «النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث». ص ٤٥.
١٩٩ - نوار. ص٢٠٧.
٢٠٠ - نفس المصدر. ص ٢٣٢.
٢٠١ - طلال عتريسي: «البعثات اليسوعية» ١٩٨٧. ص٣٩.
٢٠٢ - نفس المصدر. ص٣٩ - ٤٠.
٢٠٣ - نفس المصدر. ٤٠ - ٤١.
٢٠٤ - نفس المصدر. ص٤٣.
٢٠٥ - نفس المصدر.
٢٠٦ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٦٤.
٢٠٧ - طلال عتريسي. ص ٤٤.
٢٠٨ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان الحديث» ص١٦٦.
٢٠٩ - عتريسي. ص ٤٥.
٢١٠ - نفس المصدر. ص٤٧.
٢١١ - نفس المصدر. ص ٥٠.
٢١٢ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٦٦.
٢١٣ - عتريسي. ص٤٨ - ٤٩.
٢١٤ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان...» ص١٦٦.

مصادر الفصل الثالث:

١ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان الحديث». مصدر سابق. ص ٣١ - ٣٢.
٢ - كمال الصليبي: «الموارنة صورة تاريخية». ص ٢٣ - ٢٤. بيروت ١٩٧٠. دار النهار.
٣ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ٤٢. مرجع سابق.
٤ - لحد خاطر - لبنان والفاتيكان - ص ١٩٧ - ٢٠٠. مرجع سابق.
٥ - نفس المصدر. ص١٩٧.
٦ - نوار. مصدر سابق. ص ٩١.
٧ - لحد خاطر. المصدر السابق. ص١٩٨ - ١٩٩.
٨ - نوار. ص٩٢.
٩ - نفس المصدر. ص٩٣.

١٠ - لحد خاطر. ص ١٩٧ - ٢٠٠.
١١ - نفس المصدر.
١٢ - العميد الركن ياسين سويد: «التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية». ورد في «السفير» بتاريخ ١ - ٨ - ١٩٨٨. ص ١١.
١٣ - Voleny. Voyage en Egipte et en Syrie, Paris 1956. p 243
١٤ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ٣٦ - ٣٩.
١٥ - نفس المصدر.
١٦ - محمد جابر آل صفا: «تاريخ جبل عامل». ص ٨١ - ٨٣.
١٧ - محمد فريد بك المحامي: «تاريخ الدولة العلية...» ص ٣٢٤ - ٣٢٥.
١٨ - الخوري بطرس غالب: «فرنسا صديقة ومحامية». بيروت ١٩٢٤ ص ٣٢٦ - ٣٢٧.
١٩ - محمد جميل بيهم: «عروبة لبنان - تطورها في القديم والحديث». بيروت ١٩٦٩. دار الريحاني. ص ٤١ - ٤٥.
٢٠ - كمال صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٧.
٢١ - نفس المصدر. ص ٤١.
٢٢ - أنيس صايغ: لبنان الطائفي. ص ٩١.
٢٣ - طنوس الشدياق: أخبار الأعيان في جبل لبنان: ج ١. ص ١١٢.
٢٤ - منصور الحتوني: من تاريخ لبنان: نبذة في تاريخ المقاطعة الكسروانية (بيروت، أوراق لبنانية ١٩٥٦). ص ١٤٢.
٢٥ - هاني فارس: «النزاعات الطائفية...». ص ٩٤.
٢٦ - محمد جابر آل صفا. مصدر سابق. ص ١٢٥.
٢٧ - نفس المصدر. ص ١٢٦ - ١٢٨.
٢٨ - نفس المصدر. ص ١٣٢ - ١٣٤.
٢٩ - لحد خاطر: لبنان والفاتيكان. ص ٢٠٣.
٣٠ - نفس المصدر. ص ٢٠٤.
٣١ - نفس المصدر. ص ٢٠٥.
٣٢ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ٤٦، ونوار ص ١٤٩ - ١٥٠.
٣٣ - محمد جابر آل صفا: «تاريخ جبل عامل» ص ١٧.
٣٤ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان...» ص ٤٩.
٣٥ - نفس المصدر. ص ٤٩ - ٥٠.
٣٦ - نوار. ص ٢٣ - ١٥٠ و ١٥٣.
٣٧ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان...» ص ٥٠ - ٥١.
٣٨ - نفس المصدر. ص ٤٩.
٣٩ - نفس المصدر. ص ٥٢ - ٥٣.
٤٠ - يوسف خطار أبو شقرا: «الحركات في لبنان الى عهد المتصرفية». بيروت. مطبعة الاتحاد ١٩٥٢.
٤١ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان..» ص ٥٥ - ٥٦.
٤٢ - نفس المصدر. ص ٥٦.
٤٣ - لحد خاطر: «لبنان والفاتيكان». ص ٢٠٦.

٤٤ - نفس المصدر نقلاً عن « المقاطعة الكسروانية » ص ٢٢٥.
٤٥ - نوار. ص ٢٥٥.
٤٦ - نفس المصدر. ص ٢٧٢. وكمال الصليبي: «تاريخ لبنان...» ص ٥٧.
٤٧ - نوار. ص ٢٦٦.
٤٨ - نفس المصدر. ص ٢٧٢.
٤٩ - كمال الصليبي: « تاريخ لبنان... » ص ٥٨.
٥٠ - هاني فارس: «النزاعات الطائفية...» ص ٣٦.
٥١ - د. هاني ياسين سويد: «التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية». ورد في السفير «بتاريخ ١ - ٨ - ١٩٨٨. ص ١١.
٥٢ - صليبي: تاريخ لبنان... ص ٩٠.
٥٣ - زين زين: «الصراع الدولي..» ص ٣٤.
٥٤ - نفس المصدر. ص ١٩٤ . انظر أيضاً: René Ristelhueber:les traditions francaices au Liban. p288
٥٥ - عبد الفتاح عبد المقصود: «صليبية الى الأبد». ص ٢٣٦.
٥٦ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان...» ص ٥١.
٥٧ - عبد الفتاح عبد المقصود. مصدر سابق. ص ٣٦٢.
٥٨ - نفس المصدر.
٥٩ - Franz Kobler, Napoleon and the jews (New york . 1975). p7 - 55.
٦٠ - «تاريخ المجتمع العربي». مصدر سابق. ص ٧٥.
٦١ - د. طلال عتريسي: «البعثات اليسوعية». الوكالة العاليمة للتوزيع ص ٤٩.
٦٢ - محمد كرد علي: «خطط الشام» جزء ٣. مصدر سابق. ص ١٧.
٦٣ - نفس المصدر.
٦٤ - نفس المصدر. ص ١٦.
٦٥ - نفس المصدر. ص ١٣.
٦٦ - نفس المصدر. ص ١٥.
٦٧ - محمد بك فريد المحامي: «تاريخ الدولة العلية». ص ٣٧٦.
٦٨ - نفس المصدر. ص ٣٧٨.
٦٩ - نفس المصدر. ص ٣٧٩.
٧٠ - نفس المصدر. ص ٣٧٩ - ٣٨١.
٧١ - نفس المصدر. ص ٣٨٠.
٧٢ - نفس المصدر. ص ١٧٣.
٧٣ - نفس المصدر. ص ١٧٢.
٧٤ - فؤاد أفرام البستاني: «لبنان مباحث علمية واجتماعية». الجزء الأول - المطبعة الكاثوليكية. بيروت ١٩٦٩. ص ٣٤٢.
٧٥ - « النزاعات الطائفية ... » ص ٤٩.
٧٦ - نفس المصدر. ص ١١٢.
٧٧ - منصور الحتوني. المصدر السابق، ص ٢١٦.
٧٨ - Iliya Harik politics, and change in a Traditional society - Lebanon: 1711 - 1845 (princeton, pricreton University press. 1968). p125

٧٩- فؤاد أفرام البستاني، مذكرات رستم باز- بيروت المطبعة الكاثوليكية ١٩٥٥ م، ص ١٢٧ - ١٢٩.
٨٠ - نفس المصدر.
٨١- نفس المصدر. ص ١٠ - ١٦.
٨٢-- Mansour Awand, le clerjé, Droit - il payer la capitation eL' impôt foncier? études historiques et canoniques. Beirut 1923 p 40 - 41.
٨٣ -Iliya Harik op cit. p. 232.
٨٤- صليبي: تاريخ لبنان... ص ٤٢ - ٤٣.
٨٥- نفس المصدر. ص ٤١٣.
٨٦- نفس المصدر. ص ٣٩٠ و٤٠٧.
٨٧- نفس المصدر. ص ٢٦٩ - ٢٧٠. وأيضاً: «تاريخ الدولة العلية» ص ٣٩٠. وأيضاً كمال الصليبي: «تاريخ لبنان...» ص ٥٤-٥٧.
٨٨- نوار. ص ٢٧٩.
٨٩- نوار. ص ٢٨٤.
٩٠ - نوار. ص ٢٨٦ و «تاريخ لبنان الحديث». ص ٥٩.
٩١ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ٥٩ - ٦٠.
٩٢ - نوار. ص ٣٤١.
٩٣ - كمال الصليبي - المصدر السابق. ص ٦٤.
٩٤- نوار. ص ٢٨٦ - ٣٠٦.
٩٥- نفس المصدر. ص ٢٦ و ٣٢٨ و ٣٠٦ و ٣١٦.
٩٦ - كمال الصليبي. «تاريخ لبنان الحديث، ص ٦٢ - ٦٣.
٩٧- طلال عتريسي، مصدر سابق. ص ١١٧.
٩٨ - محمد جابر آل صفا - تاريخ جبل عامل، ص ١٤٧ - ١٤٩.
٩٩ - محمد جابر آل صفا... ص ١٤٧ - ١٤٨.
١٠٠ - نفس المصدر ص ١٥٢.
١٠١-Ibid: p, 236
١٠٢- Kamal salibi Maronite Historians of Medieval Lebanon, catholic - press, 1959. p163.
١٠٣ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان الحديث» ص ٦٣ - ٦٥.
١٠٤ - نفس المصدر ص ٦٦ - ٦٧.
١٠٥ - نوار ص ٣٠٢ - ٣٠٣.
١٠٦ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان الحديث» ص ٦٨ - ٧٠.
١٠٧ - نوار ص ٣٢٢.
١٠٨ - نوار ص ٣٢٤.
١٠٩ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان...» ص ٦٨ - ٧٥.
١١٠ - نفس المصدر. ص ٦٥ و ٧٠. نوار ص ٣٣٢.
١١١ - كمال الصليبي. ص ٦٩.

١١٢ - نفس المصدر. ص ٧٦.
١١٣ - د. محمد أحمد ترحيني: «الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي». دار الآفاق الجديدة. بيروت ١٩٨١. ص ٢٥٩.
١١٤ - نفس المصدر.
١١٥ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان...» ص ٦١.
١١٦ - د. محمد أحمد ترحيني. مصدر سابق. ص ٢٥٩ - ٢٦٠.
١١٧ - الأمير حيدر الشهابي: «لبنان في عهد الأمراء الشهابيين». نشره أسد رستم وفؤاد البستاني، مطبعة الحكومة اللبنانية ١٩٢٣ ص ٨٢٥-٨٢٦.
١١٨ - عادل اسماعيل وإميل خوري: «السياسة الدولية في الشرق العربي في سنة ١٧٨٩ - ١٩٥٨»، بيروت دار النشر للسياسة ١٩٦٠ - ١٩٣٣. ص ٢٢٣ ج ٢.
١١٩ - د. محمد أحمد ترحيني. مصدر سابق. ص ٤٢٩ - ٤٣٠.
١٢٠ - نفس المصدر. ص ٢٦٣.
١٢١ - نفس المصدر. ص ٢٩٥.
١٢٢ - سميليا نسكايا: «المقدمات الاجتماعية والاقتصادية للحركة المناوئة للإقطاع في لبنان خلال القرن التاسع عشر (الميلادي)» ص ٦٥-٦٨.
١٢٣ - كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث - ص ٦١.
١٢٤ - سميليا نسكايا: «المقدمات الاجتماعية...» مصدر سابق.
١٢٥ - د. عبد الرؤوف سنو: مقال «التغلغل الأوروبي في الدولة العثمانية». السفير ٢٤-٣-١٩٨٩ ص ٩.
١٢٦ - جب وبوون: «المجتمع الاسلامي والغرب» ص ١٥٩. مصر ١٩٧١.
١٢٧ - Guys H. : Relation d´un séjour de plusieurs année à Beyrouth et dans le Liban. paris-1847. t,I. p: 56.
١٢٨ - جب وبوون، المصدر السابق ص ١٥٨ - ١٥٩.
١٢٩ - د. وجيه كوثراني. الاتجاهات الاجتماعية... مصدر سابق ص ٦٨.
١٣٠ - كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، ص ١٣٠.
١٣١ - د. وجيه كوثراني مصدر سابق ص ٤٨.
١٣٢ - نفس المصدر. ص ٤٨ - ٤٩.
١٣٣ - نفس المصدر. ص ٤٩.
١٣٤ - د. طلال عتريسي: «البعثات اليسوعية» ص ٧٧.
١٣٥ - نفس المصدر.
١٣٦ - انظر المصدر (١٢٥).
١٣٧ - زين زين - الصراع الدولي في الشرق الأوسط... مصدر سابق ص ٢٨.
١٣٨ - نفس المصدر.
١٣٩ - محمد كرد علي - خطط الشام - الجزء الثالث ص ١٦٠.
١٤٠ - خالدي - فروخ - التبشير والاستعمار - ص ١٥٠.
١٤١ - A. Ismail. documents. T. 6. p 426 ett. 7. p84.
١٤٢ - Colonel Churchill, Mont Lebanon, a ten yea year's residence from. 1842 to 1852 vol- (London 1853) p7 - 9.

١٤٣ -.Ismail documents. t. 6. p283 - 284
١٤٤ - إميل خوري وعادل اسماعيل: «السياسة الدولية» ج٣ - ص ١٢.
١٤٥ -.A. Ismail documents. T. 7 p. 39 - 40
١٤٦ -.A. Ismail documents. T.6 p. 428
١٤٧ - نفس المصدر.
١٤٨ -.john spagnolo france and ottoman, p14
١٤٩ - نوار. ص ٣٣٢ - ٣٣٦.
١٥٠ - نفس المصدر. ص ٣٤٤.
١٥١ - يوسف مزهر: «تاريخ لبنان العام». بيروت ١٩٥٦. ج١. ص ٦٠٤.
١٥٢ - عادل إسماعيل وإميل خوري. ص ٧٨.
١٥٣ - عبد العزيز سليمان نوار: «وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث» مصدر سابق.
١٥٤ - «واقع الدروز، معتقداتهم، خلواتهم...» مصدر سابق. ص ٧٧.
١٥٥ - د. وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية...» ص ٦٧.
١٥٦ - قسطنطين بتكوفيش: «لبنان واللبنانيون». مصدر سابق. ص ٤٧.

مصادر الفصل الرابع

١ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان... » ص ٧٧ - ٧٨.
٢ - نفس المصدر. ص ٧٨ - ٨٨.
٣ - نفس المصدر. ص ٧٩.
٤ - نفس المصدر.
٥ - عادل اسماعيل وإميل خوري: «السياسة الدولية...» ج ٣. ص ٢٥.
٦ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان...» ص ٨٠.
٧ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان...» ص ٨٠ - ٨١.
٨ - محمد أحمد ترحيني: «الأسس التاريخية..» ص ٢١.
٩ - مؤرخ مجهول: «حسر اللثام عن نكبات الشام». مصر ١٨٩٥. ص ٧٧.
١٠ - ترحيني: «الأسس التاريخية...» ص ٢٣.
١١ - مؤرخ مجهول. ص ٧٧.
١٢ - نوار. ص ٣٥٦ - ٣٥٨.
١٣ - نفس المصدر. ص ٣٥٩ - ٣٦١.
١٤ - د. طلال عتريسي. مصدر سابق، ص ١١٦.
١٥ - صليبي: «تاريخ لبنان...» ص ٨٤ - ٩٢.
١٦ - انطوان ضاهر العقيقي: «ثورة وفتنة في لبنان». بيروت ١٩٣٨ ص ١٠٣.
١٧ - أحمد طربين: «أزمة الحكم في لبنان». دمشق ١٩٦٦.
١٨ - د. ترحيني: مصدر سابق. ص ٣٢.
١٩ - عبد الكريم غرايبة: «سوريا في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ - ١٨٧٦». ص ٩٩.

٢٠ - فيليب وفريد الخازن: «مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ الى سنة ١٩١٠». جونية ١٩١٠. ص٨١ج١.

٢١ - ترحيني: «الأسس التاريخية...» ص ٢٩.

٢٢ - نفس المصدر. ص ٣٥.

٢٣ - صليبي: «تاريخ لبنان...». ص ٩١.

٢٤ - طنوس الشدياق: «أخبار الأعيان في جبل لبنان» ج ٢ ص ٢٧٢.

٢٥ - Iliya Harik op. cit. Appendix A. p290- 293

٢٦ - «مجموعة المحررات السياسية» ص ١٢٨. ج ١.

٢٧ - صليبي: «تاريخ لبنان...» ص ٨٨.

٢٨ - نفس المصدر. ص ٨٩.

٢٩ - نفس المصدر.

٣٠ - Malcom kerr (ed). Lebanon in the last years of feudalism,1840-1868: A contemporary Account by Antun Dahir Al´Aqiqi and other Documents (Beirut, catalic press,1959) p4-5.

٣١ - صليبي: «تاريخ لبنان...» ص ٩١.

٣٢ - نوار. ص ٣٧.

٣٣ - صليبي: «تاريخ لبنان...» ص ٩٧.

٣٤ - عادل اسماعيل وإميل خوري: «السياسة الدولية...». ص ٣٨ ج ٣.

٣٥ - انطوان عقيقي: «ثورة وفتنة..» ص ٧.

٣٦ - «السياسة الدولية...» ج ٣. ص ٣٨.

٣٧ - اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية». تحقيق فؤاد إفرام البستاني. الجامعة اللبنانية. بيروت ١٩٦٩. ص ٣٥٨. الجزء الأول.

٣٨ - «الأسس التاريخية...» ص ٤٨.

٣٩ - نفس المصدر. ص ٥٠-٥١.

٤٠ - «السياسة الدولية...» ص ٣٥. ج ٣.

٤١ - «الأسس التاريخية». ص ٥١.

٤٢ - منصور الحتوني: «نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية» بيروت ١٨٨٤. ص ٢٤٨.

٤٣ - الشدياق. ج ٢. ص ٤٩٤.

٤٤ - «الأسس التاريخية» ص ٣٥.

٤٥ - صليبي: «تاريخ لبنان...» ص ٩٩.

٤٦ - نفس المصدر.

٤٧ - يوسف مزهر: «تاريخ لبنان العام» ص ٥٧٩.

٤٨ - «مجموعة المحررات السياسية» ج ١ ص ١١٣ - ١١٤.

٤٩ - نفس المصدر. ص ١١٧.

٥٠ - A. Ismail, Documents, t. 7. p 265 - 266.

٥١ - نوار. ص ٣٧١.

٥٢ - صليبي: «تاريخ لبنان...» ص ٩٩ - ١٠٠.
٥٣ - «الأسس التاريخية..» ص ٦٤.
٥٤ - نفس المصدر. ص ٦٥.
٥٥ - سميليا نسكايا: «الحركات الفلاحية في لبنان». تعريب عدنان الجاموس. دار الفارابي. بيروت ١٩٧٢. ص ١٥٢.
٥٦ - خالدي - فروخ: «التبشير والاستعمار». ص ١٥٨ - ١٥٩.
٥٧ - «الأسس التاريخية...» ص ٦٦.
٥٨ - سميليا نسكايا: «الحركات الفلاحية في لبنان». ص ١٥٣.
٥٩ - نوار. ص ٣٧٣ - ٣٧٦.
٦٠ - نفس المصدر. ص ٣٧٨ - ٣٨٠.
٦١ - «المحررات السياسية» ص ١٣٨. ج ١.
٦٢ - نفس المصدر. ص ١٤٠.
٦٣ - نفس المصدر. ص ١٢٧.
٦٤ - صليبي: «تاريخ لبنان...» ص ١٠٠ - ١٠١.
٦٥ - «الأسس التاريخية..» ص ٦٨.
٦٦ - نفس المصدر. ص ٦٩.
٦٧ - نوار. ص ٣٨١ - ٣٨٤.
٦٨ - صليبي: «تاريخ لبنان...» ص ١٠٠.
٦٩ - «السياسة الدولية» ج ٣، ص ٤٦.
٧٠ - «الأسس التاريخية..» ص ٢٦٥.
٧١ - Noel spencer. op. cit. p 40.
٧٢ - صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٠٠ - ١٠١.
٧٣ - هاني فارس: «النزاعات الطائفية». ص ٦٢.
٧٤ - صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٠٣.
٧٥ - نفس المصدر.
٧٦ - نفس المصدر. ص ١٠٥.
٧٧ - نفس المصدر. ص ١٠٣.
٧٨ - نوار. ص ٣٨٥ - ٣٩٢.
٧٩ - نفس المصدر.
٨٠ - «الأسس التاريخية...» ص ٨٧.
٨١ - «مجموعة المحررات السياسية...» ج. ١ ص ١٨٤.
٨٢ - نفس المصدر. ص ٢٠٥ - ٢١٠.
٨٣ - «السياسة الدولية..» ج ١. ص ٥٤.
٨٤ - «الأسس التاريخية».. ص ٩٠.
٨٥ - «مجموعة المحررات السياسية» ج ١. ص ٢٠٥.
٨٦ - «السياسة الدولية». ج ٢ ص ٥٤.

٨٧ - نفس المصدر. ص ٥٥.
٨٨ - طنوس الشدياق. ج٢. ص٥٣٨ - ٥٣٩.
٨٩ - «الأسس التاريخية». ص ٩٤.
٩٠ - الشدياق. ج ٥٤. ومنصور الحنوتي: «نبذة تاريخية...» ص ٢٢٥.
٩١ - «مجموعة المحررات السياسية» ج١. ص٥٥.
٩٢ - «السياسة الدولية» ج٣. ص ٥٥.
٩٣ - اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية». ص ٣٥٩. ج١. وأيضاً انطوان العقيقي: «ثورة وفتنة...» ص ٤٨.
٩٤ - «الأسس التاريخية...» ص ٩٦ - ٩٧.
٩٥ - نفس المصدر. ص ٩٧.
٩٦ - نفس المصدر.
٩٧ - أحمد طربين «أزمة الحكم...» ص ١٨٧.
٩٨ - الشدياق. ج٢ ص ٥٤٠.
٩٩ - «الأسس التاريخية..» ص ٩٩.
١٠٠ - نفس المصدر. ص ٢٦٦.
١٠١ - «مجموعة المحررات السياسية...» ج١. ص ٢١٨ - ٢٢٧.
١٠٢ - «الأسس التاريخية...» ص ٢٩٦ - ٢٩٩.
١٠٣ - نفس المصدر. ص ١٠٧.
١٠٤ - صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٠٨.
١٠٥ - «مجموعة المحررات السياسية» ج١. ص ٢١٨ - ٢٢٧.
١٠٦ - معظم الرسائل الديبلوماسية المذكورة في هذه الدراسة تعود الي أرشيف الحكومة العامة للجزائر - سلسلة ٥ (استعمار ملف رقم ٢). وقد نشر قسماً منها جورج ايفر في «المجلة الأفريقية» ج٦١ عدد ٣٠٤ - ٣٠٥ سنة ١٩٢٠، وقامت مجلة «النهار العربي والدولي» في العددين ٢٤٥ و٢٤٦ في ربيع الأول ١٤٠٢هـ كانون الثاني ١٩٨٢ بإجراء تحقيق عن هذه الدراسة ونشر جميع الوثائق والرسائل التي نحن بصددها والمأخوذة من الملف المذكور.
١٠٧ - نفس المصدر. (النهار العربي والدولي العدد ٢٤٥).
١٠٨ - نفس المصدر.
١٠٩ - نفس المصدر.
١١٠ - نفس المصدر.
١١١ - نفس المصدر.
١١٢ - «النهار العربي والدولي» العدد ٢٤٥ نقلاً عن بوديكور: استعمار الجزائر، ص ٢٣٤.
١١٣ - المرجع نفسه، ص ٢٣٩.
١١٤ - «النهار العربي والدولي». العدد ٢٤٥ نقلاً عن: القبائل واستعمار الجزائر. او كابيتان، ص ٦٧.
١١٥ - «النهار العربي والدولي». العدد ٢٤٥ نقلاً عن المراسلات الديبلوماسية، عادل اسماعيل. ج٩، ص ٢٦٨.
١١٦ - نفس المصدر. نقلاً عن: (عادل اسماعيل) ص ٢٧٢، يتضمن كامل بنود الشركة.
١١٧ - «النهار العربي والدولي». العددان ٢٤٥ - ٢٤٦ نقلاً عن: استعمار الجزائر، بوديكور. ص ٢٣٩.
١١٨ - نفس المصدر نقلاً عن: المراسلات الديبلوماسية، عادل اسماعيل، ج٩، ص ٣٠٠.

١١٩ - نفس المصدر.
١٢٠ - المصدر عينه، ص ٤٩٢.
١٢١ - نفس المصدر نقلاً عن: وثائق الحكومة العامة في الجزائر - رسالة القنصل الفرنسي العام في سوريا الى وزارة الخارجية الفرنسية في ١٠ شباط ١٨٥٥.
١٢٢ - نفس المصدر.
١٢٣ - نفس المصدر.
١٢٤ - نفس المصدر.
١٢٥ - نفس المصدر.
١٢٦ - نفس المصدر.
١٢٧ - نفس المصدر.
١٢٨ - نفس المصدر نقلاً عن: «تقرير مارتمبري وبيكول E، ١ ٢٤١ (٣) كان مارتمبري آنذاك يشغل مركز نائب الحاكم العام في الجزائر.
١٢٩ - نفس المصدر نقلاً عن: وثائق الخارجية الفرنسية في باريس، المراسلات القنصلية، مصر، من الوزير إلى الخديوي. باريس ١٢ شباط ١٨٦١ ص ٢١٠.
١٣٠ - نفس المصدر نقلاً عن: مجلة «ريفي كومرسيال» ج ٥ - جريدة «بروغرادوليون» عدد ١٠ تموز ١٨٦٠.
١٣١ - نفس المصدر نقلاً عن: «الأزمة السورية والتوسع الاقتصادي الفرنسي في سنة ١٨٦٠ م». مقال منشور في المجلة الفرنسية السنة ٧٦ المجلد ١٠٧، عدد كانون الثاني - آذار ١٩٥٢ (م) بقلم مارسيل اميريت (Marcel Emerit)
١٣٢ - نوار. ص ٤١٢ - ٤١٣.
١٣٣ - محمد فريد بك المحامي: «تاريخ الدولة العلية». ص ٥٢٥ - ٥٢٩.
١٣٤ - نوار. ص ٤١٤ - ٤١٥.
١٣٥ - صليبي: «تاريخ لبنان الحديث» ص ١٠٩.
١٣٦ - سميليانسكايا: «الحركات الفلاحية...» ص ١٧٢.
١٣٧ - انطوان العقيقي: «ثورة وفتنة في لبنان» ص ٥٢.
١٣٨ - صليبي: «تاريخ لبنان...» ص ١٠٩.
١٣٩ - «الأسس التاريخية...». ص ١١٣ - ١١٤.
١٤٠ - نفس المصدر. ص ١١٤ - ١١٥.
١٤١ - العقيقي: «ثورة وفتنة». ص ٥٢.
١٤٢ - منصور الحتوني. مصدر سابق. ص ٢٤٨.
١٤٣ - العقيقي: «ثورة وفتنة». ص ٥٤.
١٤٤ - اسماعيل حقي: «مباحث علمية...». ص ٣٦١ - ٣٦٣. ج ١.
١٤٥ - «الأسس التاريخية...» مصدر سابق ص ١١٧ - ١١٨.
١٤٦ - الحتوني. مصدر سابق. ص ٢٦٢ - ٢٦٣.
١٤٧ - نفس المصدر. ص ٥٤.
١٤٨ - العقيقي: «ثورة وفتنة». ص ٧٢ - ٧٩.
١٤٩ - نفس المصدر. ص ٧٠ - ٧١.

١٥٠ - أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية» دار النهار. بيروت ١٩٧٣. ص ٣٠٠-٣٠١.
١٥١ - العقيقي: «ثورة وفتنة». ص ٧٣ - ٧٥.
١٥٢ - الحتوني: «نبذة تاريخية...» ص ٢٦٣.
١٥٣ - Malcom kerr. op cit. p.15.
١٥٤ - العقيقي: «ثورة وفتنة». ص ٦٧.
١٥٥ - صليبي: «تاريخ لبنان الحديث» ص ١١٤.
١٥٦ - نفس المصدر. ص ١١٩ - ١٢٠.
١٥٧ - نوار. ص ٤١٩ - ٤٢٠.
١٥٨ - صليبي: «تاريخ لبنان...» ص ١٢١. والعقيقي: «ثورة وفتنة» ص ١٦٠.
١٥٩ - العقيقي: «ثورة وفتنة» ص ٦٣ - ٦٤.
١٦٠ - «الأسس التاريخية» ص ١٣٨.
١٦١ - العقيقي. ص ١٣٥.
١٦٢ - نفس المصدر. ص ١٣٦.
١٦٣ - «الأسس التاريخية». ص ١٣٤.
١٦٤ - «السياسة الدولية...» ج٣. ص ٢٥٥ - ٢٥٦.
١٦٥ - «الأسس التاريخية...» ص ١٣٥.
١٦٦ - نفس المصدر. ص ١٣٦ - ١٣٧.
١٦٧ - نفس المصدر. ص ١٤٢.
١٦٨ - العقيقي: «ثورة وفتنة..» ص ١٣٥.
١٦٩ - منصور الحتوني. ص ٢٧٧.
١٧٠ - «الأسس التاريخية...» ص ١٣٧.
١٧١ - العقيقي: ثورة وفتنة - الفصل الثالث.
١٧٢ - Malcom kerr, op. cit. p24.
١٧٣ - Donald Eugene, Brown and company 1970. p 54.
١٧٤ - Malcom kerr, op. cit p23.
١٧٥ - ILiya Harik, op. cit. p 19.
١٧٦ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣». ص ٣٨.
١٧٧ - نوار. ص ٤٢٥.
١٧٨ - «الأسس التاريخية» ص ٣٨.
١٧٩ - يوسف أبو شقرا: «الحركات في لبنان الى عهد المتصرفية» بيروت مطبعة الاتحاد. ص ١٠٤ - ١٠٩.
١٨٠ - «السياسة الدولية» ص ٢٥٧. ج ٣.
١٨١ - العقيقي: «ثورة وفتنة». ص ٨٧.
١٨٢ - نوار. ص ٤٢٦ - ٤٢٧.
١٨٣ - محمد فريد بك المحامي: «تاريخ الدولة العلية». ص ٤٩١ - ٤٩٢.
١٨٤ - خالدي: فروخ: «التبشير والاستعمار». ص ١٣٥ - ١٣٦.

١٨٥ - «السياسة الدولية...». ج٣. ص٢٧٢.
١٨٦ - سميليا نسكايا: «الحركات الفلاحية...». ص٢٣٣ - ٢٣٤.
١٨٧ - «الأسس التاريخية...». ص١٤٥.
١٨٨ - يوسف أبو شقرا: «الحركات الفلاحية في لبنان الى عهد المتصرفية». ص٩٩.
١٨٩ - أحمد طربين «أزمة الحكم في لبنان». ص١١٩.
١٩٠ - نفس المصدر. ص٢٤٢.
١٩١ - «الأسس التاريخية...» ص١٥٢.
١٩٢ - «السياسة الدولية...». ج٣. ص١٨١.
١٩٣ - «الأسس التاريخية...». ص١٨٢.
١٩٤ - «مجموعة المحررات السياسية». ج١. ص٢٤٢ و٢٧٣.
١٩٥ - نفس المصدر. ص١٥٣ - ١٥٤.
١٩٦ - العقيقي: «ثورة وفتنة...». ص٨٤.
١٩٧ - صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص١٢٢ - ١٢٣.
١٩٨ - نفس المصدر. ص١٤٨.
١٩٩ - نفس المصدر. ص١٢٤.
٢٠٠ - العقيقي: «ثورة وفتنة...». ص٩٧.
٢٠١ - «المحررات السياسية». ج٢. ص٢٨٨ - ٢٩١.
٢٠٢ - صليبي: «تاريخ لبنان...». ص١٢٣ - ١٢٤.
٢٠٣ - نوار. ص٤٢٨.
٢٠٤ - صليبي: «تاريخ لبنان...». ص١٣٥.
٢٠٥ - غالب حنا «فرنسا صديقة ومحامية». ص٣٥٥ - ٣٦٠.
٢٠٦ - خالدي - فروخ: «التبشير والاستعمار». ص١٤٢.
٢٠٧ - نفس المصدر.
٢٠٨ - محمد كرد علي: «خطط الشام». ج٣. ص٨١.
٢٠٩ - «واقع الدروز...». مصدر سابق. ص٧٧.
٢١٠ - نفس المصدر.
٢١١ - «النهار العربي والدولي». العدد ٢٤٦ ص٤٧. نقلاً عن جريدة «لوكوريه دوليون». في ٢١ تموز ١٨٦٠م.
٢١٢ - خالدي - فروخ: «التبشير والاستعمار». ص١٤٢.
٢١٣ - «مجموعة المحررات السياسية» ج٢. ص١٢ - ١٣.
٢١٤ - صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص١٤٠ - ١٤٣.
٢١٥ - نوار. ص٤٣٩.
٢١٦ - صليبي: «تاريخ لبنان...». ص١٤٣ - ١٤٤.
٢١٧ - نوار. ص٢٨.
٢١٨ - صليبي: «تاريخ لبنان...». ص١٤٥. ونوار. ص٤٣٣ - ٤٣٦.
٢١٩ - نوار. ص٤٤٢.

٢٢٠ - «السياسة الدولية». ج٣. ص ١٨١.
٢٢١ - نفس المصدر. ص ٢٦٠ - ٢٦١.
٢٢٢ - أحمد طربين: «أزمة الحكم...». ص ١٣٨.
٢٢٣ - نفس المصدر.
٢٢٤ - «مجموعة المحررات السياسية» ج٢. ص ٢٣٩ - ٢٤١.
٢٢٥ - نوار. ص ٤٤٨.
٢٢٦ - «الأسس التاريخية...». ص ١٦٩ - ١٧٠.
٢٢٧ - نوار. ص ٤٦٢.
٢٢٨ - نوار. ص ٤٦٢.
٢٢٩ - نفس المصدر. ص ٤٥١.
٢٣٠ - نوار. ص ٤٥٣.
٢٣١ - صليبي: «تاريخ لبنان...». ص ١٤٥ - ١٤٦.
٢٣٢ - «الأسس التاريخية...». ص ١٧١.
٢٣٣ - «السياسة الدولية...». ص ٢٧٧. ج٣.
٢٣٤ - نفس المصدر.
٢٣٥ - نفس المصدر. ص ٢٧٧ - ٢٩٠.
٢٣٦ - «الأسس التاريخية..». ص ١٧٥ - ١٧٦.
٢٣٧ - أحمد طربين: «أزمة الحكم في لبنان». ص ١٤٦.
٢٣٨ - «الأسس التاريخية..». ص ١٧٦.
٢٣٩ - «المحررات السياسية». ج٢ ص ٤٠٢.
٢٤٠ - يوسف خطار أبو شقرا: «الحركات في لبنان...». ص ١٣٥.
٢٤١ - أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية». ص ٣٠.
٢٤٢ - صليبي: «تاريخ لبنان...». ص ١٤٦.
٢٤٣ - نفس المصدر.
٢٤٤ - نفس المصدر. ص ١٤٧.
٢٤٥ - Richard Edward: " La Syrie". p 184 - 233.
٢٤٦ - زين زين: «الصراع الدولي...». ص ٣٢.
٢٤٧ - نفس المصدر.
٢٤٨ - د. وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية...». ص ٧٢.
٢٤٩ - فتحي يكن: «المسألة اللبنانية من منظار اسلامي» بيروت ١٩٧٩. ص ٤٥.
٢٥٠ - أحمد طربين: «لبنان منذ عهد المتصرفية...». ص ١ - ٢ وأيضاً يوسف خطار أبو شقرا: «الحركات في لبنان...». ص ١٣٨.
٢٥١ - يوسف خطار أبو شقرا: «الحركات في لبنان...». ص ١٣٨ - ١٣٩.
٢٥٢ - «الأسس التاريخية..». ص ١٧٩ - ١٨٠.
٢٥٣ - «السياسة الدولية...». ج٣. ص ٢٩١.

٢٥٤ - «الأسس التاريخية...». ص ١٨٤.
٢٥٥ - «السياسة الدولية...». ص ١٨٤.
٢٥٦ - «الأسس التاريخية..». ص ١٨٨.
٢٥٧ - نفس المصدر. ص ١٩٠.
٢٥٨ - نفس المصدر. ص ١٩١.
٢٥٩ - نفس المصدر. ص ١٩٢.
٢٦٠ - نفس المصدر. ص ١٩٤.
٢٦١ - نفس المصدر.
٢٦٢ - نفس المصدر. ص ١٩٥.
٢٦٣ - نفس المصدر. ص ١٩٦.
٢٦٤ - نفس المصدر.
٢٦٥ - نفس المصدر. ص ١٩٨ - ١٩٩ و ٢٧٦ - ٢٧٨.
٢٦٦ - نفس المصدر. ص ٢٠٠.
٢٦٧ - نفس المصدر.
٢٦٨ - أحمد طربين: «لبنان منذ عهد المتصرفية...». ص ٣٧٣ - ٣٨٠.
٢٦٩ - «الأسس التاريخية..». ص ٢٨٦.
٢٧٠ - Mounir Ismail " le Liban sous les Mutasarrifs " p. 147.
٢٧١ - محاضرة القاها الدكتور وجيه كوثراني في مركز: «الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين». في بيروت بتاريخ ٧ - ٤ - ١٩٨٥.
٢٧٢ - «الأسس التاريخية». ص ٣٣٤ - ٣٣٥.
٢٧٣ - نوار. ص ٤٧٨. وثيقة (١٣٣).
٢٧٤ - يوسف مزهر: «تاريخ لبنان العام».
٢٧٥ - نوار. ص ٤٧١.
٢٧٦ - أنيس صايغ: «لبنان الطائفي». ص ١٢٥.
٢٧٧ - زين زين: «الصراع الدولي...». ص ٣٢.
٢٧٨ - نوار. ص ٤٨٩.
٢٧٩ - أحمد طربين: «لبنان منذ عهد المتصرفية». ص ٧٨.
٢٨٠ - نفس المصدر.
٢٨١ - «الأسس التاريخية...». ص ٤١١.
٢٨٢ - راجع مجلة: «دراسات عربية» السنة العاشرة. العدد ١٠ - آب ١٩٧٤. ص ٥٢.
٢٨٣ - د. وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية...». ص ٧٨.
٢٨٤ - «الأسس التاريخية...». ص ٢١١ نقلاً عن: Touma T. p 339.
٢٨٥ - يوسف السودا: «في سبيل الاستقلال». المجلد الأول. دار الريحاني. بيروت ١٩٦٧. ص ٣١٩ - ٣٢٠.
٢٨٦ - ميشال غريب: «الطائفية والاقطاعية في لبنان» بيروت مطابع سميا. ١٩٦٤.
٢٨٧ - بشارة الخوري: «حقائق لبنانية» ج ١. ١٩٦٠. ص ٣٠.
٢٨٨ - مجلة «النهار العربي والدولي». عدد ١٣٤١ في ١٤ - ٢٠ ت ١٩٨٣٢.

٢٨٩- Cuinet Vital: Syrie Liban et palestine Géographie Administrative. paris 1896.
٢٩٠ - أحمد طربين: «لبنان منذ عهد المتصرفية». ص ٣٦ - ٤٥.
٢٩١ - قسطنطين بتكوفيش: «لبنان واللبنانيون». مصدر سابق. ص ٧٤ - ٧٥.
٢٩٢ - نفس المصدر. ص ٧٧.
٢٩٣ - نفس المصدر. ص ٨٩.
٢٩٤ - احمد طربين: لبنان منذ عهد المتصرفية. ص ٩٥.
٢٩٥ - كوثراني: الإتجاهات الإجتماعية. ص ٨٤.
٢٩٦ - زين زين: نشوء القومية العربية. ص ١٨٣.
٢٩٧ - الأسس التاريخية. ص ٢١٤.
٢٩٨ - د. وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية...» ص ٧٩.
٢٩٩ - أحمد طربين: «لبنان منذ عهد المتصرفية». ص ٢٠.
٣٠٠ - «الأسس التاريخية...». ص ٢٠٦.
٣٠١ - نفس المصدر.
٣٠٢ - نفس المصدر. ص ٢٠٩.
٣٠٣ - أحمد طربين: «لبنان منذ عهد المتصرفية». ص ٣١.
٣٠٤ - د. وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية...ش. ص ١٨٠.
٣٠٥ - أحمد طربين: «لبنان منذ عهد المتصرفية». ص ١٨٥.
٣٠٦ - عبد العزيز محمد عوض: «الإدارة العثمانية...». ص ٣١٤.
٣٠٧ - وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية...». ص ٨٣.
٣٠٨ - نفس المصدر.
٣٠٩ - نفس المصدر.
٣١٠ - أحمد طربين: «لبنان منذ عهد المتصرفية». ص ٣٠٧ - ٣٠٩
٣١١ - أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية - رسالة رقم ٨٤ تاريخ ٢٧ أيلول ١٩٠٨ وملحقها.
٣١٢ - كوثراني: المصدر السابق ص ٨٣.
٣١٣ - محمد جابر آل صفا: «تاريخ جبل عامل». ص ١٦٥ - ١٦٦.
٣١٤ - نفس المصدر. ص ١٦٧ - ١٦٨.
٣١٥ - نفس المصدر. ص ١٧٨.
٣١٦ - كتاب السفير: «المارونية السياسية».
٣١٧ - محاضرة القيت في نيسان ١٩٨٥ في مركز «الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين.
٣١٨ - نوار. ص ٤٦٤.
٣١٩ - صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٥٠.
٣٢٠ - العقيقي: «ثورة وفتنة». ص ١٣٥.
٣٢١ - أحمد طربين: «لبنان منذ عهد المتصرفية». ص ٧٣ - ٧٤.
٣٢٢ - «الأسس التاريخية...». ص ٢٢٦.
٣٢٣- Kamal Salibi, the modern history of Lebanon op. cit. p112 - 113.

٣٢٤ - «الأسس التاريخية...». ص ٢٢٤.
٣٢٥ - أحمد طربين: «لبنان منذ عهد المتصرفية». ص ٥٢.
٣٢٦ - «الأسس التاريخية...». ص ٢٣٣.
٣٢٧ - أحمد طربين: «لبنان في عهد المتصرفية». ص ٣٦ - ٤٥.
٣٢٨ - العقيقي: «ثورة وفتنة...ش. ص ١٣٩ - ١٤٠.
٣٢٩ - صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٥٢.
٣٣٠ - «الأسس التاريخية...». ص ٢١٦ نقلاً عن عبد العزيز نوار: «محاضرات غير منشورة في تاريخ لبنان الحديث». ألقيت على طلاب قسم التاريخ في جامعة بيروت العربية عام ١٩٧٠. ص ١٧٧.
٣٣١ - «الأسس التاريخية...». ص ٢١٧.
٣٣٢ - أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية». ص ٥١.
٣٣٣ - د. وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية...». ص ٨١.
٣٣٤ - أحمد طربين: «لبنان في عهد المتصرفية». ص ٤٦ - ٤٧.
٣٣٥ - «الأسس التاريخية...». ص ٢٣٧ - ٢٢٦.
٣٣٦ - أحمد طربين: «لبنان في عهد المتصرفية». ص ٣٦ - ٤٥.
٣٣٧ - نفس المصدر. ص ٨٢ - ٨٣.
٣٣٨ - «الأسس التاريخية...». ص ٢٣٧.
٣٣٩ - أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية». ص ٥٣ - ٥٤.
٣٤٠ - «الأسس التاريخية». ص ٢٣٨.
٣٤١ - نفس المصدر. ص ٢٢٧ - ٢٢٨.
٣٤٢ - صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٥١.
٣٤٣ - «الأسس التاريخية». ص ٢٤٠.
٣٤٤ - أحمد طربين: «لبنان منذ عهد المتصرفية». ص ١٨٥.
٣٤٥ - نفس المصدر. ص ١٨٤.
٣٤٦ - «الأسس التاريخية...». ص ٢١٣.
٣٤٧ - نفس المصدر. ص ٢٤٢.
٣٤٨ - أحمد طربين: «لبنان منذ عهد المتصرفية». ص ١٢٨.
٣٤٩ - «الأسس التاريخية...». ص ٢٤٤.
٣٥٠ - د. وجيه كوثراني «الاتجاهات الاجتماعية». ص ٨٢..
٣٥١ - «الأسس التاريخية». ص ٢٤٤.
٣٥٢ - نفس المصدر.
٣٥٣ - نفس المصدر. ص ٢٤٥.
٣٥٤ - كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية». ص ٨٢.
٣٥٥ - «الأسس التاريخية...». ص ٢٤١.
٣٥٦ - كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية». ص ٨٢.
٣٥٧ - «الأسس التاريخية». ص ٢٢٤ - ٢٢٨.

٣٥٨ - أحمد طربين: «لبنان منذ عهد المتصرفية». ص ١٨٧.
٣٥٩ - صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٥١.
٣٦٠ - أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية». ص ٦٩.
٣٦١ - «الأسس التاريخية». ص ٢٤٩.
٣٦٢ - أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية». ص ٧٨.
٣٦٣ - نفس المصدر. ص ٧٨ - ٧٩.
٣٦٤ - صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٥٦ و ١٩٨.

مصادر الفصل الخامس

١ - خالدي: فروخ - التبشير والاستعمار، المطبعة العصرية صيدا - بيروت ١٩٥٣م، ص ١٤٢ و ١٥٠.
٢ - نفس المصدر. ص ١٥٠ - ١٥١.
٣ - نفس المصدر. ص ١٤٢.
٤ - نفس المصدر ص ١٢٠.
٥ - قسطنطين بتكوفيتش: «لبنان واللبنانيون». مصدر سابق. ص ١٧.
٦ - «التبشير والاستعمار». ص ١٢٠.
٧ - نفس المصدر. ص ١٨.
٨ - نفس المصدر. ص ١١٩.
٩ - التبشير والاستعمار، ص ١٢٠.
١٠ - نفس المصدر، ص ٧٧.
١١ - د. طلال عتريسي: «البعثات اليسوعية...» مصدر سابق. ص ٢٢ - ٢٤.
١٢ - الخوري بطرس روفايل: «اليد المارونية في ارتداد الكنائس الشرقية». ترجمة الأب اغناطيوس الخوري. المطبعة المارونية حلب ١٩٣٦. ص ٧.
١٣ - "Documents inédits" t.I. p.395.
١٤ - زين زين: «الصراع الدولي في الشرق الأوسط..» ص ٣٣، مصدر سابق.
١٥ - «التبشير والاستعمار». ص ٥٦.
١٦ - الجامعة اللبنانية - كلية الآداب والعلوم الانسانية - الدكتورة هند فتال: «تاريخ المجتمع العربي». ص ٧٥.
١٧ - المركز الاسلامي للتربية: «التقرير الاسلامي»، بيروت، العدد ٦، في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٩م، ص ٦.
١٨ - «التبشير والاستعمار» مرجع سابق.
١٩ - نفس المصدر، ص ١٣٠ - ١٣١.
٢٠ - نفس المصدر.
٢١ - نفس المصدر. ص ١٦٩.
٢٢ - نفس المصدر. ص ٣٦ - ٣٧.
٢٣ - نفس المصدر. ص ١١٥ - ١١٦.
٢٤ - H. pirenne. Mahmet et charlemagne, revue belge de philologie et d' histoire Bruxelles, 1922, t, 1. p. 85.

٢٥ - التبشير والاستعمار. ص ٣٦.
٢٦ - نفس المصدر. ص ٣٧.
٢٧ - نفس المصدر.
٢٨ - مجلة «العالم الاسلامي» التي تصدر في الولايات المتحدة بالانكليزية. عدد حزيران ١٩٣٠.
٢٩ - «الغارة على العالم الاسلامي». ترجمة محب الدين الخطيب ومساعد اليافي. ص ١٥.
٣٠ - نفس المصدر. ص ٣٥.
٣١ - التبشير والاستعمار. ص ٣٦.
٣٢ - نفس المصدر. ص ٣٤.
٣٣ - نفس المصدر، ص ٣٩.
٣٤ - صدر هذا الكتاب عن اتحاد مؤسسات التعليم المسيحي في باريس ونال رضا البابا ليون الثالث عشر (بابا التبشير) في سنة ١٨٨٧ م، وقد عاش في المدارس المسيحية في الشرق والغرب الى اليوم. انظر الصفحة ٢٢٠.
٣٥ - التبشير والاستعمار. ص ٧٣.
٣٦ - نفس المصدر. ص ٤٠.
٣٧ - نفس المصدر.
٣٨ - نفس المصدر. ص ٤٢.
٣٩ - نفس المصدر.
٤٠ - نفس المصدر. ص ٤٢.
٤١ - نفس المصدر. ص ٤٢.
٤٢ - «التبشير والاستعمار». ص ٧٥ نقلاً عن: Histoire de France, du cours moyen au certifat d' études, par H. Guillemain et F. Le ster, paris (les éditions des écoles) 11, rue de sèvres. p80 - 81.
٤٣ - ابراهيم خليل أحمد، المستشرقون والمبشرون في العالم الاسلامي.
٤٤ - زين زين، نشوء القومية العربية، المطبعة الثالثة - دار النهار بيروت ١٩٧٩ م. ص
٤٥ - التبشير والاستعمار، ص ٥٢.
٤٦ - نفس المصدر. ص ٧٥.
٤٧ - نفس المصدر. ص ٢١١.
٤٨ - نفس المصدر. ص ٢١١.
٤٩ - نفس المصدر. ص ٤٠.
٥٠ - نفس المصدر. ص ٤٩.
٥١ - نفس المصدر. ص ٦٧.
٥٢ - نفس المصدر. ص ٦٦.
٥٣ - التبشير والاستعمار. ص ٦٦.
٥٤ - د. محمد حسين: «الاسلام والحضارة الغربية» مؤسسة الرسالة ١٩٨١. ص ٤٦.
٥٥ - «التبشير والاستعمار» ص ٦٦.
٥٦ - نفس المصدر. ص ٦٧.
٥٧ - نفس المصدر. ص ٧١.

٥٨ - نفس المصدر. ص ٨٨.
٥٩ - نفس المصدر. ص ٦٨.
٦٠ - paul w.harrison, ND, Doctor in Arobia, p277.
٦١ - التبشير والاستعمار ص ٤٩.
٦٢ - د. طلال عتريسي: «البعثات اليسوعية...» ص ٨١.
٦٣ - نفس المصدر. ص ٨٢.
٦٤ - د. مسعود ضاهر: «بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين». دار المدى للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٥. ص ٩١. نقلاً عن «اوراق لبنانية». الجزء الثاني، ص ٢٦١.
٦٥ - د. طلال عتريسي مصدر سابق ص ١٦٨.
٦٦ - «التبشير والاستعمار» ص ٥٠.
٦٧ - نفس المصدر. ص ٦٣.
٦٨ - التبشير والاستعمار ص ١٩١ - ١٩٢ نقلاً عن: Conference of christian workers Among Moslems, N, Y, 1924.
٦٩ - التبشير والاستعمار ص ١٩٣.
٧٠ - نفس المصدر.
٧١ - نفس المصدر. ص ١٩٤.
٧٢ - نفس المصدر. ص ٢١٤.
٧٣ - د. طلال عتريسي. ص ١٧١.
٧٤ - كمال صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٧٤.
٧٥ - نفس المصدر. ص ١٧٤ - ١٧٥.
٧٦ - نفس المصدر. ص ١٧٨.
٧٧ - التبشير والاستعمار. ص ٧٨.
٧٨ - نفس المصدر.
٧٩ - د. طلال عتريسي، مصدر سابق ص ١٧٠.
٨٠ - التبشير والاستعمار. ص ٩٦ - ٩٧.
٨١ - عتريسي، ص ١٧١.
٨٢ - التبشير والاستعمار، ص ٩٧ - ٩٨.
٨٣ - نفس المصدر. ص ٨٩.
٨٤ - نفس المصدر. ص ١٠٥ - ١٠٧.
٨٥ - نفس المصدر. ص ٩٨.
٨٦ - نفس المصدر. ص ١٠٨.
٨٧ - د. طلال عتريسي. ص ١٧١.
٨٨ - «التبشير والاستعمار» ص ٩٩.
٨٩ - «العصبية الاندلسية» العدد ٤ - ١٩٤٧ م.
٩٠ - «التبشير والاستعمار». ص ٢٠١ - و٩٧ - ٩٨.

٩١ - نفس المصدر. ص ١٠٠.
٩٢ - نفس المصدر. ص ٢٠١.
٩٣ - نفس المصدر. ص ٢٠٢.
٩٤ - نفس المصدر.
٩٥ - نفس المصدر.
٩٦ - د. طلال عتريسي: «البعثات اليسوعية». مصدر سابق ص ٣٨.
٩٧ - نفس المصدر.
٩٨ - نفس المصدر.
٩٩ - «التبشير والاستعمار». ص ١٦٦ - ١٦٧.
١٠٠ - د. طلال عتريسي. ص ٣٣.
١٠١ - نفس المصدر. ص ٦٥.
١٠٢ - نفس المصدر. ص ٦٦.
١٠٣ - Cf, René Ristelhueber :"tradtions francaises au Liban" paris - Alcan 1918. p77 - 84.
١٠٤ - عتريسي، ص ٦٧.
١٠٥ - نفس المصدر.
١٠٦ - صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٦٣.
١٠٧ - نوار. ص ٩٨.
١٠٨ - صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٦٣.
١٠٩ - نوار. ص ١٣٦.
١١٠ - صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١٦٣.
١١١ - نوار. ص ١٢٦.
١١٢ - نوار. ص ١٢٣.
١١٣ - عتريسي، ص ٦٧ - ٦٨.
١١٤ - «التبشير والاستعمار». ص ١٨١.
١١٥ - صليبي: «تاريخ لبنان...». ص ١٨١.
١١٦ - عتريسي، ص ٦٨ - ٦٩.
١١٧ - نفس المصدر. ص ٦٩.
١١٨ - نفس المصدر.
١١٩ - نفس المصدر. ص ٧٠.
١٢٠ - «السياسة الدولية في الشرق العربي». ج ٤. ص ١٩ - ٢١.
١٢١ - عتريسي، ص ١٦٢.
١٢٢ - نفس المصدر. ص ٧١ - ٧٢ و ٩٤.
١٢٣ - «السياسة الدولية» ج ٤. ص ٢٢ - ٢٣.
١٢٤ - عتريسي. ص ٧٢ - ٧٣.
١٢٥ - نفس المصدر. ص ٧٣ - ٧٤.

١٢٦ - نفس المصدر، ص ٧٣ و ٩٤.
١٢٧ - نفس المصدر، ص ١٠١.
١٢٨ - نفس المصدر. ص ٩١.
١٢٩ - نفس المصدر. ص ١١١.
١٣٠ - نفس المصدر. ص ١٠١.
١٣١ - نفس المصدر. ص ١٠٤.
١٣٢ - نفس المصدر. ص ١٠٥.
١٣٣ - نفس المصدر. ص ١٤٢.
١٣٤ - نفس المصدر. ص ٨٠ - ٨١.
١٣٥ - نفس المصدر. ص ٨٢.
١٣٦ - نفس المصدر. ص ٧٨.
١٣٧ - نفس المصدر. ص ٧٨.
١٣٨ - نفس المصدر. ص ٨٣.
١٣٩ - نفس المصدر. ص ٨٤.
١٤٠ - نفس المصدر. ص ٨٣.
١٤١ - نفس المصدر. ص ١٢١.
١٤٢ - نفس المصدر. ص ٨٣.
١٤٣ - نفس المصدر. ص ٨٥.
١٤٤ - نوار. ص ٢٠٥ - ٢١٧.
١٤٥ - عتريسي. ص ٨٥.
١٤٦ - نفس المصدر. ص ٨٦.
١٤٧ - نفس المصدر. ص ٦١.
١٤٨ - نفس المصدر. ص ٦١.
١٤٩ - «التبشير والاستعمار» ص ١١١.
١٥٠ - «النهار العربي والدولي». ٢٧ أيار ١٩٨٤ نقلاً عن: الأب لويس شيخو، م. س. س ٧١.
١٥١ - عتريسي، ص ١٢١.
١٥٢ - نفس المصدر. ص ١٢٢.
١٥٣ - نفس المصدر. ص ١٢٤.
١٥٤ - نفس المصدر. ص ١٢٢.
١٥٥ - «التبشير والاستعمار» ص ٢٠٩.
١٥٦ - عتريسي، ص ١٢٥.
١٥٧ - نفس المصدر. ص ١٢٥.
١٥٨ - نفس المصدر. ص ١٢٦.
١٥٩ - نفس المصدر. ص ١٢٦.
١٦٠ - نفس المصدر. ص ١٢٦.
١٦١ - نفس المصدر. ص ١٢٧.
١٦٢ - نفس المصدر.

١٦٣ - نفس المصدر.
١٦٤ - نفس المصدر. ص ١٢٩.
١٦٥ - «التبشير والاستعمار». ص ٧٧.
١٦٦ - أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية - رسالة من سفير فرنسا في القسطنطينية الى وزير الشؤون الخارجية في ١٨ ت ١ ١٨٩٨: عتريسي. ص ١٥٠.
١٦٧ - عتريسي. ص ١٥١.
١٦٨ - نفس المصدر. ص ١٢٩.
١٦٩ - نفس المصدر. ص ١٣٠.
١٧٠ - نفس المصدر. ص ١٥٠.
١٧١ - نفس المصدر. ص ١٥٢.
١٧٢ - نفس المصدر. ص ١٣٢.
١٧٣ - د. وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية». ص ١٩١.
١٧٤ - عتريسي. ص ١٢٣.
١٧٥ - نفس المصدر. ص ١٣٣.
١٧٦ - «التبشير والاستعمار». ص ٢١٣.
١٧٧ - عتريسي. ص ١٣٥.
١٧٨ - عتريسي. ص ١٣٥.
١٧٩ - عتريسي. ص ٨٨.
١٨٠ - نفس المصدر.
١٨١ - نفس المصدر. ص ٧٨ - ١٣٥.
١٨٢ - شفالية دومينيك: «مجتمع جبل لبنان». ص ٢٦٥.
١٨٣ - عتريسي. ص ٩١.
١٨٤ - Chevalier Dominique: "la société du mont Liban" p. 256.
١٨٥ - عتريسي. ص ١٦٢.
١٨٦ - نفس المصدر.
١٨٧ - نفس المصدر. ص ١٧٧.
١٨٨ - نفس المصدر. ص ١٠٩.
١٨٩ - نفس المصدر. ص ١٦٣.
١٩٠ - نفس المصدر.
١٩١ - نفس المصدر.
١٩٢ - نفس المصدر. ص ١٦٤.
١٩٣ - نفس المصدر.
١٩٤ - نفس المصدر. ص ٢٥ و ١٦٤.
١٩٥ - نفس المصدر. ص ٦٥.
١٩٦ - نفس المصدر. ص ١٦٥.

١٩٧ - نفس المصدر. ص ١٦٥.
١٩٨ - نفس المصدر. ص ١٦٥ - ١٦٦.
١٩٩ - نفس المصدر. ص ١٦٦.
٢٠٠ - نفس المصدر. ص ١٦٥.
٢٠١ - حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية». بيروت ١٩٦٩. ج ١ ص ٢٣٥.
٢٠٢ - عتريسي: ص ١٦٧.
٢٠٣ - نفس المصدر. ص ٢٠٣.
٢٠٤ - نفس المصدر. ص ١٧٣.
٢٠٥ - نفس المصدر.
٢٠٦ - نفس المصدر.
٢٠٧ - نفس المصدر.
٢٠٨ - نفس المصدر. ص ١٧٤.
٢٠٩ - «التبشير والاستعمار». ص ١٣٦ - ١٣٧.
٢١٠ - «التبشير والاستعمار». ص ١٣٦.
٢١١ - صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ٩٠ و ١٨٩.
٢١٢ نفس المصدر ص ٩٠.
٢١٣ - «التبشير والاستعمار». ص ٩٠.
٢١٤ - Chevalier. op. cit. p257.
٢١٥ - عتريسي. ص ٥٠
٢١٦ - صليبي: «تاريخ لبنان...». ص ١٧٨.
٢١٧ - Chevalier. op. cit. p257.
٢١٨ - د. مسعود ضاهر: «بيروت وجبل لبنان». ص ٩١ نقلاً عن «أوراق لبنانية» ج ٢ ص ٢٦١.
٢١٩ - د. مسعود ضاهر: «بيروت وجبل لبنان». ص ٧٦.
٢٢٠ - نفس المصدر. ص ١٩٠.
٢٢١ - احمد طربين: لبنان منذ عهد المتصرفية ص ١٨٥.
٢٢٢ - «التبشير والاستعمار». ص ٨٧.
٢٢٣ - نفس المصدر. ص ٨٧.
٢٢٤ - نفس المصدر. ص ٢٠٣.
٢٢٥ - نفس المصدر. ص ٢٠٤.
٢٢٦ - نفس المصدر.
٢٢٧ - نفس المصدر. ص ١٩٩.
٢٢٨ - نفس المصدر.
٢٢٩ - نفس المصدر.
٢٣٠ - مجلة: «النهار العربي والدولي». العدد ٣٦٨ في ٢٧ أيار ١٩٨٤. ص ٦٥ - ٦٦.
٢٣١ - قسطنطين بتكوفيتش: «لبنان واللبنانيون» مصدر سابق ص ١٥٠.

٢٣٢ - نفس المصدر. ص ١٣٩.

٢٣٣ - «النهار العربي والدولي». في ٢٧ أيار ١٩٨٤. ص ٦٧ - ٦٨ نقلاً عن «جدول المدارس» لشاهين مكاريوس والتي ضمنها خطبته «المعارف في سوريا» وذلك في المجمع العلمي الشرقي في جلسة كانون الثاني ١٨٨٣ م ونشرتها مجلة «المقتطف» عام ١٨٨٣. الجدول الثاني مأخوذ من «المقتطف»، السنة ٧ ج ٧، عدد شباط ١٨٨٣، ص ٣٩١. الجدول الثالث مأخوذ أيضاً من «المقتطف» سنة ٧، ج ٩، ١٨٨٣، ص ٥٣٧.

٢٣٤ - زين نور الدين زين - نشوء القومية العربية - دار النهار - بيروت ١٩٧٩، ص ٥٢.

٢٣٥ - د. وجيه كوثراني - الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٩٦٠ - ١٩٢٠ معهد الانماء العربي بيروت ١٩٨٢. ص ١٧٩. نقلاً عن «تقاليد فرنسا في لبنان» ترجمة القس بولس عبود - حريصا - لبنان ١٩٢١ ص ٣٢١.

٢٣٦ - زين زين: «نشوء القومية العربية». ص ١٩١.

٢٣٧ - مسعود ضاهر: «بيروت وجبل لبنان...» مصدر سابق. ص ٨١ نقلاً عن جريدة «مرآة الشرق» العدد ٩٥.

٢٣٨ - عتريسي، ص ١٤١.

٢٣٩ - نفس المصدر. ص ١٥٣.

٢٤٠ - زين زين: «نشوء القومية العربية». ص ١٩٠ - ١٩١.

٢٤١ - نفس المصدر.

٢٤٢ - هاني فارس، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث - الأهلية للنشر والتوزيع بيروت ١٩٨٠. ص ١٣٦ نقلاً عن SEE IBID, PP. 161 - 163.

٢٤٣ - نفس المصدر. ص ١٤٦ نقلاً عن Berger and LEVRAULT (EDS) La. Syrie et le Liban sous l´occupation et le Mandat Fransois 1919 - 1927 (Paris: imprimerie Vollaire N, D (1928?) p96.

٢٤٤ - زين زين - نشوء القومية العربية. ص ٥٤.

٢٤٥ - هاني فارس، المصدر السابق، ص ١٤٧.

٢٤٦ - عتريسي، ص ١٤٣.

٢٤٧ - نفس المصدر. ص ١٤٤.

٢٤٨ - نفس المصدر. ص ١٤٥.

٢٤٩ - نفس المصدر. ص ١١٤.

٢٥٠ - نفس المصدر. ص ٧٤.

٢٥١ - عادل اسماعيل «السياسة الدولية» مصدر سابق، ج ٤، ص ١١٦.

٢٥٢ - يوسف السودا: «في سبيل الاستقلال» المجلد الأول. دار الريحاني بيروت ١٩٦٧. ص ١٢.

٢٥٣ - «التبشير والاستعمار». ص ١٧٠.

٢٥٤ - د. وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية». ص ٤٥.

٢٥٥ - كتاب السفير: «المارونية السياسية».

مصادر الفصل السادس:

١ - د. وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية...» مرجع سابق، ص ١٢٧.

٢ - زين زين - نشوء القومية العربية، ص ٦٠ - ٦١ و ١٦٩. إنظر ايضاً: كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية». ص ١٢٧.

٣ - محمد فريك بك المحامي: «تاريخ الدولة العلية». ص ٦٧٨ - ٦٩٧.
٤ - د. وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية...». ص ١٦٤ - نقلاً عن «المقتطف» مجلد ٦٣ ص ٢٦٠ - ٢٦٥.
٥ - زين نور الدين زين: «نشوء القومية العربية». ص ١٩٧.
٦ - شاهين مكاريوس: «فضائل الماسونية» مصر ١٨٩٩م، ص ٦٢ - ٦٣.
٧ - د. حسان حلاق: «التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٥٢». الدار الجامعية ١٩٨٨. ص ٣٩٢ - ٣٩٧.
٨ - د. وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص ١٣١.
٩ - زين زين - نشوء القومية العربية، ص ١٩٦.
١٠ - نفس المصدر. ص ٦١.
١١ - د. وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص ١٣١.
١٢ - عادل الصلح - سطور من الرسالة، تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧ م) بيروت ١٩٦٦، ص ١١٤ نقلاً عن كتاب «يوسف بك كرم في المنفى» لسمعان الخازن، طرابلس ١٩٥٠ ص ٣٤٦.
١٣ - نفس المصدر. ص ٩٢.
١٤ - زين زين: «نشوء القومية العربية»، ص ١٨٥ - مصدر سابق.
١٥ - Colombe Marcel : Islam et nationnal à la veille de la première querre Mondial. Revue Hostirique 84e année cc xxIII.janvier Mars 1906 pp. 58 - 98.
١٦ - كمال صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ١١٨ - ٢٠٠.
١٧ - جورج انطونيوس: «يقظة العرب». لندن ١٩٣٥.
١٨ - «العية الأمم» تعريب مروان خير، ص ٢٦٩ - بيروت ١٩٧٠.
١٩ - د. وجيه كوثراني - المصدر السابق ص ١٦٠ - ١٦١. أنظر أيضاً: N. Azouri: " Le reveil de La nation Arabe dans L'Asie turque " p5 - 30.
٢٠ - خالدي - فروخ - التبشير والاستعمار، ص ١٤٥.
٢١ - نفس المصدر. ص ١٤٥ و ١٧٢.
٢٢ - نفس المصدر. ص ١٤٦ و ١٧٠.
٢٣ - نفس المصدر. ص ١٤٨ - ١٥١.
٢٤ - عبد الفتاح عبد المقصود - صليبية الى الأبد، ص ٤١٥.
٢٥ - كمال صليبي - تاريخ لبنان الحديث، ص ١٥٧.
٢٦ - نفس المصدر. ص ١٥٧ - ١٥٨.
٢٧ - نفس المصدر. ص ١٥٨.
٢٨ - نفس المصدر.
٢٩ - نفس المصدر. ص ١٩٨ - ٢٠٢.
٣٠ - كوثراني، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.
٣١ - صليبي: «تاريخ لبنان الحديث» ص ٢٠٤ - ٢٠٥.
٣٢ - بشارة الخوري - حقائق لبنانية، بيروت ١٩٦١. ص ٨٠.
٣٣ - وجيه كوثراني: الإتجاهات الإجتماعية» ص ٢٣٠ - ٢٣١
٣٤ - د. وجيه كوثراني - بلاد الشام - قراءة في الوثائق - بيروت ١٩٨٠، ص ٢٦٩ - ٢٧٣. أنظر أيضاً: د. حسان حلاق: «

التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٥٢» الدار الجامعية ١٩٨٨. ص ٤٢ - ٤٣ نقلاً عن مذكرات سليم علي سلام. ص ٩ و٢٧.

٣٥ - Bruneau André : Traditions et politiques de la France au Levan Paris 1931, Thése, p, 190 - 191.

٣٦ - كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية..» ص ١٨٥ و ٢١٤ و ٢٢٧.

٣٧ - زين زين - نشوء القومية العربية، ص ١٠٢.

٣٨ - نفس المصدر. ص ٢١٠.

٣٩ - ibidem, p90 - 94.

٤٠ - راجع «الاستخبارات والجاسوسية في الدولة العثمانية» ص ١١.

٤١ - من محاضرة للدكتور فرج زخور نقلاً عن مذكرات ملاتيوس ديمتري الخوري، وهي محفوظة بدورها لدى ولده إميل رئيس قسم القضايا في مديرية الآثار، ومقابلة مع جورج ديمتري الخوري. ورد ذلك في «النهار» بتاريخ ١٣ - ٦ - ١٩٩٠ ص ٨.

٤٢ - د. وجيه كوثراني: «بلاد الشام» الطبعة الأولى ١٩٨٠. معهد الانماء العربي. ص ٢٧٥ - ٢٧٩.

٤٣ - سميح الزين: «تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً». طبعه ثانية بيروت ١٩٦٩. ص ٣ - ٤.

٤٤ - cité par Bruneau André, op, cit, p 195 - 196.

٤٥ - Correspondance d´orient 15 juillet 1919. p 28 - 29, Rapport sur le Budget ordinaire des services civils (affaires étrangrèrs).

٤٦ - د. عبد الرؤوف سنو: مقالة: «التغلغل الأوروبي في الدولة العثمانية». السفير في ٢٤ - ٣ - ١٩٨٩. ص ٩.

٤٧ - نفس المصدر.

٤٨ - نفس المصدر.

٤٩ - نفس المصدر.

٥٠ - د. مسعود ضاهر - تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩٤١ - ١٩٢٦ بيروت ١٩٧٤، ص ٢٢.

٥١ - نفس المصدر. ص ٢٣ - ٢٤.

٥٢ - نفس المصدر. ص ٢٢.

٥٣ - Ducruet j: les capitaux Européens du proche - orient paris - 1940. p19 - 21.

٥٤ - بدر الدين السباعي - أضواء على الرساميل الأجنبية في سوريا، ص ٤٢.

٥٥ - Correspondance d´orient, 15 juillet 1919, op cit.

٥٦ - مسعود ضاهر: «تاريخ لبنان الاجتماعي»، ص ٢٥ ،مصدر سابق.

٥٧ - مسعود ضاهر: «تاريخ لبنان الاجتماعي..» ص ١٦١ - ١٦٢.

٥٨ - chevalier. D: Lyon et Syrie...p 304.

٥٩ - Archives Diplomatiques: 4e série, tome 130, janvier 1914, pp 161- 164.

٦٠ - Samné Georges: La Syrie, paris 1920, p222.

٦١ - Touma T: paysans et institutions féodales chez les druzes et les maronites du Liban du XVIIIe siécle 1914, Beyrouth 1971, T, 2. p704 - 705.

٦٢ - Correspondance d´orient, janvier 1913.

٦٣- Touna T. op. cit, p 704 - 705.

٦٤- نفس المصدر.

٦٥- Le bequaa aux Libanais !!! Mémoire presenté aux gouvernements des grandes puis-sance sprotéctices du Liban, par les conseils municipaux de la ville de zahlé et du Mont - Liban. zahlé, Mars 1913

أرشيف المكتبة الشرقية، جامعة القديس يوسف - بيروت

٦٦- أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية. وقد نشرت الوثيقة في مجلة «المنطلق» العدد الخامس عشر. رمضان ١٤٠١ هـ ص ٣١-٣٢.

٦٧- «السفير» في ٢٤-٣-١٩٨٤، نقلاً عن غانم (من قبل البطريرك) الى ديلكاسي، ١٤-٩-١٩١٤. بيكو الى ديلكاسي ٥-١١-١٩١٤، شرخ أحرب ٨٦٧، تركيا الجيش الرابع «لافيريتي لاكيستيون سيريان»، اسطمبول ١٩١٦(م).

٦٨- يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام ج ٢ ص ٨٥٥-٨٦٣. وأيضاً: يوسف الحكيم: بيروت ولبنان في عهد آل عثمان. ص ١٥٣-١٥٤.

٦٩- د. حسان حلاق: التيارات السياسية في لبنان ص ٤٥..

٧٠- Touma. T. Op cit. p 250 - 251.

٧١- كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية..» ص ٢٥١ و٢٥٨.

٧٢- Cité par Touma Ibidem, p 683

٧٣- Moutran Nadra :la Syrie de demain. paris 1916 - p 49.

٧٤- نفس المصدر.

٧٥- ibidem. p 60.

٧٦- نفس المصدر. ص ١٤١.

٧٧- يوسف الحكيم: «بيروت ولبنان في عهد آل عثمان»، ص ٢٣٩ بيروت ١٩٦٤ المطبعة الكاثوليكية.

٧٨- ibidem, p97 - 100

٧٩- Corm G. contribution è l' étude des sociétes Multconfessionnelles. p 226.

٨٠- مجلة «المستقبل العربي». العدد ٧٨: «حقيقة الموقف الفرنسي من الصراع العربي الاسرائيلي». كاتب المقال أحمد اسماعيل نوفل.

٨١- Bruneau André, op, cit, p 290.

٨٢- كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية» ص ٢٧١-٢٧٢.

٨٣- عبد الفتاح عبد المقصود: صليبية الى الأبد، ص ٢٢.

٨٤- محمد كرد علي - خطط الشام - الجزء الثالث، ص ١٤٦.

٨٥- صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ٢٠٤-٢٠٥.

٨٦- نفس المصدر. ص ٢٠٥-٢٠٦.

٨٧- كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية...» ص ٢٩٧-٢٩٩.

٨٨- فيليب ناتيلي وكولن سمبسون - «المخفي من حياة لورنس العرب» ترجمة ايلي لاوند وابراهيم العابد.

٨٩- محمد جابر آل صفا: «تاريخ جبل عامل». ص ٢٢٤.

٩٠- نفس المصدر.

٩١ - نفس المصدر. ص ٢٢٥.
٩٢ - نفس المصدر.
٩٣ - «السفير» في ٢٤ - ٣ - ١٩٨٤. نقلاً عن: «اوليتكور دوسو بولتان»، «أوفر دولو ريان»، كانون الثاني ١٩١٢.
٩٤ - من «رسالة في نكبات لبنان مدة الحرب الى المهاجرين»، ص ٧٠ - ٧٢.
٩٥ - أنيس صايغ: لبنان الطائفي ص ١٣٥. وأيضاً: وليد فارس: التعددية في لبنان. ص ٢٣١.
٩٦ - امين الريحاني: ملوك العرب. ج ٢. ص ٣٣٢ - ٣٣٣.
٩٧ - زين نور الدين زين: «الصراع الدولي في الشرق الأوسط....». ص ٨٥ - ٨٦.
٩٨ - نفس المصدر.
٩٩ - كمال الصليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ٢٠٧.
١٠٠ - نفس المصدر.
١٠١ - نفس المصدر.
١٠٢ - صحيفة «العهد». في ١٨ - ٨ - ١٩٨٩.
١٠٣ - Samné G: la syrie, paris 1920 p 490 - 491.
١٠٤ - كمال صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ٢٠٣.
١٠٥ - نفس المصدر. ص ٢٠٥.
١٠٦ - chavalier. D. les bases d´une intervention p 314.
١٠٧ - من وثائق وزارة الخارجية البريطانية مصنفة تحت الرقم: F.O.371/2298/27,47
١٠٨ - Archives du Ministère des affaires Etrangères levant E, Syrie - Liban, cilice, Dossier-général N° 1. p. 61.
١٠٩ - نفس المصدر.
١١٠ - نفس المصدر.
١١١ - المرجع نفسه - مجلد رقم ٥، ص ٢٣١.
١١٢ - نفس المصدر.
١١٣ - المرجع نفسه - مجلد رقم ٩، ص ٢٢١.
١١٤ - نفس المصدر.
١١٥ - الأمير شكيب ارسلان - دور الحلفاء في مجاعة لبنان، ص ٢٢٧ - ٢٢٦.
١١٦ - د. وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية - السياسية...» ص ٢٨٩.
١١٧ - مسعود ضاهر: «تاريخ لبنان الاجتماعي»، ص ٤٧ - ٤٨ و ٥٤.
١١٨ - نفس المصدر. ص ٤٧ و ٤٨ و ٥٤.
١١٩ - فؤاد افرام البستاني: «لبنان مباحث علمية واجتماعية». الجزء الثاني - المطبعة الكاثوليكية ١٩٦٩، ص ٥٥٤.
١٢٠ - د. وجيه كوثراني - المصدر السابق، ص ٣٦٠.
١٢١ - كوثراني، ص ٣٠٢.
١٢٢ - نوار، ص ٥٠٧ - ٥٠٨.
١٢٣ - سليمان تقي الدين - التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية. ١٩٢٠ - ١٩٧٠ دار ابن خلدون. بيروت ١٩٧٧ - ص ٢٤.
١٢٤ - بشارة الخوري - حقائق لبنانية، جزء ١ ص ٩٥.

١٢٥ - راجع المصادر رقم (١٠٨) و (١١١) و (١١٣). الواردة في هذا الفصل.
١٢٦ - بشارة الخوري، المصدر السابق ص ٢٧٠ - ٢٧١. انظر أيضاً: زين زين: «الصراع الدولي...». ص ٢٣٢.
١٢٧ - زين زين: «الصراع الدولي...». ص ١٠٦.
١٢٨ - *Samné George, la syrie. paris 1920 p 544 - 545.*
١٢٩ - زين زين: «الصراع الدولي...». ص ١٠٥ و ٢٣٢.
١٣٠ - كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية...». ص ٣٠٥ - ٣٠٦.
١٣١ - كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية»، ص ٣١٨ و ٣٥٨.
١٣٢ - ساطع الحصري، يوم ميسلون، بيروت، ص ٢٦٢ - ٢٦٤.
١٣٣ - محمد جميل بيهم: «العهد المخضرم في سوريا ولبنان». ص ٨٦.
١٣٤ - محمد كرد علي، خطط الشام، ج ٣، ص ١٧٣.
١٣٥ - نفس المصدر.
١٣٦ - TOUMA.T : op, cit. p713 - 714
١٣٧ - د. وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية السياسية..». مصدر سابق، ص ٣٢٥.
١٣٨ - بشارة الخوري، حقائق لبنانية جزء ١ - ص ٩٦.
١٣٩ - صحيفة «سوريا الجديدة» الصادرة في دمشق. في ١٢ آب ١٩١٩. وأيضاً «الإستقلال العربي». دمشق أيضاً. في ١٢ آب ١٩١٩.
١٤٠ - Les Revendications du Liban, Mémoire a la délégation Libanaise à La conférence de-la paix, le président de la délégation Libanaise Elias pierre Hoyek, paris 25 octobre 1919.
ارشيف المكتبة الشرقية، جامعة القديس يوسف، بيروت.
١٤١ - محمد كرد علي - خطط الشام، الجزء الثالث. ص ٢٠١.
١٤٢ - راجع «الصهيونية على لسان زعمائها» جمع واعداد البرفسور اسرائيل شاحاك، تقديم الدكتور إميل توما. منشورات جاليلو، القدس ١٩٧٩. ص ٧٠.
١٤٣ - من وثائق الخارجية البريطانية مصنفة تحت الرقم: F. O. 371- 2298 - 27, 47.
١٤٤ - J.C.Hure Wity, Diplomacy in the near and middle east 1914 - 1956.Vol II (D.vom, Nostrand company.INC. princeton NewYork london 1956 p,50 - 54.
١٤٥ - من وثائق البطريركية في بكركي، تشرين الثاني ١٩١٩.
١٤٦ - H.F. Frischwasser Ra' anan: The frontiers of a Nation, London 1955 - p 139.
١٤٧ - Le grand - Liban de Syrie àla conférence de la Paix. Paris. octobre 1919, Archeveque de Fourzol, Zahlé, et la Bekaâ - Liban cyrille Moghabghab.
١٤٨ - Ciépar Touna T, op, cit: T. II. p, 715.
١٤٩ - كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية..». ص ٣٢٣.
١٥٠ - Cité par Bruneau André. op. cit. p.300
١٥١ - بشارة الخوري - حقائق لبنانية، ج ١ ص ٩١. ووردت تفصيلات مهمة عن وضع «عين ابل» وعلاقتها بفرنسا في كتاب: «ثورة الشيعة في جبل عامل ١٩٢٠» للياس صادر.
١٥٢ - محمد كرد علي - خطط الشام، ج ٣ ص ١٨٢ - ١٨٣.

١٥٣ - سليمان تقي الدين - «التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية». ص ٣٣ - ٣٤.
١٥٤ - «العهد» في ٥ تموز ١٩٩١. ص ٨.
١٥٥ - «لسان الحال» ٢٧ كانون الأول ١٩١٩.
١٥٦ - «لسان الحال» راجع اعداد ٧ كانون الثاني - ١٢ كانون الثاني ١٩٢٠.
١٥٧ - محمد جابر آل صفا - تاريخ جبل عامل، ص ٢٢٧ انظر أيضاً خطط الشام ج ٣ - ص ١٦٩.
١٥٨ - د. وجيه كوثراني - المصدر السابق. ص ٣٣٢.
١٥٩ - «السفير». في ٦ - ٦ - ١٩٨٨. ص ٦.
١٦٠ - جعفر شرف الدين وهادي فضل الله: «الفكر الديني والسياسي لدى السيد عبد الحسين شرف الدين». ص ٢٢. ومجلة «العرفان». العددان ١ و ٢.
١٦١ - الإمام عبد الحسين شرف الدين الموسوي: «النص والاجتهاد» مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ١٩٦٦. ص ١٣ - ١٩.
١٦٢ - صحيفة «العهد» الأسبوعية في ٢٤ - ٢ - ١٩٨٩.
١٦٣ - انظر المصدر (١٦٠).
١٦٤ - «الاصلاح الهادئ»: نظرة في فكر وسلوك المجتهد السيد محسن الأمين الحسيني العاملي للشاعر علي شمس الدين. وأيضاً: «السيد محسن الأمين: سيرته تعليمه بأقلام الآخرين».
١٦٥ - Recueill des actes Administratifs Haut - Commissariat de la République Francaise en Syrie et au Liban année 1919 - 1920 Vol 1, Beyrouth p.5.
١٦٦ - Lyautey pierre : Gouraud, paris 1949, p 200 - 201.
١٦٧ - نفس المصدر.
١٦٨ - محمد جابر آل صفا - تاريخ جبل عامل - ص ٢٢٨.
١٦٩ - «لسان الحال» - ٩ حزيران ١٩٢٠.
١٧٠ - محمد جابر آل صفا - تاريخ جبل عامل - ص ٢٢٩.
١٧١ - محمد كرد علي - خطط الشام - ج ٣ - ص ١٧٠.
١٧٢ - «لسان الحال». ٢٢ حزيران ١٩٢٠.
١٧٣ - «لسان الحال. في ٨ أيلول ١٩٢٠.
١٧٤ - كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية...». ص ٣٤٠.
١٧٥ - ساطع الحصري «يوم ميسلون» بيروت. ص ١١٨.
١٧٦ - نفس المصدر. ص ٣٣٧ - ٣٣٨.
١٧٧ - «لسان الحال» في ٢٣ أيلول ١٩٢٠.
١٧٨ - «السفير». في ٦ / ٦ / ١٩٨٨. ص ٦.
١٧٩ - نفس المصدر.
١٨٠ - امين سعيد: الثورة العربية الكبرى. المجلد الثالث مصر. ص ٣٥٥ - ٣٦٠.
١٨١ - حسان حلاق: التيارات السياسية في لبنان. ص ٦٦. نقلاً عن: علي سيف الدين القنطار: مخطوط على هامش الثورة ١٩٢٥ - ١٩٢٧.
١٨٢ - مذكرات الدكتور عبد الرحمن الشهبندر. بيروت ١٩٦٧ ص ٢٠٢ - ٢٠٥.
١٨٣ - حنا أبي راشد: جبل الدروز. مصر ١٩٢٥ ص ٣٢١ - ٣٢٢.
١٨٤ - محمد كرد علي - خطط الشام - الجزء الثالث، ص ١٨٧.

١٨٥ - نفس المصدر. ص ١٨٤ - ١٨٦.
١٨٦ - جريدة - «سورية الجديد» سان باولو - البرازيل - السنة الأولى العدد ٢٢ - ٢٩ - تموز ١٩٣٩.
١٨٧ - زين نور الدين زين: «الصراع الدولي في الشرق الأوسط..». ص ١٤٣. انظر: د. وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية السياسية..». ص ٣٢٩.
١٨٨ - محمد جميل بيهم: «العهد المخضرم في سوريا ولبنان...». دار الطليعة بيروت. ص ٨٩.
١٨٩ - د. وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية السياسية...». ص ٣٣٠.
١٩٠ - نفس المصدر. ص ٣٣٥.
١٩١ - ساطع الحصري: «ميسلون». ص ٢٧٨ - ٢٨٠.
١٩٢ - د. وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية السياسية...». ص ٣٣٦.
١٩٣ - زين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط ص ١٥٤ - ١٥٥.
١٩٤ - حسان حلاق: التيارات السياسية في لبنان ص ٥٤. نقلاً عن وثائق الخارجية البريطانية.
١٩٥ - كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية ... نقلاً عن جريدة «لسان الحال». في ٢٣ آذار ١٩٢٠.
١٩٦ - د. وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية السياسية...». ص ٣٤٦.
١٩٧ - نفس المصدر. ص ٣٤٨.
١٩٨ - نفس المصدر. ص ٣٤٧ نقلاً عن «لسان الحال». في ١٥ تموز ١٩٢٠.
١٩٩ - نفس المصدر. ص ٣٤٨.
٢٠٠ - Cité par Bruneau. A. op. cit p. 407 - 408.
٢٠١ - د. وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية...». ص ٣٥٢.
٢٠٢ - بشارة الخوري: حقائق لبنانية. ج ١ ص ٣١١ - ٣٢٠. أيضاً: يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام. ج ١ ص ٩٤٠. وأيضاً محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها. ج ٢ ص ٩٥ - ٩٦.
٢٠٣ - د. حسان حلاق: مصدر سابق. ص ٥٨ نقلاً عن محفوظات محمد جميل بيهم.
٢٠٤ - أمين الريحاني: «فيصل الأول». بيروت ١٩٣٤. ص ٩.
٢٠٥ - A. E. Carton 313, Dossier No 32, p.185 - 186.
٢٠٦ - «السفير». في ١١ - ١٠ - ١٩٨٨. ص ١١.
٢٠٧ - مجلة «الفكر العربي». العدد ٥، السنة الثامنة، آذار ١٩٨٨. ص ١٦٩. نقلاً عن مجلة «العرفان» - مجلد ٣٨ - ١٩٥١. عدد ٤. ص ٢٩٥.
٢٠٨ - A. E. val 310. p. 38 - 39.
٢٠٩ - . وجيه كوثراني: «الاتجاهات الاجتماعية السياسية...». ص ٣٥٤.
٢١٠ - محمد جميل بيهم: «لبنان بين مشرق ومغرب: ١٩٢٠ - ١٩٦٩». بيروت ١٩٦٩ ص ٢٤ - ١٥.
٢١١ - محمد جميل بيهم: «لبنان بين مشرق ومغرب». بيروت ١٩٦٩ ص ٢٣.
٢١٢ - «صفحات من تاريخ جبل عامل». المجلس الثقافي للبنان الجنوبي. تشرين الثاني ١٩٧٩ - ص ٩٥ نقلاً عن منذر جابر: «الكيان السياسي لجبل عامل قبل ١٩٢٠».
٢١٣ - «الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين». معهد الانماء العربي». بيروت ١٩٨٦ ص ٣٣٥ - ٣٤٠ نقلاً عن جريدة «الانشاء» الطرابلسية. العدد ٩٧ في ١٤ تشرين الأول ١٩٤٩.
٢١٤ - «لبنان الكبير - مأساة نصف قرن». صادر في سلسلة: «دراسات القضية اللبنانية». الكراس الأول بيروت ١٩٧٦.

٢١٥ - فيليب حتي: «لبنان في التاريخ» ١٩٥٩. ص ٥٩٨.
٢١٦ - جورج انطونيوس: يقظة العرب. بيروت ١٩٦٩. ص ٤٩٤.
٢١٧ - وليد فارس: التعددية في لبنان. ص ٢٠٣.
٢١٨ - امين سعيد: الثورة العربية. مصدر سابق. ج ٣. ص ٦٢٣.
٢١٩ - «السفير». في ١١ - ١٠ - ١٩٨٨. ص ١١.
٢٢٠ - مائير زامير: «الكيان المسيحي اللبناني». ص ٢١٦ ترجمة سليم فارس. دار المروج ١٩٨٦.
٢٢١ - حسان حلاق: التيارات السياسية في لبنان. ص ٦٤ نقلاً عن لطف نصر الله نصر البكاسيني: نبذة من وقائع الحرب الكونية. ص١ و ٤.
٢٢٢ - A. E. carton 413 - 2 val. 500 p. 189.
٢٢٣ - Zeine, N, Zeine, the Emergence of Arab Nationalism (Beirut, 1966). p101.
٢٢٤ - من وثائق ارشيف وزارة الخارجية البريطانية الموجودة في مركز الوثائق البريطاني P.R.D. S. Kanan to Lord cuzon No E. 1888, of 17 feb. 1922, in F.O. 371 / 7846 / 89.
٢٢٥ - «السفير» في ٧/ ١١/ ١٩٨٠.

مصادر الفصل السابع:

١ - محمد علي مكي: «لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني». مصدر سابق.
٢ - سليمان تقي الدين - «التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ١٩٢٠ - ١٩٧٠». بيروت ١٩٧٧. ص ١٢.
٣ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان وهل سقط؟». مصدر سابق. ص ٨٠.
٤ - د. حسان حلاق: «التيارات السياسية في لبنان». ص ٨ نقلاً عن إدوارد سيبرز.
٥ - مقدمة ابن خلدون، الطبعة الثالثة، بيروت. ص ١٨٣ - ١٨٥.
٦ - كمال صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ٢١١.
٧ - Catroux: Deux missions en Moyen - Orient (1919 - 1920) p26 - 28.
٨ - جان دوكروبي «الرساميل الأوروبية في الشرق الأدنى». باريس ١٩٤٦. ص ٢٥٥ - ٢٥٦.
٩ - خالدي - فروخ - التبشير والاستعمار ص ٣٨ و ١٢٢.
١٠ - نفس المصدر. ص ١١٢ ويمكنك مراجعة كتاب: اليسوعيون في سوريا: .Les jesuites en Syrie
١١ - نفس المصدر. ص ٣٨.
١٢ - التبشير والإستعمار ص ١٧١.
١٣ - نفس المصدر. ص ٥٧.
١٤ - نفس المصدر. ص ١٦٢.
١٥ - نفس المصدر. ص ١٢٦.
١٦ - نفس المصدر. ص ٥٣ - ٥٤ و ١٢٢.
١٧ - نفس المصدر ص ١٥٢.
١٨ - التبشير والاستعمار. ص ١٥١.
١٩ - نفس المصدر. ص ٨٤.
٢٠ - د. طلال عتريسي: «البعثات اليسوعية». مصدر سابق. ص ١٥.
٢١ - محمد بيهم: قوافل العروبة. ج ١ ص ١٠١. وأيضاً امين سعيد: ج ٣ مصدر سابق ص ٥٤٥ - ٥٤٦.

٢٢ - « ألف باء »: تاريخ ١٠ كانون الأول ١٩٢٨.
٢٣ - ساطع الحصري - تقارير عن أحوال المعارف في سوريا خلال سنة ١٩٤٥.
٢٤ - د. طلال عتريسي: «البعثات اليسوعية». الوكالة العالمية للتوزيع - ١٩٨٧ ص ١٣٦ نقلاً عن: Catroux: Deux *missions en Moyen Orient paris 1957. p 58 - 60.*
٢٥ - د. عمر فروخ: «دفاعاً عن العلم دفاعاً عن الوطن». جامعة بيروت العربية ١٩٧٧ ص ١٢.
٢٦ - Berger and levrault (eds). la Syrie et le Liban sous L´occupation et le Mandat Francais (1919-1927) Paris : Imprimerie Vollaire D. (1928?) p, 96.
٢٧ - نفس المصدر. ص ١١٨.
٢٨ - « لسان الحال ». في ٤ تموز ١٩٣٢.
٢٩ - مضبطة الجلسة العاشرة للمجلس النيابي، ٢٨ نيسان ١٩٣٤ ص ١٣٧.
٣٠ - أنيس صايغ: «لبنان الطائفي » ١٩٥٥ - ص ١٤٤. مرجع سابق.
٣١ - أسعد داغر: مذكرات على هامش القضية العربية. القاهرة ١٩٥٩. ص ١٨ - ٢٣.
٣٢ - اللايدي سبيرز: قصة الإستقلال في سوريا ولبنان. بيروت ١٩٤٧. ص ١٢٦.
٣٣ - مسعود ضاهر - «تاريخ لبنان الاجتماعي. ١٩١٤ - ١٩٢٦». دار الفارابي بيروت ص ١٦٧ - ١٨١.
٣٤ - نفس المصدر.
٣٥ - نفس المصدر. ص ١٨٦.
٣٦ - نفس المصدر. ص ١٨٧.
٣٧ - نفس المصدر.
٣٨ - Germain Watrin (et at). L´école et l' Educationa Nationale (Beirut N. p. 1941) p. 133.
٣٩ - خالدي - فروخ - التبشير والاستعمار - ص ٦٨ - ٦٩.
٤٠ - د. عمر فروخ - دفاعاً عن العلم دفاعاً عن الوطن - بيروت ١٩٧٧ ص ١٣.
٤١ - نفس المصدر. ص ١٣.
٤٢ - مكي: « لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني». ص ٧٠.
٤٣ - الترجمة العربية: جريدة «السفير» في ١٥ - ٣ - ١٩٨٦.
٤٤ - Jessup 597 أنظر أيضاً « التبشير والاستعمار » ص ١٧٤ - ١٧٥.
٤٥ - يوسف السودا: « في سبيل الاستقلال ». الاسكندرية مطبعة الفرير ١٩١٩ ص ٦ - ٧.
٤٦ - أنيس صايغ، لبنان الطائفي، ص ١٤٣ مرجع سابق.
٤٧ - انظر كتاب «جلوس صهيون والعرب» لمؤلفه الياهو ايلات (افنشتاين) أو (شيفات تسيون فيعراف) بالعبرية عن دار دفير. في تل أبيب ١٩٧٤ وهناك ترجمة لبعض فصول هذا الكتاب في «الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان»، بدر الحاج ٦٠ - ٦١.
٤٨ - نفس المصدر.
٤٩ - نفس المصدر (بدر الحاج). ص ٤١.
٥٠ - تجدر الإشارة هنا الى كتابات بطرس ضو «تاريخ الموارنة» في أربعة اجزاء - دار النهار للنشر - ماعدا الثالث - بطحا - كسروان ١٩٧٦.
٥١ - انظر «لبنان الكبير، مأساة نصف قرن» دون مؤلف لكن ملف العمل الشهري ينسبه الي فؤاد أفرام البستاني، صادر في

سليلة «دراسات القضية اللبنانية» الكراس الأول - بيروت ١٩٧٦.
٥٢ - كمال صليبي: مقابلة مع مجلة «الحوادث» اللبنانية. عدد ١١١٠ - ١٩٧٨.
٥٣ - محمد علي مكي: «لبنان من الفتح العربي الي الفتح العثماني». مصدر سابق.
٥٤ - سليمان تقي الدين - التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ص ٧١ - ٧٢ نقلاً عن ميشال مرقص: تاريخ الحياة النيابية في لبنان ١٨٤٣ - ١٩٧٠.
٥٥ - محمد كرد علي - خطط الشام، الجزء الثالث.
٥٦ - فتحي يكن - المسالة اللبنانية من منظور اسلامي - بيروت ١٩٧٩ م ص ٩٢ - ٩٣.
٥٧ - د. حسان حلاق. مصدر سابق. ص ٧٢١ - ٧٢٢.
٥٨ - كمال صليبي «تاريخ لبنان الحديث» ص ٢١٢ - ٢١٣.
٥٩ - نفس المصدر. ص ٢١٣.
٦٠ - Antoine Azar, Le Liban face à Demain. Beyrouth, 1978. p. 18.
٦١ - عن جريدة (L´orient) تاريخ ٥ / ٦ / ١٩٦٩.
٦٢ - يوسف السودا: في سبيل الإستقلال، - في وادي النيل ج ١ - ١٩٠٦ - ١٩٢٢. بيروت ١٩٦٧. ص ٢٥٧.
٦٣ - بشارة الخوري: حقائق لبنانية. ج ١ ص ١٣٢ - ١٣٥.
٦٤ - بشارة الخوري: حقائق لبنانية ج ١ ص ١٣٤ - ١٣٥.
٦٥ - اسكندر رياشي، «قبل وبعد ١٩١٨ - ١٩٤١» دار الحياة ص ٣٤ و ٣٩ بيروت.
٦٦ - اسكندر رياشي «الأيام اللبنانية» ص ١٦٤.
٦٧ - بشارة الخوري. مصدر سابق. ج ١. ص ١٤٧.
٦٨ - د. حسان حلاق: التيارات السياسية في لبنان. ص ٧١ - ٧٢.
٦٩ - كمال صليبي - تاريخ لبنان الحديث، ص ٢١٦.
٧٠ - نفس المصدر.
٧١ - نفس المصدر. ص ٢١٨.
٧٢ - مسعود ضاهر: لماذا رفضت فرنسا وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية. مقال في السفير ٢٥ آذار ١٩٧٩.
٧٣ - نفس المصدر.
٧٤ - اسكندر رياشي - قبل وبعد، ص ١١١.
٧٥ - مسعود ضاهر: المصدر السابق. السفير في ٢٧ آذار ٧٩.
٧٦ - صليبي: «تاريخ لبنان...». ص ٢٢٢.
٧٧ - نفس المصدر. ص ٢٢٢.
٧٨ - كمال صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ٢٢٢.
٧٩ - ملف إتحاد الشبيبة الإسلامية - جامعة بيروت العربية.
٨٠ - «لسان الحال» في ٣ شباط ١٩٣٣.
٨١ - صليبي: تاريخ لبنان الحديث. ص ٢٢٣
٨٢ - محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج ٢ ص ١٠٤.
٨٣ - د. حسان حلاق. مصدر سابق. ص ٧١.
٨٤ - صليبي: «تاريخ لبنان...». ص ٢٢٦.

٨٥ - نفس المصدر. ص ٢٢٨.

٨٦ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣». ص ٧٩.

٨٧ - د. فاديا كيوان: «السفير» في ٢٠ - ١١ - ١٩٨٧ ص ١١.

٨٨ - جريدة «بيروت» في ٢٤ - نيسان ١٩٣٧.

٨٩ - جوزف الأشقر: «بيار الجميل في خدمة لبنان». دار الطباعة والنشر اللبنانية. الصيفي - بيروت ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٠. ص ٢٩.

٩٠ - جوناثان رندل - مراسل الوشنطن بوست - حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي ص ٩٥ و ١٦٥.

٩١ - تاريخ حزب الكتائب اللبنانية ١٩٣٦ - ١٩٤٠. بيروت ١٩٧٩. ج ١. ص ٧١ و ٣٣٣.

٩٢ - نفس المصدر ص ٧٨ نقلاً عن جريدة «بيروت» في ١٢ ت ٢ ١٩٣٦.

٩٣ - نفس المصدر. ص ٢٣٨.

٩٤ - «الكتائب كنموذج انعزالي». صادر عن مركز الثقافة والاعلام في حزب الله ١٩٨٤ ص ١٥ - ١٦.

٩٥ - «العمل» في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٤.

٩٦ - يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس. بيروت ١٩٧٥. ص ٢٠٥ - ٢٠٨.

٩٧ - د. حسان حلاق: مصدر سابق ص ٣٥٠ - ٣٥١.

٩٨ - Micheal Ear - Zohar, the armed prophet a biographey of Ben - Gurion p. 91.

٩٩ - راجع «الصهيونية على لسان زعمائها». جمع وإعداد البرفسور اسرائيل شاحاك، تقديم الدكتور توما، منشورات جاليلو، القدس ١٩٧٩ ص ٤٨.

١٠٠ - راجع جاك دومال وماري لوروا: التحدي الصهيوني، ترجمة نزيه الحكيم. دار العلم للملايين. بيروت ١٩٦٨، ص ٣٤.

١٠١ - ندين بمعلوماتنا في هذا الباب لبدر الحاج في كتابه: الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان، دار مصباح الفكر - بيروت ١٩٨٢ - ص ٦٢ حيث ينقل لنا ترجمة عربية لمذكرات الياهو ساسون والياهو ايلات في كتابيهما: «في الطريق الى السلام» و «جلوس صهيون والعرب».

١٠٢ - صحيفة «النهضة» البيروتية. العدد ٥٥ - تاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٣٧.

١٠٣ - نفس المصدر.

١٠٤ - «النهضة». العدد ٤٩ - الجمعة ١٠ كانون الأول ١٩٣٧م.

١٠٥ - صحيفة «الوطن» في أول آب ١٩٧٨. نقلاً عن «البعث» في ٣١ تموز ١٩٧٨.

١٠٦ - حسان حلاق. مصدر سابق ص ٣٩١ - ٣٩٢.

١٠٧ - عادل الصلح: حزب الإستقلال الجمهوري. بيروت ١٩٧٠. ص ٦٠.

١٠٨ - حلاق. ص ٤١٩.

١٠٩ - حلاق. ص ٤١٥.

١١٠ - حلاق. ص ٤٢٠.

١١١ - «بيروت» في ١ كانون الأول ١٩٣٨.

١١٢ - محفوظات محمد جميل بيهم الوثائقية. وأيضاً صحيفة «السمير». بروكلن - نيويورك ١٧ كانون الأول ١٩٣٨.

١١٣ - محمد جميل بيهم. رسائل ووثائق ١٩٣٦ - ١٩٦٥. الملف ٥ ص ٣٦.

١١٤ - بدر الحاج ص ٦٢.

١١٥ - انظر الترجمة العربية في: بدر الحاج، «الجذور التاريخية». ص ٤٥.
١١٦ - نفس المصدر. ص ٧٧.
١١٧ - نفس المصدر.
١١٨ - نفس المصدر. ص ١٢٩.
١١٩ - نفس المصدر. ص ١٣٠.
١٢٠ - نفس المصدر. ص ١٠٩.
١٢١ - نفس المصدر. ص ١٠٨.
١٢٢ - نفس المصدر. ص ١٠٨.
١٢٣ - «التقرير الاسلامي»، رقم ١١ - تاريخ ٢٥ تموز ١٩٨٠ - ص ٢. يصدره المركز الإسلامي للتربية - بيروت - لبنان. أيضاً: حلاق. ص ٤٠٨.
١٢٤ - من وثائق البطريركية المارونية في بكركي، ١٠ نيسان ١٩٣٤.
١٢٥ - محمد جميل بيهم: فلسطين أندلس الشرق. ص ١٧٣.
١٢٦ - بدر الحاج: «الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان» ص ٤٦ - ٤٨.
١٢٧ - نفس المصدر. ص ٤٩ - ٥٢.
١٢٨ - نفس المصدر. ص ٥٣.
١٢٩ - نفس المصدر. ص ٥٤.
١٣٠ - نفس المصدر. ص ٥٦ - ٥٧.
١٣١ - تاريخ لبنان الحديث - مصدر سابق - ص ٢٢١.
١٣٢ - نفس المصدر. ص ٢١٨.
١٣٣ - مذكرات شارل ديغول. ص ٢٨٤.
١٣٤ - Ron, Landeau, Search for Tomorrow by Rom Landay, Nicholson - and Waston limited London 1938, p 118 - 121.
١٣٥ - بدر الحاج ص ٦٤ نقلاً عن: ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية:
١٣٦ - من تقرير ايلات عن لقائه بإميل إده في كتاب جلوس صهيون والعرب. ورد في «الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان». مصدر سابق. ص ٦٣ - ٦٤.
١٣٧ - نفس المصدر.
١٣٨ - نفس المصدر.
١٣٩ - نفس المصدر. ص ٦٥.
١٤٠ - محمد جميل بيهم - لبنان بين مشرق ومغرب، ص ٨ - ٩ بيروت ١٩٦٩.
١٤١ - صليبي: «تاريخ لبنان...». ص ٢٢٦.
١٤٢ - بدر الحاج، الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان، ص ٥٩ - ٦٧.
١٤٣ - نفس المصدر.
١٤٤ - نفس المصدر. ص ٦٨ - ٦٩ نقلاً عن كتاب صهيون والعرب.
١٤٥ - نفس المصدر.
١٤٦ - S. christopher Crossroads to ISRAEL, p 204, London 1965 H. M. Sachar : Europe Leaves the Middle East (1936 - 1954). p. 84 London 1974.

١٤٧ - محمد جميل بيهم - قوافل العروبة، ومواكبها خلال العصور، ج ٢ ص ١٠٨ بيروت ١٩٥٠م.
١٤٨ - نفس المصدر. ص ١٠٧ - ١٠٨.
١٤٩ - نفس المصدر.
١٥٠ - محمد جميل بيهم: فلسطين اندلس الشرق ١٩١٧ - ١٩٤٥م، ص ١٧٣ بيروت ١٩٤٦.
١٥١ - اسكندر رياشي: قبل وبعد. ص ٢٦٢.
١٥٢ - بدر الحاج، المصدر السابق ص ١٠٢ - ١٠٤ نقلاً عن ساسون «في الطريق الى السلام».
١٥٣ - بدر الحاج، ص ١٠٥ - ١٠٦٢٤ - نقلاً عن ساسون «في الطريق الي السلام».
١٥٤ - بدر الحاج، ص ١٢٤ - ١٢٦، نقلاً عن ساسون «في الطريق الى السلام».
١٥٥ - بدر الحاج، ص ١٢٧ - ١٢٨ - نقلاً عن ساسون «في الطريق الى السلام».
١٥٦ - بدر الحاج، ص ١٠٨ - ١١٠ نقلاً عن المصدر المذكور.

مصادر الفصل الثامن

١ - صليبي: «تاريخ لبنان الحديث». ص ٢٣٢.
٢ - نفس المصدر. ص ٢٣٢ - ٢٣٣.
٣ - نفس المصدر. ص ٢٣٣ - ٢٣٤.
٤ - نفس المصدر. ص ٢٣٤ - ٢٣٥.
٥ - يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس. ص ١٤١.
٦ - حسان حلاق: ص. ٢١٦ نقلاً عن الجنرال كاترو.
٧ - ملف الكتلة الإسلامية - مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية - غير مصنفة.
٨ - بيار زيادة: التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان. بيروت ١٩٦٩. ص ٦٩.
٩ - حلاق. ص ٩٦.
١٠ - يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام. ج ٢. ص ١٠٦٨.
١١ - صحيفة «لسان العرب». في ١٥ حزيران ١٩٢٢. القدس.
١٢ - حلاق. ص ١٦٩. نقلاً عن إدمون رباط. أنظر أيضاً: كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث. ص ٢٣٥.
١٣ - محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان. بيروت ١٩٧٧. ص ٧٩ - ٨٠.
١٤ - نفس المصدر ص ٧١ - ٧٣.
١٥ - منير تقي الدين: ولادة استقلال. ماجستير من الجامعة الأميركية في بيروت. ١٩٥٣. ص ٢٩ - ٣٠.
١٦ - محمد جميل بيهم: قوافل العروبة. ج ٢. ص ١١٢ - ١١٣.
١٧ - فيليب نقاش: مشاهد تاريخية من الحياة العامة اللبنانية. ص ٨٧ - ٩٢.
١٨ - محمد بيهم: النزعات السياسية بلبنان. ص ٢٤.
١٩ - حلاق. ص ١٧٤.
٢٠ - بيهم: النزعات السياسية بلبنان. ص ٧٧ - ٧٨.
٢١ - نفس المصدر. ص ٧٩ - ٨٠.
٢٢ - حلاق. ص ١٧٦.
٢٣ - محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان. ص ٢١ - ٢٢.

٢٤ - جورج حنا: من الاحتلال إلى الإستقلال. ص ١٨٨.
٢٥ - حلاق ص ٢١٨ نقلاً عن محفوظات الجامعة الأميركية.
٢٦ - اسكندر رياشي: قبل وبعد. ص ٦٧ - ٦٨.
٢٧ - بشارة الخوري: حقائق لبنانية. ج ١. ص ٢٤٥.
٢٨ - بيهم: النزعات السياسية بلبنان. ص ٢٣.
٢٩ - باسم الجسر: ميثاق ١٩٤٣. ص ٩٧ - ٩٨.
٣٠ - حلاق: ص ٦٣٢.
٣١ - بشارة الخوري: حقائق لبنانية. ج ١ ص ٢٥٨.
٣٢ - اسكندر رياشي: رؤساء لبنان كما عرفتهم. ص ١٤٧.
٣٣ - بشارة الخوري: ج ١. ص ٢٦٠ - ٢٦٢.
٣٤ - حلاق: ص ١٠٢.
٣٥ - بشارة الخوري: ج ١. ص ٢٦٤.
٣٦ - يوسف مزهر. مصدر سابق. ج ٢. ص ١٠٨٥ - ١٠٨٦.
٣٧ - نفس المصدر. ص ١٠٨٧.
٣٨ - حلاق: ص ١٠٥.
٣٩ - اسكندر رياشي: قبل وبعد. ص ٢٦٤.
٤٠ - حلاق: ص ١٠٥.
٤١ - باسم الجسر. ص ١١٦ - ١١٩ وصليبي ص ٢٣٦ - ٢٣٨.
٤٢ - منير تقي الدين: ولادة استقلال. ص ١٥١.
٤٣ - الليدي سبيرز - قصة الاستقلال في سوريا ولبنان - ص ٥٠. تعريب منير البعلبكي. دار العلم للملايين ١٩٤٧.
٤٤ - المارونية السياسية، كتاب السفير ص ٢٧.
٤٥ - «هاني فارس» النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث». ص ١٦٩ - ١٧٠.
٤٦ - باسم الجسر مصدر سابق. ص ١٠٠ و ١٠٤ و ١١٩.
٤٧ - نفس المصدر.
٤٨ - حلاق: ص ١١٦.
٤٩ - فتحي يكن - «المسألة اللبنانية من منظور اسلامي». المؤسسة الاسلامية للطباعة والصحافة والنشر بيروت ١٩٧٩ ص ٤٥.
٥٠ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣». ص ٥٢ - ٥٤.
٥١ - نفس المصدر. ص ٥٥ - ٦٢.
٥٢ - نفس المصدر. ص ٨٣.
٥٣ - نفس المصدر. ص ٨٤.
٥٤ - نف سالمصدر. ص ٧٧.
٥٥ - نفس المصدر. ص ٨٠.
٥٦ - نفس المصدر. ص ٧١.
٥٧ - نفس المصدر. ص ٨٦.

٥٨ - نفس المصدر. ص ١٧٣.
٥٩ - نفس المصدر. ص ٩٩.
٦٠ - نفس المصدر. ١١١. ٠
٦١ - نفس المصدر. ص ١١٠.
٦٢ - نفس المصدر. ض ١٣٦ - ١٤٠.
٦٣ - نص البيان الوزاري الأول لحكومة رياض الصلح في ٧ ت ١، ١٩٨٣.
٦٤ - باسم الجسر. ص ٢٣٢.
٦٥ - نفس المصدر. ص ٢٣٥.
٦٦ - نفس المصدر. ص ٢٣٨.
٦٧ - نفس المصدر. ص ٢٣٧.
٦٨ - نفس المصدر. ص ٢٤٤.
٦٩ - مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب في ٢٧ آذار ١٩٤٤. ص ٣٤٤.
٧٠ - باسم الجسر. ص ٢٣٦ و ٢٤٤.
٧١ - باسم الجسر. ص ٢٢٦.
٧٢ - نفس المصدر. ص ١٦٦ - ١٧١.
٧٣ - اميل بستاني: «الميثاق الوطني ولبنان المستقبل». دار النهار بيروت ١٩٥٨.
٧٤ - فيليب حتي: لبنان في التاريخ. ص ٥٩٩.
٧٥ - بشارة الخوري: ج ٢. ص ٢٧١.
٧٦ - حلاق: ص ١٨٥.
٧٧ - حلاق: ص ١٨٦.
٧٨ - حلاق: ص ١٨٧.
٧٩ - «النهار» في ١٧ شباط ١٩٤٤.
٨٠ - مضبطة الجلسة الثانية للمجلس النيابي. في ٣١ تشرين الأول ١٩٤٦. ص ١٤ - ١٦.
٨١ - جورج حنا: العقدة اللبنانية. بيروت ١٩٥٧. ص ٢٤ - ٢٥.
٨٢ - حلاق: ص ٢١٢.
٨٣ - «العروبة» ج ١. كانون الثاني ١٩٤٧. ص ١٧ - ١٩. بيروت.
٨٤ - «العروبة». ج ٨. تشرين الأول ١٩٤٧. ص ٧ - ٨.
٨٥ - كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنلنية. ص ٢٠.
٨٦ - كمال جنبلاط: الطائفية البناءة. بيروت ١٩٦١. ص ١٣٩ - ١٤٣.
٨٧ - وليد فارس: «التعددية في لبنان». ص ١٤١ - ٢٤٤.
٨٨ - زكي نقاش: أضواء على المارونية. دار لبنان. بيروت ١٩٧٠.
٨٩ - حلاق: ص ١٩٠.
٩٠ - ستيفن لونغريغ: تازيخ سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي. بيروت ١٩٧٨. ترجمة بيار عقل.
٩١ - باسم الجسر: ص ٢٨٥.
٩٢ - نفس المصدر. ٢٥١.

٩٣ - اسكندر رياشي: رؤساء لبنان كما عرفتهم. ص ١٣٤ - ١٣٥.
٩٤ - حلاق: ص ٣١٩.
٩٥ - مذكرات خال العظم: ج ٢. ص ١١ - ١٣.
٩٦ - حلاق. ص ٣٢٢.
٩٧ - «العمل» في ٣ أيار ١٩٤٤.
٩٨ - «العمل» في ٨ كانون الثاني ١٩٤٤. والبيرق ١١ كانون الأول ٤٣.
٩٩ - «العمل» في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٤.
١٠٠ - طوني مفرج: حرب الردة. بيروت ١٩٧٩. ص ٨٣ - ٨٦.
١٠١ - يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس. ص ١٨٧.
١٠٢ - «النهار» في ١٤ تموز ١٩٤٦.
١٠٣ - حلاق. ص ٢٥٣.
١٠٤ - بشارة الخوري: ج ٢. ص ١٦٤ و ١٨٣.
١٠٥ - كتاب السفير - المارونية السياسية.
١٠٦ - نفس المصدر.
١٠٧ - مجلة «الوحدة الإسلامية. في ٢٨ / ٤ / ١٩٨٩.
١٠٨ - «السفير» ٦ / ٩ / ١٩٨٨.
١٠٩ - المؤتمر الصحفي لأمين العريسي رئيس اللجنة التنفيذية للهيئات الإسلامية. في ١١ / ٩ / ١٩٧٣.
١١٠ - حلاق. ص ١٩٤.
١١١ - مجلة «الجيش». العدد ١٠٤. كانون الأول ١٩٩٣. ص ١١٦ - ١١٧.
١١٢ - منير تقي الدين: الجلاء. ص ٥٩ - ٦٠.
١١٣ - بشارة الخوري. ج ٢. ص ٨٧ - ٨٩.
١١٤ - مضبطة الجلسة الثانية للمجلس النيابي في ٢٢ أيار ١٩٤٥. ص ٣٥٢ - ٣٦٠.
١١٥ - Le monde. 19- 7 - 45.
١١٦ - يوسف مزهر. ج ٢. ص ١٢١٣ - ١٢١٤.
١١٧ - عمر فروخ: دفاعاً عن العلم. ص ٧٢ نقلاً عن الصحف البيروتية (الديار، الهدف) بتاريخ ٨ نيسان ١٩٤٦.
١١٨ - «النهار» في ٩ نيسان ١٩٤٦.
١١٩ - حلاق. ص ٢١٤.
١٢٠ - «النهار» في ٢٣ و ٢٤ حزيران ١٩٤٦.
١٢١ - حلاق. ص ٢١٠.
١٢٢ - يوسف سالم. مصدر سابق. ص ٢٥٧ - ٢٥٨.
١٢٣ - حلاق. ص ١٥٩.
١٢٤ - عمر فروخ: «دفاعاً عن العلم دفاعاً عن الوطن». ص ٤٧.
١٢٥ - كتاب السفير - المارونية السياسية.
١٢٦ - التبشير والإستعمار. ص ١٥٤ - ١٥٦
١٢٧ - البطريرك انطون عريضة: لبنان وطن قومي للنصارى في الشرق الأدني. ص ٤ - ١٦ و ٤٩ - ٥٤.

١٢٨ - «الصحافي التائه». في ١٣ نيسان ١٩٥٠.
١٢٩ - «النهار» في ٢٣ أيلول ١٩٤٧.
١٣٠ - حلاق. ص ٣٥٨.
١٣١ - حلاق. ص ٣٥٩.
١٣٢ - حلاق. ص ٣٦٨.
١٣٣ - حلاق. ص ٣٧٢.
١٣٤ - «النهار» في ٢ أيلول ١٩٤٧.
١٣٥ - «النهار» ١٧ كانون الأول ١٩٤٧.
١٣٦ - «النهار» في ١٨ و ١٩ كانون الأول ١٩٤٧.
١٣٧ - «النهار» في ٢٠ كانون الأول ١٩٤٧.
١٣٨ - «الصحافي التائه» في ١٣ نيسان ١٩٥٠.
١٣٩ - مقررات مؤتمر الطوائف الإسلامية المنعقد في بيروت في ٢١ حزيران ١٩٤٣.
١٤٠ - محمد خليفة التونسي: بروتوكولات حكماء صهيون. بيروت ١٩٨٢. ص ١٣٠.
١٤١ - كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية. ص ٢٥.
١٤٢ - من مقال لكامل مروة في «الحياة» بتاريخ ١٥ تموز ١٩٥١.
١٤٣ - مذكرات عيتاني ص ٢٨ و ٥٦ و ٦٢ و ٧١.
١٤٤ - المرسوم التشريعي رقم ١٨ الصادر في ١٣ كانون الثاني والمتعلق بالطائفة السنية. «مجموعة قوانين الأوقاف». منشورات المديرية العامة للأوقاف الاسلامية. ص ٣ - ١٩. وأيضاً القانون التشريعي رقم ٦٧/٧٢ الذي ورد في «قانون انشاء المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى». بيروت مطبعة صادر. ص ٣ - ٦.
انظر كذلك القانون التشريعي في ١٣ تموز ١٩٦٢. المتعلق بالطائفة الدرزية وللاطلاع على هذا القانون، انظر: أمين مطيلع: «مشيخة العقل والقضاء المذهبي الدرزي عير التاريخ» بيروت المطبعة الأنطوانية ١٩٧١ ص ٥٧ - ٦٢.
١٤٥ - «الشراع» في ١٤ أيار ١٩٨٤. العدد ١١٣. ص ١٨.
١٤٦ - نفس المصدر.
١٤٧ - نفس المصدر. ص ١٤.
١٤٨ - نفس المصدر.
١٤٩ - نفس المصدر.
١٥٠ - باسم الجسر. مصدر سابق. ص ١٧٨.
١٥١ - اسكندر رياشي: الأيام اللبنانية. ص ٦٤.
١٥٢ - كميل شمعون: أزمة في الشرق الأوسط. باريس ١٩٦٣. ص ١٩٧ - ١٩٨.
١٥٣ - اسكندر رياشي: رؤساء لبنان كما عرفتهم. ص ١٩٥.
١٥٤ - باسم الجسر. ص ٢٥٦ - ٢٥٧.
١٥٥ - «النهار» في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٥.
١٥٦ - مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب. ٣ أيلول ١٩٤٥. ص ٥٠١.
١٥٧ - جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية. ص ١٨ - ٢٠.
١٥٨ - يوسف مزهر. ج ٢. ص ١٢١٥ - ١٢١٦.

١٥٩ - «النهار» في ٣٠ / ١ / ١٩٤٦. وفي ٢ و ٧ شباط ١٩٤٦.
١٦٠ - «النهار» في ٨ أيار ١٩٤٦.
١٦١ - «النهار» في ١٠ أيار ١٩٤٦.
١٦٢ - مذكرات سامي الصلح. ج ٢. ص ١٤٢ - ١٤٣.
١٦٣ - مضبطة الجلسة السادسة للمجلس النيابي في ٨ تموز ١٩٤٦. ص ٧٤٧.
١٦٤ - مضبطة الجلسة السابعة للمجلس النيابي. ٦ آب ١٩٤٦. ص ٧٥٧ - ٧٥٩.
١٦٥ - بشارة الخوري. ج ٢. ص ١٦٤.
١٦٦ - بشارة الخوري. ج ٣. ص ١٢٢.
١٦٧ - حلاق. ص ٢٠٧.
١٦٨ - سليمان تقي الدين: التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية. ص ٨٠.
١٦٩ - حلاق. ص ٢٤١.
١٧٠ - حلاق. ص ٢٥٢ نقلاً عن يوسف سالم.
١٧١ - مضبطة الجلسة السادسة للمجلس النيابي، ١١ تشرين الأول ١٩٤٧. ص ١٣٠.
١٧٢ - مضبطة الجلسة السابعة للمجلس النيابي، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٧. ص ٢٧٨ - ٢٨١.
١٧٣ - بشارة الخوري. ج ٣. ص ٤٦ - ٥٢.
١٧٤ - «النهار» في ٣ آب ٤٧ و ٢ أيلول ٤٧.،
١٧٥ - حلاق. ص ٢٥٠.
١٧٦ - حلاق. ص ٢٥٢.
١٧٧ - يوسف مزهر. ج ٢. ص ١١٨٠ - ١١١١.
١٧٨ - بشارة الخوري. ج ٣. ص ١٢٦.
١٧٩ - اسكندر رياشي: رؤساء لبنان كما عرفتهم. ص ١٥٥ - ١٥٦.
١٨٠ - بشارة الخوري. ج ٣. ص ١٢٥ - ١٢٦.
١٨١ - سامي الصلح: إحتكم إلى التاريخ. بيروت ١٩٧٠ ص ٩٧.
١٨٢ - حلاق. ص ٢٦٢.
١٨٣ - «النهار» في ١ / ٦ / ١٩٤٩.
١٨٤ - «النهار» في ١١ - ٢١ حزيران ١٩٤٩.
١٨٥ - بشارة الخوري. ج ٣. ص ٢٣٨ - ٢٣٩.
١٨٦ - «النهار» في ٢٢ و ٢٣ حزيران ١٩٤٩.
١٨٧ - «النهار» في ٧ و ٨ و ٩ تموز ١٩٤٩.
١٨٨ - بشارة الخوري. ج ٣. ص ٢٤٢ - ٢٤٣.
١٨٩ - حلاق. ص ٢٧٢.
١٩٠ - مذكرات خالد العظم. ج ٢. ص ٤٢.
١٩١ - مضبطة الجلسة الأولى للمجلس النيابي، ١٦ آب ٤٩. ص ١١٤.
١٩٢ - حلاق. ص ٢٨٤.
١٩٣ - «النهار» في ٢ كانون الأول ١٩٤٩.

١٩٤ - حلاق. ص ٥٥٦.
١٩٥ - مضبطة الجلسة الرابعة للمجلس النيابي، ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٠. ص ٨٧-٨٨.
١٩٦ - مضبطة الجلسة السادسة للمجلس النيابي في ١٢ كانون الأول ١٩٥٠. ص ٢٣٧.
١٩٧ - حلاق. ص ٥٧٠.
١٩٨ - «الحياة» في ١٥ تموز ١٩٥١.
١٩٩ - حلاق. ص ٥٧٨.
٢٠٠ - حلاق. ص ٥٧٩.
٢٠١ - نفس المصدر.
٢٠٢ - مضبطة الجلسة الثانية عشرة للمجلس النيابي في ٢ آذار ١٩٥٠. ص ٤١٧-٤١٨.
٢٠٣ - الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٥٠. ص ٥٨٦.
٢٠٤ - بشارة الخوري. ج ٣. ص ٣٤٨.
٢٠٥ - نفس المصدر. ص ٣٥٧-٣٥٨.
٢٠٦ - نفس المصدر. ص ٣٤٨.
٢٠٧ - مضبطة الجلسة الثامنة للمجلس النيابي، ٦ شباط ٥١. ص ٤٥٥.
٢٠٨ - حلاق. ص ٥٤٩.
٢٠٩ - حلاق. ص ٥٤٥.
٢١٠ - حلاق. ص ٥٣١ نقلاً عن وثائق أرشيف «النهار».
٢١١ - حلاق. ص ٢٤٦.
٢١٢ - حلاق. ص ٥١٣.
٢١٣ - نفس المصدر نقلاً عن أرشيف «النهار».
٢١٤ - مضبطة الجلسة السادسة للمجلس النيابي، ٢٦ شباط ٥٢. ص ١٧٥.
٢١٥ - مضبطة الجلسة الثالثة للمجلس النيابي في ٢٧ آذار ٥٢. ص ٢٠٠٨-٢٠٠٩.
٢١٦ - مضبطة الجلسة الثامنة للمجلس النيابي، ٢٤ نيسان ٥٢. ص ٢١٣٩.
٢١٧ - حلاق. ص ٥٨٣ نقلاً عن مذكرات فيليب النقاش ص ١١٥.
٢١٨ - حلاق. ص ٥٩١.
٢١٩ - بشارة الخوري. ج ٣. ص ٤١١-٤١٢.
٢٢٠ - مضبطة الجلسة السادسة للمجلس النيابي، ١٦ كانون الثاني ٥٢. ص ١٤١٥-١٤١٧.
٢٢١ - مضبطة الجلسة الثامنة، ٢٢ كانون الثاني ٥٢. ص ١٤٧٥.
٢٢٢ - مضبطة الجلسة الأولى للمجلس النيابي، ١٩ شباط ٥٢. ص ١٦٧٥ - ١٦٨٥.
٢٢٣ - بشارة الخوري. ج ٣. ص ٤٤٣.
٢٢٤ - مذكرات سامي الصلح. ج ٢. ص ٢١٧.
٢٢٥ - حلاق. ص ٦٠٣ - ٦٠٤ نقلاً عن وثائق أرشيف «النهار».
٢٢٦ - «النهار» ١٩ آب ١٩٥٢.
٢٢٧ - حلاق. ص ٦٠٨ نقلاً عن وثائق أرشيف «النهار».
٢٢٨ - حلاق. ص ٦٠٩.

٢٢٩ - «البناء» في ٢٢ آب ١٩٥٢.
٢٣٠ - مذكرات سامي الصلح.،ج ٢. ص ٢٢٢.
٢٣١ - «البناء» في ٥ أيلول ١٩٥٢.
٢٣٢ - مضبطة الجلسة الأولى للمجلس النيابي، ٩ أيلول ١٩٥٢. ص ٢٥٠٥.
٢٣٣ - جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية. ص ٢٥.
٢٣٤ - حلاق. ص ٦٢٣.
٢٣٥ - حلاق. ص ٦٢٣ نقلاً عن وثائق أرشيف «النهار».
٢٣٦ - يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس. ص ٣٥٥ - ٣٥٦.
٢٣٧ - حلاق. ص ٦٢٥ نقلاً عن وثائق أرشيف «النهار».
٢٣٨ - محمد جميل بيهم - قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور ج ٢ - ص ٩٦ - ١٠٢.
٢٣٩ - «الصحافي التائه»، ١٤ حزيران ١٩٥٠.
٢٤٠ - مضبطة الجلسة الثالثة للمجلس النيابي في ١٨ آب ٥١. ص ٩٤٥ - ٩٦١.
٢٤١ - «البيرق» في ٤ كانون الأول ١٩٤٦.
٢٤٢ - د. مصطفى خالدي - حاضر لبنان المسلم - بيروت ١٩٧٧ - ص ٢١٢٠.
٢٤٣ - لحد خاطر: لبنان والفاتيكان - ص ٢١٢.
٢٤٤ - «اللواء» العدد ١٥٠٤ - الجمعة ٢٩ آذار ١٩٤٦.
٢٤٥ - لحد خاطر: لبنان والفاتيكان. ص ٢١٤.
٢٤٦ - حلاق. ص ٢١٠.
٢٤٧ - لحد خاطر - مرجع سابق.. ص ٢٢٣.
٢٤٨ - نفس المصدر. ص ٢٢٦.
٢٤٩ - نفس المصدر. ص ٢٢٨ - ٢٢٩.
٢٥٠ - نفس المصدر. ص ٢٣٠.
٢٥١ - نفس المصدر. ص ٢٣٥.
٢٥٢ - نفس المصدر. ص ٢٤٦.
٢٥٣ - نفس المصدر. ص ٢٥٥.
٢٥٤ - راجع في هذا الموضوع «الخطر اليهودي: بروتوكولات حكماء صهيون». مصدر سابق.
٢٥٥ - نفس المصدر.
٢٥٦ - نفس المصدر.
٢٥٧ - نفس المصدر.
٢٥٨ - نفس المصدر.
٢٥٩ - نفس المصدر.
٢٦٠ - شارل رزق: «النظام السياسي اللبناني» أطروحة الدكتوراه. باريس ١٩٦٨. ص ٥.
٢٦١ - أمين الحافظ: لبنان الاقتصادي: الندوة اللبنانية. آذار ١٩٦٥.
٢٦٢ - نفس المصدر.
٢٦٣ - سليمان تقي الدين: «التطور التاريخي للمكشلة اللبنانية». ص ٩٢، نقلاً عن تقرير بعثة إيرفد.

٢٦٤ - نفس المصدر. ص ١٢٣ نقلاً عن القوى العاملة في لبنان. المراجع الوثيقية والمؤسسية للإنماء.
٢٦٥ - نفس المصدر. ص ١٢٦ نقلاً عن: إنماء الزراعة في لبنان - ندوة الدراسات الإنمائية.
٢٦٦ - إنماء محافظة البقاع. ندوة الدراسات الإنمائية بيروت ١٩٧٠. ص ١٢٦.
٢٦٧ - إنماء الزراعة في لبنان. ص ٢٢.
٢٦٨ - نفس المصدر. ص ٢٥.
٢٦٩ - هاني فارس: «النزاعات الطائفية...». ص ١٧٣.
٢٧٠ - إنماء محافظة البقاع. ص ٢٥٥.
٢٧١ - صحيفة «الديار» في ٢١ت٢ ١٩٩٠. ص ٦.
٢٧٢ - سليمان تقي الدين. مصدر سابق. ص ١٢١.
٢٧٣ - نفس المصدر. ص ١٢٢ - ١٢٣.
٢٧٤ - خالدي - فروخ: التبشير والاستعمار. ص ٨٣.
٢٧٥ - من المرسوم التشريعي رقم ١٣٤ الصادر في ١٢ - ٦ - ١٩٥٩.
٢٧٦ - إنماء محافظة البقاع. ص ٣١.
٢٧٧ - نفس المصدر. ص ٤٠ و١١٣ - ١١٤.

٢٧٨ -- Secretériat Général. commission Episcopale pour, L' école catholique au Liban investissements immobiliers des écoles catholiques au Liban, (Beirut publication of the C. E. L. C.1971). p.29.

٢٧٩ - انظر: البرامج اللبنانية والتنشئة الوطنية (الكسليك: منشورات جامعة الروح القدس، ١٩١٧) ص ٩ - ٣١.

٢٨٠ - الأرقام لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ من: Secretériat Général, commission Episcopale pour L´école catholique au liban, L´enseignement au Liban et la Mission Educative de L´Eglise - Rapport Général : situation et problème, (Beirut : publication of the C. E. L. C. 1966) p. 8.
الأرقام لسنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ من وزارة التصميم العام دائرة الاحصاءات المركزية: Recueil de statique Libanaise, Vol (Beirut: L´imprimerie de la Statique au Liban. 1970. p. 423.

٢٨١ - الجدولين من نفس المصدر: ibid. p. 14.

٢٨٢ -- Données statiques du Monde universitaire travaux et jours (Beirut) Number 26. January - March. 1968 pp. 100 - 106.

٢٨٣ - عمر فروخ: «دفاعاً عن العلم - دفاعاً عن الوطن». ص ١٢.
٢٨٤ - كتاب السفير: المارونية السياسية.
٢٨٥ - عمر فروخ: دفاعاً عن العلم دفاعاً عن الوطن مرجع سابق ص ١٤.
٢٨٦ - حلاق. ص ٢٧٠.
٢٨٧ - وليد فارس: التعددية. ص ٢٣١.
٢٨٨ - خالدي فروخ - التبشير والاستعمار ص ٧٢ - ٧٣.
٢٨٩ - نفس المصدر.
٢٩٠ - الجنرال كيللر: القضية العربية بنظر الغرب ص ١٢٠ - ١٢٢.
٢٩١ - حلاق. ص ١٧٣ نقلاً عن تقرير إميل حبوش حول أساليب السياسة الفرنسية.
٢٩٢ - المارونية السياسية - كتاي السفير.

٢٩٣ - المارونية السياسية - كتاب السفير.
٢٩٤ - نفس المصدر.
٢٩٥ - نفس المصدر. ص ٨٤.
٢٩٦ - نفس المصدر.
٢٩٧ - التبشير والاستعمار. ص ٢٢٤.
٢٩٨ - أنيس فريحة - نحو عربية ميسرة - بيروت ١٩٥٥ - ص ١٢٥ - ١٢٦.
٢٩٩ - نفس المصدر. ص ١٤١ و ١٩٤.
٣٠٠ - نفس المصدر. ص ١٩٨ - ١٩٩.

مصادر الفصل التاسع

١ - انظر نص الكتاب الأزرق في: النهار ٢٣ أيلول ١٩٤٧، العدد ٣٦٩.
٢ - Zionist Review, 3 - 4 Avril 1941
٣ - كميل شمعون: مراحل الاستقلال، لبنان ودول العرب في المؤتمرات الدولية. بيروت ١٩٤٩ ص ٢٥٩ - ٢٦٠.
٤ - النهار، ١٣ أيلول ١٩٤٥، العدد ٣١٥٩.
٥ - «النهار» في ٢٨ حزيران و ٧ آب ١٩٤٦.
٦ - انظر كتاب «الحروب السرية في لبنان» لمؤلفه الفرنسي آني لوران ترجمة انطوان بصبوص. ص ١٩٨ بيروت ١٠ - ٢ - ١٩٨٨.
٧ - زئيف شيف - اهود يعاري: «الحرب المضللة - حرب اسرائيل في لبنان» ترجمة حسان يوسف - دار المروج ١٩٨٥ ص ٢٣.
٨ - اسكندر رياشي: قبل وبعد. ص ٢٦٢.
٩ - حلاق. ص ٤٢٦.
١٠ - حلاق. ص ٤٣٤.
١١ - محمد بيهم: فلسطين أندلس الشرق. ص ١١٦ - ١١٧.
١٢ - «النهار» في ١٣ تموز ١٩٤٥.
١٣ - مضبطة الجلسة الثانية للمجلس النيابي، ١٣ أيلول ٤٥. ص ٥٠٠ - ٥٠١.
١٤ - ملف إتحاد الأحزاب اللبنانية - مجموعة جامعة بيروت العربية الوثائقية.
١٥ - «النهار» في ١٦ تشرين الأول ١٩٤٥.
١٦ - ملف إتحاد الأحزاب اللبنانية - مجموعة جامعة بيروت العربية.
١٧ - مجلة «كل شيء» في ١٩ نيسان ١٩٥٢.
١٨ - عارف العبد: النكبة. ص ٨٨١ - ٨٨٢.
١٩ - عمر فروخ: دفاعاً عن العلم ... ص ٣٧.
٢٠ - نفس المصدر ص ٥١ نقلاً عن جريدة باليستين بوست في ٢٦ آذار ٤٦.
٢١ - نفس المصدر نقلاً عن جريدة «التلغراف» في ٢٧ نيسان ٤٦.
٢٢ - بدر الحاج. مصدر سابق. ص ١٢٧.
٢٣ - حلاق. ص ٤٥٥.

٢٤ - «العروبة» ١٥ شباط ١٩٤٧. ج ٢. ص١٧.
٢٥ - حلاق. ص ٤٥٩.
٢٦ - بشارة الخوري. ج ٢. ص ٥٥.
٢٧ - حلاق. ص ٤٦٠.
٢٨ - «النهار» ٣٠ أيلول ١٩٤٧.
٢٩ - وليد فارس: التعددية في لبنان. ص ٢٥٤ - ٢٥٥.
٣٠ - محمد بيهم: النزعات السياسية بلبنان. ص ٢١.
٣١ - مجلة بيروت المساء. بيروت، ٢١ حزيران ١٩٤٨، ص ٥ نقلاً عن المجلة الباريسية: (Paris - Soir)
٣٢ - حسان حلاق. ص ٤٨٦.
٣٣ - خالدي - فروخ - التبشير والاستعمار - ص٢٩.
٣٤ - أنيس صايغ - لبنان الطائفي. ص ١٦١.
٣٥ - جوناثان رندل، مراسل الواشنطن بوست، حرب الألف سنة حت آخر مسيحي، ص ١٦٧، مصدر سابق.
٣٦ - «السفير» في ٢٩ / ١١ / ١٩٨٨. ص٩. أيضاً: حلاق. ص ٤٨٨.
٣٧ - حلاق. ص ٤٩٤.
٣٨ - مصطفى خالدي: حاضر لبنان المسلم. ص ٣٨.
٣٩ - بدر الحاج: «الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان» مصدر سابق. ص ١٨٣.
٤٠ - نفس المصدر.
٤١ - صحيفة «دافار» الصهيونية في ٢٢ - ١٢ - ١٩٨٣.
٤٢ - مجلة «الشراع» العدد ٣٤٢ في ١٠ تشرين الأول ١٩٨٨ ص ١٩.
٤٣ - مجلة «أمل» العدد ٥٦١. في ٢١ تشرين الأول ١٩٨٨. ص ١٩ - ٢٢.
٤٤ - نفس المصدر.
٤٥ - بدر الحاج. مصدر سابق. ص ٨٨.
٤٦ - «أمل» في ٢١ تشرين الأول ١٩٨٨ ص ١٩ - ٢٢.
٤٧ - نفس المصدر.
٤٨ - نفس المصدر.
٤٩ - مجلة «الشراع» العدد ١٣٠ في ١٠ أيلول ١٩٨٤. ص ١٠.
٥٠ - انطوان سعادة: مراحل المسألة الفلسطينية ١٩٢١ - ١٩٤٩. بيروت ١٩٧٧. ص ١١٢.
٥١ - انظر نص الوثيقة في كتاب الحزب القومي. ص ١٧٣ - ١٧٤. وثيقة رقم ١٧٣ بيروت ١٩٤٩.
٥٢ - من تقرير شارل مالك (واشنطن) الى وزير الخارجية حميد فرنجية. بيروت في ١٥ آب ١٩٤٩ نقلاً عن شارل مالك والقضية الفلسطينية بيروت ١٩٧١ ص ١١٩.
٥٣ - «أمل» في ٢١ ت ١ ١٩٨٨. ص ١٩ - ٢٢.
٥٤ - نفس المصدر.
٥٥ - نفس المصدر.
٥٦ - نفس المصدر.
٥٧ - نفس المصدر.

٥٨ - «النهار» ٢٠ كانون الثاني ٤٩.
٥٩ - «النهار» ٢٠ كانون الثاني ٤٩.
٦٠ - الفريق صالح صائب الجبوري: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية. بيروت ١٩٧٠. ص ٣٨٣.
٦١ - مضبطة الجلسة الأولى للمجلس النيابي، ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٩. ص ١٧ - ٤٣.
٦٢ - حلاق. ص ٤٩٧ - ٤٩٨.
٦٣ - «النهار» ٢ آذار ٤٩.
٦٤ - هاني الهندي: جيش الإنقاذ. بيروت ١٩٧٤. ص ١١١.
٦٥ - انظر مذكرات موشي شاريت: ٢٦ / ٢ / ١٩٥٤. ص ٣٢٧.
٦٦ - مذكرات موشي شاريت «دافيد بن غوريون». ٢٧ / ٢ / ١٩٥٤. ص ٢٣٩٧ - ٢٣٩٨.
٦٧ - «موشي شاريت» (١٨ / ٣ / ١٩٥٤ - ص ٢٣٨٩ - ٢٤٠٠).
٦٨ - مذكرات شاريت «يومان ايشي». (١٢ / ٢ / ١٩٥٥ ص ٧٣٧).
٦٩ - صحيفة «دافار» الصهيونية في ٢٩ / ١٠ / ١٩٧١.
٧٠ - مذكرات شاريت «يومان ايشي». (١٦ / ٥ / ١٩٥٤ ص ٩٩٦).
٧١ - جوناثان رندل: حرب الألف سنة». ص ١٦٢.
٧٢ - «يومان ايشي». (٢٨ / ٥ / ١٩٥٤ ص ١٠٢٤) وينبغي الاشارة الى مذكرات شاريت هذه نشرتها صحيفة «دافار» وكتبتها مجلة (المرابط - الراصد) عام ١٩٧٩ وكتبها مراسل الواشنطن بوست في كتابه: حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي - ص ١٥٧ - ١٦٢. ثم نقلتها مجلة الشراع في عدة اعداد في نيسان - وأيار ١٩٨٤.
٧٣ - Micheal Bar Zchar, the armed prophet Abioqraphy of Ben - Gurion, p 234 - 236.

مصادر الفصل العاشر

١ - د. مصطفى خالدي: «حاضر لبنان المسلم» بيروت ١٩٧٧. ص ٢١ - ٢٢.
٢ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣». ص ٢٥٩ - ٢٦٠.
٣ - جريدة الأوريان في ١٧ - ٦ - ١٩٥٦.
٤ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣». ص ٢٨٨ - ٢٨٩.
٥ - نفس المصدر. ص ٢٦٦.
٦ - فؤاد عمون - سياسة لبنان الخارجية ص ٣٣ - ٣٤. بيروت، دار النشر ١٩٥٩.
٧ - كمال جنبلاط - حقيقة الثورة اللبنانية - ١٩٥٩ - ص ١٠ و٣٣ و١٢٥.
٨ - نفس المصدر، ص ١٥٠ وصحيفة «اللواء» في ٢٤ أيلول ١٩٧٩ ص ١١ العمود الثالث.
٩ - مجلة «الشراع» العدد ٣٠٨ في ١٥ شباط ١٩٨٨. ص ١٦.
١٠ - بدر الحاج: «الجذور التاريخية..» مصدر سابق. نقلاً عن مذكرات ساسون. ص ٩٧.
١١ - نفس المصدر. ص ٩٦.
١٢ - انظر جريدة «المحرر» في ٢٨ تموز ١٩٧٥ ص ١٣ العمود الأول.
١٣ - هوفهانسيان، النضال الوطني التحرري في لبنان (١٩٣٩ - ١٩٥٨) دار الفارابي - بيروت ص ١١٩.
١٤ - خالدي - فروخ - «التبشير والاستعمار» ص ١٩٦.
١٥ - خالدي - فروخ - «التبشير والاستعمار» ص ١٩٦.

وعبد العزيز فهمي، «الاستعمار عدو الشعوب» ص ١٣١ نقلاً عن مجلة الغرفة التجارية (في الولايات المتحدة) السنة العاشرة، آذار ١٩٥٣، العدد٣ ص ٩ و ٦٩.

١٦ - المحرر - الاثنين ٢٨ تموز ١٩٧٥ - ص ١٣ - العمود الأول.

١٧ - ريتشارد بارنت - حروب التدخل الأميركية في العالم - ص ١١٥ - ١١٦ دار ابن خلدون.

١٨ - خالدي - فروخ - التبشير والاستعمار ص ١٩٦.

١٩ - التبشير والاستعمار ص ١٩٤ نقلاً عن:

٢٠ - ريتشادر بارنت - المصدر السابق ص ١٨.

٢١ - انظر كتاب السفير: المارونية السياسية.

٢٢ - نفس المصدر.

٢٣ - حسان حلاق. : « التيارات السياسية في لبنان ». ص ٥٦٥ نقلاً عن وثائق أرشيف « النهار ».

٢٤ - انظر جوناثان رندل - مراسل الواشنطن بوست، حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي تموزر ١٩٨٤ ص ١٣٤ - ١٣٥.

٢٥ - كمال جنبلاط - حقيقة الثورة اللبنانية، ص ٣٣ - ٣٤.

٢٦ - فؤاد عمون - سياسة لبنان الخارجية. ص٣٣ - ٣٤.

٢٧ - نفس المصدر. ص ٦٢.

٢٨ - جوناثان رندل «حرب الألف سنة..» مصدر سابق، ص ١٦٤. انظر أيضاً شيمون شيفر «كرة الثلج»، بيروت ١٩٨٤ ص ٣٠.

٢٩ - مجلة «الشراع» العدد١١٣ - ١٤ أيار ١٩٨٤ ص ٣٠.

٣٠ - راجع كتاب السفير: المارونية السياسية.

٣١ مايلز كوبلاند «لعبة الأمم» ص ٢٧٠ - ٢٧٣ تعريب مروان خير - بيروت ١٩٧٠.

٣٢ - نفس المصدر. ص ٢٧٣.

٣٣ - ريتشارد بارنت، المصدر المذكور - ص ١٠٦ ولعبة الأمم ص ٢٧٤.

٣٤ - لعبة الأمم. ص ٢٧٤.

٣٥ - محمد حسنين هيكل: «قصة الأيام الستة من العام ١٩٦٧ بالوثائق المصرية والأجنبية». ورد في «السفير» بتاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٨٨ ص ٦.

٣٦ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣». ص ١٨١.

٣٧ - مجلة «الشراع» العدد٣٠٨ في ١٥ شباط ١٩٨٨. ص ١٧. وكذلك العدد ٣٤٢ في ١٠ تشرين الأول ١٩٨٨. ص ١٧.

٣٨ - انظر كتاب السفير - المارونية السياسية ص ٩٥.

٣٩ - لعبة الأمم، المصدر المذكور ص ٢٧٤.

٤٠ - كتاب السفير - المارونية السياسية.

٤١ - لعبة الأمم - المصدر المذكور - ص ٢٧٥.

٤٢ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣». ص ٢٦٤.

٤٣ - جوناثان راندل مراسل الواشنطن بوست «حرب الألف سنة حت آخر مسيحي» ١٩٨٤ بيروت ص ١٣٦.

٤٤ - صحيفة «السفير» في ٢١ - ٩ - ١٩٨٨. ص ٣.

٤٥ - كمال صليبي - تاريخ لبنان الحديث ص ٢٥٠.

٤٦ - صحيفة اللواء، العدد ٣١١١ تاريخ ٢٤ أيلول ١٩٧٩ ص ١١ العمود الثالث.

٤٧ - لعبة الأمم - المصدر المذكور - ص ٢٦٧.
٤٨ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣» ص ١٩٤ - ٢٦٧.
٤٩ - نفس المصدر. ص ٣٠١.
٥٠ - نفس المصدر. ص ١٩٥ - ١٩٧.
٥١ - نفس المصدر.
٥٢ - نفس المصدر. ص ٢٦٨ - ٢٦٩.
٥٣ - نفس المصدر. ص ٢٦٩ - ٢٧٣.
٥٤ - نفس المصدر. ص ٢٩٠.
٥٥ - نفس المصدر. ص ٢٤٠.
٥٦ - «الشراع» في ١٤ أيار ١٩٨٤. ص ١٦.
٥٧ - باسم الجسر. مصدر سابق. ص ٢٧١.
٥٨ - نفس المصدر.
٥٩ - نفس المصدر. ص ٢٧٤.
٦٠ - نفس المصدر.
٦١ - «الشراع» العدد ١١٣. في أيار ١٩٨٤. ص ١٥ - ١٦.
٦٢ - كتاب السفير المارونية السياسية.
٦٣ - «السفير». العدد السنوي في ٢٨ كانون الأول ١٩٨١. ص ٢١.
٦٤ - «التقرير الاسلامي» رقم ٧ في كانون الأول ١٩٧٩. ص ١. يصدره المركز الاسلامي للتربية.
٦٥ - «الشراع» في ١٤ أيار ١٩٨٤. ص ١٦.
٦٦ - التبشير والاستعمار. ص ١٨٢.
٦٧ - خالدي - فروخ - التبشير والاستعمار ص ١٧٩: باب: التبشير يتعاون مع الصهيونية.
٦٨ - نفس المصدر. ص ٢٦١.
٦٩ - نفس المصدر. ص ٢٦٣.
٧٠ - نفس المصدر. ص ٢٥٧.
٧١ - نفس المصدر. ص ١٨٣.
٧٢ - نفس المصدر. ص ١٨٤ نقلاً عن: .BroWne, 9. 10
٧٣ - نفس المصدر. ص ٢٦٣ - ٢٣٤.
٧٤ - نفس المصدر.
٧٥ - نفس المصدر.
٧٦ - مؤرخ غربي: العرب في اسبانيا. نقله عبد الفتاح عبد المقصود في كتابه: «صليبية الى الأبد».
٧٧ - عبد الفتاح عبد المقصود - صليبية الى الأبد - ص ١٨٩ - منشورات مكتبة العرفان بيروت.
٧٨ - التبشير والاستعمار. ص ٢٦٤.
٧٩ - لحد خاطر - لبنان والفاتيكيان - ص ٢٦٧.
٨٠ - كتاب السفير - المارونية السياسية ص ٩٠.
٨١ - لحد خاطر - لبنان والفاتيكان ص ٨٣.

٨٢ - التبشير والاستعمار - ص ٢٦٣ - ٢٦٥.
٨٣ - صحيفة النهار - بيروت - تاريخ ١٢ / ١٢ / ١٩٦٩ - الصفحة الأولى.
٨٤ - لحد خاطر - لبنان والفاتيكان ص ٢٦٨.
٨٥ - نفس المصدر. ص ٢٦٩.
٨٦ - نفس المصدر. ص ٢٦٧ - ٢٧٠.
٨٧ - التبشير والاستعمار ص ٢٤٨.
٨٨ - لحد خاطر - لبنان والفاتيكان - ص ٢٧١.
٨٩ - نفس المصدر. ص ٣٠٧.
٩٠ - نفس المصدر. ص ٢٧٤ و ٢١٧ - ٢٢٠.
٩١ - مجلة «العالم». في ٣٠ / ٧ / ١٩٨٨.
٩٢ - لحد خاطر - لبنان والفاتيكان ص ٢٧٣ - ٢٧٤.
٩٣ - نفس المصدر. ص ٢٨٤ - ٢٩٠.
٩٤ - نفس المصدر. ص ٣١٩.
٩٥ - سليمان تقي الدين: «التطور التاريخي للمشكلة اللبناني». بيروت دار ابن خلدون ١٩٧٧. ص ١١٦.
٩٦ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣». ص ٢٨٠.
٩٧ - نفس المصدر. ص ٢٩٢.
٩٨ - نفس المصدر. ص ٢٠٣ -.
٩٩ - مجلة «قضايا معاصرة» دار النهار، بيروت. تشرين الثاني ١٩٦٩.
١٠٠ - نفس المصدر.
١٠١ - جوناثان رندل - مراسل الواشنطن بوست - حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي الطبعة العربية تموز ١٩٨٤ ص ١٦٥.
١٠٢ - انظر باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣». ص ٢٥٩ - ٣٦٤.
١٠٣ - جريدة نداء الوطن الناطقة باسم بكركي: ٧ آب ١٩٦٧.
١٠٤ - كتاب السفير - المارونية السياسية ص ٨٠.
١٠٥ - للمزيد من التفاصيل حول سياسة الحلف المذكور، راجع فؤاد كرم: الحلف الثلاثي ولبنان.
١٠٦ - سليمان تقي الدين، مصدر سابق ص ١١٦.
١٠٧ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣» ص ٢٧٩.
١٠٨ - سليمان تقي الدين. ص ١١٧.
١٠٩ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣». ص ٢٨٢.
١١٠ - «النهار». في ١ - ٦ - ١٩٧٠.
١١١ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣». ص ٢٨١.
١١٢ - مجلة «الأفكار». العدد ٢٩٠. في ١١ كانون الثاني ١٩٨٨. ص ٤.
١١٣ - «السفير» في ٣٠ / ٧ / ١٩٨٨. ص ٨: مقالة: «سليمان فرنجية»: زغرتا أم السلطة المركزية».
١١٤ - نفس المصدر.
١١٥ - نفس المصدر.

١١٦ - وليد فارس: «التعددية في لبنان». ص ٢٨٥.
١١٧ - جوناثان رندل - مصدر سابق. ص ٨٥ و ١٤٠.
١١٨ - مجلة «المنطلق». العدد ٢١ حزيران ١٩٨٣. ص ٢٢ - ٢٣.
١١٩ - صحيفة «العهد». في ١١ تشرين الأول ١٩٩١. ص ١٢ - ١٣.
١٢٠ - نفس المصدر.
١٢١ - «العهد». في ٢٩ / ١١ / ١٩٩١. ص ١٢ - ١٣.
١٢٢ - «العهد». في ٨ / ١١ / ١٩٩١. ص ٢٢ - ٢٣.
١٢٣ - «العهد». في ٢٢ / ١١ / ١٩٩١. ص ١٤ - ١٥.
١٢٤ - «العهد». في ١٨ / ١٠ / ١٩٩١. ص ١٢ - ١٣.
١٢٥ - نفس المصدر.
١٢٦ - «السفير». في ٢٢ - ٢ - ١٩٧٩. ص ٥.
١٢٧ - بدر الحاج - «الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان». ص ٤٠.
١٢٨ - د. مصطفى خالدي - حاضر لبنان المسلم - ص ٢٤.
١٢٩ - مجلة «المنطلق». العدد ٢١ حزيران ١٩٨٣ ص ٦.
١٣٠ - «السفير». في ٢٢ / ٢ / ١٩٧٩ - ص ٥.
١٣١ - صالح صائب الجبوري: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية. بيروت ١٩٧٠. ص ٣٩٩ - ٤٠٠.
١٣٢ - «السفير». ٢٢ شباط ١٩٧٩ ص ٥.
١٣٣ - «السفير». ١ آذار ١٩٧٩ ص ٥.
١٣٤ - نفس المصدر.
١٣٥ - نفس المصدر.
١٣٦ - «السفير». في ٣١ / ١ / ١٩٧٩ ص ٥.
١٣٧ - نفس المصدر.
١٣٨ - «السفير». في ١ آذار ١٩٧٩. ص ٥.
١٣٩ - «السفير» ١٧ شباط - ١٩٧٩ ص ٥.
١٤٠ «سليمان تقي الدين: التطور التاريخي للمشكلة الليبانية» مرجع سابق ص ١٣٣ نقلاً عن مجلة «الحرية»: ٦ / ١ / ١٩٧٥. عدد ٧٠٢.
١٤١ - «العهد». في ٥ / ٧ / ١٩٩١. ص ٩.
١٤٢ - «الخطر اليهودي - بروتوكولات حكماء صهيون». ص ١١٥.
١٤٣ - نفس المصدر. ص ١١٦.
١٤٤ - سليمان تقي الدين: «التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية» نقلاً عن: القوى العاملة في لبنان: المراجع الوثيقية والمؤسسية للإنماء. منشورات ندوة الدراسات الإنمائية.
١٤٥ - «النهار». في ٢٤ / ١١ / ١٩٤٦.
١٤٦ - «العهد». في ٦ / ٦ / ١٩٩١. ص ١٠.
١٤٧ - سليمان تقي الدين. مصدر سابق. ص ٩٣ - ٩٤. نقلاً عن: كلود دوبار - مجلة الطريق عدد ٩ و ١٠ - ١٩٧٥.
١٤٨ - د. نجيب عيسى: «نحو ديمقراطية اجتماعية - الدولة والتفاوت». في جريدة «السفير» تاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٨٨. نقلاً

عن بطرس لبكي: «موازين القوى بين الطوائف وتكوين الصراعات الداخلية في لبنان». مجلة «الواقع». العدد ٢٥ - تشرين الأول ١٩٨٣.
١٤٩ - «إنماء محافظة الجنوب» - ندوة الدراسات الإنمائية ١٩٧٠. ص ٥٢.
١٥٠ - نفس المصدر. ص ٦٨.
١٥١ - إنماء محافظة البقاع - ندوة الدراسات الإنمائية ١٩٧٠ ص ٣٨.
١٥٢ - نفس المصدر. ص ٤٢.
١٥٣ - نفس المصدر. ص ٢٩١.
١٥٤ - نفس المصدر. ص ٢٨٣ - ٢٨٤.
١٥٥ - نفس المصدر. ص ٢٨٨.
١٥٦ - نفس المصدر. ص ٣٨.
١٥٧ - نفس الم صدر. ص ٣٨ - ٣٩.
١٥٨ - نفس المصدر. ص ٣٩.
١٥٩ - سليمان تقي الدين. ص ١٢٥ نقلاً عن المراجع الوثيقية.
١٦٠ - إنماء محافظة البقاع. ص ٥٠.
١٦١ - نفس المصدر. ص ٥١.
١٦٢ - «الإدارة المحلية البلدية في لبنان - وزارة التصميم العام - مصلحة النشاطات». مطبعة مديرية الأحصاء المركزي - بيروت ١٩٦٧. ص ٨٣.
١٦٣ - إنماء محافظة البقاع - ص ١٧٧.
١٦٤ - نفس المصدر. ص ٢٧٧.
١٦٥ - نفس المصدر. ص ١٦٢.
١٦٦ - نفس المصدر. ص ١٦٥.
١٦٧ - نفس المصدر ١٦٧.
١٦٨ - نفس المصدر. ص ١٦٨.
١٦٩ - نفس المصدر. ص ١٧٣.
١٧٠ - نفس المصدر. ص ١٧٧.
١٧١ - مجلة «المجتمع» الكويتية. العدد ٢٨٤ في ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٦.
١٧٢ - «النهار» في ١٤ / ٧ / ١٩٧٢.
١٧٣ - صحيفة الأوريان - لوجور. عدد ١٠ في ٢٧ / ١ / ١٩٧١.
١٧٤ - «التقرير الإسلامي». رقم ١٤. في ٢٤ تموز ١٩٨٠. ص ٤. يصدره المركز الإسلامي للتربية.
١٧٥ - مجلة «الحوادث» في ١٢ / ٢ / ١٩٧٥.
١٧٦ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣». ص ٣٧٨.
١٧٧ - «اللواء». في ٢٣ كانون الأول ١٩٨٩ ص ٧.
١٧٨ - «الأنوار» في ٧ / ١٢ / ١٩٧٣.
١٧٩ - صحيفة «العمل» في ٢٠ / ٤ / ١٩٧٤.
١٨٠ - «النهار» في ١٩ / ٥ / ١٩٧٤.

١٨١ - نفس المصدر.
١٨٢ - نفس المصدر.
١٨٣ - «البيرق». في ٢٨ - ٩ - ١٩٧٤.

مصادر الفصل الحادي عشر:

١ - «الشراع» العدد ٣٤٢ في ١٠ / ١٠ / ١٩٨٨. ص ١٧.

٢ - زئيف شيف أهود يعاري: «الحرب المضللة، حرب اسرائيل في لبنان» ترجمة حسان يوسف، دار المروج - بيروت ١٩٨٥ ص ٢٢.

٣ - نفس المصدر. ص ١٣٥.

٤ - شيمون شيفر: «كرة الثلج - اسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان» الطبعة الأولى تشرين الثاني ١٩٨٤. ص ٣٤.

٥ - شيمون شيفر: كرة الثلج ص ٢٦٦.

٦ - «السفير» في ١٦ أيار ١٩٧٥.

٧ - جوناثان رندل مراسل «الواشنطن بوست» حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي - امراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيلية في لبنان ترجمة بشار رضا - بيروت ١٩٨٤ ص ٢٦.

٨ - «السفير» في ١٦ / ٤ / ١٩٨٠. ص ١٣.

٩ - «حرب الألف سنة». ص ١٥٥.

١٠ - «النهار» في ٦ / ٥ / ١٩٧٥.

١١ - «السفير» في ١٦ / ٨ / ١٩٧٥.

١٢ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣». ص ٤٠١ - ٤٠٣.

١٣ - «النهار» في ١٣ / ١٠ / ١٩٧٥.

١٤ - «الأنوار» في ١٤ / ١٠ / ١٩٧٥.

١٥ - «النهار» في ١٠ / ١٠ / ١٩٧٥.

١٦ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣». ص ٤٠٥.

١٧ - الأوريان - لوجور في ٩ / ١١ / ١٩٧٥.

١٨ - «الحرب المضللة». ص ٢١.

١٩ - نفس المصدر. ص ٢٣ - ٢٤.

٢٠ - «كرة الثلج». ص ٣٥٥.

٢١ - «الحرب المضللة». ص ٢٥.

٢٢ - نفس المصدر. ص ٢٥ - ٢٦.

٢٣ - نفس المصدر. ص ٢٦.

٢٤ - الحرب المضللة ص ٢٤ - ٢٧. كرة الثلج ص ٣٦ - ٣٧. وحرب الألف سنة حتى آخر مسيحي ص ١٤٧ - ١٦٥.

٢٥ - حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي ص ١٦٨ - ١٤٦. كرة الثلج ص ٣٨. الحرب المضللة ص ٣٥ - انظر أيضاً تقرير لجنة كاهان حول مجازر صبرا وشاتيلا توزيع دار اقرأ - بيروت ١٩٨٣ ص ٢٠ - ٢٢.

٢٦ - «حرب الألف سنة». ص ١٤٨.

٢٧ - نفس المصدر.

٢٨ - نفس المصدر.
٢٩ - «حرب لبنان - حصار بيروت ١٩٧٥ - ١٩٨٢». المكتبة الحديثة للطباعة والنشر بيروت ص ٢٨٣.
٣٠ - «التقرير الاسلامي». رقم ١١ بيروت المركز الاسلامي للتربية - ٥ تموز ١٩٨٠. ص ٧ نقلاً عن «معركة السنتين في الحرب اللبنانية - الأفواج العربية». ص ١٠٨.
٣١ - «حرب الألف سنة». ص ١٦٦.
٣٢ - نفس المصدر. ص ١٦٤ و ١٦٦. انظر أيضاً «الحرب المضللة». ص ٢٧.
٣٣ - «الحرب المضللة». ص ٢٧.
٣٤ - نفس المصدر. ص ٢٩.
٣٥ - نفس المصدر.
٣٦ - «كرة الثلج». ص ٢٥٢. وأيضاً صحيفة معريف الإسرائيلية في ٢١ - ٩ - ١٩٨٢.
٣٧ - «الحرب المضللة». ص ٣٠.
٣٨ - نفس المصدر.
٣٩ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣». ص ٣٢٦.
٤٠ - المذكرة نشرتها مجلة «الحرية» في العدد رقم ٧٥٢ بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٧٥ ونشرت المقاطع الرئيسية منها صحيفة «بيروت» في ٢٢ كانون الأول ١٩٧٥. ص ٤ - ٥.
٤١ - «التقرير الاسلامي». رقم ١٤ في ٢٤ تموز ١٩٨١.
نقلاً عن «لبنان امانة تاريخية وحضارية في عنق الموارنة». ص ٤٦ وما يليها. سلسلة «القضية اللبنانية» رقم ١٨ - كانون الأول ١٩٧٦ - الكسليك لبنان.
٤٢ - «لبنان الكبير - مأساة نصف قرن» سلسلة القضية اللبنانية رقم ١ - في تشرين الأول ١٩٧٥.
٤٣ - سلسلة القضية اللبنانية رقم ٥ ص ٣٦ - ٤٦.
٤٤ - سلسلة القضية اللبنانية - الكتيب رقم ٥. ص ٤٧ - ٥١.
٤٥ - «القضية اللبنانية». رقم ١١ - الكسليك ١٩٧٦. ص ١٤ - ٢٠.
٤٦ - وثائق الكسليك رقم ١٢. حزيران ١٩٧٦. ص ١٢ - ٢٦.
٤٧ - نفس المصدر. ص ٢٩ - ٣٤.
٤٨ - الكتيب رقم ١٥ - آب ١٩٧٦. ص ١ - ٢.
٤٩ - «السفير» في ١ / ١١ / ١٩٨٨. ص ٩.
٥٠ - باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣». ص ٤٤٦.
٥١ - «السفير». في ١ / ١١ / ١٩٨٨. ص ٩.
٥٢ - نفس المصدر.
٥٣ - أمين ناجي: شرعة من أجل ميثاق وطني جديد - آفاق مشرقية (٢) ١٩٧٩. ص ٢٩ - ٣٢.
٥٤ - نفس المصدر. ص ٦٣.
٥٥ - نفس المصدر. ص ٦٨ - ٦٩.
٥٦ - «السفير»: في ١ / ١١ / ١٩٨٨. ص ٩.
٥٧ - باسم الجسر. ص ٤٤٨ نقلاً عن مجلة العمل الشهرية في ١ / ٣ / ١٩٧٧.
٥٨ - صحيفة Le reveil في ٧ / ٤ / ١٩٧٧.

٥٩ - «السفير». في ١ / ١١ / ١٩٨٨. ص ٩.
٦٠ - مجلة «النهار العربي والدولي» في ٨ أيار ١٩٧٧.
٦١ - «ميثاق ١٩٤٣». ص ٤٣ نقلاً عن «الحوادث». في ١ / ٩ / ١٩٧٧.
٦٢ - «السفير» في ١ / ١١ / ١٩٨٨. ص ٩.
٦٣ - العمل الشهري رقم ١ - أول آذار ١٩٧٧. ص ١٠١ - ١٠٣.
٦٤ - نفس المصدر. ص ١٠٧ - ١١١.
٦٥ - «السفير». في ٣١ / ١٠ / ١٩٨٨. ص ١١.
٦٦ - نفس المصدر.
٦٧ - نفس المصدر.
٦٨ - «السفير». في ١ / ١١ / ١٩٨٨. ص ٩.
٦٩ - نفس المصدر.
٧٠ - الأب بطرس ضو: «موارنة الغد على ضوء تاريخهم» محاضرة مقفلة غير منشورة القيت في كنيسة مار عبد الفوقا - بعبدا بمناسبة عيد مار مارون في ٨ شباط ١٩٧٧.
٧١ - «الشراع» - العدد ٣٤٦ في ٧ / ١١ / ١٩٨٨. ص ١٣.
٧٢ - كريم بقرادوني: «السلام المفقود ١٩٧٦ - ١٩٨٢». بيروت ١٩٨٤. ص ٩.
٧٣ - «السفير». العدد السنوي في ٢٨ كانون الأول ١٩٨٨. ص ٢١.
٧٤ - كريم بقرادوني: «السلام المفقود...». ص ٩.
٧٥ - «السفير». العدد السنوي في ٢٨ / ١٢ / ١٩٨١. ص ٥.
٧٦ - الصحافي البريطاني روبرت فيسك: «ويلات وطن». الترجمة العربية في «السفير» بتاريخ ١٦ - ٢ - ١٩٩٠.
٧٧ - كريم بقرادوني: «السلام المفقود». انظر أيضاً: السفير في ٥ / ٩ / ١٩٨٨. ص ٢.
٧٨ - كريم بقرادوني «السلام المفقود». ص ٢١٦ و ٣٤.
٧٩ - «الحرب المضللة» مصدر سابق. ص ٣٠.
٨٠ - «امل». العدد ٥٦١. ص ٣٩. و«العهد». في ٥ تموز. ص ٨.
٨١ - «السفير» في ١٧ شباط ١٩٧٩. ص ٥.
٨٢ - السفير في ١٧ شباط ١٩٧٩ ص ٥.
٨٣ - السفير في ٢٢ شباط ١٩٧٩ ص ٥.
٨٤ - «السفير» في ١ آذار ١٩٧٩ ص ٥.
٨٥ - نفس المصدر.
٨٦ - السفير في ١٧ شباط ١٩٧٩ ص ٥.
٨٧ - السفير في ٢٢ شباط ١٩٧٩ ص ٥.
٨٨ - نفس المصدر.
٨٩ - السفير في ١٧ شباط ١٩٧٩ ص ٥.
٩٠ - السفير في ٩ تموز ١٩٧٨ العدد ١٥١٧ ص ١٢.
٩١ - مقابلة مع مجلة «النوفيل او بسرفاتور» الفرنسية. وقد نشرت مقتطفات منها صحيفة «الوطن» على الصفحة ٥ بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٧٨.

٩٢ - نفس المصدر.
٩٣ - مجلة «الشراع» العدد ٥٥ نهار الاثنين في ٤ نيسان ١٩٨٣.
٩٤ - نفس المصدر.
٩٥ - السفير في ٢٠ شباط ١٩٧٩.
٩٦ - السفير في ١٤ تموز ١٩٧٩ ص ٥.
٩٧ - مجلة «صباح الخير» العدد ٤٢٣ في ٢٤ آذار ١٩٨٤ ص.٢٤.
٩٨ - «أمل» العدد ٥٦١. في ٢١ تشرين الأول. ١٩٨٨ ص ٢٣.
٩٩ - نفس المصدر.
١٠٠ - وردنص هذه الرسالة في نشرة «الطليعة» الصادرة عن الطلاب العرب التقدميين في الأرض المحتلة وكذلك نشرها بدر الحاج في كتابه الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان عام ١٩٨٢ ص ١٥٣ - ١٥٧. ونشرت جزءاً منها مجلة «صباح الخير» في ٢٤ / ٣ / ١٩٨٤ العدد ٤٢٣ ص ٢٧.
١٠١ - «السفير» عدد ١٥١٧ في ٩ تموز ١٩٧٨ ص ١ و ١٢.
١٠٢ - انظر مجلة «القومي العربي» العدد ٣ / ٦٥ في ٢٤ آذار ١٩٧٨ ص ١١ - ١٥.
١٠٣ - نفس المصدر.
١٠٤ - نفس المصدر.
١٠٥ - نفس المصدر.
١٠٦ - نفس المصدر.
١٠٧ - «السفير» في ١ آذار ١٩٧٩ ص ٥.
١٠٨ - «العهد». في ٢٤ / ٦ / ١٩٩١. ص ٨ وفي ٢٦ / ٤ / ١٩٩١. ص ١١.
١٠٩ - بدر الحاج - الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان ص ١٦ نقلاً عن: jerusalem post international N: 1969 - 26 June 1981.
١١٠ - نفس المصدر نقلاً عن:. Jerusalem post internationl édition 7 June 1981.
١١١ - التقرير الاسلامي رقم ١٤ تموز ١٩٨١ ص ١٠.
١١٢ - انظر مجلة «صباح الخير» العدد ٤٢٣ - في ٢٤ آذار ١٩٨٤ ص ٢٦.
١١٣ - «الشراع» في ١٤ أيار ١٩٨٤. ص ١٨ - ١٩.
١١٤ - نفس المصدر.
١١٥ - «النهار» في ٦ / ٩ / ١٩٧٩.
١١٦ - ورد هذا الاحصاء في صحيفة «الوطن» بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٧٨. ص ٤ - ٥.
١١٧ - نفس المصدر.
١١٨ - صحيفة «النهار» بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٧٨.
١١٩ - «العمل» في ٢٤ آذار ١٩٧٨.
١٢٠ - صحيفة «السفير» في ١٨ / ١٠ / ١٩٨٠ م.
١٢١ - السفير في ٨ / ١١ / ١٩٨٠.
١٢٢ - «النهار» في ٤ / ٤ / ١٩٨٠.
١٢٣ - «النهار» في ٢١ / ٨ / ١٩٨٠.

١٢٤ - «السفير» ص ١٢ / ٩ / ١٩٨٠.
١٢٥ - «الحوادث» في ١٢ / ٩ / ١٩٨٠.
١٢٦ - «السفير» في ٢٧ / ٦ / ١٩٨٠.
١٢٧ - «السفير» في ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٠.
١٢٨ - «السفير» في ١٥ / ٧ / ١٩٨٠.
١٢٩ - «السفير» في ١١ / ١٠ / ١٩٨٠.
١٣٠ - «النهار» في ١١ / ٣ / ١٩٨٠.
١٣١ - «النهار» في ١١ / ٤ / ١٩٨٠.
١٣٢ - «السفير» في ١٨ / ١ / ١٩٨٠.
١٣٣ - «الاحرار» في ١٩ / ٧ / ١٩٨٠.
١٣٤ - نفس المصدر.
١٣٥ - نفس المصدر.
١٣٦ - «السفير» في ٢٩ / ٧ / ١٩٨٠.
١٣٧ - «السفير» في ٢٣ / ٩ / ١٩٨٠.
١٣٨ - نفس المصدر.
١٣٩ - «النهار» في ٨ / ١ / ١٩٨٠.

مصادر الفصل الثاني عشر:

١ - التقرير الاسلامي رقم ١٠ - في ٣٠ أيار ١٩٨٠ ص ٣.
٢ - التقرير الاسلامي رقم ١٤ في ٢٤ تموز ١٩٨١٠ ص ٢.
٣ - نفس المصدر. ص ٥.
٤ - نفس المصدر. ص ٤ - ٥.
٥ - نفس المصدر. ص ٥.
٦ - التقرير الاسلامي رقم ١٤ في ٢٤ تموز ١٩٨١ ص ١١.
٧ - التقرير الاسلامي رقم ١٠ في ٣٠ أيار ١٩٨٠. الجداول الستة من نفس المصدر.
٨ - مجلة «صوت المحرومين» العدد السادس في ١٤ أيار ١٩٧٧.
٩ - التقرير الاسلامي رقم ٢ في ٣١ آب ١٩٧٩ ص ٢.
١٠ - نفس المصدر.
١١ - التقرير الاسلامي رقم ٦ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٩ ص ٥.
١٢ - الجداول الثلاثة من نفس المصدر: التقرير الاسلامي رقم ٣ في ٢١ أيلول ١٩٧٩ ص ٧.
١٣ - التقرير الاسلامي رقم ١٥ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨١ ص ٤ - ٨.
١٤ - التقرير الاسلامي رقم ٩ في ٢٨ آذار ١٩٨٠ ص ٣ - ٥، نقلاً عن النشرة الاحصائية لعام ١٩٧٧ - ١٩٨٧ الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء.
١٥ - التقرير الاسلامي رقم ٢ في ٣١ آب ١٩٧٩ ص ٤ - ٥.
١٦ - التقرير الاسلامي رقم ١٦ في ٨ تموز ١٩٨٣ ص ٥ - ٧.
١٧ - التقرير الاسلامي رقم ٦ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٩ ص ٢ - ٥.

١٨ - نفس المصدر.
١٩ - نفس المصدر.
٢٠ - نفس المصدر.
٢١ - نفس المصدر.
٢٢ - «المسلمون في جبيل وكسروان». المكتبة الاسلامية الجبيلية بيروت ١٩٨٥. ص ٣٧ - ٤٠ و٧٣ - ٧٨.
٢٣ - «-حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي» مراسل الواشنطن بوست - مصدر سابق ص ١١٣.
٢٤ - «السفير» في ٢٢ شباط ١٩٧٩ ص ٣.
٢٥ - صحيفة «الوطن» في ٢١ شباط ١٩٧٩ ص ٨.
٢٦ - «السفير» في ٢٢ شباط ١٩٧٩ ص ٣.
٢٧ - التقرير الاسلامي رقم ١١ في ٢٥ تموز ١٩٨٠ ص ٤ - ٥ نقلاً عن: «المؤتمر الماروني العالمي الأول في المكسيك» - منشورات اللجنة الأسقفية لوسائل الأعلام ص ٥١ - ٣٥و ١١١ - ١٢٢ و ٦٥-٦٨.
٢٨ - نفس المصدر. نقلاً عن «المؤتمر الماروني العالمي الأول» ص ١٢ و ٢٣.
٢٩ - صحيفة «فلسطين الثورة» في ٢٧ شباط ١٩٧٩ ص ٢.
٣٠ - التقرير الاسلامي رقم ١١ ص ٥.
٣١ - السفير في ٢٢ شباط ١٩٧٩ ص ٣.
٣٢ - «السفير» في ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٨. ص ٣.
٣٣ - نفس المصدر.
٣٤ - السفير في ٧ تموز ١٩٧٩. ص ٣.
٣٥ - شيمون شيفر «كرة الثلج» ١٩٨٤ مصدر سابق ص ٤٤ و ٥٠ و ٥١.
٣٦ - «السفير» في ١٩٨٧/٨/٨.
٣٧ - جوناثان رندل: «حرب الألف سنة» ص ١٧٠ - ١٧٣.
٣٨ - «كرة الثلج». ص ٥٧.
٣٩ - نفس المصدر. ص ٧٥.
٤٠ - نفس المصدر. ص ٥٤ - ٥٥.
٤١ - السفير في ١١ شباط ١٩٨٠.
٤٢ - مجلة «الشراع» في ١٤ أيار ١٩٨٤. ص ٢٠.
٤٣ - كريم بقرادوني: «السلام المفقود» ص ١٥٦.
٤٤ - «النهار العربي والدولي». في ٨ أيار ١٩٧٧.
٤٥ - «النهار» في ١٧ / ١٠ / ١٩٨٩.
٤٦ - «السفير» في ١٢ / ١٢ / ١٩٨٨. ص ١١.
٤٧ - «كرة الثلج» مصدر سابق ص ٥٩.
٤٨ - «السفير» في ٣ / ٨ / ١٩٨٠.
٤٩ - السفير في ١٤ / ٨ / ١٩٨٠.
٥٠ - السفير في ١٥ / ٨ / ١٩٨٠.
٥١ - «كرة الثلج» مصدر سابق ص ٤٠ - ٤٢.

٥٢ - «حرب الألف سنة». ص ١١٥.
٥٣ - «الأسبوع العربي». العدد ١٠٧٠.
٥٤ - «كرة الثلج». ص ٦٢.
٥٥ - السفير في ١٥/ ٩/ ١٩٨٠.
٥٦ - «كرة الثلج» مصدر سابق ص ٦٢-٦٣.
٥٧ - نفس المصدر.
٥٨ - التقرير الاسلامي رقم ١١ في ٢٥ تموز ١٩٨٠ ص ٦.
٥٩ - صحيفة «الماروني» العدد الأول في ٥ أيار ١٩٨٠.
٦٠ - «السفير» في ١٨/ ١٠/ ١٩٨٠.
٦١ - مجلة «الأسبوع العربي» العدد ١٠٩٧ الاثنين في ٢٠ تشرين الأول ١٩٨٠ ص ٨.
٦٢ - «السفير» في ١١/ ١٠/ ١٩٨٠.
٦٣ - التقرير الاسلامي رقم ١٤ في ٢٤ تموز ١٩٨١ ص ٣.
٦٤ - السفير في ١٤/ ١١/ ١٩٨٠.
٦٥ - التقرير الاسلامي رقم ١٤ تموز ١٩٨١ ص ٥-٦.
٦٦ - نفس المصدر. ص ٥.
٦٧ - «الماروني» العدد ٤٣ في ٩ آذار ١٩٨١.
٦٨ - صحيفة «الجمهور» اللبنانية في ٢١/ ٨/ ١٩٨٠.
٦٩ - «النهار العربي والدولي» العدد ٣٦ في ٦ أيار ١٩٨٤ ص ١٦.
٧٠ - نفس المصدر.
٧١ - نفس المصدر. ص ١٦-١٧.
٧٢ - نفس المصدر.
٧٣ - «السفير» في ٢٤/ ١٢/ ١٩٨٠.
٧٤ - نفس المصدر.
٧٥ - نفس المصدر.
٧٦ - «السفير». «النهار». في ٢٦/ ٩/ ١٩٨٤.
٧٧ - مجلة «صباح الخير» في ٢٤ آذار ١٩٨٤. ص ٢٤.
٧٨ - «كرة الثلج» مصدر سابق ص ٦٤ و ٦٧.
٧٩ - نفس المصدر. ص ٦٨.
٨٠ - نفس المصدر. ص ٧٠-٧١.
٨١ - نفس المصدر. ص ٧١-٧٢.
٨٢ - «التقرير الاسلامي». في ٢٤/ ٧/ ١٩٨١. ص ١٠.
٨٣ - «النهار» في ٢٥/ ٥/ ١٩٨١.
٨٤ - السفير في ١٨ أيار ١٩٨١ العدد ٢٥٣٣.

٨٥ - التقرير الاسلامي رقم ١٤ في ٢٤ تموز ١٩٨١ ص ١٠.

٨٦ - Jerusalem post internationl N : 1062 June 1980 وقد وردت هذه التصريحات نقلاً عن المصدر المذكور في كتاب «الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان». لمؤلفه بدر الحاج ص ٣٠ و ٤٢. وكذلك وردت في مجلة «صباح الخير» العدد ٢٣ ٤ في ٢٤ تموز ١٩٨٤ ص ٢٣.

٨٧ - التقرير الاسلامي رقم ١٤ في ٢٤ تموز ١٩٨١ ص ١٠ وأيضاً مجلة «صباح الخير» في ٢٤ - آذار ٨٤.

٨٨ - «كرة الثلج» مصدر سابق ص ٩٦.

٨٩ - نفس المصدر. ص ٩٦ - ٩٧.

٩٠ - نشر هذا المقال في مجلة «كيفنين» التي تصدرها ادارة الاستعلامات بالمنظمة الصهيونية العالمية في شباط ١٩٨٢، وأعيد نشر المقال بعد ترجمته الى الانكليزية في وثيقة خاصة تصدرها جمعية الخريجين العرب في آب ١٩٨٢، ثم قامت «الأهرام» المصرية الأسبوعية بنشره في ١٨ أيلول ١٩٨٢، كما نشرتها صحيفة «السفير» في عددها الصادر في ٧ تشرين الأول ١٩٨٢، ونشرت مقتطفات منه مجلة المنطلق - العدد ٢١ في حزيران ص ٢١ - ٢٢.

٩١ - «النهار العربي والدولي». في ٢٩ نيسان ١٩٨٤. العدد ٣٦٤.

٩٢ - «التقرير الإسلامي» رقم ١٣. في ٢٢ أيار ١٩٨١. ص ٦.

مصادر الفصل الثالث عشر:

١ - «التقرير الاسلامي». رقم ١٢ في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٠. ص ٤ و ٧.

٢ - «الحرب المضللة». ص ٣٩ و ٥٢.

٣ - للاطلاع على تفاصيل هذه الزيارة التي قام بها الوفد العسكري الاسرائيلي الى بيروت راجع «كرة الثلج» مصدر سابق ص ١٥ - ٣١.

وأشار لها مراسل «الواشنطن بوست» في كتابه «حرب الألف سنة» ص ١٩٠. انظر أيضاً «الحرب المضللة». ص ١٣٦.

٤ - كرة الثلج. ص ١٨ - ٢٢.

٥ - نفس المصدر. ص ٢٤ - ٢٨.

٦ - نفس المصدر. ص ٣٠.

٧ - نفس المصدر. ص ٣١.

٨ - مجلة آخر ساعة المصرية في ١٢ - ١ - ١٩٨٣.

٩ - «كرة الثلج» مصدر سابق ص ٣١.

١٠ - مجلة «الوحدة الاسلامية». في ٥ - ١٠ - ١٩٨٩.

١١ - «كرة الثلج». ص ١٤٩.

١٢ - مجلة «النهار العربي والدولي». العدد ٢٤٤ في ٤ - ١٠ كانون الثاني ١٩٨٢.

١٣ - «الحرب المضللة» مصدر سابق ص - ٥٥.

١٤ - جوناثان رندل «حرب الألف سنة» مصدر سابق ص ١٩٠ - ١٩١.

١٥ - «الحرب المضللة» مصدر سابق ص ١٠ و ٤١.

١٦ - «كرة الثلج» ص ١٨٧ و ١٨٩.

١٧ - «السفير» في ١٤ آذار ١٩٩٢. ص ١١.

١٨ «الحرب المضللة» ص ٩٣ - ٩٤.

١٩ - «كرة الثلج» ص ٢٠٢ - ٢٠٤ «تقرير لجنة كاهان حول مجازر صبرا وشاتيلا» مصدر سابق ص ٢٥.
٢٠ - مجلة «صباح الخير» العدد ٤٢٣ في ٢٤ آذار ١٩٨٤ ص ٢٦.
٢١ - نفس المصدر. ص ٢٧ والتصريح ورد في ١٧ - ٦ - ١٩٨٢.
٢٢ - مجلة «الكفاح العربي» في ١١ / ٧ / ١٩٨٢
٢٣ - «المجلة» في ١٢ / ١١ / ١٩٨٢.
٢٤ - صحيفة «تشرين السورية» في ١٣ / ١ / ١٩٨٣.
٢٥ - «الوحدة الاسلامية». في ٥ / ١٠ / ٨٩.
٢٦ - «النهار». في ٣١ / ٧ / ١٩٨٢. ص ٢.
٢٧ - جوناثان رندل: حرب الألف سنة ... ص ٢٠٠ - ٢٠١.
٢٨ - «كرة الثلج». ص ١٩٦ - ١٩٨.
٢٩ - نفس المصدر. ص ٢٠٠.
٣٠ - نفس المصدر. ص ٢٠٥.
٣١ - «كرة الثلج». ص ٢٠٣ تقرير لجنة كاهان حول مجازر صبرا وشاتيلا مصدر سابق ص ٧٧.
٣٢ - «كرة الثلج». ص ٢٢٣.
٣٣ - «حرب الألف سنة» ص ١١٨. «الحرب المضللة». ص ١٠٨..
٣٤ - «كرة الثلج». ص ٢٢٥ - ٢٢٦.
٣٥ - «كرة الثلج» ص ٢٢٥ - ٢٢٦. «الحرب المضللة» ص ١٠٩ وايضاً: «حرب لبنان ١٩٧٥ - ١٩٨٢». ص ٧٣ - ٧٤.
٣٦ - «كرة الثلج». ص ٢٣٢.
٣٧ - «كرة الثلج». ص ٢٣٠ - ٢٣٣. «حرب الألف سنة..». ص ٢٤.
٣٨ - جوناثان رندل: حرب الألف سنة. ص ٢٤ - ٢٥.
٣٩ - كرة الثلج. ص ٢٤٣.
٤٠ - «كرة الثلج» ص ٢٣٣ - ٢٣٤ و ٢٥٥. «الحرب المضللة». ص ١١٦ - ١١٧ و ١٣٦.
٤١ - جوناثان رندل «حرب الألف سنة» ص ١٢٠. «الحرب المضللة»: ص ١١٦.
٤٢ - كريم بقرادوني - «السلام المفقود..» مصدر سابق ص ٢٦٣.
٤٣ - نفس المصدر. ص ٢٦٥.
٤٤ - نفس المصدر. ص ٢٦٧.
٤٥ - نفس المصدر.
٤٦ - نفس المصدر. ص ٨.
٤٧ - نفس المصدر. ص ٩.
٤٨ - «المجلة» في ٩ - ١٥ تشرني الأول ١٩٨٢ عدد ١٣٩.
٤٩ - جوناثان رندل - «حرب الألف سنة» مصدر سابق ص ٢٨.
٥٠ - «السفير» العدد ٣٠٢٠ في ١ - ١٠ - ١٩٨٢ ص ١٠.
٥١ - «السفير» في ٣٠ - ٩ - ١٩٨٥.
٥٢ - «الحرب المضللة» مصدر سابق ١٣٨.
٥٣ - جوناثان رندل «حرب الألف سنة...» ص ٢٧ - ٢٨. انظر أيضاً «تقرير لجنة كاهان حول مجازر صبرا وساتيلا..».

مصدر سابق ص ٣٠-٣١.
٥٤- «كرة الثلج» مصدر سابق ص ٢٣٨.
٥٥- نفس المصدر. ص ٢٣٩.
٥٦- «كرة الثلج» ص ٢٣٩-٢٤٠.
٥٧- «الحرب المضللة» ص ١٢١.
٥٨- «تقرير لجنة كاهان...» ص ٣٨-٣٩ «كرة الثلج» ص ٢٤١-٢٤٢.
٥٩- رندل «حرب الألف سنة» ص ٢٨-٢٩.
٦٠- «تقرير لجنة كاهان حول مجازر صبرا وشاتيلا» ص ١٤١-١٤٢.
٦١- صحيفة هآرتس الاسرائيلية في ٢١-٩-١٩٨٢.
٦٢- «الحرب المضللة» ص ١٢٢.
٦٣- نفس المصدر. ص ١١٨.
٦٤- «تقرير لجنة كاهان...» ص ٤٢.
٦٥- نفس المصدر. ص ٤٣ و ٤٤ و ٤٦ «كرة الثلج». ص ٢٤٣ «الحرب المضللة» ص ١٢٣-١٢٤.
٦٦- «تقرير لجنة كاهان..» ص ٤٥ «كرة الثلج» ص ٢٤٦ - صحيفة جيروليزاليم بوست الاسرائيلية ٢٤-١-١٩٨٢.
٦٧- «تقرير لجنة كاهان» ص ٥٤-٦٠. «الحرب المضللة» ص ١٢٦-١٢٨.
٦٨- «تقرير لجنة كاهان،...» ص ٦٤.
٦٩- السفير في ١ / ١١ / ١٩٨٢ ص ١٢. تقرير لجنة كاهان ص ٦٢-٦٤.
٧٠- «حرب الألف سنة...» ص ٢٩.
٧١- «حرب الألف سنة...» ص ٢٩-٣٠.
٧٢- «حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٨٢». ص ٨٩-٩٠.
٧٣- «السفير» في ٢٢-١١-١٩٨٨. ص ٩ نقلاً عن: امنون كابيلوك: «تحقيق حول مذبحة صبرا،شاتيلا». ص ٤٣-٤٥.
٧٤- «حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٨٢». ص ٨٩-٩٠.
٧٥- «تقرير لجنة كاهانا». ص ٧.
٧٦- نفس المصدر. ص ٨٢-٨٥.
٧٧- «امل» العدد ٣٠٤ في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٤. ص ٦. و«صباح الخير» العدد ٤٧٨ في ١٣-٤-١٩٨٥.
٧٨- نفس المصدر.
٧٩- «كرة الثلج». ص ٢٤١ و ٢٤٢ و «الحرب المضللة» ص ١٢٨-١٤٠.
٨٠- «كرة الثلج». ص ٢٤٦.
٨١- «الحرب المضللة» ص ١٢٨.
٨٢- «كرة الثلج» ص ٢٤٩.
٨٣- «حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٨٢». ص ٩٢.
٨٤- «كرة الثلج» ص ٢٥٨.
٨٥- نفس المصدر. ص ٢٥٧-٢٦٠.
٨٦- نفس المصدر. ص ٢٦٦.

٨٧ - صحيفة «تشرين» السورية في ٣ / ١ / ١٩٨٣.
٨٨ - مجلة «الشراع» العدد ٥٥ في ٤ نيسان ١٩٨٣.
٨٩ - «وثائق اتفاق جلاء القوات الاسرائيلية. كتاب أبيض. وزارة الخارجية - وزارة الأعلام»، أيار ١٩٨٣ ص ٣٩.
٩٠ - «الشراع». العدد ٣٤٢. في ١٠ / ١٠ / ١٩٨٨ ص ١٨.
٩١ - صحيفة «دافار» الاسرائيلية في ٢٢ / ١٠ / ١٩٨٢.
٩٢ - صحيفة «معاريف» الاسرائيلية في ٢٩ / ١٠ / ١٩٨٢.
٩٣ - «المجلة» في ١٢ / ١١ / ١٩٨٢.
٩٤ - مجلة «الحوادث» في ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٢.
٩٥ - «تشرين» في ٣ / ١ / ١٩٨٣.
٩٦ - مجلة «النهار العربي والدولي» في ١٧ / ١٠ / ١٩٨٢.
٩٧ - مجلة «الكفاح العربي». في ٢٠ / ٢ / ١٩٨٣.
٩٨ - الخطر اليهودي - برتوكولات حكماء صهيون - ترجمة محمد خليفة التونسي. دار الكتاب العربي بيروت ١٩٨٢ ص ١٦٧-١٦٨.
٩٩ - «المجلة» في ١٢ / ١١ / ١٩٨٢.
١٠٠ - مجلة «النهار العربي والدولي» في ٢٩ / ١١ / ١٩٨٢.
١٠١ - مجلة «الشرق الأوسط» في ٥ / ١١ / ١٩٨٢.
١٠٢ - صحيفة القبس الكويتية في ٢٤ / ١١ / ١٩٨٢.
١٠٣ - مجلة «النهار العربي والدولي» في ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٢.
١٠٤ - مجلة «الشراع» العدد ١١٣ في ١٤ أيار ١٩٨٤ ص ٢١.
١٠٥ - «الشراع» العدد ٥٤ في ٢٤ كانون الثاني ١٩٨٣ ص ٢٠.
١٠٦ - الخطر اليهودي - بروتوكولات حكماء صهيون - مصدر سابق ص ١٢٣.
١٠٧ - «كرة الثلج». ص ٢٨٨ - ٢٨٩.
١٠٨ - شيمون شيفر «كرة الثلج» مصدر سابق - ص ٢٩١ و ٢٩٦.
١٠٩ - وثائق اتفاق جلاء القوات الاسرائيلية. كتاب أبيض - وزارة الخارجية - وزارة الأعلام بيروت أيار ١٩٨٣ ص ١١٨.
١١٠ - صحيفة «تشرين» السورية في ٣٠ / ١ / ١٩٨٣.
١١١ - «المجلة» في ٨ / ١ / ١٩٨٣.
١١٢ - صحيفة «يديعوت احرنوت» الصهيونية، في ٢٢ / ١٠ / ١٩٨٢.
١١٣ - مجلة «الشراع» العدد ٥٤ - في كانون الثاني ١٩٨٣ ص ٢٠.
١١٤ - مجلة «النهار العربي والدولي» في ٣١ / ١ / ١٩٨٣.
١١٥ - مجلة «صباح الخير». العدد ٤٢٣ ص ٢٧ في ٢٤ / ٣ / ١٩٨٤.
١١٦ - نفس المصدر. ص ٢٦.
١١٧ - نفس المصدر.
١١٨ - «السفير» في ٢ / ٦ / ١٩٨٨. ص ٧.
١١٩ - «السفير» في ١٨ / ٦ / ١٩٨٨.
١٢٠ - «الشراع». العدد ٤٢٣. ص ٢٧.

١٢١ - صحيفة «دافار» الصهيونية. في ٢٥ آب ١٩٨٣.
١٢٢ - «دافار» في ٢١/ ١٠/ ١٩٨٣. ص ١٤.
١٢٣ - ستيفن غرين: «بالسيف اميركا واسرائيل في الشرق الأوسط». الترجمة العربية في السفير تاريخ ٢٢/ ٤/ ١٩٨٨.
١٢٤ - جوناثان رندل «حرب الألف سنة» مصدر سابق ٢٢٧.
١٢٥ - انظر المصدر (١٢٣).
١٢٦ - صحيفة «كيهان العربي» - العدد ١٤٦ في ٨ أيلول ١٩٨٢ ص ١٦.
١٢٧ - مجلة «النهار العربي والدولي» العدد ٣٤٣ بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني - ٤ كانون الأول ١٩٨٣ ص ٤٦.
١٢٨ - «امل» في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٤ - العدد ٣٠٤ ص ١.
١٢٩ - مجلة «الوحدة الاسلامية» العدد الأول - في ٢ آذار ١٩٨٤ ص ٤١.
١٣٠ - «الوحدة الاسلامية» - العدد الأول - ٢ آذار ١٩٨٤. ص ٤١ نقلاً عن: «الواشنطن بوست».
١٣١ - مجلة «صباح الخير» - العدد ٤٢٣ ص ٢٧ في ٢٤ - ٣ - ١٩٨٤.
١٣٢ - نفس المصدر.
١٣٣ - نفس المصدر.
١٣٤ - نفس المصدر.
١٣٥ - نفس المصدر.
١٣٦ - مجلة «صباح الخير» في ١٣ - ٤ - ١٩٨٥ - العدد ٤٧٨ - ص ٤٣.
١٣٧ - نفس المصدر.
١٣٨ - «امل» في ١٨ آذار ١٩٨٤ - العدد ٣١٦ ص ١.
١٣٩ - نفس المصدر.
١٤٠ - نفس المصدر.
١٤١ - «النهار العربي والدولي» العدد ٣٥٩ في ١٩ - ٢٥ آذار ١٩٨٤ ص ١٩.
١٤٢ - مجلة «صباح الخير» - العدد ٤٧٨ في ١٣/ ٤/ ١٩٨٥ ص ٤٣.
١٤٣ - «النهار العربي والدولي» - العدد ٣٦٥ من ٣٠ نيسان الى ٦ أيار ١٩٨٤.
١٤٤ - «السفير» - في ٢١ أيار ١٩٨٤ - العدد ٣٥٩٩ ص ٣ نقلاً عن مجلة «الوطن العربي».
١٤٥ - «امل» في ١٥ نيسان ١٩٨٤. نقلاً عن مجلة «الكفاح العربي».
١٤٦ - مجلة «الشراع» - العدد ١٢٢ في ١٦ تموز ١٩٨٤. ص ٧.
١٤٧ - «السفير» في ١٨/ ٨/ ١٩٨٤.
١٤٨ - «السفير» في ٢٠/ ٨/ ١٩٨٤.
١٤٩ - «النهار» في ٢٨/ ٨/ ١٩٨٤.
١٥٠ - «السفير» في ١٧/ ٦/ ١٩٨٤. ص ١٣.
١٥١ - مجلة «الكفاح العربي». في كانون الأول ١٩٨٤.
١٥٢ - «السفير». في ٢٢/ ٤/ ١٩٨٤.
١٥٣ - «النهار» في ١٤ آب ١٩٨٤. ص ٤..
١٥٤ - النهار في ١٦/ ٨/ ١٩٨٤.
١٥٥ - «السفير» في ١٨/ ٨/ ١٩٨٤.

١٥٦ - نفس المصدر.
١٥٧ - نفس المصدر.
١٥٨ - «النهار» في ٣٠/ ٨/ ١٩٨٤.
١٥٩ - «النهار» في ١٤/ ٩/ ١٩٨٤.
١٦٠ - جورج كساب: المارونية.
١٦١ - «النهار» في ١٣/ ٣/ ١٩٨٥.
١٦٢ - «السفير» في ١٨/ ٨/ ١٩٨٤.
١٦٣ - «السفير» في ١٦/ ١٢/ ١٩٨٤.
١٦٤ - بطرس ضو: «موازنة الغد على ضوء تاريخهم» محاضرة القيت في ٨ شباط ١٩٧٧.
١٦٥ - «النهار» في ١٦/ ٩/ ١٩٨٤.
١٦٦ - «النهار العربي والدولي» في ٣٠/ ١٢/ ١٩٨٥.
١٦٧ - «النهار» في ١٠/ ١١/ ١٩٨٤.
١٦٨ - «المسيرة» في ٧/ ١٢/ ١٩٨٥.
١٦٩ - «النهار» في ٢٢/ ١١/ ١٩٨٤.
١٧٠ - «السفير» في ٥/ ٥/ ١٩٨٥.
١٧١ - «السفير» في ٢٧/ ٣/ ١٩٨٦.
١٧٢ - «السفير» في ٥/ ٥/ ١٩٨٥.
١٧٣ - «النهار» في ٢٢/ ١١/ ١٩٨٤.
١٧٤ - «السفير» في ٢٦/ ١١/ ١٩٨٤.
١٧٥ - «النهار» في ١٠/ ١١/ ١٩٨٤.
١٧٦ - «النهار» و«السفير» في ٢/ ٨/ ١٩٨٥.
١٧٧ - «السفير» في ١/ ١٠/ ١٩٨٤.
١٧٨ - «النهار» في ١١/ ١١/ ١٩٨٤.
١٧٩ - «النهار» في ٢٥/ ١٢/ ١٩٨٥.
١٨٠ - «النهار» في ٢/ ٤/ ١٩٨٥.
١٨١ - «النهار» في ٢/ ١٢/ ١٩٨٤.
١٨٢ - «النهار» في ٨/ ١١/ ١٩٨٥.
١٨٣ - «الوحدة الاسلامية» في ٥/ ١٠/ ١٩٨٩.
١٨٤ - «الشراع» العدد ٣٠٤ - في ١٨ كانون الثاني ١٩٨٨ ص ١٩.
١٨٥ - مجلة «الوحدة الاسلامية» العدد ٨١ في تشرين الثاني ١٩٨٦ ص ٣١ نقلاً عن مجلة «المسيرة» الناطقة بلسان القوات الكتائبية.
١٨٦ - «النهار» في ٢٦/ ٩/ ١٩٨٤.
١٨٧ - «النهار» في ٣٠/ ١١/ ١٩٨٤.
١٨٨ - «السفير» في ٨/ ١٢/ ١٩٨٤.
١٨٩ - «السفير» في ١٢/ ١٢/ ١٩٨٤. ص ٤.

١٩٠ - «النهار» في ١٨ / ١٢ / ١٩٨٤. ص ٤.
١٩١ - «النهار» في ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٤.
١٩٢ - «النهار» في ١ / ١ / ١٩٨٥.
١٩٣ - «السفير» في ١٠ / ٢ / ١٩٨٥ ص ٣.
١٩٤ - نفس المصدر.
١٩٥ - «النهار» في ١٣ / ٤ / ١٩٨٥.
١٩٦ - «السفير» في ٦ / ١١ / ١٩٨٥.
١٩٧ - انظر المصدر: ١٨٦.
١٩٨ - «النهار» في ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٤.
١٩٩ - «السفير» في ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٤.
٢٠٠ - «الشراع» العدد ١٢٢ في ١٦ تموز ١٩٨٤. ص ١٨ - ١٩.
٢٠١ - «السفير» في ١٩ / ١ / ١٩٨٨. ص ٦.
٢٠٢ - «العهد» في ١٢ / ٧ / ١٩٩١. ص ٧.
٢٠٣ - «امل». في ١٠ / ٤ / ١٩٨٧. ص ٢٦ - ٢٧ نقلاً عن تقرير نشرته مجلة «التايمز اللندنية».
٢٠٤ - «السفير» في ٢١ / ٥ / ١٩٨٤. ص ٦، أيضاً «السفير» في ٦ - ٩ - ١٩٨٣. ص ٦.
٢٠٥ - «امل» في ١١ كانون الثاني ١٩٨٥. ص ١٠.
٢٠٦ - «السفير» في ٢١ / ٥ / ١٩٨٤ ص ٦.
٢٠٧ - «السفير» في ١٩ / ١١ / ١٩٨٨. ص ١.
٢٠٨ - «السفير» في ١٥ / ١١ / ١٩٨٨. ص ٢.
٢٠٩ - «السفير» في ١٤ / ١١ / ١٩٨٨. ص ٥.
٢١٠ - «السفير» في ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٨. ص ١١.
٢١١ - «السفير» في ٢٤ / ١٠ / ١٩٨٨. ص ٥.
٢١٢ - «السفير» في ١٤ / ١١ / ١٩٨٨. ص ٥.
٢١٣ - «السفير» في ١٠ / ١٠ / ١٩٨٨. ص ٤.
٢١٤ - نفس المصدر.
٢١٥ - نفس المصدر.
٢١٦ - «السفير» في ٢١ / ٩ / ١٩٨٨. ص ٩.
٢١٧ - «السفير» في ٨ / ١٢ / ١٩٨٨. ص ٩.
٢١٨ - «القومي العربي» في ١٩ تشرني الثاني ١٩٨٨. العدد ٢٥. ص ١٢.
٢١٩ - «الشراع» العدد ٣٤٩. في ٢٨ / ١١ / ١٩٨٨. ص ٨.
٢٢٠ - «الشراع» في ١٤ أيار ١٩٨٤. ص ٨٤.
٢٢١ - «السفير» في ١٠ / ١٠ / ١٩٨٨. ص ٤.
٢٢٢ - «الشراع» العدد ١١٣. في ١٤ أيار ١٩٨٤. ص ٢١.
٢٢٣ - «السفير» في ١٠ / ١٠ / ١٩٨٨. ص ٤.
٢٢٤ - نفس المصدر.

٢٢٥ - نفس المصدر.
٢٢٦ - «السفير» في ٢١ / ١٠ / ١٩٨٨. ص ٣.
٢٢٧ - مجلة «امل» في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٤.
٢٢٨ - «الشراع» العدد ١٣١ في ١٧ أيلول ١٩٨٤. ص ٦.
٢٢٩ - «السفير» في ١٧ آذار ١٩٨٥.
٢٣٠ - «السفير» في ١٤ آذار ١٩٨٥. ص ٣.
٢٣١ - «السفير» في ٢٣ آذار ١٩٨٥. ص ٣.
٢٣٢ - «السفير» في ٢٧ و ٢٨ آذار ١٩٨٥.
٢٣٣ - «السفير» في ٥ أيار ١٩٨٥.
٢٣٤ - «السفير» في ١٠ نيسان ١٩٨٥. ص ٣.
٢٣٥ - نفس المصدر.
٢٣٦ - نفس المصدر. ص ١.
٢٣٧ - نقلاً عن اذاعة «صوت لبنان» الكتائبية.
٢٣٨ - «السفير» في ٢٩ نيسان ١٩٨٥. ص ١ و ٤.
٢٣٩ - نفس المصدر.
٢٤٠ - «السفير» في ٢٧ / ٥ / ١٩٨٥.
٢٤١ - «السفير» في ٢١ حزيران ١٩٨٥.
٢٤٢ - «السفير» في ٢٩ نيسان ١٩٨٥. ص ٤ و ٩.
٢٤٣ - نفس المصدر. ص ١ و ١١.
٢٤٤ - نفس المصدر. ص ١١.
٢٤٥ - نفس المصدر، ص ١ و ١١.
٢٤٦ - «النداء» في ١ أيار ١٩٨٥. ص ٥ و ٧.
٢٤٧ - «السفير» في ٧ أيار ١٩٨٥.
٢٤٨ - «السفير» في ١٠ أيار ١٩٨٥.
٢٤٩ - «اللواء» في ١٨ أيار ١٩٨٥. ص ١ و ٩.
٢٥٠ - «السفير» في ٩ / ٥ / ١٩٨٥.
٢٥١ - أنظر وقائع الصدامات العسكرية بين حركة «أمل» والفصائل الفلسطينية في مخيمات بيروت في صحف حزيران ١٩٨٥.
٢٥٢ - «امل». العدد ٤٨٦. في ١٥ / ٥ / ١٩٨٧. ص ٢١-٢٢.
٢٥٣ - نفس المصدر.
٢٥٤ - «السفير» و«النهار» في ١٩ تموز ١٩٨٥. ص ٣.
٢٥٥ - نفس المصدر.
٢٥٦ - نفس المصدر.
٢٥٧ - نفس المصدر.
٢٥٨ - نفس المصدر.

٢٥٩ - نفس المصدر.
٢٦٠ - نفس المصدر.
٢٦١ - نفس المصدر.
٢٦٢ - نفس المصدر.
٢٦٣ - نفس المصدر.
٢٦٤ - «السفير» و«النهار» في ٢٠ / ٧ / ١٩٨٥. ص ٤.
٢٦٥ - نفس المصدر.
٢٦٦ - نفس المصدر.
٢٦٧ - «السفير» في ٢١ / ٧ / ١٩٨٥. ص ٤.
٢٦٨ - «النهار» في ٢٢-٧-١٩٨٥. ص ٤.
٢٦٩ - نفس المصدر.
٢٧٠ - نفس المصدر.
٢٧١ - نفس المصدر.
٢٧٢ - نفس المصدر.
٢٧٣ - «النهار» في ٢٣ / ٧ / ١٩٨٥.
٢٧٤ - «السفير» في ٨ / ٧ / ١٩٨٧.
٢٧٥ - «النهار العربي والدولي» في ١٠ / ١١ / ١٩٨٥.
٢٧٦ - «العهد» في ١٧ رجب ١٤٠٦ العدد ٩٢.
٢٧٧ - «السفير» في ١٦ / ٣ / ١٩٨٦.
٢٧٨ - «العهد» في ١٧ رجب ١٤٠٦ هـ.
٢٧٩ - «النهار العربي والدولي». من ٣٠ نيسان الى ١٦ أيار ١٩٨٤. ص ١٧.
٢٨٠ - صحيفة «كيهان العربي». في ٥ / ٤ / ١٩٨٤ - ص ٨.
٢٨١ - «السفير» في ٢١-٩-١٩٨٤.
٢٨٢ - مجلة «صباح الخير - البناء» في ١٤ شباط ١٩٨١. ص ٤٢.
٢٨٣ - مجلة «الأسبوع العربي» في ٨ آذار ١٩٨٥.
٢٨٤ - صحيفة «العهد» الأسبوعية العدد ٩٥ في ٩ شعبان ١٤٠٦ هـ - ص ٧.
٢٨٥ - مجلة «امل». العدد ٥٦١. في ٢١ تشرين الأول ١٩٨٨ ص ٢٥ - ٣١.

مصادر الفصل الرابع عشر

١ - جريدة «النهار». في ٣٠/١٢/١٩٨٤.
٢ - «النهار». في ٧/٤/١٩٨٦.
٣ - جريدة «السفير». في ٢٥/٢/١٩٨٥.
٤ - مجلة «الشراع». في ٢٩/٤/١٩٨٥.
٥ - «الشراع». في ٣/٦/١٩٨٥.
٦ - «النهار». في ٢٦/٧/١٩٨٥. و٢٧/ ٧/ ١٩٨٥.

٧ - «السفير». في ١١/ ٤/ ١٩٨٥.
٨ - مجلة «الشباب المسيحي» الشهرية. العدد الرابع ١٩٨٤.
٩ - «النهار». في ١٦/٨/١٩٨٥.
١٠ - «السفير». في ٢٤/٤/١٩٨٥ و٨/٥/١٩٨٥.
١١ - مجلة «النهار العربي والدولي». في ٥/٨/١٩٨٥.
١٢ - «السفير». في ٢/٨/١٩٨٥.
١٣ - «النهار». في ٤/٨/١٩٨٥.
١٤ - «النهار». في ٧/١١/١٩٨٥.
١٥ - «السفير». في ١٢/١١/١٩٨٥.
١٦ - «السفير». في ٢٨/١٢/١٩٨٧.
١٧ - «الجمهورية الاسلامية في لبنان» اعداد وتنظيم محمد شمص وحسين مرجي. الوكالة الشرقية للتوزيع ١٩٩٠. الجزء الأول. ص ٧٣٠.
١٨ - «السفير». في ١٤/٩/١٩٨٦.
١٩ - «السفير». في ٢٨/١٢/١٩٨٧.
٢٠ - نفس المصدر.
٢١ - نفس المصدر.
٢٢ - «السفير». في ١/١٢/١٩٨٤.
٢٣ - «السفير». في ٢٨/١٢/١٩٨٧.
٢٤ - «السفير». في ٢٦/٧/١٩٨٦. ص ٤.
٢٥ - «النهار». في ٤/١١/١٩٨٦.
٢٦ - «السفير». في ١٧/١٢/١٩٨٨.
٢٧ - التعليق السياسي لإذاعة «صوت الجبل». في ١٩/٢/١٩٩٠.
٢٨ - مجلة «الأفكار». في ٢/٣/١٩٨٧.
٢٩ - «السفير». في ١١/٤/١٩٨٧.
٣٠ - «النهار». في ١٣/٤/١٩٨٧.
٣١ - «السفير». في ١٧/٤/١٩٨٧.
٣٢ - «السفير. في ٢٤/٦/١٩٨٧. ص ٩.
٣٣ - «السفير». في ٣١/٥/١٩٨٧. ص ٤.
٣٤ - «السفير». في ٢٤/٦/١٩٨٧. ص ٩.
٣٥ - نفس المصدر.
٣٦ - «السفير». في ٦/٧/١٩٨٧.
٣٧ - «السفير». في ٣١/١٢/١٩٨٧.
٣٨ - «السفير». في ٤/١/١٩٨٨. ص ٤.
٣٩ - «السفير». في ١٠/٣/١٩٨٨. ص ١.
٤٠ - «السفير». في ١١/٣/١٩٨٨. ص ١.

٤١ - «النهار العربي والدولي». في ١٨ نيسان ١٩٨٨ .
٤٢ - مجلة «الوحدة الإسلامية». في ١٧ حزيران ١٩٨٨ . ص ١٣ .
٤٣ - «السفير». في ٤/٥/١٩٨٨ . ص ٤ .
٤٤ - «السفير». في ٥/٥/١٩٨٨ . ص ٧ .
٤٥ - «السفير». في ٢١/٦/١٩٨٨ . ص ٥ .
٤٦ - «السفير». في ١٠/٦/١٩٨٨ . ص ٢ .
٤٧ - «السفير». في ١٥/٦/١٩٨٨ ص ٢ .
٤٨ - «السفير». في ٢٠/٦/١٩٨٨ . ص ٢ .
٤٩ - نفس المصدر. ص ١ و٩ .
٥٠ - «السفير». في ٢١/٦/١٩٨٨ . ص ١ و٩ .
٥١ - نفس المصدر. ص ٤ .
٥٢ - «السفير». في ٢٧/٦/١٩٨٨ . ص ٢.
٥٣ - «السفير». في ٢٨/٦/١٩٨٨ . ص ٢ .
٥٤ - «السفير». في ٦/٧/١٩٨٨ .
٥٥ - «السفير». في ٢٠/٧/١٩٨٨ .
٥٦ - «السفير». في ٢٦/٧/١٩٨٨ . ص ٤ .
٥٧ - «النهار». في ١٠/١٠/١٩٨٧ .
٥٨ - «النهار العربي والدولي». في ١٢/١٠/١٩٨٧ .
٥٩ - محمد زعيتر: مقال «إسألوا الشعب اولاً» في «السفير» ٧/١/١٩٨٨ .
٦٠ - «النهار». في ٢٨/٩/١٩٨٧ . أنظر ايضاً: «الشراع». في ١/٢/١٩٨٨ .
٦١ - «النهار». في ٢/١٠/١٩٨٧ .
٦٢ - «السفير». في ٢/٧/١٩٨٨ . وفي ٣٠/٧/١٩٨٨ .
٦٣ - «النهار» و«السفير». في ١٢/١١/١٩٨٧ و ١٤/٧/١٩٨٨ و ٢٩/٦/١٩٨٨ .
٦٤ - «السفير». في ٣/١١/١٩٨٧.
٦٥ - «السفير». في ٢٨/١٢/١٩٨٧ .
٦٦ - «الشراع». في ١٨/١/١٩٨٨ . وفي ٦/٦/١٩٨٨ . و «الديار». ١٣/٨/١٩٨٨ .
٦٧ - «الشراع». في ٢٥/١/١٩٨٨ . وقد ورد نص مشروع الديمقراطية العددية في «السفير» بتاريخ ٢٠/٧/١٩٨٥ . ص ٣ و٩ .
٦٨ - «النهار». في ١٣/٨/١٩٨٨ .
٦٩ - «النهار» و «السفير». في ٧/١/١٩٨٨ .
٧٠ - «السفير» في ١٩/٨/١٩٨٨ . «السفير» و «النهار» في ٢٤/٨/١٩٨٨ . «العهد» في ١٤ محرم ١٤٠٩ هـ ـ ٢٦ آب ١٩٨٨ .
٧١ - «النهار». في ٢٨/٣/١٩٨٨ و ٤/٦/١٩٨٨ .
٧٢ - «النهار». في ١٢/٧/١٩٨٨ .
٧٣ - «النهار». في ٧/٣/١٩٨٨ .

٧٤- «النهار». في ١٩٨٨/٦/٢٧ . و ١٩٨٨/٦/٣٠ .
٧٥- «السفير». في ١٩٨٨/٣/٢١ .
٧٦- «النهار». في ١٩٨٨/٣/٢٤ .
٧٧- «السفير». في ١٩٨٨/٨/٢٠ .
٧٨- «النهار». في ١٩٨٨/٣/٣٠ .
٧٩- «السفير». في ١٩٨٨/٦/١٦ .
٨٠- «السفير» و مجلة «العهد». في ١٩٨٨/٨/١٨ .
٨١- «السفير. في ١٩٨٨/٨/١٥ .
٨٢- «السفير» و«النهار». في ١٩٨٧/١٢/٢٢ .
٨٣- «النهار». في ١٩٨٨/٦/١٧ .
٨٤- «النهار». في ١٩٨٨/٧/١٤ .
٨٥- «النهار». في ١٩٨٧/١٢/٢٥ .
٨٦- «السفير». في ١٩٨٨/٢/١٠ .
٨٧- «النهار». في ١٩٨٨/٢/٢ .
٨٨- «السفير». في ١٩٨٨/٤/١ . ص ٢ .
٨٩- «الشراع». في ١٩٨٨/٦/٢٠ .
٩٠- «الشراع». في ١٩٨٨/١٠/١٠ . ص ١٦ .
٩١- «الشراع». في ١٩٨٨/٣/١٤ .
٩٢- «النهار» و«السفير». في ١٩٨٧/١٢/٣٠ .
٩٣- «السفير». في ١٩٨٨/٣/٨ .
٩٤- «السفير». في ١٩٨٨/٣/١ .
٩٥- «السفير». في ١٩٨٨/٨/١٥ .
٩٦- «النهار». في ١٩٨٨/٧/١٨ .
٩٧- «السفير». في ١٩٨٨/٨/٤ .
٩٨- «السفير». في ١٩٨٨/٨/٩ .
٩٩- «السفير». في ١٩٨٨/٧/٢٧ .
١٠٠- «الأفكار». في ١٩٨٨/٨/٢٢ .
١٠١- «السفير». في ١٩٨٨/٨/١٥ .
١٠٢- «الشراع». في ١٩٨٨/٨/٢٢ . ص ١١ .
١٠٣- «السفير». في ١٩٨٨/٩/١٣ ص ٢ .
١٠٤- صحيفة «الاتحاد» الظبيانية. في ١٩٨٨/٨/١٩ .
١٠٥- «الأفكار». في ١٩٨٨/٩/٥ .
١٠٦- «النهار». في ١٩٨٨/٨/٣٠ .
١٠٧- «السفير». في ١٩٨٨/٩/٣ .
١٠٨- «السفير». في ١٩٨٨/٨/٢٧ .

١٠٩ - «السفير». في ١٣/٩/١٩٨٨ . ص ٦ .
١١٠ - «الشراع». في ١٩/٩/١٩٨٨ . ص ١٧ .
١١١ - «النهار». في ٦/٩/١٩٨٨ . ص ٢ . و«السفير». في ١٢/٩/١٩٨٨ . ص ٤ . وفي ١٦/٩/١٩٨٨ ص ٢ .
١١٢ - «السفير». في ١٧/٩/١٩٨٨ .
١١٣ - «السفير». في ٢٢/٨/١٩٨٨ .
١١٤ - «السفير». في ١/٩/١٩٨٨ .
١١٥ - «السفير». في ٢١/٩/١٩٨٨ .
١١٦ - «السفير». في ٢٠/٩/١٩٨٨ .
١١٧ - «السفير». في ٥/٩/١٩٨٨ . ص ٢ .
١١٨ - «السفير». في ٦/١٠/١٩٨٧ .
١١٩ - «السفير». في ٥/٩/١٩٨٨ . ص ٢ .
١٢٠ - «الشراع». في ٢٥/٤/١٩٨٨ .
١٢١ - «السفير». في ٢١/١٠/١٩٨٨ . ص ٢ .
١٢٢ - «الشراع». في ١٩/٩/١٩٨٨ . ص ١٦ .
١٢٣ - «السفير». في ١٩/٩/١٩٨٨ . ص ٩ .
١٢٤ - «السفير». في ٢١/٩/١٩٨٨ . ص ٣ .
١٢٥ - «السفير». في ٢٠/٩/١٩٨٨ . ص ٣ .
١٢٦ - نفس المصدر.
١٢٧ - نفس المصدر ص ٩ ..
١٢٨ - «السفير». في ٢٤/٩/١٩٨٨ . ص ٣ .
١٢٩ - «السفير». في ٢٩/٩/١٩٨٨ . ص ٩ .
١٣٠ - «السفير». في ١٢/١١/١٩٨٨ . ص ٣ .
١٣١ - «السفير». في ٢١/٩/١٩٨٨ .
١٣٢ - «السفير». في ٢٤/١٠/١٩٨٨ . ص ٣
١٣٣ - «السفير». في ٢٣/٩/١٩٨٨ . ص - ٢ - ٣ .
١٣٤ - «الشراع». في ١٠/١٠/١٩٨٨ . ص ١٥ .
١٣٥ - «السفير». في ٢٣/٩/١٩٨٨ . ص ٣ .
١٣٦ - نفس المصدر . ص ٣ و ٩ .
١٣٧ - «الشراع». في ١٠/١٠/١٩٨٨ . ص ١٤ - ١٥ .
١٣٨ - نفس المصدر . ص ٩ و «السفير». في ٢٣/٩/١٩٨٨ . ص ٩ .
١٣٩ - «الشراع». في ١٠/١٠/١٩٨٨ . ص ٩ .
١٤٠ - «السفير». في ٢٣/٩/١٩٨٨ . ص ٩ .
١٤١ - «السفير». في ٢٤/٩/١٩٨٨ .
١٤٢ - نفس المصدر . ص ٣ .
١٤٣ - نفس المصدر . و «السفير». في ٢٨/٩/١٩٨٨ . ص ٣ .

١٤٤ - «السفير». في ١٩٨٨/٩/٢٣ .
١٤٥ - «السفير». في ١٩٨٨/١٠/٢٥ .
١٤٦ - «السفير». في ١٩٨٨/٩/٢٣ .
١٤٧ - «السفير». في ١٩٨٨/٩/٢٤ .
١٤٨ - «السفير». في ١٩٨٨/١٠/١١ .
١٤٩ - «السفير». في ١٩٨٨/١١/١٧ .
١٥٠ - «السفير». في ١٩٨٨/١٠/٥ . ص ٣.
١٥١ - «السفير». في ١١-١٠-١٩٨٨. ص ٢.
١٥٢ - «السفير». في ١٩٨٨/١٠/٥ . ص ٣.
١٥٣ - «السفير». في ١٩٨٨/١٠/١٠ . ص ٢.
١٥٤ - «السفير». في ١٩٨٨/١١/١٩ . ص ١.
١٥٥ - «السفير». في ١٩٨٨/١٠/١ . ص ٣.
١٥٦ - «السفير». في ١٩٨٨/١٠/١١ . ص ١-٨.
١٥٧ - «السفير». في ١٩٨٨/١٠/٢١ . ص ٢.
١٥٨ - «السفير». في ١٩٨٨/١٠/٢٤ . ص ٣.
١٥٩ - «السفير». في ١٩٨٨/١٢/١٧ .
١٦٠ - «السفير». في ١٩٨٨/١٠/١٠ . ص ٣.
١٦١ - «السفير». في ١٩٨٨/١٠/١٥ . ص ٣.
١٦٢ - «السفير». في ١٩٨٨/١٠/٢٠ ص ٣.
١٦٣ - «السفير». في ١٩٨٨/١١/٨ .
١٦٤ - «السفير». في ١٩٨٨/١٠/١٩ . ص ٤.
١٦٥ - «السفير». في ١٩٨٨/١١/١٨ . ص ٢.
١٦٦ - «السفير». في ١٩٨٨/١٠/٢٥ . ص ٩.
١٦٧ - «السفير» في ٢٧-١٠-١٩٨٨.
١٦٨ - «السفير». في ١٩٨٨/١٠/٢٨ . ص ١.
١٦٩ - «السفير». في ١٩٨٨/١٠/٢٩ . ص ٣.
١٧٠ - «السفير». في ١٩٨٨/١١/٢ . ص ٣.
١٧١ - «السفير». في ١٩٨٨/١١/٤ . ص ٤.
١٧٢ - مجلة «القومي العربي». في ١٩ تشرين الثاني ١٩٨٨ . ص ٣.
١٧٣ - «السفير». في ١٩٨٨/١١/١٤ . ص ٤.
١٧٤ - نفس المصدر. ص ٧.
١٧٥ - «السفير». في ١٩٨٨/١١/١٧ . ص ٤.
١٧٦ - مجلة «العهد». في ١٩٨٩/١/٢٧ . ص ٤.
١٧٧ - مجلة «امل» في ٢١ تشرين الأول ١٩٨٨. العدد ٥٦١. ص ٣٧.
١٧٨ - «السفير». في ١٩٨٨/١٠/٥ . ص ٣. وفي ١٩٨٨/١٠/١٣ . ص ٣.

١٧٩ - «السفير». في ١٨/١١/١٩٨٨. ص ٢.
١٨٠ - «السفير». في ٥/١٠/١٩٨٨. ص ٣.
١٨١ - «السفير». في ٢٩/١٠/١٩٨٨. ص ٩.
١٨٢ - «السفير». في ٢٩/٩/١٩٨٨. ص ٤.
١٨٣ - «السفير». في ٢٩/١٠/١٩٨٨/. ص ٣.
١٨٤ - «العهد». في ١٦/٦/١٩٨٩. ص ٤.
١٨٥ - «العهد». في ١٧/٣/١٩٨٩. ص ٤.
١٨٦ - «النهار». في ١١/٢/١٩٨٩ ص ٩.
١٨٧ - «السفير». في ٨/٣/١٩٨٩. ص ١ و ٩.
١٨٨ - «السفير». في ٧/١/١٩٨٩.
١٨٩ - «النهار». في ٢٨/٤/١٩٨٩.
١٩٠ - «السفير». في ٨/٣/١٩٨٩. ص ٤.
١٩١ - «العهد». في ٢٢/٩/١٩٨٩. ص ١٦.
١٩٢ - «السفير». في ٨/٣/١٩٨٩. ص ٢.
١٩٣ - «العهد». في ٣/٣/١٩٨٩. ص ١٠ وفي ٢٤/٣/١٩٨٩. ص ٤.
١٩٤ - «السفير». في ٨/٣/١٩٨٩. ص ١١.
١٩٥ - نفس المصدر. ص ٥ و ١١.
١٩٦ - «العهد». في ١٧/٣/١٩٨٩. ص ٤.
١٩٧ - صحيفة «القبس» الكويتية. في ٢٥/٣/١٩٨٩.
١٩٨ - «السفير». في ٢٤/٣/١٩٨٩. ص ٢.
١٩٩ - نفس المصدر. ص ٣.
٢٠٠ - «العهد». في ٧/٤/١٩٨٩. ص ٤.
٢٠١ - «السفير». في ٢٢/٨/١٩٨٩. ص ١ و ٧.
٢٠٢ - «السفير». في ٢٦/١٠/١٩٨٨. ص ٣.
٢٠٣ - «السفير». في ٦ و ٧ نيسان ١٩٨٩.
٢٠٤ - «السفير». في ١١/٤/١٩٨٩.
٢٠٥ - صحيفة Le Figaro الفرنسية. في ٨ و ٩ نيسان ١٩٨٩.
٢٠٦ - «السفير». في ١١/٤/١٩٨٩.
٢٠٧ - «العهد». في ٢٤/٣/١٩٨٩ ص ٥، وفي ٧/٤/١٩٨٩ ص ٤.
٢٠٨ - «السفير». في ٢٠ أيار ١٩٨٩. ص ١.
٢٠٩ - «السفير». في ٢/١١/١٩٨٨. ص ٢.
٢١٠ - «السفير». في ٢٠/٥/١٩٨٩. ص ١.
٢١١ - «السفير». في ٢٦/٥/١٩٨٩. ص ١.
٢١٢ - نقلاً عن «إذاعة الاسلام - صوت المستضعفين». في ٢٤/٧/١٩٨٩.
٢١٣ - نقلاً عن إذاعة «صوت لبنان» الكتائبية. في ١٤ تموز ١٩٨٩.

٢١٤ - «النهار». في ١٧/٧/١٩٨٩ و ١٩/٧/١٩٨٩.
٢١٥ - «النهار». في ١٨/٧/١٩٨٩.
٢١٦ - صحيفة «الديار». في ٢٢/٧/١٩٨٩. ص ٣.
٢١٧ - نفس المصدر.
٢١٨ - «النهار». في ٧/٨/١٩٨٩. ص ٣.
٢١٩ - «الشراع». في ١٤/٨/١٩٨٩.
٢٢٠ - نفس المصدر.
٢٢١ - صحيفة «البعث» السورية. في ٢٤/٨/١٩٨٩. ص ٨١.
٢٢٢ - «السفير». في ١٥/٨/١٩٨٩. ص ١ و ٩.
٢٢٣ - «العهد». في ١٥/٩/١٩٨٩ ص ٤.
٢٢٤ - (Le Figaro) في ١٥/٨/١٩٨٩.
٢٢٥ - «السفير». في ٢١/٨/١٩٨٩.
٢٢٦ - «النهار». في ٢٨/٨/١٩٨٩ ص ٣.
٢٢٧ - نفس المصدر.
٢٢٨ - «السفير». في ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ أيلول ١٩٨٩.
٢٢٩ - (Le Figaro) في ٢٧/٩/١٩٨٩.
٢٣٠ - «السفير». في ٢٤/١٠/١٩٨٩. ص ٢.
٢٣١ - «النهار». في ٢٣/١٠/١٩٨٩.
٢٣٢ - مجلة «الوحدة الإسلامية». في ١٣/١٠/١٩٨٩.
٢٣٣ - «السفير». في ٢٥/١٠/١٩٨٩. ص ٨.
٢٣٤ - «السفير». في ٢٤ و ٢٦/١٠/١٩٨٩. ص ٣.
٢٣٥ - «السفير». في ٢٥/١٠/١٩٨٩. ص ٣.
٢٣٦ - «السفير». في ٥/١١/١٩٨٩.
٢٣٧ - «السفير». في ١٧/١٠/١٩٨٩.
٢٣٨ - «السفير». في ٢٤/١٠/١٩٨٩.
٢٣٩ - «السفير». في ٢٣/١٠/١٩٨٩.
٢٤٠ - «السفير». في ٢٤/١٠/١٩٨٩. ص ٤.
٢٤١ - «الأنوار». في ٣١ كانون الأول ١٩٨٩. ص ٥.
٢٤٢ - «النهار». في ٦/١١/١٩٨٩.
٢٤٣ - «السفير». في ٢٤/١١/١٩٨٩. ص ٣.
٢٤٤ - نفس المصدر.
٢٤٥ - صحيفة «اللواء». في ١٥/١٢/١٩٨٩. ص ١٤.
٢٤٦ - «السفير». في ٢٤/١١/١٩٨٩. ص ١.
٢٤٧ - «السفير». في ٣٠/١١/١٩٨٩.
٢٤٨ - «الديار». في ٨/١٢/١٩٨٩. ص ٤.

٢٤٩ - «اللواء». في ١٥/١٢/١٩٨٩. ص٩.
٢٥٠ - نفس المصدر. ص٢.
٢٥١ - «الأنوار». في ٢٤/١٢/١٩٨٩. ص١.
٢٥٢ - «الأنوار». في ٢٥/١٢/١٩٨٩. ص٣.
٢٥٣ - «السفير». في ٥/١٢/١٩٨٩.
٢٥٤ - «السفير». في ٣٠/١٢/١٩٨٩.
٢٥٥ - «اللواء». في ١٩/١٢/١٩٨٩.
٢٥٦ - «اللواء». في ٢٧/١٢/١٩٨٩.
٢٥٧ - نفس المصدر.
٢٥٨ - صحف ٢/١/١٩٩٠.
٢٥٩ - نفس المصدر.
٢٦٠ - «الأنوار». في ٣١/١٢/١٩٨٩.
٢٦١ - «السفير». في ٤/١/١٩٩٠.
٢٦٢ - «اللواء». في ٩/٢/١٩٩٠. ص١ و١٤.
٢٦٣ - صحف ١٧ و١٨ و١٩ آذار ١٩٩٠.
٢٦٤ - مجلة «الوحدة الإسلامية». في ٦/٤/١٩٩٠. ص٨.
٢٦٥ - «السفير». في ٩/٥/١٩٩٠.
٢٦٦ - «اللواء». في ٩/٢/١٩٩٠. ص٤.
٢٦٧ - نفس المصدر. ص٣.
٢٦٨ - نفس المصدر. ص١٠.
٢٦٩ - «السفير». في ١٦/٢/١٩٩٠.
٢٧٠ - نفس المصدر. ص٣.
٢٧١ - صحف ٣/٣/١٩٩٠.
٢٧٢ - «السفير». في ١٦/٢/١٩٩٠. ص٢.
٢٧٣ - «العهد». في ١٦/٢/١٩٩٠.
٢٧٤ - «السفير». في ٢٩/٣/١٩٩٠.
٢٧٥ - «السفير». في ٢٧/٣/١٩٩٠.
٢٧٦ - صحف ٢٧/٥/١٩٩٠.
٢٧٧ - «السفير». في ٢٣/٤/١٩٩٠ ص٤.
٢٧٨ - «السفير». في ٢٣/٤/١٩٩٠. ص٢.
٢٧٩ - صحف ١٩ و٢٠ و٢١ نيسان ١٩٩٠.
٢٨٠ - «اللواء» و«السفير». في ٩/٢/١٩٩٠.
٢٨١ - صحيفة «القبس» الكويتية في ٢٨/٦/١٩٩٠.
٢٨٢ - صحف ٧/٦/١٩٩٠.
٢٨٣ - صحف ١٤/٦/١٩٩٠.

٢٨٤ - «السفير». في ٢٣/٤/١٩٩٠.
٢٨٥ - صحف ٢٥/٥/١٩٩٠.
٢٨٦ - صحف ١٩ حزيران ١٩٩٠.
٢٨٧ - صحف ١٤ حزيران ١٩٩٠.
٢٨٨ - «السفير». في ٢١/٦/١٩٩٠.
٢٨٩ - «السفير». في ١٢/٧/١٩٩٠.
٢٩٠ - «السفير». في ١٥/٨/١٩٩٠.
٢٩١ - صحف ١٧ آب ١٩٩٠.
٢٩٢ - «السفير». في ٢٢/٨/١٩٩٠. ص ١.
٢٩٣ - نفس المصدر. ص ٤.
٢٩٤ - نفس المصدر.
٢٩٥ - «الأنوار». في ١٩/٨/١٩٩٠.
٢٩٦ - صحف ٣١ آب ١٩٩٠.
٢٩٧ - «السفير». في ٢٤/٩/١٩٩٠.
٢٩٨ - «السفير». في ١٥/١٠/١٩٩٠.
٢٩٩ - «الديار». في ٣/١١/١٩٩٠.
٣٠٠ - إذاعة «صوت الجبل». في ٦/١١/١٩٩٠.
٣٠١ - إذاعة «لبنان الحر». في ٥/١١/١٩٩٠.
٣٠٢ - «العهد». في ٢٣/١١/١٩٩٠. ص ٢.
٣٠٣ - نفس المصدر. ص ٤.
٣٠٤ - «العهد». في ٢٦ نيسان ١٩٩٠. ص ٢٣. وفي ٦ أيلول ١٩٩١. ص ٢٣.
٣٠٥ - «العهد». في ١٩/تموز ١٩٩١. ص ٦.
٣٠٦ - «العهد». في ١٦ آب ١٩٩١. ص ٥.
٣٠٧ - «العهد». في ٦ أيلول ١٩٩١. ص ٤.
٣٠٨ - «العهد». في ٢٣ آب ١٩٩١. ص ٤.
٣٠٩ - صحيفة «الأنوار». في ٢٥/١١/١٩٩١.
٣١٠ - «النهار». في ١١/٣/١٩٩٢.
٣١١ - «السفير». في ٥ آذار ١٩٩٢ ص ٢.
٣١٢ - «السفير». في ٩/٥/١٩٩٢.
٣١٣ - «السفير». في ١١/٥/١٩٩٢ - ص ٢.
٣١٤ - مجلة «البلاد». العدد ١٣٦ تاريخ ٢٦/٦/١٩٩٣. ص ١٤.
٣١٥ - نفس المصدر.
٣١٦ - «السفير» و«النهار». في ٩/ ٩ ١٩٩٣.
٣١٧ - «السفير». في ٢٢/٨/١٩٩٠. ص ٤.

المراجع باللغة العربية

- طنوس الشدياق: كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان، بيروت ١٩٥٤، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد افرام البستاني -جزاءن، بيروت ١٩٧٠.
- عبد العزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية: ١٨٦٤ - ١٩١٤. القاهرة دار المعارف ١٩٦٩.
- الخوري بيار غالب: فرنسا صديقة ومحامية، بيروت ١٩٢٤.
- مصطفى خالدي وعمر فروخ: التبشير والاستعمار في البلاد العربية - عرض لجهود المبشرين التي ترمي الى اخضاع الشرق للاستعمار الغربي - الطبعة الرابعة. المكتبة العصرية صيدا -بيروت ١٩٥٣.
- لامنس: تسريح الابصار في ما يحتوي لبنان من آثار. المطبعة الكاثوليكية. بيروت ١٩٤١.
- البلاذري: فتوح البلدان، دار النشر للجامعيين. بيروت ١٩٥٧.
- لحد خاطر: لبنان والفاتكيان. المخلصية - لبنان ١٩٦٦.
- محمد كرد علي: خطط الشام: مكتبة النوري. دمشق. الطبعة الثالثة ١٩٨٣.
- الخوري أسقف يوسف داغر «بطاركة الموارنة». بيروت المطبعة الكاثوليكية - ١٩٥٧.
- عادل اسماعيل واميل خوري: «السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ - ١٩٥٨». خمسة اجزاء والجزء الخامس من عمل عادل اسماعيل فقط بيروت دار النشر للسياسة ١٩٦٠ - ١٩٧٣.
- اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية». تحقيق فؤاد افرام البستاني، الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٦٩.
- فيليب وفريد الخازن: «مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ الى سنة ١٩١٠» جونيه ١٩١٠.
- اسطفان الدويهي: «تاريخ الطائفة المارونية» طبعة الشرتوني، بيروت ١٨٩٠.
- أسطفان الدويهي: «تاريخ الأزمنة». طبعة الأباتي بطرس فهد. سنة ١٩٧٦.
- مؤلف مجهول: «حسر اللثام عن نكبات الشام». مصر ١٨٩٥.
- سميليا نسكايا: الحركات الفلاحية في لبنان» تعريب عدنان جاموس، دار الفارابي بيروت ١٩٧٢.
- حيدر الشهابي: لبنان في عهد الأمراء الشهابين». نشره أسد رستم وفؤاد افرام البستاني. بيروت مطبعة الحكومة اللبنانية ١٩٣٣.
- د. محمد أحمد ترحيني: «الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي». دار الآفاق الجديدة. بيروت ١٩٨١.
- محمد فريديك المحامي: «تاريخ الدولة العلية العثمانية». تحقيق الدكتور إحسان حقي دار النفائس بيروت ١٩٨١.
- الدكتور مسعود ضاهر: «بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين». دراسة في التاريخ الاجتماعي من خلال مذكرات العالم الروسي أ- كريمسكي: رسائل من لبنان ١٨٩٦ - ١٨٩٨. قدمت له الباحثة السوفاتية ايرينا - م سميليا نكسايا دار المدى للطباعة والنشر. بيروت ١٩٨٥.
- قسطنطين بتكوفيتش: «لبنان واللبنانيون». تقديم الباحثة أ. م. سميليا نسكايا. ترجمة يوسف عطا الله. راجع النص العربي وقدم له: د. مسعود ضاهر دار المدى للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٦.
- المطران يوسف دريان: «نبذة تاريخية في أهل الطائفة المارونية».
- العقيد الركن د. ياسين سويد: «التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية» بيروت - المؤسسة العربية للدراسة والنسر ١٩٨٠.
- فيليب حتي: لبنان في التاريخ». نيويورك ١٩٥٩. ترجمة أنيس فريحة.

- فيليب الخازن: «كسروان عبر التاريخ». المطبعة التعاونية اللبنانية. درعون - حريصا ١٩٧٠.
- عبد العزيز سليمان نوار: «وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ - ١٩٢٠». جامعة بيروت العربية ١٩٧٤.
- ابن الأثير: «الكامل في التاريخ» دار بيروت للنشر ١٩٦٥.
- عيسى اسكندر المعلوف: تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني: حاكم لبنان من سنة ١٥٩٠ الى سنة ١٦٣٥م جونيه: مطبعة الرسالة اللبنانية ١٩٣٤.
- سعيد عاشور: الحركة الصليبية القاهرة ١٩٦٣.
- منصور الحتوني: نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، بيروت، أوراق لبنانية ١٩٥٦.
- بشارة خليل الخوري: حقائق لبنانية - درعون - حريصا ١٩٦٠.
- محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، الجزء الثاني - بيروت مطبعة الكشاف ١٩٥٠.
- محمد جميل بيهم: سوريا ولبنان ١٩١٨ - ١٩٢٢. بيروت ١٩٦٨.
- محمد جميل بيهم: لبنان بين مشرق ومغرب ١٩٢٠ - ١٩٦٩ بيروت ١٩٦٩. الناشر غير مذكور.
- محمد جميل بيهم: عروبة لبنان - تطورها في القديم والحديث. بيروت - دار الريحاني ١٩٦٩.
- محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان - عهد الإنتداب والإحتلال ١٩١٨ - ١٩٤٥. بيروت ١٩٧٧.
- محمد جميل بيهم: فلسطين أندلس الشرق ١٩٧١ - ١٩٤٥. بيروت.
- اسكندر الرياشي: تذكارات اسكندر رياشي قبل وبعد ١٩١٨ - ١٩٤١. بيروت: دار الحياة ١٩٥٣.
- اسكندر الرياشي: رؤساء لبنان كما عرفتهم: بيروت: المكتب التجاري ١٩٦١.
- اسكندر الرياشي: الأيام اللبنانية.
- أنيس صايغ: لبنان الطائفي، بيروت: دار الصراع الفكري ١٩٥٥
- بطرس ضو: تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري من مار مارون الي ماريوحنا مارون ٣٢٥ - ٧٠٠ بيروت. دار النهار للنشر، ١٩٧٠.
- محمد علي مكي: لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني ٦٣٥ - ١٥١٦ - بيروت ١٩٧٧.
- كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث. بيروت ١٩٦٩ - دار النهار.
- كمال الصليبي: «الموارنة صورة تاريخية» بيروت ١٩٧٠. دار النهار.
- الخوري جرجس زغيب: عودة النصارى الى جرود كسروان. نشره وعلق حواشيه الخوري بولس قرالي - منشورات جروس برس، مؤسسة خليفة للطباعة / بولفار الدورة - البوشرية - بيروت.
- زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان بيروت - دار النهار للنشر - ١٩٧٧.
- زين نور الدين زين: نشوء القومية العربية - بيروت - دار النهار ١٩٧١.
- محمد جابر آل صفا: تاريخ جبل عامل - بيروت: دار النهار ١٩٨١.
- فؤاد افرام البستاني: لبنان. مباحث علمية واجتماعية. بيروت المطبعة الكاثوليكية ١٩٦٩. ١٩٧٠.
- فؤاد افرام البستاني: مذكرات رستم باز - بيروت المطبعة الكاثوليكية ١٩٥٥.
- الخوري بطرس روفايل: «اليد المارونية في ارتداد الكنائس الشرقية». حلب المطبعة المارونية ١٩٣٦.
- طلال عتريسي: «البعثات اليسوعية مهمة إعداد النخبة السياسية في لبنان». الوكالة العالمية للتوزيع ١٩٨٧.
- لحد خاطر: عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١ - ١٩١٨. بيروت المطبعة الكاثوليكية ١٩٦٧.
- وجيه كوثراني: بلاد الشام - قراءة في الوثائق. بيروت ١٩٨٠
- وجيه كوثراني: الإتجاهات الإجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي. الطبعة الثالثة ١٩٨٢.

- يوسف يزبك: ثورة وفتنة في لبنان: صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من ١٨٤١ إلى ١٨٧٣ بكلام معاصر عاش فيها. انطوان ضاهر العقيقي. بيروت - مطبعة الإتحاد. ١٩٣٨.
- احمد طربين: «أزمة الحكم في لبنان» دمشق ١٩٦٦.
- احمد طربين: لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الإنتداب ١٨٦١ - ١٩٢٠. القاهرة معهد البحوث والدراسات العربي ١٩٦٠.
- احمد طربين: الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر - ١٨٠٠ - ١٩٥٨. دمشق ١٩٧٠
- يوسف خطار ابو شقرا: الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية. بيروت - مطبعة الإتحاد ١٩٥٢.
- يوسف السودا: في سبيل الاستقلال. بيروت دار الريحاني ١٩٦٧.
- يوسف السودا: في سبيل لبنان. بيروت - مطبعة مدرسة الفرير ١٩١٩.
- ميشال غريب: الطائفية والإقطاعية في لبنان. بيروت مطابع سميا ١٩٦٤.
- يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام. بيروت ١٩٥٦.
- شاهين مكاريوس: فضائل الماسونية. مصر ١٨٩٩.
- بولس قرالي: الأمير فخر الدين المعني الثاني ودولة تسكانا. حريصا - روما ١٩٣٧ - ١٩٣٨.
- حيدر احمد الشهابي: «لبنان في عهد الأمراء الشهابيين». نشره اسد رستم وفؤاد افرام البستاني. بيروت - مطبعة الحكومة اللبنانية ١٩٣٣.
- عادل الصلح: سطور من رسالة، تاريخ حركة استقلالية قامت المشرق العربي سنة ١٨٧٧. بيروت ١٩٦٦.
- عادل الصلح: حزب الإستقلال الجمهوري - من المقاومة الوطنية أيام الإنتداب الفرنسي. بيروت ١٩٧٠
- سمعان الخازن: يوسف بك كرم في المنفى. طرابلس - مطبعة الإنشاء ١٩٥٠.
- توفيق توما: الريفيون والمؤسسات الإقطاعية عند الدروز والموارنة في لبنان من القرن السابع عشر حتى ١٩٤١. بيروت ١٩٧١. الجزء الثاني.
- مسعود ضاهر: تاريخ لبنان الإجتماعي ١٩١٤ - ١٩٢٦. بيروت ١٩٧٤.
- بدر الدين السباعي: أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا (١٨٥٠ - ١٩٥٨) دار الجماهير - دمشق.
- أسد رستم: بشير بين السلطان والعزيز ١٨٠٤ - ١٨٤١. بيروت - المطبعة الكاثوليكية ١٩٥٦.
- أسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية». دار النهار بيروت ١٩٧٣.
- الخوري يوسف الحداد: رسالة في نكبات لبنان مدة الحرب إلى المهاجرين. بدون تاريخ.
- الأمير شكيب ارسلان: دور الحلفاء في مجاعة لبنان.
- الياس صادر: ثورة الشيعة في جبل عامل ١٩٢٠.
- ساطع الحصري: يوم ميسلون. بيروت ١٩٤٨.
- ساطع الحصري: تقارير عن أحوال المعارف في سوريا خلال سنة ١٩٤٥.
- فؤاد قازان: لبنان في محيطه العربي. دار الفارابي - بيروت ١٩٦٩.
- عادل اسماعيل وإميل خوري: «السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ - ١٩٥٨. ٥ أجزاء. بيروت - دار النشر للسياسة ١٩٦٠ - ١٩٧٣.
- إميل حبوش: أساليب السياسة الفرنسية. تقرير مرسل من الحكومة الإنكليزية إلى لجنة التحرير الفرنسية في لندن عام ١٩٤١.
- شارل مالك والقضية الفلسطينية. بيروت ١٩٧٣.

- مذكرات خالد العظم. بيروت ١٩٧٣ (جزءان).
- شارل ديغول: مذكرات شارل ديغول (Mémoire de guerre) ج١ و٢. تعريب وتعليق خيري حماد. بيروت ١٩٦٤.
- منير تقي الدين: ولادة استقلال (ماجستير في الجامعة الأميركية في بيروت). بيروت ١٩٥٣.
- تاريخ حزب الكتائب اللبنانية ١٩٣٦ ، ١٩٤٠. بيروت ١٩٧٩.
- جورج حنا: من الإحتلال إلى الإستقلال. بيروت ١٩٤٦.
- جورج حنا: العقدة اللبنانية. بيروت ١٩٥٧.
- فيليب نقاش: مشاهد تاريخية من الحياة العامة اللبنانية. ١٩٠٨ - ١٩٧٣. بيروت بدون تاريخ.
- كمال يوسف الحاج: الطائفية البنّاءة أو فلسفة الميثاق الوطني. بيروت ١٩٦١.
- النائب يوسف سالم: ٥٠ سنة مع الناس. بيروت ١٩٧٥.
- وزارة الأنباء: قضية الحزب القومي. بيروت ١٩٤٩.
- د. حسان حلاق: التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٥٢. الدار الجامعية - بيروت ١٩٨٨.
- امين سعيد: الثورة العربية الكبرى - تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن. المجلد الثالث. مصر بدون تاريخ.
- امين الريحاني: ملوك العرب. بيروت ١٩٥١.
- البرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩٣٩. تعريب كريم عزقول. بيروت ١٩٦٨.
- حسن عيتاني: مذكرات بيروتي. بيروت ١٩٧٧.
- حسن الحكيم: مذكراتي - صفحات من تاريخ سوريا الحديث ١٩٢٠ - ١٩٥٨. القسم الأول. بيروت ١٩٦٥.
- عارف العبد: النكبة ١٩٤٧ - ١٩٥٥. ٤ أجزاء. صيدا - بيروت ١٩٥٦ - ١٩٥٩.
- مذكرات عبد الرحمن الشهبندر ١٩٢٢ - ١٩٢٥. بيروت ١٩٦٧.
- بيار زيادة: مجموعة وثائق ديبلوماسية وسياسية (لبنان ١٩٤١ - ١٩٤٣). بيروت ١٩٦٩.
- بيار زيادة: التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق. بيروت ١٩٦٩.
- باسم الجسر: «ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان وهل سقط؟» دار النهار للنشر بيروت ١٩٧٨.
- الجامعة اللبنانية: «تاريخ المجتمع العربي» تأليف الدكتورة هند فتال ١٩٧٨ - ١٩٧٩.
- وليد فارس: التعددية في لبنان - الكسليك ١٩٧٩.
- فتحي يكن: المسألة اللبنانية من منظور اسلامي - بيروت ١٩٧٩ - المؤسسة الاسلامية للطباعة والصحافة والنشر.
- سليمان تقي الدين: التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ١٩٢٠ - ١٩٧٠ - دار ابن خلدون بيروت ١٩٧٧.
- كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية - بيروت: دار النشر العربية ١٩٥٩.
- هاني فارس: النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث - الأهلية للنشر والتوزيع بيروت ١٩٨٠.
- البرامج اللبنانية والتنشئة الوطنية: الكسليك - منشورات جامعة الروح القدس ١٩٧١.
- عمر فروخ - دفاعاً عن العلم دفاعاً عن الوطن. بيروت ١٩٧٧ - دار الأحد (البحيري اخوان).
- أنيس فريحة: نحو عربية ميسرة - بيروت ١٩٥٥.
- البطريرك انطوان عريضة - لبنان وطن قومي للنصارى في الشرق الأدنى - لبنان ١٩٤٦.
- انطوان سعادة: مراحل المسألة الفلسطينية ١٩٢١ - ١٩٤٩ - بيروت ١٩٧٧.
- مصطفى خالدي: حاضر لبنان المسلم - بيروت ١٩٧٧: دار الأحد (البحيري اخوان).
- أبو رامي: «لبنان أمانة تاريخية وحضارية في عنق الموارنة» الكسليك.
- فؤاد عمون: سياسة لبنان الخارجية بيروت: دار النشر ١٩٥٩.

- هوفها نسيان: النضال الوطني التحرري في بنان ١٩٣٩ - ١٩٥٨ دار الفارابي - بيروت.
- تقي الدين الصلح : في السياسة والحكم - بيروت دار العورة.
- ندوة الدراسات الانمائية: انماء محافظة الجنوب ١٩٧٠.
- ندوة الدراسات الانمائية : (انماء محافظة البقاع) ١٩٧٠.
- سامي الصلح: مذكرات، بيروت: دار المنشورات الصحفية أربعة أجزاء - ١٩٥٨.
- سامي الصلح : إحتكم إلى التاريخ. بيروت ١٩٧٠. سجل الوقائع وجمعها سليم واكيم.
- فؤاد كرم: الحلف الثلاثي ولبنان بيروت ١٩٦٩.
- حرب لبنان وحصار بيروت ١٩٧٥ - ١٩٨٢ ٠ بيروت: المكتبة الحديثة.
- كريم بقرادوني : السلام المفقود ٠ عهد الياس سركيس ١٩٧٦ - ١٩٨٢ بيروت ١٩٨٤.
- المؤتمر الماروني العالمي الأول في المكسيك - منشورات اللجنة الأسقفية لوسائل الاعلام.
- يواكيم برنز: بابوات من الحي اليهودي - نقله الى العربية الأستاذ خالد عيسى حسان للنشر - دمشق ١٩٨٣.
- محمد خليفة التونسي : الخطر اليهودي - بروتوكولات حكماء صهيون تقدير الكتاب وترجمته للأستاذ عباس محمد العقاد - بيروت دار الكتاب العربي - الطبعة السادسة ١٩٨٢.
- جورج انطونيوس «يقظة العرب» دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٦.
- جب هاملتون وبوون هارولد: المجتمع الاسلامي والغرب، جزءان مصر ١٩٧١.
- ريستلهو بير رينيه: تقاليد فرنسا في لبنان، ترجمة القس بولس عبود حريصا - لبنان ١٩٢١.
- فيليب ناتيلي وكولن سمبسون: المخفي من حياة لورنس العرب: ترجمة ايلي لاوند وابراهيم العابد.
- جاك دومال وماري لوروا: التحدي الصهيوني، ترجمة نزيه الحكيم - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٦٨.
- ريتشارد بارنت: حروب التدخل الأميركية في العالم - بيروتت : دار ابن خلدون.
- اللايدي سبيرز. قصة الاستقلال في سوريا ولبنان - بيروت دار العلم للملايين ١٩٤٧. تعريب البعلبكي.
- مايلز كوبلاند - لعبة الأمم - تعريب مروان خير - بيروت - مكتبة الزيتونة - ١٩٧٠.
- بدر الحاج: الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان - قراءة في مذكرات الياهو ايلات - بيروت دار مصباح الفكر ١٩٨٢.
- جوناثان رندل: حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي - امراء الحرب المسيحيون والمغامرة الاسرائيلية في لبنان - ترجمة بشار رضا - بيروت ١٩٨٤ - العهد للنشر والتوزيع.
- شيمون شيفر: «كرة الثلج - اسرار التدخل الاسرائيلي في لبنان» ١٩٨٤.
- زئيف شيف - اهود يعاري: الحرب المضللة - حرب اسرائيل في لبنان. ترجمة حسان يوسف - بيروت دار المروج ١٩٨٥.
- تقرير لجنة كاهان حول مجازر صبرا وشاتيلا - توزيع دار اقرأ - بيروت ١٩٨٣.
- جوستاف لوبون: حضارة العرب. تعريب محمد عادل زعيتر، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤ الطبعة الرابعة.
هذا بالإضافة إلى صحف ومجلات وكتب أخرى عديدة.

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة